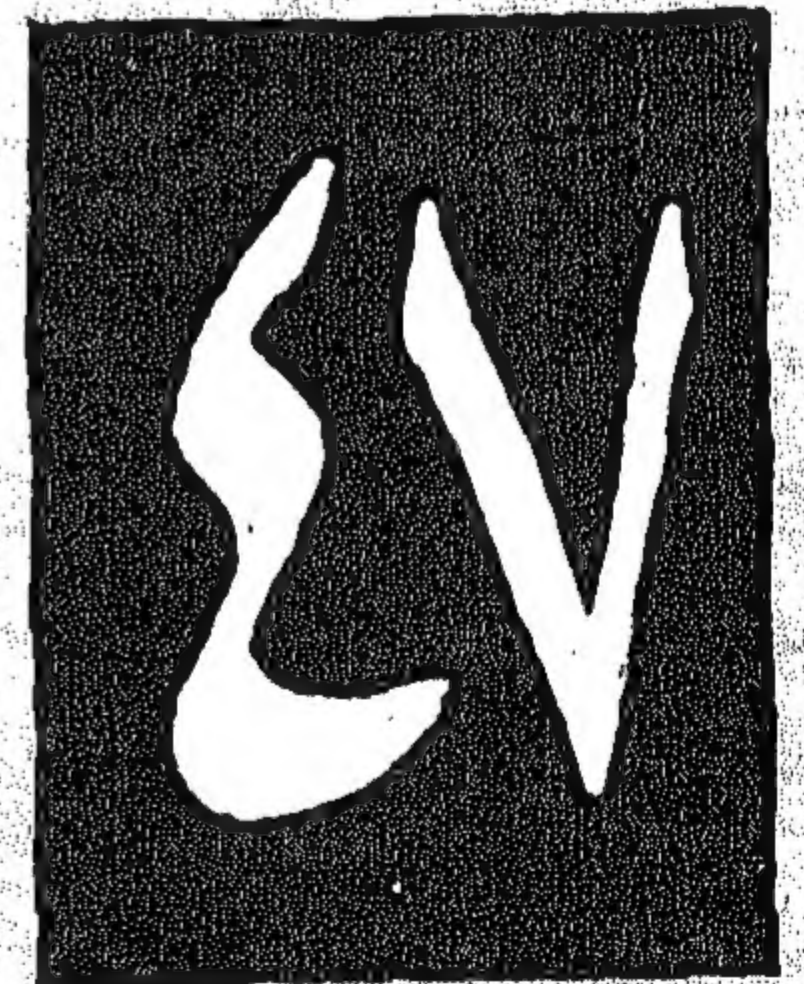


السَّابِقة الدَّوَلِيَّة

- رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوقي
- جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لأفريقيا
- طريق «چيبوتي» إلى الاستقلال
- الرئيس الأمريكي الجديد وأزمة الشرق الأوسط
- الدول النامية وقانون البحار
- الصين بعد ماو [ملف خاص]



يناير
١٩٧٧



العدد | ٤٧ |

يناير ١٩٧٧

الساحة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٧

السنة الثالثة عشرة

يناير ١٩٧٧

رئيس التحرير:

د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير:

د. عبد الحليم عوده

سكرتير التحرير:

محمد يوسف القزعي

نبيهة الأصفياني

الإدارة والتحرير والاعلانات

شارع الحلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

● داخل الجمهورية (٢٠٠ / ١)

● للبلدان العربية (بالعملة المحلية)

● (٢) دولار أمريكي أو ما يعادلها

● للبلدان الأجنبية (بالعملة المحلية)

● (٩) دولار أمريكي أو ما يعادلها

● للبلدان الأجنبية (بالعملة المحلية)

● (١٨) دولار أمريكي أو ما يعادلها

التمن ٣٠ قرشاً

صفحة

■ الافتتاحية : الاستراتيجية الأمريكية في عهد كارتر ٤

■ الدراسات :

- العالم الثالث والوفاق الأمريكي السوفيتي
- الجماعة العربية والمفونة الفنية لأفريقيا
- طريق جيبوتي إلى الاستقلال
- د . ياسين العيوطي ٨
- د . عبد الملك عودة ٢٠
- نبية الأصفياني ٢٠

■ التقارير :

- الانقلابات العسكرية ونظرية النسب
- اخفاق التجربة الاشتراكية في السويد
- المعوقات الداخلية للاعلام العربي الداخلي
- أزمة الماركسية بين الايديولوجية والتطبيق
- استراتيجية الجناح الشمالي لحلف الاطلسي
- اتفاقية الامن المتبادل بين الأمريكتين
- د . اسعد عبدالرحمن ٥٩
- نازلي معوض أحمد ٦٥
- د . فزيه نصيف الايوي ٧٤
- وحيد محمد عبد المجيد ٧٨
- محمد نعمان جلال ٨٣
- سمير عطفا ٩١

■ في الاستراتيجية العسكرية :

- حرب ١٩٥٦ ممة عدم التكافؤ
- اسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر
- اللواء حسن البدرى ٩٦
- محمود عزمى ١٠٦

■ مؤتمرات وندوات دولية :

- المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية
- ندوة الافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة
- أحمد يوسف القزعي ١٢٧
- د . السيد عليوه ١٣٠

■ مكتبة السياسة الدولية :

١٢٢

■ مجلات السياسة الدولية :

١٥٣

■ شهريات الاحداث السياسية :

١٦٦

■ المنظمات الدولية والنشاط الدبلوماسي :

١٩١

■ ندوة السياسة الدولية :

- الرئيس الأمريكى الجديد وأزمة الشرق الاوسط
- السدول النامية وقانون البحار
- خطاب الى رئيس التحرير :
- ٢٠٦
- ٢١٢
- ٢٦٩

■ ملخصات : الصين بعد ماوتسى تونج

٢٢١

تقديم : د. بطرس بطرس غالي

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس كارتر

« أن النظريات أو المشروعات في السياسة الدولية ، مثل « مودة » السيدات ، تتخذ مسلمات مختلفة ، وتظهر في صور براقصة متنوعة ، « كمودة الميني جيب ومسبودة الماكروجيب والتاير » ... ووراء هذه التفاعيل ، تقف مصالح صناعة النسيج ، ويعقب أيضا مصمم الأزياء . وهكذا تقاليع السياسة الخارجية الأمريكية : ففي عهد الرئيس روزفلت ، اتخذت تسمية سياسة حسن الجوار ، وفي عهد الحرب الباردة ، سميت الرقص على حافة الهاوية . . . هذا إلى جانب المشروعات المختلفة ، ومن مشروع مارشال ، إلى مشروع ترومان ، إلى مشروع ايزنهاور . . . واليوم نسمع عن استراتيجية القطبية الثلاثية . . . ووراء هذه التسميات المختلفة ، المصالح العليا للعلاقات الأمريكية .

وقد أصبح لنظرية القطبية الثلاثية ، رونق خاص في الأشهر الأخيرة ، لأن من بين الذين أسهموا في وضع أركانها ، الدكتور برينسدي ، الذي لمع نجمه ، وأن كان هذا اللامع لم يلفت أنظار الدبلوماسية العربية في بادئ الأمر ، . ولما زاد نجمه فسي السمعان ، بعد أن نجح جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية ، شد أخيرا انتباه الدبلوماسية العربية

فما هي هذه النظرية الجديدة التي تحدث عنها الأوساط الأكاديمية والدوائر الدبلوماسية ؟

بشيء من التبسيط ، نستطيع أن نلخص هذه النظرية ، التي لم تتضح بعد معالمها ، في أن مراكز القوى في المجتمع الرأسمالي المثلثة هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، وجدت أنه يجب إعادة النظر في تضمينها من أجل تكوين جبهة موحدة بينها .

أما أهداف هذه الجبهة الموحدة ، فهي كثيرة في رأي أنصار استراتيجية الثلاثية ، منها استلخ جثري في النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي ، ومنها مواجهة مشتركة للجنوب ، أي الدول المتخلفة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية . وهذه المواجهة ، قد تتخذ صورة الحزم أمام طلعات الجنوب في ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يستخدمها ، أو في محاولة استعمال البترول ، لتحقيق سقي متجارية

« ان الاولويات الاولى امام الولايات المتحدة ينبغي ان تكون لاصدقائنا وحلفائنا ، اليابان ، اوروبا الغربية، اسرائيل »

جيمس كارتر

مجلة نيوزويك - ١٠ / ٥ / ١٩٧٦

« ان على حلفاء الولايات المتحدة وخصوصاً من الرئيسيين والمحتملين - بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين ، ان يعرفوا أنه لن يطرأ تغيير كبير على السياسة الخارجية الأمريكية »

من كلمة الرئيس الأمريكي المنتخب

جيمس كارتر امام مؤتمر صحفي في

١٩٧٦/١١/٥

السياسية ، وقد تتخذ هذه المواجهة ضرورة المساعدة المقدمة لدول العالم الثالث ، حتى لا يكون خلفها معنى النظام الرأسمالي الدولي المنشود .

ومن اهداف الاستراتيجية الثلاثية مواجهه الازمات الاقتصادية أو السياسية التي قد تقع داخل المعسكر الرأسمالي ، سواء كانت الازمات السياسية المتوقعة في ايطاليا اذا وصل الحزب الشيوعي الى الحكم ، أو الازمات المتوقعة في اسبانيا أو البرتغال أو فرنسا ، امام مطالب الاحزاب اليسارية . فاستراتيجية الثلاثية وضعت خططاً مدروسة ومرسومة لمواجهه هذه الاحتمالات .

ومن اهداف الاستراتيجية الثلاثية ، الاستعداد لاستغلال الميادين الاقتصادية الجديدة ، ومن ذلك المواد الأولية والحيرات الموجودة في قاع البحار العامة .

ومن مخططات الاستراتيجية الثلاثية ، توكين المنظمات الدولية المالية والفنية ، كائنته الدولي وصندوق النقد الدولي ، وغيرهما من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، في الاشراف على القضايا الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث .

تلك هي بعض الخطوط العريضة لأركان الاستراتيجية الثلاثية ، التي تعتبر بمثابة حلف مقدس بين الاقطاب الثلاثة للعالم الصناعي الرأسمالي .

وقد يثور تساؤل عن الناحية التطبيقية لهذه الاستراتيجية ، وعن نتائجها العملية . وفي تصورنا ، ان النتائج العملية المباشرة لهذه الاستراتيجية ، ستكون مزيداً من السلطة للاقطاب الثلاثة على الشئون الدولية ، والقضاء على الحركات الاستقلالية التي تصدر عن بعض الدول ، أو التكتلات الجانبية التي تحاول بعض الدول اقامتها ، في سبيل تخفيف السيطرة الأمريكية الرأسمالية عليها .

وبمعنى آخر ، ستعمل الاستراتيجية الثلاثية ، على اخماد محاولات العالم الثالث للتخفيف من حدة الزعامة الأمريكية ، عن طريق الجوار العربي الاوربي ، أو الجوار العربي الافريقي ، أو أي حوار آخر ولاشك ان من اهداف الاستراتيجية الثلاثية ،

اضعاف منظمة الاوبك « منظمة المصدر للبتروول » او على الاقل تطويق قدرتها على تهديد مصالح الرأسمالية الدولية .

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الثلاثية ، مواجهات جديدة مع المعسكر السوفييتي ومع الصين ، قد لا تعود بنا الى حقبة الحرب الباردة ، بل سوف تقلل من اهمية الوفاق الامريكي السوفييتي ، والتقارب الامريكي الصيني اللذين أسهم كيسنجر في اقامتهما .

ومن اخطر نتائج الاستراتيجية الثلاثية في رأينا ، اعتبار دول العالم الثالث ، دولا فاصرة في أمور الشئون الاقتصادية والدولية ، وانها في حاجة الى وصاية مستمرة ، وعناية خاصة ، لكي لا تهدد الجبهة الثلاثية في اصلاحاتها للنظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي وتجديده وتدعيمه .

وامام هذه النزعة الارستقراطية الدولية الجديدة ، ماذا سيكون موقف الدول البروليتارية ؟ هل تستطيع ان تكون بدورها جبهة قوية ، على الرغم من تناقص مصالحها ، واختلاف ارتباطاتها ، وتنوع ثرائها بعد رفع سعر البترول ؟ ام انها ستوضع برفق تحت وصاية « الثلاثية الجديدة » التي وضع معالمها بريزسكي المهندس الاكاديمي للدبلوماسية الامريكية ، التي سوف يتبناها الرئيس جيمي كارتر .

هل يمكنها ان تضع بدورها ، استراتيجية جديدة لسياسة عدم الانحياز ، تستطيع بموجبها ان تستفيد من المواجهة القادمة بين الملاق السوفييتي ، والملاق الامريكي وخليفته ، كي تحمي مصالحها وشخصيتها ؟؟

ان مدى ادراكنا واهتمامنا بسابعد الاسرائيلية الثلاثية الجديدة وخطورتها على مجتمع العالم الثالث ، هو الذي سيجيب عن هذا التساؤل !



ومن اجل تسليط الاضواء على الاستراتيجية الامريكية الجديدة في عهد الرئيس كارتر ، نظمت السياسة الدولية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، ندوة علمية لمناقشة السياسة الخارجية الجديدة التي قد يتبناها الرئيس كارتر . والجدير بالملاحظة في هذه الندوة ، انها جمعت لأول مرة في مصر ، بين خبراء من الاتحاد السوفييتي ، وخبراء من الولايات المتحدة ، وخبراء من أوروبا الغربية ، الى جانب الخبراء المصريين ، الذين ناقشوا بحرية تامة ، التغيرات المنتظرة للموقف الامريكي تجاه الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض مقتطفات من هذه الندوة في عدد ١٩ نوفمبر من الاهرام اليومي ، وتنفرد المجلة بنشر النص الكامل للندوة في هذا العدد .

كما يتضمن هذا العدد من المجلة ، النص الكامل لندوة أخرى نظمت بمناسبة زيارة البروفيسور جان ديبوتى ، المحبير الفرنسي فى فادور البشار وسخريير مجمع العادون الدولى فى لاهى مصر . وقد اشتركت معه مجموعة من الخبراء العرب ، وعلى راسهم الفقيه الكبير الدكتور وحيد رافت . وقد ابررت هذه الندوة ، جانباً جديداً من القضايا الدولية ، يجب أن يجذب اهتمامات دول العالم الثالث ، وهى المواد الأولية الموجودة فى قاع البحار العميقة ؛ فهل سينفرد بهذه الثروات أقطاب الاستراتيجية الثلاثية ، بما لهم من إمكانيات تكنولوجية متقدمة ، أم ستتمكن دول العالم الثالث ، من أن يكون لها نصيب فى هذه الثروات ؟

والى جانب الدراسات والتقارير السياسية والعسكرية التى يتضمنها هذا العدد من المجلة ، نجد قسمها خاصاً بعنوان « الصين بعد ماو » ، وقد أعده فريق من الخبراء ، مستندين الى وثائق قدمتها مشكورة للمجلة ، السفارة الصينية بالقاهرة .



وثمة ملاحظة أخيرة . فقد عاتبت بعض الاوساط العربية ، مجلة السياسة الدولية ، واتهمتها بأنه ليس لها لىون ايدىولوجى واضح ، ونرد على هؤلاء المعاتبين ، بأن المجلة قد أعلنت عن ايدىولوجيتها ، منذ أن صدر عددها الاول فى أول يوليو ١٩٦٥ ، فقالت انها « تريد أن تكون صدى صوت العالم الثالث فى ميدان السياسة الدولية ... » و « أخذت على عاتقها أن تكون منبرا لآراء العالم الثالث ، وكشفاً لموضحا لايدىولوجية العالم الشيوعى والعالم الرأسمالى ، إيماناً منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى ، الذى سيكون بدوره عاملاً من عوامل السلام العالمى ... » .

وفى آلاف وآلاف الصفحات التى قدمتها المجلة فى الاثنى عشرة سنة الماضية ، التزمت بذلك الخط السياسى ، وإن كان هذا لم يرض أهل اليمين أو أهل اليسار ، الذين هم دائماً فى حياجة الى مواقف متطرفة وقاطعة ، والى ارتداء قمصان صاخرة الألوان ، لكى يطمئنوا الى أن تحليل القضايا الدولية يتم وفقاً لرؤيتهم أو منطقهم أو تصورهم ، ناسين أو متناسين ، أن قضايا العالم الثالث ، لا يمكن أن تعالج الاوفقاً لحلول منبثقة من واقع مشاكل العالم الثالث نفسه . أما القضايا العالمية ، فلا يمكن أن تعالج فى عهد التوازن الذرى ، الاوفقاً لحلول وسطية .

إن السياسة الدولية ، وهى تستقبل عامها الثالث عشر ، ترجو أن تظل محتفظة بطابعها العلمى الدقيق والموضوعى ، لتبقى مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط . ■

« رئيس التحرير »

رؤية العالم الثالث للفراق الأمريكي السوفيتي

د. ياسين العيوطي

استاذ العلوم السياسية بجامعة
ولاية نيويورك في ستوني بروك

العظميين . واتخذت الرابطة بين الفراق وفكرة التحفيف من حدة التوترات الدولية ، مظهر نظام من العلاقات ووجهات النظر والميول ، ازاء مسببات النزاع بين موسكو وواشنطن ، وهي رابطة سنوضح فيما يلي ضعفها وعمومها ، مما جعل من سياسة الفراق — في اعتقادنا — خرافة ضخمة تقضحها الاحداث والتصريحات كل يوم . وكما يحدث في كل خرافة ، نمت الاساطير الكثيفة حولها ، وصور الناطقون الرسميون في كل من واشنطن وموسكو ، هذه السياسة «الجديدة» على أنها نظام دولي جديد في العلاقات السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والعقائدية والاقتصادية . واصر هؤلاء المتحدثون الرسميون في غضون عام ١٩٧٢ ومعظم عام ١٩٧٣ على ان الفراق قد جاء ليحل محل السياسة الخاملة غير الديناميكية التي كانت محور التعامل بين موسكو وواشنطن منذ ١٩٥٦ ، وهي سياسة التعايش

ما يقرب من خمس سنوات حتى الآن ، على بزوغ ما يسمى بسياسة الفراق الأمريكي السوفيتي

في اواخر عام ١٩٧١ . ويعد هذه الحقبة من الزمن ، ان الاوان لتقويم الفراق الأمريكي السوفيتي من زاوية العمل أو عدم العمل ، مع التركيز على اثر هذه السياسة في العالم الثالث الذي تنتمي اليه الامة العربية . وهنا نلاحظ أنه منذ التصريح بسياسة الفراق بين واشنطن وموسكو في اواخر عام ١٩٧١ ، وبالاخرى منذ المناداة بها رسميا في البيان الاخير الذي اصدره الرئيس الأمريكي السابق ، ريتشارد نيكسون ، والامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، ليونيد برجنيف ، في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، أن معنى الفراق ارتبط أساسا بفكرة التحفيف من حدة التوترات الدولية بين الدولتين



للتعامل لايسرى على واشنطنون وموسكو
وحدهما ، بل يشمل العالم اجمع . ولكن المعلقين
الامريكيين والسوفييت ، لم يتفقوا ابدا على
الاسماء التي ينبغي ان تدرج في قائمة « اعداء »
الوفاق ، او تلك التي يجب ان تسجل بقائمة
« اصدقاء » الوفاق . ورغم ما من هذا
الفشل الذي يوضح الى حد ما غموض الوفاق ، بل
وانعدام وجوده الفعلي ، فقد اصر اولئك المعلقون
من جانب الدولتين العظميين ، على ان الوفاق هو
المبدأ الرئيسي الذي يفسر ويساند العلاقات السلمية
بين البلدين .

وينبغي علينا هنا ، ان نراعي ان كلا من موسكو
واشنطن ، لم تعر اي الثقاة الى نظرة العالم
الثالث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى
الوفاق ، وعلاقته به وتأثيره بتطورات . والعذر
الوحيد لموسكو وواشنطن في اهمال رأي العالم
الثالث في الوفاق ، هو ان كلا من الدولتين

السلمى . ومما احاط هذه الخرافة من خرافات
العلاقات الدولية الضخمة بهالة من الاجلال
والتقدير ، تصريحات وزير الخارجية الامريكية ،
الدكتور هنري كيسنجر ، ويعتبر او بالاحرى ويتهم
الان ، بانه خالق سياسة الوفاق كطريقة للتعامل
غير المتحارب بين الدولتين العظميين . واضفت
تصريحات كيسنجر على سياسة الوفاق نوعا من
النضيق العلمي والفلسفي ، خدا بالكثيرين خارج
العالم الثالث وداخله ، الى الاعتقاد ، او بالامل ،
في بزوع فجر جديد للسلام العالمي ، عن طريق
الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفييتي .

ولم تلبث خرافة الوفاق ان اصبحت معتقدا او
مذهبا ، لدرجة ان رجال السياسة والفكر والقلم
في كل من امريكا والاتحاد السوفييتي ، بداوا
يصنفون المعلقين على سياسة الوفاق صنفين : الا
وهما اعداء الوفاق ، في حالة المعارضة والتشكك ،
واصدقاء الوفاق الذين راوا فيه دستورا عالميا

العظميين لم تفسر الوفاق يوماً من الأيام تفسيراً يصدق تطبيقه على المستوى الكوني بأجمعه . أي أن اختلاف تفسير الوفاق ، وعدم شمول هذه التفسيرات لمناطق العالم الأخرى خارج روسيا وأمريكا ، قد ساعدا على أن ينظر العالم الثالث إلى تلك السياسة التي طنطنت بها أبواق الدعاية السوفييتية والأمريكية بالكثير من الارتياح والتشكك ، بل ومن الخوف من أثر إجماع واشنطن وموسكو على سياسة واحدة منسقة ، قد يصبح العالم الثالث ضحية لها . من أجل هذا ، جهدت المنطقة الجنوبية من الكرة الأرضية ، في اكتشاف معنى الوفاق ، عن طريق متابعة خطواته المتعثرة منها والناجحة ، وفي التعرف على آثاره في تصرف الاتحاد السوفييتي وأمريكا أحدهما إزاء الآخر ، ومعاملتهما للدول الأخرى ، خاصة منها التي تقع في الإطار الجغرافي للعالم الثالث . وتركزت نظرة العالم الثالث في تفهم ما إذا كان الوفاق يطبق أو لا يطبق على عملية السلام والأمن والعدالة والتنمية ، على الصعيد الأرضي كله .

ولتحليل وجهة نظر العالم الثالث في خرافة الوفاق الأمريكي السوفييتي ، ينبغي علينا أن تتبع طريقة التحليل السياسية المركبة ، أي التي تصل إلى استنتاجها الأخير ، بناء على دراسة المشاكل والظروف المتغيرة العديدة التي واجهت وتواجه العالم الثالث أثناء تعامله أو عدم تعامله مع الوفاق . ولا يخفى علينا ، أن التباين الكبير في ظروف وأحوال كل منطقة ، بل كل دولة ، متبعية إلى العالم الثالث ، يحتم على الباحث المحقق ، أن يرى الخيوط المتشابهة في خضم هذا التباين الكبير في السياسة والأيديولوجية والاستراتيجية والأوضاع السياسية والاقتصادية . ولتأكيد أهمية هذا نقول : أن العالم الثالث ليس كتلة مترابطة واحدة من دول متجانسة ، ولم تهاجم أية حكومة من حكومات دول العالم الثالث الوفاق كسياسة ، كما أن ردود الأفعال لدى حكومات العالم الثالث تجاه الأحداث والتيارات التي نوردها فيما بعد ، تنوعت تنوعاً كبيراً ، بما في ذلك الردود الغامضة أو الخافتة ، ولم يوجه أي من هذه الردود الصادرة من العالم الثالث إلى الدولتين العظميين معاً ، وهما طرفا الوفاق ، بل وجهت إلى موسكو أو إلى واشنطن دون أن تسدد إليهما معاً .

في إطار هذه المقدمة ، يمكن من الآن تلخيص نظره أو نظرات العالم الثالث إلى الوفاق الأمريكي السوفييتي ، بأن هذه الدول في العالم الجنوبي ترى في تلك السياسة إما الغموض والابهام ، وإما عدم وجود أية علاقة بين الوفاق ومشاكل السلام والائتماء في المنطقة الجنوبية ، وإما عدم قدرته واضعياً الوفاق على إحالته إلى أداة فعالة نشطة . زد على هذا أن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تشبه في الوفاق على أنه ذريعة لتبرير السياسات التي تتعارض مع الصالح القومي لدول العالم الثالث ، بل أن هذه الدول ترى أحياناً في الوفاق خطراً يهدد أمنها وائتماءها وسلامتها القومية .

وننتقل الآن إلى تفصيل وإثبات ما أوردنا ، آنفاً بصدد وجهات نظر العالم الثالث في خرافة الوفاق السوفييتي الأمريكي .

الوفاق كسياسة غامضة

يتردد هذا السؤال دائماً حول سياسة الوفاق : « هل يستهدف الوفاق تنظيم العلاقات والمعاملات بين واشنطن وموسكو في الشئون التي تعنيهما وحدهما ، أم هل للوفاق هدف عالمي أوسع من هذا ؟ » هذا سؤال تابع أساساً من غموض كل من العاصمتين المعنيتين بصدد مفهوم الوفاق ومراميها ، وهو غموض لم تحاول أي من الدولتين تنسيقه أما نظرياً وفكرياً وأما عملياً . وواقع الأمر أن وزارة الخارجية الأمريكية حاولت أن تعرف الوفاق ، فأضافت إلى البلبلة التي تحيط بمعناه . ذلك أن الوزارة في إحدى نشراتها الرسمية بعنوان « مثير ، ألا وهو « معنى الوفاق » صرحت بأن الوفاق لا يعني التعاطف والتحالف ، وأنه رغماً من سياسة الوفاق فسيظل تضارب المصالح بين موسكو وواشنطن مستمراً » (١) . ولو حاول المرء أن يأخذ هذا التعريف الواهي على علته ، لما استطاع أن يستشف من ورائه ، أو من وراء التصريحات السياسية الأمريكية الأخرى سوى النظرة السلبية التي تعالج بها كل من واشنطن وموسكو سياسة الوفاق . ففي مقابلة صحفية هامة دارت بين جيمس رستون الصحفي الأمريكي الشهير بجريدة النيويورك تايمز ، وهنري كيسنجر في أكتوبر ١٩٧٤ ، وجه وزير الخارجية الأمريكية جزءاً من

والأخرى مؤيدة لسياسة الوفاق ، لا تستطيع مثل هذه التصريحات المتضاربة أحيانا ، والخسامة أحيانا أخرى ، أن تضيء على تلك السياسة الحياة ، كمبدأ عامل من مبادئ العلاقات بين الدولتين العظميين .

ولنضرب مثلا هنا بما أورده كيسنجر في تصريح له في أواخر يناير عام ١٩٧٦ مشيرا فيه الى ما وصفه « بالجهود الأمريكية من أجل تطوير علاقات أكثر ثباتا مع أعدائنا » . وأضاف كيسنجر في ذلك التصريح أن أمريكا قد « نجحت بالفعل في التخفيف من حدة التوتر ، وفي بدء وضع أسس لعلاقات التعاون المستقبلية . ومن الأمثلة على هذا نعدد ما يلي : اتفاقيات الحد من انتاج الأسلحة الاستراتيجية ، واتفاق برلين ، والتخفيف من حدة التوتر في قلب أوروبا ، ونمو شبكة العلاقات الثنائية التعاونية بين أمريكا والاتحاد السوفيتي . كل هذه الأمثلة توضح التحسن الذي لا يمكن انكاره في الموقف القائم بين الدولتين » (٤) هذا ما أكدته كيسنجر في مطلع عام ١٩٧٦ في الوقت الذي كادت فيه أمريكا أن ترتطم عسكريا مع الاتحاد السوفيتي بسبب الحرب في أنجولا . أي أن الواقع السياسي يمكن الأعراب عنه بعكسه ، تعمية للعدو وخداعا له . وهنا يجب ألا ننسى أن كل الأمثلة التي أوردها كيسنجر كمدادج للعلاقات الجديدة بموجب سياسة الوفاق ، إنما ترجع الى سلسلة طويلة من الأحداث والتحركات التي بدأت تحت السياسة الواقعية للتعايش السلمي التي نادى بها خروتشوف في منتصف الخمسينات وايدها أيزنهاور في ذلك الحين . وموجز سياسة التعايش السلمي ، هو الأقلال من أهمية الفوارق الأيديولوجية تأكيداً للمصالح المشتركة وللخطوط المتوازية للمصالح القومي الأمريكي والمصالح القومي السوفيتي . وسبب وصفنا لتلك السياسة بالواقعية ، يرجع الى أنها تعترف بالنقيضين : الفوارق والمصالح .

ويبرز غموض الوفاق كسياسة ، حينما نقرأ في مقال تحليلي كتبه الصحفي الأمريكي المتخصص في تحليل الشؤون الخارجية الأمريكية - برنارد جويرزمان - في حوالى منتصف عام ١٩٧٦ معقبا

أحيائه الى مفهوم التعاون بين ما وصفهم « بالشينوعيين والعالم الرأسمالي » بهذه العبارات السلبية : « انى أرى أن أية محاولة للسيطرة العالمية في العصر النووي ، ستتضمن مخاطر ماحقة ولن نغض الطرف عنها » (٢) ان كان هذا هو المفهوم الأمريكي لمعنى التعاون بين الدولتين أو البلدين طرفي الوفاق ، اذا أين دور الوفاق في التخفيف من حدة التوتر الدولي ، وهو الدور الرئيسى الذى افترضت أبواق الدعائية التسياسية في كل من موسكو وواشنطن أنه أبرز انجازات الوفاق الى عملية التصالح العالمى ؟

ونلاحظ نفس السلبية في التصريحات السوفيتية التي توجه النظر دائما الى ما تصفه بالحمالات الصحفية في وسائل الاعلام الغربية ضد الوفاق . قال يورى جوكوف المعلق بالتلفزيون السوفيتي وجريده برافدا في المجلة الشهرية « زناميا » ، في ما نشرته المجلة على طول ٢٠ صفحة ، يهاجم الجرائد الأمريكية وخاصة النيويورك تايمز والواشنطن بوسست ، واللوس انجيليس تايمز ، بهذه العبارات الساحطة : لقد ارادت هذه الصحف أن تشن حملة عنيفة ضد الوفاق ، مؤكدة أن تلك السياسة ستقوى موقف الاتحاد السوفيتي . وتمزقوا هذه الصحف الى الاتحاد السوفيتي انه يدبر خططا شيطانية . وهذا تذكير لنا بان المنزل القاتل « استمر في تلويث السمعة وسوف يعيق شيء من اللوث بتلك السمعة » ما زال يجد مكانه المفضل بين ذئاب الصحافة البورجوازية الذين لا يؤمنون بالله ولا بالشيطان » . (٣) .

ان الباحث السياسى لا يستطيع ان يغض النظر عن عمق الخلافات في الأيديولوجية وفي المصالح المومية التي تفرق بين أمريكا والاتحاد السوفيتي . وهذا التيقن في حد ذاته ، مصحوبا بعدم وضوح مفهوم الوفاق ودلالاته ، وبالتصريحات السلبية التي تصدرها كل مسن وواشنطن وموسكو ضد الأخرى حول معنى الوفاق ، يضع سياسة الوفاق كلها في إطار من الغموض والضباب الكثيف .

ومن الواضح أنه على الرغم من التصريحات الأمريكية والسوفيتية ، التي تصدر بين الفينة

[٢] جريدة النيويورك تايمز ، ١٣ أكتوبر ١٩٧٤ .

[٣] المجلة الشهرية زناميا (موسكو) عدد أكتوبر ١٩٧٤ .

[٤] من خطبة القاها وزير الخارجية الأمريكية في لوس انجليس بولاية كاليفورنيا الأمريكية في ٢٤ يناير ١٩٧٦ بعنوان « المشاركة القومية الجديدة » وزعت نصها وزارة الخارجية الأمريكية على الباحثين العلميين .

المحلل السياسي الاخباري بجريدة سبرافدا السوفيتية على ذلك الخطاب ، بأن وضعه في إطاره الواقعي حين قال : « ان حملة السبب الموجهة التي سياسة الوفاق قد ازدادت سرعتها في الغرب . وهي تستخدم لمحاولة تبرير تسليح والخطط العدوانية والاعمال التهجمية لقوى الاستعمار » (٨) اي أن هذا التصريح السوفيتي يتفق مع تصريحات كيسنجر بعد عام كامل في شيء واحد ، وهو ان الوفاق يقع في منطقة الغسق بين الهدوء والمواجهة .

يمكن القول اذا بانه على الرغم من ان بعض الاتفاقيات الفنية بين واشنطن وموسكو ، قد أثرت على أجزاء من مشاكل عامة قائمة بين البلدين او قائمة بين كل منهما واوروبا الغربية ، فمزال جبل الثلج المتشكل من تناحرات بعيدة المدى يجوب بحار العلاقات الامريكية السوفيتية . وتتجلى هذه التناحرات البعيدة المدى ، في التصريحات الايديولوجية السوفيتية التي أدلى بها زعيمهم الايديولوجية السوفيتي ، ميخائيل سوسلوف عضو المكتب السياسي السوفيتي ، حين أشار في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٤ الى زيادة عدد المتعطلين عن العمل في الغرب ، بالتحذير من أن « أشد الدوائر رجعية تحاول أن تخرج من ورطه البطالة في بلادها ، بالتصدي لكفاح الشعوب من أجل التحرير القومي والاجتماعي » . وأضاف ان الأزمة قد دهمت موقف الشيوعيين واليساريين الاوربيين ، وخاصة في اليونان والبرتغال (٩) .

من أجل هذا كله ، لا نجد أي تفاعل محسوس بين الوفاق والعالم الثالث ، وهذا يرجع لا إلى غموض الوفاق كسياسة محسب ، بل إلى استمساك العالم الثالث بسياسة أكثر واقعية نادت بها دول عدم الانحياز للمرة الاولى في باندونج باندونيسيا في عام ١٩٥٥ ، الا وهي انكار الاحلاف التي تحاول الدولتان العظميان فرضها

فيه على توقيع الاتحاد السوفيتي وأمريكا على معاهدة الحد من التجارب النووية تحت الأرض ، في ٢٨ مايو ١٩٧٦ قال : « ان أمريكا والاتحاد السوفيتي قد اكدتا مرة أخرى اليوم الغموض في العلاقات بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . فعلى الرغم من توقيع فورد وبرجنيف لتلك المعاهدة ، فان هذا يحدث في وقت يسوء الظن فيه بالعلاقات بين البلدين اللذين ينفق كل منهما مقادير ضخمة على الدفاع ، ومحاولة اعساق الطرف الآخر عن بلوغ أهدافه [٥] وفي ضوء تعارض الواقع مع الامل في أن تثبت دعائم الوفاق كسياسة ، نرى وزير الخارجية الامريكية ، هنري كيسنجر يحاول في خطابه الشهير بلندن في أواخر شهر يونيو ١٩٧٦ وهو الخطاب الذي حاول فيه إعادة تفسير سياسته الخارجية . وكان المقصود الاساسي من هذا الخطاب هو رد حكومة فورد على المعارضة الكاسحة التي شنّها رونالد ريغان (الذي فشل في منافسة فورد على ترشيح الحزب الجمهوري له في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦) ضد سياسة الوفاق قال كيسنجر في تلك المناسبة بعد أن عاد بعد فترة طويلة لاستخدام كلمة « الوفاق » احتراماً لتعاشي فورد استخدامها في خطبه الانتخابية (٦) : « اننا ننظر الى الوفاق كعلاقة مع الخصم ، واننا حين ننظر الى امام على قدر ما نستطيع أن نستشفه ، نجد أننا نعيش في منطقة الغسق الواقعة بين نور الهدوء وظلام المواجهة المفتوحة » (٧) وكان برجنيف قد سبق كيسنجر بعام كامل الى محاولة بعث الامل الواهي في أهمية الوفاق ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في حفل عشاء اقيم في الكرملين في أواخر يونيو ١٩٧٥ تكريماً لانديرا غاندي ، حينها قال : « أصبح الوفاق حقيقة منظورة ولا شك في أن جذوره قد اتسدت ، ولكن علينا ان لا تغفل عن شيء مهم ، الا وهو ان قوى الوفاق أصبحت أكثر نشاطاً مما كانت عليه من قبل » ولقد علق يوري جوكوف ،

[٥] جريدة النيويورك تايمز في ٢٩ مايو ١٩٧٦ .

[٦] صرح الرئيس فورد لاحد الصحفيين الامريكيين في مارس ١٩٧٦ بأن « تمبير الوفاق قد مات وحل محله تسير آخر الا وهو السلام من طريق القوة » . من اذاعة O.B.S. ، مدينة نيويورك ، تحليل اخباري لبرنارد كابل ، ٤ مارس ١٩٧٦ . وكان رونالد ريغان يتأذى في ذلك الوقت بأن أمريكا قد أثبتت بلائها بتبني الوفاق .

[٧] جريدة النيويورك تايمز في ١٩ يوليو ١٩٧٦ .

[٨] بلاغ صحفي للبعثة الدائمة للاتحاد السوفيتي لدى الامم المتحدة ، وزع بالقر الدائم للامم المتحدة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥ .

[٩] من خطاب سوسلوف في طشقند في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٤ في الاحتفالات التي أقيمتها جمهورية ازبكستان بمناسبة إعلانها جمهورية سوفيتية منذ خمسين عاماً .

الابواق الامريكية والسمفونية مملنة حلول عهد الوفاق الدولي . بل يمكن القول ان العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ، وعدد كبير من دول العالم الثالث ، قد حلت الجفوة فيها محل المصالحة والمهادنة اللتين سادتتا عصر التعايش السلمي . ومن قبيل التخصيص ، يمكن دراسة العلائق بين واشنطن ومثلا والعالم الثالث ككل ، على أساس أنها تدهورت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية . وهنا نعدد خمس مسائل للتدليل على هذا ، وهي : مسألة الطاقة ، مشكلة الاستعمار القديم والجديد والتفرقة العنصرية ، حركات التحرر الافريقية الاسيوية ، الحصار الامريكي المفروض على كوبا ، واتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة .

١- مسألة الطاقة : ما زالت هذه المسألة أحد المحاور الرئيسية في العلاقات بين أمريكا والدول المصدرة للبترول . لذا نجد أن التهديدات التي فاه بها الدكتور كيسنجر ، والرئيس فورد ، ووزير الدفاع السابق جيمس شليسنجر في مطلع عام ١٩٧٥ ضد دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول أبرز دليل على أن أمريكا ما زالت تمارس دبلوماسية الاساطيل البحرية والعنف في تعاملها مع ذلك الجزء الهام من اجزاء العالم الثالث . وجاءت هذه التهديدات باحتلال مناطق البترول بالشرق الأوسط عسكريا ، في حالة نشوء ما وصفته الدعاية الامريكية بـ « الاختناق الاقتصادي » الذي قد ينجم عن فرض مقاطعة جديدة ضد الدول الغربية المستوردة للبترول العربي ، اذا قامت حرب عربية اسرائيلية جديدة ، جاءت في ختام حرب لفظية شنتها أمريكا منذ سبتمبر ١٩٧٤ ضد منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبك » . وكان الرئيس فورد قد أزاح الستار عن الحرب الباردة التي وجهتها أمريكا الى الدول العربية من أعضاء الاوبك ، في خطابه الذي لقيه في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ في المؤتمر السنوي التاسع للطاقة في مدينة ديترويت بولاية ميتشجان . قال فورد : « انني أعلن أن الدول صاحبة السيادة لا يمكنها أن تقبل الاملاء في وضع سياساتها أو أن تخضع مصائرها للتزييف المصطنع لصالح أسواق المواد الأولية . إن الاسعار الفاحشة التي تشهدها

على العالم الثالث ؟ وهذا هم مبدأ من مبادئ باندونج . بل أن دول عدم الانحياز ، قد عادت في عام ١٩٧٦ الى تأكيد هذه السياسة البالغة إحدى وعشرين سنة ، حينما أعلنت في تقرير الاجتماع الوزاري لهيئة الدول غير المنحازة ، أن « المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز تطالب اعضاءها الا ينضموا الى أحلاف عسكرية مع الدول الكبرى . وعلى الرغم من أن منطقة عدم الانحياز قد اتسعت كثيرا فإن العالم لم يتحرر بعد من سياسات التكتل التي تتبعها الدول الكبرى . وهنا يلاحظ أنه لم يجرز أي تقدم في مجال نزع السلاح (١٠) »

وننتقل الآن من تحليل غموض الوفاق كسياسة ، الى التدليل على عدم قدرة تلك السياسة على اثبات وجودها في العلاقات بين الدولتين العظميين ، وبين أية منهما والعالم الثالث .

الوفاق كسياسة غير مطبقة

إذا نظرنا الى الوفاق من زاوية التعريف الأصلي له ، ألا وهو أن الوفاق يهدف الى التخفيف من حدة التوتر الدولي بين موسكو وواشنطن ، لانعقدت تقريبا العلاقة بين هذه السياسة والعالم الثالث . ذلك لأن أهم الاسس السياسية التي يستند اليها العالم الثالث ، هي البقاء خارج الإحلاف الغربية كمنظمة حلف شمال الأطلسي ، والإحلاف الشرقية ، كعاهدة وارسو . وإذا نظرنا الى الوفاق من وجهة نظر التعريف المستحدث له ، ألا وهو أن الوفاق يرمي الى تحسين العلاقات لا بين موسكو وواشنطن محسب ، بل بين كل من هاتين العاصمتين وبلدان العالم الثالث ، لوجدنا في الوفاق نموذجا للسياسات غير المطبقة .

ففي حالة التعريف الأول ، نجد أنه من غير المعقول أن يؤدي التحسن في العلاقات بين واشنطن وموسكو تلقائيا ، الى التحسن في العلاقات بين الدولتين العظميين وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وإذا أخذنا الوفاق على حد التعريف الثاني له ، لالفينا أن العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ودول العالم الثالث ، لم تتحسن عما كانت الحال عليه قبل عام ١٩٧٢ حينما نفخت

الاقتصاد العالمي ، تهدد بحدوث أزمة اقتصادية عالمية ، وبانعدام النظام والامن العالميين « ١١ » . من هذا التهديد السافر من الرئيس الامريكى نلاحظ انه اراد ان يتغاضى عن الاسباب الاولى لازمة الطاقة ، وعلى رأسها التأييد الامريكى الشامل لاعداء العالم الثالث فى الشرق الاوسط [اسرائيل] وفى الجنوب الافريقى [النظم العنصرية] وحرص أمريكا على اطالة عمر البترول الامريكى الى أبعد هدد ممكن ، بينما تحرق الصناعة والالات الامريكىة بترول الشعوب المحتاجة الى الانماء دون حرص على نفاده ، فى خلال ثلاثين عاما من الان . زد على هذا أن الرئيس الامريكى قد تغاضى كلية عن حقيقة اقتصادية رئيسية ، ألا وهى أن دول الغرب ، تحيا فوق مستوى امكانياتها الذاتية ، لأنها تلتهم خيرات العالم الفقير ، وتؤمن ايمانا عمى بنظرية النمو غير المحدود ، وتمارس سياسة من الظلم الاقتصادي تجاه العالم الثالث . من أجل هذا ، رد شاه إيران أثناء رحلته الى استراليا فى خريف عام ١٩٧٤ ، على هذا التهديد معلنا « لن يملأ احد علينا ، ومن رفع أصبعنا فى وجوهنا تهديدا » . فسوف نواجهه بتهديدات مماثلة « ١٢ » . كما عكس الرئيس الجزائرى هوارى بومدين روح العالم الثالث فى تحديه للاغتصاب الغربى لثروات العالم الجنوبى ، حين قال فى الذكرى العشرين لاندلاع ثورة التحرير فى أول نوفمبر ١٩٥٤ : « كل ما نود أن نقوله للاحتكارات الاجنبية بصدد ثرواتنا الطبيعية ، هو أن عصر السرقات قد انتهى » « ١٣ » .

لذا لم يمض عام ١٩٧٤ قبل أن تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة التى يتمتع فيها العالم الثالث بأغلبية عديده ، قراراتين تاريخيين متعلقين بالمواجهة بين أمريكا والعالم الثالث فى عصر

خرافة الوفاق الدولى . أقرت الجمعية العامة أولا فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى يعلن أن « لكل دولة حق السيادة الكامله والدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية ، بما فى ذلك حق التملك والاستخدام والتعامل بها » « ١٤ » . و اضاف الميثاق أنه لا يحق لاية دولة « أن تستخدم أو تشجع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك ، بغية ارغام دولة اخرى على التخلي عن ممارسة حقوقها السيادية » « ١٥ » . وتبين من فحص نتيجة الاقتراح على ذلك القرار التاريخى ، أنه بينما اقترعت مائة وعشرون دولة ، بما فى ذلك كل دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتى لصالحه ، صوتت ضده ست دول هى أمريكا وبسريطانيا والمساوى الغربية والبلجيك والدايمسارك ولوكسمبورج . وامتنعت عن التصويت عشر دول هى : اسرائيل والنمسا وكندا وفرنسا وايرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج واسبانيا . لذا استقر بذهن دول العالم الثالث ، أن الوفاق كسياسة ، يمكن أن تسرى على العالم أجمع مستحيلة التطبيق حتى فى المجالات الحيوية التى تربط بين العالم الصناعى والعالم غير الصناعى .

وبصدد موضوع الطاقة ، وهى جانب من جوانب عدم تطبيق سياسة الوفاق على الصعيد العالمى الشامل ، يجب أن نذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بجدت فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ فى تعريف العدوان الذى قالت المادة الخامسة منه : « لا يمكن لاي اعتبار سياسى أو اقتصادى أو عسكرى أن يبرر العدوان . وتعتبر الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى . كما أن العدوان يستوجب المسئولية الدولية لردعه . ولن يعترف بمشروعية احتلال الاراضى أو أية ميزة خاصة مترتبة على العدوان » « ١٦ » . ولقد أقرت

[١١] مجلة تايم الامريكى ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٤ . انظر أيضا المصادر الهامشية اللاحقة فى هذا المقال بصدد التهديدات الامريكىة الاخرى ضد دول الشرق الاوسط العربى البترولية .

[١٢] المصدر عالى .

[١٣] الاذاعة والتلفزيون الجزائريان ، الجزائر ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٤ . من خطبة طويلة للرئيس بومدين فى تلك الاحتفالات

[١٤] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين : القرار رقم ٣٢٨١ فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ،

المادة الثانية : الفقرة الاولى من الميثاق الذى تضمنه ذلك القرار .

[١٥] القرار المذكور فى الهامشية عالى المادة ٣٢ .

[١٦] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين ، القرار رقم ٢٣١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر

١٩٧٤ .

في مقابلة تليفزيونية الى تأكيد ما قاله في هذا الصدد ، بأن رفض نفى الشائعات القائلة بأن امريكا تدرب قوات للحرب الصحراوية في حالة حدوث حظر بترول آخر . قال فورد : « لا اعتقد أنه من المناسب ان أشرح أية خطط طوارئ عسكرية » (١٩)

وأعقب كيسنجر وفورد في التلويح بالعدوان ، وزير الدفاع الامريكى في ذلك الحين ، الدكتور جيمس شليسنجر الذى قال ان حشد القوات العسكرية الامريكية في منطقة البترول مستطاع ، وتتضح خطورة هذه التهديدات ، اذا وضعت في اطارها النفس الصحيح الممثل في الدعائية المستمرة ضد العرب ، اذ لا تكف وسائل الاعلام والنشر الامريكية عن وصف العرب بـ « الشيوع الطسامعين » ونعت منظمة الدول المصدرة للبترول [الاوبك] بـ « احتكارية البترول » والاشارة الى الثروة الناجمة عن بيع البترول بـ « الدولارات البترولية » . ومن الامثلة على هذه الدعاية المغرضة ، خروج مجلة نيوزويك الامريكية بعدد في اوانل ١٩٧٥ بخلاف مصور عليه « دولار بترولى » مصكوكة عليه عبارة « بالبترول نؤمن » وكأنها شعار الدول البترولية ، بينما شعار امريكا المصكوك على عملتها « بالله نؤمن » (٢٠) .

وازاء هذه الضغوط والتهديدات غير المشروعة التى تزاول في عصر الوفاق الدولى ، حاولت منظمة الاوبك ان تأخذ موقفا جماعيا ، يمثل رفض العالم الثالث لهذه الامبريالية الجديدة . فانعقد مجلس وزراء دول الاوبك من ٢٤ الى ٢٦ يناير ١٩٧٥ في الجزائر ، وقام بالرد على التهديدات الغربية بوسيلتين : اولا طالب المجلس باجراء مباحثات مع الدول المستهلكة للبترول ، وثانيا ، أعلن المجلس رفضه للتهديدات العسكرية ، واقتر توصية جزائية تقضى « بفرض حظر عالمى على تصدير منتجات البترول الى الدول المعتمدة عسكريا على أية دولة من دول الاوبك » (٢١) .

الجمعية العامة ذلك القرار بدون تصويت . ولم يمر شهر على اقرار هذا القرار وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدولة وهما قراران يعكسان الارادة الدولية العامة لغالبية المجتمع الدولى ، حتى وجه وزير الخارجية الامريكية هنرى كيسنجر ، تهديدا سافرا باستخدام القوة ضد الدول البترولية . قال كيسنجر في المقابلة التى منحها مجلة بيزنس ويك في ذاك الحين : « انا لا اقول انه لن ينشأ ظرف من الظروف يرغمنا على استخدام القوة . ولكن هناك فارقا بين استخدام القوة في حالة اختلاف في الراى على الاسعار ، واستخدامها في حالة خلق فعلسى للعالم الصناعى » (١٧) . اى ان امريكا تقول انها مستقر لنفسها متى تستخدم القوة وتحت أية ظروف ، وانها سوف تفرق بناء على تفسيراتها هي ، بين حالات استخدام القوة وحالات عدم استخدامها . اذا لا يوجد فارق بين لغة التهديد هذه التى تستخدم في عصر ما يسمى بالوفاق الدولى ، وبين لغة الامبريالية والاستعمار التى شاع استخدامها في اواخر القرن التاسع عشر . وتشكل هذه اللغة الاطار النفسى الحقيقى لما يمكن وصفه بالسيطرة التى ترغم العالم الثالث على الالتجاء لحروب التحرير القومى في مثل هذه الحالات .

ولم يكن كيسنجر المسئول الامريكى الوحيد الذى لوح بسيف الامبريالية ، لان الرئيس فورد ، عاد الى تأكيد ما قاله وزير خارجيته ، جيسما صرح بقوله : « ان كان الاختناق يهدد دولة مسيئة ، مهدا يعنى ان لتلك الدولة الحق في الدفاع عن نفسها ضد الموت » (١٨) اى ان الموقف الامريكى غير المتأثر باطار الوفاق العالمى ، يقضى بان حق الدفاع عن النفس ، يتضمن اضعاف المشروع على حروب العدوان ضد الدول الضعيفة التى لا تستهدف سوى الدفاع عن سيادتها ومصادر ثروتها الطبيعية ونموها ، عن طريق استخدام مصادر ثروتها الطبيعية استخداما سياديا . وعاد الرئيس فورد

[١٧] مجلة بيزنس ويك الامريكية ١٣ يناير ١٩٧٥ .

[١٨] من تصريحات الرئيس الامريكى في مؤتمره الصحفي بالبيت الابيض في واشنطن في ٢١ يناير ١٩٧٥ ، حسب النص المنشور في جريدة النيويورك تايمز الصادرة في ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

[٢٠] مجلة نيوزويك الامريكية ، عدد ١ فبراير ١٩٧٥ .

[٢١] حسب ما نشر في جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٧ يناير ١٩٧٥ ، وتضم الاوبك الدول التالية : العربية السعودية ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، ايران ، الجزائر ، العراق ، الكويت ، فنزويلا ، اندونيسيا ونيجيريا ، بالاضافة الى جابون كعضو منتسب .

أدى حرمانها من تلك الامتيازات في الجمركية الى سوء العلاقات بين أمريكا والقارة التي تعتبر اقرب مناطق العالم الثالث اليها وهي أمريكا اللاتينية (٢٥) . ونريد بهذا المثل أيضا أن ندلل على أن مسألة الطاقة تحتل مكان الصدارة في العلاقات الدولية بين أمريكا والعالم الخارجي ، وخاصة العالم الثالث .

وجاء رد فعل أمريكا اللاتينية تجاه قانون التجارة الأمريكي مباشرة . وكان من المزمع عقد مؤتمر لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في مارس ١٩٧٥ في بوييس ايرس عاصمة الأرجنتين ، استمرارا لسلسلة الاجتماعات التي بدأت في فبراير ١٩٧٤ في مدينة المكسيك ، دعما لمبدأ « الحوار الجديد » الذي أعلنه كيسنجر بالنسبة لأمريكا اللاتينية . العت حكومة الأرجنتين ذلك الاجتماع ، مشيرة الى قانون التجارة الأمريكية قائلة أن الالغاء راجع الى « جهود قانون التجارة واجفاه بأمريكا اللاتينية » . وإذا بقيت اكوادور وفنزويلا عن معاملات الامتيازات في الضرائب الجمركية ، الامر الذي يسيء الى « المصالح الاساسية لقطار أمريكا اللاتينية » (٢٦) . ولم يقتصر رد فعل أمريكا اللاتينية على هذا ، بل اعفبت ذلك محاولته من جانب دول تلك المنطقة لاقضاء أمريكا بهائيا عن « الحوار الجديد » . وجاء هذا في اسراج لرئيس جمهورية بيرو في ذاك الوقت ، الجنرال هوان فاليسكو الفارادو الذي صرح بقوله : « اننا نعتقد أن على دول أمريكا اللاتينية التي تشترك جميعها في الدفاع عن مصالحها المتشعبة ان تجتمع بمفردها ، وتدير مناقشاتها بسالعة الاسبانية ، وتتوصل الى اتفاق فيها بينها (٢٧) » .

لذا أرغمت أمريكا ، لا بسبب سياسة الوفاق

كما قرر المجلس احالة هذه التوصية الى أول مؤتمر يعقد لرؤساء حكومات دول تلك المنظمة لاقرارها نهائيا . وعقب هذا انعقد مؤتمر قمة الاوبك في الجزائر من يوم ٤ الى يوم ٦ مارس ١٩٧٥ ، وأصدر تصريحاً يتضمن كل تلك التوصيات (٢٨) .

واتخذت ردود الفعل ازاء أزمة الطاقة التي اخلقها الغرب في بادىء الامر ، ثم حاول استغلالها كاطار لعدوانه ضد الدول البترولية والعالم الثالث بوجه عام ، اتخذت صورة أخرى ، نذكر منها توثيق عرى العلاقات بين الدول الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط . وتمثل هذا في زيارة شاه ايران رسميا الى مصر في يناير ١٩٧٥ ، وهي الزيارة التي صدر بعدها بيان رسمي ينتقد الدول المستهلكة للبترول التي توجه اللوم الى الدول المنتجة للبترول بسبب حدوث الأزمة الاقتصادية وأزمة النقد (٢٩) . كما تمثلت أيضا في بواذر التعاون بين ايران والعربية السعودية بصدد مسائل الدفاع عن الخليج (٣٠) ، وشرع الكويت في الحصول على سلاح جوى حديث يصمم ويصنع في يوغوسلافيا ، بناء على اتفاق تمخض عن زيارة رئيس وزراء يوغوسلافيا ، جمال بيچيديش للكويت لمدة ٤ أيام في عام ١٩٧٤ (٣١) .

ولا يقتصر الموقف الأمريكي على الدول البترولية في الشرق الاوسط فحسب ، ولكن يمتد الى دول أخرى أعضاء في الاوبك ، وان كان ذلك بطريقه غير مباشرة . ولنضرب على ذلك مثلا بقانون التجارة الأمريكية الاخير ، الذي يتضمن نصا باقتضاء كل أعضاء الاوبك من آية امتيازات في الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات من تلك البلدان . ولما كانت فنزويلا واكوادور ، وهما من دول أمريكا اللاتينية أعضاء في الاوبك ، فقد

[٢٢] جريدة الاجيشيان جازيت ، القاهرة ، عدد ١٣ يناير ١٩٧٥ .

[٢٣] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٠ يناير ١٩٧٥ . انظر أيضا عدد نفس الجريدة بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٥ الذي تضمن مناقشة لاحتمال نشوء ميثاق لضمان الامن في الخليج .

[٢٤] الايكونوميست ، لندن ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٢٥] في خريف عام ١٩٧٣ [أي فترة حرب أكتوبر وماتلاها مباشرة] افتتح كيسنجر ما وصفه بـ « الحوار الجديد » بين أمريكا ودول أمريكا اللاتينية . وهي اوائل عام ١٩٧٤ عقد اجتماع لوزراء خارجية أعضاء منظمة الدول الأمريكية في مدينة المكسيك في فبراير ١٩٧٤ وفي واشنطن في ابريل ١٩٧٤ لوضع اساس « الحوار الجديد » وهي الاسس التي يهددها قانون التجارة الأمريكية الاخير .

[٢٦] جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٨ يناير ١٩٧٥ .

[٢٧] المصدر عاليه ، عدد ٢ فبراير ١٩٧٥ .

اتخذت الجمعية العامة قرارا بصدد « التطبيق العالى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها » وهو القرار رقم ٣٢٤٦ الذى اتخذ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، والذى يؤكد من بين ما يؤكد « مشروعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من ربة التسلط الاستعماري والسيطرة الاجنبية بكل الوسائل المتاحة لها ، بما فى ذلك الكفاح المسلح » . واقرت مائة وسبع دول لصالح القرار ، وكانت اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى عارضته ، وامتنعت عشرون دولة احسداها امريكا عن التصويت . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا (القرار رقم ٣٢٩٥) ومسألة روديسيا الجنوبية (القرار رقم ٣٢٩٧ والقرار رقم ٣٢٩٨) ، أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين تأكيدها لحق الاغليات الافريقية المهضومة الحقوق فى ذينك البلدين فى الكفاح من أجل حريتهما واستقلالهما وتحررها من سيطرة النظم العنصرية وتسلط الاقليات على الاغليات . وتراوح عدد الدول التى اقرت لصالح هذه القرارات ، ما بين مائة واحدى عشرة دولة ، ومائة واثنى عشرة دولة ، بينما امتنعت امريكا عن التصويت على قرارات يعتبرها العالم الثالث أساسية فى كفاحه من أجل استرداد سيده على مقدراته . وأوضح الموقف الامريكى خرافة الوفاق أمام أعين دول العالم الثالث ، خاصة وأن القرار الاخير من القرارات الثلاثة الالفة الذكر ، قد « استنكر استيراد امريكا لمعدنى الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية ، وطالب الحكومة الامريكية بإلغاء أية تشريعات تسمح بهذا الاستيراد بأقصى سرعة ممكنة » . وازداد الموقف الامريكى تأكيدا حينما امتنعت امريكا عن تأييد قرار آخر للجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ بصدد « نشاط المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية الاجنبية الذى من شأنه عرقلة تطبيق التصريح الخاص بالاستقلال » (٣٠)

وخلال الدورة التاسعة والعشرين ذاتها (١٩٧٤) انعقد مجلس الامن لبحث مشكلة احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ورفضها الانصياع للارادة والقانون الدوليين . وتقدمت

التي لا تطبق على العالم الثالث ، بل بسبب التنام شمل امريكا اللاتينية حول الرغبة فى معاقبة امريكا جماعيا ، أرغمت على المسارعة بتعديل سياستها التجارية تجاه تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لها . وجاء ذلك فى خطاب الترحيب الذى ألقاه الرئيس فورد فى حفل عشاء أقيم فى ١٠ مايو ١٩٧٥ تكريما لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية ، والذى قال فيه انه سيعمل على ازالة عنصر التفرقة الموجود بقانون التجارة فيما يتعلق بامريكا اللاتينية (٢٨) .

كما تجلت صفة « الوفاق » كسياسة غير مطبقة ، فى التعقيبات السوفيتية على سياسات المجابهة التى دأبت امريكا عليها ازاء منظمة «الايوبك» . جاء فى تعقيب اخبارى بجريدة برافدا السوفيتية لبوريس كوتوف على نتائج اجتماعات مؤتمر دول الاوبك فى الجزائر فى يناير ١٩٧٥ ما يلى : « أعلنت دول الاوبك فى مؤتمرها أن سلاح المقاطعة البترولى يمكن أن يستخدم فى حالة وقوع عدوان ضد أية دولة من دول الاوبك . وهنا يتبين فشل المحاولات التى بذلت لارهاب الدول المنتجة للبتروى واحداث الفرقة بينهما ، وفرض ارادة الغرب عليها » (٢٩) .

ويتضح من هذا أن عدم تطبيق سياسة « الوفاق » على مسألة دولية رئيسية ، كمسألة الطاقة ، يؤدى الى تدهور تلك السياسة ذاتها فى العلاقات بين الدولتين العظميين ، والى تعرية تلك السياسة من سمات الجدية والتصديق .

ب - مسألة تصفية الاستعمار وحركات التحرير القومى : توضح هذه المسألة أيضا انعدام تطبيق سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين على العلاقات الدولية وبين احد محوري الوفاق . الجانب الامريكى ، والعالم الثالث ، مما يجعل أمر « الوفاق » خرافة . وتلخيصا لهذا الجانب من دراسة كيفية تطبيق الوفاق او عدم تطبيقه ، نعرض نتائج الاقتراع على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين فى خريف عام ١٩٧٤ ، التى اتخذت فى هذين المجالين اللذين يهتمان العالم الثالث بوجه خاص .

[٢٨] من اذاعة لشركة C.B.S. الاخبارية مدينة نيويورك ، ١١ مايو ١٩٧٥ .

[٢٩] من وكالة نوفوستى للاخبار ، مرض تلخيص للصحف السوفيتية ، ٢٩ يناير ١٩٧٥ ، موسكو .

[٣٠] الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرارات ، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٤ .

الوحيدة الشرعية لشعوبها المكافحة ، تبالغ أمريكا في النأي عن هذه الحركات رغما عن وجودها في الأمم المتحدة واشتراكها في المناقشات التي تهم تلك الحركات ، واضفاء صفة « المراقب الدائم » عليها . وهنا نضرب مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تعترف أمريكا بها ، على الرغم من موقف المنظمة تجاه اجلاء الرعايا الأمريكيين عن لبنان في العام الجاري ، وهو الموقف الذي تحدثت به كل وكالات الأنباء العالمية ، والذي أدى الى تقديم أمريكا الشكر للمنظمة لحمايتها لهؤلاء الرعايا ، ولكن بطريق غير مباشر تقف أمريكا موقف المعارض في الأمم المتحدة ازاء أي مزيد من الاعتراف الدولي ، بحقوق الفلسطينيين الشرعية . ولذا كانت من بين ثمانى دول احداها اسرائيل ، عارضت في قرارات الجمعية العامة التي دعت الى « اعادة تأكيد الحقوق المتصلة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة القوميين » . وضمت أمريكا صوتها الى صوت اسرائيل وخمس عشرة دولة أخرى في معارضة قرار آخر ، دعت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أعمال الجمعية العامة ، كمراقب دائم .

كل هذا عدا اشد الحملات الاعلامية تشكيلا بالفلسطينيين ، واعنف الهجمات على حقوقهم المشروعة وبرامجهم السياسية في داخل الكونجرس الأمريكي ، ومستويات الحكم المحلي على مستوى الولاية ، خصوصا حينما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ، ان تستمع الى ياسر عرفات يعرب عن وجهة النظر الفلسطينية ، في النزاع العربي الاسرائيلي الذي شرد مليونين من الفلسطينيين ، ووضع مليوناً منهم تحت الحكم الصهيوني داخل الاراضي المحتلة .

لذا نجد ان مدى تصديق سياسة الوفاق من جانب العالم الثالث ينخفض ، خاصة وان مواقف الاتحاد السوفيتي في كل الامثلة المضروبة آنفا ، تختلف عن سياسة أمريكا ولو من حيث المظهر . وهذا

اربع من دول العالم الثالث (الكمبيرون ، العراق ، كينيا ، موريتانيا) بدوصيه بمضى بعصل جنوب افريقيا من عضوية الأمم المتحدة بسبب سياستها العنصرية [الابارتايد] ورفضها التخلي عن ناميبيا ، وانتهاكها لقرارات الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على كل أوجه التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع روديسيا الجنوبية . وانتهت مناقشات مجلس الأمن في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٤ باستخدام أمريكا وبريطانيا وفرنسا لحقتها في الفيتو (حق رفض القرار) . وبمناسبة ذلك الفيتو الثلاثي ، صرح سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة حينذاك ، جون سكالي بقوله : اذا اقر المجلس ذلك القرار ، لكان بمثابة الطلقة الأخيرة التي تطلقها الأمم المتحدة قبل ان يخيم الضممت الدائم عليها .

ولم تكذ ثمانية أشهر تمضي على ذلك الفيتو الثلاثي ، حتى لجأت أمريكا وبريطانيا وفرنسا الى استخدام فينو ثلاثي آخر بصدد مسألة ناميبيا . وكانت الكمبيرون وجيانا والعراق وموريتانيا وبنزانيا قد اقترحت في مجلس الأمن ، فرض حظر الاسلحة اجباريا على جنوب افريقيا ، مؤكدة ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، يعتبر تهديدا للسلام ، وأن الدعامة الاولى لذلك الاحتلال غير المشروع ، هو استمرار تدفق الاسلحة على جنوب افريقيا .

ج - حركات التحرر القومي ومشكلة الاعتراف : فيما يتعلق بالاعتراف بحركات التحرير القومي التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعه الدول العربية ، يرى أيضا أن أمريكا لا تؤمن بتطبيق الوفاق على هذا الجانب الرئيسي من سياسات دول العالم الثالث ، عن طريق تأييد هذه الحركات ، بعينه ازالة اسباب التوتر الدولي في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي ، ويتجلى الفارق الكبير بين سياسة الأمم المتحدة وسياسة العالم الثالث من جانب ، والسياسة الأمريكية من جانب آخر ، في نظرة كل من الجانبين الى الوضع الدولي لحركات التحرير في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط . فبينما يؤكد المجتمع الدولي ان هذه الحركات هي الممثلة

[٣١] قرارات الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٣٦ ، والقرار رقم ٣٢٣٧ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

١٩
بعض « الهجوم الأمريكى على ما توصف بالاعلانية الجديدة » وأول ما ينبغي علينا أن ندركه فى هذا الصدد ، هو أن العلاقات بين العالم الثالث ككل وأمريكا داخل الأمم المتحدة ، هى علاقات تشوبها الاحقاد والضعف والكراهية ، نظرا للعديد من المواقف التى حللناها آنفا فى هذا القسم ولكن يصاف الى كل هذه المواقف ، موقف أمريكى عام ازاء ما يوصف بـ « الاغلبية الجديدة » . وعلى الرغم من اتسام الموقف الأمريكى أحيانا بنقمة امال العالم الثالث وامانيه من خلال مرآة الأمم المتحدة ، كما حدث أثناء مناقشات الجمعية العامة فى ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادى والتنمية ، إلا أن مقررات التقاهم بين هذين المعسكرين محدودة ومتباعدة للغاية . والسبب فى هذا هو أن أمريكا ناقمة على ضياع سيطرتها داخل الأمم المتحدة ، وهى سيطرة استتمعت بها من ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٠ . أى أن النصف الاول من عمر الأمم المتحدة كان عهدا أمريكيا ، بينما تنطبق على النصف الثانى من ذلك العمر ، صفة تدهور النفوذ الأمريكى داخل الجمعية العامة ، وعلو يد العالم الثالث على يد أمريكا فى كل القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة منذ دورتها العشرين .

وانعكست النقمة الأمريكية على ضياع سيطرتها داخل الأمم المتحدة ، فى البيانات التى تقدم بها مندوب أمريكا السفير جون سكالى أمام الجمعية العامة فى حريف عام ١٩٧٤ وأهم هذه البيانات الساخطة ، هو بيانه الذى القاه فى ٦ ديسمبر ١٩٧٤ الذى قال فيه « أن الاتجاه يتزايد فى الأمم المتحدة نحو اتخاذ قرارات من جانب واحد ، وهى قرارات غير واقعية ولا يمكن وضعها موضع التنفيذ » . وأضاف الى هذا قوله : « أن الأمم المتحدة تواجه خطرا جديدا ، متملا فى عدم مراعاة الاغليات العددية (وهو نعت ينفى عن العالم الثالث صفة التفكير) لقواعد الأمم المتحدة وميثاقها » . وقد حدا هذا الهجوم السافر على مبدأ تساوى الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة فى السيادة ، حدا بممثلى العالم الثالث الى تسخير هذا النوع الجديد من انواع الحرب الباردة التى شنتها أمريكا على غالبية الدول الاعضاء تحت قبة الجمعية العامة للأمم المتحدة . قال مندوب الكويت ، السيد عبد الله يعقوب بشارة : « لقد انتهى العهد الذى كانت فيه الدول الغربية تسيطر كلية على المنظمة العالمية وتحلق فى سبيلها كصقور وأثقة من نفسها فى سماء غابة غير مأهولة

الخلافا الأمريكى السوفيتى المستمر ، يبرهن بصورة المتعددة على عدم تطبيقه الوفاق بين موسكو وواشنطن ، وعدم سريانه على القطاعات الهامة من العلاقات بين الدولتين العظميين والعالم الثالث . ولاشك فى أن انتصار الثورة الفيتنامية ، وهزيمة أمريكا العسكرية والسياسية فى ذلك الميدان الذى لم يكن للوفاق أدنى أثر فيه على سياسة أى من الدولتين العظميين تجاه فيتنام ، قد زاد من جعل الوفاق أسما فحسب لا يدل على أى تحول فى الاتجاهات السياسية للبلدين اللذين قالا للعالم فى ١٩٧٢ انهما جاءا بعهد جديد من الوفاق الدولى . وساعدت التاكيدات الأمريكية السوفيتية المتكررة التى جاءت فى اعقاب سقوط سايجون (مدينة هوشى منه) فى أبريل ١٩٧٥ والتى قالت ان الوفاق لن يتأثر بأحداث جنوب شرقى اسيا ، ساعدت على تجسيد الوفاق كخرافة دولية لا أثر لها فى العلاقات الحقيقية . وتعاقبت الانتصارات الشيوعية فى كمبوديا ولاوس ، الامر الذى جعل أهم سؤال سياسى فى أمريكا خلال عام ١٩٧٥ هو ، الى أى حد ساعد الوفاق على اعاقه الجهود الأمريكية التى بذلت للحد من مدى انتصارات أعداء الغرب ؟

د - الحصار الأمريكى على كوبا : يقف هذا الحصار الاقتصادى والسياسى الذى تضربه أمريكا حول حكومة كاسترو وكوبا ، كمثال رئيسى على نظرة أمريكا الى التطورات السياسية فى أمريكا اللاتينية ، وهى نظرة تعال وسلبية فى آن واحد . واقع الامر أن هذا الحصار الذى يشاع قرب انهاءه بين الفينة والفينة لاهداف سياسية معينة ، قد أضعف ايمان معظم دول أمريكا اللاتينية بصحة القرارات والسياسات التى تنتهجها أمريكا بمفردها ، أو من خلال منظمة الدول الأمريكية . وعلى الرغم من أن أمريكا رفعت ، فى أواخر اغسطس ١٩٧٥ ، الحصار على الصادرات التى توجهها الشركات الأجنبية المتفرعة عن الشركات الأمريكية الى كوبا ، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية ، سارعت فى ذلك الحين الى اعلان أن الحصار على الاتجار المباشر مع كوبا مازال مضروبا ولا تعديل فيه .

هـ - اتخاذ القرارات داخل الأمم المتحدة : ويمكن تسمية هذا العنصر الخامس والاخير من عناصر هذا القسم من الدراسة الموجهة الى اظهار الوفاق كسياسة غير مطبقة وغير معمول بها ،

بالسكان» (٣٢) وبينما اعرب مندوب الهند عن
أمله في أن تفهم الأقلية امال الاغلبية ومطالبها ،
قال مندوب المكسيك : « ليس بالجمعية العامة ما
يسمى بظلم الاغلبية ، ولكن بها الديكتاتورية التي
تمارسها اقلية من الدول الكبرى في مجلس الأمن ،
عن طريق استخدامها لحق الفيتو » . وأضاف
مندوب غينيا الى كل هذا قوله : ان بعض الدول
تلجأ الى الارهاب والتخويف للابقاء على
امتيازاتها الخاصة » [٣٣] .

لذا لم يكن من الغريب أن سككت البيانات
الرسمية الصادرة من العالم الثالث ، باستثناء
مؤتمر الدول غير المنحازة في كولومبو في
اغسطس ١٩٧٦ ، سككت عن الاشارة الى
الوفاق ، حتى البيان الذي اصدره مؤتمر وزراء
الدول غير المنحازة الذي عقد في بيروت اغسطس
١٩٧٥ والذي صدر بعنوان « برنامج المساعدة
والتضامن بين دول عدم الانحياز » لم يشتمل على
أية اشارة الى الوفاق .

الوفاق المتعطل عن العمل بين موسكو وواشنطن

ولنتحول الان الى تحليل الوفاق في اضي
نطاقاته ، الا وهو النطاق الاصل
موسكو - واشنطن لنقوم عمله ، او بالاحرى
تعطله عن العمل في ذاك الاطار المحدود . نجد أولا
أن سياسة الوفاق لم تسر على أهم نقاط العلاقات
بين البلدين ونعني بهذا الامور المتعلقة بالحرب
والسلام . لقد برز الوفاق كسياسة متعظلة من
العمل بين محوري الوفاق ، اي الاتحاد السوفييتي
وأمریکا ، بأجلى صوره ، في حرب فيتنام وانتصار
القوات الشيوعية في كل من فيتنام ولاوس
وكمبوديا . أي أن تلك الحروب التي كانت أمريكا
فيها الطرف المغلوب على أمره ، قد دارت رغما عن
الاتفاقية الموقعة في باريس في ٢٧ يناير ١٩٧٣ ،
والتي حملت عنوانا يوحي بالامل الضخم هذا

نصه : « الاتفاقية الخاصة بانتهاء الحرب واقرار
السلام في فيتنام » . وبعد انتهاء تلك الحروب
بانتصار القوات التي وقفت أمريكا ضدها ، والتي
حظيت بمساعدات الاتحاد السوفييتي والصين
وغيرهما من أعضاء العالم الشيوعي ، أصدر
السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ،
ليونيد برجنيف بيانا امتدح فيه « أبطال فيتنام
الذين خاضوا غمار معركة ضد المتدخلين الاجانب
وعملائهم » (٣٤) كما أن المذكرة التي وجهتها
أمريكا الى كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم
المتحدة ، في أوائل عام ١٩٧٥ ، حينما بدا النصر
الشيوعي في الأفق ، تغتبر دليلا على تعطل سياسة
الوفاق من العمل . طلبت المذكرة الأمريكية الى
فالدهايم ان « يناشد حكومة فيتنام الشمالية ان
توقف القتال » أي أنه لو كان الوفاق سياسة فعالة
بين موسكو وواشنطن ، لكان التجاء أمريكا في
ساعة محنتها العسكرية والسياسية في جنوب
شرق آسيا الى الاتحاد السوفييتي . ولكن هذا كان
مستحيلا ، وذلك لفشل كيسنجر من قبل في
الحصول على تأييد موسكو لمواقف أمريكا من
جنوب شرقي آسيا ، ولاستمرار السوفييت في
مساعدة القوات الشيوعية في تلك المنطقة حتى
تحقق لها النصر .

كما نجد في مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي
نموذجاً من نماذج تعطل الوفاق عن العمل ، وهو
تعطل رحبت به اسرائيل ، لانه يتيح لها الفرصة
لمحاولة املاء شروطها على الغرب دون تدخل من
جانب موسكو وواشنطن ، وخاصة الأخيرة .
فمن المعروف ان حرب أكتوبر (رمضان) ١٩٧٣
قد بددت خرافة عجز العرب او عدم رغبتهم في
الحرب استرداداً لأراضيهم المحتلة . ولكن تلك
الحرب التحريرية كان لها دور معين في تبديد
خرافة الوفاق ، اذ ثبت أن الاتحاد السوفييتي
وأمریکا ينظران الى مؤتمر جنيف لتسوية مشكلة
الشرق الاوسط من زاويتين مختلفتين تماما .

[٣٢] من تصريح للسيد عبد الله بشارة ، مندوب الكويت ، للصحفيين امام مدخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
٩ ديسمبر ١٩٧٤ .

[٣٣] وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الوثيقة رقم ٢٣٠٧/١ من مضايقات جلسات الجمعية ، ٦ ديسمبر
١٩٧٤ ، المقر الدائم للأمم المتحدة ، نيويورك .

[٣٤] جريدة النيويورك تايمز في ٩ مايو ١٩٧٥ .

[٣٥] من نص المؤتمر الصحفي الذي عقده السكرتير العام للأمم المتحدة ، الوارد في البلاغ الصحفي الصادر بالمقر الدائم
للأمم المتحدة في ١٤ يناير ١٩٧٥ ، برقم ٢٣١٩ .

ان أعلن الرئيس أنور السادات استيائه من الموقف السوفييتي ، ووصف القادة السوفييت في ذلك الحين ، بأنهم «مروجون لشناعات الفتنة» واتهمهم بالعمل على « أحداث الانقسامات في الجبهة العربية » وطبعاً لم تحاول أمريكا إخفاء غبطلتها ازاء اتساع شقة الخلاف بين خصمها الاول ، وهو الاتحاد السوفييتي ، وثالث الامة العربية الذي يسمى نفسه مصر . وكان تصريح ايجال آلون ، وزير خارجية اسرائيل ونائب رئيس وزرائها حين قال في مقابلة صحفية في القدس ، « اعتقد ان الامريكيين سيستشعرون الفرع ، حينما يرون انه بعد سنوات من تقدم الدبلوماسية السوفييتية في الشرق الاوسط ، أصبحت أمريكا مرة أخرى هي القوة الاعظم الموجودة في البحر المتوسط والشرق الاوسط معا » [٣٦] .

ومن كل هذا تتجلى سمة عجز الوفاق من العمل بين واشنطن وموسكو ، لان كلا منهما تعمل على اقضاء الاخرى عن ميدان دبلوماسية النزاع العربي الاسرائيلي وتركز على عزل الدولة الاعظم الاخرى ، أكثر مما تركز على السلام نفسه في المنطقة .

أضف الى هذا التصارع المبرر بين موسكو وواشنطن في حلبة التنافس البحري في البحر المتوسط والخليج وبحر العرب والمحيط الهندي ، وهي منطقة بحرية متكاملة . ولا يقف الامر عند حد التنافس في زيادة القوة البحرية لكل منهما في هذه المنطقة ، بل يتعداه الى محاولات الحصول على قواعد عسكرية ، تكمل القوة البحرية ، وتسد ما تفجز عنه تلك القوة . ومن آخر الامثلة على هذا التنافس بين دولتي الوفاق ، المشروعات الامريكية لاستخدام مطار جزيرة مسيرة ، وهي جزء من عمان وعلى مقربة من مضيق الخليج ، وللحصول على قواعد عسكرية في الباكستان (٣٧) . ويقابل هذه المساعي الامريكية ، مساعي الاتحاد السوفييتي مثلاً في الحصول على تصريح «السفن الصيد» السوفييتية باستخدام المرافق البرتغالية ، الواقعة على المحيط الاطلسي . [٣٨] .

فبينما يؤيد الاتحاد السوفييتي بين الفينة والفينة انعقاد المؤتمر ، تعارض أمريكا في عقده لاسباب شتى ، أهمها عدم قبول اسرائيل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات حول المسألة . اي أن اسرائيل ومن ورائها أمريكا ، تحاول تعديل قرارات مؤتمر القمة العربية التي اتخذت في الرباط عام ١٩٧٤ . ولا يقف الامر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان كلا من الاتحاد السوفييتي وأمريكا يستشعر الرضا والارتياح ، كلما باءت مساعي الطرف الاخر من اجل السلام بالفشل . ويرجع هذا الرضا والارتياح الى ان كلا منهما تحاول ان تحصل على أكبر قدر ممكن من المغامرات السياسية من وراء النزاع العربي الاسرائيلي . ومن الامثلة على ذلك ، فرجة أمريكا بتأجيل زيارة ليسونيد بريجنيف الى القاهرة ودمشق وبغداد في اوائل عام ١٩٧٥ الى أجل غير مسمى . كان ذلك في فبراير ١٩٧٥ ولم ينته شهر مارس ١٩٧٥ الا وقد سنحت الفرصة هذه المرة للاتحاد السوفييتي ان يستشعر الحبور ، حينما فشلت الدورة الاولى من دورات كيسنجر للتوصل الى اتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء . وفي تلك الاونة ، ضاعف الاتحاد السوفييتي نشاطه بغية استغلال الفراغ الدبلوماسي الذي اعقب فشل كيسنجر في الحصول على دور محدد في مساعي السلام في الشرق الاوسط . وجدد الاتحاد السوفييتي اتصالاته بـاسرائيل ، وزاد من اتصالاته بالعرب من اجل تأكيد الطابع السوفييتي ، في محاولات السير نحو السلام في الشرق الاوسط . وفي سبتمبر ١٩٧٥ جاء دور أمريكا في التشدد بكسبها لاتفاقية ثانية لفصل القوات في سيناء . وظهر الاتحاد السوفييتي غضبه على انفراد أمريكا بذلك الدور الدبلوماسي الخطير ، فقرر عدم حضور ممثليه مراسم التوقيع على تلك الاتفاقية في جنيف . واكد الاتحاد السوفييتي في تلك الاونة ، وما يزال يؤكد ، معارضته الطريقة التي يتبعها كيسنجر في تسوية نزاع الشرق الاوسط عن طريق اتخاذ خطوات صغيرة ، بغية الخطو باستمرار وبخطوات متسارعة فيما بعد للتوصل الى سلام . ونجم عن هذا

[٢٦] مجلة يو اس اند ورلد ريبورت ١٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

[٣٧] قالت وسائل الاعلام الامريكية ان مشروعات جزيرة مسيرة قد نوقشت مع السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان في اوائل يناير ١٩٧٥ في واشنطن وان مسألة قواعد أمريكية في الباكستان نوقشت مع الرئيس ذوالفقار بوتو في واشنطن ايضا .

[٣٨] جريدة النيويورك تايمز ، اول فبراير ١٩٧٥ .

بل ان معظم التحاليل الاستراتيجية التي نشرت بشأن اعادة فتح قناة السويس ، قد ركزت على تضمينات اعادة الفتح على التنافس البحرى الأمريكى السوفييتى .

وفى مجالى الاتجار بين البلدين وبرامج الحد من التسليح ، نجد أن موسكو وواشنطن ، عجزتا عن تحقيق أى تقدم ذى معنى فى هذين المجالين الحيويين اللذين حظيا باهتمام وثيقة ميلاد الوفاق فى مايو ١٩٧٢ . وتتضح أهمية مجال التجاره بين البلدين ، من تصريحات برجنيف وكيسنجر « كالمطلب الاول من متطلبات التعاون السوفييتى الأمريكى فى مجالات فرض الرقابة على التسليح النووى والسلام فى الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا » (٣٩) . الا أن حفيظة الاتحاد السوفييتى قد أثرت ، عن طريق مساعى الكتلة الموالية لاسرائيل فى الكونجرس الأمريكى ، وهى الكتلة التى يقودها السيناتور هنرى جاكسون من اجل فرض شروط وقيود على قانون الاصلاح التجارى الأمريكى لعام ١٩٧٥ . وأصرت كتلة الكونجرس الموالية لاسرائيل والصهيونية ، على اشتراط « حرية الهجرة » (أى هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة) ، الأمر الذى حدا بالاتحاد السوفييتى الى اعلان ان الاتفاقية التجارية مع أمريكا لعام ١٩٧٢ لاغية ولا أثر لها . وصرح المسئولون السوفييت أن مثل هذه القيود التى فرضها مؤيدو اسرائيل على قانون الاصلاح التجارى الأمريكى (١٩٧٥) « لا علاقة لها بالمره بالتجارة » وهى غير مقبولة اذ تعد تدخلا فى الشؤون الداخلية السوفييتية » (٤٠) . وعلى الرغم من أن كيسنجر حاول أن يخفف من صدمة الغاء السوفييت لاتفاقية ١٩٧٢ التجارية ، قائلا « انها حادث معزول فى الطريق العام للوفاق » (٤١) ، الا أن هذا التويه الدبلوماسى لم يخف حقيقة عجز الوفاق عن العمل .

وفىما يختص بالحد من التسليح ، خاصة فى الاسلحة الاستراتيجية ، نجد عجز الوفاق عن العمل بين موسكو وواشنطن ، متمثلا بأوضح صوره ، لدرجة أن الدولتين امتنعتا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ الذى دعا الى الاسراع بخطى المباحثات حول الحد من التسليح (٤٢) . ولم يتعد التقاهم الذى قيل ان فورد وبرجنيف قد توصلا اليه فى فلاديفوستك فى هذا الميدان الحساس من ميادين الوفاق ، عن كونه مجموعة من المبادئ التى تتطلب الكثير من الايضاح ، والتى ما زالت بعيدة أشد البعد عن التنفيذ .

ولناخذ مثالا على هذا بالمفاوضات السوفييتية الأمريكية التى بدأت بجنيف فى أول فبراير ١٩٧٥ لصياغة اتفاقية جديدة تقضى بالحد من انتاج الاسلحة الهجومية خلال السنوات العشر القادمة . ولكن لم يمض يوم واحد على بدء تلك المباحثات ، الاوسمع العالم هوارد كالاواى ، وزير الجيش الأمريكى ، يعلن فى ألمانيا الغربية فى جتماع عقده منظمة حلف شمال الاطلسى فى ميونيخ ، ان أمريكا ستزيد من قوة جيوشها المقاتلة فى أوروبا خلال عام ١٩٧٥ . وأضاف الوزير الأمريكى المسئول ، أن هذه السياسة ستستمر خلال الاعوام المقبلة . واستطرد كالاواى ، وكأنه يؤكد للعالم عدم قدرة الوفاق الدولى عن العمل ، قائلا : « ان الطريق الوحيد الى خدمة قضية الوفاق ، يتمثل فى محافظتنا على قوتنا العسكرية وزيادة هذه القوة » (٤٣) . ولهذا القول معنى واحد ، هو أن الوفاق عاجز عن العمل ، وأن منطق القوة هو المنطق الوحيد المقنع فى العلاقات الأمريكية السوفييتية . اذا كان الأمر هكذا ، كيف يمكن للعالم الثالث أن يقتنع بأن الوفاق سياسة عاملة وناجحة ، على الرغم من كل ما جاء فى نتائج مؤتمر هلسنكى (فنلندا) للامن والتعاون

[٣٩] مجلة تايم الأمريكية ، فى ٢٧ يناير ١٩٧٥ .

[٤٠] أنظر المصدر عالىة الذى اقتبس هذه العبارات من تصريحات برجنيف لوزير المالية الأمريكى ، وليام سايمون فى موسكو فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ قبل أن يقر الكونجرس الأمريكى قانون الاصلاح التجارى عام ١٩٧٥ .

[٤١] المصدر عالىة .

[٤٢] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٢٢٦١ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقرر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك .

[٤٣] وكالة أسوشيتدپريس ، ميونيخ ، فى ٢ فبراير ١٩٧٥ .

ويطالب اعداء الوفاق ، الاتحاد السوفييتي وحلفاءه ان يدللوا على حرصهم على السلام ، بنزع سلاحهم الايديولوجي ، ويغض الطرف عن الرجعية الامبريالية التي تقمع الحركات الشعبية المكافحة من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي . من هذه الاتهامات السوفيتية ضد الغرب والاتهامات الغربية ضد الاتحاد السوفييتي ، نتأكد صحة ما قاله الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس تحرير هذه المجلة في مقال صدر له في صيف هذا العام . وجه ذلك المقال النظر الى ما وصفه مؤلفه بجهة الرفض السوفييتي التي ترى ان سياسة الوفاق قد « أفقدت الحركة الشيوعية دفعها الثوري ، بحيث لم تستطع ان تستغل ازمة الرأسمالية الدولية خير استغلال » . وأضاف ان الرافضين الامريكيين لسياسة الوفاق ، يرون في تلك السياسة « صورة من صور الاستسلام » . لان تقديم المساعدات الامريكية للاتحاد السوفييتي في صورة صفقات القمح ، او في صورة صفقات تجارية أخرى ، سيؤدي الى تقوية الاتحاد السوفييتي ومساعدته على ان يجتاز الازمة الاقتصادية التي يمر بها » (٤٧) .

الوفاق كسياسة خطيرة

ان غموض الوفاق او عدم تطبيقه او تعطله عن العمل ، قد لا يؤثر على المصالح القومية لدول العالم الثالث بصورة مباشرة غير ان الامر لا يقتصر على هذا الحد ، اذ ان الوفاق كسياسة بين الدولتين العظميين يثير اوضاعا ويخلق ظروفًا ترى فيها دول العالم الثالث خطرا مباشرا او غير مباشر يهددها . ولنتعرض الارتياب التي تعيرها دول العالم الثالث سياسة الوفاق .

في المقام الاول ، نجد ان العالم الثالث ينظر الى عضويته في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالية ، كعنوان على السيادة القومية والاستقلال . لذا لم تستشعر دول العالم الثالث الحماس ازاء مؤتمرات القمة التي عقدتها أمريكا

الاوربية في أغسطس ١٩٧٥ ؟ ان اتفاقية هلسنكي التي وقعتها خمس وثلاثون دولة الاعضاء في مؤتمر الامن الاوربي ، لم تكد تمضي على توقيعها أسابيع قليلة . الا وادعت أمريكا ، تحت الضغط الصهيوني المستهدف لتهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل ، ان الاتحاد السوفييتي ينتهك تلك الاتفاقية فيما يختص « بالهجرة والحريات الانسانية » . وفي الوقت ذاته يهاجم الاتحاد السوفييتي أمريكا ، قائلاً ان واشنطن تنتهك تلك الاتفاقية ذاتها ، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاوربية الغربية التي تحذرهما أمريكا من سوء العواقب المترتبة على اشراك الشيوعيين في الحكم . جاء هذا الاتهام السوفييتي في بيان طويل في جريدة برافدا السوفييتية في عرضها للانباء الدولية ، وذلك ردا على تصريحات كيسنجر التي حذر فيها من انه لا يمكن ان يتوقع احد ان تخف أمريكا لنجدة الدول التي تسمح باشتراك الشيوعيين في الحكم (٤٤) . ويتجلى عجز الوفاق عن العمل ، في بيان غير عادي مؤلف من ٣٠٠٠ كلمة نشرته وكالة تاس السوفييتية ، وصدرته جريدة برافدا صفحتها الاولى في ٢٢ مايو ١٩٧٦ ، دافع فيه الاتحاد السوفييتي عن الوفاق بصورة توضح ان الوفاق سراب دبلوماسي لا معنى تطبيقي له . لقد اتهم الاتحاد السوفييتي « اوساطا معينة في ألمانيا الغربية بتقويضها لسياسة الوفاق التي اتبعتها بون تجاه موسكو منذ عهد المستشار ويللي براندت » (٤٥) . وراى المعلقون الدوليون في ذلك البيان ، ردا على اقوال وزير خارجية ألمانيا الغربية ، هانز ديترينج جنشر ، وعلى بيان أصدرته منظمة حلف شمال الاطلسي جاء به « ان الاتحاد السوفييتي يهدد سياسة الوفاق » (٤٦) . ونلمح عمق الخلافات السوفييتية الامريكية في البيان السوفييتي المشار اليه آنفا ، في الجزء الذي جاء به ما يلي : « ان الاحداث في البرتغال واليونان وأنجولا ، تستخدم كذرائع لاتهام الاتحاد السوفييتي بالتوسعية والاستعمار الايديولوجي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

[٤٤] جريدة النيويورك تايمز في ١٩ ابريل ١٩٧٦ .

[٤٥] جريدة برافدا في ٢٢ مايو ١٩٧٦ .

[٤٦] جريدة النيويورك تايمز في ٢٣ مايو ١٩٧٦ .

[٤٧] من مقال للاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٥٠٠ ، ١٥ يونيو ١٩٧٦ ، الصفحة الاخيرة .

الحروب المحدودة والردود الاستراتيجية المسلحة المحدودة (وهي الردود التي تستخدم فيها أسلحة وضواريخ نووية صغيرة من النوع التكتيكي) لا تسرى عليها سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين . ولقد أشار إلى هذه النقطة صبرى من التفصيل الأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد ، الذى قال فى مقال له أنه على الرغم من حرص الدول العظمى على تحاشي المجابهة النووية ، فإن فكره الرد الزادع الشامس قد تحل محلها أعمال الرد الرادعة الاستراتيجية المحدودة . (٤٨)

أضف إلى كل هذا ، أن دول العالم الثالث تعتبر فكرة التوازن فى القوى العسكرية بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ، وهو التوازن الذى تدعى الدولتان العظميان أنه لازم للسلام الدولى ، خطرا مباشرا يهدد الأمن والسلام الدوليين . لقد أكدت تصريحات المسئولين الأمريكيين حشون هذا الموضوع ، أن العالم الثالث محق فى نظريته . فمثلا ادلى وزير الدفاع الأمريكى السابق ، الدكتور شليسجر ، فى خطاب له ببادى نيويورك الاقتصادى بأن هذا التوازن « هام لدعم أسس الوفاق » (٤٩) وبعد أيام فلانل ، أضاف شليسجر جانباً آخر ، يؤكد ما تستشعره دول العالم الثالث من مخاوف ازاء سياسات التسليح التى تنتهجها الدولتان العظميان ، حينما قال فى واشنطن « إن العالم لم يعد يستشعر الرهبة من قوة أمريكا العسكرية » ثم حذر من نشوب حرب جديدة نتيجة لهذه النصوصات . (٥٠) . وهذا دليل على أن لفكره التوازن فى القوى العسكرية بين موسكو وواشنطن وجهين : الوجه الأول هو القول بأن التوازن لازم للسلام ، والوجه الثانى هو أن الزيادة المتراكمة للقوة العسكرية ، أمر حتمى يتطلب تعديل التوازن باستمرار . وينصح هذان الوجهان من التحقيقات التى دارت بشأن المحادثات الأمريكية - المبرخية (G.I.A.) وأوصحت أن « البتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) يعرف جيداً أن تبرير مطالباته المستمرة بأسلحة جديدة ، وبقوات أكبر ، يتطلب برهنة المخبرات على أن الاتحاد السوفيتي على وشك التفوق العسكرى

والإستعداد السوفيتي ، بل أحست بالخطر الذى يهدد أمنه السياسى . » (٥١) . ووجد أن الدولتين العظميين تأخذان المسائل الهامة خارج الاسم المتحد محاولة تسويتها . أى أن دول العالم الثالث ترى فى إضعاف المنظمات الدولية ، عن طريق نجيب موسكو وواشنطن بها ، أو عن طريق ضعفها عليها ، إضعافاً لا تشارك العالم الجنوبى فى اتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعاون . كما يرى العالم الثالث فى هذه السياسة التى بدت معالمها فى أواخر الستينات ، خطراً آخر ألا وهو إحلال فرارات الدولتين العظميين وأرانهما محل القرارات الدولية التى تتخذ فى قاعات المنظمات العالمية بطريق ديموقراطى ، يؤكد حق كل دولة من دول العالم فى المشاركة فى اتخاذ القرارات .

كما تخشى دول العالم الثالث أن تتورط سياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن ، إلى حد تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، تحاشياً لتصادم الدولتين العظميين ، الأمر الذى ينير خطر ظهور امبريالية من نوع جديد ، تصبح كل الدول الضعيفة غير النووية ضحايا لها . إلا أن مما يخفف من هذا الحصر ، هو تيقن العالم الثالث ، بأن اتفاق موسكو وواشنطن على تقسيم الكرة الأرضية إلى مناطق نفوذ ، يستدعى أول ما يستدعى تغييراً جذرياً كاملاً فى ايدولوجية وسياسة كل من واشنطن وموسكو لإنتاج اتفاق أو تكامس عام فى المصالح الأساسية لكل من الدولتين . وتشترك فى هذه النظرة المربيه إلى سياسة الاتفاق ، دول خارج إطار العالم الثالث كفرنسا مثلاً .

كما أن العالم الثالث يستشعر أن سياسة الوفاق تستهدف أولاً إزالة أسباب المجابهة المباشرة بين الدولتين العظميين لمنع نشوب الحرب العالمية الثالثة . وترى دول العالم الجنوبى ، أن مثل هذه السياسة تغنى عن عدم الاكتراث بالحروب والصراعات المسلحة الصغيرة التى لا تعرض واشنطن وموسكو للمجابهة المباشرة . وهناك استنتاج آخر لهذه النظرة من جانب العالم الثالث ، وهو أن

[٤٨] موجز لما أورده الأستاذ الدكتور اسماعيل صبرى مقلد فى مقال له بالأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٤٦٢ ،

١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ - ص ٢٧ .

[٤٩] من إذاعة C.B.S. الأمريكية ، مدينة نيويورك ، فى ٢٣ يناير ١٩٧٥ .

[٥٠] جريدة النيويورك تايمز ، فى ٢٠ يناير ١٩٧٥ .

ولنضرب بجمهورية مصر العربية مثالا على علاقات العالم الثالث بالدولتين العظميين في مجال التسليح . نرى هنا أن حاجة مصر الملحة إلى الدفاع عن أراضيها ، وتطهير هذه الأراضي من آثار العدوان الصهيوني ، وإحقاق حقوق الفلسطينيين في وطنهم المشروع فلسطين ، قد عرضت علاقاتها بالاتحاد السوفيتي إلى سلسلة من الدفء والبرودة تتابعته منذ عام ١٩٥٨ إلى وقتنا هذا . بل إن الدفء مصر في عام ١٩٧٦ لمعاهدة « الصداقة والتعاون » بينها وبين الاتحاد السوفيتي التي أبرمت عام ١٩٧١ ، يعتبر خير مثال على التغيرات المستمرة في العلاقة بين منتج السلاح ومستورده . وفي أواخر يناير ١٩٧٥ اتسار الرئيس محمد أنور السادات إلى موضوع الأسلحة من الاتحاد السوفيتي بقوله أن موقف الاتحاد السوفيتي إزاء مصر في هذا المجال هو موقف « غير الصديق » (٥٢) . فإذا أضفنا إلى هذا تصريحات الرئيس السادات التي ألقاها فيها الاتحاد السوفيتي علانية ، نظرا لموقف السوفيتي السلبي إزاء اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات في ٤ سبتمبر ١٩٧٥ ، والعام المعاهدة المصرية السوفيتية ، وما سبق كل هذا من طرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ تبين لنا زبكية العلاقات المصرية السوفيتية التي وصلت في أواخر عام ١٩٧٦ إلى المرحلتين الفلسطينية واللبنانية في لبنان ، إلى درجة التدهور . وفي الفترة ما بين فبراير ١٩٧٥ ويونيو ١٩٧٥ التي لا تزيد على خمسة أشهر ، تعرضت العلاقات المصرية السوفيتية لدفء في فبراير تمثل في زيارة أنسدرية جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتي للقاهرة لمناقشة العلاقات بين البلدين ، ثم لبرودة في مايو قبيل اجتماعات السادات وقسورد غسي سالزبرج بالنمسا في يونيو . ولم يحل شمسهر سبتمبر ١٩٧٥ حتى انقلب البرود إلى جفاء في العلاقات المصرية السوفيتية ، نتيجة لهجومية الاتحاد السوفيتي سياسة مصر في اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات .

على أمريكا « (٥١) » ويجب ألا ننسى هنا أن دول العالم الثالث ، تخشى أن أية حروب عالية جديدة ستدور رحاها على أراضيها ، سنتهم مصاصين ثروتها الطبيعية ، وتريد من اعتمادها على الدول العظمى .

وننتقل الآن إلى جانب أساسي من جوانب استشعار دول العالم الثالث بالخوف مما قد يتضمنه الوفاق من أخطار تهدد مصالحها . ويتعلق هذا الجانب بالاعتماد الاستراتيجي للعالم الثالث على الدولتين العظميين في الحصول على أنظمة التسليح الحديثة . ولا شك في أن هذه الاعتمادية تهيء ظروفًا عدة تتيح الفرصة أمام كل من واشنطن وموسكو للضغط السياسي على الدول المحتاجة للأسلحة الحديثة ، بغية تسيير سياسات الدول المحتاجة في مجال لا يتعارض مع مصلحة الدولة العظمى المعطية . ومن خلال عمليات الضغط هذه ، التي تتعرض لها دول العالم الثالث التي تحاول تحرير أراضيها من الاستعمار والاحتلال والسيطرة الأجنبية ، أو تؤيد حركات التحرر القومي ، يبين لنا خطران يؤثران على مصالح العلاقات الدولية . وأول هذين الخطرين . يمثل في تعرض العلاقات بين الدول منسجه السلاح ، والدول المحتاجة إليه . للتقلبات السريعة من علاقات دافئة وثيقة ، إلى علاقات باردة غير متفاعلة . وثاني الخطرين ، هو القلق الذي تستشعره الدول المحتاجة إلى الأسلحة ، إزاء احتمال حرمانها من إمدادات التسليح من إحدى الدولتين العظميين . وهو قلق يدفع الدولة المحتاجة باستمرار إلى البحث عن مصادر أخرى لتلك الأسلحة ، ولو كانت من طرز أخرى . ويتجسم هذا القلق كلما سعت الدولتان العظميتان ، حرصا على مصالحهما الاستراتيجية العالمية ، إلى فرض حظر معين على الأسلحة إلى منطقة ما . ورغما عن أن هذه المساعي ، التي كان آخرها يستهدف حظر موسكو وواشنطن تصدير الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط قبل أكتوبر ١٩٧٣ تبوء عادة بالفشل ، إلا أن نجاحها مستقبلا يعتبر في حيز الامكان .

Marchetti, V., and Marks, J., The CIA and the Cult of Intelligence (New York: Dell Publishing Co., Inc. 1975), p. 298. (٥١)

[٥٢] من مقابلة مع الرئيس محمد أنور السادات ، جريدة الليوندا الفرنسية ، ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

وهنا تطرح هذا السؤال ثم نرد عليه : هل كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يحاول إخضاع بحقاسة مصر (وهى ثالث الأمة العربية) لاهوائه المرتبطة بالمصالح السوفييتية القومية ، لو كان لدى العرب اكتفاء ذاتي في التسليح الحديث وتصنيعه داخل الاراضى العربية ؟ الجواب : لا بكل تأكيد . وهنا نتبين أن الاكتفاء الذاتي ، وخاصة فيما يتعلق بأهم قطاعات الاسلحة الهجومية والدفاعية ، هو خير دعم سياسي عدم الانحياز التي تنتهجها مصر ، لذا نجد أن إنشاء مصر والسعودية والامارات العربية وقطر ، المؤسسة ميزانيتها الاولى تبلغ حوالى بلليون ومليونين ونصف المليون من الدولارات لتفنية تصنيع الاسلحة « ٥٣ » يتخذ دلالة جديدة في إطار العلاقات الدولية . ويعتبر هذا المشروع العربي الناضج ، خير رد على مشاعر القلق التي أحست بها مواضع الأمة العربية أثناء مؤتمر القمة بين برجنيف ونيكسون في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، ازاء احتمال فرض الدولتين العظميين حظر تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط ، الامر الذي كان لابد أن يؤدي الى وضع العرب باستمرار في موقف أضعف من الموقف الاسرائيلي عسكريا وتسليحيا .

من أجل هذا نجد أن الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (حرب رمضان) قدمت اللدلة على احساس العالم الثالث ، بأن للوفاق جانباً خطراً يؤثر سلبياً على مصالحها . ذلك لأنه في لحظة اندلاع « شرارة » حرب أكتوبر ١٩٧٣ واكتشاف المخسبات الفسيحة والاسرائيلية ، أن العرب أخذوا المباداة العسكرية من أجل التحرير ، سارعت أمريكا بإتهام الاتحاد السوفييتي بأنه « انتهك الوفاق » بإخفائه عن أمريكا معلوماته بصدد المباداة العسكرية العربية . واجسست أمريكا بأنه كان ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يحيط شريكه في الوفاق ، أى أمريكا ، علماً بأن عاصفة عربية على وشك الهبوب على قنوات الاحتسالات الاسرائيلية . فإذا كان الأمريكيون محقين في

توقع مشاركة الاتحاد السوفييتي في أية اسرار لدى موسكو عن العرب ، لتبدي للعرب أن الوفاق لا يعدو كونه ترتيباً تعاونياً بين الدولتين العظميين ، هدفه احباط حروب التحرير القومية ، عن طريق المشاركة في تبادل اسرار مخابرات كل منهما . وإذا كان الأمريكيون غير محقين في هذا التوقع ، وفي توجيه تلك الاتهامات الى موسكو ، فلماذا ثلاثة تفسيرات اولها ان واشنطن قد قسد بالغت في توقعاتها السياسية من وراء الوفاق ، ثانياً انها أن واشنطن تلعب بسياسة الوفاق لخدمة اغراضها في الضغوط السياسية التي بدلتها ، لكي يخفف الاتحاد السوفييتي من تعاونه مع العرب في حريهم التحريرية ، التي تؤيدهم فيها شعوب العالم الثالث والدول غير المنحازة ، وثالثها ، أن واشنطن قد توهمت أن العرب قد أصبحوا أسرى للسياسة السوفييتية ومستلزماتها ، لدرجة مشاركتهم لموسكو في أخطر سر قومي كتبه العرب في تاريخهم الحديث .

ان أياً من هذه التفسيرات الثلاثة ، لا بد أن يظهر جانب الخطر في سياسة الوفاق بالنسبة للعالم الثالث . وفي مقابلة صحفية مع الرئيس أنور السادات نشرت في يناير ١٩٧٥ ، أفصح الرئيس المصري عن لقائه مع السفير السوفييتي في القاهرة في ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حينما سأله عن موقف الاتحاد السوفييتي اذا ما اتخذت القاهرة موقفاً عسكرياً ما . وفي الوقت ذاته وجه الرئيس جافظ الاسد نفس السؤال فيما يختص بدمشق الى السفير السوفييتي وذلك في يوم ٤ أكتوبر . وأوضح الرئيس السادات في تصريحاته خلال تلك المقابلة الصحفية ، أن رد موسكو على هذه التساؤلات العربية كان ارسال طائرات النقل السوفييتية بصورة مفاجئة الى كل من مصر وسوريا لترحيل الرعايا السوفييت من البلدين في ٥ أكتوبر ١٩٧٣ « ٥٤ »

وخلاصة هذه التصريحات وغيرها من أقوال

[٥٣] من انباء وكالة رويتر ، بلاغ من القاهرة ، ١٠ مايو ١٩٧٥ .

[٥٤] مقابلة أجرتها روزاليوسف مع الرئيس أنور السادات ، روزاليوسف ، العدد ٢٤٢٠ ، بتاريخ ١٢ يناير ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ٩ .

الحقيقي، بل الى ما توصف بالقبضة السوفيتية على القارة الافريقية . وأثارت الاذاعة الى ما قاله كيسنجر من أنه ينوى استخدام زيارته لافريقيا من أجل التحذير من أخطار التوسع السوفيتي ، ولفت نظر الافارقة الى ان امريكا مستعدة لان تخف من أجل مساعدتهم في الكفاح ضد ذاك الخطر (٥٦) .

وبغض النظر عن التصريحات السوفيتية ، يجب علينا أن ننظر الى الدبلوماسية الكسنجرية في جنوب افريقيا في شهر سبتمبر ١٩٧٦ داخل اطار المصلحة القومية الامريكية التي تملى منع الاتحاد السوفيتي من مد نفوذه في افريقيا ، بالإضافة الى العوامل الأخرى المرتبطة بنشاط الشركات الامريكية في جنوب افريقيا ، وبرغبة واشنطن في نقل الحكم الى يد الاغليات الافريقية في روديسيا وناميبيا ، ارضاء للامريكيين السود ، ومساومة من أجل تجميد الاوضاع في جمهورية افريقيا .

وتعتبر الخطبة التي القاها هيلموت سوننفلد (الذي رافق كيسنجر خلال دبلوماسية الغدو والرواح في أزمة الشرق الاوسط) في أكاديمية البحرية الامريكية في ٦ ابريل ١٩٧٦ خير تصريح يجلو طبيعة التنافس الحاد الخطير الدائر بين موسكو وواشنطن تحت ستار الوفاق . قال سوننفلد ، وهو الان مستشار بوزارة الخارجية الامريكية : « ان الدول الغربية تميل الى تغليب مساعيها المشروعة من أجل الربح التجاري في الاسواق الشرقية ، على الحاجة الى انهاء استراتيجية هادئة ومتابعتها » . ثم قال : « يجب علينا ألا نفعل عن حقائق اساسية ارجو ان تتفق عليها آراء الامريكيين جميعهم . وأول هذه الحقائق ، هو أنه بغض النظر عن أية سياسات نتبعها ، علينا أن ندرك دائما أن امريكا والاتحاد السوفيتي سيستمران في منافسة جغرافية سياسية وعقائدية طوال حياتنا وحياة أطفالنا . وسيكون في امكان كل منهما أن يحتفظ بالقدرة

المصادر الغربية العليا ، هو أن العسرب لم يشركوا الاتحاد السوفيتي في أية معلومات استراتيجية محددة بصدد اندلاع شرارة أكتوبر . وخلاصتها أيضا أن الوفاق يأخذ أحيانا معالم مقلقة بالنسبة لامن وسلام العالم الثالث . أي أن الوفاق ما هو الا استمرار للتنافس والمجابهات بين الدولتين العظميين في صور جديدة ، الا فيما يتعلق باحتمالات المواجهات النووية بينهما . ولناخذ من السياسات السوفيتية والامريكية بصدد افريقيا مثلا على ذلك التنافس وتلك التحديدات بين العملاقين . ففي أعقاب الحرب الانجولية ، نجد كلا من واشنطن وموسكو تجتهد وتبذل قصارى جهدها ، من أجل امتداد نفوذها ، وايقاف امتداد نفوذ الأخرى . ويتمثل هذا التنافس في مسألة الاسلحة ، اذ بينما يزود الاتحاد السوفيتي الصومال وأنجولا وأوغندا بأسلحة تقدر بملايين الدولارات ، تستعد امريكا الآن لتزويد كينيا والحبشة وزائير بأسلحة حديثة . وازاء احتمال وقوع حرب بين اثيوبيا والصومال بصدد جيبوتي نرى أنه على الرغم من رفض الاتحاد السوفيتي بيع اسلحة لاثيوبيا لاسباب سياسية قومية سوفيتية ، الا أنهم عقدوا اتفاقية تجارية معها . وفي الوقت ذاته ، يقدر الخبراء مقدار العون الامريكي لاثيوبيا منذ أكتوبر ١٩٧٥ حتى الان بمائة مليون دولار ، ضمنها أكثر من ١٢ طائرة فانتوم من طراز F5E (٥٥) . هذا فيما يخص التسليح ، وأمره لا يختلف عن أمر التنافس الدبلوماسي الحاد بين العملاقين في افريقيا . وهنا نلاحظ ان راديو موسكو وجه اذاعة باللغة الفرنسية الى افريقيا في السادسة من مساء يوم ٢٤ ابريل ١٩٧٦ ، ندد فيها بزيارة كيسنجر ذلك الشهر لافريقيا . قالت اذاعة موسكو ، ان رحلة كيسنجر هي محاولة للحد من العلاقات السوفيتية الافريقية ، وأضافت أن تصريحات كيسنجر التي سبقت الرحلة حاولت ان تمزو التغييرات التي حدثت في افريقيا لانجاح الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل الاستقلال

[٥٥] من تعليق كتبه لزلى جيلب ، المحرر الدبلوماسي لجريدة النيويورك تايمز بواشنطن . جريدة النيويورك تايمز في ١٨ يوليو ١٩٧٦ ، الصفحة الاولى من الملخص الاسبوعي للانباء .
[٥٦] من ملخص الاذاعات العالمية ، هيئة الاذاعة البريطانية ، الجزء الاول ، رقم SU/5193 بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٦

على انزال دمار نووى هائل بالآخر ، ولكن ذلك سيتم على حساب تدمير ماحق بالطرف الذى يبدأ باستخدام القوة النووية » . (٥٧)

هذا هو جانب أو بعض جوانب الخطر الذى يمثله الوفاق للعالم الثالث . وكما اسلفنا الذكر ، يمثّل هذا الخطر فى العديد من قطاعات التعامل والتفاعل الدوليين بين موسكو وواشنطن ، سواء كان فى ميدان الدبلوماسية أو الاستراتيجية أو التبادل التجارى أو التسليح . وهذا لا يعنى بالطبع أن تقاسم الخلافات بين موسكو وواشنطن يخدم مصالح العالم الثالث بصورة أفضل من الوفاق . ولكن معناه ان الوفاق فوق غموضه ، وعدم تطبيقه ، وعجزه عن العمل ، له زاوية تشكل نوعا معينا من الاخطار التى تتهدد دول العالم الثالث سيادة ، وأمناء وانماء .

خاتمة :

من كل ما تقدم ، يتضح ان الوفاق لم يخدم مصالح العالم الثالث ، ولم يقلل من حدة التصارع بين أمريكا والاتحاد السوفيتى . ولم يجد العالم الثالث فى الوفاق بديلا عن الاسس المكيّنة لعدم الانحياز التى أرسيت منذ عام ١٩٥٥ . فى باندونج باندونيسيا ، والتى دعت الى التعايش السلمى ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ، ودعم حركات التحرير القومى ، من أجل هذا نجد أن مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى ليما ، بيرو ، من ٢٥ الى ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ ، قد أكد فى «برنامج ليما للتعاون والتضامن المشتركين » أن « المؤتمر انعقد فى وقت تحتفل فيه شعوب آسيا وأفريقيا بالذكرى العشرين لمؤتمر الدول الآسيوية الأمريكية فى باندونج » الذى أرسى مبادئ باندونج العشرة التى شكلت قوة معنوية ضخمة

استلهمتها الشعوب المستعمرة فى كفاحها من أجل الاستقلال القومى ، والتى اعتبرت دعائم للتعايش السلمى والتعاون » . (٥٨) هذه عبارات تعكس وثوق العالم الثالث بالمبادئ التى نبعت من داخل تجاربه الطويلة والمريرة ازاء المعاملات الأجنبية المستمرة التى تستهدف استعمارها والسيطرة عليه . وهو وثوق لا ينعكس فى نظرة وواشنطن وموسكو الى الوفاق الذى روجوا له لفظا لا عملا خلال السنوات الخمس الماضية . لذا نجد الرئيس الأمريكى فورد يعلن فى مؤتمر القمة الذى عقد فى هلسنكى ، فنلندا ، فى أول أغسطس ١٩٧٥ أن « الوفاق هو عملية تطويرية ما زالت العقبات الجسام تعترض سبيلها » . (٥٩) وعلى الرغم من مشروع الفضاء الخارجى السوفيتى الأمريكى المشترك « سويوز - أبولو » فى صيف ١٩٧٥ الذى حقق أهدافه العلمية ، والذى كان يمكن اعتباره انتصارا لسياسة الوفاق ، فإن هذا النصر العلمى لم ينجح فى أسكات الأسئلة المتشككة حول العلاقات الأمريكية السوفيتية . لذا نجد أن تصريحات جيمى كارتر ، بوصفه المرشح الديموقراطى لانتخابات الرئاسة ، والتى نادى فيها بوجوب استخدام أمريكا للضغط الاقتصادية ضد الكتلة الشرقية ، انعكاسا حقا للعلاقات اليومية بين موسكو وواشنطن ، بل ان رد الاتحاد السوفيتى الذى انتقد فيه جيمى كارتر ، ووصف تصريحاته تلك بأنها تدخل فى الشؤون الداخلية واتفاقية هلسنكى (٦٠) ، يعتبر تأكيدا للنقطة ذاتها . وتشير الدلائل الى أن وزارة الخارجية الأمريكية نصحت السفارات الأمريكية بالخارج فى ربيع ١٩٧٦ ، بأن المعركة الانتخابية فى أمريكا تحتتم على النساططين الرسميين الأمريكين اغفال كلمة « الوفاق » . وأضافت الوزارة أن هذا الغفال ليس مجسدا لعب لفظى ، ولكنه أمر ينطوى على اتخاذ

[٥٧] من بلاغ صحفى نشرته وزارة الخارجية الأمريكية ووزعته على اليانحين السياسيين بعنوان « أمريكا والاتحاد السوفيتى فى العصر النووى » بتاريخ ٦ أبريل ١٩٧٦ . وقد أقيمت الخطبة بالأكاديمية البحرية بانابوليس ، ماريلاند .
[٥٨] نشر « برنامج ليما » كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/10217 ٥ سبتمبر ١٩٧٥ . بناء على طلب سفير بيرو لدى الأمم المتحدة .

[٥٩] بلاغ صحفى ، وزارة الخارجية الأمريكية ، أغسطس ١٩٧٥ ، واشنطن .

[٦٠] من إذاعة G.B.S الأمريكية ، نيويورك ، فى ١٧ يوليو ١٩٧٦ .

ولكن في الحقيقة . « (٦٢) ويدعم هذا التقويم ، بعض علماء السياسة في أمريكا الذين يرون في الوفاق تمهيدا للإرادة القسومية الأمريكية . قال ثلاثة من هؤلاء (وكلهم أساتذة بجامعة كاليفورنيا في بيركلي) في كتاب بعنوان «كارثة الوفاق الكبرى» نشر في ١٩٧٥ : « ان احجام أمريكا عن استخدام القوة لضمان تدفق بترول رخيص من الشرق الاوسط اليها ، يعتبر نقصا في الإرادة السياسية مرده الى الوفاق » . (٦٣)

كل هذا يؤكد عدم قدرة الوفاق على التطور ليصبح سياسة عالمية التطبيق ، على نحو يخدم اهداف العالم الثالث في التحرر والعدالة والمساواة ، ويدعم مبادئ باندونج . وهو عجز يرجع الى ان الوفاق بغموضه ، وانعدام تطبيقه ، وتعطله عن العمل ، وجوانبه الخطرة ، لا يستطيع ان يستحوذ على ثقة العالم الثالث وعلى تفاعله الايجابي ازاءه ، ذلك ان « فاقسدا الشيء لا يعطيه » كما قال العرب الاقدمون ■

أمريكا مسلحا متصليا ازاء موسكو . ولذا أحل الرئيس فورد تعبير « السلام عن طريق القوة محل الوفاق (٦١) . ونجلى هذا في مقال بعنوان « الوفاق : كل على حد تصوره » كتبه روجر موريس ، احد مساعدي كيسنجر ومؤلف كتاب عنوانه « العظيمة غير المؤكدة : هنري كيسنجر وسياسة أمريكا الخارجية » قال فيه : « في عام ١٩٧٢ كان الوفاق سياسة الحكمة ، واكتسح نيكسون انتخابات ١٩٧٢ لا مثاقفه تلك السياسة . ولكن في عام ١٩٧٦ يرى الكثيرون ان الوفاق يهدد أمريكا بالخطر . لذا يهاجم كل من جيمي كارتر (ديموقراطي) وزونالد ريجان (جمهوري) في حملتيهما الانتخابيتين أساس تلك السياسة . غير ان كيسنجر يعتقد ان سياسة الوفاق هي اعظم ما حققه . ولكن اغلبية الكونجرس تعتقد الان انها كانت اكبر أخطائه ... ان الوفاق هو تلك الكلمة الفرنسية الضامضة التي تقف عنوانا على العلاقات الجديدة المعقدة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي في السبعينات . ولكن المشكلة ليست في الكلمة



[٦١] مجلة تايم الأمريكية ، عدد ٢٩ مارس ١٩٧٦ .

[٦٢] المجلة الأسبوعية ، جريدة النيويورك تايمز ، ٢٠ مايو ١٩٧٦ .

Friedland, H., Seabury, P., and Wildavsky, A., The Great Detente Disaster . (New York : Basic Books, 1975).

جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لأفريقيا

د. عبدالمك عوده

عميد كلية الاعلام جامعة القاهرة

وتفصيل بعض هذه الحقائق هو التالى :

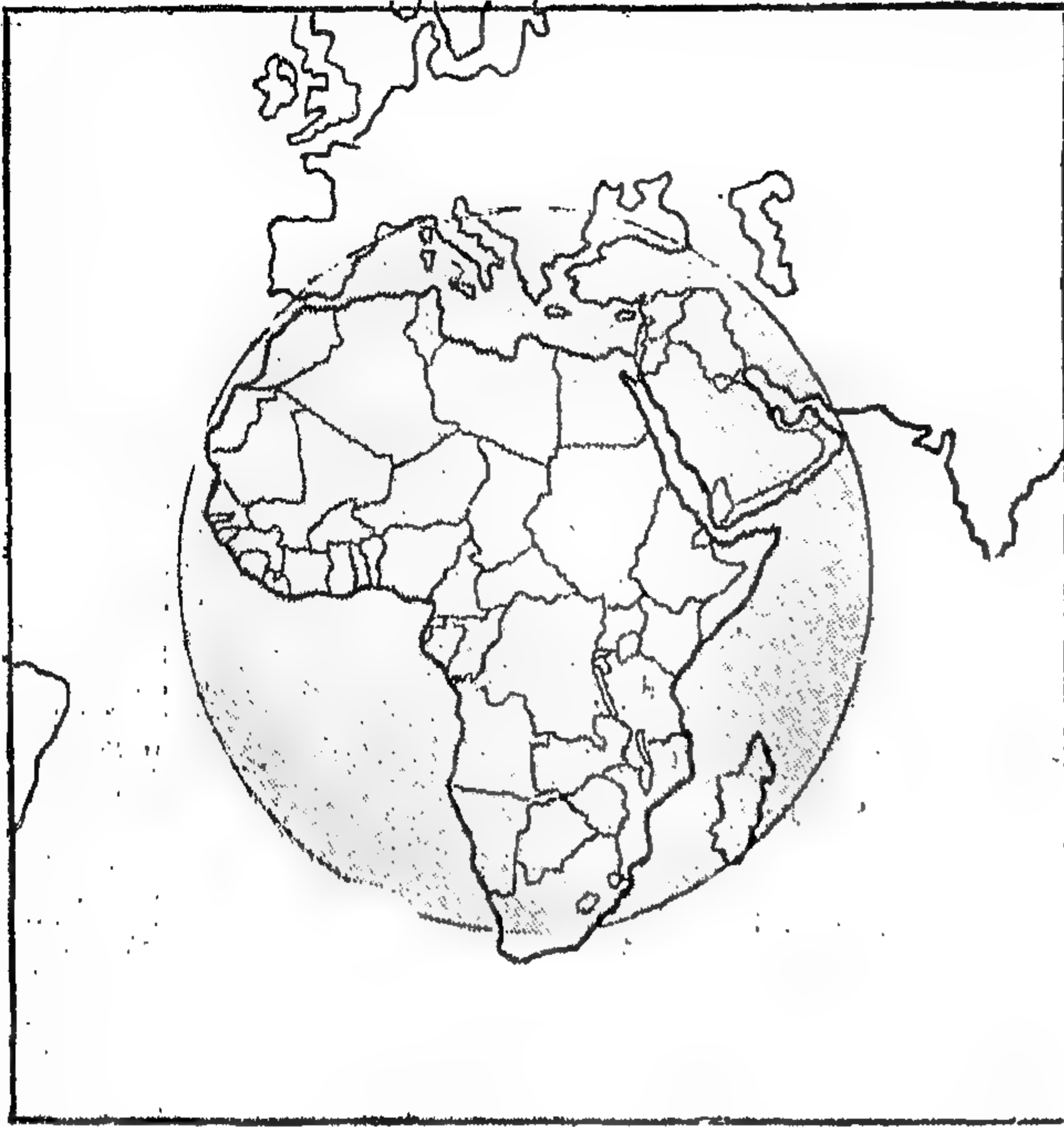
١ - مجموعة الحقائق الاساسية فى عمليات
انشاء الصندوق ، وهى :

١ - تمت الموافقة على النظام الاساسى للصندوق
فى مؤتمر القمة العربى فى الرباط فى اكتوبر
١٩٧٤ .

٢ - تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث
سنوات فى مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٧٥ .

٣ - عقد مجلس الادارة اول اجتماعاته فى
اغسطس ١٩٧٥ .

الحديث عن تجربة المعونة الفنية
المقدمة باسم جامعة الدول
العربية ، أن نأخذ فى الحسبان
مجموعة من الحقائق اولها
رأسمال الصندوق الذى لم يتجاوز عشر ملايين من
الدولارات حتى الان . وثانيها الخصائص النوعية
والمقايمة لبلدان افريقيا واحتياجاتها . وثالثها المدة
الزمنية القصيرة لعمر التجربة العربية ، ومسا
تواجهه من تجارب اخرى عاملة فعلا فى افريقيا ،
بعضها اجنبية معادية للعرب ، وبعضها عربية
عاملة من نفس الميادين ، دون تنسيق مع غيرها من
النشاطات العربية العديدة .



٢ - رأس المال الصندوق ٢٥ مليوناً من الدولارات تم سداد المساهمات المالية المقررة في نطاق توزيع ١٥ مليوناً فقط على النحو التالي :

المملكة العربية السعودية (٣ ملايين دولار)
الجمهورية العراقية (٣ ملايين دولار) دولة
الامارات العربية المتحدة (٣ ملايين دولار) دولة
قطر (٣٥٠ ألف دولار) جمهورية مصر العربية
(٣٥٠ ألف دولار) جمهورية تونس (١٠٠ ألف
دولار) المملكة المغربية (١٠٠ ألف دولار)
جمهورية السودان الديمقراطية (٧٥ ألف
دولار)

٤ - تم اعتماد أول موازنة للصندوق عام ١٩٧٦ وتم اعتماد الموازنة الثانية لعام ١٩٧٧ .

٥ - رأس المال الصندوق الرسمي ٢٥ مليوناً من الدولارات ، تم تخصيص ١٥ مليوناً من حيث حصص الاكتتاب ، والمدفوع حتى الآن لا يتجاوز ١٠ ملايين من الدولارات .

٦ - بدأت تعيينات الافراد العاملين بالصندوق في يناير ١٩٧٦ بتعيين ستة من الاداريين . ثم مدير الصندوق في يونيو ١٩٧٦ لمدة ستة شهور تنتهي في نوفمبر ١٩٧٦ ، ثم تعيين اثنين من التخصيصيين .

والدول التي لم تسدد حصتها حتى الآن هي :

الجمهورية العربية الليبية (٣ ملايين دولار)
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (٢ مليون دولار)
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٣٠ ألف دولار)
منظمة التحرير الفلسطينية (٧٥ ألف دولار) .

٢ - النظرة الواقعية تجاه إفريقيا بكل مشكلاتها واحتياجاتها في الربع الأخير من القرن العشرين ، تؤدي إلى القول بأن الصندوق العربي للمعونة الفنية ، لا يستطيع في الأمد قصير ، أن يغطي كل ميادين وأنواع المعونة الفنية التي كانت تقدمها إسرائيل ، وأن ظل هذا هو هدفه في الأمد الطويل . كما أنه لا يستطيع من يومه الأول ، في ضوء موارده وامكانياته ، أن يتنافس منساقسة ناجحة مع الدول ذات التاريخ الطويل والخبرات المتراكمة ، في تقديم المعونات الفنية مثل السويد وكندا ، ولا نقول فرنسا والمانيا الغربية والسوق الأوروبية المشتركة ، وأن ظل هذا - أيضا - أحد أهدافه في الأمد الطويل .

وفي نفس الوقت ، لا يستطيع الصندوق - في ضوء مجموعة الحقائق الأساسية السالفة الذكر - أن يقوم بتلبية كل الطلبات والاحتياجات المقدمة إليه من الدول الإفريقية والعربية ، هذا إذا اعتبرنا ما تقدمت به الدول الإفريقية التي زارتها بعثات الصندوق ، عينة ونموذجا للقياس (١٢ دولة إفريقية) .

كما اعتقد أنه ليس من الأهداف القريبة أو البعيدة ، أن يحتكر الصندوق تقديم المعونة العربية إلى إفريقيا ، إذ قد سبقته تاريخيا في الوجود وفي العمل ، هيئات ومؤسسات تابعة للجامعة العربية ، مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ، والصندوق العربي للإنماء ، كما أن عددا من مؤسسات الإنماء والتمويل القائمة في دول عربية ، مثل الكويت وأبو ظبي والسعودية وليبيا ، تقدم معونات فنية كجزء من نشاطها العام .

٤ - أن بقاء رأسمال الصندوق على ما هو عليه ، معناه أن النشاط لن يتوسع أو يزدهر ، بل سيتوقف بعد مدة قصيرة . ولذلك فمن الضروري زيادة رأسمال الصندوق ، بتوسيع نطاق التمويل . ويتم هذا بسداد الانصبة المقررة حاليا ولم تسدد بعد ، وبدعوة باقي أعضاء الجامعة ، إلى المشاركة في رأسمال الصندوق حتى يأخذ صورته القومية .

الموضوع الأول

رسم استراتيجية صندوق المعونة الفنية

في ضوء هذه الحقائق والاعتبارات ، ولتزاما بالسياسة العربية المقررة في مؤتمرات القمة في الجزائر ١٩٧٣ وفي الرباط ١٩٧٤ ، وحسبما للرأي العام الإفريقي الذي ينتظر أنواعا من المعونات والمساعدات العربية ، ونظرا لأنه لم يتم وضع استراتيجية عامة للمعونة الفنية العربية إلى إفريقيا ، فإننا نقترح الاستراتيجية التالية للصندوق العربي للمعونة الفنية :

١ - المدة الزمنية المقترحة ، هي فترة قصيرة الأمد تتراوح بين سنتين وثلاث ، ونعتبرها فترة التأسيس والممارسة ، يكون العمل فيها على صورة الاستراتيجية الانتقائية أو الاستراتيجية الريادية .

٢ - يمثل الصندوق نواة تنمو في خطوات ثابتة وحذرة ، يعمل فيه عدد قليل من المسؤولين المتخصصين ، الذين يتولون مسئوليات رسم السياسة والتخطيط ، ومتابعة التنفيذ والتقييم . وما يتعلق بخطوات التنفيذ منذ الانتهاء من التخطيط ، حتى بدء متابعة التنفيذ الفعلي ، فسوف يستعان فيها بعمل الأجهزة والهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، كل في ميدان نشاطه ، مثل العمليات الفنية لاختيار الخبراء ومواصفاتهم وتكلفتهم المالية ، وتصميم برامج التدريب وانتقاء المدربين . على أن يكون مفهوما وواضحا ، أن كل هذا النشاط المساعد ، إنما يتم في ضوء قرارات مجلس إدارة صندوق المعونة الفنية (لابد من تقدير آثار حجم ميزانية الصندوق ، وما يخصص منها سنويا للانفاق على الجهاز الإداري) .

٣ - الأساس الانتقائي في رسم الاستراتيجية ، يستهدف تأكيد ما يلي :

أ - نتائج سياسية يرضى عنها الجانب العربي ، وتترك تأثيرا في الرأي العام الإفريقي ، أو قطاعات منه ، على صورة الدوائر التي تتسع تدريجا .

ب - نتائج سريعة الظهور العلني في الأمد القصير .

ج - سرعة ظهور النتائج ، لا تنفي ولا تلغي آثارها التي يجب أن تبقى لمدة طويلة .

د - المعونة مقدمة من دول عربية (متخلفة نسبيا) إلى دول إفريقية (أكثر تخلفا) . وهذا

العربية وتدريب تاريخ الإسلام في القسامة
الافريقية ، بتمويل كراسي أساتذة في بعض
الجامعات ، وتخصيص منح للدراسات العليا باسم
الجامعة العربية ، ومثل الاسهام في مكافحة بعض
الامراض المتوطنة أو طب الاطفال بإرسال خبراء
أو ممارسين . الخ .

والأمثلة توضح هذا الأساس الانتقائي العام
ومستوياته وفروعه الداخلية كالتالي :

١ - قطاع التعليم : تقديم خبراء (مدرسين)
ومنح دراسية

التركيز يكون على التعليم العام (ابتدائي
وثانوي) وعلى معاهد اعداد المعلمين وكليات
التربية ، كما تعطى أولوية للمعونات المقدمة
لبرامج تدريس اللغة العربية وتاريخ إفريقيا
وتاريخ الإسلام في القارة الافريقية .

أما المنح الدراسية ، فيخصص الصندوق عددا
سنويا منها باسم منح الجامعة العربية في
الجامعات والمعاهد العليا بالدول العربية ، على أن
تخصص جامعات الشمال الافريقي للناطقين باللغة
الفرنسية ، وجامعة الخرطوم السودانية للناطقين
باللغة الانجليزية ، وفي باقي الجامعات العربية ،
تقدم المنح لمن يستطيع الدراسة باللغة العربية .

ويمكن - أيضا - ان يتولى الصندوق الإنفاق
على تدريس مناهج دراسية معينة في بعض
الجامعات الافريقية ، أو ان يتولى مسؤولية
تمويل نفقات ومرتب استاذ عربي ، لتدريس منهج
معين في هذه الجامعات . ومن الأمثلة التي اعرفها ،
تمويل كرسي التاريخ الاسلامي في جامعة نيروبي أو
في جامعة غانا ، وتمويل كرسي الاداب واللغة العربية
المقترح في جامعة جوبا بالسودان . الخ .

ب - قطاع الزراعة : تقديم خبراء ومنح دراسية
وتدريبية .

التركيز يكون على عمل هؤلاء الخبراء في بيئات
الفلاحين في الريف الافريقي ، في مجالات
الحاصيل الزراعية وتربية الماشية وحفظ الغابات
وفي الارشاد الزراعي ، وفي الخدمات
والتعاونيات . الخ .

ويمكن تقديم منح تدريبية ودراسية ، وتمويل
برامج تدريبية تتم في عواصم افريقية باسم
الجامعة العربية أو في عواصم عربية .

ج - قطاع الصحة : تقديم خبراء (أطباء
ممارسين) ومنح تدريبية . التركيز يكون على
العمل والممارسة الطبية نصد الامراض المتوطنة

معناه أن مستوى الخبرة والمعونة الفنية ، يجب أن
يتناسب فكريا وماديا ، مع مطالب ومستويات
الحياة المتطور في الدول الافريقية .

٤ - الأساس الانتقائي يتطلب اختيار عدد من
القطاعات والتخصصات المناسبة مع أوضاع
الجانبين العربي والافريقي . فمسعى الجانب
الافريقي ، يأخذ الاختيار في اعتباره ، عناصر
المواقع الجغرافية واللغات والاديان والدور
القيادي للدولة في مجموعتها الاقليمية ، والمواقف
السياسية العامة والخاصة تجاه الصراع العربي
الاسرائيلي .

ومثل هذا الاختيار ، يؤدي الى تحديد اعداد
وانواع الدول الافريقية المستقبلية للمعونة الفنية ،
ولكن مع ذلك يجب أن نجرى أيضا عملية انتقائية
أخرى في قطاعات وتخصصات تقديم المعونة ،
بحيث يتم اختيار مستويات ونقاط تركيز وأنشطة
فرعية ، في داخل هذه القطاعات والتخصصات
العامة .

وانه نظرا لوجود عدد من المنظمات العربية
المخصصة ، التي تعمل في ميدان المعونات الفنية
وتقديم الخبرات العربية ، فانه من الضروري أن
يبتعد الصندوق عن تكرار النشاطات التي تقوم بها
هذه المنظمات ، ومن ثم يتعين الاعتماد عن النشاط
في مشروعات وتمويل الانماء ودراسات الجدوى ،
والتنمية الاقتصادية . وفي ظل هذا البرنامج
المقترح ، على الصندوق أن يركز نشاطه في ميدان
تنمية القوى البشرية والمهارات وتربية الكوادر ،
وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرات الثلاثة
والسادسة والسابعة من المادة الرابعة التي تحدد
اهداف الصندوق وايضا يتفق هذا مع قرارات
مجلس الادارة الخاصة بتقديم الخبراء والمنح
الدراسية والتدريبية .

كما ان تنفيذ هذا النشاط في ميدان تنمية القوى
والمهارات البشرية ، يتطلب أيضا أن نحدد أولويات
للقطاعات ، التي يتم فيها هذا النشاط . ونظرا لان
اهداف العرب وغاياتهم من العمل في افريقيا ، هي
خلق رأي عام مؤيد للقضايا العربية ولسياسات
الجامعة العربية ، لذلك يلزم التركيز على
القطاعات التي تتيح الفرصة لهذا مثل التعليم
والزراعة والصحة والتدريب المهني « أي
الخدمات » . ويمكن اختيار مستويات وقطاعات
فرعية في داخل هذه القطاعات العامة ، مثل
الاهتمام بقيادات التعاونيات الزراعية والعمل
النقابي في التدريب المهني ، ومثل نشر اللغة

وفي المستشفيات والوحدات الصحية . وتقديم المنح التدريبية في البلاد العربية .

د - التدريب المهني : يقوم الصندوق بدور هام في هذا الميدان . ان تربية وخلق الكوادر المهنية والحرفية ، يخلق رأيا عاما فعالا ، كما يسهم أيضا بدور في العمل النقابي والتنظيمات العمالية .

وهذا النشاط يتم خلال منح تدريبية ، وتصميم برامج تدريبية في العواصم الافريقية او في العواصم العربية .

ويرتبط - أيضا - بالتدريب الاداري للموظفين عامة والكوادر الحكومية وموظفي القطاع العام .

هـ - قطاعات استثنائية : يجب ان يتصف هذا التخطيط بالمرونة الواجبة ، التي تسمح بالاستجابة لبعض الطلبات القليلة ذات الصلة الاستثنائية ، والتي يرى مجلس ادارة الصندوق ، ضرورة الموافقة عليها مثل المطبعة العربية المهداة لجزر القمر .

و - هذه الاستراتيجية الانتقائية بمستوياتها - السالفة الذكر - تعبر في نفس الوقت ، عن امكانيات عربية ، تستطيع ان تقدم من الممكن والمتاح لديها بدون مصاعب ومتاعب مرهقة ، فالخبراء المتخصصون في هذه الميادين متوفرون نسبيا في البلاد العربية ، كما ان التكلفة المالية لهذا الخير او المدرب ، ليست عبئا ماليا ثقيلا ، اذا قورنت بتكلفة الخير الاوروبي او الامريكي ، او اذا قورنت بتكلفة الخير العربي في قطاع تخصص نادر مثل البترول او التعدين . الخ .

٦ - يتطلب تطبيق هذه الاستراتيجية ، تكوين جمعية استشارية للصندوق ، من عدد لا يزيد على عشرة اعضاء ، يجتمعون سنويا مرة واحدة ، ويتم انتقاء اسماء هؤلاء الاعضاء ، من الاجزاء المختلفة لافريقيا ، ويمثلون اسماء كبيرة في الحياة الثقافية والحياة العامة للدول الافريقية والدول العربية .

والهدف من تكوين هذه الجمعية الاستشارية وتحمل الصندوق اعباء تكلفتها المالية السنوية (تذاكر السفر والضيافة) هو خلق قنوات فعالة الاتصال ، والتاثير على قطاعات المثقفين والشخصيات العامة الافريقية ، وكذلك الاستفادة بالرأى وبالمشورة . وتكوين هذه الجمعية الاستشارية يكون كالتالي : ٣ - من دول فرانكوفون ٣ ، من دول الانجلوفون ٢ ، من دول عربية افريقية ٢ ، من دول عربية آسيوية .

٧ - كما يتطلب تنفيذ الاستراتيجية ، عقد مؤتمرات سنوى ، يضم صندوق المعونة الفنية مع ممثلى الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، والصناديق المالية التي تعمل في ميدان التعاون الانمائى والمعونة الفنية . وهدف الاجتماع السنوى ، هو تعرف كل جانب على نشاطات وآراء الجانب الاخر ، كما يجرى تبادل المعلومات خلال شبكة من الاتصالات تقوم بينهم جميعا . والهدف النهائى من كل هذا النشاط ، هو التوصل الى نوع من صيغ التنسيق .

٨ - يتطلع الصندوق ، خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية ، الى انشاء سجل للخبراء وبثك للمعلومات . ويكون الاساس في تكوين هذا السجل والبنك ، هو ما يحصل عليه الصندوق من معلومات من المنظمات والهيئات العربية المتخصصة ، ومن الهيئات الدولية والافريقية التي يدخل معها الصندوق في اتصالات منظمة .

٩ - لابد للصندوق من سياسة للبحث وللدراسات في ميدان المعونة الفنية . والنظام الامثل ، هو تحديد قائمة سنوية بالابحاث والدراسات المطلوبة ، واستكمال عناصر ونقاط كل بحث ، ثم يجرى الاتفاق مع باحث معين او فريق بحث ، على القيام باعداد الدراسة المطلوبة في مدة زمنية محددة مقابل مبلغ محدد . وفي مقدمة هذه الدراسات ، دراسة عن المعونة الفنية الاسرائيلية لافريقيا ، ودراسة عن المعونات الفنية المقدمة لافريقيا من الدول الاوروبية والامريكية ، بجوار دراسات عن انواع المعونات الفنية المقدمة من الامم المتحدة وهيئاتها المتنوعة .

١٠ - يجب ان يهتم الصندوق خلال هذه الفترة ، بانشاء علاقات تعاون وتبادل خبرات ومعلومات ، مع المنظمات الدولية والاقليمية غير العربية التي تعمل في ميدان المعونة الفنية لافريقيا ، وكلها تمثل سياسات وتجارب ، من الواجب ان نتعرف عليها قبل ان نتعامل او نتنافس معها .

كما يجب ان يتابع بالدراسة وبالاتصالات ، نشاطات واتجاهات منظمة الوحدة الافريقية في مجالات المعونة الفنية ، وما توصلت اليه من ترتيبات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، بشأن تكامل وتجميع وتنسيق انواع المعونات الفنية في افريقيا . ونشير في هذا المقام ، الى الاجتماعات التي عقدتها مجموعات العمل من اجل التعاون الاقليمي الافريقي في ميدان المعونة

وتوفير فرص تنفيذها ، وتنسيق الجهود في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ، وبخلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي ، وبالعمل على توجيه رؤوس الاموال العربية للاستثمار .

كل هذا يتم في مجال جغرافي ، يشمل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء في جامعة الدول العربية (٦٢ دولة) . وهذا لان الاسم الرسمي للصندوق هو الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

٣ - ان مراجعة الدساتير والنظم الاساسية التي انشأت عددا من المنظمات العربية المتخصصة ، تبين ان هناك ١٩ منظمة عربية متخصصة ، تقدم انواعا من المعونات الفنية في مجالات نشاطها وتخصصها .

وهذا يطرح امام صندوق المعونة الفنية مشكلتين :

الاولى : كيف يقوم هذا الصندوق بمهام التنسيق والتمويل لكل انواع المعونة الفنية التي تقدمها هذه المنظمات ؟ علما بأن اوضاعه المالية وجهازه الاداري ، ليسا على درجة من الضخامة او القوة اللازمة لاداء هذه المهام .

الثانية : ان عددا من هذه المنظمات يقدم معونة فنية في نفس المجال الجغرافي او المجال الوظيفي الذي يعمل فيه صندوق المعونة الفنية . وهو - في نظرنا - تكرار وتداخل ، وباب مفتوح لاهدار انواع من الجهد والمال العربي . ونشير في هذا المقام بالذات ، الى جهازين هامين في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية والدول العربية وهما :

● المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (انظر م ٤ من اتفاقية انشاء المصرف وم ١٧ من لائحة الاجراءات العملية للسياسة المالية للمصرف)

● الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (انظر م ٢ من القانون الاساسي)

والاقتراح الامثل في هذا المقام ، هو اجراء تعديل في المواد الخاصة بصندوق المعونة الفنية ، بحيث يلغى ما يشير الى التنمية الاقتصادية ومشروعات التعاون الانمائي ، وتوجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات العربية الافريقية . ومن المصلحة العامة للصندوق ، ان يلتزم بالنشاط في مجالات المعونة

الفنية في اكتوبر ١٩٧٦ . وهو جهد يشارك فيه برنامج الامم المتحدة للانماء واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .

الموضوع الثاني

البناء التنظيمي للصندوق

ان مراجعة النظام الاساسي لانشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية ، توضح ما يلي :

اولا : اهداف ومجال عمل الصندوق

١ - ينص القانون الاساسي على :

(م ٣) : يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(م ٤) : يعمل الصندوق على تحقيق اهدافه بالوسائل التي يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف ، وعلى الاخص :

١ - تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ - اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ - تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم .

٤ - العمل على تنسيق الجهود الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير اساليب ووسائل الانتاج .

٥ - خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي .

٦ - تنمية المهارات الفنية والادارية ، وتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لبناء الدول الافريقية والعربية .

٧ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والافريقية العاملة في مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨ - العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات العربية والافريقية .

٢ - ان نصوص المادة الرابعة من النظام الاساسي للصندوق ، تحدد اهدافه ، ونجدها تجمع حصرا واسعا من النشاطات ، مما تنوع به عدة أجهزة عاملة في ميادين المعونة والانماء وتنمية القوى البشرية ، ومن الامثلة ، نجد ان الصندوق يختص بتنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة ، وباعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية

الفنية التي لا تتداخل ولا تتعارض مع ما تقوم به هيئات ومنظمات عربية أخرى ، إذ المفترض أن الجميع يعملون لتحقيق الاهداف السياسية العربية العليا .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للصندوق :

- ١ - ينص القانون الاساسي على :
(م ٥) : أجهزة الصندوق هي مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .
(م ٨) : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، هي : السكرتارية التنفيذية للصندوق ، والامين العام المساعد للشئون الاقتصادية هو السكرتير التنفيذي .
(م ٩) : اختصاصات السكرتارية التنفيذية هي :

- تقوم بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق .

- اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .

- الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية في كل ما يتعلق بالصندوق .

- اعداد مشروع الميزانية قبل العرض على مجلس الادارة .

- اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية .

- تتولى اعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان .

٢ - واضح من الصياغة انه لا توجد مسئوليات قانونية لمدير الصندوق وجهاز الصندوق من اداريين وتخصصيين ، ولذلك فان الاقتراح هو تعديل صياغة المادة الثامنة .

٣ - واضح من الصياغة ايضا ، أن كل الاختصاصات الاخرى يختص بها السكرتير التنفيذي للصندوق منفردا (انظر م ١٦ من النظام الاساسي) . وقد انعكس هذا الاتجاه على النظام الداخلي لمجلس ادارة الصندوق الذي تمت الموافقة عليه في جلسة نوفمبر ١٩٧٥ ، إذ ينص على الاتي :

- يعد السكرتير التنفيذي مشروع جدول اعمال مجلس الادارة .

- يشرف السكرتير التنفيذي على اعداد وتنظيم

اجتماعات مجلس الادارة ، وعلى وضع ملخص لحاضر جميع جلساته .

٤ - وقد تبلورت هذه النظرة الاصلاحية ، في موافقة الامين العام لجامعة الدول العربية والامين المساعد للشئون الاقتصادية ، على ان يناقش مجلس ادارة الصندوق في اجتماعه الاخير (٣٠ أكتوبر ١٩٧٦) مقترحات لتعديل النظام الاساسي للصندوق . ولكن الموضوع عندما عرض على مجلس الادارة ، لم تقم الموافقة عليه ، وبقي التنظيم الاداري وتوزيع السلطة والمسئولية على حاله . وهذه هي فقرات من المقترحات التي نوقشت في اجتماع مجلس الادارة :

١ - ترى السكرتارية التنفيذية للصندوق ، انه أصبح من الضروري اعادة النظر في توزيع المسئوليات في نطاق عمل الصندوق ، وذلك على النحو التالي :

١ - يتولى الامين العام رئاسة مجلس الادارة ومسئوليات التوجيه السياسي العام لنشاط وأهداف الصندوق ، في اطار السياسة العربية العليا التي ترسمها مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة .

٢ - يتولى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية ، بحكم منصبه ، مسئوليات نائب رئيس مجلس الادارة ، وينوب عن رئيس مجلس الادارة عند غيابه في رئاسة جلسات المجلس ، كما يتولى الاختصاصات المالية المقررة لرئيس مجلس الادارة .

٣ - يتولى مدير الصندوق مسئوليات السكرتير التنفيذي للصندوق ، ويصبح مسئولا عن العمل التنفيذي اليومي .

ب - ان موافقة مجلس الادارة على هذا الرأي ، يستلزم ترجمته في مقترحات محددة ، لتعديل المواد الاولى والسادسة والثامنة من النظام الاساسي للصندوق على الوجه التالي :

١ - تنص المادة الاولى على أن السكرتير التنفيذي للصندوق ، هو الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وأن السكرتارية التنفيذية للصندوق ، هي الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ومقترحات التعديل المطلوب ان يصبح النص كالتالي :

الصندوق ؟ ويضع السياسة العامة والقواعد التي تحكم نشاطه .

« م ١١ » : تكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة .

« م ١٤ » : تسرى على الصندوق الانظمة المالية والادارية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

٢ - واضح من الصياغات القانونية ، أنها تضم مايشير الى الكيان المستقل للصندوق ، وما يشير الى عدم استكمال وجود هذا الكيان المستقل .

ولذلك فان المقترح ، هو ضرورة التوصل الى مبدأ حاسم في هذا الموضوع ، خاصة وان اوضاع الامر الواقع ، تجعل الصندوق حالياً مثل ادارات الامانة العامة :

١ - أن تقرر استقلالية كاملة للصندوق ، فيعامل اداريا وماليا مثل اوضاع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية او الصندوق العربي للانماء .

٢ - أو أن يقرر الحاق الصندوق بالامانة العامة ، فيعامل اداريا معاملة ادارات الامانة العامة . اما معاملاته المالية ، فيجب ان تخضع لاوضاع مالية ، كأوضاع الصناديق الخاصة مثل صندوق الدعوة العربية ، وذلك بأن تتحمل موازنة الامانة العامة المصروفات المالية للباب الاول والثاني من الميزانية ، ويخصص رأسمال الصندوق كله للباب الثالث ، وهو المشروعات والمعونة الفنية .

٣ - وما زال البديل الثاني ، هو اصلح البدائل في هذه المرحلة الحالية من حياة الصندوق في ميدان المعونة الفنية ، لان القضية مازالت هي التوصل - بالتجريب وبالممارسة - الى نموذج عربي للعمل في ميدان المعونة الفنية داخل العلاقات العربية الافريقية .

رابعا : نحو نموذج عربي

للمعونة الفنية

من السهل جدا ، ان نتعرفنا على اوضاع وتنظيمات ونشاط صناديق متنوعة وشتى للمعونة الفنية ، وأن نتحدث عن اسهامها وعملها مثل صندوق المعونة الفنية الخاص بالكونولث ، وصندوق المعونة الفنية لدول السوق الاوروبية المشتركة ، وصندوق المعونة الفنية للدول النامية .

« السكرتير التنفيذي للصندوق هو مدير الصندوق ، والسكرتارية التنفيذية للصندوق هي الجهاز الفني والمالي والاداري للصندوق » .

٢ - تنص المادة الثامنة على التالي :

« تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق . ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالي :

« يتولى الجهاز الفني والمالي والاداري للصندوق ، السكرتارية التنفيذية ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له » .

ج - تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة على ما يأتي :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة . الخ » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالي :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، والامين المساعد للشئون الاقتصادية نائبا للرئيس ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة . الخ » .

وتبقى الفقرة الثانية من المادة السادسة على ما هي عليه ، اذ تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء .

د - يقترح اضافة فقرة ثالثة الى المادة السادسة المشار اليها ، تنص على ان لمجلس الادارة ان يفوض بعض اختصاصاته ، فيما بين دورات انعقاده ، للرئيس أو لنائب الرئيس أو للسكرتير التنفيذي ، حسبما يرى لمصلحة العمل بالصندوق .

ثالثا : الكيان الاستقلالي للصندوق

١ - ينص النظام الاساسي على :

« م ٢ » : الصندوق احد اجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية في الحدود اللازمة لتحقيق اهدافه .

« م ١٠ » : يشرف مجلس الجامعة على ادارة

واتجاهات التعاون العربي الافريقي حاليا ومستقبلا .

ان الغايات والسياسات التي يهدف اليها التعاون العربي الافريقي ، تستلزم نظرة جديدة الى المعونة الفنية ونطاق تقديمها وأنواعها والارتباطات التي تتوافق معها . . . وان لم يتوصل الصندوق الى هذه النظرة فكريا وتطبيقا ، فان تجربته ستظل بدون أثر فعال ، أو نتيجة ايجابية . . . وتكون السياسة العربية قد خسرت جولة وميدانا تهيأت لها فيه مقومات النجاح . . . ولكنها أهملتها أو أخطأت في طريقة التعامل معها وتناولها .

باللغة الفرنسية ؟ والوكالة التونسية للتعاون الفني . . الخ . ولكن يجب ألا ننسى ، ان كلا من هذه الصناديق ، هي نتاج لمجموعة من المبادئ والسياسات متفاعلة مع تجربة للتنفيذ والتطبيق ، في ظل اوضاع ، وفي داخل علاقات تجعل كل تجربة ذات لون خاص وذات علامات مميزة .

وترتبطا على هذا ، فان التجربة العربية في حاجة لان تصل بالتزاوج بين المبادئ وبين التجريب ، الى نموذج عربي للمعونة الفنية في افريقيا ، له صفاته وله اتجاهاته وله ممارساته ، وله تخصصات واهتمامات تسبغ عليه هذا اللون والمضمون المميز ، الذي يتوافق مع تطور

وثيقة خاصة بالدراسة

النظام الأساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية

معاريف :

المادة الاولى :

في تطبيق أحكام هذا النظام ، يكون للكلمات والعبارات الآتية ، المعاني الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الامين العام : الامين العام لجامعة الدول العربية .

الامانة العامة : الامانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها الملاحقة .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذي للصندوق : الامين المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية .

انشاء الصندوق :

المادة الثانية :

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، ويكون أحد أجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه :

المادة الثالثة :

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

المادة الرابعة :

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التي يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف وعلى الاخص :

١ - تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التي تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ - اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية في الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ - تقديم الخدمات الاستشارية . وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .

★ وافق مؤتمر القمة العربي السابع على النظام في اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ - ١٠ - ١٩٧٤ .

الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها .

٢ - الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها ، في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق .

٣ - اعداد مشروع الميزانية قبل عرضه على مجلس الادارة .

٤ - اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول .

٥ - تولي أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التي يشكلها .

المادة العاشرة : يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التي تحكم نشاطه .

موازنة الصندوق :

يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة ، وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها .

موارد الصندوق :

المادة الثانية عشرة :

تتكون موارد الصندوق من :

١ - الاعتمادات المدرجة للصندوق في موازنة الجامعة .

٢ - المساهمات الاختيارية للدول العربية .

٣ - مساهمات الدول التي تفيد من خدمات الصندوق .

٤ - تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة قبولها .

مزاي وحصانات الصندوق :

المادة الثالثة عشر :

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة .

المادة الرابعة عشرة :

تسرى على الصندوق الانظمة الادارية والمالية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب أنشطة الصندوق وضع أنظمة أخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

تعديل نظام الصندوق :

المادة الخامسة عشرة :

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح إحدى دول الجامعة أو الأمين العام أو مجلس الادارة .

أحكام ختامية :

المادة السادسة عشرة :

١ - يصدر الأمين العام ، بناء على اقتراح السكرتير التنفيذي للصندوق ، القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من ١٢ ذوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م .

٤ - العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥ - خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي بين الدول الافريقية والعربية .

٦ - تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابتاء الدول الافريقية والعربية .

٧ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة في مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨ - العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات الافريقية والعربية .

أجهزة الصندوق واختصاصاتها :

المادة الخامسة :

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .

المادة السادسة :

١ - يتكون مجلس ادارة الصندوق من الأمين العام ورئيساً ، وسبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، على ألا يضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة .

٢ - تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

المادة السابعة :

ويختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الاخص :

١ - وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها .

٢ - بحث وإقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية .

٣ - اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة .

٤ - اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي قبل العرض على مجلس الجامعة .

٥ - تحديد نسبة الإحتياطي الخاصة بالصندوق .

٦ - اقتراح الانظمة المالية والادارية التي تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة .

٧ - تقديم تقرير سنوي عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة .

المادة الثامنة :

تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق ، ويكون الأمين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيراً تنفيذياً له .

المادة التاسعة :

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الأعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق ، وعلى الاخص :

١ - اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ

طريق «جيبوتي» إلى الاستقلال

نبذة الأصفهاني

سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

الذي تم بينه وبين الرئيس الفرنسي في باريس كانت تفيد بأنه في يونيو عام ١٩٧٦ ، عند عقد مؤتمر الوحدة الأفريقية سيكون الاقليم قد حصل من فرنسا على كافة الضمانات التي سستؤكد استقلاله على مرحلتين : الأولى هي موافقة البرلمان الفرنسي على إجراء استفتاء جديداً والثانية الأخذ بنتائج هذا الاستفتاء والانسحاب الفرنسي من الاقليم .

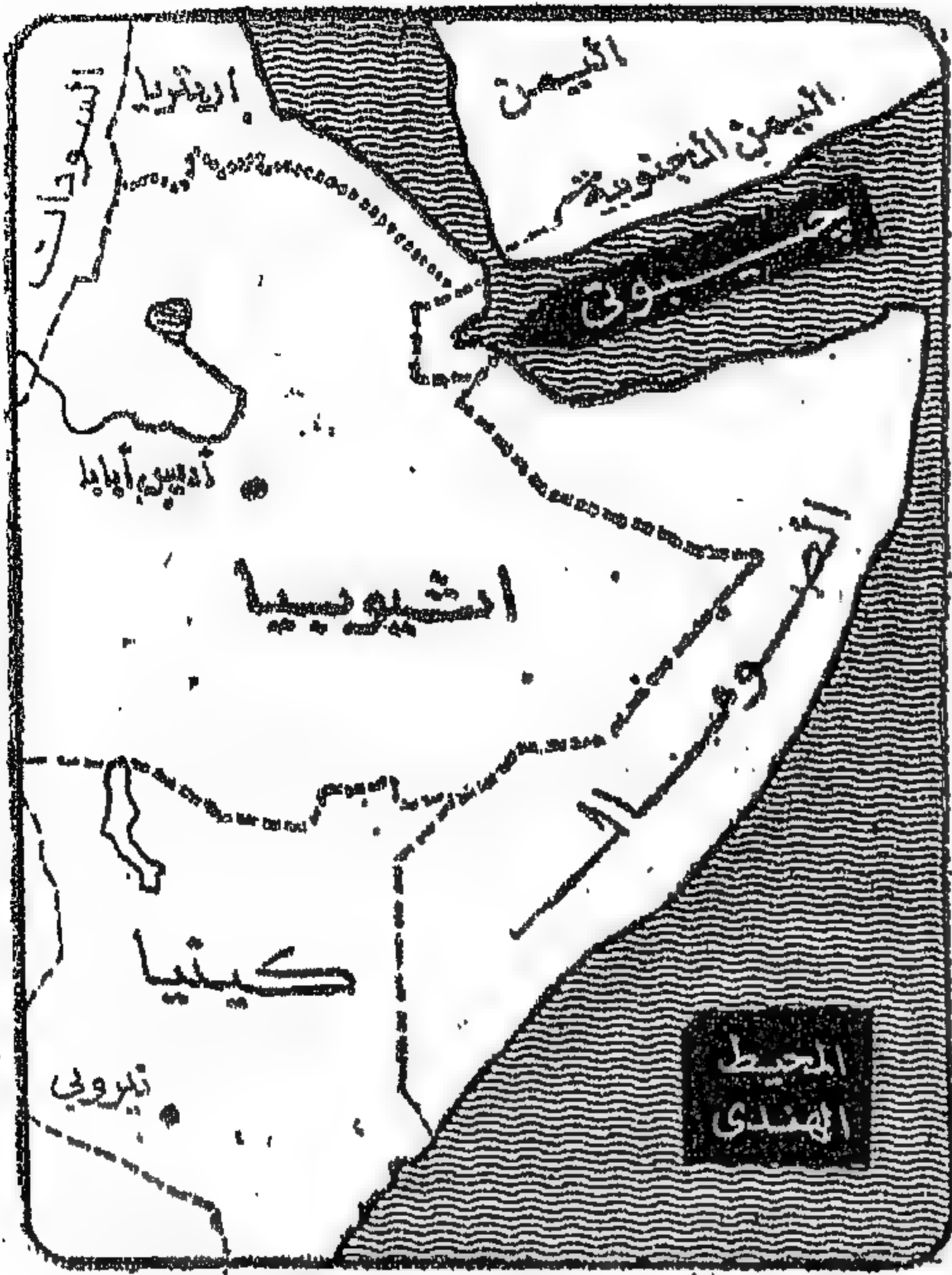
ولكن منذ هذا التاريخ طرأت أحداث جديدة أدت إلى تأزم الأوضاع ، ففي بداية شهر فبراير عام ١٩٧٦ قام ٤ رجال مسلحين تابعين لجبهة تحرير الساحل الصومالي بخطف عربة حاملة ٣٠ طفلاً فرنسياً من أبناء الجنود المعسكرين في الاقليم وعددهم ثمانية

اقليم .. عفر وعيسى ..

المعروف أيضاً باقليم جيبوتي — تطورات سياسية ودبلوماسية هامة ، توالى عليه منذ أكتوبر

١٩٧٤ ، على نحو يمكن معه القول بأنها ستحدد مصيره في المستقبل القريب .

اذ أصبح من المؤكد بأن الاقليم سيحصل على استقلاله في بداية يناير ١٩٧٧ ، وخلال الأيام الأخيرة من عام ١٩٧٥ كان قد تم الاتفاق بين الرئيسين جيسكار ديستان وعلى برهان عارف رئيس المجلس التشريعي في جيبوتي على الكيفية التي سيتمنح بها الاقليم الاستقلال بل أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس على عارف ، اثر اللقاء



تتم الاجراءات اللازمة لذلك قبل نهاية عام ١٩٧٦ على ان تجرى فرنسا الانتخابات العامة في أوائل عام ١٩٧٧.

ان « اقليم عفر وعيسى » كان دائما موضع اهتمام فرنسا . وهو يعد اليوم المعقل الاخير لها على ارض قارة افريقيا كما يتمتع بمركز استراتيجي فريد ، فهو يقع في نهاية القرن الافريقي ، وعلى رأس خليج عدن . والملاحظ ان هذا الاقليم قد بقي لمدة طويلة قانعا بالانتماء الى فرنسا ضمن ممتلكاتها « فيما وراء البحار » بل انه في بداية الستينات ، عندما اجتاحت افريقيا تيار استقلال هائل ، ادى الى حصول اكثر من ٢٠ دولة

آلاف وكان الهدف من وراء هذه العملية اجبار القوات الفرنسية على الانسحاب الفوري من الاقليم . كذلك استجبت احداث اخرى داخل الاقليم ادت الى عزل على عارف ، والى اتفاق ابرمته المجموعات السياسية الثلاث مع الحكومة الفرنسية للحصول على الاستقلال في اواخر هذا العام وقامت محاولات من قبل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لاقتناع الصومال واثيوبيا المنازعتين على الاقليم بالموافقة رسميا على احترام استقلال جيبوتي . منذ منتصف هذا العام بدأت محاولات ايضا للتعجيل باجراء الاستفتاء في الاقليم مع الحصول من الصومال واثيوبيا على تعهدات بعدم التأثير على الاستفتاء وما بعده حتى

على سيادتها الوطنية فان « عدوى » التحرير لم تنتقل اليه الى حد طرح قضية الاستقلال . لهذا يجدر بنا التساؤل : ماهى التطورات التى أدت فى منتصف السبعينات الى هذا التحول الواضح ، الذى يزداد تأكدا كلما مر الوقت ، الى حد اجبار المسؤولين الفرنسيين اليوم ، على منح الاستقلال للاقليم والتخلى عنه ؟ ان الرد على هذا التساؤل ، يحتم علينا البحث أولا عن العوامل التى كانت ، حتى عهد قريب ، تشكل استقرار الاوضاع فى اقليم « عفر وعيسى » . فى ظل الحكم الفرنسى ، ثم بعد ذلك ، عن التطور الذى طرأ على هذه العوامل ، وتفاعلها بما استجد من عوامل أخرى ، لكى تصبح فى النهاية الحافز على مطالبة السكان بالاستقلال والاتصال عن الدولة المستعمرة .

الوضع الجيوبوليتيكي « لاقليم عفر وعيسى »

يمتد « اقليم جيبوتى » على طول ساحل القرن الأفريقى على مساحة تبلغ ٢٣ ألف كيلو متر مربع وتحده اثيوبيا فى الشمال والغرب وجمهورية الصومال فى الجنوب اما فى الشرق فانه يطل على البحر على شريط ساحلى - يبلغ طوله ٣٠٠ كم - ويمتد من رأس دمبره « فى الشمال الى « لويدوا » فى الجنوب . لهذا يصف بعضهم الاقليم ، بانه بمثابة « صالة الانتظار » للدخول الى البحر الاحمر . ويضم الاقليم مناطق صحراوية شاسعة « تمثل ٨٩ فى المائة من مجموع مساحته » تتخللها المراعى « ١٠ فى المائة » والسافانا « ١ فى المائة » وهذا يعنى فى الواقع شبه انعدام الموارد الطبيعية التى تضمن حياة سكانية عادية . ويبلغ التعداد السكانى - وفقا للاحصاءات الرسمية الفرنسية الاخيرة - ٢١٠ آلاف نسمة ، موزعين كالاتى ، ٥٨ الفا من قبائل « العفر » أو الدناكل « و ٧٩ الفا من قبائل « العيسى » وهذه الاخيرة من أصل صومالى و ٤٥ الفا من الصوماليين و ١٨ الفا من العرب و ١٠ الاف من الاوربيين الفرنسيين . ولكن بعض احزاب المعارضة فى الاقليم وخارجه ، تؤكد ان هذا الرقم اقل بكثير من الواقع ، وتعهد عن تعداد سكانى يبلغ ٣٥٠ ألف نسمة . وعلى اية حال ، يمكن القول بصفة عامة بان السكان ينقسمون الى مجموعتين عرقيتين :

العفر ، والعيسى . ومن جهة أخرى يتركز ما يقرب من نصف سكان الاقليم فى العاصمة « جيبوتى » . ويشمل النشاط الاقتصادى للاقليم ثلاثة مجالات : يمثل الاول فى القطاع التقليدى الذى يمتد الى كامل الجزء الغربى من الاقليم « المراعى » . اما الثانى فيتركز فى ميناء جيبوتى ، وهو قائم على الخدمات التى تؤدي لعملاء خارجيين . اما الثالث ، فانه يشمل كافة أوجه النشاط الادارى . وبصفة عامة ، يمكن القول بان الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، مرتبطة بالاحداث التى تجرى فى المناطق المتاخمة له والمجاورة أيضا ، والتى تنعكس عليه بشكل بارز . والمقصود هنا الاحداث التى تجرى فى اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وكذلك فى مكان أبعد مثل الشرق الاوسط . فى يونيو ١٩٦٧ انعكس اغلاق قناة السويس للملاحة ، على تنفيذ الخطة الخمسية التى كانت قد وضعتها سلطات الاقليم فى ١٩٦٥ والتي كانت تضمن التوسع فى امكانيات ميناء « جيبوتى » وتحسين الخدمات الخاصة بتجسار الترانزيت وتلك التى تؤدي للسفن العابرة . ولكن اغلاق قناة السويس حد من نشاط جيبوتى ، بمعدل النصف من امكانياته العادية . وتوالى فرنسا منح الاقليم معونات حكومية ضخمة لتغطية العجز فى الميزان التجارى .

وقد رأت سلطات الاقليم ، العمل على التنوع فى أوجه النشاط الاقتصادى وذلك وفقا لمحورين اساسيين :

اولا ، القطاع الزراعى والرعى ، فقد تضمنت الخطة الخمسية السادسة ، مشروعات هيدروليكية هامة فى البيئة القروية لم بعض المراكز بالمياه ، تادجورا ، على سبابيه ، اوبوك ، بوبوكى وحملات جيوفيزيكية للبحث والتنقيب عن المياه الجوفية . كذلك شجعت السلطات زراعة الخضروات حول جيبوتى ، ولكن الاقليم مع ذلك مازال يستورد كميات هامة من المواد الغذائية ذات ضرورة اوى مثل السكر « ٥ آلاف طن سنويا » والدقيق « ٨ آلاف طن » والارز « ٣٥٠ طن » . ويمكن توزيع الثروة الحيوانية فى الاقليم كالاتى : ١٠٠٠ رأس من الماشية و ١٣٥٠ رأس من الاغنام و ٢٥٠ الف رأس من الماعز و ٢٠ الف رأس من

الاستعماري الفرنسي من جهة ، وبالتنافس الاستعماري الفرنسي - البريطاني الذي قام في منتصف القرن الماضي من جهة أخرى . ويمكننا على أية حال ، ان نميز ثلاث مراحل أساسية :

— المرحلة الاولى : تمتد حتى نهاية الحرب الثانية « ١٩٤٥ » وقد تم خلالها ادماج الاقليم ضمن الممتلكات الفرنسية في افريقيا .

المرحلة الثانية : تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى صدور ما يسمى بالقانون الكادر *Loi Cadre* ١٩٥٦ .

وخلالها اصبح « ساحل الصومال الفرنسي بحكم ما نص عليه دستور ١٩٤٦ جزءا ممتدا لفرنسا في افريقيا وضمن « اقليم ما وراء البحار » الفرنسية .

— المرحلة الثالثة والاخيرة : يحيا الاقليم خلالها في وصيه الذي اقره القانون الكادر ، الذي نص عليه الدستور الفرنسي الجديد الصادر في ١٩٥٨ .

وسنتناول كلا من هذه المراحل الثلاث بالتفصيل .

المرحلة الاولى « ١٨٦٢ - ١٩٤٦ »

يرجع اهتمام فرنسا بهذا الجزء من الشرق الافريقي ، الى عام ١٨٦٢ عندما أبرمت معاهدة في باريس مع زعيم عينه سلطان « الساحل » وقبائل الدناكل حصلت بمقتضاها على الوجود في ميناء « ابوك » وعلى الحق في اقامة مركز لها . ولما كان افتتاح قناة السويس للملاحة قد تم في ١٨٦٩ ، فقد بادرت بعض الشركات الفرنسية الى اقامة فروع لها في « ابوك » .

والمعروف ان التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا ، كان على اشده في ذلك الوقت ، وكانت بريطانيا قد احتلت في ١٨٥٩ جزيرة « بريم » وقبل ذلك كان لها وجود في عدن « ١٨٣٩ » والمعروف ان هذه الجزيرة هي التي تحكم الحركة الملاحية جنوب البحر الاحمر ، كما كانت تبيع لبريطانيا ضمان طريق الهند لتجارها .

وفي الثمانينات من القرن الماضي ، شهد العالم طفرة استعمارية جديدة ، تستهدف اقتسام افريقيا « ٣ » وكانت فرنسا قد بدأت تتطلع الى اثيوبيا .

الابل و . ه الفان من الذواب و . ٢٠ الفان من الجياد .

اما الثروة السمكية ، فهي موضع اهتمام من جانب السلطات ، فقد قام « المعهد العلمي والفني للصيد البحري » بعدة دراسات لتنمية هذا القطاع . ولكن منذ ان مد اليمن الجنوبي والصومال عرض مياههما الاقليمية الى ٣٢ ميلا فقد ادى ذلك الى الحد من حركة الصيد في اعالي البحار .

واخيرا تم اكتشاف موارد حرارية نسي بخيرة « عسل » . ومن المتوقع ان تشكل هذه الموارد عاملا هاما للنهوض الاقتصادي للاقليم في المستقبل .

وفي ضوء مجموع هذه الظروف الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، يمكننا ان نستخلص الحقائق الاتية :

١ - ان الموقع الجغرافي للاقليم ، يضيف عليه أهمية استراتيجية بالغة ، لانه ينتمي الى منطقة تعد منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ في قلب الصراع الجاري بين الدول العظمى ، خاصة وان الاقليم يقع على امتداد قناة السويس والبحر الاحمر ، حيث تمر السفن الحاملة للبترول والبضائع الاخرى على القارات الثلاث « اوروبا .. افريقيا .. آسيا » .

٢ - ان الحركة الملاحية والتجارة الترانزيت تشكلان المورد الاساسي للحياة في الاقليم .

٣ - من وجهة النظر العسكرية ، كانت فرنسا قد جعلت من جيبوتي محطة هامة لتحرك قواتها « البرية والجوية والبحرية » في اتجاه المحيط الهندي ، وفي اتجاه مستعمراتها القديمة : في مدغشقر وجزيرة « الربونيون » التي ما زالت تابعة لها « لهذا اقامت قاعدة عسكرية لها في جيبوتي » وعندما جنت عن قاعدة « ديبجو سواريس » البحرية ، وقاعدة « ايناتو » بناء على طلب الحكومة الملاشية ، ركزت جهودها على دعم قاعدة جيبوتي ، وجهزت هذه الاخيرة باحدث طائراتها « ف - ١٠٠ سوبر سابرا » « ٢ » .

١ - التطور السياسي في اقليم « عفرو عيسى »

يرتبط التطور السياسي في الاقليم ، بالتاريخ

٢ - هذا الرقم اعطته « العصابة الشعبية الافريقية للاستقلال »

٣ - معاهدات مع سلطات طيبيه وهيطة وتاجورا وجويات

في صف حكومة فيشي ، فقررت بريطانيا فرض حصار على الاقليم ، الى ان انضمت السلطات المحلية الى فرنسا الحرة في ديسمبر ١٩٤٢ وكانت النتيجة ان شارك العديد من السكان المحليين في القتال في صفوف فرنسا الحرة ، تحت قيادة الجنرال شارل دي جول .

المرحلة الثانية : ١٩٤٦ - ١٩٥٦

وما كادت تنتهي الحرب العالمية الثانية حتى سارعت الدول الاستعمارية الكبرى بالعمل على استرجاع نفوذها في المستعمرات التابعة لها ، خاصة وان أوروبا وهي في مرحلة اعادة البناء بعد الحرب ، كانت اشد احتياجا مما مضى الى المواد الاولية التي يزخر بها بساتن ارض المستعمرات وسطحها . وقد رأت فرنسا ان خير وسيلة للبقاء على نفوذها عبر البحار ، انما يتمثل في النزول عن بعض الحريات لسكان المستعمرات التابعة لها . ولهذا الغرض ، نص دستورها الجديد « ١٩٤٦ » على اقرار وضع خاص للمستعمرات التي اصبحت تطلق عليها تسمية « اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا » . كما اقرت تجهيز هذه الاقاليم « بجمعيات اقليمية منتخبة » من قبل السكان المحليين .

واذا اردنا ان نقيم هذه المرحلة الثانية من حيث التطور السياسي لاقليم غفرو عيسى ، فاننا سنجد امامنا حقيقتين : فمن جهة ، نجد فرنسا قد لجأت الى صيغة تشريعية خاصة لخلق علاقة عضوية بينها وبين المستعمرة لكي تدوب هذه الاخيرة في شكل اقليم فرنسي . ولا بأس مقابل ذلك ، من ان تشارك المستعمرة في مناقشة السياسة الفرنسية لان هذا الصوت الذي يمثل الاقليم ، لن يكون له أي تأثير هام على القرارات التي تتخذها لبناء مستقبلها . ولكن من جهة اخرى ، فان اقامة جمعية اقليمية لتولى بعض الشئون الادارية المحلية ، قد ابرز لأول مرة ، كيانا مميزا لسكان اقليم غفرو عيسى في شكل ممثلين لهم ، منتخبين منهم ، وهو امر سيكون له أهميته فيما بعد ، لبعث الوعي السياسي الذي سينمو ، لينتهي بالامر الى المطالبة بالاستقلال السياسي عن فرنسا .

لهذا بعد ان أبرمتا معاهدتين جديتين مع الدناكل والعفر « ١٨٨٤ و ١٨٨٥ » اصدرت حكومة « جامبيتا مرسوما « ٢٤ يونيو ١٨٨٤ » بارسال فرقة عسكرية من المشاة لحماية اوبوك ، وبعد ذلك دأبت فرنسا على التوسع في رفعة المستعمرة الفرنسية الجديدة عن طريق مزيد من المعاهدات ، وقعتها مع سلاطين المنطقة ، كما انشأت طريقا للتواصل يربط جيبوتي بأديس أبابا وفي ٢٠ مايو ١٨٩٦ قامت برسم حدود ما سمي بساحل الصومال الفرنسي ، وفي نفس العام ، اتفقت مع امبراطور الحبشة « مينليك الثاني » على مد خط للسكك الحديدية ، يربط بين جيبوتي والعاصمة الحبشية « » . ولم يمض عام حتى وقعت معاهدة اخرى ٢٠ مارس تنص على ان ميناء جيبوتي « الذي اصبحت عاصمة الاقليم » هو المنفذ الرئيسي للتجارة الاثيوبية ، وتمنح النجاشي الحق في الحصول على كل ما يلزمه من معدات وعتاد حربي ، عن طريق هذا الميناء للدفاع عن الامبراطورية . وبهذه المعاهدة الاخيرة حققت فرنسا هدفين لها : اولا : ضمنت لها مركزا بحريا تقوفا فيه السفن الفرنسية ، وهي في طريقها الى مدغشقر والمحيط الهندي والهند الصينية ، وثانيا حصلت على امتيازات تجارية في تعاملها مع الدولة الافريقية التي ظلت محتنظة باستقلالها وهي الحبشة .

ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت أساس النشاط الاقتصادي في « ساحل الصومال الفرنسي » قائما على الواردات الفرنسية والاجنبية . وحتى يتم لفرنسا احكام سيطرتها على الاقليم ، داومت على منحه معونة مالية ضخمة . وهكذا ففي عام ١٩٣٤ يمكن القول بان نفوذها الاداري على الاقليم كان قد اصبحت كاملا ومحكما .

ولكن في ١٩٣٦ لاح في الافق خطر يهدد الوجود الفرنسي في الاقليم ، عندما بادرت ايطاليا الفاشية ، باحتلال الحبشة ، ثم اخذت تطالب بجيبوتي ، بحجة ما نصت عليه معاهدة ٢٠ مارس ١٨٩٧ . وكان رد فرنسا ، ارسالها قوات لردع الغزو الايطالي المحتمل . وبعدها بثلاثة اعوام اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واحتلت فرنسا في ١٩٤٠ . وكانت السلطات المحلية الفرنسية تقف

٤ - انتهى شق هذا الخط في ١٩١٧ ، وفي ١٩٥٩ (١٢ نوفمبر) اصبحت ملكا للدولتين بالتساوي .

المدنى العادى والقانون التجارى ونظام العمل والتأمينات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة ، وعدد اعضاء الجمعية ٣٢ « اضيف لها فيما بعد ٨ اعضاء آخرين ».

٢ - انشاء مجلس للوزراء الاقليمى ، ينتخبه مجلس النواب بالقوائم الانتخابية ، وبالاغلبية المطلقة . ومهمة هذا المجلس وضع التشريعات الخاصة بادرارة الاقليم . ويتراوح عدد الوزراء فيما بين ٦ و ١٢ وزيرا . ويعد المجلس مسئولا امام الجمعية الاقليمية التى يمكن أن تسحب ثقتها

٣ - اما السياسة الخارجية للاقليم وشئون الدفاع والنقد والقروض والاحوال المدنية ، وكل ما يتعلق بالقانون المدنى العادى ، فان كل هذا يبقى من اختصاص المندوب السامى الفرنسى . وقد قسم الاقليم الى ٢ مناطق ادارية : جيبوتى ، دخيل ، على سابيه ، تادجوراه .

ومن خلال هذا الفصل فى المسئوليات ، كانت فرنسا تأمل ان يتفرغ سكان الاقليم وممثلوهم الى شئونهم الداخلية ، على ان يحتفظ المندوب السامى الفرنسى باليد العليا على كافة الامور التى تتعلق بالمصالح الفرنسية فى الاقليم .

وقد أدت جميع هذه الاجراءات التى وضعتها الدولة الحاكمة فى الاقليم ، الى اقامة جدار عزلة عن باقى المنطقة . وكانت المعونة الضخمة التى داومت الحكومة الفرنسية على منحها للادارة المحلية ، كفيته يدعم هذه العزلة . ونتيجة لذلك ، انتعش الاقتصاد الفرنسى فى الاقليم ، واصبحت جيبوتى مركز اشعاعه . ومما هو جدير بالملاحظة ايضا ، ان فرنسا لم تكن المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع الجديد . فقد اصبحت اثيوبيا هى الاخرى تضى آمنة فى تحويل تجارتها الى الميناء ، وتستقبل فيه ايضا كافة البضائع والمعدات الحربية التى تحتاجها ، وذلك بفضل علاقات ممتازة ، قامت ونمت على مر السنين بين الادارة المحلية فى الاقليم ، وحكومة اديس ابابا

ولكن من جهة اخرى ، اذا استثنينا الشريط الساحلى الذى احتوى على شريان الحياة الاقتصادية التى اوجدتها السلطات الفرنسية ، فان باقى الاقليم كان قد انزوى فى ظل حياة قبلية

وفى ١٩٥٦ ، كانت فرنسا قد عانت من هزيمتها الفاشلة مع تونس التى نالت استقلالها ، وكذلك المغرب الذى أصبح على وشك الحصول ايضا على سيادته الوطنية . اما الجزائر ، فانها كانت تعد العدة لخصوص ثورتها المسلحة . وهما رأت فرنسا ، لكى تتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية ، ان تعمل على تهدئة الامور فى سائر مستعمراتها ، بأن تضيف بعض التعديلات على النظام الذى اقرته « لاقالييمها » ما وراء البحار . فوضعت ما سمي فى ذلك الوقت « بقانون الكادر » Lileadre وكان اهم مائص عليه ، انشاء مجلس للحكومة الاقليمية منتخب من قبل الجمعية الاقليمية ، يتولى كافة شئون الادارة المحلية . وفى ١٩٥٨ كان الجنرال ديغول قد ادرج هذا القانون ضمن الدستور الجديد ، الذى تنص المادة ٧٤ منه على ان « لاقالييم ما وراء البحار التابعة للجمهورية منظمة خاصة تأخذ فى الاعتبار مصالحها الخاصة داخل اطار مصالح الجمهورية . على ان يحد القانون طبيعة هذه المنظمة ، ويعدلها ، بعد اجراء التشاور مع الجمعية الاقليمية المعنية » .

وعندما طرح الجنرال ديغول ، الدستور الجديد على الشعب لبدء الراى فيه ، عن طريق اجراء استفتاء شعبى ، شمل ايضا المستعمرات « ٥ » ايده سكان اقليم « الصومال الفرنسى » . وقد جاء تطبيق ما نص عليه الدستور على النحو الاتى :

١ - يشارك الاقليم فى الحياة السياسية الفرنسية ، وفى انتخاب رئيس الجمهورية ، وفى الاستفتاءات التى تجرى على صعيد الجمهورية . ب - يكون له ممثل فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسى وكذا فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

اما على الصعيد الاقليمى ، فقد انعكس هذا النظام الجديد كالاتى :

١ - انشاء الجمعية الاقليمية « او ما سمي بمجلس النواب الاقليمى » وهى جمعية منتخبة عن طريق الاستفتاء الشعبى ، ولديها السلطة الشرعية فيما يخص كافة شئون القوانين التقليدية والقانون

٥ - ايدت جميع المستعمرات الدستور الجديد ، باستثناء غينيا التى فضلت الاستقلال عليه ، فانسحبت فرنسا ، ولكنها حجبت عن غينيا اية معونة لمدة طويلة .

تقليدية ، أساسها الاقتصادي الرعى ، بل أن العديد من القبائل الصومالية الرحل كانت قسداً دأبت على عبور الحدود الغربية للأقليم ، على فترات متتالية ، بحثاً عن الخضرة ، دون أن يعترض طريقها أحد ، إذ انحصر اهتمام السلطات في الأقليم ، على الشريط الساحلي والميناء .

١ - مولد الحركة الاستقلالية في إقليم عفر وعيسى

وعندما اجتاحت في بداية الستينات ، تيار هائل يطالب باستقلال أفريقيا ، كان الأقليم ماضياً في حياة هادئة في مثل هذه الأوضاع . ولكن في مناطق أخرى من القارة ، كان الاستعمار يتراجع وينسحب من عدد كبير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها . وتلا ذلك في ١٩٦٣ مولد منظمة الوحدة الأفريقية ، التي سرعان ما أعلنت ضمن أهدافها الرئيسية : « تحرير جميع المناطق التي مازالت خاضعة للحكم الاستعماري » . وكان لابد أن تنتقل « عدوى التحرر » الأفريقي إلى إقليم الصومال الفرنسي ، ولكن هذه العدوى لم تؤد إلى استقلال الأقليم طوال الستينات التي عرفت « بعقد أفريقيا .. فلماذا ؟ .. »

يمكن الرد على هذا السؤال اليوم ، بأن الطريقة التي نفذ بها التيار التحرري إلى ساحل الصومال الفرنسي ، كانت السبب الرئيسي في عدم طرح قضية الاستقلال . ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي ،

أولاً - وجود مساحة صحراوية شبيهة جرداء ، تفصل الجزء المنتمش اقتصادياً والزاهر بالسكان في الأقليم ، وتقف حائلاً أمام الحركة الأفريقية في الستينات .

ثانياً - اعتماد الحياة الاقتصادية اعتماداً كاملاً على الشريط الساحلي ، وتطلع هذه الحياة إلى البحر كلية « باستثناء خط الاتصال مع اثيوبيا » ، مع التجاهل التام للجزء الغربي من الأقليم الذي لم يتم مطلقاً . فقد أهملت السلطات الحاكمة سكان هذا الجزء ، ولم تنشأ معهم أية مصالح اقتصادية ذات قيمة ، واكتفت بالابقاء على الحياة التقليدية التي يحيونها ، بينما ألقت بكل ثقلها على سكان المدن الساحلية ، وبخاصة منهم « العفر » في مقاطعة أوبوك ، حيث توجد جيبوتي .

ثالثاً - ولكن في ١٩٦٠ ولدت جمهورية الصومال المستقلة ، وكان لها هدف جعلته محورا رئيسياً لسياستها الخارجية والداخلية ، وأدرجته

ضمن الدستور الذي وضعته لها ، وهو : بيعت « الصومال الكبرى » التي ستضم جميع المناطق التي تشكل فيها الأغلبية ، ساكناً من أصل صومالي ، وعلى أساس أن الاستعمار هو المسئول عن تشتيتهم . وبالتالي لابد من عودة هذه المناطق وسكانها إلى « الوطن الأم » وكان هذا الهدف يعني في الواقع ، اقتطاع « الأقليم الشمالي الشرقي » من كينيا ، وإقليم « أوغادين » من اثيوبيا ، راحياً ضم ساحل الصومال الفرنسي بأكمله .

لهذا ما كادت الصومال تحصل على سيادتها الدولية ، حتى أخذت تحت قبائل عيسى - وهي من أصل صومالي - على المطالبة باستقلال الأقليم ، مستعينة في ذلك بالقبائل الرحل الصومالية التي تعبر الحدود كما تشاء . كل هذا على أمل أن يرتبط بها الإقليم إذا حصل على استقلاله . وجدير بالذكر هنا ، أن أغلبية السكان في جيبوتي ينتمون إلى قبائل عيسى .

وكان هذا يعني أن التيار التحرري الأفريقي قد نفذ إلى ساحل الصومال الفرنسي ، في قالب عرقي قبلي ، سرعان ما أثار رد فعل لدى « العفر » الذين يشكلون نسبة هامة من سكان الأقليم (٢٨ في المائة إذا التزمنا بالاحصاءات الرسمية : أي ٥٨٠٠٠ من مجموع ٢١٠٠٠ نسمة) . أما فرنسا فقد بادرت بالوقوف إلى جانب العفر لصد التيار الاستقلالي القادم من الغرب ، وفي سبيل ذلك ، لجأت إلى إبراز الطابع القبلي لهذه النزعة الاستقلالية ، وإلى التلويح بخطر اذابة سكان عفر داخل الجمهورية الصومالية .

وبالتالي كان الانقسام السكاني العرقي ، هو أولى ميزات هذا التيار التحرري في حركة انتقاله إلى الأقليم . ومن أهم العوامل التي أدت إلى دعم الفوارق بين المجموعتين العرقيتين العفر والعيسى ، تطابق هذه الفوارق ، مع تناقض آخر في اقتصاديات الأقليم ، وهو وجود قطاع تقليدي أزلي بال ، يحتل جزءاً هاماً من مساحة الأقليم ، يقابله قطاع آخر عصري صنعه الاستعمار . ويمتد على طول الساحل الصومالي ، وهو شبه معزول عن القارة ، لا يربطه بها سوى خط سكك حديدية اقتصر نشاطه على التعامل التجاري مع اثيوبيا .

وقد أدى هذا الانقسام السكاني إلى نتيجتين أساسيتين :

أولاً - إلى البطء الشديد في تصعيد الحركة التحررية داخل الأقليم .

العدد « للعفر » على العيسى والصوماليين
٢٩٨٠ ر ٤٦٥٧٠ مقاييس

أما كشوف الناخبين ، فقد أسفرت عن الأرقام
الآتية : ٩٢٣ أوروبيا ، ٨٠٤ ر ١ من السكان
المغرب : ١٤٦٨٩ من السكان العيسويين
و ٢٠٠ ر من السكان «العفر» أي أن المجموع كان
يصل إلى ٢٤٠ ر ٣٩٨ ناخبا .

١ - الانطلاقة الجديدة للحركة الاستقلالية في الاقليم

ولكن الاضطرابات التي سادت العاصمة في
٢٥ - ٢٦ أغسطس ١٩٦٦ وما تلاها من الأحداث
التي أسفرت عن نتائج استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ ،
كانت لها أهمية بالغة في تطوير الحركة الاستقلالية
داخل الاقليم ، فقد كانت بمثابة دفعة إلى الامام
بالسبب هذه الأخيرة . ويأتي التقويم لها في عدة
مجالات :

أولا - أنها رسمت خطا فاصلا بين الحزب
الحاكم منذ ١٩٥٨ « « التجمع الديمقراطي
للعفر » الذي يتزعمه على عارف برهان » والمؤيد
للحكم الفرنسي ، وبين المعارضة التي تطالب
بالانفصال ، وهي ممثلة في حزبين رئيسيين
« حزب الحركة الشعبية » الذي يتزعمه موسى
أحمد ادريس ، وكان قد انتخب نائبا في الجمعية
الوطنية الفرنسية في ١٩٦٢ ، وينتمي معظم
أعضاء هذا الحزب إلى قبائل عيسى ، و « الاتحاد
الديمقراطي للعفر » الذي يتزعمه محمد أحمد
عيسى . وكان على عارف قد انتخب في يونيو
١٩٦٠ نائبا لرئيس مجلس الوزراء . ولكن اثر
هذه الأحداث ، قدم ٤ أعضاء من مجلس الحكومة
وهم من أصل صومالي استقالاتهم ، احتجاجا منهم
على « السياسة الانقسامية التي يمارسها
عارف » ، فاضطر هذا الأخير إلى اللجوء إلى
فرنسا ، فحل محله « حسن جولد أبتيدون » ، وهو
صومالي الأصل ، كان وزيرا للتعليم في مجلس
الحكومة .

ثانيا - امتد الصراع السياسي لأول مرة ، إلى
الحركة العمالية في شكل اضراب قام به عمال
الشحن « الدوكير » في ميناء جيبوتي في ٥
سبتمبر ، وقد دام ١٠ أيام . والجدير بالملاحظة ،

ثانيا - إلى عدم التفاف السكان حول قضية
الاستقلال ، نتيجة لخلط بين هدف الاستقلال
والانضمام إلى جمهورية الصومال . وعلى أية
حال ، فإنه في منتصف الستينات ، كانت الحركة
الاستقلالية قد نفذت إلى مدينة جيبوتي ، التي
ينتمي أكثر من نصف سكانها إلى قبائل « عيسى » ،
ولكن حيث يتركز أيضا أساس نشاط « العفر » .
لهذا عندما قام الجنرال ديغول في ٢٥ - ٢٦
أغسطس ١٩٦٦ بزيارة لجيبوتي ، فوجيء وهو
يتأهب لمخاطبة الجماهير ، باستهارة هذه الأخيرة
المطالبة بالاستقلال الفوري . وكان رد فعل الرئيس
الفرنسي ، أن اتخذ القرار بطرح قضية الاستقلال
لاستفتاء شعبي .

والجدير بالذكر ، أن الاستفتاء الذي تحدد
تاريخه في ١٩ مارس ١٩٦٧ ، لم يكن يختص فقط
بوضع الاقليم الراهن « الاستقلال عن فرنسا أو
البقاء معها » بل كان يقترح أيضا وضعًا جديدًا
له ، يسمح بمقتضاه مزيدا من المسؤوليات
المحلية . وقد جاءت نتائج الاستفتاء مؤكدة رغبة
الأغلبية في البقاء مع فرنسا ، ولكنها في نفس
الوقت - وهو الأهم - طرحت لأول مرة ، مشكلة
جديدة أمام السلطات الفرنسية ، وهي تحديد
المواطن الذي له الحق في ابداء الرأي حول مصير
الاقليم . فقد راعت السلطات ، عند اجراء تعداد
السكان ، اقصاء عدد كبير من قبائل « عيسى » ،
بحجة انها من الرجل التي لا تبقى في مكان ، كما
عرفت بكثره انتقالها عبر الحدود . وقد وضعت
ضمن الشروط التي يجب ان تتوافر للناخب ،
قاعدة نفيد بان يثبت الناخب اقامته في الاقليم مدة
لا تقل عن ثلاث سنوات كاملة ، لكي يمنح حق
التصويت . وقد تحول هذا الشرط - الذي يبدو
لاول وهله نابعا عن مبررات قانونية - عند
التطبيق ، إلى اجراء سببي تعسفي ، وذلك نتيجة
لاغفال السلطات توزيع بطاقات شخصية لعدد من
المواطنين المقيمين أصلا إلى الاقليم ، لعدم توافر
الأدلة التي تثبت اقامتهم القانونية . على هذا
النحو التعسفي ، جرى أيضا تعداد للسكان اسفر
عن وجود ٨٧٠٠٠ من مواطني الاقليم « ٦ » ،
بالإضافة إلى ٣٢٨٥٠ من الأجانب « المجموع
١٢٥٠٠ نسمة » ، كما ابرز التعداد ، التفوق

أن المطالب العمالية التي قدمت ؟ لم تقتصر على رفع الأجور ، بل شملت أيضا استقالة مجلس الحكومة ، وبصفة خاصة على عارف . وكان هذا يعنى ظهور الحركة العمالية لأول مرة على المسرح السياسى .

ثالثا - امتد أيضا الصراع الى صفوف الشباب ، فقد نظموا مظاهرات فى ١٣ - ١٤ سبتمبر ، تطالب بالاستقلال ، سرعان ما نجمت عنها أعمال تخريبية فى الاحياء التى يسكنها الاثيوبيون فى جيبوتى ، واقيمت التارييس فى شوارع العاصمة ، مما ادى الى اعلان الحاكم الفرنسى للاقليم ، حظر التجول فى المدينة وحصارها ، قامت القوات الفرنسية وقوات الشرطة بحملات تفتيشية نتج عنها اعتقال ١٨ شخصا بتهمة قيادة حركة الاستقلال ، واقتياد ٣٤٣ شخصا الى ما وراء حدود الاقليم . ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت جيبوتى محاصرة بالقوات المسلحة الفرنسية لمنع تسرب أى عناصر من خارج المدينة .

تطور الصراع السياسى الداخلى من احداث

اغسطس ١٩٦٦ حتى احداث مايو - يونيو ١٩٧٥

وكان اهم ما تضمنه النظام الفرنسى الجديد المقترح ، فى حالة قبول اقلية السكان ربط مصير الاقليم بفرنسا ، وكما افصح عنه فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ رئيس الحكومة الاقليمية الفرنسية « الجنرال بيلوت » :

١ - اختيار رئيس للمجلس الوزارى الاقليمى ، ضمن الشخصيات المحلية ، بدلا من ممثل الجمهورية الفرنسى .

٢ - احترام النسب فى التمثيل النيابى بين مختلف المجموعات العرقية .

٣ - اقتصار اختصاصات المندوب السامى الفرنسى ، على الشئون الخارجية والدفاع والمالية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٦٦ « اى قبل ان يجرى الاستفتاء » عرض مشروع لهذا النظام على الجمعية الوطنية الفرنسية التى اعتمدته باغلبية

٢٨٣ صوتا ضد لا شئ ٢ و ٣ أصوات امتنعوا عن التصويت « ٧ » .

والجدير بالملاحظة ، أن اصدق تقويم للاستفتاء المزمع اجراؤه فى ١٧ مارس ١٩٦٧ قد جاء على لسان أحد النواب الفرنسيين الذين ينتمون الى الحزب الاشتراكى ، وهو فرانسوا ميتران ، الذى ندد بالتهديد الذى ابدته الحكومة الفرنسية من قطع كل معونة عن الاقليم ، اذا اختار السكان الانفصال عن فرنسا ، ووصفه بأنه « ضغط معنوى يمكن ان يشكل أسوأ صورة للاستعمار الاقتصادى » .

اما موقف التنظيمات الحزبية داخل الاقليم ازاء هذه الاجراءات ، فيمكن تلخيصه كالآتى :

- موقف حزب التجمع الديمقراطى للعفر : كان لصالح البقاء مع فرنسا تحت النظام الجديد المقترح ، وهو ما افصح عنه زعيم الحزب السيد على عارف برهان قائلا : « اننا نحن جمساعة العفر ، بحكم تمثيلنا لاغلبية السكان فى الاقليم ، نرغب فى أن نبقى فرنسيين حتى يأتى الوقت الذى نكون فيه قادرين على حكم أنفسنا » . وفى الوقت نفسه ناشد الحزب المذكور ، التنظيمات السياسية الاخرى ، التعاون معه للعمل على تحقيق « الحكم الذاتى للاقليم فى ظل الصداقة الفرنسية » .

- موقف حزب الحركة الشعبية : عبر عنه زعيمه السيد احمد ادريس ، وامتنع عن التصويت لصالح مشروع النظام الجديد المقترح فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وهو يتلخص فى الاتى : قبول مبدأ اجراء استفتاء جديد ، ولكن بشرط أن تقضى الادارة المحلية الحالية عن تنظيم الاستفتاء ، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، واخيرا أن يسمح بعوده جميع الذين اقتيدوا خارج الحدود .

- موقف الاتحاد الديموقراطى للعفر الذى يتزعمه محمد احمد عيسى : ان موقف الحزب لا يختلف كثيرا عن الحزب الاول .

- موقف الاتحاد الديموقراطى « عيسى » ، ويرأسه السيد حسن جولد : الاتحاد وهو يطالب بالاستقلال .

فى مثل هذا المناخ السياسى ، جرى الاستفتاء فى ١٧ مارس ١٩٦٧ ، بالاضافة الى أن الرئيس

٧ - لم تشترك المعارضة فى التصويت ، وهى تضم ١٩٦ نائبا من المنقسمين لسلالات الشيعوية والاشتراكية . اما لادرس الذى ابدى ايمتنعوا عن التصويت ، فقد كان من بينهم ممثل الاقليم فى الجمعية الفرنسية ، وهو السيد موسى ادريس زعيم حزب المعارضة وهو من اصل صومالى .

الأسلوب الذي طبق به النظام الجديد الذي وضعته فرنسا لكي تحتفظ بالأقاليم .

فقد كان هناك هدف مزدوج وراء عملية إحلال شخصية من أصل العفر « على عارف » محل المقيم الفرنسي ، في تناول كل ما يتعلق بالشؤون المحلية للأقاليم ، مع دعم مكانة هذا الأخير بمؤسسات محلية منتخبة ، وفقا للمخطط الاستعماري : فمن جهة كان الغرض من ذلك ترسيخ اقدام الانقسام العرقي السكاني الذي راعت فرنسا إبرازه خلال الحملة الانتخابية ، وبالتالي تفادي أي التفاف فومي في المستقبل حول القضية الوطنية . ومن جهة أخرى ، ان توارى وجه المستعمر الفرنسي وراء واجهة محلية من صنعه ، كان الغرض منه امتصاص أي استياء شعبي ضد المحتل الأجنبي ، خاصة وان العالم العربي في ذلك الوقت كان قد نجح في ادماج تصفية القواعد العسكرية الأجنبية ضمن الاهداف الرئيسية للنضال ضد الاستعمار .

وعلى أية حال ، فان هذا المخطط الاستعماري ، قد أسفر في منتصف السبعينات عن نتائج عكسية تماما . ويرجع السبب في ذلك الى عوامل عدة :

اولا - تقل الجيش الفرنسي في حياة الأقاليم : وخاصة في العاصمة ، حيث يقيم ٣ آلاف جندي فرنسي بصفة مستديمة ، مع اسراتهم ، وهم مكلفون بالحفاظ على الأمن . وكان هذا يعني انهم لا يتدخلون في التدخل في الحملات الانتخابية لضمان نتائجها . والمعروف انهم كانوا يدلون بأصواتهم ، وكانت مدينة جيبوتي مقسمة الى ٢ دوائر انتخابية . وقد أسفرت الانتخابات التي جرت في بداية السبعينات عن فوز نائب من « عفر » وآخر « عربي » و ٣ فرنسيين في الدائرة الاولى ، لا لمسبب الا لان الجيش البري الفرنسي يشكل أغلبية السكان في هذه الدائرة . اما في الدائرة الثالثة ، فقد فاز بها أيضا فرنسي ، وذلك لان الطيارين الفرنسيين في «امبولي » و « ارثا » منحوه أصواتهم . وكانت الدائرة الثانية هي الوحيدة التي فاز فيها السكان الذين هم من أصل صومالي ، وهم يشكلون أغلبية السكان في المدينة . وكان السبب في ذلك راجعا الى أن الدائرة تضم الحي الشعبي الذي لا يقيم فيه الأوروبيون . كان اذن تدخل العسكريين في الحياة السياسية للأقاليم واضحا جليا في العاصمة ، وهذا تركز استياء المعارضة في جيبوتي ، على

الفرنسي ديجول « اختار عشية ذلك التسارع » ليوجه تحذيرا جديدا للسكان ، قائلا انه في حالة انفصال الأقاليم عن فرنسا ، فان هذه الأخيرة ستوقف المعونة التي يلقاها « مقابل ربط مجيرته بمصير فرنسا » .

ونتيجة لهذه الاجراءات ، أسفر الاستفتاء عن قبول الأغلبية « ٢٢٥٥٥ صوتا ضد ١٤٦٦ » البقاء مع فرنسا . فجاء رد الفعل الفرنسي في شكل اجراءين ، تطبيق النظام الجديد على الأقاليم ، وتغيير تسمية ساحل الصومال الفرنسي الى « الأقاليم الفرنسية لعفرو عيسى » . وفي ٧ يوليو من نفس العام ، انتخب مجلس النواب الاقليمي السيد على عارف برهان رئيسا لمجلس الحكومة .

اما القوة الوطنية التي خاضت اول نضال لها ضد الوجود الاستعماري في الأقاليم ، فقد استخلصت من هذه المواجهة الاولى ، كلفة الدروس التي اتاحت لها وضع مفاهيم جديدة للنضال الذي ستتوذه في جولاتها الثانية . وقد تبلورت هذه المفاهيم في الاهداف الاتية :

اولا - ضرورة محو نهمة القبيية المسالمة بالحركة السياسية داخل الأقاليم ، وذلك بالعمل على خوض نضال سياسي تابع عن وعي قومي ، مع الاقلال من المؤثرات الخارجية ، وخاصة تلك الوافدة من الدول المجاورة .

ثانيا - تركيز توجهاتها على نظام الحكم الجديد ، الذي يتمثل في شخص على عارف وطاقي حكومته والمجلس النيابي الاقليمي ، وخاصة اسريته التي تجرى بها الانتخابات والاستفتاءات الشعبية .

ثالثا - المداومة على تنفيذ كافة الحجج التي تدلى بها فرنسا لاقتناع السكان بضرورة بقائها في الأقاليم .

رابعا - ضرورة العمل على تكتل صفوف الحركة السياسية لاقامة جبهة قادرة على الوقوف في وجه المستعمرو أعوانه ، على أن يتدرج النضال في شكل مرحلتين : تحالفات حزبية وغيرها ، ثم طرح قضية الاستقلال من موقف قوى و صفوف متحدة متكافئة .

ولكن العامل الرئيسي الذي ساعد طاقم السنوات التي تلت استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ على دعم أسس وتطوير القوى السياسية الوطنية في الأقاليم ، يؤدى بهد الأخير في السبعينات الى طرح قضية الاستقلال الوطني ، كان دور شك

تواطؤ الجيش والسلطات الفرنسية مع الحكام المحليين .

ثانيا - تعزيز السلطات الفرنسية على دعم مكانة عنصر العفر : وقد بدا ذلك واضحا في العاصمة منذ ١٩٦٧ ، عندما استعانت السلطات بعمال شحن من « العفر » بدلا من العمال العيسى على اثر الاضراب الذي قاموا به . بل ان السلطات دأبت على تثبيت هؤلاء العمال الجدد في العاصمة ، وابت لهم مساكن . كذلك لجأ المسؤولون المحليون من جهتهم ، الى تزييف الانتخابات ، كلما بدا لهم ذلك ضروريا لضمان تفوق العنصر « العفر » في ادارة شئون الاقليم . وعلى سبيل المثال ، كان من المفروض ان تؤول رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحلي لاحد افراد الجماعة العربية ، ولكن على عارف استحوذ على هذا المركز واحتفظ به لنفسه . وبصفة عامة ، ادت هذه السياسة القائمة على التمييز بين السكان ، الى أن أصبحت السمة المميزة للمجتمع في الاقليم ، هي العزلة بين كل جماعة عرقية « العفر » الصوماليون او العيسى ، العرب ، الفرنسيون السنديون والعسكريون » وهي عزلة كانت تصل الى حد احتشاد كل طرف للطراف الاخرى .

ثالثا - عزل مدينة جيبوتي عن باقي الاقليم : كانت الجهود التي بذلتها السلطات الفرنسية لتنمية الميناء ، ولتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية فيها ، قد جعلت من جيبوتي مركز استقطاب لسكان المنطقة . ولكن في الوقت نفسه ، اقامت السلطات حول المدينة سورا من الاسلاك الشائكة ، بحجة منع تسرب عناصر دخيلة آتية من الصومال ، وهو امر أدى الى تضيق الفجوة بين الرخاء الاقتصادي الذي كانت مظاهره بادية على المدينة ، وبين الفقر والبؤس اللذين يسودان الحياة في باقي الاقليم ، خاصة وانه منذ مارس ١٩٦٧ . قامت السلطات باعمال انشائية لتوسيع الميناء امتدت الى البحر وغايتها في ذلك التعمير . وفي كل عام كان العديد من السكان الرحل يتجهون نحو جيبوتي ، ويحاولون عبور حاجز الاسلاك الشائكة ، فكانت القوات الفرنسية تصدهم ، فيتمركزون بالقرب من مدخل العاصمة في مدن القصدير والكارتون ، في انتظار السماح لهم بالمرور .

رابعا - تفشي البطالة هي صفوف الشباب : خاصة وان الشركات التجارية التي تركزت في

جيبوتي ، كانت لا تقدم عملا . للعناصر الشباب الحديثة التخرج في المدارس الفنية «مساعدة محاسبين وسكرتيرين ومختزلون » وتفضل عليهم الفرنسيين . ونتيجة لعدم وجود نشاط زراعي او عمال في المناجم ، فان فرص العمل كانت محدودة جدا امام الشباب المتعلمين . وقد بدا استياء الشباب في شكل المطالبة باعادة توزيع الثروة . . وبدلا من أن تغدق فرنسا معونتها على النواب والوزراء ، لماذا لا تعمل على تهيئه الرخاء لصالح جميع السكان ، حتى لو اقتضى هذا الامر ، الغناء المؤسسات المحلية وادماج الاقليم كليه ؟ ولكن مثل هذا المطلب كان يصطدم بالحواجز العرقية التي أرست فرنسا دعائرها في الاقليم . وكذلك بالعزلة الشديدة التي نمت بين الجماعات السكانية في العاصمة . ولهذا لم يجد الشباب أمامه سوى الانضمام الى الحركة الوطنية للمطالبة بالانفصال .

لكل هذه العوامل ، شهدت السبعينات تطورا ملموسا في الحركة السياسية داخل اقليم عفر وعيسى ، كانت اهم مظاهره : تقوية صفوف المعارضة وتكتلها من جهة ، وتدهور مكانة الحكام ، وعلى رأسهم على عارف ، في ممارسة المسؤوليات المناطة بهم تجاه السكان من جهة أخرى .

القوى السياسية في السبعينات

وكان اهم ما استجد على الحياة السياسية في الاقليم ، ظهور تنظيم حزبي جديد في ٢ - ٥ فبراير ١٩٧٢ يعكس وجود معارضة في صفوف « عفر » وهو الحزب الذي أسسه السيد « أحمد ديني » تحت اسم « العصابة لصالح المستقبل والنظام » وما كاد الحزب الجديد يظهر الى النور ، حتى بادرن باصدار نشرة دورية ، تضمنت أساسا هجوما عنيفا على سياسة الرئيس على عارف واعوانه ، ولم يمض شهر على مولد هذا الحزب ، حتى اندمج « في ٢٨ فبراير » مع الحزب الصومالي المعارض ، وهو « الاتحاد الشعبي الافريقي » الذي يتزعمه السيد حسن جولد ابتيدون . ونتج عن هذا الاندماج حزب معارض موحد ، هو «العصبة الشعبية الافريقية » التي تضم اعضاء من العفر والصوماليين على السواء .

وبهذا أصبحت الساحة السياسية في الاقليم تضم ما يلي : الحزب الحاكم «حزب العمل للعفر

والتقدم «، وتجمع شعب « عيسى » المعارض ، ولكنه ذو ميول معتدلة ، واخيرا : العصبة الشعبية الافريقية « التي اصبحت تشكل كتلا قسويا ، للمعارضة والمطالبين بالاستقلال .

ومن ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ ازدادت عزلة الحكام في الاقليم ، ويمكن تبين ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات التي كانت تجرى في الاقليم ، مثلا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ ، جرت انتخابات نيابية ، وبالطبع فازت القائمة التي ايدها الرئيس على عارف بجميع مقاعد المجلس النيابي « ٤ نائبا » ولكن في الوقت نفسه يلاحظ ان نسبة الذين ادلوا باصواتهم كانت لا تتعدى ٨٧ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٥ و ٨٢ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٩ . وعند وفاة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، جرت انتخابات في الاقليم في ٥ - ١٩ مايو ١٩٧٤ وفي هذه المرة ، لم تتعد نسبة الذين ادلوا باصواتهم ٧١ في المائة .

١ - انتخابات ٢٣ مارس ١٩٧٥ أو المواجهة الاولى في داخل الاقليم

هذه الانتخابات اختصت بها الدائرة الثانية لمدينة جيبوتي ، وكان الانتخاب يتعلق بقائمة من ٧ مرشحين ، كانت قد خلت مقاعدهم في نوفمبر ١٩٧٢ . وكان الحزب الحاكم قد تقدم بقائمة تضم نفس الاعضاء تحت شعار الاستقرار والتقدم والاستقلال على مراحل مع المشاركة مع فرنسا .

وكانت الفرصة هنا متاحة امام المعارضة ، لكي تدعم وحدة صفوفها . وفي فبراير ١٩٧٥ انضم حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو حزب المعارضة المعتدلة ، انضم هذا الحزب الى الكتلة المعارضة « العصبة الشعبية الافريقية » ليتحول الاثنان الى حزب موحد : « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » ، وقد وضع ضمن برنامج « الاستقلال فورا » .

ولكن حدث في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ان طرحت المعارضة المتكتلة والمتمثلة في « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » لأول مرة ، قضية الاستقلال

« ٨ » وقد أدلت بهذا المطلب بوضوح ومرتكزة في ذلك على حق « كل شعب في الاستقلال التام والكامل » كما أدانت الوسيلة الاستعمارية البالية التي تتهم الحركة الوطنية بالقبليية ، وبأنها مؤعز بها من الصومال . وجاء في النشرة المذكورة : « ليس الصومال فقط الذي يريد استقلالنا ، بل افريقيا بأكملها وجزء هام من اسيا ، وان استقلالنا لن يكون ذريعة لفئة من السكان لكي تقوم بدور « الابيض الذي يحيا على حساب الزنجي » .

لهذا عندما كان موعد اجراء الانتخابات الجزئية في الدائرة الثانية بمدينة جيبوتي في ٢٣ مارس ١٩٧٥ ، كانت المعارضة المتكتلة ، قد أعدت لنفسها خطة نضالية :

- في فبراير من نفس العام ، انضم الى العصبة الشعبية الافريقية حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو تنظيم ينتمي الى المعارضة المعتدلة . وبهذا الانضمام اتخذت العصبة تسمية جديدة لها : العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال .

- قررت المعارضة عدم الاشتراك في الانتخابات ، وقامت في سبيل ذلك بحملة توضيحية للسكان ، من خلال اجتماعات عقدتها عندما اقترب موعد الانتخاب .

وخان رد فعل الحزب الحاكم ، ان خاض المعركة الانصابية بقائمة تضم نفس اسماء النواب الذين طعن في دورهم باينريسيح . ولكن في الوقت نفسه ، التفت من المعارضة مطلب الاستقلال . وان طالب به « عيسى مراحل » ومع البقاء شريكا لفرنسا . فكانت النتيجة ان فازت قائمة حزب على عارف بجميع المقاعد في المجلس النيابي . وبالتالي اسفرت هذه المواجهة الاولى التي خاضتها المعارضة في نضالها السياسي ، بعد ان وحدت صفوفها وتكتلت ، عن تأكيد سيطرة الحزب الحاكم والسلطات الاستعمارية التي تقف وراءه - على الحياة السياسية في الاقليم .

ب - البحث عن الشرعية الدولية

كانت اهمية هذه الانتخابات المتوالية التي كانت تجرى في الاقليم ، تكمن اساسا في اضعاف شرعية على الوجود الفرنسي امام الجماعة الدولية . فقد

الاقتصادية الاسرائيلية في جيبوتي . وقد تضمن الملف الذي وضعه الرئيس الصومالي أمام المسؤولين العرب الاتي :

- ان فرنسا اقامت في جيبوتي تجهيزا عسكريا هائلا . فاذا اضيفت القوات البرية الى القوات الجوية « سرب من الطائرات القناصة ومجموعه من الطائرات المختلطة » الى القوات البحرية والشرطة « التابعة للاقليم والشرطة المتحركة والاحتياطي » ، وكذا الى « مجموعة مستقلة من البدو » ، سنجد انه لكل ٢٠ نسمة من سكان الاقليم ، يوجد جندي فرنسي .

- ان فرنسا في محاولتها توسيع الميناء ودعم وجودها العسكري ، ارسيت عطاءات على شركات اسرائيلية ، اصبحت لها مصالح ذات شأن في الاقليم ، الى حد غدا معه هذا الاخير « بابا مفتوحا لمصالح الصهيونية في باب المندب » .

وقد جاء التعضيد العربي أولا في شكل بيان مشترك صومالي - سعودي يطالب « بتحديد البحر الاحمر وخليج عدن » تلتها بيانات مماثلة مع العراق وسوريا والكويت وجمهورية مصر العربية وليبيا والسودان واليمن الشمالي . وبالإضافة الى هذا ، تقرر طرح ملف الوجود الاقتصادي الاسرائيلي في جيبوتي على مكتب المناطق التابعة للجامعة العربية .

وفي نفس الفترة ، كان وفد يضم ٥ من زعماء العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، قد اعد دراسة عن قضية جيبوتي بهدف عرضها على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية خلال الشهور القادمة . وكان الوفد قد حاول سلفا اجراء محادثات مع المسؤولين الفرنسيين في مطلع شهر يونيو ١٩٧٥ دون التوصل الى نتيجة ، فانتقل الى الجزائر ، باحثا عن تضامن عربي لقضيته الوطنية . وفي نهاية أكتوبر انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ، وكان جدول اعمالهم ، يتضمن البحث في « قضية الساحل الصومالي المحتل » ، وخاصة مدينة جيبوتي . وقد أسفر البحث عن تشكيل لجنة تضم أربع دول « الاردن - الكويت - الجزائر - ليبيا » لتابعة هذا الموضوع ، حتى ينال الساحل الصومالي المحتل الاستقلال ، وتحريره من « الوصاية الفرنسية » .

٢ - التحرك في اتجاه الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية : وكانت الصومال ايضا وراء

كانت فرنسا مؤقتا ، تكرر انها ليست بالدولة المستعمرة بالمعنى المعروف ، وانها لم تبقى في الاقليم الا بناء على ارادة سكانه . ومما ساعد ايضا على اضعاف صيغة « الشرعية » على هذا الوجود الفرنسي ، عدم تبني احدى الدول العظمى ، ايا من الاطراف المعنية بالصراع السياسي الجاري داخل الاقليم ، مما كان يحرم القوى المعارضة من سند خارجي فعال .

وقد ادركت المعارضة ضعف مركزها امام القوى الاستعمارية واعوانها داخل الاقليم من جهة ، وكذا عدم المبالاة الذي أبدته الجماعة الدولية نحو قضيتها من جهة أخرى باستثناء جمهورية الصومال . لهذا بدأت المعارضة - بعد انتخابات مارس ١٩٧٥ - في السعي في الخارج على الشرعية الدولية ، وكانت في ذلك تركز على مبدأ حق تقرير المصير الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب دون استثناء ، في محاولة اخراج قضية استقلال الاقليم من الاطار الشرعي الزائف الذي وضعته له فرنسا منذ منتصف الستينات . وحتى يتم لها ذلك ، شرعت في التحرك في المجالين الاقليمي والقاري على السواء ، وجاء التحرك الاول في اتجاه الدول العربية ، من خلال الجامعة العربية ، والثاني في اتجاه منظمة الوحدة الافريقية ، وفي كلا الاتجاهين قامت الصومال بدور نشط .

١ - التحرك في اتجاه العالم العربي - جاء أول تحرك « للعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » عن طريق رئيس جمهورية الصومال ، السيد زياد بري الذي كان قد التقى في أكتوبر ١٩٧٤ برؤساء الدول والحكومات العربية عند عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، موضحا لهم قضية الاقليم . وكانت النتيجة اعتماد المؤتمر في نهاية أعماله ، قرارا يدعو فرنسا « الدولة الصديقة » الى الاعتراف بحق اقليم جيبوتي في الاستقلال .

وفي منتصف عام ١٩٧٥ قام الرئيس الصومالي بجولة جديدة في عدة عواصم عربية ، كان الهدف الرئيسي منها ، الحصول على سند عربي فعال لقضية استقلال اقليم جيبوتي . وكانت لديه حجتان ابرزهما أمام الرؤساء العرب ، الاولى هي الخطر الذي يشكله الوجود العسكري الفرنسي المكثف في الاقليم ، والثانية أهمية المصالح

استراتيجية للمنطقة . والمعروف ان الصومال ، كانت تتلقى معونة عسكرية واقتصادية ضخمة من الاتحاد السوفيتي ، في حين كانت الولايات المتحدة تمد اثيوبيا بالمعونة .

ونتيجة لهذا الصراع الذي بدا داخل المؤتمر الفرنسي ، وانها تساند شعب جيبوتي في الكفاح رأت الصومال ان تعلن لأول مرة على الملأ ، انه ليست لديها مطالب اقليمية في ساحل الصومال الذي يقوده للاستقلال . واعقب ذلك تصريح مماثل من قبل اثيوبيا ، التي أكدت « انه مهما كان لديها من حقوق تاريخية على الاقليم ، فانها تعترف بان هذه الحقوق أصبح لا مكانة لها أمام حق كل شعب في الاستقلال . » لهذا جاء قرار المؤتمر بتشكيل مكتب تابع للجنة التحرير للتنسيق بين الحركات التي تكافح في سبيل استقلال الاقليم « ٣٠ يوليو ١٩٧٥ » وقد اقترح ان تكون دار السلام مقر هذا المكتب للتنسيق ، ولكن هذا الاقتراح أرجىء البت فيه بعد ان طالبت كل من اثيوبيا والصومال ، بأن يكون المتر في عاصمة كل منهما .

وبصفة عامة ، فان ما تبلور من مواكبة التحرك الصومالي وتحرك المعارضة الحزبية ، للحصول على الشرعية الدولية ، هو اولوية هدف استقلال الاقليم ، وفي الوقت نفسه منح الحركة الوطنية داخل الاقليم وخارجه ، قاعدة قانونية جديدة للانطلاق «التأييد العربي والافريقي» . وبالتالي أصبح عليها ان تعمل على توحيد صفوفها لتشكيل جبهة قوية قادرة على تنفيذ شرعية نظام الحكم الداخلي المطبق على الاقليم ، الذي يرأسه على عارف ، كخطوة أولى في طريق استقلال الاقليم ، تليها خطوة ثانية : تنفيذ شرعية نتائج الانتخابات والاستفتاءات المزيفة التي اعتادت فرنسا اجراءها في الاقليم ، لتبرر بها وجودها ، واخيرا المطالبة بالاستقلال ، وبإنهاء الوجود الفرنسي .

المرحلة الخامسة في قضية جيبوتي

وقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٧٥ تطورات هامة على الصعيدين المحلي والاقليمي ، أدت الى دفع قضية استقلال اقليم عفر وعيسى الى مرحلتها الخامسة التي بدت عليها اليوم ، وهي تطورات تتعلق بتحركات الاطراف المعنية بالقضية .

١ - تحرك الرئيس علي عارف

فمن جهة ، أدى تدهور الحكم المحلي

النتائج التي حققها تحرك احزاب المعارضة في اتجاه الدول الافريقية .

- فعندما عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها العادية الثالثة والعشرين في مقديشيو « ٦ - ١١ يونيو ١٩٧٤ » نجحت الصومال في ادراج قضية الاقليم ضمن جدول اعمال الدورة ، مما أدى الى اعتماد هذه الاخيرة قرارا « يطالب الحكومة الفرنسية بوضع حد للاعتقالات التعسفية والطرود الجارية في الاقليم المسمى بالصومال الفرنسي » ، وفي الوقت نفسه يعلن « مساندة المنظمة من وجهتي النظر المعنوية والمادية للكفاح الذي يقوده شعب الصومال الفرنسي لتحقيق استقلاله وتحريره » .

- في نهاية أكتوبر ١٩٧٤ ، فسام الرئيس الصومالي بجولة في عدة عواصم افريقية لعرض قضية شعب اقليم جيبوتي وقد التقى في دكار بالرئيس السنغالي ليوبولد سنغور ، حيث اجري محادثات مع هذا الأخير ، أسفرت عن اصدار بيان مشترك « يطالب بتحرير ساحل الصومال الفرنسي » . وقد ردت فرنسا على هذا البيان ، بقطع اعتماد قدره ٢ مليارات من الفرنكات القديمة كان قد فتح لصالح تحقيق مشروع للتنمية بالسنغال . ولكن هذا الاجراء لم يمنع الرئيس زياد بري من الحصول على تصريحات مماثلة تؤيد قضية الاقليم في عواصم افريقية أخرى : بانجول « جامبيا » بساو « غينيا » كوناكري « غينيا » واجادوجو « فولتا العليا » « نيامي » « النيجر » ابرا « غانا » كوتونو « داهومي » لومي « توجو » .

- وعند عقد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في كمبالا « أوغنده » في نهاية شهر يونيو ١٩٧٥ ، قام سباق بين الصومال واثيوبيا كل منهما على مساندة المنظمة للحزب الذي تقف وراءه ، ودعت الى تكوينه في المنفى . فقد كانت اثيوبيا تساند « الحركة القومية لتحرير جيبوتي » التي شكلت في « ديرت ديوا » « اثيوبيا » بينما تقف الصومال بجانب « الجبهة لتحرير ساحل الصومال » التي قسّمت في مقديشيو « الصومال » . وقد ايدت الدول العربية الافريقية المطلب الصومالي ، بينما تساندت ليبيريا وكينيا وسوازيلاند وغيرها من الدول ، المطلب الاثيوبي .

والجدير بالذكر ، ان هذا الانقسام داخل المؤتمر ، لم يكن سببه الوحيد المنافسة القائمة بين الصومال واثيوبيا ، فان الدول العظمى قد بدأت من جانبها تهتم بالاقليم من خلال أهداف

ولكن اصدق تعبير لوصف المفاوضات التي شرع فيها الرئيس على عارف مع المسئولين الفرنسيين ، قد تضمنه بيان للسفارة الصومالية في روما جاء فيه : « ان الحكومة الفرنسية ترغب في اقامة حوار مع الصورة التي تعكسها ، وعلى حساب حوار مع الشعب المعنى الاول بالامر » .

وقد اتسم هذا التحرك الذي شرع فيه الرئيس على عارف ، بالشاط في كافة الاتجاهات فخلال شهر اكتوبر ١٩٧٥ قام بريارة اثيوبيا ، حيث اتسيع انه ابرم صفقة مع المسئولين الانثيوبيين ، تضمنت معهدا منه ببيع البسيس عبر الحدود لمساعدة العفرين الانثيوبيين الذين نهردوا على حذومه اديس ابابا ، ودلت مقبل باييد هذه الاحيرد له . كذلك قام الرئيس على عارف بزياره مماليه الى الصومال ، وبحبه عوبل بعداوه شديده .

٢ - التحرك الفرنسي

منذ ان اقرت نتائج الاستفتاء الشعبى الذى جرى فى ١٩ مارس ١٩٦٧ ربط مصير الاقليم بفرنسا ، ظلت هذه الاخيرة متمسكة بما تسميه « شرعيه » وجودها - المبنى والعسكرى - فى الاقليم ، على اساس ان هذا الوجود مستمد من رغبة السكان انفسهم ، وبالقالى ترفض فرنسا اى مجال لاعادة طرح هذا الوجود ، بحجة ان ارادة اغلبية السكان ، لها الاولوية على اى اعتراف او سند دولى لمجموعة تطالب بتغيير هذا الوضع .

ومما زاد من تمسك فرنسا بالبقاء فى الاقليم ، انه منذ انسحاب بريطانيا من عدن ، وحرب اكتوبر ١٩٧١ ، اكتسبت قاعدة جيبوتى اهمية استراتيجية جديدة ، خاصة بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فى يونيو ١٩٧٥ . فقد انتقل الصراع بين الدول العظمى من منطقة الشرق الاوسط الى شمال غرب المحيط الهدي ، حيث تقع الجزيرة العربية والخليج بمواردهما البترولية الهائلة ، وحيث يتم نقل الجراء الاكبر من بترول الشرق الاوسط فى اتجاه اوربا والشرق الاقصى . ومن جهة اخرى ، فان قيام الثورة فى اثيوبيا من جهة ، وتزايد الوجود السوفييتى فى الصومال ، احداثا خلا فى توارن القوى المتصارعة فى المنطقة . كل هذا اعطى فرنسا - التى تنطلق الى استعادة مكانتها كدولة عظمى نها الكلمة عند

الادوفاطى الذى دام ، عن طريق ممارسة الرئيس على عارف ، بتواطؤ مع السلطات الفرنسية ، الى تصعيد الصراع الداخلى ، وذلك لصالح القوى الوطنية المعارضة التى أصبحت فى نهاية العام ، تضم العديد من الشخصيات التى كانت معروفة حتى ذلك الحين « بالاعتدال » فى موقفها السياسى ، وكذا شخصيات اخرى من عفر ، كانت تحن مراكز قيادية داخل النظام القائم . بهذا عندما حاول الرئيس على عارف قطع الطريق امام تيار المعارضة الجارف ، بتبني مطلب الاستقلال ، والتوفيق بين هذا المطلب وارتباط نظام حكمه بالوجود العفرسى « تحت شعار الاستقلال مع فرنسا وليس ضدها » املا ان ينجح فى امتصاص الاستياء الشعبى المتصاعد ضد أسلوبه فى الحكم ، اثارته هذه المحاولة معارضة شديدة ، امتدت حتى داخل المجلس النيابى الاقليمى . خلال شهر نوفمبر ، وقف الرئيس على عارف يواجه حركة « نمرد » قام بها ١٢ عضوا يقودهم السيد بركات جورات ، عندما سحب هؤلاء النواب قفتمهم من الرئيس ، قدموا مذكرة تحدر من قيام « حرب اهليه » وقد جاء فى المذكرة « انه اذا تعدر على السكان عن اعلان الاستقلال ، ان يعبروا عن ارادتهم ومفا للاسس الديموقراطية ، وخاصة عن طريق اجراء انتخابات حرة ، اذا كان لا بد ان تسلم البلاد وهى مقيدة الى رئيس الحكومة الحالى ، فاين ادن الاستقلال ؟ اين هى العدالة ؟ اين هى الحرية ؟ والمعروف ان على عارف كن يرفض اجراء انتخابات جديدة تحدد مصير الاقليم .

وقد اثار ايضا تحرك الرئيس على عارف للحصول على موافقة فرنسا على منحها الاقليم الاستقلال ، مقابل الابقاء على قواعد العسكرية ، موجه من الاسنياء الشديد فى صفوف السكان وقد تولت حركة تحرير ساحل الصومال التعبير عنه فى بيان لها اصدرته فى الجزائر فى ٨ يناير ١٩٧٦ جاء فيه :

المطالبة بهدم سور الاسلاك الشائكة « حائط الذل » الذى يحيط بمدينة جيبوتى ختراط مسبق لاي تفاوض ، وعودة جميع اللاجئين الذين يفيمون فى الخسارج واطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين ، وحل القاعدة العسكرية فى جيبوتى . وكانت هذه المطالبات يعنى فى جوهرها انتهاء حكم على عارف ، وكذا انهاء الوجود الفرنسى فى الاقليم .

تسوية المشاكل الدولية - الرغبة في أن تقوم في جيبوتي بدور الرادع للأطماع السوفيتية « ١٠ » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن سياسة فرنسا إزاء الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، والرغبة التي لديها في أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملئ عليها أخذ المطلب العربي الخاص بتصفية الاستعمار في إقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .

لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطين السياسيين المتعارضين في قبولها الاقتراح الذي تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الإقليم ، وذلك مقابل الإبقاء على قواعدها العسكرية في جيبوتي . وقد جددت فرنسا في السعي إلى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقة الدول العربية والأفريقية ثانيا .

٣ - التحرك الصومالي

ان التحرك الصومالي منذ منتصف الستينيات الماضي ، نابع عن موقف لم يتغير ، وهو المطلب الإقليمي المدون في الدستور الصومالي ، وإن كان أسلوب هذا التحرك قد تدرج وفقا للأحداث التي طرأت على قضية الإقليم . فمما أعلنت الصومال في مؤتمر « كامبالا » للوحدة الأفريقية ، عن التخلي عن أي مطلب إقليمي على الصومال الفرنسي ، اتسم تحرك المسؤولين في مقديشيو بالروية الدبلوماسية التي بدت واضحة ، بصفة خاصة ، في اتصالاتهم مع المسؤولين الفرنسيين . وفي الوقت نفسه ، راعت حكومة مقديشيو الحق من دعم موقف الجبهة القومية - وقد اعتبرت جبهة التحرير لساحل الصومال جزءا من هذه الأخيرة - على الصعيدين القاري والدولي على السواء . والتجدير بالذكر ، أن وضع الصومال - وهي دولة تنتمي في ان واحد إلى العالم العربي والمجموعة الأفريقية - كان خير أداة لها في اتصالاتها بالدول الغربية والدول الأفريقية .

وبالطبع ، ترفض الصومال صيغة الاستقلال التي اقترحتها على عارف والتي قبلتها فرنسا في بداية هذا العام ، والتي يراها خير ضمان للحفاظ على وحدة حدود الإقليم ، وفي الوقت

تسوية المشاكل الدولية - الرغبة في أن تقوم في جيبوتي بدور الرادع للأطماع السوفيتية « ١٠ » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن سياسة فرنسا إزاء الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، والرغبة التي لديها في أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملئ عليها أخذ المطلب العربي الخاص بتصفية الاستعمار في إقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .

لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطين السياسيين المتعارضين في قبولها الاقتراح الذي تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الإقليم ، وذلك مقابل الإبقاء على قواعدها العسكرية في جيبوتي . وقد جددت فرنسا في السعي إلى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقة الدول العربية والأفريقية ثانيا .

ويمكن أيضا وصف هذا التحرك الفرنسي ، بأنه في الوقت نفسه ، سياق مع الزمن ، فإن وحدة الصراع الداخلي الناتج عن تدهور نظام حكم على عارف ، كفيته بدفع « العصبية الشعبية الأفريقية للاستقلال » ، إلى إبرام تحالف مع « جبهة التحرير لساحل الصومال » المتطرفة ، وهي الحركة البضالية التي ولدت في مقديشيو ، والتي نجح إلى الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال ، كما تضم عناصر من أصل صومالي ، يترعها « عمر عثمان رابع » ، مما قد يضاعف من تعقيد القضية ، ويعرقل الجهود الفرنسية لابتعاد تسوية تتلاءم مع مصالح فرنسا .

كذلك هناك عامل آخر - وهو عامل دولي - قد يدفع فرنسا إلى التعجيل بتحريكها الدبلوماسي . ففي ٥ ديسمبر ١٩٧٥ اعتمدت لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، قرارا تضمن بقا قاسيا للإدارة الفرنسية المطبقة على الإقليم ، كما يطالب فرنسا بمنح الاستقلال له ، لما يشكله الوضع الداخلي في الإقليم من تهديد للسلام والأمن في المنطقة ، كما أنه كفيلا بأن يؤدي إلى عواقب سيئة للسلام والأمن الدوليين ، إذا لم يتم التوصل إلى

٩ - قرار مؤتمر القمة المنعقد في الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ .

١٠ - شاركت في صيغة هذا القرار : مجموعة الدول الأفريقية والجزائر « وبينيه » والكونجيو وجزر القمر وغينيا بيسوا وغينيا وغينيا الاستوائية ومدغشقر وسيبيريايونى وتنزانيا ونيجيريا . وقد حصل القرار على ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (إثيوبيا) ، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت .

نفسه ضمان الامن وحماية كرامة سكان
الاقليم» « ١١ » .

٤ - التحرك الاثيوبي

ان موقف اثيوبيا من قضية اقليم عفر وعيسى ،
يهيمن عليه النزاع الصومالي الاثيوبي ، او
بالاخرى التطلعات الاقليمية التي لدى الصومال
ازاء اقليم « اوجاون » في اثيوبيا وساحل
الصومال الفرنسي . وهي تطلعات لا تتفقاً بخدمة
اديس ابابا تذكر انها مدونة ضمن الاهداف
الاساسية في الدستور الصومالي « ١٩٦٠ » .

وعندما كان الامبراطور هيلاسلاسي يحكم
اثيوبيا ، كان موقفه واضحاً ، وهو يخلص في
الضغط على فرنسا - من خلال علاقات تفضيلية
قائمة بين الدولتين - لعدم منح سكان الاقليم
الاستقلال ، بل اهمية جيوتى بالنسبة لحكومة
اديس ابابا ، كانت تجعل هذه الاخيرة حريصة على
منع طرح قضية الاستقلال . ان الهدف الاساسي
وراء ذلك ، هو الحفاظ على خط السكة الحديدية
الذي يربط اثيوبيا بالبحر . وحتى يتحقق هذا
الهدف ، لم يتردد الامبراطور هيلاسلاسي في
تصدير نبات « القات » الى ساحل الصومال
الفرنسي ، حيث انتشر تعاطيه ، كما زاعى ايضا
اقامة علاقات اقتصادية مع السكان في اقليم عفر .

ولكن منذ ان ولى عهد الامبراطور هيلاسلاسي ،
وجلس مجلس الثورة محله ، كان على هذا الاخير ان
يسلك سياسة أكثر توافقاً مع اهدافه الثورية ، وان
كان الهدف الرئيسي لم يتغير .

وعلى هذا الاساس ، كان على حكام اديس
ابابا ، ان يصيغوا سياسة جديدة تتعلق باقليم عفر
وعيسى ، تكون قائمة على مبادئ اساسيين : اولا
الموافقة على الاستقلال الاقليمي ، ولكن دون تحديد
صيغة هذا الاستقلال . ثانياً ، العمل على ضمان
المصالح الاقتصادية الاثيوبية من خلال اشياء
تعاون افريقي في المنطقة . « ١٢ » . هذه السياسة
الجديدة تعنى : اولا ان اثيوبيا تقبل أية تسوية

لقضية الاقليم ، ما دام ان هذا يضمن لها مصالحها
الاقتصادية . ثانياً ، ان اثيوبيا تريد ان يسود
الاستقرار ساحل الصومال الفرنسي ، كما يشكل
ذلك عنصراً هاماً لدعم استقرارها الداخلي .

وانطلاقاً من هذا الموقف ، تبلور التحرك
الاثيوبي بصفة خاصة ، عند عقد الدورة السادسة
والعشرين لمؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية
في اديس ابابا في ٢٢ فبراير ١٩٧٦ في شكل
الاقتراح الذي بداه رئيس الحكومة الاثيوبية أمام
المؤتمر ، وذلك بإقامة توافق بين الرئيس على
عارف وجبهة المعارضة في الاقليم . وقد تضمن
تصريح الجنرال تيفيري بانتي الاتي :

« على منظمة الوحدة الافريقية الان ، أن تشجع
الى أقصى حد ممكن ، اي اتفاق حول برنامج يؤدي
الى الاستقلال » . كما دعا الرئيس الاثيوبي
المنظمة ، الى عدم الاستهانة بالقلق الطفيف الذي
أبداه شعب جيوتى ازاء عدم قدرته على الدفاع
عن وحدة ترابه واستقلاله ، « ولذلك على المنظمة
الافريقية أن تكفل له الضمانات الكافية » ، كما أنه
على الدول المتاخمة للاقليم ، « أن تلتزم بجهود
معبوية معينة » .

ويلاحظ أولاً في هذا الموقف الجديد ، ان اثيوبيا
لم تعد تلتقي بثقلها الكلي على الرئيس على عارف ،
كما كانت تفعل في الماضي ، وانها اعترفت ضمنياً
بحق العصبة الشعبية الافريقية بالاستقلال ، في
تمثيل شعب الاقليم . وقد رأى بعضهم في هذا
التعبير في الموقف الاثيوبي ، أنه مبادرة في اتجاه
الصومال ، للحد من التوتر القائم بين الدولتين .

وثانياً ، ان اثيوبيا بهذا الموقف الجديد ، قد
اختارت الوقت المناسب لبحث المنظمة القارية على
تقديم « تسوية افريقية » ، وهي بذلك تدمج الى
مجموعه الدول الافريقية ، مثل كينيا واوغندا ،
التي تأمل في ان يتوصل الرئيس على عارف الى
اتفاق ما مع المعارضة داخل الاقليم . قبل أن
يحصل على الاستقلال .

وثالثاً ، ان اثيوبيا ترحب من خلال هذا الموقف ،
بوجود عسكري فرنسي في الاقليم . يكون بمثابة
ضمان للاستقرار في المنطقة ولولفترة ما .

١١ - صحيفة نوموند ٢ يناير ١٩٧٦ .

١٢ - كان هذا هو جوهر الخطاب الذي القاه الرئيس الاثيوبي أمام المؤتمر السادس والعشرين لوزراء الدول
الافريقية

٦ - تحرك جبهة تحرير ساحل الصومال

كان أهم تحرك لهذه الجبهة التي ولدت في الصومال - وهي جبهة نضالية تؤمن بحسب العصابات - يتمثل في حركة اختطاف عدد من الاطفال الفرنسيين في «لويودا» . وهي عملية أضفت على قضية الاقليم ظلالا قاتمة . ولكنها في الوقت نفسه أوحى لفرنسا بأن تدرك مدى خطورة التمهل . في التحرك لمنح الاقليم الاستقلال . لهذا صرح الوزير الفرنسي لاقليم ما وراء البحار أوليفي شيرن في ١٢ فبراير أمام اذاعة أوروبا : « بأنه ليس من المستحيل أن تجري فرنسا استفتاء آخر في جيبوتي قبل نهاية هذا العام ، إذا توافرت جميع الضمانات في الوقت المناسب » .

الخاتمة

في الواقع ، ان فرنسا أصبحت اليوم سجيئة السياسية التي مارستها في الماضي . فان على عارف الذي صبعته فد أفلت من قبضتها . والقانون الذي يحكم الاقليم ، لا يسمح لها بالإطاحة به ، بعد ان اكتسب شرعية وجوده من خلال الانتخابات المزيفة النضالية التي أجريت في الماضي ، بتواطؤ مع فرنسا . كل هذا يطرح تساؤلات أمام بعض المسؤولين في باريس ، ماذا يمكن عمله ؟ أسقاط الرئيس على عارف ؟ قانونيا ليس هذا ممكنا . إجراء انتخابات جديدة ؟ ان فرنسا غير قادرة على هذا أيضا ؟ إعادة نقل السلطات مرة أخرى الى المندوب السامي ؟ كم سيكون مثل هذا الامر تراجعاً مريعاً ، في الوقت الذي نتكلم فيه عن الاستقلال لأبد أذن من « حل بدي » ولكن ما هو ؟ وتواجه فرنسا أيضاً ، انتقادات الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي تبني قضية الاقليم ، ويرى الحزب أن الوقت لم يعد مناسباً لالقاء حطب حول الاستقلال ، بل أقامه أسس ضمن انتقال السلطات الى الشعب . أما على عارف ، فإنه صنيعة الادارة الاستعمارية ، ولم يعد يمثل سوى شخصية ، بالرغم من كل المساندة التي ضمنها له الحكومة الفرنسية والقوات العسكرية المربطة في جيبوتي . ان فرنسا لم يعد أمامها سوى طريق واحد ، هو الاعتراف بشرعية تمثيل العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال دون ابطاء ، حتى لا يؤدي ذلك الى الدفع بالشباب في الاقليم ، الى

٥ - تحرك المعارضة داخل الاقليم

في مثل هذا الاطار الجديد الذي اكتسبته « قضية جيبوتي » ، ماذا كان موقف المعارضة المتمثلة في « الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » ، والتي يرأسها « حسن جولد » و « أحمد ديني » ؟

في ١١ فبراير ١٩٧٦ نظمت الجبهة الشعبية ، مظاهرة طافت بشوارع جيبوتي ، وكانت اهمم المطالب التي عبرت عنها ، ترددها الهتافات : « لا استقلال بدون انسحاب القوات العسكرية الفرنسية » ، « يسقط نظام حكم على عارف » ، « اطلاق سراح زعمائنا والمعتقلين السياسيين فسورا » ، « ايقاف أي قمع استعماري » . واحيرا « الاستقلال مع الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » .

ويؤكد بعض المراقبين ، أن هذه المظاهرة المنظمة ، كان الهدف الرئيسي منها ، اجبار الاطراف المعنية بالقضية . على الاعتراف بتمثيل « الجبهة الشعبية » لسكان الاقليم ، أكثر من التقدم بمطالب تعد في نظر الدين يتحركون في طريق تسوية القضية ، متطرفة ، والدليل على هذا الرأي ، التصريح الذي أدلى به « حسن جولد » بتيديرون « عندما قال : « اننا بذلك قد خطونا الخطوة الاولى ، وعلى باريس أن نخطو الخطوة الثانية » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، تنضم جناساً يمكن أن يوصف بالراديكالية ، وهو التيار الذي يبرع به « أحمد ديني » الذي اعتقل خلال المظاهرة ، والذي يعده على عارف منافسه الخطير الاول ، خاصة وأنه ينتمي الى عفر مثله .

كذلك للعصبة الشعبية علاقات طيبة مع الحزب الاشتراكي الفرنسي . وهي في ذلك تعتمد على هذا الأخير ، لساندة مطالبها داخل الجمعية العامة الفرنسية .

لهذا كله ، أصدرت العصبة الشعبية بياناً يطالب فرنسا « بإجراء مفاوضات جدية » ، ويؤكد بأن الجبهة ترغب في إبلاغ اثيوبيا والصومال « مقترحاتها الخاصة بضممان تعاون اقليمي مثمر ، في اطار احترام مصالح كل منهما ووحدةهما الإقليمية » .

الانضمام الى جبهات أخرى دخيلة ، مثل جبهة تحرير ساحل الصومال الفرنسي .

وأخيرا يطالب الحزب بان يجرى الاستفتاء المقبل فى الاقليم فى ظروف مختلفة عما جرى فى الماضى ، وعلى نحو يتيح للسكان امكانية التعبير عن ارادتهم .

وفى ضوء جميع هذه التطورات الاخيرة التى استجذبت على قضية اقليم عوز وعيسى ، يجدر بنا التساؤل : ماذا سيدون عليه مستقبل جيبوتى ؟ ان زمام الامور تملكه اليوم ثلاثة اطراف : فرنسا ، وهى تعمل على اجراء استفتاء جديد حول السؤال التقليدي الذى نعرف بدايته مسبقا . . هل يرغب سكان الاقليم فى الاستقلال ام البقاء مع فرنسا ؟ ولكنها قد تقادت بذلك اهم سؤال يرغب شعب الاقليم فى طرحه وهو : مع من يريد الشعب الاستقلال ؟ وبذلك تبقى فرنسا على الرئيس على عارف ، الذى مازال حتى هذه الساعة ، خير ضمان لبقائها العسكرية فى المنطقة .

اما الطرف الثانى ، فهو على عارف الذى يملك كافة السلطات فى الاقليم ، وهو يعمل على تخفيف الاوضاع ، ليبقى فى الحكم متخطيا على ذلك ارادة الشعب ، ومعتمدا على فرنسا المجبرة على التفاوض معه ، وعلى الحصول على تأييد المنظمة الافريقية .

وأخيرا كان الطرف الثالث هو شعب الاقليم نفسه والعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، التى ضمنت مفهومها للاستقلال هدفين هما : اسقاط الرئيس على عارف ، وانسحاب القوات الفرنسية من جيبوتى .

هذه هى الاطراف الثلاثة وقد سجل تحرك على عارف انتصارا له فى هذه الجولة الاولى . ولكن الاحداث التى توالى على الاقليم خلال النصف الاول من العام الماضى قد كشفت عن تحرك آخر قامت به الاحزاب من جهة وتحرك ثالث قامت به جبهة تحرير الساحل الصومالى المقيمة فى الجمهورية الصومالية ، ادى الاثنان الى احواء هذا الانتصار الذى حققه على عارف من مضمونه . فقد تآزمت الاوضاع فى الاقليم على نحو ابرز مدى خطورة ترك هذه الامور دون تدخل من المجتمع الدولى . لهذا بادرت منظمة الوحدة الافريقية بايفاد بعثة يرأسها مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية ومكونة من

ثمانى دول لزيارة الاقليم واجراء اتصالات مع القوى السياسية المختلفة هناك لمنحه الاستقلال الذاتى . كذلك قامت هذه البعثة بزيارة الدول المجاورة للاقليم فى اواخر شهر ابريل لبحث الخطوات التى ستتخذ لتحقيق استقلاله .

وفى بداية مايو ١٩٧٦ قام وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية بزيارة الى القاهرة والخرطوم للبحث عن كيفية منح الاستقلال للاقليم على نحو مرض . وكان موقف فرنسا يتلخص فى ان يتم الاستقلال عن طريق الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة او الجامعة العربية مع موافقة سكان الاقليم على ذلك . اما موقف الصومال واثيوبيا فيمكن تلخيصه كالآتى : تحترم الاولى ارادة شعب جيبوتى فى الاستقلال كما تستجيب لرغبته اذا طلب الانضمام . تشترط الثانية توفير ضمانات الاستقلال تحت اشراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

على اى حال ان حصول الاقليم على الاستقلال قد أصبح امرا مؤكدا بعد ان دعم هذا المطب أكثر من محفل دولى (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر دول عدم الانحياز فى الجزائر ومنظمة الامم المتحدة) . ولكن من جهة أخرى ان حسم قضية الاستقلال يطرح ٣ مشاكل رئيسية : الاولى تتعلق باللأجنيين المقيمين داخل الحدود الاثيوبية والحدود الصومالية ، والثانية تتعلق بميزانية الاقليم التى تعتمد أساسا على فرنسا والثالثة تتعلق بالقبلية التى تشجعها الدول المجاورة .

لهذه الاسباب جميعها يجدر بنا ان نتساءل : اذا حصل الاقليم على الاستقلال على النحو الذى تريده فرنسا ماذا يخبئ المستقبل له ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف وتحرك العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال التى تعتبر اكبر احزاب المعارضة ازاء نتائج الاستفتاء ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف الصومال ؟ ان تجارب حديثة مثل تجربة الصحراء المغربية قد اثبتت ان عملية ضم اقليم من قبل دولة مجاورة له يمكن ان تلى بسهولة خطوات تصفية الاستعمار فيه .

لهذا كله فان مصير الاقليم لا يمكن ان يحسم الا عن طريق اتفاق يأتى نتيجة لاتفاق بين جميع الاطراف المعنية ومع ضرورة مراعاة ارادة سكان الاقليم انفسهم .



ظاهرة الانقلابات العسكرية
في ضوء نظرية النسق

د. أسعد عبد الرحمن

المعنوية والسياسية والاقتصادية ، وربما العسكرية
الاستراتيجية . أيضا . بل أن بعض القوى الدولية
نجت ، في أحبان لبست بالقليلة ، إلى تعزيز
مقودها ، أو منع تقلصه في المناطق الواقعة تحت
تأثيرها أو المتحالفة معها ، عن طريق ترتيب
انقلابات عسكرية ، على النحو الذي وقع في فيتنام
الجنوبية ، وكامبوديا ، واليونان وإثيوبيا ،
والبرتغال . هذا من جهة . ومن جهة ثانية ،
تشغل ظاهره الانقلابات العسكرية ، بالصفوات
الحاكمة في البلدان النامية ، وتفكير القوى
المعارضة بها . تماما مثلما تحظى باهتمام
القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان . ذلك
أن هذه الانقلابات ، هي « قوة الدفع » التي تسقط
تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة ، أو
ترتفع ، وساطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم
السياسي . وهي في ذلك كله تطور ، يمكن أن يكون
سلبيًا أو إيجابيًا تبعًا للحالة ، وظاهرة مرتبطة
مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من

ظاهرة الانقلابات العسكرية،
حيثما هاما من تفكير كل من له
صله او اهتمام بالفضايا العامة،
ليس في العالم النامي محسباً

بل وسمى العالم المتقدم ايضا. ذلك ان جوء الدول المختلفة ، الى تزييب واعداد انقلابات ضد اللطم المعادية ، قد شكل اسلوبا بارزا من اساليب « الحرب الباردة » التي دارت رحاها على مهاد المسرح الدولي حتى عهد ماض ليس بالبعيد . كما انها الان سلاح لا يعنى استعماله من قبل احد الاطراف الدولية - على عرار ما حدث على ايدوييسا وعنف وشيبي على سبيل المثال - نجوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في إطار التنافس المشروع المعترف به دوليا . كذلك ، فان القوى العالمية وبخاصة الاكبر بينهما ، عيئنا بالانقلابات العسكرية ، من زاوية كونها ترغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات

(*) د . اسعد عبد الرحمن : الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت .

بالحواشى المضمنة . وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين ، افتضتهما طبيعة المهمة المحددة سابقا ، والخاصة بتقديم النموذج النظرى ، الذى يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلايات العسكرية . فالنموذج فى مثل هذه الحالة ، لا بد له من ان يتطرق الى الطريقة المثلى للبحث ولدراسة الظاهرة . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الاول بكلمة « النهج » . كما أنه لا بد فى محاولة تقديم النموذج ، من بناء الهيكل أو الاطار النظرى اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الثانى بكلمة « النموذج » .

١ - النهج :

ولعل النهج الافضل لدراسة الانقلايات العسكرية وللإجابة على الاسئلة المطروحة اعلاه ، هو النهج الوظيفى [Functional Approach] . ومعروف ان حتى تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه ، لا بد من توفر شروط ثلاثة : [١] ظاهر لتفسر ، [٢] ونسق رئيسى [System] تحصل فيه الظاهرة ، و [٣] تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلى .

اما الظاهرة فمحددة وهى : الانقلاب العسكرى على النحو الذى حدث ، ويحدث ، منذ قرنين ، وبالذات فى الدول النامية - فى أمريكا اللاتينية أولا ، وفى باقى بلدان العالم الثالث لاحقا .

واما النسق الرئيسى ، فهو ما يسميه لويس كانتورى وسيفن شبيغل « النسق الداخلى » Internal System المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التى تؤلف السياسة المحلية للنسق الرئيسى ، وفى هذا المجال تنطبق « الحدود » المرسومة تحليليا « للنسق الداخلى » على حدود المجتمع السياسى الذى يقع فيه الانقلاب العسكرى انطباقا تاما . ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التى تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسى . علما بأنه يمكن للتأثيرات هذه ان تتأتى عن مدخلات خارجية معززة للنسق ، [Supportive Inputs] ومدخلات تقيضة لها ، بحيث تترك أثرا بارزا على وظيفية أو لا وظيفية [Functioning & Dysfunctioning] النسق الرئيسى السياسى موضع البحث .

شعوب العالم النامى . ومهما تكن حقيقة الامر فانه ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامى على الاقل ، الذين يهجسون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكرى عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن ، مبعثه خوفهم من الخطر الذى تمثله « العسكرىتاريا » لديهم على نظمهم السياسية .

وما دام ان للانقلايات العسكرية ابعادها المشار اليها آنفا ، فلا غرابة اذن فى كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين . . ولاسباب مختلفة . فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية فى حد ذاتها ، فى حين سخر ويسخر بعضهم الآخر ، علمه وقلمه فى خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء . وبغض النظر عن طبيعة الحوافز الكامنة وراءها ، ، شكلت الابحاث والدراسات التى تناولت موضوع الانقلايات العسكرية - بحكم كثرتها وجودتها - سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا فى اديم العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفى ادبيات التعبير السياسى بشكل خاص . الا أن هذه المعلومات والحقائق ، وان غطت هوة الجهل التى ملعت فى الماضى ، المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحمل سمع تراكمها الكمى (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق) التحول النوعى المطلوب [بمعنى بناء نظرية محدده تفسر ظاهرة الانقلايات] ، على الرغم من قيام بعضهم بمحاولات جادة فى هذا الصدد .

وليس هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظرى ، يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلايات العسكرية ، من خلال الخروج بمخطط أو هيكل يحاول الإجابة بشكل عام - وان كان مكثفا - على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذى تنتظم ضمنه هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ واين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ؟ وكيف ؟ واخيرا الى اين ينتهى ؟ . والبحث ، وان اعتمد فى افتراضاته ، ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة فى هذا المجال ، فانه غير معنى بايراد التفاصيل الوقائعية ، التى بإمكان القارئ المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد

فيها ، واخيرا [٣] بسبب الدور الابعث اثرا والاشد حسما ، الذي تلعبه الصفوات السياسية ، مقارنة بالادوار التي تؤديها الجماهير العريضة في معظم بلدان العالم الثالث . هذا ، على الرغم من الصعوبة ، التي لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، على تصرفات القيادات في الدول المختلفة .

٢ - النموذج :

لا تشكل الانفصالات ، ظاهرة منفصلة عن مجمل التغيرات التي يشهدها المجتمع ، ولا هي تتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التي تحيط بالمؤسسات العسكرية في البلدان النامية . ولهذا ، ولفهم هذه الظاهرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها في مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانفصالات العسكرية في سياقها الطبيعي ، باعتبارها شكلا من أشكال التغير السياسي العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعي الحاد ، الذي تشهده تلك المجتمعات . ومما لا شك فيه ، ان مفتاح فهم مسألة اقتضار ظاهرة الانفصالات العسكرية - الى حد بعيد - على الدول النامية ، يكمن في نمط التغير الذي تمر فيه مجتمعات هذه الدول ، مقارنة بالمجتمعات المتقدمة . ففي حين ان هذه الاخيرة ، امتلكت الوقت الكافي واللازم لتطورها ، عبر تناول « جرعات » تدريجية خفيفة او معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها « مجبرة » على التطور « دفعة واحدة » ، والابحار في عباب « ثورات » عديدة في آن واحد . وفي ظل هذه الظروف ، لم تستطع النسق السياسية - البالية المتبسة او الحديثة الهشة - في تلك البلدان ، امتصاص طوفان ذلك التغير الهائل . بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث ، شهد زحف تلك « الثورات » وتشابكها ، حتى قبل ان يكون له اي بنيان سياسي حقيقي .

وهكذا ، لا غرابة هي ان يولد الزخم ، الذي لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعي في هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط الناجمة عن نزايذ الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التي غمرت مجتمعات البلدان النامية . وقد أدت المواقف السلبية التي أبدتها الصفوات السياسية في هذه البلدان ، ومقاومتها لهذا الدفع من الجليطات

وأما نتائج الظاهرة [الانقلاب العسكري] على النسق الكلي ، فان تجديدها يقتضي عدم قصر البحث على تفحص « النسق العسكري » [Military Sub-System] وحده ، اذ انفسه لا يحد من فحص مجموعة النسق الفرعية الاخرى التي يتألف منها النسق الرئيسي [الكيان السياسي] الذي شهد الظاهرة ، وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النسق الفرعية .

الا اننا يجب ان نعترف ان مهمة كهذه مهمة طموحة للغاية . وهي غالبا ما تكون اكبر من الامكانيات المتاحة [الباحثون والدارسون ، التكاليف المادية اللازمة . الخ] . واوسع من الاطار الذي تحسده اعتبارات الزمن [السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز] ، واشد طموحا مما تسمح به طاقات العلوم السياسية والاجتماعية التي تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بها . تلك النواقص والثغرات التي يستحيل معها ، رسم لوحة ديناميكية كاملة تشتمل ، في آن واحد ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية ، التي تؤثر في أي نسق رئيسي وفرعي ، او تتفعل به .

وفي الحالات التي تثور فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لاضير من تحديد افق الدراسة ، بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعية » المختلفة الفاعلة ، ضمن اطار « النسق الداخلي » كما تحدد آنفا . بل اكثر من ذلك ، قد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث [الانفصالات العسكرية التي تحدث في الدول النامية اكثر كثيرا من غيرها] تضيق افق الدراسة ، بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصيغة الانحياز النخبوي [Elitest Bias] .

ومجددا : لاضير في ذلك ، اذ ان كثيرا من العزاء يكمن في كون تضيق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة أوضاع بلدان نامية ، بنتائج اكثر علمية . وهذا صحيح بسبب [١] مشاكل البحث الاضافية التي تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، و [٢] بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية في البلدان النامية ، أكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى

الا أن هذه القدرات التكتيكية تتفاوت ، وأحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ، ومن زمان لآخر . كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة ، غالبا مايكون أقوى في البلدان السامية ، مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وتؤدي عمليات التغيير الاجتماعي السريع في المجتمعات الاندفاعية ، الى اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات ، بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها او السيطرة عليها . وهذا الاختلال في الميزان ، بين المدخلات الهائلة في جانب والبنى البالية المتحجرة او الحديثة الهشة في جانب آخر ، هو الذي يؤدي الى أزمات اجتماعية وسياسية حادة في هذه البلدان .

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النسخ الفرعية subsystems الأخرى ، ادوارا مؤثرة في جميع المجتمعات نجد ان دورها في المجتمعات السامية يحسب اهمية خاصة . ونبقى مسألة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلك ، قضية مرهونة بالنظم السياسية التي تعيش هذه المؤسسات ضمن اطارها . فالنظم القادرة على امنصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها ، كواحد من النسخ الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس الا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهام المحددة لها اصلا من جهة ثانية والعكس بالعكس ، ان يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر او الهش الحديث ، كما هي عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية ، على الهيمنة العسكرية التي نجعل من هذا النظام في انهيته ، واحدا من تلك النظم التي تشتهر بسيطرة أحد النسخ الفرعية فيها عليها [subsystem dominant] وفي هذه المجتمعات ، تعدو المؤسسات العسكرية النسخ الفرعية الأكثر حسما دون منازع .

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى آخر . ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية . فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، أقل عرضة للانقلابات العسكرية

والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي . وكان أن ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار ، وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف أشكاله ، ومن بيئه الانقلابات العسكرية . وقد أصبحت هذه الأخيرة القاعدة ، بعد ان كانت الاستثناء ، وغدت ظاهرة مستديمة بدل ان تكون ظاهرة طارئة .

وعى مجال تحديد الاسباب التي ترجع كفة الانقلاب العسكري على باقى أشكال التغيير السياسي الأخرى ليس أفضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الاولى : دائرة العوامل الخارجية ، أى الوافدة من خارج المجتمع الذي يحنويه الكيان السياسي موضع البحث . وغالبا مايتمسنى هنا تقسيم العالم الخارجى الى نسقين واضحين المعالم [الاقليمي والدولي] انهما تأثيراتهما المحددة والتمايزة .
الثانية : دائره العوامل المجتمعية الداخلية . وتنظيم هذه العوامل في مجموعتين :

[١] ماله علاقة مباشرة بالطبيعة غير المنتظمة والمتحجرة ، التي تميز عملية التغيير الاجتماعي في البلدان النامية .

[٢] وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطي العسكري الحديث ذاته .

وفي الوقت الذي يشير فيه المجموعه الاولى الى الاوضاع القائمة في البلدان النامية ، وما تنصمته من عروق ونوترات ونمققات اقتصادية وسياسية واجتماعية . تشير المجموعه الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، او مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الأخرى التي يتكون منها المجتمع .

والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية ، تصبح عرضة للسقوط ، عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، او عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة [المدخلات inputs] المنبعثة من الداخل ، والوافدة من الخارج على حد سواء . ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الآخر ، اذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة .

التاسع عشر والعشرين [يصبح انهيار النظام مسألة حتمية . وفى مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة [Supportive Inputs] ، المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن « النسق الفرعى » العسكرى للنظام ، والتي طالما دعمته وحافظت عليه ، ويستبدل بها ما يسميه مورتن كابسن المدخلات النصعية [Step-Level Inputs] ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الأساسية للنسق واللازمه لتحطيم بنائه . وهذا هو بالتحديد ما حدث فى الساعات الاخيره التى سبقت أو تسبق وقوع الانقلابات فى عدد كبير من البلدان النامية . وفى مثل تلك الساعات ، يتحرك جرع من المؤسسة العسكرية ، وهى « النسق الفرعى » الأكثر تفوقا بين النسق الفرعية الأخرى فى المجتمع ، ويقوم فى حالة النجاح ببسط سيطرته على البلاد .

وبالنظر الى الوراء وتقويم أى انقلاب بعد أن تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث ، ولا نواقضه ، أو أسبابه وكيفية حدوثه ، على الدهشة بمرسحى يوم الانقلاب ، غالبا ما تكون النخبة الحاكمة إما [١] قد فشلت فى تلبية وامتصاص جانب أساسى من المدخلات الداخلية [والحارجية] أو مواجهتها ، فصعفت بفعل ترنحها تحت وطأة ضغوط الأوضاع الاقتصادية المتردية ، والتفكك الاجتماعى المتزايد ، والتوتر السياسى المعظم ، فأصبحت بالتالى جاهدة للسقوط ، أو [٢] تكون النخبة الحاكمة قد فقدت لأسباب ذاتية أو موضوعية ، ولاء قطاع أساسى فى « النسق الفرعى » العسكرى ، نتيجة أخفاقها فى تلبية مدخلاته أو مواجهتها ، فأصبحت لذلك موضع تأمره . وأما لون الانقلاب [أبيض أو أحمر] فيتقرر على أساس حالة الميزان الداخلى للقوى لحظه غلبت الانقلاب . فكلما كانت كفة طرف من الأطراف راجحة الى درجة كبيرة ، على كفة الطرف الآخر ، كلما كان الانقلاب - على وجه الإجمال - أقل عنفا ودموية . والعكس بالعكس : كلما تساوت قدرات القوى المتصارعة أو قلت درجة الرجحان بينها ، كلما ازداد العنف وأوراق الدماء ، كلما بأنه لا بد من النهاية من غلبة فريق على فريق .

وفى ان يهضى وقت طويل ، تواجه الحكام الجدد ، المشكلة القديمة - الجديدة الخاصة بضرورة محافظة النظام الانقلابى على نفسه ، عن

من غيرها ، على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارئ ، وازدياد دور المؤسسة العسكرية فى الاهداف عام ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من محاولتى الانقلاب الفاشلتين فى لبنان فى العامين ١٩٦١ و ١٩٧٦ على التوالى ، وعلى الرغم من الازمات المدنية - العسكرية الحادة فى اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ ، واثناء وبعد حرب ١٩٧٣ الا انه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها هذا ، مع العلم ان دول كل منطقة من هذه المناطق ، قد تخضع لتأثير عوامل اضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل فى الشؤون السياسية . وعلى سبيل المثال ، نرداد احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية أو يسهل تقبل تلك الانقلابات ، فى مجتمعات الشرق الاوسط ، بفعل عوامل اضافية من نوع تراث الدولة الإسلامية ، الفشل فى تكيف المؤسسات الديمقراطية العربية مع الواقع المحلى ، الاسوداد ، النفاذ الدولى ، التحديات الإقليمية العسكرية ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات عن التكيف مع المدخلات الجديدة ، وعن تلبية متطلباتها ، العامل الأكثر أهمية ، فى حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية فى البلدان النامية . وفى حين يفضى انعدام المرونة فى هذه النظم السياسية ، الى قيام ازمات اجتماعية وسياسية حادة ، فان المحك النهائى لقدرة نسق معين على التكيف ، يدور انشاء مثل هذه الازمات . وفى حالات فشل النسق فى التلاؤم مع أو امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجح المؤسسة العسكرية المهيمنة [بالمقارنة مع غيرها « النسق الفرعى » فى المجتمع] كفة الميزان فى اتجاه أو آخر . وهى اما ان تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، واما ان تتحرك ضدها . وفى وقوعها مع جانب دون الآخر ، تتأثر المؤسسة العسكرية ، الى حد بعيد ، بالاصول الاجتماعية والقيم والايديولوجيات السائدة فى اوساط ضباطها على وجه الخصوص . وما لم يقرر « النسق الفرعى » العسكرى المهيمن ، دعم النظام السياسى البالى القائم وحقق المدخلات الجديدة التى غالبا ما تكون غير قانونية [كما حدث فى أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ، وفى أوروبا فى اثناء ما قبل الثورة الصناعية ، وفى الشرق الاوسط فى القرنين

قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما أعلنوه من أهدافهم وأمنج ، وبخاصة في المراحل الأولى ، بقدر ما تقرر في ضوء الاجابة عن الاسئلة الرئيسية الثلاثة التالية :

أولاً : كيف عالجت أو تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من النسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانياً : كيف واجهت أو تواجهه القيادة ، المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت أو تقابل القيادة ، التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتها وعلى نظامها وبعبارات أكثر تحديداً : ما هي المعادلة التي حكمت في تحكيم العلاقات المدنية - العسكرية ، وكيف تجسدت القيادة السياسية في تحييد العسكريين أو ، ان كان ذلك قد حصل ، في ابطال تسييسهم ؟

ثالثاً : من هم أولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، وأي الطبقات الاجتماعية كانت الأكثر استفادة على وجه الخصوص ؟

وعنى عن الذكر ، أن السؤال الثالث والآخر ، هو أهم الاسئلة الواردة على الاطلاق ، وأكثرها حساسية في تقرير « الهوية الاجتماعية » للنظم التي تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية وبولا الخشية من خطر الانزلاق الى اصدار تعميمات واحكام سريعة ، لقطعنا - مع غيرنا - في ظل الشواهد المتزايدة والمتزايدة ابداً ، بأنه ما من انقلاب عسكري قام وتحول الى ثورة . بل أكثر من ذلك : لا أمل حقيقي - تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر - بإمكانية امتلاك « عربية » الانقلاب العسكري ، وفي احسن الحالات ، للطاقة الكافية اللازمة لنقل الضباط من حقول التمرد الذي يبدأ اجتماعيا وسياسيا وينتهي وعسكريا . الى ارض الثورة . ■

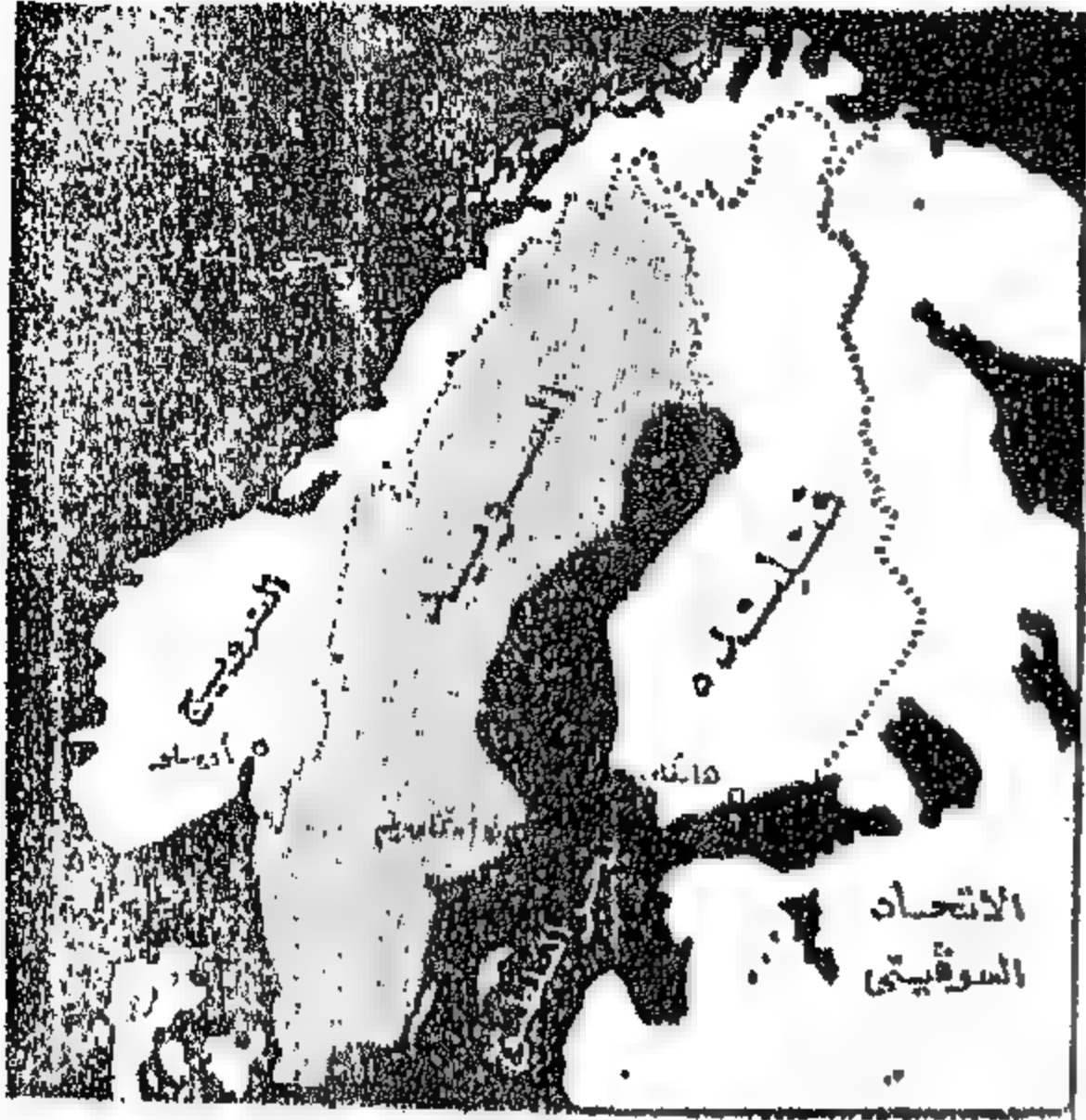
طريق تلبية متطلبات المدخلات المتزايدة ، وفي هذا المجال ، غالبا ما يسيرون النظام في السنين الأولى ، في الاتجاه ذاته الذي طالما سلكته النظم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية في الدول النامية . والمقصود هنا ، غيام الحكام الجدد بارساء دعائم نظام سلطوي دكتاتوري يتوسلون فيه القوة ، الظاهرة والخفية ، لتحقيق مآربهم . وهكذا ، يتكئ النظام الجديد على القوات المسلحة ، التي سرعان ما يعاد « تنظيها » ، وتولى عناية خاصة بساعتبارها « النسق الفرعي » الأكثر أهمية في المجتمع .

الا أن اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها ، لا يمكن ان يحفظ النظام . ذلك أنه اذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب ، يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته ، الذي انتهت اليه معظم النظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبوساطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عليها .

اما اذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا ، وتمكن بوساطته من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة [وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري] يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته . وهذه الطاقة الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد ، هي التي تميز نظاما عن نظام ، وتفسر ، في الوقت نفسه تأخير أو منع قيام انقلاب عسكري جديد . وفي هذا المجال ، غالبا ما تلعب ظاهرة الكرزما [التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكثرة وزخم كبير ، دورا أساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي ، على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجديدة ، أو في تقليصها وتخفيف ضغوطها .

واخيرا ، لا تتقرر الهوية الاجتماعية « لنسق ما بعد الانقلاب » بالاصول الطبقيّة للضباط الذين

(*) والمعنى المبسط لهذه الظاهرة هو : حالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما . والجدير بالذكر ، أن ماكس فيبر كان أول من أعطى كلمة « كارزما » معناها الحديث ، عندما عني بها «صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما » بغض النظر عما اذا كانت تلك الصفة « حقيقية أو مزعومة أو مفترضة » . ويتضمن التعبير علاوة على ذلك « اثبات » صفات متفوقة « من خلال (ضمان) رفاة المحكومين » والمعنى الاحدث للكلمة يشير الى تناغم عوامل محددة عبر « علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والاهداف »



اخفاق التجربة الاشتراكية في السويد

نازلي معوض احمد

الحكم فيها حزب الوسط ، وكان يسمى آنذاك بالحزب الزراعي . وأصبحت مهام الحكم والمناصب الوزارية ، لمدة ٣ أعوام قادمة ، في السويد ، مقصورة على الزعامات السياسية للأحزاب الثلاثة الفائزة ، ائتلافيا ، في الانتخابات الأخيرة .

هذا الحدث السياسي الخطير في حياة السويد ، لابد أن يثير العديد من التساؤلات ، أهمها ما يلي :
أولا : ما هي المقومات الموضوعية التي استطاع بها الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، أن يسيطر على ممارسة الحكم في السويد طوال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٣٢ الى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ؟

ثانيا : ما هي العوامل التي أدت الى فشل هذا الحزب الحاكم لمدة تقارب النصف قرن من الزمان ، في الحصول على الاغلبية المطلقة في الانتخابات الأخيرة ، مما أتاح للمعارضة المحافظة . ان تتولى الحكم لأول مرة منذ الثلاثينات ؟

ثالثا : ما هي احتمالات المستقبل السياسي القريب للوزارة الجديدة المحافظة في السويد ، وما هو موقع الاشتراكيين الديمقراطيين على الخريطة السياسية للبلاد في الأعوام الثلاثة المقبلة ؟

تتمثل أهم مسببات الاستمرارية الحكومية الطويلة للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ،

يوم ١٩ سبتمبر الماضي ، نقطة تحول هامة في مسار السياسة والحكم في السويد ، فلقد أسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة



التشريعية ، عن انتكاسة فعلية لشعبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وانحسار لسلطته الرسمية الحكومية ، التي امتدت طوال ٤٤ عاما كاملة . وهيمنت على كافة مجالات الحياة العامة في البلاد . وتمكنت مجموعة الاحزاب المعارضة المحافظة الثلاثة ، وهي الحزب الليبرالي ، والحزب المحافظ ، وحزب الوسط . من الفوز بعدد من الاصوات الانتخابية ، كفلت لها السيطرة على ١٨٠ مقعدا في البرلمان السويدي المكون من ٣٤٩ مقعدا . وبذلك حصلت هذه المجموعة الحزبية غير الاشتراكية ، على ٥٠.٧ في المائة من الاصوات في السويد .

هذا بينما لم يتوصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والذي كان مازال في الحكم وقت اجراء الانتخابات ، الا الى ١٥٢ مقعدا في البرلمان ، وبالإضافة الى ١٧ مقعدا ، حصل عليها الحزب الشيوعي السويدي ، أصبح للكتلة الاشتراكية ١٦٩ مقعدا ، بنسبة ٤٧.٧ في المائة من الاصوات في السويد .

وهكذا تراجع الاشتراكيون الديمقراطيون ، الى صفوف المعارضة البرلمانية ، بعد ٤٤ عاما مضوها في الحكم بلا انقطاع . اللهم الا فترة قصيرة لم تتجاوز مائة يوم عام ١٩٣٦ ، تولى

العنيفة ، والبطالة ، والاثار الضارة للاحتكارات ، وتركز القوى الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي في يد قلة . والاشتراكية السويدية آمنت بالمليكية الخاصة ، مادامت غير متحكممة ، وليس لها انعكاس أو ميزات طبقية أو احتكارية معينة . ولذلك بقيت الملكية في الصناعة والتجارة والزراعة في يد القطاع الخاص ، باستثناء السكك الحديدية وبعض مناجم الحديد والغابات والقوى المحركة والتصنيع الذرى .

واستخدمت الاشتراكية السويدية ، السياسة المالية ، لاسيما الضريبية ، لتكفل مستوى عاليا من المعيشة لكل فرد ، في مجتمع لا تتسع فيه الفوارق بين دخول الأفراد اتساعا كبيرا . وبفضل الضرائب التصاعدية على الدخل النى تتراوح بين نسبة ٢٠ في المائة في الشرائح المتوسطة للدخل ، و ٥٠ في المائة في الشرائح العليا ، أمكن للاشتراكية السويدية ، أن تجعل أكبر دخل في البلاد لا يزيد على ٤ أمثال دخل العامل العادى غير الماهر في نفس المجتمع .

ومن المعروف أن معظم الاشتراكيين يستهدفون أساسا وأولا ، أحداث تعديلات جذرية في الهيكل الاقتصادي القائم في المجتمع ، على اعتبار أن تطوير كافة جوانب المجتمع الأخرى ، غير الاقتصادية ، سوف تكون النتيجة الطبيعية الحتمية لتغيير الهيكل الاقتصادي . إلا أن الاشتراكيين السويديين ، لجأوا الى عكس ذلك تماما . فلقد عملوا على تغيير الأسس الاجتماعية والانسانية والفنية التكنيكية ، قبل حل شيء . على اعتبار معين ، وهو اذا وقفت الهيكل الاقتصادية القائمة في البلاد ، حائلا دون تحقيق اصلاح المجتمع ، فإن على الأدوات القانونية والنظامية ، أن تكفل بتغيير تلك الهياكل الاقتصادية العائقة للتقدم الاجتماعي .

وفي كتاب صدر أخيرا في باريس ، يقول الزعيم الاشتراكي السويدي ورئيس وزراء السويد السابق اولاف بالم : « ان الصياغات النظرية للفرن التاسع عشر ، مثل الليبرالية التقليدية أو الماركسية الأرثوذكسية ، إنما قد فرغت تماما من أى محتوى أو مضمون مجد في وقتنا الحاضر .»

في ثلاثة مقومات رئيسية أولاها ، الخصائص الفكرية للاشتراكية السويدية ، والطبيعة الخاصة لأدواتها وأساليبها التطبيقية والتنظيمية ، وثانيتهما ضخامة الانجازات الشاملة لكل جوانب الحياة الانسانية ، والتي حققتها تلك الحكومة الاشتراكية في السويد ، وثالثتها الانشقاقات التي عانت منها طيلة العقود الأربعة الأخيرة ، قوى المعارضة المحافظة ، في مواجهة جبهة الحكومة الاشتراكية ، التي ساندتها الشيوعيون دائما سواء في داخل البرلمان أو خارجه .

ونبدأ باستطلاع خصائص الاشتراكية السويدية ، كما اعتنقها وطبقها الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، أبان سنوات حكمه الطويل للبلاد . يمكن أيجاز أهم الأسس النظرية للاشتراكية السويدية في مبادئ معينة ، من أهمها ، تقليل التفاوت في الدخل ، عن طريق اشتراكية الضرائب واشتراكية الخدمات ، والتنظيم التعاوني كوسيلة لتحقيق الاشتراكية في بعض القطاعات ، وزيادة الإنتاج ورفع كفايته عن طريق الترشيح في الإدارة وتحقيق الوفورات ، وتحقيق الاستقرار في ظروف سوق العمل والتوظيف الكامل ، وإيجاد قطاع عام في بعض المجالات خاصة الخدمات ، والتخطيط بالبرامج والرقابة وتحقيق اشتراكية الاستثمار ، واستخدام السياسة المالية والنقدية في منع الآثار الدورية في الاقتصاد القومي .

وعلى الرغم من أن الاشتراكية السويدية ، كانت في بدايتها متصلة بالفكر الماركسي ، إلا أنها ابتعدت في تطبيقها العملي ، عن الارتباط بأية نزعة مذهبية جامدة . وعينت الاشتراكية السويدية ، في المقام الأول ، بالهدف ، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع كله ، وابتعدت تماما عن المثاليات المجردة ، وكان عمادها الفكرى الاساسى هو « النجاح العملي لتطبيق أية فكرة في الواقع الحياتى للأفراد في المجتمع » .

ويرى الدارسون ، أن الاشتراكية السويدية ، ما هى الا تطبيق لدولة الرفاهية المتقدمة التي نادى بها كينز ، فهي اشتراكية تحتفظ في واقعها بكافة الخصائص الاساسية للرأسمالية ، بعد استبعاد مساوئها ، مثل تفاوت الدخل ، والتقلبات النقدية

التي تمر منذ سنوات بأزمات اقتصادية ومالية ضخمة . وتضاف الى هذا ، أنظمة التأمينات الاجتماعية ، الصحية ، والمعاشية ... الخ من الاجراءات التنظيمية الفعالة في حقل الرخاء الاجتماعي . ولذا كان الشعب السويدي ، وتبلغ نسبة التعليم فيه ١٠٠ في المائة ، راضيا عن حكم الاشتراكيين الطويل ، لانه يزيح عن كاهله غيب جزء كبير من همومه المادية ، في مجال المعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعي .

وفي ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تمتع المجتمع السويدي ، بكافة فئاته وشرائحه دون تفاوت او تفرقة ، برفاهية واضحة . وكانت هذه الرفاهية ، ترجع اساسا الى اعتبارات مادية واضحة ، اهمها ديناميكية الاقتصاد السويدي ، وتنظيم واستقرار سوق العمالة ومرونتها ، وجراة مديري المشروعات ، والتنظيم العلمي لكافة جوانب الصناعة . كذلك لا يمكن اغفال حقيقة هامة ، وهي ان الدولة في السويد ، لا تمتلك من المصاحح الصناعية أكثر من ٥ في المائة من مجموع رأس المال القومي « وهي نسبة تقل عن نظيراتها في دن من فرنسا وبريطانيا وايطاليا » ، مما اتاح للحافز الفردي ، في ظل ارتفاع المستوى الثقافي العام والرقى الاجتماعي ، أن يحقق أعلى معدلات الكفاية في كافة مجالات الإنتاج في السويد .

ويضاف الى تميز وخصوصية الاشتراكية السويدية ، وعظمه الانجازات الواعية للحكومة الاشتراكية ، عامل ثالث ساعد مساعدا فعالة على الاستمرارية الطويلة لحكم الاشتراكيين الديمقراطيين في السويد . وتمثل هذا العامل الثالث في الانتسقات الدائمة التي عانت منها أحزاب المعارضة المحافظة في السويد . مما مكن الاشتراكيين الديمقراطيين من البقاء أطول فترة ممكنة .

لقد تكونت المعارضة اساسا من ٣ قوى حزبية رئيسية : أولاها حزب المحافظين ، الذي كان له مركز قوى خلال الثلاثين سنة الاولى من هذا القرن واضمحلت قواه بعد ذلك ، وتركز أنصاره في طبقات المستوى العالي جدا . وفي أوائل الستينات ، انشق على حزب المحافظين ، فريق من زعمائه التي كونت حزبا يمينيا جديدا وضعيفا

فلم يعد هناك في مجتمعنا مكان للمعجزات او للهدريه او التطور الحتمي للتاريخ خارج ارادة البشر . نحن ورثة العالم الذي حطم بقسوة ، كل الاحلام الرائعة للمفكرين السابقين » .

واخيرا ، ونحن بصدد تحليل الاشتراكية السويدية ، يمكن ان نستخلص حقيقة معينة ، وهي ان سر جاذبيه النموذج السويدي للاشتراكية ، وبالتالي استمراره لسنوات طويلة ، كان يمكن في بساطته ونواصيغ اهدافه ، وهي المساواة والامان الاجتماعي ، وتوجيه سياسه الحكومة الاشتراكية الى العناية أساسا باهتمامات الفرد العادي في حياته اليومية . شئون الاسرة ، والاسكان ، والعمالة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والعملية ، بما يكفل راحة المواطن .

ومن ناحية ثانية ، استمر حكم الاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ، بفضل ما استطاعوا تحقيقه من انجازات حقيقية ومادية ضخمة في مجتمعهم . تلك الانجازات التي جعلت الاشتراكية الديمقراطية في اوربا عموما ، وفي دول اسكندنافيا خصوصا ، ترى فيما حققه الحزب الاشتراكي الحاكم في السويد ، نموذجا متمثلا لتطبيق الساجح لمبادئها .

فلقد كانت السويد ، حتى عشرينات هذا القرن ، من اقدر الدول الاوربية . واذا بها في ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تنقل الى مصاف الدول ذات اعلى مستوى للرخاء في اوربا . ويذكر على سبيل المثال ، أنه في عام ١٩٧٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي في السويد ، ٢٤٣٩٠ فرنكا ، فرنسا ، بينما لم يتعد هذا المتوسط في فرنسا في نفس العام ٢٦ ألف فرنك فقط . واستطاعت الحكومة الاشتراكية في العام الاخير ، أن ترفع الدخل الحقيقي للأسرة العادية بنسبة ٥ في المائة ، وان تسيطر على التضخم عند معدل ١٠ في المائة في سنة ١٩٧٥ و ٨ في المائة في سنة ١٩٧٦ ، وأن تخفض معدلات البطالة الى ١٦ في المائة فقط من مجموع القوى العاملة .

هذه الانجازات كلها ، تحققت استقرارا اقتصاديا واضحا بالمقارنة بالدول الاوربية الغربية الاخرى ،

والمشكلات انما تمثل التفسير الواقعي الموضوعي لفشل الاشتراكيين الديمقراطيين فى انتخابات سبتمبر الماضى ، وتراجعهم الى ظلال المعارضة .

وفى مقدمة تلك الظواهر والمشكلات ، تبرز مساله الضرائب التصاعدية الباهظة فالىسياسة الضريبة التى استخدمتها حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانت سلاحا ذا حدين ، والواقع أن من اهم الاسباب الظاهرة لتراجع الاشتراكيين الديمقراطيين عن الحكم ، بعد انهيار شسيعيتهم الانتخابية هو التزايد المطرد والمغالى فيه ، للضغوط الضريبية التى فرضتها حكومة الاستراحيين على المواطنين السويديين عموما ، وعلى اصحاب المهن الحرة على وجه الخصوص ، مما دفع هؤلاء فى السنوات الاخيرة ، الى تقليص انشطتهم وتقليلها الى اقصى حد ممكن . وهنا نذكر « الهجرة الى دول اوربية اخرى والى الولايات المتحدة الامريكية التى لجأ اليها عدد من الشخصيات الادبية والفنية ، من السويد هربا من تقل وطاه الضرائب عليهم فى بلادهم .

يضاف الى ذلك ، ان الارتفاع الظاهري فى القيمة الاسمية للدخول مصاحبا يتزايد معدلات الضرائب فى ظل حكومة الاشتراكيين قد خلق شريحة جديدة من الموظفين والكوادر الفنية المتوسطة والى سادها السخط على السياسة الضريبية للاشتراكيين الديمقراطيين ظهرت بوادره بالفعل فى انتخابات عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، اذا بدأ الحزب الحاكم يفقد عددا متزايدا من المقاعد فى البرلمان « فى انتخابات سنة ١٩٧٠ حصل على ١٦٣ مقعدا وفى انتخابات سنة ١٩٧٣ حصل على ١٥٦ مقعدا » .

وهذا يثبت حقيقة معينة ، وهى ان الادوات المالية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة فى أى مجتمع مهما كانت درجة تقدمه الاقتصادى ومستوى رقيه الاجتماعى لابد ان تكون لها آثار جانبية ، تنال من فعاليتها ونجاحها واقعيا . وهذا القول ينطبق بصفة خاصة على اداة الضريبة التصاعدية على الدخل . ذلك لان اصحاب الدخل الضخم ، كقاعدة عامة ، فى أى مجتمع ، يتميزون بالعدد القليل نسبيا ، ومن هنا

سمى بالحزب الديمقراطى المسيحى ، كما أنشئ حزب « التجمع البورجوازي » فى جنوب السويد . وفى سنة ١٩٦٨ أعلن حزب المحافظين تغيير اسمه الى الحزب « المتحد » أو حزب الاتحاد المعتدل فى محاولة لعقد تحالف مع جميع الفئات المعارضة ، تمهيدا للانتخابات العامة فى سنة ١٩٧٠ ، وجذبا للعناصر غير المتطرفة فى يمينيتها الا أنه فشل آنذاك فى مسعاه .

وحزب المعارضة الثانى ، هو حزب الاحرار وتنحصر أهدافه منذ بدء تأسيسه فى سنة ١٩٠٠ فى الاطار الكلاسيكى للتحرر ، مثل القيود القليلة فى التجارة ، والديمقراطية البرلمانية ، والمحافظة المطلقة على حريات الفرد . الخ وقد خسر هذا الحزب الكثير من اصواته لصالح الحزب الاشتراكى الديمقراطى منذ أن كفل الاخير تشريعا ، حق التصويت العام لجميع الرجال عند بلوغهم سن الحادية والعشرين .

وحزب المعارضة الثالث ، هو حزب الوسط الذى كان يسرف بحزب المزارعين ، أو الحزب الزراعى . قبل أن ينجح فى ضم بعض فئات العمال الصغار الى تأييده منذ عام ١٩٥٧ ولقد أظهر هذا الحزب ميلا نحو حزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، ودخل معهم مرتين فى تشكيل حكومات ائتلافية ما بين اعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ و ١٩٥١ - ١٩٥٧ .

وهكذا باعدت الاختلافات الايديولوجية ، ومحاولات الاستئثار باصوات الناخبين ، ما بين قوى المعارضة الحزبية الثلاث . ولم يتمكن تلك الاحزاب من تكوين جبهة ائتلافية قوية تخوض غمار الانتخابات العامة ضد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم أو انتزاع الاغلبية المطلقة . فى البرلمان منه لتشكيل حكومة غير اشتراكية . وظل الحزب الاشتراكى الديمقراطى بفضل ضعف وتفكك المعارضة . يسود الحلبة السياسية والدوائر الحكومية الا أن الحقيقة وجهها آخر .

فالاشتراكية السويدية الحاكمة ، انطوت على كثير من ظواهر الخلل ، والاهتزاز والضعف الكامن الخطير ، حتى تمكنت منها عدة مشكلات هادة ، استطاعت أن تنال من قوتها ، ومن سمودها فى مقاعد الحكم ، تلك الظواهر

وهنا تجدر الإشارة ، إلى مشروع رودلف ميدنر ، وهو اقتصادي سويدي من أصل ألماني ، أصبح حاليا أكبر مفكر اشتراكي في السويد ، وله نفوذه القوي في أوساط الاتحادات العمالية هناك ، والتي تسيطر على نحو مليونين من العمال . فلقد تقدم رودلف ميدنر بمشروع سمي بـ « الديمقراطية الصناعية » . ومضمون هذا المشروع ، اقتراح بأن تستقطع نسبة ٢٠ في المائة من أرباح العمال سنويا في كل منشأة صناعية تقوم بتشغيل أكثر من ٥٠ فردا ، على أن تحول هذه الاستقطاعات إلى صندوق عمالي خاص ، يستخدم في شراء أسهم هذه المنشأة بالتدريج . وبذلك يكون من حق حاملي الأسهم الجدد ، وهم عمال المنشأة ، أن يشتركوا ، ويمثلين بمندوبيهم النقابيين ، في اجتماعات مجالس إدارة الشركات المعنية . وهكذا يكون للعمال ، دور هام في رسم سياسات وبرامج المصنع أو المنشأة التي يعملون بها . وقد رأى ميدنر ، أن تطبيق مشروعه هذا ، سوف يكفل تحقيق هدفين : فهو من ناحية ، سوف يؤدي إلى تطوير وتنمية احساس التضامن بين العمال ، وهو من ناحية أخرى يخفف من الاتجاه الحادث حاليا نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي قليلة ، تحتكر لصالحها الخاص ، عملية صنع القرار الاقتصادي والصناعي .

ولقد لاقى مشروع ميدنر هذا ، فتورا شديدا من جانب قطاعات كثيرة ومختلفة . فأصحاب الأعمال اعتبروه « مصادرة لأدوات الإنتاج » ، واليسار المتطرف ، رأى فيه محاولة لتحقيق السيطرة النقابية على النظام الاقتصادي برمته في السويد . أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فقد ايدوا مشروع ميدنر ، إذ راوا في « الديمقراطية الصناعية » هذه البديل الطبيعي ، في البيئة السويدية الخاصة ، لعمليات التأميم الجارية منذ سنوات في كثير من قطاعات الإنتاج في بلاد غرب أوروبا . تلك التأميمات التي يعتبرها الاشتراكيون الديمقراطيون في السويد ، صورة من « رأسمالية الدولة » .

وفي مواجهة معارضة الرأي العام السويدي لمشروع ميدنر ، خوفا من التطرف اليساري ، تحفظ أولاف بالم في تعليقه على المشروع ، فقال بأنه معقد في التنفيذ العملي ، لدرجة يصعب معها تصوره واقعا ، إلا في مدى عشر سنوات . هذا وإن كانت

لا بد أن تتطرق سياسة الضرائب التصاعدية إلى أصحاب الدخل المتوسطة والادنى . لتضغط عليهم بدورهم ، متجاهلة دوافعهم الذاتية ورغبتهم في مستوى معيشة أفضل . وتكون النتيجة الحتمية أن يستنكر مختلف المواطنين من جميع شرائح الدخل ، استمرار مثل تلك الحكومة التي تثقل كاهلهم بالضرائب .

ونذكر في هذا الصدد ، أن المواطن السويدي الذي يصل دخله إلى ٥٠ ألف كرون سنويا ، إنما يقوم بدفع ضرائب مباشرة تبلغ أكثر من ١٦ ألف كرون في نهاية العام المالي . ومن ثم ، من الطبيعي ألا يؤيد هذا المواطن ، الحكومة التي تحرمه من حوالي ثلث دخله سنويا .

ويضاف إلى ما سبق ، الضرائب الباهظة على رأس المال ورقم الأعمال التي تميزت بها دائما السياسة المالية للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد منذ سنوات طويلة ، والتي تفرض بنسبه ٤٠ في المائة على اجمالي الأرباح التجارية والصناعية .

— وهناك عامل ثان خطير ، يفسر الانتكاسة الانتخابية للاشتراكيين الديمقراطيين . فمنذ أوائل السبعينات ، اعتقدت الحكومة الاشتراكية في السويد ، أن موجة التضخم الحادث في البلاد ، ترجع إلى نمط التراكم الرأسمالي المطرد في الإنتاج . ولذلك عملت تلك الحكومة ، على أن تخطو خطوة جديدة في أعماق النظام الاشتراكي ، تمثلت في محاولة تملك العمال تدريجا ، لجزء من أدوات الإنتاج . ومما يذكر في هذا الشأن ، أنه توجد في السويد ثلاثه تجمعات مالية تعاونية يمتلكها العمال بالكامل ، وهي صندوق المعاشات ، والبنك الوطني للاستثمارات ، وصندوق الأجور . وجميعها تشكل قوة اقتصادية ومالية ذات حظوة في مواجهة سلطه رأس المال الخاص في السويد .

وفي إبريل سنة ١٩٧٣ ، صدر قانون باشتراك ممثلين عن النقابات العمالية في مجالس إدارة المنشآت الصناعية ، مما اعتبره قطاع كبير من الرأي العام السويدي ، توغلا خطيرا في طريق التطرف اليساري .

يمتد نشاطها الى السويد . وجاء في هذا التقرير ، ان السويد قد بدأت بالفعل . في فقد جزء هام من صناعاتها المتقدمة ، كما أنها بدأت أيضا تعاني من انخفاض المستوى التكنولوجي في مختلف فروع الانتاج . ودلل التقرير على صحة هذا الحكم ، بوقائع وأرقام محددة . فالاستثمارات السويدية خارج البلاد في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، تضاعفت ٥ مرات تقريبا ، وبلغت قيمتها في سنة ١٩٧٤ : ٢٤٠٠ مليون كورون « ما يوازي ٢٦٦ مليون جنيه استرليني او ٦٠٠ مليون دولار » . كما ان هذه الاستثمارات السويدية في الخارج ، تتزايد أيضا بمعدلات أسرع بكثير من معدلات تزايد الاستثمار السويدي المحلي في داخل قطاعات الانتاج المختلفة في السويد نفسها .

وفي الناحية المقابلة ، فان الاستثمارات الاجنبية الموظفة داخل قطاعات الاقتصاد السويدي . لم تعد في نفس الفترة المدحورة ٦٠٠ مليون كورون ، « ما يوازي ٦٦٥ مليون جنيه استرليني او ١٥٠ مليون دولار » ، وذلك بسبب ارباع تحاليف الانتاج في السويد . كذلك اورد التقرير المدحور ، أن الشركات السويدية ، اتاحت في السنوات العشر الاخيرة ، ٢٥ ألف فرصة عمل في خارج السويد ، على حين أنه في نفس الفترة ، لم يتوفر داخل السويد سوى ٢٥ ألف فرصة عمل فحسب .

والحقيقة أنه ، اذا كانت السويد حتى الان ، قد استطاعت أن تتخطى الازمة الاقتصادية بنجاح نسبي عن بقية دول غرب أوروبا ، فان الخطر مازال ماثلا في اختلال الميزان التجاري للبلاد ، بسبب تزايد واردات السويد ، المطرد ، من البترول ومنتجاته ومشتقاته .

ولكن بالإضافة الى هذه العوامل الاقتصادية المذكورة آنفا ، والتي استتريت وراء فشل الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات السويدية الاخيرة ، كانت هناك أيضا مجموعة من المسببات السياسية والاجتماعية ، بل والنفسية الشخصية ، لذلك الفشل .

ان كثيرا من زعامات الاشتراكيين الديمقراطيين ، ترجع هزيمتهم الى سبب أساسي ، هو معارضة الرأي العام السويدي لبرنامج الحزب

التصريحات الرسمية لاولاف بالم في السنة الاخيرة ، تدل كلها على ترحيب هذا الزعيم الاشتراكي ، بمحاولات تقريب العمال من شئون الادارة ، والتسيير العملي للمصانع التي يعملون فيها ، ودعوته لازباب الاعمال ، بالاقتناع بأهمية تعاون العمال مع المسؤولين عن ادارة المنشأة الصناعية ، من اجل الحفاظ على السلام الاجتماعي في السويد . ولاشك ان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه المسألة ، هو رد فعل للاضرابات العمالية الشديدة التي حدثت في انحاء البلاد في السنوات الاخيرة ، وخاصة في مناجم الحديد بخيرون . حيث طرح العمال قضية وضعهم الاجتماعي . فكان أن سجل الاشتراكيون الديمقراطيون هذه المطالب ، وجعلوها ضمن برنامجهم السياسي اثناء الحملة الانتخابية في الصيف الماضي ، مما اثار عليهم ثائرة كل من اليمين الرأسمالي ، واليسار المتطرف .

— ومن جهة اخرى ، تصدعت قوى الاشتراكيين في السويد ، بفعل ظواهر الازمة الاقتصادية التي طرأت على بلاد غرب أوروبا ، وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، وكان لابد ان تعكس اثارها على السويد خلال الاعوام الاخيرة ، واهمها الزيادة بنسبة ٥ في المائة التي طرأت على تكاليف الحياة هناك ، بالإضافة الى اتجاهات التضخم المالي وبذا بدأت النقابات العمالية في الفترة الاخيرة ، تطالب الحكومة الاشتراكية ، بزيادة في الاجور بنسبة ١٥ في المائة . الا ان الحكومة لم يكن في مقدورها قبول وتنفيذ هذه المطالب العمالية ، نظرا لان ارتفاع الاجور ، يؤدي حتما الى زيادة في تكاليف انتاج السلع السويدية ، وبالتالي فسان أسعارها ترتفع في الاسواق العالمية ، مما ينتج عنه الحد من امكانيات التوسع في الصادرات ، التي تحد بدورها من حجم الاستثمارات .

وهكذا أدت مخاوف الحكومة الاشتراكية من مخاطر الانكماش الاقتصادي والتدهور المالي ، الى رفضها الاستجابة لكثير من المطالب المالية للعمال ، مما أسفر عن اهتزاز ثقة القوى العمالية في حكم الاشتراكية الديمقراطية للبلاد . ومما يذكر بشأن العقبات الاقتصادية التي واجهت السويد أخيرا ، أن اتحاد نقابات العمال ، قام في الصيف الماضي ، بنشر تقرير عن الشركات المتعددة الجنسية والتي

ومن جهة أخرى ، حدثت في السنوات القليلة الماضية ، عدة فضائح أضرت كثيرا بالصورة الشعبية للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ، وان كانت تعتبر بسيطة جدا بالمقارنة بفضائح سياسية أخرى حدثت في نفس الفترة في العالم الغربي ، مثل فضائح ونرجيت أو لوكهيد ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة السويديين في طهارة وصلابة الاشتراكية الديمقراطية . ومن أهم تلك الفضائح ، ما أعلنته الادبية السويدية استريد ليندجرن في صحف المعارضة ، من أنها قد دفعت في سنة ١٩٧٥ : ١.٢ في المائة من دخلها السنوي في صورة ضرائب متنوعة . كما ألقت الصحافة المحافظة ، أضواء شديدة على واقعة اختلاس في داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، تمثلت في قيام المسئول المالي للحزب بعملية غش واضحة ، حين حاول أن ينقل مبلغا كبيرا من المال أرسله للحزب الاشتراكي الألماني أساسا الى الحزب السويدي الاشتراكي ، الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفنلندي .

وقد أثارت هذه الواقعة ، استنكار الرأي العام السويدي ، الذي يقن من وطأة البيروقراطية التي يمارسها هذا الحزب الاشتراكي الحاكم . وتصاعدت الاتهامات ضد زعيم الحزب ورئيس

الاشتراكي للتصنيع النووي في البلاد ، والذي كان يستهدف انشاء ثلاثة مجمعات نووية في السويد حتى عام ١٩٨٥ ، مما اعتبره قادة الرأي السويدي خروجاً على مبادئ الحياد السويدي التقليدي . الا ان نتائج الانتخابات ، لم تدل في الواقع على صحة هذا التسمييب . لفشل الاشتراكيين في الاحتفاظ بالحكم . ذلك ان الحزب الذي تبس الدعوة الجماهيرية ضد برنامج التصنيع النووي ، وهو حزب الوسط ، قد فقد جزءا من شعبيته اثناء الانتخابات الاخيرة ، اذ حصل على ٢٤ في المائة من الاصوات ، بعد ان كان قد فاز في انتخابات سنة ١٩٧٢ بنسبة ٢٥ في المائة من الاصوات .

هذا بينما ارتفع نصيب حزب المحافظين من الاصوات الى ١٥ في المائة بدلا من ١٤ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٢ ، وارتفع نصيب الحزب الليبرالي من ٩ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٢ الى ١٦ في المائة من الاصوات في انتخابات سنة ١٩٧٦ .

وهذان الحزبان المحافظ والليبرالي ، لم يعارضا صراحة او ضمنيا برنامج التصنيع النووي للاشتراكيين ، بل ركزا في دعايتيهما الانتخابية ، على اهداف أخرى ، مثل التخفيف من الاعباء الضريبية على المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، والقضاء على البيروقراطية .

النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية في السويد (١٩ سبتمبر ١٩٧٦)

المقاعد

الاصوات

الاحزاب	العدد	النسبة	نسبة الكسب والفسادة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٢	العدد	نسبة الكسب والفسادة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٢
الاشتراكي الديمقراطي	٢٣٢٠٨١١	٤٦.٩	- ٠.٧	١٥٢	- ٤
الوسط	١٣٠٧٩٢٧	٢٤.١	- ١	٨٦	- ٤
المحافظون	٨٤٥٥٨٠	١٥.٦	+ ١.٣٤	٥٥	+ ٤
الليبرالي (الحزب)	٦٠٠٢٤٩	١١	+ ١.٦١	٣٩	+ ٥
الشيوعي	٢٥٧٨٦٧	٤.٧	- ٠.٦	١٢	- ٢
الديمقراطي المسيحي	٧٣٥١٦	١.٤	- ٠.٤	-	-
الحزب الشيعي الماوي	١٧٢٧٤	٠.٣	- ٠.١٤	-	-

للنظام السياسي بصفة عامة . فالهيئة النازية السويدية ، قد دفعها محرك أساسي . هو التدخل من « جهاز مارس السلطة كثيرا وطويلا » ، اذ اقتنع معظم السويديين . بأن سيطرة حزب واحد على الحكم لهذه الفترة الزمنية الممتدة ، لابد أن تنطوي على استغلال وفساد خطيرين .

ولذلك اتجه الشعب السويدي الى التحالف الحربي المضاد ، الذي لم يقدم لهم في الحقيقة ، أي برنامج مستقبلي واضح المعالم . اللهم الا الوعد بعدم التوغل بالسويد في طريق « الجماعية الشيوعية » . ومن ثم لما ان تساءل عن احتمالات المستقبل السياسي القريب للوزارة المحساسة الجديدة في السويد . . .

ففي يوم ٨ أكتوبر الماضي ، أعلن زعيم حزب الوسط ورئيس وزراء السويد الجديد ، « نطرا لان حرب الوسط له أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بالنسبة للائتلاف الحربي المحافظ الشارح في الانتخابات » « بورثجورن فايلدين » ، تشكيل أول وزارة غير اشتراكية في السويد منذ ٤٤ عاما . ، وقد ضمت الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف حرب الوسط ، وحزب المحافظين « وزعيمه جوستا بوهمان » والحزب الليبرالي « وزعيمه بيرر اهلبارك » ، وعشرين وزيرا ، من بينهم خمس سيدات احدهن كارين سويدر ، نائبة زعيم حزب الوسط ، التي تولت منصب وزيرة الخارجية .

وقد حدد رئيس الوزراء الجديد ، في البيان الذي أدلى به أثناء تقديم الحكومة الجديدة امام البرلمان ، الخطوط العامة لسياسة حكومته في المجال الخارجي فقال إنه سيلتزم بسياسة الحياد ، ويعمل على تعميق العلاقات مع الدول الأوروبية ، واستمراره في مساهمته في الجهود الدولية لتحقيق السلام والحرية والامن والعدل لحل شعوب العالم . وأخذ ان السويد ستستمر في مساعدة الدول النامية ، وتأييد حركات التحرير الأفريقية . وفيما يتعلق بالمجال الداخلي ، أكد رئيس وزراء السويد ، ان حكومته سوف تستمر في ضمان نظام الرفاهية الاجتماعية ، مع زيادة كفاءة أداء الحكومة ، وانها ستوفى تمضي في القضاء على الاتجاه نحو تركيز السلطة .

الوزراء آنذاك اولاف بالم ، بأنه يعمل على فرض الشمولية البغيضة على السويد . ونذكر هنا ان شخصية اولاف بالم بالذات ، قد أثارت جدلا شديدا بشأنها . عهدا الزعيم الاشتراكي الذي تولى رئاسة الوزارة السويدية منذ سنة ١٩٦٩ ، بعد تقاعد الزعيم الاشتراكي السابق تاج ايرلندر « الذي ظل رئيسا لوزراء السويد ٢٣ عاما كاملة » انما ينتمي أساسا الى طبقة البورجوازية العليا ، وقد تلقى قسطا هاما من تعليمه على نفقة أسرته الموسرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك فان أبناء طبقته الأصلية ، يعتبرونه مارقا وجاحدا للبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها ، كما ان اليساريين المتطرفين ، يرون فيه شخصا يفتعل الحماس الاشتراكي ، ويتزلف للشعب العادي ، ابتغاء الاحتفاظ بالسلطة ، مستغلا في ذلك قدرته الخطابية ، وموهبته في السيطرة على السامعين والمشاهدين .

كذلك استفادت المعارضة المحافظة كثيرا ، من عدة تصريحات متوهمة ادلى بها بعض الزعماء الاشتراكيين في الحملة الانتخابية الأخيرة ، مثل التلويح بقرب تأميم صناعات الادوية والكتب المدرسية ، وتحقيق الادارة اللامركزية لثروات باطن الأرض . الخ .

أما انصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، فيفسرون هزيمته الانتخابية ، بان الحزب قد لحقه الضعف ، لانه فشل في ان يحقق للبلاد كيانا من القوى التقدمية القومية ، التي تناضل في سبيل تحقيق اهداف الحزب ، ليس من وجهه النظر الحزبية الضيقة ، او عن طريق تحالفات حزبية تسبق الانتخابات عادة ، ولكن في شكل قوى تمثل أكثر من غيرها ، المصالح الوطنية الحقيقية . وهذا النقص الخطير في استراتيجية الحزب الاشتراكي ، أتاح الفرصة للمعارضة ، لان تبهم الحزب الاشتراكي ، بأنه لا يمثل أية زعامة واقعية على المستوى القومي الشامل .

ونخلص من العرض السابق لخلفيات الانتخابات السويدية الاخيرة ، الى أن هزيمة الاشتراكية الديمقراطية في تلك الانتخابات ، كانت انعكاسا للرغبة في « الاختيار والتبديل والاحلال » التي يتميز بها دائما الاطوار الديمقراطية النيابي

الوزارة الائتلافية الجديدة في السويد ، هي تعذر التوصل إلى برنامج واحد مشترك ، تجمع عليه الأحزاب المتحالفة الثلاثة ، وكذلك استحالة تطبيق برنامج شامل لإعادة تنظيم الحياة العامة بكل جوانبها في السويد ، في فترة ٣ سنوات فقط ، وهي المدة الدستورية لتولى الحكم في البلاد بالنسبة لتلك الوزارة ، خاصة بعد تراث سياسي ونظامي واجتماعي عمره ٤٤ عاما ، خلفه حكم الاشتراكيين الديمقراطيون للسويد .

وفي الجهة المقابلة ، أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وعلى رأسه أولاف بالم ، يمثل معارضة برلمانية قوية للغاية ، نظرا لسيطرته على ١٦٩ مقعدا في البرلمان . ولقد بدأ هذا الحزب بالفعل في الاعداد لتكوين « حكومة ظل » في المعارضة ، على النسق البريطاني الشهير . ومما يذكر في هذا الشأن ، ان الزعيم أولاف بالم ، أصدر عقب اعلان نتائج الانتخابات بياناً صحفياً قال فيه :

« ان حزبنا الاشتراكي الديمقراطي ، ما زال هو أكبر حزب في البلاد . وليست لدينا أدنى نية لمراجعة سياساتنا وبرامجنا المعلنة من ذي قبل . ان جميع الناخبين من العمال ، قد أعطوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي أصواتهم . فنحن ما زلنا نمثل الحزب القوى المتحد ، الذي هو المحرك السياسي الأول للمجتمع السويدي . واني لمقتنع تماما ، بأننا سنعود للسلطة في الانتخابات القادمة » .

وأخيرا ، يجمع المراقبون للمسرح السياسي في السويد ، ان نقطة البداية في طريق النجاح والاستمرار بالنسبة للحكومة الجديدة غير الاشتراكية ، انما هي رهن بتوفيق تلك الحكومة في المفاوضات الشاقة والحتمية بينها وبين اتحاد نقابات العمال السويدي بشأن الاجور . كذلك فان الرأي العام السويدي ، يقف في انتظار تنفيذ الوعود التي بذلتها جبهة الأحزاب المحافظة أثناء الحملة الانتخابية ، للناخبين ، خاصة فيما يتعلق بتخفيف وطأة مختلف انواع الضرائب عن كاهل المواطن السويدي بصفة عامة .

هذا البيان الحكومي ، لا يعكس حقيقة الخلافات العميقة التي تصدع واقعيا ، جبهة الأحزاب الثلاثة المؤتلفة في هذه الحكومة الجديدة بالسويد . تلك الخلافات التي وضحت بجلاء ، حتى فيما قبل تشكيل الوزارة ، وأثناء مشاورات الزعماء الحزبيين الثلاثة ، بشأن كيفية تليف الوزارة . فلقد ظهر آنذاك خلاف شديد في الرأي بين المحافظين من جهة ، والوسط والاحرار من جهة أخرى . فالهريق الثاني دعا إلى تشكيل حكومة ائتلاف اقلية ، تمثل الاحرار والوسط فحسب وتسيطر على ١٢٥ مقعدا في البرلمان ، على ان تعضد هذه الحكومة قوى حزب المحافظين المتمثلة في ٥٥ مقعدا في البرلمان . واستند هذا الرأي ، إلى حجة ارضاء أو تهدئة نقابات العمال ، عشية استئناف مفاوضات الاجور بينها وبين الحكومة الجديدة غير الاشتراكية . وحقيقته الامر ، ان الرؤية الاقتصادية لحزبي الوسط والاحرار متقاربة جدا من ناحية المرونة والاعتدال ، على عكس الحال بالنسبة للنظرة التقليدية الجامدة التي ما زال يتسم بها حزب المحافظين . ومن هنا أتت محاولات فيالدين لإبعاد المحافظين عن الحكومة الجديدة ، خاصة وان الزعيم الليبرالي « زعيم حزب الاحرار » اهلماك ، قد ندّد علنا بحصول حزب المحافظين على ما يقرب من ٥ ملايين كيرون سنويا من اوساط الاعمال والدوائر الرأسمالية في السويد . الا ان التشكيل الوزاري الجديد ، كان لابد ان يطابق نتائج الانتخابات العامة ، فاشترك المحافظون فيه .

كذلك هناك خلاف بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة بشأن سياسة البطالة ، فقد اعلن فيالدين زعيم حزب الوسط ، عقب ظهور نتائج الانتخابات انه : « من المستحيل ان يفرض على حزب الوسط ، أن يتخلى عن سياسته المصادة لبرامج التصنيع النووي في البلاد » . اما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية ، فان المحافظين ، على خلاف حزبي الوسط والليبرالي ، يرفضون أية زيادة في مجال الاعباء الضريبية على رأس المال ، نظرا لانهم يعتبرون تلك الاعباء ضريبة بما فيه الكفاية .

وهكذا فان من اهم الصعوبات التي تواجه



المعوقات الداخلية للاعلام العربي الخارجى

د. نزيه نصيف الايوبى

ولاشك ان لهذه الظاهرة ما يشرحها من اسباب،
فى مقدمتها الفقر الاقتصادى فى معظم المجتمعات
العربية ، والتخلف التعليمى والثقافى فى اغلبها ،
يضاف الى ذلك ايضا فرض الرسوم الجمركية
العالية على المواد الثقافية والاعلامية ، وغير ذلك
مما اسمته اليونسكو «بالعوائق التجارية للمعرفة» .
ولكن ما يهمنا هو نتيجة ذلك ، وهى وجود رصيد
محدود من الخبرة الاعلامية فى المجتمع .

اما الخصيصة الثانية للاعلام فى المجتمعات
العربية ، فهى الازدواج . فعلى حين تستثمر
وسائل الاتصال البدائية والتقليدية فى الريف
والبادية [واغلبها وسائل شفاهية] ، تتغفل
وسائل الاعلام الحديثة المعقدة فى معظم المدن
الجديدة . وهكذا نرى الاعلام متمثلا فى جلسة
« المصطبة » وسهرة السامر ، ورواية الشاعر
الشعبى ، وجولة « الاراجوز » ، بل وفى ساحات
الاسواق ، وحلبات الموالد ، ولكننا نرى كذلك
اجهزة الترانستور والتليفزيون والمطابع الحديثة
والمسارح الكبيرة ومعدات التلكس وغيرها من
وسائل الاتصال السريع . هذا الازدواج الاعلامى ،
مقرونا بالسيطرة الكمية للقطاع البسيط والمتخلف
ثقافيا من المجتمع ، انما يخلق بليلة واضطرابا
فى الرسائل الاعلامية ، وكثيرا ما ينتهى باستخدام
الوسائل الفنية الحديثة فى الاعلام ، لتوصيل
مضامين بدائية باستخدام اساليب ركيكة وساذجة .

هذه الخصائص الرئيسية للاعلام فى المجتمعات
العربية ، اكدها عدد من الدراسات الاكاديمية التى
تعرضت لهذا الموضوع .

العربى الخارجى ، هو امتداد
طبيعى للاعلام يمتد داخل المجتمعات
العربية ذاتها . ومن هنا جاء هذا
الاعلام فى اقلية بسيطة ، محدود
التأثير . فاذا اضيفنا الى ذلك عددا من المشكلات
الفنية والمالية فى تنظيم جهاز الاعلام العربى ،
وتذكرنا بعد ذلك ان الاعلام لا يخترع صورة جديدة
للواقع ، بقدر ما ينعكس الواقع القائم بالفعل ،
لادركنا عندئذ حقيقة ما يتردد هذه الايام عن أزمة
الاعلام العربى .

الاعلام فى المجتمعات العربية :

الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بالاعلام العربى
« الخارجى » ، هى انه ليس الا امتدادا وانعكاسا
لطبيعة الاعلام داخل المجتمعات العربية نفسها .
ونعنى بذلك ان الاعلام الخارجى ، ما هو الا الوجه
الدولى لوظيفة « الاتصال » التى تمارسها كافة
المجتمعات والنظم ، والتى هى فى محورها عملية
تبادل « للرسائل » لعرض احداث معينة ، او التعبير
عن معان ودلالات لها رموز متفق عليها .

وأول خصائص للاعلام فى المجتمعات العربية ،
ان تداوله محدود نسبيا ، مما يخلق فقرا اعلاميا
يتمس المضمون ، كما يمس الاساليب الفنية .
ان الدول العربية ، بما فيها مصر ، تنتج اعدادا
صغيرة نسبيا من الصحف والدوريات والكتب
والبرامج والمسرحيات والافلام ، وتصنع عددا اقل
من اجهزة الراديو والتليفزيون والسينما ، اذا
قورنت بالدول الاكثر تقدما ، بل وتتبادل عددا اقل
بكثير من الرسائل البريدية الواردة من الخارج .

للمعلومات في الريف، كما ابرزت الاهمية القصوى لتناقل الاخبار شفاهة، عن طريق الاقارب والاصدقاء [الاعلام «على خطوتين»] وأكدت محدودية دور الصحف بالنسبة للجماعات القروية الاصلية، أي التي تنتمي الى القرية نفسها، ولا تأتي اليها من المدينة لتعمل.

نستخلص من هذه الدراسات اذن، انه على الاقل من حيث الجمهور [المستقبل] مازال الاعلام في المجتمعات العربية اعلاما بسيطاً، اداته الرئيسية المذياع والاتصال الشفهي، مما يخلق بالضرورة اعلاماً بسيطاً من حيث المضمون، ومن حيث الاسلوب.

ولسنا حين نقول ذلك بغافلين عن التوسع الاعلامي الكبير الذي حدث في الربع قرن الاخير، خصوصاً في مصر، ممثلاً في انتعاش الصحافة المحلية وظهور مراكز الثقافة والاعلام وقوافلها في كافة البلاد، وصدر عدد من الصحف والدوريات باللغات الاوربية من قبيل «سكرايب» و «أراب أوبرغر» [توقف صدورهما منذ سنوات]، وانشاء المعهد التدريبي للرأي العام والاعلام، ثم كلية الاعلام بجامعة القاهرة. كما لا ننسى التوسع الضخم في ساعات الارسل الاذاعي، وتضاعف قوة ارسل الاذاعة المصرية حوالى ٤ ضعفا عما كانت عليه قبل الثورة، وظهور التلفزيون سنة ١٩٦٠ وتوسعه — لسنا نتغافل عن أي من ذلك او نقل من شأنه، ولكننا نقول ان تداول الاعلام مازال محدوداً بالمقارنة بالدول الاكثر رفاهية وتقدماً، وان مضمون الاعلام واسلوبه مازال في الاساس بسيطاً وسطحياً بسبب التخلف الثقافي العام، ومبليلاً بسبب ازدواج الاجتماع القائم في البلدان العربية ما بين الحضر من ناحية، والريف والبادية من ناحية اخرى.

ولاشك ان لذلك تأثيره على أي اعلام خارجي يتصدى العرب للقيام به. فخيرتهم الاعلامية محدودة نسبياً، واتصالهم الاعلامي من نوع مبسط غالباً [ان جمهوره متواضع الثقافة] مبطل احياناً [لانه لا يعرف الى أي جمهور يتجه: ابتجه لجمهور المدينة المتعلم ام لجمهور القرية الامية]. ولما كان «فاقد الشيء لا يعطيه» كما قولهم، فمن الطبيعي ان اية محاولة اعلامية خارجية، ان تكون ارقى

١ — فهناك دراسة قامت بها جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢ عن الاعلام في اربعة بلاد عربية، اظهرت ان مستوى «المخرجات» الاعلامية في هذه البلدان الاربعة، كان ضعيفاً بالمقارنة بالمجتمعات الغربية لصحيفة واحدة لكل ٤٤ شخصاً، ومذياع واحد لكل ٥٤ شخصاً في مصر، بالمقارنة بصحيفة لكل ثلاثة اشخاص ومذياع لكل شخص في الولايات المتحدة الامريكية. وفي مقابل ذلك، لاحظت الدراسة الاهمية القصوى للاستماع الجماعي للرسائل الاعلامية وللاتصال الشفهي لتوصيل هذه الرسائل.

٢ — وفي اواخر الخمسينات، قام السيد جوردون هيرابياشي والدكتور فتح الله الخطيب بدراسة هامة، اوضحت التغيرات الاساسية التي طرأت على مستويات الاعلام بدخول الراديو وسائر وسائل الاتصال الجماهيري [مع التطبيق على خمس قرى مصرية صغيرة]. وقد ابرزت هذه الدراسة، اهمية توفر وتيسر وسائل الاعلام بالنسبة للفهم السياسي للريفيين، كما ابرزت اهمية اسلوب الرسالة الاعلامية في هذا الصدد، وأكدت من جديد ان الكلمة المسموعة انجح نسبياً من الكلمة المقرؤة في التأثير على مجتمع القرية المصرية.

٣ — ثم صدرت كذلك دراسة هامة لدانييل ليرنر عن التحول العصري في الشرق الاوسط، بعد ان درس ست دول من بينها اربع دول عربية. وابرزان التحول العصري عادة ما يسبقه التوسع في تعلم القراءة والكتابة، ثم النمو في اجهزة الاتصال الجماهيري، مصطحباً بعنصر نفسي مؤداه ظهور «شخصية غير جامدة» ومستعدة للتغير. كذلك اكدت دراسة ليرنر من جديد، علاقة الارتباط بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الاعلامي، أي انها ابرزت كيف يتطور الاعلام ويتحسن بارتفاع مستوى معيشة الافراد في المجتمع.

٤ — ثم تأتي بعد ذلك الى دراسة للعالم العربي ابراهيم ابو الفد قام بها سنة ١٩٦١ لاستيضاح اهمية دور وسائل الاتصال الجماهيري في القرية المصرية [مع التطبيق على ست قرى في الدلتا]. فلقد اكدت هذه الدراسة، مرة اخرى، اهمية المذياع باعتباره المصدر الرئيسي

اللازمة لتحقيق اهداف الجامعة العربية ، في التعريف بالحضارة العربية ، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، ومقاومة الاستعمار والصهيونية

ودون ان ننساق وراء الغرض الرسمي الصوري لاهداف وانشطة وانجازات مختلف اجهزة الاعلام العربي ، فاننا نسارع الى اهم الموضوعات على الاطلاق ، وهو مدى فعالية الاعلام العربي . ولا بد هنا من الاعتراف بأن الاعلام العربي عموما ، والمصري خصوصا ، قد استفاد بكثير من الدروس التي تمخضت عنها المهازل الاعلامية التي سبقت وصاحبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ . وثد كان من نتيجة ذلك ، ان اقترنت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بموقف اعلامي متزن ومؤثر الى حد بعيد .

ولكن علينا الان ننسى قبل كل شيء ، ان اعظم عمل اعلامي للعرب ، كان هو انتصارهم نفسه ، فبدونه لما كان للاعلام ، مهما كان ماهرا وذكيا ، أى معنى او فعالية . ذلك ان أى اعلام لا يستطيع ان يحول الاسود الى ابيض ، وانما ان يقدم الحقيقة فى اكثر صورها وضوحا واقناعا . ولعل اهم المحاذير فى هذا الصدد ، ان الاعلام العربى الذى اكتسب ثقة الراى العام العربى والدولى فى اكتوبر ١٩٧٣ ، قد ينسب لنفسه اكثر مما يستحق من نجاحات ، وان يتخذ من انتصارات حققها غيره ، قناعا لتغطية الكثير من عيوبه وعثراته . نحن محتاجون الى اعلام ناجح ، والاعلام الناجح بحاجة الى سياسة ناجحة ، لكى يبنى عليها انشطته وحركاته . ومن هنا نقول ان احداث لبنان الحالية — وبصرف النظر عما يفعله الاعلام العربى او لا يفعله — هى اسوأ اعلام عن العرب ، بنفس القدر الذى كانت به حرب اكتوبر هى افضل اعلام عن العرب .

فاذا جئنا الى مستوى التفاصيل ، لوجدنا هناك عدة عوامل تحد من كفاءة اجهزة الاعلام العربى ، ومن قدرتها على التأثير . ذلك ان جهاز الاعلام بالجامعة العربية ، يعانى — على ما يبدو — من قصور فى الهيئة الفنية عالية التخصص ، اذ لا يعمل بهذا الجهاز الان — حسب تصريح الامين العام للجامعة العربية — اكثر من سبتين موظفا من نوعية غير متميزة ، يتوزعون على مكاتب الاعلام الخارجى البالغ عددها خمسة عشر . كذلك فان ميزانية الاعلام العربى البالغة ثلاثة ملايين دولار ، لا تستخدم الا فى جانب صغير

كثيرا فى مستواها من المستويات المقبولة والمعتاد عليها محليا .

الاعلام العربى الخارجى :

فاذا نظرنا الان الى الكيفية التى يتم بها مباشرة الاعلام العربى الخارجى ، أى الاعلام الموجه الى غير العرب ، لوجدنا ان منه نوعين : اعلام تباشره الدول العربية كل بمعرفتها ، واعلام يقوم به العرب بصورة جماعية . ونلقى الان نظرة على كل من هذين النوعين .

أولا : اعلام تقوم به الدول العربية منفردة :

فاذا اخذنا مصر كمثال ، وجدنا انها تباشر الاعلام الخارجى عن طريق الاذاعة مثلا ، اذ تذيع بحوالى ثلاثين لغة مختلفة . وقد اعتبرت الاذاعة المصرية فى الستينات ، ثانية اذاعات العالم من حيث عدد اللغات التى تذيع بها [بعد الولايات المتحدة الامريكية] ، وخامس اذاعة من حيث عدد ساعات الارسال [بعد الاتحاد السوفيتى والصين والولايات المتحدة وبريطانيا] . وكذلك تقوم مصر بنشر عدد من الصحف والدوريات والنشرات باللغات الاوربية محليا وخارجيا . ثم هناك نشاط هيئة الاستعلامات التى تقوم بجمع ونشر المعلومات عن الاحداث والقضايا التى تهم الراى العام الداخلى والخارجى ، وهى تباشر نشاطها الخارجى ، عن طريق مراكز الاعلام ، وسائر اجهزة الدولة بالخارج ، مثل المكاتب الصحفية بالسفارات ، ومكاتب البعثات التعليمية ، والمراكز الثقافية والسياحية .

ثانيا : اعلام تقوم به جامعة الدول العربية :

فالوظيفة الاعلامية تعد من اهم وظائف الجامعة العربية ، وهى تقوم بمباشرتها عن طريق ادارة الاعلام بالجامعة ، التى تتبع الامانة العامة ضمن عدد من الادارات الاخرى ، هذا فضلا عن المكاتب الخارجية للجامعة ، وكذلك ما يعرف بجهاز الاعلام العربى المشترك ، ومن بين مؤسساته اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، فضلا بالطبع عن مجلس وزراء الاعلام العرب . وتستهدف جميع هذه التنظيمات ، القيام بعمليات الاتصال المختلفة

اغلبه مباشرا لا « يلتفت » حول هدفه الاعلامي عن طريق غير مباشر ، كالفنون والثقافة والرياضة والسباحة ... الخ . كذلك مايزال هذا الاعلام رسميا وظيفيا ، لا يولي القدر الكافي من الاهتمام للدبلوماسية الشعبية التي يسهم فيها العمال والشباب والاكاديميون وغيرهم .

ومايزال الاعلام العربي كذلك ، يفتقر الى التنوع الكافي الذي يسمح بالتوجه ليس فقط الى «دو» القضية ، وانما ايضا الى المتردد بخصوصها ، بل والى المؤيد لها ، لكي يزيد تعاطفه معها . فليس المقصود من الاعلام [وليس في قدرة الاعلام] قلب الاراء والاتجاهات رأسا على عقب ، بل تعديلها وتهذيبها في صبر وتدرج . وليس ممن المطلوب كذلك [ولا من الممكن] اقناع الجميع بنفس الدرجة . وعلينا ان نتذكر ، انه مهما اقتنع الآخرون بالرسالة الاعلامية ، فلن تصل درجة اقتناعهم في معظم الاحيان ، الى درجة اقتناع المرسل ، ومن هنا فعلى اجهزة الاعلام الاتصالي بالضيق والضجر ، اذا لم تؤد جهودها الى نجاح حاسم وسريع . وكذلك فان عليها ان تداوم على دراسة الاعلام المضادة دراسة تفصيلية وموضوعية ، للتعرف على مضمونه واساليبه ، بحيث يمكن ان يبنى على ذلك الكثير في السياسة الاعلامية العربية .

ان الاسباب التي تؤدي الى كون الاعلام العربي الخارجي اعلاما بسيطا ، يكاد يغلب عليه طابع التخلف والبدائية اسباب مفهومة . فمزالنا عملية الاتصال داخل المجتمعات العربية نفسها في مراحل تطورها الاولى ، واذا كان «فاقد الشيء لا يعطيه» فانه من الطبيعي الا يكون الاعلام العربي الخارجي على نفس المستوى من الاحكام والذكاء والتطور الذي يتميز به اعلام المجتمعات الاكثر رفاهية والاعلى ثقافة ، حيث تتوفر خبرة اطول بأساليب التكنولوجيا عموما ، وبوسائل الاعلام خصوصا . واذا كان هذا التخلف مفهوما ، فانه ليس بحال من الاحوال مقبولا . فقوة الاعلام المضادة وتفوقه يجعلان تطوير الاعلام العربي ضروريا ، وتدفع اموال البترول في ايدي الغرب ، يجعل تطوير الاعلام العربي ممكنا . وعلى خبراء الاعلام والمثقفين العرب ، ان يبذلوا اقصى جهودهم — بين هذا الضروري وذاك الممكن — في سبيل تحسين الاعلام العربي والارتفاع بفعاليتها .

منها للاتفاق الدوري على السياسة الاعلامية ، اذ ان عددا كبيرا من الحكومات ، لا يتقدم بحصته بانتظام ، وفي الوقت المناسب .

من هنا صرح للامين العام للجامعة ان يتحدث عما اسماه « بمحنة الاعلام العربي » المتمثلة في هزال هذا الاعلام وعدم فاعليته ، الامر الذي يرجع في جانب منه ، الى مشكلات مالية ، وفي جانب آخر ، الى قصور الوعي باهمية الاعلام ، والى الحساسيات الشديدة بين وزراء الاعلام العرب من جانب ، والاعلام العربي المركزي من جانب اخر ، والى عدم القدرة على اجتذاب الشخصيات الثقافية والدبلوماسية الناجحة الى العمل الاعلامي . هذا فضلا بالطبع ، عن مجموعة كبيرة من العوامل الثقافية والسياسية العامة .

وكان نتيجة ذلك ، ان ظل الاعلام العربي متميزا بالبطء والشكليات والجمود و«الشللية» . ومازالت الامثلة تتكرر حول تخلف اجهزة الاعلام عن مواجهة المواقف التي تحتاج الى مواجهة اعلامية حاسمة وكانت الحلول المقترحة اكثر سوءا من العيب نفسه في بعض الاحيان ، ومن ذلك الاعتماد على شركات اعلان اوروبية [لا نعرف الكثير عن مصالحها الحقيقية] في القيام بالدعاية للعرب .

ليس غريبا والحال هذه ، ان نرى الاعلام العربي مستمرا في عجزه عن الاتصال الفعال بال جماهير الخارجية . فمزال هذا الاعلام بعيدا عن الصراحة والموضوعية والاتزان ، وميالا الى الخطابة الصارخة ، والمبالغة في التهويل وفي التهوين . ومازال هذا الاعلام مرتجلا غير مبني على استراتيجيات وتكتيكات ، تتضمنها خطط وبرامج اعلامية متكاملة ومتناسقة ، ومازال هذا الاعلام دفاعيا في اساسه ، فهو لا يثبأ بالموقف الاعلامي المتوقع ، ولا يهدف اعلاميا للحدث المرتقب ، ولا يسارع بالهجوم كوسيلة في الدفاع . وهو ايضا اعلام جامد لا يقدر على تعديل او تغيير تكتيكاته وبرامجه في سرعة ، لكي يتجاوب مع المتغيرات الطارئة . وما زال هذا الاعلام كذلك نمطيا موحدا لا يتوجه الى كل « جمهور » بالرسالة التي تناسب معه ، وفي الوقت الذي يناسبه . ومايزال هذا الاعلام مفتقرا الى المتابعة المستمرة التي تتضمن تقويما ونقدا لجهود الاعلام ، وقياسا لتأثيرها على « المستقبل » ، مما يسمح بتعديلها وتطويرها . ومازال الاعلام العربي في



أزمة الماركسية بين الأيديولوجية والتطبيق

وحيد محمد عبد المجيد

المقولات النظرية التي كان الماركسيون يعدونها حتى وقت قريب في عداد المسلمات ، وبين الواقع السياسي ومقتضيات الحركة السياسية في اتجاه التأثير على سلوك الناخب في الانتخابات العامة أو الإقليمية ، وخاصة في المجتمعات الليبرالية التي تأصلت فيها قيم الديمقراطية الى درجة أصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل اقتلاعها ، وما يرتبط بذلك من توارى الحديث عن الانتفاضة المسلحة أو الاستيلاء على السلطة بالعنف الثوري الذي كان يميز الادب الماركسي في الثلث الاول من هذا القرن ، ليحل محله الحديث عن اعتماد الاسلوب البرلماني ، كطريق رئيسي ووحيد للوصول الى الحكم ، حيث تصبح صناديق الانتخابات هي العامل الحاسم في هذا الصدد .

والتأمل لهذه الظاهرة ، يدرك ان الازمة التي يعاني منها الماركسيون اليوم ، ليست مجرد أزمة تناقض ذاتية محصورة داخل كل مجتمع على حدة في اطار التفاعلات السياسية الداخلية فحسب ، وانما هي - وهذا ما يعني هنا - ذات بعد عالمي هام يترك آثارا واضحة وخطيرة على الحركة الشيوعية العالمية في مجملها ، وبالذات على علاقات هذه الاحزاب بالاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل حتى وقت قريب للغاية ، محور الحركة الشيوعية العالمية . فالاتحاد السوفييتي لم يستقبل هذه الظاهرة بارتياح ، وان كانت أجهزته السياسية الحزبية مازالت تتعامل معها بحرص بالغ ، بمعنى أنها لم تتخذ رد فعل سياسي عنيف ازاءها ، وانما اقتصر رد الفعل السوفييتي حتى الان على الهجوم الفكري والنظري الذي

المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في باريس في شهر فبراير الماضي وما تمخض عنه من نقد لمفهوم



« دكتاتورية البروليتاريا » والغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب . . أثار جدلا واسعا في الأوساط السياسية والفكرية العالمية بوجه عام ، والماركسية بوجه خاص .

والواقع ان هذا الحدث لم يكن مفاجأة للكثيرين ، ليس فقط لوجود مقدمات عديدة له ، لعل أهمها اصدار ما يسمى « بيان شامبيتي » ونشر كتاب « لجورج مارشيه » السكرتير العام للحزب بعنوان « التحدي الديمقراطي » وكلاهما - البيان والكتاب - يحتويان بوادر هذا الاتجاه ، ولكن - وفي الأساس - لان الواقع السياسي الذي تعايشه الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية اليوم ، يجعل من هذا الموقف تطورا طبيعيا بل وحتما . وكان للحزب الشيوعي الايطالي السبق في هذا المضمار من خلال طرحه لصيغة التسوية التاريخية

HISTORICAL COMPROMISE

أو الحل الوسط التاريخي القائم على اسيعاب التيارات الثلاثة الرئيسية في المجتمع الايطالي وهي : الكاثوليكي والاشتراكي والشيوعي . بن وامتدت هذه الظاهرة الى خارج القارة الأوروبية ، مثل ما حدث في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الياباني .

ولا شك ان هذا التطور يعبر عن أزمة حقيقية ، يعاني منها الفكر الماركسي اليوم في ظروف الثلث الأخير من القرن العشرين . . أزمة تناقض بين

لاول مرة مقابل تعهدهم بعدم التصويت على طرح الثقة في الوزارة برلمانيا ، كما حصل تحالف اليسار « الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي » في فرنسا على ٥٢ في المائة من الاصوات في الانتخابات البلدية الاخيرة في مارس الماضي مباشرة . والاهم من ذلك ، ما يمكن أن يؤدي اليه نجاح أسلوب ادارة الظهن لموسكو من انتهاج أحزاب أخرى له ، فتسرى عدوى الاتجاه الاستقلالي الذي تتبناه الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، وخاصة في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وأسبانيا ، الى الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث ، في الوقت الذي يأمل السياسة والنظريون السوفييت أن يتمكنوا من عزل تأثير الشيوعيين الاوربيين « المتمردين » على أساس أن الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث لم تواجه مشاكل « مجتمع الوفرة والاستهلاك » الموجود في أوروبا الغربية . ولا شك أن احتمال فشل السوفييت في ذلك ، يسبب لهم فزعا شديدا ، إذ أنه يؤدي الى عزلتهم عن الحركة الشيوعية العالمية ويزيد الامر سوءا ان تنزع الولايات المتحدة الى استغلال هذه التناقضات . وهذه هي السياسة البديلة - موضوعيا - لسياسة رفض اشتراك الشيوعيين في الحكم في أوروبا الغربية اذا ما فشلت السياسة الاخيرة .

- والعامل الداخلي يرتبط بالمأزق الذي يجد السوفييت أنفسهم فيه ، وهم الذين يؤسسون نظامهم على « دكتاتورية البروليتاريا » عندما تعلن احزاب شيوعية لها ثقلا سياسيا في أوروبا الغربية ، رفضها هذا المبدأ ، مما يمثل تحديا مباشرا للنظام السياسي السوفييتي ، خاصة في الوقت الذي يزداد فيه التمرد الداخلي على الاسلوب الاوتوقراطي في الحكم الذي أحل الحزب محل الشعب ، وفرض نظاما سلطويا على المواطنين . ولا أدل على هذا التحكم من كلمات « ليونيد بريجنيف » في تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي . « ان الشعب السوفييتي يعرف أنه حيث يكون الحزب ، يكون النجاح ، ويكون النصر ، وهو يثق بالحزب ، ويؤيد كل التأييد سياسته الداخلية والخارجية » . كما تفوح رائحة اضطهاد العناصر المنشقة من علماء ومفكرين

يقوده « ميخائيل سوسلوف » الفيلسوف النظري للحزب الشيوعي السوفييتي ، على أساس أن هذه احزاب مرتدة ومتمردة . كما أصدرت دور النشر الحكومية السوفييتية نشرة حادة تحت عنوان « المذهب الارتدادي في خدمة العداء للشيوعية » أي أن الاتحاد السوفييتي يهاجم الاحزاب الشيوعية الغربية نظريا ، ولكنه لا يبلور موقفا سياسيا تجاهها ، رغم امتناع « جورج مارشيه » عن حضور المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عقد في موسكو في يناير الماضي بعد انتهاء مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي .

عموما ، فإن التكتيك الذي يتبعه الاتحاد السوفييتي ازاء هذه الظاهرة ، يتلخص في الهجوم الفكري والنظري من جانب ، ومحاولة الاحتواء السياسي من جانب آخر ، بعدم تصعيد الخلاف النظري الى مواجهة سياسية شاملة . وهذا الموقف يطرح عددا من التساؤلات حول السر في هذا الغضب السوفييتي ، وهل يجد هذا الموقف تفسيره في العوامل الايديولوجية وحرص الاتحاد السوفييتي على « نقاء » المبادئ الماركسية ، أم يعود الى المصالح السياسية للاتحاد السوفييتي ، ورغبته في السيطرة على ذلك الاحزاب .

الواقع ان هذا التطور الذي لحق بفكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، له آثار سلبية بالغة السوء على الاتحاد السوفييتي . ويرجع ذلك في الأساس الى عاملين ، أحدهما خارجي ، والاخر داخلي .

- العامل الخارجي يرتبط بتقلص دائرة النفوذ السوفييتية نتيجة السياسات الاستقلالية التي تنتهجها هذه الاحزاب ، وما تطرحه من شيوعية « محلية » فرنسية وإيطالية . . . وبالتالي فقدان الاتحاد السوفييتي أوقا سياسية هامة ، خاصة وأن احتمالات اشتراك الشيوعيين الايطاليين والفرنسيين في الحكم الآن ، أقوى من أي وقت مضى . فقد حصل الحزب الشيوعي الايطالي في الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٥ على ٣٣٥ في المائة من مجموع الاصوات ثم حصل على ٢٤٪ من اجمالي الاصوات في الانتخابات العامة التي جرت في شهر يونيو الماضي في مقابل ٢٨٪ للحزب الديمقراطي المسيحي الذي اضطر الى عرض برنامج وزارته على الشيوعيين

على الصين عندما « تمردنا » على وصاية الحزب الام .

والحملة الاخيرة على الشيوعيين الارببيين ، كانت تركز على قضية الانحراف الليبرالى فى صفوف الحركة الشيوعية الارببية ، ويحصره الاكاديميون السوفييت فى هذا الصدد ، على التمييز بين ليبرالية القرن الثامن عشر ، او ليبرالية عصر التنوير وهى ليبرالية ثورية تطورت الى نظرية تيررية ومنهج فكرى وسياسى فى القرن العشرين ، واصبحت تقف عقبة فى وجه الشعوب المستعبدة ، وينتهون الى أن هذا الاتجاه هو الذى أثر فى ماركسية الاممية الثانية وابعدها عن هدفها الثورى .

ولسنا الان بصدد مناقشة هذه القضية ، ولكننا مع ذلك نشير الى أزمتين فقط ، مما يواجههما أصحاب هذه الاراء :

الاولى سياسية ومتعلقة بتفسير الحركة المعادية للاستعمار داخل الليبراليين الارببيين والامريكيين .

والثانية فكرية متعلقة بما أكد عليه كارل ماركس نفسه من امكانية فصل الثقافة عن الطبقة الاجتماعية ، عندما رأى أن ألمانيا « تبرجت » أى عرفت ثورة ثقافية بورجوازية راقية باحلال الوضعية والمادية العلمية محل الجدلية الفلسفية المثالية ، وما واكب ذلك من عقلنة الحياة الاجتماعية على كل المستويات : التنظيم الصناعى ، الاخلاق الفردية ، الديمقراطية السياسية ، العلمانية . وكل ذلك تحت قيادة طبقة أرستقراطية كلاسيكية غير الطبقة الوسطى الضعيفة آنذ ، وخلص من ذلك الى أن ما فعلته الارستقراطية الالمانية - أى استخدام الثقافة البورجوازية - يمكن أن تفعله أية طبقة أخرى .

ان تجاهل الاكاديميين السوفييت لذلك ، ولقولات أساسية وواضحة الدلالة فى الادب الماركسى ، مثل نصيحة فردريك انجلز فى رسالته الى فلورنس كيلي فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٦ : « ان نظريتنا ليست ناموسا يجب حفظه وترديده عن ظهر قلب ، بل هى دليل للعمل » .

ان هذا التجاهل يجعل الاقرب الى التصور ان القضية سياسية أكثر منها فكرية .

وغنائين . . . ويتضح أن ما تمناه الكثيرون بعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى من ان يكون « هذا المؤتمر بداية الطريق نحو ادراك للحقيقة » ، لا يعدو أن يكون سرايا ووهما ، فقد أدين الارهاب الستالينى نظريا فقط ، بينما بقى على الصعيد العالمى ، والاهم من ذلك ، ان هذا التطور فى فكر الأحزاب الشيوعية الغربية ، يأتى فى وقت يتبلور فيه داخل الحزب السوفيتى اتجاه واضح ينادى بالتصحيح والتطوير وارساء قيم ديمقراطية حقيقية ، بل وي طرح بعضهم فكرة التعدد والحوار ، كوسيلة لتجاوز واقع الاستبداد السياسى والايديولوجى ، وينطلق هؤلاء من أن سيف « حماية الاشتراكية » المسلط على الرقاب ، لم يعد ذا معنى اليوم ، إذ لم يعد الاقتصاد السوفييتى « تلك القلعة المعزولة التى تحاربها أنظمة الغاية الرأسمالية حرب فناء » كما كانت تردد الدعاية السوفيتية ، ولكن الواضح أن الحزب السوفييتى مصر على اجهاض كل هذه المحاولات . يدل على ذلك اتجاه المؤتمر الاخير للحزب ، وبخاصة خطاب « ميكتور جريشن » وهو من الاعضاء البارزين فى المكتب السياسى حيث يقول « ان الدعاية الرأسمالية تبذل جهودا كبيرة للتشجيع على المجتمع السوفييتى ، واعطاء صورة سيئة عن الحياة الاجتماعية والسياسية فيه ، ولكن الشعب السوفييتى على علم بقوانين الذئب الرأسمالية ، ولن ينخدع بالحرية البورجوازية الوهمية » .

والواقع أن هذين العاملين ، هما اللذان يحكمان حركة موسكو تجاه هذه الظاهرة ، وهما كما نرى عاملان سياسيان يرتبطان فى جوهرهما بمصالح النظام السياسى فى الاتحاد السوفييتى قبل أى شئ آخر . ومن هنا نرى أن المبررات الفكرية والنظرية التى يسوقها الاكاديميون السوفييت لمواجهة هذا التطور ، لا تتجاوز كونها غطاء ايديولوجيا للمصالح السياسية التى لا تستطيع الحملات الايديولوجية أن تطمسها ، مهما استخدمت من مصطلحات الانتهازية والتحريفية و « الانحراف الليبرالى » ، وهى الاتهامات الرائجة فى السوق السياسية الماركسية ، عندما تتأجج الخلافات داخلها . وقد استخدمت من قبل - هى ومثيلاتها - فى حملات الاجهزة السوفييتية على يوغوسلافيا ثم

التي تعاني من عدم صلاحية الماركسية الكلاسيكية كنظرية بجمودها للواقع السياسي الذي تعمل فيه ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى التجديد والتطوير المستمر في اطار اخضاع الفكر لمقتضيات الحركة السياسية .

والوجه الثاني يمثل الحيز الشيوعي السوفييتي والاكاديميون السوفييت ، وهم يعانون الازمة من منظور عكسي ، اذ يرون في الماركسية الارثوذكسية والعلاقة القائمة لديهم بين الفكر والسياسة ، افضل العلاقات لخدمة المصالح السياسية السوفييتية ، وبالتالي يسعون الى تجسيد النظرية وصيها في قالب قيصري ستياليني ملائم لمصالح السياسة الخارجية السوفييتية .

هذه الازمة - في الواقع - تطرح سؤالا اخيرا ومحددا عن مستقبل هذا الصراع الذي سيشتعل بالضرورة في الفترة القليلة القادمة ، ولن الغلبة فيه ، وما الذي يمكن ان يتمخض عنه « وبالرغم من صعوبة الوصول الى رؤية مستقبلية واحدة ، وعلى قدر من الوضوح بالنسبة لظاهرة معقدة كهذه ، الا انه يمكن القول بضرورة انتصار أحد هذين الاتجاهين ، حتى لو لم يؤد ذلك الى هزيمة شاملة للاتجاه الآخر . واذا أردنا تحديدا أكثر ، لقلنا ان الاتجاه الذي يمثله الاتحاد السوفييتي في ظل معطيات الثلث الاخير من القرن العشرين ، هو الاتجاه الاضعف ، وليس أدل على ذلك من نتائج مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية الذي انعقد في برلين الشرقية في ٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٧٦ والتي يمكن تلخيصها في :

- ان الوثيقة التي صدرت عنه لم يرد فيها لأول مرة تعبير الماركسية اللينينية ، وكان الحد الاقصى هو العمل من أجل الاشتراكية ، كما لم تجد الوثيقة أي نص على الالتزام بالاممية البروليتارية ، بل على العكس كان النص على « الاستمرار في النضال على أساس الخط السياسي الذي يسيرون عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما ، وكذلك التأكيد على الالتزام الكامل بالمساواة والسيادة المستقلة .

- ان محاولة بريجنيف لطرح فكرة جديدة للاحتواء غير المباشر في شكل الحاصصة الى القشور والنقاشات الرئائية من حين لآخر لتبادل الخبرات

ولكن على ما يبدو ، فان السوفييت يتغافلون عن حقيقة أن الماركسية قد دخلت في مرحلة جديدة بعد ستالين ، مرحلة تشجب الحكمة الستالينية التي اغلقت الباب أمام كل تطور تحت دعوى « البورجوازية واليمينية » وقامت حملة واسعة في اوربا الغربية بالذات ضد « العقيدة الستالينية » ، التي انتزعت من الماركسية كل روح نقدي ، وبلغت الذروة في العدوان الاثم على الديمقراطية والحرية وحق الحياة والكلمة في الحزب والدولة ، ويعبر عن ذلك بشجاعة الفكر الماركسي الفرنسي « روجيه جاردوي » بقوله : « كننا نحارب الشر المطلق ، فكيف كان لنا الانعتقد ان قضيتنا هي الخير المطلق ، واسترحنا الى هذه النظرة المانوية الى العالم ، وقبلنا كل ما يأتي من معسكرنا ، وباسم الولاء الحزبي رفضنا اخذه بأي تمحيص نقدي ، وهكذا قبلنا - حتى دون ان نفرض علينا - بالمعتقدية الستالينية [ودارت مناقشات متشعبة بين المثقفين الاوربيين واكبسة تجزئة الحركة الشيوعية العالمية ، ظهرت فيها الماركسية غامضة المعنى ، قابلة لاي تاويل ، عاجزة عن فهم تطور ذاتها ، وتميز معالمها عن المدارس الفلسفية والاجتماعية المؤثرة في الغرب ، وبدلا من ان تكون منهجية بحث وتحليل ، أصبحت هي موضوع البحث والتحليل ، وان كان الماركسيون الاوروبيون قد استطاعوا بعد لاي ، ان يتلمسوا طريقهم على صعيد التسطور ، والسوفييت يعمدون الى تجاهل ذلك ايضا ، فهم لا ينظرون بعين الاعتبار الى هذه الحركة الواسعة التطورية في اوربا الغربية ، وخاصة في فرنسا ، حيث يرفع الشيوعيون الفرنسيون راية الحوار مع كل الاتجاهات الفكرية دوما استثناء . ووضح مثال على ذلك اسابيع الفسح الماركسي ، التي بدأت بأسبوع عن « الماركسية والوجودية » عام ١٩٦٢ ثم الحوار الموسع حول الاخلاق المسيحية والاخلاق الماركسية ، والانسان المسيحي والانسان الماركسي ، واتساع ميادين هذا الحوار مع الكاوليكين بعد ظهور الرسالة البابوية الشهيرة [والسلام على الارض] .

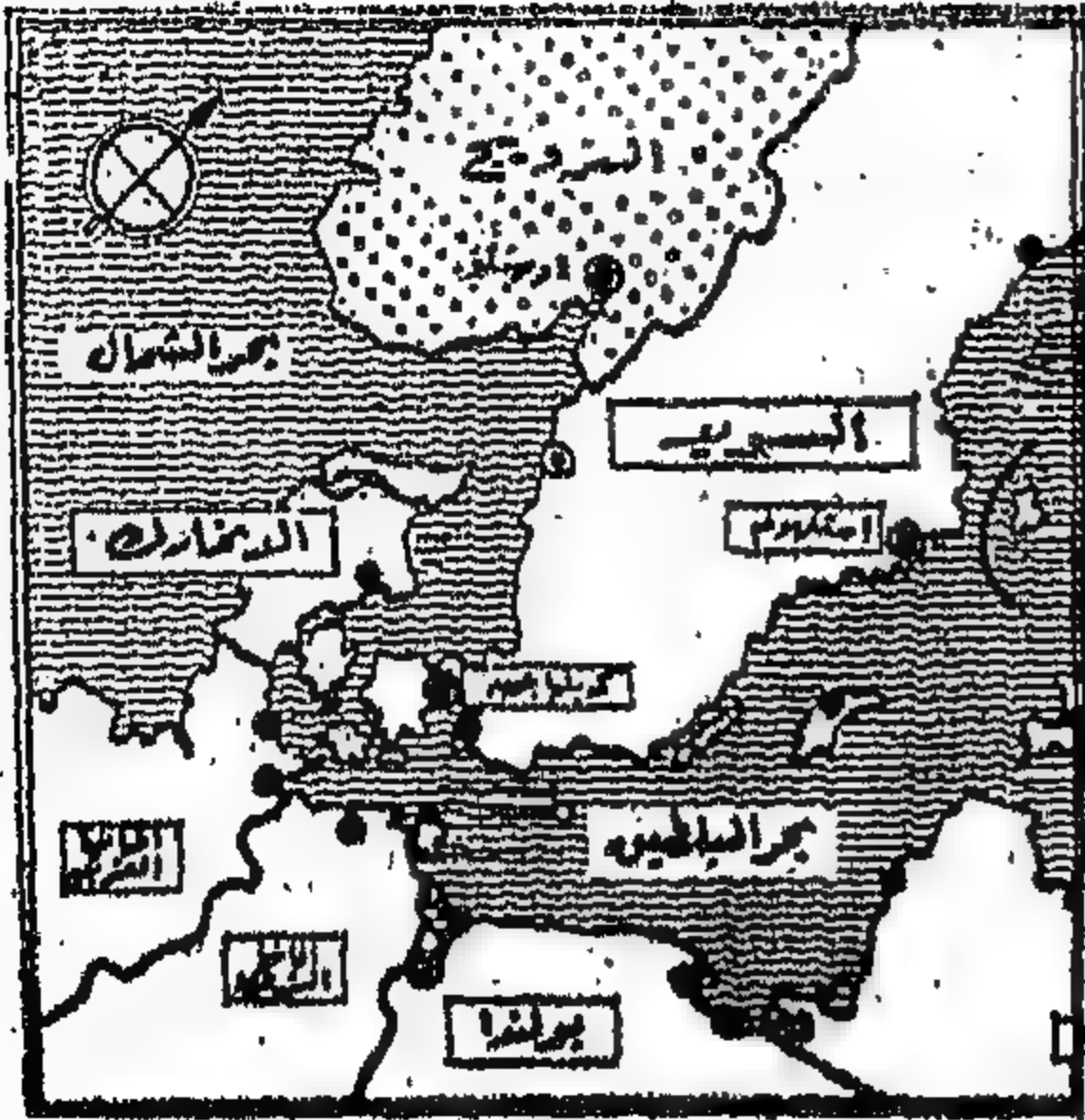
ان كل ذلك يفودنا الى ان طبيعة الازمة التي تعاني منها الماركسية ، انما هي ازمة ذات وجهين كلاهما مناقض للآخر ، ولا يمكن ان يلتقي معه . الوجه الاول تمثله الاحزاب الشيوعية الغربية

اليوم ، وتطوير التعاون والمنافع المتبادلة بين الشعوب . والواقع ان نتائج كهذه لمؤتمر شيوعي يحضره ممثلو كل الاحزاب الاوروبية - عدا البانيا - تظهر بجلاء مدى العزلة التي يعاني منها السوفييت بين رفاقهم . انفسهم ولكن انتصارا حقيقيا للاتجاه الاخر - في رأيي - لا يمكن ان يتم ، الا اذا نجح هذا الاتجاه والواقع ان انتصارا حقيقيا لهذا الاتجاه في تجاوز كل الجوانب السالبة في الفكر الماركسي بشجاعة ، وتطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على الامتزاج بين قيم الحضارة الديمقراطية الليبرالية الغربية ، والنظام الانجلو امريكي ، كمثل أعلى سياسي ، وبين الفكرة الاشتراكية العلمية كمثل أعلى للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم طرح نموذج جديد اشتراكي ديمقراطي حقيقي يتخطى كل من يسارية الاحزاب الشيوعية ، ويمينية الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في بعض البلدان ، ويمثل الاساس لبذور ثقافة سياسية عالمية جديدة تتطلع اليها الانسانية الحالية .

كانت محاولة فاشلة حيث اضرت الاحزاب الاوروبية على رفض الانصياع لفكرة اللقاءات الدورية . ان السوفييت لم يتمكنوا من مواجهة الاحزاب الاوروبية التي اعلنت بوضوح عن اتجاهاتها الجديدة نشرح برلنجوير الايطالي سياسة حزبه في المساومة التاريخية ، وافاضل مارشيه الفرنسي قرابة الساعة في تفصيل عوامل الغاء دكتاتوريه البروليتاريا ، واكد كاريالو الاسباني على التحالف مع الليبراليين والمسيحيين ورفض المركز الموجه ، بينما كان تيتو صريحا للغاية في دفاعه عن حركة عدم الانحياز وايضا انها الاساس في سياسة يوغوسلافيا .

- ان مجموع القضايا التي تناولها المؤتمر تعكس مدى قوة الاتجاهات الجديدة الديمقراطية في اليسار الاوربي ، ومن ثم جاءت مخلصتها النهائية ممثلة في وثيقة المؤتمر لتطرح اهدافا ديمقراطية وبنلامية واجتماعية وانسانية عامة تدور حول تعميق الانفراج الدولي ونزع السلاح والدفاع عن الديمقراطية والاستقلال الوطني ، الاشادة بسياسة عدم الانحياز ودورها الفعال في عالم





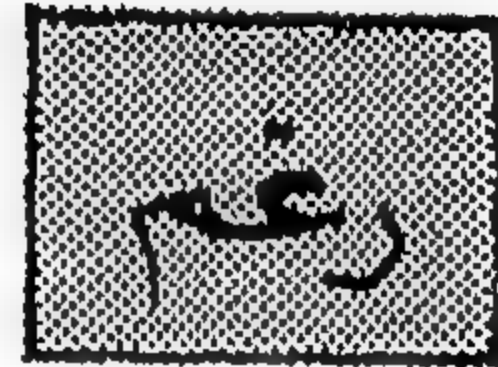
الدفاع عن الجناح الشمالي لحلف الأطلسي

محمد نعمان جلال

الى أن تعيد كثير من الدول تقدير مواقفها ، كما أثر في طبيعة العلاقات بين الشرق الأوسط ، وكل من القوتين الأعظم ، وترك البترول كسلح اقتصادي أثرا مدمرا - نتيجة الارتفاع الكبير في أسعاره - على بعض الاقتصاديات ، ومفيدا بالنسبة لاقتصاديات أخرى . ومن الدول التي استفادت من ارتفاع أسعار البترول ، دول بحر الشمال ، فلولا الارتفاع الكبير في أسعاره ، ما كان يمكن لذلك الدول أن تستخرجه اقتصاديا . وتشير التقديرات العالمية الى أن بحر الشمال سيكون في عام ١٩٨٠ ثاني أهم منطقة في العالم في استخراج البترول والغاز الطبيعي من البحر ، وسيكون الإنتاج أساسا من الجرف القاري البريطاني والنرويجي ، الذي ينتج يوميا حوالي ٥ ملايين برميل . أي أقل من إنتاج حقول الجرف القاري في الشرق الأوسط بـ ١٧ مليون برميل . وتلي ذلك في الأهمية ، منطقة شمال أمريكا التي تغطي جرينلاند وكندا والولايات المتحدة ، والتي يقدر إنتاجها اليومي بحوالي ٣ ملايين برميل من الشواطئ عام ١٩٨٠ .

٢ - تحول الاتحاد السوفييتي الى قوة بحرية ، بتركيزه المتزايد على بناء السفن الحربية والغواصات ، بشكل أصبح يهدد دول الغرب في هذا المجال من التسليح ، الذي كان مقصورا ميدان التفوق فيه على دول حلف الأطلسي . وكان يعتقد أن الاتحاد السوفييتي قوة برية فقط بحكم وضعه الجيوبوليتيكي ، وعدم اطلاله على بحار دافئة ، إلا أنه استغل هذا الضعف لدى الغرب ، وعمل على

ما شهدته العلاقات بين الشرق والغرب من تطورات منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، أدت الى ما



عرف باسم سياسة الوفاق السدولي ، التي بلغت أوجها بلفاءات القمة الأمريكية السوفييتية ، وبإجاء دعاة الوفاق في عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي في منتصف عام ١٩٧٥ ، إلا أن كلا من الكتلتين ما تزال تتخوف من الأخرى ، فمع تراخي النشاط العسكري في وسط أوروبا ، وبروز الدعوة لتخفيض متبادل للقوات في تلك المنطقة ، فإن النشاط العسكري انتقل الى الأطراف ، وحظي الجناح الشمالي لحلف الأطلسي بنصيب الأسد من هذا النشاط

ولقد برزت منطقة بحر الشمال ، كمناطق متزايدة الأهمية الاستراتيجية منذ بداية السبعينيات ، ويمكن أرجاع ذلك لعدة عوامل منها :

١ - اكتشاف البترول بكميات كبيرة في بحر الشمال . وقد جاءت تلك الاكتشافات في منطقة كان يعتقد أنها خالية من البترول ، وفي فترة تاريخية أصبحت الحاجة الى البترول ، ماسة أكثر من ذي قبل ، فضلا عن بروز البترول كعامل سياسي واقتصادي ، يلعب دورا خطيرا في الصراع الدولي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أمكن فرض حظر بترولي عربي لأول مرة . وإن لم يكن كاملا ، كما أن مدة الحظر لم تكن طويلة . ورغم هذا ، فقد أدى

بين الطرفين ، فان خلاصة ما تم التوصل اليه ، هو حل مؤقت للنزاع ، اعترفت بمقتضاها بريطانيا واقعيا بالحدود الجديدة ، وسمح لها بالصيد بعدد محدود من السفن داخل تلك الحدود ، على ان تخضع لرقابة ايسلندا وقوانينها . بيد ان المشكلة التي ستثور ، هي بعد انتهاء مدة الاتفاق في ديسمبر القادم .

ازاء ما سبق ، بدأت الدول المطلة على بحر الشمال ، تعيد النظر في مواقفها الدولية . ومن ابرز تلك الدول الدانمارك والنرويج .

ولقد اتبعت هاتان الدولتان سياسة شبه حيادية ازاء التكتلات والاحلاف الدوية التي نشأت مع اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فهما وان انضمتا الى حلف الناتو ايمانا منها بضرورة الاحتماء بالقوة الامريكية في الدفاع عنهما في مواجهة العملاق السوفييتي ، الا انهما لم تريدوا اغضابه الى الحد الذي يدفعه لمعاداتها ، ومن ثم الاستعداد للعمل ضدتها . ولذا فان هاتين الدولتين جعلتا علاقاتهما بالناتو ذات طبيعة خاصة ، فلم تسمحا باقامة قواعد نووية ، ولا بوجود دائم للقوات الاجنبية على اراضيها ، كما لم تسمحا بتجريح اسلحه دويه على اقاليمهما في وقت السلم . وقد عرفت هذه السياسة باسم سياسة القواعد وحافظت هاتان الدولتان على هذا النمط الخاص من شبه الحياد او التوازن في العلاقات ، وكان هذا المنطق يحمل في طياته رضاء التوتير الاعظم به . وبظرة لمطافه الدول الاسكندنافية نوحى بهذا الرضاء ، وبمضى انطبعا بان خلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مدفوق ولز ضميا عليه . اذا فنلندا بحكم التصانفها الجغرافي بالاتحاد السوفييتي محايدة ، مع تنسيق اكبر سياسيتها مع الاتحاد السوفييتي ، والسويد بمنطقة وسط ، تلزم حيادا شبه دقيق ، والنرويج محايدة مع تنسيق يكاد يصل الى حد الارتباط مع السياسة الامريكية . بل اننا كعرب ، وانطلاقا من النظرة نحو قضايانا ، نكاد نجد نفس التدرج في المواقف ، فان فنلندا اكثر تعاطفا مع القضايا العربية من اية دولة اسكندنافية ، تليها السويد ، واخيرا تأتي النرويج . ولاشك ان ذلك يرجع الى عدة عوامل ، ليس مجال تفصيلها هنا ، ولكن تكفي الاشارة السابقة في التنسيق بين

تطوير امكانياته البحرية في عدة منساق من الشرق ، حيث ملايديفوستك تواجه الصين واليابان وغرب الولايات المتحدة ، ومن الغرب حيث الجناح الشمالي لحلف الاطلنطي في شمال غرب اوربا ، وكذلك بدخوله في البحر المتوسط والمحيط الهندي كقوة بحرية ، وعندئذ احست الدول الغربية بالخطر ، واعدت النظر في حساباتها الدولية ، ومن المناطق التي بدأت اعادة النظر فيها ، منطقة بحر الشمال والمحيط الاطلسي الشمالي .

٣- التطور الجديد في قانون البحار ، والذي بدأ في اتجاه بعض الدول لتمديد حدود مياهها الإقليمية ، واخذ هذا التطور دفعة في مؤتمر كراكس لقانون البحار في عام ١٩٧٤ ، وما تلا ذلك من مؤتمرات في جنيف عام ١٩٧٥ ، ونيويورك عام ١٩٧٦ ، فضلا عن اتجاه بعض الدول لاتخاذ قرارات فردية ، حماية لمصالحها الاقتصادية ازاء ما لمسته من عدم وصول المؤتمرات الدولية الى قرارات حاسمة بالسرعة المطلوبة . ومن هذه الدول ايسلندا التي كان لقرارها الانفرادي بمد حدود الصيد الخاصة بها الى ٢٠٠ ميل بدلا من ٥٠ ميلا اعتبارا من ١٥ اكتوبر ١٩٧٥ ، كان لهذا القرار اثره في احداث بعض التوتر في علاقات الدولة المطلة على بحر الشمال ، وفي اوضاع حلف الاطلنطي وامكانياته الدفاعية في تلك المنطقة ، فضلا عما أدى اليه هذا القرار من تصعيد الخلاف بين بريطانيا وايسلندا بوجه خاص - وهذا التصعيد الذي انتهى الى قطع العلاقات بين الدولتين في ١٩ فبراير ١٩٧٦ . وكانت هذه اول مرة يحدث فيها مثل هذا الموقف بين دولتين غربيين من دول حلف الاطلنطي ، كما انتشرت عدة مظاهرات ، وارتفعت عدة شعارات في ايسلندا ، تطالب بالغاء التسهيلات الممنوحة لقوات حلف الاطلنطي في ايسلندا ، وانهاء القاعد الامريكية في كيلافيك ، وقد اثار ذلك قلقا عميقا لدى الخبراء العسكريين في دوائر حلف الاطلنطي ، الذين راوا في ذلك نذيرا خطيرا يهدد امن المنطقة الاستراتيجية ، في وقت تزايدت فيه قوة الاتحاد السوفييتي . ورغم جهود حلف الاطلنطي في مؤتمر بروكسل في اواخر عام ١٩٧٥ ومؤتمر اوسلو في مايو ١٩٧٦ ، ورغم المساعي والضغط التي بذلت من عدة جهات اوربية ، وبوجه خاص من النرويج التي بذلت جهودا كبيرة في التقريب

الجنرالات النرويجيين ، ومنهم الجنرال تسافت يوهانسن الذي دعا الى ان تغير النرويج سياستها الخاصة بالقواعد ، وان تسمح باقامة قواعد عسكرية واسلحة نووية دائمة تابعة للنااتو ، وذلك لحماية النرويج من أية هجمات سوفياتية ، اذ ان لدى الاتحاد السوفيتي خططاً لغزو النرويج ٣ - اما السياسة الرسمية للدولة ، فانها تقوم على الاعلان عن التمسك بالسياسة التقليدية ، وتؤكد انها سياسة ناجحة وفعالة ، وفي نفس الوقت تسمح باستحياء بمزيد من الارتباط بالنااتو . ومن أبرز معالم هذا الارتباط ، تعدد زيارات الغواصات الذرية التابعة للولايات المتحدة للموانئ الهامة مثل أوسلو العاصمة ، وبرجن على الشاطئ الغربي ، وترومسو في أقصى الشمال الغربي ، وزيادة عدد القوات البريطانية وقوات النااتو التي تشترك في المناورات مع القوات النرويجية ، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق بينها ، وتعرفها على الطبيعة الجغرافية للنرويج والمنطقة بحر الشمال ، وطول مدة بقائها ، بحيث يمكن القول بان فترات وجود هذه القسوات ، وزيارات الغواصات والسفن الحربية المختلفة ، يمكن ان تشكل حساباً وجوداً يكاد يكون شبه دائم .

كما تتجه النرويج حالياً لزيادة عدد قواتها العسكرية ، وتومير أحدث المعدات العسكرية لها ، ويتجلى ذلك في الزيادة المطردة لميزانية الدفاع ، ففي عام ١٩٧٠ مثلاً كانت ٢١٤.١ مليون كرونر ، بينما أصبحت ٤٨٠ مليون كرونر في ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد وصف أحد أعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكي اليساري اليوم الذي وافق فيه البرلمان على ميزانية الدفاع ، وهو يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ ، بأنه أغنى يوم في حياة البرلمان ، لانه أقر ميزانية الدفاع ، بزيادة ضخمة عن الاعوام السابقة ، على حين ترك كثيراً من القضايا المدنية بلا علاج ، كان يمكن أن تسهم هذه المبالغ في حلها .

ويعارض جوستاتسن زيادة ميزانية التسليح وعضوية النرويج في النااتو ، انطلاقاً من خط فكري يؤمن به مع حزبه . الا ان باقي أعضاء البرلمان لا

السياسيين النرويجية والأمريكية ، والطبيعة المحافظة للشعب النرويجي ، وعدم رغبته في التغيير ، ومحاويلته الحفاظ على المواقف التقليدية كآمان ضد مخاطر التغيير ، وقوة الضغط الصهيونية لتقديم علاقات إسرائيل مع قادة النرويج في إطار الحركة العمالية والاشتراكية الدولية ، وضعف قوة الضغط العربية ، وكذلك الوجود العربي مقارنة بمثيله في الدول الاسكندنافية الاخرى ، وعدم التنسيق بين الدول العربية في حركاتها الدولية وتحولاتها .

ما هو الجديد الذي نلمسه الان في تطورات الدفاع عن الجناح الشمالي لحلف الاطلنطي ؟ الجديد تجاه تلك المنطقة - منطقة بحر الشمال - لتصبح في وسط معترك السياسة الدولية ، بدلاً من الوقوف على هامش الاحداث ، وقد ساعدت على ذلك العوامل الثلاثة التي سبق ان اشرنا اليها . اما بلامح هذا التطور من الناحية الاعلامية - التي تمثل الأساس الذي تبنى عليه أية سياسة - فتظهر فيما يلي :

١ - الحملة الاعلامية الضخمة التي يقودها عدد من جبرالات النااتو . ويدعون فيها الى ضرورة ان تغير النرويج والدانيمارك من سياستهما الدفاعية ، باعتبارها غير كافية لحماية الامن القومي في هاتين الدولتين ، ومن ثم فان عليهما التخلي عن سياستهما التقليدية ، واتباع سياسة دفاع فعالة ، وذلك بالسماح بتخزين الاسلحة النووية ، والوجود الدائم لقوات حلف الاطلنطي فيهما . ويقود هذه الحملة الجنرال والتر ووكر القائد السابق للجناح الشمالي لحلف النااتو ، وهو يصدر مجلة شهرية في لندن ، تعالج هذه القضايا ، كما يقوم بالقاء العديد من المحاضرات والندوات يدلل فيها على وجهة نظره .

٢ - لقيت الحملة الاعلامية السابقة صدى داخلياً لدى قطاعات عديدة من الرأي العام النرويجي ، وتروج لها الاحزاب اليمينية المحافظة ، ومن أشد أنصارها تحمسا ، حزب اندرياس لانج ، وهو حزب يميني متطرف له ٤ مقاعد في البرلمان البالغ عدده ١٥٥ مقعداً . الا ان باقي الاحزاب اليمينية الاخرى ، تشاركه الرأي بدرجات متفاوتة ، وكذلك يشاركه الرأي عدد من

يقرونهم على ذلك ، ويرون أنهم بهذا المنهج الرفض لعضوية السويج في الناتو ، ولزيادة ميزانية الدفاع ، لا يقدمون حلاً لمشاكل الأمن ، ولا لزيادة القوات السوفييتية في المناطق الشمالية المجاورة للسويج ، سواء من ناحية المعدات أو الأفراد . والجدير بالذكر ، أن حزب جيسوتافسن هو الحزب الاشتراكي اليساري وله ١٦ مقعداً في البرلمان .

٤ - أما المعارضة النرويجية اليسارية ، فإنها كما سبق أن أشرنا ، تتدد بزيارة الغواصات النووية الأمريكية للموانئ النرويجية ، وتعتبرها انتهاكاً للسياسة التقليدية النرويجية في هذا الشأن ، واستفزازاً لمبرر له للاتحاد السوفييتي ، وانحيازاً سافراً للولايات المتحدة . وفي كل مرة تثير المعارضة ذلك ، تنصدي لها الحكومة مؤيدة تمسكها بالسياسة التقليدية ، وتنصدي لها القوى اليمينية داعية لزيد من الانحياز للناتو ، وتوثيق العلاقات معه ، ومنددة بتضخم القوات السوفييتية وتعاضمها في المناطق الشمالية .

ولكن ما هو الرد السوفييتي إزاء هذه الحملات والتطورات ؟

لقد تمثل هذا الرد السوفييتي في تحركات يمكن رصد بعضها كما يلي :

١ - في أواخر عام ١٩٧٥ قامت طائرات سوفيتية باختراق المجال الجوي النرويجي في أقصى الشمال ، وعادت لقواعدها سالمه ، بعد أن قامت بواجبها . وقد أثار ذلك حفيظه الرأي العام النرويجي ، ونشرت الصحف العديد من المقالات منددة بهذا التصرف ، باعتباره عدواناً سوفيتياً وانتهاكاً لمجال الجوي النرويجي . وقدمت الحكومة النرويجية احتجاجاً رسمياً على ذلك للسلطات السوفييتية . والتحليل السياسي لهذا الحدث ، يوضح حساسية ودقة العلاقات السوفييتية النرويجية ، وكذلك عدم كفاية وسائل الدفاع الجوي النرويجي . وترجع حساسية تلك العلاقات ، إلى الحدود المشتركة بين الدولتين في أقصى الشمال ، والخلاف بين البلدين على تحديد المياه الإقليمية لكليهما في بحر البارت ، وكذلك التنازع حول مدى وحدود السيادة في منطقة أرخبيل سفالبارد في شمال غرب النرويج . ومن القضايا الطريفة في هذا الشأن ، ما أثير أخيراً باسم قضية الزوجات إذ أن منطقة سفالبارد

خاضعة بسيادة النرويج بمقتضى اتفاقية سبيتربرجن التي وقعت في فبراير ١٩٢٠ ، إلا أن الاتفاقية نصت قديماً على سيادة النرويج الكاملة ، إذ تنص في المادة العاشرة منها على أن الدول الموقعة عليها أن تتمتع بحقوق متساوية في ممارسة النشاط الاقتصادي فيها . وقد نصت الاتفاقية على أنه حينما يسمح لروسيا بالانضمام إليها ، فإن لمواطنيها شركتها الحق في التمتع بنفس الحقوق الممنوحة لرعايا الدول الأخرى كانت الاتفاقية قد عقدت ولم تكن معظم الدول قد اعترفت بالثورة الشيوعية في روسيا . وبعد أن اعترفت الدول الغربية بالاتحاد السوفييتي ، وانضم للاتفاقية وصدق عليها ، فإن مواطنيه يمارسون حقوقهم في تلك المنطقة . ومع هذا فإن الاتحاد السوفييتي لم يسلم بوجهة النظر النرويجية في السيادة الكاملة لها على المنطقة ، بل أنه في الاحتفال الخمسيني على توقيع الاتفاقية ، لم يوفد سياسياً لتمثيله ، واكتفى بحضور ممثل شركة إيرفلوت لتلك الاحتفالات . والقضية التي أثرت كانت تتعلق بموظفي شركة الطيران السوفييتية التي يقسم موظفوها على مساحات خاصة في المنطقة ، إلا أنهم استقدموا زوجاتهم للإقامة معهم في مساكن خاصة بهم ، مع أنه غير منصوص في عقد الإيجار على اصطحاب زوجاتهم معهم . وثار النزاع بين السلطات المختصة في النرويج على ذلك ، باعتباره انتهاكاً لسيادة النرويج التي تقتضي احترام تطبيق قوانينها على أراضيها ، واعتبرت الأوساط اليمينية أن المسألة خطيرة ، وطالبت بالقيام برد فعل نرويجي فعال لتأكيد سيادة النرويج على أراضيها . وقد يكون لهذه العناصر بعض العذر ، فمن المعروف أن النرويج دولة حديثة التكوين والسيادة ، فتاريخها كدولة ذات كيان سياسي يرجع إلى عام ١٩٠٥ . حين انفصلت عن السويد ، ومن ثم فإن شعبها - كشعوب العالم الثالث - حساس للغاية في كل ما يراه مأساً بسيادته واستقلاله ، كما أن خوف النرويج المتطقي من العملاق السوفييتي المجاور بها ، جعلها تحرض على المبالغة في تأكيد سيادتها ، لئلا يتخذ من صمتها سابقه ، وانتهت المشكلة كما كان يجب أن تنتهي ، بأحاطتها للمحاكم المدنية للفصل فيها ، بما يقضى باحترام طبيعة عقود الإيجار ، ومن ثم عدم

أصبحت كالحلام اليقظة . لا إيمان بها ، ولا وجود لها .

٢. - ذكرت بعض مصادر حلف الناتو في بروكسل في أوائل إبريل ١٩٧٦ أن الاتحاد السوفيتي قد بدأ القيام بعمليات استطلاع جوى على النرويج واندانيمارك بطائرات فوكسبات التي تزيد سرعتها على ثلاثة أضعاف سرعة الصوت ، وتطير على ارتفاع ٩٠ ألف قدم ، كما أنها ذات محركين . وأن هذه الجولات الاستطلاعية بدأت منذ يناير ١٩٧٦ . ثم أخذت في التصاعد منذ ذلك الحين . وأشارت أيضا إلى أن الوحدات العسكرية السوفيتية في بولندا والمانيا الشرقية ، قد زودت بمعدات عسكرية جديدة ، من بينها طائرات ميغ ٢٥ .

ورغم تأكيد المصادر العسكرية النرويجية نفث حدوث هذه العمليات الاستطلاعية .

وبعيدا عن الحملات الإعلامية والحملات المضادة بين أنصار الناتو وخصومه في النرويج ، وبين حلفي وارسو والأطلسي بشأن تزايد قوة كل منهما واتجاهاته التوسعية ، فإن هناك بعض التطورات العسكرية والسياسية لحلف الناتو ، خاصة في جناحه الشمالي . ومن أبرز هذه التطورات :

الاول ، في فبراير ١٩٧٦ قامت لجنتان من اللجان الهامة في الناتو ، وهما لجنة التخطيط بعيدة المدى ، ولجنة الاعتمادات ، بزيارة لشمال النرويج لأول مرة . وقد قامت اللجنتان بالتفتيش على القواعد البحرية والمطارات والمخازن على طول الساحل من برجن الى ترومسو ، وأولت اللجنتان أهمية خاصة للأنشطة في شمال النرويج ، التي ستستخدمها القوات النرويجية والحليفة التي يمكن أن تنتقل للنرويج في حالة الحرب . وقد حضرت اللجنتان بساء على دعوة السلطات النرويجية ، وضمت عددا من كبار العسكريين والمدنيين من مركز قيادة الناتو في بروكسل ، زائحات الحليفة في أوروبا المعروفة باسم Shape ، وقيادة المحيط الأطلسي المعروفة باسم Saclant . ومما يجدر ذكره أنه رغم موقف فرنسا الخاص من الحلف ، فإنها ما تزال تشارك في أعمال التخطيط والتمويل الخاصة بالدفاع .

الثاني ، اجتماع المجلس الوزاري لحلف الناتو

إبقاء الزوجات . ووافق الاتحاد السوفيتي على ذلك .

أما عدم كفاية أجهزة الدفاع النرويجية ، فتجلى في أن الطائرات السوفيتية لم يحس بها أحد إلا بعد عودتها - أي أنه لو كانت النية مبيتة على القيام بهجوم أو عدوان ، لحقق هذا الهجوم أهدافه . وهذا يدحرجنا - بكل أسف ومرارة - بما حدث لمصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وتتخذ القوى المؤيدة لحلف الأطلسي من ذلك ذريعة للدعوة لتغيير السياسة الدفاعية النرويجية ، والترخيب بمزيد من نشاط الناتو في النرويج . وقد أثارت هذه الدعوة حفيظة الاتحاد السوفيتي ، فنشرت جريدة العلم الأحمر السوفيتية مقالا في بداية عام ١٩٧٦ انتقدت فيه هذه الدعوة ، وأكدت أن السياسة الدفاعية النرويجية كافية ، وأنها أثبتت فعاليتها حتى الآن ، وهاجمت القوى اليمينية النرويجية . وقد ترك هذا المقال أثرا سيئا في الرأي العام النرويجي ، فهاجمه وكيل وزارة الدفاع النرويجية ، واعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية ، على حين تناوله وزير خارجية النرويج بالتعليق بأسلوب دبلوماسي ، أكد فيه حرص بلاده على حسن علاقات الجوار مع الاتحاد السوفيتي ، وتمسكها بسياساتها التقليدية في شؤون الدفاع . وأفردت الصحافة النرويجية عدة مقالات تندد فيها بهذا المقال السوفيتي ، وبتزايد النشاط السوفيتي في الشمال . ومن الأمور الطريفة في هذا الشأن ، أن الصين هاجمت تزايد القوة السوفيتية في بحر الشمال والمناطق الشمالية للمحيط الأطلسي . وأفرد حزب العمال الشيوعي النرويجي « المتعاطف مع الصين » مقالا في مجلته النظرية المعروفة باسم العلم الأحمر في عدد يناير ١٩٧٦ للهجوم على الاتحاد السوفيتي ، مقارنا إياه بالولايات المتحدة والمانيا الهتلرية ، وطاعنا في اقتصاده الإمبريالي الذي يحمل في طياته بذور ضعفه ، ومتهما إياه بأنه مصدر الحرب ، وداعية لها ، رغم توقيعه على المواقف السوفية الداعية للسلام . وإذا كان ذلك يبدو مفارقة في المواقف ، إذ يهجم العناصر اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة الاتحاد السوفيتي ، فإن جوهر الأمر يفسر ذلك ، وينفى وجود أي تناقض ، فالسياسة مصالح ، وليست عقائد ، وحتى العقائد لابد أن تعبر عن مصالح ، والا

أما الإشارة إلى قضية الشرق الأوسط ، فقد خصتها أربعة سطور عامة وعامضة لا تقدم ولا تؤخر . ونحن نرجع ذلك إلى أن قضية الشرق الأوسط لا تهم الناتو وتحالف عربي ، بقدر ما تهم الولايات المتحدة . حقوة عظمى ، كما أن الشرق الأوسط الآن لا يمثل نقاط احتكاك أو معرجه لمنهيه تؤثر على الأمن والسلام الدوليين ، وجعل أوروبا قلق عليه أو هم به . وهنا تكمن الخطورة بالنسبة لنا . ولو قارنا ذلك بمقتسام ميل انتصار الثورة الشيوعية ، لوجدنا الشرق حبيرا ، فقبل توقيع اتفاقية باريس ، ساد المنطقة قتال عنيف ، وكذلك بعد توقيع الاتفاقية ، وهكذا . بعض شهرة دون هنال ، حتى تحقق النصر النهائي للمباضعين من أجل حرية بلادهم . أما الشرق الأوسط ، فبعد معارك حرب أكتوبر المجيدة وما أوصحته من معمره عربية على استيعاب السلاح الحديث واستخدامه - جبر المساهم العسكرية في أوروبا تدرس سلك المعارك وتتأرجح على التطور العسكري سواء في الفكر أو المعدات - وبعد ما اقتبته من تحقق مصامن عربي أهل الدول الأوروبية التي كانت نعيش على أساس أن مثل هذا التضامن لا يمكن أن يحدث - بعد كل هذا ساد المنطقة صراع داخلي عنيف ، بدلا من الصراع ضد العدو ، جعل الصحف العربية والأمريكية تكتب من جديد عن الانقسام العربي وانعدام الوحدة ، وأن العرب يقاتلون بعضهم بعضا ، ومن ثم ترك ذلك تأثيرا سلبا على المواقع الإعلامية التي كسبها العرب والمسيطيون بعد حرب أكتوبر ، وحلف وراءه علامات استهزام على المواقع الإعلامية التي كسبها العرب والفلسطينيون بعد حرب أكتوبر ، وحلف وراءه استهزام حول إمكانية تحقيق تعايش عربي يهودي ، ما دام العرب أنفسهم لم يتمكنوا من التعايش معا .

الثالث ، عقد وزراء دفاع حلف الناتو مؤتمرهم الأول لعام ١٩٧٦ في بروكس وذلك لمدة ثلاثة أيام من ٦ - ١١ يولييه ، بعد اجتماع وزراء الخارجية في أوسلو ، وأصدر المؤتمر بيانا أعرب فيه عن صحة آراء الزايد في القوة العسكرية السوفييتية وقوات حلف وأرسى إلى حدود لا تبرزها اعتبارات دماغية ، وأن القوات السوفييتية تتزايد في مختلف الأفرع ، مما يعني إمكانية الدولة على استخدام القوة العسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر في

في أوسلو في ٢١-٢٤ مايو وسط إجراءات أمن مشددة لم يسبق لها مثيل في تاريخ النرويج ، وأصدر المؤتمر بيانا هاما ، وهراء البيان وتحليل مضمونه ، وكذلك مكان الاجتماع ذاته تقدم الدلالات التالية :

١ - من ناحية مكان الاجتماع مدينة أوسلو عاصمة النرويج ذات الحساسية الخاصة من الناحية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . فمن الناحية الاستراتيجية ، تمثل النرويج خط الدفاع الأول لحلف الناتو . ومن الناحية السياسية ، هناك مشاكل تم نحل نهائية في العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتي . ومن الناحية الاقتصادية ، بروز النرويج كدولة بترولية بكل ما يمتلكه البترول من ثقل في السبسة الدولية ، ومن فائض في رؤوس الأموال ، وتأثيره في الاقتصاد العالمي . ومما يستدعي النظر ، أن هذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها المؤتمر في أوسلو ، إذ كانت المرة الأولى عام ١٩٦٢ . رغم أن انعقاد المؤتمر في حد ذاته لا يمثل جديدا ، فمن حق النرويج دوله عضو في الناتو ، أن يعقد الاجتماع في عاصمتها ، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية المشار إليها ، تبرز دلالة الاعتقاد ، بأنه إشارة تحديد للاتحاد السوفييتي ، بأن الناتو سيدافع عن الجناح الشمالي إلى أقصى درجة ، وأن على الاتحاد السوفييتي أن يأخذ في حساباته ذلك ، سواء في تزايد قوته في الشمال ، أو في علاقته مع النرويج ، وقد عبر عن هذا المعنى الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمراته الصحفية بصورة واضحة ، إذ أكد أنه رغم أن بلاده لم تحدد بعد موقفها من مشكلة الجرف القاري في سفالبارد ، وأنها قد تختلف في تفسير الاتفاقية مع النرويج ، إلا أنها لن تسمح بممارسة أي ضغط من قبل أية دولة على النرويج .

٢ - من ناحية البيان الذي صدر عن اجتماع أوسلو لوزراء خارجية الناتو ، فإنه يقع في ثلاث صفحات ونصف ، ضم ١٧٢ سطرا ، تناولت القضايا بين الشرق والغرب ، ومشاكل نزوح السلاح ، ومشكلة برلين ، والعلاقات بين الإلمانيتين ، وتزايد القوة السوفييتية . وقد خص هذه القضية ١٤٥ سطرا ، على حين أن مشاكل التحالف الغربي ذاته ، خصها ٢٤ سطرا فقط .

وهي تضم ١٠ دول ما عدا فرنسا والبرتغال وايسلندا . وقد تكونت منذ ثماني سنوات للعمل على تقوية جبهة الناتو الاوربية - اجتماعا في بروكسل في الاسبوع الاول من يونيو ١٩٧٦ وتدارست الموقف الدفاعي على الجبهة الاوربية للناتو . وقد سبق لهذه المجموعة أن وافقت في اجتماعها في روما في بدايه ١٩٧٦ على انشاء برنامج للتعاون الاوربي المستقل عرف باسم EPG وضم في عضويته فرنسا . وهذا الجهاز خارج اطار حلف الناتو ، ويهدف الى التعاون بين الدول الاوربية في مجال انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية ، وتسعى فرنسا للوصول الى توازن ما في تجارة الاسلحة بين الدول الاوربية والولايات المتحدة ، وتخشي بعض الدول الاعضاء ، أن تلعب فرنسا دورا في هذا البرنامج يؤدي الى اضعاف تعاون المجموعة الاوربية مع الولايات المتحدة ، لهذا فقد صرح وزير دفاع النرويج اثناء مؤتمر بروكسل « يونيو ١٩٧٦ » بأن بلاده تشترط ألا يؤدي برنامج التعاون الاوربي المستقل ، للتأثير على الروابط بين الدول الاوربية ، وكل منها الولايات المتحدة وكندا ، أو يضعف امكانيات الدفاع الاطلسية .

السادس . التطور الجديد في موقف فرنسا من حلف الناتو . فمن المعروف أن فرنسا انسحبت من مارس ١٩٦١ من الجهاز العسكري للناتو بمبادرة من الرئيس الفرنسي شارل ديغول ، الذي اصر على انشاء قوة نووية فرنسية مستقلة ، وذلك نتيجة عدم ثقته في الحماية النووية الامريكية في حاله تعرض بلاده للخطر . إلا أن الرئيس جيسكار ديستان اتخذ منحي جديدا في هذا الشأن ، وخلاصته تأكيد انتماء فرنسا للناتو وللنشاط العسكري بوجه خاص . وهو لم يعلن صراحة العودة الى الجهاز العسكري للحلف ، إلا أنه اتخذ اتجاهين بارزين في هذا الصدد :

اولهما ، تعيين الجنرال جيون ميري رئيسا لاركان القسوات الفرنسية منذ عام ، بعد أن كان أحد المستشارين العسكريين للرئيس ديستان . وقد صرح الجنرال ميري بأنه سيكون من الخطر على فرنسا ، أن تظل بعيدا عن المعركة الاولى في أوروبا ، وأنه يتطلع الى الموقف الذي يرى فيه القوات الفرنسية تحارب جنبا الى جنب مع القوات الامريكية في ألمانيا الغربية من

شتى انحاء العالم . وقد وافق وزراء الدفاع على برنامج التحالف لتحسين مواتهم في السنوات الاربع القادمة ، كما اتحدوا خطوات لنقل فرقة امريكيه من جنوب ألمانيا الغربية الى شمالها . وقد افترحت هولندا أن تسهم دول الناتو المختلفة من اجل دفع تدابير الترميزات الامريكية في شمال ألمانيا الغربية وسولندا في مواجهه حلف وارسو . وقد واجه وزراء دفاع الناتو في اجتماعهم ببروكسل ، مشكلة ذات ابعاد اقتصادية وعسكرية وسياسية حول خططهم الرامية الى تزويد الحلف بنظام متقدم للرقابة والانذار ، يقوم على انشاء ٢٠ - ٤٠ محطة رادار طائر ، ويتكلف تدوين كل محطة حوالي ٢٥ مليون دولار . ورغم ادراك الجميع اهمية هذا النظام الذي من شأنه أن تتحقق رقابه دقيقة تتمكن من رصد أي شيء في المنطقة من جزيرة كولا حتى بحر قزوين ، ويطلق على هذا المشروع اسم A.W.A.O.S.

وقد جبرت الدراسات الفنية له منذ عدة سنوات ، واصبح الآن جاهزا للتنفيذ ، إلا أن حول البرنامج باهظ التكاليف ، جعل قلة من دول الناتو متحمسه له . ولم ينحذ مؤتمر بروكسل قرارا بشأنه ، واهيل الموضوع الى اجتماع ديسمبر القادم . والجدير بالذكر ، أن الولايات المتحدة بدأت في تنفيذ هذا النظام لنفسها ، وعرضت على دول الناتو الاسهام في تمويل مشروعهم .

الرابع ، عقد في أوسلو في ٢ يونيو المؤتمر الاقليمي الثالث لحماية الانشاءات الساحلية في وقت السلم ، وحضرته وفود من بلجيكا والدانيمارك وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبريطانيا ، الى جانب النرويج ، وذلك لدراسة وسائل حماية الانشاءات الساحلية الخاصة بالبترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال في وقت السلم . وسبق ان عقد المؤتمر الثاني في لندن في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ . وما تزال الدراسات جارية لتحديد اسبب الوسائل لحماية هذه الانشاءات ، إلا أنه يمكن القول بأن هذا المؤتمر يرتبط بصورة أو بأخرى ، بأنظمة الدفاع عن الجناح الشمالي للناتو ، وخاصة فيما يتعلق بالانشاءات البترولية في بحر الشمال .

الخامس ، عقدت المجموعة الاوربية للناتو -

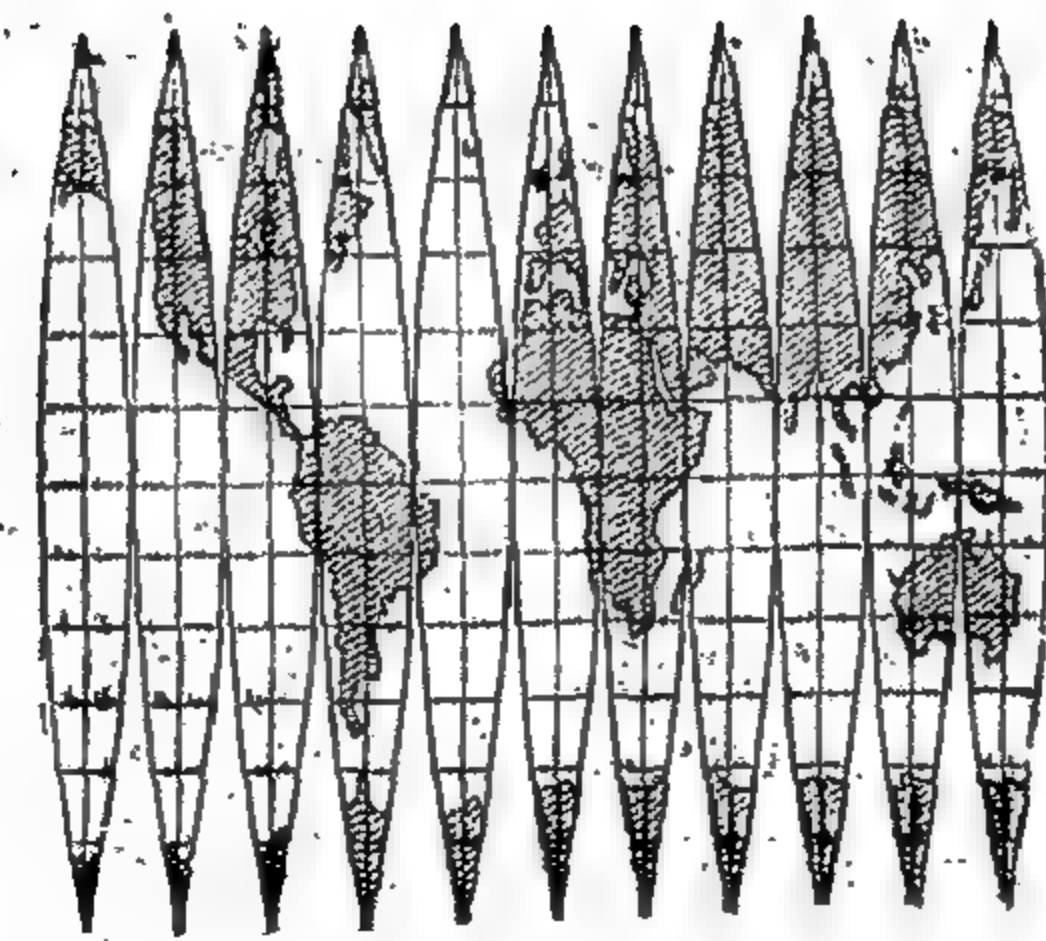
خاتمة :

بعد هذا العرض للتطورات الجديدة في الناتو في إطاره الاوربي ، تبقى قضية هامه ما تزال في مهدها ، وان كان لها مغزى ، وهى الخاصة باحتمال خلق دور للناتو في افريقيا . فبالنسبة لافريقيا ، حاول هنرى كيسنجر في مؤتمر الناتو بأوسلو ، ان يثير ضرورة مثل هذا الدور ، وذلك عندما عرض لجولته في افريقيا ، وأشار الى ان على الدول الاوربية دورا خاصا في افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين المنطقتين ، الا ان بعض الدول الاوربية ما تزال متحفظة في هذا الشأن ، وخاصة بالنسبة للتعاون مع الانظمة العنصرية كجنوب افريقيا وروديسيا ، ولكن هذا لا ينفي احتمال تطوير ذلك مستقبلا ، خاصة وان أحداث أنجولا لقبت هجومها من الدول الاوربية التى اعتبرت التدخل الكوبى السوفيتى نقضا لسياسة الوفاق الدولى .

اول لحظة للقتال على الحدود الألمانية ، ولكنه أضاف بان عودة فرنسا للجهاز العسكرى للحلف ، ليست مسألة سيانسية يومية أى انه نفى احتمال عودة فرنسا رسميا للجهاز العسكرى ، الا أنه أكد ضرورة وجود تعاون وتسيق .

ثانيهما ، اشترك فرنسا في البرنامج الاوربي المستقل الذى سبقته الاشارة اليه .

وقد هاجم الاتحاد السوفيتى ، ممثلا في صحيفة برامدا في يونيو ١٩٧٦ ، هذا الاتجاه الجديد في السياسة الفرنسية الذى عبر عنه الجنرال ميرى ، كما هاجم تصريحات الرئيس ديستان التى حملت معنى مشابهة لتصريحات الجنرال ميرى . كما وصفت القوى اليسارية في فرنسا الرئيس ديستان بأنه اطلنطى جديد ، وأنه اخفق في فهم الفكر الديجولى الخاص بالاستقلال الوطنى والحياد ، واتجه للاندماج من جديد في الناتو .





اتفاقية الأمن المتبادل والواقعية الجديدة في الأمريكتين

سمير عطا

من وجهة النظر الامريكية - بدأ « الحوار » .. ثم جاءت الانتخابات الامريكية أو الاستعداد لها ، كما أعطت التيارات اللاتينية الوليدة لنفسها فسحة للتجربة والتقاط الانفاس .. هذه الامور الثلاثة ، أدت الى ذلك الركود النسبي ، رغم الزيارات الامريكية المتبادلة على مستوى القارة كلها ، ورغم احداث الارجننتين .

وبالرجوع الى أحداث تلك الفترة ، وبالقراءة نظرة سريعة على ما تضمنه جدول أعمال الاجتماع الخامس للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية ، نجده قد تناول عددا من القضايا الهامة مثل :

- اختيار سكرتير عام جديد للمنظمة ، هو السفير الارجنطيني اليخاندرو أورفيليا ممثل الارجننتين الدائم لدى المنظمة ، خلفا لجالو بلازا ، مع ما يمثله هذا الاختيار من تغيير في اتجاهات السياسة العامة للمنظمة .

- النظر في رفع العقوبات الاقتصادية عن كوبا .. تلك التي فرضت عام ١٩٦٤ بقرار من المنظمة .

- مناقشة ومعارضة ، بل والتقيد بقانون التجارة الامريكي الذي سنه الرئيس فورد ، والذي يضع قيودا على التبادل التجاري مع الدول التي تتعارض سياستها مع سياسة الولايات المتحدة - اقتصاديا - وهي تعنى دول البترول بوجه خاص ، ومنها فنزويلا والاكوادور . ومن ثم ينعكس ذلك على علاقاتها بدول العالم الثالث على وجه عام .

تشجيع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة في القارة ، مع وضع نظام للضمان الاقتصادي الجماعي ، بما يكفل حرية الحركة لدول القارة

المتوقع ان تشهد القارة اللاتينية مع بدايه العام الجديد « ١٩٧٧ » تغيرات واسعة ، ومن الممكن ان

ان يبرز على سطح الاحداث العالمية ، عدد من المشكلات التي اعتورتها خلال العام المنصرم « ١٩٧٦ » ، فقرات من الركود النسبي ، نتيجة للمحاولات التي بدلت لاحتواء الانتفاضات التي اشتد عنفوانها ابان عام ١٩٧٥ ، والتي تمثلت في الانقلابات الفرديه على مستوى الحكومات ، سواء في امريكا الوسطى أو امريكا الجنوبية ، أو ظهور تجمعات وتكتلات ذات أهداف واضحة ، نحو تحقيق تكامل ذاتي في القارة ، ومن أبرزها تلك التي ظهرت على مستوى القارة ككل ، متمثلة في أخطر الاجتماعات التي شهدتها منظمة الدول الامريكية ، وهو الاجتماع الخامس الذي عقد في واشنطن في منتصف عام ١٩٧٥ وما تلاه من اجتماعات في كوستاريكا ، أدت الى أحداث تغيير ملحوظ في النظام الأنتر - امريكي بتعديل ما يعرف باسم « اتفاقية ريو » .

ولقد كان من أهم جوانب عمليات الاحتواء ، ما عرف باسم « الحوار الجديد » الذي اقترح اجراؤه بين الولايات المتحدة والقارة اللاتينية لمحاولة اتبات أو الحفاظ على وحدة القارة ، أو وحدة مصالحها ككتلة جغرافية متميزة .. غير أن أحداث الشرق الاوسط كان لها دور كبير في تأجيل « الحوار » أكثر من مرة .. وكانت التيارات الجديدة في امريكا اللاتينية .. من خلال الاجتماعات الدولية على مستوى ثنائي ، أو مستوى تكتلي ، تترادف في سرعة مذهلة .. حتى اذا هدأت حدة الموقف في منطقة الشرق الاوسط -

اللاتينية ، حسب مصالحها الخاصة ، دون التقيد
بأية نظم أو ارتباطات معاصرة .

- واحيرا ادخال تعديلات على نظام الامن
المتبادل لدول القارة ، طبقا لتغير النظرة الدولية
والعالمية لتعريف معنى « العدوان » ورغبة في
توغير الحماية والامن الحقيقيين ، بعيدا عن
التيارات التي يغلفها الغموض والاثرة والضغط
الخارجي .

هذا فضلا عن بعض المشاكل القائمة ، مثل
قضية قناة بنما ، وانتهاك حقوق الانسان في شيلي
وغيرها . . .

فاذا أضفنا الى ذلك ما شهدته عام ١٩٧٥ من
ظهور « السوق المشتركة لدول الكاريبي » ككتلة
اقتصادية متميزة ، وظهور « أسطول التجارة
اللاتينية » ، وتوسيع قاعدة اتفاقات المسور
ومحاولات رفع أسعاره ، مع ما صاحب ذلك من
انقلابات ومصادمات وقضايا سياسية بالغة
القسوة والتعقيد في أمريكا الوسطى ، ثم اتجاهات
التأميم ، لا سيما في مجالات البترول ، وغير ذلك
من القضايا والتيارات ، لأدركنا مدى ما ينتظر عام
١٩٧٧ من نشاط وتحركات مع بدايته التي تتميز
بظهور نتيجة الانتخابات الأمريكية في الولايات
المتحدة ، ووصول « الحوار الجديد » الى نقطة
غلغته بعبارات انشائية غير محددة ، لم تكن هي
الهدف الذي عقد من أجله ذلك « الحوار » بطبيعة
الحال .

هذه التيارات التي ظهرت ، او بمعنى أدق
تبلورت خلال عام ١٩٧٥ ، سوف تكون غالبا هي
محك القضايا التي سوف تبرز عام ١٩٧٧ ،
وبالتالى فمن الضروري الرجوع الى تطوراتها ، أو
استعراض هذه التطورات في خلال تلك الفترة ،
ودراستها دراسة متأنية ، حتى يمكن الوصول الى
تصور معين ، لما يمكن أن تتطور اليه مثل هذه
القضايا ، وما قد تولده من قضايا وتيارات جديدة
خلال العام المقبل . . .

ولا شك أن موضوع تعديل اتفاقية ريو دي
جانيرو ، التي تتضمن ميثاقا للامن المتبادل لدول
القارة الأمريكية ، هو من أهم هذه القضايا ، وان

لم يكن لخطرهما ، بالقياس الى قضية عدم
الانحياز ، أو الاتجاهات الاقتصادية في القارة .
لكن أهميته تتمثل في كونه تعبيراً جماعياً - أو شبه
جماعياً - على أهمية الارتباط بالاتجاهات
العالمية ، وعدم السير وراء عبارات الغموض ،
التي كانت تغلف اتفاقيات السنوات المنصرمة فيما
بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تقبلها
كثير من الدول دون نقاش أو تمحيص . ويتضح
هذا الاتجاه ، من أن منظمة الدول الأمريكية ،
أخذت بالتعريف الدولي الذي أقرته منظمة الامم
المتحدة لمعنى « العدوان » ، وطبقته فيما يتعلق
بأمنها الداخلي . . فضلا عما ظهر من اتجاهات
تحكمها الواقعية .

ولقد كان نظام الامن المتبادل لنصف الكرة
الغربي ، من الامور التي اهتمت بها دول هذه
المنطقة منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ
التخضير له منذ المؤتمر الاول للدول الأمريكية عام
١٨٨٩ - ١٨٨٩ ، ثم المؤتمر الانتر - أمريكى
لحفظ السلام الذي عقد عام ١٩٢٦ . وعقب هذين
المؤتمرات ، تم توقيع اثنتى عشرة اتفاقية بين الدول
الأمريكية ، كما تم إصدار الكثير من البلاغات
والتوصيات ، حول سبل اقرار السلام وفض
المنازعات بين هذه الدول .

وفي عام ١٩٢٦ أكدت هذه الدول على أهمية
تبادل الرأى والمشورة . . . لحماية مصالحها
الدفاعية . . . وفي عام ١٩٤٥ توسعت هذه الدول
فى الاخذ بنظام الحماية ضد الهجمات التي تقوم
بها دولة أمريكية أو غير أمريكية فى نصف الكرة
الغربي ، فيما عرف باسم « قانون شابولتيبيك » .
ثم وضع هذا القانون موضع التنفيذ فى المعاهدة
الانتر أمريكية للمعونة المتبادلة التي وقعت فى
سبتمبر ١٩٤٧ فى ريودى جانيرو ، والتي عرفت
باسم « اتفاقية ريو » . . . وهى بذلك تعتبر سابقة
فى الترتيب الزمنى بعامين ، على اتفاقية حلف
شمال الأطلسي . وفى عام ١٩٤٨ تم وضع ميثاق
منظمة الدول الأمريكية ، وقد تضمن الميثاق نفس
الاسس التي قامت عليها « اتفاقية ريو » فيما يتعلق
بموضوع الامن الجماعى . . ثم توصلت الدول
الأمريكية فى نفس العام ، الى وضع « ميثاق
بوجوتا » الذي بمقتضاه أصبح واضحاً ومتميزاً
صل كل لجنة من لجان منظمة الدول الأمريكية ،

اللجنة ، وعرفت اختصاراً باسم OEEI ، وبدأت عملها في ليما عاصمة بيرو منذ ٢٠ يونيو ١٩٧٢ .

وفي الدورة الخامسة للجمعية العامة للمنظمة ، تمت التوصية في القرار رقم ١٧٨ على الدعوة الى عقد « مؤتمر مفوضين » في سان خوزيه ، للنظر في تعديل اتفاقية ريو بناء على الدراسة التي انتهت اليها اللجنة المشار اليها . . ويكون من اختصاص هذا المؤتمر « وهو الاجتماع السادس عشر لوزراء خارجية الدول الأمريكية ، باعتباره الهيئة الاستشارية لتطبيق معاهدة ريو » النظر في قضية رفع العقوبات عن كوبا .

وكما سبق القول ، كانت هذه الدورة أهم دورات المنظمة ، لما أصدرته من قرارات وتوصيات ، كان القرار رقم ١٧٨ واحدا منها .

وفي سان خوزيه ، عقد مؤتمر المفوضين في الموعد الذي حددته المنظمة من ١٦ الى ٢٦ يوليو ١٩٧٥ . ومن أهم ما انتهى اليه من قرارات :

- اعطاء الحرية لكل دولة من دول المنظمة في تكيف علاقاتها بحكومة كوبا ، فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها عام ١٩٦٤ . « ولكي يمكن التوصل الى هذا القرار ، رأى الجهاز الاستشاري للمؤتمر ، أنه مع الأخذ بنص المادة ١٧ من اتفاقية ريو التي تنص على ضرورة الحصول على أغلبية الثلثين عند التصويت على أي توصية أو قرار ، فإنه من الضروري عدم الأخذ بذلك ، فيما يتعلق بالمادة الثامنة ، خاصة بفرض العقوبات ورفعها ، إذ تكفي الأغلبية العادية » .

- تعديل اتفاقية ريو والتصديق على خريطة ماهون « التي تحدد نطاق الأمن المتبادل في نصف الكرة الغربي » والتي وافقت عليها الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الخامسة .

ورغم أن المبادئ الأساسية المتعلقة بوحدة دول نصف الكرة الغربي ، ورد الفعل الجماعي بالنسبة للعدوان ، قد ظلت بروحها كما وردت في الاتفاقية في الأصل ، غير أن تغييرات هامة في المضمون والصياغة ، وردت في التعديلات الجديدة ، منها :

وهي تلك اللجان التي أصبح بعضها حالياً غير ذي موضوع من الناحية الواقعية ، بينما استمر بعضها الآخر في العمل ، مثل اللجنة الانتر أمريكية للسلام ، التي غير اسمها الى « اللجنة الانتر أمريكية بشأن التسويات السلمية » .

وكانت اتفاقية ريو تنص على أن أي هجوم ضد « دولة أمريكية » يعتبر هجوما عليها كلها ، وتتعهد الدول الموقعة بمقتضاه ، بأن تعمل معا في نطاق « جهاز استشاري » للموافقة على « العمل المشترك » ضد هذا الهجوم .

وقد تم اختيار تعبير « الجهاز الاستشاري » كتعبير مؤقت خلال عهد اتفاقية ريو ، ريثما يتم التوصل الى صيغة أفضل ، عند النظر في وضع ميثاق المنظمة أو ميثاق بوجوتا . غير أن الدول الأمريكية ، لم تستطع التوصل الى صيغة أخرى ، فاكتمت باستخدام هذا التعبير ، على أن يحل مجلس المنظمة « المجلس الدائم الآن » محله في الاجتماعات العادية مؤقتا ، بمعنى أن يقوم المجلس بدور هذا الجهاز ، ومن ثم دعى هذا الجهاز للانعقاد رسميا ١٦ مرة ، غير أنه لم ينعقد في الواقع الا ٦ مرات فقط ، واكتفى بتمثيل المجلس له في المرات الأخرى . . بيد أن الدول اللاتينية ، نتيجة للانقلابات الثورية التي اجتاحت بعض دولها ، ونتيجة لتيارات التحرر العالمي المحيطه بها ، رغم البعد الجغرافي ، ونتيجة للنجم الذي اتصفت به اجتماعات المجلس أو الجهاز أو لجهه السلام نحو دفع المفاهيم التي تضمنتها اتفاقية الأمن المتبادل الى مستوى التطور السياسي في العالم ، فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورتها الثالثة عام ١٩٧٢ بضرورة عقد مؤتمر خاص في مدينة سان خوزيه عاصمة كوستاريكا في شهر يوليو ١٩٧٥ على الأكثر ، لوضع بروتوكول يتم بمقتضاه تعديل اتفاقية ريو ، وبالتالي ميثاق الأمن المتبادل للدول الأمريكية . . ويتم ذلك بدراسة التوصيات التي تضعها لجنة خاصة تنشأ لذلك ، وتعرف باسم « اللجنة الخاصة لدراسة النظام الانتر أمريكي » . ولوضع اقتراحات مؤقتة لاعادة تشكيله » . وقد تم تشكيل هذه

بأنها حدوث « صراع أو حدث خطير من الممكن أن يهدد بسلام المنطقة » ، بدلا من العبارة السابقة التي كانت تنص على وجود « موقف » من الممكن أن يهدد السلام ، والذي كان يحتمل تاويلات وتفسيرات عدة .

كذلك تضمن البروتوكول - حسب ما أوصت به الجمعية العامة للمنظمة وطبقا للنص المقترح من بيرو - نصا تجاهلته اتفاقية ١٩٤٧ خاصة بالامن الاقتصادي الجماعي والتوصية بإنشاء جهاز مناسب لتنفيذ التوصيات المتعلقة به .

ونظرا لان هذه التعديلات قد صدرت بأغلبية الاصوات ، فقد طلبت بعض الدول ضم تحفظاتها كوثائق ملحقه بالبروتوكول ، ومنها تحفظ الولايات المتحدة على اقتراح بيرو بشأن الامن الاقتصادي الجماعي ، والذي صوتت ضده باعتبار « أنه لا المكان ولا الوقت مناسبان لذلك » . . ومع ذلك فقد عبر اليخاندور اورفيل عن مغزى هذه التعديلات بقوله ان المنظمة قد برزت قوية - منذ هذا التاريخ في سان خوزيه - وان الدول الامريكية قد أثبتت أنها قادرة على صنع السلام وتحقيق الامال الكبار لشعوبها . ذلك ان هذه التحفظات - وهي تختلف في الاتجاه والمضمون - لا تقلل من أهمية العمل الذي توصلت اليه دول القارة ، كمظهر من مظاهر التعاون الاقليمي . وكان واضحا ان هذه الدول ، انما تسعى الى تحقيق مزيد من التكامل والتكامل الذاتي . ومن هنا برزت على سبيل المثال ، فكرة انشاء الاسطول التجارى متعدد الجنسيات ، الذي يخدم دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ، بعيدا عن سيطرة الشركات التجارية البحرية الاحتكارية . كما قامت منظمة التكامل الاقتصادي اللاتيني التي عرفت باسم SIECA واقتصر الاشتراك فيها على الدول اللاتينية فقط . كذلك كان واضحا ، ان اهتمام هذه الدول بتحقيق الامن المتبادل ، انما ينصب على مجرد التخوف من خطر خارجي ، قد تتعرض له هذه الدول . ولعل ذلك يفسر تقلص مساحة الابعاد الجغرافية التي كانت تمتد داخل المحيطات ، والتي كانت تشملها منطقة الامن التي أقرتها اتفاقية عام ١٩٤٧ .

- منطقة الامن بمقتضى البروتوكول الجديد ، أصغر من تلك التي شملتها الاتفاقية الاصلية . فقد حذفت منها جرينلاند ومساحات واسعة من المحيط ، كما أنها تشمل بوجه عام ، امتدادا قاريا داخل البحر لا يقل في معظمه عن ٢٠٠ ميل ، وان كان هذا الخط - من الناحية القانونية - لا يشكل التزاما للدول الموقعة بالاعتراف بحدود البحر الاقليمي الذي تنادى به الكثير من دول العالم ، في نطاق حدود ٢٠٠ ميل داخل البحر ، وتعارضه بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

- في البروتوكول الجديد ، واضح ان الاطراف المتعاقدة ، ليست مضطرة الى تقديم المعونة لدول ليست عضوا في الاتفاقية ، بعكس النصوص الاصلية التي ترجع لعام ١٩٤٧ « يراجع النص فيما سبق » وذلك على أساس ان هناك دولا أو أهاليهم أمريكيه ، لم تدخل المنظمة ، كما ان بعض أعضاء المنظمة ليست عضوا في اتفاقية ريو ، رغم وقوعها في نطاق منطقة الامن . . ولما كان هناك تعارض ظاهري بين ابعاد المنطقة ونص البروتوكول ، فانه لم يهمل امكانية ان تشمل الحماية « الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة » حسب ما يراه الجهاز الاستشاري . وان لم يكن التزاما بالمعنى الكامل ، كما أنه سمح للدول أعضاء المنظمة والتي ليست عضوا في الاتفاقية ، بأن تصدق عليها وعلى البروتوكول المعدل لها ، وبذلك يسرى عليها ما يسرى على الدول المؤسسة للاتفاقية .

- أخذ التعديل يتعرف العدوان الذي وافقت عليه الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، والذي يذكر معاني محددة مثل الغزو والاغارة والحضار وارسال المرتزقة ، ويشير الى أن الجهاز الاستشاري له الحق في تحديد حالات أخرى « مساوية في الطبيعة والخطورة مما يشكل عدوانا » .

حدد البروتوكول الحالة التي تستدعي عقد اجتماع « الجهاز الاستشاري » خاصة بالامن ،

[١] عدوان ١٩٥٦ ... قمة عدم التكافؤ
اللواء حسن البدرى

[٢] اسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر
محمود عزيمى



[١] عدوان ١٩٥٦ ... قمة عدم التكافؤ

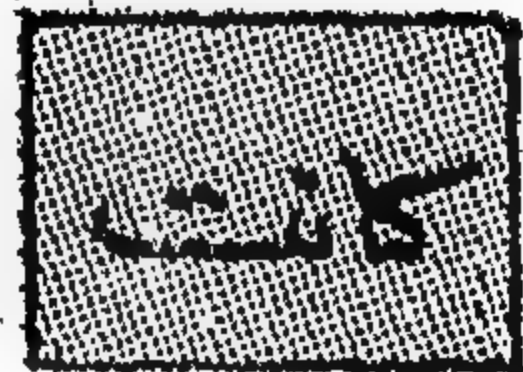
اللواء حسن البدرى

الساعة الثامنة من صباح ١١ يونيو ١٩٤٨ ، حتى كانت رئاسه الاركان العامة الاسرائيلية ، قد التام شملها ، لتدرس وقائع فترة القتال السابقة ، التي استمرت اربعة اسابيع ايضا ، وقعت خلالها ١٩ معركة وعملية حربية .

كان الهدف من هذه الدراسة ، تحليل عوامل النجاح والفشل ، للخروج منها بالدروس المستفادة التي تساعد على اعادة الحساب ، والتخطيط للمستقبل على اسس جديدة . بهذا كانت الهدنة بالنسبة لاسرائيل - سيما وقد جاءت مشروطة بزمان محدد - مجرد فترة ايقاف للنيران ، تفرض على الاطراف المتحاربة خوض سباق رهيب ، لتحقيق انجازات أكثر وافضل بمجرد استئناف القتال . وسوف يظل هذا المفهوم ، دستور اسرائيل فى كل ما يتلو من هدنات . لقد تلخص الموقف العام الذى واجهته الاركان العامة فى مؤتمر صباح أول أيام الهدنة ، فى وصول جيش العراق الى مسافة ١٦ كيلو مترا شرق تل ابيب ، وجيش مصر الى ٣٠ كيلو مترا جنوبها ، بما لا يدع لقوات اسرائيل شريحة كافية من الارض ، تمارس فيها المناورات الضرورية لادارة القتال من خطوط

فى « ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦ صرح كريستيان بيغو ، وزير خارجية فرنسا الاسبق ، بأن حرب السويس عام ١٩٥٦ تمثل فشلا عسكريا فادحا ، وانها أدت الى انقسامات عميقة فى صفوف الدول الغربية مازالت اثارها مستمرة الى الان . وقال ايضا فى حديثه بمناسبة مرور ٢٠ عاما على هذه الحرب ان الهدف منها كان اسقاط الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ، وان انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا الاسبق هو الذى دفع بنا الى الانخراط فى الحرب بهذه الطريقة الفاضحة .

هدنة الاسابيع الاربعة التى فرضتها مجلس الامن على المتحاربين فى مسرح فلسطين ، بمثابة فترة لالتقاط الانفاس . ولم يحل موعدها فى



جيش العراق ، فكان قد تقدم في المثلث ، مهددا بشطر اسرائيل الى قسنتين . وفي نفس الوقت عبر جيش سوريا وادي الاردن عند مستعمرة شعار هاجولان ، حيث اقام له جسرا في اتجاه روش بينا . أما جيش لبنان ، فكان ثائرا على حكاه ، يريد أن يفتح له محور هجوم جديد ، وحتى جيش الانقاذ ، كان يتقدم بدوره في منطقة الجليل » .

أمام هذا الخطر الداهم ، كانت الهدنة بمثابة المنقذ الذي أتاح للاركان العامة الاسرائيلية ، فسخة من الوقت لاعادة ترتيب الامور .

وقد صرح وكيل القنصل الامريكي العام بالقدس وقتها . . . « بأن قرار مجلس الامن الذي فرض الهدنة ، هو وحده انقذ اسرائيل من الدمار ، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية » .

أما صالح محمود بويصير ، فقد ذكر في رسالته لنيل الماجستير أمام جامعه عين شمس ، التي اسمها « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » ان زعماء اسرائيل التفتوا حول بن جوريون في بداية يونيو ١٩٤٨ ، وراحوا يتهمونه بأنه أتى بلهزيمة الى اسرائيل ، فطلب منهم أمهاله بضع ايام ، سوف يأتي بعدها بالهدنة التي سوف تنفذ اسرائيل » .

وقبل أن ينفذ عقد مؤتمر الاركان العامة صباح اول ايام الهدنة كان قيسد اتفق على أن يضرب بشروطها عرض الحائط ، اذا ما تعارضت مع ما اعتزم اتخاذه من تدابير لمداركة الموقف المتدهور . وقد أكد ذلك الاخوان جون ودافيد كيمش ، في كتابهما على جانبي التل ، حين قالا . . . « كانت الصورة حالكة السواد أمام الاركان العامة الاسرائيلية عند بداية الهدنة الاولى ، اد كان جيشها على شفا الانهيار ، ولم يكن أمامه ، اذا ما احترم شروطها ، الا أن يباد » . اما الاجراء الثاني الذي تم الاتفاق عليه ، فكان تنشيط وصول الاسلحة والدخائر والمساعدات من الخارج . وسرعان ما استجابت الدوائر الصهيونية في كافة أرجاء العالم ، للصرخة التي انبعثت من اسرائيل ، فتدفقت عليها منذ منتصف يونيو ١٩٤٨ ادوات الحرب ، يحملها جسر جوى وبحرى ضخم . عجل بترجيح كفة اسرائيل في

داخلية . وراح قادة اسرائيل يعرضون تقاريرهم بالمتتابع :

— فاستهل موسى كارمل قائد لواء الكارميلي الحديث ، بأن نوه بأن جنوده بلغوا حد الاعياء ، وإن خسائره هي كل كتيبة من كتائبه الثلاث ، قد تجاوزت المائة بين قتيل وجريح . وبهذا لم يعد لواءه صالحا للوقوف في وجه الجيوش العربية ، اذا ما استأنفت الهجوم في جبهة جنين شمال فلسطين . حيث يتمركز اللواء .

— ثم تلاه العميد دان ايفن قائد لسواء الاسكندروني ، فلم يخرج تقريره عما سبق وأبداه كارمل عن حالة الانهك وارتفاع الخسائر .

— أما العقيد ناحوم ساريح قائد لواء النقب ، فقد حذر المجتمعين من أن مستعمرات النقب الاربعين في الجنوب ، اوشكت على الاستسلام . — واوضح شمعون افيدان قائد لواء الجعفاني ، أن ثلاثة أرباع لوائه فقد القدرة على مواصلة الحرب أمام جيش مصر .

— ثم شرح دافيد شاليت قائد لواء العتصيون ، مدى الضعف الذي حل بالجنود على جبهة القدس ، نتيجة الجوع المرنب على احكام المقدم عبد الله التل حصارهم ، علاوة على ازدياد خسائرهم التي بلغت نحو ٦٠٠ بين قتيل وجريح .

— ثم ختم الاجتماع قادة الالية البسالماخ الثلاثة — يوسف نابشكين ومولاح كوهين وبيجان ألون — برسم صورة قاتمة للموقف ، بخصتها جريده يديعوت احروבות بعد ذلك بربع قرن ، فقاتلت في عددها الصادر يوم ٦ مايو ١٩٧٢ في مناسبة مرور ٢٥ سنة على الجولة الاولى . . . « كانت الاسابيع الاربعة السابقة على الهدنة الاولى ، أكثر مراحل الحرب خطرا على اسرائيل . اد احكم العرب قبضة الحصار حول القدس ، وسقطت في يدهم جيوش عتصيون وبيت عراية والطورون والنبي يعقوب والنحي اليهودي في القدس القديمة . وفي نفس الوقت ، أطبق جيش مصر على تل أبيب من الجنوب ، بعد أن احتل أغلب قرى ومستعمرات سهل فلسطينيا ، وقطع الطريق الى النقب الجنوبي ، كما حققت قوته الخفيفة بقيادة المقدم احمد عبد العزيز ، الاتصال بقوات عبد الله التل جنوب القدس ، فالتحمت بذلك أقوى جبهات العرب ، المصرية والاردنية . أما

شديدة التعرض للهجمات الجوية ، وخاصة في ضوء النهار ، وحيث تضيق الارض ، وتحول الى ممرات جبلية ، أو مضائق وعرة .

والتفوق الجوي يتيح لمن يملكه ، مزايا تكتيكية وتعبوية عظيمة ، إما اذا امتلك السيادة الجوية ، فقد دانت له الامور .

ووجد مفكرو اسرائيل ، أنه مما يحقق عدم التكافؤ في الموقف الاستراتيجي المفروض عليهم في مسرح فلسطين بجبهاته المتعددة ، أن يحاربوا هذه الجبهات فرادى ، ليهزموها الواحدة تلو الاخرى ، باتباع أسلوب العمل من خطوط داخلية .

فهذا الأسلوب سوف يضمن لاسرائيل تفوقا عدديا ساحقا على الاعداء ، إذ تركز كل قوتها ضد واحد منهم . وبمجرد دحره ، تتحول بالجهد كله نحو الخصم التالي ، وبهذا لا تضطر اسرائيل الى توزيع قواها على مختلف الجبهات ، فتصبح أضعف من خصمها في أية جبهة .

وراخت الأركان العامة تضع هذه الدروس المستفادة موضع التنفيذ ، فتحولت الامور في مسرح فلسطين لمصلحتها بصورة حادة ، ظهرت بوادرها عندما استؤنف القتال يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، بأن أطلقت اسرائيل طائراتها السبوت فاير والمسر شميت والهارفارد والقلاع الطائرة «ب» ١٧ «لتنزع التفوق الجوي من العرب . ثم دفعت دبائتها الجديدة ، لتوفر لها التفوق في قوة الصدمة في المسرح ، بصفتها من أهم عناصر القتال الخمسة في المعركة الحديثة .

النيران والحركة والصدمة والسيطرة واللوجستيك

وفي نفس الوقت ، قفز حجم قواتها المسلحة الى ١٠٦ الاف مقاتل ، على حين لم يتجاوز حجم كل القوات العربية ٢١ ألف مقاتل ، فكانت نسبة تفوقها العددية على العرب مجتمعين نحو ٢:٤ :

ورغم تلك الحقيقة ، ظل العالم بأسره - وربما بعض العرب أيضا - يتخيل في الصراع الدائر في فلسطين ، بين الكتلة العربية والكتلة اليهودية ، صورة عصرية للحمة داود « الاسرائيلي الضعيف » وجالوت « العربي العملاق » . وفي المجال السياسي ، استغل زعماء الصهاينة

المسرح . وفي نفس الوقت ، وصلها ٨٠٠٠ مقاتل ، أكد إسجال يادين رئيس هيئة عمليات اسرائيل وقتها ، أنه قد توفرت بهم ، وبأسلحة الجسر البحري والجوى ، القدرة على إعادة تنظيم وتسليح ٤ كتيبة من كتائب الخط الامامي ، علاوة على قوات الخط الثاني وحرس المستعمرات .

وكان الاجراء الثالث ، هو تعديل الأوضاع الميدانية لجيش اسرائيل ، لتهيء له قاعدتي انطلاق للهجوم ، بمجرد انتهاء اجل الهدنة الموقوتة ، حتى ينتزع المباداة من يد العرب ، فلا يفرط فيها بعد ذلك أبدا ، إيماننا من الأركان العامة - بعد التجربة الاليمية السابقة - أن المباداة هي سر النجاح .

لهذا عملت الأركان العامة بكل الطرق ، على ألا تنتهي الهدنة الاولى يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، الا وقد أخذت قواتها أوضاعا قتالية ، تصبح الهدنة بها وقاء لها من خطر هجوم العرب ، وفي نفس الوقت ، تصبح القوات على نقط وثور مناسبة ، لتمزيق جبهات العرب ، بالهجوم الخاطف عليها بأسلوب العمل من خطوط داخلية .

وكان الاجراء الرابع ، هو أن تعيد الأركان العامة الكفاءة القتالية لالويتها التسعة الهاجاناه ، والثلاثة البالماخ ، علاوة على لواء الدفاع المدني من قدامى المحاربين .

أما الاجراء الخامس والاهم ، فكان ان تتخذ الأركان العامة ، كافة التدابير التي تكفل لقواتها الميدانية فرص المعركة غير المتكافئة مع العرب . ولتحقيق هذا الاجراء ، عاد مفكرو اسرائيل العسكريون الى اصابيرهم ، ليستخرجوا منها دروس الحرب العالمية الثانية في مختلف المسارح بوجه عام ، وفي مسرح شمال افريقيا على وجه الخصوص ، ليستمدوا منها عوامل عدم التكافؤ في القتال الحديث .

وبعد دراسة عميقة ، اهتموا الى أن أخطر عوامل التكافؤ وأشدما تأثيرا على مجريات الامور في أرض القتال ، هو الموقف الجوي السائد في المعركة ، والذي قد يكون تعادلا أو تفوقا أو سيادة جوية مطلقة لأحد الاطراف .

فبالصحراء تنعدم أو تندر فيها الهيثات الطبيعية التي تساعد الجيوش على الاستتار والاختفاء مثلما توفره لهم المسارح المزروعة والغابات . ولهذا يعتبر رجال التكتيك ، الصحراء مسرحا مثاليا للنشاط الجوي ، حيث تكون الارتال البرية

أيدن ، يصرح بأن .. « عبد الناصر أصبح يقبض على قصبتنا الهوائية ، وأنه لافضل للإمبراطورية البريطانية ان تنهار فجأة ، من ان تظل تعسانى سيكرات موت بطي » .

٢ - أما إسرائيل - مقلب القط والعميل الاستعماري - فكانت قد آمنت مع مطلع عام ١٩٥٦ بأن سياسة الاغارات العدوانية على القرى والمواقع المنعزلة حول الحدود العربية قد أفست واستنفدت أغراضها ، وراعها نجاح مصر فى كسر احتكار السلاح ، فأرسل بن جوريون يستجدى عون فرنسا قائلا .. « سوف تسحق إسرائيل كاليندقة » أقول وأكرر ان إسرائيل فى خطر ، وان فرنسا هى الصديق الوحيد .. ان حياتنا وديعة بين أيديكم » .

وسرعان ما أتاه رد جى موليه رئيس حكومة فرنسا .. « نحن مع إسرائيل ، وسنكون دوما معها » .

وهكذا أصبحت المشاعر معبأة ضد مصر ، بالدرجة التى وصفها شمعون بيريز فى كتابه « مقلع داود » ، بأن زعماء فرنسا راحوا وقتها « يحضون إسرائيل على بدء العمل ضد مصر ، وسوف تتكفل فرنسا بالباقي » .

وتطلبت الحبكة الدرامية للعدوان الذى أزمعت إسرائيل أن تشنه على مصر بالمشاركة الفعلية لفرنسا وبريطانيا ، أن :

١ - تخلق إسرائيل ذريعة للتدخل الانجلوفرنسى فى الحرب ، وفى نفس الوقت تنصب فخا للجيش المصرى فى أعماق سيناء الشرقية ، حيث تستدرجه بالاعمال القتالية هناك ، فى ظرف ٢٤ ساعة من بدء القتال .

٢ - بعد مرور ٢٤ ساعة ، تصدر انجلترا وفرنسا أنذارا مشتركا ، لكل من مصر وإسرائيل بوقف القتال ، وقبول احتلال منطقة قناة السويس مؤقتا ، مع ضرورة الرد على هذا الانذار فى ظرف ١٢ ساعة .

٣ - بانتهاء مهلة الانذار ، ورفض مصر له - وسوف يصاغ بحيث لا يترك لمصر سبيلا سوى رفضه - تقوم الطائرات الانجلو فرنسية بتحطيم مطارات وطائرات مصر ، ووسائل دفاعها الجوى ، لتحقيق السيادة الجوية المطلقة .

٤ - وبعد قصف جوى مركز للاهداف السياسية والاقتصادية فى مصر ، لتحطيم روحها المعنوية .

فرصة الهدنة لتصفية خلافاتهم - وقد كانت كثيره - وتوحيد صفوفهم - وقد كانت مبعثرة - وتعزيز موقفهم المحلى والاقليمى والدولى ، وقد كان مشتتا .

أما زعماء العرب ، فقد اهدروا طاقاتهم فى مجادلات ومهاترات لم يكن وراءها طائل ، فزاد موقفهم السياسى والعسكرى ضعفا ، وتسرب النصر من أيديهم ، بعد أن كادوا يحرزونه .

وتوالى الايام .. وتتابع المعارك .. حتى جاء خريف ١٩٥٦ بأشد الحروب غير المتكافئة التى فرضتها إسرائيل على مصر .

كانت نظرية المعركة غير المتكافئة ، قد تبلورت فى ذهن الاركان العامة الإسرائيلية ، ونالها بعض الإضافات الهامة .

فالتقيود المفروضة على إسرائيل ، بالطبيعة وبالموارد وبالعقود الجغرافى ، تفرض عليها كسب مؤازرة صديق - أو اصدقاء - تعمل فى كنفه بأمان .

ومنذ بداية ١٩٥٥ والظروف المحلية والدولية تدفع فرنسا وبريطانيا الى احضان إسرائيل دفعا :

١ - فالجمهورية الفرنسية الرابعة ، لم يبق لها بعد هزائمها النكراء فى الهند الصينية ، غير مستعمراتها فى شمال افريقيا ، التى كانت فى نفس الوقت مدخلها السهل المضمون الى افريقيا السوداء .

ولكن مصر تقف مع شعوب شمال افريقيا العربية فى نضالها المستميت لانتزاع حريتها واستقلالها ، وهى تمددها بالاسلحة والمعدات والمساعدات ، بما يجعل استمرار بقاء الاحتلال الفرنسى ابهظ مما تستطيع الجمهورية الرابعة تحمل تكاليفه . وعندما نوه زعماءها لعبد الناصر ، برجائهم فى أن يكف يده ، أعلن فى ١٥ مارس ١٩٥٦ .. « أن التخلي عن مساعدة الوطنيين الجزائريين ، يعنى أن أتخلى عن قوميتى العربية » .

وهكذا اقتنع جى موليه ورفاقه ، ان بقاءهم فى شمال افريقيا ، مرتين بتصفية الحكم الثورى بالقاهرة .

٢ - وبريطانيا العظمى ، قد ادخلتها لظمة ناميم شركه قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، الى ضميم المعنعة ، اذ جعلت رئيس وزرائها اندونى

٦ - ثم صارت يوم ٤ نوفمبر « ملء الفراغ لحيين وصول قوات طوارئ الأمم المتحدة الى المنطقة » .
٧ - ثم صارت يوم ٦ نوفمبر « الرغبة في إعادة السلام الى المنطقة وضمان انسحاب اسرائيل » .
٨ - ثم تطورت يوم ٧ نوفمبر الى « الرغبة في احباط خطة سرية روسية للاستيلاء على الشرق الاوسط ! » .

٩ - حتى انتهت يوم ١١ نوفمبر الى أن « الغرض الحقيقي كان حث الأمم المتحدة وتنشيط اجهزتها للعمل ، فكانت خاتمة ذرائع ايدين ، واحترها هزلا .

وبأسلوب الاستعمار ومؤامراته على امتداد ٦٥ يوما من التدبير للعدوان على مصر ، فيما بين ٢٧ يوليو ١٩٥٦ - اليوم الثانى للثاميم - و ٢٦ أكتوبر - اليوم الاول للحرب - تبلورت خطة موسكتير المعدلة النهائية في المراحل الثلاث التالية :

- المرحلة الاولى : استدراج الجيش المصرى الى فخ يصب له في اعماق سيناء الشرقية ، بالقوات الاسرائيلية اساسا .

- المرحلة الثانية : عزل سيناء عن مصر بالقوات الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس .

- المرحلة الثالثة ، فرض المخطط الامبريالى على القاهرة .

ولتنفيذ موسكتير اتمت اسرائيل حشد ٢١ لواء مشاة ومدرع ، و ٢٥ دبابة ، و ٩٩ مدفعا وهاونا ، و ٢٢٦ قاذفة ومقاتلة ، و ٢ مدمرة ، و ٥ فرقاطات ، و ٢٢ لنش طوربيد ، و ٢٦ سفينة مساعدة ، لشن الجهد الشاوى للعدوان بالعملية قادش .

أما القيادة الانجلو فرنسية ، فقد اتمت حشد ١٧ لواء مشاة ومدرع ، و ٥٠ دبابة ، و ١٥٢ مدفعا وهاونا ، و ٩٨٨ قاذفة ومقاتلة ، و بارجة واحدة ، و ٧ حاملات طائرات ، و ٨ طرادات ، و ١٨ مدمرة ، و ١٥ فرقاطة ، و ٩ غواصات ، و ١٠٨ سفن مساعدة لتنفيذ عملية الغزو البحرى التى شكلت الجهود الرئيسى لموسكتير المعدلة النهائية . وكان على القوات الانجلو فرنسية ان :

١ - تقصف مصر جوا لمدة ستة ايام ، لتدمر روحها المعنوية .

تشن القوات الانجلو فرنسية عملية غزو بحرى كبرى على امتداد قناة السويس ، توطئة لدخول مصر واحتلالها ، بعد أن يتم عزل وابادة جيشها فى الفخ الاسرائيلى الذى استدرج اليه فى أعماق سيناء الشرقية .

وكما تطلبت الحبكة الدرامية هذه التدابير الاربعة ، تطلبت الانتهازية الاسرائيلية ، أن يقوم الاصدقاء الانجلو فرنسيون بمعظم العمل ، بينما تخرج اسرائيل فى النهاية بكل الغنم أو معظمه . لهذا اقتصر دور اسرائيل فى حرب العدوان الثلاثى على مصر ، على مجرد بدء القتال ، لخلق الذريعة للتدخل الانجلو فرنسى الذى تصبىح بعده . . . « مثل راكب الدراجة الذى يصعد القل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه » طبقا لوصف موسى ديان لدوره فى هذه الحرب ، فى كتابه « يوميات معركة سيناء » .

أما الجهد الرئيسى فى الحرب ، فقد تكفلت به انجلترا وفرنسا ، بعد ان تخلق لهما اسرائيل ذريعة التدخل ، ليصبح غزوها بعدها عملا بوليسسيا محمودا . واعتمد الامر بالتعبعية ، على نجاح الذريعة ، وقبول الضمير العالمى لها ، الا ان حرب الذرائع ، كانت قد فقدت القدرة على اقناع احد ، وزاد تخبط انتونى ايدين وتعدد ذرائعه ، من اثاره العالم ضده ، وادانته له ولزميله جى موليه :

وفما بين مساء ٣٠ أكتوبر وصباح ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، كان خيال ايذن الخصب قد اخرج للملا تسع ذرائع لتبرير عدوانه على مصر :

١ - فكانت ذريعتة الاولى - وهى التى حوتها نفس كلمات الانذان الانجلو فرنسى لمصر مساء ٣٠ أكتوبر - هى « الرغبة فى الفصل بين المتحاربين » .
٢ - وكانت الذريعة الثانية هى « حماية ارواح البريطانيين والفرنسيين وسفنتهم التى تعبر القناة ، رغم انه لم تكن لبريطانيا او فرنسا اية رعايا وقتئذ فى مصر ، كما لم يكن لهما ولو سفينة واحدة بالقناة .

٣ - وكانت الذريعة الثالثة التى اطلقها مساء ٣١ أكتوبر هى « الرغبة فى ايجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية .

٤ - وتحولت الذريعة يوم اول نوفمبر ، لتصبح « حصر الحرب والحد من اتساع مداها »

٥ - ثم عادت يوم ٣ نوفمبر ، الى نغمة « تسوية كل المشاكل البارزة المتعلقة بالشرق الاوسط .

مسلح على مشارف قناة السويس ، لتستغلها بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكري ضد مصر
٢- تتوفر القوات الجوية الانجلو فرنسية ، الحماية
الجوية لاسرائيل ، كما توفر لها الاساطيل الانجلو
فرنسية الحماية البحرية لمياهها الإقليمية .

٣ - تصدر بريطانيا وفرنسا اذارا مشتركا لمصر واسرائيل لوقف القتال بينهما ، والابتعاد عن القناة ، مع قبول مصر احتلالها مؤقتا لحماية الملاحة البحرية فيها ، على ان يصاغ الانذار بحيث يجبر مصر على رفضه .

٤ - تقوم القوات الانجلو فرنسية - بعد ٣٦ ساعة من خلق الذريعة - بتقديم طائرات ومطارات مصر ومسانئ دفاعها الجوي .

٥ - تدافع فرنسا عن موقف اسرائيل في الامم المتحدة ، وتبذل بريطانيا جهدها بصفة سرية لمساندة اسرائيل ، دون ان تكشف عن ذلك علانية ، حتى لا يضار مركزها في العالم العربي .

وفى ذيل ورقة البروتوكول ، وضع بن جوريون توقيعه الى جوار كريستيان بينو عن فرنسا ، وباتريك دين عن بريطانيا العظمى .
وعندما حلت الساعة الخامسة عصر ٢٩ اكتوبر

٢ - تغزو منطقة بورسعيد ، لتقيم عليها جسرا
بريا بمواجهة ١٠ كيلومترات وعمق ٤٠ كيلومترا ،
كمهمة مباشرة ، يتم انجازها في اليوم الحادي
عشر للغزو .

٣ - تطور الهجوم لتستولى على مدينة الاسماعيلية يوم ١٢ نوفمبر .

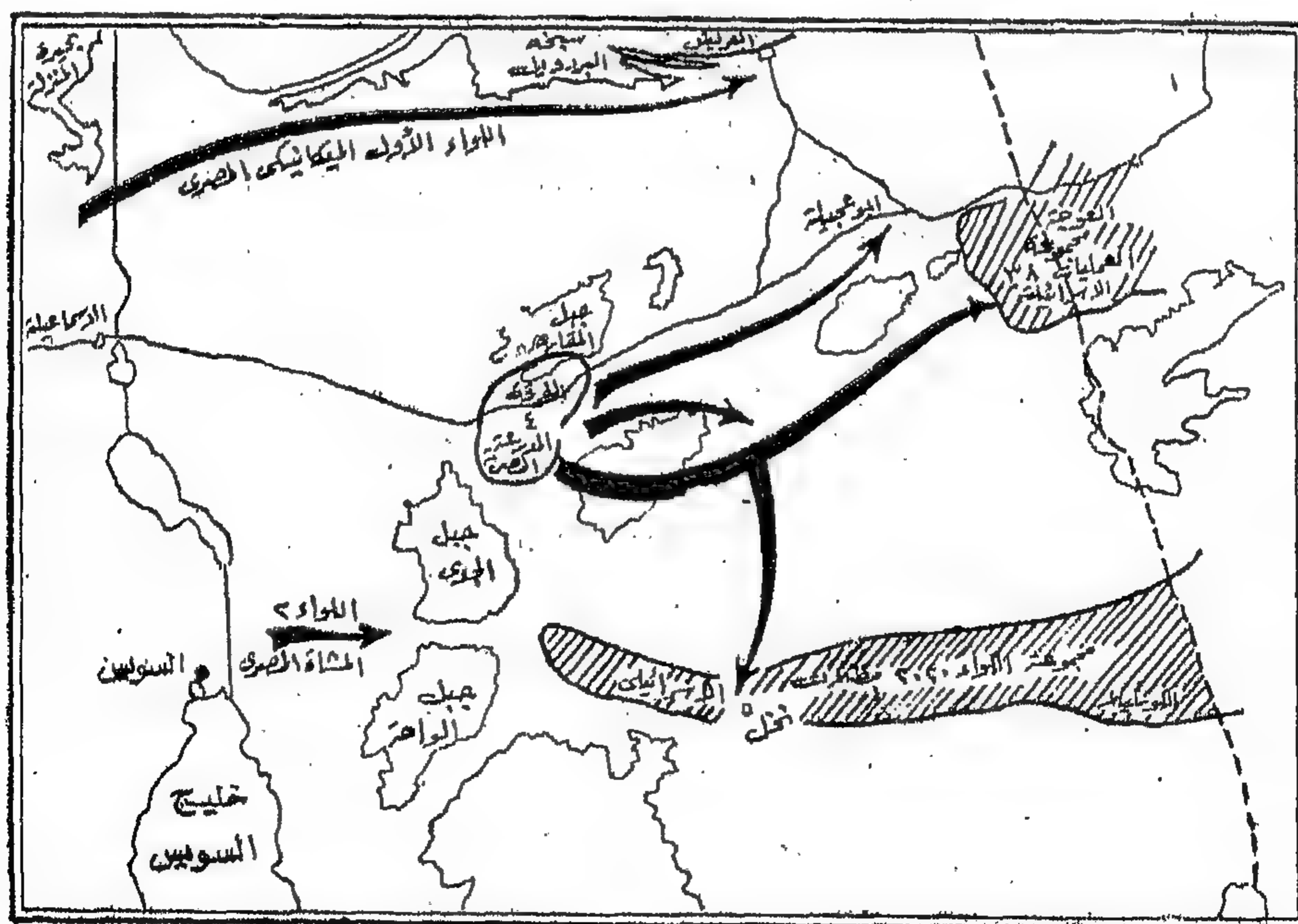
٤ - تستغل النجاح بالاستيلاء على مدينة السويس ، ثم القاهرة بعد ذلك .

ولم يكن بن جوريون مطمئنا الى انجلترا ، ولذا
صمم - رغم معارضة ايدن - على ان تسجل
ادوار الاطراف الثلاثة في وثيقة ي مهرها الجميع
بتوقيعهم .

وفي ١٥ أكتوبر ، وقف بن جوريون يعلن في
الكنيسة . . « ان مصر هي العدو الرئيسي ، لان
مصر هي التي تشكل الخطر الحقيقي » .

ثم سافر الى باريس يصحبه موشي ديان رئيس
الاركان العامة ، وشمعون بيريز مسدير وزارة
الدفاع ، وفي ضاحية سيفر ، وقع مع شركائه
الانجلي فرنسيين بروتوكول التواطؤ الثلاثى الذى
نص على أن :

١ - تقدم القوات الاسرائيلية بخلق حالة صراع



موقف القتال في سيناء صباح ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

٢٩ أكتوبر ، كشف فيه عن وجود حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، تعرض المسلحة البحرية الدولية فيها للخطر .

وطبقا للتوقيت الموضوع أيضا ، صدر الإنذار الانجلو فرنسي في الساعة السادسة مساء ٣٠ أكتوبر ، وهدد في نهايته بضرورة اذعان مصر له في ظرف ١٢ ساعة والا فسوف تضطر الدولتان للتدخل المسلح بالدرجة الكافية لضمان هذا اذعان .

ثم راحت القوات البرية الاسرائيلية تتلمس طريقها عبر حدود سيناء الشرقية بغاية الجذر ، وتبدى في نفس الوقت درجة من النشاط ، كالذي يبديه مصارع الثيران بوشاحه الاحمر ، لتجذب جيش مصر الى اعماق سيناء الشرقية ، بينما المطرقة الانجلو فرنسية تتأهب لقطع مؤخرته عن قلب الدولة .

ودارت معارك عنيفة في ميتلا ، ونخل ، والكونتلا ، وابو عجيلة . ووصف ديان القسالى الذى اشتعل فيها على مدار خمسة ايام متواصلة في كتابه بقوله « لقد كانت ابو عجيلة هي المكان

١٩٥٦ ، استقطبت ١٦ طائرة داكوتا ، الكتبية ٨٩٠ المظلات بقيادة المقدم مردخاي جور - رئيس اركان اسرائيل حاليا - فوق المدخل الشرقى لميتلا ، على مسافة ٦٥ كيلو مترا من مدينة السويس ، لتبدأ اسرائيل حرب العدوان الثلاثي التي شكلت مرحلة وسيطة في الاستراتيجية الاسرائيلية ، باعتبارها حلقة الوصل بين استراتيجية الاغارات العدوانية التي سبقتها ، والحرب الشاملة بقواها الذاتية التي اعقبها .

ومن هنا كان اعتماد اسرائيل الاول على التواطؤ الانجلو فرنسي لتغطية مخاطر هذه المرحلة الانتقالية ، ولضمان فرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بأعنف درجات عدم التكافؤ .

فعلوة على تحقيق السيادة الجوية المطلقة في سماء المسرح ، وفر التواطؤ الانجلو فرنسي لاسرائيل ، التفوق العددي الساحق على مصر على النحو الموضح في الجدول التالي :

وحتى تخلق اسرائيل الذريعة للتدخل الانجلو فرنسي المتفق عليه في بروتوكول سيفر ، اذاع متحدثها الرسمي بيانا في الساعة التاسعة مساء

نوع القوات	مصر	المقارنة العددية		التواطؤ الثلاثي		
		مصر	التواطؤ	المجموع	اسرائيل	فرنسا
الوية مشاة ومدعة	١٢	١	٣٣	٣٨	٢١	
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣٢	٢٥١٠	٩٩٠	٢٢٠
دبابات	٣٠٠	١	٢٥	٧٥٠	٢٥٠	٤٠٠
سرب طائرات مقاتلة	٧	١	٤	٢٨	٩	٩
سرب طائرات قاذفة مقاتلة	١	١	٢٥	٢٥	٧	٣
سرب طائرات قاذفة	٢	١	١١٥	٢٣	٤	—
بوارج	—		١	١		١
حاملات طائرات	—			٧		٢
طرادات	—			٨		٢
مدمرات وغرقات	٩			٤٠	٧	٨
غواصات	—			٩		٢

في الاستراتيجية العسكرية

لهذا راح يداور ويناور ليكسب الوقت ، ويشطع اتصناله بمركز رئاسته في تل أبيب ، معتذرا بشدة انهماكه في متابعة المعركة المحتدمة في سيناء ، لعله يفلت من اطاعة امر بن جوريون الذي لم يصادف هواه .

كان ديان شديد الثقة بأن بريطانيا قد تورطت بالقدر الكافي ، وأن كيتلي سوف يؤدي دوره المرسوم بمجرد حلول الظلام .

وعلى الطرف المقابل ، كانت القيادة المصرية تحس أن هناك شيئا كريها يدبر في الخفاء .

[١] فحصل حكومتى بريطانيا وفرنسا على تأييد مجالسهما النيابية للقيام بعمل عدائى ضد مصر . . .

[٢] وزيادة قدرة طيران العدو فوق سيناء ، بما يفوق إمكانات إسرائيل الجوية الذاتية ، يؤكد اشتراك آخرين معها . . .

[٣] واتخاذ الاساطيل الانجلو فرنسية اوضاع العدوان على مشارف مياه مصر الاسميية [٤] وتأييد بريطانيا وفرنسا للعدوان الاسرائيلى ، الى حد استخدام الفيتو . . .

[٥] وتدهور الحرب المعنوية التى تشهدها اذاعات انجلترا وفرنسا ضد مصر الى حضيض الاسفاف . . .

كل هذا كشف للقيادة المصرية ، عن ان هناك عدوانا سوف يقع وشيكا ، لعزل جيش مصر عن قلب الدولة ، بعد ان استدرجه العدوان الاسرائيلى الى اعماق سيناء ، ليصبح الطريق مفتوحا امام القوات الانجلو فرنسية الى القاهرة .

لهذا اصدرت القيادة المصرية فى الساعة الرابعة عصر ٣١ اكتوبر ، توجيهاتها بوقف كافة التحركات الى سيناء ، والاستعداد للانتقال الى غرب القناة ، بمجرد صدور التعليمات بذلك .

وعندما انهالت قنابل طائرات الكانبرا البريطانية والميراج والمستير الفرنسية على مصر ، قطعت كل شك فى التواطؤ ، وكشفت عن ابعاده الخطيرة . .

وكما كانت قنابل الطائرات الانجلو فرنسية ،

الذى حارب فيه المصريون على احسن وجهه ، كما كانت نفس المكان الذى حارب فيه الاسرائيليون على اسوأ صورة . .

وعندما بزغ فجر الاربعاء ٣١ اكتوبر ، كان الموقف العام فى المسرح على النحو التالى :

— قوات الغزو الانجلى فرنسى ، مازالت تواصل رحلتها البحرية الطويلة صوب شواطئ الغزو المنتخب فى بورسعيد .

— قوات اسرائيل متورطة فى معارك خاسرة ضد دفاعات سيناء الشرقية ، وتتزايد خسائرها بدرجة ازعجت دافيد بن جوريون ، واثارت قلقه الشديد .

— قوات مصر اتمت الفتح التعبوى فى وسط سيناء ، وتهيئت لشن الضربة المضادة لهزيمة اسرائيل ، ونقل الحرب الى فلسطين . الا انها فى نفس الوقت ، كانت قد تورطت داخل سيناء ، بالقدر الذى كان يطمع الاعداء فى تحقيقه ، حتى تنجح عملية موسكتير فى فصل الجيش عن الدولة

وعندما ارسلت الشمس اشعتها فوق زمال مسرح الحرب صباح ٣١ اكتوبر ، كان على فرنسا وانجلترا — طبقا لبروتوكول سيفر — ان يتدخلا لفرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بنحطيم طائراتها ومطاراتها وعناصر دفاعها الجوى . ولكنهم لم يتدخلوا لان تشارلز كيتلي قائد عام قوات الغزو ، رأى ان يؤجل ضربته الجوية من صباح ٣١ اكتوبر الى مساءه ، ليضمن عدم تدخل طائرات الميج المصرية فى العملية الجوية لكونها غير قادرة على الطيران ليلا ، لامتقارها للتجهيزات اللازمة .

الا ان بن جوريون ، استنتج من تأخير الضربة الجوية شيئا آخر ، فقد سبق له ان عانى من بريطانيا على امتداد ربع القرن المنصرم ، عدم حفظها للعهود .

فلما بلغته انباء تقاعس كيتلي عن تنفيذ الخطة المتفق عليها ، اصدر امره القاطع الى ديان بوقف القتال ، وسحب كافة قوات اسرائيل داخل الحدود ، لان المعركة قد انقلب عدم تكافؤها الى صالح مصر .

لكن ديان كان له رأى آخر ، فهذه آخر فرصة يثبت فيها ذاته ، قبل ان تنتهى مدة رئاسته للاركان العامة ، التى لم يكن طموحه يتوقف عندها .

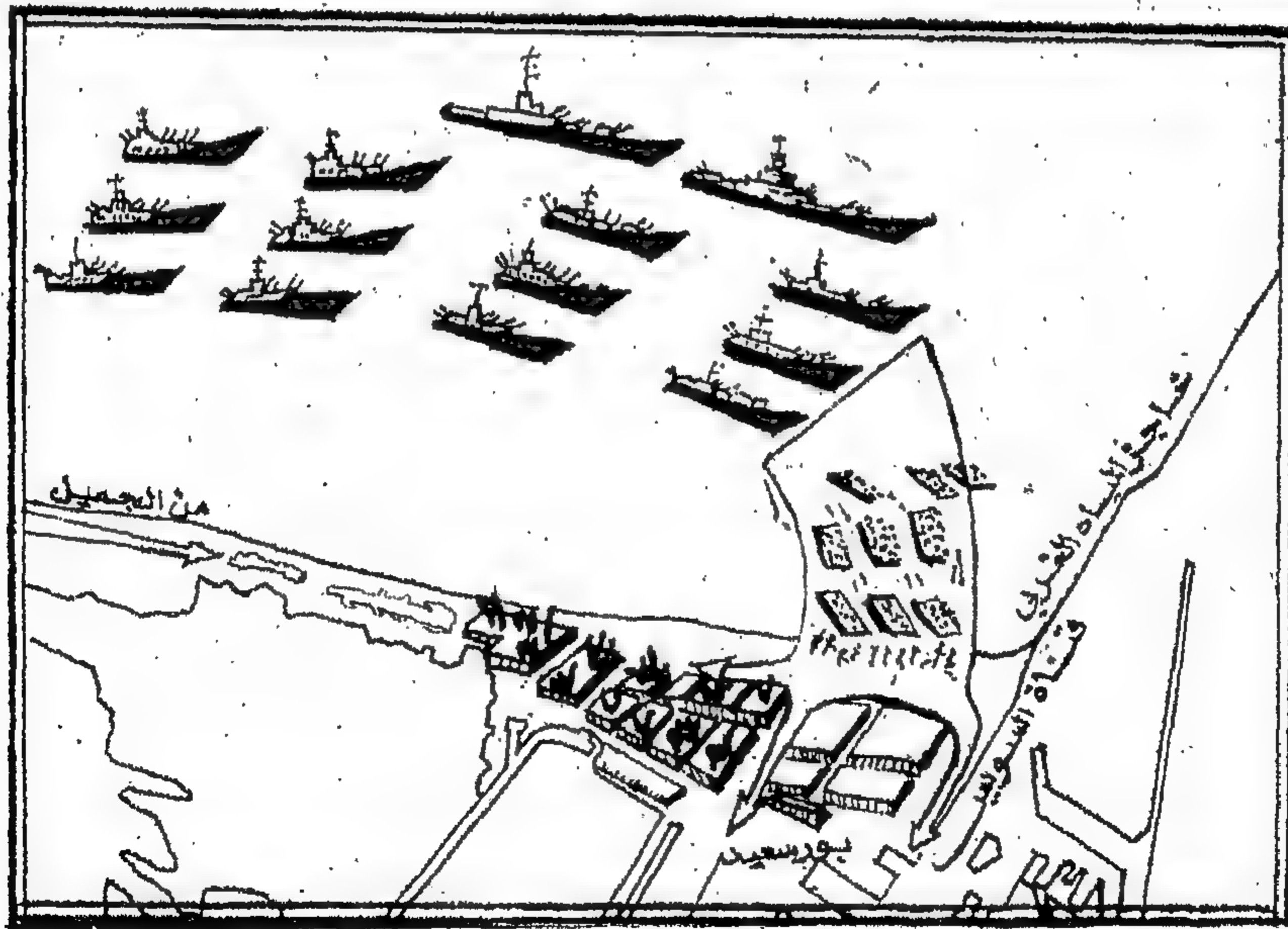
- [٢] سرعة اخلاء سيناء اخلاء تاما .
- [٣] نقل ما بقي من طائرات الى مطارات بعيدة في جنوب مصر ، توطئة لاجراجها من المسرح الى قواعد صديقة بالخارج .
- [٤] قصر الاعمال البحرية لاسطول مصر ، على الدفاع عن السواحل ، والقيام بدوريات الاستطلاع البحرية في المياه الإقليمية .
- [٥] تنظيم قوى النضال الشعبي ، وتنسيق اعمالها مع الجيش ، للدفاع عن المدن والقرى ، لآخر طلقة وآخر رجل .
- وسرعان ما بدأت القوات المسلحة في تنفيذ هذا القرار العظيم ، الذي عاد اليه فضل انقادها من مصيدة سيناء ، وتقويت هدف العدوان .
- ولكنها عندما بدأت في تنفيذه ، فقدت في نفس الوقت اتزانها الاستراتيجي ، ودخلت في سباق مع الزمن ، لتعيد تنظيم جبهتها الرئيسية ، من اتجاه سيناء الى اتجاه القناة .
- وكان الامر اللامت للنظر ، ان اسرائيل لم تشعر باخلاء قوات سيناء لدفاعاتها الامامية ، الا في

ايذانا ببداية المعركة غير المتكافئة التي خططت لها اسرائيل ، كانت دافعا لبن جوريون ليلغي امره بالانسحاب ، واطلاق يد ديان في ادارة العدوان . وعلى الطرف المقابل ، كانت نفس القنابل دافعا للميادة المصرية لاصدار قرارها بانقاذ الجيش من فتح سيناء ، وسرعة عودته الى غرب القناة .

ولعل ابلغ وصف لهذا الموقف الخطير ، ما جاء على لسان موشي ديان في كتابه يوميات معركة سيناء ، حيث يقول في فقرته الاولى . . . « لولا المغامرة الانجلو فرنسية ، لكان هناك شك في ان تقوم اسرائيل بمعركة سيناء ، ولو كانت قد فعلت ذلك دونهما ، لختلف وجه المعركة » .

وفي الساعة العاشرة مساء ٣١ اكتوبر ، صدر القرار التاريخي بتوحيد الجبهة المصرية ، ينص على :

« ١ » نقل الجهد الرئيسي للقوات المسلحة المصرية الى غرب القناة ، للتمسك بالثلث الحيوي بورسعيد - السويس - القاهرة ، في وجه الغزو الانجلو فرنسي الوشيك ، اعتبارا من اول ضوء ٢ نوفمبر ١٩٥٦ » .



مع ضوء صباح ٦ نوفمبر ١٩٥٦ اقتحمت القوات الانجلو فرنسية شاطئ بورسعيد في حماية مدفعية الاسطول وقنابل الطائرات .

في الاستراتيجية العسكرية

وجه في الليلة الماضية الى مصر . ومن اجل ذلك اطلب من مجلس الامن ان يعفيني من منصبى . واستكرت الاسرة الدولية التواطؤ الثلاثى وجرمته ، فقال عنه جواهر لال نهرو . . . « اننى لا اذكر عدوانا صارخا مماثل فى بشاعته ، ما يحدث اليوم ضد مصر » .

وقال جوزيف بروز تيتو . . . « لقد اثبتت اسرائيل مرة اخرى ، انها مخلب القط الذى ينفذ اغراض الدول الكبيرة ، وهى بذلك تشكل خطرا على السلام العالمى » .

وقال الزعيم العمالى البريطانى انورين بيفان . « يجب ان نتذكر حكومة بريطانيا ، عندما تعمد الى شريعة الغاب ، ان هناك حيوانات مفترسة بين الاتسجار اشد منها فتكا » .

وقال الوزير البريطانى انتونى ناتنج . . . « لقد اصبح من العسير على ان استمر فى مؤازرة السياسة التى تنتهجها حكومة جلالة الملكة ، سواء فى الشرق الاوسط ، او فى الامم المتحدة ، وبهذا اجدنى مضطرا الى توضيح اسباب استقالتي لكم قبل اجتماع مجلس العموم فى جلسته القادمة بعد ظهر السبت ٣ نوفمبر » .

وقال المارشال بولجانين . . . « ان الحكومة الاسرائيلية الجرمية التى تفتقر الى الشسعر بالمسؤولية ، تتلاعب الان باقدار العالم ، وبمستقبل شعبيها بالذات » .

واندفعت المظاهرات تدين العدوان الثلاثى فى كل مكان . . . وهكذا انقلب عدم التكافؤ العسكرى لصالح اسرائيل ، الى عدم تكافؤ سياسى لصانع مصر ، اهدر دم التواطؤ ، وسحق خطته ، ثم اجبره اخيرا على الانسحاب ، وهو يحمل هزيمته على كتفيه . ولم يكتف بكل ذلك ، بل اسقط الامبراطورية الفرنسية الرابعة ، وانهى حياة انتونى ايدن السياسية ، ومن بعده دافيد بن جوريون ، واصبح العالم بعد عدوان ١٩٥٦ مختلفا تماما عنه قبله . . .

الا ان الخطأ الوحيد — والقاتل — هو ان مصر لم تخرج منه بما كان يجب استخلاصه من دروس ، ولهذا وقعت فى مأساة ١٩٦٧ . وهذا هو موضوع مقالنا التالية . ■

وقت متأخر . وقد سبب لها ذلك ، ان دخلت عناصر من قواتها المتقدمة من الشرق ، فى معركة ضارية مع عناصر اخرى كانت متقدمة من الجنوب ، واستمرتتا تتقاتلان حتى لفتت الطائرات الاسرائيلية انظارهما الى الخطأ الجسيم الذى ترتكبه . . . وبمثل ما كانت الصورة قاتمة صباح الامس فى وجه اسرائيل ، بما بث الياس فى قلب بن جوريون ، حتى دفعه الى اصدار امره لديان بسحب قواته من سيناء وانهاء العدوان ، كانت قاتمة صباح اليوم فى وجه مصر ، بما بث الياس فى قلب احد صقور مجلس قيادة الثورة السابق ، حتى دفعه الى ان يصبح عبد الناصر بتسليم نفسه للمسير همفرى تريفيليان سفير بريطانيا فى القاهرة .

وسط هذه الظروف بالغة الحرج ، راحت القيادة المصرية بكل الابداع والاقتدار ، تدير صراعا مصيريا . بينما القوات الاسرائيلية تهاجم المواقع المنعزلة حول خط الهدنة والحدود الدولية ، دون ان تشعر بانسحاب قوات الدفاع عنها تحت جبح الظلام ، وبجاحتها فى الخروج من الفج الذى نصبته لها ، لتقضى عليها قوات الغزو الانجلو فرنسى القضاء المبرم .

ويخرج الجيش من مصيدة سيناء ، تهيات الظروف المثالية للمعركة غير المتكافئة لموشى ديان ، الذى تحول بعدها الى تجسستيد مصرى لدون كيشوت ، فراح يقتحم طواحين الهواء الخالية فى سيناء . . .

وبتدخل القوات الانجلو فرنسية ، وصل العدوان الى قمة عدم التكافؤ ضد مصر . . . الا ان الضمير العالمى ، ادرك حقيقة التواطؤ المهين الذى انحدرت اليه الدولتان الكبيرتان ، والذى كف لاسرائيل ان تصبح مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد امامه .

لهذا ثار وجدان العالم الحر ، وراح داج همرشوايد سكرتير عام الامم المتحدة ، يحذر الدنيسا مساء ٣١ اكتوبر قائلا . . . « لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمة التى بذلناها للوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، وذلك نتيجة الانذار الانجلو فرنسى العاشم ، الذى

[٢] التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر

محمود عزمي

ثانوي . . . ان الذي يستطيع فعل ذلك ، يكون مدركا للاستراتيجية المباشرة والاستراتيجية غير المباشرة . . .

« السرعة هي جوهر الحرب ، استغل فرصة عدم استعداد العدو ، وتحرك عبر طرق غير مألوفة ، ووجه ضربتك اليه ، في الاماكن التي لم يأخذ فيها احتياطاته »

« ان الجيش يمكن تشبيهه بالماء المتدفق . فكما ان هذا الاخير يتجنب المرتفعات ، وينساب الى الاراضي المنخفضة والادوية ، كذلك الجيش يتجنب مواطن قوة عدوه ، ويضرب نقاط ضعفه . وكما ان الماء يعطى لانسيابه شكلا يتناسب مع طبيعة الارض التي يجري فيها ، كذلك فان الجيش يصل الى النصر وفقا للوضع الذي يكون فيه العدو . . . لذلك فان القائد الذي يكون قادرا على الفوز بواسطة تعديل تكتيكاته بما ينسجم مع التغير في موقف العدو ، هذا القائد يمكن وصفه بأنه رائع جدا » [١] وهناك العديد من العبارات والجميل التي وردت في كتاب « صن تزو » تدور حول المعاني السابقة وكلها تدخل بكل تأكيد ، ضمن مفهوم استراتيجيه الاقتراب غير المباشر بالمعنى الحديث الذي بدوره في العصر الحديث الاستراتيجي البريطاني الشهير « ليدل هارت » في نظرية متكاملة الاركان في كتابه المعروف Strategy: The Indirect Approach

[الذي ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٢٩] ، وهي نظرية قام بصياغتها من خلال دراسة مطولة ، تعتمد على استقراء العديد من المعارك والحروب في التاريخ العسكري ، منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، حين دارت معركة

« كل الاعمال الحربية قائمة على الخداع »

[صن تزو]

الميلاد بنحو ٤٠٠ عام ، كتب الاستراتيجي الصيني الشهير « صن تزو » في كتابه المعروف « فن الحرب » العبارات التالية :



« البارعون في الحرب ، يخضعون جيش العدو بدون معركة انهم يستولون على مدنه بدون الاعتداء عليها ، ويسقطون دولته بدون عمليات طويلة » .

« الاستيلاء على جيش العدو افضل من تدميره . . . لان الحصول على مائة نصر في مائة معركة ، ليس ذروة البراعة . اخضاع العدو بدون قتال هو ذروة البراعة » . « على القائد استعمال القليل من القوة لكي يحقق الكثير » .

« تستند الحرب على الخداع . تحرك عندما تستطيع اقتناص فرصة ما ، وقم بخلق تغييرات في الموقف بواسطة توزيع او تركيز قواتك » .

« ذاك الذي يعرف فن القتال المباشر وغير المباشر ، سيكون منتصرا . ان هذا هو فن المناورة » .

« ليس هناك ما هو اصعب من فن المناورة . وما هو شاق في مسألة المناورة ، هو ان تجعل الطريق المتعرج ، اكثر الطرق استقامة ، وان تحول المصاعب الى مزايا . لهذا سر على الطريق غير المباشر ، وحول انتباه العدو بواسطة اشغاله بطعم

[١] العبارات المقطعة مأخوذة من كتاب « فن الحرب » لصن تزو ، ترجمة محمود حداد ، بيروت ، ١٩٧٥ .

الاستراتيجية العسكرية ، هو ضرورة تحقق مطابقة حقيقية بين الهدف والوسيلة ، الأمر الذي يعرف في لغة الاستراتيجية ، باسم مبدأ « الاقتصاد في الموى » . وبطبيعة الحال ، فإنه من شبه المستحيل تحقيق مطابقة مثلى بين الهدف والوسيلة ، ذلك لأن فن إدارة الحرب ، يتأثر كثيرا بمدى كفاءة القادة القائمين على تطبيقه ، الأمر الذي يجعل للعنصر الانساني وتفاوت قدراته ، دورا هاما في تقدير عناصر المطابقة المطلوبة ، ومن ثم يعتمد النجاح في النهاية على الاقتراب النسبي من حقيقة التطبيق بين الغاية والوسائل المتاحة للوصول اليها . وعلى اية حال فإن حسابات تقدير عوامل المطابقة بين الغاية والوسائل ، تعد أسهل نسبيا في مجال الاستراتيجية منها في مجال التكتيك ، حيث يصعب حساب عنصر ارادة المقاومة لدى العنصر البشري . ولذلك تهدف الاستراتيجية الى تقليل الامكانيات والظروف الموضوعية الملائمة لنجاح مقاومة الخصم ، عن طريق استئثار عنصرى الحركة والمفاجأة على المستوى الاستراتيجى .

ونظرا لأن عنصر الحركة يتعلق بالحقل المادى للنشاط العسكرى ، فإن حساب قدراتها يكون سهلا نسبيا ، لأن ذلك يتطلب فقط معرفة الظروف الزمنية والطبوغرافية التى ستجرى الحركة فى ظلها ، وامكانيات نقل القوات التى ستقوم بها . أما عنصر المفاجأة ، فإنه يتصل بالحقل المعنوى للنشاط العسكرى ، ومن ثم فإن حساب قدراته ، يشكل مسألة أكثر صعوبة بكثير عما هى الحال بالنسبة لعنصر الحركة ، نظرا لأن التأثير على ارادة الخصم ينوقف على معرفة عوامل متنوعة ، وفقا لتنوع الظروف واختلاف الاوضاع فى كل حالة ، ومن ثم يصعب تحديدها مسبقا .

والواقع ان عنصرى الحركة والمفاجأة ، يشكلان وجهى عملة واحدة فى العمل العسكرى ، ويتبادلان التأثير ، فالحركة حتى ولو كانت تجرى بشكل مكشوف للخصم ، يمكن أن تولد المفاجأة ، إذا ما زادت معدن سرعتها أو غيرت اتجاهها بصورة يتعذر مواجهتها من جانب الخصم . والمفاجأة تزيد

« ماراتون » بين الفرس والاغريق ، ثم معسارك الاسكندر المقدونى ضد الفرس ، ومعارك القائد الرومانى « فابيوس » عام ٢١٨ ق . م ضد « هانيبال » حتى القرن العشرين ، حيث تورطت الجيوش خلال الحرب العالمية الاولى فى معارك تنسم بطابع الهجوم المباشر فى معظم الحالات ، نتيجة لتأثر القادة بأفكار « كلاوزفيتز » عن الدور الحاسم للمعركة الدامية بطريقة سطحية وخاطئة من جهة ، ولضعف وسائل الحركة الهجومية الاستراتيجية ، وتفوق وسائل الدفاع عليها [وكانت متمثلة فى الخندق والاسلاك الشائكة والمدفع الرشاش ومدفع الميدان] ثم عادت استراتيجية الاقتراب غير المباشر تأخذ طريقها نحو التطبيق الناجح فى بداية الحرب العالمية الثانية ، مع الحملات الألمانية الخاطفة المعتمدة على حركة المدرعات والطيران .

ويمكن ان نوجز الافكار والمبادئ الرئيسية لمطريه « ليدل هارت » الخاصة باستراتيجية الاقتراب غير المباشر على النحو التالى « ٢ » .

الهدف والوسيلة فى الاستراتيجية :

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية ، على اساس وقيل اى شىء آخر ، على اجراء تقدير سليم ، وتحقيق تنسيق فعال بين غاية الاستراتيجية والوسائل المتاحة للوصول اليها . فالغاية الموضوعية لها ، يجب ان تكون متناسبة مع اجمالى الوسائل المتوفرة ، وفى الوقت نفسه ، فإن الوسائل [أو الامكانيات] المستخدمة الى غاية وسيطة [كصريق يؤدى الى تحقيق الغاية النهائية] يجب ان تكون متناسبة مع اهنية ومتطلبات هذه الغاية سواء كانت هذه الغاية الوسيطة ، تتمثل فى أخلال هدف معين ، أو فى ايجاز عمل مساعد على أحداث نتيجة معينة . ذلك لأن أى أخلال فى التناسب بين الغاية والوسائل [والعكس صحيح] تكون له نتائج ضارة على العمل والمخطط ، سواء كان هذا الأخلال ناتجا عن زيادة أو نقص فى الوسائل أو الغاية . أى أن المطلوب لنجاح العمل

الاصولية . اما فى الحقل المعنوى ، فان الحركة والمفاجأة تؤديان الى نتيجتين :

اولاهما ، احداث انطباع مفاجئ فى عقول قادة الخصم ، بأنهم لا يستطيعون مقاومة حركة العدو بصورة مجدية .

وثانيتهما ، فرض حالة من التمزق النفسى الناتج عن احساس القادة بأنهم قد سقطوا فى مصيدة بعد قيام العدو بحركة مادية على مؤخرة الجيش ، ومن ثم شعور القوات بعجز القادة ، وتقلص سيطرتهم ، خاصة وان الجيش مثل الرجل ، لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف ، دون أن يضطر للاستدارة نحوها ، ليستخدم كل اسلحته ضدها ، وعملية الاستدارة هذه تفقده توازنه ، وهذا ما يؤدى اليه الاقتراب غير المباشر من جيش الخصم ، على عكس الحال ، اذا ما كان الاقتراب مباشرا ، اذ انه يؤدى الى تقوية توازن الخصم المادى والمعنوى وزيادة قدرته على المقاومة ، وحتى اذا ما نجح فى دفع العدو نحو الخلف ، فانه يقربه من قاعدته ، ويدعم قواته الموجودة هناك .

أسس مناورة الاقتراب غير المباشر :

وبطبيعة الحال ، لا يشكل السير مباشرة نحو مؤخرة العدو ، هجوما استراتيجيا غير مباشر ، لان من الاستراتيجى ليس بهذه البساطة المجردة ، ذلك لان الاقتراب قد يبدأ غير مباشر بالنسبة لجبهة العدو ، ولكن متابعة التقدم بعد هذا بصورة مباشرة ، قد تدفع العدو الى تعديل توزيع قواته بسهولة ، ومن ثم يجد المهاجم ان حركته غير المباشرة ، قد انقلبت الى حركة مباشرة على جبهة جديدة . وانما لابد من القيام بحركة او أكثر ، تستهدف لفت انتباه العدو ، بعيدا عن حركة الالتفاف حتى تنجح حركة التفات الاستراتيجى الرئيسية ، وتستهدف حركة لفت الانتباه المضللة هذه الى حرمان العدو من حرية العمل ، عن طريق توزيع امكاناته وتشتيتها ، بحيث يتعذر عليه التدخل بقوة ضد مناورة الالتفاف الرئيسية [وهذا هو الجانب المادى] ومن ثم يصيب القيادة شعور بأنها خدعت ، ويسيطر عليها الخوف والاضطراب [وهذا هو الجانب المعنوى] . وتهدف حركة الالتفاف حول مجنبه جبهة العدو للزحف نحو

من قوة دفع الحركة ، كما أنها تسهل الطريق أمامها ، بما تخلقه من عرقلة للاجراءات والتحركات المضادة لها . ولذلك فان ما يجب أن يبحث عنه المخطط الاستراتيجى ، هو خلق وضع استراتيجى ملائم ، ان لم يؤد بذاته الى نتيجة حاسمة فان المعركة التى تتلوها ، ستؤدى الى مثل هذه النتيجة . أى ان المعركة لا تصبح الهدف الرئيسى للاستراتيجية ، وفقا لما كان « كلاوزفيتز » ينادى به فى كتابه « فن الحرب » وانصار مدرسته فى الفكر العسكرى الذين كانت لهم السيادة فى الحرب العالمية الاولى ، وانما يتمثل هذا الهدف فى الحركة والمفاجأة اللتين تشلان قدرات الخصم وغافلته . وهكذا يتحقق النصر بأقصى اقتصاد ممكن للقوى ، أى بأقل قدر من التضحيات البشرية والخصائر المادية .

جوهر العمل الاستراتيجى :

ويشعر اكثر دقة وتحديد ، يستهدف العمل الاستراتيجى تفيت قوى الخصم ، أى اشاعة الاضطراب فى صفوفه ، الامر الذى ينتج عنه بعد ذلك تدمير هذه القوى او تمزيقها ، وهذا قد يتطلب نشوب بعض المعارك الجزئية التى لن تكون من النوع الضارى .

ويتم التوصل الى هذا التفات او الشلل الاستراتيجى لدى الخصم فى الحقل المادى [او اللوجيستى ، أى الادارى] نتيجة حركة تؤدى الى النتائج التالية :

أ - قلب توزيع قوات العدو ، واجباره على اجراء تغيير مفاجئ فى جبهته يربك ويحطم توزيع وتنظيم قواته .

ب - تقسيم قوات العدو .

ت - تعريض امداداته للخطر .

د - منع او عرقلة تدابير الانسحاب ، او إعادة تنظيم قواته على خطوط جديدة فى قاعدته او فى موطنه الاصلى .

ويمكن الحصول على التفات الاستراتيجى باحدى هذه الوسائل ، ولكنه يتم عادة نتيجة تجمع عدد من هذه العوامل ، ويكون تأثيرها كبيرا كلما كان حجم الجيش كبيرا ، وكان اعتماده على وسائل مواصلاته ونقل امداداته من قواعده

في الاستراتيجية العسكرية

المخططات ، على ان يكون هدفها أساسا ، شل قوات العدو لا مجرد تدميرها بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » .

ويجب ان تستهدف حركة الالتفاف حول مؤخرة العدو لقطع خطوط مواصلاته ، ان يتم قطع هذه الخطوط في أكبر عمق ممكن ، لان الصدمة الناتجة عن هذه الحركة ، ستكون مباشرة على تفكير القيادة نفسها ، ومن ثم يكون تأثيرها أضخم من حالة قطع خطوط المواصلات في نقطة قريبة من خط الجبهة الأصلية .

وقد لخص « ليدل هارت » المبادئ العملية ، أو القواعد العامة المستفادة من استقراء النماذج التاريخية الناجحة لهذه المناورة الاستراتيجية ، التي يجب على القادة العسكريين مراعاتها لتحقيق هذا الشكل من تجميع القوى ، مقابل بعثرة قوى العدو ، وحرمانه من قدرة تجميع قواه ضد حركة الاقتراب غير المباشر ، في ثمانية مبادئ أساسية ، ستة منها ايجابية الطابع ، واثنان منها سلبية الطابع . والمبادئ الايجابية هي :

١ - مطابقة الهدف مع الامكانات .
٢ - ضرورة التمسك بالهدف مع تعديل المخطط تبعا لتغير الظروف .

٣ - اختيار الخط الأقل توقعا من جانب العدو .
٤ - استثمار خط المقاومة الاضعف .

٥ - اتباع خط عمليات يؤدي الى أهداف متتالية وبديلة .

٦ - مراعاة المرونة في التخطيط وتشكيل القوات للملائمة الظروف .
اما المبادئ السلبية فهي :

١ - عدم القاء كل الامكانات اذا كان العدو محترسا .

٢ - عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه ، أو بالاسلوب نفسه ، بعد فشل الهجوم السابق .

ويقول الاستراتيجي الفرنسي الجنرال « اندريه بوفر » ان هذه القواعد ، أو المبادئ ، التي عرضها « ليدل هارت » ، يمكن تلخيصها في أربع قواعد [٣] هي :

بؤخرته ، الى تجنب المقاومة اثناء اندفاعها نحو العمق ، ولذلك يجب ان تسلك الاتجاه الأقل مقاومة [بالنسبة للحقل المادي] وفي الوقت نفسه ، يجب ان يكون هذا الاتجاه أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانب العدو [بالنسبة للحقل المعنوي] . والواقع ان خط المقاومة الاضعف ، وخط أقل اتجاهات التقدم توقعا ، انما يشكلان وجهى عملة واحدة . ذلك لانه اذا اختار المهاجم خطا يبدو بوضوح كامل ، انه الاضعف مقاومة ، فان ذلك سيكون واضحا في الوقت نفسه لقيادة العدو ، ومن ثم لن يكون خط أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانبها وستعتمد الى تقوية المقاومة فيه ، الامر الذي قد يقضى على مناورة الاقتراب غير المباشر بالفشل منذ البداية ، ولذلك يجب ان يقع اختيار خط التقدم ، بحيث يهدد عدة اهداف في الوقت نفسه ، وبحيث تقع قيادة العدو في حيرة بالنسبة للهدف الحقيقي ، الذي يمكن ان تتجه اليه حركة الجيش المهاجم ، وتكون لدى قيادة الجيش المهاجم ، في الوقت نفسه ، اهداف بديلة ، يختارها على ضوء ردود فعل العدو ، وذلك حتى يكون المخطط الاستراتيجي قابلا للتلاؤم بسهولة مع تغير الظروف .

ويتطلب نجساح مخطط الاقتراب غير المباشر ، تطبيقا مرنا وذكيا لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعادية في توقيت مناسب ، ذلك لان التجميع ينعارض مع نشر القوات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة ، ولهذا يجب ان تكون هناك نسبة كافية من القوات ، للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خط التقدم الحقيقي ، على ان يتم التجميع للقوة الرئيسية التي تقوم بحركة الاقتراب غير المباشر ، اما بتقدم التشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الاهداف ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو اهداف عدة في وقت واحد .

ويتوقف اختيار طريقة التقدم هذه على الظروف الموضوعية القائمة ، وتتوقف كفاءة الجيوش ، على الاساليب الجديدة التي تبثكرها في تنفيذ هذه

هذه الأسلحة والمعدات ، سهلت كثيرا من الفاجية الموضوعية ، إمكانات استثمار عنصرى الحركة والمفاجأة اللذين يشكلان أدوات تنفيذ هذه المناورة بصورة أساسية ، وخاصة حينما تتوفر لدى القيادة المنفذة ، التكتيكات واشكال التنظيم القتالى الملائمة للحصول على أقصى مردود ممكن لهذه الأسلحة ، وذلك كما أثبتت خبرات الحرب الخاطفة الألمانية فى بداية الحرب العالمية الثانية ، التى شهدت تطبيقات نموذجية لمناورة الاقتراب غير المباشر ، لا سيما فى عملية غزو فرنسا التى جرت فى صيف ١٩٤٠ .

فقد كانت القيادة الألمانية العليا تشعر أن ميزان القوى بينها وبين قوات الحلفاء ، لا يسمح لها بضمان نصر أكيد فى حالة لجوئها الى أسلوب الهجوم المباشر التقليدى . ولذلك لجأت ، من خلال ما عرف بعد ذلك فى التاريخ العسكرى بمناورة « سيدان » التى خطط لها الجنرال « فسون مانشتين » ، الى قلب ميزان القوى ، بمناورة اقتراب غير مباشر على مستوى استراتيجى واسع النطاق ، تمت بوساطة هجوم ثانوى على بلجيكا وهولندا ، غطى بهالة ضخمة من المظاهر التى تكسبه طابع الهجوم الرئيسى ، وذلك لجذب القوة الضاربة الرئيسية لجيوش الحلفاء ، وفى الوقت نفسه ، دعت بالكتلة الأساسية من قواتها المدرعة والليكانيكية عبر غابات الاردين الوعرة [أى عبر أقل الاتجاهات توقعا من جانب قيادة الحلفاء] ، لتخترق خطوط الحلفاء فى أقصى الطرف الايسر لخط « ماجينو » عند « سيدان » ، وحيث كانت توجد اضعف الدفاعات والقوات « أى الاتجاه الأقل مقاومة » ثم اتجهت المدرعات ، التى كانت تعمل وفقا لتكتيك ثنائى الطائفة - الدبابية ، اثر نجاح الخرق المركز السريع فيما عرف بثغرة « سيدان » نحو الغرب ، أى نحو بحر المانش ، بدلا من الاتجاه المتوقع فى هذه الحالة ، ألا وهو الجنوب حيث توجد « باريس » ، وذلك بحكم أن نقطة الخرق كانت تهدد عدة اتجاهات ، تكاد تتساوى فى الاهمية والخطورة ، ومن ثم وقعت قيادة الحلفاء فى حيرة من حيث تحديد اتجاه الجهد الرئيسى للهجوم . وحتى بعد أن اتجه الهجوم غربا ، كانت قيادة الحلفاء لا

١ - اجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة الاقتراب غير المباشر .

٢ - المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع .

٣ - عمل القوى ضد الضعيف .

٤ - البحث عن الحل الحاسم فى حقول العمليات الثانوية ان أمكن .

وقد علق على هذه الاستراتيجية فقال « ان ليدل هارت قد طور نظرية « الاقتراب غير المباشر » بصورة باهرة ، واعتبرها افضل الاستراتيجيات على الإطلاق . وتتضمن هذه الاستراتيجية فى مجال العمليات العسكرية « عدم أخذ الثور من قرنيه » أى عدم مجابهة العدو فى اختبار مباشر للقوة . . . والواقع أن مناورة الاقتراب غير المباشر ، هى وسيلة تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين ، اذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة ، بحيث يستطيع التغلب على خصمه فى معركة تنشب على أرض يختارها عدوه . . . ان الفكرة الرئيسية من وراء هذا المفهوم ، هى قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بالمناورة لا بالقتال . فبدلا من أن نجابه العدو مجابهة مباشرة نستعين بلعبة دقيقة ، نرمى من ورائها الى تعويض النقص الذى نجد أنفسنا فيه بالنسبة لقوات العدو » [٤] . هذا وقد أوضح « ليدل هارت » أن افكاره تتفق كثيرا مع أفكار « صن تزو » ، وأنه تعرف على كتابه « فن الحرب » منذ عام ١٩٢٧ وأضاف « وعندما قرأت الكتاب ، وجدت فيه نقاطا كثيرة تتفق مع افكارى ، وخاصة فى تركيزه المستمر على القيام بما هو غير متظر ، وتأكيده على استراتيجية الاقتراب غير المباشر » [٥] .

ولقد أعطت الأسلحة الحديثة [المعتمدة على آلة الاحتراق الداخلى فى حركتها] من دبابات وطائرات ، إمكانات مادية كبيرة الاهمية ، لتنفيذ مناورة الاقتراب غير المباشر ، خاصة فى ظل اختراع أجهزة الاتصال اللاسلكى وتعميم استخدامهما عسكريا بين القيادات ومختلف الوحدات المقاتلة البرية والجوية . وذلك بحكم أن

[٤] المرجع السابق ، صفحات ١٥١ ، ١٥٢ .

[٥] لصن تزو ، المرجع السابق ، صفحة ١١ .

في الاستراتيجية العسكرية

القوى المؤيدة للعرب أو إضعافها نسبياً ، وذلك لتتيح لنفسها قدراً معقولاً من حرية العمل العنيف لفترة محدودة ، ثم تلجأ إثر ذلك إلى استخدام القوة العسكرية ، لتحقيق الهدف المرحلي الموضوع ، وبسرعة كبيرة قبل أن تتجمع القوى المحلية بشكل وحجم كاف لإفساد المخطط ، وقبل أن تتدخل القوى الخارجية المؤيدة للعرب ، أو يتحرج موقف القوى المحايدة . وبعد النجاح في تحضير وتنفيذ هذه المناورة الخارجية ، كانت تلجأ إلى تنفيذ المناورة الداخلية التي ستجرى على البقعة الجغرافية المحلية التي تريد الحصول فيها على هدفها المرحلي المباشر ، وذلك بواسطة عمل عسكري يعتمد على عناصر المفاجأة والسرعة .

وتعرف هذه المناورة الاستراتيجية الداخلية المنفذة في إطار استراتيجية شاملة غير مباشرة باسم « مناورة الخرشوفة » *Manœuvre d'artichaut*

على حد تعبير الجنرال « أندريه بوفر » الذي يقول عنها أنها مناورة « تتحقق على أهداف متتالية ، تبدو أهدافها متواضعة نسبياً ، وتتخللها مفاوضات ، وقد أعطى مثلاً عن هذه المناورة مثلاً بارزاً من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، يقصد عمليات ضم النمسا ومنطقة الراين وتشيكوسلوفاكيا . وينبغي أن تصمم المناورة الداخلية كإغارة كبرى ، أساسها المفاجأة والسرعة ، والأعمال الخاطفة التي تنتقل من الأقوى إلى الأضعف ، تلك الأعمال المستغلة للقوة والمفاجأة . إذن فمثل هذا المجال هو مجال القوى المنقولة جواً والالية والمدركة ، وبالطبع لا تعتمد مثل هذه السرعة على توقعات وعلى تنفيذ عنيف فقط ، وإنما تعتمد أيضاً على تحضير كامل شامل في كل الميادين . أن مثل هذه العملية لا ترتجل ارتجالاً . وأخيراً ، إذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية ، هي شرط النجاح نفسه ، فهناك شرط آخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه أيضاً ، وهو أن يبدو الهدف هدفاً محدوداً بصورة كافية ، حتى يكون مقبولاً في الرأي العام الدولي . وقد نجح مثلاً نجاحاً بيناً في تقديم كل هدف من أهدافه المتتالية ، وكأنه الهدف الوحيد والآخر » [٦] . وقد أشار « بوفر »

تعرف ما إذا كانت المدرعات الألمانية ستقبحه نحو « ليل » أم نحو « إميان » . ثم ضاعفت سرعة التقدم نحو المانش من نتائج المفاجأة ، وهكذا التفت المدرعات الألمانية حول مؤخرة قوات الحلفاء الرئيسية في بلجيكا وفي العمق الاستراتيجي البعيد ، الأمر الذي أفقد قوات الحلفاء توازنها المادي والمعنوي ، وأربك قيادتها ، وقلص سيطرتها عليها ، وأصبح كل منهما ، الفرار عبر مينس « دنكرك » تحت ضغط المطرقة الزاحفة من الشمال ، والسندان الملقف من الجنوب . وطوال هذه العمليات ، لم تدر معارك حاسمة أو دامية بالمعنى الذي قصده « كلاوزفيتز » ، وكانت الخسائر البشرية قليلة نسبياً لدى الطرفين بالمقاييس لحجم قواتهما الهائلة ، والنتائج الاستراتيجية الحاسمة التي أسفرت عنها العمليات . وشكل عدم ادراك قيادة الحلفاء لأساليب حرب الحركة والامكانات الحقيقية لطائرة والدبابات ، عاملاً مساعداً بصورة غير مباشرة لنجاح تكتيكات « الحرب الخاطفة » الألمانية ، ومن ثم استراتيجية الاقتراب غير المباشر .

اهمية مناورة الاقتراب غير المباشر

في الاستراتيجية الاسرائيلية

تعمل الاستراتيجية العليا الاسرائيلية ، التي تخضع لها الاستراتيجية العسكرية وكافة الاستراتيجيات الاخرى من دبلوماسية واقتصادية ، على تحقيق اهدافها ، المتمثلة في تأكيد الوجود الصهيوني داخل المنطقة العربية ، عن طريق العدوان والتوسع الاقليمي بصورة تدريجية مرحلية ، وذلك بحكم أنها تدرك حقيقة أن مختلف الظروف الدولية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب ، لا تسمح بقدر كبير زمنياً من حرية العمل العسكري العنيف المؤدى إلى تحقيق توسعات اقليمية ضخمة . ولذلك فسأنا كانت تحرص ، سواء قبل نشوء الدولة رسمياً أو بعدها ، على القيام بمناورات دعائية وسياسية في الحقل العالمي ، لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة ، وتحيد قوى دولية أخرى ، وشل فاعلية

تنفيذ « مناورة الخرشوفة » ، أى مناورة القضم المتتابع لاهداف التوسعية .

ولذلك اهتم معظم القادة العسكريين الاسرائيليين ، أمثال « ايجال يادين » و « ايجال ألون » و « اسحق رابين » . الخ ، بدراسة واستيعاب أفكار « ليدل هارت » ، ومبادئ وتطبيقات استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، ووصل بهم الاهتمام بذلك ، الى حد الاتصال المباشر بليدل هارت نفسه ، سواء فى المرحلة التى سبقت انشاء الدولة الصهيونية رسميا [أى مرحلة ايجاد الركائز البشرية والجغرافية - الاستراتيجية والاقتصادية للوجود الاسرائيلى فى فلسطين] التى تمت أيضا بطريقة القضم المتتابع [أو فى المراحل التى تلت تكوين الدولة . وساعدها فى ذلك ، أن « ليدل هارت » كان مدافعا بشدة عن الوجود الصهيونى فى فلسطين ، وداعيا الى تدعيمه دائما ، ومتحمسا لمنجزات العسكرية الاسرائيلية . وقد روى فى مذكراته ، أن اهتمامه العملى بذلك بدأ فى الثلاثينات أثناء الثورة العربية ضد الاحتلال البريطانى ، والوجود الصهيونى المتزايد فى فلسطين عام ١٩٢٦ ، وذلك فى معرض حديثه عن دور ضابط المخابرات البريطانى المعروف « اوردوينجت » الذى أسهم اسهاما هائلا فى تدريب وتنظيم « الهاجاناة » ، وقاد العديد من عملياتها المضادة لقوات الثورة العربية وقتئذ ، فسال ليدل زارنى وينجت ليجت معى تدريب وتكتيك الوحدات المضادة للعصابات التى كان ينظمها فى فلسطين من متطوعين يهود ، لتواجه العصابات المسلحة العربية ، التى سببت اضطرابا كبيرا للغاية منذ ١٩٢٦ وأوضح لى وينجت أنه يطبق هناك الافكار التى تضمنتها كتبى المبكرة عن تكتيكات المشاة ، وكتابى الحديث عن « مستقبل المشاة » . وكانت وجهات نظره حول الموقف فى الشرق الأوسط ، وأهمية الامكانيات العسكرية المتوفرة لدى الشباب الصهيونى ، متطابقة تماما مع وجهات نظرى بهذا الصدد . ولذلك كتبت عنه رسالة الى « تشرشل » وأخرى الى « ايدن » الخ [٨] . ثم قال فى موضع آخر من مذكراته

فى حديثه عن مناورة الخرشوفة وأمثلة تطبيقها ، الى تبنى اسرائيل لها ، ولكنه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعى ، تمشيا مع ما تزعمه من أنها كانت تلجأ للاعمال الهجومية العدوانية ، لتفسد مخططات هجومية عربية مزعومة ، كان من المفروض أن تتم لولا اقدامها على هذه « الهجمات المضادة الاجهاضية » ، وذلك حتى ينفى عن الدولة العبرية ، طابع العدوان والتوسع التدريجى فقال « وعلى نموذج دفاعى ، تصنف كل المعارك الاسرائيلية فى سيناء عام ١٩٥٦ . فى نفس هذه المجموعة [يقصد مجموعة الامثلة العملية التى تتحقق فيها مناورة الخرشوفة على اهداف متتالية . . الخ] . ولنقل أيضا أن استخدام هذه المناورة ، أخطر بكثير من استخدام « المناورة بالاعياء » [أى استراتيجية الحرب طويلة الامد] نظرا لطابعها العنيف والمثير إلا أنها تبقى فى بعض الحالات الخاصة والمحددة ، ممكنة جدا وبكفاءة فاعلية أحيانا ، وخاصة كما فعلت اسرائيل فى عدة مناسبات ، إذ اتسمت بطابع ضربات الايقاف [٧] » .

ولما كان مجال العمل العسكرى فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، تحكمه اعتبارات مناورة « الخرشوفة » ، المتوافقة بدقة مع المناورة الخارجية غير المباشرة ، وخاصة من حيث محدودية الفترة الزمنية التى يجب أن يجرى خلالها ، وكذلك من حيث ضرورة مراعاة أكبر اقتصاد ممكن فى القوى البشرية والمادية ، نظرا لاختلال معطيات عناصر القوة العسكرية من الناحية الاستراتيجية ، من حيث كم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة موضوعيا لطرفى الصراع ، بما يجعل العرب يتفوقون على اسرائيل فى حالة القتال طويل الامد [اذا ما احسنوا تنفيذ المناورة بالاعياء] ، فإنه كان من الضرورى والمطلقى تماما ، أن تلجأ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، الى تبنى استراتيجية عمليات قائمة على مبادئ « الاقتراب غير المباشر » ، وتحاول تطبيقها بسلاح قدر امكانها فى كل مرة يجرى فيها

(٧) المرجع السابق صفحة ١٧٠

The Liddell Hart memoirs, Volume II, London, Cassell, 1965, p. 181, Ibid, p. 182.

[٨]

الساحلي « رفح - غزة » على امتداد نحو ٣٥ كيلومترا .

٢ - لواء مشاة في قطاع « العوجة - العسلوج » داخل صحراء النقب على امتداد نحو ٤٠ كيلومترا .

٣ - وحدات صغيرة أخرى موزعة على طريق « العوجة - رفح » على طول الحدود المصرية - الفلسطينية ، ووحدات أخرى في القاعدة الادارية الرئيسية في « العريش » ، وفي « أبو عجيلة » التي اعتبرت قاعدة شرعية لقوات النقب .

٤ - لواء مشاة محاصر في قطاع « الخالرجا - عراق المنشية » ، نتيجة للهجوم الاسرائيلي الذي بدأ في ١٥ أكتوبر السابق وانتهى في ٩ نوفمبر ، وأسفر عن عزل هذا اللواء ، بعد انسحاب القوات المدافعة عن « اسدود » و « المجدل » وسقوط مواقع « الدل ١١٣ » و « تقاطع الطرق » و « عراق سويدان » ، وكذلك سقطت بئر السبع ، وانعزلت القوة المصرية الخفيفة الموجودة في قطاع « انخليل - بيت لحم » جنوب القدس ، نتيجة لذلك عن قوات قطاع « العوجة - العسلوج » .

وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، تخطط وقتئذ لتصفية الموقف تماما على الجبهة الجنوبية [اي المصرية] ، بعد ان أصبح ميزان القوى العسكري العام في صالحها ، نتيجة لتدفق السلاح والعتاد والمتطوعين من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الشهور السابقة ، منذ الهدنة الاولى والثانية ، وتخلي الجيوش العربية عن الاستراتيجية الهجومية التي انتهجتها في بداية الحرب حتى الهدنة الاولى . وعموما كان الموقف الاستراتيجي في بداية ديسمبر ١٩٤٨ ملائما للقيادة الاسرائيلية ، كي تبدأ هجومها المضاد العام في الجنوب ، الذي هدفت من ورائه الى اخراج الجيش المصري من فلسطين تماما ، وانهاء الحرب معه ، ومن ثم مع بقية الجيوش العربية . وتمثل هذا الموقف الاستراتيجي الملائم في النقاط التالية :

١ - توقف القتال مع الجيش الاردني في الجبهة الوسطى ، ودخول الملك عبد الله في مفاوضات

هذه « في عام ١٩٣٨ » وفي العام الذي سبقه ، قدم لزيارتي عدد من الزعماء الصهيونيين ، عندما جاءوا الى لندن في زيارة لها ، ليتبادلوا معي الرأي في النواحي الاستراتيجية للموقف في الشرق الاوسط ، وموقعهم فيه على وجه الخصوص . وكان من بينهم وايزمان ، رئيس اسرائيل في المستقبل ، وبن جوريون ، وجاليلي ، وموشي شارفوك » [٩] .

ولذلك أورد « ليدل هارت » في الطبعة الاخيرة لكتابه « Strategy : The indirect Approach »

ملحقا خاصا تناول فيه الجنرال « ايغال يادين » ، رئيس الأركان الاسرائيلي الأسبق ومدير العمليات أثناء حرب ١٩٤٨ . أهمية استراتيجية الاقتراب غير المباشر في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، وعرض فيه استناد التاريخ العسكري الاسرائيلي القديم « فنزل لورش » لطبقات هذه الاستراتيجية في المراحل الأخيرة من حرب ١٩٤٨ .

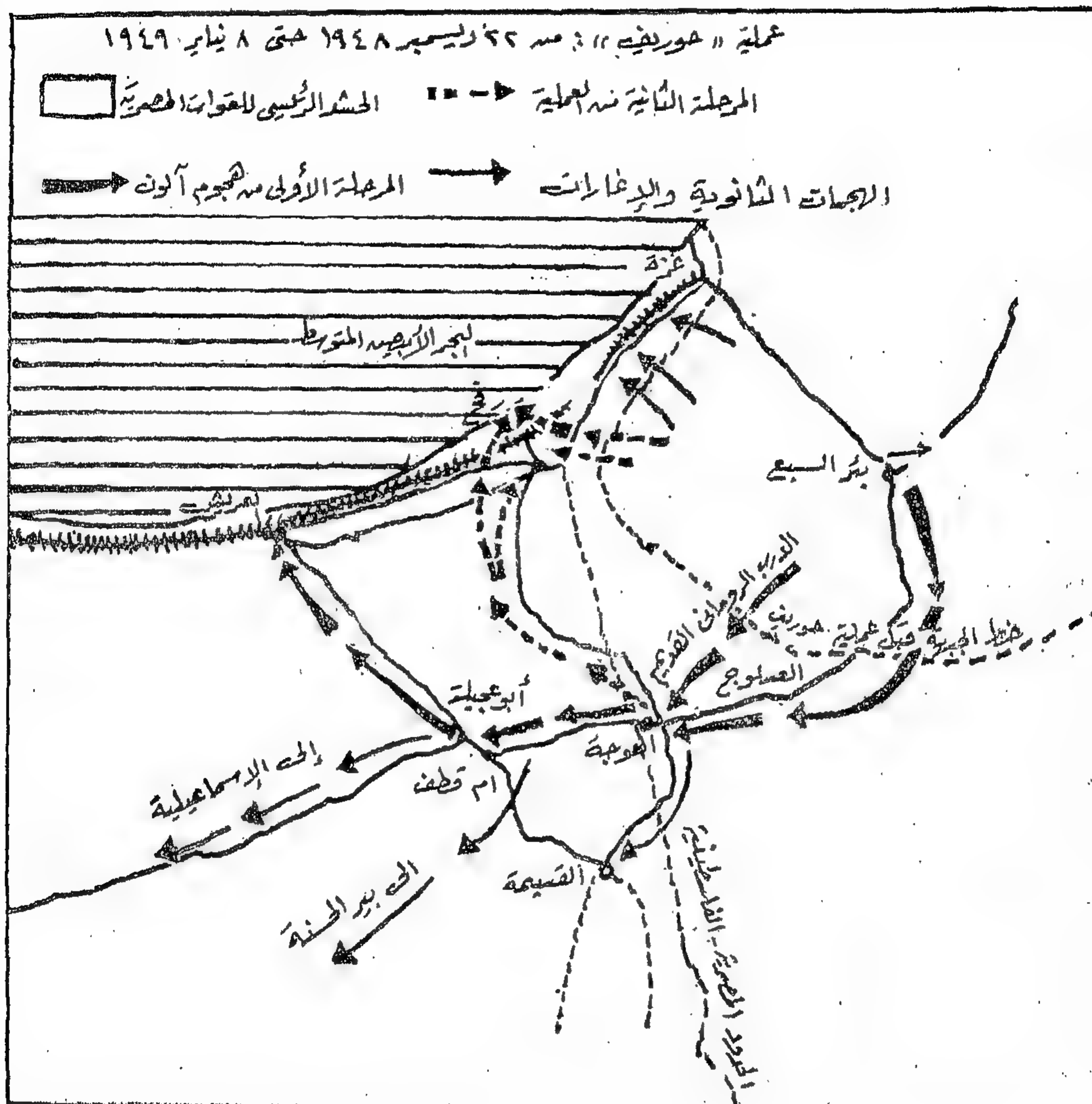
البرزن للتطبيقات الاستراتيجية :

شهدت الحروب العربية - الاسرائيلية عدة تطبيقات اسرائيلية لأسلوب الاقتراب غير المباشر على كلا المستويين الاستراتيجي والتكتيكي . ولا يتسع المجال في دراستنا هذه ، لعرضها جميعا بالتفصيل ، لان ذلك يتطلب كتابا كاملا حول العمليات البرية الاسرائيلية ، ولهذا سنعرض لبرز هذه التطبيقات بإيجاز ، لنستخلص الخبرات والخصائص الرئيسية للتطبيق الاسرائيلي لهذا الأسلوب ، وخاصة على المستوى الاستراتيجي .

عملية « حورف » عام ١٩٤٨ :

في بداية ديسمبر ١٩٤٨ كانت القوات المصرية الموجودة في فلسطين تحت القيادة العامة اللواء « قواد حصادق » موزعة على النحو التالي :

١ - لواءان من المشاة ، تعززهما وحدات من المدفعية ، وكتيبة دبابات في القطاع



مع جيش الانقاذ العربي بقيادة « فوزي القاوقجي » اثر عملية « حيرام » التي نفذت في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أكتوبر ١٩٤٨ وأسفرت عن انسحاب الجيش المذكور من الجليل الاعلى ، وتوقفه عن المشاركة النشطة في الحرب .

٣ - سوء أوضاع الجيش المصري من حيث السلاح والذخيرة ، وخاصة من حيث نقص المدرعات والطائرات والمدفعية [ان كان لديه وقتئذ

سرية مع اسرائيل ، من أجل التوصل الى هدنة دائمة [١٠] ، وبذلك امنت القيادة السياسية الاسرائيلية مؤخره قواتها العاملة في الجبهة المصرية ، ضد أي تدخلات محتملة للجيش الاردني على محور « الخليل - بيت السبع » بصورة خاصة .

٢ - توقف القتال مع كل من الجيش العراقي والسوري واللبناني في الجبهة الشمالية ، وكذلك

[١٠] لمزيد من التفاصيل راجع :

Kursman, Dan, Genesis 1948, nal Book New York, 1970, p. 622 .

تجنب الهجوم الجبهي فان كافة نجاحات الجيش الاسرائيلي ، كانت دائما تستند الى عنصر المفاجأة والحركة ، لا الى التفوق في الحشد وقسوة النيران [١١] كما يقول المؤرخ العسكري الاسرائيلي « نتانل لورش » . هذا فضلا عن ان الخبرة الفاشلة الدامية لمعركة « اللطرون » على الجبهة الاردنية ، حيث فشلت خمس هجمات جبهية مباشرة في الاستيلاء على حصن مركز البوليس هناك ، قد اثبتت مدى فداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه العمليات . اذ قتل أكثر من ٧٠٠ جندي اسرائيلي دون جدوى [١٢] . ولذلك استندت خطة « يادين » على توجيه الضربة الرئيسية الى محور « العوجة - العسلوج » على الجناح الشرقي للجبهة المصرية ، باعتبار انه المحور « الاضعف مقاومة » و « الاقل توقعا » من جانب القيادة المصرية ، والمعرض بسهولة أكبر لقطع خطوط مواصلاته ، ومن ثم تخرج موقف قواته بسرعة ، نظرا لضعف الموارد المحلية للمؤن والمياه تقريبا ، وطبيعة ارض الصحراوية المكشوفة . وفي الوقت نفسه ، يجري تثبيت قوات محور « رفح - غزة » على الجناح الغربي ، بهجمات مضادة قوية ، تهدد خطوط مواصلاته بطريقة توحى ان هناك محاولة لخلق « فالوجا » أخرى في « غزة » ، ومن ثم تتصور القيادة المصرية ، ان هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسي للعدو . وبعد تصفية المقاومة الرئيسية لمحور « العوجة - العسلوج » ، اثر الاستيلاء على « العوجة » ، تندفع القوات المدرعة والميكانيكية في اغارة خاطفة داخل سيناء ، عبر محور « أبو عجيلة - العوجة » وتتجه نحو « العريش » شمالا ، لتهدد القاعدة الادارية الرئيسية هناك ، فتخلق اضطرابا معنويا لدى القيادة المصرية ، قد يفقدها التوازن ، ويجبرها على سحب قواتها من محور « رفح - غزة » ، خاصة بعد توجيه هجمات قوية ضد « رفح » تهدد بالاستيلاء عليها . ولزيادة الاضطراب في العمق الاستراتيجي والاداري المصري ، تشن قوة خفيفة ، اغارة خاطفة من « أبو عجيلة » تجاه مطار « بنر الحمة » على المحور الاوسط في سيناء المتجه نحو الاسماعيلية وقناة السويس .

نحو ٢٤ مدفع ميدان عيار ٢٥ رطلا و ٤٠ مدفع ٦ عيار ٦ اطلال وكتيبة دبابات « لوكست » و ٢١ عربة مدرعة « هامبر » وبعض حمالات البرن و ٢٠ طائرة « سيديفير » . الخ [وتبعثر وحداته على محاور منفصلة ليس لها عمق دفاعي ، وخطوط مواصلاتها طويلة معرضة للقطع ، او في مواقع محاصرة او منعزلة .

وساعدت هذه العوامل كلها على تحسين الموقف الاستراتيجي العام لصالح الجيش الاسرائيلي ، الذي حشد قواته الرئيسية ، وركز جهوده على الجبهة المصرية ، فاصبح لديه ٢ السوية مشاة [ضمت الالسوية « الكسندروبي » و « الجولاسي » و « هنيجف » و « هارتيل »] واللواء المدرع الثامن [المكون اساسا من عربات مدرعة ومصفحات نصف جنزير وعربات جيب مسلحة برشاشات وعدد قليل من دبابات شيرمان وخروميون] .

وعلى هذا الاساس اصدر الجنرال « ايجال يادين » ، مدير العمليات برئاسة الاركان ، يوم ١٠ - ١٢ - ١٩٤٨ قرارا للقيادة الجنوبية لتنفيذ عملية « حورف » [او عين كما تسمى احيانا] على ان تنتهي الاستعدادات يوم ١٦ - ١٢ - ١٩٤٨ ، وعهدت القيادة الى العقيد « ايجال لون » [الذي سبق ان قاد هجوم ١٥ اكتوبر المسمى بعملية الضربات العشر] بقيادة العملية ، على ان يبدأ الهجوم ليلة ٢٢ - ٢٣ - ديسمبر ١٩٤٨ .

ووضعت خطة العملية في الاساس ، على تجنب الهجمات المباشرة ، واستخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وذلك بحكم ان التفوق العسكري الاسرائيلي كان محدودا ، ولا يضمن تحقيق النجاح في حالة استخدام أسلوب المجابهة العنيفة المباشرة ، ذلك لان « كل تجارب الجيش الاسرائيلي في الحرب كانت تدل حتى ذلك الوقت ، على ان احتلال المواقع المصرية المنظمة للدفاع ، انما هي مهمة صعبة . وانه باستثناء الهجمات التي جرت ضد التل ١١٢ [بما في ذلك الهجوم الاخير على عراق سويدان] حيث كان لا يمكن

Lorch. Netanel, Israel's War of Independence, Hart — more, Isrel, 1967, p. 494. [١١]

Luttuak. Edward, Horowitz. Dan, The Israeli Army, Allen Lane, London, 1975, p. 64. [١٢]

الليل ، على حين تقوم وحدات أخرى من اللواء المذكور ، بقطع طريق « العوجة - رفح » لتعرقل سبيل وصول أى تعزيزات إليها من « رفح » حيث كانت توجد القيادة المصرية العامة ، وتجعلها معزولة فى وجه هجوم اللواء المدرع الثامن المفاجئ الذى سيقم عبر السدب الرومانى المذكور [١٢] .

وقد بدأ تنفيذ الهجوم الثانوى المخادع على محور « رفح - غزة » ، وما صحبه من غارات جوية وقصف بحرى ، بعد ظهر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ . وفى ليلة ٢٥ - ٢٦ ديسمبر بدأت العمليات الرئيسية ضد محور « العوجة - العسلاج » وفقا للمخطط الموضوع وتكبدت كتيبتا لواء « هنيجف » خسائر فادحة أثناء قطعها طريق « العوجة - العسلاج » . وفشل هجوم اللواء المدرع الثامن على « العسوجة » فى البداية بعد ظهر يوم ٢٦ - ١٢ نظرا لان القيادة الاسرائيلية دفعت عبر الطريق الرئيسى من جهة الشمال الشرقى ، بدلا من استمرار زحفه البطيء عبر الدرب الرومانى ، ومهاجمة البلدة من الغرب ، أو الالتفاف حولها من الجنوب ، حتى تستطيع التعجيل بالاستيلاء على « ابو عجيلة » ، ولذلك استأنفت هجومها فى فجر يوم ٢٧ - ١٢ من جهة الجنوب ، بعد تمهيد قوى المدفعية والطيران ، ونجاح قوات « هارثيل » فى منع وصول التعزيزات المصرية من « رفح » واستولى اللواء المدرع المذكور بعد ذلك على « ابو عجيلة » ليلة ٢٩ - ١٢ وفى هذه الاثناء ، اضطرت حامية « العسلاج » المصرية الى أن تنسحب عبر الصحراء نحو « القسيمة » ثم اندفعت القوات الاسرائيلية نحو « العريش » ظهر يوم ٢٩ - ١٢ ولكن كتيبة مشاة مصرية معززة بمدافع م - د صدتها عند « بير الحفن » على مسافة ١١ كيلو مترا جنوب العريش حيث تخدقت بقوة مستندة على الكتبان الرملية الناعمة على كلا جناحيها . ومن ثم لم تستطع القوة الاسرائيلية المدرعة والميكانيكية أن تلتف حولها ، وتكبدت خسائر فادحة فى هجومها الجبهى ، واضطرت الى الانسحاب الى « ابو عجيلة » بسرعة ، فوصلتها فى صباح اليوم التالى ، ثم واصلت تراجعها الى « بئر

وتدعم هذه العمليات بغارات جوية على « العريش » و « رفح » و « خان يسونس » و « الفالوجا » ، المحاصرة بلواء « الكسندرونى » واغارات كوماندوس بحرى على خط سكة حديد « العريش - رفح » وقصف بحرى من زوارق الطوربيد لغزه . وكل ذلك لتقوية اعتقاد القيادة المصرية ، بأن الهجوم المخادع على محور « رفح - غزة » هو الهجوم الرئيسى ، وتغطية الهجوم الرئيسى القائم على الاقتراب غير المباشر عبر حركة الالتفاف حول الجناح الحسحراوى للقوات المصرية ، وتهديد خطوط مواصلاتها ومراكزها الادارية فى العمق الاستراتيجى ، ليكون التأثير المعنوى مباشرا على القيادة المصرية العامة نفسها ، وزعزعة ثقة القوات المدافعة عن مواقعها بقوة قوى قطاع « غزة » ، وكذلك فى جيب « الفالوجا » فى نفسها وفى قيادتها .

وعلى المستوى التكتيكى ، وضع « ايجال آلون » خطته فى مهاجمة وتصفية محور « العوجة - العسلاج » على أساس تجنب الهجوم المباشر على المواقع الدفاعية المصرية القوية المرجح - سودة على امتداد الطريق المرصوف بالاسفلت بين العوجة والعسلاج ، والتمدد شمالا حتى « بئر السبع » ، نظرا لصعوبة الاستيلاء عليها ، واحتمال استمرار صمودها لحين تتميزها بقوات احتياطية تأتى من طريق « رفح - العوجة » أو العريش - ابو عجيلة - العوجة » ، كما حدث فى عمليات سابقة على الجبهة المصرية .

ولذلك قرر « آلون » دفع اللواء المدرع الثامن ، تعاونه كتيبة مشاة محمولة من لواء « هارثيل » عبر درب صحراوى مجهول ، كان الرومان قد انشأوه قديما ، اكتشفته المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع بعض علماء التاريخ والآثار ، يمتد من « بئر السبع » حتى « العوجة » ، قام سلاح المهندسين بترميمه سرا قبل بدء العملية الهجومية خلال عدة ليال وفى الوقت نفسه ، كان على كتيبتين من لواء « هنيجف » [أى النقب] أن تقطعا الطريق بين « العوجة » و « العسلاج » ومهاجمة العسلاج بعد ذلك من الخلف خلال

قائم بين خبراء الحرب ، حول ما اذا كان هذا الاسلوب قابلا للتطبيق في مجال الاستراتيجية ايضا . وعلى رأى أن هذا الاسلوب يمكن أن يطبق في مجال الاستراتيجية ، ولكن بصورة مختلفة بطبيعة الحال . وليس من شك في أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، هي الاستراتيجية السليمة الوحيدة ، وبدون فوام الاقتراب غير المباشر في الاستراتيجية - كما حدده وشرحه وطوره ، بشكل رائع الكابتن ليدل هارت - يكون أكثر اتساعا وتعقيدا عنه في مجال التكتيك . ذلك لأنه حتى نستطيع ان نستثمر مبادئ الحرب في خدمة هدفنا ، ونؤسس عملنا على أساس اقتراب استراتيجي غير مباشر ، بحيث يمكن ان نحدد نتيجة القتال حتى قبل أن يبدأ القتال نفسه ، فانه من الضروري تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

- أ - قطع خطوط مواصلات العدو ، وبالتالي يصاب بنيانه المادي بالشلل .
- ب - سن خطوط انسحابه ، وبالتالي تضعف ارادة القتال لديه وتتحطم معنوياته .
- ت - ضرب مراكزه الادارية ، وتعطيل اتصالاته التي تربط بين قيادته وقواته وأن تنفيذ هذه الاهداف يشكل الشرط الرئيسى اللازم لتحقيق المهمة الاستراتيجية الاساسية ، كما حددها بشكل مناسب للذية كابتن ليدل هارت « في تحليله لهدف الاستراتيجية ومسئولية الاستراتيجية حيث قال : « ان الهدف الحقيقى ليس في الأساس البحث عن معركة ، وإنما في البحث عن وضع استراتيجي ملائم تماما ، الى حد أنه اذا لم يؤد في ذاته الى نتيجة حاسمة ، فان المعركة التي تتلوها ، تؤدي الى مثل هذه النتيجة » [١٤] .

كما أشار « ايجال آلون » بعد ذلك في كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى » الصادر عام ١٩٦٩ الى تطبيق الجيش الاسرائيلى لاستراتيجية وتكتيك الاقتراب غير المباشر خلال الفترة الاخيرة من حرب ١٩٤٨ فقال « وخلال تلك الفترة أيضا ، أصبحت تكتيكات « الاقتراب غير المباشر » . التي أبدعتها عاليم سير بازيل ليدل هارت في شرحها والدعوة اليها - أكثر وأنجح استخداما ، وخاصة

السبع » في اليوم نفسه تحت ضغط هجمات جوية مصرية ، وتقدم كتيبة المشاة المصرية تعززها كتيبة دبابات « لوكست » ومدفعية . وفي الوقت نفسه ، فشلت الهجمات التي شنت على « رفح » طوال الفترة بين ١ و ٧ يناير ١٩٤٩ ، وأعقب ذلك وقف لإطلاق النار بمقتضى قرار من مجلس الأمن ظهر يوم ٧ يناير ومن تم اسفرت العملية « حورف » عن تصفية محاور « العوجة - العسلوج » فحسب ، وبقي قطاع « غزة » وجيب « الفالوجا » الذي انسحبت منه القوات المصرية بعد ذلك بمقتضى اتفاقية الهدنة الدائمة [] ، وذلك بفضل ثبات اعصاب القيادة المصرية ، ونجاحها في صد الهجوم الاسرائيلى على « العريش » و « رفح » و « النبة ٨٦ » الواقعة بين « رفح » و « غزة » واستمرار صمود « الفالوجا - عراق المنشية » .

وشكل ضعف سلاح المدرعات الاسرائيلى الناشئ من حيث قلة عدد الدبابات ، وعدم وجود مدفعيه ذاتيه الحركة ، وقلة خبرة رجاله القتالية والقياديه . فضلا عن ضعف الطيران ، وشبه انعدام دعمه القريب للمدرعات ، شكل عاملا مساعدا لعدم استكمال نجاح الخطة الاسرائيلية . غير أن العملية كانت تعميذا اوليا لا باس به لقدرة الجيش الاسرائيلى على ممارسة حرب الحركة الخاطفة المستندة لاسلوب الاقتراب غير المباشر ، استراتيجيا وتكتيكا ، ولاستيعابه العملى للروح الهجومية التي أصبحت تمثل الطابع الرئيسى لعملياته بعد ذلك في الحروب التالية . وقد كتب « ايجال يادين » في سبتمبر ١٩٤٩ مقسالا بعنوان « تحليل استراتيجي لمعارك السنوات الاخيرة » نشرته « صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية » « وكان قد أصبح رئيسا للاركان العامة » وظهرت ترجمته الموجزة في ملحق طبعة كتاب « ليدل هارت » « الاستراتيجية : الاقتراب غير المباشر » عام ١٩٦٧ « سبق أن أشرنا اليه » قسالا فيه « ان أيام الهجمات التكتيكية الجبهية أصبحت تتلاشى بسرعة ، وأصبح فن التكتيك ، يهدف الى تحقيق المهام الرئيسية بوساطة الهجمات على الاجنحة والمؤخرة . ومع ذلك فلا يزال هناك جدل

فى حملات النقب وشمالى سيناء فى يناير ١٩٤٩ « [١٥] .

التطبيق فى حملة سيناء ١٩٥٦ :

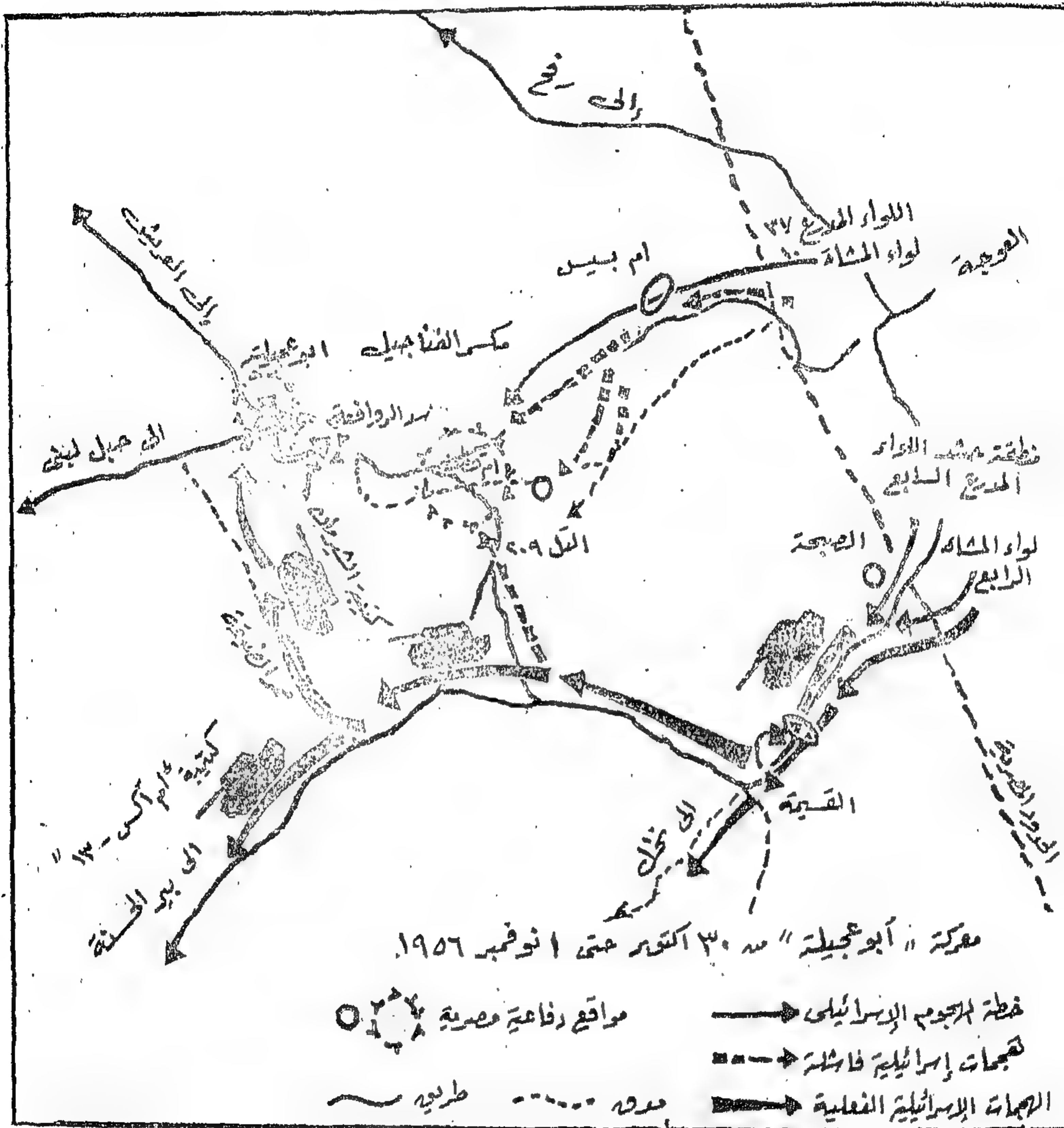
بدا الهجوم الاسرائيلى المفاجئ على مصر ، والذى أطلق عليه اسم عملية « قاش » . مساء يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٥٦ بعملية اسقاط كتيبة مظليين تابعة لنواء المظلات ٢٠٢ [وكان يقوده اريسئ شارون] اقرب المدخل الشرقى لممر متلا على المحور الجنوبى لشبه جزيرة سيناء ، وهو المحور الذى يحدده الطريق الممتد من « الشط » عند الشاطئ الشرقى للقناة فى مواجهة مدينة السويس حتى « الكونتلا » عند الحدود المصرية - الفلسطينية ، مروراً بمتلا و « نخل » و « التمد » . ويتفرع عنه طريق اخر عند « التمد » يصل الى رأس النقب « المطلة على نهاية خليج العقبة » حيث توجد ميناء « ايلات » ، وفى الوقت نفسه ، قامت بقية وحدات اللواء المظلى ٢٠٢ بمهاجمة « الكونتلا » مستخدمة المدفعية والمصفحات نصف جنزير وكتيبة دبابات خفيفة « ام كس - ١٣ » ألحقت به . وكان الهدف الرئيسى لهذه العمليات الاولى ، خلق تهديد مباشر لحركة الملاحة فى قناة السويس ، يتيح لبريطانيا وفرنسا حجة تقديم انذارهما لمصر الذى اتخذ سبباً موقعاً لقيامهما بالاشتراك فى العدوان الثلاثى مع اسرائيل . بالاضافة الى اعطاء انطباع مخادع للقيادة العسكرية المصرية ، بان الهجوم الثانوى على المحور الجنوبى فى سيناء ، هو الهجوم الرئيسى ، فتدفع باحتياطها المدرع اليه بعيداً عن المحور الاوسط ، حيث كان سيتركز الهجوم الرئيسى عند « ابو عجيلة » . ولكن القيادة المصرية لم تبطلع الطعم ، وارسلت احتياطها المدرع الى المحور الاوسط ، واكتفت بدفع كتيبتين من المشاة نحو المدخل الشرقى لممر متلا ، اشتبكت احدهما بكتيبة من اللواء ٢٠٢ فى معركة عنيفة كبدها فيها خسائر فادحة ، وتوقفت الكتيبة الاسرائيلية نتيجة لذلك عن محاولة التقدم داخل الممر . [١٦] . أما

على المحور الاوسط ، فقد حشدت القيادة الجنوبية الاسرائيلية مجموعة العمليات ٣٨ التى ضمت لواءين مدرعين « ٣٧ و ٣٧ » ولواءى مشاة « ٤ » و [١٠] وحشدت على المحور الشمالى « رفع - العريش » مجموعة العمليات ٧٧ التى تألفت من لواء مدرع [٢٧] ولواء مشاة معزز [١] ، اى نصف قوة المجموعة ٣٨ تقريباً . ولكن قوة الالوية المدرعة كانت متفاوتة الحجم والتنظيم ، اذ كان اللواء المدرع ٧ يتألف من كتيبتى دبابات وكتيبة مشاة واخرى محمولة وكتيبة مدفعية ميدان ، على حين كان اللواء المدرع ٣٧ يتألف من كتيبة دبابات متوسطة وسرية دبابات خفيفة وكتيبة مشاة ميكانيكية واخرى محمولة وسرية مهندسى اقتحام . أما اللواء المدرع ٢٧ فكان يتألف من ٣ مجموعات قتال مدرعة ، تضم كل منها سرية دبابات وسرية مدافع ذاتية الحركة وسرية مشاة ميكانيكية ووحدرة مهندسى اقتحام ، وذلك بالاضافة الى كتيبة مشاة محمولة وكتيبة مدفعية ميدان واخرى متوسطة . ويرجع ذلك الاختلاف ، الى عدم استقرار عقيدة محدده بشكل قاطع لاستخدام المدرعات لدى قيادة الجيش الاسرائيلى . فقد كان رأى « موسى ديان » ، رئيس الاركان وقتئذ ، ان الدبابات قوة مساندة للمشاة والمدفعية ، وكان رايه استمراراً لرأى الجنرال « يادين » القائل بفكرة « المشاة المتحركة » - Mobile infantry - التى تستخدم المصفحات نصف جنزير تساندها الدبابات . على حين كان رأى « حاييم لاسكوف » قائد سلاح المدرعات وقائد الجبهة الجنوبية « عساف سمحونى » وقائد اللواء المدرع ٧ « يورى بن آرى » ، ان الدبابات يجب ان تستخدم كقوة مستقلة ، تكون بمثابة رأس رمح لزحف المشاة المحمولة ، وذلك لتستثمر خرقها لخطوط أو مواقع فى عمليات « اقتراب غير مباشر » تتم وفقاً لاسلوب الخيالة الخفيفة فى الماضى ، وتجنب خلال ذلك الاشتباك فى معارك عنيفة مع مدرعات الخصم ، التى يجب ان تتصدى لها « ستائر » من المدافع م - وفى حالة قيامها بهجمات مضادة . [١٧]

[١٥] آلون . ايجال ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى ، ترجمة عثمان سعيد ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، صفحة ١٢٨ .

[١٦] لمزيد من التفاصيل ، راجع كتاب : محمود عزمى ، القوات الاسرائيلية المحمولة جوا ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحات ٢٧ - ٦٧ .

Luttwak, Edward, Hořowitz, Dan, op. cit, p. 131.



« أم قطف » التي تعتبر الموقع الدفاعي الرئيسي في هذا المخرج ، يستخدم فيها واقعة بين كتيبتين رمزية في الشمال وجبل « القلعة » في الجنوب وتسد طريق العوجة - أبو عجيلة « المرصوف بالأسفلت » ولكن التطبيق العملي تم على نحو مختلف ، لعبت فيه مناورة الاقتراب غير المباشر دورا هاما على المستوى التكتيكي ، إذ أن هجوم لواء المشاة الرابع على « القسمية » عشر ، واضطرت القيادة الجنوبية [عساف سمحوني] إلى أن تدفع باللواء

وكان لذلك كله أثر على كيفية سير المعارك ، ومدى فاعلية تطبيق أسلوب الاقتراب غير المباشر ، كما توضح العمليات على المحور الأوسط عند « أبو عجيلة » ، إذا كانت الخطة الأصلية الموضوعة للهجوم قائمة على أساس قيام لواء المشاة الرابع بالاستيلاء على « القسمية » الواقعة إلى الجنوب الشرقي من « أبو عجيلة » بنحو ٣٠ كيلو مقرا . ثم يقوم لواء المشاة المباشر ، بدعمه اللواء المدرع ٣٧ بالهجوم على « أبو عجيلة » من جهة الشرق عبر

ومد استطاعت كتيبة الدبابات « سوبر شيرمان » وكتيبة المشاة الميكانيكية ، تقدمتهما سرية الاستطلاع ، التابعة للواء المدرع ٧ أن تجتاز ممر « الضيقة » خلال ليلة ٣١ - ١٠ - ١٩٥٦ ، بشيء من الصعوبة الناتجة عن طبيعة الأرض ، والعوائق الهندسية المتناثرة داخله ، ثم هاجمت قرية « أبو عجيلة » من جهة الغرب ، ونجحت في الاستيلاء عليها في الساعة من صباح ٣١ - ١٠ - ١٩٥٦ . ثم استولت أيضا خلال ليلة أول نوفمبر على موقع « سد الروافعة » القريب منها جهة الشرق ، بعد قتال عنيف تكبدت فيه القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة نسبية . ويرجع نجاحها في الاستيلاء على الموقعين ، الذي أدى إلى تطويق موقع « أم قطف » تماما ، إلى أن القيادة المصرية المحلية ، كانت قد سحبت معظم احتياطياتها من الموقعين خلال نهار ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ لمواجهة الهجوم على « التل ٢٠٩ » ، الذي لعب دورا غير مباشر في نجاح عملية الالتفاف الإسرائيلية عبر ممر الضيقة . هذا فضلا عن أنه لم تكن لديها دبابات أو مشاة ميكانيكية ، أي قوة خفيفة الحركة قادرة على المناورة السريعة ، حتى تدفع بها بسرعة لتواجه بها المدرعات الإسرائيلية الزاحفة عليها من الممر ، بالإضافة إلى سوء تقديرها المسبق ، لعدم قدرة المدرعات على اجتياز الممر الوعر .

ولكن رغم ذلك الحصار ، استمرت القوة المصرية الرئيسية في « أم قطف » صامدة في وجه الهجمات المدرعة الإسرائيلية التي جرت يوم ١١ - ٥٦ من كلا اللوامين ٧ و ٣٧ واللواء العاشر مشاة من جهتي الشرق والغرب ، حتى صدرت لها الأوامر بالانسحاب العام من سيناء أثر بدء التدخل العسكري البريطاني - الفرنسي ، وكانت أوضاعها في المؤن والذخيرة والمياه سيئة للغاية . مساء يوم ١١ - ٥٦ استطاعت أن تنسحب بمعظم قوتها سليمة خلال ليلة ١٢ - ١١ عبر الكثبان الرملية الشمالية ، دون أن تشعر القوات الإسرائيلية بذلك !

والخلاصة أن قيادة مجموعة العمليات ٣٨ الإسرائيلية اختارت منذ البداية ، خط « المقاومة

المدرع السابع » يورن بن آري ليعزز هجوم المشاة ، الذي جرى بعد منتصف ليلة ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ ، على خلاف الخطة الأصلية ، وتعليمات « ديان » المسبقة ، الخاصة بعدم استخدام الدبابات في وقت مبكر من العمليات حتى لا يتدخل صدها الطيران المصري قبل أن تتدخل بريطانيا وفرنسا وتدمرانه على الأرض . وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ اللواء المدرع ٧ على « القسيمة » وتقدم نحو الشمال الغربي ليهاجم دفاعات « أم قطف » من جهة الجنوب ، بالتعاون مع الهجوم الآخر الذي سيجري من جهة الشرق بواسطة لواء المشاة العاشر واللواء المدرع ٣٧ ، ولكن هجوم اللواء ٧ أوقفته الديران م - د المصرية عند التل « ٢٠٩ » ظهر اليوم نفسه . ولذلك تحول اللواء إلى الالتفاف حول « أبو عجيلة » ليهاجمها من جهة الغرب . عبر ممر وعر ضيق يقع بين جبلي « ضلفة » و « هلال » يعرف بممر « الضيقة » ، كانت القيادة المصرية تعتبره غير صالح لمرور الدبابات ، ووضعت داخله بعض العوائق الهندسية المضادة لها ، فضلا عن وحدة انذار صغيرة من « الهجانة » كانت تراقب مدخله الجنوبي ، كما اتجهت كتيبة الدبابات الخفيفة التابعة إلى « بيز الحسنة » إلى الجنوب الغربي ، لتصل منها بعد ذلك إلى جبل « لبنى » شمالا على المحور الأوسط ، وتسيطر على طرق المواصلات المؤدية إلى كل من « أبو عجيلة » و « العريش » ، وذلك بناء على أوامر جديدة من « ديان » الذي فسّر هذا التغيير المفاجيء في الخطة في يومياته فقال أنه من غير المتوقع ، أن تبدى جميع المواقع المصرية مقاومة شديدة . وسوف تكون هناك نقاط ضعيفة ، وعندما تصبح الجبهة بأكملها مفتوحة وتجد المواقع ، التي تبدى مقاومة شديدة ، نفسها مطوقة ومعزولة ، سيكون التغلب عليها أكثر سهولة منه الآن . وعلى أية حال ، فإن القوات الإنجلو - فرنسية ستبدأ غدا في الفجر يقصد أول نوفمبر ١٩٥٦ في قصف المطارات المصرية ، ومن المفترض أننا سنكون بعد ذلك قادرين على تحقيق أهدافها بسهولة أكبر » [١٨] .

شبهه منظمة [رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة للقصف الجوي] هو دليل عملي على ذلك .
أما نجاح الجيش الاسرائيلي بصفة عامة في الاستيلاء على سيناء عام ١٩٥٦ فمسألة لا يمكن فصلها عن ظروف التدخل العسكري الانجلو - فرنسي ، وانسحاب القوات المصرية منها ، وتدمير الطيران المصري على الارض نتيجة التدخل المذكور .

التطبيقات على اجهزة المصرية عام ١٩٦٧ :

في السنوات العشر الفاصلة بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تكامل البناء الهجومي للجيش الاسرائيلي ، واصبح مستقدا الى ذراعيين رئيسيين هما سلاح المدرعات وسلاح الطيران ، وذلك على اساس التطور الذي لحق نظريه الامن ، من حيث تطوير مبدأ « نقل الحرب بسرعة الى ارض العدو » الى مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » القائم على فكرة ضرورة توجيه الضربة الاولى .

ولذلك اصبح أسلوب تنظيم سلاح المدرعات ، وعقيدته التكتيكية ، قائما على استخدام الدبابات في حشود قوية تكون بمثابة « قبضات فولاذية » تدق « اسافين » صلبة داخل خطوط الدفاع المعادية ، وتتقدم كرؤوس رماح سريعة نحو العمق النعوى [أي العمليات] دون ان تلتفت للاجنحة المحيطه بها ، وتترك مهمة تطهير المواقع الدفاعية للمشاة الميكانيكية والمحمولة التي تتبعها ، معتمدة على الطيران الذي يقدم لها دعما ناريا قريب في الحالات التي تتطلب مثل هذا الدعم ، أي يصبح الطيران بمثابة مدفعية ثقيلة متحركة ، تلين المواقع أو نشل القوات التي تحاول التصدي للدبابات في العمق ، وهي معزولة عن مشاتها ومدفيعتها .
وكان الجنرال « اسرائيل تال » ، قائد سلاح المدرعات في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ ، هو المطور الرئيسي ، وعلى نحو حاسم ، لهذه العقيدة القتالية الجديدة لسلاح المدرعات « ٢٠ » . وقد اعتبر ان الدبابات قادرة وحدها ، دون التعاون القريب والمستمر لبقية عناصر سلاح المدرعات الاخرى من

الاضعف « - وهو محور التسيمة - واستثمرت النجاح بسرعة عبر « الخط الاقل توقعا » - وهو ممر الضيقة - بعد ان لمست عنف المقاومة عند المدخل الجنوبي لوقع أم قطف - التل ٢٠٩ - ، أي طبقت قاعدة « عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه بعد فشل الهجوم السابق ، ومن ثم قطعت خطوط مواصلات الحامية المصرية في « أم قطف » واستولت على قاعدتها الادارية القريبة هي « أبو عجيلة » . ولكنها رغم ذلك ، لم تستطع ان تجبر القوة المصرية على الاستسلام ، أو تسد عليها تماما طرق الانسحاب . ونعتقد على أية حال ، أن النتيجة كانت ستتغير الى حد كبير ، فيما لو كان اللواء المدرع المصري المتقدم على المصور الاوسط الذي وصل يوم ٣١ - ١٠ الى « بير الحمة » على مبعدة ٢٧ كيلو مترا من « أبو عجيلة » قد واصل تقدمه ، واشتبك مع اللواء المدرع ٧ . ولكن أمر الانسحاب العام الصادر ليلة ١١ - ١٠ حال دون ذلك . كما أن الطيران المصري ، كان قد ضرب أيضا في الاخر ولم يدخل المعركة جديا .

وقد استثمرت كتيبة دبابات « أم اكس - ١٢ » ، التابعة لواء المدرع ٧ ، الموقف المترتب على انسحاب المدرعات المصرية من « بير الحمة » و « بير روض سالم » ، وقامت بمطاردة سريعة ، ولكن غير ناجحة ، تمت تحت الغطاء الجوي البريطاني - الفرنسي ، انتهت مساء يوم ١١ - ١٠ على مسافة ١٦ كيلو مترا تقريبا شرق قناة السويس ، وفقا لشروط الانذار الانجلو - فرنسي المقدمة لكل من مصر واسرائيل ، على حين كانت القوة الرئيسية للواء لا زالت عند « أبو عجيلة » ، وكذلك اللواء المدرع ٣٧ الذي قتل قائده في معركة « أم قطف » « ١٩ » .

وهكذا يتضح لنا ، أن أسلوب تنظيم وتدريب واستخدام سلاح المدرعات الاسرائيلي ، وضعف التعاون المباشر بينه وبين الطيران ، حالا دون تطبيق « الاقتراب غير المباشر » على مستوى استراتيجي فعال في حملة سيناء ١٩٥٦ ، وأن نجاح معظم القوات المصرية في الانسحاب بطريقة

[١٩] لمزيد من التفاصيل حول معركة أبو عجيلة راجع مقال محمود عزيم « أبو عجيلة في ثلاث معارك » نشون فلسطينية ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، عدد ٢٩ ، صفحات ٧٨ - ٨٨

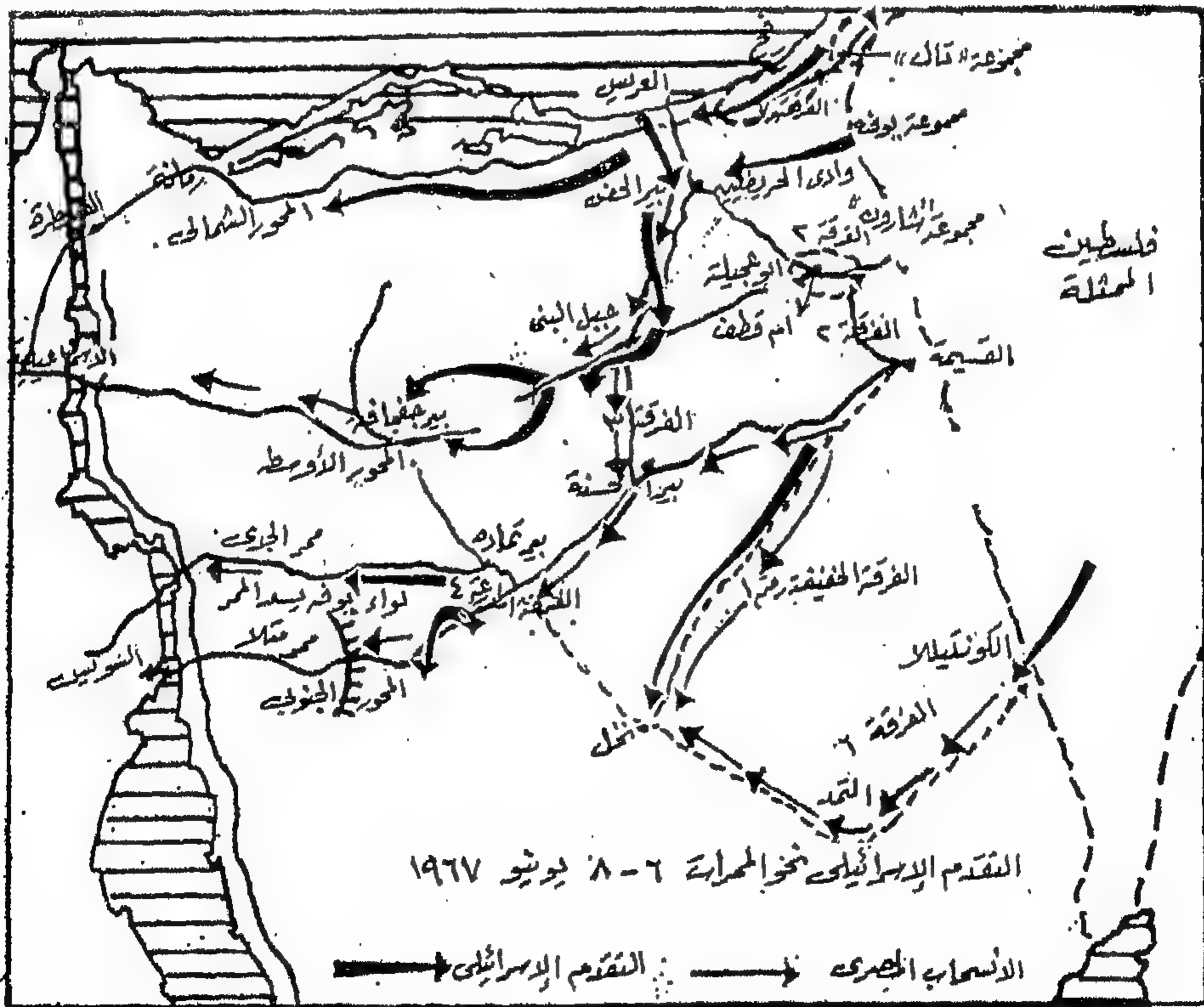
بمدرعات المدفلة في الصحراء كفرنسان « جنكينز خان » الخفيفة في زمن نخطى موضوعيا هذا الأسلوب تسليحا وتكتيكا ، وكذلك من حيث تجريد قيادة القوات المصرية - أي عقلها وجهازها العصبي - من أوزانها الفكرية والمعنوية ومن ثم يكون لتضربة الجوية نفس التأثير المعنوي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر قبل ان تبدأ القوات البرية تحركها . ولذلك لم تهتم خطة العمليات الهجومية البرية في المرحلة الاولى منها على الجبهة المصرية ، بمراعاة مبادئ « الاقتراب غير المباشر » بصورة أساسية وملموسة في كلا الهجومين الرئيسيين اللذين بدأتها مجموعة عمليات الجدرال « تال » في القطر - الشمالي | محور خان يونس - رفح - الشيخ زويد | ومجموعة عمليات الجدرال « شارون » في القطاع الأوسط | محور أم قطف - أبو عجيلة | واقتصرت التخطيط التكتيكي بأسلوب « الاقتراب غير المباشر » خلال العمليات الهجومية الاولى ، على دفع أحد لواءى مجموعة الجدرال « يوفه » المدرعة عبر وادى « حريضين » و « الازارق » الواقعيين الى الشمال من « أبو عجيلة » وسط بحر الرمال الممتد حتى الساحل الشمالى ، وحيث لم تكن توجد قوات مصرية ، سوى فوج سيارات من سلاح الحدود عند مدخل وادى « الازارق » ، وسرية مشاة تدعمها ٤ مدافع م - ٤ عند نهاية الوادى قرب طريق « أبو عجيلة - العريش » والى الجنوب من « بير لحفن » ، حيث كانت توجد قوة مصرية تحمى طريق الاقتراب من « العريش » . وكانت القيادة المصرية تعتقد ان هذا الوادى غير صالح لسير الدبابات أو الآليات الأخرى بحشود ذات قيمة ، ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعرف ، من واقع نجارب أجرتها أثناء احتلال المنطقة عام ١٩٥٦ ، أنه من الممكن للدبابات اجتياز الوادى المذكور فى شكل رتل بطيء ، وببعض المصاعب المحتملة . ولذلك استطاع اللواء المدرع ، المكون من كتيبتى دبابات ستورتويون وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٠٥ مم الفرنسية ، أن يجتاز الوادى خلال ٩ ساعات يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ قطع خلالها نحو ٥٠ كيلو مترا ، اشتبك خلالها فى معركة

مشاة ميكانيكية ومدفعية دافعية الحرجة . على ان تحقق كافة المهام المطلوبة منها ، وفقا لتكتيكات الحرب الخاطفة ، المستندة اساسا على ثنائى « ابطارد - الدبابه » . ومن ثم ركز سياسة تسليح القوات المدرعة على شراء الدبابات الجديدة من طرازى « ستورتويون » و « باتون » بنوع خاص ، بحسب ان قوه دروعهما الثقيلة ، وقوة نيرانهما « المدفع ١٠٥ مم بصورة اساسية » كفيلة بتحقيق فوه الصدمة المطلوبة فى حرق الدفاعات الامامية ، مع تحمل أكبر قدر ممكن من النيران المضادة ، وأن قوة نيرانهما ، وبعد ودقة رهى مدافعهما لى ظل تدريب جيد للأطقم على الاصابة من بعيد وبسرعة كبيرة « كفيلة بالتغلب على الاسلحة المضادة لها من مدافع م - ٤ عادية أو عديمة الارتداد أو صواريخ موجهة سلكيا أو « إر بي جى » « كان الجيش المصرى لديه وقتئذ صواريخ « سباير » و « آر بي جى ٢ » فقط » من مسافات بعيدة نسبيا فى الارض المكشوفة ، التى تتميز بها معظم صحراء سيناء ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ، فى رأيه ، لمرافقة المشاة الميكانيكية القريبة والمستمرة للدبابات ، خاصة وأن المصفحات نصف جنزير القديمة من طراز « م - ٣ » ، الذى كانت تستخدمه المشاة الميكانيكية الاسرائيلية ، كان لا يصلح لمثل هذه المهمة فى الصحراء المكشوفة ، وفى مواجهة قوة نيران الاسلحة م - ٤ الفعالة ، الامر الذى كان يعنى ضرورة أن تستبدل بها ، نوعيه جديدة من عربات قتال المشاة المدرعة الحديثة ، وهذا كان سيؤدى بالضرورة الى تقليل عدد الدبابات الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذ الضربة الخاطفة الجارى أعدادها على قدم وساق منذ عام ١٩٥٧ .

يمثل هذه المفاهيم والأساليب والنظم القتالية ، دخل الجيش الاسرائيلى حرب ١٩٦٧ ، أو على الاصح مغامرة ١٩٦٧ المحسوبة ، التى بنيت حساباتها على أساس الفاعلية المتوقعة لضربة الطيران المفاجئة المدروسة والمعدة جيدا على مدى سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٧ من حيث تجريد القوات المصرية من غطاءها الجوى ، وضمان الدعم القريب

الشمال . ونتيجة لذلك ، لم تستطع الفرقة الثالثة أن تصل إلى « العريش » وانسحبت إلى جبل « لبنى » ، ومن ثم سهل على مجموعة « تال » استكمال خرق مواقع فرقة المشاة السابعة على طول محور « رفح - العريش » ، خاصة عند ممر « خروبة » ، والاستيلاء على العريش نفسها صباح يوم ٦ يونيو ، ثم اختراق « بير الحفن » أيضا من الشمال والاتصال بلواء مجموعة « يوفه » المدرع ، والتقدم نحو جبل « لبى » على المحور الأوسط ، حيث كان يوجد النطاق الدفاعي الثاني التكتيكي للقوات المصرية في سيناء . ويعيد نجاح عملية لواء « يوفه » نموذجا لاختيار « خط التقدم الأقل توقعا » و « الأضعف مقاومة » ، واستثمار النجاح الناتج عن عنصر المفاجأة وسرعة الحركة ، في منع القيادة المصرية من استخدام احتياطياتها القريب [أى الفرقة ٣] في احتواء أو تقليص نجاح مجموعة « تال » في اختراق النطاق الدفاعي التكتيكي الأول ، وأسهم ذلك في استكمال انهيار

قصيرة مع سرية المشاة المصرية حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وانسحبت على اثره الأخيرة بسرعة . وقد تقدم اللواء بعد ذلك إلى الطريق المؤدى لجبل « لبنى » خلال الساعات الأولى من ليلة ٦ يونيو ، حيث أعدت كتيبة الدبابات الأولى كمينا لمنع تقدم وحدات فرقة المشاة المصرية الثالثة الزاحفة من جبل « لبنى » نحو « العريش » لتعزيز قوات فرقة المشاة السابعة ، التي كانت تواجه هجوم مجموعة « تال » . على حين اتجهت كتيبة الدبابات الثانية إلى « أبو عجيلة » في الجنوب ، لتسهل هجوم مجموعة « شارون » الجارى عليها من جهة الشرق عند « أم قطف » نظرا للعنف مقاومة لواء المشاة ١٢ هناك ، ولكن الكتيبة المذكورة ، اضطرت للعودة بسرعة لتعزيز موقف الكتيبة الأولى ، التي كانت تتصدى لمحاولات وحدات فرقة المشاة الثالثة المصرية في التقدم شمالا ، مستخدمة فوج الدبابات التابع لها خلال الليل ، وعند صباح يوم ٦ يونيو ، خاصة وأن مدفعية موقع « بير الحفن » كانت تقصف الدبابات الاسرائيلية من



الانسحاب عبر ممر الجدوى ، بجزء كبير من قوتها ، نظرا لتأخر مجموعة شارون في قطع طريق انسحابها [١]. وقد بعث الجنرال « ايجال يادين » برسالة الى « ليدل هارت » في أغسطس ١٩٦٧ قال فيها ان المبدأ الاساسى لخطة الجنرال « اسحق رابين » ، رئيس الاركان قبل واثناء حرب ١٩٦٧ ، كان هو « الاستثمار الحاذق والخبيث لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر الصحيحة ... وهى تعاليم نحمد الله ان العرب لم يدرسوها » [٢٢] . وعلق « ليدل هارت » على هذا فقال « لقد كان لاسلوب الحملة الاسرائيلية برمته ، من حيث كونها « بليتز كريج » متقنة التنفيذ « يقصد حربا خاطفة جيدة » أهمية خاصة بالنسبة لى ، اذ انه يمثل فى رأى افضل تطبيق تم حتى الان لنظرية استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، بمضسمونها الذكى ، فى تلمس واستثمار « خط التقدم الاقل توقعا » [٢٣] .

كما علق « ايجال آلون » على خطة وعمليات القوات الاسرائيلية فى سيناء ١٩٦٧ فقال « لقد طبقت الاستراتيجية التقليدية فى الاقتراب غير المباشر وفق اصولها تماما ، باستثناء واحد ، هو ان عملية الاختراق الرئيسية تمت على ثلاثة محاور مختلفة ، فى شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها وجنوبها ، قبل الالتفاف والتطويق واغلاق الممرات الجبلية فى المؤخرة على جميع جبهات القتال . ان المحاور التى تتكون منها الطرق المتوازية من النقب الى قناة السويس ، تفصلها عن بعضها اراض بالغة الصعوبة ، مستحيلة عمليا على المدرعات وغيرها من العربات ، اللهم الا فى بعض النقاط . وهذا العامل الجغرافى مكن طوابير القوات الاسرائيلية السريعة الحركة ، من ان تركز على

مواقع « ممر خروبة - العريش - بيرلحفن » ، اى فتح المحور الشمالى لسيناء على مصراعيه ، بالإضافة لاسهامه بصورة جزئية وغير مباشرة ، فى نجاح مجموعة « شارون » فى خرق دفاعات فرقة المشاة الثانية فى « أبو عجيلة » ، ومن ثم فتح المحور الاوسط امام مجموعة « قال » و « يوفه » ، بالإضافة لامكانية الالتفاف حول مؤخرة القوات المصرية الرئيسية المتمركزة على المحور الجنوبى بين « نخل » و « الكونتلا » والمنطقة المجاورة لهما ، وقطع طرق مواصلاتها وسد سبل انسحابها المحتمل عبر ممرى « متلا » و « الجدوى » [٢٤] . وذلك بحكم ان الوصول الى « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » يوفر امكانات موضوعية للتقدم نحو كل من « بير جفجافة » على المحور الاوسط و « بير تمادة » و « نخل » فى القطاع الجنوبى ، اى انه يحقق قاعدة « اتباع خط عمليات يؤدى الى اهداف متتالية وبديلة » ، ويزيد بالتالى من حيرة القيادة المصرية ، فى تقرير اتجاهات التقدم الاسرائيلى المحتملة . وقد أدى خرق النطاق الدفاعى الاول على المحورين الشمالى والاوسط حتى عمق « العريش » و « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى تقريبا من بدء الهجوم الاسرائيلى ، الى تفاقم الانهيار المعنوى والاضطراب الفكرى الذى سببته نتائج الضربة الجوية الاولى للقيادة العسكرية العليا المصرية ، ومن ثم صدر عنها قرار الانسحاب العام من سيناء بعد مضى نحو ٣٠ ساعة تقريبا من بدء الحرب ، وهو القرار الذى سهل الى حد كبير للغاية ، عمليات « الاقتراب غير المباشر » التى قامت بها بعد ذلك مجموعة « يوفه » و « شارون » نحو كل من « بير تمادة » و « نخل » وممرى « متلا » و « الجدوى » وانتهت بنجاح يومى ٧ و ٨ يونيو . وترتب على ذلك ، تدمير أو أسر الجزء الاكبر من قوات فرق المشاة ٢ و ٣ والفرقة المدرعة ٤ [نجحت المجموعة الخفيفة رقم ١ بقيادة الشاذلى فى

[٢١] لمزيد من التفاصيل عن العمليات البرية الاسرائيلية فى حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية ، راجع كتاب محمود عزمى « القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب » ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحات ٢٠٦ - ٢٩٢ .

B. H. Liddell Hart, Strategy of a War, Encounter, February 196٨, p. 17.

[٢٢] Ibid, p. 17.

[٢٣]

البعيد من حيث تأكيد صحة نظريته عن قتال المدرعات ، الأمر الذي أدى الى نتائج وخيمة للغاية على المدرعات الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وعموما كان للنصر الخاطف السهل والرخيص الثمن في سيناء ١٩٦٧ آثاره السلبية على عقائد الجيش الاسرائيلي القتالية ونظريته الامنية . ساعدت بصورة غير مباشرة ، على نجاح الجيشين المصري والسوري في احراز النجاح الاستراتيجي والمنجزات التكتيكية والتعبوية [العملياتية] خلال حرب ١٩٧٣ .

بعض الدروس العامة :

باعتقار التطبيقات الاسرائيلية ، التي اوردناها آنف ، لاسلوب الاقتراب غير المباشر استراتيجيا وتكتيكيا ، نستطيع أن نستخلص بعض الخبرات او القسومات ، العامة للتطبيق الاسرائيلي المذكور في النقاط التالية :

١ - اقترن التطبيق الاسرائيلي لاستراتيجية عمليات الاقتراب غير المباشر دائما ، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية ، سواء عند التحول الى مرحلة الهجوم المضاد [كما حدث في حرب ١٩٤٨] * او بتطبيق مبدأ الهجوم المضاد المسبق « الضربة الاجهاضية » [كما حدث في حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧] ولذلك فان قدرة الجيش الاسرائيلي على تطبيق هذا الاسلوب ، مرتبطة بطبيعة تكوينه واعداده كجيش هجومى قادر على ممارسة حرب الحركة والمناورة السريعة ، اى على قدرة قواته المدرعة والجوية .

٢ - كان للسيطرة الجوية ، أو لضعف وعدم فاعلية الطيران العربى ، أثر فعال وغير مباشر على نجاح عمليات الاقتراب غير المباشر

اهدافها الرئيسية لانه وعن عليها توزيع قواتها بتخصيص بنادقها لاسلحه اجلحتها » [٢٤] . هذا . وتجدر الإشارة الى ان النجاح السريع والسهل نسبيا في اختراق مجموعة «تال» المدرعة للمحور الشمالي ، يرجع في الاساس الى ان خطة الخداع الاسرائيلية ، التي نفذت قبل بدء القتال ، اقنعت القيادة المصرية العليا . بان الضربة الرئيسية المتوقعة ستكون في المحور الجنوبي ، بهدف فتح مضائق تيران للملاحه الاسرائيلية ، ولذلك ركزت القيادة المصرية افضل تشكيلاتها ومعظم مدرعاتها في هذا المحور او بالقرب منه [فرقة المشاة السادسة والفرقة الخفيفة رقم ١ الخ] . على حين أن محور « رفح - الشيخ زويد » لم يكن فيه عدد بدء الهجوم ، سوى لواء المشاة ١٦ و ١١ التابعين للفرقة السابعة مشاة تعززهما كتيبة دبابات ناقصة المرتب ، بالاضافة الى اللواء المشاة ١٠٨ الفلسطينى فى « خان يونس » ، فى الوقت الذى كان لدى « تال » لواءان مدرعان ولواء مخطى ميكانيكى ولواء مشاة ميكانيكى و ٥ كتائب مدفعية [اى ٦ كتائب دبابات مقابل كتيبة مصرية] . فضلا عن ذلك ، فان المواقع الدفاعية لقوات الفرقة السابعة المصرية ، كانت ضعيفة وغير مجهزة جيدا للدفاع المضاد للدبابات ، نظرا لان المخطط الدفاعى المصرى الاصلى ، كان يستبعد « رفح » من نطاقه الامامى لاسباب سياسية تتصل بآثار حرب ١٩٥٦ ووجود قوات الطوارئ الدولية فيها . ولهذا لم تنتقل عناصر هذه الفرقة من مواقعها الاصلية عند الكيلو ٣٨ بالقرب من العريش الا يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، وزاد من ضعف واضطراب الاستحكامات الميدانية ، كثرة تغيير المهام الموكولة للفرقة من قبل القيادة العليا خلال المرحلة التحضيرية ، من استعداد للدفاع ، الى تاهب لهجوم محدود ، ثم الى تاهب للدفاع مرة أخرى ، وتوجيه ضربة مضادة ، ومن ثم فقدت دفاعات الفرقة اتزانها ، وكان لنجاح مدرعات « تال » السهل في اختراق هذه الدفاعات ، آثاره

[٢٤] ألون ، ايجال ، المرجع السابق ، صفحات ٢١١ ، ٢١٢ * وكما حدث فى مرحلة الهجوم المضاد العام على الجبهة المصرية يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ فيما عرف بموقعة «نقرة» «الدفريوار» التى لايتسع المجال لدراستها حاليا

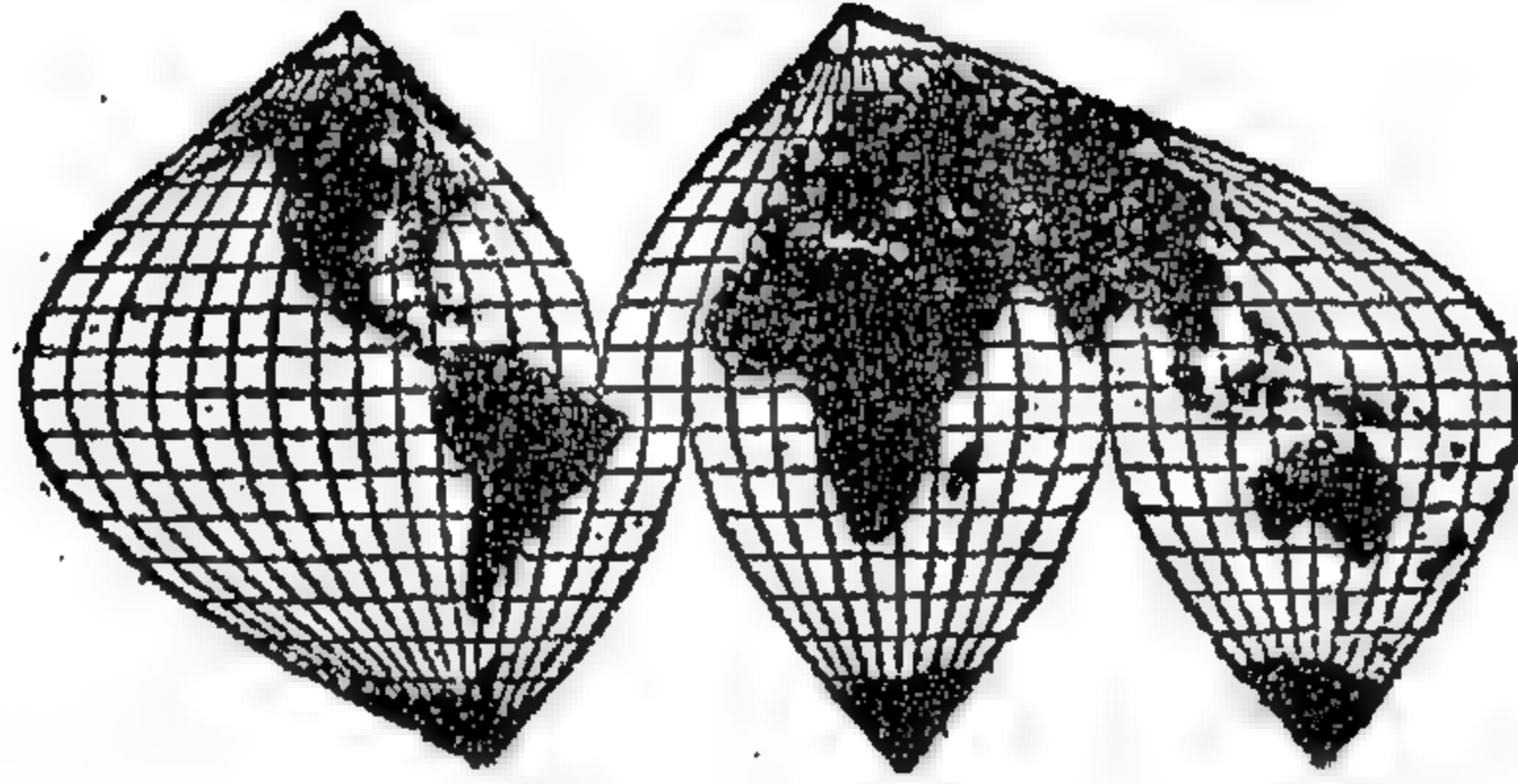
الاسرائيلية ، خاصة على المستوى الاستراتيجى او
التعبوى .

٣ - المبدأ الرئيسى الذى تطبقه القيادة
الاسرائيلية عادة لضمان نجاح استراتيجيتها
عمليات « الاقتراب غير المباشر » هو اختيار « خط
التقدم الأقل توقعا » بعد تغطيته مسبقا بهجوم
مخادع ثانوى ، او اجراءات خداع كبيرة ، ثم
استثمار المفاجأة والتهجىح المترتب عليها ، من
طريق عنصر الحركة السريعة .

٤ - شكلت طبيعة الارض الصحراوية فى
سيناء ، من حيث ضرورة تباعد المواقع الدفاعية
الرئيسية ، وصعوبة الاتصال والمساندة بالذيران

او بالناورة بين التشكيلات الموزعة عليها ، خاصة
فى ظل ظروف السيطرة الجوية الاسرائيلية ،
وصعوبة او استحالة دفع الاحتياطيات المدرعة
المصرية من العمق التعبوى ، لتواجه عمليات
الاختراق الاسرائيلية لنقاطات الدفاع
التكتيكية عاملا مساعدا لنجاح هذا الاسلوب من
العمليات . [٢٥]

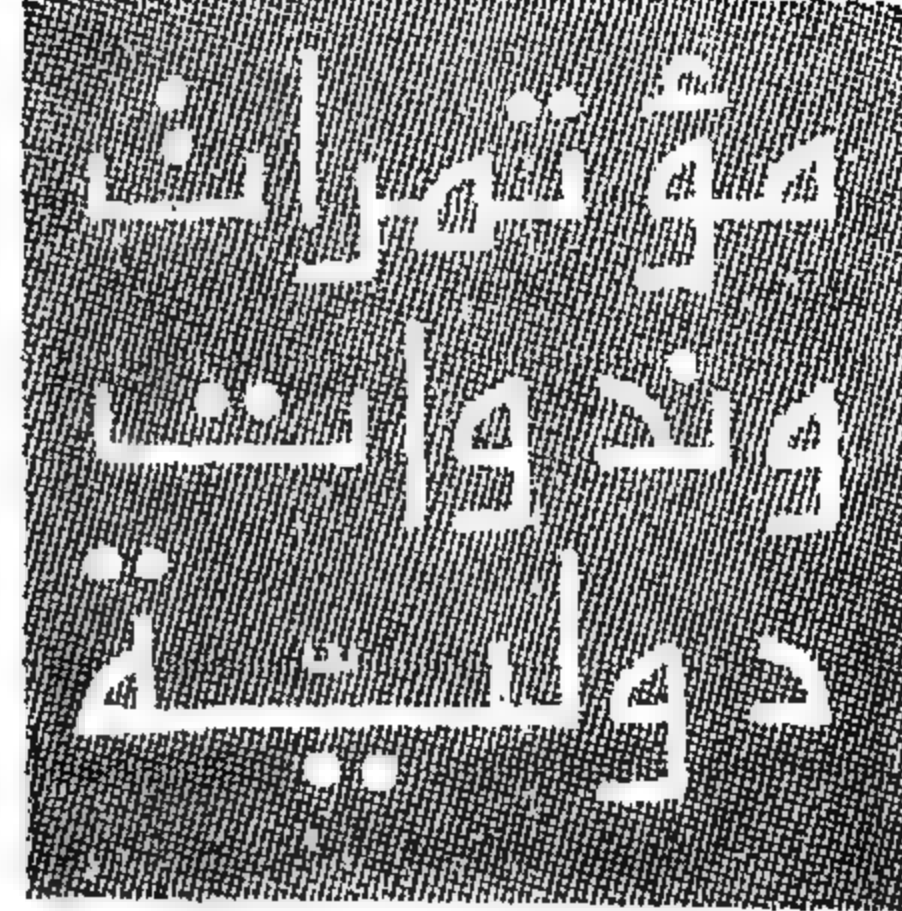
٥ - ان هذا الاسلوب الاستراتيجى كان
وسيطا ، يشكل ضرورة استراتيجية للجيش
الاسرائيلى ، بحكم أهمية مبدأ الاقتصاد فى القوى
بالنسبة اليه ، فى ظل اختلال المعطيات
الاستراتيجية الرئيسية بينه وبين الجيوش العربية
فى الماضى والمستقبل .



[٢٥] مزيد من التفاصيل بهذا الخصوص ، راجع كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
« العسكرية الصهيونية » المجلد الثانى القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ١٧٥ ، ١٧٦ .

[١] المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية

[٢] ندوة الافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة



[١] المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية

بغداد : ٨ - ١٢ نوفمبر ١٩٧٦

أحمد يوسف القرعي

أولا : شخصيات المؤتمر العلمية والسياسية :

حضر المؤتمر صعوة مختارة من الشخصيات الأكاديمية والمفكرين والباحثين من مختلف جامعات العالم ، ومراكز البحث العلمي ومؤسسات الدراسات المتخصصة . كما حضره عدد من الشخصيات السياسية والصحفية والدينية والمهتمين بقضية الصراع العربي الاسرائيلي .

وإذا كان من الصعب حصر الاسماء والتعريف بها ، فإن تقديم نماذج من المشاركين في المؤتمر ، يكفي وحده لتأكيد أن الفكر الذي ساد المؤتمر ، هو فكر الانسانية وضميرها .

استاذ جاسعى فرنسي ، ومناضل ضارب الى جانب ديجول ضد النازية ، يعلن أن اسرائيل ليست عنصرية ، وإنما هي العنصرية نفسها ، وأن سارتر - بانحيازه الى اسرائيل - لا يمثل تيارا سياسيا في فرنسا ، وإنما يمثل نفسه . رئيس تحرير مجلة « تضامن البحر المتوسط » اليونانية ، شارك أيضا في شبابه في مقاومة الغزو النازي وهو أحد قادة ومؤسسي لجنة مساندة الشعب العربي الفلسطيني . طبيب فرنسي مشهور ، يقود الحملة ضد التغلغل الصهيوني في بلاده . يهودي عراقي ، استجاب لقانون العودة ، وعاد لبلاده هو وأسرته ، وقف امام المؤتمر بقدرة صورة ميدانية للممارسات العنصرية داخل اسرائيل كما رآها وعاشها ، ويعلم أن الصهيونية لم ولن تمثل اليهودية قلبا وريبا . باحثة أمريكية يشغل بانها الوضع الاقتصادي والاجتماعي في

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - رقم ٢٣٧٩ (٣٠) - بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، تعبيرا عن تزايد ادراك الرأي العام العالمي حقيقة الظاهرة الصهيونية ، ومنطلقا جديدا لمواجهة الهوية العنصرية للصهيونية ، ولجميع أشكال العنصرية في عالمنا المعاصر .

وكان من الاهمية ، بعد مرور عام على صدور هذا القرار السياسي ، اعطاؤه « حيثياته الفكرية » - ان صح التعبير - لا ليكون القرار أداة لإدانة الصهيونية فحسب ، وإنما ليكون أيضا سلاحا فكريا لتصدى الصهيونية ومواجهتها . وكان هذا هو الدافع الرئيسي ، الذي من أجله عقد المؤتمر الفكري الدولي حول الصهيونية في بغداد فيما بين ٨ ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ والذي ناشد في بيان الختامي ، المفكرين والمؤسسات الأكاديمية بصفة عامة ، أن تولي اهتماما جديدا لهذه القضية ، وأن تخوض الحملة التي تستهدف القضاء على أصول كل أشكال العنصرية الأخرى .

ولقد اكتسب مؤتمر بغداد أهميته ، من واقع الثقل العلمي والفكري والسياسي للشخصيات المشاركة فيه أولا ، ومن أصالة الأبحاث المقدمة اليه ثانيا ، ومن الحوار الفكري الذي دار في جلساته ثالثا . هذا فضلا عن نجاح اللجنة التحضيرية للمؤتمر في اعدادته بالمستوى التنظيمي اللائق . ويمكننا تفصيل هذه النقاط الأربع فيما يلي :

مودن جيسكيا « الصهيونية ايدولوجية عنصرية »
للاستاذ السيد ياسين ، « اليهودي الخالص » للدكتور
عبد الوهاب المسيري .

واستحوذ القسم الثاني من الابحاث الخاص بالممارسة
العنصرية للصهيونية ، على أكبر عدد من أبحاث
المؤتمر ، وانطلقت كل هذه الابحاث ، من فرضية أن
اسرائيل تجمع صهيودي تسيير أهداف ومبادئ الحركة
الصهيونية ، فالمجتمع الاسرائيلي بعناصره التسابطة
والمتغيرة ، وعلى مستوى بنيانه السياسي والاقتصادي
والتنظيمي « الإداري والقانوني » وتركيبه السكاني
الفريد ، وما يطرأ عليه من تناقضات عرقية ولغوية
وثقافية وسياسية وعقائدية ، جاء وليدا للحركة
الصهيونية . وفي إطار هذا الموضوع ، طرحت أبحاث
عديدة ومتنوعة ، غدت كل جوانب الممارسة العنصرية
للصهيونية في اسرائيل . ومن أهم هذه الابحاث ، نذكر
على سبيل المثال بحث : « الصهيونية بين النظرية
والتطبيق » للدكتور أن تيلور ، « كيف تعامل اسرائيل
العرب في الأراضي المحتلة » للدكتور مايكل ادامز
« الاستغلال الاستعماري لفلسطين المحتلة » للباحثة
الامريكية شيلا ريان ، « حق الحصول على الجنسية في
دولة اسرائيل » للدكتور انيس القاسم ، « العنصرية
الصهيونية ومظهرها السياسي » الاطماع الاقليمية
للدكتور موحنا رازخي ، « اسرائيل وجنوب أفريقيا ،
للدكتور بيتر هيلين .

أما القسم الثالث من الابحاث الخاص بالاستراتيجية
الفكرية لمواجهة الصهيونية ، فإن أبحاثه وإن كانت قليلة
نسبيا ، إلا انها امتازت بالاصالة الفكرية وبعمق
البحث . ومن هذه الابحاث ، تغطي المؤتمر اهميته
السياسية ، على اعتبار أن البحوث لم تكن مجرد تحليل
علمي في الفراغ ، وإنما تحمل رؤية سياسية وفكرية ،
ومن ثم فمن الممكن ترجمة هذه البحوث الى استراتيجية
نضالية لمواجهة التحدي الصهيوني . ونذكر من أبحاث
هذا القسم ، بحث : « كيف تواجه الصهيونية كحركة
عنصرية » للدكتور الياس فرح ، التوجيه القومي « في
ثلاث رسائل حول الاستعمار الصهيوني » للدكتور أنون
عبد الملك ، « عودة العرب اليهود : المسألة والحل »
للدكتور أسعد عبد الرحمن .

وفضلا عن أصالة البحوث المقدمة ، فقد كان المؤتمر
فرصة لنشر أو كشف عدد من الوثائق الهامة حول
الصهيونية . ومنها ما نشرته سكرتارية المؤتمر مثل
الترجمة الكاملة لوثيقة كوينج الشهيرة التي تعتبر من أهم
الوثائق الحديثة التي تدمج اسرائيل بالعنصرية . وقد
قدمت هذه الوثيقة لرئيس الوزراء الاسرائيلي والسلطات
المختلفة من قبل اسرائيل كوينج مفتش وزارة الداخلية
للمقاطعة الشمالية وتدعى الوثيقة تحليل وضع العرب في
اسرائيل ، وتقديم الاقتراحات حول الطريقة التي يجب
اتباعها في معاملةهم . وقد تسربت
حديثا من اسرائيل ونشرت في بعض الصحف في
العالم ، وترجمت عن مجلة فرنسا والبلدان العربية .

الضفة الغربية وقطاع غزة ، تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي
استعمار تقليدي بكل المقاييس . عالم من
تشيكوسلوفاكيا ، يجادل العرب ويترك لغته الوطنية
ويتحدث بالعربية أمام المؤتمر عن قضية الحق العربي .
مقرر اللجنة الدولية لمواجهة التفوق العنصرية التابعة
للأمم المتحدة ، يقدم في كلمته تعريفا وتفسيرا مقارنا لكل
من الصهيونية والنازية والابارتايد . استاذ جامعي من
اليابان ، جاء يشارك بقية مفكرى الاجناس البشرية
الأخرى في رفض العنصرية ، مؤكدا فكرة الاخاء
الانساني والبشرى . ماروني من أصل لبناني مهاجر الى
استراليا ، يقف على منبر المؤتمر ، ليؤكد أن الحرب
الاهلية في لبنان ، إنما هي حرب أهلية وليست طائفية ،
فالمارونيون ليسوا جميعا انجليين ويمينيين . سناور
أمريكي « من أصل لبناني » يقدم للمؤتمر صورة من
الداخل للسياسة الأمريكية ، وكيفية مواجهة النفوذ
الصهيوني . شخصية أسيوية من سيريلانكا ، تبحث عن
« العدالة في فلسطين » ويرأس جمعية تحمل هذا
الاسم . مناقض من ناميبيا ، يؤكد وحدة المصير العربي
الأفريقي في مواجهة عنصرية جنوب افريقيا وعنصرية
اسرائيل . خبير أمريكي في شئون الدعاية والاعلام ،
يعلن سر المهنة وخفايا الصهيونية في أكبر جهاز دعائي في
العالم . وأخيرا وليس آخرا ، طلائعية فلسطينية صغيرة
تدخل المؤتمر في جلسته قبل النهاية ، في صحن مجموعة
من الطلائع الصغار العراقيين ، وبعد توزيع باقات من
الورود على ضيوف المؤتمر ، تلقى الطلائعية الفلسطينية
كلمة في المؤتمر تقابل بعاصفة من التصفيق
المدوي .

ثانيا : أبحاث المؤتمر ووثائقه :

إن التأكيد على الإطار الفكري لمؤتمر بغداد ، قد عصم
المؤتمر من المنزلقات التي هوى إليها العديد من المؤتمرات
العربية ، التي غلبتها العاطفة ، وسيطرت عليها الخطب
والإباحت الانشائية ، وهي تخاطب عقول الرأي العام
العالمي . ولقد تميزت أبحاث مؤتمر بغداد « والتي بلغت
خمس مئة بحثا » بغزارة المادة العلمية وعمقها وتنوعها .
وتعد مادة هذه الابحاث ، بمثابة فهرس كامل لظاهرة
الصهيونية والعنصرية . ويمكن تصنيف الابحاث المقدمة
للمؤتمر الى ثلاثة أقسام رئيسية ، تدور حول المواضيع
التالية :

١ - التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في
إطارها الامبريالي والعنصري .

٢ - الممارسة العنصرية للصهيونية .

٣ - الاستراتيجية الفكرية لمواجهة العنصرية .

وحول التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في
إطارها الامبريالي والعنصري ، طرحت أبحاث عديدة ،
من أبرزها : بحث « الذرائع الدينية والتاريخية
للصهيونية » للبروفيسور الفرنسي المعروف روجيه
جارودي ، « الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني
الامبريالي » للدكتور عبد الوهاب الكيالي ، « الصهيونية
حركة عنصرية واستعمارية » للدكتور غسان العطية ،
« نقد ايدولوجية العنصرية الصهيونية » للدكتورة ميلينا

دراسية ومراكز أبحاث فلسطينية عربية في الوطن العربي وأوروبا وأمريكا .

وقد عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية في قاعة الخلد حيث استمع المؤتمر الى كلمة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، التي القاها السيد حسام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأكد الرئيس العراقي على أهمية المؤتمر الفكرية بتزويد « نضال العالم ضد العنصرية بأسلحة نافذة جديدة ، وهل مثل الفكر ، والوضوح الفكري ، والوعي المتقدم ، ما يزود جماهير العالم المناضلة بوجه عام ، وشعبنا في فلسطين وفي الوطن العربي ، بقدرة أكبر على مواجهة الظاهرة العنصرية واحباط مؤامراتها . وكشف أبعادها ومخاطرها ؟ » والقي الدكتور زيد حيدر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر كلمة - قال فيها أن « ازدياد مسؤولية المفكرين والدارسين الاحرار في العالم ، والتحدى الايجابي الخلاق الذي تفرضه مهمة تعميق الاسس العلمية والفكرية لقرار الامم المتحدة ، ونشر القناعة على أوسع نطاق في العالم أجمع ، هما اللذان اوحيا بشكرة هذا المؤتمر »

ورأس جلسات المؤتمر الدكتور زياد حيدر وكان مدير الجلسة يقدم كل باحث قبل تقديم بحثه ، ويمنح كل باحث فرصة ١٢ دقيقة لتقديم موجز لبحثه (وان كان عدد من الباحثين قد تخطى نقطة النظام هذه) . وبعد الانتهاء من عرض كافة الابحاث في الجلسات ، افسح المجال للمؤتمرين للمناقشة ، ومنح عضو المؤتمر الذي يرغب في التعليق فرصة اقصاها ٧ دقائق لإبداء رأيه ، وعرض ملاحظاته واستفساراته . واعطى الباحث حق الرد على الملاحظات عند انتهائه المناقشين والمعتبين من ابداء ملاحظاتهم .

وكان من الطبيعي في نهاية المؤتمر ، ان يعبر المشاركون لجامعة بغداد وللبنظمات المسؤولة عن التخطيط للمؤتمر ، عن تقديرهم العميق للجهود الحقة التي بذلوها في سبيل القضية المشتركة ، قضية مكافحة شرور العنصرية في العالم أجمع . ولقد كان كرم الضيافة التي حظي بها المشاركون ، والبرنامج الثقافي والاجتماعي خلال فترة اقامتهم في العراق ، استكمالاً للروح البناءة التي سادت التقارير ومناقشات جلسات المؤتمر .

وجاء البيان الختامي للمؤتمر وثيقة هامة تعكس بصدق فكر الانسانية الخلاق وضميرها الحي ، وأكد البيان في ديباجته ان قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، يعكس الوعي العالمي المتزايد بالطبيعة الحقيقية للصهيونية ، وبالخطر الذي تمثله على شعوب المنطقة وعلى السلام العالمي . . وان القرار قد صدر في وقت أصبحت فيه عضوية الامم المتحدة أكثر صدقاً في تمثيل الرأي العام العالمي ككل . . وحرص البيان على تأكيد الطابع الاستيطاني العنصري التوسعي للصهيونية وان الفلسطينيين يصمدونهم في النضال من أجل حقوقهم بشئى الوسائل ، بما فيها المقاومة المسلحة ، قد ساعدوا على تعميق الفهم السليم للطبيعة الصهيونية العنصرية في جوهرها في النظرية

بالاضافة الى المقدمة التي كتبها الصحفية الفرنسية اليزابيث ماثيو ، والتعليقات التي أوردتها على النص اسرائيل شاهاك الاستاذ الساذج في الجامعة العبرية ورئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان في فلسطين المحتلة .

هذا كما كشف الاستاذ سعيد دودي من المانيا الغربية ، في تعليق له بالمؤتمر ، عن مصادر وثائقية هامة عن الصهيونية والرايخ الثالث لم تنشر بعد ، وان كانت مناقحة للاطلاع والنقل في مكتبة الكونجرس بواشنطن تحت عنوان « وثائق الرايخ الثالث Documents of the Third Reich »

ثالثاً : الحوار الفكري في المؤتمر :

رغم أن أبحاث مؤتمر بغداد ، قد أكدت في مادتها العلمية والفكرية ، مقولة « الصهيونية شكل من أشكال العنصرية » الا ان الحوار الفكري ، قد برز بين مقدسي الابحاث وبعضهم بعضاً من ناحية ، وبين مقدمي الابحاث والمشاركين في المؤتمر من رجال الفكر والصحافة من ناحية أخرى . وبإجراء هذا الحوار ، تماثلت أهمية المؤتمر الفكرية والعلمية ، وسجلت محاضرات جلسات المؤتمر « التي لم تطبع بعد » مناقشات فكرية ومنهجية لا تقل في مادتها العلمية عن أصالة أبحاث المؤتمر نفسه . ومن أبرز نقاط الحوار الفكري الذي دار في أروقة المؤتمر ، نذكر أولاً موضوع التحليل الطبقي والصراع العربي الاسرائيلي ، وكان الدكتور عيسى النوح سبب المسيرى ، والدكتور غسان الرفاعي قطبي هذا الحوار . ونذكر أيضاً موضوع الازمة اللبنانية ، فكان المتحاورون : د . حسين أمين الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب ، والدكتور أسعد عبد الرحمن استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، والاستاذ أنطون مارون صحفي من أصل لبناني ومقيم بأستراليا حالياً .

وأخيراً : تنظيم المؤتمر وديانته الختامي :

ولم يكتسب مؤتمر بغداد أهميته ونجاحه من الثقل العلمي للشخصيات المشاركة فيه ، او أصالة الابحاث المقدمة اليه ، او من الحوار الفكري الذي دار في جلساته فحسب ، وانما سددت هذا كله وواكبته ، أعمال تحضيرية للمؤتمر استغرقت شهوراً ، وإدارة ناجحة لجلساته ، هيأت مستوى تنظيمياً لائقاً لمؤتمر فكري ، لعله الارقى من نوعه حتى اليوم ، لمعالجة قضية تعد أخطر وأهم قضايا العصر .

وتحت إشراف جامعة بغداد ، تمت الدعوة لهذا المؤتمر ، وشكلت لجنة تحضيرية منذ وقت مبكر ، من ممثلين عن جامعة بغداد ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومركز الابحاث الفلسطيني ، والدراسات الفلسطينية ، ومجلس التخطيط الفلسطيني ، والجمعية العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، وجامعة الدول العربية . وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدة لجان أخرى ، يمثل أعضاؤها جامعات ومؤسسات

والتطبيق . كما ناشد البيان ، جميع الافراد والمنظمات والحركات الساعية نحو السلام والعدل ، ان تشارك في النضال ضد الصهيونية ، وما يحقق على ذلك تزايد ادراك العالم كله للطبقية العنصرية الرجعية للصهيونية . وحول متابعة اعمال المؤتمر ، أكد المشاركون بالحاح ، اهمية وضع برنامج اعلامي منهجي ، يستفيد من الدراسات التي قدمت والمناقشات التي جرت في اطار المؤتمر ، ان يشمل هذا البرنامج نشر الابحاث المقدمة ، وتوزيعها على كل من يشغل مكانا يؤثر به على الرأي

العام في العالم الخارجي ويوجهه كما ينبغي ان يشمل اعداد مادة اعلامية سوجزة دقيقة للمحاضرين والباحثين في كل البلدان . واوصى المؤتمر بان يقام مركز ابحاث اولي له فروع في مختلف انحاء العالم ، تكون مهمته تجميع ودراسة المواد المتاحة ، وتكليف الباحثين اجراء ابحاث جديدة حول مختلف جوانب الصهيونية ، والعمل على نشر المعلومات بين الافراد والمنظمات ، وبخاصة تلك المنظمات المتخصصة في دراسة العلوم السياسية والمسائل المتصلة بالعلاقات الدولية .

[٢] ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

بغداد : ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ٧٦

د. السيد عليوه

كالبترول . فضلا عن الاهتمام بتلافي اوجه القصور التي تشوب سياسات تسويق البترول العربي .

ثانيا : مشاكل نقل البترول العربي

اذ يتدفق عبر مسالك عديدة كالناقلات والانابيب وقناة السويس ، الامر الذي يبين ابعاد المشكلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تكثف نقل النفط وامداداته .

كما تناقش اعضاء الندوة حول الافاق المستقبلية لنقل النفط والذي يرتبط بعاملين : اولهما ، حجم الطلب عليه في اسواقه الاستهلاكية الكبرى ، وثانيهما التطور في وسائل وطرق نقله الى هذه الاسواق . وجدير بالذكر ما تسفر عنه الارقام من ان حمولة اساطيل الناقلات العربية لم تزد عن ١ في المائة من اجمالي الحمولة العالمية ، والتي يخطط لها أن ترتفع بقدر ضئيل بعد تنفيذ مشروعات بناء الاساطيل العربية .

ثالثا : المصادر البديلة للطاقة

على الرغم من تعدد هذه المصادر التي تضم الفحم ، والطاقة النووية ، ولفظ الجبل ورمال القار ، وحرارة الينابيع الجوفية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، واختلاف درجة حرارة المحيطات ، والطاقة المستخلصة من الفضلات ، وعلى الرغم من بحوث التطوير النشطة التي تستهدف تنمية هذه المصادر البديلة ، فمن المتوقع الا

اجتمع حشد كبير من الخبراء والمتخصصين والباحثين يمثلون شتى الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات البترول في العالم العربي ، لمناقشة نحو اربعين بحثا في ندوة « البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » التي نظمتها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وجمعية الاقتصاديين العراقيين خلال الفترة من ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ .

وقد بحثت الندوة عدة قضايا هامة تتعلق بالنفط العربي قسمت الى ستة موضوعات رئيسية :

اولا : سياسات انتاج البترول العربي في المستقبل

فقد برهنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على مدى قدرة تكتل الاقطار المصدرة للبترول على نقل السلطة الاقتصادية من عواصم العالم الغربي الصناعي الى العواصم العربية . ومع ذلك فلا زال العالم العربي لا يتمتع بسيطرة كاملة على نفطه حيث تكشف الارقام ضالة الاهمية التسيبية لطاقة التكرير العربية . « ٣٩ في المائة من طاقة التكرير العالمية عام ١٩٧٥ » ، والتي يرجى أن ترتفع لتتمكن من تكرير نحو ٤٠ في المائة من انتاج النفط الخام عام ١٩٨٦ بعد تنفيذ المشروعات الجديدة .

وفي هذا الصدد نجد اعضاء الندوة قد أكدوا على ضرورة برمجة الانتاج وربطه باستثمارات التنمية الاقليمية والقومية وبخاصة لسعة قابلة للنضوب

الامبريالى الذى اتبعته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية لاستغلال الثروات الطبيعية لهذه الاقطار . ومن ثم فان الزيادة فى العلاقة السعرية للاقطار المنتجة فتحت المجال أمام تغيير جذرى فى قسمة العمل الدولية غير المتكافئة .

سادسا : العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية

لم يظفر موضوع آخر بما ظفر به هذا الموضوع من جدل مثير نظرا لتشابه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . فمن المشاهد أن الساحة الدولية تزخر اليوم بمجموعة من الصراعات الدولية حول المواد الخام ومصادر الطاقة والموارد والاسواق وفرص الاستثمار والتمويل ، ومن ثم أصبحت خريطة الصراع محكومة بشبكة معقدة من التوازنات والتناقضات الحقيقية أو المتوهمة ، القائمة أو المحتملة .

وقد نوقشت أهم المتغيرات الفاعلة فى الواقع الدولى الراهن والتي تلخص فى تذبذب فوائض الاموال البترولية ، نزايك التقدم التكنولوجى ، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية ، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفراج الدولى ، مشكلات التضخم المتزايد فى العالم الرأسمالى ، وتداعى النظام النقدى الدولى .

مما سبق يتأكد ضرورة دعم التعاون بين دول العالم الثالث «بشقيه البترولى وغير البترولى» وهذا يستدعى أن تسلك عدة طرق فى وقت واحد ، ومن أهم هذه المسالك :

- ١ - تبنى المشروعات المشتركة فى قطاعات معينة مع التركيز على التكامل الانتاجى .
- ٢ - دعم مشروعات القطاع العام فى الدول النامية .
- ٣ - تنظيم استخدام الموارد البشرية مع تبنى سياسة مشتركة للتنمية الفنية والعلمية .
- ٤ - تعزيز القوة التفاوضية للعالم الثالث .

أى أن الدول العربية النفطية وغير النفطية مطالبة بأن تقدم فى مجال التعاون بل التكامل الاقتصادى العربى نموذجاً يحتذى أمام بلدان العالم الثالث .

ولعل من هم النتائج التى ابرزتها الندوة أن البترول ليس سلعة مادية تخضع لشروط التبادل المتعادلة - مثل بقية الصادرات والواردات - وانما هو سلعة استراتيجية تتعلق بالامن القومى والقوة السياسية والبقاء الاقتصادى بل بمصير الدول ذاتها .

يكون هناك تطوير هام مؤثر على نمط الاستهلاك الحالى فى العشر سنوات المقبلة .

ولكن الامر فى المدى المتوسط والطويل - أى بعد سنة ١٩٨٥ - سوف يختلف تماما إذ سيتضاعف حجم الطلب الكلى على الطاقة الى عدة مرات ، وهو ما ينبغى أن يأخذه العرب فى حساباتهم للمشاركة فى هذه الجهود والاستعداد لها .

رابعا : الاستثمار الدولى للعوائد البترولية

ظفر هذا الموضوع باهتمام بارز ولاسيما أن الاموال العربية المودعة فى بنوك الغرب قد فقدت أكثر من ثلث قوتها الشرائية من جراء التخفيضات المتكررة للاستيرليني والدولار ، فضلا عن الدور الذى قامت به الاموال البترولية فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فى الاسواق المالية العالمية لتساعد - عن طريق اعادة تدويرها - الدول الغنية على اجتياز الازمة الاقتصادية .

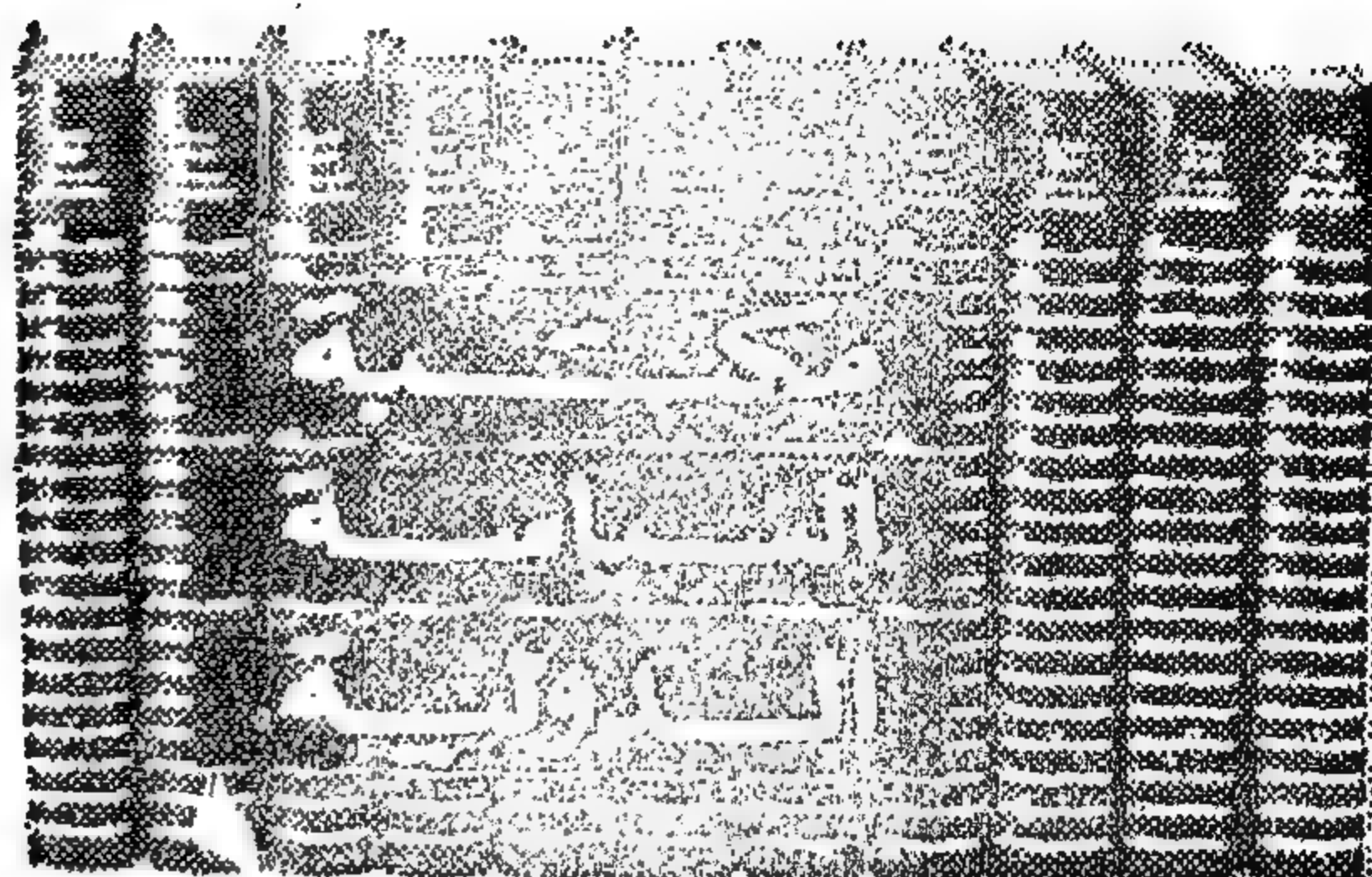
وبينت بحوث الندوة أن الجزء الاكبر من فوائض البترول يتجه نحو الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية استنادا الى فكرة خاطئة مؤداها أن هذا النمط من الاستثمار يتميز بالامان والاستقرار الى جانب ارتفاع العائد . ولكن الواقع عكس ذلك ، فهذه الاموال تتعرض للعديد من المخاطر أهمها تقلب اسعار الصرف ، انخفاض قيمتها بسبب الارتفاع المستمر فى الاسعار ، احتمالات التجميد والتأميم ، القيود المفروضة على حرية تحريكها ، ارتفاع معدلات الضرائب . الخ .

وعلى الرغم من الصعوبات التى تعترض استثمار فوائض البترول العربى فى البلدان النامية والتي تتمثل فى : عدم توافر الهياكل الرئيسية ، عدم توافر العمالة الماهرة ، ضيق حجم السوق ، تخلف الاسواق المالية والاجهزة المصرفية - انخفاض المستوى التكنولوجى ، عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، فإن الاستراتيجية الملائمة امامها تتمثل فى توطين هذه الفوائض بالسرعة وبالقدر الممكن داخل المنطقة العربية ذاتها .

خامسا : العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول

وهذه المسألة تستمد أهميتها من المؤتمر المرتقب عقده فى الشهر القادم لوزراء دول اوبك للنظر فى رفع اسعار البترول .

وعلى العموم فان العلاقة السعرية بين الاقطار المنتجة والدول المستهلكة ظلت تعكس عدم عدالة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، وكذلك أسلوب النهب



نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث

لقد تبلورت السياسة الخارجية لدول العالم الثالث في الاخذ بسياسة عدم الانحياز . ولهذا يبدأ المؤلف بتقديم نموذج فكري لدراسة عدم الانحياز ، كاحدى ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة . وفى اطار هذا النموذج ، يحلل تلك الظاهرة سواء كانتجاه فى السياسة الخارجية لهذه الدول ، أو كسلوك فعلى تمارسه أجهزة صنع السياسة بها ، وينتهى الى دراسة تأثير ظاهرة عدم الانحياز على النظام الدولى المعاصر .

-
- BAHGAT KORANY
— SOCIAL CHANGE, CHARISMA & INTERNATIONAL BEHAVIOR, TOWARD A THEORY OF FOREIGN POLICY, MAKING IN THE THIRD WORLD.
— SIJTHOFF, LEIDEN, GENEVA, 1976.
-

أولاً : مفاهيم العلاقات الدولية ودراسة عدم الانحياز

١ - منهج القوة : ويعنى هذا المنهج ، أن السياسات الخارجية للدول ، هى تعبير عن سعيها الى تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة ، ذلك السعى الذى ينتج عنه الصراع الدولى .

وتربط مدرسة القوة بين نشأة ظاهرة عدم الانحياز ، ونظام توازن القوة الذى عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية . نظام القطبية الثنائية القائم على الصراع بين الشرق والغرب .

غير أنه يعيب هذا المنهج فى تحليل العلاقات الدولية بصفة عامة ، أن مفهوم « القوة » الذى يمثل الركيزة فيه ، لا يزال بعيداً عن الوضوح ، كما أنه يقيم تحليله على متغير واحد ، وفى ذلك خطر المبالغة فى تبسيط ظاهرة السياسة الخارجية

مؤلف الكتاب الذى بين أيدينا ، واحد من علماء السياسة المصريين الشباب ، وهو عضو بهيئة قسم العلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية . أما موضوع الكتاب ، فإنه واحد من تلك الموضوعات التى ينبغى أن يتجه اليه علماء السياسة لدينا بالبحث والدراسة . فهو موضوع ذو أهمية خاصة لمصر ودول العالم الثالث . ورغم ذلك فإنه يغتنى من فقر شديد فى الكتابات المحلية التى تعالجه فى مثل ذلك التأصيل الذى تحاوله هذه الدراسة . ولذا يكتسب هذا العمل أهمية علمية ، كواحد من الاعمال الرائدة فى عملية بناء نظرية متكاملة عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، كما يكتسب قيمة عملية بإمكانية الافادة من أمثاله فى ترشيد السلوك الدولى لهذه الدول . لذا فإنه من الأهمية بمكان ، أن نعرض لهذا الاسهام المصرى فى هذه المنطقة الهامة من أدب العلاقات الدولية .

الاتصال . لذا قد لا يمكن تطبيقه في تحليل قرارات الدول النامية التي لا تملك نفس المستوى من التعقيد التنظيمي ، وشبكات الاتصال الرسمية الواضحة .

هـ - وتبقى صعوبة جمع المعلومات اللازمة لإخراج دراسة تفصيلية عن واحد من قرارات السياسة الخارجية لدولة نامية .

و - وأهم من كل ذلك ، يقوم منهج صنع القرار بتحليل السياسة الخارجية كمجموعة من القرارات المنفصلة ، وليس كظاهرة كلية متكاملة .

٤ - « المنهج البديل » : « نموذج الموقف - الدور » يقدم الباحث نموذجا بديلا لدراسة عدم الانحياز ، يحاول أن يربط بين المناهج المختلفة المستخدمة في علم السياسة ، ويجمع بين أكثر من مستوى في التحليل ، ويكون مناسباً أيضاً لتحليل الخصائص الاجتماعية والنفسية المميزة لدول عدم الانحياز .

ويقوم المنهج البديل على مفهومي الموقف ، والدور اللذين تطورا في علوم اجتماعية أخرى هي علم الاجتماع ، والأنثروبولوجي ، وعلم النفس الاجتماعي .

ويبنى هذا النموذج على مستويات ثلاثة للتحليل ، يعبر كل منها عن أحد أبعاد الموقف الذي توجد فيه سياسة عدم الانحياز على النحو التالي :

أ - مستوى النظام الدولي : أي تحليل المحددات ، النابعة من النظام الدولي ، والمؤثرة في تشكيل سياسة عدم الانحياز ، ومعالجة ظاهرة عدم الانحياز كنظام دولي فرعي .

ب - المستوى الوطني : أي تحليل المحددات التي تؤثر في تشكيل ظاهرة عدم الانحياز ، والتي تنبع من النظم السياسية للدول غير المنحازة ، أو من بيئتها الاجتماعية ، مثل الموقع الجغرافي ، والقدرات العسكرية ، والقدرات المادية ، والخبرة الوطنية التاريخية ، والرأي العام الوطني . الخ .

ج - مستوى الشخصية القيادية ، أي تحليل دور القيادات الكاريزمية داخل دول عدم الانحياز ، ذلك الدور الذي يحد الاختلاف في السلوك غير المنحاز بين دولة وأخرى من دول عدم الانحياز . فإذا كانت المحددات النابعة من البيئة الدولية ومن

التي هي بطبيعتها عملية تفاعل معقدة . لذا يفضل منهج القوة في شرح ظاهرة عدم الانحياز .

وتدليلاً على ذلك ، نقول أنه لو كان صحيحاً أن هناك علاقة سببية بين الصراع الثنائي القطبية بين الشرق والغرب أ ، وظاهرة عدم الانحياز

ب ، لكان لنا أن نتوقع تغيراً في ب في نفس اتجاه التغير في « أ » وب نفس الدرجة ، لكن ما حدث هو العكس . فرغم تدهور القطبية الثنائية ، استمر وجود عدم الانحياز ، بل زاد عدد الدول غير المنحازة .

٢ - منهج النظام الدولي : وهو يدرس ظواهر العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الذي يحيط بها ، مؤثراً فيها ومثأثراً بها ، ورائد هذا المنهج هو « مورتون كابلان » وهناك قيود على استخدام منهج النظام الدولي في دراسة عدم الانحياز ، هي :

- أن تطبيق مفهوم « النظام » في علم السياسة ، يفترض تماثل سلوك النظم السياسية مع النظم البيولوجية ، وتجريد الأولى من تأثير الشخصيات شاغلة الأدوار بها .

- كما أن منهج النظام الدولي ، يصلح لدراسة عدم الانحياز كنظام دولي فرعي . أما إذا كنا ندرس عدم الانحياز كسلوك للسياسة الخارجية لدولة ما ، يصبح هذا المنهج غير كافٍ لتحليل الظاهرة لأهماله المتغيرات الداخلية .

٣ - منهج صنع القرار : وهو يركز على تحليل عملية صنع قرارات السياسة الخارجية . غير أن هناك قيوداً على استخدام هذا المنهج منها :

أ - التعدد الكبير في المتغيرات المؤثرة على عملية صنع القرار ، إذ يواجه الباحث مشكلة كيفية حصر هذه المتغيرات .

ب - يدرس هذا المنهج كل العوامل المؤثرة كمتغيرات ، أي أنه ليست هناك عوامل تساهم ثابتة . وهذا يعنى مزيداً من التعقيد في التطبيق العملي لهذا النموذج النظري .

ج - لا يمدنا هذا النموذج بأدوات تحليل العلاقة بين المتغيرات التي حددها .

د - أعد نموذج سنايدر في صنع القرار ، لتحليل عملية صنعه في المنظمات المعقدة ، حيث يتم التأكيد على العلاقات التنظيمية وشبكات

البيئة الوطنية ، تنتج آثارا تنتهي الى تشكيل اتجاه مشترك في السياسة الخارجية لهذه الدول يقوم على عدم الانحياز ، فان السلوك غير المنحاز لكل من هذه الدول ، يختلف في أسلوبه وفقا لاختلاف تصورات القيادة التي تصنع ذلك السلوك ، واختلاف تنشئتها السياسية .

ويكون نموذج الموقف الدولي قد زأوج اذن بعد منهج صنع القرار ومنهج النظام الدولي بتحليله لتغيرات الموقف سواء الداخلية او الدولية

ثانيا : عدم الانحياز كاتجاه في السياسة الخارجية

ان هناك مكونات دولية - نابعة - من النظام الدولي - واخرى وطنية اسهمت في بناء عدم الانحياز كاتجاه مشترك في السياسة الخارجية لمجموعة من الدول على النحو التالي :

١ - المكونات الدولية لسياسة عدم الانحياز : يقوم تصنيف الدول داخل النظام الدولي ، على اعتبارات ثلاثة هي : درجة التطور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة ، ومستوى قدرتها العسكرية ، ثم مكانتها الدولية ، مفهومة على أنها الصورة التي تتكون عن دولة ما لدى غيرها من الدول ، حين تقتزن هذه الصورة بتقويم ايجابي لهذه الدولة .

ولما كانت الدول التي انتهجت سياسة عدم الانحياز ، تعاني من انخفاض في درجة تطورها الاقتصادي ، وفي مستوى قدراتها العسكرية ، فقد عمدت الى دعم مكانتها الدولية ، وذلك بتبني سياسة خارجية مستقلة غير منحازة ، يمكن أن تؤثر في النظام الدولي ، بالعمل على تخفيض درجة التوتر الدولي التي سادت في ظل الحرب الباردة .

٢ - المكونات القومية لسياسة عدم الانحياز :

١ - عدم الانحياز وعملية التغيير الاجتماعي : تعاني الدول حديثة الاستقلال ، من تخلف الاطار الاجتماعي حيث تسيطر الانتماءات الاسرية او العشائرية او الدينية ، ولما كانت هذه الدول في حاجة الى دفع عملية التنمية بها ، فانها تعمل على احداث عملية التغيير الاجتماعي بالتحول الى اطار اجتماعي متقدم يسمح بتحديث المجتمع . لكن عملية التغيير الاجتماعي في هذه البلاد ، قد تحدث آثارا سلبية على تكاملها

السياسي ، اما نتيجة لمعارضة القوى المسيطرة لعملية التغيير ، واما نتيجة لتولد قوى اجتماعية جديدة تسعى الى اشباع حاجاتها ، وقد لا يستطيع النظام السياسي اشباع هذه الحاجات الجديدة .

وهنا تكون امام النظم ، بدائل لمواجهة هذا الموقف هي : استخدام القوة ، توسيع ساعدة شرعية النظام ، بناء سياسة خارجية تسهم في دعم الكيان القومي ، وعادة ما لجأت نظم العالم الثالث لاستخدام القوة لمحدودية قاعدة شرعيتها في الفترة الاولى من الاستقلال ، ولما كان استخدام القوة غير كاف بمفرده في هذا الموقف ، فان تلك النظم استندت الى قيادات سياسية كاريزمية كأداة لدعم شرعية النظام في مرحلة التحول السريع « ناصر ، نكروما ، سوكارنو - الخ وبالإضافة الى هذا اخذت تلك النظم بسياسة خارجية تدعم استقلالها وتكاملها - تلك هي سياسة عدم الانحياز .

ب - عدم الانحياز ومواجهة الانقسامات السياسية : وفضلا عن هذا الاطار الاجتماعي المختلف ، عانت مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الانقسام السياسي ، حيث وجدت قوى تقليدية ذات درجات مختلفة من النفوذ - مثل الاخوان المسلمين في مصر - وجماعات يسارية تعتنق افكارا تعادي الاستعمار والامبريالية ، وتبدى اعجابا بالتجربة الشيوعية ، ثم الصفوة التي قادت حركة التحرر الوطني ، واستمرت تدير شئون هذه الدول بعد الاستقلال . وتعتبر سياسة عدم الانحياز ، احدى أدوات مواجهة هذه المشكلة ، لانها تلقى مساندة - او على الاقل عدم معارضة - هذه القوى المختلفة ، لانها تعني عدم الانتماء لاي من الكتلتين وغياب السيطرة الاجنبية عن عملية صنع السياسة القومية .

ج - تأكيد استقلال الهوية الوطنية : ويضيف بعض المحللين عاملا نفسيا ، هو رغبة الدول حديثة الاستقلال في تأكيد احساسها باستقلال هويتها الوطنية . فهاذا كانت الاشتراكية النابعة من التقاليد الوطنية هي التعبير عن هذه الهوية المستقلة في مجال السياسة الداخلية ، فان عدم الانحياز هو التعبير عنها في مجال السياسة الخارجية .

ثالثا : دول عدم الانحياز كنظام دولي فرعي

يعرف النظام الدولي الفرعي ، بأنه « نمط يمكن

جـ - الاستقطاب الايديولوجي الثنائي الذي برز في مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ بين فريق المتشددين بزعامة نكروما وسوكارنو ، وفريق المعتدلين بزعامة نهرو . أما الفريق المتشدد ، فكان يرى تقييد قاعدة عدم الانحياز ، وجعل محور حركته في مكافحة الاستعمار والامبريالية . وعلى العكس كان فريق المعتدلين يرى توسيع قاعدة عدم الانحياز ، مع جعل محور حركته خدمة السلام العالمي ، اذ يجب ان تحتل كل القضايا الاخرى الاستعمار ، والعنصرية ، والامبريالية - مكانا ثانويا بجانبه .

هـ - ضبط الصراع وبناء الاطار المؤسسي داخل نظام عدم الانحياز : قد تكون تلك الاختلافات عامل حفاظ على النظام ، لانها تخلق لدى اعضائه الاحساس بالحاجة الى المساندة المتبادلة . كما ان هذه الصراعات تتقاطع وتتباين ، واذن فهي لا تغذي بعضها بعضا مما يسهم في عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، حتى لا يتصاعد ويهدد حياة النظام . فالدول الافريقية مثلا ، تتحد ازاء قضية معينة - ولتكن التمييز العنصري - كنظام فرعي جغرافي داخل نظام عدم الانحياز ، لكنها لا تستمر كذلك ازاء بقية المسائل ، بل ان كلا منها قد تبحث عن حليف مساند من بين دول عدم الانحياز غير الافريقية في مسائل آخر .

وهكذا بدلا من تكون تجمعات دائمة محددة وقاطعة داخل النظام ، يمكن ان تهدد وجوده واستقراره ، نجد ان هناك علاقات اعتماد متبادل بين كل اعضاء النظام ، الامر الذي يضمن استمراره نتيجة التحولات في تلك التجمعات .

ولقد رفضت في البداية فكرة بناء اطار مؤسسي لنظام الدول غير المنحازة ، ينفذ قرارات المؤتمرات ، ويتولى الاتصال بين الاعضاء ، والتنسيق بينها فيما بين فترات انعقاد المؤتمرات . ثم اخذ هذا الاتجاه في الظهور في مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٠ ، وان لم يتم التوصل الى انشاء ذلك الاطار المؤسسي بالفعل . ويرجع ظهور هذا الاتجاه ، الى التغير الكمي والكيفي في تكوين النظام ذاته ، باختفاء نهرو والمعارض لظهوره ، وبتصاعد عدد الدول الافريقية غير المنحازة وذات الاتجاهات الراديكالية ، وايضا بضرورة مواجهة التغير الذي طرأ على البيئة الدولية بالتحول من الحرب الباردة الى الوفاق .

تحديد العلاقات الصراع او التعايش بين بعض الوحدات المكونة للنظام العالمي ، والتي تدرك علاقات التفاعل المنتظم فيما بينها .

وتشكل العلاقات بين الدول غير المنحازة - بهذا المفهوم - نظاما دوليا فرعيا .

١ - حدود النظام الدولي الفرعي لعدم الانحياز : ان البعد الجغرافي في حدود هذا النظام هام ، لكنه ليس ضروريا ، اذ هناك دول غير منحازة تقع خارج العالم الافرواسيوي . اما البعد النفسي ، فهو اهم ابعاد حدود ذلك النظام . وهو شعور اعضاء النظام ، بان هناك هوية مشتركة تجمعهم ، تعود الى الخلفية التاريخية المشتركة ، والى الخصائص الاجتماعية والذوقية المشتركة بينها . والانعكاس الرسمي لذلك يتمثل في اتجاه هذه الدول الى عدم المشاركة في التحالفات الرسمية الغربية والشرقية .

٢ - مكونات النظام او اعضاؤه : ليست هناك معايير موضوعية لعضوية نظام عدم الانحياز . فتعريف مؤتمر القاهرة التمهيدي سنة ١٩٦١ يقدم اما معايير سلبية - عدم الاشتراك في احلاف عسكرية - واما معايير غامضة - اتباع سياسة مستقلة . ورغم هذا الغموض ، كانت هناك زيادة مطردة في عدد الدول اعضاء نظام عدم الانحياز .

٣ - التفاعل بين اعضاء النظام : اذا اخذنا بالمعيار الاول للتفاعل الدولي المنتظم - تبادل التمثيل الدبلوماسي - نلاحظ ضعف ذلك التمثيل حتى بين دول عدم الانحياز التي تنتمي لمنطقة جغرافية واحدة ، ويزداد ذلك الضعف بين دول عدم الانحياز المنتمة الى مناطق جغرافية مختلفة ، وتستثنى من ذلك علاقات الدول الثلاث المكونة للقطاع الرئيسي لنظام عدم الانحياز - مصر والهند ويوغوسلافيا - سواء مع غيرها من دول عدم الانحياز ، او مع بعضها بعضا .

٤ - بنيان النظام : يتميز بنيان نظام عدم الانحياز ، بعدم التجانس الذي يرجع الى عوامل ثلاثة :

أ - اختلاف نظرة اعضاء النظام لما يمثل المصالح الحيوية له .

ب - الاختلاف في المطالب الخاصة او المصالح القومية لاعضاء النظام .

آثار ذلك التخلف ، بتحرير حركتها الاقتصادية من الضغوط .

ومن ناحية ثالثة فإن موقع مصر الجغرافي بأهميته الاستراتيجية ، ووضعها الجيوسياسي بعيداً عن بؤرة صراعات الحرب الباردة في أوربا ، وكيانها الحضاري المستقل الذي تعمل على تدعيمه ، كل ذلك دفعها الى تبني سياسة مستقلة تعبر عنها الاشتراكية في المجال الداخلي ، ويعبر عنها عدم الانحياز في التحرك الخارجي .

٣ - خصائص السلوك المصري غير المنحاز ومراحل تطوره : تتميز السلوك المصري غير المنحاز ، بخاصيتين أساسيتين هما :

أ - أنه تبلور في إطار وطني ، فقد اعتبر عدم الانحياز استمراراً لحركة التحرير الوطني . وهذا يفسر مظاهر السلوك الدولي غير المنحاز التي وجدت قبل الثورة .

ب - أنه سلوك براجماتي ، اعتمد على تطورات الأحداث لعدم وجود برنامج متكامل للسياسة الخارجية للنظام الثوري الجديد .

أما مراحل السلوك المصري غير المنحاز فكانت كالآتي : أ - المرحلة الأولى « ١٩٥٢ - ١٩٥٥ » حيث كانت المظاهر الأولى للسلوك الدولي غير المنحاز للنظام الثوري ، امتداداً للسياسة الخارجية للنظام السابق على الثورة ، وذلك لعدم وجود تخطيط متكامل مسبق لدى النظام الجديد على السياسة الخارجية المصرية . وقد تمثلت هذه الاستمرارية في رفض النظامين الاشتراكي في حلف دفاعي عن الشرق الأوسط .

ب - مرحلة تدعيم عدم الانحياز « ١٩٥٥ - ١٩٥٩ » وقد تبلور في هذه الفترة ، اتجاه مصر الخارجي غير المنحاز الذي كان من مظاهره معارضة حلف بغداد ، والاسهام في مؤتمر باندوج الافروآسيوي ، حيث تعرف ناصر على قيادات الدول حديثة الاستقلال ، والتحرر من احتكار السلاح الغربي في ١٩٥٥ ، والاسهام في مؤتمر بريوني سنة ١٩٥٦ الذي أكد ان عبد الناصر واحد من القادة الثلاثة الكبار لحركة عدم الانحياز ، رفض مشروع ايزنهاور . وأخيراً موقف عبد الناصر أثناء أزمة العلاقات المصرية السوفيتية في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ حين رفض تدخل خروشوف في الشؤون الداخلية للبلاد العربية ، وكان هذا الموقف تأكيداً للسلوك المصري غير المنحاز .

وهنا يجري التحليل على مستوى ماكروكزمي كلى للظاهرة على مستوى العالم الثالث ، وعلى مستوى ميكروكزمي باستخدام منهج دراسة الحالة ، لدراسة سلوك مصر غير المنحاز كمثال على الممارسة الفعلية لسياسة عدم الانحياز .

١ - التغيير الاجتماعي ، الضغوط النظامية والوظيفية التكاملية للسياسة الخارجية كان من بين عناصر التفكير الاجتماعي في المجتمع المصري ، ذلك الصراع القيمي بين التقاليد الوطنية او اتباع الحضارة الغربية ، ثم الصراع بين التقاليد الوطنية القديمة والاتجاهات العقلية الجديدة في سلوك الفرد والجماعة . لذا قرر النظام الثوري الاسراع بعملية التغيير الاجتماعي ، مما يحتمل ان تزيد معه درجة التفكير الاجتماعي والسياسي .

ومن ناحية ثانية ، واجه النظام الثوري في مصر - منذ ١٩٥٢ - وخاصة في سنتيه الأولىين متاعب وضغوطاً من جانب بعض القيادات العمالية والشيوعيين المصريين وملوك الأراضي الزراعية وقيادات الأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين ، التي كان لها من القوة الاجتماعية والتنظيمية القدر الذي جعلها منافساً لمجموعة الضباط الأحرار في مجال الحركة السياسية . وفي مواجهة هذه الضغوط النظامية ، لجأ النظام الجديد الى استخدام القوة لتحقيق سيطرته ، ذلك ان شرعيته لم تكن قد تحققت بعد . غير انه لم يستطع استخدام الجيش - ركيزته الأساسية - لتحقيق هذه السيطرة ، لمعانة الجيش في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ من انقسامات وخلافات بين صفوفه . لذا لجأ النظام الثوري الى سياسة خارجية غير منحازة نجحت ، بالتفاعل مع شخصية عبد الناصر الكاريزمية - في تجنيد تأييد جماهيري متصاعد اسهم في بناء شرعية النظام .

٢ - بعض المتغيرات الموقفية الأخرى ونمط السلوك المصري غير المنحاز : فقد خلقت معاناة شعوب الدول غير المنحازة من التجربة الاستعمارية ، قبل الاستقلال ، عقدة لدى هذه الشعوب من الارتباط بالدول الأجنبية أو بأحلافها وتكتلاتها .

وإذا كانت دول عدم الانحياز تعاني تخلفاً اقتصادياً ، فإن عدم الانحياز يمثل أداة لتخفيف

أما نهرو فقد انتمى لأسرة أرستقراطية، واستوعب القيم الحضارية البريطانية خلال فترة تعليمه، وندرج داخل حزب المؤتمر حتى وصل إلى منصب رئيس الحزب قبل الاستقلال. وإذا كان الإطار المحيط بالسلوك الهندي غير المنحاز، دوليا أكثر منه وطني، حيث رأى نهرو أن المهمة الأساسية لدول عدم الانحياز، هي الوساطة بين الكتلتين لتخفيف حدة التوتر الدولي والحرب الباردة. وهو هدف اسمي من محاربة الاستعمار والامبريالية. ومن ناحية ثانية، اكتسب نهرو من تنشئته السياسية، التردد والتفكير المسبق قبل اتخاذ القرار، ولذا فإنه يمثل الجناح المعتدل داخل حركة عدم الانحياز.

خامسا - تأثير عدم الانحياز في هيكل النظام الدولي المعاصر

١ - أسهمت حركة عدم الانحياز، في الخروج من نمط القطبية الثنائية المحكمة، إلى نمط القطبية الثنائية الواسعة، وذلك برفض الدول غير المنحازة الانخراط في أي من الكتلتين القائمتين. كما أسهمت هذه الحركة في تقليل حدة التنافس بين الكتلتين، لأنها أضافت موارد جديدة يمكن التناقص من أجلها، أي أنها حولت اللعبة الدولية من مباراة صفرية - حيث مكسب إحدى الكتلتين يعد خسارة للكتلة الأخرى - إلى مباراة غير صفرية - حيث إن مكسب أحد الطرفين لا يعنى بالضرورة خسارة للطرف الآخر، وحيث يمكن تعويض الخسارة التي تلحق بأحدهما. كما أسهمت في زيادة درجة المرونة في هيكل النظام الدولي، بتحويلها للصراع من مركز للنظام أوربا - حيث لم تكن خسارة أي من الطرفين مقبولة، إلى هامش النظام حيث يمكن تعويض الخسارة، فضلا عن تحويل الصراع بين الكتلتين إلى المجال السياسي - أي محاولة استقطاب الدول غير الكتلية - بعيدا عن الاحتكاكات العسكرية الخطيرة.

ولقد ذهب بعض المحللين إلى القول بأن بنيان القطبية الثنائية الواسعة الذي أسهمت حركة عدم الانحياز في خلقه، يحقق درجة من الاستقرار للنظام الدولي أعلى من تلك التي يحققها البنيان المتعدد الاقطاب، أو بنيان القطبية الثنائية المحكمة.

٢ - عدم الانحياز وميكانيزم ضبط الصراع داخل النظام الدولي المعاصر: يمكن للدول غير

ج - مرحلة التوازن ١٩٥٩ - ١٩٦٧ وفي بدايتها أخذت العلاقات بين مصر والغرب تتحسن نسبيا، في الوقت الذي شهدت فيه علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي أزمة ١٩٥٩، فقد اختفى دالاس عدو عدم الانحياز، وضعفت القوى العربية الموالية للغرب، وانخفضت أهمية التحالف الغربية في المنطقة، نتيجة للتكنولوجيا الحديثة.

د - عدم الانحياز والامن القومي المصري « ١٩٦٧ - ١٩٧٠ » : فرضت اعتبارات الامن القومي نفسها على السياسة المصرية في هذه الفترة، حيث اعتمدت مصر تماما على المساندة العسكرية السوفيتية في عملية بناء قسواتها المسلحة من جديد، الامر الذي أثر على استقلالية السياسة المصرية وتحركها الخارجي.

٤ - شخصية القائد والممارسة الفعلية لعدم الانحياز: يختلف أداء نفس الدور على المسرح العالمي وفقا لاختلاف شخصية القيادات شاغلة الدور الراجع إلى اختلاف تنشئتها السياسية. ولنضرب مثلا بالاختلاف بين شخصية عبد الناصر ونهرو.

أما عبد الناصر الذي انتمى إلى أسرة عادية من الصعيد، فقد اختلط بالشعب وعرفه وخلق لديه هذا الحس الوطني. ثم إن ظروف تعليمه، نمت اهتماماته بالشئون السياسية والعامة، إذ قضى أولى سنوات تعليمه بعيدا عن أسرته في حرم الموسيقى المليء بالتراث الوطني، وشارك في المظاهرات ضد الانجليز والقصر وهو لم يزل في سن صغير، ودعمت قراءاته حسه الوطني. كما أتاح له عمله كضابط بالجيش، أن يكون رجل حركة.

وقد ولد لديه كل ذلك شعورا برفض النظام المصري، الامر الذي تبلور في شكل الاعداد لحركة سرية للاطاحة به. وكان لذلك انعكاساته على السلوك المصري غير المنحاز كما يلي:

أ - ارتبطت حركة ناصر السياسية بحسسه الوطني البارز، ولذا ارتبط سلوكه غير المنحاز بإرادة التحرر من السيطرة الأجنبية ومقاومة الاستعمار والامبريالية.

ب - تميزت حركة ناصر السياسية بالحزم الذي يصفه بعضهم بالتهور: ولقد كان ناصر من قيادات الجناح المتشدد داخل مجموعة عدم الانحياز.

المنحازة ، أن تسهم في عملية ضبط الصراع داخل النظام الدولي بدورها للفاعل العالمي - الأمم المتحدة . كما يمكن لهذه الدول ، أن تتدخل في مختلف أنماط الصراعات الدولية ، ما عدا ذلك الصراع الذي يكون داخل أي من الكتلتين . كما تتمكن الدول غير المنحازة من التدخل لممارسة وظيفة ضبط الصراع في مختلف مراحل تطور الصراع الدولي ، فيما عدا مرحلة تصاعد الصراع التي تسبق مرحلة التسوية مباشرة .

على أن قدرة الدول غير المنحازة على الإسهام في ضبط الصراعات الدولية ، ترتفع حين تكون الاتصالات بين أطراف الصراع متعذرة ، وأيضا في حالة الصراع بين دول تتبع النظام الدولي الفرعي غير المنحاز ، كما تتزايد تلك القدرة إزاء الصراعات التي تتشكل من مسائل مباشرة وواضحة ، مثل قضايا الحدود . أما إذا كان الصراع مرتبطا بقضايا دولية معقدة ، فإنه يصعب على دول عدم الانحياز لعب دور فعال .

ومن بين الصراعات الدولية التي تدخلت فيها دول غير منحازة للإسهام في عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، نشير إلى الصراع الكوري ، والنزاع الصيني - الهندي ، سنة ١٩٦٢ ونزاع الحدود بين الجزائر والمغرب في الستينات .

والخلاصة :

هدفت هذه الدراسة إلى « تمهيد الطريق » نحو بناء نظرية تفسر وتحلل السياسة الخارجية للعالم الثالث غير المنحاز . ولقد عملت على تحديد المتغيرات المؤثرة في تلك السياسة ، وتوضيح العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليلها ، وبناء الروابط بين تلك الجزئيات المتناثرة من المعلومات ، لتصبح جسدا نظريا متكاملا يستطيع أن يحلل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وفقا لمستويات ثلاثة في التحليل : دولي ، ووطني ، وشخصي .

وإذا كان « تمهيد الطريق نحو ذلك » هو الهدف المعلن لهذا العمل ، فنحن نقول أنه بالفعل قدم إسهاما قيما ورائدا في هذا الاتجاه . لكن لدينا بعض التساؤلات التي رأينا أنه لا بد من طرحها ، والتي تتعلق بمجموعة من الملاحظات الشكلية والمنهجية على هذا العمل القيم .

١ - رغم تخصيص أجزاء كبيرة من الكتاب لدراسة عدم الانحياز كنظام دولي فسرعي . ولدراسة تأثير عدم الانحياز في النظام الدولي المعاصر ، لانجد تعبيرا عن علاقة التفاعل هذه بين ظاهرة السلوك الدولي غير المنحاز ، وظاهرة النظام الدولي في عنوان الكتاب ، فلماذا ؟ !

٢ - رغم أن العنوان الذي يحمله هذا العمل يعلن علينا : « ... نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث » فإن المؤلف لم يول اهتماما بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية لدول العالم الثالث هذه ، في خصائصها وملامحها وأدوار المشاركين فيها وتأثيرها على مضمون واسلوب تلك السياسة ، اللهم إلا في ذلك الجزء الذي تعرض فيه لتأثير شخصيه القياده على ممارسة السياسة الخارجية . ونحن نرى أنها جزئية لا تستطيع أن تتحمل بمفردها مسئولية الوفاء بما أعلن عنه عنوان الكتاب من بناء نظريته لصنع السياسة الخارجية في العالم الثالث .

٣ - نحن لا نرى فرقا جوهريا بين النموذج الفكري الذي قدمه الباحث لدراسة عدم الانحياز « نموذج الموقف - الدور » وبين نموذج منهج التحليل النظمي الذي يستخدم لتحليل السياسات الخارجية . فالجمع بين مستويات التحليل الثلاثة - الدولي والوطني والشخصي - يتحقق أيضا في منهج التحليل النظمي ، فضلا عن أن المنهج الأخير يستطيع أن يقدم دراسة نظامية لعملية صنع السياسة الخارجية في كلياتها ، وهو الأمر الذي لم يقدمه لنا نموذج الموقف - الدور .

٤ - كما نلاحظ أخيرا ، أن مفهوم « الموقف » قد استغرق اهتمام الباحث ، طاغيا على مفهوم « الدور » ، ففقدنا التوازن الواجب بين المفهومين في بناء النموذج الفكري الذي قدمه لنا الباحث . ورغم أن الباحث قال أنه سيفرق في التحليل بين عدم الانحياز كاتجاه عام - أي كدور متصور - وعدم الانحياز كسلوك - أي كممارسة فعلية لذلك الدور المتصور - نجده لدى دراسة عدم الانحياز كدور متصور ، أو كاتجاه عام ، يركن إلى تحديد المقومات الدولية والقومية التي شكلت ظاهرة عدم الانحياز ، دون أن يقدم لنا تحليلا لتصور الدور غير المنحاز ، حتى يستبين لنا في الوقت نفسه ،

١٩٣٩

التركيز العكسي على مفهوم الدور . فذلك يمكن أن يقود الى حصر التحليل في اطار تأثير الشخصيات شاغلة الدور ، مع اهمال المتغيرات الاخرى سواء الوطنية او الدولية ■

مصطفى عاوي

الفرق بين الدور المتصور والممارسة الفعلية للدور ، أي أنه في المكان الذي كان يجب أن يركز فيه على متغير « الدور » نجده وقد ركز اهتمامه على متغير « الموقف » المحيط بسياسة عدم الانحياز . ومن ناحية أخرى، ننوه بمخاطر

الأمم المتحدة في عالم متغير

نشوب الحرب من خلال المجهودات الجماعية والمنسقة لأعضائها ، أنها كانت تشكل سابقة في تاريخ التنظيم الدولي . كما أن المبدأ الذي أتى به عهد عصبة الأمم ، والذي تضمن تعهداً من قبل الدول الأعضاء ، باحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل عضو ، كان يمثل هو الآخر معنى جديداً افتقرت إليه التنظيمات الدولية المحدودة السابقة . وأخيراً ، فإن التدابير الجماعية ، من اقتصادية ومالية وعسكرية ، التي توصل إليها العهد ، كأداة لمقاومة العدوان ومساندته ، كانت تشكل بعداً متطوراً آخر من الأبعاد التي انتهت إليها المحاولات الدولية الرامية إلى استكمال معالم التنظيم الدولي العالمي ، والارتفاع بقوة تأثيره في الواقع عن طريق تخويله بعض السلطة في الأمور المصيرية التي تهم مستقبل المجتمع الدولي كله .

ثم يذكر أن عصبة الأمم أخفقت في أن تدفع الحكومات إلى انتهاج الحلول التي تكفل التصدي لمشكلة الاختلال الاقتصادي العنيف الذي أحدثته الحرب ، وهو ما كان بدوره يمكن أن يصفى مصدراً مهماً من مصادر التوتر الدولي الذي يدفع من جديد في اتجاه الصراع والحرب . الخ ويضيف أن بروز أنظمة دكتاتورية ذات نزعة عدوانية توسعية في كل من اليابان وألمانيا وإيطاليا ، كان يعنى بداية حقبة جديدة وخطيرة من الصراع الدولي . ومثل هذا التحدي للسلام ، لم يكن في مقدور عصبة الأمم أن تواجهه في ظل غياب الولايات المتحدة عن العصبة ، وبسبب العون المحدود وغير الفعال الذي قدمته كل من بريطانيا وفرنساليها .

ومن هنا ينتقل المؤلف إلى توضيح الظروف التي صاحبت التفكير في إقامة الأمم المتحدة كتتنظيم

- LELAND M. GOODRICH
- THE UNITED NATIONS IN A CHANGING WORLD
- COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 1974

مؤلف هذا الكتاب ، هو دكتور ليلاند جودريش أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا الأمريكية بنيويورك ، وهو أيضاً صاحب المؤلف المعروف « ميثاق الأمم المتحدة : تعليق ووثائق » الذي صدر عن جامعة كولومبيا في ثلاث طبعات متتالية ، والذي يعتبر مرجعاً قيماً لدارسي التنظيم الدولي ، كما أن له العديد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة ، وتدور كلها حول مختلف جوانب التنظيم الدولي . وترجع خبرة جودريش الواسعة بشئون التنظيم الدولي إلى أنه كان عضواً في سكرتاريه مؤتمر سان فرانسيسكو الذي وضع ميثاق الأمم المتحدة . ومن هنا فقد أتاحت له الفرصة في أن يقف من قرب على الظروف الدولية التي عاصرت نشأة هذه المنظمة العالمية ، والأسباب التي أسهمت في تطورها منذ قيامها حتى اليوم .

وفي الفصل الأول ، يشرح المؤلف الظروف التي قامت فيها عصبة الأمم ، والتي نادت فيما بعد إلى انهيار هذه المنظمة وبرزت الأمم المتحدة على أنقاضها ، وهو يسجل للعصبة ، أنها بعضويتها العالمية ، وبمسئولياتها التي انصرفت إلى منع

بديل أكثر فعالية من عصبة الأمم . ويقول ان ثمة اعتبارات رئيسية كانت ماثلة في أذهان الدول التي اضطلعت بمسئولية التحضير لميثاق سسان فرنسيسكو ، ومنها على سبيل المثال : أ - أن الدافع الى تخصيص بعض المقاعد الدائمة للدول الكبرى في مجلس الأمن ، لم يكن مرتبطا فقط بالقوة العسكرية الضخمة لهذه الدول ، وإنما كان الهدف منه ، تعميق الشعور بالمسئولية الدولية لدى تلك القوى الكبرى ، ودفعا الى تحمل التزاماتها الخاصة تجاه توحيد دعائم السلم والاستقرار الدوليين في عالم ما بعد الحرب . ب - أنه من خلال الدرس الذي انتهت اليه تجربة عصبة الأمم ، فإنه لم يكن يتوقع للأمم المتحدة أن تنهض بمسئولياتها ازاء قضية السلم الدولي على النحو المأمول ، ما لم تضم المنظمة الجديدة فسي عضويتها ، كل القوى الدولية الكبرى في العالم ، بل وأن تتجاوز ذلك الى تهيئة الفرصة أمام هذه القوى لكي تلعب دورا ايجابيا في حياة المنظمة ، ودون أن يكون في ذلك تعارض مع حقهم في الدفاع عن مصالحهم المشروعة مادامت هذه الدول تحترم تعهداتها التي تضمنها الميثاق ، ج - أن دعم فرض السلم الدولي واحتمالاته ، لم يكن ليتأتى الا بتعميق أو اصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنظمة ، او بعبارة أخرى ، فإن السلم الدولي لا يمكن أن يتحقق بحظر استعمال القوة المسلحة وحدها ، وإنما يكون أيضا بتوفير المناخ الدولي القادر على امتصاص التوترات الدولية ، وتجاوزها الى ما يخدم المصلحة المشتركة والمتبادلة لكل هذه الدول في ظروف من الأمن والسلام والاستقرار .

وعلى ذلك ، وكما يقول جودريش ، فقد أثبتت الأمم المتحدة لتعكس هذا التصور ونعبر عنه . ومن ذلك أنها أخذت طابع المنظمة العالمية المتعددة الأغراض ، فعلى الرغم من أن هدفها الأول هو صيانة السلم والأمن الدوليين ، إلا أنها أكدت على أهمية مبدأ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وفي مجال احترام حقوق الإنسان ، وفي مجال النهوض بأحوال المناطق المتخلفة . . الخ ، وهي كلها جوانب على صلة وثيقة بعملية حفظ السلم الدولي .

ثم يحاول المؤلف أن يعطى فكرة عن طبيعة التوقعات التي سادت مؤتمر سسان فرنسيسكو لحظة التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ، فيقول ان بداية

عصبة الأمم كانت مشجعة بدرجة اكبر مما كانت عليه الحال بالنسبة للأمم المتحدة . ومن ذلك أنه بينما وافق الاتحاد السوفييتي على إقامة منظمة عالمية جديدة لكفالة أسباب الأمن والسلام في العالم ، إلا أن وجهة نظره اختلفت عن الدول الغربية بشأن المسئوليات التي كان سيعهد بها اليها ، كما أنه أصر خلال المفاوضات السابقة على اعلان المنظمة ، على ضرورة احتفاظه بحريته في التصرف ، وبحقه في الاعتراض على أي قرار يرى فيه أضرارا بمصالحه . كذلك فسأنه بحكم أيديولوجيته التي جعلته مرتبطا بأهداف الحركة الشيوعية الدولية وبوسائلها في إدارة الصراع الدولي بين العالمين الشيوعي والرأسمالي ، وأيضا بحكم اختلاف مصالحه الدولية الجديدة عن مصالح القوى الكبرى الأخرى ، فإنه لم يكن من المتوقع أن يشترك الاتحاد السوفييتي الديمقراطيات الغربية آراءها حول مضمون السياسات والبرامج التي يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ بها ، لكي تحقق الأغراض التي قامت من أجلها . ومثل هذا الاتجاه كان يتصادم بشدة مع التوقعات التي أظهرتها الدول فسي سسان فرنسيسكو ، فهذه الدول اعتقدت ، وكان لها مطلق الحرية في ذلك ، أنه لن يكون في دور المنظمة العالمية الجديدة ، أن تحقق نجاحا ملموسا في ظل فقدان التعاون والتنسيق بين القوى الكبرى ، كما برهنت على ذلك تجربة الحرب الثانية ، وما أوضحت قبلها تجربة عصبة الأمم . ولكن حقائق الواقع الدولي فيما بعد ، كانت بعيدة تماما عن كل هذه التوقعات .

وفي فصل آخر يتحدث المؤلف عن الأمم المتحدة كنظام سياسي متطور ، وهو يبدأ هذا القسم بتحديد الأساس القانوني للأمم المتحدة فيقول ان شرعية هذه المنظمة تستند الى موافقة الدول الاعضاء ، وهي تختلف في ذلك عن النظم الفيدرالية ، اذ تكون سلطة هذه النظم مستمدة من التأييد الذي تمنحه اياها ، شعوب الدول التي تتألف منها ، او في كلمة ، فإن الأمم المتحدة هي من صنع الحكومات . ومن ناحية أخرى ، فقد أوضح الميثاق ، بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل ، أن الوظائف التي تقوم أجهزة الأمم المتحدة على تأديتها ، وكذلك السلطات المخصصة لها ، لا يمكن أن تكون متماثلة مع تلك التي تقوم بها أجهزة الحكم الداخلي . ومن ذلك مثلا ، أنه ليست لهذه الأجهزة الدولية سلطة التشريع ، او سلطة فرض الضرائب ، او سلطة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الأفراد في

المؤلف في شرح الاجراءات التي يمكن ان يلتجأ اليها في تعديل الميثاق ، وهو يذكر انه مادام ان سلطة تفسير الميثاق قد انيطت بأجهزة الأمم المتحدة التي تتحكم فيها اتجاهاً و ارادات الدول الاعضاء ، فان هذه العملية تأخذ طابعاً سياسياً واضحاً ، وعليه فهي ليست عملية قانونية مجردة ، كما قد يتبادر الى الكثير من الاذهان الوهولة الاولى . وهو يقدم الدليل على ذلك بقوله ان تفسير نصوص الميثاق في موقف معين ، لا يتم في اطار قواعد ومعايير متفق عليها ، وانما يكون هذا التفسير في النهاية ، محصلة المساومات التي تحدث بين الدول للوصول الى اتجاه عام من بين كل اختلافات المصالح ووجهات النظر . وهو ينتهي من هذا الى القول بان تفسير عملية التفسير ، يقود بالضرورة الى شيء غير قليل من التضارب والفوضى حول الكيفية التي يمكن ان يفسر بها الميثاق ويعدل . وهذا في حد ذاته ، يخلق صعوبة في وجه محاولات التعديل ، بصورة لا يستهان بها .

وفي فصل آخر يتحدث المؤلف عما يسميه بالهيكل المتغير للقوى في الأمم المتحدة فيقول ان انماط القوة والنفوذ في هذه المنظمة العالمية ، قد انتابها الكثير من اوجه التغيير ، ويشكل لم يكن ليخطر على البال عندما انبثقت الى حيز الواقع منذ نيف وثلاثين عاماً . ويضيف ان تلك التغييرات قد حدثت دون ان يسبقها او يصاحبها تعديلات رسمية في الميثاق . وفي مقدمة الاسباب التي افرزت هذه التغييرات : سياسات الحرب الباردة وتصفية الدول الغربية لارتباطاتها الاستعمارية ، وظهور عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتي تركزت جهودها حول تأكيد شخصيتها القومية المستقلة في المجتمع الدولي . الخ . ويستطرد الى القول بأن آثار التغيير قد امتدت في الواقع الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي : ١ - التغيير في تشكيل أجهزة المنظمة ، ٢ - التغيير في علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة في النواحي الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، ٣ - التغيير في ترتيب الأولويات بالنسبة لاهداف المنظمة ، نتيجة الاتساع في حجم عضويتها .

اولاً - فبالنسبة للتغيير في تشكيل أجهزة المنظمة . يقول جودريش ان جهاز الجمعية العامة بالذات ، هو أكثر أجهزة المنظمة التي تناولتها آثار

قوات الأمم المتحدة . الخ ٢ وفي علاقة المنظمة بالدول الاعضاء ، فان الاساس في هذه العلاقة ، هو ان قرارات الأمم المتحدة ليس لها صفة الالتزام بالنسبة لهذه الدول ، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، يتركز في دائرة القرارات التي يتخذها مجلس الأمن لصيانة السلم الدولي ، وحتى لكي تصدر هذه القرارات ، فانها لابد ان تحظى بموافقة الدول الخمس الدائمة ، وهو نادراً ما يحدث .

وعلى الرغم من ان الأمم المتحدة لا تمثل سلطة فوق قومية ، وكذلك على الرغم من انها ليست اجمعاً اختيارياً من بين الدول المنصبة اليها ، فانها كمنظمة دولية ، لها شخصيتها القانونية الذاتية والمتميزة ، فمستولياتها قد حددها الميثاق واقترت بها الدول ، وهي تشتمل على أجهزة تقرر لها اختصاصاتها ، وتحددت طريقة تشكيلها ، كما تحددت القواعد والجراءات التي يسلكها انجاز العمل فيها . ومن هنا ، فان القرارات التي تتوصل اليها هذه الأجهزة ، تكون لها بعض الآثار القانونية بالنسبة للدول الاعضاء ، ومن أمثلة ذلك ، ان الجمعية العامة تتمتع ببعض السلطات في دائرة اتخاذ القرارات المتعلقة بانتخاب اعضاء الأجهزة او الوكالات المتخصصة النابعة لها ، وكذلك قراراتها فيما يتعلق بتحديد الميزانية السنوية للمنظمة وكيفية انفاقها ، والقرارات التي يمكن ان تتوصل اليها بناء على توصية من مجلس الأمن - في موضوع قبول الدول الجديدة في عضوية المنظمة . وينطبق هذا الوضع أيضاً على مجلس الأمن ، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية .

ومن هذه النقطة ، ينطلق جودريش الى القول بأنه على الرغم من كل هذا التحديد والتخصيص الذي اشتمل عليه الميثاق ، سواء ما تعلق من ذلك بصلاحيات المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة ، او بسبل التعاون الدولي واجراءاته ، الا انه تحت ضغط الظروف والحاجات الدولية المتغيرة ، فان كل هذا يحتاج الى نوع من المراجعة واعادة التفسير ، وذلك اذا ما كان للمنظمة ان تواجه مثل هذا التحدي بدرجة أكبر من الفاعلية والايجابية . فالأمم المتحدة تعمل على حد قوله ، في عالم ديناميكي سريع التغيير ، ومن ثم ، فانه لكي يستطيع التنظيم العالمي ان يحتفظ لنفسه بالمقدرة على الاستمرار والتدعم ، فانه لابد ان يكون مرناً وقادراً على اعادة تكيف اوضاعه في أكثر الاتجاهات ملائمة لاجراضه . ويعد هذا يدخل

أخرى فإن الضغوط التي تضعها مثل هذه الدول الصغرى والجديثة على مجلس الأمن يوسع من الفجوة ، كما حدث في الجمعية العامة ، بين علاقات القوة والنفوذ في داخله .

ثانياً - وبالنسبة للتغيير الذي طرأ على العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في موضوع حفظ السلم والأمن الدوليين ، يقول المؤلف أن مناخ الحرب الباردة بكل ما تولد عنه من توترات حادة ومن أزمات عدم ثقة بين القوى الكبرى أدى إلى تعطيل مجلس الأمن عن ممارسة مسؤولياته في حفظ السلام على النحو الذي كان مقرراً له . ولعل الأسراف في استعمال حق الفيتو ، ونعذر الوصول إلى حلول وسط مقبولة تكون أساساً للتدابير الجماعية التي ينفذها مجلس الأمن في وجه التهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي ، هي التي دفعت إلى إصدار توصية الاتحاد من أجل السلام في عام ١٩٥٠ والتي أعطت الجمعية العامة سلطة جديدة في هذا الأمر ، وذلك في الحالات التي يتعذر فيها على مجلس الأمن أن يتوصل إلى اتفاق . وكان التطبيق العملي الأول لهذه التوصية خلال حرب السويس في عام ١٩٥٦ ، ثم تأكد هذا الدور للجمعية العامة خلال أزمة الشرق الأوسط في عام ١٩٦٧ ، ومن وقتها أخذت سلطة الجمعية العامة هذه تتدعم وتستقر . وعلى الرغم من أن توصيات الجمعية العامة ليست بمنزلة قانوناً ، إلا أن صدور هذه التوصيات بأغلبية كبيرة ، يمنحها ثقلاً سياسياً لا يمكن التغافل عنه .

ثالثاً - بالنسبة للتغيير في ترتيب الأولويات في اهتمامات المنظمة نتيجة اتساع حجم العضوية فيها ، يقول جودريش أن من أبرز الاهتمامات الجديدة التي خلقتها هذا التغيير ، الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصفية الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية وقد طغت كل هذه الاهتمامات على الهدف الأول الذي قامت من أجله الأمم المتحدة ، وهو صيانة السلم والأمن الدوليين . ثم يذكر أن هذه الأمور تقع كلها ضمن اختصاص الجمعية العامة ، وفي نطاق مسؤولياتها المباشرة ، ومعنى هذا أنه عندما تبنى الجمعية العامة إلى مناقشة أي من هذه القضايا ، فإن كل دولة تتمتع بفرصة متكافئة في إظهار وجهة نظرها ، وبالمساواة في التصويت ، بغض النظر عن مدى قوتها ، أو نوع مصالحها ، أو حجم الامكانيات التي تسهم في تحقيق أغراض الأمم المتحدة .

باختصار يمكن القول وهذا كلام جودريش ، أن

التغيير ، ويأتى ذلك بالأساس نتيجة تضاعف عدد الدول الاعضاء فيها ، إذ أصبحت أغلبية اعضائها دولاً غير غربية ، ونامية ، وحديثة عهد بالاستقلال . ويضيف أن أكثر من ستين في المائة من دول المنظمة ، هي دول أفريقية وآسيوية ، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد ، أن أصبح في مقدور هذه المجموعة من الدول ، أن توفر أغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة في الجمعية العامة ، وهو ما يعنى في التحليل الأخير ، فقدان علاقة التناسب التقليدية ، أو على الأقل تدهورها ، بين عاملى القوة والنفوذ في الجمعية العامة . أو بمعنى آخر ، فإن التأثير الذي اعتادت القوى الكبرى أن تمارسه في المنظمة العالمية ، قد ضعف كثيراً عن ذي قبل .

وبالنسبة لمجلس الأمن ، يقول المؤلف أن المبدأ الذي روعي في الاختيار للعضوية غير الدائمة في المجلس حتى أواخر الخمسينات ، كان يتمثل في ضرورة الحفاظ على تطبيق قاعده التمثيل الجغرافى العادل لمناطق العالم المختلفة ، غير أن ازدياد عدد الدول الأفرو آسيوية على هذا النحو الضخم ، أدى إلى مطالبة هذه الدول بالتوسع في تمثيلها داخل المجلس . وربما كان هذا السبب أكثر من غيره ، هو الذى انتهى بزيادة عدد المقاعد المخصصة للدول غير الدائمة في مجلس الأمن من ست إلى عشر دول . وفى التوصية التي صدرت عن الجمعية العامة متضمنة هذا التعديل الجديد ، تقرر أن يعاد توزيع هذه المقاعد غير الدائمة على النحو التالى : خمسة مقاعد لآسيا وأفريقيا ، ومقعد لأوروبا الشرقية ، ومقعدان لأمريكا اللاتينية ، ومقعدان لأوروبا الغربية والدول الأخرى . ومن هنا أصبح مبدأ التوزيع الجغرافى يعنى التمثيل الإقليمى ، ومعزى ذلك أنه لى تنخب دولة في مجلس الأمن ، فإنها لابد أن تكون متمتعة بتأييد المجموعة الإقليمية التي تنسب إليها .

ومثل هذا الاتساع في حجم العضوية غير الدائمة داخل مجلس الأمن يؤدي كذلك ، وبصورة أو أخرى إلى إضعاف تأثير الدول ذات المقاعد الدائمة على مايجرى داخله . وقد ساعد على هذه النتيجة أيضاً ، أنه بينما كان يشترط الميثاق في السابق ضرورة أن تحصل القرارات التي تتخذ بخصوص المسائل الإجرائية أو الموضوعية على موافقة الدول الخمس الدائمة ، فإنه مع التعديل الجديد ، أصبح يكفى لصدور قرار في إحدى المسائل الإجرائية ، الحصول على موافقة تسع دول فقط دون اشتراط موافقة الدول الدائمة . ومرة

بذلتها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام ، والتي تمت أساسا عن طريق الوجود بلجان للمراقبة العسكرية أو بقوات طوارئ دولية في بعض مناطق التوتر والصراع المسلح في العالم «فلسطين» ، كشمير ، حرب السويس ، أزمة الكونغو ، الحرب الأهلية في قبرص .. الخ . ويلمح الى الاعتراض الذي كان قد أثاره الاتحاد السوفيتي حول دستوريته الاجراء المتعلق بتشكيل قوة الطوارئ الدولية أثناء حرب السويس ، بسبب صلاحيته عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الأمن ، ويقول أنه عندما وافقت مصر على قبول هذه القوة الدولية في أراضيها ، فإن الاتحاد السوفيتي لم يشأ أن يدفع اعتراضه الى النقطة التي تؤدي الى تعويق هذه القوة عن أداء مهمتها . ولكن عندما نشبت أزمة الكونغو في سنة ١٩٦٠ ، وتعدر الوصول الى قرار مجلس الأمن ، وأحيلت المشكلة الى الجمعية العامة لبحثها هنا دفع الاتحاد السوفيتي مرة أخرى ، بعدم اختصاص الجمعية العامة في الموضوع . ثم برز التحدي السوفيتي بصورة أقوى عند مناقشة خفية تحويل عمل هذه القوة الدولية ، وكان من رأى الاتحاد السوفيتي ، الذي انضمت اليه فرنسا وبعض الدول الأخرى ، أن مجلس الأمن وحده هو الذي كان له حق مناقشة تلك الأمور لأن القرار الخاص بتشكيل قوة عسكرية دولية كان من سلطته وليس من سلطة الجمعية العامة ، ولم تكن الولايات المتحدة ومؤيدوها من هذا الرأى الذي أبدت اعتراضها عليه .

وقد أدت الخبرة المتزايدة للأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام ، الى استقرار بعض المبادئ العامة التي تحكمها والتي أصبحت الدول تقبل بها دون نزاع ، من ذلك المبدأ الذي يقول بأن هذه العمليات لا يمكن أن تنفذ الا اذا حظيت بالموافقة المسبقة من جانب أطرافها المعنيين وفي الواقع أن هذا المفهوم تختلف عما نصت عليه في الأصل المادة ٤٢ من الميثاق التي منحت مجلس الأمن حق اتخاذ القرار الخاص بتشكيل قوات عسكرية دولية ، وأرسالها الى مناطق الصراع دون اشتراط الحصول على مثل هذه المواقع المسبقة كذلك استقرار العمل بالمبدأ الذي يقول أن مشاركة الدول في مثل هذه التدابير الدولية الجماعية ، إنما هي عملية اختيارية ، لا يمكن أن تتم ضد إرادتها ، أو أن تكلف بها ضد إرادتها . وبالمثل فإنه لا يحق للقوة الدولية أن تبقى في أراضي إحدى الدول في الحالات التي تسحب فيها موافقتها على هذا البقاء ، وإنما يتعين

الجمعية العامة نتيجة التغييرات السابقة مجتمعة ، أصبحت تحتل مركز الصدارة في المنظمة كلها ، وذلك بالنظر الى المهام والمسؤوليات الجسيمة التي القيت على عاتقها ، والتي هي في حالة من التضخم المستمر .

ومن ذلك يبدل المؤلف الى تحديد طبيعة الدور الذي يقوم به الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين سيفون أن هذا الهدف بالذات ، كان على رأس المسؤوليات التي قامت الأمم المتحدة على تحقيقها ، وقد انيطت هذه المهمة أساسا بمجلس الأمن . وقد تعددت السبل التي اقترحتها الميثاق لبلوغ هذه الغاية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : معاهد الدول الأعضاء - الامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة ، والتعهد بالعمل على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعوة الدول الى تنظيم سباق التسلح والى المشاركة في مسئولية تنفيذ التدابير الجماعية على النحو الذي يكفل معاقبة العدوان واحباط آثاره الدولية .. الخ .

وبعد هذا يستعرض المؤلف أسس نظام الأمن الجماعي الذي اصطلحت الأمم المتحدة بتطبيقه ، ويشير الى الصعوبة الرئيسية التي أعاقت تنفيذه في صورته فعالة والتي تمثلت في الخلافات الحادة بين الاتحاد السوفيتي من ناحية وبين الدول الأخرى الدائمة في مجلس الأمن من ناحية أخرى . وكان ذلك الوضع وراء عدم افتتاح الولايات المتحدة والدول الغربية بفاعلية المجلس كأداة قادرة على تدعيم احتمالات السلم والأمن في العالم ، ومن ثم فقد كان الاختيار المطروح أمامهم يتمثل في أحد بديلين :

أ - أما استخدام حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس الذي حفلته المادة ٥١ من الميثاق ب - وأما اللجوء بمركز التقل في عمليات حفظ السلام من مجلس الأمن الى الجمعية العامة وقد بدأ البديل الأول أكثر قبولا وواقعية بالنسبة لهذه الدول ، وكان ذلك بمثابة الأساس في إقامة حلف الأطلسي في ابريل عام ١٩٤٩ . ثم بدأ التفكير في استخدام البديل الثاني أيضا خلال الحرب الكورية . وكانت نقطة البدء في ذلك ، هي اصدار توصية الاتحاد من أجل السلام بالصورة التي سبقنا الإشارة اليها ، والتي خلصت الأمم المتحدة من المازق الذي كان قد وصل اليه الوضع في مجلس الأمن ، نتيجة تعذر الاتفاقية بين أعضائه الدائمين . ويشير جودريش الى الجهود الكبيرة التي

أن نلجأ على الفور وقد حدث هذا في عام ١٩٦٧ عندما طلبت مصر سحب قوة الطوارئ الدولية منها ، وقام السكرتير العام للأمم المتحدة بتلبية هذا الطلب دون إبطاء .

ومن المبادئ الأخرى التي استقر العمل بها ، أن استخدام هذه القوات العسكرية الدولية تكون تحت التوجيه والرقابة . المباشرة للسكرتير العام الذي يكون محكوما في أدائه لمهمته ، بالتوجيهات التي يتلقاها من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة . ويقول جودريش أن السبب وراء تكليف السكرتير العام هذه المسؤولية ، يرجع إلى عاملين : أولهما أن الميثاق قد نص صراحة على أنه في الحالات التي يقوم فيها مجلس الأمن أو الجمعية العامة بتفويض جانب من السلطة المخصصة لأي منهما ، فإن هذا التفويض يكون مركزا في السكرتير العام دون سواه ، وثانيهما ، أن السكرتير العام يحكم استقراره في منصبه ، وبحكم الخبرة والدراسة الدبلوماسية الواسطة السعة التي يتمتع بها ، وأيضا بحكم وجود أجهزة من الإداريين والفنيين الذين يمكنهم بذل العون الضروري له ، كل ذلك يجعله أجدر من يمكن أن تفوض اليهم هذه السلطة ، واقدروهم على تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها .

أما المبدأ الآخر المستقر فيتمثل في أنه عند قيام هذه القوة الدولية بعملها ، فإنها يجب أن تسلك مسلكا حياديا ، وأن تتجنب اقحام نفسها في خضم الخلافات السياسية التي تفصل بين الأطراف المتنازعة .

ويقول جودريش أن أهم التحديات اطلاقا التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ عمليات حفظ السلام ، هو التمويل ، وفي هذا الصدد فإنه تم التأكيد على مبدئين أساسيين ١ - أن التكاليف المالية لهذه العمليات تعامل كنفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء على النحو الذي تعينه الجمعية العامة ٢ - يكون لمجلس الأمن وحده السلطة النهائية والكاملة في شأن تحديد الكيفية التي تتم بها هذا الإنفاق .

ولا يخفى أن مبدأ المسؤولية الجماعية في تمويل عمليات حفظ السلام قد ووجه باعتراضيين فالانحد السوفيتي كان من الرأي الذي يقول بأن السلطة المختصة بتحديد كيفية الحصول على النفقات ، الزمة لعمل هذه القوات الدولية ، هي مجلس الأمن وليس الجمعية العامة أما فرنسا فقد تذرعت بالحجة التي تقول أنه سادمت هذه العمليات اختيارية في طبيعتها ، أنها تعتمد على موافقة

الدول المعنية بها ، فإن المشاركة المالية والعسكرية يجب أن تكون اختيارية في الأخرى وعندما فشلت الجمعية العامة في حسم المشكلة ، لجأت إلى محكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها في الموضوع ، وجاء رأي المحكمة مؤيدا مبدأ المسؤولية الجماعية ، في التمويل . ولم يستطع هذا الرأي أن يغير من اتجاه الدول المعارضة التي ظلت على اقتناعها وقد تبع هذا ، أن شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أنيط بها البحث في مختلف جوانب عمليات حفظ السلام ، وفي مقدمتها مسألة التمويل ، ولم تنته اللجنة بعد إلى أية نتائج مقبولة بصورة عامة وعلى العموم فإن القاعدة المعمول بها حتى الآن هي أن مشاركة الدول في نفقات هذه القوات الدولية تتحدد بنسبة الانصبة التي تسهم في الميزانية السنوية للأمم المتحدة .

ومن هذا الموضوع ، ينتقل المؤلف إلى البحث في الانجازات التي أمكن للأمم المتحدة أن تحققها في مجال حماية حقوق الإنسان ، ويقول أن ذلك تمثل أولا في اصدار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو الاعلان الذي لم يؤكد فقط على ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد في كل مكان من العالم ، بل تجاوزها إلى دائرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كذلك . ولكنه يقول أن الأمم المتحدة صادفتها عدة مشكلات فيما يتعلق بكيفية جعل الدول تنفذ بتطبيق هذه المواثيق ، وكفالة الظروف التي تساعد على احترام الحقوق والحريات الأساسية التي تضمنتها . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية ، مثلما هي الحال مع حكومة جنوب افريقيا ، التي تطبق سياسات الإبارتهد التي تقوم على تكريس هذه المشكلة ، وتعميق آثارها اللاإنسانية . ويقول جودريش أن ما يعجز المنظمة الدولية عن فرض الاحترام الواجب لمواثيق حقوق الإنسان ، هو عدم وجود اتفاق دولي عام حول طبيعة العقوبات التي يتعين اتخاذها في مواجهة الدول التي لا تتقيد في سلوكها بمثل هذه المواثيق ، خاصة وأن الدول المتمردة تتعلل بمبدأ السيادة الذي يجعلها حرة في أن تقبل أو ترفض مثل هذا الالتزام الأخلاقي . ويخلص من ذلك إلى القول بأنه قد وضح من تجربة السنوات الماضية ، أنه ليس في مقدور الأمم المتحدة أن تفعل الكثير في هذا الخصوص ، وكل مايمكنها أن تقوم به ، هو أن تمارس نوعا من الاقتناع الأخلاقي والسياسي للدول التي تنتهك هذه القيم الإنسانية ، وما قد يضطرها في النهاية إلى التراجع عن مسلكها هذا . ويضيف

لازم من شروط مقدرتها على التوصل الى الدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ثم يلخص احتمالات المستقبل واتجاهاته على النحو الآتى :

١ - أنه بالنسبة لأجهزة المنظمة ، فإن الجمعية العامة ستستمر فى أداء دورها كمؤتمر دولي واسع ، وكساحة لإبداء مختلف الآراء ووجهات النظر ، بأمل التوصل من خلالها فى النهاية الى اتفاق عام حول المسائل التى تهم المجتمع الدولي ككل . وأما مجلس الأمن الذى أعاقته خلافات القوى الكبرى فى الماضى عن النهوض بمسئوليته على النحو المفروض ، فإنه يمكن أن يستعيد جانباً كبيراً من ثقله الضائع فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك فيما إذا اتفقت هذه القوى فيما بينها على الفائدة المشتركة التى يمكن أن تؤل لها من وراء تدعيم هذه السلطة . ولكن هذا الاحتمال بالذات يبدو بعيداً عن التحقيق ، مع الاتساع الذى طرأ على حجم العضوية غير الدائمة فى المجلس ، وبسبب الفجوة التى نشأت وتعمقت بين القوة العسكرية للدول الكبرى ، وبين النفوذ الدبلوماسى الذى تتمتع به داخل المجلس .

كذلك فإنه لا يبدو أن دور السكرتير العام سينمو ويتدعم بالدرجة التى تجعل منه مركز القيادة التنفيذية العليا فى المنظمة ، لأن ذلك سيطلب اجراء تعديل جوهري - وهو احتمال مستبعد - فى اتجاه الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول التى تصر على ابقاء هذا الدور محدوداً فى اطار معين وبخاصة ازاء مسائل السلم والأمن الدوليين .

٢ - أنه من المستبعد أن يفتج عن التحسن فى العلاقات الأمريكية السوفيتية ، تفشيها لفاعليات أجهزة الأمم المتحدة المختلفة ، لأسبابها ما تعلق من ذلك بعمليات حفظ السلام ، بل أن العكس من الاقرب تماماً الى الاحتمال فقد يؤدي هذا التقارب الى اقتناع القوتين العظميين بالمصالحة المشتركة التى يمكن أن تعود عليهما من خلال اتباعهما وسيلة التشاور والتباحث خارج نطاق المنظمة العالمية ، ومن ثم يكون استخدام المنظمة العالمية بالنسبة لهما ، مقصوراً على اتخاذها كأداة ، مجرد أداة ، للتصديق على المقترحات التى يتوصلان اليها فى دائرة العلاقة الثنائية البحتة فيما بينهما .

٣ - أنه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام تمثل حتى الآن انجازاً قيمياً من انجازات الأمم المتحدة ، إلا أنه من المشكوك فيه أن تستمر فى أداء هذا الدور على نفس المستوى من الفاعلية مستقبلاً . ويبدو ذلك واضحاً على احتمال حدوث

أن مجرد اهتمام الأمم المتحدة بقضية حقوق الإنسان ، يمثل تقدماً ملحوظاً فى فكر التنظيم الدولي وسلوكه ، إذ لم تعد المنظمة الدولية مشغولة فقط بتوفير أسباب الأمن والسلام للدول ، بل أصبحت معنية بتأكيد حقوق الإنسان فى كل مكان ، واعتبار ذلك واقعا ضمن صميم مسئوليتها الادبية والاخلاقية .

وفى فصلين آخرين ، يتعرض المؤلف لقضية تصفية الاستعمار ، وللمجهودات التى بذلتها الأمم المتحدة فى سبيل النهوض الاقتصادى والاجتماعى للدول الاعضاء فيها ، وهو يؤكد على النتيجة الايجابية التى انتهت اليها المنظمة العالمية فى كل منهما .

ثم يعالج المؤلف فى فصل آخر ، الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة لمقابلة التحديات الخطيرة التى يواجه بها التطور التكنولوجى العالم فى الآونة الراهنة . ويجمال المؤلف الأسباب التى تخلق تحديات التكنولوجيا هذه فى الاتجاه نحو التوسع فى التطبيقات المدنية للطاقة الذرية ، بكل ما يمكن أن يتولد عن هذا الاستخدام من آثار ومضاعفات جانبية ، يساعد عليها أن العديد من هذه الدول ، لا تتوفر لديها الخبرة أو القاعدة العلمية القادرة على توفى هذه المضاعفات ، وابتداع الحلول الملائمة لها . ويضيف الى ذلك ، المشكلات الناتجة عن عمليات استكشاف الفضاء الخارجى . والحاجة الى توجيهها توجيهاً سلمياً بحتاً ، ثم هناك ايضا المشكلة الأخرى التى تتصل بمنع الدول من تلويث قاع البحار والمحيطات بتحزين أسلحة نووية فيها ، وذلك حتى يمكن استغلال هذه البحار والمحيطات ، كموارد مهمة للماء والغذاء فى العالم ، وهكذا .

ومن هنا وكما يقول ، تولد الدافع الى عقد مؤتمر ستكهولم فى عام ١٩٧٢ لتباحث حول كيفية حماية البيئة الإنسانية فى العالم من أخطار التلوث . وقد أحرز المؤتمر نجاحاً ملموساً فى مهمته إذ ضم ما يزيد على ألف ومائتين ممثل عن ١١٢ دولة ، أوصى المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة مجلس محافظين يكون مسئولاً عن برامج البيئة ، وأنشاء صندوق لتمويل الاختيارى لهذه البرامج . وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على معظم المقترحات والتوصيات التى صدرت عن المؤتمر خلال دورة انعقادها فى عام ١٩٧٢ .

وفى الفصل الأخير الذى أطلق عليه المؤلف « نظرة الى المستقبل » ، يقول أنه بسبب التطورات الدولية السابقة ، فإن الأمم المتحدة قد اقتربت كثيراً من العالمية فى عضويتها ، وهو شرط

٤ - خلفات حادة بين القوى الكبرى ، وانجاء بعضهنما الى افتعال عراقيل في طريق تشكيل هذه القوات الدولية ، او اعاقاة ادائها لمهامها .

٥ - انه بالنسبة لقضايا حقوق الانسان وتصفية الاستعمار ، فان كل الدلائل تشير الى ان جهد الامم المتحدة فيهما سينداد قوة وايجابية .

٥ - ان المشكلة التي يبدو انها ستستحوذ على اهتمام المنظمة العالمية في السنوات القادمة هي المشكلة الناتجة عن تزايد اعتماد الدول على بعضها بعضا في موضوع التعاون العلمي والتكنولوجي . ومن المتوقع ان تدفع بها هذه المشكلة التي اقامة اجهزة ووكالات متخصصة جديدة ، تستطيع ان تجاوبها وتوفر الحل الملائم لها . وقد يتخذ هذا التعاون من خلال الامم المتحدة ، شكل انشاء ترتيبات اقليمية محددة ، او ترتيبات تكون عضويتها وقفا على الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة . ولكن ، وكما اوضحت التجربة ، فان المدخل الى حل هذه المشكلة على وجه الخصوص ، يجب ان يكون عالميا ، وليس اقليميا او محدودا .

٦ - واخيرا فان أهمية الدور الذي تقوم به الامم

المتحدة في السنوات القادمة ، ترتبط الى ابعد حد - وهو ما اكدته كل تجارب التنظيم الدولي في الماضي والحاضر - بمدى التأييد الذي ستوفره القوى الكبرى لها . فهذا التأييد ، أكثر من أي شيء آخر ، هو الذي سيضمن للمنظمة ان تمارس دورها كعامل أساسي وفعال في العلاقات الدولية . ومن خلال هذا الدعم لدور الامم المتحدة ، يمكن للدول الكبرى ان تخدم مصالحها أيضا في اطار من الفهم الواعي المستنير ، وبنوع من النظرة البعيدة المدى وبعد ، فان هذا الكتاب « الامم المتحدة في عالم متغير » للاستاذ ليساندا جودريش يقدم صورة تفصيلية دقيقة للامم المتحدة ، كتشريع دولي عالمي ، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها . واذا كان الكتاب يتحلى بروح الموضوعية والحياد العلمي ، وبقوة المنطق وسلاسة العرض والترتيب ووضوح الاسلوب ، فان هذا كله ليس بكتير على استاذ باحث يتمتع بمكانة علمية مرموقة في مجال تخصصه . والكتاب بصورته هذه ، قراءة لازمة لكل من يريد التعمق في دراسة الامم المتحدة ، باعتبارها اكبر التجارب وأعظمها في تسخير التنظيم الدولي حتى الان . ■

د . اسماعيل صبري مقبل

المؤلفات العربية السياسية

وأوافق أيضا المؤلف على التحليل الفلسفي الرائع الذي جاء في الفصل الثاني من كتابه والذي جعل عنوانه : « الحوار المجرد » .

ولكنني لا أوافق على كثير مما جاء في الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه : « الحوار من خلال حياة مشتركة » ، فعندما تتبع عناصر الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، تفادى ذكر العناصر المعوقة للحوار ، وكأنها لا توجد . فكيف نستطيع أن نتكلم عن حوار ما ، دون أن نتعرض لمعوقات هذا الحوار التي اختلفت باختلاف العصور ، وباختلاف أهواء الحكام ، وباختلاف الظروف الاقتصادية التي أحاطت بالبلاد ؟ ثم كيف نستطيع أن نتكلم عن مصر الحديثة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، بمعزل عن الدول العربية المجاورة لها ، والمرتبطة بها ، والمتكاملة معها ؟ هل يعقل أن يصدر كتاب في منتصف ١٩٧٦ عن الحوار بين المسلمين والمسيحيين ، دون أن نجد سطرا واحدا عما يجري في لبنان ؟

وثمة ملاحظة أخرى ، وهي انه ، في رأي المؤلف ، لا حوار حقيقي الا بين المسيحية والاسلام . أما الحوار بين المسيحية واليهودية ، أو بين الاسلام واليهودية ، أو بين

الديان : الحوار بين الاديان
المؤلف : د . وليم سليمان
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - ١٩٧٦

قرأت باعجاب كتاب الزميل العزيز الدكتور وليم سليمان ، وكما يقول الاستاذ الدكتور عبد العزيز كامل ، الذي تفصيل بتقديم الكتاب ، مؤكدا بذلك ابعاد الحوار من الفاحية التطبيقية : « فأننا قد نتفق مع الدكتور وليم سليمان وقد لا نتفق ، والامر قبل كل شيء وبعده امر حوار مستمر ، والحوار لا يعرف الكلمة الاخيرة » .
أخني أتفق مع المؤلف في شرحه لتطور نظرة الغرب الى المذاهب والاديان غير الغربية . سواء كانت مسيحية أو غير مسيحية ، لاسيما أن هذا التطور يلازم مرحلة تصفية الاستعمار الاوربي في افريقيا وآسيا .

القرن الرابع عشر أعد مارينو ساندون من البندقية عدة خرائط ذكر فيها لأول مرة دير سانت كاترين . ويذكر المؤلف بهذه المناسبة أن مارينو هو أول من وضع في كتابه خطة للاستعمار الأوربي لاستعمار مصر . ففي كتابه المهدى إلى البابا الكاثوليكي بروما سنة ١٣٢١ اقترح على الدول المسيحية احتلال مصر نظرا لموقعها الجغرافي ووضع كذلك خطة جهرها :

- احكام الحصار الاقتصادي على مصر لمنع البضائع الواردة من الهند من المرور فيها .

- نقل سائر القوافل إلى طريق العراق وسوريا .
وتكون النتيجة لذلك هي عزل مصر نهائيا حتى لا تتمكن من القيام بأي نشاط تجاري . وبعد انقضاء مدة مقدرة بثلاث سنوات تكون مصر فقدت ثروتها واصبحت على حافة الافلاس . ولا يبقى بعد ذلك سوى اعداد جيش مكون من ١٥ ألف جندي من المشاة مع ٢ آلاف من الفرسان للنزول إلى مصر وغزوها تحت حماية الاسطول .

وبعد ان يقدم الكتاب وصفا تفصيليا لسيناء من حيث الطبيعة الجيولوجية والزراعة والحيوان ينتقل إلى دراسة السكان حيث يسجل عرضا للامح السكان الاصليين من البدو والقبائل وعاداتهم وتقاليدهم والقوانين التي تحكم مجتمعهم .

وبعد ذلك يعرض الكتاب رحلة التاريخ ابتداء من العصر الفرعوني حتى اليوم وتبدأ بتسجيل حقيقة أن مصر استقلت معادن سيناء منذ أكثر من ٣ آلاف سنة قبل الميلاد . ويتضح من هذه المرحلة أن مصر جعلت من سيناء أرضا مكملة لها منذ مهد التاريخ . وأنه قد حدث امتزاج كامل بين بدو سيناء وممثلي الإدارة المصرية منذ خمسة آلاف سنة ، وتجسم هذا الامتزاج في تشخيص الالهة والازدواج في طقوس الديانة والعبادة . وتأكيدا لهذه الحقيقة نجد أن أقدم أثر مصري في سيناء معروفه إلى الآن هو ما سمي « بصخرة سميرخت » وهو سابع ملوك الأسرة الاولى . ثم يمضي الكتاب معدها للأثار الفرعونية التي عثر عليها في سيناء وهي دليل مادي ملموس على أن سيناء مصرية منذ فجر التاريخ .

ومن هذه الحقيقة وهي الدليل المادي على الوجود يتعرض المؤلف لقضية بالغة الأهمية وهي البحث عن أسس تاريخية لاساطير اليهود عن سيناء وخاصة ما سمي برحلتهم في سيناء وتغريبهم منها أربعين عاما . ويقول المؤلف أنه من الأمور المحيرة خلو شبه الجزيرة من كل أثر من الاثار التي تعبر عن تقديس المكان الذي تلقى العبريون فيه الوصايا ونواميس شريعتهم .

ويسجل المؤلف حقيقة بالغة الأهمية وهي أن المصادر التاريخية باستثناء التوراة خالية من كل نص . حتى المؤرخ اليهودي فلافيوس جوزيف الذي عاش في القرن الاول من الميلاد لم يصف كلمة واحدة إلى التفاصيل التي وردت في التوراة ، بل ولم يبال بتحديد الامتساكن الجغرافية . وكل شيء يدل على أنه كان يجهلها . ويثير ذلك سؤالاً حول حقيقة خروج اليهود فعلا من مصر أم أن القصة لا تزيد من أسطورة .

قالغريب أن الاثار المصرية العديدة من عهد الهكسوس ومن العهود السابقة واللاحقة خالية من أية إشارة إلى هذا الموضوع . وغير صحيح أن المصريين كانوا يسجلون

البوذية والمسيحية ، أو بين الهندوكية والاسلام ، فانه حوار هامشي ، لم يحظ باهتمام المؤلف ، على الرغم من أن هذه الديانات غير السماوية ، تمثل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم ، والمسيحيون والمسلمون في خاتمة المطاف ، ليسوا الا أقلية . لذلك كان يستحسن أن يغير عنوان الكتاب ، ليضعه اسما على مسمى ، فيكون عنوانه الحوار المسيحي الاسلامي ، وليس الحوار بين الاديان .

وهذا ملاحظة هامشية أحب أن أذكرها ، عندما يتكلم المؤلف عن مجلس الكنائس العالمي في صفحة ١٥ من كتابه ، فانه يفرد له سطرين ، مفترضا أن القارئ يعرف عن هذه المنظمة الدولية الكثير .

و « بحد » ، فإن هذه الملاحظات ، لا تقلل من اصاله كتاب الدكتور وليم سليمان ، ولا عمقه الفلسفي والديني ، ولا كونه من أوائل الكتب التي صدرت بالعربية ، وتعرضت لهذه القضية المصيرية .

د . بطرس بطرس غالي

=====

الكتاب : سيناء المصرية . . عبر التاريخ

تأليف : ابراهيم أمين غالي

النشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ١٩٧٦

=====

يقدم الكتاب رحلة علمية مع سيناء على مدى آلاف السنين ويقدم خلالها عشرات من الوثائق التاريخية وهي توضح مدى الجهد الحقيقي الذي بذل في هذه الدراسة .

يبدأ الكتاب بتحديد جغرافية سيناء التي تتحدد بمثلث ترتكز زواياه الثلاث على رفح ويور سعيد ورأس محمد . فيمتد الضلع الشمالي من بور سعيد إلى رفح مسافة تزيد قليلا عن ٢٠٠ كيلو متر ، بينما يبلغ محيط سيناء كله ١٢٠٠ كيلو متر منها ٢٠٠ على البحر الأبيض المتوسط مع ٢٦٠ كيلو مترا بمحاذاة قناة السويس غير ٢٤٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج السويس ثم ١٦٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج العقبة ثم ٢٤٠ كيلو مترا في الخط الفاصل الشرقي . وتبلغ مساحة سيناء في مجموعها ٤٠ ألف كيلو متر مربع . ويستعرض المؤلف الجبال والوديان والزراعة والحيوانات في سيناء .

ويذكر المؤلف أن المنطقة لم توضع لها خريطة الا ابتداء من القرن الثاني الميلادي باستثناء خريطة السواحل . وأن أول محاولة معروفة لنا لعمل خريطة شبه جزيرة سيناء ترجع إلى القرن الثالث سميت بلوحة بونتجر ومجموعة بدار الكتب بفيينا .

ولم تنشر أي خريطة جيولوجية لمصر قبل سنة ١٨٣٨ وهي خريطة روسبيرج وإن كانت كثيرة الأخطاء . وفي

انتصارانهم فقط لأن هناك آثارا كثيرة حول عهد الفوضى والاحتلال التي تعرضت لها مصر . ويمضي المؤلف مع تفاصيل الاساطير اليهودية كما سجلتها التوراة ومناقشة علماء التاريخ لها مما ينضح معه التخطيط الشديد في التاريخ . فتواريخ العهد القديم لا تتماشى مع التاريخ المعروف . كما يقع الخطأ أيضا في الطريق الذي سلكه اليهود بعد الخروج من مصر . ونتيجة التخطيط يستحيل تحديد خط سير الخروج جغرافيا . ومما يحير الباحث أن العهد الاغريقي ثم الروماني بل ورجال الدين اليهود لم يكلفوا أنفسهم مشقة الكلام في هذا الموضوع بأكثر مما جاء في التوراة .

فإذا كانت الحقيقة أنه لا التاريخ ولا الأماكن الجغرافية كنطبق على طبيعة ما جاء في العهد القديم فهل خط السير يوحى بأن مثل هذا العبور قد وقع فعلا ؟

وينقل الكتاب بعد ذلك لمرحلة تاريخية أخرى لسيناء وهي المرحلة المسيحية فيقرر أنه عند انتشار المسيحية في الشرق عادت ذكرى موسى إلى التقديس وامتلات شبه الجزيرة من جديد بشخصية المصلح وتحمل الآن اسمه أماكن كثيرة في سيناء مثل عيون موسى وحمام موسى وجبل موسى وبلاد البتية التي تقضى التقاليد عند العرب بأنها الصحاري التي تاه فيها بنو إسرائيل .

وسيج الخيال عند الاقدمين إلى حد أن لقبوا نوعا من السمك باسم موسى وهو السمك المعروف في سوريا بالمر . وهو مسطح البطن كأنه شطر إلى قسمين .

وأخذت أرض الميعاد في العهد الجديد معنى آخر فأصبحت حيث سيقابل المؤمنون بعد الحياة الزائلة المليئة بالآلام والهموم للتمتع بالسعادة الأبدية . ومن هذا المنبر الوجودي فتحت أمام تاريخ سيناء صفحة جديدة وتحوّلت بعد انتصار المسيحية إلى مكان مقدس يحج إليه المؤمنون في الوقت الذي أحجم فيه اليهود عن مسامرة الحركة العقائدية وابتعدوا عنها كأن شبه الجزيرة لا تمثل شيئا في تاريخ دينهم أو في تراثهم العقائدي .

وقد استعادت سيناء أهميتها في المسيحية مع حركة الزهنية التي انتشرت إلى حد أن قدرها بعض العلماء بحوالي ١٠ في المائة من مجموع سكان مصر من الذكور . وأمام ما تعرض له الرهبان من مخاطر اعتداءات البدو ظهرت فكرة بناء دير يكون حصنا لرجال الدين . فسافر وفد منهم إلى القسطنطينية حيث التمس من الامبراطور جستنيان بناء حصن مزدوج الأغراض منها تأمين الطريق من العقبة إلى مصر من ناحية وحماية الرهبان من شر الغزوات من ناحية أخرى . وقد تم بناء الدير سنة ٥٤٥ وفي الدير وثيقة مؤرخة عام ٥٣٠ قبل أنها الطلب الذي قدمه الرهبان إلى الامبراطور . وقد نقل المؤلف نص هذه الوثيقة . وتعرض بعد ذلك للروايات المتعددة لقصة تسمية الدير والوصف التفصيلي للدير نفسه مع صورة كبيرة له .

وانتقل الكتاب بعد ذلك إلى الفتح العربي لمصر عن طريق سيناء ويشير إلى أنه ليس هناك أي دليل على أن العرب أقاموا حصونا في سيناء مما يدل على أن السكان الاصليين اندمجوا بدون قتال في النظام الجديد ، كما لم تصطدم جيوش المسلمين بأية مقاومة من جانب الهيئة الوحيدة المنظمة التي يعمل لها حساب في تلك البقاع وهي

دير سانت كاترين ، ثم عرض المؤلف وضع الدير في العهد الاسلامي وناقش عددا من الوثائق الاسلامية التي تعرضت لذلك . ونمضي رحلة الكتاب مع سيناء إلى الحروب الصليبية ثم العصر المملوكي ثم الاحتلال التركي لتصل إلى تاريخ سيناء في القرن ١٩ .

فبعد احتلال بونا بورت لمصر في سنة ١٧٩٨ تغير وضع سيناء تغيرا جوهريا فأصبحت فاصلا بين الدولة العثمانية والادارة العسكرية الفرنسية بمصر ، وبرزت من جديد أهميتها الاستراتيجية للمنطقة . وقد انتهت الحملة الفرنسية بقيادة كليبر إلى اتفاق صلح عقد في مدينة العريش يسمح للفرنسيين بالجلء إلا أن شروط بريطانيا فرضت على الجيش الفرنسي الحرب من جديد إلى أن تم الجلاء عن مصر في أكتوبر سنة ١٨٠١ . وخلال تلك السنوات الثلاث تركت آثارا عميقة . وقد اهتم كليبر بحماية دير سانت كاترين وتوفير كل وسائل الأمن له . إلى أن تولى محمد علي ولاية مصر وفي سنة ١٨٣١ قام ابراهيم باشا بغزو سوريا ولذلك قامت الادارة المصرية بأعداد سيناء لتكون طريقا ممهدا للمواصلات بين القطرين ، فقامت بترميم كثير من الابار وتعيين حراس عليها وإنشاء بريد منظم بين غزة ومصر إلى أن تجمعت أوروبا على محمد علي وهزمته فقام السلطان بتوليته على مصر . وقدم المؤلف عرضا لقرار السلطان الذي أرفق به خريطة تبين حدود مصر وواضح منها أن سيناء جزء من مصر والتي تعرض الكتاب لوصفها في ظل خلفاء محمد علي .

والواقع أن القرن ١٩ كان بادرة للبحث العلمي الدقيق بخصوص سيناء سواء من الناحية الطبوغرافية أو من الناحية الأثرية .

فقد اتجه فريق من العلماء إلى التعرض للتفاصيل التاريخية الواردة في التوراة . وسرعان ما نقض ما ورد بها بخصوص سيرة شعب إسرائيل ومال فريق آخر إلى عدم التماهي في النقد مدفوعا إلى الرغبة في تفسير نصوص التوراة بأن أسماء الأماكن قد تغيرت . ومنذ القرن ١٧ كان ديلا فال أول من لغت نظر العلماء إلى الكتابات المحفورة على الصخور ولكن الاهتمام يحل الغازها يبدأ إلا في القرن ١٩ . وفي مطلع القرن اهتم رجال البحث أيضا بالعلوم الاسلامية ولاحظوا التناقض الكامل بين النظرية اليهودية والنظرية الاسلامية بخصوص اسطورة الخروج . وكان دير سانت كاترين مصدرا الثروة العلمية لتفسير الكثير مما غمض . وبدأت البعثات العلمية تدرس جيولوجية سيناء . ونشرت دراساتها في أكثر من كتاب .

ومع بداية عهد الخديوي عباس حلمي الثامن ظهرت الازمة حول سيناء التي بدت أهميتها تتزايد بعد فتح قناة السويس مما لغت نظر الباب العالي إليها فأراد أن يفصلها عن مصر . وفعلما جاء فرمان تولية عباس خديوي على مصر مختلفا عن غيره حيث أدخل الباب العالي تعديلا على حدود مصر ولكن التدخل البريطاني أثناء الاحتلال البريطاني لمصر منع تحقيق أهداف الباب العالي . وقدم المؤلف عددا من الوثائق التاريخية التي تتعلق بتأييد الموقف المصري وانتهت الازمة بالاعتراف بأن سيناء تدخل ضمن ولاية عباس .

وقد عرض المؤلف للنص القانوني الذي أعدته الصهيونية ويشمل ١٤ بندا وذلك لمشروع استقلال سيناء للصهيونية . وهو ما يستحق الدراسة والتأمل بالفعل . وقد بعث بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية خطابا قدم الكتاب بصورة زكوغرافية له يعلن فيه وزير الخارجية المصري رفض المشروع الصهيوني بشكل قاطع . ووضع شروطا أهمها أن من يزيد البقاء في سيناء فعليه أن يقبل كتابة أنه من رعايا الدولة العلية ويقبل اختصاص الحاكم الأهلية والسلطات المصرية ، وهو ما يتعارض مع أمال الصهيونية في إقامة دولة . ثم بدأت سلسلة من الدراسات حول المشروع الصهيوني بين كرومر ووزير الخارجية البريطانية والحكومة المصرية التي أصرت على الرفض . وإن كان ذلك لم يضع حتما نهاية لاطماع الصهيونية في سيناء .

ثم يقدم الكتاب عرضا لدور سيناء في الحرب العالمية الأولى وموقعها في الاستراتيجية البريطانية خلال فترة الحربين لينتهي إلى موقف سيناء بعد الحرب العالمية الثانية مقدما عرضا كاملا لموقف سيناء في الحرب الاسرائيلية العربية الأولى والثانية والثالثة ليصل إلى خاتمة الكتاب بحرب أكتوبر سنة ٧٣ وفجر يوم جديد . وقدم الكتاب صور ١٢ وثيقة تاريخية تتعلق بسيناء المصرية .

والكتاب بذلك يعتبر جهدا علميا كان ينقص المكتبة العربية ولعله يدفع إلى المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال البالغ الحيوية هذه الأيام وسيناء لازالت أسيرة الاحتلال الصهيوني منذ سنة ١٩٦٧ .

د . سامي منصور

الكتاب : بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي
المؤلف : حسين أبو النمل
النشر : مركز الأبحاث - منظمة التحرير

يتضمن هذا الكتاب ، أربعة بحوث قامت على الحقائق والأرقام التي سجلتها الجداول والرسوم البيانية عن معدل الناتج القومي السنوي ، وتزايد الهجرة والتي غطت السنوات منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٢ : وبعضها غطى الفترة منذ ١٩٥٠ وحتى الآن . ففي البحث الأول ، يتحدث المؤلف عن دور القرار السياسي في صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، ويتناول عدة نقاط ، انتهى فيها إلى أن الأهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية ، هي التي تحكم سياسة اسرائيل الاقتصادية ، وأن اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد لصالح القرار السياسي في اسرائيل ، لا يعنى تعطيل ولا نقيا للقانون الذي

ولم يكن الاتفاق نهاية لاطماع تركيا في سيناء . فقد وقعت أزمة أخرى بين تركيا ومصر حول الحدود مما دفع الحكومة المصرية إلى أن تطلب من الباب العالي تعيين لجنة مختلطة من المصريين والأتراك لتحديد حدود مصر بين سيناء والممتلكات التركية في الحجاز والشام . ولكن تركيا لم ترد على الاقتراح المصري وبمجرد الأزمة حول طابا بالعقبة . إذ قامت تركيا باحتلالها ولكن مصر رفضت ذلك وأيدتها بريطانيا في اعتبار طابا مصرية . وقدم المؤلف عرضا تفصيليا للمراسلات والانصالات التي جرت لإعادة طابا إلى السيادة المصرية . وقد وصل الأمر إلى أن قدمت بريطانيا اندارا إلى تركيا في ٢ مايو سنة ١٩٠٦ بالانسحاب من طابا فإن رفض الباب العالي أو تأخر الرد خلال عشرة أيام فسوف تكون النتائج وحيمة وكانت قد حشدت مظاهرة بحرية أمام الشواطئ التركية وأعلن تعيينه بحرية في ميناء بيريه . وسميت الأزمة بتشكيل لجنة مشتركة من تركيا ومصر لتحديد الحدود وعادت طابا إلى مصر . وانتهت الأزمة وحدها نذرت اتارا بعيدة بقدر غيرت في رأي المؤلف النيارات الفكرية في مصر واصمحلال الحرب الوطني الذي كان يؤيد الموقف التركي تحت راية الجامعة الإسلامية ، وتغيير السياسة البريطانية إزاء مصر وابعاد الحديوي عن العرش ونوجيه حركة التحرر الوطني نحو أفاق جديدة أبعدها عن الجامعة الإسلامية وجعلتها تحتضن مبدأ الجامعة القومية بظهور الوفد .

ولعل في الظروف الحاضرة يصبح الباب العاشر من الكتاب هو أكثرها أهمية باعتباره يتعرض بالتفصيل والوثائق لاطماع الصهيونية في سيناء وقد بدأت مع رحلة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية إلى لندن في أوائل يونيو سنة ١٩٠٢ وعرضه على بريطانيا ، الدخول في مفاوضات من أجل الحصول على أرض ينجمع فيها اليهود . فاقترح أن تتنازل بريطانيا عن جزيرة قبرص لليهود ويقوم اليهود بمقايضة قبرص بفلسطين مع الباب العالي . وقد تقدم هرتزل فعلا بهذا الاقتراح العجيب إلى مؤتمر بازل الخامس ثم استقر الرأي على أحد ثلاثة مواقع لإقامة وطن لليهود وهي قبرص أو سيناء أو أوغندا . ومنذ ذلك الوقت واطماع الصهيونية في سيناء مستمرة خاصة وأن بريطانيا لم تكن معترضة على تقديم سيناء لليهود . فعلا وصلت بعثة فنية صهيونية لمصر في آخر يناير سنة ١٩٠٢ وتوجهت البعثة في شهر فبراير إلى سيناء حيث مكثت هناك حوالي الشهر وفي ٢٦ مارس قدمت تقريرها . وقد حاولت البعثة التقليل من تعداد سكان سيناء لإبراز كذوبة أنها خالية من البشر . وقد ناقش المؤلف بالتفصيل تقرير اللجنة وراجع على الوثائق والدراسات الأخرى التي كشفت ما فيه من أكاذيب . وانتهت البعثة في تقريرها إلى تحديد الحدود التي تطلب من مصر التنازل عنها للصهاينة وهي تمتد من البحر الأبيض شمالا والحدود التركية شرقا ومساقط مياه وادي العريش ومرتفعات وادي التيه جنوبا وقناة السويس وخليجها غربا . ووضعت مشروعا لتحويل مجرى نهر النيل إلى وادي الفرما وإنشاء الترغ والمصارف والعجيب أن البعثة الصهيونية تريد أن يقوم بكل هذه الأعمال الفلاحون المصريون .

يقول : بان السياسة اقتصاد مكثف . و بان للمصالح الاقتصادية دوراً في تقرير المسائل السياسية . ولذا فان القرار السياسي الاسرائيلي الذي يبدو متعارضاً مع المنطق الاقتصادي ، انما هو قرار يخدم في الاساس المصالح الاستراتيجية العليا لاسرائيل ، اي مصالحها الاقتصادية . ويتطرق حديثه بعد ذلك ، الى الازمات التي تخلفها ، او تفتعلها اسرائيل ، والتي تتمثل في بعض الاحيان في التصريحات والبيانات المذعورة التي يدلي بها المسئولون الاسرائيليون ، حينما يتحدثون عن الازمة الاقتصادية التي تتهدد الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستجداء القناعات والمساعدات من دول ويهود العالم ، اذ يتبين فيما بعد ، ان لا اساس حقيقي لهذه البيانات ، وان اسرائيل بوسائلها تلك ، انما تحاول ان تستفيد من تحالفاتها وارتباطاتها ، بالشكل الذي يخدم تصوراتها في هذا التحالف ، وليس تصورات حلفائها .

ومن مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين ، تعامل وجود أو عدم وجود للكيان الاسرائيلي ، يقول ان وتيرة تزايد المهاجرين المنضبطة مع وتيرة ارتفاع الناتج القومي ، وبالتالي قدرة اسرائيل على توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها ، تؤكد بما لا يقبل الجدل ، صحة القول بان لا مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد اسرائيل . وحول صحة القول بان اسرائيل دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي ، يوضح الكاتب ان اسرائيل لا تمتلك سمات الدولة امبريالية ، لعجزها حتى الان في مجال تصدير السلع ورأس المال في هذه المرحلة على الاقل . كما ان رفاة الدولة امبريالية ، ومن عوامل تستطيع هذه الدول التحكم فيها ، ونعكس درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي . وهنا تكمن أهمية التفرقة بين وضع هذه الدول ووضع اسرائيل ، وان اسرائيل غير قادرة حتى الان ، على التحكم في عراقل رفايتها لارتباطها بالمساعدات الخارجية . كذلك يبدو ملاحظاته عن التحويلات المالية لاسرائيل ، كتيب مستقبلي على اقتصاد اسرائيل ، ويقول ان معظم هذه التحويلات غير قابلة للاسترداد . ويبرز هنا أهمية التفرقة بين اعتماد اسرائيل على التمويلات المالية من الخارج والقروض والمساعدات ، وبين اعتماد ميراثية اية دولة أخرى على المساعدات الخارجية كالاردن مثلاً ، حيث تذهب هذه المساعدات - على غالتها - بشكل مصروفات غير قابلة للاسترداد ، مرتبات ، . وفي ختام بحثه الاول ، يتناول كاتبنا حقيقة البطالة في مجتمع العدو ، ويرى ان المخرج الاسرائيلي لحل مشكلة البطالة يتأتى انما بالسماح بهجرة العقول ، وهذا ما لا تسمح به دولة العدو ، واما بتقييم تركيب الطاقة العاملة ، وهذا ما اختصرت به اسرائيل ، فقد بدأت تمتص الطاقة العاملة من المناطق المحتلة . للاستفادة من الطاقة البشرية العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية . هو المظهر السلبي الرئيسي لظاهرة البطالة في اسرائيل .

انما اذا انتقلنا الى البحث الثاني ، فاننا نجد انه وتعرض لدور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، يقول مؤلف هذا الكتاب على لسان البروفيسور برنار كزيس من جامعة ترلوز ، ان مشكلة الهجرة العمالية الى أوروبا ، هي هبة من الموارد يقدمها القنواء التي

الاغنياء . * فالحاجة لليد العاملة العربية ، حاجة ماسة لخلق التناسب المطلوب في علاقات الانتاج في اسرائيل . والحل الوحيد الذي يوفق بين الحاجة الماسة لليد العاملة العربية ، وبين عدم قدرة واستعداد اسرائيل لاحتوائهم في احشائها . هو الاستفادة منهم اقتصادياً ، وفي الوقت نفسه ، عدم تحميل مسئوليتهم سياسياً ، بحيث تصبح ضللتها بالعمال العرب ، صلة عمل فقط ، تنتهي بانتهاء يوم العمل .

ثم يطرح المؤلف بعد ذلك البحث الثالث ، وهو عن الاقتصاد الاسرائيلي والسلام ، فيقول ان زوال الخطر عن اسرائيل ، سيؤدي بالتالي الى انخفاض تأييد يهود العالم والصهيونية العالمية ، وبالتالي الامبريالية لاسرائيل . وهذا بدوره سيؤدي الى تضائل حجم المساعدات التي تقدم لها ، باعتبار ان تزايد درجة التأييد والمساعدات لها ، مرتبط بارتفاع درجة الخطر عليها . ويستدل اصحاب وجهة النظر تلك ، بدور حرب ١٩٦٧ في اخراج اسرائيل من ازماتها الاقتصادية الخائفة ، التي كانت قد عاشتها منذ مطلع العام ١٩٦٦ . هذا بالإضافة الى عدد آخر من الاعتبارات السياسية والايدولوجية ، التي تتركز عليها نظرية خطر السلام على اسرائيل .

واخيراً ينهى مؤلفنا أبحاثه الاربعة ، وهي عن الاقتصاد الاسرائيلي وحرب تشرين ، ويوضح هنا انه عندما نقول نتائج حرب تشرين على الاقتصاد الاسرائيلي ، فان ذلك يشتمل على ثلاثة أمور أساسية ، أولاً : التكاليف المباشرة وغير المباشرة لايام القتال الفعلي ، والفترة التي تلتها مباشرة ، والتي سيتحمل عبؤها الاقتصاد الاسرائيلي ، ويدفع ثمنها مستقبلاً . ثانياً : جو التعيشة الذي عاشته اسرائيل منذ الحرب وحتى الان ، وان كان بنسب متفاوتة في ضوء التعرجات السياسية ومحاولات ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة . ولكن هذه النسبة لم تصل لدرجة العودة الى الاوضاع الطبيعية التي كانت تعيشها اسرائيل قبل الحرب الاخيرة . ولهذا الامر اثره الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروع وجوانبه . ثالثاً : محاولات اسرائيل لاستعادة قدرتها العسكرية سواء على صعيد التسليح ، او على صعيد تعويض القوى البشرية التي فقدت أثناء الحرب . وانعكاس هذه المسألة على ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على جميع فروع الانتاج في اسرائيل ، نتيجة لعسكرة جزء من الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستعادة القدرة العسكرية

هذه العوامل الثلاثة ، اتت لتعصب في بنية اقتصادية تعاني اساساً من مجموعة نقاط ضعف ، الامر الذي أدى الى ازدياد تفاقم مظاهر الضعف في البنية الاقتصادية لدولة العدو .

وترجع أهمية هذا الكتاب الى انه يضعنا امام نموذج شبه فريد في السياسة الاقتصادية ككل ، وفي سياسة التنمية بشكل خاص ، كيفية فهمه بطريقة صحيحة . تفرض الالام بالاعتبارات العديدة ، التي تتحكم في القرار ، الذي يتحكم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .

اسلام عفيفي

لمصر خاصة . وقد يرد علينا الكاتب الكبير ، بأن كتابه ينصب على تطلعات الاتحاد السوفيتي ، ولا ينصب على تطلعات الولايات المتحدة ونعلق بدورنا بأنه لا يجوز معالجة التطلعات السوفيتية ، دون الحديث عن التطلعات الأمريكية ، ولو بطريقة هامشية ، لاسيما أن هناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الأمريكية ، تتخذ حينها صورة المواجهة ، وحينها أخير صورة الوفاق ، وحينها ثالثا صورة تقسيم مناطق النفوذ

وعلى الرغم من عداؤ المؤلف الصريح للشيوعية ، فإنه يحتفظ إلى حد كبير بالموضوعية العلمية ، فنراه يهنيء أحمد طه وأبو سيف يوسف لشجاعتهما باعتبارهما العضوين الوحيدين في مجلس الشعب وكانا قد صوتا ضد مشروع القرار الخاص بانتهاء العمل بالمعاهدة ويقول : « حسبنا تلك الشجاعة في ابداء الرأي في وقت افتقدنا فيه هذه الصفة » ...

والكتاب مليء بهذه الانطباعات الجريئة مما يلطف من حدة التحليلات القانونية وهو في مجموعه اسهام اصيل في التاريخ الدبلوماسي المصري الحديث يجمع بين الدراسة العلمية والتجربة الشخصية ■

د. بطرس بطرس غالي

رسالة جامعية : الوظيفة الاتصالية
لجامعة الدول العربية
اعداد : عبد الخبير محمود عطا
الكلية : كلية الاقتصاد جامعة القاهرة
نوفمبر ١٩٧٦

الرسالة تبحث في الاعلام العربي الجماعي على مستوى المنظمة الاقليمية جامعة الدول العربية من زاوية الوظيفة الاتصالية ، القائم بالاتصال - الرسالة - الوسيلة - الجمهور المستقبل - لتحديد المقومات التي يتوقف عليها مدى فاعليتها سواء على مستوى المقومات الذاتية أو المقومات الموضوعية ، فهو بحث في واقع الاعلام العربي على كافة المستويات لبحث الاسباب التي تحد من الفاعلية على كافة المستويات .

ومن ناحية اخرى طرح للتصورات والخطط اللازمة للقيام بحرب اعلامية مضادة لصالح العرب ، والرسالة تعتبر عملا جيدا وبذل فيها الكاتب مجهودا يستحق التقدير . ويقع البحث في ٢٩٢ صفحة من القطع الكبير ، وقد تناول الباحث الموضوع على مستويين نظريا وتطبيقيا فقسم بحثه الى خمسة أبواب وتمهيد . ينقسم كل باب الى فصل نظري عن عنصر من عناصر الوظيفة الاتصالية وفصل عملي عن ممارسة الجامعة العربية لهذا

الكتاب : العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة

المؤلف : الدكتور وحيد رافت
الناشر : منشأة المعارف - ١٩٧٦

كتابات وآراء الدكتور وحيد رافت ، سواء كانت دراساته الفقهية القانونية أو مقالاته السياسية ، معروفة للقارئ العربي منذ مايقرب من نصف قرن . فقد كان الدكتور وحيد رافت استادا ذائع الصيت في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ثم مستشارا لوزارتى الخارجية ، والعدل حيث عهد اليه بالبت في أهم وأخطر القضايا السياسية التي مرت بها البلاد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وبعد قيام الثورة ، كان الدكتور وحيد رافت من الشخصيات الفذة التي كانت لها الشجاعة في أن تحذر الحاكم من خطر الارتواء في احضان السوفيت وكان من نتائج هذه الشجاعة ، اعتقاله في سجن القلعة ، ثم تحديد قامة . وقد سافر بعد ذلك الى الكويت مستشارا للديوان الاميري ، واستمر اشغاله الفقهى والسياسى في الخليج ، في الدراسات التي وضعها بصفته مستشارا ، والمقالات التي نشرها في الصحافة المحلية . وعندما عاد الى مصر عام ١٩٧٢ كانت العلاقات قد بدأت تسوء بين القاهرة وموسكو ، لاسيما بعد قرار الاستغناء عن الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت في يوليو ١٩٧٢ ، وانتهى الامر بقرار القيادة المصرية في ١٤ مارس ١٩٧٦ بانهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي .

والكتاب الذي وضعه د. وحيد رافت بين يدي القارئ العربي ، هو قصة المؤلف في تتبعه للزحف السوفيتي على مصر ثم انسحابه فجمع بين انطباعاته الشخصية وتجربته التي مر بها من اجل الدفاع عن استقلال مصر ، والتحليل القانوني للسياسات والاستراتيجيات السوفيتية في المنطقة ، فخصص مبحثا لتطلع الاتحاد السوفيتي الى السيطرة العالمية ، ثم تطلعهم للسيطرة على الشرق الاوسط ، وتطلعهم للسيطرة على البحار ، كما خصص مبحثا لتحليل نظرية بريجينيف ، التي تنادى بالسيادة الناقصة للدول الداخلة في المعسكر السوفيتي وينتقل من هذه المباحث ، الى تتبع العلاقات المصرية السوفيتية من تاريخ اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي واقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، حتى الغاء المعاهدة السوفيتية المصرية ، التي يقدم تحليلا قانونيا دقيقا لها .

وقد اختلف مع بعض الآراء التي تقدم بها الدكتور وحيد رافت ان ركز تحليلاته على مخاطر الاستراتيجية السوفيتية ناسيا مخاطر الاستراتيجية الأمريكية ، التي لا تقل عنها خطورة بالنسبة للوطن العربي عامة ، وبالنسبة

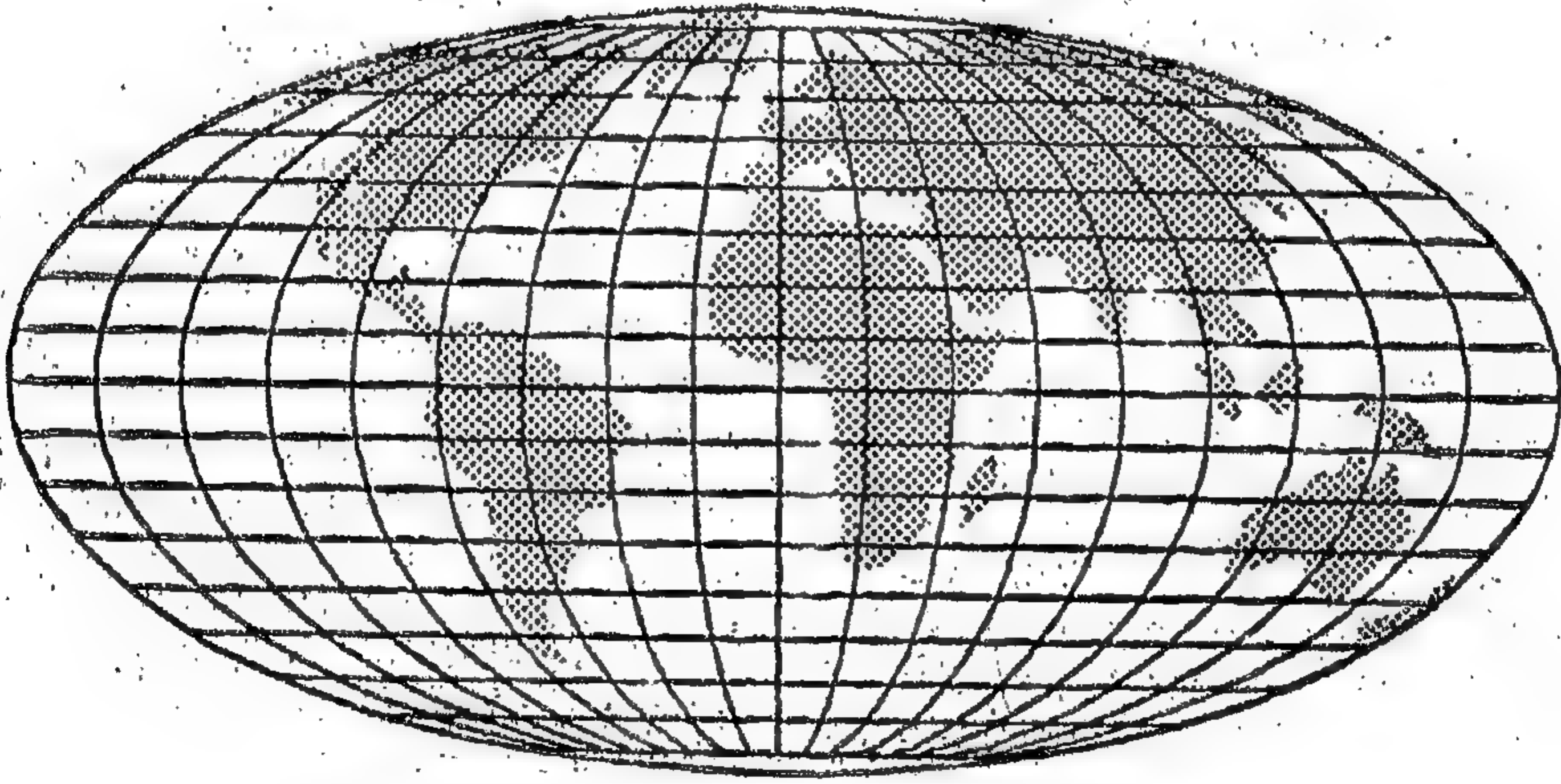
والبحث غلب عليه الجزء النظري وجمال في التناول .
 بما كان يستدعي من الباحث أن يراعى التوازن في
 العرض وقد استعمل عدة أساليب منها التساوي
 والوظيفي والمقارن لتناول الموضوع .

وقد غلب على المقترحات التي اقترحها الباحث الطابع
 العملي وهذا يحسب له . والرسالة في مجملها تمثل جهدا
 علميا ، وإن كانت النتائج التي توصل إليها لا تقدم جديدا
 في كل ما جاء بالرسالة من موضوعات ، إذ سبقه إلى
 تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين العرب في جامعة
 القاهرة وعدد من الباحثين العرب في جامعات الولايات
 المتحدة ومع ذلك فالرسالة توضح وتكشف عن الاهتمامات
 الجديدة التي أصبح جيل الشباب من الباحثين المصريين
 يبتذل بها وهي قضايا الحياة والمستقبل في الأمة
 العربية .

جهاد عبد الملك عودة

المنصر وتم ذلك في أربعة أبواب أما الباب الخامس فهو
 يتحدث فيه عن المتغيرات الثانوية التي تتمثل في مركز
 القائم بالاتصال ومكانته أي هو ما يسمى بالطرف
 الاتصالي . وبعد ذلك ينتهي البحث إلى خاتمة تنقسم إلى
 قسمين في القسم الأول يتحدث عن النتائج العامة للبحث
 والقسم الثاني يتحدث عن التوصيات العامة للبحث .

ومن النتائج الهامة التي توصل لها الباحث أن الاتصال
 الدائم ليس سوى انعكاس لمدى قوة القائم به ولا مكانياته
 الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبما أن الدول تتراوح
 بين الغنية والفقيرة ، فإنه يمكن القول بأن الدول الغنية
 هي التي تتولى التحكم بشكل أساسي في عملية الإرسال
 أما الدول الفقيرة فهي عادة الدول المستقبلية . كما توصل
 أيضا إلى أن أساليب إدارة العمل الدعائي على مستوى
 الجامعة العربية لابد أن تتطور لتلاحق المتغيرات وتتكيف
 معها على كافة المستويات .





الصهيوييه العنصرية ، ولكنهم لا يضمرون أى عداة لليهودية . فيكون رد اليهود على ذلك ، أن الاولى ما هى سوى صورة للشأنية .

ويدافع الكاتب عن وجهة نظر اليهود بقوله ، أن هذا التمييز ان كان ممكنا فى الماضى ، الا أنه منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، لم يعد له مكان ، اذ لم يعد هناك تمييز بين معاداة الصهيونية ومعاداة النسامية . ولهذا السبب ، لم يتردد العالم المسيحى فى مساندة اسرائيل ، فكان قرار اداة الصهيونية الذى وافقت عليه الامم المتحدة بمثابة صدمة له ، فان الوريث الوحيد للحضارة اليهودية التى دأب الغرب فى الماضى على محوها ، هو اسرائيل .

اما العرب فما زالوا يرددون ان اليهود ما هم سوى اتباع لمذهب دينى ولجموعة عرقية ، ولنظرية فلسفية . هذا فى حين ان عرب فلسطين ، لم يشكوا فى وقت ما دولة ، او حتى أمه ذات سمات مميزة . . هذا ما يراه الكاتب الصهيونى ، الذى يضيف أن اليهود على عكس ذلك ، كانوا يثوارثون أقدم التقاليد ، ويحملونها الى موطنهم الاصلى . . وخلال القرن الماضى ، بدأ اليهود يتجهون الى القومية السياسية - تحت ضغط الاضطهاد الذى امتد من دولة الى أخرى حتى عم العالم - ويطالبون بمكان ما تحت الشمس ، يخون فيه حياة يهودية حقيقية . وقد ساندتهم فى ذلك العالم المسيحى ، انطلاقا من الشعور بالذنب ، وأصبح يرى فى القضاء على اسرائيل ، خنجا مغمدا فى قلب اليهودية ، لمحو بقايا التاريخ والحضارة اليهودية .

ويرى الكاتب الصهيونى ، الفارق بين وضع الاسرائيليين ووضع الفلسطينيين ، فى أنه حتى فى حالة محو الوجود الفلسطينى كلية فى الضفة الغربية ، فان الحضارة العربية التى تمتد من المحيط الى الخليج ، والتى تضم ٢٢ دولة مستقلة ستبقى حية . وهو أمر لا ينطبق على

THE NEW REPUBLIC

المجلة : نيويورك تايمز واشينطون

العدد : ١٨ سبتمبر ١٩٧٦

المقال : المعاداة للنسامية : القديمة والجديدة

الكاتب : ج . ل . تالمون

يشكل هذا المقال ، مظاهر الحملة الجديدة التى تقوم بها الصهيونية للرد على ادانتها فى المحافل الدولية . وهو يعتمد على ان يعيد الى اذهان القراء ، الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى العالم على يد الذين يعادون النسامية ، ليؤكد فى النهاية حق اليهود فى حياة مستقرة .

ويبدأ الكاتب بذكر الايام التى كان الجنرال دي جول فيها ، مازال يرى اسرائيل دولة صديقة وحليفة لفرنسا . فلقد كتبت صحيفة فرنسية «لورور» المعروفة بميولها اليمينية ، مقالا تتساءل فيه : « هل يمكن أن يكون المرء صديقا لاسرائيل ، وفى نفس الوقت مناهضا للنسامية ؟ » . وكان كاتب هذا المقال ، يؤكد ان هذا ممكن ، لان اسرائيل دولة من الفلاحين والجنود ، أما «روتشيلد» فهو ليس كذلك . ومن وجهة نظر الكاتب ، ان هذا التمييز يتكرر اليوم ، عندما يصرح المستولون فى جبهة التحرير الفلسطينية ، بأنهم يكافحون ضد

الإسرائيليين ، إذا ما تم القضاء على إسرائيل .

ثم يحاول الكاتب اضعاف مبررات على سياسات الحكومة الإسرائيلية التي يراها بعضهم قائمة على التحجر والتحكم والاهتمام المتزايد بأنها مثلا لم تنصح هذه الحكومة على نحو واضح ، عن نيتها في أن تحتفظ بالأراضي المحتلة الى الأبد ، أو أعادتها ، فيجد المبرر لهذا الموقف المبهم ، في الالتزام المذهبي والعاطفي الذي يتخذه الصهيوني إزاء ما يسميه الحق التاريخي لليهودي في بناء إسرائيل الكبرى . أن غزو الأرض ، كان دائما أساس العقيدة الصهيونية ، وبالإضافة الى التأثير السحري للاماكن التاريخية على اليهود ، فهناك فوق كل شيء ، العداة العربية المستحكم ، والخوف من عدم القدرة على الدفاع عن الحدود . وأخيرا مراعاة عدم التعرض لانتقاد اليمين اليهودي . وإذا أضفنا الى تصور الحكومة الإسرائيلية ، التقويم الخاطيء لقدرة العرب ، كل هذا يفسر به الكاتب ما اتبعت به السياسات الإسرائيلية من جمود ، وأيضا يتشجيع المتطرفين في إسرائيل ، على المطالبة بقرار وطني لصالح مبدأ ضم الأراضي المحتلة بالكامل . وكانت نتيجة هذه السياسات ، أن ثبت عند العرب ، التصوريان الغزوي والراحت ، هو التكفيل الوحيد باقتلاع جذور إسرائيل .

وبعد ذلك ينتقل الكاتب الى لقاء اللوم على العرب قائلا أنهم لو كانوا قد اعترفوا بوجود دولة إسرائيل ، لكانت الأغلبية العظمى في إسرائيل ، بها فيها من المتطرفين ، قد اختارت الانسحاب من معظم الأراضي المحتلة . أما الشعارات التي تروجها الدعاية العربية حول إقامة دولة فلسطينية علمانية ، فإن الكاتب يرى أنه لا يمكن الأخذ بها ، خاصة بعد ما حدث في لبنان ، وما آل اليه مصير الأكراد والاشوريين . وعلى أية حال ، فإن أي يهودي لا يمكنه قبول الاقتراح الذي يقدمه زعماء جبهة التحرير الفلسطينية ، لأن إقامة اليهود في وطن قومي ، كان نابعا عن ضرورة إيجاد ملجأ يحميهم من الاضطهاد ، ويتيح لهم حياة يهودية أصيلة .

ومع ذلك يؤكد كاتب ، أن عددا كبيرا من الإسرائيليين ، قد يكتفون باعتراف عربي لوجود إسرائيل ، دون التركيز على توضيحه على نحو قد يتقل ميله بمبادئ القسومية العربية . ويهتج اليهود عبر العالم على قرار أدانة

الصهيونية ، كصورة من العنصرية ، بأنه يتجاهل الجذور العميقة للمشكلة اليهودية ، وكذلك الأبعاد العالمية لازمة الشرق الأوسط . ثم ان القرار يصف أكبر ضحايا العنصرية بأنهم عنصريون . وحتى وقت قصير ، كانت معاداة السامية والعنصرية تعنيان نفس الشيء ، فقد كان اليهود في أوروبا هم وحدهم الذين يمثلون الجنس المضطهد ، وقد قامت مكافحة الصهيونية أولا حيث كان اليهود .

ثم يعطى الكاتب تعريفه للعنصرية ، فيراها حتمية بيولوجية تحدد الطبع والميول وردود الفعل والأفكار والمعتقدات ، كما تقوم النشيطات الفنى والثقافى .

فإن فكرة «نقاء الدم» توحى لأصحابها الشعور بالثقة بالنفس ، وتعد أسلوبا مميزا ، مما يؤدي الى نفورهم من أى مزيج لدم آخر بهم . أما اليهود ، فيدحر الكاتب أنهم هم أول من قام بنشر فكرة الدولية ، وكان ذلك طبيعيا ، بحكم اقتصادهم للأرض . لهذا فإنهم كانوا ينادون بفكرة المساواة بين الأجناس ، وبالليبرالية والديموقراطية وأيضا بالسلام . فقد كانوا وراء الرأسمالية والمالية ، كما كانوا أنبياء يدعون الى أيديولوجيات ثورية ، مثل الاشتراكية ، كما نادوا بنظريات فردية مثل التحليل النفسى . ولكنهم على أية حال ، كانوا دائما من الداء أعداء ثبات الأجناس . ومذ عهد موسى حتى لينين ، كانوا يحثون الجماهير التابعة ، لما يسمى بالأجناس المنحطة ، على التمرد على الأجناس المختارة . لهذا تعرضوا للقتل واللفناء . وهنا يتساءل الكاتب الصهيونى : ما علاقة كل هذا بالنظرية الصهيونية أو بالممارسة الإسرائيلية ؟ هل رأى أحد في إسرائيل بوادر تشير الى تمييز بين العرب واليهود ؟ ألم يقبل العرب في المدارس وفي الجامعات ؟ وهل تجرم القوانين الزيجات المختلطة ؟ إن عدم وجود زواج مدنى في إسرائيل ، ما هو في نظره سوى تنازل للأقلية الدينية اليهودية ، ولكن إذا بحثنا على صعيد أعمق ، نجد ان تفور العناصر العلمانية من المراسم الدينية ، إنما هو نابع عن القلق ، ان يؤدي ذلك الى تشتيت الحياة اليهودية بعد مجازر أوشفيتز ، وأن الشعب الاسرائيلى يهفو بياس الى البقاء والى الوحدة .

ويسترسل الكاتب الصهيونى قائلا : اننى لا أصف التعايش العربى اليهودى في إسرائيل بأنه مثالى . وعلى كل حال ، كيف يمكن أن يكون بعد هذه العقود من الحروب والفكرات التى أولدت ونمت الشعور بالخوف والريب ؟ ولكن مهما كانت

أمريكية امبريالية ان هذه الاسطورة الثانية ، قد نبعت في اعتقاد الكاتب عن تصور لانقسام العالم الى معسكرين : الاول معسكر الامبرياليين ، والثاني معسكر الشعوب التي تكافح للتحرر الوطني .

وهكذا يرى الكاتب الصهيوني ان دولة اسرائيل قد تحولت في عزلتها الكبرى ، الى ان يراها العالم من خلال تصور اليهودي الخارج على القانون القديم . فاصبح الشعب الاسرائيلي ، الشعب المنبود الذي يحيا داخل دولة منبوذة ، بينما اصبح الرجل الحفاه الاقدام ، الذين يجلسون تحت الحيام على جبال من الذهب ، هم الذين يحددون الاتاوات التي على العالم ان يدفعها . وهم في كل هذا لم يتكبدوا حتى عناء العمل للحصول على هذه الكنوز الطائلة التي تنهل عليهم . (يقصد الكاتب هنا امراء البترول العرب) بل اكتفوا بتحصيل الرسوم . كل هذا على حساب عرق الشعوب الاخرى الكادحة . وهنا كم يبدو هزيعا ، الربا الذي كان يمارسه اليهودي في الماضي . ان هؤلاء العرب يسعون اليوم الى فرض سيطرتهم على قمة الاقتصاد العالمي .

ويذكر الكاتب وقت افتتاح محاكمة ايخمان في القدس ، عندما سال د . سير فاسيوس الفقيه اليهودي : ما هو السبب في دوام وعنايه ظاهره المعاداة للسامية ؟ وهل لليهود دخل في الابقاء على هذه الظاهرة ؟ ويرد الكاتب على هذا السؤال بان المعاداة للسامية ، لها جذور عميقة في التاريخ الانساني . ففي عهد الحضارة الرومانية والاغريقية ، بحثت السلطات في اقتضاء الشعوب التي هزمتها ، او على الاقل الصفوة المدنية منها عن تراثها اللغوي والثقافي ، باستثناء الشعب اليهودي الذي كان ينادى بالوحدوية الالهية . اما المسيحيون ، فلم يذكروا من اليهود الا يهوذا .

وبعد ذلك اختار اليهود ممارسة النشاط التجاري والمالي ، فالتصقت بهم صورة المرابي شاييلوك . ومع ذلك لم يذكر احد الدور الرائد الذي قاموا به في تطور الحياة الحضارية في بداية العصور الوسطى ، الى ان تم طردهم من معظم دول أوروبا الغربية ، فاستقروا في شرق القارة ، في شكل الطبقة الوسطى الاولى والوحيدة .

وقد توافق تحرر اليهود من قلول الليبرالية ، مع وضع العلمانية والتصنيع الرأسمالي في القارة الأوروبية . فنجاء تحركهم في شكل جنبش

السياسات والمواقف في اسرائيل ازاء العرب ، فانها لا تقارن بها لحق بالبولنديين في عهد الرايخ الثاني ، او بالاوكرانيين والبيوروسيين خلال الحرب الداخلية في بولندة ، او بموقف الملكة المجرية من رعاياها السلافيين والرومانيين ، او بمصير الايرلنديين في عهد الحكم البريطاني ، وغير ذلك من الحالات التي شهدتها أوروبا في وقت ما .

اما عن حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم ، فان الكاتب لا يذكر انه حدث ان عاد لاجئون الى موطنهم بعد كارثة اصابتهم ، دولية او ثورية . لا في جنوب شرقى القارة الهندية ، ولا في وسط او شرق أوروبا ، ولا في افريقيا . اما اذا عاد اللاجئون العرب الى فلسطين ، فان كل ما صيغ من اسس لحياة ما يقرب من مليون من النازحين اليهود الى اسرائيل قادمين من الدول العربية ، فسوف يهدم تماما .

ولكن ما يثقل على قلوب العديد من الاسرائيليين ، هو ما يصرح به العرب حول مصير اليهود ، وحول الاسباب التي جعلت اليهود يقيمون واثنا قوميا لهم ، فيصفهم العرب بانهم فرقة من الامبرياليين ، اتفقوا على خطه لغزو دولة عربية ، واحتلوها لا لشيء سوى لحب السيطرة .

ويرد الكاتب على هذا التصور ، بان ما يبرر الصهيونية ، هو الارادة الحازمة في تفادي المصير الذي جعلهم دائما يبدون نكبة على التاريخ . وثانيا التطلع الى ملجأ آمن ، حيث يحيا اليهود حياة اصيله وحره ، بعيدا عن التعقيدات الدولية والقومية والاجتماعية والثورية ، التي اصبحت في عالمنا اليوم ، الصفة المميزة . ولكن العرب يصورون اليهود ، على انهم الاداة التي ادت الى تشييت شعب آخر .

ويسترسل الكاتب قائلا : طوال اجيال عديدة ، ساد الاعتقاد لدى اليهود ، بان اليسار لا يعاديهم ، وانه المناصر الطبيعي لكافة المضطهدين على الارض . لهذا انتموا الى هذا اليسار ، حيث قاموا بدور الانبياء والرواد والزعماء والممارسين للتطور الانساني . ولكن مع كل هذا ، تكررت المأساة القديمة ، عندما تمردت كنيسة دين الثورة على الشعب الذي كان من اشد مناصريها وهي في مهدها . وهكذا حلت محل الاسطورة القديمة الخاصة بوجود مؤامرة دولية ماركسية يهودية اسطورة اخرى ، مفادها وجود مؤامرة صهيونية

اليهود قد يبالفون في ذلك الى حد ما ، ولكن هذا الشعور له مبرراته في نظره . فقد أظهرت التجربة مرة أخرى ، ان الانسان تمر به اوقات يتحول الى حيوان متعطش للدماء ، وفقد السيطرة على أعصابه ، فيؤدي به ذلك ، الى هدم مقابر يهودية . وهنا يلوح مرة أخرى في الأفق شبح مجازور « اوشفيتن » وغيرها

ويعترف الكاتب انه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبحت المسألة اليهودية لا محل لها ، وذلك بعد ان قامت دولة اسرائيل ، كحل جذري لهذه المشكلة . ولكن هذه الدولة ، هي التي أصبحت مشكلة العالم ، لاسيما بعد ان أظهر شعب اسرائيل ، قدرات هائلة في الفنون العسكرية ، طغت على تصور اليهودي الجبان ولكن في الوقت نفسه ، بدأت اسرائيل تحيا داخل « جيتو جديد للمنتصرين » . داخل مدينة محاطة بالعدو ، وداخل دولة منبوذة .

فان اسرائيل اليوم ، سجيئة لمشاعر والتزامات متناقضة : انها تتطلع الى السلام ، ولكنها في الوقت نفسه ، تواجه عدوا يهددها بالفناء . انها تذكر مجازر « ميونيخ واوشفيتن » ، فينتابها الخوف من اتخاذ قرار . انها مدفوعة الى المصير المجهول ، لهذا فهي ترفض قيام دولة فلسطينية يرأسها اربابى اتاحت له الظروف ان يحقق بعض الانتصارات ، ويقوده شعوره بانه على قمة موجة ، وانه في طريقه الى الانتصار التام على المدى الطويل . ويرى الكاتب هنا ، ان الصراع العربي الاسرائيلي ، كان خلال هذه الفترة الاخيرة ، متأثرا بمجموعتين من الاحداث ذات طبيعة متناقضة : الاولى مأساة عنيتي التي احييت الثقة لدى الاسرائيليين ، واحداث لبنان الدامية ، التي فندت المقترحات حول اقامة دولة علمانية فلسطينية يهودية .

ان احداث عنيتي ، قد عززت موقف الحمايم في اسرائيل التي ترى انه اذا ايقن العرب بعدم قدرتهم على التغلب على الاسرائيليين ، فسان الواقعية ستدخل ضمن حسابات الفكر العربي ، فيخون لدى العرب بذلك الاستعداد للاتفاق . وكانت حرب أكتوبر ، قد اولدت ايضا لدى العرب ، الايمان بأن اسرائيل في طريقها الى الانهيار على مر الوقت ، لهذا فان احداث عنيتي حدثت من هنا التفكير ، خاصة عندما قامت احداث لبنان الدامية .

ويأمل الكاتب الصهيوني ، في ان يأتي اليوم

هدف ، حاملا ذخيرة من الطاقة ، ودراية عميقة بالدين والقانون ، والقدرة على الحصول على المال . وبالطبع ، كان ترتيبهم في المقدمة . ولهذا السبب ، حملتهم الشعوب الاخرى ، وزر فسلها في هذه المنافسة ، واستقرت في الازهان ، صورة الجنس اليهودي ، على انه جنس من الغزاة . وهكذا قام تازم وصراع بلغا ذروتها ، عندما تولى النازيون قيادة حملة لا جبار اليهود على التراجع ، فكانت النتيجة مجازر اوشفيتن وغيسرها . أما في ظل الانظمة الشيوعية ، فقد كان لليهود نفس المصير المأسوي . فقد عانى اليهود الروس من قمع الحكم القيصري ، ولهذا انضموا الى صفوف الثوار ، وقاموا بدور قيادي في جميع الاغزاب الاشتراكية ، وكان ذلك قبل ثورة ١٩١٧ . فكانت جميع الاحزاب الاشتراكية والثورية والمنشييفية ، تضم في صفوف طلائعها ، عناصر يهودية ممتازة . ولكن عندما استولى لينين على الحكم ، كانت الصفوة اليهودية مترددة في التعاون مع السلطات البلشفية ، مما ادى الى مجازر هائلة . ومنذ ذلك التاريخ ، اقصى اليهود من كافة المراكز الكبرى في الدولة البلشفية . وفي بولندا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان لدى اليهود من الاسباب العديدة التي دفعتهم الى الترحيب بالنظام الجديد خاصة وان بولندا ما قبل الحرب ، كانت متشعبة بالمعاداة للسامية ، وكان الجيش الاحمر ، هو الذي قام بانقاذ ما تبقى من اليهود البولنديين . ولكن من جهة أخرى ، فان الحكم السوفيتي ، يعتمد في بولندا على العناصر اليهودية اكثر من العناصر الاخرى . فكانت النتيجة انه بعد مرور ٢٠ عاما ، قام الحزب الشيوعي البولندي بشن حملة عنصرية واسعة النطاق ، ضد العناصر اليهودية ، واعتبر هذه الاخيرة مجموعة دخيلة تتمتع بنفوذ واسع . ويؤكد الكاتب ان العلاقة التي قامت عبر التاريخ بين المسيحيين واليهود ، كانت قائمة على اساس مريضة ، فقد كان الشعور السائد لدى العالم المسيحي ، ان الانتشار اليهودي يفوق حجمه . وبعد ان اتهم اليهود بمؤالتهم للراسمالية ، أصبحوا فيما بعد مصدرا للخوف ، لانهم كانوا ثوريين .

ثم يتناول الكاتب ماجاء في صحيفة « التايمز » اللندنية حول ما سمي بارانويا اليهود الامريكيين « جنون العظمة » بان اليهود لا يحملون اي نقد يوجه اليهم ، ويرون في ذلك مظهرا من مظاهر معاداة السامية الحاقدة . فيرد على ذلك ، بأن

السياسي الحاكم في الدولة النامية . وهي نابعة عن شعور بالارتياح والشك ، تكنه الحركة الشعبية للمؤسسات التي تخرج فيها كوادر تفتقر لتجربتها النخبية وهي كوادر تراها معقلا للفردية والوصولية . وفي بعض الاحيان ، يسود هذا الشعور أيضا السلطات ، التي ترى في الجامعة أرضا خصبة ، ومركزا ثوريا مولدا للاضطرابات ، وللتهمية السياسية للشباب ، التي تستهدف أساسا مناهضة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الصفوة السياسية من مركز القمة . وفي بعض الاحيان ، يثار نزاع نتيجة لوضع استعماري في بلد ما ، فيؤدي ذلك الى أن ينظر المسؤولون الى الجامعة ، على انها نقطة اللقاء للأنشطة القومية المتطرفة . وفي كل الحالات ، تسفر المواجهات عن نتيجة واحدة : اغلاق الجامعة .

ومع كل هذا ، يؤكد الكاتب أن هذا التشابه الظاهري في الأوضاع الجامعية ، هو الذي يسهل دون قيام الدارسين بإجراء تحليل لكل حالة فردية ، فينبهي به الأمر ، الى اللقاء اللوم على الطلبة بصفة عامة ، بدلا من البحث الجدي عن جذور المشكلة . ولهذا فإنه يستعرض بعض أنواع الفزاعات :

النوع الاول من النزاعات ، هو الذي تناوله الكاتب النيجيري « نكيم نوانكدو » وكان من أوائل حريجي جامعة ايدان في الخمسينات . وهو يروي تجربته الشخصية من خلال الحوافز الانتفاعية التي تحركه عند التحاقه بالجامعة ، فيجد مثلا أن البناء قد استهلك ثلث الموارد السنوية ، وهو يبرن بين الاحياء السكنية الفقيرة . وكل هذا ينفي لدى الطالب المستجد ، الشعور بأنه يتمتع بميزة الندرة ، فيكتب « نوانكدو » :

« في السنة الثانية ، كانت الحياة قد قسنت على أساس الفردية الكاملة ، فأصبح الالتزام الوحيد الذي يبقى للطالب ، هو أن يستكمل شخصيته ويحقق ذاته ، أما باقي العالم ، فعليه أن يتصرف وحده . »

هذا النوع الاول من النزاعات ، يجده الكاتب أيضا في جامعة تنزانيا ، التي انتهت بها الحال الى اغلاقها في النهاية ، لما كانت تنقسم به من فارق كبير بين وضع الطلبة فيها ، وبين مثاليات الحركة الشعبية التي يقودها حزب « تانو » . كذلك اضطرت اثيوبيا في عهد الامبراطورية ، الى مناهضة ظاهرة النخبة المشحونة التي بدت على

الذي ترى فيه القيادات العربية ، داخل الاراضي المحتلة ، ان تتحسّر مسن منظومة التحرير الفلسطينية ، لتنظم نفسها ، وتشرع في التعامل المثمر مع السلطات الاسرائيلية . اما على الصعيد الدولي ، فإنه يرى ان اسرائيل مهددة بموجة جديدة معادية للسامية ، قد تنهها بالولاء المزدوج ، هذا في حين ان كل ماتصبو اليه هذه الدولة الصغيرة ، هو البقاء على قيد الحياة في أمن ثابت ، لكي تشارك في نسيج الحضارة العالمية ، وفي تطعيم الانسانية الى مجتمع عادل .

وينتهي الكاتب مقالته بتعبيره عن أسفه ، لان العالم مازال لا يعتبر حق اليهودي في الحياة على أسس مساواة فعلية ، حقا مكتسبا له ، وحقا طبيعيا .

LE MONDE diplomatique

المجلة : ليومند دبلوماسيك

عدد : سبتمبر ١٩٧٦

المقال : دور الجامعات في العالم الثالث

الكاتب : جيرالد مور

يشغل كاتب هذا المقال ، وظيفة أستاذ بمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاساسية بجامعة « سوسيكس » ، ويعد متخصصا في شؤون العالم الثالث . وقد أقام تحليله لدور الجامعات في العالم الثالث ، على تساؤل إذا هل تقوم هذه الجامعات بعد النخبة في الدولة النامية بالكوادر ، أم أن وظيفتها هي خدمة المجتمع النامي ؟

وفي بداية مقاله ، يلاحظ الكاتب وجود سمة مشتركة بين جامعات العالم الثالث هي حالة التآكل القائمة بين المؤسسة الجامعية والجهاز

يسارية من السلطات الحاكمة . فكانت مشاكل مثل تحسديد السياسة الخارجية ، او المواقف التي يجب اتخاذها ازاء المعونة الاجنبية ، هي التي تبلور الخلافات . وهذه الاخيرة تتعلق بالاختيارات التي حددتها الحكومات ، والتي كانت تلخص في ضرورة التكيف بعالم مازالت تسيطر عليه الرأسمالية ومراكز النفوذ الاستعمارية الجديدة ، والنظريات التطورية المتبركة على « مراحل » التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكان كل بلد يجد لنفسه مكانا مخصصا له داخل مدرج التنمية ، بينما تقف الولايات المتحدة على قمة هذا المدرج .

وكانت هناك حقيقة كبرى قلما ذكرت وهي : الاتجاه الى التحرر من السيطرة الامبريالية المباشرة الذي بدأ يتأكد في العالم المعاصر . وهو ما حدث في الهند والكاريبى وافريقيا والهند الصينية واندونيسيا وايضا الى التحرر من السيطرة الامبريالية غير المباشرة ، وهو ما حدث في الصين وفي كوبا وفي الشرق الاوسط . وكذلك التحرر من سيطرة الدكتاتوريات الرجعية ، مثلما حدث في ألمانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال وربما إسبانيا ايضا . ان هذا الاتجاه ، كان يستهدف الحصول على نوع من الحكم الذاتي ، خيرا ما كانت تشاركه السلطة الاشتراكية او السلطة الاستعمارية الديمقراطية . وفي كل مرة يقتل هذا التيار ، كان انصاره يعززون انفسهم ، بفكرة انه في عام ١٩٤٠ لم تكن توجد في العالم سوى دولة اشتراكية واحدة . وفي ذلك الوقت ، لم يكن العالم الثالث وحده خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، بل ان أوروبا ايضا ، في مجموعها من الدروبج الى اليونسفور ، كانت خاضعة للفاشية . لهذا بسدا لهؤلاء ، ان التطور نحو الاشتراكية ، هو الذي سيملي الاختيارات اللازمة لبناء عالم الغد .

ولكن في افريقيا ، اخذ القادة الزنوج ، يتصرفون كما لو كانت باريس ولندن اقرب اليهم من الجزائر أو فيتنام ، أو حتى زمبابوي . وهذا التصرف هو الذي يشكل اليوم الجذور الحقيقية للصراع القائم بين هؤلاء القادة وبين الجامعات ، التي أصبحت تضم شبابا مزودا بالمعلومات ، وعازما على ان يسمع الجميع صوته .

أما النمط الثالث من التازمات ، فإنه ينطبق على الجامعات التي تحاول القيام بدور معقل القومية والرايكية ، مثلما حدث في الباكستان الشرقية

طلبته في بداية الستينات ، فشرعت في وضع برنامج للخدمة الوطنية ، يستهدف اعادة ادماج الطالب داخل جماعته التي تحصل مصروفاته . ولكن هذا النداء استقبل بالاستنكار الشديد ، اذ كان الشباب يضع نفسه ضمن الصفوة ، التي تطأ بقدميها السجاجيد الحمراء ، وتحيا في ترف .

ويرى الكاتب احسن تعبير لهذا النوع من التازم ، في الصراع الطويل الذي قام بين حكومة كوامي نكروما وجامعة غانا . وهو يؤكد اليوم ان الخمسة عشر عاما التي قضاها الرئيس نكروما في الحكم ، قد وضحت ، لانها كانت اول محاولة في هذا العهد ، تستهدف دفع المجتمع الافريقي الى اتجاه جديد ، يضمن له حماية ذاته وامكانيات ، بعد ان اصبح الاستعمار في حالة احتضار . وكان نكروما يقف معزولا ، تحيط به شرذمة من السياسيين الفاسدين والبيروقراطيين والمنتفعين . ووسط كل هؤلاء كان يحاول ان يضع هذه الاهداف ، ويعمل جاهدا على النهوض بالتربية السياسية للرجل الافريقي . وفي ذلك الوقت ، كانت الجامعة تقف على مرتفعات ليجون ، غارقة في ممارسة طقوس منقولة عن تقاليد اكسفورد . ويمكن اعتبار نظام د . كوني بوزيا ، الانتاج التمثلي لهذه السياسة الليبرالية الديمقراطية التي لا تلائم مطلقا الجامعة .

ويؤكد الكاتب ان عملية انشاء الجامعات خلال السنوات العشر الاخيرة للعهد الامبريالي في العالم الثالث ، كانت تشكل في الواقع جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية ، لتسهيل عملية انتقال السلطة الاسمية الى الصفوة المحلية ، دون ان يؤدي ذلك الى المساس بالعلاقات الحقيقية التي لذي السلطة داخل المجتمع النامي . وفيما يخص غانا ، فان هذه الدولة ، لم تجد في صنفوف كوادرها الاكاديمية ، من يتولى الكشف عن هذه السياسة ، وتحليلها على حقيقتها .

أما النوع الثاني من الصراعات ، فيراه الكاتب ممثلا فيما جرى خلال السنوات الاخيرة في جامايكا ، بعد طرد د . والتسر رودني ، وفي ترينداد وتوباكو وزامبيا ونيجيريا وكينيا والسنغال . كانت أنظمة الحكم في هذه الدول ، أميل الى تهادي أية مواجهة يمكن ان تنال من الصورة البراقة التي يقدمها البلد للمستثمرين الاجانب الغربيين . لهذا قام صراع بين هذه الأنظمة والطلبة والاساتذة ، وقد بدا هؤلاء أكثر

فى جوهر الواقع . بل ان الامر قد يؤدى الى تنافس دولة للحصول على نفوذ أكاديمي . بل ان الكاتب يؤمن بان « أفرقة » هيئة التدريس ، لا يغير من هذا الوضع ، الا اذا أجرى الاساتذة الافارقة تغييرا جذريا فى مواقفهم وفى تواجدهم ، والا فان الاتجاهات الحالية ستدعم .

وقد وصـه رئيس موزمبيق سامورا ميتشيل هذه المسئلة على النحو الاتى :

« ان التربية لا تعنى بالنسبة لنا ، تعلم القراءة والكتابة . او تخريج صفوة من الحاصلين على شهادات ليست لهم اية علاقة مباشرة بأهدافنا . وبمعنى آخر ، كما يمكن قيادة كفاح مسلح دون أحداث ثوره ، يمكن للمرء ايضا ان يتعلم ، ولكن دون أن يدون له تكوين ثورى . واننا لا نريد أن يتربى العلم اقلية ، وأن يجمع الانسان وتخنق القدرات الخلاقة لدى الجماهير ، التى هى المنبع الاساسى للتقدم الجماعى » .

ومن وجهة نظر الكاتب ، فان هناك العديد من الدون النامية ممن لديها الاستعداد للاعتراف بأن صيغة التربية التى يفرحها سامورا ميتشيل ، افضل من تلك التى تتبع النماذج الغربية . وعلى اية حال ، فان هذا الموقف لسامورا ميتشيل ، قد تناوله فرانز فانون فى كتابه « المعذبون على الارض » . عندما قسام بتحليل التومية البورجوازية . . ولكن المسئلة فى تضمينها نظريتين ، تكمن فى انها اسهل استيعابا فى المجتمعات التى مرت بها تجربة الحرب الثورية التى شاركت فيها الشعب بأكمله . فى هذه الحالة ، فان الجيش الثورى هو الذى يعطى للدولة كوادح التعليم . أما الدول التى تعتبر نفسها رسميا ، انها مستقلة ، فان هذه السياسة قلما يتقبلها المستوطنون .

فى حالات الاستعمار الاستيطانى ، كما هى الحال فى زيمبابوى وأنجولا وموزمبيق أو الجزائر ، كانت جميع الوظائف الهامة وكافة الممتلكات الكبرى بين أيدي البيض ، ولم يكن للصفوة المحلية سوى حياة هامشية . وفى هذه الحالة ، كان من السهل اجتذاب اقلية السكان الى النضال التحررى الوطنى . أما فى دول أخرى ، مثل غانا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال ، فان ثراء الصفوة المحلية ، مرتبط بتاريخ الاستعمار . وهى اليوم تسيطر على جهاز الدولة . كل هذا يؤدى الى وضع يسهل معه أحداث اصلاح جذرى للتعليم .

عندما تعرضت جامعات دكا وشيتاونج وراشماي ، لهجمات دامية من الجيش الباكستانى . ولكن هذه الجامعات ، عندما أرادت مواصلة دورها فى بنجلاديش الجديد ، كانت قد تحولت الى مؤسسات مشلولة لا جذور ثورية لها . وهناك مثل آخر يجده الكاتب فى جامعة روديسيا ذات الاغلبية السوداء ، فى ظل نظام حكم ايان سميث ، والنس فشلت فى اتخاذ قرار ، عندما كانت البلاد تتأرجح أمام حرب ثورية وشيكة الوقوع ، أما جامعات السود فى جنوب افريقيا ، فان وضعها يختلف ومهما كانت القيود المفروضة على الاعلام ، فقد بقيت هذه الجامعات ، مرتعا للاستياء والرفض .

كذلك كانت أيضا الغارات التى شنها الجيش الاسرائيلى على الجامعة العربية فى الضفة الغربية . فقد كانت المدارس والجامعة هما مراكز المقاومة للاحتلال الاسرائيلى ، فى الوقت الذى ظلت فيه السلطات المدنية العربية ، غارقة فى المواقف المبهمة ، والطول الوسط ، الى ان فرضت عليها الضغوط الشعبية ، اتخاذ موقف واضح .

وبعد ان استعرض الكاتب هذه الانماط الثلاثة للنازعات بين الجامعات والسلطات ، يرى ان هذه النازعات قديمة حللتها الصحافة العربية . ثم ان مجرد تغيير نظام الحكم ، لن يؤدى الى تسويتها ، لان الفكر الاساسى ، هى اقامة جامعة داخل مجتمع فقير ، كان الهدف منها أن لا تمس وجود المؤسسات . لهذا فان السلطات ستحاول دائما اثبات ان الطلبة المتمردين ، هم الذين يقع عليهم اللوم وليست الجامعة . ومع ذلك فان الكاتب يرى ان اقامة هذا الهرم الضيق والعالى ، ليست افضل وسيلة للتعليم فى هذه المجتمعات النامية . ومهما كانت الحجج البليغة التى تقدم ، فان النماذج المتبعة هى فى النهاية مستمدة من الخارج . ثم ان الجامعة العصرية ، تتطلب تكتلا فى رؤوس الاموال اللازمة لبنائها ، كما تتطلب مصروفات دائمة للانفاق عليها . كل هذا لصالح اقلية صغيرة من الشعب ، أكثر أعضائها سوف يعملون خارج بيتهم . وفى الحقيقة ، فان الجامعات فى الدول النامية ، هى مراكز للامبريالية الثقافية .

وقد تقوم الدولة بتنويع فى هيئة التدريس ، بحيث لا يأتى الاساتذة أساسا من الدولة المستعمرة بالامس ، ولكن احلال اساتذة كنديين فرنسيين محل اساتذة فرنسيين أو اساتذة امريكيين محصل اساتذة بريطانيين . كل هذا لا يغير

وفى النهاية يتساءل الكاتب : هل عملية وضع نظام يقوم على ادماج كل مدرسة داخل البيئة المحيطة فيها ، يعد عملا جبارا الى هذا الحد ؟ يمكن للتلاميذ أن يعضوا جزءا من العام في الدراسة ، أما الجزء الآخر فيخصص للعمل في الحقل ، أو داخل المجتمع الذي أفرزهم . وإذا كان من الضروري إمكان إعادة تركيب التعليم الثانوي ، فإن ذلك سيؤدي الى تغيرات أيضا على الصعيد الجامعي ، وربما على النحو الذي يتمناه سامورا ميتشيل . وقد تكون النتيجة ، أن يقل عدد المنح التي تعطىها أكسفورد أو هارفارد أو السوربون لطلبة الجامعات في العالم الثالث . ولكن مع ذلك ، فإن هذه الجامعات ، ستكون أقدر على خدمة المجتمع الذي أنتجها . ■

بالرغم من وجود الكوميكون ، أكثر مما تحققت بفضلها . فقد بقيت هنا فجوة عميقة بين التعهدات المتخذة والإنجازات كما لا يجد الكاتب أثباتا واضحا يشير الى نجاح الدول الاعضاء في الكوميكون ، في تهيئة نوع من الموقف الجماعي أو السلوك الموحد ، وهما في نظره الشرطان اللذان لتكامل مثير . ومن جهة أخرى ، فإن التطورات التي جرت في السنوات الأخيرة ، قد أبطأت في حركة التعاون الاقتصادي داخل الكوميكون . وأهم هذه التطورات : أولا ، التزايد الواضح في المبادلات التجارية بين الغرب وبعض الدول الاعضاء في الكوميكون . وثانيا ، الظهور المفاجيء لنقص عالمي في المواد الأولية . هذان الساملان كانت لهما انعكاسات عميقة على التعاون الاقتصادي في أوروبا الشرقية .

ويركز الكاتب على الانظمة السياسية القومية داخل الكوميكون ، وخاصة على الشروط الاساسية التي كان لها تأثير على صانعي القرارات ، ويحدد تحركهم في اتجاه أو آخر . ثم يتناول في نهاية بحثه ، الموضوع على نحو شامل ، ليجتث في الاقتراح القائم على مواصلة التزايد في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وهو العامل الذي لا يتوافق في وضعه الحالي ، مع حركة التكامل الاقتصادي داخل شرق أوروبا .

ويبدأ الكاتب بوضع بعض الحلول عن المفاهيم والتسريعات . فيرى التكامل الاقتصادي في مفهومه الواسع ، حركة دول عديدة في منطقة محددة لتنمية اطارها المشترك ، الذي يتيح لها جميعا مواصلة تحقيق بعض الاهداف ، ودعم بعض السياسات . ان الكوميكون يمثل هذه الحركة في شرقي أوروبا . وهو يركز على سياسات التخطيط ، وعلى تقسيم العمل الدولي ، والتخصص في الانتاج والتجارة الإقليمية . أما عن الاهداف النهائية لهذه الحركة ، فإن الكاتب يجد صعوبة في تحديدها ، لأنه يلحس مدى اختلاف مفهومها من دولة الى أخرى . ففي البداية ، كان الهدف الرئيسي لدول الكوميكون ، هو فرض الاشراف الاقتصادي السوفييتي على الدول الصغرى في شرقي أوروبا ، وذلك بغرض عزلها عن الغرب ، واستقلالها عنه لصالح الاتحاد السوفييتي . أما اليوم ، فإن الاهداف التي تبرر وجود الكوميكون ، أصبحت أقل وضوحا ، إذ تعكس تركيبة أكثر توازنا ، وأكثر تعقيدا ، عن المطالب السياسية والاقتصادية ، وكذا المصالح التي تعبر عنها الدول الاعضاء فيه .

WORD POLITICS

المجلة : وورد بوليتكس

عدد : يوليو ١٩٧٦

مقال : التكامل الاقتصادي في شرقي أوروبا

الكاتب : أندريش كوربونسكي

يتناول الكاتب موضوع العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب الأوروبي من زاوية معينة ، وهي مدى انعكاس النشاط التجاري بين الشرق والغرب ، على حركة التكامل الاقتصادي في شرقي أوروبا ، والتي يعمل لها الكوميكون . وهو يرى أن الكوميكون ، بالرغم من كونه يمثل إحدى المحاولات الأولى لأقامة تعاون اقتصادي على مستوى المؤسسات والإقليمية ، فإن منجزاته لم تؤخذ في الاعتبار ، لا في الشرق ولا في الغرب . بل ان المكاسب الاقتصادية العديدة التي تحققت في المنطقة ، أو على صعيد كل دولة ، قد اكتسبت ،

لصالح التعاون الاقتصادي الأقليمي : أصبحت بطلانة .

ويؤكد الكاتب أنه لأسباب مازالت غير واضحة ، فإن القيادة السوفيتية ، لم تبذل جهدا حقيقيا لإنشاء وكالة تغطي القوميات ، وقادرة على مراقبة وتوجيه حركة التكامل الاقتصادي في المنطقة . فطوال حياة ستالين ، بقي الكوميون مجرد ورقة مكتوبة ، بينما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية قائمة بين الدول . وقد سلك ستالين سياسة « فرق تسد » . لهذا كان يحافظ على هذا الوضع . وعلى هذا النحو اتخذت حركة جماعية الزراعة ، سمات مختلفة في كل دولة .

وفي بداية الستينات ، قرر خروتشوف اختيار الكوميون ، وجعله أداة كبرى للتعامل . ولكن هذه المبادرة السوفيتية كان نصيبها الفشل في ١٩٦٢ ، إذ لم تصمد أمام مقاومة بعض الدول ، وعلى رأسها رومانيا . لهذا اكتفى بتحقيق بعض التقدم من الناحية التنظيمية ، وإن كانت بعض الدول قد ناهضت التعاون الوثيق على النحو المطلوب . وطوال الستينات ، كانت أهم تطورات في الكوميون ، هي : أولا البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي أدخلت . وثانيا العودة التدريجية إلى العلاقات التجارية مع الغرب . وخلال السنوات الأخيرة ، ازداد حجم المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ، على نحو سريع ، وإن كان مازال لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع التبادل التجاري في معظم الدول الغربية ، ولكنه مع ذلك كان يشكل جزءا هاما من حجم المبادلات التجارية في الدول الشرقية ، وخاصة المجر وبولندا ورومانيا .

ويتساءل الكاتب هنا : ما هي الأسباب التي حثت الدول الشرقية على التوسع في تجارتها مع الغرب ؟ مع الملاحظة أن القرار الخاص بذلك كان سياسيا في مضمونه ، وبالتالي فلا بد من الأخذ في الاعتبار ، سلوك وتصور الصفوة الحاكمة في هذه الدول ، بما فيها الاتحاد السوفيتي الذي بقي رغم التحديات القوة المهيمنة في المنطقة .

وفي رأي الكاتب ، أن التوسع في التجارة بين الشرق والغرب ، هو جزء لا يتجزأ من محاولة إصلاح وتحديث النظم الاقتصادية في أوروبا

وإذا كان من الممكن قياس حركة نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، فإنه على عكس ذلك ، يصعب قياس مدى نمو حركة التكامل لدول الكوميون .

وفي البداية ، خلال ربع القرن الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية ، أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي جرت في شرقي أوروبا ، إلى جمع دول هذا الجزء من القارة باستثناء تشيكوسلوفاكيا - إلى التعامل بجزء فقط من قدراتها الاقتصادية الحقيقية لإعادة بنائها . وهذا الأمر قد جعلها أكثر احتياجا للمعونة الخارجية . وإذا كان من المتوقع أن تأتي هذه المعونة أساسا من الغرب ، إلا أن الحرب الباردة برعنانا منا وضعت حدا لهذا الاعتقاد . فقد دأب الاتحاد السوفيتي على تحويل نشاط هذه الدول إلى الشرق ، وهو تحول بلغ ذروته عندما نشأ الكوميون في يناير ١٩٤٩ .

ولكن مع ذلك حتى نهاية الخمسينات ، بقي الكوميون دون إنشاء . ويفسر الكاتب هذا الركود ، بأنه السمة المميزة الأولى للشسورة الصناعية التي شرعت فيها أوروبا الشرقية ، هي النظام الصناعي العصري الذي كان يركز على حين ضيق جدا من المواد الأولية تملكها هذه الدول . لهذا كان لابد أن تعتمد أساسا على الإمدادات السوفيتية - هذا باستثناء بولندا ورومانيا . ومن جهة أخرى ، ظلت هذه الدول لفترة ما ، في وضع لا يسمح لها بتنمية موارد بديلة يمكنها أن تحصل عليها من العالم الغربي ، وهكذا تمكن الاتحاد السوفيتي ، طسوال الستينات ، من الحفاظ على وحدته التحالف بدون الالتجاء إلى إجراءات سياسية ، مكثفيا بإذنتهاج وسائل اقتصادية .

أما السمة المميزة الثانية لحركة التصنيع في أوروبا الشرقية ، فإراها الكاتب في دعم ونمو الاتجاهات « الأوتاركية » ، فإن هذه السدول باعتمادها الكلي على النموذج السوفيتي في التنمية ، قد أفرزت ملامح صناعية متشابهة ، إلى حد طغى هذا التشابه على الاتجاه إلى التقسيم الإقليمي للعمل ، وتنمية التبادل التجاري الإقليمي . فقد حدد بناء قدرات إنتاجية متوازية من التخصص ، بل دعم الاتجاه القومي في مجالات الاقتصاد . وكانت النتيجة أن الحركة التلقائية

قدرة النظام السياسى على «دفع فتح الانفتاح» دون معاناة . وفى قدرة استيعابها للتكنولوجيا والادارة الرأسمالية .

وبالطبع فان القرار النهائى بتأييد الإصلاحات ، بقى محصورا داخل قمة القيادة السياسية التى كان عليها فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ، أن توازن بين الصفوات المتنافسة . وفى نهائية الستينات وافقت على البرامج الإصلاحية . وقد قامت القيادة السياسية بدور رئيسى فى بولندا ورومانيا ، فبعد أكتوبر ١٩٥٦ اندفع نظام جومولكا فى سياسة محافظة للغاية . ولم يأخذ بالخطط الاقتصادية الجريئة التى وضعت فى نهاية الخمسينات ، فساد الركود الاقتصاد البولندى ، الى أن تمت تنحية جومولكا فى ديسمبر ١٩٧٠ .

وفى رومانيا ، كان الوضع مختلفا ، وإن كان يعكس أيضا مدى أهمية الدور الذى قامت به قمة القيادة السياسية . ويلاحظ أن القرار المتخذ لاضعاف علاقة هذه الدولة بالكوميكون ، وبالحث على التقارب مع الغرب ، يبدو أنه نتيجة لمزج الاعتبارات المنطقية وغير المنطقية . فان رفض رومانيا الانضمام الى خطة التقسيم الدولى للعمل التى وضعها الكوميكون ، كان على أساس أن هذا التخصص يؤدى الى مزايا اقتصادية ، ولكن من جهة أخرى ، فان قرار التصنيع على جبهة واسعة ، قد بدا مكلفا للغاية ، وغير مجد .

وقد أوضح شاولسكو قراره بشأن الالتجاء الى واردات من التكنولوجيا الغربية ، وهو فى ذلك يعكس موقف أكثر من رئيس دولة فى العالم الثالث .

أما فى ألمانيا الشرقية ، فانها تتمتع بأعلى نصيب للفرد بالنسبة الى الدخل الوطنى . وكانت ظاهريا أول دولة شرعت فى اجراء اصلاح فى نظامها الاقتصادى ، ولكن اذا تعمقنا فى الامر ، نجد أن هذا الإصلاح كان شبحا أكثر مما هو جوهر . ثم إن ألمانيا الشرقية راعت تنمية علاقاتها التجارية بألمانيا الغربية ، بالرغم من عدائها تجاه هذه الأخيرة . فكانت ألمانيا الغربية تمددها بالتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من السلع ، بل ضمت أيضا لها دخولا غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وبالتالى يمكن القول بأنه طوال الستينات وبداية

الشرقية ، وبالتالى فهو يفتى أى اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية . ولكن من جهة أخرى ، فان استيراد التكنولوجيا الغربية ، التى تفوق الانتاج السوفيتى ، كان لابد على المدى الطويل ، أن ينعكس على النظم الاقتصادية فى الدول الشرقية ، وهو ما حدث فى رومانيا وبولندا . ويبدو أن الصفوة الحاكمة قد تحققت فى النهاية ، من أن توثيق علاقاتها بالعالم الرأسمالى ، سيجلب لها وضع قواعد جديدة ، وإن كانت ظلت متيقظة للمخاطر السياسية الناتجة عن هذا التقارب الاقتصادى مع الغرب .

وقد تعددت اليوم ، الكتابات التى تناقش أسس ومبررات الإصلاح الاقتصادى فى شرق أوروبا . ويلاحظ الكاتب أن الدولتين اللتين ذهبتا أبعد من غيرهما فى هذه الصركة - تشيكوسلوفاكيا والمجر - تعتمدان أكثر من غيرهما على تجارتها الخارجية ، كما تقتقران أكثر من غيرهما ، الى المواد الأولية ولكنهما مع ذلك مجهزتان بصناعات متقدمة ، فأصبحتا تصدران انتاجهما الصناعى ، مقابل حصولهما على المواد الأولية .

أما مرحلة صناعة القرار ، التى تؤدى الى اجراء الإصلاح المطلوب ، فيلاحظ الكاتب أن الكفاح الأساسى الذى جرى داخل هذه الدول ، كانت تقوده عادة الصفوة البيروقراطية الاقتصادية من رجال الاقتصاد التابعين لمعاهد الابحاث والمعاهد العليا . والذين كانوا يرون فى التوسع فى الواردات الغربية وفى السلع الاستهلاكية ، عنصرا أساسيا لاقامة المنافسة التى ستحدث المنتجين المحليين على زيادة حجم الانتاج وتحسينه . كما أن حقن الاقتصاد بالتكنولوجيا الغربية وبالوسائل الادارية الحديثة ، قد يسهم فى تحسين مجموع العمليات الاقتصادية على كافة الجبهات .

وكان موقف الحزب والبيروقراطية الحكوميين من هذه الإصلاحات ، معاديا بصفة عامة . فقد كانوا يرفضان اذابة سلطتهما لصالح ذاتية ادارية أوسع . ومن جهة أخرى ، كان بعض منهم يخشون التوسع فى الاتصالات مع الغرب ، ويرونه بمثابة حضان طروادة لتوغل القوى الغربية داخل المعسكر الشيوعى . ولكن العناصر البيروقراطية الشبابية ، كانت تؤيد الإصلاحات ، لما سيقضى اليه ذلك من تآكل النظام القديم . فكانت أكثر ثقة فى

كذلك فإن هذا يقتصر موقف السوقية غير المعارض للتوسع في العلاقات التجارية مع الشرق الذي شرعت فيه الدول الأخرى . وأن النموذج الأساسي للتجارة السوفييتية - الشرقية الأوروبية في الستينات وبداية السبعينات ، يتمثل في إمداد سوفييتي من المواد الأولية ، مقابل صادرات من السلع المنتجة والاستهلاكية . وبالرغم من قلق موسكو من الفجوة التكنولوجية المتزايدة في العمق بينها وبين الغرب في نهاية الستينات ، إلا أن الاتحاد السوفييتي ، كان ما زال غير راغب في دخول الأسواق الغربية على المدى الواسع . لهذا ظلت أوروبا الشرقية تقوم بدور الوسيط الهام ، والقناة التي تصل الغرب بالاتحاد السوفييتي .

ثم يتساءل الكاتب . . كيف انعكس التسامح السوفييتي إزاء الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في أوروبا الشرقية ، والتوسع في التجارة مع الغرب ، على حركة التعامل داخل الكومكون ؟ هناك على الأقل وضوح يشير إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي ، لم يكن مدرجا ضمن الاختيارات الكبرى السوفييتية . ويفسر الكاتب اتسام الخماس السوفييتي في هذا الأمر ، بالمعدل المنخفض الذي أبدته هذه المنظمة في نشاطها بالرغم من تحقيق عدد من المشروعات التنظيمية ، فإن الأهداف الأساسية لم تتحقق . ويمكن إيجاد جذور الركود الذي ساد الكومكون في المراحل الأولى من نشاطه بالرغم من أن الاتجاهات الأوتاركية قد بدأت تقل ، إلا أنها لم تختف كلية . وحتى في ملامح الصناعات الوطنية ، بدت اختلافات تدريجية ، كانت تشكل إمكانيات قليلة للتوسع في التخصص أو للتجارة بين الدول داخل المنطقة . أن القومية الاقتصادية لم تنخفض مع الوقت ، وأصبحت تغذي التصارع داخل الكومكون ، فأبقت على الجواجز التي وضعها الستالين في الماضي .

وكانت النتيجة ، أن التعاون الإقليمي الحقيقي كان قليلا وافترقت المنظمة الثقة والقدرة والرغبة في التعاون بين الدول ، إلى حد كان من الأسهل على هذه الأخيرة ، أن تقيم تعاونا مشرعا مع الدول الغربية .

كذلك كانت المصلحة القومية ، تقف حائلا أمام المصلحة الجماعية ، التي لم تحصل على تأييد سوى من الدول التي قد تجد منها نائدة على حساب الأخرى . هكذا أيدت تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية مبدأ التقسيم الدولي للمجال .

السبعينات ، كانت هناك مجموعتان من القرارات الرئيسية تسيطر على معظم دول الكومكون : لإجراء إصلاح في نظامها الاقتصادي ، والثانية للتوسع في علاقاتها الاقتصادية مع الغرب .

وكان موقف الاتحاد السوفييتي من الإصلاحات الاقتصادية والتوسع في التجارة مع الغرب ذا وجهين . كان لا يعارض تحديث الاقتصاديات القومية ، والعودة إلى معدلات نمو أعلى ، ولكنه في نفس الوقت ، أدخل عناصر فيها سمي بنظرية ليبرمان داخل النظام الاقتصادي السوفييتي . لهذا لم يعارض السوفييت في البداية ، الإصلاح الاقتصادي في تشيكوسلوفاكيا ، ولكن في المراحل التالية ، هاجمها على أنها تمثل العودة إلى الرأسمالية ، والقضاء على النظام الاشتراكي .

ولقد نجحت المجر دروس أحداث تشيكوسلوفاكيا . لهذا نجحت في إدخال التغيرات دون التعرض للمعارضة السوفييتية . ولهذا لم يبد السوفييت معارضتهم الا فيها بعد .

أما في بولنده ، فإن التوسع في تجارتها مع الغرب ، الذي شرعت فيه في السبعينات ، لم يجد عدا من قبل السوفييت . . . ويرجع السبب في ذلك ، إلى أن الاضطرابات العمالية التي جرت على ساحل البلطيق ، جعلت القيادة السوفييتية تخشى أن يتكرر ذلك في الدول الأخرى . لهذا لم تعارض التحديث السريع في الاقتصاد البولندي ، حتى لو أدى ذلك ، إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الغرب .

وقد اهتم المراقبون الغربيون ، بالموقف الغريب الذي اتخذته السوفييت إزاء استقلالية تشاوتشيسكو ودون أن ينجحوا في إبداء تفسير مقنع له . هل كان مقبولا لما للحزب من سيطرة محكمة في هذا البلد ، أم أن افتقار رومانيا إلى مساندة من الدول الأخرى ، هو الذي جعل السوفييت لا يهاضمونها .

والملاحظ أيضا أن ألمانيا الشرقية تتمتع بمكانة ممتازة داخل الكومكون ، نظرا لأنها تعد أهم مخزون للسلع الاستثمارية بالنسبة للاتحاد السوفييتي . ويمكن القول بأن الاتحاد السوفييتي كان بالفعل يشجع هذه الدولة على تنمية علاقاتها بألمانيا النيدرالية وبسائر دول السوق المشتركة ، لإيجاد قناة مناسبة له ، تضمن له التكنولوجيا المتقدمة الغربية .

وأيدت المجر وبولنדה سياسة التحويل الجزئى أو القام . لما كانت تتمتع به كل منهما من فائض هام فى ميزان مدفوعاتهما . وبينما كانت رومانيا تتعارض التخصص فى الانتاج ، كانت بلغاريا تؤيد التعاون بين الحكومات وبين القطاعات . وقد أثر الاتحاد السوفييتى عدم التدخل ، وترك الكوميكون غارقا فى الركود .

ثم يتناول الكاتب مرحلة الوفاق وأزمة الطاقة . فيجد أن الوفاق قد هيا الأرضية لتطورين من التطورات ، يراها أكثر أهمية من التقارب بين القوتين العظميين . وهما النقص العالمى فى النفط الأساسى وفى المواد الأولية ، والثانى القرار السوفييتى بدخول ساحة التجارة الشرقية الغربية ، على نحو ضخم ، وفى شكل مهمون أساسى للمواد الأولية ، مقابل التكنولوجيا الغربية . هذان الحادثان ستكون لهما انعكاسات ضخمة على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، كان السؤال المطروح أمامه هو : هل يداوم على امداد حلفائه الشرقيين بكميات متزايدة من النفط والمواد الأولية بأسعار رخيصة نسبيا ، أم يحول بعضا من هذه الكميات الى الغرب لبيعها بأسعار مرتفعة وبالمعاملات الصعبة التى قد تتيح له الحصول على مزيد من التكنولوجيا الغربية ؟

أما الدول الشرقية الأخرى ، فكان عليها اتخاذ قرار آخر : هل تواصل التوسع فى تعاملها التجارى مع الغرب ، أم تحول جزءا من صادراتها الى الاتحاد السوفييتى مقابل حصولها على مواد أولية بأسعار معقولة ؟

يؤكد الكاتب أن الاتحاد السوفييتى ، كان الفائز الوحيد فى هذه اللعبة . أما بالنسبة للدول الشرقية الأخرى ، فإن الحد من حجم تجارتها مع الغرب ، كان يعنى الحد أيضا من وارداتها المتعلقة بالتكنولوجيا الغربية التى أقامت عليها بعض هذه الدول المجر ، بولنדה ، رومانيا ، أسس خططها التصنيعية الجديدة . ومن جهة أخرى ، فإن انخفاض الامدادات السوفييتية من النفط والمواد الأولية ، كان سيضر الى حد بعيد ، دولا مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر ، التى تعتمد أساسا على هذه الامدادات .

وقد اختار الاتحاد السوفييتى عدم الانتفاع من

وضعه المتميز لفترة على الأقل . فأعلن عن قراره فى تكيف أسعار أهم مواده الأولية . بالاضاع داخل الكوميكون . ولكن هذا الاجراء ترك مع ذلك الاسعار أقل من الاسعار العالمية ، وخاصة بالنسبة للنفط ، مما أكد صدق رغبة الاتحاد السوفييتى فى دعم صادراته لدول الكوميكون . كذلك كان من الواضح أيضا ، أن الاتحاد السوفييتى ، تهتم بالحصول على السلع الواردة من أوروبا الشرقية ، وخاصة المتقدمة منها . وكان الاتحاد السوفييتى دائما ، يبحث حلفاءه على المشاركة فى تمويل تنمية الموارد الطبيعية ، ولكن الدول الشرقية كانت تقاوم هذا الضغط حتى بداية السبعينات . ومن الواضح هنا أن النقص الاجمالى فى المواد الأولية هو الذى أجبرها على تلبية المطالبات السوفييتية فى هذا المجال .

ولكن مع ذلك ، ونتيجة للوفاق ، فإن التغيير السياسى الذى طرأ على القيادة السوفييتية ، قد جعل هذا الأخير راضيا عن دفع ثمن زعامته على التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى . وهكذا بعد أن كانت أوروبا الشرقية فى الماضى ، تشكل مجالا اقتصاديا يمكن استغلاله لصالح الاتحاد السوفييتى ، أصبحت اليوم عبئا عليه ، لابد من مراعاته لصالح القوة العظمى .

ويتساءل الكاتب هنا : كيف انعكس هذا الوضع الجديد على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا ؟ لا شك فى أن الفرص لتوثيق التعاون أصبحت متاحة اليوم ، أكثر من الماضى ، وأن الكوميكون سيلقى تأييدا من أعضائه ما دام قد ضمن امدادات كافية من المواد الأولية بأسعار معقولة . أما فى حالة عدم وجود هذا الضمان ، فإن الدول الاعضاء ، ستضطر الى البحث عن امداداتها لدى الغرب أو لدى دول العالم الثالث .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا الافتراض يعترض أساسا على قدرة هذه الدول على دفع ثمن وارداتها من خارج العالم الشيوعى . ويسرى الكاتب أنها غير قادرة على ذلك . فإن ميزان المدفوعات مع الغرب لدول مثل المجر وبولنדה ورومانيا ، يشكل عجزا يزداد حجمه عاما بعد عام ، ولا بد أنه سيأتى الوقت الذى ستتوقف فيه هذه الامدادات ، وخاصة بعد أن تعرض الغرب لازمة التضخم والطاقة . وإذا حدث ذلك ، فإن فرص التوسع فى الصادرات الغربية الى الشرق

مصارف الكوميكون لتنمية التجارة داخل المنطقة التابعة له ، بل وايضا الخطة التكاملية . كل هذا يؤكد احياء فكرة التعاون الوثيق بين دول الكوميكون

وبالاضافة الى العامل الاقتصادى الذى فرض نفسه لاحياء الاتجاه الى التكامل ، هناك عوامل أخرى : قدرة الجيل الجديد من الصفوة السياسية على استيعاب المزايا الكامنة فى التكامل الاقتصادى الاقليمى ، وعدم وجود ضغط سوفيتى لصالح التشابه الوثيق والتعاون ، مما أدى الى تحسين صورة الكوميكون . واخيرا بداية افول « الشوفينية » الاقتصادية التقليدية ، التى كانت تشكل العائق الاساسى فى طريق التعاون بين الدول .

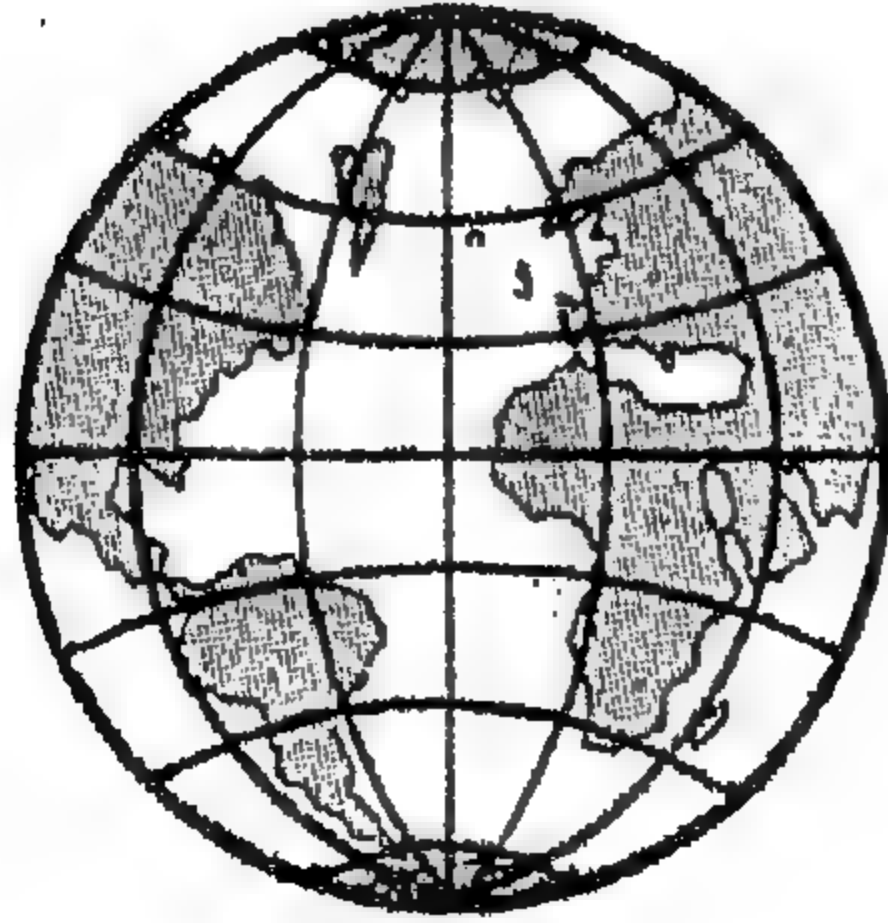
كل هذا أدى الى عقد مؤتمر القمة الاوروبى فى هلسنكى فى اغسطس ١٩٧٥ الذى لم يفعل سوى القليل لتفتيت الحواجز التى تقصل بين جزءى أوروبا ، واقامة رابطة بين السوق المشتركة والكوميكون . وعلى أية حال ، فان أزمة التضخم والردة الاقتصادية التى تعاني منها الدول الغربية ، قد حدثت من الحماس فى تقبل أى تعاون مثر ، ولو فى المجال التجارى .

وفى مثل هذه الظروف ، فان مزيدا من التعاون الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، يبدو أكثر تقبلا من التكامل . وان نجاح هذا الامر ، يتوقف على عدة عوامل منها : موقف الاتحاد السوفيتى ، والوضع السياسى الداخلى فى دول شرقى أوروبا ، والوضع الاقتصادى الاجمالى ، وموقف الغرب . ■

الاوروبى ؟ سوفت تقل أيضا . واخيرا فسان التغيرات التنظيمية التى طرأت على غرب أوروبا ، ومنها ادخال رسوم مشتركة وميكانيزم مشترك للتفاوض داخل السوق المشتركة ، يمكن أن يؤدي الى الحد من حجم الصادرات الشرقية الى الغرب الاوروبى .

اما الوضع بالنسبة للعالم الثالث ، فليس أفضل . وفى ضوء التجربة التى جرت خلال العامين الاخيرين ، بدا واضحا أن دول الاوبيك ، عازمة على الحصول على أكبر قدر من الارباح من صادراتها ، دون أى اعتبار ايدىولوجى أو غيره ، وانها لن تتخلى بأى حال عن أسعار السوق . ثم انها تتطلع الى الحصول على أحدث ما وجد من التكنولوجيا ، التى لا يتسنى لها الحصول عليها من شرقى أوروبا . . ان السلع الوحيدة التى يمكنها أن تشتريها من الشرق الاوروبى ، هى الاسلحة . وحتى فى هذا المجال ، لا توجد بين دول أوروبا الشرقية سوى اثنتين - الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا - قادرتين على امداد هذه الدول بالاسلحة .

يبدو اذن واضحا ، أن معظم الدول الصغرى فى شرقى أوروبا ، لن تجد أمامها سوى التطلع الى الكوميكون ، للحصول على المواد الأولية اللازمة لها . وتشير الانباء الى تزايد مشاركة هذه الدول ، فى عملية تنمية موارد جديدة فى الاتحاد السوفيتى ، وفى بناء انتاج مشترك جديد ، وتسهيلات النقل فى هذا الاخير . كذلك يتزايد عدد الشركات الصناعية المشتركة ، وكذا نشاط



سبتمبر ١٩٧٦
أكتوبر ١٩٧٦
نوفمبر ١٩٧٦

شهرات



سبتمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

- ١٥ : حذر الاتحاد السوفيتي في بيان رسمي أذاعته وكالة تاسي السوفيتية : الحكومة اليابانية من أن العلاقات بين البلدين قد تأثرت بشدة ، وذلك بعدما رفضت اليابان إعادة الطيران السوفيتي الهارب فيكتور بيلنكو والطائرة الميج ٢٥ إلى الاتحاد السوفيتي بعد هبوطها في اليابان يوم ٦ سبتمبر .
- ٢٥ : أطلق الاتحاد السوفيتي سفينة الفضاء سويوز ٢٢ تحبل اثنين من رواد الفضاء .
- ١٦ : أعلن الجنرال فلاديمير شاتالوف مديراً لمركز تدريب الفضاء ، أن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ في تنفيذ برنامج فضاء عالمي مشترك عام ١٩٧٨ . يشارك رواد فضاء من دول الكتلة الشرقية ومنغوليا .
- ٢٣ : استقبل المارشال ديمتري أوستينوف وزير الدفاع السوفيتي والجنرال نيكولاي شيشيلوفوف وزير الداخلية ، اسعاد الدوري وزير الداخلية العراقي الذي يزور موسكو ، وقد أجرى الجانبان محادثات تناولت مسائل استراتيجية ومشكلة الشرق الأوسط والموقف في لبنان .
- ٢٥ : قام الاتحاد السوفيتي ، باحتجاز قارب صيد ياباني ، وهو القارب السادس الذي يستولى عليه الاتحاد السوفيتي في شمال المحيط الهادي وميساه كوريا الشمالية ، في غضون الأسابيع القليلة السابقة ، كحالة للانقسام من الحكومة اليابانية لعدم

تأييدها بإعادة الطائرة السوفيتية الميج ٢٥ وتأييدها إلى الاتحاد السوفيتي .

انظر أيضا : إيران ٢٥ - السودان ١٤ - سوريا ١٩ - الصين [٦ - ٢٦] الولايات المتحدة ٧ - اليابان [١٩ - ٢٥] .

الأردن

- ٥ : أعلنت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية ، أنه قد تقرر أخيراً ، أن تمد الولايات المتحدة ، الأردن بشبكة صواريخ هوك في إطار صفقة قيمتها ٥٤٠ مليون دولار ، تمولها حكومة المملكة العربية السعودية .
- ١٩ : تم في عمان ، توقيع اتفاق بين الأردن والمانيا الغربية ، تحصل بمقتضاه الأردن على ٥٠ مليون مارك [٣٤٠ ألف جنيه استرليني] لتمويل شراء معدات وأجهزة لبناء العقبة ، وذلك كجزء من المساعدات المالية التي تقدمها المانيا الغربية للأردن في عام ١٩٧٦ والتي تصل إلى ١٤ مليون جنيه استرليني .
- ٢٩ : وقعت الأردن والولايات المتحدة ، على اتفاقية تحصل الأردن بمقتضاها على ٥١ مليون دولار اسهما في سد عجز الميزانية للسنة المالية سنة ١٩٧٦ ، وبذلك يصبح إجمالي المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها هذا العام ٧٥ مليون دولار .
- انظر أيضا : سوريا ٢ - المملكة المتحدة ٧

اسبانيا

- ٢ : انتهت الاتصالات التي كانت تجري بين الحكومة الإسبانية وأحزاب المعارضة ، حول إيجاد صيغة للمفاوضات بينها بشأن مستقبل الديمقراطية في اسبانيا بالفشل بسبب أصرار المعارضة على الانتهاء التام لعهد فرانكو ، والبدء في المرحلة الدستورية ، بينما تصر الحكومة على أن يتم الإصلاح خطوة خطوة .
- ٤ : عقد زعماء أحزاب المعارضة الإسبانية الذين توافقوا على مدريد من مختلف أنحاء البلاد ، اجتماعاً يهدف إلى التوصل إلى برنامج مشترك ، يتخذ كأساس ، لأجراء مفاوضات مع حكومة أدolfo سواريز ، ولدراسة إمكانية تشكيل تنظيم موحد للمعارضة على مستوى البلاد .
- ١٤ : شهدت اسبانيا واحداً من أضخم الاضرابات العمالية التي اشترك فيها ما يزيد على ٢٠٠ ألف من العمال في مدن سان سباستيان وبامبولونا وبيلباو وبرتغاليب وباسوري وسبستياو ، في المناطق الأربع لأقليم الباسك .
- ١٥ : أعلن أدolfo سواريز رئيس الوزراء الإسباني ، أنه قد قرر إيفاد دودلفو سسارتن وزير الداخلية إلى إقليم الباسك لتقويم الموقف السياسي المتدهور هناك في أعقاب الاضرابات العمالية .
- ٢٩ : تلقى أدolfo سواريز رئيس الوزراء الإسباني ، وفهد كيني

الأمريكي والرئيس فيريري حول

مشاكل جنوبى أفريقيا .

٢٩ : أعلن الرئيس الثنائي جوليوس

فيريري ، أن زعماء « دول

المواجهة » الأفريقية يريدون

تحقيق الأغلبية الأفريقية فى

روديسيا خلال ٤ أو ٦ أسابيع ،

لا خلال عامين كما جاء فى

مقترحات كيسنجر الخاصة

بالتوصل الى حل سلمى لمشكلة

روديسيا .

انظر أيضا : زامبيا ٢٦ -

الجزائر

١٤ : وصل الى الجزائر ، فاروق

قدوى رئيس الدائرة السياسية

لنظمة التحرير الفلسطينية :

لاجراء مباحثات مع الرئيس

الجزائري هواري بومدين حول

أحداث لبنان (٥)

انظر أيضا : المملكة المغربية

- ١٢

جمهورية أفريقيا الوسطى

٥ : اداع راديو جمهورية أفريقيا

الوسطى ، أنه تم حمل حكومة

أفريقيا الوسطى ، وحل محلها

مجلس للثورة يرأسه مدى الحياة

الرئيس بيدل بوكاسا الذى تخلى

عن منصبه الوزارية ، واحتفظ

بمنصبه منصبه كقائد أعلى للقوات

المسلحة فى أفريقيا الوسطى .

جمهورية مصر العربية

٢ : وجه الرئيس السادات ، نداء

عاجلا الى كافة اطراف الجرب

الاهلية فى لبنان ، يطالبهم فيه

بوقف هذه المأساة التى تسذن

بأرواح العواطف على الأمة العربية

بأسرها .

٦ : أعلن الدكتور أحمد أبو أسماعيل

وزير المالية ، أنه تم تدبير مبلغ

١٢٠٠ مليون جنيه من عجز

الموازنة العامة للدولة خلال

العام الحالى ، ولم يبق شئ من

مبلغ ٥٠٦ ملايين جنيه لتغطية

بقية العجز .

١٤ : وصل الى القاهرة ، الامام موسى

الصدر زعيم طائفة الشيعة فى

لبنان قادما من دمشق ، فى اطار

الاتصالات التى تجريها القاهرة

الرى الرئيسية بالتليم بلوستان

بباكستان . وقد اكتسحت المياه

فى طريقها ٢٦ قرية .

تركيا

٢ : اعترضت زوارق الحراسة التابعة

للاسطول التركى ، سبعة

هوية سورية مضادة للفواصات

أثناء عبورها مضائق الدردنيل ،

فى طريقها الى أحد الموانئ

السوفيتية على البحر الاسود .

٢١ : طالب احسان صبرى كاجليا نجل

وزير خارجية تركيا ، حكومة

الولايات المتحدة ، برفع الحظر

المفروض على شحنات السلاح

الامريكى لتركيا ، وهدد بأن

استمرار هذا الحظر ، قد يرغم

بلاده على تغيير نظامها الدفاعى

كله .

انظر أيضا : اليونان ٢

- ١١

تشيكوسلوفاكيا

٥ : بدأت السلطات التشيكوسلوفاكية

ببناء شبكة واسعة من المخابىء

تحت الارض ، لحماية سكان

المدن الكبرى والمراكز الصناعية

من الانفجارات النووية .

انظر أيضا : الصين ١٤ -

تنزانيا

٦ : بدأ رؤساء خمس دول أفريقية ،

هى تنزانيا وزامبيا وموزمبيق

وانجولا وبوتسوانا ، اجتماعاتهم

فى دار السلام ، لمناقشة مسألة

توحيد الحركات الوطنية فى

روديسيا وزامبيا ، وبحث أهمية

تسام كيسنجر بجولة جديدة فى

جنوب أفريقيا .

٧ : اختتم مؤتمر القمة الأفريقى

الخماسى أعماله فى دار السلام

ببيان مقتضب جاء فيه أن الرؤساء

الأمارة اتفقوا على تصعيد

النضال المسلح فى زيمبابوى .

كما اتفقوا على ضرورة تلقى

تقارير دورية عن سسير حركة

الكناح المسلح فى جنوب أفريقيا

وناميبيا وروديسيا .

١٥ : بدأت المصادمات المسلحة بين

هنرى كيسنجر وزير الخارجية

من الوزراء الاسبان ، تهديدات

مديدة بالافتتال ، وسط موجة

من الاضطرابات والمظاهرات فى

مدن من المدن الرئيسية فى اقليم

الباسك ، فى الوقت الذى واصل

فيه عمال البريد إضرابهم لليوم

السابع على التوالى .

المانيا الغربية

١٠ : أعلن جورج ليبير وزير الدفاع فى

حكومة بون ، أن ألمانيا الغربية

والمانيا الشرقية تروتا تمسائل

ملحقين عسكريين بينهما فى

المستقبل القريب .

انظر أيضا : الاردن ١٩ -

الولايات المتحدة ١٤ -

اندونيسيا

٢٢ : أعلن الرئيس الاندونيسى سوهارتو ،

أنه تم كشف مؤامرة لقلب

نظام الحكم فى اندونيسيا ،

يتزعمها وزير الزراعة السابق ،

ونائب الرئيس السابق سوهارتو

ورئيس الاركان السابق ، وأثنان

من الزعماء الدينيين .

ايران

٢٥ : أذاعت السلطات الإيرانية ، أن

طيارا سوفيتيا هرب من الاتحاد

السوفيتى وهبط بطائرته فى مدينة

آهار فى الجزء الشمالى الغربى

من مقاطعة أذربيجان . وهو

الطيار الثنائى الذى بهرب من

الاتحاد السوفيتى خلال شهر

واحد . وقد طلب بدوره حق

اللجوء السياسى للولايات المتحدة

ايرلندا الجنوبية

(جمهورية ايرلندا)

٢ : وابق برلمان جمهورية ايرلندا ،

على إعلان حالة الطوارئ فى

البلاد ، فى أول خطوة تتخذها

الحكومة فى حملتها ضد الجيش

الجمهورى الايرلندى .

باكستان

٦ : أنهار سكبولان ، وهو أحد مصادر

بهدف التوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية .

١٤ - ١٥ : وصل إلى القاهرة كل من رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان، والشيخ بيار الجميل زعيم حزب الكتائب اللبناني، وصائب سلام رئيس وزراء لبنان الأسبق، والشيخ حسن خالد مفتي لبنان، تمهيدا لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المتصارعة، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في أكتوبر .

١٦ : تلقت مصر ٥٥ مليون دولار من دولة الإمارات، قيمة القرض الثانية من القرض الذي اتفق عليه خلال رحلة الرئيس السادات لدول الخليج في شهر فبراير الماضي .

١٧ : تدخلت مصر، بوساطة الأخوة الحميدة، بين كل من العراق والكويت، وذلك لتطويق الأزمة التي نشأت على الحدود بين البلدين، والتي أحاطت بها الكويت القاهرة ملها، بعد أن أعلنت أن حوالي ١٥٠ جنديا عراقيا دخلوا حدودها، وتوقفوا إلى ٤ كيلومترات في الأراضي الكويتية .

٢٢ : أعلن الرئيس السادات، أن مصر مستعدة لحضور مؤتمر قمة سداسي في السعودية، لبحث الأزمة اللبنانية وحلها، بشرط أن تعلن الدول الأخرى، وهي السعودية وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، استعدادها لحضور المؤتمر .

٢٧ : وصل إلى القاهرة كمال جنبلاط زعيم الجبهة الوطنية في لبنان .

٢٨ : تم توقيع كتاب مبادل بين مصر والولايات المتحدة، تحصل مصر بمقتضاه على ١٠٠ ألف طن قمح من الولايات المتحدة بشروط ميسرة وبذلك يبلغ إجمالي كميات القمح الأمريكي مصر مليوناً و ٣٥٠ ألف طن خلال السنة المالية الحالية .

٢٩ : دعا مجلس الأمن القومي المصري، إلى عقد مؤتمر قمة عربي سداسي خلال يومين، لبحث الموقف المتدهور في لبنان، نتيجة تصعيد العمليات السورية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، يحضره رؤساء مصر والسعودية والكويت وسوريا ولبنان ونجاسة مرميات رئيسي

منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠ : تم التوقيع على ٤ اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بمقتضاها مصر تعرض قيمتها ٨٩ مليون دولار، إلى جانب منحتين قيمتهما ١١ مليون دولار .

انظر أيضا : فلسطين [١١ - ١٣] - لبنان ٢٥ - الولايات المتحدة ٢٨ -

جنوب أفريقيا

٢ : وافق جون فورستر رئيس حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، على إجراء محادثات مع الزعماء الوطنيين الأفريقيين، بعد ٤ أسابيع، لبحث أسباب موجة الاضطرابات التي تجتاح جنوب أفريقيا منذ عدة شهور .

٨ - ٩ : تجددت اضطرابات الوطنيين الأفريقيين ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا، واتسع نطاقها لأول مرة، لتشمل أراضي شبه جزيرة الكاب بأكملها .

١٢ : أعلنت وزارة الخارجية في بريتوريا، أن الحكومة الإسرائيلية أرسلت إلى سلطات جنوب أفريقيا، تفويضاً صالحاً من حادث احتجاج الرهائن في التتصلية الإسرائيلية في جوهانسبرج في ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٥

١٤ : اجتمع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا، مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصري في روديسيا، لاجراء مشاورات تتعلق بالحركة الوطنية الأفريقية في البلدين .

١٧ : بدأت في بريتوريا، جلسة المحادثات الأولى بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، وجون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا، وتتركز المفاوضات حول إمكانية موافقة حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا، التي يرأسها ايان سميث، على تسليم السلطة للأغلبية الأفريقية، وعلى منح الاستقلال لاقليم ناميبيا الذي تسيطر عليه حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

١٩ : عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، أول اجتماع له مع

ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصري في روديسيا، مع وزير السيرة الأمريكي في بريتوريا .

٢٦ : انسحبت مظاهرات الوطنيين الأفريقيين عسسد نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، وذلك رقم التهديدات التي أعلنها كوني مولدر وزير الداخلية والاعلام في الحكومة العنصرية، باستخدام قوات الجيش لقمع المظاهرات .

انظر أيضا : سويسرا ٤ - تنزانيا ٧ -

دولة الإمارات العربية

٥ : أعلن الشيخ أحمد بن حامد وزير اعلام دولة الإمارات، أن بلاده لن تطبق القرار الذي اتخذته إثر عدم الانحياز في كولومبو الخاص بفرض الحظر البترولي على فرنسا .

١١ : تجددت الجهود لتسوية الخلافات على الحدود بين دول الإمارات العربية، في محاولة لدعم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات لتجديد فترة رئاسته التي تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

١٢ : تلقى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية، برقية عاجلة من الملك خالد ملك السعودية، بمناسبة قيامها بالقاء في منصبه، وعدم التخلي عن رئاسة الدولة بسبب النزاع على الحدود بين الشارقة ودبي .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ -

روديسيا

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا، موافقة حكومة الأقلية البيضاء على مقترحات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الخاصة بقتل السلطة في روديسيا إلى الأغلبية الوطنية، ويتضمن الاتفاق الذي أقرته الحكومة البيضاء، تشكيل حكومة من الأغلبية الأفريقية، ووضع دستور جديد للبلاد خلال عامين .

انظر أيضا : تنزانيا [٢٩ - ٣١] - جنوب أفريقيا [١٤ - ١٩] - زامبيا ٢٦ - سويسرا ٤ - المملكة المتحدة ٣٠ -

زامبيا

٢٥ : استقبل كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ، واجتمعوا بمباحثات حول نتائج اجتماعات كيسنجر في بريتوريا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية في روديسيا ، بشأن تسليم السلطة الى الاغلبية الوطنية هناك .

٢٦ : أعلن الرؤساء الأفريقيون الخمسة المجمعون في لوزاكا ، وهم رؤساء زامبيا وتنزانيا وموزمبيق وأنجولا وبنسوانا ، رفض الشروط الواردة في تسوية المشكلة الروديسية التي اقترحها هنري كيسنجر على ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاغلبية البيضاء في روديسيا ، وأعربوا عن اعتقادهم ، بأن الشروط الموضوعة لتولى الاغلبية الأفريقية السلطة ، تعتبر تقينا للهياكل الأساسية الاجتماعية والعنصرية في روديسيا . وطالب الزعماء الخمسة ، بأن تعقد بريطانيا فوراً مؤتمراً ديمقراطياً خارج روديسيا ، يشترك فيه ممثلو الشعب الأفريقي في روديسيا لتحديد شروط نقل السلطة للأغلبية الأفريقية .

انظر أيضا : تنزانيا ٦ -

سري لانكا

١٧ : أعلن رسمياً في كولمبو ، أن سري لانكا باتدرايسكة رئيسة وزراء سري لانكا ، قد أصدرت قراراً برفع المراقبة ورفع كل القيود على حرية التنقل بالنسبة للعشرة آلاف شخص الذين كانوا قد اتهموا بالتواطؤ في محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في أبريل عام ١٩٧١ .

السودان

١٤ : أعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ، أن الاتحاد السوفيتي يستخدم الطموح المختل للعقيد الثقافي ، من أجل استعادة مكانته المفقودة في العالم العربي ولذا لاستراتيجية جديدة .

١٩ - تم التوقيع في الخرطوم على اتفاقية اتصالات فضائية ، عن طريق استخدام القمر الصناعي بين السودان وشركة هاريس الأمريكية ، يتم بمقتضاها ربط المدن السودانية الكبرى بكل انحاء العالم ، عن طريق التليفون والبرق والتللكس .

انظر أيضا : المملكة المغربية ١٢

سوريا

٢ - وصل الى دمشق ، في زيارة مفاجئة لسوريا ، الملك حسين ملك الاردن ، برافقه مضر بدران رئيس الوزراء الاردني ، ومساعد رئيس الركان ، ورئيس المخابرات العامة الاردنية .

٤ - بدأ الوفد الاقتصادي والنش الروماني ، برئاسة ابون بانان نائب الوزراء ووزير التجارة والتعاون الدولي ، مباحثات مع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والنقل والنفط في سوريا ، بهدف عقد اتفاق جديد للتعاون الاقتصادي والنش بين البلدين .

٦ - وقعت كل من سوريا ورومانيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والتجاري .

٦ - وافقت سوريا على اقتراح اسرائيلي بتحويل خط نك الاشتباك في مرتفعات الجولان الى « سوروملي » على قرار نماذج الحدود اللبنانية الاسرائيلية

١٩ - استقبل عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ، فلاديمير نينوف جرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف وتبادلا وجهات النظر حول الاوضاع العربية ، وخاصة الوضع في لبنان ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

٢٦ - اتخذت مجموعة من الندائيين ، أضخم فنادق سوريا في دمشق ، واحتجزوا نزاله كرهائن ، مطالبين بالانحراج من الفلسطينيين المحتجزين في سجون سوريا . وقد تمكنت السلطات السورية من القبض على الندائيين بعد معركة عنيفة لقي فيها أربعة منهم مصرعهم .

٢٧ - اهدمت السلطات السورية

١٩٩٩

ثلاثة من الندائيين الذين اشتركوا في عملية اقتحام النسيق في دمشق .

انظر أيضا : تركيا ٢ - فلسطين ١٤ - لبنان « ٢٨-٢٩ »

السويد

٢٠ - (١) - قدم أولوف بالم رئيس وزراء السويد ، استقالة من منصبه ، وذلك عقب ظهور نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها كتلة الاحزاب السياسية المحافظة باغلبية عشرة مقاعد ، على تحالف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية التي ظلت في الحكم لمدة ٤٤ عاماً متصلة وبدأت احزاب المعارضة الثلاثة ، الوسط واليمين والليبرالي ، مشاوراتها لتشكيل الحكومة الجديدة في السويد .

تسوييسرا

٤ - بدأت في زيورخ الجولة الاولى من المباحثات التي تجري بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وذلك في محاولة من جانب الولايات المتحدة ، لحدث حكومة جنوب افريقيا على العمل على نقل السلطة للأغلبية السوداء في روديسيا والاسراع باعلان استقلال اقليم ناميبيا ، واعادة النظر في سياسة التمييز العنصري التي تمارسها .

الصين

٦ - اتهمت وكالة انباء الصين الجديدة ، الاتحاد السوفيتي ، بالتدخل في الشؤون الداخلية لايران ، بعد ان نشرت صحيفة الزينشيا السوفيتية ، مقالا ينتقد البرنامج العسكري الايراني .

٩ - أعلن راديو بكين على العالم وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ « ٨٢ عاماً » .

١٤ - رفضت الحكومة الصينية قبول رسائل العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية للانحياز السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر

بمناسبة وفاة الزعيم ماو .
واعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، ان بلاده لاتقبل رسائل العزاء من هذه الدول التي لاتربطها مع الصين اية علاقات حزبية قائمة .

١٤ - هاجمت وكالة الانباء الرسمية للصين ، السياسة الاقتصادية التي يتبناها الاتحاد السوفيتي ، في تعامله مع دول العالم الثالث ووصفتها بأنها سياسية لاتستهدف غير السيطرة والتوسع الامبريالي .
١٥ - رفضت الصين ، وسائل التعزية في وفاة الزعيم ماو التي بعثت بها الاحزاب الشيوعية الايطالية والفرنسية ، في الوقت الذي اذاع فيه راديو بكين نصوص برقيات العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية المحظورة في العديد من الدول الاسيوية ، والتي تبسند لها بكين ، مما يعتبر مؤشرا على استمرار سياسة الصراع العنائدي التي كانت تتبعها الصين قبل وفاة الزعيم ماوتسي تونج .
٢١ : اعادت الصين تأكيد عزمها مرة ثانية ، وتمسك وفاة الزعيم ماو على تحرير فورموزا ، والاصرار على مؤلفها المتشددين الخاص بالارخبيلات الاربعة الواقعة في بحر الصين الجنوبي . وهي المناطق التي تنازع على ملكيتها كل من الصين الشعبية والفلبين وفورموزا وبيتنام .

٢٦ - شنت الصين هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، بسبب مطالب الدولتين في مؤتمري قانون البحار ، واعلنت وكالة انباء الصين الجديدة ان مطالبات الدولتين بكافة انواع الحرية البحرية ، ابتداء من حرية الملاحة وحتى البحث العلمي ، ليست في الحقيقة سوى حرية مصالحتها التجارية لنهب ثروات الصين ، وانتهاك المجالات الإقليمية للحصول على معلومات عسكرية

عمان :

١٥ - اعلنت وزارة الدفاع العمانية ، ان السلطان قابوس قام بشخصيا بتقديم منحة ميدالية قيمتها مائة

الف ريال عماني ، لثناء مقاتلي الجنود الذين اصيبوا بمعاهات خلال الحرب الاخيرة التي جرت في منطقة ظفار .

فرنسا :

١ - اعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، ان سياسة فرنسا الخارجية ستظل دون تغيير في ظل الحكومة الجديدة .

٢ - بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواجهة ضغوط شديدة من جانب النقابات العمالية والمزارعين وذلك بعد ان بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الجفاف الذي اصاب فرنسا حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار . وبعد ان قفز معدل التضخم الى ١٢٪ .

٧ - اذاعت السفارة الفيتنامية في باريس ، قائمة تضم اسماء ١٢ من الجنود الامريكيين الذين قتلوا في الحرب ، وكانوا في عداد المفقودين في حرب فيتنام ، وذلك كإهداء ودية جديدة نحو الولايات المتحدة ، تستهدف الحصول على موافقتها على طلب فيتنام الانضمام للأمم المتحدة .

٢٢ - وافقت الوزارة الفرنسية ، في اجتماع برئاسة الرئيس الفرنسي ديستان ، على برنامج للتشجيع الاقتصادي الذي قدمه ريمون بار رئيس الوزراء ، لمواجهة التزامات التضخم والجفاف .
٢٣ - هاجم زعماء اتحادات نقابات العمال الرئيسية الفرنسية ، برنامج التشجيع الاقتصادي الذي اعلنه ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، ووصفوه بأنه اعلان للحرب على العمال ، وعملية انتقاد لصالح رجال الاعمال .

٢٩ - اعلن وزير الخارجية الفرنسي ضرورة تنفيذ قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وتطبيق المبادئ الثلاثة التي يتعين ان تقوم عليها التسوية ، وهي جلاء اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني وحقوق كل دولة في المنطقة في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ه - فلسطين :

٨ - ابلغ مالكولم تون سفير الولايات المتحدة في اسرائيل ، اسحق واين رئيس الوزراء الاسرائيلي استياء حكومته من الحوادث التي تفرست لها سفينة التفتيش التابعة لشركة امكو الامريكية للبترول ، والتي تعمل لحساب مصر ، من جانب زوارق البحرية الاسرائيلية .
١١ - اعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح ، ان العلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، علاقات استراتيجية ودائمة سواء في الماضي او الحاضر او المستقبل .

١٢ - قامت السلطات الاسرائيلية ، بهدم اساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه ، بحجة ان العرب لم يخصصوا على ترخيص رسمي لبنائه .

١٣ - اعلن الجنرال هرتزل شافير قائد القوات الاسرائيلية على جبهة سيناء ، ان مصر انتهكت بصورة خطيرة ، اتفاقية فصل القوات المؤقتة مع اسرائيل ، على اساس ان التحصينات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، تعتبر مؤشرا على وجود شبكة هجومية ، مما يتعارض مع روح الاتفاقية .

١٤ - اعلن ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلي ، ان اسرائيل وافقت على طلب سوريا بفتح احدى النقاط القائمة على خط ايتساق النار في مرتفعات الجولان ، كي تخصص مكان للقاء اسرات الدروز الموجودة على جانبي خط الهدنة ، وذلك لأول مرة منذ ٦٧ .

١٧ - اقترح ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، ان تقوم اسرائيل باجراء انسحاب واسع النطاق من المناطق العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، على ان تقام مناطق مجردة من السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من دولة فلسطينية اردنية .

١٩ - وجه البرلمان الاسرائيلي ، اللوم الى ايجال آلون وزير الخارجية بسبب مقترحاته الاخيرة بشأن

كوريا الشمالية :

- ١ : استأنفت قيادة قوات الامم المتحدة وكوريا الشمالية مباحثاتهما في قرية بانمونجوم ، لتحث ترتيبات الأمن الجديد التي تتخذ في أعقاب حادث مقتل الفلبينيين الأمريكين في ١٩ أغسطس الماضي .
- ٦ : أمكن التوصل الى اتفاق لفصل القوات المشتركة على جانبي خط الهدنة الذي يفصل بين كوريا الشمالية والجنوبية ، وذلك في الاجتماع السابع خلال أسبوع واحد بين ممثلي القوات الأمريكية والكورية .
- ٢٦ : اتهمت كوريا الشمالية قوات الطوارئ الدولية التي تتحرك على الحدود بين شمالي الدولة الكورية ، بالتهكك بالهدنة في قرية بانجونج ، وذلك بالتسليم منشورات دعائية على مواقع الحراسة التابعة لكوريا الشمالية .
- انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي ٣ -

لبنان :

- ٢ : اشتملت المعارك في الاجزاء الشمالية والجنوبية والشرقية من لبنان ، بين القوى الوطنية والفلسطينية من جهة ، والقوى البيئية والقوات السورية من جهة أخرى .
- ٦ : تصاعدت في لبنان ، عمليات مقاومة وجود الجيش السوري ، خصوصا في منطقة البقاع .
- ٩ : قامت الطائرات السورية بقصف مدينة بعلبك ، انتحبا منها على الاضرار الشامل الذي نظمته المدينة ، احتجاجا على الاحتلال السوري للبنان .
- ١٠ : دعمت القوات السورية بتعزيزات من الجيش الاردني قوامها ١٠٠٠ جندي و ١٠٠ دبابة أمريكية وبريطانية ، رابطت في القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان .
- ١١ : أحبطت القوى الوطنية والفلسطينية ، محاولة للتسوية اليمنية لاقتراق خطوطها الى منطقة غرب بيروت ، وهي أول محاولة من نوعها منذ هذه

ولا بالذول القائمة ، على أن تكون الزيادة بمستوى زيادة أسعار المواد المستهلكة .

- ١٧ : وقع الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترو في قطر ، القرارات الخاصة بأبلولة الحصنة الباقية في ملكية مجموعة الشركات المكونة لشركة بترو قطر الى الدولة ، وأعلن الوزير القطري ، أنه بتلك دولة قطر لهذه الحصنة وتساوي ٤٠٪ تكون الدولة قد استولت على كل مصادرها .

كمبوديا :

- ٢٧ : أذاع راديو بنوم بنه ، أن الجمعية الوطنية والحكومة في كمبوديا تورتا اعفاء بول بوت رئيس الوزراء الكمبودي من منصبه ، وتعيين ميون شيا رئيس الجمعية الوطنية رئيسا للوزراء بالنيابة ، مع احتفاظه برئاسة البرلمان .
- انظر أيضا : اليابان ٧ -

كسوبا :

- ٢٩ : أعلن نيدل كاسترو رئيس كوبا ، أن بلاده تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ، بسبب انخفاض أسعار السكر في الأسواق العالمية ، وارتفاع تكاليف البترول والمواد التي تستوردها كوبا من الدول الغربية .

الكويت :

- ١ : قررت وزارة الاعلام الكويتية ، وقف كافة الاعلانات الدعائية للدول العربية والاجنبية في الصحف الكويتية ، حتى لا تستغل صحافة الكويت في مراعات عن أي مستوى .
- ٦ : أعلن في الكويت ، تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ جابر الاحمد ولي العهد ، وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد .
- ٢٧ : أمرت الكويت عن تأييدها الكامل لوقف السعودية في رفض أي تشريع يصدر عن الكونجرس الأمريكي ، لمواجهة المقاطعة العربية لاسرائيل .
- انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٧ -

لنسوية ازمة الشرق الاوسط .

- ٢٢ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، أن تعداد اليهود في اسرائيل قد تجاوز ثلاثة ملايين ، وأنه أصبح يمثل ٨٢٪ من تعداد اسرائيل الشامل الذي يبلغ ٣٥٠ مليون نسمة .

- ٢٤ : أكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، بمناسبة العام اليهودي الجديد أن اسرائيل ستقاوم أي ضغط من جانب الولايات المتحدة لقبول أية اتفاقية سلام في الشرق الاوسط ليست في صالحها .
- ٢٨ : بدأ السكان العرب في اسرائيل والضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية التعسفية ضدهم .
- ٢٨ : أعلن رئيسها خفيش تيمه الليرة الاسرائيلية بنسبة ١٨٪ وبذلك تكون اسرائيل قد خفضت قيمة عملتها منذ نوفمبر عام ١٩٧٤ بنسبة ١٠٠٪ .

- انظر أيضا : الجزائر ١٤ -
- جنوب افريقيا ١٢ - سوريا ٦ -
- فرنسا ٢٩ -
- لبنان ٢٦ - الملكة المصرية السعودية ١ - الولايات المتحدة ٧ - يوغوسلافيا ٩ -

قبرص :

- ٦ : أقيمت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية القبرصية ، في الجزء الذي يسيطر عليه اليونانيون من الجزيرة ، وذلك لأول مرة منذ التدخل العسكري التركي في قبرص . وقد فاز مرشحو « الجبهة المشتركة » التي شكلها الحزب الشيوعي القبرصي « اكيل » ، وحزب الجبهة الديمقراطية ، وحزب الوسط الديمقراطي الائتراكي ، بجميع مقاعد الجمعية الوطنية فيما عدا مقعدا واحدا .

قطر :

- ٤ : أعلن الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترو في قطر ، أن بلاده تؤيد رفع أسعار النفط بين دول الاوبك ، بنسبة لا تقل عن ١٠٪ بالدول الصناعية .

دولة الامارات ١٢ - الكويت
٢٧ - الولايات المتحدة [١٥]
- [٢٤] -

المملكة المتحدة :

٧ : وصل الى لندن ، الملك هسجن ملك الاردن ، وبدأ مباحثاته الرسمية مع جيمس كلاهان رئيس وزراء بريطانيا ، حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

١١ : وصل الى لندن ، محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية ، في زيارة رسمية لبريطانيا ، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين حول التطورات الاخيرة في أزمة الشرق الاوسط ، والعلاقات العربية البريطانية .

٢٩ : ألغى دينيس هيلي وزير الخزانة البريطانية ، رحلته المقررة الى هونج كونج لحضور مؤتمر وزراء المالية لدول الكومنولث ، بعدد أن انخفض سعر الجنيه الاسترليني الى أدنى مستوى له في التاريخ وهو ١٦٣ شلن امريكي ، وسط الاحساس المتزايد بالتشاؤم بشأن مستقبل الاقتصاد البريطاني .

٣٠ : دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر عاجل لمناقشة تشكيل حكومة مؤقتة في روديسيا خلال اسبوعين على الاكثر « في أي مكان بأفريقيا الجنوبية تتفق عليه كافة الاطراف » وأعلن أنتوني كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، في بيان أصدرته وزارة الخارجية ، أن بريطانيا تقترح أن يرأس هذا المؤتمر ايفون ريتشارد ممثل بريطانيا الدائم لدى الامم المتحدة .
أنظر أيضا : زامبيا ٢٦ - المملكة العربية السعودية ١٢ -

المملكة المغربية :

١٢ : أعلن عبد الرحيم بوعبيد السكرتير الاول لحزب القوى الاشتراكية المعارض في المغرب ، أن هناك خطرا حقيقيا في الوقت الراهن من تجدد الحرب بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية .

٢٨ : بدأت القوات النسورية هجومها الشامل على مواقع القوى الوطنية والفلسطينية في منطقة جبل لبنان ، يواكبه هجوم مماثل على نفس المواقع من القوى اليمنية .

أنظر أيضا : الجزائر ١٤ - جمهورية مصر العربية [٢٩-٢] - يوجوسلافيا ٩ :

مالطة :

٢٠ : حقق حزب العمال الحاكم في مالطة بزعامة دوم مينتوف رئيس الوزراء ، انتصارا على الحزب الوطني ، بزعامة جورج جورج أوليفر المعروف بميله الغربية .
لقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في أنحاء مالطة ، من حصول حزب العمال على ٥٣٪ من جملة الاصوات ، مقابل ٤٧٪ حصل عليها الحزب الوطني .

المملكة العربية السعودية :

٤ : تم في الرياض ، توقيع ثلاث اتفاقيات شاملة مع عدد من شركات التعدين العالمية ، للتعقيب عن المعادن في ثلاث مناطق في السعودية ، ضمن سياسة الدولة التي تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومي .

١٠ : أكدت المملكة العربية السعودية في بيان رسمي ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

١٣ : وقعت المملكة العربية السعودية ، وهيئة الطيران البريطانية ، عقدا قيمته خمسمائة مليون جنيه استرليني ، تقوم بمقتضاه هيئة الطيران البريطانية بإنشاء مطارات سعودية .

١٤ : أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي ، أنه تم اكتشاف معادن مشعة في مناطق متعددة من السعودية ، وتنبأ بأن السعودية ستصبح من اكبر الدول المصدرة للمعادن « وفي مقدمتها الذهب والنحاس والفوسفات » .
أنظر أيضا : الاردن ٥ -

المنطقة التي تشترك عليها القوى الوطنية .

١٥ : أجرى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، تعديلا وزاريا مفاجئا ، سحب بمقتضاه من رشيد الصلح رئيس وزراء لبنان ، وأستد الى كميل شمعون وزارة الدفاع بالإضافة الى وزارتي الداخلية والخارجية .

١٦ : أعلن التجمع الاسلامي الذي يضم الشخصيات التقليدية للطائفة السنية ، رفضه القاطع للتعديل الوزاري المفاجيء الذي أجراه الرئيس اللبناني فرنجية . كما أكد حزب الكتائب أنه لم يستشر في هذا التعديل .

٢١ : شهدت كافة الجبهات في لبنان ، تصعيدا عسكريا هادئا ، في محاولة لمنع عقد مجلس النواب وعرقلة الرئيس اللبناني المنتخب الياس سركيس من أداء اليمين الدستورية .

٢٣ : أدى الرئيس اللبناني المنتخب الياس سركيس « التيسر » الدستورية كسادس رئيس لجمهورية لبنان بعد استقلالها .

٢٥ : أكد الرئيس اللبناني الياس سركيس « في رسالة بعث بها الى الرئيس اثور السادات » ترحيبه البالغ بأي اجتماع للجنة العربية المشتركة فيه جميع الدول العربية أو بعض منها ، وذلك لأن هذا الاجتماع « مطلب ضروري لمساعدة لبنان على الخروج من محنته » .

٢٥ : استمرت المشاورات السياسية المكثفة بين مختلف الاطراف اللبنانية ، في محاولة للتوصل الى قرار جديد بوقف إطلاق النار يلتزم به كل الاطراف ، وذلك بعد أن استجابت قوات المقاومة الفلسطينية لأوامر ياسر عرفات بوقف إطلاق النار من جانب واحد كبادرة طيبة تجاه الرئيس اللبناني الجديد الياس سركيس .

٢٦ : أعلن كميل شمعون ، أن وقف إطلاق النار من جانب القوات الفلسطينية « ليس كافيا لانهاء الحرب الاهلية في لبنان » وقال أنه لن يكون هناك سلام في لبنان ، حتى تسحب المقاومة الفلسطينية من كافة جبهات القتال .

١٣ : أعلن ويليام سكرانتون رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة تستخدم حق النقض ضد طلب انضمام فيتلانغ إلى المنظمة الدولية .

١٤ : أصدر الرئيس الأمريكي فورد : قرارا بتميين مالكولم تون مسفير أمريكا في إسرائيل ، سفيراً لها في موسكو ، خلفاً لسفيرها السابق والتر ستويسل . الساذي نقل سفيراً لبلاده في ألمانيا الاتحادية ، وذلك تعبيراً عن التوتر الذي طرأ على علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي ، وخاصة بعد سيطرة السوفييت للجهة الشعبية في أنجولا .

١٥ : وصل الأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودي إلى واشنطن في زيارة للولايات المتحدة ، تستغرق أكثر من أسبوعين ، يجري خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الأمريكيين حول العلاقات السعودية الأمريكية ، والوضع في منطقة الشرق الأوسط .

١٧ : نشرت الجولة الأولى من المباحثات بين الوفدين الأمريكي والإسرائيلي في الوصول إلى اتفاق حول موضوع الشقيب من البترول في خليج السويس ، والتي بدأت في مقر وزارة الخارجية الأمريكية .

٢٢ : أجلت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي ، الموافقة على تصريفات الحكومة الأمريكية الخاصة ببيع صفة الأسلحة الضخمة التي تشتعل على حوتى ٦٥٠ من الصواريخ المتطورة من طراز مافريك إلى المملكة العربية السعودية (٦ مليارات دولار) .

٢٢ : ذكر نيلب جنيب وكيل الخارجية الأمريكية خلال شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي ، أن الولايات المتحدة قدمت إلى إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أكثر من خمسة ملايين دولار لشراء معدات عسكرية .

٢٣ : وافق مجلس النواب بالكونجرس الأمريكي ، بأغلبية ٣١٨ صوتاً ضد ٦٣ صوتاً ، على قانون يقضي بتسريح الشركات

وودينسيا وأثلين ناميتيا ٢ من أن تولى الأغلبية الوطنية الحكم ، أمر لا مفر منه . وقال أنه يتبنى على هؤلاء البيض ، أن يدركوا هذه المسألة ، وكل ما في الأمر هو الشكل أو الصيغة التي سيتم بها توليهم الحكم .

٤ : منحت الحكومة الأمريكية حق اللجوء السياسي لرام جبالاني تقرب المحامين في الهند ، وهو من أشد معارضي أنديرا غاندي رئيسة الحكومة الهندية .

٧ : أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الأمريكي التي تحقق في أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل ، أن هذه المقاطعة أسفرت عن خسائر قدرها ٥٤ مليار دولار بالنسبة للأعمال التجارية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال العامين الماضيين .

٧ : أعلنت وزارة الزراعة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي طلب من الولايات المتحدة ٢٧٥ ألف طن من القمح ، وذلك طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، والتي يشتري الاتحاد السوفيتي بمقتضاها من ٦ إلى ٨ ملايين طن في العام من الحبوب الأمريكية .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكي فورد ، أن الولايات المتحدة قررت منح حق اللجوء السياسي للطيار السوفيتي الذي هبط بطائرته الميج ٢٥ في مطار هاكسودات بجسيرة هوكامبرو اليابانية ، في اليوم السابق ٦ سبتمبر ١٩٧٣ .

١٠ : أعلن البيت الأبيض ، أن الرئيس الأمريكي فورد ، أصدر أمراً مباشراً لهنري كيسنجر وزير الخارجية ، بأن يقوم فوراً برحلة إلى أفريقيا الجنوبية .

١٠ : وافق مجلس النواب الأمريكي ، على ميزانية الدفاع القومي التي تبلغ ١٠٤٣٣ مليار دولار ، بأغلبية ٣٣٨ صوتاً ، ضد ٤٥ صوتاً ، وأحالها إلى مجلس الشيوخ للتصديق .

١١ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية ، أن الولايات المتحدة تعتزم بيع صواريخ ومعدات حربية أخرى تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون دولار ، إلى كل من تونس وأستراليا والكويت .

١٢ : غادر الدار البيضاء ، موسى سعيدى وزير الدولة المغربي لشئون التجارة والصناعة والمعادن والبحرية التجارية ، على رأس وفد إلى الخرطوم لأجراء مباحثات حول مشروعات اقتصادية مشتركة بين المغرب والسودان .

التهنيسا :

١١ : وصل إلى نيبينا ، أحمد بن نور وزير الدولة التونسي لشئون الدفاع ، في زيارة رسمية للتهنيسا ، تلبية لدعوة من وزير الدفاع التهنيساوى لأجراء مباحثات حول برنامج للتعاون بين الجيشين التونسي والتهنيساوى بشأن تبادل الخبرات .

الهند :

١٩ : أعلنت الخارجية الهندية ، إلغاء الرقابة التي كانت مفروضة على المراسلين الأجانب في الهند ، منذ إعلان حالة الطوارئ في العام الماضي .

انظر أيضا : الولايات المتحدة

٤ -

هولندا :

١٠ : صدر مرسوم ملكي يقضي بتجريد الأمير برنارد زوج ملكة هولندا رسمياً ، من جميع ألقابه ومناصبه العسكرية ، بسبب دوره في تسوية رشاقوى شركة لوكهيد الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : هاجم الرئيس الأمريكي جيرالد فورد مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية ، مقترحات منافسه الديمقراطي جيمي كارتر ، بشأن احصاء سحب تدريجي للقوات الأمريكية في الخارج ، وقال أن هذا الرأي يصدر من منطق سلبي تجاه قضية السلام العالي .

١ : حذر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ، البيض في

انظر ايضا : الاتحاديون
السوفييتي (١٥ - ٢٠)

يوجوسلافيا :

٩ : طالب الرئيس اليوجوسلافي تيتو
بضرورة حل الازمة في سبيل
سلامية ، كما دعا الى حماية
مصالح الشعب الفلسطيني .
جاء ذلك في الكلمة التي القاها
الرئيس تيتو في حفل تكريم
الرئيس السروماني تيتوكوفيتش
شاوشيسكو ، بمناسبة زيارته
ليوجوسلافيا .

١٦ : أعلن متحدث رسمي يوجوسلافي
تأجيل جميع الزيارات الرسمية
لرؤساء الدول الاجنبية او
رؤساء الاغزاب ليوجوسلافيا ،
بسبب مرض الرئيس تيتو .

اليونان :

٢ : بدأت القوات اليونانية ، مشاورات
بحرية وجوية واسعة في بحر
ايجه ، وذلك في نفس الوقت
الذي تقوم فيه سفينة الامميات
التركية سيسميك ، برحلة جديده
في بحر ايجه ، لإجراء احاديث
خاصة بالتنقيب عن البترول .
١١ : رفض الطلب المقدم من اليونان
الى محكمة العدل الدولية ،
بشأن اتخاذ اجراءات تحفظية
في النزاع بينها وبين تركيا
حول حقوق التنقيب عن البترول
في بحر ايجه .
انظر ايضا : قبرص ٦ -

الحزب الاشتراكي الياباني ، ان
المطرفين اليابانيين المتورطين في
حوادث خطفه الطائرات والهجوم
على السفارات في العام الماضي ،
يعيشون حاليا في طرابلس
بليبيا .

٧ : وصل الى طوكيو ، ايجي تساري
نائب رئيس وزراء كيمسوديا
للشئون الخارجية ، في زيارة
رسمية تستغرق يوما واحدا ،
لاجراء محادثات مع وزير
الخارجية الياباني حول الموقف
في الهند الصينية ، وامكانية
تبادل السفراء بين البلدين .

١٦ : أعلن تاكيو ميكي رئيس الوزراء
الياباني ، تشكيل الحكومة
الجديدة ، بعد مشاورات مطولة
مع زعماء الاجنحة الرئيسية في
الحزب الليبرالي الحاكم السدين
قلوا يطالبون باستقالته حتى
آخر لحظة .

١٩ : أعلنت مصلحة الدفاع اليابانية ،
ان فريقا من الفنيين الامريكين
يتألف من ١١ شخصا ، انضم
الى مجموعة من الخبراء اليابانيين
وبدأوا معا عملية فك الطائرة
السوفيتية « الميج - ٢٥ » .

٢٥ : استهدمت وزارة الخارجية اليابانية
فيكتور فييتسوف مستشار
السفارة السوفيتية في طوكيو ،
وسلمته بفترة من الحكومة
اليابانية ، تنفي فيها ما ادعاه
الكرملين مؤخرًا ، من ان الطيار
السوفيتي فيكتور بليتيكو ، قسد
أرغم على طلب اللجوء السياسي
الى الولايات المتحدة .

الامريكية من الاستجابة لشروط
المتابعة العربية ضد اسرائيل
في الوقت الذي حذر فيه المستوطنون
في حكومة الرئيس الامريكي
فورد ، من ان العلاقات التجارية
القائمة بين الولايات المتحدة
والدول العربية ، سوف تصاب
بأضرار بالغة وخطيرة ، من جراء
تنفيذ ذلك القانون .

٢٥ : رفضت لجنة العلاقات الخارجية
في مجلس الشيوخ الامريكي ،
طلب الحكومة بيع ٦٥٠ صاروخا
من طراز مافريك أرض - جو
للسعودية .

٢٥ : وافق الكونجرس الامريكي ، على
قانون المساعدات الخارجية للعام
١٩٧٧ والذي يبلغ اجمالي
المساعدات ١٠.٥٠٠ مليون دولار ،
تحتل منها التبرعات على مبلغ
٧٣٥ مليونًا بمساعدات و ١.٠٠٠
مليون كتروشن عسكرية للبيعات
السلاح ، وتحتل مصر على
٧٠٥ مليون دولار ، وسوريا
على ٨٠ مليونًا ، والاردن على
٧٥ مليونًا .

انظر ايضا : الاردن [٥] -
٢٩ [ايران ٢٥ - تركيا ٢١ -
توانيا ١٥ - مصر ٢٩] -
رونيشيا ٢٤ - زامبيا [٢٠ -
٢٦ [- السودان ١٩ -
سويسرا ٤ - الصين ٢٦ -
فرنسا ٧ - فلسطين [٨ -
٢٤ [- اليابان ١٩ -

اليابان :

٤ : أكد - إسماعيل كاميستو نائب الرئيس

أكتوبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

دعا الاتحاد السوفيتي في بيان
اذاعته وكالة تاس جميع الاطراف
المعنية بأزمة الشرق الاوسط الى
مقد مؤتمر جنيف خلال شهر
أكتوبر لبحث اقتراح سوفييتي
لحل الازمة يتضمن ، بنود اولها

٢ : هاجمت وكالة تاس السوفيتية
في تعليق لها التدخل السوري عند
السلطانيين في لبنان والذي يؤيد
على الموقف الذي تدعي سوريا
انها تتخذه ضد الاميرالية العالمية

٥ : أكد ليونيد بريجنيف السيمكريتير
العام للحزب الشيوعي السوفييتي
حزب الاتحاد السوفييتي على

الانسحاب اشرائيل من جميع
الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧
واقرار الحقوق الثابتة للشعب
الفلسطيني ومنها حقها في انشاء
دولة وضمان حق الوجود المستقل
لجميع الاطراف المعنية واتهاء
حالة الحرب بين الدول العربية
واسرائيل .

أشرفت الدولة وأعطاه العمال الحق في تنظيم نقاباتهم .

١٧ : [١] وألغت الحكومة الأسبانية على تقديم مشروع القانون الخاص بالاصلاحات الديمقراطية الى البرلمان .

٢١ : [٢] حذر فرتانديز - فيراندو رئيس البرلمان الأسباني العناصر اليمينية المتطرفة في البرلمان من أن الملك خوان كارلوس توسع أن يحل البرلمان إذا برز برنامج الاصلاحات الديمقراطية .

انظر أيضا [٣] فرنسا [٢٨-٣٠] .

المانيا الاتحادية

٤ : [٤] فاز الائتلاف الوريث الحاكم في ألمانيا الغربية الذي يرأسه المستشار هيلموت شميت بأقلية ثمانية مقاعد في البرلمان الألماني اذ حصل على ٢٥٢ مقعدا وحصلت أحزاب المعارضة على ٢٤٤ مقعدا .

١٧ : [٥] قرر وزير المالية ومحافظة البنوك المركزية للدول الأعضاء في نظام التضامن النقدي الاوربي في فرانكفورت [٦] رفع سعر المارك الألماني بنسبة ٢٪ .

٢٢ : [٧] أعلن هانز ديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية أن اختيار بلاده لعضوية مجلس الأمن يزيد من مسؤوليتها السياسية على المستوى الدولي .

انظر أيضا [٨] السودان ٢١ -

المانيا الشرقية

٢٩ : [٩] انتخب البرلمان الجديد في ألمانيا الشرقية إيريك هونيك سكرتير عام الحزب الشيوعي رئيسا للدولة .

أوغندا

١٣ : [١٠] قرر الرئيس الأوغندي هيدوي أمين إعفاء اللواء أندريك مصطفي من مناصبه كوزير للدفاع ورئيس للاركان العامة ومجلس الدفاع الوطني ، وإيمساده الى خارج البلاد .

انظر أيضا [١١] الصين ٢٨ -
المراق ١٩ - فرنسا ١٢ -
لبنان ١ - المملكة المتحدة ٤ -
الولايات المتحدة [١٢] ١ - ٣٠ : [١٣]
اليابان ٢٢ -

أثيوبيا

٣٠ : [١٤] بدأ في أديس أبابا المؤتمر الدولي الاول غير العادي للتضامن مع شعب جنوب أفريقيا الذي تنظمه منظمة تضامن الشعوب الافريقية للاسيوية وذلك لبحث وسائل تقديم التضامن وتأييد شعب جنوب أفريقيا للتوصل ولوبطريق الكفاح المسلح الى قلب نظام الحكم العنصري .

الارجنتين

٤ : [١٥] نجا جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله في أحد المواقع العسكرية .

٢٦ : [١٦] أدين ماريلا استلا بيرون رئيسة الارجنتين السابقة بتهمة اختلاس ما يقدر بنحو نصف مليون دولار من أحد الصناديق الخيرية وأمر القضاء بحبسها حبسا احتياطيا الى حين صدور الحكم النهائي .

الأردن

١١ : [١٧] بعث الأردن بذكرات عاجلة الى دول الجامعة العربية والدول الاسلامية لابلغها بانتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية في الضفة الغربية المحتلة .

اسبانيا

٤ : [١٨] شمل مدينة مدريد إضراب عام اشترك فيه عشرات الالاف من العمال والشباب ونظمته الاحزاب والجماعات اليسارية احتجاجا على أعمال العنف التي تقوم بها منظمات اليمين .

٤ : [١٩] اغتيل في إقليم الباسك جوان ماريافيلا عضو البلاط الاستشاري وهو أعلى سلطة استشارية للملك خوان كارلوس .

٥ : [٢٠] قررت الحكومة الإسبانية حل نقابات العمال التي كانت تحت

التعاون مع الغرب وخاصة فرنسا [٢١]

١٦ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية أن سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز ٢٣ » تستعد للعودة الى الأرض بعد أن فشلت في الالتحام مع محطة ساليوت ٥ .

١٨ : شوهد اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لأول مرة منذ ٢٢ يوليو الماضي في مناسبة هامة .

١٨ : تمكنت فرق الانتاذ السوفيتية من انتشال رائدي سفينة الفضاء سويوز ٢٣ بعد أن هبطت هبوطا اضطراريا في بحيرة تينجيز على مسافة ١٢١ ميلا من سباليينجراد [٢٢] أبرمت اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفيتي وإيران تسدرها ثلاثة مليارات دولار لتصدير الغاز الإيراني الى الاتحاد السوفيتي .

١٩ : دعا ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي الى بناء صرح من العلاقات الطيبة بين الاتحاد السوفيتي والدول الاسيوية على أساس مرحلي .

٢٥ : [٢٣] بدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي اجتماعاتها لتحديد مسار الدولة الاقتصادي والاجراء بعض التعديلات في القيادة العليا .

٢٦ : [٢٤] أطلق الاتحاد السوفيتي تمرا سناييا جديدا في سلسلة أتمار كوزموس يحمل رقم ٨٦٣

٢٧ : بعث ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي برقية تهنئة الى هواكو فينج بمناسبة تعيينه رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني كما أذاع راديو موسكو في إذاعة موجهة لبكين أن الاتحاد السوفيتي يتبع سياسة ايجابية تجاه الصين ويعمل على إعادة العلاقات معها الى مجراها الطبيعي .

٢٨ : أذاع راديو موسكو أن إيران أعادت الطيار السوفيتي الذي كان قد هرب الى طهران خلال شهر سبتمبر وطلب اللجوء السياسي للولايات المتحدة .

٢٩ : وافق مجلس السوفييت الأعلى بالاجماع على قانون خطة الدولة لثمنية الاقتصاد القومي لعام ١٩٧٧ و١٩٧٧ التي تصل الى ٢٣٨ مليارات و ٥٢٩ مليوناً في ٥٧٢ ألف روبل .

ايران

١٤ وصل الى طهران الرئيس الفرنسي

ديستان في زيارة رسمية لـ ٨ ايام من اجل تعزيز الروابط والعلاقات التجارية بين البلدين وتطوير التعاون بين البلدين في المجال النووي ١٥ ولاجـراء مباحثات مع الشاه حول أزمة لبنان والعلاقات بين ايران والسوق الاوروبية المشتركة .

١٦ أعلن الرئيس الفرنسي ديستان في طهران أن فرنسا امتدت اتفاقيات تجارية مع ايران قيمتها ٣٠ مليار فرنك بالإضافة الى مشروعات أخرى قيمتها ٣٠ مليار فرنك .

١٧ قدمت فرنسا وايران في البيان المشترك الصادر عن زيارة الرئيس الفرنسي لـ ١٤ الى انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٢٣٨ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين .
انظر ايضا : ١٩ - ٢٨ - المملكة السعودية ٢٤ -

ايرلندا الجنوبية

٢٢ بدأت حكومة جمهورية ايرلندا في بحث مسألة تعيين رئيس جديد للجمهورية وذلك عقب استقالة الرئيس أو دالاي المفاجئة والتي وضعت البلاد في خضم أزمة سياسية ودستورية حادة .

ايطاليا

١٣ بدأت على شاطئ قرب العاصمة الايطالية مناورات حلف الاطلسي التي أطلق عليها « استعراض الامراز » والتي تتضمن خطة هجوم برمائي للقوات البحرية الأمريكية والايطالية والبريطانية .
١٤ تصاعدت معارضة اتحادات العمال الايطالية لاجراءات التشف الجديدة التي اتخذتها الحكومة الايطالية .

باكستان

١٥ طالبت باكستان بتشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لبحث

مسألة تنفيذ القرآن في قريش
الانبياء بالخليل وهو الحادث الذي أدى الى تنافس الاضطرابات من انهاء الضمة الغربية المحتلة .
١١ بدأت في اسلام اباد المحادثات بين الملك خالد ملك السعودية مع ذوق الفتح على بوتو رئيس وزراء باكستان وتناولت مشكلات الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا والوضع الراهن في لبنان واقتراح باكستان الخاص لعقد مؤتمر قمة لدول العالم الثالث لمناقشة مسألة عدم التوازن بين الدول الفقيرة والغنية .

البحرين

٢ وصل الى المنامة الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في زيارة رسمية للبحرين لاجراء محادثات مع المسؤولين حول مسائل الامن .

١٩ افتتحت في المنامة الندوة الدولية لصناعة البناء في العالم وخاصة في منطقتي الخليج والشرق الاوسط وتنظيمها وزارة الاشغال في البحرين ويحضرها نحو ٢٠٠ من ممثلي المؤسسات الاستشارية الهندسية في العالم .

٢٥ غادر المنامة وليام كليمانتن نائب وزير الدفاع الأمريكي متجها الى صنعاء ضمن جولة يقوم بها في هدد من دول المنطقة .

بولندا

١٥ بدأ الرئيس الفرنسي ديستان زيارة لبولندا تستغرق يومين حيث يجري مباحثات مع ادوارد جيريك زعيم الحزب الشيوعي البولندي حول مسألة الوفاق الاوروبي والمؤتمر الدولي المزمع ليحث مدى تطبيق اتفاق هلسنكي بين الشرق والغرب .
انظر ايضا : ليبيا ٢٤ -

تونس

١٧ وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الى تونس في زيارة رسمية لمدة ٢٤ ساعة وذلك لمواصلة المشاورات التي كان

قد بدأها في واشنطن مع الهادي نويرة رئيس الوزراء والمسؤولين في وزارة الدفاع .
انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٣ -

تايلاند

١٦ وقع انقلاب عسكري في تايلاند واعملين وزير الدفاع الاميرال سانجاد شالايو الاستيلاء على السلطة في تايلاند وفرض الاحكام العرفية في البلاد والغاء العمل بالدستور وجعل البرلمان وتعميم القوانين العسكرية وايضا جميع الصحف .

٢ أعلن تانين كرايغيشين رئيس وزراء تايلاند الذي وضعه الانقلاب العسكري على رأس الحكومة الجديدة أن المشاكل التي تواجه بلاده هي مكافحة الشيوعية واليؤس والفساد ودعا الشعب الى التمسك بالدين والملك والديمقراطية .

١٠ قامت سلطات الانقلاب في تايلاند باحسراق أكثر من ملبسون كتاب ووثيقة للافكار الشيوعية كانت قد استولت عليها خلال حملة تفتيش واسعة النطاق شملت المكتبات العمامة والجامعات والاتحاد الوطني للطلاب .

١١ أعلن راديو تايلاند طرد الجنرال شالارد هيرانيا سيوري نائب قائد القوات المسلحة من الخدمة العسكرية ووضعه تحت المراقبة وذلك لتزعمه حركة مناوئة داخل الجيش التايلاندي ضد الانقلاب الجديد .

١٣ أعلن راديو تايلاند فرض حظر التجسس في بانكوك بسبب « الموقف غير المأمون » في البلاد .
١٤ أعلن راديو تايلاند اغلاق جميع المدارس لمدة اسبوعين . كما أعلن رئيس الوزراء الجديد برنامجا « لاعادة الديمقراطية الى تايلاند » خلال ١٦ عاما .

١٨ أصدرت سلطات الانقلاب العسكري في تايلاند قرارا جديدا يحظر على المواطنين البقاء في بعض مناطق البلاد باعتبارها مناطق واقعة تحت سيطرة الشيوعيين .

لبحث التمويل اللازم لتوسيع قنصاة السويس والذي تتراوح تكاليفه بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مليون دولار ويحضره خبراء من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق التنمية الكويتي .

٢٥ : بدأ في القاهرة مؤتمر القمة العربي الشامل للنظر في ٣ موضوعات رئيسية هي : [١] قرارات مؤتمر القمة المحدود بالرياض . [٢] التضامن العربي . [٣] خطة توزيع قوات الأمن العربية لصون السلام في لبنان . وفي الجلسة الأولى للمؤتمر وافق الملوك والرؤساء العرب على مقررات الرياض .

٢٥ : وافق بالاجماع ممثلو الهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية الذين حضروا المؤتمر الدولي لتمويل مشروع تعبيق وتوسيع قنصاة السويس على تمويل النقد الاجنبى اللازم للمشروع . وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ٩٠٠ مليون دولار حتى سنة ١٩٨٠ .

٢٥ : بحث مصر بطلب الى المؤتمر الاسلامي العالمي المنعقد في الرياض لبحث مسألة سوء معاملة العرب في الاراضي المحتلة وانتهاكات اسرائيل للحرم الابراهيمى .

٢٦ : أكد الملوك والرؤساء العرب في البيان الصادر عن ختام أعمال المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية ، التزامهم بالسبل على توصيات الضمانات اللازمة للتثبيت وقت إطلاق النار في لبنان والحفاظ على المقاومة الفلسطينية كما أعلنوا رفضهم تقسيم لبنان تحت أى صورة .

وأكدوا الالتزام بعدم التدخل في شؤونه الداخلية . ووافق الملوك والرؤساء على اجتباعاتهم على تشكيل قوات الأمن العربية من ٢٠ ألف جندي منهم ١٠ آلاف من سوريا و ٥ آلاف من المقاومة الفلسطينية وكتيبة من كل من دولة الامارات العربية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وليبيا وكتيبتان من السودان .

٢٧ : أعلن وزير الاقتصاد المصرى أنه قد تم تدبير الاموال اللازمة لتمويل مشروع خط أنابيب البترول الجديد « رأس ششير - السويس - القاهرة » وذلك بمعاونة الصندوق الكويتى للتنمية .

المستقلين اليمنيين حول مساهمة العراق في تمويل عدد من مشاريع التنمية في اليمن .
أنظر أيضا : الصومال ٢٠ -

جمهورية مصر العربية

٢ : بدأ قدم وزير الخارجية اسماعيل فهمى الى الرئيس السادات تقريراً عن مهمته الاخيرة في باريس والمباحثات التي أجراها مع الرئيس ديستان حول دور كل من مصر وفرنسا إنفاذاً لوحدة لبنان وحماية المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية الفلسطينية .

٣ : أعلن الرئيس السادات أنه رفض إرسال قوات مصرية الى لبنان بالرغم من الطلب الذى قدم اليه ولأعرب من مارضته لإنشاء قوة سلام مصرية - فرنسية تحل محل القوات السورية في لبنان .

١٠ : وصل الى القاهرة الرئيس بيدل بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ ايام لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول العلاقات بين البلدين والوضع في أفريقيا والازمة اللبنانية .

١٤ : بحث الرئيس السادات برسائل عاجلة الى كل الملوك والرؤساء العرب حول التطورات الاخيرة في الازمة اللبنانية والناجمة من قرار سوريا بمقاطعة مؤتمر القمة العربى وتعيين وزير خارجيتها عبد الحليم خدام ممثلاً لها في اجتماعات القمة .

١٥ : تم الاتفاق بين مصر والسوق الاوروبية المشتركة على قرض طويل الاجل قيمته ٢٠٤ ملايين دولار للمشروعات الزراعية والصناعية في مصر ، وتم الاتفاق على أن تحصل المصارف المصرية ومنها جميع السلع الصناعية على إعفاءات جمركية في دول السوق وذلك بنسبة ٨٠٪ ترتفع الى ١٠٠٪ في سنة ١٩٧٧ .

١٦ : أدى الرئيس السادات اليمين الدستورية كرئيس لجمهورية مصر العربية عن فترة الرئاسة الثانية للجمهورية .

٢٢ : بدأ في القاهرة أول مؤتمر دولي

٢٥ : أعلنت حكومة الانقلاب العسكرية في تايلاند أنها أجرت حركة تطهير في صفوف كبار موظفى الدولة الذين تمسك بهم من العناصر المناهضة للولايات المتحدة .

٢٥ : ازداد التوتر القائم في العلاقات بين فيتنام وتايلاند بعد أن اتهمت الحكومة الفيتنامية النظام العسكري اليميني الجديد في تايلاند باعتقال مايزيد عن ٧ آلاف من الرعايا الفيتناميين في إقليم نونج كاي التايلاندى .

٢٦ : ازدادت هجمات قوات الثوار الشيوعيين على المنشآت الحكومية في المناطق النائية في تايلاند . في الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة خمس طائرات هليكوبتر الى تايلاند لمكافحة تهريب المخدرات .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٠ -

جابون

١٩ : بدأت في ياؤندى حلقة دراسية دولية من استخدام أجهزة الحاسب الالى « الكومبيوتر » في خدمة الاقتصاد الوطنى في القارة الافريقية .

الجزائر

٤ : وقعت الجزائر وتشيكوسلوفاكيا اتفاقاً ثنائياً ينص على تبادل العلاقات الثقافية .

٢٦ : بدأ في العاصمة الجزائرية المؤتمر المشترك لجمعية روما الاقتصادية والمعهد الدولى للبصار ولمدة أربعة ايام لمناقشة التقرير الذى أعده الاقتصادى الهولندى جان تهرجن بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

٣١ : وصل جاستون ثورن رئيس وزراء ليكسبيرج الى الجزائر في زيارة رسمية لأجراء مباحثات مع المسؤولين حول العلاقات بين البلدين .

الجمهورية العربية اليمنية

٥ : وصل الى صنعاء وفد اقتصادى يرافق لأجراء محادثات مع

٢٧ : جرت سلسلة واسعة من المشاورات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب قبل مغادرتهم القاهرة حول الوسائل التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربية من أجل إعادة السلام الى لبنان وتعميره .

٢٧ : اتفق الرئيسان السادات وحافظ الأسد على تعيين الفريق أول عبد الفتاح الجبسي قائد عام القوات المسلحة المصرية ، قائدا عاما للجبهة المصرية - السورية .

٢٨ : توجه ٥٠ مليون ناخب مصري للدلاء بأصواتهم في أول انتخابات من نوعها لمجلس الشعب يتم اجرائها في إطار التنظيمات السياسية الجديدة وبلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات ١٦٦٠ مرشحا يجري التنافس بينهم لاختيار ٢٤٦ عضوا للمجلس الجديد .

انظر أيضا : السودان ١٤ - الكويت ٢ - الفلبين ٨ - المملكة العربية السعودية [١٦ - ١٨] - النمسا [١٠ - ٢٢] .

جنوب أفريقيا

١٧ : اقامت حكومة جنوب افريقيا احتفالات في كيب تاون بمناسبة ما يطلق عليه حكومة بريتوريا العنصرية « استقلال اتسليم ترانسكاي » في دوله جديدة .

١٨ : وقعت مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمظاهراتيين الوطنيين الافريقيين في ضواحي العاصمة جوهانسبرج احتجاجا على السياسة العنصرية لتلك الحكومة في البلاد . انظر أيضا : اثيوبيا ٣٠ - زامبيا ١٤ .

دولة الامارات العربية

٤ : وصل الى ابو ظبي نحر الدين على أحمد رئيس جمهورية الهند في زيارة رسمية .

٤ : ناشد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية باسم الثورة الفلسطينية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العدول من قراره بالتفخي عين منصبه .

٢٩ : بدأت المحادثات الرسمية الفرنسية في ابو ظبي حول المشاركة الفرنسية في مشروعات التنمية

في دولة الامارات : البثوث كيميائية والانشاءات .
انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢٨ -

روديسيا

١ : اعلن ركس نونجوتاند جيش شعب زيمبابوي [روديسيا] ان الجيش سيستمر في القتال ضد نظام الحكم العنصري حتى تحصل الاغلبية الاربعية الى السلطة .

٢ : دارت اعنف معركة بين قوات الحكومة العنصرية في روديسيا ورجال جيش التحرير من قواعدهم في موزمبيق .

٤ : اعلن جوشو نكومو رئيس الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقى ان بريطانيا قدمت خطة جديدة للتبوية وان زعماء ذول مواجهة الحمس قد وافقوا عليها .

٧ : اعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ان المؤتمر الذي دعت اليه بريطانيا يقتصر على مناقشة المبادرة الامريكية البريطانية الخاصة بالتبوية في روديسيا .

١١ : دعا جوشو نكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقى الافريقى بريطانيا الى تأجيل موعد عقد المؤتمر الدستوري الخاص بروديسيا وذلك لاتاحة الفرصة لاجراء مزيد من المشاورات مع الزعماء الافريقيين وطالب بضرورة الانراج عن الزعماء المحتجزين في روديسيا وعودة المثقفين الى الخارج حتى يتسنى اشتراكهم في المشاورات الجارية .

انظر أيضا : زامبيا ١٧ - سويسرا [٢٤ - ٢٩] .

زامبيا

١٤ : وصلت الى زامبيا انديرا فاندى رئيسة وزراء الهند في زيارة رسمية لمدة ٤ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس كنيث كاوندو حول الموقف في جنوب افريقيا وشئون العالم الثالث .

١٧ : بدأت في لوزاكا اجتماعات زعماء ذول مواجهة الافريقية لبحث تشكيل وفد الوطنيين الروديسيين في مؤتمر جنيف لبحث نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية .

السودان

٢ : بدأ في الخرطوم المؤتمر الصحفي العالمى الذى تنظمه وزارة الصحة السودانية مع هيئة الصحة العالمية .

٥ : بدأت مجموعة من الشركات الالمانية والانجليزية بمد انابيب نقل المياه من ميناء بورسودان الى الخرطوم وانشاء ٤ محطات ضخ للمياه .

١٤ : اعلن الرئيس السودانى نميرى ان دعم وتقوية دول المنطقة العربية في البحر الاحمر وهى مصر والسودان والسعودية ، له اكبر الاثر في الاستراتيجية العربية والعالمية .

٢١ : حصلت السودان على قرض يبلغ ١٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية وذلك لبناء ميناء على البحر الاحمر عند سواكن واعادة رصف طريقه في غرب السودان .

سوريا

٣ : وصل الى دمشق اللواء عثمان الحميد رئيس اركان حرب الجيش السعودى لوضع ترتيبات مغادرة القوات السعودية لاراضى سوريا التى كانت ترابط فيها منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ٢ - جمهورية مصر العربية ٢٧ - فلسطين [١ - ٩] - لبنان [١ - ١٦] - ليبيا ٧ - السعودية [١٦ - ٢٤] - يوغسلافيا ٢ .

السويد

٨ : اعلن ثوريغسون فايلدين رئيس وزراء السويد تشكيل اول وزارة غير اشتراكية في السويد منذ ٤٤ عاما . وتضم الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف ٣ احزاب هي حزب الوسط والحزب الحر والحزب المحافظ .

٢٦ : نجحت السويد في تطوير عملية الضباب الصناعى الى الحد الذى يحجب فيه الاهداف العسكرية من الصواريخ الموجهة بأشعة الليزر كما يخجب الدبابات والسفن من الاسلحة تحت الحمراء والصواريخ الموجهة بالتليفزيون .

٢٢ : أعلن في جنيف مبعوثنا باسم
باسم انتوني كروسلاند وزير
الخارجية البريطانية انه لا توجد
بنود سرية في المبادرة الأمريكية
البريطانية التي تستهدف نقل
السلطة الى الاغلبية الوطنية
الافريقية في روديسيا وأكد أن كل
ماورد في المبادرة يمثل ورقة عمل
يتفاوض على بنودها في مؤتمر
جنيف المزمع .

٢٤ : وصل الى جنيف زعماء روديسيا
الافريقيون الوطنيون .

٢٦ : قررت الحكومة البريطانية الموافقة
على مطالب الزعماء الافريقيين
بشأن الاسراج عن المعتقلين
السياسيين في روديسيا .

٢٨ : عقد مؤتمر جنيف الخاص ببحث
مشكلة روديسيا جلسته الاولى
تلا خلالها ايفور ريتشارد السفير
البريطاني لدى الامم المتحدة ورئيس
المؤتمر رسالة من جيمس كالاها
رئيس وزراء بريطانيا أكد فيها
أن بريطانيا تؤيد المؤتمر من أجل
التوصل الى استقلال روديسيا
بما يحقق مصالح كل الأطراف .

٢٩ : اتخذ الزعماء الافريقيون الاربعة
الممثلون للحركات الوطنية الروديسية
وهم القس ايل موزوروا وجوشوا
نكومو وروبرت هوجابي وندا بنجي
سيتولي ، خطا موحدا متشددا
في الكلمات التي القوها في
الجلسة الثانية لمؤتمر جنيف الخاص
ببحث مشكلة روديسيا .

٣٠ : وصل ويليام شوفيل مساعد وزير
الخارجية الأمريكي للشئون الافريقية
الى جنيف للاشتراك في مؤتمر
روديسيا كوسيط بين الوفود .
وذلك بمسند ان أعلن الزعماء
الروديسيون ضرورة نقل السلطة
فوراً الى الاغلبية الافريقية وتحديد
موعد خلال مؤتمر جنيف للاستقلال
الكامل لزيمبابوي .

٣١ : استمرت الجهود البريطانية
للتقريب بين وجهات نظر الزعماء
الوطنيين وحكومة سميث العنصرية
في روديسيا .

الصومال

٤٠ : وصل الى مقديشو المتقدم ابراهيم

الحمدى رئيس مجلس قيادة الثورة
بالجمهورية العربية اليمنية ، في
زيارة رسمية للصومال لمدة ٤ ايام
بدعوة من الرئيس الصومالى محمد
سياد بري .

الصين

٩ : ظهرت في شوارع بكين ملصقات
ضخمة تعلن أن هواكو مينج رئيس
وزراء الصين قد عين رئيساً للجنة
المرورية للحزب الشيوعى الصينى
خلال ماوتسى تونج .

١٥ : رددت الدوائر الصينية أن شيانج
شنج ارملة الزعيم الصينى الراحل
ماوتسى تونج ورفاقها الراديكاليين
الثلاثة وهم وانج هينج دين نائب
رئيس الحزب وشناسون شيواو نائب
رئيس الوزراء وياو وين يوان
المسكر الايديولوجى للحزب فى
شنغهاى ، قد خططوا لاغتصاب
هواكو مينج خليفة الزعيم ماو
والاستيلاء على السلطة .

١٧ : أذاعت وكالة انباء الصين الجديدة
أن الصين اجرت بنجاح تجربة نووية
جديدة .

١٩ : شنت وكالة الانباء الصينية
هجوما جديدا على الدبلوماسية
السوفيتية واساليبها المستخدمة
مع دول الشرق الاوسط والدول
التامية وجيرانها فى أوروبا .

٢٠ : استمرت المظاهرات الجماهيرية
فى ميناء شنغهاى وحيلة الملصقات
العنيفة التى تنسد بالزعماء
الراديكاليين الاربعة المتهمين
بمحاولة انتزاع السلطة فى الصين
٢٢ : أكد راديو بكين لأول مرة بشكل
رسمى نيا تعيين هواكو مينج رئيسا
للحزب الشيوعى الصينى ورئاسة
اللجنة العسكرية التابعة للجنة
المرورية للحزب . كما أعلن راديو
بكين أن « عضابة » شيانج شنج
ارملة الزعيم ماو التى قامت
لاغتصاب السلطة قد تم سحقها
وتصفيتها تماما .

٢٤ : أقيم فى بكين مؤتمر شعبى ضخم
اشترك فيه أكثر من مليون صينى
للاحتفال بتعيين هواكو مينج رئيسا
للحزب الشيوعى الصينى ولادائه
مؤامرة الاربعة المتهمين بالقياس
بمحاولة الانقلاب .

٢٨ : أعلنت بكين رفضها برقيات التهانى
التي بعثت بها «موسكو وحلفاؤها»
الى هواكو مينج رئيس الوزراء

الصينى بمناسبة تعيينه زعيما
للحزب الشيوعى . وأوضح بكين
أن هذا الرفض يتم لعدم وجود
علاقات حزبية بين الصين وهذه
الدول .

٣٠ : أعلنت وكالة انباء الصين وراديو
بكين طرد القيسادات الراديكالية
المروعة بثلاثى شنغهاى وهم شيانج
شان شيواو ، وياو يوان وانج
هانج وين من جميع مناصبهم فى
الحزب والحكومة .

٣١ : أعلن جيش التحرير الشعبى
الصينى لأول مرة بشكل رسمى عن
ثقتهم فى هواكو مينج الرئيس الجديد
للحزب الشيوعى الصينى .

أنظر أيضا : الاتحاد السوفيتى
١٧ - فرنسا ١٣ - الولايات
المتحدة [٩ - ٢٠] .

كوبا

١٦ : امر بديل كاسترو رئيس وزراء
كوبا عن اعتقاده بأنه ما يزال
هدما لوامرات الاغتيال التى تحيكمها
المخابرات المركزية الأمريكية وقال
ان لديه من الادلة ما يثبت ذلك .

الكويت

٢ : وافقت الكويت فى تأجيل سداد
ترويض تبلغ قيمتها ٢٢ مليون دينار
كويتى كانت قد حصلت مصر عليها
خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ حتى
سنة ١٩٦٥ وذلك لمدة عامين .

١١ : شددت حكومة الكويت المقويات
على كل من يخالف قانون الصحافة
الجديد كما قررت انشاء وكالة
انباء وطنية تملكها الدولة .

١٢ : أعلن مبعوث رسمى ان انتاج
الكويت من البترول الخام سجل
رقما قياسيا لم يسبق له مثيل
منذ عدة سنوات حيث بلغ معدل
الانتاج مليونين و ٢٥٠ ألف برميل
يوميا .

٢٠ : تم التوقيع على اتفاقية ترضى بين
الصندوق الكويتى للتنمية
الاقتصادية العربية ومالى يتقدم
الصندوق بموجبها قرضا تسدده
خمسة ملايين دينار كويتى للاسهم
فى مشروع سد سلنجر فى مالى .
أنظر أيضا : المملكة السعودية

١٥ : وصل إلى الدوحة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في زيارة رسمية لقطر تستغرق ٣ أيام لإجراء مباحثات مع وزير الداخلية القطري حول موضوع الأمن في المنطقة وتنمية العلاقات بين البلدين .

عمان

٣ : اكتشفت سلطنة عمان ٣ حقول جديدة غنية بالبترول كما اكتشفت لأول مرة مناجم غنية بخام النحاس .
٣ : أعلن راديو عمان أن خمسة من الأعضاء السابقين في « الجبهة الشعبية لتحرير عمان » قد سلموا أنفسهم وأسلحتهم إلى السلطات العمانية بعد أن عبروا الحدود من جمهورية اليمن الجنوبية إلى سلطنة عمان .

العراق

٤ : وصل إلى العراق داوود أنان وزير الصحة البريطانية في زيارة رسمية لمدة ٤ أيام .

١٩ : تم الانتهاء من امداد خط الانابيب السوفييتي الصنع الذي يبلغ طوله ٤٤٥ كيلومترا والموصل بين بغداد والبصرة وتبلغ طاقته ٥٠٠ مليون طن بترول سنويا .
٢٥ : أعلن رسميا في العراق أن حوالي ٤ آلاف من الاكراد قد هادوا إلى البلاد بمقتضى العفو الذي صدر في أغسطس الماضي .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية ٥ -

فرنسا

١٢ : وجه الرئيس الفرنسي ديستان حديثا تليفزيونيا إلى شعب الاتحاد السوفييتي حيا فيه سياسة الوفاق التي تنتهجها موسكو .

١٢ : اتخذ المجلس الفرنسي الأعلى للسياسة النووية قرارا بتنسيق سياسة مبيعاتها النووية في المستقبل مع سياسة الولايات المتحدة في هذا وإن كانت تتحدأكدت أن صفقة المصنع النووي لباكستان مازالت قائمة على الرغم من الاعتراض الأمريكي .

١٢ : اجتمع الرئيس ديستان مع شيكوفان هو وزير خارجية الصين لثأر وصوله إلى العاصمة الصينية وحضر الاجتماع وزير الخارجية الفرنسي لوي دي جيرانجو .

١٦ : طردت السلطات الفرنسية مايكل صولوفيف أحد العاملين في قسم الخدمات التجسارية بالسفارة السوفيتية في باريس بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : تعرض ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لمشكلات جديدة عقب إعلان تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري الفرنسي واستطلاعات الرأي العام التي تحذر من فتور الجماهير في تأييدها للحكومة .

٢٢ : أعلن متحدث رسمي باسم قصر الاليزيه أن الرئيس ديستان يؤيد قرارات مؤتمر التمسمة العربي السداسي الذي عقد في الرياض بشأن حل الأزمة اللبنانية .

٢٢ : أدان ممثلو الحزب الشيوعي الفرنسي لأول مرة القمع السياسي الذي تمارسه دول أوروبا الشرقية ومطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون هذه الدول

٢٨ - ٣٠ : قام الملك الاسباني خوان كارلوس بزيارة لفرنسا لمدة ٣ أيام اتفق خلالها مع الرئيس الفرنسي ديستان على الاستمرار اجراء الاتصالات بين البلدين بشكل دوري على الرغم من موجة الاحتجاجات والانفجارات التي أثارها هذه الزيارة في العاصمة الفرنسية .
انظر أيضا : ايران [٤ - ٨]
- بولندا ١٥ - مصر ٣ - دولة الامارات ٢٦ -

الفلبين

٤ : بدأ في مانيلا الاجتماع السنوي لمحاظلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي حضره ٣٠٠٠ من وزراء المالية ومحاظلي البنوك المركزية في ١٢٨ دولة .

٥ : رفض وليام سايمون وزير الخزانة الامريكية في الكلمة التي القاها في المؤتمر المشترك لصندوق النقد والبنك الدولي ، الاستجابة الى مطالب الدول النامية لاعادة جدولة ديونها والحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة . وأعلن أنه يجيب

على الدول النامية أن تركز اهتمامها على حل مشكلات الانفجار السكاني وتحسين مستوى كفاءتها الاقتصادية .

٨ : أعلن في مانيلا موافقة الصندوق الخاص للدول المنتجة للبترول على تخصيص مبلغ ١٤ ملييون دولار لدعم ميزان المدفوعات في مصر . كما تم في مانيلا الاتفاق بين وزير الاقتصاد المصري والمسؤولين في السوق الأوروبية المشتركة على أن يقدم البنك الاستثماري الأوروبي التسابع للسوق مبلغ ١٧٠ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية في مصر .
١٠ : خرج آلاف من المتظاهرين بقيادة تساو سة كاثوليك في مظاهرات ضخمة في مانيلا احتجاجا على الاستفتاء على تعديل الدستور والاحكام العرفية منذ سنة ١٩٧٢ .

١٨ : صدر بيان عسكري فلبيني أعلن أن ١٨ شخصا قد قتلوا خلال الاشتباكات بين قسوات جيش الفلبين وبين الثوار المسلمين في مناطق الجنوب .

فلسطين

١ : أعلن شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي أن هدف بلاده هو نفس هدف سوريا بالنسبة للمسألة اللبنانية وهو تجنب وقوع لبنان تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ : أعرب شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي عن اعتقاده بأنه « ليس من المستبعد أن تشن الدول العربية مرة أخرى هجوما خاطئا على اسرائيل على غرار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ »

٤ : دعى الخنيس من أجازته السنوية لاجتماع عاجل لبحث الاضطرابات الأخيرة والتي امتدت من الخليل إلى رام الله ونابلس بالضفة الغربية .

٩ : أذاعت وكالة الانباء الفلسطينية أن منظمة الثوار السوريين أعلنت مسئوليتها عن عملية الانفجارات التي وقعت في عدد من المدن السورية .

٩ : اعترفت البحرية الاسرائيلية سفينة قبرصية بعد مغادرتها ميناء صور اللبناني وأجبرتها

مصر [٣ - ٢٧] فرنسا ٢٢
- فلسطين ١ - السعودية
[١٦ - ١٨] - يوغسلافيا ٢

ليبيا

٧ : أذاع راديو ليبيا أن المؤتمر الشعبي العربي لدعم ونصرة الثورة الفلسطينية المنعقد في طرابلس قد بحث ببرقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الفلسطينية وسحب الجيش السوري فوراً من أرض لبنان .

٢٣ : أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي مرسوماً بتعيين العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة قائداً أعلى للقوات المسلحة .

٢٤ : وصل إلى ليبيا في زيارة رسمية هنريك يابلونسكي رئيس مجلس الدولة في بولندا .

المملكة العربية السعودية

١٦ : بدأ في جدة مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول الخليج لمدة ٤ أيام لبحث التعاون الاقتصادي والتنسيق الصناعي وتنمية الموارد البشرية بين هذه الدول .

١٦ : بدأت في الرياض سلسلة من اللقاءات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب تمهيداً لمؤتمر القمة السادسة لدراسة أزمة لبنان بين زعماء السعودية والكويت وسوريا ومصر ولبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٧ : قدم الرئيس السادات إلى مؤتمر القمة السادس في الرياض مبادرة سلام مصرية لوقف القتال في لبنان على الفور وبدء حوار سياسي لتسوية النزاع على أساس الحفاظ على وحدة لبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٨ : اتفق الرئيسان المصري السادات والسوري الأسد في اجتماع تم في الرياض على إعادة العلاقات الطبيعية بين مصر وسوريا .

١٨ : قرر مؤتمر القمة السادس في الرياض بشأن أزمة لبنان خطة سلام تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً وانسحاب جميع القوات النظامية وغير النظامية في النزاع

١٢ : شنت القوات السورية هجوماً شاملاً تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية في مدينة صيدا وذلك بعد مرور ساعات قليلة على إعلان التوصل إلى اتفاق مبدئي في شتورا لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان .

١٧ : ساد جبهات القتال التقليدية في الحرب اللبنانية هدوء نسبى وذلك أثر عمليات قصف واشتبكات جرت طوال الليل في جبل لبنان وفي الجنوب وفي بيروت . وذلك على أثر إعلان «اتفاق الرياض» من أذاعات طرفي الحرب الأهلية عاد إلى بيروت كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية بعد جولة استغرقت ٢٤ يوماً قام خلالها بزيارة لمصر والسعودية والعراق وفرنسا والجزائر وليبيا .

٢٣ : تدهور الموقف في منطقة جنوب لبنان بسبب استمرار القتال بين القسوات الانعزالية من جانب والقوات الفلسطينية والوطنية من جانب آخر .

٢٦ : وقع للمرة الأولى منذ بدء القتال في لبنان صدام مسلح بين القوات السورية والقوات الانعزالية في قرية روم بجنوب لبنان . وأذاعت هذا النبأ مصادر المتسامة الفلسطينية وأكدته حزب الكتائب اللبناني .

٢٨ - ٢٩ : بدأ الرئيس اللبناني إلياس سركيس مشاورات سياسية مكثفة مع مختلف الأطراف اللبنانية المتنازعة لبحث ترتيبات المرحلة القادمة لتسوية الصراع في لبنان على ضوء نتائج اجتماعات القمة العربية في الرياض والقاهرة ولتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراطيين المحايدون ، بينما وقعت في منطقتي بيروت والشوف بجبل لبنان اشتباكات عنيفة بين القسوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية .

٣٠ : أصدر الرئيس اللبناني إلياس سركيس أوامره إلى قيادة قوات الأمن العربية بفرض الهدنة على جميع جبهات القتال في لبنان بدون استثناء متجاهلاً بذلك اعتراض الانعزاليين .

أنظر أيضاً : الاتحاد السوفيتي ٢ - إيران ٤ - باكستان ١١ -

على التوجه إلى إسرائيل بركابها ١٠ : تزايد حدة الخلاف القائم بين اسسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل وشيمون بيريز وزير الدفاع وذلك بعد أن انتقد بشدة رابين الأسلوب الذي عالجت به السلطات العسكرية الإسرائيلية الانتفاضة العربية في مدينة «الخليل» .

١٦ : أعلن شلومو أفنيري مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن هناك اتفاقاً تاماً بين إسرائيل والولايات المتحدة على أنه «لا يمكن أن يعقد مؤتمر جنيف إلا بالأطراف التي اشتركت فيه أولاً» مما يستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٨ : أصيبت الحركة الجوية والبحرية في إسرائيل بالشلل حيث بدأ عمال الطيران المدني في إسرائيل أضرابهم عن العمل احتجاجاً على عدم الاستجابة من جانب السلطات الإسرائيلية لمطالبهم بزيادة الأجور .

٣١ : خفضت إسرائيل عملتها بنسبة ١٩٪ للمرة الثالثة عشرة وبذلك أصبح الدولار الأمريكي يساوي ٨٦٢ ليرة .
أنظر أيضاً : الاتحاد السوفيتي ١ - الأردن ١١ - باكستان ١٠ - مصر ٢٥ دولة الإمارات ١٤ - المملكة المتحدة ٢ - الولايات المتحدة [٢٠ - ٢] - يوغسلافيا ٢

لبنان

١ : استقبل الرئيس اللبناني إلياس سركيس فلاديمير سالكان القائم بالأعمال السوفيتي في بيروت الذي صرح عقب الاجتماع بأن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ بمبادرة دبلوماسية لتحقيق السلام في لبنان .

١ : رفضت قيادة المقاومة الفلسطينية انذاراً سوريا تلقت في أعقاب معارك الجبل وانسحاب القوات الفلسطينية والوطنية ، بانسحاب جميع هذه القوات من الجبهات اللبنانية والعسودة إلى المخيمات خلال ١٥ يوماً .

٢ : تمكنت القوات الوطنية والفلسطينية من وقف تقدم الهجوم السوري - اليمني على مدينة عاليمة في لبنان .

ودعم قوات الامن العربية بالرجال والمعدات .

٢٤ : وصل الى الرياض الفريق اول حسين طوفانيان نائب وزير الحربية الايراني لشئون التسليح الى الرياض في زيارة رسمية للسعودية لمدة ٥ ايام .

٢٤ : افتتح الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية المؤتمر الاسلامي العالي الذي تنظمه جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ويشترك فيه شخصيات اسلامية من ٢٦ دولة ووزراء اوقاف مصر والمغرب وسوريا .

٢٨ : اعلن رسميا اتفاق السعودية وابو ظبي على انشاء جهاز للتعاون في مجال الامن من اجل « ضمان الامن والاستقرار في الدولتين » .

انظر ايضا : باكستان ١١ - البحرين ٢ - السودان ١٤ - سوريا ٣ - قطر ١٠ -

الملكة المتحدة

١ : صدر جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا الشيعي البريطاني من ان اليلان سوف تعرض لحكم دكتاتوري اما من اليمين او اليسار اذا فشلت حكومته في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية وانتاذ الجنيه الاسترليني .

٢ : اعلنت المصادر المالية والاقتصادية في لندن ان جيمس دور الكوميون التي تضم الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية الشرقية مدينة لمجموعة الدول الغربية بنحو ٤٠ مليار دولار .

٥ : اكدت مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين المعارض في بريطانيا ان ايام الحكومة العمالية أصبحت معدودة وأنه ينبغي الاستعداد لاجراء الانتخابات العامة قبل موعدها .

٧ : اعلن بنك إنجلترا رفع الحد الادنى لسعر الفائدة ليصبح ١٥٪ بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى بريطانيا .

٢٠ : اذاع راديو لندن ان الولايات المتحدة سحبت سفينة متفرقة لضماني وارادت الحبوب الى اسرائيل لمدة ٥ ايام وذلك بسبب سوء تنافس ثمن .

٢٥ : انخفض سعر الجنيه الاسترليني

هولندا

٥ : اكدت الملكة جوليانا ملكة هولندا انها لن تتنازل عن العرش بعد ان تورط زوجها الامير برنارد في فضيحة لوكبيد .

انظر ايضا : الجزائر ٢٦ -

الولايات المتحدة الامريكية

١ : التقى هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية خطابا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة شن فيه هجوما عنيفا على الاتحاد السوفييتي لمحاولته الحاق الفشل بمجهوداته الدبلوماسية لتسوية مشكلات القارة الافريقية تسوية سلمية .

٣ : دعا دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي الى زيادة مبيعات الاسلحة الامريكية للدول العربية ووضع حد للوضع الذي يتيح لاسرائيل ان تتلقى اكثر من نصف الصادرات الامريكية من السلاح منذ عام ١٩٧٢ .

٤ : قدم ايرل بوتر وزير الزراعة الامريكي استقالته من منصبه في ختام أزمة دبلوماسية بينه وبين الرئيس الامريكي فورد .

٦ : ابلغت وكالة المخابرات المركزية الامريكية الكونجرس الامريكي ان الاتحاد السوفييتي انفق على الدفاع في العام الماضي أكثر مما انفقته واشنطن بنسبة ٤٢٪ .

٨ : اجتمع كيسنجر وزير الخارجية الامريكي مع شياو كوان هو وزير خارجية الصين واجريا مباحثات حول العلاقات الصينية الامريكية نشرت وزارة التجارة الامريكية قائمة باسماء سبع شركات امريكية بتهمة عدم الالتزام بالتوجيهات الرسمية الخاصة بالمقاطعة العربية .

٩ : بدأ الجيش الامريكي في تنفيذ برنامج تطوير الصاروخ هلفاير ويتكلف نحو ٧٣٥ مليون دولار .

١٢ : اتهمت الولايات المتحدة كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة بالخضوع للفساد السياسي التي تمارسها الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتعيين في وظائف الامم المتحدة .

١٥ : اعترف الرئيس الامريكي نسورد

الى ادنى معدل له اذ بلغت قيمته ٥٧ دولار بسبب الخلاف الدائر بين جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا وبين اعضاء الجناح اليساري في اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني .

٢٩ : بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات للحصول على قروض دولية ضخمة تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار في محاولة لحماية احتياطياتها من الدولارات وتقليل المضاربة العنيفة على تيممة الاسترليني .

انظر ايضا : روديسيا [٧-١١] - سنويبرا [٢٢ - ٢١] - العراق ٤ -

النمسا

١٠ : اعلن ارنست فاسكي المسئول عن شئون التعاون الاقتصادي بمجلس الوزراء النمساوي ان المباحثات بدأت بين النمسا ومصر من اجل انشاء هيئة مشتركة يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار لتطوير حرية التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية .

٢٢ : اعرب عدد كبير من رجال الاعمال والصناعة النمساويين عن رغبتهم للمساهمة في تنفيذ مشروعات خطة التنمية في مصر خلال المرحلة القادمة .

نيجيريا

٨ : قررت الحكومة الاتحادية العسكرية في نيجيريا تصفية جميع الاحتكارات الاجنبية التي تتم بموجب عقود مبرمة بين الشركات الاجنبية ومؤسسات الاستيراد النيجيرية المتخصصة .

الهند

٣٠ : قررت الحكومة الهندية عدم اجراء انتخابات عامة في البلاد لمدة عام آخر على الاقل ومد فترة البرلمان الحالي لعام اضافي اعتبارا من مارس سنة ١٩٧٨ انظر ايضا : زامبيا ١٤ - دولة الامارات ٤ -

هذا الصاروخ من الاسلحة الشرىة
للبحرية الامريكية .

- انظر ايضا : ايطاليا : ٩ -
البحرين ٢٥ - تونس ١٧ -
سويسرا ٣٠ - كوبا ١٦ -
فرنسا ١٢ - الفلبين ٥ -
فلسطين ١٦ - المملكة المتحدة
٢٠ -

اليابان

٢٢ : اشتدت حرب المخابرات للفرز
باسرار عسكرية بين الاتحاد
السوفيتي واليابان ، فقد اعلنت
ادارة البوليس في طوكيو انها
تستجوب رجل اعمال استراليا
بعد الاشتباه بأنه تجسس لحساب
الاتحاد السوفيتي على تحركات
القوات الامريكية في التسواعد
اليابانية .

يوغوسلافيا

٢ : ادان حزب التحالف الاشتراكي
اليوغوسلافي رسميا التدخل
السوري العسكري في لبنان
ومساندة سوريا للانقلابيين ضد
الثورة الفلسطينية والوطنيين
اللبنانيين .

تونس ان الولايات المتحدة
ستمنح تونس حتى نهاية العام
القادم مساعدات اقتصادية قيمتها
٦٥ مليون دولار على شكل
قروض ومنح منها ٢٥ مليون
دولار لتمويل شراء اسلحة
ومعدات عسكرية امريكية .

٢٨ : اعلن الرئيس الامريكي فورد
مقترحات خطة امريكية جديدة
تستهدف الحد من انتشار الاسلحة
النووية في العالم من طريق
السيطرة تكنولوجيا على أية
كمية يتم انتاجها من مادة
البلاتونيوم .

٣٠ : اعلن روبرت الزورث نائب وزير
الدفاع الامريكي ان الاتحاد
السوفيتي أصبح قادرا على
« شن هجوم مفاجيء مدمر على
حاملات الطائرات الامريكية
الضخمة التي تسير بالطاقة
النووية بعد ان طورت البحرية
السوفيتية صواريخها وأنظمة
دفاعها التكتيكية المضادة للسفن
الحربية .

٣١ : تمكنت البحرية الامريكية من
انتشال الصاروخ مينكس الذي
كان بداخل طائرة من طراز
« ف - ١٤ » سقطت في قاع
المحيط الاطلسي في ١٤ أكتوبر
الحالي من على ظهر حاملة
الطائرات جون كينيدي . ويعتبر

انه تجاوز وزارتي الخارجية
والدفاع عندما اتخذ قرار تزويد
اسرائيل بصفة الاسلحة الجديدة
المطورة .

١٧ : تزايدت حدة المعارضة داخل
البنجاحون لصفة السلاح الامريكي
الاشيرة لاسرائيل فقد اعلن
الجنرال جورج براون رئيس
مجلس الاركان المشترك ان
اسرائيل عبء على الولايات
المتحدة .

٢٠ : اعلن متحدث عسكري امريكي ان
القوات الجوية الامريكية تستخدم
قاعدة تاخلي الجوية في تايلاند
لتكوين طائراتها المتمركزة في
الفلبين والمحيط الهندي .

٢٥ : وجهت الحكومة الامريكية الى
مكتب الاتصال الصيني في
واشنطن احتجاجا رسميا ضد
التفجير النووي الذي أجبرته
الصين في ٢٦ سبتمبر الماضي
والذي ترتب عليه سقوط غبار
ذري فوق ولاية بنسلفانيا .

٢٥ : اعترف الرئيس فورد بان اسرائيل
كانت تمثل مينا عسكريا على
الولايات المتحدة أثناء حرب
أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢٣ : اعلن البيان الامريكي التونسي
المشترك الذي صدر في واشنطن
في ختام الاجتماع بين هنري
كيسنجر وزير الخارجية الامريكي
والحبيب الشطي وزير خارجية

نوفمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

٧ : اعلن المارشال ديمتري أوستينوف
وزير الدفاع السوفيتي ، بمناسبة
الذكرى التاسعة والخمسين لثورة
أكتوبر في الميدان الأحمر ، أن
الدفاع في الاتحاد السوفيتي
« متين على كافة المستويات » .

٩ : ندد الاتحاد السوفيتي ، في بيان
نشرته وكالة تاس ، بمطالبة
الدول الغربية بشأن منح اليهود
السوفيت ، تأشيرات خروج ،
وهتلها بأنها تدخل في الشؤون
الداخلية لموسكو . كما اشار

الى انه لا يعترف الامتثال لهذه
المطالب .

٢٣ : دعا الاتحاد السوفيتي الى نزع
السلاح الشامل لكافة دول العالم
بلا استثناء ، وذلك على أساس
أن « الصراع بين الرأسمالية
والاشتراكية لا يمكن تسويته
بالقوة المسلحة نظرا لعلاقات
القوى التي نشأت في العالم »

٢٦ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ،
أن الاتحاد السوفيتي سيقوم
بتجارب لاطلاق صواريخ حاملة
لرؤوس ذرية في شمال المحيط
الهادي ، خلال الفترة من ٣٠

نوفمبر الى ٣٠ ديسمبر ، في
منطقة مساحتها ٥٠ ميلا بحريا
مربعا .

٢٩ : تمت في موسكو ، المباحثات
الاقتصادية بين وفد ليبيا
والاتحاد السوفيتي ، واسفرت
عن الاتفاق على توسيع نطاق
التعاون الاقتصادي بين البلدين
في مجال الطاقة النووية ، على
أن يقوم الاتحاد السوفيتي ببناء
مركز للأبحاث النووية بليبيا .

انظر ايضا : بلغاريا ٣ - جمهورية
مصر العربية ١٤ - رومانيا ٢٢
- ٢٤ - الصين ٢٧ - الكويت ٢٨

أثيوبيا

١ : انتهت في أديس أبابا ، أعمال أول مؤتمر لتأييد نضال شعب جنوب أفريقيا . وطالب المؤتمر في بيانه الختامي ، بإنشاء لجنة تحقيق دولية ، للنظر في الجرائم التي ارتكبتها أنظمة الحكم المنصرية في جنوب القارة الأفريقية ، ولإستطلاع مدى تطبيق هذه الدول للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في جنوب القارة .

الأردن

١١ : صدق مجلس الوزراء الأردني على الأحكام التي أصدرتها محكمة أردنية خاصة غيايبا ضد ستة من أهالي الضفة الغربية المحتلة لقيامهم ببيع أراضي لسلطات العدو الإسرائيلي ، مخالفين بذلك القوانين الأردنية .

١٦ : أعلن الملك حسين ملك الأردن ، أنه يؤيد مشاركة الفلسطينيين في أية مباحثات قادمة لتحقيق السلام في المنطقة وتقرير المصير .

١٧ : أحبطت القوات الأردنية ، محاولة قام بها أربعة من الفلسطينيين المسلحين لاحتلال فندق انتركونتنتال واحتجاز عدد من رواده كرهائن .

١٨ : اتهمت حكومة الأردن ، العراق ، بتنظيم الغارة الفاشلة على فندق انتركونتنتال .

٢١ : عاد الملك حسين ملك الأردن إلى عمان ، قادما من دمشق بعد زيارة خاطفة لسوريا ، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد ، حول تطورات الموقف العربي الراهن والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٨ : أجرى مضر بدران رئيس وزراء الأردن ، تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٦ من الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكومة زيد الرقاصي رئيس الوزراء السابق ، كما زاد عدد الفلسطينيين المشتركين في الوزارة من ٣ إلى ٤ شخصيات ، بانضمام نجم الأمين دجاني كوزير للصناعة والتجارة .

أستونيا

١٧ : استأنف البرلمان الأستوني مناقشاته حول مشروع تعديل نظامه الداخلي ، بحيث تصبح عضويته بالانتخاب ، على غرار النظام البرلماني في دول غرب أوروبا .

٢٨ : قدمت أحزاب المعارضة في أستونيا ، اجتماعا لتنسيق مواقفها ، أصدرت على أثره بيانًا طالبت فيه الحكومة الأستونية بالاعتراف بشرعية جميع الأحزاب السياسية ، كأساس من أساس ازساع الديمقراطية في البلاد في فترة ما بعد عهد فرانكو .

ألمانيا الغربية

١ : أعلن جورج ليبير وزير الدفاع في ألمانيا الغربية ، انضمام الجنرال والتر كروبينسكي قائد عام السلاح الجوي ومساعدته الجنرال كارل هنزفرايك ، لدفاعهما عن الطيار النازي الذي قصف روتردام ووارسو بالتنازل خلال الحرب العالمية الثانية .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٣٠ —

إيران

٢٣ : استقبل شاه إيران ، حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذي وصل إلى طهران في زيارة تستغرق ٢٤ ساعة ، لأجراء مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبشان الموقف الحالي في منطقة الشرق الأوسط .

أنظر أيضا : دولة الإمارات العربية ١٣ —

إيطاليا

٢٦ : اضرب عمال وكالات الأنباء الإيطالية ، تمهيدا لبدء أضخم إضراب في تاريخ إيطاليا ، يشترك فيه ٧ ملايين عامل ، وذلك احتجاجا على إجراءات التشف التي اتخذتها الحكومة ، لمواجهة الأزمة الاقتصادية ،

والتضخم ، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات .

البرتغال

١ : أعرب زعماء الأحزاب الاشتراكية الأوروبية ، عن تأييدهم لحكومة ماريو سواريز التي تساندتها الأقلية في البرتغال ، في مؤتمر قومي نظمه الحكومة البرتغالية .

٢ : أعيد انتخاب ماريو سواريز رئيس وزراء البرتغال ، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي البرتغالي ، كما فاز الجناح المعتدل على اليساريين بأغلبية الثلثين .

بلغاريا

٢ : وصل إلى صوفيا ، اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، وبدأ محادثاته مع بيتر ملنوف وزير خارجية بلغاريا والمسؤولين البلغاريين ، وقد تناولت تلك المحادثات القضايا الدولية التي تهم البلدين ، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط ، وسجل دعم العلاقات بين مصر وبلغاريا .

٣ : بدأت في صوفيا ، الجولة الأولى من المحادثات بين اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي حول المسائل التي تهم البلدين .

بنجلاديش

٣٠ : تولى محمد صايم رئيس بنجلاديش عن سلطاته العسكرية ، وعين الجنرال ضياء عبد الرحمن قائد الجيش حاكما عسكريا لبنجلاديش وهو المنصب الذي كان يشغله الرئيس .

أنظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ —

بوروندي

٢ : وقع انقلاب عسكري في بوروندي بزعامة اللفتنانت كولونيل « نيل بياجازا » أطاح بالرئيس ميشيل ميكومبورو ، الذي حكم البلاد طوال السنوات العشر الماضية .

الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان ، برئاسة مدوح مسالم رئيس الوزراء المصري ، والرئيس الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان واشترك فيها ١٣ وزيرا سودانيا و ٩ وزراء مصريين .

٢٥ : نجحت مساعي مصر وسري لانكا ، في التوصل الى اتفاق بين الهند وبنجلاديش ، من أجل استمرار المفاوضات الثنائية حول موضوع تحويل واستخدام مياه نهر الجانج الى سد فاراكا .

٢٧ : استقبل الرئيس السادات ، لاني ميغولو رئيس وزراء سوازيلاند ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من الملك سوبورا الثاني ملك سوازيلاند .

٢٨ : استقبل الرئيس السادات ، ايجون بار وزير التعاون الاقتصادي بألمانيا الاتحادية ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من المستشار الألماني شبيت تسماوت ، العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر أيضا : إيران ٢٣ - بلغاريا ٢ - ٣ - سوريا ١٦ - ٢٤ - يوغوسلافيا ٥ -

جنوب أفريقيا

١ : بدأ العمال الوطنيون في مدينة « سويتو » اضرابا عسكرا عن العمل لمدة ٥ أيام ، احتجاجا على سياسة الاذعان والفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا .

٨ : ذكر راديو جنوب أفريقيا ، نقلا عن مصادر مدينتي أوشاكاتي العاصمة الادارية لاقليم ناميبيا ، أن معارك عنيفة دارت جنوب أنجسولا بين قوات الحكومة ، وتسائدها الوحدات الشكوبية والدانيون في منطقة شسوعوب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] وبين قوات حركة يوتنيا ، وهي إحدى حركات التحرير السابقة في أنجولا ، التي كانت تتنافس مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، التي نجحت في تولي السلطة بالبلاد .

انظر أيضا : اثيوبيا ١ -

للتعاون الاقتصادي بين مصر ونيوزيلندا .

٥ : استقبل الرئيس السادات ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : أصدر الرئيس السادات ، قرارا جمهوريا بتشكيل الوزاري الجديد برئاسة مدوح سالم . وقسمت تضمين القرار الجمهوري تعيين ٧ وزراء جدد ، واجراء تغييرات في بعض المناصب الوزارية .

١١ : أعلن الرئيس السادات ، قرارا بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى أحزاب .

١٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، على رأس وفد رسمي ، في زيارة لمصر يجرى خلالها محادثات سياسية واقتصادية .

١٤ : أكد الرئيس السادات ، أنه ليس أمام إسرائيل سوى الذهاب الى جنيف ، ومواجهة العرب والعالم وحمل الرئيس القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - مسئولية عقد مؤتمر جنيف ، وإشراك الفلسطينيين فيه .

١٥ : أسفرت محادثات ريمون بار ، رئيس وزراء فرنسا ، ومدوح سالم رئيس وزراء مصر ، عن الاتفاق بين الجانبين ، على أن يقوم بيت الخبرة الفرنسي الحكومي « سوفيتو » بإنشاء نفق مترو الاتفاق في القاهرة ، بحيث يتم المشروع بجميع مراحلها في ٤ سنوات ، مع أسهم فرنسا في تمويله بمبلغ ٢٦٠ مليون فرنك ومصر بمبلغ ٣٢٥ مليون ، والدول العربية والصديقة بباقي التكاليف التي تبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

كما تم إبرام اتفاق لتنفيذ نفق الدفرسوار ، واتفاق آخر لتجديد الشبكات الإذاعية والتليفزيونية ، حتى يغطي الإرسال جميع أنحاء الجمهورية .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس لويس كابرال رئيس جمهورية غينيا بيساو ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، وذلك لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول مختلف القضايا الدولية .

٢١ : بدأت في القاهرة ، اجتماعات اللجنة الوزارية العليا للتكامل

تانزانيا

٦ : بدأ زعماء دول مواجهة افريقية [جوليوس نيريري رئيس تانزانيا وكيتيث كاوندرا رئيس زامبيا ، وسامورا ماشيل رئيس موزمبيق واجستينو نيتو رئيس أنجولا] مباحثات القمة المفلقة ، التي تتركز حول وضع استراتيجية للقضاء على الحكم العنصري الأبيض في روديسيا ، ومغزى الفترات الروديسية الاخيرة على موزمبيق .

الجزائر

٦ : قرر المؤتمر الوطني الجزائري بالاجماع ، ترشيح الرئيس الجزائري هواري بومدين في انتخابات الرئاسة ، التي تجرى مع الانتخابات التشريعية في الجزائر .

٩ : اذاعت الحكومة الجزائرية ، نص الدستور الجديد الذي يختار رئيس الجمهورية بسلطات أكبر من تلك التي كان يمنحها له الدستور القديم .

٢٠ : أعلنت الحكومة الجزائرية ، أن نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد ، وصلت الى ٩٩ ٪ .

٢٣ : غادر الرئيس بومدين الجزائر في طريقه الى طرابلس ، لاجراء محادثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي ، تدخل في نطاق المشاورات الدورية بين البلدين . انظر أيضا : المملكة المغربية ٢١

الجمهورية العربية اليمنية

٢٧ : أصدرت وزارة الخارجية في اليمن الشمالية ، بيانا رسميا جاء فيه أن عدة طائرات معادية اخترقت المجال الجوي لليمن بالقرب من مضيق باب المندب .

٢٩ : حذرت جمهورية اليمن الشمالية كل الطائرات الاجنبية من الاقتراب من منطقة مثلثة مساحتها ١٧٠ كيلومترا مربعا ، على الساحل الشرقي لمضيق باب المندب .

جمهورية مصر العربية

١ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق

١٨٦ دولة الامارات العربية

١٢ : غادر أبو ظبي متوجها الى طهران احمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الامارات العربية ، في بداية جولة يزور خلالها كلاً من ايران والعراق والكويت .

١١ : ومسئول جبرالد الدبارسكي نائب وزير الخزائن الاميركي الى أبو ظبي ، قادما من الكويت ، في زيارة لدولة الامارات المتحدة ، ضمن جولته في دول منطقة الخليج ، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين هذه المنطقة والولايات المتحدة .
انظر ايضا : عمان ١٧ .

روديسيا

١٧ : أعلن متحدث عسكري في سسالبوري ، أن الشوار الروديسيين يشنون هجوما هائلا على روديسيا ، بهدف الاطاحة بالنظام العنصري .

٢٥ : اذاغت الحكومة المنضوية في روديسيا ، الجدول الزمني الذي أعدته بشأن تولي الاغلبية الاميركية السلطة ، بعد أن قررت أن يتم تسليم السلطة بعد ٢٢ شهرا ، وذلك في الوقت الذي ذكر فيه بيان عسكري روديسي ، أن القوات الروديسية تسنت هجوما جويا على مواقع موزمبيق على الحدود .
انظر ايضا : تانزانيا ٦ .

رومانيا

٢٢ : وصل الى بوخارست ، ليونيد بريجنيف في أول زيارة رسمية يقوم بها لرومانيا منذ عام ١٩٦٥ لاجراء مباحثات مع الرئيس الروماني شاوشيسكو ، لتحقيق تفارب جسدنيش بين بوخارست وموسكو ، على أساس احترام سيادة رومانيا الاستقلالية ، وعلى أساس مقتضيات التعاون الثنائي المتزايد لمصلحة البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري والنووي .
٢٢ : وقعت رومانيا والولايات المتحدة ، اتفاقا تجاريا لمدة عشر سنوات ،

يقضى بقيام تعاون واسع النطاق بين البلدين ، في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية وانشاء شركات مشتركة ، بحيث يصل حجم التبادل التجاري بينهما الى حوالي ١٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ .

٢٤ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعي السوفيتي في كلمة ألقاها أمام ٧٥٠٠ من كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي الروماني ، أنه يأمل في مواصلة المفاوضات الخاصة بتقييد الاسلحة الاستراتيجية ، التي تجرى مع الولايات المتحدة ، وذلك بعد أن تولى الرئيس الاميركي المنتخب جيمي كارتر مهام منصبه .

٢٧ : غادر رؤساء احزاب وحكومات دول حلف وارسو ، بوخارست بعد انتهاء مؤتمر القمة للجنة السياسية للحلف ، الذي كسنت أهم قراراته تقديم اقتراح الى دول الحزب ، يقضى بإبرام معاهدة جديدة ، لحظر استخدام الاسلحة النووية ، على أن تكون هذه المعاهدة ، مكملة لمعاهدة هلسنكي حول ضمان الأمن الاوزوبي .

السودان

١ : صدر في الخرطوم ، بيان مشترك من زيارة الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للسودان ، جاء فيه حرص السودان والسعودية على أمن وسلام البحر الاحمر ، والبدء من استراتيجيات الدول الكبرى وصراعاتها وأكد زعيمها الدولتين ، عزيمتهما على المضي في دعم القضية الفلسطينية ، والوقوف بجانب شعب فلسطين في كفاحه العادل .

١٢ : تسلم الرئيس السوداني جعفر نميري ، قرار مجلس الشعب السوداني الخاص بتأييد ترشيحه لفترة الرئاسة الثانية .

١٥ : أكد الرئيس السوداني جعفر نميري ، أن السودان ومصر والسعودية ، وهي من الدول

المطلعة على البحر الاحمر ، تدرك أن سلامة هذا الممر الهام ، تتمثل في ابعاده عن استراتيجيات الدول الكبرى ، وتأمينه ضد تحويله الى ساحة للصراع .

١٨ : وصل الى الخرطوم ، الرئيس الاوغندي عيدي أمين ، في زيارة تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السوداني . حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، لاسيما مشاكل النقل والاتصالات والتجارة والموقف العام في القارة الافريقية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢١ - الولايات المتحدة الاميركية ١٧ .

سوريا

٢ : أعلن بيان رسمي سوري ، أن العراق قد أغلق حدوده مع سوريا ، وذكر البيان أن دوريات عسكرية عراقية كثيفة ، ظهرت عند الحدود العراقية - السورية .
١٠ : وصل الى دمشق ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث عقد اجتماعا مع عدد من القادة الفلسطينيين الموجودين في دمشق .

١٢ : وصل الى دمشق ، فرانساوا ارتولى رئيس لجنة السوق الاوروبية المشتركة ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٤ أيام ، لاجراء محادثات مع المسؤولين السوريين .

١٢ : وصل الى دمشق قادما من عمان بهجت التلهوني رئيس مجلس الاعيان الاردني ، على رأس وفد من المجلس ، في زيارة رسمية يجرى خلالها مباحثات مع رئيس مجلس الشعب السوري ، تتناول تشسيق وتدعيم التعاون بين المجلسين التشريعيين السوري والاردني ، في اطار سياسة التشسيق والتشاور والتكامل التي ينتهجها البلدان .

١٤ : أعلن اللواء عبد الرحمن خليفواي رئيس الوزراء السوري ، أن جميع الدول العربية والاطراف الاجنبية المعنية ، تصالون أن تجمعن من عام ١٩٧٧ عناهما لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .

الاربعاء « ٤ » التي حاولت القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة .

العراق

٣ : استدعى العراق رئيس بعثته الدبلوماسية في دمشق .

٨ : افتتح في بغداد ، المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، واشتركت فيه ٤٦ دولة ، يمثلها ٣٠٠ من الشخصيات العربية والاجنبية من مفكرين وباحثين .

١٣ : أصدر المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، بياناً خطابياً ، تنادى فيه جميع المنظمات والحركات التي تعمل من أجل السلام والعدل أن تتحد ضد الصهيونية .

أنظر أيضاً : الأردن ١٨ - دولة الامارات ١٣ - سوريا ٢ - يوغوسلافيا ١ -

عمان

٧ : وصل الى مستط الامير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية السعودي ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات حول المسائل المتعلقة بالامن في منطقة الخليج .

١٧ : وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية ، في زيارة لمدة ٤ أيام لسلطنة عمان ، تلبية لدموة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

فرنسا

١ : يسعدا ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسي ، زيارة للسعودية ، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين السعوديين ، حول المساعدات المسلحة الفرنسية للسعودية ، والاعداد لزيارة الرئيس الفرنسي ديستان للسعودية في سنة ١٩٧٧ .

١٢ : عقد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، وجيمس كالاهاون رئيس وزراء بريطانيا ، اجتماعاً مغلماً في باريس ، بحثا خلاله الموقف الاقتصادي العالمي ، واثار ذلك على المشكلات الاقتصادية

أول مارس ١٩٧٨ . وحسب الزعماء الوطنيين المشتركين في مؤتمر السلام الخاص بروديسيا ، من أنه اذا اتفقت المبادئ ، فإن البديل هو الحرب ، الامر الذي ستقف امامه بريطانيا عاجزة عن حماية مصالح الاقلية البيضاء الحاكمة .

٢٦ : بدأ مؤتمر الدولية الاشتراكية اجتماعاته في جنيف ، لبحث مستقبل الاشتراكية الديمقراطية في العالم ، والقضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . واشترك في المؤتمر ممثلو ٥٦ حزباً سياسياً ، معظمهم من الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الغربية .

٢٧ : وافق الزعماء الافريقيون ، على الخطوط العريضة للصيغة البريطانية المطروحة ، والتي تقضى بأن تلتزم بريطانيا بمنح الاستقلال لروديسيا في أول مارس ١٩٧٨ ، بشرط أن تكون الاجراءات الدستورية والشرعية ، بما في ذلك الانتخابات العامة ، قد استكملت في هذا الوقت .

الصين

٢ : وجه بيسان رسبى للخارجية الصينية ، اللوم الى الولايات المتحدة ، على عدم اعادة العلاقات السياسية بينها وبين الصين الى حالتها الطبيعية ، رغم التحسن الكبير الذي طرأ على هذه العلاقات ، اثر اعلان شنغهاي في فبراير ١٩٧٢ .

٢٥ : أعلن هواكوفينج في أول خطاب له منذ تنصيبه زعيماً للحزب الشيوعي الصيني ، أن اللجنة المركزية للحزب ، ستحافظ على الخط الثوري ، وعلى أسلوب السياسة الخارجية والداخلية للزعيم الراحل ماوتسي تونغ .

٢٧ : وصل الى بكين ، ليونيد ايليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية ورئيس الجانب السوفيتي في مفاوضات الحدود ، التي تجري مع الصين منذ عام ١٩٦٩ .

٢٨ : ذكر راديو اقليم فوكين الصيني ، أن الجيش الصيني قد تدخل في الاقليم ضد مؤيدي « عصاة

١٦ : أعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية ، أن الوفاق السوري - المصري ، عنصر أساسي في كفاح العرب ضد الصهيونية .

٢٥ : أعلنت سوريا موافقتها على تجديد فترة بقاء قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجولان لمدة ٦ أشهر أخرى .

٢٤ : استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد ، حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصري ، وتناولت مباحثات الجانبين ، الوضع في المنطقة ، في سبيل زيادة دعم التضامن العربى .
أنظر أيضاً : الأردن ٢١ - العراق ٢ - فلسطين ٢٢ -

سويسرا

٢ : وافق الزعماء الوطنيون ، وايمان سبيت رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، على أسلوب [خطوة - خطوة] لتحقيق استقلال روديسيا قبل تحديد موعد لانتهاء الدولة الروديسية المستقلة .

٥ : أعلن ايفور ريتشارد منسندوب بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص ببحث المستقبل السياسى لروديسيا ، تأجيل جلسات المؤتمر الى أجل غير مسمى ، وذلك بعد أن فشل الاجتماع الموسع ، في التوصل الى حل وسط بشأن تحديد موعد اعلان استقلال زيمبابوى .

٨ : أعلن متحدث باسم جوشوانكومو زعيم الجناح الداخلى للاقتصاد القومى الافريقى ، أن الزعماء الوطنيين الافريقيين الاربعة ، مازالوا ملتزمين بموقفهم الخاص بضرورة أن يتحدد موعد اعلان استقلال روديسيا خلال ١٢ شهراً على الأكثر ، قبل مناقشة البنود الأخرى في مؤتمر جنيف الخاص لبحث مشكلة روديسيا .

١٦ : أعلن الزعميان الافريقيان روبرت موجابى القائد العسكرى لجيش تحرير زيمبابوى ، وجوشوانكومو زعيم الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى . رفضهما للموعد الذى حددته بريطانيا لاعلان استقلال روديسيا ، وهو

التي يواجهها البلدان . وجرت محادثات منفصلة ، بين وزراء كل من الخارجية والتجارة والزراعة للبلدين ، لبحث سبل توسيع علاقات التعاون بينهما في هذه المجالات . ثم غادر كالاهاان باريس عائدا الى بلاده .

١٣ : عقد في باريس ، أول اجتماع ثنائي يتم بين ممثلي الولايات المتحدة وفيتنام ، بعد انتصار الحكومة الثورية في سنة ١٩٧٤ ، لمناقشة المسائل الخاصة بإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، دون أن يتمكن من التوصل الى اتفاق نهائي بشأن المسائل المتعلقة بينهما .

٢١ - ٢٥ : قام الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان ، حول العلاقات الثنائية والدولية والشرق الأوسط ، وبحث مشروع إقامة محطة نووية فرنسية في المغرب .

٢٩ : أصدر الحزب الديمقراطي الفرنسي قرارا بالاجماع ، بانتخاب جاك شيواك زعيما للحزب .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [١٢ - ١٥] .

فلسطين

٧ : وصل الى تل أبيب وفد من ١٣ نائبا أمريكيا ، لدراسة « برامج الطاقة النووية » في منطقة الشرق الأوسط .

٨ : اتسع نطاق الاضطرابات العنيفة التي تجتاح إسرائيل ، للمطالبة بزيادة الاجور .

٩ : أعلن حاييم بارليف وزير الصناعة الإسرائيلي ، أمام وفد الشيوخ الأمريكيين الذي يزور إسرائيل ، أن السياسة الإسرائيلية تهدف الى الاحتفاظ بأخطاطات بترولية تكفي لمدة ٩ أشهر قادمة .

١٤ : أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانا أيد فيه بالاجماع ، موقف إيجال آلون وزير خارجية إسرائيل والذي أعرب بتمتصاه للكونغرسون السيناتور الأمريكي في إسرائيل ،

من استيائه من التصويت الأمريكي على البيان الذي أصدره مجلس الأمن ، وأدان فيه سياسة إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة .

١٨ : انضمت الاحزاب المشتركة مع حزب العمل الإسرائيلي ، في تشكيل الائتلاف الحاكم في إسرائيل الى المعارضة ، في مطالباتها بحل الحكومة وأجراء انتخابات عامة قبل موعدها المقرر في نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلنت إسرائيل ، موافقتها على مد فترة بقاء القوات الدولية التي تتصلل بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان لمدة ٦ أشهر .

٢٣ : تقرر في القدس ، تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية بنسبة ٢ ٪ .

٢٤ : واصلت إسرائيل حشد قواتها على حدودها الشمالية مع لبنان واستمر زعمائها في إطلاق تحذيراتهم ، من دخول القوات السورية والفدائيين الفلسطينيين الى جنوب لبنان .

انظر أيضا : الأردن [١١ - ٢٨] - جمهورية مصر العربية [٥ - ١٤] - سوريا [١٠ - الكويت ٢١ - الولايات المتحدة [٤ - ٢٣]

السكوت

٢ : أطلقت الكويت الجامعة العربية ، انها اعتهدت مبلغ ١٨ مليون دولار ، قيمة اسهامها في نفقات قوات الأمن العربية بنسبة ٢٠ ٪ من الاعتمادات المقررة .

٩ : أسفرت الاتصالات التي جرت بين المسؤولين في كل من الكويت والبحرين بهدف تدعيم التعاون بينهما ، من اسهام الكويت في برامج التنمية البحرينية بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتي .

٢١ : قامت حكومة الكويت ، بتنفيذ قرار مقاطعة مجموعة بنسوك باركليز البريطانية ، ووقف التعامل معها لتعاملها مع إسرائيل

٢٨ : أعلن متحدث باسم الحكومة الكويتية ، ان الاتحاد السوفيتي وافق على طلب الحكومة بشراء أسلحة سوفيتية .
انظر أيضا : دولة الامارات العربية ١٣ -

لبنان

٣ : تم اعداد الخطة الشاملة لاعادة الأمن والسلام الى لبنان . وأعلن اللواء محمد حسن غنيم قائد قوات الأمن العربية ، ان هذه الخطة ستطبق سلميا اذا تجاوبت كل اطراف النزاع .

٦ : وافق الطرفان المتحاربين ، على السماح لقوات الأمن العربية بالدخول الى المناطق الخاضعة لسيطرتها ، في الوقت الذي انفجر فيه الموقف على الجبهات اللبنانية .

١١ : نجحت قوات الردع العربية ، في تنفيذ المرحلة الاولى من انتشارها طبقا للخطة الموضوعة .

١٥ : بدأت قوات الردع العربية ، في دخول مدينة بيروت ، وذلك في بدء المرحلة الثانية لانتشار هذه القوات في لبنان .

١٦ : احكمت قوات الردع العربية ، سيطرتها على مدينة بيروت ، وبدأت تستعد لدخول مدينتي طرابلس وزغرتا في الشمال ، ومدينة صيدا في الجنوب .

٢٧ : نشبت أزمة حادة بين الفلسطينيين والانعزاليين في لبنان ، حول قضية نزع الاسلحة الثقيلة للطرف المتصارعة ، وتسليمها الى قيادة قوات الردع العربية .

٣٠ : تمكن العقيد احمد الحاج قائد قوات الردع العربية ، من التوصل خلال اجتماعاته مع مختلف اطراف الأزمة اللبنانية ، الى حل وسط بشأن قضية نزع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الاطراف المختلفة .

انظر أيضا : فلسطين ٢٤ -

ليبيا

٢٣ : اذاعت وكالة الأنباء الليبية ، ان العقيد القذافي أعلن في مؤتمر

يتم إدخالها على الدستور ، خلال
العامين التاليين ، للتغلب على
المصاعب التي يقابلها .
انظر أيضا : جمهورية مصر
العربية ٢٥ -

الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : فاز جيمي كارتر المرشح الديمقراطي
بالرئاسة الأمريكية على منافسه
الجمهوري الرئيس فورد ، في
معركة من اعنف معارك انتخابات
الرئاسة الأمريكية . كما اكتسح
ممثلو الحزب الديمقراطي ،
انتخابات مجلس الشيوخ والنواب
في الكونجرس الأمريكي ، وفي
مناصب حكام الولايات .

٤ : أعلن بنك أوف أمريكا ، وهو
أضخم بنك في العالم ، أنه سوف
يتوقف عن مساندة المقاطعة العربية
لإسرائيل ، بسبب القانون الذي
صدر في ولاية كاليفورنيا ، والذي
ينص على تقديم أي شركة من
شركات الولاية للمحاكمة ، يثبت
تعاونها مع المقاطعة العربية
لإسرائيل .

٥ : أكد الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي
كارتر ، في أول مؤتمر صحفي
له بعد فوزه ، استمرارا لسياسة
الخارجية الأمريكية وأمل حكومته
في أن تتمكن من الاسهام في
تخفيف حدة المشكلات القائمة
في الشرق الأوسط .

١٧ : رفع الرئيس الأمريكي جيرالد
فورد ، حظر تصدير شحنات
السلاح الأمريكي إلى السودان ،
وذلك نال معترض السكونجرس
على أية صفقة سلاح للسودان
تزيد قيمتها على ٢٥ مليون دولار
في خلال شهر واحد .

٢٣ : رفضت وزارة الخارجية الأمريكية
طلب منظمة التحرير الفلسطينية
فتح مكتب اعلامي لها في واشنطن

٢٣ : وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل
٣ اتفاقات ، تحصل إسرائيل
بهتفها على مساعدات قيمتها
٧٣٥ مليون دولار ، خلال عام
١٩٧٧ لشراء السلع الزراعية
والصناعية .

٢٤ : تقدم جورج بوش مدير وكالة
المخابرات المركزية الأمريكية
لرئاسة من منصبه .

على اللائحة التنظيمية لعمال
الموانئ ، في الوقت الذي طالب
فيه ٥٠ عضوا عماليا ، بحل
مجلس اللوردات البريطاني .

٢٦ : أعلن انطوني كروسلاند وزير
خارجية بريطانيا ، أن فشل
مؤتمر جنيف الخاص برونديسيا
« يمكن أن يؤدي إلى عواقب
وخيمة بالنسبة لأفريقيا ، بل وإلى
اشعال نزاع بين الشرق والغرب »

المملكة المغربية

٢ : طالبت المغرب وبولندا ، المجتمع
الدولي ، باتخاذ خطوات فورية
لضمان حل مشكلة الشرق الأوسط
حلا كاملا ودائما . جاء ذلك في
بيان مشترك صدر عن زيارة
احمد العراقي وزير الدولة المغربي
للمشئون الخارجية إلى بولندا .

١٣ : اكتسح المستقلون معظم مقاعد
المجالس البلدية ، وفقا للنتائج
الرسمية التي اعلنتها السلطات
المغربية ، عن الانتخابات التي
شاركت فيها الاحزاب الرئيسية
لأول مرة منذ ١٦ هائنا .

٢١ : أعرب الملك الحسن الثاني ملك
المغرب ، عن استعداده للاجتماع
بالرئيس الجزائري هواري بومدين
لبحث مشكلة الصحراء .

٢٢ : أكد البيان المشترك الصادر عن
محادثات الملك الحسن الثاني ملك
المغرب والأمير نهد بن عبد العزيز
ولي عهد السعودية ، تصميم
البلدين على الوقوف الى جانب
الشعب الفلسطيني ، حتى يتحقق
الانسحاب الكامل لإسرائيل من
الأراضي العربية المحتلة ، بما
فيها القدس .

انظر أيضا : فرنسا [٢١-٢٥]

الهند

١١ : وافق البرلمان الهندي ، بأغلبية
مطلقة ، على تعديلات في الدستور
تمنح حكومة انديرا غاندي
سلطات تنفيذية واسعة ، منها
اعادة بناء المؤسسات ، وخاصة
الجهاز القضائي ومنع المحاكم من
اعساده النظر في الاجراءات
الدستورية او التعديلات التي

شعبية ، ان ليبيا أصبحت تسمى
الجمهورية العربية الشعبية
الليبية .

٢٩ : أعلنت وزارة الخارجية الليبية ،
ان حكومة ليبيا قررت سحب
قواتها المشتركة في قوات الردع
العربية من لبنان ، وان التعليقات
صدرت بالفعل إلى القوات الليبية
بالموعدة إلى ليبيا .
انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
٢٩ -

المملكة العربية السعودية

٢٣ : وصل إلى الرياض ، الحبيب
الشرطي وزير خارجية تونس ،
في زيارة رسمية للسعودية
تستغرق ٤ أيام ، لاجراء محادثات
مع المسؤولين السعوديين ، حول
الأوضاع العربية والدولية ومشكلة
الشرق الأوسط .

٣٠ : قررت السعودية تخصيص مبلغ
١٨٨ مليون جنيه استرليني ،
لتحويل عمليات البحث عن
المعادن ، في نطاق خطتها
الخمسوية للتنمية ، وذلك لاحتلال
الثروة المعدنية بحمل الثروة
البترونية ، كمصدر للدخل القومي
انظر أيضا : السودان - ١٥
- عمان ٧ - فرنسا ١ - المملكة
المتحدة ٨ - المملكة المغربية
٢٢ -

المملكة المتحدة

٥ : فقد حزب العمال الحاكم في بريطانيا
أغليته في مجلس العموم
البريطاني ، اثر الهزيمتين اللتين
منى بهما في دائرتي والسول
وتكنجتون ، خلال الانتخابات
الفرعية في شمال بريطانيا .

٨ : وصل الأمير سلطان بن عبد العزيز
وزير الدفاع السعودي ، إلى لندن
في زيارة رسمية لمدة ٥ أيام
لتوقيع عقود سلاح جديدة ، تبلغ
قيمها ٣ ملايين جنيه استرليني .

١١ : تجددت المطالبة باستقالة حكومة
العمال ، بعد أن صوتت مجموعات
المعارضة داخل المجلس على
تمديد أدائها مجلس اللوردات

٢٥ : أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية ،
انها ماضية في تنفيذ خططها بشأن
افلاق سبع قواعد عسكرية في
ست ولايات من اجل تخفيض
التنقيات .

انظر ايضا : جمهورية مصر
العربية ١٤ - دولة الامارات
العربية ٢١ - زومانيا ٢٢ -
الصين ٢ - فلسطين ٧ - ١٤

اليابان

٢٨ : قدم تاكيو فوكودا استقالته من
منصب نائب رئيس الوزراء والمدير
العام لوكالة التخطيط اليابانية ،
وذلك بعد ان انتقد رئيس الوزراء
ودعا الى اعادة بناء الحزب
الليبرالي الديمقراطي الحاكم .
٢٩ : توصلت اليابان والاتحاد السوفيتي
الى اتفاق نهائي حول اعادة
الطائرة « الميج ٢٥ » التي هرب

بها قائدتها الى اليابان في سبتين

الماضي .

يوغوسلافيا

١ : وصل الى بلجراد ، وفد عسكري
عراقي برئاسة قائد القوات
الجوية والدفاع الجوي العراقي
في زيارة رسمية ليوغوسلافيا
يدعوه من القوات المسلحة
اليوغوسلافية .

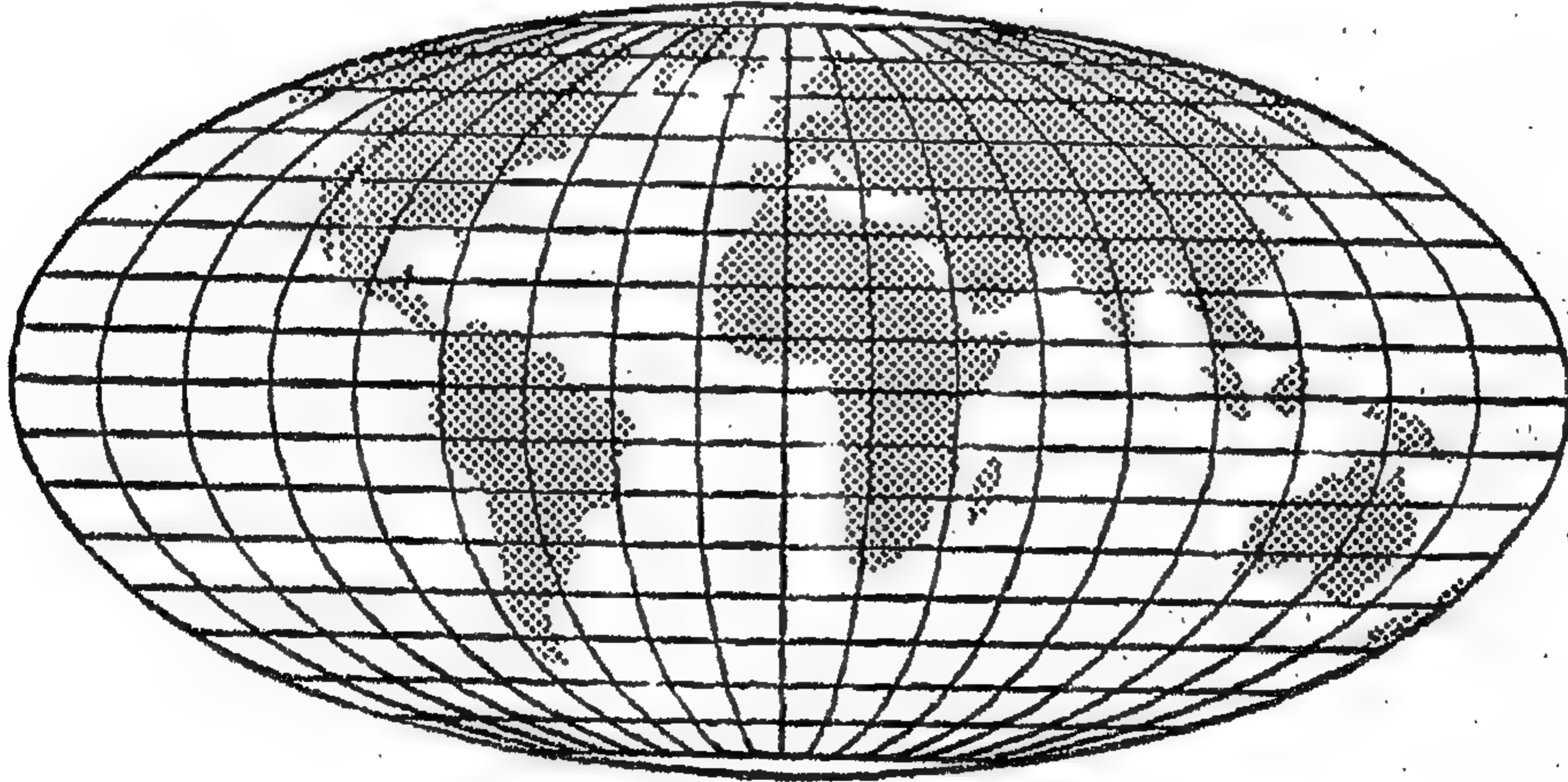
٤ : ظهر الرئيس اليوغوسلافي تيتو ،
لاول مرة ، في اجتماع اللجنة
المركزية لرابطة الشيوعيين
اليوغوسلاف ، منذ ان احتجب
من الظهور في الحياة العامة
للملاج .

٥ : وصل الى بلجراد ، وزير خارجية
مصر ، في زيارة رسمية تستغرق
٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع
المسؤولين اليوغوسلاف ، بشأن
العلاقات الثنائية بين البلدين .

١٥ : وصل الى بلجراد ، الزعيم
السوفيتي ليونيد بريجنيف ، في
زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ،
لاجراء مباحثات مع الرئيس تيتو ،
حول المسائل ذات الاهمية
بالنسبة للسلام والامن والتعاون
الاوربي ، وتطور العلاقات بين
الحزب الشيوعي ، وتطورات
الموقف في اوروبا ، ومجموعة
كبيرة من القضايا الاقتصادية .

١٧ : اكد البيان المشترك الصادر في
ختام مباحثات القمة في بلجراد ،
بين ليونيد بريجنيف ، والرئيس
تيتو ، ان العلاقات بين الحزبين
الشيوعيين في البلدين ، سوف
تقوم على اساس التعاون الاختياري
والاخوة الدولية .

٢٦ : اعلن الرئيس تيتو ، ان بلاده
احبطت محاولات الجاسات
الاتصالية لتقويض الاستقرار في
يوغوسلافيا .



الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المشاكل الدولية

بدأت الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكما يحدث في كل عام ، تركز نشاط منظمة الأمم المتحدة حول أعمال الدورة والاجتماعات المتواصلة ، سواء في إطار الاجتماعات المكتملة للجمعية ، أو في اللجان العامة السبع ، التي تتولى تصريف غالبية المسائل المدرجة بجدول أعمال الدورة ، قبل أن تعرض هذه المسائل في صورة مشروعات قرارات تتولى الجمعية العامة التصويت عليها .

ولقد اجتمعت الدورة ٣١ في ظروف دولية ، ربما تعتبر أفضل مما كانت عليه في دورات سابقة ، من حيث التهديد المباشر للسلام العالمي ، ولكن ذلك لا يعنى أنه ليست هناك عدة مشكلات خطيرة ، تحمل امكانية الانفجار في أي وقت ، ونقصد بذلك مشاكل الشرق الأوسط ، وجنوب القارة الأفريقية ، وقبرص - ولا تقل أهمية عن تلك المشاكل التي تهدد الأمن والسلام الدوليين ، مشكلة أخرى هي الحرب ضد الفقر والجوع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي . كما قال رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة في افتتاح الدورة الجديدة ، فإنه من غير المعقول أن ينفق العالم ٣٠٠ مليار دولار سنوياً على التسليح ، بينما لا يخصص حتى عشر هذا المبلغ في الكفاح ضد التخلف .

وقد بدأت الدورة بالمناقشة العامة التي استمرت حتى ١٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، ثم بدأت الجمعية العامة مناقشة عدد من المشاكل المدرجة في الجزء المخصص لها من جدول الأعمال ، بينما استمرت اللجان الرئيسية في بحث المشاكل التي كانت من نصيب كل منها - ويضم جدول أعمال هذه الدورة ١٢٥ مسألة .

ومن جانب آخر ، بحث مجلس الأمن عدداً من المسائل ، كان من أهمها الشكوى التي تقدمت بها مصر ضد الأعمال التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . وخصص مجلس الأمن أربع جلسات لمناقشة هذا الموضوع ، وتوصل في النهاية إلى الاتفاق على نص بيان يدين أعمال إسرائيل ضد الأماكن المقدسة ، ومحاولة تغيير المعالم السكانية للمناطق التي تحتلها . وأيدت الولايات المتحدة هذا البيان ، وهذه هي المرة الأولى التي تقف فيها الولايات المتحدة مؤيدة لادانة إسرائيل عن الأعمال التي ترتكبها ضد مصالح السكان العرب في الأراضي المحتلة .

وفيما يخص الوكالات المتخصصة ، فإن المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو ، انعقد للمرة الأولى في مدينة أفريقية ، حيث اجتمع في دورته العادية التاسعة عشرة في نيروبي عاصمة كينيا . وقد وافق المؤتمر على ضم انجولا إلى المنظمة ، التي أصبح عدد أعضائها الآن ١٤١ دولة . وفي سبتمبر ١٩٧٦ صدر التقرير السنوي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . وقد أبرز التقريران الاتجاهات العالمية للوضع الاقتصادي . ويبدو أن الأمور تسير في اتجاهين متعارضين ، فبينما تتحسن الأوضاع بالنسبة للدول الصناعية نتيجة للإجراءات السريعة التي اتخذتها حكوماتها لمحاربة التضخم وانعاش الاقتصاد ، على أساس زيادة الإنتاج ، وخفض البطالة ، نجد أن الدول النامية أقل حظاً ، لأن معدلات التنمية البسيطة التي تنجح في تحقيقها تستهلك في الزيادة السكانية ، وتبقى هذه الدول على حالها ، مع استمرار زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها تجاه الدول الصناعية .

أما العالم العربي ، فقد كانت الشهور الأخيرة ، ايجابية للغاية بالنسبة للعمل السياسي العربي ، إذ إن إعادة توحيد الصف العربي الذي تحقق في مؤتمر القمة المحدود ، ثم التأييد الذي لاقتته قرارات القمة المحدودة في مؤتمر القمة الموسع في القاهرة ، مكن أخيراً من التحرك الفعلي نحو تسوية المشكلة اللبنانية ، وتحقيق فعلاً وقف القتال ، كما أن الجهود الجدية بدأت فعلاً لإيجاد التسوية السياسية . هذا وقد قامت جمهورية مصر العربية ، بمجهود كبير ابتغاء هذا التوافق العربي ، وبذلت جميع الدول العربية جهودها لانجاح المساعي الطيبة ، ومن أهم النتائج الأخرى لمؤتمر القمة المحدود عودة الصفاء إلى العلاقات المصرية السورية . وقد أوردنا في صلب نشاط الجامعة العربية ، النصوص الكاملة للديانين الصادرين عن مؤتمر القمة وقرار مؤتمر القمة السادس ، الذي أيد مؤتمر القمة الموسع .

هذا ، وقد أعاد مؤتمر القمة انتخاب السيد محمود رياض أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لفترة ثانية . ونقدم فيما يلي ملخصاً لأهم جوانب النشاط في المنظمات الدولية خلال شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ .

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٣١ : بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها العادية ٣١ في نيويورك يوم ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ . والمفروض أن تستمر الدورة حتى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد افتتح الدورة ، جاستون ثورن رئيس الدورة السابقة ، ثم انتخبت الجمعية العامة هاملتون شيسرلي اميراسنج من سريلانكا - ووافقت الجمعية العامة بعد ذلك على قبول سيشيل عضوا جديدا في الأمم المتحدة ، التي أصبحت بذلك تضم ١٤٥ دولة .

وقد اختارت الجمعية العامة تسع دول لعضوية لجنة أوراق اعتماد وفود الدول الاعضاء . والدول التسع هي : الصين واكوادور والسلفادور وساحل العاج وماليزيا وهولندا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وزامبيا .

وفي يوم ٢٢ سبتمبر ، بدأت اللجان الرئيسية السبع عملها ، باختيار رؤسائها ونواب الرؤساء والمقررين ، كما تم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة ، وعددهم ١٧ خانما .

واوصت اللجنة العامة التي تتولى شئون تنظيم أعمال الدورة الجمعية العامة ، بالموافقة على جدول أعمال يضم ١٢٢ بندا ، وذلك علما بأن مشروع جدول الأعمال الذي اقترحته السكرتارية العامة يضم ١٢٥ بندا . ولقد سحبت مسألة كوريا من جدول الأعمال ، وكانت ستناقش في بندين (١٢١ و ١٢٢) ، كما أوصت اللجنة العامة بحذف البند ١١٦ الخاص بتعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي لحكمة العدل الدولية من جدول الأعمال . وتولت اللجنة أيضا توزيع البنود على اللجان الرئيسية السبع المنبثقة عن الجمعية العامة ، وهي اللجنة الاولى (شئون سياسية وأمن) ، واللجنة السياسية

الخاصة ، واللجنة الثانية (شئون اقتصادية ومالية) ، واللجنة الثالثة (شئون اجتماعية وإنسانية وثقافية) ، واللجنة الرابعة (الوصاية والاقليم غير الحكومة ذاتيا) ، واللجنة الخامسة (شئون ادارية وميزانية) ، واللجنة السادسة (شئون قانونية) .

وقد وافقت الجمعية العامة في ٢٤ سبتمبر على توصية اللجنة العامة واعتمدت جدول أعمالها الذي يضم ١٢٢ بندا ، ووافقت على التوزيع المقترح لهذه البنود بين اللجان الرئيسية .

وفي يوم ٢٧ سبتمبر ، بدأت المناقشة العامة واستمرت حتى يوم ١٤ أكتوبر . هذا وقد اشترك ١٢٦ متحدثا في تلك المناقشة ، من بينهم ١٠٥ وزراء للخارجية .

هذا وفي أثناء الفترة المخصصة للمناقشة العامة ، بحثت الجمعية العامة مسألتين : الاولى بخصوص توصية من اللجنة الثانية بمنح عضوية مجلس مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، لجميع الدول الاعضاء في المؤتمر ، بدلا من قصر تلك العضوية على عدد محدود من الدول (٦٨ دولة) . وقد وافقت الجمعية العامة على ذلك التوصية بدون تصويت في ٢٩ سبتمبر ، وذلك باعتبار أن هذه المسألة عاجلة ، لأن مجلس المؤتمر يعقد دورته من ٥ إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٦ .

والمسألة الثانية بحثتها الجمعية العامة في يوم ٤ أكتوبر ، وقررت اضافة بندين جديدين الى جدول الأعمال : بند خاص بوضع معاهدة دولية لمواجهة خطف الرهائن ، وبند خاص يعقد معاهدة دولية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وفي ١٨ أكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث البنود المدرجة في جدول الأعمال ، ليجري بحثها في إطار الاجتماعات المكتملة للجمعية العامة ذاتها ، وذلك الى جانب المسائل التي

تم توزيعها على اللجان الرئيسية السبع .

وقد استهلّت الجمعية العامة عملها هذا بمسألة « جزيرة مساويوت » وهي جزيرة من مجموعة جزر كومور ، ظلت فرنسا تحتلها بعد أن منحت للكمور الاستقلال في يوليو ١٩٧٥ ، على أساس أن استفتاء جرى في ٨ فبراير و ١١ أبريل ١٩٧٦ قرر بقاء الجزيرة مع فرنسا .

وقبل أن تبدأ الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة ، وافقت بسلا بتصويت ، على اشراف سكرتارية منظمة الكومنولث في جلسات الجمعية العامة بصفة مراقب .

وفي ١٩ أكتوبر ، تقدمت مجموعة من ٤٦ دولة ، بمشروع قرار يطلب من فرنسا الانسحاب فورا من مساويوت . وفي ٢١ أكتوبر ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٢ صوت ضد صوت واحد (فرنسا) وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، على مشروع القرار الذي كانت تسانده جميع الدول الافريقية .

وفي ٢١ أكتوبر ، انتخبت الجمعية العامة الاعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم : كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا . وهذه الدولة تبدأ عضويتها لمدة عامين في أول يناير القادم بدلا من جويانا وايطاليا واليسابان والسويد وقانزانيا . والدول الخمس الأخرى غير الدائمة في المجلس هي : بنين وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا .

كما اختارت الجمعية العامة سبع دول جديدة لفترة ثلاث سنوات في لجنة البرامج والتنسيق .

وفي ٢٦ أكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث تقرير لجنبتها الخامسة بشأن ميزانيات قوة الطوارئ الدولية ، وقوات مراقبة فك الاشتباك في الشرق الأوسط . وقد وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على تصريح للسكرتير العام ، باستخاذ الالتزامات اللازمة لهذه القوات حتى

١٩٦٦

وفي ١٦ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على قرار حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ويمقتضى هذا القرار ، أشادت الجمعية العامة بالدور البناء الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في داخل الأمم المتحدة ، وفي البحث عن حلول سلمية للمشاكل الأفريقية ، ويطلب السكرتير العام للأمم المتحدة ، بالاستمرار في تدعيم التعاون بين المنظمين .

هذا ، وسنقدم في العدد القادم ، ملخصاً لأعمال باقى الدورة ، وأهم القرارات التي تصدر عنها .

اللجان الخاصة :

- لجنة الابرتهيد : استقر نشاط اللجنة الخاصة بمكافحة سياسية الابرتهيد ، وفي ٨ سبتمبر ، وافقت اللجنة بالاجماع ، على تقرير حول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أوضح جوانب التعاون المتزايد بين نظام جنوب افريقيا العنصرى وحكومة اسرائيل . وقررت اللجنة رفع هذا التقرير الى الجمعية العامة ، والى منظمة الوحدة الأفريقية .

وبحثت اللجنة عدداً آخر من المسائل المتعلقة بمكافحة الابرتهيد ، وحول الوضع العام في جنوب افريقيا والابرتهد والرياضة .

وفي ٩ سبتمبر ، أصدر ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، بياناً حول التوسع العسكرى والبحرى لنظام جنوب افريقيا . وفي نفس اليوم ، توجه رئيس اللجنة الى واشنطن في مهمة رسمية ، للتشاور مع الحكومة الامريكية ، وعدد من أعضاء الكونجرس حول مكافحة سياسية الابرتهيد .

وفي ١٧ سبتمبر ، استمعت اللجنة الى هورست كلاينشمت ، وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب جنوب افريقيا ، كما استمعت الى رئيس مجلس السلام بمقاطعة كويبيك الكندية ، بمناسبة اقامة مركز لمكافحة الابرتهيد والفرقة العنصرية بالمقاطعة .

وفي ١١ اكتوبر ، احتفلت اللجنة بيسوم التضامن مع المعتقلين

واستأنفت الجمعية العامة بعد ذلك مناقشة مسألة الابرتهيد .

وقدمت ٢٧ دولة مشروع قرار ، تصدر بناء عليه الجمعية العامة نداء عاجلاً الى جميع الدول ، لمزيد من الاسهام في تمويل صندوق جنوب افريقيا .

وفي ٢ نوفمبر ، تم تقديم ٨ مشروعات بقرارات حول الابرتهيد الى الجمعية العامة .

وقد اختتمت الجمعية العامة في يوم ٩ نوفمبر ، مناقشاتها حول هذه المسألة ، بإصدار عشرة قرارات عناوينها كالآتى : صندوق جنوب افريقيا - التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا - حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا - العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا - الابرتهيد والنشاط الرياضى - برنامج عمل اللجنة الخاصة لمكافحة الابرتهيد - التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا - الموقف في جنوب افريقيا - برنامج العمل ضد الابرتهيد - الاستثمارات في جنوب افريقيا .

وعقب انتهاء بحث مسألة الابرتهيد ، انتقلت الجمعية العامة لمناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية . وكان أمام الجمعية العامة مشروع قرار ، يطالب الدول بالاستمرار في التعاون مع الوكالة ، وتدعيم جهودها في سبيل الاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وفي ١٠ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرار بقبول تقرير الوكالة ، ومطالبة الدول الاستمرار في التعاون مع الوكالة وتدعيم جهودها .

وفي ١٠ نوفمبر أيضاً ، بدأت الجمعية العامة مناقشة مسألة قبرص . وقد اختتمت هذه المناقشة في ١٢ نوفمبر بإصدار قرار بأغلبية ٩٤ صوتاً ضد صوت واحد (تركيا) ، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت . وهذا القرار يؤكد القرارات ٣٢١٢ - ٢٩ و ٣٣٩٥ - ٣٠ ويطلب بتطبيق ما جاء في هذين القرارين ، ويطلب بالتعاون منع السكرتير العام ، واستمراره في بذل المساعي الحميدة بين أطراف النزاع في قبرص .

شهر نوفمبر ١٩٧٦ ، على أساس أن يتم بعد ذلك دراسة وسائل وامكانيات التمويل بعد هذا التاريخ .

وفي ٢٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الابرتهيد التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وقدم مقرر اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة أمام الجمعية العامة ، كما تحدث أمام الجمعية العامة رئيس لجنة محافظى صندوق الأمم المتحدة لجنوب افريقيا ، وممثل موريشيوس مندوباً عن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وممثلو عدد من حركات التحرر الأفريقية .

وكانت الجمعية العامة قد قررت في ٢٤ سبتمبر ، أن تتولى بحث مسألة الابرتهيد في الجلسات المكتملة ، بدلا من بحثها في اللجنة السياسية الخاصة ، كما كان عليه الوضع قبل ذلك .

واستعرضت الجمعية العامة ، في مستهل دراسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة الخاصة بسياسة الابرتهيد ، وتقريراً خاصاً عن مذابح سويتو ، وتقرير صندوق جنوب افريقيا ، وتقريراً عن العلاقة الخاصة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

وقدمت مجموعة من الدول الأفريقية ، مشروع قرار الى الجمعية العامة حول دولة ترانسكي ودول البانتوستان الأخرى ، وهى دول مصطنعة تقيمها جنوب افريقيا ، كمناطق مغلقة يعيش فيها المواطنون الأفريقيون الاصليون ، وتضفى على هذه الدول صفة الدولة المستقلة ذات السيادة .

ومشروع القرار هذا ، يدين بشدة هذه السياسة ، ويرفض إعلان استقلال ترانسكي ، ويطلب من جميع الدول رفض الاعتراف بهذا الاستقلال .

وقد وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٤ صوتاً ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت (الولايات المتحدة) على القرار ، بعد ادخال تعديل عليه ، بحذف الفقرة الأخيرة من مشروع القرار الاول التي كانت تشير الى بقاء سكان ترانسكي ودول البانتوستان الأخرى مواطنين في جنوب افريقيا . وكانت عشر دول غائبة منها جنوب افريقيا .

السياسيين في جنوب أفريقيا ، وذلك
بعقد اجتماعين خاصين .

وكانت اللجنة قد نظرت في ٥
أكتوبر ، في تقريرها السنوي الى
الجمعية العامة ، ووافقت عليه في
نفس اليوم .

وفي ١١ نوفمبر ، اجتمعت
اللجنة ، وقررت بدء حملة دولية
لتطبيق البرنامج الذي تبنته الجمعية
العامة في ٩ نوفمبر ، حين أصدرت
عشرة قرارات بشأن مكافحة
الابرتهايد .

وقام رئيس لجنة الابرتهايد في
منتصف نوفمبر ، بزيارات لكل من
دبلن وجنيف ولندن ، حيث أجرى
مباحثات حول البرنامج الدولي ضد
الابرتهايد .

- المحيط الهادي : عقدت اللجنة
الخاصة للمحيط الهادي اجتماعات في
١٥ و ١٦ و ١٧ سبتمبر ، اختتمت
بها أعمالها لهذا العام ، ووافقت على
تقريرها الى الجمعية العامة .

- الميزانيات العسكرية : في يوم ٧
سبتمبر ١٩٧٦ . وفي جنيف ،
اختتمت لجنة الخبراء بشأن خفض
الميزانيات العسكرية ، أعمال دورتها
الثالثة والاعيرة . وكانت الدورة قد
بدأت في ٣٠ أغسطس . وقد أنشئت
هذه اللجنة بمقتضى قرار الجمعية
العامة رقم ٣٤٦٣ - ٣٠ . وتضمن
تقرير اللجنة ستة فصول ، تتناول
تفاصيل وتعريفات خاصة بالميزانيات
العسكرية وموارد الانفاق العسكري ،
ومقارنة بين حجم وقيمة الانفاق
العسكري في عدد من الدول .

الامم المتحدة ونزع السلاح : في
يوم ١٠ سبتمبر ، اختتمت لجنة
مراجعة دور منظمة الامم المتحدة في
ميدان نزع السلاح أعمالها ،
واعتمدت تقريرها الى الجمعية
العامة . وبهذا تكون اللجنة قد
اختتمت أعمالها بهذه الدورة الثالثة
والاعيرة ، التي كانت قد بدأت يوم ٧
سبتمبر ١٩٧٦ .

النظام الاقتصادي والاجتماعي :
عقدت لجنة اعادة بناء التنظيم
الاقتصادي والاجتماعي لسلامم
المتحدة ، دورتها الرابعة من ٢٣
سبتمبر الى ٦ أكتوبر ١٩٧٦ . وكانت
هذه اللجنة قد شكلت بناء على القرار

رقم ٣٣٦٢ الصادر في ١٦ سبتمبر
١٩٧٥ من الدورة الخاصة السابعة
للجمعية العامة .

لجنة العلاقات بالدولة المضيفة :
في يوم ١٣ سبتمبر وافقت اللجنة
على الجزء الاول من تقريرها الى
الجمعية العامة . وفي ٩ نوفمبر ،
وافقت اللجنة على الجزء الاخير من
هذا التقرير .

تصفية الاستعمار : في شهر
سبتمبر ، بحثت اللجنة الخاصة
بتصفية الاستعمار (لجنة الاربع
والعشرين) عددا من المسائل المتعلقة
بالوضع في بورتوريكو ، وتقديم
العون لحركات التحرر وتيسير
الشرقية وجزر العذراء وفالكلاند .

مجلس الامن :

- ناميبيا : بدأ مجلس الامن في
٢١ أغسطس ١٩٧٦ في مناقشة مسألة
اقليم جنوب غرب افريقيا
« ناميبيا » . وقد طالبت الدول
الافريقية بتوقيف العقوبات على حكومة
جنوب افريقيا ، لامتناعها عن تنفيذ
قرارات الامم المتحدة بشأن هذا
الاقليم .

وكانت حكومة جنوب افريقيا قد
قدمت بيانا قبل ذلك من المؤتمر
الدستوري لجنوب غرب افريقيا ،
يعلن أنه يمكن تحديد نهاية ديسمبر
عام ١٩٧٨ تاريخا لنح ناميبيا
الاستقلال واستأنف المجلس مناقشة
المسألة في ٢٨ سبتمبر . وفي ١٨
أكتوبر ، قدمت سبع دول مشروع
قرار الى المجلس ، يعتبر استمرار
احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تهديدا
للسلام ، ويطلب فرض حظر على
السلاح لجنوب افريقيا ، يكون تطبيقه
اجباريا على جميع الدول . وفي ١٩
أكتوبر جرى التصويت على مشروع
القرار ، فتمت موافقة ١٠ دول ،
ورفضته ٣ دول من الاعضاء الدائمين
(بريطانيا وفرنسا والولايات
المتحدة) وامتنعت دولتان (ايطاليا
واليابان) عن التصويت . وهكذا
فشل المجلس في اصدار القرار ، بعد
تسع جلسات من المناقشة .

- عضوية فينتام . نظر مجلس
الامن في ١٠ سبتمبر ١٩٧٦ مسألة
عضوية جمهورية فينتام الاشتراكية

في الامم المتحدة ، واحالها الى لجنة
العضوية .

- تقرير المجلس : في جلسة مغلقة
عقدتها يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، وافق
مجلس الامن بالاجماع . على تقريره
الى الجمعية العامة عن نشاطه في
الفترة من ١٦ يونيو ١٩٧٥ الى ١٥
يونيو ١٩٧٦ .

- في أول نوفمبر ١٩٧٦ ، انتقلت
رئاسة مجلس الامن من ممثل باكستان
اقبال اخوند ، الى ممثل بناما جورج
اليوكا .

- الاراضي العربية المحتلة : في
أول نوفمبر ١٩٧٦ بدأ المجلس
اجتماعاته لبحث شكوى مصر حول
الموقف الخطير في الاراضي العربية
التي تحتلها اسرائيل . بسبب أعمال
القمع الاسرائيلية المستمرة ضد سكان
هذه الاراضي . وكانت مصر قد
تقدمت بطلبها الى المجلس في ٢٠
أكتوبر .

وبعد مناقشة المسألة ، واجراء
المشاورات ، انتهى المجلس في يوم
١١ نوفمبر الى اصدار بيان من جانب
رئيسه جاء فيه :

« أنه بناء على طلب مصر المقدم
في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ عقد مجلس
الامن أربعة اجتماعات فيما بين أول -
١١ نوفمبر ١٩٧٦ لبحث الموقف في
الاراضي العربية المحتلة ، باشتراك
ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وبعد
التشاور مع جميع الاعضاء ، فان
رئيس المجلس يقرر أن المجلس قد
وافق على الاتي :

١ - التعبير عن القلق البالغ ازاء
الموقف الصعب في الاراضي المحتلة ،
والناتج عن استمرار الاحتلال
الاسرائيلي .

٢ - اعادة تأكيد مطالبته لحكومة
اسرائيل ، بضمان أمن ورخاء
وسلامة سكان هذه الاراضي ، وتيسير
عوده من كان قد هرب منها أثناء
المعارك .

٣ - اعادة تأكيد ضرورة تطبيق
اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية
المدنيين في اوقات الحروب ، على
السكان العرب في الاراضي التي
تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .
وعلى هذا ، فان الدولة المحتلة
مطلوب منها مرة أخرى ، الالتزام
بدقة نصوص تلك الاتفاقية والامتناع
عن أي عمل يعتبر خرقا لها - وفي
هذا الصدد فان الاجراءات التي

١٩٥

يهدف مناقشة الاحتياجات والامكانيات
الاfrيقية في مجال الطاقة .

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا :

- اشرفت اللجنة على ندوة دولية
عن جمع المعلومات والاحصاءات
السكانية ، عقدت في جامعة الاردن
بعمان في الفترة من ٣٠ أكتوبر الى
١٠ نوفمبر ١٩٧٦ .

اللجنة الاقتصادية لآسيا

والأحيط الهندي :

- اشرفت اللجنة على اجتماع
الدورة الثالثة للجنة الموارد الطبيعية
التابعة لها ، والتي عقدت في بانجوك
من ٢١ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- اجتمعت الدورة ٢٠ للجنة
التجارة في بانجوك من ٢ الى ٨
نوفمبر ١٩٧٦

الشركات المتعددة الجنسيات :

كون المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لجنة جديدة مؤقتة ،
هدفها البحث في مسألة الاعمال غير
الشرعية التي ترتكب في العمليات
التجارية الدولية من جانب الشركات
المتعددة الجنسيات .

وقد عقدت اللجنة دورتها الاولى في
نيويورك من ١٥ الى ١٩ نوفمبر
١٩٧٦ . وتضم اللجنة ١٨ عضوا ،
وهدفها وضع نظام دولي لمنع
عمليات الرشاوى والمدفوعات غير
المشروعة في المعاملات التجارية
والمالية الدولية .

السكرتير العام :

- نشر في يوم ٣ سبتمبر ١٩٧٦ ،
تقرير السكرتير العام للدورة الحادية
والثلاثين للجمعية العامة للأمم
المتحدة . وفي مقدمة التقرير ،
استعرض الدكتور خورت فالدهايم ،
اهم جوانب نشاط الأمم المتحدة ، كما
تناول اهم المشاكل التي يتعرض لها
المجتمع الدولي ، وعلى رأسها الشرق
الاطلسي وقبرص وجنوب افريقيا .
وفيما يخص الشرق الاوسط ، قال

وقرارات الجمعية العامة في دورتها
الثلاثين ، تنفيذاً لتوصيات المؤتمر .
وينصب برنامج العمل أساساً ، حول
عقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي
يغطي السنوات العشر ١٩٧٦ -
١٩٨٥ .

وبحثت اللجنة وضع معاهدة دولية
لمكافحة التفرقة ضد المرأة . والغرض
من الوثيقة ، وضع أداة لها قوة
قانونية ضد أية تفرقة بين الرجل
والمرأة سياسياً أو اقتصادياً أو مدنياً
أو في أي نشاط .

كما تبنت اللجنة ، برنامج عقد
المرأة ، وهو يدور حول « المساواة
والتنمية والسلام » .

لجنة مكافحة المخدرات : اجتمعت
في جنيف من ١ الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦
مجموعة العمل التابعة للجنة
والمختصة بدراسة وسائل خفض
الطلب غير القانوني على المخدرات .
ووضعت مجموعة العمل مشروع تقرير
عن هذا الموضوع ، لعرضه على
اللجنة .

هذا ، وكان مجلس مكافحة
المخدرات قد عقد دورته ١٩ في جنيف
من ١٤ أكتوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

- اجتمع في أديس أبابا ، في
الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سبتمبر
١٩٧٦ ، مؤتمر اقليمي افريقي لتقويم
الموارد المائية في القارة الافريقية ،
والاستخدامات القائمة والممكنة لتلك
الموارد . وجاء هذا المؤتمر ضمن
الاعمال التحضيرية .

- ناقشت لجنة تضم ممثلين
الحكومات الاعضاء في اللجنة
الاقتصادية لافريقيا ، في اجتماعات
عقدت من ٢٨ سبتمبر الى ٤ أكتوبر
١٩٧٦ ، انشاء محطتين للارسال
والاستقبال بواسطة الاقمار
الصناعية ، على أن تكون المحطة
الاولى في كينشاسا ، والثانية في
وانجوجو .

- اجتمعت في أديس أبابا من ٤
الى ٨ أكتوبر ، مجموعة تضم ٢٧
دولة افريقية ، لمناقشة التعاون الفني
بين الدول النامية .

- اجتمع في أكرا من ٨ الى ١٩
نوفمبر ، مؤتمر افريقي للطاقة ،

اتخذتها اسرائيل في الاراضي
المحتلة ، لتغيير تكوينها السكاني ،
واقامة المستعمرات ، يتم ادانتها
بشدة - فهذه الاجراءات التي ليست
لها اية قوة قانونية - ويمكن فقط ان
تؤثر سلباً على البحث عن اقامة
السلام ، تعتبر عرقلة لبلوغ هذا
السلام .

٤ - يعتبر أن كافة الاجراءات
القضائية والادارية وأعمال
اسرائيل ، بما في ذلك مصادرة
الاراضي والممتلكات ونقل السكان ،
والتي تعمل على تغيير الوضع
القانوني للقدس ، هي اجراءات
وأعمال باطلة . ويطالب المجلس
اسرائيل مرة أخرى ، بالغاء كافة هذه
الاجراءات والامتناع عن القيام بمثلها
في المستقبل - وفي هذا الصدد ،
يعبر المجلس عن أسفه لفشل اسرائيل
في الانتباه الى قرارات مجلس الامن
رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) و ٢٥٢
(١٩٦٨) و ٢٩٨ (١٩٧١)
وقراري الجمعية العامة ٢٢٤٣
٢٢٥٤ « دورته الخامسة الخاصة »
في يوليو ١٩٦٧ .

٥ - يعترف أن أي انتهاك للامكان
المقدسة والمباني والاماكن الدينية ،
أو أي تشجيع أو تواطؤ لثل هذا
العمل ، يمكن أن يهدد السلام والامن
الدوليين .

وقرر المجلس الاستمرار في متابعة
الموقف باستمرار ، للاجتماع مرة
أخرى إذا لزم الامر .

وقد انضمت الولايات المتحدة الى
باقي أعضاء المجلس في مساندة هذا
البيان وتأييده . وصرح ممثلها أمام
المجلس ، أن سبب هذا التأييد ، هو
أن الولايات المتحدة ، تعتقد أن البيان
أكد عدداً من المبادئ الهامة بشأن
الاراضي المحتلة .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

لجنة المرأة : عقدت لجنة وضع
المرأة دورتها ٢٦ في جنيف من ١٢
سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٧٦ .
وهذا أول اجتماع للجنة ، منذ انعقاد
المؤتمر الدولي للمرأة في المكسيك عام
١٩٧٥ .

وتولت اللجنة التي تضم في
عضويتها ٣٢ دولة ، بحث برنامج
للعمل لتطبيق قرارات مؤتمر المرأة

السكرتير العام أنه من الحيوى استئناف المفاوضات بشأن الشرق الأوسط . وأضاف أنه من الضروري التعرض للمسألة الفلسطينية ، على اعتبار أنها العنصر الاساسى فى تسوية المشكلة .

— وأشار فالدهايم الى مسألة لبنان ، وعلاقة هذه المسألة بأزمة الشرق الأوسط ، وضرورة اضطلاع المجتمع الدولى بمسئوليياته ، فى تقديم العون الانسانى الضرورى واعادة بناء لبنان .

— وتعرض الدكتور فالدهايم ، لعدد آخر من المسائل الدولية التى تشغل الامم المتحدة ، ومنها حماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب .

— اجتمع كورت فالدهايم فى ٢ سبتمبر ، مع الدكتور هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة وبحثا سويا عددا كبيرا من المسائل الدولية التى ستعرض فى الدورة ٣١ للجمعية العامة .

— فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، ارسل السكرتير العام برقية تعزية الى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ، على اثر اعلان نيا وفاة ماوتسى تونج السكرتير الاول للحزب الشيوعى الصينى وقائد الثورة الصينية . وفى ١٠ سبتمبر القى الدكتور فالدهايم بيانا قصيرا أمام مجلس الامن ، رثا فيه الزعيم ماوتسى تونج ، وقدم تعازيه لمثل الصين .

— عقد الدكتور فالدهايم فى نيويورك يوم ١٦ سبتمبر ، مؤتمرا صحفيا ، وذلك قبل ايام من بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة . وكان السكرتير العام قد قام بزيارة للمكسيك فى ١٢ و ١٤ سبتمبر ، حيث اشترك فى افتتاح مؤتمر للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، تنظمه مجموعة السبع والسبعين . كما حضر حفل افتتاح مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

— التقى الدكتور فالدهايم فى ٢٢ سبتمبر مع سام نوجوما ، وهو زعيم من زعماء حركة تحرير سوايو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا)

اعلن الدكتور كورت فالدهايم فى ١٤ أكتوبر ، أنه يعتبره أمرا مشرفا له ، لو جددت الجمعية العامة مدته كسكرتير عام لخمس سنوات أخرى .

— وكان الدكتور فالدهايم قد امتنع حتى هذا التاريخ ، امتناعا تاما عن ابداء رأيه فى هذا الموضوع ، علما بأن مدته الحالية تنتهى مع نهاية هذا العام (١٩٧٦) .

فى يوم ٢٤ أكتوبر ، اصدر السكرتير العام بيانا بمناسبة يوم الامم المتحدة قال فيه « أن اول واجبات الامم المتحدة هو حفظ السلم والامن فى كثير من بقاع العالم . وفى الامم المتحدة تستطيع جميع الامم ان تلتقى على أساس التساوى فى السيادة » .

فى ١٨ أكتوبر ، اصدر الدكتور فالدهايم بيانا طالب فيه دول المنظمة ، الاسهام فى تقديم المساعدات العاجلة للرأس الاخير .

اصدر السكرتير العام فى ١٢ نوفمبر ، نداء الى جميع الدول ، لتقديم العون للبنان لمواجهة الظروف الصعبة القائمة هناك ، بسبب آثار الحرب الاهلية .

محكمة العدل الدولية :

— قضية الجرف القارى لبحر ايجيه : فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية برئاسة القاضى جيمينز دى ارشاجا قرارا حول مسألة الجرف القارى فى بحر ايجيه ، بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد ، جاء فيه : ان الظروف كما هى واضحة فى صورتها الحالية فى الوضع المقدم الى محكمة العدل الدولية ، لا تحتاج الى ممارسة المحكمة لسلطاتها بمقتضى المادة ٤١ من نظامها الاساسى فى تقرير تدابير مؤقتة لحفظ الحقوق وتنص الفقرة (١) من المادة المذكورة على أن للمحكمة ان تقرر التدابير المؤقتة التى يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الاطراف وذلك متى رأت ان الظروف تقضى بذلك » .

هذا وكانت اليونان قد رفعت دعوى فى ١٠ اغسطس ١٩٧٦ ضد تركيا بخصوص نزاع حول الجرف القارى فى بحر ايجيه وتضمنت طلبات اليونان الى المحكمة ، تحديد مسار الحدود بين البلدين ، مع توضيح ما لكل دولة بالنسبة للجرف القارى ، وان تصدر المحكمة قرارا بأنه ليس لتركيا القيام بأى أعمال بحث وتنقيب واستغلال فى

الجرف القارى اليونانى بدون موافقة اليونان وفى نفس اليوم ، قدمت اليونان طلبا الى محكمة العدل بتطبيق المادة ٤١ من النظام الاساسى ، واصدار قرار يوقف كل الاعمال فى المنطقة محل النزاع الى أن يصدر الحكم النهائى للمحكمة .

وفى ١٤ أكتوبر حددت المحكمة يوم ١٨ أبريل ١٩٧٧ تاريخا لتقديم اليونان مذكرتها الى المحكمة ، ويوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٧ تاريخا لرد تركيا على هذه المذكرة .

مؤتمر قانون البحار :

الدورة الخامسة : عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، دورته الخامسة فى نيويورك فى الفترة من ٢ اغسطس الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٦ ، حيث استمرت ١٤٨ دولة فى السداد الى الاتفاق حول نص معاهدة دولية تحكم استخدام البحار والمضيطات .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه المؤتمر فى المرحلة الحالية ، هى التوصل الى اتفاق بشأن استغلال قاع البحار العميق ، وهو الموضوع الجارى بحثه فى اللجنة الاولى المختصة بقانون البحار ، واللجنة الثالثة المختصة بشئون البيئة البحرية والابحاث العلمية وتكنولوجيا البحار .

صندوق الامم المتحدة للطفولة :

— فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اجتمع فى نيويورك المؤتمر السنوى لاسهام الدول فى ميزانية صندوق الامم المتحدة للطفولة لنشاط عام ١٩٧٧ وافتتح السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم المؤتمر بكلمة أكد فيها الدور البناء الذى يقوم به الصندوق منذ ثلاثين عاما ، فى خدمة الطفولة وانقاذها من المرض والجوع . وقد أعلنت ٨٦ دولة اسهامها بمبلغ يزيد على ٨١ مليون دولار ، ومن المنتظر ان تعلن دول أخرى تبرعاتها فى القريب ، بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

— قدم صندوق الطفولة فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ اغذية ومعدات قيمتها أكثر من ١٥٠ الف دولار ، الى الاسر التى أضررت واضطرت الى ترك

كذلك فإن الهدف للسنوات الخمس القادمة ، كما حدده البرنامج ، هو جمع ٢٥ مليار دولار (للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماعات دورته ١٦ في جنيف ، من ٥ إلى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٦ ، بهدف متابعة تنفيذ القرارات التي صدرت عن المؤتمر الرابع الذي انعقد في نيروبي في مايو ١٩٧٦ .

وهذه أول مرة ينعقد فيها المجلس بتكوينه الجديد الموسع ، الذي يضم جميع الدول الأعضاء في المؤتمر (١٥٤ دولة) بدلا من العدد المحدود (٦٨ دولة) .

قررت تقديم تبرع خاص الى الوكالة ، قيمته نصف مليون دولار ، وذلك بالإضافة الى التبرع العادي الذي بلغ ٦٠ ألف دولار .

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

عقد في ٢ نوفمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر جمع التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . وهدف المؤتمر ، الحصول على تبرعات من الدول الاعضاء ، لتمويل ميزانية البرنامج ، التي يجب أن تغطي مشاركته في حوالي ٨ آلاف برنامج في ١٤٧ دولة ، يسهم فيها بحوالي ٢ مليار دولار في السنوات ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ . وهدف هذا المؤتمر جمع حوالي ١٥ مليار دولار ، لتغطية الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ .

ديارها بسبب الحرب الدائرة في لبنان .

مكتب المندوب السامي الاجئين :

اجتمعت في جنيف . ابتداء من ٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، الدورة ٢٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج المندوب السامي وقد تولى المجلس دراسة نشاط المكتب في عام ١٩٧٧ ، واعتمد برنامجا تقدر مصروفاته بمبلغ ١٦٧ مليون دولار ، مع تخصيص مبلغ ٦٦ مليون دولار للقارة الافريقية وحدها .

وكالة الأمم المتحدة للاثانة الاجئين الفلسطينيين :

اعلنت الوكالة في ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ان حكومة امارة قطر ،

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

المجلس التنفيذي : بدأ المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو ، دورته العادية المائة في باريس يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ . وقد وافق المجلس على جدول اعمال الدورة التي اكملها في نيروبي والتي تنتهي في ٣٠ نوفمبر .

وفي ٢٨ سبتمبر ، وافق المجلس على توصية بقبول عضوية أنجولا في المنظمة . ومن الامور التي يتولى المجلس بحثها في هذه الدورة ، مشروع لخططة عمل متوسطة المدى للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٢ بالإضافة الى مشروع خطة العمل لعام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

المؤتمر العام : عقدت الدورة ١٩ للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في نيروبي عاصمة كينيا من ٢٦ أكتوبر وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ . وقد ضم المؤتمر ممثلي الدول ١٤٧ الاعضاء في اليونسكو . ويجيء هذا الاجتماع بمناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء المنظمة في ٤ نوفمبر عام ١٩٤٦ .

واعتمد المؤتمر بأغلبية ٨٩ صوتا مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، حدا أقصى قدره ٢٢٤١٣ مليون دولار لميزانية برنامج عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

منظمة العمل الدولية :

- انعقدت في جنيف من ١٣ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ السدورة ٦٢ (البحرية) من مؤتمر العمل الدولي ، برئاسة مودولف هاريد من النرويج . وتتولى الدورة التي تهدف الى تنظيم ودراسة شئون عمل البحار ، العمل على وضع مقاييس دولية جديدة للعمل في البحار . والمقدر الان أن العاملين به يصل عددهم الى قرابة مليوني شخص .

- تشير الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية ، الى أن معدل الاضرابات والصلافة العمالية انخفض عام ١٩٧٥ بالمقارنة بالعام السابق ، الا أن عدد العمال الذين انضموا لحركات الاضراب زاد في ١٩٧٥ عما كان عليه في ١٩٧٤ .

- عقد مكتب العمل الدولي الدورة

وقد افتتح الرئيس الكيني جومو كينياتا المؤتمر ، وألقى كلمة ترحيب بالوفود ، أثنى فيها على اختيار مدينة أفريقية لعقد هذه الدورة ، وأكد على احتياجات القارة الأفريقية الملحة الى جهود اليونسكو .

وهذه هي المرة الاولى ، التي يعقد المؤتمر العام لليونسكو دورة في مدينة افريقية ، كما أنها المرة الاولى منذ عام ١٩٥٦ التي يعقد فيها دورة خارج المقر الرئيسي بباريس .

وقد وافق المؤتمر العام في أول نوفمبر على قبول أنجولا عضوا في اليونسكو ، التي أصبحت بذلك تضم ١٤١ دولة . وجاء التصويت في صالح هذا القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات وامتناع ٣ دول عن التصويت .

وفي ٨ نوفمبر ، وافق المؤتمر العام على مشروع قرار بخصوص تكوين المجموعات الإقليمية داخل المنظمة .

كذلك قرر المؤتمر توسيع عضوية المجلس التنفيذي ليضم ٤٥ دولة ، بدلا من ٤٠ دولة .

٢٠١ لمجلس ادارته في جنيف من ٨ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة الاغذية والزراعة :

- عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته ٧٠ في روما في الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

- عقدت لجنة المعونة الغذائية دورتها الثانية في روما من ١٥ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ .

- عقدت اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، اول دورة لها في روما من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ .

- عقد في تونس من ٤ الى ١٢ أكتوبر ، المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة لافريقيا في دورته ١٣ .

منظمة الصحة العالمية :

نشرت منظمة الصحة العالمية في ١٧ نوفمبر ، معلومات بشأن انتشار مرض السل في بابوا ، غينيا الجديدة . وجاء بهذه الدراسة ، أن المرض أكثر تفشيا في المناطق التي بها سياحة عنه في المناطق الداخلية ، مما يدل على أن المرض يزداد في الاماكن التي حدث فيها اتصال بأوروبيين مع نسبة زيادة كثافة هذه الاتصالات .

منظمة الطيران المدني الدولية :

- عقدت في مونتريال بكندا الدورة ٨٩ لمجلس منظمة الطيران المدني الدولية .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقدت في ريودي جانيرو ، في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ ، الدورة العشرون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية . وقد شكل المؤتمر مجلس محافظين جديد للوكالة يضم ٣٤ عضوا .

وقد اعتمد المؤتمر ميزانية قدرها ٤٣ مليون دولار لعام ١٩٧٧ كما ناقش برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ .

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ احتفلت الوكالة بمرور عشرين عاما على انشائها ، علما بأن نظامها الاساسي بدأ سريانه يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٧ .

منظمة الامم المتحدة

للتنمية الصناعية :

- استأنف مجلس المنظمة دورته العشرين في فيينا يوم ٦ سبتمبر ، وكان الجزء الاول من الدورة قد انعقد من ٢٠ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ . وأمام المجلس بصفة أساسية عدد من المسائل المالية والادارية .

- احتفلت منظمة التنمية الصناعية في ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بذكرى مرور عشر سنوات على انشائها . وقد وجه السكرتير العام للأمم المتحدة للمنظمة رسالة خاصة بهذه المناسبة .

منظمة الحكومة

الاستشارية البحرية :

- في يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٦ انضمت البصرين الى المنظمة الاستشارية البحرية التي أصبحت بذلك تضم في عضويتها ١٠٠ دولة .

- انعقد في لندن من ١ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ المؤتمر الدولي لتحديد المسؤوليات للمطالبات بالتعويضات البحرية .

الاتحاد الدولي للمواصلات

الاسلكية واللاسلكية :

انضمت جمهورية ساو تومي وبرانسيب في اول سبتمبر ١٩٧٦ الى الاتحاد الدولي للمواصلات الاسلكية واللاسلكية الذي يضم الان في عضويته ١٥٠ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت لجنة النظم الاساسية التابعة للمنظمة الدولية للارصاد الجوية دورة خاصة لمدة اسبوعين في جنيف في نوفمبر ١٩٧٦ ، لمواجهة عدد من المسائل الهامة التي لا يمكن ارجاؤها حتى الدورة العادية التي تقعد عام

١٩٧٩ ، وهي تنعقد مرة كل أربع سنوات . وتتصل غسالبية هذه المسائل ، ببرنامج الابحاث الجوية الذي يعتمد على نظام جديد للامطار الصناعية .

صندوق النقد الدولي :

في ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ ، انضمت جزر الكومور الى صندوق النقد الدولي ، الذي أصبح بذلك يضم ١٢٩ دولة . وتساوى حصة الكومور في الصندوق ١٩ مليون وحدة سحب خاصة ، وبذلك يصل مجموع حصص الدول الاعضاء في الصندوق الى ٢٩٢١٣٣ مليون وحدة سحب خاصة .

انعقد في مانिला عاصمة الفلبين ، الاجتماع السنوي المشترك لمحافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وذلك في الفترة من ٤ الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد انتخب ممثل سوريا ووزير اقتصادها محمد عمادي رئيسا للمؤتمر . وفي أثناء انعقاد المؤتمر ، قامت المجموعات الفرعية بعقد عدة اجتماعات لمناقشة المشاكل النقدية والاقتصادية التي تواجه العالم .

هذا وكانت اللجنة الفرعية لمجلس محافظي الصندوق ، قد عقدت دورتها العادية السادسة في مانिला أيضا يوم ٢ أكتوبر برئاسة وزير مالية بلجيكا .

صدر في ١٩ سبتمبر ١٩٧٦ التقرير السنوي عن ١٩٧٦ لصندوق النقد الدولي . وجاء في هذا التقرير أن الاقتصاد العالمي بدأ مع النصف الاول من عام ١٩٧٥ يسترد قوته ، إذ عادت معدلات النمو في الدول الصناعية الى الارتفاع ، كما أن نسب التضخم كانت أقل بشكل ملحوظ ، عما كانت عليه في عام ١٩٧٤ وفي النصف الاول من عام ١٩٧٥ . ولكن التقرير أوضح أنه بمعايير الماضي ، لا يزال التضخم مرتفعا ، كما أن نسب البطالة تعتبر عالية .

واكد التقرير على ضرورة اتخاذ حكومات الدول الصناعية ، الاحتياطات والتدابير اللازمة للقضاء على الاتجاهات التضخمية . ولا حظ

الزيادة الحقيقية تبلغ ٩ في المائة فقط : أما منظمة التنمية ، فلم تكن هناك زيادة حقيقية ، فرغم زيادة المبالغ بنسبة ٥ في المائة ، فإن التضخم ألغى هذه الزيادة ، وهبط بها إلى انخفاض فعلي قدره واحد في ودين جانب آخر ، فإن إيرادات البنك بلغت ٢٢٠ مليون دولار ، بانخفاض ٢٠ في المائة عن العام السابق ، ويرجع الانخفاض ، بصفة أساسية ، إلى ارتفاع تكاليف الديون ، وانخفاض ناتج العائد من الاستثمارات قصيرة الاجل .

وأوضح التقرير ، الإجراءات التي اتخذها البنك لزيادة موارده في السنوات القادمة ، والنظام الجديد المزمع استخدامه ، لتحديد الفائدة على القروض والتي تبلغ الآن ٨ر٨٥ في المائة . ويتلخص النظام الجديد في مراجعة سعر الفائدة كل ثلاثة شهور ، وتعديله بما يناسب معدل تكلفة المبالغ التي اقترضها البنك طوال ١٢ شهرا سابقة . وتضاف إلى هذا الرقم نسبة نصف في المائة .

وبناء على النظام الجديد الذي بدأ سريانه في أول يوليو ١٩٧٦ ، كان سعر الفائدة ٨ر٩ في المائة في الشهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٧٦ .

الدولي ، وأوضاع حصص الدول الاعضاء ، وحساب السحب الخاص ، ووحيدات السحب الخاصة .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

صدر في ٢٣ سبتمبر ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ للبنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية . وقد أوضح التقرير ، أن حالة الكساد التي سادت العالم في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدأت تنقشع ، على أثر الإجراءات المضادة للتضخم التي اتخذتها الدول الصناعية .

وأوضح التقرير الصعوبات التي تواجهها الدول النامية ، وبصفة خاصة الأفريقية جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا ، حيث تلاشت نسبة النمو البالغة ٢ر٨ في المائة بسبب ازدياد السكان .

وعن عمليات البنك ومنظمة التنمية ، جاء في التقرير ، أن قيمة القروض المقدمة في العام المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٧٦ بلغت ٦٦٢٢ مليون دولار ، بزيادة ٧٣٦ مليون دولار عن العام السابق . وكان نصيب البنك ٤٩٧٧ مليون دولار ، بزيادة ١٥ في المائة عن عام ١٩٧٥ ، وإن كانت

التقرير أن الدول الصناعية الكبرى ، بدأت في سحب جزء من الدفعة النقدية التي كانت قد بدأتها في فترة الكساد لتنشيط الاقتصاد ، وأن هذه الدول تتجه الآن إلى انتهاج سياسة الحرص في نسب السيولة المسموح بها .

وتناول التقرير تأثير التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية على التجارة العالمية ، فقد انخفض حجم إجمالي التجارة الدولي في عام ١٩٧٥ بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة عن عام ١٩٧٤ ، إلا أنه منذ النصف الثاني لعام ١٩٧٥ ، انعكس هذا الاتجاه ، وبلغ في بداية عام ١٩٧٦ معدل زيادة قدره ١٠ في المائة .

وتناول التقرير أيضا تأثير التغيرات في أسعار البترول . وقد تمكنت الدول الصناعية من إعادة موازين المدفوعات لصالحها في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٥ . وقد نتج هذا التحسن من جراء خفض الواردات من الدول غير الصناعية ، إلى جانب نجاح الدول الصناعية في توريد الجزء الأعظم من المواد والخدمات التي حصلت عليها الدول المصدرة للبترول ، والتي زادت بشكل مطرد . وعرض التقرير لوضع السيولة النقدية العالمية والمخزون النقدي ، ثم استعرض نشاط صندوق النقد

المنظمات الإقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية :

مؤتمر الملوك والرؤساء :

انعقد في القاهرة يومي ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية ، لبحث الوضع القائم في لبنان ، والأوضاع العربية عامة .

وكان قد سبق بدء المؤتمر ، اجتماع مصغر انعقد في الرياض ، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية

وفلسطين ، وذلك في ١٦ و ١٧ و ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد توصل المؤتمر المحدود إلى قرار بوقف إطلاق النار فوراً في لبنان ، وإنهاء القتال بصورة نهائية ، مع تعزيز قوات الأمن العربية .

وفيما يلي نص البيان الذي صدر عن المؤتمر السداسي :

اجتمع في الرياض ، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر ، كل من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، والرئيس اليساس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية ، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير

الفلسطينية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، في مؤتمر سداسي ، لبحث الأزمة في لبنان ، ودراسة وسائل حلها ، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان ، واللجوء إلى الحوار بدلاً من القتال ، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته ، وحماية المقاومة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وافطالقا من موقع الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية ، بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي ، بما يكفل حسم الموقف في

لبنان ، والحيولة دون تفجيره في المستقبل ، وانطلاقاً من الحرص على تجاوز سلاييات الماضي ورواسيه ، وضرورة التحرك الى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير ، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان ، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وصيانة السيادة اللبنانية ، واستمرار الصمود الفلسطيني ، درس المؤتمر الوضع في لبنان ، والخطوات والاجراءات اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية في اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني ، والضمان العربي الجماعي لكل ذلك .

وقرر اعلان وقف إطلاق النار ،
وانهاء القتال بصورة نهائية ،
والالتزام به التزاما كاملا من كافة
الاطراف ، كما قرر تعزيز قوات الامن
العربية الحالية ، لتصبح قوة ودع
تعمل داخل لبنان ، تحت امرة رئيس
الجمهورية اللبنانية شخصيا .

ودعنا المؤتمر كافة الاطراف
لبنان تحت أى صورة ، وبأى شكل
قانونيا أو واقعيًا ، صراحة أو
ضمنيًا ، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ
على وحدة لبنان. الوطنية وسلامته
الاقليمية ، وعدم المساس بوحدة
أراضيه ، أو التدخل فى شئونه
الداخلية بأى صورة .

ودعا المؤتمر كافة الاطراف اللبنانية لاجراء حوار سياسي ، يهدف الى تحقيق المصالحة الوطنية ، وتثبيت دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبناني . وتم الاتفاق على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها . وفي هذا الصدد ، قرر تاليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات
مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط
باعتداده منظمة التحرير الفلسطينية

ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين ،
وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء
في جامعة الدول العربية ، بدعم
منظمة التحرير الفلسطينية وعدم
التدخل في شئونها . وأكدت المنظمة
سياستها بعدم التدخل في الشئون
الداخلية لاي بلد عربي . وفي هذا
الصدد ، أكد المؤتمر ضمان الدول
المشاركة فيه سلامة لبنان ووحدته
وسياسته واستقلاله .

وكذلك بحث المؤتمر موضوع إعادة
تعمير لبنان ، والاحتياجات المادية
المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح
والاضرار التي حلت بالشخصيين
اللبناني والفلسطيني ، وسوف
تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر
القمة العربي الموسع .

وفيما يلي نص القرار الذي اتخذته
المؤتمر السادس :

ان مؤتمر القمة العربي المحدود
المنعقد في الرياض في المدة من الثالث
والعشرين الى الخامس والعشرين من
شوال ١٣٩٦ هجرية الموافق السادس
عشر الى الثامن عشر أكتوبر ١٩٧٦
ميلادية ، بناء على مبادرة من جلالة
الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية ،
وصاحب السمو الشيخ صباح السالم
الصباح أمير دولة الكويت ، بعد
استعراض قرارات مجلس جامعة
الدول العربية في ادوار انعقاده غير
العادية في ٨ الى ١٠ يونيو ١٩٧٦
و ٢٣ يونيو ١٩٧٦ ، أول يوليو
١٩٧٦ ، وفي دور انعقاده في الرابع
من سبتمبر « ايلول » ١٩٧٦ ،
وانطلاقاً من الالتزام القومي بالحفاظ
على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ،
وكذلك بالحفاظ على المقاومة
ال فلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير
الممثل الشرعي الوحيد للشعب
الفلسطيني طبقاً لقرارات الرباط ،
وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه
كافة المحاولات التي تستهدف كيان
الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير
مصيره ، واستعادة ترابه الوطني ،
وايماننا بوحدة الهدف والمصير بين
الشعبين اللبناني والفلسطيني ،
واستحالة قيام اي تناقض في
المصلحة بينهما ، ومن موقع الاصرار
على تجاوز الماضي يسلباته
ورؤاياه ، والاتجاه الى المستقبل
بروح الصالحة والحوار والتعاون ،

ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان ، وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية ، وانطلاقا من الروح الايجابية البنفساء التي أبقاها القادة المجتمعون في هذا المؤتمر ، مما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعا في إنهاء الازمة في لبنان إنهاء حاسما لا رجعة فيه ، وتطوير أى خلاف يمكن أن يقع في المستقبل ، بقرار المؤتمر ما يلي :

أولاً : وقف إطلاق النار وانتهاء
 الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من
 قبل جميع الأطراف بصورة نهائية
 اعتباراً من الساعة السادسة صباحاً
 يوم ٢١ - ١٠ - ١٩٧٦ والتزام
 الأطراف بذلك التزاماً تاماً .

ثانياً : تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بسمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً ، على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي ويكون من مهامها الاساسية :

أ - فض النزاع الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أي مخالف

ب - تطبيق اتفاقية القاهرة
وملحقاتها *

ج - حفظ الامن الداخلي *

د - الاشراف على سحب المسلحين
الى الاماكن التي كانوا فيها بتاريخ
١٣ - ٤ - ١٩٧٥ وازالة المظاهر
المسلحة وفقا للمجدول المبين في الملحق
المرفق .

هـ - الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاون وقواعد صواريخ واليات مدرعة .. الخ تحت مسئولية الاشراف المعنية .

و - مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء ، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيدا لاعادة تسييرها ، وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية .

■ **ثالثاً : اعادة الحياة الطبيعية**
في لبنان الى الحالة التي كانت عليها
البلاد قبل بدء الاحداث أي قبل تاريخ
١٢ - ٤ - ١٩٧٥ ميلادية كمرحلة
أولى طبقا للجدول الزمني المبين في
الملحق المرفق *

٢٠١

سابعاً : يتم تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقتها كمرحلة ثانية ، ولا سيما لجهة وجود الاسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت يوم بدء الاحداث ، على ان ينتهي هذا التنفيذ خلال ٤٥ يوماً اعتباراً من تاريخ تشكيل قوة الامن العربية الرادعة .

أما مؤتمر الملوك والرؤساء فقد أصدر في ختام أعماله بياناً لخص فيه النتائج التي توصل اليها الملوك والرؤساء في مشاوراتهم وفيما يلي نص البيان :

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ، في اجتماعهم بالقاهرة ، بمقر جامعة الدول العربية يومي ٢ و ٣ من ذي القعدة لعام ١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٥ و ٢٦ من أكتوبر (تشرين الاول) لعام ١٩٧٦ م .

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض ، الصادرة في ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، واهمية دعم التضامن العربي ، يقررون ما يأتي :

اولاً - الوضع الراهن في لبنان :

١ - المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة في مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، والرفقة بهذا ، (لم يوافق وفسد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة)
٢ - ان تساهم الدول العربية كل حسب امكانياتها ، في اعادة تعمير لبنان ، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانياً - دعم التضامن العربي :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بأحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن ، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في ١٥ - ٩ - ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام الفوري .

الاراضي اللبنانية ، من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتباراً من يوم ٢١ - ١٠ - ١٩٧٦ ميلادية الساعة السادسة صباحاً .

ثانياً : وضع نقاط مراقبة من قوة الامن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الاماكن المتوترة ، لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال .

ثالثاً : سحب المسلحين وجميع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقاً للجدول الزمني التالي :

أ - جبل لبنان : يتم خلال خمسة أيام .

ب - الجنوب : يتم خلال خمسة أيام .

ج - بيروت وضواحيها : يتم خلال سبعة أيام .

د - الشمال : يتم خلال عشرة أيام .

رابعاً : فتح الطرقات الدولية :

١ - تفتح الطرقات الدولية التالية خلال خمسة أيام : بيروت - المصنع ، بيروت - طرابلس - صيدا مرجعيون - المصنع .

ب - توضع نقاط مراقبة دورية على الطرقات غير الامنة من عناصر قوة الامن الرادعة بالاتفاق مع الأطراف المعنية وقائد القوة المذكورة .

خامساً : تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية مع اتخاذ الاجراءات التالية :

أ - اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين ، وتكليف قوة الامن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد استلامهم لها ، وذلك خلال عشرة أيام .

ب - تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجاناً فرعية خاصة بكل مرفق أو مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها ، وتسليمها .

سادساً : يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوات الامن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ان يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين .

رابعاً : تنفيذ اتفاقية القاهرة ، وملحقاتها ، والالتزام بمضمونها نصاً وروحاً ، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقتها ، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

خامساً : تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية ، احترامها لسيادة لبنان وسلامة وعدم تدخلها في شئونه الداخلية ، انطلاقاً من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية ، وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لتنظمة التحرير الفلسطينية ، سلامة وجودها وعملها على الاراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقتها .

سادساً : تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه .

سابعاً : تؤكد الدول العربية المجتمعة ، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط ، ومساندة المقاومة الفلسطينية بدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل واسترداد حقوقه الوطنية .

ثامناً : الشئون الاعلامية
أ - وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الأطراف .

ب - توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال ، وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع .

ج - العمل على توجيه الاعلام الرسمي .

ثاسعاً : اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءاً لا يتجزأ منها .

الجدول الزمني لتنفيذ

قرارات مؤتمر الرياض

اولاً : الاعلان عن وقف اطلاق النار ، وانهاء الاقتتال في كافة

المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

في يوم ٦ أغسطس ١٩٧٦ ، اجتمع وليام ايتكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، مع ممثلي كل من كينيا وأوغندا ، حيث تم توقيع اتفاق للتصالح بين البلدين ، عقب التوتر الذي وقع بسبب حادثة الهجوم الاسرائيلي على مطار عنتيبي . وكانت الدولتان قد تبادلتا الاتهامات ، وقامت بحشد قواتهما على الحدود بينهما .

وقد قام السكرتير العام للمنظمة ، بالتوسط بين البلدين ، ونجحت مساعيه الحميدة في التوصل الى الاتفاق المذكور آنفا ، والذي نص على سحب القوات المحتشدة من الجانبين ، وعلى ضمان سلامة المواطنين الكينيين في أوغندا ، كما تعهدت حكومة أوغندا بتسديد الدين الذي يستحق عليها لكينيا .

منظمة الدول الافريقية

ومورثشيويس :

في يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ قررت الجابون الانسحاب من منظمة الدول الافريقية ومورثشيويس (الاوكام) ، فأصبحت المنظمة تضم تسع دول فقط هي : بنين وساحل العاج وفولتا العليا وجزر موريس والنيجر ورواندا وجمهورية افريقيا الوسطى والسندغال وتوجو .

الا أن جابون ستظل عضوا في الوكالات المتخصصة لمنظمة الاوكام .

القارة الاسيوية

الحلف المركزي :

اجتمع في طهران ، في الفترة من ٣ الى ٥ أكتوبر ، خبراء من

العربية ، وأكد أن الرئيس اللبناني سركيس هو الذي يتولى وحده الاشراف على هذه القوة

مجلس الجامعة :

بدأ في القاهرة يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ، لبحث الوضع في لبنان والتحضير لانعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء وقد استمر انعقاد المجلس حتى يوم ٢٣ أكتوبر .

هذا ، وكان مجلس الجامعة العربية ، قد انعقد في بداية سبتمبر ، وقرر الموافقة على الاقتراح التي تقدمت به مصر ، بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا ممثلا لفلسطين في جامعة الدول العربية ، وبذلك تصبح فلسطين العضو الحادي والعشرين في الجامعة العربية .

الامانة العامة :

اعيد انتخاب السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية .

بعث الاردن في ١٠ أكتوبر ، بمذكرة الى الامانة العامة يبلغها فيها انتهاكات اسرائيل للمقررات الاسلامية في الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل

بعث الامين العام لجامعة الدول العربية ، رسالة في ١٢ أكتوبر الى السكرتير العام للأمم المتحدة حول اعمال اسرائيل في جنوب لبنان ، والاعمال التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد سيادة وأمن لبنان ، وحذر محمود رياض من خطورة هذه الاعمال .

قام محمود رياض ابتداء من ٦ نوفمبر ، بجولة زار خلالها سوريا والعراق ولبنان وتسع دول عربية أخرى ، وقد تضمنت هذه الجولة ، بذل المساعي الحميدة بين سوريا والعراق ، لتخفيف حدة التوتر بينهما ، وكذلك بذل الجهود لتحسين الوضع بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان .

في ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اصدرت الجامعة العربية بيانا بمناسبة مرور عام على قرار الجمعية العامة للأمم

ثالثا - تمويل قوة الامن العربية :

توفيرا للموارد المالية اللازمة لانفاق على قوات الامن العربية في لبنان ، والمنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر قمة الرياض .

وبعد الاطلاع على تقرير الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن .

يقرر مؤتمر القمة ما يأتي :

١ - انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية في لبنان .

٢ - تساهم كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة ، حسب طاقتها .

٣ - يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة ١٠ في المائة على الأقل ، نظاما عاما للصندوق ، يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ، ويعمل بالنظام الحالي لقوات الامن العربية الى أن يتم وضع نظام جديد لها

٤ - تحدد مدة الصندوق بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية .

وهكذا ايد مؤتمر القمة الموسع ، قرارات مؤتمر الرياض ، التي بدأت فور انتهاء المؤتمر ، اجراءات تنفيذها .

وكانت جلسات المؤتمر الخاصة بمناقشة المواضيع المطروحة في جدول اعمال المؤتمر سرية . وجدير بالذكر ، ان هذا المؤتمر هو التاسع في سلسلة اجتماعات القمة العربية ، الا انه اعتبر مؤتمرا استثنائيا .

وقد أعاد المؤتمر انتخاب محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية .

وقد عقد السيد محمود رياض مؤتمرا صحفيا في انعقاد الجلسة الختامية للمؤتمر ، شرح فيه الجوانب المختلفة لقراراته وقال انه تم اعتماد مبلغ ٦٢٥ مليون دولار لتمويل الاتفاق على قوة الامن

الجماعة الأوروبية الاقتصادية :

- اجتمع وزراء خارجية الدول التسع الاعضاء في الجماعة الأوروبية في بروكسيل يوم ٢٧ يوليو الماضي ، الا انهم أرجأوا اتخاذ قرار في شأن الانتخابات العامة المزمع إجراؤها لاختيار البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام المباشر . وقد تأخر اتخاذ القرار ، بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من دراسة المقترحات الخاصة بالوثيقة التشريعية التي ستعرض على برلمانات الدول التسع .

وفي نفس اليوم ، بدأت المفاوضات بين مجلس الجماعة والحكومة اليونانية بشأن انضمام اليونان الى الجماعة الأوروبية .

وقد عاد وزراء الخارجية الى الاجتماع في ٢٠ سبتمبر ، ووقعوا رسميا على الوثيقة الخاصة بانتخاب البرلمان الأوروبي في مايو - يونيو ١٩٧٨ .

وتبدأ بعد ذلك عملية تعديل التشريعات الوطنية لكل من الدول التسع ، للسماح بإجراء هذه الانتخابات .

وبهذه الخطوة ، فإن الجماعة الأوروبية تكون قد اقتربت أكثر وأكثر من الوحدة الكاملة .

- عقد وزراء مالية الجماعة ، اجتماعا في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ خصص لبحث موقفها في المؤتمر السنوي المشترك لمحافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

- اجتمع وزراء الزراعة للدول التسع في سبتمبر ، وبحثوا وضع خطة طويلة الأمد لمواجهة احتمالات الجفاف المستقبلية ، وطرق توفير المياه في هذه الحالات ، لتفادي الكارثة التي واجهتها الزراعة الأوروبية ، بسبب هذا الجفاف الناجم عن عدم تساقط الامطار لفترات طويلة .

وعاد الوزراء الى الاجتماع في ٤ أكتوبر ، وبحثوا تأثير انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني على السوق الزراعية للجماعة الأوروبية .

١٥ الى ٢٣ سبتمبر ، وافقت بالاجماع على قبول البرتغال عضوا بالمجلس . وفي ٢٢ سبتمبر أصبحت البرتغال العضو التاسع عشر في المجلس السالف الذكر .

- هذا وقد خصصت الجمعية البرلمانية دورتها هذه ، لعدد كبير من المشاكل التعليمية والثقافية ومشاكل التنمية والحفاظ على تراث مدينة اسطنبول وتجارة السلاح . واختتمت الجمعية أعمالها بمناقشة حول الاوضاع في النصف الجنوبي من القارة الافريقية .

- عقدت لجنة حقوق الانسان لمجلس أوروبا دورتها ٢١٤ في ستراسبورج من ٢٧ سبتمبر الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وفي هذه الدورة ، نظرت اللجنة في حوالي ١٦٠ طلبا من أشخاص ، وقررت قبول ثلاث قضايا من بين هذه الطلبات .

اتحاد غرب أوروبا :

- اجتمعت لجنة الشؤون العامة لاتحاد غرب أوروبا في أثينا يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٦ ، وتناولت الوضع العام للاتحاد ، والنظام الدفاعي ، وتطور الخلاف التركي اليوناني حول بحر ايجه .

حلف الاطلنطي :

- جرت في شهر أغسطس الماضي ، مشاورات داخل منظمة حلف شمال الاطلنطي ، بخصوص الخلاف التركي اليوناني في بحر ايجه . وقد أوصى الحلف كلا من الدولتين بممارسة قدر كبير من ضبط النفس والاعتدال وتفادي اتخاذ أي عمل منفرد ، من شأنه خلق صدام بينهما .

- هذا وقد أعرب الحلف عن قلقه الشديد ازاء احتمالات انفجار الموقف بين تركيا واليونان ، لما لذلك من تأثير سلبي على قوة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الاطلنطي .

حلف وارسو :

- تم في أكتوبر ١٩٧٦ تعيين الجنرال السوفييتي اناتول جريبكوف قائدا لاركان حرب القوات الموحدة لحلف وارسو ، خلفا للجنرال ستيمنكو المتوفى .

الدول الخمس الاعضاء في منظمة الحلف المركزي ، في مؤتمر خاص بدراسة التطبيقات الممكنة للطاقة الشمسية .

- انعقدت في تركيا من ٢٥ الى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ ندوة خاصة بالحلف المركزي ، لدراسة تسويق المنتجات الزراعية في دول حلف .

- اجتمع في اسطنبول ، في الفترة من ٢٩ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٧٦ ، مديرو جامعات الدول الخمس الاعضاء في الحلف ، لتقويم الدور الذي تسهم به الجامعات في مجال الابحاث العلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الانزوس :

اجتمع وزراء دفاع الدول الاعضاء في منظمة حلف الانزوس في كانبيرا يومي ٣ و ٤ أغسطس ١٩٧٦ . وناقش الوزراء دور الولايات المتحدة الدفاعي في المحيط الهندي والمحيط الهادئ ، لمواجهة النشاط السوفييتي في هاتين المنطقتين .

والجنير بالذكر ، ان الحلف يضم ثلاث دول هي استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية .

لجنة جنوب المحيط الهادئ :

عقد مؤتمر لجنة جنوب المحيط الهادئ دورته ١٦ في أواخر شهر أكتوبر في نويا .

القارة الأوروبية

مجلس أوروبا :

- وجهت البرتغال خطابا الى مجلس أوروبا ، تطلب فيه قبولها عضوا ، وذلك في خطاب الى جورج كاهن اكرمان السكرتير العام لمجلس أوروبا . وجاء في طلب عضوية البرتغال ، أن المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستور البرتغال ، أصبحت الآن تعمل بصورة كاملة ، مما يؤهل البرتغال لعضوية المجلس .

وفي الدورة التي عقدتها الجمعية البرلمانية للمجلس في ستراسبورج من

مجموعة الانديز :

وقد تم المنظمة الآن بأزمة شديدة ومن أهم أسبابها الخلاف الذي نشب بين شيلي ودول المجموعة والذي انتهى بخروج شيلي . وكان الخلاف الاساسي يتصل بنظام المجموعة ، بشأن الشروط الموضوعية لدخول رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ يحاول هذا النظام ، الحد من ذلك ، ووضع قيود له ، وتعتبر شيلي أن ذلك يقيد التنمية الاقتصادية . كذلك فان شيلي كانت تعتبر أن التعريف المشتركة للجمارك بالنسبة للعالم الخارجي ، محافظة وانها تهمي الجماعة أكثر من اللازم .

قررت شيلي الانسحاب من مجموعة الانديز ، وقد جاء ذلك عقب اجتماع اللجنة خاصة ضمت الدول الست الاعضاء يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٧٦ .

ومما هو جدير بالذكر ، أن مجموعة الانديز ، كانت قد شكلت عام ١٩٦٩ . وهي تضم الى جانب شيلي : كولومبيا واكوادور وبيرو وبوليفيا : وقد انضمت اليها فنزويلا في عام ١٩٧٣ .

القارة الامريكية**منظمة الدول الامريكية :**

عقدت الجمعية العامة للجمعية الصحفية الامريكية دورتها ٢٩ في وليامسبرج بولاية فرجينيا الامريكية من ١٢ الى ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ - وتعمل الجمعية في اطار منظمة الدول الامريكية .

منظمات أخرى**البوليس الدولي :**

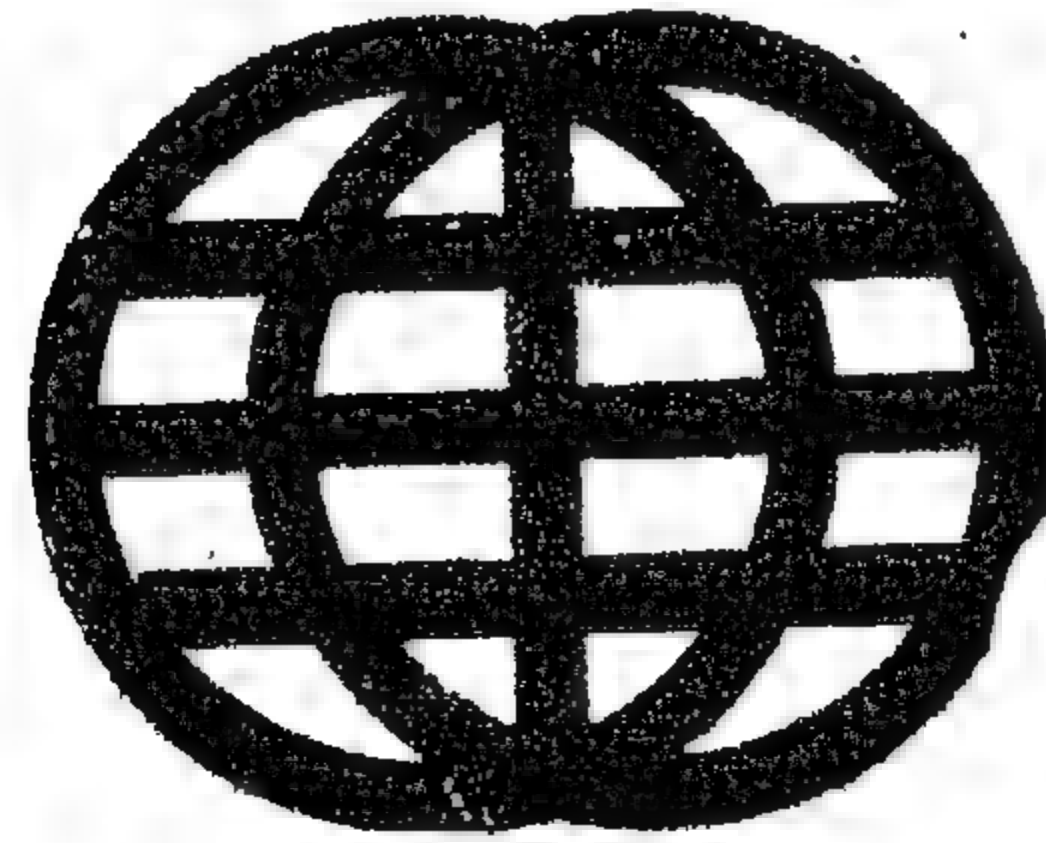
انعقدت الدورة العادية ٥٤ للجمعية العامة لمنظمة البوليس الدولي في انتربول ، في اكراس عاصمة غانا في الفترة من ١٤ الى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ .

الصليب الاحمر :

كان للجنة الدولية للصليب الاحمر دور نشط في رعاية ضحايا الحرب اللبنانية ، من ذلك الاشتراك في عملية اجلاء سكان تل الزعتر في شهر اغسطس ، رغم كل المصاعب التي واجهتها هذه العملية . أعلنت لجنة الصليب الاحمر ، انها قدمت معونة لصالح ضحايا الحرب

في انجولا خلال العام المنتهى في نهاية يونيو ١٩٧٦ تبلغ قيمتها ٧٠ مليون مجموعة الانديز

قام ممثلو الصليب الاحمر ، بزيارة عدد كبير من السجون في الفلبين واكوادور . هذا ولم يتمكن مندوبو الصليب الاحمر من زيارة سجن بيكوتان في الفلبين بسبب رفض الحكومة السماح لهم بمقابلة المسجونين بدون شهود .



التسلسل

الدبلوماسية

الاجتماعات الدولية البارزة

- يشعقد في مدينة مارديل بلاتا في الأرجنتين من ٧ الى ١٨ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمياه ، وينعقد للمرة الاولى تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، لبحث ودراسة كافة المسائل المتعلقة بتوفير المياه والحفاظ عليها ، باعتبارها عنصرا حيويا لازما لحياة الانسان .

- يجتمع في مدينة سالزبورج في النمسا من ٢ الى ١٣ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولي للقوى النووية والوقود النووي ، ضمن مجموعة الاعمال من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

- في جنيف ، تعقد لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات دورتها من ١ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ .

- ينعقد في واشنطن من ١ الى ٩ مارس ١٩٧٧ مؤتمر دولي لمناقشة مخاطر التلوث الجوي على الطبقات العليا المحيطة بالأرض التي نحوي مادة الاوزون . والمعروف أن مادة الاوزون ، تحمي كوكبنا من العديد من الاشعاعات الضارة القادمة من الفضاء الخارجي . وينعقد المؤتمر في ضيافة الحكومة الأمريكية ، وتشترك فيه هيئات حكومية وغير حكومية .

الاعياد الرسمية القارية

اول يناير ١٩٧٧ : عيد استقلال السودان .

- اول يناير : العيد القومي لهائيتي .

- اول يناير : يوم التحرير لكوبا .

- ٤ يناير : يوم استقلال بورما .

- ٢٦ يناير : يوم أستراليا .

- ٢٦ يناير : عيد الجمهورية الهندية .

- ١٨ فبراير : عيد استقلال جامبيا .

- ٢٥ فبراير : العيد الوطني للكويت .

- ٣ مارس : العيد الوطني للمغرب .

- ٦ مارس : العيد الوطني لغانا .

- ١٢ مارس : عيد استقلال جزر موريس .

- ٢٢ مارس : يوم جامعة الدول العربية .

- ٢٣ مارس : يوم باكستان .

- ٢٥ مارس : عيد استقلال اليونان .

- ٢٦ مارس : عيد استقلال بنغلاديش .

السلك الدبلوماسي في مصر

في ٣ أكتوبر ١٩٧٦ ، تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد عشرة سفراء الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

- السيد ماريو الفونسو بيبى ، سفيرا للأرجنتين .

- السيد حسن يحيى السحولى ، سفير الجمهورية العربية اليمنية .

- السيد الفونسو هيسيرا سانسيسو ، سفيرا للمكسيك .

- السيد يانوس أوجست وورم بالودان ، سفيرا للدانمارك .

- السيد عبد الرحمن عبد الله أبا الخيل ، سفيرا للمملكة العربية السعودية .

- السيد عبد الحق عثمان ، سفيرا لموريشيوس .

- السيد إدوارد أبو شيبه آشو ، سفيرا لكولومبيا .

- السيد الدكتور روبرتو نونو دى أوليفرا ، سفيرا للبرتغال .

- السيد عبد القادر زيلانى محمود ، سفيرا لنيجيريا .

- السيد إيريك هنرى هالستيد ، سفيرا لنورويالاندا .

أهم الأحداث الدولية

اختيار « سيروس فانس » وزيرا لخارجيته . وسيخلف فانس الدكتور هنرى كيسنجر رئيسا للدبلوماسية الأمريكية . وقد رحب كيسنجر بهذا الاختيار ، ووصفه بأنه موفق للغاية . ويعتبر فانس دبلوماسيا محنكا ، ويتمتع بسمعة دولية طيبة للغاية ، ولكن من المعروف عنه أيضا ، أنه يعتبر منفذا للسياسة بشكل جيد ، أكثر منه خالقا وواضعا للسياسة . ويبدو أن الرئيس كارتر ، يريد أن يحتفظ لنفسه باتخاذ القرارات فى مجال السياسة الخارجية .

نفسا حدودها مع ليبيا رددت اتخذت حكومة تشاد هذا الاجراء ، بسبب موقف الحكومة الليبية المؤيد لاعضاء جبهة فرولينات المتمردة على حكومة الجنرال معلوم رئيس تشاد .

- بدأت فى باريس يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ اتصالات دبلوماسية رسمية ، بين ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام ، فى محاولة لاعادة المحادثات السياسية بين البلدين ، سعيا الى اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية طبيعية بينهما .

- أعلن الرئيس الأمريكى المنتخب جيمى كارتر فى يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٦

- فى يوم ١٧ يوليو ١٩٧٦ ، نشر فى الجريدة الرسمية الاندونيسية ، القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ ، تحت عنوان ضم شرق تيمور الى الدولة الموحدة لجمهورية اندونيسيا وتكوين محافظة تيمور الشرقية وبمقتضى هذا القانون ، ضمت اندونيسيا هذا الاقليم الى أراضيها بصفة رسمية ، وجعلته محافظة من محافظات ، وقد بعثت اندونيسيا الى السكرتارية العامة للأمم المتحدة ، بصورة من هذا القانون ، الذى تم توزيعه على جميع الدول الاعضاء فى ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- فى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٦ أغلقت

المشتركون في الندوة
وفقا للترتيب الهجائي :

د. اليكس فاسيليف
د. بطرس بطرس غالي
بيتر مانسفيلد
توماس ليبمان
د. تيم سوليفان
جميل مطر
دانييل بريولييه
رافئيل موسييف
د. سعد الدين ابراهيم
د. علي الدين هلال
د. مالكولم كير
محمد سعيد احمد



الرئيس الأمريكي الجديد وأزمة الشرق الأوسط

في ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية ، ندوة حول « كارتر وأزمة الشرق الأوسط » وقد حضرها لفيف من المتخصصين الاجانب والعرب في الشؤون السياسية الدولية ، وهم وفقا للترتيب الهجائي د. اليكس فاسيليف مراسل صحيفة البرافدا السوفيتية في القاهرة ، د. بطرس بطرس غالي رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وبيتر مانسفيلد الصحفي الشهير بجريدة الجارديان البريطانية ، وتوماس ليبمان مراسل جريدة الواشنطن بوست في المنطقة العربية ، و د. تيم سوليفان رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وجميل مطر مدير ادارة التخطيط والمتابعة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ودانييل بريولييه مراسل وكالة الانباء الفرنسية في القاهرة ، ورافئيل موسييف مراسل صحيفة ارفستيا السوفيتية في القاهرة ، و د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، و د. علي الدين هلال مدرس بكلية الاقتصاد ورئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات ، و د. مالكولم كير استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا ومحمد سعيد احمد المحرر بالاهرام .

والشخصيات ، ولقد سمعنا ان بوزينسكي ربما يعين مساعدا لشئون الامن القومي ، وأنه سيلعب دورا هاما في رسم السياسة الخارجية . واستطيع ان افهم أيضا سر الاتهامات العربية له بالتشنج ، من واقع تصريحاته عن المقاطعة العربية ، وتهنيده بالحرب الاقتصادية ضد العرب ، اذا أعادوا

كارتر سياسي فعال . وانه سيعتمد على تنظيمات وشخصيات جديدة وقد نشر انه سيجري تغييرا شبيه كامل في التمثيل الدبلوماسي الامريكي او على الاقل في مكتبه . وسواء كان الموضوع عن الشرق الاوسط ، او عن غيره فلن يكون هناك تغيير جذري في السياسة الخارجية ، وربما حدث ذلك في الاساليب

د. بطرس غالي : ان الهدف من هذه الندوة ، هو اجراء حوار حول النتائج المترتبة على انتخاب جيمي كارتر بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية ، وبالتحديد تجاه منطقتنا . ومن واقع ملاحظتي لانتخابات الرئاسة الامريكية ، حين كنت في واشنطن مؤخرا ، استطيع القول بان الجميع متفقون على أن

أمريين : أما لأن الرئيس لا يريد أن يفعل شيئاً ، وأما لأنه يجعل الموضوع محل القرار . ولنفتراض جدلاً ، أن شخصاً ما يستطيع اقناع كارتر بضرورة إجراء تحرك بغير انتظار ، ربما يكون برنيزنسكى أو طرفاً آخر خاصة إذا أخذ في اعتباره - أى الرئيس - أن الانتظار الطويل ، يمكن أن يوقعه في مشاكل مثل الانتخابات الإسرائيلية وانتخابات الكونجرس القادمة . انى أريد أن أسأل الدكتور ابراهيم سؤالاً ، إذا رُمزت على تقرير بروكنجز كمؤشر لما سيفعله جيمي كارتر ؟

د . سعد الدين ابراهيم : هناك ثلاثة اسباب لذلك : الاول ، ان تصريحاته عن الشرق الاوسط ، كانت قريبة خاصة في المرحلة الاولى من الحملة الانتخابية من الفتوحات التي وردت في التقرير . والثاني علاقة برنيزنسكى بالتقرير ، ان كان احد محرريه ، والثالث ، ان هذا التقرير ، له وزن كبير في جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ ، ولا نستطيع اغفال هذه الوسيلة التي اعتقد انها عامل في تشكيل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط . وقد تبنت افكارا عن الشرق الاوسط ، قريبة الصلة بما جاء في تقرير بروكنجز .

مالكولم كير : تقرير بروكنجز مثله مثل القرار رقم ٢٤٢ الجميع يؤيدونه ، ولكن لا احد يعرف ما يعنيه .

د . على الدين هلال : اعتقد ان هناك اتفاقاً ، على أن السياسة الخارجية الامريكية ، يشترك في صنعها عدد من المؤسسات ، أهمها الكونجرس على سبيل المثال . ومن ثم ليس من الدقة ، التركيز على دور الأفراد في رسم السياسة . وأود التعليق على ما ذكره الدكتور كير ، ان أى رئيس يمكن أن يتدبر بعنصر الوقت للتأخير ، ومن ثم فان الامر مرتين بدورنا كعرب ، علينا التفكير فيما يمكن اللجوء اليه لاقتناع الرئيس ومعاونيه ، بأن التأخير لن يكون في صالح الولايات المتحدة ، وان هناك ما يمكن كسبه بالتنازل السريع لقضية الشرق الاوسط . وأمام الدبلوماسية العربية ، خطوات كثيرة يمكن أن

لجنة بروكنجز عن الشرق الاوسط . أما في المرحلة الثالثة ، فقد كان على نقيض ما كان عليه في المرحلة الثانية ، فقد بدأ أكثر هسالة لاسرائيل ، وهدفت تصريحاته الأخيرة الى ارضاء المؤسسات الصهيونية في الولايات المتحدة . ومن ثم لا يجب التهويل من شأن هذه التصريحات ، كما لا يجب اغفالها ، خاصة وانها يمكن أن تستغل في الضغط عليه فيما بعد .

واعتقد ايضا أن رد الفعل الغربى لكارتر مبالغ فيه الى حد ما ، فقد كانت لفوررد تصريحات مثل تصريحات كارتر حول المقاطعة العربية والحظر البترولى ، بل أن فوررد اختتم عهده بالموافقة على اتفاقية سلاح لاسرائيل من أنواع لا تستخدم على نطاق واسع في الجيش الامريكى ذاته . وعلى أية حال فأننى أرى أنه ايا كان شخص الرئيس الامريكى . فان أفعاله ستحدد وفقاً لما يفعله العرب ، ومن هنا تأتي أهمية التضامن العربى ، وتكوين جبهة عربية موحدة ، والاعداد المنظم للفترة المقبلة .

د . بطرس غالى : هل استطيع ان أسالك سؤالاً : ان التخوف العربى ، يرجع الى اعتبارات عملية تتعلق بعنصر الوقت وامكانية تأجيل القضية ، ريثما يتسنى لكارتر فهمها - كما أنه في نهاية ١٩٧٧ ستجرى الانتخابات الاسرائيلية ، وهذا سبب آخر للتأجيل ، الا ترى ان تلك اسباب حقيقية للتخوف العربى ؟

د . سعد الدين ابراهيم : بالتأكيد ، وانا لم أفكر كل العوامل المخدمة للتخوف العربى ، ومن المعروف ان كل رئيس جديد ، يحتاج الى ستة أو سبعة أشهر على الأقل ، حتى يتأكد من الماهة الحقيقى بالمشكلة في الشرق الاوسط ، خاصة ما يتعلق منها بحساسيات تمس الموقف الامريكى ذاته ، ولا شك ان عامل الوقت يتيح لاسرائيليين ذريعة الماطلة والانتظار بعض الوقت لكسب سعة أخرى .

مالكولم كير : لى تعليق سريع على ما ذكره الدكتور سعد الدين ابراهيم . لست متأكداً من ضرورة التسليم ، بأن أى رئيس يحتاج الى مدة تبلغ عدة أشهر لدراسة الموضوع ، وفى الحقيقة ، يحدث التأجيل لواحد من

الى استخدام الحظر البترولى . وعلى أية حال لا أزعج ان لدينا معلومات كافية وبقية عن جيمي كارتر ، ومن ثم ستدور مناقشتنا على أساس الانطباعات الشخصية ، على الاخص فيما يتعلق برؤيته للشرق الاوسط .

بيتر مانسفيلد : من المؤكد ان معلوماتنا قليلة ، فيما يتعلق بسياسة كارتر ، ولكنى أرى ان تصريحاته فى الحملة الانتخابية ، ليس من الضروري ان تؤثر في سياساته بعد أن يتولى الرئاسة ، خاصة وان كان متفهما للقضية الفلسطينية فى المراحل الاولى للانتخابات ، وان كان قد حدث تغير فى موقفه فى الامميين الأخيرة حيث وضحت أرائه المؤيدة لاسرائيل . واعتقد ان اسرائيل والقوى الصهيونية المؤيدة لها سوف تواصل الضغط على كارتر خشية أن تتطور أرائه فى اتجاه لا يرضون عنه . وستعمل اسرائيل على توثيق علاقتها بنائب الرئيس السناتور مونديل ، حتى لا يتخرب الخطا القديم ، عندما تجاهلت فوررد ، وقت أن كان نائباً للرئيس .

د . سعد الدين ابراهيم : يمكن تبرير التخوف العربى من انتخاب كارتر ، من زاوية أن الحزب الديمقراطى ، أكثر موالاة لجماعات الضغط الصهيونية فى أمريكا ، وفى كل مرة يقع فيها عدوان اسرائيلى ، تكون الحكومة الامريكية تحت ادارة ديمقراطية ، وفى كل انسحاب اسرائيلى من الاراضى العربية تكون تحت اداة جمهورية . الا أنه من الضروري التسليم ، بأن السياسة الامريكية لا تشكل بشخص أو بجهة واحد ، ذلك ان اطرافاً عديدة تشارك فى هذا التشكيل .

وانطلاقاً من التسليم بهذه الملاحظة ، يمكن القول بأن الحملة الانتخابية مرت بثلاث مراحل الاولى ، بدا فيها كارتر معتدلاً ومتفهما للقضية الفلسطينية ، وقد اشار الى أهمية الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، وإلى احتمال قيام دولة فى الضفة الغربية ، متحدة فيدرالياً مع الاردن . وفى المرحلة الثانية التى بدأت بعد الانتخابات الاولى ، فتر تأييده للفلسطينيين ، وان كان لم يهاجمهم . وقد تبنى ما عرف بتقرير

تسير فيها ، منها ضرورة الاتصال
بالفعال والوثيق بمعاوني كارتير ،
والاحتفاظ بقنوات اتصال مع الاتحاد
السوفيتي ، وبمنظمة تحرير
فلسطين قوية ، والتخلص من الآثار
السلبية للآزمة اللبنانية ، هذا كله
يحدث في ظل تضامن عربي مؤثر .

د . بطرس غالي : هل الاتصال
بموسكو ، يعود الى تولي كارتير
لرئاسة ، وبمعنى آخر ، لو كان
الرئيس فورد هو الذي نجح في
الانتخابات ، هل كنت تطلب نفس
الشيء ؟

د . علي الدين هلال : نعم ،
ولكن الحاجة الى ذلك الآن أكثر
الحاجة . اننا نواجه رئيسا جديدا ،
والشكوك حوله متزايدة ولا نعرف
بالضبط أين يقف من مشاكلنا . ومن
هنا فالحاجة للاتصال بموسكو تكون
ملحة .

توماس ليبمان : أرى أن على
الدول الغربية ، أن تتفهم الظروف
التي يعمل فيها أي رئيس جمهوري
جديد ، فهو ليس مستقلا عن الظروف
السياسية والتاريخية التي سبقت
مجيئه للسلطة . هذا الامر ينطبق
على باري جولد ووتر أو ماكجفرن .
وعلى هذا اتساءل ماذا يمكن أن يفعله
العرب للتأثير في السياسة
الأمريكية ؟ أعتقد أن واحدا مما يمكن
أن يفعله ، هو فهم جذور هذه
السياسة . ولعل ذلك يجيب في جانب
منه ، عن بعض الاسئلة التي وجهت
الي ، وأنا أنور بعض البلاد
العربية ، وكان أهمها ، اتساءل عن
سبب انحياز قوة كبرى مثل الولايات
المتحدة ، الى دولة تعد بالتعبير
الجيبولتيكي محذوفة الوزن ،
بالنسبة لمنطقة تحوي مائة مليون
عربي .

وأعتقد أن هناك مسائل أخرى يجب
أن تشغل الاهتمام العربي ، بعضها
ذو أهمية حاسمة على الأقل في المدى
القصير ، مثل وجود النفاء ثقافي
أمريكي مع أولئك الذين يحكمون في
إسرائيل ، وأعني بهم اليهود ذوي
الأصل الأوروبي ، وبالتالي هم
أوروبيون قبل أن يكونوا يهودا .
وهؤلاء يشركون الامسريكيين ،
الميراث الثقافي واللغوي والسياسي ،
وأما العرب فلا . وبالإضافة الى
ذلك ، فإن التأييد الشعبي الأمريكي

قد اتجه تقليديا الى رعاية « الطرف
الأصغر » الذي يبدو وكأنه يستحق
التعاطف معه . حقيقة فإن
الإسرائيليين ، هم الذين اعتدوا على
العرب أكثر من مرة ، ولكن المسألة
ليست مفهومة على هذا النحو عامة
من جانب الرأي العام الأمريكي . بل
أن نقص معلومات الشعب الأمريكي ،
عما يجري في المنطقة على وجهه
الحقيقة واضح مما كتبه مجلة
نيوزويك ذات مرة عن غزو مصر
لإسرائيل عام ١٩٧٣ . وأنا لا أعتقد
شخصيا بصحة هذا ، ولكنني أعتقد
أن معظم الناس اعتقدوا أن إسرائيل
الصغيرة تقاتل بشجاعة . وإذا عدنا
الى منتصف الستينات نجد اتجاهها
أمريكي للنظر الى أجزاء من العالم
العربي ، وخاصة مصر والعراق ،
كمخالب للاتحاد السوفيتي ، والدوات
تدور في فلكه ، والى اعتبار أن
الشيوعية السوفيتية قد بسطت
نفوذها على هذه المنطقة من العالم ،
التي تعتبرها ذات أهمية
استراتيجية ، في حين اعتبرت
إسرائيل معقل الديمقراطية الذي يمثل
المصالح الغربية في مواجهة الخطر
السوفيتي .

أن مثل هذه المقولات ، لا يمكن
محوها بسهولة . وأعتقد أنه سيتعين
على جيمي كارتير ، أن يتعامل معها
عندما يمسك بمقاليد السلطة . وهنا
أود أن أشير ، الى شيء لاحظته في
جولة لي لدولة الإمارات العربية
وهو أن المثقفين أمضوا يوما
في حلقة نقاش واسعة
للاحتفال بذكرى وعد بلفور . ولقد
وجدت أن هذا بمثابة تدريب علمي
مثير للاهتمام ، ولكنني أعتقد أنه كان
غير ذي مغزى ، على ضوء الظروف
الحالية في العالم العربي .

د . بطرس غالي : شكرا للسيد
ليبمان ، وأود أن أشير الى أن
المركز سوف ينشر كتابا حول
الانتخابات الأمريكية ، وكيف تدار ،
وهذا هو أسهامنا في فهم ما يحدث .

جميل مطر : لاحظت أننا كنا
نتحدث عن الوقت الذي يحتاجه
كارتير ، لكي يتعامل مع الآزمة ، ولكن
الحديث عن الوقت ، عكس تخوفا
وقلقا عربيا . وأريد أن اتساءل لماذا
العجلة ، ألا نستطيع الانظار حتى
نتخلص من الورطة التي صنعها
كيسنجر في السنوات الثلاث
الآخيرة ؟ لماذا يتعين وضع كارتير في

وضع حرج ، خاصة والخيان أمامه
وأمامنا الآن هو نتائج تصرفاته
كيسنجر . . . ألا ننتظر حتى تتغير
أوراق اللعبة ، ويكون الوطن العربي
في وضع أفضل ؟

محمد سيد احمد : أعتقد أن
الموضوع الرئيسي في النقاش ، هو
مشكلة كارتير والشرق الأوسط . أن
كارتير شخص مجهول المواقف تجاه
قضايا كثيرة ، ولكن الجزء المجهول
في سياسة كارتير انراء الشرق
الأوسط ، يتسم بالبعد الضمنية ، لأن
هناك نوعا من عدم التزام بين الموقف
القائم في المنطقة الآن موضوعيا ،
وبين ما يعلنه كارتير حول مسائل
أخرى .

وأود أن أطرح بعض النقاط ، أولا
نحن لا نعرف ما الذي ينتوي كارتير
القيام به ، لأنه لم يأنم نفسه بأي شيء
محدد . ولعله يكون أكثر تملكا
للسلطة ، ولديه الفرصة لأن يفعل
ذلك ، ولأن يملك موقفا أكثر حرية
إزاء المشكلات ، عن الرؤساء
السابقين ، الذين كانوا أكثر ارتباطا
بمؤسسات أو بجماعات ضغط ، أو
بوعود معينة ، وهكذا فمجال المجهول
في كارتير كبير .

وثانيا ، اننا في الوطن العربي
اليوم ، وربما أكثر من أي وقت
مضي ، نتوقع تحركات من جانب
أمريكا ، أي هناك اتفاق عربي عام ،
يدور حول أن أمريكا يجب أن تفعل
شيئا . وكانت سياسة مصر واضحة
جدا ، في أن أمريكا يجب أن تلعب
دورا محوريا في التسوية ، ولم يكن
الامر بنفس الوضوح بالنسبة
لسوريا . وعندما وقعت الآزمة
اللبنانية - وكانت في أحد جوانبها رد
فعل لعملية التسوية - ظهر شيء
جديد ، هو انتشار الفوضى في
لبنان ، الى جانب بروز دور
الفلسطينيين كعامل تفجير للبلية
العربية ، وربما توافق هذا مع منطق
كانت مصر فقط هي التي تتبناه ، وبدأت
أطراف متعددة تخشى من انتشار
حالة الاضطراب بعدما حدثت
في لبنان ، تحسسيا من انتقاله
الى أجزاء أخرى في العالم العربي .
وأكثر من ذي قبل ، وجدت حاجة
للسيطرة على الموقف ، وهذا ما ترجم
في قرارات الرياض والقاهرة ،
وللاستفادة من حقيقة أن منظمة

الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ . وهناك ثانيا ، ثلاثة ملايين من الشعب الفلسطيني ، لا بد من الوفاء بحقوقهم المشروعة بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم الخاصة . ومن زاوية ثالثة فان احدي الحجج التي تستخدم في تسليم اسرائيل ودعم امريكا لها هي أمن اسرائيل . ولذا فمن الضروري وجود نظام دولي لضمان حدود وأمن دول المنطقة . وكما هو معروف اليوم ، انه لا بد من اثناء حالة الحرب في الشرق الاوسط .

والان بشأن التفاصيل الخاصة بالسياسة السوفيتية في الشرق الاوسط ، أريد أن أوضح شيئا بالنسبة لما ذكره الدكتور على الدين هلال ، بأنه من الضروري الآن وجود قنوات اتصال مع موسكو . أنني لا أوافق على هذا الأسلوب لمواجهة المشكلة ، لأنه يعني وجود لعبة سياسية في المنطقة ، والامر ليس بذلك ، بل هو في حقيقته خطر احرب ، وحقوق ومصالح كل شعوب المنطقة ، ومن ناحية أخرى ، فإن خط السياسة السوفيتية في المنطقة ، لا يتحدد بواسطة شخص ، بل تحدده مؤتمرات الحزب

اما بالنسبة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط خلال المرحلة المقبلة ، فأنني أتفق مع ما قيل ، بأن تأثير كارتر الشخصي ، لن يكون هو العامل الوحيد . فلا شك أن للحقائق الموضوعية الاخرى دورها . وفيما يتعلق بمصالح العرب ، هناك نقطة لم تذكر حتى الان ، هي دور البترول . ففي خلال العامين الماضيين ، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد للبترول في العالم ، وتعتمد على بترول الشرق الاوسط ، وخاصة بترول الخليج ، وان كان ليس بنفس الدرجة ، بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية . ومن ثم فبعد هزيمتها في فيتنام ، لم يجد هناك في العالم الثالث ، مكان أكثر أهمية للولايات المتحدة من الشرق الاوسط . وقد حدث نوع من فقدان التوازن بالنسبة للسياسة الامريكية يحد من أنه بينما كانت المصالح السياسية في صف اسرائيل ، فإن المصالح الاقتصادية خاصة بعد ١٩٧٣ أصبحت مركزة في منطقة الخليج . والعلاج لهذا الخلط ،

وأزمة الشرق الاوسط ، فان الوقت يصبح مبكرا للغاية ، لتحديد الدور الذي سيلعبه في حلها ، او بخصوص أي أزمة أخرى في العالم . ويمكن تبرير ذلك ببعض الاسباب ، منها أن كارتر لم يدل بأية تصريحات يمكن أن تشكل في مجموعها خطا سياسيا محسدا . واتفق مع القسول بعدم المبالغة في وزن الاعتبارات الشخصية بالنسبة لحسن المشكلات الدولية ، ولا أريد أن أقلل من مغزى انتخاب كارتر ، وانما أرى وجود العديد من العوامل ، التي سيكون لها تأثيرها على التطور المقبل لأزمة الشرق الاوسط .

واذا عدنا ثانية الى أزمة الشرق الاوسط ، فأنني أعتبر أنها أزمة تحتاج الى تسوية شاملة ، ولا أدري ما اذا كان بمقدورنا عمل هذا الان ، والاطار المعترف به هو مؤتمر جنيف . والذي ستشارك فيه جميع البلدان والاطراف المعنية بالارزمة . وفي هذه الحالة ، سنتوصل الى حل ضروري بغض النظر عن يوجت هي البيت الابيض .

د . اليكسي فاسيلييف : لقد تطورت مناقشتنا على نحو كان فيه كل واحد منا يحاول ان يضع نفسه موضع كارتر . واعتقد أن هذا هدف صعب . ولذا أود أن استمر في متابعة ما قاله زميلي موسييف عن الحقائق والعوامل الموضوعية في الموقف ، وليس حول رغبات ونوايا زعيم سياسي بعينه ، حتى لو كان رئيس أقوى دولة رأسمالية في العالم . هناك احتلال اسرائيلي لاراض عربية ، وسياسة اسرائيلية في المناطق المحتلة تهدف الى طرد السكان الفلسطينيين منها ، لبناء مستعمرات جديدة على الاراضي الفلسطينية ، أي الضفة الغربية وقطاع غزة . هذه الحقائق الموضوعية ، يتعين على أي رئيس للولايات المتحدة ، ان يتعامل معها . وكذلك العرب . واذا أمكن انجاز تقدم في ظل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فان هذا سوف يوفر الأمن الضروري لكل البلدان والاطراف المعنية ، بالإضافة الى حقوق شعوب المنطقة . هذا الحصل الشامل ، أن يفترض أولا انصاف القنوات

التحرير الفلسطينية اليوم ، ليست في وضع يمكنها من معارضة توافق عربي عام ، على أن التسوية يجب أن تتم من خلال الولايات المتحدة . هذا عن الجانب العربي .

واذا أخذنا الجانب الاسرائيلي ، فسنلاحظ عدم وجود «مزاج» أو اتجاه نحو مفاوضات سريعة ، برغم أن الاسرائيليين لم يكونوا في موقف أفضل من هذا في الشرق الاوسط ، وذلك في ظل فتح الحدود مع لبنان ، والضفة الغربية لنهر الأردن ، والاتفاق التعاقدى مع مصر ، وانتشار الجيش السوري في كل مكان الا الجولان .

وهكذا لدينا رئيس امريكي مؤيد لاسرائيل للغاية ، استنادا الى تصريحاته خلال الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة . وهناك «مزاج» عربي عام ، بأن يفعل الرئيس شيئا وبسرعة . وهناك عدم رغبة اسرائيلية في مفاوضات سريعة . والمسألة إذن هي هل هذه العناصر حقيقية وصادقة لا وفي حالة صدقها ، ما الذي يتعين علينا أن نفعله ؟

بيتر مانسفيلد : لقد انبثت منذ عدة أيام ، من محادثات فلسطينية عليمة ، انهم قد أخبروا بواسطة الحكومة السوفيتية ، وبصفة خاصة من السيد جروميكو ، بأن هناك خطة سوفيتية لاعادة عقد مؤتمر جنيف ، تركز على تشكيل ثلاث لجان مستقلة داخله . أولاها مصرية اسرائيلية ، وثانيها سورية اسرائيلية ، وثالثتها فلسطينية اسرائيلية . والامر المثير للاهتمام ، هو أن جروميكو جعلهم يعتقدون ، أن حكومة الولايات المتحدة توافق على هذا الاقتراح . وفي حالة كون هذا صحيحا ، فان هذه الحكومة الامريكية هي حكومة الرئيس فورد . وما أريد معرفته هو ، هل هناك دليل على صحة هذه المسألة ، وإلى أي مدى يظل الامر صحيحا في ظل حكم الرئيس كارتر ؟

رافائيل موسييف : فيما يتعلق بسؤال كهذا ، ليس لدى لسلاف معلومات بخصوص الإجابة عنه ، ولكنني أقول أن هناك خطوات عملية محددة ، تتخذ نحو الخروج من المازق في الشرق الاوسط . وأود أن أضيف ، أننا عندما نتحدث عن كارتر

فأنتنا نرى محاولات أمريكا للتدخل في منطقة الخليج . وحسب الأساس في هذه المحاولات ، هو إيران ، التي يجرى تسليحها لتصبح القوة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط .

ولقد ظهر كتاب أمريكي عن فيتنام ، يتضمن خطط الحروب الأمريكية الثانية ، جاء فيه أنه لم يعد من الضروري أن يتدخل جنود أمريكيون في الشرق الأوسط ، فهناك تدخل بالفعل من جانب ٢٠ ألفا من الأمريكيين سواء بزيهم العسكري أو بدونه كمستشارين في إيران وهناك آلاف من الخبراء على الجانب الآخر من الخليج . وهكذا فأنتنا نرى أن في هذه المنطقة المتفجرة للغاية مركزا آخر لتوتر والتفجر ، في الخليج العربي . وفي الوقت الحالي ، يلاحظ أن معدل التسليح في الشرق الأوسط ، يوازي سبعة أمثاله في خارج المنطقة ، ولعل هذا يزيد من عناصر تفجر الموقف . لذلك كله نريد تسوية شاملة في المنطقة .

د . تيم سوليفان : أنتي تختلف مع بعض الافتراضات الأساسية التي طرحت في الندوة . هناك نوع من الاتفاق ، على أن كارتير مجهول ، ولكني لا أوافق على ذلك الرأي . أنه على العكس ، كان واضحا في كثير من القضايا الأساسية . فقد صرح بأنه يفضل أن يكون لديه وزير خارجية قوي ، وأنه يرغب في العمل مع شخصيات قوية ، كما أبدى اهتمامه بتطوير العلاقات مع دول أوروبا الغربية ، التي يعتقد أنها تضررت خلال حكم كل من نيكسون وفورد ، وأنه مهتم أيضا بتدعيم التعاون مع اليابان ومع كندا والمكسيك . وهو يخاف من نظام حكم البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ، حصوله على ٨٤ في المائة من أصوات الرئوسج . واعتقد أنه سيستجيب لاهتمام السود في الولايات المتحدة ، بإزالة نظام البيض في جنوب أفريقيا ، خاصة في روديسيا .

أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فأعتقد أنه أيضا على اتصال بالقضية ، من خلال عدد كبير من المستشارين ، على الرغم من عدم التكهن بوزير الخارجية الجديد . وقد

قرر جميع هؤلاء المستشارين ، أنه ينبغي التخلي عن نهج سياسة الخطوة خطوة ، وأنهم يؤيدون قيام الولايات المتحدة بتقديم مبادرة أمريكية كبيرة وسريعة ، لتحقيق التسوية الشاملة ، من خلال المفاوضات لمشكلة الشرق الأوسط .

أن كارتير ليس مدينا في نجاحه لأصوات اليهود ، فقد حصل على ٥٥ في المائة منها ، وهذا يعد قليلا بالنسبة لما حصل عليه كيندي أو جونسون . ومع ذلك ، فقد حقق أغلبية في الأصوات ، قد تكون ضئيلة ، ولكنها تفوق تلك التي فاز بها كل من كيندي ونيكسون . ويمكن القول في ضوء قدراته الذاتية التي تتسم بالطموح ، أنه يميل إلى التقدم بمبادرة ، عن أن يطلب مهلة لدراسة المشكلة . والسؤال الآن هو ماذا سيفعل العرب ؟ ، أعتقد أنهم يمكن أن يعدوا أنفسهم لعمل رد فعل لهذه المبادرة ، أو التقدم بمبادرتهم الخاصة . كما أن هناك امكانية وجود مبادرة أمريكية سوفيتية .

د . علي الدين هلال : أعتقد أن هناك سوء فهم بالنسبة لما ذكرته بشأن الاتصال بموسكو ، ومن ثم يهمني تصحيحه . أنتي أعتقد أن من المصلحة القومية لبلادي ، أن تحافظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، كنقطة مبدئية ، وليس كلعبة ، أو كتنكيك . هناك موضوع آخر أثير في الندوة ، ولم يأخذ حقه من النقاش ، وهو التعلق بالتوقيت . من الواضح أننا كعرب ، نقعز عقد مؤتمر جنيف ، كما نرغب في عمل شيء مباشر ، إلا ينبغي الانتظار ، ريثما تتسعم قدرتنا التفاوضية . وهل نحن في حاجة فعلا إلى مؤتمر جنيف بشكل عاجل ؟

د . بطرس غالي : هل تتصور أن الوقت يعمل لصالحنا ؟

د . علي الدين هلال : إذا ما جملناه كذلك ، والمسألة ليست عدد السنوات ، وإنما أعداد القوة الذاتية لنا ، والأسراع بالتخلص من السلبات التي تشوب الوضع في المنطقة .

محمد سيد أحمد : في رأيي أن سياسة الخطوة خطوة قد حققت أهدافها وانتهت ، واتساعا عما إذا كان هناك اتفاق يمكن توقيعه بين الدول العربية ، وتتجاوب معه إسرائيل أو

يتمشي مع ما أراده كيسنجر ، ويمكن للإدارة الحالية أن توافق عليه . قد يحدث هذا ، ولكنه سيكون مكلفا بالنسبة للفلسطينيين ، وسوف تجهض القضية الفلسطينية ، لأن اللحظة الحالية هي أفضل لحظة لذلك . وعلى هذا ، فإن التخلي عن سياسة الخطوة خطوة ، يعد الشيء الطبيعي الذي يمكن عمله الآن . والمسألة هي ، ما إذا كان كارتير بالشكل الذي عرفناه به أم غيره ، سوف يرى ضرورة العمل ، أم أنه سيتعلل بالافتقار إلى المعلومات حول الشرق الأوسط .

د . سعد الدين إبراهيم : أولا بالنسبة لسياسة الخطوة خطوة ، لم يتم التخلي عنها بعد . وفي حديث لكارتير لمجلة نيوزويك في مايو حول عدد من مسائل السياسة الخارجية ، أبدى عدم اعتراضه على سياسة الخطوة خطوة . ورأي أن الخطوات التالية المطلوبة ، هي خفض اشتباك آخر على الضفة الغربية ، ثم على الجبهة اللبنانية . وهذا يعكس عدم دراية بموضوع فصل القوات ثم على الجولان . وقد يزداد تمسك الأمريكيين بسياسة الخطوة خطوة ، إذا ما استمر الإسرائيليون في مقاومة التسوية الشاملة التي ستتقضى انسحابا فوريا من الأراضي المحتلة .

وثانيا بالنسبة للمبادرة الأمريكية - السوفيتية ، صرح كارتير ، وفي نفس المقابلة المدورة مع مجلة نيوزويك ، بأنه يفضل مبادرة أمريكية سوفيتية مشتركة ، تبسدا بمفاوضات غير علنية بين القوتين العظميين ، يتلوها عقد مؤتمر جنيف ، كنوع من المنتدى الدولي حيث يمكن للأطراف الأخرى ، أن تتعرف على ما يكون قد توصلت إليه الدولتان العظميان . بل إن كارتير أعلن خلافه ، وفي أكثر من مناسبة ، مع حكومة فورد ونيكسون ، حول تحية الاتحاد السوفيتي جانبيا من المفاوضات الجادة ، وأعلن رغبته في مشاركة جديدة للاتحاد السوفيتي لاعتقاده بأهمية ذلك في نجاح أية مفاوضات .

وأما بشأن عامل الوقت وما إذا كان مناسبا للقيام بمبادرة جديدة ، فأعتقد أن ذلك يتوقف على ما يبدو لي ، على أنه إحدى خصائص العقلية

منظمة التحرير الفلسطينية أو المسألة الفلسطينية عموماً ، كعائق يجب التغلب عليه للوصول إلى الحل ، وأخشى بعد كل ما حدث في المنطقة ، أن تفقد المسألة الفلسطينية أبعادها وثقلها الخاص في التسوية ، أو يضحى بها من أجل تقديم التسوية والاستقرار في المنطقة .

مالكولم كين : أن الكثير مما سوف يحدث ، وخاصة بالفئة للباحث مع كارتر ، يتوقف على ما يجري في المنطقة العربية وعلى التوصل إلى رأي موحد ومتفق عليه بين البلاد العربية ، كذلك لابد أن تتحرك القوات العظمى الأمريكية والاتحاد السوفيتي للمشاركة في وضع تسوية تضمن حقوق كل الأطراف والسألة ليست هي هل الوقت مناسب أم لا ، وإنما توظيف كل الإمكانيات ، لتحصين الوضع العربي ، وإذا لم يستخدم العرب قوتهم ، فلا يمكنهم التعويل على أن يقدم كارتر أو طرف آخر على المبادرة الإيجابية ، يجب ألا يغفل العرب ، عن ضرورة استخدام أداة الحرب كوسيلة لدفع الولايات المتحدة على التحرك بفعالية ، لتحقيق باقرار السلام في المنطقة ، واتفق مع من يرون أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط ، وأي منطق يعترض تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني والوصول إلى تسوية دون الفلسطينيين ، لن يكون الحل الحقيقي للمشكلة .

د . بطرس غالي : اعتقد أن ثمة اتفاقاً عاماً على الأقل بين المتخصصين العرب ، على ضرورة وجود مبادرة عربية سريعة ، تعبر عن الحد المنفق عليه بين الدول العربية ، وحول عديد من المسائل ، وسواء كان رئيس الولايات المتحدة هو كارتر أو غيره ، فإن العامل الرئيسي ، هو الاتجاه العربي نحو المشكلة ، وليس ترك الأمور يحددها من هم في خارج المنطقة ، فلن يقدم التسوية أو الأمريكيون المساعدة إذا إلا لو ساعدنا أنفسنا ؟

أشكركم ، وأود أن يكون هذا اللقاء بداية للقاءات عديدة نهم القضية العربية .

وأحد التناقضات الأخرى فيما يعلنه ، أنه اتخذ موقفاً مؤيداً للعرب بأكثر مما يظهرون أنه لم يتوعد في إعلان اختلافه مع بيانات الحزب الديمقراطي ، حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ومنها الاعتراف بالقدس العاصمة الموحدة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .

محمد سيد أحمد : أود أن ألقت النظر ، إلى ضرورة التمييز بين عدة مظاهر ، على المستوى العربي ، فإن مايو ١٩٧٦ ليس نوفمبر ١٩٧٦ فبينهما كانت ثمة محاولات تصالح عربي ، أو على الأقل تصالح عربي ضمنى تبلور في مؤتمر القمة ، ويجب أن نميز من ناحية أخرى ، بين المبادرة الأمريكية السوفيتية المشتركة ، وعقد مؤتمر جنيف ، فهما ليسا نفس الشيء ، فمن المتصور عقد مؤتمر جنيف ، دون أن تسبقه مبادرة أمريكية سوفيتية ، أو حتى اتفاق في وجهات النظر بينهما ، ومن ناحية ثالثة ، بين ضرورة وجود دور استراتيجي للاتحاد السوفيتي ، وإدراك بقية الأطراف المعنية لهذا الدور ، وأما بالنسبة لإسرائيل ، فإن القيادات الحاكمة فيها ، لم تدرك بعد ، التغير الواقع في المزاج العربي ، أو قد يفضلون « اغفال » المزاج العربي الجديد ، وتلافى مزيد من الابتزاز .

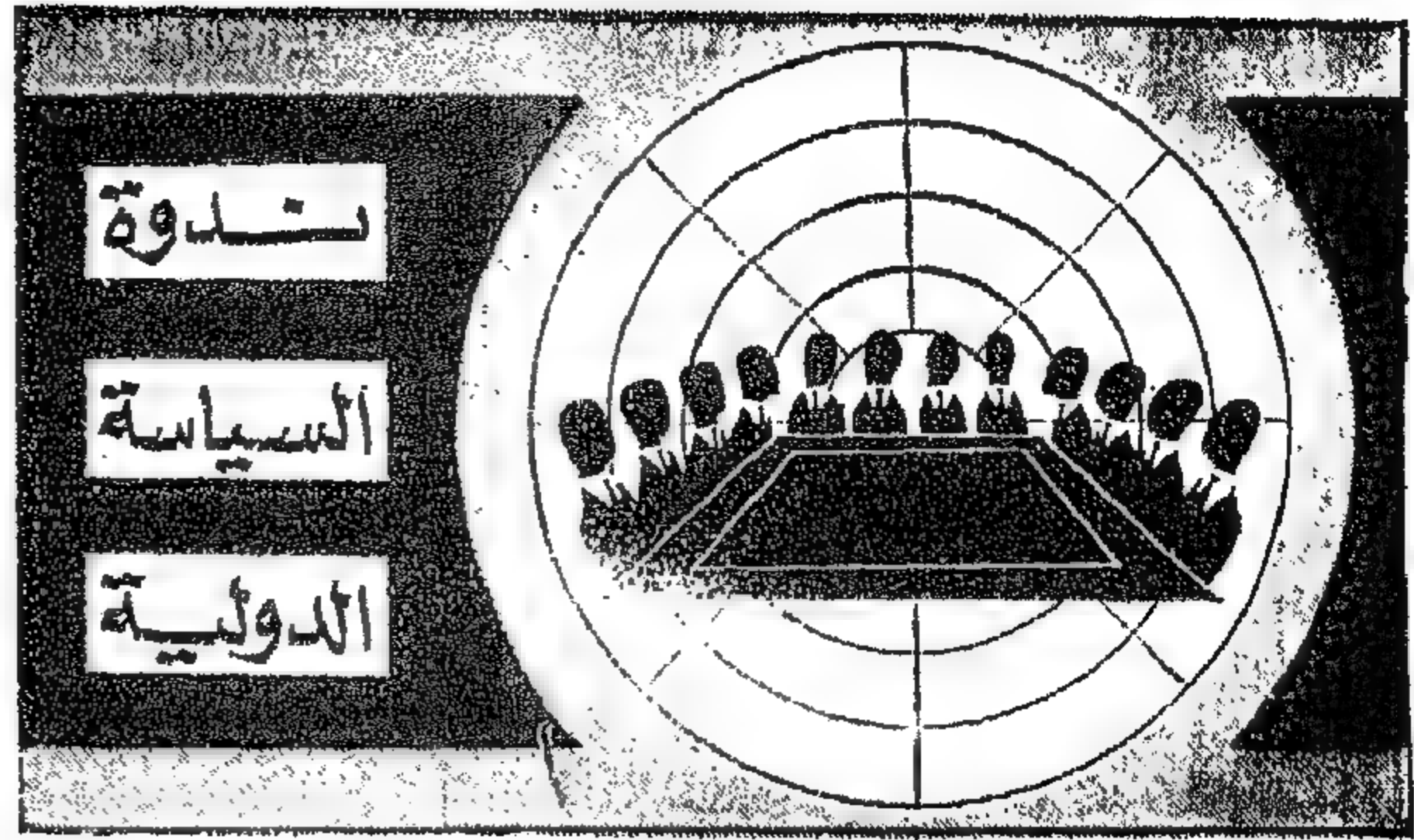
جميل مطر : رأيي أنه يجب التخلص من الآثار الجانبية لسياسة الخطوة خطوة ، واقتصد بها مظاهر عزل القضايا الأساسية عن بعضها بعضاً ، مثلما حدث بعزل البترول عن الصراع العربي الإسرائيلي ، وعزل البلاد العربية ، عن بعضها بعضاً ، وتجاهل القضية الفلسطينية والحديث عنها ، وكأنها منفصلة عن مشكلة الشرق الأوسط . مثل هذه المسائل يجب الخلاص منها ، قبل الذهاب إلى مؤتمر جنيف ، كما يجب الاتفاق على عدم عودة استخدام أسلوب الخطوة خطوة داخل المؤتمر ذاته .

محمد سيد أحمد : أثنى أريد أن أقدم حالة محددة ، لقد بدت مسألة

العربية ، وهو « القضية » ، برغم أنني أكره استخدام هذا التوضيف ، والقضية هي هذه منذ الآن ، وحتى تولي كارتر السلطة في يناير ، علينا التحرك ، وتحديد مواقفنا ، وتدعيم صفوفنا ، ولابد للعرب أن يجيبوا على أكثر من تساؤل ، ماذا سيفعلون مع الفلسطينيين ومع أنفسهم ، وما هي مسلكهم تجاه القوى الكبرى . وأثنى أنصوب أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يكن ثمة قوتان عظيمتان في المنطقة ، وإنما قوة واحدة ، هي الولايات المتحدة ، وأما الاقتصاد السوفيتي ، فقد تم تجميد دوره ليس فقط بسبب تأثير التصركات الأمريكية ، ولكن بسبب الاستعداد العربي لمثل تلك التصركات ، وإذا لم يسهم الاتحاد السوفيتي بدور بارز مرة أخرى ، فأنا أعتقد أن العرب لن تكون لديهم قوة مساومة كبيرة ، وأنا أتفق مع قول الدكتور على الدين هلال ، بأن تدعيم قنوات الاتصال بالاتحاد السوفيتي ، ضرورة استراتيجية ، وليست تكتيكية . وثمة أخطاء كثيرة في السلوك العربي تجاه السوفييت ، كما كان للسلوك السوفيتي مثالبه العديدة أيضاً . ولقد حان الوقت لأن يصحح الجانبان الأخطاء .

د . بطرس غالي : أوافقك على أنه من الأهمية بمكان للعرب ، أن تكون لهم علاقاتهم الطيبة مع الاتحاد السوفيتي ، مثلما هي مع الولايات المتحدة ، وأريد أن أسألك سؤالاً ، ما رأيك في تصريح كارتر حول مفاوضات سرية مع الاتحاد السوفيتي ، ألا تعتقد أن هذا يعد تناقضاً مع هجومه على الدبلوماسية السرية لكيسنجر ، وتأكيداته على أن دبلوماسيته ستكون علنية ، وفي تعاون وثيق مع الكونجرس ؟

د . سعد الدين إبراهيم : أعتقد أن ذلك ليس التناقض الوحيد فيما يعلنه كارتر من تصريحات ، فقد راجع نفسه عدة مرات في عدة قضايا ، وتناول قضايا معينة بطرائق مختلفة ، في الحقيقة لم يستخدم كلمة « سرى » بل كلمة « غير علني » ، أي إجراء مفاوضات غير علنية مع الاتحاد السوفيتي ، مثل عقد مؤتمر جنيف .



الدول الثامية وقانون البحار

ان التقدم التكنولوجي الهائل، الذي حققه العالم منذ بداية الستينات، قد حرك اهتمام العديد من الدول بالبحار. فحسب وقت قريب، كان استخدام البحار والمحيطات، مقصورا على الملاحة والنقل واجتلاب الغذاء. ولكن منذ أصبح استكشاف قاع البحار في متناول التكنولوجيا الحديثة، غدا من الطبيعي، ان تجد الدول في البحث عن الموارد والثروات التي يخر بها قاع المحيطات. كل هذا استوجب إعادة النظر في قانون البحار الكلاسيكي، ولهذا تولت الأمم المتحدة هذه المسؤولية فنظمت حتى الان ٣ مؤتمرات، في محاولة للتوفيق بين المصالح المختلفة. وقد عقد المؤتمر الأول في ١٩٥٨ و ١٩٦٠ بحضور ممثلين لـ ٨٦ دولة اما المؤتمر الثالث، فقد عقد دورة إجرائية له في نيويورك في ١٩٧٣ ودورتين موضوعيتين في كاركاس في ١٩٧٤ وفي جنيف في ١٩٧٥. وأخيرا كانت له دورة رابعة في نيويورك في المدة من ١٥ مارس - ٧ مايو من هذا العام. وقد ضمت ممثلين عن ١٥٠ دولة.

ونظرا لأهمية صياغة قانون دولي جديد للبحار، وانطلاقا مما جرى من مناقشات حادة خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار، فقد انتهزت مجلة السياسة الدولية، فرصة وجود البروفسور رينيه جان دوبيوي، وهو من كبار المتخصصين في القانون الدولي، لكي تعقد ندوة في أكتوبر ١٩٧٦ بمقر الأهرام - تتناول بالبحث موقف دول العالم الثالث من قانون البحار.

وقد حضر هذه الندوة :

- البروفسور رينيه جان دوبيوي الأستاذ في القانون الدولي، والمتخصص في قانون البحار

الأستاذ وحيد رافت الأستاذ في القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا ومستشار الرأي بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل سابقا

- الأستاذ سميح صادق مدير الجامعة العربية

- الأستاذ نبيل أحمد حلمي من قسم الدراسات العليا بكلية الحقوق - جامعة نيس - بفرنسا

- الأستاذ عبد العزيز العجيزي رئيس الإدارة القانونية بشركة اموكو

أما عن المجلة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فقد حضر :

- الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ومستشار المركز

- الأستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- نبيهه الأصقهانى سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

- سوسن حسين باهجة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

المشاركون في الندوة

وفقا للحروف الهجائية :

السيد ياسين

د. بطرس بطرس غالي

سميح صادق

سوسن حسين

د. رينيه جان دوبيوي

عبد العزيز العجيزي

نبيل أحمد حلمي

نبيهه الأصقهانى

د. وحيد رافت

عام ١٩٥٨ ، ولكن منذ ذلك التاريخ ، أبرز التقدم التكنولوجي الذي استجد ، مدى عدم صلاحية بنود اتفاقيات جنيف (١٩٥٨) وعدم توافقها مع الأوضاع الجديدة . وهناك تغيير آخر طرأ على المستويين السياسي والاقتصادي : فقد تصاعد منذ ذلك التاريخ ، عدد دول العالم الثالث ، مما أدى إلى تغيير شامل في أسس المشكلة . فإن دور العالم الثالث التي شاركت في المؤتمر الأخير لقانون البحار ، تواصل العمل الذي شرعته داخل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة - وخاصة في دورتها غير العادية التي تناولت مناقشة التنمية - مما أدى إلى تحديد الاستراتيجيات العالمية في هذا المجال ، وثانيا إلى وضع المبادئ التي تراها واجبة لأن يقيم عليها نظام اقتصادي دولي جديد ، وثالثا إلى اعتماد ميثاق اقتصادي لحقوق جميع دول العالم . وإن هذه الدول ، ستواصل هذا العمل أيضا داخل مجموعة الـ ٧٧ من خلال « اليونيكفاد » الذي أجرى حوارا مع الدول الصناعية ، بهدف وضع مؤسسات ونظام وعلاقات اقتصادية جديدة ، تحل محل تلك المعمول بها حتى الآن .

ولكن يجب الاعتراف من جهة أخرى ، بأن دول العالم الثالث ، ليست متحدة تماما ، وهي تفقد هذا النضال . فإنه قد يكون بينها اتفاق حول بعض النقاط . ولكن هناك أيضا اختلافات حول بعضها الآخر . وفيما يخص صياغة قانون جديد ينظم استغلال واستعمال المساحات البحرية ، فإن هذه الدول ، تستهدف وضع أنماط جديدة له ، لا تختص فقط بسطح هذه المساحات البحرية بهدف الملاحة ، بل تشمل أيضا كيفية استعمال قاع البحار والمحيطات ، على نحو يكفل التنمية لهذه الدول بالذات ، وهذا يعني أن الاعتبارات الاقتصادية ، هي التي تغلب على أي شيء آخر أما النقاش الأساسي ، فإن ما يحكمه هو المعطيات الجغرافية ، وأعني هنا انتماء كل دولة من هذه الدول إلى هذه القارة أو غيرها ، أو إلى المجموعة الأمريكية اللاتينية ، أو إلى المجموعة الإفريقية ، أو إلى المجموعة الآسيوية . فإن لهذه الانتماءات أهميتها : مثلا فإن الدول

أخرى ، فإن اهتمامي الشديد بدول العالم الثالث هو الذي دفعني إلى قبول اقتراح صديقي د . غالي فإن المعهد الذي أنشأته يهدف أساسا إلى دراسة دول العالم الثالث ، من موقع الدارس المتفهم . وكما تعلمون فإن التفهم هو إحدى أدوات المعرفة .

من هذا المنطلق إذن ، سأحاول أن أحدد موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار . وبما أنني قد شاركت في نشاط هذا المؤتمر كعضو في اللجنة الفرنسية . فإن ما سأبديه من آراء هنا ، هي آراء شخصية بحثة .

في نظري إن مؤتمر قانون البحار ، قد أكد منذ البداية ، المكانة الأساسية التي تحتلها دول العالم الثالث داخل ما أصبح معروفا بمجموعة الـ ٧٧ ، والواقع أن هذه هي المرة الأولى التي تشترك دول العالم الثالث في عملية وضع قانون جديد خاص بالبحار والمحيطات . كانت هذه الدول قبل ذلك ، قد سئدت لها فرصة القيام بدور هام في وضع قانون دولي جديد ، وذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة ، وهي ما حدث في فيينا عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ عندما شرعت هذه المنظمة في تقنين قانون للمعاهدات ، ولكن الجدير بالملاحظة ، أن مؤتمر قانون المعاهدات ، كان مؤتمرا قانونيا بحثا . أما مؤتمر قانون البحار ، فيمكن أن تصفه بأنه مؤتمر اقتصادي : وإن الانتقال من المجال القانوني إلى المجال الاقتصادي ، هو بمثابة الانتقال من « الكف » إلى « السكم » أي من النوعية إلى الكمية . وإذا كان المجال القانوني يتيح تحديد الفئات المجردة ، فإن المجال الاقتصادي ينطلق من معطيات ملموسة وأوضاع حقيقية . هذا هو التغير الذي حدث ، وهو يبرر في نفس الوقت ، وجود دول العالم الثالث في مؤتمر قانون البحار ، كما يضيف على هذا الوجود صيغة شبيهة ثورية .

إن ما تهدف إليه دول العالم الثالث ، هو إعادة النظر في القانون الكلاسيكي العتيق ، الذي صيغ في الماضي ، دون مشاركة هذه الدول . وكانت آخر صياغة لقانون البحار في

د . بطرس بطرس غالي : أنه لن دواعي سرور « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، أن يكون البروفسور دويوي « صيفنا اليوم ، ليحدثنا عن « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » فإن ضيفنا الكريم ، لا يعد خبيرا في قانون البحار فحسب ، بل أنه أيضا عضو في اللجنة الدولية المكلفة بدراسة مشروع جديد لقانون البحار إذ مثل بلاده ، فرنسا . هذا بالإضافة إلى أنه قد أنشأ أخيرا في مدينة نيس « معهدا لقانون السلام والتنمية » . ولكن قبل كل شيء فإن البروفسور دويوي صديق كبير وقديم لمصر وللعالم العربي .

وانني انتهز هذه المناسبة ، أيضا ، لتوجيه الشكر لأحد اعلامنا في القانون الدولي . وهو الاستاذ وحيد رافت ، الذي تكرم بالمشاركة في هذه الندوة . وإن الاستاذ وحيد رافت في غنى عن التقدير ، فهو أصبح ينتسب إلى تاريخ مصر المعاصر ، ولا شك في أن وجوده بيننا اليوم لهو مبعث سرور عظيم لنا .

البروفسور ج . دويوي ، قبل كل شيء ، أود أن أعبر عن سروري الكبير لوجودي هنا اليوم في هذا المبنى العظيم للآهرام ، حيث لا يسع المرء إلا أن يشعر بالنشاط الذي يجري فيه . واجب أن أقول أنني كنت أتابع بانتظام ما تعيد نشره الصحف والمجلات الفرنسية من مقالات للآهرام ، وبذلك اتبعت في الفرصة لتابعة أكثر من مشكلة تتعلق بالعالم العربي ، وبمصر بصفة خاصة .

وإنه ليس مني كل السرور ، إن التقى بالاستاذ وحيد رافت ، وكذا بالشخصيات الأخرى التي تكرمت بدعوتي إلى هذا الاجتماع ، وخاصة صديقي القديم الدكتور بطرس بطرس غالي . فأنا مدين له بوجودي في القاهرة ، بل وهنا في هذا المبنى .

والواقع أنني أشعر ببعض الحرج في التحدث عن موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار ، لأنني لا أُنتمي إلى إحدى دول هذا العالم الثالث ، وبالتالي فإنني في موقف المراقب الخارجي ، لهذا أشعر بشيء من التردد ، في جابلي تحليل مواقف هذه الدول . ولكن من جهة

الأمريكية اللاتينية ، قد اشتهرت « بنهما » في الحصول على مساحات بحرية - وهي مطالب دائما باقتطاع مناطق بحرية شاسعة ، لتشملها بسلطانها الوطنية . والجدير بالذكر هو الجانب الفردي لهذا الوضع الجغرافي . مثلاً : أن كل الدول التي تبعت بوفد عنها إلى مؤتمر قانون البحار ، لابد لها أن تستعرض أولاً هذا الوضع الجغرافي الخاص بها : هل هي دولة مغلقة أم دولة ساحلية ؟ وفي الحالة الثانية ، هل وهبتها الطبيعة ساحلاً شاسعاً أم تحيلاً ؟ وهل لديها جرف قاري يمتد بعيداً في البحر أم أن لها جرفاً قصيراً ؟ وهل يحتوي هذا الجرف القاري على البترول ؟ ثم هل تقع على ساحل مضيق أو قناة مفتوحين للملاحة الدولية ، أم تطل على أفاف بعيدة من المحيط ؟ ثم هل لديها جزر خاضعة لسيادتها الوطنية أو هل توجد بالقرب من سواحلها جزر خاضعة لسيادة دولة أخرى ؟ إن جميع هذه المشاكل تنقسم بطابع ملموس وفردي للغاية ، فلا عجب أن يؤدي ذلك إلى انقسامات وخلافات بين الدول المعنية .

ومن جهة أخرى ، فإن مؤتمر قانون البحار ، يختص بمجالين مميزين : الأول يتعلق بقانون البحار العتيق الذي ينبع عن تقاليد تولت الدول البحرية الكبرى تنفيذها عبر القرون ، أي منذ القرن السادس عشر ، وهو ما يسمى بقانون الملاحة . إن التقدم التكنولوجي قد قلب هذا القانون رأساً على عقب ، لأن الأمر اليوم ، لم يعد يقتصر على حقوق الملاحة ، بل امتد أيضاً إلى حقوق الإقامة على البحار والمحيطات ، بل في قاعها أيضاً .

لهذا فإن المشاكل التي طرحت في عام ١٩٥٨ لم يعد لها نفس المفهوم اليوم ، لأن الأمر لم يعد يقتصر على تحديد جزر البحر الإقليمي الذي تشمله السلطة الوطنية للدولة الساحلية ، بل أصبح يستوجب وضع قانون جديد ، يحدد موضع هذه الدولة على المضائق ، وكذا وضع الأربابيلات والدول الأربابيلية . وإذا كان المؤتمر الأخير لم يصل إلى اتفاق حول هذا القانون الجديد ، إلا أنه قد أظهر اكتشافاً هائلاً ، وهو الإجماع فيما بين الدول المشاركة فيه ، حول وجود

حقوق معترف بها للدولة الساحلية على ما يسمى « بالمنطقة الاقتصادية » والتي يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل بحري . وأصبح النقاش يتعلق بتوضيح الحقوق التي يمكن أن تمارسها الدولة على هذه المنطقة الاقتصادية ، وهل هذه الحقوق محددة ، أم هي فرض سلطتها الوطنية الكاملة ؟ إن التطور الذي حدث هو إذن الإجماع في الاعتراف بفكرة وجود هذه المنطقة الاقتصادية .

أما المجال الثاني من المشاكل ، فإنه يتعلق بكيفية استكمال قساع البحار ، التي تقع خارج نطاق القانون الدولي ، وخارج المنطقة الاقتصادية ، بل وخارج الجرف القاري . في عام ١٩٧٠ أعلنت الأمم المتحدة أن « قاع البحار تراث مشترك ملك للإنسانية » . وبالتالي لابد من وجود سلطة دولية ، تتولى إدارة واستغلال هذا التراث لصالح الجميع .

في ضوء هذه التميزات ، يمكنني استخلاص الآتي : هناك انقسام بين دول العالم الثالث ، حول الفئة الأولى من هذه المشاكل ، أي تلك التي تتعلق بقانون البحار الأصلي . ولكن من جهة أخرى ، هناك اتحاد حول مشاكل الفئة الثانية ، وهي تتعلق بقساع البحار وبالقانون والنظام الذي سيطر عليها . ويرجع هذا الموقف المتحد ، إلى أن دول العالم الثالث ، تجد نفسها هنا أمام المشاكل الكبرى ، التي أدت إلى الحوار الذي بدأ بين الدول الفقيرة والدول الغنية . أما فيما يخص المشاكل المتصلة بقانون البحار الأصلي ، فإن الوضع الجغرافي والفردي لكل دولة ، هو العامل المؤثر . وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الأيديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو إذن الموقف المزدوج لدول العالم المؤثر ، وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الأيديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو إذن الموقف المزدوج لدول العالم الثالث إزاء قانون البحار : فيما يخص القانون الأصلي ، فإن الانقسامات قد برزت حول موضوع المنطقة الاقتصادية التي تحدد عرضها بـ ٢٠٠ ميل بحري . أولاً : أن الدول المغلقة لا تستفيد من هذه المنطقة الاقتصادية . ثانياً : أن عدداً مهماً من دول العالم النامي ، يمكن أن نصفها بأنها ذات طابع جغرافي متضرر Disadvantaged states ، وكذا عدد آخر من الدول الصناعية أيضاً ، ومجموع هذه الفئة من الدول ، يصل إلى ٥٢ دولة ، أي ما يقرب من ثلث الدول التي شاركت في المؤتمر !

وبالتالي ، عندما يحدثن الوقت الذي سيعرض فيه قانون البحار الجديد للاقتراح ، فإننا سنجد دولاً اشتراكية - مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر - ودولاً أمريكية لاتينية - مثل بوليفيا وباراغواي - ودولاً أفريقية - مثل زامبيا - تنتمي إلى فئة الدول ذات الوضع الجغرافي المتضرر . ومن جهة أخرى ، سنجد دولاً ساحلية ، وضمن هذه الأخيرة ، سنجد عدداً من الدول الصناعية ، ولكن في نفس الوقت ، سنجد أيضاً عدداً كبيراً من الدول النامية !

إن الاختلافات في المواقف ، ستظهر حتمياً في المؤتمر ، عندما يشرع هذا الأخير في تهاديد حقوق الدولة الساحلية . وسواء كانت هذه الأخيرة متقدمة أو نامية ، فإنها ستطالب بأن يعترف لها بأكثر قدر من الحقوق ، إلى حد قد يصل ببعض منها ، إلى المطالبة بأدماج المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، ضمن مياهها الإقليمية . فمن الزاوية النظرية ، تتميز المنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) عن المياه الإقليمية (١٢ ميلاً) في أن للدولة الساحلية حقوقاً محددة عليها ، لا يمكن أن تصل بأية حال ، إلى السيادة الوطنية الكاملة ، كما هي الحال بالنسبة للبحر الإقليمي . ولكن من الوجهة العملية ، فإن الاتجاه السائد في صفوف الدول الساحلية ، هو العمل على مضاعفة حقوقها على المنطقة الاقتصادية ، وإلى حد ، تحويل هذه الأخيرة إلى منطقة تخضع لسيادتها الوطنية . وعلى عكس ذلك ، فإن

نيويورك ، كانت تختص بكيفية ضمان الوصول الى قاع البحار ، التي تخرج عن نطاق السيادة الوطنية للدول الساحلية . والمعروف أن هذا القاع ، يحتوى على كميات هائلة من المعادن **Polymetalliques**

كيف يمكن الوصول الى هذه المعادن ؟ يتلخص موقف الدول النامية فى الاتى : تتولى الهيئة الدولية عملية التنقيب والاستكشاف والاستغلال لمراد القاع البحرى ، مع مشاركة دول أو شركات ، ولكن تحت اشرافها ، ووفقا لخطة تضعها بنفسها . أما مسوقف الدول الصناعية ، فهو كالاتى : على هذه الهيئة ، ان تمارس نشاطها ، ولكن بالإضافة الى ذلك ، يمكن إبرام عقود مع شركات خاصة أو دول ، لتتولى هذه الاخيرة أعمال الاستكشاف عن المعادن . هذا ما يسمى « بالنظام الموازى » ، وهو يفترض تخصيص مساحات ، أى انه كلما أبرم عقد ، فإن جزءا من المساحة البحرية ، يمنح للدولة الموقعة أو الشركة ، بينما يوضع جزء آخر تحت اشراف الهيئة الدولية .

هذا هو التعارض فى الموقفين الذى أدى الى فشل المؤتمر الأخير . وهو تعارض نابع عن مشكلة عويصة جعلت بعضهم ييأسون من توصل المؤتمر الى أى اتفاق . ولكنى لست متشائما الى هذا الحد ، فأنى أرى أن المؤتمر لم تكن له فقط نتائج سلبية ، اذا أنه على الأقل ، قد أوضح المواقف والآراء من الجانبين . وهذا فى نظرى يشكل خطوة أولى ، للوصول الى الحلول الوسط الخالية من الاتباسات ، والملتزمة بالواقعية اللازمة ، لكي تكون فعالة عند التطبيق .

وعلى أية حال ، لا اعتقد أن المؤتمر سيفشل فى النهاية ، لأن موضع الصراع القائم كبير جدا . فإن الامر يتعلق باستغلال موارد يجد العالم نفسه اليوم ، فى أشد الحاجة اليها وأن لم يكن اليوم ، فعلى الأقل فى المستقبل القريب . لهذا فلا بد أن يتسم استغلال هذه الموارد ، بالترشيد الكافى الذى سيخدم مصالح جميع الشعوب .

د. بطرس غالى ، لىدى ملاحظة صغيرة حول تردد البروفيسور

التقسيم التقليدى القائم بين الدول الصناعية ، والدول النامية . وتتطلع الثانية الى نظام لاستغلال موارد قاع المحيطات ، على نحو يخدم المعايير التى وضعتها هذه الدول لما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادى الدولى .

لهذا كانت مشكلة السلطة التى ستمنح للسلطة الدولية لاستغلال موارد قاع البحار ، بمثابة الفرصة المتاحة امام دول العالم الثالث لاعادة تأكيد موقفها الجماعى فى مواجهة الدول الصناعية . ولكن يجدر بنا أن نذكر أيضا ، أن وحدة هذا الصف ، ليست تامة أيضا : فقد تثار بعض خلافات ترجع الى مستوى نمو كل دولة نامية ، ولكن بصفة عامة ، يمكن القول بأنه توجد وحدة فى المواقف ، على أية حال ، هناك حاليا حوار كبير بين مجموعة الـ ٧٧ من جهة ، والدول الصناعية من جهة أخرى ، حول مسألة السلطات التى يجب أن تحصل عليها السلطة الدولية التى سيتباشر عملية استغلال قاع البحار . فإن الدول النامية ، تطالب بأكبر قدر ممكن من السلطات لهذه الهيئة الدولية ، وبأن تجري الاقتراعات فيها ، وفقا لمبدأ الاغلبية ، مما قد يعطى هذه الدول نفوذا كبيرا داخل هذه الهيئة . وتعمل الدول النامية هذا المطلب ، بأن « التراث المشترك للإنسانية لابد سيخصص للتنمية » ولهذا فلا بد لهذه الدول ، من أن تكون لها الكلمة الحاسمة بل أن بعضا منها يرى صلاحية تطبيق « اشتراكية توزيع موارد قاع البحار » لخدمة الجميع ، ولصالح الدول النامية بصفة خاصة ، إذ انها أكثر احتياجا من غيرها لهذه الموارد .

أما موقف الدول الصناعية ، فهو على عكس ذلك ، فانها وإن كانت تقبل مبدأ تخصيص موارد قاع البحار للتنمية ، الا انها تطالب بأن تأخذ اجراءات الاقتراع داخل الهيئة الدولية بعين الاعتبار ، النفوذ الاقتصادى والوسائل التكنولوجية التى تملكها الدول الصناعية ، والتى بدونها لن يمكن أن تمول الهيئة الدولية . وهذا الامر يتطلب بعض انضمامات لصالح الدول الصناعية . والواقع أن المشكلة الرئيسية التى واجهها مؤتمر

الموقف السائد فى صفوف فريق الدول المغلقة أو الدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، هو رفض الاعتراف بالسيادة النامة للدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، واقتصار حقوق هذه الاخيرة ، على ما تحدده الاتفاقية الدولية .

كذلك فيما يخص عملية استغلال الموارد البيولوجية وموارد الصيد ، نجد أيضا تعارضا فى مواقف الدول المعنية . فإن الدول المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تنتمى الى العالم الثالث ، لا تتفق مع الدولة الساحلية التى تجاورها ، حول كيفية استغلال موارد الصيد فى المنطقة الاقتصادية . وما يحدث الآن ، هو أن الدول الساحلية هى التى تحدد كميات الموارد السمكية التى يمكنها أن تحصل عليها من هذه المنطقة ، وكذا قدراتها الحجمية منها ، ثم تترك ما يتبقى بعد ذلك للدول الأخرى . هذا الأسلوب فى الاستئثار بالموارد السمكية والتنازل عن الفائض ، هو ماتعارضه الدولة المغلقة أو ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، التى تطالب بمنافسة الدولة الساحلية فى جزء متساو من الموارد السمكية داخل المنطقة الاقتصادية . وهذا المطلب لا يقتصر على دول العالم الثالث ، فقد تقدمت به قبات كبيرة من الدول مثل السويد وبولندا والكاميرون ، وكل منها ينتمى الى فئة مختلفة (غربية - اشتراكية - عالم ثالث) .

وهناك أيضا مجموعة أخرى من المشاكل ، وهى تدور حول تحديد النظام الذى سيعطى على المنطقة الدولية - أى قاع البحار - وحول السلطات التى يجب أن تمنح للسلطة الدولية ، التى سيتباشر استغلال موارد قاع البحار . هذا التراث الذى هو ملك للإنسانية ، لهذا أنشئت اللجنة الاولى الفرعية ، لتعالج هذا النوع من المشاكل . أما اللجان الثانية والثالثة ، فهما مكلفتان بمعالجة المشاكل المتعلقة ببنانون البحار . وكما قلت سابقا فإن دول العالم الثالث تقف حفا واحدا ازاء المشاكل الناتجة عن كيفية استغلال موارد قاع البحار . ويرجع ذلك الى أن هذه المشاكل ، تخرج

دوبوي في التحدث عن العالم الثالث ، بينما هو لا ينتمي اليه . اعتقد أننا هنا أمام مشكلة حقيقية ، فإن معظم الذين يتناولون العالم الثالث ، لا ينتمون اليه ، كما أنه يمكن أن ينتمي المرء الى العالم الثالث ، ولا يكون مؤمنا بنظرياته . فقد نجد في العالم الثالث اناسا يفكرون بعقلية استعمارية ، بينما يظهر في العالم المتقدم ، آخرون لديهم رؤية للأمشياء تعكس رؤية العالم الثالث . وصديقي رينيه جان دوبوي من هؤلاء . وهنا اتساءل : ربما كانت المشكلة الحقيقية تكمن بالذات ، في أن معظم المدافعين عن آراء العالم الثالث ومفكره ، لا ينتمون الى هذا العالم ، بل وفي أن العالم الثالث لم يتوصل بعد الى التعبير بنفسه عن مشاكله . هذا سؤال اطرحه على الحاضرين للمناقشة .

الاستاذ سميج صادق : اود ان اشير الى انني لست من رأي د . بطرس غالي « وعلى أية حال فإن العرض الذي تقدم به البروفسر دوبوي كان ممتازا ، إذ اتاح لي توضيح أمور كثيرة خاصة بقانون البحار . وربما أقول له ان المشكلة أصعب مما أزداد أن يظهرها ، ربما لأنها تحتوي على الامل والتفاؤل على كل حال ، هناك دائما الامل .

د . وحيد رافت : لم أكن أتوقع أن يدور النقاش اليوم باللغة الفرنسية ، التي لم أحرص بها منذ وقت طويل ، وأن كنت في وقت ما قد درست بالفرنسية كان ذلك عند عودتي نهائيا من البعثة الى فرنسا في عام ١٩٢٥ . ومن جهة أخرى لم أحرص جلسات مؤتمر قانون البحار لهذا كنت اود أن يكون زميلي د . مفيد شهاب الذي مثل مصر في هذا المؤتمر حاضرا معنا اليوم ليطلعنا على ما جرى في دورات هذا المؤتمر ، ولكنه للأسف اعتذر عن عدم الحضور .

ومع ذلك سأطرح بعض التساؤلات أو النقاط : الاولى تتعلق بما ذكره د . بطرس بطرس غالي الآن من أنه ليس من الضروري أن يكون المرء منتسبا للعالم الثالث . لكي يتولى الدفاع عن نظريات الدول المنتمة لهذا العالم . ولربما تجدونني رجوعا جدا أو امبرياليا بعض الشيء بمعنى أنني وأن

كنت أنتمي الى إحدى دول العالم الثالث الا أنني لا أريد كل ما تطالب به هذه الدول في مؤتمر قانون البحار فعندما تحدث الاستاذ دوبوي منذ قليل عن بعض دول أمريكا اللاتينية ذكر كلمة « نهم » أو جشع واعتقد أنه يقصد هناصفة خاصة دولا مثل شيلي والارجنتين اللتين ارادتتا مد بحرهما الاقليمي والمنطقة الملاصقة له الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري واسارع الى القول أن أي دارس في القانون الدولي تلمذ في مدرسة الجيل الذي أنتمي اليه لن يوافق على مثل هذا « النهم » . والسواقع أنه قد جرى تطور هائل في الأوضاع خلال الشطر الأخير من هذا القرن . وقد ترسخ ذلك بفضل مؤتمر جنيف للبحار الذي انعقد في عام ١٩٥٨ ثم أخيرا في مؤتمر نيويورك للبحار الذي تفضل الاستاذ دوبوي بعرض بعض ما أثير فيه من مشاكل ففي القانون الدولي الكلاسيكي (التقليدي) كان يوجد بالاضافة الى « البحر الداخلي » ما يسمى « بالبحر الاقليمي » ، ثم أعلى البحار . لكن طرأت في بداية هذا القرن (١٩١٢ - ١٩١٣) فكرة جديدة هي ما عرف « بالمنطقة الملاصقة » (أو المتاخمة) وأصبح بذلك أمامنا في القانون الدولي للبحار ثلاث مناطق متميزة : البحر الاقليمي ، والمنطقة الملاصقة ، ثم منطقة أعالي البحار . ثم ماذا نرى اليوم ان الوضع قد ازداد تعقيدا خلال السنوات الأخيرة : فبالاضافة الى البحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة وأعالي البحار ، ظهرت فكرة أخرى جديدة عام ١٩٤٥ عندما « أعلن الرئيس ترومان لأول مرة عما سمي « بالبحر القاري » وكان هذا شيئا جديدا على القانون الدولي . وحتى هذه الساعة لم يتم التوصل بعد الى اتفاق تام حول مكنون البحر القاري أو الامتداد العاري . كما يسميه البعض . ومع ذلك فإن اتفاقيات جنيف لقانون البحار قد أكدت وجوده . ثم بعد ذلك كله أخذوا يتحدثون اليوم عن « المنطقة الاقتصادية » وأيضا عما يقع بعدها أي عن منطقة أعالي البحار التي يتركز الاهتمام حاليا على استكشافها واستغلالها استغلالا تجاريا مشمرا .

وإذا تناولنا موقف دول العالم الثالث في ضوء هذه التطورات أو

التغيرات ، لوجدنا أنها حصلت على مزايا عديدة لا يستهان بها ، ومن رأيي أنه أولى بها أن تمنح هذا ولكنها تطلب المزيد ! لنأخذ مثلا موضوع البحر الاقليمي الذي كان تحديد نطاقه (أو عرضه) محل نقاش طويل فقد ظلت بريطانيا متمسكة بتحديد عرض البحر الاقليمي بثلاثة أميال بحرية ، وكذلك كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية الى أن حدث تغيير ملحوظ لوقفهما في السنوات الأخيرة . بينما ترى أن دول العالم الثالث تجاهلت هذا الحد - ٣ أميال - وأخذت تتوسع في بحرهما الاقليمي فمدت عرضه الى ٦ أميال بحرية ثم الى ١٢ ميلا (وهو ما فعلته مصر) . والمصروف أن البحر الاقليمي خاضع خضوعا تاما للسلطة الوطنية للدولة الساحلية . إذن فالعالم الثالث قد حقق هنا كسبا هاما ولموسا خلال هذا القرن وهو مكسب امتد تدريجيا الى سائر الدول ومن بينها الدول البحرية الكبرى التي كانت تتمسك بقاعدة الثلاثة أميال !

كذلك يعترف القانون الدولي اليوم « بالمنطقة الملاصقة » وبهذا أصبح لمصر وللدول الخليج العربي مثلا منطقة «ملاصقة» تمتد بعد البحر الاقليمي (١٢ ميلا) الى مسافة تبلغ ٦ أميال بحرية أخرى ، وأصبح لدول العالم الثالث عموما بحر اقليمي عرضه لا يقل عن ١٢ ميلا زائد منطقة ملاصقة عرضها ٦ أميال . وقد يقال هنا ان حقوق هذه الدول على « المنطقة الملاصقة » محدودة لا تجاوز حقوق الصيد والرقابة الصحية والأمن . الخ ولا تصل الى مرتبة السيادة الكاملة . الا أن هناك مكسبا ثالثا هو « البحر القاري » الذي اعترف به مراحة في القانون الدولي المعاصر فأصبح لمصر مثلا جرف قاري يمتد داخل البحر الابيض المتوسط الى مدى ٥٠ ميلا بحريا وآخر يمتد على طول ساحلها على البحر الأحمر الى مسافة أبعد . وهكذا أرى أن هذا الكشف الجديد الذي ابتكرته أمريكا في عام ١٩٤٥ قد أفادت منه أيضا دول العالم الثالث في وقتنا هذا .

والآن لنتناول المنطقة الدولية أي المنطقة البحرية الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية للدول الساحلية .

ذلك) ، بل هو أولا وأخيرا الاستفادة من حصيلة تلك العمليات بالمنطقة البحرية الدولية .

ولعلنا نذكر ما تقرر في بعض المؤتمرات الدولية من دعوة الدول الصناعية الغنية ، دون جدوى ، لتخصيص نسبة لا تقل عن ١ في المائة من مجموع دخلها القومي لمصالح التنمية في دول العالم الثالث . ومن الطبيعي أن تفكر هذه الدول الأخيرة في تخصيص نسبة معينة من حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ، لأغراض التنمية ، على أن تقرر الجمعية العامة للوكالة الدولية تلك النسبة دوريا . وفي ذلك تنفيذ على أية حال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بأن يجري استغلال قاع البحار والمحيطات في المنطقة الدولية المذكورة لمصالح الانسانية جمعاء ومع « مراعاة مصالح العالم الثالث » أنني أرى أن هذا التحفظ الأخير هو في ذاته ، نسب كبير لدول العالم الثالث .

ويأتى هنا سؤال أو عدة أسئلة : هل ستأخذ الوكالة الدولية المشار إليها شكل الشركة المساهمة ؟ وعلى أي أسس ؟ وما سوف يكون عليه نصيب كل دولة في حصص رأس المال ؟ وهل سيؤخذ في الاعتبار الحجم السكاني لكل دولة ؟ أم حجم الموارد التي تملكها ؟ ثم هل سيتم توزيع الناتج من الاستغلال وفقا لاحتياجات كل دولة ؟ عمدا بالشعار الشيوعي مثلا « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ؟ أم وفقا للسوق الجغرافي (كامتداد سواحلها مثلا) ؟ هذا في نظري هو جوهر المشكلة . وهي عويصة حقا . فإذا سيكون عليه نصيب جمهورية مصر مثلا ، أو نصيب جمهورية الدومينيكان أو جمهورية بناما ؟ إن هذه التساؤلات هي التي أدت على ما يبدو إلى التفكير في إقامة منظمة أخرى ملحقة بالوكالة الدولية (للنظر في أمر توزيع ثمرات استغلال قاع أعالي البحار والمحيطات على الدول المعنية » .

ومهما يكن من أمر فاني شخصيا أميل إلى الاعتقاد أن مصالح العالم الثالث قد روعيت حتى الآن على نحو مرضي ، باستثناء عملية التوزيع هذه التي لم تتحدد معالمها بعد . لهذا

التي يترشح بها قاع المحيطات في المنطقة الدولية أنفة الذكر . وقد توضع هذه الوكالة تحت إشراف الأمم المتحدة أو قد لا توضع . وقد يناقش البعض الكيفية التي سيتم بها التصويت داخل هذه الوكالة ، كل هذه المسائل ثانوية في نظري وفي تصوري أن إجراء التصويت واتخاذ القرارات يمكن أن يكون مماثلا لما يجري داخل الأمم المتحدة ، فيكون لهذه « الوكالة » جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذي ، وأمانة عامة وربما أيضا لجنة لتسوية المنازعات إذا اقتضى الأمر ذلك . كل هذه أمور يمكن حلها بسهولة . ولكن المشكلة الكبرى تتعلق بالجانب التكنولوجي والمالي . وإذا كان الوصول إلى قاع المحيطات واستغلالها كما سبق أن رأينا ، لا تستطيعه إلا عدد قليل من الدول الكبرى ، فأغلب أنظن أنها لن تبشر ذلك بنفسها بل بواسطة شركات أو مؤسسات خاصة . إذن فالمشكلة الرئيسية تتعلق بالتصاريح أو التراخيص اللازمة لتلك الهيئات . وحتى إذا اقيمت وكالة دولية لاستغلال ناتج أعالي البحار والمحيطات - وهذا يتطلب أموالا طائلة - فقد لا تتوفر لها الجراحة اللازمة في بادئ الأمر . فلابد إذن للوكالة الدولية ذاتها من أن تأخذ بنظام التصاريح أو التراخيص إلى شركات دولية كبرى ، باعتبارها الوحيدة القادرة على تولي عمليات خطيرة وبهاظة التكاليف ، كاستخراج الثروات الطبيعية المعدنية من قاع أعالي البحار والمحيطات .

وهذا يعني أن على دول العالم الثالث الاعتراف بهذا الواقع ، وأن تقنع بما حصلت عليه حتى الآن من مكاسب في عالم البحار . ويمكنها إضافة إلى ذلك أن تمثل داخل الجمعية العامة للوكالة الدولية حيث سيكون لكل دولة صوت ، دون أن تكون ممثلة لزاما داخل المجلس التنفيذي أيضا . وفي تصوري أن نظاما نسبته بحق « الفيتو » يمكن أن يطبق داخل هذا المجلس التنفيذي لمصالح الدول الأعظم .

وعلى أية حال فإن المهم بالنسبة لدول العالم الثالث ليست هي المشاركة فسي عمليات الاستغلال (فهي عسكرة عسك

وهنا يغلب الجانب الاقتصادي على أي شيء آخر . هناك أولا حقوق الصيد وهي مكفولة لجميع الدول في أعالي البحار بدون استثناء وفقا لأحكام القانون الدولي التقليدي . ولكن هناك أيضا مسألة استغلال قاع هذه المنطقة البحرية الدولية وما تحت القاع . وهنا يجدر بنا أن نتساءل : من سيقدر عمليا على القيام بهذا الاستغلال ؟ بالطبع الدول التي تملك الوسائل التكنولوجية والموارد المالية اللازمة لذلك . وهذا يعني عمليا عددا قليلا جدا من الدول : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكندا وربما بريطانيا ، ومع ذلك ماذا نجد ؟ نجد الدول الأخرى ، الدول الصغيرة « النهمه » التي لا تملك الوسائل اللازمة لاستغلال تلك المنطقة ، تطالب هي أيضا بالمشاركة في هذا الاستغلال وينحنيها في الناتج الذي سيتحقق أو سيستخرج من قاع هذه المنطقة البحرية الدولية الشاسعة . إن دول العالم الثالث تفكر كالآتي « بما أن منطقه أعالي البحار والمحيطات قد أصبحت ملكا للجميع وتسراها مشتركا للانسانية (حسب التعبير الحديث) فإنه يجب علينا أن نشترك في استغلال هذا التراث وأن نحصل على نصيبنا من ثمراته » .

هذه هي المشكلة الراهنة وهي تفرض علينا سؤالين : أولا - كيف الوصول إلى قاع أعالي البحار والمحيطات لاستغلال هذا المجهول ؟ ثانيا - كيف سيتم توزيع الناتج من هذا الاستغلال ؟ وفي رأيي أن الوصول إلى قاع أعالي البحار والمحيطات هو حق طبيعي للدول القادرة على ذلك ولا يمكن بحال حجبها عنها إذا تعذر الوفاق ، أما الدول الأخرى - ومنها الدول العربية التي تهتمنا بوجه خاص ومعظمها لم يستغل بعد بما فيه الكفاية الجرف القاري التابع لسواحلها - فحسبها أن تطالب بنصيب في ثمرات المنطقة البحرية الدولية . ولكن كيف وعلى أي أساس ؟

وأرى أنه لحل هذه القضية لابد من إقامة الوكالة الدولية التي حدثنا عنها الأستاذ دويوي . فهي التي يمكن أن تتولى نيابة عن المجتمع الدولي استكشاف واستغلال الموارد الهائلة

سأكتفى بطرح هذا السؤال الأخير على ضيفنا الجليل الأستاذ «دوبوى» : على أى أساس سوف يجرى توزيع حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ؟ وهل سيتم الموافقة على اقتطاع نسبة معينة من تلك الحصيلة لغراض التنمية ، قبل التوزيع على حصص رأس المال ، للتعويض عن نسبة الـ ١ في المائة التى فُضرت الدول الصناعية الغنية فى أدائها لصالح التنمية فى العالم الثالث ، أم ماذا ؟

د. بطرس بطرس غالى : سأطرح سؤال مكمل لما ذكره الأستاذ وحيد رافت . ماذا يحدث فى حالة وجود جرف قارى يتعدى عرضه الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، أى يتعدى نطاق المنطقة الاقتصادية ؟

البروفيسور دوبوى : ان السؤال الاول الذى طرحه الأستاذ وحيد رافت ، هو فى الحقيقة سؤال مخرج جدا . ان لم يتناول المؤتمر هذا الموضوع بالذات بالدراسة . ولكن مع ذلك يمكننى القول بأنه قد طرح من خلال تخصيص المنطقة الدولية لصالح التنمية . فقد أثار بعضهم تساؤلا حول ملائمة قيام جهاز منفصل وحول احتمال تولى الوكالة الدولية ، عملية التوزيع . ثم هن سبب ذلك على أساس نسبي ووفقا للمعايير لم تحدد بعد ، لأنها فى الحقيقة صعبة التحديد ؟ ولكن آخرين يرون أن يتم هذا التوزيع على يد ما يسمى برئاسات الأمم المتحدة للتنمية ، بل ان بعضا آخر قد اقترح للقيام بذلك « المنظمة العالمية للتنمية » . وهو فى نظري اقتراح غريب ، لأن هذه الوكالة مختصة بالتغذية اساسا ، فى حين ان الموارد التى ستستخرج من قاع البحار ، هى موارد معدنية ، تحتوى على النيكل والماسانغيز والكوبالت والالمنيوم . الخ .

وعلى أى حال ، فان هذا السؤال قد طرح ، وسيزال يطرح ، فى ضوء حلين بديلين ، ان تحظى السلطة إما للوكالة الدولية وإما الى هيئة ، مثل البرنامج التابع للأمم المتحدة للتنمية . أما عن النسبة التى ستقرر ، وكذا المعايير التى سيؤخذ بها ، فان الأمرين من الصعب تحديدهما . وعلى كل حال ، فان

المؤتمر لم يتناولهما بالدراسة الكافية حتى الآن .

بل يمكن القول بأن جهود المؤتمر كانت عكسية الى حد ما : فقد ركزت على أهمية استخلاص الناتج من قاع البحار ، وإشراك الدول فى هذا الناتج . أما مسألة نظام الإدارة الذى سيطبق ، فلم يهتم به المؤتمر . ولكن دول العالم الثالث ، هى التى تولى اهتماما كبيرا لنظام الإدارة . وإذا استعرضنا موقفها فى هذا ، سنجد أيضا شيئا من الدمار فى صفوف هذه الدول : فان الدول التى تمارس التأميمات ، والتسى تجحت داخل الأمم المتحدة ، فى اعتماد قرار ينص على السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية - هذه الدول قد نقلت على الصعود البحرى بمساحاته الشاسعة ، فلسفتها القومية . وهكذا نجد فى صفوف مجموعة الـ ٧٧ عددا من الدول تطالب بأن تكون للوكالة الدولية سلطة حقيقية وحاسمة ، تتيج لها ممارسة تشريع دولى حقيقى ، ينظم عمليات الاستكشاف والاستغلال ل موارد قاع البحار داخل المنطقة الدولية . وبالتالي فان الاهتمام الرئيسى فى صفوف هذه المجموعة ، منصب فى نظري ، على النقطة التالية : كيف يمكن إقامة هيئة تمتلك السلطة الاقتصادية ؟ إذا تحقق ذلك ، فسبقى مطروحا أمام المؤتمر : اختيار المعايير المناسبة لهذا التوزيع ، وهو أمر يتصل اختيارا صعبا ، مهما كان الحل الذى سيعطى للسؤال الاول الذى طرحه الأستاذ وحيد رافت ، وهو : عن كيفية الوصول الى قاع البحار داخل المنطقة الدولية ؟ ان الدول الصناعية تطالب بأن يكون ضمان هذا الوصول تاما ، من حيث الزمن والمال . وبالنسبة للمساحات ، فان الدول الصناعية ، ترغب فى تطبيق ما يسمى بالنظام المزدوج ، بمعنى أن يخصص للوكالة جزء من المساحة تديره كما تشاء ، على أن يخصص جزء آخر لجميوعات من الدول والشركات الخاصة او العامة ، مع ضمان ثابت من حيث الزمن . وهذا يعنى أنه فى نظر الدول الصناعية ، يصبح النظام المزدوج ثابتا على النوام . هذا الموقف تعارضه دول العالم الثالث . وحتى الدول المعتدلة من هذه

المجموعة ، قد تقل هذا النظام المزدوج ، ولكن لفترة من الزمن ، وعلى نحو يتيح للوكالة الدولية على مر الوقت ، عندما تحصل من خلال عملياتها على الموارد الكافية ، احلال الإدارة المباشرة ، محل هذه الإدارة المزدوجة المؤقتة .

أما السؤال الذى طرحه د. بطرس بطرس غالى ، وهو خاص بالجرف القارى ، الذى يفوق عرضه الـ ٢٠٠ ميل ، فانه سؤال يؤثر اهتمام العديد من الدول . ومن المدهش حقا . أنه عندما نطلع على وثائق العمل داخل المؤتمر ، نكتشف بابا مخصصا للجرف القارى ، يلى الباب المخصص للمنطقة الاقتصادية . وهذا يعنى ان مسألة الجرف القارى ما زالت مطروحة . واعتقد أن ذلك يرجع الى أن بعض الدول قد منحتها الطبيعة جرفا قاريا شاسعا ، يتعدى حدود الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، بل قد يصل الى بعض الحالات الى الـ ١٠٠٠ ميل ! وان الأستاذ حلمى حنا الذى يعد رسالة حول الجرف القارى ، لملم تماما بصعوبات هذه المشكلة . فان ما يقرب من ١٢ دولة ، قد ترى انها حتى عقد هذا المؤتمر ، كانت تعتبر أن لها سلطة وطنية تامة على الجرف القارى التابع لها وذلك وفقا لما نصت عليه القوانين القومية والدساتير المحلية . وبالتالي فان هذه الدول ، ترى أنه إذا كان المؤتمر أن يتبنى مفهوما جديدا ، وهو المنطقة الاقتصادية فان هذا الابتكار ، لا يعنى أن تتخلى هذه الدول عن هذا الجزء « الجرف القارى » الذى أصبحت تعده مكمل لاقليمها الوطنى . وبالتالي فهى تطالب المؤتمر ، بأن يتبع نظاما للجرف القارى الذى يمتد الى ما بعد المنطقة الاقتصادية . أن لهذه المشكلة انعكاسات هامة : فمثلا نجد إيرلنده تمتلك جرفا قاريا واسعا جدا . لذلك تقدمت هذه الدولة ، بمشروع يتضمن اعتبار الجرف القارى ما يمتد الى منحدر الماء ، وهذا يعنى أنه بالإضافة الى الجرف القارى - كما هو معروف - سيشمل هذا الأخير أيضا ، الجزء المرتفع ، ما دام أن هذا الأخير يشكل حواجز رسوبية . ولكن بعض الدول النامية ، وخاصة الدول المخلقة والدول التى لا تملك جرفا قاريا واسعا - تعارض المشروع

مرتفع ، تملك رؤوس أموال قد تجعلها تحاول المشاركة في تمويل عمليات لاستغلال قاع البحار . والواقع أن المعايير هنا تزداد تعقيدا ، مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات مضت ، مما يؤدي إلى تعقيدات أيضا في مراقف الدول النامية داخل اللجنة الأولى . فبالرغم من وجود اجماع بين هذه الدول ، فإن هذا الاجماع يغطي بعض الحواجز القائمة ، نتيجة ما هنالك من تباين في مراحل النمو لهذه الدول . كذلك هناك حواجز قائمة بين الدول النامية : فنجد على جانب ، الدول المنتجة للمواد الأولية ، وعلى جانب آخر ، الدول التي لا تنتج مواد أولية ، ثم أن الدول التي تنتج النيكل والفخاس والالمنيوم والمنغنيز والكوبالت ، لا ترى ، من مصلحتها أن تسارع الوكالة الدولية بالبحث عن هذه المعادن في قاع البحار ، لأن مثل هذا الامر ، قد يؤدي إلى تدهور في الاسعار العالمية لمنتجاتها . أما الدول التي لا تنتج هذه المعادن ، فانهما ترغب في التعجيل في البحث عنها ، حتى تتاح لها المشاركة في الانتاج المجنى . أما المجموعة الأولى ، فهي تطالب بوضع برنامج تدريجي لاستغلال معادن قاع البحار ، تضعه الوكالة الدولية على نحو يحافظ على الأوضاع الاسواق العالمية ، بالنسبة للدول المنتجة لهذه المعادن .

الاستاذ حلمي : اود أن أطرح سؤالا : ان بعض دول العالم الثالث ، مقتنعة تماما بشأن فكرة الجرف القاري ، ما هي سوى قفزة للاستعمار الاقتصادي ، لانها تتيح للدول الكبرى التي تملك الوسائل المطلوبة للاستكشاف والاستغلال الانتفاع من الموارد الطبيعية التي تضمها سواحل البحر وقاعه ، خاصة وان اتفاقية جنيف « ١٩٥٨ » قد حددت الجرف القاري وفقا لمعيارين : العمق : ٢٠٠ متر ، وامكانية الاستغلال . لهذا السبب تطالب دول العالم الثالث في المؤتمر الثالث لقانون البحار بالمنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) للحصول على أكبر قدر من احتياطي الموارد الطبيعية ، التي أن يحين الوقت الذي ستكون فيه قادرة على استغلالها . ما هو رأي البروفسور دوبيوي في هذا الامر ؟

البروفسور دوبيوي : اعتقد ان هذه

العالم الثالث ، في حالة قيام صراع او تنافس بين الدول الصناعية للوصول الى المنطقة الدولية واستغلال قاعها . ان ما هو عالق في ذهني هو الصراع الذي جرى في الماضي ، في القرن التاسع عشر ، بين الدول الأوروبية الكبرى ، عندما اندمجت في سباق محموم لاستغلال موارد المناطق غير الأوروبية ، وهي لذلك قد اجأت الى الاحتلال العسكري . في حالة قيام صراع او تنافس جديد حول استغلال قاع البحار ، ماذا سيكون موقف دول العالم الثالث ؟

البروفسور دوبيوي : اعتقد انكم تعنون صراعا سلميا لان اتجاه مؤتمر قانون البحار ، هو الذي أمرته الامم المتحدة في ١٩٧٠ ، وهذا يعني ان استغلال قاع البحار سيتم لأغراض سلمية بحتة ، انني لا أعلم ماذا سيكون رد فعل دول العالم الثالث إزاء هذا الاحتمال . ولكن أود أن أشير الى ان ما ذكرته عن دول العالم الثالث ، يمكن أن ينطبق أيضا على الدول الصناعية ، إذ توجد بين هذه الاخيرة ، انقسامات ناتجة عن الموقع الجغرافي الفردي لكل دولة منها ، وايضا عن موقف كل منها حول نظام ادارة منطقة قاع البحار . ان هذه الدول متحدة حول عدد من النقاط ، تجمع بين مصالحها ، ولكنها منقسمة حول نقاط أخرى . فإن جميع الدول الصناعية ، ليست لديها الامكانيات الكافية التي قد تتيح لها استغلالا سريعا للموارد المعدنية ، إذ يتطلب هذا الاستغلال امكانيات تكنولوجية ومالية هائلة . وإذا كانت هذه الدول متفقة حول ضرورة ضمان حرية الوصول الى قاع البحار ، وادماج هذا الحق ضمن اتفاقية عدم ترك اقرارها للوكالة الدولية ، الا أنها منقسمة حول كيفية القيام باستغلال قاع البحار : هل يحق لدولة ما الحصول على عدد كبير من العقود ، ام هل يجب أن يكون هذا العدد محدودا ، وان على الوكالة الدولية ان لا تضع كل ثقل العقود المبرمة على بعض الدول . حقا ان الامر لم يصل الى حد اندلاع صراع او حرب اقتصادية بمعنى الكلمة ، ولكن ما من شك ، في أن هناك بعض نقاط الخلاف في الرأي .

ولكن من جهة أخرى ، فإن بعض الدول النامية ذات مستوى نمو

الايروندى ، وهي ترى أن الاعتراف بحقوق السيادة الوطنية على الجرف القاري الذي يفوق عرضه ٢٠٠ ميل ، يشكل محاولة للحد من مساحة « التراث المشترك للإنسانية » وهي بذلك تطالب بحماية هذا التراث أو « هذا المجال العام الدولي » الذي لا يمكن التفريط فيه ، وجعله مفتوحا لجميع الدول دون استثناء . بل قد نجد أيضا بعض دول العالم الثالث ، تعارض التوسع في مساحة الجرف القاري ، وتصفه بأنه اجراء تعسفي ، هذا بينما ترى بعض دول أخرى ، ان هذا التوسع مناسب ، وان له مبرراته القانونية .

كذلك نجد مشكلة الارخبيلات أو الدول الارخبيلية . وعلى سبيل المثال : ان الدولة الارخبيلية تطالب بأن تعتبر وحدة شاملة من وجهة النظر الاقتصادية . وهذا يعني عدم ضم البحر الذي يفصل بين الجزر الى المنطقة الدولية . وفي الوقت نفسه ، تطالب الدولة الارخبيلية ، بأن يعترف لها بمنطقة اقتصادية عرضها ٢٠٠ ميل بحري ، مما يثير اعتراض الدول الاخرى ، التي ترى في هذا مساسا جديدا بما يسمى « التراث المشترك للإنسانية » .

كل هذه مشاكل تجري بشأنها مفاوضات ، ولا نعلم حتى الآن ماذا سيكون الحل الوسط الذي سيؤخذ به في النهاية .

الاستاذ وحيد رافت : في ضوء التفسيرات التي أعطاها البروفسور دوبيوي ، يمكن القول بأنه يوجد عدم توافق أو استحالة تعايش بين الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية ، ولكن ماهو رأي الاستاذ دوبيوي في مسألة المنطقة الملاصقة ؟

البروفسور دوبيوي : لقد ذكرت في أعمال المؤتمر ، ولكن على اعتبارها من رواسب الماضي ، التي مازالت تطفو الى السطح . واعتقد ان الكلام عنها تابع عما اسميه بوفاء رجال القانون الذين ينتمون إلى الفئة القديمة ، ولكن في رأيي فإن المنطقة الملاصقة أصبحت الآن لا فائدة منها ، وهي غارقة داخل المنطقة الاقتصادية .

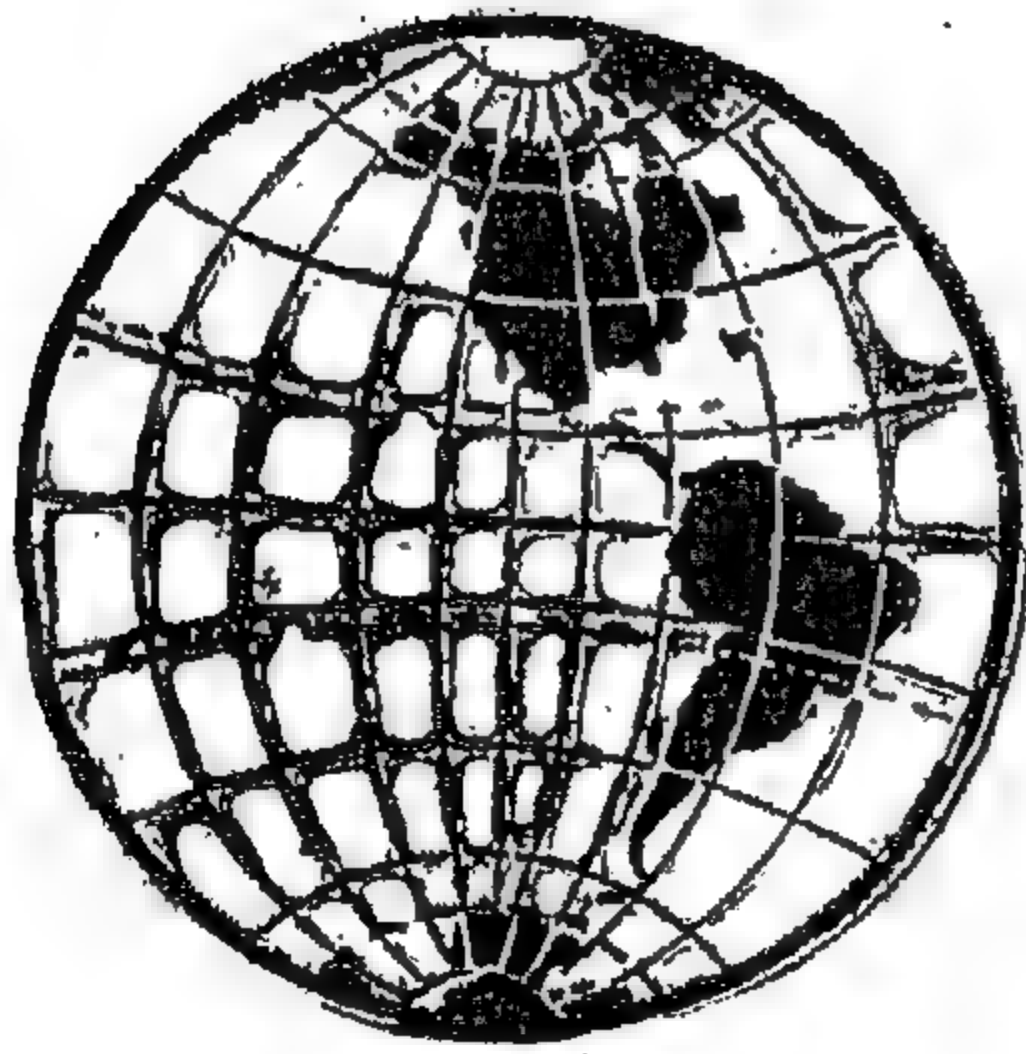
الاستاذ عبد العزيز العجيزي : أود أن أطرح على البروفسور دوبيوي ، سؤالا حول موقف دول

هي المشكلة الرئيسية التي تتعلق بممارسة الدولة الساحلية لسيادتها الوطنية على المنطقة الخاضعة لقوانينها المحلية ، سواء كان الامر يتعلق بالجرف القاري ، او بالمنطقة الاقتصادية والسؤال هو : هل ستكون للدولة الساحلية ، سلطات مطلقة أم سلطات محدودة ؟ ان احدى المسائل التي يواجهها المؤتمر ، تتعلق بالمنطقة الاقتصادية . هل يجب أن تعتبر جزءا من اعالي البحار أم لا ؟ ولعلكم تذكرون ، ان المنطقة الملائمة كانت مدمجة ضمن منطقة اعالي البحار . ولكن الدول الساحلية ترى المنطقة الاقتصادية منفصلة عن منطقة اعالي البحار . وحتى الآن ، نجحت في أن يعتمد هذا الرأي لأن أوراق عمل المؤتمر ، وكذلك الوثائق التي صاغها رؤساء اللجان ، تعدد منطقة اعالي البحار الى ما بعد المنطقة الاقتصادية . هذا الامر مهم للغاية ، لأن الدول المغلقة والدول ذات الوضع الجغرافي المتضرر ، مازالت تدافع عن المنطقة الاقتصادية ، كجزء من اعالي البحار ، وإذا وافقنا على أن المنطقة الاقتصادية جزء من اعالي البحار فإن هذا يعني أن المبدأ المعتمد

هو مبدأ الحرية . بل وإن كل النظام المطبق على هذه المنطقة ، يجب أن يحل على أنه مجموعة من الاستثناءات لنظام اعالي البحار . اما اذا كانت هذه المنطقة منفصلة عن اعالي البحار فإن حرية الملاحة وحرية التحليق الجوي ووضع الكابلات البحرية وانابيب البترول ، هي التي تعتبر استثناءات لنظام المنطقة الاقتصادية .

هل ستقبل نظرية الدولة الساحلية ؟ حتى الآن كانت هي الفائزة . فان مجموعة الدول الساحلية ، قد تكونت خلال المؤتمر الأخير الذي عقد في نيويورك ، منذ بداية الدورة ، ويرأسها سفير المكسيك السيد « انسدريه كاستانبيرا » ، وهي تضم ٦٠ دولة . هذا في حين أن مجموعة الدول الاخرى (المغلقة وذات الوضع ٥٢ دولة . ويلاحظ ان هذه المجموعة الجغرافي المتضرر) لا تضم سوى للدول الساحلية ، تضم دولاً متباينة من وجهة النظر الابدولوجية والاقتصادية والجغرافية ، بل ومستوى النمو . وفي حالة تغلب

نظرية الدول الساحلية ، فسان السياسة التي يمكن أن تسلكها الدول الكبرى التي ترغب في العمل في منطقة خاضعة لقوانينها ، وتوضع وفقا للسيادة التي تمارسها هذه الدولة على اقليمها . لهذا السبب ، فإن مفهوم المنطقة الاقتصادية ، يلقي تقبلا وتقديرا كبيرين من الدول النامية ، أنه بذلك ستتاح لها الفرصة لأن تستغل مواردها الطبيعية ، التي تزخر بها المنطقة الاقتصادية . ولكن من جهة اخرى ، فإن لبعض الدول الصناعية جرفا قاريا واسعا جدا او منطقة اقتصادية كبيرة ، وبالتالي فإن هذه الدول ستستفيد من المنطقة الاقتصادية ايضا . وهذا يعني ان الدول النامية ليست وحدها المستفيدة من هذا التطور في قانون البحار . وفي النهاية فإن لب المشكلة ، هو الكيفية التي عاملت بها الطبيعة كلاً من هذه الدول : هل منحها مساحات بحرية شاسعة ، أم وضعت أمامها جزيرة وتحلق فوقها راية اجنبية ، وتقطع عليها كل رؤية للأفق البحري ؟ هذا هو العامل الذي يقوم في النهاية بدور كبير .





الصين الشعبية بعد ماوتسي تونج

تقديم :

د+ بطرس بطرس غالى

ملف خاص

- ١ - تقديم الملف ٢٢٣
- ٢ - أيديولوجية المجتمع الصيني قبل ماو ٢٢٥
- ٣ - الديمقراطية الشعبية في الفكر الماوي ٢٣٠
- ٤ - صياغة القرار السياسي في العهد الماوي ٢٣٧
- ٥ - القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ٢٤٣
- ٦ - الصين الماوية والوفاق الدولي ٢٤٧
- ٧ - موقع العالم الثالث من الفكر الماوي ٢٥٢
- ٨ - السياسة الماوية في جنوب شرقى آسيا ٢٥٧
- ٩ - صراع القوى السياسية في الصين بعد ماو ٢٥٩
- ١٠ - أيام في تاريخ ماو (١٨٩٣ - ١٩٧٦) ٢٦٤

اعداد :

عبد المظى محمد
د. عبد الله الانسفل
عبد المنعم سميد
محمد السيد السعيد
محمد نعمان جلال
مستطفي علوى
نسيرة الافندى
وحيد محمد عبد الحميد



في بداية الخمسينيات ، كان امام الزعيم الصيني التجربة السوفيتية التي استطاعت ان تصمد امام التحصان الرأسمالي فيما بين الحربين العالميتين ، كما استطاعت ان تصمد امام الغزو النازي الذي وصل الى ابواب موسكو حيث شارت عشرات القوميات على النظام السوفيتي مطالبة بالاستقلال ، كما صمدت التجربة السوفيتية امام تهديدات الحرب الباردة .

كان كل ذلك مشجعا للصين على ان تقلد تلك التجربة بحذافيرها كما فعلت كثير من الدول حينما ارادت ان تنهض وتنمو . فمصر مثلا نقلت فيما بين الحربين التجربة الدستورية البلجيكية ونقلت في عهد عبد الناصر خليطا من التجربة اليوغوسلافية والتجربة السوفيتية . اما ماوتسي تونج فقد نجح في ان يبتكر تجربة خاصة لبلاده على الرغم من ارتباطات الصين بالاتحاد السوفيتي وعلى الرغم من حاجة بلاده الى المعونة والمساعدة السوفيتية .

- هل مساهمة ماوتسي تونج في تطوير الفكر الماركسي هي مصدر اشعاعه ؟ وقد يقول قائل : ألم يوجد عشرات من المفكرين قد جددوا في الفكر الماركسي وساهموا في تطويره فهناك أكثر من مفكر آسيوي استطاع ان يؤقلم الماركسية اللينينية لمطالبات بلاده ، وهناك أكثر من مفكر افريقي قد حاول ان يؤقلم التجربة الماركسية في البيئة المحلية التي يعمل فيها ، كالدكتور نكروما في غانا ، وسيكوتوري في غينيا .

الا ان المساهمة الجديدة التي قدمها ماوتسي تونج للفكر الثوري ، هي ان الثورة لا نهاية لها ، وانها ظاهرة مستمرة لانها لا تقضى على تناقضات مجتمع ، ولا تقضى على صراع الطبقات ، بل تولد تناقضات جديدة وصراعات طبقية جديدة .

وبمعنى آخر ، الشيوعية المنشودة التي كانت تراود كارل ماركس ليست هدفا يمكن تحقيقه ، لانه بمجرد تحقيق الهدف ستولد تناقضات جديدة وطبقات جديدة ذات امتيازات جديدة يجب القضاء عليها .

ان الدرسين الهامين اللذين يكونان مساهمة ماوتسي تونج الكبرى في الفكر التقدمي في العالم هما : ان الثورة يجب ان تكون منبعثة من المجتمع الذي قامت فيه ، متلائمة مع حاجاته ، بعيدة عن المفاهيم والاصول المستوردة من ثورات أخرى .

والدرس الثاني ان الثورة يجب ان تكون مستمرة . بمعنى ان تتلوها ثورة تصحيح ، ثم تصحيح التصحيح للقضاء على التناقضات التي تتولد نتيجة الظروف الجديدة التي تنشأ عن الثورة ثم عن ثورة التصحيح .

وقد سبق لجلة السياسة الدولية ان قدمت منذ عدة سنوات حلفاء من الثورة الثقافية الصينية «عبد يناير» ١٩٦٩ ، وهي اليوم من خلال هذا الملف تقدم للقارئ



«وهب الزعيم ماو حياته من أجل اعلاء مكانة شعبه وقاده بحكمه وشجاعته من نصر الى نصر لتحقيق عزته ورفاهيته ولسوف يخلد التاريخ ذكرا كزعيم وفيلسوف كرس جهوده لخدمة وطنه»

انور السادات

من بركة الغراء في وفاة الرئيس ماو في ١٠-٩-١٩٧٦

[١] تقديم الملف

د. بطرس بطرس غالي

ما هو سر دوام الاشعاع الدولي للزعيم ماوتسي تونج لماذا يعتبر أحد رواد الحضارة الانسانية واحد رواد تحرير العالم الثالث ، هذا ما سنحاول البحث عنه في دراسات هذا الملف . ولكن يمكننا بادئ ذي بدء ان نتقدم بسؤالين ، ستكون المحاولة للاجابة عنهما بمثابة مقدمة لهذا الملف الذي تقدمه مجلة السياسة الدولية .

- هل ثورة ماوتسي تونج على وصاية موسكو هي اصل اشعاعه الدولي ؟ وقد يقول قائل : ألم يثر المارشال تيتو على هذه الوصاية في ظروف سياسية واقتصادية أكثر صعوبة من تلك التي مرث بها الصين ؟

ويبدو لنا ان عبقرية ماوتسي تونج ترجع الى انه استطاع ان يرفض التجربة السوفيتية كإطار للعمل السياسي وكمثل أعلى لبلاده ، فعينما وصل الى الحكم

مجموعة من الدراسات قام بها عدد من الباحثين تتناول بعض جوانب التجربة الصينية .

وتبدأ الدراسة الأولى بطرح بعض الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصينى قبل قيام الجمهورية عام ١٩٤٩ على أساس أن هذه الخصائص قد تساعد على فهم التجربة الثورية التى قادها الزعيم ماو وشعبه وهى من أعداد الأستاذ محمد نعمان جلال .

أما الدراسة الثانية فهى تتعمق فى مفهوم الديمقراطية الشعبية فى فكر ماو وهى للأستاذ محمد السيد سعيد . وتليها دراسة ثالثة عن التنظيم السياسى ونظام القرارات عند ماو وهى من أعداد الأستاذ وحيد محمد عبد المجيد . وأخيرا دراسة رابعة عن الانجازات الاقتصادية فى عهد ماو وهى للأستاذة نزيهة الأفندى .

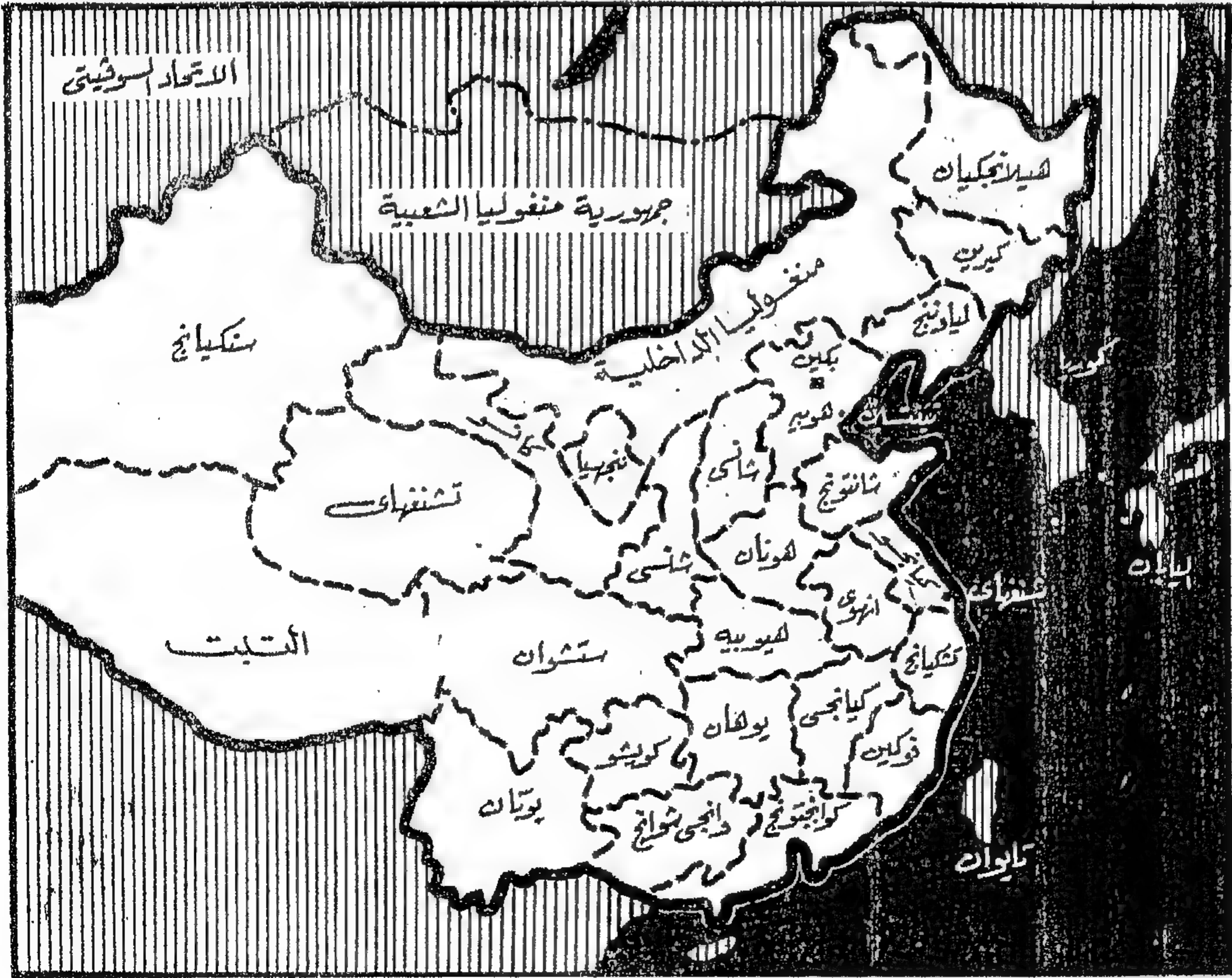
ثم تلى ذلك دراسة خامسة عن ادراك ماو السياسى لظاهرة الوفاق الدولى وهى تحاول أن توضح ما تتطلع اليه الصين من مكانة على المسرح الدولى وهى للسيد مصطفى علوى . وتليها دراسة سادسة عن موقف ماو من قضايا العالم الثالث وهى للأستاذ عبد العاطى محمد ثم دراسة سابعة عن السياسة الصينية فى منطقة جنوبشرق آسيا وهى للدكتور عبد الله الاشعل .

أما الدراسة الاخيرة وهى من أعداد الأستاذ عبدالمعزم سعيد فهى تتناول الصين بعد ماو .

وبالإضافة الى هذه الدراسات يضم الملف أيضا شهریات عن أهم التواريخ فى حياة الزعيم الراحل ماو وهى تبرز العلاقة الجدلية المثمرة التى تربط الشعب الصينى بالزعيم والمفكر العملاق ماو .

وعلى أى حال فإن التجربة التى خاضها الشعب الصينى أن يفاجئ العالم فى كل فترة بإثباته ثورية كان يصعب فى بعض الأحيان الأخذ بها فى دولة أخرى . كما أنها زاهرة بالمنجزات . لهذا يمكننا اليوم أن نؤكد بأنها تراث لا يسهان به فى تاريخ العالم الثالث المعاصر . فمذ اللحظة التى وقف الشعب الصينى وراء ماو ماضيا فى ثورته اخذا بفكره اعتقاد الشعب الصينى أن يفاجئ العالم فى كل فترة بإثباته ثورية جديدة كان أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت تجعل العالم يقف أمامها مشدوها مذهوبا .

لهذا فإن هذا الملف الذى نقدمه اليوم لا يمكن أن يعد الكلمة الفاصلة والخاتمة فى حق الزعيم الراحل ماو والصين التى خلقتها من جديد ولكنه يلقي أضواء على بعض جوانب الثورة الصينية وهى تكشف مدى الفكر العميق - بما فيه من مفاهيم استراتيجية وتكتيكية - الذى قاد به الزعيم الراحل ماو ثورة الشعب الصينى والذي كان يريده لكافة دول العالم الثالث .



في هذا المجتمع ، عبر مراحل تطوره ، والمشاكل التي واجهها المجتمع ، واثرت ذلك كله في الطابع القومي الصيني

اولا : المبادئ السياسية والفكرية للمجتمع الصيني :

عرف التاريخ السياسي الصيني ، اربعة مبادئ اساسية هي :

(١) الاقرار للشعب بحق الثورة (٢) اعلاء مكانة الطبقة المثقفة (٣) مبدأ الانسانية (٤) مبدأ النسبية .

الاول : الاقرار للشعب بحق الثورة :

عرف الفكر السياسي الصيني ، مفهوم الثورة ، واقر للشعب بحقه في القيام بها في حالة انحراف الحاكم . عن ثأدية واجباته . ويمكن ارجاع هذا الحق في الفكر السياسي الصيني ، الى مصدرين رئيسيين هما :

١ - نظرية التفويض الالهي : ابرز المفكرون الصينيون وبصفة خاصة منشيوس ، مفهوم ان الحاكم يدير شئون البلاد ، بتفويض من السماء ، وان هذا التفويض ينتهي ، اذا اساء الحاكم في تصرفاته ، ومن ثم فانه اذا وقعت مثل هذا الاساءة ، فمن حق الشعب ان يثور ضده . وقد فرق منشيوس بين نوعين من الحكومات ، الاولى تستند الى محبة الشعب ، والحكم على اساس الفضيلة ، والثانية تستند الى القوة . وقد عبر مفكرون عديدون عن نظرية التفويض هذه منذ كنفوشيوس ، ثم صاغها منشيوس ومفكرو اسرة الهان (٢٠٦ ق م . حتى ٢٢٠ ميلادية) ، وقبلهم موتزو ، بحيث اصبحت هذه النظرية ، من ابرز خصائص الفكر السياسي الصيني .

٢ - نظرية الطير : ومدار هذه النظرية ، ان الافعال الشريرة ، وخاصة فساد السياسة ، تنتهي بانفكاك النظام الطبيعي وتفسخه ، وتدفع الى تعطله ، بما تسببه من ظهور المذنبات والخوف والكسوف والجراد والقحط والابنية . الخ . وبتوالي الايام ، اصبحت لهذه النظرية تأثير كبير على الفكر السياسي الصيني ، فقد زودت البيروقراطية باداة ساعدتها على نقد العرش نقدا غير مباشر - حيث كان النقد المباشر محظورا بالمخاطر - وذلك بقيام الموظفين الساخطين على سياسة الامبراطور . بارسال تقارير عن سوء احوال اقاليمهم بفعل الظواهر الطبيعية ، التي يعتبرها الصينيون علامات شوم ، وتذو نحس وسوء ، ويعدونها قرائن لغضب السماء على اهل الارض ، بسبب فساد الحكام وكثيرا ما كانت تنتهي هذه الحالة بخلع الامبراطور ، او باجباره على تغيير سياسته .

من هذين المصدرين ، استمد مفهوم حق الثورة جذوره في الفكر السياسي الصيني . وقد مثل الفلاحون دورا بارزا في القيام بالثورات في المجتمع . ومرجع ذلك لطبيعة المجتمع الصيني ، كمجتمع زراعي يعتمد على مياه الانهار والمطر في رى المحاصيل ، ولم تكن الصناعة ذات تأثير كبير فيه .

الثاني : الاعلاء من شأن الطبقة المثقفة :

اهتمت المدرسة الكونفوشية ، بالاغلاء من شأن الطبقة المثقفة ، وذلك في غمار الصراع على السلطة بين المثقفين والارستقراطية . ودعا كونفوشيوس الحكام ، للتخلي عن الحكم وتركه لرجال افاضل اكفاء متعلمين . كما



« الرجل الفاضل حقا ، هو من يرغب في تثبيت اقدام الناس كما يرغب في تثبيت قدميه ، يريد لنفسه النجاح ويكافح ليساعد الآخرين لينجحوا ويوجد في آمانيات قلبه المبدأ لسلوكه تجاه الغير في مذهب من الفضيلة الحقة » .

كونفوشيوس - المقطعات الادبية ٢٨/٦

[٢] الخصائص الايديولوجية

للمجتمع الصيني قبل ماو

محمد نعمان جلال

عرف المجتمع الصيني ، عدة فلسفات سياسية واجتماعية ، عبرت كل منها بصورة او بأخرى ، عن مرحلة معينة من مراحل تطوره السياسي والفكري ، كما تركت كل منها اثارها في الطابع القومي الصيني من ناحية ، وفي التطور الفكري والسياسي من ناحية اخرى . فقد عبرت الكونفوشية عن بداية الفكر الصيني ، وعن بدائية هذا الفكر ومفاهيمه القائمة على سيادة الفضيلة والمحبة ، باعتبارهما اساس المجتمع الصالح ، بينما جاءت التاوية والبوذية لتعبرا عن الاخفاق ازاء قيام مثل هذا المجتمع . ومن ثم اتجهت اتجاها باطنيا تصوفيا ، كرد فعل للنزعة العملية والدنيوية التي اتسم بها الفكر الكونفوشي ، على حين عبرت مدرسة المشرعين ، عن مرحلة متطورة من مراحل التقدم الفكري والوعي السياسي للمجتمع ، اذ اكدت مبدأ سيادة القانون والسلطة المركزية ، كأساس لقيام الدولة .

وفهم الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصيني يقتضي معرفة اهم المبادئ السياسية والفكرية التي تبلورت

أبرز الفكر السياسي الصيني ، دور الحاكم الاسطوري « يائو » الذي لم يترك الحكم لابنه من بعده ، وانما لوزيره القدير « شون » الذي كان يتصف بالحكمة والفضيلة . وقد أصبح الاثنان بمثابة القدوة الحسنة في الصين . وسلك منشيوس نفس مسلك كونفوشيوس ، في معارضته مبدأ الوراثة ، والاشادة بالحكم الفاضل المثقف ، وترتبت على ذلك عدة أمور ،

١ - تحديد علاقة العالم بالحاكم . وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس احترام وتقدير الحاكم للعلماء . وفي هذا الصدد ، يقول منشيوس « علاقة الحاكم باستاذة ، كعلاقته بأبيه أو بأخيه الأكبر . فهو أعلى من الحاكم منزلة ، ولا يمكن أن يكون مجرد واحد من رعاياه ، وإن الفلاسفة في الماضي ، لم يكونوا ياذنون للحكام ، بأن يزورهم إلا إذا اظهروا غاية الاحترام والتقدير لهؤلاء الاساتذة » .

٢ - الغاية من التدريس لدى كونفوشيوس ، هي تنمية ملكات الفرد الذهنية ، وتنقيف عقله ، وتوسيع مداركه . . . اما الهدف النهائي من وراء ذلك كله ، فهو تخريج موظف صالح في الدولة ، على أساس ان هذا الموظف المثقف ، يستطيع ان يؤدي دورا ديناميكيا في الحكومة التي يلتحق بها باخضاعه الاداة الحكومية لاحتياجات الشعب . ومن ثم فإن دور الفرد المثقف في المجتمع ، ليس دورا سلبيًا ، وانما هو ايجابي . فالفرد كائن اجتماعي ، يقع عليه عبء هداية المجتمع للصواب ، وحمله على السير في الاتجاه السليم ، وهذا المفهوم هو مفهوم ثوري ، ويعبر عن الطابع النضالي للفرد المثقف في الفكر الكونفوشي .

٣ - أكدت الكونفوشية ضرورة وجود المعلم وأهميته . وفي هذا الصدد يقول هسون تزو « ان المرء لا بد له من معلم يقوم اعوجه ، وسنن تهديه سواء السبيل . فالمعلم والسنن أعظم ذخيرة يحرزها المرء . والمرء الذي يفتقر الى معلم وسنن ، فإنه يزيد من حدة طبعه الاصلية القائمة على الشر ، في حين ان المعلم والسنن يؤكدان التنقيف الذاتي » . وهكذا نجد ان هسون تزو ، يبرز لنا أهمية عاملين ، هما المعلم والفكر . فالسنن هنا تعبر عن القواعد أو الاسس الايديولوجية للمجتمع ، كما أنه يجعل الدراسة والتحصيل ، هما أساس الارتقاء البشري .

٤ - مبدأ ديموقراطية التعليم . وقد أكد كونفوشيوس هذا المبدأ وطبقه عمليا ، وذلك بالسماح لأي فرد ، مهما كان مركزه الاجتماعي ، أو أصله الطبقي ، بالانضمام الى مدرسته ، مادام يبدى استعدادا طيبا للدراسة والتحصيل . وهذا المبدأ لدى كونفوشيوس ، يتسجم معه وينطلق من مفهومه في دور الشباب المثقف في المجتمع . وحيث ان الثقافة تحول الشباب الى قوة ضاغطة للتأثير في الحياة السياسية ، بأن يضغطوا على الحاكم لكي يسند المناصب السياسية الى العناصر الصالحة ، على أساس العلم والفضيلة .

ولم تشارك المدارس الاخرى في الصين ، الكونفوشية في ابرازها لدور المثقفين وأهمية العلماء ، بل نجد ان أحد مفكرى مدرسة المشرعين « لى سو Li Suu يدعو الحاكم لحرق جميع المؤلفات الصينية ، واعداد

كل من يعترض على ذلك ، وينادى بفرض الوصاية الفكرية على تفكير الناس ، على أساس ان كل من يريد ان يتعلم ، عليه ان يلجأ الى الدولة ، لتعين له معلما ، وفقا لمنهج خاص . بل أكثر من ذلك ، ان المدرسة التأويية ، تقدم لنا فكرة على درجة كبيرة من الخطورة ، فيقول فيلسوفها لاوتزو « ان الحاكم الاريب ، هو من يفرغ اذهان الناس ، ويشبع بطونهم ويضعف ارادتهم ، ويقوى عظامهم ، يجاهد في ابعادهم عن المعرفة ، وبذا يقعدهم عن التفكير في الانقضاء عليه ، ويثبط عزائمهم عن الشعب ، فيستتب النظام » .

وهكذا نخلص الى ان الاعلاء من شأن المثقفين ، كان من اهم المبادئ التي برزت في الفكر السياسي الصيني . وقد لعبت المدرسة الكونفوشية ، دورا بارزا في هذا الصدد ، وادت الى تكوين طبقة من المثقفين ، كان لها شأن كبير في الحضارة الصينية ، وفي المجتمع الصيني واستعان بها الاباطرة الصينيون في حكم البلاد .

الثالث ، مبدأ الانسانية :

أولى الفكر السياسي الصيني ، أهمية كبرى للانسان ، باعتباره انسانا ، فوجد منشيوس يرى ان الشعب هو اعظم عناصر الدولة أهمية ، اما الحاكم فهو اقلها أهمية . ويستمد مبدأ الانسانية في الفكر السياسي الصيني مصادره من عدة أمور :

١ - اهتمام الفكر الكونفوشي بمفهوم الانسان الفاضل ، وسعيه الدائب لتنمية الفضائل لدى الانسان الفرد .
٢ - مبدأ التنقيف الذاتي ، وهو يعنى مثابرة الفرد على اكتساب المزيد من المعرفة ، حتى يصبح معلما فاضلا ، مما يؤهله لان يصبح حاكما صالحا ، ومن ثم الربط لدى الفكر الكونفوشي ، بين الانسان الفاضل والحاكم الصالح .

٣ - يعتبر كتاب المتغيرات - احد المراجع الكلاسيكية - ان الانسان هو مركز الأحداث ، وان الانسان المدرك للمسئولية ، يقف ندا لقوى الكون - السماء والارض ، فالأحداث وان تكونت بفعل عوامل خارجية ، الا ان في وسع الانسان التأثير في سيرها .

٤ - الاهتمام بإبراز اتصال علاقات الافراد بعضهم ببعض اتصالا وثيقا ، وهذه العلاقات هي :

- (١) علاقة الحاكم بالرعية
- (٢) علاقة الاب بالابن
- (٣) علاقة الزوج بالزوجة
- (٤) علاقة الاخ الأكبر بالاخ الاصغر
- (٥) علاقة الاصدقاء بعضهم ببعض

٥ - تأكيد ان مبدأ رفاهية الشعب ، هو المبدأ الاساسي الذي يجب ان يسعى اليه الحاكم ، ومن ثم وجوب تغيير القوانين والنظم ، وفقا لظروف العصر ، وتعديل الطقوس والشعائر تبعا لمطالب الناس . وهنا نجد ان مبدأ رفاهية الشعب ، يرتبط بمبدأ النسبية السياسية ، أو وجوب تغير القوانين ، كلما تغيرت الظروف .

ويعتبر الفيلسوف موتزو ، من أهم من عرض لمبدأ الانسانية في الفكر السياسي الصيني ، على أساس

التوازن ، وبصفة خاصة لدى المدرسة التاوية ، التي ترى أن من شروط التقدير السليم ، كفاءة التوازن بين الإدراك لما يمكن تنفيذه ، وما لا يتأتى القيام به . وهذا المعنى تعبير بدائي عن مبدأ التوازن ، إذ لم يوضح لنا الفكر السياسي الصيني ، مدلول هذا المبدأ ، أو الحدود الفاصلة بين طرفي التوازن ، أو العناصر التي يشملها التوازن ونحو ذلك .

ج - الارتباط بين مفهوم النسبة ومفهوم التطور السياسي ، إذ بما أن القيم نسبية ، والقوانين والاحكام نسبية ، فإنها تتغير باستمرار حدوث التطور السياسي . وهذا المعنى مستمد مما ورد في رسالة هوإي فان تزو السابق ذكرها .

ثانيا : المشاكل التي واجهها المجتمع الصيني عبر مراحل تطوره السياسي :

واجه المجتمع الصيني ، عبر مراحل تطوره السياسي ، ثلاث مشاكل أساسية هي :

١ - مشكلة الوحدة : وهي أهم المشاكل التي واجهها المجتمع الصيني ، وتركت آثارها عليه ، وما تزال قائمة حتى الآن . وأبرز مظاهرها الحالية ، انقسام الصين الى دولتين .

٢ - مشكلة السند القانوني للسلطة .

٣ - مشكلة العلاقة بين النزعة الدينية القاملية ، والنزعة الدنيوية العملية .

ونتناول فيما يلي كلا من هذه المشاكل بإيجاز :

المشكلة الأولى : مشكلة الوحدة في المجتمع الصيني :

يبدأ تاريخ الصين ، بظهور خمسة أباطرة اسطوريين ، اعتبرهم الصينيون انصاف آلهة ، وعبدوهم ، ثم تلاهم الامبراطور (ياو) وهو أول حاكم بشري في الصين ، وخلفه وزيره القدير «شون» الذي خلفه الامبراطور «يو» مؤسس أول أسرة مالكة صينية عرفت باسم «هسنا» ، ثم تالت الاسر بعد ذلك . ولكن أهم ما برز في التاريخ السياسي الصيني ، أن الصين لم تكن وقتذاك دولة موحدة ، وإنما تالفت من عدة دول متنازعة ، تحارب احداها الاخرى ، مع اقرار الجميع بالولاء للامبراطور .

وهكذا عاشت الصين فترات من المد والجزر ، بالنسبة لمشكلة الوحدة ، وإن كانت في معظم فترات تاريخها غير موحدة ، من حيث خضوعها لسلطة مركزية قوية ، ومن ثم اعتبرت الصين حضارة أكثر منها دولة .

والسؤال الآن ما هو موقف الفكر السياسي الصيني من هذه المشكلة ، وهي من أهم المشاكل التي واجهت المجتمع الصيني .

لم يتعرض كونفوشيوس وغيره من مفكري المدرسة الكونفوشية ولا المدرسة التاوية لمشكلة الوحدة ، بل اعتبروها أمراً واقعاً . فكان كونفوشيوس وغيره من المفكرين ، ينتقلون من دولة لاخرى . بينما نجد لوتزو - المدرسة التاوية - يعبر عن كراهيته للحرب ، ويؤثر السلام في علاقات الدول الصينية بعضها ببعض .

ولكن إذا كان معظم قادة الفكر السياسي الصيني ، قد اتخذوا موقفاً سلبياً من مشكلة الوحدة ، فإن مدرسة

نظريته في المحبة الجامعة . ومن ثم فانه ندد بالشحناء والبغضاء المتفشية في صفوف الشعب ، وبالصرع الضاري الذي ينشب بين الدول بعضها بعضاً . ويرجع لوتزو كوارث العالم ، الى عجز الناس عن أن يحب بعضهم بعضاً . ومن رأيه أن حل معضلات العالم ، يكمن في اعتناق الناس مذهب المحبة الجامعة ، وأن تطبيق هذا المذهب ، لا يعود بالفائدة على المحبوب فحسب ، بل على من يحب أيضاً . ويربط لوتزو بين نظرية المحبة الجامعة ومذهب المنفعة ، على أساس أن المحبة الجامعة ، تعود بالفائدة على كلا الطرفين (من يحب ومن يحب) . وهذا عكس مبدأ العداء ، كما أنه ربط نظريته بالدين ، إذ اعتقد بوجود اله يعاقب الناس على تصرفاتهم السيئة ، ويثيبهم على التصرفات الحسنة .

الرابع : مبدأ النسبية السياسية :

أشار الفكر السياسي الصيني لهذا المبدأ في عدة مواضع منها :

١ - يقول تشونج تزو (من فلاسفة التاوية) « ليس الصواب صواباً مطلقاً ، كما لا يمكن اعتبار الخطأ خطأ مطلقاً ، فلنعمل على تنسيق مظاهر الحياة ، داخل إطار الكون الشامل ، ولنندعها نطلق في سبيلها » .

٢ - ما ورد برسالة « هوإي - فان تزو » أحد المفكرين الكونفوشيين - أنه إذا تبين قصور النظم التي ابتدعتها الملوك السابقون ، عن الوفاء باحتياجات العصر ، فيجب الغاؤها . وإذا ثبت صلاحية مناهج العصور المتأخرة ، يجب الاستمرار في تطبيقها .

٣ - ما ذهب اليه اتباع الفيلسوف موتزو ، من القول بتغير الاحكام وفقاً للظروف والملايسات ، وأننا نحكم على حاكم قديم ، بأنه عادل ، لأننا نحكم على تصرفاته بمقياس حاضرن . ولو اقام القدماء بين ظهرائنا ، لتغيرت نظرتهم الى نفس الحاكم .

٤ - أوضح الفيلسوف « هان في تزو » من مدرسة المشرعين ، أن لكل عصر دولة ورجالا ، وإن حرص على أن تواصل البلاد تقدمها وسيرها في معراج الرقي ، يتطلب رجالا صالحين لكل عصر ، وبالتالي فإن تقديس عصر من العصور الماضية - مهما يكن من أمر ازدهار البلاد خضالاه - يعوق تقدم البلاد ، ويعرقل ارتقاءها . ويخلص تزو من رأيه هذا ، الى التنديد بأراء كونفوشيوس في صلاح الفطرة البشرية ، وأن حكم الناس يجب أن يكون على أساس المحبة والشفقة .

مما سبق نجد أن مختلف المدارس الفكرية في الصين (الكونفوشية والتاوية ومدرسة موتزو ومدرسة المشرعين) تشير الى نسبة القيم والاحكام ، وذلك رغم الاختلاف الكبير بين هذه المدارس في القضايا الاخرى .

ومن المفيد أن نذكر الحقائق التالية حول مبدأ النسبية في الفكر السياسي الصيني :

١ - أن هذا المبدأ لا ينطبق على الوقائع والأشياء فحسب ، بل يتعداها الى القيم ومعايير الخطأ والصواب ب - أن هناك ارتباطاً بين مفهوم النسبية ومفهوم

المشرعين ، هي المدرسة الوحيدة التي استجابت ، بطريقة واضحة ، لهذه المشكلة . فقد شهدت هذه المدرسة اشتداد حدة الصراع بين الدول الاقطاعية ، ومن ثم دعت القائمين على الحكم ، في كل دولة ، لوضع مصالحها قبل جميع الاعتبارات الانسانية والخلقية . ومجد حكماء المشرعين السلطة لذاتها ، وأسقطوا عن الكائن البشري ، كل قيمة واعتبار ، الا بمقدار فائدته لاغراض الدولة . واستفحلت هذه النزعة عند بعض مفكرى العصر ، حتى نبذوا فضيلتي القسط (العدل) والشفقة ، وهما فضيلتان جعل أساتذة الكونفوشية منهما شرطا لازما لاهلية الحاكم للحكم ، وسببا لولاء المحكومين له . وقد برر المشرعون الحرب ، باعتبارها أداة تعزيز سلطة الحاكم ، وتوسيع رقعة الدولة ، ووسيلة بث روح النظام والطاعة ، والشعور بالقوة في نفوس عامة الناس . كما نادوا بضرورة قيام نظام سياسى ، يجتث جذور الانقسامات التي سادت الصين . ويكون هذا النظام على أساس السلطة المركزية الموحدة ، وأن تسيير هذه السلطة على هدى تشريعات تحدد الواجبات والمسئوليات ، وأن يطبق العقاب الصارم ، لمكبح جماح الخارجين على النظام .

ونخلص مما سبق الى الحقائق التالية :

- ١ - أن المجتمع الصينى ، عاش كحضارة فى معظم مراحل تطوره التاريخى ، أكثر منه دولة ، وأن وجدت السلطة الموحدة فى بعض مراحل هذا التطور التاريخى .
- ١ - أن المفكرين الصينيين ، رغم كونهم عاشوا مرحلة انعدام وجود الدولة الموحدة ، فإنهم وقفوا موقفا سلبيا منها . بل أن بعضهم وجد فى تعدد الدول الصينية ، ملاذا للجوء والافتقال من دولة لأخرى ، اذا ضاقت ذرعا بالحكام فى هذه الدولة أو تلك .
- ٣ - أن المدرسة الصينية الوحيدة التي حاولت التوصل لايجاد أساس فعال لتحقيق هذه الوحدة ، هي مدرسة المشرعين . وقد استطاعت مملكة « تشين » التي اعتنقت آراء المشرعين ، أن تدفع بقوة لتوحيد الصين ، مستخدمة فى ذلك جميع الأسلحة ، بما فيها الرشوة والخداع والقتل ، واستطاعت بذلك أن توحد البلاد عام ٢٢١ ق . م .

المشكلة الثانية : مشكلة السند القانونى للسلطة :

- برزت نظريتان أساسيتان فى الفكر السياسى الصينى بشأن السند القانونى للسلطة ، هما :
- ١ - النظرية الكونفوشية ٢ - نظرية المشرعين
 - ١ - النظرية الكونفوشية : ترى هذه النظرية ، أن قيادة المجتمع تكون باحدى وسيلتين :
 - أ - القوة والعقاب الرادع . وهذه فى اعتقادها تكون نتيجة مؤقتة ، وسرعان ما تنهار .
 - ب - الفضيلة والقوة الحسنة والعرف والعادات التي يحترمها الشعب . وهذا هو الاسلوب الصحيح .
 - ومؤدى ما سبق ، أن النظرية الكونفوشية ، ترى أن أساس السلطة وسندها القانونى ، هو مدى انتهاج الحاكم سبيل الفضيلة ، ومدى انسجام أحكامه مع العرف والعادات التي يحترمها الشعب . فالحاكم وفقا للنظرية الكونفوشية ، يحكم بفضائله . فاذا انحرف ، فقد أساس سلطته ، وأخل بالتقويض السماوى

الممنوح له ، ومن ثم فمن حق الشعب ، الثورة ضده .

- ٢ - نظرية المشرعين : نبذ المشرعون القيم الاخلاقية كلية ، واستبدلوا بها القانون ، لتأكيد سلطان الحكومة ، ونادوا بتطبيق العقاب الصارم ، على كل من يخل بالقانون ، ويعدوا الدعوة لقيام حكومة مركزية قوية . ولكن أسرة « تشين » التي تولت تطبيق آراء المشرعين ، فرضت الارهاب الفكرى ، وقمعت المعارضة بشدة ، مما أدى الى اندلاع الثورات ضدها ، فانهارت نظرا لان آراء المشرعين القائمة على استبدال القانون بالفضيلة ، لم تكن تتفق مع التراث الصينى ، الذى يولى أهمية عظمى للعلاقات الانسانية والقيم البشرية .

وقد ارتبط بالنظريتين السابقتين ، موضوعان فرعيان هما :

أ - دور العسكريين فى السلطة : وهذا الدور بالنسبة للمدرسة الكونفوشية مرفوض ، لأنها تنبذ استخدام القوة . ويذهب نفس المذهب ، الفيلسوف موزو الذى يقول « انه يستحيل غزو العالم بالسيف ، ولكن يتأتى فتحه بالفضيلة والعدالة والايمان السليم ، وأن هذه هي العوامل التي تدفع الناس - عن رضا واختيار - للخضوع للحاكم والتعاون معه .

أما مدرسة المشرعين ، فقد أيدت القوة . ومن ثم أبرزت دور العسكريين فى السلطة ، بل أن أحد فلاسفة المشرعين ويدعى « شانج يانج » أكد مبدأين أساسيين فى هذا الصدد هما :

- ١ - مكافأة البسالة العسكرية ، بمنح الحاكم أصحابها ، ألقاب الشرف وفقا لنظام محدد .
- ٢ - حرمان أعضاء الاسرة المالكة من الانتساب اليها ، الا اذا أبدوا كفاءة عسكرية .
- ب - النظرة للطبيعة البشرية : وفى هذا المجال ، نجد الاختلاف فى الفكر السياسى الصينى ، لا بين المدارس المختلفة فحسب ، وإنما أيضا بين المفكرين الذين ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة . همنلا منشيدوس : يرى أن الطبيعة البشرية خيرة : وأن البشر جميعا يملكون طبيعة واحدة ، ومن ثم يمكن أن يكونوا حكماء وفلاسفة ، اذا عمدوا الى ترقية أنفسهم ، والارتقاء بالتثقيف بذواتهم . بينما نجد أن هسون تزو : وهو فيلسوف كونفوشى أيضا ، يرى انتقاء الخير من نفسية الانسان ، الا بالعمل الدائب والجهد الشاق ، فالانسان شرير بطبعه ، وصفاته الطيبة مكتسبة وليست أصيلة . وسلك نفس المسلك : فلاسفة المشرعين الذين قالوا بسوء الطبيعة البشرية : ومن ثم دعوا لاستخدام القوة لتقويمها .

المشكلة الثالثة : العلاقة بين النزعتين الدينية القائمة والديوية العملية :

لم تهتم المدرسة الكونفوشية كثيرا ، بالجانب الروحى ، وإنما تركز اهتمامها حول الجانب الدنيوى . ومن هنا لم يعر كونفوشىوس الغيبيات اهتماما واضحا ، وركز على ضرورة توجيه الازهان ، الى مشكلات المجتمع البشرى الجوهرية ، وأن برز الجانب الروحى لديه ، فى الاهتمام بالطقوس والعادات وسيرة الاسلاف ، ولكن ليس بالغيبيات وما بعد الموت . وفى هذا الصدد ، قال لاحد تلاميذه « انك لا تفهم الحياة ، فكيف يتأتى لك أن تفهم الموت » .

احساس الصينى ، بتضامنه مع الطبيعة ، أو ما يعبر عنه بمبدأ التوافق ومرد هذا الاحساس هو الايقاع المنتظم لاستمرار الفصول وتواليها ، وتأثير ذلك على حياة الفلاح الصينى ، ومن ثم نجده آمن بوجود كائن أعلى هو السماء ، يحكم الكون ، وينوب عنه الامبراطور على الارض . ومن هنا استهدفت الطقوس والشعائر فى الصين ، العمل على استمرار هذا التوافق بين السماء والارض ، بين الانسان والطبيعة ، حتى يعم الانسجام فى المجتمع ، سواء بين الاحياء فيه أو الاموات . ولذا نجد مبدأ عبادة الاسلاف ، من أهم المبادئ فى الكونفوشية وهى الفلسفة التى تركت آثارها على المجتمع الصينى كله . كما يرتبط بمبدأ التوافق بين الانسان والطبيعة فى الطابع القومى الصينى ، مفهوم الين واليانج Yin & Yang وهما التعبير عن تكامل الحياة وتفاعلها واستمرارها . فالين يمثل الرطوبة والظل والبرد والركود والانثى واليانج يمثل الحرارة والشمس والنشاط والانتشار والذكر . وبتوالى هذين المبدأين وتفاعلها ، تستمر دورة الحياة ودورة الانسان .

والظاهرة الثانية المعبرة عن الطابع القومى الصينى ، هى الربط بين السياسة والاخلاق ، لفلسفة كونفوشيوس سعت لاقامة نظام سياسى ، على أساس الفضيلة والعلم . واعتقد الكونفوشيون أن الاخلاق هى المبدأ الرئيسى لقيام أى نظام اجتماعى مستقر . ومن هنا برز الاهتمام بالثقافة والتعليم ، كما تبوأ المتعلمون مكانا مرموقا فى المجتمع ، وارتبط مفهوم الانسانية فى الصين ، بالمفهوم الاخلاقى الخاص بتربية الافراد وتنشئتهم . وتميز هذا المفهوم ، بتركيزه على النشاط فى الحياة الدنيا ، دون ما اهتمام كبير بما وراء الطبيعة ، إذ أنها حتى فيما يتعلق بالطقوس وعبادة الاسلاف ، كان هدفها اسعاد الانسان فى الدنيا ، بالوصول الى حالة التوافق مع الطبيعة والسماء ، وليس هدفها اسعاد الانسان فى الآخرة أو ما بعد الموت ، كما هو شأن الاديان السماوية .

والظاهرة الثالثة بالنسبة للطابع القومى الصينى ، هى امتزاج مختلف المدارس الفكرية الاساسية (الكونفوشية التاوية ، الشرعيين) لتصبح جميعها معبرة عن ذاتية الفرد الصينى ، رغم ما بينها من تعارض ظاهرى فعبرت الكونفوشية عن عقل الانسان الصينى وفكره بينما عبرت التاوية ، بنزعتها الصوفية التأملية ، عن الاساس او الرباط القانونى لبناء المجتمع وتنظيمه وهذه المدارس امتزجت معا ، وتفاعلت فى تكوين الشخصية الصينية التقليدية ، التى سيطر عليها الاطار الكونفوشى المتسم بالتفاعل المستمر مع الفلسفات الاخرى ، واثرت ذلك فى بروز النزعة العملية للفرد الصينى ، مع الايمان بحقه فى الثورة ، فى ظل ظروف معينة ، واقراره بواجب الخضوع للقانون ، سواء كان ذلك فى صورة القانون الوضعى ، كما دعت لذلك مدرسة الشرعيين ، أو القانون الاخلاقى ، كما أكدت المدرسة الكونفوشية وقد اوجد الاعتراف بحق الشعب فى القيام بالثورة تربة صالحة لبث الافكار الثورية ، التى كانت تبرز فى الصين من حين لآخر ، بينما ارسى مبدأ الخضوع

وسلك مثنوس نفس المسلك ، وإن ترددت فى كتاباته عبارة ما وراء الطبيعة ، وهى تشير فى أغلب الاحيان ، الى حالة تتحد فيها جميع الاشياء ، وتكون جسما واحدا ، أى انه اعتقد بإمكان اندماج الفرد فى الكون بأسره . وهذا نجد بدء الاهتمام بالميتافيزيقيا . بينما ذهب الفيلسوف هسون تزو - وهو كونفوشى أيضا - الى أن السماء تقف موقفا سلبيا من أفعال البشر ، وأنه لا علاقة للسماء بفقر البشر أو غناهم ، وهكذا استبعد تأثير العامل الدينى أو القوى الغيبية فى حياة البشر .

أما المدرسة التاوية ، فقد اهتمت بالميتافيزيقيا ، بدرجة أكبر من المدرسة الكونفوشية ، ومن ثم نجد لاوتزو ، يضيف معنى ميتافيزيقيا لكلمة التاو - وهى تعنى الطريق أو النهج - حيث اعتبرها المبدأ الشامل الذى انبثقت منه الكون . وفى هذا الصدد يقول « شمة شىء لا صورة له الا انه كامل قائم ، قبل أن توجد السموات والارض ، لا صوت له ولا جوهر ، موجود لا يتغير يتخلل كل شىء ، انه منشأ جميع ما فى الكون ، لا نعرف اسمه ، لكن نصلح عليه بكلمة تان وكنيته العظيم . ويسلك التاو العظيم هذا الطريق أو ذلك ، ويدين له بالوجود الالاف المؤلفة ، ولا حصر لماثره ، وهو الرداء الذى يكسو ملايين الاشياء ويرقى بها » .

وهكذا نجد أن مفهوم التاو لدى لاوتزو ، يكاد يقترب من مفهوم الله فى الاديان السماوية . كما اهتم لاوتزو بالموت ، ورأى فيه تأكيدا لشخصية الانسان تجاه عالم الكون اللانهائى ، كما رأى فيه تحررا للمرء من العبودية . واعتقد لاوتزو ، أن الانسان القوى ، ليس هو من يتغلب على بقية الناس ، ولكنه من يقهر نزواته ، ويكبح جماح نزعاته .

ونفس الشئ بالنسبة للفيلسوف سوتزو ، الذى آمن بوجود الله علوى يثيب أولئك الذين يزاولون المحبة الجامعة ، ويعاقب المنحرفين عنها . ولكن اهتمام سوتزو بالميتافيزيقيا ، أساسه سعيه الدائب للبحث عن مختلف الأدلة للدفاع عن نظريته فى المحبة الجامعة ، ولكنه فى نفس الوقت ، لا يجعل مصير الانسان يتوقف كلية على القدر المجهول ، بل انه عارض ذلك ، وأوضح انه اذا كان الثواب والعقاب ، يبعث بهما الله والارواح القدسية الى أهل الارض ، فإن فعل الناس وسلوكهم ، يحدد نوع الجزاء أكثر مما يحدده القدر .

أما الاهتمام بالنزعة الروحية والتأملية ، فهو العنصر المسيطر فى الفلسفة البوذية ، فحياة التنسك والقامل والسعى الدائب للخلاص ، هى لب هذه الفلسفة . وقد انتشرت البوذية فى الصين ، فى فترة كانت البلاد تعاني فيها من محنة قاسية اقتصاديا وسياسيا ، كما اختلطت بالاساطير والخرافات والمعتقدات السائدة فى أوساط عامة الصينيين ، مما ساعد على سرعة تقبل الصينيين لها .

ثالثا : انعكاس المبادئ الفكرية للمجتمع الصينى على الطابع القومى الصينى :

تركزت المبادئ الفكرية والسياسية فى الحضارة الصينية ، آثارها على طبيعة الصينى كفرد ، وعلى هذا الانسان كنضو للجماعة السياسية . والظاهرة الاولى التى تواجها بخصوص تأثير هذه المبادئ الفكرية على الطابع القومى الصينى ، هى ظاهرة



« ان المقصود من الديمقراطية داخل الحزب
سواء في الجيش او في الهيئات المدنية ، هو تكوين
النظام ورفع القدرة الكفاحية لا اضعافها »

ماوتسى تونج - اكتوبر ١٩٣٨

[٣] الديمقراطية الشعبية

ومفهومها في الفكر الماوى

محمد السيد سعيد

فى السنوات القليلة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية
الثانية ، تلاحق انبثاق عدد من الانظمة السياسية
الجديدة فى اوربا الشرقية ، انتظمت فى سلسلة واحدة ،
وتوجت بالثورة التى تكللت بالظفر فى شرق آسيا ، وأعلن
معها مولد جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر
١٩٤٩ .

ومع مولد هذه الجمهوريات برز نمط جديد من النظم
السياسية أطلق عليه اسم الديمقراطية الجديدة ، أو
الديموقراطية الشعبية . واكتسب هذا المفهوم دلالة
متميزة ، رغم تعبيره عن شكل سلطة الدولة ، فى
مجتمعات وقعت السلطة السياسية فيها ، بيد الاحزاب
الشيوعية والجيئات الشعبية ، التى تزعمتها واكد
المفكرون الماركسيون ، أن هذا المفهوم يختلف - فى كثير
أو قليل - عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، الذى دأبت
الاحزاب الشيوعية على اعتباره شعار الثورة
الاشتراكية .

٢٣١
القانون والفضائل الخمس ، أساسا للتقاليد الاستبدادية
فى المجتمع الصينى .

ويمكن القول ان دراسة الخصائص الايديولوجية
للمجتمع الصينى التقليدى ، توضح لنا الطواهر التالية :
١ - ان الفكر السياسى الصينى ، لم يعرف بصورة
واضحة ، مبدأ الحرية الفردية ، وانما نظر للفرد فى
اطار المجتمع ، بل وكبله بكثير من القيود ، حتى وان
كانت تلك القيود تحت اسم الفضائل . ويظهر ذلك من
الفضائل الخمس لدى الكونفوشية ، والتى تجعل علاقة
الفرد بالحاكم ، مثل علاقته بوالده ، ومثل علاقة الزوجة
بزوجها ، ونفس الشيء تجده فى مدرسة المشرعين ، التى
أهدرت حرية الفرد ، وأرست دعائم القوة والاستبداد
باسم القانون والنظام . وان وجدت بعض المدارس
الفكرية ، التى نادى بحرية الفرد ، مثل المدرسة
التاوية .

٢ - وقف الفكر السياسى الصينى ، موقفا سلبيا
بدرجة كبيرة ، من مشاكل المجتمع الذى عاشه
فالكونفوشية رغم سيطرتها على المجتمع الصينى ، ركزت
معظم اهتمامها على اصلاح الفرد بالفضيلة ، ولم تتعرض
لمشكلة الوحدة التى كانت تمزق المجتمع الصينى ، كما لم
تناقش مشكلة الحريات العامة ، واقرت بالوضع القائم
فى ظل نظام الاقطاع . بينما اتجهت التاوية اتجاها
صوفيا ، وعزف مفكروها عن المشاركة الفعلية فى الحياة
السياسية ، فالفيلسوف التاوى تشوانج تزن لم ينشد
اصلاح المجتمع الذى عاش فيه ، ولا حتى ابقاءه على
حاله ، وانما سعى للتسامى عليه ، وقدم فلسفة هى نوع
من العشق الروحى بين الانسان والطبيعة لتحرير الفرد ،
كما أنه يجد الموت باعتباره راحة بعد اجهاث ، وشقاء
لاوجاع الحياة ولا شك أن مثل هذا المنحى الفكرى ، هو
غاية السلبية . ونجد نفس الشيء بالنسبة للمدرسة
البوذية . والمدرسة الوحيدة التى حاولت أن تشارك فى
الحياة السياسية ، هى مدرسة المشرعين ، ولكنها
بتأكيد على مفهوم القانون والسلطة المركزية للمجتمع
فمانها تجاهلت حرية الفرد ، كما أنها لم تناقش المشكلة
الاجتماعية ، بل ان مبادئ هذه المدرسة استغلها الحكام
قيما بعد ، لارساء دعائم النظام الاستبدادى . عن طريق
القانون والتنظيمات الادارية الحكومية .

٣ - لم يعرف الفكر السياسى الصينى مبدأ الصراع ،
وانما عرف مبدأ الانسجام والتوافق ، واكد التوافق بين
الانسان والطبيعة . ومع أن الفكر الصينى عرف مبدأ
التناقض تحت اسم الين واليانج الا أنه نظر له ، باعتباره
يدعو للتكامل ، أكثر مما يدعو للصراع .

٤ - اتسم الفرد الصينى بسمتين أساسيتين هما :

الاولى : الجلد والصبر والعمل الطويل المستمر
الشاق . ولم يقتصر هذا العمل على الرجال ، بل ان
النساء شاركن فيه بالاضافة الى عملهن بالمنزل .

الثانية : ان أكثر ما يهتم به الفرد الصينى ، ان يعيش
مرتاحا سعيدا فى دنياه ، وهو لا يطلب من الله وعبادته
نعيم الجنة ، بل يطلب الخير لنفسه فى العالم الارضى .
ولذا لم يعرف المجتمع الصينى حروبا دينية ، او تعصبا
دينيا ، بل ساد التسامح ، كما اعتنق الصينى الديانات
الآخري ونادى بالمدارس الفكرية المتنوعة فى آن واحد فى
بعض الاحيان .

تتنمى فيها السلطة الى الشعب ، مع التذكير بالطابع الانتقالي لهذه النظم ، كما بدأ عدد من القادة الشيوعيين فى اوربا الشرقية ، فى صياغة مفاهيم الطرق النوعية للتطور ، مؤكدين على امكانية الوصول الى الاشتراكية بطرق مختلفة عن النمط السوفييتى . فذكر جومولكا فى بولندا ، أن التغيرات الثورية فى بلاده ، لم تستلزم العنف ، ومن ثم فيمكنها أن تتجاوز دكتاتورية البروليتاريا كليا ، وانتهاج طريق الديمقراطية البرلمانية . وأشار كليمنت جوتوالد فى تشيكوسلوفاكيا ، الى أن بلاده تتبع طريقا مختلفا فى الوصول الى الاشتراكية ، على أن هذا التفسير للطرق النوعية للاشتراكية ، لم يستمر طويلا فى أوروبا الشرقية ، فحصر ديمتروف التباين بين الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا ، فى مبدأ التعدد الحزبى ، وشدد على أن كليهما يعنى بالضرورة النظام الاشتراكي على أن السمة الأكثر أهمية التى أعطاها ديمتروف للديمقراطية الشعبية ، هو احتفاظها بالشكل البرلماني ، مع وجود الاحزاب المتعددة ، فى تحالف لا يؤثر على دكتاتورية البروليتاريا ، والدور الحاسم للحزب الشيوعى .

أما ماوتسى تونج ، فقد أصر على الطابع المميز للديمقراطية الشعبية لفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة فى الصين ، ولم يضمحل إلا مع طرح سياسة « القفزة العظمى الى الامام » فى ١٩٥٨ ، عندما وضعت أسس الاقتصاد الاشتراكي فى الزراعة ، وانعطفت الصين عن سياسة تشجيع الرأسمالية فى الصناعة والتجارة (فى حدود معينة) .

لقد صدر فكر ماو عن منطق مختلف ، وهو يبلور مبدأ الديمقراطية الجديدة فى الصين ، فرغم إخلاصه العميق للماركسية اللينينية ، إلا أن تطبيقه لها على الواقع الصينى زوده بخبرة هائلة ، مما أضفى على معالجته لهذه القضية ، درجة هامة من الاصاله الفكرية . لقد تلقى ماو ميراث لينين النظرى ، واستوعبه جيدا ، فبدأ بتحليل المجتمع الصينى ، من حيث بنائه الطبقي ، والتناقضات المتشابهة فى الواقع الصينى ، والظروف المحددة التى يمر بها ، وبالتالي فقد أجلى التناقض الرئيسى والتناقضات الثانوية ، وميز بينها فى التشكيلات الاجتماعية - التاريخية ، وبين موقع الطبقات المختلفة من الثورة ، واشتق المعادلة الثورية التى ينبغى للحزب الشيوعى أن يحسبها بدقة لاحتراز النجاح فى شن الهجوم ، لتحقيق شعار الثورة التى تحدد طبيعتها بناء على هذه التناقضات الرئيسية . ومن ثم فإن شعار « الديمقراطية الجديدة » ارتبط عند ماو ارتباطا وثيقا بتحليله لطبيعة الثورة الصينية ، ومن هنا نبدأ :

أولا : فكر ماو ونظرية الثورة الصينية :

ترى الماركسية اللينينية ، ان المهمة التاريخية للطبقة العاملة - أكثر الطبقات ثورية فى المجتمع الرأسمالى - هى القيام بالثورة الاشتراكية ، غير أن الثورة لن يتم انجازها بضربة واحدة ، وإنما على حلقتين . وقد شرح

لقد دلف هذا المصطلح الى المعجم السياسى بعناد ، خاصة مع انتصار الثورة الصينية ، بل ويمكن القول بأن دول أوروبا الشرقية ، قد استعارت المصطلح من فكر ماوتسى تونج . حقا ان ماو لم يخرج عن السياق العام للماركسية - اللينينية فى هذا الصدد ، بل لقد ظل أميناً أكثر من غيره ، للمناهل الاولى للماركسية ، فى شرحه للديموقراطية الجديدة . الا أنه أعطى هذا المفهوم درجة عالية من التفرد ، كما وهبه قوة الاندفاع ، من التطبيق الصينى فى السنوات الاولى من عمر الدولة .

وقد جنح الادب السياسى الغربى الى معالجته لهذا المفهوم ، الى نوع من التطرف ، فسعى بعض المحللين الى طمس الفوارق بين هذا المبدأ والنظام الذى يقوم عليه ، وبين النظام السوفييتى ، واجتهد بعضهم الآخر ، فى تصويره على أنه مبدأ لنموذج متكامل للثورة الصينية أدرجوا ما بينه وبين « النموذج السوفييتى » من فوارق حاسمة فى نظرهم ، بين أعرق جذور النزاع الصينى - السوفييتى . أما فى حقل الماركسية نفسها ، فقد اجتذب هذا المفهوم ، أفضل اهتمام المفكرين ، وكثيرا ما أثار صراعا ضاريا بينهم ، فهو يتعلق أولا بمهام الاحزاب الشيوعية فى البلاد المتخلفة ، التى يتضاءل حظها من التطور الصناعى ، وتتسع فيها قاعدة الفلاحين ، كما أنه يرتطم مباشرة بقضية الديمقراطية فى المجتمعات الاشتراكية ، أو تلك التى وصفت بأنها فى طور الانتقال اليها . ثم ان هذا المفهوم ، يحتل مكانة هامة من زاوية مضمونه سياسى فى الدول الاشتراكية الآن ، بل ويصبح من المستحيل ، دراسة التطورات السياسية الراهنة فى الصين ، دون العودة الى مرحلة « الديمقراطية الجديدة » ، ورأى ماو فى هذه المرحلة وتجاوزها .

وفى السنوات التى شاع فيها هذا المفهوم ، دار الحوار بين المفكرين والزعماء الشيوعيين ، حول مدى التمايز النوعى بين « الديمقراطية الشعبية » ومبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » . وعلى حين انعطفت أوروبا الشرقية الى تطبيق هذا التمييز ، فقد بدا أن الفكر الماوى ، يكاد يضع خطأ فاصلا بينهما من الناحية النظرية .

ففى البداية ، نشر الاقتصادى السوفييتى ايوجين فارجا بحثه الشهير بعنوان « ديموقراطية من نمط جديد فى مارس ١٩٤٧ » ، عرف فيه الديمقراطية الجديدة بأنها النظام الاجتماعى الذى يتم فيه تصفية الملكيات القطاعية فى الزراعة ، وتمتلك فيه الدولة المشروعات المصرفية والصناعية الضخمة ، ولكن تستمر فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى المجالات الأخرى ، وأكد فارجا أنه فى الديمقراطية الشعبية ، لا يسود مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لان الاحزاب الممثلة للطبقات غير البروليتارية ، تشارك فعليا فى الحكومة . ومن ثم فإن هذا النمط من النظم ، هو طريق ثالث بين دكتاتورية البروليتاريا ، ودكتاتورية البورجوازية ، وصرح بأن حكم البروليتاريا يمكن تأسيسه فى شكل الديمقراطية البرلمانية ، دون الحاجة لنظام الحزب الواحد .

وأكد زهادانوف أيضا على جدة وتفرد النظم السياسية للديمقراطية الشعبية ، وعرفها بأنها النظم التى

ماركس أن البروليتاريا تشترك في الثورة البرجوازية التي تطيح بالقطاعية والاستبداد السياسي ، لكي تحظى بالحقوق والحريات الديمقراطية . وفي ظلها تعتمد البروليتاريا على تحطيم الرأسمالية ، والهيمنة السياسية للبرجوازية ، لكي تؤسس الاشتراكية والديمقراطية البروليتارية .

أما لينين ، فقد طور نظرية الحلفتين في واقع دولي جديد ، وواقع قومي محدد . ففي عصر الامبريالية ، لم تعد الثورة ممكنة وحتمية في البلاد المتقدمة اقتصاديا كما كانت الحال قبل أن تلج الرأسمالية مرحلة الامبريالية ، وإنما أصبحت ممكنة في أكثر حلقات السلسلة الامبريالية . صعدا في البلاد المتأخرة اقتصاديا ، التي لم تزل تعاني من القطاعية وتمتاز باتساع القاعدة الفلاحية ، وتواجه البروليتاريا واقعا جديدا ، وهو خور البرجوازية وخيانتها لأهداف الثورة الديمقراطية ، وبالتالي فلا بد أن تصبح الثورة الوطنية الديمقراطية ذات قيادة بروليتارية فيجب على البروليتاريا أن تتحالف مع الفلاحين ، لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ثم تجذب الفلاحين الفقراء لتتجز الثورة الاشتراكية بينما يجب على البروليتاريا أن تسير بالثورة الديمقراطية البرجوازية إلى الامام ، دون أن تسمح بتقييدها بأصلاحيات البرجوازية والنسبة بين القوى الطبقية كما حددتها البلاشفة في الثورة الديمقراطية البرجوازية هي : تجذب البروليتاريا الفلاحين إلى جانبها ، وتحصل البرجوازية على التزام الحياد ، وتقضي كليا على الملكية وبقايا القرون الوسطى والملكية العقارية الكبيرة . ثم إن البروليتاريا تضم إليها الفلاحين الفقراء وتحمل الفلاح المتوسط على التزام الحياد وتسقط البرجوازية .

ورغم أن نظرية الثورتين كانت منبع خط وبرنامج حزب لينين ، إلا أنها لم تطبق جديا ، والغنى شعار الثورة الديمقراطية في مقالة لينين أطروحات أبريل . ولذلك فقد اضطلع ماوتسي تونج بتحليلها بطريقة أكثر اسهابا وتفصيلا ، وكان عليه أن يجتاز بها المنعطفات الخطيرة والهائلة للثورة الصينية .

وقد رأى ماو ، أن التناقض الرئيسي في الصين شبه المستعمرة وشبه القطاعية ، هو التناقض بين « كل » الشعب الصيني وبين الامبريالية التي تستغل الصين وتمنع وحدتها . وكذلك عملاؤها البرجوازية الكبيرة ، التي تعوق تقدم المجتمع الصيني . وحول هذا التناقض تتجمع كافة التناقضات الثانوية ، وبالتالي فهي تشكل مركز مهام الحزب .

وقد استنتج ماو ، ومنه الحزب الشيوعي الصيني ، قبل وبعد زعامته للحزب ، أن طبيعة الثورة الصينية هي أنها « ثورة ديمقراطية برجوازية » . فمنذ ١٩٢٧ أبرز ماو أن الثورة الديمقراطية التي تزعمتها الطبقة البرجوازية ، قد سارت إلى طريق مسدود ، « إذ لم تكد الثورة البرجوازية الديمقراطية التي انطلقت من

قواشجوفج ، تبلغ منتصف الطريق » ، حتى اغتصبت قيادتها طبقة الكومبرادور وطبقة القيادة والوجهاء ، وحولتها إلى طريق معاد للثورة . أما عامة الناس من العمال والفلاحين ، وحتى البرجوازية ، فلم يحصلوا على شيء من التحرير السياسي والاقتصادي . ولذلك فلم تزل الصين « في حاجة ملحة إلى ثورة ديمقراطية برجوازية » . إن محتوى الثورة الصينية حسب توجيهات الاممية الشيوعية واللجنة المركزية لحزبنا ، هو الاطاحة بحكم الامبريالية وأداتها أمراء الحرب في الصين ، لانتماء الثورة الوطنية ، وتحقيق الثورة الزراعية للقضاء على الاستغلال القطاعي . وأكد ماو في رسالته إلى اللجنة المركزية للحزب في أبريل ١٩٢٩ أن « الثورة في المرحلة الحاضرة ، هي ثورة ديمقراطية وليست اشتراكية » .

وفي دراسته لحركة « مايو القومية » ، الح ماو على نفس الفكرة ، مشيرا إلى أنه لا يمكن أن نعتبر أن الثورة الديمقراطية البرجوازية قد تم انجازها ، إلا بعد القضاء بصورة أساسية على القوى الامبريالية الاجنبية ، والقوى القطاعية الداخلية ، وتأسيس دولة ديمقراطية مستقلة ، وإن انجاز الثورة الديمقراطية التي بدأها ، صحت يات حسن ، يعتمد على الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمقسم التقدمي من البرجوازية القومية .

وفي مرحلة متأخرة ، ردد ماو هذا عن طبيعة الثورة الصينية أبان الكفاح ضد اليابان في كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعي » . وفي ذلك الوقت ، تضافرت المهام الوطنية ، أي تحرير الصين من الاحتلال الياباني ، وهو أمر اقتضى جهودا هائلة من مجمل الشعب الصيني ، الذي تهدده التحول من وضع « شبه المستعمر إلى وضع المستعمر » . فذكر ماو « لقد كانت ثورة ٢٤ - ١٩٢٧ ثورة ديمقراطية برجوازية ، إلا أنها لم تنجز ، بل باءت بالفشل ، وأن الثورة الزراعية التي نقودها منذ عام ١٩٢٧ حتى اليوم ، هي ثورة ديمقراطية برجوازية أيضا ، إذ أن مهمة الثورة هي مناهضة الامبريالية والقطاعية ، وليست مناهضة الرأسمالية ، وسوف تبقى الثورة كذلك لفترة طويلة من الزمن » . إن هذه العبارة الأخيرة حاسمة في تتبع تطور فكر ماو ، إذ أن الحزب الصيني كان مستغرقا في فهم طبيعة الثورة ، لكنها لم تكن واضحة التمايز عن الثورة الاشتراكية ، بل كان الاعتقاد السائد ، هو أن الديمقراطية يمكن أن تتحول فورا إلى الاشتراكية . وهكذا إذا كانت الثورة الديمقراطية منفصلة ومتميزة نظريا من حيث الزمن والمضمون ، فقد أضاف ماو أيضا أنها منفصلة ومتميزة عمليا من حيث الزمن . وسرعان ما بدأ مفهوم طبيعة الثورة الصينية في الجلاء والتمايز بقوة عن كل من الثورة الاشتراكية والديمقراطية البرجوازية التقليدية . ولقد بدأ هذا التمييز عند ماو وبين الديمقراطية « الجديدة » وتلك « التقليدية » في كتابه « مهام الحزب الشيوعي في مرحلة مقاومة اليابان » في مايو ١٩٣٧ ، وليس في كتابه « الديمقراطية الجديدة » كما يشاع في الدراسات الغربية . ففي هذا الكتاب ،

واشترك الحزب الشيوعي بمقتضاه في ثورة صين يات
صن ، ليكتسب ملامحه الكاملة عند ماو ، مستندا الى
حتمية التطور التاريخي ، والمعادلة الخاصة
لثورة الصينية . ففي التقرير السياسي للجنة
المركزية الذي قدمه ماو للمؤتمر القومي السابع للحزب
الشيوعي ، أكد أن المنهاج العام للثورة يتلخص في :

١ - رفض أن يكون نظام الدولة في الصين ، قطاعيا
فاشيا معاديا للشعب . ٢ - استحالة اقامة دولة
للبرجوازية تمارس فيه الدكتاتورية الديمقراطية ليبرالية
الطراز . ٣ - استحالة اقامة نظام اشتراكي في المرحلة
المحددة من التطور التاريخي الاولى للصين ، حيث المهام
الاساسية هي معارضة الاضطهاد القومي والقطاعي ، مع
غياب الشروط اللازمة للاقتصاد الاشتراكي ، وبالتالي فلا
سبيل امام الصين ، سوى السلطة السياسية لحلف
الطبقات الاربع ، حيث الطبقة هي الطبقة العاملة ،
والقوى المحركة الرئيسية هي الفلاحون ، والبرجوازية
الصغيرة حليف يمكن الاعتماد عليه ، والبرجوازية القومية
قوة اقتصادية - اجتماعية ينبغي كسبها ، رغم طابعها
المذبذب . وقد ظل هذا الشعار « الجمهورية
الديموقراطية » بالمعنى الذي فهمه ماو ، مسلوحا
باعتباره شعار الثورة الصينية وهدفها لفترة كبيرة . بعد
انتصار الثورة ، على أن المشكلات العمالية الخاصة
 بالتنمية الاقتصادية في الصين . أجبرت ماوتسي تونج
على التخلي التدريجي عن مفهوم « الديمقراطية
الجديدة » باعتباره أساس سلطة الدولة . فقد استلزم
تطبيق « القفزة العظمى الى الامام » في الزراعة
الصينية ، انتزاع الاراضي التي وزعتها الدولة ابان فترة
« الديمقراطية الجديدة » ، وتطبيق اصلاح
الزراعي . فقد اعتبر ماو أن الانتاج الصغير هو قوة
دائمة للرأسمالية . بيد أن خطورته الحقيقية ، تكمن في
تعطيله للتنمية الاقتصادية ، على ان انشاء الكومونات
الزراعية ، كان يستهدف وضع الضوابط على الاقتصاد
التقائي والتبادل الحر . وبالتالي ضيق الفسائض
الزراعي ، لاحداث التراكم السلبي للاستثمار في
الصناعة . وغالبا ما كان ذلك معاكسا للمصالح الوقتية
للفلاحين . وثار التناقض بين البروليتاريا والرأسمالية
« بما فيها من اقتصاد سلعي صغير ، اقتصاد الفلاحين
الصغار » ، وبالتالي كان الحل الامثل لهذا التناقض عند
ماو ، هو التطور نحو الاشتراكية . اما معالجة
التناقضات « الثانوية » بين العمال والفلاحين ، فقد
خصص لها كتابه « ازالة التناقضات بين صفوف
الشعب » ، مجتهدا في ايجاد الصيغة الصحيحة لنجاح
التنمية الاقتصادية التي تستلزم الاشتراكية ، والحفاظ
على التحالف الطبقي ، الذي يقتضي التنازل لصالح
الاقتصاد السلعي الصغير .

اما المبدأ الدولي الذي يشكل الاساس الموضوعي
لانتصار الديمقراطية الجديدة . فهو عند ماو ظهور
ورسوخ المجتمع الاشتراكي السوفييتي ، فتحدد امكانية
قيام نمط جديد من الديمقراطية ، في وجود اوضاع
عالية ، تمثل فيها الاشتراكية السوفييتية ، ونهوض

أوضح ماو أن الدولة التي ستنشئها الثورة
الصينية « ستكون دولة برجوازية ديموقراطية من حيث
الشروط الاجتماعية الاقتصادية » . على أنها ستختلف عن
الجمهوريات البرجوازية التقليدية ، لأنها من حيث
الشروط السياسية المحددة ، يجب أن تقوم على اساس
التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية
الصغيرة والبرجوازية .

وبدأ هذا المفهوم يكتسب صلابة خاصة وقدر أكبر من
العمومية في ارتباطه بمجمل الظروف المشابهة في بعض
البلاد المتخلفة « بيد أن الثورة الديمقراطية البرجوازية
الجارية حاليا في الصين ، ليست ديموقراطية من الطراز
القديم والعام ، بل هي ثورة ديموقراطية برجوازية من
طراز جديد وخاص . ويأخذ هذا الطراز من الثورة ، في
النهوض حاليا في الصين . وفي كافة البلاد المستعمرة
وشبه المستعمرة الاخرى ، ونحن نسميه ثورة
الديموقراطية الجديدة » . ويمكن أن نلمح بسهولة
تجديدات معينة في هذه الفقرة : ١ - ثمة تمييز أصبح
حاسما بين الديمقراطية الجديدة ، والبرجوازية
الليبرالية التقليدية : ٢ - اتسم المفهوم بصالحيات
أوسع للتطبيق خارج الصين في الظروف المشابهة : ٣ -
تشترك الديمقراطية الجديدة . في بعض ملامحها مع كل من
الاشتراكية والرأسمالية ، فهي تسلم السلطة السياسية
للطبقات الشعبية ، تحت قيادة الحزب الشيوعي ، على
أنها تستند الى بناء اقتصادي تحت راسمالي ، ومن ثم
فهو من جهة ، تمهد السبيل للرأسمالية ، على أنها تخلق
الشروط الاولى للاشتراكية .

لقد عمقت هذه الرؤية الاضافات المنهاجية التي اضافها
لينين للماركسية ، فقد اعتبر ماركس أن الديمقراطية هي
صيغة البناء الفوقي السياسي ، الذي يعكس علاقات
الانتاج السائدة . وحيث أن أسلوب الانتاج الرأسمالي
يقوم على سيطرة الطبقة الرأسمالية على أدوات الانتاج ،
فلا يمكنه الا أن يضع السلطة السياسية أيضا في يدها .
على أن لينين عندما طالب البروليتاريا الروسية بخوض
الكفاح الديموقراطي ، بالتحالف مع الفلاحين ، أكد أن
شعار « ثورة الاشتراكية هو تحقيق « دكتاتورية العمال
والفلاحين الديمقراطية الثورية » . ومن ثم فقد تصور
شكلا للدولة ، يعتبره التناقض بين البناء التحتي
الرأسمالي « حيث ان روسيا تعاني من نقص التطور
الرأسمالي لا من افراطه » ، والبناء الفوقي الذي ينكر
دكتاتورية البرجوازية وينفيها في شكل للسلطة ، تمارس
فيه الطبقات الثورية دكتاتوريتها .

وكرس ماوتسي تونج هذا التعميم المنهاجي ، وطبقة
ليس فقط على الواقع الصيني ، وانما أيضا على البلاد
المتأخرة اقتصاديا ، والتي تعاني من الامبريالية
والقطاعية .

وهكذا تطور شعار « الجمهورية الديمقراطية »
باعتباره هدف الثورة الصينية الذي رفعه ماو منذ ١٩٢٧

حركة البروليتاريا في الغرب الرأسمالي ، وحركات التحرر الوطني في المستعمرات ، قوة عاتية « في العصر الذي تقوم فيه الامبريالية ، يستحيل ان تحرز ثورة شعبية حقيقية في أى بلد كان ، النصر بدون المساعدة المختلفة الاشكال من القوى البشرية العالمية » .

ثالثا : ماو وقضايا الديمقراطية الشعبية في الصين :

هذا الفهم لطبيعة الثورة الديمقراطية عند ماو ، لم يكن ادراكا هندسيا لضرورات نظرية مجردة ، وانما كان تطبيقا واعيا وخلاقا للماركسية ، والاساس النظرى لمهام الحزب ومسار الثورة عبر الدروب الوعرة في الشروط المحددة التي عايشتها الصين ، بما تشتمل عليه من منعطفات وانكسارات . وتكشفت عظمة مساو كمفكر وزعيم ، في قدرته على النقاط العناصر الجوهرية والمزج بينها وبين الضرورات العارضة الهامة ، دون افلات القوى الرئيسية . ان عبقرية ماو تكمن بالضبط في أنه قرأ الواقع الصينى بالنظرية بقدرة بالغة ، وفى معالجته لقضايا الثورة الديمقراطية في الصين ، برؤية ثاقبة . ويظهر ذلك في تحليل طبقات المجتمع الصينى ، وفى تحديد شكل الثورة ، والموقف من البورجوازية وجلائه لإدانة الثورة :

١ - « فى دراسته « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » التى تعود الى عام ١٩٢٦ ، رأى ماو أن المجتمع الصينى ينقسم الى طبقة كبار ملاك الاراضى ، وطبقة الكومبرادور ، وهما تمثلان أشد انواع العلاقات الانتاجية تاخرا ورجعية ، وتؤلفان معا أقسى خصوم الثورة ، والبورجوازية الوسطى التى تمثل علاقات الانتاج الرأسمالى في مدن الصين وأريافها . وقد أسماها « البورجوازية القومية » ، وتقف موقفا معارضا من الثورة ، فهى تتعرض لاضطهاد الامبريالية والاقطاعية . على أن الشكوك تساورها في البروليتاريا أيضا ، عندما تخوض غمار الثورة . ويتوقع ماو أن تنقسم هذه الطبقة على نفسها ، الى جناح يسارى ينضم الى موكب الثورة ، وجناح يمينى ينضم الى أعدائها . أما البورجوازية الصغيرة التى ينتمى اليها الملاك الصغار في الريف ، وأصحاب الحرف والمثقفون في المدينة ، فيمكن أن يجرفها تيار الثورة . أما أشباه البروليتاريا في الريف والمدن ، والفلاحون الفقراء ، فيشكلان الاغلبية الساحقة من الشعب الصينى ، وهم أشد الطبقات حاجة للثورة . أما البروليتاريا فهى رغم قلة عددها ، تمثل قوى الانتاج الجديدة في الصين ، وهى أكثر الطبقات تقدمية في الصين ، وقائدة الحركة الثورية ، والحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة . ومن هذا التحليل ، خلص ماو الى أن أعداء الثورة هم امراء الحرب والاداريون الكبار وطبقة الكومبرادور وطبقة كبار ملاك الاراضى ، والقوة القائدة للثورة هي البروليتاريا الصناعية ، واقرّب أصدقائها هم اشباه البروليتاريا والفلاحون الفقراء والبورجوازية الصغيرة بمختلف تباينها ، كما يمكن كسب قطاع هام من البورجوازية

القومية . واعتبر ماو أن مهمة الحزب ، هي قيادة الثورة . على أن هذا التحليل بدأ يتصف بدرجة أكبر من التحديد ، وخاصة في الموقف من الفلاحين ومن البورجوازية القومية . « فى كتابه « الثورة الصينىة والحزب الشيوعى الصينى » عام ١٩٣٩ انقسمت البورجوازية الى بورجوازية كبيرة ذات طابع كومبرادورى ، وبورجوازية وطنية ، فالكبيرة هي طبقة تخدم مباشرة مصالح البلاد الامبريالية ، وتنقسم الى كتل مختلفة من حيث انتمائها لعدة دول . أما البورجوازية القومية ، فهى طبقة ذات وضع مزدوج . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ماو يستخدم تعبيرى « بورجوازية قومية » ، « بورجوازية متوسطة » بمعنى واحد ، بطريقة متبادلة . وهو فى ذلك يصدر عن منطلق مختلف عن مدلول المصطلح في الفكر الماركسى ، الذى يقسم الطبقات ليس وفقا لانتماءاتها القومية ، وانما بناء على موقعها من علاقات الانتاج ، فما أسماه « بورجوازية وسطى » هى لدى الماركسية كبيرة ، رغم اتسامها بالطابع القومى .

أما الفلاحون فقد وصفوا بأنهم « حليف طبيعى للبروليتاريا ، والقوة الرئيسية في صفوف الثورة الصينىة » على أنه لا يمكن للفلاحين أن يحققوا تحررهم الا بقيادة البروليتاريا . ان تعبير القوة الرئيسية والقوى المحركة الأكثر اتساعا ، قد أدخل فهما جديدا لقضية الثورة الصينىة ، ابتكره ماو في مواجهة الماركسية التقليدية في الحزب ، بزعماء لى لى سان وتسو دوشيو . وبهذا المفهوم ، حطم ماو نهائيا عدم الثقة في قدرات الفلاحين الثورية التى ورثها الصينيون عن بعض فصائل الحركة الشيوعية . وكان ماو قد بدأ حملته على هذا المفهوم التقليدى منذ ١٩٣٠ ، عندما رد على التقليديين قائلا « ولكن اذا كان من بين أعضاء الحزب ، من يخاف من نمو قوى الفلاحين ، ظلنا انها بتفوقها على قوى العمال ، سوف تلحق الضرر بالثورة ، فاننا نعتبر نظرتهم هذه خاطئة أيضا . ذلك انه فى مجرى الثورة في الصين شبه المستقرة ، يمكن أن تفشل نضالات الفلاحين فقط ، في حال حرمانها من قيادة العمال . أما ان تصاب الثورة بضرر بسبب نمو نضالات الفلاحين وتفوقها على قوى العمال ، فهو أمر مستحيل » ، على أنه فيما بين هذين العامين « ١٩٣٠ - ١٩٣٥ كان قد تخلص عن تصور نضالات الفلاحين باعتبارها مجرد نصير للانتفاضات في المدن ، الى اعتبار أن شكل الثورة الصينىة ، يتحدد في الارياف بين الفلاحين الذين يهيون في ثورة مسلحة تحت القيادة الصينىة ، وهو ما أسمى بعد ذلك « تطويق الريف للمدن » .

٢ - وعلى نقيض التصور التقليدى المستمد من مفهوم ماركس ولينين وتروتسكى والقادة الآخرين للحركة الشيوعية ، عن شكل الثورة المزمع تفجيرها ، القائم على انتفاضة مسلحة في المدن تحسم الصراع في فترة قصيرة ، ولا تبدأ قبل أن تتمكن الدعاية السياسية الثورية من عقل البروليتاريا . أما الريف والفلاحون ،

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر ١٩٧٥ ضرورة « نقد وجهة النظر العاطفية في الحزب ، والقائلة باستحالة تحالف البرجوازية القومية مع العمال والفلاحين ، من أجل مقاومة اليابان » . وأوضح ماو ضرورة هذا التحالف مع الطبقة ككل ، دون تقسيمها الى يمين ويسار ، بل لقد لجأ الى تقرير امكانية جذب كتل معينة من البرجوازية الكبيرة للنضال ضد الغزو الياباني ، مؤكداً أن الضرورة التكتيكية تجيز للبروليتاريا اضعاف العدو ، وتعزيز قواها الاحتياطية ، عن طريق الاتحاد بدرجة معينة ، وفي شروط محددة ، مع تلك الكتل المعادية للغزو الياباني .

وفي فترة الحرب الاهلية . ادخل ماو مصطلحا جديدا هو « البرجوازية البروقراطية » واعتبرها حليفاً للامبريالية والاقطاعية « وهي الطبقة التي تستغل من خلال سيطرتها على جهاز الدولة الانتاجي والحكومي ، وهي ممثلة في بعض قيادات الكومنتانج » . وأكد ماو أن ان الانتصار على خصوم الثورة للديموقراطية رهن بنجاح الجبهة الشعبية ، وبالتالي الموقف الصحيح من البرجوازية القومية .

وايضا : السياسة الاقتصادية والنظام السياسي للديموقراطية الجديدة عند ماو :

اثر الانتصار التام في الحرب الاهلية على الكومنتانج ، أعلن ماو أن « للبرجوازية القومية أهمية كبيرة جدا في المرحلة الراهنة ، فالامبريالية التي تقف في وجهنا ، عدو شرس جدا » . كما أن الصناعة الحديثة في الصين ، مازالت تشكل قسما ضئيلا جدا في مجمل الاقتصاد الصيني . ولجابهة الاضطهاد الامبريالي ، ودفع الاقتصاد المتأخر الى أعلى ، ينبغي للصين أن تفيد من رأسمالية المدن والريف ، باستخدام جميع عواملها المفيدة . ان سياستنا الراهنة تقوم على تحديد الرأسمالية وليس ازلتها » . وقد أكد ماو ، منذ مدة طويلة ، أن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الجديدة ، لن تعتمد الى نزع الملكيات الخاصة ، ولا الى مصادرة المشروعات الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية القومية ، بل ستشجع نموها ، غير أنها لما كانت تعارض مجتمعا تمارس فيه البرجوازية الدكتاتورية ، فانها تهدف في المجال الاقتصادي ، الى تأميم رؤوس الاموال الضخمة ، ومصادرة المشروعات الاحتكارية ، وتلك التابعة للخونة والرجعيين ، بالإضافة الى توزيع الاراضي التي في حوزة كبار الملاك . وهكذا يمكن القول ، بأن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الشعبية عند ماو ، تجري على الاسس التالية : ١ - اصلاح الزراعي الذي يحطم الاقطاعية . ٢ - تحديد الرأسمالية بمصادرة المشروعات الاحتكارية والضخمة ، وتشجيعها في الوقت نفسه ، بحماية ملكيات ومشروعات البرجوازية القومية

أما النظام السياسي للديموقراطية الجديدة فلم يكن عند ماو تصور واضح عنه . فعندما كان يقوم بجمع المعلومات عن حركة الفلاحين في هونان ، يبدو أنه وجد ضالته ، واتفقت لديه صورة اتحادات الفلاحين ، مع

فهما عضد ونصير كفاح البروليتاريا ، فقد أدرك ماو أن الظرف الدولي المحيط بالصين ، والذي أدى الى تقاسم عدة دول امبريالية كبرى للنفوذ داخلها ، والطابع العسكري للحكم الطبقي ، والضعف الشديد للبروليتاريا في المدن ، يجعل الامر مختلفا في الصين . وينبغي للثورة أن تتخذ شكل الانتفاضة المسلحة التي تستطيع أن تحرر مناطق ارتكاز رئيسية للثورة ، يمكن توسيعها عبر الكفاح طويل الامد ، بوسائل الحرب الشعبية ، التي تستند الى ظهور فلاح لا ينفذ . ولقد تعلم ماو من الدروس الثمينة للحركة القومية ، أن من يكسب الريف يربح الصين . وقد استوعب هذه الخبرة منذ اضطراره بكتابة تقرير عن حركة الفلاحين في هونان ، عارض فيه وجهة النظر السائدة في الحزب وقتئذ ، التي تدعو حركة الفلاحين ، مؤكداً أن « الجماهير العظيمة من الفلاحين ، قد نهضت لاداء رسالتها التاريخية ، وأن القوى الديمقراطية في الريف ، قد نهضت للاطاحة بالاقطاعية ، التي هي أساس الحكم الاستبدادي ، وكانت منذ آلاف السنين حجر الزاوية الذي ارتكزت اليه الامبريالية وامراء الحرب والموظفون الفاسدون » . وهدف الثورة الوطنية هو الاطاحة بهذه القوى . وفي سبتمبر ١٩٢٧ قاد ماو انتفاضة الفلاحين في منطقة حدود هونان وجيانجشي الشهيرة . وانشأ نواة الجيش الاحمر ، وقاده الى جبال جينكيانج حيث انشأ قاعدة الثورة الاولى . وبهذا استلهم ماو أسلوب الثورة الرئيسي من خبرة الشعب الصيني وتجاريه الطويلة ، وأدرك أن « ظهور منطقة واحدة صغيرة أو عدة مناطق ذات سلطة سياسية حمراء ، وسط تطويق السلطة السياسية البيضاء في بلد واحد - وهي ظاهرة لم تعرفها سوى الصين وقتئذ - هو أمر ممكن ، وأن هذه الظاهرة تعود الى الانقسامات والحروب المستمرة داخل الطبقة الحاكمة ، وبالتالي عارض ماو التيار التقليدي القائل بوجوب كسب الشعب قبل شن الهجوم المسلح ، باعتباره نظرة لا تتفق مع الظروف الواقعية للثورة الصينية ، ان ينبغي ادراك أن الضعف الملازم لاجهزة الطبقات الحاكمة القائمة على اقتصاد متأخر ، يتيح امكانيات رحبية ، يمكن أن تتطور على امتدادها الثورة الضمنية المنطلقة من قواعد محررة » .

٣ - وقد خلص ماو ، الى أن حلف الطبقات الاربع ، لا بد أن يستخدم أداة سياسية ، هي « الجبهة الشعبية » ، ومهمتها هي الاستيلاء على السلطة . وهذه الجبهة تتسع وتضيق حسب الظروف المحددة للكفاح ، ولكن مركز الثقل في هذه الجبهة هو مسألة البرجوازية القومية . ولقد حملت الكتابات الاولى موقفا متشددا من البرجوازية ، نتيحة للمذابح التي دبرها الكومنتانج للحزب الشيوعي في ١٩٢٧ . ففي كتابه « تحليل لطبقات المجتمع الصيني » قسم البرجوازية الوسطى التي وصمها بالتذبذب ، الى يمين ويسار ، وبالتالي فقد حتم التحالف مع الثانية ضد الاولى ، بل لقد برزت شكوكه ايضا تجاه « البرجوازية الصغيرة » . على أن موقفه قد تطور ابان الكفاح ضد الغزو الياباني ، فقرر في

النموذج الذي هو الوجدان الثوري المصيفي ، والذي تحدث عنه ماركس في كومونة باريس ، وتكلم عنه لينين في سوفيت بتروجراد ، وهي منظمات جماهيرية أفرزها الكفاح الفلاحى التلقائى ، نظمت العنف ضد الطبقات الرجعية ، وجمعت بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة .

على أن تصور ماو للنظام السياسى للديموقراطية الشعبية ، قد تطور عندما طرح شعار « الجمهورية الديمقراطية » واعتبر أن المدلول السياسى والتنظيمى لهذا الشعار ، هو : أ - ينبغى ألا تكون الدولة والحكومة خاضعتين لطبقة واحدة . ب - أن الشكل التنظيمى الحكومى ، يقوم على نظام المركزية الديمقراطية ، أى أنها تمارس الديمقراطية والمركزية فى وقت واحد ، وتتجددان لديها فى شكل محدد . ج - أن على الحكومة أن تمنح الشعب ، جميع الحريات السياسية اللازمة ، وخاصة حق التنظيم .

وفى كتابه « الديمقراطية الجديدة » ، قطع ماو شوطاً أطول فى إيضاح هذا النظام ، فميز بين نظام الدولة الذى يعنى مسألة مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدولة ، و « نظام السلطة » الذى يعنى الشكل الذى تبنى عليه السلطة السياسية وجهاز الحكم . وهنا فإن نظام السلطة مرة أخرى ، يقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية ، فاقترح أن تقوم الصين وقتها بتبنى نظام مجالس نواب الشعب المتسلسلة من مجلس نواب الشعب القومى ، حتى مجالس نواب الشعب فى المقاطعات والمحافظة والمراكز والنواحى ، وكل مجلس فيها يجب أن ينتخب الهيئة الحكومية التى على مستواه ، بحيث يطبق نظام انتخاب ، يتمتع فيه الجميع بالمساواة الحقة .

وأكد ماو فى ١٩٤٥ أن الجمع بين المركزية والديموقراطية ، هو الحل المناسب لمشكلة الصين السياسية . وقبل انتصار الثورة ، أعلن ماو فى تقريره أمام الدورة العامة الثانية للجنة المركزية ، أن جميع الظروف ناضجة لعقد مؤتمر استشارى سياسى ، وتشكيل حكومة ائتلافية ديموقراطية . وقد انعقدت هذه الهيئة بعد التحرير ، وأصدرت ثلاث وثائق أهمها « البرنامج المشترك » الذى أعلن أن القاعدة السياسية للصين هى « الديمقراطية الجديدة » . ثم أعلنت جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ . وصدر قانون الانتخاب فى أول مارس ١٩٥٣ ، وفيه أقر حق الانتخاب العام لكل الراشدين البالغين من العمر ١٩ عاماً فيما عدا ملاك الاراضى الفاسدين ، واعداء الثورة ، وكل هؤلاء المحرومين من حقوق التصويت بناء على القانون ، ويشملون كل من يخرج عن تصنيف وتعريف الطبقات الأربع المذكورة .

ثم أعلن الدستور فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وأعلن فيه أن الصين الآن فى مرحلة انتقالية للتقدم نحو المجتمع

الاشتراكى ، وأن الدستور يعكس احتياجات البلاد خلال فترة الانتقال . وتحت عنوان مبادئ عامة ، بدأ الدستور بالإشارة الى الانماط المختلفة للملكية وسائل الانتاج ، ورقبت المادة « ١٠ » حماية قانونية للملكية الرأسمالية ، مع تقييدها وتحويلها . واختفى مصطلح الديمقراطية الجديدة تماماً باعلان دستور يناير ١٩٧٥ أن جمهورية الصين الشعبية ، دولة اشتراكية لدكتاتورية البروليتاريا .



من العرض السابق ، تأكد لدينا افتراض رئيسى ، مفاده أن ماوتسى تونج ، لم يتمرد على المنهج العام للماركسية - اللينينية وعناصرها الرئيسية بصدد قضية الديمقراطية الشعبية ، فقد أكد ماركس أن الثورة الاشتراكية تترث منجزات الديمقراطية ، وشدد أنجلز على ضرورة اشتراك البروليتاريا فى الثورة الديمقراطية البرجوازية ، وعالج لينين على أساس نظرية الثورتين ، المهام الثورية للبروليتاريا فى البلاد التى تقتصف باقتصاد متأخر شبه اقطاعى ، ولاحظ أن مهام الثورة الديمقراطية ، تنتقل فى عصر الامبريالية الى عائق البروليتاريا ، بالتحالف مع الفلاحين ، دون أن تستطيع تحطيم علاقات الانتاج السائدة فوراً ، وطور ماوتسى تونج هذا الخط ، وحقيقه على ظروف الصين ، مما أكسبه درجة محددة من التفرد .

وهكذا نخلص بإمكان ايجاز تعريف الديمقراطية الشعبية عند ماو ، بأنها الدولة التى لا تقوض علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولكنها تتميز بشكل للسلطة تسيطر فيه الطبقات الثورية . فعلى الصعيد الاقتصادى ، تتسم هذه الدولة بعلاقات انتاج تختلط فيها الرأسمالية مع الاشتراكية وتنسفن الاقطاعية ، وعلى الصعيد السياسى تتميز هذه الدولة بما يلى

١ - وجود اداة للحكم الشعبى المباشر ، لا يتوقف عند مجرد الادلاء بالاصوات فى الانتخابات الدورية ، وانما يجسد سلطة الطبقات .

٢ - كافة الحقوق الديمقراطية متاحة للكادحين فقط ، وتحرم منها العناصر الاقطاعية والمعادية للثورة .

٣ - يجمع جهاز الديمقراطية الجديدة ، بين مميزات الحكم المباشر ، وفضائل المركزية . فهذا الجهاز ينتشر فى كل مستويات الحياة الاجتماعية : القرية والمصنع والمدينة والمقاطعة والجمهورية القومية ، ويجمع كل من لهم حقوق الانتخاب وغيرها من الحقوق .

٤ - يحل هذا الجهاز محل جهاز الدولة القديم ، حيث لا ينفصل العمل الفنى للإدارة ، عن الممارسة المباشرة للسلطة ، وانما يتوجدان فى جهود العمال والفلاحين الفقراء ، وخاصة حينما تتكشف هذه الطبقات ، بعلوم الحساب ومبادئ الرقابة والتوزيع ، وبالعوى السياسى .

١٩١٧ بعنوان « دراسة التربية البدنية » وقد عكس هذا المقال ، تبجيلا واضحا لقيمة الحرية وروح المبادرة الفردية والعمل الواعي غير المقيد بأطر أو ضوابط يلتزم بها ، وتحد من انطلاقه وحرية . وكذلك مقال « الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية » الذي أكد فيه على أهمية الوعي والارادة ، مضيفا الى ذلك « عنصرا جديدا » وهو فكرة اتحاد قومي كبير ، يتم الوصول اليه ، عن طريق تجميع « اتحادات » أضيق نطاقا ، يضم كل منها فئة خاصة من السكان .

وقد خلق على هذا الاتحاد ، أهمية عظمى ، تعبر عن ولع مبكر بالعمل التنظيمي ، سيؤثر بعمق على مجرى حياته السياسية على امتدادها ، يقول « ان انحطاط الدولة وآلام الانسانية وصلت الى نقطة الذروة ، ومن بين الوسائل الكفيلة بايجاد العلاج ، توجد وسيلة أكثر جوهرية : الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية . . ومن الواجب ان يتحقق هذا الاتحاد . ان عصرنا الذهبي ، عصر عظمتنا واشراقنا لفي انتظارنا . »

ولكن هذه المارحلة التي أكد فيها ماو على الحرية الفردية وروح المبادرة ، لم تطل ، فمما لبست « ماو » ان اتجه الى الاخذ بالتصور اللينيني . عن المركزية الديمقراطية منذ اواخر عام ١٩٢٠ ، وهي المرحلة التي بدأ فيها اعتناق « ماو » للأفكار الماركسية ، وتكرين الحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد مؤتمره الاول في يوليو ١٩٢١ .

ومن أهم ما كتبه « ماو » آنئذ تعديرا عن هذا التحول « يجب ان نطبق يحزم » في مجال التنظيم ، مبدأ الحياة الديمقراطية الموجهة في ظل المركزية ، وينبغي لاجهزة الحزب القيادية ، ان تضع خطا صحيحا في التوجيه ، حتى توصل نفسها لتكوين « مراكز القيادة » . وتنبولر افكاره التنظيمية ، في هذا الاطار بشكل أكثر تحديدا ، عندما يكتب « ضد الليبرالية » عام ١٩٢٧ فيقول « ان الليبرالية في المنظمات الثورية مضرّة للغاية ، وهي تشق الوحدة ، وتفتت العلاقات وتسبب الخمول في العمل ، وتورث الخلاف ، وهي تجرد الصفوف الثورية من التنظيم الدقيق والضبط القوي المحكم ، وتقف حاجزا دون تنفيذ السياسات بصورة كاملة . . انها اتجاه مضر خطير » . ثم يزداد انعطافا نحو المركزية ، عندما يكتب في العام التالي عن « دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الوطنية » « يجب علينا ان نؤكد من جديد ، على النظام الحزبي ، وذلك بخضوع الأفراد للمنظمة ، وخضوع الاقلية للاغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا ، وخضوع كل الحزب للجنة المركزية . ان كل ما يخرق اي بند من بنود هذا النظام يعتبر مخربا لوحدة الحزب » .

ثم يكتب عام ١٩٤٥ عن « الحكومة الائتلافية » فيشير في سياق حديثه الى أنه « يجب ان نؤكد جميع قوى حزبنا ، وفقا لمبادئ التنظيم والانضباط التي تقضي بها المركزية الديمقراطية » .



« ان احدي قواعد النظام الحزبي هي خضوع الاقلية للاغلبية ، فيجب على الاقلية بعدما ترفض آراءها ان تدعم القرار المتخذ من قبل الاغلبية »

ماوتسي تونج - ديسمبر ١٩٢٩

[٤] صياغة القرار السياسي

في العهد الماوي

وحيد محمد عبد المجيد

على قدر ما كان ماوتسي تونج ، يؤمن بأن الافكار تنبثق من التاريخ ، فقد كان على قناعة راسخة - في الوقت ذاته - بأن هذه الافكار ، تؤثر في مسنن التاريخ . . وان فكره - بنوع خاص - اداة لتغيير المجتمع .

وربما من هذه العلاقة ، تنبع أهمية دراسة تطور فكرة التنظيم السياسي عند ماو ، وتجسيدها العملي في بناء الحزب الشيوعي الصيني . ويلزم لذلك ان نتقّب ، على ضوء ما هو متاح من معلومات ، فكر ماو التنظيمي ، على مدى تطوره ، بدءا من مرحلة ما قبل الماركسية ، الى مرحلة ما بعد الثورة الثقافية .

فكرة التنظيم السياسي عند « ماو » قبل ١٩٤٩ :

- من أهم الوثائق التي يعتمد عليها لدى البحث في المراحل الاولى لتكوينه الفكري ، المقال الذي نشره عام

ولئن كان « ماو » يبدؤ متصاعا للأفكار الماركسية الكلاسيكية حول المركزية الديمقراطية ، فإن هذا لم يحل دون تميزه الواضح ، في رؤيته للطبيعة الاجتماعية للتنظيم السياسي ، ذلك أن « ماو » - وبالدقة منذ عودته الى مسقط رأسه في هونان ربيع ١٩٢٥ - بدأ يسير في طريق بناء « تنظيم سياسي » ، تكون قاعدته الرئيسية من الفلاحين ، قبدأ في تنظيم روابط فلاحية ، في نفس الوقت الذي يتقلب فيه في عديد من المناصب الادارية في جهاز الحزب الشيوعي وجهاز الكونتائج « الحزب القومي الليبرالي » الذي كان يقود الحركة الوطنية في الصين ، حيث دفعت الاممية الثالثة الشيوعيين الصينيين ، الى الانتماء للكرمنتائج بذواتهم الفردية .

ويذكر ادجار سنو ، الصحفي الامريكى في « النجم الاحمر فوق الصين » ، أن « ماو » ذكر له بنفسه « أنه لم يع أهمية الفلاحين وطاقتهم الثورية الا منذ عام ١٩٢٥ » ، ومنذ ذلك الوقت ، اخذ « ماو » يتجاوز فكرة « الثورة العمالية » وتأكدت افكار ماو ، الخاصة عن الفلاحين بعد مذابح ١٩٢٧ التي قام بها « شيانج كاي تشيك » ضد الشيوعيين ، وذهب ضحيتها حوالى ثلاثين الفا منهم ، مما ترتب عليه تدمير قاعدة الحزب المدينية ، فأتجه ماو مباشرة الى انشاء منظمة ذات أصل فلاحى خالص ، هادفا من ذلك الى أن تلعب هذه المنظمة الدور الذي جعله السوفيت وقفا على « حزب البروليتاريا وجدير بالذكر أن تطوير هذه الفكرة بصراحة ووضوح ، كان امرا تكتنفه صعوبات ، نظرا لما تمثله من خروج على الخط الذي فرضه الكومنترن على الحزب الشيوعي الصينى ، فقد ورد في قرار اللجنة التنفيذية للاممية فى اغسطس ١٩٢١ « أن هيمنة البروليتاريا ، وتطور الثورة ، لا يمكن ضمانهما الا اذا أصبح الحزب الشيوعي الصينى حزبا بروليتاريا ، لا فى خطه السياسى فحسب ، بل أيضا فى تركيبه ودور العمال فى اجهزته القيادية » . ورغم ذلك ، ظل « ماو » على قناعته بأن « من يكسب الفلاحين يكسب الصين » وتابع استراتيجيته التنظيمية المستندة الى الفلاحين والمراكز الريفية ، رغم ماواجهه من ضغوط متزايدة .

ماو وزعامة الحزب الشيوعي الصينى :

ان الصيغة الرئيسية فى افكار « ماو » عن التنظيم السياسى منذ ارتقاؤه الى زعامة الحزب الشيوعي الصينى فى يناير ١٩٣٥ ، هي صيغة « كتلة الطبقات الاربع المؤلفة من الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية » ، واذا كانت هذه الصيغة تجد اساسا لها فى بعض الادبيات الماركسية ، فانه مما تميز به « ماو » ، أنه لم يعتبرها مجرد مرحلة مؤقتة ، وانما « تعاون طويل المدى على نحو أثبت وأكثر دواما » ، فيما أسماه بالظروف الخاصة بالثورة فى بلد تابع . وكانت هذه الفكرة كذلك ، محور خلاف مع الكومنترن ، الذى لم يكن مستعدا لتقبل صيغة التعاون مع عناصر بورجوازية ، بينما كانت سياسته الرسمية تصف

الاشتراكيين الديمقراطيين بأنهم « عدو رئيسى » . ويرى ستيفارت شرام ، فى دراسته عن « ماو » نصوص مختارة ، ان استراتيجية « ماو » التنظيمية فى هذه المرحلة ، كانت تشمل بالاضافة الى تلك المشكلة - مشكلة الفئات غير العمالية فى التنظيم السياسى - مسألة اخرى تتعلق بكيفيات الحركة الثورية ، وتثير بدورها عددا آخر من المشكلات عن الروح العسكرية وحرب الانصار ودور الجيش الاحمر . فى اطار الروابط بين السياسة والحرب . ومن المهم اللقاء الضوء على حقيقة ان ماو ظل على ايمانه بأهمية المبادرة الفردية والنشاط الواعى فى حرب الانصار « باعتبارها حريا من صنع وحدات صغيرة ومعزولة » . والواقع أن الدور المتزايد الذى ستلعبه المؤسسة العسكرية فى الصين فيما بعد - ابان الثورة الثقافية - يمكن أن نلمح اساسه الاولى ، فى أحد مبادئ حرب الانصار عند ماو ، وهو المزج بين الفتح العسكرى واعادة البناء والتعمير ، وهو ما يعنى اضطلاع الجيش الاحمر بفهام تنظيمية ، تقع فى نطاق دور التنظيم السياسى أصلا . ذلك أن محاولة ماو لأن يكسب الفلاحين ، دفعته الى اصلاح الارياض ، فورا تحرير أى اقليم مهما كان صغيرا ، وعدم انتظار النصر النهائى ، للشروع فى مرحلة البناء ، وهكذا بات على عاتق الجيش الاحمر ، ان يجرى عملية اصلاح زراعى فى الاقاليم التى يدخلها .

وفى هذه المرحلة ايضا ، حرص ماو - عندما كتب حول حكومة التحالف فى ١٩٤٥ - على التمايز عن النموذج السوفييتى « يتساءل بعضهم عما اذا كان الحزب الشيوعي الصينى سيلجأ ، بعد استيلائه على السلطة ، الى اقامة دكتاتورية البروليتاريا نظام الحزب الواحد ، على غرار نموذج روسيا » . وجوابنا على ذلك ، ان هناك فارقا مبدئيا بين دولة الديمقراطية الجديدة القائمة على اساس تحالف عدة طبقات ديمقراطية ، وبين دولة دكتاتورية البروليتاريا . فطوال فترة الديمقراطية الجديدة ، لن نستطيع ، ولن يكون واجبا علينا ، ان نقيم فى الصين نظاما دكتاتوريا تمارسها طبقة واحدة ، ووضعنا احتكاريا ممنوحا لحزب واحد . ليس ثمة ما يدعونا الى رفض التعاون مع أى حزب أو تجمع اجتماعى أو شخصية ، اذا أبدوا استعدادهم للتعاون معنا . ان النظام الروسى نتاج لتاريخ الروسى ، ولنسوف يكون النظام الصينى نتاج التاريخ الصينى » .

وجدير بالذكر ، ان تعاون ماو ، مع العناصر البورجوازية ، الذى قام فى الاصل على اساس براجماتى ، تسكرس نظريا بادراج هذه العناصر ضمن « الشعب » حيث تبلورت افكار ماو ، فى مجرى أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ووجدت صياغتها النهائية فى مفهوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » .

ماوتسى تونج فى الحكم :

طوال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الصينية الشعبية ، وحتى حوالى عام ١٩٥٦ ، لم تكن الجمهورية الفتية تتميز عن النموذج السوفييتى الا من حيث شكل

اعتقاد ، بأنه اذا ما أطلقت الحرية للمواطنين ، فلن يستخدموها الا في انتقاد مظاهر سوء استخدام السلطة فقط ، ولن يشككوا في مبادئ النظام الجديد ، ولكن هذا الحساب لم يكن صحيحا ، فقد راح المثقفون على وجه الخصوص ، يهاجمون بشدة سيطرة الحزب الشيوعي على مختلف جوانب المجتمع ، وهنا - كما يقول ستيفارت شرام - دار ماو حول نفسه ١٨٠ درجة ، وفضل أن يحقق بوساطة المركزية والانضباط التنظيمي ، ما لم يستطع أن يحققه من خلال تحرير الارادة الفردية .

- وكانت هذه التجربة نقطة تحول هامة ، لا في البناء التنظيمي للحزب فحسب ، بل في حياة الصين كلها . فقد نتج عنها طرح فكرة القفزة الكبرى الى الامام ، في ميدان الانتاج ، وسياسة السير على قدمين ، في الصناعة ، أي التطوير المتوازي للوحدات الصناعية الكبيرة ، ولعدد ضخم من الوحدات الريفية الصغيرة والبداوية . ونلاحظ أن اللامركزية في القرارات الفنية ظلت قائمة ، بل لعلها اتسعت نسبيا مع السياسة الجديدة ، حيث اقتضى الاهتمام بتطوير مؤخرة البلاد ، درجة اكبر من تعبئة طاقات الشعب ، في اطار رحب من اللامركزية ، ومع ذلك فثمة مسائل أساسية ظلت وفقا على القرارات المركزية ، أهمها تخصيص الموارد المادية ، وأمسور الادخار والاستهلاك ، وتحديد أسعار السلع والخدمات ، والتجارة الخارجية .

- وتواكب مع هذه التطورات ، تأسيس الكومونات الشعبية ، في صيف ١٩٥٨ ، والحكومة الشعبية عبارة عن اندماج عدد من التعاونيات في وحدة كبيرة ، وهي التنظيم الاساسي للسلطة السياسية على المستوى القاعدي ، من حيث انها تمارس كل وظائف الدولة : الامن عن طريق تسليح المواطنين وتشكيل الميليشيا ، العدالة والشرطة ، الادارة المالية ، التعليم والثقافة . وهي كذلك أداة التربية العقائدية للشعب وشحنه بالروح الاجتماعية ، بمعنى انه يمكن اعتبارها وحدة قاعدية لسلطة الدولة ، في الاطار المسموح من اللامركزية .

- ويجمع المتخصصون في الدراسات الصينية ، على انه كان يساور القيادة الصينية تفاؤل عريض ، بصدد نتائج هذه التجربة ، الا ان الامور سارت على نحو غير مرض ، ومع ظهور بوادر اخفاق التجربة ، بدأ يظهر تيار داخل الحزب ينادي باعادة تقويم الكومونات الشعبية ، ويعترض على ما أسماه بنزعة المغامرة فيها ، ومنذ تلك اللحظة ، بدأ الانقسام في صفوف الحزب الشيوعي الصيني ، بظهور جناح على يمين ماو يرى ضرورة عقلنة القرارات ، واعطاء أولوية للتطوير الاقتصادي ، والاستفادة من التكنولوجيا الغربية .

وكان هذا التمايز داخل الحزب ، هو أساس اتجاه ماو ، الى احداث « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ، التي ما أن أنجزت « تطهير الجامعات واجهزة الثقافة » حتى اتجهت الى « تطهير الحزب الشيوعي الصيني » .

التنظيم السياسي وتصور الدولة . وقد أشار ماو ، الى هذا الفارق بقوله « ان النظام الذي قام في روسيا ، كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي ، وقد أفضى الى دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد . وتطور الصين التاريخي في العصر الراهن ، سيولد بنية مطابقة له . فليسوف يقوم ، لفترة طويلة من الزمن ، شكل مناسب من أشكال الدولة وتنظيم السلطة ، ضروري لنا ، ومختلف عن النظام الروسي : دولة الديمقراطية الجديدة » والذي يميز هذا التصور عن « الديمقراطية الشعبية » الاخرى التي أقيمت في أوروبا في العصر نفسه ، هو الاسهام الاكبر للعناصر البورجوازية ، لا في الثورة فحسب ، ولكن كذلك في دكتاتورية الشعب الديمقراطية . كما يعد نظام القرارات - خاصة القرارات الفنية - عنصرا هاما من عناصر الخلاف مع النموذج السوفييتي . فاللجنة المركزية في الصين ، هي التي ترسم الخطوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، ولكنها أقل اهتماما بالقرارات الفنية . ففي ميدان التخطيط ، يقوم النموذج السوفييتي على مستويات ثلاثة :

- ١ - صياغة الحزب للمشروع ، متضمنا الخط السياسي العام ومفصلا من الناحية الفنية .
- ٢ - ارساله الى الوحدات الجماهيرية أو مراكز الانتاج ، التي تضيق اليه تجاربها وخبرتها .
- ٣ - اعادته الى المستوى العلوي المركزي ، ليضعه في شكله النهائي .

وقد اتجه ماو ، الى الغاء المرحلة الاولى ، هادفا بذلك الى أن يبدأ التخطيط من القاعدة . وقد أتاح ذلك هامشا أكبر من الاستقلال الذاتي للوحدات القاعدية على الأقل ، من الناحيتين الفنية والمالية ، حيث تظل القيادة المركزية هي التي تقرر الخط السياسي العام ، والقرار بصده يظل محصورا في دائرة ضيقة لا يتعداها .

- وقد شهدت اللامركزية ، النسبية ، قدرا من الانتعاش أثناء اطلاق حملة ذع مائة هرة تفتتح ومائة مدرسة فخرية تنبأى ، مع خطاب ماو في فبراير ١٩٥٧ ، حيث كان أعضاء الحزب ، بل والمواطنون العاديون ، يلقون التشجيع لانتقاد السلطات على مختلف الاصعدة : السياسية والادارية والاقتصادية . وقد اتسمت هذه المرحلة بمسحات ليبرالية ، ربما كان الهدف منها ، تجنب حدوث انفجار ، كذلك الذي حدث في المجر ، والذي ألقى ماو ، مستوينا على « روح الحكام البيروقراطية واساليبهم الفعمية » . ووضع ماو اطارا للنقد لا يتجاوزه « يتكون نظام مركزيتنا الديمقراطية من الوحدة بين الديمقراطية والمركزية ، وبين الحرية والنظام . وفي ظل هذا الوضع ، يتمتع الشعب بقسط وافر من الديمقراطية والحرية ، ولكن عليه في نفس الوقت ، أن يقيد نفسه بالنظام الاشتراكي » .

وكانت الافات الثلاث التي جرى التنديد بها رسميا هي : البيروقراطية ، والعصبوية ، والنزعة الذاتية .

ومع ذلك فان القيادة المركزية للحزب ، لم تتحمل استمرار حملة النقد طويلا . ويبدو أنه كان هناك

والمسؤولون الرئيسيون في جيش التحرير الصيني : وكان ذلك مؤشرا لاتجاه « ماو » الى تطعيم الحزب بدماء جديدة ، والاعتراف للجيش بدور تنظيمي ، كان مقصورا على التنظيم السياسي الرسمي في البلاد ويبدو أن الكاتبة البريطانية « هان سوين » لم تكن تبالي عندما تحدثت في كتابها « الصين عام ٢٠٠١ » عن أن صورة الصين في مطلع القرن القادم ، تعتمد كلية على الحرس الاحمر والثورة الثقافية !!

وبالمعايير الغربية ، فان دلالة تزايد دور المؤسسة العسكرية في العمل السياسي ، لا يعنى أكثر من احلال قيم الانضباط العسكري المتسلسل هرميا ، محل روح التفكير الشخصى ، والمناقشة الحرة ، والارادة الانسانية . ويرى المفكر الفرنسى « روجيه جاروديه » أن « هذه التعبئة ذات النمط العسكري ، موجهة أساسا ضد المعارضة فى الحزب ، وأن كل من يبدى تحفظا تجاه الاساليب المستخدمة فى « الفترة الكبرى » أو « الكومونات » ، يتهم بأنه يسير فى طريق الرأسمالية ، وينطبق عليه مفهوم « مطاردة الشياطين » ويرى أن « الأساس الايديولوجى لمطاردة الشياطين » هو قانون ستالين القائل بتزايد الصراع الطبقي بعد الاستيلاء على السلطة ، وأن هذا المبدأ ، هو الذى الحق الاذى الفادح بالحزب والدولة فى روسيا ، وكلف العديد من المواطنين حياتهم أو حريتهم . »

بينما يذهب « بيرند أوليجارت » فى دراسته عن « ايدىولوجى اليسار الجديد » الى ان « ماو » فعله « ماو » هو « إعادة تنظيم الجهاز البيروقراطى للحزب الشيوعى ، واقصاء العناصر اليمينية عن قيادة الحزب ، وإعادة تثقيف العناصر غير المتكيفة مع الواقع الاجتماعى ، والتي قد تكون مرشحة لاعادة توطيد سلطة الرأسمالية . »

والحق ان مرحلة ما بعد الثورة الثقافية ، شهدت بالفعل تزايد سلطة « ماو » داخل الحزب والدولة ، فالمؤتمر الوطنى التاسع للحزب الذى انعقد ١٩٦٩ أجرى تعديلات على لائحة الحزب - وهى اللائحة التى كان قد اقرها المؤتمر الثامن فى سبتمبر ١٩٦٥ - فبعد ان كانت تنص على ان « الماركسية اللينينية هى بوصلة الحزب » ، أصبحت تحدد ان « أفكار الرئيس « ماو » هى أعلى مرحلة فى تطور الماركسية اللينينية . » كما طرأت تغييرات على شكل الحزب ، وأسلوب بنائه ، والقواعد التى تحكم حياته الداخلية ، كان من أهمها أن اللجان الحزبية ، على جميع المستويات ، بما فيها اللجنة المركزية والمكتب السياسى ، لم تعد تخضع لمساعدة الانتخاب ، بل وجاء فى مقدمة اللائحة نص يحدد أن « الرفيق « ماو » هو رئيس الحزب . » ومن هنا ذهب المراقبون الى أن الحركة الشيوعية ، باتت تواجه نموذجا جديدا من التنظيم ، بحيث بات الرجل الاول فى التنظيم السياسى ، يمثل نوعا من « الكاريزما » . ينعكس أثره على التنظيم السياسى فى صورة ضعف أجهزته . وان كانت بعض الدراسات الماركسية - التى لا تعترف بدور الكاريزما ونظرية الدور - تحاول تفسير

ويشير البند الخامس من قرار ٨ أغسطس ١٩٦٦ حول الثورة الثقافية ، الى أن أحد الاهداف ، هو تطهير الحزب « أن الحركة القائمة ، تستهدف بصورة رئيسية ، أولئك الذين يتولون فى الحزب مناصب قيادية ، ويسيروا فى طريق الرأسمالية . » وبرزت البيانات دوافع هذا التطهير على أساس « أن فئة من العناصر المناهضة للحزب وللإشتراكية ، استطاعت أن تستولى على مراكز قيادية فى بعض الوحدات والقطاعات التنظيمية . »

وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، أشارت صحيفة « العلم الاحمر » لأول مرة الى « وجود خطين متصارعين داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » ، وجاءت تعليمات « ماو » صريحة أن « وجهوا ضرباتكم الى القيادة العامة » ، وتحذر من خداع السميات « فالعدو الطبقي لا يتورع عن أن يشهر الراية الحمراء لضرب الراية الحمراء » .

والملاحظ الهامة فى هذا المجال ، ان « مساو » استحدث أسلوبا جديدا للتصفية السياسية ، تمثل فى أشكال تنظيمية جديدة من خلال اجهزة سلطة الثورة الثقافية ، وأهمها الحرس الاحمر . والأهم من ذلك ، أن النموذج الذى وقع الاختيار عليه لتنظيم الحرس الاحمر ، لم يكن الحزب وإنما الجيش « ان حرسنا الاحمر منظم على طريقة الجيش » والشعار النضالى للحرس الاحمر ، هو « نتعلم على مدرسة جيش التحرير » . وقد وضع من البيانات الصادرة ابتداء من مارس ١٩٦٧ أن رجال جيش التحرير ، هم الذين سيتولون متابعة تنفيذ الثورة الثقافية ، بعد ان عاد معظم شبان الحرس الاحمر الى مدارسهم . وفى هذه الفترة ، وضع الجيش مدينة بكين تحت السيطرة العسكرية ، وتولى أعمال الدويلس فيها بهدف « تعزيز دكتاتورية الطبقة العاملة » وسحق العناصر المعادية للثورة ، . وكان الجيش يوصف بأنه « الحارس لدكتاتورية العمال والفلاحين » . بل ونلاحظ أن صحيفة الجيش الصينى - وليست اجهزة التنظيم السياسى - هى التى تدعو الشعب الى اعلان الحرب على « زعماء النشاط المعادى للحزب وللإشتراكية » .

والواقع أن هذا الدور الذى اضطلع به الجيش ، وما اكتسبه من صفات « تنظيمية » ، أى منوطة أصلا بالتنظيم السياسى ، يكشف عن الوضع الخاص للجيش فى فكر « ماو » منذ أيام حرب الانتصار « ان الجيش ليس قوة قتالية فحسب ، بل هو فى المقام الاول قوة عمل . » فالجيش مدرسة حقيقية كما أرجع بعض المحللين هذا الدور القيادى للجيش ، الى احساس العسكريين أكثر بخطورة التحديات التى تواجهها الصين من الخارج ، وخاصة مع تصاعد النزاع مع السوفييت ، وضرورة توافر جبهة داخلية على اهبة الاستعداد .

ولما انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٦٨ لم يقتصر الاشتراك فيها على أعضاء اللجنة والمرشحين لها ، كما كان يحدث تقليديا ، وإنما شارك فيها أيضا جميع أعضاء جماعة الثورة الثقافية

قيم الثورة الصينية ، وهي المرحلة التي أدرك فيها « ماو » أن الشعب الصيني قد استشير بما فيه الكفاية ، وبات في حاجة إلى فترة من الهدوء والاستقرار النسبي . . . إذا كانت هذه هي المرحلة الأخيرة في فكر « ماو » ، فإنه يمكن تحديد سمات كل من الاتجاهين الآخرين كالتالي :

● اتجاه على يمين « ماو » يتسم بسمات « براجماتية » ويعطى الأولوية للتطوير الاقتصادي ، ويعتبر أن الحصول على تكنولوجيا الغرب وخبراته الصناعية ، أمر لازم لتقديم الصين ، ويطلب الاعتماد على الحوافز المادية بدرجة أكبر ، والاتجاه إلى ترشيد القرار الاقتصادي ، وتجاوز نزعة المغامرة ، ويرفض فكرة حرق المراحل ، ولا يستريح إلى مفاهيم « الثورة الدائمة » ويستريب في قدرات الحرس الأحمر والأجيال الجديدة ، ويشكك في كفاءتها على المستوى « العلمي » بسبب ضعف وسائل الاتصال مع العالم الخارجي وقلة خبراتها . وعلى المستوى الثوري السليم ، بسبب أنها لم تعاصر مراحل الكفاح الحقيقي قبل عام ١٩٤٩ ، ولم تتألف بسعيير المسيرة الكبرى وحرب الانصار ومعارك ان « شواين لاي » كان يميل إلى هذا الاتجاه ويعطف عليه ، أما ابرر ممثليه ، فهو « تنج هيساو بنج » الذي وصل إلى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، ثم قامت ضده حملة ضارية أسقطته ، وهو صاحب المقولة الشهيرة « ليس بهم أن يكون القط أحمر أو أبيض ، بل المهم أن يعرف كيف يصطاد الفئران » .

● واتجاه على يسار « ماو » ، يتميز بأنه أكثر راديكالية ، ويرى أن التطوير الأيديولوجي والثقافي ، أهم من التطوير الاقتصادي ، وأن تهديدات العصر ، يجب مواجهتها اعتمادا على الحوافز المعنوية ، ويعتبر أن الحفاظ المادي هو نكوص إلى الرأسمالية ، ويطرح أفكارا طوباوية حول العدل والمساواة ويصل بفكرة الاعتماد على الذات إلى نهايتها القصوى ، بخلق تكنولوجيا صينية بحتة ، ورفض أي انفتاح على الخارج ، ويطالب بالاحتفاظ بمسافة كافية بين الصين وبين التأثيرات الآتية من الغرب . وأبرز ممثلي هذا الجناح شانشينج - أي النهر الأخضر - زوجة « ماو » الرابعة التي لعبت دورا بارزا في أحداث الثورة الثقافية ، وبلغ من تطرفها ، أنها كانت تفرض أن يتوقف التدريب المنتظم للمهندسين « مفصلة أن يتفرغوا اضطرابا إلى التعليم والثقافة الأيديولوجي ، وهذا المسلك يعبر عن الشعاع الأماسي لهذا الجناح « أن تكون أحمر ، خير من أن تكون خبيرا » .

وجاءت وفاة « ماو » التي أعلنت في ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، لتثير عددا من علامات الاستفهام حول مستقبل الصين ،

ومواقف هذه الأجنحة من السلطة السياسية ، وأثر ذلك على « وحدة » التنظيم السياسي ، خاصة وأنه واضح أن « ماو » لم يترك خليفة رسميا له ، مما يترك

هذه الوضعية بأن « التشويشات التي تنشأ عن قداخل مشكلة التراكم والتصنيع مع مشكلة بناء الاشتراكية ، تقود إلى ميل نحو تشخيص السلطة ، وتجسيد كل قوة الجهود الجماعية في شخص القائد ، فتعزى إليه كل النجاحات المحققة ، وتنسب إليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها » . ويرى « جاروديه » أن هذا الاتجاه يأخذ شكل « عبادة الشخصية » ، فكما قيل عن كتيب ستالين « المادية التاريخية والمادية الجدلية » أنه يشتمل على كل فلسفة الاشتراكية ، يقال كذلك عن « أقوال الرئيس ماو » و « الكتاب الأحمر الصغير » .

ولكن « ستبورات شرام » يرى ضرورة عدم الخلط بين « ماو » و « ستالين » فالتباين بينهما ليس بسيطا ، وإذا كان كلا الرجلين يجمعهما حب السلطة وموهبة التنظيم ، فإنه في حين كان ستالين ذا أفق بيروقراطي ضيق ، كان « ماو » يملك خيال الشاعر . وبينما كان ستالين قد انفرد بالسلطة إلى حد أنه جعل من الإرهاب مسألة روتينية ، كان « ماو » قد خرج حالا من مسرح دام عشرين عاما ، استطاع أثناءها أن يفرض نفسه بقوة بشخصيته الساحرة وحكمته . وإذا كان قد اكتسب في أواخر أيامه بعض صفات « الأوتوقراطي » الشيخ ، فإن هذا لا يعنى بأية حال ، أنه أصبح ستالين جديدا !

ويلخص أحد الباحثين فلسفة التنظيم عند « ماو » وما تتميز به عن النموذج السوفييتي قس « أن شخصية « ماو » معقدة وتشتمل على تفهم غريزي للتنظيم ، بوصفه تكتيكا سياسيا ، لكن التنظيم عند « ماو » هو وسيلة أكثر من كونه هدفا . والفارق بينه وبين السوفييت ، أنه إذا كانت طوباوية الأخيرين هي طوباوية العقلانية ، فإن طوباوية « ماو » هي طوباوية النضال . فوق ذلك ، فإنه إذا كان « ماو » نصسيرا للمذهب الجماعي ، وإذا كان يعرف كيف يمارس السلطة بصورة غير مشفقة عند الحاجة ، فإنه في أعماقه رومانسي ، أن لم يكن فردي النزعة في تصوره عن الحياة . ولب التنظيم السياسي في رأيه ، هو اظهار طاقة الجماهير ، باعتبار أنه هو نفسه ، تجسيد لأرادة الجماهير ، فهو مزيج من لينين وغاريبالدي . . . مزيج غريب من الزعيم المتوقد ومن رجل الحكم الخبير . تماما كما أن صين القرن العشرين ، هي مزيج من عصر النهضة وعصر الآليات » .

قبل رحيل « ماو » بفترة ، بدا واضحا أنه قد تبلورت داخل التنظيم السياسي ثلاثة أجنحة متميزة ، وكانت هذه هي المرحلة الثالثة في حياة الحزب الشيوعي الصيني بزعامة « ماو » ، حيث مر بمرحلة « الوحدة » أولا ، ثم « الانقسام الثنائي » إبان الثورة الثقافية ، حتى انتهى إلى « التمايز الثلاثي » . وإذا كان فكر « ماو » في مرحلته الأخيرة ، قد تحدد في الموازنة بين « التثوير الثقافي والتوعية الأيديولوجية » وبين « البناء والتطوير الاقتصادي » ، وتجسد عمليا في سياسات أكثر مرونة تجاه الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة في إطار

مجالا لاحتمال نزاع انقسامى حول الخلافة فى صفوف الحزب . وتبأرت وكالات الانباء العالمية ، فى التنبؤ بالجرى المحتمل لتطور الاحداث ، وتطوعت بعضها بالترويج لخلافة « ماو » ، وكان اكثرها نجاحا « الاسوشينديريس » . عندما رجحت كفة « هواكوفينج » .

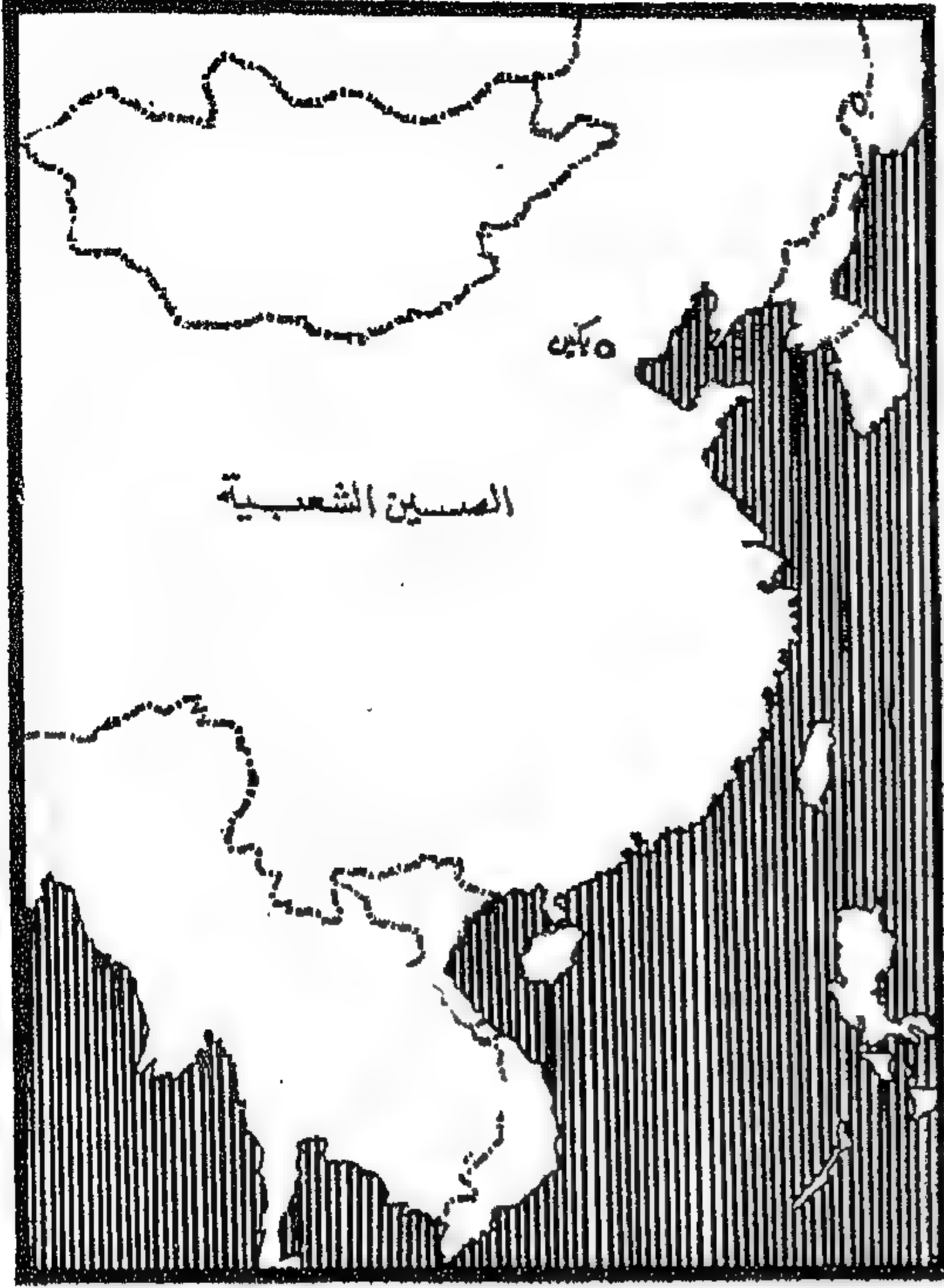
ولكن الاحداث لم تلبث ان قوالت ، فما كادت مراسيم الوداع الاخير تنتهى ، حتى بدأ الصراع ينفجر رويدا رويدا ، وكشف عن تكتيك ذكى وبسار من « هواكوفينج » - الذى وصل الى مرتبة الرجل الثانى فى الصين قبل خمسة اشهر فقط من وفاة « ماو » ، بعد ان كان ترتيبه الحادى عشر فى القيادة الصينية - ويعد اكثر المعبرين عن الخط الفكرى والسياسى « ماو » ، فى آخر مراحله ، وفى اطار اميل الى الاعتدال . وتمثل هذا التكتيك فى تفصيل « فينج » ان يبدأ بتوجيه الضربة الى الجناح اليميني ، باعتبار أنه اكثر ضعفا ، من جراء ما لحق به من ضربات منذ الثورة الثقافية ، فاقال أبرز ممثله فى الوزارة « وان لى » ، وزير السكك الحديدية ، بعد أن اتهمه بأنه يسير فى « الخط الانحرافى لهيسياو بينج » .

وبذلك ضمن فينج التفرغ للجناح اليسارى ، واخذ يعمل على محاصرته ، بتنظيم حملة واسعة للدعاية للرئيس الجديد للحزب ، بدأت فى شكل ملصقات ، امتدت من جامعة بكين الى أنحاء المدينة ، وتنظيم مسيرات الى الميدان الرئيسى فى العاصمة تباع فينج ، ثم كان امتداد حملة التأييد الى شنغهاى . وهى معقل الجناح اليسارى الذى تسميه الصحف الغربية « ماويا شنغهاى » - بمثابة اشارة الى قرب حسم الصراع ، فبدأت أجهزة الاعلام ، تشير الى معنى تعيين « فينج » فى مائدتها الاخبارية ، وفى افتتاحية صحيفة الشعب - الناطقة بلسان الحزب - وصحيفة العلم الاحمر - الناطقة بلسان جيش التحرير - مع تحذيرات مباشرة وحادة بأن « أية خيانة أو تأمر ، سوف يمينان بالفشل » ، ولم يصدر بيان رسمى بتعيين « فينج » الا وكان الجناح اليسارى قد تم تصفيته .

والواقع ان تطورات الاحداث فى الصين بعد « ماو » ، تشير علامات استفهام حول قضيتين بالغة الأهمية :

الاولى : تتعلق بكيفية اتخاذ القرار ، ومدى ديمقراطية العملية السياسية بمعيار حجم المشاركة القاعدية فى هذا القرار .

فالواضح انه لم تعقد اجتماعات لمختلف المستويات التنظيمية لأعضاء الحزب - الذين يبلغون ٣٠ مليون عضو - كما لم يعترف بالدقة متى اجتمعت اللجنة المركزية ذاتها ، وهل كان ذلك قبل اتخاذ القرار أم بعده لجرد الموافقة عليه . فأسوار الصين ، وتقاليده المجتمع المغلق ، تخفى الكثير مما يعد فى المجتمعات المفتوحة فى



متناول الجميع . ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل ، ان أحد المبررات التى سبقت فى معرض تفسير تأخير اعلان نيا تعيين « فينج » ، هو « الصعوبات الفنية المتعلقة بإبلاغ كوادر الحزب فى مختلف أنحاء البلاد ، مما يلحق ضروا على درجة المشاركة السياسية الحقيقية ، فى الصين ، فالمستويات القاعدية على ما يبدو يقتصر اسهامها على « الاستقبال » دون « الارسال » .

والثانية : تتصل بدور المؤسسة العسكرية ازاء هذا الوضع الجديد ، بعد ما اكتسبته من نفوذ سياسى منذ الثورة الثقافية ، خاصة وأن الصراع الذى اعتل فى داخلها لفترة بين اتجاهى « التسييس » و « الخبرة العسكرية » وتمثل طرفاه فى الكادرات السياسية من ناحية ، والقيادات العسكرية المحترفة من ناحية أخرى . قد حسم لصالح « التسييس » بدرجة ما ، وذلك وفقا

للاقتراب المعروف فى الدراسات الغربية عن الصين

Red versus Expert approach

وهو نوع من الصراع يعود لفترة طويلة عندما كتب « ماو » ان وجهة النظر العسكرية المحضة ، منتشرة جدا بين عدد من الرفاق فى الجيش الاحمر ، الذين يعتبرون ان الشئون العسكرية والشئون السياسية تتعارضان ، ولا يعترفون بان الشئون العسكرية ، ما هى



« يجب تطبيق مبدأ العمل المجد والاقتصاد
في الثقة في إدارة المصانع والمتاجر وفي
المشاريع الحكومية والتعاونية والمشاريع الأخرى
هذا هو مبدأ الاقتصاد والتوفير وهو أحد المبادئ
الأساسية للاقتصاد الاشتراكي »

ماوتسي تونغ
١٩٥٥

[٥] القفزة الاقتصادية

الصين في عهد ماو

نزيهة الأندى

ان جسم الصراع على السلطة في الصين ، بعد وفاة
الرئيس « ماوتسي تونغ » ، لا تقتصر أهنيته على
الصعيد السياسي ، وإنما تمتد آثاره وتتسع ، لتشمل
الصعيد الاقتصادي أيضا ، وما يكتنفه من علاقات
اقتاجية متشابكة فقد أدى وجود « ماو » على المسرح
السياسي ، على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى
١٩٧٦ ، الى ارساء فلسفة اقتصادية محددة في مجال
التنمية ، والخروج من نطاق التخلف ، مع مواجهة
التحديات الناجمة عن الاعداد السكانية المتزايدة والموارد
الطبيعية المحدودة .

والواقع ان فلسفة « ماو » الاقتصادية ، صمدت خلال
السنوات الماضية ، أمام عوامل التعرية ، سواء كانت
خارجية ممثلة في الفلسفة الاقتصادية الانمائية للدول
الاشتراكية الأخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ،
او كانت داخلية ممثلة في النماذج المختلفة والمتصارعة مع
فلسفته ، والتي كانت تنطلق من الاتجاهات التحررية
الصيغة الراديكالية المتطرفة او ذات الاتجاهات التجريبية

الا وسيلة من الوسائل لاتحاز المهام السياسية «
والسؤال الى أي مدى يمكن أن يصل تطلع المؤسسة
العسكرية في الصين الى المشاركة السياسية ، وتأثير
ذلك على نمط العلاقات بين الجيش والحزب .

وتدل المؤشرات ، على أن الجيش يلعب في هذه الازنة
دورا نشطا لتدعيم الزعامة الجديدة ، وربما اعتبر في
لحظة « العامل المرجح » لكفة « فينج » على
الراديكاليين ، ففي اللحظات السابقة مباشرة على اعتقال
زعماء الجناح اليساري ، كانت المصققات في بكين تحت
الشعب على تأييد الجيش . في شعارات حماسية مثل
« من في السماء او الأرض ، يمكن أن يعتبر الجيش
والشعب حين يكونان متحدين كرجل واحد » ، وذكرت كل
المصادر المطلعة ، أن القوات المسلحة كانت على أتم
استعداد لمواجهة أية اضطرابات ، وأشارت وكالة
« تانيوج » اليوغوسلافية الى أن عدد الجنود في بكين
زاد بشكل ملحوظ ، وأن قوات الجيش تقوم بدوريات
مستمرة في الشوارع الرئيسية ، بينما تراقب مجموعات
أخرى أمام المباني الرسمية .

ولكن .. يبدو ان ظروف الصين اليوم ، أصبحت
تسمح بحسم الصراع السياسي ، بأقل قدر من الخسائر ،
فتصفية قيادات الاتجاه الراديكالي ، تمت هذه المرة
بسرعة وسهولة ، على الرغم من الوزن السياسي
والشخصي لزعماء هذا الاتجاه :

« فشيانج شينج » ، هي امرأة « ماو » ، وشخصية
سياسية بارزة مشهورة بالتكشف والتطرف ، ووصفت
بانها « أقوى امرأة في العالم » .
و « ياو وين يوان » هو عضو المكتب السياسي ، ومن
كبار الايديولوجيين ، وكان أول من أشعل نيران الثورة
الثقافية في مقال كتبه يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ ، وهو
« منظر » الجناح اليساري .

و « وانج هونج وين » كان يحتل مرتبة عليا ، فهو
نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، أما « شانج شون
شيا » فهو نائب رئيس الوزراء .

ورغم أن بعض المحللين قد عزا اعتقال الزعماء
الراديكاليين الى خشية « فينج » من محاولة قيام ثورة
ثقافية جديدة تقودها « شيانج شينج » ، فالراجح ان
هذا الاحتمال كان مستبعدا - كما يذهب الخبير الفرنسي
آلان بيرنيت فالجماهير الصينية لم تعد في حاجة الى مزيد
من الاستثارة والاضطراب ، بقدر ما ترغب في سنوات
من الهدوء ، يمكن أن توفرها الزعامة الجديدة ، عن
طريق تنظيم « عبادة ماو » ، واضفاء نوع من القداسة
الهادئة على أعماله ومؤلفاته ، مثلما حدث في موسكو بعد
وفاة لينين . ويزيد من أهمية ورجحان هذا الاحتمال ،
أن « فينج » من الزعماء الذين يتصفون بالواقعية ، مما
يشير الى بداية فترة استقرار في الحزب والدولة . ■

اليمنية . الا أن العامل الاساسى فى هذا « الصمود » كان يتمثل فى وجود « ماو » « الرمز » الذى تنطوى تحته قطاعات العمال والفلاحين والجيش ، وبصفة عامة « تحالف ديكتاتورية البروليتارية » ، ومن ثم وفى ظل اختفاء « الرمز » يكون التساؤل المطروح هو ماذا بعد ماو ؟

ان الرد على هذا التساؤل ، يقتضى منا ايضاح الصورة العامة للمواقع الاقتصادية الحالى فى الصين الشعبية ، ومنطلقاته الاساسية فى مجال فلسفة التنمية الاقتصادية . إذ أن هذه الفلسفة لم تكن وليدة العفوية ، وإنما هى نتيجة لسلسلة من المؤثرات الداخلية والخارجية المتشابكة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . كما أن هذه الفلسفة يمكن ان تشكل نموذجاً للتنمية الاقتصادية ، يمكن أن يطرح على صعيد دول العالم الثالث فيقدم بذلك « نموذجاً خاصاً » فى مجال التنمية ، بدلا من الانقسام القاطع بين النموذجين الاشتراكى والرأسمالى بصورتهما المطلقة ، أو يرسم صورة لدى امكانية التطبيق المحلى للفلسفات الاقتصادية المستهدفة ، دون نبذ القيم والتقاليد الوطنية

المواقع الاقتصادية الحالى :

انجزت الصين ، على مدى السنوات السابقة ، اربع خطط خمسية فى مجال التنمية الاقتصادية . اما الخطة الخمسية الخامسة ، فتشمل السنوات « ١٩٧٦ - ١٩٨٠ » . وقد ترجمت الخطط السابقة ، فى زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ ٢ فى المائة على مدى السنوات العشر الماضية تقريبا ، ووصول هذا المعدل الى ٩ فى المائة بالنسبة للناتج الصناعى خلال نفس الفترة مع زيادة الناتج القومى الاجمالى على مدى السنوات منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ بمعدل سنوى قدره ٦ فى المائة .

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية والتى يبلغ معدلها السنوى ٢ فى المائة ، نجد ان السلطة الحاكمة فى الصين ، كانت مطالبة ، وستظل كذلك بضرورة توفير الغذاء الكافى لهذه الافواه المتكاثرة ، وحسب التقديرات الغربية ، يتوقع ان يصل عدد سكان جمهورية الصين الشعبية الى رقم يتراوح بين ١٠٨٢٠١٦ مليون نسمة عام ١٩٨١ ، بينما كانت التقديرات السكانية لعام ١٩٥١ لا تتجاوز ٥٤٢ - ٥٥٥ مليون نسمة . أى أن عدد السكان يقترب من الضعف على مدى اثنين وثلاثين عاما فقط . وعلى الرغم من هذا الوضع الحرج فى مجال السكان ، الا أن الصين استطاعت زيادة متوسط الناتج القومى الحقيقى للفرد من ٧٤ دولارا خلال الثورة ، الى ٢٤٣ دولارا عام ١٩٧٤ « مقومة بأسعار عام ١٩٧٣ » خلال الفترتين ، بحيث وصل اجمالى الناتج القومى ٢٢٣ بليون دولار مقابل مائة بليون عام ١٩٤٩

وقد يكون التقرير عن اعمال الحكومة « الذى قدمه » « شواين لاي » الى الدورة الاولى للمجلس الوطنى الرابع لنواب الشعب فى يناير ١٩٧٥ اكثر قدرة على ايضاح المواقع الاقتصادية للصين فقد « تم تحقيق محصول وفير فى القطاع الزراعى على مدى ١٣ عاما

مقتالية بزيادة تقدر بحوالى ٥١ فى المائة خلال السنوات المقارنة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، كما زاد انتاج الحبوب الغذائية بنسبة ١٤٠ فى المائة ، والقطن بنسبة ٤٧٠ فى المائة ، اما الانتاج الصناعى ، فقد ارتفع بنسبة ١٩٠ فى المائة خلال عام ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٤ ، كذلك زاد انتاج الصلب فى نفس الفترة بنسبة ١٢٠ فى المائة والفحم بنسبة ٩١ فى المائة ، والبتترول بنسبة ٥٦٠ فى المائة ، والطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠٠ فى المائة ، والاسمدة الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة ، والجرارات بنسبة ٥٢٠ فى المائة وغزل القطن بنسبة ٨٥ فى المائة ، والالياف الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة على التوالى .

ويعتبر القطاع البترولى ، صورة صادقة للانجاز الضخم الذى استطاعت الصين تحقيقه على مدى السنوات الماضية . فبينما كانت بكين تعتمد على الاستيراد من الاتحاد السوفيتى ، ورومانيا ، فى مجال اشباع احتياجاتها البترولية ، نجدها ابتداء من منتصف الستينات ، قد دخلت فى مرحلة الاكتفاء الذاتى ، بل تجاوزتها الى مرحلة التصدير ، فقد ارتفع الانتاج من ٥٥ مليون طن « عام ١٩٦٠ » الى ٣٠ مليون « ١٩٧٠ » ثم ٦٥ مليون ، ٧٥ - ٨٠ مليون خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى ، وفى ظل هذا التصاعد الذى أصبحت بموجبه الصين تعد الدولة الثالثة عشرة على الصعيد الدولى من حيث انتاج البترول ، دخلت مرحلة التصدير منذ عام ١٩٧٣ ، إذ صدرت خلال ذلك العام ما يقرب من مليون طن ، ارتفع الى حوالى ١٠ ملايين طن خلال عام ١٩٧٥ ، بحيث أصبحت هذه الصادرات تعادل ١٥ فى المائة من اجمالى الايرادات التى تحققها الصين من العملات الاجنبية .

وانطلاقا من فلسفة « ماوتسى تونج » الخاصة باعتبار الزراعة الاساس فى تنمية الاقتصاد القومى ، وأن الصناعة هى العنصر القائد فى هذا المجال . مع التركيز على الصناعات الخفيفة اولا ، ثم الثقيلة ، تتضح لنا ابعاد السياسة التصنيعية للصين الشعبية خلال فترة حكم « ماو » ، إذ نجدها قد تركزت بصفة اساسية ، فى صناعة المخصبات والبتروكيماويات ، بالاضافة الى الآلات الكفيلة بالاسراع فى عملية الميكنة الزراعية . كما ان الصناعة الخفيفة ، كانت تستوعب ٧٠ فى المائة من انتاج القطاع الزراعى . وهكذا نجد ان العلاقة تبادلية يحفز كل منها الآخر . وتشير الدلائل الى أن صناعة الحديد والصلب وكذلك البترول ستمثل المجالات المستقبلية للاستثمارات الصينية خلال السنين القادمة ، إذ يتوافر لديها الحديد الخام وكذلك الفحم ، كما ان احتياجاتها تتزايد فى هذا المجال ويتضح ذلك من استعراض وارداتها من كل من اليابان والمانيا الفيدرالية . كما تحث السياسة التعليمية المعروفة باسم « سياسة الباب المفتوح فى ادارة المدارس » على الربط بين التعليم والعمل المنتج ، بحيث يكون التقدم فى المجال الاول ، حافزا للتطوير فى المجال الثانى ، وأن يشكل الاخير مجال الاختبار العملى . كما انجزه الاول . وقد ازداد عدد الطلبة خلال فترة حكم « ماو » بما يعادل الثلثين بالنسبة للطلبة الجامعيين ، ٢٣ مثلا للمرحلة

ما ، سيطرة الشعاع الاول ، وفي مرحلة أخرى ارتفاع الشعاع الثاني . ولكن المحصلة النهائية كانت في اغلب الاحيان ، لصالح مبدأ « السياسة في الادارة » على النقيض من الفلسفة السوفيتية في التنمية الاقتصادية ، حيث سادت خلال فترة القفزة العظمى ١٩٥٨-١٩٦٠ وكذلك خلال وبعد الثورة الثقافية ، وان كان المبدأ الثاني قد برز أيضا خلال هذه الفترة ، ممثلا في اراء « ليو تشاوشو » وكذلك « تينج تينج هسياوبنج » ، بالإضافة الى « صن يوه ثايج » الذي اتفقت اراؤه مع « تشاوشو » حتى اختفا معا عام ١٩٦٦ .

وقد مرت سياسة التنمية الاقتصادية في الصين ، بعدة مراحل على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى الآن ، ان الفترة التي تمتد حتى عام ١٩٥٢ ، تميزت بالتركيز على اعادة بناء الاقتصاد بعد معركة التحرير ، ثم بدأ العمل بالخطة الخمسية الاولى ، التي تضمنت التحول الاشتراكي لقطاعي الصناعة والزراعة ، والتي امتدت من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧ . ويلاحظ ان هذه السنوات ، الى جانب الفترة من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ والتي عرفت باسم « القفزة العظمى » واقامة الكيمونات الشعبية ، قد شهدت التعاون السوفيتي الصيني في مجال التنمية الاقتصادية كما شهدت في نهايتها ، انهيار هذا التعاون ، وانبثاق الفلسفة الصينية الذاتية ، في التنمية ، بصورة أكثر وضوحا .

وبالنسبة للفترة منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ ، فقد شهدت السياسة الاقتصادية الجديدة حتى عام ١٩٦٥ . ثم مرحلة الثورة الدائمة حتى عام ١٩٧٥ ، حيث كانت الثورة الثقافية « ١٩٦٦ - ١٩٦٩ » . ثم الحملة ضد « لين بياو » من ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ثم الحملة من أجل التضامن مع البروليتاريا عام ١٩٧٥ . وقد اتسمت هذه الفترة ، بتأكيد أهمية القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة ثم الثقيلة ، بالإضافة الى أهمية « الاعتماد على الذات » في نطاق تمويل خطط التنمية الثلاث ، التي شهدت هذه الفترة ، وأن يكون النمو طبقا لنموذج « متوازن » ، أو ما يسمى « سياسة السير على رجلين » .

٢- مرحلة التعاون الصيني السوفيتي :

تميزت فترة الخمسينات ، بوضوح معالم التعاون الصيني السوفيتي الذي انعكس في نموذج التنمية الاقتصادية للخطة الخمسية الاولى ، إذ يلاحظ اتساعها يصفين أساسيتين : احدهما كثافة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي ، فقد استقطب ما يعادل ٤٧٪ في المائة من استثمارات الخطة ، مقابل ١٤٪ في المائة لقطاع الزراعة ، ١٥٪ في المائة للنقل والاتصالات ، ثم ٢٢٪ في المائة لوجه الانفاق الأخرى .

أما الصفة الثانية ، فتتمثل في استقطاب الصناعة الثقيلة - ٨٥٪ في المائة من مخصصات القطاع الصناعي . وذلك الى جانب ارتكازها على التكنولوجيا المتقدمة ، والاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة . وقد بلغ مجموع المشروعات المنفذة في اطار

الثانوية ، وستة أمثال بالنسبة لمرحلة الدراسة الابتدائية ، وذلك بالمقارنة بفترة ما قبل عام ١٩٤٩ . وفي مجال السياسة الضريبية والسياسة التمويلية بصفة عامة ، استقطب القطاع الزراعي - أيضا - الاهتمام الاساسي ، فقد خفضت نسبة الضريبة الزراعية من ١٢٪ في المائة على اجمالي الناتج الزراعي الفعلي عام ١٩٥٢ ، الى ٥٪ في المائة في الوقت الراهن ، وفي نفس الوقت خفضت نسبة الفائدة على القروض الزراعية التي زاد حجمها بأكثر من عشرين مثلا عن مستواها في عام ١٩٥٢ ، كما زادت المخصصات الاستثمارية الخاصة بهذا القطاع بحوالي ٨٠٪ في المائة .

وجدير بالملاحظة ، ان قطاع التجارة الخارجية في الصين ، منفصل تماما عن الاوضاع الاقتصادية الداخلية . وبالتالي فان التقلبات التي يشهدها هذا القطاع ، لا تنعكس بصورتها الحادة - كما هي الحال في الدول الأخرى - على الاقتصاد الداخلي . ولكن هذا لا ينفي ان الصين ، عانت من ظروف الركود العالمي ، متمثلة في نقص الطلب على صادراتها التقليدية « الحرير - القطن - السلع الصناعية الاستهلاكية » بالإضافة الى البترول من جانب اليابان بصورة خاصة . كما ان زيادة اسعار الواردات الصناعية ، كالالات وبعض المواد الغذائية . وزيادة الاستيراد بنسبة ١٥٪ في المائة ، اسهمت جميعا في زيادة العجز التجاري عام ١٩٧٤ ليصل الى حوالي بليون دولار ، وان كان قد انخفض الى خمسمائة مليون فقط خلال عام ١٩٧٥ ، طبقا لتقديرات المصادر الغربية .

فلسفة « ماو » في التنمية الاقتصادية :

والواقع ان اشارتنا المسبقة الى ما يمكن ان يسفر عنه الصراع على السلطة بالنسبة للاوضاع الاقتصادية الداخلية ، واسلوب التنمية في الصين ، نابع من تتبع طبيعة الفلسفة التي استند اليها « ماو » في التنمية الاقتصادية والخلافات التي دارت حولها سواء مع الاتحاد السوفيتي ، أو مع الاتجاهات التحررية داخل الحزب الشيوعي ذاته .

وتتمثل فلسفة « ماو » في التنمية في قوله « عندما يكون من الصعب بالنسبة للقوى الانتاجية ، احداث التنمية دون تغير في العلاقات الانتاجية » فان التغيرات التي تشهدها الأخيرة ، تلعب الدور الاساسي والحاسم في مجال التنمية . أي ان الاهتمام يوجه بدرجة أكبر ، الى تحويل العلاقات الانتاجية القديمة ، الى علاقات جديدة اشتراكية ، عنه بالنسبة للتوسع الكمي في القوى الانتاجية .

وينضوي الاهتمام بالعلاقات الانتاجية تحت شعار « السياسة في الادارة » ، باعتباره الاستراتيجية الانمائية الملائمة لظروف الصين الشعبية وفلسفتها .

أما الاتجاه الآخر المدعم للقوى الانتاجية ودورها الكمي في احداث التنمية ، فيندرج تحت شعار « الاقتصادية » .

ومن واقع تتبع جهود التنمية في الصين ، نجد ان السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ قد شهدت في مرحلة

هذه الخطة ١٥٦ مشروعا ، اتسمت جميعا باسهام التكنولوجيا السوفيتية ، سواء في صورة مصانع كاملة ، أو في صورة آلات وبضائع ، تم تطويرها في الصين بمساعدة الفنيين السوفيت . وجدير بالملاحظة ، ان هذه الخطة استقطبت نسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للصين ، لم يسهم فيها الاتحاد السوفيتي عن طريق المساعدة الاقتصادية ، الا بنسبة لا تتجاوز ١٥ في المائة من اجمالي الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة .

أما الاسهامات الاخرى من جانب الاتحاد السوفيتي ، فقد كانت في صورة قروض ومساعدات عسكرية ، بالإضافة الى الخبراء والمتخصصين الفنيين . وقد بلغ مجموع القروض والمساعدات السوفيتية المادية ١٨٨٠ مليون دولار . وقامت الصين بتصدير منتجات للسوفيت لتسديد ٤٣٠ مليون دولار قيمة معدات المصانع ، ١٤٥٠ مليون دولار قيمة المساعدة والمعدات العسكرية ، ثم ١٧٥ مليون دولار قيمة نصبة الاتحاد السوفيتي في المشروعات المشتركة ، ومائة مليون دولار مقابل خدمات الخبراء والمتخصصين ، الى جانب مبلغ يتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار لسداد فوائد المبالغ السابقة .

ولكن التعاون السوفيتي الصيني شهد خلال اواخر الخمسينات ، اختلاف الرؤية بين الدولتين ، تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الاكثر ملاءمة لطبيعة الشعب الصيني . وقد اتضح ذلك في خطاب القاه « ماوتسي تونج » عام ١٩٥٦ ، وأعلن فيه عدم التزامه بالاخطاء التي ارتكبتها بعض الدول الاشتراكية ، التي وضعت تأكيدات على الصناعة الثقيلة ، مع اهمالها الصناعة الخفيفة والزراعة . وقد كان أسلوب الادارة نقطة أخرى للاختلاف في الرؤية تجاه نموذج التنمية الاقتصادية ، إذ وصف الأسلوب السوفيتي بأنه حكم « الرجل الواحد » ، ممثلا في المدير من الناحية الادارية ، وكبير المهندسين من الناحية الفنية ، مع عدم اشتراك العمال في عملية اتخاذ القرار . وجاء توتر العلاقات بين الدولتين والذي انتهى بالغاء جميع الاتفاقيات وسحب الخبراء السوفيت ، ليكون دافعا الى بلورة مبدأ « الاعتماد على النفس » في سبيل تحقيق الاشتراكية .

١ - المبادئ العشرة للتنمية الصينية :

أشار « ماو » في عام ١٩٥٦ ، الى ان هناك علاقات عشر تمثل علاقة بين اصدقاء ، وان الصراع بين هذه الاصدقاء ، يمثل العنصر المتحرك في التاريخ . وتنصرف هذه العلاقات الى :

- ١ - العلاقة بين الصناعة والزراعة . وفي داخل القطاع الاول بين الصناعة الثقيلة والخفيفة .
- ٢ - العلاقة بين الصناعة في المناطق الساحلية ، وتلك الواقعة في اقاليم داخلية .
- ٣ - العلاقة بين البناء الاقتصادي والبناء الدفاعي
- ٤ - العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الافراد .
- ٥ - العلاقة بين المركز والاقاليم
- ٦ - العلاقة بين القومية الكبرى والاقليات القومية .

٧ - العلاقة بين الحزب والافراد غير الاعضاء فيه

٨ - العلاقة بين الثوريين والمضادين لهم .

٩ - العلاقة بين الصواب والخطا .

١٠ - العلاقة بين الصين والدول الاخرى .

وفي ضوء هذه العلاقات العشر ، والنقائج التي استخلصت من تجربة التنمية على النمط السوفيتي . تحددت معالم نموذج التنمية الصيني ، القائم على التوازن في العلاقات ، وفي مقدمتها التوازن بين الزراعة والصناعة ، التي تعد من جانب آخر ، التوازن بين العمال والفلاحين ، وبين المدينة والريف .

كانت وجهة النظر الصينية ، تنصرف الى صعوبة بناء القاعدة الصناعية القومية خلال فترة وجيزة ، وكذلك بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بالإضافة الى مواجهة التحدي الناجم عن متطلبات اطعام الافواه المتزايدة وتوفير فرص العمل الكافية لها . ولذا كان الاهتمام بالقطاع الزراعي ، أكثر وضوحا منه في الاتحاد السوفيتي ومن هنا كان التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة المرتفعة ، والتي يتم تمويلها محليا ، وتستخدم الموارد المحلية كموايد اولية «تقديرا بحوالي ٧٠ في المائة من القطاع الزراعي» بالإضافة الى الأساليب التقليدية المتطورة في الانتاج ، الى جانب القطاع الزراعي ، إذ ان هذه السياسة ، تؤدي الى تراكم رأسمالي سريع ، يؤدي بدوره الى امكانية تمويل الصناعات الثقيلة ، وما تحتاجه من كثافة رأسمالية عالية

والواقع ان المسرح السياسي الصيني ، قد شهد الصراع بين وجهتي النظر المتعارضتين في مجال تحديد معالم واسس نموذج التنمية ، والتي سبق ان اشرنا الى ان الاولى كانت « السياسة في الادارة » والثانية الاقتصادية . وقد امتد هذا الصراع مدى السنوات منذ اواخر الخمسينات حتى العام الحالي « ١٩٧٦ »

فعلى سبيل المثال كانت رؤية « ليو تشاوشى » للعلاقات العشر تنصرف الى انه يفضل تنمية الكميات الخاصة بالانتاج ، أكثر من حرصه على العلاقات الانتاجية وكذلك « صن يوه فانج » مدير معهد الاقتصاديات في الاكاديمية العلمية ، والذي انصرفت آراؤه الى « ضرورة ان يكون الاقتصاد محكوما بالمبادئ الاقتصادية بالإضافة الى اهمية دور الارباح في الاقتصاد الاشتراكي » باعتبارها مقياسا أساسيا في التخطيط .

كذلك كان من أهم الأسباب في الهجوم الذي شن على « تينج تينج هسياوينج » وابعاده عن المسرح السياسي ، اتهامه باعتناق آراء مخالفة « للماوية » ومناداته بدخول الاستثمارات الاجنبية للاسهام في خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى رفض مبدأ « الاعتماد على الذات »

والتساؤل المطروح حاليا ، هو اى من هذين الاتجاهين سيسود في الصين خلال الايام القليلة القادمة ؟ وهل ستظل القيادة السياسية الجديدة ملتزمة بالعلاقات العشر التي وضعها « ماو » كأساس لنموذج التنمية الاقتصادية في الصين ، أم سيحدث نوع من التحرر النسبي من قيود هذه العلاقات ؟

ميزت علاقات الاعضاء داخل كل منهما في فترة الحرب الباردة ، بل أصبحنا أمام ظاهرة جديدة هي التعدد في مراكز التأثير داخل كل كتلة .

ولم تكن هذه التطورات المادية كافية بمفردها لخلق ظاهرة الوفاق الدولي الجديدة ، لو لم تكن هناك قيادات سياسية - خاصة لدى الدولتين الاعظم - قادرة على ادراك هذه التطورات واستيعابها والاستجابة لها والتفاعل معها بنمط جديد من التحرك الخارجى يقوم على احلال التعاون والانفراج محل الحرب الباردة والتوتر الدائم كسمة مميزة لعلاقتها المباشرة .

وفي دراستنا لموقف الصين الماوية من ظاهرة الوفاق الدولي نبدأ بتحديد مضمون ذلك الموقف . وننتقل الى الحديث عن مدى قاعدته في التأثير على الوفاق الدولي بالسلب أو الايجاب ، ثم نقدم تصور الصين لكوّنات الوفاق الدولي ، ونختم تحليلنا بالقاء نظرة مستقبلية يستعرض فيها احتمالات التغيير في الموقف الصينى من الوفاق الدولي بعد وفاة ماوتسى تونج .

أولاً : ازدواجية موقف الصين من الوفاق الدولي :

ان اول ما يلاحظه الباحث في مضمون موقف الصين الماوية ازاء الوفاق ، هو ما يتميز به ذلك الموقف من ازدواجية . فالصين قدمت اسهاماً ايجابياً في دعم الوفاق وتمكينه ، وذلك بالانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية ودعم علاقاتها - خاصة التجارية - معها . لكنها من ناحية أخرى تقف معارضة للوفاق في علاقات القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - ببعضهما البعض . وتصل هذه المعارضة الى حد رفض الصين الماوية وانكارها لوجود وفاق بين القوتين العظميين . فكان لموقف الصين الماوية من الوفاق بعدد من أحدهما ايجابى ذو اثر موافق ، والثانى سلبى ذو اثر غير موافق . والواقع ان منطلق هذه الازدواجية في الموقف الصينى يتمثل فى أن كلا من بعدية - الايجابى والسلبى - انما يعمل لخدمة المصلحة القومية للصين الماوية خاصة فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى كما سيتضح تفصيلاً فيما هو آت .

١ - البعد الايجابى : انفراج العلاقات الصينية الامريكية

كانت هناك مجموعة من العوامل وراء سيادة العداء المطلق فى علاقة الصين بالولايات المتحدة فى السنوات العشرين التى أعقبت نجاح الثورة الماوية فى عام ١٩٤٩ . من بين هذه العوامل نشير الى الصراع الايديولوجى بين البلدين ، والالتزام الأمريكى بفورموزا ، وتورط الولايات المتحدة فى منطقة الهند الصينية .

٢ - مظاهر الانفراج : ولما ضعف تأثير هذه العوامل منذ أواخر الستينات بدأنا نشهد درجة من الانفراج فى علاقات الدولتين تمثلت أولاً فى مجموعة من الخطوات الجزئية الصغيرة التى بدأتها الولايات المتحدة لكسر موجة العداء الحادة التى ميزت المزاج الأمريكى العام فى الخمسينات والستينات ، مثل إزالة قيود سفر الأمريكين الى بكين . وفى يونيو ١٩٧١ ، رفع الحظر التجارى



« ... علينا ان نسعى لاقامة علاقات دبلوماسية طبيعية ، على اساس الاحترام المتبادل لوحدة الاراضى والسيادة والمساواة والنفع المتبادل ، مع جميع البلدان التى ترغب فى ان تعيش معنا فى سلام »

ماوتسى تونج - ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٦] الصين الماوية

والوفاق الدولى

مصطفى علوى

مع بداية السبعينات كانت ملامح التغيير التى دخلت الى النظام الدولى ، قد تبلورت لتكون واقعا جديدا فى علاقات الدول عرف اصطلاحاً بظاهرة « الوفاق الدولى » فبعد ان كانت الحرب الباردة والمواجهة تميز علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذ العالم يشهد انفراجاً فى علاقات دونه من اجل دعم التعاون بينها وتخفيف حدة التوتر الدولى . وكان ذلك التحول انعكاساً للمتغيرات الكبرى الجديدة التى عرفها النظام الدولى مثل استحالة الحرب بين القوتين العظميين نتيجة لامتلاك كليهما اسلحة متطورة ذات قدرة تدميرية رهيبه يستحيل معها ان يكون هناك منتصر ومهزوم ، وظهور قوى كبرى تملك امكانيات كبيرة للتأثير المستقبلى ، وبصفة خاصة الصين الشعبية وأوروبا الغربية واليابان ، بالإضافة الى التحول الكمى والكيفى الكبير الذى طرأ على النظام الدولى ظهور هذا العدد الكبير من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ومحاولة لعبها دور متميز على مسرح الاحداث الدولية . وفضلاً عن هذا وذاك ، لم تعد الكتلتين المتصارعتين تتميزان بتلك الدرجة العالية من التماسك والوحدة التى

للتناقضات بين صفوف الشعب ، فسي ٢٧ - ٢ - ١٩٥٧ ، وردت في الكتاب الاحمر الصيني . يقول ماو : « ... اما البلدان الامبريالية ، فينبغي لنا أيضا أن نتحد مع شعوبها وأن نسعى الى التعايش في سلم مع هذه البلدان ، وإلى اجراء تعامل تجارى معين معها ، وأن نحصل دون نشوب أى حرب محتملة الوقوع ... »

هذه الكلمة تعنى أن ادراك ماو السياسى لم يكن يتضمن اضممار عدااء مطلق ومسبق نحو الغرب ، بل أن ماو كان يتصور امكانية التعامل ، بل والتعاون مع الغرب ، لذلك حينما جاءت قيادة امريكية قادرة على أحداث تغيير جذرى فى أساليب السياسة الامريكية تحقق الانفراج بين الصين والولايات المتحدة .

وهناك احتمال أن تكون القيادة الامريكية قد أدركت الاثر الذى يمكن أن يترتب على دخول الصين فى علاقات مستمرة مع الغرب ، وسحبها من الاطار المخلق الذى وضعت نفسها داخله لعقدين من الزمان ، فى شكل تخفيف درجة التهديد التى تمثلها الصين المايوية فى مواجهة دول شرق وجنوب شرق آسيا المرتبطة بالولايات المتحدة . وهناك احتمال ثان بأن تكون القيادة الامريكية قد أدركت أيضا اثر انفراج علاقات الصين مع الغرب على الصراع على السلطة داخل الصين بعد وفاة ماو ، فى شكل تدعيم مركز جناح المعتدلين فى ذلك الصراع السلطوى ، وهو الامر الذى يحقق مصلحة الولايات المتحدة .

- المجموعة الثانية ترتبط بالظروف الداخلية فى البلدين ، مثل بلوغ الصين درجة معقولة من النمو مكنتها من الاقدام على الانفتاح على العالم الخارجى - امتلاك القنبلة النووية على سبيل المثال - كما أن بدء مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية - حقق انطلاقا كبيرا للمجتمع الصينى نشأت عن سقوط لين بياو وأعدائه العسكريين المتشددين . وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع الموارد الصينية فى صالح التنمية الاقتصادية وتخفيض الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية .

ان هذه الانطلاقة الجديدة فى عملية التنمية كانت تحتاج الى استيراد مستلزمات الانتاج المتطور من رؤوس الاموال الضخمة والسلع الانتاجية الاساسية والتكنولوجيا المتطورة . ولا يخفى أن الولايات المتحدة تمثل مصدرا هاما لهذه المتطلبات . وقد سبق أن تحدثنا عن الزيادة الكبيرة فى حركة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين .

ويربط بهذه المجموعة أيضا رغبة مجموعة ماو - شواين لاي فى دعم مركزها فى مواجهة العناصر المناوئة بزعامة لين بياو فى الصراع على السلطة وذلك من خلال دعم علاقة الصين بالولايات المتحدة .

وربما كان الانفتاح الامريكى على الصين عاملا هاما فى خطة الرئيس نيكسون للعمل من أجل إعادة انتخابه فى خريف عام ١٩٧٢ .

الذى كانت تفرضه الولايات المتحدة على الصين . وكانت زيارة كيسنجر الاولى السرية لبكين فى يوليو عام ١٩٧١ تمهيدا هاما لتحقيق ذلك الانفراج توج بزيارة الرئيس الامريكى السابق نيكسون للصين فى فبراير ١٩٧٢ ، التى انتهت باعلان « بيان شنغهاى » المشهور الذى يعد محاولة للتوفيق بين مواقف البلدين غير المتناسقة ، حيث قدم كل طرف تنازلات معينة تمثلت فى التزام الولايات المتحدة بسحب قواتها المقاتلة من فورموزا ، حالما يختفى التوتر من المنطقة ، واعترافها بأن فورموزا جزء من الصين . أما الصين فلم تبد اعتراضا حول استمرار معاهدات الدفاع التى تربط الولايات المتحدة بكل من الصين الوطنية واليابان وكوريا .

ومن مظاهر الانفتاح الصينى على الولايات المتحدة أيضا أن اتجهت الصين الى دعم تبادلها التجارى مع واشنطن .

بل وصلت درجة انفتاح علاقات البلدين الى حيث بدا الحديث عن رغبة الصين الشعبية فى شراء أسلحة امريكية متطورة . وفى حديث أدلى به جيمس شليزنجر - وزير الدفاع الامريكى السابق - لمجلة الامريكية الشهيرة - نشر فى أكتوبر ١٩٧٦ ، اجاب شليزنجر عن سؤال يقول : هل عبر الصينيون عن رغبتهم فى اسلحة متطورة مضادة للدبابات او فى كميات من الاسلحة المضادة للطائرات من التى يمكن للولايات المتحدة تزويدها بها ؟ ، اجاب بقوله : اظن أن هناك بعض الاهتمام بذلك - خاصة داخل المؤسسة العسكرية ، ولكنه أمر مخفى تماما لأسباب دبلوماسية .

ب - العوامل الدافعة الى الانفراج :

هناك عديد من عوامل التأثير التى دفعت الى تحقق ذلك الانفراج يمكننا تصنيفها فى ثلاثة مجموعات أساسية :

- المجموعة الاولى خاصة بالادراك السياسى للقيادة فى البلدين ودورها فى دفع علاقاتهما نحو الانفراج :

فلا شك أن وجود نيكسون وكيسنجر على قمة جهاز صنع السياسة الخارجية الامريكية كان له تأثيره فى هذا الصدد . فقد تمكنوا بادراك سياسى منفتح يستوعب المتغيرات الدولية الجديدة ويستجيب لها . وكان من أبرز هذه المتغيرات تحول الصين الشعبية الى واحدة من الدول الكبرى . يرى بعض المحللين أن اتجاه الصين نحو التخفيف من توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة كان يمكن أن يبدأ منذ الخمسينات ، فقد كانت هناك بوادر اتجاه مسينى للأخذ بالتعايش السلمى فى العلاقة مع الغرب . لكن سياسة جون فوستر دالاس المريضة فى الخمسينات هى التى أوشكت الدباب دون ذلك .

يتعم هذا التحليل بالرجوع الى عبارة للزعيم ماوتسى تونج فى كلمته المعنونة « حول المعالجة الصحيحة

شعوب أفريقيا بينما تطور شعوب أفريقيا مقاومتها المسلحة ضدهم ، ويتوالى بلا انقطاع العدوان والنشاطات الهدامة والسيطرة والتدخل التي تمارسها القوتان العظميان ضد دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ومن الناحية الاقتصادية تتوسع يوما بعد يوم الفجوة بين الدول الغنية المتطورة والدول الفقيرة النامية ، وحتى الدول المتطورة تقوم بينها شتى التناقضات أيضا . لذلك فإن الحالة بعيدة كل البعد عن الوفاق .

ب - المنطق الصيني في معارضة الوفاق الأمريكي السوفيتي :

يقوم المنطق الصيني في معارضة الوفاق الأمريكي السوفيتي على مجموعة من الحجج يمكن تلخيصها في أن ذلك الوفاق لا يخدم السلام العالمي ، بل أنه يزيد من حدة التوتر الدولي ، ذلك لأنه محدود بآطار ضيق يتمثل في أنه وفاق على توزيع مناطق السيطرة بين الدولتين الأعظم . كما أن ذلك الوفاق لا يحقق مصالح شعوب العالم الثالث بل يضر بها ، وفضلا عن ذلك فإنه وفاق يضر بمصلحة الصين حيث يدعم النفوذ السوفيتي في قارة آسيا . ونقدم فيما يلي شيئا من التفصيل لهذه الحجج :

ـ الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يخدم السلام العالمي :

ترى الصين أن الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يخدم السلام العالمي ، ذلك أن الاتفاقيات المنشئة لذلك الوفاق اهتمت بتنمية مصالح الدولتين العظميين فقط دون أن تهتم بمصالح الدول الأخرى أو أهداف السلام العالمي . فالاتفاقية التي وقعتا الدولتان العظميان الخاصة بمنع انتشار الحرب النووية نصت على « التشاور العاجل » بين الطرفين عند حدوث نزاع بين أي منهما والبلدان الأخرى أو حتى بين أي بلدين آخرين . والصين ترى أن ذلك التشاور العاجل « المزعوم » لا بد من أن يسفر عن أعمال تفرضها مصالحهما حيث أن الدولتين العظميين بما لديهما من ترسانات الأسلحة النووية يمكن أن تتدخلتا متى أرادتتا في العلاقات بين كافة البلدان في العالم .

وقد هاجمت الصين الماوية أيضا مبدأ « مراعاة كل من الدولتين العظميين لمصلحة الأمن الخاصة بالطرف الآخر وذلك على أساس المساواة بينهما » الذي اتفقت عليه الدولتان في عام ١٩٧٢ . وقالت أن هذا المبدأ يعني صراحة النزاع على الهيمنة على العالم ، فإينما يذهب طرف ليصبح للثاني أن يذهب .

فكان الوفاق الأمريكي السوفيتي - في الرؤية الصينية - يستخدم كوسيلة لسيطرتا الدولتين العظميين على مناطق العالم المختلفة وإخضاع الإرادة السياسية للدول المتوسطة والصغيرة . أي محاولة احتكار عملية توجيه العلاقات الدولية وتسييرها ، وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من درجة التوتر الدولي بما يهدد السلام العالمي .

ـ الوفاق الأمريكي السوفيتي لا يحقق مصالح العالم الثالث

وقد انتقدت الصين بشدة موقف الدولتين الأعظم من قضايا تهم شعوب العالم الثالث ، ورأت أن اتحاد موقفهما زاء هذه القضايا بالسلب إنما يمثل تأمرا من جانبهما معا على مصالح الشعوب التي تنتمي إلى العالم

ـ أما المجموعة الثالثة فتتمثل في التغير الذي لحق بميزان القوة في شرق وجنوب شرق آسيا بفعل الصراع الصيني السوفيتي .

لقد كان ذلك التغير بالنسبة للولايات المتحدة يعني أن الصين لم تعد تمثل التهديد الخطير الذي كانت تمثلها حينما كانت حليفا للاتحاد السوفيتي . أما بالنسبة للصين ، فقد كان ذلك التغير يعني أن الاتحاد السوفيتي قد احتل مكانة الولايات المتحدة كالعنصر الأول للصين الماوية . لقد أصبح الصراع الصيني السوفيتي أكثر العوامل الخارجية تأثيرا في توجيه سياسة الصين الخارجية منذ منتصف الستينات فالصين تحاول تفادي تزايد خطر التهديد السوفيتي لها من خلال انفتاحها على الغرب . ولذا فإن استمرار الصراع الصيني السوفيتي معناه استمرار اتجاه الصين إلى تحقيق مزيد من الانفراج في علاقاتها بالغرب والعالم الثالث .

ومن ناحيته أخرى استمر القادة الأمريكيون العزف على وتر هذا الصراع الصيني السوفيتي لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة . وقد لخص كيسنجر يوما لأحد أصدقائه موقفه من الصراع الصيني السوفيتي قائلا :

« لا يداعب جفوني النوم إذا شعرت بعودة الصداقة الروسية الصينية ، إلى مجاريها ، أو بقرب انفجار الموقف على حدودهما . . . »

فكان مصلحة الولايات المتحدة تتحقق ببقاء درجة التوتر الحالية في العلاقات الصينية السوفيتية دون تصعيد فيها أو انقاص منها .

٢ - البعد السلبي: معارضة الصين للوفاق بين الدولتين العظميين .

أ - الرؤية الصينية المتميزة لحالة النظام الدولي المعاصرة :

يرفض القادة الصينيون الاعتراف بوجود حالة وفاق في العلاقات الدولية عموما وفي العلاقات بين الدولتين العظميين على وجه الخصوص . بل يزعمون أن الصراع المستمر بينهما سيؤدي إلى حرب عالمية جديدة . أن ما يميز عالم اليوم ، إذن ، ليس وفاقا مستمرا ، لكنه بدلا من ذلك هناك خطر الاقتراب نحو اندلاع حرب عالمية ثالثة . وقد جاء في كلمة مندوب الصين لدى الأمم المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين في أكتوبر ١٩٧٣ ، ودورتها الثلاثين في سبتمبر ١٩٧٥ .

يقول أحد بيانات تشياو كوان هوا - المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة : « ترى الحكومة الصينية . . . أن عالمنا هذا يعيش في اضطراب شديد وانقسام كبير . . . ونحتكم كل التناقضات الأساسية في العالم وخاصة التناقضات بين الامبريالية والاستعمار من جهة وبين الأمم المظلومة والشعوب المضطهدة من جهة أخرى والتناقضات فيما بين الدول الامبريالية ولا سيما بين القوتين العظميين . . . إن حدة التوتر الوضع في الشرق الأوسط لم تخف مطلقا ، ويسارس الاستعماريون والعنصريون القمع المسلح ضد

النفوذ السوفييتي في واحد من أكثر الاقاليم الدولية أهمية بالنسبة للصين الشعبية .

ولنقرأ من كلمة رئيس وفد الصين في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يقول : « ... وهكذا التقطوا » - يقصد السوفييت - « في الآونة الأخيرة من جديد البضاعة البالية ، نظام الأمن الجماعي الآسيوي ، المزعوم ، التي قد أعرض عنها الناس منذ زمان . ياللدهشة ! ، أنه يذكرنا بأمريكي يدعى جون فوستر دالاس الذي ألم في عجلة بعد حزب الهند الصينية ... ما يسمى بمنظمة حلف جنوب شرق آسيا التي وجهت حزبها إلى الصين ... ان الاتحاد السوفييتي دولة أوربية وقطب حلف وارسو ، فلماذا هو حريص إلى هذا الحد على الاهتمام بالأمن الجماعي للدول الآسيوية ؟ هل ذهب شبيح دالاس إلى قصر الكرملين ؟ ... »

وتجري خلاصة المنطق الصيني في رفض الاعتراف بوجود وفاق دولي على النحو التالي : ترى الصين أن الامبريالية تعني الحرب ، وأن خطر الحرب قائم ما دامت الامبريالية قائمة ، واليوم وفي الوقت الذي تحتدم فيه مختلف التناقضات الأساسية في العالم ، فإن خطر حرب عالمية جديدة لا يزال قائماً ، ولذا على شعوب كافة البلدان أن تكون مستعدة ولا تضلل « بظاهرة كاذبة من الوفاق السطحي المؤقت » .

ثانياً

مدى فاعلية الموقف الصيني من التأثير على الوفاق الدولي

بداية نقرر ان الازدواجية التي تميز موقف الصين من الوفاق الدولي تحد من فاعليته تأثيره على ظاهرة الوفاق الدولي .

ثم ان فاعلية الدور الصيني في هذا الصدد ترتبط بمدى فاعلية التحرك الخارجي الصيني وتأثيره على توجيه العلاقات الدولية . ورغم أن المجتمع الصيني قد انفك من اسار الاطار المفلق ، الذي فرضته حول ذاته طوال عشرين عاماً بعد نجاح الثورة الماوية ، لينفتح على العالم الخارجي ويقيم علاقات ايجابية مع معظم دول العالم مسهما في تكوين أحد الاتجاهات التي تميز التطور الجديد في النظام الدولي المعاصر - أي بروز قوى كبرى تستعد للعب دور فعال إلى جانب القوتين الاعظم - رغم ذلك ، إلا ان الصين لم تعتمد إلى صياغة سياسته خارجية تشمل كل أرجاء العالم ، ربما لأنها لم تصل بعد إلى طور الدولة الاعظم التي يكون لديها الطاقة التي تمكنها من أن يكون لها مصالح عالمية شاملة أرجاء الكرة الأرضية .

ولعل عوامل السياسة الداخلية - التي تعد السياسة الخارجية امتداداً وانعكاساً لها - من بين أهم المؤثرات في هذا المجال - فالمدان الصيني لا يمكن أن يضحى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل أن يسهم في لعب دور عالمي فعال . ذلك أن في تحديد أولوياته يضع البناء الداخلي فوق أي اعتبار آخر . وتعبيراً عن ذلك تتسم السياسة الخارجية الصينية بالحذر والتقدم

الثالث . ويضرب القادة الصينيون مثالا على ذلك بموقف الدولتين العظميين المعارض لمطالبة بعض دول امريكا اللاتينية بأن تصبح حدود المياه الإقليمية للدولة مائتي ميل بحري . واعتبرت معارضتهما لهذا المطلب عملاً امبريالياً يعمل على الحفاظ على بحار العالم واستنزاف ثرواتها .

كما نددت الصين بموقف الدولتين الاعظم المتناسق من قضية استغلال شعوب العالم الثالث لثرواتها الطبيعية . يقول مندوب الصين لدى الأمم المتحدة : « ... في ٢ يونيو ١٩٧٢ طرح الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي مشروعاً جاء فيه أن سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية تتوقف إلى حد كبير على قدرتها الصناعية على استغلال هذه الموارد . وفي ٢٢ أغسطس ١٩٧٣ زعم أحد المندوبين السوفييت في اجتماع لجنة قاع البحر المنعقد في جنيف بأن الدول النامية حتى إذا حازت مائتي ميل بحري من المياه لا تستطيع رفع انتاج السمك نتيجة لافتقارها إلى التكنولوجيا وطاقة الصيد . ومعنى كل هذه التصريحات أن من يملك قوة أكبر يتمتع بحقوق أكثر . وهذا منطق امبريالي سائر » .

ويواصل المندوب الصيني حديثه متسائلاً :

« لماذا تعارض القوتان الاعظم بهذه الشدة موقف الدول المتوسطة والصغيرة في توسيع المياه الإقليمية ؟ انه ليس من الصعب ادراك المآرب الخفية اذا ما نظر المرء إلى تنازع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الهيمنة البحرية في البحر الابيض المتوسط والخليج والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الاطلسي أو تسابقهما إلى إقامة القواعد فيها ونهب ثرواتها السمكية وموارد قاع البحر ، فإذا توسعت المياه الإقليمية ضاقت بحارهما الخاصة التي تنفطرسان فيها » .

- الوفاق الأمريكي السوفييتي يدعم الاتحاد السوفييتي في صراعه مع الصين الشعبية :

لعل من أهم أسباب معارضة الصين الماوية للوفاق الأمريكي السوفييتي هو تخوفها من أن يدعم ذلك الوفاق الطرف السوفييتي في صراعه مع الطرف الصيني ، سواء في الصراع المباشر الذي يدور بين البلدين ببعديه المصلحي والايديولوجي ، أو في الصراع بينهما في صدد مسألة توازن القوى في شرق وجنوب شرق آسيا .

فالصين تخوفت من أن يؤدي الوفاق الأمريكي السوفييتي إلى إتاحة فرصة أكبر للاتحاد السوفييتي ليتمكن من تجنيد قدر أكبر من موارده وطاقته وجهده في مواجهته مع الصين .

وفضلاً عن هذا ، فإن الوفاق الأمريكي السوفييتي - وفق ادراك القيادة الصينية - يدعم النفوذ السوفييتي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا . وبالتالي يحدث تغيراً ضخماً في توازن القوى القائم في المنطقة ويمكن أن يهدد استقرارها . وبالفعل فإن الانفراج في علاقات السوفييت بالدول الغربية إتاح لهم توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق

المرحلة التي تفيض فيها قوته القومية خارج حدوده ، لأن تلك القوة لا تزال تجد في الإطار الداخلي للمجتمع الصيني مجالا كافيا للتعبير عن ذاتها . وإذا جاز لنا التعبير بعبارة أخرى يمكن أن نقول أن الدول الكبرى تمر بمراحل متعاقبة في تطورها الاجتماعي والسياسي إلى أن تصل إلى مرحلة النمو القصوى التي لا بد وأن تمارس أثناءها وظيفة التدخل للمشاركة في توجيه علاقات غيرها من الدول ، أي بحيث تصل إلى مرحلة ممارسة دور امبريالي .

ونحن نرى الصين لا تزال خارج حدود هذه المرحلة ومن ثم فهي تعلن تبنيها لتصورات قد تكون مثالية حول مسائل العلاقات الدولية تعكس فيها طبيعة المرحلة التي تمر بها .

رابعاً

نظرة مستقبلية : الصين ما بعد ماو والوفاق الدولي :

ليس هدفنا هنا هو إجراء تنبؤ دقيق باحتمالات الاستمرارية أو التغيير في موقف الصين ، بعد وفاة ماوتسي تونج ، إزاء ظاهرة الوفاق الدولي . فالواقع أنه إزاء ندرة المعلومات يصعب القيام بعملية التنبؤ الذي تتوفر له درجة معقولة من الدقة والعلمية . لذا ، سنهتم بدرجة أكبر بوضع مجموعة من التساؤلات التي ستحدد الاجابة عليها تطور موقف الصين من الوفاق الدولي .

وهنا نتساءل : هل ستستمر الازدواجية طابعاً مميزاً لموقف الصين من الوفاق بعد وفاة ماو ؟ ويحتوي هذا التساؤل على تساؤلات أصغر مثل : ما هو احتمال دعم بكين لعلاقاتها مع واشنطن وغيرها من العواصم الغربية ؟ ثم ما هو احتمال التوصل إلى تقارب جديد بين بكين وموسكو وتخليص علاقاتهما من طابع التوتر والعداء الحاد الذي لازمهما منذ منتصف الستينيات ؟

فإذا ما استطاعت بكين أن تستمر في دعم علاقاتها بواشنطن ، وفي نفس الوقت استطاعت أن تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم الذي يمكن أن يصل إلى التقارب مع موسكو ، وإذا سمحت الظروف الدولية بذلك ، فإن هذا يعني تخلص الصين من طابع الازدواجية من موقفها من الوفاق الدولي . وسنكون في هذه الحالة أمام مرحلة جديدة من تطور النظام الدولي قائمة على التعاون بين الدول الكبرى الثلاث - الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي - والصين الشعبية - لكن الأمر هنا لا يعدو كونه حديثاً عن احتمال نظري حيث أنه من غير الممكن التنبؤ مسبقاً بمواقف الدولتين الأعظم من مثل ذلك التحول المفترض في العلاقات الدولية ، حتى إذا توفرت الرغبة لدى قادة الصين الجدد لدعم علاقاتهم بالدولتين الأعظم في وقت واحد ، فقد لا تكون إحدى هاتين القوتين مستعدة ليقول مثل ذلك الوضع ، الأمر الذي يمكن أن يهدد وبشدة الوفاق الدولي ذاته .

وحتى لا نسترسل في هذا التحليل النظري الذي يتضمن درجة كبيرة من التخيل السياسي ، نعيد توجيه الدفة نحو بحث إمكانية التقارب بين موسكو وبكين ثم بحث إمكانية استمرار الانفراج في علاقات بكين مع واشنطن .

التدريج المحسوب في الانتقال من دائرة إلى أخرى من الدوائر المتاحة والممكنة لتحركها في مواجهة العالم الخارجي .

الخلاصة أن سياسة الصين ، لا تزال حتى الآن غير قادرة على أحداث تأثير فعال - خاصة بالسلب - على ظاهرة الوفاق الدولي . لأنها لم تملك بعد مقومات السياسة الخارجية العالمية القوية التي تستطيع الإبقاء على الأوضاع الدولية القائمة أو تعديلها ، أو تغييرها .

ثالثاً : مثالية التصور الصيني للوفاق الدولي

قدمت الصين الماوية تصوراً مثالياً لمتطلبات قيام حالة الوفاق كسمة أساسية للعلاقات بين الدول . وقد وردت عناصر هذا التصور المثالي في حديث أحد المسئولين الصينيين على النحو التالي :

« اننا ندعو دائماً إلى وجوب المساواة بين بلدان العالم أجمع كبيرة كانت أم صغيرة . وإقامة العلاقات الدولية الطبيعية بين جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية ، ووفقاً للمبادئ الخمسة من الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي والسيادة وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي وتساوية المزايا الدولية سلمياً على أساس هذه المبادئ دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها . وينبغي أن ينطبق ذلك على العلاقات فيما بين الدول الكبرى ، وعلى العلاقات بين الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة أيضاً ، وبالأحرى على العلاقات بين الدولة القوية والدولة الضعيفة أو بين الدولة الغنية والدولة الفقيرة . »

« أن المبادئ المذكورة أعلاه هي الحد الأدنى من مبادئ المساواة في العلاقات الدولية كما أنها الطريق الصحيح لتخفيف حدة التوتر الدولي »

أن ذلك التصور المثالي للوفاق الدولي إنما يقوم على مجموعة من المبادئ النظرية العامة سبق أن تضمنتها مواثيق دولية هامة - أهمها ميثاق الأمم المتحدة - دون أن يؤخذ بها تماماً في التوجيه الفعلي للعلاقات الدولية . بل أن محاولة أعمال هذه المبادئ بشكل دائم يعني تجاهل واقع هذه العلاقات وتطورها الناتج عن الصراع بين إرادات الدول .

ولا شك أن الصين الماوية كانت تدرك هذا الواقع جيداً . لكننا نرى أن هناك مجموعة من الاعتبارات تكمن خلف إعلانها لهذا التصور النظري كاسلوب للتوصل إلى وفاق دولي حقيقي ، من بينها أنه رغم أن الصين تنتمي إلى مجموعة الدول الكبرى إلا أنها لما تزل بعد بعيدة عن الممارسات التقليدية للدول الكبرى - خاصة الدولتين العظميين . هذه الممارسات التي تتمثل في فرض إرادة هذه الدول على أطراف اللعبة الآخرين ، أن يمكن ذلك . فالمجتمع الصيني لم ينته بعد من استكمال بناء ذاته داخلياً حتى يتجه إلى الممارسات الخارجية المألوفة لدى مجتمعات الدول الكبرى الأخرى ، وفي كلمات أخرى ، أن المجتمع الصيني لم يصل بعد إلى

وفي صدد تطور العلاقات الصينية السوفيتية يختلف المحللون السياسيون ، فبعضهم يرى ان هناك نذر بداية جديدة في علاقات القطبين الشيوعيين توحى بالعودة الى التفاهم ، ومن ثم احتمال التوصل الى التعاون . ويبني هذا الرأي على الرسالة التي بعثت بها القيادة السوفيتية لحكومة الصين للتهنئة بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الصينية . وعبرت هذه الرسالة عن « أمنية السوفيت بعودة العلاقات الصينية السوفيتية الى طبيعتها استجابة لآمال الشعبين الصيني والسوفيتي » .

غير أن الرأي السابق بالصورة التي عرض بها يعوزه الشواهد القوية التي تسانده . ولذا فإن بعض المحللين يقول انه ليس هناك احتمال في عودة علاقات التعاون بين موسكو وبكين ذلك أن هناك تركبة ثقيلة من العداء وانعدام الثقة بين الدولتين . وقد صرح أحد المسئولين الصينيين أخيراً بقوله : « ان موقف الاتحاد السوفيتي لم يتغير ومن ثم فإن موقفنا لن يتغير ، ويعتقد بعض أصدقائنا أن الاتحاد السوفيتي يلجأ لنا بغصن الزيتون بينما هو في الواقع سهم سام » .

وفي صدد احتمالات تطور العلاقات الأمريكية الصينية ، هناك درجة أكبر من الاتفاق بين المحللين السياسيين على أن هناك احتمالاً قوياً باستمرار الانفتاح في علاقات الصنتن مع الولايات المتحدة والدول الغربية . فنظام الحكم الصيني يخضع الآن لعملية تطور هامة خاصة بعد اقضاء مجموعة شنغهاي المتطرفة بزعامة أرملة الزعيم ماو . ومن المتوقع أن يتجه النظام الجديد نحو تنمية الاقتصاد الصيني وتحسين احوال المعيشة للمواطن العادي . ولذا فإن الصين سوف تكون في حاجة الى التعاون مع الغرب بدرجة أكبر من حاجتها للتعاون مع موسكو للحصول على المتطلبات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف الاقتصادية .

بل من المتوقع ان تعمل السياسة الأمريكية على توسيع وتعميق انفراجها مع الصين ذلك أن تقدير الولايات المتحدة للصين - حسب رأي شليزنجر وزير الدفاع الأمريكي السابق - ينصرف الى اعتبارها عنصراً هاماً في الحفاظ على الاتزان والاستقرار السياسي للعالم . ولذا فإن من المهم للولايات المتحدة - أن تبقى الصين - رغم اختلافاتها معها - قوية بدرجة تسمح لها بمواجهة هجوم سوفيتي . هذا فضلاً عن أن الصين لا تمثل درجة عالية من التهديد في مواجهة الولايات المتحدة كما التي يمثلها الاتحاد السوفيتي . فالصين حتى الآن ليست دولة توسعية كما أنها لا تستطيع أن تطور قوة عسكرية ضاربة مثل قدرة السوفيت على ذلك .

وفي الختام لا يسعنا الا أن نقول ان تقديم صورة تنبؤية يتوفر لها درجة معقولة من الدقة والصحة غير ممكن في اطار الدراسة الحالية . ولندع التطورات المقبلة في سياسة الصين الخارجية تجيب على التساؤلات التي سبق أن طرحناها في صدد موقف الصين من الوفاق بعد رحيل زعيمها الكبير ماوتسي تونغ . ■



« على الشعوب والامم المضطهده الا تعلق آمالها في التحرر على « حكمه » الامبريالية وعمالها بتاتاً . إذ انها لن تكسب النصر الا بتدعيم وحدتها والمنابره على فضالها » .
ماوتسي تونغ - ٢٩ اغسطس ١٩٦٣

[٧] موقع العالم الثالث

من الفكر الماوي

عبد العاطي محمد

احتلت قضايا العالم الثالث ، مكاناً جوهرياً من فكر الزعيم ماو ، سواء بحكم تشابه الواقع الصيني مع ظروف العالم الثالث ، أو المواقف العملية الصينية من حركات التحرر الوطني ومشاكل التنمية وانطلقت نظرة الصين في هذه المسائل ، من واقع خبرتها في الحرب الثورية وكثير من مظاهر تجربتها في التنمية ، بالإضافة الى حجم وطبيعة الدور الذي تلعبه في المعترك الدولي .

ولقد حدد ماو نظريته للعالم الثالث من ثلاث زوايا . فمن الناحية الاقتصادية ، يرى انه ريف العام ودولة الفقيرة ، في مقابل مدن العالم أو دولة المتقدمة . ومن الناحية السياسية ، قسم العالم الى دول استعمارية تقهر الشعوب التي تحتلها وتستغلها ، ودول تعاني من الاستعمار وتسعى الى التحرر والاستقلال بالثورة المسلحة . ومن الناحية الاستراتيجية ، قسم ماو العالم الى ثلاثة أقسام : الاول يشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والثالث يتكون من الامم الغامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبينهما العالم الثاني من أوروبا واليابان وكندا ودول أخرى . وبهذه المعايير

للبلدان الفقيرة لتحقيق الاستقلال والتحرر ، وذلك لأنها حرب ثورية تختلف عن الحرب الاستعمارية وتتسم بأنها طويلة الامد ومستمرة ، وتعتمد على قسوة الفلاحين ، وتستند الى فكرة تطويق المدن بالريف . ومن زاوية أخرى ، يرى ماو أن أى حرب تحرير وضيق ، يجب أن تنبع من واقع المنطقة التي تتم فيها . يقول ماو « من الضروري فهم قوانين الحرب ذات الصلة العامة ، ثم قوانين الحرب الثورية ذات الصلة العامة ، وكذلك قوانين الحرب الثورية الصينية التي هي أكثر خصوصية » . ويرفض تطبيق قوانين الحرب العامة جرفيا ، والا يكون هذا على حد قوله « أشبه بمن يبرى قدميه لتلائم الحذاء » .

ولأن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تشكل أرياف العالم ، فإن الاستراتيجية الصينية لحرب التحرير تلائمها ، خاصة وأن هذه البلدان ، من وجهة نظر ماو ، هي بمثابة بؤرة الثورة العالمية . ومثلما الحال في حرب التحرير الشعبية ، يجب أن تتلاحم الجماهير مع قوات الثورة ، لاسيما إذا قادها حزب ثوري .

وفى مقالة لين بياو وزير الدفاع الصينى ورفيق الزعيم ماو فى حرب التحرير الصينية بعنوان « عاش انتصار الحرب الشعبية منشورة فى عام ١٩٥٥ » جاء أن التناقض الرئيسى فى الوقت المعاصر هو بين الامبريالية وشعوب المستعمرات ، وأن الحركة الوطنية هي القوة المحركة الرئيسية للثورة ، وأن قوة الفلاحين هي الرائدة فى هذه الحركة . ووفقا للتصور الصينى ، بعد انطلاق الثورة من العالم الثالث ، الوسيلة الفعالة لفتح مزيد من الجبهات على الاستعمار ، وتشثيت قواه ، وتحليمه فى النهاية ، مع تأكيد انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية . وقد كانت الثورة الفيتنامية ، أكثر الثورات أخذا بالاستراتيجية الصينية ، وربما يرجع ذلك الى تشابه الواقعين الصينى ، والفيتنامى ، والى قوة العلاقة بين الطرفين منذ بداية وصول الشيوعيين الى الحكم فى الصين . ويقول الجنرال جياب مخطط حرب التحرير الفيتنامية « ان المبدأ الاستراتيجى لفيتنام ، هو أن تكون مسيطرين على الموقف ، ودائما فى حالة الهجوم ، ويجب أن تكون الامة متحدة كرجل واحد ، مصممة على انزال الهزيمة بالمعدى ، وأن يكون هناك خط سياسى وعسكرى سليم يقود النضال » .

وإذا كان الصينيون قد رفعوا شعار « الاعتماد على الذات » بالدرجة الاولى ، فإن الجنرال جياب ، يعتبره العنصر الرئيسى لكسب الحرب ، إذ يقول « قد يكون من الصحيح توافر التأييد من العالم الاشتراكى ، غير أن أهم هذه العوامل جميعا ، هو الخط السياسى والعسكرى السليم للحزب الطليعى فى فيتنام » .

ب - الصراع مع الاتحاد السوفيتى :

تأثرت النظرة الصينية لقضايا التحرر الى حد كبير ، بالخلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وبالذات حول بعض المسائل التي تتعلق بالرؤية للماركسية اللينينية . فقد رأت

الثلاثة ، تعد الصين فى فكر ماو ، دولة من الدول النامية ، تنتمى الى العالم الثالث . فقد عانت من احتلال اجنبى واستغلال خارجى وداخلى كما انها دولة فقيرة الثروات ، خاضت حرب تحرير ثورية لتحقيق استقلالها . وبحكم موقعها الجغرافى ، تعد دولة اسيوية ، أى أنها جزء من التقسيم الجغرافى للعالم الثالث .

١ - قضايا التحرر

بدأت الصين تفتتح على الدول الافروآسيوية بشكل أكثر وضوحا فى مؤتمر باندونج المنعقد فى ابريل ١٩٥٥ فقد اجتمع شواين لاي رئيس الوزراء الصينى ، بوفود كثير من دول آسيا وأفريقيا ، وممثلى الحركات الثورية . وبعد ذلك التاريخ ، تزايد عدد دول العالم الثالث المعترفة بالصين ، ونشطت هذه الاخيرة ديبلوماسية وتجاريا ، وأعلنت استعدادها لنصرة قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار ، وأعطى برون الصين فى الساحة الدولية ، دفعة قوية لحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا ، خاصة على ضوء مساعدتها للثورتين الفيتنامية والجزائرية .

وفى نهاية عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤ قام شواين لاي بزيارة لعشر دول افريقية ، هي : الجزائر والمغرب وتونس ومصر واشيوبيا وغانا وغينيا ومالى والصحراء والسودان . ثم قام بزيارة ثانية لأفريقيا فى عام ١٩٦٥ . واستهدفت تلك الزيارات ، تدعيم أواصر الصداقة مع حركات التحرير والدول حديثة الاستقلال . وحتى عام ١٩٦٧ وقبل أن تبدأ الثورة الثقافية ، كانت أفكار ماو الثورية ، والشعارات التي ترفعها الصين ضد الاستعمار والتي أخذت تتجه صوب الاتصاف السوفيتى - تنتشر داخل افريقيا وآسيا ، ويظهر أثرها فى أسلوب حرب التحرير الشعبية ، وفى ميل الدول حديثة الاستقلال ، الى قيادة الصين للعالم الثالث . ولكن فترة الثورة الثقافية وحتى بداية السبعينات ، شهدت انكساسة لنفوذ الصين داخل العالم الثالث ، على ضوء سياسة العزلة والتزمت والعداء القوى للسوفيت ، وحدث شبه انقطاع بين الصين والعالم الخارجى من الناحية الدبلوماسية ، حين سحبت جميع سفرائها . ولم تبق الا على سفيرها فى مصر . ومع العودة الى سياسة الرونة بعد انتهاء مرحلة الثورة الثقافية ، أعادت الصين علاقاتها مع الكثير من دول العالم الثالث ، وقوى تأييدها لحركات التحرر الوطنى مرة أخرى . ولايفوتنا القول ، بأن الصين برغم سياسة العزلة ، كانت تناصر حركات ثورية فى الكونغو ، وغينيا بيساو ، وموزمبيق وأنجولا فى افريقيا ، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند فى آسيا . ويمكن تفسير مظاهر المد والجزر فى الموقف الصينى من قضايا التحرر ، والتعرف على وجهات النظر بشأنها ، من خلال ثلاثة عوامل ، هي :

١ - استراتيجية ماو فى حرب التحرير الثورية

الحرب فى نظر الزعيم ماو ، وسيلة مشروعة وعادلة

متنافسين ، وإن كان هذا لا ينفي ميلها الاقوى الى جانب الذين ينتهجون تعاليم الحزب الشيوعي الصيني ، وكانت تشجع الوطنيين على محاربة اعدائهم . والحفاظ على وحدتهم الوطنية . أما بعد عام ١٩٦٥ فقد اختلف الامر ، لأن كثيرا من حركات التحرير ، أخذت تميل الى الاتحاد السوفيتي ومنذ ذلك الحين ، والشقاق يتعمق بين حركات التحرير ، على ضوء استمرار الخلاف الصيني السوفييتي .

وفي منتصف الستينات ، ايد كل من السوفيت والصينيين حركة بياج في غينيا بيساو . لأنها كانت الحركة الوحيدة ، وفي موزمبيق وقفت الصين وراء حركة الفريليمو ، لأنها كانت الوحيدة ايضا ، وقدمت لها العون المسح ، الى ان استولت على السلطة ، ثم تحولت عنها بسبب علاقاتها الجديدة بالسوفييت . وهي جنوب غرب افريقيا ، ايدت الصين حركة سوانو ، برغم محدودية تأثيرها وضعفها ، لا شيء الا لأن السوفيت يؤيدون الحركة الاخرى سوابو القوية . وفي الجولا ، وقفت الصين الى جانب الحركتين المؤيدتين من الولايات المتحدة ، وهما فنلا « الجبهة الوطنية » ويونيتا ، ضد مبالا « الجبهة الشعبية » المؤيدة من السوفييت رغم ان الاخيرة هي التي كانت اقوى واحسرت النصر . ويرى بعضهم ان هدف الصين من تاييد الجبهة الوطنية ، انما يعود الى رغبتها في نشر نفوذها في منطقة غرب افريقيا ، وخاصة في منطقة كابيندا الغنية بالبترول . واذا تحقق لها ذلك ، فانه يدعم موقفها في جنوب القارة ، خاصة وان لها تأثيرا ونفوذا في شرق افريقيا .

ولا يخفى ان هناك مصلحة للصين في العالم الثالث ، الى جانب الاعتبارات الايدلوجية ، شأنها في ذلك شأن اية قوة تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية . ولكن اعتبارات المصلحة تبدو في كثير من الاحيان متناقضة مع الموقف الايديولوجي المعلن ، فبينما ترفع شعار النضال الطويل الامد المسلح ضد الاستعمار ، عدلت عن ذلك بشأن المفاوضات السلمية في جنيف عام ١٩٥٤ لحل المشكلة الفيتنامية ، فأيدت تلك المفاوضات ، وقبلت ما انتهى اليه المؤتمر ، من تقسيم فيتنام مؤقتا عند خط عرض ١٧ درجة الى قطاعين ، واجراء انتخابات حرة لتوحيد البلاد . صحيح انها وقفت الى جانب الثورة الفيتنامية فيما بعد ، وأمدتها بالسلاح ، بعد ما وضع عدم امكانية تنفيذ الاتفاقية بسبب تباطق أمريكا في تنفيذ قراراتها ، الا أن موقفها الاول ، فتح أساسا عن تقدير لوزن الولايات المتحدة ، وعدم الاصطدام معها ، لأن ذلك ليس في مصلحة الصين القومية . وتكرر الموقف ذاته بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولكنه بشكل معكوس . فبينما ايدت الصين الثورة الجزائرية وأمدتها بالعون العسكري عام ١٩٥٨ ، رفضت اتجاه الجزائريين فيما بعد الى التفاوض سلميا مع فرنسا ، وطالبتهم باستمرار العمل العسكري ، مع اقتناع الجزائريين انفسهم ، بأن مصلحتهم تقتضي التفاوض مع فرنسا .

وتعتبر الصين ، مناطق مثل بورما وتايلاند وكامبوديا

الصين ، منذ بداية الستينات ، ان الاتحاد السوفييتي انحرف عنها ، واعتبرت نفسها الطرف الوحيد الذي يتبنى انتهاج هذه الفلسفة ، على النحو الصحيح ، وخاصة فيما يتعلق منها بحركة التحرر الوطني ، والثورة في البلدان المتخلفة . لقد رفضت ثلاث أفكار طرحها السوفييت ، هي التعايش السلمي مع الغرب ، وعدم حتمية الحرب بالضرورة . والانتقال السلمي الى الاشتراكية ، وأخذت تقنع الحركات الوطنية التي تلقي المساعدة منها ، بأن حرب التحرير الشعبية حرب طويلة الامد ومستمرة . واذا كانت الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة ضرورية للوصول الى الثورة الاشتراكية ، فذلك لا يقضي عن استمرار الحرب الثورية والنضال المسلح . ورأت ان الانتقال السلمي للاشتراكية ، ما هو الا وسيلة من الاتحاد السوفييتي - الذي أصبح في نظرها دولة امبريالية - للسيطرة وفرض النفوذ على العالم الثالث .

وفي مقابل الاتهامات الصينية ، افكر السوفييت انتماء الصين للعالم الثالث ، وراوا ان ذلك لا يتفق وما لها من أهداف في المعترك الدولي ، ووصفوا سياستها بالشوفينية ، وانها لا تقوم على مبادئ طبقية ، وانما على رغبتها في السيطرة على العالم ، ومصلحتها القومية ، وانها سياسة تهدف الى الاطاحة بهيمنة الاشتراكية كنظام عالمي . وانتهوا الى ان الصين تنظر للعالم الثالث ، ليس على أنه جزء من عملية الثورة العالمية كما تقول الماركسية اللينينية ، وانما على انه منطقة تحرر وطني فقط .

وحقيقة الامر ، ان صراع الاتحاد السوفييتي مع الصين على قيادة حركات التحرر الوطني ، لا يستند على اعتبارات ايدولوجية ، او الى تباين جوهري في الأفكار ، وانما هو صراع على النفوذ والهيبة الدولية ، ومظاهر الخلاف العملية تؤكد ذلك . وهي علاقات أبعد ما تكون عن مصالح حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وخاصة من جانب الصين . وعلى سبيل المثال ، أدى الخلاف السوفييتي الصيني ، الى عدم انعقاد مؤتمر التضامن الافرو آسيوي بالجزائر عام ١٩٦٥ ، نظرا لاصرار الصين على عدم اشتراك الاتحاد السوفييتي فيه وقد تلت ذلك فترة تدهور في العلاقات الصينية الافريقية . وفي أمريكا اللاتينية ، لم تحظ الصين بأي ارتياح من جانب الحركة الثورية هناك ، بسبب ثقل الاتحاد السوفييتي وتأييده لها . بل ان أحد زعماء الحزب الشيوعي في بيرو ، وجه اتهاما قويا للصين في مارس ١٩٧٢ بقوله « ان الشيء المهم في موقف الصينيين من حركات التحرر في العالم الثالث ، ليس من الحركة في حد ذاتها ، وانما امكانية استخدام الحركة لتحقيق الاهداف الخاصة للصين المعروفة ، وهي عزل الاتحاد السوفييتي ومعاداته ، والسعي نحو فرض السيطرة السياسية الصينية على العالم الثالث » .

وفي افريقيا ، يبدو التنافس اكثر حدة . ففي بداية الستينات ، كانت الصين تساند الحركات الوطنية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الجميع ، حتى لو كانوا

على حركات التحرر العربية ، أن تطرده من المنطقة ، وتقل في وجهه كل المنافذ . ولقد وصح انبر الخلاف الصيني السوفييتي ، في معارضة بكين لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ لانه جاء بتأثير من الاتحاد السوفييتي الذي يرمى من ورائه الى تفتيت القوة العربية واضاعة الحقوق العربية ، وناشدت منظمة التحرير الفلسطينية ، ان تعارض القرار .

ومن ناحية ثالثة ، يرى بعضهم أن النأي بين الصيني للقضية الفلسطينية ، انما يهدف الى كسب الصداقة العربية ، لضمان توفير الطاقة البترولية للصين ، نظرا لضعف الانتاج في كل من اندونيسيا وبورما الدولتين اللتين ستستورد منهما البترول . ويعتقد بعضهم أيضا ، أن اهتمام الصين بالوجود في منطقة الخليج (تأييد ثورة ظفار في عمان) انما يعود الى توقع قيام نظام تلعب بعض الحركات الثورية الفلسطينية ، أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، دورا كبيرا فيه . وإذا تحقق هذا التخمين الصيني ، فإن البترول سوف يتدفق الى الصين بسهولة من الخليج ، خاصة وأن المسافة بين كاشتون أو شنغهاي ، والمنطقة الواقعة بين الكويت وعمان ، لا تزيد على ٥ آلاف ميل ، وهي مسافة معقولة وعملية .

٢ - قضايا النمو :

إذا كان دور الصين بالنسبة لقضايا التحرر فعلا ومباشرا ، بغض النظر عن سلبياته ، فإنه بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تهم الدول المتخلفة ، يعد محدودا وضعيفا ، بل تبدو الصين ، وكأنها غير مهتمة بإيجاد حلول لها . ويمكن التعرف على وجهة النظر الصينية ازاء قضايا النمو ، بالقاء الضوء على مسألتين :

١ - المعونة الخارجية : تسرف الصين في التأكيد على دورها بشأن تعزيز برامج التنمية ، وضرورة تحقيقها في العالم الثالث ، دونما تقديم مساعدة حقيقية ملموسة لبلادها - وليس أدل على ذلك ، من أنه من بين ٤ آلاف مليون دولار ، هي قيمة مساعدتها للعالم الخارجى ، تم استخدام نصف المبلغ فقط ، من جانب الدول التي تلقتة حتى نهاية عام ١٩٧٣ .

وتعترف الصين بهذا الضعف ، وتبرره بأنها دولة فقيرة ومتخلفة ، مثلها مثل بقية دول العالم الثالث ، أنها تحتاج الى ثروتها القومية لتنفيذ برامج التنمية . إلا أن الحقيقة التي لا يجب اغفالها ، أن الصين نجحت في تنفيذ بعض المشروعات الهامة في بلدان معينة مثل تنزانيا في افريقيا ، وباكستان في آسيا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، سارت على الاستراتيجية التي وضعتها بشأن المعونات الخارجية للعالم الخارجى بلا تناقض في المواقف . وهذا يقتضى الإشارة ، الى المعايير التي تقوم عليها تلك الاستراتيجية ، وفي مجملها معايير تنبع من واقع الخبرة الصينية .

وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا ، أجزاء من مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا ، وامتدادا « للدولة الصينية » ، خاصة مع وجود ما يقرب من ١٥ مليون صيني في تلك المناطق . ولقد أوقع عامل الحرص على المصلحة القومية ، الصين في مآزق عديدة ، فعلى سبيل المثال ، كانت لها علاقات طيبة باندونيسيا حتى عام ١٩٦٥ الى أن وقع انقلاب شيوعى ضد الرئيس سوكارنو ، أدى الى قطع الصلة بين البلدين فيما بعد . وبينما توصلت الى مبادئ التعايش السلمى مع الهند في أبريل ١٩٥٤ ، فيما عرف بمبادئ البانشاشيلا ، لتسوية مسائل الحدود والتجارة في التبت ، تدهورت العلاقة منذ السنوات الأولى في الستينات ، نظرا لتقارب الهند من الاتحاد السوفييتي ، وأخذت الصين نى تقوية علاقتها بباكستان ، عدو الهند التقليدى . ويعد موقفها الرافض لانفصال باكستان الشرقية عن الغربية في أواخر عام ١٩٧١ ولقيام دولة بنجالاديش ، دليلا قويا على التناقض بين شعارات الايدولوجية والمصلحة في السياسة الصينية .

ولا يختلف الامر كثيرا في القارة الافريقية ، ففي عام ١٩٦٥ ، على سبيل المثال ، ناشدت الصين ، أحد الأحزاب المعارضة في الكاميرون ، الاستثمار في العمل المسلح ، ولكن عندما أرادت إقامة علاقات اقتصادية مع الكاميرون ، امتنعت عن تأييده ، مما أدى الى اقضاء زعمائه الموالين للصين . وبينما كانت الدول الافريقية تطالب بمقاطعة الحكومات العنصرية ، بلغت صادرات الصين الى المستعمرات البرتغالية ٢٥ مليون دولار . بل لعل من المفارقات الغربية في موقف الصين ، أنها احتفظت بعلاقات طيبة مع اثيوبيا ، واستقبلت امبراطور هيلسالى في عام ١٩٧١ ، في الوقت الذي أيدت فيه جبهة تحرير ارتيريا .

وأما الموقف الصينى من حركة التحرير الفلسطينية ، فإنه يعكس تفاعل العوامل الثلاثة السالفة الذكر ، استراتيجية حرب التحرير الشعبية الصينية ، والخلاف مع الاتحاد السوفييتي ، وعامل المصلحة القومية . فمن ناحية ، لا يخفى أن الصين قدمت مساعدات واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقت قيامها ، واستمر تأييدها ودعمها للفلسطينيين برغم تعدد حركاتهم ، ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، كما أنها ترفض حتى الآن إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، رغم أن الاخيرة كانت أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بالصين . وبنت الصين موقفها ، على أساس أن اسرائيل جزء من الامبريالية العالمية ، وأنها تنتمى الى عالم المدن ، وأن الدول العربية ، باعتبارها جزءا من العالم الثالث ، عليها أن تطوق اسرائيل وتطردها من المنطقة ، وأن ذلك يتفق مع استراتيجية التحرير في فتح مزيد من الجبهات ضد الاستعمار .

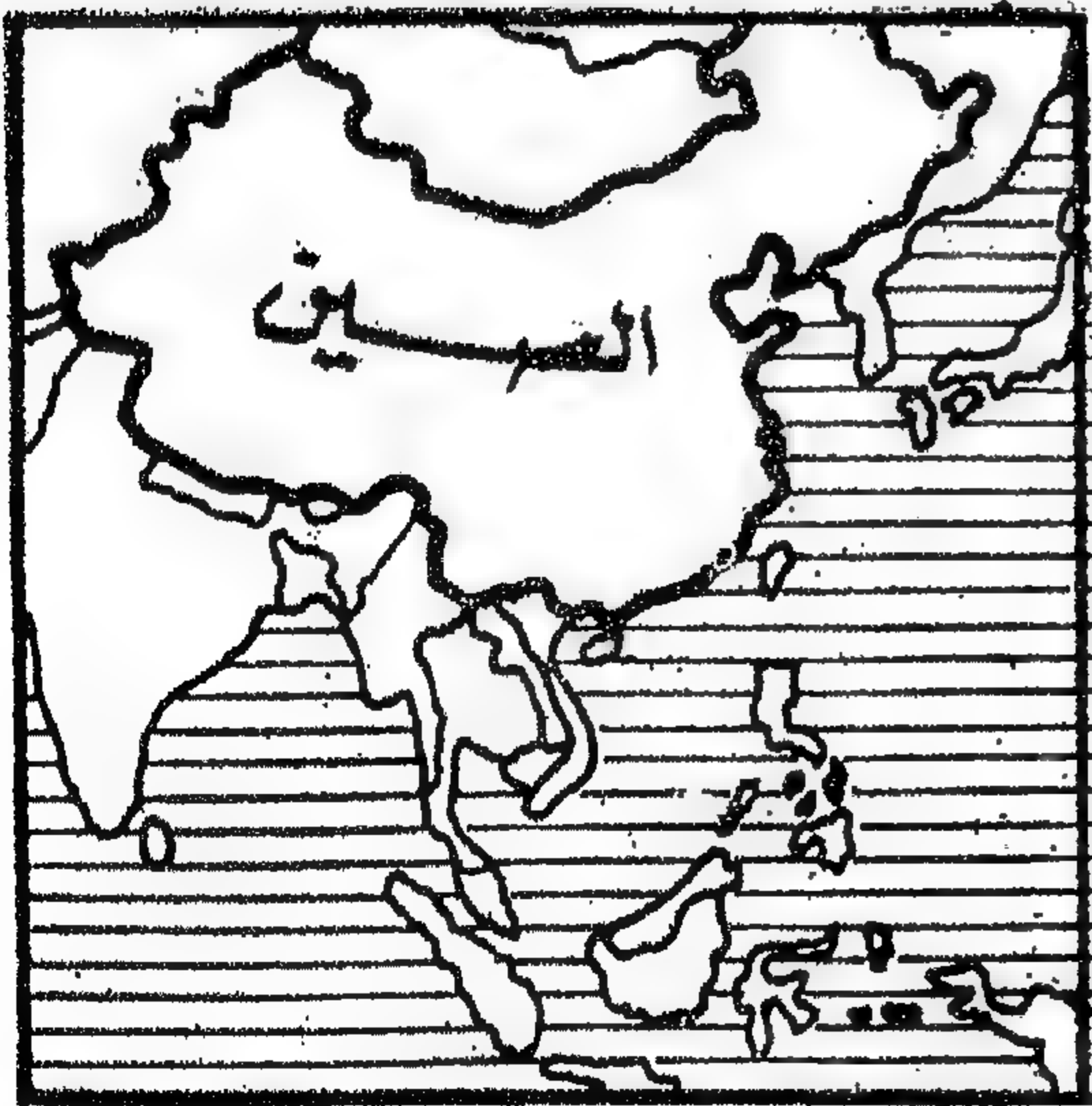
ومن ناحية أخرى ، ترى الصين أن الاتحاد السوفييتي ، مثله مثل الولايات المتحدة ، يريد بسط نفوذه وسيطرته على العالم العربى ، كما أنها تدرجه - كما سبق القول - ضمن الدول الامبريالية ، ومن ثم فإن

ب مشاكل المسواد الاولى : لا قيسدي الصين اهتماما ملحوظا بهذه المشاكل ، ان لا تشترك في مؤتمرات الدول المنتجة للمواد الاولى بقدر ملموس ، او تقوم بتحريك مباشر وفعل للاسهام في حل مشاكلها ، وتكتفي بالتأييد المعنوي . وهي ترفض سيطرة الدول العظمى على منتجات العالم الثالث ، وترى أن الخطوة الاساسية الاولى ، هي أن ترفع هذه السيطرة ويختلف أثرها ، لأن الشئون العالمية يجب أن تعالجها جميع بلدان العالم ، وشئون أي بلد يجب أن يعالجها شعب هذا البلد بنفسه ، لا أن تتدخل الدولتان الاعظم فيها .

وتناشد الصين ، البلاد المنتجة للمواد الخام ، أن تتحد وتشكل جبهة واحدة متماسكة أمام الدول المتقدمة ، وأن تحقق فيما بينها فكرة الاعتماد على الذات ، ولا تنسى الصين أن تذكرها ، بأنه لو كانت قد انتهجت أسلوب الاعتماد على الذات ، لما كانت الدول المتقدمة تتحكم فيها بهذا القدر .

وتؤيد الصين الحوار بين الشمال والجنوب ، على أن يسبقه تحقق وحدة الدول النامية واستقلالها الاقتصادي ، وتضامنها مع بعضها بعضا . وتؤيد اتساع قوة المنظمات المنتجة للمواد الاولى ، وتقوية التعاون بينها .

ولعل الربع الاخير من القرن العشرين ، يشهد اهتماما متزايدا من جانب الصين بقضايا التحرر والتنمية في بلاد العالم الثالث ، خاصة بعد نمو القوة السياسية والاقتصادية للصين ، وبعد أن تحققت السلطة للغالبية حركات التحرر الوطني . ويصبح من الضروري اليوم ، أن تقدم الصين دعما وتأييدا القوي والفعل لها ، بعيدا عن الخلاف مع الاتحاد السوفيتي وعن الصراع الايدلوجي . ■



اولاها ، ضرورة الاعتماد على الذات بالدرجة الاولى ، والمساعدات الخارجية بالدرجة الثانية . فالصين وقد حرمت من المعونة الخارجية ، وبالذات من الاتحاد السوفيتي ، باتت مقتنعة بعدم اهميتها في عملية التنمية ، ومن ثم فهي تناشد بلاد العالم الثالث ، عدم الاسراف في الاعتماد عليها ، واستغلال الامكانيات المحلية على افضل وجه . وثانياتها ، انه اذا اعطت دولة متقدمة معونة خارجية لدولة متخلفة ، فيجب ألا تكون مشروطة ، وألا تكون بفوائد مرتفعة ، وثالثتها يجب ان تتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية الداخلية ، وأن تتوافق مع القدرة على الدفع ، لا أن تقدم بشكل يسمح بالسيطرة والتوجيه الخارجي . فالصين وهي دولة اشتراكية ، تنتهج التنمية المخططة ، ترى أن المعونة الخارجية ، تأتي لتحقيق مطالب وبرامج التنمية ، لا أن ترسم البرامج والخطط وفقا لها ، والا أصبح اقتصاد البلاد اقتصادا تابعيا بالدرجة الاولى . ورابعتها ، أن شكل المساعدة الخارجية ، يجب أن يكون بغرض تمكين الدولة التي تتلقاها ، من تطوير نفسها ، وأن تصبح دولة تعتمد على ذاتها في وقت مبكر . ولم تبدأ الصين في تقديم مساعدتها الخارجية ، إلا بعد التخلص من الديون السوفيتية ، ووجهتها الى أغراض تتفق مع الاستراتيجية السالفة الذكر . ففي بداية الستينات ، قامت بإرساء صناعة النسيج في سيرلانكا ، وأنشأت عدة مصانع للخشب والسكر ، والورق في باكستان (تعد ثالث دولة من حيث حجم المعونة الصينية للخارج بعد فيتنام الشمالية وتايلاند) . وفي منتصف الستينات ، كانت مساعداتها الخارجية في شكل مشروعات استغلال البيئة مثل مشاريع المياه ، وبناء المصانع الصغرى التي تقوم على المواد المحلية والمنتجات الوسيطة ، وشجعت البلاد التي تلقت مساعداتها على تحويل القطن مثلا الى منسوجات وملابس ، وفرو الحيوانات الى جلود ، والأشجار الى ورق ، ومجاري الأنهار الى قوى هيدروليكية . وكان الغرض من وراء ذلك ، تمكين الدول النامية من الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي .

وتعتبر تنزانيا من أهم الدول التي تلقى الدعم الصيني ، وبعد مشروع الخط الحديدي الذي يربط تنزانيا بالمحيط الهندي ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٠ من أهم الاعمال التي تريد الصين أن تدخل بها الى قلوب الافريقيين . واستنادا الى اعتراضها على أسلوب الفوائد المرتفعة في المعاملات الخارجية ، قررت عدم تقاضي فوائد عن ١٥٠ مليون جنيه استرليني من قيمة ذلك المشروع ، وأن تقسط الاموال الباقية بقوائد ٢٧ في المائة على الا تسدد تنزانيا القرض قبل عام ١٩٨٣ .

الا أن قلة المساعدات الصينية لبلاد معينة ، وارتفاعها بالنسبة لبلدان أخرى ، إنما يكشف عن حقيقة لا يمكن إنكارها ، هي توافق اتجاه هذه المساعدات مع الاهداف السياسية للصين ، فعلاقتها بتنزانيا وباكستان علاقات وطيدة من الناحية السياسية ، سواء كان ذلك بحكم التنافس مع الاتحاد السوفيتي ، أو لان الصين ، ترى تطبيق بعض الافكار التي تنتهجها في التنمية داخل تلك البلاد .

ان تلك الدول ، وخاصة في منطقة جنوب شرقى آسيا ، تتميز بعدد من الظروف والخصائص ، كما سنرى ، تجعلها تقع موقعا أكثر أهمية وخطرا لدى السياسة الصينية .

وتشمل منطقة جنوب شرقى آسيا ، فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين . وقد قدر عدد سكان هذه المنطقة عام ١٩٧٥ بـ ٢٦٥ مليون نسمة . وهذه المنطقة تمتد امتدادا جغرافيا عريضا لأكثر من ٣٠٠٠ ميل من الشرق الى الغرب ، كما تبلغ أكثر من ألفي ميل من الشمال الى الجنوب ، أى أن مساحتها تبلغ أكثر من ٦ ملايين ميل مربع . وهذه المساحة الهائلة ، تتمتع بعدد من الميزات الطبيعية التي تجعلها محط أنظار القوى الآسيوية الكبرى (الصين ، اليابان ، الهند) كما كانت محط أنظار الدول الغربية (الولايات المتحدة ، إنجلترا ، والبرتغال ، وهولندا ، وفرنسا) عبر التاريخ .

وأولى هذه الميزات ، تتمتعها بموقع استراتيجى خطير ، أن يقع فيها مضيق ملقا ، أحد المفايع الثلاثة للمحيط الهندي (وهى الى جانب ملقا ، مضيق باب المندب على مدخل البحر الأحمر ، ومضيق هرموز على مدخل الخليج العربى) كما أنها تتحكم فى أهم خطوط الاتصالات البحرية والجوية ، وتعد حلقة الوصل الأساسية بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ

ومن ناحية ثانية ، تتمتع هذه المنطقة بثروات طبيعية هائلة ، إذ أنها تنتج على سبيل المثال ٩٠ فى المائة من الانتاج العالمى من المطاط الخام ، ٦٠ فى المائة من الصفيح ، و ٨٠ فى المائة من جوف الهند ، بالإضافة الى ثرواتها الزراعية ، وخاصة الارز ، وثرواتها المعدنية وخاصة البترول .

ومن أهم العوامل التي تحدد سياسة الصين تجاه المنطقة ، نذكر عاملين هما :

١ - المصالح الاستراتيجية والاقتصادية :

تحرص الصين على تخليص المنطقة من النفوذ الغربى والسوفيتى ، ثم تحييدها مع استمالتها ما أمكن الى سياستها . وربما تضاف الى ذلك فى المستقبل ، القوة اليابانية والهندية المتزايدة ، بما يفرض على الصين انتهاز سياسات جديدة ، سواء تجاه القوى الجديدة ، او تجاه دول المنطقة نفسها .

والمعروف ان المنطقة كانت ، الى وقت قريب ساحة متفجرة بين حركات التحرر الوطنى والدول الغربية والولايات المتحدة ، كما كانت نفس المنطقة ، حلقة من حلقات الحصار الأمريكى ضد الصين ، ومسرحا للحلف العسكرى والاقتصادية فى إطار مشروعات الامن الآسيوى ، مثال ذلك حلف جنوب شرقى آسيا (سياتو) فى سبتمبر ١٩٥٤ الذى بدأ فى التحلل ، والحلف المركزى المنشأ عام ١٩٥٥ وانتقل مقره من بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ الى طهران . ويوجد حاليا مجلس آسيا والمحيط الهادئ Aspac المنشأ فى يونيو ١٩٦٦ ، وهو منظمة اقتصادية حاولت الولايات المتحدة تحويلها الى حلف عسكرى كذلك اقترح عام ١٩٦٧ توسيع منطقة لتصبح

Pacific Asia



« ان بلادنا والبلدان الاشتراكية الأخرى فى حاجة الى السلم ، وكذلك جميع الشعوب فى العالم ، أما من يتحرقون شسوقا الى الحرب ولا يريدون السلم فانما هم جماعات معينة من الرأسماليين الاحتكاريين فى البلدان الامبريالية المعدومة الذين يعتمدون فى جمع الثروات على العدوان » .

ماوتسى تونج ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٨] السياسة الماوية فى

جنوب شرقى آسيا

د . عبد الله الأشعل

من المعلوم ان الصين الشعبية ، ترسم سياستها الخارجية ، وفق عدد من المبادئ الايديولوجية . وأبرز هذه المبادئ ، التى استقر العمل عليها لدى السياسة الصينية ، موازنة حركات التحرر الوطنى ، التى تناهض الامبريالية والاستعمار والعنصرية . والامبريالية لدى الصين ، تعنى الدول الغربية والاتحاد السوفيتى . فالعالم ينقسم فى نظر الصينيين ، الى ريف العالم ومدن العالم . أما ريف العالم ، فيضم شعوب العالم الثالث ، الذى يسعى الى التنمية الاقتصادية ، وتحقيق شروط أفضل فى معاملاته التجارية مع الدول الصناعية وتضع الصين نفسها فى هذا القطاع . وأما مدن العالم ، فتضم الدول الامبريالية والصناعية سواء كانت « امبريالية رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة ، او « امبريالية اشتراكية » كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى ، على حد التعبير الصينى .

وعلاقة الصين الشعبية بالدول الآسيوية ، تدخل فى إطار نظرتها لعلاقاتها بدول العالم الثالث ، ويزيد عليها

فالمعونات في تلك المنطقة ، وان كانت سلعتها الرخيصة في أسواق المنطقة ، قد بدأت تشكل تحديا للدولتين واليابان أيضا ، كما يهتم الصين بالطبع ، عزل تايوان من قبل دول المنطقة وغيرها .

٢ - الاقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا :

يعد الصينيون المهاجرون الى جنوب شرقي آسيا ، عنصرا هاما في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المنطقة ، فمن مصلحة الصين ، أن تحسن تلك الدول معاملتهم ، لكي يستمر نجاحهم فيها ، بما يحقق مصالح اقتصادية وسياسية للصين . كما يهتمها ان تذلل الصعاب التي تعترض حياتهم كاقليات في تلك البلاد ، بما يحقق جذبهم اليها ، خاصة وان تايوان تتنافس معها في هذا المضمار ، ويقدر عدد الصينيين خارج الصين الشعبية بأكثر من ١٥ مليون نسمة ، عدا الصينيين في تايوان وهونج كونج ، من بينهم أكثر من ١٣ مليون صيني ينتشرون بنسب مختلفة في دول جنوب شرقي آسيا . بما يشكل أكثر من ٧ في المائة من اجمالي السكان . ويتضح اهميتهم بالنسبة للصين ، اذا علمنا انهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان سنغافورة (وتسمى لذلك الصين الثالثة) وقريبة نصف سكان الملايو ، كما أن الغالبية الساحقة ترفض الاندماج الكامل في المجتمع المحلي ، فضلا عن أنهم في بعض هذه الدول ، يتمتعون بنفوذ اقتصادي ملحوظ . غير أنهم رغم ولائهم لبكين ، باعتبارها الوطن الام ، يضعون المسائل السياسية والعقائدية في المرتبة التالية لمصالحهم واعمالهم . وتجدر الإشارة الى أن الأحزاب الشيوعية في دول المنطقة ، رغم أن بعضها نشأ في الربع الأول من هذا القرن ، مثل اندونيسيا ، فإنها لاتعد عنصرا هاما في السياسة الصينية في المنطقة لسببين : أولهما : ضعف هذه الأحزاب وقمعتها المستمر ، خاصة في اندونيسيا ، والى حد ما في الملايو وبورما والفلبين وتايلاند . وثانيهما : أن الأحزاب الشيوعية التي أصبحت حاکمة في فيتنام ولاوس وكمبوديا ، خرجت من الصراع المرير ضد الولايات المتحدة ، يدين لقاء المساعدات الصينية والسوفييتية خلال الصراع ، ومن ثم فهي اميل بشكل عام الى الحياد في الصراع الصيني السوفييتي ، ولذلك يهتم الصين ألا تتحول نحو موسكو ، والا كان بقاؤها تحت السيطرة الامريكية ، أفضل من وجهة النظر الصينية ، فيما يرى معظم المراقبين .

احتمالات السياسة الصينية في المنطقة بعد ماو :

يجمع المراقبون على صعوبة التنبؤ بخيوط السياسة الصينية الجديدة ، بعد ماو ، غير أنه باستقراء أحداث الشهور الاولى من عام ١٩٧٦ وبعد رحيل شواين لاي ، يتبين ظهور اتجاهين ، أحدهما يطلق عليه المراقبون الاتجاه المعتدل ، وثانيهما يسمونه الاتجاه الراديكالي . وإذا ساد الاتجاه المعتدل - كما يرجح معظم المراقبين - الذي يمثلها هواكوفنج الزعيم الحالي والسكرتير الاول للحزب الشيوعي الصيني ، فمن المحتمل أن يقترب على ذلك انتصار الاتجاه الوسط المتسم بالاعتدال والواقعية في المسائل الابدولوجية وغيرها . وقوام هذا الاتجاه في المسائل السياسية الخارجية ، أن تنحصر الصين منحنى

وهي

منطقة تضم ٢٢ في المائة من سكان العالم ، و ٤٤ في المائة من الدخل القومي الصافي في العام ، وقد ترتب على سياسة الحصر ، ونشوء ائتلاف غربية في المنطقة بالإضافة الى الصراع الامريكي الفيتنامي ، ازدياد الوجود البحري الامريكي في المنطقة ، مما استتبع زيادة الوجود البحري السوفييتي .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، الى أن محاولات الصين ، لمناقسة ومحاورة النفوذ الغربي في المنطقة وتحجيد دولها ، قد لقي بعض النجاح ، لكن الصين لم تحاول مناقسة الوجود العسكري البحري الغربي بوجود مماثل ، رغم أن الصينيين كانوا أسبق الى الولوج الى مياه تلك المنطقة في القرن الخامس عشر ، حيث قاموا بحملات وغارات بحرية ، كما فرضوا اتاوات على بعض البلاد غير أنه لأسباب عديدة ، من بينها ظهور مشاكل خطيرة في شمال البلاد ، تلاشى نشاطها البحري بعد ذلك . وفي هذا الصدد ، يلاحظ أن الاسطول التجاري الصيني ، بعد أصغر الاساطيل في المنطقة ، ولا يتوقع المراقبون ازدهارا ناجزا له في المدى القريب ، وان كان هذا التوقع ، قد لا ينطبق على الاسطول الحربي ، في ظل برامج التسليح النووي الصيني المتزايدة .

ومن ناحية أخرى عارضت الصين بشدة ، المشروعات السوفييتية التي استهدفت إقامة تكتل آسيوي ، مثلما استنكر شواين لاي رئيس وزراء الصين الراحل عام ١٩٦٩ الاقتراح السوفييتي بإبرام اتفاقية لسلامن الآسيوي .

ويرى المراقبون أن الصين أشد أعداء لالاتحاد السوفييتي من عدائها للولايات المتحدة ، وإن رغبة الصين في كسر التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الصين ، هي التي دفعت الصين الى التجاوب مع المبادرات الامريكية تجاهها ، مع ما يحققه ذلك من منافع أخرى للولايات المتحدة ، خاصة وأن هذه الأخيرة بدأت تردد منذ منتصف الستينات ، اعترافها بحق الصين المشروع ، في أن تصبح قوة عظمى ، بشرط أن يتم ذلك بوسائل سلمية .

وهكذا يتضح أن الصين تحاول منع إقامة تحالفات سياسية أو عسكرية بين دول المنطقة ، على نحو يضر بمصالحها ، وخاصة المحور الامريكي الياباني ، والسوفييتي الياباني ، والسوفييتي الامريكي ، والهندي السوفييتي ويفسر هذا سعادتها بتوتر العلاقات اليابانية السوفييتية بعد هرب الطيار السوفييتي بولنيكو في أغسطس الماضي الى اليابان بطائرته الميج ٢٥ ورفض اليابان تسليمها ، إلا بعد فكها وفحصها بمعرفة خبراء يابانيين وامريكيين ، كما يفسر ، بالإضافة الى اعتبارات أخرى ، اتجاه الصين الى جعل علاقاتها طبيعية مع الهند ، وإعادة السفراء بينهما بعد قطيعة امتدعت ١٤ عاما . واتجاهها الى تحسين علاقاتها مع بنجلاديش ، مع استمرار علاقاتها القوية مع باكستان ، وتشجيعها للاتجاه المناهض للسوفييت في استراليا ونيوزيلندا .

لكن الصين لا يمكنها منافسة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتجارية ،



« وفقا لتعاليم الرئيس ماو سندعم استعداداتنا لمواجهة أى احتمال للحرب كما سندعم استضعاف من الیقظة لكي تكون دائما على الاهبة لسحق أى عدو يتجرا على غزو بلادنا • سنحرر تايوان • ان الشعب الصينى تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى لديه الثقة التامة فى انه سينتصر على الاعداء • فى الداخل وفى الخارج سواء كما انه سينتغلب على الصعوبات ويصل الى هدفه » •
كياو كوان هو رئيس الوفد الصينى لدى الامم المتحدة - ١٥ اكتوبر ١٩٧٦

[٩] صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو

عبد المنعم سعيد

لم يكد يمر شهر على وفاة ماوتسى تونج ، حتى بدأت الانباء تتسرب من داخل العاصمة الصينية ، مشيرة الى وجود صراع حاد على السلطة بعد وفاة اعظم زعماء الصين فى التاريخ الحديث • فقد اعلن عن اعتقال شيانج شينج ارملة الزعيم الراحل ، وثلاثة من كبار زعماء الحزب والحكومة الصينية والمعروفين باتجاهاتهم الراديكالية وهم : دانج هوانج وين (٤٠ سنة) وشانج شان شياو (٦٠ سنة) وياو وين يوان « ٥٠ سنة » وهم الذين يطلق عليهم اسم مجموعة شينغهاى وبالإضافة الى الزعماء الاربعة ، فقد اعتقل نحو اربعين من الشخصيات معظمهم من الصف الثانى فى القيادة الصينية ، من بينهم يوهوى يونج وزير الثقافة الصينى وماو يوان لياو ابن شقيق ماوتسى تونج والمسئول السياسى لوحدات شينجيانج العسكرية ، والمشرفون على صحيفة الشعب وراديو بكين •
وسرعان ما أعلنت السلطات الصينية عن اتهام الزعماء الاربعة ، بمحاولة اغتيال هواكو فينج خليفة الزعيم ماو فى رئاسة الحزب الشيوعى الصينى ورئيس الوزراء بغرض الاستيلاء على السلطة • واعقب هذا الاعلان

واقعيا فى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فتقلل من تشدداتها وعداوتها للاتحاد السوفيتى ، حتى لا يدفعه التشدد الى مزيد من التفاهم مع الولايات المتحدة ، فضلا عما تجنيه من هذه السياسة ، من عائد سياسى كبير ، يتمثل فى أضعاف المحور السوفيتى الهندى ، والسوفيتى مع بنجالديش ، خاصة بعد تقاربها مع الهند وبنجالديش ، وبعد الخطوة القائمة بين الهند وبنجالديش ، كما ينسحب فى تخفيف قيام محور مصلحي بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، بالإضافة الى اتاحة مزيد من الفرص امام الاحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة فى جنوب شرقى اسيا ، لتقليل الحيرة والتردد فى علاقاتها بموسكو وبكين •

أما عن مزايا الاتجاه الى الواقعية فى علاقتها مع الولايات المتحدة ، فلعله لا يخفى على الصينيين ، ان هذا من شأنه اضعاف المحور اليابانى الأمريكى ، ومحاولات التحالف الأمريكى السياسية والعسكرية والاقتصادية ضدها ، غير أنه ليس من مصلحتها ان تكسر تماما المحور اليابانى الأمريكى ، بحيث تتيح الفرصة لاستقلال اليابان وانطلاق طاقاتها • ولا يخفى أن الصين ، سواء تفيد من ذلك كثيرا فى الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة فى الدولتين ، كما ستفيد من الدعم الدبلوماسى والسياسى بين دول منطقة جنوب شرقى اسيا ، بما قد يفضى الى جعل علاقاتها طبيعية مع بعض هذه الدول ، نتيجة اقترابها من الولايات المتحدة على الأقل فى علاقاتها الثنائية ، بعدما اقتنع كل منهما بصعوبة تجاهل أحدهما للآخر ، فى مواجهة المشاكل الدولية الرئيسية •

وسوف يترتب على الاتجاه الواقعى المعتدل فى السياسة الصينية ، فرص واسعة للتجار ، خاصة فى منطقة جنوب شرقى اسيا ، باعتبارها سوقا حيوية لليابان أيضا ، بما يعين الصين على تخطى كثير من متاعب ميزان مدفوعاتها ، ويمكنها من تطوير اسطولها التجارى

وفى ضوء هذه المزايا ، وتحسن مواقع الصين فى منطقة جنوب شرقى اسيا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ، فمن المحقق ان يثمر ذلك لصالح الصينيين المقيمين فى المنطقة ، ويحقق الانسجام بين ولائهم لبلادهم ، واهمية الاحتفاظ بمصالحهم فى البلاد الاجنبية ، بما لا يضر بسياساتها •

ومما يعطى هذا التحليل بعض الصحة والثقة ، اقتناع رواد المنهج المعتدل بحقائق الحياة الدولية المعاصرة ومعطياتها ، مع عدم التفريط فى المنهج العقائدى ، الذى يعطى العمل شحنة الحماس ونقاء البصيرة ، بحيث يأتى العمل أقرب الى مثالية العقائد فى مستوى أدائه ونجاحه ، وأقرب الى الواقع فى منطقيته وإحاطته ووعيه بمشاكل الانجاز • ويضيف المراقبون الى ذلك ، عاملين آخرين ، يبرران ارتفاع احتمال السير فى هذا الاتجاه وهما قوة الجناح المعتدل فى الصين ، وشعبيته وسلامته من الوجهة الايديولوجية وفق تعاليم الزعيم ماو ، وحاجة الصين الماسة اليه الان ، خاصة بعد تحطيم الزلزال لاهدى قلاع الصناعة الصينية ، وكشف البترول بكميات هائلة فى الصين ، وتاجج ثورة التطلعات لدى جماهير الصين العتيقة •

بطبقة أخرى • وكان ماو يشعر دائما ، ان هناك ضرورة لاستمرار العملية الثورية هذه ، فهناك دائما خطر على الثورة كامن داخل الحدود ، من الطبقات القديمة من البورجوازيين وملاك الاراضى والفلاحين الاغنياء • والاشرار وسائر أنواع الشياطين والغيلان • والذين يرغبون فى امتصاص الثورة وعودة الصين الى الورا •

فانتصار الثورة ، واستيلاء حزب البروليتاريا على السلطة ، لا يعنى ان الطبقة المهزومة سوف تترك الى الاستسلام ، ولكنها سوف تباشر كل أعمال الثورة المضادة • وهذا فان ماو يعطى ثقلا خاصا للمواجهة الايديولوجية مع الطبقات القديمة • فهو يقول فى مقال له فى فبراير ١٩٥٧ « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » ان حسم نتيجة الصراع الايديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية فى الصين ، يتطلب فترة طويلة أخرى • والسبب فى ذلك ، هو أن تأثير البورجوازية والمثقفين الذين انحدروا من المجتمع القديم ، سيظل فى بلادنا لفترة طويلة ، وهو سيدوم بصفته ايدىولوجية طبقية زمنا طويلا ايضا • فاذا لم ندرك هذا الوضع كما ينبغى ، او لم ندركه بقتا ، فسوف نرتكب افساح الاخطاء ، ونهمل شن الصراع اللازم فى الحقل الايديولوجى •

ان ماو يعود مرة أخرى لترديد نفس الافكار ، وتبنيهاها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى تقريرها فى اغسطس ١٩٦٦ ابان الثورة الثقافية الصينية فالتقرير يتضمن « مع أن البورجوازية قد انهزمت ، فانها ما تزال تحاول استخدام العناصر المستغلة من قديم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات ، بغية اغواء الجماهير وسلب عقولها والسعى ما استطاعت الى اصطناع نكسة • فعلى البروليتاريا ان تتصدر مجابهة كل تحد بورجوازي فى الميدان الايديولوجى ، وان تستخدم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات البروليتارية الحديثة ، لتغيير المفاهيم الذهنية للمجتمع بأسره •

ولم يكن ماو يتحدث عن الطبقات القديمة فقط ، ولكنه أيضا يتحدث عن الطبقات الجديدة التى نشأت بعد الثورة ، وتريد ان تحافظ على امتيازاتها « فالطبقات والصراع الطبقي مازالا قائمين ، حتى بعد ان انجز ، من حيث الاساس ، التحول الاشتراكى فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج » ومن ثم فقد خرج ماو بنظرية مؤداها ان « البورجوازية موجودة فى داخل الحزب الشيوعى بالذات » وطرح نظرية « مواصلة الثورة فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا » ان هذه البورجوازية الجديدة هم من دعاهم ماو بالتحريفيين : هؤلاء الذين يعتقدون انه بالتحريير قد تم كل شيء ، والضباط الذين يابون ان يكونوا على نفس المستوى من الجنود ، والبيروقراطيون الحزبيون الذين يرمون الى حماية الميزات التى اكتسبوها ، والتكنوقراطيون الذين يرفضون المساواة مع العمال ، والمثقفون الذين يدافعون عن عملهم ، الذى يمتاز عن عمل الآخرين ، والفلاحون الذين بعد أن وصلوا الى مستوى معيشة افضل ، يميلون الى أن يصبحوا من ذوى الاملاك • لقد كان هناك تخوف اساسى لدى ماو من هؤلاء ، وعلى وجه الخصوص من البيروقراطيين والتكنوقراط الذين يرون عملية التنمية مجرد « قضية

المظاهرات التى شملت معظم المدن الصينية متهمة الزعماء الاربعة بأنهم « يثيرون الانقسامات داخل الحزب ، ويحرقون افكار ماو ، ويعارضون توجيهاته » وفى أول نوفمبر ١٩٧٦ اعرب جيش التحرير الشعبى الصينى بشكل رسمى ، عن ثقته فى هواكو فينج ووصفته صحيفة « جيش التحرير » بأنه « الزعيم الذى سيدفع بقضية ماو الى الامام » وكان اعلان الجيش هذا ، حسما لذلك الصراع على السلطة الصينية ، والذى نشب بعد وفاة الراحل العظيم مباشرة •

والحقيقة ان الدراسة المستقبلية لما سيحدث فى الصين خلال الفترة المقبلة ، تواجهها العديد من الصعوبات ، فهناك بداءة أزمة فى المعلومات عن الزعامة الصينية ، وما يدور فى كواليسها من احداث ، فالامسوار الصينية غامضة ، وتخفى الكثير من خلفها ، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على التحليلات والتنبؤات الغربية فى هذا الصدد فقد دلت فى لحظات كثيرة على خطئها ، وعدم قدرتها على فهم المجتمع الصينى وبناءه السياسى • فالكثير من المحللين فى الغرب ، يعتمدون فى رؤيتهم للمجتمع الصينى ، على قراءة ما يصدره هذا المجتمع من صحف ونشرات ، وعلى أجهزة التصفية والتسمع فى مدينة هونج كونج ، وحين يعجز هؤلاء المحللون عن قراءة ما بين السطور ، وفهم الغاى اللغة الصينية ورموزها ، فانهم يعمدون الى اسباغ تجارب اخرى على التجربة الصينية ، محاولين الاستشفاف واطلاق النتائج •

ومن جانب آخر فان هناك صعوبة متعلقة باللغة السياسية التى تستخدمها المعسكرات المتصارعة فى الصين • فالتهامات المتبادلة يغلب عليها الحديث عن « الخروج على خط الرئيس ماو » و « الجنوح الى الطريق الرأسمالى » ومن ثم فان الايديولوجية ، هى التى غالبا ما تظهر فوق سطح الصراعات السياسية بينما تكاد تختفى تماما خلفها ، ماذا تعنيه هذه الشعارات من مصالح وسياسات محددة • واخيرا ، فان الصعوبة الثالثة تتعلق بأن الصراع على السلطة فى الصين ، لا نعقد - لاسباب متعددة - انه قد انتهى ، فهناك العديد من المتغيرات والتناقضات التى لا تزال آثارها وتفاعلاتها نشطة فى البنيان السياسى الصينى ، ولذلك فاننا لا نطمح فى هذه الدراسة ، لرسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه السلطة السياسية بعد ماو ، وبعد سقوط مجموعة شنغهاى ، ولكن ما نرغب له ، هو رسم خريطة للقوى السياسية الاساسية فى الصين ، وتحديد الاتجاه العام للزعامة الصينية الحالية ، مقدمين لذلك بنظرة ماوتسى تونج عن الخلافة السياسية فى الصين •

اولا : الايديولوجية الماوية والثورة المستمرة

تعد فكرة الثورة المستمرة احدى الحقائق الرئيسية فى الفكر الماوى ، وخاصة خلال السنوات العشر الاخيرة من حياته • فقد كانت نظرة ماو الرئيسية ان التطور الصينى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لا يمكن أن يتم الا من خلال الثورة • والثورة فى فكره ليست مادة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطوير ثوب ، فلا يمكن أن تكون مثل تلك اللباقة والوداعة والرقعة ، أو ذلك الهدوء اللطيف والادب والتسامح وضبط النفس ، ان الثورة انتفاضة وعمل عنيف ، تلجأ اليه احدى الطبقات للاطاحة

والمقاومة ضد اليابانيين ، والاطاحة بشان كاي شيك ، واقامة المجتمع الاشتراكي في الصين ، والتي أدرجت معظم اسمائها في قائمة من سموا بالمعتدلين .

وأبرز نجوم هذا الاتجاه ، وانج هونج وين ، عامل نسيج سابق بمدينة شنغهاي حتى عام ١٩٦٧ وعرف في المجال السياسي الصيني مع الثورة الثقافية ، عندما أسس فصيلة الحرس الاحمر بالمدينة ، فأحرز النصر على العناصر المعادية للثورة ، ثم أصبح عضوا باللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ونائبا لرئيس الحزب عام ١٩٧٣ ، والثاني تشانغ تشون تشياو ، الذي عمل في وكالة انباء الصين الجديدة ، ومنذ عام ١٩٥٤ أصبح يدير أكبر صحف شنغهاي اليومية . ويعد أحد المخططين للثورة الثقافية ، مما دفع به لعضوية اللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ثم عضوا دائما بالمكتب السياسي ونائبا لرئيس الوزراء في ١٩٧٥ . والثالث باو - وين - يوان ، وكانت مقالاته في مجلة شنغهاي الادبية « ين هوى باو » والتي هاجم فيها أوبرا يوهان « عزل هاجوى » أحد مثيرات الثورة الثقافية التي هاجمت الثقافة التقليدية . ودفعه موقفه هذا ليكون أبرز الحرضين في الثورة الثقافية ، ويصبح رئيسا للجنة الثقافية الثورية عام ١٩٦٦ ، ثم عضوا باللجنة المركزية في نفس العام والمكتب السياسي . وأخيرا تأتي تشياتنج شينج زوجة ماو والمنجمة السينمائية القديمة في مدينة شنغهاي ، والتي دخلت الثورة الثقافية الصينية مثل يان وين وان ، من باب الفن والادب . ثم أصبحت بعد ذلك عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي في عام ١٩٦٩ .

لقد شاركت هذه المجموعة ماو بقوة ابان الثورة الثقافية ، في الدعوة الى نظريته عن الثورة المستمرة ، وضرورة وضع السياسة في مقدمة كل المسائل الصينية ، والدعوة الى دراسة وتطبيق آراء ماو ، وتنمية الاولويات الاربع : اولوية الانسان على المادة ، والعمل السياسي على الأنشطة الاخرى ، والعمل العقائدي على الصور الاخرى للعمل السياسي ، والافكار الحية على الافكار البالية . وشاركت هذه المجموعة في صياغة تقرير اللجنة المركزية في أغسطس ١٩٦٦ الذي أقر بشرعية الثورة الثقافية والذي حدد أهدافها في ست عشرة نقطة ، تلخص في تنمية التقاليد الثورية والديموقراطية المركزية ، وتصفية المفاهيم الاتية من الخارج ، والتقدم في طريق التنمية الصناعية الذي يتلاءم مع البلاد ، ودعوة الحزب لكي يستحوذ في يديه على الشؤون العسكرية ، ودعوة الامة لكي تصبح كلها امة محاربة .

لقد لعبت هذه المجموعة دورا بارزا في الحياة السياسية الصينية ، وعلى وجه الخصوص في المجال الاعلى والايديولوجي . ومما دعم قوتها ، أنها كانت تستند الى ماوتسي تونج شخصيا ، الذي عضد الكثير من آرائها الثورية . فشنت حملات دورية على هؤلاء الذين في السلطة وفي الحزب ويسيطرون على الطريق الرأسمالي . وكانت آخر معاركها المنتصرة ، هي التي قادتها في مواجهة « تنج هسياو بنج » وهو أحد النجوم البارزة في معسكر المعتدلين . وكان تنج أحد الذين أدمنوا ابان الثورة الثقافية ، وأقيل من منصبه في اللجنة المركزية للحزب سنة ١٩٦٦ ، وقدم نقدا ذاتيا علنيا لنفسه في أكتوبر من نفس العام ، وظل يعمل بين القواعد في

فنية « تتعلق بالتمويل والاستثمارات ومستوى التكنولوجيا » وهي وجهة النظر التي رأها ماو مناقضة لفكرته عن ضرورة « السير على القدمين معا » وهي نعى ان التقدم يحدث بالاعتماد على تطور متوازن بين القطاعات المتخلفة والمتقدمة ، مع الاحتفاظ دائما بعلاقة جدلية بين المدينة والقرية ، بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، بين الصناعة والزراعة . وفسي النهجاية وضع السياسة في المرتبة الاولى ، وان تكون هناك علاقة دائمة بين القوانين الاقتصادية والموقف الاجتماعي .

ومن ثم فان ماو في مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني السالف الذكر ، ذكر « ان هدفنا في الوقت الراهن ، هو أن نكافح ونهزم أولئك القائمين بالحكم والترسمين طريق الرأسمالية » وهي العبارة التي ذاع صيتها بعد ذلك ، واستخدمتها جميع الاطراف المتصارعة في الصين . وعاد ماو بعد أن أشعل نيران الثورة الثقافية بسياسته الشهيرة في نهر اليانجتسى ليقول « ان مسألة تكوين خلفاء يحافظون على الثورة ، تتعلق بمعرفة ما اذا كنا قادرين أم لا على منع التحريفية في الصين . » انها مسألة حياة أو موت بالنسبة لحزبنا وبلدنا ، لعشرات الالاف من الصينيين . ولم تكن القضية لدى ماو ، مجرد مقاومة الطبقات القديمة والتحريفيين الجدد ، فقط . ولكنه كان يرى ان العملية الثورية ، في حد ذاتها ، ضرورية لانصاح الاجيال الجديدة في الصين ، ودفعها للاستمرار في الطريق الثوري . لقد كانت تصيه الخلافة راسخة في ذهن ماو بطريقة لا تقبل الجدل ، وشغلته هذه القضية منذ نهاية الخمسينات على أن « النباتات التي تزرع في الغرف الزجاجية ، لا يهيا لها حظ وافر من الصلابة » . ومن ثم فقد قال لادجار سنو بوضوح : ان مستقبل الثورة الصينية يبقى غير مضمون العواقب ، مادام أن هذا الجيل يقدم البراهين على قسودته على الكفاح وعلى إخلاصه للقضية الشيوعية . ومن وجهة النظر هذه ، كان ماو يعتقد في ضرورة وجود ثورات ثقافية متلاحقة ، تستجيب للتناقضات الجديدة التي تنشأ حتما في المجتمع الاشتراكي ، وتنصهر خلالها الاجيال الجديدة .

ثانيا ، القوى السياسية الرئيسية في الصين :

في اعتقادنا ، فان الصين قد عرفت - وخاصة خلال السنوات العشر الماضية - ثلاث قوى سياسية رئيسية هي : الراديكاليون ومن عرفوا بالمعتدلين والجيش وسنتناول كلامهم على حدة :

١ - الراديكاليون : أصبح من المتعارف عليه بين الذين يبحثون في الشؤون الصينية ، اطلاق اسم الراديكاليون « على هذه المجموعة من السياسيين الصينيين ، الذين لعوا مع الثورة الثقافية ، وقاموا بدور بارز فيها ، وعلى الاخص هذه المجموعة المعروفة بثلاثي شنغهاي ، وبمعنى آخر ، فان هذه المجموعة تستمد شرعيتها في الحياة السياسية الصينية ، من الدور الذي لعبته خلال الثورة الثقافية واهلها للمشاركة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني . وهي بذلك على خلاف الحرس القديم للثورة ، الذي يستمد شرعيته من مشاركته في الزحف الطويل ،

أحدى المزارع في منغوليا الداخلية ، بعيدا عن مسرح السياسة العامة لمدة سبع سنوات ، حتى عاد الى السلطة مرة أخرى ، بتأثير من شواين لاي في عام ١٩٧٣ . وانتخب في يناير ١٩٧٥ نائبا لرئيس الحزب الشيوعي وعضوا باللجنة الدائمة للمكتب السياسي . بالاضافة الى منصب نائب رئيس الوزراء .

ومع مطلع عام ١٩٧٦ توفي شواين لاي في ٨ يناير ، وبادر الجناح الراديكالي بشن الهجوم على تنج ، وخاصة بعد أن قام عدد من العناصر الموالية لتنج بالتظاهر في أبريل ١٩٧٦ استنكارا لازالة المصققات وأكاليل الزهور التي وضعت على النصب التذكاري « لابطال الشعب » بمناسبة ذكرى وفاة شو في يوم عيد الموتى الصيني . وأنداك شن هذا الجناح حملة عنيفة على تنج وأنصار الجناح المعتدل . ووصفت صحيفة الشعب الصينية هذه الاحداث ، بأنها موجهة من جانب « قوى المقاومة الشعواء ضد الزعيم ماو والحزب » وقالت ان تنج هسيار بنج عميل البرجوازية اصبح اكثر عزلة يوما بعد يوم . وحينما تمت اقالة تنج من جميع مناصبه ، قالت الصحيفة ان الحزب حقق انتصارا عظيما ، رغم أن الصراع الطبقي في الصين يتسم بدرجة كبيرة من الحدة والتعقيد .

وأنذاك بدا لكثير من المراقبين ، أن الجناح الراديكالي أصبحت له اليد الطولى في الحياة السياسية الصينية ، ولافكاره حول المساواة ، والاعتماد على الذات ، والتكنولوجيا الصينية ، والنظر بشك متزايد لنظريات الانفتاح على الخارج . وبدا اختيارهم لهواكوفينج رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحالي مقدمة للانتزاع الكامل للسلطة السياسية .

٢ - المعتدلون : في مواجهة الجناح الراديكالي ، كان هناك دائما جناح معتدل ينظر بحذر شديد الى الافكار التي طرحها الراديكاليون . وكانت القضية الاولى لدى هؤلاء المعتدلين هي التنمية الاقتصادية . فقد رأت هذه المجموعة ، أن هناك فرقا بين الايديولوجية الثورية التي تقوم أساسا على فكرة المساواة ، وبين الفعالية في العمل الاقتصادي ، وضرورة اعتماده على درجة من الاستقرار السياسي ، وأن بناء الاشتراكية لا يتم من خلال استشارة الجماهير . ولكن من خلال حزب بروليتاري يسعى لتقوية الهياكل الأساسية للمجتمع .

لقد مثل هذا الجناح مجموعات البيروقراطيين والتكنوقراط من الحزبيين القدامى ، الذين انخرطوا في السلك المدني والحزبي بعد الثورة ، ورأوا أن عديدا من السياسات التي طرحها ماو في المجال الاقتصادي ، قد انتهت الى الفشل ، أو اعطاء نتائج متواضعة ، نتيجة عدم اتباع قواعد الرشاد الاقتصادي في هذه الاعمال . فقد فشلت استراتيجية القفزة الكبرى التي رسمها ماو ، في تحقيق الاهداف المطلوبة منها ، وحتى تجربة الكوميونات التي بدأت عام ١٩٥٨ ، قادت الى نتائج متواضعة . لقد رمت تجربة الكوميونات ، بالاضافة الى المحافظة على مبدأ الملكية الجماعية للأرض ، الى تحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية ، عن طريق دفع أجور شهرية كما في الصناعة ، على أساس أن يعمل أعضاء الكومونه كالعمال في المصانع وفقا لساعات محددة . ويأكلون في مطاعم ، ويقبلون أطفالهم لدور

الحضانة كما يفعل عمال المدن . وقد سببت التجربة في بدايتها تفاؤلا ضخما في الصين ، فورد في قرار اللجنة المركزية في أغسطس ١٩٥٨ : لا يبدو أن تحقيق الشيوعية في الصين ليس احتمالا بعيدا . اننا سنستخدم الكوميونات الشعبية لكي نحاول بفعالية ، فتح طريق جديد نحو المجتمع الشيوعي . وأصبحت النتيجة المنتظرة من التجربة أن تؤدي الى تحول « بروليتاري عام » في البلاد .

ولكن تجربة ١٩٥٨ لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، فلم تكن الوحدات الانتاجية تعمل بكفاءة ، فضلا عن أن صغر هذه الوحدات ، رفع من تكلفة الانتاج ، وادى التخلف التكنولوجي ، الى رداءة الانتاج ، وأصبح من غير المعقول تطبيق الطرق الصناعية في مناطق تتمتع بالشروط الاقتصادية الملائمة من تجمع سكاني ملائم ، مزود بجملة من المنشآت والمرافق الكافية ، فضلا عن رداءة طرق الاتصال بين الكوميونات . وهكذا لم تبق الافران العالية المصغرة « لمصانع الفولاذ في الريف » طويلا حتى انطقت ، وعادت هذه الكوميونات في أغلبها للاقتصار على الشئون الزراعية .

لقد كان تواضع النتائج الاقتصادية للتجربة الماوية في الخمسينات ، سببا في تقوية الاتجاهات المعتدلة وزيادة نفوذ البيروقراطيين والتكنوقراط ، الذين طرحوا التنمية كقضية فنية ذات قواعد اقتصادية علمية . وترغم هذا الاتجاه ، ليو تشاوتشي رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ، الذي تغلغل مع أنصاره في الحزب ، وبدا أن سلطة ماو أخذت في التقلص ، حتى أن كثيرا من المحليين يرون أن ماو قد قام بثورته الثقافية في منتصف الستينات لانتزاع السلطة من هؤلاء بالخروج على الحزب ، والالتجاء الى الجماهير وتأييدها على الحزب الذي أصبح يشبه الى حد كبير ، الحزب الشيوعي السوفييتي ، إذ أصبح المكتب السياسي هو السلطة الحاكمة في البلاد .

ورغم الضربة التي وجهت لهذا الجناح إبان الثورة الثقافية ، فقد ظل ذا تأثير قوي في المجتمع الصيني خاصة أنه لقي تأييدا من قبل شواين لاي رئيس الوزراء الصيني ، الذي كان بحكم منصبه ، يرى ضرورة أن يسير الانتاج قدما بنفس الطريقة التي يحدث بها العمل الثوري . ومن ثم فانه مع بداية السبعينات ، بدأت الصين تعود الى وضعها الطبيعي ، فقد استعاد الحزب قيادة البلاد ، وتم تقليص دور الجيش - كما سيرد فيما بعد - في العمل السياسي ، وأعيد تشكيل لجان الحزب ، وأصبحت تشرف على اللجان الثورية التي تشكلت إبان الثورة الثقافية . وأعيد تشكيل المنظمات النقابية ومنظمات الشباب . وفي يناير ١٩٧٥ عقد المؤتمر القومي للحزب الذي كانت أهم قراراته المصادقة على الدستور الصيني الدائم . ولم تكثف هذه المجموعة بالاتجاه نحو الشرعية داخليا فقط ، ولكنها أيضا أخذت في الاتجاه نحو الشرعية دوليا ، بعودة الصين الى الامم المتحدة .

ومن ثم عادت شعارات هذه المجموعة الى الارتفاع مرة أخرى ، وأعلن تنج هسيار بنج نائب رئيس الوزراء شواين لاي ، أنه لا يهم لون القط ، وإنما المهم قدرته على

العسكريين . وبذلك عاد الجيش مرة ثانية ليكون تابعاً للحزب . ولكن هذا لا يعنى أن العسكريين قد ابتعدوا عن العمل السياسى ، ولكن يمكن القول انه حدث انقلاب فى اتجاهه السياسى . فبعد أن كان الجيش ذا اتجاهات يسارية بتأثير من لين بياو والعناصر الراديكالية الأخرى ، فإن الجيش أخذ يعد ذلك فى الاتجاه أكثر ناحية المعتدلين .

والحقيقة أن للجيش مصلحة خاصة فى ذلك ، فرغم أن الفكرة الماوية من الصراع ضد الأعداء الخارجيين تقوم على تأكيد الكفاءة الأكيدة للحرب الشعبية ، والتي منها نبع شعار ماو « احفروا الانفاق ، خزنوا الغلال فى كل مكان ، ولا تبحثوا أبداً عن الهيمنة » ، فإن الجيش الذى حدث له تطور ضخم إبان رئاسة لين بياو ، أصبح عليه أن يواجه قضايا السلاح والتكنولوجيا ، خاصة وأن الصراع الصينى السوفيتى ، قد امتد بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة .

ولذلك فإننا نعتقد ، أن حاجة الجيش الى التطوير ، جعلته ينجح الى جانب المعتدلين فى الصراع الأخير . وهو ما بدأ من موقف شى هس لين قائد منطقة بكين العسكرية ، والذي تردد أن الراديكاليين حاولوا الاستعانة به ضد هواكوفينج ، ولكنه قام بإبلاغ الأخير بالمؤامرة .

ثالثاً : الصين فى ظل هواكوفينج :

نخلص مما سبق ، الى أن هناك ثلاث قوى رئيسية فى الصين : الراديكاليون من مجموعة شينغهاى ، الذين يصرون على نقاء الفكرة المادية وصفائها فى ضرورة استمرار الثورة ، ووضع الايديولوجية والسياسة فوق الاقتصاد ، ويطرحون الأفكار المثالية حول المساواة ويريدون « يوتوبيا » صينية تقوم على الاعتماد على الذات . والمعتدلون الذين يضمنون الممارسة العملية فى المقدمة ، والاقتصاد قبل السياسة ، ويرون أن التنمية الاقتصادية ، هى التحدى الأول للصين ، وأن هذه التنمية بحاجة الى دفعة قوية من التكنولوجيا فى العالم الغربى . والجيش الذى يرغب فى أن يرفع من مستواه وينمى قوته الذرية وصناعة الدبابات والطائرات ، تلك الصناعات التى تطورت كثيراً فى الصين ، وخاصة فى السنوات من ١٩٦٩ - ١٩٧١ إبان سيطرة لين بياو على الجيش ، ويرغب الآن فى تطويرها وتحسينها ، ويحتاج الى مناخ مستقر بلا توترات ، يتم فيها هذا التطوير .

هذه التيارات الثلاثة أصبحت الآن مطلقة اليد فى الصراع ، خاصة بعد أن اختفى أو قارب على الاختفاء ، معظم جيل الثورة القديم ، حتى لقد كان عام ١٩٧٦ عاماً للدموع بين الشعب الصينى ، فقد توفى فيه ماوتسى تونج وشواين لاي وشوته ، وقبلهم بعدة شهور توفى تونج بى ود رئيس الجمهورية بالنيابة (أبريل ١٩٧٥) وكانج شنج عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى (ديسمبر ١٩٧٥) . لقد كانت هذه الشخصيات التاريخية ، تقوم بعمل توازنات بارعة ، نظراً لتأثيرها الشخصى وقدرتها على خلق الموازنات والانتقال المضادة بين التيارات

صيد الفئران . وكان يعنى بذلك أن المهم هو الانتاج وزيادته ، وليس مهما بعد ذلك اللون الايديولوجى للقائمين بذلك . ورأى المعتدلون كذلك ، أن الانفتاح على العالم الغربى ، يمكن أن يسرع بخطى التكنولوجيا الصينية نحو الرقى . وأكثر من هذا ، فقد هاجموا كفاءة الاجيال الجديدة ، التى نشأت وفقاً للبرامج الخاصة بأعداد الانسان وبنائه ، والتي كان وراءها الراديكاليون ، وعبروا عن اعتقادهم بأن الاجيال التى نشأت وفقاً لهذه البرامج ، إنما هى اجيال أقل كفاءة من هؤلاء الذين تربوا فى المدارس الامريكية والسوفيتية ، وأن المستوى العلمى المنخفض لهذه الاجيال ، لن يصلح لسد متطلبات التطورات الاقتصادية ، التى تهدف الصين الى تحقيقها .

٣ - الجيش : يجب التنبيه منذ البداية ، الى حقيقة أن الفاصل بين المدنيين والعسكريين فى الصين ، هو أقل وضوحاً مما هو عليه فى البلدان الأخرى ، وخاصة فى المناصب القيادية . فإن كثيراً من الشخصيات الهامة تحتل مراكز فى كل من الحكومة والحزب والمؤسسة العسكرية . ولكن بشكل عام ، فإن العسكريين الصينيين ، يخضعون للإطار الماركسى اللينينى الذى يجعل المدنيين فى قيادة الحزب ، يشرفون على المؤسسة العسكرية ، تبعاً للمبدأ القائل « أن الحزب هو الذى يوجه البندقية » . وقد ظل الجيش الصينى متبعاً هذه القاعدة منذ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٦ حيث حدثت الثورة الثقافية . وإبان الثورة ، فإن ماو استعان بالجيش ، بمساندة العناصر الراديكالية فى الثورة الثقافية . وهنا حدث تناقض بين الجيش الذى تزعمه آنذاك لين بياو ، الذى أصدر المبادئ الخمسة للثورة وأصبح من أكبر دعاة الثورة ، والحرس الأحمر الذى شكله شباب الثورة ، مما نجمت عنه مصادمات عديدة بين الفريقين . وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٧ تلقى الجيش الصينى تعليمات من ماو ، مفادها أن مهمة الجيش هى توفير الأمن للبلاد ، وإيقاف الصراعات التى تدور بين العناصر المتخاصمة .

ومنذ ذلك الحين ، تدعمت سلطة الجيش فى الحياة السياسية الصينية ، فقام بإجراءات صارمة ضد الحرس الأحمر ، وأصبح مهيمناً على الثورة ، وظهر ذلك واضحاً عند انعقاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى فى أبريل عام ١٩٦٩ . فقد وافق المؤتمر رسمياً على قانون جديد ، ينص على اختيار لين بياو خليفة لماوتسى تونج ، وعند تشكيل اللجنة المركزية للحزب ، ضمت ٤٤ فى المائة منها من القوات المسلحة ، وبلغ عدد العسكريين فى المكتب السياسى أحد عشر عضواً من بين عشرين عضواً ، هم أعضاء المكتب .

ولكن قبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب ، كان ماو قد تدهن الى خطورة تزايد دور العسكريين ، فتم اغتيال لين بياو ، وقبلها كانت قد تمت تنحية رفاقه من منطقة بكين العسكرية . وحين عقد المؤتمر العاشر ، تم اختيار عدد من النواب للرئيس ماو ، وتمت زيادة عدد الاعضاء باللجنة المركزية ٤٠ عضواً ، بحيث صار العدد ٣١٩ ، وهذه الزيادة كانت متعددة ، إذ كان القصد منها تقوية العناصر الممثلة لماو والحكومة ، بحيث تنخفض نسبة



[١٠] أيام في تاريخ

ماو (١٨٩٣ - ١٩٧٦)

١٨٩٣

(٢٦ ديسمبر) ولد ماوتسى تونج في قرية « شاو شان » في إقليم « هونان »

١٩٠٩

بدأ ماو دراسته في المدرسة الابتدائية

١٩١١

(أكتوبر) تطوع « ماو » في الجيش المعادي للنظام الملكي ، على أثر تمرد حاميه ووشانج في إقليم هوبن ، أدى إلى ثورة يقودها انصار « صن يات صن » القومي الليبرالي .

١٩١٢

(فبراير) انتهاء حكم السلالة الإمبراطورية المنشورية و أعلنت الجمهورية .

١٩١٣

(فبراير) انتسب ماو إلى دار المعلمين في « شانجشا » .

المختلفة . أما الآن فقد بدأ الصراع ينطلق من عقاله . ولكننا في هذا المجال ، لا نتفق مع بعض الصحف الغربية مثل صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية التي رأت في شهر سبتمبر الماضي ، أن الصين على شفا حرب أهلية . والواقع أن كل هذا الصراع والتناقضات ، تدور بدرجة أو بأخرى في فلك الحزب الشيوعي الصيني ، ووفق تفسيرات مختلفة ، في إطار الفلسفة الماركسية اللينينية المأوية . ومن ثم فإننا لا نصل إلى هذا الحد من امكانيات الصراع ، وإن كان سيأخذ أسلوب تصفية بعض هذه التيارات على مستوى القمة ، ثم دفع قواعد الحزب والشارع الصيني ، لتأييد الخطوة الجديدة .

وكان هذا هو ما حدث تماما في صراع أكتوبر ١٩٧٦ ، الذي أطاح بمجموعة شنغهاي والراديكاليين ، ليندفع تيار المعتدلين ، ليحكموا سيطرتهم على الحزب والحكومة ، ويقف الجيش مؤيدا لهم خلف الستار ، تحت قيادة الزعيم الجديد هواكوفينج . ولقد بدأ هناك عديد من المؤشرات ، التي تشير إلى إعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الانتاج . ففي الأيام التالية لازمة أكتوبر مباشرة ، صعد نجم لي مين نين نائب رئيس الوزراء ، والمعروف عنه أنه أحد أعضاء الحرس القديم في القيادة الصينية . ورغم أن ذلك نقطة قد تسجل ضده نظرا لكبر سنه (٧٦ عاما) ، إلا أن وجوده قد يكون باعثا على اطمئنان أعداد صغيرة من الصينيين . فضلا عن ذلك ، فإنه ظل دائما أحد الوثيقي الصلة بشواين لاي ، ويعتبر أحد المهندسين للتجربة الاقتصادية في الصين ، وخاصة في السبعينات . هذه التجربة التي أحد مقوماتها استيراد معدات أجنبية ، لإعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية في الصين . وهي السياسة التي كان يعترضها الراديكاليون . وهناك إشارة أخرى إلى العودة إلى الاقتصاد في عودة وان لي وزير السكك الحديدية ، الذي كان قد أقصى مع تنج هيساو بنج ، نظرا لأنه حاول التغلب على مشاكل العمل في السكة الحديد ، عن طريق رفع الأجور . وهي السياسة التي كان ينساقها الراديكاليون ، ويقضون عليها الحوافز المعنوية ، كذلك فإن هناك مؤشرات عديدة ، إلى أن الخطة الخمسية للتنمية التي طرحها هيساو بنج من قبل ، قد بدأت علاماتها تعود إلى الظهور .

ولكن ذلك لا يعني أن هواكوفينج قد حسم كل شيء ، فقد أصيبت قيادة الحزب بخلل شديد من جراء أزمة أكتوبر وإقصاء العناصر الراديكالية . فمن بين نواب رئيس اللجنة المركزية السبعة ، لم يبق غير نائب واحد هو شنغ ينج (٧٨ عاما) الذي عين وزيرا للدفاع في يناير ١٩٧٥ بالإضافة إلى منصبه كنائب رئيس اللجنة العسكرية في الحزب . وبالنسبة للمكتب السياسي للجنة المركزية فلم يبق من عدد أعضائها العشرين سوى عشرة ، ومن بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي العشرة ، لم يبق سوى اثنين أحدهما هواكوفينج نفسه . إن إعادة بناء زعامة الحزب ، سوف تكون أحد المهام الشاقة التي على هواكوفينج أن يواجهها ، وما قد يترتب عليها من صراعات . فضلا عن ذلك ، فإن عليه أن يخوض معركة كبرى في المجال الأيديولوجي الذي ركز عليه الراديكاليون طويلا ، لكي يعود بالصين مرة أخرى إلى طريق الاستقرار والتنمية .

١٩٢٣

عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الصيني ،
وانتخب ماو عضوا في اللجنة المركزية التنفيذية للحزب .

١٩٢٤

أصبح ماو عضوا في اللجنة المركزية للكونمينتانج .

١٩٢٥

(مايو) انتقل ماو الى هونان ، حيث دأب على تنظيم
حركة الفلاحين . وبدأ اعتقاله وشيكا ، فانتقل الى
كانتون ، حيث عمل في مكتب شئون الفلاحين التابع
للكونمينتانج .

١٩٢٦

(مارس) قدم ماو مشروع قرار الى لجنة شئون
الفلاحين التابعة للكونمينتانج يركز فيه على الاهتمام بدور
الفلاحين .

(يونيو) بدأت في الشمال حملة ضد « سادة
الحرب » وحكومتهم في بكين .

١٩٢٧

(يناير) رحل ماو الى دونان ، وكتب تقريرا حول
التحقيق عن حركة الفلاحين في هونان .
(مارس) اشترك ماو في دورة اللجنة التنفيذية
للمنظمة .

(أبريل) اشتد هجوم تشانج كاي شيك على
الشيوعيين ، فسقط منهم آلاف القتلى . نفذ حكم الاعدام
في عدد من القادة الشيوعيين البارزين ، وفي مقدمتهم
« لي دارهاو » .

(أغسطس) اعتقل ماو وزوجته الاولى في
نانتشانج ، على يد ضباط « تشانج كاي شيك » . وبعد
اعدمت زوجته « كاي هوك » فسطر ابياته الشهيرة ،
« قطعت يدي على حبال المشنقة ، فلم تخرج نقطة دم
واحدة » ، « وبدلا من الدم شاهدت الحنان والرافة
ينتزعان من بين جنبي » .

(سبتمبر) تمكن ماو من الهرب ، فذهب الى شانجشا
لتوجيه الثورة ابان حصاد الخريف . ولما فشلت هذه
الحركة في اكتوبر ، عهد الى « شنج كان شان »
ليؤسس في هذا الاقليم قاعدة ثورية .

١٩٢٨

انضمت قوات « تشوتشي » و « لين بياو » و « بنج
تين هواي » الى قوات ماو الذي أصبح المسئول السياسي
للمجموعة ، بينما تولى « تشوتشي » القيادة
العسكرية ، لما أصبح يسمى الجيش الاحمر الرابع .

١٩٣٠ - ١٩٣١

بدأ تشانج كاي شيك في شن حملات شديدة « لاحتواء
الشيوعيين وابدانهم » .

١٩٣١

(نوفمبر) سجل ماو وأنصاره ، أول انتصار لهم ،
واعلن مولد « الجمهورية السوفيتية الصينية » في منطقة
« جويشن » برئاسة ماوتسي تونج .

١٩٣٢

أعلنت الجمهورية الحرب على اليابان ، وبعد فترة

(ديسمبر) حل البرلمان وحظر حزب الكومينتانج
(الشعب والبلد) على يد « يوان شي كاي »
الدكتاتور .

١٩١٥

(ديسمبر) أصبح ماو سكرتيرا لجمعية الطلبة .

١٩١٦

(ديسمبر) توفي « يوان شي كاي » ووقعت الصين
في قبضة « سادة الحرب » .

١٩١٧

نشر ماو مقالا في مجلة الشبيبة الجديدة « باسم
مستعار » « اوشيبا هواشينج » بعنوان « دراسة حول
التربية البدنية » ويعد هذا المقال من اهم المعالم التي
توضح تكوينه الفكري ذا البعد القومي في ذلك الوقت .

١٩١٨

(مايو) حصل ماو على دبلوم تخرج في دار المعلمين
بشانج شا ، فرحل الى بكين حيث تولى وظيفة مساعد
الامين بمكتبة الجامعة ، وكان رئيسها لي تشاو الماركسي
الفكر . وخلال هذه الفترة ، التقى باثنين من قادة
الحزب الشيوعي : « تشن - تو - هسيو » و
« تشانج - كدو - تاي » كما اشترك ماو في مجموعة
تولت دراسة الماركسية في الجامعة .

١٩١٩

رحل ماو من جديد عائدا الى شانج شا ، حيث أسس
مجلة نهى سيانج « بهدف ترويج أفكار حركة ٤ مايو
١٩١٩ » وهي حركة الاحتجاج على قرارات مؤتمر الصلح
بين ونج شاندونج واليابان .

١٩٢٠

(سبتمبر) عقد الشيوعيون الصينيون اجتماعا عاما
في « شنغهاي » تمهيدا لتأسيس الحزب الشيوعي
الصيني ، وتكونت لجنة مركزية مؤقتة يرأسها « تشن
هسيو » .

(نوفمبر) نشر أول مقال لماو ، تضمن أفكارا
ماركسية ، وركز لأول مرة على دور العمال .
- أسس ماو مجموعة ماركسية في هونان ، بتأثير من
استاذ الاقتصاد « تشن تو هسيو » وبدأت الخلايا
الاشتراكية تظهر في المدن الكبرى .

١٩٢١

(مايو) انتخب « صن يات صن » رئيسا للجمهورية
في كانتون .

(يوليو) شارك ماو في تأسيس الحزب الشيوعي
الصيني في شنغهاي .

(اكتوبر) عين ماو سكرتيرا للحزب الشيوعي
الصيني في شنغهاي .

١٩٢٢

قاد ماو مع « ليو شاوتشي » حركة اضراب قام بها
عمال المناجم في « انيوان » وأصبح رئيسا للجمعية
النقابية في الاقليم .

قصيرة ، عقد الكومينتانج هدنة معها . شن الكومينتانج حملة جديدة على الشيوعيين ، تعد أخطر حملة على للجيش الأحمر . وخلال أكتوبر ، فر أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من شنغهاي ، ولجأوا إلى ماو في كيانج شي ، ومن بينهم « وانج مينج » الأمين العام للحزب و « شوان لاي » و « ليوشاوشى » .

١٩٣٤

(يناير) عقد المؤتمر الثانى للسوفييتيات الصينية ، وأعيد انتخاب ماو رئيسا .
(أكتوبر) شرع ماو فى المسيرة الطويلة الكبرى .

١٩٣٥

(يناير) عقد اجتماع خاص للمكتب السياسى للحزب الشيوعي الصينى ، وانتخب « ماو » رئيسا للجنة المركزية للحزب ، وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى وفاته . وخلال نفس العام ، تمكن الجيش الاول الذى يقوده ، من الوصول الى الجزء الشمالى الغربى من الصين .

١٩٣٧

(يوليو) شنت اليابان الحرب على الصين . فتم الاتفاق بين الكومينتانج والحزب الشيوعي الصينى ، على القتال المشترك ضد اليابانيين .

١٩٣٨

(أكتوبر) قدم « ماو » تقريراً تحت عنوان « عن المرحلة الجديدة » ، تناول فيه المبررات التى أدت بالحزب إلى التعاون مع « الكومينتانج » .

١٩٤٠

(يناير) نشر « ماو » كتابه الشهير « الديمقراطية الجديدة » .

١٩٤١

عانى الكومينتانج الى شن الهجوم على القوات الشيوعية .

١٩٤٢

(فبراير) جاء رد « ماو » على هجمات الكومينتانج فى شكل حملة التقويم داخل الحزب .

١٩٤٥

(ابريل) عقد المؤتمر السابع للشيوعى الصينى ، وقدم « ماو » تقريراً عن « حكومة التحالف » .

(أغسطس) على اثر محادثات مكثفة بين الكومينتانج والسلطات الامريكية فى الصين من جهة والحزب الشيوعي الصينى ، انتقل « ماو » الى شونج كينج ، للتفاوض حول مشاكل السلام ووحدة البلاد .

(١٠ أكتوبر) أسفرت المفاوضات بين « ماو » وتشانج كاي شيك عن اتفاق ، ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى عاد القتال من جديد .

١٩٤٦

(يناير) عقد اتفاق آخر حول وقف اطلاق النار بين الكومينتانج والحزب الشيوعي الصينى .

(يوليو) اندلعت الحرب الاهلية من جديد فى الصين .

١٩٤٧

(٢٥ ديسمبر) أعلن ماو فى تقريره « الموقف الحالى ومهامنا » شن هجوم على جميع الجبهات .

١٩٤٩

(يناير) نجح جيش التحرير فى الاستيلاء على العاصمة (بكين) .
(ابريل) استولى جيش التحرير على مدينة نانكينج .

(مايو) عبرت قوات جيش التحرير نهر « يانج تسي » ، ونجحت فى تشتيت « القوات الوطنية » التابعة لتشانج كاي شيك .

(يونيو) كتب « ماو » عن « دكتاتورية الشعب الديموقراطية » .

(١ أكتوبر) أعلن « ماو » قيام الجمهورية الشعبية الصينية ، فى خطاب تاريخى أمام الشعب الملتف فى ميدان « تيين آن مين » فى بكين . وأصبح ماو رئيساً للحكومة المركزية الشعبية .

(ديسمبر) قام « ماو » بأول رحلة له الى موسكو .

١٩٥٠

(١٤ فبراير) وقع « ماو » مع « ستالين » المعاهدة الصينية - السوفيتية ، ومدتها ٣٠ عاماً .

(٢٨ يونيو) أصدر « ماو » قانون الإصلاح الزراعى لجمهورية الصين الشعبية .

(أكتوبر) صدر قرار بإرسال ٥٠ ألف متطوع صينى الى كوريا .

١٩٥١

شن « ماو » حملات فى مختلف الميادين : منها ما يطالب باصلاح الاوساط المثقفة وبالكفاح ضد العناصر الفاسدة داخل الجهاز الادارى ، وركز ماو على الدعوة الى اليقظة والقضاء على التيار المناهض للثورة داخل البلاد .

١٩٥٣

(يناير) شرعت الصين تحت قيادة « ماو » فى « الخطة الخمسية الاولى » .
(أغسطس) تم توقيع اتفاقية الهدنة فى كوريا .

١٩٥٤

انتخب « ماو » رئيساً للجمهورية الصينية الشعبية ونائباً عن بكين .

١٩٥٥

(يوليو) نشر « ماو » تقريراً عن « مسألة التعاون الزراعى » ، وفيه ينادى بالاسراع فى حركة الجماعية الزراعية .

١٩٥٦

أعلن المسئولون الصينيون على صفحات الجرائد ، عن عدم تأييدهم للنقد الذى وجهه الحزب الشيوعي السوفيتى الى ستالين . وكتب ماو افتتاحية فى صحيفة « الشعب » اليومى ، تناول فيها وجهة نظره فى تصفية الستالينية ، والتجربة التاريخية لدكتاتورية الطبقة العاملة . ومنذ ذلك التاريخ ، ألغى الحزب الشيوعي السوفيتى ، ذكر فكر ماو من قانونه التأسيسى .

الشيوعى السوفييتى ، احتجاجا على هجوم السوفييت
فى المؤتمر على سياسة البانيا .

١٩٦٢

(ابريل) جرت اشتباكات فى اقليم سينج كيانج على
الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتى .

(سبتمبر - اكتوبر) جرت معارك بين الصين
والهند . وقد اتهمت بكين موسكو بمسافدة الهند .

(سبتمبر) دعا ماو خلال عقد الدورة العاشرة للجنة
المركزية ، الى مواصلة صراع الطبقات ، والى اخضاع
التيار الانحرافى الى النقد .

(نوفمبر) قام الاتحاد السوفييتى بحملة ايدولوجية
واسعة النطاق ضد الصين .

(ديسمبر) ١٩٦٢ (مارس) ١٩٦٣ : تولت
الصين الرد على الحملة الايدولوجية السوفييتية ،
وأعلنت عما سسمى « بالردود الستة » .

١٩٦٣

(يونيو) هاجم الحزب الشيوعى الصينى ، الحزب
الشيوعى السوفييتى ، فى وثيقة كتبها مسو تحت
عنوان « رسالة من ٢٥ نقطة » ، يؤكد فيها ان مراكز
الثورة العالمية توجد فى مناطق العالم الثالث ، وهى
خاضعة لقمع امبريالى . وخلال نفس الفترة ، قاد ماو
حملة تثقيفية اشتراكية داخل الصين .

(يوليو) فشلت المناظرة حول « الحوار الايدولوجى
الصينى السوفييتى » ، وتلاها تدهور فى العلاقات بين
بكين وموسكو .

١٩٦٣ - ١٩٦٤

(سبتمبر) ١٩٦٣ (يوليو) ١٩٦٤ : نشرت
الصحف الصينية تعليقاتها التسعة على « الرسالة
المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى » .

١٩٦٤

(مايو) قاد ماو حملة « للتعليم من جيش
التحرير » ، وهى حركة تركز على أهمية الدراسة
الايدولوجية ، وخاصة دراسة فكر « ماو » . وتولى
الجيش نشر اول كتاب يضم مقتطفات من رئيس الحزب .
ويدعو ماو الى تكوين جيش يتولى الثورة « جيل الذين
سيخلقونه » .

(١٦ اكتوبر) قامت الصين بتفجير اول قنبلة ذرية .

١٩٦٥

(يناير) هاجمت الوثيقة تحت عنوان « اتجاه
المقالات الـ ٢٣ » ، التى اعتمدها اللجنة المركزية للحزب
الشيوعى الصينى ، والتى حرر ماو أكبر جزء منها ،
المساندة التى تلقاها العناصر غير الثورية داخل الاجهزة
المركزية للحزب .

(١٤ مايو) قامت الصين بتفجير ثانى قنبلة ذرية .

١٩٦٦

(ابريل) دعا ماو الى « الثورة الثقافية البروليتارية
الكبرى » .

١٩٥٧

(٢٧ فبراير) ركز « ماو » فى خطاب هام على
الاسلوب الصحيح لحل التناقضات داخل الشعب ،
وعلى الاصرار فى نضال الطبقات من جهة ، وعلى ضرورة
الحفاظ على الحريات الاساسية لاغلبية السكان من جهة
أخرى . ويعد هذا الخطاب ، الرد على ما جاء من نقد
لماو فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .
(نوفمبر) رأس « ماو » وفد الحزب الشيوعى
الصينى فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى
المنعقد فى موسكو . وتعد هذه الرحلة الثانية والاخيرة
التي قام بها ماو الى موسكو .

١٩٥٨

(فبراير) اعلن « ليو شاو تشى » عند عقد الدورة
الثانية لمؤتمر الحزب الشيوعى الصينى ، عن شعار
« القفزة الكبرى الى الامام » .

(١٥ ابريل) صدر العدد الاول من مجلة « العلم
الاحمر » المعبرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى
الصينى ، متضمنة مقالا شهيرا لماو عنوانه « الصين
فقيرة وبيضاء » .

(يونيو) دعا « ماو » الى تكوين « الكوميونات
الشعبية » بضم التعاونات .

(٣١ يوليو) رفض ماو مشروع حلف عسكري مع
الاتحاد السوفييتى ، عرضه فى بكين ، خروشوف
والمارشال مالىنوفسكى وزير الدفاع السوفييتى ، وعرف
بعد ذلك أن « ماو » كان يصر على أن يكون للصين سلاح
ذرى خاص بها .

(٢٩ أغسطس) دعا ماو الى تعميم الكوميونات
الشعبية فى جميع أنحاء الصين ، والى انتاج الفولاذ عن
طريق تعبئة الجماهير .

(١٠ ديسمبر) ظهر مفهوم « الثورة الدائمة » لأول
مرة .

(١٨ ديسمبر) قرر ماو التخلي عن رئاسة الجمهورية
عند انتهاء مدة رئاسته ، على أن يبقى رئيسا للحزب
الشيوعى الصينى .

١٩٥٩

(ابريل) انتخب « ليوشاوشى » رئيسا
للجمهورية .

١٩٦٠

(١٦ ابريل) صدر فى بكين كتاب « تحيا
اللينينية » ، وهو مجموعة مقالات تختوى على هجوم على
سياسة التعايش السلمى السوفييتية ، ويعد من المظاهر
الاولى لبوادر النزاع الايدولوجى بين بكين وموسكو .
(أغسطس) قرر خروشوف سحب الخبراء
السوفييت العاملين فى الصين خلال شهر واحد ، فى
الوقت الذى كانت الصين تعاني فيه من كوارث طبيعية .
(نوفمبر) جرى صدام عنيف بين الحزب الشيوعى
الصينى والحزب الشيوعى السوفييتى خلال عقد مؤتمر
الاحزاب الشيوعية فى موسكو .

١٩٦١

(اكتوبر) غادر الوفد الصينى برئاسة شواين لاي
موسكو قبل انتهاء أعمال المؤتمر الثانى والعشرين للحزب

٢٦٨

(مايو) أدان ماو عمدة بكين وبعض قادة الحزب ،
لوقوفهم من بعض المشاكل الثقافية ، كما فضح
وجود « أفراد من نوع خروتشوف » داخل صفوف
الحزب الشيوعي الصيني .

(أغسطس) نجح ماو خلال دورة اللجنة المركزية ،
في أن تقبل هذه الأخيرة آراءه . وقد اعتمدت اللجنة
قراراً تضمن ١٦ نقطة ، تتناول مبادئ وإجراءات الثورة
الثقافية .

١٩٦٨

(أكتوبر) قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الصيني ، طرد ليوشاوتشي رئيس الجمهورية من
الحزب .

١٩٦٩

(أبريل) انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي
الصيني وأعاد انتخاب ماو رئيساً له ، وأكد سقوط « ليو
شاوتشي » و « تنج هسياو بينج » ، وصعد « لين
بياو » . وجاء في القانون التأسيسي الجديد للحزب ، أن
فكر « ماو » مثل الماركسية - اللينينية ، يجب أن يكون
الوجه لأنشطة أعضاء الحزب . واعتمد المؤتمر الدستور
الصيني الجديد ، كما أيد التقرير السياسي الذي تقدم به
لين بياو ، الذي وصف بأنه « من أشد المقربين للرئيس
وزميله في السلاح » . وعين « لين بياو » الخليفة
لماو .

١٩٧٠

(٢٠ مايو) جرت مظاهرة ضخمة على ساحة تيان -
آن - مين ، في حضور الأمير سيهانوك . وقد دعا ماو
شعوب العالم إلى وحدة الصفوف المناهضة « المعتدين
الأمريكيين وأذنابهم » .

١٩٧١

(سبتمبر) تشير الأنباء إلى تدهور موقف لين بياو .

(أول أكتوبر) ألغى الاحتفال الرسمي التقليدي الذي
يجري على ساحة تيان آن مين . وصدرت تكذيبات
رسمية للشائعات الجارية حول الحالة الصحية للرئيس
ماو ، الذي لم يظهر في أي احتفال عام .

(أكتوبر) راجت شائعات حول وجود أزمة سياسية
خطيرة في بكين . وأعلنت صحيفة هونغ كونج ، وأن
طائرة تحمل لين بياو في ١٣ سبتمبر قد سقطت في
منغوليا .

(نوفمبر) قامت مجلة « العلم الأحمر »
بفضح « مؤامرات اجرامية » جرت داخل الحزب ،
وتأكد بذلك اقضاء لين بياو .

١٩٧٢

(١١ يناير) لوحظ خلال تشييع جنازة « تشن -
مي » ، غياب ٩ أعضاء من المكتب السياسي

(يوليو) أكدت البيانات الرسمية وفاة لين بياو
(٢٩ سبتمبر) أجرى ماو محادثات مع « تانكاكا »

رئيس الوزراء الياباني ، أدت إلى الاعلان الرسمي عن
انتهاء حالة الحرب بين الصين واليابان .

١٩٧٣

(أبريل) عاد « هسياو » إلى الظهور على المسرح
السياسي الصيني ، بعد أن كان قد نحي من منصبه
كسكرتير عام للحزب إبان الثورة الثقافية .

(٢٤ - ٢٨ أغسطس) أدان المؤتمر العاشر للحزب
الشيوعي الصيني « مجموعة » المنساقين
للحزب و « الخائن » لين بياو ، وعادت بعض
الشخصيات التي أقصتها الثورة الثقافية ، إلى الظهور
على المسرح السياسي .

١٩٧٤

(أول نوفمبر) نشرت صحيفة شيوعية بهونج
كونج ، نبأ وفاة « ليو شاوتشي » .

١٩٧٥

(١٧ يناير) انعقد اجتماع للجمعية الشعبية ، وتم
انتخاب تنج هسياو بنج نائباً لرئيس الحزب الشيوعي
الصيني .

(٢ ديسمبر) استقبل ماو الرئيس جيرالد فورد .

١٩٧٦

(٨ يناير) رأس ماو اللجنة المكلفة بتشجيع
جنازة « شواين لاي »

(٨ فبراير) غين هوا كوو فنج نائباً لرئيس الوزراء
مؤقتاً . وبعد أيام قليلة أعلنت الصحافة أن « ماو »
يقود بنفسه حملة ضد « التيار الانحرافي » .

(٢٣ فبراير) استقبل ماو ، الرئيس الأمريكي
السابق ريتشارد نيكسون ، في زيارة خاصة .

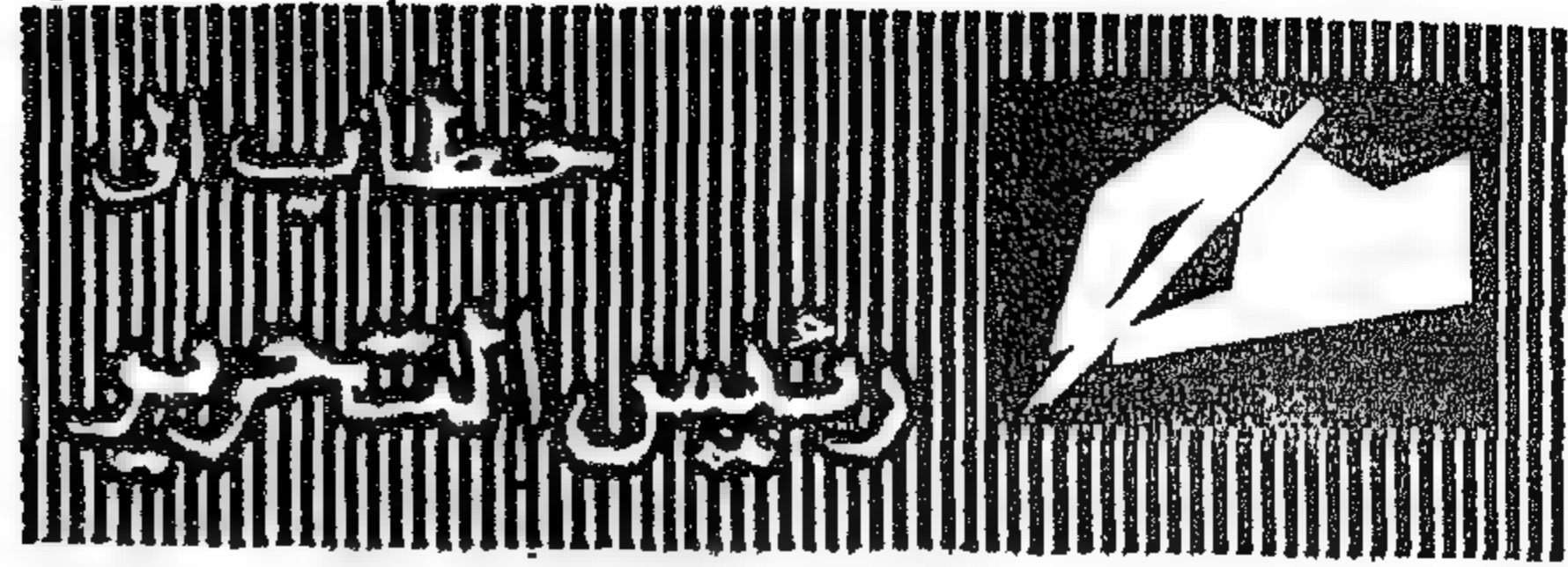
(٥ أبريل) جرت اضطرابات على ساحة تيان -
آن - مين .

(٧ أبريل) أقال المكتب السياسي للحزب ، تنج
هسياو بنج . من جميع مناصبه ، على أثر اتهامه
بالانحرافية والسير في الطريق الرأسمالي . وعين هوا
كوو فنج نائباً لرئيس الحزب الشيوعي الصيني ورئيساً
للوزراء . وقد اتخذ هذان القراران على
أساس « اقتراح من قبل الرئيس ماو »

(١٥ يونيو) أصدرت اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي الصيني ، قراراً بعدم إجراء أية مقابلات بين
الرئيس « ماو » والضيوف الأجانب فكان هذا القرار
بمثابة إشارة إلى تدهور الحالة الصحية للرئيس
الصيني .

(٢٩ يوليو) أبلغت وزارة الشؤون الخارجية
الصينية ، سفارة اليابان في بكين ، بأن « الشعب
الصيني تحت قيادة الرئيس ماو » والحزب الشيوعي ،
سيبدلان كل الجهود لمواجهة نتائج الزلزال .

(٩ سبتمبر) أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
الصيني ، نبأ وفاة الزعيم « ماوتسي تونج » .



حول ندوة الجامعة العربية

■ ■ ■ كتب الاستاذ عيسى باخيطمه
(مشروع الحرم - مكة المكرمة -
المملكة السعودية يقول :

قرأت ندوة « الجامعة العربية
وتحديات المستقبل » والواقع أنني
بعد التفحص والتعمق رأيت أن
السادة المجتمعين في الندوة لم
يتطرقوا إلى صلب الموضوع الذي كان
السؤال حوله .

فاذا حللنا الوضع في العالم
العربي فنجد أنه قبل النظر إلى ما
يسمى بالجامعة العربية وما هي مهمته
نحوه بالنقصير أو الانجاز فنسجد أنه
يجب علينا دراسة الاصل وهو
الانسان العربي والخلفيات لذلك وهو
العقيلة أو النفسية العربية .

فكما هو واضح جدا أن الامة
العربية لازالت تعتبر من الصف
الثالث أو العالم الثالث بين أمم الدنيا
ورغم وجود الطاقات الانتاجية لديها
وذلك لأن الانسان العربي ليس مؤهلا
بعد لتسليم واستلام منصب القيادة
في العالم أجمع لأنه لديه تخلف عقلي
أو قصور حضاري بالنسبة للدول
المتقدمة في أوروبا أو أمريكا ، لأن
الانسان العربي ليس مهينا بعد
ويحتاج إلى بعض من الوقت حتى
يصل إلى مرحلة النضج السياسي
والرشد الاجتماعي والاقتصادي .

فبعد تحليل وضع الانسان العربي
تأتي مشكلة « الانتماء » أو الذاتية

العربية لدى الانسان العربي ، فهو
بعد أن يكون قد تعدى مراحل التخلف
الحضاري أو القصور العقلي يأتي
إلى مسألة الانتماء لتكون له القدرة
ولو بعض الشيء أن يعرف أو يقرأ
كتب الجغرافيا الطبيعية ليتعرف على
خريطة العالم العربي وبذلك يستطيع
أن يعترف بموقعه من العالم
وقوميته التي ينتمي إليها ومصالحه
من ذلك الانتماء ليعرف أن هنالك
أمة كاملة تمده بما توفره له الطبيعة
والبيئة من طاقات خيالية ولانهائية
لكي يستفيد منها ولقرون عديدة
قادمة .

فمن مشكلة الانتماء ذهبات الجامعة
العربية وبقي تعريف الجامعة العربية
وما هي وكيفية قدراتها . هل
الجامعة العربية عبارة عن ناد
يجتمع فيه حكام البلاد العربية أو دار
عبادة يحصل فيه حساب النفس
ومراجعة الضمير أم هي مدرسة
المشاغبين ؟

هل الجامعة العربية مكان تجمع
أقليمي دولي أو تجمع دولي لبعض
الأقاليم كأي منظمة دولية أي أن
الجامعة العربية هي حكومة عظمى
تحكم جميع الدول الأعضاء بها ؟

فلو نظرنا إلى الخلفية الانسانية
العربية لرأينا أن الامة العربية خرجت
بعد قرون من الاستعمار والظلام
الدامس والتخلف والجهل الاسود إلى
طريق الحرية والتقدم فأخذت تجمع
شماتها وشتاتها أما عن طرق عشوائية
أو عن طريق مدروس أو عبارة عن نمو
طبيعي أو ما هي الا جميع الاحوال
الثلاثة جميعا وفي آن واحد .

ورغم جميع التناقضات في أوضاع
كل عضو في الجامعة العربية فإن هذه
التناقضات ثلاث امام أحداث اليومية
أو السنوية والعالمية لجميع الأعضاء

وبقي لدينا السؤال وهو هل الجامعة
العربية هي منظمة أم حكومة كبرى ؟
ففي واقع الاحداث أن الجامعة
العربية هي عبارة عن منظمة دولية
ولكن هي في طريقها إلى التحول إلى
حكومة عظمى تشمل جميع الاعضاء
فيها وذلك بعد أن تجتاز الكثير من
المراحل والصعاب مستندة على دعائم
هي الاحوال السياسية والاقتصادية
والاجتماعية للانسان العربي . وهو
سيكون المختدئ الرسمي والوحيد
للجامعة العربية وإلى أن يصل إلى
مرحلة الكمال والنضج . وأنه من
المبهيج جدا أن كل الذي حصل ويحصل
الآن ورغم ما قد يتصوره البعض من
كوارث فهو في الواقع وفي رأيي
الشخصي أنه كان في صالح الامة
العربية والمستقبل سوف يكون في
صالح الانسان العربي وهذا شيء
يدعو للتفاؤل والامل .

فاذا كانت هنالك تحديات للمستقبل
بالنسبة للجامعة العربية فهو أيديولوجية
الانسان العربي واحواله واراؤه
الاقتصادية وواقعه الاجتماعي تابع
من قوميته بحيث بعد أن يمر في جميع
المراحل السابقة لذلك يكون قد مر في
أجواء ملؤها الفوضى والشغب وعدم
وضوح الرؤية والتخلف ، فإن
الانسان العربي الآن لم يكتب عن
أيديولوجيته ولا عن نظامه الاقتصادي
ولا على عن وضعه الاجتماعي ، كل شيء
لديه الآن مستورد ، والانسان العربي
هو انسان مستهلك لكل شيء يأتي
من خارجه أما أفكار غربية أو
شرقية . . . وهو لم يصنع شيئا بنفسه
ولنفسه ويظل يعتمد على القطبين
الشرق والغرب لياخذ منهما ، ولكن
حين يمر إلى مرحلة النضج يكون قد
صنع عقائده بنفسه وكذلك نظامه
الاقتصادي والاجتماعي مبني على
دعائم قومية وتابع منها .

وثائق حرب أكتوبر

■ ■ ■ كتب الاستاذ رائد خليل العاني - طالب دراسات عليا في جامعة كيل - انجلترا يقول :

« اكتب رسالتي الجامعية عن الحرب في الشرق الاوسط - حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودون الامم المتحدة وطبعا تتضمن استعراضا للظروف التي ولدت الحرب ومحاولات الامم المتحدة حسب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وعن طريق مبعوث السلم يارنج لتحقيق التسوية السلمية بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط ، لا سيما مصر ، سوريا الاردن ، المقاومة الفلسطينية واسرائيل . رجاء تزويدى بالوثائق والدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة الرسالة . واهم الاشياء التي اود الحصول عليها هي : اى دوريات او مقالات او دراسات نشر بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية او مجلة السياسة الدولية او بيانات الحكومة المصرية مع بقية الاقطار العربية الاخرى بخصوص التسوية السياسية في اطار قرار الامم المتحدة

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٢٨ لسنة ١٩٧٣ . ومؤتمر جنيف للسلم بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، موضوع الاراضى العربية المحتلة بعد حرب ١٩٧٣ وقبلها حقوق الشعب الفلسطيني ووجهة نظر الحكومة المصرية ازاء قوات الطوارئ الدولية ودور الدول الكبرى في ايجاد تسوية سلمية عادلة في المنطقة ، وموضوع سباق التسلح للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ بين مصر ودول المواجهة وبين اسرائيل ، كذلك مبادرات مصر السياسية في الامم المتحدة قبل اندلاع حرب أكتوبر وبعدها .»

المحرر : وثائق الامم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي متوافرة بكل مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في العواصم العالمية . اما بشأن الوثائق والبيانات المشربة فيطلب الامر الحضور الى القاهرة للاطلاع عليها في ارشيف الجرائد اليومية والاتصال بوزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية . وقد قامت مجلة السياسة الدولية بتغطية جوانب عديدة من الموضوعات المشار اليها ويمكن الرجوع الى المجلدات السنوية للمجلة التي توزع عن طريق

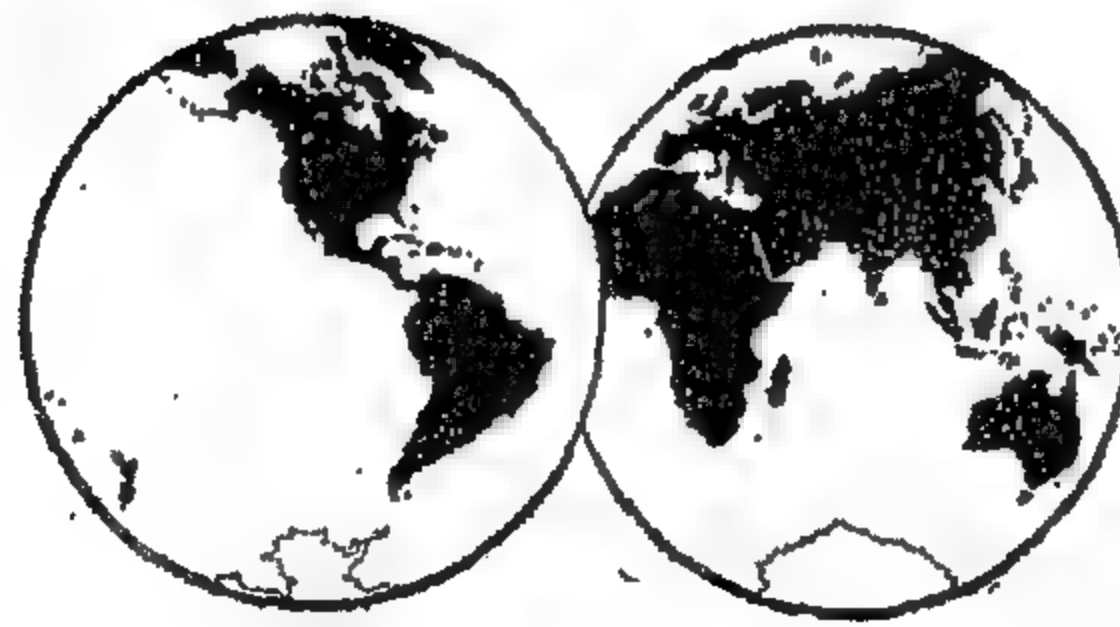
قسم الاشتراكات - بجريدة الاهرام - شارع الجلاء القاهرة -

السياسة الدولية والدراسات العسكرية

■ ■ ■ كتب الاستاذ على الدين محمد عبد الجواد (سنهور - الفيوم) :

اهنىء هيئة تحرير المجلة باضافة باب جديد لها يعنى بالدراسات العسكرية التي طالما افتقدنا مثل هذه الدراسات في مجلاتنا الدورية . وهذا الباب في اشد الحاجة الى تجديد الكتاب المتخصصين في الدراسات العسكرية .

المحرر : باب « في الاستراتيجية العسكرية » مفتوح لكل الاقسام المتخصصة في هذا المجال . وننشر في هذا العدد دراستين اولاهما للواء حسن البدرى والثانية للاستاذ محمود عزمى وكلاهما معروف بدراساته وبحوثه في هذا المجال .



من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

- ١ - تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية) تأليف : د. قدرى حنفى (١٩٧١)
- ٢ - محاضر الكنيست الإسرائيلى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) (١٩٧١)
- ٣ - محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الأول - جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) (١٩٧١)
- ٤ - نمو الاقتصاد الإسرائيلى (دراسة فى الدخلى القومى لإسرائيل ومكوناته) تأليف : عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- ٥ - العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- ٦ - نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف : د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- ٧ - وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠ (١٩٧٣)
- ٨ - الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الإسرائيلى) تأليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- ٩ - التوسع الإسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الإسرائيلى) إعداد محمد فيصل عبد المنعم وإبراهيم كروان - تقديم : د. على الدين هلال (١٩٧٤)
- ١٠ - العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الإسرائيلية) - المجلد الثانى . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٤)
- ١١ - حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية بالقاهرة (١٩٧٤)
- ١٢ - أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د. مصطفى خليل (١٩٧٥)
- ١٣ - تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تأليف : د. يونان لبيب رزق (١٩٧٥)
- ١٤ - « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٥)
- ١٥ - مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- ١٦ - استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء . مصطفى الجمل (١٩٧٦)

صدر أخيراً :

- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب إشراف السيد يسين
- الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط د. سعد الدين إبراهيم

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الربيعي

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لمؤلفات من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبلوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

تفصّل العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا او ما يعادلها في الخارج .
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٢ دينار كويتي في
الوطن العربي ، بالبريد الجوي ١٥٠ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في
سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » .
للمؤسسات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية في الخارج ٣٠ دولارا
امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العضوان : جامعة الكويت - مبنى ٢ - الدور الثاني - الخالدية - ص ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

اَشْوُونِ فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

بكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

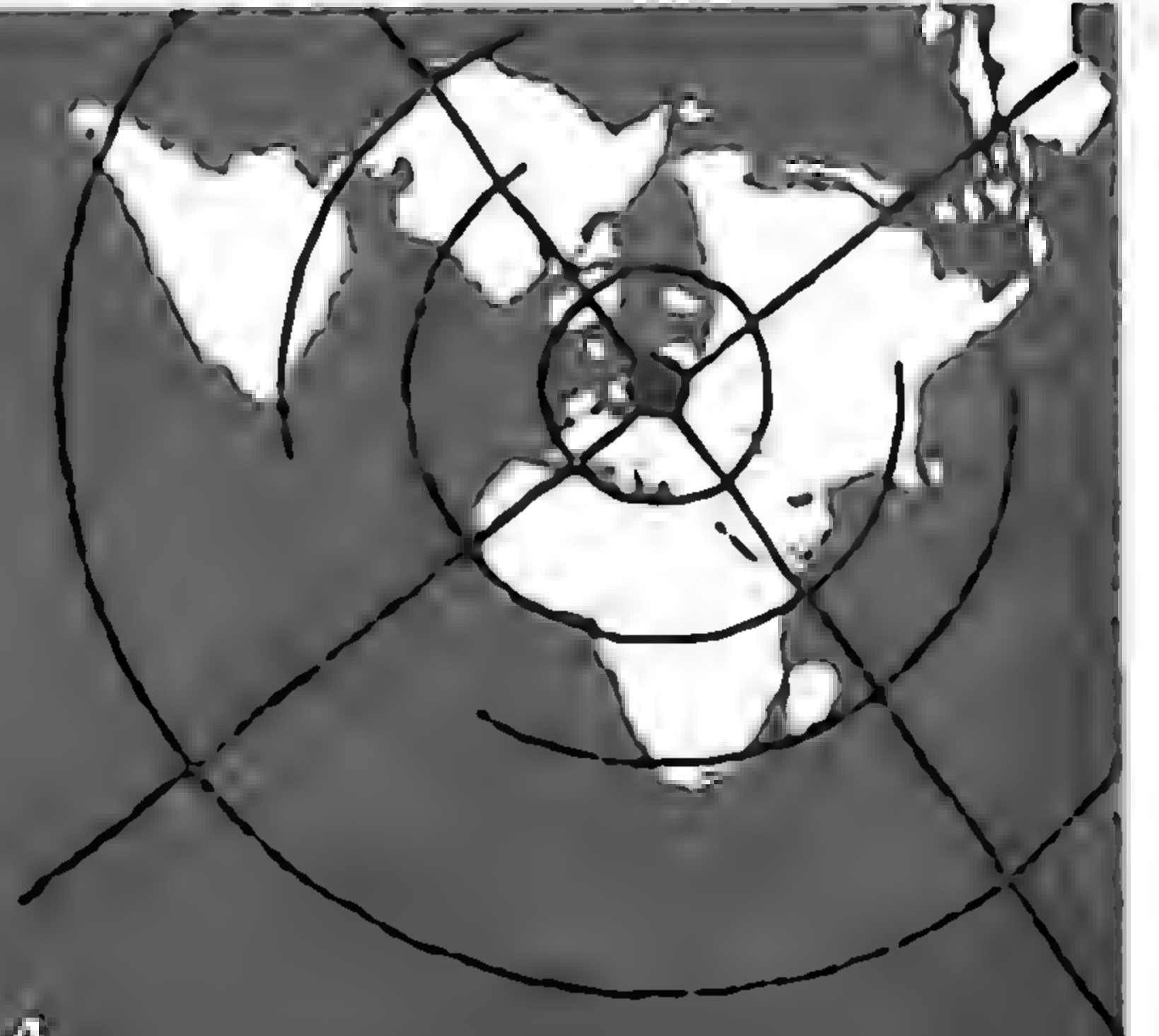
٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والانشــــــــــــاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥ ل.س. في الكويت والعراق ،
 ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جري) :
 ٤ ل.ل. في لبنان ، ٥ ل.س. في سوريا ، ٥ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
 ٦٥ ل.ل. في اوروبا واغريقيا ، ٩٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا .
 الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ،
بيروت — لبنان ، ج.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الإدارة والتطوير والامتثال
رئيسة الأهرام - ش. الجلاء - القاهرة
لبن المسند في مصر والسودان العربية

مصر	٢٠٠	مليم مصري	المصرية	٤	ريال سعودي
المغرب	٤	درهم مغربي	الكويت	٢٠٠	فلين كويتي
الجزائر	٤	دينار جزائري	العراق	٢٠٠	فلين عراقي
تونس	٤٠٠	مليم تونسي	قطر	٤	ريال قطري
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبي	الإمارات	٤	درهم إماراتي
السودان	٢٠٠	مليم سوداني	اليمن	٤٠٠	فلين يمني
سوريا	٤٠٠	قرش سوري	البحرين	٨	فلين بحريني
لبنان	٤٠٠	قرش لبناني	عمان	٤٠٠	فلين عماني
الأردن	٤٠٠	فلين أردني	البحرين	٤٠٠	فلين بحريني



السياسة الدولية

■ الوجود السوقي في البحر الأبيض المتوسط
■ الوظيفة واستراتيجية العمل العربي المشترك
■ السلاح الاقتصادي في تحرك بون السياسي
■ نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية
■ الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف
■ الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في افريقيا

٤٨

أبريل
١٩٧٧

السياسة الدولية

العدد [٤٨]

أبريل ١٩٧٧

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٨

السنة الثالثة عشرة

أبريل ١٩٧٧

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

سكرتير التحرير
محمد يوسف القرعي
نبيهة الأصغراني

الإدارة والتحرير والاعلامات

شارع الحلاء القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٨ / ١٠)
- المراسلة العربية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)
- المراسلة الأجنبية (١٠ / ١٠)

الشمس ٣٠ قرشا

صفحة

الافتتاحية : البترول العربي أداة للتنمية أم للتجزئة ؟ ٤

الدراسات :

- الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ٦
- الوظيفة والممثل العربي المشترك ٢٦
- السلاح الاقتصادي في تحرك بون النياشي ٥٤
- نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية ٧٨

التقارير :

- الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف ٩٥
- الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في أفريقيا ١٠٠
- الأصول التاريخية والفقهية للوفاء الدولي ١٠٥
- آراء مسؤولين في الوفاق السوفياتي ١١٢
- كويك والحركة الانفصالية في كندا ١١٧
- لبنان بين الهدنة والتمسك بالحدود ١٢٢
- الانتفاضة المستمرة في الضفة الغربية ١٢٩
- موقع التنمية في الدستور الجزائري ١٣٤

في الاستراتيجية العسكرية :

- مقارنة بين جولتين [١٩٥٦ - ١٩٦٧] ١٣٧
- مؤتمرات وسدوات دولية :

- الدورة العربية الأفريقية في الشارقة ١٤٥
- دورة الأكاديمية العالمية للسلام ١٥٤
- ندوة البحر المتوسط في أثينا ١٥٥
- مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول ١٥٧

مكتبة السياسة الدولية :

- الثورة والثقافة في الجزائر : عرض - د. بطرس بطرس غالي ١٦٠
- مناهج دراسة العلاقات الدولية : عرض - د. اسماعيل صبري مقلد ١٦١
- التغييرات الاجتماعية الاقتصادية في غرب أفريقيا : عرض - عبد المعطي سمرة ١٦٧
- قرنان من الحروب والثورات : عرض - سمون حسين ١٧٢
- المؤلفات العربية السياسية ١٨٠

مجلات السياسة الدولية :

- ١٨٨
- ١٩٩

المنظمات الدولية :

- ٢٢٢
- ٢٢٦

الوثائق الدولية :

- ٢٢٦



البتروال العربى أداة للتنمية أم للتجزئة ؟

ان البترول العربى كالمارد الذى انطلق من القمقم ، فهل يستطيع الوطن العربى ان يروض هذا المارد ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادما امينا يساعونه على تحرير الوطن العربى وانماهه وتعزيز اواصر ترابطه ، أم ان الدول الصناعية الكبرى هى التى ستتحكم فى هذا المارد وتتحكم بالتالى فى مصير العالم العربى ؟

فمنذ اكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مضى نحو اربع سنوات ، لم تتقدم الدول العربية باى مشروع كبير على مستوى مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية ، او مشروع الفحم والصلب الذى ربط بين الدول الاوربية الغربية ، او مشروع الكومينكون الذى انشا سوقا مشتركة بين الدول الشيوعية الاوربية والاتحاد السوفييتى . . لتجعل من البترول أداة للاتحاد والترابط والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

فهل تستطيع الدول العربية ان تعمل مشروعا كبيرا مماثلا يستخدم الموارد الهائلة الناتجة عن رفع سعر البترول ، علما بأن البترول العربى اذا كان يستطيع ان يساعد على بناء الوطن العربى واخراجه من تخلفه ووضع أسس تكامله ، فانه قد يسهم فى الوقت نفسه فى تقسيمه وتعطيل مسيرته الوحدية ، اذ ان من آثار البترول العربى تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين :

دول عربية تزدد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزدد فقرا بسبب ارتفاع سعر البترول وارتفاع سعر المواد المصنوعة فى اوربا وأمريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . . وكلما اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينها ، وزادت احتمالات التفكك والتسيب فى الجبهة العربية .

ومن الواجب ان نواجه بصراحة هذه القضية الجديدة ، لان هذه الصراحة قد تساعدنا جميعا على جعل البترول العربى أداة للتنمية والوحدة بدلا من أن يصبح أداة للتفرقة والتجزئة .

ولمى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية دراستان تحاولان معالجة جانب من جوانب هذه القضية الجديدة التى تواجه الوطن العربى :

فالدراسة الاولى للاستاذ الدكتور عزيز شكرى ، استاذ القانون الدولى بجامعة دمشق الذى يدرس حاليا بجامعة الكويت ، فقد اقترح فى دراسته إعادة تنظيم الهيئات الدولية العربية الفنية والعمل على تنسيق أوجه نشاطها حتى تصبح المرافق العامة المشتركة لجميع الدول العربية ، وحتى تستوعب فائض الاموال البترولية من اجل التنمية العربية الشاملة .

« .. ان امريكا تقدمت بمشروع مارشال في أوروبا افادت جنة أوروبا .
ولكن استفادت منه امريكا ايضا ، وارىدمن اخواننا العرب مشروعا لمصر مثل
مشروع مارشال .. وانا لا اطلب معونات بدون مقابل ، انا اطلب قروضا
فقط ، وادعو اخواننا العرب ان ياتوا ليشاركوننى .. كما شساركت امريكا
أوروبا ، اقول لهم تعالوا احيوا كل شئ وانتم شركائى ... هذا كل ما اطلبه »

من الحديث الصحفى للرئيس السادات
لمجلة الصياد فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور جودة عبد الخالق ، الاقتصادى الشاب ، الذى
يقترح انشاء صندوق تنمية واحد لتقضى الازدواج والارتجال الذى يسود حاليا
سياسة الصدايق العربية المتعددة الموزعة فى مختلف البلاد العربية المنتجة للبتروى ،
والتى ليس بينها ارتباط حقيقى ولا سياسة مشتركة وبالتالي تعجز عن أن يكون لها
برنامج شامل للتنمية العربية الشاملة .

وسوف تحاول مجلة السياسة الدولية فى الاعداد القادمة أن تولى اهتماما خاصا
لقضايا السياسة الناتجة عن رفع اسعار البترول العربى ، لان الاوساط السياسية
والاكاديمية لم تهتم الا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على البترول العربى ، ناسية أو
مغتاسية ان البترول العربى فى البداية وفى النهاية قضية سياسية لا يمكن ان تعالج الا
بقرار سياسى .



ويحوى هذا العدد من السياسة الدولية دراسة عن الوجود السوقى فى البحر
المتوسط وأخرى عن السياسة الخارجية لمانيا الاتحادية باعتبارها العملاق
الاقتصادى الجديد الذى ظهر على مسرح السياسة الاوربية خاصة وعلى مسرح
السياسة الدولية عامة كما يتضمن هذا العدد ايضا مجموعة من التقارير المتعلقة
بأهم القضايا الدولية ، لان مجلة السياسة الدولية مع تركيزها على القضايا العربية ،
تهدف أيضا الى الاهتمام بالقضايا العالمية التى نتأثر بها ونؤثر فيها .

وثمة ملاحظة أخيرة ، فقد صودر العدد السابق من مجلة السياسة الدولية فى بعض
البلاد العربية على الرغم من محاولة المجلة أن تكون موضوعية علمية وبعيدة كل البعد
عن أى ايديولوجية يمينية أو يسارية أو وسطية .

وتأسف المجلة لهذه العقبات التى تقف فى طريق توزيعها ، لان هدفها الاول أن تكون
المجلة المتخصصة الاولى للوطن العربى كله ، بل لسان الوطن العربى فى الشؤون
الدولية .

ان مجلة السياسة الدولية تعرف أن هذه التطلعات ليست سهلة التحقيق فى عالم
عربى منقسم على نفسه ، الا أنها ستحاول وستحاول أن تتخطى ، تلك العقبات لتبقى
دائما مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط .

رئيس التحرير

الوجود السوقي في البحر المتوسط

د. اسماعيل صبرى مقلد

أستاذ ورئيس قسم العلوم
السياسية بجامعة أسيوط

يدل

الوقت الحاضر . ولم يحدث أن فقدت هذه المنطقة في يوم من الأيام وضعها كبوتقة هائلة للتفاعل الثقافي والحضاري الذي تغذيه أربعة روافد حضارية رئيسية هي جنوب أوروبا والشرق الأوسط وشبه جزيرة البلقان وشمال أفريقيا ، فضلاً عن احتكاكها الذي لم ينقطع أبداً بحضارات العالم الواسع من حولها .

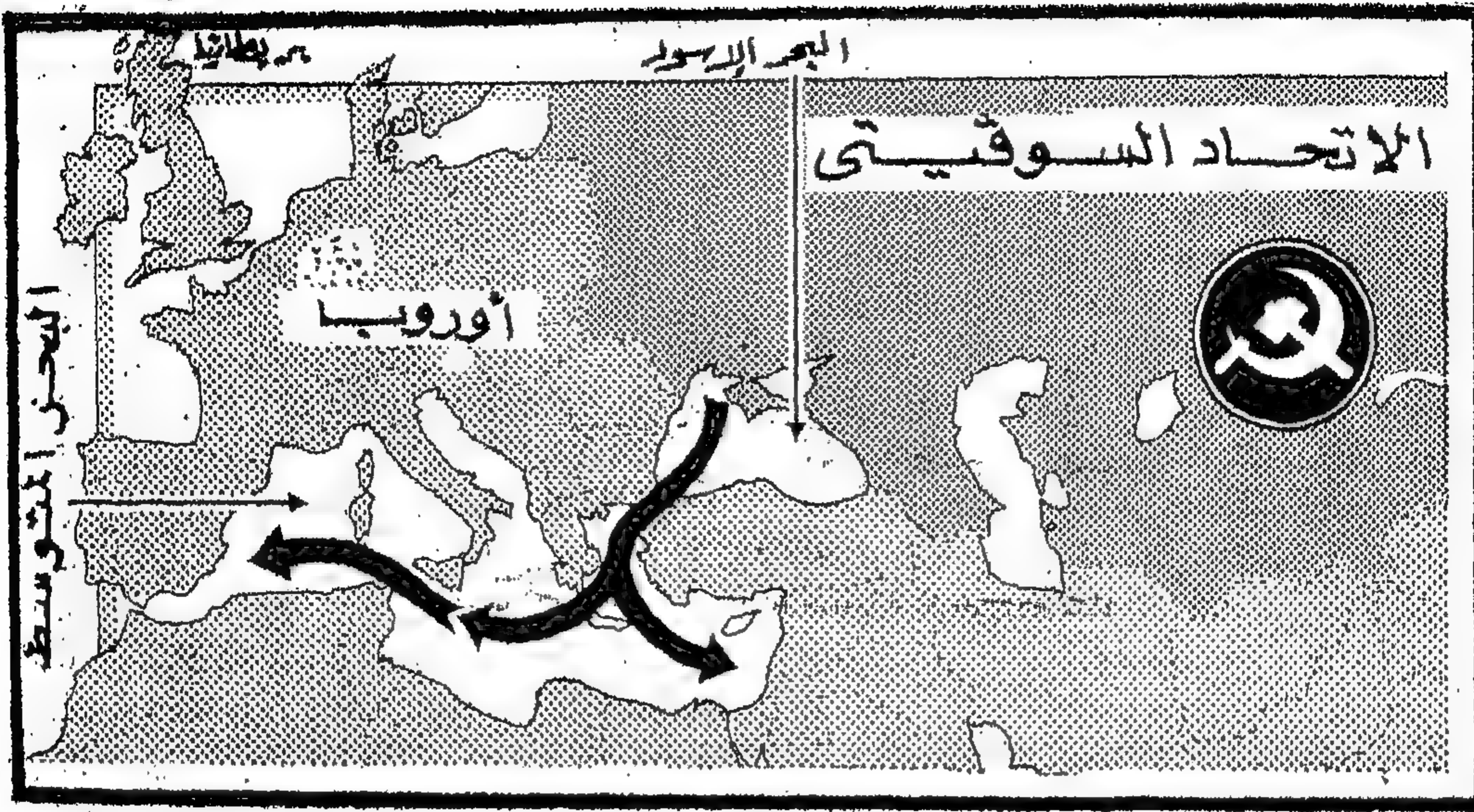
وأما الحقيقة الثانية فترجع إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الفريدة التي تمثلها هذه المنطقة في علاقات المجتمع الدولي ، وفي صراعات القوى الدولية . وقد اتضحت هذه الأهمية بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية

تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط أن هذه المنطقة قد توافرت لها خاصيتان أساسيتان تضافرتا معاً في تشكيل معالم

شخصيتها الدولية المتميزة ، وفي جعلها قادرة على أن تترك بصمتها القوية على بحرييات التطور الإنساني العام ، وعلى تاريخ العلاقات الدولية لعدة قرون .

أما الخاصية الأولى فترجع إلى الأهمية الحضارية الرائعة التي قدمتها منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى العالم بدءاً بالحضارتين الإنسانيةين العريقتين الهلينية والرومانية ، ومروراً بعصر النهضة والأحياء الأوربي حتى

« هذه الدراسة فضل من كتاب « البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية » ، المقرر صدوره قريباً ضمن سلسلة مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .



على طريق الاقتراب إلى الشرق الأوسط ، وهو
منفذ إلى قارات ثلاث منفصلا عن أنه هو الذي يغذي
شرايين التجارة بين شمال أفريقيا وشمال
أوروبا .

ومن الناحية الجغرافية ، تنقسم السيطرة على
البحر الأبيض المتوسط إلى السيطرة على شرقه
والسيطرة على غربه ، وأساس ارتكاز هذه
السيطرة كلها ، شرقيه وغربه ، هي المناطق
السياحلية المحيطة بهذا البحر ، ويشكل المضيق بين
صقلية ومالطة وتونس حلقة الاتصال الهامة بين
المنطقتين الشرقية والغربية ، فمعبر هذا الممر المضيق
يمكن تدفق المساعدات والتعزيزات إلى أعضاء
لناتو في الجنوب الشرقي ، تركيا واليونان ، كما
تهدد دول شرق البحر الأبيض المتوسط ، وبخاصة
سراةيل وأغلب الدول العربية في الشرق الأوسط .

الثانية ، عندما أصبحت منطقة البحر المتوسط
تحتل رتبتها بين المتحاور التي تتحرك على
ضراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها ،
ومن ثم فقد عمدت إلى تخصيص أولوية بارزة لهذه
المنطقة في كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجي
والدبلوماسي اقتصاديا منها بأن ما يحدث فيها من
تطورات يؤثر مباشرة وبخسب شديدا على سلامتها
ومصالحها الأمنية .

ولكن ندرك الثيمة الجيوستراتيجية للبحر
المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، يكفي أن نذكر
أنه كممر بحري فهو يؤدي إلى أمم قلب الأرض
في جنوب أوراسيا عن طريق البحر الأسود ، كما
يقع على جانب شبه جزيرة أوروبا ، وبالأخص إلى
ذلك ، فهو يؤدي إلى اقصر طريق بحري يصل إلى
المحيط الهندي عبر قناة السويس ، كما أنه يسيطر

على هذا المسر للخروج الى المحيط الاطلسي عبر البحر المتوسط .

ومن هذا ، فان لصقلية ومالطا وتونس أهمية واضحة في استراتيجية البحر المتوسط ، فالطائرات والسفن والغواصات التي تعتمد على موانئها في هذه المناطق تستطيع مراقبة واستكشاف السفن التي تمر في هذا المضيق كما تستطيع نعتها وازعاجها ، وهي اذا انتشرت بشكل واسع فيه فإنه يمكنها ثفل المضيق ومنع الملاحة البحرية فيه .

كما ان هناك ثلاثة ممرات مائية أو طرقا ملاحية لها أهمية أساسية في استراتيجية البحر المتوسط هي مضيق جبل طارق ومضيق الدردنيل والبوسفور اللذان يؤديان الى البحر الاسود ، والى جانب هذه الممرات الأساسية يوجد طريقان أهميتهم اقل وهما قناة السويس التي هي الطريق البحري القصير والمباشر الى الثروة البترولية في شبه الجزيرة العربية السعودية ، والى البحر الأحمر والمحيط الهندي والشرق الأقصى ، ثم مضيق أترانتو الذي يصل بين بحر الادرياتيک وشاطئ يوغسلافيا .

واذا كانت تلك الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط قد وعدها واستوعبتها الاجهزة المسئولة عن التخطيط سواء لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي أو لاستراتيجية الناتو الخاصة بالدفاع الاوربي ، فان الاتحاد السوفيتي كان قد بدأ بتنبيه هو الآخر الى تلك الأهمية اعتبارا من أوائل الستينات وبخاصة في ضوء ما أسفرت عنه مواجهته مع الولايات المتحدة في البحر الكاريبي في عام ١٩٦٢ حيث أخذ يحور في مفاهيمه وتصوراتة حول دور القوة البحرية في استراتيجية العالم . وبعد فترة لم تستغرق طويلا من المراجعة وإعادة التقييم لعناصر الارتكاز في استراتيجية العالم ، أخذ يتحول عن مبدئه السابق الذي يقوم على الاعتماد الكامل على قوته البحرية والجوية وعلى قوته الضاربة من الاستراتيجية النووية الاستراتيجية فيهما والكتيكية ، وبدأ يخطط لبناء قوة بحرية عالمية ونفا لحدث اساليب التطور التكنولوجي في قطاع التسليح البحري .

وقد حظى الاسطول السوفيتي في البحر

المتوسط ، للعديد من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية الهامة بالجانب الأكبر من ذلك الدعم حتى لقد أصبح منذ عام ١٩٦٧ ، وبالتحديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، قوة عسكرية وسياسية يحسب حسابها في هذه المنطقة ، والى الحد الذي جعل الجمعية العامة لاتحاد غرب أوروبا تصدر بيانا في عام ١٩٦٧ ذكرت فيه ان البحر الابيض المتوسط لم يعد بحيرة غربية كما كان من قبل ، ثم تقول « لقد أصبح من الخطأ الكلام عن خطر القفاف الاتحاد السوفيتي حول الجناح الايمن للناتو ، لان هذا الخطر أصبح حقيقة جعلت أعضاء الحلف يتدارسون حول كيفية مقابلة هذا التطويق وليس منعه » .

والى جانب اعتبارات الاستراتيجية الدولية التي أدت الى تزايد الجشود البحرية لكل من القوتين العظميين في البحر المتوسط ، نجد ان تنمية تطورات سياسية هامة ظهرت الى حيز الواقع في السنوات الأخيرة ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وكانت لها آثار ضخمة ومباشرة على ما يجري في هذه المنطقة ومن ذلك مثلا :

١ - انه منذ انبثقت الى الواقع سياسات الوفاق بين الشرق والغرب ، وهي السياسات التي أخذت تفرض نفسها على علاقات الطرفين وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر القمة الأمريكي السوفيتي ، والأمريكي الصيني في عام ١٩٧٢ وما تلاهما من مؤتمرات ، وايضا مع التحسن الواضح في العلاقات السياسية المتبادلة بين شطري القارة الاوربية كنتيجة لهذا المناخ الدولي الجديد ، وهو التحسن الذي مكن لعقد مؤتمر موسع لسلامة والتعاون الاوربي الذي تبلورت أعماله في اصدار وثيقة مبادئ هلسنكي في أغسطس ١٩٧٥ التي تحاول ان تضع أساسا جديدا للعلاقات الاوربية ، نقول مع هذه التطورات أخذت تتضح ، أكثر من أي وقت مضى ، أهمية منطقة البحر المتوسط في تدعيم الأمن الاوربي وقوثيق التعاون بين أعضائه المعنية . ومن ثم فقد أصبحت القضية المثارة هي : ما السبيل الى التحول بهذه المنطقة من وضع المجابهة والصراع بين القوتين العظميين ومن ورائهما شركاؤهما في حلفي الاطلسي ووارسو ، الى منطقة للسلام والتعاون الاوربي والدولسي الفعال ؟

ومن الواضح ان تحقيق ذلك الهدف يتطلب جهدا دبلوماسيا مكثفا على الجانبين يحاول على قدر

اسبانيا وبريطانيا وحل مضيق جبل طارق الذي تدعى اسبانيا ملكيتها له وتحاول ضمه اليها وهو ما تعارضه بريطانيا بكل شدة . . الخ .

ولعله من بين الاعتبارات الرئيسية والبهيمة والتي يمكن أن تخدم كحافز نحو تدارك هذه الصراعات عند المرحلة الحاضرة من تطورها ، الدرجة العالية جدا من اعتماد الدول الاوربية الكائنة في منطقة البحر الابيض المتوسط وكذلك غيرها من دول الكتلة الغربية ، على البترول العربي وعلى قناة السويس « وان كان بصورة أقل » ، وهو ما يجعل من الضروري تأمين الممرات بمصادرها الهائلة من الطاقة البترولية ، سواء تلك التي تضيها مباشرة أو التي تقع على مقربة منها ، ضد وقوع انفجارات عسكرية هنا أو هناك يترتب عليها فقدان هذه الدول لمصادرها الرئيسية من البترول والطاقة . . الخ .

٢ - تكمن تحت السطح حاليا في منطقة البحر المتوسط ، جذور صراعات عنيفة محتملة ، وهي وإن كانت كلها أو معظمها صراعات محلية داخلية ، إلا أن بعضها أخذ يحدث أضداد دولية مستوعبة . وهذه الظاهرة في ذاتها تلتبس بمسؤوليات مصاعفة على عاتق القوتين العظميين وعلى دول الوفاق الاوربي ، وذلك من حيث الحاجة الى معالجة ردود الفعل التي تنتج عنها بالدرجة القصوى من الحرص وضبط النفس ، والا كان معنى ذلك أن تلك الصراعات مضافا اليها التهديد الذي تمثله الصراعات الاخرى التي أوردنا مجرد أمثلة لها ، سوف تجعل من منطقة البحر المتوسط برميلا من البارود المشتعل ، ومن أمثلة هذه الصراعات المحتملة :

أ - أما المصدر الاول المحتمل للصراع فينبع من ظروف التغير السياسي العميق الذي يحدث في كل من اسبانيا والبرتغال ، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لدفاعات حلف الاطلنطي في البحر المتوسط واوروبا الغربية .

فلقد ترتب على انهيار قبضة الدكتاتورية اليمينية المتطرفة في كلتا الدولتين ، دكتاتورية سالازار وكيثانو في البرتغال ودكتاتورية فرانكو في اسبانيا ، أن ظهرت على السطح القوة التي ظلت كامنة لقوى اليسار المتطرف منها والمعتدل ، وكاد الوضع السياسي الداخلي المتفكك في الدولتين

الامكان احتواء اسباب الصراع الدولي في المنطقة وتطويق مصادره وبالصنورة التي تثقل من احتمال تورط القوى الكبرى فيها . وبالطبع فإن ذلك لا يمكن أن يتم الا من خلال التنسيق الكامل مع الأطراف المباشرين أو المعنيين في هذه الصراعات من غير تلك الدول الاوربية . ولا يخفى أن الاختفاق في مواجهة صراعات المنطقة بالدرجة المطلوبة من القوة والحسم ، سينتهي على أرجح الاحتمالات بتدمير الإطار الوفاقي الجديد الذي تحاول الدول الاوربية من خلاله ، وعلى اختلاف معتقداتها السياسية والمذهبية ، معالجة قضايا الأمن المعقدة والملحة فيها والتي كان لتقاعسها في حلها في الماضي السبب المباشر وراء اندلاع حريين عالميتين مدمرتين .

ومن البديهي أن حلا كهذا لا يمكن أن يكون فعالا ومتكاملا ومستمرًا إلا إذا عملت هذه الدول الاوربية ، ومن ورائها القوتان العظميان ، على خلق ترتيبات جديدة ومحددة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي مع دول المنطقة في إطار من الفهم المشترك لدوافعها واحتياجاتها ، أو بكلمة أخرى من خلال أرضاء تطلعاتها المشروعة في الأمن والرفاهية والاستقرار .

ويمكن الإشارة باختصار الى نماذج من هذه الصراعات السياسية الاقليمية التي تقتضي ، كما قلنا ، التوصل بشأنها الى ضوابط دولية فعالة تستطيع كبح جماحها وامتصاص توتراتها الخادة ، كمقدمة نحو التحول بهذه المنطقة من اوضاع الصراع والمجابهة الى اوضاع من السلام والتعاون والاستقرار . ومن هذه الامثلة : الصراع العربي الاسرائيلي الذي يندرج بادخال الاسلحة النووية الى المنطقة مما يعنى التصاعد به الى مستوى اعلى من العنف والتهديد ، والصراع بين دول المغرب العربي ، وهي المغرب وموريتانيا والجزائر ، حول مشكلة الصحراء الغربية وما كان معروفا في السابق بالصحراء الاسبانية ، ثم الصراع الداخلي في لبنان والذي تفجر على شكل حرب أهلية دموية استمرت نحو عامين وشاركت فيها بصورة مباشرة

وغير مباشرة أطراف غربية ودولية وما تزال مشجونة بكل عوامل العنف والاثارة ، ثم الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتي حول مستقبل مالطا السياسي وهو صراع ليس بالهين نظرا لما ترمز اليه مالطا من أهمية استراتيجية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأخيرا فهناك الصراع بين

أن يدفع بهما إلى نقطة الحرب الأهلية ، وما يزال الصراع السياسي والحزبي الداخلي فيهما على أشده .

وعلى الرغم من أن الحكومة البرتغالية التي تقع الآن تحت سيطرة اليسار المعتدل قد عبرت عن اتجاهها إلى الإبقاء على عضوية البرتغال في الناتو ، إلا أنه مما لا شك فيه أن ولاء البرتغال لهذا الحلف وارتباطها به لم يعودا على نفس المستوى الذي كانا عليه في الفترة السابقة على حدوث تلك التغيرات . ومن ثم ، فإنه يصبح من المحتمل تماما أن تقدم البرتغال على فض ارتباطها نهائيا بالناتو فيما إذا تمكنت قوى اليسار المتطرف من السيطرة على الحكومة فيها مستقبلا .

وينطبق نفس الاحتمال على إسبانيا إذا ما سيطرت عليها قوى اليسار المتطرف ، إذ أنه في هذه الحالة لن نتوانى من طرد أمريكا والناتو من القواعد العسكرية التي يحتفظان بها في أراضيها « جدير بالذكر أن إسبانيا ليست عضوا في حلف الأطلسي » .

وفيما إذا تحقق ذلك الاحتمال ، الذي لا يبدو بعيدا بحال ، فإن الوضع الجديد لأبد له وأن يترك أثرا عميقة ، ليس فقط بالنسبة لاستراتيجية الناتو الدفاعية أو بالنسبة لمصالح أمريكا الأمنية ، وإنما على الموقف الدولي برمته ، أفليسيا وعالميا .

نات أن صورة مماثلة لهذه يمكن أن تحدث في إيطاليا التي هي عضو مهم في الناتو كما أنها عضو في أكثر لجانه حساسية وخطورة مثل لجنة التخطيط النووي التي تتوفر لها أدق المعلومات عن استراتيجية الحلف النووية ، وعن قسدراته وإمكاناته الدفاعية والهجومية بهذا النوع من الأسلحة .

وقد كشفت تطورات الموقف السياسي الداخلي أخيرا في إيطاليا عن التزايد الضخم في نفوذ الحزب الشيوعي الإيطالي ، مما يقطع بأنه ليس بعيدا عن إمكانية الوثوب إلى مقعد السلطة ، سواء حدث ذلك في شكل ائتلاف أو بصورة منفردة . وعندئذ سيكون التساؤل هو : ماذا عن إيطاليا الشيوعية بالنسبة للناتو والغرب ، وماذا عن النتائج السياسية التي يمكن أن يتسبب فيها فراغ القوى والتدخل السياسي والمعنوي الهائل الذي

سيظهر في المنطقة بعد فقدان إيطاليا من المعسكر الغربي إلى المعسكر المضاد ؟ وماذا عن أوضاع الصراع الداخلي الذي يحتمل أن يحدث بين قوى اليمين المتطرف وبين هذا النظام الشيوعي ؟ وإلى أي نتيجة يمكن أن تنتهي مثل تلك المجابهة ؟ ثم ماذا عن احتمال تدخل أطراف خارجيين عسكريا في ذلك الصراع السياسي الداخلي ؟ .. الخ ..

إن هذه وغيرها أمثلة على قدر بالغ من الخطورة بتعين التحسب لها والتفكير فيها من الآن بدلا من أن تصبح مجابهتها بصورة متعشلة في حينها أمرا مستحيلا .

ج - ثم يأتي مصدر التوتر الآخر من تطورات العلاقات - بظرف فجائية هائلة - بين الاتحاد السوفيتي وليبيا ببترونها الضخم وبتقاعها الساذم الذي يقوم على نوع خاص من الديناميكية السياسية التي تمثل بالقطع قوة حضارة للاستقرار في المنطقة .

فالإتحاد السوفيتي الذي يريد أن يجعل من ليبيا قاعدة ارتكاز بديلة له عن نفوذه الذي فقده في مصر ، لا يالو جهدا في تحريضها على القيام بحملات من الاشارة المنظمة والمكثفة ضد الأنظمة المجاورة ، مستخدمة في ذلك كل ما هو متاح لديها من وسائل التشهير السياسي والتضليل الدعائي والتأمر العسكري والتخريب من الداخل . الخ ، وقد ثبت ذلك بأدلة قاطعة للسودان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي سادتها ومولتها ليبيا في يوليو ١٩٧٦ ، ثم مع محاولات التخريب المتكررة في مصر وتونس وغيرها .

ولا يخفى أن تسليح النظام الليبي بأحدث أنواع المعدات السوفيتية وبما يفوق كثيرا كل مقدرة للجيش الليبي على استيعابه ، مع ما تسرده التقارير الدولية عن حصول الإتحاد السوفيتي على قواعد عسكرية له في ليبيا تخدم تحركات أسطول له في البحر المتوسط وتسد له بعض النقص في إمكانيات قوته الجوية في المنطقة ، هذا الوضع - ممثلا في مختلف حقائقه وأبعاده - سيحدث أثرا عنيفا لدى الدول التي يستهدفها مثل هذا التأثير السوفيتي - الليبي المشترك ، فهذه الدول ستجد نفسها بعد فترة غير قادرة على ضبط نفسها أو التحكم في ردود أفعالها من ذلك الذي يجري حولها وعلى حدودها . ومن هنا ، يبنى احتمال

تنتج معظم الاحتياجات السوفيتية من الفحم ، وما يزيد عن ٥٠ في المائة من الانتاج السوفيتي من الحديد النضام ، و ٤ في المائة من الصلب ، و ٣٥ في المائة من المنجنيز ، و ٢٤ في المائة من الفحم . كما ان المواني الهامة وغيرها من المراكز السكانية الكبيرة واحواض بناء السفن الرئيسية في اوديسا ونيكولاييف ، وسيفاسبول ، وياقتا ، وكيف ، وروستو ، ومولجارجراد ، هذه المراكز كلها اما انها متاخمة للبحر الاسود ، واما انه يمكن الوصول اليها من خلال الطرق الممتدة من انهار الدينير والدون الى البحر الاسود .

٢ - الاهمية الاستراتيجية القسوى التي تمثلها المضائق التركية والبحر الاسود بالنسبة للمصالح الامنية السوفيتية ، وهو الدرس التاريخي الرئيس الذي استوعبه الاتحاد السوفيتي ووعاه من خلال حروبه الكثيرة السابقة ابتداء من حرب القرم في عهد روسيا القيصرية حتى الحرب العالمية الاخيرة . ولعل أكثر ما يزعج الاتحاد السوفيتي هو ان الذي يسيطر على هذه المضائق الاستراتيجية ويتحكم فيها هي تركيا ، وهي ليست دولة محايدة ، وانما هي دولة عضو في حلف الاطلنطي الذي هو موجه بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي . او بمعنى آخر ، فان ضغوط الاستراتيجية العسكرية الغربية ومتطلباتها متناخذا في اى مواجهة غربية - سوفيتية ، الاولوية على اية حقوق قد تكفلها المواثيق الدولية للاتحاد السوفيتي بشأن حرية استخدام هذه المضائق التركية .

٣ - انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح البحر الابيض والشرق الاوسط من اهم المناطق التي تركز عليها الاستراتيجية الغربية ، بوسيلة التواجد العسكري الضخم ، وفي مقاومة المخططات السوفيتية واحباط اهدافها .

ومن هنا فقد وجد الاتحاد السوفيتي ان وسيلة العملية الى التقليل من فعالية هذا الحصار الغربى المضروب عليه من مناطق متاخمة جغرافيا وتحت امنية واستراتيجية في الصميم ، لا تكون الا بكمين بعض حلقات هذا الحصار ، واستثمار مراكز قوته الجديدة كنقطة وثوب نحو تخريب هذه الاستراتيجية الغربية او تعويق مقدراتها على انجاز اهدافها . ولما كان من غير الممكن في مثل الظروف السياسية التي سادت الشرق الاوسط في اواخر الخمسينات واول الستينات ان ينفذ الى غاية من

نشوب مواجهات عسكرية عنيفة بين ليبيا التي يظاهرها الاتحاد السوفيتي مرهليا ويستعملها كخلف قط ، وبين مجموعة الدول المجاورة لها . وبعد هذه المقدمة الضرورية ، تنتقل الى تحليل معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر المتوسط .

معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط

من طواهر الاستراتيجية الدولية التي جذبت انتباه المحللين العسكريين وخبراء العلاقات الدولية في العالم ، اقدام الاتحاد السوفيتي على دعم وتكثيف تواجد البحرى في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهي الظاهرة التي اخذت ابعادها توضح في صورتها الكاملة منذ عام ١٩٦٧ . واذا كانت القوة الامريكية في هذه المنطقة ما تزال تعد بمقاييس القدرات الاستراتيجية والتكتيكية العامة اكبر في مجموعها من ميليتها السوفيتية ، الا ان ذلك لا ينفي ان الانحسار السوفيتي قد برز من خلال هذا التعاطف المستمر في طاقاته العسكرية ، وهي طاقات بحرية اساسا ، كقوة شرق او سطية ينبغي اخذها في اعتبار مخططي الاستراتيجية الامريكية بل والغربية عموما بأقصى درجة من الجدية والحذر .

واذا كان الاتحاد السوفيتي لم يتغلب بصورة كاملة بعد على مشكلته الخاصة بعدم حصوله على قواعد جوية تكفى لتأمين اهداف استراتيجيته التي ينفذها في الشرق الاوسط ، وهي الاستراتيجية التي تشكل بدورها حلقة رئيسية في مخطط عالمي متحكم الابعاد ، الا انه يبدو من خلال اتجاهه في السنوات الاخيرة الى التوسع في تنفيذ مشاريع بناء حاملات الطائرات التي تعمل في البحر الابيض المتوسط ، انه بصدد التوصل الى حل مناسب يدارك من خلاله هذه المشكلة العسكرية الحيوية .

ويتضح اهتمام الاستراتيجية السوفيتية بمنطقة البحر المتوسط من عدة نواح لعل أبرزها واهمها اطلاقا :

١ - ان البحر المتوسط يعتبر الطريق البحرى الرئيس المؤدى الى البحر الاسود ، وايضا نحو منطقة اخرى من اهم المناطق الزراعية والصناعية في الاتحاد السوفيتي وهي منطقة اوكرانيا التي

خلال الحصول على قواعد ثابتة له نفس دول المنطقة ، لذا فإنه لم يكن ثمة بديل آخر مفتوح أمامه سوى الاندفاع بقوة بحرية ضارية ومتطورة تكنولوجيا بدرجة عالية ، في اتجاه البحر المتوسط ، وهو ما اقتنع به وتسنى له أن يحققه في مدى زمني قياسي وبصورة أثارت إعجاب المراقبين العسكريين ودهشتهم .

وهذه القوة البحرية الدائمة في البحر الأبيض ، بالإضافة الى كونها قاعدة مهمة للعمل العسكري المباشر ضد الاستراتيجية الغربية في المنطقة ، فإنه كان من الممكن أيضا أن توظف وبكفاءة كبيرة كإداة للدبلوماسية السوفيتية على المستوى العالمي .

ولعله قد يكون من المفيد والمناسب هنا أن نورد هنا الرأي الذي عبر عنه الأدميرال السوفيتي سميرنوف وأوضح فيه حقيقة الأسباب التي دأبت بالاتحاد السوفيتي الى تكثيف وجوده البحري في المتوسط ، يقول سميرنوف :

« ان الاسطول الأمريكي السادس يتركز في هذه المنطقة ، على بعد آلاف الاميال من شواطئ الولايات المتحدة ، ليسييطر على خطوط المواصلات التي تمر من منطقة البحر الاسود الى المضائق التركية ، الى البحر الابيض المتوسط ، وتتوفر له ايضا المقدرة على ضرب الاهداف المعادية من البحر والبر بالاسلحة النووية والتقليدية . ولا يخفى ان الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هي العدو المستهدف بكل قوات الاستعدادات .

« ومن ثم ، فقد استلزمت الاحتياجات الامنية السوفيتية تعزيز المقدرة الدفاعية للاستعداد السوفيتي الى اقصى حد تسمح به امكانياته وكذا الظروف المحيطة به باعتبار ان ذلك تأمين لمركزه كقوة في البحرين الاسود والمتوسط . واذا كان من غير المقبول ان يسمح للبحر الابيض بأن يتحول الى بؤرة صراع تفرد الجنس الانساني الى كارثة الحرب النووية ، فان وجود الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يخدم هذه الغاية ويساعد على تحقيقها . . »

ويقال ان بداية دخول الاتحاد السوفيتي بقرته البحرية في البحر المتوسط يرجع في ارجح الاحتمالات الى عام ١٩٥٨ بعد فترة وجيزة من انتهاء الولايات المتحدة من تجهيز حاملات

الطائرات التابعة للاسطول السادس بقاذفات القنابل بعيدة المدى من طراز A-3 D'S

التي تستطيع حمل قنابل نووية . فمن اجل مجابهة الخطر الناتج عن هذا التزايد في امكانيات القوة الامريكية الهجومية من قواعدها المتحركة في البحر الابيض المتوسط ، اقدم الاتحاد السوفيتي على تحريك ثمان غواصات من طراز ويسكي Whisky الى

قاعدة فالوني البحرية الجديدة في البانيا . وتلازم مع ذلك الاجراء ، العمل على زيادة مهام المراقبة والاستطلاع التي تقوم بها سفن جمع المعلومات السوفيتية من طراز AGIS ، وكان المغزى الواضح لرد الفعل السوفيتي في صورته تلك ، ان السوفيت كانوا يرقبون بقلق شديد كل بادرة زيادة تطرا على حجم القوة الامريكية في هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة لمصالحهم الامنية .

وفي بداية الستينات قامت السفن السوفيتية بالاشتراك مع مجموعة سفن الاستطلاع وجمع المعلومات باجراء مناورات عسكرية مكثفة في بحر ايجة للتدرب على كيفية مهاجمة حاملات الطائرات الامريكية اذا ما دخلت في بحر ايجة لتضرب الاتحاد السوفيتي بأسلحتها النووية .

ثم بدأ هذا الاهتمام الشديد يدفع السوفيت الى مراجعة أسس الاستراتيجية البحرية السوفيتية والتحوير في معالمها كي تجيء أكثر اتفقا ومقتضيات التطور في مضمون الاستراتيجية الدولية وذلك بعد فترة من السوخت كانت الاستراتيجية البحرية السوفيتية فيها قد تراجعت او بالأحرى تجمدت في اطار دور ثانوي بالمقارنة مع القوتين البرية والجوية اللتين كانت لهما الاولوية شبه المطلقة من برامج التسليح السوفيتي وميزانياته الهائلة .

وقد نتج عن هذا التحول الجديد بالنسبة لمفهوم الاستراتيجية السوفيت حول دور القوة البحرية في الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفيتي ان بدأ السوفيت يتوسعون في تنفيذ برنامج بناء اسطولهم البحري ، وبصورة لم يسبق لها مثيل .

الا ان هذه التطورات الجديدة والضخمة في برنامج التسليح البحري السوفيتي قدواكبتها واحاطت بها بعض الظروف غير المواتية ومنها مثلا ان سوء

البحرية ، على أن بداية التواجد السوفيتي الدائم في البحر المتوسط يرجع الى يونيو عام ١٩٦٤ على وجه التحديد ، وان كان مستوى التسليح البحري السوفيتي لم يصل الى النقطة التي شددت اهتمام خبراء الاستراتيجية في العالم أجمع الا منذ سنة ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٦٤ أرسل الاتحاد السوفيتي خمس عشرة سفينة حربية الى البحر المتوسط ، وجاء ذلك اثر قيام الولايات المتحدة بأرسال قوة من غواصات بولاريس لتعمل في البحر الابيض في عام ١٩٦٣ ، وهو الامر الذي كان له أكبر الاثر كما يقال ، في تنشيط الدافع السوفيتي نحو تدعيم وجوده البحري في البحر الابيض بصورة يستطيع بها أن يوازن هذا الخطر الجديد ، ويقلل ما أمكن من الاحتمالات القائمة والمنتظرة لهذا التهديد .

وقد اتخذ رد الفعل السوفيتي في بدايته مظهرين : الاول هو التركيز بصورة واضحة وقوية على وسائل الحرب المضادة للغواصات ASW في البحر الابيض ، والثاني وقد تمثل في محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة للاتحاد السوفيتي في بعض دول هذه المنطقة ، وكان في مقدمتها مصر .

عناصر القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط :

تكاد تتفق التقديرات من مختلف المصادر الدولية ذات الصلة بأمور التسليح البحري ، على أن حجم القوة البحرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط يصل الى ٥٥ سفينة ، منها عشرون أو خمسة وعشرون سفينة حربية موزعة على النحو التالي : طرادان ، وأربع مدمرات بعضها مجهز بصواريخ أرض جو ، واثنان عشرة غواصة بعضها غواصات نووية ، وأربع سفن برمائية تحمل على ظهرها قوات من مشاة البحرية السوفيتية ، ثم يكمل هذا ويتكامل معه مجموعة سفن خدمات الإصلاح والصيانة ، وسفن التموين بالوقود ، وسفن الامداد ، وسفن التجسس وجمع المعلومات ، وفيما يلي فكرة تفصيلية عن كل سلاح من هذه الاسلحة البحرية السوفيتية :

١ - حاملات طائرات الهليكوبتر : يضم الاسطول البحري السوفيتي في البحر المتوسط حاملات طائرات هليكوبتر من طراز موسكفا

العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والبنانيا ابتداء من عام ١٩٦١ - بسبب مصيدة الاستقطاب التي وقعت فيها البنانيا الى جانب الصين في الصراع العقائدي الذي كان يشهد ويتفاقم بين قطبي العالم الشيوعي العملاقين - أدى بالاتحاد السوفيتي لان يفقد وبصورة مفاجئة واحدة من أكبر قواعد غواصاته التي تقع بالقرب من البحر الابيض المتوسط . وكان معنى ذلك أنه كان من الضروري توفير قدر ضخم من التسهيلات والمساعدات الفنية حتى تستطيع الغواصات التي تعمل بالديزل أو بالطاقة الكهربائية أن تنطلق من قواعد لها لتعمل على مسافات بعيدة من المياه السوفيتية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي يملك في ذلك الوقت عددا كافيا من القطع البحرية الكبيرة العائمة أو فائضا من الغواصات التي يمكن تخصيصها للبحر المتوسط . فالغواصات السوفيتية كان عليها أن تقطع رحلة طويلة من بحر البلطيق وبحر الشمال وصولا الى البحر الابيض وذلك نظرا لان مثل هذه الغواصات كانت ممنوعة بمقتضى اتفاقية مونترو من الدخول الى البحر الابيض عبر مضيق سي دردنيل والبوسفور .

ويضيف الى جملة الاعتبارات السابقة أنه وحتى عام ١٩٦٤ بالتحديد فقد قامت تقديرات مخططي الاستراتيجية الدفاعية السوفيتية على افتراض ان حماية الحدود البحرية السوفيتية المتاخمة لبحري الشمال والبلطيق كانت تحتل مركز الصدارة في ترتيب الاولويات الدفاعية والامنية للاتحاد السوفيتي . وقد ساعد على تعميق هذا الاقتناع أو بالأصح تثبيت هذا التصور الاستراتيجي في اذهان الاجهزة السوفيتية المسؤولة عن التخطيط لمشكلات الامن القومي ، أن منطقة وسط أوربا كانت مسرحا لتوترات سياسية حادة ومن أهمها اطلاقا في ذلك الوقت النزاع الأمريكي السوفيتي الخطير حول مشكلة برلين في عام ١٩٦١ ، ثم انتقلت بعدها دائرة الصراع بين الطرفين الى الكاريبي على نحو ما حدث بينهما في عام ١٩٦٢ ابان أزمة الصواريخ الشهيرة في كوبا والتي كادت تفجر حربا نووية عالمية لولا تدخل الاتحاد السوفيتي بدرجة عالية من ضبط النفس واثارة التراجع مؤقنا على الدخول في مثل تلك الحروب الانتحارية الميئوس منها .

وتتفق معظم المصادر العالمية الموثوقة بها في أمور التسليح البحري والاستراتيجية

Moscow ، وهذه الطائرات الهليكوبتر تستعمل كسلاح مضاد للغواصات . ويقال أن هذه الحاملة تعد من قطع السلاح البحري الفريدة من نوعها في العالم كله ، وهي تمثل سلاحا وسطا بين الطراد وحاملة الطائرات العادية .

وتستطيع حاملة الهليكوبتر موسكو أن تنفذ العديد من المهام والتكليفات العسكرية ، فسألى جنائب الائتلى عشرة طائرة التي تحملها على ظهرها والمحخصة كما أسلفنا القول للحرب المضادة للغواصات « ASW » ، تجهز هذه الحاملة بعدد من أنابيب تخزين الصواريخ المضادة للغواصات ، وزوارق الطوربيد ، وصواريخ سام « أرض - جو » بمجموعاتها المختلفة ، وأيضا مجموعة أجهزة اتصالات اليكترونية متقدمة للغاية ، وهي كلها الاعتبارات التي تجعل من تلك الحاملة في النهاية سفينة قيادة في هذه المنطقة . ويبلغ طاقم الحاملة حوالي ثمانمائة بحار ، وتربو سرعتها في الظروف المعتادة على ثلاثين عقدة بحرية في الساعة .

أما عن الطائرات الهليكوبتر المحمولة نفسها ، فهي من طراز كاموف وتوضع في مخايب أسفل المهر المخصص لاقلاعها من على ظهر الحاملة والذي تبلغ مساحته ما يقرب من ثلاثمائة قدم مربع تقريبا . وتجهز هذه الطائرات بوسائل استطلاع اليكتروني متطورة ، وبها مخازن لزوارق الطوربيد ، ويبلغ متوسط سرعتها حوالي ثلاثمائة وخمسين ميلا بحريا في الساعة ، أي حوالي ١٠٤ عقدة بحرية .

وتشتمل البحرية السوفيتية على حاملة طائرات هليكوبتر أخرى مماثلة هي الحاملة لينجراد .

٢ - الطرادات : وأحدث أنواع الطرادات التي تفتنيها البحرية السوفيتية في البحر المتوسط هو الطراد السوفيتي من طراز كارا Kara الذي دخل إلى الخدمة العاملة في هذه المنطقة اعتبارا من مارس عام ١٩٧٣ ، ويعكس هو الآخر آخر ما وصل إليه التطور التكنولوجي في أساليب التصميم السوفيتية في هذا القطاع من قطاعات بناء السفن الحربية .

ويستطيع الطراد كارا أن يحمل على ظهره وفي داخله أي نوع معروف من أنواع الأسلحة البحرية باستثناء الطائرات المثبتة Fixed-Wing aircraft

وكان الطراد نيكولايف هو أول الطرادات التي أنتجت من هذا الطراز ، وهو مسلح بثمانية قذائف لاطلاق الصواريخ أرض - أرض « من نوع س - ن - ١٠ » ، وثمانية قذائف للصواريخ أرض - جو ، أربعة منها من نوع س - ١ - ن - ٣ ، وأربعة أخرى من نوع س - ١ - ن - ٤ ، وثمانية مدافع تعمل بوسيلة التوجيه الراداري ، وثمانية وأربعون قاذفا من النوع ذي المواسير المتعددة والمخصص لاطلاق الصواريخ المضادة للغواصات ، وعشر أنابيب لاطلاق زوارق الطوربيد ، كما أن هذا الطراد مجهز بوسائل اليكترونية لاستكشاف الأعماق ، وبطائرة واحدة هليكوبتر مضادة للغواصات . ويعمل الطراد بتوربينات الغاز مما يساعده على الارتفاع بسرعة إلى حوالي ٣٤ عقدة بحرية .

ومثل هذا التجهيز الضخم والمتنوع ، يجعل من طرادات كارا سلاحا بحريا ليس له مثيل من حيث إمكاناته وقدراته ، كما تقول موسوعة جينس البحرية ، وهو بكل هذه الأسلحة والتجهيزات الفنية والاليكترونية يكون في وضع يساعده على تنفيذ عمليات ممتدة في مناطق أعالي البحار . وإلى جانب هذا النوع المتطور جدا من طرادات كارا ، يضم الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط نوعين آخرين من الطرادات هي الطرادات من نوع كريستا ٢ ، والطرادات من طراز كيندا . وهذان النوعان من الغواصات يتشابهان إلى حد كبير وذلك من حيث قدرتهما على حمل مجموعة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة ، تماما مثلما هو الحال مع الطراد كارا ، وإن كان الطراد كريستا ٢ أصغر بعض الشيء في حجمه من الطراد كيندا .

فبالنسبة لتسليح الطراد كريستا ٢ نجد أنه مجهز بثمانية قذائف للصواريخ س - ن - ١٠ ، وبأربعة قذائف للصواريخ س - ١ - ن - ٣ ، وذلك بالإضافة إلى مجموعة الأسلحة المضادة للغواصات والمدفعية الموجهة بالرادار . كما يستطيع أن يحمل طائرة هليكوبتر من طراز كاموف المضادة للغواصات .

أما الطراد كيندا فهو مجهز بثمانية قذائف للصواريخ أرض - أرض من طراز س - ن - ٣ .

وفي الحقيقة أن هذه الطرادات المتطورة من الطرادات السوفيتية - بمقتاس التصميم

السوفيتية في البحر المتوسط ، وهي الغواصات التي باتت تشكل بلا منازع خطرا حقيقيا على قوة الاسطول السادس الامريكى وعلى البحرييات الغربية الاخرى في هذه المنطقة . وليس الذي يفرع هؤلاء الخبراء هو عدد تلك الغواصات السوفيتية على ضخامته فحسب ، وانما ذلك المستوى البالغ التطور من التسليح والتجهيز التكنولوجى والاليكترونى .

وتنقسم الغواصات السوفيتية الى نوعين رئيسيين : الغواصات التقليدية والغواصات النووية التي تستخدم كقواذف لاطلاق الصواريخ فضلا عن أنها مسلحة بعدد من زوارق الطوربيد التي تتحدد مهمتها في مهاجمة حاملات الطائرات وتدميرها او اغراقها وكذلك مهاجمة الغواصات الامريكية التي تحمل صواريخ بولاريس وبوسيدون . ولعل اهم تلك الغواصات هي الغواصة من طراز شارلى Charlie التي تعمل بالطاقة النووية والتي تتمتع بالمقدرة على اطلاق الصواريخ البحرية القصيرة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وهي في الاعماق . ومن هنا ، وكما تقول موسوعة جين البحرية العالمية ، ان الغواصة شارلى بمقدرتها الخاصة على التحكم في اطلاق الصواريخ تشكل تهديدا بالغ الخطورة لاي قوة بحرية عاثمة .

اما عن تسليح هذه الغواصة فانه يتمثل على شكل تجهيزها بثمانية انابيب لاطلاق زوارق الطوربيد وبثمانية انابيب اخرى لاطلاق صواريخ سي سي - ن - ٧ ، وهي تستطيع حمل زوارق طوربيد تقليدية ونووية في نفس الوقت . وهي بسرعتها العالية قد صممت بحيث تستطيع الافلات من دائرة التهديد بالدمار الذي تواجهها به اسلحة الحرب المضادة للغواصات ، او على الاقل فهي تستطيع ان تدور وتناور حتى تتمكن من اطلاق مجموعة الصواريخ التي تسليح بها على الاهداف المحددة لها .

ومن الانواع الاخرى من هذه الغواصات السوفيتية هي البحر المتوسط الغواصة ايكو ٢ Echo-11 وهي تعمل ايضا بالطاقة النووية ، ويبلغ مدى الصواريخ التي تطلقها والتي يمكن ان تزود برؤوس نووية ، حوالي اربع مائة ميل ، وهي مجهزة بعشرة انابيب لاطلاق زوارق طوربيد ، وذلك بالاضافة الى تسليحها بعدد آخر

التكنولوجى والتجهيز الاليكترونى والتسليح المتنوع الاعراض . الخ - تمثل تقدما كبيرا للغاية اذا ما قورنت بطرادات سفردلوف التي بنى الاتحاد السوفيتى اثنتى عشرة واحدة منها في فترة الخمسينات والتي لم تعد لها نفس الصلاحية الفنية والعسكرية التي كانت لها في السابق . ومن هنا فقد اقتصر استخدام هذه الطرادات التقليدية من طراز سفردلوف على استعمالها كحاملات للصواريخ ارض - جو او كسفن احتياطية للقيادة ، او كسفن لبث اللغام . وقد استغنى الاتحاد السوفيتى عنها بالتدريج من اسطولها في البحر الابيض المتوسط الذي أصبح يضم أحدث ما في جعبة الترسانة البحرية السوفيتية من اسلحة .

٣ - المدمرات : وأول انواع المدمرات السوفيتية هي المدمرة من طراز كريفاك Krivak التي تعمل بتوربينات الغاز ، وهو عامل مساعد على زيادة السرعة عند الحاجة .

وهذه المدمرة تتشابه الى حد بعيد مع الطرادات السوفيتية من طراز كارا وذلك من حيث اشتمالها على مجموعة واسعة ومتنوعة من الاسلحة ، بما في ذلك قواذف لصواريخ ارض ارض ، وارض - جو ، وزوارق الطوربيد .

والى جانب النوع السابق ، توجد المدمرة السوفيتية من طراز كاشين Kashin التي تعمل في الاخرى بتوربينات الغاز ، وهي مجهزة بأربعة قواذف لصواريخ سام ، وبعدد من الاسلحة المضادة للغواصات ، والمدفعية التقليدية . أما المدمرة الاخرى من طراز كوتلين Ootlin فهي تستخدم بصورة ملحوظة في البحر المتوسط ، وهي مجهزة بقاذفين لصواريخ سام وبعض اسلحة الحرب المضادة للغواصات .

وأما آخر هذه الانواع من المدمرات السوفيتية وأصغرها في نفس الوقت ، فهي المدمرة فانوشكا المستخدمة بصورة رئيسية في اطلاق الصواريخ ، وهي بشكلها هذا مسلحة بستة قواذف لصواريخ س س - ن - ٩ وقاذفين لصواريخ سنام . وبصواريخ سي سي - ن - ٩ وهي بطبيعتها صواريخ ارض - ارض ويبلغ مداها حوالي مائة وخمسين ميلا .

٤ - الغواصات : من بين الامور التي تستقطب بشدة اهتمام خبراء الاستراتيجية البحرية في الغرب ، ذلك العدد الضخم من الغواصات

من الانابيب المخصصة لاطلاق صواريخ سي
سي - ن - ٣ .

والى جانب ذلك توجد الغواصة جوليت
Juliet التي تعمل بالطاقة الكهربائية ،
وهي أصغر بالمقارنة من الغواصتين السابقتين ،
وتستطيع ان تعمل لمسافة ١٥ ألف ميل دون حاجة
بها الى اعادة التزود بالوقود . وتشتمل هذه
الغواصة في تسليحها على أربعة صواريخ
ارض - ارض من طراز سي سي - ن - ٣ ، وثمانية
انابيب لزوارق الطوربيد .

ويدعم من مجموعة قوة الغواصات السابقة
بطرازاتها المختلفة ، ما يطلق عليه بالغواصة
المضادة التي تشاهد كثيرا في البحر الابيض
المتوسط ، واهم نوع منها هي الغواصة من طراز
فيكتور ، وهي غواصة تعمل بالطاقة النووية وتبلغ
سرعتها أكثر من ثلاثين عقدة بحرية في الساعة ،
وقد وصفتها موسوعة جين أنها بسرعتها العالية
هذه تمثل خطرا أكيدا على كافة القطع البحرية
فيما عدا القطع ذات السرعات الاعلى والتي
تساعدها على الإفلات منها .

ومهمة هذه الغواصة بالذات في البحر المتوسط
هي رصد مواقع غواصات بولاريس وبوسيدوف
الامريكية ومهاجمتها . وتجهز غواصة فيكتور
المضادة هذه بثمانية انابيب لزوارق الطوربيد ،
وبعض هذه الزوارق لها رؤوس نووية ، وفي
مقدور هذه الغواصة مهاجمة السفن القائمة سواء
كانت مجهزة بأسلحة تقليدية او نووية .

٥ - السفن البرمائية ومجموعة السفن
المعاونة : تعتبر مقدرة الاسطول السوفيتي في
البحر المتوسط على الهجوم بوسائل الانزال
البرمائي محدودة نسبيا . وتتكون تلك المقدرة
أساسا في فيلق صغير من مشاة الاسطول ومن
مجموعة دبابات PT-76 البرمائية ، وايضا
من مجموعة العقاد المستخدم في عمليات الانزال
من فوق ظهر بعض السفن من طراز
اليجيتور Allegator وبولنوكني

وحتى الان فانه لم يتم استخدام مشاة البحرية
السوفيتية في أية عمليات قتالية في منطقة حوض
البحر الابيض على الرغم من أنها قامت وتقوم
بعمليات تدريب على تنفيذ المهام التي يمكن ان
تسند اليها في ظروف القتال الحقيقي .

ويضيف الى ذلك مجموعة سفن الامداد ، وسفن
التموين بالوقود ، والسفن التي تخدم كورش عائمة
لخدمات الاصلاح والصيانة ، وغير ذلك من أنواع
الخدمات المعاونة .

٦ - حاملات الطائرات الاخرى : بالإضافة الى
حاملتي الطائرات الهليكوبتر موسكفا ولنجراد ،
وهي الطائرات المخصصة لأغراض الحرب المضادة
للغواصات ، كما اتضح من سياق هذا العرض ،
فان القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط
كان من المقرر أن تضم بعض حاملات الطائرات
الضخمة فور الانتهاء من بنائها ، واولى هذه
الحاملات هما الحاملتان كييف
ومينسك Minsk وتقول موسوعة
جين في وصفهما : « ان هذا النوع من حاملات
الطائرات يمثل تقدما باهرا للبحرية السوفيتية ،
وقد جاء هذا التوسع بناء على توجيهات الاميرال
جورشكوف الذي يرى في دعم قوة النيران
التكتيكية للأسطول البحري السوفيتي قيمته الحقيقية
في توسيع نطاق النفوذ السياسي للاتحاد السوفيتي
خارج أراضيه » .

وفيما يختص بتجهيز هذه المدمرة نجد أنها
مسلحة بمجموعة من قواذف صواريخ سي
سي - ن - ١٠ وصواريخ سي - ن - ٣ ، و ٣
١ - ن - ٤ ، وصواريخ مضادة للغواصات
ومدفعية ٥٧ ملميمتر ، كما تستطيع هذه المدمرة ان
تحمل خمس وعشرين طائرة هليكوبتر طراز KA-25
المضادة للغواصات ، وكذلك بعض الطائرات الاخرى
التي تستطيع الاقلاع عموديا من طراز ياك - ٣٦
التي ظهرت لأول مرة في عام ١٩٦٧ والتي لم
يتسنى تخميص معلومات كافية عن نوعية تجهيزها
الايكترونيا وعن قدراتها القتالية .

ويوجه عام ، فان من شأنها ظهور مثل هذه
الحاملات السوفيتية ان ينهي احتكار الاسطول
السادس لميزة القواعد الجوية العائمة او المتحركة
وهو الاحتكار الذي طالما انفرد به وتمتع بكل
عوائده الاستراتيجية في مواجهة الاتحاد
السوفيتي .

وبالرغم من ضخامة هذه القوة البحرية
السوفيتية في البحر المتوسط ، الا أنه وكما يقول
العديد من خبراء الاستراتيجية البحرية ، فان ثمة
عوامل هامة ستقف حائلا بين الاتحاد السوفيتي

سلاح حاملات الطائرات ، يعتبر في مجموعه من اعقد نظم الاسلحة في العالم كله . الخ . ومن هنا ، فان الاهمية التي يحققها بناء حاملات للطائرات من طراز كييف ، تتركز اساسا في الجانبين السيكلوجي والسياسي وما يحتمل ان يتولد عن ذلك من آثار في سياسات الدول الواقعة ضمن منطقة البحر الابيض المتوسط . اما فيما يتعلق بالاثار العسكرية لهذه الحاملات على درجة أو مستوى فاعلية القوة البحرية الأمريكية ، فان ذلك الاثر يعد محدودا بالمقياس الاستراتيجي البحث .

القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط بعض اعتبارات أساسية

الى جانب الاعتبارات الفنية السابقة والتي تتصل بالتدرات القتالية وبمستوى التجهيز التكنولوجي للأسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط ، فان ثمة اعتبارات رئيسية ومهمة تحيط بهذه الجوانب الفنية ويتعين أخذها في الحسبان . وتعتبر هذه الاعتبارات في مجملها عوامل متيدة للمقدرتين العسكرية والسياسية المرتبطتين بتواجد الاتحاد السوفيتي البحري على هذه الصورة المكثفة في البحر المتوسط ، ومن أهم هذه الاعتبارات :

١ - قلة عدد القواعد البحرية للاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة : فالعامل المقيد الاول يتمثل على شكل الافتقار الى وجود شبكة قوية ومتراصة من القواعد والتسهيلات البحرية للاتحاد السوفيتي مما يجعل من موقف اسطولهم في البحر المتوسط اقل قوة بالمقارنة مع التسهيلات والقواعد المتاحة للأسطول الأمريكي السادس . أو بعبارة أكثر تحديدا فان البحرية السوفيتية يعوزها الاعتماد على خطوط طويلة وآمنة للذموين والامداد وبما يساعدها على العمل بقوتها الكاملة وكفترة طويلة في عمق هذا البحر .

ولعل هذا الاعتبار بالذات هو ما يدفع ، في اعتقاد بعض الخبراء المعنيين ، بالاتحاد السوفيتي الى التركيز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط حيث يكون بذلك قريبا على قدر الامكان من القواعد البحرية السوفيتية في البحر الاسود ومن التسهيلات البحرية المحدودة التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي في تلك المنطقة بصورة عامة . ومن هنا

وبين مقدراته على الوصول الى نقطة التكافؤ مع الغرب في مجال القوة البحرية حتى وبافتراض انه سيسطيع أن يشيد عددا كبيرا من حاملات الطائرات الضخمة مستقبلا . وهم يقدمون عددا من الاسباب الجوهرية التي تكمن وراء هذا الاعتقاد .

فمن ناحية نجد أن طائرات ياك - ٣٦ وما يماثلها من طراز $V/stol$ ، والتي صممت حاملتا الطائرات السوفيتية كييف ومينسك لتتأصل خضيصا معها ، لا يمكن أن تتماثل أو حتى تقترب بإمكاناتها القتالية من طائرات ف - ٤ أو ف - ١٤ الأمريكية ، وبالإضافة فان الطيارين السوفيت العاملين على طائرات $V/stol$ يفتقرون الى السرعة والقدرة على المناورة بنفس درجة كفاءة الطيارين الأمريكيين العاملين على طائرات ف - ٤ و ف - ١٤ ، وهو ما يمكن أن يضعف في التحليل الأخير من المتدرة القتالية لتلك الحاملات كسلاح مضاد لحرب الغواصات .

وعلى الجانب الآخر ، نجد أن عدد هذه الحاملات السوفيتية ما يزال محدودا جدا بالمقارنة مع عدد هذه الحاملات في الترسانة الأمريكية ، وحيث تستطيع الولايات المتحدة في ظروف الازمات أن تبعث بأربع حاملات أو أكثر الى البحر الابيض المتوسط ، فضلا عن ذلك ، فانه من ناحية عدد الطائرات وقوة النيران لحاملتي طائرات كييف ومينسك ، فانه يمكن التغلب عليهما من قبل الحاملات الأمريكية ذات التجهيز الأقوى . وإذا كان من المحتمل أن يقدم الاتحاد السوفيتي على بناء عدد جديد من الحاملات لتدعيم قوته في البحر المتوسط ، الا أن ذلك لن يتم بحسب ما تقطع به المؤشرات الراهنة قبل بداية الثمانينات .

ومن ذلك يستطرد خبراء الاستراتيجية البحرية الغربية الى القول بأنه لا يجوز الادعاء بأن خبرة البحرية السوفيتية في ميدان استخدام سلاح حاملات الطائرات ، وهي الخبرة التي لا يزيد عمرها عن عامين أو ثلاثة أعوام ، يمكن أن تقارن بالحصيلة الضخمة من التجارب والخبرات التي اكتسبتها حاملات الطائرات الأمريكية والاطقم العاملة عليها خلال ما يزيد على ستين عاما وغير أربعة حروب كبرى . وتنتضح صحة هذا الادعاء في رأيهم من واقع أن هذا السلاح بالذات ، وهو

البحار وتراقبها وتجمع كل ما هو ضروري من معلومات عنها .

ومن ناحية ثانية ، فإن مثل هذه المراسي لا يمكن أن تسد تماما النقص الناتج عن عدم وجود قواعد كافية للبحرية السوفيتية في المنطقة ، وذلك بعكس الولايات المتحدة وبريطانيا حيث أن لهما من امكانيات الاستطلاع الجوي والمراقبة المنتظمة على ما يجري من نشاط في البحر المتوسط من خلال قواعدهما الكثيرة هناك ما يعطيها مميزات استراتيجية مهمة في هذا المجال ، ومثل هذه المهام الاستطلاعية الغربية ، في صورها الكثيرة وبأدواتها المختلفة ، لا تستهدف مجرد رصد تحركات الاسطول السوفيتي ، إذ أن ذلك يمكن بغير استخدام كل تلك الوسائل ، وإنما هي إحدى الوسائل الرئيسية للحرب المضادة للغواصات في البحر الأبيض حيث توجد غواصات بولاريس وبوسيدون الأمريكية المجهزة بالصواريخ النووية المأهبة للانطلاق إلى أهدافها داخل الاتحاد السوفيتي في حالة الحرب ، وهو ما يجعل من تأمينها وحمايتها ضد خطر الهجوم المفاجيء مسئولية كبرى يتعين تحقيقها بكل وسيلة ممكنة .

وأخيرا يقال أنه يصبح من المتعذر على وحدات البحرية السوفيتية أن تبقى في هذه المراسي في حالة اندلاع عواصف شديدة في البحر الأبيض حيث تؤثر مثل تلك العواصف في كفاءة أداء بعض هذه القطع وبخاصة سفن جمع المعلومات والمدمرات .

وترتبطا على الاعتبارات السابقة مجتمعة ، فإنه يمكن القول بأن عدم وجود قواعد للاتحاد السوفيتي ثابتة ومنحصنة وتوفر فيها كل التسهيلات الأساسية المطلوبة وتكون جاهزة لاستخدام بحريته في كل وقت ، يجعل من الموقف الحالي بالنسبة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط موقفا غير مريح بالمرّة .

٣ - اتفاقية مونترو : أما العامل الآخر فيصرف إلى القيود التي تضعها اتفاقية مونترو على استخدام السفن الحربية السوفيتية للمضائق التركية ، ومثل هذه القيود تحرم الاتحاد السوفيتي من ميزات ضخمة كان يمكن أن يحصل عليها فيما لو لم تكن تلك الاتفاقية مطبقة بهذه الصورة . ويختلف الحال بالنسبة للغرب ، ومن ذلك أن قطع

فقط بدأ الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يعتمد ، وحتى وقت قريب جدا ، على الاستفادة من التسهيلات التي أتاحت له بشكل منتظم في مصر ، وبالأخص في موانئ الاسكندرية ومرسى مطروح والسلوم . كما أنه في سوريا قدمت لهذا الاسطول بعض التسهيلات الضرورية في موانئ اللاذقية وبنباس وطرطوس ، بل ذهب الأمر إلى أن ثمة مناطق محددة خصصت في تلك الموانئ السورية لاستخدامات وحدات الاسطول السوفيتي .

وبالإضافة ، توجد بعض خدمات الإصلاح والصيانة التي تقدم للغواصات السوفيتية في ميناء تيفان اليوغوسلافى وهو ميناء الذى يقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية - اللبنانية ، ويضم هذا الميناء حوضا واسعا لبناء السفن بكل ملحقاته من الخدمات الفنية المتنوعة .

وفي الجزائر يتمتع الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط ببعض التسهيلات في ميناء المرسى الكبير فضلا عن وجود محطات سوفيتية للتزود بالوقود في مدينتي الجزائر ووهران وذلك حسب ما جاء في التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى . ولكن لما كانت الجزائر من الدول القيادية في مجموعة عدم الانحياز ، كما أنه بالنظر إلى قوة المشاعر القومية فيها ، فإنه يصبح من المشكوك فيه تصور أن تكون مثل تلك التسهيلات المتاحة للبحرية السوفيتية غير مشروطة بقيود وتحددات تنال من فاعليتها ، أو على الأقل فإنها تجعل من استقرار الحصول عليها أمرا معلقا في دائرة الاحتمالات التي تنصرف إلى ظروف المستقبل غير المرئى ، وإلى ظروف العلاقة الثنائية بين الطرفين .

٢ - المراسي Anchorages : ثم تأتي المشكلة المتعلقة بطبيعة المراسي التي يستخدمها الاسطول السوفيتي ، فالنقص في الموانئ التي يمكن أن تكون مفتوحة له أو أن يعتمد عليها في المنطقة الواقعة غربى وشمال البحر المتوسط ، هذا النقص يدفعه إلى استخدام بعض المناطق الضحلة في المياه الدولية كما كان يرسو فيها ، وهو مضطر إلى ذلك اضطرارا .

ومن مخاطر هذا الوضع غير الطبيعي ، هو أنه يجعل من السهل على سفن التجسس وجميع المعلومات المعادية أن ترصد تحركات القطع البحرية السوفيتية في تلك المناطق في أعالي

المضادة للفواصات . ولم تشأ تركيا أن تعترض على هذا التحايل .

أما الفواصات السوفيتية فإنها نادرا ما تدخل البحر الأبيض عن طريق البحر الأسود والمضائق التركية ، ويرجع ذلك إلى أنه بموجب شروط اتفاقية موننترو ، فإنه لكي يسمح للفواصات بحق المرور ، فإنها تحصل عليه بصورة فردية « بمعنى أنه لا يجوز لها العبور من المضائق التركية في صورة مجموعات أو قوافل » ، ويشترط أن تطفو على السطح ، ويتعين في كل الأحوال أن تكون وجهتها النهائية كما تتعهد بذلك عند طلب التصريح لها بالمرور ، هي الوصول إلى أحواض بناء السفن بغرض الإصلاح .

يضيف إلى جملة الاعتبارات السابقة ، أن اتفاقية موننترو تتضمن مادة أخرى تنص على أنه في الحالات التي تشعر فيها تركيا بأن هناك خطرا مائلا عليها ، أو في الحالات التي تكون فيها تركيا طرفا في حرب ضد غيرها من الدول ، فإنه يكون من حقها أن تمنع عبور السفن الحربية في مضائقها . وإذا لم تستجب الدول المعنية لإجراءات الحظر ، فإنه يكون من حق تركيا أن تغلق هذه المضائق في وجه الملاحه عن طريق إنشاء الألغام فيها .

ويقال أن اتفاقية موننترو بكل ما تتضمنه من شروط وتحديدات ، تقود في النهاية إلى بعض الآثار العملية الهامة من وجهة نظر المصالح العسكرية الأمريكية والغربية ، منها أنها تمكن الولايات المتحدة - من خلال علاقة التحالف الوثيقة التي تجمعها بتركيا - من أن تعرف أولا بأول كل المعلومات التي تهمها عن القطع الحربية السوفيتية التي تعترض المرور من المضائق إلى البحر الأبيض ، وهو ما يوفر للأسطول السادس برهة من الوقت يستطيع خلالها أن يكمل استعداداته وأن يدعم من قدرته على المواجهة . . الخ ، كما أن طول الفترة التي تسبق إعلان الاتحاد السوفيتي عن نيته إرسال بعض قطعته الحربية للمرور من المضائق ، تهيئ الفرصة أمام الولايات المتحدة لأعداد بعض سفن التجسس أو جمع المعلومات لكي تكون جاهزة للرصد والاستطلاع ، أو من الناحية الأخرى إعطاء أوامر لغواصات بولاريس وبوسيدون لتغيير مواقعها تجنباً لاحتمال أن تكون تلك الغواصات واقعة بالقرب من خط سير هذه القطع السوفيتية . . الخ .

الأسطول الأمريكي السادس تستطيع أن تدخل إلى البحر الأبيض وتخرج منه عبر مضيق جبل طارق حيث لا قيود ولا تحديدات على حركة هذه القطع البحرية كما هو الحال مع اتفاقية موننترو .

ولعله يبدو غريباً أنه عندما وقعت هذه الاتفاقية في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أظهر الاتحاد السوفيتي اتجاهات إيجابية منها بل وعبر عن حماسه لها وترحيبه بها حيث كانت تمثل حينئذ ومن وجهة نظره إحدى التدابير الفعالة التي تحول بين القوى الأجنبية وبخاصة ألمانيا النازية ، وبين تجميع قوة بحرية ضخمة لها في البحر الأسود « وهو ما كان يعنى في التحليل الأخير تهديدا عسكريا مباشرا لأمن روسيا السوفيتية التي كانت مستهدفة بقسط وافر من عدااء النظام النازي لها » . إلا أن الوضع اختلف فيما بعد ، وعلى الأخص في السنوات الأخيرة التي شهدت هذا التوسع الهائل وغير المسبوق في إمكانات القوة البحرية السوفيتية ، فما كان ينظر إليه في الماضي على أنه إجراء وقائي ضروري لتأمين المصالح الأمنية السوفيتية وكفالتها ، أصبح الآن عقبة كأداء في طريق الدفاع عن تلك المصالح .

فاتفاقية موننترو تقوم على الزام مجموعة دول البحر الأسود بما فيها الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا بأن تقدم أخطارا قبل ثمانية أيام على الأقل ، إلى الحكومة التركية تعلنها فيه بعزمها على إرسال قطع بحرية تابعة لها لتمر عبر المضائق التركية . ولا بد من أن يتضمن الأخطار اسم السفينة الحربية ونوعها ورقمها ، والتاريخ المزمع للعبور . وبالنسبة لعملية العبور من المضائق نفسها ، فإنه يشترط ألا تكون قافلة الحراسة من أكثر من مدمرتين وأن يتم العبور أثناء النهار . ولا يسمح بحال أن يزيد عدد السفن الحربية التي تمر من المضائق في وقت واحد عن تسع سفن وعلى ألا تتجاوز حمولتها الإجمالية ١٥ ألف طن . وبمقياس الوزن المجرد ، فإن هذا يعنى أنه لا يمكن أن يسمح إلا بدمرة سوفيتية واحدة من طراز كريفاك أو طراد من طراز كارا بالمرور في يوم واحد .

ومن ناحية أخرى ، فإنه يفهم بسبب الصياغة غير المحددة لاتفاقية موننترو ، أن الاتفاقية تستبعد حاملات الطائرات من ضمن السفن الحربية التي يسمح لها بحق المرور في المضائق التركية . وللتحاييل على هذا المأزق فإن الاتحاد السوفيتي يلجأ إلى تسميته حاملات الطائرات كفيف وحاملتي الهليكوبتر موسكفا وليننجراد ، بالطرادات

ولا يبدو أن مثل هذه النتائج قد خفيت على الاتحاد السوفيتي ، وقد حاول أن يخفف منها على قدر الامكان بأن لجأ الى مناورة تقوم على تقديم جملة اخطارات مسبقة عن المواعيد التي يعتزم فيها عبور الضائق ، مما يخلق نوعا من الارتباك وعدم التيقن وهو ما يحول بدوره دون تحديد موعد العبور النهائي على نحو قاطع . ولكن مرة ثانية ، فقد لوحظ ان هذا الاجراء السوفيتي على نكاته ليس بخسار كافي ، وذلك لان سفن التجسس الامريكية تستطيع بواسطتها الاليكترونية والرادارية الخاصة أن ترصد حركة الاسطول السوفيتي في البحر الاسود ، وبالتالي فهي تستطيع أن تكون لنفسها فكرة شبيهة محددة عن الوقت الذي تعبر فيه تلك القطع السوفيتية من المضائق . ويضيف الى ذلك ، أنه من الممكن اعطاء الامر للمدمرات الامريكية بالتحرك في مهام استطلاعية في غضون زمنية محدودة نسبيا وهو ما يفوت على الاسطول السوفيتي فرصة الاخفاء أو التمويه .

الاسطول السوفيتي في البحر الاسود : فمقدرة هذا الاسطول على تعزيز القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط تعد ضعيفة ومحدودة ويرجع ذلك في المقام الاول الى حجم اسطول البحر الاسود وطبيعته الخاصة ، فهو اسطول ذو طبيعة دفاعية في الاساس ، وفي حالة اندفاعه في ظروف الازمة أو الحرب الى البحر المتوسط فانه يكون عرضة لاحتجازه امام المضائق التركية في طريق العودة الى قواعده ، وهو ما تستطيع تركيا أن تفعله مستندة الى الحق الذي تخوله اياها اتفاقية مونترو ، ومثل هذا الاحتمال لابد وأن يتسبب في خلق فراغ كبير يؤثر في مقدرة السوفيت على تأمين مصالحهم الامنية الاستراتيجية في منطقة البحر الاسود .

ومن هنا يطرح هذا التساؤل نفسه : هل سيقنع الاتحاد السوفيتي بالوضع القائم على الرغم من وجود تلك العوامل المقيدة التي تنتقص من فاعلية قوته البحرية الضخمة الجديدة في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط ، أم أنه سيلجأ الى احداث تغييرات في الوضع القائم ، بصورة أو أخرى ، للانتقال بالموقف في شكله الحالي الى شكل يكون أكثر ملائمة لمصالحه وأكثر مقدرة على تمكينه من التصرف في ظروف الطوارئ والمجابهات بدرجة اعلى من القوة والحسم ؟

ويجيب بعض الخبراء بأن الدبلوماسية السوفيتية وان ظلت محتفظة بطابعها السري في التعامل الا أنه من الواضح أنها تعمل جاهدة في منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط للحصول على تسهيلات بحرية جديدة تخدم مركزها وتعينها على بلوغ جانب كبير من الاهداف التي ترمى اليها من وراء تواجدها البحري المكثف في هذا الجزء من العالم .

وقد تفرعت تلك المحاولات السوفيتية في عدة اتجاهات ، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتحديد عندما قررت مصر اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، لم يشأ الاتحاد السوفيتي أن يتخلف عن المشاركة في عمليات تطهير القناة من العوائق والالغام الغارقة فيها ، وقد استهدفت من تلك المشاركة التقرب من مصر في وقت كانت فيه العلاقات بين الدولتين قد وصلت الى مرحلة من التآزم الشديد « وهي الازمة التي تفجرت مع قرار مصر انهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت في يوليو ١٩٧٢ ، ثم تفاقمت فيما بعد بسبب المشكلة الخاصة بتعويض مصر عن خسائرها العسكرية في حرب اكتوبر » .

ورغم هذا التفسير الواضح والمباشر للدوافع الكامنة وراء هذه المبادرة السوفيتية ، الا ان بعض المصادر الامريكية تختلف مع وجهة النظر هذه ، وهي ترى أن تلك المشاركة السوفيتية في عمليات تطهير قناة السويس لم تحدث بقصد التخفيف من حدة التوتر في العلاقات المصرية السوفيتية ، وانما كان الهدف هو انتشار حطام الاسلحة السوفيتية الغارقة في القناة ، ومن ثم الحيلولة بين الغرب وبين الوصول اليها والتعرف على خواصها .. الخ . ونحن اميل الى ترجيح التفسير الاول وذلك لان الغرب لم يكن بحاجة الى فحص الحطام الغارق ، في مثل هذه الظروف ، ليزيد من معرفته بهذه الاسلحة السوفيتية ، لان هذه المهمة لم تكن لتستعصى عليه بوسائل أخرى غير هذه الوسيلة ، ولكنها وجهة نظر امريكية على أي حال .

الا أن التطورات السلبية التي تعرضت لها العلاقات المصرية السوفيتية والتي بلغت ذروة تأزمها في مطلع عام ١٩٧٦ مع القرار الذي اتخذته مصر بالغاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٧١ ، ثم اقدامها بعد ذلك على الغاء كافة

الدولية قيمته بما يربو على عدة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشر القادمة .

ولتفسير دوافع هذا التقارب من جانب ليبيا فإنه يمكن القول بأن التقارب تم - على أرجح الاحتمالات - تحت ضغط التوتر الشديد في دائرتي العلاقات المصرية الليبية والمصرية السوفيتية ، وهو ما حفز ليبيا كنوع من رد الفعل إلى إقامة محور ليبي سوفيتي يمكن من خلاله التحرك ضد مصر التي كانت قد أخذت تبني لنفسها أساسا جديدا من علاقات المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية . يضيف إلى ذلك بالتأكيد الضغط الذي تمثله تطلعات الزعامة الليبية الحاكمة ، وهي التطلعات التي تتخطى حدود ليبيا إلى العالم العربي كله ، وقد تصورت هذه الزعامة أنها بإحراجها لمصر ، وبإنحيازها إلى جانب قوة عظمى كالاتحاد السوفيتي ، فإنها يمكن أن توفر بعض المقومات التي تسهل عليها أرضاء هذه التطلعات الزعامية . وطبعاً فنحن لسنا بحاجة إلى القول بأنه من الناحية الموضوعية المجردة ، فإن ليبيا تفتقر تماماً إلى كل الصلاحيات التي تهيئها لمثل هذا الدور القيادي وذلك بحكم تعدادها السكاني الضئيل وقوتها العسكرية المحدودة ووزنها السياسي غير المؤثر . الخ .

على أنه إذا تجاوزنا تلك الاعتبارات التي ربما تكون قد أملت جانباً مهماً من دوافع التقارب السوفيتي الليبي ، فإنه يصبح من الواضح أن الظروف خاضت قد تهيأت أمام الاتحاد السوفيتي لأن يحصل على قاعدة النفوذ تعوضه ولو إلى حد ما عن تلك التي فقدتها في مصر .

وعندما تكشففت أنباء صفقة الأسلحة الليبية السوفيتية ، تسربت بعض التقارير وبالأخص من أوساط الصحافة العالمية ، تقول بأن ليبيا قبلت أن تمنح الاتحاد السوفيتي حق استخدام بعض القواعد فيها في مقابل أن يقوم بتلبية كل احتياجاتها من الأسلحة المتطورة . وقد نفت صحيفة البرافدا السوفيتية تلك التقارير الغربية وأعلنت أن الاتحاد السوفيتي لا يخطط من أجل الحصول على قواعد له في ليبيا . وعلى الرغم من انقضاء ما يزيد على السنتين منذ أذيعت أخبار هذه الصفقة ، فإنه ما تزال هناك سخابة كثيفة من الغموض تحيط بحقيقة التواجد العسكري السوفيتي في ليبيا ، وما إذا كان هذا التواجد مستنداً إلى قواعد بحرية وجوية وخبراء

التسهيلات البحرية التي كانت مكفولة للاتحاد السوفيتي فيما مضى في الموانئ المصرية ، كل هذه التطورات أدت إلى تجميد المحاولات السوفيتية مع مصر حول هذا الموضوع .

وفي اتجاه سوريا ، وكما تقول بعض المصادر الدولية المطلعة ، فقد حاول الاتحاد السوفيتي توسيع نطاق الخدمات والتسهيلات التي يحصل عليها في الموانئ السورية ، بل الأكثر من ذلك أنه حاول أن يصل إلى اتفاق معها بشأن استخدام المطارات السورية في أغراض المراقبة والاستطلاع البحري . وعلى الرغم من أن الطيارين السوفيت اعتادوا الإقلاع بطائراتهم من طراز ميغ - ٢٣ من هذه المطارات الحربية السورية إلا أن تلك المهام كانت من القصر وعدم الانتظام بحيث لا يمكن الادعاء بأنها كانت مخصصة أساساً لعملية الاستطلاع فوق البحر الأبيض المتوسط .

وأما بالنسبة للتسهيلات البحرية التي تقدم للأسطول السوفيتي في يوغسلافيا ، والتي أتينا على ذكرها في موضع سابق من هذا العرض ، فإنه مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتي يرغب في مد نطاق هذه الخدمات وتدعيمها ثم الانطلاق من ذلك إلى البحث في إمكانية إقامة قاعدة بحرية له هناك بموجب اتفاق بينه وبين الحكومة اليوغسلافية . غير أن هذا الاحتمال الأخير يبدو بعيداً مع وجود الرئيس تيتو على رأس النظام اليوغسلافي وذلك بالنظر إلى مكانة يوغسلافيا الكبيرة في داخل مجموعة عدم الانحياز ، ولأن إجراء كهذا سيفسر على أنه ارتداد من جانب يوغسلافيا في اتجاه ربط نفسها بعجلة النفوذ والمصالح السوفايتية ، وهو وضع لا تكسب منه يوغسلافيا في المديين القريب والبعيد بقدر ما تخسر . على أن ذلك لن يمنع الاتحاد السوفيتي من أن يحاول وعلى أمل أن يتغير الحال أو أن تلين مقاومة يوغسلافيا في مرحلة ما بعد تيتو .

ثم تأتي عملية التقارب السوفيتي الليبي كأحد المعالم البارزة في تطور هذه الجهود والمحاولات السوفيتية ، فبعد مرحلة من التوتر والعداء الشديدين في العلاقات السوفيتية الليبية حتى بعد قيام الثورة الليبية في عام ١٩٦٩ ، أخذت هذه المرحلة تخففت لتحل محلها مرحلة جديدة من التقارب والتفاهم الذي تطور بسرعة مذهلة إلى تنفيذ برنامج ضخم جداً من المساعدات العسكرية لسوفيتية ليبيا والذي قدرت بعض المصادر

ومستشارين عسكريين يخدمون أهداف استراتيجية البحرية في المنطقة باعتبارها حلقة بالغة الأهمية من حلقات استراتيجية العالم ، أو أن هذا التواجد قاصر على تقديم الأسلحة وتدريب الليبيين على استخدامها فقط . . الخ .

وعلى أي حال ، فسواء تمثل الوجود السوفيتي في ليبيا على شكل قواعد أو اتخذ لنفسه صورة مختلفة ، فإنه يمثل بمقياس الواقع تطورا بارزا لا يمكن إغفاله في مجهودات الدبلوماسية السوفيتية الرامية إلى تعزيز الوجود العسكري السوفيتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

الاستخدامات السياسية للأسطول السوفيتي في البحر الأبيض

سبق أن أوضحنا عندما تناولنا بالدراسة طبيعة الدور السياسي للأسطول الأمريكي السادس في منطقة البحر المتوسط ، أن هذا الأسطول يخدم كاحتياطي استراتيجي قابل للحرك والضرب في الظروف التي تتعرض فيها المصالح الحيوية للولايات المتحدة - من أمنية وسياسية واقتصادية - للتهديد أو للتحدي الذي لا يمكن الإدعان له أو السكوت عليه . وقد ساهمت الولايات المتحدة هذا الدور السياسي في المنطقة من خلال أسطولها السادس لفترة ديو على الثلاثين عاما كان أغلبها في ظروف من احتكار هذا البحر للقوة الأمريكية وحدها .

أما بالنسبة للأسطول السوفيتي ، فإن الوضع يختلف بعض الشيء ليس من حيث المبدأ المتعلق باستخدامه سياسيا وذلك على اعتبار أنه يشكل هو الآخر احتياطي استراتيجي ضخما لقوة الاتحاد السوفيتي في منطقة البحر الأبيض والشرق الأوسط ، ولكن ما نعنيه ينصرف إلى طبيعة الظروف التي ينجر فيها هذا الدور السياسي . فالتواجد البحري السوفيتي في البحر المتوسط في صورته المكثفة التي أشرنا إليها لا يتجاوز عمره العشر سنوات ، ومن الطبيعي أن يكون هذا الاستخدام السياسي في ظروف التحدي الذي ينتج عن وجود الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط ، مقرونا بدرجة عالية جدا من الحرص والحذر .

فإذا كانت الولايات المتحدة قد أمكنها في السابق أن تنهض بعض التدابير العسكرية العنيفة أو

المتطرفة في المنطقة ، فإن ذلك تم أو بالأحرى ساعد عليه عدم وجود قوة بحرية عالمية مناوئة بحسب حسابها ، وهذه الحقيقة هي التي كفلت لتصرفاتها نوعا من الأمان بالنسبة لرد الفعل المنتظر .

إلا أن معالم هذا الوضع أخذت تختلف بشكل جذري ابتداء من عام ١٩٦٧ ، وقد ولد التغيير أثره على كل من الجانبين ، كما أن علاقات التوازن في المنطقة ، بفعل هذه المتغيرات الجديدة ، اتسمت بنوع من التعقيد والحساسية على نحو غير مسبوق ، ومن الأمثلة الواقعية الذي تبرهن على هذا الحذر - من جانب الاتحاد السوفيتي في حالتي هذه - الكيفية التي أسهم بها الانحسار السوفيتي في نقل بعض القوات المغربية إلى سوريا بواسطة أسطوله قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم موقف الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط أثناء حرب أكتوبر . وسندناول كل واحدة من هاتين الواقعتين هنا بشيء أكبر من التفصيل .

١ - الأسطول السوفيتي ونقل القوات المغربية إلى سوريا قبل حرب أكتوبر :

كان من أولى العمليات المهمة التي نفذها الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط ، نقل بعض القوات المغربية إلى الجبهة السورية في مطلع عام ١٩٧٣ ، وكان ذلك يعنى اسهاما من جانب البحرية السوفيتية في تعزيز المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل في مرحلة ما قبل حرب أكتوبر مباشرة .

ولقد كان الاتحاد السوفيتي حريصا في تنفيذ إجراء نقل هذه القوات على أن يقدم ذلك دون أن يلفت النظر أو بالأحرى دون أن يستثير رد فعل غاضبا على الجانب الآخر يمكن أن يكون نقطة البدء في تصعيد تدخل القوتين العظميين وتوريطهما فيما وراء ذلك المستوى من التدخل أو المساندة الذي كانتا قد حددتاه لنفسيهما عند تلك المرحلة من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو ما يبدو أنهما كانتا قد اتفقتا عليه بشكل مباشر في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأول في موسكو في مايو ١٩٧٢ بين الزعيمين بريجنيف ورتشارد نيكسون ، والذي دعا ضمن ما دعا إلى كفالة مناخ من الاسترخاء العسكري في المنطقة .

أما عن الكيفية التي نفذت بها عملية نقل القوات المغربية إلى سوريا في ضوء الاعتبار الذي أحسنا

لاستهلاك الأسلحة في تلك الحرب ، وهي الظاهرة التي انفردت بها دون غيرها من الحروب العالمية ، أو المحدودة السابقة ، كادت أن تجهز تماما على ما في حوزة الاطراف المتحاربة من أسلحة بعد أيام معدودة في بدء القتال . وكان معنى ذلك بالنسبة لدولة كالاتحاد السوفيتي هو ضرورة تزويد مصر وسوريا بكميات ضخمة من الأسلحة التي تستطيع بها أن تواصل الحرب وحتى تحقق لهما جانبا من مريضها من الاهداف التي خطط لها من وراء دخولهما في هذه الحرب ، والا كان معنى ذلك أن تتحول الحرب لمصلحة الطرف الآخر بكل ما يتفرع عن ذلك من آثار عسكرية وسياسية بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لاطرافها العربية المباشرة وغير المباشرة ، وإنما أيضا بالنسبة لصميم الأساس الذي يتركز فوقه التواجد السوفيتي في المنطقة برمتها .

وبالاضافة الى الاعتبار السابق على اهميته ، فإن الاتحاد السوفيتي في مواجهة عملية الامداد الأمريكية الهائل لإسرائيل بالأسلحة ، لم يشأ أن يبدو بمظهر المتعاضد في نظر الشعوب والحكومات العربية عن تقديم العون العسكري اللازم في ظروف القتال الفعلي ، حتى وإن كانت له بعض التخفظات على هذا الاجراء ، وهي تخفظات نابعة من شكوكه وتخوفاته وسبق أن غير عنها في كادة المباحثات الدبلوماسية التي جرت معه في المرحلة السابقة على وقوع حرب أكتوبر . ومن هنا لحظ ان الاتحاد السوفيتي لم يشأ أن يجاري الولايات المتحدة في تزويد الدول العربية بالأسلحة الحرب الهجومية كما فعلت هي بالنسبة لإسرائيل ، وإنما ركز امداداته في نطاق الأسلحة الدفاعية وحدها اعتقادا منه أن ذلك كان يكفي لأغراض الدفاع الذاتي عن النفس في مواجهة هذه الدفعة الجديدة من إمكانات القوة الإسرائيلية الهجومية .

وفي إطار ما سلف من اعتبارات يرجع بعضها الى تقييم السوفيت الذاتي للموقف على حين ان بعضها الآخر والاهم قد فرضته ضغوط ذلك الموقف عليهم ، قام الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٧٢ بعمل جسر جوي كبير لامداداته من الأسلحة مع كل من مصر وسوريا ، وقد حصل لطائراته العملاقة من طرازى يو غسلافيا بالمريون عبر أجوائها AN-125, AN-225 ثم زاد الموقف التهابا عندما استطاعت إسرائيل أن تنفذ من ثغرة الدفرستوار الى الضفة الغربية

اليه ، فأنها اتخذت أولا صورة نقل تلك القوات بعثادها بواسطة اللوريات الى الجزائر ، ومن الجزائر قام الاسطول السوفيتي بنقلها الى الموانئ السورية ، على أن هذه القوات المغربية لم تزد في مجموعها عن ألف وثمانمائة جندي ، وهذه الحقيقة في حد ذاتها ربما تكون قد أسهمت كثيرا في التخفيف من حدة رد الفعل المضاد لمثل هذا الاجراء ، فالتظرة السائدة كانت أميل الى اعتبارها قوة رمزية أكثر من كونها قوة قتالية حصارية .

وقد علق أحد الخبراء المختصين على هذه العملية البحرية السوفيتية بقوله : « انه لأول مرة يقوم الاتحاد السوفيتي بنقل قوات عسكرية أجنبية من دولة الى دولة أخرى . وإذا كانت هذه العملية قد نفذت بأقل درجة ممكنة من المخاطرة فأنها استطاعت مع ذلك أن يكون لها وقع كبير من الناحية السياسية على دول المواجهة العربية » .

٢ - الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط وحرب أكتوبر ١٩٧٣ : ثم يجيء الاختبار السياسي الأكبر والأهم لقدرة الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط على أن يقوم بدور فاعل ومؤثر في أحداث المنطقة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الأوسط .

وقد بدأ التسلسل في شتغل أحداث ووقائع هذه الحرب على شكل نجاح القوات المصرية في اقتحام قناة السويس وتدمير خذ بارليف من الاستحكامات العسكرية الإسرائيلية وذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات السورية قد استطاعت أن تخرب بنجاح المواقع الإسرائيلية في جبهة الجولان .

وهنا بدأ الموقف في قمة تازمه بسبب الانهيار الكامل والفجائي لنظرية الأمن الإسرائيلية ، وبكل ما كان من المحتمل أن يدفع اليه ذلك الانهيار من تدخل عسكري أمريكي مباشر أو غير مباشر ، وهو ما حدث فعلا فيما بعد عندما نصبت الولايات المتحدة جسرا جويا ضخما بينها وبين إسرائيل وأخذت تنقل إليها عن طريقه أحدث ما في ترسانة الحزب الأمريكية من أسلحة الحرب الاليكترونية وبالصور التي أثرت على مخزون الجيش الأمريكي من بعض الأسلحة الحيوية اللازمة لأغراض الأمن القومي الأمريكي نفسه ، وقد قدرت قيمة هذه الأسلحة وقتها بما يزيد على بليونى دولار .

ومن ناحية ثانية ، فإن المعدلات العالية جدا

للقناة ومنها عملت على قطع خطوط الامداد للجيش
المصرى الثالث المتمركز على الضفة الشرقية للقناة
فى مواجهة السويس .

وعند هذه المرحلة كانت قد صدرت قرارات الامم
المتحدة فى ٢٢ أكتوبر و ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣
« القرارات ٢٣٨ و ٢٣٩ » التى تدعو الى وقف
اطلاق النار بين المتحاربين ، غير ان اسرائيل
رفضت الانصياع لهذه القرارات واستمرت فى
هجومها على السويس ، وهنا طلب الرئيس
السادات دعوة مجلس الامن الى اجتماع خاص ،
كما طلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى
ارسال قواتهما الى الشرق الاوسط لوضع هذه
القرارات موضع التطبيق بقوتهم العسكرية
المشتركة .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ارسل الزعيم السوفيتى
ليونيد بريجديف مذكرة الى الرئيس الأمريكى
ريتشارد نيكسون يقترح عليه فيها الاستجابة لطلب
مصر بارسال قوات أمريكية - سوفيتية مشتركة
الى المنطقة لتنفيذ قرارات وقف اطلاق النار ، ثم
يردف انه فيما اذا امتنعت الولايات المتحدة عن
المشاركة فى مثل هذا الاجراء العسكرى المقترح ،
فان الاتحاد السوفيتى سيجد نفسه مضطرا ،
ويدون ابطاء ، الى اتخاذ ما يراه ضروريا ومناسبا
من التدابير الانفرادية .

وكرد فعل لما فسر بأنه تهديد سوفيتى ، أمر
الرئيس نيكسون باعلان حالة التأهب القصوى بين
القوات الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم « وهو
الاجراء المعروف كوديا بـ DEFCON III » ، وعلى
الجانب الاخر وضع الاتحاد السوفيتى بعض قواه
التي كانت منقولة جنوا فى اتجاه منطقة الشرق
الوسط فى حالة تصوى من التأهب هى الاخرى .
وفى هذه اللحظة بالذات بدا ان الموقف بين
الطرفين السوفيتى والأمريكى دخل مرحلة بالغة
الخرج من التعقيد والتصعيد المتبادل وهو ما كان
يمكن ان يعترب بهما من نقطة الانفجار الذوى .

ولم يجد الطرفان مفرأ أمامها من الدخول فى
مباحثات دبلوماسية مكثفة بقصد احتواء تلك
الآزمة ومحاصرتها وتوقي مضاعفاتها القريضة
والبعيدة وذلك بممارسة درجة أعلى من درجات
ضبط النفس وأيضا عن طريق كبح جماح الاطراف
المتحاربة . ونعلا أخذت حدة الموقف فى الهبوط
التدريجى مع اعلان الاتحاد السوفيتى عدوله عن
فكرة ارسال قوات سوفيتية الى منطقة الشرق

الوسط وذلك فى مقابل تعهد من جانب الولايات
المتحدة بان تمارس ضغطها على اسرائيل لكي
تجعلها تنهى حصارها للجيش المصرى الثالث .

وفى تلك الاثناء ، كان الاسطول الأمريكى
السادس ، والاسطول السوفيتى الخامس يقومان
بتعزيز جمعياتهما وقوتهم المضاربة - من خلال
وصول وحدات جديدة اليهما - فى منطقة الخوض
الشرقى للبحر الابيض المتوسط . ومن أمثلة هذا
التدعيم ، ان الولايات المتحدة قامت بارسال حملة
بحرية بقيادة حامله الطائرات جون كنيدي من
المحيط الاطلنطى الى البحر الابيض ، وفى الوقت
نفسه دفع الاتحاد السوفيتى باثنتى عشرة قطعة

بحرية عبر المضائق التركية فى الفترة ما بين ١٦
٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومرة اخرى فقد حصر من
الطرفان بوضوح على تجنب كل ما من شأنه ان
يثير احتمال وقوع التحام أو صدام مباشر بينهما ،
وذلك فى الوقت الذى ظل فيه كل منهما يرقب
تحركات الاخر وتصرفاته بأقصى درجة من الحذر
والاهتمام .

ويقول بعض خبراء الاستراتيجية البحرية
الأمريكية ممن تابعوا تحركات الاسطولين الأمريكى
والسوفيتى فى البحر المتوسط خلال حرب أكتوبر
١٩٧٣ ، ان قيادة الاسطول السوفيتى حددت له
وضعا قتاليا يكون قادرا منه على ان يقوم بتوجيه
ضربة احباط أو اجهاض Pre-emptive Strike

ومن ثم فانه كان مستعدا لفتح النار على حركات
الطائرات الأمريكية اذا ما بدرت عن هذه الطائرات
المحمولة أى بادرة تنبئ بانها ستعرض للجسر
الامدادات السوفيتية لمصر من الاسلحة
والقوات . الخ .

بل يذهب هؤلاء الخبراء فى تقديم التفاصيل عن
الوضع القتالى للاسطول السوفيتى الى حد القول
بان كل واحدة من حاملات الطائرات الأمريكية
الثلاث التى يضمها الاسطول السادس كانت
محاصرة بثلاث قطع بحرية سوفيتية ، مدمرتين
وسفينتين اطلاق صواريخ سطح سطح أو سفينة
صواريخ سطح جو . وعلى مسافة غير بعيدة من
هذه القطع البحرية التى دخلت ضمن نطاق
المواجهة المباشرة ضد أضخم قطع الاسطول
السادس ، كانت توجد أربع غواصات لاطلاق
الصواريخ تتحرك باستمرار فى دائرية استطلاع .
وبالاضافة الى ذلك فإن بعض الجيالات التابعة

ولهم يجيبون على هذا بقولهم انه لم تكن ثمة شبهة في أن الهدف من وراء إعلان الولايات المتحدة حالة التأهب القصوى بين قواتها في العالم ، بما فيها الاسطول السادس في البحر المتوسط ، كان يتمثل في الحيلولة دون ارسال قوات سوفيتية الى مصر . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه كان على استعداد لان يتحمل النتيجة المترتبة على ارسال قواته الى مصر وذلك فيما اذا وصل الى حد الاقتناع بأن الجيش المصري الثالث المحاصر كان معرضا لخطر الابداء ، أو اذا ما شعر بأن القاهرة كانت معرضة لهجوم مباشر تقوم به اسرائيل ضدها .

ويخلصون من ذلك الى القول بأن ذلك المناخ ربما كان اثير من غيره على تفسير الدافع من وراء دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مباحثات دبلوماسية مكثفة وعلى ذروة المستويات المسئولة بينهما في الوقت الذي كانتا تقومان فيه بتعزيز خشودهما البحرية ، وإلى اقصى حد ممكن ، في البحر المتوسط . ولقد كان لاحساس الاطراف المحليين في ذلك الصراع المسلح بالخطورة المتناهية لهذا الوضع الذي كان من الممكن ان يتحول الى حرب ثووية عالمية وينطبق ذلك بصورة خاصة على اسرائيل التي لا بد وأن تكون امريكا قد نقلت اليها فهمها عن خطورة الوضع في أعباده القائمة والمحتملة هذا الاحساس هو الذي جعل اسرائيل تتقيد في النهاية بقرارات وقف إطلاق النار ■

للاسطول السادس « الحملتان ٦١ و ٦٢ » التي كانت تقوم بهما الدورية والاستطلاع في مجموعات من مواقعها جنوبى جزيرة كريت اليونانية ، هذه الحملات كانت تنحرك وبالقرب منها خمس بارج سوفيتية بعضها مسلح بصواريخ سطح سطح .

وقد تبين قيادة الاسطول الأمريكى السادس الخطورة الكامنة في مثل هذه التدابير والاجراءات السوفيتية المضادة ، ولذا بادرت الى تكثيف دوريات الاستطلاع الجوى حتى يمكن لهذه الدوريات ان تبلغ في الوقت المناسب عن احتمالات وقوع هجوم سوفيتي مفاجئ . كما ان نظم الدفاع في حاملات الطائرات الامريكية وضعت في أقصى حالات الاستعداد لمواجهة احتمال الهجوم عليها بالصواريخ ، وذلك كاجراء وقائي اضافي فيما لو فشلت طائرات الاستطلاع في ان تبلغ عن قرب وقوع هجوم سوفيتي بالصواريخ على بعض وحدات الاسطول السادس ، وايضا فقد وضعت الفواصات الامريكية في حالة استعداد للهجوم والضرب فور صدور الامر لها بذلك .

ومن خلال هذه الدراسة الواقعية لسيناريو العمليات الامريكية السوفيتية في البحر المتوسط خلال حشر اكتوبر يطرح هؤلاء الخبراء العسكريون السؤال الاتي : ما هي وسائل التحديد الظروف التي كان يمكن ان تؤدي الى اندلاع مواجهة بحرية امريكية سوفيتية خلال حرب اكتوبر ؟

- من أهم مصادر البحث :
- 1 — Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1976). [١]
 - 2 — Stockholm International Peace Research Institute World Armaments and Disarmament, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1976). [٢]
 - 3 — Norman Polmar, Soviet Naval Power, Challenge for the 1970s, (Macdonald and Jane's, 1974). [٣]
 - 4 — Jonathan T. Howe, Multicrisis, Sea Power and Global Politics in the Missile Age, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1971). [٤]
 - 5 — John C. Garnett, The Defence of Western Europe, (Macmillan, New York, 1974). [٥]
 - 6 — Y. Nalln and A. Nikolayev, The Soviet Union and European Security, (Progress Publishers, Moscow, 1973). [٦]
 - ٧ — د. اسماعيل صبرى مقلد : الزاوت والاستراتيجية البحرية السوفيتية مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٠ .
 - ٨ — هانسون و. بالدوين : استراتيجية للغد ، الاستراتيجية الامريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ ترجمة د. محمود خيرى بنونة ، دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة - مكتبة الانجلو المصرية

الوظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك

د. محمد عزيز بشكري

أستاذ القانون الدولي والمنظمات
الدولية في جامعتي دمشق والكويت ،
والمعيد المساعد للشئون العلمية في
كلية الحقوق بجامعة الكويت

خاصة ، وفق المعاهدة المنشئة لكل منها . هذا
إضافة للهيئات ذات الطابع المتخصص التي كانت
الجامعة قد أنشأتها كفروع تابعة لها بشكل إداري
ومالي أو بأخر « كمركز التنمية الصناعية للدول
العربية » والمركز الإحصائي العربي ...
الخ « ١ » .
في الوطن العربي الآن - على ما نعلم -

مطلسم الخمسينات بدأت
العلاقات الدولية العربية ،
تشهد انشاء منظمات
ومجالس واتحادات ومراكز
فنية في إطار جامعة الدول العربية ، ولكن
بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن الجامعة
كمجموعة أم ، متمتعة بشخصية معنوية وإرادة ذاتية

مع

[١] في دراستنا هذه ، نركز على المنظمات المتخصصة : المشاقب معاهدات دولية مستقلة ، وليس على الهيئات التي
تعتبر فروعاً للجامعة ، منشأة بقرارات من هيئاتها ، ولو كانت من حيث طبيعة عملها تخصصية ، كمركز التنمية
الصناعية للدول العربية ، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية ، وصندوق المعونة الفنية للدول العربية ،
وكذلك لا تدخل في هذه الدراسة ، الشركات أو المشروعات التجارية العربية المشتركة ، كالشركة العربية للملاحة
البحرية ، والاتحاد العربي للصناعات البتروكيمياوية وشواها . فهذه مرافق تجارية مشتركة ، وليست وكالات
متخصصة بالمعنى المعروف للتعبير ، وبالتالي فهي مظهر من مظاهر نشاط الجامعة العربية وهيئاتها ووكالاتها
المتخصصة . في المشروعات العربية المشتركة من هذا النوع ، انظر إبراهيم شحاته « المشروعات المشتركة في إطار
التعاون العربي » في السياسة الدولية عدد ٤ [أبريل ١٩٧٥] من ٢٢ - ٤١ .



- المنظمات المتخصصة المستقلة التالية « ٢ ٤ ١ »
 الاتحاد العربية للمواصلات السلكية واللاسلكية .
 « ٢ » الاتحاد البريدي العربي . « ٢ » اتحاد
 أذاعات الدول العربية . « ٤ » المنظمة العربية
 للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة . « ٥ » المنظمة
 العربية للعلوم الإدارية . « ٦ » منظمة العمل
 العربية « ٧ » المنظمة العربية للتربية والثقافة
 والعلوم . « ٨ » المجلس العربي المشترك لاستخدام
 الطاقة الذرية « وهو لم يمارس نشاطه بعد » .
- « ٩ » مجلس الطيران المدني للدول العربية .
 « ١٠ » المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس .
 « ١١ » المركز العربي لدراسات المناطق الحارة
 والأراضي القاحلة . « ١٢ » المنظمة العربية للتنمية
 الزراعية . « ١٣ » الصندوق العربي للإنماء
 الاقتصادي والاجتماعي . « ١٤ » المنظمة العربية
 للصحة « وقد حل محلها عمليا مجلس وزراء
 الصحة العرب » . « ١٥ » الأكاديمية العربية للثقافة
 البحرية . « ١٦ » المصرف العربي للتنمية

[٢] في تفاصيل إنشاء هذه المنظمات وأغراضها وهيئاتها ، راجع محمد عزيز شكوكي « جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع » ، دار ذات السلاسل الكويت ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها . أما بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فتراجع « الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية » ، القاهرة ١٩٧٥ ، مطبوعات الأمانة العامة للمجلس . وفي شأن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربي ، تراجع المجلة الرسمية لدولة الكويت « الكويت اليوم » العدد ١١٢-١٢-١٢١-١٩٧٦ ص ١٨ - ٢٥ .

٢٠٠
الاقتصادية في أفريقيا . « ١٧ » مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية « ٣ » ١٨٠ « المؤسسة العربية
للاتصالات الفضائية . « ١٩ » صندوق النقد
العربي .

الى هذا كله ، يضاف عدد أكبر من المنظمات
والمجالس والاتحادات والمراكز العربية الحكومية
وشبه الحكومية التي تعمل في ميدان التعاون
الاقتصادي والاجتماعي العربي بمعناها
الاشمل « ٤ » . كذلك تجرى حاليا محاولات لانشاء
المزيد من المنظمات المتخصصة « كمحاولة تحويل
مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى منظمة
مستقلة بميثاق منشئ خاص بها ، واقامة اتحاد
مجالس البحث العلمي العربية ، وتحصيل
الاتحاد العربي للسياحة الى منظمة متخصصة ،
وانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية ... وغير ذلك
كثير » .

واذن فنحن نشهد في الوطن العربي ظاهرة
الوظيفية Functionalism التي تبنى ما يها
فلسفة الوكالات المتخصصة المعروفة حاليا في نظام
الامم المتحدة مع ان تاريخ الوظيفة اقدم من
ذلك « ٥ » .

وغير خاف ان لظاهرة الوكالات المتخصصة

العربية دوافعها ، ومحاسنها ، وأخطارها . أما
دوافعها ، فتتجلى في تأكيد عدم كفاية جامعة
الدول العربية كمنظمة ذات أهداف عامة شاملة ،
وذات طابع سياسي واضح ، في التصدي لمشكلات
التنمية العربية ، ومعالجتها بما تستحق من عناية
واهتمام ، مع ان الواقع العملي أثبت أن مثل هذا
الدافع ، لم يكن وحيدا في الساحة العربية ، فقد
رافقه دوافع أخرى ، لعلها كانت من الاسباب
الباشرة في انشاء بعض الوكالات العربية
المتخصصة على الاثر ، كما سيرد فيما بعد .

ومحاسن الوكالات العربية المتخصصة ، تكمن
في أنها ، نظريا ، وبفضل تخصصها الدقيق ،
وبعداها عن التيارات السياسية التي حدد ما « وهي
التيارات التي عصفت وتعصف بهيئات الجامعة
ونشاطها » ، قادرة على القيام بمسؤولياتها الفنية
بكفاية وفعالية أكبر . مع ان الواقع العملي ، أثبت
أن مثل هذه القدرة محدودة في عدد من هذه
الوكالات ، لان التخصص فيها يكاد يكون مقصورا
على الاسم ، اما لان ملاكاتها الفنية غير متخصصة
كما ينبغي لاسباب شتى ، واما لان هذه الملاكات
تشكل جزءا يسيرا من ملاكها العام كادرسها
الذي يغلب فيه الموظفون الاداريون والماليون ٦ ،
واما لان تمثيل الدول الاعضاء فيها ، لا يتم على

[٣] في مناقشة طبيعة مجلس الوحدة الاقتصادية ، انظر بحثنا « التكامل الوظيفي في العالم العربي » في السياسة
الدولية العدد ٢٨ [أبريل ١٩٧٢ ص ٤٦ وما بعدها .

[٤] من ذلك مثلا ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول المنشأة في ١٩٦٨-١٩٦٩ ، وهي من حيث الطبيعة ،
منظمة متخصصة ، لكنها اقيمت خارج نطاق جامعة الدول العربية ، كما ان العضوية فيها ، ليست مفتوحة لجميع
الاقطار العربية ، وانما لتلك التي يشكل البترول مصدرا هاما لدخلها القومي ، ويوافق على قبولها بشروط معينة [المادة
٧ من الاتفاقية] . اما الهيئات شبه الحكومية التي تندرج في هذه الفئة ، فيمكن التمثيل لها باتحاد الناشئين العرب
واتحاد الجامعات العربية .

[٥] في فكرة الوظيفية والمنظمات المتخصصة عموما راجع :

E.B. Hass : Beyond The Nations States, Functionalism and International Organi-
zation (Stanford Univ Press) 1965.

A. Loveday : Reflections on International Administration, London Oxford.

وكتابنا « التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع » - ط ١ - دار الفكر - دمشق - ١٩٧٣ ص ٣٠١ - ٣١٥ .
[٦] مثال ذلك الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذي لا يزيد الفنيون فيه - في علمنا - على
سنة مهندسين يعملون بعض اوقات النهار فقط ، لتعذر تعيين مهندسين متفرغين ، في ضوء الرواتب
المحدودة المرصودة لهم في الموازنة ، كما افاد بذلك امين عام الاتحاد . أما الاداريون والماليون في منظمة المواصلات
والمقاييس ، فيشكلون ضعف عدد الفنيين [٨ فنيين مقابل ١٦ اداريا] في حين تبلغ موازنة المنظمة الاجمالية لعام
١٩٧٥ : ٢٤٤٦٣٨ دولارا ، فان مبلغ ١٨٦٩٠٨ منها يصرف مرتبات فقط . ومثل ذلك مع فارق هنا وهناك يمكن
قوله في عدد آخر من المنظمات الاخرى [انظر الحاضر التفصيلية للجنة الخبراء السباعية التي نظرت موضوع المنظمات
المتخصصة في دورتها الاولى بين ٢١ فبراير [شباط] ١٩٧٦] .

أساس تخصصي» ٧ . أما أخطار الوكالات العربية المتخصصة ، فتتمثل في عدم وجود أداة للتنسيق بين نشاطاتها من جهة ، وبين نشاطاتها ونشاطات الجامعة العربية من جهة أخرى ، مما فتح - ويفتح - الباب واسعاً أمام الازدواجية في العمل ، أو ضياع المسؤوليات بينها . وهي في ذات الوقت ، أخطار نظرية الوظيفية في التنظيم الدولي العالمي ، مضاعفة هنا لعدم وجود أداة تعاون وتنسيق تربط الجامعة العربية بكل من هذه الوكالات المتخصصة ، التي يفترض أن تدور في فلكها ، وتتعاون معها لتحقيق غرض مشترك هو ، كما يؤكد الجميع ، التقدم العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمعناه الأوسع .

ودرستنا هذه ، ستركز على هذا الجانب بالدرجة الأولى « أي جانب العلاقة التنظيمية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وبين هذه الأخيرة » لأنه ، في تقديرنا المتواضع ، يشكل المسألة الرئيسية في استراتيجية العمل العربي المشترك كما هو قائم حالياً ، بغض النظر عن حلم الحالمين الذين يصرون ، أما من باب الطموح القومي وأما من قبيل التغافل ، على أن المنظمات العربية ، سواء تمثلت في الجامعة العربية ، أو منظماتها ، أو ما نفضل أن نسميه ووكالاتها المتخصصة ، هي منظمات وحدوية ، في حين أن الواقع المر لا يؤيد هذا أبداً . إن المنظمات العربية القائمة ، هي في التحليل العلمي المجرد ، منظمات دولية اقليمية قائمة بين دول ذات سيادة ، كل همها هو تحقيق تعاون وتنسيق أفضل بين أعضائها ، على أساس احتفاظ كل عضو بسيادته كاملة ، فهي إذن ما يمكن تسميته منظمات بينية مثلها في ذلك

مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الدولي ، أو منظمة الدول الأمريكية ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الاقليمي ، اللهم الا في نقطة واحدة لا تغير من واقع الامر شيئاً ، رغم بريقها الظاهر ، ونعني أن المنظمات العربية ذات طابع اقليمي قومي ، من حيث أنها تضم دولاً تنتمي إلى أمة واحدة ، بخلاف غيرها من المنظمات الدولية . ولكن ما قيمة ذلك حين نصل إلى اختصاصات المنظمة وصلاحياتها ؟ فمن هذه الزاوية ، ليست المنظمات العربية كالجماعة الاقتصادية الأوروبية تهدف إلى توحيد أنشطة أعضائها ، على أساس تجاوز السيادة أو تخطينها ، فهذه الأخيرة هي ما نسميه منظمات فوقية Super National ، لأنها سبيل نحو الفدرالية الأوروبية ، وهذا ما نفتقده في التنظيم العربي حالياً « ٨ » . وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء ، نتناول في أولها الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، ونتناول في الجزء الثاني ، التداخل الوظيفي بين الوكالات المتخصصة ذاتها ، لنثبت مدى الحاجة لتلافيه ، أما الجزء الثالث من الدراسة ، فيعني بعرض المحاولات التي جرت حتى الآن لتوثيق الصلة بين الجامعة العربية ووكالاتها ، ولتلافي الازدواجية الوظيفية بينها . وأما الجزء الأخير ، فيعرض الحلول المطروحة حالياً ، ونخلص في النتيجة إلى تصور موضوعي لمستقبل الوظيفية العربية في ضوء المعطيات الراهنة .

الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

الحقيقة أن جامعة الدول العربية ، لم تكن بعيدة عن المنظمات العربية المتخصصة . فهي إما أسهمت إيجابياً في أنشطتها ، وإما شجعت على

[٧] شبكا معظم الدراء العامين للمنظمات المتخصصة ، من أن أغلب الدول تمثل في جمعياتها العامة أو مجالسها التنفيذية ، بمندوبيها الدائمين لدى الجامعة العربية ، وأحياناً بمن هم أدنى مرتبة ، ناهيك عن انعدام التخصص [انظر المرجع السابق ، وخاصة شهادة الأمين العام لمنظمة المواصفات والمقاييس والأمين التنفيذي للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، وممثلي المنظمة العربية للعلوم الادارية] . وهذه الحقيقة كانت ومازالت موضع شكوى مزمنة في أغلب الجهات المتخصصة داخل الجامعة وخارجها .

[٨] في تفاصيل هذا التمييز ، انظر كتابنا التنظيم الدولي العالي « ذات المرجع ص ٧٠ - ٧٢ » .

اقتضاها ، وأما أقرنت وجودها . فالجامعة العربية
مثلا ، أسهمت ايجابيا في انشاء اتحاد البريد
العربي في شكله الاول عام ١٩٤٦ ، والاتحاد
العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام
١٩٥٣ ، والمنظمة العربية الدولية للدفاع الاجتماعي
عام ١٩٦٠ ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ،
والبنية العربية للاتصالات الفضائية عام
١٩٧٩ . وشجعت الجامعة على اقامة المنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٦٤ ،
والمنظمة العربية للعمل عام ١٩٦٥ ، واتحاد
اذاغات الدول العربية عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، كما أن
الجامعة أقرت مبادرة وزراء الصحة والزراعة
بانشاء المنظمة العربية للصحة عام ١٩٧٠ ،
والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في العام نفسه ،
وباركت أخيرا مبادرة وزراء المال والاقتصاد
العرب ، بانشاء صندوق النقد العربي عام
١٩٧٦ « ٩ » .

ولكن الذي حصل - ويحصل - انه ما أن تولدت
المنظمة المتخصصة ، حتى تبدأ العلاقة القانونية
بينها وبين الجامعة العربية ، تأخذ طابع الغنور
والجفاء ، أو حتى التصادم . . . فالجامعة العربية
تساول ممارسة رقابة معينة ، على ما تعتبره
وليدتها الجديدة ، تتفاوت شدة ويسرا بحسب
النصوص القائمة أو الاميزة المسيطرة ، والمنظمة
المخصصة ، تحاول بدورها الانفلات من الجامعة ،
وتؤكد شخصيتها واستقلالها العامين ، أو كما
يقول خصوم الوظيفة « سيادتها » قبيل
الجامعة « ١٠ » وحتى نكون في الصورة الحقيقية
لطبيعة العلاقة بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ،
قد يكون مناسبا أن نعرض بإيجاز معقول ، لنوعية
الصلة القانونية القائمة بين المنظمات العربية
المخصصة وجامعة الدول العربية كمنظمة أم « ١١ »

لا يخلو واحد من المواثيق الاساسية للمنظمات

العربية المتخصصة من نص أو نصوص ، تبين
الصلة التي تربط بينها وبين نظام جامعة الدول
العربية ، لكن هذه المواثيق تتفاوت في تحديد مدى
هذه الصلة .

فبعض هذه المواثيق ، كاتفاقية انشاء الاتحاد
البريدي العربي ، واتفاقية انشاء الصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واتفاقية انشاء
صندوق النقد العربي مثلا ، لا تحوي أكثر من
نصوص ، من شأنها جعل العضوية في المنظمة
المعنية مفتوحة حكما لأعضاء الجامعة العربية ، أو
تكلف ادارات المنظمة بإبلاغ الجامعة بانضمام
البلاد العربية الاخرى اليها ، أو انسحاب الدول
الاعضاء منها ، أو تنص على أن المنظمة وفروعها ،
والممثلين لديها وموظفيها ، يتمتعون بالامتيازات
والحصانات التي للجامعة وهيئاتها . والواقع أن
مثل هذه النصوص موجودة في كل المواثيق المنشئة
للكالات العربية المتخصصة القائمة تقريبا ، لكنها
كلها لا تشرح مدى الصلة القانونية بين الجامعة
وهذه الوكالات ، أو لنقل تجاوزا أنها تحدد هذه
الصلة في حدودها الدنيا .

وإذا كانت الاتفاقيات المنشئة للاتحاد البريدي
العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي
والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، تشكل
استثناء من القاعدة ، فالحال في مواثيق الأكثرية
الساحقة من المنظمات المتخصصة ، هي خلاف
ذلك ، بمعنى أنها تحوي على أكثر من نص يبين
صلة ما بينها وبين الجامعة .

فالنص على أن المنظمة المتخصصة أنشئت
لتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، أو

[٩] محمد عزيز شكري : جامعة الدول العربية ص ٨٩ - ١٢٥ من أجل مزيد من التفاصيل .
[١٠] شوارز نيرغر A Manual of International Law 4th ed. 1960 Vol. 1 p. 249 et seq.

وانيس كلود « من السيف الى المحراث » ترجمة للعربية عبد الله المريان بعنوان النظام الدولي والسلام العالمي ص ٣٠ -

[١١] محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ص ١٢٦ وما بعدها . لتفاصيل أكثر مع أرقام المواد في مواثيق
الصفحات .

المنظمة الأخيرة ، يفوضيه ديون جميعيتها العامة ، في
أقرار التعديل ، وينحصر دور الجمعية العامة في
اقتراح هذا التعديل .

والمواثيق الأساسية للمركز العربي لدراسات
المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والمجلس
العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تفويض مجلس
جامعة الدول العربية في البت في المنازعات التي
قد تقوم بين أعضائها حول تفسير الاتفاقية المنشئة
للهيئتين . كما تنص الاتفاقية المنشئة لصندوق
النقد العربي ، على حق الأمين العام للجامعة ، في
تعيين المحكم الفصيل للبت في النزاعات التي قد
تنشأ بين الصندوق ودولة زالت عنها العضوية أو
انسحبت منه ، أو بين الصندوق وأحد أعضائه ،
خلال تصفية أعمال الصندوق ، إذا فشل الطرفان
المتنازعات في اختيار هذا المحكم الفصيل
وتذهب بعض المواثيق إلى منح جامعة الدول
العربية ، بعض السلطة في إدارة المنظمة والرقابة
المباشرة عليها ، أو تسخيرها في خدمة أغراض
الجامعة ذات الصلة باختصاصات المنظمة .
فالأمين العام للجامعة ، هو الذي يرشح الأمين
العام ومساعديه في المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم ، ليتولى تعيينهم المؤتمر العام
للمنظمة . والأمين العام للجامعة ، هو الذي يرشح
مديري المكاتب التي تشكل الجهاز الإداري في
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، ويعينهم مجلس
الجامعة ، وليس مجلس المنظمة . أكثر من هذا ،
فإن مجلس الجامعة العربية ، هو الذي يحدد مقن
هذه المنظمة ومقار مكاتبها .

ومجلس الجامعة هو الذي يسمح بانضمام
البلاد العربية غير الأعضاء فيها إلى عضوية
المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، كما يسمح في
موازنتها .

والجامعة العربية أن تطلب من الاتحاد العربي
للمواثيق الأساسية والالتزامات والبيانات
والبيانات اللازمة لأعمالها ، وعلى الاتحاد اعداد
هذه الاحصاءات والبيانات وتقديمها للجامعة .
كما أن الاتحاد يضع شروط استخدام موظفيه ،
مراعيا انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها
في الجامعة ، ويجوز عند الانتهاء الاتفاق على
تبادل هؤلاء الموظفين .

لتعمل في نطاقها ، ورد مثلا في مواثيق المنظمة
العربية للمنظمة ، والمنظمة العربية للتنمية
الزراعية ، والمنظمة العربية للعمل ، والمنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية
للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية للدفاع
الاجتماعي ، واتحاد اذاعات الدول العربية ،
والمنظمة العربية للمواثيق والمقاييس ، ومجلس
الطيران المدني للدول العربية ، والمركز العربي
لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ،
والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية في
الأغراض السلمية ، والصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة
العربية للاتصالات الفضائية .

والنص على أن المنظمة انشئت كوكالة
متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، ورد
في مواثيق المنظمة العربية للعمل ، والمنظمة
العربية للثقافة والتربية والعلوم ، والاتحاد العربي
للمواثيق السلوكية والالسلوكية . وهو مفهوم
ضمننا من مواثيق المنظمة العربية للصحة ،
والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي
لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ،
ومجلس الطيران المدني العربي ، والمؤسسات
العربية للاتصالات الفضائية .

وهناك نصوص تجعل للجامعة على المنظمات
المتخصصة ، نوعا من الرقابة والإشراف .
فالمواثيق الأساسية للمنظمة العربية للصحة ،
والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية
للتربية الزراعية ، والمجلس العربي لاستخدام
الطاقة الذرية ، تحتم على إدارة هذه المنظمات ،
تقديم تقرير سنوي عن أعمالها لعرضه على مجلس
جامعة الدول العربية ، بعد اقراره من الجمعية
العامة للمنظمة . والمواثيق الأساسية للاتحاد
العربي للمواثيق السلوكية والالسلوكية ، واتحاد
اذاعات الدول العربية ، تنص على تبادل التمثيل
في الاجتماعات ، أو على منح الجامعة حق التمثيل
والناقشة وتقديم المقترحات في اجتماعات
المنظمة .

والمواثيق الأساسية للمنظمة للصحة ، والتنمية
الزراعية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،
تتبع على أن يصدر مجلس جامعة الدول العربية
على مشروع تعديلها كشرط لنفاذه ، بل إن ميثاق

وثمة نتائج يمكن التوصل اليها منها تقدم من أمثلة :

اولا ، ليس هناك تكييف دستوري واخذ ، يمكن تعميمه على الصلة بين جامعة الدول العربية وجميع وكالاتها المتخصصة القائمة حولها . ففي بعض الحالات ، ينحصر دور الجامعة في رعاية قيام المنظمة ، واستكمال عناصر وجودها ، ثم تتجهد الصلة نظريا ، فلا يعود للجامعة دور ، اللهم الا عند انقضاء المنظمة ، حيث تودع لديها شهادة الوفاة « من أحدث الامثلة على ذلك ومع الفارق في الحالين - حالة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربي » . وفي حالات أخرى ، يعظم دور الجامعة ، حتى يصل الى حد الرقابة المباشرة على أعمال المنظمة وتوجيهها ، لكن تلك مجرد استثناءات ، أما القاعدة التي لاحظناها وجودها في غالبية الحالات ، فهي قيام الجامعة بممارسة اشراف ورقابة غير مباشرة ، تتمثل في الاطلاع على أعمال المنظمة « من خلال تقريرها السنوي » او توجيهها من بعيد ، من خلال المصادقة على موازنتها ، او الاسهام فيها ، او تعديل ميثاقها الاساسي . وهذه القاعدة تعني أن المنظمات المتخصصة ، هي في التحليل النهائي ، وكالات متخصصة تدور في فلك نظام الجامعة العربية الذي جعل منها منظمة . أما تشرف على نشاطات وكالاتها من بعيد او قريب ، حسب طبيعة عمل هذه الوكالة . انها كلام نرعى ابناءها ، كل حسب مزاجه وطبيعته .

ثانيا : على أن الصلة القائمة حاليا بين الجامعة وعدد من المنظمات ، تحتاج لاعادة نظر ، سواء لتدعيمها او لتخفيف وطأتها . ففي حالة الاتحاد البريدي العربي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، لابد من تدعيم رقابة الجامعة . وعلى العكس ، ففي حالة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، لابد من تخفيفها « وهناك مشروع بذلك تم اقراره في سبتمبر الماضي » . لأن الشكل الحالي يجعلها أقرب للتبعية منها للتعاون المكافئ او شبه المكافئ .

ثالثا : ان الصلة القائمة بين الجامعة والجمعية المنظمات المتخصصة ، والتي صورتها فيها سبق يتعاون مشترك في الناحية الوظيفية واشراف غير مباشر في الناحية الدستورية ، غير واضحة تماما . فما هو مدى سلطان الجامعة في شأن تصديق موازنات بعض المنظمات المتخصصة ، او الاطلاع على تقارير مديريها ؟ هل تملك الجامعة رفض هذه الموازنات ؟ وعندها الا تكون قد أضحت سلطة مباشرة ، فوق السلطة العليا في المنظمة « الجمعية العامة او ما يماثلها » ويكون اشرافها عليها ، قد أصبح مباشرا ، وتكون الصلة قد اقتربت من التبعية ؟ ام أن التصديق على الموازنات من قبل الجامعة ، يعني ابداء التوصيات بشأنها ، وعندها تكون سلطة الجامعة سلطة وصاية محدودة ، ويكون اشرافها اشرافا غير مباشر ، وتكون الصلة قد اقتربت من تلك القائمة بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . اننا من الرأي الثاني ، ولكن النصوص الواردة حاليا في مواثيق بعض المنظمات ، قد تؤول بما يؤيد الرأي الاول .

وذا ان الشيء يمكن أن يقال في حق الجامعة العربية ، بالاطلاع على تقارير مديري المنظمات ، فلا تحدد المواثيق التي تنص على تقديم مثل هذه التقارير مآلها . هل تناقش في مجلس الجامعة ، ويصدر فيها قرارات توجيهية ، أم يكتفى بقراءتها ، واخذ العلم بها ، واقتراح توصيات عامة بشأنها ؟ ان النصوص الحالية لا تؤيد بصورة حاسمة أحد الرأيين .

كل هذا يجعل من الضروري ايجاد صيغة دستورية معينة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، تحدد لكل ما له وما عليه في اطار استراتيجية مجدية .

٢ - التداخل الوظيفي بين الوكالات العربية المتخصصة

في بداية هذه الدراسة ، عددنا ما اعتبرناه منظمات عربية متخصصة تشملها الدراسة ، وحين فعلنا ذلك ، انطلقنا من اعتبارات عدة لغوية وعلمية وعملية « ١٢ » .

متخصصة ، تستحق اوضاعها الدرس ، كما أن ممثلى المنظمات السبع عشرة الاولى «اى باستثناء مؤسسة الاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى ، باعتبارها منظمين حدين» كانوا مازالوا يحضرون اجتماعات لجنة التنسيق القائمة حتى الان فى رحاب جامعة الدول العربية كمنظمة ام تدعى ، وليس بدون سبب ، ان لها الحق فى اشراف ما على الوكالات العربية المتخصصة .

واذا كان بعض ممثلى المنظمات ، رغم حضوره اجتماعات التنسيق ، يعترض على اعتبار منظمته متخصصة لاسباب يتناولونها «كممثلة الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى» فاننا نرى استنادا للمعايير السالفة الذكر ، ان واحدة منها فقط ، هى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يمكن ان يكون وصفها التخصصى بالمعنى الدقيق للتعبير قابل للجدل . وهو على أية حال ، جدل اكاديمى اكثر من عملى ، لان ما تهتم به هذه الدراسة ، وبخاصة فى هذا الجزء منها ، هو بيان اوجه التداخل والتضارب فى الاغراض والانشطة بين المنظمات القائمة . وسيتضح بعد قليل ، ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، سواء اعتبر منظمة متخصصة علميا ام لا - ونحن نميل الى عدم اعتباره كذلك - يتداخل عمليا فى اختصاصاته ، مع اختصاصات عدد من المنظمات المتخصصة بالمعنى العلمى وبالتالى فالنفسى بينه وبين غيره من المنظمات يطرح نفسه كمسألة ملحة (١٣) .

واذا كانت نظرية الوظيفة التى تنبنى عليها المنظمات المتخصصة العالمية ، ظاهرة قديمة راسخة الجذور «باعتبارها كما نعلم اقدم حتى من عصبة الامم ١٤» فانه من المؤكد ، ان الوطن العربى استوردها كما اشرنا سابقا من نظام الامم المتحدة وفى الوقت الذى قد لا تختلف فيه النظرة العامة لدوافع النظرية الوظيفية ومشتقاتها دوليا وعربيا من حيث منح ارباب الاختصاص القبول الفصلى فى اختصاصاتهم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى بمعناه

١ - فعبارة المنظمة المتخصصة ، تعنى لغة المنظمة المنفردة بشئ ما ، او المختصة به «يقال خص فلانا بالشئ» ، فضله وأفرده له ، وتخصيص الشئ ضد تعميمه ، وتخصيص بالشئ انفراد به وعلى هذا الأساس ، درج الفقه على التمييز بين المنظمات الدولية العامة ، اى المنظمات ذات الاهداف المتعددة ، كهيئة الامم المتحدة فى النطاق العالمى وجامعة الدول العربية فى النطاق الاقليمى ، وبين المنظمات المتخصصة ، اى المنظمات ذات الاهداف المحددة او المخصصة ، كمنظمة الاغذية والزراعة F.O.W. او منظمة التنمية الزراعية العربية على سبيل المثال .

٢ - اما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان نظام الامم المتحدة «الذى استوردنا منه فى الوطن العربى ظاهرة المنظمات المتخصصة» عرف الوكالة المتخصصة على انها الوكالات المؤسسة باتفاقات حكومية ، والتى تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية ، بتبغات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بذلك من الشؤون ، ويوصل بينها وبين الامم المتحدة اتفاق خاص «م ٥٧ من الميثاق» . وواضح من هذا النص ، ان الميثاق تصور لقيام المنظمة المتخصصة شرطين رئيسيين أحدهما موضوعى والاخر شكلى . واذا كان الشرط الشكلى ، ونعنى به تكون المنظمة المتخصصة المعنية مرتبطة بالمنظمة الامم باتفاق تعاون وتنسيق ، غير متوفر فى التنظيم الدولى العربى «الا فى منظمين او ثلاث» فان الشرط الموضوعى ، ولعله الاهم ، ونعنى به تفرد المنظمة التى تقوم على معاهدة بين حكومات ، بتبغات واسعة فى احد ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة او التعليم او الصحة . الخ ، هذا الشرط الموضوعى متوفر فى مجموعة المنظمات التى عددناها فى مقدمة دراستنا .

٣ - واما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان المنظمات التسع عشرة التى عددناها ، هى المنظمات التى يتضح من تاريخ علاقتها بالجامعة العربية ، انها المعنية من قبلها كمنظمات

[١٢] انظر رأينا فى هذا منذ العام ١٩٧٠ فى التكمال الوظيفى فى العالم العربى «المرجع السابق ص ٥٩ - ٦١»

[١٤] اذا اعتبرنا الاتحاد التلغرافى العالمى [١٨٦٥] واتحاد البريد العالمى [١٨٧١] من اولى هذه المنظمات

وكانت تعرف باسم الاتحادات الدولية العامة Public International Unions انظر فى تفاصيل ذلك كتابنا التنظيم

الدولى المرجع السابق ص ٢٠ وما بعدها .

الاشمل ، فانه من غير شك ، ان الوطن العربى
تقل ظاهرة الوظيفية بقلا عشوائيا ، وبدون تعمق
او دراسة كافية تحول دون بروز مثالها ، كما
عرفها وعانى منها المجتمع الدولى ، وحاول ، وما
يزال ، علاجها» نشير هنا بصورة خاصة الى
اتجاه الامم المتحدة للحد من انشاء وكالات
متخصصة جديدة منذ نهاية الستينات من جهة ،
والى مساعى خبرائها المستمرة للتنسيق بين عمل
هذه الوكالات من جبهه ، وبينها وبين اجهزة الامم
المتحدة الاخرى من جهة ثانية « ١٥ » فالملاحظ فى
المنظمات العربية المتخصصة القائمة ، انها ليست
فقط منقولة عن نظائرها الدولية ، من حيث الشكل
العام والاهداف فحسب ، بل وحتى من حيث
البنيان التنظيمى فى بعض الحالات ، دون مراعاة
لواقع الوطن العربى ، او المحدودية العضوية فى
المنظمة العربية المناظرة للمنظمة الدولية «مثل
ذلك ، البنيان التنظيمى للمنظمة العربية للعمل ،
ومنظمة التربية والثقافة والعلوم .. الخ » .

كذلك يلاحظ ان المتخصصين العرب ، لسبب او
لاخر ، بالغوا فى انشاء المنظمات المتخصصة ،
لدرجة انهم انشأوا منظمات لا نظائر دولية حكومية
لها « مثال ذلك منظمة العلوم الادارية ، الاكاديمية
العامه للنقل البحرى ، منظمة المواصلات
والمقاييس ، واخيرا وليس آخر المؤسسة العربية
للاتصالات الفضائية » ، بل هى فى المجتمع
الدولى ، اما مؤسسات حكومية وطنية واما
مشتركة ، واما منظمات أهلية مختلطة « ١٦ » .

ولقد كان ذلك فى جزء منه على الأقل ، نتيجة
عدم وجود جهاز مركزى تمثيلى مختص ، يمحس
مشروعات انشاء المنظمات العربية ، مما أدى الى
تكاثرها وحتى توالدها ، دون تخطيط دقيق ، بكل
ما فى ذلك من بعثرة واهدار للجهد والمال العربى
« مثال ذلك ، جنوح المنظمة العربية للعلوم الادارية
لتشجيع منظمة جديدة لدواوين المحاسبة وقيام
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، فى حين
انه كان من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مشروعا
مشتركا بين الاتحاد العربى للمواصلات السلكية

واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية ،
ومجلس الطيران المدنى » . حتى أنه يمكن القول ،
ان انشاء المنظمة المتخصصة أضحي فى بعض
الاحايين غاية فى حد ذاتها ، دون النظر الى
المردود العام لهذه المنظمات ، او مدى تعاونها ، او
حتى تعارض او تداخل اهدافها .

ويتبين لكل من درس أوضاع المنظمات العربية
المتخصصة ، ونحن ، منهم ان التعاون النشط
المتسق بين هذه المنظمات ، يكاد يكون مفقودا ،
رغم تجاور مقار غالبيتها ، وان ما قد يظهر أحيانا
من صلات بينها إنما يتم عن طريق اتصالات فردية
او شخصية . حين تتوافر اسبابها ، والا فلا
اتصال . بل ليس مبالغه البتة ، التقرير بأن الفتور
والجفاء اللذين نوهنا عنهما كسمة مميزة لعلاقات
الجامعة بالمنظمات ، متوفران فيما بين هذه
المنظمات ذاتها ، ولو بصور أخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجانب السلبى من
الموضوع ، ونعنى جانب الازدواجية والتداخل فى
الاختصاصات بين المنظمات القائمة ، فاننا نجد
انفسنا امام ما يستحق التأمل فعلا .

ولو اردنا الدخول فى تفاصيل هذا التداخل
وتلك الازدواجية ، لاحتجنا لصفحات كثيرة لا نرى
انها ضرورية ، لذا فاننا سنكتفى بتقديم نماذج
واضحة لها .

من دراسة اهداف ووسائل وبرامج المنظمات
العربية المتخصصة ، يتبين لكل ذى عينين ، ان
الازدواجية والتداخل حاصلان فيما بين معظمها
بصورة او بأخرى ، وفى الوقت الذى يتعاضد فيه
هذا التداخل وتلك الازدواجية لدرجة مفرطة ،
فانهما أحيانا يظهران بصورة أقل شأنًا ، وفيما يلى
الدليل .

اولا - الازدواجية او التداخل المفرط :

يظهر هذا الازدواج او التداخل فى
الاختصاصات ، فى قصائد معينة من قطاعات
التعاون العربى المشترك ، تمثلها مجموعة من
المنظمات القائمة جنباً الى جنب .

[١٥] نشير خاصة الى تقرير الامم المتحدة رقم E/5524 وملاحقه بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٤ .

[١٦] التقرير النهائى للجنة دراسة أوضاع المنظمات ، المرجع السابق ص ٢٤ .

لان رب البيت أدري بما فيه . وخبراء التوضيف والتقييس العاملون في منظمة المواصفات والمقاييس حاليا ، يمكن ان يجدوا أماكنهم في تلك المنظمات ، بل ان ذلك يمكنهم في نظرتنا من الفصلية أكثر ، مع توحيد النفقات الادارية المستهلكة في منظمة المواصفات والمقاييس ، وهي كبيرة بالمقاييس الى نفقات البرامج .

ج - في قطاع الزراعة والبحث الزراعي : نجدنا هنا أمام منطقتين عربيتين متخصصتين ، هما المنظمة العربية للتنمية الزراعية «الأصبع» يتبعها معهد الغابات ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . وليس بخفي ان أهداف المنظمة الاولى أعم وأشمل وأبعد من أهداف المركز ، الذي قد تكون دراسته وبحوثه لازمة لقيام المشاريع التي تدير عليها المنظمة في قطاع الاراضي الجافة والقاحلة ، في حين ان مشروعات هذه الاخير «تتعدى ذلك الى غيرها من الاراضي العربية . والمقصود هنا ، ليس كما قد يتوهم بعض الناس ، إلغاء المركز أو نقل مقره أو حتى تغيير أسلوب عمله أو ملاكته الفني ، وانما المقصود هو جعل أنشطته جزءا لا يتجزأ من أنشطة المنظمة الاخرى أهدافا ، ولو في المدى البعيد ، اذا كان المقصود حقا هو دفع عجلة التنمية العربية الزراعية .

د - في القطاع المصرفي : نجدنا هنا أمام عدة هيئات أساسية هي : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، صندوق المعونة العربية للدول العربية والافريقية .

وفي حين تختص الهيئة الاولى بالسمية في الوطن العربي ، فان الهيئة الثانية أقيمت لدفع عجلة التنمية في القارة الافريقية ، توثيقا لعري الصداقة بين الوطن العربي والدول الصديقة في هذه القارة . وعلى هذا فلا تعارض أو ازدواجية بين هاتين الهيئتين .

أما صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، فاختصاصه يتجه الى أقطار الوطن العربي والقارة الافريقية معا ، مما جعله في موقف يتداخل فيه اختصاصه مع اختصاص الهيئتين السابقتين ، لان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، يقوم فعلا بتقديم المعونة

أ - في قطاع العلوم والثقافة : ثمة تداخل كبير جدا بين اختصاصات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واختصاصات المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ينصَح من مطالعة أهداف ووسائل المنطقتين ، كما أنه ثابت بشهادة مندوبيهما . وفي حالة كهذه ، يعتبر صهر أنشطة المنظمة الثانية في الاولى «باعتبارها أعم واشمل من حيث الأهداف أمرا يستحق التأمل الموضوعي ، والتفكير العلمي الصحيح . ونحن حين نقول بصهر أنشطة منظمة في أنشطة أخرى ، لا نعني أبدا إلغاء أنشطة الاولى ، أو التقليل من أهميتها ، ولكن نعني توفير الجهد والمال المهدورين بسبب ازدواج الجهاز البيروقراطي بلا سبب علمي مقنع . وإذا كنا نرى هذا في شأن المنظمة العربية للعلوم الادارية ، فانه من باب أولى ان يكون الرأي كذلك بالنسبة للادارات والفروع والمعاهد والمراكز التي تتبع الجامعة ، أو تعمل مستقلة ، اذا لم يصح على نقلها فعليا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مثال ذلك الاتحاد العلمي العربي ، المجمع الموسيقي العربي ، اتحاد الجامعات العربية ، اقتصاد ومجتمعات البحث العلمي العربية» .

ب - في قطاع الصناعة والتصنيع : نرانا هنا أمام هيئة متخصصة تابعة للجامعة «تجري حاليا محاولة تحويلها لمنظمة متخصصة» هي مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومنظمة عربية متخصصة قائمة فعليا ، وهي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . وإذا طالعنا أهداف المركز ، يتجلى لنا انه لا يمكن تحقيقها الا بتنسيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة والتجارة القائمة عليها . واذن فالتداخل بين أهداف هذا المركز الأعم ، ومنظمة المواصفات والمقاييس كبير ، لدرجة تستحق إعادة النظر في الصلة العضوية بين الهيئتين ، خاصة اذا ما تحول المركز بدوره الى منظمة متخصصة مستقلة . ولا يرد على ذلك موضوعيا ، بأن أهداف منظمة المواصفات والمقاييس ، تتعدى حدود الصناعة الى الزراعة وشواها ، لان ما أنجزته المنظمة حتى الان ، يقع في قسمه الأعظم ، في ميدان الصناعة ، حسبما تفيد بياناتها . وإذا كان لا بد من تنسيق المواصفات والمقاييس في المجالات الزراعية والعلمية والثقافية ، فقد يكون من الاولى أن تتولى ذلك المنظمات المتخصصة القائمة على هذه الأمور ، ذلك

الفنية ضمن الوطن العربى . ومن جهة أخرى ، فان اتفاقية إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تتضمن تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك ما يدعو لبقاء « الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية » الذى أنشئ عقب حرب رمضان ، كتدبير مؤقت لكسب تأييد الدول الافريقية ، التى وقفت من قضيتنا موقفا سليما .

وفى ضوء إنشاء صندوق النقد العربى ، واحتمال تداخل اختصاصاته مع اختصاصات الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، لابد من شكل من أشكال التعاون بينهما ، حتى يعتبر « كنهيهما الدوليين » هيئتين متكاملتين .

ثانيا : - الازدواجية او

التداخل القابلين للتنسيق :

هذا الشكل من الازدواجية والتداخل نفس الاختصاصات ، ظاهرة ملموسة فى مسوئيات ، وبالتالي أنشطة معظم المنظمات العربية المتخصصة . وقد رصدتها أكثر من دراسة علمية صدرت حتى الان « ١٧ » . لذلك نكتفى فيها بمثلين اثنين :

فمثلا - تتداخل نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع غيرها على النحو التالى .

١ - مع مركز التنمية الصناعية ، فى مجال المصطلحات العلمية وتوحيدها ، وفى مجال تدريب العاملين على المستوى العربى ، وفى مشكلات استخدام اللغة العربية للحاسب الالكترونى ، فى اختزان المعلومات ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٢ - مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، فى مجال توحيد المواصفات العلمية ، وفى التفتيش الدولى للوصف البلورى .

٣ - مع منظمة العمل العربية ، فى التدريب أثناء الخدمة للعاملين فى مجال التعليم ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٤ - مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مجال توحيد المصطلحات العلمية ، وفى إنشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٥ - مع اتحاد اذاعات الدول العربية فى قضايا تعزيز روح الاخاء العربى ، وتعريف شعوب العالم بواقع الامة العربية وقضاياها . . . الخ .

٦ - مع الجامعة العربية ، فى مجال مكافحة أمية النساء ، وفى مجال دراسة البيئة البشرية .

ب - تتداخل نشاطات منظمة العمل العربية مع غيرها على النحو التالى :

١ - مع الجامعة العربية « الادارة العمامة للشئون الاجتماعية والثقافية » ، لجنة خبراء الشئون الاجتماعية - لجنة خبراء التعساون العربى ، الحلقة الدراسية عن المعوقات التى تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها فى مجال العمل والانتاج . ما تفرع عن اجتماعات هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية .

٢ - مع اتحاد اذاعات العربية : برامج المرأة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، ومشروع إنشاء مؤسسة عربية فى مجال انتاج البرامج التعليمية لبثها عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية .

٣ - مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع ما ورد ذكره فى البند ١ فى ٣ سابقا .

ونحن اذ نضع امام القارئ هذين المثلين من التداخل والازدواجية القائمة او المحتملة بين المنظمات العربية والمتخصصة ، نسارع للقول بانها من النوع الذى يمكن تلافيه او الحد من أخطاره بوسائل شتى ممكنة عمليا ودستوريا ، كما سنرى فيما بعد من هذه الدراسة .

ناقنى الان لوجه التداخل بين نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية الاخرى . وفيما يلى نماذج لها ، كما تبين « للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية » من شكاوى رؤسائها التنفيذيين .

هناك على سبيل المثال لا الحصر ، تداخل بين نشاطات المجلس من جهة والمنظمة العربية للتنمية

[١٧] وخاصة دراسة الدكتور مسارع الراوى المدير العام المساعد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بعنوان « نحو تخطيط متكامل للمنظمات والوكالات المتخصصة » . . وقبلها دراسة الكاتب « التكامل الوظيفى فى العالم العربى » ص ٧٤ - ٩٠ ، وقد سجلت فى تقرير اللجنة المشار اليها ص ٢٢ وما بعدها .

كان قد ولد فعلا وبدأ ، نظريا على الأقل ، يمارس أعماله « ١٩ » . وذلك قد يعود لاحد الاسباب التالية او كلها مجتمعة : اما أن لا تكون هذه المنظمات قد نشئت فعلا ، مما يثير ضرور التنسيق بينها ، او بينها وبين الجامعة ، واما أن لا تكون الجامعة العربية قد تنبعت لضرورة مثل هذا التنسيق ، واما أن لا تكون قد تبلورت بعد فترة وجود استراتيحية واحدة للعمل العربي المشترك .

المهم أنه في شهر ديسمبر «كانون الأول» ١٩٦٩ ، وبينما كانت اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية تدرس مشروع اتفاقين بالتشاور منطمتين متخصصتين «المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للصحة» ، لغت نظري - كمبرر لهذه اللجنة في تلك الدورة ومندوب سورية فيها - امران : أولهما وجود تفاوت بين فسي الاحكام المتعلقة بالشكل الدستوري للمنظمتين دون سبب تخصصي مبرر ، وثانيهما تفاوت نصوص المشروعين في مدى صلة المنطمتين بالجامعة العربية ، مع أنهما معا منظمتان فنيقتان . ومن خلال النقاش ، تبين أن سبب التفاوت بين الحالين ، يعود لاختلاف الجهة التي تولت صياغة الافكار الاساسية لكل من المشروعين ، ونعني وزراء الصحة ووزراء الزراعة من ناحية ، ولانعدام وجود جهة مركزية تختص باكثر من الصياغة القانونية لافكار اعتبرت نهائية من ناحية أخرى . وبناء على اقتراح تقدمت به ، وافقت اللجنة القانونية على أنه لا بد من وضع حد لما لاحظناه من خلل ، وكان أن أقرت اللجنة القانونية الدائمة ، توصية « بتكليف الامانة العامة بدراسة الانظمة الاساسية للمنظمات العاملة في نطاق الجامعة ، وذلك بغية توحيد احكام هذه الانظمة ، وتنسيق وسائل تعاونها مع جامعة الدول العربية . ولها أن تستعين في ذلك بمن تراه من الخبراء ، وعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة القانونية الدائمة ، توطئة لسرخص الامر على مجلس الجامعة » . وقد وافق مجلس الجامعة على هذه

الزراعية ، ومجلس الطيران المدني والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العمل العربية من جهة أخرى .

واذن ، وبغض النظر عن التكييف القانوني والوظيفي لمجلس الوحدة الاقتصادية « ١٨ » ، لا بد من التنسيق بين نشاطاته ونشاطات المنظمات العربية المتخصصة ، للجيلولة دون استتمرار الازدواجية بينها ، وهي ازدواجية قائمة فعلا .

٣ - محاولات الضبط والربط بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

في ضوء ما عرضنا من حقائق في الاجزاء السابقة من هذه الدراسة ، يطرح السؤال التالي نفسه علينا : هل النظام الوظيفي الحالي ، بمختلف أجهزته ، وطرق عمله ، يحقق الحد المعقول بل ، نقول الحد الأدنى من متطلبات العمل العربي المشترك حاضرا ومستقبلا ؟ الجواب هو الذي لسببين رئيسيين : -

أولهما : - عدم وجود أداة للضبط والربط بين الجامعة العربية كمنظمة أم ووكالاتها المتخصصة ، أو بين هذه الأخيرة وبعضها بعضا .

وثانيهما : - كثرة هذه المنظمات المتخصصة دون تخطيط ، مما أدى - ويؤدي - إلى بعثرة الجهود ، وتداخل وازدواج النشاطات ، وما يترتب على ذلك بصورة طبيعية ، من اهدار الجهد والمال العربيين ، بدون نتائج ملموسة في ميدان العمل العربي المشترك ، اذا أريد له النجاح باكثر من مجرد البيانات المدبجة ! . فعما هي المشاومات التي جرت لتلافي النقص ، ورأب الصدع في التنظيم الوظيفي العربي ؟

يمكن القول - باطمئنان - أنه قبل نهاية عام ١٩٦٩ لم تجر أية محاولات جادة للربط بين الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة أو بين هذه الأخيرة ، رغم أن عددا كبيرا من هذه المنظمات ،

[١٨] من أجل فكرة أوسع عن نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، انظر الكتاب الصادر عن أمانته العامة « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المسكرة ، التطبيق ، الانجازات » طبعة أولى سنة ١٩٧٥ ، وخاصة ص ٢٧ - ٧٧ .

[١٩] فيها عدا الاتفاق الخاص بين الجامعة العربية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٥٢ ، انظر نصه في مجموعة المساهمات والاتفاقيات الصادرة عن الجامعة العربية ص ٩٩ وما بعدها .

التوضيحية في شهر مارس ١٩٧٠ « ٢٠ » ويتكليف الأذرع القانونية للجامعة ، أجريت الدراسة المطلوبة ، وقد وافقت عليها اللجنة القانونية الدائمة في دورتها المتعقبة في الفترة من ٢٥ يناير «كانون الثاني» وحتى ٣ فبراير «شباط» ١٩٧١ كما وافق عليها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٢ - ٢ - ١٩٧١ «٢١» ويتكليف آخر من الإدارة القانونية لجامعة الدول العربية ، أعددت مسودتين أحدهما تمثل مشروعا نموذجيا لإنشاء منظمة متخصصة ، والإخرى تمثل مشروعا نموذجيا لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة وبين المنظمات ، وقد راعت في النموذج الثاني ومترو حده ما يدخل في صلب هذه الدراسة «المبادئ» التي توصلت إليها نتيجة الدراسة الأولى «التي بنيت أصلا على تفحص عميق لنظام الأمم المتحدة والواقع العربي ، ويمكن اجمال هذه المبادئ فيما يلي : -

١ - الاعتراف بالوكالة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، بما يحقق الأغراض الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاقها الخاص ، والقرار بالتالي بحرية عملها في هذا المجال .

٢ - الاعتراف بحق جامعة الدول العربية في ميسارية رئاسة غير مباشرة على نشاط الوكالة ، عن طريق توصيات يصدرها

مجلس الجامعة إليها ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات عن الإجراءات المتخذة من قبلها ، تنفيذًا لتوصيات الجامعة .

٣ - لا تتدخل الجامعة في أعمال الوكالة ، وتنحصر توصياتها لها في التنسيق بين أعمالها وأعمال الجامعة ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ولغت نظر الوكالة إلى ما قد تسبب عنه أو تهمله من أغراض نص عليها ميثاقها .

٤ - واجب المنظمة في تقديم تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها إلى جامعة الدول العربية ، ثم دراسته والتعليق عليه من قبل لجنتها المختصة ، ثم يقدم لمجلس الجامعة بقصد إصدار توصيات فيه ، ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة .

٥ - واجب المنظمة المتخصصة في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة المجلس ، من معلومات وإحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كم المنظمة ذات أهداف عامة .

٥ - تتشاور الجامعة والوكالات المتخصصة في شتى المسائل ذات الأهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودها ، بغية تحقيق الأغراض المشتركة . ويدخل في ذلك حق كل منهما في اقتراح مواد تدرج في جدول أعمال مجالسها وهيئاتها المعنية .

٧ - تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة التمثيل في هيئاتها دون حق التصويت .

[٢٠] القرار رقم ٢٦٢١ / د ٥٣ / ج

[٢١] القرار رقم ٢٧٣٧ / د ٥٥ / ج ٢ - ١ .

[١] مناشدة الدول الأعضاء في الجامعة - والتي هي أعضاء في المنظمات المتخصصة - وحث الجمعيات أو المجالس في تلك المنظمات ، على اتخاذ قرارات تشترك وفقا لها أجهزة تلك المنظمات مع جهاز الجامعة ، في بحث توحيد أنظمتها ، وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة ، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الأمين العام للجامعة ، وعضوية مديرو رؤساء أو أعضاء (سكرتارية) المنظمات ومن يقع عليهم الاختصاص من الخبراء القانونيين وغيرهم ، وذلك بعد الحصول على الموافقة المبدئية لمجلس الجامعة وجمعيات أو مجالس المنظمات المذكورة ، على أساس وقواعد هذا التوحيد ، وذلك لتنسيق . وتحدد مهمة هذه اللجنة طبقا لما يأتي :

- ١ - في مجال توحيد الأنظمة الأساسية للمنظمات المتخصصة :
- أعداد مشروع نموذجي للمواثيق المنشئة للمنظمات المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة .
- ٢ - في مجال تنسيق التعاون بين الجامعة والمنظمات :
- أعداد مشروع نموذجي لاتفاقيات التعاون بين الجامعة وبين المنظمات .
- ٣ - أن تترشح اللجنة في البندين المتقدمين ، بالمبادئ والاسس التي اقترحتها اللجنة القانونية الدائمة في هذا الشأن .

[٢] عسرفس ما تعده اللجنة من مشروعات نموذجية ، سواء أوافق المنظمات أو اتفاقيات التعاون ، على كل من مجلس الجامعة والأجهزة التشريعية للمنظمات ، استهدافا لما يأتي :

- ١ - تعديل مواثيق إنشاء المنظمات القائمة حاليا ، كي تتواءم قدر الإمكان والمشروع النموذجي .
- ٢ - التأم المشروع النموذجي المذكور فيما يتقرر أنشاؤه مستقبلا من منظمات متخصصة .
- ٣ - تعديل اتفاقيات التعاون القائمة حاليا بين الجامعة والمنظمات ، بما يتفق والمشروع النموذجي لها .
- ٤ - التزام هذا المشروع النموذجي عند عقد هذه الاتفاقيات مستقبلا .

ذلك تفسير بنود الاتفاق ، من قبل لجنة تحكيم ثلاثية تتولى تحديد إجراءاتها ، وتبت فسي الاعتراضات المثارة حول اختصاصها .

١٤ - يتم تعديل الاتفاق بين الجامعة والوكالة المتخصصة بالرضا المتبادل ، وذلك بعد اعلان أحدهما برغبته في التعديل .

١٥ - يصبح الاتفاق نافذا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة في الوكالة المتخصصة ، ويودع الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٦ - من الممكن ان يعهد باختصاصات الجامعة الى المجلس الاقتصادي المنشأ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، شريطة تعديل وضعه الدستوري وتسليمه بالاختصاصات اللازمة .

١٧ - يبقى للجامعة الحق في ممارسة الاختصاصات الوظيفية التي لا تقع ضمن اختصاصات الوكالات ، وتأخذ الجامعة المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى حسبما تدعو الحاجة .

١٨ - عند حل الوكالة المتخصصة تؤول أموالها الى الجامعة العربية « ٢٢ » .

وفي مطلع عام ١٩٧٢ انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد المشار اليها في قرار مجلس الجامعة برئاسة الامين العام المساعد الاستاذ سليم اليافى ، وعضوية جميع الامناء والمديرين العامين للمنظمات المتخصصة « بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الذي اصر ممثله الدكتور حيدر غيبة على أن يحضر بصفته مراقبا فحسب » وقمت فيها بدور الخبير القانوني . وتمكنا بعد مناقشات مسهبة ، من التوصل الى مشروع نموذجي لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة ومنظماتها ، يعكس الخطوط العامة السابقة . وقد اتفق ممثلو الجامعة والمنظمات على عرضه على الهيئات والمجالس المختصة لإبرامه حسب الاصول القانونية في المواثيق الأساسية للجامعة ، وكل منظمة متخصصة . والحق أن مسدري المنظمات المتخصصة في ذلك الوقت ، اظهروا من التفهم « رغم التردد والحذر » ما كان يشير الى امكانية

٨ - تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة والتمثيل العربي فيها ، ويصدق مجلس الجامعة على أى اتفاق تعقده الوكالة المتخصصة مع نظيرتها الدولية . اب التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها الرئيسية ، فمن حق الجامعة وحدها ، بالتشاور مع الوكالة العربية المتخصصة .

٩ - جواز اتفاق الجامعة والوكالات المتخصصة على القيام بمشروعات مشتركة بقصد تحقيق أهداف ذات فائدة متبادلة ، وتحديد الاتفاقات شروط اسهام كل منهما في هذا النشاط وفي النفقات المالية الناجمة عنه .

١٠ - ينظر مجلس الجامعة في أية ترتيبات مالية أو متصلة بالموازنة مع الوكالات المتخصصة ويصدق عليها ، كما يدرس الموازنات الادارية لتلك الوكالات ، لكي يقدم لها توصياته بشأنها . والمقصود هنا ان يكون لمجلس الجامعة الحق في رفض التصديق في الجوانب المالية التي تسهم الجامعة فيها ، في موازنة الوكالة ، مع حقه في تقديم اقتراحات وتوصيات بشأنها فحسب ، في شأن الموازنة ككل . وحسن ممارسة مجلس الجامعة لرقابته هذه ، تقتضى أن تتقدم الوكالات المتخصصة بموازناتها للامانة العامة للجامعة في وقت مجددي من كل عام ، حتى يتم عرضها على المجلس في موعد واحد .

١١ - تضع الوكالة المتخصصة شروط استخدام موظفيها ، مراعية انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ، تجنباً للتناقض . ويمكن للطرفين الاتفاق على تبادل الموظفين الاختصاصيين عند الاقتضاء .

١٢ - يختص الامين العام لجامعة الدول العربية ونظيره في الوكالة المتخصصة ، باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة ، كل في ميدان اختصاصه ، لوضع اتفاق التعاون موضع التنفيذ .

١٣ - الى أن تقوم محكمة العدل العربية ، يتم الفصل في أى خلاف بين الجامعة والوكالات المتخصصة حول تفسير أية مسألة قانونية ، بما في

[٢٢] تراجع نصوص الاتفاق النموذجي المبني على هذه النماذج في كتابنا جامعة الدول العربية ذات المرجع ص ١٢٦ - ١٤٠ هامشي .

التوصل الى اتفاقيات تعاون وتنسيق تفي بالغرض في حدود المعطيات القائمة للطرف المعنية .
وبتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٢ « ٢٣ » أخذ مجلس الجامعة العربية علماً بما توصلت اليه لجنة التنسيق والتوحيد هذه ، وأحال الامر للسدول الاعضاء والمنظمات المعنية ، لاستطلاع رأيها النهائي في المشروع النموذجي ، كما تم الاتفاق المبدئي عليه .

ولكن فجأة تبدلت الصورة بشكل درامي ، فإذا بنا أمام موقف جديد ومختلف للجامعة ، تجلى في قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ - د ٥٨ ج ٢ الصادر في ١٢ - ٩ - ١٩٧٢ . وقد ورد في هذا القرار ما يلي :

« أولاً - اشراف مجلس الجامعة على المنظمات العربية من الناحية الفنية والمالية ، على أن تقوم الدول الاعضاء في هذه المنظمات ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ثانياً - أن تقدم كل منظمة ، تقارير دورية عن نشاطها الى مجلس الجامعة ، تتضمن ما قامت به من انجازات في مجال التعاون العربي .

ثالثاً - للامين العام للجامعة ، أن يطلب في أي وقت ، تقارير أو بيانات من هذه المنظمات .

رابعاً - أن تشكل لجنة مؤقتة . . . وتكون مهمتها تقييم أعمال هذه المنظمات ومراجعة أوضاعها من جميع الوجوه ، واقتراح ما تراه مناسباً من الوسائل التي تحقق أغراض الميثاق ، وأن تعرض مقترحاتها على مجلس الجامعة ، وتنتهي مهمتها بانتهاء عملها » .

وبتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٧٢ أصدر المجلس الاقتصادي للجامعة ، قراراً رقم ٥٦٣ - د ١٨ - ج ٢ حاول فيه التفصيل فيما جاء في قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ - د ٥٨ ، فقسم المنظمات العربية الى مجموعتين .

المجموعة « أ » ! وتضم : الاتحاد البريدي العربي ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، مجلس الطيران المدني للدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدامات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . الاكاديمية العربية للنقل

البحري ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
المجموعة « ب » » وتضم : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الشركات العربية المشتركة القائمة أو التي تنشأ بناء على قرارات من المجلس الاقتصادي .

أما بالنسبة للمنظمات المدرجة في المجموعة « أ » فقد قرر المجلس .

١ - أن تقدم كل منظمة الى المجلس الاقتصادي ، قبل شهرين من تاريخ انعقاد ، تقريراً سنوياً عن نشاطها ، يتضمن على الاخص ما اتخذته من قرارات ، وما اقامته او ترمع اقامته من مشروعات ، وذلك لدراساتها ، وأصدار ما يراه من توصيات بشأنها .

٢ - أن يحضر الامين العام أو من ينيبه ، اجتماعات المنظمات ، كما يدعوها الى الاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي ، واجتماعات مجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ، ويبلغ الامين العام ، المنظمات ، القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلسان في النواحي المتعلقة بالمنظمات .

٣ - للمجلس الاقتصادي أن يوجه توصيات الى المنظمات ، وأن يطلب منها تقديم مشورات ، وتقديم كل منظمة بياناً الى المجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات .

٤ - أن تقوم المنظمات بأحالة تقاريرها موارثاتها الى الامين العام للجامعة ، قبل اجتماع المجلس الاقتصادي بشهرين على الأقل ، حتى يتمكن من عرضها على المجلس ، مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات يراها ضرورية .

٥ - أن تتخذ المنظمات ، الاجراءات اللازمة لاتباع الاسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في الجامعة .

٦ - أن تشكل لجنة استشارية برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، وذلك لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية ، وبينها وبين سائر أجهزة الجامعة من ناحية أخرى . وتقدم اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها الى مجلس الجامعة والمجلس

موقف الجامعة ازاء منظماتها ؟ وهل نجح هذا الموقف الجديد للجامعة ازاء هذه المنظمات !

أولا : ذكرنا فيما سبق ، أن من مثالب نظرية الوظيفة عموما ، محاولة المنظمات المتخصصة ، أن تتأى عن أية رقابة مباشرة «أو حتى غير مباشرة» إذا تسنى لها ذلك « من أية منظمة عامة الاهداف ، اعتقادا منها بأنها وحدها سيدة اختصاصها ، وأن أى تدخل من جانب هذه المنظمة الأخرى ، يعتبر اغتباتا عليها ، أو بتعبير أيسر كلود « خرقا لسيادتها » .

وإذا كان هذا الوضع قائما في التنظيم الوظيفي العائى ، وأنه كذلك ، فهو قائم أيضا في التنظيم الوظيفي العربى ، بل وبصورة أكثر وضوحا ، بسبب الطابع الشخصى والمزاجى للإدارة فى كثير من الهيئات العربية !! ولقد شهدته شخصيا على الطبيعة ، حين انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد عام ١٩٧٢ فى ظل أمانة عامة للجامعة ، كان همها الأول الوصول الى تفاهم متكافئ مع المنظمات المتخصصة ، مع محاولة واضحة من جانبها ، لطبائنة هذه المنظمات وكسب ثققتها ، والبرهنة على أنها لا تريد احتواءها ، ولا تفكر فى المساس باستقلاليتها ، وأن كل مرادها هو التنسيق بين أنشطتها . ومع هذا كله ، كان موقف غالبية الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات متسما بالتردد والحذر ، ولم تتوصل اللجنة الى المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، إلا بعد جدل وأخذ ورد ، أكد بصورة حية ، أن خصوم نظرية الوظيفية عموما على حق فى هذه النقطة على الأقل .

والذى حدث بعد انتهاء اللجنة من إعداد مشروعها النموذجى ، هو أن تبدلت القيادة فى الأمانة العامة للجامعة الدول العربية ، وحاول الأمين العام الجديد ، أن ينفذ ما اعتقد أنه أسلوب أفضل للرقابة على الوكالات المتخصصة ، ونعنى الرقابة المباشرة ، وبقرارات من هيئات الجامعة . فحسب فكان أن وجد المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، مكانا له فى الملفات المنسية للجامعة ، واستعيض عنه بالقرارات التى أشرنا إليها فيما سبق . ولقد فأت الأمانة العامة للجامعة فى أسلوبها الجديد ، أنه إضافة لوهم مستنده القانونى ، كما سنلاحظ فى الجزء التالى من دراستنا ، استثار المخاوف الدفينة للمنظمات المتخصصة ، وزاد من شعورها بعدم الثقة بينها وبين الجامعة ، بل وخلق شكوكا لديها ، بأن الجامعة متجهة لاحتوائها ، وبالتالي حفرها على

الاقتصادى والمنظمات الاعضاء ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتضع نظام عملها فى لائحة يصدرها الأمين العام للجامعة .

وأما بالنسبة للمجموعة «ب» :

فتسرى فى شأنها أحكام البنود المبينة بالمادة «ثانيا» باستثناء البندين رقم «٤» ورقم «٥» . وقرر المجلس كذلك أنه عند انشاء منظمة جديدة فى نطاق العمل الاقتصادى ، يقرر المجلس الاقتصادى ادراجها ضمن إحدى المجموعتين الموضحتين فى المادة الأولى من هذا القرار «٢٣» .

وبعد أقل من عام على صدور هذين القرارين ، أقر مجلس الجامعة نظاما داخليا جديدا للأمانة العامة ، فيه مادتان خاصتان بموضوعنا .

المادة التاسعة : ١ - - تؤلف فى نطاق الجامعة ، لجنة برئاسة الأمين العام وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، تتولى متابعة الأنشطة المبذولة فى نطاق الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة والأجهزة الملحقة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها ، وتخطيط وتنظيم وتنسيق هذه الأنشطة ، وتضع اللجنة نظاما لاسلوب عملها .

٢ - يقدم الأمين العام الى المجلس والمجلس الاقتصادى ، تقريرا سنويا عن أعمال اللجنة وتوصياتها ، مشفوعا بمقترحاته لتنفيذ هذه التوصيات .

المادة العاشرة : « يتم تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وفق اتفاقات يعقدها الأمين العام بناء على موافقة المجلس » .

وواضح من استعراض هذه القرارات ، أن الاتجاه لدى الجامعة ، تبديل معها جذريا ، من مجرد القناعة بممارسة رقابة غير مباشرة بموجب اتفاقات يعقدها مع المنظمات المتخصصة على أساس فكرة التعاون والتنسيق

Cooperation & Cooperation
الرقابة الاممية ، وهو الاسلوب المنبع فى النظام الوظيفى للامم المتحدة . مع بعض الفوارق ، الى محاولة ممارسة رقابة مباشرة ، وبموجب قرارات وحيدة الطرف يصدرها مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادى ، على أساس فكرة التوجيه والمركزية

Centralization & Directed
« الرقابة الشاقولية » فماذا يا ترى كان الدافع وراء هذا التحول الذى طرأ على

الاحتفاء لخلف مواثيقها الأساسية ، للحيلولة دون قيام الجامعة بأي دور تنسيقي فعال .

ومما زاد الاشكال ، أن تغييرات أخرى حدثت في قيادات عدد من المنظمات القائمة ، وأن منظمات جديدة ولدت بعد الاتجاه الرقابي المركزي للجامعة . وكل ذلك زاد من حجم الهوة بين المنظمة الأم وأبنائها ! وبالذات بين الجامعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي تعتقد إمانته الحالية « ولها في الواقع من الرصيد في الانتاج ، ما يبرر ذلك من وجهة نظرها على الأقل » أنها أكفأ على معالجة شئون وشجون الوطن العربي الاقتصادية والاجتماعية من أية جهة أخرى ، وبالذات من جامعة الدول العربية . لذا فسان الحساسيات بين الهيئتين ، وهي لا تحتاج الى بيان ، انعكست - وتنعكس - على تصرفاتهما المتبادلة .

ثانياً ، ونرى ضوء ما تقدم ، يمكن القول - من غير تجاوز - أن أسلوب الرقابة المركزية الذي عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي سالف الذكر ، لم يؤت ثماره . لجنة التنسيق التي نص عليها النظام الداخلي للامانة العامة ، في ظل اللائحة الداخلية المتواضعة التي تعمل بموجبها ، « لجنة مجاملات » ليس أكثر . ولا أدل على ذلك ، من أن المجلس الاقتصادي بقراره رقم ٦٤١ لعام ١٩٧٥ حاول شحذ همته للعمل أكثر جدية واستمراراً ، ولكن بدون فائدة على ما يبدو . كل هذا اضطر مجلس الجامعة ، على ان يتصدى للموضوع من جديد ، وبروح جديدة ، فاستصدر قراره رقم ٢٣١٨ - د ٦٤ - ج ٣ الذي اعترف فيه انه لم يتم تنسيق وتعاون فعال بين الجامعة ومنظماتها من خلال لجنة التنسيق العتيدة . ولذا وجد ضرورة تشكيل لجنة خاصة من ممثلي بعض الدول العربية « على مستوى عال من التخصص والمسئولية » لدراسة أوضاع هذه

المنظمات وارسائها على قاعدة واضحة من التعاون والتنسيق ، وإزالة ما هو ملاحظ من تشسابه وازدواجية وتعارض ... » .

وبتاريخ ٢١ - ١٠ - ١٩٧٥ قرر المجلس تشكيل هذه اللجنة ، من مرشحين من كل من المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية العراقية ، وجمهورية مصر العربية ، وفلسطين ، والكويت . والحلول التي قدمتها هذه اللجنة وردود الفعل عليها ، هو ما يشكل محور الجدل حالياً حول مستقبل الوظيفة العربية ، سواء في هيئات الجامعة أو المنظمات المتخصصة ، لذا فهي بحاجة لوقفة تأمل عميق .

٤ - هل تحقق الحلول المطروحة وظيفية أفضل في الوطن العربي؟

اجتمعت لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ الصادر في ٢١ - ١٠ - ١٩٧٥ في دورتين أولاهما في مطلع شهر فبراير (شباط) ١٩٧٦ . والثانية في أواخر شهر يونية (حزيران) ١٩٧٦ (٢٤) . وقد حاولت اللجنة توخي الموضوعية الكاملة في دراستها ، فاتفقت على اعتماد طريقة التاني المتزن الذي « لا يشوبه تسرع من شأنه أن يفضي الى نتائج مبتسرة » ولا تقاعس من شأنه أن يزيد في مثالب ظاهرة الوظيفة التي تقوم عليها فكرة المنظمة المتخصصة ، وهي مثالب أضحت في غير حاجة للشرح ، حتى بشهادة أرباب الوظيفة في الوطن العربي ، ونعني الازدواجية بين المنظمات ، أو انعدام التعاون بينها بصورة أو بأخرى .

في ضوء الدراسات التي قامت بها اللجنة للمواثيق الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة ، والآراء التي استمعت اليها من الامانة العامة للجامعة العربية ، ومن مديري المنظمات العربية

[٢٤] فسبت اللجنة نخبة من الاخصائيين في التنظيم الدولي والعربي ، فقد مثل العراق فيها السفير عصمت الكتاني الذي شغل لفترة طويلة منصب الامين العام المساعد للأمم المتحدة لشئون المنظمات المتخصصة وسكرتير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، ومثل الكويت السفير عبد المحسن الدويسان الذي أصبح من خبراء شئون الجامعة العربية المعدودين وخاصة بصفته رئيساً للجنة المالية والإدارية الدائمة للجامعة ، ومثل تونس السفير المصنف الماي مشول الجامعة العربية في وزارة الخارجية التونسية منذ عام ١٩٦٤ ، وممثلها الدائم لديها حالياً . وكان لكاتب هذه الدراسة شرف عضويتها أيضاً عن دولة الكويت ، كما كلف في الدورتين أعداد مسودة التقرير الأولى والنهائي للجنة ، اللذين تم إقرارهما بدون أية تعديلات جوهرية

لما كان مجلس الجامعة بقراره رقم ٣٣٧٥ قد شكل لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية ؟ !

ثانياً : احياء المشروع النموذجي لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو المشروع الذي كانت قد أعدته لجنة برئاسة الأمين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة في مطلع عام ١٩٧٢ . وقد رأت اللجنة ان تستبعد هذا الحل ، على وجهته في حينه ، لانشاء من سبب ، من ذلك انه أضحي قديماً لا يتناسب مع تطلعات الجامعة كمنظمة أم ، او تطلعات المنظمات المتخصصة ، وايضا فان تبنى فكرته ، تعنى دخول الجامعة في اتفاق تعاون وتنسيق مع كل من منظماتها المتخصصة ، التي يجاوز عددها حتى الان ١٩ منظمة ، بما في ذلك من حساسيات وتعقيد .

ثالثاً : قيام مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستويات أو رتبة معينة (كرؤساء الحكومات) ، بالاشراف على المنظمات العربية المتخصصة ، بما يضمن التنسيق بين الجامعة وبينها وبين بعضها بعضاً . ولهذا الحل ميزة تحديد جهة مركزية تقوى مهمة الضبط والربط بين الجامعة ومنظماتها ، لكنه في الواقع ، يحتاج لتعديل في ميثاق الجامعة ، بما يمنح مجلسها مثل هذا الحق تجاه منظمات تحتاج بمواثيقها الدولية قبل الجامعة . ولا يخفى أن تعديل الميثاق ، حتى في هذه النقطة يحتاج لاجراءات طويلة ومعقدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان مجلس الجامعة ، مهما روعي مستوى التخصص فيه ، يبقى الجهاز السياسي للجامعة ، فقيامه والحالة هذه بالاشراف على نشاطات الوظيفية ، لا يلائم وفلسفتها اصلاً ، لذا رأت اللجنة ان تستبعده ايضاً .

رابعاً : تخويل جهة مركزية تمثيلية في الجامعة ، مهمة الضبط والربط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وبين هذه بعضها بعضاً ، انطلاقاً من فرضين أساسيين : اولهما ، ان الجامعة العربية تبقى المنظمة الأم ، التي يفترض أن تدور في فلكها كل المنظمات العربية المتخصصة ، خاصة وأن بين هذه المنظمات ، ما بينها من حساسيات وحذر . وثانيهما ، أنه وان اهتزت الثقة بين الامانات العامة للمنظمات والامانة العامة للجامعة ، فهناك ثمة اجماع على ان المنظمات ينبغي ان تتصل بالجامعة بطريقة ما . وقد وجدت اللجنة ان المجلس الاقتصادي المنشأ

المتخصصة ، وفي ضوء المحاولات السابقة والقائمة للربط بين هذه المنظمات فيما بينها أو بينها وبين الجامعة ، وفي ضوء صلاحياتها المحددة ، والتي تحول دون تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك (أي دون تعديل ميثاق الجامعة) في ضوء ذلك كله ، رأت اللجنة نفسها أمام خيارات عدة ، كحل لازمة العلاقة بين الجامعة العربية ووكالاتها بأبعادها التنظيمية .

اولاً : استمرار لجنة التنسيق المؤلفة من أمين عام الجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين في عملها (وفق اللائحة التي استقرت عليها بعد جدل طويل) بتخطيط وتنظيم وتنسيق أنشطة الجامعة والمنظمات ، كما يجري حالياً ، لكن الدراسة التي قامت بها اللجنة لمحاضر اجتماعات لجنة التنسيق هذه ، وللآراء التي استمعت اليها من ممثلي الجامعة والمنظمات ، جعلها تنتهج بأن لجنة التنسيق ربما تشكل ، في صورتها الراهنة ، الحد الأدنى لتعارف المنظمات ببعضها وبالجامعة . لكنها لا تقدم الحل الناجع لعضلة التعاون البناء بين هذه الهيئات ، لان المستند القانوني للجنة التنسيق هذه (وهو في تحليل النهائي ، نص في قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والمادة ٨ من النظام الداخلي للأمانة العامة) ليس بالمستند الكافي لاستصدار قرارات ملزمة حين يجد الجد ، وتتجاوز المجاملات الى العمل الفعّال ، ولأن لائحته الداخلية التي تعمل بها ، لا تمكن من استصدار هذه القرارات . وبالتالي فان اللجنة وان لم تعترض على استمرار لجنة التنسيق هذه الى حين أن تستبدل بها صيغة أقوى وأمتن ، إلا أنها وجدت أنه لا مسمى من ضرورة هذا الاستبدال . أما ما طرح أمام اللجنة من قبل بعض مديري المنظمات العربية (وبالذات الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية) من امكانية احلال لائحة داخلية أقوى تقوم على اساس اتفاق يبرم بين أمين عام الجامعة ، ومندراء المنظمات ، فهو اقتراح وجيه لكن يرد عليه بأن اللائحة الحالية ، تمثل الحد الاعلى الذي أمكن أن يجمع عليه مديرو المنظمات . وليس أدل على ذلك ، من انهم رفضوا مشروع لائحة أفضل ، كانت قد تقدمت به الامانة العامة للجامعة ، وكذلك مشروع لائحة أخرى قدمتها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مما يدل على استحالة الاعتماد على مجرد اتفاق بين الامانة العامة للجامعة ، ومديري المنظمات ، كسبيل سوى للتنسيق والتعاون . والحق انه لو كانت لجنة التنسيق هذه ، أدت واجبتها كما ينبغي ،

بالمادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ ، هو الجهة الأكثر مواءمة لتمثيل الجامعة كمنظمة أم ، في مهمة الضبط والربط بين المنظمات المتخصصة ، وبين هذه والجامعة ، شريطة تسليحه بالاداة الدستورية اللازمة ، بحيث يصبح بصريح العبارة « المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية » ، وبحيث يكون فعلا المجلس المختص بكل الامور غير السياسية في الجامعة ، بمرتبة تكافئ مجلس الجامعة الذي يبقى الرجوع المختص بممارسة كل الشئون السياسية والمتفرعة عنها .

وعلى هذا اقترحت اللجنة ، ان يتم تعديل نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٠ ، على النحو التالي :

١ - ينشأ في جامعة الدول العربية ، مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق اغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتصل بها ، مما نص عليه في ميثاق الجامعة ، أو هذه الاتفاقية .

ب - يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مهمة الموافقة على انشاء أية منظمة عربية متخصصة ، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها ، وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك .

والحقيقة ان اللجنة في طرحها لهذا التصور ، وتفضيلها له ، انطلقت من اعتبارات عدة .

١ - ان اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام ١٩٥٠ ، التي انشأت المجلس الاقتصادي ، اعتبرت سواء داخل الجامعة أو في الاوساط الفقهية ، تعديلا واقعيا للميثاق ، ارتضته الدول الاعضاء على (ما يمكن ان يكون فيه من غلات) ، وبالتالي فالمجلس الاقتصادي ، أصبح فعليا واحدا من هيئات الجامعة ، مختصا بالشؤون غير السياسية فيها .

٢ - ان هذا المجلس ، بالصورة التي افترضتها اللجنة ، هو الهيئة التمثيلية المركزية الأكثر ملاءمة لربط المنظمات ببعضها بعضا ، ولربط هذه بالجامعة ، نظرا لكونه يضم جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية من جهة ، ولكونه هيئة تخصصية تبتعد عن السياسة - نظريا على الأقل - من جهة أخرى . وهذا ما يجعله الاقرب لفكرة

الوظيفية ، التي تبني عليها المنظمات المتخصصة ، خاصة في ضوء مرتبة التمثيل المشترطة فيه ، أي تشكيله من الوزراء المختصين الذين يفترض أن يمثلوا قمة الوظيفية في بلادهم .

٣ - ان التعديل الذي اقترحتة اللجنة على نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي انشأت هذا المجلس ، إنما هو شكل من اشكال التحسين للتعديل القديم الذي أجرته الاتفاقية في ميثاق الجامعة ، اذ من شأنه أن يضع الامور في انصبابها ، باعطاء المجلس الاقتصادي الاسم الحقيقي له ، وعلان ما يقوم به فعلا من مهام ، وتكريس روح ونص الاتفاقية التي انشأته ، والتي لم يرد فيها ذكر لخضوع قراراته لرقابة مجلس الجامعة ، خاصة وأن التعامل عبر السنوات الماضية ، أثبت أن هذا المجلس كثيرا ما أصدر قرارات مباشرة دون عرضها على مجلس الجامعة ، فالتعديل المقترح ، والحالة هذه ، إنما هو تدوين Codification لعرف قائم ، وذلك بالإفصاح عنه بنص صريح . ثم ان تبني هذا التعديل ، اذا ما اقترن بموافقة الدول الاعضاء في الجامعة ، من شأنه أن يتجاوز شكليات وتعقيدات تعديل الميثاق في المرحلة الراهنة ، وهي هذا الموضوع بالذات .

٤ - والحكمة القانونية في اقتراح اللجنة ، تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، تكمن في أنه اذا استكمل اسباب ابرامه يعتبر ، بموجب قانون المعاهدات ، تعديلا لاحقا لمواثيق كل المنظمات العربية المتخصصة ، بما يمنح الجامعة العربية ، ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي ، سلطة التنسيق والضبط والربط ، دون حاجة لتعديل مواثيق كل هذه المنظمات ، ودون أن يشير لدى اداراتها أية حساسيات تجاه الجامعة أو أمانتها .

والواقع ان التعديل الذي اقترحتة اللجنة ، إنما انطلق من الناحية الوظيفية ، من نظرة جديدة الى هذا المجلس ، عبر عنها أحد أعضائها البارزين ، السفير عصمت الكتاني بالجملة التالية « المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ » . فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ، سيتولى رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي ، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، تاركا ، مهمة التنفيذ لاجهزة الجامعة المختصة والمنظمات المتخصصة ، كل في الإطار الخاص به . كذلك سيتولى النظر في انشاء أية

الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لكي يكون جهازا فعالا ومواكبا للنشاطات العربية المشتركة في الميدان غير السياسي .

ب - ان تكون قرارات المجلس نهائية دون حاجة لغرضها على مجلس الجامعة ، والحقيقة ان عرض قرارات المجلس الاقتصادي على مجلس الجامعة (وهو ما يتم حاليا في بعض الاحيان) ، لا يجد مستندا قانونيا له في النصوص الدستورية النافذة ، وانما هو عرف درجت عليه الجامعة العربية في بعض الحالات .

ج - ان تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية الاعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت .

د - ان يتولى المجلس مهمة رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، وأن يتابع تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، مع تقويمها في كل مرحلة . وهذه المتابعة والتقويم ، لا تجعل من المجلس هيئة مركزية في مرحلة التنفيذ ، كما قد يتوهم ، وانما تجعل منه هيئة تنسيق ورقابة افقية ، تحقيقا لمبدأ لم يفارق اللجنة ، وهو انه لا بد من جعل دور الهيئة المركزية المتمثلة في النطاق العربي ، اقوى من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نظام الامم المتحدة ، على اساس جعل العمل العربي المشترك ، فعلا وليس قولاً ، عملا يتجاوب مع التطلعات القومية للامة العربية ، في حدود المعطيات الراهنة ، وخاصة السياسية منها .

هـ - تنبثق عن المجلس لجان من خبراء الدول في المواد المعروضة على كل دورة ، تتولى دراسة هذه المواد ، وتقديم للمجلس توصيات بشأنها ، وبذا يكون المجلس مختصا وتخصصيا في ذات الوقت .

و - ان تتولى أجهزة الامانة العامة للجامعة (بعد تطويرها وتحسين ملاكاتها) بمهمة السكرتارية للمجلس ، بحيث لا يعمل في عزلة عن بقية هيئات الجامعة ، لتحقيق تنظيم متكامل ، وبحيث لا تخلق أجهزة جديدة عانت من مثلها الجامعة ما عانت من تشتت الجهد والازدواجية التي لا مبرر لها .

منظمة عربية جديدة ، وكذا التنسيق بين المنظمات القائمة من مرحلة رسم البرامج ، الى انتهاء تنفيذها ، مع تقويمها في كل مرحلة .

وفي ضوء الدور الرئيسي الذي سيلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار اختصاصاته الجديدة ، لا بد من تعديل جوهري في هيكله الدستوري ، وطريقة ادائه لعمله ، وذلك سواء من حيث مستوى التمثيل فيه ، او من حيث صلاحياته ، او من حيث ادوار انعقاده ، او من حيث الزامية قراراته ، او من حيث الاغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات . . الخ . كما انه لا بد كذلك من دراسة علاقته بمجلس الجامعة الذي مازال ، من الناحية الدستورية ، يمثل قمة الهرم في بنيان الجامعة العربية . واخيرا وليس آخرا ، لا بد من دراسة تعامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات المتخصصة في ضوء صلاحيته ازاءها

ولقد درست اللجنة هذه الجوانب جميعها في دورتها الثانية وتوصلت الى مجموعة من القناعات يمكن تفريعها كما يلي (٢٥) :

تعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي :

اذا كان النص المقترح لتعديل المادة (٨) من ميثاق انشاء هذا المجلس ، يحقق التعديل المطلوب في البنيان الدستوري له في نقطتين هامتين هما : مستوى التمثيل فيه ، وصلاحياته ، فمن حيث الاصرار على كون مستوى التمثيل فيه للوزراء المختصين ، أي وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع ، ومن حيث اختصاصاته بالنظر في كل ما يتعلق بتنفيذ اهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، فانه لا بد من اعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس ، تحقيقا للمطلوب فيما عدا ذلك . وقد اقترحت اللجنة اخذ البادىء التالية بعين الاعتبار ، عند وضع نظام داخلي جديد للمجلس ، تمشيا مع دوره المركزي الجديد ، وتنظيما لطريقة عمله على الشكل الامثل :

١ - ان يعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل خلال السنة ، على مستوى وزراء الخدمات

العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية :

واضح من نص التعديل المقترح للمادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، انه سيصبح للجامعة العربية ، جهاز مركزي يشرف على كل أوجه التعاون العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة (الذي ليس كما توهم بعضهم هيئة جديدة تقترحها اللجنة) ، بل هو صورة منقحة واضحة المعالم والاختصاص لهيئة قائمة حالياً باسم المجلس الاقتصادي .

وهذا الوضع الجديد ، يطرح مسألة التنسيق بين مجلس الجامعة من جهة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة من جهة أخرى ، مادام سيعملان على قدم المساواة ، كل في مجاله ، مع القارق في مستوى التمثيل ، من حيث اشتراط كونه على مستوى الوزراء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهو امر لا تحتمسه نصوص ميثاق الجامعة النافذة بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبل الدخول في هذا الجانب الهام من الموضوع ، لابد من التركيز على الملاحظات التالية ، وهي ملاحظات اوصت ببعضها اللجنة ، وتبناها مجلس الجامعة في دورته الخامسة والستين :

١ - ضرورة وجود تنسيق على المستوى الوطني ، بمعنى ان يكون لكل دولة من الدول الاعضاء ، موقف شمولي متنسق امام جميع الهيئات في الجامعة والمنظمات ، وبالتالي ضرورة قيام جهاز مركزي واحد ، تحدده المراجع الدستورية في كل قطر عربي ، يتولى تسويد مواقف هذا القطر ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة ، للحيلولة دون أي تفاوت أو تعارض في هذه المواقف ، وهو ما يحصل حالياً في العديد من الحالات .

٢ - ضرورة كون تمثيل الدول في الهيئات والمنظمات على المستوى المطلوب من ناحية الدرجة والتخصص معاً ، وهذا امر غير واقع حالياً بكل أسف في العديد من المجالات ، كما شكا من ذلك عدد لا بأس به من مديري المنظمات المتخصصة . ولو استمر هذا الامر كما هو ، فلا بد ان نتساءل : أين أصبح مبدأ الوظيفية أو التخصص الذي تبنى عليه فكرة المنظمة المتخصصة أصلاً ؟

٣ - ضرورة وجود الامانة العامة للجامعة في

المجلسين ، بجهاز كفاء ويقتض ، ليتولى مهمة التنسيق بمعناه الأشمل بينهما . فمثل هذا الدور للامانة العامة ، يشكل صمام أمان لا غنى عنه في أي تصور من تصورات التنسيق بين المجلسين .

في ضوء هذه الملاحظات المبدئية ، وجدت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية نفسها أمام احتمالات متعددة :

الاحتمال الاول : وبموجبه يعتبر التنسيق بين المجلسين امراً مسلماً به ، دونما حاجة لحل لسببين اثنين : ١ - أن التنسيق على المستوى الوطني قائم (أو يفترض أنه قائم) - اشتراط وجود وزراء الخارجية ، أو من ينوب عنهم ، في عضوية وفد كل دولة لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي . والحق ان هذا الاحتمال سليم ، اذا تحقق سبباه بالجديّة المتصورة .

لكننا ونحن في دور التخطيط المستقبلي لحسن قيام هذا العمل المشترك بدوره المطلوب ، لا يمكن أن نترك الامور للظروف وحدها .

الاحتمال الثاني : وبموجبه يتولى مؤتمر القمة العربي (حتى ولو لم يصبح هيئة دائمة) رسم الاستراتيجية العامة للوطن العربي ، بشسقيتها السياسي وغير السياسي ، ويتابعها كل مجلس حسب اختصاصاته . وعند حدوث أي اشكال ، يحتكم الى مؤتمر القمة في دور انعقاده التالي . ولعل هذا الاحتمال معقول في شقه الاول ، لكنه صعب في شقه الثاني ، مادام مؤتمر القمة لم يصبح دورياً ، أو يعطى صفة قمة الهرم في بنيان الجامعة بشكل دستوري .

الاحتمال الثالث : ويقضي بأن يعمل كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن اختصاصاته المحددة في النصوص ، على أن يبقى مجلس الجامعة قمة الهرم في البنيان التنظيمي للجامعة ، مع احترام تخصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا يقضي بأن يقوم هذا الأخير كل عام ، بتقديم تقرير سنوي لمجلس الجامعة ، طالباً اذا وجد ذلك مناسباً ، موافقته على ما يعتقد أنها قرارات يغلب عليها الطابع السياسي ، أما فيما عدا ذلك ، فتتصرف مهمة مجلس الجامعة ، في ابداء ملاحظات وتوصيات عامة على التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

واللجنة اذ رجحت هذا الحل ، لم تكن غافلة عما قد يثار عليه من نقد بالنسبة للتفاوت المحتمل

٢ - تلافى الازدواجية فى العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، أو بين هذه المنظمات ، وذلك بالتعاون الايجابى ، والتنسيق الافقى المحدد بينها ، على أساس هو أقرب للتعاون والتنسيق منه الى التوجيه المركزى .

٣ - المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربى ، باعطاء الجامعة ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة فى فلكها ، وبصورة خاصة ، للحد من جموح هذه المنظمات نحو الاستقلالية ، وعدم التعاون النمطى البناء ، وهذا المبدأ بالذات ، يفترض ان يكون مرنار قابلا لاولئك الذين يصرون على ضرورة أخذ الصفة القومية للتنظيم العربى ككل كعامل رئيسى فى أى تحسين لاوجه عمله . ولتحقيق ذلك ، وجدت اللجنة ما يلى :

١ - دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى انشاء منظمات متخصصة جديدة :

مع عدم انكار أهمية الاراء التى يبديها المتخصصون العرب فى شتى المجالات ، والتى هى من العوامل الفعالة وراء انشاء المزيد من المنظمات ، بصورة أضحت تدعو للقلق والتساؤل ، فإن من الواجب تسجيل اتجاه هؤلاء المتخصصين للتركيز على مجالات اختصاصهم ، دون النظر بجدية الى الدور الذى يمكن أو يجب ان يكون للمنظمة الجديدة فى اطار العمل العربى المشترك ، فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فهم يقترحون انشاء منظمة فنية ، دون أن يأخذوا فى حسابهم ، ما هو موجود فعلا من منظمات تتضارب اختصاصاتها مع اختصاص المنظمة الجديدة . كما أنهم يغالون أحيانا فى النظرة المتخصصة ، لدرجة تحملهم على اقتراح انشاء منظمة جديدة ، قد لا تكون ضرورية أو أساسية لفعالية تخصصهم . ونظرا لعدم تخصص مجلس الجامعة (بسبب طابعه السياسى الغالب) فإن كثيرا من مشاريع انشاء هذه المنظمات ، تمر عليه دون ايلائها ، تستحق من تمحيص ودرس ، فإذا بنا أمام منظمة جديدة ، سرعان ما ينمو عودها الادارى (دون أن تنشط وظيفيا كما يجب) وتتذرع بسيادتها واستقلاليتها ، حتى أمام الهيئات التى ساعدت على انشائها ، مما يؤدى بالضرورة الى :
١ - ضياع ميزة الوظيفة التى تبنى عليها المنظمة الجديدة أساسا .

فى مستوى تمثيل بين المجلسين كما سلفت ، لكنها كانت مضطرة لقبوله ، باعتبار أن صلاحيتها محدودة بالنصوص القائمة وهى ، تكرارا يجعل من مجلس الجامعة أعلى سلطة دستورية فيها ، ما لم يعدل الميثاق . لكن اللجنة انطلقت من الامل فى أن يكون مستوى تمثيل الدول فى مجلس الجامعة لدى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (على الأقل) بشكل يستبعد أية حساسيات ، ويحقق نجاح النهج المقترح للعمل العربى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك راعت اللجنة ، انه بموجب نصوص الميثاق (المادتان ١٣ ١٦) يختص مجلس الجامعة دون سواه ، باقرار موازنة الجامعة لذا فإنها اقترحت ان يقدم الأمين العام تقريرا سنويا لهذا المجلس ، يتضمن ما قد يترتب على قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أعباء مالية فى موازنة الجامعة ، حتى يتم اقرارها من قبل مجلس الجامعة .

كيفية التعامل بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات العربية المتخصصة :

إذا كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى صورته المقترحة ، سيكون الجهة المركزية التمثيلية التى توافق على انشاء أية منظمة عربية متخصصة جديدة ، وتتابع قيام المنظمات الحسالية بمهامها المبينة فى موثيقها الأساسية ، فإن ذلك يطرح على بساط البحث ، الكيفية التى سيمارس المجلس الاقتصادى والاجتماعى مهامه هذه ، بشكل يحقق الغرض من اسناد هذه المهام اليه بالصورة الامثل .

وقبل الدخول فى التفاصيل ، لابد من التوكيد على مبادئ ثلاثة ، رأت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية ، أنها تشكل العمود الفقرى لهذه الكيفية :

١ - السماح للوظيفية كمنهج عمل فى التنظيم العربى ، بايتاء ثمارها ، وذلك بتمكين المنظمات المتخصصة من حرية العمل والتصرف فى مجال اختصاصها الدقيق ، ولكن ضمن اطار السياسة العامة للتعاون العربى ، كما يرسمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بالتشاور مع هذه المنظمات .

ب خلق اضطراب فى صورة العمل العربى المشترك ، الذى يفترض أن تبقى خدمته هى الغاية .

وهنا يبرز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى (وبخاصة عن طريق لجانه المتخصصة) . فعلى هذا المجلس أن يمحس بموضوعة وشمولية ، جدوى اقامة المنظمة الجديدة من عدمها ، فان وجد أن المنظمة المقترحة ضرورية فعلا ، وانها لا تتعارض أو تزدوج صلاحياتها ، مع ما هو قائم من هيئات ومنظمات ، أقرها وأوصى بها ، والا أوصى بعدم ضرورتها ، أو قدم لأربابها الراى فى شكلها ومهامها ، بحيث تعدل لتتلاءم مع الحاجة الفعلية

والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، إذ يقوم بهذه المهمة ، لا يعتدى على اختصاص المتخصصين (فهو هيئة تخصصية فى حد ذاته) ، وإنما يضع الأمور فى انصبغتها ، فيحقق بذلك الانسجام اللازم بين ما هو قائم ، وما يقترح أن يقوم .

٢ - دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى متابعة قيام المنظمات المتخصصة بعملها :

رات اللجنة هنا ، أن يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفق الخطوط العامة التالية ، التى يضح أن يتضمنها قرار يصدره ، مادام التعديل المقترح يمنحه السلطة الدستورية فى متابعة نشاطات المنظمات المتخصصة :

١ - الاعتراف بكل منظمة كهيئة متخصصة فى مجال عملها ، بما يحقق الأغراض الواردة فى ميثاق الجامعة العربية ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وميثاقها الخاص ، وبالتالي الاقرار لها بحرية العمل فى هذا المجال ، وفق خطة العامة التى يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٢ - الاعتراف بحق الجامعة العربية (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) فى متابعة نشاط الوكالة ، عن طريق توجيهات يصدرها المجلس ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات دقيقة عن الاجراءات المتخذة من قبلها حول هذه التوجيهات .

٣ - تنصب توجيهات الجامعة (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) على التنسيق بين أعمالها وأعمال الوكالات ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، وبوت نظر

الوكالات الى أى ازدواج محتمل ، وكذلك الى ما قد تسبب عنه أو تهمله من اغراض نص عليها ميثاقها ، أو تكليف الوكالة القيام بمهام تدخل فى الاطار العام لاختصاصها ، ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ، مادامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربى المشترك .

٤ - قيام المنظمة المتخصصة ، بتقديم تقرير سنوى عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، بقصد اصدار توجيهاته فيها ، ضمن الحدود الواردة فى الفقرة السابقة . ولا بد أن تتضمن التقارير السنوية للوكالات المتخصصة ، بيانات وافية عن النشاطات المبذولة من قبلها ، والنشاطات والمشروعات القائمة والمستقبلية ، مع بيان بأفضليتها مرفقة بأسبابها ونفقاتها التقريبية . وكذلك لا بد أن يقدم الأمين العام للجامعة ، تقريراً سنوياً يبين فيه النشاطات المبذولة من قبل ادارات الامانة العامة غير السياسية القائمة والمستقبلية ، مع تقديرات مبدئية لحجمها ودوافعها والعاملين عليها من فنيين واداريين .

٥ - واجب المنظمة المتخصصة ، فى تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة مجلسها ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمظنة أم ذات أهداف عامة وشاملة .

٦ - تتشاور الجامعة والمنظمة المتخصصة ، بشأن كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاهداف المشتركة . ويدخل فى ذلك ، حق كل منهما فى اقتراح مواد تدرج بجداول أعمال مجالس وهيئات أخرى (يقتصر حق المنظمة على طلب ادراج مواد بجداول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى) .

٧ - تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة ، التمثيل فى هيئاتها المعنية ، فيدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة ، الوكالة لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعماله أو أعمال لجانه ، وتدعو الوكالة الجامعة ، لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعمال هيئاتها . وذات الشيء ينطبق على تبادل التمثيل بين الوكالات المتخصصة .

ولا بد أن يفهم مبدأ التبادل فى التمثيل وللمعلومات بمفهومه الواسع الايجابى ، فالقصد من تبادل التمثيل ، ليس مجرد المشاركة فى الاجتماعات شكلياً ، بل طرح وجهات النظر المتقابلة ، حتى تكتمل الصورة لدى كل الاطراف ،

المبادرة لإنشاء ما يلزم من وكالات أخرى ، حسبما تدعو إليه حاجات التعاون العربي .

وأصبح من هذه الخطوط العامة المقترحة (وهي ليست بالضرورة جامعة مانعة) أنها تجعل العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة ، أقرب مما تكون لاسلوب اللامركزية منها لاسلوب المركزية في التنفيذ ، وذلك في قناعتنا أقرب لمنطق الأشياء وواقع الأمور . أنه أقرب لمنطق الأشياء ، لأن اسلوب اللامركزية في التنفيذ ، هو أكثر انسجاماً من حيث المبدأ مع النظرية الوظيفية ، التي تبنى عليها فلسفة المنظمات المتخصصة . أما أنه أقرب للواقع ، فلأن المنظمات المتخصصة التي يراد ربطها بالجامعة ، منظمات قائمة فعلاً بمواثيقها وأغراضها وهيئاتها وإدارتها . ولن يكون من السهل أو الحكمة ، تحويلها إلى هيئات تابعة أو شبيهة تابعة للجامعة العربية ، خاصة وأن الاتجاه (في لجنة الخبراء ، وبالتالي في مجلس الجامعة العربية والدول الأعضاء) يميل للحفاظ عليها كمنظمات متخصصة .

على أن اسلوب اللامركزية في التنفيذ ، الذي اقترحتة اللجنة لتحديد طبيعة العلاقة الدستورية بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، يتلانى في رأينا ، مشكلة التنسيق الأمثل للبحث ، الذي قد يؤخذ حجة على اللامركزية المطلقة ، دون أن يستبدل به اسلوب التنسيق الشاقولي المطلق ، الذي يؤخذ حجة على المركزية . فلتقد جعلت الجامعة (ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي) مركزاً فعالاً لتنسيق أعمال الوكالات العربية ، وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة ، بشكل يجعل من الجامعة ، موجهة ومتابعة لهذه الاعمال ، حيث تجدى المتابعة ، في منع الازدواج ، وشيوع المسؤوليات ، ودفع عجلة التعاون الى الامام دون أن تضل المتابعة هذه الى حد الاشراف المباشر على الدقائق والتفاصيل ، أو التدخل فيها هو أصلاً من مميزات المنظمة الدولية ، كشخص دولي كامل الشخصية القانونية . فمثل هذه الاشكال من الرقابة والتدخل ليست ، في نظرنا ، لازمة لانجاح مبدأ الوظيفية ، ولا هي ضرورية للحفاظ على مبدأ الوحدة في التنظيم الاقليمي العربي .

يبقى أن نحاول معالجة مسألة أخيرة على جانب كبير من الاهمية ، ونعني بها الاجراءات المقترحة - لوضع العلاقة بين الجامعة ووكالاتها في

عن كل موضوع يهم المصلحة المشتركة . وكذلك فإن تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات بين الجامعة والوكالات ، أو بين هذه الاخيرة ، ينبغي أن يتم بدون حدود ، فذلك شرط لا محيص عنه لجدوى العمل العربي المشترك .

٨ - تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة لها ، ومسألة التمثيل العربي بينها الذي يتبقى من حق الوكالة ، على أن يصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أي اتفاق تنظيمي تعقده الوكالة المتخصصة العربية مع نظيرتها الدولية ، كشرط لازم لنفاذه (وذلك تحقيقاً لوحدة استراتيجية العمل العربي أمام العالم الخارجي) . أما التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وفروعها ، فيبقى من حق الجامعة العربية وحدها ، وذلك بالتشاور مع الوكالات العربية المتخصصة المعنية .

٩ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أن يدعو الوكالات المتخصصة ، للاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة ، بقصد تحقيق أهداف ذات نفع ملحوظ على العمل العربي المشترك . وتحدد الاتفاقات المشار إليها ، شروط اسهام كل جهة في هذا النشاط ، وفي النفقات المالية الناجمة عنه . مثل هذه المشروعات المشتركة ، قائمة على المستوى الدولي ، فمن باب أولى ، أن تقوم على المستوى القومي العربي ، إذا لم نقل أن تقوم بصورة أقوى وأمتن . كذلك يراعى المجلس ، أن لا تلجأ وكالة عربية متخصصة الى خبراء أو بيوت خبرة اجنبية ، مادام الحصول على الخبرة المطلوبة ، يمكناً عن طريق الوكالات أو المؤسسات العربية الأخرى ، إذ الملاحظ ، مع الاسف ، أن بعض المنظمات ، تلجأ أحياناً الى بيوت خبرة اجنبية ، رغم وجود الخبرة المطلوبة عربياً (مثال ذلك لجوء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الى الخبرة الاجنبية ، مقتصرًا على عدد محدود جداً من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، في مشروع أقيم في دولة مقر هذه الاخيرة) .

١٠ - ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في موازنة الوكالات المتخصصة ، ويقدم لها توجيهاته بشأنها . ويستحسن لهذا الغرض ، أن توحد الوكالات مواعيد نفاذ موازنتها .

١١ - ينبغي للجامعة العربية ، الحق في ممارسة الاختصاصات الوظيفية التي لا تقع ضمن اختصاص إحدى الوكالات المتخصصة ، وتأخذ الجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

موضعها الصحيح ، وفق الخطوط العامة التي سلفت الإشارة إليها ، وفي هذا المجال ، أوصت لجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية بما يلي :

١ - تشكل لجنة للتنسيق تسمى « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية » والتسمية هنا مقصود منها ، تأكيد دور الجامعة في التخطيط والمتابعة ، وتضم هذه اللجنة الأمين العام للجامعة العربية (رئيساً) والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة شخصياً ، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتنولي الامانة العامة للجامعة ، مهمة سكرتارية اللجنة ، ممثلة في ادارة المنظمات فيها .

٢ - تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية ، مع حق المجلس أو الأمين العام للجامعة في دعوتها لاجتماعات استثنائية ، ويفضل أن تكون اجتماعات هذه اللجنة قبل مواعيد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفترة مناسبة ، حتى يتسنى لها تقديم توصياتها للمجلس ، بصورة تسمح له بمناقشتها والبت فيها .

ج - تعد لجنة التنسيق المشروع الاولى للخطط العامة المتكاملة للوكالات ، وبزمامج العمل العربي المشترك من خلالها ، تمهيدا لفرصه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لقراره .

د - تنظر لجنة التنسيق في كل ما يحيله اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من امور تتعلق بصلاحياته ، في شأن العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ، أو بين هذه الأخيرة ، وتقدم توصياتها له حولها ، كما تنظر اللجنة في كل ما قد يثيره أحد أعضائها من أمور أخرى ، وترفع فيها توصيات للمجلس .

هـ - تتفرغ عن اللجنة ، لجان في القطاعات المختلفة ، تتألف من ممثلين عن الإدارات المعنية في الجامعة والوكالات ، كلما دعت الحاجة اليها ، وذلك بقصد تحقيق التنسيق ، وتجنب الازدواجية ، وتداخل الاختصاصات في أعمال الجامعة والوكالات أو الوكالات فيما بينها ، وترفع توصياتها إلى لجنة التنسيق .

و - تقوم لجنة التنسيق ، بدراسة شروط استخدام العاملين في الجامعة والوكالات المتخصصة ، واللوائح الادارية والمالية الخاصة بذلك ، بغية تحقيق الانسجام المرغوب وتجنباً للتنافس بينها ما أمكن ذلك .

ز - قد يرى المجلس ، لحسن قيامه بأعماله ، تخصيص إحدى دوراته السنوية ، لبحث تقرير لجنة التنسيق ، والتقارير السنوية المقدمة من ..

الأمين العام للجامعة والوكالات المتخصصة ، على أن يقوم الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات ، بتقديم تقاريرهم شخصياً ، أو المشاركة في مناقشتها من قبل المجلس .

بقي أن نتساءل عن امكانية التضارب المحتمل في مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد تدارست لجنة أوضاع المنظمات العربية في هذا الموضوع ملياً ، وخاصة في ضوء المذكرات والدراسات المسهبة التي تقدمت بها الامانة العامة للمجلس الثاني ، حول تصوراتها لاستراتيجية العمل العربي المشترك ، لكنها رأت في النهاية ، أن لا تدخل في مقترحاتها أية حلول أو آراء في الموضوع لسببين رئيسيين .

أولهما : ان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بعد (١٣ دولة عربية حتى اعداد هذه الدراسة) ، وبالتالي فهي لا تستطيع حسب اختصاصها : ان تتكهن بما سيكون مستقبلاً .

وثانيهما : ولعله الأهم ، أنه حتى ولو اكتملت العضوية العربية في مجلس الوحدة الاقتصادية ، فإن التنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادي ، أو حلول أحدهما محل الآخر ، يبقى امراً يتعلق بالسياسة العربية العليا ، ونعني بذلك ما اذا كانت الدول العربية ستسعى في العمل العربي المشترك ، منطلقاً من مجرد التعاون بين السيادة ، أم تخطي ذلك إلى تجاوز هذه السيادة في وحدة اقتصادية واجتماعية . ان ذلك وحده ، في الحقيقة ، سيقدر بقاء المجلسين مع التنسيق بينهما ، أو زوال أحدهما ليحل الآخر محله ، مع كل ما يؤديه ذلك الزوال من نتائج على هياكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم في الوطن العربي .

وقد أحيل التقرير النهائي للجنة بحث أوضاع المنظمات العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية ، فدرسه في دورته السادسة والستين ، وأرجأ البت فيه إلى الدورة التالية ، انتظاراً لردود أفعال الدول الأعضاء والمنظمات العربية عليه ، وعهد إلى اللجنة ، بيان رأيها فيما يرد من البيانات التي تصلها حتى ٣١ - ١ - ١٩٧٧ لكن المجلس أكد قراره المتخذ في الدورة الخامسة والستين بناء على توصية اللجنة بإيقاف انشاء أية منظمة متخصصة جديدة ، أو ادخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة ، ريثما يبت في جوهر الموضوع

اثنين : أولهما تفاوت العضوية بين المجلسين ، من حيث أن كل الدول الراغبة في التكامل ، ماضية في طريق التعاون أيضا ، والعكس ليس صحيحا ، بدليل عدم انضمام جميع الدول العربية للمجلس الذي يعبر عن التكامل . وثانيهما : وبالتالي فإن تنتهى حدود التكامل ، ويكتفى بالتعاون بحسب .

تلك هي المسألة ، وهي مسألة لا بد من حسمها بالإرادة السياسية للدول المعنية أولا وقبل كل شيء ، وبعد ذلك لا بد لها من تبني قانونية واضحة ، تحدد ما لهذا المجلس وما لذلك ، فالنصوص القائمة حاليا مثلا ، لا يمكن أن تفسر على أن اختصاص المجلس الاقتصادي ، يتحصص في شؤون السياسة الاقتصادية العربية الدولية ، وأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتفرغ لشؤون التكامل الاقتصادي العربي .

ثانيا : أن تفضل جميع الدول العربية الأعضاء ، أسلوب التعاون على أسلوب التكامل . وفي حالة كهذه ، لا بد أن ينحصر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، إذا لم نقل يزول (لا سمح الله) ليحل محله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيورته المنقحة ، بحيث تدور المنظمات العربية المتخصصة كلها في فلكه ، كمثل الجامعة العربية ووفق آلية Mechanism وضعت اللجنة شكلا معينا لها قابلا للنقاش والتفكير البناء ، بكل ما في الكلمة من معنى . ونحن إذ نطرح هذا الخيار ، لا يعني أننا نحيد بحال من الأحوال ، فليس من عربي واع ، يرضى أن ترجع الدول العربية عن خطوات وحدوية تستحق ، رغم ما في ميثاقها من شغرات ، كسل تأييد . وليس مرة أخرى ، ليس كاتب هذه الدراسة ، ولا أعضاء لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، ولا الأمين العام للجامعة الدول العربية ، ولا الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ، يملكون البت في هذا الأمر . إنها مرة أخرى ، الإرادة السياسية ، والتطلعات القومية للدول العربية .

ثالثا : أن تفضل جميع الدول العربية الأعضاء ، أسلوب التكامل على أسلوب التعاون ، وفي حالة كهذه ، لا بد أن يزول المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ليحل محله مجلس الوحدة الاقتصادية ، ولا يعود للمنظمات المتخصصة ، الدور الذي تمارسه الآن كمنظمات تعاون ، بل تصبح هيئات ملحقة ، إذا لم نقل إدارات متخصصة في منظمة فدرالية ، تعمل لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية عربية ، بسلطات تلقائية

(وهذا في حد ذاته ، يعتبر في نظري انجازا مرحليا مطلوبا) وكان المجلس في الدورة ذاتها ، قد أوصى الدول الأعضاء ، بدراسة تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، على النحو الذي اقترحتة اللجنة وفي الفترة الواقعة بين ٢١ - ٣ - ١٩٧٦ ومطلع عام ١٩٧٧ كانت ثلاث دول عربية (غير السبع المثلة في لجنة الخبراء) قد وافقت على هذا التعديل ، وهي سوريا والسودان ومصر العربية ، في حين لم تعترض على مبدأ التعديل رسميا ، في علمنا ، أية دولة عربية . ومع هذا سيمضي وقت ليس بالقصير ، حتى تتضح الصورة التي سيؤول إليها هذا الموضوع من حيث الجوهر . ومن يدري فقد نعود فيه من حيث بدأنا ، أو قد يجد تقرير اللجنة محلا له في أحد ملفات الجامعة ، انتظارا لفورة أخرى ، ولن يكون ذلك غريبا ، لمن الف العمل في مجال العمل العربي !!

خاتمة

الظاهر أن التعليل الثاني لموقف لجنة دراسة أوضاع المنظمات ازاء التضارب المحتمل بين مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، اثار لبسا في بعض الاوساط فتصور بعضهم ان اللجنة تضع الدول العربية امام « خيار رهيب بين ان تحتفظ بسيادتها اذا اختارت التعاون ، أو ان تضحي بهذه السيادات اذا اختارت الوحدة . وهذا الفهم ، في تقديرى ، لا محل له ، لو ان التصورات التي تراعت للجنة في هذا الصدد ، وهي للحقيقة ثلاثة تصورات وليست تصورين ، درست بالعناية والموضوعية اللازمين . ان من أبعديات العمل التنظيمي ، أنه لا يمكن وصف الدواء قبل تشخيص الداء . وهذا التشخيص لا يكون الا بالرؤيا الموضوعية الواضحة ، أما التصورات التي تراعت للجنة في شأن المجلسين العتيسدين ، فهي في تقديرى كما يلي :

أولا : ان تستمر الدول العربية ، كما هي الان ، تنهج أسلوبين متوازيين في العمل العربي المشترك ، أحدهما أسلوب التعاون ، الذي يمثله حاليا المجلس الاقتصادي والذي سيمثله لو أخذ برأى اللجنة ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي . وثانيهما أسلوب التكامل الذي يمثله مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وفي حالة كهذه ، لا بد من تنسيق بين المجلسين ، يأخذ في الاعتبار عاملين

فوقومية Super National لا يحد منها شرط « مراعاة الأصول الدستورية » في الاقطار الاعضاء . ونحن اذا طرح هذا الخيار ، ونأمل ان نراه حقيقة واقعة ، لا نملك الا ان نتساءل ليس تقريره مرتبطا بالارادة السياسية والتطلعات القومية للدول العربية ذاتها ؟

واذن فالتعبير الأكثر دقة ، للتصور الذي شكلت من اجله لجنة دراسة اوضاع المنظمات في شأن التضارب بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ، هو أنه - في قناعتنا - يضع الدول العربية أمام خيار تاريخي محسب .

أما الجدل حول ما اذا كان التكامل الذي تحدثنا عنه ، يعني التضحية بسيادات الدول الاعضاء ، او يجزء منها لصالح المنظمة فوقومية ، في حين ان مجرد التعاون من خلال المنظمات البيئية القائمة Inter state organization يعني الاعتراف بهذه السيادة مع التنسيق بينها ، فهو لا ينهض أصلا ، لأنه من مسلمات نظرية التنظيم الدولي (٢٦) .

وثمة انتقاد آخر أثير حول اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المنقحة ، يتلخص في أنه بالمهام التي سيمارسها اراء المنظمات المتخصصة ، يتجاوز حدود المركزية في التخطيط ، الى المركزية حتى في التنفيذ (٢٧) .

والواقع ان هذا الانتقاد ليس في محله ، لان مراجعة عميقة لهذه الاختصاصات ، كما عرضناها في الصفحات السابقة ، تؤكد أن دور المجلس خلال مرحلة التنفيذ ، يبقى في إطار الاشراف الأممي ، ولا يتعداه الى التدخل في أعمال المنظمات التي تبقى حرة في تصرفها ، ضمن إطار الاستراتيجية العامة ، التي رسمها المجلس للعمل العربي المشترك بالتعاون معها . أما دوره في المتابعة والتقييم المرحلي ، وهو ما يمكن ان يكون الحجة الرئيسية لأصحاب هذا الانتقاد ، فيبرر بضرورة

وجود جهة تمثيلية مركزية ما ، تمارس دورها في الحفاظ على وحدة التنظيم الوظيفي العربي ، وذلك من خلال الاشراف على حسن تنفيذ هذه الاستراتيجية العامة ، التي بدونها نعود لازدواجية اوضاع المسؤوليات وتشقت الجهود . والطريف في هذا الانتقاد ، أن أصحابه ينسون أن المجلس الاقتصادي بصورته الراهنة ، يمارس مباشرة أو من خلال لجنة التنسيق التي أنشأها (بقراره رقم ٥٦٣ لعام ١٩٧٥) وثبتها المادة ٨ من النظام الداخلي للأمانة العامة) سلطات رقابية على المنظمات المتخصصة ، لا تختلف في جوهرها عما اقترحت له لجنة دراسة اوضاع المنظمات لهذا المجلس في ثوبه الجديد . ان الفرق بسيط لكنه هام ، ففي الحالة الراهنة ، يمكن لاية منظمة متى عن لها أن ترفض التعاون مع المجلس الاقتصادي ، أو حتى مجلس الجامعة (ناهيك عن لجنة التنسيق) بحجة عدم الزامية صلاحياتها عليها ، مادام الوضع الدستوري للمجلس ، ووضعها الدستوري يمكنها من ذلك . أما اذا عدلت المادة ٨ من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي على النحو المقترح ، فإن حجج المنظمات تسقط ، وتجد نفسها مضطرة للتعاون والتنسيق ، لان الوضع الدستوري الجديد ، يحتم عليها ذلك . وهنا بيت القصيد . ولهذا السبب يوجه الانتقاد الذي نحن بصددده ، وهو سبب مفهوم من أرباب المنظمات ، لكنه غير مقبول من وجهة النظر القومية التي نتبارى في طرحها .

أمر أخير قد يقال في اقتراحات لجنة دراسة اوضاع المنظمات ، وهو أنها أتت بحلول جزئية ، في حين ان طبيعة المرحلة الراهنة من العمل العربي المشترك ، تحتم حلا جذريا ، يتلخص ببساطة في ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (٢٨) . بل ولقد ذهب بعضهم ، بدافع قومي لا تثريب منه ، الى اقتراح تعديل الهياكل الدستورية للاقطار العربية ، للتماشي مع

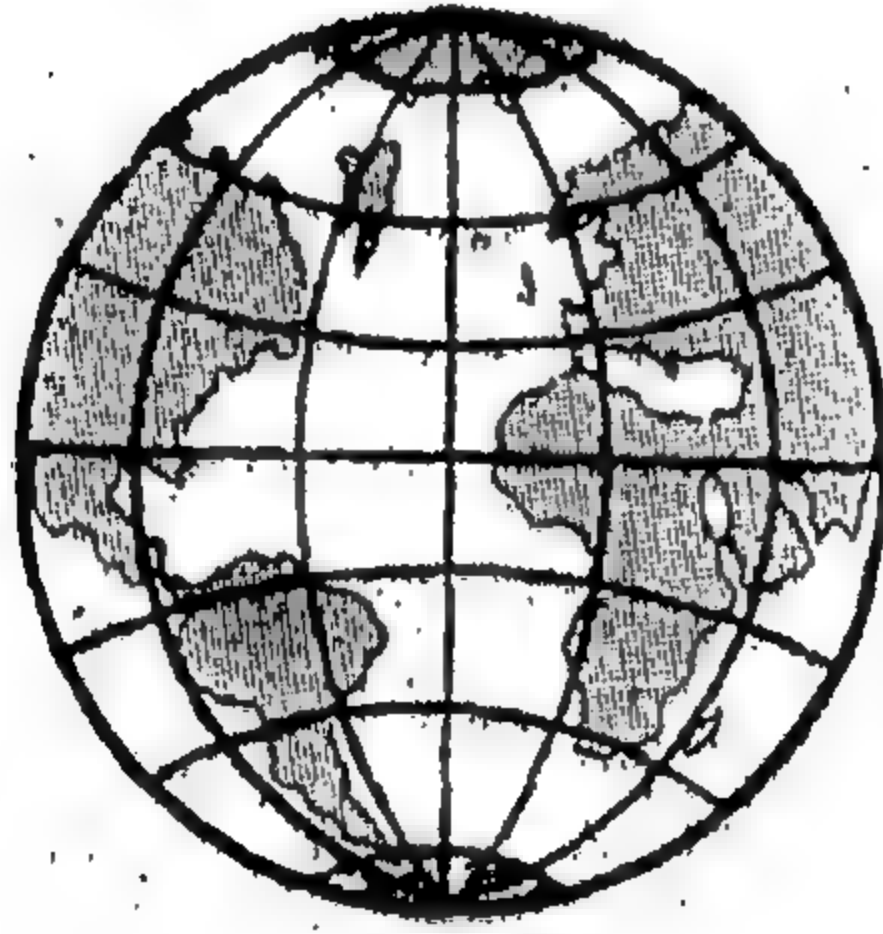
[٢٦] انظر بخاصة الشافعي محمد بشير « المنظمات الدولية » ١٩٧٠ ص ٥١ ، ومحمد حافظ غانم « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٦٧ ص ٤٨ ، وعائشة راتب « المنظمات الدولية » ١٩٦٤ ص ٣٨ ، ومحمد عزيز شكري « التنظيم الدولي العالي » ذات المرجع ص ٧١ - ٧٢ ، ومفيد شهاب « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٤٩ و ١٠٩ وما بعدها .

[٢٧] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ذات المرجع ١٨ - ٢٢ ، ومذكرة الامانة العامة لمنظمة العلوم الادارية ص ٥ - ٩ مع الفارق في الاراء بين المنظمتين .

[٢٨] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، ذات المرجع ص ١٠ و ٢٢ .

تصحيح الواقع ، وليس تبديله « مع قناعة بعض أعضاء اللجنة ، إذا لم أقل معظمهم » بأنه بالتبديل ، وليس بمجرد التصحيح ، يمكن تحقيق الحل الاكمل . ولكن هل كل ما يتمناه المرء يدركه ؟ من هذه الزاوية ، اختلف مع بعضهم الذين يرون أنه مادامت الحال هكذا ، فإن الإبقاء على ما نحن عليه في صدد التعاون والتنسيق « أى إبقاء لجنة التنسيق الحالية » خير وأبقى من الحطسول الجزئية ، التي لن يكون لها من أثر ، في رأيهم ، سوى « المزيد من الاحباط لجهد العاملين في المنظمات العربية » (٣١) الذي أراه - وبسبب الاجتهاد مفتوح على ما اعتقد - أن بقاء الأمور على حالها ، هو الذي سيؤدي الى منتهى الاحباط لغموضات كل عربي ، لأن ما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال ، والا نكون ، كمفكرين ، قد وضعنا الأمة العربية امام أمرين : أخذ كل مساتريده « ونحن نعلم تعذره » أو رفض حتى بعض ما تحتاجه « ونحن نعلم ضرورته » ذلك في قناعة هو الخيار الرهيب حقاً !! ■

استراتيجية التنمية العربية ، وتنظيم العمل العربي المشترك (٢٩) . والحقيقة أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، يشكل مطلباً جماهيرياً ملحاحاً لمجموعة من الأسباب ، منها بل وقد يكون من أهمها ، ما فيه من ثغرات ومآخذ في ضبط العمل العربي المشترك . لكن ملفات الجامعة تشهد أن جميع مشروعات التعديل ، قد انتهت اليها للحفظ ، رغم ما أثير ويثار حول ضرورة التعديل من جانب الحكومات العربية (٣٠) والواقع المر ، هو أن الرغبة الرسمية الحقيقية في التعديل ، غير متوفرة لدى العديد من الدول العربية ، والا لما استمر الجدل حول الموضوع من منتصف الخمسينات الى يومنا هذا ، دون دليل واحد ، يشير الى أننا مخطئون في هذه النتيجة . وإذا كانت الحال هذه بالنسبة لتعديل معاهدة دولية ، فكيف نتصور إمكانية تعديل الهياكل الدستورية للدول الأعضاء بهذه السهولة ؟ وعلى هذا الاساس ، كانت اقتراحات لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، منطلقة من محاولة



٢٩. الدكتور عبد العال المسكبان « تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك » القاهرة ٢ يناير [كانون ثان] ١٩٧٦ [غير منشور] ص ١٨ [المخطط] .
٣٠. محمد عزيز شكري جامعة الدول العربية ، ذات المرجع ص ٣٧ ، ولتفاصيل محاولات التعديل وبعض المقترحات حوله ص ١٤٩ - ١٧٧ ، ومقالتي في السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو [تموز] ١٩٧٥ ص ١٢٧ - ١٤٦ .
- وتقرير لجنة الخبراء التي اجتمعت في القاهرة برئاسة الدكتور صلاح الدين الطرزي [عضو محكمة العدل الدولية حالياً] بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ [تقرير غير منشور صادر عن الامانة العامة] حيث علقت اللجنة اجتماعاتها ، انتظارا لتوجيهات وزراء الخارجية ، في ضوء المصاعب السياسية التي واجهها حول المبادر المنظمة للتعديل المطلوب .
٣١. مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ذات المرجع ص ٢٣ .

السلح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى

نزيرة الأفندى

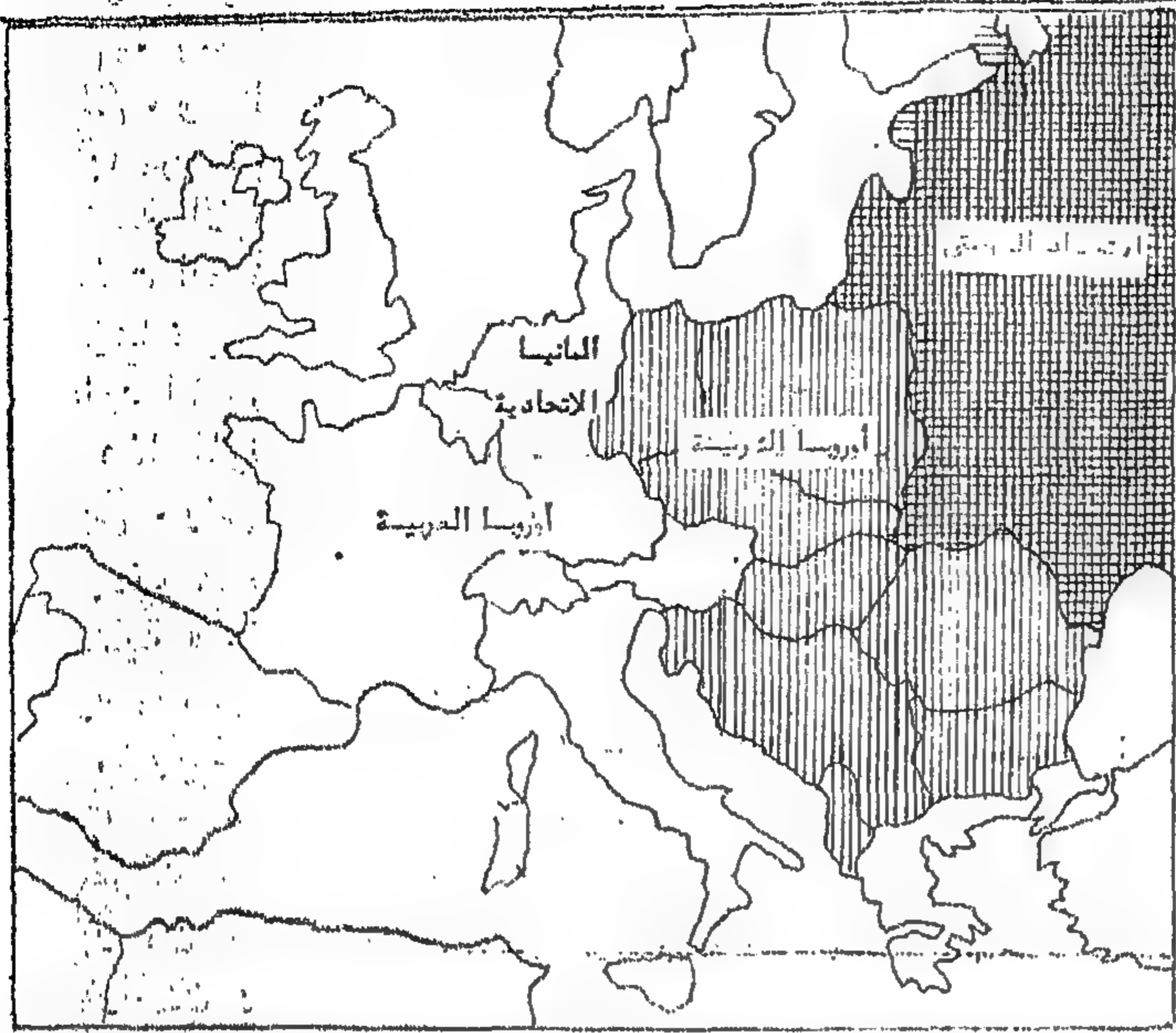
محررة الشؤون الدولية
بمجلة الاهرام الاقتصادى

كارتر « حالما تولى مهام منصبه ، بحيث يضم كلا من الولايات المتحدة ، والمانيا الاتحادية ، واليابان ، فمحمور « بون - واشنطون » لم يعد يعنى مظلة الحماية السياسية والوقاية العسكرية ، الى جانب الاستثمارات المالية المتدفقة الى الاولى من جانب الثانية ، لتضميد جراح الهزيمة ومرارة الانقسام . بل اصبح هذا المحور ، يعنى حاليا ان « بون » أصبحت القوة الاقتصادية الاوروبية الوحيدة ، التى يمكن « لـ واشنطون » الاعتماد عليها . كما انها الحليف الذى يمكن الوثوق به سياسيا ، بالإضافة الى انها تحتل المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى » (١) .

المتابع لتطور دور المانيا الاتحادية ، على صعيد الدولية فى الفترة الاخيرة ، لتمثل له حقيقة اساسية

قد تبدو مستترة وراء غلالة من الحذر والحيلة ، وهى « أن « بون » قد نصبت عين نفسها ، ثوب القزم السياسى ، لتصبح فى حجمها الطيسى ، قوة اقتصادية راسخة ، وسياسية متعاطمة ، وعسكرية نامية » . اما غلالة الحذر والحيلة ، فتسببها من خيوط تحالف الاطلنطى والسوق الاوروبية المشتركة . ويؤكد هذه الحقيقة ، مؤتمر القمة الاقتصادى الغربى ، الذى دعا الى عقده الرئيس « جيمى

إن



على الصعيد الدولي ؟ كما أنها تملك من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ما يتسم بالتنوع والتشعب ، وفي مقدمتها « القوة الاقتصادية » ، التي تعد في نفس الوقت ، سببا ونتيجة لهذا « الدور الجديد » الذي تحاول جاهدة إخفاؤه ، وراء اجتماعات حلف الاطلسي ، ومباحثات ومتاعب السوق الأوروبية المشتركة ، وبمعنى آخر ، أصبحت « بون » تملك سلاح « دبلوماسية المارك » لخوض العديد من المعارك الدولية ، سواء في نطاق إطلاق حرية التجارة الدولية ، حتى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب « ٢ » .

ولاشك ان موقف « ألمانيا الاتحادية » ، اراء

كما استقطع الدفاع ٣.٢٤ في المائة من إجمالي الاتفاق العام المحدد في ميزانية عام ١٩٧٧ « ١٧٨.٠٠ مليون مارك » .

ومن هنا يمكن القول ، بأنه اذا كانت سياسة « Ostpolitik » « الانفتاح على الشرق » قد طرا عليها من التغيرات ما أفقدها « الصبغة الألمانية » التي أضفاها « فيلي برانت » عليها ، ابان قيامه بمبادراته النشطة تجاه الشرق ، والتي توجت بتوقيع العديد من المعاهدات ، وبحيث أصبحت تندرج في إطار أعم وأشمل ، من خلال الرؤية الأوروبية والاطلنطية .

لسياسة « Détente » « الانفراج » ، الا ان « بون » استقطبت لنفسها دورا سياسيا جديدا .

يحق لنا أن نتساءل : ما هي ملامح دور « بون » فيها بعد « Ostpolitik » ؟ بعد أن انضهر هذا المفهوم في إطار « Détente » الخاصة بالتحالف الغربي ككل من جانب ، واتخاذ المفهوم الأول مضمونا أكثر اقتصاديا ، منه سياسيا أو أيديولوجيا ، وذلك في إطار :

« أهمية العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية لمانيا الاتحادية أولا ، ثم العلاقات الألمانية الأمريكية ما بين التحالف والتنافس ، ثانيا ، يليهما دور بون على الصعيد الأوروبي السياسي ، ورؤيتها الراهنة للانفتاح على الشرق ، إلى جانب موقفها من دول العالم الثالث ، ورؤيتها للنزاع في الشرق الأوسط » .

أولا : المؤثرات الاقتصادية في السياسة الخارجية

انسمت الانتخابات العامة الأخيرة « الثامنة منذ إعلان جمهورية المانيا الاتحادية » بأنها كانت بطيئة في إيقاعها ، وبأنه ليس ثمة « نقاط » ساخنة للصراع بين الأحزاب خلال الحملة الانتخابية ، وقد انعكس هذا بدوره في تقارب النتائج التي حصلت عليها الأحزاب الرئيسية المتنافسة « ٢ » .

ويعزى السبب الأساسي إلى ضيق النجوة أمام الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البوندستاغ « وكما يتضح من الجدول المرفق رقم ١ فقد حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٢١٣ مقعدا ، مقابل « ٢٢٠ في انتخابات عام ١٩٧٢ » ، بينما حصل الحزب الديمقراطي المسيحي على ١٩١ مقعدا مقابل ١٧٧ عام ١٩٧٢ » ، والحزب المسيحي الاجتماعي المتحالف معه على ٥٣ مقعدا « ٤٨ مقعدا في السنة المقارنة » . أما الحزب الديمقراطي الحر المتآلف مع « الاشتراكي » في الحكومة ، فقد انخفضت مقاعده أيضا من ٤١ عام ١٩٧٢ ، إلى ٣٩ في عام ١٩٧٦ إلى أن انقلب الاقتصاد لم يكن الفيصل الأساسي في هذه المعركة ، فنظرا لاحتلاله موضع الصدارة في كافة الانتخابات المتتالية من ناحية ، والانحياز النسبي

احتمال وصول الحزب الشيوعي في إيطاليا إلى الحكم ، ومساندتها بريطانيا في نطاق الاقتراض الدولي ، وكذلك بالنسبة للبرتغال . بالإضافة إلى موقفها من الاوضاع في جنوب القارة الأفريقية ، ومكافحة الإرهاب . حتى صادرات الأسلحة ومحطات الطاقة النووية ، كلها أمثلة واضحة عن تركزها في موقع « القوى المؤثرة » ، ليس على الصعيد الأوروبي فحسب ، وإنما تتلمس طريقها إلى هذا الموقع - أيضا - على صعيد التحالف الغربي ، وفي المجال الدولي .

وتهدف هذه الدراسة ، إلى تتبع دور « المانيا الاتحادية » على صعيد العلاقات الدولية ، خلال الفترة منذ تولى هلموت شميدت مهام منصبه في ١٦ مايو ١٩٧٤ ، في أعقاب استقالة « فيلي براينت » ، حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، إذ أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في الثالث من أكتوبر من العام الماضي ، عن استمرار تحالف الاشتراكيين والاحرار ، برئاسة « شميدت » لمدة أربع سنوات أخرى .

وموضع اهتمامنا بهذه الفترة - على قصرها - ينبع من طبيعة التطورات السريعة التي شهدها العالم ، واتسامها بتشاكك أحداثها ذات الصبغة الاقتصادية بالدرجة الأولى « من أزمة الطاقة ، إلى الحوار بين الشمال والجنوب ، ثم متاعب التضخم والركود العالمي » ، مما يقتضي ضرورة استعراض مواقف « بون » ، بوصفها قوة اقتصادية راسخة إزاء هذه الأحداث وكيف توهبتها في سياستها الخارجية .

ومع تعدد الكتابات ، وتنوع الدراسات التي تناولت باستفاضة « المانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية » ، من الهزيمة .. إلى التقسيم .. وباعتبارها المسرح الأساسي لسياسة الحرب الباردة ، ووجود نفس القدر من الاهتمام والاستفاضة في تناول دور « المانيا الاتحادية » في ظل سياسة الانفتاح على الشرق ، لما ارتبط بها من نتائج إيجابية على صعيد « الانفتاح » في القارة الأوروبية ، والتي ظلت لسنوات ، معلقة بهيوزان الرعب النووي ، خشية حدوث مواجهة بين الدول الأربع ، تؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

الجدول رقم (١)
توزيع المقاعد في مجلس النواب الألماني الاتحادى (البوندستاج)
منذ ١٩٤٦ - ١٩٧٦ (بالنسبة للأحزاب الرئيسية)

الحزب	١٩٤٦	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٦
السيخ الديمقراطي	١١٥	١١١	٢١٥	١٩٢	١٩٦	١٩٣	١٧٧	١٩١
السيخ الاجتماعي	٢٤	٥٢	٥٥	٥٠	٤٩	٤٩	٤٨	٥٣
الاشتراكي الديمقراطي	١٣١	١٥١	١٦٩	١٩٠	٢٠٢	٢٢٤	٢٣٠	٢١٣
الديمقراطي الحر	٥٢	٤٨	٤١	٦٧	٤١	٣٠	٤١	٣٩

The Bulletin 14,9,1976 & 6,10,1976

القومى ، فقد زادت الصادرات بنسبة ١٢٥ في المائة مقابل ٩ في الولايات المتحدة .

١ - أهمية قطاع التصدير :

وقولنا بأن زيادة صادرات ألمانيا الاتحادية خلال عام ١٩٧٦ ، كان بمثابة طوق النجاة الذى تشبثت به الحكومة الائتلافية ، ليس موضع مبالغة . ومصدر هذا القول نقطتان أساسيتان ، أحدهما خاصة بحجم العمالة التى تتدرج فى قطاع التصدير ، والثانية خاصة بدور التجارة الخارجية فى رسم السياسة الخارجية لألمانيا الفيدرالية «٥» .

أ - وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، نجد ان ٤ ملايين عامل ، أو بما يعادل ١٧٤ في المائة من اجمالى القوة العاملة ، يندرجون تحت قطاع التصدير . وبالتالي فإن أية ذبذبة سلبية أو ايجابية فى هذا القطاع ، تترجم على الفور فى أوامر الإنتاج والتشغيل ، الى جانب تحجيم الاستثمارات وفرص التشغيل . ويلاحظ أن هذه العمالة تعد من امهر وأعلى درجات الكفاءة ، طبقا لتوزيعها فى قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة : المتاجم ١٠٢٠٠٠٠ المعنادن ١٥٣٠٠٠٠ المنسوجات ١٥٣٠٠٠٠ الحديد

الذى حققته بون فى خضم الركود العالمى للاقتصاديات الصناعية من ناحية أخرى ، تقاربت النجوة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة . وأصبح المسرح السياسى والحزبى فى ألمانيا الاتحادية ، أقرب الى الوسط ، لا يمين بارز ، ولا يسار واضح . ومن ناحية أخرى ، نجد أن سياسة الانفتاح على الشرق التى استقطبت تأييد الناخبين الألمان عام ١٩٧٢ ، قد خبت جذوتها . بعد أن رفعت «فيللى برانت» الى القمة ، ثم أطلقت به من منصبه .

وقد كان من أهم الأسباب التى أدت الى التقليل من حدة «الاقتصاد» «كبد» فى المعركة الانتخابية ، وعلى الرغم من ارتفاع البطالة التى تجاوزت ٩٠٠٠٠٠ ، أن الاستثمارات تزايدت بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٧٥ ، بينما لم تتجاوز النسبة فى الولايات المتحدة واليابان ٥ ، ٢ فى المائة على التوالى ، كذلك ارتفع الناتج القومى الحقيقى بنسبة ٦ فى المائة . ولكن «الصادرات» تعد بصفة أساسية ، الميزان الذى كان معلقا به مصير الحكومة الائتلافية خلال الانتخابات الاخيرة ، والذى استطاعت عن طريقه النجاة من مأزق الانتقال الى المعارضة . ومن هنا تبرز أهمية التجارة فى تنفيذ أهداف الاقتصاد

German International, October, 1976: p. 16-17

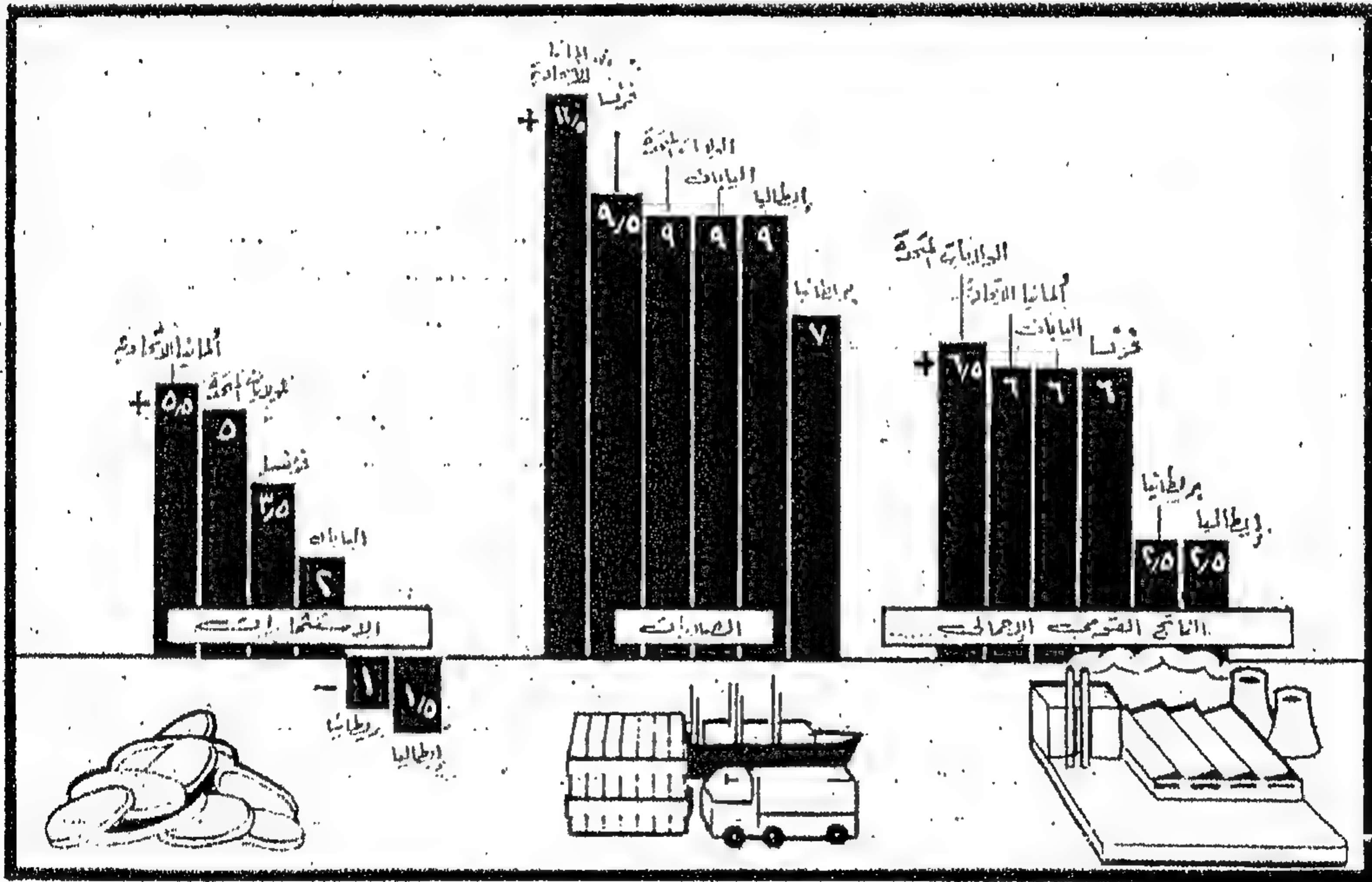
[٤] نشر معهد DIW للأبحاث الاقتصادية ، أنه خلال عام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات ٢٦١٥٠٠ مليون مارك منها ٢١٢٩٠٠ مليون صادرات صناعية وصاعدت ارقام العمالة المتصلة بالقطاع من ٢٨٠ الى ٤٠٥ ، ٤٠٥ مليون على التوالى خلال ٧٢ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى . وخلال الفترة من [١٩٦٢ - ١٩٧٢] زادت قيمة الصادرات من ٥٣٠٠٠٠ مليون مارك الى ١٤٩٠٠٠ مليون . بينما زادت قيمة الصادرات فى عام ١٩٧٥ بنسبة ٥٠ فى المائة عن عام ١٩٧٢ وينفس مستوى الاسعار ، وبما يعادل ٢٠ فى المائة بأسعار ١٩٦٢ .

٢٣٠٠٠٠ ر. ٢٠٤٠٠٠ ، الزراعة ٢٥٢٠٠٠ ر. ، التجارة
٢٥٤٠٠٠ ر. ، الكيماويات ٣٠٩٠٠٠ ر. ، السيارات
٢٢٥٠٠٠ ر. ، الإلكترونيات ٤٢٤٠٠٠ ر. ، الهندسية
٦٦٢٠٠٠ ر.

واهتمام سانع القرار السياسي الألماني
في « بون » كما يستشير فيما بعد ، بقطاع
التصدير ، وكذلك « سخونة » هذا القطاع في إطار
الاقتصاد ككل في مجال الصراع الحزبي ، ينبع من
عدة اعتبارات اقتصادية محضة ، ولكنها ذات
ارتباط بالعوامل الديمغرافية .

— فمن الأمور المسلم بها ، أن الاقتصاد
الألماني ، باعتباره سوقا استهلاكية ، قد تشبع ،
وبالتالي فإن قدرته على استيعاب مقادير إضافية
من الإنتاج ، تعد محدودة للغاية . ومن ثم يكون
فتح أسواق جديدة ، هو المنفذ الأساسي لتخفيف
الكميات المتعاطمة ، والأنواع الجديدة من
الإنتاج .

— يضاف إلى ما سبق ، أن ألمانيا الاتحادية —
متفقة في ذلك مع الاتجاه العام السائد في الدول
المتقدمة صناعيا ، وبخاصة الأوروبية — هي تنازل
مستمر في عدد سكانها الذين يتوقع انخفاضهم إلى
حوالي ٥٤ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠ ،
ومع حلول القرن الحادي والعشرين ، سيصل
عددهم إلى ٢٥ مليون تقريبا ، وما يرتبط بذلك من
تعقيدات اجتماعية واقتصادية « ٦ » . ومن هنا
نجد السبب وراء معارضة كل من المعارضة ،
متضامنة مع قضاة المحكمة العليا ، والكنيسة
الكاثوليكية لقانون « إباحة الاجهاض » الذي
تقدمت به الحكومة الائتلافية « الحزب الديمقراطي
الاشتراكي » والديمقراطي الحر » . ذلك أنه من
وجهة النظر الحزبية والدينية ، ينطوي السماح
بهذا العمل ، على جانب كبير من الأهمية السياسية
خلال العقد القادمين .
وأخيرا وليس آخرا ، فإن الصادرات الألمانية
المتعاطمة ، هي السبب الأساسي في تعاضم احتياطي



تقديرات عام ١٩٧٦ - مقارنة بعام ١٩٧٥

مع تصور نموها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن زيادة أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة ، أصبح الاتصال من أجل مد « النفوذ » الى العالم الثالث ، من المجالات الجديدة للنشاط الدبلوماسي « لبون » ، مع تعاظم أهمية الدبلوماسية المتعددة « (٨) » .

— أما رؤية الدبلوماسية الألمانية لدول العالم ، كما تعكسها هذه اللجنة ، فهي قائمة على التأسيس الاقتصادية محضة ، إذ تنقسم الى الدول المتقدمة صناعيا في أوروبا وخارجها ، ثم الجزء المتدني من الدول الأوروبية ذات المستويات المتوسطة ، في التطور الاقتصادي . وتأني بعدها الدول التي ينجم فيها قطاع التجارة على التبعية للدولة « الدول الاشتراكية بصفة خاصة » ، وأخيرا بقية دول العالم . وطبقا لاسس التقسيم السابقة ، يترأج نشاط الدبلوماسية الألمانية الاتحادية ، ابتداء من متابعة السياسة الاقتصادية الشاملة لهذه الدولة ، وعلاقتها في هذا المجال على الصعيدين العالمي والمتعدد ، والعمل على حماية المصالح الألمانية عن طريق استمرارية الاتصال بصانعي الرأي العام المحلي من ناحية ، ومراكز اتخاذ القرار من ناحية أخرى حتى استخدام المساعدات الألمانية كأداة أساسية في تنفيذ السياسة الخارجية الألمانية ، على شريطة أن تكون سياسة الدولة المضيفة الألمانية ، تتفق ومفاهيم السياسة الألمانية لالمانيا الفيدرالية . . . وبين هذين البعدين ، تتراوج السياسات الألمانية تجاه دول العالم .

وسيتضح لنا بجلاء ، التطبيق العملي لهذه المبادئ العامة ، من واقع استعراضنا لتسلسل الانتشار الاقتصادي ، وفتحات تدعيم النفوذ والتأثير السياسي بين « لبون » وعواصم العالم ، سواء داخل التحالف الغربي ، أو في دول الجوار الشرقي ، أو جسور الاتصال بعواصم العالم الثالث ، في النقاط القادمة .

٢ - زحف الاستثمارات الخارجية :

وامتدادا لأهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد في السياسة الخارجية ، تأتي الاستثمارات الخارجية

بون ، الذي قدر بحوالي ٨.٠٠٠ مليون مارك خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٦ « حوالي ٢٥ بليون دولار في أبريل ١٩٧٦ » .

ب - أما النقطة الثانية الخاصة بأهمية التجارة الخارجية ، فتتصرف من تقسيم اللجنة « Her Worth » التي تشكلت في عام ١٩٦٨ من جانب « فيلي برانت » ابان توليه منصب وزير الخارجية - برئاسة السفير الألماني السابق لدى بريطانيا - لدول العالم الى أربع مناطق رئيسية ، طبقا لدرجة النمو الاقتصادي الذي حققه ، والقواعد التي تحكم التجارة الخارجية لهذه الدول « (٧) » .

وبالنظر الى تشكيل هذه اللجنة - قبل استعراض تقريرها - نلاحظ أنها على الرغم من تحديد هدفها الأساسي في تطوير مسار السياسة الخارجية الألمانية ، إلا أنها لم تشمل من العاملين في القطاع الدبلوماسي سوى رئيسها ، بالإضافة الى عضو ، مقابل ثلاثة أعضاء ممثلين للأحزاب السياسية الثلاثة ، وعضو عن الصناعة ، ثم التجارة ، وأربعة عن الخدمات المدنية ، وعضوين أكاديميين .

— ويستشف من تقرير هذه اللجنة الذي قدمته في عام ١٩٦٩ ، أن السياسة الاقتصادية لالمانيا الاتحادية بأبعادها المختلفة « تجارية ، أو صناعية انمائية ، أو قروض مالية » تجاه العالم الخارجي ، كانت محكومة بتطورات السياسة الخارجية من ناحية ، وتطورات العالم سياسيا واقتصاديا من ناحية أخرى .

فخلال الخمسينات ، كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، يقوم على « استعادة الثقة في النوايا الحسنة لالمانيا » ، وفتح الأسواق العالمية أمام الصناعة الوطنية ، الى جانب دفع التعويضات التي كانت بمثابة الهدف الرئيسي للتقاضي لهذه السياسة » .

« وبخلول الستينات ، وما صاحبها من حدوث استقطاب في موازين القوى على الصعيد العالمي ، وتعاظم حركه الاستقلال بين المستعمرات السابقة ،

الامانية الاتحادية ، والتي تعكس من جهة ، الزحف المضاد أمام الاستثمارات الاجنبية ، التي كانت تجتم في هذه الدولة ، مرتعا خصيا لها خلال الخمسينات والستينات ، ثم انقلبت الآية منذ السبعينات بصورة حادة . كما أنها تعكس من جهة أخرى ، عمق الحافز والدافع الذي تستند اليه ألمانيا الاتحادية ، لتعظيم أهمية قطاع الصادرات . حيث ارتفع اجمالي الاستثمارات الألمانية في الخارج من ٥٠٠ مليون مارك عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠ مليون في عام ١٩٧٥ ، كما يبلغ اجمالي الشركات الألمانية الاتحادية التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في أنشطة اقتصادية في حوالي مائة دولة من العالم ، ١١٠٠ شركة . وقد بلغ صافي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات منذ عام ١٩٥٢ ، حتى نهاية ١٩٧٥ ، أكثر من ٤٢٠٠٠ مليون مارك « ٩ » .

ويتضح من الجدول رقم « ٢ » مدى الطفرة التي تحققت في الاستثمارات الخارجية للصناعة الألمانية ، مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية لنفس هذه القطاعات ، إذ أن نسبة الاولى الى الثانية ، زادت ثلاثة أمثال على مدى الفترة من عام ١٩٧٠

الى ١٩٧٥ . فبعد أن كانت ٨٠ في المائة ، وصلت الى ١٦٨ في المائة . وبينهما تضاعفت الاستثمارات المحلية ، نجده الاستثمارات الخارجية ، تضاعفت من ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ألف مليون مارك .

- ومع تزايد أهمية الاستثمارات الخارجية من جانب الصناعة الألمانية ، هناك سمات أساسية تتميز بها هذه الاستثمارات ، وتبرز في هذا النطاق ، منها تغليب اعتبارات المصلحة الخاصة لها ، على أية اعتبارات أخرى ، وبغض النظر عن احتياجات الاسواق والصناعة في الدول النامية « ١٠ » ، ذلك أن ١١ دولة ، تمتص ٨٠ في المائة من هذه الاستثمارات . وتأتي في مقدمة هذه الدول : الولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب حوالي ١٤ في المائة ، تليها فرنسا ، أي أن الاستثمارات تذهب بالدرجة الاولى الى الدول المتقدمة اقتصاديا بالدرجة الاولى ، أو الدول ذات الاسواق المتسعة ، ومعدلات النمو الصناعي المرتفعة « مثال البرازيل » .

وبصفة عامة ، لوحظ من واقع دراسة المعهد الألماني لالبحاث الاقتصادية ، أن هذه

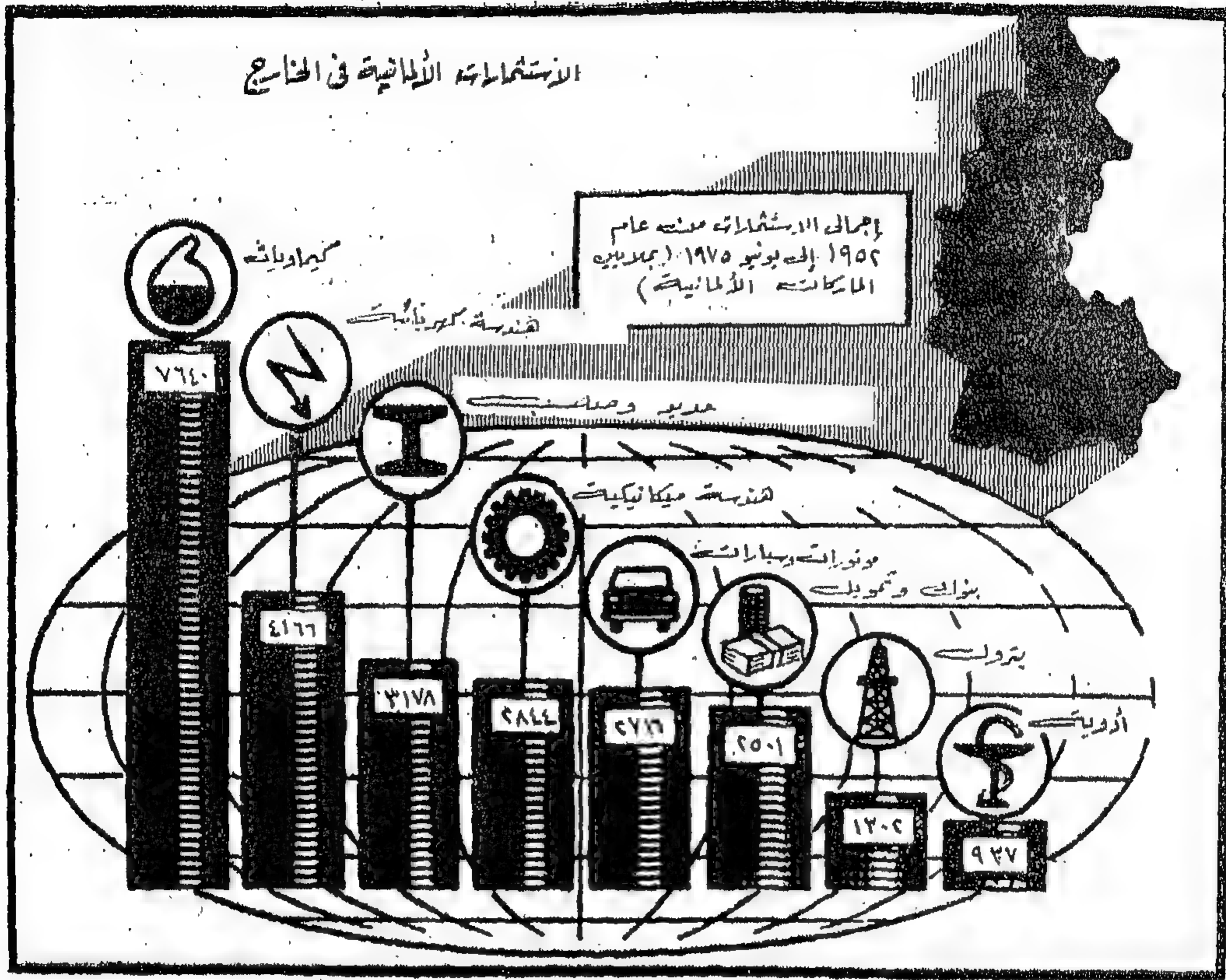
جدول رقم (٢)

الاستثمارات المحلية والخارجية
للسانعة الألمانية (ألف مليون مارك)

السنة	صافي الاستثمارات المحلية (١)	صافي الاستثمارات الخارجية (٢)	نسبة (١) / (٢)
١٩٦٣ - ١٩٧٠ (المتوسط السنوي)	٣٤٨٠٠	٢٠٢٠	٥٨
١٩٧١	٥٩٣٥٠	٢٦٧٠	٤٥
١٩٧٢	٥٧٧٦٠	٢٨٢٠	٤٩
١٩٧٣	٥٥٢٣٠	٥٦٤٠	١٠٨
١٩٧٤	٤٠٦٢٠	٤٥٣٠	١١٢
١٩٧٥	٣١٨٣٠	٥٢٣٠	١٦٨

German International , October , 1976

المصدر :



بحماية المؤسسات المستثمرة - من طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية ، من أجل اقرار الحماية المتبادلة لاستثمارات بين بين الدول والاخرى « ١١ » .

والى جانب سوء اتجاهات الاستثمارات الخارجية ازاء دول العالم الثالث ، هناك ملحوظة اخرى ، تتعلق بتوزيعها بين القطاعات الصناعية المختلفة ، فيما بين ١٩٥٢ ، يونيو ١٩٧٥ :
الكيمويات ٧٦٤٠ ، الصناعات الكهربائية ٤١٦٦ ، الحديد والصلب ٣١٧٨ ، الهندسة الميكانيكية ٢٨٤٤ ، السيارات ٢٧١٦ ، البنوك ٢٥٠١ ، البترول ١٣٠٢ ، الدوائية ٩٢٧

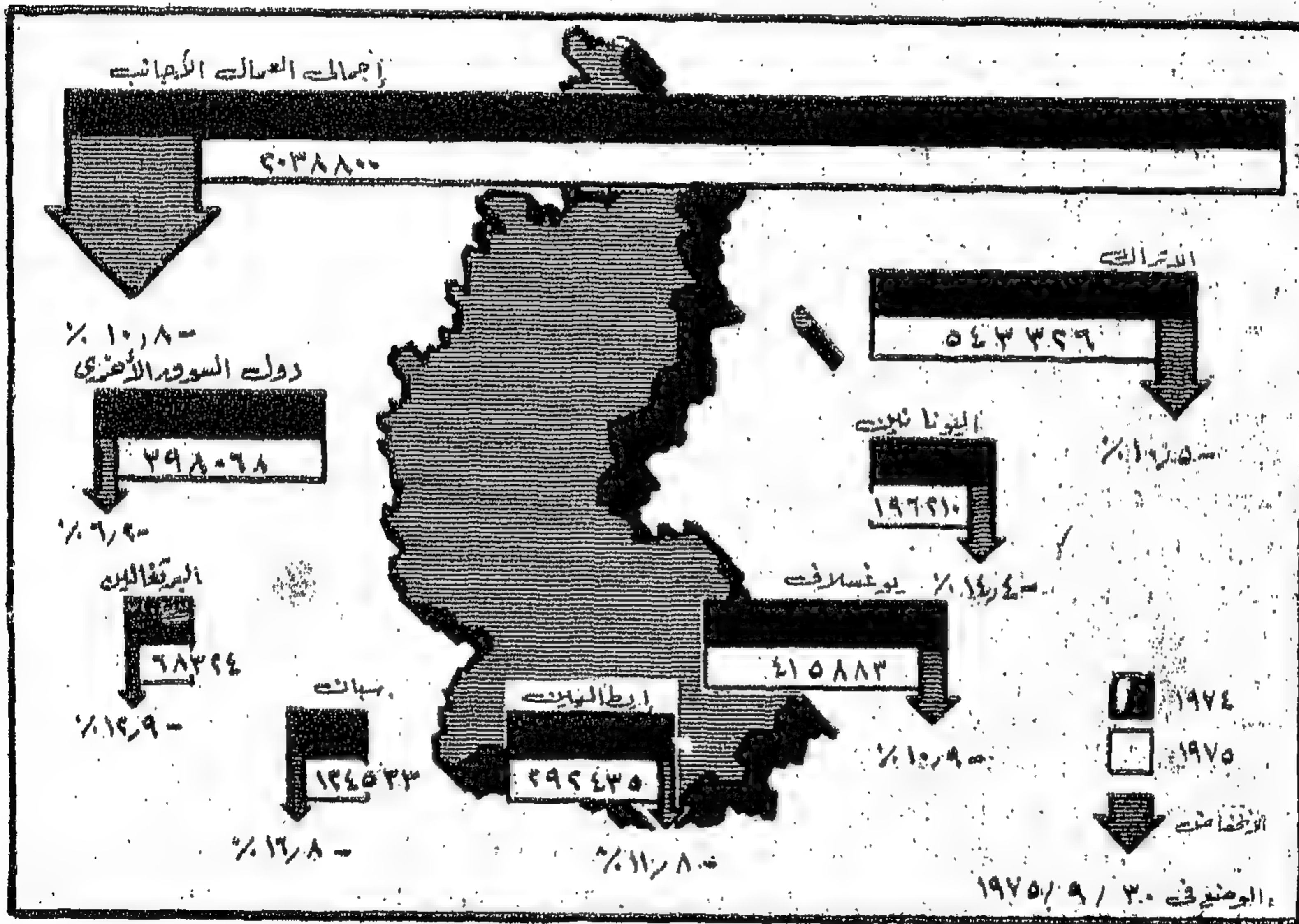
الاستثمارات ، تتركز في الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار ، وأن تكون قدرات هذه الدولة ، ليس مجرد الانتاج ، وانما أيضا استهلاك هذه المنتجات أيضا . وقد عبر عن ذلك رجال الاعمال الالمان بقولهم « انه حالما ينجحون في اقامة مصنع كامل في الدولة الاجنبية ، يكون واجبهم الرئيسي ، تشجيع الطلب على منتجات الشركة الاصلية او الام ، القائمة في ألمانيا الاتحادية » . أما الدول النامية ذات الثورة في المواد الأولية ، وذات الحظ الضئيل في معدل النمو ، والاكثر احتياجا الى هذه الاستثمارات ، فلا تستفيد منها . وقد تلاقى هذا الاتجاه مع رغبة الحكومة في ألمانيا الاتحادية في التخفيف من الاعتماد على الصادرات . ومن هنا كان الاهتمام

ألمانيا الاتحادية ، فبينما كان عددهم مليون عامل في نوفمبر ١٩٦٩ ، نجده قد وصل إلى ٢٦ مليون في سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد كانت هذه العمالة موزعة « أبان أقصى ارتفاع لها » على أساس ٢٥ في المائة من تركيا ، ٢٠ في المائة من يوغوسلافيا ، ١٤ في المائة من إيطاليا ، ١٠ في المائة من اليونان ، ٦ في المائة من أسبانيا ، ٣ في المائة من البرتغال ، والنسبة الباقية جنسيات متنوعة .

أكثر المتضررين من هذا القرار ، ويشكلون بالتالي عقبة أمام اقتصادياتهم المحلية الوطنية ، آراء امكانية استيعابهم من جديد في سوق العمل ، وبالتالي كان ذلك موضع نقاش بين « بون » والعواصم المعنية .

وتعد العمالة الأجنبية بمثابة مؤثر اقتصادي آخر ، تتجاوز أبعاده حدود القرارات الداخلية ، لتصل إلى السياسة الخارجية الألمانية . فعلى سبيل المثال كانت للقرارات المتعلقة بفرض القيود على حجم العمالة الأجنبية في الولايات الألمانية ، والتي سرت ابتداء من أبريل ١٩٧٥ « ١٢ » ، ردود فعل من جانب العديد من الدول غير الأعضاء في السوق الأوروبية من جهة ، وكذلك رجال الصناعة الألمان أو المستثمرين الأجانب في ألمانيا الاتحادية من جهة أخرى . فلماذا ؟

إن الرد على الشق الأول ، يتمثل في الاتجاه التصاعدي الذي أخذته أعداد العمالة الأجنبية في



تقلص عدد العمال الأجانب في ألمانيا الاتحادية

[١٢] إذا بلغ حجم العمال الأجانب أكثر من ٦٪ من حجم العمالة الكلي ، يحق للدولة الامتناع عن قبول عمال أجانب . وإذا وصلت النسبة إلى أكثر من ١٢٪ ، يكون التقييد تلقائياً .

البرلماني لشؤون العمل ، الاولوية عن العمال الاجانب القادمين من خارج نطاق الدول التسع . يضاف الى ما سبق ، احتمال اتساع نطاق السوق الاوروبية ، لتضم كلا من تركيا واليونان ، وكذلك اسبانيا والبرتغال . وهذا يعني مليون عامل جديد ، بالاضافة الى اكثر من اربعة ملايين عامل وعائلاتهم في ألمانيا الاتحادية حاليا . ونظرا لارتفاع معدل المواليد بين هؤلاء ، على عكس الاتجاه السائد في البلاد ، تكون الدولة مكلفة بتوفير ٤٠٠.٠٠٠ فرص عمل جديدة ، مما يتطلب بدوره معدلا للاستثمار لا يقل عن ٨ في المائة سنويا «١٢» ، والخوف من التوترات الاجتماعية التي قد يسببها هؤلاء العمال المتمركزون في مجال الخدمات الاساسية في المدن والعواصم .

وخاتما نشير الى قول لجنة اصلاح السياسة الخارجية الألمانية الاتحادية « ان تقوية وتدعيم نفوذ ألمانيا في العالم المعاصر ، يعتمد على القوة الاقتصادية بالدرجة الاولى ، اذا لم يكن اكثر اهمية من القوة العسكرية » .

ثانيا : محور بون - واشنطن

بين التفاعل والتنافس

في السابع والعشرين من اكتوبر ١٩٧٦ اى بعد اعلان نتائج الانتخابات العامة في ألمانيا الاتحادية ، أجرى معهد فيكرت الألماني «Wickert» لاستطلاع الرأي العام ، استطلاعا حول « اكثر دولة صديقة من حيث الاهمية بالنسبة لألمانيا الاتحادية » ، فجاءت نتيجته ٦٦ في المائة الى جانب الولايات المتحدة ، تليها فرنسا ١٨ في المائة ، ثم بريطانيا ١٣ في المائة ، ثم الاتحاد السوفيتي ٣ في المائة .

وقد تكون هذه النتيجة مجرد تحصيل حاصل ، والاشارة اليها ، لا يعدو كونه تقرير حقيقة قائمة لا تحتاج الى تأكيد ، لانه بغض النظر عن اية تغيرات تحدث في البيت الابيض ، فان ذلك لا يعنى على حد تعبير «كلادس» بولينينج «التحدث الرسمي لبون» التأثير ولو بصورة طفيفة في العلاقات بين الدولتين ، كما ان استمرارها امر مضمون بصورة مطلقة .

اما الشق الثاني ، فيتمثل في قول احدى المجالات الألمانية «١٣» حول اهمية العمالة الاجنبية في الاقتصاد الألماني « والحقيقة التي يتعمد دائما عدم نولها ، هي المتعلقة بكون العمال الاجانب ، يقومون في الغالب ، بالاعمال التي يفضل الالمان تجنب القيام بها ، والتي تتسم بانخفاض اجرها ودرجة المهارة المطلوبة فيها ، وبصفة عامة ، الاعمال التي توصف بأنها « قذرة » . ومن هنا نجد ان ٩٠ في المائة من هؤلاء العمال القادمين ، لا يملكون مهارات ، كما انهم اقل من ٣٥ سنة ، وهى السن التي تفضلها معظم المنشآت لامتناع الطاقه البشرية العاملة » .

ومن هنا أيضا ، وفي ظل الاحتمالات المتزايدة للابتعاش الاقتصادي ، اثرت قضية مغبة ابعاد العمال الاجانب ، بالنسبة للاقتصاد الألماني الاتحادى ، فعلى سبيل المثال ٩٥٠٠ من عمال شركة فورد اجانب من خارج السوق الاوروبية المشتركة ، منهم ٨٠٠٠ من تركيا بمفردها .

يضاف الى ما سبق ، عامل ديمغرافي ، يتمثل في ارتفاع نسبة الزواج بين العمال الاجانب والالمانيات ، اذ كانت النسبة ٤ في المائة عام ١٩٦٠ ، ووصلت الى ٩ في المائة عام ١٩٧٤ ، او ما يعادل ١ : ١١ بالنسبة لعدد الزيجات التي تتم في ألمانيا الاتحادية بصفة عامة ، ومن ثم يكون وجود العمال الاجانب اقتصاديا ، عنصرا ايجابيا في المدى القصير كقوى انتاجية ، وفي المدى الطويل كفعامل مؤثر في مواجهة التنافس السكاني .

واذا كانت العمالة الاجنبية ، تمثل ذلك القدر من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الألماني ، فلماذا اتخذ القرار السابق ؟

ان الرد على هذا التساؤل ، يبرز على الفور الطبيعة المتشابكة للعوامل السياسية وتلك الاجتماعية المتضافرة مع الاقتصادية . ففي ظل الاتفاقيات الموقعة مع بولندا يتوقع نزوح ما يقرب من ١٢٥٠٠٠ نسمة على مدى السنوات الاربع القادمة . وهؤلاء يجب ان تكون لهم ، من وجهة نظر «هيرمان بيسشفورت» سكرتير الدولة

الا أنه لابد من الإشارة الى أن وجود « هلموت شميديت » في منصب المستشارية ، على الرغم من انتمائه الى الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، كان له من قوة الدفع لهذه العلاقات ، ما ينشأه في كثير من ملامحه مع فترة تولي « كونراد أديناور » منصب المستشارية ورئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي ذي العلاقات الوثيقة مع واشنطن ، والتي كانت بمثابة شهر عسل طويل ، امتد طوال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٣ ، ثم أعقبها فترة من الركود في أهمية دور بون « إبان تولي إيرهارد ثم كيسنجر » ، ثم جاء برانت برياح جديدة .

وموضع هذا التقارب الشديد ، يعزى الى عوامل متعددة ، قد تكون بحكم تولي « شميديت » مناصب وزارية سابقة « المالية ، والدفاع » ، وهي مجالات ذات اهتمام مشترك بين الدولتين ، على صعيد التحالف الغربي ، والتوجيه والتأثير في الاقتصاد الدولي الحر . ومن ثم كان للاتصالات السابقة أثرها في خلق التفاهم والثقة الشخصية التي أشار اليها « شميديت » نفسه ، في مجال حديثه عن أثر هذه الثقة بينه وبين الرئيس السابق « فورد » ، وكذلك بين « هنري كيسنجر » ونظيره الألماني الفيدرالي « جينشر » ، اذكاء روح التعاون والتقارب الشديد بين الدولتين « ١٤ » .

ولا شك أن انتماء « شميديت » الى الجناح اليميني في الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، بالإضافة الى اهتمامه الاساسي بالتعامل مع « الموضوعات » ذات الصبغة السياسية العامة ، بمنأى عن تكييل نفسه بقيود حزبه ، أو ارضاء أجنحته ومجموعاته المختلفة ، كحل له المناخ الملائم لتوثيق العلاقة بين الدولتين ، والتي كانت قد تعرضت لسحابة من الشك ، إبان الايام الاولى لمبادرات « فيلي برانت » تجاه الشرق ، Ostpolitik . فعلى الرغم من وصف برانت سياسته الجديدة بأنها « محاولة للحاق بالركب محسوب » ، إذ أن لكل دولة من خلفائها علاقات طبيعية مع الكتلة الشرقية ، وبدرجة اكبر مما تتمتع نحن « ، إلا أن الدوائر الغربية ، وفي مقدمتها واشنطن ، كانت تتوجس خيفة من تضائل نفوذها لدى « بون » ، أو توقيع معاهدة على غرار « اتفاقية رابالو » مع الاتحاد السوفيتي . وإذا كانت هذه السياسة ، قد ظلت بعد ذلك مباركة الحلفاء الغربيين ، وتوجت

بعقد مؤتمر الامن الاوروبي في صورته الموسعة «شاملا كندا والولايات المتحدة الامريكية» ، إلا أن اطلاق هذه السياسة ذاتها «برانت» عن منصبه ، ثلاثت مع الاتجاه اليميني « لشميديت » ، ونظراته غير الايديولوجية للانفتاح على الشرق ، مبلورة التقارب الشديد في العلاقات بين بون واشنطن .

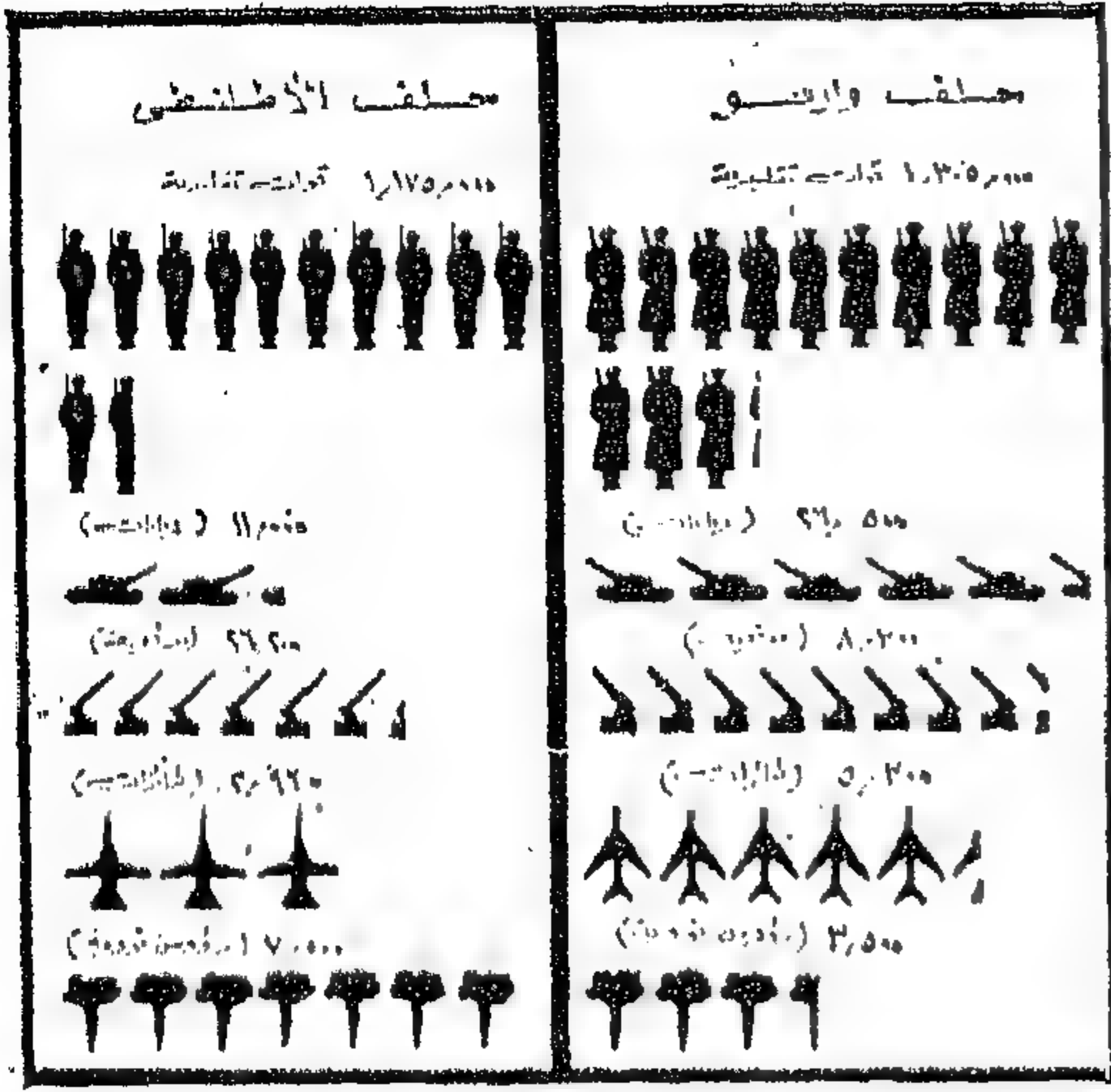
وعلى مدى الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ - ١٩٧٦ » حيث بدأت بتولي هلموت شميديت منصبه في مايو من العام الاول ، وانتهت بتولي « جيمي كارتر » منصب القادم الجديد الى البيت الابيض الامريكي ، كان هناك من نقاط التقارب السياسي ما يتلاءم ويتفق ومقتضيات التحالف الغربي عامة ، وطبيعة العلاقات بين الدولتين خاصة . بيد أنه كان هناك من نقاط التناقص في المجال الاقتصادي ، ما يمكن أن تنعكس آثاره على السنوات القادمة ، وبخاصة في ظل المواقف الاولى التي أعلنها الرئيس كارتر فيما يتعلق بها ، وهو ما سنتناوله في موجز سريع .

[١] التقرب السياسي والعسكري :

برزت خلال العامين الماضيين ، من المفاهيم والمشاكل الدولية ، ما يعتبر مجالات جديدة ، مارست فيها واشنطن وبون ، اختبارات التأكيد لطبيعة العلاقة الخاصة بينهما في المجال السياسي .

● فيالنسبة لسياسة الانفتاح على الشرق « Ostpolitik » ، ومع التسليم مقدما باختلاف المنطلق الايدلوجي بين « شميديت » و « برانت » إلا أن هناك اتفاقا مع وجهة النظر الامريكية ، التي كان يمثلها « هنري كيسنجر » ، وبخاصة بأن الزعامة الحالية في الكرملين ، ليس فقط متقدمة في السن ومحافضة ، ولكنها تتميز أيضا بكونها أقل استعدادا للأقدام على انتهاج سياسة أكثر ايجابية ، أو ذات طبيعة بناءة تجاه الغرب .

وبصفة عامة ، يمكننا تلخيص موقف « شميديت » ازاء هذه السياسة ، بأنه ذو شقين : أحدهما حذر ، والآخر محافظ . أما الشق الاول ، فنجد تبلور في انصهار مفهوم « Ostpolitik »



للمانيا الاتحادية طبقا لاتفاقية الدول الأربع الموقعة في ٣ سبتمبر ١٩٧١ «١٦» .

- ويلاحظ ان طبيعة دور كل من «بون» و«واشنطن» داخل حلف الأطلسي ، هي التي فرضت وعمقت من هذا التقارب . فمن حيث الموقع الجغرافي ، يلاحظ ان ألمانيا الاتحادية ، تعد أكبر دولة في الحلف ذات حدود طويلة مع حلف وارسو ، وبما يقرب من مائة كيلو متر امتدادا ، كما أن قوات الحلف الأخير ، تتميز بارتفاع أعداد مقاتليها التقليديين « ٥٠٣.٠٠٠ را مقابل ١٧٥.٠٠٠ را لحلف الأطلسي » ، ٢٦٥.٠٠٠ را ١١ دبابه على التوالي ، ٨٣.٠٠٠ مقابل ٦٢.٠٠٠ مدفعية » . وفي ظل عدم إمكانية تملك « بون » أسلحة نووية قادرة على تغطية الاختلال البشري ، في حالة حدوث مواجهة بين الحلفيين ! يكون الملاذ الطبيعي لها هو الولايات المتحدة الأمريكية ، يضاف الى ما سبق ، ان ألمانيا الاتحادية ، تعد خط الدفاع الأول بالنسبة لواشنطن ازاء حلف وارسو .

وقد ترجم هذا الواقع السياسي والعسكري في أرقام مالية ، تمثلت في تحمل « بون » العبء الثاني من حيث الانفاق العسكري داخل حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة ، فتحمل بمبلغ بليون . بالنسبة لأجمالي المنفق أو نصيب الفرد من هذه النفقات « ١٧ »

« داخل استراتيجية الغرب » ازاء الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية . بصفة عامة ، ألا وهي « Détente » ، وكونها لا تبعد عن هذا المفهوم الذي حملت لواءه الولايات المتحدة الأمريكية « ١٥ » . أما الشق الثاني ، فيتمثل في اهتمام « شميدت » بالمحافظة على سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها مع دول أوروبا الشرقية ، وعدم الاضرار بها ، وأن كان لم يضيف اليها شيئا ، أو حتى توسيع نطاقها « باستثناء الاتفاق الموقع مع بولندا في ١٩٧٥ ذي الصيغة المالية » .

ويبدو هذا التقارب السياسي بين بون وواشنطن ، اذا قارنا ، بين فترة « فيلي برانت » و « شميدت » ازاء هذه السياسة . فبينما كان مبعوث الأول « ايجون بار » يجري اتصالاته ومحادثاته مع الكتلة الشرقية ، ثم يطير الى العواصم الخليفة ، وفي مقدمتها واشنطن لاطلاعها على تطورات مراحل السياسة ، نجد أن رد الفعل ازاء بيان « الاتحاد السوفيتي » الذي نشر في الثاني والعشرين من مايو ١٩٧٦ في وكالة تاس ، قد ترجم في البيان الصادر عن محادثات وزير الخارجية لبون وواشنطن ، وكذلك البيان الختامي الصادر عن اجتماع حلف الأطلسي في أوسلو . في الثالث والعشرين من نفس الشهر ، بينما البيان الرسمي لحكومة بون ، والذي جاء تحت عنوان « بيان حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية ازاء الامن والتعاون في نطاق العلاقات بين الشرق والغرب » ، لم يصدر الا في السادس من يوليو ١٩٧٦ .

كما أن كافة هذه البيانات الرسمية ، سواء من جانب حكومة شميدت أو تصريحات وزير الخارجية « هانز ديتريتش جينشر » ، أو البيان الخاص بحلف الأطلسي ، اتفقت في نقطة أساسية ، إذ كان البيان مخاطبا بون . إلا أنه من حيث مضمونه ومفهومه الواسع ، يؤثر على جميع أعضاء حلف الأطلسي . ومن ثم لا يمكن تناوله بعيدا عن تبادل الرأي لوزراء التحالف ، الذي يؤكد ويدعم الدفاع الغربي والذي يعد ضرورة تتماشى جنبا الى جنب ، مع رغبتهم في الاستمرار في الحوار البناء مع دول شرق أوروبا . هذا الى جانب اتفاقهم على أهمية برلين الغربية بالنسبة

دوليا وجزء منها في إطار العلاقات الثنائية بين الجانبين . وبالنسبة للشطر الاول ، فقد كان موضع قلق شديد من جانب الرئيس الأمريكي السابق « نيكسون » اذ رأى غسي سياسة « Ostpolitik » تهديدا لنفوذ الغرب والحلفاء لدى « بون » في البداية ، بيد أنه عندما قدمت الأخيرة من امارات ودلائل التطهر وصدق التوايا ازاء حلفاءها الغربيين ، رأى الرئيس السابق ، ان مخاطر الحرب قد تضاعفت ، بينها المنافسة الاقتصادية قد تزايدت ، قاصدا بذلك العلاقة بين الولايات المتحدة ومجموعة السوق الأوروبية « ٢٠ » .

وقد كانت رؤية « نيكسون » في هذه الاونة - عام ١٩٧١ - صادقة بدرجة كبيرة اذ سرعان ما تلاحقت الاحداث ، وشهد العالم الركود الاقتصادي الذي كان مجالا لصراعات متعددة في الصناعات ، بل والمنتجات الزراعية بين الطرفين ، والإمثلة متعددة في هذا الصدد ، « فول صويا » سياسة الاغراق من جانب الدول الأوروبية بالنسبة لصادراتها من السيارات ومنتجات الصلب التي السوق الأمريكية . . حتى الاحذية .

ولكن على صعيد العلاقات الثنائية بين الدولتين ، تبلورت مؤخرا نقاط محددة للمنافسة ، تحيل في وجهها الاخر قوة العملاقين اقتصاديا ، ويتوقع ان تكون بداية حكم الرئيس « كارتر » مسرعا لهذه المنافسة بصورة اوضح ، سواء في مجال السياسة الاقتصادية بصورة عامة ، او في نطاق بعض الصادرات التنافسية .

فبالنظر الى قوة « المارك » المتزايدة مقارنة بالعملات الرئيسية في العالم ، وفي مقدمتها الدولار ، ومع استبعاد « الين » الياباني ، نجد ان هناك ضغوطا مستمرة تهدف الى دفع ألمانيا الاتحادية الى اعادة تقويم المارك بما يساوي قيمته الحقيقية ، اي على الاقل رفع قيمته بنسبة عشرة في المائة . وقد أوضح المستشار الاقتصادي للرئيس « جيمي كارتر » امام اللجنة الاقتصادية للكونجرس في فبراير ١٩٧٧ ، ان هذا الاجراء امر لا مفر منه ، سواء بالنسبة لحكومة « بون » او « طوكيو » مع ضرورة انتهاز الاولى سياسة تهدف

وكالعادة دائما ، اتخذ « هنري كيسنجر » نقطة انطلاق بتحريكه الدبلوماسي السريع . والذي شهدت ألمانيا الاتحادية جزءا منه ، فقد التقى في مقاطعة « بافاريا » في يونيو ١٩٧٦ ، وزير الخارجية الأمريكي ، مع رئيس وزراء « جنوب أفريقيا » جون فورستر ، كما ان « بون » شغلت - خلال هذه الفترة - عضوية مجلس الامن ، ومن ثم كانت واشنطن ترى فيها صمام الامن على الصعيد الدولي ، الذي يمكن ان يحول دون صراع دموي شامل في جنوب القارة الأفريقية .

اما الدور الذي اختطته « بون » لنفسها ، وبما يكمل الجهود الأمريكية في هذا الصدد ، فهو التأكيد على أهمية المفاوضات والحل السلمي ، باعتبارهما أساسا للتغيير في الوضع الراهن ، وبما يحقق المساواة وحكم الاغلبية الأفريقية ، مع الاحتفاظ بحقوق الاقلية . على ان تحدد جنوب أفريقيا وبصورة ملزمة لها ، تاريخ الاستقلال بالنسبة لناميبيا . وان تتولى الامم المتحدة ، الاشراف خلال الفترة الفاصلة بين المرحلتين ، وبذلك يكون موقفها امتدادا للموقف الذي اتخذته المجموعة الأوروبية ، والذي تبلور في البيان الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٧٦ .

ويبرز هنا أيضا « دور الاقتصاد » في تزايد قوة « بون » على الصعيد السياسي الدولي ، فقد أبرز وزير خارجيتها « هانز ديتريتش جيشنر » ، ان الحكومات الأفريقية ذات الاهتمام « بالحل التفاوضي » والتي لا تستهدف التعايش مع الدول ذات « الحكومات الراديكالية » ، موضع اهتمام من جانب حكومة « بون » التي أخذت في اعتبارها ، توفير وسائل تدعيمها ، بما في ذلك تقوية هيكلها الداخلية ، ومساعدتها على حل مشاكلها الخاصة .

[٢] التنافس الاقتصادي :

الواقع ان المنافسة الاقتصادية بين بون وواشنطن ، يدخل جزء منها في إطار جانبي حلف الاطلنطي المتصارعين على المستوى الجماعي ،

السلوى لهذه الطاقة أو التكنولوجيا معطروحة
بالصاح في ظل انضمام « الهند » الى النادي
النووي العالمي ، من خلال المساعدة التي حصلت
عليها من الدول الاخرى .

ولكن ما هي رؤية « بون » لهذه الصادرات ؟

يبرز على الفور تشابك الاعتبارات الاقتصادية ،
وبخاصة تنمية الصادرات مع تحديد معالم
السياسة الخارجية « لبون » لان الامر الاساسي
بالنسبة لها ، هو التقليل من اعتمادها على واردات
الطاقة من البترول . بحيث تسهم محطات الطاقة
النووية بما يعادل ٤٥ في المائة من الطاقة
الكهربائية لمانيا الاتحادية بحلول عام ١٩٨٥ ،
١٥ في المائة من اجمالي استهلاك الطاقة بصفة
عامة خلال نفس العام ، وذلك مقابل ٢٠ في المائة
على التوالي في عام ١٩٧٥ .

والاهمية الثانية لبرنامج الحكومة في مجال
الطاقة النووية ، هي توفير فرص عمالة امساح
العمال ومن هنا كان التوسع في عملية الانشاء
« من ١٢ محطة تعمل بالفعل ، و ١٢ محطة تحت
الانشاء . و ٧ محطات في مرحلة الدراسة
والتخطيط ، بالإضافة الى التصدير ، وذلك على
الرغم من اتساع حركة المعارضة الشعبية ، وبروز
هذه النقطة كقضية سياسية بين الحكومة
والمعارضة ، وكذلك بين السلطات الفيدرالية
والمحلية ،

فقد اتضح من دراسة اجريت مؤخرا ، ان
عملية بناء محطتين توفر ٧٠٠٠ فرصة عمل .
وان تحقيق العمالة الكاملة في هذا القطاع والتي
تصل الى اربعين الف يقتضى بناء ثمانى محطات
قوة سنويا ، تستخدم منها اثنتان او ثلاث محطات
محليا . ويذهب الى التصدير المتبقى بعد
ذلك « ٢١ » .

فاذا كانت صفقة بون مع البرازيل ، قد كفلت
للولى عشرة آلاف فرصة عمل ، فكيف يعنى
التراجع عن هذه السياسة ، التي خصص لها من
ناحية اخرى سبعة عشر بليون مارك للأبحاث
النووية بالإضافة الى انعكاساتها الايجابية في
المجالات الاقتصادية ؟

٣٤٠
الى التوسع في الانفاق العام في مجالات « رأس
المال الاجتماعى » ، لان الانتقاد الاساسي الموجه
الى « بون » وكذلك الى « طوكيو » هو انتهاجهما
سياسة « افقار الجار » عن طريق التوسع في
الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان « بون » تحملت
طويلا عبء المضاربات في الاسواق المالية ضد
الدولار ، ولا زال ماثلا في الازدهان ، قيام البنك
المركزي الالماني الفيدرالى بشراء ٨٠٠ مليون دولار
خلال يوم واحد « ١٤ يوليو ١٩٧٢ » حتى يدعم
الدولار ، ولا يلجأ الى اعادة تقويم المارك

والنقطة الاساسية في مضاربات العملة الدولية
وحروب الدول النقدية ازاءها ، تتبلور - أولا
واخيرا - في المزايا التجارية على الصعيد
الدولى ، التي يمكن ان تحققها دولة على حساب
الاخرى . وهذا هو السبب الذى ترفض من اجله
« بون » رفع قيمة المارك ، والى جانب هذه الرؤية
الاقتصادية المتباينة ازاء الاوضاع العامة ، نجد ان
هناك نقاطا محددة للتنافس يمكن ان تسبب شروخا
في العلاقة بين بون وواشنطن في ظل رئاسة
« كارتر » .

صادرات محطات الطاقة النووية :

في يونيو ١٩٧٥ وقعت المانيا الاتحادية عقدا مع
البرازيل تبلغ قيمته ١٠ بلايين مارك ، لامداد
الاحيرة بثمانى محطات للطاقة النووية ، الى جانب
توفير التكنولوجيا الكفيلة بتشغيلها . بالإضافة
الى اتفاقها على تصنيع « البلاينيوم » بالنسبة
لايران ايضا ، وان كانت قد رفضت توقيع عقد
مماثل مع « جنوب افريقيا » التزاما منها بسياسة
ادانة التفرقة العنصرية

وقد اثار العقد الاول حفيظة الولايات المتحدة
حدة وكانت موضع مناقشة خلال زيارة نائب
الرئيس الأمريكى « والتر مونديل » لبون مؤخرا .
وينبع مبعث المخاوف الأمريكية من أن التوسع في
هذه الصادرات يتعارض ونصوص معاهدة حظر
انتشار الاسلحة النووية التي التزمت بون
بأحكامها ، كما أن احتمالات الاستخدام غير

ظللاً من الشك حول صدق « نوايا » بون ، في ألا تحل محل « واشنطنون » في هذا المجال .

وجاءت أنباء الصفقة المعلن عنها مؤخراً بين « بون » و « جاكارتا » والتي تقدر بحوالي مائتي مليون دولار ، والمساعدة العسكرية المقدمة الى اثينا في يوليو ١٩٧٦ ، والبالغ قيمتها ٦٠ مليون مارك والتي سيستخدم جزء منها في شراء معدات عسكرية من إنتاج المانيا الفيدرالية لتؤكد هذا الاتجاه « ٢٢ » .

وإذا علمنا أن صادرات « بون » من الدبابات طراز « Leopard I » ، بالإضافة الى الـ ١٥٢ دبابة التي تتفاوض بشأنها مع تركيا ، هي ٦٠ دبابة الى استراليا ، و ١٣٠ الى كندا ، و ١٢٠ الى الدانمارك ، مع وجود ما يقرب من ٣٠٠٠ دبابة من هذا الطراز لدى الجيش الالماني الفيدرالي ، لبدت لنا الصورة بدرجة أوضح ... لقد تغلب العامل الاقتصادي في التحرك الدولي « لبون » ، ولو على حساب المنافسة مع أقرب حلفائها ... الولايات المتحدة الأمريكية .

ان « التحالف الغربي » ذاته ، يشهد حالياً صراعاً صامتاً بين الشركاء في مجال الفوز بصفقة القرن بالنسبة لتسليح حلف الاطلنطي بالدبابات الحديثة ، الكفيلة بمقابلة اتجاه « حلف وارسو » الى تعميم استخدام الدبابة السوفيتية « T72 » ، وهي أحدث أنواع الدبابات المنتجة على الصعيد الدولي .

وينحصر الصراع بين الولايات المتحدة التي تنتج الدبابة « XM-I » ، و المانيا الاتحادية التي تنتج « Leopard II » النموذج المتطور لليوبارد بالإضافة الى منافسة الأخيرة ، أيضاً ، مع بريطانيا فيما يتعلق بنوعية المدفع الذي سيتم اضافته الى أي من الدبابات التي سيتم اختيارها .

وتبدولنا حدة المنافسة ، إذا علمنا ان « الصفقة الاولى » الخاصة بدبابات الحلف ، ستكون حوالى ٣٣٠٠ دبابة ، بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون دولار للواحدة من طراز « XM-I » ، و ٢٠ مليون مارك بالنسبة للالمانية . بالإضافة الى ثلاثمائة مليون تكاليف تطوير اجماليات للدبابة الأخيرة .

صفقات الاسلحة الاجنبية :

ومن ملامح التغير الذي طرأ على العلاقات بين الدولتين ، والتي ستتضح تراكماته فيما بعد ، نفقاً لتواجد القوات الامريكية في الراين ، من ناحية وصادرات الاسلحة من جانب « بون » الى العديد من دول العالم من ناحية أخرى ، ثم التنافس على الاستئثار بجزء من معدات التسليح لقوات حلف الاطلنطي من ناحية ثالثة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، لم يعد ينظر الى اتفاقيات المقاصة بين بون وواشنطن ، على انها تعاون في نطاق الحلفاء ، وانما نفقات تدفع الى « قوات الاحتلال » وكان هذا المطلب موضع الحاح من جانب الشباب الاشتراكي في حزب « برانت » منذ سنوات ، في ظل التورط الكامل للقوات الامريكية في فيتنام ، بيد أن حكومة « بون » لم تلجأ الى اتخاذ القرار في ظل حكومة « شبيدت » الا نتيجة الاعتبارات الاقتصادية بالدرجة الاولى . وتعاضم الاحساس داخل الدوائر السياسية وكذلك الاقتصادية في « بون » بأنها دائماً تتحمل العبء الأكبر بين شركائها ، في الوقت الذي اسهمت فيه الولايات المتحدة ، عن طريق حربيها الباهظة في فيتنام ، وبرامجها الخاصة بالتنمية الحضرية ، التي أدت الى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها ، يقدر بـ ٣٠ بليون دولار الى دفع العالم نحو الخطوة الاولى للتضخم .

وتأتى صادرات الاسلحة من جانب « حكومة بون » لتشكل مجالا اضافياً لامكانية التصادم بين مصالح الدولتين . فبينما كان النزاع على أشده بين واشنطنون وانقرة ازاء صفقات الاسلحة الى الأخيرة ، نتيجة تأثير جماعة الضغط اليونانية الامريكية ، نجد أنه تم بالفعل في اغسطس ١٩٧٥ توقيع اتفاقيتين بين « بون » وكل من انقرة واثينا ، تنص لهما هذا الحق جنباً الى جنب .

وجاءت الاتفاقية الموقعة مؤخراً بين تركيا و المانيا الاتحادية ، والمتعلقة بصفقة اسلحة تقدر بـ ١٥٠ بليون مارك ، بينما لازالت اتفاقية الاولى مع الولايات المتحدة والتي تقدر قيمتها بـ ١٣٠ بليون دولار تتعثر في ظل عدم موافقة الكونجرس لتضفي

[٢٢] بلغ اجمالي ما حصلت عليه اليونان من المانيا الاتحادية في صورة مساعدات عسكرية ٢١٠ ملايين مارك منذ سقوط الحكم العسكري .

كما أن النظام الأمريكي الجديد في مجال الإنذار والدفع — الجبوي — ذو تكاليف باهظة ، تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار للطائرة الواحدة من طراز بوينج المجهزة بالمعدات الحديثة ، وبالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي تجتازها العديد من الدول الغربية ، يستشف الحذر الذي تشعربه « بون » من احتمال تكفلها بجزء كبير من تكلفة تعميم هذا التطوير .

الاتجاه المضاد لحركة الاستثمارات :

على الرغم من أن الاستثمارات الأمريكية في ألمانيا الفيدرالية تقدر بحوالي ١٦٥٠٠ مارك ، أي بما يعادل أكثر من أربعة أمثال الاستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة ، إلا أن حركة الاستثمارات اتخذت اتجاهها معاكساً لمسيرتها خلال سنوات ما قبل السبعينات . فحتى منتصف الستينات ، لم تكن الاستثمارات من جانب بون ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، تتجاوز ٢٦٠٠ مليون مارك . إلا أنه بحلول عام ١٩٧٤ حدثت الطفرة الكبرى ، إذ زادت خلال ذلك العام بمفرده ، بمقدار ٨٧٥ مليون مارك . وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات في منتصف عام ١٩٧٥ ، وبعد استبعاد الأرباح المعاد استثمارها ٣٨٠٠ مليون . وأصبحت بون تحتل المركز الخامس بعد في سوق الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية « ٢٣ » .

وطبقاً للإحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة الألمانية الأمريكية ، هناك مائة وخمسون شركة من ألمانيا الاتحادية ، تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأرباح لصالح الشركات الأصلية في الدولة « الأم » ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انتعاش حركة الاستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة ، أن هناك بعض الصناعات مثل الصناعة الكيماوية ، كان لا يمكن لها أن تدخل سوق المنافسة في الأسواق المحلية الأمريكية ، في ظل الرسوم الجمالية التي فرضتها الأخيرة ، وتتفق مع هذه الرؤية ، وجهة نظر « اتحاد الصناعة في ألمانيا الاتحادية » .

أما الحافز الثاني ، فقد نجم من تقلب أسعار العملات الدولية ، مما أدى إلى زيادة قيمة المارك بالنسبة للدولار الأمريكي خلال عام ١٩٧٦ بمفرده ، بما يقرب من ٧٦ في المائة . وبالتالي في حالة إعادة التقييم للمارك ، بهدف المساواة بين قيمته الفعلية والرقمية ، ستكون قيمة المنتجات الألمانية في الأسواق الأمريكية مرتفعة ، وغير قادرة على المنافسة ، ومن ثم يكون من الأفضل بالنسبة لها ، الاستثمار في السوق الاستهلاكية ذاتها ، بدلاً من التصدير .

ثالثاً : الأسواق الشرقية . ومقاييس أوروبا الغربية :

وإذا كانت رؤية « بون » الزاهية لواقع الأحداث في القارة الأوروبية لا زالت محكومة بالخطتين الأساسيتين اللذين اختطهما لنفسها حكومة الائتلاف الاشتراكي - الحر ، الأولى عام ١٩٦٩ . وهما تعزيز وتدعيم السوق الأوروبية والوحدة السياسية لدول أوروبا الغربية ، إلى جانب الاستقرار في سياسة الانفتاح على الشرق لتخفيف التوتر في وسط القارة .

إلا أن طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في « بون » ، بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الدولية ، وتلك التي شهدتها القارة خلال الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ - ١٩٧٦ » ، وأخيراً بروز ألمانيا الاتحادية في مجال التأثير السياسي من منطلق الرسوخ الاقتصادي ، أدت إلى أحداث نوع من التعديلات الضمنية ، وإضفاء نوع من التفسيرات الاقتصادية ذات الصبغة اليمينية على هذه المسالك الأساسية لسياسة « بون » في القارة الأوروبية .

تزايد الأهمية الاقتصادية للشرق :

دائماً وأبداً ، تدفع القاعدة الاقتصادية الصلبة ، بالدولة المعنية ، إلى انتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع الأسواق الخارجية ، وجعلها محالاً ربحاً لصادراتها الإنتاجية ، سواء بالطرق الدبلوماسية ، أو عن طريق الاتفاقيات التجارية ، أو في إطار التسهيلات المالية

المشارك من جانب بون وشريكها في الجانب الآخر ، للمواد الخام مهيئة في النحاس والذهب والغاز الطبيعي .

فبالنسبة للفائض الذي تحققه « بون » ، تشير إلى أن حجم التجارة مع الشرق خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ ١٧ بليون مارك . وكان الفائض لصالح بون يمثل ٨٠٠ مليون على المستوى الكلي ، وبما يعادل ٢٣٦ في المائة من إجمالي فائض التجارة لبون (٢٤) . كما أن ٩٦ في المائة من القروض الائتمانية المقدمة لهذه المجموعة من الدول « بلغ ١٨٩ بليون مارك في عام ١٩٧٥ » تأتي من القطاع الخاص ، بينما لا يتجاوز اسهام الحكومة ٤ في المائة .

مما انعكس في ارتفاع مدفوعات الفائدة من جانب الدول الاشتراكية ، أي أن تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الأخيرة ، أدى إلى توسيع دائرة المعاملات المصرفية للجهاز المالي في ألمانيا الاتحادية ، ومن ثم انتعاشه وارتفاع أرباحه . وعندما شعرت « بون » بانتهاج الدول الغربية الأخرى أسلوب التحويل الائتماني لصادراتها إلى الدول الاشتراكية « قدمت ثلاث دول غربية ١٥ بليون مارك حتى نهاية عام ١٩٧٥ في صورة قروض » ، طالبت بأن يكون الحد الأدنى لمعدل سعر الفائدة ٧.٧٥ في المائة بالنسبة للائتمان المقدم من جانب حكومات الدول الصناعية الغربية بصفة عامة .

وتعد الاتفاقية الموقعة مع بولندا عام ١٩٧٥ متضمنة تقديم ١٠٠ مليون مارك على ثلاثة أقساط سنوية « ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ مليون مارك حتى عام ١٩٧٧ حيث يلاحظ أن هذه الاتفاقية موقعة على صعيد الحكومات ، كما أنها تضمنت إلى جانبها ، بروتوكولا خاصا بإعطاء « تأثيرية الخروج » لأعداد تتراوح بين ١٢٠ ، ١٢٥ ألف مواطن من بولندا للعودة إلى ألمانيا الاتحادية . يضاف إلى ما سبق ، أن اتجاه المعاملات التجارية بين الدولتين ، كان يتسم بالركود ، على عكس الاتجاه العام في المعاملات مع الدول الاشتراكية . ومن هنا كان حرص حكومة « بون » على توقيع هذه الاتفاقية ، والبحث عن مجالات تنحية العلاقات

والائتمانية « وفي التسايرخ التحديث أمثلة متعددة » .

منذ سنوات طويلة ، كانت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، محط أنظار رجال الصناعة في ألمانيا الفيدرالية ، باعتبارها سوقا متباعدة رغبة . فعلى سبيل المثال ، على مدى السنوات العشر منذ ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، تزايدت التجارة مع هذه المجموعة بنسبة ٣٨٠ في المائة ، وبما يتجاوز الزيادة المحققة في معاملات « بون » التجارية مع دول السوق الأوروبية المشتركة . حيث بلغت بالنسبة للآخرين خلال نفس الفترة ٢٦٣ في المائة .

وقد ارتفعت قيمة التجارة بين الجانبين من خمسة بلايين مارك عام ١٩٧٠ إلى ١٧ بليون في عام ١٩٧٥ ، كانت النقطة الأساسية في اهتمام كافة الدوائر السياسية المسئولة في ألمانيا الاتحادية ، بحيث أصبح مفهوم « Ostpolitik » « Détente » على صعيد الاستراتيجية الغربية إزاء دول الكتلة الاشتراكية ، وأصبح بالنسبة « لبون » ذا صبغة اقتصادية بارزة . إلى جانب التركيز على مشكلة « برلين » ، وتأكيد حق ألمانيا الاتحادية في تمثيلها على صعيد الحافل والمنظمات الدولية .

وقد عبر عن هذا الجوهر الاقتصادي ، قول هلموت شميدت أمام البوندستاغ الجديد ، في مجال تدليله على التطور الإيجابي في العلاقات بين بون وموسكو ، إلى أن التجارة بينهما زادت بما يعادل أربعة أمثال منذ توقيع معاهدة ١٩٧٠ . وهذه الملحوظة تنطبق على علاقة بون مع الدول الاشتراكية بصفة عامة ، بما في ذلك الصين .

وموضع الأهمية في هذا التطور ، ليس الزيادة المطلقة في أرقام التبادل التجاري بحسب ، وإنما الاتجاهات المواتية لصالح « بون » ، أمثلة في الفائض المستمر لصالحها ، بحيث أصبح هذا الفائض يشكل في الوقت نفسه عتبة كؤود أمام احتمال استمرار هذا التزايد ، إلى جانب التوسع في حجم العمليات الائتمانية التي تمارسها مضارفا وبتوك ألمانيا الاتحادية ، في مجال تسهيل هذا النمو من ناحية أخرى . وأخيرا الاستغلال

الاقتصادية بين الطرفين ، ولعل في تعليق المتحدث باسم «بون» على هذه الاتفاقية ، بقوله « في حالة الوفاء بالامكانيات المتاحة في المجال الاقتصادي بين الدولتين ، فإن هذه الخطوة ستعتمد عنصرا ديناميكيا بصورة خاصة ، في العلاقات بين النظم الاقتصادية المختلفة في القارة الأوروبية » تعبيراً آخر عن المحرك الاساسي للسياسة الخارجية لحكومة « بون » .

ولا تشذ علاقة « بون » التجارية مع « بكين » ، عن القاعدة السابقة ، فهذه انشاء العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين في أكتوبر ١٩٧٢ ، وتوقيع اتفاقية التجارة والمدفوعات في يوليو ١٩٧٣ . ارتفعت صادرات بون من ٥٣٢٤ مليون مارك عام ١٩٧٢ ، الى ١٢٦٣ مليون مارك عام ١٩٧٥ . بل ان الاشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٦ سجلت ١٣٤٧ مليون مارك ، بزيادة قدرها ٤٨٥ في المائة عن مستوى الصادرات خلال نفس الاشهر من عام ١٩٧٥ ، كما بلغ الفائض التجاري لصالح بون ٧٢٦ مليون عام ١٩٧٥ ، ٨٤٢٤ مليون مارك خلال الاشهر موضع المقارنة من عام ١٩٧٦ .

تعاظم متاعب أوروبا الغربية !

وعلى النقيض من الاتجاه السابق ، كانت علاقة « بون » مع شركائها الاوروبيين ، فعلى الرغم من حرص الحكومة الائتلافية ، بصورة واضحة ، على تأكيد أهمية الوحدة السياسية الأوروبية ، الا ان المتاعب الاقتصادية التي تعرضت لها بعض شريكاتها في السوق المشتركة ، انعكست على امكانية الاسراع بتحقيق هذا الهدف من ناحية ، وزادت من الابعاء التي تتحملها ألمانيا الاتحادية ازاء المجموعة من ناحية أخرى ، في سبيل المحافظة على وجودها ، والعمل على تطويرها مستقبلا .

وقد كانت هذه الحقيقة ، موضع العديد من الانتقادات الصادرة عن السلطات المحلية ، بل وعن البنك المركزي في ألمانيا الاتحادية ، وحتى أجهزة الاعلام والصحافة ، ومن ثم لم يستطع « شهيدت » في بداية الفترة الثانية للرئاسة ، أن يتجاهل هذه

الحقيقة ، فأشار الى أنه في ظل الاستقرار والطاقة الانتاجية المرتفعة التي تتمتع بها « المانييسا الاتحادية » ، تولدت الامل الضخمة التي يعقدها عليها شركاؤها . وإذا أرادت « بون » أوروبا ، يتعين عليها ضرورة تحمل مسئولياتها ، الى الحد الذي تسمح به طاقتها وامكانياتها « ٢٥ » .

ولكن ما هي المتاعب الأوروبية التي أصبحت تثير التبرم على الصعيد الدوائر الاقتصادية ، بل والشعبية والصحفية في ألمانيا الاتحادية ؟ .

سنركز في مجال حديثنا على عدة نقاط أساسية : اسهام « بون » في ميزانية السوق الأوروبية ، بالإضافة الى التفاوت البيني في القيمة الرسمية والحقيقية للمارك الألماني ، ازاء الوحدة الحسابية الأوروبية ، ثم الاسهام في القروض الاستثنائية والطائرة للعديد من هذه الدول ، ومن بين ذلك ، اتفاقيات المقاصة لوجود القنوات العسكرية البريطانية في « الراين » .

ان وجهة النظر الرسمية الألمانية ، تنصرف الى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، يعد ضرورة أساسية ، يتعين تحقيقها ابتغاء توفير استقرار سياسي نهائي داخل السوق الأوروبية .

ولتحقيق هذا الهدف السياسي ، والدور المتعاظم « لبون » في الدائرة الأوروبية ، كان « الثمن » الاقتصادي الباهظ الذي تدفعه على مستوى العلاقات الثنائية والجماعية .

وقد أوضح التقرير الصادر عن « البنك المركزي » لألمانيا الفيدرالية في شهر يناير ١٩٧٧ ، أن بون قدمت ٧ بلايين مارك اسهاما منها في ميزانية السوق ، بينما لم تستفد الا بما يعادل ٣ بلايين خلال نفس العام « ١٩٧٦ » ، كما بلغ الفرق لصالح السوق خلال عام ١٩٧٥ : ٣٢٠٠ بليون مارك ، أي أن تحمل « بون » لابعاء ميزانية السوق ، أخذ في التصاعد من الناحية المطلقة ، إذ يتوقع أن تصل الى ١٢ بليون مارك بحلول عام ١٩٨٠ . وان كان الاسهام النسبي قد تضاعف من ٣٠ الى ٢٦٥ في المائة ، بعد اتساع نطاق السوق . ومن هنا يطرح احتمال فرض ضرائب جديدة من جانب السلطات الفيدرالية لمساواة التزاماتها على الصعيد القومي الأوروبي .

الحصول عليه في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، والذي تتراوح تقديراته بين ٤٩٠ و ٥٠٠ مليون دولار ستتحمل ألمانيا الاتحادية العبء الأكبر منه ، بما يعادل ٤٤ في المائة تقريبا ، وذلك إلى جانب التأييد الفعال من جانب « بون » لطالبة روما « صندوق النقد الدولي » بإعطائها ٥٣٠ مليون دولار أخرى .

ومن الانعكاسات الأخرى المترتبة على تبين القوة الاقتصادية داخل السوق الأوروبية ، العلاقة بين المارك والوحدة الحسابية للسوق الأوروبية ، إذ تقدر الخسارة بمبلغ ٥٠٠ را مليون مارك سنويا ، وهي الخسارة الناجمة عن اختلاف معدل التبادل الرسمي بينها عن المعدل الفعلي . فبينما يبلغ الأول ٣٦٦ مارك للوحدة الحسابية ، وهو معدل موضوع منذ سبع سنوات ماضية ، نجد أن الثاني ، أي الفعلي ، لا يتجاوز ٢٦٨ مارك للوحدة . ولاشك أن لهذا التباين انعكاساته على صعيد التحويلات الخاصة داخل دول السوق التسع ، وكذلك بالنسبة لأسهم « بون » في ميزانية الصندوق الخاص بالسوق « قدرت خسارتها خلال عام ١٩٧٥ بمفرده بحوالي ٨٠٠ مليون مارك » (٢٧) .

رابعا : رؤية بون للعالم الثالث :

وإذا تركنا جانبا ، دائرة التحالف الغربي ، وحدود تحرك « بون » ومسئولياتها داخل نطاق شركائها الأوروبيين ، لنصل إلى الدائرة التالية ، ممثلة في العالم الثالث ، تبرز لنا على الفور مشكلة إقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ، من خلال الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن اختلفت المنطلقات والمصالح أو الاهتمامات ، فبينما يخشى الشمال المتقدم ، ويدافع بأقصى قوته عن مكتسباته ، نجد أن الجنوب المتخلف ، يسعى بكل طاقته ، لاستخلاص ممتلكاته ، وتصحيح أوضاعه .

ونظرا لأن المشكلة الاقتصادية في جذورها ، وسياسية في أبعادها ، واجتماعية في تراكباتها على الصعيد الدولي ، ولما كانت « بون » قوة اقتصادية مؤثرة على النطاق العالمي ، فإنه يكون

وسيؤدي هذا بدوره إلى فتح مجالات للصراع بين السلطات المحلية والسلطة الفيدرالية .

ويلاحظ أن التزامات « بون » تجاه شركائهما الأوروبيين ، تتفاوت من قروض قصيرة لأجل « ٣٩٠٠ مليون مارك » ، التزم بها البنك المركزي ، كذلك فإن القروض متوسطة الأجل التي تراوح مدتها بين عامين وأربعة أعوام ، أسهمت بها « بون » على صعيد السوق ككل ، بما يعادل ٨٠٠ مليون ، حصلت منها إيطاليا بمفردها على ٣٠٠ مليون مارك ، تستحق السداد في يونيو ١٩٧٧ (٢٦) .

وإذا أضيف إلى ما سبق ، أسهم « ألمانيا لاتحادية » في صندوق الائتمان الأوروبي ، « ٤٠٠ مليون مارك » ، إلى جانب قراض البنوك المركزية بضمان احتياطياتها من الذهب والعملات « ٦٤٠٠ مليون مارك للبنك المركزي الإيطالي ، ٢٥٠ مليون دولار للبنك المركزي البرتغالي ، لاتضح لنا بجلاء ، واقع « بون » بين العواصم الثماني في السوق الأوروبية ، وكذلك بالنسبة للعواصم الأوروبية الأخرى ذات الأهمية السياسية ، والاستراتيجية ، بالنسبة للتخالف الغربي ككل « مثال ذلك لشبونة » .

ويلاحظ في هذا الصدد ، أن منظمات الاقتراض الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي ، تعد قناة أخرى من قنوات التدعيم المادي والمالي للدول الأعضاء في الصندوق ، والتي تعاني من أزمات اقتصادية ، ولكن عن طريق الائتلاف بدلا من مسالك الاقتراض الثنائية ، أو في الصورة الجماعية .

وإزاء عمق الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بريطانيا ، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها « هلموت شميدت » للعاصمتين البريطانية والفرنسية خلال شهر يناير ١٩٧٧ ، تقرر تجديد اتفاقية المقاصة بين « بون » و « لندن » ، على أن تكون الأخيرة ، كما أنها ستتحمل ما يعادل (٢٢) في المائة ، وعلى مدى خمس سنوات ، في عبء القرض المقدم من صندوق النقد الدولي إلى بريطانيا ، والذي يقدر بمبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار ، بينما ستتحمل واشنطن ، ما يعادل ٢٨ في المائة . كما أن القرض الذي تسعى إيطاليا إلى

لوقفها ازاء الحوار طبيعة خاصة . وابتداءً هناك تسليم من جانب «ألمانيا الاتحادية» بأن الفجوة الاقتصادية بين الجانبين على الصعيد الدولي ، تهدد السلام والاستقرار العالى ، ولكن ما هى رؤيتها لاحتمال حل هذه المشكلة ؟

لقد شهدت «بون» على الصعيد الداخلى ، بعض الخلافات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، كذلك تعرض الائتلاف الحاكم ذاته ، لتباين فى الرؤية ، ويبحث الاختلاف والتباين ، هو الصراع بين الاعتبارات السياسية ، مقارنة بتلك الاقتصادية .

فبينما يتضح لنا من واقع تتبع الفترة موضع الدراسة ، مع العودة الى سنوات مضت ، أن المساعدات المالية ، الى جانب تلك الفنية والتكنولوجية ، كانت من أبرز أدوات السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية ، بما يحقق هدفها الرئيسى ، ممثلاً فى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها ، وقد اتضح من أرقام معلنة مؤخراً « ٢٨ » أن مجموع القروض والمساعدات الخاصة والرسمية المقدمة الى الدول النامية ، بلغت ١٢.٢ مليون مارك فى عام ١٩٧٥ ، مقارنة بـ ٨.٢ مليون عام ١٩٧٤ ، بما يعادل ١٨٨ فى المائة من اجمالى الناتج القومى ، بالإضافة الى أنواع التعاون الأخرى ، مثال ذلك الخدمات التطوعية الألمانية **DEP** التى تشمل ٢١ دولة نامية ، أو تلك المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية ، اذ تقدم المساعدة الخاصة بالإذاعة الى ٢٥ دولة نامية ، وتلك الخاصة بالتلفزيون الى ٦ دول .

الأثناء يجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن النسبة المشار إليها وهى ١٨٨ فى المائة - تشمل الخاصة وليس الرسمية فقط ، مع ما تتميز به الأولى من اختلاف شروطها ، عن تلك التى توفرها وكالة التنمية الدولية ، كما أن مسالك المساعدات الثنائية ، أو تلك المتعلقة بتشجيع الصادرات الخاصة «بألمانيا الاتحادية» ، واضحة فى هذا المجال ، فعلى سبيل المثال ، خصصت بون ، مؤخراً ، مبلغ ١٤٠ مليون مارك لمساعدة الدول النامية على استيراد السفن الخاصة بالنقل

البحرى ومشروعات الصيد ، من الشركات التى تقوم ببنائها فى ألمانيا الاتحادية ذاتها . وبالتالي فإن هذا الاجراء ، يحمل فى مضمونه زيادة حجم الطلب على «صناعة السفن» الألمانية ، التى عانت ضمن ما عانتها صناعة السفن الأوروبية بصفة عامة من ركود .

أن هذا الرقم ، بالإضافة الى مبلغ ٩٠ مليون مارك ، خصصته لتحويل الصادرات الطويلة الاجل الى الدول النامية ، يعكس المحرك الاساسى لسياسة «بون» ألا وهو العامل الاقتصادى .

ووجهة النظر السياسية ، ترى أن تنفيذ التحرك الخارجى بصورة دائمة بالاعتبار الاقتصادى ، قد يحد من مرونته ، ومن ثم شهدت قاعة مؤتمر الانكباد الرابع فى بيروت ، مناقشة حزبية بين الاحزاب السياسية المتصارعة ، ولكن فى هذه المرة على مسرح خارجى ، مما كانت موضع نقد شديد داخل البوندستاج ، الالماني خلال اجتماعه الذى عقد فى الثانى من يونيو ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن «بون» ، على الرغم من وعيها بحجم الديون التى تنوء بها الدول النامية ، وتباين الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، إلا أنها حرصت على تأكيد الالتزام بالحرية المطلقة للسوق العالمية فى مجال المواد الأولية . ومن ثم تقوم رؤية «بون» المتعلقة بإمكانية تحقيق عدالة أكثر ، فى توزيع الثروة الدولية ، ومزيد من انتقال الموارد الى الدول النامية على أساسها « ٢٩ » .

العمل يبدأ حرية التجارة وتقسيم العمل الدولى بقدر الامكان ، بما فى ذلك حرية انتقال الخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

توفير الضمانات ازاء احتمال الاستيلاء على الاستثمارات الأجنبية بدون تعويض ، لأن هذه الضمانات مستوًدى الى مزيد من تدفق رؤوس الاموال ، وبالتالي التوسع فى الاستثمار داخل الدول النامية .

تحرير التجارة الدولية من أية معوقات تحدّها ، فى اطار المفاوضات الجارية حالياً بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، مع اتاحة الفرصة أمام صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية .

خامسا : موقفها من أزمة الشرق الاوسط :

شهدت المنطقة العربية مؤخرا ، الجولة التي قام بها « هانز ديترش جينشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية » وقد تبدو هذه الجولة طبيعية في إطار الزيارات والاتصالات الدبلوماسية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط بحثا عن أسس السلام وانتهاء أسباب الصراع ، خاصة وان « كورت فالدهايم » سكرتير عام المنظمة الدولية للسلام المتجدة كان يقوم بجولة مشابهة شملت « إسرائيل » خلال نفس الفترة « فبراير ١٩٧٧ » .

ولكن موضع الجديد في الجولة التي قام بها الوزير الألماني ، والذي يحتل في نفس الوقت منصب رئيس الحزب « الديمقراطي الحر » المتآلف مع الاشتراكيين في تشكيل الحكومة ، انها جعلت في مسؤوليتها التطور الذي طرأ على موقف « حكومة بون » ازاء الصراع في المنطقة . فحتى فترة ليست بعيدة كانت ألمانيا الاتحادية في حالة غياب شبه كامل عن المسرح السياسي العربي ، نظرا لاندفاعها الى الجانب الاسرائيلي مرتبطه بقيود « عقدة الذنب » والتكفير عما ألحق بالشعب الألماني من إبادة ملايين من اليهود ، وقد تبلور هذا اقتصاديا في الاتفاقيات المتتالية الخاصة بالتعويضات .

وحتى بعد ان شهدت بداية السبعينات وفي ظل تولي تآلف الاشتراكيين والاحرار للحكم في البلاد برئاسة « فيلي برانت » عودة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية ، وتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية . الا ان تحرك حكومة « بون » كان محكوما بعاملين أساسيين احدهما خاص باستمرار الإحساس « بعقدة الذنب » . والثاني خاص برغبتها في اللحاق بركب الدول الأوروبية الاعضاء في السوق المشتركة ورغبتها في صياغة سياسة خارجية مشتركة ازاء القضايا الدولية ، ومنها أزمة الشرق الاوسط . وبين هذين العاملين كان موقف الحكومة في « بون » يتردى بين هذا الاتجاه وذلك . وقد كانت الملبسات . والظروف التي أعقبت صدور بيان دول السوق في الثاني من أكتوبر ١٩٧٢ . صورة واضحة لهذا التردى والتذبذب « ٣ » .

حق الدولة في سيادتها على مصادر ثرواتها من المواد الخام .

عدم التأثير عالميا ، عن طريق الاحتكارات والكرتلات من جانب الدول النامية .

ومن هنا كانت معارضتها انشاء مقياس لربط اسعار المواد الأولية ، بتلك الصناعية ، لان هذه الخطوة تعد هدما لأسس تلقائية السوق طبقا لظروف العرض والطلب ، ويمكن ان تدفع كلا الطرفين ، الى المغالاة في تقدير اسعاره ، ويدخل العالم في سلسلة من حلقات التضخم اللانهائية ، بالإضافة الى تركيزها على ضرورة قيام الدول الاشتراكية ، بتحمل تبعاتها ازاء النظام الاقتصادي العالمي ، ومساعدة الدول النامية . كما عارضت انشاء صندوق لتثبيت عائدات الدول النامية . لان مبلغ التمويل للصندوق المقترح ، سيأتي معظمه من جانب الدول المستهلكة « اقترح بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار » ، وبالتالي سيكون السياسة الاقتصادية الجديدة « neo-Mercantile » هي التي ستحكم توفير المواد الأولية على الصعيد الدولي . بالإضافة الى ان ٣٢٪ فقط من احتياطي هذه المواد في حيازة الدول النامية ٣٧ في المائة لدى الدول الصناعية الغربية ، ٣٢ في المائة لدول الكتلة الشرقية . وبمعنى آخر ، ستكون فائدة الدول النامية محدودة في هذا النطاق ، كما ان عدد الدول النامية المستفيدة في هذا النظام ، سيكون محدودا بينما باقى الدول النامية ستواجه نفس المشاكل الراهنة ، دون حل جذري .

وقد كان لاصرار « بون » على موقفها المتمثل في حماية دعائم نظام السوق الحرة في المجال التجاري ، على الرغم من اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك دول « أوروبا الغربية » الى تقبل الاقتراح الخاص باستقرار المواد الأولية ، وتكوين احتياطي عالمي ، واصرار الدول النامية من ناحية أخرى ، على مطالبتها ، اثره الواضح في حدوث نوع من العزلة السياسية في هذه النقطة ، التي تعكس بصدق ، تشابك العوامل المؤثرة في القرار الدولي .

بل ان قول « فيلى برانت » بان حيادنا نسي
الازمة ، لا يعني حياد ضميرنا ولا يعني ان ننسى
تركه تاريخنا ، والعلاقة الخاصة بين المانيا
واسرائيل . والذي جاء بعد عشرة ايام فقط من
اعلان بيان السوق الاوروبية المشتركة في السادس
من نوفمبر ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من نشوب خلاف
في وجهات النظر بين حكومتى « بون وواشنطن »
نتيجة قيام الاخيرة بتصدير الاسلحة من قواعد
حلف الاطلنطي الى اسرائيل عبر الاراضى
الالمانية . يؤكد الانطباع بان موقف حكومة « بون »
كان في ذلك الوقت تعبيراً عن استجابة لمصالح
السوق الاوروبية والحرص على عدم تفكك
المجموعة من الداخل ، نظراً للموقف الفرنسى البناء
من اطراف النزاع ، أكثر منه وعياً بعدالة الموقف
العربى ، او حقوق الشعب الفلسطينى . والرغبة
فى اتخاذ دور ايجابى على مسرح الاحداث
الدولية .

« فلسفة التوازن »

وعلى الرغم من البداية الحذرة التى
انتهجها « هلموت شميدت » فى اعقاب توليه
منصبه عام ١٩٧٤ ، بالنسبة للصراع فى المنطقة ،
حيث اعتبر الحديث عن موقف حكومته ازاء تكرار
موقف الولايات المتحدة مستقبلاً ، بالنسبة لارسال
الاسلحة الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية ، مسألة
دقيقة للغاية ورفض الاجابة عليه مشيراً الى ان
الامر سيكون موضع مشاورات مسبقة « ٣١ » .

الا ان موقف « بون » خلال الاونة الاخيرة ،
وبخاصة فى ظل الاتصالات والزيارات المتبادلة بين
العديد من رؤساء الدول العربية والمسئولين فى
المانيا الاتحادية . تحدد بصورة واضحة فى
مرتكزات أساسية لموقفها ازاء الصراع فى المنطقة ،
ولاشك ان النتائج العسكرية والتحركات السياسية
التي ترتبت على حرب أكتوبر وكذلك الاثار
الاقتصادية ، كان لها الفضل الاول فى « صهر »
مواقف دول السوق الاوروبية وضمها « المانيا

الاتحادية » فى بوتقة الرؤية الاكثر موضوعية
لابعاد الصراع فى منطقة الشرق الاوسط .
فنجد ان الشعب الفلسطينى اصبح يحتل مكانته
فى كافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة
عن حكومة « بون » فلم يعد مجموعة من اللاجئين
وانما شعب يتعين ان يأخذ فى الاعتبار حقوقه
وحقه فى تقرير مضيده ، حيث ان اهمال هذا
الجانب على مدى فترة طويلة لم يحقق انهاء
الصراع فى المنطقة .

بل ان الرؤية الالمانية الفيدرالية للمشكلة
الفلسطينية تجاوزت مجرد الاعتراف
بوجود « شعب » بدلاً من « لاجئين فلسطينيين »
لتشير الى حقهم فى اقامة سلطة خاصة به فى
الارض التى يتعين على اسرائيل الجلاء عنها فى
اطار التسوية السلمية .

اما الجانب الثانى من سياسة « التوازن » التى
تنتهجها حكومة « بون » فهو عدم جواز احتلال
الارض بالقوة ، وبالتالي يتعين على اسرائيل
الانسحاب من الاراضى التى احتلتها فى عام
١٩٦٧ .

يضاف الى ما سبق حق اسرائيل فى البقاء
والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبذلك
يتشكل ابعاد التوازن فى سياسة حكومة بون ازاء
الوضع فى الشرق الاوسط .

الدوافع والمحددات :

وقد يمكننا التعرف على الهدف من الجولة
الاخيرة التى قام بها وزير خارجية « بون » من
واقع اشارته فى خطابه الذى القاها امام الجمعية
العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٦ ، الى ان
التساؤل المطروح حالياً ، ليس فى تكرار الاسبس
الكفيلة بحل النزاع وانما وضعها موضع التنفيذ
الفعلى حيث ان بنودها الرئيسية شملت
قرارات مجلس الأمن مع ضرورة الاخذ فى
الاعتبار لاجماع الراى العام العالمى على اهمية
حقوق شعب فلسطين ، وذلك بالطبع الى جانب حق
اسرائيل فى البقاء داخل حدود « ٣٢ » .

العنصرى» بخجة ان القرار يفتقر الى اساس يستند اليه ، بالاضافة الى كونه يمثل تهديدا لمستقبل عمل المنظمة الدولية بمخاطر اساسية .

الخاتمة :

وفى نهاية هذه المحاولة لاستكشاف الخطوط العامة التى حكمت المواقف الدولية لالمانيا الاتحادية ، خلال الفترة الزمنية الاولى لتولى «هيلموت شميدت» منصب المستشارية ، يتضح لنا مدى أهمية العامل الاقتصادى ، كهدف وسلاح للسياسة الخارجية «لبون» وكيف أن الظروف الدولية ذاتها ساعدت على تعاظم أهميته .

ذلك ان السنوات الماضية ، شهدت من اضافة صفات العملاق الاقتصادى ، ما جعل الوجود الدولى «لبون» على المسرح السياسى ، يعانى من اختلال التوازن بين الدورين . ولكن منذ عام ١٩٧٤ ، وفى ظل الانضمام الى المنظمة الدولية للامم المتحدة ، والانجاز الايجابى الذى حققته سياسة «Ostpolitik»

والذى توجته «بمؤتمر الامن الاوروبى» كان لابد من قيام «بون» بتلمس طريقها الى مواقع التأثير السياسى بالنسبة للعديد من القضايا والمواقف الدولية ، منطلقا من قوتها الاقتصادية .

لقد اتضح ذلك فى نطاق علاقتها بحلفائها الغربيين ، وشركائها الاوروبيين ، الى جانب نظرتها الى جيرانها الشرقيين ، بالاضافة الى رؤيتها المحددة بدوافعها الاقتصادية ، للحوار بين الشمال والجنوب ، واخيرا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط .

ولكن لابد من الاشارة ، الى ان العوامل الاقتصادية ، وبنفس القدر من الاهمية التى يضفيها فى مجال التقرب السياسى ، يمكن أن يكون سببا فى التنافس ومن ثم التوتر السياسى على مستوى العلاقات ، اوبالنسبة للرواية المحدودة «بمصلح الذات» بعيدا عن الاحساس بالمتطلبات الملحة للآخرين ،

وهنا تبرز أهمية «صانع القرار السياسى» وقدرته على الاستخدام المتوازن لهذا السلاح ، بما لا يؤدى الى الصدام السياسى ، سواء فى دائرة الحلفاء ، او فى نطاق الشركاء ، او على صعيد المخاض الدولية ، وفى مجالات الصراعات الاقليمية . ■

كما يبدو تفسير هذه الجولة - ايضا - من اعلان «بون» ان جهودها فى اطار السوق الاوروبية المشتركة يعد تعبيراً عن اهتمامها الخاص بالحل السلمى للنزاع الذى يقع فى الجنوب منها ، والذي تبدو امكانية التوصل اليه الان أكثر وضوحاً عما مضى وانه يجب الا تنفع أوروبا بدور «المتفرج» والفرصة مواتية الان .

ولكن يجب الا يغفل بنا هذا التساؤل السياسى ، القول بدور العامل الاقتصادى اداة وهدفا فى السياسة الخاصة بحكومة بون تجاه المنطقة كما يجب الا يدفعنا بعيدا فى «احلام اليقظة» متصورين ان الكفة قد أصبحت مرجحة فى يد العرب بصفة مطلقة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، نرى ان الحوار «العربى الاوروبى» تنظر اليه الدوائر الاخيرة بأنه ترجمة لمصالحها ازاء المنطقة الجنوبية لها ، وهذا عامل اقتصادى محض ، الا ان الدوائر الاوروبية رفضت بشدة الموافقة على منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع رسمى فى داخل الحوار ، كما انها لم تستجب لمطالبة الدول العربية بالغاء الاتفاقية التجارية المعقودة مع اسرائيل فى يونيو ١٩٧٥ . واذا كانت «بون» قد وقعت سلسلة من الاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية مع الدول العربية مثال الاردن وسوريا وكذلك مصر التى حصلت على مساعدة مالية وسلعية تقدر بـ ٢٣٠ مليون مارك تم الاتفاق عليها فى مارس ١٩٧٦ ، بالاضافة الى مساهمة الخبرة الالمانية الغربية فى تقديم التكنولوجيا الفنية بالنسبة لمشروع منخفض القطارة .

فانها قامت فى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٧٦ ، بتوقيع اتفاقية مع اسرائيل لتقديم ١٤٠ مليون مارك لعام ١٩٧٦ (من اجل اغراض التوطن السكانى البنك التنمية الاسرائيلى ، واصلاح وتطوير الشبكة التليفزيونية) الى جانب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لتشجيع وتسهيل انتقال رأس المال من جانب المنشآت الالمانية الى اسرائيل . والتي وصفها وزير الخارجية جينشر بأنها تدعيما لرغبة «بون» فى توثيق روابطها الاقتصادية مع اسرائيل طبقا لاسس المساواة فى الحقوق وحرية انتقال رأس المال .

كما رفضت الموافقة على قرار الامم المتحدة الصادر فى نوفمبر ١٩٧٥ والخاص «باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز

نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية

د. جوده عبد الخالق

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

الاقتصادي العربي - ونقصد بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ وقرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ [١] وتنص اتفاقية الوحدة الاقتصادية، كما هي معروف على تحقيق اهداف خمسة هي: حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

مجهودات الاندماج أو التكامل الاقتصادي العربي حتى عهد قريب، على الفكر النظمي التقليدي في الاندماج أو التكامل الاقتصادي، ذلك الفكر الذي يرى في تحرير التجارة، الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا كانت أهم الخطوات الفعلية التي اتخذت على صعيد الاندماج

(١) راجع في ذلك: على سبيل المثال: د. أحمد الغندور: الاندماج الاقتصادي العربي: القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠، ص ١١١ - ١٢٥.



جزئى للتجارة ، متخذة بذلك أساسا لها ، النظرية الكلاسيكية فى الاندماج الاقتصادى ، وما تخلعه هذه النظرية من أهمية كبيرة على تحرير التبادل التجارى ، اى على تخصيص الموارد على الاستعمالات المختلفة ، هذه النظرية لا تصلح - نظرا لطبيعة فروضها ومنهجها التحليلى - كأساس لمجهودات الاندماج فى البلاد المختلفة . ان الاساس النظرى للاندماج فى اطار هذه البلاد ، يجب أن يركز على الاثار التنموية الديناميكية ،

الاقتصادى ، وحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية ، وحقوق التملك والايضاء والارث . وهذه بلا شك اهداف طموحة . وقد جاء قرار السوق الغربية المشتركة ، باعتباره الخطوة التنفيذية لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التطبيق ، جاء متواضعا بدرجة كبيرة ، اذ نص على تحرير جزئى لانتقال البضائع «٢» ولم يتضمن اية نصوص لتحرير انتقال عناصر الانتاج . وبذلك انحصرت اهم مجهودات التكامل الاقتصادى العربى ، فى تحرير

(٢) د. احمد الغندور ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

ناحيتين ، تمكين البلاد العربية من مواجهة الشركات متعددة الجنسية بفعالية فى مجال المساومة للحصول على التكنولوجيا اللازمة لمشروعات التنمية ، والقيام بمشروعات الاستثمار على نطاق العالم العربى Infrastructure Projects مثل النقل والمواصلات .. الخ .

ويهدف هذا البحث ، الى توضيح المثالب المشار اليها ، فى مجال تمويل التنمية ، والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد العربية ، لو اتجهت نحو شكل من أشكال التكتل او الاندماج ، وسيعتبر هذا بمثابة اساس علمى للدعوة لانشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية فى العالم العربى ، ومن هنا تتضح عناصر بحثنا . وفى الجزء الثانى منه ، نحاول تكوين فكرة عن المؤسسات المختلفة لتمويل التنمية فى العالم العربى . وفى الجزء الثالث ، نتعرض بالتفصيل لاهم العيوب او المثالب التى ينطوى عليها مثل هذا الوضع . ونتناول فى الجزء الرابع ، المزايا التى يمكن ان تجنيها البلاد العربية ، لو كتلت جهودها فى حقل تمويل التنمية الاقتصادية ، والاسس العامة لتكوين صندوق عربى واحد لتمويل عملية التنمية . والجزء الخامس والاخير خاتمة البحث ، وفيها تلبس النتائج الرئيسية التى توصلنا اليها .

المؤسسات الحالية لتمويل

التنمية فى العالم العربى:

يوجد حاليا ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى «٦» وباستثناء المصارف الوطنية للتمويل الانمائى الداخلى ، يمكن تصنيف هذه المؤسسات طبقا لالاساس التالى :

وليس على الاثار التخصيصية الاستثنائية «٣» هذا يعنى ان مجهودات التكامل او الاندماج ، ينبغي أن تقلل من التركيز على تحرير التجارة ، وتزيد من التركيز على التنمية المتناسقة ، بغية خلق هياكل انتاجية متكاملة فى البلاد الاعضاء . أى ان الاندماج الاقتصادى بين البلاد العربية ، يجب تخطيطه من خلال تخطيط الانتاج ، على اساس من التنمية الاقليمية المتناسقة .

ومن ناحية أخرى ، فان نجاح عملية الاندماج وفعاليتها ، تقتضى توفير البنية الاساسية اللازمة لهذه العملية ، فى شكل مؤسسات تضطلع بالواجب المختلفة لها . وعلى وجه التحديد ، يقتضى الامر تكوين اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق استثمار اقليمى ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة العربية «٤» ومن الملاحظ ان تراكم الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، قد أدى الى انشاء العديد من مؤسسات تمويل التنمية بصورها المختلفة . واغلب هذه المؤسسات ، له طابع وطنى ، والجزء الاقل له صفة اقليمية «٥» وهدفنا فى هذا البحث ، يتركز فى توضيح ان انشاء هذا العدد الهائل من مؤسسات التمويل الانمائى ، وان كان يحقق اهدافا أخرى ، الا أنه ليس الوسيلة الفعالة لمواجهة التحديات التى تنتظر الامة العربية على طريق التنمية الاقتصادية . ومثل هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، ينطوى على عدة مثالب ، اهمها ، جعل نشاط تمويل الاستثمار عرضة للتقلبات السياسية ، وصغر حجم الاستثمار الذى يمكن لاي صندوق القيام به منفردا . وبالتحديد صغر حجم الاستثمار بالنسبة للطاقة الاستيعابية للبلاد العربية ، وفضلا عن ذلك ، فان هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، يفوت على البلاد العربية مزايا لا يستهان بها ، من

(٣) د. محمد محمود الامام «تخصيص أم تنمية الموارد» ، بحث مقدم للمؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت ١٧ - ٢٠ مارس ١٩٧٣ .

(٤) مما يهمل على التفاؤل ، أنه تم مؤخرا فى الرباط ، توقيع اتفاقية صندوق النقد العربى الذى تقرر ان يكون رأسماله ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (الدينار العربى الحسابى = ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة) انظر الاهرام ٢٩ ابريل ١٩٧٦ .

(٥) هناك ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى ، تكون اغلبها منذ بداية السبعينات . راجع فى ذلك ، ابراهيم شحاته ، المؤسسات العربية للتمويل الانمائى (بعض الملاحظات العامة) بحث مقدم الى الحلقة الحادية عشرة للدراسات الدولية - المعهد الوطنى للإدارة والائتمان - بيروت (فى حزيران ١٩٧٥) . نشر البحث أيضا فى مجلة السياسة الدولية ، عدد اكتوبر ١٩٧٥ .

(٦) سوف نعتمد فى هذا القسم الى حد كبير ، على المعلومات القيمة فى دراسة الدكتور ابراهيم شحاته المشار اليها سابقا (انظر ابراهيم شحاته ، «المؤسسات العربية للتمويل الانمائى» ، مرجع سابق .

العربية للاستثمارات والتجارة الدولية « الكويت » « ١٩٧٢ » اتحاد البنوك العربية والفرنسية « بوبانت » ١٩٦٩ « البنك » العربي الاوربي « ١٩٧٢ » البنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي [فراب] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار « ١٩٧٤ »

ويهمنا ان نبدي الملاحظات التالية ، حول طبيعة هذه المؤسسات ومجال نشاطها .

أولاً : أن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات ، ينصرف الى التمويل التجاري للتنمية سواء بطريق مباشر بالمساهمة في رأسمال المشروعات ، أو بطريق غير مباشر ، بإقراض المشروعات أو شراء سندات ، وينطبق هذا على وجه الخصوص على شركات الاستثمار ، التي يتمثل جزء هام من نشاطها ، في إدارة الاصدارات الدولية خارج المنطقة العربية « ٨ » .

ثانياً : أن بعض هذه المؤسسات ، وإن كان الهدف من انشائها هو نقل جزء من الموارد المالية من حيث تتوفر «في الدول العربية المتسجة للنمط» الى حيث تندر ، إلا أن واقع نشاطها يظهر تحيزاً واضحاً لصالح الأنشطة غير الانمائية ، وبالذات تمويل التجارة الخارجية . ويصدق هذا بالذات على البنك العربي الافريقي ، والمصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية . فالبنك العربي الافريقي يتركز نشاطه حول تمويل التجارة الخارجية ، ويوجه جزءاً طفيفاً فقط لتمويل التنمية . فمن أصول بلغت قيمتها ٢٥٧٥ مليون جنيه استرليني في ٣١ - ١٢ - ١٩٧٤ ، بلغ المخصص للأوراق المالية والاستثمارات وقروض التنمية ١١٤ مليون جنيه استرليني فقط « ٩ » .

« أ » مؤسسات وطنية تشبه انمائية ، وهي تلك المؤسسات التي تعمل بتمويل التنمية الاقتصادية بشروط تجارية ، فالمفروض أنها تهدف الى الربح وخدمة التنمية في آن معا « ٧ » . وهذه المؤسسات هي حسب تاريخ انشائها : البنك العربي الافريقي « ١٩٦٤ » الشركة السودانية الكويتية للاستثمار « ١٩٧٢ » الشركة العربية الافريقية للاستثمارات التجارية الدولية « شركة كويتية » « ١٩٧٢ » الشركة المصرية الكويتية للاستثمار « ١٩٧٤ » الشركة السعودية المصرية للاستثمار « ١٩٧٤ » المؤسسة المالية العربية « شركة لبنانية » « ١٩٧٤ »

« ب » صناديق وطنية للتمويل الخارجي ، وتهتم بالتمويل الانمائي الاقليمي على أسس غير تجارية . وهذه الصناديق هي : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية « ١٩٦١ » صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي « ١٩٧١ » صندوق التنمية السعودي « ١٩٧٤ » الصندوق العراقي للتنمية الخارجية « ١٩٧٤ » .

« ج » مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائي ، وهي مؤسسات شارك في تأسيسها أكثر من بلد ، وتمارس نشاطها ، إما على مستوى المنطقة العربية ، وإما في افريقيا ، وهي : المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية « ١٩٧١ » الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي « ١٩٧٢ » المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا « ١٩٧٤ » الشركة العربية للاستثمار « الرياض » « ١٩٧٤ » الشركة العربية للاستثمارات البترولية « ١٩٧٤ » .

« د » مؤسسات أخرى : بنك التنمية الاسلامي « جدة » شركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات « الخارجية » « ١٩٦٥ » الشركة الكويتية للاستثمار ، الشركة الافريقية

(٧) لا يخفى ما في هذين الهدفين من تعارض ، ولقد ترتب على ذلك ، ان أصبحت اغلب المؤسسات المذكورة بهدف خدمة التنمية ، في سبيل تحقيق أكبر الأرباح ، على ما سيأتي بيانه فيما بعد .

(٨) د . ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٣٦ ، أبريل ١٩٧٤ ، ص ٢٢ .

(٩) البنك العربي الافريقي ، تقرير مجلس الإدارة ، الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٧٤ من ص ٢٢ - ٢٣ .

وهي نسبة لا تتعدى ٤ر في المائة من الاستثمارات .

ثالثا : أن مجموعة البنوك الاوربية - الغربية المشتركة ، كاتحاد البنوك العربية الفرنسية ، والبنك العربي الاوربي ، والبنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي ، لا تهتم بتمويل التنمية في العالم العربي ، بقدر ما تعتبر حلقات في سلسلة اعادة تدوير عائدات البترول « ١٠ » . ولذلك لا يجوز أن تتوقع منها شيئا ذا بال في مجال التمويل التنموي .

رابعا : أن هذه المؤسسات جميعا حديثة النشأة . فاذا استثنينا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وشركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، والبنك العربي الافريقي ، واتحاد البنوك العربية الفرنسية ، نجد أن باقى المؤسسات جميعا ، ظهرت الى الوجود خلال السبعينيات فقط . بل إن حوالى عشر مؤسسات ظهرت منذ ١٩٧٤ . وتفسير ذلك ، هو الارتفاع الشديد في أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما ترتب على ذلك من تعاضد الموارد المالية للدول المصدرة للبترول .

خامسا : أن المؤسسات التي يمكن القطع بأن نشاطها يتمثل في تمويل التنمية الاقتصادية على اساس غير تجارى ، هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبو ظبي للاندماج الاقتصادي العربي ، صندوق العسراقي للتنمية السعيدى ، والصندوق العسراقي للتنمية الخارجية « ١١ » . وهذه هي المؤسسات التي سينصب عليها بحثنا .

الهيكل الحالي لصناديق التنمية في العالم العربي:

يحتوى الجدول ١ على البيانات الاساسية عن صناديق التنمية في المنطقة العربية . وهسده البيانات توضح مجموعة من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لصناديق التنمية العربية :

١ - فمن بين الصناديق الخمسة ، يوجد صندوق واحد له صفة الاقليمية - ذلك هو الصندوق العربي للاندماج الاقتصادي والاجتماعي . أما الصناديق الاربعة الاخرى ، فهي صناديق وطنية ، أنشأتها الدول المنتجة للنفط ، لكي تتولى ادارة القروض والمساعدات التي تقوم بها . ومعنى ذلك أن الموارد المالية التي تتدفق عن طريق الصناديق الوطنية الاربعة ، هي من قبيل التدفقات الثنائية . ويقع على الصندوق العربي وحده ، عبء تقديم القروض والمساعدات متعددة الاطراف . فاذا افترضنا أن القروض والمساعدات الثنائية أكثر حساسية لاعتبارات السياسية من القروض والمساعدات متعددة الاطراف « ١٢ » ، لادررنا المثالب التي ينطوى عليها الهيكل الحالي لصناديق التنمية ، إذ يخشى أن تتوقع نظرة الصناديق الوطنية في بحثها لطلبات القروض المقدمة اليها ، على طبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدولة التي يتبعها الصندوق والدولة طالبة القروض . ومما يزيد من أهمية هذا الاعتبار ، أن هناك درجة كبيرة من التفاوت بين الدول العربية فيما يختص بنظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن صيغة الصندوق الوطني ، تفرض بالضرورة نوع التمويل الانمائى

(١٠) فتتمتع نشاط هذه المؤسسات ، بيمين أنها لم تلعب بعد دور الوسيط النشط في نقل موارد تمويلية كبيرة من الاسواق الاوروبية الى العالم العربي ، انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولى في مواجهة مشاكل التنمية » ، مرجع سابق ، ص ٢١ وقارن

R. El Mallakh, «The Absorptive Capacity of the Arab World and Investment Policies», paper presented to the Seminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries, 18-20 February 1974, Kuwait, p. 10.

(١١) سنستبعد بنك التنمية الاسلامى من هذه المجموعة لسببين ، الاول : أن أساس عمل البنك لم يتضح بعد . فأسنا نعرف ما إذا كان البنك سيقترض بفائدة أو بدون فائدة ، أو لا يقترض على الاطلاق ، تمثيا مع مفهوسوم بعضهم للثريمة الاسلامية . والسبب الثانى ، هو أن البنك لا يمارس نشاطه على مستوى المنطقة العربية فقط ، وإنما على مستوى العالم الاسلامى .

(١٢) مما يدعم هذا الفرض ، أن الدول المقدمة ، تفضل القنوات الثنائية لتقديم القروض والمساعدات . Partners in Development, Report of the Commission of International Development, New York, 1969, p. 301.

جدول ١ - بيانات مقارنته عن صناديق التنمية العربية

الاسم	(١) تاريخ الانشاء	(٢) النوع	(٣) راس المال الحالي	(٤) مجال النشاط	(٥) ملاحظات
١ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٦١ ديسمبر	مؤسسة عامة وطنية	١٠٠٠ مليون دينار كويتي (٤٥٠ مليون دولار)	تمويل المشروعات العربية ، وهذا التاريخ تمويل المشروعات بالبرامج فسي الدول النامية	زيد رأسماله في يوليو ١٩٧٤ من ١٢٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون دينار
٢ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٧١ ديسمبر	مؤسسة عامة اقليمية	٤٠٠ مليون دينار كويتي (٣٠٠ مليون دولار)	تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في البلاد العربية	زيد رأسماله مؤخرًا (ابريل ١٩٧٦) من ١٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دينار
٣ - صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٧١ يوليو	مؤسسة عامة وطنية	٢٠٠ مليون درهم (٥٠٠ مليون دولار)	تمويل ١٩٧٤ مشروعات التنمية في الدول العربية ، بعد تمويل الاسهام في مشروعات التنمية في البلاد العربية والاسيوية والافريقية الاسلاميه	يحول مشروعات ثقل ٧٤/٧٣ بدأ نشاطه عام ٧٤/٧٣ زيد رأسماله عام ٧٤ من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مليون درهم
٤ - الصندوق السعودي للتنمية	سبتمبر ١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	١٠٠ بلايين ريال (٢٨٠ مليون دولار)	تمويل مشروعات التنمية خصوصًا مشروعات البنية الأساسية	
٥ - الصندوق العربي للمرقي للتنمية	١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	٦٠٠ ملايين دينار عراقي (٧٠٠ مليون دولار)	ليست هناك بيانات متاحة عن نشاط الصندوق	

المصادر :

- [١] صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق ، بدون تاريخ .
- [٢] Dr. Hassan M. Selim, «Abu Dhabi, Fund for Arab Economic Development», (Mimeograph), n.d.
- [٣] الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، بدون تاريخ .
- [٤] د . ابراهيم شهادة ، « المؤسسات العربية للتمويل الانمائي [بعض الملاحظات العامة] » ، المرجع السالف الذكر .
- [٥] ——— ، « التنظيمات المؤسسية والادارية للاجهزة المسؤولة عن اموال الاستثمار بالدول العربية ومدى فاعلية هذه الاجهزة والاعتماد عليها » ، بحث مقدم لندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٧٤ .
- [٦] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، القسانون والنظام الاساسي ، يشمل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر بدلا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ المنشئ للصندوق .
- [٧] ——— ، بيانات اساسية ، فبراير ١٩٧٥ .
- [٨] جريدة الاهرام ، ١٩٧٦/٤/٢٩ .

الذى يمكن القيام به ، وهو غالبا ما يكون تمويل مشروعات انمائية ، وليس تمويل برامج تنمية ، ذلك أن من الأسهل - بصرف النظر عن حجم التمويل المطلوب - اتخاذ قرار بشأن مشروع معين ، وليس كذلك الأمر في حالة البرنامج « ١٤ » الانمائى ، إذ يتضمن البرنامج بالضرورة ، نظاما لسلالويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية في الدول التى تتقدم بطلب القرض . وقد لا تروق مثل هذه الفلسفة للدولة التى يتبعها الصندوق . ومن عيوب التمويل المشروعى ، أنه قد يؤدي إلى تحيز تجاه المشروعات كثيفة رأس المال ، باعتبار أن مستلزماتها تستورد أساسا من الخارج « ١٥ » فإذا ما سلمنا بأن الوضع فى المنطقة العربية ، يتطلب برنامجا انمائيا على أساس من التنسيق الإقليمى ، لاتضح لنا أن هيئة الصندوق الوطنى - من هذه الزاوية - ليست هى أنسب الصيغ كإطار لتمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية . فلقد كان لحساسية أجهزة التكامل أو الاندماج الاقتصادى فى الماضى ، لتفاوت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول العربية ، أثر كبير فى عدم نجاح مجهودات التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . وانطلاقا من هذا ، نجد أنه لكى تنجح صناديق التنمية فى المهام الجسام المنوطة بها لتنمية المنطقة العربية ، يجب أن تكيف هذه المؤسسات ، بحيث تكون القرارات فيها فى أيدي

الإدارة الفنية ، بعيدا عن السلطة السياسية لحكومات البلاد المعنية « ١٦ » .

٢ - قد يبدو لأول وهلة ، أن أغلب هذه الصناديق يتمتع بموارد مالية مناسبة . فـرأس مال الصندوق الكويتى يناهز ٣٥ بلايين دولار ، ورأس مال الصندوق العربى ٣١ بلايون دولار ، ورأس مال الصندوق السعودى ٢٨ بلايون دولار . ولكن الاستنتاج يقتضى التفرقة بين رأس المال المسموح به ، ورأس المال المدفوع . فقد بلغ رأس المال المدفوع للصندوق الكويتى فى مايو ١٩٧٥ : ٢٢٨ مليون دينار كويتى «حوالى ١٣ بلايون دولار» ، أى حوالى ثلث رأس المال المصرح به . وليست لدينا بيانات عن رأس المال المدفوع بالنسبة للصناديق الأخرى . وإذا افترضنا أن نسبة رأس المال المدفوع إلى المصرح به هى الثلث ، لكان مجموع رأس المال المدفوع لصناديق التنمية الخمسة ، حوالى ٢٧ بلايون دولار . وعادة ما يكون الاقتراض فى حالة هذه الصناديق ، فى حدود رأسمالها المدفوع « ١٧ » . ولا شك أن حجم هذه الصناديق ، يعتبر صغيرا جدا بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية « ١٨ » .

وتبدو ضالة الموارد المخصصة للتمويل الانمائى من خلال هذه الصناديق ، إذا لاحظنا أن دول الأوبك ، وأغلبها دول عربية ، قد تعهدت بمبلغ ١٦ بلايون دولار لمساعدة الدول النامية ، بلغ المنصرف منها ٥ بلايين دولار ، منها ١٤٦٠ مليون دولار

(١٤) انظر عمود «(٤)» فى جدول ١ وتجدر الإشارة إلى أن المدير العام للصندوق الكويتى ، قد أشار إلى هذه الصعوبات فى تقريره لاقتصار نشاط الصندوق حتى عام ١٩٧٤ على تمويل المشروعات . انظر A. Al-Hamad, «Bilateral Development Aid — The View from the Kuwait Fund», (Mimeograph, Jan. 1974).

وهدير بالذكر ، أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصندوق الكويتى ، أصبح من المسموح به تمويل برامج الإنماء بالإضافة إلى المشروعات .

(١٥) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاقتراض الإنماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

(١٦) تراجع المادة ٥ من كل من النظام الأساسى للصندوق الكويتى وقانون إنشاء صندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى العربى .

(١٧) وهذا هو المبدأ الحاسم فى سياسة الاقتراض للصندوق الكويتى ، إذ أنه رغم أن الصندوق يملك ، بحكم نظامه الأساسى (للمادة ٢٣) الاقتراض فى حدود رأسماله المصرح به ، إلا أنه التزام بالتمويل فى حدود رأسماله المدفوع انظر د . إبراهيم شسحانه ، « الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية » مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(١٨) تقدر دراسات البنك الدولى والأمم المتحدة ، احتياجات الدول العربية ذات العجز من الموارد التمويلية بحوالى ٢٢ بلايون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، ويقدر الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى ، أن هذا الرقم قد يرتفع إلى ما بين ٥٥ - ٦٦ بلايون دولار . انظر ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٦ وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، تقدر النقصات اللازمة لاستصلاح الاراضى القابلة للزراعة فى السودان والعراق وسوريا ، بحوالى ٤٤ بلايون دولار .

المؤسسات الخطيرة ، يخشى ان يفوق طاقة العالم العربي على استيعابها ؟ والواقع ان اقدم هذه الصناديق وأكثرها خبرة وأكبرها من ناحية الموارد المالية ، وهو الصندوق الكويتي يعاني من مشكلة نقص الكوادر والخبرات البشرية المناسبة «٢٢» ، وإذا كانت هذه هي حال الصندوق الكويتي ، فمن الوضع بالنسبة للصناديق الأخرى ، يتوقع ان يكون اسوأ . فلا غرو ان تأخر صندوق أبو ظبي ما يقرب من عامين بعد انشائه ، قبل ان يبدأ في ممارسته نشاطه «حيث بدأ نشاطه في أبريل ١٩٧٣ - انظر الجدول ١» . كما ان الجهاز الفني في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٣ كان يتمثل في ١٦ شخصاً فقط «٢٤» وقد يقال انه يمكن تدبير بعض النقص في الكفاءات بالبشرية اللازمة ، عن طريق الاستعانة بالكفاءات العربية في المهجر ، وليس هنا مجال بحث امكانية هذا الحل ، ولكن يجب الإشارة الى انه يلزم معاملة هذه الكفاءات مادياً ، بدرجة تغريها على العودة والبقاء . ومن ناحية أخرى ، فلا مفر من ان تتنافس صناديق التنمية مع بعضها بعضاً ، ومع المنظمات الدولية والاقليمية ، بل ومع البنوك وشركات الاستثمار «٢٥» ومؤدى كل هذا دون شك ، هو رفع تكاليف التمويل ، وهو ما يهدد بانخفاض كفاءة الاداء لهذه المؤسسات الحيوية . وهذا يعني ان كثرة عدد صناديق التنمية ، ليس خيراً خالصاً ، بل ان له مساوئ تستدعي التفكير الجدي في هيكل هذه الصناديق في المنطقة العربية .

قروض للبنك الدولي و ١٢٢ مليون دولار . لتسهيل النفط التابع لصندوق النقد الدولي «١٩» ولا بد ان ينعكس تواضع راسمال هذه الصناديق «٢٠» في حجم القروض التي يمكن لكل منها ان يقدمها . فيذكر التقرير السنوي لأكبر هذه الصناديق ، وهو الصندوق الكويتي ، ان القروض التي ووفق عليها للعام المالي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بلغت جملتها ٤١٦ مليون دينار كويتي «حوالي ١٤٤ مليون دولار» ، والقروض التي وقعت اتفاقياتها بلغت ٢٧٦ مليون دينار كويتي «حوالي ٩٥ مليون دولار» «٢١» وبلغت قروض صندوق أبو ظبي ومساهماته في راسمال مشروعات الاستثمار «٢٢» حتى ٣١ - ٣ - ١٩٧٥ : ٢٦٥٧ مليون درهم «حوالي ٦٦٧ مليون دولار» ، وبلغت القروض التي عقدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ديسمبر ١٩٧٣ - أبريل ١٩٧٤ : ٣٨٨٨ مليون دولار «٢٣» .

٣ - انه باستثناء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي انشئ منذ فترة طويلة نسبياً ، والذي يعتبر يحق تجربة رائدة في مجال التمويل الاقليمي للتنمية ، ظهرت الصناديق الاربعة الأخرى في غضون أربع سنوات فقط ، بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، بل ان تكوين هذه الصناديق ، تم بمعدل صندوقين كل سنة «تم تأسيس الصندوق العربي وصندوق أبو ظبي عام ١٩٧١ ، وانشئ الصندوق السعودي والصندوق العراقي عام ١٩٧٤» ، وهو معدل خيالي لتكوين مثل هذه

(١٩) البنك الدولي للتمويل والتنمية ، نشاط البنك الدولي ١٩٧٥ ، أهم ما جاء في التقرير السنوي ، ص ٢٠ - ٢١ .
(٢٠) نقصد هنا رأس المال الفردي لكل صندوق على حدة ، والذي يقدر (بافتراض انه يساوي ثلث رأس المال المصرح به) بـ ١١٣ ، ٤٣ ، ١٦٧ ، ٩٣٠ ، ٥٦ مليون دولار للصندوق الكويتي والصندوق العربي ، وصندوق أبو ظبي ، والصندوق السعودي ، والصندوق العراقي .

Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1974/1975, pp. 7-8. (٢١)

Dr. Hassan Selim, «Abu Dhabi Fund for Arab Economic Development», (mimeo-graph), n.d. p. 4. (٢٢)

(٢٣) كتب أحد خبراء الصندوق الكويتي في عام ١٩٧٤ يقول ان عدد أعضاء الجهاز الفني للصندوق ، رغم التوسع المستمر في أنشطته ، لم يتجاوز العشرين شخصاً . انظر د. ابراهيم شحاته ، «الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية» ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

Soliman M. S. Demir, «The Political Economy of Effectiveness: The Kuwait Fund for Arab Economic Development as a Development Organization», Unpublished Ph. D. Thesis, University of Pittsburgh, May 1975, p. 156. (٢٤)

(٢٥) حيث ان سوق الكفاءات البشرية الملائمة لهذا النوع من الأعمال ، سوق دولية ، وليست محلية أو اقليمية .

الاقتصادي والاجتماعي ، الى أربعة أمثاله «من ١٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون دينار» .

وليس من الصعب أن نفسر هذه الطفرة في موارد صندوق التنمية العربية وفي مجال نشاطها ، إذ أن الزيادة الهائلة في عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الناتجة عن ارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر «٢٩» . ومحدودية ما يمكن استخدامه بفعالية من مجهودات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلاد في المدى القصير «٣٠» . بالإضافة الى الرغبة الصادقة من جانب الدول البترولية في الاسهام في التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، كل هذه بلا شك من أهم العوامل خلف هذه التطورات . وسوف نفترض أن الهدف من انشاء صندوق التنمية هذه ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق اسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية وفي الإطار المقدم ، نطرح السؤال التالي : هل يتوقع أن يؤدي الهيكل السابق تحصيله لمؤسسات تمويل التنمية الى تحقيق هذا الهدف وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هو البديل ؟

ان الإجابة الدقيقة على هذا السؤال ، تقتضي

٤ - يعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول في تاريخ المؤسسات العربية لتمويل التنمية الاقتصادية . فبالإضافة الى أن ذلك العام ، شهد مولد أحدث عضوين في أسرة صندوق التنمية العربية على ما ذكرنا وهما الصندوق السعودي ، والصندوق العراقي ، فقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي التي خمسة أمثاله «من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار» ، وزيد رأسمال صندوق أبو ظبي الى أربعة أمثاله «من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم» «٢٦» . وفضلا عن ذلك ، فقد تم توسيع مجال عمل الصندوقين المذكورين «٢٧» فبالنسبة للصندوق الكويتي ، تم توسيع مجال عمله جغرافيا ونوعيا ، بحيث أصبح نشاطه يغطي كل البلاد النامية ، بعد أن كان مقصورا على الدول العربية ، وأصبح يمول المشروعات والبرامج ، بعد أن كان مقصورا على المشروعات فقط ، وبالنسبة لصندوق أبو ظبي ، تم توسيع عمله في اتجاهات متقاربة ، بحيث امتد نشاطه الى الدول الآسيوية والأفريقية والإسلامية ، وأصبح يوسعه الاسهام في المشروعات ، الى جانب تقديم القروض «٢٨» وبالإضافة الى هذه التطورات ، فقد تقرر مؤخرا زيادة رأسمال الصندوق العربي للانماء

(٢٦) انظر الميود «٥» من جدول ١ .

(٢٧) انظر الميود «٤» من جدول ١ .

(٢٨) في الواقع ، أن المتخصص لقانون صندوق أبو ظبي ، ولاهتمامه الداخلية ، وتطور نشاطه ، لا يمكنه أن يخطئ كيف أن الصندوق الكويتي ، هو المثل المحتذى ، وهذا لا يعني وجود تروق بينهما . قارن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، القانون والنظام الأساسي ، صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، القوانين والرأسمال الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق .

(٢٩) نحاشينا هنا أن نذكر كلمات «داخل البترول» و «فوائض البترول» لأنها اصطلاحات غير دقيقة في هذا المجال ، فضلا عن أنها موحية . فلا يعتبر ما تحصل عليه الدول المنتجة للنفط دخلا بالمعنى الاقتصادي العلمي للكلمة ، بل أن هو الاشكال من اشكال الثروة . فإذا صرفنا النظر عن تغيرات الاسعار ، فإن انتاج وتصدير البترول ، يعني تغيير نمط الثروة (أي العلاقة بين الشكل العيني (بترول) والشكل النقدي (أرصدة) فقط . والسبب في هذا يرجع الى أن البترول مورد قابل للنفاذ . كذلك لا يمكن التسليم بأن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول ، كله أو معظمه من قبيل الفائض ، لأن ذلك يستلزم تعريف الحاجات التي تقيس العائدات بالنسبة لها ، حتى نحدد ما إذا كان جزءا منها يفيض عن هذه الحاجات . وما نظن أن مثل هذا التعريف يتسم بشيء من الدقة ، فإن استخدام كلمة الفائض لا يخلو من دوافع سياسية .

والتقديرات المتعلقة بعائدات البترول ، وما يمكن للدول البترولية أن تستخدمه في تنميتها الداخلية ، تكاد لا تنهي . ونكتفي هنا بالإشارة الى التقديرات التي قام بها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يقدر عائدات البترول في الدول العربية المصدرة له بـ ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ و ٩٠ - ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ و ١٤٠ - ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وبناء على فروض معينة متعلقة بما يمكن استيعابه داخل الدول البترولية ، يقدم الصندوق مجموع المبالغ المتراكمة للأقطار الرئيسية المصدرة للنفط (العراق ، الكويت ، السعودية ، قطر ، الامارات ، ليبيا) بـ ٤٤٠ - ٦٠٠ بليون دولار . انظر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الانماء الاقتصادي في العالم العربي ، الملحق بتحليل المعطيات الأساسية التي يقوم عليها الإطار العام لزيادة تدفق الموارد المالية لأغراض الانماء الاقتصادي في العالم العربي ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ٤٣ - ٤٧ .

ومن ناحية أخرى فالتغير النوعي في نشاط هذه الصناديق ، في أحد عناصره ، قد يخلق مشاكل ، لا بد من التفكير من الآن في كيفية مواجهتها ، ونقصد بذلك أن الاتجاه نحو تمويل برامج التنمية الاقتصادية في إطار صناديق التنمية الوطنية ، بفتح الباب درجة أكبر أمام تأثير العلاقات السياسية بين الدول على القرارات المتعلقة بتمويل برامج التنمية . فلقد سبق أن أشرنا إلى أن البرنامج ، على عكس المشروع ، يحتوي على نظام للأولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد الذي يتقدم بطلب تمويل ، تلك الفلسفة التي قد تختلف جوهريا عن فلسفة البلد المقرض . وفي هذه الحالات ، يكون من الصعب ، كما هو معروف ، الفصل بين الاعتبارات الفنية وغير الفنية ، الأمر الذي يزيد مشكلة التمويل تعقيدا . هذه المسألة يجب أن تشغل جزءا كبيرا من تفكيرنا هنا في المنطقة العربية . حيث الفوارق بين دولها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد كبيرة - خصوصاً بين الدول التي تقدم القروض ، وتلك التي تتلقاها .

ومما تقدم يتضح أنه إذا سلمنا بأن الهدف من إنشاء صناديق التنمية العربية ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق أسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية . فإن الهيكل السابق . تحديده لصناديق التنمية ، والتمثل في تعددها من ناحية ، وغلبة الصيغة الوطنية من ناحية أخرى ، لا يدور أن يؤدي إلى تحقيق الهدف من أنشائها . وهذا يفتح الباب واسعاً للتفكير في البدائل . والبديل الذي نطرحه هنا ، هو تذويب هذه الصناديق في كل أكبر في شكل مؤسسة اقليمية « ٢٢ » أو صندوق

الملاحظة المتعمدة للتطورات التي حدثت على مسعبد مؤسسات تمويل التنمية في العالم العربي ، واستكناه الأبعاد الحقيقية لهذه التطورات . لتعد مرة أخرى إلى جدول ١ . يمكن القول بناء على البيانات الواردة في عمود « ٢ » ، ٤ أن هناك تغيراً كمياً وتغيراً نوعياً في نشاط صناديق التنمية العربية خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ . ويتمثل التغير الكمي في زيادة عدد صناديق التنمية وفي زيادة رأس مال هذه الصناديق والتغير النوعي يتمثل في اتساع مجال عمل الصناديق ذاتها . وإذا نظرنا إلى نشاط تمويل التنمية كنشاط انتاجي تتضافر فيه عناصر انتاجية مختلفة ، أهمها بالطبع الموارد المالية والكفاءات البشرية ، فيمكن القول أن زيادة المستخدم من أحدهما بمعدل يفوق زيادة المستخدم من الآخر ، لا بد أن يخل بمحسنة العملية الانتاجية « ٣١ » ومن الجلي أن زيادة عدد صناديق التنمية وزيادة رؤوس أموال هذه الصناديق ، بالإضافة إلى توسيع مجال عملها ، من شأنه أن يثقل إلى درجة خطيرة كاهل الكوادر الفنية المنوط بها الاشراف على عملية التمويل . ويتوقع أن يؤدي هذا إلى أحد أمرين : الأمر الأول ، هو ألا يتمشى خلق التمويل مع الزيادة في الموارد المتاحة مما يعني تراكم موارد مالية عاطلة ، بما يتضمنه ذلك من خسارة اقتصادية « ٣٢ » . والأمر الثاني هو أن يتم عقد القروض دون اجراء الدراسات اللازمة على المشروعات ، نتيجة لقصور الكوادر الفنية اللازمة ، مما يهدد هذه المؤسسات بخسائر كبيرة ، نتيجة تمويل مشروعات غير سليمة . وإيا ما كان الأمر ، فإن من شأن هذا ، أن يضر بفعالية هذه الصناديق ، بل وجودها ذاته .

(٢١) لا يعني هذا بالضرورة ، أن « انتاج التمويل » يخضع لمعاملات فنية ثابتة ، بقدر ما يعني أن هناك توليفة مثلى من عناصر الانتاج في هذا النشاط كما في غيره ، وأن من شأن زيادة عنصر « الموارد المالية » ، دون زيادة مقابلة ومثابرة في « الموارد البشرية » ، يحقق التزاوج المطلوب ، أن تعرقل العملية الانتاجية . . . أي ثقل من حجم القروض التي يمكن عقدها بفعالية .

(٢٢) نتيجة لعدم الاموال ، وعدم تدويرها في الانتاج . كما أن ذلك قد يتضمن خسارة رأسمالية أيضا ، إذا ما اتجهت الاسعار في الخارج نحو الارتفاع .

(٢٣) ليست هذه الفكرة جديدة تماماً ، فلقد كان هناك مشروع لجامعة الدول العربية وافق على انفاقيته المجلس الاقتصادي التابع للجامعة في ١٩٥٧/٦/٣ ووقعت عليها ست دول عربية ، وكانت الهيئة المنصوص عليها في الاتفاقية تسمى « المؤسسة المالية العربية للمؤسسات الاقتصادية » . ولم تدخل الاتفاقية مجال التنفيذ الفعلي ، إذ لم يصدق عليها عدد من الدول تملك ٧٥٪ من رأسمال المؤسسة ويعتبر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، احياء لفكرة المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، بعد أكثر من عشر سنوات من الاهمال التام . انظر في تفصيل هذه النقطة : د. ابراهيم شحاته ، « الاستثمار العربية في الوطن العربي » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢ ، أبريل ١٩٦٨ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

اقتصادي للتنمية ، على ألا يقتصر دوره على التمويل فقط ، بل يمتد ليشمل أنشطة اكتشاف المشروعات الصالحة ، ودراسات الامكانية لهذه المشروعات ، ثم تقديم التمويل لها . ويجب ان يراعى في تصميم هذه المؤسسة أو هذا الصندوق ، أن يولى عناية مناسبة للمشروعات ذات الطبيعة الاقليمية العربية ، أى تلك المشروعات التى لا تدخل فى اختصاص بلد معين بالذات ، والتى تعتبر مع ذلك حيوية للتنمية الاقتصادية للمنطقة ككل ، وأخيرا فإن هذا الصندوق أو هذه المؤسسة ، يجب أن ينظر اليه على أنه جزء من كل أكبر ، يتمثل فى مجموعة المؤسسات اللازمة لتجسيد العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى ، وهو ما يقتضى بالضرورة ، إعادة النظر فى الأجهزة المنوط بها الاشراف على مثل هذا العمل فى الوقت الحاضر .

نحو صندوق عربى واحد للتنمية الاقتصادية :

فى هذا القسم من دراستنا ، تنبرى لتأصيل فكرة تكوين صندوق عربى اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية . وسنتناول أولا ، بصفة عامة ، المزايا التى يمكن أن تترتب على اقامة مثل هذا الصندوق . وبعد ذلك ننتقل الى مناقشة بعض الجوانب العملية المحددة لأقترحنا .

أ - المزايا التى تترتب على إنشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية :

ان تكوين صندوق اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية العربية ، كأحد مؤسسات التكامل الاقتصادى ، هو فى حد ذاته أمر مطلوب بالبحاح لتجراح مجهودات التكامل . وبالإضافة الى ذلك ، فهو يحقق المزايا التالية :

١ - تحقيق وفورات النطاق فى النشاطات التمويلية ، مما يخفض من تكلفة التمويل ، ويجعل من الممكن بالتالى ، تمويل عدد أكبر من المشروعات ، بنفس القدر من الموارد . فالتكاليف الادارية ، وأحيانا الفنية ، للقروض ، نادرا ما تزداد مع ازدياد حجم القرض « ٢٤ » . بل ان كبر الحجم الذى يترتب على تكوين صندوق واحد ، يتيح ظروفها أفضل لتقليل المخاطر المتضمنة فى البساط الاقراضى نسبيا . فمن المعروف أن كبر حجم العمليات وكثرة عددها يقلل ، بحكم قانون الأعداد الكبيرة ، من مخاطر عدم القدرة على السداد . وبهذا فإن تكوين صندوق واحد ، فيه نوع من التأمين على المخاطر التجارية . ومن ناحية أخرى ، فإن المركز الذى يتوقع أن يحظى به الصندوق ، ومكانته ، يحقق حدا أدنى من الضمان لاستثماراته المباشرة ضد المخاطر غير التجارية « ٢٥ » .

٢ - تحرير تدفق القروض والموارد المالية ، من الخضوع للاعتبارات السياسية التى عادة ما يكون لها دخل كبير فى عملية الاقراض فى حالة الصناديق الوطنية « ٢٦ » . وهذا التحرير ، يوفر قدرا من الاستقرار فى عمليات التمويل الانمائى ، ويغلب الاعتبارات الاقتصادية والفنية على الاعتبارات السياسية . ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الميزة فى حالة البلاد العربية التى تتفاوت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفاوتاً كبيراً .

٣ - يتيح تكوين الصندوق الاقليمى الواحد ، أطارا للتقليل من حدة مشكلة ندرة الكفاءات البشرية التى أشرنا إليها سابقاً . فبدلاً من أن تتنافس خمسة صناديق على عدد قليل من الكوادر ، يتم تجميع هذه الكوادر كلها فى جهاز

(٢٤) فانتقال بعثة من الصندوق الى بلد من البلاد لدراسة أحد المشروعات المتقدمة ، لا يتصور أن يختلف كثيراً باختلاف حجم القرض المطلوب ، ونفس الشيء ينطبق على الدراسات الفنية للمشروعات فى أغلب الأحوال .
(٢٥) ولا يجوز التقليل من أهمية هذا الاعتبار ، إذ أن الخوف من المخاطر غير التجارية ، كان أحد أسباب قلة انسياب رؤوس الأموال العربية الخاصة للدول التى تشهد حاجتها إليها فى المنطقة العربية . وهذا ما حدا بالدول العربية ، الى إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٤ . راجع ، د. ابراهيم شحاته « المؤسسات العربية للتمويل الانمائى » ، مرجع سابق ، ص ٢٨-٢٩ .
(٢٦) يرأس رئيس مجلس الوزراء الكويتى ، مجلس إدارة الصندوق الكويتى ، المادة ٥ من النظام الاساسى (٢٠٠٠) ويرأس رئيس الوزراء مجلس إدارة صندوق أبو ظبى (المادة ١ من اللائحة الداخلية) .

تسعى جاهدة للحصول على تمويل لبرامج التنمية في المجالات التي تهمها ، فبرامج التنمية داخل البلاد ، يمكن اعتبارها من قبيل السبيل الخاصة « ٢٧ » أما برامج التنمية على مستوى المنطقة ، فتتصرف إلى مجالات مثل النقل والمواصلات والتحكم في الأنهار الدولية والبحث العلمي والتعليم لخلق المهارات اللازمة ... الخ . ولا تعتبر هذه المجالات من اختصاص حكومة عربية بعينها ، ولا تسعى أي منها للحصول على تمويل لبرامج التنمية فيها . فبرامج التنمية على مستوى المنطقة العربية ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع العامة « ٢٨ » . وهذا يفسر الأولوية الممنوعة لمشروعات البنية الأساسية اللازمة على مستوى العلم العربي في طلبات الدول العربية المختلفة للقروض « ٢٩ » . ولذلك فإن الصندوق الإقليمي للتنمية المقترح أنشاؤه هنا ، لابد أن ينظر إليه على أنه ممثل المصلحة العربية العامة والراعى الأمين لبرامج التنمية على مستوى العالم العربي .

تلك هي أهم المزايا المتوقعة من إنشاء صندوق إقليمي للتنمية ، وكلها تدور حول خلق ظروف موضوعية أفضل لتمويل برامج التنمية في العالم العربي - سواء داخل الدول أو فيما بين الدول . وكثيرا ما يثور التساؤل ، عما إذا كانت توجد في المنطقة العربية ، طاقة استيعابية كافية لامتناع الموارد المالية التي ستخصص للتمويل الإنمائي عن طريق الصندوق . ورغم تعدد التعريفات الشائعة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » « ٤٠ » ، إلا أنها تتفق على نقطة أساسية ، وهي قدرة الاقتصاد القومي ، على امتصاص الموارد الرأسمالية ، بحد أدنى من الفعالية التي تنعكس في شكل معدل للعائد على الاستثمار . وهي بهذا المعنى ، ضمن أن الموارد تنتقل من طرف « هو الطرف المعطى إلى آخر « هو الطرف المتلقى » . ولا بد ، لكي يحصل المعطى على عائد على موارده ، أن يكون

واحد . وهذا يؤدي إلى خلق المناخ المواتي للتخصص ، فتنشأ مجموعات لاجراء المسح الاقتصادي ، وأخرى لدراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الامكانية ، وثالثة لتقويم المشروعات ، ورابعة لتصميم برامج التنمية على المستوى الإقليمي ، وخامسة لتنشيط الاستثمار ... وهكذا . ان من شأن تكوين هذه المجموعات على أساس من التخصص الدقيق ، ان يدفع بنشاط التمويل الإنمائي فدما إلى الإمام ، بحيث لا تكون وظيفة الصندوق سلبية ، تتمثل في بحث طلبات القروض متى قدمت إليه ، بل تكون ايجابية ، تتمثل في اخذ زمام المبادرة في « إنتاج وخلق » التمويل .

٤ - رفع القوة التفاوضية للدول العربية إزاء التكتلات الاقتصادية الخارجية ، وبالذات إزاء الشركات متعددة القومية . فهو يقلل من فرض تحكم البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ومن خلاله الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها المسيطرة عليه ، في الدول العربية ، ما دام أنه يوجد بديها مصدر بديل للتمويل الإنمائي وبشروط مرضية . وهو يضع البلاد العربية في موقف أفضل ، إزاء الشركات متعددة القومية عند التفاوض لتنفيذ مشروعات معينة ، إذ ان هذه البلاد ، ستدخل المفاوضات مطمئنة لتدبير مصادر التمويل ، مما يقوى جانبها في عملية الحصول على التكنولوجيا من هذه الشركات .

٥ - ان تكوين صندوق إقليمي للتنمية الاقتصادية ، هو الإطار الانسب لضمان التطور من تمويل مشروعات التنمية ، إلى تمويل برامج التنمية . ويجب أن نفرق بين برامج التنمية داخل البلاد العربية ، وبرامج التنمية على مستوى المنطقة . فبرامج التنمية داخل البلاد العربية ، تكون في مجالات هي من صميم اختصاص حكومات هذه الدول . ولذلك نجد هذه الحكومات ،

(٣٨، ٣٧) السلع الخاصة هي التي يؤدي استهلاك شخص ما لوحدة منها ، إلى حرمان غيره . والسلع العامة هي ، على النقيض ، المتاحة ليتمتع بها الكل في نفس الوقت . ولهذه التفرقة أهميتها في تحديد شروط توازن السلوك الاقتصادي .

(٣٩) د. حازم الببلاوي « التعاون الاقتصادي العربي ... مرة أخرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

(٤٠) في مناقشة التعريفات المختلفة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » وتطور هذا المفهوم ، راجع W.J. Stevens, Capital Absorptive Capacity in Developing Countries, Leiden : A.W.

Sijthoff, 1971, pp. 30-52.

في مقدور المتلقي استخدام هذه الموارد بصورة منتجة ، وبدرجة من الانتاجية تسمح بدفع العائد . وإذا نظرنا الى العالم العربي ككل ، لوجدنا أن الوضع مختلف فيه تماما عن الإطار الذي يطرح فيه التساؤل عن الطاقة الاستيعابية . فكما أوردنا ، تشير كل الدلائل الى أن العالم العربي ككل لن يحتاج ، لمدة ليست بالقصيرة ، الى موارد مالية من الخارج . « ٤١ » . أي إن علاقة « المعطي - المتلقي » ليست واردة بالنسبة للعالم العربي ككل في المستقبل المنظور . ينبغي علينا إذن ، كدارسين عرب ، أن نطرح جانباً هذا التساؤل عن الطاقة الاستيعابية للعالم العربي ، فهو تساؤل غير وارد ، بل ومضلل « ٤٢ » ، وأن نستبدله بالتساؤل عن احتياجات العالم العربي من الموارد المالية . وليس هنا مجال الدخول في دراسة تفصيلية عن هذه الاحتياجات ، بل إن مثل هذه الدراسة يمكن اعتبارها إحدى مهام المؤسسة الإقليمية للتنمية الاقتصادية التي نروج لها في هذا البحث « ٤٣ » . ونكتفي هنا بالإشارة الى أهم المجالات التي يحتاج فيها العالم العربي الى استثمار مبالغ طائلة .

فإذا بدأنا بالاحتياجات الضرورية مثل المأكل والسكن ، لوجدنا أن هناك مجالات كبيرة لاستثمار الموارد المالية المتاحة . فالعالم العربي رغم

إمكانياته المحتملة الهائلة في مجال انتاج الغذاء « ٤٤ » ، لازال مستورداً صافياً للمواد الغذائية « ٤٥ » حتى أن الدول المصدرة للغذاء « وعلى رأسها الولايات المتحدة » قد هددت باستخدام سلاح القمع ، كرادع لاستخدام سلاح النفط . ومن ثم فهناك ضرورة اقتصادية واستراتيجية في توجيه جزء من الموارد المالية المتاحة نحو تطوير الفعاليات العربية في مجال انتاج الغذاء . بل إننا نذهب الى القول إن شمة مسئولية انسانية ودولية تقع على العالم العربي نجو الاسهام في حل المشكلة العالمية للغذاء . أما عن المسكن ، فهناك من الشواهد ما يقطع ، بأن شمة نقصاً في الوحدات السكنية على امتداد العالم العربي ، وإن تفاوتت حدته من بلد الى آخر . وهذا مجال هام وأساسي لاستخدام جزء من الموارد المالية المتاحة . وسواء في مجال الغذاء أو في مجال الإسكان ، فإن الأمر يقتضي رسم برنامج عربي متكامل لمعالجة هاتين المشكلتين ، وهو ما يستلزم انشاء مؤسسة إقليمية « ٤٦ » .

وهنا ثانياً الاستثمار في مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية . ولقد سبق أن أوضحنا الندرة الشديدة في الكوادر الفنية اللازمة لأعمال صناديق التنمية . ونضيف هنا ، أن جهوداً مكثفة يجب أن تبذل في مجال محو الأمية والتعليم « ٤٧ » . وحيث

- (٤١) - الصندوق العربي للانتماء الاقتصادي والاجتماعي ، الإطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لآغراض الانماء الاقتصادي في العالم العربي ، مرجع سابق ، الملحق ، الفصل الثالث ، ص ٣٩ - ٥٠ .
- (٤٢) ومع ذلك ، يبدو أن هناك من الكتاب العرب ، من يأخذ مثل هذا التساؤل مأخذ الجد ، بل ويسلم بـ « عدم قدرة الدول العربية على استيعاب واقتصاص الاموال العربية كلها ، على الأقل في المدة القصيرة » انظر د. حازم الببلاوي « رؤية مستقبلية لدور الاموال العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢٧ يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .
- (٤٣) هناك الكثير من الاشارات الفرعية الى هذه الاحتياجات ، انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمي مراد ، رؤوس الاموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب ، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ - ١٥ نيسان ١٩٧٥ .
- (٤٤) انظر في ذلك ، د. محمد عبد المنعم عفر ، « الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي » مصر المعاصرة ، العدد ٣٦ ، أبريل ١٩٧٥ .
- (٤٥) راجع في ذلك ، د. محمد محروس اسماعيل ، « مشكلة الغذاء في الوطن العربي » مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ .
- (٤٦) قد يقال ان هناك المنظمة العربية للاغذية والزراعة (مقرها الخرطوم) . ولكن إمكانات هذه المنظمة واختصاصاتها أقل بكثير من أن تضطلع بالغناء المطلوب في هذا المجال .
- (٤٧) تصل نسبة الأمية الى ٦٤٪ في بلاد الشرق الأدنى ، والى ٨٣٪ في أفريقيا ، حيث تتركز الدول العربية . كما تصل نسبة الطلاب المقيدون في فئة العمر ١٩-٥ فيها ٣٥٪ ، ٢٦٪ على التوالي . راجع : .

مما سبق يتضح أن القضية ليست قضية « طاقة استثمارية » ، وإنما قضية حاجة ملحة إلى الاستثمار في هذه المجالات الحيوية ، بغية اللحاق بالعصر .

ب - حول إمكانية إنشاء صندوق عربي وأحد الفهمية :

بذلت جهود متعددة للتنسيق العربي في المجال المالي عموماً ، وفي مجال تمويل التنمية على وجه الخصوص . وأهم هذه الجهود ، ما تم في إطار جامعة الدول العربية مؤخراً « ٥٠ » . فبناء على مبادرة من بعض الدول العربية ، صدر قرار المجلس الاقتصادي العربي رقم ٥٩٩ في ٨ - ١ - ١٩٧٥ ، الذي يوصي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بالدعوة إلى عقد اجتماع لرؤساء المؤسسات المالية ، لبحث كيفية التوصل إلى ضيق عملية التنسيق بين أنشطة هذه المؤسسات . وبالفعل تم اجتماع رؤساء وممثلين لهذه المؤسسات « ٥١ » بمقر الجامعة بالقاهرة في الفترة ٦ - ٧ مايو ١٩٧٥ ، وكان أهم ما تمخض عنه : ١ - الاتفاق على عقد اجتماع سنوي بدعوة من الأمين العام للجامعة ، لرؤساء صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، للنظر في ومتابعة كافة السياسات المتعلقة بالتنسيق والتعاون فيما بينها ، ٢ - عقد اجتماع كل ستة أشهر ، بدعوة من الأمين العام للجنة فنية على مستوى مديري العمليات ، أو المديرين التنفيذيين

ان التعليم ، خصوصاً المهني والفني ، يخضع لظاهرة الخارجيات « ٤٨ » فإن أمثل الأساليب لتمويل يجب أن يكون ذات طبيعة جماعية ، أي بإسهام الدول العربية جميعاً ، والاتفاق على الصيغة أيضاً ، مرتبط بتطوير وتنمية الموارد البشرية في العالم العربي .

ومن ناحية ثالثة ، هناك الحاجة الملحة للاستثمار في البنية الأساسية أو رأس المال الاجتماعي ، كالطرق والمواصلات والنقل والتخزين والطاقة والتحكم في مجاري الأنهار الدولية . مثل هذه المجالات لها طبيعة خاصة ، إذ أنها تهم كل البلاد العربية . ولكنها لا تنس المصالح المباشرة لأي بلد منها بعينه . وهذا يقتضي وجود هيئة إقليمية لتواهي الاستثمار في هذه المجالات .

وأخيراً هناك مجال البحث العلمي ، وهو من المجالات التي لا يجوز أن يهملها العرب ، والتي تحتاج لتمويل على نطاق يفوق قدرة أي بلد عربي بمفرده « ٤٩ » . وبالنسبة للعالم العربي ، ومما يتميز به من منافع وموارد ، فإن هناك مجالين للبحث العلمي يفرضان نفسيهما ، بحوث الصحراء والطاقة الشمسية . أن كون البترول ، أساس الرخاء العربي الحالي ، مورد قابل للنضوب ، يستدعي العمل من الآن لتنمية موارد بديلة . ولقد أن الاوان ، لتركيز البحث حول الاستفادة من الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . فهنا يكمن المستقبل الاقتصادي للعالم العربي ، بعد أن تغرب شمس البترول .

(٤٨) هذه ترجمة لكلمة ومعناها أن الذي ينفق على خدمة التعليم ، ليس هو بالضرورة الذي يستفيد من المهارات الناتجة عنها ، والتي تصبح متاحة لطرف آخر . وبعبارة أخرى ، قد ينفق بلد من البلاد (كمصر) على التعليم والتدريب ، وتتقبل الكفاءات الناتجة عن التعليم والتدريب إلى مجتمع آخر فتفيده (كالعقودية مثلاً) .

(٤٩) فلقد أصبحت المعرفة العلمية خاضعة للإنتاج المخطط ، وليس للاكتشاف ويتوقع أن تحتل صناعة البحث العلمي مكاناً رائداً في المستقبل المنظور ، بحيث يتكمن منها القطاع الرابعي quaternary ويحل مع القطاع الثالثي tertiary وجهل القطاعين الأولي والثانوي في الأهمية وكل هذا سيتم من خلال الاندماج الاقتصادي . انظر J.I. Servan-Schreiber, Le Defi Americain, Paris, 1963, quoted in M. Senin, Socialist Integration, Moscow : Progress Publishers, 1973, p. 17.

(٥٠) انظر : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، « مذكرة بشأن التنسيق بين المؤسسات المالية الاستثمارية العربية الحكومية والمشاركة » ، مقدمة للندوة المخلقة للتعاون المالي والتقني - الرباط أبريل ١٩٧٦ .

(٥١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٥ .

في صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، للتشاور حول المشروعات الصالحة للتمويل المشترك ، والتنسيق فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وتحديد أنسب الطرق للتعاون في إصدار ضمانات لقروض متوسطة وطويلة الأجل تستخدم في تمويل عمليات استثمارية « ٥٢ » ، ٣ - عقد اجتماع موسع يضم الهيئات الحكومية التي تتولى إدارة استثمار الأموال العربية ، وصناديق التنمية العربية ، وشركات الاستثمار العربية ، والبنوك العربية المشتركة العاملة في ميادين التنمية العربية ، لوضع الصيغ المناسبة لتدعيم التعاون المالي فيما بينها .

وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشار إليها في « ٢ » أعلاه ، في الفترة ١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ،

وانتهى الاجتماع الى مجموعة من التوصيات ، أهمها :

أولاً : تدعيم التعاون بين المؤسسات المالية العربية ، عن طريق : اشتراك البنوك العربية والعربية المشتركة مع الصناديق العربية في تمويل المشروعات - اشتراك البنوك مع الصناديق في تمويل وتوظيف الاصدارات - اشتراك صناديق التنمية في التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التي تديرها أو تمويلها البنوك العربية والعربية المشتركة لصالح التنمية العربية .

٢ - اعطاء البنوك العربية والعربية المشتركة ، الأولوية بالنسبة للعمليات التي تقوم بها كل صناديق التنمية العربية والهيئات التي تتولى إدارة الأموال العربية - قيام الصناديق العربية والهيئات التي تتولى إدارة الأموال العربية ، بتقديم ضماناتها للقروض التي تقوم بإدارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية .



(٥٢) حيث أن البنوك تقوم بالتمويل على أسس تجارية بحسنة ، بينما أن قروض الصناديق بها عنصر معونة أو مساعدة .

(٥٣) بذلت محاولات محدودة لإنشاء معاهد لتتبع مراكز للتدريب ، ولكنها لم تلق العناية الكافية ، ولم يحالفها النجاح . انظر في ذلك د. د. إبراهيم شحاته ، الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية ، ورجع سابق ، ص ٤٣ .

وهي مشروعات ينبغي أن تولى عناية خاصة ، إذا أريد للتنمية الاقتصادية في المنطقة أن تسير بمعدل معقول .

خلاصة ما تقدم ، أننا بحاجة إلى منهج مختلف في التعامل مع المشاكل التي يطرحها تعدد مؤسسات التمويل في العالم العربي . منهج يقوم على عملية مراجعة شاملة . ويجب أن تكون نقطة البدء في كل هذا واضحة ، وهي أن الجهد التكاملي العربي ، أساسه التنمية الإقليمية المتناسقة ، وليس مجرد تحرير التجارة . مثل هذا الجهد التكاملي ، وعلى هذا الأساس ، يستلزم قيام مؤسسات تسهر على تنفيذه . ولقد قلنا من قبل ، أن الجهد التكاملي الفعال يقتضي إنشاء اتحاد مدفوعات إقليمي ، وصندوق إقليمي ، أو مؤسسة إقليمية . لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة . ومجال اهتمام دراستنا ، منصب على الصندوق أو المؤسسة الإقليمية للتنمية . وبالطبع لا يتصور أن يتم تدوير العدم الهائل الذي أشرنا إليه في صندوق واحد أو مؤسسة واحدة بين يوم وليلة ، بل ينبغي أن يتم هذا بالتدريج ودون تأجيل . كذلك لا يتصور أن تسلم الدول صاحبة الصناديق ، بسهولة ، بتأدية صناديقها في كل واحد ، لا سيطرة لها عليه . لكن تحقيق هذا الأمر ، يتطلب حدا أدنى من الإرادة السياسية من جانب الدول العربية .

وإذا كان لنا أن نتقدم باقتراح عملي لتكوين صندوق إقليمي أو مؤسسة إقليمية واحد للتنمية ، فإننا نقترح الخطوات التالية :

١ - تترك مؤسسات تمويل التنمية على أساس تجاري خارج مجال التوحيد .

٢ - يجرى التنسيق بين صناديق التنمية القائمة ، على أساس تجميع أجهزة الخدمات بها « كادارات البحوث وتقويم المشروعات » ، وعلى أساس الاشتراك في تمويل المشروعات المختلفة ، مع إعطاء أولوية للمشروعات على مستوى المنطقة العربية أو مشروعات التكامل .

٣ - توقف عمليات زيادة رأسمال الصناديق المختلفة ، بحيث تصب كل الزيادات إما في صندوق جديد يتم إنشاؤه ، وإما في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مع تطوير الأخير تبعاً لذلك .

ثانياً : المطالبة بوضع قرار القمة العربي بتوجيه جزء من الأموال العربية إلى البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، موضع التنفيذ .

ثالثاً : تعديل اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بحيث تسمح للمؤسسة بضم القروض المقدمة من قبل البنوك العربية المشتركة ، والبنوك العربية التي توجد مراكزها الرئيسية خارج البلاد العربية .

وما من شك ، في أنه من المفيد ، أن يجتمع المسؤولون عن مؤسسات التمويل في العالم العربي ، للتباحث في أمور التنسيق . لكن أن يتم ذلك ، من خلال اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه المؤسسات ، بناء على دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية ، فهذا ما يدعو للدهشة ، لأن الاجتماعات في حد ذاتها ، لا تشكل إطاراً فعالاً لمثل هذا التنسيق ، إذ ما هي الترتيبات التي تسبق عقد الاجتماع ؟ وكيف يتم الإعداد والتحضير له ؟ وهل تجرى متابعة نتائج الاجتماعات ؟ وكيف ؟ كل هذه أسئلة توضح أوجه القصور في مثل هذا الإطار للتنسيق - أن جاز أن نطلق عليه إطاراً .

أما عن اللجنة الفنية من المديرين التنفيذيين ، ومديري عمليات الصناديق والمؤسسات المساهمة والاستثمارية ، فليست بأحسن حالا ، إذ أنها لا تملك إلا إصدار التوصيات . فليس لقراراتها صفة الالتزام . وحتى لو قدر لقراراتها أن توضع موضع التنفيذ ، فمن المشكوك فيه أن يؤدي ذلك إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ، للأسراع بالتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ، ولهذا الشك عدة أسباب : أولها أن اشتراك صناديق التنمية العربية في التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التي تديرها أو تمويلها البنوك العربية ، قد يقضي على عنصر المعونة الذي تتضمنه قروض هذه الصناديق « ٥٣ » ، وليس هذا مما يدعم الجهد التنموي . وثاني هذه الأسباب ، هو أن قيام صناديق التنمية بتقديم ضماناتها للقروض التي تقوم بإدارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية ، قد يشكل عبئاً على هذه الصناديق . وثالث هذه الأسباب ، هو أن التنسيق المتضمن في توصيات اللجنة الفنية ، يسقط من الحساب ، المشروعات الاستثمارية بين الدول العربية ، أو ما يمكن أن نطلق عليه اختصاراً مشروعات التكامل ،

وتقليب تمويل المشروعات على تمويل البرامج ، وإهمال تمويل مشروعات التكامل ، وارتفاع تكاليف التمويل .

٣ - أن هناك مزايا كثيرة تعود على البلاد العربية من التكتل في مجال تمويل التنمية ، بتكوين صندوق اقليمي واحد ، أهمها : الاستفادة من وفورات النطاق في مجال التمويل ، وتحرير تدفق الموارد المالية من الاعتبارات السياسية ، وتحقيق الاستفادة اكبر من الموارد البشرية المتاحة ، ورفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية والشركات متعددة القومية ، وضمان الاهتمام بمشروعات التكامل .

٤ - أن الامر يقتضى اعادة النظر في مؤسسات تمويل التنمية القائمة في اطار من المواجهة الشاملة لاساس التكامل الاقتصادي العربي ومؤسساته الحالية ، فبالنسبة لاساس التكامل ، يجب ان يكون التنمية الاقليمية المتناسقة . وبالنسبة لمؤسسات التكامل فنقترح أن تكون ثلاثا : هيئة لتسوية المدفوعات ، وصندوق للتنمية ، وهيئة للتخطيط .

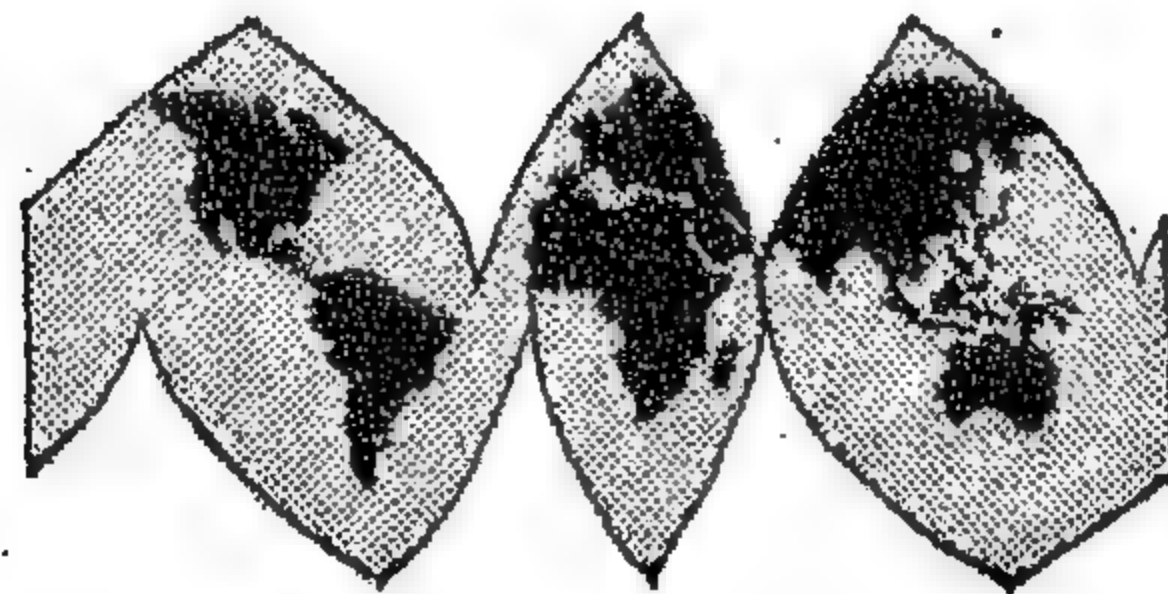
٥ ، أن الجهود التي تبذل حاليا في نطاق جامعة الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات التمويل الحالية ، لا تتلاءم مع طبيعة المشاكل القائمة في مجال تمويل التنمية في العالم العربي .

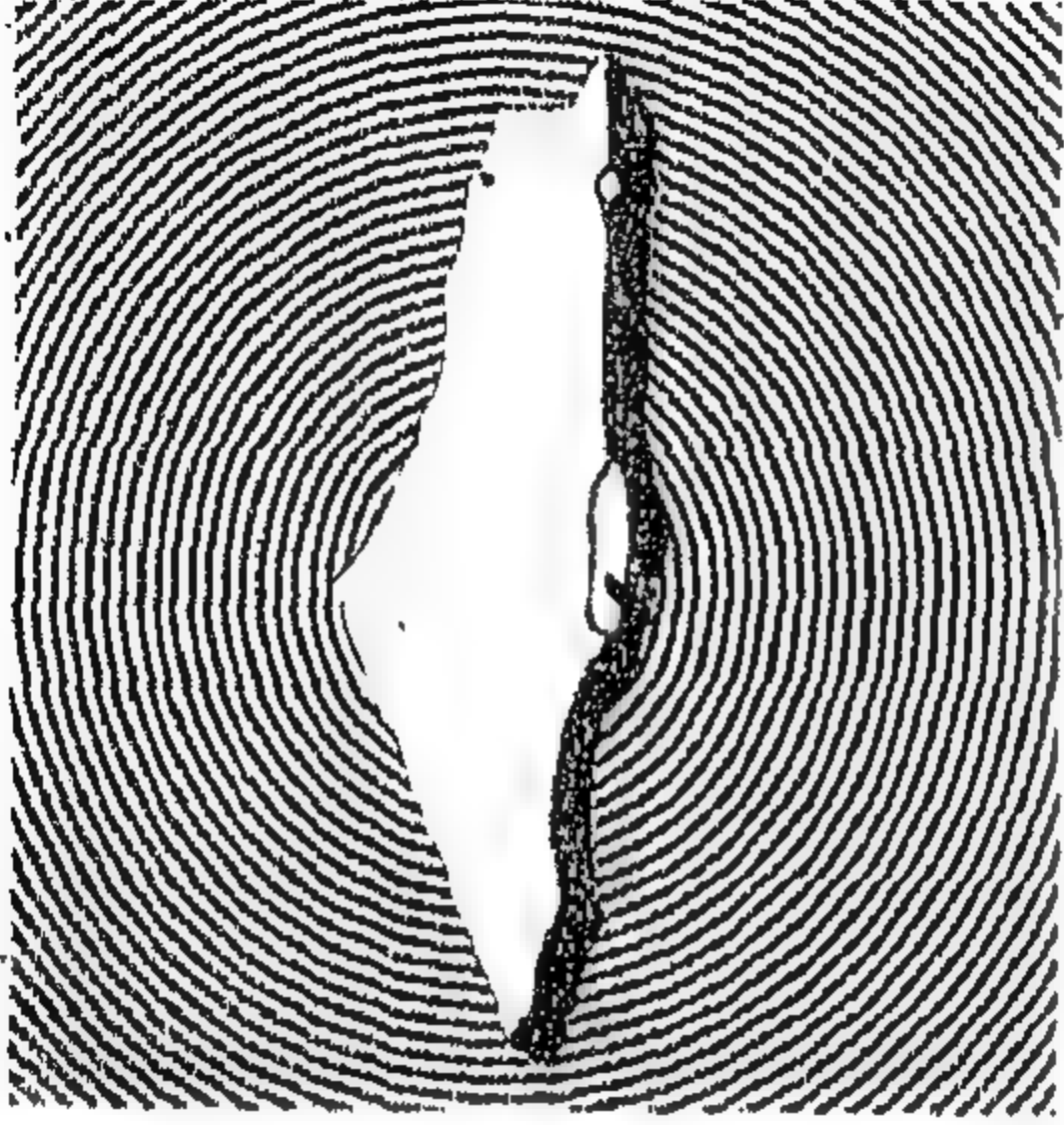
٦ - أن حل هذه المشاكل ، يقتضى احلال صناديق التنمية القائمة بصندوق اقليمي واحد ، على أن يتم ذلك بالتدريج ، وبالتنسيق المرحلي بين هذه الصناديق . ■

يمكن تلخيص الفكرة الاساسية لبحثنا في القول بأن الاندماج الاقتصادي العربي الفعال ، لا يمكن أن يتم الا من خلال التنمية الاقتصادية العربية ، وأن التنمية الاقتصادية تحتاج لتمويل ، وأنه لاسباب موضوعية تتعلق بالظروف الراهنة والتطورات المستقبلية ، لابد أن يتم هذا التمويل من خلال مؤسسة واحدة ، تعمل على اساس اقليمي . ولقد تم استعراض الخصائص الجوهرية لاهم المؤسسات العاملة في حقل التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ، وكان التركيز على صناديق التنمية بصفة خاصة . ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في الاتي :

١ - أن عدد مؤسسات وصناديق التنمية أكثر من اللازم ، بل أن تكاثر عددها بعد عام ١٩٧٤ يهدد فعالية نشاطها ، بسبب الندرة الشديدة في الكفاءات البشرية اللازمة . والواقع أن استخدام جزء من العوائد البترولية في تدريب ولحق الكفاءات البشرية اللازمة ، قد يعطى عائد أكبر من تخصيص هذه العوائد للتمويل « ٥٤ » .

٢ - أن كل صناديق التنمية ، عدا واحد فقط ، لها صيغة وطنية ، وأن هذا الهيكل لصناديق التنمية ، ينطوي على مثالب كثيرة ، أهمها اقحام الاعتبارات السياسية في قرارات الصناديق ،





الموقف الفلسطيني

من مؤتمر جنيف

د. محمد ربيع

المعنية بالحل ، فان مخاوفها من الالتقاء مع تلك الجهود ، له ما يبرره أيضا . اذ بينما تصر اسرائيل على التمسك بالاراضي العربية التي تحتلها ، وتعمل على تهويد الجزء الاكبر منها ، يتميز الموقف الامريكي بعدم الوضوح ، وتزداد الشكوك في قدرته على ممارسة ضغوط كافية على اسرائيل لحملها على الانسحاب ولذلك تزداد القناعات لدى قطاع كبير من الفلسطينيين ، بأن الحل المقترح لا تتوفر له في الوقت الحاضر فرص النجاح او التقدم .

ان اصرار القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، على دخول المقاومة الفلسطينية ضمن اطار المفاوضات ، ينبع من ادراكها لاهمية المقاومة في تقرير السلام من عدمه في المنطقة ، ومن كونها المعبر عن الصوت والراي الفلسطينيين ، اذ بينما تعتبر المقاومة الفلسطينية صاحبة الفضل الاكبر في احياء قضية فلسطين ، بعد أن أوشكت على الاندثار ، تعتبر المسئولة عن اعادة بناء الشخصية

بعض المؤمنين بحتمية نجاح جهود السلام الحالية ، بأن الموقف الفلسطيني المعارض ، يشكل العقبة الرئيسية ،

وزيما الوحيدة التي تحول دون انعقاد مؤتمر جنيف لدراسة تفاهيل الحل واجراءاته . ولذلك تفقد القضية « تدجين » المقاومة الفلسطينية وادخالها ضمن اطار المفاوضات ، من اهم القضايا التي يجب انجازها خلال مرحلة التحضير لمؤتمر جنيف . ولما كان الموقف الفلسطيني من جهود السلام لا زال يشوبه الكثير من الغموض والتردد ، فان امكانية تكرار الصدام الفلسطيني مع بعض القوات المسلحة العربية - في ضوء اندفاع بعض القوى العربية نحو الحل السلمي وايمانها بامكانية تحقيقه - يصبح من الامور المحتملة الوقوع .

واذا كان من غير الممكن ان تقف المقاومة الفلسطينية موقف المعارض لجهود السلام الحالية اذا ما ارادات تجنب الصدام مع القوى العربية

[*] هذا المقال جزء من كتيب للمؤلف بعنوان «مؤتمر جنيف واحتمالات السلام» يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام خلال هذا الشهر ابريل ١٩٧٧ . وقد تم تحرير مادته قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ .

القوات العربية على الأرض اللبنانية، سوف يؤدي ليس فقط إلى انتهاك المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها، وإنما أيضا إلى التضحية بعشرات الآلاف من أبناء فلسطين العزل من السلاح وفي غياب الأرض والوطن، يعتبر العنصر البشري الفلسطيني أغلى ما تملك المقاومة، وأهم ما يجب عليها أن تحافظ عليه وتنميه، خاصة وأن التضحية به في صدامات غير مجدية مع القوات العربية، لن تؤدي إلا إلى تشتيت الصفوف، وتدهور المعنويات، وتعميق الشعور الفلسطيني بالمرارة تجاه أمته العربية ولذلك يعتبر أصرار القيادة الفلسطينية على تجنب أي صدام جديد مع القوات العربية في لبنان، أو في غيرها من البلاد العربية، موقفا وطنيا وقوميا في وقت واحد، يضمن الاستمرارية لحركة المقاومة، ويحافظ على حياة أبناء فلسطين، وقدرتهم على التحرك مجددا عندما تسنح الظروف.

إن الوضع العسكري الحرج الذي أنتهت إليه المقاومة الفلسطينية بعد اثنتي عشرة سنة من الكفاح والنضال، يعتبر - في تقديرنا - من مسئوليات الواقع العربي ككل، وليس من مسئوليات المقاومة الفلسطينية وحدها. إذ بينما كان الواقع العربي غير مؤهل لتحمل مسئوليات حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، لم تنجح المقاومة في انضاج ذلك الواقع واعداده لتحمل مسئوليات تلك الحرب. ولذلك انتقدت المقاومة الفلسطينية ما كانت تتوقعه من دعم وتأييد، وخابت آمالها في تحقيق ما كانت تخطط له من شمولية الرد العربي على هجمات وغارات إسرائيل.

إن محدودية نجاح المقاومة الفلسطينية في المجالات العسكرية، يقابله نجاح كبير في المجالات السياسية. إذ بينما استطاعت المقاومة إعادة بناء الشخصية الفلسطينية، نجحت في إسماع الصوت الفلسطيني لكل شعوب العالم. وبينما أخذت قيادات إسرائيل تتراجع عن تنكراتها لوجود الشعب الفلسطيني منحت هيئة الأمم المتحدة، منظمة التحرير الفلسطينية حقوقا وامتيازات، تقارب حقوق الدول المعترف بها رسميا. وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حققت أعظم إنجازاتها في المجال السياسي الذي فتحت آفاقه المقاومة المسلحة، فإن عليها أن تتابع مسيرتها في هذا

الفلسطينية، بعد أن كاد يدركها التلاشي. وهي إنجازات كبيرة ما كان من الممكن أن تتحقق، بدون تضحيات كبيرة قدمها أبناء فلسطين، دفاعا عن حقوقهم وعن وطنهم العربي الكبير لقد جاءت بداية العمل الفلسطيني على شكل غارات على المواقع الإسرائيلية داخل أرض فلسطين المحتلة، تطورت فيما بعد إلى صدامات مسلحة ومقاتل مواجهة مع قوات إسرائيل. ولقد أدت تلك العمليات وبشكل خاص بعد معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨، إلى رفع معنويات مختلف الجيوش والشعوب العربية، وإلى تقوية الأمل في إمكانية التحرير. إلا أن قيام إسرائيل بالرد على غارات الفدائيين بغارات جوية وبرية مضادة، وعلى المناطق العسكرية والمدنية، حيث كانت تنطلق المقاومة أدى إلى قيام بعض الحكومات العربية بالعمل سياسيا وعسكريا على حصر نشاطات المقاومة وتحديد مواقعها. ومع تكرار الصدامات الفلسطينية مع بعض القوات العربية، تضاعفت قدرات المقاومة، وصغرت دائرة عملها، وتحددت نشاطاتها وأماكن وجودها، لتصبح في وضع لا يسمح لها بتشكيل خطر حقيقي على وجود إسرائيل وأمنها.

وإذا كان العمل العسكري الموجه ضد إسرائيل بشكل مباشر، قد أصبح في ظل الظروف الراهنة من الصعب تجديده، أو ممارسته كالسابق، فإن عمليات الفدائيين الفلسطينيين ضد مواقع العدو وممتلكاته خارج فلسطين، وهي العمليات التي وصفت بالارهاب، كانت قد استنفدت أغراضها خلال فترة قصيرة. إذ على الرغم من قيامها بإيقاظ الضمير العالمي، وجعله على الاهتمام بقضية فلسطين، ومحاولة تفهم أبعادها، أدت - مع استمرار عمليات «الارهاب» وتضاعفها - إلى تغذية الشعور بالحقد ضد تلك العمليات ومنفذيها. ولما كان على البلاد العربية أن تتحمل جزءا من مسئولية تلك العمليات، فإن الرعب الأوروبي انتقل تدريجا إلى قلب الوطن العربي، لينتود كل الفرقاء من حكومات عربية وغير عربية، إلى إدانة تلك العمليات ومقاومة مرتكبيها.

والآن وقد أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أهم معاقل المقاومة الفلسطينية وربما آخرها، فإن أي صدام جديد مع

اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، مهما كانت هيئة الحل المقترح . وقد يكون بالامكان اقناع مختلف الاطراف العربية وغير العربية بذلك ، من خلال اعلان المقاومة بانها - في حالة نجاح المفاوضات في تحقيق الحل المقترح - ستلجأ الى العمل السياسي كبديل للعمل العسكري في سعيها من أجل إعادة توحيد فلسطين واقامة دولة ديمقراطية علمانية عليها ، وانها ستعترف بكل اليهود الذين سيوجدون في فلسطين عند اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فيها ، كمواطنين فلسطينيين متساوين في الحقوق والواجبات مع أهل فلسطين الاصليين من عرب ويهود .

- الاعلان صراحة بأن قناعة المقاومة الفلسطينية بصعوبة التوصل الى حل مقبول عربياً ، لا يمنعها من المشاركة في مفاوضات السلام المقبلة ضمن الوفد العربي الموحد ، وعلى أساس الحل العربي المقترح ، وانها سوف تلتزم بنتائج المؤتمر في حالة نجاح المفاوضات في التوصل الى الحل المتفق عليه عربياً .

وفي مقابل الموافقة الفلسطينية على المشاركة في مفاوضات السلام ضمن اطار عربي شامل ، لابد من ان تحصل المقاومة الفلسطينية من الدول العربية المعنية بالحل السلمي وهي الدول المذكورة آنفاً ، على ما يلي :

أ - الالتزام صراحة بأن الهدف العربي ، في حالة فشل المباحثات المقبلة ، سيتجه الى العمل على اقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين مهما كلف الثمن .

ب - الالتزام بدعم المقاومة الفلسطينية ومنحها حرية الحركة على الساحة العربية ، ومساعدتها مالياً وسياسياً ، من أجل اقامة مؤسسات فلسطينية تعنى بشئون وقضايا الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات .

- اقرار مشروع « صندوق فلسطين من أجل السلام » واخراجه الى حيز التنفيذ .

- رسم خطة عمل عسكرية وسياسية واقتصادية ، لتحقيق هدف اقامة الدولة

الجال ، وان تحافظ على قواتها العسكرية كأداة لحماية الثورة ، والدفاع عن حريتها واستقلالها .

وعلى الرغم من ان المشاركة في مفاوضات جنيف التي تشير معظم الدلائل الى انها ستصل الى طريق مسدود ، من المحتمل ان تفقد المقاومة الفلسطينية الجزء الأكبر من شرعيتها في حالة فشل تلك المفاوضات ، فان معارضة جهود السلام تحمل في الوقت الحاضر ، اخطار تصفية الوجود العسكري الفلسطيني في آخر معاقلة في لبنان . ولذلك تبدو المقاومة الفلسطينية في وضع حرج وخطر ، لا يسمح لها بالتراجع أو الجمود ، بل يفرض عليها ان تسير مع التيار ، وان تبذل كل الجهود الممكنة ، مستفيدة من كل الامكانيات والعقول المتوفرة ، لضمان الوصول بمركب المفاوضات الى بر الامان .

ومن أجل ضمان امكانية تقليل الاخطار والخسائر وتعظيم الفوائد التي من الممكن ان ترافق محادثات السلام ، وتنتج عنها ، كان على الموقف الفلسطيني ان يتبنى من تلك المحادثات ، موقفاً مبرراً واضح الابعاد والمعالم ، كما كان عليه ان يتحرك ضمن استراتيجية بعيدة النظر تعنى موقع المقاومة الفلسطينية من الصراع العربي الاسرائيلي في مراحل تطوره المختلفة ، وتستوعب تجربتها التاريخية مع مختلف الحكومات والشعوب العربية وفي تقديرنا ، تشكل الامور والمنطلقات التالية محاور ارتكاز موقف فلسطيني فعال في مفاوضات جنيف المقبلة .

- تبني الدعوة لاجتماع كافة القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، وهي مصر وسوريا والاردن ولبنان كدول مواجئة والسعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر ، كدول دعم ومساندة ، والاصرار على تمثيلها ضمن الوفد العربي المفاوض .

- العمل مع المؤتمرين على بلورة موقف عربي موحد من المفاوضات ومن الحلول المقترحة ، ورسم استراتيجية العمل ، ابتغاء التوصل الى الحل المطلوب .

- الاصرار على وجوب احتفاظ الشعب الفلسطيني بحق السعي من أجل تحقيق حلمه في

للدولة الجديدة في وجه تحدى الكيان الصهيوني لها .

ان القيادة الفلسطينية التي ترى امكانية التعايش مع يهود اسرائيل في دولة ديمقراطية علمانية مشتركة ، لابد انها تؤمن أيضا بإمكانية التعايش مع أبناء الاردن ضمن اطار سياسي مشترك . واذا كان الخلاف مع يهود اسرائيل يمكن ان يحل من خلال تغيير طبيعة الحكم والمبادئ التي يقوم عليها ، فان الخلاف مع الاردن يجب ان يحدد على انه حول شكل وطبيعة العلاقة السياسية المستقبلية معه . وهو امر ليس من الصعب ترتيبه وتحديد من خلال التشاور والحوار البناء مع النظام القائم في الضفة الشرقية .

ولما كان مصير محادثات السلام لازال في مهب الرياح ، وان مصير الاردن وشعبه كان وسيستمر مرتبطا بمصير فلسطين وشعبها فان دور الاردن في مفاوضات جنيف ، لابد ان يكون دورا مكملا لدور منظمة التحرير الفلسطينية ، وبديلا له في وقت واحد . وهذا لن يتحقق الا من خلال رسم استراتيجية عربية واحدة للمفاوضات تحدد ادوار الاطراف المختلفة ، وترسم الخطوط العامة لعلاقة الكيان الفلسطيني المقترح بالضفة الشرقية .

لبنان والقضية الفلسطينية

اما بالنسبة للبنان ، فانه في ضوء أحداث ونتائج الحرب الاهلية الاخيرة قد يكون أكثر الاطراف العربية اهتماما بمفاوضات جنيف ، واقواها رغبة في نجاحها اذ لا بد ان تكون تلك الحرب قد أقرت قياداته وبشكل خاص اليمينية منها بأنه ليس أمامها أي طريق قصيرة أو وسيلة سحرية للتخلص من الفلسطينيين ، الا عندما تسمح الظروف بعودتهم لوطنهم واذا كان من المؤكد ان يؤدي نجاح مباحثات السلام الى رحيل المقاومة الفلسطينية ومعها معظم الفلسطينيين من لبنان فان فشل تلك المباحثات سيفرض على القيادات اللبنانية ، ان تتعايش مع الوجود الفلسطيني ، أو ان تخاطر بحرب أهلية جديدة .

ان رحيل الفلسطينيين عن لبنان ، في حالة نجاح مؤتمر جنيف ، سيفرض على اللبنانيين التعامل مع قضاياهم السياسية ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في غياب الوجود

الديمقراطية وهي خطة العمل البديلة لمباحثات السلام في حالة فشلها .

ان محاولة تحديد أبعاد الموقف الفلسطيني من مفاوضات السلام المقبلة كما جاء في الصفحات القليلة السابقة ، تطرح بعض الاسئلة حول ادوار مختلف الاطراف العربية في المفاوضات وعلاقة تلك الاطراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وربما تكون اهم الاسئلة التي تشغل بال الكثيرين ومنهم قطاع كبير من الفلسطينيين هي : ماهو دور الاردن . . وهل هو دور بديل أم مكمل لدور منظمة التحرير الفلسطينية وكيف يمكن حل أو تجاوز الخلافات بينهما ؟ ماهو دور لبنان . . ولماذا نرى ضرورة اشتراكه كدولة مواجهة في خطة العمل العربية تجاه اسرائيل في المرحلة القادمة ؟ لماذا نطالب بمشاركة دول المساندة في الخليج العربي مشاركة كاملة في مفاوضات السلام مع اسرائيل ؟

الاردن وفلسطين

من الحقائق المسلم بها ، أن الشعبين الاردني والفلسطيني ، يرتبطان ، ومنذ أقدم العصور بروابط الدم والجوار والمصلحة والتاريخ المشترك والحضارة الواحدة . ولذلك لا يجوز تصور إمكانية قيام علاقات أساسية بينهما تحول دون التفائهما للتعاون في مختلف المجالات والاصعدة من أجل بناء مستقبل أفضل لأجيالهما القادمة . ولما كان أكثر من ٦٠ في المائة من سكان الاردن وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان العاصمة عمان ، هم من الفلسطينيين وأن عودة هؤلاء جميعا الى الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة إقامة دولة فلسطينية فيها مستحيلة فان على القيادة الفلسطينية ، ان تجد الصيغة العملية لربط هؤلاء بالدولة الجديدة بروابط متينة وعضوية ، وهذا لن يتم في تقديرنا الا من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة جدا بين الكيان الفلسطيني المقترح إقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الكيان الاردني في الضفة الشرقية ، واذا كان من مصلحة الاردن ان يتمسك بالجزء الأكبر من مواطنيه الفلسطينيين ، حفاظا على استمرار تقدمه وازدهاره ، فان من مصلحة الكيان الفلسطيني المقترح ، أن يقيم مع الاردن أقوى العلاقات وامتنها ، من أجل ضمان إمكانية البقاء والحيوية

بها ، والتي ستكلف عشرات المليارات من الدولارات . سيفرض عليها القتل مضاعفة ما تقدمه لدول المواجهة من دعم مالي وعسكري وسياسي ، بعد أن يكون العرب قد تركوا ولا خيار لهم الا السير في طريق التحرير . ولذلك يصبح من الضروري أن تشترك دول المساندة العربية المعنية بالحل السلمي ، في صياغة استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة ما دامت ستتحمّل مسؤولية خاصة في تنفيذها وفي مواجهة اعباء ومضاعفات ما سيترتب عليها من نتائج .

ان امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة العربية ستكون كبيرة اذا ما نجحت المفاوضات كما ان النتائج ومضاعفات فشلها ، من الممكن أن تكون خطيرة ومدمرة ولذلك كان على القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، أن تتحمل مسؤوليات الفشل والنجاح بشكل جماعي ، بعيدا عن مواقف الادعاء والتشنج ، وعن الاحساس بضرورة البحث عن كبش فداء . ويتحمل المصريون والفلسطينيون مسؤولية خاصة كبيرة في العمل على تجاوز الخلافات العربية ، وايجاد صيغة فعالة لتوحيد الصفوف ، وقيام العمل الجماعي العربي بدوره كاملا في المرحلة القادمة . اذ بينما تمثل القدرة العسكرية والرغبة السياسية المصرية العامل الحاسم الذي يحدد مكان وزمان أية حرب قادمة . مع اسرائيل . تشكل القدرة والرغبة الفلسطينية في قبول أي حل مقترح للصراع مع اسرائيل القوة الرئيسية التي تقرر امكانيات السلام من عدمه في الشرق الاوسط . ولذلك كان على القيادتين المصرية والفلسطينية حيث يتقرر مضمير الحرب والسلام في المنطقة أن تعملان معا وبشكل اندماجي متكامل في صياغة استراتيجية العمل العربية في المرحلة القادمة وفي تنسيق وتنشيط أدوار مختلف الأطراف العربية المشاركة فيها .

وفي مرحلة التفاوض والتخفيض لمؤتمر جنيف يبقى على الدول العربية « القسالة » و « الرافضة » ان تدرك ، ان المقاومة الفلسطينية هي أقوى الاوراق العربية في معركة المفاوضات وما بعدها وان من مصلحة الامة العربية جمعاء حكومات واحزاب سياسية وشعبها أن يحافظ على هذه الورقة كقوة حيوية متنامية ■

الفلسطيني الذي يشكل بالنسبة للفرقاء المختلفين ، عامل ضغط وعامل دعم في وقت واحد . كما أن فشل ذلك المؤتمر ، لابد أن يفرض على لبنان الدخول في الصراع العربي الاسرائيلي بشكل مباشر واذا كان دخول لبنان في ذلك الصراع قد جاء من خلال صدامات الجيش اللبناني المتكرر مع المقاومة الفلسطينية ، وصولا الى الحرب الاهلية المؤسفة فان قيام لبنان بدور ايجابي في العمل العربي المستقبلي - وهو قادر على ذلك - لابد أن يضمن تجنب أي حرب عربية على ارض لبنان ولن يتحقق ذلك الا بادخال لبنان كعنصر أساسي في استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة وربط قضايا التعمير ومسؤوليات المواجهة مع اسرائيل في حالة فشل المفاوضات او نجاحها ربطا عضويا يمتلك الاستراتيجية وابعادها .

واذا كان لبنان قد دخل الصراع العربي الاسرائيلي من خلال دعمه ومقاومته للوجود الفلسطيني على الارض اللبنانية ، فسان دول المساندة العربية في منطقة الخليج ، دخلت الصراع بشكل ايجابي منذ مراحله الاولى . اذ بينما اتجهت السعودية الى المشاركة بوحدات مسلحة في الدفاع عن الارض العربية منذ سنة ١٩٤٨ اثتركت دول الخليج الاخرى وفي مقدمتها الكويت في مساندة الجهود الحربية لدول المواجهة بأشكال وطرق اخرى متعددة وابتداء من سنة ١٩٦٧ تحملت تلك الدول معظم المسؤوليات المالية في اعادة بناء وتسليح الجيوش العربية لدول المواجهة مع اسرائيل .

واذا كانت القوات المسلحة لدول المواجهة ستلعب الدور الاساسي في أية حرب قادمة مع اسرائيل فان النفط العربي والثقل الاقتصادي للدول العربية المصدرة له في الخليج ، سيلعب الدور الاساسي في معركة المفاوضات السياسية من اجل ايجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . وفي مرحلة ما بعد المفاوضات ستتحمّل هذه الدول مسؤوليات مالية كبيرة تجاه دول المواجهة العربية . سواء نجحت تلك المفاوضات أم فشلت . اذ بينما سيفرض النجاح على الدول العربية الغنية ، أن تثبني مشاريع الاعمار والتنمية في فلسطين وفي الدول المحيطة



اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

د. عبد الملك عودة

انجولا - زائير - بوتسوانا - ليسوتو - مالي -
نيجيريا - غينيا بيساو - غينيا - ليبيريا -
سيراليون .

وكان التمثيل الأفريقي على مستوى وزراء
خارجية من عشر دول ، وكانت بعض الوفود من
أربعة أعضاء . وحضر ممثلون عن بنك التنمية
الأفريقي ، وعن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [الأمم
المتحدة] .

ممثلو حركات التحرير الأفريقية : حضر ممثلو
أحزاب زيمبابوي ، وقدم بعضهم من جنيف مباشرة
للمؤتمر ، وحضر ممثلو أحزاب جنوب أفريقيا
المعترف بها في لجنة تحرير أفريقيا ، كما حضر
ممثلون لأحزاب وجماعات سوداء وملونة يعيشون
في داخل جمهورية جنوب أفريقيا ، وحضر أيضا
ممثلون عن الطلاب اللاجئين في ليسوتو بعد مذابح
سويتو .

وتولى المعهد الأمريكي الأفريقي ، كل مسؤوليات
التنظيم والترجمة والسكرتارية للمؤتمر ، كما
حضر عنه وفد عدده أربعة أعضاء في المؤتمر ،
علما بأنه تحمل كل المسؤوليات المالية . وقد عرفت
أن لهذا المعهد فروعاً دائمة في زامبيا وبوتسوانا
وليسوتو ، وأنه يمارس نشاطاً في ميدان التدريب
والمنح للأفارقة أيضا .

طريقة العمل في المؤتمر :

جلسة الافتتاح : تحدث رئيس وزراء ليسوتو -
والريجادير جاريا وزير خارجية نيجيريا -
والسناتور ديك كلارك ، وكانت الأحاديث تغطي كل
قضايا أفريقية عامة ، مع التركيز على قضايا نقل

الأمم المتحدة الأفريقي الأمريكي
السابع في ماسيرو عاصمة
ليسوتو في الفترة من ٢٢
نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ ،

ونظم المؤتمر المعهد الأمريكي الأفريقي في
نيويورك .

أولا : تركيب المؤتمر :

حضر المؤتمر ١٢٠ عضوا يمثلون الولايات
المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية وحركات
التحرير على النحو التالي :

ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية : في مقدمتهم
وليم تشوغلي مساعد وزير الخارجية واندوينج
عضو مجلس النواب الأمريكي ، والسناتور ديك
كلارك رئيس لجنة أفريقيا في مجلس الشيوخ
وشارلز ديجز رئيس لجنة أفريقيا في مجلس
النواب ، والسيدة إيفون برك رئيسة الكوكبي
السوداء في مجلس الكونجرس ، وعدد آخر من
أعضاء الكونجرس البارزين ، ورؤساء وممثلو
الجمعيات والمنظمات السوداء الأمريكية ، وعدد
من رؤساء وممثلو الشركات الكبرى والمؤسسات
الأمريكية المعنية بميدان الدراسات والبحوث
السياسية الدولية ، وكذلك أعضاء من الجامعات
والكنائس والصحافة الأمريكية .

ممثلو دول أفريقيا المستقلة : حضر ممثلو
عشرين دولة أفريقية هي :

مصر - تونس - السودان - ليبيا - الجزائر -
كينيا - تنزانيا - موزمبيق - أوغندا - زامبيا -

تسجيل اذاعي وتليفزيوني ، ولا يحضر ممثلو الصحافة والاعلام .

ولكن لوحظ انه كان يجري تسجيل بالاختزال من السكرتارية الامريكية ، كما أن عددا من أعضاء الوفود ، كانوا صحفيين بالمهنة ، والامثلة على هذا ، هي الوفد الامريكي ، ووفد نيجيريا ، ووفد كينيا .

غطت صحف جنوب افريقيا المؤتمر ، ونشرت اخباره بدون توسع واسهاب .

اعلن الوفد الامريكي ، أن ١٩ عضوا منه ، رفضت حكومة جنوب افريقيا منحهم تأشيرات دخول ، وأنهم مروا فقط في أراضيها الى ليسوتو ، كما لوحظ أن عددا من الممثلين الافريقيين حضروا للمؤتمر عن طريق جوهانسبرج ، مثل ممثلي زامبيا وحركات تحرير زيمبابوي وزائير وليبيا وتونس . الخ ، وأما عن الباقين جميعا ، فقد تجمعوا في مابوتو عاصمة موزمبيق ، واستقلوا طائرة خاصة الى ليسوتو مباشرة في الذهاب والعودة .

ثانيا : عمل المؤتمر ومناقشاته :

ما هو الهدف الامريكي من المؤتمر ؟

١ - اجاب على هذا صراحة السناتور ديك كلارك في خطبته الافتتاحية ، بأن امريكا في فترة اعادة فحص واعادة تقويم . وأكد هذا المعنى كثيرون - من بينهم يونج عضو مجلس النواب - بأنهم في حاجة الى معرفة الرأي الافريقي تجاه السياسة الامريكية . وفي نفس الوقت ، كانت هناك رسالة امريكية مطلوب ابلاغها الى الجانب الافريقي ، وهي انتظار التغيير ، وربطه بوصول كارتر والديمقراطيين الى الحكم . وأن هذا التغيير ، هو انحياز امريكي صريح الى حكم الاغلبية الافريقية في هذه البلاد الثلاثة .

٢ - يرى الامريكيون ، أن سياساتهم الجديدة ، تؤيد حكم الاغلبية ، ونقل السلطة سلميا وسياسيا في زيمبابوي ، وأن بريطانيا يجب أن تتخذ دورا حاسما في هذه العملية ، وأن حكومة جنوب افريقيا ، صاحبة دور في هذا الموضوع ، وأنه مع ذلك يجب أن تتم حماية حقوق الاقلية البيضاء .

السلطة التي الاغلبية السوداء في دول افريقيا الجنوبية ، بدلا من النظم العنصرية البيضاء .

جلسات العمل : خصصت جلسة بعد ذلك لكل الموضوعات التالية :

زامبيا - زيمبابوي - جنوب افريقيا - النشاط الاقتصادي الامريكي في افريقيا .

وانقسم المؤتمر الى ثلاث جماعات للنقاش والعمل هي : جماعتان لمناقشة المعونات الامريكية الى افريقيا [فنية واقتصادية . الخ .] . وجماعة لمناقشة دور المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات . وقد خصص لهذه المناقشات صباح يوم الاربعاء ، واتفق على أن يكون لكل جماعة مقرر يسجل المناقشات ، ويقدم عنها تقريرا مختصرا للجلسة الختامية العامة . وقد بدأ العمل أيضا في كل جماعة ، بعرض وجهتي نظر احدهما افريقية والاخرى امريكية .

وقد القيت حديثا عن وجهة النظر الافريقية في جلسة جماعة النقاش الاولى عن المعونات الامريكية لافريقيا ، وعرضت ما يثار حولها من انتقادات سياسية ، وما هو المطلوب منها الان في المرحلة الحالية من العقد الثاني للتنمية في افريقيا .

جلسة الختام : قدم فيها السيد شارلز ديجز عرضا شفهيا لرحلته مع وفد الكونجرس الى عدد من الدول الافريقية مثل أنجولا - موزمبيق - جنوب افريقيا . الخ ، ثم عرضت تقارير عن وجهات النظر في جماعات النقاش والعمل ، حول المعونات الاقتصادية الامريكية في افريقيا ، كما قدمت السيدة بيرك بيانا باسم الاعضاء السود الامريكيين ، يحمل تأييدا قويا للموقف الافريقي في ضراعه ضد النظم العنصرية ، والقي وزير خارجية لوسوتو كلمة الختام .

وقد جرى التقليد ، على أن يتحدث في بداية كل جلسة اثنان من الاعضاء ، يقدم أحدهما وجهة نظر افريقية ، ويقدم الاخر وجهة نظر امريكية . ثم تبدأ المناقشات والحوار ، ويدلى كل عضو برأيه منفردا ، وكان هناك تقليد - فيما عدا جلسات الافتتاح والختام - أن الجلسات مغلقة ، ليس فيها

العنصرية القائمة حاليا ، لأنها نشاط تجارى بحث . ولكن الراى الاول كان يتزعمه كبار رجال الكونجرس الأمريكى ، وفى المناقشة ، برزت الإشارة الى دور هذه الشركات فى شيلسى وجواتيمالا ، وهذا ما يثير مخاوف الافريقيين .

٥ - بالنسبة للمعونات الاقتصادية الأمريكية ، فان الاتجاه العام ، هو زيادتها وتقديمها الى دول المواجهة ، والى حركات التحرير والشعوب الافريقية المكافجة ضد النظم العنصرية والاستعمارية فى جنوب القارة ، مع الإشارة الى ان قانون المعونات الأمريكية لعام ١٩٧٣ ، ينص على تقديمها الى القطاعات الأكثر فقرا فى داخل هذه المجتمعات .

٦ - شرح السيد شارلز ديجز أمام المؤتمر ، كيف أن بعثة الكونجرس الخاصة لتقصي الحقائق ، قد غارت أمريكا يوم ٤ نوفمبر ، وزارت جنيف ، واتصلت بكل زعماء وأطراف المفاوضات هناك ، وزارت بولندا وتفاوضت مع الرئيس تيتو وسام نيجوما رئيس سوابو كما زارت موزمبيق ، وزارت جنوب افريقيا . الخ ، وان البعثة كانت ترسل تقارير وأمية الى البيت الابيض ووزارة الخارجية الأمريكية والكونجرس والرئيس المنتخب كارتر ، وأن من نتائج عملها ، موقف أمريكا الأخير من التصويت فى الأمم المتحدة الخاص بقبول عضوية أنجولا فى المنظمة الدولية .

٧ - طوال المؤتمر ، كانت تدور اتصالات وتبادل آراء بين الاعضاء السود فى الوفد الأمريكى ، وقد أصدروا بيانا هاما قرأته باسمهم السيدة بيرك على المؤتمر فى جلسته الختامية ، وهو يؤيد الموقف الافريقى التحررى ، ويسانداهم ويعطى الوعود بالتأييد فى داخل الكونجرس ، وبالضغط على الحكومة الأمريكية ، ويخلق زائلا عاما واستمعا مؤيدا كما قالت فى تقديمها لهذا البيان ، ان الكوكس السوداء فى الكونجرس ، سوف تنظم اتصالات دورية رسمية (شهرية) مع ممثلى الدول الافريقية فى الأمم المتحدة ، لتبادل الراى والمعلومات .

٨ - أعلن سانتور كلارك فى المؤتمر ، انه زار رئيس وزراء افريقيا وكبار القيادات السياسية

وفى ناميبيا ، يرون أن حزب سوابو ، هو فعلا حركة تحرير وطنى ، وأن وجود جنوب افريقيا ، وجود استعمارى ، وأنه لابد من نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية . وللتوصل الى ذلك ، لابد أن تكون لأمريكا علاقات مع حكومة أنجولا وسوابو ، وأن يتم حل المشكلة بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا والأمم المتحدة [الذى عرض وجهة النظر الأمريكية ، هو عضو مجلس النواب يونج] .

أما فى جنوب افريقيا ، فيقوم نظام عنصرى يطبق أوضاع تمييز عنصرى غير ديمقراطى لا يمكن قبولها ، ولذلك فان العمل للوصول الى حكم الاغلبية ، يستلزم تغيير هذه الأوضاع العنصرية ، مع ضرورة حماية حقوق الاقليات ، وأن السياسة الأمريكية ترفض فكرة البانتوستان ونماذج ترانسكاي ، وأن الوضع فى جمهورية افريقيا بالذات ، ليس نظاما استعماريا [كانت هناك مقارنات مع أوضاع التفرقة العنصرية فى أمريكا] .

٣ - يصر الأمريكيون ، على أن الطريق والوسيلة الى حكم الاغلبية الافريقية ، هو الطريق السياسى السلمى ، وليس طريق حرب العصابات ، أو الحرب العنصرية اللونية ، وأن معونة أمريكا وضغوطها ودورها ، مرتبطة فقط باتباع الطرق والحلول السياسية ، وأن الباب مفتوح لدور القيادات المعتدلة فى التغيير .

ومع ملاحظة هذا الالتزام ، فان النبذة الأمريكية - بوجه عام - كانت عالية الصوت فى ادانة أوضاع هذه الدول الثلاث حاليا ، مع التشديد على أن أمريكا ، سوف تغير سياستها السابقة ، وأن كان هذا التغيير قد بدأ منذ خطبة الدكتور كينسنجر فى لوساكا عام ١٩٧٦ ، وايضا مع انتقاد السياسة الجمهوريين تجاه افريقيا .

٤ - بالنسبة لموقف الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، فان الراى الأمريكى قد انقسم الى اتجاهين : أولهما يرى امكانية استخدامها للضغط على أوضاع جنوب افريقيا ، وأن تنسجم فى سياستها مع التغيير المنتظر فى السياسة الأمريكية العامة . وثانيهما يرى أن هذه الشركات ، لا صلة لها بالسياسة والأوضاع

جنوب أفريقيا ، نجد أن المؤتمر اعلان أمريكي بمساندة ليسوتو وحمايتها من أي ضغط مضاد ، كما أنه اعلان أمريكي بأنهم سوف يعتبرون ليسوتو مركزا متقدما للمراقبة وللاطلاع على أوضاع جنوب أفريقيا ، ولهذا فإن حديثا دار في المؤتمر حول مصاعب ومتاعب الوصول الى ليسوتو ، غير جمهورية جنوب أفريقيا ، حدثت تركية شسبه جماعية لطلب ليسوتو انشاء مطار دولي في غاصمة بلادها (ماسيرو) حتى تستطيع الطائرات الكبيرة الوصول مباشرة اليه ، دون حاجة الى التوقف في مطارات جنوب أفريقيا ، كما دار الحديث حول استثمارات ومعونات أمريكية جديدة ، ولهذا نستطيع أن نفسر الموقف الجديد لرئيس وزراء ليسوتو السيد ليبوا جوناثان ، الذي غير من موقفه ورفض الاعتراف بحكومة ترانسكاي ، والقى خطابا شديدا للهجة ضد سياسة حكومة جنوب أفريقيا ونظامها العنصري .

ما هي ابعاد التغيير الأمريكي المرتقب تجاه أفريقيا ؟ وما هي ادواته التي سوف يستعملها ؟ ان الدعوة الى نقل السلطة الى الاغلبية السوداء ، والسعي الى التغيير من حكم الاقلية الى حكم الاغلبية ، هي اساس ومنطلق الدعوة الأمريكية ، ولكن دائما يقولون بشروط التغيير المنظم والسلمي والسياسي . وانهم لن يشاركوا في صراع مسلح او دموي او حرب عنصرية لونية مهما كان اطرافها .

وواضح منذ خطبة الدكتور كيسلجر في لوساكا عام ١٩٧٦ ، وما تبعها من خطوات معلنة خلال عام ١٩٧٦ ان تغييرا يجري في التصور الأمريكي العام ، وفي الدور الأمريكي في المنطقة .

ويمكن ارجاع هذا تاريخيا الى عام ١٩٧٥ نتيجة تطورات الموقف في انجولا والدور السوفييتي تايدا للرئيس نيتو ، ونزول القوات الكوبية ومشاركتها في الصراع المسلح في البلاد . ثم الحديث عن الحرب المسلحة لتحرير زيمبابوي ، وبداية تحركات زيبا (جيش زيمبابوي الشعبي) والصراع المسلح الذي يدور على حدود موزمبيق ، وتزداد الاشاعات حول السلاح السوفييتي والقوات الكوبية هناك وهذا ما تنشره صحف جنوب أفريقيا بشكل مثير وملفت للنظر .

هناك ، وأنه طلب مقابلة عدد من المسجونين والمعتقلين الإفريقيين في سجن جزيرة روبين ، أو في سجون أخرى ، وأن طلبه رفض بالنسبة لبعضهم ، ووفق عليه بالنسبة لآخرين ، وأن أحدهم - وهو ستيف بيكي رئيس منظمة طلاب جنوب أفريقيا المحظور نشاطها حاليا - سلمه خطابا فيه نداء للمؤتمر والأمريكا ، وقصد قسرا الخطاب على المؤتمر .

٩ - اثار عضو أمريكي موضوع اسرائيل في المؤتمر ، عند الحديث عن المعونات والعلاقات الاقتصادية الأمريكية الى جمهورية جنوب أفريقيا ، وأن محاولة الضغط على المؤسسات الأمريكية ، قد يؤثر في نشاطها ولكن هل هذا ينطبق على عدد من الدول التي تسير في ركاب السياسة الأمريكية ، وهي اليابان والمانيا الغربية واسرائيل ، وكلها تتعامل مع جنوب افريقيا ؟ واتسع النقاش باشتراك بعض أعضاء المؤتمر من بعض دول شمال افريقيا ، وبعض أعضاء حركات التحرير ، وبعض أعضاء من الوفد الأمريكي . وكان الحديث يدور حول علاقات اسرائيل وجنوب افريقيا في ميدان الاقتصاد والتسليح .

١٠ - حدث توتر في المؤتمر في اليوم الثاني ، حينما طلب وليم شوفلي التعليق على بعض ما قيل في المؤتمر ، فانتقد بشدة الذين يهاجمون سياسة أمريكا علنا ، بينما يؤيدونها سرا .

وعقب انتهاء كلمة وزير خارجية نيجيريا ، التي رد فيها بعنف دفاعا عن سياسة بلاده ، وانها ليست ذات وجهين وانها قالت للمبعوثين الأمريكيين في زيارتهم ما قالته علنًا عن المفاوضات المقترحة لحل قضية روديسيا ودور أمريكا وبريطانيا في التسوية .

ثالثا : تقويم المؤتمر ومؤثراته

يثير المؤتمر عدة اسئلة تحتاج الى بحث واجابات ، ونحاول أن نقدم بعضا منها فيما يلي :

لماذا ينعقد المؤتمر في غاصمة ليسوتو ؟ اذا أخذنا في الاعتبار الموقع الجغرافي الصعب ، والفقر الاقتصادي والاعتماد الكامل على اقتصاد

بريطانيا دورا في حل قضية زيمبابوي اكبر مما تعرضه حاليا في مفاوضات جنيف ، كما أنه يفسر الاهتمام الأمريكي بدور المؤسسات والمعونات الاقتصادية ، وضرورة التنسيق مع السياسة الأمريكية الرسمية .

هل ستكون خطوات ومراحل ومعدلات هذا التغيير الأمريكي ، متوافقة مع التغيير الفكري والمادى الذى يحدث على الجانب الأفريقى ، خاصة حركات التحرير والرفض الأفريقية ضد النظم العنصرية ؟ اعتقد ان هذا هو التحدى الحقيقى الذى تواجهه السياسة الأمريكية ، اذ لابد لها ان تعمل بسرعة ، ووفقا لتصور واقعى ، حتى لا يفلت منها الزمام ، كما حدث فى أنجولا .

ويظل هذا التساؤل قائما باستمرار ما هي ردود الفعل السوفيينية المباشرة وغير المباشرة ؟ اعتقد ان الاتحاد السوفيينى ، لن يرضخ ولن يقبل هذه السياسة الأمريكية الجديدة ، وسوف يحاول تخريبها باستمرار ، ولكن لن تصل الأحداث بينهما الى حد المواجهة .

ان الوفاق الدولى هنا معناه ، ان تحيد وتشتد اللعنة السياسية بوسائلها العلنية والسريية ، المباشرة وغير المباشرة ، ولكن بدون ان تواجه الدولتان الاعظم احدهما الاخرى بالسلاح وبالحرب الساخنة .

ما هو موقف قيادات دول المواجهة الأفريقية ، وما هي احتمالات استمرار موقفها الموحد ؟ ان اغلبية دول المواجهة ، تؤيد هذه السياسة الأمريكية ، واعتقد ان نيريرى يلعب دورا نشطا لتطويق اى تطرف من جانب موزمبيق ، الا اذا كان فى حدود التسخين ضد نظام سميت ، واستمرار الضغط العسكرى عليه ، لتهديد استمراره ووجوده ، وبهذا تتم مساندة الجانب الأفريقى فى مفاوضات جنيف ، او فى أية مرحلة بعدها ، حتى يتم التوصل الى حكم الاغلبية السوداء .

كلمة أخيرة : الأمريكيون مصممون على الا ينفرد غيرهم بالمنطقة ، وواضح أنهم لن يسمحوا للاتحاد السوفيينى بأى دور فى أحداث افريقيا الجنوبية ، وسوف يستخدمون كل الوسائل فى سبيل ذلك .

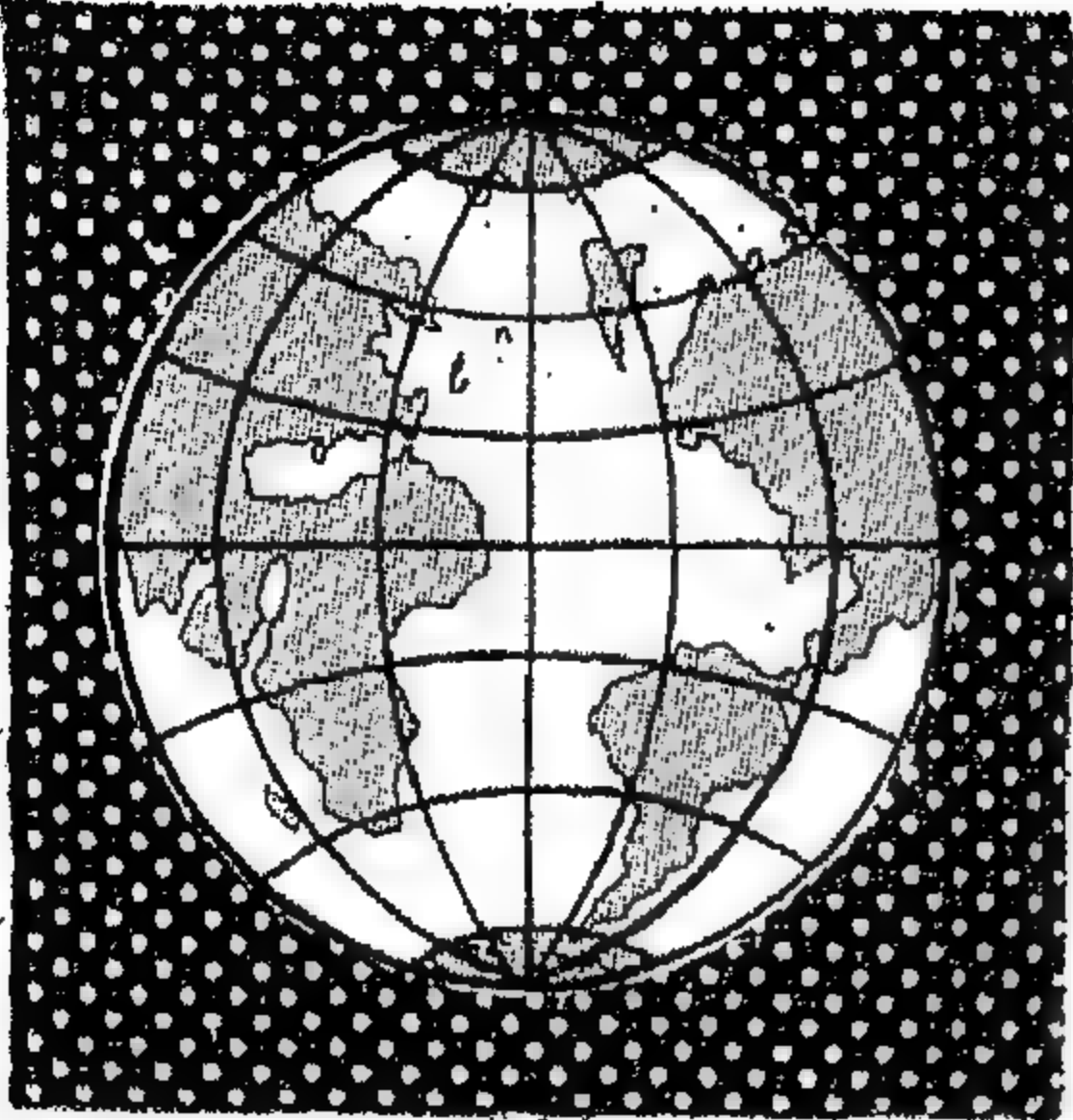
ومع ذلك يبقى السؤال الهام الذى يتطلب المتابعة والاجابة : هل ينجحون ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ ..

وفى المؤتمر ، كان واضحا ان هذه الجذور التاريخية والتطورات والنذر الحالية ، موجودة فى التصور العام لجميع الحاضرين ، وان لم يجر حولها نقاش واسع . ولكن السيد شارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا فى مجلس النواب ، اشار الى هذه النقطة ، عندما استعرض مفاوضاته مع الرئيس نيتو فى لولندا ، حين قال انه فى ظن كل الناس ، ان الوجود الكوبى فى أنجولا ، معناه وجود عسكرى يحمل المدافع ، ولكنه وجد الكوبيين يعملون فى المستشفيات والخدمات والمرافق وانه يعتقد ان عشرة آلاف كوبى فى أنجولا ليسوا جيش احتلال ، ولو كانوا عشرة آلاف سوفيينى لكانوا جيش احتلال ، كما اشار الى انه فى نفس الوقت تحسنت العلاقات بين حكومة أنجولا وبين شركة بترول كابيندا [جلف] التى تدفع للحكومة ١٠٠ مليون راند كل ثلاثة شهور .

وفى نفس الوقت ، اعتقد ان السياسة الأمريكية توصلت الى اقتناع ، بأن النظم العنصرية سوف تسقط وتنتهى ، مهما طال بها الزمن ، وان استمرار المعركة ضدها ، سوف يجعلها تتحول الى صراع عسكرى يفتح الطريق الى المعونات العسكرية والمادية السوفيينية ، وان هذا سوف تقترب عليه تغييرات فى قيادات الحركات الوطنية ، بأن تختفى القيادات المعتدلة المدنية ، وبدلا منها تظهر وتسيطر قيادات عسكرية متطرفة . ولعل هذا ايضا فى تفكير قيادات بعض دول المواجهة ، لان الرئيس نيريرى ، الذى حديثا أثناء رحلته الاخيرة فى نيجيريا ، قال فيه ان المهمة امام الأفريقيين فى افريقيا الجنوبية ، هي التحرير والراديكالية ، وان الجيل الحالى عليه مسئولية التحرير وتصفية الاستعمار ، وان موضوع التغيير الراديكالى سوف يكون مسئوليات الاجيال القادمة .

ومن ناحية أخرى ، وضع اهتمام الرئيس الأمريكى المنتخب بالمشكلات فى افريقيا الجنوبية ، وهذا ليس اهتماما شخصيا ، وانما هو اهتمام القيادة والسياسة الأمريكية ، كما انه مرتبط بالتغيير الذى ينادى به كارتر ، كجزء من حكم الديموقراطيين فى أمريكا .

ولهذا سوف تستعمل أمريكا كل أدوات نفوذها وضغوطها السياسية والاقتصادية فى التوصل الى حلول . وهذا يفسر القول الأمريكى ، بأن على



الأصول التاريخية والفقهية

للفواق الدولي

د. فاضل زكي محمد

من

المعلوم ان الوفاق الدولي لم يكن ليظهر في عالم السياسة الدولية فجأة ، وإنما جاء نتيجة لمتغيرات دولية جديدة ، كان

لها الاثر الكبير في ظهوره .

ولقد صاحب ظهور مصطلح الوفاق الدولي ، بعض الغموض وسوء الفهم . ونجم هذا الغموض وسوء الفهم ، من تعدد المعاني والمدلولات التي استخدم فيها هذا المصطلح الدولي .

فلقد ظن بعضهم انه تواطؤ بين القوى العظمى يهدف الى التأثير على مقدرات شئون العالم . ورأى فيه آخرون مفهوما معينا لدى كل طرف من الاطراف الداخلة في نطاقه . فمفهوم الاتحاد السوفيتي مثلا للوفاق الدولي هو ، على ما يراه هذا البعض ، غير مفهوم الولايات المتحدة الامريكية .

وبينما رأى فيه فريق ثالث انه لا يخرج عن كونه سياسة معينة ، جاءت بها ظروف عالمية ومحلية ، فان فريقا رابعا رأى ان الوفاق لا يعدو كونه حالة او وضعية دولية ، كغيرها من الاوضاع الدولية التي هي عرضة للنجاح او الفشل ، وفقا للمتغيرات التي يمر بها عالم اليوم المتسم بالتغيير والتبديل . وكمثال على مدلول الفريق الثالث للوفاق الدولي ، فانه يرى انه كما كانت للعمالقين سياسة ازاء الحرب الباردة والتي تميزت بالمجابهة فانه قد سلكت غير تلك السياسة في عصر الوفاق بحيث تميزت بالتفاوض . وكمثال على مدلول الفريق

الرابع ، فانه يرى الوفاق حالة او وضعية دولية تشبه غيرها من الحالات الدولية ، كحالة الحياد ونجالة الحرب والسلام ، وان لكل من هذه الحالات مسبباتها وظروفها المحيطة بها .

طبيعة الوفاق الدولي : وباستقراء ما تقدم من مدلولات ، فانه بالامكان القول ، بادىء ذي بدء ، ان الوفاق هو سياسة لها ميزات الخاصة بها . انها سياسة « تسعى نحو » اقامة « علاقات أكثر ايجابية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة » . وان هذه السياسة لا تعكس وضعاً محددا نهائياً ، وإنما هي سياسة تقوم على عملية مستمرة . ومن هنا فانه لا يمكن القول ان الوفاق هو سياسة قامت من أجل الحفاظ على الوضع القائم . كما لا يمكن القول أيضا بشأن سياسة الوفاق بأنها سياسة تعبر عن الاستقرار . ذلك ان الانتقال من عصر المواجهة الى عصر المفاوضة « قد احدث حتى اللحظة تأثيرا قليلا على الوضع القائم ، بالرغم من انه حسن فرص الاستقرار » . ولكنه يمكن القول ان طريق هذه السياسة « قد سار على أساس دراسة احوال كل فريق للفريق الاخر ، وتجنب كل ما يعمل على التوتر » . وعلى هذا الاساس ، فان أي تعميم أو عمل مشترك ، يسعى الى التوفيق بين الطرفين حول القضايا التي اثارت التوتر وعدم الثقة ، يمكن أن يوصف بأنه سياسة وفاق .

المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق : هذا وان سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين — وهما

* د. فاضل زكي محمد : استاذ الدبلوماسية بجامعة بغداد

نووية عالية ، التي اذا ما اندلعت ، فانها تهلك الغالب والمطلوب - بالنظر لقوتها التدميرية الهائلة .

وهكذا بدأت المحاولات ، منذ اوائل الستينيات وحتى الوقت الحاضر ، لازالة ما يمكن ازالته من عقبات ، ولتعديل المواقف والاسبقيات ، بصورة تسمح بتعايش النظامين ، وفي ظل نظام دولي ، يقوم على استراتيجيات متعادلة بين العملاقين الكبيرين .

ومن الضروري الاشارة ، الى ان المقياس الاول في تحقيق استراتيجيات التعادل ، هو السيطرة على السلاح النووي ، من حيث انتاجه ونسوعه وانتشاره ، وذلك بوضع القيود التي يمكن التوصل اليها من خلال الاتفاقيات التي يعقدها الطرفان . وعلى هذا الاساس ، تم التوصل الى اتفاقية الحظر الجزئي على اجراء التجارب النووية في عام ١٩٦٢ ، واتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ . كما ان الاجتماعات لم تنقطع منذ بيان فورد - بريجنيف ، الذي صدر في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، اثر اجتماعهما في فيلادلفيا ، الذي أكد على تصميم وعزم الدولتين ، على التوصل الى اتفاقية او معاهدة بشأن تحديد السلاح الاستراتيجي في نهاية عام ١٩٧٥ . ومبوع ان مثل هذا الهدف لم يتحقق بشكله النهائي في نهاية ذلك العام - حيث عقد مؤتمر الامن الاوربي في هلسنكي - الا ان الجهود لا تزال مستمرة في هذا المضمار .

على ان ما تجدر الاشارة اليه بعد ما تقدم ، هو ان كل هذه المحاولات المستمرة ، لم تكن لتهدف الى مجرد تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين العملاقين فحسب ، وانما الاكثر من ذلك ، الى ايجاد استقرار دولي ، ما دام ان السلام الدولي «الكامل» ، امر غير ممكن التحقيق في ظل الوضع الدولي القائم ، الذي لم يتخل فيه اي من الطرفين عن مبادئه وقيمه النهائية . وهكذا يمكن القول بان الوفاق في طبيعته ، هو واسطة وليس غاية .

ولرب سائل يسأل بعد كل ما تقدم ، ما هي اهم المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق الدولي ؟ يمكن حصر اهم هذه المتغيرات فيما يلي :

١ - التطور التكنولوجي الذي انعكس على

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - تقف وراءها الظروف العالمية المتغيرة ، التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتي تغيرت بسببها موازين السياسة الدولية ونظرياتها والقوى الدولية المؤثرة فيها . ولعل خير وصف للمتغيرات الدولية الجديدة ، هو ان القوة في ظل هذه المتغيرات ، قد استقطبت في قطبين عالميين ، قدر لهما ان يملكا من النفوذ ما لا تضاهيه أية قوة اخرى سواهما . وكان لاستقطاب القوة في الولايات المتحدة وامتلاكها وحدها السلاح النووي في فترة الأربعينات ، ان جعلها تحكم العالم بأسره . وقد أصبح تحت مقدراتها ، وان بإمكانها توجيهه وجهة ديمقراطية رأسمالية غربية . الا ان هذا الحلم سرعان ما تبدد ، بظهور قوة اشتراكية منافسة لها ، تمثلت في الاتحاد السوفيتي ، استطاعت ان تملك السلاح النووي ، ولتعلن عن وجهة نظر دولية مخالفة للوجهة الديمقراطية الرأسمالية الغربية . وقد أثبتت السنون ، ان تنامي قوة الطرفين ، سيما في السلاح النووي ، أدخل الطرفين في سباق خطر ، وأدخلهما في حرب باردة بنتيجته ، حتى وصل الامر ، الى ان يخشى كل طرف بأسس الطرف الآخر . ولقد تنامي خوف الطرفين بتنامي نوعية وخطورة السلاح النووي ، حتى انقلب الى رعب . وظل كل فريق ، وهو يعيش حالة الرعب ، يسعى من اجل اللحاق بالخصم ، بهدف الوصول الى المستوى المتوازن معه ، ليكون ضمانا لتحقيق أمنه . وقد عرفت هذه الحالة بحالة توازن الرعب التي اثبتت منها «نظرية توازن الرعب» في السياسة الدولية . ولم يكن بمقدور العملاقين - وهما يعيشان حالة الرعب المتبادل - الخروج من هذه الحالة الجديدة في التاريخ الانساني لسنين طويلة . وانعكست هذه الحالة المشوبة بالرعب والخوف والحذر ، على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العملاقين طيلة عقد ونصف من السنين ، وظهرت على اثرها الحرب الباردة ، كنتيجة للتسابق في تملك السلاح النووي ، التي أصبح من اهم سماتها ، التوتر الشديد في العلاقات .

ولما كان استمرار التسابق في السلاح ، قد صاحبه زيادة في الرعب ، وبالتالي زيادة في التوتر علاقاتهما ، فمن هنا بدأ العملاقان يفكران في اساليب ، يستطيعان بواسطتها ابعاد شبح حرب

السياسة الدولية والدبلوماسية العالمية ، عن أن الاتحاد السوفييتي ، منذ قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية « الشيوعية » عام ١٩١٧ ، قد شكل تحديا جديا للنظام الدولي ، الذي عمل على بقاء تركيبه العالم الغربي . وترتب على هذا التحدي ، قيام كتلة اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي ، قدر لها أن تغطي بنفوذها أوروبا الشرقية ، التي عرفت بكتلة حلف وارسو . كما ترتب على هذا التحدي ، استجابة من زعيمة الغرب ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، تمثلت في تكوين كتلة لمقاومة هذا التحدي الثوري ، لتغطي أوروبا الغربية ، والتي عرفت بكتلة الحلف الأطلسي . ولقد أصبح بمرور الأيام ، وكما كشفتها وقائع الحرب الباردة في الخمسينيات وما تلاها من بدايات الوفاق الدولي في أواسط الستينيات ، أن الفريق الغربي الذي تتزعمه أمريكا ، إذ يعترف بمنطقة أوروبا الشرقية « كتلة حلف وارسو » منطقة نفوذ سوفييتي ، فإن الفريق الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفييتي ، يعتبر أن منطقة أوروبا الغربية « كتلة حلف الأطلسي » هي منطقة نفوذ أمريكي . وقد فهم من خلال اللقاءات والتصريحات التي صدرت عن زعامة العملاقين ، أن كلا من هاتين المنطقتين ، بمثابة المنطقة المسموح بها ، ليمارس كل فريق نفوذه ، ولتندرج تحت اسم المناطق المسموح بها .

والى جانب المناطق المسموح بها ، تأتي كل من المناطق شبه المسموح بها ، والمناطق غير المسموح بها . فأما المناطق شبه المسموح بها ، فتتمثل في أن كل فريق يتحدى نفوذ خصمه الى درجة نسبية يقف عندها . وان المقياس النسبي الذي يتم بواسطته قياس الدرجة النسبية ، هو مقدار ما يحدثه التحرك من تدخل في الاستقرار الدولي ازاء تحرك هذا الفريق أو ذاك ، وما يجب أن يتخذ « مع ما في ذلك من ضغوطات » من كلا الفريقين ، حتى اذا ما ظهرت بدايات هذا التدخل . وعلى سبيل المثال ، فإن منطقة الشرق الأوسط « الشرق العربي » هي كما كشفتها الاحداث ، منطقة يسمح فيها ، بأن يقدم كل فريق السلاح بالقدر الذي لا يؤدي الى اشتعال النار في هذه المنطقة الحساسة في العالم . فاذ ما اشتعلت النار ، فإن على العملاقين العمل على اطفائها ، وحصرها في

تطوير نوع السلاح النووي الخطير وما نجم عن التسابق في انتاجه وتطوير من اخطار .

٢ - ظهور الصين الشعبية كقوة نووية متنامية تطالب بمكان لائق على الساحة الدولية .

٣ - ظهور دول نامية كثيرة لم ترغب في الانحياز الى اي من الكتلتين العالميتين والتي عرفت باسم دول عدم الانحياز وشكلت مجموعها عالما مستقلا عرف بالعالم الثالث .

٤ - اعتراف الغرب والولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي كقوة عملاقة لا يمكن تجاهلها .

التحولات التي مر بها الوفاق الدولي . كما أن الوفاق الدولي لم يظهر فجأة ، وإنما جاء نتيجة لتراكم عسدد من المتغيرات الدولية ، عملت بمجموعها على ظهوره الى حين الوجود كسياسة اهتدى اليها العملاقان منذ النصف الثاني من الستينيات وحتى الوقت الحاضر . فإن هذا الوفاق لم يكن ليفسر بنفس التفسير من قبل أطرافه المشتركة فيه ، كما أنه من ناحية ثالثة ، لم يبق كشيء ثابت له موازينه ومقاييسه الثابتة ، وإنما خضع لتحولات في واقعه ، وان لم يظهر ذلك بوضوح لغير المعنيين بشئون السياسة الدولية .

والواقع أن التحولات النظرية والعملية المتعلقة بالوفاق الدولي ، من حيث أنه سياسة اتخذها العملاقان ، قد شملت من جهته تنظيم صورة العلاقات الثنائية بينهما ، وصورة العلاقات الدولية ، واتجاهات السياسة الدولية من جهة أخرى . ومع أن هذه الصورة الثنائية والعالمية ، حظيت بالاتفاق النسبي على بعض الجوانب ، إلا أنها بقيت في جوانبها الأخرى لا تحمل الصورة النظرية التي رسمها منظرو كل فريق بحسب ظروفه وموقعه وزاويته التي بناها من خلالها فحسب ، وإنما خضعت هذه الصورة لتعديل وتحول من فترة لأخرى ، حتى بالنسبة لكل جانب أو طرف من أطراف الوفاق الدولي .

وليس من المبالغة القول ، أن مشكلة العالم المعقدة التركيب في القرن العشرين ، قد فرضت نفسها على طرفي الوفاق ، واضطرتها للاقرار بها . ولعل واقع تطور الاحداث الدولية ، والسلوك الذي بدا - ويبدو - على كل من الطرفين ، قد كشف للمعنيين والباحثين والمتخصصين في شئون

الراهنه « آنذاك » تمنعه من المجابهة الآتية ، ولذا فان علاقته مع الغرب تخضع لتعايش اكرهى مادام ان الغرب لا يزال قويا ، وأن الافضل عدم مجابهته . وقد ظلت هذه الحال فى عهد لينين « المنتهية عام ١٩٢٤ » واستمرت حتى نهاية عهد ستالين عام ١٩٥٤ .

الا أن هذه المرحلة ، ما أن انتهت ، حتى أعقبتها مرحلة ثانية ، تمثل تحولا جديدا فى العلاقات ما بين الغرب والشرق . وقد بدأت هذه المرحلة بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفىييتى الذى عقد عام ١٩٥٦ والذى لعب فيه خروشوف دورا بارزا . وأهم ما فى هذه المرحلة التى أبرزها المؤتمر ، هو رفع الاتحاد السوفىييتى شسعار التعايش السلمى مع الانظمة المناهضة . وهذا التحول كان نتيجة لجملة متغيرات ، يأتى فى مقدمتها ، اهتمام الاتحاد السوفىييتى بالانصراف لقضايا شعوبه الداخلية المتعلقة برفع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من أجل مكافأتها على ثورتها ، والاستجابة لروح العصر ، وما يتطلب تاديته من دولة عظمى لمواطنيها من واجبات ، وتقف جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، المتغيرات التكنولوجية ، لاسيما السلاح النووى ، وما تركه من اخطار المجابهة مع الانظمة المناهضة التى تملك هى الاخرى مستويات عالمية منه : خاصة الصواريخ ، وشبكة الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة . ذلك ان مجابهة العدو فى ظل الرعب النووى ، معناها فناء المغالب والمغلوب فى آن واحد ، لا بل فناء البشرية جمعاء . وهو ما يحتم على قوة اشتراكية عظمى كالاتحاد السوفىييتى ، التروى فى مثل هذه المرحلة ، والاستجابة لمنظرى الدايكتيك ، الذين ادركوا ان الحرب مع الغرب ، فى ظل السلاح النووى المعقد والخطر ، ليست حتمية . كما ادركوا من خلال تحليلات منظرهم

الايدىيى ، ضرورة الذى كان يسير عليه ستالين ، والذى كلف الخزينة السوفىييتية أموالا باهظة ، تقول انهم ادركوا ضرورة تحويل الكفاح العسكرى الى كفاح سياسى اقتصادى اجتماعى . وهذا التحول سوف لا يغير من رأى منظرية فى نوعية سياسة الاتحاد السوفىييتى القائمة على الايدىولوجية . انه يغير من أسلوب الكفاح فقط . وعلى هذا النحو ، فان

مكانها ، ومنع الصغار فى ان يجروا الكبار الى اية مواجهة . أما بالنسبة للمناطق غير المسموح بها كمنطقة القطب الجنوبى والفضاء الخارجى ، فقد بدا فى أقوال وسلوك الفريقين ، انها منطقة لا يجوز لاي منهما الانفراد ببسط نفوذه عليها ، وان الشئ الممكن الاتفاق عليه فى المرحلة الراهنه ، هو التعاون السلمى ما أمكن فى مجالات استكشافها . وينطبق هذا الأمر بوجه خاص ، على الفضاء الخارجى . ومما التحصام المركبتين الفضائيتين السوفىييتية والامريكية أخيرا « ١٩٧٥ » الادليل على استمرار هذا التعاون .

ان ما يجب التأكيد عليه ، هو أن ما تقدم يمثل الخطوط العريضة التى توصل اليها الفريقان بشأن سياسة الوفاق الدولى فى الحاضر والمستقبل القريب المتطور . ولقد تطلب ذلك من كل فريق للوصول الى هذه الخطوط العريضة ، جملة من التغيرات والتعديلات فى تكييف الافكار والسلوك .

وحيثما نقف على تفاصيل هذه التحولات النظرية والعملية ، فانه بالإمكان القول ان التحدى الذى جاءت به ثورة أكتوبر الاشتراكية ، قد قابلته الغرب فى المرحلة الاولى من العلاقات على الصعيدين الثنائى والعالمى بسياسة احتواء الشيوعية العالمية : وتجسيدا لهذه السياسة ، بنت أمريكا زعيمة الغرب ، شبكة فى الخطوط الدفاعية العالمية ، تمثلت فى حزام حلف الاطلسى ، وحزام جنوب شرق آسيا ، والحزام المركزى وغيرها . وهذه الشبكة من الدفاعات ، تهدف الى ملاحقة الشيوعية فى كل مكان من العالم ، وصدها وحصرها ، لا بل الى احتوائها فى مكانها . ومنعها من الانتشار ، لاعتقاده ان أى امتداد للشيوعية ، يشكل خطرا على نظامه وأمنه ومصالحه العالمية . وقد شكلت هذه المرحلة فترة لا تعايش مع الاتحاد السوفىييتى .

أما الاتحاد السوفىييتى ، فكان يسير فى هذه المرحلة وفقا للتفسير القائل ، بأن الراسمالية والامبريالية هى عدوانية بطبيعتها ، وانها تقيض للاشتراكية « الشيوعية » ، وهى تشكل خطرا على أمن وسعادة البشرية جمعاء ، وأن الحرب معها أمر لا مئاص منه الا أن ظروف الاتحاد السوفىييتى

الصين الشعبية السلاح النووي ، واشتداد الحرب في فيتنام ، وحالة التآزم في الشرق الاوسط « الشرق العربى » ، ومسألة الامن الاوربى . وقد فرضت هذه المتغيرات الجديدة ، لقاء مستمرا بسبب ما أحدثته من تحول جديد في مساحة السياسة الدولية . واهم ما فى هذا التحول الجديد ، هو انتقال العالم من حالة يتحكم فيه - اى العالم - قطبان ، الى عالم متعدد الاقطاب سياسيا واقتصاديا ، وان كان ما زال ثنائى الاقطاب عسكريا . « وهذا يفسر على القطبين ، اجراء مزيد من التوافق والتكيف لاقامة نظام دولى يتلاءم مع العالم المتعدد الاقطاب : نظام دولى تفرض ظروفه تحقيق استقرار دولى ، اذا لم يكن بالامكان تحقيق سلام دولى ، نظام دولى يقوم على استراتيجية عالمية متعادلة ، نظام دولى تحفظ استقراره اتفاقيات جديدة ، تحد من السلاح الاستراتيجى ، وتحد من التجارب النووية ، نظم دولى يأخذ بنظر الاعتبار القوة الصينية النووية الجديدة المتنامية سريعا ، والقوة الاوربية الجديدة ، وقوة عالم عدم الانحياز الذى اصبح يملك قوة سياسية واقتصادية عالمية ، لها تأثيرها حتى على مواقف القوى العملاقة ، واخيرا نظام دولى يبعد شبح الحرب .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان رؤيتها وتاويلاتها للمرحلة ، وكما عبر عنها زعمائها ابتداء بنيكسون وكسينجر ، فانها تقوم على الاحذ بنظر الاعتبار ، وجود طرفين فى عملية الاستقرار الدولى ، هما الاتحاد السوفىيتى والصين الشعبية ، نظرا لدخول الثانية عضوية مجلس الامن الدائمة ، والتفجيرات النووية التى تتحدث عن تنامي قوتها النووية . وان امن ومصالح الولايات المتحدة كما تراها هى ، تحقيق فسي الظروف والمرحلة الراهنة ، باجذاب كل من السوفىيت والصين لقبول النظام الدولى المتكيف القائم على الترابط ما بين الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واللقاء المستمر معهما فى مؤتمرات متكررة ، من اجل الوصول الى اتفاق لتحديد السلاح الاستراتيجى ، ولقبول ابعاد الحرب ، والتوفيق بين المصالح المختلفة المتعارضة .

هذا وان اهداف الولايات المتحدة فى توسيع

الاتحاد السوفىيتى سوف يظل يكافح من اجل عقيدته الشيوعية العالمية .

اما الغرب ممثلا فى زعيمته الولايات المتحدة الامريكية ، فانه قد قدم هو الاخر تاويلاته للمرحلة الثانية هذه . لقد جاءت التاويلات لتقول ان سياسة الاحتواء التى سارت عليها الولايات المتحدة طيلة فترة المرحلة الاولى ، لم تغد تصلح كسياسة عالمية لمجابهة الاتحاد السوفىيتى ، الذى وصل فى تكنولوجياه العسكرية وسلاحه النووى وصواريخه العابرة للقارات ، التى تفوق فى بعض جوانبها الصواريخ النووية الامريكية .

كما ان استمرار الاتحاد السوفىيتى فى سياسة التعايش السلمى ، يتيح فرصا جديدة للدخول معها فى سياسة اكثر انفتاحا واقل مجابهة . وهى فرض لا شك انها ستكون فى صالح امن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية . ولقد فسر منظرو سياسة التعايش والانفتاح ، ان الولايات المتحدة باثباتها علاقات تعايش سلمى مع الاتحاد السوفىيتى ، ستقوى فى مركزها العالمى .

لقد كان لتبنى سياسة التعايش السلمى من قبل كلا العملاقين ابان النصف الثانى من الستينات ، اثرها الواضح فى اثناء الحرب الباردة ، التى كانت على أشدها فى المرحلة الاولى . ان قبول كل فريق التعايش سلميا ، والتعامل معه ، على الرغم من اختلاف نظامه تد فسر بأنه اتجاه مرحلة متقدمة من النضوج السياسى ، الذى يعالج قضايا العالم فى واقعها الفعلى . ولقد كان لهذا النضوج اثره ، لا فى اثناء الحرب فحسب ، وانما فى فتح ابواب جديدة من التقارب ، واحلال روح المفاوضة بدل المجابهة . ومثل هذه الروح ، كان لها الفضل الاكبر فى الدفع بالعلاقات بين العملاقين الى المرحلة الثالثة من الوفاق .

لقد أخذت المرحلة الثالثة من سياسة الوفاق الدولى ، اسم الانفراج الدولى ، كما سماها السوفىيت ، والانفتاح كما سماها الامريكيون . وتميزت هذه المرحلة بالمزيد من التلاقى والتقارب المستمر ، فى ظل الوضع الدولى المعقد ، والخطر الذى دخلت فيه ، منذ اواخر الستينات ، متغيرات دولية جديدة ، يأتى فى مقدمتها ، تنامي امتلاك

أجل كشف تدهور النظام الرأسمالي أمام انتصار الاشتراكية . ومما يؤيد كل هذا ، تأكيد بريجنيف بعد انتهاء مؤتمر القمة عام ١٩٧٢ ، على أهمية استمرار هذا الكفاح الأيديولوجي .

والسؤال الذي يمكن أن يثار ، ويتطلب الإجابة بعدما تقدم ، هو : ما هي نظرة الصين إلى طرفي الوفاق الدولي ، ثم ما هي نظرتها إلى العالم في ظل الوضع الدولي القائم ؟ أن الصين ترى أن الوضع الدولي القائم يضم ثلاثة مناطق رئيسية تشكل بدورها ثلاثة عوالم تتسم بالتناقض . فاما المنطقة الاولى التي تضم العالم الاول ، فانها تتمثل في الدولتين العملاقتين ، اللتين ترى فيهما الصين ، دولتين تنزعان بطبيعتهما إلى « التسلسل والتدخل المتعمد في الشؤون الداخلية لجميع دول العالم من أجل تدعيم مآربهما الاستعمارية في مختلف الدول » . وان الوفاق ما هو الا عملية توازن للنفوذ والسيطرة العالمية . والفارق بين هذين العملاقين ، هو « أن الولايات المتحدة هي في النهاية ، سلم الجبروت ، في حين أن الاتحاد السوفييتي ، هو في بداية سلم الجبروت » . اما المنطقة الثانية ، فهي تضم العالم الثاني الذي يتكون من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي تخضع بدرجات متفاوتة لسيطرة احد العملاقين . وتشكل المنطقة الثالثة العالم الثالث ، الذي يضم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واهم ما تتسم به أوضاع هذه الدول النامية اليوم ، هي انها مازالت تحارب الاستعمار بوجهيه القديم والحديث . هذا وان الاستراتيجية التي وضعتها الصين لنفسها من أجل تحقيق نجاح الثورة الاشتراكية بزعامتها على الصعيد العالمي ، وكما رسمها الزعيم ماو ، فانها خلافا للأسلوب الذي رسمه لينين في تحقيق الثورة الاشتراكية ، ببندی بتحرير الريف « ولأسيما في الدول النامية » قبل تحرير المدينة . ومن هنا ، فانها تبتدىء بالعمل على كل ما من شأنه تحقيق نجاح الثورة في العالم الثالث « ريف العالم » ، ثم الانتقال إلى العالم الثاني ، الذي هو بمثابة مدن العالم ، وهو الطريق الذي يؤدي بالتالي إلى مواجهة دولتي العالم الاول . اما التكتيك الصيني ، فانه يقوم على مساعدة العالم الثالث في تصفيه الاستعمار ، وعلى تشجيع دول العالم الثاني على اتساع سياسات مستقلة ، والتخلص من نفوذ كلا

دائرة الوفاق لتشمل الصين إلى جانب الاتحاد السوفييتي ، تنبع من نظرتها إلى المرحلة الراهنة . وهذه النظرة التي تعترف باستمرار الخلاف الأيديولوجي ، مع كل من الصين والاتحاد السوفييتي ، لثري في نفس الوقت ، إمكانية الانفتاح عليهما من مجالات المصالح ، وإن ذلك يخدم أمن ومصالح الولايات المتحدة . أن التعامل التجاري والتكنولوجي مع الفريقين ، مع الإبقاء على الخلاف الأيديولوجي بينهما ، كما يراه منظرو المرحلة الراهنة من الأمريكيين « مرحلة السبعينات » ليس من شأنه أنه سيدعم التجارة الأمريكية إلى حد كبير ، وانما سيعمل أيضا عن طريق استخدام التكنولوجيا في المشاريع المقترحة « والتي يعد بعض منها بالفعل كاتفاق الغاز الطبيعي في سيبيريا ، والذي يعد أكبر اتفاق تعقده أمريكا مع دولة أجنبية » سوف يعمل بالنتيجة ، على الحركة والانفتاح أكثر فأكثر نحو المجتمع الأمريكي المتقدم ماديا وتكنولوجيا ، ويخفف بالتالي من التصلب الأيديولوجي ، املا في تلاشيه في النهاية . وفي كل ذلك ، تحقيق لمصلحة وأمن أمريكا وقوتها ، واستمرار للاستقرار الدولي .

اما بالنسبة لنظرة الاتحاد السوفييتي إلى المرحلة الراهنة من الوفاق « والتي تفضل نسبيته بالانفراج الدولي الذي يشكل درجة أعلى من التعايش السلمي » ، فانها تشكل خطوة مهمة في تحقيق السلام العالمي الذي تشده . واما التاويلات لذلك ، فانها تنبثق من الفكرة التي تقول ان الاتحاد السوفييتي اذ يعلن اليوم ان الحرب ليست حتمية مع الغرب ، الا ان التاريخ سيتحكم في انتصار الاشتراكية في النهاية . كما يرى في نفس الوقت ، أن الانفتاح التجاري والعلمي والتكنولوجي على أمريكا ، سوف يكون في مصلحة السوفييت : لا ليساعده على التقدم التكنولوجي ، وبالتالي رفاهية الشعب فحسب واما ليكون اقوى في المنظور البعيد . ومما لم يطق التاريخ الذي يؤكد النصر للاشتراكية . وان هذا النصر يقوم على اساسين : الاساس الاول الذي يتمثل في التدهور الخلقي والسياسي والعسكري ، الذي يمر به الغرب ، وانه لم يسلك سبيل التعايش والوفاق الا نتيجة لهذا التدهور . والاساس الثاني الذي يتكامل مع الاول ، والذي يقول ان الحرب الأيديولوجية يجب أن تستمر ، لا بل تزداد قوة من

العالمية ، فان ديمتري اوستنتوف وزير الدفاع السوفييتي ، في خطابه أثناء استعراض القوات العسكرية في نفس هذه الذكرى ، أشار الى ان قوى عالمية تسعى اليوم من أجل كسر الوفاق ، وهو امر يتنافى وسياسة الاتحاد السوفييتي الرامية الى ايقاف مثل هذا السلوك عند حده .

واذا كان ما تقدم يرسم لنا صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟ ان العالم الذي قاسى عبر اجيال طويلة من ويلات الخراب والدمار ، لهو اولى به في ظل التقدم التكنولوجي المادى الذى حققه نسي السنين الاخيرة ، ان يبذل المزيد من جهوده من أجل تحقيق تقدم انساني حضارى ، يتناسب وتقدمه التكنولوجي .

لقد ان لشعوب العالم اليوم ، ان تخطى مرحلة المجابهة بالعنف والقوة . انها مطالبة بالعمل الجدى لازالة القلق الذى لا يزال فائها في عالم اليوم . ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من ازالة قلق الانسان الذى يزداد يوما بعد يوم . ولعل اهم سبب في بقاء هذا القلق ، هو ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من ان يحقق أكثر من وفاق قلق ، وان أكثر ما حققه هو الاستقرار الدولى النسبي ، اذ المعلوم ان السلام الدولى ، لكى يمكن تحقيقه ، فانه يتطلب درجة ومستوى اعلى من مستوى الاستقرار الدولى .

ان السلام الدولى الذى تنشده شعوب العالم ، سيما شعوب الدول النامية « العالم الثالث » عامة ، والشعب العربى خاصة التى قاست أكثر من أى شعوب اخرى ، بسبب استغلالها من قبل الدول صاحبة النفوذ لزمن طويل والتي تريد المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية مع شعوب العالمين الاول والثانى ، هو ان يتمكن الانسان من زرع الثقة بنفسه وبغيره معا ، وذلك بالتعاون ما بين الشعوب على اساس المساواة . ولما كانت هذه المساواة لا تتم الا بالاستناد الى قوة اخلاقية انسانية حضارية ، فان الذى يبقى امامه ، هو السعى بكل جدية واخلاص لاجلال القوة الاخلاقية محل القوة القاهرة ، ليتمكن من تخطى وفائه القلق ، وتحويله الى وفاق وطيد ، وبذلك فقط يمكن تخطى الاستقرار الدولى المتأرجح الى سلام دولى راسخ . ■

العملاقين . وتفرد الصين تكتيكا خاصا لدول العالم الاول . وهذا التكتيك الخاص ، يقوم على اتباع سياسة الوفاق المرحلى مع احد العدوين « الوفاق المرحلى مع الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة » للقضاء على العدو الثانى - فاذا ما تم ذلك ، فانها تتفرغ للعدو الثانى « بغية القضاء على قوته وجبروته » .

الوفاق الدولى والغد : ان عالم السياسة الدولية المعاصر ، في ضوء ما تقدم ، عالم معقد التركيب . ومما زاد في تعقيدته ، ما تقدمته التكنولوجيا المتقدمة من سلاح نووى خطر لا يجرؤ احد على استخدامه ، لان ذلك يعنى هلاك الغالب والمغلوب ، لا بل البشرية جمعاء . ومع كل هذه الخطورة ، فان دول العالم العملاقة والكبرى ، لازالت تتسابق في انتاج هذا السلاح المدمر .

واذا كان العملاقان قد دخلا في سياسة وفاق دولى في المرحلة الراهنة ، فان هذا الوفاق لا يمكن ان يفسر - في ضوء ما يجري عمليا في عالم السياسة والدبلوماسية الدولية - بقول انه لا يمكن ان يفسر بأكثر من تخفيف حدة التوتر التى كانت تسود العلاقات ابان الحرب الیاردة . ومن هنا ، فانه ليس بإمكان المحلل لوضع السياسة الدولية ، اضافة أى وصف للوفاق الدولى ، أكثر من انه وفاق قلق وليس مستقرا . والدليل على ذلك ، ما حدث بالأمس القريب في حرب أكتوبر من عام ١٩٧٣ ، حيث وضع العملاق الأمريكى قواته بأكملها تحت الإنذار ذى الدرجة القصوى ، وذلك خوفا من تقدم قوى العملاق السوفييتي الى السويس . ومما يؤيد استمرار هذا الوفاق القلق أيضا ، ما صرح به وزير الدفاع الأمريكى في الاونة الاخيرة أمام الكونجرس ، من ان الاتحاد السوفييتي ماخذ في انتاج بومبيات عالية من السلاح النووى ، بحيث وصل الى حد يتفوق فيه ، في بعض جوانبه ، على السلاح الأمريكى ، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة ، سد مثل هذه الفجوة . ومع ان ليونيد بريجنيف زعيم الاتحاد السوفييتي ، قد نادى في خطابه في الذكرى التاسعة والخمسين « ١٩٧٦ » لثورة أكتوبر بمزيد من الوفاق مع الولايات المتحدة ، وفقا لروح هلسنكى ، والعمل بكل وسيلة على حل المشكلات



آراء سولجنتسين في أبعاد الوفاق الدولي

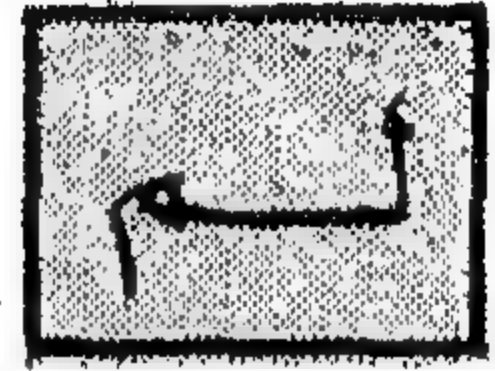
السيد أمين شلبي

يتنبأون عن طبيعة الاجراء الذي ستتخذه السلطات السوفيتية ضده . وقد جاء القرار بإبعاده عن البلاد ، في رأي معظم هؤلاء المراقبين ، حلا وسطا اذا ما قيس بالاساليب التقليدية التي كانت تتبع في معاملة المعارضة السياسية والفكرية . وعند صدور هذا الاجراء ، استشهد الرئيس الامريكى نيكسون به ، كدليل على حدوث تطور في الحياة السياسية السوفيتية ، بفعل ونتيجة علاقات الوفاق مع الغرب ، وقال انه بدون هذا الاطار الجديد للعلاقات ومناخه ، لكان مصير سولجنتسين على الاقل ، النفي الى سيبيريا . اما السلطات السوفيتية ، فقد كان تقديرها على الأرجح ، هو ان بقاء سولجنتسين في الاتحاد السوفيتي ، ربما يجعل له من الاهمية والوزن ، ما يجعله باستمرار نقطة جذب لمعارضى الاقتصاد السوفيتي ، ومركز اثاره مستمرة . اما ابعاده عن البلاد ، فرغم الضجة التي قد يثيرها في اول الامر ، الا انه لن يلبث ان يتحول الى لاجئ عادي ، ويقل اهتمام الناس به .

وقد توجه سولجنتسين عقب طرده مباشرة الى المانيا الغربية ، التي اقام فيها بضعة اسابيع ، كان موضع احتفاء بالغ من كتابها ، ثم توجه بعدها الى سويسرا التي اختارها لتكون مستقرا دائما له .

على انه في الفترة التي تلت ابعاده من الاتحاد السوفيتي ، فانه لم يثر من الضجة مثلما اثار خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ ، وبريطانيا في مارس عام

يثر كاتب أو مفكر في السنوات الأخيرة ، من الضجة والنقاش حول شخصه وحول القضايا



التي اثارها ، مثلما اثار الكاتب الروسي الكسندر سولجنتسين . ومعروف ان سولجنتسين قد نفته السلطات السوفيتية في اوائل عام ١٩٧٤ ، عقب نشره في الغرب كتابه : The Gulag Archipelago الذي اراد به ، ان يكون « تجربة في التحريات الادبية » ، تغطي الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩٥٦ ، وتسجيلا لحياة معسكرات الاعتقال التي شهدتها الحياة السياسية السوفيتية في هذه الفترة ، وعاش سولجنتسين واختبر جانبا منها ، حين اعتقلته السلطات السوفيتية في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد اعتبرت الحكومة السوفيتية صدور الكتاب ونشره في الغرب توعا من التشهير بالاتحاد السوفيتي والنظام فيه ، من والتعريض بالامنة الروسية ذاتها وخصائصها ، وذهب المعلقون السوفييت ، عندما صدر الكتاب الى ان الدافع الوحيد ، هو الحق الذي يحمله صاحبه للنظام السوفيتي ، وان معسكرات الاعتقال واساليبها ، قد ادانها النظام السوفيتي نفسه بعد عام ١٩٥٦ ، واعتبرها ظاهرة سيئة في نظوره السياسي .

وعقب صدور الكتاب والضجة التي اثارها في الغرب ، وتزايد حدة هجوم سولجنتسين وتحديه للسلطات السوفيتية من خلال مقابلاته مع المراسلين الاجانب في موسكو ، ظل المراقبون

القادة الشيوعيين ، الامر الذى يجعله يتفاوض معهم ، وهو معصوب العينين ، بل انه ينازع كذلك فيما ينسب الى كيسنجر من قدرات فكرية وثقافية . أما كيسنجر ، فقد رد على تحذير سولجنتسين الغرب من الوفاق بقوله « اننى اعتبر سولجنتسين واحدا من كبار كتاب هذا العصر ، وانى آخذ تحذيره ، على ان الوفاق ليس تهديدا فحسب ، وانما على ان الولايات المتحدة يجب ان تتبع سياسة عدوانية للاطاحة بالنظام السوفييتى . واعتقد ان سولجنتسين رجل تؤهله معاناته ، لان يستمع الناس اليه ، وأنه قد دافع بقوة عن معتقداته ، ولكنى أعتقد أنه اذا ما أصبحت آراؤه هى السياسة الوطنية للولايات المتحدة ، فاننا سنواجه تهديدا كبيرا من الصراع المسلح . ولهذا فانه بالنسبة لهؤلاء الذين يتحملون المسؤولية تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فان آراءه يمكن الاستماع اليها باحترام ، الا انها لا تستطيع ان توجه أفعالنا بمثل ما نعجب بكتاباته » .

أما زيارته لبريطانيا فى مارس عام ١٩٧٦ ، فقد حركت من النقاش والخلاف الفكرى والاثارة ، ما لا يقل عما حدث فى رحلته الامريكية . فقد ظلت الاذاعة والتلفزيون البريطانى مشغولين بأحاديثه ، والمقابلات التى أجريت معه . وهى الاحاديث التى وجدت صداها فى الصحف البريطانية بكافة اتجاهاتها . وقد يدل على ما أحدثته زيارة سولجنتسين لبريطانيا من اثارة ، اقدام جورج براون وزير خارجية بريطانيا السابق ونائب زعيم حزب العمال ، على الاستقالة من الحزب ، تأثرا بآراء سولجنتسين ، واحتجاجا على سياسة الحزب تجاه الاتحاد السوفييتى .

وخلال احاديثه ، كشف سولجنتسين عن تجربته منذ ان غادر الاتحاد السوفييتى قائلا « . . ان تحذيرى للغرب ، لم ينصت اليه . وقد كنت آمل ان تجربة الحياة يمكن ان تنتقل من امة لاخرى ، اما الان فان الشكوك بدأت تملكى ، فربما كان مقدرا على كل فرد ان يعيش التجربة حتى يفهمها » . ثم يتحدث عن ضعف وتلاشى آماله فى الغرب « خلال الخمسينات ، وبعد انتهاء الحرب ، كان جيلى يعبد الغرب . كنا ننظر الى الغرب باعتباره شمس الحرية وحصن الروح . أملنا وحليفنا . وكنا

١٩٧٦ ، حيث هاجم الغرب بعنف ، لما اعتبره استسلاما منه للاتحاد السوفييتى ، ممثلا فى سياسة الوفاق ، التى لن تكون نتيجتها فى رايه الا تقوية للقبضة والطابع الشمولى للنظام السوفييتى ، وتخليا للغرب عن مراكزه العالمية .

ويكفى القول ان ما خلفته زيارة سولجنتسين للولايات المتحدة ، كانت من الخدة بحيث بقيت من عناصر الجدل الانتخابى فى معركة الرئاسة ، بسبب رفض الرئيس فورد مقابلته ، خوفا مما قد تشيبه هذه المقابلة من استثارة للسوفييت ، واضرار العلاقات السوفييتية الامريكية . ويبدو ان تصرف الرئيس فورد ، كان بناء على نصيحة من وزير خارجيته هنرى كيسنجر ، الذى يقف موقفا حذرا مما قد يبدو تدخلا فى الشؤون الداخلية للاتحاد السوفييتى ، معتبرا ان مثل هذا التدخل ، قد ينتج آثارا عكسية لما تود الولايات المتحدة ان تراه من تطور لهذه الاوضاع . ولهذا كان كيسنجر عرضة للنقد العنيف من جانب سولجنتسين ، الذى قال ما معناه انه « سكت طويلا » عن كيسنجر وسياساته . يقول سولجنتسين ان كيسنجر فى دفاعه عن سياسة الوفاق مع السوفييت ، يواجه منتقديه بسؤالهم عن « البديل الاخر » لسياسة الوفاق ، ويجعل من الحرب الذرية ، البديل الوحيد لهذه السياسة ، الامر الذى يجعل من كيسنجر - فيما يقول سولجنتسين - أقل الدبلوماسيين شأنًا ، ذلك ان الدبلوماسية عبر تاريخها ، لم تكن يوما اختيارا حاسما بين امكانيتين او احتمالين ، بل ان الدبلوماسية باعتبارها فنا وليست علما ، انما تمارس وسط آلاف الاختيارات والاحتمالات ، وحصرها فقط بين اختيارين اثنين ، انما يضعها فى أحط صورها ، وأكثرها بدائية . ويذكر سولجنتسين كيسنجر ، بأنه اذا كان الغرب معرضا للحرب الذرية ، فان الاتحاد السوفييتى معرض لها كذلك ، كما يذكره بالدبلوماسيين العظام فى الماضى ، الذين أداروا مفاوضات ، وهم صفر اليدى تقريبا من القوة الكافية ، ومع هذا لم يستسلموا ، ولم ينزلوا عن شيء ، ولكن هزموا معارضيههم بالقدرة الثقافية والسيكلوجية . وذهب سولجنتسين فى هجومه على كيسنجر الى أبعد من هذا ، قائلا بأنه لا ينازع فقط فى ان كيسنجر لديه الخبرة والتجربة اللازمة لكى يفهم سيكلوجية

انقضاء عهدها « لاكثر من عشرين عاما » لم يعد صوت انجلترا يسمع في عالمنا ، فقد ذهبت شخصيتها ، وتلاشت جديتها ، ووضع بريطانيا في العالم اليوم ، هو اقل من وضع رومانيا ، او حتى اوغندا ! وحتى حسن الادراك البريطاني الذي كان متألقا ومعترفا به عالميا ، غاب عنها اليوم . ان المجتمع المعاصر في انجلترا ، يعيش على حداث النفس والاهوام ، سواء في عالم السياسة او عالم الافكار ، والناس فيها يبنون بناءات متسرعة ومتداعية لكي يخدعوا انفسهم بأنه لم يعد من خطر هناك .

ويتعرض سولجنتسين بخطر الحرب الذرية ، الذي هو الدافع الرئيسي وراء سياسة الوفاق بقوله « لقد كان هناك وقت مع بداية الخمسينات ، كان خطر الحرب يحلق فوق رؤوس العالم الا ان موقف الغرب كان كالجرانيت ، واليوم فان خطر الحرب الذرية يحلق فوق الطرفين ، ومع هذا فقد اختار الغرب الطريق الخطأ بتقديم التنازلات . ان الحرب النووية ليست ضرورية للاتحاد السوفييتي . ان الغرب يمكن ان يؤخذ وهو مرفوع اليدين ، فلماذا يلجأ السوفييت الى الحرب ، وأنتم مرفوعو اليدين ؟ » ويعبر سولجنتسين عن يأسه من الغرب بقوله « حين أتيت للغرب منذ عامين ، كنت اعتمد على اني سوف اعود قريبا جدا . كان الاتحاد السوفييتي عندئذ أكثر ضعفا من الغرب ، والغرب أكثر قوة . ولكن خلال هذين العامين ، تغيرت بشدة العلاقات لصالح الاتحاد السوفييتي . ويلخص الصورة التي يرى الغرب عليها اليوم بقوله « ان الغرب الذي طالما حلق فوق قمم الحرية ، قد فقد نجاة مذاق الحرية ، وفقد الارادة للدفاع عنها ، بل انه بدأ يتطلع الى العبودية ، وهناك مثل الماني يقول ، حين تفقد الشجاعة ، يفقد كل شيء . كما ان ثمة مثالا لاتينيا ، يعتبر ان فقدان العقل ، هو النذير الحقيقي للدمار . فماذا تنتظر لمجتمع يفقد كلا من الشجاعة والعقل ؟ تلك هي الصورة التي أرى الغرب عليها اليوم » . ويعني سولجنتسين على الغرب سيادة المادة والاشياء على القيم الروحية والاخلاقية « لقد اصبحنا منغمسين بشكل بائس في ماديته ، وعبادتنا المفرطة لكل ما هو سيار ، وكل ما هو مريح ومادي . فهل سننجح في ان نبخلع عنا هذا

جميعا نعتقد ان الغرب وحده ، هو الذي سيساعدنا على ان ننهض من عبوديتنا . وتدرجنا بدا هذا الامل يتضاءل ويتلاشى ، وبدأ وكان الغرب يفصل جريته عن مصيرنا . وقبل ان انفي ، بدأت شكوكي قوية ، عما اذا كان من الواقعي ، النظر الى الغرب للمساعدة . وحين حللت في الغرب ، تزايدت لاسف شكوكي بسرعة شديدة . فخلال هذين العامين ، أصبح الغرب أكثر ضعفا في علاقته بالشرق . لقد أقدم الغرب على تنازلات كثيرة . . . انني لست ناقدًا للغرب ، ولكني ناقد لضعف الغرب . **لقد تخلى الغرب لا عن أربعة أو خمسة اقطار ، بل عن كل مواقعه العالمية . . .** ان السؤال الان ليس هو كيف يتخلص الاتحاد السوفييتي من المسؤولية ، وانما كيف يتفادى الغرب نفس المصير » .

وينبغي لسولجنتسين على الغرب ، اعلانه الصريح بأن المبادئ والاعتبارات الاخلاقية لم تعد لها علاقة بالسياسة ، وذكر الانجليز بأنهم في عام ١٩٢٩ قد سلكوا بشكل مختلف . منذ تخلت بريطانيا عن الفلسفة البرجماتية ، او الفلسفة النفعية . فلسفة الاعتراف بأي مجموعة من المعايير او الاذئاب ، مادام أنهم يمتلكون القوة ، عندئذ اتبعت مع هتار موقفا اخلاقيا ، كان هو ما الهبها أحد مواقفها البطولية عبر تاريخها . ان الموقف الاخلاقي حتى في السياسة ، انما يحمي ارواحنا ، وفي بعض الاحيان يحمي وجودنا ، بل انه يستطيع فجأة ، ان يتحول لان يكون أكثر بعدا في النظر من أي برجماتية محسوبة . ويهاجم سولجنتسين الصحافة البريطانية « قد تكون صحفكم معروفة بتقاليدها ، ومع هذا فهي تنشر عددا من المقالات تحتوي على تحليلات وتعليقات ضخمة بشكل مخجل وخفيق النظر . فماذا يقول المرء عن احدى صحفكم الليبرالية الكبرى حين تقارن التطورات المعاصرة في حركة الاحياء الروحي الروسية بالخنازير التي تحاول ان تطير ؟ ان هذا ليس مجرد احتقار للامكانيات الروحية لشعبنا ، انه نوع من الاحتقار الشديد لأي نوع من التجديد الروحي ، ولاي شيء لا ينبع مباشرة من الماديات ، ولايعتمد الا على المعيار الاخلاقي . فاية نهاية مخزية لربعمائة عام من المادية . » . ويتحدث سولجنتسين وكأنه يترجم على بريطانيا وعلى

ومن هنا فان تفوق الولايات المتحدة حتى اليوم ، هو في التقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي لم يبلغه الاتحاد السوفيتي حتى الان ، وتعتمد الولايات المتحدة ان لا تجعله يلحق بها في هذا المجال . واشترك كل من لوزر وشلزنجر في القول بان الاتحاد السوفيتي قد اكتسب بالفعل خلال العشرة او الاثني عشر عاما الماضية في مجال القوة العسكرية ، وان كان هذا لا يمثل تحولا حاسما في علاقة القوة . كما اشتركا في القول ، بان آراء سولجنيتسين فيها جانب من الصحة فيما يتعلق بالجوانب الاخلاقية ، لان هناك بعض التحلل في الوضع المعنوي في الغرب ، وخاصة في اوربا التي بدأت تفقد الثقة في نفسها ، وتفكر الى الحماس المعنوي .

اما النقد الحاد الذي تعرضت له آراء سولجنيتسين ، فقد صدر عن زميل روسي له ينتمي الى جماعة المنشقين وهو المسوخ روى مدنفيف

قال مدنفيف ان سولجنيتسين مخطيء بداءة تماما ، حين يدعي انه يتحدث باسم اغلبيه الشعب الروسي ، او اغلبيه العمال الروس ، او المنقذين او المسجونين السابقين ، او حتى المعارضه التي مازالت ضعيفة للنظام السوفيتي القائم ، والتي لا تشاركه افكاره الاساسية او احكامه او نبوءاته . . ويعتبر ان آراء سولجنيتسين تحتوي على تناقض واضح ، ففي الوقت الذي يدعي فيه حائط برلين ، فانه يدعو الغرب لان يقيم جسرا مبيعا لا يمكن عبوره حول الاتحاد السوفيتي . ووقف الاتجار معه ، وكذلك المبادلات التجارية ، والنفسيه والثقافية . ويذهب مدنفيف الى انه اذا ما تقبل الغرب هذه النصيحة ، فانه ستكون مهمته بالنسبة للغرب نفسه ، فاذا كان المجتمع السوفيتي مريضا في بعض الوجوه ، فان هذا المرض ابعد ما يكون عن ان يكون مميتا ، ولهذا فانه حتى لو عزل الاتحاد السوفيتي عزلا كاملا عن الغرب ، فان هذا لن يستط النظام السوفيتي بل سيؤدي الى تقوية اكثر العناصر والآراء والمؤسسات رجعية في الاتحاد السوفيتي . وينتقد مدنفيف سولجنيتسين لقوله ان الاشتراكية ، وفي قلبها النظام السوفيتي ، هي المصدر الفعال لشروق العالم فلاف ، فيما يقول مدنفيف ، ان الشرور بكل

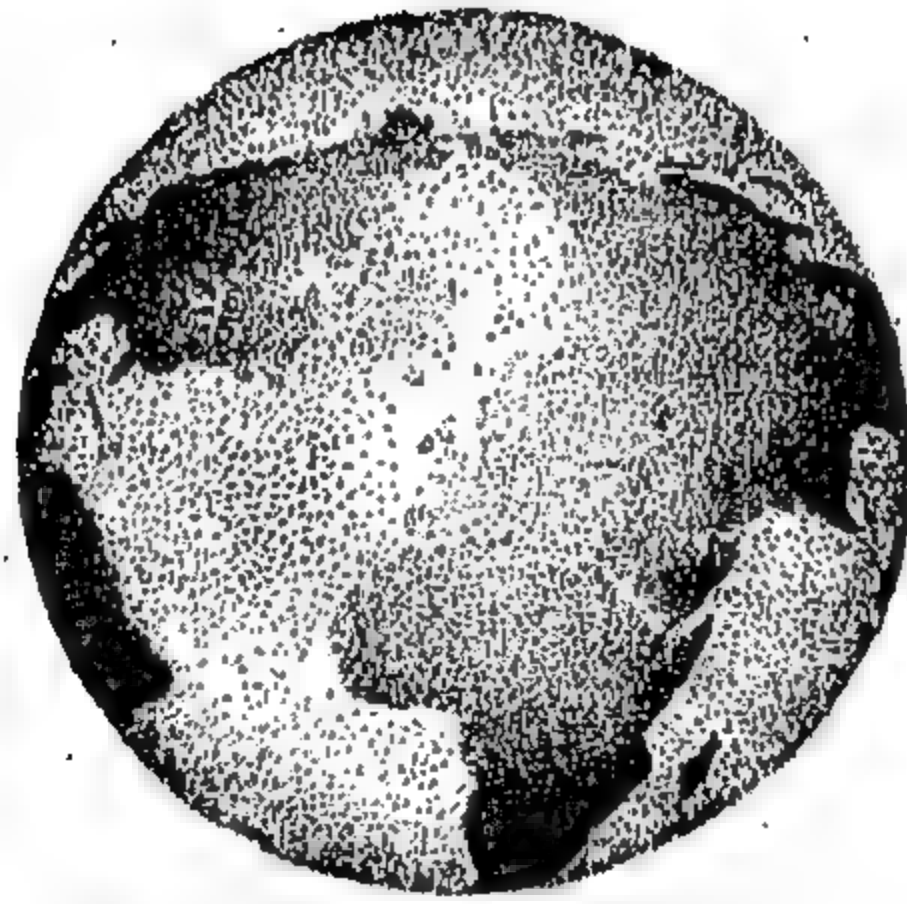
العبء ، وان نطلق العنان للروح التي بثت فينا منذ الميلاد ، تلك الروح التي تميزنا عن عالم الحيوان ؟ »

كانت هذه خلاصة لوجهات نظر سولجنيتسين عن موقف الغرب اليوم ، في علاقاته مع الشرق ، بناها كما رأينا على اعتقاده في الافلاس السياسي ، واكثر منه الروحي والاخلاقي في هذه المنافسة ، وهو الموقف الذي يرى سولجنيتسين انه يضع الغرب على حافة الهاوية . وعلى الرغم من الاثارة الواسعة التي احدثتها آراؤه في اوساط الرأي العام على كل مستوياته ، واستجابة الكثيرين معه ، واعتباره احد ابطال الفكر المضطهدين ، الا

ان هذا لم يمنع ان توضع وجهات نظره موضع التحليل الهادئ ، والنظر الفاحص . فقد اعتبرت التايمز في افتتاحيتها ٢ ابريل ١٩٧٦ ان تحذير سولجنيتسين للغرب ، انها يصدر عن رسالة ودعوة دينية ، اكثر مما يصدر عن دعوة سياسية ، الامر الذي يجعل من سولجنيتسين رجل دين واخلاق ، اكثر منه رجل سياسة ، ويجعل منه على المستوى الفكري ، كاتب كبير ، لا مفكرا عظيما . كذلك اشترك في مناقشة آراء سولجنيتسين اربعة من كبار سياسة الغرب وهم : ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا سابق ، والسنتور الامريكي روبرت همفري ، وجوزيف لوزر سكرتير عام منظمة حلف الاطلسي ، وجيمس شلزنجر وزير الدفاع الامريكي السابق . قال ادوارد هيث انه وان كان لا يقلل من قوة الاتحاد السوفيتي ، الا انه لا يوافق على الاطلاق على ان الغرب يقف على شفاي الهاوية ، او انه قد تخلى عن مواقفه العالمية . ويضيف هيث انه اذا ما نظرنا الى العشرين عاما الماضية ، فان المواقع التي حاول الاتحاد السوفيتي ان يكتسبها ، تجعل الصورة مختلفة تماما . وضرب هيث مثلا على ذلك ، فتجارب الاتحاد السوفيتي في مصر والكونغو ونيجييريا وزانير ، واضاف انه يعتقد ان البلدان التي حاربت ضد النظام الاستعماري ، لن تتخلى عن حريتها او تستبدل بها الحكم الروسي . اما روبرت همفري ، فقد قال ان الولايات المتحدة لا يعترها الضعف ، وانما هي قوية في التكنولوجيا والعلوم ، وهما جوهر الدفاع ، كما انها تمتلك اقتصادا قويا .

ويلقى مدفديف على ما يقوله سولجنتسين من أن الرد الوحيد على التحدي الشيوعي هو في وحدة الغرب وبناء قدراته العسكرية ، حيث أن شيوعيته يمكن أن تكسر فقط بالقوة ، وأن يتم هذا بأسرع وقت ممكن ، يعلق بقوله أن الحديث عن أخلاقية هذه الآراء أو عن مسيحية هذا النبي ، سيكون مضيعة للوقت ، ولكن ما يمكن أن نشير إليه هو أنه بالنسبة لأكثر الناس دفاعا عن الرأسمالية ، قنائه من الواضح أن سولجنتسين قد جاء متأخرا كثيرا ، فيما يدعو إليه ، ويضيف مدفديف أن الدعوة إلى أحياء الحرب الباردة لن تفيد الشعب الروسي في إقامة حياة أكثر ديموقراطية، بل على العكس فإن مثل هذا الطريق لن ينتهي إلا بكارثة لكل فرد ، إذ لم يعد هناك من سبيل إلى السلام ، إلا التعايش السلمي . ■

صورها موزعة بشكل متساو في العالم كله وأن الغرب ليس هو واحة العدل والفضائل . ويذكر مدفديف سولجنتسين أنه منذ أربعين عاما فقط ، كان الغرب المذهر هو الذي يحتفظ بسيطرته على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكانت القوة الوحشية هي الأداة الرئيسية للغرب في إبقائه على هذه السيطرة ، كما أن الغرب لم ينسحب من العالم الثالث بإرادته أو بدافع من العدل . ويقول مدفديف أن سولجنتسين يتحدث بحقد واضح عن الشيوعية في البرتغال ، ولم يغفل فرصة لكي يهزأ فيها من ماريو سوارس زعيم الاشتراكيين البرتغاليين ، إلا أن سولجنتسين لم يجد كلمة واحدة يدين بها ٥٥ عاما من حكم سالازار وكاتانو والخمسة عشر عاما من الحروب الاستعمارية التي شنوها في أفريقيا ، والتي كانت السبب المباشر للثورة البرتغالية .





كويبك والحركة الانفصالية

في كندا

نازلى معوض أحمد

صوتا ، بحيث لم يعد يشغل أعضاؤه سوى ٢٨ مقعدا فقط فى الجمعية الوطنية .

كذلك حصل حزب الاتحاد الوطنى « اليمينى » بزعامة رودريج بيرون على ٦١٣٧٨٢ صوتا « ١٨ فى المائة من جملة الاصوات » ، وشغل أعضاؤه بذلك ١١ مقعدا . أما « تحالف الائتمانيين » فلم يساندته سوى ١٦٥٢٢٣ صوتا ، بنسبة ٥ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، وحصل على مقعد واحد فى الجمعية الوطنية .

وهكذا ، أصبح لحزب كويبك الفائز بالاغلبية النسبية فى الجمعية الوطنية ، وطبقا لقواعد اللعبة البرلمانية الغربية ، أن يشكل الحكومة الاقليمية فى كويبك برئاسة زعيمه رينيه ليفيسك ، بكل ما يحمل هذا الوضع الجديد من مخاطر الاحتمالات الانفصالية فى الولاية .

وسرعان ما تحركت اعلاميا ، الدوائر الحاكمة الفيدرالية فى اوتوا ، لمواجهة الاحداث الهامة الجديدة التى تقع فى ولاية كويبك وملاحقتها .

فبعد أيام معدودة من ظهور نتائج تلك الانتخابات الاقليمية المذكورة قام رئيس الوزراء الفيدرالى بيير اليوت ترودو ، بتوجيه نداء قومى الى ما أسماه بـ « الامة الكندية » ، دعا فيه الى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية فى البلاد . وأعلن ترودو أن « أرض كندا تتسع لكل الكنديين

يوم ١٥ نوفمبر الماضى ، منعطنا سياسيا وتنظيميا هاما فى مسار النزعة الانفصالية لدى الاغلبية ذات الاصل الفرنسى

كان

من ابناء ولاية كويبك بكندا . وبدأت فى ذلك التاريخ ، فترة من اخرج فترات الدولة الكندية منذ انشائها فى شكل « دومنيون » تابع لسيادة التاج البريطانى . ومنظم دستوريا فى صورة اتحاد فيدرالى من أربعة اقاليم ، بموجب أحكام « القانون البريطانى لأمريكا الشمالية » الصادر فى عام ١٨٦٧ .

ففى يوم الاثنين الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، أعلنت النتائج النهائية للانتخابات الاقليمية التى أجريت فى ولاية كويبك لتشكيل الجمعية الوطنية الجديدة هناك . ولأول مرة فى التاريخ السياسى الحديث للولاية ، يفوز « حزب كويبك » ذو النزعة الانفصالية القوية فى أهدافها وغاياتها ، والمعتدلة فى أساليبها الحركية وتكتيكاتها ، بزعامة رينيه ليفيسك ، بنسبة ٤١ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، إذ حصل على أصوات ١٣٦٩٥٨٢ ناخبا . وبناء على تلك النتيجة ، احتل أعضاء حزب كويبك ٦٩ مقعدا فى الجمعية الوطنية الكويبكية .

هذا بينما تراجع الحزب الليبرالى ذو النزعة الفيدرالية العالبة ، بزعامة روبرت بوراسا ، رئيس وزراء ولاية الكويبك ، حتى وقت اجراء تلك الانتخابات ، إذ حصل على نسبة ٣٤ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، بسواقع ١١١٣٦٦٣

عالية . واعلن ليفيسك في نفس اليوم ، أن من أولى مهام ومسؤوليات حكومته الجديدة ، أن تحقق انتعاشا فعالا في كافة مجالات الانتاج ، وأن تعمل على اعادة التوازن الى سوق العمالة المحلية في الولاية .

وتعتمد خطة الحكومة الجديدة ، على زيادة الإيرادات المحلية بما يقرب من ٢ مليار ونصف مليار دولار سنويا ، بالإضافة الى تجميع مدخرات المواطنين في كويبك . تلك المدخرات التي يمكن أن تصل الى ٣ مليار دولار ، طبقا لتقديرات الخبراء الاقتصاديين . وعن طريق توظيف واستثمار تلك الاموال ، تستطيع الحكومة المحلية الجديدة ، أن تحقق ارتفاعا مطردا في معدلات الانتاج عامة ، بما يقضي تدريجا على مشكلات سوق العمالة في الولاية ، وبما يكفل تخفيف العجز نسبيا في الميزانية العامة لتلك الولاية .

وهنا تبدو الاهمية المصلحية المادية لاحتفاظ كويبك بالروابط الدستورية الفيدرالية مع أوتوا . فمن الأمور المعلنة أن الحكومة المركزية الكندية تقدم ما يزيد على مليار دولار سنويا لولاية كويبك ، وبصفة خاصة منذ بداية اعوام السبعينات ، كمعونة فيدرالية لمواجهة ارتفاع ثمن البترول في الاسواق العالمية . ومن جهة أخرى ، تحصل كويبك سنويا على مليار دولار من الحكومة المركزية ، بفرض تخفيف حدة التفاوت في المجالات المالية والاقتصادية بين مختلف الولايات الكندية القائمة في البلاد .

ومن الوجهة السياسية العقائدية ، يؤكد ليفيسك على « الصبغة الاشتراكية الديمقراطية » التي تتسم بها ايدولوجية حزبه ، والاسس الفكرية لحكومته . ويرى الزعيم الاستقلالي الكويبكي ، ان تلك الاشتراكية الديمقراطية التي يؤمن بها ، انما تتشابه في نقاط عدة مع النظم الاشتراكية الموجودة في بعض الدول الاسكندنافية ، ويصفها بأنها نظام جديد شامل لنواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يختلف اختلافا جذريا في الروح وفي المثاليات وفي التطبيقات الواقعية ، عن التقاليد النظامية السائدة في القارتين الأمريكيتين . فالاجراءات القانونية الاجتماعية التي تدخل في

بلا تمييز أو استثناء لغوي أو ثقافي أو اجتماعي . كما أكد رئيس الوزراء الفيدرالي ، أن حزب كويبك الفائز في الانتخابات الاقليمية بالولاية ، مكلف مهمة أساسية تتمثل في « حسن إدارة المصالح المحلية في الولاية » ، وحذر في ندائه ، الذي نقلته جميع أجهزة الاعلام الكندية ، من أن هذا الحزب « لا يملك أية رخصة أو ادنى سلطة في فرض انفصال الولاية من النظام الفيدرالي » .

واهتم رئيس الوزراء الفيدرالي في ندائه ، بالتركيز على ظاهرة معينة ، وهي ان « حزب كويبك قد تحقق فوزه في الانتخابات المحلية بناء على برنامج اقتصادي أساسا » ، ووصف الاتجاهات الاستقلالية لمواطني كويبك بأنها « محاولة عقيمة للعودة الى القبليية والبدائية » .

وواقع الامر ، أن البرنامج الذي أعلنه حزب الكويبك على الناخبين ، قد اتسم بطابع اقتصادي غالب . ذلك أن هذا الحزب لم يجعل من مسألة الاستقلال أو الانفصال ، موضوعا رئيسيا أو بؤرة اهتمام وتركيز في حملته الانتخابية ، بل ان زعيمة رينيه سيفيسك ، أوضح بجلاء في أحاديته واجتماعاته مع أنصاره ومع الناخبين عموما ، قبل اعلان نتائج الانتخابات ، أهمية الاولويات الاقتصادية في برنامج حكومته الجديدة . واستمر ليفيسك يكرر نفس الآراء عن ضرورة مواجهة المشكلات الاقتصادية في كويبك ، بصفة أساسية واولية ، حتى فيما بعد فوزه في الانتخابات . ذلك أن رينيه ليفيسك قد تلقى من سلفه روبرت بوراسا تركة مثقلة بالمشكلات الاقتصادية الجسيمة في ولاية كويبك .

وأخطر تلك المشكلات ، هو ارتفاع نسبة البطالة الى أكثر من ١٠ في المائة من مجموع القوى العاملة ، وكذلك العجز المطرد في ميزانية الولاية .

وقد تولت الحكومة الجديدة السلطة في الولاية منذ ٢٦ نوفمبر الماضي ، وتشكلت من عناصر شابة في معظمها ، وذات كفاءات فنية وكنسوقراطية

في حالة « تبعية متبادلة » فيما بينها جميعا بلا استثناء .

وجدير بالذكر في هذا الشأن ، ان الحكومة الاقليمية السابقة في كويبك برئاسة بيير بوراسا ، استطاعت ان تخطو خطوة حقيقية في سبيل تحقيق الكيان الذاتى المتميز لكويبك ، وذلك بان استصدرت من الحكومة الكندية المركزية قانونا في يوليو سنة ١٩٧٤ ، اطلق عليه اسم « قانون رقم ٢٢ » . نص فيه على الاعتراف باللغة الفرنسية ، كلغة رسمية وحيدة لكويبك .

وكان ذلك بمثابة أول ركن من الاركان الاساسية للتميز الثقافى للولاية عن بقية مكونات الدولة الكندية ، وان كان هذا القانون يحمل في طياته بذور مشكلة اجتماعية حادة بالنسبة لسلاقلية الكبيرة المتجلى سكونية في الولاية ، لان حوالى ٢٠ فى المائة من جملة سكان ولاية كويبك لا يتكلمون ولا يتعاملون الا بالانجليزية فحسب .

ويتفرع من مسألة اللغة والثقافة الفرنسية ، مطلب استقلالى آخر لمجموع الفرنسيين في كويبك ، يتمثل في اعلان الحكومة الجديدة على لسان رئيسها ، أنها تستهدف التوصل الى التحكم الفعال الواقعى في حركة الهجرة الداخلية الى اراضى الولاية ، والوافدة بصفة خاصة من استراليا والولايات المتحدة وايطاليا واليونان .

وقد ارتكز مطلب التحكم في حركة الهجرة ، على حجج ثقافية تتعلق بضرورة الحفاظ على التراث القومى الفرنسى أساسا لاهل الولاية ، كما استند هذا المطلب ، على اعتبارات اقتصادية ، مثل ضرورة سيطرة كويبك الجديدة على مجالات الادخار والميدان الضريبى بشئى مشتقاته المالية . تلك الاعتبارات الاقتصادية المذكورة ، انما تقتضى بطبيعة الحال مع افراد الحكومة الكندية المركزية ، بوضع السياسات الخاصة بتيار الهجرة الوافدة على كويبك .

أما فرنسا المهد الحضارى ، والمنبع الثقافى الحقيقى لاهل كويبك الذين انحدروا أصلا من

حياة المواطن العادى ، بما يرفع عن كاهله كثيرا من الابعاء المعيشية ، وتوفير الخدمات العامة ، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات والاعانات الاجتماعية ، وكفالة تكافؤ الفرص في العمل وفي التعليم بين كافة الافراد في المجتمع ، وسيطرة قطاع عوام قوى وعريض على المراكز الحيوية لاقتصاديات الولاية ، بما قد يؤدى الى بعض مظاهر التأميم للفروع الانتاجية او المشروعات الاقتصادية ذات الدور الاستراتيجى في عملية التنمية الخ ، كلها تعتبر الاسس الفكرية الجذرية لبرنامج حكومة ليفيسك الجديدة في كويبك .

هذا ولكن ليس بالخبرز وحده يحيا الانسان . . فان مطلب الاستقلال والسيادة لكويبك مازال ، على حد عبارة رنيه ليفيسك لندوب صحيفة لوموند الباريسية ، هو « الهدف المطلق للانهاى للحركة السياسية » في اطار حكومته الجديدة . ولقد قام ليفيسك بصياغة هذا الهدف الاعلى بالنسبة له ، اثناء الحملة الانتخابية تحت شعار « الحركة من أجل السيادة في ظل الاتحاد » .

ومعنى هذا الشعار ، أن تحصل كويبك على وضعية نظامية جديدة ، أقرب ما تكون الى الاستقلال المالى والاقتصادى والثقافى ، مع الحفاظ على علاقات وطيدة خاصة في شكل سوق مشتركة واتحاد جمركى ، مع الدولة الكندية .

وانطلاقا من هذا المبدأ الانفصالى ، وعد ليفيسك مواطنيه وداخبيه ، بتنظيم عملية استفتاء شعبى تجرى في نطاق الولاية ، اثناء فترة توليه الوزارة ، أى خلال ٤ سنوات قادمة على الاكثر ، وذلك من أجل تقرير صورة المستقبل السياسى لكويبك : هل تستقل كويبك عن كندا وتصبح دولة ذات سيادة ، أم تبقى كويبك في حظيرة الفيدرالية مع كندا .

الا ان ليفيسك ، رغم كل آرائه وأفكاره الانفصالية ، قد اعترف في أحد مؤتمراته الصحفية الاخيرة ، بأنه لا يوجد في عالمنا المعاصر ظاهرة تعبر عن الاستقلال الكامل أو السيادة التامة ، بل ان الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها ، انما تعيش

الصادرات الفرنسية إلى كندا في نفس العام إلى ٤٨٨ مليون دولار . وليس في مقدور حكومة أوتاوا أن تقضي على ذلك العجز المذكور في ميزانها التجاري، أو أن تخفض منه خفضاً فعالاً ، نظراً لأن ٨٠ في المائة من الصادرات الفرنسية إلى كندا ، نخص ولاية كويبك وحدها .

وفيما يتعلق بميادين الاستثمار الاجنبي في كندا ، تحتل فرنسا المركز الرابع ، فقد بلغت الاموال الفرنسية الموظفة هناك ، ما تزيد قيمته على ٥٨٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ونشير في هذا المجال ، إلى الانشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركات الفرنسية الكبرى ، أمثال شركة الاسمنت لافارج . وشركات ميشلان ، والغاز السائل ، وشركة بوتاس الالزاس . الخ .

كذلك بلغت الاستثمارات الكندية الموظفة في فرنسا أثناء نفس العام ١٦٩ مليون دولار ، وأهمها مؤسسات ماسي - فيرجسون وشركة سيجرام . وهكذا تكون الاولوية والغلبة دائماً في نطاق العلاقات الدولية ، للمصالح المادية القومية على ما عداها من اعتبارات معنوية أو فكرية أو تاريخية انسانية .

وبخلاصة القول أن مصير حكومة ليفيسك في كويبك ، معلق على واقعة هامة معينة ، تتمثل في عملية الاستفتاء المزمع اجراؤها في الولاية بعد فترة قصيرة من الزمن ، لن تتعدى ٤ سنوات ، بشأن تقرير مستقبل كويبك سياسياً .

ويكاد اغلب المراقبين للمسرح السياسي الكندي ، يجمعون على ان استفتاء تقرير المصير هذا في ولاية كويبك ، انها يفسح المجال لثلاثة توقعات أو تنبؤات بصدد الصورة الدستورية للمستقبل السياسي لتلك البلاد ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية البالغة .

وأول هذه التنبؤات الثلاثة ، ان تسفر نتيجة الاستفتاء عن رفض أبناء كويبك فكرة الانفصال أو الاستقلال عن النظام الفدرالي الكندي وذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية ، ومشكلات البطالة التي تكون قد استفحلت بعد مضي سنوات على تولى

المستعمرين الفرنسيين الاوائل لشمال القارة الامريكية ، فان موقفها من القضية الاستقلالية لولاية كويبك ، قد تعدى في الوقت الحالي ، الطور العاطفي الانفعالي ، وذلك الطور الذي بلغ قمته بزيارة الرئيس الفرنسي الاسبق الجنرال شارل ديغول لكويبك في سنة ١٩٦٧ والقاءه الخطب الحماسية الداعية الى الحفاظ على « التراث الوطني الفرنسي » لولاية كويبك ، مما أدى في ذلك الحين الى توتر شديد في العلاقات الفرنسية الكندية . استمر طوال أعوام الستينات ، أو بمعنى أصح ، حتى نهاية حكم ديغول لفرنسا .

أما في المرحلة الراهنة ، فقد تحول الموقف الفرنسي ازاء مسألة استقلال كويبك عن كندا ، ولو على المستوى الرسمي المعلن ، الى الالتزام بالواقعية السياسية القائمة أساساً على المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين الدولتين .

ففي الاسبوع الاول من هذا العام ، قام وزير التجارة الخارجية الفرنسي بزيارة رسمية لكندا استغرقت عدة أيام ، كان الهدف منها اجراء مباحثات فنية مع وزير الصناعة والتجارة الكندي حول مختلف الابعاد المستقبلية لتقمية التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين باريس وأوتاوا .

كذلك ترأس وزير التجارة الخارجية الفرنسي ، الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية الفرنسية الكندية المشتركة ، والتي انشئت منذ عام ١٩٥٠ . وكان المحور الرئيسي الذي دارت حوله هذه الاجتماعات الرسمية لمسئولي البلدين ، هو موضوع مواد الطاقة والمواد الأولية الكندية ، وأهمها اليورانيوم الذي تعتمد فرنسا على استيراده بصفة أساسية من كندا .

وبما يذكر في هذا المجال عن العلاقات الفرنسية الكندية ، أن الميزان التجاري لكندا في معاملاتها مع فرنسا ، انها تعاني منذ فترة طويلة ، من عجز مطرد يتزايد عاماً بعد عام . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات الكندية في سنة ١٩٧٥ الى فرنسا ٣٣٣ مليون دولار ، معظمها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية . بينما ارتفعت قيمة

تقارير وتعليقات

انجليزى، نرعا . بالقضية الكريبيكية وتوتراتها .
ومن ثم سوف يسعون الى التخلص من ذلك الشريك
المزعج . وبذلك تنفصل كويبك عن كندا فى ظروف
عدائية بالغة الحدة .

ونأتى الى النبوءة الثالثة وهى الاكثر احتمالا
واقترابا من الواقع السياسى فى كندا .

فالاستفتاء سوف يتولد عنه الحل التوحيدي
الامثل لهذه القضية . فالاطار الفيدرالى يظل قائما
من الوجهة الدستورية الشكلية بين اوتارا
وكويبك ، على ان تتمتع كويبك بمزيد من مظاهر
وسلطات الحكم الذاتى والاستقلال النسبى فى
المجال الاقتصادى وفى الميدان الثقافى .

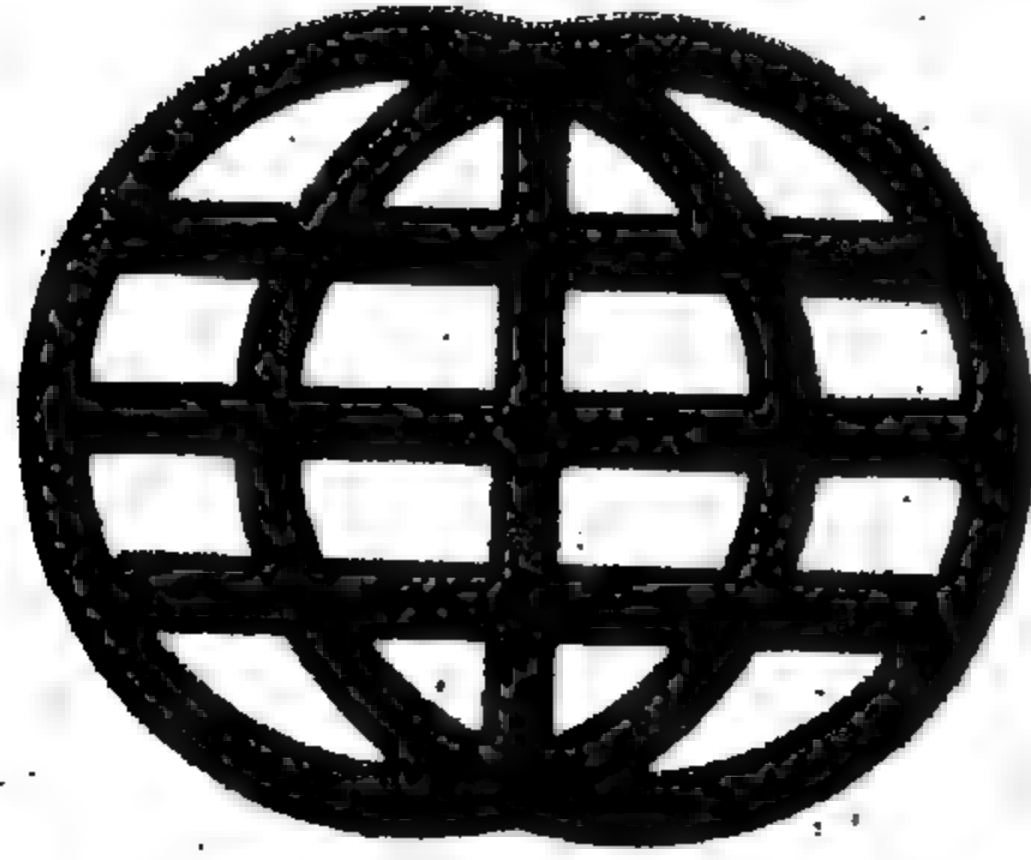
واخيرا ان وصول حزب كويبك الى الحكم فى
تلك الولاية الكندية انما هو مؤشر واقعى يبين مدى
ديناميكية واستمرارية النزعة الاستقلالية لدى
وجدان أبناء الولاية ، وعمق تصاقل الفكرة
الانفصالية فى الضمير القومى للكويبيكيين .

صحيح ان قضية استقلال كويبك ، قد اتخذت
مسارا تنظيميا سلميا جديدا ، الا انها مازالت
تحمل فى ثناياها الكثير من التطورات الخطيرة
بالنسبة لمستقبل دولة كندا ككل . ■

حكومة ليفسيك السلطة فى كويبك . وتستند هذه
النظرية التشاؤمية ، الى ان المشروعات الاشتراكية
الطابع والروح لحكومة ليفسيك ، لابد ان تؤدي مع
مرور الزمن ، الى تخوف الاستثمارات الامريكية
الضخمة فى الولاية من احتمالات التساميم ،
وبالتالى هروب تلك الاستثمارات من الاقتصاد
الكويبكى ، بما يعنى ذلك من انكماشات واختناقات
انتاجية متزايدة . وبالإضافة الى ما سبق ، فان
حكومة اوتارا لن تتوانى آنذاك عن فرض حصار
اقتصادى محكم على « الولاية المتمردة » .

وهكذا تخلص النبوءة الاولى ، الى ان
الاستفتاء لن يغير من الامر الواقع شيئا فى كندا ،
اللهم الا تقوية قبضة اوتارا على كويبك .

اما التوقع الثانى او النبوءة الثانية ، فمؤداها
ان الاستفتاء المزمع ، سوف يتم فى جو عام من
المشاعر الثائرة لدى كل من الفريقين المتصارعين .
فالكنديون من أصل فرنسى ، سوف تتضاعف لديهم
الاحاسيس الذاتية بالتميز الثقافى والوطنى عن
بقية مواطنى الدولة الكندية ، وذلك تحت تأثير
النزعة الاستقلالية لحكومة ليفسيك ، التى تكون قد
استمرت فى الحكم حينئذ ، عدة سنوات ، ومن
ناحية أخرى سوف يضيق الكنديون من أصل





لبنان بين الهدنة

والسلام الدائم

عبد المنعم المشاط

يشتور

لتعديل أو إلغاء الأحكام التشريعية النافذة ، أو وضع نصوص جديدة ترمي إلى إعادة تعمير البلاد ، وإلى تطوير الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والاعلامية والتربوية ، وطالبت بأن تعيد النظر في مجموعة من القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية والبلدية ، وكذا الضرائب والرسوم ، بالإضافة إلى عقد الفروض وإنشاء شركات الاقتصاد ، كل ذلك في نطاق تشجيع المبادرة الفردية وحرية الفرد .

وفيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي ، تتنصيح أيديولوجية الحكومة الجديدة ، فقد ركز الدكتور الحصص على أن لبنان لا يزال مرتبطاً بالنظام الاقتصادي الحر ، حين قال « نحن نحرص على المبادرة الفردية والاقتصاد الحر » . ولا يخفى ما لذلك من تأثير هام في طمأنينة القوى الاقتصادية الكبرى في لبنان . وقد وافق مجلس النواب على إعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر .

ومن المشكلات الأخرى التي تواجه الحكومة ، مشكلة إعادة البناء والتعمير في لبنان ، فقد قدرت خسائر الحرب الأهلية بما يربو على أربعة بلايين دولار ، وهكذا كان من الضروري مناشدة الدول النفعلية العربية ، مد يد المعاونة في هذا الشأن ، كما اتجهت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي الذي أرسل بعثة لدراسة الوضع في لبنان ، واتجهت أيضاً إلى الولايات المتحدة التي أعربت عن استعدادها للإسهام في إعادة تعمير لبنان .

تساؤل أساسي اليوم : هل انتهت الحرب الأهلية في لبنان وعاد السلام إليها ؟ وترتبط بهذا التساؤل - بلاشك مشاكل الحرب والسلام وركائز السلام في لبنان

وجدير بالذكر - بداءة - أنه منذ عقد مؤتمر القمة العربيين بالرياض والقاهرة بقصد وقف القتال في لبنان ، ثارت ثلاث قضايا رئيسية تركت آثارها الواضحة على الوضع السياسي في لبنان حتى اليوم ، وتدور هذه القضايا حول الحكومة والسلطة في لبنان ، وقضية نزع الأسلحة الثقيلة ، وأخيراً قضية جنوب لبنان (*) .

١ - الحكومة والسلطة في لبنان : اتجه الرئيس إلياس سركيس إلى تكليف الدكتور سليم الحص رئاسة حكومة من التكنوقراط ، كيما تكون حكومة عمل وإنتاج . والمعروف أن الدكتور الحص ، كان مديراً لبنك الوطنى للانماء الصناعى والسياحى ، ويعود السبب فى اختيار الحكومة بهذه السمة ، التى تجنب الأنماط التقليدية من الزعامات ، ولهذا فالحكومة ليست حكومة اصلاح سياسى ، بقدر ما هى حكومة عمل وإنتاج كما ذكرنا .

ومن المشكلات الرئيسية التى واجهت الحكومة منذ تحملها المسئولية ، قضية السلطات التى يجب أن تتمتع بها لمواجهة مسئوليات إعادة التعمير والضبط الاجتماعى . ففى أول بيان صادر عن الحكومة ، طالبت بأن تصدر مراسيم تشريعية

* تم تحرير هذا التقرير واعداده للطبع ، قبل مصرع الزعيم اللبنانى التقدمى الشهيد كمال جنبلاط فى ١٧ مارس ١٩٧٧ . وما ترتب على هذا من ردود فعل متعددة ومتنوعة

فرض الرقابة على كافة وسائل الاعلام العاملة في لبنان . ويتضح من ذلك اصرار الحكومة على ضرورة احترام وجودها وسلطاتها من كافة القوى القائمة على ارض لبنان .

٢ - قضية نزع الاسلحة الثقيلة : وجهت قيادة قوة الردع العربية ، منذ أول ديسمبر من العام الماضي ، انذارا الى الاطراف المتصارعة ، بتسليم اسلحتها الثقيلة . والمبرر لدى قيادة قوات الردع العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة ، هو محاولة شل عمل المنظمات العسكرية وشبه العسكرية ، واعتبار ذلك خطوة أولية وضرورية نحو انتهاء القتال المسلح في لبنان . وما يهمني في هذه القضية ، هو ما أثير حول نزع الاسلحة الثقيلة من المقاومة الفلسطينية ، فمن المعلوم أن اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ التي تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية ، تسمح للفلسطينيين بالتحرك من مناطق معينة كثورة مسلحة ، ولهذا أكد كمال جنبلاط أن الفلسطينيين ليسوا معنيين بذلك ، وفق ما نص عليه اتفاق القاهرة . وأكدت الحركة الوطنية في بيان صادر عنها بتاريخ ٢-١٢-١٩٧٦ ، أن المقاومة الفلسطينية يجب أن تكون بعيدة عن خطر جمع الاسلحة الثقيلة في لبنان ، نظرا لان اتفاقات الرياض والقاهرة لم تغير نقطة واحدة من الاتفاق اللبناني الفلسطيني عام ١٩٦٩ .

أما الجانب اليميني ، فقد حدد تصوره بشأن هذه القضية ، على لسان كميل شمعون الذي صرح بأن الجبهة اللبنانية « اليمينية » قررت الاستجابة بصورة ايجابية لقرار اللجنة العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة القضاة اللبنانية والفلسطينية . وأضاف أنه ينبغي تسوية مشكلة المنظمات الفلسطينية المسلحة . كما جاء على لسانه « لقد قلنا دائما وسنظل نقول . لن يكون في لبنان سلام حقيقي ما بقي بها فلسطيني واحد مسلح » . أكثر من ذلك ، ذهب سليمان فرنجية - الرئيس السابق للبنان - الى ابعاد جميع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفلسطينيين في لبنان الى خارج لبنان ، واقترح نقل هذه الاسلحة الى سوريا ، وأعلن عن معارضته الشديدة للتراجعي الدائم في جمع اسلحة القوات الفلسطينية .

وفي سبيل مواجهة هذه المشكلات ، اتجهت الحكومة الى استخدام الصلاحيات الاستثنائية التي منحها ، وهكذا تم فرض الرقابة على الصحف ، لتكون الصحافة - على حد تعبير وزير الداخلية صلاح سليمان - « على مستوى مسئوليتها » ، وتخرج على مصالح لبنان ، وعلى العلاقات الاخوية التي تربط لبنان بالعالم العربي » .

وتجدر الإشارة الى أن القوات السورية كانت قد احتلت مبنى سبيح مسدح لبنانية من قبل ، بحجة أنها تقوم بتشمويه الدور السوري في لبنان ، ومن ناحية أخرى ، وجد تنظيمان يدعي كل منهما مسئولية التحرك لحل الأزمة الصحفية مع الحكومة : الأول ، نقابة الصحافة التي يرأسها علي رياض ، والذي طالب بحماية حرية الصحافة ، ثم عاد فأعلن أن الصحف جميعها سوف ملتزم بما تنشره ، بحيث تساهم في إعادة بناء لبنان . والثاني ، التجمع الصحفي وأمينه العام اميل الشايلك الذي أصدر بيانا أعلن فيه موقف أعضائه من أزمة الصحافة ، وأكد رفضه للرقابة الذاتية التي أعلن عنها ، ولم تلتزم بها الصحف ، واستمرت في التخريب وانتامر الصحفي والتضليل الاعلامي ، ولذلك يجب ألا يترك هؤلاء مراقبة أنفسهم . بيد أن رؤساء نقابات الناشرين والصحفيين ، وجهوا هجوما عنيفا على الرقابة وطالبوا بإلغائها ، الا ان رئيس الحكومة أعلن أن الرقابة أصبحت أمرا حتميا ، وربما تكون رقابة شديدة في الوقت الراهن .

ومما يستحق الذكر أيضا في هذا الشأن ، أن الدكتور الحصص بحث مع ياسر عرفات مسألة فرض الرقابة على وسائل الاعلام الفلسطينية التي تتضمن وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » ومحطة اذاعة صوت فلسطين وعدة مجلات اسبوعية . ومن بينها « فلسطين الثورة » . وقد أعرب ياسر عرفات عن اعتقاده بأن وسائل الاعلام الفلسطينية لا يمكن إخضاعها للرقابة ، لان لها وضعها خاصا بها ، بينما أشار الحصص الى أن الاتفاقيات القائمة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تفرض ضرورة احترام المقاومة للسيادة اللبنانية ، وأكد رئيس الحكومة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، على ضرورة ايجاد صيغة لضمان

فحينما دخلت قوات الامن العربية، منطقة النبطية، عبر ايجال آلون عن عدم ارتياح اسرائيل لهذا التطور، وأوضح أن ما تريده اسرائيل، هو تأمين استتباب السلام والامن والهدوء في جنوب لبنان، عن طريق منع وجود قوات أمنية غير لبنانية فيه، وعن طريق منع عودة افراد المنظمات اليه، لاتخاذ قاعدة يشنون منها هجماتهم على قرى الحدود الاسرائيلية. وهكذا بدأت الاتصالات الامريكية الاسرائيلية، بشأن دراسة الوضع في جنوب لبنان.

تضاف الى ذلك، الاتصالات التي تمت بين اللجنة العربية الرباعية، ممثلة في السفير السعودي في لبنان على الشاعر، وبين جورج لين القائم بالاعمال الامريكي في بيروت، ولقاء الاخير بوزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس، لبحث الجهود الدبلوماسية المشتركة، التي تبذلها الولايات المتحدة بصورة خاصة لتسوية الخلاف حول دخول قوات الامن العربية جنوب لبنان.

ولبيان التناقض الذي يكتنف موقف اللجنة الرباعية بشأن قضية الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان، نذكر البيان الذي أصدرته في منتصف فبراير الماضي، والذي ذكرت فيه أن مهمتها الأساسية هي وقف المعارك، وردع أية مخالفة، والعودة الى الحياة الطبيعية، وتطبيق اتفاقية القاهرة، والحفاظ على الامن الداخلي، ثم تعود فتؤيد وجهة نظر اليمين اللبناني، في ضرورة تعديل اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، أو على الأقل، تقديم تفسير جديد لها، يقوم على أنه وان كان يسمح لرجال المقاومة بالوجود في مناطق معينة من جنوب لبنان، إلا أنهم يجب ألا يقوموا بعمليات فدائية ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية. وقد شجع هذا الموقف المتناقض، اسرائيل - التي تسعى الى انهاء الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان - الى أن تدعو الى توقيع اتفاقية مرحلية مع لبنان، تضمن الامن للجانبين. وبطبيعة الحال تكون هذه الاتفاقية على نمط اتفاقيات فض الاشتباك بينها وبين كل من مصر وسوريا، هذا على الرغم من أن لبنان لم يكن طرفا في حرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣.

يتضح إذن أن المشكلة الأساسية التي تتركز

يضاف الى ما سبق، أن القيادة العربية الموحدة، دعت الى ضرورة مغادرة القوات الفلسطينية النظامية اراضي لبنان، على أن تكلف قوات الردع العربية الاشراف على الخطوات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطوة.

وفي مواجهة كل ذلك، طرح الفلسطينيون أمام اللجنة العربية الرباعية، والمكونة من كل من سفير مصر وسفير السعودية وسفير الكويت في لبنان، وممثل سوريا هناك، تصورا يتكون من النقاط الآتية:

أ - تأكيد الاستعداد الكامل لتنفيذ اتفاقية القاهرة.

ب - الاصرار على ضمان سلامة وجود الفلسطينيين في لبنان كضرورة.

ج - ضمان سلامة المضيفات اذا تعرضت لعدوان اسرائيلي.

د - رفض مراقبة أمكنة أسلحتها ونوعيتها في الجنوب، ورفض تقييد حركتها هناك.

بيد أن موقف القوات العربية كان واضحا ونهائيا، في ضرورة تسليم الاسلحة الثقيلة لكافة الأطراف، وضرورة مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان، وهو ما تم تنفيذه قبل منتصف يناير الماضي. يضاف الى ذلك، أن الرئيس سركيس، طلب مؤخرا تسليم الاسلحة المتوسطة والخفيفة من جانب كافة الأطراف في غضون ثلاثة شهور، الأمر الذي يشكل خطورة جمة اذا امتد الى الفلسطينيين في لبنان، وخاصة في الجنوب. ومن جانب آخر، طلب من جامعة الدول العربية مد فترة بقاء قوة الردع العربية في لبنان ستة أشهر أخرى، بعد أن تنتهي فترة بقائها الحالية في ٢٦ أبريل القادم.

٣ - قضية الجنوب اللبناني: وهي القضية التي تربط الازمة اللبنانية اليوم بأزمة الشرق الاوسط. فقد ساد الاتجاه نحو الحد من النشاط الفدائي الفلسطيني في الجنوب، خشية زيادة التوتر على حدود اسرائيل. ففي ديسمبر الماضي، أعلن بيير الجميل ضرورة تجميد اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩، والذي يسمح للقوات الفلسطينية بشن غارات ضد اسرائيل.

وقد تطور الوضع في جنوب لبنان من المستوى اللبناني الى المستوى الاقليمي والدولي.

فعلا يجمع طاقاتها وامكانياتها ، بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والامنية ، للقيام بجميع المهام التي اخذتها على عاتقها .

والجبهة أيضا لها برنامج واضح ، أهم ما ينص عليه هو « اعتماد بقدرية المجتمع اللبناني في ميزات وحضارتها الاصلية ، أساسا في البنين السياسي الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق به ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحريية والشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية ، وعلاقتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقنا لخيراتها الخاصة » . وتعتقد الجبهة أن لبنان بلد متعدد الحضارات ، مثله مثل سويسرا والاتحاد السوفييتي وألمانيا الاتحادية ويوجد سلافيا ، وبالتالي فإن جميع هذه الحضارات يتطالب بالضرورة ، ايجاد قاسم مشترك بينها ، يكون هو الواجهة السياسية المتفق عليها ، بينهما تقوم كل مجموعة حضارية بإدارة شئونها بنفسها .

وفوق ذلك نص برنامج الجبهة أيضا ، على خطوات محددة يجب التزامها تجاه التسوية السياسية الاخرى ، وخاصة القوى الفلسطينية والتقدمية :

أ - المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التي حققتها حتى اليوم مع العمل على تطويرها .

ب - تحرير جميع الاراضي اللبنانية المحتلة ، ثم العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

ج - مساعدة المهجرين للعودة الى منازلهم .
د - تكريس لبنانية اللبنانيين في الوطن والمهجر والحد من الهجرة .

هـ - حمل السلطة على اعاده تسيير المؤسسات العامة ، بشكل يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ، ويمنع التصادم بين بعضهم بعضا .

ويجب أن نلاحظ هنا ، كيف تنظر الجبهة الى الوجود الفلسطيني ، على أنه احتلال يجب التخلص منه وتوزيعه خارج لبنان .

٢ - تتدخل القوى اليمينية في اختيار الطرف الذي تحاوره ، فهي ترفض الحوار مع الجبهة

عليها قضية الجنوب اليوم ، هي الوجود الفلسطيني والنشاط الفدائي في الجنوب ضد اسرائيل .

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار في الجنوب ، تبرز تصورات عديدة ، منها ارسال قوات دولية على طول الحدود مع اسرائيل ، وهذا ما ينادى به عدد من النواب اللبنانيين ، او اقامة مناطق منزوعة السلاح ، تربط فيها قوات دولية ، وهذا ما يدافع عنه كميل شمعون . أما الرئيس سركيس ، فيرى تدويل قوات الردع العربية ودعمها بقوات دولية لتتولى حراسة الوضع في الجنوب .

آثار الحرب الاهلية في لبنان :

ما هي صورة توازن القوى في لبنان ، بعد عشرين شهرا من الحرب الاهلية ، وهل حقق اطراف الصراع ما كانوا يصبون اليه ؟

فعلى المستوى الوطني : قبل أن نستعرض توازن القوى ، نقدم له بما ذكره ريمون اده في تصريح لصحيفة لوموندحين قال « لبنان فقد سيادته ، وأن كل الاطراف اللبنانية قد منيت بالهزيمة ولم يخرج منتصرا من الحرب سوى اسرائيل ... » .

اولا : القوى اليمينية : خرجت هذه القوى اقوى مما كانت قبل ابريل ١٩٧٥ ، على عكس اطراف الصراع الاخرين ، سواء القوى التقدمية او المقاومة الفلسطينية . وهناك مؤشرات عديدة تشير الى قوة هذا الطرف منها :

أ - اشتراك كافة القوى اليمينية تشكيل ما اطلق عليه « الجبهة اللبنانية » ، وهي من الناحية الفكرية ، تضم النهج السياسي لكل من حزب الكتائب ، وحزب الوطنيين الاحرار ، وتجمع الرهبانيات اللبنانية ، والرابطة المارونية ، وحراس الارز ، والجبهة الوطنية التي انشأها سليمان فرنجية ، أي أن هذه الجبهة تضم القيادات التقليدية لليمين « المسيحي » : بيار الجميل زعيم الكتائب ، وكميل شمعون زعيم الاحرار الوطنيين ، وسليمان فرنجية زعيم الجبهة الوطنية - الان - والابائي شاريل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانيين .

وتظهر الجبهة كقوة سياسية وحيدة متماسكة ، وكانت الجبهة قد شررت ، في خلافاتها بدير « سيدة البير » في يناير الماضي ، « تنظيم نفسها تنظيما

واتفق المجتمعون على ضرورة التعجيل بعقد لقاء قمة روجي اسلامي مسيحي ، في سبيل توثيق الوحدة الوطنية ، وابعاد الاحقاد عن نفوس المواطنين ، نتيجة للاحداث التي مرت بها لبنان .

اما على المستوى القومي ، فتدور الدور العربي في لبنان بابعاع مراحل اساسية :

— مرحلة النداءات والتوصيات وهي المرحلة التي رفعت فيها مصر شعار « ارفعوا ايديكم عن لبنان »

— مرحلة التدخل السوري وقد كان تدخلا منفردا .

— مرحلة الوساطة وهو الدور الذي لعبته كل من مصر والسعودية والكويت في مؤتمري القمة المحدودين بالرياض والقاهرة ، وقد تمخض هذان المؤتمران عن انشاء قوة الردع العربية واللجنة العربية الرباعية .

— مرحلة فرض الحل : وهي المرحلة التي بدأت فيها اللجنة الرباعية وقوة الردع بمباشرة صلاحياتهما في اقرار الامن في لبنان .

ويلاحظ ان الدور العربي في لبنان ، كان يستهدف مساندة النظام السياسي اللبناني الرسمي بصورة رئيسية ، وقد ترتب على هذا الدور العربي ، عدة نتائج لا يمكن اغفالها :

الاولى : بروز دور المملكة العربية السعودية على الساحة العربية بصورة لم تكن معروفة من قبل ، فمؤتمر القمة العربي المحدود الاول عقد بالرياض ، وسفيرها في لبنان — علي الشاعر — عضو في اللجنة الرباعية ، ويقوم بدور رئيسي في الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة — عن طريق القائم بالاعمال الامريكي في بيروت — ابتغاء التوصل الى حل مرضي لقضية جنوب لبنان ، يضاف الى ذلك ، ان رئيس حكومة لبنان حينما بدأ جولاته في الوطن العربي شارحا سياسة حكومته وطالبا المعون المادي لها ، بدأ أولا بزيارة جدة .

الثانية : تدعيم الدور السوري في لبنان ، وتشكل القوات السورية الغالبة العظمى من قوات الردع العربية ، وتقوم بعملياتها في النبطية وغيرها من المناطق .

ولهذا تحرص كافة الاطراف اللبنانية — التقليدية — اليوم على دعم الروابط السورية اللبنانية ، فقد أكد البطريرك جريش ان التدخل

التقدمية والفلسطينية ، بينما تقيم حوارا نشطا مع القوى الدينية الاسلامية .

٣ — تصر الجبهة على العودة الى صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، وهي صيغة التعايش بين مختلف الطوائف .

٤ — الاصرار على ابقاء الوجود الفلسطيني في لبنان .

ثانيا : القوى التقدمية والفلسطينية : لا يغيب عن ذهن المحلل السياسي ، ان هذين الطرفين معا ، كانا هدف الحرب الاهلية في لبنان ، وان الحرب لم تتوقف في شكلها العسكري ، الا بعد ان تم اضعا فهما . فهناك اتجاه يرمى الى ابقاء دور لبنان كآخر قاعدة مفتوحة للفدائيين ، فقد ذكرنا ان القوى اليمينية تسعى الى تعديل صيغة اتفاقية القاهرة ، الى صيغة جديدة ، تضمن عدم قدرة الفدائيين باستمرار ، على تحدى السلطات اللبنانية ، وتقضي بنزع السلاح من رجال المظلمات ، حتى في مخيمات اللاجئين وابعادهم الى مناطق تعين لهم في الجنوب تحت اشراف قوة الامن العربية وذكر الرئيس الاسد في حديثه عن اتفاقية القاهرة « مامن شيء جامد ، فكل شيء قابل للتطور او للتعديل ، بشرط ان يرتضى ذلك التطوير والتعديل مختلف الفرقاء » . وذكرت صحيفة « البيرق » ان زعماء الجبهة اللبنانية المحافظة ، قرروا وقف عمليات الفلسطينيين ضد اسرائيل من لبنان ، حتى يمكن تجنب العمليات الاسرائيلية الانتقامية ضد قرى لبنان . كما صرح هاني الحسن — المستشار السياسي لياسر عرفات — بأن الغارات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان ، سوف تتوقف . وقد امر الرئيس سركيس بتجميد هجمات الفلسطينيين في جنوب لبنان ، واقترحت اللجنة العربية هذا الامر .

ثالثا : بروز القيادات الروحية ، وتسعى هذه القوى الى ان تؤدي دورا رئيسيا في مستقبل النظام السياسي في لبنان . وقد سبق ان رأينا ، كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفي نفس الوقت تكون على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامي ، ليضم الزعامات الاسلامية ففى اوائل يناير الماضي ، عقد مؤتمر القمة الروحية الاسلامي في مقر المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، بحضور الشيخ حسن خالد مفتي لبنان ، والامام موسى الصدر ، وشيخ عقل الطائفة الدرزية ،

بالحل السياسي اللبناني الداخلي ، وعلى الزعماء اللبنانيين ، بقيادة الرئيس سركيس ، أن يجدوا الصيغة التي تلائم لبنان .

و - أن إسرائيل لن تحتل جنوب لبنان ، ولا أي جزء منه ، مادامت أمريكا تعتبر صديقا ومادام لبنان مسالما وغير معبد .

ز - تبدي أمريكا استعدادها للاسهام مع فرنسا في مشاريع تعمير لبنان .

والواقع أن الخطوط العامة للمبادرة واضحة ، فهي من ناحية ، تدفع بالسلطة السياسية في لبنان الى ضرورة اجراء اصلاح سياسي داخلي ، سواء بانتهاء دور الزعامات التقليدية ، او بضرورة الوصول الى صيغة جديدة للتعايش ، ومن ناحية اخرى ، تحذر الفلسطينيين من اتباع اسلوب العنف « أي الثورة المسلحة » في علاقتهم بالسلطة اللبنانية ، او أية اطراف اخرى ، وفي مقابل ذلك ، فانها تقدم ضمانا امريكية منفردة ، بعدم اعتداء إسرائيل على جنوب لبنان ، ومن ناحية ثالثة تعرب عن الصداقة الخاصة التي تجمعها بلبنان ، ولهذا تعرض استعدادها للاسهام في إعادة تعميره .

وهكذا بذات الاتصالات اللبنانية العسرية بالولايات المتحدة الامريكية فقد بعث الرئيس سركيس بمبعوث خاص الى الولايات المتحدة هو عنان تويني - لمحاولة الحصول على معونات كما يقوم القائم بالاعمال الأمريكي في لبنان - جورج لين - بدور هام في الاونة الاخيرة اذ يجري اتصالات واسعة مع الحكومة من جانب ، واللجنة الرباعية من جانب آخر ، للتوصل الى حل بشأن الجنوب . أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يبرز له دور واضح في قضايا السلام في لبنان حتى الآن ، بيد انه يلاحظ أن الحكومة اللبنانية في سبيل بسائها للبنان الجديد قد دفعت بوزير خارجيتها الى الاجتماع بسفراء كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بيروت وقد يفسر هذا الاجتماع بالرغبة في الحصول على موافقة هذه الدول - الاعضاء الدائمة في مجلس الامن - عند طلب قوات طوارئ دولية ، للمرابطة مع قوات الردع العربية في جنوب لبنان .

وقد سلم وزير خارجية لبنان أخيرا ، مذكرة الى السفير الأمريكي في بيروت ، يطلب فيها الاشتراك رسميا في مؤتمر جنيف ، ويلاحظ هنا أنه لم يقدم مذكرة مماثلة للسفير السوفيتي ، على اعتبار أن

السوري في لبنان ، كان لمصلحة لبنان وسوريا على حد سواء ، فعلاقة لبنان وسوريا تختلف عن أية علاقة مع أية دولة اخرى ، ذلك لأن أمن سوريا يعتمد على أمن لبنان ، والعكس صحيح ، واحد الشيخ حسن خالد تاييده للمبادرة السورية ، لأنها كانت وستظل ذريعة عن يقين عربي ووطني في وقت واحد كما ذكر كريم بكر رواني عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب والشخص الرئيسي وراء التقارب بين الجبهة اللبنانية « المسيحية » وبين سوريا أن سوريا قد حالت دون صهيئة لبنان ، وبدون سوريا كان مسيحيو لبنان قد تطلوا من عربيتهم ، وحالت من ناحية اخرى دون اندلاع حرب عربية بسبب لبنان ، كما انقذت المقاومة الفلسطينية ، لأنها ادركت ان المقاومة والقضية الفلسطينية كانتا ستجدان نهايتهما في لبنان ، وبدون سوريا كانت لبنان قد تحولت الى مقبرة للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء .

الثالثة : لم يبرز لدول المغرب العربي الأربع - ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب - دور يذكر في الازمة اللبنانية ، عدا دور ضعيف حاولت ليبيا القيام به في المراحل الاولى من الازمة وقد يثير ذلك قضية انفراد دول المشرق بحل منازعات المشرق العربي وعزل دول المغرب ، وهو ما قد يؤثر على المفهوم الايجابي للتعاون العربي الأشمل .

وعلى المستوى الدولي : شهدت لبنان نشاطا امريكيا ملحوظا منذ بداية الازمة ، بيد أن ما يهنا هو المبادرة الامريكية التي نشرتها صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٣ - ١٢ - ١٩٧٦ والتي كانت قد بعثت بها الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية الفرنسية لحل الازمة اللبنانية ، وقد نصت على نقاط منها :

أ - وجوب انهاء مهمة الامراء الذين يحكمون لبنان ويتحكمون فيه .

ب - من مصلحة الفلسطينيين ، اتخاذ اسلوب الحوار والمفاوضات والاقلاع عن العنف لانسه الاسلوب الوحيد الذي من شأنه تحقيق مطالبهم الوطنية .

ج - ان قوة الردع العربية ، هي جيش الرئيس سركيس اللبناني .

د - انه لا جيش للبنان قبل الاتفاق على الصيغة السياسية الوطنية .

هـ - لا علاقة للولايات المتحدة ولا أية جهة اخرى

الدولتين الكبيرتين يرأسان معا مؤتمر جنيف .

مستقبل السلام في لبنان :

يتحدد مستقبل السلام في لبنان بأمرين رئيسيين :

الاول : التصورات المختلفة للنظام السياسي

سبق ورأينا كيف انتهت الحرب الاهلية بتدعيم قوة الجانب اليميني ، ولهذا يصبح من الضروري معرفة تصور هذا الجانب للنظام السياسي في لبنان ، وتتلخص وجهة نظر هذا الجانب كما يلي :

١ - العودة الى صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، وهذا ما دعا اليه بيير الجميل وسليمان فرنجية ، بيد ان هذا التصور يتجاهل الحرب الاهلية منذ بدايتها حتى نهايتها ، وبواقعها الاساسية والتي تتركز في البحث عن صيغة للاندماج القومي في لبنان ، بدلا من التعايش الطائفي . ومن هنا لا يمكن ان تقوم هذه الصيغة - من وجهة نظر اليمين - الا اذا وجدت ضمانات تسندها من جانب جامعة الدول العربية ، وهيئة الامم المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة .

٢ - اذا كان من العسير الاخذ بهذه الصيغة ، فمن الممكن الاخذ باللامركزية السياسية ، حيث تترك لكل طائفة حرية تنظيم شئونها الخاصة ، وتحديد صورة علاقاتها الخارجية ، ومع أي أطراف دولية تحقق مصالحها . وقد سبق وذكرنا أن برنامج الجبهة الوطنية يقوم على مثل هذا البديل . ويتفق مع الجبهة اللبنانية ، أحد الزعماء المسلمين - رشيد كرامي - الذي يرى أن لبنان مؤلف من سبع عشرة طائفة ، وأن هذه الطوائف تشكل بيئات ثقافية من حقها ان تتطور ذاتيا .

ومن ناحية أخرى فإن المجلس السياسي المركزي للأحزاب والقوى التقدمية ، والذي يرأسه كمال جنبلاط ، يرى أنه « يجب تغيير النظام السياسي في لبنان بشكل جذري ، ومن برنامج الحركة الوطنية ، وأن شرط الأمن الحقيقي هو الاتفاق على تعديل النظام السياسي بشكل يأبى الاقتتال الشامل للجماهير الشعبية . »

أما الحكومة اللبنانية ، فتري أنه يجب الحفاظ على السلطة السياسية في لبنان ، ودعم الوحدة الوطنية ، وتأكيد الولاء للبنان ، وليس هناك ما

يمنع من اعطاء قدر من اللامركزية الادارية للمناطق أما ما قيل عن صيغة ١٩٤٣ ، أو اللامركزية السياسية ، فإنه يغدو غير مقبول .

بيد ان هناك عدة مسائل يجب على الحكومة اللبنانية أن تسارع بدراستها :

١ - قضية الجيش ، كيف يتم بناؤه ، ومن أية عناصر ، ومن أين تأتي قياداته .

٢ - قضية المؤسسات السياسية الأخرى ، وخاصة مجلس النواب ، وهل تجرى انتخابات جديدة أم تستمر الوجوه القديمة التي عاشت الأزمة .

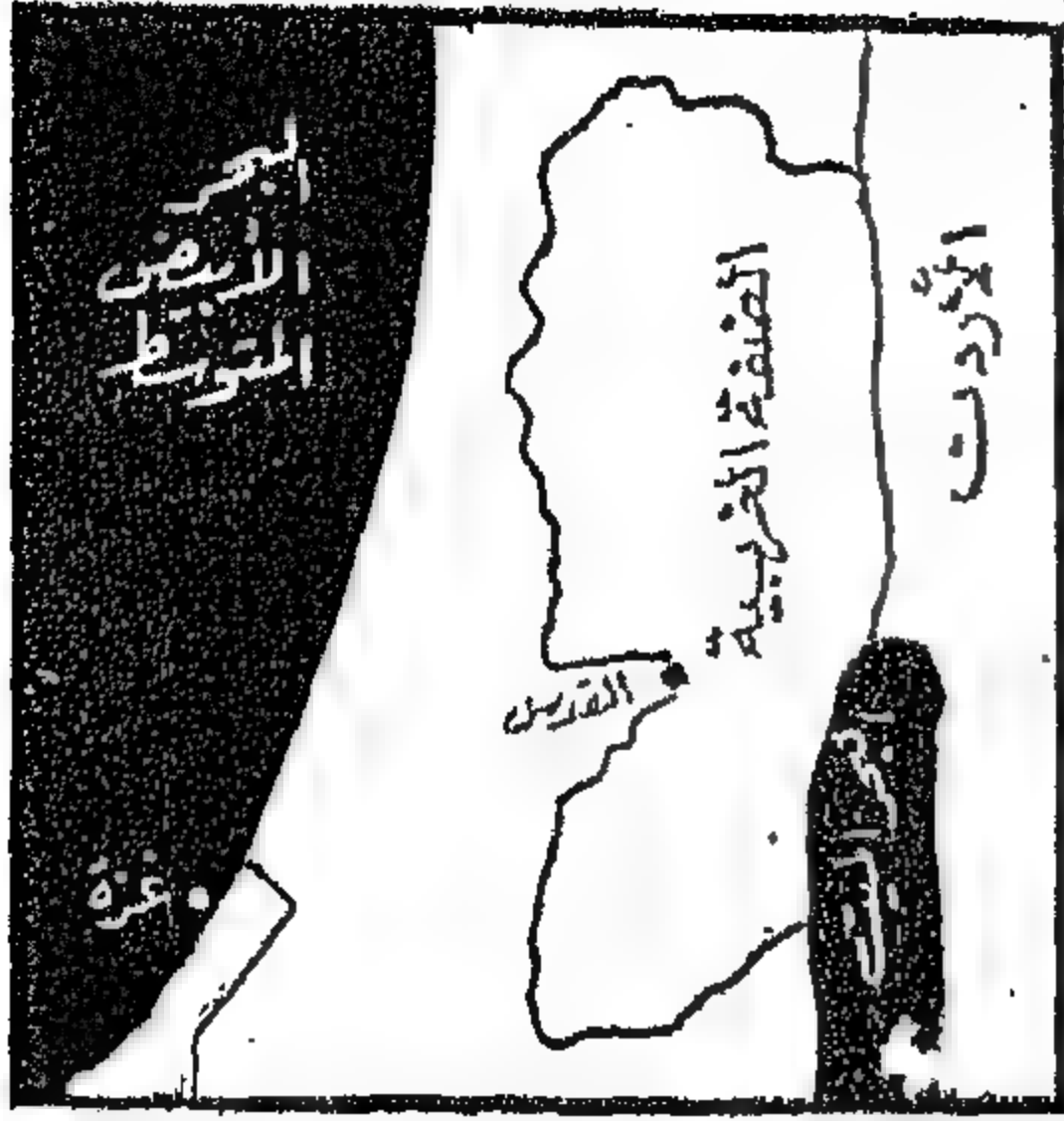
٣ - قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي بصورة عامة . الخ .

الثاني : ارتباط السلام في لبنان بالسلام في الشرق الاوسط :

من العسير ان يتصور المرء امكانية اقامة سلام دائم في لبنان ، قبل أو دون اقامة السلام في الشرق الاوسط - فاحدى المشكلات الرئيسية أمام اقامة السلام في لبنان ، هي قضية الوجود الفلسطيني والنشاط الذاتي ، وهي ذات القضية التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الاوسط . وجوهر الخلافات بين اطراف هذا الصراع .

واذا لم تتم تسوية قضية الشعب الفلسطيني بصورة ترضى الطموح الفلسطيني - المحدود الآن - باقامه دولة مستقلة في غزة والضفة الغربية ، فإنه من العسير تصور قيام سلام دائم في لبنان ، وذلك لان الفلسطينيين في لبنان سيشعرون بالغبن ، مما يدفعهم الى العنف ، وهكذا لا تسلم خطوات السلام من احتمالات العنف والقوة .

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر ما قاله وزير الخارجية اللبناني في تشخيصه للوضع في لبنان الآن ، فقد ذكر « أننا في مرحلة هدنة أكثر منها مرحلة سلام . ان لبنان الغد لا يمكن ان يكون مثل لبنان الامس لان الاحداث اثبتت ان صيغة التعايش بين الطوائف المختلفة منذ عام ١٩٤٣ ، لم تكن سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن ان سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن ان يقوم الا على المصالحة ولكننا يمكن ان نستبدل بكلمة المصالحة الاصلاح ، ونعدي ذلك الى تحديدها ليس فقط بالاصلاح السياسي ، ولكن ايضا بالاصلاح الاقتصادي . »



الانتفاضة الثورية في الضفة الغربية

د. السيد عيسو

حاشدة ، أطلقت عليها القوات الاسرائيلية النار ، وسرعان ما انتشرت الشرارة واشتعلت كل مدن وقرى الضفة الغربية ، بانتفاضة عارمة استمرت شهورا ولا تزال . وبلغت ذروتها في يوم الارض في ٣٠ مارس ١٩٧٦ .

ثم استمرت انتفاضة الفلسطينيين العرب ضد الاستيطان الصهيوني والاحتلال الاسرائيلي ، وتنوعت واستمرت خلال الشهور التسالية ، وتصاعدت في أغسطس ١٩٧٦ مرة أخرى ، حينما احتج تجار الضفة الغربية على الاجراءات الاقتصادية والضرائب الاضافية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية عليهم . وتجددت الانتفاضة عدة مرات ، كان آخرها في اوائل فبراير الماضي ، حين شهدت مدن نابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم وغزة مظاهرات عامة ، في حين واصل اكثر من ثلاثة آلاف عربي ، في سجون اسرائيل ، اضرابهم حتى تتحقق مطالبهم العادلة ، باعتبارهم اسرى حرب ، وبتغيير المعاملة السيئة لهم .

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة العارمة التي استمرت ايام عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لتضع كفاح الشعب الفلسطيني في مفترق الطرق . فما هو مغزى هذه الانتفاضة ومعناها ؟ أي ما هي أهميتها بالنسبة لتطور الصراع العربي الاسرائيلي ، وما هي دلالتها بالنسبة للاحداث الجارية على الساحة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، لا بد ان نتعرف الى الابعاد المتعددة للانتفاضة . تاريخيا واجتماعيا وسياسيا ، تمهيدا لتفهم أعماق مغزاها

الامس « ٣٠ مارس ١٩٧٧ »
مرور عام على « يوم الارض »
الذي اشتعلت فيه فلسطين
المحتلة بانتفاضة عارمة

يوافق

ضد الاستيطان الصهيوني والاحتلال الاسرائيلي ، فشملت الاراضي التي اغتصبت منذ عام ١٩٤٨ - أي منطقة الجليل والمثلث - جنبا الى جنب ، مع الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ .

وتعود بداية الانتفاضة الى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ ، حينما اخترقت أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة ، من جماعة جويش أمونيم المرتبطة بحزب المفدال اليميني ، مدن وقرى الضفة الغربية بصورة استفزازية ، في طريقها الى قرية سبسطية ، بهدف اقامة مستوطنة اسرائيلية جديدة في قرية كفر قدوم . وفي البداية ، لم تحرك السلطات الصهيونية ساكنا ، اذ تركت المحاولة أن تمر ، ولكن ما أن بدأت أول معارضة لها من المواطنين العرب ، والتي تمثلت في احتجاج المجالس البلدية في مدينة نابلس وبعض المدن الاخرى على اقامة المستعمرة ، حتى تحسرت السلطات الصهيونية بشكل مسرحي ، لمنع اقامة المستعمرة على اساس انها اقيمت بدون قرار من الحكومة الاسرائيلية . ولكن المستوطنين الصهاينة استمروا في محاولتهم ، ورفضوا مغادرة المكان . وتحركت الجماهير العربية في نابلس وقراها وتصعدوا للمستوطنين . ونظم المواطنون العرب في الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ مظاهرات كبرى

في مقاومته للاغتصاب الصهيوني ، وشوقه إلى تأسيس دولته المستقلة . وما نشهده اليوم ، ليس إلا تعبيراً عن بواكير هذه المرحلة الجديدة .

٢ - البعد السياسي للانتفاضة :

كانت الانتفاضة الكبرى ، تعبيراً عن كثافة المغزى السياسي للأحداث التي صنعت أظفارها ، والتي كان أبرزها انتصارات منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد اجتاحت النهوض الوطني الفلسطيني الأرض المحتلة بعد الحرب ، إذ إنه أجمع المشاعر القومية لدى الجماهير الفلسطينية هناك ، والتي كانت تتحرق سنين طويلة إلى ساعة نصر عربي واحد على إسرائيل . ثم ازدادت مكانة ونفوذ منظمة التحرير ، بعد أن طرحت برنامجها الذي أقره المجلس الوطني الثاني عشر ، والذي كانت القضية الرئيسية فيه ، هي قضية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض التي ينحسر عنها الاحتلال ، فضلاً عن تعاضد التأييد العربي والعالمي لمنظمة التحرير ، ابتداء من مؤتمر الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ومؤتمر الرباط في ١٩٧٤ . والكسب السياسي الذي أحرزته المنظمة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . ثم ضاعف من هذه التفاعلات وحدة النضال الفلسطيني بين عرب ١٩٦٧ وعرب ١٩٤٨ ثم جاءت ١٩٧٥ بتصاعد التأييد العالي للمنظمة في المحافل الدولية . ورغم الصعاب والتضحيات التي سببتها الحرب الأهلية في لبنان ، فقد خرجت المنظمة من المعركة ، بتحصين متزايد من جانب الفلسطينيين بالالتفاف حولها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ - البعد الاقتصادي للانتفاضة :

يبرهن البعد الاقتصادي للأحداث التي اجتاحت الضفة الغربية ، على ظاهرتين : تمليل السكان العرب بين الأعباء الاقتصادية التي تثقلها بهم سلطات الاحتلال ، مما دفع إلى التمرد والثورة ، ولجوء هذه السلطات إلى الضغوط الاقتصادية لقمع الانتفاضة العربية . وكلا الظاهرتين ،

وصفاتهما الذي يشير بإيجاز إلى رفض الاحتلال الإسرائيلي ، ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتزايد التأثير السياسي للكيان الفلسطيني .

١ - البعد التاريخي للانتفاضة :

أولى الحقائق البادية لمن يتتبع تاريخ الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ، أن الانتفاضة الراهنة ليست إلا حلقة من سلسلة طويلة ومتواصلة من حلقات النضال الدؤوب للشعب الفلسطيني ، فمنذ بداية القرن الحالي ، وعندما استشعر خطر الغزوة الصهيونية المدعمة بسيطرة الاستعمار البريطاني ، هب الشعب العربي في الأراضي المقدسة في سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ثم في ١٩٣٦ ، ثم في الأربعينات ، لمقاومة عمليات الاغتصاب الصهيوني لأرضه ووطنه .

ثم جدد الشعب الفلسطيني كفاحه منذ اندلاع الكفاح المسلح في يناير ١٩٦٥ ، وتصاعد العمل الفدائي بعده رغم هزيمة ١٩٦٧ .

والواقع أن الانتفاضة الشعبية الراهنة التي شهدتها فلسطين المحتلة على امتداد نحو عامين ، ليست هي الانتفاضة الأولى ، وأن كانت تختلف عن سابقتها بأمور عديدة ، سواء من حيث شمولها ومدى عنفها فقد شهدت الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ثلاث انتفاضات ضد الاحتلال الإسرائيلي حتى الآن ، كانت الأولى في أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ ، واستمرت أكثر من ثلاثة شهور ، والثانية كانت في نوفمبر ١٩٧٤ واستمرت نحو أسبوعين ، أما الثالثة ، فهي الانتفاضة الحالية التي اتسع مداها ونطاقها ، وتبلور مضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل لافت للنظر .

معنى هذا أن التفاعلات التي كانت تحدث في أوساط المجتمع العربي داخل الأرض المحتلة « سواء منذ ١٩٤٨ أو منذ ١٩٦٧ » والتي برزت بشكل مكثف في يوم الأرض وما تلاه ، هي أرهاضة تشير إلى أن النضال الشعبي الفلسطيني ، يقف اليوم على عتبات مرحلة جديدة

وفوق ذلك امتدت الحركة الى الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ، فتوالت احتجاجاتهم ورفضوا المشاركة في الحراسة ضد الفدائيين الفلسطينيين .

ثانيا : مغزى انتفاضة الشعب الفلسطيني

لا نبالغ اذا قلنا ان انتفاضة سكان الضفة الغربية لنهر الاردن ، تمثل هبوطا جديدا لمنحنى الاحتلال الاسرائيلي ، الذي كان قد بدا في الهبوط اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ . انه سرعان ما اخذ الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، برنام المبادره ، لمقاومه هذا المخطط الاسرائيلي ، فكانت الانتفاضة الثانية التي صاحبت وقوف ياشر عرفات على منصة الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم تفجرت الانتفاضة الراهنة ، لتحيل الضفة آتونا من اللهب والغضب والعنف والرفض للاحتلال الاسرائيلي .

وهذا المغزى الجوهرى للانتفاضة - اى رفض الاحتلال الاسرائيلي - حمل أكثر من دلالة . فقد كانت حكما باخفاق نظام الاداره الاسرائيليه للارض المحتلة ، اذ كانت انتخابات المجالس البلدية هناك استفتاء شعبي ضد الاحتلال ولصالح منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت الانتفاضة احباطا لعمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية الفلسطينية ، وكانت ايضا افشالا لمخططات الصهيونية في الاستيطان ، وتجسيذا لنضال عرب الجليل والمثلث ضد النازية الجديدة ، وكانت قبل ذلك وبمده ضرورا للهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين .

١ - اخفاق نظام الادارة الاسرائيلية

عقب عدوان يونية ١٩٦٧ وضع الاسرائيليون نظاما لادارة الاراضى العربية المحتلة ، يقوم على الاسلوب غير المباشر الذى يحقق لهم سيطره فعلية ، ويجنبهم كثيرا من المشاكل . والواقع ان السلطات الاسرائيلية ، ما كانت تؤمل ان يجب عرب الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي في المدى القصير . ولكنها كانت تقصرون انها ، من خلال

تفضيحان معا الطبيعة الامبريالية للسيطرة الاسرائيلية المستغلة .

وعلى الرغم من ضراوة الانساليب التى لجأ اليها العدو الاسرائيلي لقمع الانتفاضة ، فان هذه الوسائل لم تحدث تأثيرها المطلوب ، لان قطاعات واسعة قد شاركت في الانتفاضة اصلا ، بسبب الوضع الاقتصادى السيء في اسرائيل . لقد نجحت اسرائيل ولادة تسع سنوات ، في ربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها . ولما ساءت الحالة الاقتصادية في اسرائيل ، انعكس ذلك على الوضع في الداخل ، وظهر لبعض المتوهمين الذين اصابهم التشوهد الاقتصادى من وراء الاحتلال ، ان كل ما يجره ، قد فقد مرة واحدة . فالتضخم المالى الذى حدث ، هدم كل ما بنى خلال تسع سنوات . وقد لعب هذا العامل دوره في تحريك التجار ، الذين كانوا سابقا منتفعين من الاحتلال . فقد وجدوا أنهم متضررون تماما ، وكل ما قدم لهم الاحتلال في مدة ٨ سنوات ، اخذه في اشهر بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة التى اتبعتها اسرائيل .

٤ - البعد الاجتماعى للانتفاضة

يتبقى البعد الاجتماعى للانتفاضة الضفة الغربية ، والذي يكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية في نهب ثروات الاراضى المحتلة واستغلال سكانها . لقد امتازت الانتفاضة الراهنة عن سابقتها ، باشتراك اوسع الجماهير فيها ، وانضمت اليها عناصر كانت متساركتها في الانتفاضة السابقة محددة او شبه محددة . فالاستيطان الصهيونى حرك الفلاحين بفاعلية وقوة ، كما شارك الحرفيون والعمل من سكان المدن ، فلم تعد المدرسة كما كانت الحال في الانتفاضتين السابقتين ، هي اطار التجمع ومركز الحركة ، بل أصبح الحى بجميع فئاته وسكانه . يضاف الى ذلك ، مشاركة صغار التجار واصحاب الحوانيت في الانتفاضة ، فلم تعد مجرد الاستجابة لضغط المظاهرين باقفال المخلات ، بل تطورت الى ان يأخذ هؤلاء التجار بزمام المبادرة ، في الدعوة للاضراب والمظاهر .

٢ - احباط عمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية في فلسطين المحتلة

اعتمدت اسرائيل في تنفيذ سياستها ضد الاقلية العربية ، على اخضاعهم لحكم عسكري بناء على قانون الطوارئ البريطاني الذي صدر في عهد الانتداب ١٩٤٥ ، والذي اكملته سلطات اسرائيل بقانون آخر ، هو « قوانين الطوارئ » - مناطق الامن الاسرائيلية الصادر في ١٩٤٩ . واستهدفت ذلك فرض حصار خانق حول الاقلية العربية واخضاعها لرقابة عسكرية صارمة ، وحصرها من افرادها من حرية الحركة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج .

باختصار ، كان الهدف هو تحطيم القرية العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية . لذلك سجت الى انتزاع اراضي العرب ، وفرض اسعار مخفضة للمحاصيل التي ينتجونها ، وبذلك تجبرهم على الهجرة الى المدينة ، والعمل في المستعمرات الزراعية ، وبالتالي ، دمج العربي في الحياة الاسرائيلية .

وعلى أية حال ، فقد وقع المخطور ، وكان يوم الارض والاحداث التي رافقته ، حجة دامغة على انهيار فكرة التعايش ، ليس فقط بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني ، وانما بينه وبين الحركة الصهيونية ذاتها .

لقد شلت بالرغم من كافة الجهود التي بذلت من جانب سلطات الصهيونية ، سواء بتسييد المناهج او باقامة محييات الصيف المشتركة ، وبالرغم من كافة وسائل الاعلام من تلفزيون وصحف ومحاولات تشكيل صحافة موالية للاحتلال رغم كل ذلك ، فشلت فكرة التعايش بين هذا الكيان الصهيوني ، وبين العرب تحت الاحتلال .

٣ - افشال المخططات الصهيونية في الاستيطان

يدرك المهتمون بشئون الصراع العربي - اسرائيلي ، ان تهويد قطاع الجليل فكرة محورية في التخطيط الاسرائيلي ، وذلك نظرا لقربه من الحدود اللبنانية وكثافة السكان العرب فيه . كما يواجه الكيان الصهيوني من ناحية اخرى أزمة استيطان فعلية في الجليل من الناحية

الاعتماد المتبادل المتزايد ، فضلا عن الفة التعامل مع الاسرائيليين ، تستطيع ان تمهد الطريق لعلاقات مستقبلية حينما يجد سكان الضفة الغربية ، ان من مصلحتهم التعاون مع اسرائيل ، سواء في ذلك اتحدت مع الاردن وغزة ، او استقلت ككيان فلسطيني . كما كانت اسرائيل تخطط من وراء ذلك الى البرهنة للعالم العربي ، على ان ما يسمى « التعاون الاسرائيلي - العربي » ممكن . ومن اجل هذا ، وضمن اسباب اخرى ، شجعت اسرائيل العمال العرب على عبور الخط الاخضر الى داخلها ، وعملت على مساعدة البلديات العربية ، كما سمحت بتصريف منتجات الضفة الغربية في اسواقها - فضلا عن السماح لسياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن . وقد داعب اسرائيل الامل ، في ان تنشأ تحت هذه الظروف قوة ثالثة ، تقدم زعامات وقيادات مستقلة عن كل من منظمة التحرير والاردن .

ولكن كشفت أحداث الضفة الغربية ، وكذلك نقاش انتخابات البلدية التي اجريت في ابريل عام ١٩٧٦ ، الى أي حد اساء الاسرائيليون تقدير الآثار السلبية المتراكمة لاحتلالهم . فقد أدت قلة الفرص الاقتصادية امام الايدي المهرة والمهنيين ، نظرا لقلة الاعمال ، ونُدرة رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الصناعي الجديد ، الى هجرة العناصر الماهرة وطبقة المهنيين . اما هؤلاء الذين بقوا ، فقد أصبحوا أكثر راديكالية ، بسبب سياسة القمع والارهاب الصهيوني والقبض على الاهل والاصدقاء . كما تنامي شعور الاحباط بين الطلاب ، او يشكل المجتمع المدرسي نسبة عالية من المجتمع العربي في الضفة الغربية ، بسبب التعسف الاسرائيلي ، مما ترتب عليه ، ان أصبحت المدارس مصدر التمرد والقلق والمظاهرات ضد الاحتلال . وضاعف من الفشل الذريع الذي نزل بمخططات اسرائيل ، تعاضد فرص الاتصال بين عرب الاراضي المحتلة وعرب اسرائيل - أي الذين بقوا فيها منذ ١٩٤٨ مما ساعد على الهاب الشعور القومي لدى الآخرين ضد العنصرية الصهيونية .

وبين الجماهير في الأرض المحتلة . وهي ثالثا جاءت انفجارا بفعل ضغط تراكمات من التعسف والجور الاسرائيليين ، ونتيجة لسياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها اسرائيل ضد الاقلية العربية داخلها ، والتي وصلت ذروتها ، مع اعلان العربية .

٥ - حضور الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين :

كم بذل الاسرائيليون من جهود وكم حاكوا من مؤامرات لاستئصال الوجود القومي للشعب العربي في الأرض المقدسة « وكم زعم القادة الصهيونية غياب الشعب الفلسطيني بل وأنكروا وجوده تماما . ولكن حبيب آمالهم ذلك التطور المتلاحق على الجانب العربي ، رغم الهزائم والنكسات ، والذي كان من أهم علاماته ، الصمود الملحوظ للفلسطينيين ، وتمسكهم بهويتهم الوطنية .

وهكذا كانت انتفاضة الضفة الغربية في جوهرها الاساسي ، تعبيراً عن الوجود الدائم والحضور المتواصل للهوية الفلسطينية الغربية في مواجهة كل ضروب القمع والابادة العنصرية ومن ثم جاء نضال الشعب الفلسطيني جزءاً من نضال الانسان المعاصر ضد كل صنوف الاغتراب والقهر والعدوان .

ولا يغيب عن البال ، ان حركة الجماهير داخل الأرض المحتلة ، تظل متأثرة بما يواجه الثورة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة ، او ما يسود المنطقة العربية من ظروف سياسية

صفوة القول ان الجميع قد ايقن ان الشعب الفلسطيني يملك هوية قومية متميزة ، وان له تاريخه ونضحياته وآلامه وابطاله ورموزه الفنية والادبية ، وان طول الشتات وبؤس المخيمات وتوالي المذابح ، كل هذا لم يحطم وعيه القومي ، ولم يضعف من احساسه بالهوية وهكذا صدقت نبؤة الشاعر العربي توفيق زياد - والذي انتخب عمدة للناصر الجديدة - حين كتب منذ اعوام ، مخاطباً الاسرائيليين « سوف تبقى في حلقكم كقطعة من الزجاج ، وشوكة صبار ، وفي اعينكم جمر نار » .

الديموجرافية ، اذ ان اليهود الذين يسكنون المدن لا يجيدون الانتقال الى الريف ، ومن ثم ظهرت الحاجة لدى الاسرائيليين لتقوية الوجود اليهودي في تلك المنطقة .

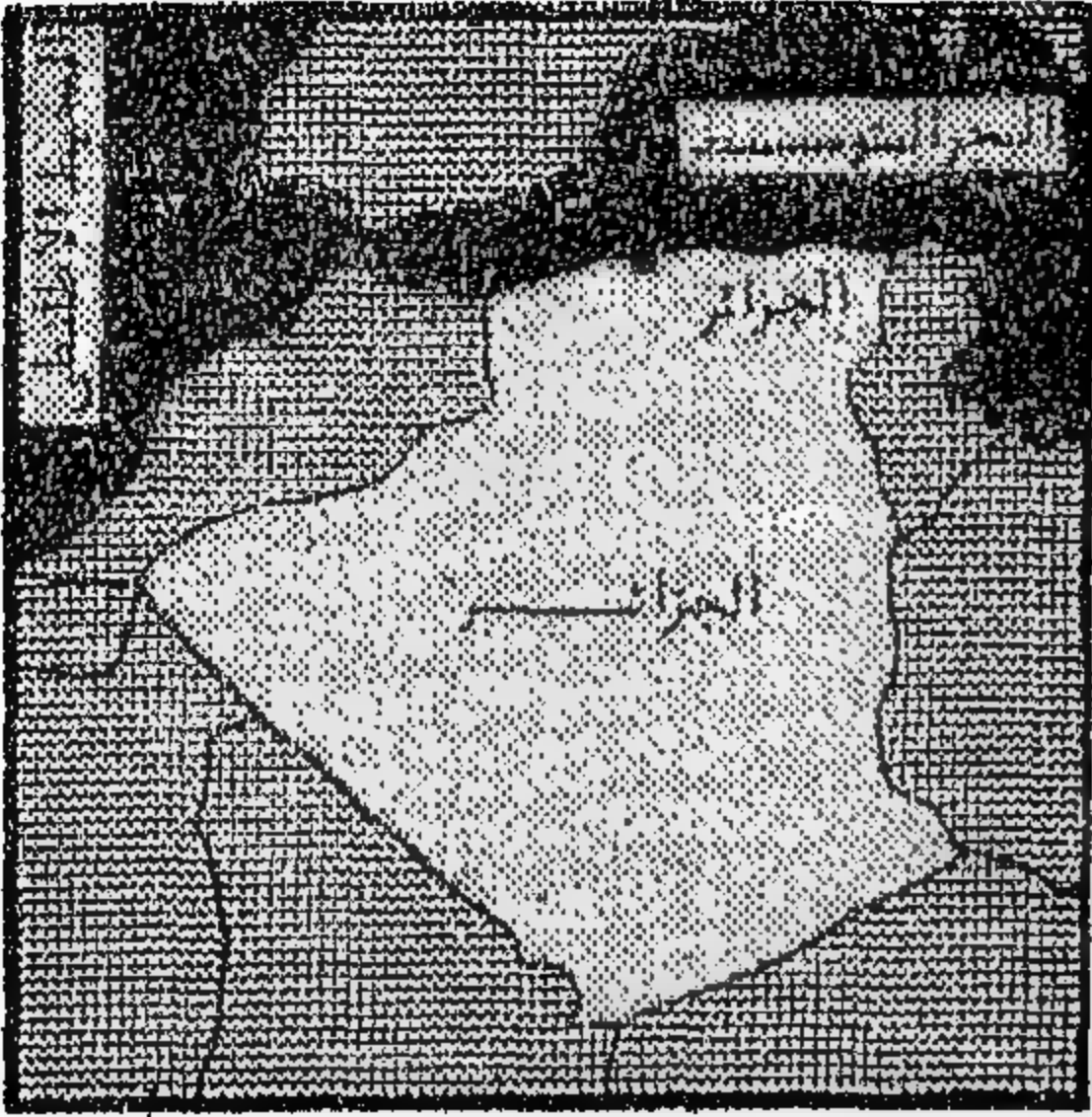
وهكذا حاول العدو الاسرائيلي ، الاستيلاء على ٢٠ ألف دونم من أراضي الجليل . وسرعان ما آثار هذا عرب المنطقة ، ووصلت حالة الغليان بينهم ذروتها ، مع الاعلان عن قرار المصادرة . وكان اول رد فعل لديهم ، هو تهديدهم بالتوجه الى الامم المتحدة للمطالبة بحقوقهم في اطار اتفاقية حقوق الانسان في حالة عدم تراجع الحكومة عن قرارها . ثم تصاعد تحرك السكان العرب ، مواكبا انتفاضة الضفة الغربية ، وبلغ ذروته في يوم الأرض .

وقد فضح نضال « عرب ١٩٤٨ » طبيعة الاستيطان الصهيوني ، الذي هو في اساسه استيطان استعماري اجلائي ، يستهدف قطع العلاقة بين السكان الاصليين والأرض ، لتقوم عليها علاقة جديدة بين المستوطنين الوافدين والأرض المسلوقة .

٤ - تجسيد نضال عرب والجليل والمثلث ضد العنصرية الجديدة :

دأبت السلطات الصهيونية ، منذ قيام اسرائيل على اغتصاب أراضي وثروات العرب فتجاوزها انتزعه من ايديهم مليون دونم ، فما هو السر اذن في ان مصادره الالفى دونم الاخيرين ، قد أثارت هذا التمرد العارم في صفوف عرب اسرائيل ؟

يمكن ان نفزو ذلك ، الى المناخ السياسي العربي الدولي الذي يحيط بقضية فلسطين ، في هذه الايام فالانتفاضة اولا ، تعبير عن حقيقة متنامية ، وهي عودة الشعب العربي الفلسطيني الى مسرح الأحداث ، بحيث لم يعد العربي في اسرائيل عرضة للضياع ، بل أصبح يعي جيدا انه جزء من شعب له وجوده ، وله وزنه ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي ثانيا تعبر عن وعي الجماهير الفلسطينية التي وجدت ان من واجبها التحرك لدعم الثورة الفلسطينية في لبنان ، ضد المحاولات الرامية الى تصفيتيها . وهو ما يؤكد مدى الترابط فعلا بين الثورة الفلسطينية وقيادتها في الخارج ،



موقع التنمية في الدستور الجزائري

جهد عبد الملك عودة

كل ماسبق يزيد من وطأة المسؤولية على عاتق الصفوة الحاكمة بأن تكون على مستوى تلك اللحظة التاريخية وأهلا لممارسة الدور القيادي . وأصبح من غير الممكن في ظل المعطيات الجديدة على مختلف المستويات أن تحدث تنمية متكاملة في ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية» لأن هذا المفهوم سقط ما يسمى «بالشرعية الثورية» لأن هذا المفهوم بالنسبة للدول المعمر ماركسية ، وأصبح مفهوم «الشرعية الدستورية» هو الذي يتوافق مع المفهوم الجديد للتنمية . فالجزائر ، استطاعت في ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية» أن تحقق مفهوم التنمية ، كما كان في الستينات من القرن العشرين .

وبالنسبة لقضية السيطرة على موارد الثروة فقد أمت التجارة الخارجية عام ٦٥ ، والمناجم وشركات التأمين عام ٦٦ ، والمؤسسات الصناعية عام ٦٧ - ٦٨ ، كما تم فرض الحظر على شركات البترول الأجنبية سنة ٦٧ ، إبان العدوان على مصر ، كما تم النظر وإعادة الاتفاق بالنسبة للبترول الاقتصادية لاتفاقية إيفيان . وتم الاتفاق مع شركة «س - ن - أ» رويال دوقش و «البازو» وذلك لأنه قد اكتشفت كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في مناطق نفودها ، وهذه الأخيرة قد وقع الحجز عليها سنة ٦٧ ، وتم الاتفاق معها لتكون مع البشوناطراك ، شركة تمنح امتيازات جديدة تسمح لها بإعادة استثمار ما جنته الشركة الدولية من مبيعات ، وهو متجه منذ يونيو ٦٧ ، وقد بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار . وقد أمت باقى الشركات البترولية الأجنبية بعد ذلك .

الجزائر لحظة تاريخية على المستوى الاقتصادي ، فضلا عن القضايا الأيديولوجية والتنظيمية للتنمية باعتبارها القضية الأساسية في حياة وفكر الصفوة الحاكمة في الجزائر .



وأبعاد هذه اللحظة التاريخية تتمثل في أن قضية التنمية ، بالنسبة لبلدان العالم الثالث على المستوى العام ، أصبحت في السبعينات مرتبطة بقضيتين : أولاها قضية اقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ، وثانيتهما قضية الحرية والديمقراطية .

ذلك لأنه انتهت في الستينات عملية ربط قضية التنمية بقضية السيطرة على موارد الثروة وتنميتها من ناحية ومن ناحية أخرى الارتباط بقضية الاستقرار الفعلي للسلطة .

أما على المستوى الخاص ، فترتبط قضية التنمية ، بقضية التكامل الإقليمي .

فضلا عما سبق ، فالجزائر لديها ذلك الرصيد الهائل من الممارسات الإنمائية لدول العالم الثالث خلال العقد السابع من القرن العشرين ، كما لديها نقائص تلك الممارسات .

كما أن للجزائر الشعور والإيمان بأن لديها دورا قياديا على مستوى العالم الثالث والدول الفقيرة في ضوء المعطيات الجديدة على مختلف المستويات .

تحت شعار بناء الدولة الاشتراكية التي لا تزول بزوال الرجال .

— وقد تمت من قبل مناقشة الميثاق الوطني ، أما الدستور فقد صدر وتم الاستفتاء عليه في ١٩ نوفمبر سنة ٧٦ وحاز على الاغلبية المطلقة ٩٩ في المائة ويعتبر هو الدستور الثاني في حياة الجزائر ، إذ صدر الدستور الاول في سنة ٦٣ ولم يعمل به الا ١٢ يوما ويهمنا في الدستور باعتباره القانون الاساسي ان نبين نظرتنا الى النشاط الاقتصادي في ضوء تحقيق التنمية الاشتراكية .

فقد تعرض الدستور في أكثر من ٢٠ مادة من مواده السـ ١٦٨ الى النشاط الاقتصادي ، فقد أكدت المادة ١٠ : « بأن الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه واهدت هذا الاختيار » كما تناولت المادة ٢٧ قضية التخطيط « . . . » بأن تضمن تنمية على أساس علمي المفهوم ، ديمقراطي التصميم ، تحمي التنفيذ » وكذلك المادة ٢٠ أكدت « بأنه يجب ان يضمن المخطط الوطني التنمية المتكاملة والمنسجمة لكل جهات البلاد وفي كل قطاعات النشاط » . وبالنسبة للديمقراطية والتنمية فالمادة ٢١ تعرضت الى الكيفية الديمقراطية التي يجب اتباعها في اعداد المخطط الوطني « مساهمة كل المجالس المنتخبة » وقد اشارت نفس المادة الى ان التطبيق يخضع لبدأ اللامركزية مع مراعاة التنسيق المركزي على مستوى الهيئات العليا للحزب والدولة ، وايضا المادة ٢٢ التي اشارت الى تحقيق التوازن الجهوي لتحقيق تنمية وطنية متسجمة .

وبالنسبة للملكية فقد حددت المادة ١٢ مفهوم الملكية العامة في الجزائر حيث « تمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الجماعية » كما حددت المادة ١٤ القطاعات التي تقع وجوبا تحت ملكية الدولة وجاء الدستور في المادة ١٦ بالتفرقة بين ثلاثة انواع من الملكية الفردية . فهناك ملكية الاستعمال الشخصي أو العائلي وهي « مضمونة » والملكية الخاصة غير الاستغلالية « وهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي الجديد » والملكية الخاصة « مضمونة » في إطار القانون شريطة أن تساهم في تنمية البلاد . كما أقرت المادة ١٧ « بأن نزع الملكية لا يتم الا في إطار القانون وبتعويض متبادل ومنصف » .

— وكانت هناك ايضا قرارات مارس ٦٣ التي نتج عنها ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي هو في واقع وجه آخر لمفهوم الثورة الزراعية « الارض لمن يفلحها » .

— كما اتخذت خطوات لمضاعفة الحجم الانتاجي الاجمالي الداخلي من ١٢ مليار دينار الى ٢٢٨ مليار دينار . كما أن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت قد ارتفع من ٢٥ مليار دينار الى ١٠ مليار دينار حتى عام ٧٢ .

— هذا وقد تزايد عدد طلاب التعليم العالي مثلا من ٢٧٨٨ طالبا عام ٦٣ الى ٢٤٣٢٤ طالبا عام ١٩٧٢ .

في الحقيقة أن هناك جهدا كبيرا في هذا المجال « السيطرة على موارد الثروة وتنفيذها » ونجد ذلك باستمرار من خلال الخطة الاولى والثانية ، حيث نجد في الاخيرة ان ميزانية الصحة العامة زادت الى الضعف في سنة ٧٤ الى ٦٧ مليون دينار وان أكثر من ٢٥ في المائة من الانفاق السنوي للميزانية خصص للتعليم والتكوين المهني ، وبالنسبة للسكان فانهم يزدون بنسبة ٢٤ سنويا ، كما كان للغان الطبيعي اثره فيما سبق .

وبالنسبة لقضية الاستقرار الفعلي للسلطة فقد صعد يومدين للحكم في ١٩ يونيو سنة ٦٥ وأصبح بعدها يحكم البلاد بواسطة المراسيم التي يصدرها خمسة وهم من كانوا يشتركون في حزب التحرير وينتمون الى جماعة « وجده » .

وبعد كل ما سبق أصبح لديها الفرصة لتحقيق التنمية ، وكان وعيا من الصنوة الحاكمة بأن الواقع المتغير على مستوياته المتعددة يستوجب وجود وتحقيق الشرعية الدستورية على أرض الجزائر ، لتكون لديها الفرصة الكاملة لتحقيق التنمية . فاصدرت الميثاق الوطني ، ثم الدستور ، وقد حازا الاغلبية المطلقة فاصبحا هما الاطار الفكري والقانوني لتحقيق التنمية . كما تم تكوين الاطارات المؤسسية التي يمارس في ظلها عملية التنمية فتم انتخاب مجلس الشعب في ٢٥ فبراير ١٩٧٧ الذي يبلغ عنده ٢٦١ مقعد او أصبح رئيسه السيد رابح بيطاط وزير النقل كما تم من قبل تشكيل المجالس الشعبية للولايات المختلفة في الجزائر . وهذه السلسلة من الاختصاصات لتشكيل الاطارات المؤسسة لعملية التنمية تمت

تركيز الموارد على تنمية حصن أو حصنين من حصون التنمية الحديثة. يزيد الهوة الكائنة بين الدخل الريفى والدخل المدينى . كما يزيد الهجرة من الريف الى المدينة ونظرا لان التقنية المتقدمة والمستوردة ، تهدم من شواغر الوظائف القائمة أكثر مما تحدث وعلى ذلك سيكون ثمن الحصول على التقدم الاقتصادى انتشار البطالة والقلق السياسى . وهذا ما حدث بالفعل ، وحتى أنه بالنسبة للبطالة لقد بلغت مليون يد عاملة وبالنسبة للعمل فى الخارج بلغت تقريبا مليوناً آخر كل ما سبق فى إطار حمى الشعارات والوجود الكاريزمى وعدم التنسيق الصارم أو التخطيط الجاد وغياب نموذج للقيم الجديدة .

— أما بالنسبة للتكوين المهنى للكوادر الفنية والبيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها ، فالجزائر — دائما كانت تنقصها هذه الكوادر ولكنها مثل غيرها من الدول المتخلفة عند مواجهة التنمية لا تهتم الا بالتكوين المهنى للكوادر الفنية دون الادارية ، معتقدة بأن عملية التنمية ممكن أن يقودها فقط مجموعة من الساسة ومجموعة من الفنيين دون الاعتبار لهذا الاثر الضخم لغياب الكوادر الادارية .

أن كل ما سبق فى إطار غياب الاستراتيجية الادارية أو حتى وجود سياسية للتوظيف جادة وواعية .

وفى النهاية ، تصبح الجزائر ، عند استمرار الحال على ما هو ، أمام المصير التاريخى الذى واجهته تجارب التنمية فى العالم الثالث . وذلك لان الممارسة ليست على مستوى المفهوم الجديد للتنمية □

وبعد هذا العرض السريع لاهم ما تناوله الدستور من موضوعات فى مجال النشاط الاقتصادى لتحقيق التنمية الاستراتيجية ويمكن أن يشار تساؤلان بالنسبة للدستور ككل وبالنسبة لتناول موضوعات النشاط الانمائى :

أولاً : هل اقرار الشرعية الدستورية . كان وعياً كاملاً للتغير الكيفى لمفهوم التنمية أم هو محاولة لتقنين توازنات الحكم ، فتوافقت هذه العملية بشكل أو آخر مع ضرورة الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية لتحقيق التنمية ؟

فى الحقيقة نستطيع أن نقول ، بأن ما حدث كان عملاً جيداً ووعياً جزئياً بالتغير الكيفى لمفهوم التنمية ولكنه فى الجانب الاكبر منه محاولة لتقنين توازنات الحكم ونستطيع أن ندلل على ذلك من طريقة وأسلوب تنظيم السلطة والحقوق من ناحية ومن ناحية أخرى بتلك التجاوزات سواء على مستوى الاستثمار الفردى للثروة أو مستوى التعقيدات البيروقراطية أو على مستوى استغلال النفوذ والرشوة والاحتكار والسوق السوداء . كل ذلك فى إطار التهديدات الخارجية سواء المباشرة أو غير المباشرة وسواء على المستوى الاقتصادى أو العسكرى . وتردد السلطة الجزائرية بين النهج البريجماتى وبين النهج الثورى .

ثانياً : ويثار التساؤل الثانى حول قضايا التصنيع ومدى كفاءته وقضايا التكوين المهنى للكوادر سواء الفنية أو البيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها . ونستطيع أن نقول ، أن الصفوة الحاكمة فى الجزائر قد راهنت على تصنيع البلاد تصنيعاً ثقيلاً فى فترة وجيزة متسلسة أن





مقارنة بين جولتين (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

الواء حسن البدرى

مزايا العمل من خطوط داخلية ضد الجبهات العربية الثلاث بالتعاقب .

وكان لزاما أن تبدأ إسرائيل العدوان ، بتدمير الغطاء الجوى العربى ، وعلى رأسه القوات الجوية المصرية ، على أن يعقب ذلك الهجوم البرى ، لجنى ثمار ما حققتة الضربة الجوية المفاجئة ، واستغلال آثارها ، وتنمية نتائجها النفسية ، لتحقيق النصر فى أسرع وقت ، وبأقل خسائر .

وأتاح التزام الأركان العامة الإسرائيلية ، بأسلوب العمل من خطوط داخلية ، فرصة القيام بمناورات استراتيجية وتعبوية حاسمة ، خاصة وأن الأوضاع النسبية لجيش إسرائيل فى المسرح ، تجعله مثل الملاك الذى يواجه ثلاثة خصوم داخل حلبة ، ليست بالضيق ، بما يتيح لهم كيل الضربات ضده فى نفس الوقت ، ولا بالاتساع بما يتيح لخصم أن يتلقى لطمة عنيفة ، ثم يستعيد قواه ، بعيدا ليعاود الالتحام قبل أن تقع الهزيمة بزميله الآخرين .

فالمسرح بين بين ، لا هو شديد الاتساع ، ولا بالغ الضيق ، وفى ذلك ما يمكن جيش إسرائيل الذى يقاتل وفق أسلوب العمل من خطوط داخلية ، أن يحتفظ بخصومه الثلاثة متباعدين عن بعضهم بعضا عند المحيط الخارجى للمسرح ، فيحرمهم بذلك من فرصة تنسيق الجهود ، حتى لا يضطر إلى

حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف ١٩٥٦ إلى ما صارت إليه الأمور ، اجتمع مجلس الحرب

بأنهاء

الإسرائيلى ، ليحدد الهدف السياسى العسكرى للجولة القادمة ، تحذوه الرغبة الغارمة ، فى أن يوقع الهزيمة هذه المرة ، بكل القوات المسلحة لدول المواجهة ، حتى يفقدها الثقة فى النفس ، بل وثقة الشعوب العربية فى جدواها .

أما الغرض الأكثر إلحاحا ، فكان تحقيق بعض المكاسب الإقليمية ، مثل إقامة عاصمة إسرائيل فى القدس الموحدة ، ودفع الحدود للإمام حتى قناة السويس غربا ، ونهر الأردن شرقا ، وهضبة الجولان شمالا .

وبعد أن هيأت الأجهزة الدبلوماسية والاعلامية المناخ الدولى لتقبل الحرب ، وقاربت مجلة التعبئة الإسرائيلية على استكمال بناء القوة الكافية لإنجاز المهام الموضوعية ، قررت شن العدوان صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مبتدئة بالجبهة المصرية ، بصفة كونها أقوى وأخطر الجبهات المتاخمة لإسرائيل .

وتوقف النصر من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، على تحقيق المفاجأة الكاملة ، التى تعنى إخفاء نية الهجوم وتوقيته ، واتجاه عمله وحجمه ، كما توقف أيضا على حسن استغلال

والتوغل في عمق دفاعات العدو ، حتى يهز أترانها التعبوي ، ويشل أجهزة السيطرة عليها ذهنيا وعمليا .

ويتحقق النجاح لجيش إسرائيل الذي يعمل من خطوط داخلية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، بسرعة الوصول في كل جبهة قتال ، إلى موانع قوى بطرد الخصم خلفه ، مثله في ذلك مثل الحداد الذي يطرق الحدود الساخنة ، إذا طرقها وهي معلقة في الهواء ، فلن يحدث بها أثرا يذكر ، أما إذا طرقها وهي على السندان ، فسوف يفعل بها ما يشاء .

فإذا ما استبدلنا بالمطربة جيش إسرائيل ، وبالسندان مضائق سيناء الغربية ونهر الأردن وصخور الجولان ، لاستبان لنا أنه بين مطرقة هذا الجيش ، وسندان تلك الموانع ، رمت الخطوط الهجومية إلى سحق القوات العربية .

وبما دام أن السرعة هي الركيزة الأولى لنجاح أسلوب العمل من خطوط داخلية ، فقد أولتها أجهزة التخطيط والسيطرة الإسرائيلية عناية فائقة ، حتى يكون جيشها مثل الرمح المندفع بأقصى سرعة لاخترق جسم العدو ، وبهذا توقف النجاح على .

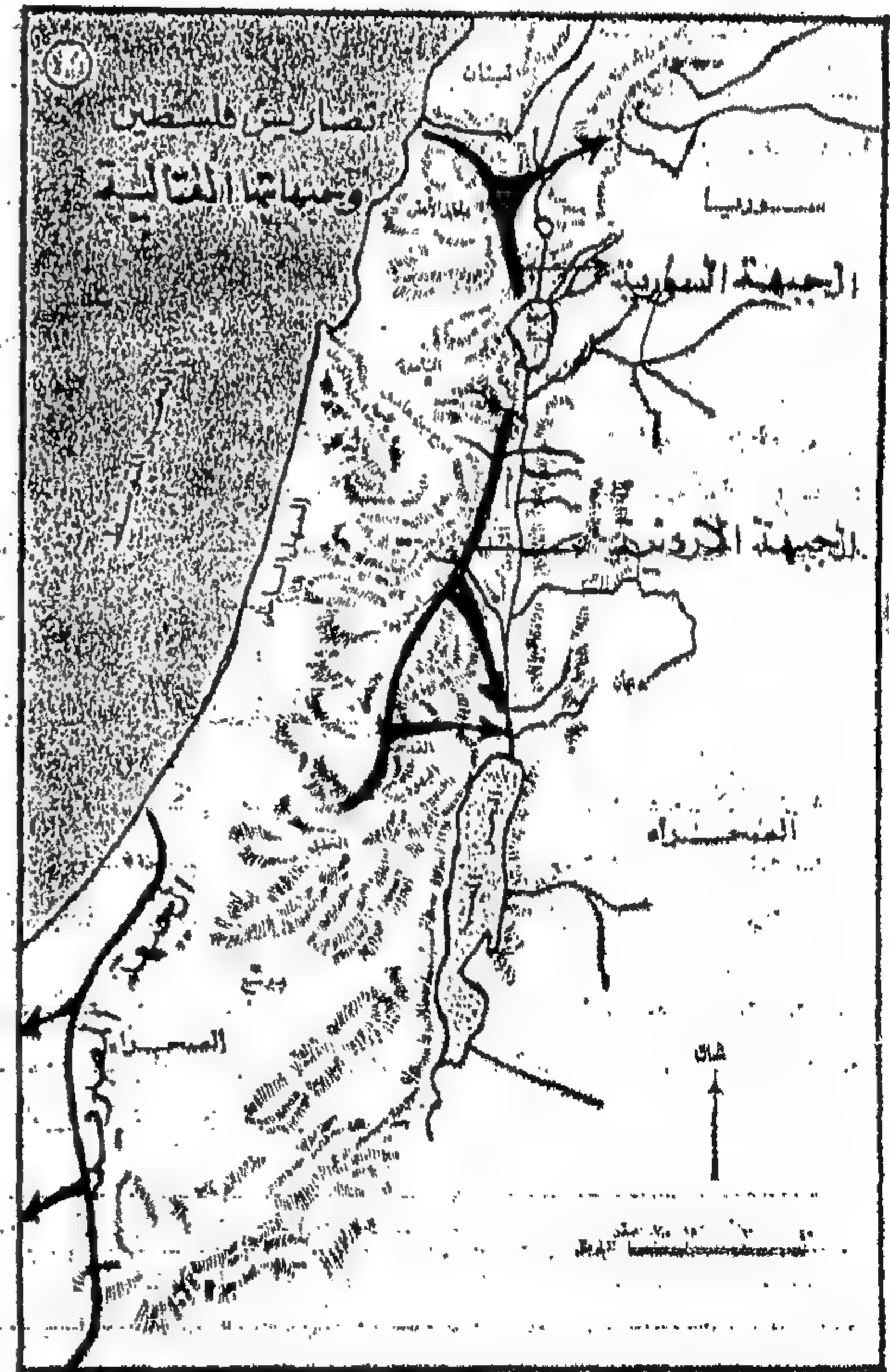
١ - ست توفر المساحة المكانية والزمانية لتنفيذ أعمال المناورة ضد كل الخصوم بالتتابع ، وفقا لاسبقية متفق عليها مسبقا .

٢ - مداومة الضغط على الخصوم في كل الجبهات ، وبدرجات متفاوتة ، وفقا لمدى خطورة كل خصم على حدة .

٣ - سرعة التوغل في اعماق الدفاعات العربية ، لاستغلال النجاح ، عن طريق حجز قوات الخصم عند أكثر المناطق حساسية «المضائق» ، لا مطاربتها على امتداد المسرح كله ، لما في ذلك من عيوب أهمها ، أن تصبح القوات المنسحبة مثل الزنبرك الذي يخزن القوة الكامنة ، مع استمرار انضغاطه للخلف ، إلى أن يأتى الوقت الذي تصبح فيه هذه القوة المحتزنة ، أقوى من القوة الضاغطة عليه ، فينفرد الزنبرك «الجيش» ويتحسول للهجوم ، مكتسحا ما يجده أمامه ، على نحو ما حدث عدة مرات للمارشال روميل قائد جيش البانزر في شمال أفريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكتيرين غيره .

العمل وفق مشيقتهم ، وهو أخطر ما يوقره أسلوب العمل من خطوط خارجية من مزايا ، وذلك بتوجيه الضربات العنيفة المتتالية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، الواحد تلو الآخر ، طبقا لدرجة خطورتهم ، أو نسبة قوتهم ، لشل القدرة القتالية لكل منهم ، قبل الانتقال إلى من يليه في القائمة .

ويعتمد جيش إسرائيل في ممارسة العمل من خطوط داخلية ، على ثلاث ركائز تضمن له النصر : السرعة ، والمرونة ، ومداومة الضغط على الخصم ، حتى يشل قدرته القتالية ، ثم يسرع بنقل ثقل الهجوم إلى اتجاه آخر ، ويداوم التسلل



من القوات ، كما احتفظت باحتياطي استراتيجي عام ، وذلك على النحو التالي :

المنطقة العسكرية الجنوبية « في مواجهة الجبهة المصرية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف يشعياهو جافيش ، وخصص لها عشرة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواءان مظلات ، وأربعة ألوية مدرعة ، وأربع كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الوسطى « في مواجهة الجبهة الأردنية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف عوزي ناركيس وخصصت لها خمسة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواء مظلات ، ولواءان مدرعات ، وخمسين كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الشمالية « في مواجهة الجبهة السورية »

وقد وضعتها تحت قيادة الألوف دافيد اليغاز ، وخصصت لها أربعة ألوية مشاة وميكانيكية ، ولواء مدرع ، وكتيبة دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

الاحتياطي الاستراتيجي العام

وقد تشكل من ثلاثة ألوية مشاة وميكانيكية ، بالإضافة إلى الاحتفاظ باللوية المظلات المخصصة للمناطق العسكرية ، تحت إمرة الأركان العامة .

ويوضح الجدول التالي ، حجم القوات الإسرائيلية على الجبهات الثلاث ، ونسب الفتع التعبوي في كل منها :

ولم يكن لنجاح خطة الهجوم الإسرائيلية من غنى عن الاعتماد على التفوق العددي والنوعي ، مع خفة الحركة العالية ، التي تمكن القوات والقيادات من تسخير دفعة الحرب ، وتغيير مواقف القتال بسرعة وحدة ، تكفلان سبق الخصوم تفكيراً وتنفيذاً في كل موقف .

لقد هدفت خطة الهجوم الإسرائيلية على الجبهات العربية الثلاث ، إلى أن تبدأ العمل بتحطيم الغطاء الجوي العربي ، ثم تشن ثلاث ضربات متتالية ضد مصر ، ثم الأردن ، ثم سوريا على الترتيب .

ولم توكل الخطة مهاماً حاسمة للقوات البحرية ، إذ اقتصر عمل الاسطول الإسرائيلي ، على القيام ببعض الإغراءات والأعمال الفدائية الصغرى ضد قاعدة الاسكندرية البحرية ، علاوة على أعمال النقل البحري ، لدعم قوات المظلات ، التي كلفت الاستيلاء على مدخل خليج العقبة .

وركزت الخطة على سرعة انجاز المهام الحاسمة لزيادة حدة النكسة في القوات العربية ، وبهر أنظار العالم ، بالإضافة إلى مقتضيات العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، التي كانت تلزم القيادة الإسرائيلية ، بضغط فترة الحرب إلى اقصر وقت ممكن ، حتى لا يضر الاقتصاد الإسرائيلي أو يتدهور الانتاج .

ونص الهدف الاستراتيجي ، على تدبير القوات المسلحة المصرية - الأردنية - السورية ، والاستيلاء على كل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان .

ولتحقيق هذا الهدف ، خصصت الأركان العامة الإسرائيلية ، لكل منطقة عسكرية ، القدر الكافي

البيان	المجموع	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة سوريا		الاحتياطي العام
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
لواء مشاة أو ميكانيكي	٢٢	١٠	%٤٥	٥	%٢٣	٤	%١٨	٣
لواء مظلات	٣	٢	%١٢	١	%٣٣	—	—	—
لواء مدرع	٧	٤	%٥٧	٢	%٢٨	١	%١٥	—
كتيبة دبابات مستقلة	١٠	٤	%٤٠	٥	%٥٠	١	%١٠	—

ابعد العدوان مبكرا ، فتشير الضمير العالمى ، او
تفسد الفسخ المنسوب داخل
سيناء ، لاستدراج القوات المصرية الى اعماقها
البعيدة ، قبل ان تقع الضربة الرئيسية الانجلو
فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتفصل بين
جيش مصر وقلب الدولة .

أما توقيتات المرحلة الاولى للجولة الثالثة ، فقد
كانت تقضى بشن الهجوم بأعلى معدل مستطاع ،
بغية مداومة الضغط المادى والنفسى العنيف على
أجهزة القيادة المصرية السياسية والاستراتيجية ،
وحفظ وتنمية تأثيرها المعنوى على القوات المسلحة
والشعوب العربية .

٣ - جبهات الهجوم

على حين توقعات القيادة الاسرائيلية ، ان يسود
الهدوء جبهتى الاردن وسوريا فى الجولة الثانية ،
حتى تفرد بمصر ، وتحشد ضدها كل جهودها ،
بل وبعض جهود انجلترا وفرنسا ايضا ، اذا بها
فى الجولة الثالثة ، على يقين من ان الجبهات
الثلاث سوف تشترك فى القتال لامحالة ، ذلك لان
تدخل سوريا لا ريب فيه بعد ان احتشدت قوات
مصر فى سيناء أساسا ، لم يد العون لها ، كما ان
تقاعس الاردن عن المعركة سوف يحمل الخطر
الداهم للعرش الهاشمى .

٤ - اسلوب الهجوم

أخذت خطة الجولة الثانية ، اسلوب الاقتراب
غير المباشر الذى حققته اسرائيل عملية الغزو
البحرى الانجلو فرنسى ، على امتداد اتجاه العمل
الرئيسى لحرب العدوان الثلاثى ، على امتداد قناة
السويس ، لتحقيق الارتباك الذهنى ، واختلال
التوازن الاستراتيجى المصرى ، وبهذا نجد ان
استراتيجية الاقتراب غير المباشر كانت ملائمة
تماما لهجوم اسرائيل عام ١٩٥٦ ، بينما لم تكن
تنطبق — على المستوى الاستراتيجى — على عدوان
١٩٦٧ ، لعدم توفر التواطؤ السافر امامها هذه
المرّة ، ولهذا أخذت باستراتيجية الاقتراب المباشر ،
على ان تتبع اسلوب المناورة الواسعة لتنمية
الارتباك الذهنى الذى سوف تحققه الضربة الجوية
المفاجئة ضد القيادات العربية .

هذا ولم يقف امر تخصيص القوات الاسرائيلية
للجبهات المختلفة ، على مجرد توزيعها على المناطق
العسكرية من حيث الكم ، بل اهتمت الاركاز العامة
ايضا ، بانتخاب الوحدات الاصلح لطبيعة القتال
وظروفه فى كل جبهة ، واضعة فى الاعتبار ،
اختلاف طوبوغرافية سيناء الصحراوية ، عن الاردن
الجبلية ، عن الجولان الوعرة ذات الميول الحادة .

أما القوات الجوية ، فقد خصصتها الاركاز
الاسرائيلية كلها لتدمير الغطاء الجوى العربى ،
على امتداد اليوم الاول للعمليات ، مع تحطيم
القواعد والمطارات وكثائب الصواريخ والمدفعية
المضادة للطائرات ، على ان تبدأ توفير الدعم
المباشر للقوات الميدانية ، اعتبارا من اليوم الثانى
للعمليات ، وبأسلوب مركزى .

مما سبق تظهر بعض أوجه الشبه والاختلاف
بين خطتي حرب العدوان الثلاثى على مصر فى
خريف ١٩٥٦ « الجولة الثانية » ، وعدوان
اسرائيل فى صيف عام ١٩٦٧ « الجولة الثالثة »
نجمها فيما يلى :

١ - فكرة الهجوم

تحتم على الاركاز العامة ، ان تبدأ الهجوم
عصر يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بعمل برى
يخلق حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، حتى
توفر الذريعة لانجلترا وفرنسا للتدخل ، وفقا
لبروتوكول سيفر . ومن هنا يظهر سبب توقيت
الضربة الجوية المركزة ، لتبدأ بعد الهجوم البرى
بست وثلاثين ساعة كاملة .

أما فكرة الهجوم صباح الاثنين ٥ يونيو
١٩٦٧ ، فقد اعتمدت على البدء بضربة جوية
مركزة ، يتوقف على نجاحها مصير القتال التالى
بأكمله .

٢ - توقيت الهجوم

ارتبط توقيت المرحلة الاولى للجولة الثانية ،
بالمدة اللازمة لخلق الذريعة وتبرير التدخل الانجلو
فرنسى فى الحرب ، ومن هنا كانت ضرورة الالتزام
بمعدلات هجوم يومية بطيئة ، حتى لا تنكشف كل

العامه سنة ١٩٦٧ ، اذ ألهمت قياداتها المؤسسة بالأوامر المتتالية ، التي تحضهم على بذل المزيد من الجهد للاندفاع داخل أعماق العدو بأقصى سرعة ، للوصول الى الهدف المحدد (مضائق سيناء - نهر الاردن - هضبة الجولان) واقامة السندان عليه ، قبل ان تقع المطرقة على القوات العربية التي تم حجزها في المسرح خلف هذه الخطوط .

ومما اختلفت فيه الجولتان أيضا ، أن الضربة الجوية وقعت مساء عام ١٩٥٦ وصباحا عام ١٩٦٧ ، كما أنها تمت في مرحلتين في تلك ، ومرحلة واحدة في هذه .

٧ - مهام الهجوم في جبهة سيناء :

لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الاول - ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - مجرد ابرار قوة من المظلات فوق صدر الحيطان مع تأمين مدخل القصيمة - نخل ، بينما هدفت يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ الى اقتحام الاتجاه التنبوي الشمالي من رفح حتى العريش ، والوسط من العوجة حتى أبو عويجلة ، مع نصب كمائن جنوب بير لحفن ، وشن عملية اقتحام جوي راسي في منطقة مكسر الفناجيل شمال أبو عويجلة .

كما لم تتعد مهمة الهجوم في اليوم الثاني - ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ - مجرد الاستيلاء على القصيمة التي كانت تخلو من القوات المصرية أصلا ، بينما هدفت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ الى الوصول خلف دفاعات النطاق الثاني في سيناء ، وتطويقها من الشمال والجنوب والغرب عند الحسنة .

أما مهمة الهجوم في اليوم الثالث - ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ - فكانت استغلال النجاح ، والاستيلاء على أبو عويجلة ، بعد أن تقع الضربة الجوية الانجلو فرنسية في الصباح ، على حين أنها كانت يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ تقضي بالاستيلاء على مضائق سيناء الغربية ، وقطع طرق انسحاب وامداد القوات البرية ، لحصرها في الجزء الشرقي من سيناء ، توطئة للفضاء عليها فيما بعد بالقوات الجوية والقوات البرية اللاحقة .

أما مهمة الهجوم النهائية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، فكانت الوصول الى الخط العام الذي يبعد ١٥

وعلى حين تم تخطيط الهجمات التعبوية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ لتأخذ شكل الضربات المتتالية في المسرح الواحد (سيناء) فتبدأ باللواء ٢٠٢ المظلي ضد الاتجاه التنبوي الجنوبي (الكونتلا - ميتلا) ثم مجموعة العمليات ٣٨ المشكلة من أربعة ألوية ضد الاتجاه التنبوي الاوسط (أبو عويجلة - الاسماعيلية) واخيرا بمجموعة العمليات ٧٧ المشكلة من لواءين ضد الاتجاه التنبوي الشمالي (رفح - القنطرة) كانت الضربات المتتالية عام ١٩٦٧ ضد الجبهات الثلاث بالتتالي ، بدءا بالجبهة المصرية ، ثم الاردنية وانتهاء بالجبهة السورية .

٥ - حجم الهجوم

بينما وقع هجوم اسرائيل على سيناء ، بعشرة ألوية ضمنها مجموعات عمليات وبعض القيادات المستقلة (اللواء ٢٠٢ المظلي ضد ميتلا ، واللواء ٩ الميكانيكي ضد شرم الشيخ واللواء ١٢ مشاة ضد الطور ، واللواء ١١ المشاة ضد قطاع غزة) ، اذا بهذا الحجم يتضاعف عام ١٩٦٧ فينضم ١٦ لواء في ثلاث مجموعات عمليات ، بالإضافة الى بعض القيادات المستقلة . وعلى حين كانت قوة اسرائيل الجوية لا تتجاوز ٨٠ طائرة عام ١٩٥٦ اذا بها تبلغ ٣٧٥ طائرة عام ١٩٦٧ ، وبهذا كانت من القوة ، بالقدر الذي مكنها من شن الضربة الجوية المفاجئة دون مساعدة سافرة من الغير ، كدرس مستفاد كان هو سبب الفشل في ان تحتفظ بما كسبته عام ١٩٥٦ .

٦ - معدل الهجوم

شدتت الاركان العامة الاسرائيلية على القيادات المؤسسة ، ان تمسك بأعنة القوات ، وتمنعها من الجروح او الاندفاع في أعماق سيناء ، قبل ان يحطم الحلفاء الانجلو فرنسيين الغطاء المصري ليلة ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ، حتى يصبح جيش اسرائيل بعدها مثل راكب الدراجة الذي يصعد التل ، ممسكا بعربة تسير أمامه (هي عربة التواطؤ الانجلو فرنسي ، كما صورها موشي ديان في يومياته عن معركة سيناء) .

وعلى النقيض من ذلك ، كان متسلك الاركان

كيلو مترا شرق الضفة القناة ، بينما كانت يوم ٩ يونيو ، الوصول الى هذه الضفة الشرقية نفسها ، بعد أربعة أيام فقط من القتال الخاطف .

٨ - أشكال المناورة :

لن تجد للمناورة عام ١٩٥٦ شكلا متطورا او جريئا ، ولا مجالا واسعا ، اذ لم تزد على اعمال التفاف قريب بوساطة بعض مجموعات القتال حول المحيط الخارجى للدفاعات المصرية ، كانت تفشل فى اختراقها اغلب الوقت ، وتتحطم عليها موجات الهجوم .

اما اعمال المناورة عام ١٩٦٧ ، فقد تعددت اشكالها ، واتسع مجالها ، وتطور أسلوبها ، بمداومة نقل ثقل الجهد الرئيسى بين اتجاهات - بل وجبهات - المسرح ، مع تنفيذ بعض اعمال الاقتحام الجوى الراسى ، علاوة على الالتفاف القريب ، والتوغل العميق ، والتطويق الواسع ، ودفع المغارز المتقدمة ، وجماعات التخريب خلف الخطوط ، حتى وصل معدل الهجوم الى نحو ٥٠ كيلو مترا يوميا ، بفضل ما سبق ذكره .

٩ - حجم الانساق

تطورت الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات ، وارتفع مستوى الكفاءة الميدانية للوحدات والتشكيلات الاسرائيلية عما كانت عليه عام ١٩٥٦ ، فامكن للاركان العامة ، ان تخصص فى الجولة الثالثة ١٦ لواء ضد جبهة سيناء ، وضعت ١٢ لواء منها فى النسق الاول للهجوم ، اى بنسبة ٧٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة بعد ان كانت هذه النسبة فى الجولة الثانية ٦٠ فى المائة الى ٤٠ فى المائة .

١٠ خطط الخداع :

فيما يتعلق بخطط الخداع والتمويه التى اعدتها الاركان العامة الاسرائيلية ، فقد تركزت عام ١٩٥٦ فى الايهام بحشد قواتها على حدود الاردن ، تعمية للانظار ، وجذباً للاهتمامات بعيدا عن الجبهة المصرية ، وكذا تأجيل التعبه الوصيه حتى اليوم الرابع ، قبل نشوب الحرب . اما تدابير الخداع

التى اعدتها للجولة الثالثة ، فكانت كثيرة ، وعلى راسها خطة « ضباب الحرب » التى هدفت الى جذب مركز ثقل البناء الدفاعى المصرى بعيدا عن اتجاه العمل الرئيسى للقوات البرية الاسرائيلية ، وذلك عن طريق الايهام بتدبير عملية هجوم كبرى ، على امتداد الاتجاه التعبوى الجنوبى ، فيما بين القصيمة والكونتلا ، حتى تعرى وتضعف الدفاعات عند رفح وأبو عويجلة ، حيث اعتزمت شن الهجوم البرى الرئيسى هناك .

وليس ثمة شك ، فى أن خطة ضباب الحرب ، قد حققت للاركان العامة الاسرائيلية ، ما علق عليها من آمال ، اذ تسببت فى احداث تغيير جذرى فى فكرة الدفاع عن سيناء ، فمدت منطقة تركيز جهده الرئيسى جنوبا نحو ٨٠ كيلو متر ، حتى الكونتلا ، على حساب صلابة الدفاع فى الشمال عند رفح ، حيث اعتزمت قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية ، تركيز جهد الهجوم الرئيسى ضدها .

ليس هذا فحسب ، بل تسببت ايضا فى دفع الفرقة ٦ الميكانيكية من نطاق الدفاع الثانى حول الحسنة ، حيث كانت متاهية لشن الهجمات المضادة الكاسحة على اجناب اية قوة معادية تنجح فى اختراق النطاق الاول ، الى الجناح الجنوبى لنفس هذا النطاق ، بالإضافة الى نقل اللوائين الاول المدرع و ١١٢ المشاة ، وقوات الشنارة الضخمة البالغ حجمها نحو فرقة اخرى ، ليقفل طريق الاقتراب الوهمى الذى ملا ذهن القيادة المصرية بالتحيلات .

وعندما امرت هذه القيادة يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ بتحريك اللواء ١٤ المدرع والقوة الخفيفة المدرعة من منطقة الشيخ زويد غرب رفح مباشرة ، الى الاتجاه الجنوبى ، اختل هيكل الدفاع عن سيناء تماما ، وأصبح الوضع مهيئا على أفضل الصور ، لنجاح هجوم اسرائيل .

الارتداد والتفكير

تبقى مسألة أخيرة ، هى مقارنة دوافع الانسحاب من سيناء فى الجولتين ، وظروفه ، واسلوب ادارته ، ونتائجه .

في الاستراتيجية العسكرية

بهذا المفهوم ، يمكن اعتبار الانسحاب الذي صدرت به أوامر القيادة المصرية ليلة ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ عملية ارتداد منظم ، بينما لا يمكن - بأي معيار - اعتبار الانسحاب الذي صدرت به الأوامر عصر ٦ يونيو ١٩٦٧ إلا عملية تقهقر عشوائية فوضوية . . .

١ - **دوافع الانسحاب عام ١٩٥٦** كانت الرغبة في أنقاذ القوات البرية المصرية من الشرك الذي نصب لها في أعماق سيناء ، قبل أن تطبق على مؤخرته مطرقة العملية موسكو الانجوس الفرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتحجزه في سيناء عن قلب الدولة في الدلتا ، وتركه هناك حتى يذوي . . .

أما انسحاب عام ١٩٦٧ ، فلم يكن وراءه فبح منصوب ، ولا مطرقة مناهية للإطباق على مؤخرته ، بل كانت كل الدوافع السياسية والعسكرية تقضي بالتشبيث بمواقع الجيش في سيناء لأطول وقت ممكن ، تخفيفا للضغط على باقي الجبهات - القدس والقنيطرة - وتمكينا للجهود الدبلوماسية من أن تدرا أو تخفف الهزيمة الكاملة .

٢ - **واسلوب الانسحاب عام ١٩٥٦** كانت تنظمه توجيهات تفصيلية وقيادات واعية ، خططت ليتم على مراحل متتالية تحت ستر مؤخرات قوية ، وكثائن وأعمال هندسية كثيرة ، وموق كل ذلك ، قصرت تحركاته على ساعات الظلام ، حتى تقلل من درجة تعرض الوحدات المنسحبة لهجمات الطائرات المعادية التي تسيدت وقتها السماء .

أما اسلوب الانسحاب عام ١٩٦٧ فكان ارتجاليا مبهما ، علاوة على أنه كان التنفيذ ، إذ قضى بأن يعود الجيش بأكمله خلال يوم واحد إلى غرب القناة ، رغم أنه سبق أن استغرق ثلاثة أسابيع ليتحرك منها إلى سيناء ، عندما أعلنت التعبئة العامة ظهر ١٤ مايو ١٩٦٧ .

وكان كل ما حواه أمر الانسحاب المشنوم من تفاصيل هو أنه تعود القوات قبل يوم ٧ يونيو إلى الضفة الغربية ، دون أي ذكر لمراحل هذه العودة ، أو محاورها أو تحديد للمؤخرات التي ستوف

فليس الانسحاب بالضرورة ، وكما رسخ في بعض الأذهان ، مسوزة مرفوضة من أشكال الحرب الأربعة المعتمدة « الهجوم والدفاع والتقدم والانسحاب » .

ولا هو حتما مؤشر أكيد للهزيمة ، تدينه قواعد صنعة الحرب ابتداء ، وتجربة مدارس الفكر العسكري القديم أو الحديث ، ولكنه في الحقيقة وقائع الأمر ، تشكل مقبول - بل وأحيانا ضروري - من أشكال القتال ، تقرر كافة قوانين خدمة الميدان ، وتعتبره اجراء سليما يستلزم قدرا كبيرا من الحنكة والشجاعة لتنفيذه بنجاح .

وترى مدارس الفكر العسكري المعاصرة في الانسحاب ، سبيلا إلى النصر عن طريق استدراج الخصم إلى فتح منصوب في الخلف أو الاجتياح ، حيث يتم تدمير في أرض شاسع سبق إعدادها جيدا للأجهزة عليه .

كما ترى في الانسحاب أيضا ، وسيلة لدرة الهزيمة التي فغرت لها في ظرف أو مكان أو زمان بعينه ، عن طريق رفض المعركة تحت هذه الظروف المعاكسة التي يزيد الخصم أن يفرضها ، والتخلص من هذا المأزق ، بغية مواصلة القتال تحت ظروف مواتية .

بهذا يصبح الانسحاب مناورة راقية ، لا يحسن أمرها إلا القيادات الواعية ، والجنود الأكفاء .

وفي نفس الوقت ، فليس للانسحاب من غنى عن عتاد متطور ، ووسائل انتقال واتصال ممتازة ، وسيطرة رشيدة ، وعقليات مترنة ، ومعنويات عالية ، فإذا ما توفرت جميعا أو توفرت أغلبها ، صار الانسحاب عملية ارتداد منظم ، في الوجه الحميدة . . .

أما إذا هام الجيش على وجهه دون مضابط أو رابط ، وتحول الأمر إلى فوضى وتسيب ، حتى تقطعت القوات بين عقل الجيش - قيادته - وعضلاته - جنوده - وتحول الجميع إلى قطع تائه ضائع ، فإن الانسحاب يصبح عندئذ عملية تقهقر غير منظم ، في الوجه القبيح له . . .

ماذا لو قضى قرار ١٩٦٧ ان تتخذ القوات ليلا على خط المضائق ؟

الم يكن يجنب الجيش المذبحة التي تعرض لها منذ صباح ٧ يونيو وهو يتقهقر خلال هذه المضائق الممتدة لمسافة ٢٠ - ٥ كيلومترا للخلف ، وقد طبقت عليه من الجانبين جبالها الشاهقة ، فلم تترك له مجالا للمناورة العرضية ، او الاحتماء من أتون النيران المهلكة ، التي راحت طائرات العدو المنقضة تصبها عليه ، فى شكل قنابل وصواريخ ونابالم ؟

الم يكن يتيح للجيش ، الوصول الى خط المضائق تحت ستر ظلام ليلة ٦ - ٧ يونيو ، حيث يتخذ فى فيها جيذا ، فلا يصبح هدفا سهلا لطيران العدو ، بمجرد بزوغ الفجر ، وهو يتحرك فى العراء ؟

واخيرا الم يكن يحمى القناة - وما على ضفتيها من مدن ومنشآت ومصانع وحقول - علاوة على توفير القاعدة المناسبة للتحويل للهجوم فى مرحلة فادمة ، دون ان يجد القناة مانعا فى وجهه ، تستلزم منه اجراء عملية اقتحام مائية ، هى أعقد واشق اشكال الهجوم قاطبة ؟ والامر الممعن فى الغرابة ان قرار الانسحاب عام ١٩٦٧ الذى قصد به تجنيد الجيش الخسائر ، كان هو نفسه الذى اوقع به افدحها . اذ بلغت ٨٠ فى المائة من جملة عتاده واسلحته ، بينما لم تتجاوز خسائر انسحاب عام ١٩٥٦ نحو ١٥ فى المائة منها . ذلك لانه كان ارتدادا منظما اما الاخر فكان تقهقرا غير منظم ، وفى هذا يظهر وجه الاختلاف الحقيقى بين الجولتين ■

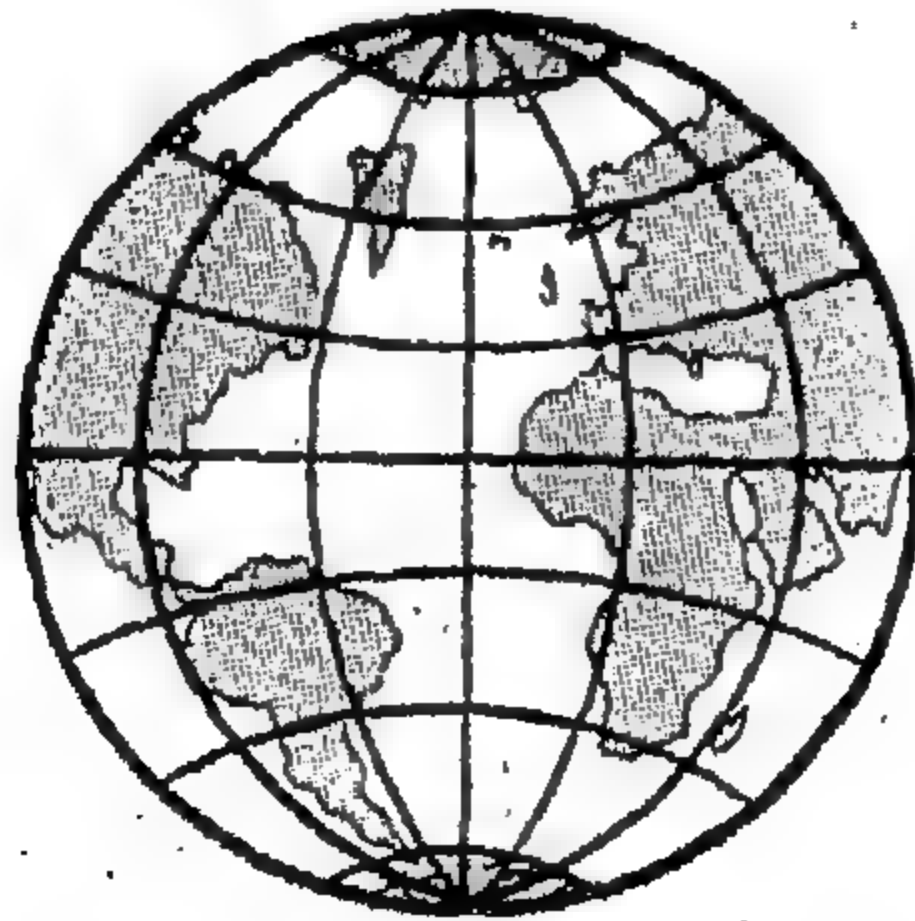
تجميعها ، او الكمائن والاعمال الهندسية التى تضمن عرقلة اندفاع العدو وراء الجيش لتطويقه عند المضائق والقضاء عليه .

٣ - وهدف الانسحاب عام ١٩٥٦ الى ان ينضم جيش مصر الى شعب مصر ، ليواصل مع الكفاح المسلح ضد العدو الانجلو فرنسى الذى جاء ينبغى اعادة احتلال البلاد ، والعودة بها الى القرون الغابرة .

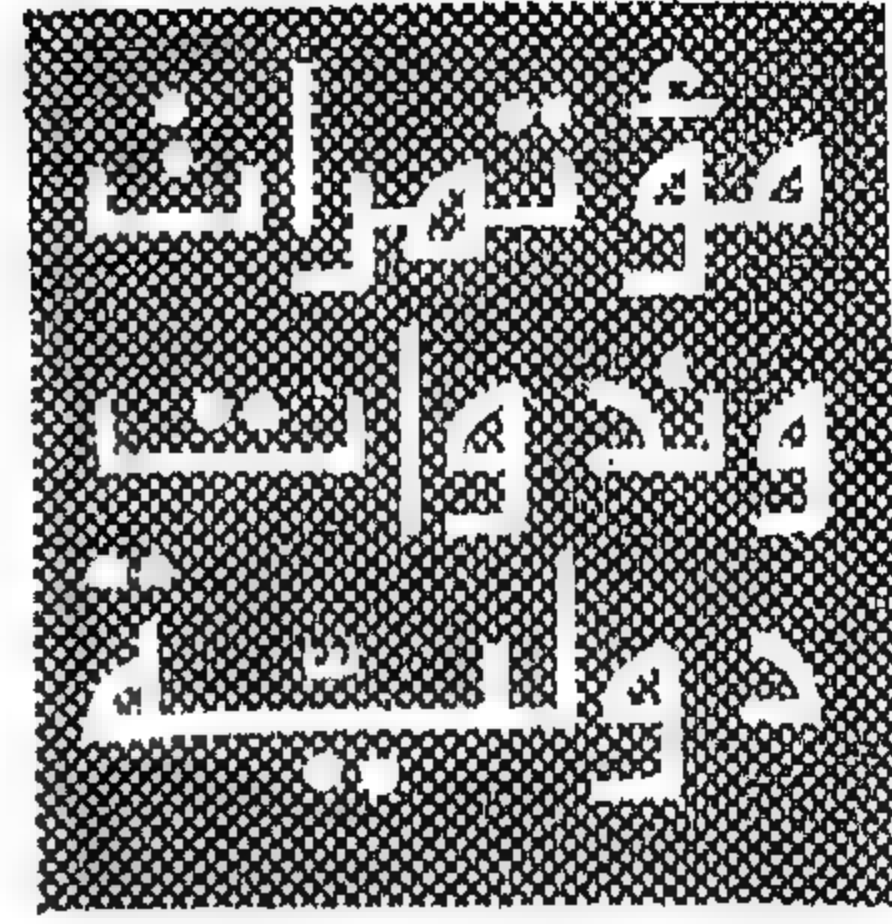
اما الانسحاب عام ٦٧ فلم يكن له هدف رشيد .

٤ - وخطة الانسحاب اعتمدت عام ١٩٥٦ على مرونة التشكيلات المدرعة والميكانيكية « المجموعتان الاولى والثانية المدرعة واللواء الاول الميكانيكى ، واللواءات ٣ و ٤٢٦ حرس وطنى خفيف الحركة » فى تنفيذ الارتداد على مراحل زمنية ، والى خطوط متتالية ، مع تأمين المؤخرات والاجناب ، بينما طالبت خطة ١٩٦٧ القوات المتمركزة فى سيناء بلا وسائل نقل ان تتحرك دفعة واحدة الى غرب القناة ، ففرضت عليها بذلك ان تسقط من اللحظة الاولى فى براثن التقهقر ومتهافته .

بهذه المقارنة يظهر ان للانسحاب - مثل العملة النقدية - وجهين هما الارتداد المنظم « ١٩٥٦ » ، والتقهقر المشوب بالفوضى « ١٩٦٧ » كلاهما يرفض المعركة حيث يفرضها الخصم مكانا او زمانا او ظرفا ، ثم يختلفان فيما عدا ذلك من أمور ، حتى ينتهيا بالقوات المنسحبة الى النضر فى نهاية الارتداد المنظم ، او الى الهزيمة فى نهاية التقهقر الفوضى .



- [١] الندوة العربية الافريقية [الشارقة]
- [٢] الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام [مونتون]
- [٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم فى البحر المتوسط [اثينا]
- [٤] مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول [القاهرة]



[١] الندوة العربية الافريقية

الشارقة (١٤ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٦)

حامى شعراوي

ورقة « ، وان لم يكن من بينها كثير من الاوراق الافريقية ، لكن اسهام عدد من الشخصيات الافريقية فى المناقشة والحوار ، لم يكن يقل أهمية أحيانا عن البحوث نفسها ، بل ان أكثر الاراء اثارة للنقاش ، انما صدرت اثناء طرحها بصراحة فى حلقات البحث . أكثر مما قيلت فى الاوراق المكتوبة ، الامر الذى أتاح قدرا من الحوار حول مسائل يجب أن تناقش بجدية على المستوى العربى الافريقى ، وجعل لقاء هذا العدد من المثقفين ذا طابع نقدى ملحوظ .

ومع أن منظمى الندوة ، عمدوا الى اختيار المشاركين اعتبارا لاشخاصهم اساسا ، الا أنهم راعوا أيضا تنوع الاهتمامات والتخصصات ، او بعض مواقع المسئولية « بالسلك الدبلوماسى العربى الافريقى » فكان الحضور لشخصيات من غرب افريقيا « السنغال - نيجيريا - النيجر - سيراليون ، ومن الشرق « كينيا - تنزانيا - زامبيا - أوغندا » ، ومن الشمال الافريقى « مصر - السودان - ليبيا » والمغرب « ، ومن الجنوب حضر ممثلو حركات تحرر ناميبيا وجنوب افريقيا « كما شارك ممثلو جبهة تحرير اريتريا » ، أما المشرق العربى ، فكان حضوره شاملا لشخصيات من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين . ومن أبناء الجزيرة العربية ، حضرت شخصيات من السعودية واليمن الشعبية والكويت وعمان . وإلى جانب ذلك ، كانت هناك بعض الباحثين والشخصيات الافروأمريكية والأوروبية .

لايسع المدعوالى ندوة « بالشارقة » عن « العلاقات العربية الافريقية » ، الا أن يتطرق الى ذهنه مباشرة ، أنه سيعاننى نقاشا حادا حول « الدولار البترولى » واتجاهات الاستثمارات العربية ، وحاجات الدول الافريقية الملحة ... الخ . لكن لبقاء المعدين للندوة من وزارة الخارجية باتحاد الامارات ومعهد الدراسات الافريقية الآسيوية السودانى ، واجهت هذا التوقع منذ البداية ، بجدول أعمال يتسم بشمول ملحوظ ، ويترك ابوابا أخرى مازالت فى حاجة الى البحث قبل الوصول لمسألة الدولار البترولى « هذه ، والتي لم يعبرها برنامج الندوة بالتأكيد .

ففيما بين الرابع عشر والثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٦ التقى بالشارقة حوالى خمسين من المتخصصين والاساتذة والدبلوماسيين والمستولين العرب والافارقة بقاعة البلدية بالشارقة « والتي أعلن اثناء الندوة تسميتها بقاعة افريقيا ، حول جدول أعمال حافل يضم الموضوعات التالية :

- ١ - حركة الوحدة العربية والافريقية . ٢ - حركة التحرر الوطنى فى افريقيا والعالم العربى .
- ٣ - سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى والافريقى . ٤ - الدراسات المتبادلة فى الجامعات العربية والافريقية . ٥ - التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه .

وقدم عدد من الباحثين أوراقا أساسية ، أحيث النقاش الى حد كبير حول جدول الأعمال ، حوالى ١٤

أولاً : حول حركة الوحدة العربية والأفريقية :

كان لابد للندوة ، وقد انتقلت منذ البداية من عالم إلى عالم الفكر ، أن تؤصل فهم كل من حركة الوحدة العربية والأفريقية بمنظور تاريخي ، لعل فهم « المشترك » و « الخاص » أن ييسر سبل الالتقاء الحديث . ولقد كان المؤلف في التناول التاريخي للعلاقات العربية الأفريقية ، أن يكون « التاريخ » العربي الأفريقي ، عبثاً على صانعي السياسة المحدثين ، بسبب ما ألقاه في طرقته الباحثون الغربيون من مقولات أصبحت في مكانة المسلمات . وكان لابد من جهد فكري جديد ، يجعل من « فهم التاريخ » أمكانية جديدة للالتقاء والتفاهم ، ويجعل « التجربة التاريخية » الحديثة لدى العرب والأفريقيين ، موضع تأمل جيد ، ليتمكن فهم آفاق المستقبل والمضى فيه .

لقد قاد الاستاذ جمال محمد أحمد « السودان » هذه المحاولة بشجاعة ، وراح يعيد قراءة التاريخ الوسيط والحديث بروية حضارية ، تتسم بالتأمل الرومانسي والغمق العلمي في نفس الوقت ، بل لقد واصل محاولته في عرض التجربة التاريخية المشتركة ، إلى حد جعلها أكثر إيجابية من الحاضر نفسه ، كما وضع المستقبل أزاءها موضع الحلم ، لا يحقه إلا « أعمال التفكير » وإقامة مؤسسات جديدة له .

وكانت تساؤلات جمال محمد أحمد - أكثر من إجاباته - تلوح على طول جلسات الندوة ، وكانت ورقته عن « حركة الوحدة الأفريقية والعربية » وعرضه لها ، بداية ساخنة ، رغم هدوئه الملحوظ ، بدليل ما أثارته من ملاحظات عميقة أخرى لا يدوهايدي ، « سيراليون » ، والدكتور عيسى الله العسوي « المغرب » ، والدكتور محمد الرميحي « الكويت » ، ويونا مالوال « السودان » ، وهم محاوروه الرئيسيون ، فضلاً عن إضافات للدكتور يوسف فضل « السودان » ، وجبريل نيانجي « السنغال » . يرى جمال محمد أحمد : أن العلاقات العربية الأفريقية قديمة وتاريخية ، ولكن العرب والأفريقيين لم يقوموا بتسجيلها ، بينما فعل ذلك الآخرون ، الأمر الذي يعرض - بداءة - ضرورة إعادة الكشف لهذه العلاقة ، خاصة أنها تواجه في التاريخ الحديث ، عوامل تعويق لا تخدمها ، مثل :

- قيامها عبر مؤسسات أنشأها الغربيون الذين لا يرون مصلحة في تقدمها .

- محاولة تدعيمها في ظروف دولية ، يتخلق فيها نظام جديد مخوف بالصعاب .

- الانطلاق من ثقافات أوربية مختلفة ، ورثت في مجملها أفكاراً خاصة عن العرب والأفريقيين لا تساعد على لقائهما .

- وراثتها أمريكا لأوربا ، وظروف سيادة « السلام » الأمريكي ، الذي لم يختلف عن « السلام البريطاني » السابق أزاء محاولات خلق « سلام أفريقي » أو « عربي » عبر منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية .

ورغم صعوبات هذا الحاضر ، فإن ميراث « التجارب التاريخية المشتركة » عند العرب والأفريقيين - التي رأى جمال محمد أحمد - يحفل بالإيجابيات .

- أن « الإسلام » كعامل توحيد في عصره ، لم يخلق العلاقة بين العرب والأفريقيين في القارة ، وإنما جاء ليعززها . لقد كان العرب في أفريقيا ومن حولها ، تجارا وبحارة ورحالة ، بل ومغامرين ، ارتبطت التجارة بالسلطة في شرق القارة ، وبالدين في غربها ، وكان عنصر التماسك عبر الإسلام ، مختلفاً تماماً عن محاولات الاندماج الأوربية في أفريقيا ، ذلك أن شعر « المولاتو » والمولنين الأفريقيين مثلاً ، يكشف عن الهم لا تحتمل من جميع الأطراف .

- أما التجربة التاريخية المشتركة الثانية ، فكانت في العصر الحديث ، فقد وجد الطرفان نفسيهما أسيرى النظام الأوربي للعلاقات ، وضحيتهن للمطامع الأوربية . خدع العرب بالوعود الأوربية بعد تخلصهم من الإترك ، ليجدوا إسرائيل قد زرعت في قلب العالم العربي لحماية المصالح الغربية . وبالمثل وجد الأفريقيون جنوب أفريقيا العنصرية ، بعد مشاركتهم أوربا في حربين متتاليتين ، وقد عرفت هذه الفترة ، تجارب متشابهة - عربية وأفريقية - في مواجهة هذا التحدي الغربي : فانتفاضات تيانستان وتنجانيا متشابهة بما شهدته مصر والشرق العربي ضد تركيا الفتاة ، الخ . وجيل الفداء في حركة الوحدة العربية ، مثل مجموعة « المورننج ستار » في غرب أفريقيا حول الوحدة الأفريقية .

- فإذا صرنا أكثر معاصرة ، فإننا نجد أن دور الصحافة في الحركتين ، ومعاناة أثر انحسار الأسوار التاريخية لزعماء مثل نوري السعيد وكنياتا ، وخيبة الأمل في الصفوة والطبقة المتوسطة الجديدة ، وظهور حركة رفض للبلوتوقراط الجدد بعد حلول السلام الأمريكي ، وبروز أدوار للجيش في الشرق الأوسط وأفريقيا أزاء مطلب التغيير الذي كان يتطلع إليه المثقفون ، فخاب أملهم في قوى التغيير الحقيقية ، كل ذلك يشكل أوجه تشابه واسعة ، إذا تم التعرف عليها بعناية ودراستها ، فإنها يمكن أن تنقلنا إلى أوجه الالتقاء أيضاً .

ولقد مثلت معظم الوحدة الأفريقية والجامعة العربية بعد الحرب الثانية ، محاولة لخلق « السلام الأفريقي » أو « العربي » ، فهل طردت محاولة الالتقاء والتعاون العربي الأفريقي خلالهما ، بقدر ما طرحه عليهما هذا التاريخ والتجارب التاريخية المشتركة ؟

يرى جمال محمد أحمد ، أن الأمر لم يكن كذلك ، بل ويكاد لا يرى ذلك ممكناً بوضعهم الراهن ، أن ظروف قيامهما ، وطبيعة ميثاقهما ، وحدود وظيفتهما الأمين العام لكليهما ، والنظام العام الذي تخدمانه ، لا يتيح للمنظمتين ، القياس بحدود يتأثر حتى الآن ، في تحقيق اللقاء بين العرب والأفريقيين ، ولذا يرى ضرورة إعادة النظر في ميثاق المنظمتين فوراً .

وأزاء كل ذلك ، فإنه يتساءل عما إذا كان البحث

وقال ان الوعي كان له الدور الاكبر قبل الاستقلال أما الدور السلبي للامبريالية في التجزئة فقد كان بعد الاستقلال . وهو يرى ان النظام الرأسمالي ، يسمى اضلالا الى خلق وحدات أكبر ، لتمثل أسواقا له ، فلماذا لم يكن لذلك اثره في العالم العربي وأفريقيا باتجاه الوحدة ؟ وفي هذا الضدد ، فيه لظروف خلق البنى الوطنية ، والنظام الذي تحكمها ، وما يقتضيه ذلك من اقامة أجهزة الدولة ، ودعم البناء الداخلي ، وتحقيق التقدم الاقتصادي في الاقليم ، بشروط حدوده الراهنة . الخ ، وتأثير كل ذلك على خلق العديد من التناقضات امام قضية الوحدة . وكانت قضية الاصلالة الثقافية التي تبث عنها حركة الوحدة الافريقية والعربية ، منفصلة عن مسألة أخرى في مجال التناقضات بينهما ، رأى ضرورة البحث حولها ومعالجتها .

ولعل هذه المخاوف من عمق « أسباب الفرتة » ، هي التي جعلت كل من كلوفيس مشهود ، وبوتا مالوال ، يستطردان في البحث مرة أخرى عن « المشترك » . رأى كلوفيس أن المواجهة الحتمية للحركتين مع النظام العنصرية ، عامل التقاء لا مفر منه ، كما أن النظام الدولي الحالي ، يجعل « الاكتفاء الذاتي » عند أي منهما غير قابل للتحقيق . أما مالوال ، فقد طرح وجهة النظر السودانية الشائعة عن « النموذج السوداني » للديالوج العربي الافريقي حضاريا وسياسيا ، وأن المهم الآن ، هو إعادة « البناء الاقتصادي » ، للتنسيق مع البناء الثقافي القائم بالفعل بين الحركتين .

والتقت ورقة الأستاذ الدكتور يوسف فضيل « السودان » عن « حركة الوحدة العربية الافريقية » في الاتجاه مع القول بأن مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية منذ بانديونج ، والمواقف المتبادلة من القضايا السياسية المختلفة للعرب والافريقيين ، قد دعمت علاقة « الحركتين » . التوأمين . بما انعكس مؤخرا في بيان الجزائر وداكار ، ثم الندوات والمؤتمرات المختلفة عن العلاقات العربية الافريقية ، رغم استمرار بعض التحفظات الافريقية على طبيعة توجهات بعض الدول العربية ، بالنسبة لنفوجيه مساعداتها على أساس من الاسلام او العروبة فقط .

وفي وسط البحث عن « المشترك » في القديم ، كما عند جمال محمد احمد ، او الحديث كما قال محاوروه ، تقدم الأستاذ جبريل نياني رئيس مؤسسة سنفور الثقافية ، بعرض الرؤيا السوفالدية التقليدية التي تقيم العلاقة على أساس الاسلام التاريخي . والتقاء معنى العروبة « بالانسانية المسلمة » ، مقابل الزنوجة والانسانية الزنجية . ومعنى ذلك أن ثمة « حقيقتين » حضاريتين متميزتين على الارض الافريقية ، لهما مساهماتهما الحضارية قبل أوربا ، عانتان التوسع الاوربي ، وتعملان على التحرر ، وتطرحان ضرورة الحوار بين « الشمال » والجنوب . وأزاء كل هذا التمايز المستقل « للعروبة » و « الزنوجة » ، فإنه يقترح اقامة تنظيم او منظمة عربية افريقية ، على أساس مؤتمر داكار العربي الافريقي الاخير ، لبحث تنظيم مجال التعليم والاقتصاد والسياسة .

يجري حاليا حول التعاون أم الوحدة ؟ ورغم أنه يرى أن « التعاون » نفسه يواجه صعاب ، فما بالك بالوحدة ؟ إلا أنه يفسح مكانا كبيرا وتحليله للحلم ، فلو لم تكن الولايات المتحدة الامريكية او اتحاد الجمهوريات السوفييتية احلاما ، لما رأيناها على الخريطة كذلك . ومن هذا المنطلق ، يرفض جمال محمد احمد منطق المقايضة في الحديث عن التعاون العربي الافريقي ، فلا مجال لذلك ازاء هذا التاريخ المشترك الحافل ، ولابد من دراسات لتاريخ العربي الافريقي . باعتباره تاريخا مشتركا ، وبالتالي اقامة العلاقات على أساس التاريخ الواحد ، ولابد ان يرى هذه الرؤية التاريخية ، أن يدعش حين يقرأ ميثاق الجامعة العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، فلا يرى كلمة واحدة عن أي منهما لدى الآخر ، ومع ذلك لا ينكر جمال محمد احمد ، في بحثه وحديثه ، إمكان الانتقال من التعاون الى الوحدة . لكن أيدها يدي الأستاذ بمعهد الدراسات الافريقية بسيراكيون ، يرى أن أمام الوحدة بين الحركتين صعاب لابد من تجاوزها .

فالعالم العربي موحد بما يتوافر له من لغة وثقافة ودين وتراث مشترك . . . وأفريقيا لا يتوفر لها كل ذلك . ولئن كان هايدى قد ذكر ذلك للتعبير عن الظروف المختلفة داخل الحركتين قبل طرح قضية الالتقاء بينهما ، فإن هذه المقولة قد طرحها عدد من المشاركين بعيدا عن المنصة ، باعتبارها نموذجا « لتفوق » الواقع العربي على الواقع الافريقي . مما يخلق ظروفا « غير موضوعية » للالتقاء . ذكرني كثير سما طرحه هؤلاء الاهدقاء ، بمخاوف جمال محمد احمد نفسه عن مخاطر الرؤية من خلال التراث الفكري العربي ذلك ان الاصطفاء لم يكونوا بعيدين عن الاشبارة الى مضمسارف التسلط من جانب واحد ، ويشيرون هنا الى تسلط « حضاري » ، لان جمال محمد احمد وضع المسألة في هذا الإطار أساسا . أما الذي يتذكر طبيعة الحوار في الخمسينات والستينات ، فلا يستطيع أن ينسى تلك الدعاوى التي أثبتت ضد حركة التحرر الوطني لعربية ، عندما بدأت تنفتح على حركة التحرر السوفالوني الافريقية في الخمسينات والستينات ، اذ كانت المخاوف العربية جادة في الكشف عن رؤياها المعادية لهذا الالتقاء .

ومن جهة أخرى ، اشار هايدى - بموضوعية - الى ما تعانيه الشعوب الافريقية داخليا ، من تنوع في التركيب الاجتماعي ، مما يصعب معه الحديث عن الوحدة الافريقية ، لكنه استخلص بذلك ، أهمية أن يساعد التعاون العربي الافريقي في المحاولات الجارية للبناء على المستوى الاجتماعي ، بقدر ما يتم على المستوى الاقتصادي .

ولقد انتقل الدكتور عبد الله العروى بالندوة الى آفاق جديدة ، لكن ضيق الوقت جعله يطرح الاسئلة أيضا ، ملوحا فقط بمفالم اجاباتها :

طرح الدكتور العروى دور الوعي بالوحدة من ناحية ، ودور الامبريالية المعادية لها من ناحية أخرى .

ومع خطورة مثل هذه الفكرة وآثارها العملية الملحوظة ، خاصة على مجموعة الشمال الأفريقي العربي ، إلا أن الورقة لم تكن كافية في ذاتها لاثارة الجدل حولها ، بسبب اختزال فكرتها ، وطموحها لتنظيم ما زال الواقع يرهص به ، وإن كان من منطلق مختلف عما يتصوره السنغوريون .

لذلك ظلت قضية « الوحدات الوطنية المستقلة » ، هي شاغل الحلقة الخاصة بهذا الموضوع ، خاصة مع تنبيه الدكتور محمد الرميحي « الكويت » ، إلى أهمية البحث عن العامل الذاتي في الانقسام ، بسبب اختلاف النظم الاجتماعية أصلا و « فوقية الاستقلال » الذي تحقق لهذه الوحدات سياسيا ، دون تحقيقه اقتصاديا . ومن هنا أصبح مطلب الاستقلال مقبولا من القوى الامبريالية ، ومجالا للتأثير فيه في نفس الوقت ، مما يوقع مثقفى العالم الثالث في خطأ أرجاع سلبيات الواقع كله إلى الامبريالية ، بينما يجب تأمل المحتوى الاجتماعي لواقعنا .

وقد أرجع جمال محمد احمد - في رده مشاكل « الاستقلالية » هذه ، إلى « الموارد » التي تناقلها المثقفون العرب والافريقيون عن السيادة « الوطنية » ، بسبب صلتهم الفكرية الراسخة بالثقافة الغربية أساسا ، بينما يقدم تاريخ العرب « افريقيا » مقولات مختلفة ، على المثقفين أن يتعرفوا عليها .

ولم يكن من السهل على ندوة محدودة الزمن كهذه ، أن تحسم هذا الخلاف بين الرؤية « المثالية » عند جمال محمد احمد ، التي تعطي الكثير لدور « الفهم » والنوروث في حركتي الوحدة العربية والافريقية ، وبين الرؤية الاجتماعية الاقتصادية التي دار حولها كثير من المحاورين له بالنسبة لقضايا التاريخ والواقع في العلاقات العربية الافريقية ، لكن موضوعات أخرى في الندوة ، اتاحت الكشف عن بعض الجوانب التي أثارت التساؤلات حولها الحلقة الاولى .

ثانيا : حركة التحرر الوطني في افريقيا والعالم العربي

شهدت الجلسة الخاصة بعلاقة حركة التحرر العربية والافريقية ، جانبا هاما من الجهد النقدي الذي قدمه بعض المثقفين وممثلي حركات التحرير الافريقية لجوانب مختلفة في هذه العلاقة . وكانت ثمة مناقشة جادة لدور الاستعمار الجديد ، والمضمون الاجتماعي لحركتي التحرر العربية والافريقية ، والمخاطر والسلبيات التي يتعرضان لها مؤخرا . وكانت الاوراق الاساسية لهشام الشراي « فلسطين » ، ونكوبي « جنوب افريقيا » ، وموشيبا نجى « ناميبيا » ، اسهامات جادة ومختصرة في هذا الصدد ، كما كان الحوار من حولها كاشفا للكثير ، بدءا من تناول وحدة حركة التحرر وأهمية تصنيف الاعداء والحلفاء ، وانتهاء بتضييق بعضهم من المفهوم العربي والافريقي عن « الامبريالية » . في ورقة الاستاذ هشام الشراي عن « حركة الوحدة العربية والافريقية » وعرضه لها ، كان ينبئ بالاتي :

- ان حركة التحرر ظاهرة حديثة ترتبط بالتحرر من الاستعمار ومن القهر الاجتماعي . وفي الحالتين ، فإن ثمة خبرة مشتركة بين العرب والافريقيين ، سواء في الفترة الزمنية للمعاناة ، أو في أنماط هذه المعاناة نفسها .

- نتيجة تنوع أنماط الاستعمار من اقليم لآخر في العالم العربي وافريقيا ، تنوعت « النظم المستقلة » منذ ذلك ، وبالتالي أصبحت خيرة « الانقسام السياسي » مشتركة . ومن الخطأ القول ان ثمة حركة تحرر عربية أو افريقية واحدة .

- يحاول الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، استعادة نفوذه السياسي والاقتصادي ، خاصة المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٣ ، وذلك يفرض الامر الواقع لاسرائيل ، ومحاولة اجبار الفلسطينيين على التخلي عن حقهم ، ومقاومة الوحدة الاقتصادية للعرب . وتواجه هذه المحاولات معارضة من جانب الشعوب العربية . وهي يفعل نفس الشيء في المنطقة الجنوبية لافريقيا ، مما يخلق تجربة نضالية مشتركة أيضا بين العرب والافريقيين .

- ان الصعوبات التي تواجهها قوى التحرر في افريقيا والعالم العربي لا بد ان تواجهها بشكل من العمل المشترك ، ولكن اشكالا أخرى للتعاون خارج التنوات الحكومية ، لا بد ان تكتشف ، وأن ينتظم الاتصال خلال التنوات وعبر الجامعات والفنانين والكتاب . الخ .

وقد دعم نكوبي ممثل حزب المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ، مقولات الاستاذ شراي بكشف أوجه التشابه بين مطالب حركة التحرير الفلسطينية والحركة في جنوب افريقيا ، وكذا الكشف عن الكيان العنصري لاسرائيل والجنوب الافريقي ، واهدافهما التوسعية في المنطقة حولهما ، وحذر من دور الحلف المقدس بين قوى الغرب وهذه النظم العنصرية ، مشيرا الى دور كيسنجر بين رابين وفورستر ، والذي في اطرافه يلتقى رابين وفورستر على نحو لقاء هتلر وموسيلاني ، ليهندا أمن العالم اليوم ، مع ملاحظة ما تقدمه الامبريالية العالمية لهما من دعم اقتصادي وعسكري . ومن هنا تأتي أهمية اللقاء العربي الافريقي لمواجهة هذه النظم .

ومع تأكيد موشيبا نجى ، ممثل حزب سوابو « ناميبيا » ، لأوجه التشابه المشار اليها بين النظم العنصرية وعلاقتها بالدوائر الرأسمالية الامبريالية ، فإنه نبه العرب الى أن النضال الافريقي في الجنوب ، قد فرض على سميث أن يذهب الى جنيف للتفاوض مع الوطنيين ، أملا أن يفرض النضال الفلسطيني على اسرائيل ، للتفاوض مع الفلسطينيين ، كما يتوقع أن يتفاوض فورستر مع حزب المؤتمر .

ومع التسليم بأن هذا الجو يفرض اتفاقا من التعاون بين العرب والافريقيين في قضايا التحرر ، فإنه يشير الى ما يعترض هذا التعاون من مظاهر سلبية مثل :

- تجارة بعض الدول البترولية مع جنوب افريقيا ، وهو ما لا بد ان يتوقف .

الثورة الفلسطينية ، تعتبر مدرسة للجماهير العربية والافريقية ، ولابد ان تدرس الجامعات في العالم العربي وافريقيا هذه الثورات لتجعل من تفهمها اساسا لتعاون تحرري وفعال .

ولقد فجر الاستاذ مايكل ادامز « انجلترا » بعض القضايا التي استفزت « شباب الندوة » الى حد كبير . فقد طالب اعضاء الندوة ، بتحديد فرنسا بعنوانه « بالاميرالية » ، وما يشكون منه ازاءها ، اذ لاحظ ان اعتبار بريطانيا وفرنسا مثالا دوليا امبريالية ، مسألة مثيرة للغموض ، وغير بناءة في الحوار ، واشار الى ان الدول الامبريالية ليس لديها دهاء وبصيرة ، كما يتصور مثقفو العالم الثالث ، او انها ذات استراتيجيات بعيدة المدى ، لقد كانت بريطانيا متهورة سنة ١٩٥٦ ، كما كانت كذلك في مسألة فلسطين من قبل ، فاي بصيرة استراتيجية في ذلك ، وكان أخطر ما ذكره ، انه رغم أهمية تعاون حركتي التحرير في الشرق الاوسط وافريقيا ، الا انه لا يمكنه في المجتمع الغربي الحديث ، تشبيه فلسطين بانجولا أو فيتنام مثلا ، واذ يجب الفصل بينهما بوضوح . ولقد كان أطرف رد على حديث ادامز عن الامبريالية ، ان وقف احد الدبلوماسيين من ابناء الامارات ، ليصفه بأنه محطة دعاية امبريالية متقلبة ، هذا مع العلم انه يشرف على مجلة « ميدل ايست انترناشونال » التي تتلقى مساعدات عربية .

سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربي وافريقيا :

لان هذا الموضوع يتسم بضخامة المساحة كما نرى من عنوانه ، فقد كانت العروض التي شملته ، هي نقاط معينة خدمت الفكرة من زاوية أو أخرى ، لكنها لم تستطع ان تحيط به في مجمله .

فالدكتور ابراهيم ابراهيم « فلسطين ، ركز على قضية فلسطين كنموذج ، للصراع الاستعماري في المنطقة ، وكيف استفادت منه الحركة الصهيونية ، وانتقلت بين دوائره ، بريطانيا وفرنسا تارة ثم الولايات المتحدة أخيرا ، وهي بذلك تشكل دور رجل البوليس لهذه القوة الاستعمارية أو تلك ، ولذا فان انتصار الثورة الفلسطينية ، هو بالضرورة هزيمة للقوى الامبريالية في الشرق الاوسط . . . ولقد بدأ الامر عند الدكتور ابراهيم ابراهيم أن انتصار الثورة الفلسطينية سيكون البلمس الشافي لمشاكل المنطقة مع القوى الامبريالية ، علما بان عرضه التاريخي الجيد نفسه لمناسبات هذه القوى الامبريالية يكشف عن البدائل العديدة لديها ، ويجعل اسرائيل والقضية الفلسطينية احد اوجه تحرك الامبريالية لاستغلال شعوب وثروات المنطقة .

لذلك انتقل عرض الاستاذ ارشي مفيجي « جنوب افريقيا » بالموضوع الى افاق ارحب ، حين بدأ بان المواجهة مع الامبريالية تجعل التحرر وطنيا وديمقراطيا في نفس الوقت وأن وضع استراتيجية على هذا الاساس سيؤدي الى نتائج مختلفة ، ويحارح امامها ابعادا أكثر عمقا . ان هذا المنطلق - في رأي مفيجي - يجعلنا نتساءل عن ادوار بعض دول المنطقة العربية او دول العالم

- عدم جدية مقاطعة شركات النفط التي تتعامل مع جنوب افريقيا ، او الدول التي تعيد تصدير النفط العربي اليها .

- تجارة فرنسا الواسعة في السلاح مع جنوب افريقيا ، في الوقت الذي تتظاهر فيه بالصدقة مع العرب ، وضرورة التزام العرب بقرارات كولومبو لحظر البترول عن فرنسا ، اذا لم توقف تسليحها لجنوب افريقيا .

وقد افادت الورقة التي قدمها الاستاذ نعيم قداح « سوريا » في تقديم مادة وفيرة لاثبات العلاقة الحيوية المتصاعدة بين النظام في جنوب افريقيا واسرائيل ، ولكنها لم تربط حجم هذه العلاقة بالمساعدات الهائلة التي يحصل عليها النظامان من الدول الكبرى ، التي أصبحت صديقة للعرب حاليا ، وبالتالي خدمت الورقة عرض مكتوب كمسلمة الآن على الصعيد الافريقي ، ولكنها لم تخدم في كشف التناقضات العربية الافريقية في مجال التحرر الوطني ، على نحو ما اشار موشيه ناجي .

وانطلاقا من الحقائق الاساسية في العروض السابقة ، اسهم المحاورون باضافاتهم التي قد يفيد البحث ، عرض الجوانب الجديدة التي كشفوا عنها ، في تناول حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية :

- فقد نبه الدكتور ابراهيم أبو لغد « فلسطين » الى وحدة قوانين التحرر الوطني ، وان هناك في النهاية ، حركة تحرر وطني عالمية ، ومن ثم يجب ان نتعرف على اعدائها « الامبرياليين الغربيين » ، وطبيعتهم « الاستراتيجية » ، كما يجب التعرف على حلفائها من الاشتراكيين ليتمكن ادارة استراتيجية تحرر وطني عربية افريقية واحدة .

- ونبه الدكتور غسان العطية ، الى مخاطر احتواء الدول المستقلة ، عربية او افريقية ، لحركات التحرر الوطني ، وفقا للمضمون الاجتماعي السائد في هذه الدول . ذلك ان هناك دولا تعادى الاستعمار ، واخرى تقف معه سواء في الساحة الافريقية او العربية .

- وذكر كاتب هذه السطور ، مخاطر اعتبار « العرب » او « الافريقيين » كتكتلة متجانسة ، فتحاسب دول ذات ادوار وطنية ، بما تفعله دول ذات علاقات وثيقة مع القوى الاستعمارية ، كما نبه الى تأثير التوجه الايديولوجي على موقف بعض الدول العربية او الافريقية من قضايا التحرر الوطني ، كما كشفت عنه أزمة أنجولا . ومن جهة أخرى ، فان معالجة قضايا تحرر وطني مثل اريتيريا بمنظور خاطيء على المستوى العربي ، يوقع الجانب الافريقي بدوره في خطأ تجاهل هذه القضية ، مما يحتاج لاعادة النظر فيها على الجانبين ، من أجل تفهم صحيح لقضية اريتيريا كقضية تحرر وطني .

- اما الدكتور عبد الرحمن أبو زيد ، فقد نبه المثقفين العرب والافريقيين ، الى المفهوم العريض لثورات التحرر الوطني المبكرة ، الشعبية منها والدينية ، وأن مثل

الدراسات المتبادلة في الجامعات العربية والأفريقية :

لم تقدم مادة وفيرة في هذا الموضوع ، لضسالة
امكانيات البحث فيه ، وحاجته الى عملية مسح شاملة ،
لكي يتوفر له عرض طيب . ولذا كانت المعرفة بما يجرى
في القاهرة والخرطوم حاكمية للحدود التي عرض بها
الموضوع ، وكانت الفائدة الاكبر عند عرضه مع وفرة
المتحدثين الذين تعلقهم هذه المسألة ، هو حصولنا على
عدد وافر من المقترحات التي لا يمكن تجاهلها عند بحث
الفهم المتبادل بين العرب والأفريقيين .

وقد كانت ورقة الدكتور يوسف فضل ، تعنى هذا المعنى
جيدا ، فقد عبرت عن ضالة مايتوفر من معلومات عن
الدراسات المتبادلة ، كما طرحت عددا من الاسباب لضسالة
الدراسات نفسها في الجامعات العربية والأفريقية ، ثم
قدمت عددا من المقترحات المفيدة . وكذا فعلت ورقة
الدكتور محمد مرسى احمدوتنيه الورقتان الى أن الاهتمام في
الجامعات العربية والأفريقية بدراسة قضايا العنرب
والأفريقيين مازال أكثر منه في منطقتنا او ان الجامعات
العربية والأفريقية تهتم بتخريج الكوادر الفنية او أنها
تشكو من امكانيات الدراسة للواقع مباشرة ومع ذلك فان
أكثر من جامعة بدأت تدخل حقل الدراسات العربية
الأفريقية ويقترح د . فضل ضرورة الاهتمام بدراسة لغات
المنطقتين بالتبادل . والعمل على انشاء معاهد بحوث
مشتركة بل والاشتراك في بحوث موحدة ، وتبادل طبع
المؤلفات السخ وهنا أشاد الدكتور
لولى « أوغندا » بدور اتحاد الجامعات الأفريقية في
تقديم المنح للدارسين في انحاء القارة مما ييسر اللقاء
بين الباحثين واتجاهات البحث . كما أشار أسو
بكر « النيجر » الى أن أفريقيا تتحدث العربية ، بأكثر
هما يتحدث العرب اللغات الأفريقية ومع ذلك فان هذا
يشكل مدخلا لنشر لغات القارة في مختلف اقاليمها .

وأشار الرميحي « الكويت » الى مشكلة استقبال
معلوماتنا عن طريق طرف ثالث ، وزعم
نياني « السنغال » أن أفريقيا تعرف عن العرب أكثر مما
يعرف العرب عن أفريقيا ، وأكد محمد عبيد
العزيز « كينيا » على أن التراث الحضارى للعرب في
أفريقيا يتيح فرصا أكثر للتعاون ، وأن كينيا بدأت تقرر
دراسة اللغة العربية ، ويجب أن يشجع العرب مثل هذه
الاتجاهات ، لدى بعض الدول الأفريقية . وطالبت
حانا « افروأمريكية » بأن تشمل أية خطة للتعريف
المتبادل بين العرب والأفريقيين ، قطاعا كبيرا من الأفرو
أمريكيين في الولايات المتحدة .

وأشار كاتب هذه السطور الى أن العرب يخطئون
أحيانا حين يصممون على الوصول الى قلب أفريقيا ، عن
طريق العربية وحدها ، مع صعوبة تحقيق ذلك ، بينما
يستطيعون ترجمة الاعمال العربية الحديثة الى الانجليزية
والفرنسية ، ليطرحوا ثقافتهم عاجلا على العقيل
الأفريقي ، كما ان الأفريقيين الذين كانوا يكتبون الهوسا
والسواحيلية الى وقت قريب معروف عربية ، يجب ألا

الثالث عامة في قضية التحرير . ولا يسعنا الا التساؤل
عن استجابة بعضها للقيام بذلك الدور الوسيط للامبريالية
ضمن استراتيجية خلق امبرياليين صغار Subimperialists

والا فبماذا نفسر هذا التسليح الواسع للسعودية وايران
وجنوب أفريقيا وعلى العرب والأفريقيين ان يتساءلوا عن
مغزى تسليح امريكا لهذه الدول بمليارات الدولارات ومن
ستهاجم هذه الدول بالضبط بهذه الاسلحة ، بينما اذا
درسنا موافقهم في قضايا أسعار المواد الخام ، ومعونات
الدول النامية ، فسوف نلاحظ العجز الواضح عن وضع
استراتيجية موحدة ، يقتضيها التحرر الحقيقي من قهر
الدول الامبريالية . وحذر مفيجي من نشوء عسلاقات
امبريالية بين الدول النامية نفسها في المنطقة العربية
وأفريقيا ، وفقا لمخطط استعماري .

ومن الواضح ان الدكتور ياسين العيوطى « مصر » قد
أعد بحثه الاكاديمى عن الاستراتيجية البحرية المشتركة
لأفريقيا والعرب متخذا نقلا انطلاقا آخرى فالبحار عنده
هى اضعف الحدود بين الكتلتين ، وغيرها جاء الاستعمار
والتسلط ، ويبدو انها تعود لتشكل دورا هائلا فى
الازمة اليوم ، ولذا تشير ورقته الى أهمية توحيد
المواقف العربية والأفريقية بالنسبة لتحديد المياه الإقليمية
وحمايتها ، واستعراض الجهود فى هذا الصدد ،
والمشكلات التي تعرض لها الحوار حول الموضوع ، كما
طالب بتوحيد خطط الدفاع وسياسات التسليح لدى العرب
والأفريقيين ، حيث تستغل الدول الكبرى تجارة
السلاح ، باعتبارها اليوم من أكبر مصادر التجارة
العالمية ، فقد رأى امكان تنسيق ذلك بين العرب
والأفريقيين بل ويمكن للعرب انشاء صناعة السلاح وبيعها
للدول الأفريقية .

وقد اشارت ورقة الدكتور العيوطى ، جلا واسنا فى
الندوة رغم خصوصية الموضوع ، لكن أهم مسألت
النظر ، هو الدفاع الذى قدمه الاستاذ طه
الدغيش « السعودية » عن سياستها فى التسليح ،
بحكم مشاركتها فى سياسة تصفية الاستعمار ، باعتبارها
أحدى دول العالم الثالث ، و متمسكة بجوهر العلاقات
العربية الأفريقية .

أما الدكتور غسان العطية « العراق » فقد تساءل عن
أهداف التحالف البحرى الذى يطلبه الدكتور العيوطى ،
وماذا عن التناقضات القائمة بين سياسات الدول العربية
والأفريقية تجاه الدول الكبرى ، بل وانه اذا كان يجعل
السوفييت والأمريكيين يلتقيان ، فانه لم يفسر طبيعة هذا
اللقاء ولا يجب أن تسوى بينهما بسهولة فى الوقت الذى
لنا مصالح وطنية يجب وضعها فى الاعتبار .

وينفس القدر كانت فكرة التسليح الواسع عند بعض
الدول العربية خاصة مصدر تساؤل ازاء عدم مشاركتها
فى استراتيجية مواجهة اسرائيل ، كما ان التعاون العربى
الأفريقى فى صناعة السلاح ، لم يلق ارتياحا كبيرا ، لأن
العرب سيكونون المستفيد دائما .

مدير أبحرف العربي للتنمية الاقتصادية ، والثاني هو الدكتور عبد الملك عودة «مصر» مدير صندوق المعونة الفنية لأفريقيا بالجامعة العربية ، وفي نفس الوقت ، كان ثمة حضور قوي للاستاذ زوامو المستشار الاقتصادي للرئيس نيريري ، والسفير شيبوي «زامبيا» صاحب كتاب «دولارات عربية لأفريقيا» المشهور . فإذا أضفنا إلى ذلك ، مجموعة المناقشات الجادة حول هذه العروض ، فإننا يمكن أن نتوقع حصيلة مفيدة من الأفكار ، مهما ورد على ذلك من ملاحظات .

وإن لا يستطيع هذا المقال ، الإحاطة بكل ذلك في السطور القليلة المتاحة ، ولذا تحتساج كمية المعلومات الطنية المتضمنة في الأوراق المكتوبة على وجه الخصوص ، إلى قراءة مباشرة - وقد تشر بعضها بالفعل - فإننا سنظل معنيين أساسا بالموقف التحليلي والنقدي الذي ساد الأوراق والمحاورات على السواء .

لقد اتخذ الدكتور العياري - في بحثه إذ لم يتيسر له الحضور شخصيا - موقفا دفاعيا منذ البداية ، رغم محاولة الانتقال السريع إلى موقع الهجوم ، ثم عرض الحقائق الموضوعية والآراء النقدية . لقد شرح مخم الأزمة الاقتصادية العالمية التي تفوق التأثير المدعي لأسعار البترول ، وصور الحجم الكبير للمساعدات العربية التي تصل إلى ٢٥ في المائة أحيانا من فائض أموال بعض الدول البترولية ، بما يفوق كثيرا حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، وشرح الدور الإيجابي لاقتصاديات البترول بالنسبة للعالم الثالث . ولما كان قد استطاع أن يحصر «حد الاستولية» عن العرب ، فقد فسر ضخامة حملة الهجوم ، بأنها نتاج محاولات الدول الغربية لتسريب استيائها هي من العرب إلى الدول النامية لمشاركتها الهجوم عليهم ، في محاولة للتفريق بين العرب «والعالم الرابع من الفقراء» . إن أزمة الدول النامية الحقيقية - عنده - هي المواد الغذائية التي تتحكم فيها الدول المتقدمة ، وتشكل أكبر جزء من واردات الدول الفقيرة ، وليست هي البترول الذي لايزيد في أكثر الحالات على ٢٥ في المائة من الواردات ، ليس معظمه من الدول العربية .

وحين ينتقل الدكتور العياري إلى عرض الحقائق الموضوعية ، تشعر حين تنتهي من بحثه الكبير ، أن العرب قد قاموا بتنفيذ مسبة كبيرة من التزاماتهم ، عن طريق المساعدات والمشروعات الجماعية أو الثنائية ، التي يرحم بعضها بعناية ، ويكفي أنها وقعت تسهيلات بترولية في صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٤ بما يساوي ٥ مليارات دولار ، وهو ما يعادل ٥٠ في المائة من جميع الاسهامات الدولية في هذا الصندوق ١ . كما يقدر مجمل ما دفعته من فوائضها عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بحوالي ٢٠ مليار دولار للعالم الثالث ، بما يشكل ٢٥ في المائة من مجمل الفوائض العربية ، لكن الدكتور العياري يقلقه البحث في أسباب الانتقادات ، وحين يرجع ذلك للأسباب العامة ، فإنه يذكر «سوء التفاهم وقلة الاعلام وافتقاد التنسيق الحكم بين العرب ، ونقص معرفتنا بما يتم بالفعل ، أو معرفتها عن طريق المنظمات الدولية» . لكن القارئ

يتجاهلوا التراث المشترك الذي خلقته هذه المرحلة ، وإن كان معظم إنتاجها ينتمي لعالم «الكتب الصفراء» في المنطقة العربية ، بما يحتاج لسرعة انفتاحهم على التراث الحديث .

ومن جهة أخرى ، يجب أن يأخذ الطرفان بجدية ، مشاركتهم في مشروعات مشتركة - مثل الموسوعة الإفريقية ، أو خطة جمعية العلوم السياسية الإفريقية للبحث والنشر ، أو مهرجانات الثقافة بمفهوم تقدمي وأوسع «ميثاق الجزائر ١٩٦٩» وليس بالمفاهيم الضيقة ، التي تعرض لها مهرجان لاجوس . ونبه الكاتب إلى ضرورة التفريق فيما يلاحظه من نداءات لإنشاء مراكز معلومات أو بحوث ، وبين إنشاء مراكز «اعلامية» لأن كلمة «الاعلام» في العالم الثالث ، مازالت تعني «موقفا تبريريا» لواقع يحتاج دائما إلى التغيير ، ويجب ألا يسود هذا المفهوم العلاقات العربية الإفريقية ، ولذا يجب العناية بمراكز البحوث والتوثيق والمعلومات ، ليتعرف الطرفان على أسس موضوعية حقيقية .

وكان الدكتور بطرس بطرس غالي قد اقترح من قبل في مجال ترسيخ التعاون الثقافي ، إبقاء شكل دائم للقاء بين الخبراء العرب والإفريقيين ، يتحدد له اجتماع سنوي في موضوع محدد يتغير سنويا ، ويجتمع حوله شخصيات رئيسية دائمة ، ثم شخصيات متخصصة تجتمع في موعد ثابت ، يلتف حوله المثقفون العرب والإفريقيون ، وتصدر وثائقه للنشر على أوسع نطاق بعد الاجتماع .

أما جون هانويك «انجلترا» فقد أشار إلى أهمية العناية بحركة الترجمة للكتب العربية والإفريقية ، وتأسيس مجلة مشتركة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، وتأليف الكتب للقارئ العادي في المنطقة العربية وإفريقيا ، ووضع أساس للتعاون بين اتحاد الجامعات العربية والإفريقية ، لوضع خطط مشتركة للبحوث وتعليم اللغات . الخ .

التعاون العربي الإفريقي ودور المنظمات الإقليمية فيه :

لم يكن ثمة مفر من «أحاديث الإرقام والبسوك والاستثمارات» بين النقد والدفاع في تسدوة عن «العلاقات العربية الإفريقية» ولقد ظن بعضهم أن الاتفاق الفكرية السابقة ، سوف تقلل من حجم هذه المسائل الاقتصادية ، ولكن لأننا في عالم تحكمه القوانين الاقتصادية في الأساس ، وصراعات الواقع الاقتصادي الذي يعيشه ، فقد قفزت هذه المسائل بقوة في قلب البدوة ، وساعد على ذلك عاملان :

١ - أننا في قلب عالم البترول الخليجي ، وقد يادر الأمير سلطان بن محمد القاسمي أمير الشارقة ، في خطاب الافتتاح ، بتفجير القضية ، حين ضمن خطابه ردا على بعض الإدعاءات ، بل وهجوما على بعضها الآخر ، ففتح النيران ميكرا .

٢ - أنه توفر للبدوة بحثان شاملان لأثنين من أهم المسئولين حاليا عن العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية ، أولهما الدكتور الشاذلي العياري «تونس

رأسمالي ، مطالباً بتنفيذ مشروعات الجامعة العربية بإشراف الجامعة مباشرة ، كما يربط التعاون الاقتصادي بالعلاقات السياسية الضرورية ، في مجال مساعدة حركات التحرير والتنسيق العسكري بين لجنة تحرير المستعمرات ومنظمة تحرير فلسطين . كذلك يتضمن البحث ، دراسة واسعة لوسائل التنسيق بين الأجهزة العربية المختلفة ، في ظل استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى .

لقد كان هذا الحشد من المعلومات والأفكار - في الورقتين - كافياً لإثارة الكثير من الحوار في الندوة ، وإبداء عدد كبير من الملاحظات من حولها .

وقد حاول شيبوي أن يكون مجاملاً عما قاله في كتابه ، فتحدث عن الاحتياجات الضرورية لأفريقيا ، والمصير المشترك بينها وبين العرب ، مشيراً إلى أن التعاون السياسي ، متقدم كثيراً عن التعاون الاقتصادي ، ولذا لا بد أن نركز على هذا الجانب الأخير ، مع مراعاة أنه لا عيب من « تبادل المصالح » ، بدلاً من الحديث عن « المفاوضة » ، كما أنه لا عيب من البحث عن « الريح » وأفريقيا توفر ذلك بالفعل ، لكن المطلوب الآن هو تنسيق التعاون في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وإمكانات تبادل المصادر الأساسية « البترول - المواد الخام » بأسعار معقولة ، ولا بد أن يتجه العرب للإنفاق في أفريقيا ، بدلاً من الانفاق الواسع في الشمال وأثقالين أن دول القارة ، توفر شروط استثمار معقولة أيضاً ، وليست ، كما تروج ضدها الدوائر المعادية - بما يخيف العرب .

ولم يستطع رومامو أن يخرج كثيراً عن هذا الإطار ، حين أكد على أهمية التعاون العربي الأفريقي ، كمسألة يحتمها النظام العالمي نفسه ، خاصة وأن أفريقيا تستطيع تقديم الأرض ، والعرب تقديم المال ، وأن الأيدي الفنية تتوفر في كثير من الدول ، وطالب بإمكان بحث التعاون في إطار مشروعات الانكساد .

ثم طرح بعض المقترحات التقليدية في مجال دعم التعاون العربي الأفريقي .

أما الأستاذ علي مزروعى « كينيا » ، فقد وضع كثيراً من المسائل الشائكة من خلال رؤيته الخاصة بشجاعة ، والتي صاغها بجهد « اسكولاني » الذي لا يلقي ترحيباً كبيراً من المدارس الجديدة في العلوم السياسية . ولقد شاء أن يحدد موقفه شخصياً من خلال سرد أشكال التعاون المطروحة ، أو الملاحظات الواردة عليها :

- فالعرب عنده في حاجة للأفريقيين سياسياً ، بينما يحتاج الأفريقيون إلى العرب اقتصادياً ، فالعرب يحتاجون للأصوات والتأييد الدبلوماسي ، والأفريقيون يحتاجون إلى الاستثمارات « نحن إذن أمام إطار براجماني بحث » ، ولا بد للعرب أن يراعوا الأولوية

سرعان ما يلمس خلال صفحات البحث ، عوامل أعمق من ذلك بكثير ، تؤدي إلى توجيهات أخرى عند التحليل الدقيق . « فاستغلال الدول الغربية لرأس المال العربي ، واقتقاد العنصر العربي فيما ينفذ من مشروعات ، وتقديم العون لمشاريع غير مدروسة ، واقتقاد العمل الإنمائي العربي إلى الهياكل المنظمة المنهكة ، وحاجة الشعوب العربية نفسها إلى التنمية » . كل ذلك يشكل نقاط بحث عميقة ، لا بد أنه - من موقعه - أكثر قدرة على إدراكها وتحليلها . لذلك كان حديثه عن متطلبات التعاون على أسس جديدة ، يلمس بعض هذه النقاط ، ويتجاوزها بسرعة أحياناً . لقد لمس أهمية تخليص هذا التعاون من « الظرفية والانتهازية وروح المفاوضة » ، وليس بسرعة وضع هذا التعاون ، في إطار النظام الاقتصادي العالمي ، ووجه النظر جيداً لمسألة « التعاون المثلث » أو مانسميه « بالطرف الثالث » التكنولوجي ، أي الدور الأوربي سلباً وإيجاباً في التعاون العربي الأفريقي . وكلها قضايا تحتاج إلى معالجات واسعة .

أما الدكتور عبد الملك عودة فقد خدم البحث في هذا الموضوع من زوايا أخرى ، فإلى جانب المادة الدقيقة عن دور منظمتي الجامعة العربية والوحدة الأفريقية في مجال التعاون بغامة ، وكذلك ما قوفر عن دور المنظمات الاقتصادية الأخرى من بنوك وصناديق جماعية وثنائية ، فقد كانت التساؤلات التي أثارها أهم بكثير من عالم المعلومات ، لقد تطلعتنا معه بشغف إلى من يجب عن هذه التساؤلات !

- إلى أي حد يرتبط الحوار العربي الأفريقي بالموقف العربي من إسرائيل وما يتعرض له من تطورات ؟

- هل ثمة تنسيق بين ما ينجز عن طريق الجامعة العربية ، والنشاطات الثنائية في ضوء خطة وقياسات معينة ؟

- هل الأجهزة الحالية صالحة ، تستطيع تجنب اغراض التلكن والتدخل .. الخ .

- لا تحتاج رحلة بناء الاستراتيجية الجديدة إلى تغيير الأدوات والوسائل ؟

والحق لقد كان الرجل منصفاً لنفسه كباحث ، وأكثر مما كان مديراً لأحد أجهزة التعاون ، ففي تلمسه لعالم الاستراتيجية الصحيحة ، نيه إلى خطورة أن يمثل العرب رأسمالية جديدة أو نوعاً من الاستعمار « ومن الملفت للنظر ، أن نرى علاج ذلك بالتعامل مع الحكومات القائمة على اختلاف نظمها .. وهو الخيار بمعظم النظم السائدة هذه وهو ينيه أيضاً إلى ضرورة العمل السياسي المتصل ، وليس الظرفي ، كما يلفت النظر إلى ضرورة انتقاء المشروعات ، أو تنفيذ بعضها على أساس إقليمي ، ومن خلال مجموعة من الهيئات العربية . وينفذ الدكتور عودة جوهر الطمسرف الشخصيات الأوربي ، إذ تتحرك أوربا في حدود مصالحها فقط لنظام

ومن ذلك مثلا :

- موقف التعاون العربي الافريقي بعد التطورات الجارية في الشرق الاوسط وجنوبي افريقيا ، وتردد بعض القيادات الافريقية في موقفها السياسي من اسرائيل والصهيونية ، أو بعض الدول العربية البترولية ، بشأن وقف وصول البترول للنظم العنصرية بجنوب القارة ، مما يستدعي تحليل الموقف وتحديده ، وهو بالضرورة العملية ، موقف الحد الأدنى ازاء تنوع النظم وتوجيهاتها السياسية والاجتماعية .

- هذا التنوع الهائل في الهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال العلاقات العربية الافريقية ، لابد ان يوضع تفصيلا موضع التحليل والنقد ، قبل ان يذهب بمبادئ هذا التعاون ، على نحو ما يحدث في كثير من هيئات الأمم المتحدة .

- تحليل مواقف الدول العربية والافريقية في التجمعات الدولية التي تبحث مشاكل العالم الثالث ، أو معالم النظام العالمي الجديد ، وإلى أي حد تنسق هذه المواقف مع روح التعاون العربي الافريقي المقترح ، خاصة وأنه يرصد في هذا الصدد ، عديد من التناقضات التي تحكمها المصالح الضيقة ، أو التحكيمات الخارجية .

- ازاء الحاج بعض الدول على أن تحكم « تعاونها » اعتبارات معينة ، فانه كان لابد ان يتمزج من البحث حول هذه الاعتبارات من جانب « المثقفين » ، دون حرج ، للكشف عن التجاوزات غير المقبولة من جهة ، أو التأكيد على شروط الحد الأدنى من جهة أخرى . وقد أشير الى استحالة تجاوز الاعتبارات الدينية والايديولوجية مثلا ، ولكن الى أي حد ؟

- كان لابد لتجمع مثل هذا ، أن يفحص القضايا التي أثيرت عن موانع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تجاه بعضهما بعضا ، كما لابد أن « يقرأ » بتحليل وتفصيل ، اعلان المبادئ وبرنامجه العمل « الذي سيبحثه ويقره اجتماع القمة العربية الافريقي المقرر عقده بعد الندوة » . ولاشك ان قراءة « وثيقة واعية له » ، تختلف عن قراءة « حكومية » للاعلان ، حتى يعرف الرأي العام - أيضا - أبعاد التحفظات الافريقية مثلا ، التي قرأوا عنها دون تحليل .

- وإن طرحت مخاوف انزلاق التعاون العربي الافريقي في مزالق النظام الرأسمالي العالمي ، أو الصيغ الاستعمارية التقليدية ، فقد كان مهما - وما زال - طرح ابعاد المشروع التنموي العربي التي تجنبه هذه المزالق ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الجماعية ، إذ يصعب وضع هذا المعيار ، وليس علميا أن نتوقع وضعه بالنسبة للمشروعات الثنائية .

ولعل الندوة القادمة التي مهدت لها هذه الندوة - نداء وابعاء - أن تشهد ميلا أكثر الى التحديد والتخصيص ، وأن تفسح مكانا أكبر للكتاب والفنانين العرب

الاقتصادية أيضا ، الى جانب الاولوية السياسية التي يولونها العناية الكبيرة .

- لا معنى للتفريق بين دول تساعد على أساس العداء للاستعمار ، ودول لا تفعل ذلك ، كما أنه يمكن المساعدة على أساس الدين ، إذا كان ذلك مفيدا لدعم التعاون .

- ليس مع مدرسة مهاجمة الاستثمار في الشمال ، كما تفعل ايران في ألمانيا ، أو تفعل السعودية في بريطانيا ، لأن ذلك يشكل « تغلغلا مضادا » من جانب الدول المستثمرة لصالح العرب ، من خلال امكانية الضغط على الدول الأوروبية بهذه الاستثمارات .

- أهمية اقامة العلاقات مع الافريقيين في الدياسيورا ، وكذلك العرب الامريكيين ، لموازنة نشاط اليهود ، إذ يجب الاستفادة من وجود ٣٠ مليون افرو امريكي يعيشون في وسط عالم التكنولوجيا .

ولقد كانت كلمة الدكتور منصور خالد « الوزير السوداني » مؤيدة لمزروعي في تفسير أهمية الاستثمار العربي في أوروبا ، كنظرة سياسية تستهدف مساعدة أوروبا للخروج من اسار الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت ، فإن افريقيا تحتاج الى مشروع مارشال ، لمساعدتها في النمو ، وليس فقط توفير القروض . كما نبه الدكتور منصور خالد ، الى تخلف الاجهزة التنفيذية العربية عن السياسات التي يطمح اليها العرب .

وقد كانت مسألة الاستثمار العربي في أوروبا ، موضع جدل واسع ، فقد اعتبره جـ « افروأمريكي » وآخرون ، دعما للإمبريالية الأوروبية ، كما ربط آخرون بينه ودخول أوروبا كطرف ثالث في افريقيا .

وكان حديث بعضهم ، وخاصة من الافروأمريكيين باتجاهاتهم المختلفة في الندوة عن ضرورة وضع الافروأمريكيين بعناية في خريطة التعاون العربي الافريقي ، ملفتا لعامل جديد يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وأن كان سيثير في المنطقة بالتأكيد ، بعض ما يثار عن حجم « المسألة اليهودية » في أمريكا بالنسبة لحقيقة موقفها .

قبل الخاتمة :

لا يمكن أن يتسع صدر هذه الصفحات ، لكل ما لم تكفه بضعة أيام في الشارقة ، حيث اتحم المشاركون بالعدد الكبير من الموضوعات ، في الوقت الذي ضغط وقت الندوة بشكل ملحوظ . وقد يكون منظمو الندوة ، قد استشعروا أهمية طرح معظم هذه الموضوعات على المثقف العربي والافريقي ، ولكن في الندوات العربية عامة ، يحرم الرأي العام الافريقي والعربي على السواء ، من التوغل الضروري في كثير من القضايا التي طرحتها الندوة . وثمة مسائل بالغة الأهمية ، كان لابد أن يناقشها هؤلاء المثقفون بنظرة نقدية متحررة - بقدر ما يحتاج لهم - ومعظمهم لم يكن في حالة تمثيل رسمي .

والأفارقة - حيث أصبحت غلبة الأساتذة والمتخصصين الحرفيين - تقف بمثل هذه الندوات عند حدود لا تتجاوزها ، إلى أفاق المخامرات الفكرية التي تتطلبها هذه المرحلة .

وليس ببعيد أن تعرض مثل هذه الندوة ، على تمثيل مختلف التيارات الفكرية ذات الاساس ، في التجمعات الثقافية العامة والمتخصصة بالوطن العربي وأفريقيا .

ولقد أحس أعضاء الندوة ببعض هذه الحاجات ، وهم يصيغون البيان الختامي الذي حمل اسم « اعلان الشارقة ١٩٧٦ » متضمنا عددا من المبادئ العامة والتوصيات . كما حرص المنتدون على تأكيد الصلة الوثيقة بين التحرر السياسي والاجتماعي ومساعدة

حركات التحرير في فلسطين وزمبابوي وجنوبي افريقيا . كذلك حرصوا على تأكيد صلة التعاون العربي الافريقي ، بدفع محاولات وضع نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم على اساس لقاء القمة العربي الافريقي . « وقد أن للمثقفين العرب والأفارقة ، أن ينادوا أيضا باللقاءات الشعبية المشتركة على أوسع نطاق » .

أما التوصيات ، فقد اتجهت للمطالبة بسلاحيات الدوري في إطار ندوة الشارقة سنويا ، تأكيدا للاتجاه لبحث موضوعات متخصصة . « كنا أوصت بإنشاء مركز افريقي عربي للتوثيق ولجمع البيانات والمعلومات ، يكون مقره الشارقة . وقد كانت تحية رقيقة للندوة ، أن سميت قاعة الاجتماع بقاعة افريقيا ، وأن أعلنت الموافقة على إنشاء هذا المركز بالتعاون مع معهد الدراسات الافريقية والاسيوية بجامعة الخرطوم أثناء وجود المنتدين » .

[٢] الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام

مونتون بفرنسا (١٠ - ١٥ يناير ١٩٧٧)

د. بطرس بطرس غالي

عنها السفير روبرتو جوير ، السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة ، كما تحدث عنها السفير الفرنسي فرانسيس لاكوست ، وكان لكل منهما دور عملي في محاولات تسوية هذه الحرب الاهلية . وتحدث عن الحرب الاهلية في لبنان السفير الفرنسي بيير ميليه ، الذي كان معتمدا لدى حكومة بيروت . أما الحرب الاهلية في الكونغو ، رغم مضى زمن طويل عليها ، فاتها كانت موضوع المناقشات لها من قيمة أكاديمية . كذلك دارت مناقشة عن الحرب الاهلية في إيرتريا ، حيث وضع أحد الثوار الإريتريين موقف حركة التحرير الإيرترية .

وقد أعقبت المناقشات العلمية عن هذه الحروب محاولة لتأصيل أبعاد الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولي ، ومن أبرز المتحدثين الجنرال الفرنسي ريبو دي بوسوري ، وسفير النرويج لدى باريس ، والرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة السفير ادوان هامبرو ، والاستاذ الكندي ادوان ماكوين .

وانقسمت الندوة بأصالة المناقشات وتنوع الأراء واختلاف الاقتراحات العلمية والخلفية لمواجهة الحروب الاهلية ، وكما جاء في أحد التعليقات الختامية التي

انعقدت الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام في مدينة مونتون في فرنسا فيما بين ١٠ و ١٥ يناير ١٩٧٧ ، وكان الموضوع الرئيسي للندوة الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولي ، وقد اشترك أكثر من ستين باحثا في هذه الندوة ينتمون إلى ٢٤ دولة مختلفة ، منهم نحو عشرين ديبلوماسيا ، ونحو عشرة من كبار الموظفين الدوليين ، ومجموعة من العسكريين والصحفيين والجامعيين .

وبعد تقديم عام عن طبيعة الحروب الاهلية انتقلت الندوة إلى مناقشة ست حروب اهلية ، الحرب الاهلية في أيرلندا ، وكان من أبرز المتحدثين فيها السيد جازيت فينر جيرالد ، وزير خارجية جمهورية أيرلندا ، ثم الحرب الاهلية في قبرص ، وكان من أهم المتحدثين السيد ليون المديز العام للشئون السياسية في الأمم المتحدة التي عاصر بعض جوانب الأزمات المتتالية التي وقعت في جزيرة قبرص ، كما تحدث في هذا الموضوع سعادة السفير حاميت باتو ، السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية .

أما الحرب الاهلية التي دارت في بنجالاديش فقد تحدث

اشتركت في الندوة ، وهذا التفاعل بين هذه الخبرات المختلفة هو أحد الاهداف المقصودة لمثل هذه الندوات العلمية الدولية .

ولا شك أن من عيوب أمثال هذه الندوات أن المناقشات والمجادلات التي تجري فيها تقسم بالسرية التامة ، وغير قابلة للنشر ، حتى يستطيع المسئولون الذين يشتركون في مثل هذه الندوات أن يتكلموا بصراحة دون أى تقييد يرجع إلى صفاتهم الرسمية . وبهذا المعنى تقتصر الفائدة من هذه الندوات على المشتركين فيها فقط .

وردت على لسان أحد الاساتذة البلجيكيين المشتركين : « إن الندوة قد اتسمت بعدة موجهات : مواجهة بين علماء القانون وعلماء علم الاجتماع ، مواجهة بين الاساتذة الأكاديميين والديبلوماسيين العاملين ، مواجهة بين انصار التسامح وانصار التعصب ، مواجهة بين أصحاب الحلول العاجلة وأصحاب الحلول الاجلنة ، مواجهة بين انصار السلام الدائم وانصار الهدنة المؤقتة ، مواجهة بين انصار العدالة والانصاف وانصار السلام على حساب العدالة والانصاف . »

وترجع هذه الموجهات إلى اختلاف الخبرات التي

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم في البحر المتوسط

اثينا (٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٧٧)

نبذة الاصفهاني

الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين من مختلف دول البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في اثينا تبناه معهد باثيون للعلوم السياسية ، اليوناني . وهو الذي سنتناوله اليوم .

فقد قسم المؤتمر إلى ثلاثة اجزاء ، وفقا لنوع الدراسات التي سيجري عليها النقاش .

الجزء الاول : اختص بالعلاقات الاجمالية والشرق الأوسط ، والدراسات التالية تعد أهم ما توفرت خلال المؤتمر :

١ - الالتجاء السياسي للقوى العسكرية في البحر المتوسط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لباري م . بلوتشمان وستيفن س - كايلان . وبعد أن استعرض الكاتبان كافة مظاهر القوى العسكرية التابعة للدولتين العظميين في منطقة البحر المتوسط ومراكز التأزم في الدول المطلة على هذا البحر ، يصلان إلى النتيجة التالية ، وهي أن هذا الوجود العسكري ، قد بدأ يتسم بشيء من الاستقرار في المنطقة . وهو يقوم حالياً بوظيفة رادعة ، ولكن لا يستبعد أن يتدخل نتيجة لتطور الصراعات القائمة في البحر المتوسط ، وخاصة منها الصراع العربي الاسرائيلي ، والنزاع التركي اليوناني .

٢ - السياسة الامريكية والصراع العربي الاسرائيلي ، لجون س . كامبيل . وبعد محاولة لتحديد مكان

أدى بروز البحر المتوسط على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة ، إلى نشاط كبير على الصعيد الأكاديمي ، يتوافق مع الاتجاه الذي بدأ يسود دول البحر المتوسط بشأن اكتساب المنطقة كياناً مستقلاً له ثقل على الساحة الدولية ، يتفق مع تاريخيته وجغرافيته واسهامه الحضاري .

وللجهود التي بذلها معهد الشئون الدولية الايطالي في هذا المجال ، قيمتها العلمية ، فقد أعاد هذا المعهد - بمثابة مشكورة - مشروعاً ضخماً لعدة بحوث واتصالات ولقاءات ، تستهدف أساساً التعرف على كافة عوامل التأزم والاستقرار في منطقة البحر المتوسط . وقد تم اختيار أهم الموضوعات التي تنسألها المشروع الايطالي ، من خلال لقاءات لجنة علمية وندوات ، ضمت الباحثين من مختلف اجزاء المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية .

ويشتمل مشروع البحر المتوسط الذي وضعه المعهد الايطالي للشئون الدولية بروما ثلاثة اجزاء : الاول يختص بعوامل التأزم في منطقة المتوسط . وقد عقد له مؤتمراً في روما (٢٤-٢٦ ابريل ١٩٧٥) تناول خلاله تطور ميزان القوى والمشاكل المتعلقة بالادارة ، والثاني يتناول احتمالات التكامل والتعاون بين دول منطقة البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في ميلانو (٦-٨ مارس ١٩٧٦) . أما الثالث والاخير ، فيشمل مناقشة باقي

الصراع ضمن السياسة والاستراتيجية التي تحاول الولايات المتحدة تطبيقها على منطقة البحر المتوسط ، والتي تتلخص في الاتجاه الى منع (أو الحد من) التوسع من النفوذ السوفييتي على نحو يشكل خطرا على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، والحفاظ على (أو استعادة) مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي ، وكذلك الحفاظ على استقلال اسرائيل وامنها . واخيرا التوسط الى تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي . وبعد أن استعرض الكاتب التحرك الأمريكي في عهد كيسنجر ، يصل الى هذه النتيجة وهي أن على حكومة كارتر أن توفق بين تحركها وتوالي التطورات على منطقة الشرق الأوسط ، وأنه إذا فشلت في التوصل الى تسوية ، فإن مواقف هذا الفشل ستكون وخيمة على المصالح الأمريكية وعلى مركزها العالمي .

٢ - الحرب الأهلية في لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية ، للدكتور وليد قزيجة . وهي الجزء الثاني من دراسة أوسع ، تختص بالتأثير السياسي والايديولوجي لحركة المقاومة الفلسطينية على العالم العربي منذ ١٩٦٧ ، ويقدم الكاتب فيها صورة كاملة من وجهة نظره ، عن تطور الأزمة اللبنانية ، فيصل الى هذه النتيجة ، أن الحرب الأهلية اللبنانية والصراع العربي الاسرائيلي ، قد هيئة المناخ لاقامة نظام سياسي جديد في لبنان ، أكثر اعتمادا على عناصر شابة من الزعماء المسلمين والمسيحيين ، كما أن المقاومة الفلسطينية قد انتكست في الحرب الأهلية اللبنانية وخاصة فيما يتعلق بوجودها العسكري وأن كان هذا لا يعني نهائية المقاومة التي سبق أن أصيبت بفخسات في ١٩٧٠ بأردن ، ومع ذلك نجحت في أن تبرز من جديد . كل هذا يعني أن الطريق الى جنيف طويل وصعب .

أما الجزء الثاني ، فقد اختص بالعلاقات بين دول الجنوب الأوروبي ، وقدمت دراسات كان أهمها :

١ - التغيرات في نظام الحكم في إسبانيا والبرتغال لاولد هوتنجر ، يقارن فيها بين الدولتين في الوسائل المتبعة لاهدات تغيير في نظام حكمهما . فيجد أن البرتغال قد حققت ذلك من خلال حركة انقلاب عسكري . أما الأحزاب السياسية ، فكان دورها يقتصر على تنشيط مجموعات مختلفة من الضباط . أما في إسبانيا ، فإن التغيير قد حدث على الصعيد المدني ، بينما كانت المجموعات العسكرية تقتصر دورها على التلويح بضرورة احترام قواعد النظام القديم . ولكن مع ذلك ، يرى الكاتب أن التغيير السياسي في مدريد ، قد وصل الى مرحلة لابد معها من اجراء انتخابات عامة في المستقبل قريب ، والا فإن الجيش قد يتحرك ليتولى القيام بدور سياسي .

٢ - الوضع السياسي في ايطاليا بين المتوقع وغير المتوقع ، لبيير هاسنيس . ويرى الكاتب ان السياسات الايطالية ، قد التزمت بالحلول الوسط لمدة طويلة . وهي منهج لم يعد له نفع في نظره ، فلا بد ان يأتي الوقت الذي ستضطر فيه الأحزاب الشيوعية الايطالية ، الى تأكيد الاولوية لغرب أوروبا على العلاقات التي تربط بينها وبين الاتحاد السوفييتي والعالم الثالث . كما أنه على

الاشتراكيين ان يكفوا عن الدور المزدوج الذي يقومون به ، وعلى اليسار ، أن يكفوا عن محاولتهم حث النقابات على التمسك ، بحقوقها ، وعلى اليمين أن يقوم بتشجيع الديمقراطيين المسيحيين على الامل في العودة الى الوسط اليسار . وكذلك على الديمقراطيين المسيحيين ، أن يعطوا الاولوية لمكافحة التضخم على الميزة السياسية في الالتجاء الى الشيوعية دون اتاحة الفرصة لهم لاضفاء شرعية على هذا التعاون . واخيرا على كل من الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة ، أن تعطى الاولوية للمصلحة السياسية في الحفاظ على المجتمع الايطالي واقتصاده ، وعلى الأقل أن توليه نفس الاهتمام الذي توجبه لاحتياطتها الاستراتيجية ومعارضتها الايديولوجية . وفي النهاية ، يحذر الكاتب من الأبقاء على ما يسميه سياسة « الحل الوسط الزاحف » إذ يرى أنه سيؤدي اما الى حل وسط تاريخي على الصعيد الأوروبي أو الغربي ، وأما أنه ستحل محله عزلة وانهايار لايطاليا في المستقبل .

٣ - العلاقات بين دول البلقان والاستقرار في شرق المتوسط لادور شتينباك . ويرى الكاتب ان الاستقرار والامن في البحر المتوسط يهددهما الصراع العربي الاسرائيلي وأزمة قبرص ، وبالتالي يرى ضرورة دعم التعاون الاقليمي بين الدول المعنية بالمنطقة كعامل هام للاستقرار في شرق البحر المتوسط .

واخيرا اختص الجزء الثالث بالعوامل الداخلية والخارجية التي تقوم بدور ما في منطقة البحر المتوسط ، وسواء كانت هذه العوامل تساعد على الاستقرار ، أو تشيخ التآزم في المنطقة ، وبصفة خاصة علاقات دول جنوب أوروبا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية . وأهم الدراسات في هذا المجال ، كانت الاتية :

١ - « بعض الافكار عن امكانيات التصنيع في البحر المتوسط » ، وهي لروبيرتو ليبوني . وفيها يستعرض الكاتب الاسس السياسية التي يمكن ان تؤدي الى تعاون بين دول البحر المتوسط على نحو يسفر عنه تقسيم دولي للعمل . فيرى أن الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي والتعاون في منطقة الشرق الأوسط ، لن يبق كل منها مقصورا على المعونات المالية التي توزع فيما بين الدول العربية ، التي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمارات في هذه المنطقة ، بل سيمتد في المستقبل الى المشروعات التي تؤدي الى تكوين رأس المال ، الى تصنيع الدول المعنية ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ الكاتب ان هناك عوامل تحت الدول المنتجة على الاستثمار في الدول الصناعية ، إذ ترى الاولى من خلال ذلك ، وسيلة لممارسة نوع من الاشراف على التكنولوجيات الحديثة التي تتطلع اليها ، وكذا فتح الاسواق الصناعية لمنتجاتها في المستقبل على المدى الطويل .

٢ - « سياسة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ازاء دول جنوب القارة » وهي لجان سيوتيسي وتعد وجهة نظر يونانية ازاء التحفظات التي أبدتها الجماعة الأوروبية حيال الطلب الذي تقدمت به اليونان للانضمام اليها . ويقوم الكاتب موقف الجماعة الأوروبية ، فيراه نابعا عما يسميه بالسياسة الشاملة التي وضعتها منذ البدايه . والتي ترفض عضوية الدول التي كانت تحكمها نظم

٣ - « النظم التجارية التفضيلية والتنمية الاقتصادية مع الدول الأخرى ، فيلاحظ مثلاً أن اتفاقية الاقتصادية » (ج . ن . بانوبولوس) وتعرض هذه الدراسة للاتفاقيات التي عقدتها الجماعة الاقتصادية للمشاركة بين دولة نصف صناعية والجماعة ، تؤدي إلى انعكاسات على صعيد المبادلات التجارية وهي تختلف عند الدولة المعنية عما هي بالنسبة للجماعة ، ويطلب الكاتب أيضاً من الجماعة ، إعادة النظر في سياستها على نحو يضمن المعونة المناسبة للدول الأقل تصنيفاً في القارة الأوروبية . ■

دكتاتورية ، وكان هذا وضع اليونان في ذلك الوقت . ولكن بما أن الأمور قد تطورت ، فإن الكاتب لا يجد مسرراً لتحفظ دول الجماعة أزاء عضوية اليونان ، وهو يطلب إعادة النظر في هذه السياسة الشاملة ، بالاعتراض . بالوضع الجديد الذي أصبحت عليه اليونان ، ثم يميز الكاتب أيضاً بين وضع اليونان التي تتفاوض حالياً للدخول في الجماعة الأوروبية ، وبين الدول الأوروبية التي لم تتقدم بعد بطلب العضوية فيها ، ليؤكد في النهاية ما كتبه صحيفة بريطانية ، من أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليست نادياً مغلقاً على أعضائه ، بل يجب أن يفتح أبوابه أمام عضويات جديدة .

[٤] مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول

القاهرة (٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

أحمد يوسف القرعي

القاعة الرئيسية لمبنى الاتحاد الاشتراكي العربي بالقاهرة بحضور وفود جميع الدول العربية والأفريقية ماعدا وفد مالوي الذي أعذر وافتتحت الجلسة الأولى برئاسة كل من وزير خارجية تونس بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر العربية ووزير خارجية توجو « بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر الافريقية » وبحضور السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية والقى كلمة الافتتاح اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري « بوصفه وزير الدولة المضيفة » ثم القى وزير خارجية توجو كلمة المجموعة الافريقية وتلاه وزير خارجية تونس بكلمة المجموعة العربية .

وعاد المؤتمر الوزاري إلى الانعقاد في جلسة مغلقة نظر خلالها عدة موضوعات اجرائية منها جدول الأعمال وقد أقره المؤتمر على النحو التالي « ١ » انتخاب هيئة المكتب « ٢ » تنظيم أعمال المؤتمر « ٣ » بحث تقرير لجنة الأربعة والعشرين « العربية الافريقية » بشأن التعاون الافريقي العربي « ٤ » مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة الافريقي العربي الأول « ٥ » ما يستجد من أعمال

وبعد أن تنازلت مصر « باعتبارها الدولة المضيفة عن الرئاسة لرئيس المجموعة العربية » تقرر أن تكون

شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول فيها بين ٩،٧ مارس الماضي بعد مشاورات واتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، استمرت نحو ٣٠ شهراً أي منذ توجيه الدعوة لعقد هذا المؤتمر . من قبل مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط في أكتوبر ١٩٧٤ . ولقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماعات المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي في دورته الثانية فيما بين ٦٣ مارس .

ولاشك أن مجرد انعقاد المؤتمر في مواعده يعد نجاحاً أولياً في حد ذاته ، ومما أكد هذا النجاح تخطى المؤتمر للتحديات المتعددة والمتنوعة التي واجهته قبل وخلال انعقاده ، هذا فضلاً عن صدور وثائق المؤتمر التي تضمنت أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد المجموعة الإفريقية العربية أو الأفرو عربية أما ردود فعل المؤتمر وانعكاساته على المستوى الدولي فلا يتسع المجال هنا لرصدها وتحليلها ومن الأهمية في هذا التقرير العاجل الاكتفاء بعرض وقائع المؤتمر والتعرف على وثائقه الأساسية .

وقائع الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري

الأفريقي العربي ٣٠ - ٦ مارس ١٩٧٧ .

بدأ مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والأفريقية في دورته الثانية أعماله بجلسة علنية مساء ٣ مارس في

الرئاسة بالتناوب بين كل من رئيسي المجموعتين الأفريقيتين والعربية، وانتخاب مقرر مقررًا، وبشأن تنظيم أعمال المؤتمر تم الاتفاق على تنظيم جلسات عمل المؤتمر بعقد جلسة صياغية « ١٠-١ ظهرًا » وأخرى حسابية « ٤-٧ مساءً »، وتشكيل لجنة صياغة من أعضاء لجنة الـ ٢٤، على أن يقوم ممثل السنغال بعمل مقرر لجنة الصياغة.

واستأنف المؤتمر الوزاري أعماله بعقد اجتماعه الثالث مساءً ٤ مارس برئاسة ممثل تونس ونظر البند الخاص بتقرير لجنة الـ ٢٤، والتقرير يضم وثيقتين أساسيتين هما مشروع الإعلان السياسي، وتنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي المشترك، وعلاوة على هاتين الوثيقتين أحالت لجنة الـ ٢٤ وثيقة بعنوان « المهمة العاجلة لتطبيق برنامج التعاون العربي الأفريقي » التي مؤتمر وزراء الخارجية، كانت لجنة الاثنين عشر الأفريقية قد أحاطت لجنة الاثنين عشر العربية علماً بها، وتقرر أن يناقش المؤتمر وثائق تقرير لجنة الـ ٢٤ كل وثيقة على حدة.

وبدأ المؤتمر الوزاري أولاً بمناقشة مشروع الإعلان السياسي واقترحت بعض الوفود تعديلات مكتوبة أحالها المؤتمر إلى لجنة الصياغة للنظر فيها ثم ناقش المؤتمر وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي وأحال المؤتمر الوثيقة مع التعديلات التي رغبست بعض الوفود إدخالها إلى لجنة الصياغة التي قامت بإعادة مناقشتها في جلسة مطولة وأدخلت عليها التعديلات المطلوبة.

وعقد المؤتمر اجتماعه الرابع في الخامس من مارس وفي البداية قدم ممثل الكاميرون الاقتراح المقدم من قانزانيا بشأن بعض التدابير المتعلقة بالتعاون الأفريقي العربي في المجال المالي، وقال أنه لم يكن بوسع المجموعة العربية إقرارها في لوساكا في يناير ١٩٧٧ ذلك أنه لم يكن لديها تفويض بذلك، ورد رئيس المجموعة العربية، قائلاً أن مجموعته بحثت الوثيقة وأعدت ورقة تتضمن التدابير اللازمة لتحقيق التعاون الاقتصادي المالي، وقام الأمين العام المساعد للجامعة العربية بتلاوة الورقة التي تضمنت عشر نقاط للتعاون في المجالين المالي والاقتصادي. ثم أعلن رئيس المجموعة العربية أن مجموعته قررت منح ٥ ملايين دولار أمريكي إلى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا.

وفي الاجتماع الخامس للجلسات الوزاري في ٦ مارس استهل المؤتمر أعماله بتبني ورقة التعاون المالي والاقتصادي التي تقدمت بها المجموعة العربية. وتقرر المؤتمر أن يجري الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية ورئيس البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات فيما بينهم حول

أساليب تنفيذ هذه الخطة لا سيما فيما يتعلق بالنقاط ٣، ٤، ٥، ١٠ من الوثيقة.

كما أقر المؤتمر مشروع الإعلان السياسي كما قدمته لجنة الصياغة فيما عدا تعديلات طفيفة أدخلت عليه أثناء الجلسة لتقوية نصوصه. وجاء أهم تعديل من وفد بنين ويتضمن عريداً من الإدانة لإسرائيل « كما يدين المؤتمر السلطات الإسرائيلية لتماديها في تغيير الظروف الجغرافية والسكانية في الأراضي العربية المحتلة وإنهاكها للقانون الدولي ويطالب بأن تتوقف إسرائيل عن اتخاذ هذه التدابير ».

ثم تلى مقرر لجنة الصياغة « ممثل السنغال » مشروع تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي في صياغته النهائية، وحظي بموافقة المؤتمر، ثم انتقلت المناقشة إلى مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة وقد تضمن ما يلي : ١ - افتتاح الدورة ٢٠ - انتخاب هيئة المكتب ٣ - اقرار مشروع جدول الأعمال ٤ - تنظيم العمل ٥ - النظر في توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الأفريقي العربي ١ - إعلان برنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي ٢ - إعلان التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقي العربي ٤ - الإعلان السياسي ٦ - ما يستجد من أعمال.

وقائع مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول « ٧ - ٩ مارس »

بدأت إجراءات انعقاد المؤتمر بكلمة من الهادي نويرة رئيس وزراء تونس بوصفه رئيس الدورة الحالية للجامعة الدول العربية، واقترح فيها استناد رئاسة المؤتمر إلى الرئيس محمد أنور السادات، ولقى الاقتراح موافقة إجماعية، وتقدم الرئيس السادات وألقى كلمته قبل أن يعطى الكلمة للسيوجار رام غلام رئيس وزراء موريشيوس بوصفه رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية ثم ألقى الهادي نويرة رئيس الدورة الحالية للجامعة الدول العربية كلمته، وأعطيت الكلمة بعد ذلك لوليام أتيكي السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية، ثم لمحمود رياض الأمين العام للجامعة الدول العربية.

وفي الجلسة الثانية لمؤتمر القمة « مساء ٧ مارس » انتخب المؤتمر رئيس وزراء تونس ورئيس وزراء موريشيوس نائبين للرئيس، واختير وزير خارجية توجو مقررًا للمؤتمر.

وبدأت الجلسة الثالثة صباح ٨ مارس ١٩٧٧ وألقيت خلالها عدة كلمات من الرئيس الأوغندي، الرئيس السوري، رئيس زامبيا، وزير خارجية الكويت، ملك الأردن، وأحاط الرئيس المجتمعين علماً برسالة تلقاها من أمير قطر يعلن فيها المساهمات المالية دعماً للتعاون الأفريقي العربي.

والمالى الأفريقى العربى ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى ٤ - الاعلان السياسى . راجع نصوص هذه الوثائق من ٢٣٦ من هذا العدد ، والوثيقة الاولى ، اعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى تعرف حاليا باسم اعلان داكار وكان المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى الاول المنعقد بداكار فى ابريل ١٩٧٦ قد اقر هذه الوثيقة واصدرها مؤتمر القمة بالقاهرة . والوثيقة تتضمن مبادئ التعاون الأفريقى العربى ومجالات هذا التعاون السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية .

والوثيقة الثانية وهى اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى ، ترسم خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى ، وحددت ترتيبات هذا التعاون فى عشر نقاط . والوثيقة على حد تعبير وزير خارجية الجزائر - لاتتضمن اية ارقام لان مدلول الارقام مهما كانت لا تعبر بالقدر الكافى عن المبادئ والنوايا الحقيقية ذات المدى الطويل .

والوثيقة الثالثة وهى تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى ، هى اساسا وثيقة تنظيمية اعطت للتعاون الأفريقى العربى شكله التنظيمى وقد تضمنت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات التى تنهج تطبيق التعاون وفضلا عن مؤتمر القمة الذى يعقد كل ثلاث سنوات . والمؤتمر الوزارى « الذى يعقد كل ١٨ شهرا » نصت الوثيقة على الاجهزة التالية : ١ - اللجنة الدائمة ٢ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة ٣ - لجنة التنسيق ٤ - محكمة او لجنة خاصة للمصالحة والتحكيم . وحددت الوثيقة تكوين وصلاحيات وسير العمل فى كل من الاجهزة بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون الأفريقى العربى ، كما وردت فى اعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى ، والوثيقة الاولى . ولضمان تسيير الاجهزة التنفيذية سائلة الاشارة اليها فقد تقرر انشاء صندوق خاص لهذا الغرض .

اما الوثيقة الرابعة وهى اعلان السياسى فهى تعرف حاليا باسم اعلان القاهرة السياسى . والوثيقة تجسّد الافكار التى تم التعبير عنها فى اعلان داكار وبعض المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب المجموعتين الأفريقية والعربية فى فضالهما المشترك من اجل التحرير والتنمية .

وختاماً .. فان المؤتمر لم يكن نهاية مطاف بل بداية عمل جديد ارسى وثائق المؤتمر معالمه ومجالاته ومبادئه . وتشير الدلائل الى ان هذه الوثائق لن تبقى حبرا على ورق .

١ - مضاعفة مساهمة قطر فى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية لافريقيا الى ٤٠ مليون دولار .

٢ - المساهمة بخمسة ملايين دولار فى بنك التنمية الأفريقى ٣ - المساهمة بثلاثة ملايين دولار للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ٤ - المساهمة بمليونى دولار لدراسة الجدوى حول مشاريع التنمية والهيكل الاساسية الافريقية ٥ - المساهمة بخمسين مليون دولار لمشاريع الإنشاء فى إفريقيا عن طريق مصرف قطر الوطنى .

وعقب هذا الاعلان القيت كلمات من قبل رئيس وزراء المغرب ، وزير خارجية دولة الامارات ، وزير خارجية غانا ، رئيس جمهورية لبنان ، ممثلين .

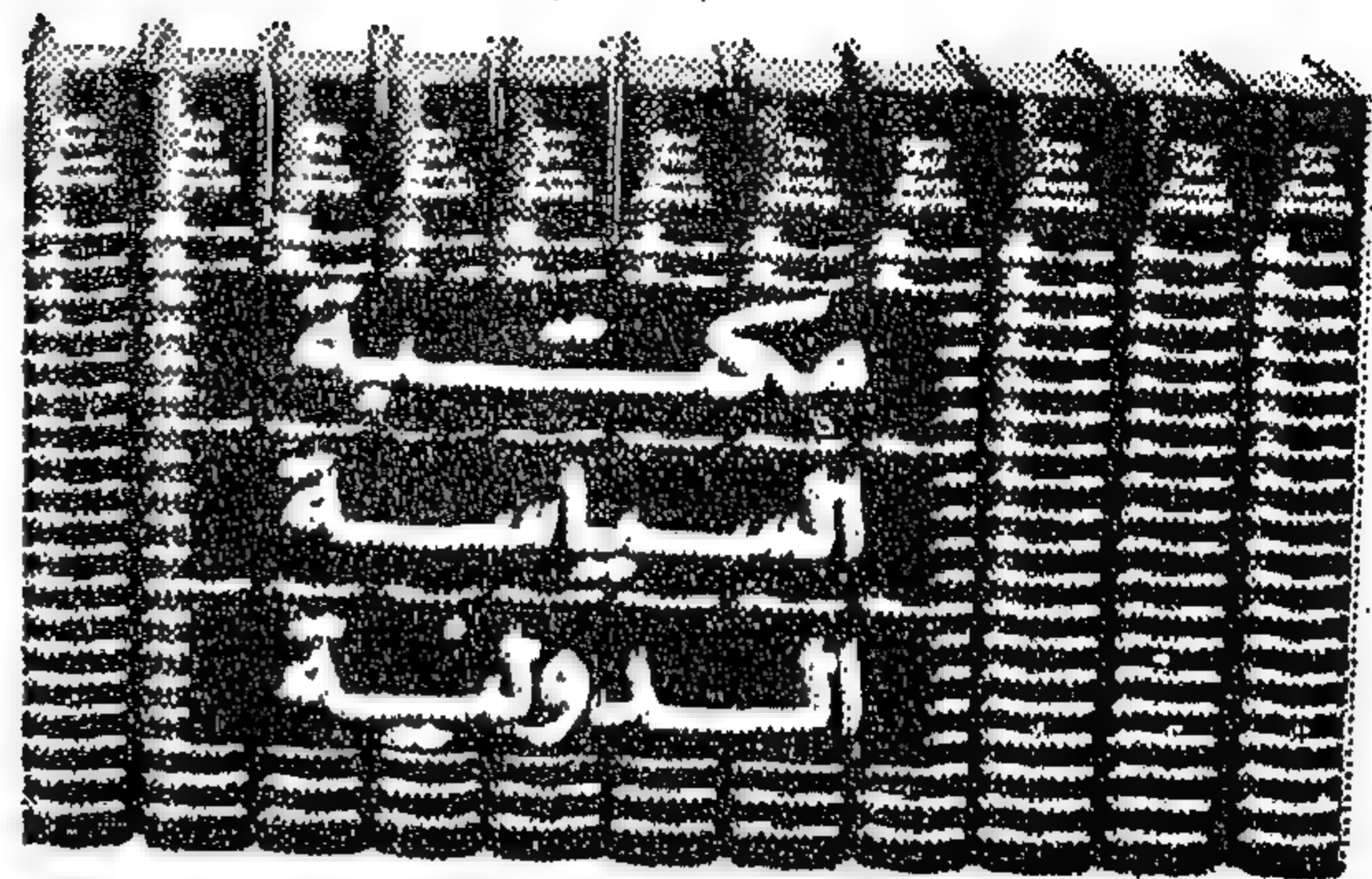
وعقد المؤتمر جلسته الرابعة مساء ٨ مارس وكانت جلسة علنية القيت اثناءها كلمات من وزير خارجية ليبيا ، وزير خارجية ليبيا ، ممثل اثيوبيا ، ممثل موزمبيق ، وزير خارجية مدغشقر ، نائب رئيس جمهورية الكومور ، وزير العلاقات الخارجية فى غينيا الاستوائية ، نائب رئيس جمهورية كينيا ، وزير خارجية افريقيا الوسطى ، رئيس جمهورية فولتا العليا ، ثم ممثل حركات التحرير الافريقية .

وبدأت الجلسة الخامسة صباح التاسع من مارس مغلقة وفيها تمت الموافقة على جدول الاعمال . ثم قام مقرر المؤتمر « وزير خارجية توجو » بتلاوة تقرير المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى الثانى الى المؤتمر . وبعد ذلك قرأ رسالة موجهة من المؤتمر الى رئيس جمهورية بنين تضمنت مع شعب بنين واتانة العدوان الذى تشنه الامبريالية على هذا البلد الشقيق .

اما بالنسبة للبند خامسا من جدول الاعمال الذى يتضمن توصيات المؤتمر الوزارى باعتماد وثائق المؤتمر فقد وافق المؤتمر عليها وقام الملوك ورؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود بتوقيع الاعلان السياسى ، وبرنامج عمل التعاون العربى الأفريقى . وتلا هذا القاء كلمة من الرئيس الصومالى ، والرئيس السودانى ثم رئيس الكاميرون . وبعد ذلك احيط المؤتمر علما بدعوتين من جانب السودان واوغندا لاستضافة مؤتمر القمة الأفريقى العربى الثانى . ثم القى الرئيس السادات خطابا فى نهاية المؤتمر .

وثائق المؤتمر :

ثمة اربع شائق اساسية صدرت عن مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول هى : ١ - اعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى ٢ - اعلان التعاون الاقتصادى



الجزائر بين الثقافات والثورة

عاش فيه وتفاعل مع ثقافته ، فإنه أقل دراية بالواقع العربي عامة ، والواقع في المشرق العربي خاصة . فليس صحيحا أن أول تأميم سياسي ذا مغزى قد تم في الجزائر ، بل أن أول تأميم سياسي هز العالم ، تم عندما امت مصر شركة قناة السويس ١٩٥٦ . إلا أن هذه الملاحظة ثانوية ، لو قورنت بالملاحظة التالية ، ألا وهي أن من بين مدونات المؤلفات والدراسات التي تعرض لها المؤلف ، واستند إليها في تحليلاته ، لم نجد مرجعا واحدا ، قد كتب في المشرق العربي ، مع أن هناك عشرات وعشرات من المؤلفات والدراسات ، كتبت بأقلام عربية ، وتعرضت لقضايا المغرب العربي عامة ، وقضايا الجزائر خاصة ، بيد أن المؤلف لم يشر ولو إلى واحدة منها .

انني لا ادعي أن هذه الدراسات ضرورية لفهم قضايا الجزائر ، ولكنها تعطي نظرة شرقية للقضايا الجزائرية ، لا بد من الرجوع إليها لو أريد مقارنة التجربة الجزائرية ، بالتجارب العربية الأخرى كالتجربة المصرية أو السورية .

وينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول . وتقع الفصول الخمسة الأولى في نحو مائتي صفحة ، وتتعرض للأوضاع الداخلية للجزائر ، فيقدم لنا الكاتب تحليلا دقيقا للبيروقراطية الجزائرية ، وآخر لقضايا التعليم في الجزائر ، وثالثا لمشكلات الاشتراكية . ولئن كانت هذه الفصول تنقسم بالعمق والاصالة ودقة التحليل ، فإن تحمس المؤلف للتجربة الجزائرية ، يجعله يبرز كثيرا من إيجابياتها ، ويخفف كثيرا من سلبياتها .

- BRANO ETIENNE
- L'ALGERIE CULTURES ET REVOLUTION
- EDITION DU SEVIL
- PARIS, 1976.

حديث صريح مع الاستاذ الدكتور برونو ايتين ، سألته : « ماهي اتجاهاتك السياسية ؟ اليساري أنت أم شيوعي أم وسطي ؟ »

فضحك قائلا : « لو قرأت الكتاب الذي الفتته عن « الجزائر بين الثقافات والثورة » ، فأنك ستجد الإجابة عن سؤالك » .

وقد قرأت كتاب برونو ايتين عن الثورة في الجزائر ، فوجدت أنه ليس منحازا لا إلى اليسار أو إلى اليمين ، بقدر انحيازه للعرب عامة والجزائر خاصة ، إلى درجة أن انحيازه هذا أفقده بعض الموضوعية التي تعد من ركائز الفكر الغربي الأوربي . ولكن كما يقول المؤلف في أكثر من موضع في كتابه ، أنه يريد أن يتخطى بعض ركائز هذا الفكر الأوربي الغربي ، لأنه بهذا يتخطى فقط ، يستطيع أن يفهم الواقع الجزائري خاصة ، والواقع العربي عامة .

وإذا كان المؤلف فهم الواقع الجزائري ، لأنه

وقد يرد علينا المؤلف ؟ بأن كتابه خاص بال قضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية ، وأنه لم يعالج السياسة الجزائرية الخارجية الا لابرار تأثيرها وتأثيرها على الثورة الداخلية : ونرد بدورنا بأنه عالج في نحو ٦٠ صفحة ، اى ربع الكتاب تقريبا ، موضوعات تتعلق بصميم السياسة الجزائرية الخارجية ، ولم يتصد للقضايا الخارجية التى سوف تؤثر كل التأثير على الثورة الجزائرية .

ان هذه الملاحظات التى تصدر من أحد أبناء المشرق العربى ، لا تقلل من أصالة الكتاب . وأملنا ان تتاح للاستاذ الدكتور برونو ايتين ، الذى يعتبر من العلماء الشباب فى العلو لسياسية المهتمين بالشئون العربية ، الفرصة لعمل فى عواصم المشرق العربى ، حتى تتوازن نظرتة المغربية للأمور العربية بنظرة مشرقية ، وفى ظل هذا التوازن المنشود ، يستطيع ان يكتب لنا مزيدا من الدراسات المتعلقة بالعالم العربى ، ويعرف القارئ الاوربي بقضايا العالم العربى وآلامه وآماله .

د . بطرس بطرس غالى

أما الفصل الاخير من الكتاب ، فيختص بالسياسة الخارجية الجزائرية ، وان كان المؤلف يؤكد انه ليس من اهدافه معالجة الديبلوماسية الجزائرية ، بقدر ما يرمى الى ابراز العلاقة الوثيقة بين التجربة الثورية الجزائرية والاستراتيجية الخارجية الجزائرية .

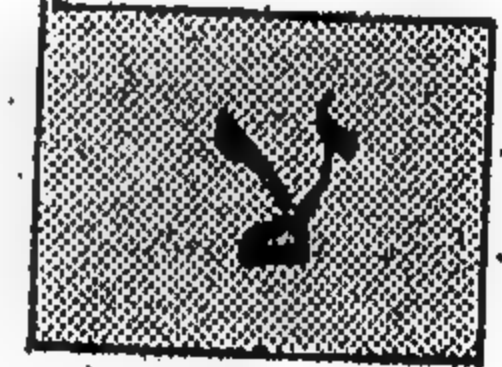
ونرى ان المؤلف قد أهمل فى دراسته ، بعض جوانب السياسة الخارجية الجزائرية ، مركزا تحليلاته على معركة الجزائر من أجل استتباب النظام الاقتصادى الجديد ، ناسيا او متناسيا قضايا خارجية خطيرة تهدد ، فى رأينا ، مصير الثورة الجزائرية ، ومنها المواجهة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ ، او المواجهة الجديدة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٧٦ بخصوص الصحراء الغربية ، ولم يشر المؤلف الى هاتين القضيتين الا فى بضعة أسطر ، كذلك لم يتكلم عن دور الجزائر فى القضية الفلسطينية ودور الجزائر فى القارة الافريقية ، ومساعدتها لحركات التحرير الافريقية ، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين تلك القضايا والثورة الجزائرية .

مناهج دراسة العلاقات الدولية

المصاعب والعراقيل التى ما تزال تعترض طريقها . ويرجع ذلك فى الاساس ، الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية ، فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها بعضا ، مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل الدافعة اليها أو المسببة لها ، أو تثبيتها ، أو تحييدها ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية . ومن ثم ، فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الان ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التى تكون فى مجموعها عدة نظريات محدودة ، لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها فى نطاق نظرية عامة شاملة ، يمكنها أن تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولى والمصادر التى ينتج عنها ، او توفر لنا الادوات والمقاييس التى يمكننا ، عن طريقها ، التنبؤ باتجاهات هذا السلوك بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

CHARLES BOSSON
APPROACHES TO THE
STUDY OF INTERNATIONAL
RELATIONS
VAN GORCUM & COMP. N.V.
ASSEN, 1972.

يخفى ان جهودا اكاديمية مكثفة ، قد بذلت خلال السنوات العشرين الاخيرة ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية . على أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها المرجوة بعد ، بفعل العديد من



وكتاب الدكتور تشارلس بوسون ، عضو معهد دراسات الصراع الدولي التابع لجامعة جروننجن بهولندا ، هو أحد تلك المحاولات التي ترمى إلى تصميم إطار واقعي ومقبول لنظرية علمية في العلاقات الدولية . وبصورة مبدئية ، فإن قيمة هذا الكتاب لا ترجع إلى أنه ينفرد عن غيره من المراجع التي تبحث في نفس الموضوع بعمق أكبر في المعالجة ، أو بنظرة ابتكارية مستحدثة في التحليل ، ولكن لأنه ينقل إلينا فكرة عن الجهود التي يبذل داخل الأقسام ومراكز البحث المتخصصة في الجامعات الأوروبية ، وصولاً إلى نتيجة مرضية على نفس الطريق .

والكتاب في الأصل ، كان بحثاً تقدم به المؤلف إلى الجمعية الهولندية للعلاقات الدولية ، ثم أدخل عليه بعض المراجع والتغيير خلال الفترة التي أمضاها كأستاذ باحث بجامعة سيدني بأستراليا . وهي تقديمه لهذا البحث ، يقول الدكتور رولينج رئيس معهد دراسات الصراع بجامعة جروننجن أن بوسون يحاول في دراسته هذه أن يحقق نوعاً من الارتباط المنطقي أو التماسك العضوي بين الكثير من الآراء والنظريات المتضاربة ، وهو عندما يمحس هذه النظريات ويحللها من مختلف أبعادها وجوانبها ، فإنه يكشف في نفس الوقت عن بعض الإحباط الجسيمة التي ترددت فيها ، وبالتالي فإنه يضع كل واحدة من هذه النظريات في حجمها الحقيقي ، بعيداً عن الأهمية المفعلة التي عادة ما ينسبها إليها أنصارها ومجندوها . ويخلص رولينج من ذلك إلى القول بأن هذه الدراسة تمثل إضافة قيمة على طريق وضع أساس متوازن لنظرية عامة للعلاقات الدولية .

يقول المؤلف في بداية الدراسة أن نقطة البدء في تحليله ، تتشكل من اعتبارين رئيسيين : أولهما ينصرف إلى محاولة الكشف عن طبيعة الصعوبات التي تحول دون تصميم نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية . وأما ثانيهما ، فإنه يركز على محاولة إجراء مسح أو حصر للفروض والمفاهيم النظرية غير المتنازع عليها بين أساتذة العلاقات الدولية ، والانطلاق منه إلى البحث في إمكانية التوفيق بينها بحسب ما تقتضيه ضرورات التكامل المنطقي . ومن هنا نكون قد وضعنا أقدامنا ، كما يقول ، على بداية الطريق الصحيح . وتأسيساً على ما سبق ، يذكر أن دائرة التحليل يجب أن تضيق إلى الحد الذي نذكر معه على

استقراء ما يحدث داخلها من تفاعلات وردود أفعال ونماذج سلوك . الخ ، أو بمعنى آخر ، فإنه يقول أن هناك بعض جوانب التعامل الدولي التي يمكن أن تعتبرها روتينية . . وهذه يتعين فصلها عن دائرة التحليل ، لأنها تثقل عليه في الوقت الذي لا تعمق فيه من تفهما للظواهر الحياتية التي تتضمنها هذه العلاقات . وعلى ذلك ، وكما يرى ، فإن التحليل يجب أن يتركز حول عدد من القضايا المحورية التي يمكننا أن نطرح بشأنها مختلف التساؤلات ، ثم من بين الإجابات التي نحصل عليها ، يمكننا أن نحقق شكلاً ما من اشكسال النماذج أو الترابط فيما بينها ، وحينئذ نكون قد وفقنا في ولوج أقصر الطرق وأكثرها مباشرة نحو الهدف النهائي ، وهو وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وعندما يستعرض بوسون بعضاً من تلك المصاعب التي نكتنف الجهود والمحاولات الراهنة ، فإنه ينفذ إلى تصميم المشكلة ، عندما يقرر أن أساتذة العلوم الاجتماعية عموماً ، ومن بينهم أساتذة العلاقات الدولية بالطبع قد اقترفوا خطيئة لا تغتفر ، عندما ساءطروا في استخدام النظرية الرياضية بصورة يغلب عليها الافتعال ، وكذلك اندفعهم إلى معاملة الظواهر الاجتماعية والإنسانية على نسق الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، قبل أن يختبروا مسبقاً مدى إمكانية تلاؤم هذه النظريات الرياضية والطبيعية مع كنه الظواهر الاجتماعية التي يحاولون تفهمها بدرجة أكبر من الشمول والتعمق . ويستطرد ، أن أساتذة العلوم الاجتماعية شغلوا تمامها بالفكرة التي استبدت بهم ، وسيطرت على منطقهم في التحليل والمعالجة ، والتي تتعلق بمحاولة الوقوف على

في الكيفية التي تتعامل بها هذه الظواهر الاجتماعية ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه العلوم الرياضية والطبيعية التي هي أكثر ثباتاً واستقراراً وانتظاماً بطبيعتها ، قد هجرت هذا المفهوم الضيق ، وتحولت باهتمامها إلى المواقف غير المنتظمة وغير المستقرة ، تبحث فيها وتحاول أن تقف على حقيقة الأسباب التي تحول دون استقرارها وانتظامها .

ويضبط بوسون على الحقيقة السابقة - التي نقره عليها تماماً - فيقول أنه بالرغم من العفوية الهائلة في أبحاث النظرية الرياضية الاجتماعية ،

وربما هذا هو ما دعا ريمون أرون ، أحد دعاة هذا المنهج البارزين ، الى القول بأنه يصبح من المتعذر الوصول الى أحكام موثوق بها في العلاقات الدولية ، ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخي اجتماعي ، ويقصد بذلك ان يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع في سياق تسلسلها التاريخي الطبيعي ، ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها في نطاق بعض المفاهيم المحددة ، لأن ذلك هو الذي يخلع على المادة التاريخية مضمونها ومغزاها . وعليه ، فإن مهمة المؤرخ في تصوير أرون ، يجب ألا تقتصر في مجرد سرد الوقائع ، وإنما تكون بالنفاذ الى عمقها ، للوقوف على الاسباب التي تدفع اليها ، وتحديد الكيفية التي تتم عليها أو تتفاعل بها ، ومن هنا فهو يرى أن المؤرخ يجب أن تتوفر له بعض المعرفة الضرورية بعلم السياسة وعلم النفس والجغرافيا ، وغير ذلك من العلوم ذات الصلة بحركة التاريخ .

وبالرغم من هذا المفهوم المنفتح أو المطور الذي يدعو اليه أرون في معالجة المادة التاريخية ، إلا أن بوسون لا يقتنع بهذا المنهج الذي يقول عنه إنه مهما كان دفاع أصحابه عنه واقتناعهم به ، إلا أنه سيظل بمثابة سرد عام للوقائع والاحداث ، حقيقة أن معرفة الاحداث التاريخية الماضية تعد أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه ، إلا أن هذه المعرفة هي برغم كل شيء ، ليست أكثر من نقطة بداية أو مدخل الى التحليل .

أما المنهج التقليدي الثاني فهو الذي يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية للتحليل . ويعتمد تطبيق هذا المنهج على عدد من المصادر مثل : ١ - الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول وأقطاب الدبلوماسية والحرب ، ممن قاموا بأدوار بارزة في مواقف معينة . فهذه الذكريات قد تكشف عن بعض جوانب سرية لم تكن معروفة في حينها للباحثين ، وبالتالي فإنها تسد بعض الفراغ في عناصر الصورة التي يحاول الباحث أن يصل الى الحقيقة من خلالها . إلا أنه مما يعيب هذا المصدر ، أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغيات أو تضليل و افتعال مواقف لم تحدث في الواقع . ٢ - المعلومات والحقائق التي تقوم بتجميعها أجهزة العمل الدبلوماسي حول مختلف المواقف الدولية . ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية ، فقد تطورت وسائل الحصول على هذه

والدقة البالغة في طرق اعداد النماذج والمعادلات ، إلا أن هذا لم يدعم من مقدرة هذه النظرية على التنبؤ بمجريات السلوك الانساني الذي ما يزال غير قابل للقياس والتحديد بصورة نهائية وقاطعة . كما يخلص من ذلك الى نتيجة أخرى لا تقل أهمية ، وهي أنه إذا كانت المادة التي يشتملها التحليل ناقصة . فإن فجوة الحقائق والبيانات هذه لا يمكن تجاوزها بأسلوب التحليل الرياضي ، وحتى بافتراض أنه أمكن معالجة مثل هذا الموقف رياضيا ، فإن النتائج التي يتم التوصل اليها ، لا يمكن أن تكون دقيقة ، أو موثوقا فيها . ويضيف وهذا مهم - أن تحليل مواقف العلاقات الدولية ، لا بد أن يشتمل على قدر من الخيال الانساني الذي لا يمكن أن يتحدد وفي حدود صيغ ونماذج ميكانيكية ضيقة .

بعد ذلك يتطرق بوسون الى مناقشة المناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية ، وهو يقسمها الى مناهج تقليدية ، وأخرى حديثة أو معاصرة .

وأول هذه المناهج التقليدية في رايه ، هو المنهج الذي يركز بشدة على التاريخ الدبلوماسي والعسكري للدول ، وهو أقرب لأن يكون منهجا وضعيا في طبيعته . وأصحاب هذا المنهج يعتقدون في قدرته على التوصل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية ، بادعائهم أن كتابة هذه المادة التاريخية لا تتم اعتباطا ، وإنما تخضع للقواعد والاصول العلمية ، ومن ثم فإن ما يصلون اليه من أحكام واستنتاجات من خلال هذا العرض التاريخي ، يصلح لأن يتخذ أساسا في تقسيم المواقف التاريخية ذات الخصائص المشابهة .

ويعطى المؤلف مثالا بارزا لتطبيقات هذا المنهج بما فعله المفكر والمؤرخ والدبلوماسي الانجليزي ل. ه. هكار ، عندما أرخ للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين السابعتين ، وأطلق على دراسته « العلاقات الدولية بين حربين عالميتين » .

ومن الانتقادات التي توجه الى هذا المنهج في الكتابة والمعالجة ، هو أنه عادة ما يصبح مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تغيب عن صورة المعالجة ، حقائق على درجة بالغة من الخطورة مما ينال دون شك من سلامة الاستنتاجات والاحكام التي يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

الحقوقي وتجهيزها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها . ويقول بوسون انه قد أصبح في مقدور أي باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية التي يمكن أن تستخدم كأساس للتحليل . ولكن يلاحظ على المعلومات التي تجمعها الأجهزة الدبلوماسية ، انها غالباً ما تغالي في تركيزها على الامور السياسية أو الدبلوماسية ، وانها قد تغفل بعض الاعتبارات الأخرى ذات الطابع غير السياسي والتي قد يكون لها تأثير عميق في موقف من المواقف ٢ - القيام بتحديد بمادج السلوك الدبلوماسي للدول باعتبارها الأطراف الفاعلة في الدولي ، وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذي يقول ان النمط الدبلوماسي الخاص بكل دولة ، انما يعكس في العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وباوضاعها المتميزة . ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة ، والتي تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجري في الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .

ثم يتكلم بوسون عن النهج الجغرافي الذي يعنى يبحث تأثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمنساح والحجم السكاني على سلوك الدولة الخارجي ، وما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع ، أو الى التعاون والتعايش أن يكون الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمنه من ظواهر معقدة ، وعلاقات متداخلة .

ومنه ينتقل الى الكلام عن النهج القانوني فيقول انه وان كان من المهم أن نبحث في الاطار القانوني الذي يحيط بالعلاقات الدولية على اعتبار أنه يقرر الضوابط والمعايير القانونية التي تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك الدول في مختلف العلاقات ، والتعهدات التي تدخل أطرافها فيها ، الا أن ما يعيب التقيد بهذا النهج في البحث ، هو أن القانون الدولي يحاول أن يحقق وضعاً مثالياً لا يمت بصله الى ما يجري على أرض الواقع . ويقول المؤلف ان هناك من المفكرين من يذهبون الى حد انكار وجود المجتمع الدولي ، وهو المجتمع الذي ينظرون اليه على أنه ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة ، والتي تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق . وبالإضافة الى ذلك ، فان هناك فريقاً آخر من المفكرين ممن يتساءلون حول ما اذا كان هناك في الواقع ما يمكن أن يسمى بالمجتمع الدولي الذي يعمل في

غير أن هذا الجانب القانوني لايجوز ، كما يقول بوسون ، تجاهله كلية . فالقانون يتولى مثلاً تنظيم شروط دخول الدول الى المجتمع الدولي ، أو بمعنى آخر ، فهو الذي يقوم بتحديد واجباتها الدولية في مقابل الحقوق والمزايا التي تحصل عليها من وراء عضويتها في هذا المجتمع الدولي . ثم أن القانون الدولي هو الذي يعين شروط المسؤولية الدولية ، وهو الذي يحدد الحالات التي يجوز فيها استخدام القوة المسلحة ، وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعي عن النفس ، أم يندرج تحت بند التصرفات العدوانية التي يحظرها القانون ويعاقب عليها ، وهو أيضاً الذي يعين وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، من تحكيم الى توفيق ، الى وساطة ، الى اجراءات التسوية القضائية امام المحاكم والهيئات الدولية المختصة . الخ . وما دام أن لهذه القواعد والاجراءات وجودها في الحياة الدولية ، فانها بالتالي يجب أن تكون موضع اعتبار .

وفيما يتعلق بالمناهج الحديثة في دراسة العلاقات الدولية ، يشير بوسون أولاً الى الاتجاه الذي يخص العوامل الاقتصادية بنصيب وافر من الاهتمام ، ويرجع ذلك الى أكثر من سبب ، ومن ذلك على سبيل المثال ، التأثير القوي للعوامل الاقتصادية على السلوك الانساني فالموارد الاقتصادية توجد دائماً على حسالة من الندرة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللا نهائية أو غير المحدودة . ومن هنا تشكل الدجوة الكثنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والتطلعات الاجتماعية ، قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التي تختلف اتجاهها في البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لآخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، في حين أن مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية ، بدلا من

قرارات السياسة الخارجية ، يجب أن تكمن في بؤرة هذه النظرية ، وهي تشكل في اعتقادهم النواة التي يجب أن يتركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث في ردود أفعالها . . الخ ، ومن ثم ، فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التي تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين التبعات الاجرائية التي يتقيد بها عمليات التداول والمشاور والاتصال في المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التي تأتي منها المعلومات التي تدنى عليها القرارات ، وأساليب تمحيص هذه المعلومات ، واحتمالات التشويه التي تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمي الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التي كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التي أثبتت عليها كل منها ، والمؤشرات التي استخدمت في الترجيح والمفاضلة ثم أخيراً تحديد موقع السلطة الذي يمتلك قوة اتخاذ القرار . . الخ .

ومن الأمثلة البارزة لذلك الاتجاه كما يقول بوسون ، دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية . ونفسى رأى المؤلف ، فإن هذا الاتجاه تشويه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك أن يفرق نفسه في تفاصيل لا حدود لها ، وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت تائهة فعلاً - وهو أمر مستحيل فيه - أمام متخذ القرار لحظة اتخاذه . وهو بهذا النقد يشارك سينايدى هو فممان اتجاهه الذي يقول أنه بدلا من أن يقوم سينايدر بتبسيط الامر ، فإنه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثم هناك الاتجاه الآخر المنبثق عن هذا الاتجاه السياسي العام ، والذي يركز على ميدان الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ، ويأتي في مقدمته الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كوينسى رايت استاذ العلاقات الدولية الأمريكى المعروف . ولكن بوسون يرفض هذا الاتجاه الذى يعمل على حصر نظرية العلاقات الدولية في نطاق هذا المفهوم الضيق ، لأن الصراع لا يمثل في رايه الا جانباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وإنما توجد الى جانبها علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق . وعلى ذلك فإن نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد أن تكون أبعده وأشمل في أمقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

اتجاهها الى اخضاع الآخرين والسيطرة على مواردهم ، وفي حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادي الدولي ، وهكذا .

ومن ناحية أخرى نجد ان الدول الغنية نسبياً في المجتمع الدولي ، تتوفر لها القدرة على التأثير في الآخرين بشكل لا يمكن أن يكون متاحاً في ظل ضائقة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها .

وعلى ذلك ، وكما يقول بوسون ، تتضح الصلة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لا نستطيع مثلاً ان نستوعب كل الاسباب الدافعة في اتجاه الصراع والحرب . ما لم نتفهم الخلفية الاقتصادية لهذه الصراعات ، وفي هذا يشير الى النظرية الماركسية التي تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونها الاقتصادي طبقياً ، وهي لا ترى هذه الصراعات ولا تفسرها الا في اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمة اعتبار آخر يلحج اليه بوسون في سياق عرض للاتجاه الاقتصادي الحديث في دراسة العلاقات الدولية وهو ان هناك من يبرر دعاة هذا المنهاج ، من ينظرون الى العلاقات الدولية على انها ليست سوى مجموعة من الأسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والذواضع التي تؤدي الى قيامها وفلسفتها واسلوب عملها . . الخ ، الا ان هذه الأسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضاً ، ويقولون اننا اذا كنا نراى بعينين نماساً عن نظام السوق العالمية الواحدة ، فإن التعامل الاقتصادي الدولي سيظل محكوماً لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الأسواق المحلية والاقليمية الضيقة . وبالتالي فإنه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مدامت لا توجد اجهزة للتخطيط الاقتصادي المركزي على مستوى العالم بأسره .

ومن ذلك ينتقل الى عرض الاتجاه الآخر الذي يركز في التحليل على المضمون السياسي للعلاقات الدولية . وقد تشعب هذا الاتجاه السياسي العام الى عدة اتجاهات فرعية .

فهناك أولاً الاتجاه الذي يرى أن عملية اتخاذ

ومحصوية ، وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لأن المواقف الصراعية . كما يقول بوسون ، مواقف انفعالية بطبيعتها ، وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل . . الخ .

كذلك فإن الاتجاه السوسيولوجي يعنى بببحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولى ، وهو يحظى هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ، ودور هذه الهجرات فى تسهيل أو تعقيد عمليات الاتصال الدولى عبر الجوانب الثقافية والتكنولوجية المختلفة ، والمشكلات التى يخلقها وجود الأقليات العنصرية أو الثقافية الخ . .

٢ - النظريات الاستراتيجية التى تبحث فى أساليب إدارة الصراعات والازمات الدولية ، ودور المحالفات الدولية فى صيانة توازن القوى ، والاعتبارات التى تحيط بعملية التساموم الذى يجرى بين أطراف الصراع سواء فى ظروف التهديد باستخدام القوة ، أو فى ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكولوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية الخ ، وتقويم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغير فى معادلات التسليح الاستراتيجى بين القوى الكبرى ، والبحث فى استراتيجيات نزع السلاح أو الرقابة على التسليح المختلفة ، وأثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغيو ذلك من الأمور . وفى كل هذه فإن هذا الاتجاه يحاول أن يتوصل إلى نظرية عامة للصراع تكون المدخل إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ - الاتجاه الذى يركز على نظرية الاتصالات الدولية ، وذلك بافتراض أن أى موقف دولى ما هو فى حقيقته الأخيرة ، إلا اتصالات تجري بين أطرافه . ومن هنا يصبح من الضرورى تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث : الحقائق المتبادلة فى الموقف والتى تشكل مضامين عملية الاتصال والإجراءات التى تسلكها ، والمستويات التى تشارك فيها ، والكيفية التى تفسر بها حقائق الموقف ، وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة . . الخ .

٤ - الاتجاه الذى يركز على أسلوب تقمص الأدوار Simulation ، ومنها الذى للتوسيع فى تطبيقه : الأسلوب المتزايد للعقول الإلكترونية الحاسوبية التى يمكن تغذيتها

والى جانب الاتجاهين السابقين ، يوجد أولئك الذين تستهويهم فكرة توازن القوى كمحور ارتكاز لنظرية العلاقات الدولية . ويرفض المؤلف من جديد هذا المفهوم ، مبررا ذلك بأن التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة ، فضلا عن أنه من غير المقبول الاندفاع بأن كل الدول تعمل فى اتجاه توازن ، لأن هناك دول لا تعتد به ، تستخدم قوتها فى دعم الأمر القائم أكثر مما تستغلها فى الإبقاء عليه . وهى فى ذلك تدور فى دائرة مغلقة فى إرضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها . . الخ .

ويضيف بوسون أن التوازن هو بطبيعته عملية تخيكية بحتة ، ومن هنا فإنه ليس أكثر من أداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولى ، وبذلك فإنه لا يمثل نظاما دوليا مستقرا ويحدد المصالح والأركان ، وبها يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وعلى أنماط التفاعل التى تجرى فى نطاقه . وعلى ذلك ومادام أنه مجرد أداة ، فما هذه الصفة لا تؤهلها بالمرّة لأن تكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

ولعل ذلك كما يقول - هو ما دفع بآخرين من أمثال هورتون ، كابلان ، التى التركيز على تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم النظم الدولية الرئيسية والنظم الفرعية المنبثقة عنها ، وينتقد بوسون هذا الاتجاه ويذهب بالفوضى وبالتحريد النظرى المبالغ فيه ، ويقول أن ثمة تحفظات كثيرة تحوّل بينه وبين الاعتقاد فى صلاحية هذا المدخل كأساس لنظرية عامة فى العلاقات الدولية .

ثم يشترط بعد ذلك لبعض الاتجاهات الحديثة الأخرى مثل :

١ - الاتجاه السوسيولوجى فى عيالاته بالتوترات والصراعات الدولية وهو يركز على الاستكشاف والتصوير للنمطية التى تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا ، والتى تؤدي إلى مركبات من الكراهية ، أو انطباعات عداوية ، أو فجوات من عدم الثقة التى تضاعف من التوتر الذى قد يتفاقم إلى نقطة الصراع المسلح . وهذا الاتجاه يتناقض فى رأى بوسون مع الاتجاه الذى يدعو إلى التوسيع فى تطبيق نظرية الجاذبية Jam Theory ، فى تحليل المواقف الصراعية ، وهذه النظرية تقوم على افتراض أن الدول لا طرف فى أى صراع ، يتحركون فى مواجهة بعضهم بعضا ، تحركات عاقلة

بمعنى هذا لم نشعر في ختام التحليل أننا اقتربنا من الهدف الذي أعيا لمتابعة العلاقات الدولية حتى الآن .

ولكن على الرغم من تلك الصدمة - وهي لم تكن بعيدة عن توقعنا بحال - فإن هذا الكتاب بما احتواه من ملاحظات ذكية وآراء قيمة ، يعد إضافة أوروبية إلى ذلك الرصيد الضخم من البحوث والدراسات التي توفرت حتى الآن حول هذا الموضوع الصعب والمعقد .

د . اسماعيل صبري مقلد

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف ومن أطراف الأزمة أن الصراع ، والحصول من ذلك على تصور متحدد بشأن ما يحتمل أن يكون عليه سلوكه أو رد فعله ، ويقول دعاء هذا الاتجاه أن النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

كانت هذه بإيجاز أهم الأفكار التي تضمنها كتاب د . تشارلس بوسو ، ولم يحاول المؤلف أن يطرح في نهاية بحثه بديلا لكل هذه المناسج والاتجاهات والنظريات التي وجه إليها مساهم نقده . ومن ثم فقد انتهى بنا من حيث بدأ ،

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا

وبعض القضايا الهامة ، ويوضح كيف يسير كل من النمو السكاني والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا الإدارية ، خلال القرن الحالي ، بسرعة متزايدة . وكل من هاتين الظاهرتين ، تؤثر في الأخرى وتتفاعل معها ، على نحو ما أبرزته الدراسات المتعددة في هذا الكتاب .

ويسير النمو السكاني في غرب أفريقيا - مثلما يتسارع في سائر أجزاء القارة - بمعدل ٥٠٪ في المائة . وهذا يعني - إذا لم يتم ضبط النسل - أن خلف كل جيل ضعف حجمه ، وهذا المعدل أعلى من معدل النمو السكاني في معظم بلدان آسيا ، التي أولت القضية اهتماما كبيرا ، ونظمت سنى معظمها - برامج ضخمة لضبط النمو السكاني . والقضية أكثر إلحاحا بالنسبة لأفريقيا ، بالقياس إلى الصعوبات التي تعترض سبيل كثير من أنظارها ، لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، والإسراع بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

كتاب التي لذلك ، الفيسروف البيئية والديمقراطية التي جعلت غرب أفريقيا ، منذ بداية القرن الحالي ، على رأس المناطق غير الصحية في العالم ، كما جعلت معدلات الوفيات أعلى نسبة من مثيلاتها في العالم . فهذا المعدل يبلغ عشرين في الألف بالنسبة للمنطقة ككل ، ويشير لقصور السكان عما إذا كان من الضروري تشجيع سياسة ضبط النسل ، وتخفض معدلات المواليد .

J. CALDWELL
POPULATION GROWTH & SOCIO-
ECONOMIC CHANGE IN WEST AF-
RICA
LONDON, 1975.

هذا الكتاب أحدث وأهم مرجع في موضوعه ، بالنسبة لعلماء الديموجرافيا وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، ولكل المهتمين



بالتفاعل بين النمو السكاني والتغيير الاجتماعي على السواء . ويتبع الكتاب في ٧٦٣ صفحة من القطع الكبير ، ويشتمل على ستة أقسام ، تضم سبعة وثلاثين فصلا ، حوت أحدث الدراسات الميدانية التي قام بها أربعة وأربعون خبيرا بشئون السكان في غرب أفريقيا .

ولمضلا عن تغطية هذه الدراسة لمنطقة غرب أفريقيا كلها ، فإنها تجمع بين الباحثين الأفريقيين والباحثين الأجانب ، مما يكفل تفسيراً متوازناً لكافة العوامل التي يتناولها البحث .

قضايا التغيير الاجتماعي :

يتناول القسم الأول ، العمليات الاقتصادية ،

٤٤٠
أما السؤال الأساسي بالنسبة لمستقبل القضية ،
فيتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق تفاعل النمو
الاقتصادي ، وانخفاض معدل المواليد ، بحيث يبلغ
كل طفل حده الأقصى أو يقاربه ، ^{في ظل الظروف الاقتصادية}
والتعليمية السائدة .
ونسبة المواليد في المدن أقل منها في الريف ،
كما ثبتت من الدراسات التي أجريت في غانا
وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر والسنغال
وداهومي وسيراليون . وسكنى المدن تؤثر على
أنماط السلوك التي تحدد نسبة المواليد ، بسبب
الفارق في مستوى التحضر وفي الخدمات الصحية
والاجتماعية بين الريف والحضر ، وكذلك تأخير
سن زواج الإناث في المدن .

والقضية الأساسية في التغيير الاجتماعي في
غربي أفريقيا ، تتعلق بحجم هذا التغيير ،
وبالتغيير الاقتصادي الذي يعتبر أهم مسبباته ،
ومدى قدرة هذا التغيير في إحداث أى تغيير في
معدل المواليد . على أن التغيير الحديث في غربي
أفريقيا ، كان أعظم مما توحى به مؤشرات عديدة ،
مثل نمو مستوى الدخل الفردي ، وتناقض جميع
فصول الكتاب ، تحول أساليب الحياة التقليدية ،
وأثر انتشار المنتجات الصناعية وأفكار التصنيع
والهجرة الداخلية إلى المدن . ومن العوامل البالغة
الأهمية في هذا المضمار ، مدى التغيير في
المستويات التعليمية والتحضر . وقد أبرزت فصول
الكتاب ، أن معظم بلدان غربي أفريقيا ، سجلت
نموا واضحا في نسبة الأطفال الذين يتلقون التعليم
الأساسي ، كما أن الفجوة بين تعليم البنين
والبنات ، في بعض هذه البلدان ، أخذت في
التناقص . كذلك تزايد الاهتمام بنشر التعليم فيها
بعد المرحلة الابتدائية ، وإن كانت الأعباء المالية
للتعليم أصبحت مرهقة لكل من الحكومات والأهليين
على السواء .

إن أفريقيا الإدارية لا تزال أقل أجزاء العالم
توطنا (أي أخذت بأساليب الحياة في المدينة) ،
ولكنها أدركت قيسا باتجاه النمو السكاني في
المدن ، فأنها تعتبر أسرع مناطق العالم في هذا
المضمار . ومع التزايد الضخم في عدد السكان ،
يتلشى كثير من مظاهر الحياة التقليدية المرتبطة
بالحياة في الريف ، وإن كنا نجد أن أنماط السلوك
الحديثة والأنماط التقليدية ، يمكن أن تعيش جنب
إلى جنب إلى درجة مذهلة . ومثل هذه المستويات
من التحضر ، لها آثارها الديموجرافية الهامة .
فكل الدلائل تشير إلى أن الإقامة في المدن ،

وارتفاع مستوى التعليم ، والعمل غير الزراعى ،
تؤدي إلى خفض معدل المواليد .
وتوضح هذه الدراسة ، أن الكثافة السكانية
اصطلاح نسبي ، ويمكن قياسها بالمقارنة مع
الثروات المتاحة . والبلدان الساحلية أكثر كثافة
سكانية من تلك التي تكثر بها مناطق الشافانا في
الداخل . وعموما ، فإن كثافة السكان في غربي
أفريقيا خارج المناطق الجافة ، أقرب إلى مثيلاتها
في معظم أنحاء العالم . وهناك ٢٥ - ٤٠ مليون
نسمة في غربي أفريقيا ، كلهم يعيشون في مناطق
متأثرة جدا بالضغط السكاني . وقد تكون النيجر
مثالا واضحا على ذلك .

كما تشير الدراسة ، إلى أن الأطفال في المناطق
الزراعية التقليدية ، ينضمون إلى القوى البشرية
العاملة في سن ما بين ٤ و ٦ سنوات . فهم يشكلون
إلى حد ما ، قوة اقتصادية واجتماعية ، لقيامهم
بأنجاز بعض الأعمال ، كالعناية بالحيوانات وحمل
الرسائل ونقل المياه والأضاءة . وفي حالة
الفتيات ، العمل كمربيات أطفال ، وهى المهام التي
يجدها البالغون غير ملائمة ، أو دون مقامهم .
هذا فضلا عن تقدير الأهليين لدور الإبناء في توفير
الآمان لهم في الشيخوخة والمرض . كما لا تزال
الهيئة التي توغرها الأسرة الكبيرة الحجم ، بين
البواعث القوية على تشجيع النسل . أما في
المدن ، فإن تكاليف التعليم ، وتزايد التطلعات ،
يحدان نسبيا ، من الرغبة في زيادة النسل .

ومن القضايا الرئيسية ، موقف الحكومات من
تبنى برامج تنظيم الأسرة . وتشير الدراسة إلى أن
السياسة السكانية وبرامج تنظيم الأسرة ، كانت
أبطأ في تطورها في غربي أفريقيا منها في آسيا .
وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات في
غربي أفريقيا من جهة وإلى انخفاض كثافات
الاستيطان بها من جهة أخرى . ومع ذلك فإن المستويات
وأوائل السبعينات من هذا القرن ، شهدت تطورات
هامة لدى بلدان غربي أفريقيا في هذا المضمار .
ومن هذه التطورات الهامة ، تبنى غانا لسياستها
السكانية وبداية استقرار أجهزة تنظيم الأسرة
بها ، وكذلك إعلان نيجيريا اتجاهها إلى إقامة
برنامج تنظيم الأسرة بها . كما شهدت نفس
الفترة ، التفكير الجدى في كيفية مواجهة الآثار
الترتية على النمو السكاني السريع في داهومي
وجامبيا . هذا بينما كان النمو السكاني السريع
لا يزال يلقي التشجيع في الكاميرون وجابون ، كما
كان أمرا مرغوبا فيه في ساحل العاج . وهذا

تتأخر — بالتالي — إلى اتجاه التطور — مسوية لا يدوم طويلا .

وكما أوضح عدد من الباحثين في عدة مقبول من الكتاب ، فإن تأثير المعدلات المرتفعة لتسوية السكان في إعاقة الأهداف الاقتصادية ، وفي مشاكل التمدن والتعليم ، كانت باعثا على اهتمام الحكومات بالموضوع . وفقر أفريقيا ، يجعل من تدخل الحكومة لتوفير الخدمات الصحية وخدمات التطعيم الجماعي ، الوسيلة الوحيدة لخفض معدلات الوفيات . ومن المستبعد إمكان خفض معدل المواليد في أي مكان من القارة في المستقبل ، دون تدخل مباشر . وكما يوضح الفصل الثالث من الكتاب ، فإنه ليس بين بلدان غربي أفريقيا ، ما يحتمل أن يصل خلال العقد القادم ، إلى نفس الدرجة من ضبط النسل التي تم التوصل إليها في أجزاء من شرقي آسيا . ولكن بناءً على ذلك الأساس خلال السبعينات ، يشير نجاح برامج ضبط النسل خلال الثمانينات . وتزايد عدد الأسر التي تقبل بضبط النسل ، يعني تقدما نحو نوع من المجتمع المسئول عن صنع قرار التقدم الاقتصادي . ولابد لبلوغ الهدف ، من تحقيق خفض معدل كل من المواليد والوفيات . ومما ييسر ذلك للإمال في غربي أفريقيا ، أن تأخذ مستوصفات تنظيم الأسرة على عاتقها أيضا ، الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة .

إن مسئولية نجاح برامج تنظيم الأسرة ، تعتمد على تقبل كل من الحكومات والإهليين لها . وكما تبين من الفصل الثامن ، فإن اتجاه الحكومات لاتخاذ سياسة سكانية موجهة لخفض معدل المواليد ، يبدو الآن أعظم مما كان عليه الاتجاه منذ عامين أو ثلاثة . ومن المرجح أن نعر هذه السياسة في غربي أفريقيا في السبعينات ، بنفس الطريقة تقريبا التي انتشرت بها في آسيا في الستينات .

ومن القضايا الديموجرافية الرئيسية الأخرى في غربي أفريقيا التي تلي في الأهمية قضية السكان . قضية التمدن . وفي هذا المضمار ، تمل الإحصاءات التي أوردها الكتاب ، على تزايد الهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر ، والطريق إلى التقدم الاقتصادي نحو العصر ، وزيادة الدخل الفردي ، لا شك يمتد عبر التمدن والتنمية والتعليم العام . ويزيد من اهتمام حكومات غربي أفريقيا بالنمو السكاني السريع للمدن ، أن أنظار المسؤولين تقع على يؤس المدينة

الكثيرة منها تقع على يؤس الريف . ورغم أن الأخير أشد من الأول بشكل رهيب ، والهجرة إلى المدينة مملع للمتعلمين . ابتداء من المرحلة الابتدائية . انهم يعتقدون انهم معدون للعمل بالمدينة ، فاما ان يهاجروا اليها فيقيموا بها ، واما ان يشكوا مجموعة من العاملين في المناطق الزراعية . ومن هنا تبرز ضرورة ابراز اهتمام حكومات غربي أفريقيا بقطاع الريف ، وبالنخلة القومية لحمايته وتنميته ، سواء بالصحة الحضرة ، أم على المدى البعيد .

ويوضح الفصل السابع ، أن استجابة السكان للتمدن ، تعتبر جزءا من الاستجابة للتغيير الاجتماعي ، وعنصرا أساسيا للتحويل البنائي الهام ، الذي يحدث الآن في مجتمع غربي أفريقيا . والنتيجة النهائية لهذه الاستجابة ، هي إعادة توزيع السكان بطريقة ما ، لتجعل من اليسير تنظيمهم للعمل الاجتماعي ، لاجداث مزيد من التغيير الاجتماعي ، والتحول من الثقافات الريفية إلى الأساليب الحديثة في الحياة ، وأنماط السلوك الجديدة ، وكذلك العادات والمواقف الجديدة . والهاجر إلى المدينة يخضع اذن لتحول في الشخصية ، ولتغيير جوهري في قيمته وتطلعاته ، وهو يصبح بمعنى ما [متحضرا] . ولهذا فإن التحول قضية أساسية في تطور الأمم الحديثة . ونحن أن يوجه إليها القادة في دول غربي أفريقيا عناية أعظم ، كما ينبغي أن يهتموا اهتماما بالغا بالدور الذي ينبغي أن تلعبه المدن في قضية التحضر . وفي هذا المضمار ، يمكن أن يفيد هؤلاء القادة من تجربة وخبرة الأمم الأكثر تمورا .

وللأسباب المتقدمة ، يعرب (جون كالدول) في الفصل الثامن ، عن اعتقاده بأن برامج تنظيم الأسرة ، تقوم بتحقيق — خلال الثمانينات — نجاحا واضحا في البلدان الساحلية وفي الشرق الأوسط . كانت برامج تنظيم الأسرة ، تظهر وتطور وتبدأ في ضبط معدلات النمو المرتفع للسكان في السبعينات ، فإن الأمر يعتمد كثيرا على ما يحدث بالفعل في عشرة بلدان . فهناك أولا البلدان الثلاثة المزدحمة بالسكان : نيجيريا وزائير وغانا ، التي لحركت السياسات فيها بالفعل اتجاه تبني البرنامج ، ثم هناك ثانيا بقية البلدان الناطقة بالانجليزية : سيراليون وجامبيا وليبيريا ، التي تأثرت جميعا بالنشطة تنظيم الأسرة في البلدان الأخرى الناطقة بالانجليزية في أفريقيا ومما وراءها . وثالثا هناك السنغال وساحل العاج .

الأول مهتم بالتوسع البطيء في قرص العمل ، وبخاصة في العاصمة الضخمة داكار ، والثاني مهتم بتمهيد الاقتصادى السريع ، وخفض معدل وفيات الأطفال ، ورابعاً هناك داهومى وتوجو وسعدل الوفيات فيهما مابل نسبياً ، ويواجهان مشاكل عمل ضخمة في منطقتيها الجنوبية الأكثر تطوراً .

ان نجاح برامج تنظيم الأسرة كما يتبين من الفصل السادس - سوف يحدد كثيراً من أخطار تزايد السكان على اقتصاد غربى أفريقيا خلال السنوات القادمة ، ومن أخطار استنزاف خصوبة التربة بسبب هذا التزايد ، وهى الأخطار التى تهدد مجموعة كبيرة من بلدان غربى أفريقيا .

نيجيريا :

والتقسيم الثانى من الكتاب ، مخصص للبحوث التى أجريت في نيجيريا [٨٠ مليون نسمة] . ومن أهم نتائجها فى مجال معدلات المواليد ، بروز الارتباط القوي بين قوى التمدن والتحضر ومعدلات المواليد في نيجيريا . كما أن المنزلة الاجتماعية المكتسبة تسهم فى خلق المواقف والعادات المؤدية الى معدل نسل منخفض ، وبخاصة تنظيم الأسرة ، حيث تعرف تكنولوجيا حياتها الحديثة ، ليستك فيسايبدو مرتبطة كثيراً بالمعتقدات التقليدية فى أسرة كبيرة ، فهناك أيضاً الخوف من فقد الطفل ، أو - بمعنى آخر - معدل وفيات الأطفال ، وكذلك عدم القبول بالوسائل الحديثة لمنع الحمل ، ولكن الذين أجرى عليهم البحث ، سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية ، أعربوا عن هم بالغ بسبب نفقات التربية والتعليم بسانسبية لأسرة كبيرة .

وتشير البيانات والاحصاءات والمعدلات الحالية للنمو السكانى ، الى أن عدد سكان نيجيريا سوف يتضاعف فى نهاية القرن الحالى ، حتى مع معدل زيادة ٢ فى المائة فى العام ، فإن زاد الى ٥٠ فى المائة فسوف يتضاعف عدد السكان قبل نهاية القرن بـ خمس سنوات ، ولكن مع معدل ٣ فى المائة - وهو المعدل الفعلى في نيجيريا حالياً - فإن السكان سوف يتضاعف عددهم قبل نحو خمسة عشر عاماً من ختام هذا القرن ، أى ما بين عامى ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وفى الواقع فإنه فى نهاية العام الأول من القرن القادم ، سوف تكون نسبة الثلاثة فى المائة فى النمو السكانى ، وقد حدثت لجموع سكان يمثل ثلاثة أمثال عدد السكان عام ١٩٦٣ .

كما يتضح من دراسة ضمن هذا القسم عن نمو لاجوس ومستقبله ، أطراد الهجرة الى العاصمة النيجيرية منذ وضع عشرات السنين . كما أن جاذبية لاجوس كميناء رئيسى ومركز رئيسى للتجارة والصناعة والتعليم ، تكفى لجذب المزيد من الأقوام القادمين من اقاصى القطر ، حيث تنهيه لهم الضواحي الجديدة للمدينة ، مواطن الإقامة الرئيسية بالعاصمة .

والتقسيم الثالث عن غانا حوالى ١٠ ملايين نسبه ، ومن أهم فصوله ، فصل عن الهجرة والتغيير الاجتماعى الديموجرافى . ومن أبرز الخصائص الديموجرافية التى كشف عنها البحث ارتفاع متوسط العمر لدى المهاجرين (الوافدين) عنه لدى بقية السكان وأغلبية المهاجرين يعملون بالأجر فى المزارع وفى المناجم ، بينما السكان المسلمون - عادة - ذوو مهنة حرة وأصحاب عمل . كذلك كشف البحث عن حركة اجتماعية كبيرة بين المهاجرين المولودين محلياً ، كما تبين أنهم أكثر نسبياً فى الأعمال العليا ، وأقل نسبياً فى الأعمال غير الماهرة ، من أولئك المولودين بالخارج ، كما أنهم أحسن تعليماً .

هذا من الهجرة الوافدة من الخارج ، كما يضم القسم فصلاً عن الهجرة الداخلية وتأثيرها على التغيير الاجتماعى - الديموجرافى . ويتبين من هذه الدراسة ، أن عملية الهجرة الداخلية ، قد تسبب تأثيراً عميقاً وراسخاً فى المنطقة موضع الدراسة ، وأن كان التأثير قد وجد بدرجات متفاوتة فى كل من المدن ، والمناطق الريفية ، وفى المنطقة الشرقية ، وفى العاصمة أكرا .

ونظراً لأن المهاجرين الداخلين ليسوا ممثلين لجموع السكان ، فإن خصائصهم تميل عادة الى أن تكون مختلفة عن غير المهاجرين . من ذلك أنهم أكثر نسبياً فى الأعمال العليا ، وأوفر حظاً فى فرص العمل ، كما أنهم أرفع فى مستوى تعليمهم . عادة - عن غير المهاجرين . ومن النسيجية الديموجرافية ، رفعت الهجرة الداخلية من نسبة السكان ذوى الفاعلية الاقتصادية فى المسدين . والسكان المهاجرون لديهم أطفال أقل نسبياً ، وشباب أكثر نسبياً مما لدى غير المهاجرين . ويعزى بعض السبب ، الى أن المهاجرين يتكون أطفالهم الصغار وأسرهم وراعيهم فى مدنهم وقراهم الأصلية .

السياسي ، او بتكوين معاهدات تجارية وأسواق مشتركة .

وثمة قيود واضحة للتمدد في جامبيا : ذلك ان سكان القطر كله ، اقل من سكان أكرا ، وهم يوازنون جزءا فقط في مدينة حقيقية مثل لاجوس . وهذه القيود قد تفرض صعوبات اقتصادية بالنسبة لنمو الصناعات ، كما أنها قد تعوق مظاهر التمدن الأخرى ، مثل انشاء جامعة محلية .

أما القسم السادس والآخر ، فيتناول بالبحث البلدان الناطقة باللغة الفرنسية . ومن بين نتائج البحث التي وردت بالفصل الخامس بالكاميرون (حوالي ٦ ملايين نسمة) ان معدل الوفيات في الكاميرون خلال الستينات من هذا القرن ، قد بلغ ٢٤ في الالف ، وهو معدل يمسا على وجه التقريب ، المعدل الذي سجل في بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر ، وفي البرازيل في بداية القرن العشرين . هذا مع وجود فارق واضح بين المناطق الريفية والحضرية ، حيث تفاوتت الخدمات الطبية التي هي أوفر في المدن منها في الريف ، وأكثر تقبلا لدى سكان الحضر منها لدى سكان الريف .

ومتوسط معدل الفرد في الكاميرون نحو ٣٧ عاما في المناطق الريفية ، مقابل ٥٠ عاما في المناطق الحضرية . ومن المؤكد ان التيسيرات والخدمات الطبية والاجتماعية تقف وراء هذا الفارق .

ويلقى الفصل الوارد عن تشاد (حوالي ٤ ملايين نسمة) الضوء على ظاهرة في هذا البلد ذات دلالة كبيرة بالنسبة لأفريقيا ، ألا وهي ظاهرة الفسارق الاقليمي بين التطور الاجتماعي الاقتصادي والنمو السكاني . ولقد واكب النمو الاقتصادي التشادي ، القدرة على ادخال التكنولوجيا لاستثمار مختلف البيئات ، وامكن حصر اتجاهاين في السكان : الاول اتجاها سكاني قومي النطاق ، أي انه شامل لأرجاء الدولة كلها ، بطيء ، وذو نمو طبيعي ، والاتجاه الثاني ، وهو معدل نمو اقليمي متغير ، يعتمد على الهجرة إلى الداخل وإلى الخارج .

والهجرة الداخلية في الوقت الحالي ، هي

وهناك سببان وراء حركة السكان من المناطق الريفية إلى المدن : الرغبة في الحصول على عمل في القطاع الاقتصادي الحديث ، والرغبة في الحصول على تعليم اعلى . ولقد نجحت المدن تماما في توفير التعليم لمن يرغبون فيه ، ولكنها لم تنجح حتى الان في ارضاء كل أولئك الذين يأتون من أجل العمل وحده .

ويتضمن القسم الرابع ، دراسات عن سيراليون وهي مثل معظم الدول النامية ، تعاني من عدم كفاية الدخل الفردي ، كما ان القوى العاملة بها ، تعاني من انخفاض مستوى التعليم والتدريب . ولما كانت معظم الاسر تعيش عند او قريبا من مستوى الحياة الضرورية ، فإنها تميل إلى استخدام دخلها أو إنتاجها في استهلاكها الخاص . وبناء على ذلك ، فان مستوى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي ، منخفض إلى حد بعيد ، ومن المرجح ان يظل على هذا المنوال ، اذا اجبر النمو الاقتصادي على الدخول في سباق مع النمو السكاني السريع . فهذا النمو المتزايد ، سوف يؤدي على اقل تقدير إلى اطالة امد عملية التحضر .

كما تتضمن هذه الدراسة عن سيراليون ، مبيلا عن بعض المواقف المؤثرة بشأن تحديد حجم الاسرة ، واستخدام وسائل منع الحمل بين جماعة المهنيين في سيراليون ، ومن تحليل نتائج البحث ، يتبين ان الاعباء الاقتصادية المتكاثفة مع التزامات القرابة التقليدية ، تمثل باعنا قويا لدى المهنيين لتقييد عدد الاطفال الذين ينجبونهم .

ويتناول القسم الخامس ، بعض البلدان الأخرى الناطقة بالانجليزية ، وفي الفصل الوارد عن جامبيا (حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نسمة) ، يتضح ذلك التناقض الظاهري في الموقف السكاني للبلاد ، إذ بينما يلوح أن المعدل العالي لنمو السكان والكثافة السكانية المتزايدة ، يعوقان محاولات رفع مستوى المعيشة ، فان الحجم الصغير لاجتماع السكان في الوقت نفسه ، ينتج عنه احباط النمو الاقتصادي . وهذه المشكلة المميزة مترتبة من ناحية أخرى ، على مساحة القطر البالغة الصغر [٤٠٠٠ ميل مربع] ويمكن حل المشكلة ، بتشي الاتحاد مع وحدات اكبر ، سواء بالاندماج

وقد تم التوصل الى هذه النتائج ، بفضل تزايد الحصة المخصصة من الميزانية للتعليم القومي ، وقد بلغت هذه الحصة نحو ٢٥ في المائة من الموارد الكلية عام ١٩٧٠ . واذا أضفنا ما يقسم من الابداء من نفقات ، وكذلك انفاق السلطات المحلية ، الى جانب ثمن المساعدات التكنولوجية الاجنبية ، لوجدنا ان ذلك البلد يخصص للتعليم اكثر من خمسة في المائة من اجمالي انتاجه القومي ، هذا عن السكان وانتشار التعليم . ولعل من اهم النتائج العامة لهذه الدراسة عن زائير ، ما اشار اليه الباحث ، من ان استخدام المعلومات الديموجرافية ، لم يكن معروفا الا بصورة نادرة خلال السنوات الاولى للاستقلال السياسي . وقد تطورت عملية جمع البيانات السكانية الاساسية بشكل بطيء جدا . وقد سمح الاحصاء الرسمي للسكان عام ١٩٧٠ هذه الميزة .

وتتركز اهتمامات السلطات حاليا على زيادة الدخل الفردي ، وخلق مجالات عمل جديدة . ويعزز من التفاؤل السائد لدى الدوائر الحكومية تجاه المستقبل ، ذلك التحسن العام المحالة للاقتصادية . فقد تميزت الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بالانتقال من الركود الى الازدهار ، ومعدل نمو اجمالي الدخل القومي ، طبقا لما تم التخطيط له خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، هو ٦ في المائة .

ومع ذلك ، فان النمو الاقتصادي ، يتعين ان يعود بالنفع اولا على اولئك الذين يحيون بالعمل طبقا لخط ، التقدم الاجتماعي التي اقراها الرئيس موبوتو ، [لقد كان من الضروري لاصلاح الاضرار المتراكمة ، ان تضعوا انفسكم في خدمة الاقتصاد ، وخلال العقد الذي بدا ، سيكون الاقتصاد هو الفرد في خدمة الانسان] .

ويتضمن هذا القسم ايضا ، فصلا عن داهومي [حوالي ٣ ملايين نسمة] ويتضمن الاشارة في معرض الحديث عن السياسة السكانية الى ان مشروع السنوات الخمس الاخيرة ، قد اولى بعض الاهتمام بمشاكل السكان في البلاد ، كما تبين ان [النمو السكاني السريع . يبطل قدرا كبيرا من الاستثمارات . والتداعيات الوحيدة لذلك هو خفض مستويات المعيشة] . كما ناقش المشروع مشكلة ضغط السكان على الارض ، ومشاكل العمل .

المتغير الديموجرافي الاعظم . وهؤلاء المهاجرون اما انهم [١] يبذلون محاولات لتفادي البيئات التي كانت الطرائق التكنولوجية الاستثمارية بها دون مستوى النجاح المأمول ، وبالتالي لم يتوفر النمو في تلك البيئات ، او [٢] انهم يحاولون الوصول الى بيئات يكون استثمارها ناجحا ، ويكون النمو فيها سريعا نسبيا .

وقد ابدت الدراسة ، اهمية هذا المتغير الديموجرافي ، اففى نجاحنا الخاصية ، حيث ثبت نجاح التكنولوجيا الحديثة ، حدثت الهجرة الى الداخل ، مؤدية بذلك الى النمو السكاني السريع ، بينما في اوادي ، حيث التجديد التكنولوجي لم يوجد بعد ، فقد زادت الهجرة الى الخارج ، مؤدية بذلك الى تجمد عدد السكان . وتمثل كل من الهجرة الى الداخل والهجرة الى الخارج ، معيارا لنجاح او فشل التوسعات التكنولوجية الاستثمارية في تشاد .

ويتضمن هذا القسم فصلا عن زائير [حوالي ٢٣.٥٠٠.٠٠٠ نسمة] . ومن بين ما يتضمنه البحث الذي يتناول هذا البلد ، موضوع : [السكان وانتشار التعليم] وفيه يشير الباحث الى ان التعليم في زائير ، كان يحظى بجهود ضخمة دائما ، وانه منذ الاستقلال ، وجهت هذه الجهود توجيهها نحو تطوير التعليم الثانوي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المستويات .

وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة . فمن عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ زاد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي من ٨٢.٠٠٠ الى ٢٠٦.٦٦٠ ، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٦.٥ في المائة . وزاد عدد التلاميذ في المدارس الثانوية من ٥٧.٠٠٠ الى ٢٢٠.١٩٦ خلال الفترة نفسها ، بمعدل نمو سنوي ٢١.٥ في المائة . وفي عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ كانت هناك ٣٨ بنتا ، مقابل كل مائة ولد في المدارس الابتدائية ، و ١٤ بنتا مقابل كل مائة ولد في المدارس الثانوية . وقد بلغت هاتان النسبتان في عام ١٩٦٨ : ٥٤ ، ١٩ في المائة على التوالي .

ويقول البحث : انه في عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ بلغ عدد الطلبة في ثلاث جامعات و ٢٩ مؤسسة للتعليم العالي غير الجامعي ١٣٧٩ طالبا . وقد زاد عدد الطلبة الى ١٠.٢١٢ عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ودل على معدل نمو سنوي يبلغ ٢٨ في المائة .

ويلى ذلك فصل عن دراسة لساحل العاج [٥٠٠.٠٠٠ نسمة] يتضح من نتائجها ان هذا البلد لا يزال حتى الان فى حالة تقليدية . وتحضر القطاع الزراعى لم يتقدم بالقدر الكافى للاحتفاظ بالشباب هناك . وفى الوقت ذاته ، لم يتم التصنيع بعد ، بالقدر الكافى لجعل فرص العمل قادرة على الوفاء باحتياجات الفيض المتزايد لسكان المدن الجدد . وفى ظل هذه الظروف ، فان المستوى الذى يطمح اليه الشباب ، يأتى الى مقدمة مظاهر نجاح اقتصاد ساحل العاج ، وهو النجاح الجدير بالملاحظة رغم ذلك . وانه ليس من قبيل الواقعية ، استمرار الهجرة الريفية الى ما لا نهاية بالمعدل الحالى ، ففى بلد يشكل الإنتاج الزراعى الجزء الاكبر من دخله القومى ، يتعين ان تكون الحالة الديموجرافية للريف ، محبنة اعتبار بالدرجة الاولى .

وحتى لو انخفضت الهجرة الريفية بشكل جوهري ، فانه لا على المدى البعيد - قد تهدد رخاء البلاد بالخطر ، وبخاصة اذا كان سكان المدن على استعداد تام لرفض العمل كعمال يدويين او متوسطى المهارة . وتحضير المناطق الريفية ، وتغيير مواقف الشباب تجاه الأعمال الملائمة سوف يكون من المتغيرات الأساسية ، التى سوف تحدد شكل التغيير الاقتصادى والديموجرافى فى ساحل العاج خلال السنوات العشر القادمة .

ثم ننتقل الى فصل عن النيجر [حوالى ٥ ملايين نسمة] ويستخلص من دراسة هذا القطر ان معدلات النمو تتجه الى ان تكون نحو ثلاثة فى المائة فى السنة او اكثر . وتنبئ الترسديرات الرسمية ، بمعدل نمو نحو ١٥ ٪ فى خمس سنوات خلال السبعينات . وبافتراض معدل نمو مرتفع كهذا ، فانه سيترتب على ذلك عبء مشاكل للنيجر .

اولا : الضغط على الموارد الريفية وبخاصة على الارض الزراعية .

وثانيا : تأثير التعليم بعنف ، مع تقدير الصعوبة الفعلية فى رفع مستويات التعليم ، حتى بافتراض اتفاق سدوي عليه بواقع ١٢ فى المائة من اجمالى الإنتاج القومى ، او اكثر من ٣٠ ٪ فربك افريقى عربى لكل فرد . ومن المأمول فيه ، زيادته تسجيل الطلبة من ٨١٤٥٤ طالبا كما كانت الحال فى اول

اما عن ضبط النسل ، فانه لا يحظى - حتى الان - باهتمام واضح من السكان بصورة عامة ، ولكن مثل هذا الاهتمام متوفر لدى سكان المدن الكبرى فى الجنوب ، على نحو ما نجد فى المدن الافريقية الاخرى ،

ويشكك الباحث فى وجود سياسة سكانية واضحة المعالم فى داهومى ويقول ، ان مثل هذه السياسة ليست فى الوقت الحالى متعارضة مع عادة انجاب اطفال كثيرين فحسب ، بل ومع القانون والفلسفة الموروثة من عهد الاستعمار الفرنسى . وعلاوة على ذلك ، فان قسما كبيرا من صفوف السكان من الكاثوليك ، قد يكونون حساسين اذا ما اتخذت الاسقفية المحلية ، موقفا رسميا تجاه الموضوع . ومع ذلك فسيبقى اغراء ادخال برامج تنظيم الاسرة ، خاصة مع استمرار نمو السكان ، وتعدد مشاكل التعليم ، وضرورة توفير العمل لاعداد متزايدة من السكان .

كما يتضمن احد فصول هذا القسم دراسة عن جابون [٥٠٠.٠٠٠ نسمة] من أبرز نتائجها ، ان العامل الديموجرافى يلعب دورا أساسيا فى كثير من مظاهر النمو الاجتماعى والاقتصادى . والهجرة من الريف الى الحضر يترتب عليها قيام مجتمع لا تتم تلبية احتياجاته من الطعام المحلى بما فيه الكفاية . وعلاوة على ذلك ، فان النمو السريع للتعليم ، يمكن ان يلعب دورا فى زيادة هذه الهجرة الداخلية من المناطق الريفية تجاه المدن والمناطق الاخرى التى تشهد نموا اقتصاديا . وتتجه المناطق الريفية التى فى طريقها الى الفراغ ، اتجاها واضحا الى الركود الاقتصادى ، ان لم يكن اتجاها نحو النهاية .

ان النمو السكاني لا يزال فى وضع غير مستقر . فالجذب الزراعى شديد جدا ، وحجم الاسرة الكامل منخفض تماما . وعلى الرغم من وجود تغطية طبية ممتازة ، فان حالات ولادة الاجنة الميتة ومعدل وفيات الاطفال ، لا تزال مرتفعة جدا . والارتفاع الشديد فى نسبة وفيات الذكور فى جميع مراحل العمر ، بما فى ذلك الاجنة ، مسألة تتطلب دراسة جادة . ونقص الذكور امر سوف يكون ملموسا بشكل جاد فى القريب العاجل ، ذلك لانه سيشجع على الجابونيين ان يعودوا الى الارض ، بينما سيتعين فى الوقت ذاته استمرار توفير القوة البشرية لمواصلة الامتداد الاقتصادى فوق العادة للبلاد .

يناير ١٩٧٠ الى ١٦٢٠٠٠ عام ١٩٨٢ وذلك بمضاعفة فصول الدراسة .

وثالثا : ربما حدثت زيادة في معدل التمدن . وهناك بالفعل شك كبير حول الحجم الفعلي لسكان نيامي العاصمة ، فقد يكون هذا الحجم ، أكبر مما هو معلن رسميا . وعلى أية حال ، فإنه يحتمل أن يكون النمو مستقبلا الى الحد الذي تنجم عنه مشاكل لكل من الريف والحضر في النيجر .

ويلى ذلك فصل عن السنغال « حوالى ٢٠٠٠ ر. ٢٥ نسمة » يستخلص منه أنه ينذر أو ينعدم وجود ممارسة فعلية لتنظيم الأسرة لدى

النساء اللاتي شملهن البحث . ومع ذلك فإن معظمهن كن يعلمن بوضوح ، الآثار الضارة المترتبة على انجاب عدد كبير جدا من الاطفال على فترات قصيرة جدا ، ليس على أنفسهن فحسب ، بل وعلى أطفالهن . فهن يرين مثل هذه الآثار ، بصفة أساسية ، في المخاطر الصحية للأمهات ، والمخاطر الصحية ، ومخاطر سوء التغذية على النساء . كما يتضح ان النساء يصبحن أكثر ادراكا للأعباء الاقتصادية المتزايدة المترتبة على انجاب عدد كبير من الاطفال ، مع الارتفاع الحالي في مستوى المعيشة .

عبد المعطي سمرة

قرنان من الحروب والثورات

اعتاب الاغوام الثلاثين من اكتشاف الذرة ، تنظير بقلق بالغ الى عام ٢٠٠٠ ، وتتوحيش خيفة من اندلاع حرب عالمية ثالثة ، نووية هذه المرة ، قد تضع نهاية مفاجئة للحضارة البشرية ، بل والوجود الانساني ذاته .

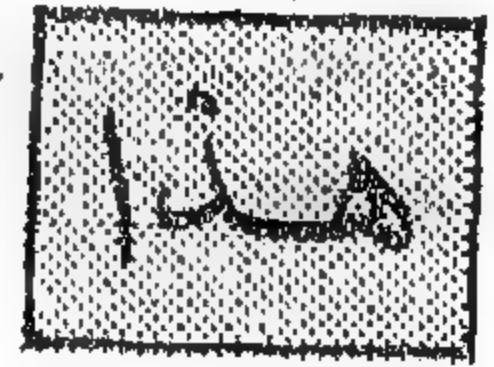
وقد وقع اختيار المؤلفين على الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ الدراسة أهم ظواهر العنف الجماعي التي اشتعلت في العالم أجمع ، وذلك لان هذين القرنين الاخيرين ، قد ماجا بأحداث وتطورات لم يسبق للانسانية ان عرفت مثلا خلال القرون الماضية .

يبدأ الكتاب بداية طريفة وشيقة ، فيصور الحرب كما لو كانت آلهة تتحدث الى البشر وتفسر منهم ، تتحدى الانسان أن يحاول الخلاص منها ، الا يلجأ اليها ، أن يفلت من براثنها ، فهي القوة الهائلة التي تشكل وتغير المجتمعات الانسانية ، ومحكمة التاريخ التي تصنع الملوك والسادة والعبيد ، وهي الحل لكل نزاع ، والحكم فسي خلافت البشر ومشاكلهم . تتحداه أن يعرّفها على حقيقتها . فهي تغير دائما من وجهها وضوئها ، وتحفظ بالسلام اسير الخدمة أهدافها .

هل يستطيع الانسان المعاصر مجابهة هذا

— GASTON BOUTHOU &
RENÉ CARRERE
— LE DEFI DE LA GUERRE
(1740 - 1974)

الكتاب ، ثمرة جهود متواصلة بدأت منذ عام ١٩٧١ قام بها جاستون بوثول مؤسس علم البروليمولوجيا ، وهو علم ظهر



حديثا ، عقب الحرب العالمية الثانية يهدف الى دراسة ظاهرة الحرب والسلام ، عن طريق استخدام منهج اجتماعي جديد ، يتخطى العوامل التقليدية والأسباب الظاهرة للصراع ، الى دراسة الأسباب البنيوية التي تولد العدوانية الجماعية ، والبحث في العوامل المحركة لسلوك الفرد والشعوب والأمم .

ويقدم الكتاب دراسة خلاقة جديرة بالاهتمام ، هدفها في نهاية الامر ، مواجهة عالم الفساد والسيطرة عليه . فالانسانية ، وهي ثق على

متاحة البحث ، الى استحالة الحكم على أحداث ما زالت ساخنة حكما موضوعيا ، أو دراستها دراسة علمية ، فأي حرب أو ثورة ، لا تكشف عن وجهها الحقيقي إلا عندما تصبح في حكم التاريخ . ونقول وجهة النظر الأخرى ، والتي تم الأخذ بها ، أن هذه الحروب لها من التأثير على حاضر المجتمعات ومستقبلها ، ما يفوق بكثير أي حرب من حروب القرن التاسع عشر ، التي نضرب كل أثر لها في حياة الأمم . ولكن بشرط أن يميز الباحث بين كل ما يتعلق بالماضي الثابت ، والماضي غير المستقر ، والمستقبل : أي استخلاص النتائج والدلالات التي لم تحسم بعد .

— يخلص المؤلفان الى أن الصراع المسلح ، هو تعبير عن المجتمعات التي تولده ، وأيضا عامل حاسم في تغيير وتطوير هذه المجتمعات . فالحروب والثورات تعبر عن نفسها في صور شتى : مغارك ، عمليات غنية وسياسية ودعائية ، استراتيجيات ، تحالفات ، قطع علاقات ، مفاوضات ، معاهدات . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو تعبيرها عن حقائق اجتماعية بنيوية أكثر عمقا ، وعن متغيرات للصراع تتجاوز هذه الظواهر المرئية المحدودة . يجب إذن دراسة هذه البنيات وهذه المتغيرات ، أي دراسة الاختلافات العنصرية والعرقية والديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والفكرية القائمة بين المجتمعات المتصارعة من جهة ، وبين المجتمع الدولي في مجموعه من جهة أخرى . ويتبين لنا أن هذه الاختلافات إذا كانت محدودة ومتكاملة ، فإنها تفضي الى نوع من التضامن والتبادل المكتسب ، أما إذا كانت قوية ومتضادة ، فإنها تؤدي بالضرورة الى تفجر الحروب والثورات .

وعلى الرغم من تنوع أنماط الصراع المسلح الناتج عن تنوع الهياكل الاجتماعية ، فقد يمكن تقسيم هذه الحالات وتحليلها طبقا لبعض النماذج التي تم استخلاصها . فيوجد الصراع المتعادل ، ويحدث بين المجتمعات المتجاورة ذات الحضارة والعقلية المتشابهة ، ويكون جسد الصراع ومضمونه في هذه الحالة ، واحداً في المصيرين . وهناك الصراع غير المتعادل ، ويحدث بين مجتمعات بعيدة ومختلفة حضاريا وفكريا وقيما ، وهنا يختلف تماما مضمون الصراع وعلاقاته الجدلية ، مثل اشتراك الأمريكيين في حرب فيتنام .

التحدي ؟ يبدو أن المؤلفين قد قبلوا تحدي الصراع ، فهذا الكتاب محاولة لدراسة الوجوه المختلفة للحروب خلال القرنين الماضيين ، بهدف إزاحة النقاب عن وجهها الجديد في السنوات القادمة ، وإفشال مخططاتها .

انعقد في مقدمة الكتاب ، مقارنة مثيرة بين عالم عام ١٧٤٠ وعالم عام ١٩٧٤ : يحاط القارئ من خلالها علما ، بمدى التغيرات الهائلة التي حدثت في المجتمع الإنساني : ثورة شاملة في سياسات العالم واقتصادياته وثرواته البشرية « كان عدد سكان العالم لا يكاد يبلغ عدد سكان الصين اليوم » ، تطورات في نظم الحكم ومفاهيم السلطة ومراكز اتخاذ القرار ، انقلابات في موازين القوى العالمية ، انتقال الإنسان من حالة الانغلاق داخل أرضه ومعتقداته البدائية ، الى حالة الانفتاح على العالم الخارجي بلا حدود أو جواجز ، تسلم المشاكل العصرية بالشمولية والعالمية ، بعيدا عن كل مجتمع يعيش في غربة شبه مطلقة ، وعزلة شبه تامة عن بقية المجتمعات ، للتطور الخرافي للعلم ، وتطور قدرات الإنسان . وتستوقفنا هنا ظاهرة بها دلالتها في مجال هذا التطور ، وهي أن قدرة الإنسان على الخلق ، كانت تفوق قدرته على التدمير حتى عام ١٩٤٥ . يشهد بذلك التقدم الهائل الذي أحرز في مجالات الطب والعلوم عقب الحرب العالمية الأولى . أما بعد ذلك ، فقد تطورت قدرته على التدمير ، وأصبح في وسعه اليوم ، بعد اختراع الأسلحة النووية والكيمائية ، ائناء الجنس البشري بكوكبه الذي يعيش فوقه .

وقد تم استبعاد المواجهات القصيرة والمحدودة من مجال البحث ، ولم تستبق سوى الصراعات الكبرى التي ينطبق عليها واحد أو أكثر من هذه الشروط ، تورط أكثر من دولة — المساس بأكثر من إقليم أو عاصمة — استمرار لأكثر من سنة — عدد ضحايا يتعدى الألف — تغيرات داخلية هامة كقلب نظام حكم — تغيرات دولية هامة كضم أو استقلال دولة ، مولد دولة أو اختفاؤها . وقد بلغ عدد هذه الصراعات الكبرى خلال الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ : ٣٦٦ صراعا . كما أثرت مشكلة إدراج أو استبعاد النزاعات القائمة والمستمرة ، وهي ست حالات بالتحديد : حرب فيتنام ، حرب تحرير أنجولا ، حرب تحرير موزمبيق ، رابع جولة اسرائيلية عربية ، حرب الإكراد ، حرب قبرص . وتستند الحجة القائلة باستبعاد هذه الحروب عن

الأحداث والتميز بينها ، فإن مهمة التفسير هي الربط بين هذه الأحداث وابداء الرأي فيها . ولذلك عندما ينتقل المؤلفان من تحليل الظواهر ، الى تفسيرها ، فإنهما يتناولان نفس العناصر ، وإنهما بطريقة مختلفة وأكثر تركيزاً ، فالتحليل ينقسم بالموضوعية ، ويرتكز على معطيات كمية حقيقية ، أما التفسير فلا يحاط من بعض الذاتيه المتعلقة بشخصية المفسر .

وتهتم الدراسة بوجه خاص ، بالأعوام ١٧٧٥ و ١٩١٤ و ١٩٤٥ باعتبار أنها تمهضت عن أهم التغيرات التي طرأت على المجتمع القومي والدولي ، وادت الى تحول جذري في الهياكل السياسية والاقتصادية والفكرية . ففي عام ١٧٧٥ دخل الشعب ودخلت الايديولوجية لأول مرة الى السياسة والحروب ، واستطاع شعب مستعمر أن ينال حريته عن طريق الحرب ، على الرغم من انهائه عرفيا وحضاريا الى الدولة المستعمرة « حرب التحرير الأمريكية » . وقد كان لهذه الواقعة أثرها على عقلية الشعب الفرنسي ، الذي قلبت ثورته جميع موازين القوى . وفي عام ١٩١٤ دخل ملايين من البشر في صدامات تفوق في عنفها أية مرحلة زمنية سابقة ، أدت الى حروب طاحنة دامت أكثر من أربع سنوات ، وتسببت في خسائر مادية وبشرية فادحة . تغيرت على أثرها هيكل المجتمع القومي والدولي . ثم جاء عام ١٩٤٥ بأكثر هذه التغيرات عمقا ، فقد تطورت قوى الدمار ، وأصبح العالم مهددا بالفناء الشامل ، فانحصرت الحروب الخارجية نتيجة لذلك في مناطق محدودة ، وتمت السيطرة عليها ، تجنبنا لاي تصاعد قد يفضي الى استخدام السلاح الذري . وظهر الارهاب ، وبدأت حرب العصابات ، وكثر عدد الحروب الاهلية والمذابح داخل الدول ، واحتدمت الاستراتيجيات الاقتصادية والثقافية نتيجة لتسييد الاستراتيجية الحربية .

ويجري في الفصل الثالث من الكتاب ، تعريف شامل لمفهوم الحروب والثورات ، ومدى الاختلاف والامتزاج بينهما ، وأحيانا تنشب الحروب الخارجية تجنباً للثورات الداخلية وبالعكس ، وأحيانا يتدمج الاثنان فيوجدان معاً نوعاً جديداً من الحروب ، هي الحرب الثورية التي وضع ماوتسي تونج نظريتها ، وقام في الوقت ذاته بتطبيقها .

ويستعرض الكتاب أيضا أنماط التدخلات

ويجري تصنيف حالات الصراع التي حدثت فيما بين ١٧٤٠ و ١٩٧٤ من زوايا تحليلية متنوعة . فمثلا اذا نظرنا الى هذا الكم من الحروب والثورات من زاوية نوعية الصراع ، نجد أنها تنقسم الى أربعة اقسام : صراع خارجي أي حروب بين الدول ، وعددها ١٤٥ بواقع ٤٢ في المائة لحالات الصراع من المجموع الكلي ، صراع داخلي أي حروب أهلية وثورات ، ويبلغ عددها ١٧٤ أي ٤٧ في المائة من المجموع ، صراع بدأ داخليا ثم امتد الى الدول الخارجية مثل بنجلاديش وقبرص وهي ٣٦ حالة ، أي ١٠ في المائة وأخيرا صراع بدأ بين الدول ثم افضى الى ثورة داخلية « مثل الحرب العالمية الاولى التي فجرت الثورة الروسية » وهي ثلاث حالات فقط .

وإذا نظرنا الى هذه الحروب الخارجية والداخلية من زاوية السببية ، علما بأن أي صراع من الممكن أن يجمع بين أكثر من سبب ، نجد أن الأسباب الاقتصادية في ٦٠ في المائة من الحالات ، أيديولوجية في ٧٣ في المائة ، انفعالية في ٤٤ في المائة ، تأكيداً للقوة في ٦٨ في المائة ، قومية في ٧٦ في المائة . وهكذا تستطرد الدراسة في تحليل مفصل لحالات الصراع المسلح ، والتعرض لنتائجها داخليا وخارجيا ، مع حصر السنوات التي تميزت بهدوء نسبي ، وذلك التي تميزت بالاضطرابات الشديدة . ونلاحظ أنه لم يمر عام واحد دون حرب أو ثورة خلال هذه الفترة ، بل هناك أعوام احتدم خلالها أكثر من عشرين صراعا مسلحا . وتستوقفنا حقيقة هامة وسط هذا الكم من الأرقام والنسب المئوية ، فبالرغم من التماثل العددي للنزاعات المسلحة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، إلا أن نمط النزاع قد اختلف ، فارتفع عدد الثورات والحروب الاهلية ابتداء من عام ١٩٠٠ بسبب تفاقم الايديولوجيات ومحاولات التحرر في العالم الثالث .

ويتعرض الكتاب خلال هذا الفصل « وهو الفصل الثاني » لمناطق تركز الصراع وتطورها على مدى هذين القرنين ، وظهور عامل البترول على المسرح الدولي ، الذي بدأ يلعب دورا حريا واقتصاديا هاما منذ ١٩١٤ . كما يتناول بالتحليل ، الدول التي انخرطت في الحروب وترتيب أهميتها ومدى ارتباط مفهوم القوة بمفهوم الحرب .

— وإذا كان من مهام التحليل ، استعراض

منذ عام ١٩١٤ ، شكل المواجهة المباشرة الغنيمة بين الدول . وقد استأثرت قى الماضي اسبانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا والصين والامبراطورية العثمانية بأسس القوة العالمية . أما اليوم ، فقد تغير مفهوم هذه القوة ، وأصبح يقوم على أسس مختلفة تماما : مساحة شاسعة مترابطة وغير مجزأة ، تبلغ خمسة ملايين متر مربع على الأقل . تكفل للدولة التعمق فى مواقع متعددة من المعمورة ، مع تنوع ثروات هذه الاراضى المعدنية والزراعية - تعداد سكانى ضخم ، على الأقل ١٠٠ مليون نسمة ، لاستغلال هذه المساحة استغلالا سليما ، وايضا لتصدير الخبرات الى الخارج وهو ما يشكل دعامة النموذ الاقتصادى والسياسى - اقتصاد ذاتى متنوع الثروات والمصادر - امكانيات تكنولوجية وقوة نووية حربية وسلمية - سلاح طيران قوى وبحرية حربية وتجارية تكفل استمرار العلاقات بين الدولة العظمى ومناطق نفوذها . وتلك ثلاث دول فقط جميع هذه الاسس تقريبا ، وهى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفينى والصين ، وثلاث دول اخرى تملك بعض هذه الاسس هى : كندا واستراليا واليابان .

- حدث تغير بيولوجى واجتماعى فى طبيعة الحروب ، وفى تأثيرها على التدمير الانسانى ، فقد اختفت علاقة الجرم بين الانسان وبين يقتل ، فقدما كان لابد لقتل انسان من انسان آخر ، أما اليوم فقد أصبحت الآلة تقوم بهذا العمل ، فيكفى الضغط على جزء منها ، حتى يتساقط آلاف القتلى من الحربيين والمدنيين . ان هذا التغير لا يشكل فقط معطى لنيا او حربيا نتيجة لتطور فنون الحرب والتسليح ، وانما يشكل ايضا معطى اجتماعيا نتيجة لتغير البنى والعقلية الاجتماعية . وتستطيع القول بان هذا التغير ، لم يصف ابعادا جديدة الى ظاهرة العنف لدى الانسان ، وانما عمق من عمق الحروب والقدرة على التحطيم . ونجد ان العنف السياسى ، يعبر عن نفسه جاليا فى صورتين : العنف النووى ، والعنف الارهابى . وقد ظهر العنف النووى بشكل محدود فى هيروشيما وناجازاكي ، وقتان كان السلام الذرى حكرا على دولة واحدة . ومنذ ذلك الوقت ، والعالم مهدد بشبح حرب ذرية ، قد تحدث قصدا او ياسا او خطأ ، وهى حرب لا يمكن التنبؤ بمداها . أما العنف الارهابى ، فعلى الرغم من أنه لا يندرج تحت لواء الحروب والثورات الكبرى ، الا ان

الخارجية فى شئون البلدان وشيوخ اساليبها ، ويخوض فى تفاصيل شتى ، وحقائق وتفسيرات متعددة ، قد لا تهم سوى القارئ المتخصص ، أو من لديه جافز للبحث ، أما القارئ العادى ، فيستطيع تجاوزها ، دون ان يؤثر ذلك على جوهر الدراسة . وسنقوم باستخلاص اهم الافكار عبر هذا السرد الطويل ، ونلخصها فى بضع نقاط رئيسية :

- تميزت الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ بالحروب الاستعمارية وثورات التحرر . وقد عبرت كل هذه الحروب والثورات ، خلال مرحلتين زمنيتين ، عن ازدواجية الجدل فى عالم ذى قطبين ، وبين مجموعتين مختلفتين تماما جيوبوليتيكيا . ففى المرحلة الاولى ، كانت مجموعة الدول الاوروبية تشكل مركز القوة الديموجرافية والايديولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وفى مواجهتها مجموعة الدول الممزقة والمجتمعات المعزولة دون ما رابط بينها . ومع بداية حروب التحرير ، بدأ مركز القوة فى الانتقال التدريجى الى القارات الاخرى . وتغير الهيكل الاجتماعى للعالم ، واتخذ منذ عام ١٩٤٥ طابعائى القطب من نوع آخر ، فأصبح هناك مجتمع الدول الشابة التى تحررت حديثا ، وتشكل بدورها قوة ديموجرافية ومادية هائلة «بتترول ومواد خام» ، وفى مواجهتها مجتمع الدول القديمة التى مازالت فى اوج قوتها التكنولوجية ، ولكنها ضسعت ايدىولوجيا وبشريا . وقد عرف العالم منذ ذلك الوقت ازدواجية وجدل مناقضين تماما لما مضى .

- تغيرت أسس القوة العالمية ودعائمها ، نتيجة لتغير الاساليب الفنية والعقلية السائدة فى العصر . فقد كانت هذه الاسس تقوم فيها مضى على احتلال اكبر جزء ممكن من الاراضى الاجنبية فى اجزاء متفرقة من الكرة الارضية والسيطرة عليها ، والتحكم فى المرات المائية التى تيسر الوصول اليها . ولم يكن ذلك عسيرا لضعف الاحساس القومى لدى الشعوب ، فكان من السهل على البلدان والاقاليم ، ان تبدل من حكامها وانتماؤها . كما ان الضغوط الديموجرافية والاقتصادية فى الدول الاوروبية ، وجدت متنفسا لها فى المساحات الخالية من العالم ، عن طريق الهجرة او استعمار القارات الاخرى ، الامر الذى أصبح محالا بعد ان تم اكتشاف العالم بأكمله ، فأخذ التنفيس عن هذه الضغوط المرتفعة يتخذ ،

نتيجة حركات التحرر . واختبعت الجبهة الأفريقية
الآسيوية وجبهة شرق آسيا ، أكثر الجبهات
اضطرابا . ونخلص إلى نتيجة هامة ، وهى ان
العدوانية من الممكن أن تنتقل من جبهة إلى أخرى ،
وأنه لا وجود لما يسمى بالاحتمية المطلقة فى جبهات
العدوانية ، وذلك تبعا لتطور مراكز القرار فى
السياسة العالمية .

ومن الظواهر الجديرة بالذكر ، ان حدود الدول
تحتفظ بحالة استقرار غريب منذ عام ١٩٤٥ ، فلم
تحدث سوى بضعة تعديلات عقب حروب
الاستقلال ، وتغييرين فقط اثر الاحتلال الصينى للتيبت
وحرب بنجلاديش . ومرجع ذلك إلى الوعى الدولى
بان التوسع الاقليمى فى العصر الحديث ، لا يصنع
القوة ، وإنما قوة الدولة تكمن فى امكانياتها
ومقدرتها على التأثير الايديولوجى والاقتصادى ،
وقد اكدت أزمة البترول هذه الحقيقة . وإذا كانت
الحدود الأرضية قد استقرت مؤقتا ، فإن الحدود
البحرية مازالت محل منازعات ، وهى المشكلة التى
يعاد من أجلها النظر فى قانون البحار ، تحدث
اشراف الأمم المتحدة . أما بالنسبة للحدود
الفضائية ، فمن حسن الحظ لم يحدث بشأنها حتى
الآن أى نزاع .

أما الفصل الرابع والآخر ، فيتميز بكونه أكثر
أجزاء الكتاب إثارة ، فمن خلاله تجرى محاولة
لطرح تصورات مستقبلية لظاهرة الحرب
والسلام ، وتأثيرها على الأحداث خلال السنوات
القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ .

يتبين لنا ان البوليولوجيا ترفض نظرية
الاحتية التاريخية ، وهى نظرية هيجل الشهيرة ،
ومؤداها ان الأحداث تسير فى طريق مرسوم ،
وليست لها سوى نهاية واحدة يحتملها التاريخ .
فهذه النظرية تستلزم جهدا مضنيا ومتواصلا من
جانب مؤيديها ، لادخال الوقائع عنوة فى اطار
مفاهيمهم ، مما أدى إلى تشويه التاريخ ، وجعله
نوعا من النبوة . وتفضل على العكس الأخذ
بنظرية الاستقبالية ، التى تدرس اسباب تطور
العالم المعصرى ، وتحاول التنبؤ بالامور التى قد
تنجم عن تلك الاسباب فى المستقبل . وهذه النظرية
تعتبر ان الأحداث لا يمكن أن يكون لها اتجاه قدرى
لا يتغير ، بل هناك من العوامل ما يدفع بأى ظاهرة
إلى اتجاه هذا الاتجاه أو ذاك ، لهذا يجب دراسة
الاحتمالات المتعددة للظاهرة الواحدة . وهذه إلى

الذين قد قاما بدراسة هذه الظاهرة فى شتى
صورها ، نظرا لأهميتها فى مجال هذا البحث ،
وأهمية الدور الذى يلعبه الارهاب المعاصر ، فى
تصعيد العنف وتدويل أى ظلم محلى . ومن الممكن
أن يتسبب عمل ارهابى ، يستخدم سلاحا ذريا ،
فى إثارة حرب عالمية نووية . ولذلك يجب اتخاذ
الاجراءات الوقائية والدفاعية . والأهم من ذلك
كله ، تحييد البنى التى تؤدى إلى العدوانية
الجماعية ، كالخوف والقلق واليأس . وقد
استشرى الارهاب نتيجة لكبت وتجميد اتجاهات
العنف التقليدية بسبب الرعب النووى . لابد إذن
من إيجاد بدائل أخرى تقوم بوظيفة العنف ،
فيالنسبة للبولىولوجيا ، لا يمكن التخلص من شيء
إلا إذا حل بديل آخر مكانه .

حدثت تقلبات عديدة فى جبهات العدوانية
الجماعية ، وفى الصراع الذى ارتبط بهذه الجبهات
خلال الفترة موضوع الدراسة . « وتشكل جبهات
العدوانية الجماعية فرضية أساسية فى علم
البولىولوجيا » . ونستطيع ان نميز بين مرحلتين
أساسيتين : أولا من عام ١٧٤٠ إلى ١٩٤٥ ، وهى
المرحلة التى تواكب هيمنة أوروبا ونفوذها . وقد
تسببت خلالها جبهة شمال جنوب الاطلنطى ما بين
١٧٧٦ و ١٨٩٨ ، وأدت إلى مواجهة أوروبا القديمة
« إسبانيا والبرتغال وانجلترا » بالعالم الجديد ،
واسفرت عن تحرير أمريكا فى النهاية . جبهة
شرق غرب البحر المتوسط ، التى امتدت من جبل
طارق إلى الخليج العربى ، واستمرت من ١٧٤٠
إلى ١٩٢٢ ووضعت أوروبا فى مواجهة العالم
العربى والتركى وشمال افريقيا ، وأدت إلى تحرر
البلقان واستعمار افريقيا الساحلية والشرق
الادنى . الجبهة الآسيوية من ١٧٤٠ إلى ١٩٠٤
واثبتت خلالها أوروبا واليابان مع القسرة
الآسيوية . الجبهة الصينية من ١٧٤٠ إلى
١٩٢٠ جبهة افريقيا السوداء من ١٨٢٠
إلى ١٩٠٠ . جبهة أمريكا الشمالية من ١٨٢٥ إلى
١٩٢٥ . الجبهة الأوروبية الغربية والأوروبية
الشرقية من ١٧٤٠ إلى ١٩٤٥ .

ثم حدث تغير جذرى فى مراكز جبهات
العدوانية فى المرحلة الثانية من ١٩٤٥ إلى
١٩٧٢ ، وهى المرحلة التى تتميز بظهور العالم
الثالث على المسرح الدولى . فقد اختفت الجبهة
الاطلنطية والجبهات الآسيوية المرتبطة
بالاستعمار ، وجرى تعديل فى الجبهات الأخرى

داخل العالم الثالث بين البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان ، والبلدان الثرية بالمواد الخام ذات التعداد السكاني الضئيل ، وايضا داخل العالم الصناعي بين الدول التي تتمتع بنوع من الاستقلالية في الطاقة والمعادن ، وبين تلك التي تلجأ الى الخارج ، لسد احتياجاتها في هذه المجالات ، وهناك الطابع المؤقت الذي يتسم به حاليا التوازن النووي ، فقد يحدث الانفجار لسبب أو لآخر ، ويدخل الانسان الى عصر الدمار ، وانهيار الحضارة الانسانية . وهناك ايضا التناقض المتزايد في الخل الديموجرافي الاقتصادي ، فمثلا تشكل نسبة عدد سكان العالم الثالث اليوم ، التي عدد سكان العالم المتقدم ٧ الى ٣ ، ولكن هذه النسبة ستبلغ عام ٢٠٠٠ ٩ الى ١ ، طبقا لحدث الدراسات في هذا المجال ، وهذا مؤشر خطير للغاية ، فقد يؤدي ذلك الى قلاقل وتوترات محلية يتبعها صراع ضخم بين الشمال والجنوب ، وغرق الدول المتقدمة بامواج من البشر المحرومين اليائس ، اى صورة للغزو السكاني الذي حدث في العصور الوسطى . وطبقا لتلك الفرضية ، فان جبهات العدوانية الجماعية قد تنحصر في جبهة عالمية واحدة شمالا وجنوبا تطوق كوكب الارض ، وتجمع بين العديد من الجبهات التي سبق ان ذكرناها ، وهو بالشكل اكثر الاحتمالات خطورة بالنسبة لمستقبل الحضارة الانسانية .

ان الفكرة الاساسية في علم البوليمولوجيا تقول بان اختلال البنى الديموجرافية الاقتصادية والجغرافية والفكرية ، هو اساس اى عدوانية جماعية . لذلك لابد من ان يصحب هذه الدراسات المستقبلية ، فكر متعمق قائم على المنطق لتوجيه السلوك الانساني وجهه سليمة وسلمية وتحدد عناصره الضارة ، وتنمية الوعي بمدى الخطر الذي يهدد البشرية ، وباهمية التضامن والتعاون الدولي من اجل تحقيق مستقبل افضل للجميع . كما يتحتم اعادة التوازن الى النظام الاقتصادي العالمي قبل فوات الاوان ، فقد اصبحت كل جماعة واعية تماما بمدى الفارق بين امكانياتها وتطلعاتها ، وبين واقعها وواقع الدول الاخرى ، وعندما يكون الفارق شاسعا ، يصبح احساس الظلم فادحا لا يحتمل ، ويؤد تدريجا الى الكبت والعنف . ونحن نعلم ان النزاعات الصغيرة تحمل في باطنها نيران الحروب الكبرى .

ان عالم اليوم قد تغير عن عالم الامس كما

هدد ما وجهة نظر برجسون ؟ اخذها عنه جاستون برجيه مؤسس علم الاستقبالية . ومما لاشك فيه ، ان هذه الرؤى والدراسات المستقبلية ، تتخطى مجال علم البوليمولوجيا ، الا ان هذا العلم يستطيع ان يقدم للاستقبالية عناصر محددة في شكل امكانيات ، ويزودها بفرضيات تتعلق بتعاقب الاحداث واحتمالات الحرب والسلام في التطور النزاعي لوقف ما ، فيسهل بذلك معرفة من اين تأتي الشرارة التي ستؤدي الى الانفجار ، وبالتالي من الممكن تحويلها عن مسارها ، وتعطيل اشتعال الحروب .

ويفضل الكاتبان ، في مجال دراسة الاحتمالات المستقبلية ، الانطلاق من الشريحة الزمنية ١٩٤٥ - ١٩٧٤ وذلك لكونها المرحلة التي حملت في ثناياها اهم ما طرأ على العالم من تغيرات ، منها على سبيل المثال : الواقع النووي وما ادى اليه من التعايش السلمي بين القوتين العظميين - تحزر العالم الثالث وظهور مراكز جديدة لاتخاذ القرار - وجود منظمة الامم المتحدة وتزايد عدد الدول ذات السيادة - عسدم التوازن الديموجرافي الاقتصادي - ظهور حركات الارهاب وتصاعدها المستمر .

ويتم طرح الفرضيات البوليموجية ابتداء من السلام النسبي ، وانتهاء بالدمار الشامل . ونتحقق في النهاية من عدم وجود ما يسمى بالحدث الحتمي او النهائي ، فاحتمالات المستقبل كثيرة ، وهناك من العناصر المجهولة والظروف المفاجئة ، ما قد يطرأ على الاحداث ، فيسرع بها او يؤجلها او يبطلها تماما .

فاذا اخذنا بفرضية استمرار الظروف المعاصرة كما هي خلال الحقيقتين الزمنيةتين القادمتين ، او تطورها تطورا بسيطا ، فسنجد ان الصراع المسلح في المستقبل القريب ، سيشبه الى حد كبير ذلك الذي وقع في الماضي القريب ، ولكن بعض هذه الظروف ستتغير حتما ، وبعضها الاخر احتمالا . بل لقد حدثت بالفعل تغيرات كثيرة ، فهناك الاكتشافات التقنية المتلاحقة ، والتي ستؤدي بالضرورة الى احداث خلل في التوازن والتبادل ، وتحول في جبهات التوتر وعلاقات القوى ، فبالامس كانت السيطرة للفحم والطاقة المائية ، واليوم اصبحت للبترول ، وغدا ستكون لمصادر جديدة للطاقة . وما يتبع ذلك من اتساع الهوة

رأينا ، وعالم الغد يحتاج الى أسس جديدة لبنائه ،
 ويقتضى تغيرا شاملا فى استراتيجيه الجنس
 البشرى ، اذا أراد لنفسه البقاء والاستمرار .
 فلا بد للمجتمعات الانسانية من كبح جماح الشيطان
 بداخلها ، فيتخلص المجتمع الجديد من روح
 الانتقام التى ولدتها عقدة الكبت والذل على مدى
 سنتين طويلة ، ويتخذ المجتمع القديم موقفا أكثر
 تفهما ، وأكثر نضجا ، وتجاوزا للأخطاء ، وأن
 يشعر الفريقان المعاصران ، بانتمائهما أولا وأخيرا
 الى الانسانية ، وبمسئوليتها المتبادلة والمتكاملة من
 أجل الأفلات من خطر الانفجار النووى والسكانى
 وتلوث البيئة ونضوب المصادر الحيوية . ان
 المطلوب هو تحقيق العالمية ، فمن منا لا يريد أن
 يسهم فى استمرار الحياة الكونية للانسان ؟

وقد يثار هذا التساؤل : اذا كانت الحروب قد لعبت الى الان دورا هاما في التعبير عن المجتمعات وتطورها ، فكيف نفكر اذن في الغائها او حتى حصرها ؟ معنى ذلك الحكم على المجتمعات الانسانية بالجمود ؟ ولكن الحروب ليست هي الحل الوحيد لاحتياجات العالم وتطلعاته ، فالمجتمعات لديها وسائل أخرى للتعبير عن نفسها ، كاللغة والثقافة والاديان والفلسفة والسياسة والفنون ، وطرق أخرى للتطور اقل عنفا مثل التطور الطبيعي للفكر والوعي وتقدم العلوم والتكنولوجيا .

وإذا كان مفهوم « العدو » هو شيء ضروري لتحريك الطاقات البشرية وتماسك المجتمع ، ولنبحث إذن عن عدد مشترك خارج المجتمع الانساني ، ليتحد الجميع من أجل مواجهته ، وليكن مثلا كل ما يهدد الانسانية بالفناء ، كالفقر والموت والحروب الذرية . ولنبحث ايضا عن مفهوم معاصر « للبطان » وليكن هو كل من أسهم بشجاعته او اختراعاته في القضاء على العواجل التي تعوق التطور السلمي للعالم . نضيف الى ذلك ، ان الحروب اذا كانت قد لعبت فعلا دورا هاما في تطوير المجتمعات الانسانية ، فقد كان ذلك قبل اختراع الذرة ، أما في عصرنا هذا ، فقد يصبح دورها هو التدمير الشامل للمجتمع الانساني لا تطويره .

لمن ستكون الغلبة، للحرب أم للسلام؟ ان هذا هو النضال بين حتمية الاشياء وحرية الانسان ، فاذا تركنا الامور لقدرها المرسوم ، وتحملناها راضخين ، فستكون الحرب . أما اذا انتصرت حرية الانسان وارادته ، سيكون السلام ، ليس السلام التام وانما النسبي . ان انسان هذا العصر ، يستطيع ان يستمد من علمه وتجاربه وايمانه العميق بالانسانية، القوة التي ستمكنه من أن يخلع عن الحرب ثوب قداستها ، ويقبل تحديها ، وان يفرض السلام في النهاية .

موسو و ندين حليمدين

المؤلفات العربية السياسية

وقد وضعت الرسالة باللغة الانجليزية ، وتقع في ٥٤٦ صفحة ، وهي تتبع الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٤ .

وإذا كان الجزء الاول من الرسالة ، الذى يغطى الفترة التاريخية التى تنتهى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لم يضيف جديدا الى مثات ومثبات الدراسات ، التى تناولت تلك الحقبة من تاريخ الجزائر ، وعن الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، فان الجزء الثانى ، الذى يغطى فترة الكفاح الجزائرى التى عاصرها المؤلف وذاق آلامها وأحلامها ، تعد دراسة أصيلة أضافت جديدا . ففى هذا الجزء ، يشرح لنا المؤلف بالتفصيل ، الخلاف بين ميهالى الحاج والمقاومة الجزائرية ، كما يوجه انتقاداته

■ رباح بلعيد — الحركة الوطنية

الجزائرية (١٩٠٠ - ١٩٥٤) -

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

(غير مطبوعة) — كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية • نوفمبر ١٩٧٦ ■

قدمت رسالة رباح بلعيد في نوفمبر ١٩٧٦ ، لنيل درجة
الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بجامعة القاهرة .

مستمرة وبالفاتي فجيوشها نتيجة وراثة الاستعمار وجيوش تشكلت نتيجة حرب تحرير وأخيرا الجيوش التي تكرنت بعد الاستقلال وخاصة في المستعمرات البرتغالية والبلجيكية حيث كان الاستعمار يبنى سياسته على أساس الاستمرار وبالتالي لم يشكل جيش وطني . والصورة التالية من هذه الصور الاربعة في افريقيا هي الصورة الثانية وهي مواجهة ذلك كان هناك منظار آخر للمؤسسة العسكرية الافريقية يقسمها الى «مغاوير القبائل» والحرس الملكي وجيش الانقلاب او الجيش الذي يتم تسييسه ثم الجيش الشعبي الثوري وجيش المستعمرات وأخيرا الجيش الوطني .

وينتهي الباحث من ذلك الاستعراض الى أن تغيير الجيش في الاطار الافريقي ينبغي ان يؤخذ بتحفظ . فلهذا الجيش لم يكن يعبر خاصة في الفترة اللاحقة على الاستقلال الا عن فصائل مسلحة شبه بوليسية انحدرت عن القوات التي خلفها المستعمر من الاهالي وفي المرحلة التالية حملت ملامح تطورات ضخمة في تلك الفصائل بحيث بدأت تدريجيا تكتسب خصائص وسمات المؤسسة العسكرية الحديثة .

وتنتقل الدراسة الى بحث ملامح المواريث الاستعمارية التي تركت بصماتها على القوات المسلحة واثرت ذلك على الجيوش مما يفتح الطريق للجزء التالي وهو حول مراحل وأشكال التدخل العسكري في السياسة الافريقية وقد حددتها الدراسة في مراحل ثلاثة تبدأ بمرحلة الديكتاتورية السياسية وهي الفترة اللاحقة مباشرة للحصول على الاستقلال ثم مرحلة التمرد الداخلي أو بدايات التدخل والتي بدأت مع نهاية سنة ١٩٦٢ وان كانت تحركات الجيوش خلالها انعكاس لاعمال غير سياسية الا أنه قد تحقق لها تأثير مباشر على الشئون السياسية ووصل بذلك الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة الانقلابات العسكرية التي بدأت في منتصف سنة ١٩٦٥ وخلالها شهدت افريقيا في فترة النصف الثاني من الستينات ٢٠ انقلابا ناجحا في ١٦ دولة بمعدل ١٢ انقلاب في العام وهو نفس معدل الانقلابات في امريكا اللاتينية وبشكل عام شهدت افريقيا في فترة الستينات ٣٠ انقلابا عسكريا ناجحا غير ٢٣ انقلابا فاشلا بالاضافة الى ٢٩ محاولة قضى عليها في مهدها .

وقد أخذ الباحث في محاولة ايجاد الاسباب الداخلية والخارجية لكثرة ظاهرة الانقلابات في هذه الفترة . بافريقيا لتنتهي الجزء الاول أو ما يمكن أن يكون الدراسة النظرية لتبدأ الدراسة التطبيقية على غانا .

وحقيقة أن هذه الدراسة بالغة الاهمية في حجم ما تقدمه من معلومات وان كان يعيب ذلك عدم استغلال هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة جيدة .

وبداية تفتقد الدراسة الى وجود البعد الزمني للاحداث أو بمعنى آخر الاطار العام الذي برزت فيه ظاهرة الانقلابات ومع أن الدراسة اساسا سياسية الا أن المعالجة السياسية تكاد لا تباو وان ظهرت فهي تخرج في استحياء .

المرة الى الزعيم الجزائري فرحات عباس ، الذي يعتبره خائنا للقضية الجزائرية .

والحق يقال أن الاسلوب العاطفي والانفعالي يتغلب في الرسالة ، سواء في جزئها الاول عند كلامه عن الاستعمار الفرنسي ، أو في جزئها الثاني ، عندما يشرح توضيحات وخلافات الحركة الوطنية الجزائرية . مما أفقد الرسالة كثيرا من قيمتها . وهذا الحماس وذاك الانفعال ، يجعل المؤلف لا يفرق بين الهام والاهم ، فيخصص عدة صفحات لمعالجة موضوعات ثانوية ، هي اقرب ما تكون الى الاقاصيص منها الى احداث التاريخ .

يضاف الى ذلك ، أن الجاذب الاقتصادي للاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ودور المستوطنين الفرنسيين ، والناورات التي دارت في دهاليز السلطة في باريس ، لم تعالج بشكل كاف . كما أن الظروف الدولية التي احاطت بالحركة الوطنية الجزائرية لم تذكر قط ، كأن هذه الحركة قامت في جو خال من أي تأثير خارجي .

الا أن هذه الانتقادات ، لا تقال من المجهول الكبير الذي بذله الباحث الجزائري الشاب ، والمعلومات التي يقدمها عن الثورة الجزائرية في سنوات الحسم .

وان العالم العربي في حاجة الى مثل هذه الدراسة ، لو اراد لتاريخ ان يكتب بأقلام عربية ، وليس بأقلام اجنبية .

د. بطرس بطرس غالي

مجدي حماد - المؤسسة العسكرية

ونماذج بناء التنمية في افريقيا -

رسالة ماجستير في العلوم السياسية

(غير مطبوعة) - كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - ١٩٧٦

تتناول هذه الرسالة الظاهرة العسكرية في السياسة الافريقية بشكل عام ودراسة تطبيقية على غانا بوجه خاص .

وتبدأ الدراسة بمحاولة تحديد نشأة الجيوش الافريقية وتركيبها الاجتماعي وقد عيز الباحث بين اربعة صور هي لجيوش دول لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ودول كانت

الحضاري ، يؤمن بقول ريتشارد رايت « لقد كانت لنا حضارتنا في أفريقية قبل أن نؤسر وننقل من بلادنا الى الارض الامريكية » .

وكتابات السفير نعيم قدام ، ترجمة لما سبق . فالكتاب الذي بين ايدينا هو الثاني له عن منطقة غرب افريقيا . وفيه ينحو نحو انثروبولوجيا ، مبينا اصول سكان هذه المنطقة ، وذلك كمدخل لدراسة الوثنية والاسلام والمسيحية في غرب افريقيا ، وأثرهم في تشكيل مظاهر الحياة الاجتماعية ، من عبادات وفنون وحياة اقتصادية وتعليم وقيم .

وفي الحقيقة ، يعتبر هذا الكتاب كتابا جامعا ، فهو الى جانب ما سبق ، يبحث من ناحية أخرى في الفرق الدينية الاسلامية في غرب افريقيا (التيجانية والعمرية والمريدية والشريفة) . ومن ناحية ثالثة ، يتناول بالبحث تجارة الرقيق ، باعتبارها من مخازي أوروبا في افريقية ، كما يتناول بالبحث المتعمق ، السدول والحضارات الوثنية كالمدينت الافريقية الوثنية في الكاميرون والنيجر وداهومى (بنين حاليا) ومدينة الاشانتى في غانا وساحل العاج وفولتا العليا . كذلك يفرد مبحثا كاملا لملكة غانا وحضارتها الوثنية ، ومظاهر تلك الحضارة الدينية والاجتماعية والاقتصادية .

ويورد المؤلف قرب نهاية الكتاب ، سجلا للنصوص الدينية المتعلقة بأوضاع الرق في الاديان (اسلام - مسيحية - يهودية) مما يدل على سعة ثقافته واستعداده للتصدى لهذا الموضوع .

والسفير نعيم قدام ، كان واعيا فلم يغفل أثر الاستعمار في افريقيا ، مبينا رد الفعل لهذه الاديان تجاه السياسة الاستعمارية في افريقية الغربية ، فبحث في موقف في الاسلام الاسود من هذه السياسة ، وأثره في تنمية روح الكفاح . كما بحث في موقف الافريقى المسيحي وكنايسته من هذه السياسة ، وأثره في رفض الاستغلال والفرقة . كذلك تناول من ناحية أخرى ، أثر الاستعمار على الاقتصاد الافريقى ، ومما سببه من ايجاد تعين عنصري في الاقتصاد وتدميره .

وفي النهاية يصل الى أنه ، لو لم يفرض الاستعمار العزلة على الشعب الافريقى ، لتوصل الى المستوى الحضارى اللائق الذى تتمتع به كثير من دول اسيا وافريقية . . . وهكذا كان الاستعمار ولا يزال ، آفة تقضى على مظاهر التقدم والحضارة .

وتتمثل أهمية هذا الكتاب ، باعتباره مدخلا ضروريا لفهم هذه الشعوب عند التعامل معها ، ورسم السياسات تجاهها ، خاصة ونحن العرب نسعى الى المساندة الافريقية لقضايانا العادلة تجاه اسرائيل والاستعمار الامبريالى . حقا ، انه كتاب يستحق القراءة والدراسة والمناقشة .

جهاد عودة

وقد ترك ذلك أثره الواضح عند أخذ حالة غانا للدراسة التفصيلية التى كان لابد من وضعها فى داخل اطار الحركة الوطنية الافريقية ودور نكروما فى دعم تيار الثورة فى القارة . مما ترتب على ذلك من صدام بين نكروما وحركة الاستعمار العالمى . وقد تمثل ذلك فى ضرب الاقتصاد الغانى بالنهب بأسعار الكاكاو مثلا سلعة التصدير الاولى لغانا ورغم أن الباحث عرض نصائح البنك الدولى لغانا فى نهاية سنة ١٩٦٥ التى تهدف الى إلغاء محاولات التنمية فى غانا الا أنه لم يستطع استغلالها وتحليلها كمقدمة لاحداث تنابعت بعد ذلك بل أنه يقرر بوضوح أن القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما كانت القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما كانت والتعامل مع الغرب على حساب الاقتصاد الوطنى الا أنه لم يستطع ربط الحوادث ببعضها بمعنى ربط هذا الخط الاقتصادى ببيانات الانقلاب الاولى وافعال عدد من الحقائق مثل اعتراف عدد من قيادة الانقلاب بعلاقاتهم وتنسيقهم مع دول اجنبية بل وكان أحدهم قد اعترف ليكون حلقة الاتصال مع حركة الاستعمار العالمى . ولو كان الباحث قد اهتم بعدد من مثل هذه الوقائع لكان من السهل عليه النظر الى الانقلاب فى غانا بل وظاهرة الانقلابات فى افريقيا فى اطار موجة المد الاستعماري على العالم الثالث الذى كانت الحركة الوطنية وضمنها الحركة الافريقية قد قاربت من النجاح فى وضع نهاية للاستعمار .

د. سامى منصور

■ السفير نعيم قدام - حضارة

الاسلام وحضارة أوروبا فى افريقيا

- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

■ الجزائر - ١٩٧٦ ■

يعتبر السفير نعيم قدام من كبار المتخصصين العرب فى الشؤون الافريقية ، فهو فى كتاباته الافريقية بصيغة عامة ، وكتابات عن غرب افريقيا بصيغة خاصة ، قد مزج بين الاكاديمية والخبرة العملية .

وتعتبر افريقيا بالنسبة له قضية مصير ، فعلى المستوى الوطنى ، كان وكيل وزارة الخارجية السورية للشؤون الافريقية ، وهو حاليا مدير مكتب الجامعة العربية فى نيروبي ، كما أنه قضى جزءا من حياته الدبلوماسية فى افريقيا . وعلى المستوى القومى باعتباره عربيا مسلما يؤمن بأن الاسلام قد استطاع كحضارة راقية أن يثبت وجود المدنية الافريقية ، وأن يطورها . وعلى المستوى الانسانى ، يؤمن بأن البشرية السوداء لا تقلل من شرف النفس الطاهرة ، ولا تنتقص من علم العالم ، وما له من سمو الفكر . وعلى المستوى

وتمتيع تركيا آنذاك من وجهة نظر الغرب من بالاستقرار السياسي الذي تفتقر اليه معظم دول الشرق الأوسط . وبعد هذه المقدمة الموجزة ، يتناول الكاتب علاقات تركيا بالمعسكر الغربي على مدى أربعة فصول اولها تطرق الى انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، وعرض الفصل الثاني للسياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ ، وخصص الفصل الثالث للحديث عن قضية قبرص ، مبينا قائلين هذه المشكلة على السياسة الخارجية التركية ، وردود الفعل في الرأي العام . أما الفصل الرابع ، فيركز على التطورات الحديثة في تركيا تجاه الغرب .

وجاء الباب الثالث في الرسالة تحت عنوان « تركيا والشرق الأوسط » وقسمه الى أربعة فصول تناولت بالبحث المواضيع التالية : حلف بغداد وتركيا ، موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية فيما بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٦ ، موقف تركيا من العرب واسرائيل بعد انقلاب ١٩٦٠ ، التطورات الحديثة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية .

وفي الخاتمة ، يلخص الكاتب العناصر التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فيما يلي :

١ - التأثير الفعال للمؤسسات الرسمية على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ، فضلا عن دور المؤسسات غير الرسمية « غير الرسمية » الأحزاب السياسية - جماعات الضغط . الخ في هذا الصدد .

٢ - انضمام تركيا للمعسكر الغربي ، لاعتقادها أنها الكلى اقتصاديا على الولايات المتحدة من ناحية ، الذعر التقليدي من الاتحاد السوفيتي غلب الرغبة من تحسين العلاقات بينهما من ناحية أخرى ، وبناظر عدة متغيرات محلية ودولية منذ انقلاب مايو ١٩٦٠ ، عادت تركيا الى سياسة التوازن ، إذ لم يعد حلف شمال الاطلسي غاية في حد ذاته ، بل وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية . وثمة فرصة كبيرة في تطوير السياسة الخارجية التركية نحو سياسة عدم الانحياز بعد الاستقلال النسبي في سياساتها عن الولايات المتحدة .

٣ - توطيد اواصر الصداقة مع العالم العربي ، خدمة لمصالح تركيا القومية .

وبعد هذا العرض المختصر ، ثمة ملاحظة عامة بشأن تركيز الرسالة على العلاقات التركية مع كل من المعسكر الغربي والشرق الأوسط في الدائرتين الثانية والثالثة ، وهما صلب الرسالة السياسية ، دون افراد باب خاص لتناول العلاقات التركية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وكذا موقف تركيا بصفة عامة مع دول العالم الثالث ، وأيضا السياسة التركية في المحافل الدولية ، وخاصة في الأمم المتحدة ، ولا شك أن معالجة مثل هذه الموضوعات تحقق توازنا اعتقد أن الرسالة تفتقر اليه .

■ أحمد نوري النعيمي - السياسة

الخارجية التركية بعد الحرب العالمية

الثانية - رسالة ماجستير منشورة -

دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٥ ■

يرجع الكاتب اختياري « السياسة الخارجية التركية » موضوعا لرسائله الجامعية ، لعدة اعتبارات منها افتقار المكتبة العربية الى بحث مستقل في هذا الصدد ، مجاورة تركيا لدولتين عربيتين «العراق وسوريا» ، موقع تركيا الاستراتيجي في السياسة الدولية ، عزوف تركيا عن الاعتراف باسرائيل ، واخيرا عضوية تركيا في التكتلات العسكرية الغربية .

وقد جاءت الرسالة ثمرة طيبة لقراءات عديدة ودراسة ميدانية في تركيا ، استطلاع المؤلف خلالها الاطلاع على كثير من المراجع والوثائق التركية . والرسالة مقسمة الى ثلاثة ابواب رئيسية ، يسبقها باب تمهيدي يتناول خلفية جغرافية وتاريخية لتركيا .

وقد خصص الكاتب الباب الاول للحديث عن « صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية » حيث قدم أولا « الاطار النظري » ثم تحدث عن دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرارات في السياسة الخارجية التركية .

وتتناول الكاتب في الباب الثاني ، موضوع « تركيا والمعسكر الغربي » ، واستهل بطرح سؤالين : لماذا انضمت تركيا الى الغرب ؟ وماذا حمل المجلس الوطني التركي الكبير على الموافقة باجماع الاراء في ٢ فبراير ١٩٥٢ على الدعوة التي وجهتها دول حلف شمال الاطلسي الى تركيا للانضمام اليه « ويجيب الكاتب قائلا ان هناك عوامل ثلاثة دفعت تركيا الى صف الدول الغربية ، هي : باختصار : تعزيز الأمن القومي بدعوى درء الطامع السوفيتية ، الحصول على المساعدات والقروض الأمريكية والغربية حلا للمعضلة الاقتصادية التركية ، التشجيع بالذات الغربية للتخلص من الافكار والعادات العثمانية . أما أسباب كل هذا الاهتمام من الغرب لتركيا ، فيمكن تلخيصها اساسا في طبيعة الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا ، باعتبارها مديخلا للسيطرة على البحر المتوسط والشرق الأوسط وقارة افريقيا ، وقدرتها تركيا على الوقوف أمام أي ضغط خارجي نظرا لوفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام بها ،

على أن هذا لا يقلل من أهمية الرسالة ومادتها العلمية
الرجسية ، والجهد الطيب الذي بذله الكاتب في إعدادها .
حقيقة لقد سدت الرسالة نقصا في المكتبة العربية .

أحمد يوسف القرعى

■ شفيق السمرائى — حزب البعث

العربي الاشتراكي وأثره في السياسة

العربية — رسالة دكتوراة في العلوم

السياسية — جامعة نيس (فرنسا)

— نوفمبر ١٩٧٦ ■

توقفت في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧٦ ، رسالة
دكتوراه دولة في العلوم السياسية بجامعة نيس بفرنسا ،
بعنوان « حزب البعث العربي الاشتراكي وأثره في
السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » ، للطالب
العراقي شفيق السمرائى .

والرسالة المذكورة ، تقع في خمسمائة وست عشرة
صفحة من الحجم المتوسط ، ومقسمة الى أربعة أقسام
أساسية جمعت في بابين (١) انشاء حزب البعث
العربي في الاقطار العربية وايدولوجيته « ٢ » نضال
حزب البعث وتنظيمه .

وقد تناول الباحث في القسم الاول من الباب الاول من
الرسالة ، تكوين حزب البعث في سوريا ، وقد عالج فيه
بشكل موجز ، الظروف السياسية في سوريا بعد
الاستقلال ، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،
وتناول بايجاز أيضا الاحزاب السياسية التي كانت سائدة
آنذاك ، وهي : الكتلة الوطنية ، الحزب الوطني ، حزب
الشعب ، الحزب القومي السوري ، الحزب الشيوعي في
سوريا ولبنان ، الاخوان المسلمون .

وتناول أيضا مؤسسي حزب البعث العربي ، مستعرضا
حياة كل منهم ، وهم : ميشيل عفلق ، وصالح البيطار ،
وجلال السيد . . . وقد ذكر في هذا الصدد ، أن ميشيل
عفلق وصالح الدين البيطار ، قد درسوا في فرنسا ابتداء
من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٣ وأن الاول درس ليسانس
التاريخ ، في حين درس الثاني الفيزياء وكان
منهم في النشاطات الطلابية السياسية والادبية ، فانشأ
الجمعية العربية السورية ، وجمعية الثقافة العربية .

وكانت الجمعية الاولى ، جمعية ذات أهداف سياسية ،
تطالب بالاستقلال التام للاقطار العربية ، وانتمى لها عدد
كبير من الطلاب العرب من المشرق والمغرب ، كما أقامت
صلات مع الحزب الاشتراكي الفرنسي ، والحزب الشيوعي
الفرنسي اللذين كانا يؤيدان استقلال الدول العربية ،
وحققا في تقرير مصيرها . أما الجمعية الثانية ، فكانت
جمعية ثقافية ، هدفها التعريف بالادب العربي والحضارة
العربية ودور العرب في التاريخ كان أكثر اهتمامها
ينصب على الادب العربي القديم .

واستعرض المؤلف المرحلة الاولى من نشوء حزب
البعث ، وهي المرحلة الممتدة من بداية الأربعينات حتى
السابع من ابريل ١٩٤٧ ، حيث عقد المؤتمر التأسيسي
لحزب البعث في دمشق في أحد مقاهيها . وذكر المؤلف
عددا من الشخصيات السياسية التي حضرت هذا
المؤتمر . وقد قام المؤتمر بانتخاب أول قيادة لحزب
البعث ، شغلها ميشيل عفلق مع جلال السيد وصالح
الدين البيطار ووهيب الغانم ، كأعضاء لأول قيادة ، كما
انتخب ميشيل عفلق عميدا للحزب . وقد تم في هذا
المؤتمر ، تبني دستور حزب البعث ، الذي أوضح
الخطوط الايدولوجية الأساسية للحزب ، والتي بقيت
الاساس في تطويره الفكري .

وبعد فترة سنتين من المؤتمر التأسيسي ، قامت في
سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية على أثر الهزيمة
العربية الاولى في فلسطين ، فقام انقلاب حسنى
الزعيم ، ثم انقلاب سامي الحناوي ، فانقلاب اديب
الشيشكلي . وقد رفض الحزب اساقب الانقلابات
العسكرية التي لا تمثل امتدادا لمطالب الجماهير الشعبية
.. . . . وتحت ظل حكم الشيشكلي ، الذي رفض السماح
للحزاب بالعمل ، وأسس حزبا وحيدا في سوريا ،
ورفض السماح للطلاب بالعمل السياسي ، فقد قام حزب
البعث بالاتحاد مع الحزب العربي الاشتراكي ، الذي كان
يتزعمه بكرم الحوراني ، واتخذ له اسم حزب البعث
العربي الاشتراكي ، وذلك للتقارب الايدولوجي بينهما .
وكان نشاطه سريا في ذلك الوقت ، وقد كافح ضد نظام
الشيشكلي الذي سقط في عام ١٩٥٤ على أثر انقلاب
مصطفى حمود ، فترك سوريا الى البرازيل ، ليكمل في
مزرعة خاصة ، التي أن قتل هناك فيما بعد .

ثم تناول المؤلف انشاء حزب البعث في البلدان
العربية ، مستعرضا دخوله العراق ، والاحزاب
السياسية التي كانت قائمة في العراق بعد الحرب العالمية
الثانية بشيء من الايجاز أشار الى أن دخوله كان على
أيدي الطلاب السوريين ، الذين درسوا في المهام
العراقية ، وعلى أيدي الطلاب العراقيين الذين درسوا في
سوريا .

وانتقل الباحث الى دخول الحزب الى الاردن ، وعلى
أيدي الطلاب الاردنيين الذين درسوا في سوريا وعادوا
الى الاردن ، وإلى انتشار أفكار الحزب بين أبناء الضفة
العربية من الفلسطينيين ، وإلى انتخاب اثنين من ممثلي
الحزب للبرلمان الاردني ، وهما عبد الله الريماوي وعبد

داخل ج . ع . م . مروراً بقيام الاتحاد القومي ، وحل الأحزاب ، وتطورات الوضع الداخلي ، وما هنالك من صعوبات سياسية واقتصادية .

وعلى المستوى العربي ، استعرض الكاتب الالتزامات التي حدثت بين العراق و ج . ع . م . وقيام حركة/عبد الوهاب الشواف في العراق ، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم على أيدي حزب البعث ، وفشل هذه المحاولة ، وتردى العلاقات مع ج . ع . م . وكذلك استعرض تردي العلاقات بين ج . ع . م . وتونس ثم تفتت العلاقات بين ج . ع . م . والاتحاد السوفياتي في ١٩٥٩ .

وأردف ذلك بوقوع الانفصال بين مصر وسوريا ، وأثره على مصر ، وإعادة الحياة الحزبية لسوريا بعد الانفصال ، حيث أعاد حزب البعث تنظيم نفسه من جديد هناك .

كذلك استعرض الباحث ، المؤتمرات القومية لحزب البعث ، وذكر أعضائها وأشار إلى قيام المؤتمر القومي الثاني عام ١٩٥٤ معتبراً أن تأسيس الحزب بمثابة المؤتمر القومي الأول ، وكان أعضاء قيادة الحزب القومية ، هم ثلاثة من سوريا ، واثنان من الأردن ، واثنان من لبنان ، وواحد من العراق ، إذ كان مجموع أعضاء القيادة آنذاك سبعة ، كما أوضح الكاتب .

وأشار إلى عقد المؤتمر القومي الثالث لحزب البعث عام ١٩٥٩ في لبنان ، حيث تم فيه فصل عضو القيادة القومية عبد الله الريماوي من الحزب . ثم انعقاد المؤتمر القومي الرابع في أغسطس ١٩٦٠ الذي ناقش موقف ج . ع . م . من حزب البعث ، وقضية اغتيال عبد الكريم قاسم في العراق ، التي اعتبر مسئولاً عنها فؤاد الركابي ، الذي تم فصله من الحزب في هذا المؤتمر ، بسبب عدم موافقة القيادة القومية على أسلوب الاغتيال السياسي . كما أدار المؤتمر حل الحزب في إطار ج . ع . م . واستطرد المؤلف من ذلك إلى مناقشة المؤتمر القومي الخامس للبعث الذي انعقد في ١٩٦٢ ، أي بعد انفصال مصر وسوريا ، والذي تقرر فيه إعادة تنظيم حزب البعث في سوريا ، ثم انتخاب قيادة قومية لحزب من عشرة أعضاء .

ويأتي الباحث إلى ثورتى فبراير ١٩٦٢ في العراق ، ومارس ١٩٦٢ في سوريا ، وعودة البعث من جديد للسلطة في كلا القطرين . ومطالبته لعبد الناصر بإعادة قيام الوحدة العربية بين الاقطار الثلاثة هذه المرة ، وهي مصر وسوريا والعراق ، وعالج الخلافات التي قامت بعد توقيع ميثاق ١٧ أبريل ١٩٦٢ الذي نص على قيام الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة المذكورة ، وعدم الثقة التي كانت قائمة بين عبد الناصر من جهة ، والبعث من جهة أخرى ، ثم أشار إلى محاولات التآمر التي جرت في العراق ثم في سوريا والتي أدت إلى انسحاب عبد الناصر من ميثاق ١٧ أبريل في ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ومهاجمته حزب البعث ، وإعلانه قيام الحركة العربية

البلية النعواس منذ عام ١٩٥٠ . ثم تطرق إلى الدور الذي لعبه الحزب بعد قيام حلف بغداد في الاقطار العربية ، وخصوصاً في سوريا والعراق والأردن ولبنان وما كان من رفضه هذا الحلف . ثم تحالفه مع الحزب الوطني الاشتراكي ، الذي يقوده سليمان التاطلي ، ودورهما في نظام ضم الأردن إلى حلف بغداد ، بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى .

كما انتقل الباحث إلى دخول الحزب لبنان ، من طريق الطلاب أيضاً ، ثم أشار إلى تطور الحزب هناك في ظروف مختلفة عن ظروف الاقطار العربية الأخرى . ذلك أشار إلى المؤتمرات القطرية للحزب في لبنان .

وانتقل الباحث إلى نمو حزب البعث في الاقطار العربية الأخرى كالسعودية واليمن الجنوبي والشمالي واقطار الخليج ومصر والسودان وليبيا وتونس ، وذلك بإيجاز وعرض سريع .

وفي الجزء الثاني من القسم الأول ، عالج الباحث أيديولوجية حزب البعث ، تناول فيها بالشرح ، حزب البعث كحزب عقائدي . ومفهوم الرسالة الخالدة ، والبعث كحركة نضالية ثورية ، ومفهوم الطليعة لدى البعث ، وتعرض للعلاقة بين الأيديولوجية الاستراتيجية والتكتيك ، ثم مفهوم القومية العربية لدى البعث ، وفكرة الوحدة العربية والحرية ، واشتراكية البعث ، وبالتالي موقف البعث من الصراع الطبقي ، والصراع القومي ، والعلاقة الجدلية بين مفاهيم الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

ثم يأتي الباب الثاني من الرسالة ، الذي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما نضال حزب البعث ، وتنظيمه .

وقد استعرض فيه الباحث ، نضال حزب البعث في العراق ، ثم نضاله في الأردن ، وتطرق إلى مشكلة سليمان التاطلي ، وحل حكومته على يد الملك حسين ، ثم نضال الحزب في لبنان ، وعاد ليلقي المزيد من الضوء على نضال البعث في سوريا ، من أجل الوحدة العربية ، ابتداءً من النضال ضد الشيشكلي ، وقيام حكومة العسلي ، ثم حكومة الخوري ، فالانتخابات البرلمانية لغام ١٩٥٤ ، واغتيال عدنان المالكي ، ثم عودة العسلي على رأس الحكومة ، وقيام الجبهة الوطنية ، وبدء التقارب بين مصر وسوريا ، فالانتخابات التكميلية في سوريا عام ١٩٥٧ ، ومشروع أيزنهاور ، فقيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسوريا ذلك الحدث الهام الذي كان له صدى واسع في الاوساط العالمية العربية .

واستعرض الباحث الصعوبات التي واجهت الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلي والعربي والدولي فعلى الصعيد الداخلي ، ما حدث من صعوبات مع الحزب الشيوعي السوري ، الذي رفض حل نفسه ، وتأييد قيام ج . ع . م . ثم نشوب الخلاف بين عبد الناصر والبعث

الواحدة التي استعان في وضع أسسها الفكرية باثنين من المبعوثين السابقين ، وهما عبد الله الزيماري وسواد الركابي ، ولكن لم يكتب النجاح والاستمرار لهذه الحركة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ ، سقط نظام البعث في العراق ، على يد عبد السلام هارث مما اثار المشاكل لدى حزب البعث في سوريا ، خصوصاً بين العسكريين من جهة ، والقيادة القومية من جهة أخرى . هذه المشاكل التي عالجها المؤلف بالتفصيل ، والتي أدت في نهاية ١٩٦٥ الى حل القيادة القطرية في سوريا من قبل القيادة القومية لحين اجراء الانتخابات الجديدة . الا ان العسكريين الممثلين في القيادة القطرية ، والذين كانوا يطمحون للسيطرة على الحزب ، استقطبوا النظام بانقلاب ٢٢ فبراير ١٩٦٦ ، واعتقلوا اعضاء القيادة القومية ، مما أدى الى انقسام الحزب على المستوى العربي ككل ، بين مؤيد للقيادة القومية ، وعدم شرعية الانقلاب ، وبين مؤيد للانقلاب ، الذي ادعى انه في حركة يسارية « لطردي » القيادة اليمنية في الحزب . تبريراً لقيام الانقلاب .

ثم شرح المؤلف بالتفصيل ، الاجراءات التي زادت من انقسام الحزب ، كالمؤتمر القطري في سوريا بعد الانقلاب ، والمؤتمر القومي التاسع الذي لم تعترف به قيادة الحزب القومية ، ورفض قيادة القطر العراقي للمؤتمر مع بعض منظمات الحزب داخل وخارج الوطن العربي .

ويشير الباحث الى تطورات الوضع في سوريا ، وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم استلام حزب البعث بقيادته القومية للسلطة في العراق في ١٧ يوليو ١٩٦٨ ، وتطوراتها ، واهم المنجزات التي قامت بها من اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ التي ارسنت قواعد السلام في شمال العراق بين العرب والاكرد ، بتقرير الحكم الذاتي في شمال العراق ضمن الجمهورية العراقية التي تضمنت لفظ العراق فقيام الجبهة الوطنية في الحكم الذاتي للاكسراد ، وتطورات الحركة الكردية ، وانشاق الحزب الديمقراطي الكردي الى قسمين اساسيين : جناح البرازاني الرافض للحكم الذاتي الذي اقرته اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، وجناح آخر يؤيد اتفاقية الحكم الذاتي ، ثم انتهاء تمرد جيب جيب مصطفى البرازاني في الشمال ، على اثر الاتفاقية العراقية الايرانية التي وقعت في الجزائر في أبريل ١٩٧٥ خلال مؤتمر الاوبك ، حيث تمت الوساطة بين الطرفين عن طريق الرئيس الجزائري هواري بومدين ، وقد اعلنت فيها ايران تخليها عن تأييد تمرد البرازاني ، وإلى التحولات الاشتراكية في العراق .

وفي القسم الثاني من الباب الثاني ، هاجم المؤلف تنظيم حزب البعث ، ذلك التنظيم الهرمي الذي يبدأ من القواعد ، مكونا الخلايا أو الحلقات ، والتي منها تخرج الفرق ، ومن مؤتمراتها تتكون الشعب ، والتي من مؤتمراتها تتكون الفروع ، التي تخرج منها المؤتمرات القطرية والقيادات القطرية التي يخرج منها المؤتمر القومي ، فالقيادة القومية التي تمثل الوطن العربي بأكمله ، وهي أعلى قيادة في الحزب ، وترتبط بها مكاتب عدة ، منها المكتب السياسي .

هذا عرض سريع للمجهود العلمي القيم الذي احتوته الرسالة ، وهو من أوائل الابحاث العلمية باللغة الفرنسية عن حزب البعث ، باعتبارها حزبا سياسيا عربيا يتولى السلطة السياسية في دولتين عربيتين هما سوريا والعراق ، رغم الخلافات بينهما . وهذا يؤدي الى تزويد المكتبة الفرنسية بوثائق جديدة على النشاط السياسي العربي .

الا أننا نجد أن الباحث ، رغم هذا المجهود القيم ، كان عليه أن يورد احصائيات عن عدد أعضاء حزب البعث ، خلال مراحل المختلفة ، وكذلك عن نوعية أعضائه خلال هذه المراحل ، إذ أنه لم يورد أية احصائية خلال بحثه عن ذلك ، مما لا يعطي القارئ صورة مجسمة عن التطور العددي والنوعي لأعضاء هذا الحزب السياسي .

وكذلك نجد أنه كان على الباحث ، أن يسعى وراء الوثائق الكافية لعرض أكثر تفصيلا عن كيفية نمو حزب البعث في الاقطار العربية ، مدعلا على ذلك بالاحصائيات والبيانات التي توضح أنه ليس مجرد حزب اقليمي ، وإنما هو حزب قومي ، كما يوضح ذلك في معظم أجزاء المؤلف ، خاصة وأن عنوان الرسالة هو « حزب البعث العربي الاشتراكي وأثره في السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » .

هذا من الناحية الموضوعية ، أما من الناحية الشكلية أو التنظيمية ، فنجد أن الباحث قسم دراسته الى بايتين : الاول عن انشاء الحزب وايدولوجيته ، والثاني عن فضال حزب البعث وتنظيمه . ونجد أنه كان من الافضل ، أن يشمل الباب الاول انشاء الحزب ونشأته ، والباب الثاني تنظيم الحزب وايدولوجيته ، إذ يحقق بذلك تسلسلا أكثر منطقيا عند قراءة البحث .

ورغما من هذا ، فإن هذا لا يقلل من القيمة العلمية للبحث ، ولا من المجهود العلمي الواضح في هذه الدراسة .

نبيل احمد خليفي

■ د. عبد الله حسن الاشعل :

الجزاءات غير العسكرية في الهم

المتحدة - رسالة دكتوراه غير

منشورة - كلية الاقتصاد - جامعة

القساهرة - مارس ١٩٧٦ ■

يحاول المؤلف في رسالته هذه الإجابة على سؤال واحد هو إلى أي مدى يسهم نظام الضبط والجزاءات خاصة غير العسكرية في الأمم المتحدة في إقرار العدل والسلام وحكم القانون في مجتمع الدول ؟

تقسم المؤلف رسالته الى قسمين رئيسيين يسبقهما باب

الجمعية العامة سواء كانت إجراءات عسكرية أو غير عسكرية في أحوال تهديد السلم أو الاخلال به أو حال وقوع عمل عدواني وكلها شروط سياسية مطاطة ليس للجهاز المختص سلطة تفسيرها .

وفي دراسة عن أحكام الجزاءات العسكرية في الميثاق خالف المؤلف في الرأي كثيرا من الكتاب في اعتبارهم الازمة الكورية « ١٩٥٠ - ١٩٥٣ » من قبيل الجزاءات العسكرية ورأى أنها إجراء أمريكي صرف واستدعيته الأمم المتحدة لاضفاء المشروعية عليه . وذلك لم يعد أن يكون سوى حالة حرب قانونية وعملية بين كوريا والصين الشعبية من ناحية وبين الدول الستة عشرة التي اثبتت في هذه الحرب من ناحية أخرى . وقدم المؤلف عدة أدلة على صحة هذه النتيجة .

أما القسم الثاني من الرسالة فيتناول تطبيق الجزاءات التي تقرها الأمم المتحدة وتناول المؤلف بالدراسة مدى التزام الدول بتطبيق هذه الجزاءات وتطبيقها من خلال الوكالات المتخصصة ودرس المؤلف أول تجربة حقيقية طبقت فيها الجزاءات وهي المسألة الروديسية بوصفها اختبارا لمدى فعالية نظام الضبط في المجتمع الدولي . وفي فعالية نظام الجزاءات في الأمم المتحدة في المساهمة في تعزيز نظام الضبط الدولي .

وفي الفصل الختامي سجل المؤلف بعض نتائج هذه الدراسة ومن أهمها اقتراحه بتعزيز الاحكام الخاضعة بالجزاءات غير العسكرية وتغليبها على إجراءات القمع العسكرية ضد الدولة المستهدفة بهذا الوقت . والماء النص الخاص بالطرد والتركيز على الوقت خاصة في كل جهاز لايجترم العضو قواعد العمل فيه ويحدث يتم وقف حقوق العضو تلقائيا في جميع الوكالات المتخصصة في وقت واحد وتعديل دساتير الوكالات المالية ، واتفاقيات الوصل بينها وبين الأمم المتحدة بهذا المعنى وكذلك انشراح المؤلف انشاء قوات دائمة لحفظ السلم من دول العالم الثالث يترك أمر توجيهها إلى الجمعية العامة والامم العام للامم المتحدة - وإعادة النظر في امتيازات الدول الكبرى . وذلك بنقل سلطة مجلس الأمن الملزمة في مجال الجزاءات إلى الجمعية العامة .

وختاماً : - فالرسالة جهد علمي ، ثري بمبادئ جديدة ، غني باجتهاداته الفقهاء .

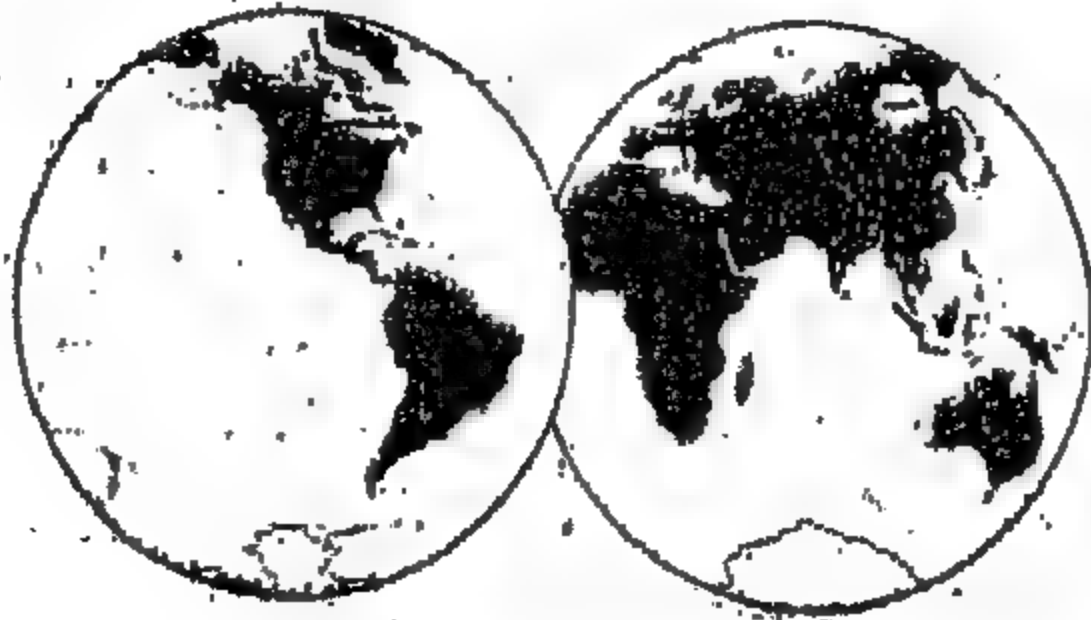
أحمد يوسف القرعي

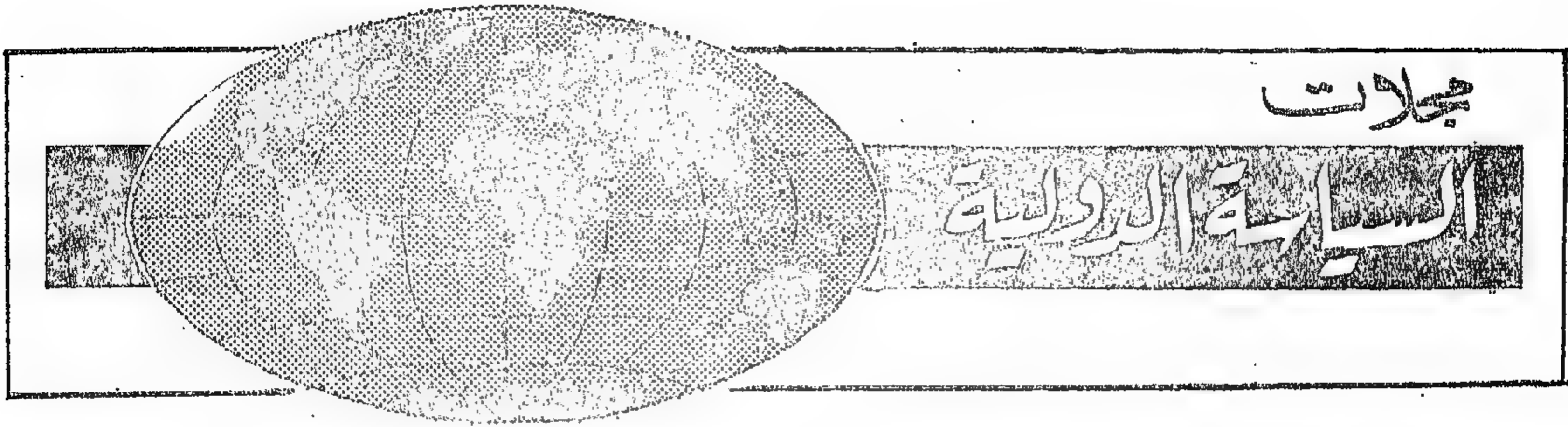
تمهيدى يتناول في ايجاز النظرية العامة للجزاءات في القانون الدولي والمنظمات الدولية . والجزاء في أبسط معانيه كما يوضح المؤلف رد فعل طرف ازاء انتهاك طرف آخر لقاعدة من قواعد النظام الاجتماعي التي تتوزع بين العرف والتشريع والدين والاخلاق . ولما كان النظام الدولي لم يصل بعد إلى ما وصل اليه المجتمع الداخلي من احتكار للسلطة والقوة في أيدي أجهزة مركزية تستخدم وفق قواعد وضوابط . فيمكن تبين ردود فعل فردية وهي الجزاءات التي توقعها الدول بنفسها وردود فعل جماعية وهي الجزاءات التي توقعها المنظمات الدولية باسم المجتمع الدولي . وكلما تماسك المجتمع الدولي وقويت أواصر التضامن والتكافل « المصالح المشتركة بين أعضائه تطلب رد الفعل الجماعي الدولي على ردود الفعل الفردية » .

وعالج المؤلف في القسم الأول من رسالته النظرية العامة للجزاءات في الأمم المتحدة ، وتناول تجربة الجزاءات في عصبة الأمم . وقد لاحظ المؤلف أن جزاءات عهد العصبة على تواضعها وعمود أحكامها قد أصابها الوهن والفتور تحت ضغط الظروف السياسية التي سادت أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . ثم عالج المؤلف مركز الجزاءات في نظام الأمم المتحدة وقد اتسمت بعدد من الخصائص القانونية أهمها محاولة تحسين وسائل رقابة المنظمة على مدى وفاء الدول لالتزاماتها ، ومساعدة المتضررين من تنفيذ قرارات الجزاءات ، ومعاقبة من يستهين بها ، فضلاً عن تقوية جانب الطرف المتضرر من الفعل غير المشروع وإبطال آثار هذا الفعل ، وإضعاف جانب المعتدي . وفي كل الأحوال يجب أن يتقرر الجزاء بقرار صريح ويستمر الجزاء قائماً إلى أن يرفع بقرار صريح من الجهاز المختص في المنظمة ولا حاجة إلى تكرار النص على استمرار الجزاء في قرارات لاحقة سوى أن يكون ذلك من قبيل المحيط السياسية .

أما أنواع الجزاءات في الميثاق ، فيمكن تقسيمها إلى جزاءات نظامية مباشرة فورية ، وتعنى الطرد والوقف ، وإجراءات القمع التي تقرها المنظمة ، لكن تنفذها الدول وفق أوضاع معينة .

ورغم أن الميثاق لم يقدم تعريفا لجزاءات القمع ، فإن المؤلف بعد دراسة لعرف المنظمة الدولية وموقف الفقه انتهى إلى أنها تلك الإجراءات التي يقرها مجلس الأمن أو





استبعدت منه جميع العناصر المتطرفة وخاصة اليسارية ، ثم سقطت اليمن بعد ذلك في غياهب النسيان .

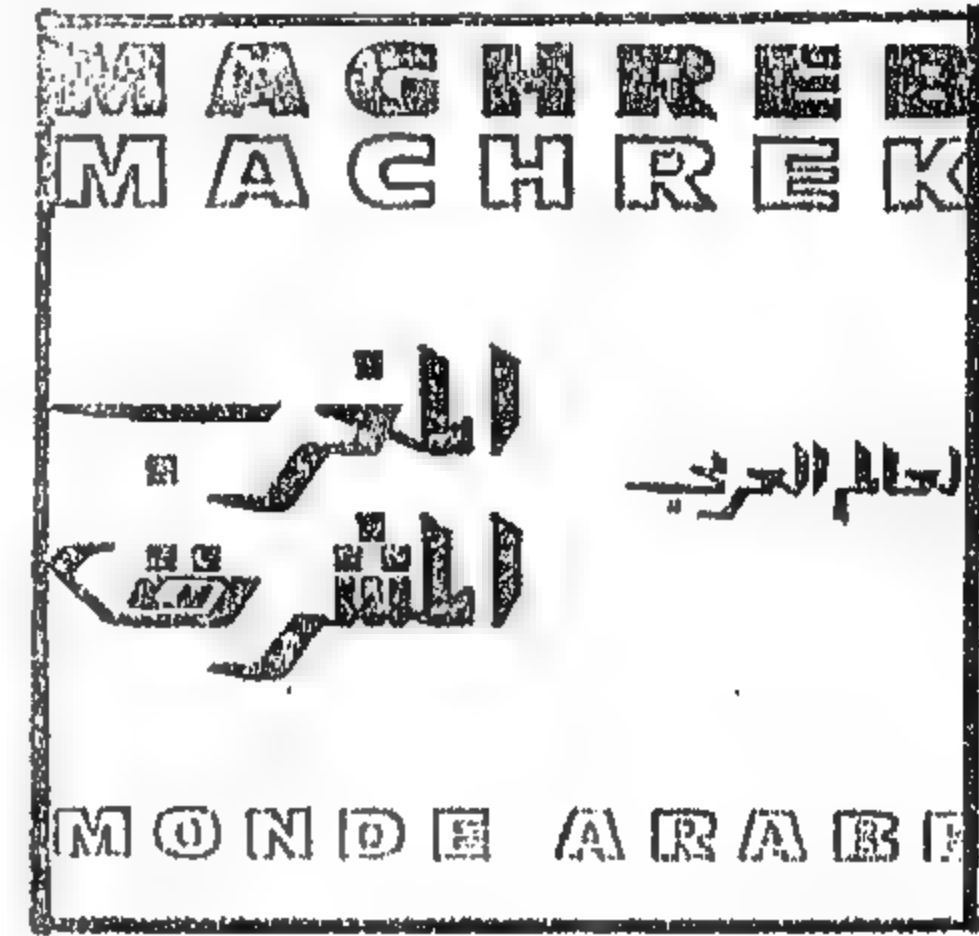
وعندما استولى المقدم ابراهيم الحمدي على السلطة عقب انقلاب صنعاء في ١٣ يونية ١٩٧٤ ، حاول بعث الحياة في السياسة الخارجية للدولة ، بعد خمسة أعوام من الانزواء والعزلة . وتدعمت السلطة المركزية ، وبسطة نفوذها داخليا عن طريق القضاء التدريجي على تحالف القبائل في الشمال ، وتجريد شيوخها من كل سلطة أو سند شعبي .

وتشكل هذه الدولة الجبلية الصغيرة ، ثقلا ديموجرافيا هاما ، في منطقة شبه الجزيرة العربية ، اذ يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ونصف نسمة ، أي ما يقرب من نصف مجموع سكان المنطقة تقريبا . ويوجد حاليا حوالي مليون يمني يعملون في السعودية وامارات الخليج . كما هاجر الكثير من اليمنيين الى افريقيا الشرقية . وتعتمد هذه الدولة اقتصاديا على الخارج ، ويتصاعد معدل استيرادها من المواد الاستهلاكية ومعدات التجهيز عاما بعد آخر ، ولا تصدر سوى بعض الجلود والبن . ولولا المعونات التي تأتيها من جيرانها منتجي البترول ، لاختل ميزان مدفوعاتها ، وتوقفت تماما حركة البناء والتعمير فيها .

وقد اكتسبت جمهورية اليمن العربية ، أهمية استراتيجية بالغة عقب مبادرة اغلاق مضيق باب المندب عند اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وأيضا لدى إعادة فتح قناة السويس . كما أسهمت الاوضاع القلقة في الاقليم الفرنسي عفار وعيسى وفي أثيوبيا واريتريا ، في تدعيم هذه الأهمية الاستراتيجية .

العلاقات مع المملكة العربية السعودية :

أما العلاقات بين جمهورية اليمن العربية



المجلة : مغرب - مشرق

عدد : ٧٤ « أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٧٦ »

المقال : جمهورية اليمن العربية
تبحث عن سياسة خارجية

الكاتب : مارتان البير

هذا المقال هو جزء من ملف أعدته مجلة «مغرب مشرق» عن الدولتين اليمنيتين وهو يختص بعلاقات اليمن بالدول المجاورة لها وما تؤدي إليه هذه العلاقات الى صياغة سياسة خارجية لهذه الدولة . ويبدأ الكاتب بأن يستعرض الاحداث التي مرت باليمن بعد سقوط الامام البدر في سبتمبر ١٩٦٢ والمكانة التي احتلتها على مدى سبعة أعوام . حيث أصبح هذا البلد موطننا للمجابهة ومركزا للصراع بين أتباع الامام المخلوع والجمهوريين . وقد انحازت مصر الى جانب الجمهوريين ويساندها في ذلك المعسكر الاشتراكي في حين أن السعودية والاردن ومن ورائهما المعسكر الغربي لم يدخلا وسعا لنصرة الملكيين . ثم انتهت الحرب بعقد صلح بين الجبهتين « ١٩٧٠ » فأرسى قواعد حكم جمهوري

وعندما قررت السعودية في صيف ١٩٧٥ تخريم حق التملك لغير السعوديين ، غضبت صهيئة واحتجت السلطات اليمنية على هذا الاجراء الذي يضر بمواطنيها . وقد تأجل العمل بهذا القرار ، ولكنه نفذ نهائيا في مايو ١٩٧٦ ، واضطر اليمنيون الى بيع محاصيلهم وعقارهم الى السعوديين .

وقد ظلت الحدود بين البلدين نقطة خلاف هامة ومستمرة ، على الرغم من عدم اثارتها حاليا . ففي عام ١٩٣٤ ، وعقب حملة حربية ، احتل الملك سعود اقليم العسير والنجران ، ووقعت اتفاقية من نفس العام لتحديد خط الحدود بين البلدين تنتهي عام ١٩٧٤ . ولكن اليمنيين لم يكفوا عن المطالبة بما يعتبرونه حقا لهم . واتهموا القاضي الحجري بالخيانة ، وبتخليه نهائيا عن هاتين المنطقتين عند زيارته الرسمية للسعودية في مايو ١٩٧٣ وتفاوضه بشأن الاتفاقية . ولم تنشر نتيجة هذه المفاوضات الى الان .

وقد وقعت حادثة حدود عام ١٩٧٥ ، أدت الى مواجهة السعوديين واليمنيين شمال صعدة ، واحتل السعوديون ثلاثين كيلومترا من المنطقة الواقعة بين حدود البلدين . وعلى الرغم من رغبة السعودية في استئناف المفاوضات بشأن الربع الخالي ، الا ان اليمن رفضت دائما أى نقاش في هذا الصدد ، مدركة تماما انها في موقف الضعيف ، وأن ميزان القوى ليس في صالحها .

كما يشكل موضوع تسليح القوات اليمنية نقطة خلاف ايضا بين البلدين ، فقد كان وزير الدفاع السعودي يأمل وقت زيارته لليمن في إبريل ١٩٧٦ ، أن يتم الاستغناء عن المستشارين السوفييت . وأن تستبدل اليمن بمصادر السلاح من الاتحاد السوفيتي ، مصادر غربية وأمريكية . وهذا ما لم يحدث ، رغبة من حكومة اليمن الشمالية في الاحتفاظ باستقلالها الوطني ، وعدم الاعتماد على معسكر واحد ، على الرغم من الالحاح المتزايد من جانب السعودية .

وازاء هذه العلاقات المركبة بين البلدين ، سمعت اليمن الشمالية الى تدعيم صلاتها بالسعودية ، فأضى ابراهيم الحمدي أكثر من أسبوعين وقت الحج في السعودية . وانهقدت « لجنة التنسيق » بين البلدين على مستوى الوزراء لأول مرة في جدة ، وتناولت العلاقات الثنائية الاقتصادية

وجارتها القوية ، فان الكاتب يراها علاقات مركبة ، وتمارس على مستويات مختلفة . فقد كانت الحرب الاهلية ، وما أدت اليه من اضعاف السلطة المركزية ، سببا في تطور هذه العلاقات ونموها ، بعيدا عن رقابة الدولة . فكانت السعودية تقوم بتمويل الجيش اليمني مباشرة ، وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء السابق محسن العيني ، اخضاع الجيش للدولة ، عن طريق انشاء وزارة الدفاع ، الا ان جهوده ذهبت سدى ، بسبب معارضة السعوديين ورجال الجيش .

وكانت السعودية تقدم المعونات المالية الى قبائل الشمال وشيوخها ، تلك القبائل التي كانت تتمتع بحكم ذاتي شبه مطلق ، والتي جرت حكومة الشمال الى صراع مسلح مع الجنوب ، عندما اخذت زمام المبادرة ، بمساعدة لاجئي الجنوب ، وشنت هجومها على اليمن الجنوبي . وقد اختفى الدور السياسي لهذه القبائل في ظل الحكومة الحالية ، كما فقدت الى حد كبير ، مساندة المملكة العربية السعودية . ولكن الملك خالد لم يتردد في ارسال ابن اخيه تركي بن فيصل الى الشيخ عبد الله الاحمر ، عندما اقبل هذا الاخير من منصبه كرئيس للمجلس الاستشاري بعد حله في نوفمبر ١٩٧٥ . وقد هزت مذكره الاحتجاج التي قدمها شيوخ القبائل ، السلطات في صنعاء ، اداتهم فيها الحكومة بالدكتاتورية .

وقد ساعدت السعودية لاجئي الجنوب المقيمين قريبا من الحدود في عملياتهم ضد حكومة عدن ، ولكن حكومة الشمال ، استطاعت اخضاعهم لسلطتها ، كما أوقفت الرياض مساعداتها بعد الاتفاقيات التي وقعت مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مارس عام ١٩٧٦ . وبذلك لم يعد أمام هؤلاء اللاجئين ، سوى الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه .

ويشكل النمو والتطور السريع في البلدان المنتجة للبترول ، قوة جذب هائلة للعمال اليمنيين ، وتقول المصادر ان عدد العمال اليمنيين الموجودين في العربية السعودية يتراوح بين ٧٠٠ ألف ومليون عامل ، مما أدى الى ندره الايدي العاملة في اليمن ذاتها ، وارتفاع أجورها . وقد تنبعت الحكومة الى خطورة هذه الهجرة الجماعية ، فمنعتها رسميا ، ولكن هذا لم يمنع استمرار الهجرة سرا .

والسياسية والثقافية والجربية . كما انعقدت مرة أخرى في صنعاء برئاسة وزير الدفاع السعودي ورئيس وزراء اليمن . واحتل موضوع تطوير الجيش اليمني والدعم السعودي لليمن ، مكان الصدارة في المحادثات التي تمت في الاجتماع . وعلى الرغم من أن حجم المعونات التي تمنحها السعودية لليمن غير معروف ، إلا أنه يشكل أكثر من نصف ما تحصل عليه اليمن بوجه عام . ونرى أن التنسيق الاقتصادي بين البلدين ، يزداد منذ بداية هذا العام . فسيتم إنشاء شركة طيران مشتركة ومعمل لتكرير البترول في الصليف ، كانت العراق تتنافس مع السعودية بشأنه ، وانتهى الموقف لصالح السعودية .

التقارب مع جمهورية

اليمن الديمقراطية الشعبية :

أما العلاقة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، فإن الكاتب يراها علاقة من نوع خاص . ولا يوجد تبادل دبلوماسي بينهما ، لأنهما يشكلان رسمياً وطناً واحداً ، فيقوم ممثل عن كل من رئيسي الدولة بإدارة العلاقات بين البلدين .

وتختلف الاتجاهات السياسية في البلدين اختلافاً جذرياً ، فتتخذ صنعاء سياسة اقتصادية ليبرالية ، موطدة بذلك علاقاتها بالأنظمة الغربية المحافظة ودول الغرب ، وتميل عدن إلى التنمية الاشتراكية ، معتمدة على الاتحاد السوفيتي والصين . وتعتبر اليمن الشمالية أكثر قوة اقتصادية ، نظراً لمواردها الزراعية وقوتها الديموقراطية ، فتعداد اليمن الجنوبية ، لا يكاد يبلغ مليون ونصف نسمة ، يعيشون جميعاً في منطقة صحراوية قاحلة . ونقطة التفوق الوحيدة لليمن الجنوبية ، هي الجيش ، بسبب تنظيمه وتسليحه الحديث . ومع ذلك ، تبذل اليمن الشمالية حالياً جهوداً جبارة لتطوير وتدعيم جيشها .

وعلى الرغم من هذه الخلافات ، فإن احساساً عميقاً بالانتماء إلى حضارة واحدة ، والاشتراك في تاريخ واحد ، يقرب بين سكان اليمنين ، ويدفعهم إلى البحث عن الوحدة . ومع ذلك لم تتم هذه الوحدة عام ١٩٦٧ ، عندما حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها . وقد أدى انهيار الأمل لدى الشعبين ، وازدياد الهوة بين النظامين ، وكثير من العوامل الأخرى ، إلى تنجيز الصراع

عام ١٩٧٢ . وانتهت الحرب بين البلدين بعقود اتفاقية صلح ، تتحد بموجبها الجمهوريتان خلال عام واحد من توقيع الاتفاقية . ولكن محسن العيني رئيس الوزراء الذي وقع الاتفاقية أجبر على الاستقالة وخلفه القاضي الحجري ، وهو شخص لا يميل كثيراً إلى الوحدة مع الجنوب . وتجمدت أعمال اللجان المكلفة دراسة مشاكل الوحدة ، ولم تستؤنف إلا عند عودة محسن العيني في ١٣ يونيو ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الوقت ، واللجان تجتمع بانتظام ، أحياناً في الشمال وأحياناً في الجنوب ، ولكن دورها اقتصر على تذليل الصعاب التي تعترض العلاقات بين البلدين . وتعتبر النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن ، نتائج متواضعة ، كتجارة المنتجات الزراعية ، والغاء الرسوم الجمركية ، واجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين الذي يجمع بين الشخصيات من البلدين ، وتبادل الزيارات على مستوى الوزراء .

وقد أسهم الاتفاق الذي وقع بين السعودية واليمن الجنوبية في ربيع ١٩٧٦ في إزالة التوتر بين شطري اليمن ، والذي بمقتضاه تشوقت السعودية عن مساعدة اللاجئين من الجنوب ، في مقابل أن تكف عدن عن حملات التشهير العدائية التي تشنها ضد السعودية ، وهو ما أفضى إلى خمود الحركة العدائية التي كانت قد نشطت بالقرب من اليمن الجنوبية .

كما أدى تطور الموقف في مدخل البحر الأحمر ، إلى المزيد من التقارب بين جمهوريتي اليمن ، فقد نسفتا معاً جهودهما وسياساتيهما من أجل السيطرة على مضيق باب المندب والتحكم في هذا الممر المائي . وعلى الرغم من اتفاق وجهات نظرهما حول استقلال جيبوتي ، إلا أن تقديرهما يختلف فيما يتعلق بأثيوبيا وبمشكلة اريتريا ، فعدن لا تخفي تعاطفها مع النظام الاشتراكي في أثيوبيا ، وقد أغلقت أخيراً مكتب جبهة تحرير اريتريا . أما صنعاء ، فعلى العكس ، يزداد عداؤها حدة للقادة الاثيوبيين يوماً بعد يوم . وعلى الرغم من وجود بعض الشك المتبقى بين البلدين ، إلا أن اتفاق مصالحهما في البحر الأحمر ، كفيل بأن يزيل هذا الشك ، وأن يزيد من التقارب بين صنعاء وعدن .

السيطرة على البحر الأحمر :

ويحدد الكاتب هدف المملكة العربية السعودية

بهذه الأخيرة منذ البداية على استئزاز مستعفاء ، فكانت الجالية اليمنية أولى ضحايا الإجراءات الاشتراكية التي اتخذتها اثيوبيا ، واضطرت الى مغادرة البلاد وترك ثرواتها ، كما رفضت اديبي ابايا ، السماح لوفد من المهاجرين اليمنيين بالتوجه الى صنعاء لحضور مؤتمر يضم المهاجرين القادحين من جميع أنحاء العالم ، وذلك على الأرجح خوفا من أن يثار موقف الجالية اليمنية في اثيوبيا ، كما أن مساندة الجمهورية اليمنية العربية لا رتيريا ، ومشروع السيطرة على باب المندب ، لا يصادف هوى في نفس اثيوبيا ، وقد زاد التوتر بين البلدين ، اثر استيلاء البحرية الاشوبية على سفينتي الصيت اليمني ، واعترضت اليمن على ما أسمته « عملا عدوانيا » . وقد أثارت هذه المشكلة موضوع السيادة على جزر البحر الاحمر مرة أخرى ، إذ كانت بريطانيا قد احتلت ، عن طريق وجودها في عدن ، بعض هذه الجزر عام ١٩٦٧ ، ومنها جزيرة كرمان وأبو علي وبريم ، وعند انسحابها من عدن تنازلت عن كرمان وبريم لليمن الجنوبية ، وقد اتهمت اليمن الشمالية عام ١٩٧٣ الحكومة البريطانية بتنازلها سرا عن جزيرة أبو علي لاثيوبيا ويحتمل أن تتسبب مسألة السيادة على هذه الجزر الصغيرة في مدخل البحر الاحمر في إثارة العديد من التوترات في المنطقة .

ثم يحاول الكاتب ان يحدد معالم الدور الجديد التي ترغب الجمهورية اليمنية العربية ان تقوم به في العالم فيلاحظ أولا ، تنويع علاقاتها داخل مجتمع الدول العربية ، وسعيها الى أن يكون لها دور اكبر في محيط هذا المجتمع ، ونظرا لحرمان هذه الدولة من أية ثروة مصنية ، فانها تعتمد بالدرجة الاولى على جيرانها من الدول المنتجة للبتروئل ، لضمان تنميتها الاقتصادية . وقد حاول محسن الغيني عام ١٩٧٤ قبل استبعاده ، ان يحصل على مساعدات من دول الامارات والمراق وليبيا ، حتى يقلل من تبعية اليمن الاقتصادية للسعودية ، ونساز الحمدي على نفس الخط الاقتصادي ، وانما بطريقة مستترة ، فسرار الامارات والعراق ، ولم يتردد في استغلال التنافس بين ايران والسعودية من جهة ، والعراق والسعودية من جهة أخرى . وقد فتحت الكويت والسعودية والعراق ، مكاتب لها في صنعاء لدراسة مشروعات التنمية وتمويلها ، وتقتسم الكويت مساعدات غير مشروطة لليمن ، كما ان الامارات تم تكف عن دعمها لهذا البلد منذ ١٩٦٢ ،

من البحر الاحمر على أنها تتطلع الى ان تجعل من هذا البحر بحيرة عربية ، وتساعدتها جمهورية اليمن العربية كثيرا في بلورة هذه السياسة ، فقد سعت بموافقة جميع الدول العربية المظلة على البحر الاحمر الى أن تفرض رقابة مشتركة على باب المندب ، مكونة من جمهورتي اليمن واقليم جيبوتي المستقل . وقد كانت الملاحة في هذا المضيق الى الان ، ملاحة حرة يؤمنها الوجود الفرنسي في جيبوتي . ولكن من المنتظر ان يتم الاتفاق بين هذه الدول الثلاث ، على عدم السماح للسفن بالمرور الا اذا كانت حائزة على موافقة مسبقة ، كما سيتم اغلاق هذا الممر المائي في وجه الاعداء في حالة الحرب . وقد بدأت بالفعل ، بالتنسيق بين جمهورتي اليمن ، أعمال تدعيم المنشآت الحربية في منطقة باب المندب .

وتهدف جمهورية اليمن العربية الى تسويق اتفاقية دولية بشأن هذا المضيق ، تشبه الاتفاقيات التي تنظم المرور في قناة السويس ومضيق البوسفور ، وبذلك تصبح لها السيادة المطلقة على هذا الممر المائي . ولكن هذا المشروع يصطدم جاليا بمعارضة شديدة من جانب اثيوبيا ، نظرا لان جميع جوانبها تطل على البحر الاحمر ، ومن جانب اسرائيل ، بسبب قلقها المستمر على حرية المرور في خليج العقبة ، ومن جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لعدم موافقتها على ان تعرقل دول صغرى حرية الملاحة في ممر مائي دولي .

وقد سعت اليمن الشمالية منذ ١٩٧٣ ، وبعد مؤتمر جدة الذي ضم الدول العربية المظلة على البحر الاحمر ، الى توطيد علاقاتها مع جيرانها جميعا ، فتبادل النميري والحمدي الزيارات ، وتوثقت العلاقات بينها وبين الاردن ، كما ساعدت سرا جبهة تحرير اريتريا ، ويصل اللاجئين الاريتريون عن طريقها الى الدول البترولية . وقد تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الصومال عام ١٩٧٥ ، وزار الرئيس الصومالي صنعاء ، حيث تحدث عن انشاء اتحاد للدول المظلة على باب المندب وهي : الصومال ، اليمنيان « الشمالي والجنوبي » جيبوتي ، اريتريا ،

وتتدهور العلاقات بصفة مستمرة بين جمهورية اليمن العربية واثيوبيا . فقد عمل النظام الجديد

أما ليبيا فقد تسبب موتها المذبذب في إثارة الخلافات بين البلدين .

وتقوم الدول العربية بتدعيم اليمن فنيا ، بسبب النقص الذي تعاني منه في هذا المجال ، فلهذا أكثر من ألفي مدرس مصري ، يحصل معظمهم على مكافأتهم من الدول المنتجة للبترول ، وهكذا يحدث نوع من التعاون الثلاثي . كما يرسل السودان والاردن كثيرا من الفنيين أيضا . وتسود العلاقات مع العراق عدم ثقة واضحة ، فقد وضعت السفارة العراقية في اليمن الشمالية تحت رقابة مشددة ، واتهمت صنعاء الحكومة اليمنية بمساعدة العيني في المنفى ، لتمكينه من الدخول إلى البلاد .

وقد كان هذا البلد الصغير حقلا للمواجهات العديدة لمختلف الايديولوجيات ، مثل الناصرية والتقدمية والبعث السوري والبعث العراقي والاتجاه المحافظ ، ولكنه اعتمد بالدرجة الاولى على الجامعة العربية ، ابتغاء التخفيف من حدة هذا التنافس . واعلنت جمهورية اليمن العربية مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانحازت الى جانب التقدميين الفلسطينيين في لبنان ، وادانت بشدة القوى الانفصالية ، وكانت اول دولة طالبت بارسال قوة عربية ، مشتركة لوضع حد للحرب الاهلية . ولكن اليمن اللبناني اعترض على اشتراك اليمن في هذه القوة ، بسبب مواقفها المتشددة . وقد اعلن الحمدي عند زيارته لمصر عام ١٩٧٦ موافقة دولته على سياسة مصر في سيناء ، وعلى الجهود التي تبذلها مصر من اجل تحرير الارض العربية .

العلاقات مع القوى العظمى :

من وجهة نظر الكاتب فان الاتجاه الاساسي لجمهورية اليمن العربية حتى عام ١٩٧٠ كان يميل نحو الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية . وقد قامت هذه الدول بتسليح الجيش اليمني ، ووضع البنى التحتية لهذه الدولة ، وتولى الانحياز السوفيتي الاشراف على قطاعات الصناعة والمستشفيات والطرق . ولكن العلاقات بدأت تفتر ابتداء من ١٩٧١ ، فقد أثر الاتحاد السوفيتي مساعدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ولم يلتفت كثيرا الى اتفاقية التسليح المبرمة مع اليمن الشمالية ، على الرغم من استمرار هذه الاخيرة في ارسال مائه طالب كل عام للدراسة في

جامعات الاتحاد السوفيتي . . ومن هنا نجد أن اللغة - الروسية منتشرة أكثر من الانجليزية في محيط الاطباء والعسكريين اليمنيين . ويحتفظ الاتحاد السوفيتي بحوالي مائتي خبير حربي في الجيش اليمني . وعلى الرغم من التلميح الى احتمال وضع حد للدعم الحربي الروسي ، الا أن اليمنيين لا يريدون في الواقع الوصول الى هذه النتيجة ، لان الوجود السوفيتي يلطف من حدة المطامع السعودية ومن ورائها الولايات المتحدة . وتدعم اليمن علاقاتها بالصين . وتقول صراحة ان التقارب مع الصين هدفه اجبار السوفييت على اتخاذ سياسة واقعية لا عاطفية ، الى جانب أن هذا التقارب ، يسمح ايضا بالحد من النفوذ الغربي المتصاعد . ولا تشكل المعونات الامريكية لليمن شيئا ذا بال ، لان الولايات المتحدة تعتبر ان هذا واجب يقع أولا على عاتق الجارة الشريفة ، أي السعودية . وستشارك الولايات المتحدة دون شك مع فرنسا في تسليح الجيش اليمني ، فقد قام وزير الدفاع الفرنسي بزيارة سرية الى صنعاء ، تلقى فيها مباشرة زيارة رئيس الاركاب اليمني لباريس . وقد ظلت ألمانيا الاتحادية منذ استئناف العلاقات عام ١٩٦٦ تشكل النصير الاوروبي الاول لجمهورية اليمن العربية . ونشطت الشركات الكبرى الألمانية وعمل الفنيون الالمان في جميع المجالات باليمن ، فقاموا بالطرق ، وأنشأوا شبكة التليفونات وشيدوا مطار صنعاء ، كما عملوا كذلك في القطاع الزراعي .

والمعروف عن جمهورية اليمن العربية ، مهارتها في المناورة فهي تملك بضع أوراق رابحة تستطيع ان تلعب بها . وقد تعرضت اليابان لهذه التجربة ، فبعد توقفها عن شراء ملح المناجم وهو الثروة المعدنية الوحيدة التي تملكها جمهورية اليمن ، فرضت هذه الاخيرة الحظر على جميع وارداتها من اليابان .

وهذا يجد الكاتب أن جمهورية اليمن العربية ، تتخذ سياسة خارجية طموحة ولكنها لا تملك الإمكانيات الكافية بسبب ضعفها الاقتصادي . وهناك حلم يداعب خيال كل يمنى ، وهو أن يرى الذهب الاسود يتدفق في بلده ، حتى يستطيع التخلص من هذا الخضوع الثقيل لدول البترول .

كما ان الاحساس الراسخ في نفوس اليمنيين في الشمال والجنوب ، بانتمائهم الى نفس

النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي :

يقول الكاتب ، اذا نحن تأملنا قليلا مراحل المعركة من أجل ايجاد نظام اقتصادي جديد ، دولي وقومي في نفس الوقت ، يتبين لنا أن هذه المعركة ليست بالجديدة ، فقد بدأتها بلدان العالم الثالث منذ أكثر من عشرين عاما ، غير أنها لم تكتسب هذه الاهمية ، وتأخذ تلك الأبعاد ، الا خلال السنوات الاخيرة ، حتى لقد أصبح هذا النظام الجديد موضوع الساعة حاليا .

لقد بدأت دول العالم الثالث ، بعد الحرب العالمية الثانية ، نضالها من أجل الاستقلال السياسي ، وخاصة دول آسيا وأفريقيا ، فخاضت سلسلة من المعارك السياسية والحربية لتصفية جميع صنوف التبعية السياسية للاستعمار . كما انشغلت ، ولوقت طويل ، بحركات التضامن لمساعدة الدول التي لم تحظ بنصيبتها من الاستقلال السياسي بعد . وقد كان التحرر السياسي هو الهدف الرئيسي لحركة عدم الانحياز ، التي تبلورت في منتصف الخمسينات ، عقب مؤتمر باندونج التاريخي .

ولم تكن الحكومات التي انبثقت عن حركات التحرير الوطنية ، تتمتع بأي نوع من الرؤى المبتكرة أو الجديدة على الصعيد الاقتصادي ، بل لقد خيل الى هذه الحكومات ، امكانية مواصلة ما كان متبعاً من استراتيجيات التنمية في عهد الاستعمار ، أو اخضاع هذه الاستراتيجيات لبعض التغييرات الطفيفة . كما اعتقدت أن عملية ادماج الدول المستقلة حديثا في التقسيم الدولي للعمل ، وفي النظام الاقتصادي العالمي ، يشكل في حد ذاته كسبا رائعا لا مجال لاعادة النظر فيه أو مناقشته . وكانت الفكرة السائدة ، هي أن الاستقلال السياسي ، لابد أن يعقبه ، بصورة آلية ، الاستقلال الاقتصادي .

ولم يتنبه العالم الثالث ، سوى أخيرا ، إلى مدى ضعف محتوى التحرر السياسي ، اذا لم يؤد إلى التحرر الاقتصادي ، وذلك لن يحدث تلقائيا ، ولن يتأتى عن طريق استراتيجيات التنمية التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل ، أو التنمية الداخلية . كذلك أدركت دول العالم الثالث في الاونة الراهنة أن عليها أن تخوض معركة لا تقل ضراوة عن تلك التي خاضتها من أجل الاستقلال السياسي .

الحضارة ونفس المجتمع ، وباشتراكهم في نفس العادات والتقاليد ، سيؤدي بالضرورة إلى الوحدة بين شطري اليمن . وهوما بدأ يحدث بالفعل ، فقد توجه سالم ربيع رئيس اليمن الجنوبية في ١٥ فبراير عام ١٩٧٧ إلى اليمن الشمالية ، حيث عقد مع إبراهيم الحمدي اجتماعا خاصا في مدينة تعظية لبحث القضايا الرئيسية التي تهم البلدين ، وتنسيق سياستهما ، توطئة لتنفيذ الوحدة اليمنية .

CULTURES

المجلة : « ثقافات » مطابع اليونيسكو

عدد : الجزء الثالث - العدد - ٤

المقال : العالم الثالث والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

الكاتب : سمير أمين

يستعرض الكاتب في هذا المقال وضع العالم الثالث داخل النظام الاقتصادي الدولي الراهن ليطالب بعدد من الموصفات يجب أن يتصف بها النظام الجديد الذي تطالب به الدول النامية . وهو يرى أن ما يتم التوصل إليه من نتائج الآن بشأن النظام الدولي الاقتصادي الجديد ليعت على التشاؤم ويشهد بذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي عام ١٩٧٦ . فقد رفضت مجموعة الدول المتقدمة رفضا باتا وقاطعا مشروع القرار المقدم من بلدان العالم الثالث والخاص بهذا النظام الجديد وذلك على الرغم من افتقار هذا المشروع إلى الجودة والفعالية .

وإن استطع القول بأن التفكير الجاد في هذا الصدد، لم يبدأ إلا عام ١٩٧٠ عند انعقاد مؤتمر لوساكا لدول عدم الانحياز، أو على الأصح، في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣. وقد أصبح الاستقلال الاقتصادي، هو الهدف الأساسي لمجموعة الدول السبع والسبعين، كما كان الاستقلال السياسي هو الفكر المحوري في حركة عدم الانحياز.

ومن وجهة نظر الكاتب يتضمن النظام الاقتصادي الجديد الذي تطالب به بلدان العالم الثالث، فكرتين أساسيتين:

الاولى، هي انشاء اتحادات الدول المنتجة للمواد الخام، للتنظيم فيما بينها، مع مراعاة المواقف المختلفة لكل دولة، والوضع الخاص لكل مادة من المواد الخام في السوق العالمية، من حيث الطلب وانتشار الانتاج واشتراكه بين دول منتجة أخرى ومع الدول المتقدمة ذاتها. وتستطيع هذه الاتحادات أو الجمعيات، أن تصبح من القوة، بحيث تفرض إعادة النظر في نظام التبادل، وتحدث انعكاسا حقيقيا وجوهريا في اسعار المواد الخام، وتؤدي الى حوار حقيقي لا هزلي، أي حوار بين شركاء قد تختلف مصالحهم، ولكنهم يبحثون سويا عن صيغ للتفاهم، وتقريب وجهات النظر، لا فرضها من جانب واحد.

أما الفكرة الثانية، فتتلخص في ايجاد أسس للتضامن بين دول العالم الثالث، من أجل الاستقلال الاقتصادي، على غرار التضامن الذي أثبتت فعاليته في مجال الاستقلال السياسي، وذلك حتى نستطيع هذه الاتحادات، أن تشعل المعركة، وأن تحفز على نتائج ايجابية، ونخفف من الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول النامية. ونحن نعلم أن أحد هذه الاتحادات، وهو منظمة الدول المصدرة للبترول «الوبك»، لم تبدأ في اتخاذ موقف سياسي واقتصادي ايجابي الا في عام ١٩٧٠، أو بتعبير أدق في عام ١٩٧٣. لفرض زيادة سعر الطاقة، والوصول الى صيغ للتبادل، كانت قد تاكلت تدريجا على مدى عشرين عاما. وهنا فقط أدرك الغرب أن المعركة من أجل التحرر الاقتصادي قد تحطت مجرد الامنيات والعبارات المبهمة.

ثم يتناول الكاتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيجد أن الدول انامية قد ارادت تفادي خطر نضال حقيقي للعالم الثالث من أجل الاستقلال

الاقتصادي، عملت على انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ليحل محل فكرة العمل الموحد المتضامن لدول العالم الثالث. ولم يحرز هذا المؤتمر أية نتيجة ايجابية، على الرغم من حركته التفاوضية المستمرة على مدى اثني عشر عاما. كما دأبت الدول المتقدمة، على احلال الافكار البراقة التي لا تشكل خطورة على النظام الاقتصادي، بل والتي تسهم في استثمار الوضع القائم، محل فكرة الاتحاد، وايجاد أسس للعمل المشتركة ابتقاء خوض المعركة. وتواري مبدأ التفاوض من موقع القوة مدعما بمساندة جميع دول العالم الثالث، وراء الحوار المتصل بين منتجين ومستهلكين، وهو حوار لفرض وجهة نظر من جانب واحد، فلم يجر مؤتمر التجارة والتنمية المنعقد في نيروبي أي اهتمام للمقترحات التي قدمتها دول عدم الانحياز، في المؤتمرين اللذين انعقدا في داكار ومانيلا.

والعجيب أن العالم المتقدم، يتشدد حاليا بالاحطار الجنسية التي ستترتب على استنزاف المواد الخام من الكرة الأرضية، وبمعضلة الدول النامية، على مدى ثلاثة قرون، من ارتفاع الاسعار المفروض عليها ضمن أشياء أخرى، في الوقت الذي تقدم فيه هذه الدول ثرواتها من المواد الخام مجانا أو شبه مجان. وكل ما يقال من جانب العالم المتقدم، ليس سوى عبارات دون أي محتوى فعلي، فقد ثبت أن الدول المتقدمة، ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات، حتى ولو كان ذلك لصالح استخدام أفضل لموارد وتروات الكرة الأرضية. فلو كانت هذه الدول متطقية مع نفسها، لرحبت بقرار رفع سعر البترول، ولكنها سمعت جاهدة، ولجأت لجميع الوسائل، لتحطيم اتحاد الدول المنتجة، مما يدعو الى الاعتقاد، بأنه لا مناص فعلا من خوض معركة حقيقية.

وعندما كشف أسلوب الحوار والتفاوض عن ضعفه وعدم جدواه، ولم يؤدي الى أي تغيير في النظام الاقتصادي العالمي، اللهم الا بعض التغييرات الفردية التي لا تذكر، بدأت فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لدول العالم الثالث تنشق طريقها الى الوجود. أي أن تبحث هذه الدول عن طريق آخر للتنمية، يقوم على الانسحاب الكامل أو التدريجي من التقسيم الدولي للعمل، في حالة استمرار هذا التقسيم في تفاوته وفي تشكيله لدعم الاستقلال والاستقطاب على

الشيوعية ، لم يستطع أن يقدم نموذجا خاصا به ، بل نعتقد أنه ليس أهلا لذلك ، لأن جميع دول هذا العالم ، مازالت خاضعة اقتصاديا لقوانين التنمية فى النظام الرأسمالى العالمى ، على الرغم من اعتراضها جزئيا على بعض هذه القوانين . فلا جدوى إذن من التساؤل هل نعطى أو لا نعطى الحرية للشعوب ، لتصنع بنفسها النماذج التى تناسبها ، لأنها لو أرادت ، لاخذت هذه الحرية . والسؤال الجدير بأن يثار ، هو هل يوجد ضمن هذه النماذج المقترحة ، نموذج يحترم التنوع داخل نظام شامل للتنمية ، ويبقى على هذه الاختلافات الثقافية والاجتماعية ، ولا يعتبرها عبة فى طريق التنمية ؟

ان النظام الرأسمالى نظام هدام ، حاول القضاء على هذا التنوع ، ولم ير فيه أية ميزة يمكن الاستفادة منها لصالح الشعوب ، ولكن لا يمكننا انكار ان النظام الرأسمالى ، قد أنجز الكثير ، بل لقد خلق مستوى للتنمية قوى الانتاج ، لولاه لما استطعنا بدون شك ، أن نصل الى ما وصلنا اليه الان . بل قد نتساءل الا يشكل ذلك مرحلة تاريخية ، من شأنها تهيئة المناخ والظروف من أجل تغيير أفضل للبشرية ، وبالتالي تصبح عملية تدمير الثقافات غير واردة فى القوانين الاساسية لهذا النظام ؟

ويقول الكاتب : لا ينبغى اتهام الآلة ذاتها ، وإنما العلاقات الاجتماعية التى تملأ تقاليد معينة ، وخضوع معين لهذه الآلة من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة وتقسيم العمل . بمعنى أنه لا ينبغى اتهام علوم التكنولوجيا وفنونها ، وإنما العلاقات الاجتماعية التى تمارس من خلالها هذه العلوم .

والواقع ان الحديث عن التنوع الثقافى يتسم دائما بالغموض ، فهل سيمكننا استخدامه كصرخة احتجاج ايجابية وكافية ضد النظام الرأسمالى ؟ يعتقد الكاتب ان الكفاح ضد هذا النظام ، لن يتأتى الا اذا وضعنا فى مواجهته ، نظاما ذا طابع عالمى ، وفى نفس الوقت يحترم التنوع ويستخدمه من أجل رفاهية الشعوب . ومن رايه ان مزايا التنوع ليست فقط ثقافية ، وإنما أيضا اقتصادية . وعندئذ ستنهيا بلا شك الظروف المواتية لتحقيق تعاون ثقافى وفكرى ، لا يمكن الا أن يكون ايجابيا . ■

المستوى العالمى . وقد نتساءل هل من المهم فعلا ادماج العالم الثالث فى النظام الاقتصادى العالمى ؟ وهل يشكل هذا الادماج ضرورة فعلية من أجل التنمية ؟ علما بأنه قائم على أسس تؤدي فى نهاية الامر ، الى التوزيع غير العادل للدخول .

ويرى الكاتب أنه لا مناص من وضع نظام اقتصادى جديد ، ان أجلا أو عاجلا . ويتساءل الا ينبغى ألا تحطيم النظام القديم ، لكى نستطيع بناء النظام الجديد ، وذلك بأن نخرج العالم الثالث عن هذا النظام . فقد يؤدي الانسحاب من التقسيم الدولى للعمل ، الى خلق ظروف موضوعية ، من شأنها أن تعمل على تغيير هذا التقسيم لصالح الدول النامية ، وتبرز الامكانيات الحقيقية لشعوبها . والواقع ان ثروات وموارد الارض ، ليست موزعة بطريقة متجانسة ، وبالتالي هناك مصلحة فى اعادة بناء نظام عالمى جديد .

ولكن هذا الانسحاب يتضمن الكثير من الضغوط والسلبيات . ان أية استراتيجية للتنمية على الصعيد الاقتصادى ، لابد أن يصحبها فكر ايدىولوجى وسياسى . ترى هل سيكون الدافع الى خروج العالم الثالث من النظام العالمى ، هو تأكيد الكيان الثقافى الوطنى والحفاظ عليه ؟

ان جميع نماذج التنمية ، على اختلافها ، ذات نزعة شمولية عالمية ، ابتداء من النموذج الرأسمالى الذى فرض على معظم بلدان العالم على مدى ثلاثة قرون ، والذي ما زلنا نعيش فى ظله ، وانتهاء بالنموذج المتبع فى أوروبا الشرقية ، وخاصة الاتحاد السوفيتى ، او التجربة الحالية لآسيا الشرقية والصين وفيتنام وكينيا .

وقد خلقت الرأسمالية نظاما عالميا ، نستطيع أن نستمر فيه ، ونستخدم نفس منطقته ، أو أن نبعد عنه نهائيا . والحقيقة التى لا يمكن تجاهلها ، هى ان كل نموذج لتطوير المجتمعات وتنظيمها ، يفترض على المدى القصير أو على المدى البعيد ، أهدافا للتنمية التقنية والفنية ، وأهدافا للانتاج والاستهلاك ، ووضع الخيرات المادية فى خدمة البشرية ، لذلك تكون الايدىولوجيات التى تصحب هذه النماذج جميعها ذات مغزى شمولى وعالمى .

ان العالم الثالث ، ونعنى بذلك مجموعة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، باستثناء الدول

LE MONDE diplomatique

اسم المجلة : ليومند دبلوماسيك

عدد : فبراير ١٩٧٧

المقال : أسبانيا وسط « المطبات »

الكاتب : جوزيه فيدال بنيوتو

يحلل الكاتب في هذا المقال ، الوضع الذي أصبحت عليه أسبانيا منذ أحداث يناير الدامية ، فيرى أولا أن هذه الأحداث لم تستطع إجبار الحكومة الأسبانية على أن تحيد عن الطريق الذي رسمته لنفسها ، بل على العكس ، أدت هذه الأعمال المتطرفة ، إلى تدعيم مساندة معظم رجال السياسة في أسبانيا لمشروع التحول السلمي إلى الديمقراطية ، الذي أعده ويقوم بتنفيذه الملك جوان كارلوس ومستشاروه .

أما عن الانتخابات التي ستجرى في مايو القادم ، فستقوم كل مقاطعة بانتخاب اثنين من النواب وأربعة لعضوية مجلس الشيوخ على الأقل . ولابد أن تحصل القائمة المقدمة من كل مقاطعة على : من ٣ إلى ٥ في المائة من الأصوات ، يتسنى الأخذ بها . والواقع يؤكد أن مسافة طويلة قد قطعت على الطريق منذ وفاة فرانكو في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، ولكن هذا لا يعني أن جميع الصعاب قد ذلت ، وخاصة ما يتعلق منها بإرساء أسس الملكية الدستورية ، والأزمة الاقتصادية . كما أن المتطرفين سيلجأون إلى أعمال العنف الدموي ، نظرا للتضاؤل فرصهم يوما بعد يوم .

ويرى الكاتب أن لعبة التحالفات التي تجرى الآن بين قوى المعارضة ، تشير إلى أن أربعة اتجاهات رئيسية ستخوض غمار المعركة : ١ - « الجبهة

الوطنية » وتضم التحالف الشعبي ، وهو عبارة عن ستة من وزراء فرانكو السابقين وعلى رأسهم جيجون ، والقوى الجديدة وعلى رأسها بلامس بينار ، والفالانج الأسباني وعلى رأسه فرنانديز كيسنا . وقد تستطيع هذه « الجبهة الوطنية » أن تحصل على حوالي ١٠ في المائة من الأصوات .

٢ - « الوسط الديمقراطي » الذي يضم حاليا الحزب الشعبي ، والاتحاد الديمقراطي ، والتحالف الليبرالي ، والحزب الشعبي الديمقراطي المسيحي ، ويحتمل أن تنقسم مجموعات أخرى إلى الوسط الديمقراطي ، كالاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ، وفريق الديمقراطيين المسيحيين . أن كتلة كهذه ، قد تحصل على ٦٠ في المائة من الأصوات .

٣ - المعسكر الاشتراكي ، ويتكون من الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ، والحزب الاشتراكي الشعبي ، واتحاد الأحزاب الاشتراكية . ومن المرجح أن هذه الأحزاب ستتقدم إلى الانتخابات ، كل على حدة ، وقد تحصل جميعها على حوالي ٢٠ في المائة من الأصوات .

٤ - وأخيرا الحزب الشيوعي . ومما لا شك فيه ، أن هذا الحزب لن يدخل في تحالفات مع بقية التشكيلات التي تدعى الشيوعية . وسيحصل على من ٥ إلى ١٢ في المائة من الأصوات .

أن هذه الانتخابات ، من وجهة نظر الكاتب ، تشكل مرحلة حاسمة وجديدة في تاريخ أسبانيا السياسي . فهما تكن نتيجة هذه الانتخابات ، فأنها ستفتح طريقا إلى التحديف مع المؤسسات ، وستضع أطارا تدور داخله المواجهات السياسية والاقتصادية . ويرجع ذلك إلى اللعبة البارة للقوى الحاكمة ، ورباطة جاشها في مواجهة الأعمال اليائسة التي يقوم بها المتطرفون .

وقد بدأ الضغط الديمقراطي يشتد منذ السبعينات ، واضطر نظام فرانكو نفسه ، وفي حياته ، إلى قبول بعض التطورات الديمقراطية الشكلية . وقويت فكره تحول أسبانيا إلى النسق الديمقراطي العربي بعد وفاته ، فهذا شرط أساسي لاثبات حيائها ودخولها إلى المجتمع الأوروبي ، والا سيحكم عليها بالعزلة والانزواء . وقد وضعت الطبقة الحاكمة نصب أعينها ، منذ ذلك الوقت ، هدف التحول السلمي نحو الديمقراطية ، مع محاولة عدم المساس ، بقدر المستطاع ، بهيكل

السلطة وامتيازاتها . وكان على جوان كارلوس بعد وفاة فرانكو ، أن يمزج بين نقيضين : شرعية حكم فرانكو الذى ورثه ، والشرعية الديمقراطية التى تشكل ضرورة حتمية لاستمرار حكمه شخصيا . فلكى يمارس جوان كارلوس سلطته المستمدة من مبدأ أوتوقراطية ممارسة ديموقراطية ، لابد أن يقر الشعب أولا هذه السلطة . وقد حاول جوان كارلوس ومستشاروه ، أن يخففوا من حقيقة الصعوبة اللازمة لهذا التناقض ، فاختاروا القيام بسلسلة من العمليات التكتيكية ، تتضمن مخاطر محسوبة ، بدلا من مواجهة الشعب مواجهة مباشرة ، حتى يضمنوا اكساب النظام الملكى الشرعية الديمقراطية اللازمة .

وقد تفجر الموقف فى ٦ يناير ، فى شكل سلسلة من اعمال العنف والاضرابات نتيجة لاشتداد تيارات المعارضة وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، ونشاط الحركات الانفصالية والارهابية . وحاولت الحكومة دون جدوى ، السيطرة على هذه الحركة عن طريق اعتقال المحرضين عليها ، ولكنها امتدت الى قطاعات مختلفة من البلاد . وظن السالبي المتظاهرون بالحرية والحقوق السياسية والعفو عن المعتقلين السياسيين . وردت الحكومة على ذلك ، بأعمال قمع بوليسية ، وقامت بسلسلة من الاعتقالات فى فبراير ومارس ١٩٧٦ استهدفت اساسا الشيوعيين وفى ابريل اجتاحت البلاد موجة اخرى من الاضرابات والمظاهرات ، تركزت على الاخص فى بلاد الباسك ، فشهد تجمعهم يوم ١٢ ابريل ما يقرب من ٢٠ ألف عامل فى بلاد الباسك ، وفى اليوم التالى اشترك ١٥ ألف شخص فى مظاهرة بمدريد ، يطالبون بالعفو عن المعتقلين . وقد القى البوليس القبض على اعداد غفيرة ، كما قتل وجرح كثيرا من المتظاهرين . وادى ذلك الى أن عمت حركة المظاهرات جميع البلاد . واعلنت الصحافة ان عدد المتظاهرين قد بلغ ١٧٦ شخصا .

وقد استلزم هذا أولا : تصفية الهيكل الرمزي للنظام الفرانكوى ومؤسساته كعربون للتغيير ، ثانيا : تحويل الاشتباكات فى الشوارع الى مناقشات بين المتخصصين فى السياسة ، لضمان القضاء على ما يمارسه الشعب من ضغوط . ثالثا : استرداد العناصر الاقل تخلفا فى طبقة السياسة الفرنكويين ، استرداد ديموقراطية ، واختيار جزء من المعارضة التى لا تشكل خطرا كبيرا . رابعا : الانتخابات كاجراء لا يمكن مناقشته للتحويل الديموقراطى .

ويقول الكاتب ان بعض التطورات قد حدثت ، فساعدت الطبقة الحاكمة المتضامنة مع الملك فى استراتيجيتها للامساك بزمام الامور . فعندما انتهت فترة رئاسة رودريجز فسالكارسيل ، استطاعوا تعيين توركاتو فرنانديز ميراندا رئيسا لمجلس الشيوخ والمجلس الملكى ، وهو المربى السابق لجوان كارلوس ومحل ثقته ، وينتمى تاريخيا الى « الحركة الوطنية » وميراندا معروف ببراعته ومهارته فى ادارة جميع المؤسسات لصالح الهدف الكى . وقد ابقى المجلس الملكى على ارياس نافارو كرئيسا للوزراء ، وأكد هذا اصرار جوان كارلوس على المضى فى التغيير التدريجى المنضبط ، الذى يضمن ان يظل الموقف فى نهاية المطاف ، مطابقا تماما للموقف فى نقطة الانطلاق . وقد أكد رئيس الوزراء فى تصريحاته للنيوزويك فى ٥ يناير ١٩٧٦ ، انه سيعجل بالتغيير ، واعلن ضمن اجراءات اخرى ، الاعتراف بالاحزاب قبل نهاية العام . ولكنه فى خطابه يوم ٢٨ يناير ، اشار الى بعض الامتيازات الفرانكوية التى اقتتعت الجناحين اليميني واليسارى . وقد تضمن هذا

ويستتطرد الكاتب الى القول بأن الاتجاهات المختلفة للمعارضة ، قد رأت بوضوح ، انه لا بديل للتحالف امامها حتى تتمكن من مواجهة استمرار النظام الحاكم ، وحتى تستطيع ان تمارس ضغوطها على هذا النظام ، بصورة أقوى ، وان تحسن من موقفها التفاوضي . هذا فى الوقت الذى واصلت فيه الحكومة السير على خطتها للانتقال السلمى نحو الديمقراطية وقد استطاع نافارو ، ان يجعل مجلس الوزراء ، يلقى اربعة عشر بندا من القانون ضد الارهاب ، كما تمت الموافقة على القانون الخاص بالتجمع . هذا مع اخضاعه لانواع من الرقابة ، تجعل استخدامه شبه مستحيل كما وافق المجلس على تعديل قانون العقوبات ، وقانون الانضباط السياسى ، ويلغى هذا التعديل فى

١٩٧٦

القادة والضباط ، ليشرح لهم برنامج الوزارة ، ويكتسبهم الي جانبه . كما عين الجنرال كوتيريز ميلادو ، بسبب افكاره الليبرالية ، نائبا لرئيس الوزارة ، بدلا من سانتياجو الذي أبدى معارضة لمشروع الملك .

وهكذا أصبحت الأرضية مهيأة لاستفتاء ١٥ ديسمبر الذي أكد بطريقة لا تقبل الشك ، مساندة الاغلبية العظمى لحظسة التحول السلمى الى الديمقراطية ومنذ ذلك الوقت تتركز الجهود والانشطة السياسية فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى مايو القادم .

ويرى الكاتب ان الشواهد كلها تدل على ان هذه الانتخابات ، ستجرى فى نطاق فرانكو يخدم اختيارات الحكومة ، ويسمح بتعبئة القوى المنظمة للحركة الوطنية ورؤسائها المحليين وعهد القرى ومحافظى الاقاليم ، لمساندة هذه الاختيارات . ويقول ان الشعب الاسبانى ، قد عاش مدى أربعين عاما مشلول الفكر سياسيا ، يستمع الى مختلف الدعايات ضد الديمقراطية ، لذلك فهو يعاني من حالة ارتباك ونشوش بشأن هذه الانتخابات وضماناتها . ومن المتوقع ان يميل معظم الناخبين الى الاتجاهات المتوسطة او المعتدلة . وهذا ما يرضى رغبات الحكومة ، فتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية من اعادة تشكيل الهيكل الدستورى ، الذى سيتوج جهودها المبذولة من أجل الشرعية الديمقراطية للنظام الملكى .

ويتساءل كثير من الاسبانين - بلا ريب - عن الحيلة البارة التى سيتم استخدامها من أجل صبغ طبقة السياسيين الفرانكويين بالصبغة الديمقراطية . ومما لا شك فيه ، ان بعض الاقليات اليسارية المتطرفة ، ستفضل الوقوف بعيدا ، ولكن التشكيلات اليسارية الرئيسية ستشارك فى الانتخاب .

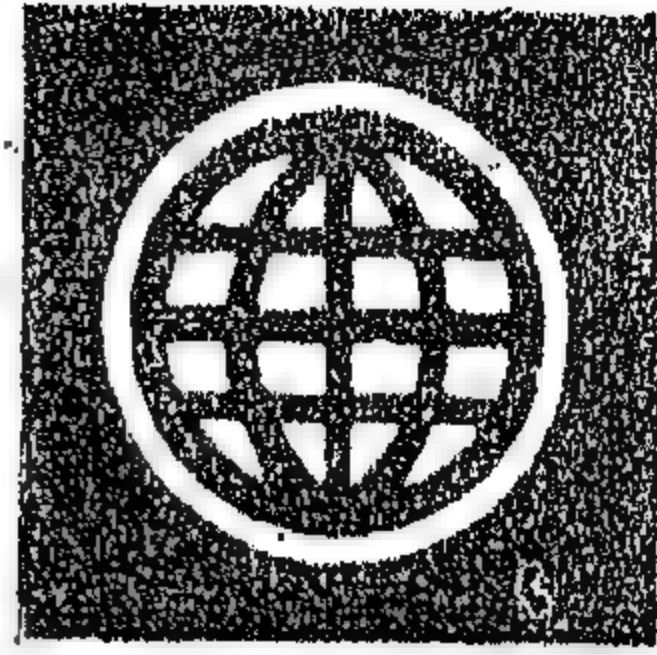
ومن رأى الكاتب ، ان القاعدة هى التى ستعمل على تنمية نفسها من أجل الاستيلاء على مواقع اجتماعية ومراكز قوة على المستويات المحلية والمهنية ، تاركة لعبة السياسة البرلمانية وبسومها ، لورثة الفرانكوية واليمين ورفاقه على الطريق . ان القاعدة ستكون هى المجال فيما بعد لبلورة بديل ديمقراطى حقيقى دائم ، ونابض بالحياة ■

قانون العقوبات ، المادة رقم ١٧٣ التى تحرم قيام الاحزاب ، ولكن هذا لا يفيد الاحزاب التى تتلقى اوامرها من الخارج ، وتهدف الى اقامة نظام استبدادى ، والمقصود هنا طبعاً الحزب الشيوعى . اما تعديل قانون الانضمام ، فسيؤدى الى تفكك المؤسسات الفرانكوية . وكل ذلك يهدف فى نهاية الامر الى الإبقاء على المعارضة المعتدلة التى تخدم فكرة التحول الى الديمقراطية واستبعاد ما يشكل خطرا حقيقيا على مشروع الملك .

ويقول الكاتب ان النكسة التى أصابت سياسة جوان كارلوس ، تتعلق بشكل هذه السياسة أكثر من محتواها ، أى أن السبب لا يكمن فى السياسة ذاتها ، وانما فى الاشخاص المكلفين تنفيذ هذه السياسة . ولذلك عندما قبل الملك استقالة نافارو من منصبه فى يولييه ١٩٧٦ ، عقب النقد اللاذع الذى وجهه الى برنامج «لأرساء قواعد الديمقراطية فى البلاد» ، اختار ادولفو سواريز سكرتير عام «الحركة الوطنية» ليرأس الوزارة . ولم يحدث أى اختلاف جذرى بين الحكومتين بل على العكس ، استمر سواريز على نفس خط سياسة سلفه ونفس برنامجه ، ولكنها استمرارية رجل بارع محنك وخبير بالعلاقات الانسانية . ويملك سواريز مقدرة فائقة على المناورة ، تجلت عندما دافع عن قانون الضم امام الكورتيز «البرلمان الاسبانى» وقد استطاع سواريز ان يعيد الثقة مرة أخرى الى برنامج الإصلاح السياسى والتحول الى الديمقراطية . كما أتاح التشكيل الجديد للوزارة ، الفرصة للتخلص من الشخصيات المعروفة بانتمائها للفرانكوية ، والذين أساءوا الى المشروع الملكى . وقد بذلت الحكومة جهودها لكى تنقسم المعارضة على نفسها ، فتستطيع بذلك ان تضم بعض عناصرها المفيدة ، وتضم أيضا بعض عناصر ، الطبقة الفرانكوية ، لاستخدامها فى تحقيق الهدف المنشود . وأعلنت الحكومة يوم ٢٦ يولييه ، اجراء الانتخابات قبل صيف ١٩٧٧ ، واجراء استفتاء شعبي حول ادخال تعديلات ديمقراطية على الدستور الاسبانى . كما أعلنت انه سيتم اصدار العفو عن المعتقلين السياسيين ، وتأكيد سيادة الشعب ، وهذا شيء جديد ! وقد صدر بالفعل العفو بعد أربعة أيام من هذا الاعلان ، ولكنه عفو عن أربعمئة سجين فقط ، وظل بقية المعتقلين من التنظيمات اليسارية المتطرفة ، قابعين فى السجون . وقد التقى سواريز بالوزراء الحرييين ورئيس اركان الحرب وكبار



شهريات



ديسمبر ١٩٧٦



الاتحاد السوفيتي :

- ٢ : وصل الى موسكو ، الرئيس البلغاري تودور جيفكوف في زيارة للاتحاد السوفيتي .
- ٦ : وصل الى موسكو ، الرئيس الليبي معمر القذافي ، في أول زيارة رسمية له للاتحاد السوفيتي .
- ٨ : وافقت الحكومة السوفيتية ، على أن تبيع للهند ٢٠٠ طن من الماء الثقيل ، لاستخدامه في مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية .
- ٩ : أنهى الرئيس الليبي زيارته للاتحاد السوفيتي ، بعد أن أتم التوقيع مع الزعماء السوفيت ، على عدد من اتفاقات التعاون في مجالات الاستسطول البحري ، والاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والمجال العسكري بين ليبيا والاتحاد السوفيتي
- ١١ : دعت صحيفة برغدا ، حكومة الرئيس الامريكى الجديد جيمي كارتر ، الى الاسراع باعادة قوة المبادرة والدفع لسياسات التوافق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .
- ١٥ : سافر وفد حزب شيوعي من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل ، برئاسة الكسندر اكسينوف عضو اللجنة المركزية والسكرتير الثاني للحزب الشيوعي لجمهورية روسيا البيضاء ، وذلك تلبية لدعوة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي يعقد مؤتمره الثامن عشر في اسرائيل .
- ١٧ : دعا نيكولاي مائوليشيف وزير التجارة الخارجية السوفيتي ،

الأردن :

- ٦ : بدأ الرئيس السوري حافظ الاسد بمباحثاته الرسمية في عمان مع الملك حسين ، حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط ، في ضوء الجهود التي تبذل لاستئناف مؤتمر جنيف ، وحول القضية السياسية ذات الاهمية المشتركة بين البلدين ، ومنها قرارات توحيد النظم التعليمية والقانونية والاقتصادية ونظم الجمارك والاتصالات .
 - ٨ : ذكر البيان المشترك الصادر في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس السوري حافظ الاسد ، أن سوريا والأردن قررتا العمل بصورة مشتركة ، لتعبئة القدرات العربية من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يقوم على انشاء كيان فلسطيني .
 - ١٧ : أعلن الملك حسين ملك الأردن ، أن بلاده تعتبر الضفة الغربية أرضا فلسطينية ، وأنه لا يريد عودتها الى الأردن .
 - ١٨ : وصل اللواء مصطفى البديري رئيس أركان حزب جيش التحرير الفلسطيني الى عمان ، في زيارة رسمية للأردن ، يجري خلالها اتصالات مع قوات جيش التحرير الفلسطيني المأبضة في الأردن .
 - ٢٣ : طالب وزراء الثقافة العرب ، في ختام أول مؤتمر لهم استمر ٤ أيام في عمان ، بوقف الغزو الفكري الاستعماري في العالم العربي ، وأدانوا العدوان الذي تشنه السلطات الاسرائيلية على
- الى عقد اجتماع قمة بين الرئيس الامريكى المنتخب جيمي كارتر ، وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، لبحث وسائل تدمير العلاقات التجارية وسياسة التوافق بين البلدين .
- ١٨ : شهدت العواصم العالمية موسكو وجنيف وزيوريخ وباريس ، أول عملية لتبادل المعتقلين السياسيين بين دولتين من دول العالم ، حينما أطلقت الحكومة العسكرية في شيلى ، سراح لويس كورمالان السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلى ، مقابل اطلاق السلطات السوفيتية سراح فلاديمير بوكوفسكى أحد كبار المنشقين في الاتحاد السوفيتي .
- ١٩ : اقيم في الكرملين احتفال رسمي ضخم بمناسبة بلوغ الزعيم السوفيتي بريجنيف سن السبعين ، قام خلاله بودجورنى رئيس مجلس السوفيت الاعلى ، بتمسليم بريجنيف وسام لينين والذخمة الذهبية الخاصة بلقب بطيل الاتحاد السوفيتي .
- ٢٢ : أعلن المتحدث زسمى تمسوفيتي أن يورى بريجنيف ابن ليوونيد بريجنيف الزعيم السوفيتي ، قد عين نائبا لوزير التجارة الخارجية السوفيتية .
- انظر أيضا : ايران ١٥ - بيزو ٣١ - جمهورية مصر العربية ١٠ - الصين ٢٠ - فلسطين ٢٢ الولايات المتحدة [٢ - ٣ - ٦ - ٧]

الثقافة العربية في الاراضي المحتلة .
أنظر أيضا : فلسطين ١٩٨٠

اسبانيا :

٤ : نظمت مجموعة كبيرة من الشباب العربي ، مظاهرة ضخمة أمام الفندق الذي تعقد فيه اجتماعات المؤتمر اليهودي العالمي ، ونددوا بالفاشية والصهيونية ، وطالبوا بسقوط اسرائيل .

٥ : افتتح في مدريد ، المؤتمر السابع والعشرون « للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني » .

٨ : انسحب وفيد منظمة التحرير الفلسطينية ، من الجلسة النهائية لمؤتمر الحزب الاشتراكي الاسباني احتجاجا على عدم السماح له بالتحدث في الجلسة .

٨ : أكد مارسيلينو أوريجسا وزير خارجية اسبانيا ، أن بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، عندما تتاح الفرصة لذلك ، وأن نفس السياسة ستتبع مع الاتحاد السوفيتي وسائر دول الكتلة الشرقية .

٩ : أكد مارسيلينو أوريجسا وزير خارجية اسبانيا ، خلال اجتماع عقده مع سفراء الدول العربية في مدريد ، أن اسبانيا لن تقدم على أية خطوة تؤدي الى الاضرار بالصداقة التقليدية بين اسبانيا والدول العربية .

١١ : اختطف أربعة من المسلحين ،

أنطونيو ماريادي أوربول رئيس مجلس الدولة الاستشاري الاسباني ووزير العدل السابق .

١٣ : أعلن البوليس الاسباني ، أن جماعة « أول أكتوبر لقائمة الفاشية » ، وهي أحسدي المنظمات اليسارية المتطرفة ، هي المسؤولة عن اختطاف رئيس مجلس الدولة .

١٦ : فاز برنامج الإصلاح السياسي الديمقراطي في اسبانيا ، بأغلبية ساحقة في الاستفتاء الشعبي ، فيما يعتبر تحولا تاريخيا وأساسيا في نظام الحكم المطلق ، الى النظام الديمقراطي الحر .

٢٥ : وعهد رودلفو مارتين ميللا وزير الداخلية الاسباني ، بتوسيع

نطاق العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين ، والذي صدر في ٣٠ يوليو الماضي ، اذا أطلق المختطفون سراح أنطونيو ماريادي أوربول رئيس مجلس الدولة الاستشاري .

٢٢ : أعلنت وكالة الأنباء الاسبانية ، اعتقال سانتياجو كاريلو سكرتير عام الحزب الشيوعي الاسباني ، وخمسة آخرين من كبار قادة الحزب .

٢٤ : أعلن الحزب الشيوعي الاسباني ، أنه أمر بتعبئة اعضائه ، للاحتجاج على اعتقال سكرتير عام الحزب . وقد امتدت مظاهرات الاحتجاج من العاصمة الى ست مدن اسبانية رئيسية .

٢٨ : استمرت موجة المظاهرات في اسبانيا ، احتجاجا على اعتقال سكرتير عام الحزب الشيوعي فقد نظمت مظاهرات ضخمة في اقليم الباسك ، كمسا وجهت الكنيسة الرومانية في الاقليم نداء بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

٢٩ : هددت الاحزاب اليسارية المعارضة في اسبانيا ، بسحب مقترحاتها الخاصة بالنوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن امكانية اجراء انتخابات عامة في عام ١٩٧٧ ، ما لم يتم اطلاق سراح زعيم الحزب الشيوعي سانتياجو كاريلو .

المانيا الغربية :

٦ : أعلن هانس جورج ناثان وزير خارجية ألمانيا الغربية ، أنه لا يمكن إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط ، دون اشتراك الشعب الفلسطيني واحترام حقوقه .

٦ : بلغت حكومة ألمانيا الغربية ، الحكومة المصرية رسميا ، استعدادها لتحويل الدراسات الفنية والاقتصادية الميدانية لتخفيض القطارة بالكامل [٣٦ مليون مارك ألماني] .

١٦ : أكد هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية ، أن استتفزاز وجود القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا ، يعد أمرا ضروريا لأمن ألمانيا الغربية . والقنصرة الأوروبية .

٢٨ : أعلنت حكومة بون ، أن

استثمارات ألمانيا الاتحادية في الدول النامية ، قد زادت خلال النصف الاول من العام الحالي ، بنسبة ٢٥ ٪ ، إذ بلغت أكثر من مليار مارك .
أنظر أيضا : اليابان ٢٥

ايران :

٩ : أعلن شاه ايران ، أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته ٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة ، خلال السنوات الخمس القادمة ، ان وافقت امريكا على بيع ما تريده ايران . وأوضح الشاه ، أن حوالي ٣٥ مليار دولار من هذا المبلغ ، سيخصص لشراء البضائع والمصانع ، والباقي للمعدات العسكرية .

١٥ : وقعت ايران اتفاقية لشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي قيمتها ٢٣٠ مليون جنيه استرليني

١٨ : أعلن في طهران ، عقب توقيع البروتوكول الاقتصادي التجاري الاول بين ايران ودولة الامارات العربية ، أن البلدين قررا إنشاء بنك مشترك للاستثمارات والتعاون لاقامة شبكة لتوزيع الغاز في الامارات العربية ، وتحسين المواصلات بينها .

٢١ : أعلنت الحكومة الايرانية ، أن الطيار الإيراني الذي أسرته اليمن الجنوبية عقب إسقاط طائرته القاتوم في أراضيها في الشهر السابق ، قد عاد الى طهران واعربت الحكومة الايرانية عن شكرها لحكومة السعودية السكوت ، لوسيطتهما لدى حكومة اليمن الجنوبية .

انظر أيضا : جمهورية اليمن الديمقراطية - دولة الامارات العربية ٨ - المملكة العربية السعودية ١٣ -

ايطاليا :

٢ : أثار حصول ليبيا على ١٠ ٪ من أسهم شركة فيات الإيطالية ، ردود فعل واسعة في الدوائر المالية والسياسية في ايطاليا ، تقراوح ما بين تأييد هذه الخطوة ورفضها .

٢ : أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار

جمهورية مصر العربية

٣ : أصدر الرئيس السادات ٤ توجيهاته بالبدء فوراً في إنشاء مدينتي « العبور » و « ١٠٠ » رمضان الصناعية ٤ ، على طريق القاهرة - الاسماعيلية ، بعد ان انتهت ببوت الخبرة وهيئة التخطيط العمراني ٤ ، من وضع خرائط التخطيط الشامل لها .

١٠ : بدأت الحكومة المصرية ٤ ، في اجراء اتصالات مع السكرتير العام للأمم المتحدة وسفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ٤ ، للبدء فوراً في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بدعوة مؤتمر جنيف للانعقاد قبل نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٧ ٤ ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ : أعلن رئيس مجلس الشعب المصري ٤ ، أن خط مصر المبدئي الذي لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ ، حتى اليوم ٤ ، هو تبني القضية الفلسطينية ٤ ، ودعمها بالكامل في كافة مراحل تطورها .

١٧ : وقعت في القاهرة ، اتفاقية قرض بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ٤ ، بين هيئة الخليج والحكومة المصرية ٤ ، لدعم الاقتصاد المصري .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس السوري حافظ الأسد ٤ ، على رأس وفد يضم القيسادات السياسية والاقتصادية والعسكرية في سوريا ٤ ، وذلك في زيارة لانتزيم بأى برنامج رسمى ٤ ، تجرى خلالها مباحثات بين الرئيسين المصري والسوري ٤ ، باعتبار أن مصر وسوريا هما أكبر قوتين من قوى المواجهة العربية مع اسرائيل .

١٩ : بدأت مباحثات الرئيسين المصري والسوري ٤ ، حول الجهود التي تبذل لعقد مؤتمر جنيف ٤ ، والاتفاق على استراتيجية موحدة للعمل العسكري خلال المرحلة التالية ٤ ، وتعميق العلاقات بين مصر وسوريا ٤ ، ومشكلة نزع الاسلحة الثقيلة في لبنان ٤ ، وضمان الوجود الفلسطيني هناك .

١٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور لانسانا بيافوجي رئيس وزراء

تونس

١٣ : غادر تونس عائدا الى باريس ٤ ، ايغون بورج وزير الدفاع الفرنسي بعد زيارة رسمية لمدة ٤ أيام ٤ ، أجرى خلالها مباحثات مع عبد الله مركات وزير الدفاع التونسي ٤ ، شملت التعاون بين البلدين في المجال العسكري .

١٨ : أعلن الحبيب الشطي وزير خارجية تونس ٤ ، أن بلاده ترمح الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي ٤ ، لدراسة التعاون المالي والاقتصادي بين الدول العربية .

٢٩ : تدد اتحاد العمال التونسي ٤ ، بالاضراب الذي بدأه ٤٥٠ مدرسا للمطالبة برفع اجورهم ٤ ، وأمر بحل النقابات التي اشتركت في هذه الحركة .

الجزائر

١١ : فاز الرئيس الجزائري هواري بومدين ٤ ، في الاستفتاء على الرئاسة ٤ ، بحصوله على نسبة ٩٥.٣٢ ٪ من الاصوات .

١٤ : وصل الى الجزائر ٤ ، ضدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ٤ ، لاجراء مباحثات مع الرئيس بومدين حول المسائل التي تهم البلدين .

١٨ : وصل الى الجزائر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء محادثات مع الرئيس الجزائري بومدين .

جمهورية افريقيا الوسطى

٤ : اذاع راديو نجامينا ٤ ، أن جمهورية افريقيا الوسطى ٤ ، أصبحت « امبراطورية افريقيا الوسطى » وذلك بمقتضى الدستور الذي وضعه المؤتمر الطارئ لحركة « نيبسان رينومي » .

الجمهورية العربية اليمنية

٦ : بعث المقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية ٤ ، برسائل الى جميع الملوك والرؤساء العرب ٤ ، تتعلق بخوادم اقتهاك الطائرات للاجواء اليمنية .

ديستانت ٤ ، في ختام محادثاته مع جوليئو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا ٤ ، انفرنسا وايطاليا اتفقتا على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة في عام ١٩٧٧ ٤ ، يضم الدول الصناعية الرئيسية ٤ ، لبحث الموقف الاقتصادي والتقدي .

١٦ : قررت لجنة تقصى الحقائق البرلمانية الايطالية ٤ ، استجواب المتهمين في فضيحة رشاي شركة لوكهيد علنا ٤ ، ومن بينهم ماريانو رومور رئيس وزراء ايطاليا السابق ٤ ، و ٢ من وزراء الدفاع السابقين و ١٣ مسؤولا سابقا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٧ .

بولندا

٢ : أعلن بيوترجاروفيتش رئيس وزراء بولندا أمام البرلمان ٤ ، اجراء تعديل وزارى كبير في حكومته شمل تعيين ٣ نواب لرئيس الوزراء واربعة وزراء جدد .

البرتغال

١٢ : اسفرت النتائج النهائية لانتخابات المجالس المحلية في البرتغال ٤ ، من فوز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بنسبة ٣٣ ٪ من مجموع الاصوات ٤ ، كما فاز الحزب الاشتراكي الحاكم بنسبة ٣٢ ٪ .

بيرو

٣١ : أعلن فرانسمسكو بيرمودو رئيس بيرو ٤ ، أن بلاده اشترت طائرات حربية سوفيتية بشروط مالية وبنية لا يمكن مقارنتها بالعروض التي تقدمها لبيرو بلاد أخرى مودة للسلاح .

تركيا

٣١ : طلب عدد من نواب حزب العدالة الحاكم في تركيا ٤ ، اجراء تحقيق برلماني يتناول دور بولنت ايجيت رئيس الوزراء السابق ٤ ، فيما يتردد عن تورطه في رشاي مبيعات شركة لوكهيد للطائرات في تركيا .

غينيا في زيارة رسمية لمصر
تستغرق ٤ أيام ، لأجراء مباحثات
مع ممدوح سالم رئيس وزراء
مصر ، تتناول وسائل دعم
التعاون بين البلدين

٢١ : وقع الرئيسان السادات والاسد،
في ختام زيارة الرئيس السوري
لمصر ٢ وثائق : الوثيقة الاولى
خاصة باعلان انشاء قيسادة
سياسية موحدة بين البلدين ،
والوثيقة الثانية عبارة عن قرار
تنفيذى من الرئيسين بانشاء ٦
لجان مشتركة من الدولتين لتدعيم
العلاقات الودية بين البلدين
في الشئون الدستورية ، والدفاع
والامن القومى ، والسياسية
الخارجية والاعلام ، والشئون
المالية والاقتصادية ، والتعليم
والعلوم والثقافة ، والتشريع
والنظم الادارية والمالية . اما
الوثيقة الثالثة ، فهي بيان
مشترك عن محادثات الرئيسين
حول موقف البلدين العربيين من
قضية الشرق الاوسط ، والتضامن
العربى والعلاقات الدولية .

٢٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون اده
زعيم حزب الكتلة الوطنية في
لبنان ، لأجراء مباحثات مع كبار
المسؤولين في مصر ، حول آخر
تطورات الموقف في لبنان

٢٢ : وصل الى القاهرة ، مبعوث خاص
من الجبهة الوطنية لتحرير
زيمبابوى ، التى يتزعمها جوشوا
نكوموا ، لاطلاع المسؤولين
المصريين على ماتم في مؤتمر
جنيف الخاص بروديسيا

٢٩ : وصل الى القاهرة ، الزعيم
جوشوا نكوموا قائد الجبهة
الوطنية لزيمبابوى الذى ترأس
مفاوضات السوفيتيين فى مؤتمر
جنيف بشأن روديسيا ، لأجراء
اتصالات مع المسؤولين المصريين ،
بعد توقف اعمال مؤتمر جنيف
الخاص بقضية روديسيا .

انظر ايضا : المانيا الغربية
٦ - سوريا ٢ - الصين ٢ -
فلسطين ١٩ - كوريا الشمالية
١١ - لبنان ١٤ -

جمهورية اليمن

الشعبية الديمقراطية :

٤ : اعلن متحدث باسم وزارة خارجية

اليمن الجنوبية : ان احدى
طائرات الفاتوم الايرانية ،
خرقت المجال الجوى لشرقى
البلاد ، واستفكر المتحدث هذا
الانتهاك للقانون الدولى ، واكد
ان اليمن الجنوبية ، ستتخذ
الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على
سيادتها واستقلالها

انظر ايضا : كوريا الشمالية
- ٢٧ -

جنوب افريقيا :

٦ : شهدت مدينتا نيانجا وجوهانسبا
الافريقيتان فى شبه جزيرة الكاب
بجنوب افريقيا : اعنى مصائدات
دموية منذ الاشتباكات العنصرية
فى اغسطس الماضى

دولة الامارات العربية المتحدة

٨ : وصل الى ابوظبى ، عباس على
خليفة وزير الخارجية الايراني ،
فى زيارة لدولة الامارات تستغرق
٢ ايام ، يجرى خلالها مباحثات
مع الشيخ زايد بن سلطان ال
نهيان رئيس دولة الامارات ،
حول القضايا المشتركة ، وفى
مقدمتها قضايا منطقة الخليج ،
ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية
بين دولة الامارات وايران

١ : كلف الشيخ زايد بن سلطان رئيس
دولة الامارات ، الشيخ مكتوم
بن راشد ولى العهد فى ابوظبى
ورئيس الوزراء ، تشكيل حكومة
اتحادية جديدة

انظر ايضا : ايران ١٨ -

روديسيا :

٤ : شنت قوات روديسيا ، هجوما
عنيفا تعمسززه الطائرات على
محطة اتصال تابعة لوزمبيق ،
على بعد ٨٠ كيلو مترا من
الحدود ، اسفر عن تدمير المحطة
جزليا .

انظر ايضا : جمهورية مصر
العربية ٢٢ - ٢٩ - المملكة
المتحدة ١١ -

سوريا :

١ : تعرض عبد الحليم خدام وزير
خارجية سوريا ، لمحاولة اغتيال
فاشلة .

٢ : اعلن الرئيس الاسد ، تأييده
لاقتراح الرئيس السادات ،
بانشاء دولة فلسطينية على
الاراضى التى تحتلها اسرائيل
حاليا فى قطاع غزة والضفة
الغربية للاردن

٤ : اعلن الرئيس السوري حافظ
الاسد ، ان القاهرة ودمشق
قد تجاوزتا الخلافات السابقة
الى مرحلة جديدة من الوئام
والتعاون

٢٨ : اعلن النائب الامريكى الدكتور
سمير زخم ، الذى يزور سوريا ،
ان الراى العام الامريكى قد تغير
بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وانه
بدا يبدى تفهما اكبر للقضية
العربية وللحق العربى .

٢٩ : اعلنت وزارة الداخلية السورية ،
انها خصصت مكافاة ٢٥ الف
ليرة سورية لاي شخص يدلى
بمعلومات تؤدي الى القبض على
٣ من المتهمين الهاربين فى حادث
اغتيال عبد الحليم خدام وزير
خارجية سوريا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة
جمهورية مصر ١٨ - ١٩ - ٢١ -
فلسطين ١٩ - الكويت ١١ -
لبنان ١٤ - ١٧ -

السودان :

٦ : تسلم الرئيس السودانى جعفر
نميرى ، شيكا بمبلغ خمسة ملايين
جنيه استرلينى هدية من الملك
خالد بن عبد العزيز ملك
السعودية ، لتطوير الهيئة
المركزية للكهرباء والمياه فى
السودان

١٢ : أبرمت السودان وكوريا الجنوبية ،
اتفاقا يقضى بالتعاون التجارى
والاقتصادى والتكنولوجى بين
البلدين .

ثيلى :

٥ : اعلنت الحكومة الغمسنكرية فى
ثيلى ، إطلاق سراح كل

فرنسيا :
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي
١٨ - ايطاليا ٢ - تونس
١٣ - يوغوسلافيا [٧٦٦] -

الفلبين

- ٤ : صدق الرئيس فرديناند ماركوس رئيس الفلبين ، على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والملمي والثقافي والنفي مع ليبيا .
- ٢٢ : أعلن الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، أن حكومته توصلت الى اتفاق بشأن العديد من المسائل في المفاوضات التي تجري مع الثوار المسلمين .
- ٢٤ : أصدر الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، أوامره للقادة العسكريين ، بوقف القتال ضد الثوار المسلمين في جنوب الفلبين ، وذلك بما يتماشى مع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل اليه بين ممثلي الحكومة الفلبينية وزعماء الثوار ، بعدد محادثات استغرقت ٩ أيام في ليبيا .
- ٢٥ : أعلن أحمد كريم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، أنه تم الاتفاق مع الحكومة الفلبينية ، على منح الحكم الذاتي للمسلمين في جنوب الفلبين .

فلسطين

- ٢ : تعرض ماريو ستيوتشين وزعيم الميليشية البرازيلي ، للتفتيش الذاتي في مطار بن جوريون ، عند هبوط الطائرة التي كان يستقلها في مطار الاسرائيلي ، في طريقه من باريس الى طهران . وقد طمأنيت حكومة البرازيل امتدارا رسميا من اسرائيل على هذا الحادث ، واضطرت اسرائيل لتقديم اعتذارها .
- ٥ : بدأت حكومة اسرائيل ، تعرض لانتقادات داخلية شديدة ، بعد ان وصلت نسبة التضخم الى ٣٥٠٪ ، وتنامت العجز في ميزانها التجاري وارتفاع نسبة الاعباء العسكرية الى ٤٠٪ .

٢٥ : دعا البابا يوليس السادس ، في رسالته الى العالم المسيحي ، العالم كله ، الى الالتزام بالقيم الانسانية المسيحية ، واحترام قيمة الحياة .

فرنسا

- ٣ : احتجبت الصحف الباريسية من الصدور ، بسبب اضراب عمال المطابع ، تضامنا مع عمال صحيفة « ليبرتيه باريسيين » التي اقتحم البوليس مكاتبها بعد اضراب عمال المطابع بها .
- ٥ : بدأ حزب « التجمع من اجل الجمهورية » ، وهنق الحزب الديجولي المجدد بزمامة جمال شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، حملته لمواجهة تحالف اليسار المؤلف من الشيوعيين والاشتراكيين ومنعه من الفوز في الانتخابات العامة التي ستجري في فرنسا عام ١٩٧٨ .
- ١٤ : تجتاح فرنسا موجة من الاضرابات ، احتجاجا على برنامج التقشف الحكومي لمكافحة التضخم ، وللمطالبة بزيادة الاجور ، لبدأ ١٣٠ الف عامل في تطاع الغاز والكهرباء اضرابا لمدة يومين ، بسبب رفض الادارة منحهم نسبة ٢٪ من المرتب كغلاء معيشة .
- ١٦ : قررت الحكومة الفرنسية ، التوقف عن توقيع أية عقود جديدة لبيع المناجم الذرية الى دول العالم الثالث .
- ٢٠ : بدأ خبراء النقد في الدول المستنامية ، اجتماعهم في باريس ، لدراسة الآثار المترتبة على زيادة أسعار البترول ، التي قررت منظمة الاوبك ، ووسائل مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول .
- ٢٤ : لقي جان دى بروجلي النائب الجمهوري المستقل ووزير الدولة لشؤون الخارجية السابق مصرعه . وأعلنت منظمة نادي شارل مارتل ، وهي منظمة يمينية متطرفة ، مسئوليتها عن اغتيال بروجلي ، بتهمة مسئوليته من قرايد اشغال الامارة في

الصين

المعتقلين السياسيين في أنحاء البلاد ، فيما عدا ١٨ شخصا ، لن يطلق سراحهم الا في حالة استعداد أية دولة لاستضافتهم .

- ٢ : اذاعت وكالة انباء الصين الجديدة ، أنه تم تعيين هوانج هوا مندوب الصين السابق في الامم المتحدة ، وزيرا للخارجية الصينية ، خلفا لشياو كوان الذي أقيل من منصبه .
- ٧ : أكد الزعيم الصيني هيوكوا فينج ، في رسالة بعث بها الى الرئيس السادات ، تأييد الصين لمصر في كفاحها المشروع والعدل ضد الامبريالية والصهيونية .
- ١٤ : أرسلت حكومة الرئيس الروماني نيكولاي شاوميسكو ، وفدا رسميا على مستوى عال برئاسة نائب رئيس الوزراء ، الى الصين ، في محاولة جديدة من قبل رومانيا لاستئناف جهود الوساطة التي تقوم بها بين الاتحاد السوفيتي والصين .
- ١٩ : أعلن رسميا في بكين ، أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، قررت عقب الاطاحة بعصصانية الاربعة التي كانت تنزعها ارملة ماو ، عقد مؤتمر قومي خلال عام ١٩٧٧ ، لتحديد معدل وطرق تطوير الصناعة الصينية على سبيل المركز البترولي النموذجي في تانشينج ، الذي يزيد انتاجه بمعدل ٢٠٪ سنويا .
- ٢٠ : شنت الصين هجوما عنيفا على سياسة السوفييت في الشرق الاوسط ، في بداية الزيارة الرسمية التي يقوم بها المقدم ابراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالي ليكين .
- ٣١ : أكدت الاداعة المحلية لاقليم تشينشوان ، اكبر اقاليم الصين وتعداد سكانه ١٠٠ مليون نسمة ، ان المنازعات السياسية التي تجتاح ١٢ اقليما صينية ، قد تحولت في هذا الاقليم الى حرب اهلية ، ادت الى خسائر جسيمة في الارواح .
- انظر ايضا : الاردن ٦-٨ -

- ٨ : أعلن أنجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلية ، أن اسرائيل توافق على إعادة قطاع غزة في إطار اتفاقية سلام . وأعلن أيضا أن اسرائيل مستعدة لإبرام اتفاق مع لبنان بشأن الموقف على الحدود الاسرائيلية - اللبنانية ، من أجل المحافظة على الهدوء في المنطقة .
- ٨ : بدأ الجيش الاسرائيلي مناورات عسكرية واسعة النطاق ، في الجزء الجنوبي من اسرائيل ، للتدريب على نقل المعدات والجنود في ظروف الحرب .
- ١٤ : تمكنت الحكومة الاسرائيلية ، من الحصول على ثقة الكنيست « البرلمان » ، بفارق ضئيل في الاصوات .
- ١٤ : شهدت مدن الضفة الغربية ، مظاهرات طلابية عنيفة ضد السلطات الاسرائيلية .
- ١٤ : أكد عهد مدن الضفة الغربية ، اعترائهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على أنها الممثل الوحيد للفلسطينيين ، وذلك في أول رد فعل لتصريحات اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، من عدم استعدادهم للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واقتراحه بأن يمثل وفد من سكان الضفة الغربية ، فلسطين ، في المفاوضات الخاصة بقرار السلام في جنيف .
- ١٥ : بدأ الاضراب العام الذي دعا اليه الزعماء العرب في رام الله ونابلس ضد السياسة التعسفية للسلطات الاسرائيلية .
- ١٩ : طالب الحزب الشيوعي الاسرائيلي « رايكاح » ، في القرارات الختامية التي اتخذها مؤتمره الثاني عشر ، باجتماع عاجل لمؤتمر جنيف ، تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من أجل ضمان السلام في الشرق الأوسط .
- ١٩ : أعلن في القدس ، تأجيل توقيع البروتوكول الإضافي للتجارة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة . وأعلن راديو القدس ، أن مصر وسوريا والاردن ، هي التي طلبت تأجيل توقيع البروتوكول ، إلى أن توقع هي

- اتفاقياتها مع السوق .
- ١٩ : نشبت أزمة وزارية عنيفة في اسرائيل ، تهدد بسقوط حكومة رابين ، وأجراء الانتخابات العامة ، وذلك على اثر قيام رابين بطرد وزيرين من الحزب القومي السديني من الائتلاف الوزاري .
- ٢٠ : كشف استطلاع للرأي العام الاسرائيلي ، اجراه معهد « يوري » ، أن ٤٧٪ من الاسرائيليين يعترضون على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في جنيف ، على حين أن ٣٧٪ من الاصوات تؤيد اشتراك المنظمة في جنيف ، بشرط اعترافها بشرعية وجود دولة اسرائيل .
- ٢٠ : أعلن الميراث كاتزير رئيس اسرائيل ، استقالة حكومة اسحق رابين .
- ٢١ : قرر شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي ، ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء ، منافسا لاسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل المستقيل .
- ٢٢ : تقدم حزب العمال الحاكم في الوزارة الانتقالية في اسرائيل ، بمشروع قانون لحل الكنيست ، واجراء الانتخابات العامة المبكرة يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ ، متقدمة على موعدها المقرر بمدة خمسة شهور كاملة .
- ٢٢ : أذاع راديو اسرائيل ، أن الاتحاد السوفيتي قد بعث بقوات عسكرية الى حدود بارفاريا ، مع كل من يوغوسلافيا ورومانيا .
- ٢٤ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٪ ، وبذلك يصبح السعر الجديد للعملة الاسرائيلية ٨٩٠ ليرة ، لكل دولار أمريكي .
- ٢٠ : عقد اتحاد العمال الاسرائيلي « المستدروت » ، اجتماعا طارفا ، لمناقشة احتمال اعلان اضراب شامل في اسرائيل ، في الوقت الذي يبحث فيه اتحاد المدرسين ، المشاركة في هذا الاضراب ، للاحتجاج على مشروع القانون الذي تقدمت به كتلة ليكود اليمينية المعارضة الى

البرلمان الاسرائيلي ، والخاص بفرض التحكيم الالزامي فيما يتعلق بالاضرابات في الخدمات الاساسية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
١٥ - الاردن ١٧-٢٣ - المانيا
الغربية ٦ - الجزائر ١٨ -
مصر ١٠ - الكويت ٢٠ -
لبنان ٢٠ - مالاياش ٢٧ -
يوغوسلافيا ٤ - ١٦ -

كندا

٢٦ : حذر بيير ترودو رئيس وزراء كندا ، من أن تواجه البلاد أحداثا منيفة ، إذا حاول اقليم كويبك الانفصال عن كندا . وقال ان الخطر قائم ، لان هناك من يريد ان يشهر السلاح .

كوبا

٣ : أعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، في الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية ، ان الجمعية الوطنية قررت نقل السلطة التشريعية من مجلس الوزراء الى الجمعية الوطنية المنتخبة .

كوريا الجنوبية

٤ : أجرى الرئيس بارك شيونج هي رئيس جمهورية كوريا الجنوبية ، تعديلا وزاريا في حكومته ، شمل خمسة وزراء ، بالإضافة الى اقصاء رئيس جهاز المخابرات المركزية .

انظر أيضا : السودان ١٣ -

كوريا الشمالية

٢٧ : استقبل كيم ايل سسونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية ، ابراهيم الحمدي رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، وتناولت المحادثات بين الرئيسين ، تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما ، والمشكلات الدولية ذات الاهتمام المشترك .

رئيس مالاچاش ، موافقة على
تفتح مكتب لمنظمة التحرير
الفلسطينية في تاناناريف ، وقال
ان بلاده تساند البلاد التي
تناضل من أجل نيل حريتها .

المملكة العربية السعودية

- ١٠ : أصدر الأمير نايف بن عبد العزيز
وزير الداخلية السعودي ، أوامر
جديدة لتطبيق قرار منع الاجانب
من ممارسة الاعمال التجارية
بالسعودية ، ابتداء من ٢٩
ديسمبر ١٩٧٦ .
- ١٢ : وصل الى جدة ، عباس على
خلعبري وزير خارجية ايران ،
في بداية جولة له في دول
الخليج ، لاجراء مباحثات رسمية
مع المسؤولين ، حول القضايا
الدولية الهامة .
- ١٤ : أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني
وزير البترول السعودي ، ان
السعودية ترى وجوب استمرار
تجميد اسعار البترول القائمة
لمدة ٦ شهور أخرى .
انظر أيضا : ايران ٢١ -
السودان ٦ - لبنان ١٤ -

المملكة المتحدة

- ٦ : وافقت الحكومة البريطانية ،
على العمل على تخفيض العجز
في ميزانيتها بمقدار ٨٠٠ مليون
دولار خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ،
وذلك تنفيذا لشرط صندوق النقد
الدولي ، حتى تحصل على قرض
منه قيمته ٣٩٠ مليون دولار .
- ١١ : عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية
الامريكية ، اجتماعا مغلقا في
لندن ، مع انطوني كروسسلاند
وزير الخارجية البريطاني ، لبحث
امكانية التوصل الى حل وسط
لسلازمة الروديسية ، يتيح
لبريطانيا الوجود الشرعي في
روديسيا ، من خلال تولي
مندوبين بريطانيين مسئولية
وزارتي الدفاع والعدل ، خلال
فترة الحكومة الانتقالية .
- ١٤ : وافق صندوق النقد الدولي ،
على تخفيف الشروط التي تحصل
بمقتضاها بريطانيا على القرض ،
بعدما توصل خبراء البنك

السياحية الصناعية ، تشكيل
الوزارة اللبنانية الجديدة .

- ٩ : أعلن سليم الحص ، تشكيل
الحكومة اللبنانية الجديدة ، وتضم
وزراء كلهم من الفنيين .
- ١٤ : عقدت اللجنة الرباعية العربية ،
التي تضم ممثلين عن مصر
وسوريا والسعودية والكويت ،
أول اجتماع لها برئاسة الرئيس
اللبناني الياس سركيس .
- ١٧ : عاد الى بيروت ، سليم الحص
رئيس وزراء لبنان ، بعد زيارة
مفاجئة وقصيرة لدمشق ، أجرى
خلالها محادثات مع الرئيس
السوري حافظ الأسد ، حول
الاموضاع اللبنانية .
- ٢٠ : أعلن الرئيس اللبناني الياس
سركيس ، أنه مصمم على نزع
الاسلحة الثقيلة من كل الاطراف
التي اشتركت في الحرب الاهلية
اللبنانية .
- ٢١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين عدد
من المنظمات الفلسطينية ، وبين
القوات السورية التابعة لقوة
الردع العربية ، عندما تدخلت
قوة الردع ، لتطويق القتال الذي
نشب بين منظمة الصاعقة الموالية
للسوريا ، وبين منظمات الرفض
الفلسطينية ، وخاصة الجبهة
الشعبية .
- ٢٢ : أصدرت الحكومة اللبنانية
أوامرها ، بفرض حظر تجول
جزئي في بيروت لمدة يومين ،
وذلك لتمكين أعضاء مجلس النواب
اللبناني ، من الاستماع الى
البيان الذي يلقيه الدكتور سليم
الحص رئيس الوزراء عن سياسة
الحكومة الجديدة .
- ٢٤ : وافق البرلمان اللبناني بالاجماع
على الثقة بحكومة الدكتور سليم
الحص ، ومنحها سلطات
استثنائية خلال الشهور الستة
القادمة ، تمكنها من إصدار
قرارات لها قوة القانون ، في
مجالات الامن والصحافة
والاقتصاد ، حتى تتم عودة
الحياة الطبيعية الى لبنان .
انظر أيضا : مصر ٢٢ -

مالاچاش

- ٢٧ : أعلن الرئيس ديدية راتسميراكا

الكويت

- ١٠ : وافق مجلس الوزراء الكويتي ،
على قانون احتياطي الاجيال
القادمة ، الذي يقضي بتكوين
احتياطي من عائدات الثروة
البتروولية للاجيال القادمة من
أبناء الكويت .
- ١١ : أعلن الشيخ صباح السالم
الصباح أمير دولة الكويت ، ان
المصالحة بين القاهرة ودمشق
أمر نهائي ولا رجوع عنه .
- ١٣ : أعلن الشيخ جابر السالم الصباح
نائب رئيس الوزراء الكويتي
ووزير الاعلام ، ان الكويت طلبت
رسميا من العراق ، ان يسحب
قواته التي ترابط في منطقة
الحدود العراقية الكويتية ،
حرصا على علاقات الاخوة وحسن
الجوار بين البلدين .
- ٢٠ : أكد الشيخ صباح الأحمد الجابر
وزير خارجية الكويت ، ان
الشرط الوحيد لنجاح مؤتمر
جنيف ، هو اشتراك الفلسطينيين
فيه .
- ٣٠ : وافق صندوق التنمية الكويتي ،
على تقديم قرض لمصر قيمته
٣٠ مليون دولار ، لبناء مصنع
للغزل والنسيج .
انظر أيضا : ايران ٢١ -
لبنان ١٤ -

لبنان

- ٢ : أعلن متحدث رسمي ، باسم
لجنة الصليب الاحمر الدولي في
بيروت ، ان الحرب اللبنانية
قد تركت نحو مليون و ٣٥٠ الف
لبناني في حاجة الى المساعدات
المالية او الطبية .
- ٤ : وقعت اشتباكات بين مليشيا
الوطنيين واليمينيين في شمال
وجنوب لبنان .
- ٥ : واصل الرئيس اللبناني سركيس ،
اتصالاته المكثفة مع مختلف
اطراف الازمة اللبنانية ، بهدف
التوصل الى قرار نهائي حول
مشكلة جمع الاسلحة الثقيلة .
- ٨ : أعلن بيان صادر عن قصر الرئاسة
اللبناني ، تكليف سليم الحص
مدير البنك الوطني للتنمية

والحكومة البريطانية ، الى خفض
الاتفاق الحكومي بمقدار يتراوح
بين ١٥ و ٢٤ مليار دولار
فقط ، وهو ما يمثل نصف النسبة
التي كان البنك يطالب فيها .

١٧ : وافق مجلس العموم البريطاني ،
بأغلبية ٢٩٢ صوتا ضد ٢٤٧ على
مشروع القانون الذي أصدرته
الحكومة بشأن منح مقاطعتي
ويلز وسكوتلاند ، الحكم الذاتي
الحدود .

٢١ : قدم ريجالد بريتيس وزير التنمية
البريطاني ، استقالته من
الحكومة ، عقب الخلافات
المتزايدة داخل حزب العمال .
ويعتبر الوزير المستقيل من أكثر
أعضاء حزب العمال الحساسة
اتجاها الى اليمين .

المملكة المغربية

٤ : أعلنت وزارة الداخلية المغربية ،
نتائج الانتخابات البلدية في
المغرب . وقد فاز فيها المستقلون
بنسبة ٥٩ ٪ ، وحصل حزب
الاستقلال المعارض على ١٧ ٪ ،
كما حصل الاتحاد الاشتراكي
للثوري الشعبية على ٨ ٪ .

نيجيريا

٢٤ : أعلن راديو لاجوس ، أن الحكومة
النيجيرية وقعت اتفاقا مع شركة
« أسو استاندرد » للبترول ،
يتم بمقتضاها نقل ملكية الشركة
في نيجيريا الى حكومتها ، مقابل
مليون و ٧٥٠ ألف جنيه
استرليني .

الولايات المتحدة الأمريكية

٢ : أعلن رونالد رامسسفيلد وزير
الدفاع الأمريكي ، أنه امر ببدء
إنتاج قاذفة قتال « ب - ١ »
بعد التشاور مع الرئيس الأمريكي
فورد ، وذلك لمواجهة التفوق
الاستراتيجي السوفيتي .

٣ : أعلن جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، أنه سيد
اختار سيزروس روبرت فانس
التشيلوماني الأمريكي ووزير

الجيش السابق ، وزير
للخارجية خلفا لهنري كيسنجر .
٢ : ذكرت مصادر أجهزة المخابرات
الأمريكية ، أن صاروخا سوفيتيا
أطلق من غواصة ، فقطع مسافة
قياسية ، بلغت حوالي ٦٠٠
ميل ، محطما بذلك كل الأرقام
السابقة .

٧ : أعلن متحدث عسكري أمريكي ،
أن القوات الجوية طورت قتال
« سمات » الى سلاح بعيد
المدى ، بحيث يمكنه أن يحمل
رؤوسا نووية ، تستطيع أن
تلقها القاذفات الاستراتيجية من
مسافة بعيدة عن مدى صواريخ
سسام السوفيتية المضادة
للطائرات .

٧ : تنقل جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، دعوة لزيارة
الصين الشعبية ، وذلك فور
تولية سلطاته في يناير ١٩٧٧ .

٧ : أجرى جوليوس اندريوتو رئيس
وزراء إيطاليا ، مباحثات في
واشنطن مع الرئيس فورد
وكيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ،
حول العلاقات الثنائية بين
البلدين ، واستمرار كافة
التزامات الأمريكية تجاه
إيطاليا .

٩ : وجهت المجموعة الديمقراطية في
مجلس النواب الأمريكي ، نقدا
شديدا الى اللجنة المشتركة
للطاقة الذرية المؤلفة من أعضاء
من الشيوخ والنواب ، واتهمتها
بأنها تزيد من خطر الحرب
النووية ، بالموافقة على تصدير
مخططات نووية لأغراض تصفها
بأنها سلمية ، ولكنها تعطيها
لدول لديها امكانيات لصناعة
القتال النووية .

٩ : وجهت اللجنة الأمريكية للعلاقات
بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفيتي ، نداء الى الرئيس
الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ،
لكي يستأنف الحوار مع موسكو .

١٠ : أبرمت البحرية الأمريكية ، عقدا
تيمته ٣١٥٠٦ مليون دولار ، مع
أحدى الشركات الأمريكية ، لبناء
سفينة حربية جديدة ، تسير على
وسادة هوائية بسرعة مائة ميل
في الساعة ، وتستخدم في
مكافحة الغواصات على المدى

القريب ، وفي عمليات الانزال
البحري على المدى البعيد .
١٣ : أكسد الخبراء الأمريكيون في
واشنطن ، أن حكومة الرئيس
فورد ، ترفض تسليم ١٣ من
اليورانيوم الى محطة الكهرباء
الهندية في تالابور مادام أن الهند
لم توافق على إعادة التوصلات
المشعة ، وفقا لما جاء في
الاتفاقات البرمة بين البلدين .
١٤ : أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب
كارتر ، تعيين مايكل بلومنتال
وزيرا للخزانة ، والنائب
الديمقراطي بروك آدمس وزيرا
لنقل في حكومته المقبلة .

١٦ : أعلن أندرو يونج النائب
الديمقراطي الزنجي من ولاية
جورجيا ، أنه قد قبل ترشيحه
للمنصب مندوب الولايات المتحدة
في الأمم المتحدة .

١٦ : أعلن جيمي كارتر الرئيس
الأمريكي المنتخب ، اختياره
لريجنيو برزوفسكي مستشارا
لشؤون الأمن القومي .

٢١ : أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب ،
تعيين هسارولد براون ، عالم
الطبيعة النووية ، وزيرا للدفاع ،
وباتريشيا روبرتس هاريس ،
وهي محامية زنجية ، وزيرة
للأسكان ، وتيدوروسورنسن
مديرا لوكالة المخابرات المركزية
الأمريكية .

٢٩ : تسلمت مكتبة الكونجرس
الأمريكي ، من هنري كيسنجر
وزير الخارجية ، جميع التسجيلات
الخطية لمكالماته التليفونية ،
طوال فترة عمله في الحكومة
الأمريكية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي
٢١ - ١٧ - ألمانيا الغربية
١٦ - إيران - مصر - ١٠ -
سوريا - ٢٨ - المملكة المتحدة
١١ - اليابان - ٢٥ -

اليابان

٦ : استقرت النتائج النهائية للانتخابات
العامية في اليابان ، عن هزيمة
الحزب الليبرالي الديمقراطي
الحاكم بزعامة تاكايوميكي رئيس
الوزراء ، وبقائه للأغلبية التي

جيسكار ديستان ، بزيارة رسمية ليوغوسلافيا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو ، حول السياسة المستقلة التي تتبناها يوغوسلافيا . وأكد البيان الذي صدر في ختام الزيارة ، على حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي بحرية ، وعلى حرية كل الدول في الانضمام أو عدم الانضمام إلى معاهدات التحالف العسكري أو السياسي ، وفقا لما تراه مصلحة سياستها الخارجية .

١٦ : أذاعت وكالة الأنباء اليوغوسلافية ، أن الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، قد أجرى مباحثات مع نابوم جولدمان رئيس المجلس اليهودي حول أزمة الشرق الأوسط ، وذلك بعد الزيارة التي قام بها ياسر عرفات ليوغوسلافيا . وأجرى خلالها مباحثات تناولت فيما تناولت - إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية .

انظر أيضا : فلسطين ١٠٢

السابق .

٢٥ : دما تاكيو بوكودا رئيس وزراء اليابان الجديد ، إلى اجتماع زعماء الدول المتقدمة صناعيا ، وإلى زيادة التعاون بين اليابان وكل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وذلك بهدف مساعدة المسالم على تخطي الركود الاقتصادي الذي تعاني منه دول الغرب .

يوغوسلافيا

٤ : استقبل الرئيس تيتو ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي وصل في زيارة رسمية إلى يوغوسلافيا ، لإجراء مباحثات مع المسئولين اليوغوسلاف ، حول مدى ملائمة التطورات الحالية الراهن ، لاتخاذ القرار الخاص بإعلان تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطيني .

٦ - ٧ : قام الرئيس الفرنسي بالبري

خلال اجتماع بها ٢١ عاما في مجلس النواب .

٧ : بدأ تاكيو ميكي رئيس وزراء اليابان ، في بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على مساندة أحزاب الوسط ، لتشكيل أول حكومة ائتلافية في اليابان منذ ٢١ عاما .

١٧ : قدم تاكيو ميكي رئيس الوزراء الياباني ، استقالته من رئاسة الحزب الديمقراطي الحر ، لكي يمهّد الطريق لانتخاب رئيس جديد للحزب وللمجلس الوزراء .

٢١ : وافق مجلس الدفاع الوطني الياباني ، برئاسة تاكيو ميكي رئيس الوزراء ، على تأجيل شراء المتسلّات الأمريكية من طراز « اف - ١٥ » .

٢٣ : انتخب الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان ، تاكيو بوكودا نائب رئيس الوزراء السابق ، رئيسا للحزب بالأجماع .

٢٤ : انتخب البرلمان الياباني ، تاكيو بوكودا رئيسا لوزراء اليابان ، خلفا لتاكيو ميكي رئيس الوزراء

يناير ١٩٧٧



الاتحاد السوفيتي :

٤ : أعلن الاتحاد السوفيتي ، أنه سيتوقف عن دفع جزء من أسهمه في نفقات قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على جبهة سيناء .

٩ : أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، أن الاقتصاد السوفيتي يعاني من نقص في اللحوم ، وأن الاتحاد السوفيتي سيشتري هذا العام لحوما من الخارج .

١١ : بدأت في موسكو ، المحادثات بين أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي ، وارانالدو فورلاني وزير الخارجية الإيطالية ، الذي وصل إلى الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية تستغرق ٣ أيام .

١٤ : وجه ليونيد برهجنيف المسترشد العام للحزب الشيوعي السوفيتي نداء لنزع السلاح ووضع حد للسباق على التسليح ، في رسالة وجهها إلى الندوة الدولية للدول المحبة للسلام التي بدأت اجتماعاتها في موسكو .

٢٥ : رفع الاتحاد السوفيتي أسعار البترول التي يبيعها لدول أوروبا الشرقية بنسبة ٢٥ ٪ .

٢٢ : أعلنت الإحصاءات الرسمية السوفيتية أن الاقتصاد السوفيتي خلال العام الماضي ، قد نشل في تحقيق مزيد من الأهداف التي كان من المقرر تحقيقها خلال عام ١٩٧٦ .

٢٩ : أذاعت وكالة تاس السوفيتية ، أن فلاديمير فينوجرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف للشرق الأوسط ، قد

من ستيفن لبلاد في إيران .

انظر أيضا : ليبيا ٦ - الولايات المتحدة الأمريكية ٥ -

الأردن :

٥ : أجرى للسواء هبند الرهين خليفاوي رئيس وزراء سوريا محادثات مع الملك حسين ملك الأردن ، حول إجراءات الوحدة التي يجري تنفيذها بين البلدين ، والظروف العربية الراهنة .

٢٠ : أميرب الملك حسين ، من استعداد له لإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع المواطنين الفلسطينيين ، لبحث اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف بالشرق الأوسط .

٢١ : تقرر تقديم وتنسيق العمل بين

٤٨٥
الأردن وسوريا في مجال
الاعلام

٢٥ : عقد اجتماع سرى في عمان ،
بين الملك حسين ملك الأردن ،
وهانى الحسن أحد قادة فتح
والمستشار السياسى لياسر
عراق رئيس منظمة التحرير
ال فلسطينية ، وهو أول لقاء
يفتقد بين الملك الاردن واحد
زعماء المقاومة منذ أحداث
سبتمبر سنة ١٩٧٠ .
٣١ : أكد مضر بدران رئيس الوزراء
الأردنى ، أن مشاركة منظمة
التحرير الفلسطينية فى مباحثات
السلام الخاصة بحل مشكلة
الشرق الأوسط ، تشكل ركنا
أساسيا فى هذه المباحثات
أنظر أيضا : جمهورية مصر
العربية ١٣ - سوريا ٩ -
فلسطين ٢٣ -

اسبانيا :

٥ : أعلنت أحزاب المعارضة فى
اسبانيا ، عن تشكيل لجنة
رباعية للتفاوض مع الحكومة
 بشأن اعلان عفو عام جديد ،
واعلان شرمية كافة الاحزاب
الاسبانية . ولم تشمل هذه
اللجنة ممثلين من الحزب
الشيوعى الذى أعلن ادولفو
سواريز رئيس الوزراء أن
الحكومة لن تتفاوض معه .
٩ : غادر مدريد ، مارشيلو أوريجا
وزير الخارجية الاسبانى ،
متجها الى تونس فى زيارة
رسمية لمدة يومين ، فى بداية
تحرك دبلوماسى واسع من جانب
اسبانيا للتقارب مع الدول
العربية .

١٠ : أضرب عشرات الآلاف من العمال
فى إقليم الباسك الاسبانى
تأييدا لمطالبهم الخاصة بالامراج
عن المعتقلين السياسيين .
١١ : تم أول لقاء رسمى بين ممثلى
أحزاب المعارضة والسلطات
الحكومية منذ بداية الحرب
الاهلية فى عام ١٩٣٦ ، وذلك
لعرض مسألة إصدار العفو عن
المسجونين السياسيين فى
اسبانيا .

١٢ : اشتبك البوليس الاسبانى فى
معارك عنيفة لليوم الثالث على
التوالى ، مع المتظاهرين فى

مبهم مدن إقليم الباسك ،
للإطاحة بالامراج من ٢٥ بين
المعتقلين السياسيين .
١٤ : أجرت الحكومة الاسبانية ،
تعديلات كبيرة فى قيادات الجيش
الاسبانى ، بتعيين بعض
الشخصيات المعتدلة فى المناصب
القيادية ، وذلك لإبعاد
العسكريين عن التدخل فى
الشئون السياسية ، كخطوة
نحو تحقيق الإصلاح الدستورى
الديمقراطى فى اسبانيا .

١٩ : ارتفعت الاعلام الوطنية الخاصة
بإقليم الباسك ، على عديد من
المبانى فى الاقليم ، فى أول
مظاهر استجابة الحكومة لبعض
مطالب سكان الاقليم .

٢٤ : اختطف أربعة من المسلحين ،
الجنرال أميليو فيلا سكوزا
رئيس المجلس الأعلى للقضاء
العسكرى ، بعد يوم شهد
فيه المدن الاسبانية الرئيسية ،
مصادمات عنيفة بين رجال
البوليس والمتظاهرين المطالبين
بالعفو الشامل عن المعتقلين
السياسيين .

٢٦ : أعلنت الحكومة الاسبانية ،
مجموعة من الإجراءات لمكافحة
النشاط الهدام ، مثل حظر
المظاهرات ، وإعادة النظر فى
كافة تراخيص السلاح ،
وتفويض البوليس سلطة القيام
بالاعتقال دون انتظار تصريح
من القضاء .

٢٩ : خولت الحكومة الاسبانية قوات
الامن والبوليس ، صلاحيات
غير محدودة للقيام بحملة
واسعة النطاق لمقاومة
الاضطرابات وأعمال العنف .

٣٠ : أعلن ادولفو سواريز رئيس
وزراء اسبانيا ، أن موجة
أعمال العنف السياسية لن تنتهى
حكومته عن ارتداء دعائم
الديمقراطية فى البلاد لأول مرة
منذ نصف قرن .

أنظر أيضا : الولايات
المتحدة الأمريكية ٢٠ - تونس
١٢

ألمانيا الغربية :

٦ : أعلن مكتب العمل الفدرالى
بألمانيا الغربية ، أن البطالة
ارتفعت بنسبة ١٠ ٪ فى

ديسمبر الماضى ، إذ بلغ عدد
العاطلين ١٥٨٩٠٠٠ شخص .
٢٥ : اجتمع والتر مونديل نائب
الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ،
مع هيلموت شميت مستشار
ألمانيا الغربية ، لاجراء مباحثات
حول الحد من الانتشار النووى ،
وبعض المسائل الاقتصادية .
أنظر أيضا : المملكة العربية
السعودية ٢٣ -

أوغندا :

٩ : استقبل الرئيس الاوغندى عيذى
أمين ، ممثل منظمة التحرير
ال فلسطينية فى أوغندا ، وأكد
له أن أوغندا ستواصل مساندة
نضال الشعب الفلسطينى من
أجل نيل حقوقه الوطنية .

إيران :

٩ : انخفض الانتاج الإيرانى من
البتروىل بمقدار ٥٠ مليون
برميل يوميا ، منذ أول يناير
سنة ١٩٧٧ ، مما أدى الى
خفض الانتاج من الغاز الطبيعى
بمعدل ٢٠ ٪ .

١١ : وصل الدكتور مسعود جمادى
وزير الخارجية العراقى الى
طهران ، فى زيارة لإيران ضمن
التحرك السياسى العراقى فى
دول منطقة الخليج .

١٣ : وقعت إيران وبريطانيا ،
بروتوكولا يقضى بزيادة نطاق
التعاون الاقتصادى والتقى
بينهما ، ليشمل جميع المجالات ،
وخاصة استغلال آبار البترول
والغاز فى بحر الشمال .

أنظر أيضا : الاتحاد
السوفيتى ٢٩ - البحرين ٢٣ -
المملكة المتحدة ٢٥ -

إيطاليا :

٧ : أعلن الحزب الشيوعى الإيطالى ،
تأييده الكامل لزعماء نقابات
العمال الذين رفضوا اقتراحات
الحكومة الخاصة بدعم الاقتصاد
الإيطالى والحد من التضخم .
أنظر أيضا : الاتحاد
السوفيتى ١١ -

المتحدة : أكدت فيها أن الجزائر تدعو إلى عودة سكان الصحراء إلى ديارهم ، ضمن شروط تسمح لهم بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ، وأنه ليست للجزائر أية مطالب توسعية ، ولا أية أطماع اقتصادية في الصحراء ، وأنها لازالت متمسكة بسياسة الأخوة وحسن الجوار والتعاون الإقليمي ، مع تأييد كفاح الشعوب .

١١ : وصل إلى الجزائر ، الزعيم الفلسطيني « أبو داود » قادما من باريس ، وذلك بعد أن أصدرت محكمة باريس قرارا بالاعتراج فورا عن الزعيم الفلسطيني الذي اعتقله البوليس الفرنسي ، بتهمة تدبير عملية ميونيخ عام ١٩٧٢ . وأكدت المحكمة أن قرار الاعتراج عن أبو داود ، تم لعدم ثوان الأدلة ضده .

١١ : أنتجت الجزائر ٥٠ مليونا و ١٠ ألف طن بترول خلال عام ١٩٧٦ ، بزيادة قدرها ٩٤ ٪ عن العام السابق ، وبلغ دخلها من البترول خمسة مليارات دولار .

أنظر أيضا : فرنسا - ١٠ -

جمهورية مصر العربية :

٤ : وصل إلى القاهرة ، الجنرال فيليكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٥ أيام ، لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول المسائل التي تهم البلدين .

٥ : بدأت المباحثات الرسمية بين الفريق أول عبد الغنى الجبلى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وأينون بورج وزير الدفاع الفرنسى ، حول إقامة مصانع حربية بمصر لتصنيع الأسلحة الفرنسية ، وتقديم الخبرة الفرنسية الفنية لمشروع التصنيع الحربى الذى تقوم به الهيئة العربية للتصنيع ، والمكونة من مصر والسعودية وقطر والامارات .

٥ : وقعت هيئة كهرباء مصر ، وهيئة المعونة الأمريكية ، اتفاقا ببيع المكتب الاستشارى الأمريكى جالبرت اسوشيتى ، لاستعادة

كمبوديا ، بعد الهجوم الذى قام به الكمبوديون على بعض القرى التايلاندية ، ردا على الحركة التى قامت بها القوات التايلاندية لتطهير مناطق الحدود من المسلحين من كمبوديا .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية - ٣٠ -

تركيا :

١ : أعلن احسان نصيرى وزير خارجية تركيا ، أن بلاده تؤمن بضرورة انسحاب إسرائيل من القدس ، ومن جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبضرورة الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

أنظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية - ٢٢ -

توجو :

٢٢ : وصل إلى تونس ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى أول زيارة رسمية يقوم بها لتوجو .

تونس :

٨ : أكدت تونس والنيجر فى بيان مشترك صدر فى ختام زيارة مامونى أمادو وزير خارجية النيجر لتونس ، أن تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط ، يقتضى انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الاراضى العربية المحتلة .

١٢ : أكد البيان التونسى - الاسبانى المشترك ، عقب الزيارة التى قام بها مارسلينو اوريخا جويرى وزير خارجية اسبانيا لتونس ، على ضرورة الملحة للتوصل الى تسوية للصراع فى الشرق الاوسط ، لأنه يهدد السلام فى حوض البحر المتوسط .

الجزائر :

٤ : أعلنت الجزائر زيادة ميزانيتها العسكرية بمقدار الربع تقريبا .

٥ : بعث عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، برسالة إلى السكرتير العام للأمم

باكستان :

٣ : نددت الحكومة الباكستانية بشدة ، بالضغط الذى تمارسه كندا ضد الاتفاق الفرنسى الباكستانى الخاص بإقامة معازل نووى لإعادة معالجة المواد المشعة فى باكستان .

٦ : إقترحت باكستان ، تزويد قواتها المسلحة بأسلحة حربية من انتاج المصانع الحربية التابعة لهيئة التصنيع الحربى العربية .

١٠ : أعلن الرئيس الباكستانى شردى ، حل الجمعية الوطنية الباكستانية بناء على طلب ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الذى دعا إلى إجراء انتخابات عامة فى ٧ مارس سنة ١٩٧٧ .

١٢ : طالبت تسعة من الاحزاب الباكستانية المعارضة ، ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء ، بإنهاء حالة الطوارئ المفلة منذ الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٧١ .

البحرين :

١٦ : بدأ احمد خليفة السويدي وزير خارجية دول الامارات العربية المتحدة ، زيارة رسمية للبحرين تستغرق يوما واحدا ، لبحث آخر تطورات الوضع فى الخليج والعلاقات بين البلدين .

٢٣ : بدأت فى المنامة ، اجتماعات مؤتمر « حماية مياه الخليج من التلوث » الذى تحضره وفود من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعمان وايران .

بنين (داهومى) :

١٦ : قضت قوات بنين على محاولة الغزو الفاشلة التى قامت بها مجموعة من المرتزقة الاجانب وأعلن رئيس بنين ، ماينو كيريكو ، أن بلاده تعرضت لهجوم شنته مجموعة من المرتزقة التى تعمل لحساب « الامبريالية الدولية » ضد شعب بنين وثورته الديمقراطية .

تايلاندا :

٣ : أغلقت تايلاندا حدودها مع

الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعات تطامع الكهرباء ، وفي مقدمتها مشروع محطة كهرباء الاسماعيلية .

٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور كيجو كورهنين وزير خارجية فنلندا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات رسمية مع وزير الخارجية المصري حول التطورات الراهنة في الشرق الاوسط ، والقضايا الدولية المختلفة التي تهم البلدين ، والتعاون الثنائي بينهما .

١٥ : وقعت مصر وفنلندا ، اتفاقية لتوزيع الطساعة الكهربائية في القاهرة .

١٢ : وصل الى اسوان ، الملك حسين ملك الاردن ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ أيام ، بجرى خلالها محادثات مع الرئيس السادات ، تركز حول التنسيق بين دول المواجهة الثلاث : مصر ، سوريا ، والاردن ، ومناقشة التحركات القادمة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، وبمسألة انشاء دولة فلسطينية ، ووسائل تطوير ودعم العلاقات الثنائية بين مصر والاردن .

١٥ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق الدفاع المشترك بين مصر والسودان .

٢٤ : تم الاتفاق من ناحية الجدا بين مصر وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم مصر خلال هذا العام ، بتنفيذ برنامج استقرار اقتصادي ، وأن يقدم الصندوق قرضا يقدر بحوالي ١٤٠ مليون دولار ، للاسهام في ضغط المعز في ميزان المدفوعات .

٢٧ : اشتركت مصر مع المجموعة العربية في الامم المتحدة ، في تقديم احتجاج رسمي لمجلس الامن ، بشأن المعاملة السيئة التي يلقاها المسجونون العرب على ايدي السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي : - السودان ١ - ٢٣ - فرنسا ١٠ - ٢٤ -

جنوب أفريقيا :

٧ : اجتمع ايڤور زينسارد ميسوث

بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص لبحث مستقبل روديسيا مع جون فورستر رئيس وزراء حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، من أجل الحصول على موافقة فورستر بشأن المقترحات التي تدمها كحل وسط لعلاج الجمود الذي ساد المفاوضات الخاصة بمنح الاستقلال لروديسيا ، ونقل الحكم الى الاغلبية الوطنية .

٢٢ : واجهت حكومة جون فورستر العنصرية في جنوب افريقيا ، أزمة خطيرة مع الكنيسة الكاثوليكية ، بسبب رفضها تطبيق التفرقة العنصرية في المدارس الخاصة التي تديرها ، بفلق بعض هذه المدارس .

ما دعا فورستر الى التهدئة انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٦

الدانمرك :

٢٢ : أعلن أنكر جـورجنسين رئيس وزراء الدانمرك ، فشل المفاوضات التي أجرتها حكومته مع الأحزاب التي تساندها ، وهي الحزب المسيحي الشعبي ، والحزب الراديكالي ، والحزب الوسط الديمقراطي ، والحزب المحافظ ، حول سياستها الخاصة بالسكان

دولة الإمارات العربية المتحدة :

٢ : أعلن التشكيل الوزاري الجديد لدولة الإمارات العربية برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد ، وعين الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان نائبا لرئيس الوزراء ، واحتفظ وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع بمناصبهم . وترك الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبوظبي منصبه كنائب لرئيس الوزراء ، وتفرغ لمنصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات .

انظر ايضا البحرين ٢٣ -

روديسيا :

٢ : رفض ايان سميث وزراء روديسيا اقتراحا بريطانيا بأن يكون تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستقوى نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية

١٥ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء الحكومة العنصرية في روديسيا أن مؤتمر جنيف الخاص بشسوية مشكلة روديسيا ، قد باء بالفشل وأنه ينتظر أن تساند حكومة الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، حكومته دبلوماسيا في السعي الى التوصل لاتفاق مع الوطنيين الافريقيين .

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، رفض حكومته التام للمقترحات البريطانية الجديدة المتعلقة بحل الجمود الحالي في مؤتمر جنيف الخاص بنقل السلطة الى الاغلبية الوطنية الامريكية في روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا ١٠ - ٣٠ - المملكة المتحدة ١١ -

٢٥ -

زامبيا :

٨ : اجتمع في لوساكا مؤتمر القصة لدول المواجهة الافريقية ، وهي تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وأنجولا وبوتسوانا ، لبحث نتائج مهمة رئيس مؤتمر جنيف ، ولتحديث موقف هذه الدول مستقبلا .

١٠ : أعلن زعماء دول المواجهة الافريقية الخمسة ، في بيان صدر في نهاية اجتماع القمة ، تأييدهم المطلق والكامل لسياسة ودبلوماسيا وعسكريا وماديا ، للجبهة الوطنية التي يشترك في زعامتها جوشوا كويمو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي ، وروبرت مويابي زعيم الجناح العسكري لاتحاد شعب زيمبابوي .

٢٣ : لقي جيسون مويو ، النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الافريقي الذي يقزعه جوشوا كويمو في روديسيا ، مصرعه في منزله في لوساكا . وكان مويو يرأس الجناح الخارجي للحزب ، ويتولى مسئولية تنظيم حركة المقاومة ضد حكم الاقلية العنصرية في روديسيا .

٢٥ : بدأت في لوساكا ، اجتماعات اللجنة الثمنية للتحرير الوطني التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

شمل وزارات البلديات والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمعادن ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والعنصر والشؤون الاجتماعية ، والشباب والدولة للشؤون الخارجية .
انظر أيضا : إيران ١١ -

فرنسيين :

١ : شن جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ، هجومًا على الانحدار السوفيتي ، وأعلن أنه لن يستجيب لاية انتقادات تصدر من موسكو ضد السياسة المستقلة للحزب الفرنسي .

٢ : التقى البوليس الفرنسي ، القبض على محمد داود عودة «أبو داود» أحد قادة منظمة فتح ، بناء على أمر دولي تقدمت به ألمانيا الغربية إلى البوليس الدولي ، عقب حادث دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ .

٣ : قرر السفير العرب في باريس ، تشكيل وفد من سفراء مصر والجزائر والسعودية ، للاجتماع مع وزيرى الداخلية والخارجية الفرنسيين ، لمطالبتهم بالامراج عن أبو داود .

٤ : أقرت السلطات الفرنسية عن «أبو داود» الذي استقل طائرة إلى الجزائر .

٥ : استدعت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالأعمال الأمريكي في باريس ، وأبلغته احتجاج فرنسا على التصريحات الرسمية الأمريكية ضد فرنسا في أعقاب إطلاق سراح «أبو داود» .

٦ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان ، استعداد بلاده للاسهام بفاعلية في ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط خلال عام ١٩٧٧ .

٧ : أعلن جاك شيواك رئيس وزراء فرنسا السابق ، أنه قرر ترشيح نفسه لمنصب عمدة باريس لكي يجنب العاصمة ، احتمال قيام مجلس بلدي يسيطر عليه الائتلاف الشيوعي الاشتراكي .

٨ : وصل إلى باريس ، المهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء ، لتوقيع بروتوكول التعاون بين مصر وفرنسا ، في

الميزانية الجديدة لعام ١٩٧٧ لمجلس الشعب ، وتبلغ قيمتها الاجمالية ٤٢٢ مليارات دولار .

٩ : وصل إلى دمشق ، وفد برلماني برازيلي برئاسة سلفيو بورجا رئيس مجلس النواب الاتحادي ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٥ أيام ، من أجل توثيق العلاقات بين سوريا والبرازيل .

١٠ : تم في دمشق ، التوقيع على ثلاثة عقود لتنفيذ مشاريع كهربائية بين سوريا وألمانيا الديمقراطية .
انظر أيضا : الاردن ٥ -
١١ : الكويت ١٥ - النمسا ٢٧ -

الصين :

١ : أعلن لي هين بنين نائب رئيس وزراء الصين ، أن التمسك الثوري المتحد ضد أعوان «عصابة الاربعة» قد امتد ليشمل مختلف أنحاء الصين .

٢ : طالبت اذاعة إقليم «تيبي» في الصين ، أن يمثل أعضاء «عصابة الاربعة» أمام العدالة ، بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاة شوين لاي رئيس وزراء الصين السابق .

٣ : تصاعدت موجة المظاهرات والمضامير التي تطالب برد اعتبار تنج هسياو بنج النائب السابق لرئيس وزراء الصين ، الذي كان قد أقصى من جميع مناصبه في أبريل سنة ١٩٧٦ .

٤ : دعا ساكو نينج زعيم الحزب الشيوعي الصيني ، اليابان ، إلى اتخاذ قرار سريع لتوقيع معاهدة صداقة وسلام ، تهيئ الأعمال العدائية بين البلدين التي ترجع إلى الحرب العالمية الثانية .

العراق :

١ : وصل إلى بغداد ، الرئيس الراحل نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ، في زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين حول المسائل التي تهم البلدين .

٢ : أجرى تعديل وزارى في العراق ،

اجتماعاتها التي تستهدف بحث وسائل زيادة الدعم العسكري لحركات التحرير الوطنية ، ضد نظام الاقلية العنصرية في روديسيا بزعامة ايان سميث .

٣ : أعلن الزعماء الوطنيون ، وأعضاء الجبهة الوطنية الروديسية ، أنهم لن يجسروا أية مباحثات أخرى مع ايفور ريتشارد البعوث البريطاني لحل الأزمة الروديسية ، حتى تقسم بريطانيا بدور أكثر ايجابية من أجل تحقيق حكم الاغلبية الوطنية في روديسيا .

السودان :

١ : أضاف الرئيس السوداني جعفر نميري ، بالتكامل بين السودان ونصر في كافة المجالات .
٢ : اذاعت وكالة الأنباء السودانية ، أن ثلاثة من الضباط الاثيوبيين و ٩٣ جنديا آخرين ، لجأوا إلى السودان ، وذلك بعد معركة بينهم وبين ثوار اريتريا وقعت في شمال اثيوبيا .

٣ : أعلن الرئيس نميري ، أنه أصدر قرارا بالفاء تاشيرات الدخول إلى السودان بالنسبة للمصريين .

٤ : أعلن الرئيس نميري ، أن بلاده ستزسسل إلى مصر معونات غذائية قيمتها ٥ ملايين دولار .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٥ - العراق ١٧ -

سوريا :

١ : بدأت اللجنة السورية الرئيسية للتعاون الاقتصادي أعمالها في دمشق برئاسة وزيرى التجارة الخارجية للبلدين .

٢ : بدأت في مدينة درعا السورية ، اجتماعات الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية المشتركة ، وذلك لبحث خطوات بناء المنطقة الحرة .

٣ : أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد ، أن سوريا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة .

٤ : قدم اللواء عبد الرحمن خليفاوى رئيس الوزراء السوري ، مشروع

مجال استخدام الطاقة الشمسية
في توليد الكهرباء بمصر .

٢٧ : اجتاحت فرنسا موجة من
الاضرابات ، شملت قطاعات
الطيران والتعليب والبريد ،
للمطالبة بتحسين المرتبات .

٢٨ : وصل الى باريس ، والترموديل
نائب رئيس الجمهورية الامريكية
لاجراء محادثات مع الرئيس
الفرنسي ديستان ، حول الاجراءات
الامريكية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد
الفرنسي ، والحوار بين الدول
المتقدمة اقتصاديا والدول النامية
انظر ايضا : باكستان ٣ -
الجزائر ١١ - مصر ٤ -
السودان [١ - ٢٣] -
سوريا ٣ - فلسطين ١٤ -
السعودية [٢٢ - ٢٥] -
الولايات المتحدة [١٥ - ٢٧] .

الفلبين :

٥ : وافقت الحكومة الفلبينية
على تشكيل حكومة مؤقتة يمين
اعضاءها الرئيس الفلبيني في
اقليم جنوب الفلبين ، الذي
يقلقه أغلبية من المسلمين ،
وذلك في اطار التسوية السلمية
التي بموجبها سيحصل الاقليم
على الاستقلال الذاتي .
١٢ : أعلن الرئيس الفلبيني ماركوس ،
أن بلاده تعترف بجميع
الاتفاقيات العسكرية مع الولايات
المتحدة ، اذا كان ذلك يخدم
المصالح القومية للبلاد .

فلسطين :

٣ : انتحر افراهام أونير وزير الاسكان
الاسرائيلي ، عقب اتهامه في
فضيحة مالية .
٨ : وافق الكنيست الاسرائيلي على
حل نفسه ، واجراء انتخابات
عمامة في ١٧ مايو القادم .
٧ : طالب النائب الاسرائيلي المعارض
شموئيل تامير ، بأن يتناول تحقيق
البوليس بشأن المخالفات المالية
التي ارتكبها افراهام أونير وزير
الاسكان الاسرائيلي ، احتمال
وجود علاقات مالية مريبة بين
اتحاد عمال اسرائيل «الهستدروت»
وبين حزب العمل .
١٥ : طالبت المعارضة البرلمانية والصحف

قبرص :

٢٧ : التقى الرئيس القبرصي الاسقف
مكاربيوس ، للمرة الاولى منذ
١٤ سنة ، مع رؤوف دنكتاش
زعيم الطائفة التركية القبرصية ،
في محاولة جديدة لاجراء
محادثات بين الطائفتين القبرصيتين
واليونانية والتركية .

كندا :

٢٢ : حث بيير ترودو رئيس الوزراء
الكندي ، رؤساء الحكومات
الاقليمية على القيام بجهود
مضاعفة ، لاجراء التعديلات
الدستورية لتحويل مصدر التشريع
الاساسي في البلاد من بريطانيا
الى كندا .
انظر ايضا : باكستان ٣ -

لبنان :

١ : أصدرت الحكومة اللبنانية
قرارا يفرض الرقابة على الصحف
وجميع المطبوعات .
٧ : قررت اللجنة الرباعية العربية
برئاسة الرئيس اللبناني سركيس
تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ كآخر
موعد لجمع الاسلحة الثقيلة من
مختلف أطراف الازمة اللبنانية ،
بما فيها المقاومة الفلسطينية ،
على أن يتم خلال الفترة نفسها
انسحاب جميع القوات النظامية
الفلسطينية « جيش التحرير
الفلسطيني » من لبنان ، كاجراء
ضروري ومكمل لعملية جمع
الاسلحة الثقيلة .
١١ : بدأت وحدات جيش التحرير
الفلسطيني في مغادرة لبنان ،
عائدة الى الدول التي كانت
ترابط فيها قبل دخولها لبنان
ايان الحرب الاهلية اللبنانية .
١٣ : قامت معظم أطراف النزاع ،
بتسليم اسلحتها الثقيلة الى قوات
السلام العربية وفقسا للانداز
النهائي .
٢٤ : دخلت قوات الردع العربية مدينة
النبطية في جنوب لبنان على بعد
٣٠ كيلومترا عن حدود اسرائيل
ودعمت مواقعها في بيروت .
٢٥ : أقر مجلس قيادة الحزب التقدمي
الاشتراكي ، فوز كمال جنبلاط
برئاسته بالتركية .

الاسرائيلية ، باستمرار التحقيق
في الشبهات التي تحوم حول
تورط وزير الاسكان المنتحر في
فضائح مالية .

١٠ : أعلن فاروق قدومي رئيس الدائرة
السياسية لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، أن المقاومة الفلسطينية
اجرت اتصالات مع اعضاء في
حزب رايحاشيوع الاسرائيلي .

١١ : بدأت اجتماعات المجلس المركزي
لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة
ياسر عرفات ، لمناقشة تطورات
الموقف في لبنان ، ونتائج
الاتصالات الفلسطينية على
المستويين العربي والدولي ،
بشأن تطورات المرحلة المقبلة .

١٤ : سلم السفير الفرنسي في تل أبيب
مذكرة فرنسية الى وزارة الخارجية
الاسرائيلية ، تتضمن الحثيات
القانونية التي اطلقت الحكومة
الفرنسية على اساسها سراح
أبو داود .

٢٣ : دعا المجلس المركزي لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، اللجنة التنفيذية ،
الى اجراء حوار مع الاردن ،
على اساس قرارات مؤتمر قمة
الرباط الذي عقد عام ١٩٧٤ .

٢٤ : قررت الحكومة الاسرائيلية
زيادة ميزانية الدفاع الاسرائيلي
للعام القادم الى ٤٦ مليارات
دولار .

٣١ : هدد حزب المابام المشترك في
الائتلاف الوزاري مع حزب العمل
الحاكم ، بالانسحاب من الائتلاف
اذا لم تعد الحكومة الاسرائيلية ،
بأن يكون الانسحاب هو الطريق
لتحقيق السلام .

انظر ايضا : الاردن ٢٠ -
اوغندا ٩ - تركيا ١ -
الجزائر ١١ - مصر ٢٧ -
سوريا ١٧ - فرنسا ٩ -
لبنان [٧ - ٢٤] -
الولايات المتحدة [٢٠ - ٣١] .

فيتنام الشمالية :

٥ : اذاعت وكالة الانباء الفيتنامية ،
انه تم افتتاح أول كلية عسكرية
في هانوي ، لتدريب الجيش
الفيتنامي الذي يزيد تعدادة على
مليون مقاتل .

يجب عقد اجتماع قمة مع الرئيس الأمريكي المنتخب ، جيمي كارتر بعد توقيع اتفاق جديد للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

١٢ : أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، أنه يتفق مع زعماء الكونجرس على أن هناك فرصة لتحسين الموقف في الشرق الأوسط .

١٦ : دعا أندرو يوتنج الزنجر الأمريكي الذي اختاره الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، مندوبا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة بلاده إلى البدء في تدريب الزعماء الأفريقيين في جنوب أفريقيا على تولي السلطة ، توطئة لنقلها إلى الأغلبية الأفريقية في جنوب أفريقيا .

١٧ : أعلن تيودور سيورفش المرشح لتولي منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، انسحابه بحسن ارادته ، من شغل هذا المنصب .

١٨ : أعلن المؤتمر اليهودي الأمريكي الذي يشرف على أكبر عمليات تنظيم السياحة والسفر من الولايات المتحدة ، إلغاء جميع رحلات السفر السياحية إلى فرنسا ، وذلك ردا على قرار الحكومة الفرنسية بإطلاق سراح « أبو داود » .

٢٠ : أبلغت حكومة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد ، في آخر يوم لعملها ، الكونجرس الأمريكي ، بأنها تعزم بيع أسلحة قيمتها ١٨٨٨ مليون دولار لسبع دول هي : إسرائيل ، وتايلاند ، وإسبانيا ، واليونان ، والسويد وهولندا .

٢٠ : تولى الرئيس جيمي كارتر مهام منصبه بعد تنصيبه ، باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية .

٢٢ : أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، أول قرار بعد توليه منصبه رسميا ، بالعفو عن مئات الآلاف من الهاربين من الحرب الفيتنامية .

٢٢ : تقدم مليح إيسنبيل سفير تركيا بالولايات المتحدة ، بشكوى إلى وزارة الخارجية الأمريكية بشأن طلب الحكومة الأمريكية الجديدة الذي أرسلته إلى الكونجرس ،

النمسا

٢٧ : رفضت الأغلبية الاشتراكية في البرلمان النمساوي ، مشروعات القرارات المختلفة التي قدمتها المعارضة ، والتي تتعلق بتوجيه اللوم للحكومة ، وذلك بسبب موضوع بيع النمسا معدات عسكرية لسوريا .

٢٩ : اجتمع برونو كرايسكي مستشار النمسا ، بالدكتور عصام سرطاوي أحد المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي شرح له وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مشكلة الشرق الأوسط .

الهند

١٩ : أعلن في نيودلهي ، حصل البرلمان الهندي ، تمهيدا لاجراء انتخابات عامة في البلاد .

٢٠ : أعلنت أربعة أحزاب معارضة غير شيوعية في الهند ، أنها قررت التجمع في حزب واحد أطلق عليه حزب مؤتمر الشعب لخوض الانتخابات النيابية .

٢١ : قررت الحكومة الهندية ، إلغاء الرقابة على الصحف ، كجزء من الاجراءات التي اتخذتها لتخفيف حالة الطوارئ التي أعلنت في الهند منذ ١٩ شهرا .

٢٤ : أعلن جورج فرناندز زعيم الحزب الاشتراكي الهندي استقالته من زعامة الحزب ، بسبب رفض مؤيديه النداء الذي وجهه لكي تقساطح الاحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية ، التي أعلنت أنديرا غاندي اجراءها في شهر مارس القادم .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ : بدأ الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر ، العام الجديد ، بتحذير الشعب الأمريكي من أن البلاد ستواجه مشاكل داخلية وخارجية بسبب الأزمة الاقتصادية والتضخم .

٥ : أعلن أناتولي دوبرنين سفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن ، أن ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي ،

٢٦ : استعادت قوة الردع العربية ٣ شكنات عسكرية كانت تسوات جيش لبنان العربي تحتلها .
أنظر أيضا : فلسطين [١١-٣٠]

المملكة العربية السعودية

١٢ : أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي ، أن بلاده قررت زيادة انتاجها من البترول من ٨ ملايين إلى ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الشهر الثلاثة القادمة .

٢٢ : وصل إلى السعودية ، هانز تديك وزير الاقتصاد بألمانيا الغربية ، في زيارة للسعودية لحضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية السعودية الألمانية المشتركة .

٢٥ : أكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس الفرنسي ديستان والملك خالد ، على المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسلام العالمي . وأشعار إلى أهمية الحوار بين العالم العربي وأوروبا .

أنظر أيضا : البحرين ٢٣ - فرنسا ١٠ -

المملكة المتحدة

٢ : قررت الحكومة البريطانية ، وقف نشر وثائق مجلس الوزراء التي تعود إلى سنة ١٩٤٦ والخاصة بوضع فلسطين تحت الانتداب لمدة ٢٠ سنة أخرى .

٤ : حصلت بريطانيا على موافقة صندوق النقد الدولي ، على تقديم قرض يبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار إلى بريطانيا ، يسحب على مدى عامين . وهو أضخم مبلغ يساوي الصندوق على اقراضه دفعة واحدة .

١١ : أعلن أنتوني كروسلاند وزير الخارجية البريطاني ، تأجيل مؤتمر جنيف بشأن روديسيا لاجل غير مسمى ، لاتاحة الفرصة أمام إيفور ريتشارد رئيس المؤتمر لمواصلة مشاوراته .

أنظر أيضا : روديسيا [٢ - ٢٤] - كندا ٢٢ -

بمستند القيام بدراسة مشروع معاهدة الدفاع والتعاون الأمريكية - التركية ، حاليا .

٢٧ : عقد مجلس الشيوخ الأمريكي بالاجماع ، على قرار تضمن ان افراج نزعنا عن ابي داود قد اضر بالجهود الرامية الى القضاء على الارهاب .

٢٨ : اصدر الرئيس الأمريكي جيمس كارتر ، اوامر بفرس رقابة مشددة على تصدير التكنولوجيا والمعدات الخاصة بتوليد الطاقة النووية .

٢٩ : أعلن سيبوروس لانتش وزير الخارجية الأمريكي ، ان المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني ، ستلعب دورا هاما في المفاوضات المقبلة بشأن الشرق الاوسط .

واشار الى ان الكثير يعتمد على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨

انظر أيضا : ألمانيا الغربية ٢٥ - مصر ٥ - روديسيا ١٥ - فرنسا [٢٣ - ٢٨] - الفلبين ١٢ - اليابان [٢٧ - ٣٠]

اليابان

١٢ : قررت حكومة اليابان ، بيع مائة طن من احتياطي الذهب الموجود في حوزتها ، للمساعدة في تخفيض العجز في الانفاق في الميزانية اليابانية لعام ١٩٧٧ .

٢٧ : بذات في طوكيو ، محاكمة

كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان السابق و ١٤ آخرين ، بتهمة قبول ١٧ مليون دولار رشاوى من شركة لوكهيد الأمريكية لصناعة الطائرات ، لتسهيل عمليات الشركة في اليابان .

٣٠ : وصل الى طوكيو ، والترموندل نائب رئيس الجمهورية الأمريكية - لاجراء مباحثات مع تاكاسو فوكودا رئيس الوزراء الياباني ، حول افضل الوسائل لاعسادة تنشيط الاقتصاد في المسالم الغربي ، ومؤتمر القمة الاقتصادي المقترح لدول الغرب المتقدمة صناميا ، واحتمالات التسميم التدريجي للقوات الأمريكية البرية من كوريا الجنوبية .

انظر أيضا : الصين ٢٢ -

فبراير ١٩٧٧



الاتحاد السوفيتي :

١٤ : اذاع راديو موسكو ، ان الاتحاد السوفيتي اطلق سفينة الفضاء «سويوز - ٢٤» وذلك لواصله التجارب التي بدأها طاقم «سويوز - ٢١» في محطة «ساليوت - ٥» خلال شهر يوليو الماضي .

١٥ : شنت صحيفة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي هجوما على الحكومة الصينية منذ وفاة الزعيم الصيني ماوتس تونغ ، اتهمتها فيها بترويح دمايات الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وزيادة التوتر القائم بين البلدين منذ عام ١٩٦٩ .

١٨ : وافق الاتحاد السوفيتي على طلب السوق الاوربية المشتركة بسان يحصل مقدما على تراخيص تمليك حق الصيد في المناطق البحرية التابعة لدول السوق .

١٩ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ان وزارة الخارجية السوفيتية بعثت مذكرة شفهية الى السفارة الفرنسية في موسكو اعربت فيها

من احتجاجا الشعبية على الهجمات التي توأمتها بعض العناصر ارتكابها ضد المنشآت السوفيتية في فرنسا .

٢٠ : اثنى الاتحاد السوفيتي على موقف الرئيس الأمريكي جيمس كارتر ووزير خارجيته سيبوروس لانتش لانهما يدعوان الى ضرورة الماخلة للتوصل الى اتفاق بين واشنطن وموسكو حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومنع انتشار الاسلحة النووية .

٢٥ : اذاع سفينة الفضاء السوفيتية «سويوز - ٢٤» الى الارض بعد ١٩ يوما في الفضاء الخارجي انتقل فيها رائدا الفضاء فيكتور جورباتكو ويوري جلازكوف الى المحطة الفضائية المدارية «ساليوت - ٥» حيث اجريا بعض التجارب العلمية .

انظر أيضا : الصين ٩ - الولايات المتحدة ٥ - ١٩ -

أثيوبيا :

٣ : أعلن راديو اديس ابابا انه تم تنفيذ حكم الاعدام في تيسري

جائش رئيس اثيوبيا ورئيس المجلس العسكري معسبة آخرين بتهمة التآمر على الثورة الاشتراكية ووحدة البلاد ومحاولة تدبير انقلاب ضد النظام العسكري لاثيوبيا .

٢٨ : اغتيل في اسسمرة جبرتنسي هاجوس عضو اللجنة الاثيوبية المكلفة من قبل الحكومة بايجاد حل لمشكلة اريتريا . وقد وجهت السلطات الاثيوبية الاتهام رسميا الى «حزب الشعب الثوري» في اريتريا .

انظر أيضا : السودان ٩ -

الارجنتين :

١٩ : نجا الجنرال جورج بيدلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله في بوينس ايرس .

الاردن :

٨ : وصل الى عمان كورت بالدهام السكرتير العام للأمم المتحدة لاهراء مباحثات رسمية مع المسؤولين حول إشراك الاردن

الملاقات في هذه المناسبات .
٢٦ : أكد الرئيس عيسى أمين أنه لا يعتزم احتجاز الأميركيين المقيمين في أوغندا كرهائن وأن الاجتماع الذي تقرر عقده بين الرئيس الاوغندي وأعضاء الجالية الأميركية في أوغندا أمر لا يمتح على التلق .
انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٨ - السودان ٢٠ -

إيطاليا :

٢٥ : قررت الحكومة الإيطالية تسريح مجموعة جديدة من الضرائب تبلغ محصولها حوالي ٩٣٠ مليون جنيه استرليني وذلك في محاولة للحد من تصاعد موجة التضخم في البلاد .
٢٠ : عقد في ميلانو لقاء ايطالي مصري مشترك ، نظمته بنك الادخار الايطالي للبحث وسائل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .
انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢١ -

باكستان :

٢٤ : أصدرت المحكمة العسكرية في بنجلاديش حكمها على مشنق أحمد رئيس بنجلاديش السابق بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة ودفع غرامة قيمتها ٦٧٠٠ دولار لاتهامه بالفساد واختلاس ٤٣ ألف دولار واستغلال مركزه كرئيس للجمهورية .

تركيا :

١٧ : أعلنت الحكومة التركية على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة منحه وضعاً دبلوماسياً .
١٧ : أعلنت وكالة الأنباء التركية «تاك» أن الاستفتاء على منح الرئيس عسكدر الأتاتورك من منصبه بعد عقد الاتفاقية الخاصة بقبرص .
١٨ : أعلن وزير الصناعة التركي أنه سيتم إعداد نحو ٢٠٠ مشروع صناعي تمهيدا لعرضها على وزراء المساهمة في كسل من

الشعب الاشتراكي .
٢٤ : دعا الحزب الشيوعي الإسباني إلى تنظيم اجتماع قمة لزعماء الأحزاب الشيوعية في دول غرب أوروبا يعقد في العاصمة الإسبانية لمبارسة الضغوط على حكومة الملك خوان كارلوس في أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة الإسبانية مؤخرا بعدم السماح للحزب الشيوعي بحق العمل الشرعي .
٢٥ : اتهم شريك موجيكا السكرتير السياسي لحزب العمال الاشتراكي المعارض الحكومة الإسبانية بمحاولة عزل اليسار الإسباني عن الحياة السياسية في البلاد .

المانينا الغربية :

١٩ : حشدت سلطات المانينا الغربية ستة آلاف جندي بوليس لصد المحاولة التي قام بها ١٠ آلاف من المظاهرات اليساريين المتطرفين لاحتحام محطة توليد الطاقة النووية التي تقام على ضفاف نهر «الب» بالقرب من مدينة برودورف الألمانية الغربية .
انظر أيضا : سوريا ٩ -

إيران :

١٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن إيران لن تخفض سعر بترولها .

أوغندا :

١٧ : أعلن راديو أوغندا أن الإسقف جانان للوم الاسقف الانجليكاني لأوغندا مع شارلز ابوت وأوسبي وزير الداخلية والكولونيل أورما وزير الأراضي والموارد المسائية قد لقوا حتفهم في حادث سيارة بعد ساعات من اعتقال الشخصيات الثلاث بتهمة تدبير مؤامرة للإطاحة بالحكومة الأوغندية .
١٨ : اقترح الرئيس الاوغندي عيسى أمين على الرئيسين جوليس نيريري رئيس تنزانيا وجومو كينياتا رئيس كينيا عقد اجتماع قمة لمجموعة دول شرق القارة وذلك لبحث اشغالات تدعوت

في مؤتمر جنيف وتطورات أزمة الشرق الأوسط .
١٢ : أعلن الملك حسين ملك الأردن أن الأردن وسوريا عازمتان على إزالة كافة العقبات القائمة بينهما للتوصل إلى تحقيق اتحاد حكومتيهما يمكن ان يستخدم كتقطة انطلاق في المنطقة .
١٩ : نفى المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية ما رددته صحيفة واشنطن بوست الأميركية عن قيام المخابرات الاميركية بدسّخ مبالغ سنوية للملك حسين .
ووصف تقرير الصحيفة الاميركية بأنها محض افتراء واكاذيب وزوجها الصهاينة .
٢٢ : بدأت أول محادثات رسمية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠ .
٢٤ : أكدت الأردن في بيان رسمي صدر في نهاية المحادثات الأردنية - الفلسطينية على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الخاص بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط وذلك بوصف المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
٢٦ : بدأ وفد عسكري أمريكي جولة لثلاثة مراكز التدريب العسكرية الأردنية ومعسكرات الجيش .
انظر أيضا : قطر ٢٣ -

إسبانيا :

٩ : أعلنت وزارة الخارجية الإسبانية أنه تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسبانيا والاتحاد السوفيتي وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء لأول مرة منذ انتهاء الحرب الأهلية الإسبانية عام ١٩٣٩ .
١٢ : نجحت قوات البوليس الإسباني في إطلاق سراح كل من الجنرال اميليو فيلا سكيوزا رئيس مجلس القضاء العسكري وأنطونيو ماريادي أوريول رئيس مجلس الدولة الإسباني الذين ظلا محتجزين كرهائن لدى منظمة «جرايو» اليسارية المتطرفة .
١٨ : أصدرت الحكومة الإسبانية قرارا «بشرعية» ٧ أحزاب سياسية بينها حزب العمال الاشتراكي والحزب

السعودية والسكوت والعراق
وليبيا في اجتماعهم الثاني بانقرة
خلال شهر ابريل ١٩٧٧ .

تنزانيا :

٢. وصل اندرو يونج المندوب الأمريكي
الجديد في الامم المتحدة الى دار
السلام قادما من لندن في اول
رحلة يقوم بها مسئول أمريكي في
حكومة الرئيس كارتر الجديدة
الى افريقيا ، في زيارة لتنزانيا
تستغرق ٤ أيام ، لإجراء مباحثات
هامة مع الرئيس نيريري بشأن
الازمة الروديسية ، في إطار
جولته بالجزء الجنوبي من القارة
الافريقية .

٤. أعلن اندرو يونج المندوب الأمريكي
في الامم المتحدة ، أثناء زيارته
لتنزانيا أن الولايات المتحدة لن
تقع في فخ يجرها الى تورط
مسكري في جنوب القارة
الافريقية ، وإن حكومة الرئيس
كارتر لم تنقد الاصل في التوصل
الى حل سلمي لمشكلة نقل
السلطة الى الاغلبية الافريقية
في روديسيا .

٧. دعا الرئيس الثنائي جوليوس
نيريري الولايات المتحدة الى
التخلص من ايان سميث رئيس
وزراء النظام العنصري في
روديسيا كخطوة أولى نحو ايجاد
تسوية سلمية للازمة الروديسية .
انظر أيضا : كينيا ٥ -
نيجيريا ٨ - اوغندا ١٨ -

تونس :

١. بدأت في تونس اجتماعات اللجنة
العامة للحوار العربي الاوربي
حيث يطالب الجانب العربي
بوقف أوربي أكثر وضوحا تجاه
النزاع في الشرق الاوسط وخاصة
تجاه القضية الفلسطينية .

١٢. طالب الدكتور أحمد صدقي الدجاني
مندوب منظمة التحرير الفلسطينية
والمحدث باسم المجموعة العربية
في اجتماعات الحوار العربي -
الاوربي في تونس الجانب الاوربي
بالاعتراف بمنظمة التحرير
الفلسطينية .

١٣. أكد البيان المشترك الصادر عقب

انتهاء اجتماعات اللجنة العامة
للحوار العربي الاوربي أن أي
حل للصراع العربي الاسرائيلي
يقوم على أساس الاعتراف
بالحقوق المشروعة للشعب
الفلسطيني بشكل عاملا أساسيا
من أجل اقرار سلام عادل ودائم
في الشرق الاوسط .

الجزائر :

٢٥. توجه نحو ٨ ملايين جزائري الى
مناديق الاقتراع في انحاء البلاد
لانتخاب ٢٦١ نائبا يشكلون
الجمعية الوطنية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧. اتفق رئيسا اليمن الشمالية
والجنوبية على تشكيل مجلس
يضم رئيس الدولتين ووزراء
الدفاع والاقتصاد والتجارة
والتخطيط والخارجية في البلدين
للاجتماع كل ستة أشهر بالتناوب
في عدن وصنعاء ، ويختص
بالاشراف على اللجان المشتركة
التي تقوم بالتحضير لتوحيد
الدولتين خلال ٤ أعوام .

انظر أيضا : كوريا الشمالية

١٤ -

جمهورية مصر العربية :

١٧. عقد الرئيس السادات اجتماعا
مع سيروس مانس وزير الخارجية
الامريكي الذي وصل في زيارة
رسمية لمصر ، تناول اتخاذ
الخطوات الضرورية لتحرك نحو
السلام في الشرق الاوسط ،
والجهود المبذولة لعقد مؤتمر
جنيف في أقرب وقت ممكن .

٢٠. تم الاتفاق بين صندوق التنمية
السعودية والحكومة المصرية على
اعطاء مصر قرضا قيمته ٥٠
مليون دولار بالإضافة الى ٥٠ مليون
من البنك الاسلامي لتمويل مشروع
تطوير قناة السويس .

٢٤. بدأت المناقشات الاقتصادية بين
مصر وبلجيكا باجتماع بين الامير
البرت ولى عهد بلجيكا وممدوح
سالم رئيس وزراء مصر .

٢٧. أعلن الرئيس السادات أن السلام

قد يسود منطقة الشرق الاوسط
في خلال شهر واحد اذا قامت
الولايات المتحدة بدور فعال في
حل النزاع العربي الاسرائيلي لان
الولايات المتحدة تتمتع بثقة
الجانبين .

٢٧. تم وضع الاتفاق بين مصر وصندوق
النقد الدولي في صيغته النهائية
في الجلسة الختامية بالقاهرة ،
وتضمن الاتفاق تقديم قروض لمصر
قيمتها ٦٠٠ مليون دولار حتى عام
١٩٨٠ ، للمساهمة في اصلاح
الميزان في ميزان المدفوعات
المصري .

انظر أيضا : ايطاليا ٢٠ -
السودان ٢٧ - ٢٨ - الولايات
المتحدة ٣ - ٧ -

جنوب افريقيا :

١٧. أعلن سام نجوما رئيس منظمة
شعب جنوب غرب افريقيا
[سوابو] أن ثوار المنظمة
سيسيطرون على اجزاء واسعة
من اقليم ناميبيا [جنوب غرب
افريقيا] ، وأن سلطات جنوب
افريقيا العنصرية قد زادت من
قواتها في الاقليم .

١٨. وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات
حكومة جنوب افريقيا العنصرية
وبين قوات حكومة أنجولا وقوات
حركة التحرر الوطني في ناميبيا
وذلك في منطقة الحدود بين جنوب
افريقيا وأنجولا .

دولة الامارات العربية :

١٥. أصدر الشيخ زايد بن سلطان
آل نهيان رئيس دولة الامارات
مرسوما بتشكيل المجلس الوطني
الجديد ويتكون من ٤٠ عضوا
حيث تم اختيار ٨ أعضاء من
كل من اماره أبو ظبي ودبي ،
٦ أعضاء من كل من اماره
الشارقة ورأس الخيمة و ٤ أعضاء
من كل من اماره أم القيوين
وعجمان والفجيرة .

٢٥. دعا الدكتور مانع الغنينة وزير
البتترول بدولة الامارات الى عقد
مؤتمر قمة لدول منظمة الاوبك
لمواجهة مشكلات الانسحاب
والاخطار التي تهدد الدول

الذهاب الى جنيف في النصف الثاني من هذا العام لمناقشة الترتيبات السلمية الشاملة اذا أمكن حل المشكلة الاجرائية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر .

٢٤ : أعلن المتحدث باسم منظمة فتح في دمشق ان الرئيس السوري حافظ الأسد أجرى معادثات طويلة مع وفد منظمة فتح برئاسة صلاح خلف [أبو أياد] .

٢٥ : دعا البيان المشترك الصادر في أعقاب انتهاء الزيارة التي قام ديمتري بيسيوس وزير الخارجية اليوناني بسوريا ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

انظر أيضا : الاردن ١٢ -
رومانيا ١٥ - السودان ٢٧ -
٢٨ - لبنان ٢ -

سيراليون :

٢ : أعلن الرئيس سيكا بروبين ستينز رئيس سيراليون حالة الطوارئ في البلاد وفرض حظر التجول في جميع المدن والمواجهات أعمال العنف ومظاهرات الطلبة التي تفجرت في فريتاون تطالب باستقالة رئيس الجمهورية وبالإسراع في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي وإجراء انتخابات عامة .

الصين :

١ : اذاعت وكالة أنباء الصين الجديدة لأول مرة أنه يعتقد في الوقت الحالي أربعة مؤتمرات تومية في بكين حول تنمية الدفاع الوطني الصيني مع التركيز على أبحاث تطوير الدفاع الجوي وإنتاج المعدات الحربية بالجهود الذاتية الصينية .

٢ : أعلن مسئول صيني رسمي ان ليونيد التشييف نائب وزير الخارجية السوفيتية قد قام بزيارة مجاملة لهوانج هوا وزير الخارجية الصينية يوم ٢٢ يناير الماضي . وأكد المسئول الصيني ان الزيارة قد تمت بناء على طلب التشييف

الجمهورية ورئيس وزراء السودان ايمان بلاده بأن البحر الاحمر بحيرة عربية وضرورة استمرارها كبحيرة سلام .

٢٠ : أكد بونا مالورال وزير الثقافة والاعلام السوداني ان اوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تعرضت لضغط من جانب دولة كبرى لكي تأوى النشاط التخريبي ضد السودان .

٢٧ : بدأ في الخرطوم مؤتمر القمة الثلاثي بين الرئيس السوداني نميري والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري السادات ، بشأن استراتيجية التحرك العربي تجاه قضية الشرق الاوسط والوضع العربي الراهن .

٢٨ : وقع الرؤساء انور السادات وحافظ الأسد وجعفر نميري في قصر الشعب بالخرطوم وثيقة إعلان تشكيل القيادة السياسية الموحدة للدول الثلاث .

انظر أيضا : الكويت ٧ - ٢٠

سوريا :

٣ : اتهم راديو دمشق الحكومة الليبية بتدبير حادث اقتحام منزل رئيس فرع مكتب العلاقات السوري في بنغازي واسماعة معاملة الدبلوماسيين السوريين في بنغازي والقيام بحملة طرد وترحيل واسعة النطاق للرعايا السوريين المقيمين في ليبيا .

٧ : بعث الاتحاد العام لنقابات العمال السورية ببرقية الى اتحاد العمال الليبي يحث فيها على الاجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات الليبية ضد العمال السوريين المقيمين في ليبيا .

٩ : استقبل الرئيس الأسد هانز جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية والوفدين الرسمي والاقتصادي المرافقين له .

٢٠ : استقبل الرئيس الأسد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي حيث بحثا تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

٢١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي قبل مغادرته دمشق في ختام رحلته للشرق الاوسط - ان جميع القادة العرب والاسرائيليين وافقوا على

المبادرة للبترول .

٢٧ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية قانونا بتأسيس شركة ابو ظبي للاستثمار برأسمال ٥٠ مليون دولار لعمليات الاستثمار الداخلية والخارجية .

رومانيا :

٢ : أكد الرئيس الروماني نيكولاى شاوشيسكو انه لا يمكن تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الاوسط الا من طريق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة والمستقلة جاء ذلك خلال الاجتماع الذي تم في بوخارست بين الرئيس الروماني ووفد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يزور رومانيا .

١٥ : وصل الى بوخارست الرئيس السوري حافظ الأسد في زيارة رسمية لرومانيا للتباحث مع الرئيس شاوشيسكو حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

السودان :

٢ : اذاع راديو أم درمان بياناً لاييل البير نائب جمهورية السودان ورئيس المجلس التنفيذي الاعلى لمنطقة جنوب السودان أعلن فيه ان قوات من الجيش والبوليس اجبعت تمرداً عسكرياً استهدف السيطرة على مطار جوبا في الجنوب وتدمير الوحدة الوطنية للبلاد .

٨ : طلب الرئيس السوداني جعفر نميري من الوزارة السودانية الحالية انهاء تكليفها من مهام عملها الوزاري .

٩ : أكد مجلس الشعب السوداني تأييده الكامل لقضية شعب ارتيريا في كفاحه العادل لنيل حقوقه المشروعة وتقرير مصيره .

١١ : أعلن الرئيس السوداني نميري تشكيل الوزارة السودانية الجديدة برئاسة الرشيد الطاهر .

١٧ : أكد الرشيد الطاهر نائب رئيس

السدي. يرأس فريق المفاوضات
السوفيتية لحصل الخلاقات بين
البلدين حول مشاكل الحدود مع
الصين .

١٤ : أذاع راديو إقليم يانان في

الصين ان الرئيس الصيني هو اكو
لينج قد عين بينج شينج كسكرتير
اول للحزب في الاقليم السدي
يواجه بعض المصاعب بسبب
ما وصفه بعمليات التخريب من
جانب عصاة الاربعة والتي اثرت
على الانتاج الصناعي والزراعي
في المنطقة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي

غينيا :

١٤ : اذيع في كونا كوي بيان مشترك

عن زيارة ياسر عرفات رئيس
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية لغينيا بناء على دعوة
من الرئيس سيكوتوري . وأكد
البيان على اذانة المعدوان
المسيونيين على فلسطين وانتهاك
الامساكن المقدسة والتحصينات
العنصرية بين تل ابيب وبريتوريا
وسالزبورج .

فرنسا :

١٥ : أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية

بيانا أشار الى استنكار الحكومة
الفرنسية لحمولات الصحف
الاسرائيلية فيما تدعيه من ان
مجلس وزراء السوق الاوربية
قد رفض اقتراحا فرنسيا لاستئناف
مؤتمر جنيف مع اشتراك منظمة
التحرير الفلسطينية وفيه ، وأكد
البيان ان هذه الادعاءات لا أساس
لها من الصحة .

١٦ : بدأ في باريس اجتماع اللجنة

الفرنسي الالمانى التاسع والعشرون
باجتماع مغلق بين الرئيس
الفرنسي فاليري جيسكار ديستان
وهيلموت شميت مستشار المانيا
الغربية .

١٧ : طلبت رابطة التضامن الفرنسي -

العربي من الحكومة الفرنسية
اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة
تزايد الارهاب ضد الفلسطينيين
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي

فلسطين :

١ : طالب خالد الحسن -عضو اللجنة
المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية
بضرورة عقد مؤتمر قمة عربي
لوضع خطة عربية كاملة قبيل
الاتصالات القادمة التي ستقوم
بها الدول العربية مع الولايات
المتحدة .

٢ : عاد الى تل ابيب اسحق رابين
رئيس وزراء اسرائيل بعد زيارة
سريعة وسرية لجنيف اجتمع
خلالها مع فيليكس بوانييه رئيس
ساحل العاج في محاولة من
اسرائيل لاستعادة علاقاتها
الدبلوماسية مع الدول الافريقية .
٣ : استدعى ايجال آلون وزير
خارجية اسرائيل القائم بالاعمال
الامريكي في تل ابيب ليحرب له
عن قلق اسرائيل ازاء الموقف
في جنوب لبنان .

٤ : أعلن ايجال آلون وزير خارجية
اسرائيل ان بلاده لا يمكنها ان
تقبل الامم المتحدة كوسيط محايد
في مفاوضات الشرق الاوسط
وانها ترحب بسكورت فالدهايم
السكرتير العام للامم المتحدة
الا انها لا تعتبر الامم المتحدة
منظمة تعمل على اقرار السلام
لانها استجابت لضغوط الاغلبية
في الجمعية العامة .

٥ : أعلن محمود عباس -عضو اللجنة
المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية
انه جسر اتصالات بين
الفلسطينيين ومجلس السلام
الاسرائيلي الفلسطيني في
باريس .

١٠ : توصلت الحكومة الاسرائيلية الى
اتفاق مع زعماء نقابات العمال
لتجديد الاجور والاسسعار
والضرائب كاجراء مؤقت لتهدئة
حدة التضخم ووقف تدهور
الاقتصاد الاسرائيلي .

١٧ : اضرب في اسرائيل اكثر من ٣٥
الف من العاملين في الحكومة
والقطاع العام الاسرائيلي احتجاجا
على التضخم في اسرائيل
والمطالبة بزيادة الاجور .

١٨ : اعرب زعماء اسرائيل عن استيائهم
بسبب قرار الحكومة الامريكية
حظر بيع قنابل الارتجاج لاسرائيل

٢٢ : فاز استحقاق رابين رئيس الحكومة
المؤقتة في اسرائيل بفارق ضئيل
في الاصوات على شيمون بيريز
وزير الدفاع في اقتراع حزب
العمل لمنصب رئيس الوزراء في
الانتخابات العامة التي تجرى في
١٧ مايو القادم .

٢٥ : أعلن ماروق قدومي رئيس الدائرة
السياسية لمنظمة التحرير
الفلسطينية ان المنظمة تطالب
بضمانات دولية تقدمها الدول
الكبرى لحل نزاع الشرق الاوسط
٢٧ : أعلن ٥٠ الفا من موظفي الحكومة
الاضراب لمدة غير محددة بعد ان
فشل الاجتياح الذي عقده بين
ممثلهم والحكومة لمناقشة زيادة
المرتبات .

٢٧ : أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد
العام لعمال فلسطين بيانا طالبت
فيه القوى الرسمية والشعبية
العربية بالتصدي لما يجري في
جنوب لبنان وحسم السباح
لاسرائيل بتفويض مؤامراتها حفاظا
على الارض العربية .

انظر ايضا : الاردن ٢٢-٢٤

تركيا ٦ - تونس ١٠-١٢

رومانيا ٢ - سوريا ٢٤ - غينيا

١٤ - فرنسا ٣-٧ - الكويت

٢٠ - لبنان ١٠ - الولايات

٢١-٧ - اليونان ٢٧ -

قبرص :

١ : أعلن الرئيس القبرصي الاستقلال
مكاريوس انه على استعداد
لقبول حل وسط للمشكلة القبرصية
لا يعرض للخطر مستقبل قبرص
كدولة مستقلة غير منحازة .

١٢ : عقد في نيقوسيا ثاني اجتماع
خلال ١٢ عاما بين الرئيس القبرصي
الاستقفي مكاريوس ورووف
دنكتاش زعيم طائفة القبارصة
الأتراك وحضر الاجتماع كورت
فالدهايم السكرتير العام للامم
المتحدة في محاولة منه لدفع
الزعيمين القبرصيين الى اجراء
مفاوضات لقرار التسليم في
الجزيرة .

واضاف البيان ان الدولتين تكرران مساندتهما لسكان الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه .

انظر ايضا : تركيا ١٨ -

كينيا :

٥ : اذ طالبت كينيا حكومة تنزانيا بان تمديد فورا ٢٠ طمسائرة كانت السلطات التنزانية قد احتجزتها في دار السلام واعربت كينيا عن قلقها البالغ ازاء تنزانيا بسبب اغلاق الحدود بين البلدين .

انظر ايضا : اوغندا ١٨ -

لبنان :

٢ : اعلن البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس اللبناني الياس سركيس مع الرئيس السوري حافظ الاسد ان الرئيسين قررا اتخاذ موقف موحد تجاه الوضع السائد في جنوب لبنان بهدف اعادة الهدوء والامن الى المنطقة .

٨ : عقد مؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية خامس اجتماع مع جورج لين القائم بالاعمال الامريكى لبحث مسألة طلب اسرائيل الخاص بانسحاب قوة الردع العربية من جنوب لبنان .

١٠ - ١١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الردع العربية وعناصر من جبهة الرقص الفلسطينية حول مخيم صبرا الفلسطينية جنوب لبنان .

١٧ : اجتمع الرئيس الياس سركيس مع لوى دي جيرانجو وزير خارجية فرنسا الذي وصل الى بيروت ضمن جولته الى لبنان وسوريا ونصر لبحث الدور الذي يمكن ان تساهم به فرنسا في اقرار السلام في الشرق الاوسط .

انظر ايضا : فلسطين ٢٧-٢٨

مسالى :

١٥ : وصل الى باماكو الرئيس الفرنسي جاسكار ديستان في زيارة رسمية لسالى اعلن الرئيس الفرنسي عند وصوله ان فرنسا قد اتخذت

محادثات مع المسئولين الكوريين حول العلاقات الثنائية بين البلدين والاهتمامات المشتركة بين البلدين .

الكويت :

٦ : وصل الى الكويت نيكولاي لسوبيشيتشى وزير الدفاع اليوغسلافى في زيارة لمدة ٤٠ ايام .

اجراء محادثات مع الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية لتناول احتمالات بيع صفقة اسلحة يوغسلافية للكويت .

٧ : وقعت الكويت والفلبين اتفاقية بشأن فتح خط جوى بين البلدين .

٧ : اجتمع مأمون بحيرى وزير المالية والاقتصاد والتخطيط السودانى مع عبد الرحمن العتيقى وزير مالية الكويت في وقتم خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ : اجتمع راشد الراشد وكيل وزارة الخارجية الكويتية مع وفد الجمعية الوطنية الفرنسية الذى بدأ زيارة الكويت تستغرق ٣ ايام في نطاق جولته لعدد من دول المنطقة وتناولت المباحثات التطبسيورات العربية الراهنة والعلاقات بين الكويت وفرنسا .

٨ : بدأ مأمون بحيرى وزير المالية السودانى اجراء مفاوضات مع المسئولين الكويتيين من اجل تجديد طرق اسهام الكويت في تمويل بعض المشروعات الزراعية والصناعية في السودان .

١٢ : اعيد فتح الحدود الكويتية العراقية بعد ان اغلقها السلطات العراقية لمدة ١٢ ساعة بسبب الاجراءات التى اعقبت الاضطرابات التى حدثت في كربلاء ونجف .

٢٠ : حذر عبد اللطيف الكاظمي وزير البترول الكويتى بان استمرار سريان نظام المسعمرين للبترول لفترة طويلة سيؤدى الى انهيار منظمة الاوبك .

٢٠ : أكد البيان المشترك الصادر في اعقاب الزيارة الرسمية التى قام بها الرشيد الطاهر رئيس وزراء السودان للكويت لمدة ٥ ايام ، ان الكويت والسودان تعتبران لا أمن البحر الاخير مسألة تخص في المقام الاول العرب وتنتج من المسئولية المشتركة العربية .

١٣ : اعلن الرئيس القبرصى الاسقف مكاريوس ان القبارصة الاتراك واليونانيين اتفقوا على اقامة دولة فيدرالية في قبرص تجمع بين الطائفتين وتكون مستقلة غير منجازه .

انظر ايضا : تركيا ١٧ -

قطر :

٥ : استقبل الشيخ خليفة بن حمد امير دولة قطر وفدا من الجمعية الوطنية الفرنسية حيث بحث معه توطيد العلاقات القطرية الفرنسية في كافة المجالات .

٩ : وقعت الحكومة القطرية وشركة « شل قطر » اتفاقية تنميدية تمتلك بمقتضاها قطر باقى حصص شركة شل قطر للبترول وتقدرها بـ ٤٠٪ .

٢٢ : وافق مجلس الوزراء القطري في اجتماعه برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير دولة قطر على تقديم مساعدات لعدد من الهيئات الاسلامية في الاردن وفي فينيا بيساو .

كوبا :

٩ : اعلن الرئيس الكوبى فيسندل كامسترو انه يرغب في اعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة كوسيلة لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين الى وضعها الطبيعي .

١٥ : اعلن جونثان بنجهام عضو الكونجرس الامريكى ومبعوث الرئيس الامريكى كارتير في كوبا عقب اجتماعه بالرئيس الكوبى فيدل كامسترو انه يمكن البدء في اجراء مفاوضات بمسئولية بين الدولتين لاعادة العلاقات الطبيعية بينهما .

كوريا الشمالية :

١٤ : وصل محمد صالح بطيخ وزير خارجية الجمهورية العربية السورية الى بيونج يانج في زيارة رسمية لكوريا الشمالية يجري خلالها

جميع الاجراءات اللازمة من أجل
حظر ارسال أية صفقة جديدة
من الاسلحة الفرنسية الى جنوب
افريقيا .

المملكة العربية السعودية :

١٦ : بدأ سيروس فانس وزير الخارجية
الامريكي مباحثاته في الرياض مع
الامير فهد بن عبدالعزيز ولي عهد
السعودية والامير سعود الفيصل
وزير الخارجية السعودي ، حول
دور أمريكا في تحقيق السلام
ومسألة اشتراك الفلسطينيين في
مؤتمر جنيف والعلاقات الأمريكية
السعودية .

٢١ : اجتمع وزير التجارة السعودي
بورير الخارجية الايطالي وتباحثا
بشأن مجالات التعاون بين البلدين
ووسائل تدعيم العلاقات التجارية
والاقتصادية .

٢٤ : وقعت المملكة العربية السعودية
مع شركة موبيل اويل عقد انشاء
خط أنابيب يربط حقول الاغوار
في شرق السعودية بميناء ينبع
على البحر الاحمر بطول ٧٥٠
ميلا ، وتكاليفه تصل الى ١٥٠٠
مليون دولار .

انظر ايضا : تركيا ١٨ -
مصر ٢٠ -

المملكة المتحدة :

٢ : وصل الى لندن اندويونج المندوب
الامريكي الجديد في الامم المتحدة
للاجتماع بايفور ريتشارد مندوب
بريطانيا في مفاوضات جنيف
الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا
من أجل التوصل الى أفضل
الطرق لاستئناف المفاوضات التي
تهدف الى نقل السلطة للأغلبية
الافريقية الروديسية .

١٩ : توفي أنتوني كروسسلاند وزير
خارجية بريطانيا .

٢١ : عين دافيد اوين وزيرا للخارجية
البريطانية خلفا لانتوني كروسسلاند

٢٢ : رفض مجلس العموم البريطاني
الموافقة على الاقتراح الذي
تقدمت به الحكومة لاختصار
المناقشات حول مشروع قرار
منح صلاحيات الحكم الذاتي لاثليبي
اسكتلندا وويلز .

المملكة المغربية :

٢٥ : أعلن أحمد العراقي وزير خارجية
المغرب أن بلاده قررت وقف
اشتراكها في نشاط منظمة الوحدة
الافريقية . وذلك احتجاجا على
اشتراك وفد لجبهة البوليزاريو
التي تطالب باستقلال اقليم
الصحراء في اجتماع المجلس
الوزاري للمنظمة .

٢٦ : اتفقت المغرب وفرنسا على
برنامج للمساعدات الاقتصادية
للعام الحالي تقدم فرنسا بموجبه
قرضا للمغرب يبلغ ١٣٠٠ مليون
فرنك لتنفيذ المشروعات الصناعية

نيجيريا :

٨ : أعلن اندريويونج مندوب أمريكا
بالامم المتحدة في لاجوس أنه
رفض دعوة الرئيس النيجري
جوليوس نيريري للولايات المتحدة
بالتخلص من ايان سميث كخطوة
أولى لتحقيق تسوية سلمية في
روديسيا .

الهند :

٢ : حدث انقسام خطير في حزب
المؤتمر الحاكم في الهند بعد أن
استقال منه ٣ من أبرز أعضائه
وشنوا هجوما عنيفا على سياسة
انديرا غاندي رئيسة الوزراء على
أساس أنها « تفرض حسكا
دكتاتوريا داخل البرلمان وخارجه »
٣ : أصدر ٩ من الوزراء البارزين في
الحكومة الهندية بيانا أعلنوا فيه
تأييدهم لرئيسة الوزراء .

٥ : اضطرت انديرا غاندي رئيسة
وزراء الهند الى إنهاء الاجتماع
الشعبي الذي عقدته في نيودلهي
ضمن الحملة الانتخابية الجديدة ،
بعد أن تحول الاجتماع الذي كان
يضم أكثر من ١٠٠ ألف شخص
الى معركة كبيرة .

٧ : أعلن رسميا أن وفدا هنديا في
سبيله الى بغداد نيودلهي الى
دكا لأجراء محادثات حول تحسين
العلاقات التجارية بين الهند
وبنجلاديش .

٨ : أعلنت انديرا غاندي رئيسة

وزراء الهند وزعيمة المؤتمر الحاكم
وثيقة البرنامج الذي ستدخل على
أساسه الانتخابات العامة المقبلة
ودعت فيه الى الاستمرار في
بناء دولة قوية في الهند على
أساس من العادل الاجتماعي
والسلام .

١١ : توفي الرئيس الهندي فخر الدين
على أحمد . وأدى بأسبابها
وأناجا جاتي نائب رئيس الجمهورية
المهين الدستورية أمام قاضي
الحكمة العليا في الهند كرئيس
مؤقت .

١٤ : أعلنت فيجايا لأكشميت عمة انديرا
غاندي وشقيقة زعيم الهند الراحل
جواهر لال نهرو ، أنها ستشترك
الى جانب المعارضة في الانتخابات
العامة القادمة في الهند . وذلك
احتجاجا على قرارات رئيسة
الوزراء بفرض حالة الطوارئ
على الهند منذ عام ١٩٧٥ .

١٧ : قدمت انديرا غاندي رئيسة وزراء
الهند وابنها سانجاي غاندي زعيم
شباب حزب المؤتمر ، أوراق
ترشيحهما في ولاية أوتار براديش
للانتخابات البرلمانية التي تجري
في شهر مارس سنة ١٩٧٧ .

٢٣ : أكدت تقارير مركز فيكرام سارابهايا
الهندي لبحاث الفضاء أن الخبراء
الهنود سيتكثرون في عام ١٩٧٩
من اطلاق صاروخ هندي من
طراز اس . ال . في ٣ :
يمكنه حمل قمر صناعي يزن ٤٠
كيلوجراما الى مدار حول الارض

الولايات المتحدة الأمريكية :

٣ : أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر
أن سياسته الخارجية ستقوم
على أساس التعاون الوثيق مع
حلفاء الولايات المتحدة وعلى
أساس احترام حقوق الانسان
في جميع أنحاء العالم وإبراز
القيم الخلقية للشعب الأمريكي .

٣ : أعلن الرئيس الأمريكي في أول
كلمة يوجهها الى الأمة بعد توليه
الرئاسة أن الزيارة القادمة التي
سيقوم بها سيروس فانس وزير
الخارجية الى الشرق الاوسط
تهدف الى ايجاد الطرق الكفيلة
بإقرار سلام حقيقي في الشرق
الاطوسط .

اليابان :

٧ : أعلن بنك طوكيو أن اليابان زادت بدرجة ملحوظة استثماراتها في آسيا خلال السنوات الأخيرة وذلك بمقدار ٢ مليار دولار . وهي أكبر زيادة مستجلبتها الاستثمارات اليابانية في جميع المناطق .

يوغوسلافيا :

١٤ : قرر مجلس الرئاسة في يوغوسلافيا تعيين فيزليين دجورانوفيك رئيسا للحكومة خلفا لرئيس الوزراء الراحل جمال بيديتشي .
انظر أيضا : الكويت ٦ -

اليونان :

٥ : تعرضت مكاتب الحزب الشيوعي اليوناني الى عدة هجمات بالقنابل اليدوية مما أدى الى تدميرها تماما .
١٧ : وصل الى أثينا كلارك كليفورد المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر لاجراء محادثات مع المسؤولين اليونانيين حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة لحل الخلاف التركي اليوناني بشأن المشكلة القبرصية والحقوق الإقليمية للبلدين في بحر ايجه ، وكذلك حول العلاقات الأمريكية اليونانية ومستقبل القواعد الأمريكية في الاراضي اليونانية .

٢٧ : أكد ديميتريوس بيتسيوس وزير خارجية اليونان تأييد بلاده للعرب ولل قضية العربية في جميع المحافل الدولية . وكذلك ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .
انظر أيضا : سوريا ٢٥ -

أن فترت في عهد الرئيس المكسيكي السابق آنشيفيريا .

١٧ : أعلنت الحكومة الأمريكية أنها قررت عدم بيع قنابل الارتجاج الى اسرائيل .

١٩ : اجتمع أناتولى دوبرينين السفير السوفييتي في واشنطن مع آرثر هارتمان وزير الخارجية الأمريكية بالنسبة (١) وأبلغه احتجاج الكرملين على تأييد الولايات المتحدة « لحركة المنشقين السوفييت » في إطار الحملة الدولية لحكومة كارتر « دفاعا عن حقوق الانسان » .

٢١ : أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في رسالة الى مؤتمر أبناء صهيون المنعقد في نيويورك - أن أمن اسرائيل سيتحقق مع تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

٢٢ : تسلم الرئيس الأمريكي كارتر الميزانية الأمريكية للعام الحالي للكونجرس بعد أن أدخل عليها تعديلات تهدف الى زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لحدودي الدخل . وبلغت الزيادة ١١ مليون دولار .

٢٨ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة الاوغندية دعت الولايات المتحدة الى ارسال مراقبين لحضور اللقاء المزمع بين الرئيس الاوغندي عيدي أمين والرعايا الأمريكيين المقيمين في اوغندا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي ٢٠ - الاردن ١٩ -
٢٦ - اوغندا ٢٦ - تنزانيا ٢٦ - مصر ١٧-٢٧ - سوريا ٢٠-٢١ - فلسطين ٧-١٨ -
كوبا ٥-١٩ - لبنان ٨ المملكة السعودية ١٩ - المملكة المتحدة ٢ - نيجيريا ٨ - اليونان ١٧ -

٣ : أعلن الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن تسديم المساعدات لمصر أمر هام بالنسبة لتدعيم موقف مصر والدور الهام الذي يقوم به الرئيس السادات في عملية اقرار السلام في الشرق الاوسط .

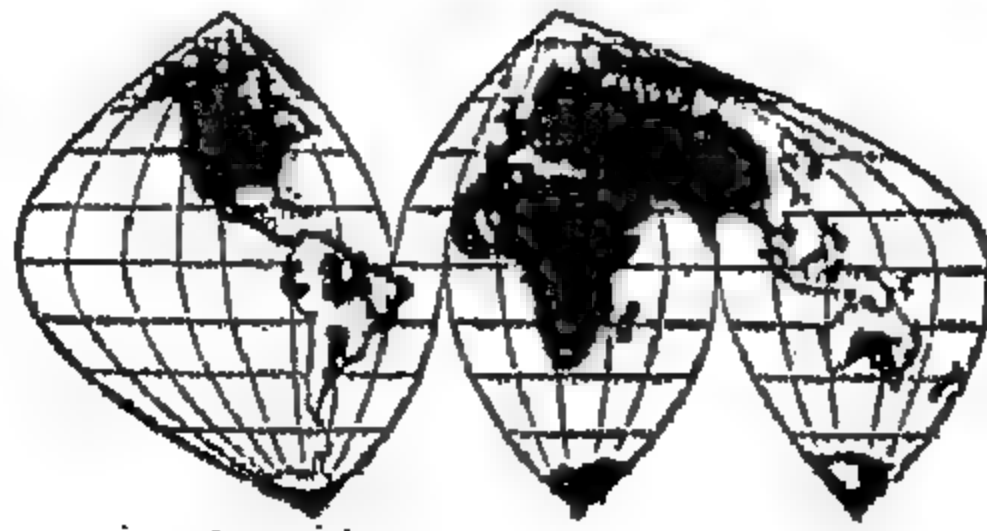
٥ : طلبت الحكومة الأمريكية من فلاديمير الكسيف مراسل وكالة تاس السوفييتية مناداة الولايات المتحدة خلال أسبوع وذلك ردا على طرد الاتحاد السوفييتي لجورج كريمسكي مراسل وكالة أسوشيتد برس في موسكو بعد أن وجهت اليه تهمة التجسس .

٧ : قررت وزارة الخارجية الأمريكية زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي كانت حكومة الرئيس السابق فورد قد أقرتها لاسرائيل وذلك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار بالإضافة الى ١٨ مليار دولار للسنة المالية ١٩٧٨ . كما رفعت الحكومة الأمريكية حجم مساعداتها الاقتصادية المخصصة لمصر في عام ١٩٧٧ من ٩٠٠ مليون دولار الى ٩٦٠ مليوناً .

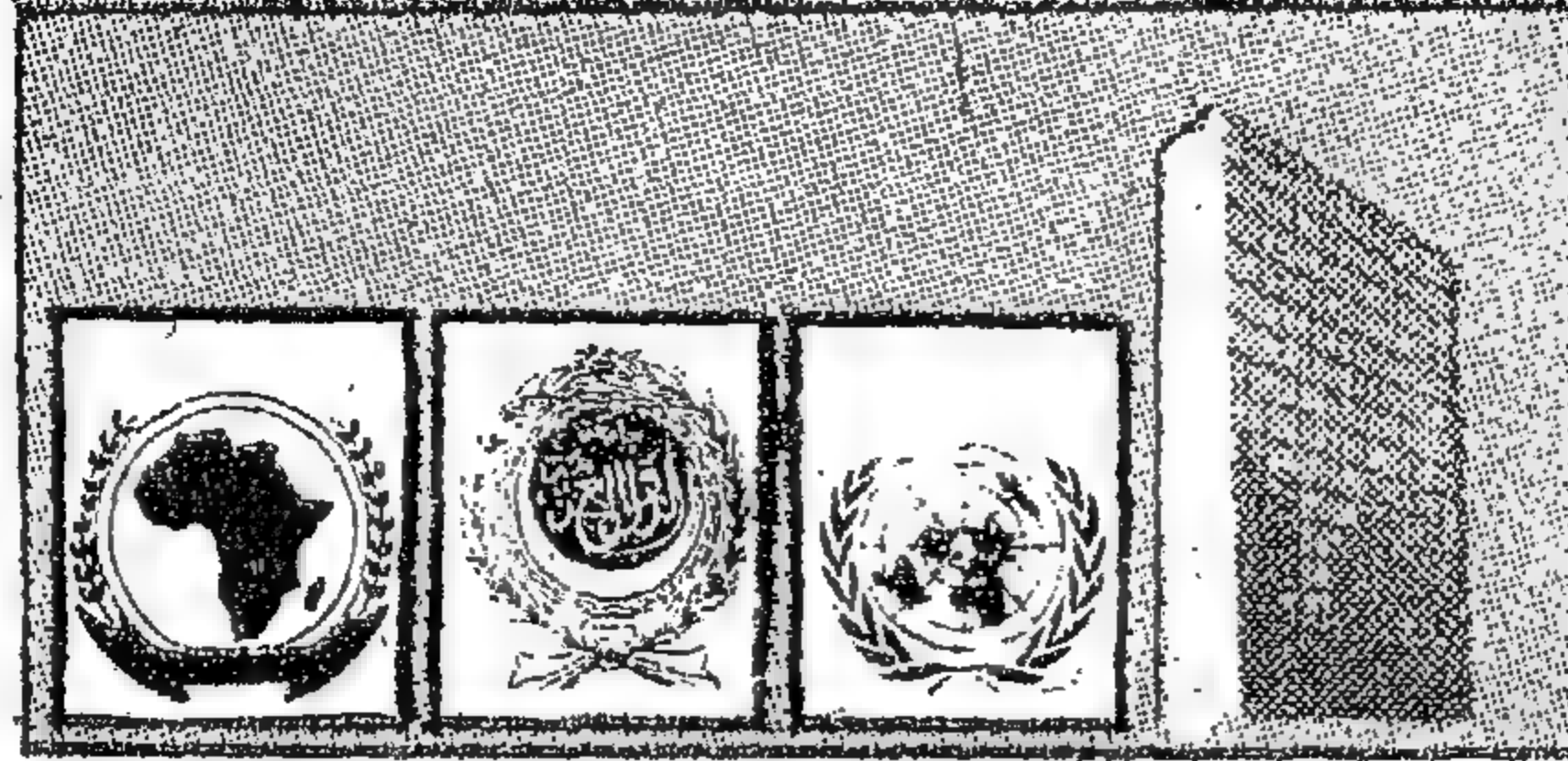
١١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الاوسط وهي : السلام ، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة والتوصل الى طريقة تكفل تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني .

١٤ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعترض على استغلال اسرائيل لبقترول خليج السويس .

١٥ : اتفق الرئيس الأمريكي كارتر والرئيس المكسيكي جوزيه لوبيز على ضرورة توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد



الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المؤتمرات الدولية

في منظمة الأمم المتحدة ، انتهى النشاط المكثف الذي شهدته آنفة تلك المنظمة ، بتوقف أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . فقد انتهت الدورة في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ مناقشة كافة البنود الواردة بجدول الأعمال ، ولكن تقرر رفع جلسات تلك الدورة دون انتهائها ، ليتسنى العودة الى الانعقاد في أعقاب مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب .

وبصفة عامة ، فإن هذه الدورة للجمعية العامة ، لم تتسم بأية مفاجآت ، وإنما سار العمل فيها بهدوء وجدية لانجاز قدر هائل من الأعمال . وتناولت الجمعية العامة في هذه الدورة ، عددا من المشاكل الدولية الحيوية ، على رأسها مشكلة الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية ، وقضايا التفرقة العنصرية ونزع السلاح . ومن أهم القرارات التي صدرت عن هذه الدورة ، ذلك القرار الذي يعتبر أن مراعاة الحق الفلسطيني أساسا لتسوية مشكلة الشرق الأوسط . كذلك شهدت هذه الدورة ، للمرة الاولى ، معارضة الاغلبية الساحقة للدول الأعضاء لاعلان استغلال دولة جديدة هي الترانسكي . فلقد صوتت ١٢٤ دولة ضد لا شيء ، مع امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت ضد اعلان استقلال الترانسكي ، على اعتبار أن هذه الدولة المصطنعة التي أقامها النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ليست الا خدعة تحاول من خلالها هذه الحكومة العنصرية ، الاستمرار في فرض سيطرتها التامة .

وشهد مجلس الامن نشاطا معتدلا ، فلم تكن هناك أية أزمة تمثل تهديدا فوريا وهائلا للسلام الدولي ، وإنما وافق مجلس الامن ، على مدفترات بقاء قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط وفي قبرص ، كما وافق على التوصية بقبول أنجولا عضوا في الأمم المتحدة .

ولقد قام الدكتور كورت فالدهايم الذي تمت الموافقة على تجديد خدمته كسكرتير عام لمدة ثمانية ، قام برحلة عمل الى الشرق الأوسط ، بناء على تكليف من الجمعية العامة ، لمتابعة تطورات الوضع ، وبحث امكانيات عقد مؤتمر جنيف في اقرب وقت ممكن .

وفي العالم العربي متركز نشاط جامعة الدول العربية ، على متابعة سير الحوار العربي الاوروبي ، الذي كان محل بحث بين الجانبين ، في المقابلة التي اجريت في تونس في فبراير ١٩٧٧ . ومن جانب آخر ، جرت اتصالات للتخصير لمؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية والافريقية الاول ، الذي تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ . وقد تركز أيضا نشاط منظمة الوحدة الافريقية ، على الاعداد لهذا اللقاء الكبير ، الذي جمع في القاهرة أولا وزراء خارجية الدول العربية والافريقية ، ثم ابتداء من يوم ٧ مارس ١٩٧٧ ملوك ورؤساء ٦٠ دولة في واحد من اكبر لقاءات القمة وأهمها .

ومن المنتظر أن تكون لأعمال هذا المؤتمر أهمية خاصة في توطيد روابط التعاون بين المجموعتين العربية والافريقية . ولم يتح لنا الوقت ، لتقديم موجز لأعمال مؤتمر وزراء الخارجية ، أو مؤتمر القمة في هذا العدد ، وسنقدم تقريراً كاملاً عنهما في العدد القادم من السياسة الدولية .

وفي القارة الأوروبية ، استمرت الجماعة الأوروبية (السوق المشتركة) في عملها المكثف ، لحل وتسوية المشاكل الناجمة عن تطور الاندماج الاقتصادي . وقد تولى مجلس وزراء الخارجية ، بحث مشكلة الشرق الأوسط ، واتخذ قرارا في هذا الشأن في لندن في يناير ١٩٧٧ ، ولكنهم - أي وزراء الخارجية - اتروا الامتناع عن نشر البيان الذي وضعوه ، متذرعين في ذلك بالرغبة في إتاحة الفرصة لتفهم أكبر للموقف في الشرق الأوسط ، بعد الزيارات التي تقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول التسع الى دول المنطقة .

ومن أهم أنشطة المنظمات الأخرى ، الاجتماع الذي عقدته منظمة الدول المصدرة للبترول في

منتصف ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة الواجب اتخاذها في اسعار الزيت الخام لعام ١٩٧٧ . وانقسمت الدول الأعضاء الى مجموعتين ، فرات غالبية الدول ان تكون الزيادة ٢٠ في المائة ، ولكن المملكة العربية السعودية ، ومعها دولة الامارات ، تمسكت بزيادة قدرها ٥ في المائة فقط . ويعد هذا اول انقسام منذ قرارات الزيادة الكبيرة في عام ١٩٧٢ . وقد اعتبره بعضهم انه يهدد كيان المنظمة وصلابة جبهة الدول المصدرة للبترول ، في مواجهة جبهة الدول المستهلكة . لا أن الامر لا يبدو كذلك . وقد بدأت فعلا اتصالات لعقد اجتماع آخر ، يتم فيه التقريب بين وجهات النظر . وعلى أية حال ، يبدو أن الخلاف ليس جوهريا ، وانمسا هو تكتيكي ، إذ أن المملكة السعودية تريد الاحتفاظ بقوة ضغط على الولايات المتحدة ، لأسباب تتعلق بدورها في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ويبدو أن الشتاء القارص الذي تعرضت له الولايات المتحدة ، قد اضغف مركزها كثيرا ، فيما يخص حاجتها للبترول المستورد ، واصبحت أية زيادة تقررها المملكة السعودية تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الأمريكي .

ونعرض فيما يلي أهم جوانب النشاط للمنظمات الدولية الرئيسية خلال ديسمبر ١٩٧٦ ويناير وفبراير ١٩٧٧ :

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة ٣١ : اجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورتها العادية الحادية والثلاثين في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقررت أن تعود في الربيع الى الانعقاد ، لبحث نتائج مؤتمر باريس للصوار بين الشمال والجنوب . كما أنهت الجمعية العامة مناقشة وبحث جميع المسائل التي كانت مدرجة بجدول أعمال الدورة . وقد عرضنا في العدد السابق من المجلة ، نشاط الجزء الاول من الدورة . ونتابع فيما يلي أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة .

- في يوم ١٩ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٩ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت ، بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، وتطبيق قرارات الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . وفي قرارها ، أعربت الجمعية ، عن قلقها وخيبة أملها ، نظرا لفشل مؤتمر التعاون الاقتصادي في تحقيق أية نتائج ايجابية . وطالبت الجمعية الدول المشتركة في هذا المؤتمر ، بأن تبذل كل ما في وسعها لضمان نجاح المؤتمر ، كما حثت الدول المتقدمة ، على الامتنع ، بشكل ايجابي ، للمقترحات المقدمة من الدول النامية .

- وبعد ذلك استأنفت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية والتي دارت حول تقرير لجنة الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني . وفي ٢٢ نوفمبر ، تقدمت ١٨ دولة بمشروع قرار الى الجمعية العامة ، يتضمن التعبير عن تقدير الجمعية للجنة ، بلذته من جهود في أداء مهمتها ومساندة ما جاء بتقرير اللجنة . وحث مجلس الأمن على النظر فيما جاء في هذا التقرير للعمل على تطبيق ما حواه من توصيات . وفي ٢٢ نوفمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية . وقصد جري التصويت على هذا القرار ، وجاءت النتيجة بالموافقة في يوم ٢٤ نوفمبر ، وذلك بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ مع امتناع ٣٠ دولة عن تصويت . وبالموافقة على تقرير لجنة الحقوق الفلسطينية ، وافقت الجمعية العامة على جدول زمني للنسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة في اول يونيو ١٩٧٧ ، مع اعادة الفلسطينيين الى ديارهم على مرحلتين .

- هذا وكانت الجمعية العامة قد أصدرت خمسة قرارات في ٢٢ نوفمبر حول عمل وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين .

- وفي ٢٤ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة أيضا قرارا بحث فيه الدول المشتركة في المؤتمر الدبلوماسي الرابع لتطوير القوانين المتعلقة بحقوق الانسان في المنازعات المسلحة ، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٧

مارس الى ١٠ يونيو ١٩٧٧ ، على حل كل الجهود في تسجيل تصديق الاتفاق على مجموعة متكاملة من القواعد المنظمة لممارسه وحماية تلك الحقوق .

- وفي ٢٦ نوفمبر ، ناقشت الجمعية العامة مسألة عضوية فيتنام . وأصدرت في هذا الشأن قرارا بأغلبية ١٢٤ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) ، وامتناع ٢ دول عن التصويت ، وأوصت الجمعية العامة في قرارها هذا الى مجلس الأمن (الذي كان قد عجز عن اصدار توصية ايجابية في هذا الشأن نظرا للعتيى الأمريكى) باعادة النظر في قبول عضوية فيتنام في الأمم المتحدة .

- وفي ٢٩ نوفمبر ، قسست الجمعية العامة بدون تصويت ، استمرار لجنيتها الخاصة بمراجعة عيثاق الأمم المتحدة ، واتخاذ التدابير لتدعيم دور الأمم المتحدة في حفظ السلام ، وطلبت من اللجنة تقديم تقريرها الى الدورة القادمة . وفي نفس اليوم ، أصدرت الجمعية العامة أربعة قرارات في شأن نصيبه لاستعمار ، ومن أهم هذه القرارات ، قرار صدر بأغلبية ١٢٠ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٥ دول عن التصويت ، يدعو المنظمات والوكالات المتخصصة المنسوبة الى أسرة الأمم المتحدة ، الى الامتناع عن تقديم أى عون الى حكومتى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، بل ان تقوموا بنحزير اقليمى لناميبيا

وزمبابوي . كما دعت الجمعية العامة تلك المنظمات والوكالات ، الى مساعدة شعوب جنوب القارة الافريقية في كفاحها من أجل التحرر . ومن القرارات الاخرى في ذلك الميدان ، قرار بشأن تقديم المعلومات عن الاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، وفقا للمادة ٧٢ من الميثاق .

- وفي ٣٠ نوفمبر ، اجسدت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٧ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، ينص على دعوة مجلس الامن الى فرض حظر تام على نقل السلاح الى جنوب افريقيا ، ومطالبة الدول بالامتناع الدقيق ، وذلك باحترام العقوبات المفروضة على حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا . وقد افاد القرار ، بأن كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، قد استخدمت الفيتو عدة مرات في مجلس الامن ، لمنع هذا الاخير من اتخاذ التدابير الفعالة ضد جنوب افريقيا . كما ادان القرار ، تدعيم بعض الدول علاقاتها مع جنوب افريقيا ، مخالفة بذلك ميثاق وقرارات الامم المتحدة . واصدرت الجمعية العامة قرارا ثانيا بأغلبية ١٠٩ أصوات ضد ٤ ، مع امتناع ٢٤ دولة عن التصويت ، يدين منظمة حلف شمال الاطلسي ، لما تتبعه من سياسة تعاون مع النظم العنصرية في جنوب القارة الافريقية ، ويدين أي تدخل خارجي في الشئون الداخلية لجزر الكومور ، ويعيد اعلان ادانة الجمعية العامة لاستخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني ، ويدين بشدة أية حكومة لا تعترف بحق جميع الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير . كما اتخذت الجمعية العامة سبعة قرارات أخرى بصدد التفرقة العنصرية .

وفي أول ديسمبر ١٩٧٦ صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١١٦ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع دولة واحدة (الولايات المتحدة) عن التصويت ، بقبول أنجولا عضوا في الأمم المتحدة ، وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء ١٤٦ دولة . كما اتخذت في نفس اليوم قرارين بشأن تقديم المعون لكل من الكومور وموزمبيق . كذلك وافقت على مد صلاحية تمويل

قوتى حفظ السلام في الشرق الاوسط الى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، انتظارا لقرار من السكرتير العام بهذا الشأن ، قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بما يتم بعد ذلك التاريخ . وجاء التصويت على هذا القرار بواقع ١١٢ صوتا موافقا ، ضد ٢٠ صوتين (سوريا والبايلا) ، و ٢٠ صوتا تكاليف القوات شهريا ٨ ملايين دولار ، مقسمة الى ستة ملايين دولار للقوات على الجبهة المصرية و ٢٠ مليون دولار للقوات المرابطة في الجولان .

كما صدرت الجمعية العامة في نفس اليوم ١٥ قرارا بشأن تصفية الاستعمار ، بالاضافة الى خمسة نصوص صدرت بلا تصويت ، وجميعها صدرت بناء على توصية اللجنة العامة الرابعة .

- وفي ٢ ديسمبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة الوضع في الشرق الاوسط . وكان القرار رقم ٣٤١٤ - ٣٠ الصادر عن الدورة السابقة في ٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، قد طلب من السكرتير العام متابعة تطبيقه وتقديم تقرير الى الدورة التالية للجمعية العامة . وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، قدم السكرتير العام تقريره ، وضمنه تطور الموقف ، والجهود المبذولة في سبيل استئناف المفاوضات .

وفي يوم ٦ ديسمبر ، قدمت اسرائيل مشروع قرار الى الجمعية العامة ، تطالبها بمقتضاه باستئناف مؤتمر جنيف بحضور مصر وسوريا والاردن واسرائيل ، وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات بدون شروط مسبقة .

- كذلك تم تقديم مشروعين آخرين ، ينص الاول منهما ، على أن السلام العادل والدائم ، لا يمكن أن يتحقق بدون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . أما المشروع الاخر ، فينص على أن تدعو الجمعية العامة لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وقد تقدمت دول عدم الانحياز بمشروع القرارين .

- وفي ٨ ديسمبر ، بدأت الجمعية

العامة أعمالها ، باستعراض خطاب موجه من رئيس مجلس الامن ، يتضمن نص القرار رقم ٤٠٠ (١٩٧٦) الصادر عن المجلس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتوصية الجمعية العامة ، بتعيين كورت فالدهايم سكرتيرا عاما للأمم المتحدة لفترة ثانية من أول يناير ١٩٧٧ الى آخر ديسمبر ١٩٨١ . وقدمت رومانيا مشروع قرار الى الجمعية العامة ، باعادة تعيين كورت فالدهايم لفترة ثانية ، ووافقت الجمعية العامة على القرار بدون تصويت ، والقى فالدهايم كلمة بهذه المناسبة أمام الجمعية .

- وفي ٩ ديسمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة مسألة الشرق الاوسط ، وتم التصويت على مشروع القرارين المقدمين من دول عدم الانحياز . وجاء التصويت على القرار الاول بأغلبية ٩١ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، وجاءت في هذا القرار ، المطالبة بعقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط في أقرب فرصة ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدان القرار استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية ، وطالب الدول بالامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية لاسرائيل أو عون آخر يساعد على تدعيم احتلالها لهذه الاراضي العربية .

وأما القرار الثاني الذي صدر بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٤٠ صوتين والولايات المتحدة واسرائيل (مع امتناع ٨ دول عن التصويت ، فيقضى بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وكانت اسرائيل قد سحبت مشروع القرار الذي كانت قد تقدمت به من قبل ، بعد أن اقترحت بعض دول من مجموعة عدم الانحياز ، ادخال تعديل على مشروعها ، ينص على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا في مؤتمر جنيف .

وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرارين ، بدعوى أن القرار الاول يعوزه التوازن ، أما القرار الثاني ، فليس للجمعية العامة ، على حد تعبير المندوب الأمريكي ، وضع موعد نهائي لاستئناف مؤتمر جنيف .

من جنوب أفريقيا في ديسمبر ١٩٧٦ ، وأكدت الطالبة الأفريقية ، ان الطلبة المزدوج في جنوب أفريقيا ، في حاجة الى العون ، بعد ان اضطرتهم الارهاب العنصرى الى الهروب خارج جنوب أفريقيا ، حيث لجأ حوالى ٤٠٠ طالب الى سوازيلاند و ٣٠٠ الى ليسوتو و ٣٠٠ آخرين الى بوسوانا . وتحديث رئيس اللجنة ، فاكد أن كافة التقارير تؤكد ان الطلبة المزدوج ، اضطروا الى الهرب ، بسبب اغلاق الحكومة العنصرية الجامعات والمدارس الخاصة بالمزدوج في كثير من الاماكن .

وفي ٢٣ نوفمبر ايضا ، قدم ليزلى هاريمان رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة الابرتهايد ، تقريره الى اللجنة ، حول المهمة التي قام بها في دبلن ولندن وجنيف من ١٣ الى ١٧ نوفمبر ، حيث أجرى مشاورات مع عدد من الهيئات والمنظمات بصدد تطبيق برنامج العمل ضد سياسة الابرتهايد ، والذي تبنته الجمعية العامة في ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

- وجه ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، رسالة خاصة الى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، لمكافحة الابرتهايد ، التي بدأت اجتماعاتها في ٢٦ نوفمبر في المكسيك .

- طالبت لجنة الابرتهايد في ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بتقديم كل العون الممكن الى لسوتو ، بسبب الضغوط التي تمارسها جنوب أفريقيا على هذه الدولة ، لكي تتعامل مع دولة «أنسكى المصطنعة » كذلك بددت اللجنة التقارير الواردة عن حشود عسكرية لقوات جنوب أفريقيا في ناميبيا .

لجنة اعادة تنظيم الامم المتحدة :

في يوم ٣٠ نوفمبر ، اختتمت اللجنة المؤقتة لدراسة اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، دورتها الرابعة ، بعد أن رفعت تقريرها الى الجمعية العامة ، وأوصت بأن تمتد الجمعية العامة عمل اللجنة ، لتتمكن من تقديم توصياتها ومقترحاتها النهائية الى الدورة ٣٢ للجمعية العامة .

اللجنة تحقيق ثلاثية بالدخول الى اسرائيل ، وادانت سياسات اسرائيل في ضم الاراضى ، واقسام المستعمرات ، ونهب الثروات الثقافية ، والتدخل في الحريات الدينية . وادان القرار الرابع اسرائيل ، لتدميرها مدينة القنيطرة ، وساند مطالب سوريا بالحصول على تعويضات .

- وفي ١٧ ديسمبر ، اتخذت لجمعية قرارا بأغلبية ١٣٢ صوتا ضد لا شيء ، وامتناع دولتين عن التصويت ، بشأن ضرورة تحقيق اوسع انتشار للمعلومات الخاصة بمضار واطار الاستعمار . وفي قرار آخر ، طلبت الجمعية العامة بأن تنظم الامم المتحدة مؤتمرا دوليا سائدة شعوب زمبابوى وناميبيا ، يعقد في موزمبيق عام ١٩٧٧ . كما وافقت على قرار ثالث ، يدعو الدول الاستعمارية الى الانسحاب فورا ، وبدون شروط ، من قواعدها العسكرية في الاقاليم المستعمرة .

وفي ٢٠ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرارين ، يؤكدان حق شعبى روديسيا وناميبيا في الكفاح المسلح لتحرير اراضيها .

- وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، توقفت الجمعية العامة دورتها العادية الثلاثين ، على أن تعود لاستئناف جلساتها في الربيع القادم ، لبحث نتائج مؤتمر باريس الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد اتفقت قرار الوقف هذا ، بناء على طلب مجموعة الدول النامية . وقد قررت الجمعية العامة ميزانية العام الجديد ، وتبلغ ٧٨٤ مليون دولار ، بزيادة ٥ فى المائة عن الميزانية لاصليه ، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بالموافقة على هذه الميزانية ، بينما اعترض الاتحاد السوفييتى عليها .

هذا وقد وافقت الجمعية العامة على عقد دورة خاصة في مايو ويونيو عام ١٩٧٨ بشأن موضوع نزع السلاح .

اللجان الخاصة :

لجنة الابرتهايد :

- استمعت اللجنة يوم ٢٣ نوفمبر ، الى اقوال طالبة لاجئة هربت

- وفي ١٠ ديسمبر ، أصدرت الجمعية العامة ١٢ قرارا بشأن نزع السلاح . وقد تناولت الجمعية العامة في هذه القرارات ، كافة جوانب مسألة نزع السلاح . ومن أهم هذه القرارات ، القرار الذى أحال الى جميع الدول الاعضاء ، معاهدة حول حظر الاستخدام العسكرى او غير العسكرى لاي أساليب تغير البيئة . وقد أحييت المعاهدة الى الدول الاعضاء للنظر فيها ، وتوقيعها والتصديق عليها . وفي قرار آخر ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها للنتائج القليلة التي حققها عقد الامم المتحدة لنزع السلاح ، فيما يختص بالانجازات الفعلية في هذا المجال .

- وقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع ، على قبول دولة «ساموا» عضوا في الامم المتحدة ، وأصبحت العضو رقم ١٤٧ فى المنظمة الدولية . كما اتخذت الجمعية العامة قرارا ، طالب بمعاهدة دولية بخصوص اختطاف الرهائن ، وتشكيل مجموعة لوضع هذه المعاهدة . كذلك تبنت الجمعية العامة ، قرارا يدعو الى استمرار عمل اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب الدولي . وقد أقر هذا القرار شرعية كفاح الشعوب السخاضعة لتنظيم استعمارية أو عنصرية ، كما أدان استمرار اضطهاد هذه النظم للشعوب . وجاء التصويت على هذا القرار الاخير بواقع ١٠٠ صوت ضد ٩ أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت . والدول التي عارضت القرار هي : استراليا وبلجيكا وبريطانيا واسرائيل والولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وهولندا واليابان .

كذلك وافقت الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ، على ٤ قرارات حول تصرفات اسرائيل في الاراضى العربية المحتلة ، فقد ادانت الجمعية العامة اجراءات اسرائيل التي تؤدى الى تغيير الطابع الديمغرافى والجغرافى لتلك الاراضى . كما أعادت الجمعية العامة تأكيد ضرورة تطبيق معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين في اوقات الحروب ، على الاراضى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفي قرار ثالث ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها تجاه رفض اسرائيل السماح

وكانت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد أقرت تشكيل هذه اللجنة المؤقتة في سبتمبر ١٩٧٥ .

مجلس الامن :

- في يوم ٢٢ نوفمبر ، أصدر مجلس الامن توصيته الى الجمعية العامة ، بقبول انجولا عضوا في الامم المتحدة . وأسفرت نتيجة التصويت عن ١٣ صوتا بالموافقة ، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما لم تشارك الصين في عملية التصويت .

- في يوم ٣٠ نوفمبر ، وافق مجلس الامن بأغلبية ١٢ صوتا ضد لا شيء (لم تشارك ثلاث دول هي بنين والصين وليبيا في التصويت) على قرار بتجديد مدة بقاء قوات الامم المتحدة في الجولان لمدة ستة شهور جديدة تنتهي في ٣١ مايو ١٩٧٧ ، وقد طالب قرار مجلس الامن الاطراف المعنية . العمل الفوري على تطبيق قراره رقم ٢٢٨ - ١٩٧٣ . كما طالب السكرتير العام متابعة الموقف ، وتقديم تقرير عن التطورات الى المجلس .

- في اول ديسمبر ، قرر مجلس الامن احالة مسألة عضوية ساموا الغربية الى لجنة الاعضاء الجدد . وبعد ان قدمت اللجنة توصيتها ، قرر المجلس في نفس اليوم الترشية لدى الجمعية العامة ، بقبول ساموا الغربية عضوا في الامم المتحدة .

- وافق مجلس الامن في ١٤ ديسمبر ، على تجديد فترة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لستة شهور أخرى . وكانت نتيجة التصويت ١٣ صوتا بالموافقة ، مع امتناع الصين وبنين عن التصويت .

- اتخذ مجلس الامن في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، قرارا بسدون تصويت يهنيء ليسوتو على الموقف الحازم الذي اتخذته تجاه جنوب افريقيا ، ويدين موقف هذه الاخيرة تجاه غلق الحدود بين ليسوتو ومنطقة ترانسكي . وطلب قرار مجلس الامن من جميع الدول

والمنظمات المتخصصة ، تقديم العون الى ليسوتو ، لمعاونتها على مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من جانب الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا

- اصدر مجلس الامن في ١٤ يناير ١٩٧٧ ، قرارا بشأن الشكوى التي تقدمت بها بوسوتوانا ضد النظام العنصري الحاكم في روديسيا الجنوبية . وكان المجلس قد بدأ بحث هذه المسألة يوم ٢ ايناير ، واستمرت المناقشات ثلاثة ايام ، ثم انتهت باصدار قرار بأغلبية ١٣ صوتا ، مع امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت ، يسدين الاعمال الاستفزازية التي يرتكبها النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ضد بوسوتوانا ، ويطلب وقف هذه الاعمال فوراً . كما قرر المجلس ايفاد بعثة الى بوسوتوانا لتقدير حجم المعونة التي تحتاجها هذه الدولة .

هذا ، وكان مجلس الامن قد عقد ١١٢ اجتماعا خلال عام ١٩٧٦ ، وهو رقم يفوق جميع السنين السابقة باستثناء عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وكان اول اجتماع للمجلس عام ١٩٧٦ في يوم ١٢ يناير ، وآخر اجتماع في يوم ٢٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس ٢٥ مسألة تتعلق ٧ منها بمشكلة الشرق الاوسط و ٨ بمشاكل جنوب افريقيا .

وكانت عضوية المجلس عام ١٩٧٦ ، بالإضافة الى الخمسة الاعضاء الدائمين ، تضم : بنين وجويانا وايطاليا واليابان وليبيا وبوركينا فاسو ورومانيا والسويد وبنما وبنما ومع بداية عام ١٩٧٧ خرجت جويانا وايطاليا واليابان والسويد وبنما وبنما وانضم الى المجلس كندا ، ألمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

- الدورة ٦١ : اختتم المجلس اعمال الجزء الثالث والاخير من دورته ٦١ في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكان المجلس قد بدأ هذا الجزء في ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ .

- الدورة ٦٢ : بدأ المجلس الاقتصادي التحضير لاجتماع

دورته ٦٢ بعقد دورة تنظيمية في الفترة من ١١ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ . وسيبدأ الجزء الاول من الدورة ٦٢ في ١٢ أبريل ، ويستمر حتى ١٣ مايو ١٩٧٧ . وقد وافق المجلس في اثناء دورته التنظيمية ، على جدول اعمال مؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذي يعقد من ١٤ الى ٢٥ مارس في مارديل بالاتا بالارجنتين . ويضم جدول الاعمال ١٢ بنداً ، سيقسم اعماله بين لجنتين فرعيتين :

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

- في ١٩ نوفمبر ، انتهى الاجتماع الثاني الافريقي عن الطاقة ، والذي استمر اسبوعين في اكرا عاصمة غانا ، بعد ان قبض ٢٩ توصية حول سياسات واستراتيجيات تطوير وتمنية مصادر الطاقة في القارة الافريقية . وقد اهتم الاجتماع بالطاقة الكهربائية ، كما اوصى بانشاء بنك للطاقة ، الغرض منه تمويل الاستثمارات اللازمة لتنمية مصادر الطاقة ومشاريع توليدها .

- اجتمع المؤتمر الافريقي الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية في الاسكندرية في الفترة من ١٠ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ .

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

- انعقد في بانجكوك في المدة من ١٧ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الثامن للخرائط في اسيا والشرق الاقصى واشترك في المؤتمر خبراء من أربعين دولة ، ومن عدد من المنظمات الدولية المتخصصة .

عقدت اللجنة الاحصائية دورتها الثانية في طهران من ١٢ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ .

لجنة حقوق الانسان :

- اجتمعت في جنيف من ٧ فبراير الى ١١ مارس ١٩٧٧ ، الدورة ٣٣ للجنة حقوق الانسان وقد ضم جدول اعمال الدورة ٢٨ بنداً ، من أهمها مخالقات مبادئ حقوق الانسان في الاراضي المحتلة بسبب الحرب في

١٧ ديسمبر سايبروس فانس كما قابل ممثل الاتحاد السوفيتي وممثل مصر والاردن .

وبعد الاتصالات التي أجراها فالدهايم في مقر المنظمة الدولية ، نقرر أن يقوم بزيارة لدول الشرق الاوسط لاجراء مباحثات مع حكومات هذه الدول ، وقد بدأ فالدهايم زيارته بالقاهرة في ٢ فبراير ١٩٧٧ ، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السيد اسماعيل فهمي ، وفي ٤ برارير ، توجه السكرتير العام الى دمشق وأجرى هناك مباحثات مع المسؤولين في الحكومة السورية كما استقبله الرئيس السوري حافظ الأسد ، وقد استمر السكرتير العام بعد ذلك في دورته ، فزار المملكة العربية السعودية ، ثم لبنان ، حيث أجرى مباحثات مع المسؤولين في الحكومة اللبنانية ، وكذلك مع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم توجه بعد ذلك الى الاردن واجتمع زيارته لدول الشرق الاوسط بـ إسرائيل ، التي وصل اليها يوم ١٠ فبراير وقد دارت المباحثات التي أجراها كورت فالدهايم في العواصم العربية وإسرائيل حول إمكانية استئناف أعمال مؤتمر جنيف ، والخلافات القائمة في وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل ، بالنسبة للمسئولية وبالنسبة لموضوع التسوية النهائية .

— وبعد أن أنهى السكرتير العام زيارته لإسرائيل ، توجه في مساء يوم ١١ فبراير ١٩٧٧ الى القاهرة للمرة الثانية ، حيث مكث ليلة واحدة ثم عقد في صباح يوم ١٢ فبراير ، اجتماعا مع السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، وتوجه في المساء الى قبرص حيث اشترك في المباحثات التي بدأت هناك للمرة الاولى بين رئيس قبرص الاسستيفس مكاريوس ورئيس الجالية التركية لقبرصية رؤوف دنكتاش .

وفي يوم ١٥ فبراير ، توجه فالدهايم الى النمسا ، ثم سافر بعد يومين الى نيويورك عائدا الى مقر الأمم المتحدة الرئيسي .

ديسمبر ١٩٧٦ وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة ستة بنود تتعلق جميعها بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية ودور التعاون في هذا المجال ، في التغلب على مشاكل التخلف .

لجنة متابعة الفساد في الشركات المتعددة الجنسية :

— عقدت اللجنة المختصة بدراسة اساليب الفساد والمخالفات المالية والرشاوى التي تقدمها الشركات والهيئات المتعددة الجنسية ، دورتها الثانية في نيويورك في الفترة من ٢١ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ ، وقد تضمن جدول أعمال الدورة ، اربعة بنود موضوعية تتعلق بدراسة المخالفات التي ترتكب في المبادلات التجارية ، علاقات العمل في المجال الدولي

لجنة المرأة :

— عقدت لجنة المرأة الجزء الثاني من دورتها ٢٦ في جنيف من ٦ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقد كرست اللجنة التي تضم ٣٢ عضوا ، هذه الدورة لعدد من المواضيع على رأسها وضع اتفاقية لانهاء التفرقة ضد المرأة .

لجنة السكان :

— عقدت لجنة السكان دورتها في نيويورك من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ .

السكرتير العام :

— في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ احتفلت الأمم المتحدة بيوم حقوق الانسان وقد اصدر السكرتير العام بيانا بهذه المناسبة أعرب فيه عن أمل في أن يكون الاحتفال بهذا اليوم تذكرا بضرورة الاستمرار من أجل تحقيق الاهداف التي وضعها ميشاق الأمم المتحدة والأعلان العالمي لحقوق الانسان .

— على اثر صدور قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط ، بدأ كورت فالدهايم مشاورات في الأمم المتحدة مع الاطراف المعنية فقد قابل في ١ ديسمبر هنري كسينجر ، وقابل في

الشرق ، الاوسط ، والمقصود بذلك الاراضي العربية التي تحتلها إسرائيل كذلك بحثت اللجنة موضوع تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك موضوع الحقوق الانسانية والتطورات التكنولوجية وحقوق المسجونين والمخالفات التي تقع لحقوق الانسان .

وتضم اللجنة ٣٢ دولة يختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مكافحة المخدرات :

— عقدت لجنة مكافحة المخدرات دورتها العادية ٢٧ في جنيف من ٧ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ ، وقد صرح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة مكافحة المخدرات ، بعقد هذه الدورة لبحث تطبيق الاتفاقية الدولية للمواد المخدرة والمبرمة عام ١٩٧١ ، والتي بدأ سريانها في ١٦ اغسطس ١٩٧٦ . بعد ان صدقت أربعون دولة عليها . هذا وقد بحثت اللجنة عددا من المسائل الاخرى منها وسائل مكافحة الادمان والتجارة غير الشرعية ، واستعرضت تقارير ادارة المخدرات والابحاث العلمية الحديثة في ميدان المخدرات ومكافحتها .

وتضم لجنة مكافحة المخدرات ٣٠ دولة من بينها مصر .

لجنة الموارد الطبيعية :

— عقدت لجنة دورة خاصة ثانية في نيويورك من ٣ الى ٨ يناير ١٩٧٧ صفتها الجهاز التحضيري للأمم المتحدة للمياه ، الذي يعقد في سارديل بلاتا بالارجنتين من ١٤ الى ٢٥ مارس ١٩٧٧ وقد استعرضت اللجنة تقريرا من السكرتير العام بشأن التحضير للمؤتمر كما راجعت جدول الأعمال وأسلوب عمل المؤتمر .

لجنة العلوم والتكنولوجيا :

— عقدت اللجنة دورتها ٢٢ في جنيف في الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٢

برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، دورته ٢٣ في نيويورك من ١٨ يناير إلى ٤ فبراير ١٩٧٧ . وتولى المجلس في هذه الدورة ، بحث الوضع المالي للبرنامج ، الذي ظل طوال العام الماضي يواجه صعوبات في الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التي يقوم بها ، وأوصى المجلس بتوخي جانب الحرص نظرا لهذه الصعوبات .

هذا وقد اعتمد المجلس ١٥ برنامجا للمعونة ، يقدمها المشروع في ١٥ دولة في الفترة الزمنية ١٩٧٧ - ١٩٨١ يبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لهذه المشاريع ١٥٠ مليون دولار .

كما وافق المجلس على مشاريع بين الدول تقدر بمبلغ ٣٠٨ ملايين دولار ، ومشاريع اقليمية جملها ٣٠ مليون دولار ، بالإضافة الى مشاريع ذات طابع عالمي قيمتها ٥٠ مليون دولار .

وافق المجلس على برنامج المعونة الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وأقر النظام الذي وضعه الصندوق لتميز الدول الأكثر حاجة الى معونة وناقش المجلس الابعاد الجديدة للتعاون الفني الذي يتعرض لعدد من المشاكل المتعلقة بالاعداد للمشاريع الاستثمارية باستخدام الخبرات الفنية ، ومسي سيطرة الطرق الذي يمول المشروع على اتساعه وتنفيذه والدور الاستشاري والاداري الذي يجب أن تقوم به الوكالات المتخصصة والمشاركة على ذلك ، ناقش المجلس الدور الذي يمكن لحكومات الدول التي تحصل على المعونة ، أن تقوم به في الإدارة وتنفيذ البرامج الموضوعية ، وكيفية قياس وتقويم امكانيات كل حكومة في هذا المجال - واستعرض المجلس تقريرا وضعه مدير البرنامج بصدده تطور التعاون الفني بين الدول النظامية والدور الذي يلعبه البرنامج ، في دفع وتنمية هذا التعاون -

والجدير بالذكر ، أن مجلس إدارة البرنامج ، يضم ٤٨ دولة في عضويته يتم اختيارهم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، لمدة ثلاث سنوات .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

- انعقد في الكويت من ٦ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٦ مؤتمر يضم خبراء من الدول المطلة على الخليج العربي ، لوضع برنامج لمواجهة التلوث ، وذلك تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

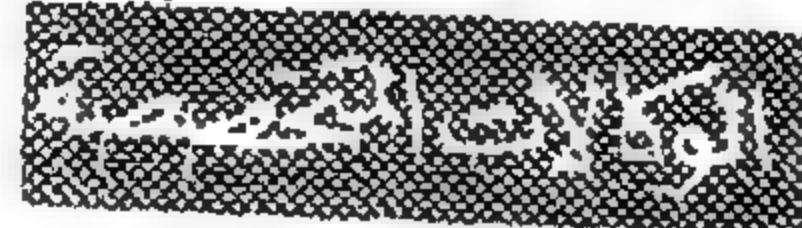
- اجتمع خبراء من ١٥ دولة في نابروبي في الفترة من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ ، لوضع المبادئ الخاصة بتنظيم العلاقات في حالات الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر .

صندوق الطفولة

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق الطفولة في يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ مبلغ ١٠ ملايين دولار ، لتمويل عدد من مشاريع المعونة التي اقترحها مدير الصندوق ، فيخصص مبلغ ٩٦٥ مليون دولار لمشاريع في ١٩ دولة ، ومبلغ ٣٥٠ ألف دولار لتمويل جزء من مصاريف مؤتمر الرعاية الصحية الاساسية الذي انعقد في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٦ .

يؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - في يوم ١٩ نوفمبر ، اختتمت لجنة معدن التونغستين دورتها العاشرة التي عقدت في جنيف .

- عقدت لجنة برامج السلع عددا من الاجتماعات وخصص كل اجتماع لسلعة محددة ، فخصص الاجتماع من ٦ الى ١٠ ديسمبر للمنسوجات الصناعية الصلبة ومن ١٧ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ للمطاط ، ومن ٢٤ الى ٢٨ يناير للتخصير ، لصندوق مشترك لسلع ، ومن ٣١ يناير الى ٤ فبراير لمادة الجوت ، ومن ٧ الى ١٨ فبراير للنحاس .



اليونسكو :

عقد المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو دورته العادية ١٠١ في نابروبي يومي ١ و ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، عقب انتهاء اجتماعات المؤتمر العام مباشرة . وتم انتخاب ليونارد

مارتن - من بريطانيا - رئيسا للمجلس ، وانتخاب السيد شمس الدين الوكيل من مصر رئيسا للجنة البرامج والعلاقات الخارجية .

هذا وكان المؤتمر العام لليونسكو ، قد انتخب يوم ٢٠ نوفمبر ، ٢٥ دولة من بين ٤٥ ، لعضوية المجلس التنفيذي . وتم تقسيم الدول على أساس تمثيل خمس مجموعات اقليمية ، وجاء الاختيار كالآتي :

المجموعة الاولى ، غرب أوروبا : البرتغال ، وإيطاليا ، وسويسرا .
والمانيا الاتحادية .

المجموعة الثانية ، شرق أوروبا : بولندا ، ورومانيا .

المجموعة الثالثة ، أمريكا اللاتينية ، والكاريبي : بنسما ، وفنزويلا ، والمكسيك ، وبير ، واكادور ، وبربادوس .

المجموعة الرابعة ، آسيا : الصين ، الهند ، واندونيسيا .

المجموعة الخامسة ، أفريقيا والعالم العربي : موريشيوس ، وسيراليون ، وروندا ، ونيجيريا ، وليبيريا ، ومصر ، والأردن ، وتشاد ، وساحل العاج ، وليبيا .

هذا وقد تقرر زيادة عدد الدول الاعضاء في المجلس من ٤٠ الى ٤٥ لضمان تمثيل اقليمي أوسع . هذا وقد كان الاختيار الذي عرضنا لنتيجته آنفا ، يتناول اختيار خمسة وعشرين دولة فقط .

- في يوم ١٠ يناير ، أصدر مدير عام اليونسكو ، احمد مختار أمبو ، سن اثينا ، نداء الى كافة الدول للاسهام في انقاذ معبد الاكروبوليس الذي أصيب في السنوات الأخيرة بخسائر بالغة ، بسبب عوامل التعرية . وقد بدأت اليونسكو ، حملة دولية لانقاذ هذا المعبد ، بناء على ما تمت الموافقة عليه في الدورة ١٩ للمؤتمر العام لليونسكو في نابروبي في نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة العمل الدولية :

- عقدت لجنة عمال المزارع دورتها السابعة في جنيف من ٨ الى ١٦

دولة ، هي الدول الاعضاء في المنظمة . ويبدو من الارقام ، أن عام ١٩٧٦ شهد زيادة قدرها ١٠ في المائة ، عما كانت عليه الحركة في عام ١٩٧٥ ، وهو رقم لا بأس به ، بالمقارنة بالزيادة التي حدثت في عام ١٩٧٥ (٥ في المائة) وعام ١٩٧٤ (٦ في المائة) . هذا وقد بلغ حجم النقل المدني الجوي في عام ١٩٧٦ : ٩٣٢٠٠ مليون طن كيلو متر ، وعدد الركاب ٥٨٠ مليون راكب .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

انعقدت في الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٦ في فيينا ، ندوة حول الابحاث الخاصة بتحسين العلاج بالاشعة - وقد اشترك في الندوة ١٣٠ مشتركاً من ٢١ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت المنظمة الدولية لارصاد الجوية ، مؤتمراً فنياً بشأن تطبيقات الارصاد البحرية لاعالي البحار والمناطق الساحلية ، وذلك في جنيف في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ - وقد اشترك في المؤتمر أربعون خبيراً من ١٥ دولة . والهدف منه تحديد أساليب مساعدة العمليات التي تتم في اعالي البحار وفي المناطق الساحلية ، وضمان حصول هذه العمليات على أكبر قدر من التأمين ، من خلال توفير التوقعات عن تقلبات الحالة الجوية .

الاتحاد الدولي للمواصلات

الاسلكية واللاسلكية :

انعقد المؤتمر العالمي للاتصالات بوساطة الاقمار الصناعية والبث الاداعي بوساطة هذه الاقمار في جنيف من ١٠ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ .

صندوق النقد الدولي :

- في ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، أعلنت اتفاقية صندوق النقد الدولي على شراء نيوزلندا مائتيه ٥٠ مليون حدة سحب خاصة ، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات في ذلك البلد . - وفي ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، وافق الصندوق على شراء جويانا ما

الحبوب ، إذ بلغ ١٣٤٥ مليون طن ، بزيادة ٨ في المائة عما كان عليه عام ١٩٧٥ .

وطالب المجلس من برنامج الغذاء العالمي ، تقديم العون الى لبنان الذي يواجه أزمة في الغذاء ، بسبب ما مر به من أحداث .

وقد تبني المجلس في ختام دورته ، تقريراً أثنى فيه على جهود الدول النامية ، التي تمكنت من استغلال الظروف الجوية الطيبة في زيادة انتاجها من المواد الغذائية بشكل ملحوظ - وحذر المجلس من التراخي في الجهود ، من أجل زيادة انتاج المواد الغذائية .

الصندوق الدولي

للتنمية الزراعية :

اختتمت اللجنة التحضيرية للصندوق ، دورتها الثانية في ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكانت الدورة قد بدأت يوم ١٣ ديسمبر في روما . وقد بحثت اللجنة نظام عمل الصندوق ، وأسلوب تقديم القروض ، وتوزيع هذه القروض بين الدول المحتاجة الى مساعدة فعلا - والفروض أن يتكون الصندوق ، عندما يجتمع لديه رأسمال قدره مليار دولار . وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أولى الدول التي شاركت في رأسماله ، فقدمت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، بينما قدمت الدول الاعضاء في الوبك ٤٢٠ مليون دولار ، والدول الصناعية الاخرى ٣٤٠ مليون دولار . وبعد أن يتجمع رأسمال الصندوق ، يجب على الدول أن توقع على اتفاقية انشاء الصندوق . وسوف يعمل الصندوق كجهاز مستقل ، وإن كان يأخذ في الاعتبار ، توصيات مجلس الغذاء العالمي ، ويستخدم الخبرات الفنية لمنظمة الاغذية والزراعة .

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية انشاء الصندوق في ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

منظمة الطيران المدني الدولية

نشرت المنظمة في بداية يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام عن حركة النقل الجوي عام ١٩٧٦ . ويغطي التقرير حركة نقل الركاب والبضاعة في ١٣٥

ديسمبر ١٩٧٦ ، وخصصت هذه الدورة ، لبحث حالة عمال مزارع المطاط والشاي والبن وقصب السكر والقطن ، في عدد من الدول النامية . وقد أجرت منظمة العمل الدولية ، عدداً من الدراسات بشأن ظروف عمل هؤلاء العمال ، فأتضح أن هناك منهم من يتقاضى اجرا يقل عن دولار واحد في اليوم . وقد وضعت اللجنة عدداً من التوصيات التي تقدمها للحكومات ، ابتغاء رفع مستوى العمال وحمايتهم . كذلك بحثت اللجنة عدداً آخر من المسائل الخاصة بظروف معيشة عمال المزارع ، والأمراض التي يتعرضون لها ، ونوعية التغذية التي تقدم لهم .

- عقدت لجنة عمال البناء دورتها ١٩ في جنيف من ١٢ الى ٢٠ يناير ١٩٧٧ ، وبحثت وضع عمليات الانشاءات المدنية ، وتطورات هذه الصناعة ، ووضع العاملين بها . - عقد مكتب العمل الدولي دورته العادية ٢٠٢ في جنيف من ١٤ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٧ .

منظمة الصحة العالمية :

بدأت الدورة ٥٩ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ . وقد كرس المجلس هذه الدورة بصفة أساسية ، لدراسة وسائل زيادة التعاون بين المنظمة والدول النامية . وقد استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع .

منظمة الاغذية والزراعة :

- عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته السبعين في روما من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد افتتح مدير عام المنظمة ادوار صاوما الدورة ، مقدماً ملخصاً لتقريره الى المجلس ، جاء فيه أن هناك بعض السلبيات في الوضع العالمي للزراعة ، وإن كان وضع الغذاء قد أظهر بوادر التحسن الاولى منذ أزمة ١٩٧٢ .

واستعرض المجلس في هذه الدورة ، الاتجاهات العامة لانتاج الغذاء في المدى المتوسط والطويل ، علماً بأن الوضع الحالي خلال عام ١٩٧٦ كان مرضياً ، بسبب الرقم القياسي الذي تحقق في انتاج

يوازى ١٠ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة ، لمواجهة العجز التجارى الناجم عن انخفاض الصادرات .

- فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، قام الصندوق بمراجعة النسب التى يدفع على أساسها القوائد للدول ، على ما تملكه لديه من ذهب ومراجعة سعر الشئادة على حقوق السحب الخاصة .

وفى ربع السنة الذى يبدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، يكون سعر الفائدة المدفوع على الذهب ٤ فى المائة سنوياً ، تطبق نفس النسبة على حقوق السحب الخاصة هذا ويعاد النظر فى هذه النسبة كل ثلاثة شهور .

- وافق صندوق النقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ على شراء بنسباً ما يوازى ١٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وذلك أيضاً لمواجهة النقص الذى تعانيه هذه الدولة فى قيمة صادراتها .

- وافق الصندوق فى ٣ يناير ، على شراء حكومة بربادوس ما يوازى ٢٠ ملايين وحدة سحب خاصة .

- وفى ١٨ يناير وافق الصندوق على شراء فيتنام ما يوازى ٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر حصول ثلاث دول هى : البرازيل وهندوراس وتونس ، على قروض من البنك الدولى ، فحصلت البرازيل على قرض مقداره ٨٢ مليون دولار ، لتمويل محطة محولات كهربائية وشبكة كهربائية لتوصيل التيار الى الجنوب والجنوب الشرقى وحصلت هندوراس على ٣٥ مليون دولار لتمويل جزء من مشروع إعادة بناء وصيانة طرق فى المنطقة الشمالية الشرقية . كذلك حصلت تونس على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لمشروع تسليف زراعى .

فى ٣ ديسمبر ، قدم البنك قرضاً قيمته ١٠ ملايين دولار الى قبرص ، لتمويل بناء طريق رئيس بالجزيرة .

وفى ١٤ ديسمبر قدم البنك قرضاً قيمته ٣٦ مليون دولار الى اليونان ،

لتمويل تنظيم الصرف الصحى فى سالونيكيا -

وقدم البنك قرضاً بمبلغ ٨ ملايين دولار ، وقدمت منظمة التنمية الدولية قرضاً مقداره ٤ ملايين دولار الى اراجواي ، لتمويل تحسين الخدمات التعليمية فى المناطق الريفية .

وفى ٢٠ ديسمبر ، أعلن البنك الدولى ، عن تقديم قرض مقداره ٨ ملايين دولار الى الكونغو ، لتحسين نظام التعليم ، وعن قرض مقداره ٢٠ مليون دولار الى ساحل العاج (٣٠ سنة وفائدة ٨.٧ فى المائة سنوياً) وآخر مقداره ١٤ مليون (٢٥ سنة و ٧.٤ فى المائة سنوياً) الى ساحل العاج أيضاً ، للتنمية المعمارية فى العاصمة ابجيان ، هذا وبالنسبة للقرض الاخير من القرضين ، فإن صندوق دعم الفائدة ، سيدفع الى البنك نسبة ٤ فى المائة الباقية .

أعلن البنك الدولى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، موافقة على قرضين جملتهما ٦٠ مليون دولار ، لتمويل مشاريع للتسليف الزراعى فى شيلي ، وتدعيم خدمات توصيل التيار الكهربائى هناك ، بحيث يخصص مبلغ ٢٥ مليون دولار للمشروع الاول و ٣٥ مليون دولار للمشروع الثانى .

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقع البنك الدولى على اتفاقية مع مجموعة البنوك الألمانية ، لاصدار سندات جديدة للبنك ، قيمتها ٢٥٠ مليون مارك .

فى ٢٩ ديسمبر ، أعلن البنك عن تقديمه قرضاً مقداره ٥٢ مليون دولار ، الى كولومبيا ، وقرض مقداره ٩٥ مليون دولار الى الفلبين ، وقرضاً مقداره ١٥ مليون دولار الى تاوانيا وقرضاً مقداره ١٤ مليون دولار الى تونس ، وقرضاً مقداره ١٣.٢ مليون دولار الى زامبيا .

وفى ٣ يناير ١٩٧٧ ، أعلن البنك الدولى موافقة على تقديم قرض مقداره ٦٤ مليون دولار الى كولومبيا كذلك عن قرض مقداره ٢٦ مليون دولار الى اكوادور وقرض مقداره ٣٥ مليون دولار الى بيرو .

منظمة التنمية الدولية :

أعلنت منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى لالانشاء والتعمير ، موافقتها على عدد من القروض ، من أهمها :

فى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ قرض مقداره ١٢ مليون دولار ، الى تشاد وآخر مقداره ٢.٧ مليون دولار الى موريتانيا ، وقرض ثالث مقداره ٥ ملايين دولار الى سريلانكا -

- فى ٢٠ ديسمبر قرض مقداره ١٥.٥ مليون دولار الى مالي ، وقرض مقداره ١٤ مليون دولار الى رومانيا .

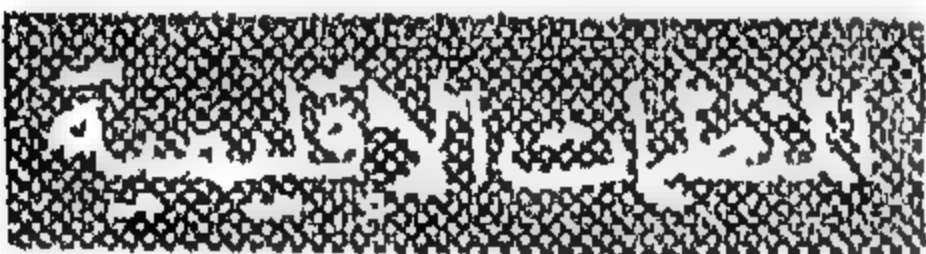
- فى ٢٨ ديسمبر ، قرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى بورما ، وقرض مقداره ٦.٥ ملايين دولار الى الكامرون وقرض وقدره ١٠ ملايين دولار الى اليمن الشمالية .

- فى ٢٩ ديسمبر قرض مقداره ٦ ملايين دولار الى أفغانستان .

- فى ٣ يناير ١٩٧٧ قرض مقداره ٥٠ مليون دولار الى بنجلاديش وقرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى هايتى .

مؤسسة التمويل الدولية :

شاركت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى لالانشاء والتعمير ، فى تمويل مشروع لصناعة الصلب فى البرازيل ، بأن قامت باستثمار ٩٤٠ ألف دولار ، وقدمت قرضاً بمبلغ ١٠ ملايين دولار الى شركة جازبارا للمعادن ، وهى من كبرى شركات الصلب فى البرازيل ، يتكلف المشروع ٣٩.٥ مليون دولار



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

- فى يوم ٥ يناير ١٩٧٧ ، وجه السيد حبيب الشطى ، وزير خارجية تونس ورئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة الى اجتماع استثنائى لمجلس الجامعة ،

عربية أوروبية متعددة الاطراف لحماية الاستثمارات وتم الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء مركز أوروبي عربي لنقل التكنولوجيا .

وسوف تعقد اللجنة اجتماعاتها القادمة في بروكسيل في شهر سبتمبر ١٩٧٧ .

صرح السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية في ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بأن الامانة العامة ستجرى اتصالات مع الدول الاعضاء لاجراء دراسة عن الوسائل الكفيلة بإزالة الصعوبات التي تعترض حرية انتقال رؤوس الاموال العربية وأن نتائج هذه الدراسة ستعرض على اللجنة التنفيذية ، التي تضم وزراء المال والاقتصاد لكل من مصر والكويت والعراق والسعودية والسودان والمغرب ، في اجتماعها التالي في شهر مارس ١٩٧٧ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية ، اجتماعاته بحضور وزراء المالية والاقتصاد للدول الاعضاء في المجلس وذلك في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ واختتم اجتماعاته يوم ١٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس وضع الاستثمارات العربية ، وضرورة العمل على تشجيعها ، وذلك بتطبيق اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي ، واعداد قانون لتشجيع الاستثمارات ، تطبيق في جميع الدول العربية .

وقد استعرض المجلس أيضا ، وضع استراتيجيات عربية موحدة لمواجهة التضخم كما بحث وضع الشركات العربية المشتركة .

أودعت موريتانيا يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتسائق تصديقها على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية .

بدأت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٥ يناير ١٩٧٧ تنفيذ عدد من الاجراءات التي تستهدف توسيع نطاق السوق العربية المشتركة وانتهت من عملها هذا يوم ٢٢ يناير ،

اللجنة الدائمة للاعلام العربي :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربي دورتها في القاهرة من ١٢ الى ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، وناقشت وضع التحرك الاعلامي العربي في مواجهة الصهيونية ، كما ناقشت برنامج العمل الاعلامي حتى عام ١٩٨٠ وبرنامج دعم النضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

وأوصت اللجنة بإعداد ميثاق الشرف الاعلامي العربي ، وتشكيل لجنة من خبراء الاعلام والقانون وغيرهم من الخبراء لاعداد مشروع هذا الميثاق .

الامانة العامة :

في ١٠ يناير ١٩٧٧ ، استقبل السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد وليام أتيكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، وبحثا سويا الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة العربية الافريقي الذي تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ .

وفي ١٢ يناير اجتمع السيد محمود رياض بسفراء الدول الافريقية في القاهرة واستعرض معهم تطورات الحوار العربي الافريقي .

عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي اجتماعاتها في تونس في غضون المدة من ١٠ الى ١٣ فبراير ١٩٧٧ وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات جاء فيه أن أي حل للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط .

وأعرب الجانب الاوروبي عن قلقه إزاء الاختلال الاسرائيلي لاراضي العربية ، وعارض سياسة اسرائيل الخاصة بإقامة مستعمرات في هذه الاراضي .

وقد أعرب الجانب العربي عن تقديره لهذا الموقف الايجابي .

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد أصر الجانب الاوروبي على رفض مناقشة أي نظام تفضيلي شامل مع الدول العربية ، من ثم وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية

يعقد في القاهرة يوم ١٥ يناير ، لبحث وضع الحوار العربي الاوروبي بعد اجتماعات تونس للجنة العامة للحوار ، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي .

وقد أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية الدعوة الى جميع الدول الأعضاء متضمنة مشروع جدول الاعمال الذي تضمن بصفة اساسية موضوعين الاول الاتفاق على خطة عربية مشتركة للتعاون العربي الاوروبي والثاني وضع تصور عربي مشترك لما يكون عليه التعاون العربي مع الدول الافريقية .

وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٥ يناير في القاهرة ، واستعرض موضوعي الحوار العربي الاوروبي ووضع النقاط الاساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ومنها :

— مطالبة المجموعة الاوروبية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإدانة سياسات اقامة المستعمرات الاسرائيلية .

— الامتناع عن مساعدة اسرائيل بما يدعم استمرار احتلالها لاراضي العربية كذلك ناقش المجلس عددا من المسائل الاقتصادية الخاصة بالعلاقات بين المجموعة الاوروبية والدول العربية .

— أما فيما يخص التعاون العربي الافريقي فقد ناقش المجلس برنامج التعاون المشترك الذي يشمل جوانب سياسية ، مثل دعم حركات التحرر الوطني ، وتصفية الاستعمار وتسوية مشاكل الحدود بين عدد من الدول العربية والافريقية كما ناقش المجلس الجوانب الاقتصادية للبرنامج . وقد تضمن البرنامج التنفيذي للتعاون ٩ مبادئ تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

هذا وقد اشترك ١٢ من وزراء الخارجية العرب ، يمثلون الجانب العربي في اجتماعات لجنة الاربعة والعشرين العربية الافريقية التي اجتمعت في لوساكا يومي ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٧٧ للتحضير للمؤتمر العربي الافريقي لرؤساء الدول والحكومات الذي ينعقد في مارس .

بوضع برنامج عمل ينفذ خلال عام ١٩٧٧ ، من أهم بنوده ، العمل لازالة العقبات أمام تحرك رؤوس الاموال العربية والعمالة الفنية في العالم العربي .

صندوق النقد العربي :

في ٥ يناير ١٩٧٧ ، اودعت تونس وثائق تصديقها على اتفاقية صندوق النقد العربي ، وبذلك تكون ٧ دول قد صدقت على الاتفاقية ، وهي مصر والجزائر وليبيا والكويت والاردن والعراق وتونس وقد بلغ مساهمة هذه الدول ١٢١٥ مليون دينار عربي حسابي وتصيح الاتفاقية سارية المفعول عندما تبلغ حصة المساهمات ١٣٧٥ مليون دينار ، من أصل رأسمال الصندوق ، وهو ٢٥٠ مليون دينار عربي .

مؤتمر وزراء الثقافة العرب :

عقد وزراء الثقافة العرب مؤتمرهم الاول في عمان بالاردن في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد افتتح الملك حسين ملك الاردن المؤتمر ، الذي اشترك فيه ١٨ وزيرا للثقافة العرب ، ورأس وفد مصر الدكتور جمال العطيفي وزير الاعلام والثقافة .

وقد بحث المؤتمر ، وضع سياسة ثقافية موحدة للدول العربية ، وتنظيم أجهزة الثقافة فيها ، كما بحثوا امكانيات التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام .

مجلس الصحة العربي :

عقد وزراء الصحة العرب اجتماعاتهم في ليبيا ، ابتداء من ١٩ فبراير ١٩٧٧ ولمدة اسبوع ، في إطار مجلس وزراء الصحة العرب .

وزراء الشباب العرب :

عقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر وزراء الشباب العرب في القاهرة . وقد ناقش الوزراء النظام الاساسي للصندوق العربي للمنشآت الرياضية والشبابية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مؤتمر القمة العربي الافريقي :

عقد بالقاهرة فيما بين ٩،٧ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول ، وقد سبقه مؤتمر وزراء الخارجية ، وضع جدول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية . واشترك في المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وافريقية ، الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير (راجع تقريراً عن المؤتمر في قسم مؤتمرات وندوات دولية في هذا العدد) .

مجلس المنظمة :

عقد مجلس منظمة الوحدة الافريقية ، دورة استثنائية في كينشاسا عاصمة زائير في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ ، استعرض فيها تطورات الحوار العربي الافريقي ، وتناول ايضا بحث المشكلة الفلسطينية وقد اصدر المؤتمر « اعلان كينشاسا » متضمناً مبادئ التعاون بين الدول الافريقية ، بالإضافة الى عدد آخر من القرارات ، حول حق كل دولة افريقية في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ، ومحاربة العدوان ، ورفض الاحتلال الاجنبي للارض ، ومكافحة التفرقة العنصرية بكل أشكالها ، وضرورة إقامة مشروعات مشتركة بين الدول الافريقية .

الدورة ٢٨ : عقد مجلس المنظمة دورته العادية ٢٨ في لومي من ٢١ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٧ ، وانتخب أريم كودجو وزير خارجية توجو رئيساً للدورة ، ومن الامور الهامة التي استعرضها المجلس ، اعادة تنظيم هيكل منظمة الوحدة الافريقية لاعطائها مزيداً من القوة والفاعلية . كما ناقش المجلس تقرير لجنة التحرير ، والامور الهامة التي ناقشها المؤتمر القمة العربي الافريقي . وقد استعرض المجلس تقريراً وضعه وليام لتيكي سكرتير عام المنظمة عن الشرق الاوسط والاراضي العربية المحتلة .

صندوق التضامن الافريقي :

تم في باريس في ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنشاء صندوق التضامن الافريقي ، برأسمال ٥ مليارات فرنك افريقي (١٠٠ مليون فرنك فرنسي) . وقد وقعت على الاتفاقية كل من : فرنسا وبنين وبوروندي ووسط افريقيا وساحل العاج وجابون وفولتا العليا ومالي وجزر موريس والنيجر وروندا والسنگال وتشاد وتوجو وزائير .

القارة الاسيوية

لجنة جنوب المحيط الهادي :

انعقد المؤتمر السادس عشر للجنة جنوب المحيط الهادي في لوميا من ٢٠ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ .

الاجلث المركزي :

عقد مجلس التعليم والبحث العلمي التابع لمنظمة الحلف المركزي ، اجتماعاته في طهران من ١٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستعرض النشاط العلمي والتعليمي لدول الحلف في عام ١٩٧٦ .

اجتمعت في طهران في المدة من ١٤ الى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، ندوة تضم ممثلي الدول الخمس الاعضاء في الحلف المركزي وهي : ايران وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، لبحث التطورات العلمية الاخيرة في مجال مكافحة الازار الناجمة عن الزلازل من خلال توقع حدوثها في اوقات مبكرة .

القارة الاوروبية

مجلس أوروبا :

في ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، وافق ممثلو وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس أوروبا ، على نص الاتفاقية الأوروبية لمواجهة الارهاب . وتعرب مقدمة الاتفاقية ، عن القلق المتزايد الناجم عن تفاقم أعمال الارهاب ، والامل في أن تتخذ اجراءات فعالة ، حتى لا يفلت المرتكبون من العقاب . وتنص الاتفاقية ، على مجموعة من

الاوروبية ، أنه من الملائم التعبير عن الاهتمام المباشر الذي تشعز به تجاه احراز تقدم على وجه السرعة ، على طريق التوصل الى حل شامل للنزاع . ان استمرار حالة « اللاحرب واللاسلم » لا يمكن الا أن تضر فعلا وبصورة خطيرة بالامن في المنطقة وفي العالم .

٢ - من هذا المنطلق ، تؤكد الدول التسع أنه لا بد ان يقوم اتفاق السلام على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ والمبادئ الواردة فى بيانها المشترك الصادر فى ١١-١١-١٩٧٣ :

- عديم جواز احتلال الاراضى بالقوة .

- ضرورة ان تنهى اسرائيل احتلال الاراضى المستعمرة منذ نزاع ١٩٦٧ .

- احترام سيادة وسلامة اراضى واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وحققا فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

- الاعتراف بأنه ينبغي ان تؤخذ فى الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

٣ - على أننا نود أن نؤكد مرة أخرى ، رأينا الحاسم فى أن جميع الجوانب ينبغي أن يتم تناولها فى مجموعها . كما أننا نرى ، أنه فى إطار التسوية ، ينبغي على اسرائيل ، ان تكون على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، كذلك نعتقد أن الجانب العربى يجب أن يكون على استعداد للاعتراف بحق اسرائيل فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ - فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ترى الدول التسع ، أنه لن يكون حل نزاع الشرق-الوسط ممكنا ، الا اذا ترجم حق الشعب الفلسطينى المشروح فى التعبير الفعلى عن شخصيته الوطنية الى الواقع .

وفى هذا الشأن فهى تؤكد ، كما أعلن ممثلها فى نيويورك فى ٧-١٢-١٩٧٦ أن « ممارسة حق الشعب الفلسطينى فى التعبير الفعلى عن شخصيته

وسائل الحفاظ على قوة دفاعية كافية ، فى ضوء انتشار القوى السوفيتية الاخير .

- عقد مجلس منظمة حلف شمال الاطلسى اجتماعاته العادية فى بروكسيل ما بين يومى ٧ و ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

خلف وارسو :

- عقدت اللجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو ، اجتماعاتها فى بوخارست عاصمة رومانيا ، يومى ٢٤ و ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ .

- أعلن رسميا فى ٨ يناير ١٩٧٧ ، تعيين الجنرال السوفيتى فيكتور كوليكوف قائدا عاما لقوات حلف وارسو ، خلفا للمارشال ايفان ياكوفسكى الذى توفى فى ديسمبر ١٩٧٦ .

الجماعة الاوروبية الاقتصادية :

- اجتمع وزراء خارجية الدول التسع يومى ١٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبحثر اعادة احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، من خلال اصدار تعليمات جديدة لوفد الجماعة الاوروبية فى مؤتمر باريس ، بشأن تقديم الاجابات الى المشاكل التى تطرحها وفود العالم الثالث ، واتخاذ موقف أكثر تفهما لمسالة ديون الدول النامية .

- عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاوروبية الاقتصادية مؤتمرهم فى لاساى فى نهاية نوفمبر ١٩٧٦ .

نشر يوم ٢١ فبراير ١٩٧٧ نص البيان الذى وافق عليه مجلس الجماعة الاوروبية فى اجتماعه بلندن فى يناير ١٩٧٧ ، بشأن الشرق الاوسط ، ولكنه امتنع عن اصداره على أساس ، انتظار ما تسفر عنه الزيارات التى كان مقررا أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية دول الجماعة الى منطقة الشرق الاوسط .

وفيما يلى نص البيان :

١ - أبرزت التطورات الاخيرة لاحداث الشرق الاوسط امكانيات جديدة للتفاوض ، وترى دول المجموعة

المخالفات لن تعدد مخالفات سياسية ، وانما سوف تعامل على أنها مخالفات للقانون العام ، مثل أعمال اختطاف الطائرات ، أو الجرائم ضد الشخصيات التى لها الحق فى حماية دولية ، أو عمليات الخطف وأخذ الرهائن .

ومع ذلك ، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية ، على أن للدولة ان ترفض تسليم شخص ، اذا ما قام لديها سبب جدى فى الاعتقاد بأن طلب تسليمه ، مقدم لغرض معاقبته ، لاعتبارات عنصرية أو دينية أو قومية ، أو لكونه صاحب آراء سياسية .

وقد اجتمع وزراء خارجية الدول السبعة عشر الاعضاء فى مجلس أوروبا يوم ٢٧ يناير ١٩٧٧ ، وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية . وقد رفضت مالطة وأيرلندا التوقيع . بينما أبدت كل من فرنسا والنرويج وإيطاليا والبرتغال بعض التحفظات .

- عقدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، دورتها ٢٥ فى ستراسبورج من ٩ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ .

- عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دورتها ٢٨ فى ستراسبورج من ٢٤ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ .

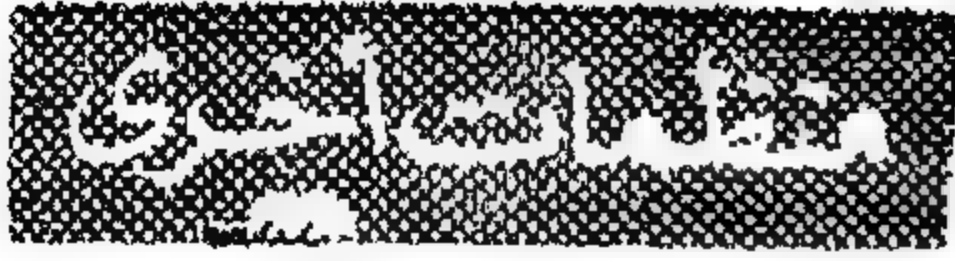
اتحاد غرب أوروبا :

فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، تسلم ادموند نسلر رئيس جمعية اتحاد غرب أوروبا من السكرتير العام المؤقت للاتحاد ، نص التفويض الصادر من مجلس وزراء الاتحاد الى لجنة التسليح ، ويكلفها فيه دراسة وضع الصناعات الحربية فى الدول السبع الاعضاء فى الاتحاد ، وجمع المعلومات الاقتصادية الخاصة بتلك الصناعات .

حلف الاطلسى :

- عقدت لجنة الخطط النووية لحلف شمال الاطلسى دورتها العادية العشرين فى لندن يومى ١٧ و ١٨

نوفمبر ١٩٧٦ ، واستمع الاعضاء لى تقرير من وزير الدفاع الأمريكى ، حول علاقة القوى الدفاعية فى الغرب الشرق . وبحث وزراء الدفاع ،



الصليب الاحمر :

— نشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام والمعلومات حول المعونة التي قدمتها الى لبنان منذ أكتوبر ١٩٧٦ التي بلغت قيمتها ٨ ملايين فرنك سويسري .

— قام مندوب عن الصليب الاحمر في أواخر ديسمبر ١٩٧٦ ، بزيارة الى منطقة ماشونلاند الشرقية في روديسيا الجنوبية ، لزيارة أربعين قرية في هذه المنطقة ، سوف تعمل هيئة الصليب الاحمر الدولية على تقديم العون لها .

الايوك :

عقد مجلس منظمة الدول المصدرة للبترول ، دورته في الدوحة من ١٥ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة في أسعار الزيت الخام ، ابتداء من أول يناير ١٩٧٧ . وكانت أسعار الزيت الخام قد جمدت لمدة ١٥ شهرا قبل ذلك . وانقسم المجلس الى مجموعتين ، فرأى غالبية الاعضاء ، أن تكون الزيادة في الأسعار بنسبة ١٠ في المائة ، بينما رأت السعودية أن تكون الزيادة ٥ في المائة فقط ، وانضمت اليها دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد انفض اجتماع المجلس دون التوصل الى تسوية بين المجموعتين ، وعملت كل مجموعة على تطبيق الزيادة التي اقترتها .

اجتماعهم دون التوصل الى تسوية بشأن فائض المنتجات الزراعية لدول الجماعة .

القارة الامريكية

مجموعة الانديز :

بدأ في أول يناير ١٩٧٧ ، سريان النظام المشترك للاستثمارات الاجنبية في دول مجموعة الانديز . وكان قد تم تعديل هذا النظام بمقتضى قرار اللجنة رقم ١٠٢ في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٦ .

ومن ضمن التعديلات التي أدخلت ، رفع نسبة ما يحول من ايرادات الاستثمارات الاجنبية الى الخارج ، من ١٤ الى ٢٠ في المائة ، والسماح للهيئات الاجنبية باللجوء الى الاقتراض المحلي قصير ومتوسط الاجل .

النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية :

نظمت السكرتارية الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، الاجتماع المشترك الاول لممثلي كل من الجماعة الامريكية اللاتينية للتبادل الحر ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ومجموعة الانديز ، وجماعة الكاريبي ، وذلك في مدينة كراكاس من ٢١ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ .

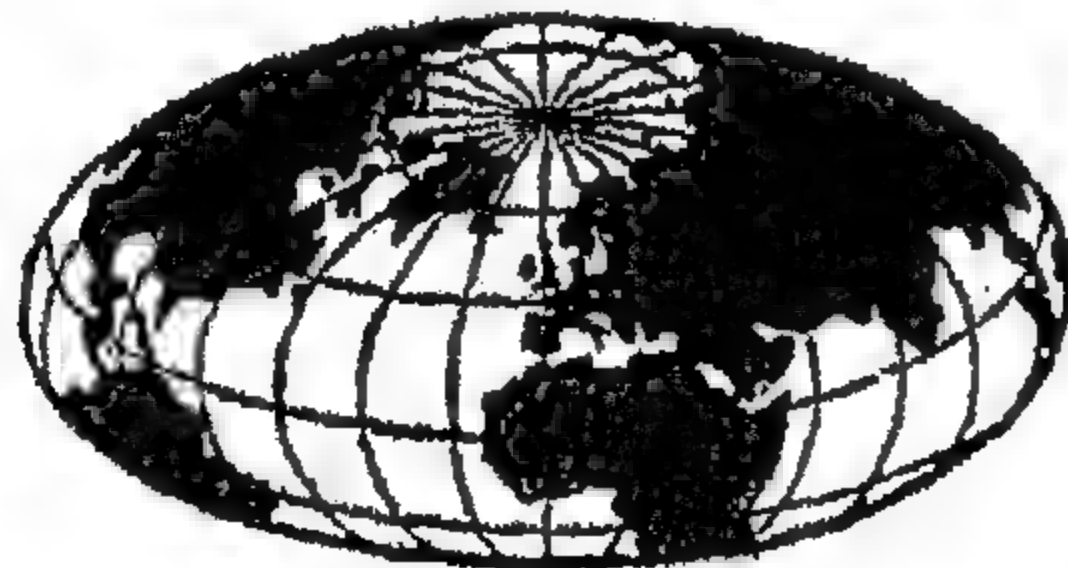
وقد هدف هذا الاجتماع ، الى تنفيذ ما جاء في اتفاقية بناما بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ التي أرست النظام ، وذلك بمتابعة سير الاندماج الاقتصادي في أمريكا اللاتينية .

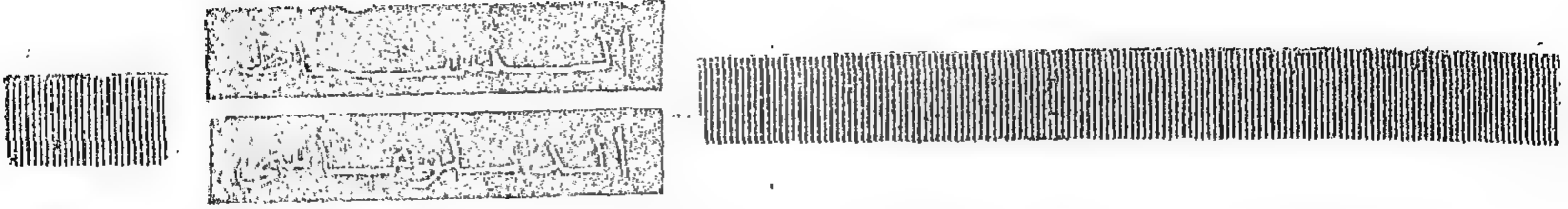
٥٠٦ : الوطنية ، يمكن أن يشتمل على أساس اقليمي في إطار التسوية التي يتم التفاوض بشأنها .

٥ - وبالتالي ، ترى دول المجموعة الأوروبية أن مفاوضات السلام التي تهدف الى تحديد وتطبيق تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع ، يجب أن تستأنف على الفور ، وهي تقدر الجهود التي يبذلها في هذا الشأن السكرتير العام للأمم المتحدة تطبيقا للقرار ٦٢-٣١ الصادر في ١٩٧٦-١٢-٩ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي ترى أن ممثلي أطراف النزاع ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، ينبغي أن يشتركوا بصورة ملائمة يتم تحديدها بالتشاور بين كافة الأطراف المعنية ، وهي تطلب بالحاح من جميع الأطراف ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تشجع على هذا الاساس ، وفي أقرب وقت ، البدء في مفاوضات واقعية وبناءة .

٦ - ان دول المجموعة الأوروبية على استعداد لتساعد بأقصى ما في وسعها ، وفي الحدود التي ترغب فيها الأطراف ، على تحقيق التسوية ، وإن تسهم ، عندما تتم موافقة كافة الأطراف على التسوية ، في جعلها حقيقة . وفي هذا الشأن ، سوف تكون هذه الدول على استعداد ، كما أعلنت من قبل ، للتفكير في الاشتراك في نظام ضمانات دولية من أجل تطبيق التسوية السلمية .

— عقد وزراء الزراعة في دول الجماعة الأوروبية التسع ، اجتماعهم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وانفض





- فينتنام الجنوبية
- ١٢ يونيو يوم استقلال الفلبين
- ١٢ يونيو عيد ميلاد ملكة بريطانيا
- ١٧ يونيو عيد استقلال ايسلندا
- ٢٦ يونيو العيد الوطني لمغشقر
- ٣٠ يونيو عيد تقويج اليابا بولس السادس
- ٣٠ يونيو عيد استقلال زائير



• - ينعقد في فيينا من ٤ أبريل إلى ٦ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولي حول توارث الدول للمعاهدات الدولية • ويشترك في المؤتمر مبعوثين مفوضين من قبل دولهم لدراسة مشروع اتفاقية دولية بهذا الخصوص وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة •

• - تنعقد في نيويورك من ٢٣ مايو إلى ٨ يوليو ١٩٧٧ الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار • ويجدير بالذكر أن الدورة الأولى انعقدت في كراكاس عاصمة فنزويلا في عام ١٩٧٣ •

• - ينعقد في لندن في يومي ٧ و ٨ مايو ١٩٧٧ مؤتمر قمة للدول الصناعية الغربية الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان • وسوف يرأس وفد الولايات المتحدة الرئيس جيمي كارتر •

- ١٨ أبريل عيد ميلاد ملكة الدانمارك
- ١٧ أبريل عيد الجلاء في سوريا
- ١٧ أبريل عيد النصر في كمبوديا
- ٩ أبريل عيد الجمهورية في سيراليون
- ٢٥ أبريل يوم البرتغال
- ٢٦ أبريل عيد الوحدة في تانزانيا

- ٢٧ أبريل عيد استقلال توجو
- ٢٩ أبريل عيد ميلاد امبراطور اليابان

- ٢٠ أبريل عيد ميلاد ملكة هولندا
- ٢٠ أبريل عيد ميلاد ملك السويد
- ٩ مايو العيد الوطني لتشييكوسلوفاكيا

- ١٥ مايو عيد استقلال باراجواي
- ١٧ مايو عيد الدستور في النرويج
- ٢٠ مايو عيد الجمهورية في الكامرون
- ٢٢ مايو عيد الجمهورية في بربلانكا
- ٢٣ مايو عيد القانون الاساسي في ألمانيا الاتحادية

- ٢٥ مايو عيد الثورة في الأرجنتين
- ١٨١٠ •

- ٢٥ مايو عيد استقلال الاردن
- أول يونيو عيد النصر لتونس
- ٢ يونيو عيد الجمهورية الإيطالية
- ٦ يونيو عيد الحكومة المؤقتة في

السلك الدبلوماسي في مصر

في يوم ٤ يناير ١٩٧٧ تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد إلى الرئيس محمد أنور السادات • والسفراء هم حسب أولية تقديم أوراق الاعتماد :

رينيه بانيس سفيراً لبلجيكا ،
هويسالا كادكر يواوا نجنو تشنج
سفيراً لتشاد ،
ذوقان الهنداوى
سفيراً للاردن •

كما تم في يوم ٥ مارس ١٩٧٧ الاحتفال بتقديم أربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم إلى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولية تقديم أوراق الاعتماد :
ميروسلاف سبولك سفيراً لتشييكوسلوفاكيا ،
صيدة شريف محب الأمين سفيراً لجزر الرأس الأخضر ،
مصطفى سيزيه سفيراً للسنغال ،
جولى مياها سفيراً لجابون •

العياد الرسمية القادمة

- ٤ - أبريل عيد التحرير للمجر
- ٤ - أبريل عيد الاستقلال للسنغال
- ١٣ أبريل العيد الوطني لتشاد

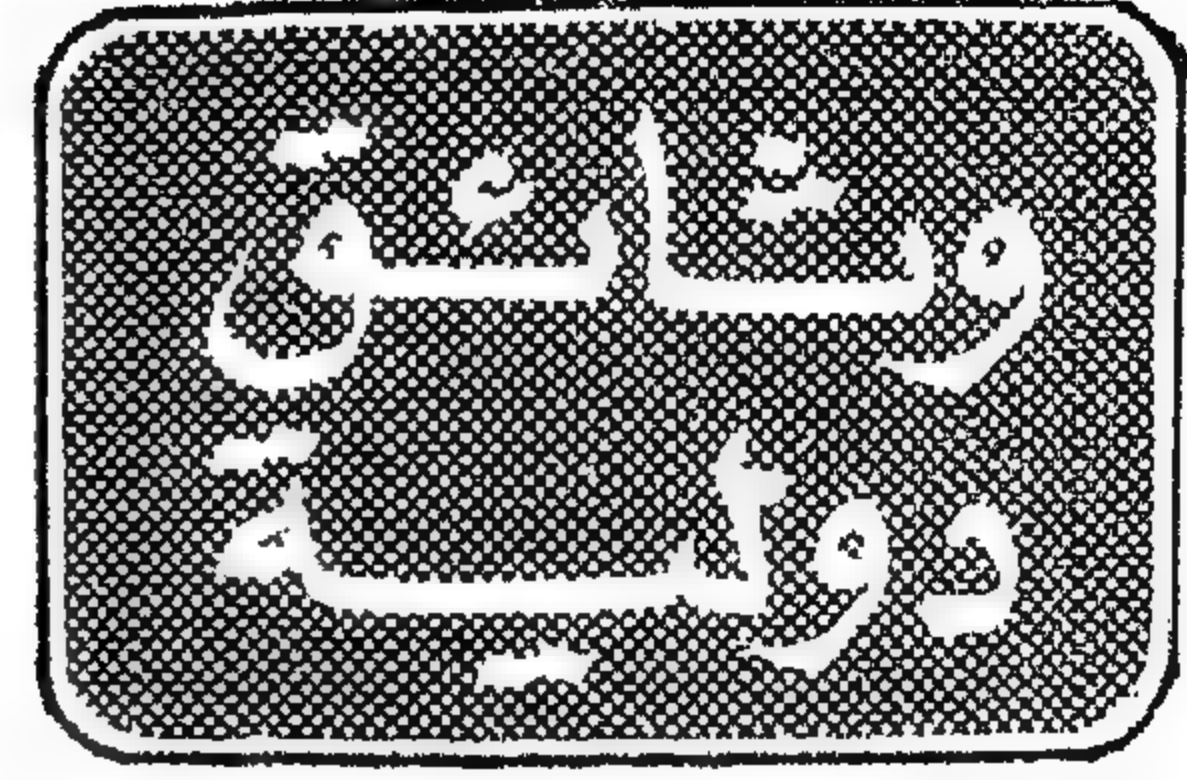
• تم في يوم ٩ فبراير ١٩٧٧ الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إسبانيا والاندلس السوفيتي ، وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين • وكانت العلاقات بين البلدين قد قطعت منذ عام ١٩٣٩ على اثر انتصار قوات الجنرال فرانكو على القوات الشيوعية •

• وافقت الحكومة التركية في يوم ٦ فبراير ١٩٧٧ على أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في أنقرة يكون له وضعاً دبلوماسياً • ومن جانب آخر جرت اتصالات بين منظمة التحرير ووزارة الخارجية البريطانية في محاولة لاقامة علاقات مع بريطانيا تشبه العلاقات القائمة مع عدد من الدول الأوروبية واساسها السماح للمنظمة بفتح مكتب لها في هسبر الدول • كذلك اجرت منظمة التحرير اتصالات بالحكومة الاردنية حيث جرت محادثات رسمية تهدف الى بدء حوار اردني فلسطيني ، وقد بدأ الحوار فعلاً في ٢٢ فبراير ١٩٧٧ ورأس الجانب الفلسطيني السيد خالد الفاهوم •

اهمهم

الاحداث

الدولية



وثائق مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول [مارس ١٩٧٧]

١) الاعلان السياسي

١ - اجتمع المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من ٧-٩ مارس - آذار ١٩٧٧ .

٢ - وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ، مسترشدين بايمان شعوبهم بتعزيز التعاون الافريقي العربي القائم على المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق كن منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وبارادتهم السياسية المشتركة التي اعرّبوا عنها في العديد من القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الافريقية والعربية للمنظمتين ، ببحث وقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الذي أعده المؤتمر الوزاري المشترك المنعقد في داكار من ١٩ الى ٢٢ من ابريل - نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ - ويؤكد مؤتمر القمة الافريقي العربي من جديد التزامه بمبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وباقامة نظام اقتصادي دولي عادل

٤ - ويؤكد مؤتمر القمة الافريقي العربي التزامه بمبادئ احترام السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الاراضي بالقوة ، وحل الخلافات واعزازات بالطرق السلمية .

٥ - ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية من جديد الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة في كفاحها للتحرير الوطني . ويدعون الامبريالية والاستعمار والفصل العنصري وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كـ : تتضح في افريقيا الجنوبية وفلسطين وفي الاراضي العربية والافريقية الاخرى المحتلة . وفي هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسي (جيبوتي) لاستعادة حقوقها الوطنية الشروعة وممارسة حقها في تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والاقليمية لجزر القمر .

٦ - يدعو مؤتمر القمة الافريقي العربي ، منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبها من اجل التحرر في افريقيا والشرق الاوسط كي تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور فعال وايجابي في هذا الميدان .

٧ - ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ليدعون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التي تمارسها الامبريالية من خلال النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهي انجولا ، بيسوانا ، ليسوتو ، موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسي لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التي تبذلها في سبيل الانماء الاقتصادي .

وان مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الافريقي العربي وتهديدا للسلم العالمي . ويدعو المؤتمر ايضا الاعمال المشابهة التي تقوم بها اسرائيل ضد مصر والاردن ولبنان وسوريا وشعب فلسطين . كما قرر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادي الذي تقدمه ، واي نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك

* اصدر المؤتمر ايضا اعلان وبرنامج التعاون الافريقي العربي وقد نشرت المجلة النص الكامل له في عدد يوليو ١٩٧٦

لمساعدتها في النضال الوطني من أجل التحرر .

١١ - ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ - كما يقرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية المباشرة والمبادلات في جميع المجالات ، وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الأفريقية والعربية .

١٣ - يعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية عن إيمانهم الراسخ بالتعاون الأفريقي العربي ، ويعلمون تصميمهم على التمسك بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي ، وذلك دعماً للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وأرساء روابط الأخوة الأفريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة .

والرياضية والاقتصادية الكاملة ، خاصة الحظر البترولي ، ضد تلك الأنظمة .

٩ يعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الأفريقي العربي سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأفريقية والعربية ودعم استقلالها السياسي وسيادتها ، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفي كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين .

١٠ - اعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق إزاء مشاكل فلسطين والشرق الأوسط وزيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا . ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هي قضايا أفريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التي تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ، والدول الخط الامامي التي تجاور مناطق المواجهة

البلدان من دعم استقلالها والذود عنها .

ويدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديتها في تغيير الظروف السكانية والجغرافية في الاراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكف اسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد تسوية في المنطقة .

٨ - قرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي مواصلة بذل مزيد من الجهود في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة وجميع المنابر الدولية الأخرى للتوصل الى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لاسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي ما دامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعدت سياساتها العنصرية والتوسعية والعنصرية . ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستثمار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية

٣ اعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي

قد تضاعف سبيع مرات وقام في معظمه على أسس تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والاضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتنمية العربية والأفريقية وعلى رأسها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي لأقراض الدول الأفريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية ، وبذلك التنمية الأفريقي وصناديق التعاون الثنائي الأفريقي العربي .

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الأفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي ، تتضمن ما يأتي :

وانها تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الراهن القائم أساساً لخدمة أهداف الدول الصناعية المستغلة .

وتعبيراً عن إيمان الدول الأفريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الأفريقية والعربية قضية واحدة لا تتجزأ .

وإن يلاحظ (المؤتمر) ان التعاون الأفريقي العربي قد قطع مراحل ايجابية نحو الاسهام في عملية التنمية وسيطرة الشعوب الأفريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية .

وإن يلاحظ كذلك ان حجم التعاون الأفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي في السنوات الثلاث الماضية

ان مؤتمر القمة الأفريقي العربي الاول المنعقد في القاهرة من ٧ الى ٩ مارس (آذار) ١٩٧٧ .

بالنظر الى أن الشعوب الأفريقية والعربية تخوض نضالاً مشتركاً من أجل مواجهة اغواء التنمية . وانتهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل .

وإدراكاً من مؤتمر القمة الأفريقي العربي الاول لحقيقة ان التخلف والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب الأفريقية والعربية انما نشأت أساساً عن ظروف الاستغلال والاستعمار قروناً طويلة ، كما تكمن في الوضع غير المتكافئ في الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ،

شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع .

٩ - تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الافريقية .

١٠ - زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية الى الدول الافريقية .

١١ - ان تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الافريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبذلك التنمية الافريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الاخص البنود : الثالث والرابع والسابع والعاشر .

من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الافريقية .

٥ - تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الافريقية والعربية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

٦ - تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية ، وذلك تعزيزا للاثر الانمائى لتلك المساعدات في الدول الافريقية المستفيدة .

٧ - تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات افريقية عربية مشتركة ، والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات في الدول الافريقية .

٨ - تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الافريقية في

١ - تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى للمشروعات الانمائية وهياكل البنية الاساسية في افريقيا واعدادها للتمويل ، بما في ذلك المشروعات الاربعة التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ - تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف التي تعمل في ميدان التنمية الافريقية .

٣ - المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الافريقي عن طريق الاقتراض من اسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ - زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لتشجيعه

٢٣ تنظيم وطريقة العمل لتتفق بين التعاون الافريقي العربي

وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقي العربي .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة

ويكون من بين ما تقوم به ماياتي :
أ - ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

ب - النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها الى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الافريقي العربي .

ج - انشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحي التعاون الافريقي العربي وتحديد صلاحياتها وقواعدها الاجرائية .

د - الموافقة على المشروعات التي تقترحها مجموعات العمل المختصة .

الدول العربية أو ممثلهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الافريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر في منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الاثنى عشر في جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وامكنتها : تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام في مقر المنظمين بالتبادل الا في حالة توجيه دعوة من احدى الدول الاعضاء وتعقد اجتماعات غير حادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحديد مسواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمين .

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الافريقي العربي ومتابعة توافقاته في المجالات المختلفة وتراجع

بالاضافة الى مؤتمر القمة الافريقي العربي ومجلس الوزراء الافريقي العربي تنشأ الاجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الافريقي العربي ، كما تحدد في اعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقي العربي وهي :

١ - اللجنة الدائمة .
مجموعات العمل ، واللجان المتخصصة .
٢ - لجنة التنسيق .
٣ - محكمة افريقية ، عربية خاصة او لجنة للمحكمين .

أولا - مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركين .

يعقد مؤتمر القمة الافريقي العربي مرة كل ثلاث سنوات ، ويعقد الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا .

ثانيا - اللجنة الدائمة التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من اربعة وعشرين وزيرا يتم اختبار اثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الافريقية واثنى عشر بواسطة جامعة

جانب ، ورئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الآخر .

الرئيسين المشاركين ومقرى كل من لجان العمل المعنية اذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا .

خامسا - محكمة افريقية - عربية خاصة او لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة افريقية - عربية خاصة او لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى ولفضى أى نزاع قد ينشأ .

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

سادسا - وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمين بنسبة ٥٠ فى المائة فيه ، تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص .

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص . ويكون هذا الصندوق خاضعا لادارة الامنيين العاملين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تحت اشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة ■

القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الاحوال .

الصلاحيات :

١ - لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأى اقتراح ملائم ضمن اختصاصها الى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار .

٢ - تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها الى اللجنة الدائمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

٣ - لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر انشاء لجان متخصصة ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها .

٤ - تحدد كل من مجموعات العمل فى نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك اسلوب عمل تلك اللجان .

٥ - لمجموعة العمل أن تقرر انهاء أعمال أية لجان متخصصة .

رابعاً - لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق ، تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى ، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملى والادارى فحسب والتى تتطلب قرارات عاجلة .

التكوين :

تتألف لجنة التنسيق من ،

- رئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من

هـ - معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العاملين من أجل إقامة التعاون .

و - للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك .

ثالثاً - مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى الميادين الآتية ، طبقاً لإعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ، كلما دعت الحاجة الى ذلك :

أ - التجارة ب - التعدين والصناعة ج - الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات د - الطاقة ومصادر المياه - النقل والمواصلات السلوكية والملاسلكية و - التعاون المالى - ز - التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والاعلامى ح - التعاون العلمى والفنى .

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل أخرى .

التكوين :

تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو - بقدر الامكان - من خبراء واخصائيين من الجانبين . وعلى كل جانب بقدر الامكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة .

يعين كل من الجانبين رئيساً لكل مجموعة عمل ويقوم بإبلاغ الاختيار الى الجانب الآخر . وتعيين كل مجموعة عمل مقرراً .

يجوز لكل مجموعة عمل - عند الحاجة - استشارة اخصائيين من

مجلة دولاب الخابج ولجزيرة العربية



مضمونية علمية في الشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية العلمية

رئيس التحرير الدكتور محمد الميرجي

صدر العدد الأول في كانون ثاني ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيري نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ
توزع في ٣٧ بلدا في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا

يحتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير
تشمّل على

- بحوث علمية في الشؤون الخليج والجزيرة العربية
- دراسات علمية في الشؤون الخليج والجزيرة العربية
- دراسات علمية في الشؤون الخليج والجزيرة العربية
- دراسات علمية في الشؤون الخليج والجزيرة العربية

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت / ٩,٥٠٠ دينار في البلدان العربية،

١٥ دولارا أميركيا في الخارج - بالبريد الجوي

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينار في الكويت / ٤٠ دولارا أميركيا في الخارج

العنوان : جامعة الكويت / بناية ١٧٧٢ هاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٣٠

جميع المراسلات توجه بالاسم رئيس التحرير

الشؤون الفلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور أنيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الأول في مارس ١٩٧١

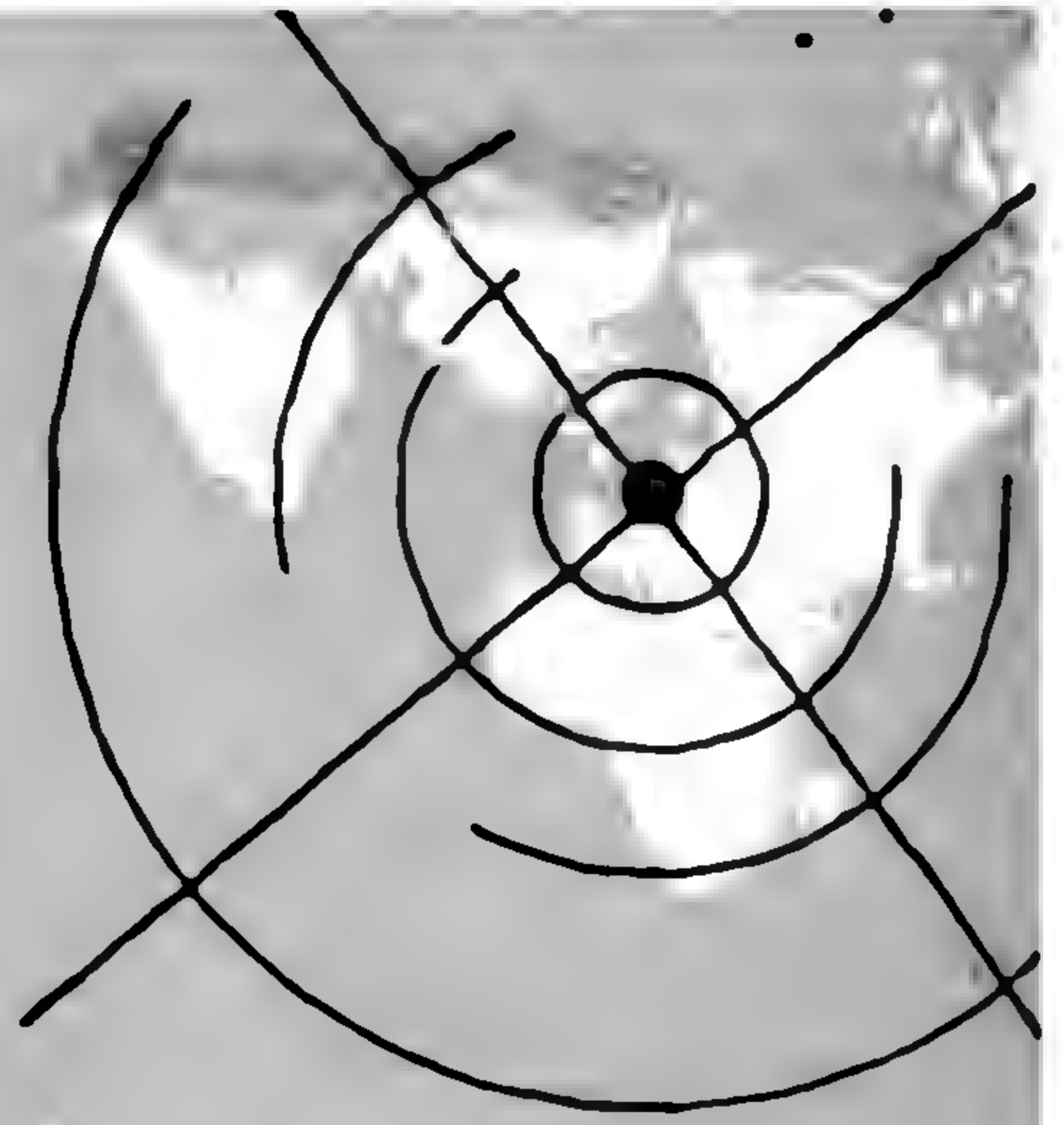
٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثاً في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية وإسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلساً في الكويت والعراق ،
٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الإدارة والتطوير والامتثال
رئيسية الإشراف على العمل - القاهرة
لبن المستند في مصر والدول العربية

مصر	٢٠٠	مليم مصري	المصرية	١	ريال سعودي
المغرب	١	درهم مغربي	الكويت	١٠٠	فلين كويتي
الجزائر	١	دينار جزائري	العراق	١٠٠	فلين عراقي
تونس	١٠٠	مليم تونسي	قطر	١	ريال قطري
ليبيا	١٠٠	مليم ليبي	الإمارات	١	درهم الامارات
السودان	٢٠٠	مليم سوداني	اليمن	١٠٠	فلين يمني
سوريا	١٠٠	قرش سوري	البحرين	١٠٠	فلين بحريني
لبنان	١٠٠	قرش لبناني	عمان	١٠٠	فلين عماني
الأردن	١٠٠	فلين اردني			



السبالة الدولية

- العدوان التخریبی والعدوان غیرالمباشر
- سياسة الهند بدون حزب المؤتمر
- الصورة القومية العربية في المنظور الأمريكي
- البترول العربي في مواجهة تحدياته
- المناورة الميدانية في الحروب العربية الاسرائيلية
- حوار حول الحوار العربي الاوروبي [قسم خاص]

٤٩

يوليو
١٩٧٧

السَّابِقَةُ الدَّوْلِيَّةُ

العدد [٤٩]

يوليو - ١٩٧٧

الفهرس

صفحة

■ الافتتاحية : الصراعات القادمة في افريقيا ... ٤

■ الدراسات :

- العدوان التخريبي والعدوان غير المباشر
- سياسة الهند بدون حزب المؤتمر
- الصورة القومية العربية في المنظور الأمريكي

■ التقارير :

- البترول العربي في مواجهة تصدياته
- أبعاد الاستراتيجية الصينية الجديدة
- أخلاقيات كارتل والانفراج الدولي
- حقوق الانسان والعلاقات السوفيتية - الامريكية
- انتخابات الكنيست التاسع
- زائير في مواجهة الحرب الباردة الساخنة
- أبعاد استراتيجية الغرب الاقتصادية
- العلاقات العربية - الفرنسية الجديدة
- الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين
- الموقف الأمريكي من مشكلة روديسيا
- البنيان التنظيمي للافرو عربية

■ في الاستراتيجية العسكرية :

- الدور الحاسم للمناورة الميدانية
- في الحروب العربية الاسرائيلية الاربعة

■ مؤتمرات وندوات دولية :

- مؤتمر اللجنة الدولية للقانونيين
- مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني

■ مكتبة السياسة الدولية :

■ مجالات السياسة الدولية :

■ شهريات الاحداث الدولية :

■ المنظمات الدولية :

■ ندوة السياسة الدولية : السياسة الامريكية في الشرق الاوسط

■ حوار حول الحوار العربي الاوروبي [قسم خاص]

■ حوار حول الحوار العربي الاوروبي [قسم خاص]

■ حوار حول الحوار العربي الاوروبي [قسم خاص]

■ حوار حول الحوار العربي الاوروبي [قسم خاص]

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٩

المسنة الثالثة عشرة

يوليو ١٩٧٧

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير :
د. عبد الملك عوده

سكرتير التحرير :
م. يوسف القرني
نيرة الأصفراني

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل جمهورية مصر (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان العربية (١٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)
- للبلدان الأجنبية (٢٠٠ ل.س.)

التمن ٣٠ قرشا

الصراعات القادمة في أفريقيا

لو أردنا أن نقدم كشف حساب لأهم الحوادث الدولية التي وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية ، بين تاريخ صدور العدد الأخير من هذه المجلة «أول أبريل» وتاريخ صدور هذا العدد الجديد «أول يولييه» ، نستطيع أن نقول دون تردد أن المساعدات العسكرية والفنية التي قدمتها كل من المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية لدولة زائير في قلب القارة الأفريقية ، تعتبر في رأينا ، أهم حادث سياسي ، ليس من حيث قيمته العسكرية ، بل من حيث دلالة الدولية .

إن المساعدات التي طلبتها زائير من المغرب ومصر ، والمساعدات التي قدمتها هاتان الدولتان الشقيقتان إلى زائير ، دليل على أن هذه الدول الثلاث تؤمن بأفريقيتهما ، هذه الأفريقية التي سجلت أسسها ومبادئها في ميثاق أديس أبابا في مايو ١٩٦٢ . هذه الأفريقية التي تقوم أصلا على الكفاح المشترك ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، في ظل سياسه عدم الانحياز .

ولا شك أن أي تدخل أجنبي في القارة الأفريقية ، سواء كان تدخلا من جانب العملاق الأمريكي ، أو من جانب العملاق السوفييتي ، أو من جانب عميل لأحد هذين العملاقين ، من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم القارة إلى شطرين : شطر تحت النفوذ السوفييتي ، وشرط تحت النفوذ الأمريكي ، على غرار تقسيم القارة الأوروبية إلى معسكرين ، أو تقسيم القارة الآسيوية إلى عدة معسكرات ...

— إن الدول الأفريقية لها مطلق الحرية ، أن تختار لنفسها النظام الشيوعي ، أو النظام الرأسمالي ، أو نظاما وسطا بين النظامين . ولكن ليس من حقها ، أن ترتبط بساحد المعسكرين ، أو تمنح لأي منهما قواعد عسكرية ، أو قسبهيلات بحرية وجوية ، أو تستعين بقوات عسكرية لأحد العملاقين ، أو لأي من عملائهما ، لأن هذه الارتباطات ، أو تلك الاستعانة ، سوف تحول القارة الأفريقية إلى ساحة من ساحات الحرب الباردة .

وإذا أردنا أن نضع معالم الاستراتيجية الأفريقية المشتركة ، لمواجهة الصراعات والتدخلات الأجنبية التي تهدد القارة الأفريقية ، فإن ذلك يتطلب منا ، تقديم توضيح لأهم الصراعات التي وقعت وسوف تقع في القارة الأفريقية .

ويمكن تقسيم هذه الصراعات وتلك المنازعات ، إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : هو الصراع ضد الاستعمار التقليدي ، الذي لا يزال يجثم على ما يقرب من ثلث القارة الأفريقية . وقد تعهدت الدول الأفريقية منذ مؤتمر أديس أبابا في مايو ١٩٦٢ أن تستخدم القوة المسلحة ، من أجل القضاء على هذا الاستعمار . ولكن هل تستطيع الدول الأفريقية أن تستعين بقوات مسلحة أجنبية عن الساحة لمحاربة هذا الاستعمار ؟ هنا نستطيع أن نقول أن المجتمع الأفريقي ، في غالبية ، يرفض هذه المعونة العسكرية الأجنبية ، حتى لا تنقلب إلى نوع من الاستعمار الجديد ، يحل محل الاستعمار التقليدي ، ويؤدي إلى مضاعفات وانقسامات داخل أفريقيا .

النوع الثاني : هو الصراع ضد الاستعمار الجديد . وصعوبة هذا الصراع ، أن الدول الأفريقية لم تتفق بعد فيما بينها على مفهوم واحد للاستعمار الجديد ، لأنه إذا كان مفهوم

« وقد عاد الطيارون والبعثة المصرية وانتبهى
كل شيء فى زائير .. هذا هو هدفنا . لا نريد
أن نسمح للقوى الكبرى بالتدخل فى أفريقيا »
أنور السادات - خطاب ٥ يونيو ١٩٧٧

الاستعمار جلياً وملموساً ، فإن الاستعمار الجديد ، يعوزه التبيين والتوضيح . فهل
القوات الاجنبية التى قد تساعد دولة افريقية ، تعتبر خطوة أولى للاستعمار الجديد ؟ وهل
المرققة التى تساعد دولة افريقية فى القضاء على عقنة داخلية ، او تغلب فريق على فريق اخر
هو الاستعمار الجديد ؟ اذا كانت اغلبيّة من الدول الافريقية ترى ذلك ، فهناك اقلية ترفضه ،
وترى أن الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التى تسيطر على اقتصاديات القارة الافريقية ،
تمثل استعماراً جديداً ، أخطر بكثير من قوات اجنبية جاءت لتساعد دولة افريقية على التحرر
والتخلص من الاستعمار التقليدى .

وكون الدول الافريقية لم تتفق بعد على أبعاد الاستعمار الجديد ، ولم تتفق كذلك على وسائل
مكافحته ، فإن هذا كله لا يقلل من شأن هذا الخطر ، ولا يقلل من ضرورة الاهتمام
بمواجهته .

النوع الثالث : هو صراع مسلح وقع بين دولتين افريقيتين . وهنا تكون مهمة الدول
الافريقية المؤمنة بافريقيتها ، أن تتدخل ابتغاء تسوية هذا النزاع ودياً ، من أجل إبقاء النزاع
افريقياً ، وحتى تمتنع الدول المتنازعة ، عن اللجوء الى هيئات أو دول غير افريقية لتسوية
النزاع ، وحتى لا يؤدى التدخل الدبلوماسى الاجنبى ، الى تحويل النزاع من نطاقه المحلى
الافريقى ، الى نطاق دولى .

النوع الرابع : هو الصراعات والمنازعات التى تقع بين دولتين افريقيتين لجأت احدهما ،
أو كليهما ، الى طلب مساعدة قوات اجنبية عن القارة . وهنا يجب أن تقوم استراتيجية الدول
الافريقية المؤمنة بالوحدة الافريقية ، على العمل الجماعى ، للقضاء على هذا التدخل الاجنبى ،
حتى يتحول النزاع الى نزاع اقليمى افريقى ، ثم تعمل بعد ذلك على تسويته فى نطاق افريقى
أيضاً .

إن الخطر الأكبر الذى يهدد القارة الافريقية ، هو أن تصبح ساحة جديدة لمواجهات
عسكرية دامية ، تجرب فيها الدول العملاقة أسلحتها الحديثة او تمرن فيها جيوشها وفقاً
لاستراتيجيات جديدة . وسوف تكون الضحية الاولى لهذه المواجهات الدامية الشعوب
الافريقية الكادحة ، التى لم تتخلص بعد من نكبتها وفقرها .

وعلى مصر ، وعلى غيرها من الدول الرائدة فى افريقيا ، أن تضع لنفسها استراتيجية
عسكرية مشتركة جديدة ، لمواجهة الصراعات القادمة التى تهدد القارة الافريقية .

إن الدور القيادى الذى لعبته كل من مصر والمغرب ، لحماية الوحدة الاقليمية لزائير ،
يجب ألا يمر مروراً عابراً ، بل يجب أن يكون النواة الاولى لوضع أسس هذه الاستراتيجية
أن مصر لها مكانة خاصة فى العالم العربى ، وفى العالم افريقى ، وفى العالم الثالث ، فإذا
أرادت أن تحتفظ بهذه المكانة ، فعليها أن تتحمل المسئوليات والاعباء التى تتطلبها تلك المكانة ،
وذلك الدور القيادى .

رئيس التحرير

العدوان التخريبي والعدوان غير المباشر

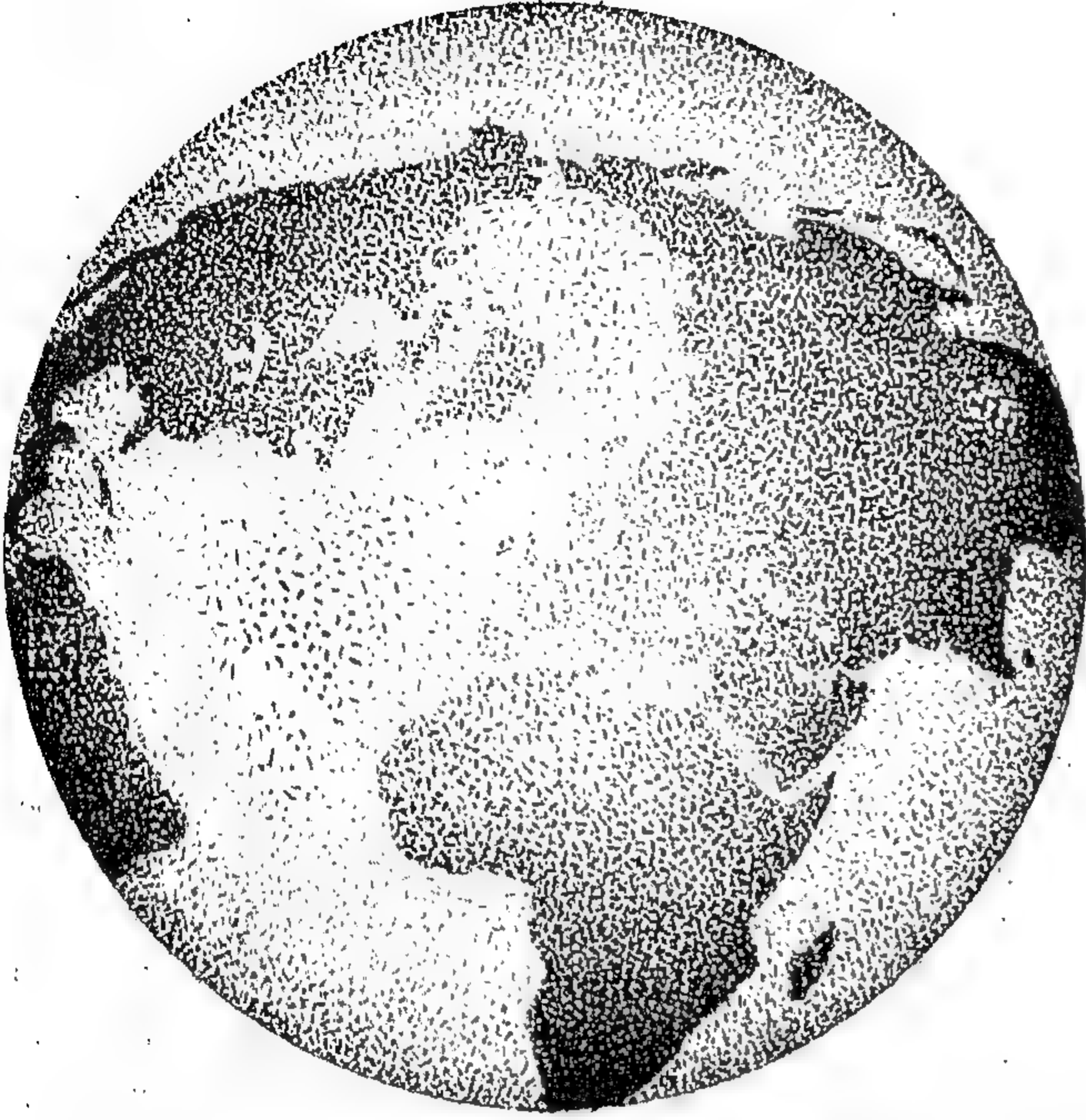
د. اسماعيل صبري مقلد

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية التجارة - جامعة اسيوط

من

الجهود لم تنمخض منذ عن أية نتائج ايجابية ، إذ ما يزال الحظر والتجريم اقرب لان يكون شعاعا قانونيا نظريا ، منه حقيقة دولية مستقرة ومطبقة . وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مسدئية ، مؤداهما ان اخطار العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب لا تقل فظاعة من حيث اثارها القريبية والبعيدة ، عن العدوان الذي يقترف في صورة سافرة ومباشرة ، بل لا نحسب اننا نغالي اذا قلنا ان العدوان غير المباشر يمثل أكثر صور العدوان المتعارف عليها خبثا ، لان تنفيذه يتم في معظم الاحوال بطرق ملتوية وتدرجية بل وبشكل غير مرئي او محسوس ، الامر الذي يجعل من المتعذر اثباته وتحديد المسؤولية الدولية عنه على نحو قاطع ، ويترتب على ذلك بانتالي ، ان العدوان غير

ابرز الظواهر الدولية اللائمة للانتباه في فترة ما بعد انتهاء الحرب الثانية ، وبالاخص في السنوات الاخيرة ، التزايد المستمر في استخدام وسيلة التخريب الخارجي كأداة يعتمد عليها تنفيذ استراتيجية العدوان غير المباشر [INDIRECT AGGRESSION] وعلى الرغم من أن قدرا لا بأس به من الجهود الدولية قد بذل لادانة هذه الوسيلة غير المشروعة ، وتجريمها كأداة للسياسات القومية ، نظرا لما تنطوي عليه من انتهاك حاد وصريح للتعهدات التي تتضمنها كافة المواثيق الدولية ، والتي تنص على وجوب احترام الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجميع الدول بلا استثناء ، الا ان تلك



الموضوع ، على ندرته الواضحة ، يكاد يندرج بالكامل في نطاق المعالجة القانونية التقليدية التي تختفي في تقويم هذه الظواهر والحكم عليها ، بتطبيق معايير القانون الدولي وحده ، دون أن تنفذ إلى أعماقها بالتعامل معها ، كظواهر سياسية في جوهرها .

وهذه الدراسة ليست أكثر من محاولة علمية متواضعة لتحليل هذه الظاهرة الدولية تحليلاً سياسياً يتسق مع طبيعتها ، وينسجم مع حقيقة الظروف الدولية التي انبثقت عنها ، واستقرت فيها ، وتفاعلت معها ، تحليلاً يحاول أن يحدد الدوافع المسببة لها ، والآثار المباشرة وغير المباشرة المتواعدة عنها ، مع تقويم دورها في العلاقات الدولية المعاصرة بصورة عامة .

المباشر ، لا يستطيع أن يستثير رد فعل دولي واسع مقاوم له ، على غرار ما يمكن أن يحدث في حالة العدوان المباشر ، وهذا بلا نزاع هو المأزق الذي يجد المجتمع الدولي نفسه ، بكل أجهزته ومؤسساته المعنية ، واقفاً فيه ، عندما تثار بين الحين والآخر ، المشكلات المعقدة الناتجة عن ممارسة العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، بالرغم مما تحمله تلك المشكلات للسلام الدولي ، وللاستقرار النظام السياسي الدولي ككل ، من أمدح العوائق وأخطر التحديات .

ومن الملاحظ أن الفقه السياسي العربي ، يتناول بصورة تكاد تكون تامة من أية معالجات مقبولة لظاهرة العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، وأكثر ما هو متاح لدينا من الفقه العربي حول هذا

أولا - حول مفهوم التخريب كأداة للعدوان غير المباشر

أما د. بويت فيقول عن التخريب أنه أداة رئيسية للعدوان غير المباشر في العلاقات الدولية ، وفي رأيه أن التخريب يجد تجنيدا عاما له من كل الدول ، على اختلاف معتقداتها الأيديولوجية . وذلك لأنه يجنبها خطر المواجهات المسلحة فيما بينها ، وهو لذلك يعتبر من أكثر أدوات الضغط الخارجي المفضلة ، أما لإقناع دولة من الدول بالانضواء تحت راية إحدى المحالفات ، وأما لاثباتها عن معارضتها لها ، وهكذا (٢) ويستتدرك بويت أن أدوات التخريب متنوعة وكثيرة ومنها : الدعاية ، والتجسس ، واستعمال الضغوط الاقتصادية والسياسية ، كما تشمل تدريب وتسليح وتمويل العصابات المسلحة التي تعمل إما من أراضي الدولة المعتدية ، وإما من قواعد لها داخل إقليم الدولة الضحية المستهدفة بالتخريب (٤)

وفي رأي ج. بيرتون أن التخريب سلاح تستطيع أية دولة أن تستخدمه ، وبالتالي فإن استخدامه ليس مقصورا على الدول الكبرى وحدها ، وهو التصور الشائع بصورة عامة ، فالعلاقات الدبلوماسية ، والمساعدات الاقتصادية ، والنفوذ الذي تتمتع به مشاريع الاستثمار الأجنبي ، والأحزاب السياسية التي تعمل بتوجيه من الخارج ، يمكن أن تشكل كلها وسائل وأدوات فعالة للتخريب الدولي . (٥)

ويضع ك. ج. هولستي تصوره لهذه الظاهرة بقوله « أن التخريب يشمل ، بصورة عامة ، كل

هناك العديد من التعريفات التي يقدمها خبراء وأساتذة العلاقات الدولية للتخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، وهي تكاد تتفق جميعها في خطوطها العامة ، وفي عناصرها الأساسية . ومن أهم تلك التعريفات ، تعريف جاك روبنسال الذي يصف التخريب subversion بأنه « التدخل من قبل إحدى الدول ، عن طريق استخدام قوتها في صورة مقننة أو غير صريحة covert intervention في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسي فيها ، أو تحقيق سيطرتها السياسية عليها » (١) ثم يستدرك من ذلك إلى القول ، بأنه قد يكون من الصعب عمليا وضع خط تقسيم فاصل بين المعاملات الدولية الروتينية ، واساليب التبادل الدولي العادي ، من التبادل العلمي أو التبادل الدبلوماسي ، وبين المعاملات التي تجعل معنى التخريب ، والتي تستهدف بالأساس بد نطاق السيطرة السياسية التي تمارسها دولة على أخرى ، ويضيف : أن من أهم المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها للاستدلال على طبيعة هذه الأنشطة الدولية ، وما إذا كانت تنطوي على تخريب ، البحث أولا وقبل كل شيء فيما إذا كانت تلك الأنشطة تمارس بهدف مضاعفة النفوذ السياسي الفعلي لدولة على أخرى ، سواء تم ذلك بشكل صريح أو بصورة ملتوية ومقننة . (٢)

Jack D. Rubensaal, Substitutes for Force: The Example of Subversion, in, F.S. Northedge, ed, The Use of Force in International Relations, (Faber and Faber limited, London, 1974), p. 124.

Ibid

DW Bowett, The Search for Peace, (Routledge & Kegan Paul, London and Boston, 1972), p. 25.

Ibid

J.W. Burton, International Relations, A General Theory, (Cambridge at The University Press, 1967), p. 120.

ويقول بيرتون : « تبدو صعوبة مناقشة الظروف التي يتم فيها التخريب الدولي ، من أمق الطبيعة الراهنة لمناخ العلاقات الدولية ، فمعظم الدول أن لم تكن كلها تقريبا ، باتت مفتوحة أمام التأثير الخارجي ، ويتزايد هذا التأثير مع التطور التكنولوجي في كفاءة أدوات الاتصال الدولي . ويتفاوت مدى التأثير الخارجي من مجرد التجسس إلى التدخل الفعلي في الحياة السياسية الداخلية لدولة من الدول . ومن ثم ، يصبح من الصعب الوصول إلى حكم قاطع ومقنع ، حول تهمة التخريب الخارجي . كما أنه في الأحوال التي يحدث فيها تغيير سياسي داخلي ، يكون من المتصور أيضا الفصل بين ما إذا كان هذا التغيير من فعل وتبدير قوى محلية ، أو أنه يحدث نتيجة تحريض خارجي . »

Ibid, p. 119.

بوسائل غير مشروعة ، تشكل في مجموعها نوعاً من الضغوط أو الاكراه الشديد على ارادتها السياسية ، دون أن يصل هذا الضغط أو الاكراه ، الى نقطة وقوع الحرب المسلحة ، في صورة شاملة أو محدودة ، بين طرفي عملية التخريب .

ثانياً - التخريب الخارجي كمفهوم جديد في السياسة الدولية

يكاد ينعقد الزاى بين الخبراء المعنيين بهذا الموضوع ، على أن تطبيق وسيلة التخريب على نطاق دولي واسع ، يعنى بروز متغير جديد وبالمعنى الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة . ويرجع ذلك الى أن هذه الوسيلة بالذات ، غيرت من الطريقة التي تتنافس بها الدول في مواجهة بعضها بعضاً ، وينطبق هذا الوضع على الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء ، ويتضح ذلك بجلاء من واقع الاعتبارات الآتية :

١ - أن الدولة قد تكون قوية بمعيار الإسكانات العسكرية والموارد الاقتصادية والقدرات التكنولوجية . الخ ، وتتمتع في نفس الوقت بمقدرة عالية على التخريب الخارجي ، ومن أمثلة ذلك كما يقال الاتحاد السوفييتي الذي يصرخ

عمل من أعمال التمرد على السلطة الشرعية القائمة في الدولة ، ولكن الذي يميز التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، هو أن الذي يظمه ويؤازره ويوجهه ، قوى خارجية تحاول أن تستغل عناصر الثورة أو التمرد في الداخل لتحقيق مصالحها الذاتية . « ٦ » ثم يقول أن استخدام سلاح الدعايات العدائية لا يشكل بذاته عدواناً بالمفهوم الكامل لهذا الاصطلاح ، ما لم يكن ذلك الاستخدام قد اتخذ شكلاً مكثفاً ومنظماً .

وأن يكون ذلك بهدف دعم مركز إحدى المجموعات المتمردة في الداخل بتحريضها على هدم الأمتار السياسي القائم والوثوب بالوسائل غير الشرعية الى السلطة « ٧ » .

وإذا كان لنا أن نضيف مفهومنا الذاتي للتخريب الدولي ، باعتباره وسيلة رئيسية للعدوان غير المباشر فبإمكاننا أن نقول أن الذي يعنينا في التخريب ، ليس مجرد تحديد الصور التي يتمثل فيها أو يتستر وراءها ، وهي بالقطع عديدة ومعروفة ، وإنما المعنى الذي يكمن وراء التخريب ويرتبط به . فالتخريب في رأينا هو محاولة فرض اتجاه معين على دولة من الدول ، في موقف من المواقف ، لحساب المصالح الذاتية لدولة أخرى .

ويدعم وجهة النظر هذه ، الزاى الذي عبر عنه الأسبناز جرهارد فون جلاهن والذي يقول أن ظهور الأيديولوجيات الشيوعية والفاشية ، ومع تعدد أبعاد الصراع الدولي ، فالطباور الخامس والتخريب السياسي والاقتصادي والدعايات الهدامة ، تمثل كلها وسائل جديدة وخبيثة للعدوان . وقد انتجت مواقف يصعب معها وضع تفرقة قاطعة بين حالة السلم وحالة الحرب ، ومن هنا فإن السؤال الذي أصبح يشتره ذلك التعقيد هو : هل يطبق على علاقات تلك الدول التي تلجأ الى التخريب والتخريب الخارجي قانون الحرب أم قانون السلم ؟

Gerhard Von Glahn, Law Among Nations, (The Macmillan Company, New York 1965), p. 533.

وفي هذا المعنى أيضاً يقول هولستي : « أنه يكاد يكون في حكم المستحيل ، وضع تعريفات محددة للتدخل ، وحتى القانون الدولي الذي يحظر على الدول محاولة تغيير اتجاهات أو سلوك غيرها إلا من خلال القنوات الشرعية وبالوسائل الرسمية ، فإنه لم يستطع أن يوفر معايير دقيقة لما يعنيه بالتدخل .

« غير أن المشكلة التي تفاقمت حديثاً خلال السنوات الماضية ، تتمثل في المصاولات التي تبذل لتغيير الاتجاهات السياسية للحكومات بوسيلة الضغط الداخلي الذي توجهه وتسانده وتحكم فيه قوى أجنبية . تم يقول : « أنه بالإضافة الى وسائل التدخل المكشوف ، لتدريب العناصر المتمردة وتنظيمها وتسليحها ، فإن التدخل قد يشمل الدعاية والتجسس وتطبيق سياسات التمييز التجاري ، وتقديم الدعم للحكومات أو الامتناع عن تقديمه ، ومساندة قوى المعارضة في أزمات داخلية معينة ، إذا ما كان لتلك المساندة تأثيرها الحاسم على الموقف الداخلي الذي يراد تغييره في اتجاه أو آخر . . . »

K.J. Holsti, International Politics, A Framework for Analysis, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), p. 317.

Holsti, Ibid, p. 323

Ibid

[٦]

[٧]

شعارات التعايش السلمي كواجهة يمارس من ورائها التخريب ضد نظم الأمن الغربى ، كما يحاول من خلالها التسلل الى دول العالم الثالث ، واثارة جو من القلاقل وعدم الاستقرار ، ليخلق بذلك الارضية التي تساعد على تنفيذ مخططاته السعددة المدى فيها . وهو من خلال تظاهره بأنه يقف ضد العدوان والحرب كمبدأ لا ينفصل عن ايدولوجيته ، وأنه أقرب الى الحفاظ على الامر الدولى القائم منه الى الرفض له أو التمرد عليه ، يمكنه أن ينفذ استراتيجيته فى التخريب الخارجى ، بأقل درجة ممكنة من الضسارة والمخاطرة . وسجل انجازاته المتعددة ، بشهد له بالتفوق فى هذا الضمار .

وعلى الجانب الآخر ، فإنه قد توجد قوى عظمى بمحيط الموارد والامكانيات ، غير أن مقدرتها على ممارسة التخريب الخارجى ضعيفة أو محدودة نسبياً ، ومن أمثلة ذلك ، الولايات المتحدة التي باءت كل محاولاتها التخريبية لاسقاط نظام كاسترو الشيوعى فى كوبا بالفشل ، مما ترتب عليه بقاء ، بل وقدم هذا النظام العميل للاتحاد السوفييتى ، والذي لا يبعد عن قلب الولايات المتحدة بأكثر من تسعين ميلاً فقط .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن هناك دولاً قد تكون ضعيفة من الناحية العسكرية ، إلا أنها بالرغم من ذلك تتمتع بمقدرة عالية نسبياً على التخريب الخارجى ، كما هى الحال بالنسبة لدولة مثل كوبا التي أصبحت مركزاً رئيسياً للتسافر الدولى والتخريب على التخريب ، بل والتدريب عليه بمختلف وسائله وأدواته ، ليس فقط فى منطقة أمريكا اللاتينية ، بل وايضاً فى القارة الافريقية . كذلك فإن مصر الناصرية ، تقدم مثلاً بارزاً آخر يدل على وجود مقدرة عالية جداً على التخريب الخارجى ، الذى شمل منطقة الشرق الاوسط كلها ، مع تواضع المقدرة العسكرية التقليدية بصورة واضحة .

وتأسيساً على الحقيقة الجوهرية السابقة ،

يذهب بعض الخبراء المعنيين الى القول بأن الدول الضعيفة ، بمعايير القوة التقليدية ، والبارعة فى استخدام أسلوب التخريب الخارجى ، يمكنها أن تتنافس على الصعيد الدولى أو الاقليمى بنجاح ، مع الدول التي تمتلك ترسانات نووية . ويضيفون أنه قد ثبت تماماً من واقع الممارسة العملية ، أن بإمكان التخريب ، تجاوز عقبة الموارد والامكانيات ، ومن هنا فهو أداة عملية فعالة فى ارضاء تطلعات بعض الدول ، دون أن تكون مطلوبة بتوفير قاعدة عريضة من الامكانيات التي لا تقدر عليها بحكم ظروفها « ٨ » .

٢ - ان الدول العدوانية ، أو تلك التي تميل بطبيعتها الى استعمال العنف فى تعاملها مع النظام الدولى القائم ، تجد نفسها ، وبدرجة متزايدة ، غير قادرة على ذلك بحكم رد الفعل العنيف الذى يمكن أن ينالها ، ومن ثم ، فإنها تجد فى التخريب البديل العملى الارخص تكافة ، والاقل مخاطرة .

وايضاً ، فإنه مما يضيف الى جملة المزايا الاخرى للتخريب ، كأداة للعدوان غير المباشر ، أن الدول العدوانية تستطيع ، عن طريق هذه الوسيلة ، أن تجرى استكشافاً مستمراً لنقاط الضعف فى خصومها ، دون أن تضطر الى التورط فى ارتكاب أعمال عدوانية سامرة . بل الأكثر من ذلك ، أنها تستطيع أن تستخدم الاساليب المتلوية أو المقنعة فى التخريب ضد خصومها المستهدفين به ، مع ابقائها فى نفس الوقت على علاقاتها الرسمية معهم ، إذ يمكن الحصانات والامتيازات الدبلوماسية أن تخدم كغطاء تستر به تحركاتها العدوانية « ٩ » .

٣ - ان التخريب يمكن أن يستخدم بدرجة أقل نسبياً من التردد الذى يتلزم عادة مع استخدام القوة المسلحة بطريقة سامرة ، كما أن مقدور وسيلة التخريب مواجهة مستويات متنوعة من التحديات المضادة ، أو بتحديد أدق ، فهو أكثر مرونة فى استعماله كوسيلة للضغط والاكراه

١ - التكلفة المادية المبرقة للغاية التي يتكبدها تنفيذ مثل هذه العمليات العسكرية المباشرة ، وبالصورة التي تؤدي إلى حدوث آثار تفريسية فظيعة على الكيان الاقتصادي الداخلي .

ومن الأمثلة الواقعية البارزة التي تسبق في هذا الخصوص ، الحرب الأمريكية في فيتنام التي حالت أعنف حروب الاستنزاف الاقتصادي الذي حاصرتها الولايات المتحدة ، والتي بلغت تكاليفها مئات الملايين من الدولارات ، سواء تمثل ذلك في صورة تضخمه فظيعة على الاقتصاد الأمريكي ، وأحداث عجز ضخم في ميزان المدفوعات . وقد اتضحت الآثار العنيفة والكاملة لهذا الاستنزاف الاقتصادي في المراحل الأخيرة من تلك الحرب الدامية ، وذلك فإن حرب أمريكا في كوريا ، كبدتها وفقاً للأحصاءات الرسمية التي أجريت عن خسائرها المادية ، ما يناهز ثلاثة وثمانين مليارات من الدولارات . وايضا فإن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في لبنان والدومنيكان ، كلفها مئات الملايين من الدولارات ، سواء تمثل ذلك في صورة التكلفة المادية للأجراءات العسكرية المباشرة ، أو في صورة المعونات الاقتصادية التي قدمت إلى هذه الحكومات في أعقاب تنفيذ تلك الإجراءات العسكرية ، وذلك على سبيل دعم موقفها أمام التحديات الداخلية التي كانت تواجهها .

وبالنسبة لبريطانيا ، فقد تسببت حرب السويس في خلق متاعب اقتصادية حادة لها ، تسببت أساساً في نقص وارداتها البترولية من الشرق الأوسط بدرجة كبيرة ، كما نتج عنها اضطعاف مركز الاسترليني في أسواق النقد العالمية «١٢» .

ب - يضاف إلى ما سبق ، التكلفة السياسية العالية التي تكبدها تنفيذ تلك العمليات العسكرية المباشرة . ومن أمثلة ذلك ، أن حرب الولايات المتحدة في فيتنام ، أدت إلى تضريب علاقاتها بمعظم دول العالم الثالث ، وقد حدث نفس الشيء لبريطانيا في حرب السويس .

والى جانب ذلك يوجد عنصر الشك المستمر حول الدوافع التي تكمن وراء تنفيذ القوى الكبرى

الخارجي من وسيلة الاستخدام المباشر للقوة المسلحة «١٠» .

٤ - إن مقدرة القوى الكبرى على استخدام القوة المسلحة بالاستلوب السافر في دول العالم الثالث بالذات ، قد ضعفت كثيراً عن ذي قبل ، بل وأصبحت من الوسائل المشكوك فيها تماماً للعديد من العوامل والأسباب التي من أبرزها إطلاقاً ، كما يقول تريفور تيلور Taylor ، الحالة النفسية لشعوب دول العالم الثالث ، التي ترفض ، بل ويقاوم بكل قوة هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل الإكراه المسلح «١١» .

ويقول تيلور إن هذا الاتجاه قد اتضح من خلال التجارب الكثيرة التي مرت بها القوى الكبرى في هذا الشأن . ومن أمثلة ذلك : استخدام الولايات المتحدة قوتها العسكرية في كوريا بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ، وتدخلها عسكرياً في لبنان في عام ١٩٥٨ لحماية نظام الحكم فيها ، وتدخلها عسكرياً في جمهورية الدومنيكان في عام ١٩٦٥ للحيلولة دون إقامة نظام حكم معاد لمصالحها فيها ، وتدخلها عسكرياً في فيتنام بعد عام ١٩٦١ لمنع وقوعها تحت السيطرة الشيوعية ، وكذلك تدخل بريطانيا عسكرياً في مصر في سنة ١٩٥٦ لاستقاط نظام الحكم الناصري ، وتدخلها عسكرياً في الأردن في عام ١٩٥٨ لحماية النظام الأردني ، وفي الكويت في عام ١٩٦١ لحمايتها ضد تهديدات العراق بضربها إليها . الخ ، ثم هناك أيضاً فرنسا التي أنشركت عسكرياً مع بريطانيا في حرب السويس ، وتدخلها عسكرياً في عسامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ في تشاد لحماية نظام حكم تومبالباي .

أما الاتحاد السوفييتي ، فإنه كان متحفظاً جداً في الوجود العسكري المباشر في دول العالم الثالث ، وذلك فيما إذا استثنينا من ذلك وجود بضعة آلاف من خبراءه العسكريين في مصر في الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ «١٢» .

وقد توصيات القوى الكبرى من خلال تجاربها الذاتية إلى النتائج الرئيسية التالية :

شعبية الحكومات المسؤولة عن اتخاذ هذه القرارات العسكرية .

وتبدو خطورة مثل هذا الاحتمال في الدول الديمقراطية بالذات ، حيث يتمتع الرأي العام بحرية واسعة في الاحتجاج ، وإلى التعبير عن اتجاهاته المعارضة للحكومة .

ولعل أوضح مثال لذلك ، ما أحدثته حرب فيتنام من تخريب في أوساط الرأي العام الأمريكي ، وكذلك ما أحدثته حرب الجزائر من تأثيرات عنيفة على الرأي العام الداخلي في فرنسا . « ١٧ »

« د » ان نجاح التدخل العسكري المباشر ، يرتفع بمدى التأييد الذي يمكن أن يحصل عليه هذا الاجراء من قبل السكان المدنيين ، وبخاصة اذا ما كان هذا التدخل يستهدف قمع حروب العصابات ، والسبب في ذلك ، هو أن الاحتباطي الاستراتيجي الاول في قوة هذه العصابات ، يأتي في الاساس من تأييد هؤلاء السكان المحليين لها ولكن وكما اتبعت التجارب العملية ، فإن التدخل العسكري المباشر بوساطة القوى الكبرى يثير من العداء والمعارضة في دول العالم الثالث أكثر مما يثيره من تعاطف أو تأييد . « ١٨ »

« هـ » الخوف من أن تؤدي التدخلات العسكرية المباشرة ، إلى اقحام القوى الكبرى كاطراف في تلك الصراعات المسلحة ، وهو ما يضعف بالتالي من احتمال التصاعد بها إلى نقطة الحرب النووية . وفي ذلك يقول هولستي « ان الخطورة الانتجارية التي ترتبط باستعمال الاسلحة النووية من جانب القوى الكبرى ، فضلا عن التكاليف التقريبية في قوة هذه الدول ، وهو ما يحد كثيرا من قدرتها على استعمال القوة المسلحة بصورة سافرة ومباشرة ، كل ذلك يجعلها تتحول في اتجاه التركيز على استخدام التخريب وأسلوب الحرب غير النظامية ، حيث تقل كثيرا مخاطر التصعيد » . « ١٩ »

لمثل هذه العمليات العسكرية . ومن الامثلة التي تصور ذلك ، أنه عندما تدخلت بريطانيا عسكريا في الكويت في عام ١٩٦١ لردع التهديدات العراقية الموجهة ضد استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، كما سبق وأشرنا ، فإن الرأي العام العربي ، كان يفضل ان يتم ذلك التدخل ليس بقوات بريطانية وإنما بقوات تدبّع جامعة الدول العربية ، وذلك انطلاقا من المفهوم الذي يقول ان تدخل بريطانيا لم يكن دفاعا عن استقلال الكويت ، بقدر ما هدف إلى حماية مصالحها الامبريالية في منطقة الخليج الغنية بالبتروول ، كما أن استخدام قوة بريطانيا العسكرية في حسم نزاع ناشب بين دولتين عربيتين ، كان أمرا يصعب على الضمير القومي العربي أن يستسيغه أو أن يقبله « ١٤ » .

ومن تلك الامثلة أيضا ، أن تدخل الولايات المتحدة عسكريا في جمهورية الدومنيكان في عام ١٩٦٥ أدى إلى تفجير جو عام من السخط والاستنكار في كل دول أمريكا اللاتينية ، التي نظرت إلى هذا التدخل على أنه كان تعبيراً عدوانياً فجأ عن المبدأ الذي قرره الولايات المتحدة ، والذي يقوم على احتفاظها لنفسها بحق استبعاد أي نظام حكم معاد لمصالحها من هذه المنطقة « ١٥ » .

ويدعم من مجموع الاعتبارات السابقة على أهميتها ، أن الرأي العام العالمي ، يجد نفسه مدفوعا بصورة تلقائية إلى التعاطف مع الدولة ضحية هذا التدخل العسكري المباشر ، وهو ما يؤدي بالتالي إلى رفضه لذلك الاجراء وأدائه ، بصرف النظر عن الظروف التي يتم فيها ، أو الاسباب التي تدفع اليه « ١٦ » .

« ج » رد الفعل العدائي الذي تثيره اجراءات التدخل العسكري المباشر في أوساط الرأي العام تدخل الدول المعتدية نفسها ، وهو ما يؤدي بالتعبية إلى تخلخل الجبهة الداخلية وتصدها ، وهدم

Ibid, pp. 148 — 149.

Ibid, p. 149.

Ibid.

Ibid, p. 150.

Ibid, p. 149.

Ibid, p. 150.

أن نشير إليها بشيء من التفضيل فيما يلي .
لعل من أصدق التعبيرات التي قيلت في مجال
تصوير دور الحرب النفسية والدعائية في تنفيذ
عمليات التخريب الخارجي ، ما قاله جورجى
أرباتوف ، فهو يعتقد أن الحرب النفسية « تجسد
واحدة من أكثر الوسائل عدوانية في السياسة
الخارجية التي تنتهجها بعض الدول » ، وهي
بصفتها هذه ، ليست سلاحا للأقناع بقدر ما هي
سلاح للتأثير والضغط السياسى ، والتدخل في
الشئون الداخلية للدول الأخرى . « ويضيف » أننا
عندما نتكلم عن الحرب النفسية ، فإننا لا نعنى بها
مجرد الدعاية وحدها ، وإنما تجمع إلى جانبها كل
الأنشطة التخريبية الأخرى » ، ويؤكد « أن مثل هذا
الاتجاه الذى لا يرى مبررا للفصل بين الدعاية
والتخريب والتجسس والإرهاب » ، إنما يحاول أن
يحدد الخصائص الأساسية لهذه الحرب النفسية ،
التي تجد جذورها . وأوضح تعبير عنها من حيث
المبدأ وأساليب التطبيق ، في الدعاية
النازية « ٢٢ » .

ويزيد هانس سبيير من مؤسسة راند Rand
الأمريكية لبحوث الأسرار التجية والدفاع هذا المعنى
توضيحا ، عندما يقول : أن دور الدعايات المعادية
لا يتمثل في مجرد الإقناع العفوى للخصم ، وإنما
يتجاوز ذلك إلى التحريض على ممارسة التخريب ،
بوسائل متعددة ، منها الحث على التبادى في أداء
العمل ، وحث الشائعات المغرضة بهدف تنافسها
وترويجها ، وتشجيع الأفراد على الانغماس في
مزاولة الأعمال غير المشروعة ، مع العمل على
استمالة العناصر المترددة . . الخ « ٢٤ » .

وفى ذلك أيضا يقول أحد الخبراء المعنيين بهذا
الموضوع « يقصد بالدعاية الهدامة ، تلك
الاتصالات الموجهة من دولة إلى أخرى ، بهدف قلب
نظام الحكم السياسى القائم فيها » . ويعتبر هذا
النوع من الدعاية أكثر ألوان الدعايات العدائية

« و » انتقال مركز الولاء الفردى من صورته
التقليدية القديمة ، والتي تركزت أساسا في الأمة
أو الامبراطورية أو القبيلة إلى كيانات سياسية
ومذهبية خارجية . وقد ساعد هذا التحول على
تهيئة امكانات واسعة أمام الدول صاحبة هذا
النفوذ السياسى أو المذهبى ، للتدخل في الشئون
الداخلية للدول التي توجد بها جماعات تدبر لها
بالولاء الفكرى . « ٢٠ » وقد عبر عن هذه الحقيقة
الهامة أدريان جويلكى Guelke بقوله « أن تطور
أساليب الاتصال الدولى ، ساعد على ظهور
جماعات سياسية في كل مجتمع ، تسعى إلى ربط
مصالح الدولة بأطوار مذهبى أو سياسى معين ،
وهى بذلك تضع الأساس نحو تدويل كل صراع
داخلى . . . » « ٢١ » .

وفى إطار كل هذه الاعتبارات التى يسلف
ذكرها ، اتجه تفكير القوى الكبرى إلى استعمال
وسائل أخرى تقدر على حماية مصالحها في دول
العالم الثالث بشكل أفضل ، ومن أهم تلك الوسائل
اطلاقا كما يقول تريفور تيلور ، امدادات الأسلحة ،
وتقديم التدريب العسكري للعناصر المتمردة في
بعض الدول ، والاعتماد على جماعات
المرتزقة « Mercenaries » في تنفيذ بعض
عمليات التخريب لحسابها ، وهكذا « ٢٢ » .

ثالثا - دور الحرب النفسية والدعائية في عمليات التخريب الخارجى

الى جانب الدور الخطير الذى تقوم به امدادات
الأسلحة ، والمعونات الاقتصادية ، والتسليح ،
واستخدام المرتزقة ، واقامة طابور خامس ،
وتدريب المجموعات المتمردة في الدول المستهدفة
بالتخريب ، فإن هناك وسيلة أخرى مطبقة بدرجة
عالية من الفعالية في تنفيذ عمليات التخريب ،
وهى وسيلة الحرب النفسية والدعائية ، التى رأينا

Ibid, p. 314.

Adrian Guelke, Force, Intervention and Internal Conflict, in Northedge, op.
cit., p. 105.

Trevor Taylor, op. cit., p. 153.

Georgi Arbatov, The War of Ideas in Contemporary International Rela-
tions, (Progress Publishers, Moscow, 1973), pp. 179, 187, 188.

Hans Speier, Psychological Warfare Reconsidered, in Daniel Lerner ed.,
Propaganda in War and Crisis, (New York, 1951), p. 474.

[٢٠]

[٢١]

[٢٢]

[٢٣]

[٢٤]

استخداما ، كما أن هذا اللون من الدعاية ، هو ما تخشاه الدول ، ويعتبر أكبر أسباب الاحتكاك بالازمات التي تتراوح بين الاحتجاج الدبلوماسي والحرب الفعلية ، ثم يقول : « وتعتبر الدعاية الهدامة غير شرعية ، على اعتبار أنها شكل من أشكال العدوان ، وتقع بذلك ضمن القواعد التي تحكم الحرب العدوانية وتحدد ما ، أي أن محاولة قلب نظام الحكم عن طريق الدعاية ، ليس مخالفا فقط لحقوق السياسة المقدسة ، ولكنه فعل من أفعال الحرب ، لأنه يمكن أن يؤدي إلى أعمال العنف وإلى الحرب الفعلية نفسها . . » (٢٥٠) .

ولعل هذه الآثار التخريبية الضخمة للدعايات العدائية كسلاح للعدوان غير المباشر ، هي التي دعيت خبيرا دوليا بارزا في أمور الدعاية ، مثل رينيه وست إلى القول بأن « أدراك الشعوب ووعيها بالفظائع المترتبة على استخدام الأسلحة النووية ، هو الذي يدفع بها إلى ادانتها والمطالبة بتحريمها . أما أسلحة الحرب النفسية ، فإنها أكثر خبثا وسرية ، وهي بسبب هذه الطبيعة التي تفردها ، لم تستطع أن تخلق أو تحرك ضميرا عالميا يستنكرها ويندد بها . ثم يتساءل . - ألا تعد الحرب النفسية سلاحا مرعبا حقا ، عندما تجعل الدولة التي تستخدمها قادرة على الهبوط بعقول الجماهير المستهدفة بهذه الحرب الخبيثة إلى مستوى التنكّر الآلى ، بل ودفعها أحيانا إلى التصرف دون تفكير على الإطلاق ؟ » (٢٦٠) .

ومن هنا ، فهي تحاول أن تنفذ نوعا من الثورة التخريبية ، هي في حقيقتها أسلحة مسمومة ، وظيفتها الأساسية الاثارة النفسية ، والتخريب المعنوي ، والتخريب السياسي ، واستثمار الظروف الخارجية بطرق خبيثة وانتهازية ، وترسيخ الشعور بالاحباط والانهزامية ، وتفجير طاقات السخط الكامنة في المجتمعات الخارجية المستهدفة بها ، كمقدمة نحو تفكيكها وتقويضها من داخلها ، وباحتصار ، فهي أداة في التمسك الدولي ، تتناقض بحدّة مع كل القيم والأخلاقيات الدولية المتعارف عليها ، كما أنها انتهاك صريح لكل معايير السلوك الدولي المشروع .

رابعاً - استخدام التخريب كأداة للعدوان غير المباشر في استراتيجيات الكتلتين
أكدنا في موضع سابق ، أن التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، قد شاع تطبيقه ، وتزايد الاعتماد عليه في العلاقات الدولية المعاصرة ، وعلى الأخص بالنسبة للقوى الكبرى ، وذلك بالنظر إلى ضخامة المضطربات التي يجلبها الاستخدام المباشر للقوى العسكرية ، أو للأسلحة النووية بالتحديد . وما كان للتخريب الذي تمارسه القوى الكبرى أضراره البالغة ، ليس فقط بالنسبة للدول التي يستهدفها مثل هذا التخريب والتآمر ، وإنما أيضا بالنسبة لسلامة النظام الدولي القائم واستقراره ، ولكل المبادئ والقيم التي يرتفع فوقها ، فقد رأينا أن فتاوى هذا الموضوع بقدر أكبر من التفصيل هذا .

١ - التخريب في استراتيجية الكتلة السوفيتية

لعل أكثر ما يلفت النظر بالنسبة للكتلة السوفيتية ، وبالذات الاتحاد السوفيتي باعتباره العقل المخطط والمدير لسياسات هذه الكتلة ، هو التناقض الفاضح بين ما ترومه دولها من شعارات تندد بالتخريب ، وتدين التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتشجب العدوان في مختلف صورته المباشرة وغير المباشرة ، وبين المسلك الدولي الفعلي لها ، الذي يقوم على تطبيق أسلوب التخريب الخارجي على (وسع مدى ممكن ، حتى أنه يمكن القول دون مبالغة أن أداة التخريب تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة التي تدير بها الكتلة السوفيتية صراعها على المستوى العالمي ، وهي لا تستثنى من ذلك أحدا من خصومها ، وإن كانت فرص التطبيق واحتمالات النجاح تبدو أكبر بالمقارنة ، في دول العالم الثالث منه في دول الغرب الرأسمالية المتقدمة

ويقول بعض الخبراء عن هذه الاستراتيجية الصراعية السوفيتية التي تعتمد التخريب ركيزة أساسية لها ، أنها تقوم على محاولة التسلل تحت مختلف الأقنعة والذرائع ، تمهيدا لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه الغزو من الداخل ، واخضاع الغير بدون حرب

[٢٥] د. أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية ، [دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٤] : ص ٢٦١

[٢٦] René-Henri Wüst, La Guerre Psychologique, (Lusanne, 1954), pp. 117-118. [٢٦٦]

٦ - التحريض على إثارة القلاقل ، واسعة الذعر على النطائين الفردي والجماعي ، وتشجيع الانتفاضات المحلية ، والحث على تخريب المنشآت والمرافق والممتلكات .

٧ - تدبير عمليات الاغتيال السياسي ، وكذلك المشاركة في تدبير الانقلابات ضد أنظمة الحكم القائمة ، يقصد إحلالها بحكومات أخرى شيوعية أو حكومات خاضعة للنموذج الشيوعي .

٨ - محاولة التأثير في القرارات التي تصل إليها الحكومات ، أما من خلال الأنشطة البرلمانية ، وأما عن طريق المشاركة في الائتلافات الوزارية . « ٢٩ » .

والحقيقة أن أقوى دليل على تبني الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الشيوعية الضالعة معه سلاح التخريب ، كإداة لهدم الأمر السياسي القائم في الدول الأخرى ، يتمثل في الوثيقة الدولية الصادرة في عام ١٩٧٠ عن الستشرارية التنفيذية لمنظمة التضامن بين شعوب القسارات الثلاث « أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية » وهي المنظمة التي تتخذ من هافانا عاصمة كوبا مقرا رئيسيا لها . وتضع تماما لسيطرة العناصر الماركسية الموالية للاتحاد السوفييتي عليها ، وبالشكل الذي يجعل منها مجرد جهاز آخر من أجهزة الشيوعية الدولية التي يوجهها ويخطط لها ويتحكم فيها الاتحاد السوفييتي من خلال نظام حكم فيدل كاسترو الذي لا يمثل أكثر من واجهة شكلية ، تتخفى وراءها سياسات التخريب والتأمر السوفييتية في هذه المجموعة الواسعة من دول العالم الثالث . « ٣٠ » وتعدد هذه الوثيقة وسائل التخريب التي يتعين على عملاء الشيوعية الدولية - الذين تتعتهم بالعناصر الثورية - أن ينفذوها في هذه البيئات السياسية والاجتماعية القلقة وغير المستقرة كالآتي :

١ - التخريب المادي للمرافق والمنشآت الخسامة « Sabotage » ، وعنه تقول :

ومن هنا ، فهي تحاول أن تنفذ نوعا من الثورة على الأمر الدولي القائم في صورة تدريجية وغير محسوسة . « ٢٧ » .

والعناصر التي يوكل إليها تنفيذ استراتيجيية العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، تتكون بصورة رئيسية من الأحزاب الشيوعية في البلاد التي يستهدفها التخريب ، ومن الجماعات التي تتستر وراء شعارات خادعة ، وتكون محكومة في تصرفاتها بتعليمات الشيوعية الدولية ، وايضا من بعض التنظيمات النسائية والشبابية والاتحادات النقابية والعمالية ، وغيرها من المجموعات النقابية والعمالية ، وغيرها من المجموعات البرلمانية في الدول الديمقراطية . « ٢٨ » .

ومن الوسائل الرئيسية التي يعتمد عليها الشيوعيون في تنفيذ التخريب الخارجي :

١ - الترويج بشكل سافر أو مقنع ، لبعض الافكار التي تتمثل في صورة قابلة للتنفيذ ، لأن ذلك هو الذي يمدّها بالمقدرة على التأثير في الاتجاهات الشعبية والرسمية .

٢ - محاولة التأثير على افكار ومعتقدات الأمم ككل ، أو على افكار ومعتقدات بعض الجماعات فيها .

٣ - تسليل العناصر الشيوعية الموثوق فيها الى الاجهزة الحكومية وشبه الحكومية ، والقيام باستقطاب العناصر غير الشيوعية ضمن المخطط التخريبي المرسوم .

٤ - التحريض على الاضرابات الصناعية وعلى تخريب أجهزة الانتاج ، وغير ذلك من وسائل الحرب الاقتصادية .

٥ - الحصول بوسيلة التجسس ، على كل المعلومات المتعلقة بالحياة القومية لاستغلالها في فضح أسرار الحكومات ، والاعتماد عليها في عمليات التشهير الدعائي .

Robert Strausz — Hupé & Stefan T. Possony, International Relations in Age of Conflict between Democracy and Dictatorship, (McGraw Hill Book Co., p. 447. [٢٧]

Ibid, p. 445. [٢٨]

Ibid, pp. 446 — 448. [٢٩]

Tricontinental 56, Year V, November 1970, (Published by the Executive Secretariat of the Organization of Solidarity of the Peoples of Africa, Asia and Latin America, Havana, Cuba). [٣٠]

الجماهيري ، وبالشكل الذي يؤدي في النهاية الى دحرجة معنويات الحكومة القائمة « ٣٤ » .

وفي حرب الاعصاب ، او الحرب النفسية ، تكون الحكومة دائما في المركز الاضعف ، وذلك لانها عن طريق الرقابة التي تفرضها على وسائل الاتصال الجماهيري ، وعن طريق عدم السماح بنشر اي شيء ضدها ، فانها تأخذ في العادة ، الموقف الدفاعي الذي يجعلها تحاول باستمرار أن تبرر تصرفاتها وهو ما يمكن أن يورطها بالفعل في تناقضات تسيء اليها وتعدم الثقة فيها « ٣٥ » .

وبتشديد ضغط حرب الاعصاب ضدها ، وبإحراجها المستمر ، فإنه يمكن دفعها الى مواقف يائسة ، والى التخبط في التناقضات التي تفقدها هيبتها ، وتسلبها زمام المبادرة ، وتجعلها تستنزف طاقتها في مجهودات رقابية غير مثمرة . ثم تمضي الوثيقة الى التأكيد على أن « الهدف من حرب الاعصاب » هو بث الحقائق المضللة ، وترويج الأكاذيب والشائعات عن السلطة الحاكمة ، وبالصورة التي تعطيها أكبر قدر من الانتشار بالنسبة لجهتان الحكم ويضعها باستمرار موضع الجماهيري ، مما يخلق بالتالي حيوا من العصبية الاذانة والاثام ، ويعتق فيه الاحساس بعدم الامان وعدم التيقن ، ويثير فيه شعورا بالانزعاج والقلق الشديد « ٣٦ » .

أما عن أمثلة التخريب الواقعية فهي بالقطع كثيرة ، يمكن الاستشهاد عليها بعدد محدود منها ، في التاريخين البعيد والقريب .

ففي فبراير عام ١٩٤٨ أمكن للاتحاد السوفيتي بوسيلة التخريب من الداخل ، أن ييسقط النظام الليبرالي الحاكم في تشيكوسلوفاكيا ، وأن يستبدل به نظاما شيوعيا انتهى بهذه الدولة الديمقراطية من دول وسط أوروبا الى حالة من الديمقراطية المطلقة

« ان لهذا النوع من التخريب فعالية مرفوعة كسلاح للمهجوم » وهو وان كان لا يتطلب أكثر من عدد محدود جدا من الافراد ، إلا ان باستطاعته أن يحقق النتيجة المطلوبة على أكمل وجه . ويمر تطبيق هذه الوسيلة التخريبية بمرحلتين رئيسيتين : المرحلة الاولى ، وفيها تقوم جماعات التخريب في الحضر بهذه المهمة ، كعمليات منعزلة عن بعضها بعضا وعلى نطاق محدود . أما المرحلة الثانية ، فهي مرحلة التخريب العام ، والتي يتولى الشعب فيها بنفسه مسئولية التنفيذ الرئيسية « ٣١ » .

وتضيف وثيقة هانانا أن التخريب الجيد والفعال ، يتطلب نوعا من التخطيط المسبق ، والتنفيذ الواعي والحذر . ومن الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها تنفيذ التخريب على هذه الصورة : استعمال المواد النافذة ، واشعال الحرائق ، وبث اللغام « ٣٢ » .

٢ - اشاعة الذعر والارهاب
TERRORISM
تقول الوثيقة ان الارهاب هو بمثابة الذراع الذي لا يمكن لأي ثوري ان يتخلى عنه ، وتضيف « ان الارهاب ، فضلا عن السهولة التي يمكن أن ينفذ بها ، فإنه يتكامل مباشرة مع غيره من عمليات التخريب التي تقسم بها الجماعات «العصابات» المتبردة على الامر الداخلي القائم . والارهاب عندما ينفذ كأداة للتخريب ، فإن ذلك يجب أن يتم بأقصى درجة ممكنة من الوحشية ، وضبط الاعصاب والحسم « ٣٣ » .

٣ - حرب الاعصاب : تعرف الوثيقة حرب الاعصاب كما يجب أن ينفذها الشيوعيون ، بأنها وسيلة عدوانية هجومية ، تقوم على الاستخدام المباشر وغير المباشر لوسائل الاتصال

Ibid, p. 42. [٣١]

Ibid [٣٢]

Ibid, p. 44 [٣٣]

Ibid, p. 45 [٣٤]

Ibid [٣٥]

Ibid, pp. 45 — 46 [٣٦]

الشديد الذى يمكنه لحكم الرئيس السادات « عبر نظم حكم القذافى فى ليبيا ، الذى قام بإرسال فرق التخريب التى تدربها وتمولها وتسليحها وتشرف عليها أجهزة المخابرات الليبية ، لتنفيذ عمليات النفس والقتل العشوائى ، بهدف اشاعة مناخ عام من الخوف والذعر ، وايضا من خلال تحريض العناصر الماركسية المصرية ، على اثارة القلاقل فى الداخل ، وتنفيذ مخطط واسع لتخريب المرافق والمنشآت الحيوية واجهزة الانتاج الرئيسية ، وهو المخطط الذى بلغ ذروته فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بعمليات التخريب العنيف والواسعة النطاق التى حدثت فى مصر .

ثم ان غزو زائير بوسيلة التحريض السوفييتى الكوبى المشترك لنظام الحكم الماركسى القائم فى أنجولا ، يقدم مثالا آخر ، حيث زائير بموقعها الاستراتيجى الخطير فى وسط القارة الافريقية ، وبثرواتها الطبيعية الضخمة من الذهب واليورانيوم ، يجعلها مطمعا رئيسيا لمحاولات التسلسل والانتشار الشيوعى فى افريقيا كلها .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تعداه الى تحريض نظام منجستو ماريام الماركسى الحاكم فى اثيوبيا للضغط على السودان « أو بالاحرى لغزوه والانقضاض عليه » ، وبالقوى الضغط على مصر التى نعتقد انها الهدف الرئيسى للتخريب السوفييتى فى المرحلة الحاضرة . فعن طريق الامدادات الكثيفة من الاسلحة الى اثيوبيا ، التى تصل اليها ايضا عبر ليبيا ، يامل الاتحاد السوفييتى فى تفجير حرب افريقية واسعة من حروب الاستنزاف التى تجر اليها مصر جرا ، لى تغرق فى دوامتها ، وبالصورة التى تعجزها نهائيا عن الوقوف كراس حربة ضد هذا المخطط التخريبى والتامرى السوفييتى الواسع النطاق ، والذى يركز تنفيذه على عدد محدود من أنظمة الحكم العميلة فى افريقيا ، وهى بالتحديد ليبيا واثيوبيا وأنجولا .

كل هذه الامثلة وغيرها ، تبرز كما قلنا التناقض بين ما يرفعه الاتحاد السوفييتى من شعارات ، وبين ما يعتنقه فعلا من سلوك . وفى ذلك يقول

للفوز السوفييتى ، فى ظل السلطة الدكتاتورية الاحتكارية للحزب الشيوعى ، وهو احد احزاب الاقلية التى لم تكن لها اية جذور شعبية فى التربة السياسية التشيكوسلوفاكية ، والذى فرض نفسه على الواقع السياسى التشيكى بمساندة القوة العسكرية السوفييتية له . « ٢٧ »

وفى عام ١٩٥٨ قامت الحكومة السوفييتية بقطع علاقاتها التجارية مع فنلندا - وهى دولة محايدة - عندما وصلت الى السلطة فى هلسنكى ، حكومة لم يرض الاتحاد السوفييتى عن اتجاهاتها السياسية . وفى عام ١٩٦٢ انتهكت الحكومة السوفييتية للمرة الثانية ، تعهداتها بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لفنلندا ، عندما ارادت بوسيلة التهديد ، ان تؤثر فى مجرى انتخابات الرئاسة الفنلندية على النحو الذى يرضى مصالحها . « ٢٨ »

ثم كانت هناك المحاولات التى بذلها السوفييت بعد قيام ثورة كاسترو ، لتصدير القلاقل والنزوات على النمط الكوبى ، الى دول منطقتهم امريكا اللاتينية ، ومن امثلة الدول التى استهدفتها التخريب ، فنزويلا وبوليفيا وتشيلي والدومنيكان وبنما وبيرو .

وفى الاونة الاخيرة ، نجد ان محاولات التخريب السوفييتية قد تركزت بصورة واضحة على الشرق الاوسط والقارة الافريقية ، حيث البترول والموقع الاستراتيجى والثروات الطبيعية الضخمة ، بل ان هذا التخريب بلغ مستوى من الجراه التى يمكن معها ان يقال ان ما يجرى فى هاتين المنطقتين الان ، يشكل علامة بارزة فى تطور سياسات التخريب السوفييتى الخارجى . فمن ناحية ، أصبح هذا التخريب مكشوحا تماما من حيث القنوات التى يتسلل عبرها ، وايضا من حيث حجم الامكانات التى ينفذ بها . ومن ناحية ثانية ، فان الاهداف البعيدة لهذه السياسات التخريبية ، أصبحت تثير تخوفات دواية كثيفة وواسعة ، لانها تهدد استقرار النظام السياسى الدولى فى الصميم .

ومن الامثلة المعاصرة لمحاولات التخريب السوفييتية ، تلك ما حاوله فى مصر « بسبب العداوة

أبان فترة اشتداد الحرب الباردة بين الكتلتين ،
أثبتت بوسيلة الإذاعات المعادية «صوت أوروبا
الحر» وذلك بقصد استمالة مختلف العناصر
الساخطة والمتمردة في تلك الدول ، ويتهم
الشيوعيون الدعايات الغربية بأنها تقوم على
استخدام حراسلحة الكذب والتشهير السياسي «٢٠»
ويقولون إن الهدف من استخدام وسائل الحرب
الدعائية والأيديولوجية ضد الدول الاشتراكية ،
يتركز في السعى إلى تقويض المعتقدات والمثل
الشيوعية ، والتعقل بالأيديولوجية البورجوازية في
المجتمعات الاشتراكية ، وتثقيف الجهود الزامية
إلى استئثار أوجه البائين والاختلاف بين هذه
المجتمعات أو داخل الحزب الشيوعي العالمية ،
واستغلال بعض مظاهر التوهم ، واللعب على
الخرافات الانتهازية التي تعكسها السياسات أو
الخطوط الأيديولوجية التي تنتهجها بعض الأحزاب
الشيوعية ، والتغلغل بالأيديولوجية البورجوازية في
التضامن القائم بين مجموعة الدول الاشتراكية .
الخ «٢١» .

ونقول نحن هذه المصادر الشيوعية ، أن حزب
الدعايات الغربية ، تحاول تصوير محاولات
الإصلاح الاقتصادي في الدول الشيوعية ، على
أنها دليل مادي على خطأ الأسس العلمية التي
تبني عليها الاقتصاد الاشتراكي ، وعلى أنها ردة
في اتجاه الرأسمالية ، وهي تستهدف من كل هذا
التشكيك ، تعميق مسيرة الاقتصاد الاشتراكي ،
وتدمير الوحدة السياسية والمذهبية لشعوب هذه
الدول «٢٢» .

ويقول الحلال السياسي السوفيتي جورجي
أربانوف : «إنه لكي تصل تلك الدعاية الخريبية
إلى أهدافها ، فقد قامت المخابرات المركزية
الأمريكية ، ووزارتها الخارجية والدفاع ، بإنشاء
وكالات خاصة في عدد من الدول الاشتراكية ،

هولندي : «إنه على الرغم من أن الحكومة
السوفيتية وقعت على عدة معاهدات دولية تتضمن
الحظر من التصوص التي تحظر التدخل في
الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، إلا أنها كثيراً ما
انتهكت هذه التصوص ، بل وسم تخف حسياسيتها
الشديدة لمجريات التطور السياسي الداخلي في
الدول المجاورة . «١٩» . ويؤكد فولك هذا
المعنى بقوله : «أن الاتحاد السوفيتي قد نادى
بسمزارة على التزمخ في الثورات الداخلية في
الدول غير الاشتراكية . عن طريق انتهاج سياسة
من التدخل الخفوح في صارت يسميه «مشهد
حروب وحركات التحرير الوطني» . ولكن الغريب
إنه عندما تصبح إحدى الدول الاشتراكية هدفاً
لتدخل ، فإن الاتحاد السوفيتي ينسارع إلى
استبعاد هذا التدخل ، بحجة أنه يمس مشوب
واضعها داخلية ، مما يتنافى في رأيه مع حق
دولة في السيادة والاستقلال . الخ «٢٠» .

ب - التخريب في الاتحاد السوفيتي الداخلي الخريبية :

أما عن استخدام وسيلة التخريب كدأدسعدوان
غير مباشر في استراتيجيه الكتلة الغربية ، وبالذات
الولايات المتحدة ، فإنه يتبع من هذا . وهذه
الحقيقة يوحد عليها ترينور دينر ، وهو محلل
سياسي غربي ، عندما يقول : «أن الولايات المتحدة
حينما ما دبت أي أسلحة الامتيازات التخريبية
الواسعة بوجه المخابرات المركزية الأمريكية ، في
تدمير العديد من الانقلابات ضد أنظمة الحكم في
أمريكا اللاتينية ، وإحيائها في منتصف الشرق
الوسط . ومن أسوأ حالات التمس التي صادفها
في عمليات التخريب الخاربي ، كانت بالقطوع
حادثة خليج الغنازير ضد كوبا في عام
١٩٦١» «٢١» .

وفي مقدمة وسائل الحرب النفسية التي نفذتها
الدول الغربية ضد الدول الشيوعية ، وبخاصة

Richard A. Falk, Revolutionary Nations and the Quality of International
Legal Order, in, Morton Kaplan, ed., The Revolution in World Politics, (John
Wiley & Sons Inc., New York, 1962), pp. 326 — 327. [٢٢]

Trevor Taylor, op. cit., p. 164. [٢٣]
Georgi Arbatov, op. cit., pp. 194 — 195. [٢٤]

ibid, p. 152. [٢٥]
ibid, p. 197. [٢٦]

وراء ممارسة التخريب ، نجد أن الولايات المتحدة ، تركز في استعمال التخريب على حماية مصالحها الاقتصادية وأمنها السياسي والعسكري ، على النحو الذي تمليه الظروف والاضائع القائمة ، ولهس بمقياس المستقبل البعيد . « ٤٦ »

ومن الخصائص الأخرى للتخريب الأمريكي كما يذكرها هولستي ، أن هذا التخريب لا يقوم على محاولة إذكاء حدة العنف بين الجماعات العرقية أو الدينية أو الطبقية المختلفة ، أو على محاولة خلق ما يسمى بالمواقف الثورية REVOLUTIONARY SITUATIONS

على غرار ما يفعل الشيوعيون ، حيث يستعمرونها في الانقضاض على السلطة ، وتنصيب الأنظمة العميلة أو التابعة تماماً لهم . أما الولايات المتحدة ، فهي تمد مؤازرتها إلى بعض القوى الرئيسية التي تمسك بالسلطة ، دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الدول لاستقلالها « ٤٧ »

أما عن الأمثلة والتماذج الواقعية لحسابات التخريب الخارجى من جانب الغرب ، فانهى هي الأخرى كثيرة ، وسنكتفى بالتركيز هنا على بعض الحالات البارزة في هذا الصدد ، ومن ذلك أولاً ، العملية التخريبية الناجحة التي نفذتها الولايات المتحدة ضد نظام حكم جاكوبو أربينز ARBENZ في جواتيمالا في سنة ١٩٤٥ ، وهو النظام الذي كانت له بعض الارتباطات مع الحزب الشيوعى الجواتيمالى ، على الرغم من أن الرئيس أربينز نفسه لم يكن شيوعياً .

ويرجع السبب الرئيسى وراء تصميم الولايات المتحدة على إسقاط هذا النظام ، إلى برنامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الذى نفذه أربينز ، والذى تعارض بشدة مع مصالح كبار الاقطاعيين . ومع المصالح الاحتكارية الهائلة لشركة الفواكه الأمريكية المتحدة في جواتيمالا . وقد حظى هذا البرنامج الإصلاحى بتأييد

لممارسة هذا الجانب التجسسى والتخريبى في حرب الدعاية النفسانية الموجهة ضد الدول الشيوعية . . . « ٤٥ »

ويعدد الخبير السياسى الأمريكى س . بيلاجاك بعض سمات الأسلوب الأمريكى في التخريب الخارجى بالشكل الآتى :

أ - من حيث الدافع إلى التخريب : يقول بيلاجاك إن الدافع الرئيسى المحرك للتخريب الأمريكى ، هو إما الرغبة في إجهاد أية محاولة استيلاء على السلطة ، يخطط لها الشيوعيون في دولة من الدول ، أو مساعدة بعض عناصر المعارضة ، أو بعض جماعات العسكريين في الوصول إلى السلطة ، لما تظهره من ميول قوية منسوبة للشيوعية . ولا تلقى الولايات المتحدة بالاً للمشكلات الداخلية الأخرى في تلك الدول ، وكل ما يعينها هو مقاومة الشيوعية بإحدى الطريقتين السابقتين .

ب - من حيث نطاق الانتشار بالدعاية التخريبية الموجهة ضد الشيوعية : تؤثر الولايات المتحدة التركيز بدعايتها المضادة للشيوعية ، على العناصر الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية للمجتمع المستهدف بعمليات التخريب الدعائى ، وهى في ذلك تختلف كثيراً عن الأسلوب الشيوعى أو النازى الذى يهدف على محاولة بلوغ أقصى مستوى ممكن من الانتشار الدعائى .

ج - من حيث طبيعة الوسائل الأخرى المساندة لعملية التخريب الدعائى : أما عن هذه الوسائل الأخرى فهى تشمل السعى إلى « شراء » تعاون المجموعات السياسية والعسكرية ، بوسيلة المنح الاقتصادية والعسكرية والتأييد الدبلوماسى .

د - من حيث الأهداف البعيدة لعملية التخريب : تختلف هذه الأهداف في التخطيط الأمريكى عنها في التخطيط النازى والسوفييتى مثلاً ، فبينما عملت ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتى على التنمية الإيجابية والبعيدة المدى لمصالحهما ، ولأهداف سياساتها الخارجية ، من

Ibid, p. 216. [٤٥]
B.N. Bjelajac, Unconventional Warfare: American and Soviet Approaches, [٤٦]
The Annals of the American Academy of Political and Social Science, CCCXLI, (1962), p. 80.

Holsti, op. cit., p. 335.

[٤٧]

الشيوعيين والعمال والفلاحين . وهنا
تحرمت المخابرات المركزية الأمريكية لنوجيه ضربة
قاصدهم التي بظام أربينز ، وكانت اداتها في ذلك ،
جهازت الهجوم واليهالين السفين الذين سامت
بجسميهم وتسلطهم في شندوراس ونيكاراجوا
تحت رعايته الديكويين كاستيلو
ارميس ، وبدأت عملية البث الاذاعي
التي صدرت اربينز من الدول المجاورة له وتحت
الضبط النفسي المتواصل ، ومع التهديد العسكري
بمعري ، وايضا مع تحول بعض قيادات الجيش
الى جانب جهات المتمردين ، انهار نظام أربينز ،
وسمح الطريق لمخوضا امام ارميس لتسلم
السدة . (٤٨)

وفي عام ١٩٦١ ارادت المخابرات المركزية
الأمريكية ، ان تطبق نفس الاسلوب لاسقاط نظام
خوسيه سيباستيان جاسيرو في شويبا ، وذلك عن طريق
تجميع ارجين واليمين الخويين في الولايات
المحددة ، واعدادهم في حملة عرو بسواحي السوييه ،
باعتبار ان ذلك قد سيسجع عناصر المعارضة في
الادب على ان يقيم التي ستمتدات الفراه ، مما
يسمح احراز هذا النظام الشيوعي من الحكم .
غير ان هذه الخطة التي عرفت بحملة حبيج
الجنيرين فشلت بالاشل الذريع
لأسباب عديدة منها : سوء التخطيط ، وسوء
الاعداد ، وسوء التنفيذ ، وكانت نتائجها صدمة
للسيتم السوييه الأمريكية ، منها ابرزت عجزها عن
الذرع فاعدت للتهديد الشيوعي الموجه ضد أمنها
ومستحقها من دولة صغيرة مجاورة لها مثل
كوبا ، فضلا عن الاضرار الادبيه البالغه التي
نسبت فيها هذه العمليه بالتمويه لريخ الولايات
المتحدة على المستوى الدولي العام ، وفي اوساط
الرأي العام الشعبي في دول أمريكا اللاتينية بسجل
خاص . (٤٩)

وفي مملكة أمريكا اللاتينية أيضا ، تسامت
المخابرات المركزية الأمريكية بالمسؤولية الرئيسية
في التخطيط للقضاء على نظام حكم الرئيس
المساركي سلفادور الديندي في شيلي
(١٩٧٠ - ١٩٧٤) ، وقد بدأ التخريب الأمريكي

في شيلي ، بالتخريض على الاضرابات واثارة
الحزن الداخلي لشمس الاخصم الداخلي ، مع
العمل في نفس الوقت على تشديد الضغوط الراديه
والدعويه والنفسية ضد هذا النظام لاجراجه ،
واحتوائه على جو من الازمت الداخليه الحاده . ثم
تحتمت المرحله الاجيزه من ذلك المخطط التخريبي ،
بتدبير الانقلاب العسكري الناجح ضده ، والذي
هبط عليه الرئيس الديندي ، وبدا ثم القضاء على أول
نظام ماركسي يصل الى الحكم في أمريكا اللاتينية
بإوسائل الدستورية .

وخارج دائرة أمريكا اللاتينية ، نجد أن من أبرز
أمس التخريب الأمريكي ، ما حدث في عام ١٩٧٠
في خمبوديا ، عندما استقطعت المخابرات
المرحليه ، بالتآمر مع الجنرال لون نول ، عزل
الامير نور دوم سيهانوك من رئاسه الدولة (وكان
وقتها حرج خمبودي في مهمه رسميه « لميوله
المتعاطفه مع التوار الشيوعيين « الفيت خونج » في
الحرب الفييتامييه . وقد تحول لون نول بعد
وصوبه للسلطه ، الى مجرد اداة طيعه للسياسه
المرحليه ، واستمر ذلك حتى وقعت خمبوديا كلها
تحت السيطرة الشيوعيه في بداية عام ١٩٧٥ .
وقبلها بنحو اربع سنوات ، لعبت المخابرات
المرحليه الأمريكية دورا مشابها تماما في ازالة
الرئيس الغامبي سيكروما من السلطه . (أيضا
انباء وجوده بالخارج » . وقد نفذت هذه العمليه
بعض عناصر العسكريين بزعامه الجنرال جوزيف
انكراه ، وبذلك أمكن للسياسه الأمريكية وقتها ان
تفصي عن السلطه واحدا من الد خصومها في
الفارة الافريقيه كلها .

خامسا - المحاولات الدولية التي باللت لمحاربة التخريب الخارجي كاداه للعدوان غير المباشر

لما كانت الظروف الدولية التي سادت في مرحلة
ما بعد انتهاء الحرب العالميه الثانيه ، قد ساعدت
كما رأينا ، على التوسع في تطبيق وسيلة التخريب
كاداه للعدوان غير المباشر الذي تمارسه دول كثيرة
ضد بعضها بعضا ، لذا فقد نشأت الحاجة الى
ايجاد ضوابط دولية ، تحظر الاتجاء الى هذه
الوسائل التخريبية في العلاقات الدولية . وقد

[٤٨] Ibid, pp. 331 - 335.

F.S. Northedge, op. cit., p. 132.

[٤٩]

« لاحظ مرة أخرى التناقض بين مايتغنى بسبه الاتحاد السوفييتي أمام المنظمة الدولية وبين اعتناقه المستمر لاساليب التخريب في علاقاته الدولية » .

ثم تردف المذكرة، انه ليس فقط بوسيلة العدوان والتدخل يتزايد التوتر الدولي . وانما ايضا بوساطة الضغط على الشعوب ، مما يتولد منه التوتر وفقدان الثقة بين الدول ، وهو ما يصل تهديدا للسلم الدولي » .

ومن هنا ، فقد طابعت الجمعية العامة ، بهذا المزية من الجهود ، التي تضمن احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول ، وهو المبدأ الذي نصت عليه صراحة الفقرة الرابعة من المدة الثانية لميثاق الأمم المتحدة . وفي اطار هذا المعنى ، تقدم الاتحاد السوفييتي بمشروع اعلان يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وقد تضمن هذا الاعلان :

١ - التأكيد على حق كل شعب وكل دولة في الحرية وسيادة والاستقلال .

٢ - دعوة كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، الى تنفيذ تعهداتها التي بحسبها الميثاق .

٣ - المطالبة بوقف كل أعمال التدخل المسلح وغير المسلح في الشؤون الداخلية للدول ، او التدخل الذي يستهدف معيوق حرمات بعض الشعوب على حريتها واستقلالها .

٤ - « دعوة كل الدول الى التقيد بمبدأ الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها ، تحت أي مبرر من المبررات » .

٥ - مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بان تتولى تحديد الدول التي تمارس التدخل ، من عواقب هذا السلوك الدولي ، الذي يجب أن تتحمل مسئوليتها الدولية الكاملة عنه .

وقد تبنت وجهة النظر السوفيتية هذه ، كل من

سلكت تلك المحاولات عدة مراحل يمكن ابرازها على النحو الآتي :

١ - المحاولة الاولى : في عام ١٩٥٤ توصلت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ، الى تحديد الجرائم التي تشكل عدوانا ، أو التي تشمل على تهديد للسلم والامن الدوليين ، ومن ذلك :

١ - أعمال العدوان التي تتضمن استخدام القوة المسلحة لأغراض تخرج بها عن حدود الدفاع الفردي والجماعي المشروع عن النفس ٢ - التهديد بالهجوم الى العدوان ضد دولة أخرى ٣ - تنظيم أو تشجيع أو السماح للحصانات المسلحة بالعمل ضد دولة من الدول ٤ - إثارة أو التحريض على إثارة حرب أهلية في دولة أخرى ٥ - تنفيذ أو تشجيع القيام بأعمال الارهاب في دولة أخرى ٦ - ضم إقليم تابع لدولة أخرى بوسائل غير شرعية لا يقرها القانون الدولي ٧ - التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من الدول بوسائل الاكراه الاقتصادي أو السياسي ، للحصول على مزايا من أي نوع كان . « ٥ » .

ومن ذلك ، يتضح ، ان اللجنة عاملت التخريب الذي هو أداة للعدوان غير المباشر ، على نفس المستوى من الخطورة والمسئولية ، مع العدوان المباشر . وانتهى الأمر عند حد اعلان هذا المبدأ القانوني ، ولم تخف حدة التخريب الدولي ، بل انها في حقيقة الأمر زادت عنفا ، واتسعت نطاقا .

ب - المحاولة الثانية : جاءت هذه المحاولة اثر المذكرة التي كان الاتحاد السوفييتي قد تقدم بها في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥ الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومصابها فيها بأن تدرج في جدول أعمالها الموضوع الخاص « بالتوتر الدولي الذي تزايد في الفترة الاخيرة نتيجة محاولة بعض الدول تعويق حركة التطور التاريخي من طريق ممارسته الأعمال العدوانية ، والتدخل المكشوف في الشؤون الداخلية للدول والشعوب التي تقاوم ضد السيطرة الإمبريالية من أجل التحرر الوطني والسيادة والاستقلال » « ٥١ » .

البناني ، وبلغاريا ، وروسيا البيضاء وكوسا
وسيدروسلافيا وكينيا ومالاي
ومغوليا وبولندا وسوريا وأوكرانيا وتوانيا
ويونان وسانغها . وقد أدت كلها على جدية الاخطار
التي بحق السلم الدولي ، نتيجة ممارسة التدخل
في الشؤون الداخلية للدول ، على حد ما تدعو
إليه مبادئ الميثاق « ٥٢ » . واتهمت هذه الدول ،
الدول العربية ، بأنها كانت تهدف من وراء ذلك
التدخل ، إلى تفويض الاستقلال السياسي والسيادة
الشعوبية للدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا
اللاتينية . واستندت على ذلك بما كان يحدث في
ميسور ، وروس وجمهورية الهندو-باكستان
والدومينيكان . ويجب أن التدخل الأمريكي المسلح
في ميسور وجمهورية هان تشكلا من أشكال العدوان
المتطرف ، وحرفا صريحاً لمبادئ الميثاق . بل قيل أن
سعى الولايات المتحدة إلى إنشاء قوة عسكرية
دائمة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، إنما كان في
الواقع ليس أكثر من محاولة للتبرير
العدوان . « ٥٣ »

وقد تقدم المندوب الأمريكي في الجمعية العامة
ببعض تعديلات على المشروع السوفياتي . قال إن
الهدف منها كان التأكيد على حظر مبدأ التدخل في
الشؤون الداخلية لأي سبب كان ، والتعامل مع
التدخل المستقر بقصد التخريب ، وكذلك التأكيد
على حق كل الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها
بعيدا عن التدخل الخارجي « ٥٤ » .

وأشار المندوب الأمريكي إلى أن الدافع
السوفياتي من وراء تبني هذا الإعلان ، لم يكن
التأكيد على مبدأ عدم التدخل ، ولكن استغلال هذا
المبدأ ، كذريعة للتهجم على سياسات الولايات
المتحدة والدول الغربية والتشهير بها بشكل
عام « ٥٥ » .
ودافع عن وجود الولايات المتحدة في فيتنام

بقوله أنه لو كانت فيتنام الشمالية قد تقيدت
باتفاقات جنيف ولم تتدخل في فيتنام الجنوبية ، لما
حدثت الحرب الفيتنامية أصلاً . وأضاف أن فيتنام
هي مثال بارز على تطبيق المبدأ الصيني في التدخل
تحت ستار ما يسمونه بدعم حروب التحرير
الوطني ، التي لم تكن وجهتها فيتنام الجنوبية
وحدها ، وإنما أيضاً لاوس وتايلاند ، وحتى ضد
بعض أنظمة الحكم المعادية للشيوعية في القارة
الأفريقية . ومن هنا ، وكما قال فإن الولايات
المتحدة كانت مستعدة دائماً للتدخل لتأييد هذه
الشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها في مواجهة
ضغوط التدخل الشيوعي في شئونها . ثم قال ،
أنه إذا كان التدخل السافر يعتبر عملاً خطيراً
وغير مشروع ، فإن التدخل المقنع أشد
خطورة « ٥٦ » .

ومن ثم ، دعت الولايات المتحدة ، الجمعية
العامة إلى تدعيم التوصيات التي صدرت عنها في
السابق ، والتي تدين التدخل في الشؤون
الداخلية ، بتوصية جديدة تدعو إلى إدانة كل
أشكال التدخل المباشر وغير المباشر الذي تمارسه
دولة في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول ،
سواء انطوى هذا التدخل على الهجوم والغزو
المسلح ، أو تمثل في صورة تشجيع ودعم
وتخريض بعض الحركات على قلب أنظمة الحكم
في بعض الدول المستقلة بالقوة « ٥٧ » .

أما المندوب البريطاني ، فقد هاجم المبادرة
السوفياتية ، على أساس أنها لم تنص عن الدافع
من وراء تبنيها والدافع عنها ، وإنما اتخذت كمبرر
لهجوم على السياسات الغربية ، وقال أنه إذا
كانت ثمة حاجة إلى صدور إعلان من الأمم المتحدة
حول مبدأ عدم التدخل ، فإن مثل هذا الإعلان ،
كان لابد أن يحصل على التأييد العام لكل الدول
الأعضاء ، حتى يكون موضع احترامها « ٥٨ » .

Ibid, p. 88. [٥٢]

Ibid, p. 89 [٥٣]

Ibid [٥٤]

Ibid [٥٥]

Ibid [٥٦]

Ibid, p. 90. [٥٧]

Ibid [٥٨]

١ - التأكيد على التزام كل دولة ، أو كل مجموعة من الدول ، بالامتناع عن التدخل ، في صورة مباشرة أو غير مباشرة ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى .

٢ - التأكيد على حق الدول في تقرير مصيرها ، وفي اختيار ما يلائمها من الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل خارجي .

٣ - ادانة كل صور التدخل ، المباشر وغير المباشر ، والذي يستهدف تخريب سيادة الدولة الأخرى أو استقلالها أو أمنها أو نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية .

٤ - تعهد كل دولة ألا تستعمل أو تشجع استعمال تدابير ، يكون القصد منها إكراه دولة أخرى على التصرف ضد إرادتها . ويحظر بصفة خاصة كل ما يتصل بتنظيم ومساعدة وتمويل والتخريض على ممارسة الأنشطة التخريبية والارهابية ، أو أعمال العنف المسلح ضد دولة أخرى ، أو التدخل في الصراعات الأهلية فيها . الخ «٦١» .

وقد اقترحت الهند ادخال بعض التعديل على مشروع دول أمريكا اللاتينية ، وبالاخص فيما يتعلق بعدم جواز التعديل في حدود الدول ، وعدم الاعتراف بشرعية التغيرات الإقليمية التي تحدث بوسيلة القوة المسلحة ، ثم وهذا هو الأهم ، مطالبة الدول بالتعهد بعدم استخدام أو تشجيع استخدام تدابير ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية ، لإكراه دولة أخرى على تقديم امتيازات أو تنازلات من أي نوع كان «٦٢» .

والى جانب المشروعين السابقين ، تقدمت سبع وعشرون دولة بمشروع ثالث ، وهذه الدول هي الجزائر وبورما وبوروندي والكاميرون وقبرص والهند والعراق والأردن وكينيا والكويت ولبنان

ثم أضاف : ان مشروع الاعلان السوفيتي ، تجاهل الإشارة الى بعض صور التدخل ، مثل التخريب ، والقيام بتدريب بعض العناصر المتمردة التي تنتمي الى دول أخرى ، ضد موافقة حكومات تلك الدول . وأكد علي أن الاكتفاء بادانة مبدأ التدخل لم يكن كافياً ، وإنما كان من الواجب إصدار اعلان آخر ، يؤكد حق كل دولة في أن تختار لنفسها نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وكذلك التأكيد على تعهد الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد السيادة الإقليمية ، أو ضد الاستقلال السياسي لأي دولة ، وكذلك تعهد الدول بالامتناع عن التحريض على ، أو تنظيم أو دعم الصراعات الأهلية في الدول الأخرى ، أو ممارسة أعمال الارهاب ضدها ، وأيضا دعوة جميع الدول الى معارضة كل أشكال التخريب الذي تدبره وتموله وتنظمه قوى أجنبية ، وتكون غايته الاطاحة بنظم الحكم في الدول المستقلة ذات السيادة «٥٩» .

وفي نفس الوقت ، تقدمت ثمانى عشرة دولة من دول أمريكا اللاتينية ، بمشروع اعلان آخر حول نفس الموضوع . وقد أكد هذا المشروع على ضرورة دعم الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما لفت النظر الى بعض صور العدوان غير المباشر ، مثل تنظيم وتدريب الجماعات المسلحة التي تستخدم كعملاء للتخريب ، وامتدادات الأسلحة ، وغير ذلك من الأدوات التي تستعمل في التحريض على التمرد وتفجير الصراعات الداخلية «٦٠» .

وقد أيدت هذه الدول حق المنظمات الإقليمية في استعمال القوة لمقاومة مثل هذه الاستفزازات المسلحة ، عملاً بمبدأ الدفاع الجماعي عن النفس ، الذي نص عليه الميثاق . ومن هنا فقد دعا مشروع اعلان دول أمريكا اللاتينية ، الى التأكيد على المبادئ الآتية :

Ibid [٥٩]

Ibid [٦٠]

Ibid, p. 91. [٦١]

Ibid [٦٢]

وليبيا ومالاوى ومالى وموريتانيا ونيجيريا ورواندا والعربية السعودية والسودان وسوريا وتوجو وأوغندا ومصر وتنزانيا واليمن وبوغسلافيا وزامبيا .

وأكدت هذه الدول فى مشروعها ، على ضرورة الاحترام الكامل لحق كل دولة فى تقرير المصير والاستقلال بعيدا عن الضغط الخارجى ، كما أكدت على أن الاستعمار ، فى أية صورة ، يعتبر من قبيل مصادرة حق الشعوب فى تقرير مستقبلها أو استغلال مواردها وتوجيهها الوجهة التى تتلاءم واحتياجاتها « ٦٣ » .

ومن ثم ، فقد طالب هذا المشروع ، الأمم المتحدة ، بأن تعمل على تصفية كافة مظاهر الاستعمار والاستعمار الجديد ، لأن الاستعمار هو الذى يخلق الاوضاع التى تساعد على التدخل ، كما أنه هو الذى يجعل من الصعب تطبيق مبدأ التعايش السلمى والتفاهم الدولى . الخ « ٦٤ » .

وقد أوضح مندوب تنزانيا أنه لا يصح اعتبار المساعدات التى تقدم للشعوب المقهورة التى تناضل ضد السيطرة الاستعمارية أو ضد التمييز العنصرى « الأبارتھيد » تدخلا ما دام أنها ترمى الى تمكين تلك الشعوب من الحصول على حريتها « ٦٥ » .

أما مندوب الجزائر ، فقد أكد على مشروعية حروب التحرير الوطنى وعدالتها ، وقال ان بعض القوى الكبرى « ويقصد الولايات المتحدة » بحكم مصالحها الخارجية الهائلة ، تحاول أن تسحق حركات التحرر الوطنى ، عن طريق اتهامها بالحصول على مساعدات خارجية ، وهى المساعدات التى تعتبرها نوعا من التخريب . وقال انه يرفض تماما أية حجة تستخدمها دولة أجنبية فى تبرير تدخلها ضد حركات التحرير الوطنى « ٦٦ » .

وحول هذه النقطة التى أثارها مندوب الجزائر ، عبرت البرازيل وتايلاند عن وجهة النظر التى تقول ، بأنه لا ينبغى الأخذ بفكرة حرب التحرير الوطنى كمبرر للتدخل الخارجى ، لأنها يمكن أن تستغل كشعار للدعاية المذهبية والسياسية ، والحرب النفسية ، وتنظيم النشاطات التخريبية التى تمارسها بعض الجماعات السياسية فى الدول الأخرى لحساب دول أجنبية . الخ « ٦٧ » .

ومن خلال المناقشات التى دارت حول هذه المشاريع الثلاثة ، أمكن فى النهاية بلورة مشروع رابع ، تبنت الدعوة اليه ٥٧ دولة من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ووافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ١٠٩ دول ، وامتناع دولة واحدة عن التصويت هى بريطانيا . وقد تضمن هذا الاعلان الذى صدر فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ المبادئ الرئيسية التالية : « ٦٨ » .

١ - ليس من حق أى دولة ، أن تتدخل بالاسلوب المباشر أو غير المباشر ، فى الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى .

٢ - ليس من حق أى دولة ، أن تستخدم أو أن تشجع استخدام أى وسيلة من وسائل الإكراه السياسى أو الاقتصادى ، أو ما الى غير ذلك ، لجعل دولة أخرى تتنازل عن سيادتها ، أو أن تتنازل عن بعض حقوقها ضد ارادتها .

٣ - ليس من حق أى دولة أن تنظم ، أو تدعم ، أو تحول ، أو تحرض ، أو تسمح بممارسة أية أنشطة تخريبية أو إرهابية أو عسكرية ، يكون الهدف منها الاطاحة بالقوة بنظام الحكم فى دولة أخرى أو التدخل فى النزاعات الأهلية لدولة أخرى .

٤ - أن استخدام القوة لحرمان الشعوب من

Ibid, p. 91. [٦٣]

ibid [٦٤]

ibid [٦٥]

ibid [٦٦]

Ibid, p. 92. [٦٧]

Declaration on Inadmissibility of Intervention in Domestic Affairs of States and Protection of their Independence and Sovereignty. [٦٨]

الدول الاخرى ، أو ممارسة أعمال الارهاب الموجه
ضد هذه الدول .

٣ - المطالبة بالتعهد بالامتناع عن ممارسة
الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها من صور
الضغط ، ضد الاستقلال السياسى أو السلامة
الاقليمية للدول الاخرى «٦٩» .

ويلاحظ أن هذه المبادئ الاساسية ، لم ترد عن
كونها تأكيداً جديداً لمجموعة المبادئ التى تضمنها
الاعلان الصادر عن الجمعية العامة فى ٢١
ديسمبر ١٩٦٥ . أى أن التقرير لم يأت بجديد فى
هذا الصدد .

د - المحاولة الرابعة : وتأتى المحاولة الرابعة
والاخيرة فى هذا الشأن ، مع قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ بتشكيل لجنة
دولية خاصة من خمس وثلاثين دولة ، تؤكد اليها
مسئولية تعريف العدوان فى العلاقات الدولية
تعريفاً دقيقاً ومحدداً .

ولا اتصور أننا سنعرض هنا للمناقشات التى
دارت فى هذه اللجنة ، التى استغرق عملها سبع
سنوات كاملة ، حول مسألة العدوان الدولى فى
أبعادها الشاملة ، فهذا أمر يخرج بالقطع عن هدف
البحث الحالى ، ولكننا سنركز وبإيجاز ، على ما
اتصل من عمل هذه اللجنة بموضوع التخريب
كأداة للعدوان غير المباشر ، وهو ما يهمنى فى المقام
الاول .

فى دورة الاجتماع الثانية التى عقدتها اللجنة
فى نيويورك فى الفترة بين ٢٦ فبراير و ٢٨ مارس
١٩٦٩ تقدم الاتحاد السوفيتى بمشروع لتعريف
العدوان ، وقد اشتمل هذا التعريف على ما يأتى
خاصاً بالتخريب :

« ان استعمال أى دولة لوسيلة القوة المسلحة ،
عن طريق ارسال مجموعات مسلحة ، أو مرتزقة ،

تأكيد ذاتها الوطنية ، يشكل انتهاكاً لحقوقها ،
واعتداءً على مبدأ حظر التدخل .

٥ - يكون لكل دولة الحق فى أن تختار نظامها
السياسى والاقتصادى والثقافى دون تدخل من
الخارج .

٦ - تتعهد كل الدول باحترام حق تقرير المصير
والاستقلال لكافة الدول والشعوب ، بعيداً عن أى
صورة من صور الضغط الخارجى ، مع الاحترام
المطلق للحقوق الانسانية والحريات الاساسية ،
وعليه فإنه يتعين على كل الدول أن تشارك فى
تصنيف جميع مظاهر التمييز العنصرى والتحكم
الاستعمارى .

ج - المحاولة الثالثة : وتتمثل هذه المحاولة ،
فى صورة التقرير الذى أعدته لجنة القانون الدولى
التابعة للأمم المتحدة والخاصة بتنمية مبادئ
العلاقات الودية والتعاون بين الدول فى عام
١٩٦٧ ، وهو التقرير الذى صدر فيما بعد ،
وبالتحديد فى عام ١٩٧٠ ، على شكل توصية من
الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد تعرض التقرير لموضوع استخدام القوة
وغیرها من وسائل الاكراه فى العلاقات الدولية ،
وأكد على ضرورة حظرها جميعاً ، سواء اتخذت
طابعاً مباشراً أو غير مباشر . وفيما يتعلق بادانة
التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، نص التقرير
على :

١ - مطالبة كل دولة بالتعهد بالامتناع عن تنظيم
أو تشجيع تنظيم قوات من
المتطوعين « volunteers أو قوات غير
نظامية » irregular Forces على العمل
التخريبى فى اراضى دولة أخرى .

٢ - مطالبة كل دولة بالتعهد بالامتناع عن اقحام
نفسها فى الصراعات الاهلية
Civil Strifes التى تنشب فى

DW Bowett, The Search for Peace, op. cit., pp. 25 — 27.

Document A/AC. 134/L. 12. pp. 2 — 3. V. Chkhikvadze & O. Bogdanov, «Definit
ion of Aggression : An Important Instru-ment in the Struggle for Peace»,
International Affaires, (Moscow, July 1969), p. 28,

[٦٩]

[٧٠]

أو إرسابيين ، أو مخربين ، إلى إقليم دولة أخرى ، أو التورط في أعمال التخريب في صورتها المتعددة ، وبما من هدفه أن يفجر نزاعاً داخلياً في دولة أخرى ، أو إجبار هذه الدولة على العدول عن سياستها أو تغييرها لصالح الدولة المعتدية ، يعتبر عملاً من أعمال العدوان غير المباشر . . . « ٧٠ » .

وفي نفس الوقت ، تقدمت ست دول غربية هي اسبانيا وكندا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وأمريكا المتحدة ، بمشروع تعريف مضاد لهذا المشروع السوفييتي . وقد عرف العمل العدواني بأنه استخدام القوة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، مستمر أو متقطع ، من جانب دولة ضد الكيان الإقليمي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى . ولم يذهب المشروع بالصورة التي قدم عليها ، إلى تحديد النماذج الأخرى للعدوان غير المباشر ، بل أنه تجاهلها تماماً « ٧١ » .

ولم يلائق هذا الاتجاه الغربي ، مع اتجاه مجموعة كبيرة من الدول التي عبرت عن اعتقادها من خلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة فيها بعد ، من أن الصور الأخرى للعدوان مثل الضغوط الاقتصادية والسياسية والتخريب على التخريب ، لا تقل خطراً في تهديدها للسلامة الإقليمية والاستقرار ، عن العدوان الذي يقسح بوسيله القوة العسكرية « ٧٢ » .

وبالفعل ، فقد وجد هذا الاتجاه الأخير ، هندي له في النوصية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجتماع في ختام دورتها التاسعة والعشرين في ديسمبر ١٩٧٤ ، والتي تضمنت موافقه على المشروع النهائي الذي توصلت إليه لجنة تعريف العدوان .

فقد اشتمل تعريف العدوان وتحديد مجالاته ومظاهره الأساسية ، على ذكر صريح للعدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، وجاء ذلك في المادة الثالثة التي نصت على أنه يعتبر من قبيل الأعمال العدوانية « قيام إحدى الدول ، بطريق مباشر أو

غير مباشر ، بإرسال عناصر مسلحة أو جماعات من المرتزقة لتنفيذ أعمال التخريب المسلح ضد دولة أخرى ، وبشرط أن تكون هذه الأعمال من الخطورة والجسام ، بحيث ينطبق عليها وصف العدوان » .

ونلاحظ على الفقرة السابقة ، غدة أشياء منها :

أ - أنها قصرت التخريب على الأعمال المسلحة فقط ، ولم تتوسع في هذا المفهوم بإدائه التخريب الدعائي ، أو الضغوط الاقتصادية والسياسية كوسائل للإكراه ضد إرادة الدول الأخرى ، أو التورط في الصراعات والنزاعات الداخلية في الدول الأجنبية . . الخ ، ومن هذا جاءت معالجة مشروع لجنة تعريف العدوان للتخريب ، أضف بشخص ملحوظ لها تضمنته إعلانات المبادئ الثلاثة السابقة .

ب - أن الاشتراط الخاص بأن تكون أعمال التخريب « المسلح » من الجسام ، بحيث ينطبق عليها وصف العدوان ، يفتح بطبيعته مجالاً رحباً لحدود إحكام الدول بشأن التخريب الذي يشكل عدواناً ، والتخريب الذي لا يرقى إلى هذا المستوى . ومن ثم ، يكون هذا التحفظ بمثابة إضعاف مباشر لمبدأ حظر التخريب ، فالحظر يجب أن يكون قاطعاً وشاملاً ، لأن التجزيم يتضرب على الفكرة نفسها ، بضرب النظر عن المستوى الذي يحدث عنده التخريب ، أو حجم التهديد الذي ينتج عنه .

ج - أن الاختصار في تحديد مظاهر العدوان غير المباشر ، على النحو الذي عكسته مسودة النوصية ، أقرب لأن يكون متفقاً في إطاره العام مع وجهة النظر الغربية ، التي كلن من رأيها أن تعريف العدوان ، يجب أن يتركز بصورة أساسية في دائرة العدوان المسلح . ويبدو هذا الوضع غريباً إذا أخضعناه لمقياس التحليل الواقعي . فالاتحاد السوفييتي الذي يعتمد في تنفيذ استراتيجيته الصراعية الدولية على التخريب بهتلف أدواته « إلى جانب وسائل أخرى بالطبع أراد أن يضمن تعريف العدوان غير المباشر كل

للعدوان غير المباشر في العلاقات الدولية ، يمكننا أن نذكر الملاحظات الآتية :

١ - أن تزايد التخريب الخارجي ، على المستويين الديني والكيفي ، في السنوات الأخيرة ، يمثل تهديدا حادا لاستقرار المجتمع الدولي ، فقد أصبحت معظم الدول مفتوحة أمام الصغوط التخريبية التي تتعرض لها من وراء حدودها ، وبالنسبة التي تجعلها أديانا عاجزة عن مقاومتها والتصدى الفعال لها .

وإذا كان التحدي الأكبر الذي واجه الاستقلال السياسي والسيادة القومية في الماضي ، كان مصدره الاستعمار الذي ارتكز على وسيلة التحكم العسكري المباشر ، والذي انحصر في عدد محدود من القوى الكبرى ، فإن هذا التحدي قد انتقل الآن إلى الضغوط والتأثير والأكراه ، عن طريق التخريب الذي لم يعد احتكارا لقلة من الدول ، وإنما أصبح سلاحا تستطيع دول كثيرة أن تستعمله في تحقيق أهدافها السياسية الخارجية .

٢ - أن الأساليب المتغيرة والمقنعة التي يتم بها تنفيذ التخريب ، والقنوات الكثيرة التي يمر عبرها ، تجعل من التعرف فعلا تعقيد ، وتحديد المصادر التي يأتي منها ، كمقدمة نحو تحميلها بالمسئولية الدولية الكاملة عن مملكتها العدوانية الذي يتناقض مع ما تدعو إليه كافة المواثيق وإعلانات المبادئ الدولية .

وهذه الصعوبة العملية ، يترتب عليها بالتالي ، صعوبة تحقيق اتفاق دولي عام حول طبيعة التدابير والعقوبات الجماعية التي يمكن تطبيقها بفاعلية لمكافحة التخريب الخارجي ، ومن ثم ، يظل التخريب طليقا برغم كل الإدانات التي تتوجه ضده .

الصور التي يمثّل فيها ، والوسائل الرئيسية التي يحدث بها .

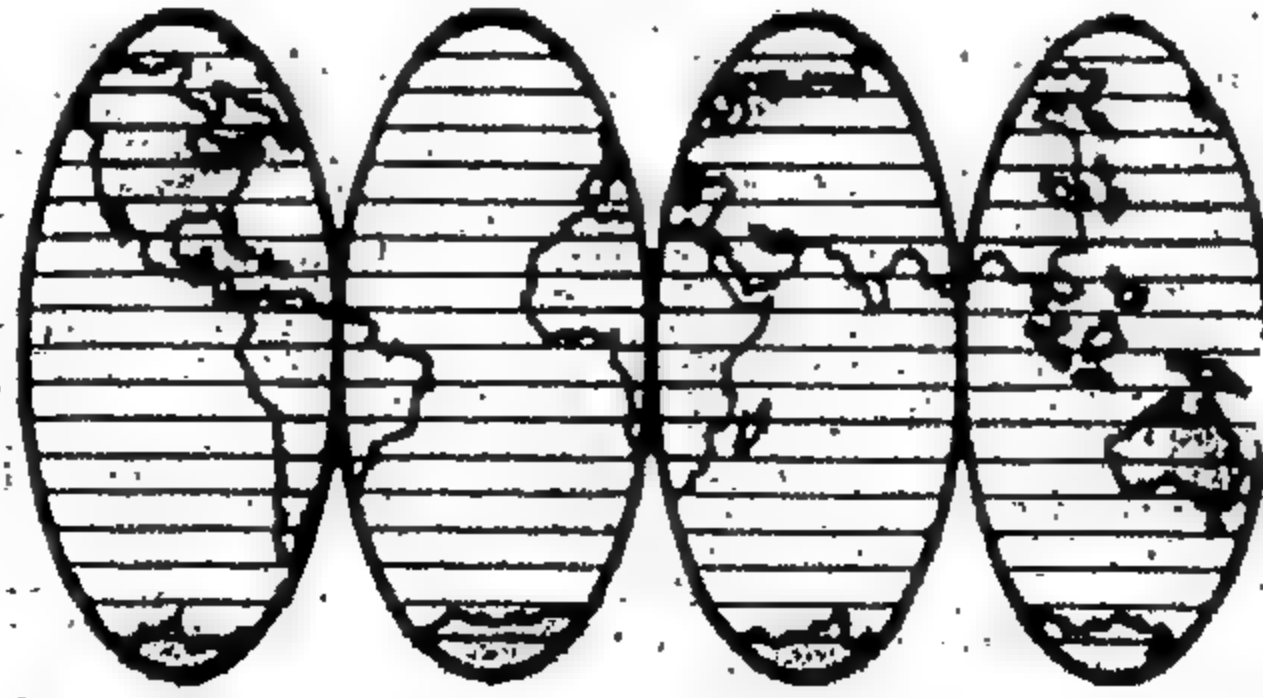
والولايات المتحدة التي مارست أكثر من غيرها ، أسلوب التدخل العسكري المباشر في العديد من الدول ، ركزت في تعريفها للعدوان على الأعمال العدوانية التي تحدث بوسيلة التدخل العسكري .

أذن وبمنطق الواقع ، فإنه كان من المفروض أن تكون هذه المواقف معكوسة . وليس لنا من تفسير لذلك ، سوى القول بأن الاتحاد السوفيتي ، ربما أراد أن يظهر في صورة الدولة التي تدين مبدأ التخريب «وقد كان حريصا على هذا الاتجاه في كل مناسبة» ، حتى يتخذ من هذه المواقف النظرية ، ذريعة إلى نفي هذه الشبهة عنه .

أما الولايات المتحدة ، فلأنها بحكم حساسيتها للاتهامات الدولية الواسعة التي وجهت باستمرار ضد تدخلها العسكري في بعض الدول ، باعتبار أن ذلك كان يمثل عدوانا ، فإنها أرادت أن تبعد ذلك الانطباع ، عن طريق الادعاء بأن التدخل العسكري الذي يحدث أصلا لمبدأ حق الدفاع الشرعي ، الفردي أو الجماعي ، عن النفس ، لا يجب أن يعامل على أنه عدوان . ومن هنا ، فإن اتجاهها من المشكلة أم يكن محكوما بالحقيقة الموضوعية ، بقدر ما كان محاولة لتبرير سياساتها الخارجية ، والدفاع عنها على هذا النحو غير المباشر .

سادسا - التخريب في العلاقات الدولية : ملاحظات ختامية

من خلال هذا التحليل لدور التخريب كأداة



سياسة الهند بدون حزب المؤتمر

د . سامي منصور

رئيس وحدة بحوث العلاقات الدولية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

يمكنى لاعطاء هذه الانتخابات أهمية خاصة
تسحق الدراسة بعناية ، وان كانت انتخابات
الهند في حد ذاتها ، حدثا يستحق المتابعة
والدراسة ، بصرف النظر عن النتيجة ويؤكد ذلك :

• الدور القيادي الذي تلعبه الهند في العالم
الثالث ، حتى لم يعد متصورا أي عمل جماعي بين
دول العالم الثالث ليس للهند دور فيه ، بل ودور
قيادي رائد فهي على سبيل المثال وليس الحصر
واحدة من الدول الأربع التي وضعت حجر الأساس
لحركة عدم الانحياز ، واستمرت تدفع بها الى أن
أصبحت قوة سياسية لها ثقلها ودورها . كما أنها
واحدة من الدول التي خلقت التجمع الآسيوي
الأمريكي ومجموعة الدول النامية . وبلا شك فان

الانتخابات الهندية الى ما

يقرب من الانقلاب ، ان لم يكن

انقلابا بالفعل . اذ خرج حزب

المؤتمر بعد استمراره في الحكم

لاكثر من ثلاثين عاما ، هي كل عمر الهند منذ

الاستقلال ، واصبح الحزب لأول مرة في تاريخه ،

في صفوف المعارضة .

ورغم مرور أشهر على انتخابات الهند

السادسة ، فما زالت آثارها على البنيان السياسي

والاجتماعي لآهند والتوازن الدولي في آسياسغير

واضحة . ولا زالت الصورة باقية في اطار من

الاحتمالات التي تنتظر الواقع لحسمها

ومؤكدنا ان ما انتهت اليه انتخابات الهند وحده ،

انتهت



ان انتخابات الهند بعد تأخرها عن موعدها
بعام ، جاءت في أعقاب انتخابات باكستان ، وقبل
انتخابات سيريلانكا ، وكلاهما امتدادا لحضاري
يرتبط بالهند « فانتخابات باكستان انتهت في
مارس بفوز الحزب الحاكم ، وأزمة لحادة تكاد
تصل الى حد اعادة الانتخابات ، وفي كولومبو
تستعد مسز باندرانيكا اخوض معركة الانتخابات
في شهر أغسطس على الأرجح وهي لن تقل شراسة
عن انتخابات الهند ، بل وربما تكون صورة منها ،
ما لم تكن سيريلانكا قد استوعبت بسرعة درس
انتخابات الهند .

شخصية نهرو لعبت دورا كبيرا في ذلك ، ثم تبعته
أنديرا غاندي ، بهما من شخصية دولية ، الى أن
اصبحت الهند واحدة من القوى الذرية في
العالم . ١٠

... الموقع الجغرافي السياسي للهند -
الجيوبولتيك - فهي ثاني أكبر دولة سكانيا ،
وسابع دولة اتساعا جغرافيا ، وهي أكبر دول
العالم الثالث ، وهي بحكم موقعها تعتبر خط الامان
للدول الآسيوية ، ومركز التوازن بين التيارين
المتصارعين على صعيد القارة الآسيوية .

أن الهند كانت على أبواب الطريق الاشتراكي. بخطة التنمية الخامسة . فطوال السنوات الماضية ، كانت تضع بذور العمل الاشتراكي بإيقاع بطيء حتى مهدت الأرض لسياسة اشتراكية حقيقية . وبالتالي كانت الهند تقف عند نقطة تحول بالغة الأهمية .

فإذا ما أضيفت إلى ذلك ، نتيجة الانتخابات ، لوضعت أهمية ما حدث . هزيمة حزب المؤتمر لأول مرة في تاريخه ، وتحولته إلى صفوف المعارضة ، بعد أن فقد ما يزيد على ٢٠٠ مقعد في البرلمان ، أمر غير عادي ، خاصة وأن الفائز على نقيض حزب المؤتمر ، هي تحالف من عدة أحزاب تجمع بين اليسين المتخلف واليمين واليسار والوسط . وهي اتجاهات لا يجمعها إلا العداء مع انديرا غاندي وحزب المؤتمر . والصوت الغالب بينهم على مدى تاريخهم قبل هذه الانتخابات ، كان رفض السياسة الاشتراكية . ويكفي أن مورارجي ديساي رئيس الوزراء استقال من حزب المؤتمر بسبب تأميم البنوك . وكان رفضه سياسة عدم الانحياز ، باعتباره في نظرهم عبث . وإذا كانت هذه الاتجاهات قد اختفت خلال الانتخابات الأخيرة ، فليس ذلك عن قناعة ، ولكنه مجرد تكتيك تفرضه معركة الانتخابات ، بينما أحداث الماضي تكذبه . وليس معنى ذلك أن تغيرا جذريا وفجائيا سوف يقع في الهند ، ولكنه تغير حتمي . بيد أن المسألة مسألة وقت . فوزير المالية مثلا مستر باتل ، مشهور عنه أنه من مؤيدي الاقتصاد الحر . . .

بهذه العوامل كلها ، تبرز انتخابات الهند لتصبح من أبرز أحداث النصف الأول من هذا العام ، وسوف تبقى أحد أهم أحداث العام كله .

المناخ العام للانتخابات :

إن انتخابات الهند لا تتأثر بالعوامل الداخلية بحسب ، بل أنها تتأثر أيضا بما يجري حولها في العالم ، وهو ما يشكل المناخ العام الذي جرت فيه فدائيا ، كانت أزمة حالة الطوارئ ، هي الكابوس الذي يضغط على النفاس في الهند .

فمنذ أعلنت أنديرا غاندي حالة الطوارئ في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ ، واعتقلت أقطاب المعارضة ، وأجرت عدة تعديلات في الدستور ، وأجلت الانتخابات لمدة عام ، وشيخ النيكتانورية يعيث في سماء الهند . وقد أثارت الإجراءات الحكومية حملة شرسة على أنديرا غاندي وحزب المؤتمر وتركت بصماتها على الصحافة الغربية التي شنت حملات عنيفة على حكومة أنديرا « ٢ » . وفرضت الحكومة الرقابة على الصحف . وبعد ١٩ شهرا من هذه الإجراءات ، أجرت الحكومة الانتخابات خوفا من الانتظار للعام القادم ، إذ أن بوادر الجفاف قد عادت ، واحتمالات انخفاض الحاصلات الزراعية يصبح هو المطروح . وكانت أمام الحكومة الأرقام التي تعكس ما أحرزه الانتاج العام خلال الأزمة السياسية .

فقد سجل ، على سبيل المثال ، القطاع العام « ٣ » ازديادا ملحوظا في معدل الانتاج والاستثمار والأرباح والتوظيف ، فبلغ مجموع رقم التجارة في القطاع العام خلال ٧٥ - ١٩٧٦ حوالي ٧ مليارات جنيه مصري ، أي بزيادة تصل إلى ١٤٤ في المائة . وهذه النسبة بالمقارنة بانتاج ٧٠ - ١٩٧١ تصل إلى أكثر من ٢٥ في المائة .

كما أن الأرباح التجارية خلال هذه الفترة حققت زيادة تصل إلى ٢٩ في المائة عن ٧١ - ١٩٧٢ . وبلغت إيرادات العملة الأجنبية من الصادرات الهندية حوالي ٩٢١ مليون جنيه مصري ، مقابل ٦٦٧ مليون في العام السابق ٧٤ - ١٩٧٥ .

وقد تجاوز عدد العاملين في القطاع العام المركزي خلال عامي ٧٥ - ١٩٧٦ حوالي ١٥ مليون عامل ، بمعدل دخل سنوي حوالي ٥٤٠ جنيا مصريا . وكان عدد العمال خلال ٧٤ - ١٩٧٥ هو ١٤ مليون بمعدل ، ودخل الفرد السنوي ٤٤٤ جنيا . وقد ارتفع الدخل القومي بنسبة ٨٨ في المائة . وترك ذلك أثاره على كل المجالات .

وقد اعترفت بهذه الحقيقة ، المجلة التجارية الرسمية التي تصدرها وزارة الاقتصاد في الولايات المتحدة في عددها الصادر في ٣١ يناير ،

لم تجد أى تجاوب فى الصين ، ربما لأنها حسنت مشغولة بوفاء ماو ، وما ترتب عليها من تغييرات ، وربما كانت تعبيراً عن موقف من الهند ، خاصة وأن العلاقات الهندية السوفيتية جيدة ، كما أن علاقاتها مع باكستان مازالت فى دائرة الصراع ، بينما العلاقات بين باكستان والصين فى إطار الصداقة . وعلى أية حال ، فرغم أن القيادة الصينية لم تحدد موقفاً واضحاً من الهند ، إلا أن مجرد التغيير فى الصين ، يترك أثراً طبيعياً على الهند .

وكان الخط الثانى فى الإطار الدولى ، هو التغيير فى القيادة الأمريكية بعد انتخابات الرئاسة ، وفور جيمس كارتر . والعلاقات الأمريكية الهندية ليست فى أفضل الأحوال ، وذلك منذ وقف الرئيس الأمريكى السابق نيكسون مع باكستان فى الحرب بين الهند وباكستان . وأن كانت بوادر التغيير قد وقعت بالفعل ، يدعمها أن كارتر يحمل لاهند مشاعر ود خاصة . وقد بلغ ذلك فى إرسال والدته ضمن الوفد الأمريكى الذى ذهب لنيودلهى لأعضاء فى وفاة رئيس جمهورية الهند « ٦ » . والمسألة ليست مجرد مشاعر ، ولكن الواقع أيضاً يدعم ذلك . فحجم التجارة بين البلدين فى العام الماضى - ١٩٧٦ - مثلاً كان ١٩٩ مليون دولار . وهو أضخم من حجم تجارة الهند مع الاتحاد السوفيتى التى كانت فى نفس العام ٨٠٠ مليون دولار . وهى حقيقة تغنى عن التعليق . وإذا كان التغيير فى القيادة ليس بالضرورة يعنى تغيراً فى السياسة ، إلا أن المؤكد أن تغييراً سوف يقع فى أسلوب الولايات المتحدة لمعالجة مشاكل وعلاقات هذه المنطقة .

وكان الخط الثالث والآخر ، هو الأزمة التى وقعت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول سياسة الانسراج الدولى ، مما يعرض السياسة الدولية لمرحلة قريبة الشبه بالحرب الباردة . ومن المقطوع به أن الهند سوف تتأثر بذلك ، وهى التى ترتبط بمعاهدة صداقة مع

فقد ذكرت أن حكومة الهند نجحت فى إيقاف تيار التضخم ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات . وبرز ذلك فى زيادة احتياطي الهند من العملات الأجنبية ، حتى وصل إلى ١٧٩ بليون دولار فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، وينتظر أن يصل إلى ٣ بلايين سنة ١٩٧٧ ، وذلك بسبب تطبيق سياسته رادعة ضد التهريب والتحويلات الخارجة غير القانونية . كما زادت تحويلات الهنود الذين يعيشون فى المهجر إلى الوطن « ٤ » .

وقد أثارت المعارضة هذه المشكلة ، وكان الديمقراطية فى مواجهة التنمية ، أو أن الحرية السياسية فى مواجهة الحرية الاقتصادية ، مما زاد الأزمة السياسية حدة . فالحكومة اعتماداً على إنجازاتها ، استمرت فى سياستها ، وفى تنفيذ حالة الطوارئ ، والمعارضة تصرخ من تجول ديمقراطية الهند التقليدية إلى نظام ديكتاتورى ، بل وطرحت احتمال مواجهة الهند لديكتاتورية العائلة الواحدة . إذ رددت أن أنديرا غاندى - ابنة الزعيم نهرى - تعد ابنها سانجاي ليخلفها فى الحكم .

كانت هذه هى معالم المناخ الداخلى الذى جرت فيه انتخابات الهند . وتبقى صورة الاطمار الدولى ، وكانت أبرز خطوطه :

تغير فى القيادة الصينية بعد وفاة الزعيم ماوتسى تونج فى أغسطس ١٩٧٦ ، إذ وقع صدام بين جناحين فى الحزب ، انتهى لصالح الجناح اليميني - صينيا - الذى يقوده هواكوفينج ، وهزيمة اليسار الذى تقوده شيانج شينج . ويعتبر الجناح المنهزم أشد القوى عداء للولايات المتحدة فى الصين « ٥ » والصين هى أقوى أعداء الهند . وقد وصلت العلاقات بينهما إلى حد الحرب المسلحة ، ثم عادت العلاقات تدخل فى دائرة الحرب الباردة ، إلى أن اتخذت أنديرا غاندى فى منتصف العام الماضى مبادرة ، بدعوة الصين إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ولكن الدعوة

الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٧١ والازمات بين
العملاقين تفتح الباب لحركتهما في العالم الثالث.

وفي هذا المناخ ، أعلنت أنديرا غاندي قرارها
باجراء الانتخابات . وكان واضحا لأول مرة ، أن
الانتخابات تجري بين فريقين ، بعكس كل
الانتخابات السابقة ، حيث كان حزب المؤتمر
يتحرك في مواجهة عدة قوى . صحيح ان اليمين
الهندي كان مع كل معركة انتخابات ، يشكل جبهة
من احزابه لمواجهة حزب المؤتمر ، والمسألة لا
تخرج عن مجرد تغير بالزيادة او النقصان في
عدد احزاب هذه الجبهة . فهي كانت في
الانتخابات السابقة ، ثلاثة احزاب ، وهي في هذه
الانتخابات أربعة . وحملت لأول مرة اسما واحدا
هو حزب جاناتا وان كان الحزب الموحد لم يتشكل
الا بعد اجراء الانتخابات وبالتحديد في اول مايو .
والحزب الموحد اقرب الى الجبهة منه للحزب فهو
يضم الحزب الاشتراكي وفي نفس الوقت تضم
اقصى احزاب اليمين — جانا سناج — تطرقا
وانغلاقا .

البرامج الانتخابية :

فقد أعلن حزب المؤتمر في ٨ فبراير برنامجا
الانتخابي . وجعل شعاره هو التخلص من
الجوع ، وإزالة الفوارق وعدم المساواة وانهاء
الظلم . وكان أبرز ما سجله البرنامج « ٧ :

— ان الهند هي الدولة الوحيدة التي يعتبر
مستوى الاسعار فيها هذا العام اقل مما كانت عليه
الاسعار سنة ١٩٧٤ .

— ان انتاج الاغذية حقق رقما قياسيا يبلغ
١٢٠ مليون طن .

— ان معدل نمو الانتاج الصناعي كان ٧٠
في المائة ، وينتظر أن يتضاعف المعدل هذا العام .

— ان الدخل القومي قد زاد بنسبة ٦٠ في
المائة .

— اصبح ممكنا ان يقوم القطاع العام
بالتمنية ، وذلك بتحقيق انتاج أعلى ، وتوسيع
الخدمات .

— الاحتفاظ للقطاع الخاص بدوره في قطاع
خطة التنمية المرسومة .

اعطاء الاولوية لزيادة وتقدم الصناعة
حتى تأخذ الهند مكانها بسرعة بين الدول المتقدمة ،
وتجني ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية .

— ان القضاء على الفقر ، يرتبط بمشكلة
زيادة السكان . ويجب عدم السماح بالزيادة
السكانية لكي تبتلع كل تقدم يتحقق . ويقرر
الحزب أنه لا يمكن ، وإن يكون هناك اجبار في
برنامج تنظيم الأسرة ، وان جوهر البرنامج هو
الحركة التطوعية والحركة الشعبية .

— حكومة مركزية قومية لتكون قادرة على
حماية الاستقلال ، ومقاومة لتحقيق الاهداف
القومية .

وبعد أيام من اعلان حزب المؤتمر برنامجا ،
أعلن تحالف الاحزاب الأربعة « جاناتا » ، برنامجا
الانتخابي . وكانت أبرز نقاطه « ٨ :

— صحيح ان انتاج الحبوب وصل الى ١١٨
مليون طن ، ولكنه مازال أقل بحوالي ١١ مليون طن
عن هدف الخطة الرابعة .

— ان ٦٨ في المائة من الشعب يعيش تحت
حد الفقر ، بزيادة ٢٨ في المائة عما كان عليه
الوضع منذ ربع قرن .

— يوجد ١١ مليون عاطل مسجل رسميا من
المعلمين ، بينما الرقم الحقيقي اضعاف ذلك .

— لامركزية في السياسة والاقتصاد .

— الاخذ بالديمقراطية التي وضع اساسها
غاندي . وفي هذا المجال ، لابد من انهاء حالة
الطوارئ والامراج عن المعتقلين السياسيين ،

وحماية الحريات الأساسية ، وتقييد سلطة رئيس
الجمهورية على الولايات .

— وضع الخطة على أساس اقتصاد يعتمد
على الزراعة والصناعات الأولية والصغيرة — فكر

غاندي — مع اعطاء هذه الصناعات الاولوية ، فلا
يضحى بها من أجل الصناعات الثقيلة والمدن
الكبرى .

وعلى نقيض تام منه . وكان يسير في صالح القوة اليمينية في المنطقة . ومادام أنها ارتكبت خطأ تأجيل الانتخابات ، فقد كان من الأسهل استمرار التأجيل للوقت المناسب .

٢ - وامتدادا لنفس الخطأ ، واضح أن قيادة الحزب قد فقدت القدرة على اختيار التوقيت لإنهاء حالة الطوارئ . فالظروف الموضوعية التي املت اتخاذ قرار اعلان حالة الطوارئ سنة ١٩٧٥ ، انتهت خلال الاشهر الستة الاولى . فخلال هذه الفترة ، نجحت الحكومة في القضاء على السوق السوداء ، وتوفير السلع الغذائية ، وتحقيق الاستقرار المالي . وفي هذا المناخ ، وأنديرا غاندي في قمة انتصارها ، اذا بها تتخذ قرار مد حالة الطوارئ ، بدلا من انائها وتقوم بعدة تعديلات في الدستور ، مما صور الامر على أنه تحويل لاجراء استثنائي الى خط سياسي ، وهو ما يتعارض مع تقاليد الهند وظروفها وتكوينها الحزبي والسياسي .

٣ - ان حكومة أنديرا غاندي ، لم تستطع استغلال الوقت المتاح لها في ظل حالة الطوارئ . فبدلا من أن تستغله لاجراء تغييرات جوهرية في البنين الاقتصادي لصالح الاغلبية ، اذا بها تستغله لعمل سياسي لا يحقق لها من المكاسب الا في الأفراد بالسلطة . فهي بالاجراءات الاستثنائية لمنع المضاربات ، وضرب السوق السوداء في العملة والسلع ، وتخفيض الاسعار ، ووقف موجة التضخم ، استعدت الطبقة البورجوازية باعتبار أن هذه الاجراءات تمس مكاسب هذه الطبقة . ولكن الاجراءات لم تمس صلب ممتلكات هذه الطبقة بل ولا الشريحة الرأسمالية العليا . فلا زالت في الهند عائلات مثل بيرلا وتاتا التي تزيد ثروة كل منهما عن المليار دولار ، في دولة يموت شعبها جوعا . بل ونتيجة ضخامة الرأسمالية الهندية ، تحولت نسبة كبيرة من مكاسب خطط التنمية الى جيوب الطبقة البورجوازية . فمثلا أرباح شركات القطاع الخاص ارتفعت من ٧٠ مليون جنيه قبل برامج التنمية ، الى ٢٠٠ مليون بعد انتهاء برنامج التنمية الثالث « ٩ » .

— اعفاء أصحاب الأمسدة الخمسة من ضريبة الارض .

— الاعتماد على أسلوب الاستقصاء لمعرفة رغبات الوحدات الادارية الصغيرة ، لكي يكون القرار من أسفل الى أعلى وليس العكس .

— أن ثروة الهند هي في البشر . واذا كان تعداد السكان سوف يصبح ٩٠٠ مليون مع نهاية القرن ، فان الحقيقة في ذلك تعني أن حوالي ١٢٥ مليون سوف تضاف الى القوة العاملة خلال الربع قرن الماضي . ولذلك فبرامج تنظيم الاسرة بلا جبرية .

وعلى ضوء ذلك ، جرت الحملة الانتخابية . وكان واضحا أنها واحدة من أعنف المعارك الانتخابية التي شهدتها الهند منذ الاستقلال . وفي ١٦ مارس توجه الناخبون الى صناديق الانتخاب . وقد اشترك فيها ٢٠٠ مليون ناخب من ٣٢٠ مسجلين في كشوف الانتخاب ، أي حوالي ثلثي الناخبين ، ومعظمهم كان في المدن .

وكانت النتيجة هي فوز حزب جاناتا ، وحصوله على ٢٨٦ مقعدا ، وحصول حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية حليف حزب جاناتا على ٢٨ مقعدا ، بينما هزم حزب المؤتمر لأول مرة في تاريخه . ونال ١٥٣ مقعدا فقط .

الايخطاء وحدها لا تكفي :

ومؤكد أن هذه النتيجة تفرض وقفة لتحديد مسئولية قيادة حزب المؤتمر ، وعلى رأسه أنديرا غاندي ، في أن يتحول الحزب لأول مرة في تاريخه الى صفوف المعارضة ، ولعل أبرز أخطاء قيادة حزب المؤتمر هي :

١ - أنها أخطأت في تحديد توقيت الانتخابات . واذا كانت الانتخابات عادة محددة المواعيد بالقوانين ، الا أن هذه الانتخابات ، على وجه خاص ، كان توقيتها ملك الحكومة ، وذلك بعد أن اجلت الانتخابات بالفعل لمدة عام . فالتيسار السياسي العام ، سواء المحيط بالهند أو في داخلها ، لم يكن يمضي في صالح حزب المؤتمر ، بل

مذبذباً ، فالانتخابات لا تعرف التحدى واستفزاز الناخبين ، خصوصاً أن الإشاعات كانت تهمس بأن أنديرا غاندى تريد ابنها لخلافتها . صحيح أن ذلك أمر صعب ، لأن مكان أنديرا لا يشغل بالقرار ، ولكنه بالانتخاب ، إلا أنها بانزال ابنها الى العمل السياسى ، وبالذات فى الانتخابات ، فتحت الابواب لحملة ضدها وضد حزب المؤتمر ، والتي عرفت باحتكار الاسرة الواحدة للسلطة ، مع أن نهرو برئى من التهمة ، فقد سمعته فى أكثر من مناسبة ينفى عن نفسه أنه يعد ابنه للعمل السياسى ، وأن دورها لم يخرج عن السكرتارية له . وربما كان ذكاء أنديرا وقدرتها القيادية ، هى وحدها التى أبرزتها الى المقدمة بعد وفاة شاسترى وانقسام الهند بحثاً عن شخصية قوية . وكانت أنديرا هى أفضل الاسماء . فالمسألة ليست خلافة ، ولكنها اختيار . وكان يمكن لأنديرا غاندى أن تمنع ترشيح ابنها فى الانتخابات — على الأقل فى هذه الانتخابات — الى أن يزاد علماً وخبرة بالتعامل مع الجماهير .

وفى اعتقادى أن مثل هذه الأخطاء رغم ضخامتها ، يمكن أن تسقط أنديرا غاندى شخصياً فى دائرتها الانتخابية ، ويمكن أن تسقط عدداً من قيادات حزب المؤتمر فى دوائرهم ، ولكنها لا تعطى التفسير المنطقى لهذا التحول الدرامى وخاصة :

أن مسألة الطوارئ ليست السبب الحاسم ، بدليل أن شخصاً مثل رام وزير الزراعة السابق ، قد شارك فى كل قرارات مرحلة الطوارئ ، وأسهم فيها طوال ١٩ شهراً ، واستقال قبل الانتخابات بأسابيع . ومع ذلك فقد نجح فى الانتخابات دون أن يتأثر بالغضب عن إجراءات الطوارئ . « ١٠ »

كما أن الرقابة على الصحف رغم بشاعتها ، فهى أيضاً لا تعطى تفسيراً منطقياً فى دولة تصل فيها نسبة الامية الى ما يزيد على ٦٥ فى المائة من الشعب . ولا يزيد توزيع كل الصحف اليومية التى تبلغ ٨٣ صحيفة على ٩٥ مليون من شعب تعداده يزيد على ٥٠٠ مليون [١١] . وحتى مع

٤ — عدم القدرة على قياس اثر السياسات المنفذة على فئات المجتمع المختلفة ، وبالتالي على وجهة نظرها فى الانتخابات . وأوضح معالم ذلك ، سياسة تعقيم حوالى ٧ ملايين رجل ، معظمهم من المنبوذين ، وهو ما يتعارض مع تقاليدهم ، ومن المسلمين ، وهو ما يتعارض مع دينهم . والمنبوذون والمسلمون هما جزء جوهرى من عصب قواعد حزب المؤتمر . فالمنبوذون حوالى ٨٠ مليون ، ولهم ٨١ مقعداً فى البرلمان ، والمسلمون حوالى ٦٠ مليون .

وكان الواضح أن الخطأ فى أسلوب التوعية ، ووسائل التنفيذ التى كانت الاسلحة تتناول القصص عن بشاعتها — سواء كانت حقيقة أو خيالا — إنما تمثل جزءاً من واقع معتقدات المرحلة . فمع أن مشكلة الزيادة السكانية هى واحدة من أكبر مشاكل الهند ، إلا أنها تحولت الى ورقة انتخابية تتعرض للمزايدة والديماغوجية . ويكفى أن تحالف « جاناتا » طرح الامر وكان الثروة القومية هى البشر — تعدادا وليس نوعاً — دون مراعاة لامكانيات الاستيعاب والتعليم والتغذية . فالامر مجرد مزايدة ، تدفع الهند ثمنها . والسبب خطأ الحكومة أصلاً فى عدم معالجة أخطاء التنفيذ ، وإن يحاط ذلك بخطة توعية قومية .

٥ — وكان خطأ أيضاً من قيادة الحزب فى عدم تقويم الانقسامات التى وقعت على مستوى القيادة فى حزب المؤتمر ، مع أنها كانت من الضخامة بحيث يعمل لها ألف حساب . فقد وصلت الى حد استقالة سبعة من أقطاب الحزب ، بينهم وزير الزراعة — رام — الذى أسس حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية .

٦ — أخطأت أنديرا غاندى ومعها قيادة الحزب ، فى قبول ترشيح سانجاي غاندى ابن أنديرا فى الانتخابات . فقد جاء ذلك وسط حملة ضخمة استمرت طوال العام الماضى حول فضائح مالية وأخطاء سياسية لسانجاي . وسواء كان بريئاً أو

تملكها ، كما تملك القدرة على الصراخ بصوت أعلى ! مما يتيح لها المناخ المناسب للحركة . وهذا يوضح ظاهرة أن حزب المؤتمر ضرب في ولايات الشمال ، حيث أكبر المدن الهندية ومراكز النقل للتراسمالية الهندية .

ثانيا : احتمال تدخل خارجي . وقد قدم عدد من الدبلوماسيين تفسيرين للنتيجة ، الأول يشير الى أن التقارير التي كانت تكتب يوميا لانديرا غاندي ، كانت تؤكد لها الفوز . والسنى هو ان أجهزة المخابرات لدولة كبرى ، أرادت ان تضعف النفوذ السوفييتي في الهند . واجأت الى حيلة تشجيع انديرا غاندي على خوض المعركة الانتخابية ، لانها كانت تعلم مقدما ! انها ستهزم في هذه المعركة . وأودعت الى بعض السلطات بتقديم تقارير تؤكد ان المعركة الانتخابية ستدعم مراكزها « ١٢ » . واستبعد الدكتور بطرس غالى التفسير الثانى . وان كنت لا اجد حلافا بين التفسيرين ، بل هما في الواقع تفسير واضح . مضمونه ان انديرا غاندي كانت رئيسة تقارير مضللة تجررها الى انتخابات كانت نتيجتها معروفة مقدما لهذه الدولة الكبرى ، ولم تكن معروفة لرئيسة وزراء الهند . ولعل ما يؤكد ذلك ، العلاقات التقليدية الوثيقة والقديمة التي تربط بين قيادات تحالف « حانات » الفائز ، وهذه الدولة الكبرى . وهو ما ليس سرا على احد . فالحزب في جواهر ديهيني ، يعتمد في تمويله على أكبر العائلات الهندية . وكانت قياداته هي التي خاضت الحرب ضد انديرا غاندي منذ ٩ أعوام ، بسبب قرارها بالبناء امتيازات المهرجانات . ووصل الامر الى حد الاحتكام الى المحكمة العليا ، وأجرا الانتخابات العامة قبل موعدها ، واكتسحت انديرا غاندي ومجموعتها خصومها بفوز ساحق . وهي القيادات التي رفضت اية قرارات تأميم أو نصيب لدولة . كما لاحظ المراقبون لاسعار العملة التي تنشرها الصحف ان سعر العملة الهندية قبد ارتفع مقارنا بالدولار « ١٤ » بشكل غير عادي قبيل

تطور دوائر الانتشار والتأثير للصحف خارج نطاق القراء ، فلازالت النسبة بالغة الضالة . والامر الاهم فيما يتعلق بالصحف ، يمكن أن تلخصه هذه السطور التي نشرتها مجلة اليوزويك الأمريكية عن الصحفي الهندي كولديب نايار رئيس تحرير صحيفة « انديان اكسبريس » ، والذي اعتقلته حكومة أنديرا غاندي لمدة شهرين ، لتحديه قرار الرقابة على الصحف . فقد قال لزعماء المعارضة الذين التقوا به في المعتقل « ان المشكلة بالنسبة لى ، هي أنكم أيضا سوف تضعوننى في السجن حين تصلوا للسلطة . وهذه هي مأساة الديمقراطية في الهند » . ١٢

فاذا أضفنا الى ذلك ، أن الأحزاب التي فازت لم تحصل على أكثر من ثلث أصوات الناخبين ، أى أقل من ٢٠ فى المائة من الشعب الهندي ، لوضحت لنا المسألة في بعد آخر . ومن المعروف أن نظام الانتخاب في الهند ، يعتمد على أساس الأغلبية البسيطة في الدائرة ، بمعنى أن يفوز بمقعد الدائرة ، من يحصل على أعلى الأصوات بين المرشحين ، دون اشتراط أن يحصل على نصف عدد الناخبين على الأقل . ويترتب على ذلك ان الفائز يبدو في صورة أضخم من واقع التأييد الشعبى له ، بل وربما كانت قواعده الجماهيرية أقلية بالنسبة لجملة التعداد العام للشعب .

وهكذا اذا ما تابعنا سببا وراء الاخر بالتفصيل ، تسقط هذه المبررات الواحدة وراء الأخرى ، مما يحتم البحث عن الأسباب الأقوى والأرجح . وأرى ان أسجل نقطتين أو ثلاث نقاط :

أولا : ان انديرا غاندي ، قد كشفت بخطة التنمية الخامسة وبالأجزاء التي نفذتها خلال فترة الطوارئ ، عن نواياها بالاتجاه نحو اشتراكية حقيقية . صحيح انها أضاعت الوقت دون عمل حاسم ، الا ان نواياها قد وضحت ، مما استتفر ضدها الطبقة البورجوازية والراسمالية في المجتمع الهندي . وهي تملك القدرة على العمل بالمال والأجهزة الاعلامية التي

الانتخابات وهو ما يعنى أن المطروح من الدولان قد زاد ، والطلب على الترقية قد زاد !

ثالثا : الصدام بين العمال والحكومة ، والذي بدأ باضراب عمال السكك الحديدية في مايو سنة ١٩٧٤ بسبب مطالب نقابية وسياسة الأجور . وقد امتد الاضراب الى الدعوة لاضراب عام ليوم واحد ، اشتركت فيه كل النقابات العمالية ، باستثناء تنظيم واحد يتبع حزب المؤتمر .

وقد عالجت الحكومة الامر بشكل بالغ العنف والجزم ، فاعتقلت الالاف من العمال ، وحرمت الاضرابات . والمعروف ان الهند لم تشهد اضرابا عماليا منذ الاستقلال . وكان أسلوب الحكومة في معالجة المشكلة ، سببا في وضع حد فاصل بين حزب المؤتمر والتمنيات العمالية ، كما أنه شرح قاعدة حزب المؤتمر ، التي تعتمد في أحد اجنحتها على العمال ، باعتبار ان الحزب كان الرائد في تصنيع الهند ، وتوسيع القساعة العمالية . وكان حزب المؤتمر ينظر الى الامور من زاوية مفصلة ، إذ كان الخوف يسود الحكومة والحزب ، من انه تكون هذه الاضرابات بداية أحداث أكبر ، وتصبح الهند صورة مأسوية من شيلى التي بدأت أحداثها باضراب عمالى ظهر فيما بعد أنه كان بتوجيه وتمويل خارجي .

وقد ظهر مدى عمق هذه المشكلة بين العمال وحزب المؤتمر في الانتخابات . وبلور الازمة نجاح جورج فيرناندز زعيم اتحاد السكك الحديدية ، الذي بدأ حملة الاضراب ، وكان نقطة الانطلاق للصدام العمالى مع حزب المؤتمر . ويزيد من حجم فوزه في الانتخابات ، انه كسب خلال الحملة الانتخابية معتقلا في السجن ، وبعد فوزه أصبح اليوم وزيرا للمواصلات .

رابعا ، أسلوب الحزم والانضباط في مجتمع متخلف ومتكاسل يثير الغضب والتذمر فالحكومة باجراءات الحزم ، استطاعت أن تخفض ساعات العمل المضاعفة الى ربع ما كانت عليه من عام . كما انخفضت نسبة الغياب بين الموظفين ، الى درجة كبيرة . فاذا ما أضيفت الى ذلك سياسة التعقيم ، لوضح أن حالة من التدمير قد سادت ، وهو المناخ المناسب للحركة واجراء التغيير .

ومهما كانت الاسباب والتفسيرات ، فالتغيير قد وقع ، وليس هناك سوى رؤية آثاره على الهند داخليا وخارجيا وعلى دورها في المجتمع الدولي .

النظام الحزبي :

من المؤكد أن النظام الحزبي في الهند ، هو أول ما تآثر بالنتيجة التي انتهت اليها الانتخابات . فاليوم منذ الاستقلال ، وهي تسيير على الديمقراطية متعددة الاحزاب . وقد بلغت الاحزاب الممثلة في البرلمان عشرة احزاب . هذا اذا كانت النظرة سوف تقف عند حدود الشكل أو الاوضاع القانونية والدستورية أما الدافع فيختلف عن ذلك ، فهو اقرب الى نظام الحزب الواحد ، ان لم يكن هو بالفعل نظام الحزب الواحد . فليست المسألة مجرد أن حزب المؤتمر هو الحزب الحاكم طوال ثلاثين عاما ، وبخمس انتخابات عامة ، بل الامر أعمق من ذلك فالفارق بين حزب المؤتمر وهو في الحكم ، والحزب التالي له مباشرة في الاغلبية ، وهو الحزب الشيوعي ، فارق هائل . فكان لحزب المؤتمر ٣٥ . وللحزب الشيوعي ٢٢ مقعدا . وبالتالي فالمعارضة في الهند كانت طوال البرلمانات الخمسة ، مجرد صراخ ، وغير قادرة على التأثير على القرار بالمنع أو بالموافقة .

كما أن حزب المؤتمر نفسه ، لم يكن حزبا بالمعنى التقليدي للأحزاب . فهو أقرب الى أن يكون جبهة منه الى حزب . وكانت شخصية نهرو ، وهي شخصية المايسترو الذي يحافظ على التوافق ، ويضبط ايثاق حركة الفريق . فحزب المؤتمر كان يضم أقصى اليمين والوسط مع كل فصائل اليسار ، باستثناء الماركسيين . وبعد وفاة نهرو ، بدأ الصراع بين اليمين واليسار ، فكانت النتيجة تسليم القيادة : الى الوسط ممثلا في شاستري ، ثم يسار الوسط ممثلا في انديرا غاندى . وعلى سبيل الركب بدون نهرو ، انفصل اليمين عن حزب المؤتمر ، وشكل احزابا لنفسه ، تحمل نفس شعارات حزب المؤتمر ، وان لم تكن بسدود مضمونها ، وتقوقع اليسار بعد أن فقد قيادته المهيمنة في كريشنايتون ومجموعته .

وقد بقيت ظاهرة حزب المؤتمر موضع الدراسة والبحث ، انتظارا ليوم تفتته الى اجزاب متعددة ،

الطوارئ واعتقال زعماء المعارضة . ويبدو
آخر ، فان الباب مفتوح للمناورة ، والعمل على
ابعاد انديرا غاندى عن العمل السياسى
ومجموعتها . والمسألة لا تخرج عن البحث عن
افضل وسيلة لتحقيق ذلك . فان حدثت فمؤكد أنها
سوف تزيد من أزمة حزب المؤتمر وانقسامه ، ربما
الى أكثر من حزب ، وبالتالي تفويت مجموعته
البرلمانية ، ليعود النظام الى الهند الى الحزب
الواحد الذى يتمتع بأغلبية ساحقة ، بينما الأحزاب
المعارضة تقوم بدور الكومبارس فى العمل
البرلمانى .

والغريب أن مشكلة الحزب الفائز لا تختلف من
مشكلة حزب المؤتمر ، بل لعلمها أكثر عمقا وخطرا
على استمراريته ديان الحزب . صحيح ان ادرات
قيادات التحالف لحظر التفتت ، وبالتالي العودة
الى مواقع المعارضة بالصراخ ، قد تمنع وقوع
الكثرة ، ولكنها هي نفس الوقت ، لن تقضى على
مكوناتها وعناصرها الأساسية . فالحزب يتكون من
أربعة احزاب متنافسة البرامج والاهداف ،
بالإضافة الى حزب المؤتمر من اجل الديمقراطية .

وتبدو دقة الموقف وحساسية الحركة ، في توزيع
المناصب ، فقد أصبح شاران سينج زعيم حزب
جانا سانج ، أكبر ثنائى حزب داخل التحالف ، هو
الرجل الثانى فى مجلس الوزراء بعد رئيس
المجلس ، ويشغل منصب وزير الداخلية ، بينما
أصبح جاجيپن رام زعيم حزب المؤتمر من اجل
الديمقراطية ، وهو لم يدخل الحزب الموحد ، وان
كان تحالف معه مشغل موقع الرجل الثالث ومنصب
وزير الدفاع . وهو ما يثير عناصر أخرى ترى أنها
اسهمت بدور أكبر ولها دور داخل الحزب
الموحد . وان كان صوتها خافتا وسط فرجة
النصر التى لن تدوم ، فقد يصبح الواقع والعمل
أقوى من الفرحة التى تتحول مع الأيام الى دكرى
انقصار .

وهناك سياسة الهند الاشتراكية على ما فيها من
ثغرات ، فهي موضع خلاف بين حزب الشعب ،
أكبر تجمعات الحزب الموحد ، والحزب الاشتراكى
الذى يقوده زعيم جبهة أعداء حزب المؤتمر
ناريان . صحيح ان مفاهيم الحزب الاشتراكى
أقرب الى الطوباوية ، لكنه على أية حال ، يختلف

بينما كان الحزب ممسكا بأغلبية صفوفه لمواجهة
تيار الانقسام والتفتت .

وجاءت نتيجة الانتخابات السادسة ، بوضع
القاعدة الأساسية لنظام تعدد احزاب حقيقى ،
محوره حزبان رئيسيان وحولهما احزاب صغيرة .
فالحزب الحاكم جانانا وله ٢٨٦ مقعدا ، يليه حزب
المؤتمر وله ١٥٣ مقعدا من ٥٤٢ هى عدد مقاعد
مجلس النواب .

واذا كان النظام العام قد دخل مرحلة الحزبين ،
فان كلا من الحزبين يواجه مرحلة الخطر واحتمال
الانقسام .

فحزب المؤتمر يواجه خطر الانشقاق ، باعتباره
يواجه لأول مرة في تاريخه ، هزيمة ، ويواجه
ايضا لأول مرة ، الوقوف في موقع المعارضة .
وهو ما لم يعد نفسه له . وتبدأ معالم الأزمة
بالخلافات حول زعامة الحزب وهو في المعارضة .
فالمشكلة هي ان قيادات الحزب القوية سقطت في
الانتخابات ، وبالتالي فهي خارج الهيئة البرلمانية
له . وهذا يطرح مسألة امكانية استمرار هذه
الزعامات في قيادة جهاز الحزب رغم سقوطها في
الانتخابات . وتتلور الأزمة حول شخص انديرا
غاندى ، فيرى جناح في الحزب ان تبقى لها زعامة
الحزب ، وهو في المعارضة ، بينما يرى جناح
آخر ، التخلص منها نهائيا . وقد أخذ الصراع بين
الجانبين اشكالا متعددة من الحدة ، مما يشير الى
بؤادر انشقاق جديد للحزب ، الذى واجه منذ وفاة
نهرى عدة انشقاقات . وقد فرضت نتيجة
الانتخابات اختيار شاسان - وزير الخارجية
السابق - زعيما برلمانيا للحزب ، باعتباره أحد
الفلاس من القيادة الحزبية التى فازت في
الانتخابات . وهذا يتيح له الفرصة للتنافس على
زعامة الحزب . ولا يمكن التكهن بما قد يفعله
الجناح المعارض لانديرا ، ومدى امكانية ان يتفق
مع الحزب الحاكم في الانتهاء على دورها السياسى
نهائيا . والوسيلة المطروحة حتى الان ، هي
محاولة البحث عن فضائح أو أخطاء مسالية
لمحاسبتها عليها ، وبالتالي اخراجها من دائرة
العمل السياسى . فان فشلت هذه الوسيلة ، فلربما
تطرح الفكرة التى استبدها مورارجى ديساى في
بداية حكمه ، وهي محاكمة انديرا غاندى عن فقرة

شعارات الانتخابات والبرامج الحزبية أنشاء المعارضة .

صحيح ان حكومات حزب المؤتمر قد نجحت خلال ثلاثين عاما في تحقيق انجازات اقتصادية عظيمة ، وقفزت بالهند كدولة الى عصر الصواريخ فقد أطلقت الهند سفينة فضاء ، وأجرت التجربة الذرية الاولى ، وتنتج طائرة مقاتلة نفائثة .

وصحيح أيضا أن الهند قد تجاوزت مرحلة العجز المالي ، وأصبحت لأول مرة تملك فائضا في ميزان المدفوعات ٧٥ - ٧٦ ، كما أصبحت لأول مرة ، لديها اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية ، ومخزون يكفي مواجهة الطوارئ .

كل ذلك صحيح ، ولكن الحقيقة أيضا ، أن رحلة الهند ما زالت طويلة للقضاء على الفقر . وحزب المؤتمر على تعدد قياداته ، لم يستطع أن يضع خلا حاسما للمشكلة طوال ثلاثين عاما ، ولكنه وضع قاعدة يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو الهدف ، لو كانت هناك سياسة محددة الاهداف والتوقيت ، واضحة الاساليب .

والذي يثير القلق ، هو التناقض في القناعات بين القوى التي تمثل الحزب الحاكم ، فهي تتراوح من أقصى اليمين باقتصاد حر ، الى يسار مثالي الفكر . والجميع يختنون تحت مظلة افكار غاندى . وتصبح المشكلة هي التوافق بين الواقع وفكر هو أقرب الى التراث منه الى السياسة .

فاستراتيجية غاندى التي يؤمن بها الحزب الحاكم الجديد ، تقوم على أساس أنها ايمان بخلق شعور داخلي في الفرد ، يفرض عليه ذاتيا مساعدة اخوانه ، على أنس من المساواة والمحبة الانسانية ، وفي جانبها الاقتصادي ، يعتبر غاندى الأرض الزراعية ملكا للمجتمع مع ضرورة تنازل الفرد اراديا عما يفيض عن حاجته . وكانت بذلك دعوة الى كبار الاقطاعيين للتنازل عن جزء من أملاكهم . وفي مجال الصناعة ، أيد غاندى الصناعات الصغيرة اذا اعتبر الصناعة الثقيلة

مع الأحزاب الاخرى في نظريته الى الواقع الاجتماعي الهندي « ١٥ » .

وعنصر التناقض الآخر ، أن حزبا مثل جانا ساسج الشديد التمسك الى درجة « الشوفونية » الهندوسية ، يدعو لعداء مريع مع باكستان . بينما احزاب التحالف الاخرى ، ترى ضرورة التقارب مع باكستان لتخفيف العنف والتوتر الواقع على الهند . وحتى مع تصور أن هذا الحزب على استعداد لتجميد عداوته لباكستان ، على أساس إعطاء الاولوية للعداء مع الاتحاد السوفييتي ، وهي نقطة الالتقاء للأحزاب الخمسة ، إلا أن ذلك لا يعنى أن الحزب قد تنازل عن عداوته التقليدي لباكستان ، وبالتالي وجود بذرة خلاف دائم مع اطراف التحالف .

وهكذا يصبح الممكن الوحيد للحزب الفائز ، هو الاتفاق على الحد الأدنى بين وجهات نظر الاطراف الخمسة . ولكن هذا الحد الأدنى لا يناسب الواقع الهندي ومشاكله . وبالتالي فالحزب ولد وهو يحمل في طياته بذور الفناء لنفسه ، ما لم تتدخل عوامل غير محسوبة لمنع ذلك .

وقد تجنب الحزب اثاره الخلافات بين احزابه فاكنتى في مؤتمر أول مايو باعلان تكوين اندماج الاحزاب الاربعة في حزب واحد وانضمام حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية ليصبح الحزب الجديد من الاحزاب الخمسة الحاكمة . وكان المفروض أن يعلن برنامج متكامل للحزب ولكنه اكتفى ببرنامجه الانتخابي ، باعتبار أن مسألة البرنامج تكشف فوراً التناقضات بين اطراف الحزب الموحد أو تكشف أن الحد الأدنى الذي سوف ترتبط به الاحزاب بعيدا عن آمال الجماهير في تغيير الواقع الى احسن .

الواقع الاقتصادي :

وهو المجال الثاني الذي سوف يتأثر بنتيجة الانتخابات بعد النظام الحزبي ، وأن كان هو الأهم والجوهر . وهو مجال الامتحان الحقيقي لكل

الاستهتار ، واستخدام الكلمات الجوفاء ، فانهما ايضا ستكون القنبلة القابلة للانفجار في كل لحظة . ولتوضيح خطورة المشكلة ، نجد انه لم تصورنا خطأ لافقر ما فوقه خرج من نطاق الفقر ، وما تحته فريسة له . واذا تصورنا تجاوزا ان هذا الخط عند النصف تماما ، اي يفصل جملة السكان الى نصفين احدهما فوقه والاخر تحته ، وطبقنا ذلك على الواقع السكاني في ١٩٥١ حين كان السكان ٢٦١ مليون ، وفي سنة ١٩٧١ حين اصبح السكان ٥٤٧ مليون ، فمعنى ذلك ان هناك ٩٤ مليون زيادة على كل نصف ، اي ان كل الجهد المبذول خلال عشرين عاما ، لم يصنع اكثر من المحافظة على الواقع دون تدهوره ، وان من الواقع الفعلي غير ذلك ، وهو ما ذكره برنامج جانانا اثناء الانتخابات استكمالا للصورة . نجد ان الهرم السكاني يعتبر من الاشكال المختلة ، اذ ان ٥٠٪ في المائة من السكان اقل من ١٩ سنة . بينما القوى الانتخابية تصل الى ٢٧٪ في المائة فقط ، نصفهم من النساء ، وبسببه امية تصل بين النساء الى اكثر من ٨٠ في المائة ومن الجميع تصل الى ٦٥ في المائة . وبهذا الوضع لا يمكن القول ان الثروة هي البشر ، ما لم يتم القضاء على كل امراض ومشاكل هؤلاء البشر . والامل في ذلك في اعتقادي ، يكاد يكون مفقودا بدليل ان الدولة التي يموت فيها الناس جوعا ، نجد ان حزب الشعب ، وهو اكبر تجمع في الحزب الموحد الفاتر ، وحزب جانا سانج الثاني له ، حاضا حربا شرسة ، كان احد اشكالها اضراب عن الطعام لمدة ٧٥ يوما ، لغدد من القيادات والقواعد لمنع ذبح البقر ، وفعلا صدر تحت هذا الضغط قانون في سنة ١٩٦٧ يحرم ذلك ارضاء لمعتقدات الهندوس !

وقد تراجع الحزب عن دعاياته الانتخابية بمجرد ان وصل للحكم . فأعلن وزير الصحة الجديد التزام الحكومة ببرنامج تنظيم الاسرة . وهو البرنامج الذي وضعه حزب المؤتمر وكان اجدر اوراق الدعاية الانتخابية ضد انديرا غاندي . واعلن الوزير ان الحكومة لن تصدر قوانين تجعل التعقيم اجباريا فسوف يبقى اختياريا .

منحذرا لسيطرة رأس المال على العمل ، ويمتدح ناريمان أبرز دعاة هذا الفكر . وقد بدأ بقيادة مسيرة من ٣٠٠ عضو بالبرلمان صبيحة اعلانه الفوز في الانتخابات الى قبر غاندي لل تذكرة بالتعلم .

وكان واضحا من البرنامج الانتخابي لحزب جانانا ، تاثره الكبير بفكر غاندي ، ولكن الامر ليس ايمانا ، ولكنه دافع لدولة قطعت شوطا طويلا في الصناعة الثقيلة ، واستثمرت ملايين الجنيهات في هذا المجال . والتوقف هو ضياع للجهد والمال ، وترك الصناعات الثقيلة تنعى ماضيها ، والاتجاه الى الصناعات الصغيرة .

وواقع الهند يريد جهدا مكثفا وليس تبديدا للجهود ، لانه واقع مشير . فالتفاوت في الدخل يفوق الوصف . وعلى سبيل المثال ، نجد ان دخل الوزير يساوي ٨٤٨ مرة دخل الفرد العادي . مع ملاحظة ان هناك حوالي ٥٠ وزير بين الوزارة الفيدرالية والوزارات بالولايات « ١٦ » .

ويوجد في الهند أكثر من ٥٩٠ مليونيرا . وفي كلكتا وحدها - وهي أكثر مدن الهند فقرا - يوجد ٢٠ شخص ، يملك كل منهم أكثر من نصف مليون جنيه . والخطر من ذلك ، ان نصيب أكبر مشرعات لرجال الاعمال ، كان في نهاية الخطة الثانية ، نصف جملة الانتاج الصناعي ، وارتفع مع نهاية الخطة الثالثة الى ٦٠ في المائة . وأنه من بين ٢ آلاف مليون جنيه ، هي جملة رأسمال القطاع الخاص ، نجد ان فردين اثنين يملكان ما يصل الى ٢٥ في المائة منه .

وقد لخص ناريمان الصورة في كلمات وهو في المعارضة ، بأن الديمقراطية في الهند ، هي العيش في رخاء ، في وقت يعيش فيه أكثر من ٢١ ملايين شخص ، يدخل يومي قدره مليون فقط .

فاذا اضيفت الى ذلك مشكلة السكان التي عولجت في الانتخابات بقدر يصل الى حد

على صفحات الصحف مثل ما أذيع من أحداث شلى وغيرها ، وكيفية اثارها وتحويلها ودور العمال فيها .

والغريب أنه لم تمض على الحكومة أكثر من الشهر حتى وقع الصدام بينها وبين العمال . اذ بدأت سلسلة اضرابات حتى أصيب أكبر موانئ الهند — بومباي بالشلل ، وأغلق ثانياً أكبر معمل تكرير بترول في بارودا . ولسوء الاوضاع ظهرت في النيجاب الغربية حيث اشترك في الاضرابات أكثر من ٣٠ ألف عامل في ٤ مؤسسات

والمشكلة هي ان اتحاد العمال تشعر ان الحزب خان ما وعدها به في الانتخابات بتعديل سياسة الاجور . . . والحزب متردد في الوفاء بوعوده بعد ان وصل الى الحكم خوفاً من اثر ذلك على زيادة معدل التضخم ولكنه في نفس الوقت لا يستطيع منع الاضرابات والا فقد أكبر مبررات نجاحه وهي الديمقراطية ! .

وباسم الديمقراطية — ! — ايضاً قام الحزب الموحد بالضغط على رئيس الجمهورية بالنيابة لاصدار قرار حل المجالس التشريعية في ٩ ولايات واجراء الانتخابات فيها في منتصف يونيو بدعوى ان نتائج الانتخابات الاتحادية كشف عن هزيمة حزب المؤتمر الذي يحكم هذه الولايات . والحزب يريد الدخول في سباق مع الزمن قبل ان يتغير موقف الناخبين منه .

السياسة الخارجية

ويبقى بعد ذلك اخر المجالات التي سوف تتأثر بنتيجة الانتخابات الهندية ، وهي السياسة الخارجية . وهي أكثر المجالات التي سوف تتأثر بسرعة بالتغير . ونظراً لتشعب سياسة الهند الخارجية ، فقد رأيت اختيار ثلاث دوائر منها :

١ — **الدائرة العربية:** وهي نتيجة المصادفة البحتة، كانت اول اختبار للحكومة الهندية الجديدة ، اذ شهدت الهند بعد ايام من تولى مورارجى ديساوى رئاسة الوزارة ، اجتماع لجنة التنسيق لدول عدم الانحياز . وفي جلسة الافتتاح ، ألقى رئيس الوزراء كلمة ، لاحظت الوفود العربية الاعضاء في اللجنة ، أنها خلت من الإشارة الى انسحاب

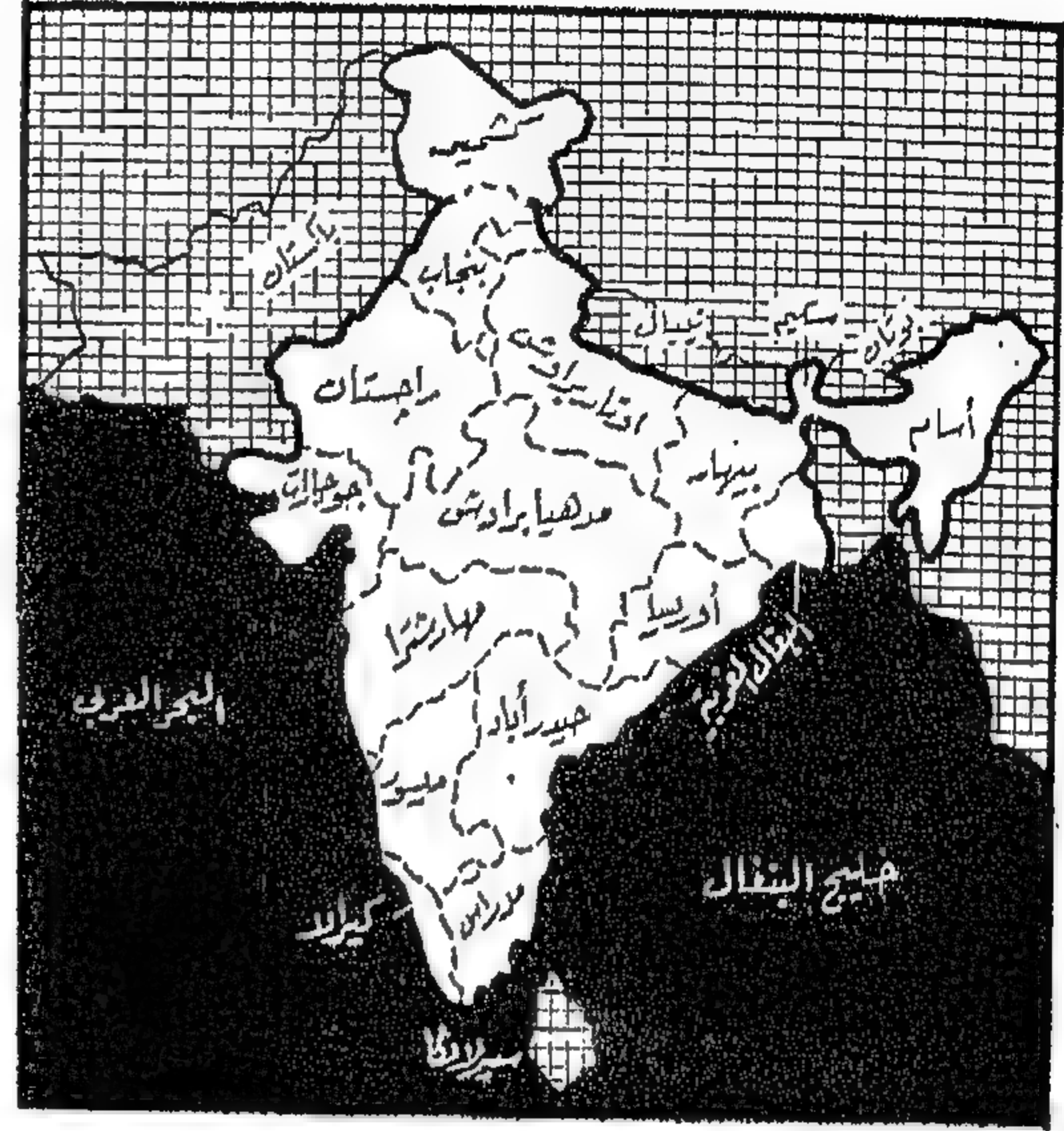
ويعتبر هذا الموقف اول اختبار للحزب الجديد في مواجهة الواقع فترك شعاراته وخضع للحقيقة كما ان هناك معضلة التوفيق بين دعوة الحزب الحاكم الى اللامركزية في السياسة والاقتصاد ، وهناك خطة تنمية خامسة ١٩٧٤-١٩٧٩ . قد قطعت شوطاً . والتخطيط يحتاج الى مركزية ، والا عاد الوضع الى ما كان عليه ، حين كانت ولايات تطبق سياسة تتعارض مع الخط العام . ومثال ذلك يتبدى في المواصلات اذ كانت ولايات تركها للقطاع الخاص ، واخرى تدخلها في دائرة التأميم .

والهند بعد الانتخابات ، تواجه لحظة الاختيار بين مفترق طرق . والاختيارات صعبة ، يتقرر بمقتضاها المصير لسنوات طوال . فالحقيقة ان حزب المؤتمر ، بما كان يمثل — والخطوات المحدودة التي كان يتخذها ، كان يقف بالهند بعيداً عن نقطة الجاذبية للحركة الشيوعية ، حيث بقيت الاحزاب الشيوعية محدودة القوة والقدرة . وانحراف الهند نحو اليمين بفكره الاقتصادي ، يفتح الباب لمرحلة من عدم الاستقرار ، ويدخل بالهند في منطقة الخطر . فالفقر والجوع عدوهما الاول للاقتصاد الحر ، وخاصة في بلد بهذه الضخامة مثل الهند .

صحيح ان التغير في المجال الاقتصادي لا يمكن ان يقع فجأة ، والا حدث المحذور وهو الانهيار وبالتالي يفتح الباب أمام احتمالات المجهول ، ولكن التغير مطروح بحكم تغير الحزب الحاكم . والحكمة هي في القدرة على التوفيق بين الواقع وبين أحلام اليمين وأطماعه ، والا فسوف يواجه اليمين الهندي نفس مصير اليمين في سيريالانكا ، حين فاز في انتخابات سنة ١٩٦٥ ، فاذا به يعيد الشركات الاجنبية المؤممة ، الى الاستثمارات الاجنبية ، ويبدأ في تزويد القطاع العام لحساب القطاع الخاص . وكانت النتيجة ، هي سقوطه في الانتخابات التالية ، وعودة مسز باندرانيكا الى الحكم أكثر قوة وثقة ، بعد ان استقادت بتجربة البقاء في صفوف المعارضة ، وكشف القوى التي لعبت دوراً خفياً في الانتخابات . وهو درس يجب ان يستوعبه الجميع بكل الاتجاهات والاطراف . واهم بنوده ، هو ان الاسرار لا يمكن الاحتفاظ بها وقتاً طويلاً في هذا العصر الذي توضع فيه ادق التفاصيل والفضائح

منظمة التحرير الفلسطينية فهي مسؤولة عن
جنيف ١٧ . وقال الوزير انه لم يطرأ أى تغيير
على السياسة الهندية فى هذا المجال .

وقد عرضت هذه التفاصيل للتعبير عن الشعور
العام باحتمال تغير فى قدر التأييد الهندى لآحق
العربى ، أو على الأقل فى مدى حرارته . ولعل
مراجع هذا ، هو أن مورارجى ديساى ، حتى فى
ظل زعامة نهرو وداخل حزب المؤتمر ، كان ضمن
الجناح الذى يضغط على قيادة حزب المؤتمر ،
لتحويل العلاقات القنصلية بين الهند واسرائيل الى
مستوى السفارة . ومع أن مورارجى ديساى لم
يصحح تصريحاته ، وإنما ترك ذلك لوزير
الخارجية ، فإننى أعتقد أن احتمال التغير فى
العلاقات العربية الهندية ، احتمال بعيد على
الأقل ، بحكم كثير من المصالح الاقتصادية بين
الطرفين . فالمسألة ليست مجرد أن أزمة بين الهند
ودولة عربية يمكن أن تغير المسار كله ، لأن علاقات
الهند مع العرب ليست مقصورة على دولة واحدة ،
بل هى تمتد لتشمل أغلب الدول العربية ، أن لم
واضح أن قيادة الحزب ، تؤكد فى كل
يكن جميعها ، والشئ الوحيد الممكن يعتمد على مدى
حرص كل من الجانبين على استمرار هذه
العلاقات .



٢ - دائرة عدم الانحياز ، باعتبار أنها جوهر
سياسة الهند الخارجية . وقد أعلن الحزب الفئز
فى برنامج الانتخابى ، أنه « يلتزم باتباع عدم
الانحياز الحقيقى البعيد عن الارتباط بأى كتل » .
وواضح أن قيادة الحزب ، تؤكد فى كل
تصريحاتها ، على إضافة تعبير « الحقيقى » الذى
سياسة عدم الانحياز ، وهو ما يعنى تلميحاً الى أن
سياسة أنديرا غاندى لم تكن عدم انحياز حقيقى .
فالحزب يتهم أنديرا غاندى بأنها كانت أكثر ميلاً
الى الاتحاد السوفيتى ، مما أثار احتمال أن
ديساى قد يعلن الغاء المعاهدة الهندية السوفيتية
التي وقعت سنة ١٩٧١ قبل الحرب الهندية
الباكستانية ١٨ . ولذلك أعلن رئيس الجمهورية

اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة وحقوق
الشعب الفلسطينى . وقد عقدت الوفود العربية
اجتماعاً منفرداً ، وانتهت الى تكليف وزير
الخارجية السورى ، اجراء الاتصالات مع
الحكومة الهندية ، لتوضيح الموقف ، وتبيان مدى
التغير فى السياسة الهندية تجاه العرب . وقد
اجتمع عبد الحليم خدام مع وزير الخارجية الهندى
الذى وعد بتوضيح الموقف فى جلسة المساء من
نفس اليوم . وفعلاً التقى بيهارى شاجيباى وزير
الخارجية كلمة ، أكد فيها على ضرورة انسحاب
اسرائيل من الاراضى العربية التى تحتلها ، وطالب
بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، وتمثيل

بالتبعية ، أن الهند سوف تفي بكافة التزاماتها الدولية التي سبق للحكومة السابقة أن ارتبطت بها . وهو نفس ما أكده وزير خارجية الهند . بالامر الممكن الوحيد في ظل هذه الظروف وحجم المصالح والارتباطات بين الهند والاتحاد السوفييتي ، هو تجميد الاتفاقية التي أن يفتح الغاؤها . وبالتالي فاستمرارها يسقط جانبا من الاتهام لحكومة أنديرا غاندي . وقد استقبلت نيودلهي مع نهاية شهر أبريل ، اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في أول زيارة لمسئول اجنبي للهند بعد الانتخابات .

والواقع أن تصور سياسة عدم الانحياز ، على أنها نوع من التوازن في العلاقات بين الكتلتين ، هو تصور غير سليم . فعدم الانحياز في جوهره ، هو خط سياسي ، يعني عدم اتخاذ موقف مسبق ، بحكم ارتباطات سياسية أو اقتصادية أو عقائدية ، عند نظر قضية مطروحة ، وان الانحياز يكون مع الحق والعدالة ، دون اهتمام بالجانب الذي معه هذا الحق ، وفي صفة العدالة . كما أنه ليس موقفا سلبيا تجاه الأحداث ، وإنما العكس صحيح ، فهو موقف ايجابي وفعال . وحتى لا تتحول المسألة الى مزایدات واتهامات بين الدول ، أو تحويل عدم الانحياز الى كتاب مقدس محرم فيه الاجتهاد ، فقد اتفقت مجموعة دول عدم الانحياز ، على مقاييس خمسة تمثل الحد الأدنى لهذه السياسة . وهي ألا تكون الدولة عضوا في حلف ، أو لديها قاعدة عسكرية ، ويكون ذلك ضمن إطار علاقات الدول الكبرى . وهو توضيح ضروري لتمييز الاتفاقات والقواعد التي تبعد عن دائرة العاملين . ثم تكون لها سياسة مؤيدة لتصفية الاستعمار ، ودعم حركات التحرير ، والتعايش السلمي .

والحقيقة التي تبرز من تجارب السنوات الماضية ، هي أن سياسة عدم الانحياز أصبحت راية لا تستطيع دولة في العالم الثالث أن تعلن ارتباطها بها ، والا عرضت نفسها للاتهام من

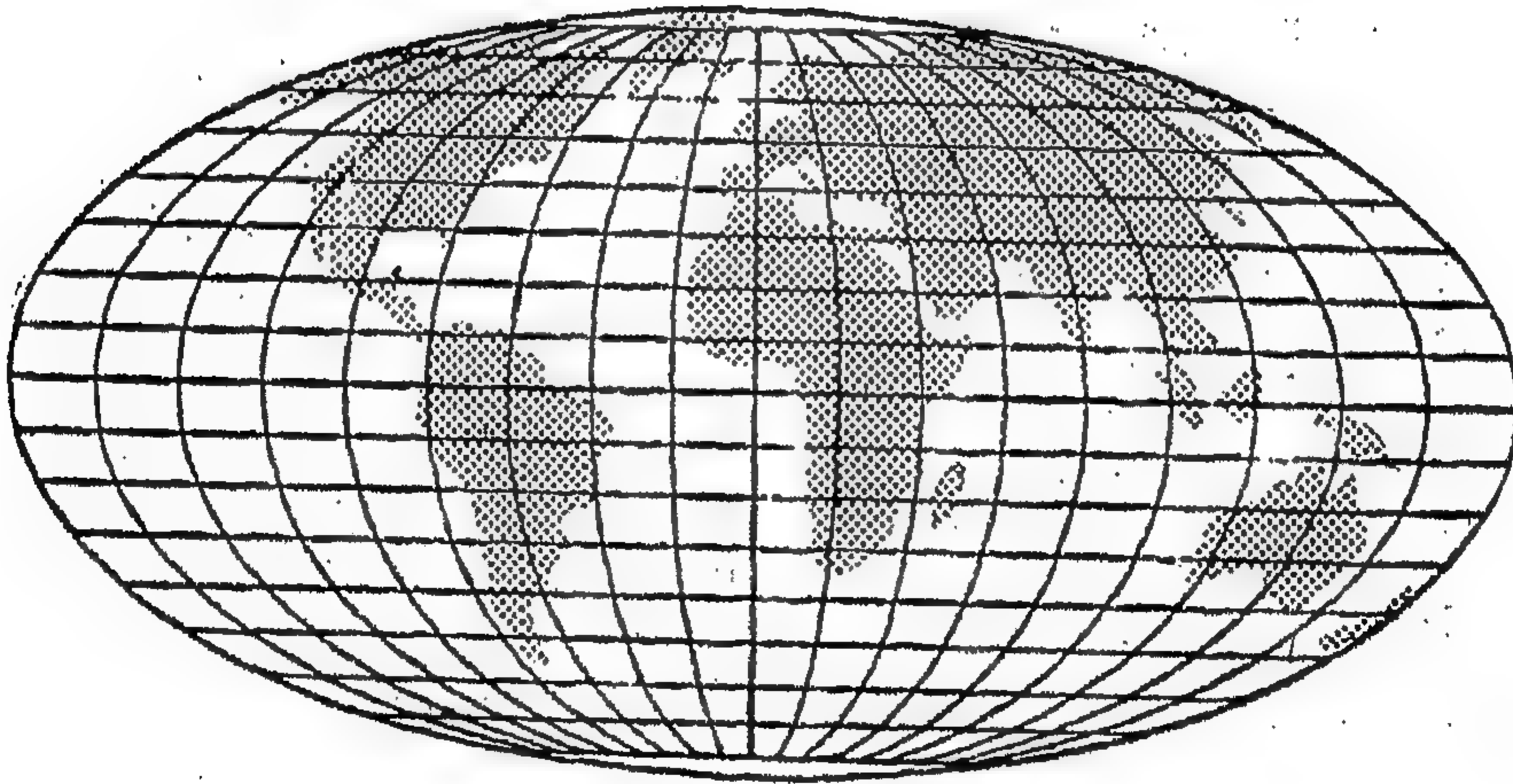
جماهيرها ، أنها دولة انحازت ، وبالتالي فقدت أراقتها المستقلة في اتخاذ القرار . وهو ما لا تعترف به دولة . وترتبطا على هذه الحقيقة ، فاحتمال أن يقع تغير في سياسة الهند في دائرة عدم الانحياز ، هو أبعد الاحتمالات . والممكن الوحيد ، هو أن يتحول الدور النشط الهندي في هذه المجموعة ، الى دور أقل نشاطا .

٣ - الدائرة الامريكية ، خاصة وأن الاعتقاد السائد ، هو أن تغيير الحكومة الهندية ، من المحتمل أن يؤدي الى تحسن ملحوظ في العلاقات مع الولايات المتحدة « ١٩ » . وهي مؤكدة تدخل مرحلة جديدة بتغير كلا القيادتين في نيودلهي وواشنطن . حتى سفير الولايات المتحدة في الهند - ويليام ساكسبي - تقرر تغييره ، وقد غادر نيودلهي بالفعل . وهو ما يتيح الفرصة لفتح صفحة جديدة بين البلدين . والامر المؤكد أن العلاقات بين الهند والولايات المتحدة في السنوات الماضية ، لم تكن سيئة ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، وهو ما سبق الإشارة اليه ، كما أن الرغبة الهندية في تحسين العلاقات لتكون أفضل ، كانت تصطدم بواقع الارتباط الامريكي بحلفائه في المنطقة . وهي نفس العقبة التي سوف تواجه مورارجي ديساي الذي قوبل نجاحه في الانتخابات بالترخيب في واشنطن ، فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية ، في نفس الوقت الذي تولى فيه مورارجي ديساي الحكم ، أن الرئيس الامريكي جيمي كارتر وافق على بيع أسلحة تقدر بحوالي ٢ مليار دولار لعدد من دول العالم ، ومن بينها دولة باكستان . وهو ما أثار القلق ، بل والحيرة لدى قيادة حزب جاناتا ، وهي في عمرة الفرحة بالنصر في الانتخابات . فالرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة والعداء القديم مع الاتحاد السوفييتي ، لابد أن يجد استجابة أولا في واشنطن ، حتى تفتح الفرصة لحكومة الهند الجديدة للعمل في الاتجاه الامريكي .

الزمن « وما اذا كان الحزب قادرا على الاستمرار في الحكم فترة تكفي لاجراء تغيير جذري في سياسة الهند ام هي مجرد فترة عابرة » .

واذا كانت هذه هي معالم الصورة للانتخابات الهندية ، وآثار ما انتهت اليه ، فليس معنى ذلك أن الموضوع قد قفل ، بل بالعكس ، فإن الأشهر القادمة — في اعتقادي — سوف تحمل الكثير الذي يجعل الموضوع مازال مفتوحا للبحث والدراسة ، لمعرفة الاجابة بحسم على سؤال عن الهند بعد الانتخابات السادسة ، وبدون حزب المؤتمر ولاول مرة : الى أين تمضي ؟ .

ولكي تحقق خطوات ايجابية على هذا الطريق لابد انه يحدث على الجانب الآخر انكماش في العلاقات الهندية السوفيتية . والاتجاه الغالب هو تجميد الاتفاق الهندي السوفيتي ولكن العلاقات بينهما لابد ان تستمر لحاجة الهند الى موسكو في مجال التنمية الصناعية والتسليح وخاصة وان اقصى ما يمكن ان تحصل عليه الهند هذا العام من الولايات المتحدة هو مليار دولار عن طريق البنك الدولي وهذا المبلغ لا يساوي اكثر من ١٠ في المائة من الاتفاق الحكومي المنتظر هذا العام — فهو قطرة في محيط . وبالتالي بايقاع التغير سيكون بطيئا ، ويصبح الامر صراعا مع



الصورة القومية العربية في المنظور الأمريكي

د. نادية سالم

خبيرة ورئيس وحدة بحوث الرأي العام
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

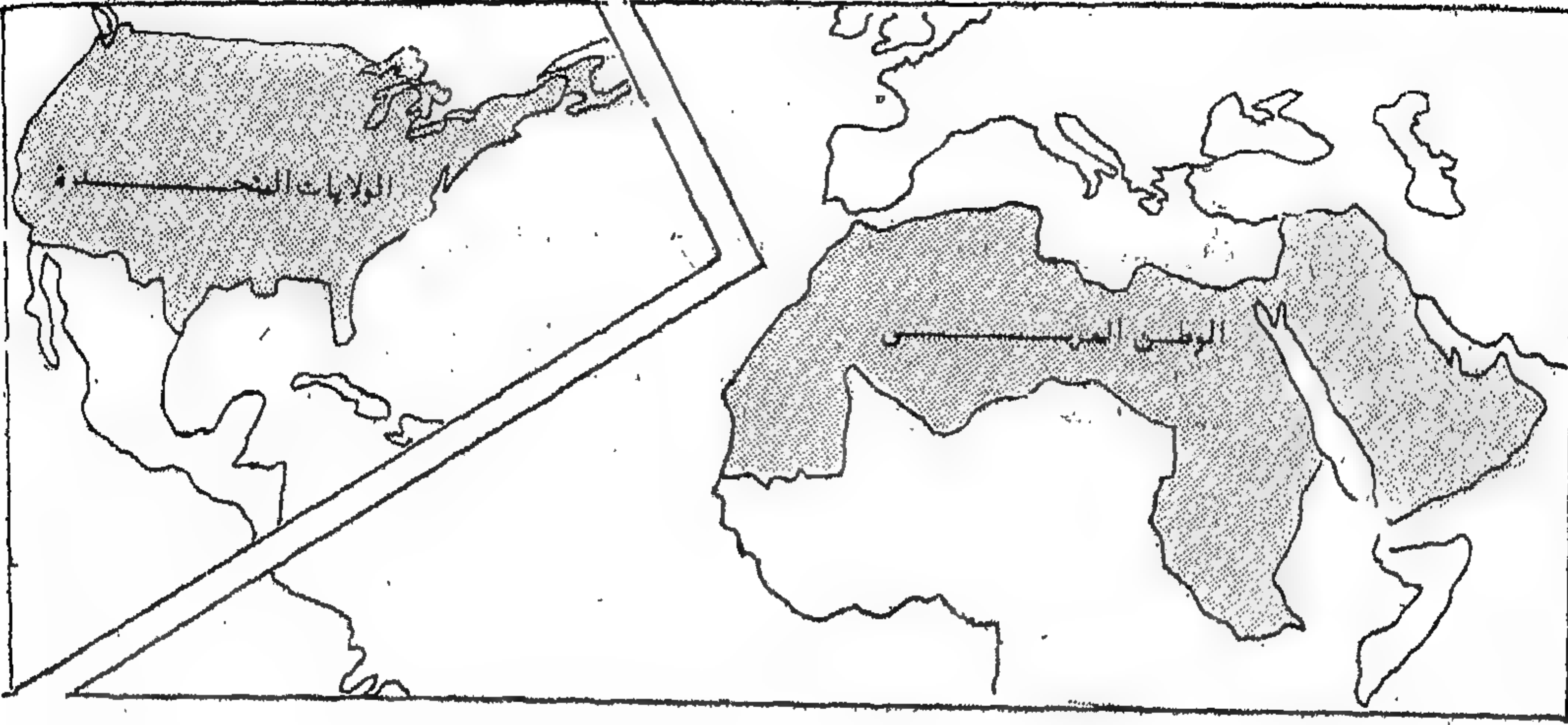
أكبر من الفهم للعوامل التي تؤثر إلى حد كبير على استجابة النخبة الأمريكية للمشكلات السياسية المتعلقة بالعرب ، وبالنزاع العربي الاسرائيلي خاصة . ومنذ البداية ، من الضروري توضيح التالي : أنه من الخطأ النظر إلى الصورة القومية العربية في الولايات المتحدة في حالها الجومية « الاستاتيكية » ذلك أن الصورة النوعية هي واقع حركي « ديناميكي » يتغير ويتبدل حسب تطور الواقع الاجتماعي ، وتغير الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية والثقافية .

لذلك فإن صورة العرب كما هي الآن في الولايات المتحدة الأمريكية ، ليست كما يتصور بعضهم وليدة النزاع العربي الاسرائيلي . فالصورة القومية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية قد تشكلت منذ عشرات السنين ، بفعل

أهمية دراسة الصورة القومية للشعوب المختلفة من خلال مناهج وأدوات بحث علمية ، في أن هذه الدراسة يمكن أن تسمح بالتنبؤ بمواقف تلك الدول تجاه القضايا السياسية الدولية .

وتزداد أهمية هذه الدراسات ، عندما تركز على دراسة الصور القومية التي تتكون لدى النخبة السياسية ، إذ أن معرفة مثل تلك الصور القومية ، يساهم على التخطيط للسياسة الخارجية ، في ضوء أسس أكثر علمية .

وعلى هذا الاساس ، فإن دراسة الصورة القومية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالنسبة للنخبة السياسية صانعة القرار السياسي في الولايات المتحدة يمكنها أن تضع بين أيدي راسمي السياسة الخارجية العربية ، قدرا



تجاري أمريكي ، يستورد فنواكه البحر المتوسط « ١ .

وفي عامي ١٨٠٢ و ١٨٠٤ اشتركت البحرية الأمريكية في حملة عسكرية ضد مجموعات البحارة الذين اشتهروا بالقوصنة ، وكانوا يعملون في البحر المتوسط . وفي عام ١٨٢٠ وصلت أولى الرسائل الأمريكية إلى لبنان ، وفي عام ١٨٢٦ قام هنري كلاي وزير البحرية الأمريكية آنذاك ، بتشجيع تعليم مجموعة من الضباط الأمريكيين الصغار اللغة العربية والتركية ، حتى يمكنهم التفاهم في الموانئ العربية . وفي عام ١٨٥٦ استوردت الحكومة الأمريكية جملاً بسائقه العربي . وفي عام ١٨٧٦ اقامت أمريكا معرضاً دولياً في فيلاديفيا احتفالاً بمرور مائة عام على

عواهل متعددة ، بعضها تاريخي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها سياسي واقتصادي .

أما دور الصراع العربي الإسرائيلي في تشكيل هذه الصورة ، فلم يبدأ إلا منذ منتصف هذا القرن ، أي منذ انشاء إسرائيل ، حين بدأت الدعاية الصهيونية محاولتها لاستغلال الجوانب السلبية في صورة العرب في الولايات المتحدة والتركيز عليها ، حتى نجحت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في أن تجعل من هذه السبلبيات في الشخصية العربية ، الوجه الوحيد للعرب في أمريكا . ويرجع أول اتصال بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى عام ١٧٩٠ من خلال ميناء سالم شمال بوسطن ، الذي كان يصله بالموانئ العربية المطللة على البحر الأبيض المتوسط أسطول

ويتناول المبحث الثالث المحددات السياسية والاجتماعية لتلك الصورة .

المبحث الاول المحددات التاريخية

تحدث الصورة القومية للشخصية العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، بفعل مجموعة من العوامل التاريخية ، لعل أهمها الحروب الصليبية بين أوروبا والمشرق العربي ، وما نتج عنها من تشويه للصورة العربية في أوروبا ، ثم انتقال هذه الصورة المشوهة الى المواطن الامريكى فيما بعد ، بفعل وحدة الثقافة الغربية . ومن هذه العوامل التاريخية أيضا ، خلط الامريكيين بين العرب والأتراك ، بحيث تحمل العرب كل السلبيات المعروفة عن الشخصية التركية .

المطلب الاول :

الحروب الصليبية ودورها في تكوين الصورة :

كانت للحروب الصليبية تأثيرات هامة على الصورة العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، والمؤلفات الغربية عن الحروب الصليبية ، تزخر بالعديد من القصص عن التعصب الاسلامى ضد المسيحية ، باعتبار أن الحروب الصليبية ما هي الا محسوبة من العالم المسيحى لتخليص الاراضى المقدسة والمسيحيين من ايدي المسلمين الذين يمارسون كل أنواع الاضطهاد للحجاج في الاراضى المقدسة ، وكذلك ضد المواطنين المسيحيين [٢٢] .

وبعضهم [٢٣] يرجع جذور الحروب الصليبية ، الى شخصية العرب المقاتلة ، ورغبتهم في الغزو . ويعتبر أصحاب هذا الرأي ، أن بداية الحروب الصليبية ، تعود الى غزو العرب لاسبانيا ، ومحاولة السيطرة على المدن الإيطالية .

استقلالها ، واشتركت مصر فيه بالعديد من البضائع المصرية والمصنوعات الزراعية ، كما عرضت بعض الآثار الفرعونية . وفى عام ١٨٩٩ اشتركت مصر فى معرض شيكاغو الدولى براقصة شرقية ، الامر الذى جعل المواطن الامريكى العادى ، ينظر الى المرأة العربية ، كما لو كانت راقصة أو على الاقل فى صورة « الحريم » ثم انتشرت الارشاليات الى الوطن العربى بعد ذلك ، وازداد الاهتمام بالآثار المصرية . وفى عام ١٨٦٢ أنشئت كلية زوبرت بأفركة والجامعة الامريكية ببيروت والقاهرة ، واستمر اشتركا مصر فى المعارض الامريكية الدولية ، فقد أسهمت فيها عينات من السجاد والاقمشة العربية والآثار . وفى تلك الفترة ، بدأت الهجرات العربية الاولى ، والتي اتجهت الى دترويت وميتشجن وواشنطن وجاكسونفيل وفلوريدا ، حيث كان المهاجرون يعملون عمالا غير مهرة فى مصانع العربات ، ويعيشون فى ظل مستوى اقتصادى منخفض . ثم أخذت العلاقات تتسع بين المنطقة العربية والولايات المتحدة الامريكية ، عن طريق الزيارات المتبادلة من الرحالة والمكتشفين الامريكيين للمنطقة العربية ، وزيارات الامراء والرحالة العرب الى الولايات المتحدة الامريكية .

وبمرور الوقت ، ظهرت مجموعة من المحددات التاريخية والثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أسهمت جميعا فى تشكيل الصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية . وتتناول هذه الدراسة ، محددات الصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك فى ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الاول المحددات التاريخية للصورة ، والمبحث الثانى المحددات الثقافية والحضارية ،

[٢٢] أدوان بك الياس ، مشاهد أوروبا وأمريكا [القاهرة : مطبعة المتنطف ، ١٩٠٠]

محمد على ، رحلة نسو الامير محمد على شقيق الجناح العالى الخديوى الى الجهة الشمالية لأمريكا [القاهرة] : المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩١٣]

Joseph Francois, History of the clusades, (New York; A.C. Armstrong & son , 1887). [٢٣]

Hans Mayer Eberhark, The Clusades (New York, the Macmillan Company Press, 1965). [٢٤]

شخصية مقاتلة محاربة متعطشة للدم ، محبة للسيطرة ومتعصبة .

يتضح اذن أن الخلط بين العرب والأتراك ، أقضى الى ظهور صورة العربى كإرهابى وبربرى وقاسى .

ومن هذا العرض السابق ، يلاحظ أن المحددات التاريخية وإن انحصرت فى أثر الحروب الصليبية والخلط بين العرب والأتراك ، إلا أنها أدت الى ظهور صورة العربى كمتعصب تحركه الروح الصليبية ، التى تتمثل الآن فى شكل الحزب مع إسرائيل ، ومحاولة القضاء عليها ، والتعصب ضد غير المسلمين . كما أن الخلط بين العرب والأتراك ، أدى الى ظهور صورة العربى كإرهابى وبربرى وقاسى . ومن الواضح أن تلك النظرة تغفل العوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية فى الحملات الصليبية ، وتتغاضى عن الفوارق بين الأتراك والعرب ، خاصة وأن حروب الأتراك لم تكن حروباً عربية ، وإنما هى حروب من أجل السلطنة العثمانية .

المبحث الثانى المحددات الثقافية والحضارية

لعبت المحددات الثقافية والحضارية ، دوراً كبيراً فى تشكيل الصورة العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تم ذلك من خلال عدة محددات ، أولها محددات دينية ، وتشمل نظرة الشعب الأمريكى الى الدين الإسلامى ، وكذلك الصورة المشوهة التى ترجم بها القرآن الكريم فى الولايات المتحدة الأمريكية . وثانيها محددات ثقافية ، وتتضمن القصص التى تعرضت للعرب أو نقلت عنهم ، مثل قصص ألف ليلة وليلة ، وكذلك مذكرات الرحالة والمكتشفين الأمريكين الذين

ومكذا فإن المؤلفات الأمريكية والغربية عموماً عن الحروب الصليبية ، ترسم صورة قاتمة للعربى ، يبدو فيها أنه متعصب دينياً وغير متسامح تجاه غير المسلمين « ٥ » .

المطلب الثانى :

خلط الأمريكين بين العرب والأتراك :

من العوامل التاريخية التى أسهمت فى تحديد الصورة القومية للشخصية العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، خلط الأمريكين بين العرب والأتراك ، بحيث تحمل العرب كل السلبيات المعروفة عن الشخصية التركية .

ويرجع ذلك أساساً ، الى أن الدولة العثمانية ، عندما سيطرت على البلاد العربية ، أصبحت الصورة تجاه تلك الشعوب ، هى صورة الشعب التركى أو العثمانى « ٦ » خاصة وأن الإسلام الذى يميز تلك الشعوب ، جعل النظرة إليها واحدة .

فهى شعوب تتبع الامبراطورية العثمانية ، وهى دول اسلامية ، بل إن كلمة العربى ، كلمة غامضة للعالم الغربى ، لأن أغلبية الدول العربية من المسلمين ، بل إن فكرة الخلافة العثمانية ، ساعدت على تأخير فكرة القومية العربية داخل الشعوب العربية ، وأدت الى صورة واحدة لشعوب الدولة العثمانية « ٧ » . ولذلك كان من الطبيعى أن تؤدى المذابح التى قام بها الأتراك حيال الشعوب البلقانية ، الى تشويه الصورة الغربية لدى الشعب الأمريكى ، لا سيما أن المواطن الأمريكى ، كان يتعاطف مع حركات التحرير والاستقلال للشعوب البلقانية الأوروبية ضد الحكم التركى . ويظهر ذلك فى المؤلفات الأمريكية التى تتناول صورة الأتراك ، وتركز على أن الشخصية التركية ، ان هى إلا

[٥] وإن كان من الضرورى ملاحظة أن هناك من استثناء لهذه الصورة المشوهة عن العرب خلال الحروب الصليبية ، وهى صورة صلاح الدين الأيوبي . فقد أشادت المؤلفات الأمريكية بسلوكه المتسم بأخلاق الفرسان وبأدائه الرائع فى المعارك ، ومعاملته لخصومه الذين هزموا أمامه ، وخاصة معاملته لريتشارد قلب الأسد .

[٦] هناك بالطبع تمييز من الناحية العلمية والتاريخية بين العثمانيين والأتراك كتعبير عثمانيين أكثر شمولاً ، ولم يستعمل تعبيرا تركيا والأتراك بكثرة ، إلا بعد إلغاء الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال . ولكن التعبيرين يستخدمان كثيراً فى الكتابات الغربية التى لا تميز بين الأتراك والعثمانيين .

Joel Calmicheal, The Shaping of the Arabs (New York: Macmillan Company, 1967).

زاروا بعض الدول العربية ، بالإضافة الى الافلام السينمائية التي دارت حول شخصيات عربية . وثالثها محددات فكرية ، وتشمل المؤلفات والكتابات التي تعرضت للتاريخ العربي والحضارة العربية ، أو تلك التي تحدثت عن الشخصية العربية . وهي مؤلفات كان لها تأثير كبير على الشعب الأمريكي ، والمثقفين فيه على وجه الخصوص .

المطلب الأول : المحددات الدينية :

ظل الدين الاسلامي ، أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على صورة العربي في العالم العربي بوجه عام ، لاسيما بعد الفتوحات الاسلامية التي وصلت الى قلب أوروبا ، فأثارت عداء العالم المسيحي للعالم الاسلامي . وكانت المؤلفات الغربية عن الدين الاسلامي ، تنحصر في ترجمة القرآن الكريم ، بصورة تختلف عن مبادئه الأساسية ، ومؤلفات عن التوسعات والفتوحات الاسلامية . ومن أوائل من ترجم القرآن ، بطرس « ٨ » الذي أورد في مقدمة ترجمة القرآن « اسمى بطرس ، والجنسية فرنسي ، والديانة مسيحي ، أخاطب العرب أولاد اسماعيل ، رغم أنهم بعيدون عني ، لكني أهاجمهم بالكلمات ، وليس بالسلاح ، وبالعقل وليس بالقوة » .

ثم تلاه ستانلي بولا « ٩ » في عرضه للدين الاسلامي والقرآن الكريم . وكان لمثل تلك المؤلفات ، أثر كبير في تكوين صورة مشوهة للعربي ، تظهره في صورة شخص بدائي ، يؤمن بالخرافات ، وتفكيره غير علمي . ومما أثر تأثيرا سيئا على تلك الصورة في الولايات المتحدة الأمريكية ، اعتبار العرب أنهم المسؤولون عن دخول السود في الاسلام ، خاصة وان أول من أدخل الاسلام الى جموع السود في أمريكا ، تاجر عربي ظهر في ديترويت في أحياء السود ، أخذ يبيعهم الملابس ومعاطف المطر ، ويعلمهم الدين الاسلامي . ومنذ ذلك الوقت ، انتشر الدين الاسلامي

بين السود ، واصبحت العربية تدرس في مدارس الاطفال السود « ١٠ » وتعكس الكتابات عن الدين الاسلامي ، نظرة الخوف والشك من الاسلام . الذي ظل يشكل خطرا على المسيحية ، كدولة وكعقيدة أكثر من ألف سنة . ولكن الغرب لم يتخلص من ذكرى الخوف الذي عانى منه طوال تلك المدة . وتظهر آثار هذا في الكتابات المعادية التي تناول فيها المؤلفون الأمريكيون والغربيون عموما ، الاسلام والمسلمين والعرب . وقد استغللت الدعاية الصهيونية تلك الصورة ، في تفسير الصراع العربي الاسرائيلي ، وتصويره على أنه امتداد للروح العدائية ضد اليهود التي يمتلئ بها القرآن الكريم .

ويتضح مما سبق ، ان الصورة المشوهة التي ترجم بها القرآن الكريم في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أحد محددات نظرة الشعب الأمريكي الى العرب . ويمكن تصوير العلاقة بين المحددات الدينية والصورة الأمريكية عن العرب ، في صورة سلسلة تؤكد كل حلقة منها الحلقات السابقة . فالتوسع الاسلامي الذي وصل الى حدود فرنسا ، وحكم الامبراطورية العثمانية لأعديد من البلاد الأوروبية ، أثار مشاعر الخوف والشك والكره للعرب والمسلمين مما أدى الى خلق صورة مشوهة للعرب . كما ظهرت مؤلفات عديدة غير صحيحة ومشوهة عن الاسلام والعرب والمسلمين ، مما رسم بدوره صورة لدى المواطن والفرد العادي عن العرب والمسلمين ، بأنهم أقرب الى البربرية والهمجية .

المطلب الثاني : المحددات الثقافية :

يتناول هذا المطلب بالعرض ، دور المحددات الثقافية وهي المؤلفات العقلية ومؤلفات المغامرين والمكتشفين والافلام السينمائية . فتركز المؤلفات القصصية عن العرب ، على الخرافات والافراق في المذات . وخلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر ، كان الضباط الانجليز يستمعون الى

James Kritzeck, peter the venerable and Islam, (Plinceton, Plinceton University Press, 1964).

[٨]

Stanley Poola, The speeches of table talk of the prophet Mohamed (London: Macmillan & Co. 1882).

[٩]

Eric Lincoln, The black Muslims in America (New York, Pancon Press, 1961).

[١٠]

المصريين ، أنهم « قذرون وسليطو اللسان ، قنالاطفال عندما يرون اجنبيا ، يلتفون حوله ويصرخون بضجة « بقشيش ياخواجه » ومن لا يعطيهم يسبونه » ١٦ .

أما أكثر المؤلفات انتشارا عن العرب ، فهو مؤلف « نوريس » « ثورة في الصحراء » ١٧ ، لما يروي فيه ، من أن العرب قديرون يؤمنون بالخرافات ، ويكتب عن العادات العربية الغربية .

ولم يتوقف سيل تلك الكتب في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين . فمازالت الكتب تصدر عن رحلات في الامارات العربية او السعودية وغيرها من البلاد العربية أما الافلام السينمائية ، فقد استهدت العديد من قصصها من ألف ليلة وليلة ، حيث ارتبطت شخصية العربي بالجنس ، وبالقصص المثيرة التي تحيط بشخصية الشرقي الغامض . ويساعد على ذلك ، قيام رودلف فالنتينو في فيلمي الشيخ وابن الشيخ ، بدور العربي . ورغم أن الافلام السينمائية - تناولت سمات أخرى للعربي كالشر والتعصب وعدم التسامح ، إلا أن شخصية العربي العاشق ، عادت إلى الظهور نتيجة للزيارات المتكررة لامراء وشيوخ البترول لأمريكا والبلاد الغربية ، ابتغاء المنفعة ، مما افضى إلى عودة صورة العربي الشيخ الذي يخطب المرأة الغربية على خصانه ١٨ .

وبمتابعة تطور الصورة العربية في الافلام الأمريكية ، يلاحظ أنه في البداية ، ظهرت صورة العربي كأحد شخصيات ألف ليلة وليلة ، واستمر

القصص الشعبية المصرية ، وينشرتها في كتب على أنها تعبير عن الحياة العربية المعاصرة . ومن أشهر تلك الكتب مؤلف جرين « ١١ » بعنوان مجموعة من القصص العربية المعاصرة ١٢ .

أما « ألف ليلة وليلة » ، فتعتبر في الفكر الغربي ، نموذجا للحياة العربية . وكان أول من قدمها إلى أوربا ، فرنسي يدعى « انتوني جالاند » بعد زيارته للقاهرة في عام ١٧٠٤ ثم ادخلها ريتشارد بيرتون « ١٣ » إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأت تنتشر الاسماء العربية ، مثل علاء الدين . الخ في الافلام السينمائية والمسارح والقصص الشعبية . وترجع خطورة تلك القصة إلى أنها تقدم للأمريكيين على أنها نموذج للحياة العربية ١٤ . وتعتبر تلك القصص والمؤلفات ، كآلف ليلة وليلة والبساط السحري ، دليلا على سوء المعلومات ، والصور النمطية الخاطئة عن الشعوب بعضها لبعض . فتصور العالم الغربي الأمريكي للشعوب العربية هو انعكاس للمكتابات القصصية الخيالية ، بل أن بعض المؤلفات تعتمد في صورتها عن العرب ، على تلك القصص ، دون أن تذكر ذلك . ونجد أيضا كتب الرحالة والمغامرين الذين زاروا المنطقة العربية منذ بداية القرن السادس عشر وكتاباتهم عن العرب وأخلاقهم وعاداتهم قد أثرت على التراث الأمريكي الذي حدد صورة العرب . ومن أشهر تلك الكتب مؤلف نيبه « ١٥ » الذي يصف الشعب العربي ، بأنه شعب ذو عواطف قوية ، يميل إلى الأخذ بالثأر ، ويحب الضوضاء . وكاتبة أخرى تكتب عن

R.E. Green, A collection of Modern Arabic Stories (London, N.P, 1886)

[١١]

[١٢] تشمل على قصص من الشام والساغر والشام واليهودية وعلى وكتبه

Richard Burton, The book of the thousand nights and A night (New York, the Buston Club 1885).

[١٣]

Lyad Ward, The Arabian nights (New York, Macmillan Company, 1928)

[١٤] انظر

ويذكر في مقدمة المؤلف أن ألف ليلة وليلة تعبير عن العرب . فالقصص التي سنها ، تمثل العادات والتقاليد في المجتمع الاسلامي

M. Nebuhr Travels through Arabic and other countries in the east (London; Moffison & son, 1972).

[١٥]

Isabel Burton, Arabian, Egypt, India (London, William Mullan and son, 1879).

[١٦]

Lawrence Revolt in the desert (New York, George M. Dofan Company, 1926).

[١٧]

[١٨] الاهرام ١٩٧٦/١/٨ من ٩ شيخ عربي يخطف كاتيس برجن في فيلم بعنوان « الاسد والهواء » .

هذا الدور في الثلاثينات ، عندما ظهرت عدة أفلام عن الحروب الصليبية ، وأكدت في الأذهان ، فكرة الصراع بين المسيحية والإسلام . أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد ظهر العرب في أدوار رمزية كوميدية . وفي الفترة التالية ، ظهر خطبان ، أولهما يركز على الصراع بين العربي واليهودي في إطار افلام تاريخية ، مع تأكيد العاطف مع اليهودي . وثانيها العودة الى ابراز العربي في دور العاشق « ١٩ »

ونلاحظ ان اثر تلك المحددات على الصورة العربية ، يظهر في الشكل الرومانتيكي . لتخصية العربية ، باعتبار ان العربي عاشق ومحب ، يهتم بمتعته الشخصية ، وان تفكيره جاني وخسوس ، وتظهر المرأة العربية في صورة التحريم .

المطلب الثالث : المحددات الفكرية :

تشمل المؤلفات الفكرية التي تعرضت للتاريخ العربي والحضارة العربية ، او تلك التي تحدثت عن شخصية العربية ، وهي مؤلفات كان لها تأثير كبير على الشعب الأمريكي والمثقفين . على وجه الخصوص ، ومن أكثر هذه الكتابات تأثيرا على العقل الأمريكي ، مؤلف « مونتسكيو » روح الشرائع « ٢٠ » الذي اعتبر الاستبداد صريحا ملازمة للحكم الاسلامي ، والذي أعلن ان الحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للمسلمين . وكذلك مؤلف مصر الحديثة للورد كرومر « ٢١ » وتفسيره السويي عن مصر ، التي كانت تنشر في صحف إنجلترا وأوربا ، والتي كانت تعتمد عليها الصحف الأمريكية كمصدر للاخبار ، وفيها كان كرومر يتهم الشعب المصري بالتعصب الديني . ويظهر تأثير هذه الكتابات في نشوية الصورة العربية في أمريكا ، ان سياسية أمريكا مثل « تيودور روزفلت » الذي تولى بعد ذلك رئاسة

الجمهورية ، اتهم الشعب المصري في أثناء زيارته لمصر في ٢٤ مارس ١٩١٠ بالتعصب الديني « وهاجم الدين الاسلامي ، وطالب المصريين بالاسيسلام والرضا بالاحتلال البريطاني ، معلنا ان الشعب المصري لم يصل بعد الى الدرجة التي يستحق فيها ان يحكم نفسه بنفسه . وقد نشرت صحيفه تورن امريكان ريفيو مقالا للشيخ علي يوسف ، بناء على طلبها ، يرد فيه على تصريحات روزفلت ، كشف فيه الشعار عن اسباب الصورة المشوهة للمصريين والعرب والاسلام ، وذكر ان المستر روزفلت لا يعرف عن احوال مصر أكثر مما كتب في مؤلف « مصر الحديثة » الذي ألفه اللورد كرومر ، وبما يقرؤه في الصحف الانجليزية « ٢٢ » ومن المؤلفات التي تحدثت عن الشخصية العربية ، وبالأدات الشخصية المصرية ، وكان لها تأثير كبير في الصورة العربية في أمريكا ، كتاب « الفلاحون » للاب الدكتور هنري نيروط اليسوعي « ٢٣ » وترجع أهميته الى أنه منشور باللغة الفرنسية ، وترجم الى الانجليزية وانتشر تداوله في الخارج . ويحدد الكتاب السمات الأساسية للشخصية المصرية ، بان الفلاح المصري يتسم بالطاعة والخضوع للسلطة والتقاليد والعادات ، وأن الفلاح المصري يفتقد روح الابتكار وروح الجمال . ويذكر ان الفلاح لا يبتكر التحسينات والاختراعات المدخلة الى الزراعة ، او الى السكن مثلا ، فهي لم تات منه ، وإنما فرضت عليه فرضا ، وأنه من كثرة القيود والتقليد والاحتمال ، صار ذكاؤه سلبيا ، ولم يعد محتاجا الى البحث من جديد . وهذا الضعف في الشخصية وفي الابتكار ، يشرح بدوره افتقاره الى روح الجمال ، وعدم وجود أي فن عند الفلاحين ، وان الفلاح المصري مخادع وشديد الحيلة . ويضيف المؤلف ، ان الفلاح المصري ككل الضعفاء يستعمل الحيلة الى حد الخداع كما انه يعرف كيف يخفي سروره وحزنه ، ويرى ان الفلاح المصري ، لايهتم

[١٩] Sari Nasif «The image of the Arab in American Popular Culture» Arab Journal, Vol. 2, No. 1. (Winter 1965) pp. 2 — 7.

[٢٠] مونتسكيو روح الشرائع ترجمة عادل زعتر [القاهرة : دار المعارف ١٩٥٢]

[٢١] The Earl or Cromer, Modern Egypt, part 7 (London, Macmillan & Co. 1908).

[٢٢] د. عبد اللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية في مصر ، الجزء الثالث [القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ] ص ١٢٧

[٢٣] الدكتور الاب نيروط اليسوعي ، الفلاحون : القاهرة : مطبعة بونير ، ١٩٤٣ .

الفهلوية « ٢٧ » ، والتي ركزت عليها العديد من الكتابات في الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها سببا للهزيمة في حرب ١٩٦٧ . ويحدد سمات الشخصية الفهلوية في التكيف السريع ، والنكته المواتية ، وتأكيد الذات والنظرة الرومانتيكية ، إلى المساواة والعمل الفردي . ويرى أن أول مظهر من مظاهر السلوك الفهلوي ، هو قدرته على التكيف السريع لمختلف المواقف ، وإدراك ما تتطلبه من استجابات مرغوبة ، والتصرف وفقا لمقتضياتها إلى الحد الذي يراه مناسباً .

ومن مظاهر الفهلوية أيضا ، تأكيد الذات ، والميل الملح إلى اظهار القدرة الفائقة . كما أنه ليس من الغريب أن تكون القدرة على تجرييح الغير والتعريض به ، والتهكم عليه في غيابه ، من الصفات التي تستهوي السامعين . فالتهوين من قدر الآخرين ، ومن قيمة أعمالهم ، هو الجانب السلبي لتأكيد الذات . ولقد أدت الرغبة في تأكيد الذات إلى نظرة رومانتيكية للمساواة ، حيث تظهر في عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة ، والذكر لها في أعماق الشعور . وكذلك أدت إلى الطمانينة للعمل الفردي - وإيثاره على العمل الجماعي ، وتبعث ذلك رغبة في الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها . فالفهلوي هو الذي ينجح دون التزام بعناء الذي يتطلبه التحصيل .

واعتمد كل من « هركابي » و « مكتور صنوع » و « بتاي » على الأفكار الواردة في مؤلف « سنية حمادي » ، وكذلك مفهوم الشخصية الفهلوية لحامد عمار ، في رسم صورة للشخصية العربية في العالم الغربي ، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية .

فيركز هاركابي « ٢٨ » ، على أن سبب هزيمة ١٩٦٧ ترجع إلى سمات متصلة بالشخصية

إلا باللحظة الراهنة ، ولا يفكر في المستقبل ، فهو يفتقد روح التخطيط ، وهو كالبداوي أو كالطفل ، يخضع عقليته لشعوره ، فتتطل على مقربة من الاحساس ومن الوقائع والأشياء . فهو يحرم نفسه مثلاً طوال السنة حتى من الضروريات ولكن عندما يأتي العيد ، ينفق كل شيء في يومين ، أو ثلاثة أيام ، ثم يستأنف بعد ذلك حياته أشد فقراً مما كان عليه من قبل أن روح عدم العناية بالمستقبل من خصائصه ويضيف الكآبة أنهم لا يفكرون ولا يعملون إلا حسب ما تتطلبه الحالة الراهنة ، وتحت ضغط اللحظة الحاضرة ، أي أن الحاضر هو الذي يحدد لهم .

ومن الكتب التي ظلت أيضا تزاوّل تأثيراً هاماً على تصور المفكرين والكتاب الأمريكيين للشخصية العربية ، مؤلف الدكتورة سنية حمادي الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١ « ٢٤ » ، والذي تركّز فيه على أن العرب في علاقاتهم الاجتماعية ، يظهرون درجة عالية من العداوة ، فهم عدوانيون وعاطفيون . لذا من الصعب التشاور معهم بهدوء ، فالعربي يرى نفسه دائماً على حق ، ويرفض أن يعطى للمتناقشين الحق في أن يعبروا عن رأيهم . وهو عادة شديد الإيمان بمعتقداته واتجاهاته ، وأيديه حساسية شديدة وسريعة ، كما أنه يبالغ في تقدير ذاته ، وبعد بأكثر مما يستطيع أن يقدم ، ويروي قصصاً خيالية عن ذاته وعن عائلته ، فهو يؤكد ذاته من خلال المبالغة ، دون أن يشعر بحرج ، وهو صلف ومتعجرف .

ومن المؤلفات التي انتشرت أفكارها بين المؤلفين الأمريكيين عن الشخصية العربية ، مؤلف « حامد عمار » وهو عن النشأة في قرية مصرية « ٢٥ » وكذلك مؤلفه في بناء البشر « ٢٦ » الذي حدد فيه سمات الشخصية المصرية في الشخصية

Sanla Hamady, Temperament and Character, (New York; Twayne Publishes, 1961).

[٢٤]

Hamed Ammar, growing up in an Egyptian Village (London; Routledge and Kegan Pull Ltd., 1954).

[٢٥]

[٢٦] د. حامد عمار ، في بناء البشر [القاهرة ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٦٤]

[٢٧] اعتمد د. صادق جلال العظم في مؤلفه النقد الذاتي بعد الهزيمة على الشخصية الفهلوية ، وحاول أن يربط بين هزيمة ١٩٦٧ وبين سمات الفهلوية ، كالمغالاة في تأكيد الذات ، والميل إلى اظهار القدرة الفائقة على التحكم في الأمور . الخ . . انظر النقد الذاتي بعد الهزيمة مواقف السنة الاولى ، العدد الرابع [آيار حزيران ١٩٦٩] ص ٧٥ -

٨٢

Yehoushafat Markabi, Arab attitudes toward Israel (New York, Molt Publishing Company Inc. 1972).

[٢٨]

العربية ، ويعتمد على تحليل سنوية حمصادي للعداوة . ويرى ان المبالغة في العداوة ، والكذب الذي يظهر في التأكيد على السمات غير الطيبة للمعاصرين ، واعتبار الخصم مصدر الشر ، وسبب من البصر ، مما يصنع من قدرة العرب على البقاء الدائم . كما انهم يحققون رضاهم عن أنفسهم ، من خلال ابراز اخطاء الآخرين . ويرى ان النعم العربية يتمتع بذاكرة مثقفة ، ويضرب مثلا لذلك على تركيز العرب على فترات الوحدة القصيرة في تاريخهم ، بينما يتجاهلون فترات الانقسام والصراع الطويلة .

اما محمود صبور « ٢٦ » استاذ علم النفس في أمريكا ، وهو يهودى من أصل مصرى ، فإنه يعتمد أيضا على شهادات عن الشخصية العربية ، على ما كتبه « سبيه حمادى » و « حامد عمار » ، بل ويحاول حجب تلك العروص ، في ضوء التجريب الميداني بأبحاثه على الاسرى المصريين بعد حرب ١٩٤٧ . ويركز على ان الشخصية العربية بوجه عام ، وبشذوات الشخصية المصرية ، تميل الى المبالغة والكذب ، وتعيش بازدياد الشخصيات بين الماضي والحاضر ، وبين الاهتمام بالتراث والرغبة في التقدم . ويرى ان التفكير الاسلامى قد تجدد وسد سبيلها ، اى « رومانيل باتاى » « ٣٠ » الذى حاول ان يجمع فى مؤلفه « الففل العربى » ، كل ما كذب عن الشخصية العربية ، فقد اعتمد ايضا على نفس الامكار السابقة ، ولكنه يركز على الثقافة البدوية واثرها على الشخصية العربية ، ثم يتناول دور الاستعمار فى تشويه الشخصية والشبهة الاجتماعية عند العرب ، والتخلف الاقتصادى ونابذ الاسلام واللغة العربية ، ويعرض للصراع العربى الاسرائيلى على انه صراع بين التخلف العربى والتقدم الاسرائيلى .

ومن العروص السابق ، يقضح ان المؤلفات السابقة ، ركزت على عدد من السمات ، هى : القسوت الدينى ، والطاعة ، واقتصاد روح الابتكار ، وبرزت ان العرب يتسمون بالعدوانية ، والمبالغة فى تقدير الذات ، وشدة الحساسية للكرامة ، والرومانتيكية ، والخدا ، والفردية .

ويرجعون تلك السمات ، الى تأثير الاسلام واللغة العربية . ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن تترك مثل هذه الآراء دون مناقشة سريعة . من ذلك أن هذه الآراء تميل الى الاطلاق التاريخى ، فتقدم العربى كنموذج مجرد ، يتصف بسمات مطلقة ، كالتعصب او التخلف دون ادخال عنصر النسبية التاريخية او بالاحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فى التحليل . فعلى سبيل المثال ، القول بان اللغة العربية ، تميل الى المبالغة ، راي لا يستند الى أساس علمى . فلا توجد لغة لها سمات مطلقة لصيقة بها ، ولكن السمات ترتبط بكيفية استخدامها بوساطة مجموعة بشرية معينة ، فى اطار تاريخى محدد . وبكيفية محددة . ومن ثم يمكن للغة أن تستخدم استخداما بلاغيا شاعريا ، كما أنه يمكن تطويعها لادق قضايا العلم والتحليل الدقيق ، ولذلك لا تغدو المشكلة فى اللغة فى حد ذاتها ، بقدر ما تكون فى الأغراض التى تستخدم فيها ، ودرجة النضج العلمى والاجتماعى لمن يستخدمها . وبنفس المنطق ، يمكن الرد على أغلب الآراء التى تلصق بالشخصية العربية بعض السمات بشكل عام ومجرد ومطلق ، وكذلك فإن ما يقال عن الاسلام وعن التاريخ العربى الاسلامى ، هو خطأ واضح ، تذكره حقائق التاريخ الصحيحة .

المبحث الثالث

المحددات الاجتماعية والسياسية للصورة

يتناول هذا المبحث ، ثلاثة مطالب : أولها محددات مرتبطة بالتخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وبأنماط الحياة البدوية . ثم محددات مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية . ثم محددات مرتبطة بعلاقة الدول العربية بالاتحاد السوفيتى والحرب الباردة وأثرها على المنطقة العربية .

المطلب الأول :

محددات مرتبطة بالتخلف الاقتصادى

Vector Sanaa in Hong Sarah «Arab National Character and the Middle

[٢٩]

East conflict Jerusalem Post (October 18) 1975, pp. 5 — 6.

Raphael Patai, The Arab Mind (New York; Charles Scribners sons, 1973),

[٣٠]

pp. 75 — 100.

نفس الوقت ينظر الى غيره نظراته الى قوم غير متحضرين . وهذا الشعور الغربى بالاستغلاء ، على الشعوب غير الغربية وبلدان تجاه الشعوب الشرقية أثر على نظرة الامريكيين الى العرب . فأمريكا جزء من العالم الغربى المتحضر ، والعرب جزء من العالم الشرقى المتخلف .

المطلب الثانى : محددات مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية :

ان السياسة الخارجية الامريكية ، امتدادا لسياستها الداخلية ، ومصالحها انعكاس لمصالح الطبقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع . وتك المصالح هى حماية وتأمين البترول العربى والمواصلات ، وكذلك منع وجود الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، و وضع نوع من التوازن لقتصادى الصراع ، مع تدعيم النظم التى تحقق مصلحة الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة .

ومن الملاحظ أن المصالح السابقة ، كان لها دور فى تشكيل بعض سمات الصورة الامريكية من الشخصية العربية . فالتعرض بين المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط ، والطموح المشروع للبلدان العربية ، من أجل التحرر السياسى والاقتصادى ، انعكس على الصورة الامريكية عن الشخصية العربية ، مثل وصف بنظام الرئيس جمال عبد الناصر وتجربته الاشتراكية ، بأنه عميل للسوفييت ، ووصف نظامه بأنه غير ديمقراطى ، مع أن الولايات المتحدة الامريكية ، لم تكن تناصر فى العالم العربى سوى الدول التى تتميز بأنظمة حكم ، اذا قورنت بنظام حكم عبد الناصر ، لاصبح نظام حكمه ديمقراطيا ، مثل حكم نوري السعيد فى العراق . الى جانب مساندة الولايات المتحدة لحكم الجنرالات فى اليونان ، والانظمة غير الديمقراطية فى فيتنام . كل هذه الامثلة توضح أن القول بوجود سمات غير طيبة للصورة العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، يرجع الى وجود أنظمة حكم غير ديمقراطية ، مثل حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، ما هو الا شعار دعائى . ان السبب الحقيقى فى تشويه صورة حركة التحرير العربية ، هو أنها كانت ضد الاستعمار الجديد ، وتسلبه الى المنطقة العربية ، ولان حركة التحرير العربية بما كانت ، تطارحه من شعارات الوحدة

والاجتماعى وبأنماط الحياة البدوية : من أبرز سمات الصورة القومية للشخصية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، سمة التخلف الاقتصادى والاجتماعى . فالصورة التقليدية للعربى فى الولايات المتحدة الامريكية ، هى صورة للانسان المتعطى جملا ، الذى يجوب الصحراء بلا عمل منتج ، بل إن العديد من المؤلفين الامريكيين ، يذكرون أن العالم العربى لم يتغير منذ آلاف السنين ، وأن كل بعضهم « ٢١ » ينظر الى التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية ، نظرة مختلفة مثل « اعتبار التخلف والتأخر الاقتصادى صفة يشارك فيها العرب مع بلدان العالم النامية ، الا أن هناك أمورا يختلف فيها العرب عن أولئك ، وتجعلهم أكثر حساسية للموضوع ، ذلك أن اعتزاز العرب الشديد بأمجادهم الماضية ، وشعورهم بالخجل من أوضاعهم الحاضرة ، يجعلهم يتخذون موقف رد فعل تجاه أية محاولة للتقدم التكنولوجى » .

ويمكن القول ان التخلف الاقتصادى على هذا النحو السابق ، ليس سمة أصيلة من سمات المجتمعات العربية ، وانما هو سمة مرتبطة بوضع تاريخى معين ، سوف يزول بمجرد أن تتحقق تنمية الوطن العربى . ثم ان هذه السمة بدأت تتغير بالتدريج ، خاصة فى السنوات العشر الاخيرة ، بعد اكتشاف البترول فى المنطقة العربية ، وقيام عملية تنمية فى بعض البلدان العربية ، وما استتبع ذلك من انتشار التعليم ، وزيادة استخدام وسائل الحضارة العصرية . وما يشكله ذلك من تحديث العالم العربى ، الامر الذى سوف يؤدى الى اختفاء التخلف الاقتصادى والاجتماعى كسمة من سمات الشخصية العربية المعاصرة ، بل انه من المعروف تاريخيا ، أن الاستعمار الغربى ، هو الذى ساعد على تعميق التخلف العربى . فالرأسمالية الاستعمارية لم تقض على الاقطاع المتحضر فى المستعمرات ، ولكنها دعمته ، وبذلك حل الاستغلال الرأسمالى محل الاستغلال الاقطاعى . ويلاحظ أن هذه الصورة ، هى امتداد لموقف العالم العربى بصفة عامة ، تجاه كل ما ليس غربيا . فالغربى يفخر دائما بحضارته ، وبقدرته الخاصة على النمو والتقدم السريع فى مجالات الحضارة ، وفى

العربية والاشتراكية ، كانت تمثل خطرا داهما على الانظمة الرجعية الاقطاعية ، التي كانت تستند اليها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية . ويمكن التساؤل هل تغيرت - المصالح الامريكية بعد حرب ١٩٧٣ ؟ ان الاجابة عن ذلك تظهر في ان ما حدث فعلا هو تغير في ترتيب المصالح الامريكية في المنطقة ، وتغير في أسلوب الولايات المتحدة في المنطقة العربية نتيجة لعدة ظروف ، مثل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، واستغلال موقف تازم العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفييتي . هذا مع العلم بأن مصالح الولايات المتحدة الاساسية تستلزم بقاء اسرائيل خاصة ، وأن اسس النظام الامريكي لم تتغير بل ظلت كما هي .

المطلب الثالث :

محددات مرتبطة بعلاقة الدول العربية بالاتحاد السوفييتي والحرب الباردة وأثرها على المنطقة العربية :

اتسمت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، بالدورات والازمات ، وصاحب ذلك ظهور الحرب الباردة ، وشاهد العالم بعد ذلك عملية استقطاب دولية ، وانقسم المجتمع الدولي تقريبا في نطاق كتلتين ، وركزت الدعاية الامريكية في ظل الحرب الباردة ، على أن هدف الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها مجتمعا يقدر الديمقراطية ، ويقوم في اساسه على احترام الحريات الفردية في مختلف صورها ، على عكس النظم الشيوعية التي ليست سوى ديكتاتورية من نوع جديد ، هو أن تحمي المنطقة العربية من السيطرة السوفييتية ، وعليها أن تحارب الافكار الشيوعية في البلاد العربية . ٢٢ .

ورغم ظهور سياسة الانفراج بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي في أوائل السبعينات ، إلا أن ذلك لم يمهّد لمواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية ، بل يمكن القول انها أخذت أشكالا

جديدة ، خاصة وأن مصر أخذت تميل بشكل متزايد الى اتخاذ مواقف منسجمة مع البلاد الغربية ، وتبعد عن المعسكر الشرقي ، مما انعكس بدوره على صورة مصر في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث بدأ الحديث عنها يود وتعاطف ، والاشادة بالموقف المعتدل والحكيم للرئيس أنور السادات ، ٢٣ . بينما ظلت الصورة كما هي في الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لدول جبهة الرفض ٢٤ . وتعمقت هذه الصورة بعد اتفاقية فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية ، وزيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة الامريكية .

خاتمة :

بعد هذا العرض لمحددات الصورة القومية للشخصية العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية : أن بعض هذه المحددات السابق عرضها ، خاصة المحددات الثقافية والحضارية ، تنطبق على الحضارة الغربية بوجه عام في أوروبا الغربية وأمريكا . وهذا متوقع لان الحضارة والثقافة الامريكية تاريخيا ، انما هي امتداد للحضارة والثقافة الأوروبية .

كما أن هذه المحددات لم توجد كلها مرة واحدة في فترة زمنية معينة ، فصورة العرب القومية في الولايات المتحدة ، قد تكون في فترة من الفترات محصلة تلاقي محدد واحد ، أو محددين أو ثلاثة . فقد يسيطر مثلا أحد هذه المحددات كالمحددات التاريخية في فترة على صورة العرب في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد يخفى هذا المحدد في فترة أخرى . والحديث عن صورة قومية جامدة للعرب في الولايات المتحدة قول يجانب الحقيقة العلمية ، فالصورة القومية العربية ليست ذات سمات مطلقة عبر فترات التاريخ المختلفة ، وانما هي سمات متغيرة ، تتبدل وتتغير تبعا لظروف كل فترة زمنية ، وتبعا لطبيعة التأثير الذي يزاوله كل محدّد من هذه المحددات في كل فترة زمنية .

[٢٢] أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد وتحركات العملاقين على طريق الوفاق « السياسة الدولية مجلد ١٠ عدد ٢٩ يناير

١٩٧٥ ص ٧٠ ص ٩٩

Richard Hulman «Middle East Risks and American Roles» Foreign affairs,

[٢٣]

Vol. 53, No. 2, (Sannaly 1975) pp. 84.

Coral Bell «October Middle East War» International affairs, Vol. 52,

[٢٤]

No. 4, (October 1974) p. 531.



البتترول العربي

في مواجهة تحدياته

د. بطرس بطرس غالي

الدول الصناعية الكبرى هي التي ستتحكم في هذا المورد ، وتتحكم بالتالي في مصير العالم العربي . ان البترول العربي أصبح سلعاً للامم والتقدم والنمو لدى بعضهم وأصبح رمزا للعقوبات والصعوبات والتناقضات لدى بعضهم الآخر مع انه يجب الا يخرج عن كونه سلاحاً وليست العبرة بالسلاح بقدر ما هي بالانسان الذي سوف يستعمل هذا السلاح في تحقيق الهدف الذي رسمه لنفسه . وفي هذا البحث سنتعرض لثلاثة ميادين يمكن ان يستعمل فيها سلاح البترول العربي وهي :

- ١ - ميدان تحرير الوطن العربي ٢ - ميدان تنمية الوطن العربي ٣ - ميدان تطوير النظام الاقتصادي الدولي .

أولاً - البترول العربي سلاح لتحرير الوطن العربي

هل يجب ان ينظر الى البترول العربي ، على أنه سلعة لابد من الافادة من قيمته التجارية ، أم يجب

ف دراسة قدمتها في ندوة البتيرول التي نظمتها وزارة البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية منذ قرابة سنتين أي في ابريل ١٩٧٥ ، جعلت موضوع حديثي ، أثر البترول في السياسة الدولية وأثر السياسة الدولية في البترول ، واليوم وفي هذا التقرير أريد ان اكمل ما عالجتُه منذ سنتين وأتعرض للتحديات التي يواجهها البترول العربي على النطاق الدفاعي والنطاق الاتقيلي العربي ، والنطاق الدولي .

ان البترول العربي ، كالمورد الذي انطلق من القمم ، فهل يستطيع الوطن العربي ان يروض هذا المورد ، ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادماً أميناً ، يساعد على تحرير الوطن العربي ، وانماؤه في تعزيز مكانته في الساحة العالمية الكبرى أم ان

أن تدمر بنفسها مورد رزقها وتلجأ الى إجراءات انتحارية موضحة بذلك عدم نضوج الشعوب العربية ووجهت نفس التهم الى مصر ، التي اغرقت بعض السفن في قناة السويس لاغلاقها في وجه الملاحة الدولية دفاعا عن ترابها .

وكانت الحملة الدولية قوية ، الى درجة اضطرت الحكومة المصرية ، معها انذاك الى نفي اغراقها هذه السفن ، واتهام القوات المعتدية الانجليزية والفرنسية ، بانها هي التي فعلت ذلك .

وردت الصحافة الدولية نفس النغمة : كيف يريدون بناء السد العالي من عائد قناة السويس بينما يدمرون بأيديهم مورد رزقهم ناسين أو متناسين أن الدفاع عن وحدة ارض الوطن . أسس من أغلى جميع الموارد .

ونجد مثلا آخر النظرة التي تطالب بضرورة فصل البترول عن السياسة ، في البيان المشترك الذي أصدره رؤساء الدول العربية مجتمعين في مدينة الخرطوم في أول سبتمبر ١٩٦٧ بعد ثلاثة اشهر من الهزيمة المبررة التي منى بها الوطن العربي في يونيو ١٩٦٧ فقد جاء في هذا البيان المشترك .

« كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العربي قد اوصى بإمكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الامر ماليا ، أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح ايجابي ، باعتبار البترول طاقة عربية ، يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود في المعركة » .

وبمعنى آخر قرر المؤتمر استئناف ضخ البترول ، وبرر ذلك بأنه طاقة يمكن أن تدعم الاقتصاد العربي . وليس هذا التبرير سوى صورة جديدة للنظرية التي تطالب بفصل تام بين البترول كسلعة والبترول كسلاح .

وفي الندوة الدبلوماسية التي عقدت هنا في أبوظبي منذ خمس سنوات في يناير ١٩٧٣ ، أتذكر

أن ينظر اليه ، على أنه سلاح ، كالدفع أو القنبلة لا بد من الافادة منه من أجل معركة التحرير ، التي يخوضها الوطن العربي ؟

كانت نظره العرب الاولى الى البترول ، على أنه سلعة يجب العمل على رفع سعرها ، ولكن لا بد من الفصل بين البترول والسياسة ، بل من الخطأ والخطر الخلط بينهما .

وقد لعب الاستثمار دورا هاما في ترويج هذه النظرة والدفاع عنها ، لانها كانت تتماشى مع مصالحه الاقتصادية والمالية ، وكانت تخدم مقتضيات الاستراتيجية التي رسمها . وكانت هذه النظرة تستمد اصولها من الفكر الليبرالي ، الذي كان يطلب من الدولة ، أن لا تتدخل في الامور الاقتصادية وكان شعارها دعه يعمل دعه يحس .

وباختصار فإن البترول سلعة كالقطن او السيارات ، يخضع لقانون العرض والطلب . وهذا القانون ، خير ضمان للمنتجين والمستهلكين ، والمساواة في التفاعل بينهم ، وللدول العربية ان تتصرف كيفما تشاء في ايراد هذا البترول ، الذي سوف يساعدها على التخلص من فقرها وتخلفها وويل للذين يعرقلون الافادة من هذا المورد . والذين يريدون اقحام البترول في السياسة أو في قضية الدفاع عن الوطن العربي .

وهناك مجموعة كبيرة من الخبراء - مازالوا يؤيدون هذه النظرة ويطالبون الدول العربية بالتصرف وفقا لها . ومن السهل تقديم أمثلة متعددة لتبيان أهمية هذا التيار الفكري في الخمسينات وفي الستينات بل وحتى في الوقت الحاضر .

ومن هذه الامثلة الاستنكار العام الذي ساد الصحافة الدولية وبعض الصحف العربية ، بعد أن قررت سوريا في نوفمبر ١٩٥٦ تفجير الانابيب التي كانت تنقل البترول من العراق الى البحر المتوسط ، تضامنا مع مصر . بعد أن وقع عليها العدوان الثلاثي قد أسهبت الصحافة الدولية في شرح العقلية العربية المتخلفة ، التي لم ترد في

٥٦٩

مساعدتها لو أحرق بها الخطر وفضلا عن هذا فإن المراقبين الأمريكيين في سيناء والمراقبين الدوليين في الجولان جعلوا أية مواجهة عسكرية تقليدية بعيدة الاحتمال .

أما الضغط على الولايات المتحدة عن طريق المقاطعة البترولية ، أو مجرد التهديد بتنفيذها فإنه سوف يدفع الولايات المتحدة الى أن تضغط على إسرائيل ، لكي تنسحب من الأراضي المحتلة ، وتقبل قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة .

ويضيف أنصار سلاح البترول ، حجة أخرى يرونها جوهرية ، وهي أن القدرة على استعمال سلاح البترول محدوده زمنيا إذ بعد انقضاء فترة مامن الزمن سوف تستطيع الولايات المتحدة أن تستغنى عن البترول العربى ، وحينئذ سيفقد السلاح البترولى العربى قوته الرادعة .

أما أنصار السلاح العسكرى فيردون على هذه الحجج بما يلى :

أولا - إذا استطاعت الدول العربية المنتجة للبترول أن تفرض مرة أخرى مقاطعة بترولية على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها في أوربا أو في آسيا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد تتدخل عسكريا في البلاد العربية . . . وقد هددت الاوساط العسكرية بهذا التدخل أكثر من مرة بل أعدت له العدة ، في صورة خطط تفصيلية ومناورات عسكرية .

ثانيا - إذا لم ترد الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل مباشرة مراعاة الرأى العام الأمريكى أو ارضاء لرأى العام العالمى فإن القوة الضاربة الاسرائيلية على أتم استعداد للقيام بهذه المهمة وأن الغارة الناجحة التى شنتها العسكرية الاسرائيلية على مطار عنتيبي في أوغندا ، الذى يبعد عن إسرائيل الاف الكيلومترات كان هدفها الاول ، انقاذ المختطفين الاسرائيليين ، وكانت ترمى أيضا الى تحقيق هدفين اضافيين : الاول ، أن تثبت للحليف الأمريكى أن لها القدرة على ضرب أية دولة عربية مهما بعدت أراضيها ، والثانى انذار صريح للدول العربية المنتجة للبترول في الخليج وفى

جيدا ، كيف تحدث أحد المحاضرين ، مطالبا باستعمال البترول كسلاح في معركة التحرير ، ومحاربة العدو الصهيونى . واعترض أكثر من مستمع قائلا أن البترول هو المورد الوحيد للدول الخليجية ، ركيزة تقدمها ، وبالتالي لا يمكن التلاعب فى انتاجه أو تصديره ولا يمكن استعماله كسلاح سياسى .

وهذه النظرة غير مقصورة على المنطقة العربية ، بل نرى رئيس جمهورية فنزويلا يقول فى بيان رسمى وجهه لرئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها : « لم تستعمل فنزويلا ولن تستعمل موارد الطاقة التى تملكها كسلاح سياسى . . . » .

وتتفرع من هذه النظرة ، نظرية أخرى مكمله ، تقول أن السلاح العسكرى وحده ، هو الذى يستطيع أن يصون الدول العربية ويسترد حقوقها المسلوبة وأن الذين يطالبون باستعمال السلاح البترولى في المعركة يحاولون أن يتهربوا من المعركة العسكرية التى لا مفر منها . ويريدون أن يلقوا عبء المعركة على الدول المنتجة للبترول .

وقد انتهى الى حد ما الخلاف بين أنصار فصل البترول عن المعركة ، وأنصار استعمال البترول كسلاح فى المعركة بانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، إذ أن التلاحم بين السلاح العسكرى والسلاح البترولى والتكامل بينهما أثبت دون أدنى شك ، أنه لا مفر من استعمال السلاحين معا ، وفقا لاستراتيجية عربية موحدة ، وأنه لا جدوى لاي من السلاحين إذا استعمل بمفرده .

وإذا كانت انتصارات أكتوبر المجيدة قد خففت من حدة المواجهة الفكرية بين أنصار السلاح البترولى وأنصار السلاح العسكرى فإنها لم تنتهها ، إذ ظهر تيار فكرى جديد ، ينادى بضرورة استعمال السلاح البترولى وحده مادام استعمال السلاح العسكرى أصبح متعذرا . فالدولتان العملاقان ، تمتنعان عن تقديم الاسلحة للدول العربية بينما احدهما مستمرة فى تقديم أحدث الاسلحة العسكرية لاسرائيل بل سوف تبادر الى

مقتضيات هذا البناء ، وضع أسس ترابطه وتكامله الاقتصادي والسياسي .

وإذا كان البترول قد ساعد على بناء الوطن العربي وأخراجه من تخلفه ، فهو في الوقت نفسه قد أسهم في تقسيمه ، وتعطيل مسيرته الوجودية . فمن آثار البترول تقسيم البلاد العربية إلى مجموعتين :

دول عربية تزدد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزدد فقرًا بسبب ارتفاع سعر البترول ، وارتفاع سعر المواد المصنوعة في أوروبا وأمريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . وكلها اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينهما ، وزادت حدة المجادلة الفكرية حول قصص المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العربية المنتجة للبترول للدول العربية غير المنتجة له .

ومن الواجب أن نواجه بصراحة هذه المجادلة الفكرية ، لأن هذه الصراحة قد تساعدنا جميعاً على جعل البترول العربي ، سلاحاً للتنمية العربية ، بدلاً من أن يصبح سلاحاً للتفرقة العربية .

إن الدول العربية غير المنتجة للبترول ، وفي مقدمتها دول المواجهة مقتنعة - بحق أو بغير حق - بأن المساعدات المالية التي قدمت بها ضئيلة ، تساعد على التنمية ، بل لا تساعد على تحقيق السهولة بين الدول المنتجة للبترول ، والدول غير المنتجة له . ولا يمكن تحقيق النخام الاقتصادي ، والوحدة العربية المسمودة ، دون سد هذه الهوة .

والحجج التي تلمسك بها الدول غير المنتجة للبترول ، كثيرة ومتنوعة بعضها حجج وأهنية نذكرها لأنها تعبر عن اتجاهات الرأي العام في نيت البلاد :

أولاً ، الدول غير المنتجة للبترول ، هي التي تحملت أعباء المعركة بما بذلته من أرواح ودماء وماعانته من قديم لمدنها ومنشأتها وهي التي حانت به أطماع اقليميه في دول المواجهة فإن له أوقعت الأطماع التوسعية للعدو الصهيوني الذي إن

المغرب والمشرق العربيين ، بأنها تستطيع أن تضرب مدنها ومطاراتها إذا اقتضى الأمر . .

ثانياً - أدبت التاريخ ، أن المقاطعة الاقتصادية ، ومنها المقاطعة البترولية لا تستطيع وحدها أن تحقق النصر . فالمقاطعة التي عرضتها إنجلترا على أوروبا أثناء سيطره نابليون على القارة الأوروبية ، والمقاطعة التي فرضها الحلفاء على ألمانيا الهتلرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والمقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل أو المقاطعة الأمريكية المفروضة على روديسيا وجنوب أفريقيا - هذه المقاطعات على اختلاف أزماتها وضروفها لم تحقق النصر ، لأن السلاح الاقتصادي سرح مكملاً للسلاح العسكري ، الذي يستطيع وحده أن يحقق النصر ، ويفرض الهيمنة على العدو .

ونستخلص من هذا الجدل الفكري أمرين :

الأمر الأول - أن هناك احتمالاً دائماً لقيام أزمة ثقة بين الدول صاحبة السلاح العسكري ، والدول صاحبة السلاح البترولي . وإن فائز هذه من مغاربات رومانسية في بعض الصحف العربية بين قطرات الدم وقطرات البترول ليست سوى أمثلة تبين كيف يمكن أن تدمك هذه الأزمة الشراع العربي ، وهذا يقتضي منا ، وضع خطط لمواجهة من مدة الفتنه ، ووضع استراتيجيه مدروسة لملاحقة الحرب النفسية التي يشنها العدو لاشاعة الفتره بين الدول صاحبه السلاح العسكري وذلك صاحبه السلاح البترولي .

الأمر الثاني ، أن السلاحين مكملين لبعضهما بعضاً وأنه لا بد من استعمالهما معاً لو أردنا أن نحقق النصر ، بل إن تكامل السلاحين ، هو أحد أركان تحرير الوطن العربي ، وأحد أركان وحدته .

ثانياً : البترول العربي وتنمية الوطن العربي

لا جدوى من تحرير الوطن العربي من الاحتلال الاجبيى أو من الاستعمار الصهيوني ، إلا إذا إهقيت مرحلة تحرير الوطن مزججه بناء الوطن ومن

تقارير وتعليقات

من الصعب تقديم المساعدات بالقدر الذى تطلبه الدول الشقيقة ، ويجعل نتائج هذه المساعدات لا تظهر بسرعة ، مما يعطى الشعور لدى الشعوب العربية الكادحة ، بأن المساعدات غير كافية .

ثالثا ، الدول العربية المنتجة للبترول ، دون استثناء ، دول متخلفة ، بل هى أكثر تخلفا من بعض الدول العربية غير المنتجة للبترول . فهى فى أشد الحاجة الى فائض أموال البترول للتعجيل بتنميتها . وبعض الدول العربية المنتجة للبترول ، قد طلبت من جامعة الدول العربية ، أن لا تعلن عن حجم مساعداتها للدول العربية الشقيقة والدول الأفريقية ، حتى لا يسئ ذلك الى الراى العام المحلى بها ، والذى قد يصعب عليه فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه المساعدات .

ونستخلص من هذا الجدل الفكرى أمرين :

الامر الاول ، ان هناك أزمة قائمة وسوف تستمر ، بين الدول العربية المنتجة للبترول ، والتي ستزداد ثراء ورخاء ، والدول العربية غير المنتجة للبترول التى ستزداد تخلفا وفقرا . وهذه الأزمة ستزداد بساكنة الهوة الاقتصادية بين المجموعتين . وهذا كله يتطلب وضع استراتيجية بعيدة المدى ومدروسة لسد هذه الهوة ، ولوضع الاسس الاقتصادية السليمة ، لتكامل اقتصادى شامل بين جميع الدول العربية . وان تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، التى ابتكرت عدة اساليب مالية واقتصادية ، للتغلب على الهوة بين دول أوروبا الشمالية الصناعية المتقدمة ، ودول أوروبا الجنوبية الزراعية المتخلفة نسبيا ، خير سبيل يجب الافادة منها ، لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى المنشود .

الامر الثانى ، أنه لا يمكن لاية دولة عربية منتجة للبترول ، أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فى أراضيها ، اذا كانت الدول العربية التى تجاورها متخلفة ومهددة بأزمات واضطرابات اقتصادية . وبمعنى آخر ، لا يمكن للبترول العربى ، أن يكون سلاحا للتنمية الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية لكل دولة من الدول العربية ، لان هذه التنمية القطرية ، ستكون على حساب دولة عربية أخرى . ومن ثم فالبترول

أيضا أطماعا اقتصادية . فى الدول العربية المنتجة للبترول . ولا فرق حقيقى بين استعمار الاحتلال ، واستعمار الاستغلال .

ويضيفون الى ذلك ، أن دول المواجهة ، هى التى ستتحمل أعباء المعارك القادمة ، لأنها تقع على خط الدفاع الاول ، وبالتالي فهى فى حاجة الى مزيد من المساعدات ، لتستعد لتلك المعارك القادمة .

ثانيا ، دول المواجهة هى التى مكنت الدول العربية المنتجة للبترول ، من تقوية سيادتها الناشئة ، وتدعيم وجودها فى الساحة العالمية . وهذا وذاك ، ساعدا على رفع سعر البترول ، ومواجهة الشركات البترولية الكبرى .

ثالثا ، الدول العربية المنتجة للبترول ، لم توظف الان نسبة ضئيلة من فائض أموال البترول فى البلاد العربية وفى البلاد الأفريقية ، لأنها تفضل توظيف أموالها فى الاسواق الأمريكية والأوروبية . ودول هذه الاسواق ، اما حليفة ، واما منحازة للعدو الصهيونى . والأموال العربية تساعد بطريق غير مباشر ، والعدو الصهيونى والاستعمار المؤيد له ، بدلا من أن تساعد دول المواجهة العربية .

وترد الدول المنتجة للبترول بمجموعة من الحجج ، أهمها :

أولا ، يرجع رفع سعر البترول العربى الى أزمة الطاقة ، أى الى قانون العرض والطلب ، أكثر مما يرجع الى النصر العسكرى العربى فى أكتوبر ١٩٧٣ ، بل ان هذا النصر العربى ، يرجع الى أن الوطن العربى ، استعمل السلاح البترولى والسلاح العسكرى معا .

ثانيا : الدول العربية المنتجة للبترول مستعدة أن تقدم مزيدا من المساعدات والمعونات للدول العربية الشقيقة ، إلا أن هذه الدول ليست لديها القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لاستيعاب هذه الأموال الإضافية ، بل أن ضعف الهياكل السبلية بسبب الحروب المتتالية مع العدو الصهيونى ، أو بسبب اخفاق التجارب الاشتراكية فى بعض الدول العربية ، والاغلال البيروقراطية - كل هذا يجعل

هل ستكون هذه الاستراتيجية ، قائمة على تطوير النظام الاقتصادي الدولي الراهن من خلال أجهزته المالية ، أم عن طريق استراتيجية ثورية ، تهدف إلى إنشاء جبهة قوية من الدول النامية المنتجة للمواد الأولية ، ستلجأ إلى أسلوب المواجهة مع الدول الصناعية المتقدمة ؟

وباختصار ، هل من مصلحة الدول العربية ، أن تبقى مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي وتخضع للدولار ، أم أنه من مصلحتها أن تشكل مع غيرها من الدول المنتجة للمواد الأولية ، لتخفف من وطأة الزعامة الأمريكية على العلاقات الدولية الاقتصادية ، وتتخلص من سيادة الدولار ، وتكون لها عملتها الخاصة القائمة على البترول ، أو على متوسط سعر المواد الأولية التي تنتجها ، أو أي رصيد آخر يقوم بدور الرصيد الذهبي ؟

إن القضية أكثر تعقيدا وتشعبا مما صورناها في مجموعة هذه الأسئلة . إلا أننا سنحاول ، بشيء من التبسيط ، أن نحدد معالم المجادلة الفكرية التي تدور بين أنصار قبول النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وأنصار النظام الاقتصادي الجديد .

يقول أنصار قبول الأمر الواقع الاقتصادي الحالي مايلي :

أولا : النظام الاقتصادي الدولي الحالي يقوم على عدم التكافؤ ، فهناك طليعة أرستقراطية من الدول التي تدمع بالقيادة المالية والسيطرة الاقتصادية وأغلبية من الدول النامية ، ومنها الدول العربية . وهذه الدول ضعيفة ومتخلفة ، ولم تتخلص من الاستعمار التقليدي الحديث ، وهي في حاجة إلى التكنولوجيا الأمريكية والأوروبية واليابانية ، لأنه عن طريق هذه التكنولوجيا ، يتم التنقيب عن البترول واكتشافه واستخراجه ونقله وتوزيعه وتصنيعه . فهناك إذن ذرابطة وثيقة بين الدول العربية المنتجة للبترول ، ودول المعسكر الأمريكي الأوروبي الياباني ، التي تستهلك هذا البترول . إن الواقعية تقتضي الاعتراف بهذه التبعية التكنولوجية ، ومن ثم فلا مصلحة للدول العربية ، في أن تعمل أو أن تسهم

العربي ، يجب أن يكون السلاح لتنمية جميع الاقطار العربية مجتمعة ، لتساند بعضها بعضا في تقدمها الاقتصادي ، وتحمى هذا التقدم الاقتصادي ، من الانتكاسات التي قد تصيبه .

البترول العربي وتطوير النظام الاقتصادي الدولي :

لأول مرة في تاريخ الأمم ، أصبحت مجموعة من الدول التي لم يكن نصيبها من قبل إلا الفقر والجوع ، تملك سلاحا اقتصاديا وسياسيا ذا قوة رادعة ، لا تختلف كثيرا عن قوة السلاح الذري .

فهل ستتعمل هذا السلاح ابتغاء تحسين أوضاع دول العالم الثالث ، أم مستقبل النظام الاقتصادي الدولي القائم على إبقاء الدول المتخلفة ، كمورد للمواد الأولية التي تبيعها للدول الغنية بأرخص الاسعار ؟

وبعبارة أخرى ، هل ستندمج الدول العربية المنتجة للبترول ، إلى فريق الدول الصناعية المتقدمة ، ويحالف معها من أجل ضمان استمراريةها في أسواقها ، أم أنها ستبقى في حيز الدول المتخلفة ، ونحاول أن نساعدنا على مكانة تخلفها ، ولو كان هذا على حساب مصباحها المشتركة مع الدول الصناعية المتقدمة ؟

إن هذا السؤال الأخير ، يمكن صياغته بطريقة أخرى هكذا : هل تقتصر مهمة البترول العربي ، على تحرير الوطن العربي ، ثم على مساعدته في تنميته وتثريته ، أم أن مهمة البترول العربي ، تتعدى هذا النطاق المحدود إقليميا وموضوعيا ، ليلعب دورا قياديا ثوريا على الصعيد الدولي ، أنصافا لجميع الشعوب الكادحة ، وجميع الأمم المظلومة ؟

إذا كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب ، فسوف يتورس سؤال آخر : كيف يستطيع البترول العربي ، أن يلعب هذا الدور الدولي القيادي ، وما هي الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها الدول العربية ، لتغيير النظام الاقتصادي الدولي غير العادل - ليحل محله نظام اقتصادي دولي جديد ؟

من انتاج البترول ، بينما المجموعة الثانية لا مصلحة لها في الحد من انتاجه ، وهناك دول لها مصلحة في رفع سعر البترول ، وأخرى ليست لها مصلحة في ذلك . وحتى داخل مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول ، يصعب عليها أن تكون لها استراتيجية مشتركة فكيف تستطيع مجموعة الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أن تتكفل عبر انبحار ، لتضع لنفسها استراتيجية مشتركة ، لمواجهة الطغيان الاقتصادي للعملاق الأمريكي والدول الصناعية الاخرى المرتبطة به ؟

خامسا ، ان قبول النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، ومساعدته على ان يظل قائما ، لا يعني أن الدول العربية ، لم تحاول تطوير هذا النظام ، لكن يصبح أكثر انصافا لها ولغيرها من الدول المتخلفة في العالم الثالث .

الا أن هذا التطوير لا يمكن ان يتم الا عن طريق التفاوض والتعاون ، وليس عن طريق المواجهة والتحدى .

ان الحوار العربي الاوربي ، والحوار العربي الافريقي وحوار جديد عربي ياباني - كلها محاولات جزئية ومرحلية محدودة ، ترمى إلى تخفيف وطأة الجبروت الاقتصادي الأمريكي على العلاقات الدولية .

ان الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث ، قد احتاج نحو عشرين عاما من الكفاح المشترك . أما الاستقلال الاقتصادي الذي بدأ في أكتوبر ١٩٧٣ فسوف يحتاج الى حقبة من الزمن مماثلة .

وفوق هذا وذاك ، تجد داخل قلعة العالم الصناعي المتقدم ، جماعات وهيئات تدرك ضرورة تعديل النظام الاقتصادي الدولي . ومن مصلحة العالم الثالث ، ان يخاطب ويحاور هذه الجماعات والهيئات ، ليصل معها الى خير الوسائل لتطوير النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

أما انصار استعمال البترول كسلاح سياسي واقتصادي ، من أجل تغيير شامل للنظام الاقتصادي الدولي الحالي ، فيرددون ما يلي :

أولا ، النظام الاقتصادي الدولي القائم غير

في هدم هذا النظام الاقتصادي الدولي ، على أساس انه ظالم أو غير منصف ، لان هدم هذا النظام ، سيقضي على النمو الاقتصادي للدول العربية المرتبطة بهذا النظام .

ثانيا ، ليست الدول العربية مرتبطة تكنولوجيا فقط بالدول الصناعية المتقدمة ، بل انها مرتبطة بها ماليا . فالقنوات المالية الدولية ، والمصارف ، وشركات التأمين وغيرها من الاجهزة المالية الموجودة في الوطن العربي ، أو التي يتعامل بها الوطن العربي ، تسيطر عليها كلها الدول الصناعية المتقدمة .

ثالثا ، لا مجال حقيقي لاستثمار فائض الاموال العربية الناتجة من البترول ، الا في اسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فذلك الاسواق وحدها ، تستطيع استيعاب هذه الاموال الهائلة ، ومن ثم فمن مصلحة الدول العربية ، ان تحصى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، لان هذه الدول ، هي التي تستهلك بترولها ، وهي التي تساعد على التنمية ، وفي هذه الدول تستثمر أموالها . فاذا طرأت أزمة اقتصادية دولية ، أو اذا حدث خلل في النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، فان الدول العربية ، منتجة البترول وغير منتجة له ، سوف تكون في مقدمة الدول التي ستتحمل نتائج هذه الأزمة ، أو ذاك الخلل .

رابعا ، يصعب على الدول المتخلفة ، أن تكون جبهات متماسكة فيما بينها ، لمواجهة جبروت العالم الصناعي المتقدم . ويرجع ذلك الى حداثة استقلال هذه الدول ، وما تعانيه من نقص في الكادرات والقيادات ، واختلاف مصالحها العاجلة ، وعدم قدرتها على كشف مصالحها الاجلنة المشتركة .

وفضلا عن هذا ، فإننا نجد داخل مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول ، اختلافات جذرية في مصالحها . فهناك دول عربية منتجة للبترول وعدد سكانها قليل ، وبالتالي لا يمكنها استيعاب كل مواردها البترولية في مشروعات ضخمة داخل أراضيها . وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية المنتجة للبترول ذات كثافة سكانية ، وهذه تستطيع امتصاص عائداتها البترولية في مشروعات التنمية . فالمجموعة الاولى لها مصلحة في الحد

النظام الاقتصادي الدولي ، فسرعان ما ستفقد هذه الفرصة ، وتفقده مكانتها على الصعيد العالمي ، وتبقى تابعة للجبروت الاقتصادي الأمريكي ، أو لاية قوة اقتصادية جديدة قد تظهر في العالم الصناعي وسوف تعود الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول ، والدول النامية الاخرى الى فقرها ، بعد أن ينتهي البترول ، لان عمره أقصر ، اذا ما قيس بعمر الامم والشعوب ، كما أنه مادة تغنى ولا تستحدث .

وليس في مقدورنا أن نقدم مجرد حلول مبدئية للتحديات الثلاثة التي يواجهها البترول العربي . بل ان كل الذي نستطيع أن نقترحه ، هو ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي والدراسات المستقبلية ، التي قد تساعدنا على فهم أبعاد هذه التحديات ، وتعاوننا بعد ذلك في وضع استراتيجيات تفصيلية لمواجهتها .

ان الدول العربية قد أنفقت ملايين وملايين من الدولارات في التسليح والتنمية والاعلام ، الا انها لم تفكر في انشاء مركز علمي يجمع ارقى الخبرات ، لدراسة القضايا الدقيقة المعقدة المتشعبة التي يواجهها البترول العربي ، على النطاق المحلي والاقليمي والدولي . مركز علمي يكلف وضع التصورات المختلفة للمجتمع العربي في الربع المتبقى من القرن العشرين ، لاعداده لاستقبال القرن الواحد والعشرين . مركز علمي للبحث عن صيغ جديدة للمعاملات الدولية والعلاقات الاقتصادية . مركز علمي للتوصل الى تسويات للمشاكل الكبرى التي يواجهها عصرنا هذا .

ان الكفاءات العربية موجودة ، والدولارات العربية موجودة ، ولكن القدرة على ربط الكفاءات بالدولارات غير موجودة .

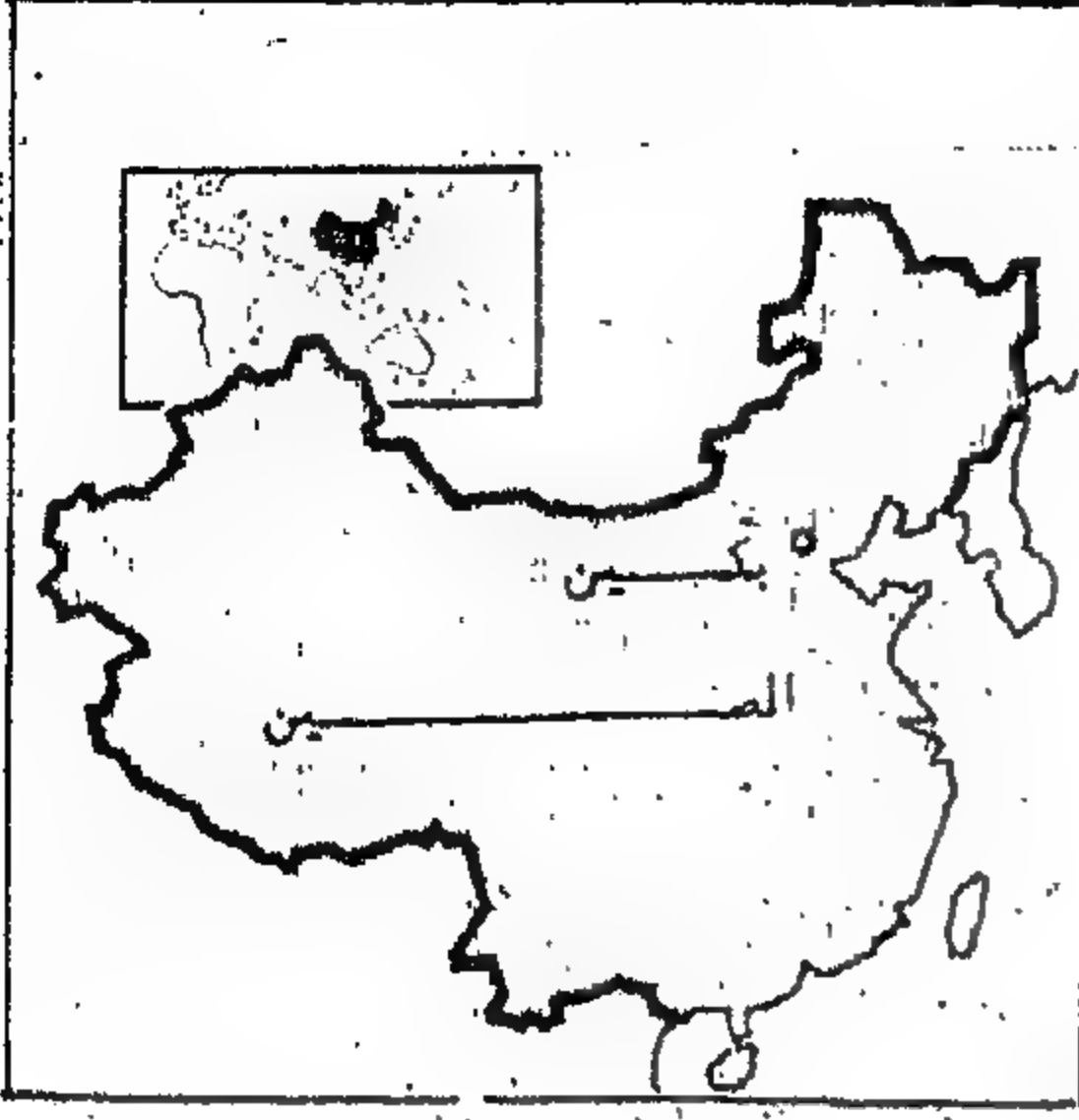
وختاما لا تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية ، ولا تنمية سياسية دون أهداف واضحة محددة ، واستراتيجية مرسومة ومدروسة ، وحتى اليوم ، ما زال الارتجال والعاطفة والتضارب ، تسيطر جميعها على سياستنا على صعيد تحرير الوطن العربي . وعلى صعيد ترابطه وتكامله ، وعلى صعيد الدور الذي ينبغي له في الساحة العالمية الرجيه ■

عادل لانه يقوم على شراء المواد الاولية التي تنتجها دول العالم الثالث ، بأسعار غير متوازنة مع أسعار المنتجات المصنوعة التي تحتاجها دول العالم الثالث . وقد أدى هذا النظام ، الى انشاء مجموعتين من الدول : مجموعة الدول الصناعية التكنولوجية المتقدمة : التي من حقها الرخاء والثراء : والتي ستزداد رخاء وثراء : والدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية : التي ليس لها غير الحرمان والجوع والجهل . ولا يمكن التخلص من هذه الطبقة الدولية : مادام أن هذا النظام الاقتصادي الدولي قائم . بل ان تقوية هذا النظام : عن طريق توظيف فائض الاموال العربية الناتجة من البترول : من شأنه استمرار التخلف والحرمان في جميع البلاد النامية الواقعة في جنوب الكرة الارضية : بما فيها الدول العربية المنتجة

وبمعنى آخر ، لا تنمية اقتصادية في الوطن العربي ، ولا تكامل اقتصادي بين دوله ، في ظل النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، مهما انفقت الملايين .

ثانيا ، الدولارات البترولية العربية التي توظف في اسواق الدول الصناعية المتقدمة ، مصيرها الضياع ، في ظل النظام الحالي الحالي ، لان التضخم المستمر للدولارات وغيرها من العملات الاوربية ، والارتفاع المستمر لسعر المنتجات المصنوعة التي تشتريها الدول العربية ، سيقضيان على الاموال العربية المستثمرة . فكأن تغيير النظام الاقتصادي الحالي ، ضرورة من اجل حماية هذه الاموال العربية

ثالثا ، امام دول العالم الثالث المنتجة للمواد الاولية ، وفي مقدمتها الدول المنتجة للبترول ، موعد مع التاريخ ، فاما أن تقبل النظام الاقتصادي الحالي وترضخ للجبروت الاقتصادي الأمريكي ، واما أن تكون . فيما بينها جبهة متماسكة لمواجهة هذا الجبروت ، وللتعامل معه معاملة الند للند ، حتى تستطيع أن تضمن أسعارا عادلة للخامات والمواد الاولية التي تنتجها . ان هذه الفرصة التاريخية لن تتكرر ، بل هي محدودة زمنيا ، لان أزمة الطاقة محدودة زمنيا أيضا . فاذا لم تستطع دول العالم الثالث ، تحت قيادة الدول المنتجة للبترول ، تعديل



أبعاد الاستراتيجية الصينية الجديدة

د. يحيى الشامي

تعرضت

الولايات المتحدة الأمريكية ، استغناء تحقيق التوازن وعامل الردع ازاء اتجاه تزايد القوة السياسية والاستراتيجية للاتحاد السوفياتي . ويعتقد الصينيون انهم يقدمون فرصة عظيمة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال رسم سياسة وأوضاع القوة في العالم لعدة سنوات قادمة . كما تنهم الصين للاتحاد السوفياتي بأنه يستغل سياسة الوفاق من أجل الاخلال بتوازن القوى العالمي في صالحه ، وهو في ذلك يأخذ بسياسات تقوم على النش والخداع . واستخلاصا من هذه المفاهيم ، تقترح الصين على الولايات المتحدة الأمريكية ، ان يرسما معا سياسة تسعى لوقف تزايد القوة السوفياتية وقدرتها التأثيرية .

ومن الثابت ان الصين ، سوف تحقق مزايا استراتيجية من وراء اتباع سياسة الوفاق ، خاصة في وقف نفوذ الاتحاد السوفياتي في القارة الاسيوية . وينبئ على ذلك ، ان الصين ترى في هذه السياسة منجاة لها من السيطرة السوفياتية . وعلى ذلك فان هذه السياسة تمثل ضرورة ومصلحة ، وليست تطبيقا لمبادئ ومثل سامية . وقد يقال للتدليل على صحة هذا القول ، المعاونة التي قدمت من الصين الى كينجسجر وزير الخارجية الأمريكية السابق - أثناء زيارته لبكين في أكتوبر ١٩٧٥ . ويبدو ان نجاح مفاوضات كينجسجر سوف تسفر عن تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين . ويقول بعضهم ان الصين تأخذ بسياسة مفادها تخفيف حدة التوتر مع العدو الأقل خطرا وهو الولايات المتحدة الأمريكية - من أجل ردع العدو الأشد خطرا ، وهو الاتحاد السوفياتي .

سياسة الوفاق الدولي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية ، للنقد والهجوم من بعض كتاب الغرب . ويصفونها بأنها سياسة ضعفا . فضلا عن أنها سياسة عسيرة الفهم ، تضيف عددا من المشاكل السينمائية والاستراتيجية . ويضيف هؤلاء الكتاب الى ذلك ، ان هذه السياسة حققت مزايا سياسية واستراتيجية للاتحاد السوفياتي على حساب الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستراتيجية الدولية . ويدللون على ذلك بنجاح مؤتمر هلسنكي ، الذي يرجع الفضل فيه الى سياسة الوفاق . وقد استغل الاتحاد السوفياتي هذا المؤتمر ، وحصل على ميزة سياسية هامة ، وهي اضعاف الشرعية والاعتراف العالمي ، داخل المؤتمر ، بحدود دول أوروبا الشرقية التي حددت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد ان كانت أوضاع هذه الحدود مشكوكا في شرعيتها . تضاف الى ذلك المزايا الاقتصادية التي حصل عليها الاتحاد السوفياتي ، ومنها صفقات القمح الزهيدة الثمن ، والتقدم التكنولوجي - الغربي . ومن الناحية العسكرية ، فان الاتحاد السوفياتي استغل هذه السياسة ، وحقق ميزة انتشار الأسلحة النووية في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سولت» .

الصين

ترى الصين الشعبية في سياسة الوفاق ، أنها السبيل إلى تحقيق نوع من التعاون بينها وبين

وثمة ملاحظة في سياسة الصين الخارجية ، وهي معارضتها الشديدة لسياسة الاتحاد السوفياتي ، نحو خلق حوار مفتوح مع الدول الاسيوية من أجل خلق نظام أمن جماعي آسيوي . كما تأخذ الصين بسياسات من شأنها عرقلة سياسة التهدة التي يتبناها الاتحاد السوفياتي في آسيا . وفي سبيل ذلك ، فان على الصين أن تقيم نوعا من العلاقات الطيبة مع اليابان وغيرها من الدول الاسيوية . هذا ومما يؤكد ماسبق ، ان شيوين لاي - رئيس وزراء الصين السابق - وضع تقريرين في عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، يوضح فيهما بعض جوانب سياسة الصين الخارجية . وقد جاء في التقرير الاول - الذي وضع قبل زيارة الرئيس الامريكى للصين في ديسمبر سنة ١٩٧١ - ان هذه الزيارة ، تعد انتصارا للصين ، تطبيقا لتعليمات وتوجيهات الزعيم ماوتسى تونج التي تقضى بأهمية الاتصال بالحكومات اليمينية لجعل سياسة الصين ، ذات وزن بالنسبة لهذه الحكومات . وجاء في التقرير ايضا ، ان كلا من لاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، هما العدوان الرئيسيان للصين الشعبية . وان كان الاتحاد السوفياتي هو العدو الاول . واوصى شيواين لاي بأهمية تحسين العلاقات مع غرب أوروبا ، مثل فرنسا وانجلترا والمانيا الغربية .

وورد في التقرير الثاني ، ان الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء حرب فيتنام ، سيعمل على تعزيز نفوذه في الشرق الاوسط وفي أوروبا ، عن طريق استقطاب دول الشرق الاوسط ، واجبار دول أوروبا على اتخاذ موقف الحياد ، ثم السيطرة عليها في المدى البعيد . وجاء بالتقرير كذلك ان الصين لا تستطيع أن تتحد مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن يمكن التلاقى معها في وجهات النظر في سياستها تجاه الاتحاد السوفياتي .

الصين والاستراتيجية النووية

لا يمكن قياس قوة الصين النووية بقوة أي من الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر ، أو في المستقبل القريب . ويمكن القول ان استراتيجية الصين تسعى الى تحقيق الوجود الصيني كعامل قوة في شرق آسيا . وفي المستقبل ، سوف تسعى الى اقامة نوع من التوازي النووي مع الولايات المتحدة في

وتفوق الاتحاد السوفياتي في مجال الاسلحة الاستراتيجية النووية من حيث الكم والكيف ، جعل الصين تقتنع بأن الولايات المتحدة الامريكية ، لا تستطيع بمفردها وقف النفوذ السوفياتي في القارة الاسيوية . ومن ثم ترى الصين أنه يجب عليها أن تتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، لوقف هذا النفوذ ، ومنع تعاظمه وانتشاره في القارة . كما ترى الصين فيما يقوم به الاتحاد السوفياتي ، من عقد معاهدات صداقة مع جيران الصين ، مثل الهند وشمال فيتنام ، وفي العمق البعيد مع بعض دول الشرق الاوسط ، ما يمثل خطرا على الصين ، يتمثل في تطويقها بمجموعة من الاعداء .

وكان من نتائج وجهة النظر الصينية تجاه الاتحاد السوفياتي ، ان اهتمت الصين بسياسات كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوروبا ، وخاصة في المجال العسكري . واعتبرت ان ما توصل اليه مؤتمر الامن الاوروبي في هلسنكي ، يعتبر كسبا سياسيا للاتحاد السوفياتي ، يساعد على التفرغ لبسط نفوذه في آسيا ، بعد ان حقق اعتراف الغرب بحدود الدول الاشتراكية في أوروبا في هذا المؤتمر .

ومن الامور التي تثير قلق الصين ، التسهيلات البحرية والجوية التي اعطتها فيتنام للاتحاد السوفياتي . وهذه التسهيلات سوف تساعد الاتحاد السوفياتي على تحقيق السيطرة البحرية في الشرق الاقصى .

ومما لا شك فيه ، ان الولايات المتحدة الامريكية اذا اخذت بسياسة الانسحاب التدريجي من المحيط الهادئ ، فان ذلك يمثل خطورة حقيقية على اوضاع الصين الاستراتيجية في مواجهة القوة السوفياتية .

وقد تستغل الولايات المتحدة الامريكية موقف الصين السياسي والاستراتيجي في آسيا ، وتطلب منها تجميد موقف تاوان ، في مقابل ما تقدمه لها من تكنولوجيا واذا ما استفادت الصين من التكنولوجيا الامريكية في مجال الصناعة والخدمات البحرية ، واقامت نوعا من العلاقات مع الاسطول السابع الامريكى ، فان ذلك سوف يمثل عامل ردع قوى في مواجهة الوجود البحري السوفياتي في هذه المنطقة من العالم .

الداخلية لجيرانها ، بهدف تنفيذ دوافعها الاستراتيجية .

اليابان والوجود الصيني

سبق أن ذكرنا أن الصين إذا ما كانت ضعيفة عسكريا بالمقارنة بقوة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنها تشكل قوة عسكرية لا يستهان بها ، ويعمل لها حساب من قبل جيرانها من الدول . ومن تلك الدول ، والتي تضع في حساباتها قوة الصين ، اليابان .

وقد قيل أنه يجب أن تقيم اليابان علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لاقامة توازن وردع لطماع الصين تجاه اليابان . وهذا الرأي ، يحدد ويؤكد معاهدة الأمن المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية . ومع هذا فهناك رأي آخر ينبذ هذه المعاهدة ، ويطالب بالفائها ، ذلك أنها لا تساعد على قيام علاقات ودية مع الصين ، وقد تثير روح الشك لديها .

ويمكن القول أن اليابان ، قد تأخذ بأحدى الاستراتيجيات الثلاث الآتية بالنسبة لعلاقاتها بالصين . وهذه الاستراتيجيات تقوم على افتراض غياب الوجود الأمريكي من القارة الآسيوية .

الاستراتيجيتان الأولى والثانية تطلبان إقامة حوار وعلاقات مع أي من الصين أو الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن اليابان - في الوقت الحاضر - تسعى إلى إبرام عدد من الاتفاقات مع الصين . وهذا الاتجاه يؤيده جانب كبير من الرأي العام الياباني . ويبدل الاتحاد السوفيتي ، جهودا سياسية وضغوطا على اليابان ، من أجل عدم إبرام معاهدة صداقة مع الصين .

وفي مجال العلاقات اليابانية السوفيتية ، تقوم حاليا روابط اقتصادية بين البلدين . ومن هذه الروابط ، مشروعات استخراج المواد الأولية من سيبيريا ، كما يبذل كلاهما جهودا لحل مشكلة جزر كوريل .

والاستراتيجية الثالثة - والبديلة للاستراتيجيتين السابقتين - وهي إقامة قوة ردع نووية يابانية ، تعمل على وقف وردع كل من الصين أو الاتحاد السوفيتي . وهذه الاستراتيجية لا تحيذها الولايات المتحدة

المنطقة ، بهدف احباط سياسة الاتحاد السوفيتي الرامية إلى تطويقها بمجموعة من الاعداء الموالين له .

ومما يذكره رجال الاستراتيجية في الغرب ، أن سبيل الصين إلى تحقيق عامل الردع في شرق آسيا ، هو إيجاد سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي . ومما يعزز ذلك الوجود الأمريكي في شرق آسيا ، وتحسين العلاقات مع اليابان .

قدرة الهند النووية وأثرها على الصين

إن العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتي علاقات طيبة ، تقوم على التعاون . وقد ظهر جليا هذا التأخر بينهما في حرب الهند ضد باكستان والحق الهزيمة بهذه الأخيرة . أما علاقة الهند بالصين ، فهي علاقة غير طبيعية وحذرة . وقد اتبعت الهند سياسة لردع التهديد الصيني لها . وتطبيقا لهذه السياسة ، عملت الهند على تطوير برنامجها النووي .

وعلى ذلك فجرت الهند قنبلتها النووية القياسية « قوة تدميرية من 10 إلى 15 كيلو طن » . ويعتقد رجال الاستراتيجية في الهند ، أن الصين سوف تستغل قوتها النووية ، وتحقق مزايا سياسية . ومن الأمور التي تخشها الهند ، قيام الصين بتغيير الوضع القائم في الحدود الجنوبية الشرقية في منطقة

مستخدمة قواتها المسلحة التقليدية . وهي إذ تقوم بذلك ، فمن مفهوم أن الهند ، سوف لا تستطيع القيام بهجوم مضاد ، بسبب الوجود النسلح النووي الصيني .

وعلى ذلك فإن قيام الهند بتطوير قدرتها النووية ، يشكل عامل ردع وتوازن ضد الصين . ومما يضافى قوة لهذا العامل ، القوة النووية السوفيتية التي تساند سياسيا واستراتيجيا ، الهند ، باعتبارها أحد أصدقاء الاتحاد السوفيتي .

ويقال أن الصين ، وإن كانت تعتبر قزما بين العملاقين الكبيرين في العالم ، إلا أنها عملاق وسط الاقزام من جيرانها . ومع ذلك يحذر بعضهم من احتمال قيام الصين بالتدخل في الشؤون

أمداد الصين بكل ما هو حديث في الحرب التقليدية لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن القول ان هذا الاقتراح يأخذ سبيله الى التنفيذ الجزئى . والدليل على ذلك ، ما ورد بأخذ التقارير من أن بريطانيا باعته الى الصين محركات روزويس النفثة لاستخدامها فى الطيران الحربى . وقد ورد فى التقرير ، ان هذه الصفقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين فى سياستها حيال الاتحاد السوفيتى . وقد ذكر أيضا أن المساعدات العسكرية الأمريكية للصين ، تأخذ الطابع الدفاعى .

ويطالب بعضهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية - بأن تنتهز الولايات المتحدة مصلحة الصين العسكرية فى قيام تعاون عسكري بينها ، وأن تجعل الصين تأخذ بسياسة خارجية ، تقوم على عدم التدخل فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ، والاعتراف بحق تايوان فى تقرير المصير ، وعدم الاعتراف بالحركات التخريبية والثورات الداخلية فى دول العالم الثالث . يضاف الى ذلك ، إبرام تحالف عسكري وسياسى مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، من أجل ردع السوفيت فى آسيا وفى المحيط الهندى ، ومنع الاشتباك فيه ، أن هذا المطلب سوف لا تقبله الصين ، لما فيه من أساس بسياستها الخارجية .

ومع ذلك فهناك من يقول ان قبول الصين لمثل هذه الطلبات الأمريكية ، سوف يكون بمقدار ما يمثلها الاتحاد السوفيتى من تهديد على بقاى الصين ، وأنه من الأوفق لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، أن تنظر بامعان فى مصلحتها السياسية والاستراتيجية المشتركة ، وأن يأخذ ذلك شكلا محددا وواضحا ورسميا .

على أن أصحاب هذا الرأى يحذرون الولايات المتحدة الأمريكية ، قائلين انه يتعين عليها أن تتأسى بالتجربة التى مر بها الاتحاد السوفيتى فى علاقته مع الصين ، ذلك أن السوفيت - على الرغم مما قدموه من مساعدات للصين - لم يستطيعوا الاشراف والسيطرة على الفكر الصينى . وترتبط على ذلك ، ينصح أصحاب هذا الرأى ، الولايات المتحدة الأمريكية بأن تضمن بكافة الوسائل ، استخدام الصين للمساعدات العسكرية الأمريكية فيما يحقق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية . ■

الاستراتيجية انه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تضع فى اعتبارها ، احتمال قيام نوع من التحالف بين الصين والاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى يدعوها الى النظر بحذر أثناء هذه المباحثات ، بحيث تضمن قيام نوع من التوازن الدولى . وفى الواقع من الأمر ، فان كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية لن يسمح لقوته النووية بأن تهددها قوة الصين النووية . .

هذا ويقول رجال الاستراتيجية ، أنه يتعين على الصين أن تأخذ فى تقديراتها ، بناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، نظام الدفاع المضاد للهجوم بالصواريخ ، وأن هذا النظام سوف يزيد من الأعباء الملقاة على الصين ، ذلك أنه سوف يدفعها الى الأخذ بأحدث الأساليب العلمية فى مجال نقل السلاح النووى . وهو أمر غير متصور حدوثه فى المستقبل القريب .

يضاف الى ذلك ، أن هناك من يقول ان الصين سوف تأخذ بأحد سبيلين - عندما تقبل الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض قوتها الاستراتيجية فى مباحثات سولت ٢ - السبيل الأول ، هو اتباع سياسة سلمية مع الاتحاد السوفيتى ، والسبيل الثانى ، هو اشعال حرب وقائية ضد الاتحاد السوفيتى ، ومن المحتمل استخدام السلاح النووى فى هذه الحرب ، وذلك خشية الوقوع تحت سيطرة تفوق الاتحاد السوفيتى الاستراتيجية . ونعتقد ان السبيل الثانى بعيد الاحتمال ، وأن مخاطره محققة . أما السبيل الأول فهو مقبول عند الصين ، والرأى الذى نعتقد أنه هو الصواب ، أن الصين سوف تعتمد على سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والأخذ بسياسة تؤيد احتفاظ هذه الأخيرة بقوتها الاستراتيجية ، لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتى .

السياسة الأمريكية حيال الصين :

يقترح رجال الاستراتيجية فى الغرب ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تقوم حكومة هذه الدولة بتزويد الصين بكافة المعدات الحربية والتقليدية من طائرات نفثة وديبابات وغيرها من معدات تكنولوجية متقدمة ، بمعنى

اعتداء كل من الصين أو الاتحاد السوفييتي عليها .

ومما يجدر ذكره ، أن هذا الرأي طالبت به الدول من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، كما طالب به بعض رجال الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية . ومما قيل في هذا المجال ، انشاء قوة عسكرية مزودة بالأسلحة النووية التكتيكية ، تحل محل القوات الكبيرة المزودة بمعدات ثقيلة أو أسلحة تقليدية . ومما يعزز هذا الرأي ، أنه سيترتب عليه تقليل الاستثمارات اليابانية العسكرية ، فضلا عن تقليل النشاط الاشعاعي المنبعث عن أي صراع نووي .

وفي ضوء ما سبق ، يطالب بعضهم بوجود واستمرار نوع من أنواع التعاون المؤيد باتفاق دولي في مجال الدفاع ، من أجل خلق عامل ردع لكل من الصين والاتحاد السوفييتي . ويقول هذا البعض ، أن عدم اتباع ذلك ، سيترتب عليه أن تصبح اليابان في موقف شبيه بفنلندا ، بحيث تصبح اليابان مطمعا سهلا للاتحاد السوفييتي .

الصين والحد من الأسلحة الاستراتيجية :

أن المعلومات غير متوفرة عن قدرة الصين العسكرية وتسليحها ، وبصفة خاصة قدرتها النووية . ومما لا شك فيه ، أن الدول المشتركة في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سولت» تجد أنه من المفيد ، التعرف على قدرات الصين العسكرية .

وفي أعقاب توقيع اتفاق الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأول «سولت» ، صرح شواين لاي بأن الصين لا شأن لها بمثل هذا الاتفاق . وقد قيل أن الصين تنظر إلى اتفاق سولت ، على أنه جولة جديدة في سباق التسليح الأمريكي السوفييتي ، بحيث لا تستطيع الصين أن تتوهم بدور مؤثر فيه .

ومع ذلك فإن مباحثات سولت أثارت اهتمام الصين ، بسبب إنتاج روسيا الطائرة القاذفة ميغ ٢٣ «باكفير» «١» ، وهي طائرة سوف يكون استخدامها في أغلب الأحوال ، ضد الأهداف الصينية .

ومما لا شك فيه ، أن مباحثات سولت ٢ سوف تتعرض كثيرا وتتعدد المشكلات المعروضة عليها ، بسبب القوة النووية الصينية . ويقول رجال

الأمريكية ، ولا تساعد عليها الأوضاع الداخلية في اليابان . وهناك عدد من رجال الاستراتيجية في اليابان ، يتخوفون من السياسة الأمريكية التي لا تضمن الأمن لليابان .

وقد قيل أن اليابان تسعى لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، لكي تتخذ عددا من الترتيبات المثمرة في المنطقة ، والتي من شأنها تحييد الصين ، ذلك أنه من المعروف - استراتيجيا - أن القدرة لاية دولة يمكن تحييدها عن طريق خلق قوة لطرف آخر . ومن هذه الترتيبات المطلوبة ، أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية اليابان في خلق قوة نووية يابانية .

ومما يثير خوف اليابان ، نجاح مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وهناك رأي يقول به رجال الاستراتيجية ، ومفاده أنه على الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تعيد حساباتها ، وتقدر موقفها ، بحيث تحقق التوازن بين سياسة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبين سياستها الرامية إلى عدم تشجيع حلفائها على بناء قوات مسلحة نووية ، وأنه من شأن ذلك ، أن يضمن للولايات المتحدة الأمريكية ولاء حلفائها لها ، باستبعادهم لسياساتها .

وإذا ما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية - صراحة أو ضمنا - وتأييد ذلك من الرأي العام الياباني - على قيام اليابان بتكوين قوة نووية عسكرية ، فإن هناك موقفا استراتيجيا صعبا يجب على اليابان أن تضعه في حساباتها ، وهي تشكل قوتها النووية . ويتمثل هذا الموقف ، في أن إقليم الصين تنتشر فيه المدن الصينية وتتزايد ، ومن ثم يصعب تحديد الأهداف المطلوب تدميرها في الصين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن موقع اليابان الجغرافي ، يجعل إقليمها سهل المنال بالنسبة لاية ضربة نووية صينية .

هذا وينصح رجال الاستراتيجية ، بأن تركز اليابان على الأسلحة التكتيكية النووية في البر والبحر ، ورسم استراتيجية تقوم على التعاون الياباني الأمريكي ، بحيث تزود الولايات المتحدة الأمريكية اليابان ، بكل ما هو حديث ومبتكر في التكنولوجيا الحديثة ، على صورة يتحقق معها عامل الردع في المنطقة ، وتضمن اليابان عدم



أخلاقيات كارتر والانفراج الدولى

وحيد محمد عبد المجيد

بالاقتراب الاخلاقى - القانونى ، فسى تتناول
المشكلات الدولية .

ويجدر التنويه الى أن اسهام التقاليد الدينية فى
صنع الثقافة السياسية الامريكية بصيغة اخلاقية ،
لا تنفى حقيقة أن المجتمع الامريكى هو مجتمع
حديث متقدم لا اثر للتقليدية فى نظامه السياسى أو
بنيانه الاجتماعى .

وتتبع أهمية هذه الملاحظة ، من وجود خلاف فى
الفكر الغربى حول تقويم القيم البروتستانتية من
حيث علاقتها بالتقليدية والحداثة ، فإذا
كان « ماكس وبر » يقرر أن ثمة علاقة وثيقة بين
البروتستانتية والمجتمع الصناعى ، وأن مجيء
البروتستانتية كان قوة دافعة للانتصار الروح
الراسمالية ، فإن « هارولد لاسكى » يذهب
الى أن « لوثر وكالفن » يمثلان المحافظة والتقليدية فى
كل قضايا التنظيم الاجتماعى ، وأن « لوثر » كان
يعتقد فى نظام اجتماعى تسوده عقيدة غيبية ، كل
نصوصها من العصور الوسطى ، وأن
روح « الكالفينية » هى الحكومة الدينية .

وعلى المستوى العملى ، عبرت هذه المؤثرات
الاخلاقية عن نفسها فى مظاهر عديدة ، يمكن - إذا
استثنينا ما هو معروف عن الاءاء المؤسسين - أن
نذكر بعضا ما هو بارز منها فى هذا القرن :

• مساعى الرئيس الامريكى السادس

جعل « جيمى كارتر » من قضية
الاخلاقيات السياسية نقسطة
الانطلاق فى برنامجه وتصريحاته
ووعوده أبان المعركة الانتخابية

عندما

، لم تكن هذه أول مرة تطرق فيها تلك القضية لمسامع
الناخبين ، ولذا لم يكن العزف عليها بالشئ
الغريب على العقل الامريكى الجمعى ، الذى يحتفظ
فى ذاكرته التاريخية حديثة التكوين ، بأصول
فكرية معينة للاخلاقيات السياسية ، فضلا عن عدد
من النماذج التطبيقية تعبر عن لحظات ارتفعت فيها
الممارسة السياسية الى مستوى الاصول الاولى
الاخلاقية التى اخذتها العقل الامريكى .

فعلى المستوى الفكرى ، اعطت التقاليد الدينية
وبصفة خاصة الافكار البروتستانتية ، وأهم
روادها « كالفن » و « مارتن لوتر » ، للسياسة
الامريكية ، نوعا من المثاليات دعمت الشعور
بالعزلة والتفرد ، وأوجدت اعتقادا عاما فى سمو
اسلوب الحياة الامريكية ، التى تتضمن مزيجا
غربيا من القيم البيوريتانية التى تمجد العمل
والانضباط والتقشف وحسن التدبير ، والقيم
الليبرالية المستمدة من فلسفة السوق الحرة
والحدود المفتوحة والمجتمع الاقتنائى ، والقيم
البراجماتية التى تقيس الاشياء بمقدار ما قدره من
منفعة . ولقد تفاعل ذلك مع تقليد راسخ فى الحياة
الامريكية ، وهو الدستور والشرعية وهيئة
القانون ، مما هو نابع من الفلسفة
السياسية « لجون لوك » ونتج عن ذلك ما أسماه

ولم يكن « كارتير » يثق حرصا على ايضاح ايمانه بالحقوق المدنية للزنوج ، ودروه في فتح ابواب الكنيسة لهم ، وعدم قبوله قصص عضويتها على البيض فحسب ، وما كان من انتشار دعواته تلك في عدد غير قليل من كنائس الولايات الجنوبية . ومعروف أن « كارتير » ترجم هذا الموقف عمليا بعد ذلك ، باختيار القس الزنجي « أندرو يونج » - الذي يعد قائدا لمسيرة المطالبة بالحقوق المدنية للزنوج - لمنصب رئيس وفد الولايات المتحدة في المنظمة الدولية . وكن تأكيد « يونج » على المسؤولية الاخلاقية للولايات المتحدة ، وخاصة في افريقيا ، بمثابة تدعيم للابعد الاخلاقية في سياسة « كارتير » .

كذلك اتجه « كارتير » - في المقابلة التلفزيونية الاولى مع فورد في اواخر سبتمبر ١٩٧٦ - الى اتهام المخابرات المركزية الامريكية ، ومكتب التحقيقات الفيدرالي ، بالتطفل على خصوصيات المواطن الامريكي في ظل الادارة الجمهورية . واهتم « كارتير » كذلك ، بترجمة هذا الموقف باختيار « بتودور ستورنسن » مديرا لوحالة المخابرات المركزية ، وهو مفكر مدني لم يسبق له العمل بالتجسس ، وتعرف عنه صفات الخفاء والنزاهة .

وبوجه عام ، فقد اتسم البرنامج السياسي لكارتير ، بتكثيف شديد للجوانب الاخلاقية ، كما لم يحدث من قبل على مدى انتخابات الرئاسة الامريكية . والواقع أن هذه الظاهرة ، تجد تفسيرها فيما تورطت فيه الادارات الامريكية السابقة ، وخاصة ادارة نيكسون ، من فساد سياسي في الداخل والخارج . وبمعنى آخر ، فهذا النزوع الاخلاقي المتزايد لدى « كارتير » ، يعد رد فعل لذلك الوقائع التي تركت أثرا مؤلما في نفوس الامريكيين ، وفي مقدمتها فضيحة وترجيت الشهيرة ، والتورط في جنوب شرق آسيا ، فضلا عن فضائح المخابرات المركزية التي تمثل - بأثارها الحاضرة والمستقبلية - عبئا يثقل كاهل أي رئيس امريكي ، حتى لو لم يكن مستولا عنها . فدائرة الاهتمام بأمورها ، غدت بالغة الانساع ، بعد أن صدرت تقارير اللجان الرسمية الثلاث التي كلفت

والعشرين « تيودور روزفلت » ١٩٠١ - ١٩٠٨ لاقامة نوع من السلم الدولي ، وجهوده في الوساطة أثناء الحرب اليابانية - الروسية ١٩٠٥ - مما أهله لتلقى جائزة نوبل للسلام عام ١٩٠٦ .

جهد الرئيس الأمريكي الثامن والعشرين « وودرو ويلسون » ١٩١٢ - ١٩٢٠ لاقامة العلاقات الدولية على أسس جديدة بعد الحرب العالمية الاولى ، وقد عبر عن ذلك برنامجا المعروف باسم « النقاط الاربعة عشرة » التي تضمنت ضرورة الاقلاع عن الدبلوماسية السرية ، وأن تستبدل بها دبلوماسية مفتوحة ، ونبذ أسلوب المعاهدات السرية ، ومطالبته بتسوية القضايا الاستعمارية ، أخذا في الاعتبار ، مصالح الشعوب الخاضعة للاستعمار ، على أساس حق تقرير المصير . وكان هو أول من دعا لانشاء نظام للضمان الجماعي الدولي ، للعمل على ضمان استقلال جميع الدول كبيرها وصغيرها وخضع التسليح .

وكذلك يرى بعضهم ، أن كلا من الرئيس الثاني والثلاثين « فرانكلين روزفلت » ١٩٣٢ - ١٩٤٥ والرئيس الخامس والثلاثين « جون كينيدي » ١٩٦٠ - ١٩٦٣ قد عبرا بدرجات متفاوتة عن قدر معين من الاخلاقيات . على أن ما يهمننا هو ما استبان ، منذ بداية حملة انتخابات الرئيس التاسع والثلاثين في شتاء ١٩٧٦ ، من وزن مميز للاحلاقيات في فكر المرشح الديمقراطي « جيمي كارتير » ، وتأكد ذلك منذ انتخابه رسميا كمرشح للحزب الديمقراطي ، فقد حرص على تأكيد أنه رجل الشعب البسيط ، الذي يقف في وجه الانحراف ، متخذا من ابتعاده عن الحكومة الاتحادية وعدم تلوثه بجو العاصمة ، دليلا على نزاهته . كما اهتم بإبراز حقيقة تدينه وانتباهه الى أسرة تحترم القيم الدينية ، وتحرص على أداء الشعائر ، إذ يتولى « كارتير » بنفسه ، القاء دروس الاحد في كنيسة قريته « بلين » بولاية جورجيا ، واشتهر عنه قوله أنه كان يقضي في الصلاة وقتا أطول مما يقضيه في تصريف شئون الحكم ، عندما كان حاكما لولاية جورجيا ١٩٧٠ - ١٩٧٤ .

التحقيق ، لتؤكد دورها في سلسلة من الاغتيالات والمؤامرات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

● على أن الجدير بالاهتمام في هذا الصدد ، هو آثار انعكاس هذا النهج الاخلاقي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد تولي « كارتر » منصبه رسميا في يناير الماضي ، وهو ما عبر عنه بالسعي إلى حماية حقوق الانسان بوجه عام ، وداخل دول «المعسكر الاشتراكي بوجه خاص ، وما يمكن أن يقود إليه ذلك ، عن تأثيرات على تقدم سياسة الانفراج الدولي ، فقد بادر « كارتر » إلى انتقاد الحكومة السوفييتية بسبب موقفها تجاه المنشقين والمعارضين ، ولم يجد حرجا في استقبال أحدهم ، وهو المنشق « بوكونسكي » ومراسلة آخرين مثل « اندريه زاخاروف » ، حيث أبلغه بتأييده الكامل لموقفه من السلطات السوفييتية ، وأكد له أن « الشعب والحكومة الأمريكية ، يتابعون تنفيذ بنود اتفاقية حماية حقوق الانسان في داخل الولايات المتحدة وخارجها . وأن الولايات المتحدة ستواصل سعيها لإقامة عالم متعدد الثقافة ، متعدد الأديان ، يتعايش بحرية » . وقد أثار هذا المسلك غضب الزعماء السوفييت الذين فهموا من ذلك ، أن أسلوب « كارتر » يختلف في تطبيقه لسياسة الانفراج عن نيكسون وكيسنجر ، وتبدو دلالة موقف « كارتر » هذا ، لدى مقارنته بموقف الرئيس الفرنسي ديستان ، حين رفض استقبال المنشق السوفييتي « اندريه مالريك » خشية على مستقبل العلاقات الفرنسية - السوفييتية - ورغم رد الفعل السوفيتي ، لم يثن « كارتر » عن عزمه ، وضح أن مسلكه تجاه المنشقين السوفييت ، يحتل مركزا هاما في التوجه الخارجي للإدارة الأمريكية الجديدة . . . ففي الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان التي عقدت اجتماعاتها في جنيف في الفترة من ٧ فبراير - ١١ مارس ، طرح الوفد الأمريكي قضية انتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفييتي ، في شكل اقتراح بسؤال الحكومة السوفييتية عن الاجراءات الإدارية التي تتخذها السلطات السوفييتية تجاه المعارضين والمنشقين .

وهنا ، ثمة تساؤل يثار ، عن مدى امكان تفسير هذا الاتجاه استنادا إلى التكوين الاخلاقي

لكارتر فحسب ، ويعزز من أهمية ذلك التساؤل عاملان ، الاول ، أن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، تشارك فيها مؤسسات وأجهزة متعددة ، والثاني أن قضية لها أهمية وخطورة الانفراج الدولي بالذات ، لا يتصور أن يخضع تقريرها لمجرد التكوين الشخصي لرئيس الجمهورية . . ولذا ينبغي التسليم ، بأن عامل « الاخلاقيات » لا يقدم وحده تفسيرا كاملا ، إلا إذا لاحظنا التقاءه مع واستناده إلى النظرية الشاملة التي وضعتها « اللجنة الثلاثية » - وهي هيئة أمريكية أوروبية يابانية مشتركة - وعقلها المفكر « بريزنسكي » رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي . وتقرر هذه النظرية ، أن الدول الصناعية الرسمالية ، يجب أن تتحد لتواجه سائر المجموعات الدولية ، وبوجه خاص الكتلة الاشتراكية ، وذلك على عكس نظرة كيسنجر ، التي كانت تقوم على التفاهم مع الاتحاد السوفييتي ، ولو على حساب أوروبا الغربية ، والتفاهم مع الصين ولو على حساب اليابان ، وهي النظرة التي اعتبرها « كيسنجر » ضرورية لتقديم الانفراج الدولي ، أو الوفاق بالمصطلحات الأمريكية . ولعل هذا هو سبب التحذير الذي أعلنه « كيسنجر » قبيل تولي كارتر منصبه ، ونحوه أن بعض مستشاري «كارتر» لديهم اتجاه إلى الاستخفاف بأهمية الوفاق الدولي .

وكان كيسنجر قد شرح هذا التصور قبل ذلك قائلا : « على الولايات المتحدة ، ألا تتجاوز حدود معينة في علاقاتها السلمية مع الاتحاد السوفييتي ، لان النظام السوفييتي كأي نظام غير ديمقراطي ، لا يستطيع التنازل ، والا لجأ إلى المواجهة الخارجية » . . ويبدو هذا الالتقاء الموضوعي بين اخلاقيات « كارتر » والاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، التي أسماها بعض العلماء « القطبية الثلاثية » ، في ذلك الاعتقاد الذي بدأ يشيع لدى النخبة المحيطة بالرئيس « كارتر » بأنه في مقدور الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموما « اختراق » المعسكر السوفييتي اعتمادا على أن جميع هذه الدول تشهد منذ أكثر من عام ، عدم استقرار واضح ، بالذات في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا الشرقية . ومع اختلاف أساليب

١٩٧٧ القى « ليونيد بريجنيف » خطاباً في مؤتمر اتحاد النقابات العمالية السوفيتية ، أعلن فيه أن جملة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تشهدها الحكومة الأمريكية ، هي تدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي ، وذهب إلى القول بأن « واشنطن تدعى تعليم الآخرين كيف تكون الحياة ، وهو أمر لا يمكن أن تقبله دولة ذات سيادة » . وأكد أن تطور العلاقات على هذا الأساس أمر مستحيل ، ومن هجوماً شديداً على المستعدين وضعهم في عداد « عملاء الاستعمار وأعوانه » . وغيبيل ذلك ، كن واحد من أكبر مستعمرات « بريجنيف » وهو « جورجيا (جورجيا) » ، قد أكد أن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع أن يستمر في الاحتفاظ بالتفوق ، في ظل الجو المشحون بالدور في العلاقات بين القطبين ، وفي اليوم الذي وضع فيه « غاس » الذي موسكو ، كانت البسرافدا السوفيتية الرسمية « بهاجم » كارتر ، وذهبوا بعرض مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وقد أوضح أن هذه المباحثات لم تكن صراحة محاسبة على الإطار البعدي والمعنوي للمفاوضات ، بل فرصت نفسها خلد على هذه المفاوضات ، فقد حرص « بريجنيف » على نقل وجهه بظره بصدد قضية حقوق الإنسان إلى « غاس » في بداية المباحثات ، وأزاء أعلن « غاس » أن بلاده لا تسعى دولة بعيداً ، وإنما سيواصل ما تراه ملائماً لقضية حقوق الإنسان . . بدأ وأصبح أن المباحثات تسير في طريق غير مبهد .

ويمكن القول أنه إذا كانت ثمة صعوبات فنية قد اعترضت حتماً النوصل إلى اتفاق لأجراء خفض متبادل جديد في الأسلحة الاستراتيجية والنوية ، وبوجه خاص الحلفاء حول صواريخ « خرون » الأمريكية بعيدة المدى وقادفه القنابل السوفيتية من طراز « باك فايتر » - فإن العامل الحاسم الذي حال دون إمكان تسوية بعض هذه الخلافات ، يكمن في الجو النفسي المشحون بالقلق والتوتر ، والذي خيم على المفاوضات - حتى أن الصحافة الأمريكية اتجهت إلى القول بأن السوفيت قد رفضوا المقترحات الأمريكية دون النظر فيها .

وربما لا يكون في هذا القول الكثير من المبالغة ،

التعبير التي يستخدمها المنشقون في كل دولة ، فإن الشعور الرئيسي هو « حماية حقوق الإنسان » ، والمطالبة بتطبيق الدساتير المكتوبة في تلك البلدان ، والتي تنص على حرية المعتقد والحرية الشخصية وحرية الدين . ويرى « بريجنيف » أن هذا الهدف يمكن التحقيق ، إذا عالج المعسكر الغربي بعض نواحي الضعف الكامنة في نفسه . ولأسيما تقلص ظواهر التفتت في مجتمعاته ، وإظهار مزيد من التضامن بين مباطقة الثلاث . وفوق ذلك ، الحد من مظاهر الديكتاتورية في بعض الدول المرتبطة بالغرب ، وخاصة في أمريكا اللاتينية ، ولذا فهو يفرض بقاء كثير من الأنظمة العسكرية في هذه القارة ومناطق أخرى من العالم . وفي هذا المضمون ، تحدث المراسلون عن رغبة الولايات المتحدة في أن يستبدل بالديكتاتور بيذوشيت في تشيلي ، الرئيس الأسبق « إدوارد مازاي » ذو الميل الليبرالية .

وهي أفكار تجد سندا قويا في الصيغة الأخلاقية لإدارة « كارتر » . وجدير بالذكر ، أن هذا الخط يربط يتناول بدا يسود بعض الأوساط السياسية الأمريكية . يصل إلى حد التناقض بأنه مع تزايد الرخاء ، وتزايد تبادل الثقافة والفن ، فإن الاتحاد السوفيتي سيفرز خلال العقد القادم جيلا بأكمله من المنسجين والمعارضين .

ولا شك أن هذا الارتباط « الأخلاقي - الاستراتيجي » يكسب سلوك كارتر ، مصدرا للقوة ، بحيث لا يظل مجرد تعبير عن معنويات مجردة . وإنما يجد سندا له في استراتيجية سياسية متكاملة ، تقف وراءها مصالح وأهداف بعيدة الأمد الأمريكية وحلفائه .

وفي هذا الإطار ، جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي « سايروس فيس » إلى موسكو في آخر مارس الماضي ، لاستكمال محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والنوية ، كمؤشر أولي لقياس مدى مارتبة الخط الأمريكي الجديد من آثار على الانفراج الدولي . وكان واضحا حتى قبل بدء الزيارة ، أن غيوما كثيفا قد أحدثت تبلد في سماء العلاقات الأمريكية - السوفيتية . ففي ٢١ مارس

وجود « هارولد براون » كوزير للدفاع ، وهو معروف بتأييده للسير في طريق خفض التسليح ، وقد شارك في محادثات «سولت» الاولى . ولذا فالوضعية التي آلت اليها العلاقات الامريكية السوفيتية ، تجد تفسيرها الاساسي في رد الفعل السوفيتي ازاء البعد الخارجي لسلخاتيات السياسية التي تنتهجها ادارة « كارتر » في صورة الدعوة الى حماية حقوق الانسان ، والاهتمام بقضايا المنشقين في الدول الاشتراكية ، وخاصة عندما التقى هذا النهج وتفاعل مع الاستراتيجية الامريكية الجديدة القائمة على فكرة تكتيل العالم الرأسمالي والجبهة الثلاثية .

والان ، ماذا يجهل المستقبل في طياته بصدد هذه الازمة ؟

بادئ ذي بدء ، لا نرى ضرورة للمبالغة التي تصل الى حد الاعتقاد بأن مستقبل الانفراج الدولي في خطر ، ذلك أن وضع الانفراج يبنى على أساس موضوعي قادر على الصمود ازاء التطورات التي تلحق بالمواقف الذاتية لكلا القطبين الامريكي والسوفيتي ففي عالم تمتلك فيه كل من الدولتين الاعظم ، مخزونا استراتيجيا كافيا لتقديم العالم عدة مرات ، فأنه لا مناص من القبول بالتعايش السلمي ، كإطار للعلاقات الدولية ، بغض النظر عن مختلف التصاعدات والتهابطات داخل هذا الإطار . ومع ذلك ، فمثل هذه الازمات ليست معدومة التأثير ، وانما يتركز تأثيرها بشكل عام في عرقلة نمو الانفراج الدولي وما يعنيه ذلك من احتمالات تجميد أو تقليل علاقات التعاون بين القطبين في المجالات السلمية . ان تقدم الانفراج وتوطيد اركانه ، يرتبط باطراد التعاون في امور التجارة والعلم والتكنولوجيا ، والعمل على خلق وتطوير مصالح مشتركة للقطبين في ميادين مثل غزو الفضاء ، واستثمار أعماق البحار وغير ذلك .

غير أنه وان كان يصعب التنبؤ من الان بحجم الاثار التي سترتبها هذه الازمة على العلاقات التعاون بين القطبين ، الا ان الاقرب الى التصور ، ان كلا منهما سيضع في حسبانها أمرا هاما ، وهو ضرورة التوصل الى صيغة ما لعقد اتفاق

الذي الاستماع الى ما ادلى به المعلقون السوفييت بعد انتهاء المباحثات ومن ذلك ما علق به « ف . كورنيتسوف » قائلا « ان الزيارة التي قام بها فانس في مارس ١٩٧٧ تعيد الى الازدهان ظروف الزيارة التي قام بها الرئيس الامريكي لموسكو في مايو ١٩٧٢ ففي ذلك الحين كان البنساجون يقذف فيتنام بقنابله ، والان تقذف واشنطن العالم الاشتراكي بقذائف كلامية مشحونة بتلميحات كزيهة ، تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الانسان . وعندما جلس فانس الى مائدة المفاوضات في موسكو ، قدم له على الفور تقويم مناسب لتلك العناصر في سياسة البيت الابيض ، التي لا تتفق مع مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وقيل للزائر انه مالم تلتزم امريكا هذه المبادئ ، فلن يكون ممكنا التطوير الايجابي للعلاقات »

وكان وزير الخارجية السوفيتي « جروميكو » أكثر وضوحا في المؤتمر الصحفي الذي عقده غداة رحيل « فانس » في ٢١ مارس ويلاحظ ان هذا اول مؤتمر صحفي يعقده في حياته - حين قال « ان حملة واشنطن بصدد حماية حقوق الانسان ، جعلت المفاوضات السوفيتية الامريكية معقدة » . وتجدر الاشارة الى ان هذا التطور الذي آلت اليه العلاقات بين القطبين ، لا علاقة له بما يداه « كارتر » من موقف متشدد ازاء سياسة الوفاق أثناء انتخابات الرئاسة ، فمن المعروف ان انتقاد « كارتر » كان منصبا على ما اعتبره تهاونا من جانب الادارة الجمهورية استنفاد منه السوفييت بدرجة اكبر ، ورغم ان « كارتر » اوضح عن رغبته في تعديل بعض جوانب اتفاق «سولت» وكانت مقترحاته التي حملها « فانس » تتضمن ذلك - الا انه كان حريصا على اعلان تأييده للتوصل الى اتفاق جديد قبل انتهاء مدة الوفاق المؤقت القائم الان وفي اول مؤتمر صحفي له بالبيت الابيض ، أعرب عن رغبته في عقد معاهدة فورية لحظر التجارب النووية ، وكان ذلك بعد أيام من اعلانه في خطاب « التنصيب » أنه يأمل في حظر تام للأسلحة النووية وفوق ذلك ، فكارتر يملك حرية حركة في هذا المجال أكثر مما كان متاحا للرؤساء السابقين ، إذ لا يعانى - بنفس الدرجة - من المعسارضة التقليدية للبنساجون ، بحكم

الاخفاقات المؤقتة لا يجب أن تثبط عزائمنا في التوصل الى اتفاق حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

ومن جانب آخر ، فان هذه الازمة قد ألقت الضوء على بعض جوانب الخلل التي تجب مواجهتها ، اذا ما اريد للانفراج ان يسير بمعدلات اسرع ومن ذلك :

أن الفهم السوفييتي للانفراج الدولي ، يقوم على اعتبار أن إدارة الصراع الأيديولوجي ، هو امتياز له دون الطرف الآخر ، فله ان يشن هجوما أيديولوجيا على النظام الرأسمالي بمختلف الوسائل ، بينما يرفض أن يمارس الطرف الأمريكي نفس الحق ، ربما للمرة الاولى ، من خلال الدفاع عن حقوق الانسان .

كما يتبين خطورة غياب قواعد واضحة ومقننة للعبة السياسية في حالة الانفراج ، بما تتضمنه من تنظيم لإدارة الصراع الفكري ، والتعبير عن التباين في النظم السياسية والاجتماعية ، وتعيين الحدود التي لا ينبغي تجاوزها ، فمثل هذه القواعد ضرورية لتفادي الانغماس في أزمات حادة مستقبلا ، قد تؤدي بها تم تحقيقه على صعيد العلاقات بين الدولتين الاعظم ●

«سولت» جديد ، أو الاستمرار لاتفاق المؤقت القائم قبل انقضاء مدته في أكتوبر المقبل . ويبدو أن الاتحاد السوفييتي سيتمثل الطرف المتشد في محاولة للضغط على إدارة «كارتر» للتراجع بين موقفها في اثاره قضية حقوق الانسان ، وهي لم تزل في مهدها . فالاتحاد السوفييتي تاريخيا ، ينظر بريية الى دعوة حقوق الانسان ، ويعتبرها دعوة بورجوازية تهدف الى غزو الانظمة الاشتراكية وتحطيم مبنائها ، بطريق غير مباشر . ومن هنا كان امتناع دول المعسكر السوفييتي عن التصويت على اعلان حقوق الانسان في الامم المتحدة ١٩٤٨ . وهذا يؤيد الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي لن يتهاون في هذه المسألة . وعلى العكس كان «كارتر» حريصا على تأكيد أن المحادثات لم تتجمد ، وان الحوار مستمر من خلال القنوات الدبلوماسية العادية ، وأنه سيجتمع مع «بريجنيف» في الخريف القادم ، وأنه يأمل في عقد لقاءات قمة سنوية أو على فترات أقصر . وفي الوقت نفسه ، دعما «هنري كيسنجر» - في أولى محاضراته بجامعة «جورج تاون» التي تعاقب على التدريس بها لمدة ستة أشهر - الى استئناف المفاوضات في جو هادئ ، بعيدا عن التحديات وتجنب المعارك الكلامية التي تؤثر على مكانة كل من الطرفين . وقال ان





حقوق الانسان في العلاقات السوقية الأمريكية

عبد العاطي محمد

عندما

تسولي الرئيس الأمريكي
جيمى كارتر الحكم في
يناير الماضي ، اعلن ان
سياسة بلاده الخارجية ،

سوف تهتم كثيرا بقضية حقوق
الانسان في العالم . ومن واقع تصريحاته ،
وسبق الاحداث الذي طرحت فيه القضية ، كان
من الواضح انها ستوجد داخل سلة العلاقات
السوقية الأمريكية ، جنباً الى جنب ، مع
قضايا جوهرية أخرى مثل الحد من الاسلحة
والاستراتيجية ، وتخفيف حدة التوتر الدولي .

ودون التقليل من أهمية المبادئ التي وردت في
الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، والاتفاقية الدولية لحقوق المدنية
والسياسية ، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير
المصير ، وحرية الافراد في اختيار طريقهم
السياسي والفكري ، فان هذه المبادئ النظرية ،
اكتسبت في اطار الصراع الدولي ، لونا سياسيا
معينا ، أي أصبحت ورقة للصراع والاتفاق
الدوليين ، تطرح في وقت ما ، وبشكل ما ،
لتحقيق أغراض ومصالح معينة لدولة ما ضد
أخرى .

وبالنظر الى الوضع الدولي الراهن والمثارة
فيه القضية ، وبالذات لخريطة العلاقة بين
الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، يمكن
القول انها ستصبح إحدى القضايا الساخنة
بينهما ، والتي يمكن أن تؤثر بحدة ، على
مضمون ومستقبل الوفاق الدولي . فالرئيس
كارتر له سياسة تختلف عن سياسة الرئيسين
فورد ونيكسون من قبله ، « المزاج » السائد في
الواقع الأمريكي الجديد ، يختلف الى حد واضح

عما كان سائدا من قبل . وعلى الجانب
السوفييتي ، يمكن القول انه لم تتبدل السياسة
السوفييتية من حيث الالويات والاسلوب ، وانما
أصبحت تواجه تحديات جديدة ، خاصة مع
نمو « الشيوعية الاوربية » ، والنزعات
الاستقلالية الفكرية داخل العالم الشيوعي ،
واحتساز السيطرة الايديولوجية للانحداد
السوفييتي عليه ، مع بوادر « انشقاقات » داخل
الاتحاد السوفييتي نفسه ، من جانب بعض
العلماء والمفكرين أمثال شخاروف ،
ويوكفسكي وميديف وغيرهم ، وداخل البلاد
الاشتراكية الشرقية ، مثل ظهور وثيقة الـ ٧٧ في
تشيكوسلوفاكيا ، والقلق الجمالية في بولندا ،
وتضاعد اتجاهات هجرة الالمان الشرقيين .

الدوافع الأمريكية وراء

الدعوة لحقوق الانسان :

يمكن فهم هذه الدوافع ، في ضوء مبادئ
السياسة الأمريكية الجديدة في عهد كارتر ،
والقوى التي تؤمن بها داخل الولايات المتحدة ،
حيث يكشف هذا المنطلق ، عن رغبة يمكن
تسميتها بالمبدئية في اضفاء الاخلاقية على السياسة
الخارجية . بمعنى آخر ، هناك التزام من حيث
المبدأ في تفكير كارتر وتريقه ، بالبحث
عن « الطهارة » والاخلاقية في السياسة
الخارجية . فالاجتماعات التي كانت
تعقد « اللجنة الثلاثية » التي رأسها روكفلر ،
ودفعت بكارتر الى القاعة البيضاء في البيت
الابيض ، كان يدور فيها الحديث ، عن الدفاع عن

فمن المعروف أن الهدف الأمريكي الأول داخل أمريكا اللاتينية ، هو طرد النفوذ السوفييتي منها ، أو تطويق اقترابه منها ، وعلى حين اعتمدت السياسات الأمريكية الماضية على أسلوب إقامة أنظمة ديكتاتورية عسكرية في هذه القارة تدين بالولاء لها ، فإن السياسة الجديدة لكارتير ، ترى أن هذا الأسلوب غير مجد ، وأنه لا يتفق مع تأكيداتها على الديمقراطية ، ولهذا لا بأس من أن تضغط على هذه الأنظمة ، لتتخلى عن اتجاهاتها الديكتاتورية . ولكنه ضغط ليس من أجل الديمقراطية حقيقة في ذاتها ، وإنما من أجل إبعاد النفوذ السوفييتي ، فالاتحاد السوفييتي يعتبر أمريكا اللاتينية سوقا لبضائعه ومنتجاته التكنولوجية ، خاصة بالنسبة لبرجوازي والبرازيل .

حلقة أخرى من حلقات السلسلة الأمريكية ، أن كارتير يريد أن يخلق مناخا للضغط على الاتحاد السوفييتي ، فيما يتعلق بمباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وهنا يمكن العودة إلى تفكير الفريق الذي يعمل وراء كارتير ، والذي يرى أن الولايات المتحدة ، يجب أن تكون أقوى من الاتحاد السوفييتي ، وأنها لا بد أن تتعامل معه من هذا المنطلق ، ويسبون على شورد وكيسنجر ، أنهما تساهلا في الوفاق لصالح الاقتصاد السوفييتي . ويفسر ذلك الإصرار الأمريكي على وضع حقوق الإنسان ، على مستوى إنجاز اتفاقية تنبيه للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، الأمر الذي بدأ غريبا للكثيرين . وقد أوضح كارتير مرارا ، أن مشكلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، تحتاج إلى مناخ دبلوماسي ملائم ، وأن مشاكل التسريح مرهونة أساسا بالنجاح في تحقيق الديمقراطية في العالم ، بالالتزام بالقيم الأخلاقية المشتركة للديمقراطية ، مثل احترام مبادئ العدالة والحرية والمساواة ، والكرامة الإنسانية ، وحفظ الحقوق المدنية السياسية . وبالطبع فإن هذا المناخ الذي يتصوره كارتير ، لن يتحقق إلا بإصغاء السوفييت ملية ، لدعوة كارتير إلى حماية حقوق الإنسان .

ضوابط وحدود التحرك الأمريكي الجديد :

برغم قوة الإصرار الأمريكي على أن تصبح

مؤسساتها ، وأن تصبح أمريكا نموذجا نقيضا للمجتمعات الديمقراطية الغربية ، وأنها ، أي أمريكا - قد خسرت كثيرا من اتباع السياسات التي لا تضع هذه الأمور في اعتبارها . وهكذا بدأ كارتير منذ أن اعتلى كرسى الرئاسة ، يشن حملة إعلامية على ما أسماه بالنظم الشمولية ، ولم يكن يقصد أنظمة أمريكا اللاتينية الديكتاتورية محسب وإنما أيضا الأنظمة الشيوعية ، فأعلن أن بلاده ستمتنع عن تقديم العون العسكري لنظم أمريكا اللاتينية الديكتاتورية ، مثل البرازيل والأرجنتين وأوروغواي ، كما قابل شخاروف أحد المنشقين في الاتحاد السوفييتي ، وتحدث عن ضرورة أن يأخذ السوفييت بمبادئ حقوق الإنسان ، سواء في معاملة هؤلاء المنشقين ، أو في تنفيذ المبادئ بصفة عامة .

هذا الدافع الأول المبدئي ، أخفى وراءه دافعا أكثر أهمية وفاعلية ، هو الدافع المصلحي ، وبالتحديد مقاومة النفوذ السوفييتي ، وتطويق القوة السوفييتية بطرق جديدة . ويمكن استشفاف سلسلة متصلة من الوسائل التي عبر عنها كارتير وفريقه للمضي في هذا الطريق ، فالحديث الأمريكي عن حقوق الإنسان بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، حديث يتعدى ضرورة التزام السوفييت النظري بمبادئ مثل حرية الرأي والفكر والتعبير وحفظ الحقوق المدنية السياسية للمواطنين الذين يختلفون مع الحكم القائم . أنه يعكس رغبة أمريكية في أن يحدث السوفييت تغييرا « وظيفيا » في هذا المجال ، بمعنى أن يغيروا مؤسساتهم المركزية ، والأدوات التي يقوم عليها نظامهم السياسي ، نحو مزيد من الليبرالية أو الاقتراب من النظم الغربية الديمقراطية ، وقد رفع أنصار هذا الاتجاه داخل المجتمع الأمريكي ، هذه الحجج ليقولوا أن الوفاق كما يتلاءم مع المصالح الأمريكية ، لن يتحقق إلا بتحقيقها . وفي هذا الصدد ، يمكن أن نذكر وثيقة جاكسون ، التي ربط فيها مصير العلاقات التجارية مع السوفييت ، بموافقتهم على مبدأ الهجرة .

وبالنظر إلى حقيقة المسلك الأمريكي ضد نظم أمريكا اللاتينية ، يمكن اكتشاف حلقة أخرى من حلقات السلسلة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي ، استنادا إلى قضية حقوق الإنسان .

وثالث هذه الضوابط يأتي من الجانب السوفييتي ويعد المحك الرئيسي لنجاح التحرك الأمريكي الجديد أو فشله وقد اعتبر السوفييت لقاء كارتر بسيخاروف ، والتصرّيات التي أطلقها بشأن حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي ، تدخلا في شئونهم الداخلية ، وقالوا انها حملة لن تعود على كارتر بشيء ، فالمُنشِقون في نظرهم قلة داخل الاتحاد السوفييتي ، ومسالمة تمس سياسته الداخلية ، ومراهنة كارتر عليها مراهنة خاسرة . وقد ذكر استاذ التاريخ الكسندروف مديف أحد المنشقين والموجهين داخل الاتحاد السوفييتي ، أن مقابلة كارتر لشخاروف ، والرسالة التي كان بعث بها اليه من قبل ، اضرّت بحركة المنشقين ، أكثر مما اضرّتهم ، لأنها أتاحت الفرصة للحكومة السوفييتية في توجيه تهمة الخروج عن النظام لهؤلاء المنشقين ومعاملتهم بشكل سيء وأضاف أن كارتر قد أهمل المصالح القومية من اعتباره ، بغض النظر عن النزعة الاخلاقية التي تفوح من سياسته .

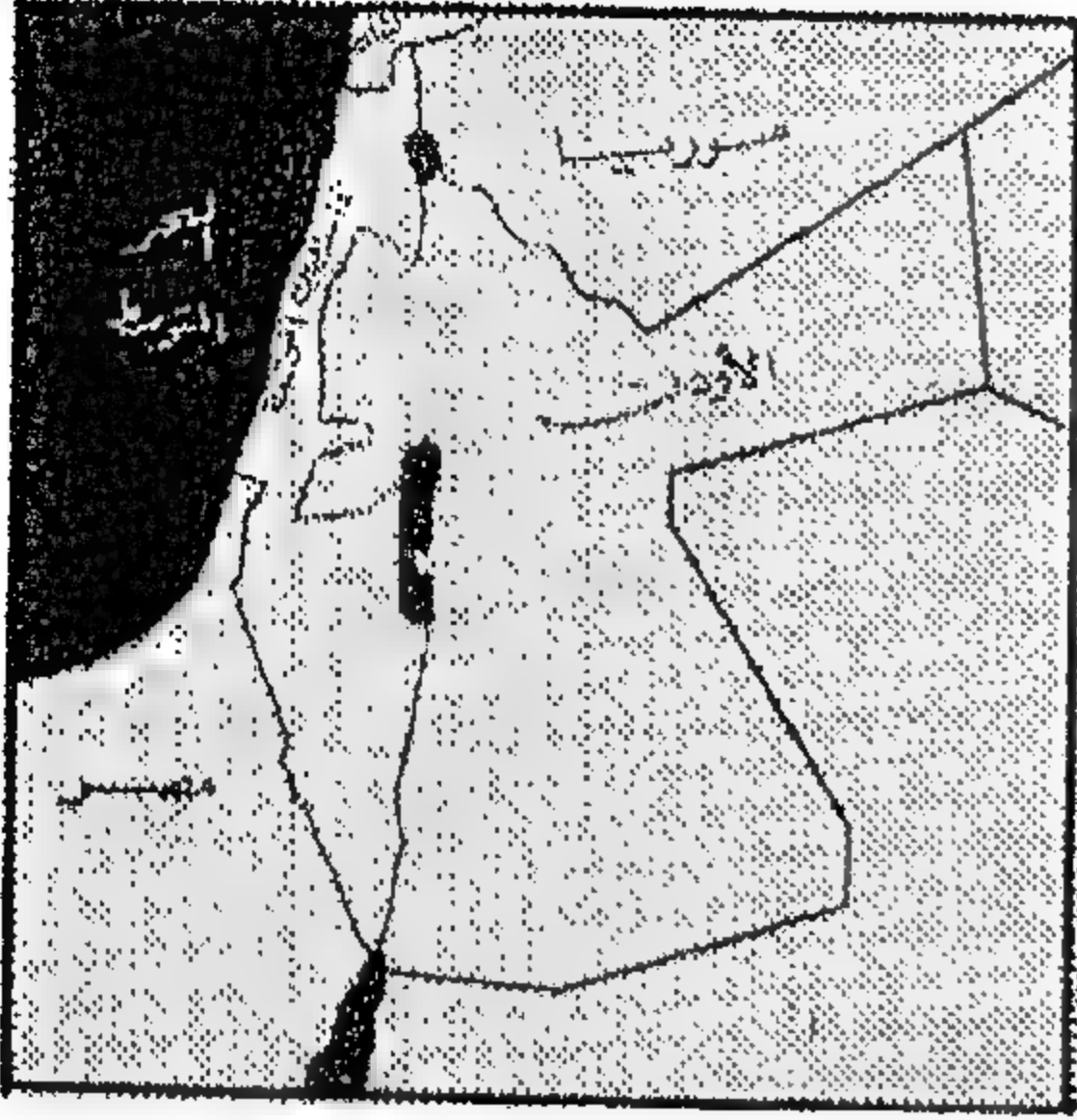
ولا شك أن تشديد كارتر ، واصراره على قضية حقوق الإنسان ، قد ترك ظللا على مباحثات مانس وزير خارجيته في موسكو بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، إذ لم تنته الى نتائج ايجابية واضحة . ويشعر السوفييت ان أمريكا في حاجة ماسة الى توقيع معاهدة ثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، خاصة مع ازدياد القوة الهجومية السوفييتية .

في ضوء ما سبق من ضوابط يمكن القول ان الوفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، على وشك ان يدخل ، ما يمكن ان نسميه بمرحلة انعدام الوزن ، حيث يعاد النظر فيه من جانب الولايات المتحدة ، وتتصاعد حساسيتها من بعض التحركات السوفييتية ، وبالتحديد في افريقيا . وتأتي اثاره قضية حقوق الإنسان لتصبح قضية خلافية جديدة وسوف تكشف الاحداث المقبلة ، عما اذا كانت هذه العلاقات تحتاج فعلا الى وفاق من نوع جديد ام انها ستعود الى صورة الحرب الباردة مرة اخرى .

قضية حقوق الإنسان ورقة أساسية في التنافس مع الاتحاد السوفييتي ، فإن هناك الكثير من الضوابط التي تقلل من قيستهما ، وتحد من تأثيرهما . وأصحاب هذه الانتقادات ليس السوفييت وحدهم ، بل من الاوساط الأمريكية أيضا .

أول هذه الانتقادات ، يأتي من المتحفظين على سياسة كارتر عموما ، إذ يعبّون عليه صراخته الشديدة ومثاليته أيضا ، ويقولون ان « سياسة خذ هذا واترك ذاك » سياسة غير واقعية » عبر عن هذا جورج كينز الاستاذ الزائر بجامعة برنكتون والخبير بالشئون السوفييتية ، أي أن اصرار كارتر على التزام السوفييت بمبادئ حقوق الإنسان ، في مقابل التساهل بشأن عقد اتفاقية ثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يضر بالسياسة الأمريكية أكثر ممّا يفيدها - ولذلك لابد أن تتسع هذه السياسة وسائل مرنة للتعامل مع الاتحاد السوفييتي وأن تتخلى عن القوالب الصماء التي ترسّخت في المزاج الأمريكي منذ سنوات طويلة ، بالنسبة للتعامل مع السوفييت .

ثاني هذه الانتقادات ، نجاء من اوساط الدول الصديقة للولايات المتحدة ، والتي استشعرت أن الدعوة موجهة اليها ، وأنها تدخل في شئونها الداخلية ، مثل ايران ، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين » وقد سبق القول ان رسالة أمريكا لهذه الدول بشأن حقوق الإنسان ، تخفي وراءها التهديد بقطع معوناتها العسكرية والاقتصادية عنها . ولأن هذه الدول تشعر بثقة باحتياج الولايات المتحدة استراتيجية لها ، فإنها أخذت التهديد باهتمام محدود . وتقول بعض الاوساط الاعلامية ، انه اذا اراد كارتر فعلا النجاح لدعوته لحقوق الإنسان في هذه الدول ، فإن عليه أن يضاعف من ضغطه ، خاصة اذا ما تم تغيير تفسير حقوق الإنسان ، ليس كما قال لمنع التمييز البدني ، وانما يصبح التخلص من مظاهر عدم العدالة السياسية والاجتماعية ، وهو أمر لم تفصح عنه القيادة الأمريكية حتى الان



انتخابات الكنيست التاسع

أمل الشاذلى

كانت

انتخابات الكنيست التاسع التي أجريت في إسرائيل في السابع عشر من مايو ١٩٧٧ ، مفاجأة كاملة

الإيمان ، سواء من حيث موعد انعقادها أو النتائج التي أسفرت عنها . فمن حيث موعد الاعتقاد ، تمت هذه الانتخابات قبل خمسة شهور من الموعد المقرر لها . ومن حيث نتائجها فقد أسفرت ولأول مرة في تاريخ إسرائيل عن فقدان التجمع العمالي لتفوقه النسبي ، وفتح الباب لى تتولى مجموعة ليكود تأليف الوزارة .

سمات المعركة الانتخابية

تميزت هذه المعركة الأخيرة ، بعدد من السمات الخاصة التي كان لبعضها الأثر الأكبر في انتهائها الى هذه النتائج ، التي أثارت دهشة العالم ، بل ودهشة الإسرائيليين أنفسهم .

السمة الأولى التي يمكن ملاحظتها هي كثرة عدد القوائم الانتخابية التي دخلت المعركة ، والتي تعد من أكبر أعداد القوائم في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية . فقد تقدمت للمعركة ٢٣ قائمة انتخابية ، برزت فيها ظاهرة الانشقاقات والاندماجات التي عادة ماتصاحب كل انتخابات في إسرائيل . فالى جانب الانشقاقات التي شهدتها الكتلتان الأساسيتان وهما المعراخ وليكود لم تكد أى من الأحزاب الأخرى ماعدا الدينية تسلم من الاندماج أو الانشقاق .

وقد نتجت عن ذلك سمة أخرى يمكن اعتبارها أهم سمات هذه المعركة . وهي ظهور أحزاب وتنظيمات

جديدة ذات ثقل نسبي ، وعلى رأسها الحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، التي أسسها بيجال يادين ، والتي انضم إليها عدد كبير من المنشقين على المعراخ . وقد أصبحت تمثل الآن القوة الثالثة بعد المعراخ وليكود ، بعد حصولها على ١٤ مقعدا . وكذلك حركة شلوم تسبون ، التي أسسها أريك شارون بعد انشقاقه عن ليكود ، وحصلت على مقعدين ، قد يتيحان لها المشاركة في الائتلاف الذي سيحكم إسرائيل في المرحلة القادمة ، بحكم اقتراب اتجاهاتها من اتجاهات ليكود . أيضا من التنظيمات الجديدة ذات الثقل النسبي ، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي نتجت من انضمام عدة تنظيمات يسارية صغيرة الى راتكاح ، والتي تحظى بشعبية كبيرة في الأوساط العربية داخل إسرائيل .

ومن حيث أعداد الناخبين ، تميزت هذه المعركة بازدياد عدد من لهم حق التصويت الى حوالي ٢٢ مليون ناخب ، بزيادة مائتى ألف عن انتخابات عام ١٩٧٣ من بينهم حوالي ٣٥ ألفا من غير اليهود . كما تميزت بارتفاع نسبة الاصوات العربية التي تراوحت بين ١٨٠ الى ١٢٠ ألف وفقا لمختلف التقديرات ، بالأضـافة لزيادة عدد من حصلوا على حق التصويت من جيل السابرا ، وهم اليهود المولدون في إسرائيل ، الى ٣٠ فى المائة من جملة الاصوات .

سمة أساسية أخرى لهذه المعركة الانتخابية . وربما لم تحدث من قبل ، هي ذلك السيل من الفضائح التي صاحبته ، والتي لم يكن هناك مفر من أن تكون احد موضوعاتها الرئيسية ، وأحد أهم محددات نتائجها ، خاصة لارتباط غالبيتها العظمى

بالترتيب التالي .

التضخم — مفاوضات السلام — مستوى المعيشة — تغير الحاكم — الضرائب — القيادة السياسية — الفجوة الاقتصادية — السياسة في الاراضي المحتلة — الاضرابات — الفجوة الاجتماعية — والملاحظة الاولى هنا ، أنه من بين هذه الاولويات العشر ، ست تتعلق بالمشكلات الاقتصادية وأربع بمسائل سياسية . وبينما يأتي التضخم ومستوى المعيشة على رأس الاولويات الاقتصادية ، تحتل مفاوضات السلام وتغير الحاكم قمة الاولويات السياسية .

اما الملاحظة الثانية ، فهي انه بينما كان التضخم أيضا يحتل المركز الاول في اولويات الناخب عام ١٩٧٣ « قبل حرب أكتوبر » واحتلت موضوعات اجتماعية اقتصادية المراكز الاربعة التالية له أيضا ، الا أننا نجد ان المسائل السياسية تفقر عام ١٩٧٧ لتحتل مراكز متقدمة جدا ، بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، فقد تقدمت أهمية مفاوضات السلام مثلا من المركز التاسع عام ١٩٧٣ ، الى المركز الثاني ١٩٧٧ وتغير الحاكم من المركز السادس عشر الى المركز الرابع .

كذلك أجرى استطلاع آخر لمعرفة العلاقة بين اولويات الناخب الاسرائيلي ، وبين اختياره لحزب دون آخر ، أسفر أيضا عن تقارب في درجة الاهتمام بكلا الموضوعين ، مع ميل نسبي لترجيح المسائل الداخلية بينما وضع اغلبية مؤيدي المعراج قضايا الامن على رأس اولوياتهم ، حدث العكس بالنسبة لمؤيدي ليكود ، الذين اعطوا الاسبقية للمسائل الداخلية الاقلية .

١ - القوى السياسية وقضايا التسوية

احتلت قضايا التسوية كما ذكرنا ، مركز الصدارة في برنامج الاحزاب ، وخاصة فيما يتعلق بمستقبل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، والموقف من الفلسطينيين والاستيطان — فبالنسبة لمستقبل الاراضي العربية المحتلة وقضايا الحدود ، اتفقت جميع الاحزاب باستثناء الاحزاب الشيوعية على رفض فكرة العودة الى حدود ١٩٦٧ وأجمعت على ضرورة المطالبة بحدود آمنة ، ولكنها اتفقت في نفس الوقت ، على ضرورة تقديم تنازلات اقليمية في مقابل السلام ، وان

بقيادات المعراج ، الامر الذي ادى لتدري سمعته ، واسهم في خسارته لثمانية عشر مقعدا . وقد بدأت الموجة بمحاكمة ميخائيل تسور احد اقطاب الحزب ومدير عام الصناعة والتجارة السابق والحكم عليه بالسجن ١٥ عاما بتهمة التهرب والاختلاس ثم انهم اشير بادلين مرشح رئيس الوزراء لمركز محافظ بنك اسرائيل ، بالرشوة وتقاضي عمولات . وفي اثناء محاكمته ، فضح الجهاز الحاكم كله ، واتهم قيادات حزب العمل بدفعه لهذه الانحرافات لحسابها ، وطالب بمحاكمتهم . وجاء انتحار ابراهيم عوفر وزير الاسكان في حكومة رابين ، واحد المقربين منه ، بسبب حملة صحفية تعرض لها نتيجة التحقيق معه في قضايا تتعلق أيضا بالرشوة والفساد ثم وصلت موجة الفضائح الى قمته ، حين اطاحت باسحاق رابين ، الذي اضطر للتخلي عن قيادته للحزب والوزارة عقب محاكمة زوجته بالخالفات مالية ، واتهامه بالتستر عليها ورغم استقالة رابين ، وانتقال الزعامة لمنافسة شمعون بيريز ، الا أن ذلك لم يوقف موجة الفضائح التي استمرت حتى عشية الانتخابات ، وشملت عددا آخر من قيادات وكوادر المعراج .

قضايا المعركة الانتخابية :

دارت هذه المعركة حول محورين أساسيين ، لم يحصل المراقبون بعد الى تحديد أيهما كان أكثر حسبا في تحديد نتائجها المحور الأول كان قضية التسوية وهي التي احتلت الجانب الأكبر من البرامج السياسية الرسمية للاحزاب المختلفة . اما المحور الثاني ، فقد كان تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الداخل بشكل عام واحتل بدوره مكانا أساسيا في البرامج ، كما حظى بالنصيب الأكبر بالنسبة للحملات الدعائية .

اما بالنسبة لموقف الناخب الاسرائيلي نفسه ، فقد أظهرت بعض الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات ، عن احتلال كل من التسوية والمشاكل الاقتصادية لدرجة متقاربة على قمة اولويات المواطنين .

ففي بحث قامت به جريدة معاريف في أواخر مارس ١٩٧٧ ، حول اولويات الناخب الاسرائيلي ، جاءت العشر اولويات الرئيسية

المفاوضات مع الاردن والتي ترسم خلالها الحدود بين الدولتين . أما شيلوم تسنيون ، فينادى بالتفاوض مع جميع العرب ، بما فيهم منظمة التحرير ، بهدف الوصول لتسوية شاملة ، ولكنه يرفض النسويات الجزئية . ويظل التنظيمان الشيوعيان تولى الجبهة الديمقراطية هما الاستثناء الوحيد ، والذي ينادى بالتفاوض مع منظمة التحرير وايضا بحق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة .

ب - القوى السياسية وقضايا الاصلاح الداخلي .
احلت الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية جانباً رئيسياً في برامج الاحزاب المختلفة كما انها طلت حتى اللحظة الأخيرة ، مادة للنقاش والجدالات الدعائية ويرجع هذا كما ذكرنا الى طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي والتي تنصف بدهس دور اقتصادي متواصل وازمة اجتماعية وفضائح مالية ، دفعت احد المعادين السياسيين الى القول بان « حسابات البتوك » قد طغت على القضايا الجوهرية كما انها ادت الى ان أصبحت المطالبة بالتغيير ، هي النغمة السائدة طوال المعركة الانتخابية والى ظهور عديد من التنظيمات الجديدة التي ترفع هذا الشعار ، كما انها تفسر الى حد كبير ، فوز تنظيم مثل الجبهة الديمقراطية للتغيير ، ليس له موقف واضح التميز بالنسبة للقضايا الخارجية بمثل هذا العدد الكبير من المقاعد .

وقد تركزت اتجاهات الاصلاح الداخلي ، بالنسبة لغالبية الاحزاب ، على اتجاهات عامة ، على رأسها مكافحة التضخم ، والعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وهما القضيتان اللتان اجمعت عليهما كلمة الاحزاب بمختلف اتجاهاتها وفيما عداهما ، تباينت أولويات كل حزب من القضايا الداخلية وفقاً لاتجاهه السياسي ، ونوع قواعده الجماهيرية ، والمصالح التي يقدها فتركز برنامج حيروت وهو الحزب الرئيسي في جبهة ليكود ، على قضايا مثل تعديل النظام الانتخابي الى طريقة نسبية ، ولكن بشرط ألا تؤدي الطريقة الجديدة الى سيطرة مطلقة لحزب واحد على الدولة ، منما لا يحظى بأغلبية في صفوف الشعب كما تميز باتجاه خاص بالنسبة لقوانين العمل والتحكيم ، تحد من حق

وتفاوتت تفاوتاً كبيراً في حجم هذه التنازلات ، فبينما أبدى حزب العمل استعداداً لتقديم تنازلات اقليمية على جميع الجبهات مقابل اتفاق سلام وحدود آمنة ، فان ليكود استبعد تماماً غزة والضفة الغربية من أي تفاوض ، وأبدى الاستعداد لانسحابات جزئية في الجولان وسيناء فقط ، وفي مقابل اتفاق نهائي . كذلك ترفض الاحزاب الدينية أي انسحاب من الضفة الغربية باعتبارها جزءاً من ارض إسرائيل التاريخية . أما الجبهة الديمقراطية للتغيير فتدري ضرورة الانسحابات الاقليمية مع الاحتفاظ بالقدس ، وبأوضاع عسكرية مناسبة لإسرائيل بالإضافة لاشتراطه تسوية نهائية ، وعلاقات طبيعية في مقابل ذلك .

ويقدم أريك شارون وحركته ، مشروعاً تفصيلياً يتضمن أن تصبح الضفة الغربية ، تابعة سياسياً لدولة فلسطينية أردنية بينما تحتفظ إسرائيل ، بوجودها العسكري ويحق لليهود الاقامة هناك . فقط التنظيمات الشيوعيان ، شلى وجبهة الديمقراطية والمساواة ، هما اللذان يناديان بالعودة الى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ في اطار اتفاق السلام .

- وحول قضايا الاستيطان ، تفاوتت المواقف ما بين الرغبة في اطلاق حرية الاستيطان في جميع الاراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بلا قيد ، وهو موقف ليكود التي تعتبره ضرورة قومية وامنية عليا ، وما بين المطالبة بالاستيطان ، فيما يعرف بإسرائيل الكبرى ، وهو موقف الاحزاب الدينية ، وبين نقيض الاستيطان بموافقة الحكومة ، وربطه باعتبارات الأمن ، وهو موقف كل من المعراخ داش . بينما تعتبر جبهة الديمقراطية والمساواة هي الحزب الوحيد الذي أعلن رسمياً رفضه للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة .

- أما بالنسبة للموقف من الفلسطينيين ، سواء فكرة التفاوض معهم أو مشروع اقامه دولة فلسطينية فقد كان الموقف العام ، هو رفض التفاوض مع منظمة التحرير أو اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وان اختلفت الاحزاب حول كثير من التفاصيل الأخرى فأعلن ليكود والاحزاب الدينية ، الرفض القاطع سواء للتفاوض أو لإنشاء الدولة . بينما قدم المعراخ صيغة مبطنة تتضمن الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية هي احد جوانب الازمة ويجب ان تحل عن طريق

قراءة لنتائج الانتخابات :

أن أول مايلفت الانتباه في هذه النتائج غير المتوقعة هي أن احدا لم يكسب الانتخابات أي أن التغيير الاساسي الذي أدت به هو هزيمة وتحطيم المعراخ لا انتصار ليكود . ويتضح ذلك من خلال عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب ، والتي تشير الى أن قوة الليكود مازالت تتجه للصعود بنفس المعدل الضئيل الذي بدأ منذ فترة طويلة وأنه لم تحدث أية طفرة في نسبة التأييد التي يحصل عليها عادة . فقد زادت مقاعده بمقدار أربعة فقط من ٣٩ في انتخابات ١٩٧٣ الى ٤٣ في هذه الانتخابات ، وهي ليست بالزيادة الكبيرة خاصة اذا قارناها بأحزاب أخرى صغيرة فقد زادت مقاعد راكاح بمقدار ١٤ ، وزاد الديني القومي بمقدار مقعدين وحصل شارون على مقعدين وهكذا يمكن القول أن العنصر الحاسم في تحديد نتيجة هذه الانتخابات كان خسارة المعراخ لثلاثة عشر مقعدا ، بحصوله على ٣٣ مقعدا فقط مقابل ٥١ في الكنيست السابق . وقد ذهبت أغلبية هذه المقاعد الى الجبهة الديمقراطية للتغيير ، التي حصلت على ١٤ مقعدا .

وبناء على ذلك يمكن القول ان التناقص الكبير في عدد مقاعد المعراخ ، يشير الى أن المحرك الاساسي لاختيار الناخب الاسرائيلي كان رفض النظام القائم ، والسعى الى تغييره ، وليس تحولا مفاجئا الى اليمين في اتجاهاته السياسية كما تصور بعضهم ويؤكد ذلك أن الغالبية العظمى من الاصوات التي فقدها المعراخ قد اتجهت الى الجبهة الديمقراطية للتغيير ، وليس الى ليكود ، الذي يمكن تفسير جزء من الزيادة التي حصل عليها ، نتيجة وصول عدد كبير من الشباب ، وخاصة من ذوي الاصل الشرقي الى سن الانتخاب إذ أن القواعد الانتخابية التقليدية لهذا الحزب تأتي أساسا من أوساط الفقراء ، وهم غالبا من اليهود الشرقيين والشباب ، وخاصة المنتسبين الى الجيش .

ولذلك فإن ما يستوجب التفسير في هذه النتائج هو أساسا هزيمة المعراخ والتي يمكن أرجاعها الى الاسباب الآتية :

- مايمكن تسميته بأزمة حزب العمل ، وهي أزمة ايديولوجية وتنظيمية تعكس من ناحية ،

لاضراب ، وتدعو للتحكيم الاجباري ، وطرح أفكار تتعلق بإقامة وزارة للرخاء الاجتماعي ، بحل حكومة المعراخ مسئولية الفقر والتفاوت الاجتماعي ، ونادى بضرورة تقليل عدد الوزارات والغاء القيود على النقد الاجنبي ومن أهم مايميز به موقفه ليكود على الصعيد الداخلي ، دعوته الى الحد من سلطة الهستدروت وقصره على الاعمال المنقائية البحتة ، ونقل مؤسساته كصاحب عمل ، الى متعهد خاص وهو الموقف الذي ينتظر أن يثير محاولة تنفيذه مشكلات كبرى أمام الحكومة القادمة ، نظرا لقوة الهستدروت وتغلغله في مختلف مرافق الحياة .

أما الجبهة الديمقراطية للتغيير ، فقد ركزت مطالبها بالتغيير على الدواحي السياسية مثل تعديل النظام الانتخابي وتغيير أسلوب القيادة والحكم .

بينما ركزت الاحزاب ذات الصبغة اليسارية على قضايا العمل والعمال بدرجات متفاوتة كما أبدت اهتماما بأوضاع عرب اسرائيل . فطلب المابام في برنامجه بضمان العمالة الكاملة ، وتحسين الاجور ، والاصلاح الضريبي وتقليص الفوارق الاجتماعية كما دعا الى تدعيم الهستدروت والخذ برأيه في القضايا العمالية ، بالإضافة لاهتمامه بأوضاع عرب اسرائيل ، حيث طالب بتنمية القرى العربية واستيعاب المثقفين العرب وتشغيلهم . أما موقف راكاح ، فكان تركيزه الاساسي كالمعتاد على معارضة السياسة الاسرائيلية التوسعية ، وتحملها مسئولية المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ، وربطه حل هذه المشكلات بالانسحاب وتحقيق السلام ، ووقف سباق التسلح وتوجيه اعتماداته الى المرافق والخدمات وحل مشكلات الجماهير .

عدد مقاعد الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في الكنيست الثامن (١٩٧٣) والتاسع (١٩٧٧)

الحزب	الكنيست الثامن	الكنيست التاسع
المعراخ	٥١	٣٣
ليكود	٣٩	٤٥
القومي الديني	١٠	١٢
راكاح	٤	٥
الحركة الديمقراطية للتغيير	—	١٤

النازحين مع عدد من هاجروا الى اسرائيل ووصول معدلات التساقط بين اليهود السوفيت الى ٦٠ في المائة .

- اثار حرب أكتوبر على المستويين الداخلي من حيث اسقاط نظرية الأمن ، واضاعة آثار انتصارات سنة ١٩٦٧ والخارجي من حيث تقوية التعاطف الدولي مع الجانب الفلسطيني وطرح فكرة التسوية السياسية وضرورة الانسحاب من الاراضى المحتلة بشكل قوى ، وضع اسرائيل تحت ضغوط دولية ، اثرت على جماهيرية حزب العمل ، خاصة بين السكان ذوي الانجاسات الدينية ، وانصار اسرائيل الكبرى ، واطلاق حرية الاستيطان .

- اعتبرت بعض مصادر حزب العمل موقف الادارة الامريكية الجديدة ، أحد العوامل التي اسهمت في اسقاط الحزب ، واستندت في ذلك الى بعض تصريحات الرئيس كارتر ، حول ضرورة حل المشكلة الفلسطينية في إطار أية تسوية شاملة ، وحديثه عن انشاء وطن قومي فلسطيني .

وقد جاء توقيت هذه التصريحات في ذروة المعركة الانتخابية مما أثر تأثيرا كبيرا على موقف حكومة حزب العمل ، ودفع شيمون بيريز الى القول بأن هذه التصريحات خلقت جوا معاديا لحزب العمل ، وكانت بالاضافة لازمة الاقتصادية أحد الاسباب الرئيسية لسقوطه فقد تصور الناخب ان حكومة يشكلها ليكود ، قد تكون أقدر على انتهاج سياسة أكثر استقلالية تجاه الولايات المتحدة ، ومقاومة ، أية ضغوط قد تمارسها إدارة كارتر لتنفيذ مثل هذه الافكار .

ليكود والمشكلات القادمة

ان فوز ليكود بأكثر عدد من المقاعد ، وتكليفه تشكيل الوزارة القادمة ، يضعه في مواجهة سلسلة من المشاكل والاختيارات ، التي يتشكك الكثيرون في قدرته على الخروج منها ، والقيام بالدور الذي يتمناه في السياسة الاسرائيلية داخليا وخارجيا .

- أولى هذه المشكلات هي تكوين الائتلاف الذي سيحكم البلاد بالاشتراك مع ليكود اذ ان عدد مقاعد لا يتيح له الانفراد بتشكيل الحكومة . وهنا

ضعف الولاء الايديولوجي وتقهقر قيم الصهيونية العنصرية القائمة على المساواة والعسالة امام مظاهر عدم المساواة المتزايدة في اسرائيل ومن ناحية أخرى ، الازمات التنظيمية الناتجة عن اختفاء جيل الرواد أو الابعاء المؤسسين الذي كان وجوده رمزا لوحدة الحزب واستمراره بالاضافة الى انقسام الحزب الى تيارات متعارضة كان أبرزها تهديد المابام بالخروج منه ، وصراعات الزعامة بين رابين وبيريز ، مع غياب القيادة القوية القادرة على جسم هذه التناقضات وأخيرا سلسلة الفضائح التي ارتبطت بزعامات الحزب وكوادره .

- الازمة الاقتصادية العنيفة التي مرت بها اسرائيل والتي تمثلت اهم مظاهرها في ارتفاع جنوني للأسعار ، وصلت نسبته عام ١٩٧٦ الى ٢٥ في المائة ، ومن المتوقع ان تستمر لترتفع مرة أخرى عام ١٩٧٧ بحوالي ٣٠ في المائة كما تمثلت في خفض الليرة الاسرائيلية أكثر من ١٥ مرة منذ يونيو سنة ١٩٧٥ كذلك أدى تخصيص ٣٦ في المائة من الناتج القومي للاتفاق العسكري ، الى القاء مزيد من الاعباء على المواطن العادي فقد انخفضت الاعتمادات الممنوحة للخدمات الاساسية كما ارتفعت الضرائب بشكل جعل المواطن الاسرائيلي يعاني من اكبر نسبة من الضرائب في العالم وقد ادت هذه المشاكل الى انخفاض معدلات النمو ، وزيادة العجز في الميزان التجاري ، وزيادة الاعتماد على المساعدات الامريكية ، وانعكس ذلك اجتماعيا في شكل ازدياد الفوارق الاجتماعية ، وانتشار ظاهرة الاضرابات مما خلق اتجاهها عاما للتشدد تجاه مطالب الطبقة العاملة ، وحققها في الاضراب .

- تصاعد أزمة الهجرة والاستيعاب بشكل أصبح يهدد على الأقل من وجهة النظر الاسرائيلية المجتمع الاسرائيلي في أحد أهم أساسيات وجوده فقد ادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بالاضافة للهزيمة العسكرية في سنة ١٩٧٣ الى اثنين من ناحية تناقض معدلات الهجرة ومن ناحية أخرى ، تزايد معدلات النزوح او الهجرة المضادة ، وكذلك التساقط أي الخروج من الوطن الاضلي ، وعدم الذهاب الى اسرائيل ، بل اختبأ مخرج آخر في أوروبا الغربية أو في أمريكا وقد وصلت هذه الازمة عام ١٩٧٦ الى حد تساوى عدد

وهو ما ظل ينادى به طوال وجوده في المعارضة .
- مشكلته ثالثة هامة ، هي هل سيتمكن ليكود
من التعامل بنجاح مع مجموعة الإزمات
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفاقمة
والتي يرثها عن حكومة المعراج ، وكيف سيستطيع
التوفيق بين وعوده بحل مشكلة التضخم ، ورفع
مستويات الطبقات الفقيرة التي يعتمد أساسا على
اصواتها وبين خطته الاقتصادية القائمة على
تقليص في موازين المدفوعات ، واطسلاق
الحريات الاقتصادية وتقييد حق الاضراب .

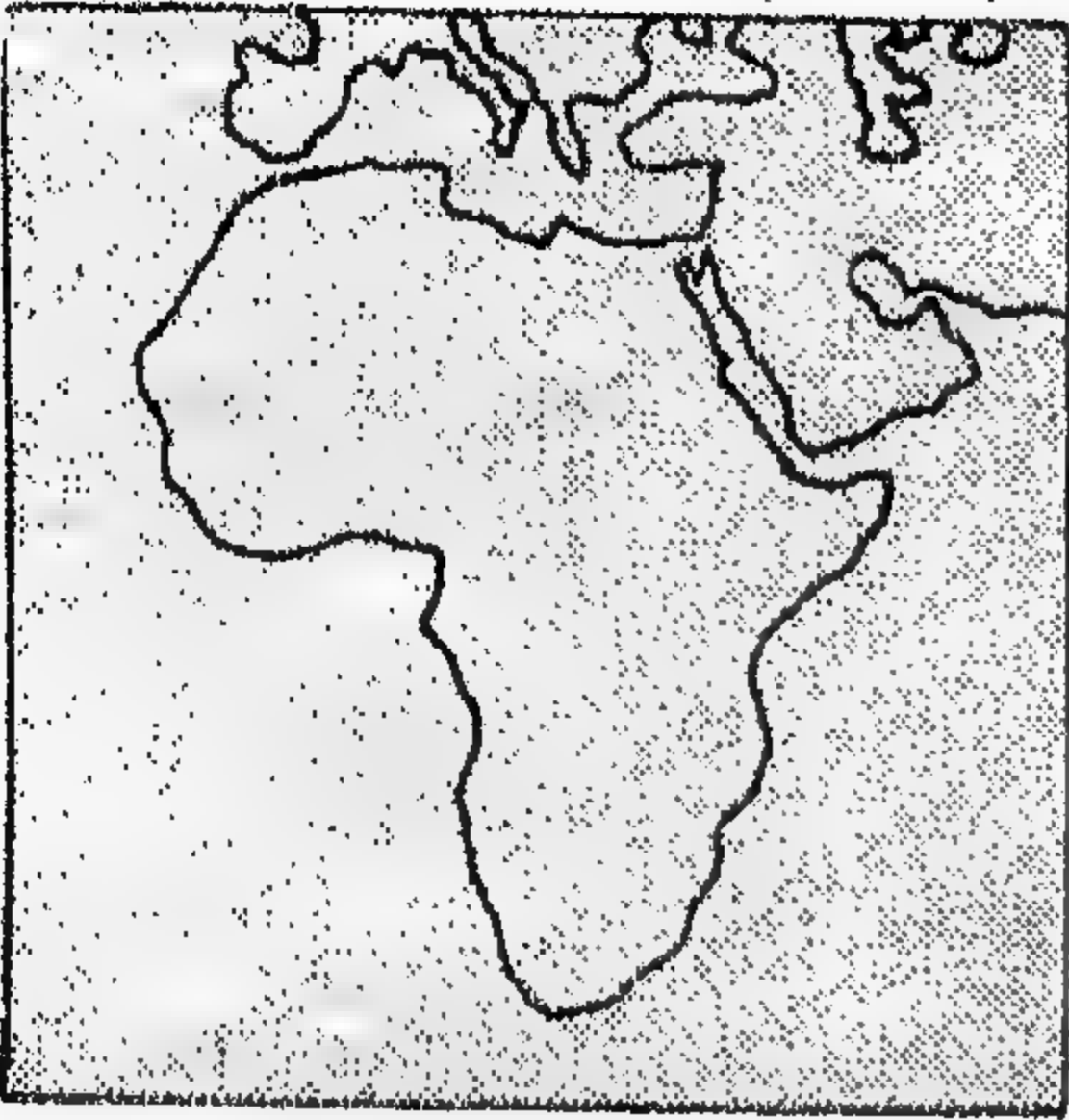
- والقضايا والمشكلات التي يطرحها تولى
ليكود امر السياسة الخارجية لاسرائيل اكثر تعقيدا
وخصورة ، بالنظر الى موقفه العلني والمعروفة
بالتشدد تجاه قضايا التسوية والاراضي المحتلة ،
وكذلك تجاه العلاقات الاسرائيلية الامريكية الى
الحد الذي دفع بعضهم الى اعتبار تولى بيجين
بمثابة اعلان الحرب من جانب اسرائيل ولكن لا
يخفى ان المتغير الاساس هنا ، هو الموقف الامريكي
لا الاسرائيلي اذ ان قدره اسرائيل على الضغط على
الولايات المتحدة هي في النهاية قدرة محدودة
للغاية ، بينما العكس صحيح تماما ، بالنظر
للاعتداد الاسرائيلي على امريكا عسكريا
واقتصاديا وسياسيا . ولا يخفى ايضا ، ان موقف
امريكا تحدد سياساتها ومصالحها في المنطقة اى
ان الموقف العربي ، يستطيع ان يلعب دورا هاما في
تشكيله اذا بذل جهودا صادقة ومتسقة .

- اما المشكلة الاخيرة التي سيواجهها ليكود ،
فهي الصورة الجديدة التي سيقدمها للبلاد ، ونظامها
بنسبة لكثير من القوى التي كان التعامل معها
يعتمد على تقديم الوجه العمالي الاشتراكي للنظام
الاسرائيلي ، ومدى قدرته على الاحتفاظ بعلاقات
اسرائيل القوية معها ، والحصول على تأييدها في
المحافل الدولية . وينطبق هذا على الاحزاب
الاشتراكية الديموقراطية سواء في الحكم او
خارجه خاصة في اوربا الغربية . كما ينطبق
بنفس الدرجة ، على الجالية اليهودية في الولايات
المتحدة وعلى كثير من دول وحكومات العالم الثالث
وافريقيا لان الفضل في الحفاظ على هذه العلاقات
يعنى مزيدا من العزلة الدولية لاسرائيل في وقت هي
تخرج مما تكون فيه الى الصداقة ■

واجه ليكود مشكلة صعبة ، اذ ان الائتلاف
لمتجانس المتصور ، لن يخرج عن تحالف بين
يكود بمقاعدها الثلاثة والاربعة ثم الاحزاب
الدينية ، ولديها سبعة عشر مقعدا ، يضاف اليها
مقعدا حركة شلوم نسيون ، ومقعد فلانو شارون .
مجموعها ٦٢ مقعدا . وهو تحالف اذا تميز
بجانس سبي في موافقه السياسية ، الا انه سوف
يكون ضعيفا ومهددا دائما بسبب ضالة الاغلبية
التي يحظى بها . كما يهدده تكونه من عدد كبير
من الاحزاب الصغرى المدمجة « ليكود مكون من
ثمة احزاب ، والدينية اربعة » بما يزيد احتمالات
لخلافات الداخلية ، والصراعات حول المناصب
لوزارية المختلفة وهو ما بدت بوادره منذ اليوم
لاول محاولة بيجين تشكيل الوزارة -

هناك احتمال ضئيل ايضا لتكوين الائتلاف من
لاحزاب السابقة ، بالاضافة الى حركة داش ، اذا
وافق بيجين على طرح مستقبل الضفة الغربية
على الاستفتاء في حالة التوصل الى حل مع العرب ،
ان هذه هي نقطة الخلاف الوحيدة تقريبا بين
يكود وداش . اما فكرة حكومة الوحدة الوطنية ،
لتي طرحها بيجين غداة ظهور نتائج الانتخابات
بقد رفضها حب العمل منذ البداية ، معلنا تفضيله
لبقاء في المعارضة .

- المشكلة الثانية مدى قدرة بيجين وحزبه على
استغلال الفرصة التي اتاحت له ان يطرح نفسه
بديل للحكومة العمالية ، وان يغير الصورة العامة
حزبه ، من كونه معارضة غير مسؤولة ، الى
حكومة قادرة على تسيير امور البلاد ، وان يزعم
لفكرة التي رسخها حزب العمل خلال سنين حكومة
بطويلة ، من انه الحزب الوحيد القادر على حكم
البلاد . وفي هذا الصدد ، يواجه بيجين وحزبه
عقبتين اساسيتين : الاولى تتعلق بنقص الخبرة
للتنفيذ لدى قيادات ليكود اذ لم يسبق لهم
لمشاركة في الحكم الا لفترة محدودة في حكومة
لائحاد الوطني ، التي شكلت بعد حرب ١٩٦٧ ثم
نسحبوا منها عند قبول مبادرة روجرز اما العقبة
لثانية : فهي كيفية التعامل مع المؤسسات
والاجهزة التي نشأت ونمت في ظل سيطرة الاحزاب
لعماليه ، ونسربت بقيتها وطوعت لخدمة اهدافها
خلال سنوات طويلة ، وهل سينجح مثلا في
في الحد من نفوذ اليساريين ، وتقليص دوره



زائير في مواجهة

الحرب الباردة الساخنة

مجدي حماد

٢ - سياسة الاعتماد على الضمانات الخارجية ، وعلى لعبة توازن القوى بين المعسكرات الأمريكية والعالمية ، ثم على المحالفات الخاصة .

ولكن مع تطورات موقعة أنجولا ابتداء من عام ١٩٧٥ ، بدأت عدة مؤشرات توجه الأحداث في المنطقة ، وتهز أسس « نظام الضمان » الذي استند إليه الرئيس موبوتو لمدة لا تقل عن عشرة أعوام .

تحديات في مواجهة التوازن القديم

فقد بدأ الرئيس موبوتو ، يهدد علنا بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة ، لأنها تحاول أن تقوم بعملية لقلب نظام حكمه ، وفرض « رجل قوى » آخر ، عبر انقلاب مدبر ضيق النطاق . ومن الجدير بالذكر ، أنه طرح في هذا السياق ، اسم وزير خارجيته كارل بوفو ، فضلا عما تسرب إلى الصحف وأجهزة الاعلام من أعمال لجان تقصى الحقائق بصدد نشاط المخابرات المركزية حول علاقاتها وارتباطاتها المالية بالرئيس موبوتو .

ومن ناحية أخرى ، كان الرئيس موبوتو يتعاون مع الولايات المتحدة ، في تأييد هولدن روبوتو الذي تربطه به رابطة نسب . والذي يتزعم « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا » التي اتخذت من زائير قاعدة لعملياتها ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا . وعن طريق زائير ، كانت تأتي المساعدات المالية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ، لتحويلها إلى الجبهة في عملياتها بأنجولا .

هنا

استيلاء الرئيس موبوتو على السلطة في زائير « ١٩٦٥ » ، وهو يعمل على تدعيم مقومات استقرار النظام الذي يرسي دعائمه واستمراره . ويمكن القول أنه حقق نوعا من توازن القوى الذي يكفل له ذلك ، استنادا إلى نوعين من المعادلات :

أولهما - على المستوى الداخلي : حيث يستند نظام الحكم على الجيش ، وبصفة خاصة على قوات المظليين ، التي يسيطر عليها الرئيس موبوتو بحكم انتمائها وولائها القلبي له . ولعل هذا ما يفسر رفض الرئيس موبوتو ، إرسال قوات المظليين لمحاربة حركة شابا ، لأنهم ضمانه حكمه .

وعلى نفس المستوى الداخلي ، يعتمد الرئيس موبوتو على تأييد ورضاء المؤسسات الأجنبية العاملة في زائير ، وخاصة الاستثمارات الأمريكية والفرنسية والبلجيكية . وهناك أيضا دور الاستثمارات المباشرة لحكومة جنوب أفريقيا .

ثانيهما - على المستوى الخارجي : تعتبر زائير قلب القارة الأفريقية المحاط بتسع دول ، ومن هنا صعوبة مهمة الدفاع الفعلي عنها . ويجد النظام الحاكم نفسه مضطرا إلى الاعتماد على منهجين متوازنين :

١ - سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي مع الدول المجاورة ، عبر حدود كيفية مائعة ، تسمح بالكثير من التجاوزات وحركات المد والجزر .

مشكلات الدولة في زائير ، وبصفة خاصة تضخم ابعاد الفساد في المستويات العليا ، ومساعد حجم العجز في الميزانية والمديونية الخارجية ، فضلا عن قصور الاجهزة الادارية . ولقد ساعد على توضيح وتضخيم ابعاد الازمة الداخلية في زائير ، ما يسمى بمعارض الرئيس موبوتو ، اذ هناك ما لا يقل عن ٧ حركات تدعى ذلك ، بعضها في فرنسا وبسجيت والكنغو برازافيل وانجولا ، وبعضها في داخل زائير نفسها . وهناك ايضا قطاع منها مشبوه ، وتابع لحلف الاطلسي او المضابرات المرحزية والاستثمارات البلجيكية مباشرة . والى جانب كل ذلك ، توجد اجحة صينية ، واخرى سوفيتية ، خاصة وان المنطقة فيها اصول لهذين الجناحين ، بعد الانشقاق بين الحفوف الحزب الحاكم في الكونغو برازافيل .

أحداث شابا

وفي داخل هذا المناخ ، تفجرت الاحداث الاخيرة في اقليم شابا «داتنجا سابقا» . ووصلت الى حد تهديد نظم الرئيس موبوتو وتوازناته بالخطر . فتمت منتصف شهر مارس ١٩٧٧ بدات الانباء تتردد ، عما يحدث في الاقليم بشكل غامض رمسوس ، الى ان اتخذت شكلا حادا على خريطة الصراعات الافريقية المتسجرة ، وعلى خسرطة الصراعات الدولية ايضا ، عندما أعلن الجنرال مبوبا - قائد القوات التي قادت الحركة المضادة للرئيس موبوتو في الاقليم - في حديث له مع وكالة صحفية ايطالية :

« لقد استولينا على عدة قرى على طول حدود زائير مع زامبيا وانجولا . ثم احتلت قواتنا مدينة كاسامبي ، بوابة المنطقة المعدنية يوم ١٢ مارس الماضي » . ثم حدد الجنرال مبوبا هدف العملية ، بأنه لطرد الرئيس موبوتو من الحكم ، واقامة حكومة وحدة وطنية .

ومن المعروف أن الجنرال مبوبا ، كان قائد القوات التي قامت بالمحاولة الانفصالية باقليم كاتنجا ، تحت زعامة مورييس تشومبي ، في ضمير الحرب الاهلية في الكونغو كينشاسا (١٩٦٥) . وكان الجنرال قد لجأ مع قلول قواته الى ادغال انجولا منذ ١٤ عاما ، عندما تمكنت

وعندما هزم هولدن ، اضطر الرئيس موبوتو الى التراجع امام القوة الضاربة الانجولية ، والى الانسحاب على حل وسط مع الرئيس الانجولي نيتو . ولكن ذلك لم يمنع تركز قلول « الجبهة الوطنية لتحرير انجولا » في معسكرات داخل زائير ، للقيام بمهام التنساض الهدام او انتظار الفرصة لانقلاب مستعد في انجولا .

ومن ناحية ثانية ، بدأ تصاعد التوتر بين انجولا وزائير . ويتركز محور التوتر بينهما وشكوى الرئيس نيتو بصفة خاصة ، في ناحيتين :

اولاهما - اقليم « كيندا » التابع لانجولا ، ولكن بدون رباط ارضي يصل بينهما ، حيث تحيطها شمس زائير ، وجنوب الجابون والكونغو برازافيل . وفي هذا الاقليم ، تعمل شركة الجلف اويل الأمريكية للبترول ومؤشر اخضر من الخسارجية الامريكية . وعبر هذه الشركة ، يدخل خزينة انجولا ما يتراوح بين ٩٢ الى ٩٥ في المائة من الايرادات العامة . وتوجد بالاقليم حركة تحرير لعمال ، تؤيد البقاء مع انجولا بساتوجه الماركسي . وهناك قطاع آخر انشق عنها MOLIKA تؤيده زائير وفرنسا . وقد يفسر هذا جزئيا ، اغتيال الرئيس نجوابي ، ومحاولة قلب نظام الحكم بالكونغو برازافيل ، لان خلا من زائير والجابون تطمع في الاقليم ، ولان المضابرات الفرنسية تنشط في مساعدة الموليكا ، ضد كل من الكونغو برازافيل وانجولا .

ثانيتهما - ان قلول « الجبهة الوطنية لتحرير انجولا » ، ما تزال تتمركز في قواعد على حدود انجولا ، داخل اقليم زائير . ورغم ميثاق برزافيل بين الرئيسين نيتو وموبوتو (فبراير ١٩٧٦) ونسريجات الاخير بأنه قد اوفى كل منهما لقوات « الجبهة » ، الا انه كانت هناك مؤشرات عديدة ، على ان الظروف الداخلية في زائير ، ستدعم من تنساض الجبهة مرة ثانية . ولقد اتضح ذلك عملا ، في ان قواتها بدأت تقوم بغارات لحرق مزارع البن وسف الكباري وتهديد القرى في انجولا ، وهو ما يعقد الاوضاع الاقتصادية بها ، خاصة وأن قلول « الاتحاد الوطني لتحرير كين انجولا » ما تزال تعمل ضد الرئيس نيتو من جنوب افريقيا .

ومن ناحية ثالثة ، بدأت تبرز على السطح ،

الداخلية ، وانما يبقى على العكس من ذلك ، الكثير من التساؤلات حول مصدر وطبيعة واتجاه هذه الحركة .

فهل هي مجرد تمرد عسكري على طريقة حرب العصابات ، خاصة بعد تدفق اطنان عديدة من الاسلحة والمعدات والذخائر الى المنطقة ، فى غمار وفيما بعد انتهاء الحرب الاهلية فى أنجولا ؟

وهل هي تعبر عن مجرد الرغبة فى تسوية حسابات قديمة ، سواء منذ انتهاء الحرب الاهلية فى الكونغو كنشاسا فى مطلع الستينات ، أو منذ انتهاء الحرب الاهلية فى أنجولا ؟ حيث تنطوى منطقة الحدود المتبادلة ، على كثير من بؤر ومناطق الصراع الكامنة ، خاصة ، وأن حركات الرفض ، بصفة خاصة ، تتركز على حدود كل من الدولتين . وهل هي حركة داخلية مسلحة ، تمثل مقدمة لثورة شعبية شاملة ، تتحرك انطلاقا من « معرزة » أو مقدمة عسكرية أمامية تمهد لها ؟

وينبغى أن يوضع فى الاعتبار أيضا ، أن هذه الحركة ، انما تستند الى عمق ثورى فى أنجولا ، وانها كانت تتحرك الى داخل زائير ، وهى فى امان تام بالنسبة لمؤخرة وخلفية قواتها ، وانها كانت ستلقى بمساعدات فورية فيما لو قدر لها النجاح .

الموقف الدولى

استمرت عملية شابا حوالى الشهرين ونصف الشهر ، فقد بدأت أولى طلائعها فيما بين ١٠ - ١٥ مارس ، والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة زائير اعتبارا من ٢٠ - ٢٥ مايو ، تشير الى انتهاء الحركة ، واستعادة سيطرة الحكومة والقوات المركزية على اقليم شابا ، وأن ما يتبقى هو من أعمال التغيزن والمطاردة . ولكن الظاهرة التى تستحق الإشارة ، هى أن هذا الصراع الذى تفجر فى زائير ، قد استدرك أطرافا دولية عديدة من داخل القارة الافريقية (المغرب ومصر والجابون خاصة) ، ومن خارج القارة الافريقية « فرنسا والولايات المتحدة خاصة » . وقد تدخلت هذه الاطراف بمساعدات مباشرة أو غير مباشرة لحكومة زائير ، سواء من الناحية العسكرية أو غير العسكرية . ويهمنى بصفة خاصة ، الإشارة الى كل من الموقفين الفرنسى والامريكى ، إذ تعكس

الحكومة المركزية ، ومن سحق المحاولة الانفصالية ، وإعادتها كاتنجا الى الوطن الام ، وأبدلت اسمها بعد ذلك ليصبح « شابا » . ويحتوى هذا الاقليم بمفرده ، على عدة ثروات معدنية هامة وهى : الماس حيث ينتج ٢١ فى المائة من اجمالى الانتاج العالمى ، المنجنيز ٨٠ فى المائة من الموجود العالمى ، ٢ فى المائة من الاحتياطي العالمى - للنحاس ٧ فى المائة من الانتاج العالمى - ٢٥ فى المائة من الذهب - ٣٠ فى المائة من القصدير . ويلاحظ أن النحاس هو عماد الاقتصاد القومى فى زائير ، لانه يشكل ٧٣ فى المائة من مجموع صادراتها .

وبطبيعة الحال ، لم يكن محور الخطر والاهتمام فى أحداث زائير ، هو مجرد الثروات المعدنية التى يتمتع بها هذا الاقليم ، وانما تأثير العملية على توازنات القوى الاقليمية فى منطقة وسط افريقيا ، وبالتالي توازنات القوى الدولية فى القارة كلها . ومن هذه الناحية ، جاءت التقارير من البعثة العسكرية الفرنسية فى زائير ، تؤكد صحة تسريحيات الجنرال موبوما ، وتشير بصراحة الى أن العملية تتخذ طابعا أخطر مما يظن ، وأن الاستيلاء على شابا بثرواتها المعدنية ، سيفتح الطريق أمام المد اليسارى لاكتساح كل زائير .

ومنذ تفجر هذا الصراع ، وهناك اختلاعات شديدة فى محاولة تكييفه ، وتحديد مواصفاته وتفاعلاته ، فضلا عن القوى والاطراف التى تمده بالطاقة المحركة . ولقد كانت الانباء الاولى الصادرة عن حكومة زائير ، تؤكد على أن ما تتعرض له هو « عملية غزو » صادر عن الحدود الخارجية ، وتتورط فيه حكومات اجنبية معينة . ثم بدأت بالتحديد ، الإشارة الى دور القوات الكوبية ، والمساعدة العسكرية السنوفيتية ، ودور أنجولا ، كاطراف مشاركة فيما وصف بأنه عملية غزو خارجى .

ومع ذلك ، فالرأى الراجح الآن ، بعد مظاهر استتباب الامر ، ونجاح الحكومة المركزية فى زائير فى قمع الحركة ، بأنه لم يبق دليل على قوى ، على أن ما حدث كان غزوا يستند الى قوى اجنبية ، ومساعدات وقواعد خارجية ، وانما هى حركة داخلية ، والوصول الى تلك النتيجة ، لا يزيل الغموض الشديد الذى أحيط بهذه الحركة

أن الرئيس ديستان ، كان ينتظر « اللحظة المناسبة » للقيام بعمل ما ، يعيد الثقة إلى دول أفريقية معينة ، وقد شعرت بالخطر ، بعد انتصار الحركة الشعبية المستندة إلى المساعدات السوفييتية والكوبية في أنجولا . ولا شك أن هذه « الإشارة » جعلت الرئيس ديستان ، يدخل من مركز قوة إلى مؤتمر القمة الأفريقي - الفرنسي في داكار (٢١ - ٢٢ أبريل ١٩٧٧) .

٢ - الولايات المتحدة ، يكمن تفسير الموقف الأمريكي من أحداث زائير ، ومن كثير من أحداث القارة الأفريقية ، في تصريح قصير أعلنه أندرو يونج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ، جاء فيه أنه « ليس من الأهمية أن تتحول الدول الأفريقية نحو الماركسية ، ما دامت تحتفظ بعلاقات تجارية جيدة معنا » . وتكفي الإشارة جزئيا ، إلى نشاط « شركة جلف أويل » ، في أنجولا ، لتفسير الموقف الأمريكي الرسمي ، من تطورات المعارك في زائير ، وفي شابا مقاطعة المناجم والمعادن ، التي يهتم عليها شطر كبير من دول أوروبا الغربية .

كذلك من الأمور التي تلفت النظر ، فضلا عما نشر خلال الأشهر القليلة الماضية حول الروابط والمعاملات المادية بين المخابرات الأمريكية والرئيس موبوتو ، تلك الرسالة التي بعث بها « جسون سيودويل » أحد القدامى والمتخصصين في وكالة المخابرات المركزية في وسط أفريقية ، إلى رئيس الوكالة ، والتي نشر بعضها في جريدتي الواشنطن بوست والأمريكيه والجارديان البريطانية بتاريخ ١١ أبريل ١٩٧٧ فقد قال مدير « محطة كنشاسيا » .

« سبق لي أن أخبرت المسئولين السابقين في المؤسسة ، بأن دعم جهازنا لقوات زائير في عام ١٩٧٥ - أي أبان اشتراكها في غزو أنجولا - سينتج عنه غزو عكسي من أي وقت ، أن مؤسستنا (المخابرات المركزية الأمريكية) تستعين حاليا بمرتزقة فرنسيين ، سبق لنا أن استخدمناهم في لواندا ، وقد هربوا حاملين معهم المال عند أول طقعة » .

ويتضح من هذه المؤشرات ، أن إدارة الرئيس كارتر ، تحاول أن تتجنب التورط في فيتنام أفريقية جديدة ، خاصة بعد خبرة معارك التحرير في جنوب شرقي آسيا (لاوس وكمبوديا وفيتنام) ،

الاستجابة لازمة زائير ، نوعا من « التوزيع الجديد للادوار » في القارة الأفريقية .

١ - فرنسا . عقد الرئيس ديستان ، ندوة تليفزيونية في منتصف أبريل ، للحديث عن أسباب ودوافع المساعدة العسكرية الفرنسية ، وأعلن « لقد تدخلت فرنسا لأنه قد طلب منها ذلك » . وأن زائير والمغرب هما اللذان طلبتا ذلك . وبهذا الجواب ، أراد الرئيس ديستان ، أن ينفي عن فرنسا تهمة المشاركة في « عملية فرنسية مغربية » ، ووصفها بأنها « عملية مساعدات وتعاون لنقل امدادات عسكرية » .

ولقد علل الرئيس ديستان قراره هذا بإرسال طائرات « ترانسال » الضخمة لنقل الأسلحة والتوائت المغربية إلى زائير . بأنه أراد تأكيد اتجاهين :

« أولا . ألا تشعر الدول الأفريقية الصديقة بدي تعرض أمنها للخطر ، بأنها مهملة ، وثانيا . أن تشتر نفس تلك الدول ، بالتضامن الوثيق القسم بينها وبين أوروبا » . وأكمل تعليله هذا بشرح أهمية زائير على المستويين الفرنسي - إذ هي البلد الفرعكوفوني الأكبر مساحة ضمن هذه المجموعة والعالي إذ يشكل مصدرا رئيسيا لبعض المواد الأولية مثل النحاس .

وفي حقيقة الأمر ، هناك أسباب أكثر جوهرية للتدخل الفرنسي ، تقتصل بالوضع الاستراتيجي العام في أفريقيا كلها . بل لقد وردت إشارة سريعة لهذا المعنى في بيان الرئيس ديستان ، حينما عبر عن أن هذه الاستجابة الفرنسية قد تمت « لأن القارة الأفريقية هي القارة الشقيقة لأوروبا ، وما يحدث فيها سينعكس عليها بالتالي » . ومن ناحية أخرى ، فقد أعلن الرئيس ديستان ، أمام رؤساء تجمع الاغلبية البرلمانية ، أنه قد درس الموضوع بعناية خلال شهر مارس ، وأنه أخذ موافقة تامة من الرئيس السادات ، عندما التقيا في ٢ أبريل ، ومن وزير الخارجية الأمريكي « خلافا لما قاله في ندوة التليفزيون » في نفس اليوم ، وأن عدة دول أفريقية ، وافقت على المساعدة العسكرية الفرنسية لموبوتو ، ومنها الجابون التي سمحت لطائرات نقل الجنود الفرنسية المستخدمة ، بالهبوط في مطارها أثناء رحلة نقل الجنود المغاربة . ويؤكد ذلك ،

في الكونغرس ١٩٦٠ ، فإنها تبدو مشغولة بانتخاباتها البرلمانية ، والصراع الدائر فيها الآن بين اللغة الفرنسية والفلمنكية . وقد اكتفى رئيس الوزراء ، عند سؤاله حول الوضع في زائير « بتكذيب تصريح موبوتو ، بأنه استقبل بعثة عسكرية بلجيكية » .

ومن ناحية أخرى ، حرصت وكالة تساس السوفييتية ، على أن تشجب العون الفوري الذي تقدمه الصين الشعبية الى زائير . ثم أكدت أن الصراع في زائير « هو صراع داخلي بحت ، لا يرتبط بأي شخص من خارج البلاد ، ولهذا فإن الاتحاد السوفييتي يدين من يريدون خلق بؤرة جديدة للعنف » . كما أكد السفير السوفييتي في باريس بعد مقابلته للرئيس ديستان « ١٤ أبريل ١٩٧٧ » بأن الرفيق بريجنيف سيزور باريس حسب الموعد المقرر في أوائل يوليو ، وأن الاتحاد السوفييتي يدين جميع التدخلات الأجنبية .

كذلك حرصت كوبا على أن تنفي وجود علاقة بينها وبين العملية « التحريرية » التي تتعرض لها زائير ، انطلاقاً من اقليم شابا .

كما حرصت حكومة أنجولا ، على أن تؤكد أنه « ليست لها أية علاقة بما يحدث في البلد المجاور » . وفي الوقت نفسه ، لم تنس أن تحذر المغرب من « العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على مبادرته .. » .

أما الصين ، فقد سارعت منذ البداية ، الى تقديم المساعدات الى حكومة زائير ، كما أعلنت عن ادانتها لما تسميه بالاستعمار الاشتراكي أو الامبريالية السوفييتية في أفريقيا .

وفي النهاية ، تعبر الاحداث في زائير ، عن ملامح عصر جديد في العلاقات الدولية ، لا تهتم فيه الدول العظمى بالشكل السياسي للنظام السائد في الدولة ، بقدر اهتمامها باستمرار الحفاظ على مصالحها الحيوية . كما تعبر عن قواعد جديدة ، بدأت تتبلور في اساليب التعامل الدولي في الربع الاخير من القرن العشرين ، لعل أبرزها ، أن كل نظام لابد أن يدافع عن نفسه ، ويثبت استحقاقه في الوجود ، بصرف النظر عن مدى ارتباطه بالقوى العظمى . وأخيراً عن توازنات جديدة ، تفسح المجال لدور أكبر للدول الصغرى والمتوسطة ، في تطورات الصراع على المستويين الاقليمي والدولي ■

وفي أفريقيا « أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو » والتي تكشف عن رابطة وثيقة بين الكفاح المسلح والاتجاه اليساري في غمار حرب التحرير الوطنية ، خاصة وأن المعركة القادمة والحاسمة في أفريقيا ، ستدور رحاها ضد النظم العنصرية في جنوب القارة .

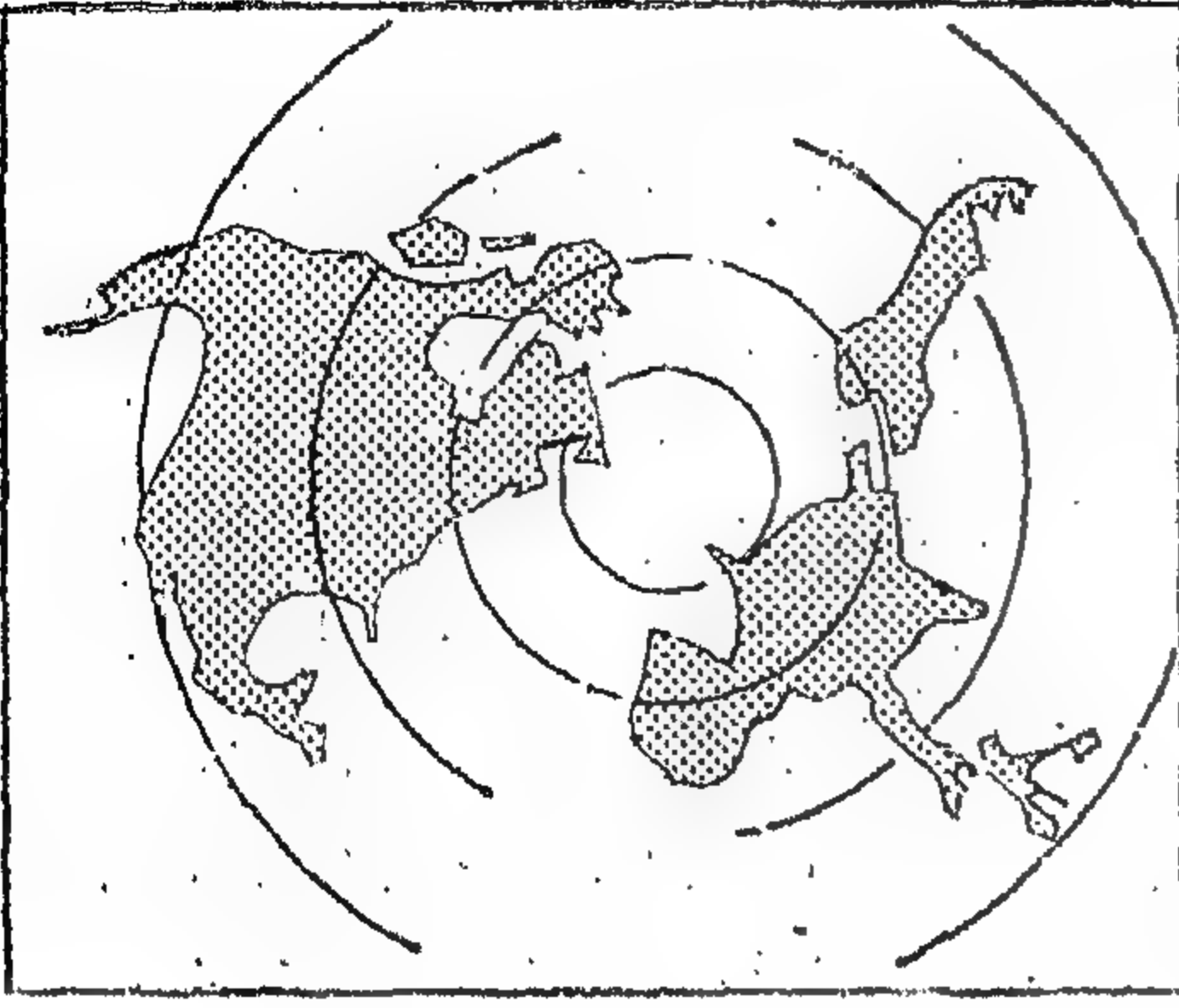
ولهذا فقد أعلن المتحدث الصحفي في البيت الابيض رسمياً ، عن ارسال شحنات طبية وقطع غيار للطائرات الزائيرية ، بموجب اتفاقية عسكرية . ولكن الولايات المتحدة امتنعت عن ارسال الاسلحة المتطورة الى زائير ، خشية انفجار الوضع في وسط وجنوب القارة . كما حرصت الولايات المتحدة ، على أن توضح ، أن المبادرة المغربية ليست من وحيها ، وأنها لم تعلم بها مسبقاً ، كما لم تعلم مسبقاً بالمبادرة الفرنسية لدعم المجهود المغربي .

ويمكن القول ، انه على عكس ما كان متوقفاً ، لم تخرج ردود الفعل في مواجهة التدخل الفرنسي ، عن حدود الاحتجاج أو التحذير ، ولم تبلغ درجة العنف أو الفعل المضاد .

فعلى صعيد الدول الاوربية ، أعلنت ألمانيا الغربية ، على لسان وزير الاعلام : « ان دافع فرنسا للتدخل ، هو رغبتها في رؤية احترام حدود جميع الدول الافريقية » . وبهذا التصريح المعلن ، أعطت بون « ضوءاً أخضر » دبلوماسياً للتدخل الفرنسي . ولقد تأكد ذلك مع الاعلان الرسمي عن بحث مجلس الوزراء الألماني لارسال « معونات انسانية » الى زائير قيمتها ٥ ملايين مارك ألماني .

أما في بريطانيا ، فقد حاول جيمس كالاغان رئيس الوزراء ، اظهار حماسه وتضامنه مع فرنسا ، فأعلن في خطاب له أثناء انعقاد المؤتمر العالي للاحزاب والحكومات الاشتراكية الديمقراطية : « ان الدور السوفييتي المتزايد في أفريقيا ، قد يؤدي الى تدهور العلاقات بين الشرق والغرب » . ولكنه أضاف الى ذلك أنه « لا يزال هناك متسع من الوقت لاجاد الحلول السلمية في أفريقيا » .

أما بلجيكا التي كانت تستعمر زائير من قبل ، والتي كانت صاحبة الدور الاول في الحرب الاهلية



أبعاد استراتيجية القرب الاقتصادية

نزيرة الأندى

نظر المانيا الاتحادية وفرنسا ، فى نطاق الطاقة النووية .

يضاف الى ما سبق ، ما فجرته حملة الرئيس « كارتر » بشأن حقوق الانسان فى العالم ، وبخاصة فى الدول الشيوعية ، من انعكاسات غير مواتية على سياسة الرفاق والعلاقات بين الشرق والغرب ، الامر الذى لم يكن موضع ترحيب من جانب المستشار الالماني « هيلموت شميدت » ، مما اضاف اهمية وحساسية شديدة على لقائهما خلال المؤتمر .

ونفس الوضع نجده ، ازاء اجتماع القمة لدول حلف الاطلسي ، فقد كانت البصمة الامريكية واضحة فى هذا الصدد ، مؤكدة أهمية زيادة الانفاق العسكرى ، وتدعيم وتطوير القدرات الدفاعية للحلف ، حتى الثمانينات ، بينما كانت العديد من الدول الاوربية الاعضاء - وفى مقدمتها بريطانيا - تأخذ اتجاهها مخالفا ، تحت وطأة الازمة الاقتصادية ، ومقتضيات التوسع فى البرامج الكفيلة بزيادة فرص العمالة ، ودفع عجلة الانتعاش ، عن طريق زيادة الطلب الداخلى وكذلك الخارجى .

دلالات المؤتمر وقضاياها :

هناك اتفاق فى الراى ، على أن خضوع الرئيس الامريكى « جيمى كارتر » للمؤتمر ، الذى يعقد فى القارة الاوربية ، فى اول زيارة رسمية له منذ توليه منصبه ، يعبر عن موقع أوروبا الغربية فى صياغة السياسة الخارجية الامريكية ، ويؤكد هذا

سلسلة من الاتصالات والمشاورات السياسية بين العواصم الغربية الكبرى ، وفى مقدمتها واشنطن ،



عقد مؤتمر القمة الاقتصادية الثالث فى « لندن » خلال الفترة من السابع حتى التاسع من مايو ١٩٧٧ ، ثم أعقبه مؤتمر القمة لسدول حلف الاطلسي . . والمتتبع لكسلا الاجماعين ، وما احاط بهما وما سبقهما من مظاهرات سياسية واعلامية داخل الدوائر الغربية ، وبخاصة الامريكية . . . ينتهى الى نتيجة أساسية ، وهى ان الاجتماعات التى شهدتها « مبنى دوانج ستريت » كانت بمثابة مجال للتعارف بين الرئاسة الامريكية الجديدة ، ممثلة فى « جيمى كارتر » واقرانه فى ست دول أخرى تقع فى مركز الصدارة والقوة فيهما ، كل من المانيا الاتحادية واليابان ، بالاضافة الى فرنسا . لمعرفة الرؤية الامريكية لابعاد الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية على مدى السنوات الاربع القادمة . ذلك ان طبيعة المشاكل الاقتصادية التى طرحت أمام الدول السبع الصناعية الكبرى « الولايات المتحدة ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، بريطانيا ، ايطاليا ، اليابان ، كندا ، لا تختلف فى كثير ، عن تلك التى طرحت ابان المؤتمرين الاقتصاديين الاول والثانى « رامبوييه فى نوفمبر ١٩٧٥ ، بورتوريكو فى يوليو ١٩٧٦ » فى مجالى تخفيض البطالة والتضخم وزيادة حجم التجارة الدولية وتحريرها . ولكن الجديد كان فى الرؤية الامريكية لابعاد مشكلة الطاقة ، وكيفية مواجهتها ، وما ارتبط بذلك من خلافات مع جهتى

تشهد في داخلها صورة اخرى من الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف، الامر الذي حدد بدوره طبيعة القضايا المطروحة للمناقشة في المؤتمر.

واذا كانت أوروبا الغربية ذات أهمية متزايدة في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديد موقف الأخيرة من القضايا الاقتصادية الدولية، فإن «السوق الأوروبية المشتركة» حصلت خلال «مؤتمر لندن» على شهادة ميلاد جديدة، بشخصيتها المعنوية المستقلة عن الدول التسع الاعضاء فيها في المجال السياسي، بالإضافة الى الاعتراف بوضعها الاقتصادي، من جانب الدوائر التجارية والاقتصادية الأمريكية، التي أصبحت أقل تشددا ازاء صادرات السوق الأوروبية «مثال الاحذية التي رفض الرئيس الأمريكي فرض قيود عليها، على الرغم من معارضة صناعة الاحذية الأمريكية».

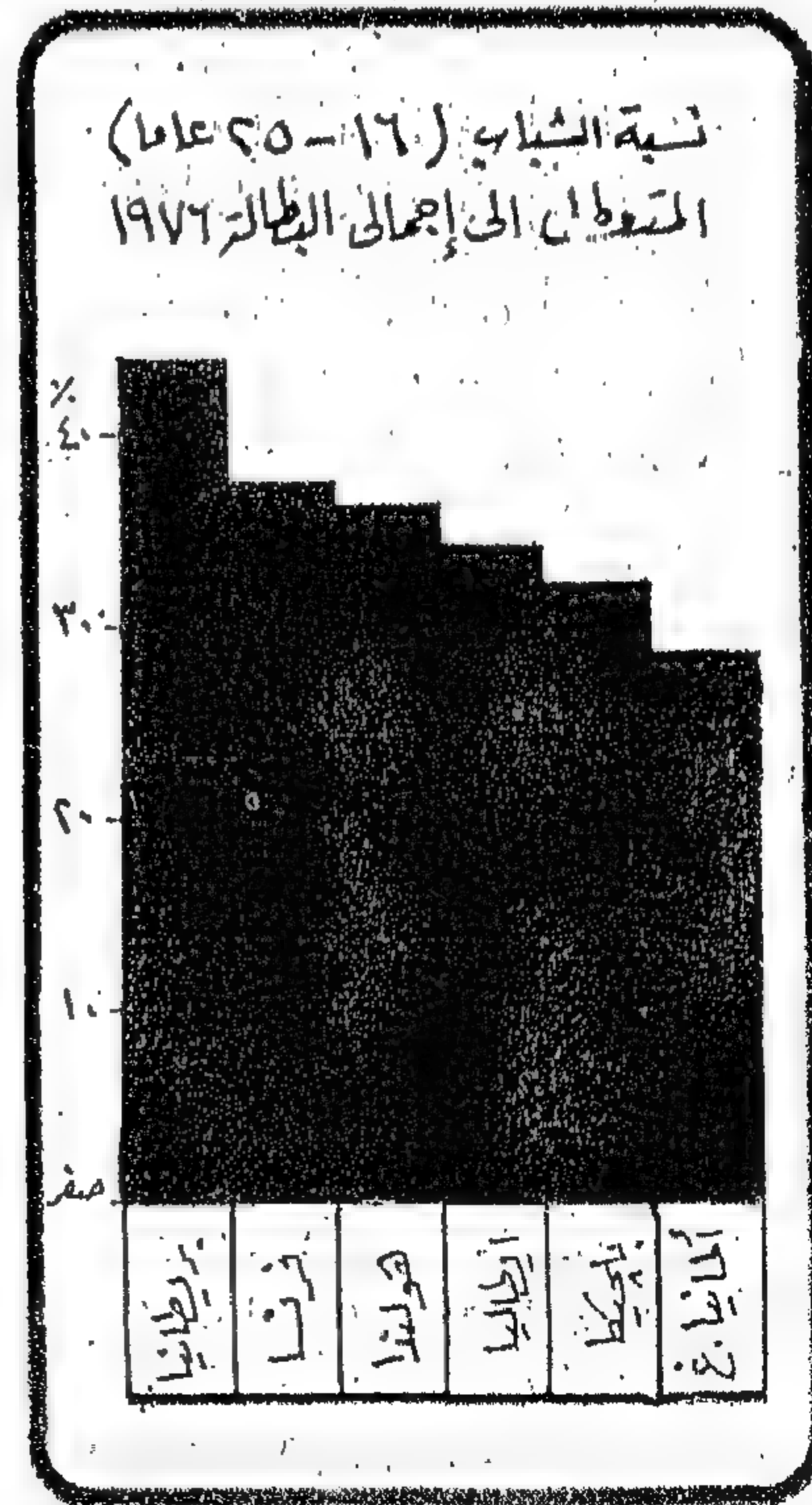
وقد اتضح هذا الاعتراف، منذ الزيارة التي قام بها «روى جانكيز» ممثل السوق لواشنطن خلال شهر أبريل الماضي، بالإضافة الى اصرار الحكومة الأمريكية على حضوره «مؤتمر لندن»، وعلى الرغم من الحساسية الشديدة التي أثارها هذه الدعوة بين الدول الكبرى في السوق، وبخاصة فرنسا، التي قاطع رئيسها «ديستان» الجلسة الافتتاحية. كما تبنت الولايات المتحدة وجهة نظر السوق الأوروبية، ازاء المساعدات الموجهة الى دول العالم الثالث، والصندوق الخاص بدعم السلع الأساسية التي تصدرها الدول النامية غير المصدرة للبترول.

ويعتبر «مؤتمر لندن» بشقيه الاقتصادي والعسكري، بمثابة الاطار الذي تم من خلاله، صياغة الخطوط العامة لسياسة الغرب، ازاء دول العالم الثالث، ممثلة في اسلوب واطار تقديم المساعدات اليها. وكذلك بالنسبة لمنظمة «الابوك»، فقد تمت خلاله الموافقة على سياسة الطاقة الأمريكية، للتقليل من الاعتماد على الواردات البترولية، وبخاصة من منطقة الشرق الاوسط. يضاف الى ما سبق، تحديد معالم الموقف الاطلسي الغربي من «الاتحاد السوفيتي» والذي كانت مرتكزاته الأساسية، الدعوة لحماية حقوق الانسان، واللهجة المتشددة لتأكيد اتفاقية

الرأي، أن نائبه «والتر مونديل» كانت زيارته الاولى أيضا، في أوائل العام الحالي للعواصم الأوروبية.

ولا شك أن النمو المتزايد لنفوذ الاحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية، مقرونة بالاوضاع الاقتصادية غير المواتية لمعظم هذه الدول، تمثل ثغرات في أنظمة الحكم القائمة حاليا في هذه الدول والتي تستند الى أغلبية ضئيلة، مما قد يدفعها الى انتهاج سياسة «افكار الجار في ستر» من الحماية الجمركية. وبالتالي، تكفل لنفسها الاستقرار الاقتصادي والامن السياسي «هناك دعوة متزايدة في كل من ايطاليا وفرنسا، لانتهاج هذه السياسة، في مواجهة اليابان بصورة خاصة».

فكان لابد من اللقاء الأمريكي - الأوروبي - الآسيوي، لتدعيم الجبهة الاقتصادية للدول الصناعية السبع، والتخفيف من وطأة عدم التوازن والاختلال فيما بينها، حيث أصبحت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،



يفصل بين التوسع في الصناعة النووية كقطاع تصديري ، يكفل الانتعاش الاقتصادي ، ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة ، وبين الاستخدام غير السلمي من جانب الدول الاخرى المستوردة للتكنولوجيا النووية « الجدل حول الصفقة الألمانية مع البرازيل » ، خاصة وأن واشنطن ، انتهجت سياسة متشددة في فترة ما قبل اللقاء الاقتصادي ، تمثلت في ابطاء ارسال صادراتها من اليورانيوم الى أوروبا .

وبالنسبة لدول العالم الثالث ، كان لابد من تحديد موقف الدول الصناعية الكبرى من الحوار بين الشمال والجنوب ، باعتباره الصيغة التي تم قبولها بين الجانبين ، بدلا من المواجهة والقراشق بالالفاظ . والواقع أن الحوار لم يحقق اياها الفترة الماضية ، أي تقدم يذكر ، على الرغم من تبني « فرنسا » لهذه القضية في كافة اللقاءات والمجتمعات الاقتصادية الغربية . وكان العامل الاساسي في هذا التعثر ، المواقف المتشددة لكل من « بون » و « واشنطن » ازاء انشاء صندوق لدعم اسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية غير البترولية ، بالإضافة الى عدم اعتراف دول الغرب بمسئوليتها ازاء التخفيف من عبء الديون على الدول الفقيرة .

وقبل استعراض النتائج التي أسفر عنها اللقاء الاقتصادي العسكري لدول القمة في الغرب ، سنشير الى الواقع الاقتصادي لهذه الدول ، والذي حفزها على عقد هذا اللقاء .

الواقع الاقتصادي لدول القمة :

كانت القضايا المطروحة امام المؤتمر ، والتي تضمنها بيانها المشترك ، نابعة من السواقع الاقتصادية للدول السبع بصفة خاصة ، والدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصورة عامة .

فهذه الدول السبع تعاني من بطالة بلغت ١٥ مليون فرد ، مع ارتفاع نسبتها بين صفار السن الذين دخلوا سوق العمل مؤخرا ، وهؤلاء يشكلون الى جانب العمال الذين يعانون من معسدرات النضخم المرتفعة « ٩ في المائة بالنسبة لأوروبا الغربية خلال العام الحالي ، وحوالي ١٥ في المائة

برلين الموقعة بين الدول الأربع الكبرى ، علاوة على الدعوة الساخنة من جانب « كارتر » لزيادة الاتفاق العسكري لدول الحلف .

وإذا انتقلنا من دلالات المؤتمر التي صاغت قضاياها ، نجد أن الأخيرة تركزت في سلسلة من الدوائر المتداخلة والمتشابكة ، والتي تتفق جميعا في المركز الاساسي « أو البؤرة » الخاصة بها والتي تتمثل في واقعها الاقتصادي الراهني ، وانعكاساته على سياساتها الخارجية والدفاعية ، وبآثاره بالاضاع الاقتصادية الدولية .

فطرحت قضية الانتعاش الاقتصادي في الدول السبع ، ومسالك ترجمتها الى واقع فعلي ، وأي الدول أقدر على انجاز هذه المهمة .

وقد ارتبطت بها قضية تحرير التجارة الدولية ومسائل زيادتها ، لأن العديد من الدول ، وهي بصدد الذود عن نفسها ازاء شبح الركود والنضخم ، لجأت سواء عن ارادتها المطلقة أو كرد فعل لسياسة الآخرين ، الى استخدام سلاح الحماية الجمركية من الناحية الفعلية « متناقضة مع الاتفاقية للتعريف والتجارة » الجسات وما تبعها من مفاوضات أخرى مثل « دورة كيندي » .

وقد حفلت الفترة الماضية بأمثلة عديدة في هذا النطاق ، مثال ذلك الخلاف الياباني ، الأمريكي ، الأوروبي ، ازاء انتاج الصلب وصادراته العالمية ، ونفس الوضع بالنسبة للسيارات .. وحتى صادرات الاحذية الأوروبية لأمريكا ، وكذلك صادرات التلفزيون الياباني ، الى الأخيرة .

كما تم تناول قضية الطاقة ، باعتبارها أحد الاسباب الاساسية في أزمة الركود الاقتصادي العالمي . وكان بالتالي برنامج الرئيس الأمريكي الخاص بتخفيض نمو الطلب الى اقل من ٢ في المائة سنويا ، بحلول عام ١٩٨٥ ، موضع مناقشة بين الدول السبع لأن قدراتها تتباين في الالتزام به . وعلى الرغم من تأييدها له ، لاختلاف أوضاعها عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة . ومن هنا نيسج الاختلاف الفرنسي الألماني من جانب ، والأمريكي من جانب آخر ، حول التوسع في الطاقة النووية مع المحافظة على الخط غير الرئي ، الذي

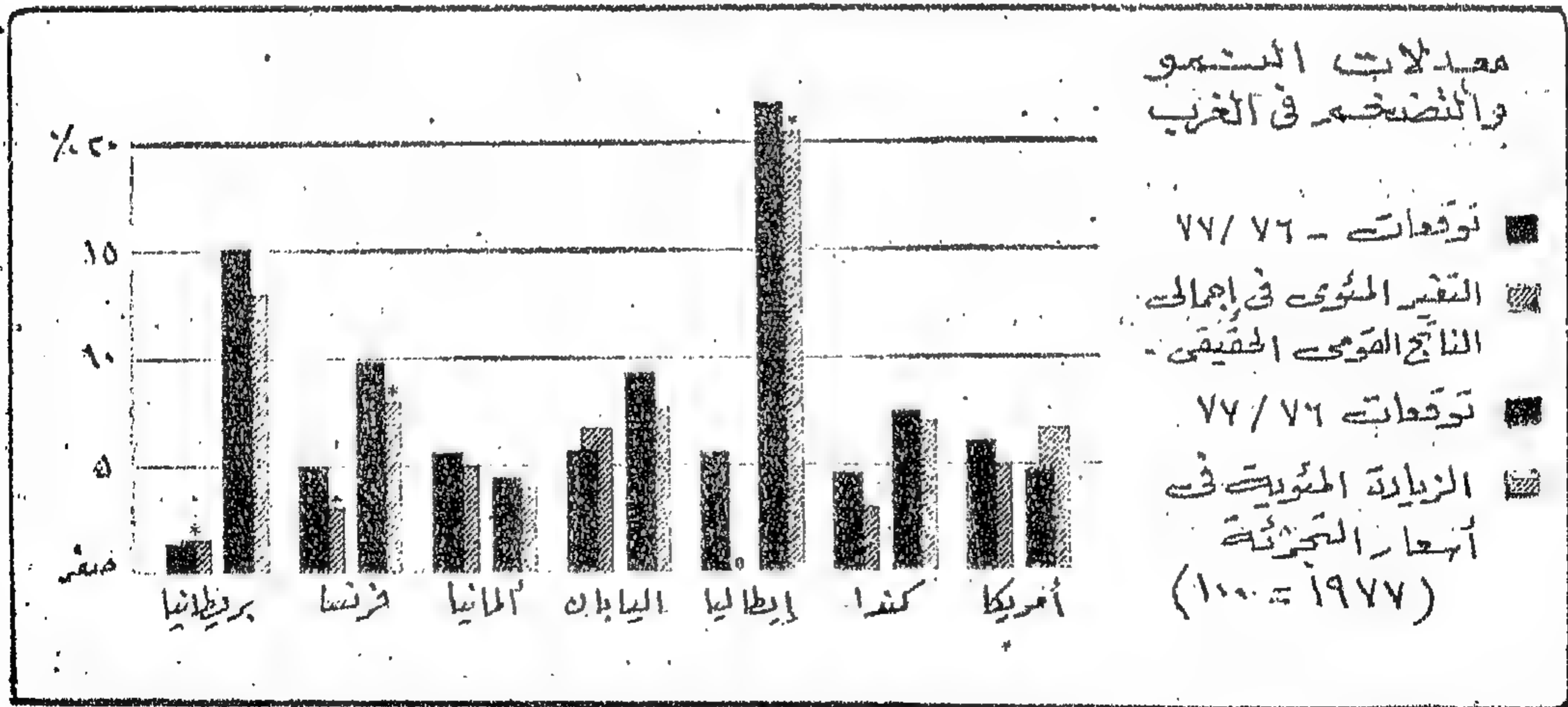
فإذا أخذنا البطالة بين الدول السبع ، نجد أن « كندا » تعاني من أعلى نسبة ، حيث بلغت ٨١ في المائة من إجمالي القوة العاملة ، وهي أعلى نسبة منذ عام ١٩٥٣ . تليها الولايات المتحدة « ٧٧ في المائة » خلال أبريل ١٩٧٧ ، أي بما يعادل ٦٧٢٧ ملايين متعطّل ، ولا شك أن الرقم الخاص بالولايات المتحدة ، باعتبارها في مقدمة الدول الاقتصادية الصناعية الكبرى ، يعدّ مثيراً للمخاوف ، ولكن إذا قورن بأرقام البطالة خلال نفس الشهر من عام ١٩٧٦ « ٤٧.٧ ملايين » أي بما يعادل ٧٥ في المائة ، نجد أن الانتعاش يمكن أن يستمر إذا ظلت الأوضاع الأخرى في الاقتصاد على ما هي عليه .

وتأتي اليابان ، باعتبارها أقل دولة تعاني من البطالة بين الدول السبع ، إذ لم يتجاوز عدد المتعطّلين المليون ، أي بما يعادل ١٨ في المائة من إجمالي حجم القوى العاملة ، بينما تتراوح كل من إيطاليا « ٤ في المائة » ، والمانيا الاتحادية « ١٢.٤ في المائة » ، وفرنسا « ٧ في المائة » ، وبريطانيا « ١٦ في المائة » في المنطقة .

بالنسبة للولايات المتحدة ، بؤرة لعدم الاستقرار والقلق السياسية والاضطرابات العمالية .

إلا أن أرقام البطالة على ارتفاعها ، وكذلك التضخم ، تتباين داخل الدول السبع ، كما أنها قد تكون مصحوبة بنتائج ايجابية في مجالات الاقتصاد المختلفة ، مما يستقطب من حديثها ، أو العكس فتزيد من آثارها السلبية على الاقتصاد ككل ، وكذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي .

يضاف إلى ما سبق ، أن اليابان والمانيا الاتحادية ، قد تأكدت فيهما خطوات الانتعاش الاقتصادي ، وأن الولايات المتحدة ، بصدد استكمال مسيرتها في هذا الاتجاه ، بعد الانتكاسة التي الت بها في ظل موجة الصقيع التي اجتاحتها في أوائل العام الحالي ، وجمدت من انطلاق الانتعاش التي بدأت في أواخر العام الماضي « ١٩٧٦ » . أما بقية الدول السبع ، فهي تتأرجح بين محاولة اللحاق ، والوقوع تحت ضغط المعاناة من جراء الظروف الاقتصادية غير المواتية .



سياستها في زيادة الصادرات ، وافقنا الدول الأخرى . أما كندا ، فقد تكاثفت أوضاعها السياسية ، ممثلة في تزايد نفوذ الاتجاه الانفصالي في كوبيك ، وكذلك الاقتصادية ممثلة في عجز تجاري بلغ ١١ بليون دولار عام ١٩٧٦ ، وتضاؤل قيمة الدولار الكندي « يعادل ٩٦ سنتا أمريكيا ، مقارنة بـ ١٠٣ دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٧٦ » ، لتزيد من قناعة مسؤوليها الاقتصادية ، في ظل ارتفاع معدلات البطالة كما سبق الذكر .

... ونتائج المؤتمر !

وإذا كانت هذه هي القضايا المطروحة أمام المؤتمر ، وهذا هو الواقع الاقتصادي للسدول المشتركة فيه ، فإنه يطرح التساؤل حول مدى إيجابية النتائج التي أسفر عنها المؤتمر في هذه المجالات ، من أجل التفرقة بين الواقع . . . وصياغة الالفاظ .

لقد تضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماعات الاقتصادية ، أن الهدف الأساسي للدول السبع ، هو خلق مزيد من فرص العمل ، وبخاصة لمتخصصي المتعطلين صغار السن ، مع الاستمرار في الجهود الراهنة ، لتخفيض معدلات التضخم . وقد كان الترتيب لهذه الأولويات ، ناجما عن الحاج المشكلة الأولى بالنسبة للاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول . ولنفس الغرض ، كانت الدعوة إلى التركيز على تحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة للنمو الاقتصادي .

وفي نطاق التجارة الدولية ، أعلنت الدول السبع عن رفضها سياسة الحماية الجمركية ، وطالبت بالعمل على تشجيع التوسع في حجم التجارة الدولية ، بما تعنيه من زيادة فرص العمل المتاحة على صعيد الدول الغربية ، كل على حدة ، وبالتالي رفاهية شعوبها .

وأبرزت في هذا الصدد ، أهمية «دورة طوكيو» لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف ، وحثت على تحقيق تقدم في هذا الصدد !

ويبدو التناقض واضحا بين القول والفعل من جانب الدول المشتركة في هذا التجمع الاقتصادي ،

الوسط « وكافة هذه المعدلات عن شهر أبريل ١٩٧٧ » .

وتأتي أرقام الزيادة في إجمالي الناتج القومي خلال الأشهر الأولى من العام الحالي ، لتوضح أبعاد الموقف الاقتصادي في هذه الدول ، سواء سلبا أم إيجابا . فلا شك أن نسبة ٧ في المائة للزيادة في الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من العام الحالي « ١٩٧٧ » ، مقارنة بـ ٢٢ في المائة خلال الربع الأول ، مع توقع ارتفاعها إلى ٦ في المائة خلال نهاية العام ، تقلل دون شك من النظرة التشاؤمية إزاء أرقام البطالة .

كما تتوقع ألمانيا الاتحادية التي حققت فائضا تجاريا يقدر بـ ١٤ بليون دولار عام ١٩٧٦ ، وكذلك اليابان التي حققت ١١ بليون خلال نفس العام ، الاستمرار في هذا الاتجاه ، مع الالتزام بتحقيق معدل للنمو يبلغ ٥ في المائة للنسبة الأولى ، ٧ في المائة بالنسبة الثانية . وقد كانت للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها هاتان الدولتان ، عن طريق برامج الانعاش والتوسع في الانفاق العام ، نتائجها المواتية في هذا الصدد .

وفي نفس الوقت ، نجد أن احتمالات النمو أمام الناتج القومي الإيطالي خلال عام ١٩٧٧ ، تبلغ الصفر ، نظرا للارتفاع الباهظ في معدّل التضخم « ٢١ في المائة سنويا » ، والذي يؤثر بدوره على الانجازات والتحسين النسبي الذي طرأ على قيمة الليرة ، والانتاج الصناعي . كما لن يتجاوز المعدل المتوقع بالنسبة للنمو في بريطانيا ٥ في المائة . وتبدو فرنسا في وضع أفضل ، في ظل معدل التضخم الذي يدور حول ١ في المائة ، بالإضافة إلى خطة الانعاش الموسعة من جانب « ريمون بار » رئيس الوزراء والتي تنصرف إلى انفاق ٨٠٠ مليون دولار في الاقتصاد ، إلا أنها مقسمة بسائدول الثلاث « أمريكا ، والمملكة المتحدة ، والاتحادية ، واليابان » تعد في مركز ضعيف ، يريد من حساسية الأوضاع السياسية ، واحتمال فوز التحالف الشيوعي الاشتراكي في الانتخابات العامة . ومن هنا كان تلويح « باريس » باستخدام سلاح الحماية ، مادامت « طوكيو » مصرة على

وعلى الرغم من عدم تضمين البيان المشترك ، اية إشارة الى موقف « واشنطن » من الحوار بين الشمال والجنوب بالنسبة لتدعيم أسعار المواد الأولية ، إلا أن دوائر المؤتمر ، أشارت الى الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين « واشنطن » و « بروكسل » ، من حيث المبدأ ، تجاه انضمام صندوق لتحقيق الاستقرار لعائدات الدول النامية من تصدير السلع الأساسية والمواد الأولية . ولا شك أن النتائج التى سيتمخض عنها حوار باريس بين الشمال والجنوب ، سيضع النقاط بسوق الحروف ، بالنسبة لهذا الموقف .

وقد برزت صيغة « الحلول الوسط » بين الحلفاء ، فى تجنب « كارتل » الانتقاد العلنى لسياسة « بون » فى مجال الطاقة النووية ، وعدم الإشارة الى ذلك فى البيان المشترك ، مع الاكتفاء بالإعلان عن تشكيل لجنة لدراسة الأوصاف الخاصة بهذه القضية . بالإضافة الى اللغة شديدة اللهجة ، التى تمت بها صياغة البيان الصادر عن اجتماع الدول الأربع الكبرى فى حلف الأطلسي ، بالنسبة لوضع مدينة « برلين الغربية » وحقوق المواطنين فيها .

وفى المقابل ، وافقت الدول الاعضاء فى الحلف ، فى الاجتماع العسكرى ، على زيادة وتطوير الكفاءة العسكرية والاتفاقات المخصصة لأغراض الدفاع من أجل مواجهة القوة المتزايدة لحلف وارسو .

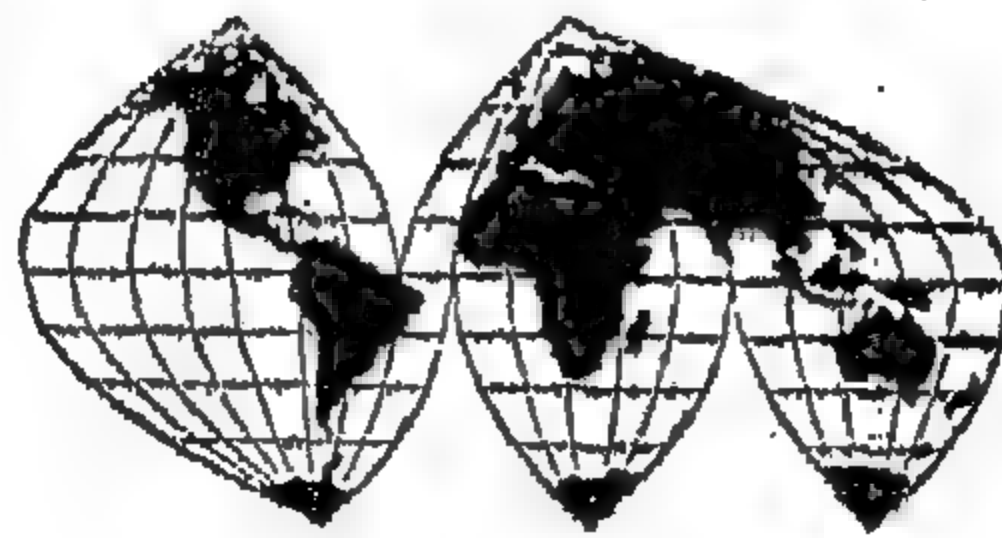
وهكذا ينحو الكبار دائما الى المساومة والحلول الوسط فى نطاق بحثهم عن صيغ التعاليش فيما

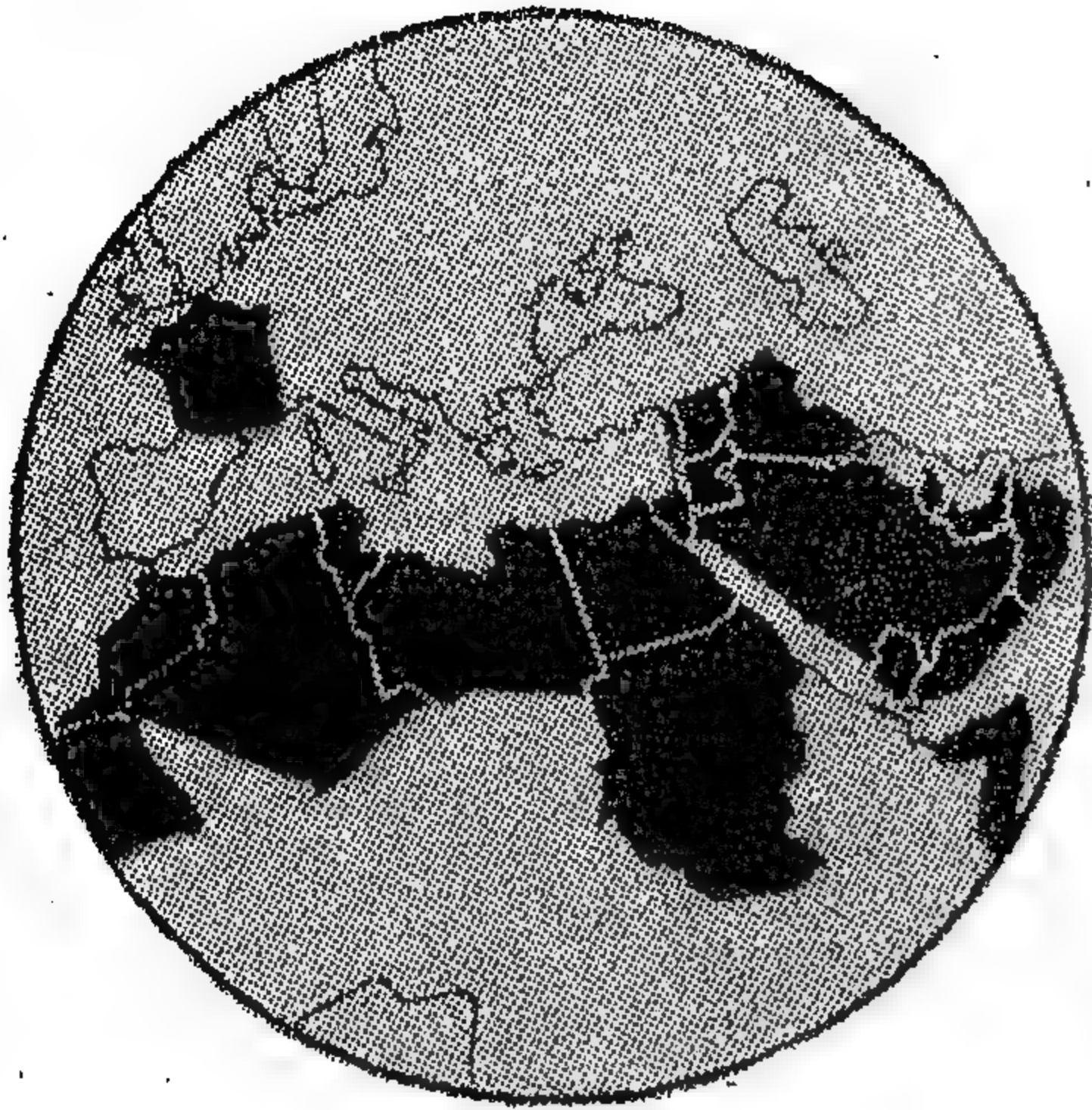
بينهم ■

إذا عرفنا أن الولايات المتحدة ذاتها ، خرقت أحكام اتفاقية « الجات » ، عندما أصدرت « قانون التجارة » فى عام ١٩٧٠ . ونفس الوضع بالنسبة للسياسات التجارية المتضاربة ، والحرب الخفية بين اليابان والدول الأوروبية وأمريكا من ناحية ، وبين الدول الأوروبية ذاتها من ناحية أخرى ، حتى أصبح « سلاح الاغراق » ، وسياسة « افقار الجار » من المرتكزات الأساسية ، فى واقع السياسة التجارية على الصعيد الدولى .

وبالنسبة لدول العالم الثالث ، وعلى الرغم من اعتراف « الدول » السبع بأهميتها فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى العالمى ، إلا أن الحلول التى طرحت من جانبها ، لتدعيم موقف الدول النامية ، مثل فى استمرار الحوار ، وزيادة تدفق الموارد المالية والفنية من المؤسسات الاقتصادية الدولية ، ودعوتها لدول الكومكون لتحمل مسئوليتها فى هذا الصدد ، يدخل أيضا فى حيز التناقض بين الافعال والاقوال .

فعلى الرغم من هذه الكلمات المعسولة ، إلا أن هذه الدول ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وكذلك ألمانيا الاتحادية واليابان - وهما أقوى دول العالم اقتصاديا - لم تنفذ القرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص العقد الثانى للتنمية ، والذى ينصرف الى ضرورة وصول نسبة المساعدات الرسمية الانمائية الى ٧ فى المائة من اجمالي الناتج القومى للدولة . وكان هذا السبب ، من أهم العوامل المقيدة لقدرة المؤسسات الاقتصادية الدولية ، على القيام بمسئولياتها ازاء الدول النامية ومتطلبات تمويلها . وهذا لا ينفى عدم قيام دول « الكومكون » بدور يذكر فى هذا المجال .





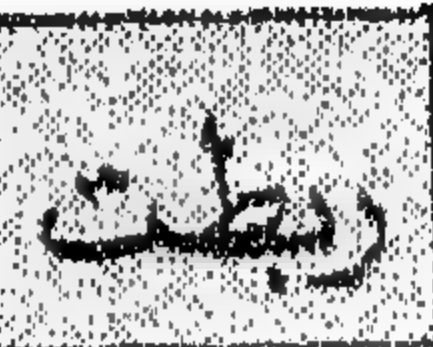
العلاقات العربية الفرنسية الجديدة

نادية مصطفى

المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . ولعل أبرز المؤثرات على ذلك التطور : تلك الزيارات الرسمية المتبادلة بين الرؤساء والملوك العرب ووزرائهم والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان وكبار معاونيه . فما هي حقيقة هذه المرحلة ودوافعها ؟ وأين هي من تاريخ العلاقات العربية - الفرنسية التي بدأت مرحلة حاسمة منذ سنة ١٩٦٧ ؟ وما هي معطياتها ؟ وما هي أهم المتغيرات المؤثرة عليها في تطورها ؟ وما هي احتمالات تأثيرها الحالي والمستقبلي على أهم قضايا العالم العربي ، وعلى المصالح الفرنسية فيه ؟

أبعاد العلاقات العربية - الفرنسية :

البعدان الاقتصادي والعسكري من أهم أبعاد تلك العلاقات التي تطورت في ظل إطار سياسي ، كان محوره الأساسي موقف فرنسا من أزمة الشرق الأوسط التي اندلعت بحرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، واستمرت وشهدت تطورا حاسما مع حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وذلك الموقف الفرنسي - الذي أخذ جانب الحق والعدل ، والذي كان مدفوعا بالرغبة في الحفاظ على المصالح الفرنسية في المنطقة وتدعيمها - كان هو مفتاح فرنسا الذي فتحت به أبواب المنطقة - التي أغلقت دونها لفترة طويلة - لتدخل معها في علاقات اقتصادية وعسكرية جديدة ومتميزة .



بين فرنسا والمنطقة العربية صلات تاريخية قديمة : تجارية واقتصادية واستعمارية تضاربت خلالها المصالح الفرنسية في المنطقة مع مصالح القوى الكبرى الأخرى المنافسة لها ، وبصفة خاصة بريطانيا . ثم بدأ عنصر جديد يتحكم في هذه العلاقات ألا وهو محاولات إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة ، وذلك في ظل إطار جديد من التنافس الدولي ، سيطرت على ميدانه القوتان الأعظم ، وذلك أيضا في وقت بدأت تتضاعف فيه الحركة القومية في الوطن العربي .

وفي الواقع ، كان تيار العلاقات العربية الفرنسية - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - في تدهور مستمر . ومع ذلك فلقد بدأت مع رجوع ديغول إلى السلطة سنة ١٩٥٨ بداية مرحلة جديدة شهدت وضع أسس سياسة فرنسية عربية جديدة ، تختلف بعمق في مظاهرها ودوافعها مع سياسة الجمهورية الرابعة . سياسة بدأت بحذرة تدريجية ، حتى كانت نقطة التحول الواضحة مع حرب سنة ١٩٦٧ التي كانت بمثابة الاختيار المهم للسياسة الفرنسية لتحديد اختيارها الصريح عن اتجاهها في المنطقة ، وتدعيم العلاقات مع الدول العربية ، واستمرت نغمة التقارب في ارتفاعها - بعد ديغول - مع الرئيس بومبيدو ، حتى وصلت إلى ما نشهده الآن من ذلك التضامن الإيجابي في اتجاه المزيد من التعاون الفرنسي - العربي في كل

تسوية الصراع على الضوء مشروع روجرز ، الذي لم يكن - من وجهة النظر الفرنسية - يعالج كل جوانب المشكلة . هذا ولقد استمرت الاتصالات بين فرنسا والدول العربية حول الأزمة ، حتى قامت حرب أكتوبر التي برزت فيها من جديد المواقف الفرنسية المتميزة ، على النحو الذي يبرز استمرارية السياسة الفرنسية في خطها ، وإن عرفت بعض التعطفات ، وعلى النحو الذي يوضح مدى تكيفها مع التطورات الجديدة في المنطقة ، على ضوء تحركات الأطراف المهمة ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، وعلى ضوء المصالح الفرنسية .

ب - البعدان الاقتصادي والعسكري : وفي الوقت الذي كانت تتحمل فيه الدبلوماسية الفرنسية عبء اظهار الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية في المنطقة ، كانت العلاقات العربية الفرنسية تزداد توطدا على صعيد العلاقات العسكرية والاقتصادية ، وعلى النحو الذي تحاول فيه فرنسا التقارب مع كل النظم العربية المختلفة الاتجاهات ، وعلى النحو الذي يحفظ المصالح الفرنسية ايضا . بعبارة أخرى ، إذا كان أحد أسس سياسة فرنسا نحو إسرائيل ، هو الاعتراف بحقها في البقاء ، واعتراف دول المنطقة بها ، فإنه يحكم سياستها تجاه العرب - وبدرجة كبيرة - اعتبارات المصلحة الوطنية . ولقد كان احراز فرنسا لكسب سياسي في علاقاتها بالدول العربية - استنادا الى موقفها من أزمة سنة ١٩٦٧ ومن حرب أكتوبر بعد ذلك - بمثابة اكتساب لارضية جديدة ، تخدم مصالحها الاقتصادية الحيوية المرتبطة بالمنطقة ؟ . وتتركز المصلحة الفرنسية في المنطقة ، في حاجة فرنسا الى تحقيق استقرار وثنية وازدهارها البترولية من الدول العربية ، والتي تمثل جزءا هاما من اجمالي استهلاكها من مصادر الطاقة ، ويترتب على ذلك ، بالتالي رغبتها في استغلال طاقة الاسواق العربية ، على امتصاص الصادرات الاجنبية ، وبصفة خاصة من معدات آلية وصفقات السلاح ، الامر الذي يساعد على موازنة ميزان المدفوعات الفرنسي الذي اصابه الخلل ، بسبب ضخامة الواردات البترولية . وكان من مصلحة الدول العربية ايضا التعاون مع فرنسا . **البعد الاقتصادي :** كان الوطن العربي - عام ١٩٦٦ - الشريك التجاري الاول لفرنسا بعد ألمانيا

اولا : ابعاد العلاقة من يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى أكتوبر سنة ١٩٧٣ :

أ - البعد السياسي : حرصت

فرنسا - منذ اندلاع أزمة سنة ١٩٦٧ - على تأكيد موضوعية وعدم انحياز سياستها في المنطقة . وبعد اندلاع الحرب ، أخذت الدبلوماسية الفرنسية موقفا مهيئا - أثناء عرض القضية على الأمم المتحدة وحتى صدور القرار رقم ٢٤٢ وبعده - أساسه ادانة اسرائيل بالعدوان ورفض الاعتراف بأية تغييرات اقليمية ، تقوم على الغزو العسكري ، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ، والمطالبة بالجلء عن كل الاراضي المحتلة ، وتصفية كل مظاهر العدوان تهيدا للتفاوض حول التسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، والتي يمكن فيها الحصول الحقيقي ، وليس فقط تحرير الاراضي المحتلة .

ولم تنجح الاجتماعات الرباعية بين الدول الأربع الكبرى الاعضاء في مجلس الأمن والتي دعت اليها فرنسا وكانت تهيئ لها ، في احراز أي تقدم على طريق تطبيق القرار ٢٤٢ .

ومع انسحاب ديغول من الحياة السياسية ، حرصت فرنسا - مع وصول بومبيدو الى الرئاسة - على تأكيد صداقتها مع العرب ، وأكد الرئيس بومبيدو في عديد من المناسبات على استمرار خط السياسة الفرنسية في مواجهة أزمة الشرق الاوسط ، التي تدين العدوان الاسرائيلي ، وتؤكد على دور الأربع الكبار ، والداعية لضرورة التوصل الى تسوية شاملة ، تقوم على عقد معاهدة سلام بين العرب واسرائيل ، على أن توافق اسرائيل على الرجوع داخل حدودها ، وعدم الاقتصار على الحيلولة المؤقتة التي تظل قائمة معها ، فرص حرب جديدة ، لان استمرار الجيوش سيؤدي الى العرب للقتال تحريراً لارضهم . وكانت فرنسا ترى أن الأسلوب البراجماتي الأمريكي في التفاوض لا يستجيب لتعقد طابع المشاكل المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي ، والذي تحرص الولايات المتحدة على عزل مختلف جوانبه بعضها عن بعض . وذلك يفسر تقدير فرنسا لامكانيات

فلقد فشلت في استخدام البترول كسلاح سنة ١٩٦٧ . وبرزت جاذبية فرنسا في تلك المرحلة المبكرة من التحرك البترولي العربي : على أنه كان بمقدور الدول العربية لو لم تكن تخضع لسيطرة احتكار الكارتل العالمي - استخدام البترول للتأثير على بعض الدول الكبرى بطريقة أفضل . ولذا وجدت أن أمامها - وهي لا تستطيع أن تؤمم أو تمنع ضخ البترول - فرصة للافلات من تلك السيطرة الاحتكارية ، بالتوسع في منح الامتيازات لشركات بترولية جديدة : إسبانية ، يابانية . وكانت شركة البترول الفرنسية « إيراب » أقوى منافس ، استنادا الى مبدأ المشاركة الذي رُمعته ، والذي كان يحقق أرباحا أفضل للدول المنتجة ، واستنادا الى موقعها السياسي من أزمة سن ١٩٦٧ ، والذي مهد لها طريق التحرك في كل المجالات .

ومن هنا كانت النتائج الايجابية للتحرك الفرنسي مع ليبيا والعراق . فقد وقعت فرنسا مع ليبيا في أبريل سنة ١٩٦٨ اتفاقا يسمح للمصالح الفرنسية البترولية بمشاركة الحكومة الليبية . كذلك كانت زيارة الرئيس عبد السلام عارف لباريس في فبراير سنة ١٩٦٨ نقطة تحول في ارتباط فرنسا بالعراق بحسبة خاصة ، وبالعرب بصفة عامة . وكان العراق في هذه الفترة ، أنسب شريك بترولي عربي لفرنسا ، في الوقت الذي لم تكن فرنسا فيه بتأثرة على كسر دائرة احتكار الكارتل العالمي للسعودية والكويت وإيران ، وفي الوقت الذي كان فيه العراق في حاجة لمصدر جديد لشراء السلاح ، بعد تشدد الاتحاد السوفيتي مع الحكومة العراقية الجديدة المعادية للشيوعية ، وفي ديسمبر سنة ١٩٦٨ تم توقيع اتفاق منح لفرنسا بمقتضاه امتياز البحث والتقني عن البترول في عديد من مناطق العراق . كذلك كانت فرنسا مهتمة بتسوية الخلافات مع الجزائر حول المسائل البترولية .

وبمتابعة تطور هيكل العلاقات التجارية بعد سنة ١٩٦٧ وحتى بداية السبعينات نجد أنه : بلغ حجم التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية ٢٠ مرة حجمه بينها وبين إسرائيل ، وذلك كما ورد في مجلة الدفاع الوطني الفرنسية ، في تقرير لها عن العلاقات العربية الفرنسية حتى سنة ١٩٧٠ . وقد ذكر التقرير أيضا أن فرنسا استوردت ١٩٦٨ ما يعادل ٦٤ في المائة من احتياجاتها البترولية من

العربية . وكان ميزان المدفوعات الفرنسي مصابا بالحلل لصالح الدول العربية ، فلقد فاقت واردات فرنسا من المنطقة صادراتها اليها . وبلغت الواردات البترولية ٤٥ في المائة من إجمالي واردات فرنسا من الدول العربية . وفي نفس الوقت ، كانت تتزايد تقديرات استهلاكها من البترول العربي « كانت فرنسا تستورد سنة ٦٠ : ٢٤ ٪ من احتياجاتها البترولية من الدول العربية ، ارتفعت الى ٤٨ في المائة : سنة ١٩٧٠ والى ٦٠ في المائة » سنة ١٩٧٥ . وكان لا بد لفرنسا أن تواجه ذلك العجز ، بالعمل على زيادة صادراتها الى الدول العربية . ولهذا ارتفعت أهمية علاقات فرنسا الاقتصادية مع العرب ، الى مرتبة أهمية علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا . وكان لا بد لاي اعتبارات سياسية أن تتراجع امام العمل على توطيد هذه العلاقات .

وكانت تكمن وراء تحرك فرنسا البترولي في المنطقة ثلاثة اعتبارات اساسية : تنويع مصادر الحصول على البترول ، تأميننا لاستمرار تدفق الامدادات البترولية ، دفع فرنسا الى مصاف الدول ذات المصالح والنشاطات البترولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، ثم تأكيد استقلال فرنسا بقدر الامكان - في مواجهة احتكار الكارتل العالمي . وعمل ديجول على الاستفادة من نفوذ فرنسا السياسي الاقوى من نفوذها الاقتصادي في المنطقة في تلك الفترة ، ونجح - برفع شعار الاستقلال والتعاون - في أن يعطي العلاقات البترولية صيغا جديدة ونموذجية . وكانت اتفاقيات ايفيان - في شتائها البترولي - خطوة اولى لم يسبق لها مثيل في الشرق الاوسط - نحو نظام المشاركة .

وفي هذه المرحلة - منذ منتصف الستينات - كانت امام فرنسا فرصة يمكنها الاستفادة منها : فلقد بدأ تحرك الدول العربية المنتجة للبترول ، للمطالبة باستعادة حقوقها في ثروتها البترولية ، انطلاقا من رغبتها في السيطرة على عملية الانتاج وتحديد الاثمان من ناحية ، واستخدام البترول كسلاح في الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية اخرى . وفي حين كانت الدول العربية تحرز بعض التقدم على صعيد الجانب الاول « بغض النظر عن اختلافها في تبني الوسائل : تأمين أم مشاركة »

كانت الانطلاقة معها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولكن لا يمنع ذلك من الإشارة إلى مغزى زيارة الملك الراحل فيصل لفرنسا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ و١٤ مايو سنة ١٩٧٣ .

— كذلك انتعشت العلاقات التجارية الأخرى . وكان استغلال الأسواق العربية أهم لفرنسا من روابطها السياسية مع إسرائيل . وبالفعل تتم إنشاء الغرفة التجارية المشتركة بين الدول العربية وفرنسا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بعد أن أصدر المجلس الاقتصادي العربي قراراً بذلك في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ من أجل تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية . كذلك تم في أبريل سنة ١٩٦٩ إنشاء البنك العربي - الفرنسي للاستثمارات الدولية وقرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في يناير سنة ١٩٦٩ العمل على زيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين فرنسا ودول المجلس . والملاحظ أنه حتى تلك الفترة ، لم يحظ ميدان التعاون الاقتصادي بنفس الاهتمام الذي حظى به مجال التبادل التجاري بصفة عامة ، والبتروكيماويات بصفة خاصة .

البعد العسكري : يتركز - بالطبع - في صفقات بيع السلاح الفرنسي لدول المنطقة . والتي حكمها وحدد اتجاهاتها ، قراراً حظر إرسال السلاح الفرنسي إلى المنطقة - فلقد أعلنت فرنسا في ٢ يونيو ١٩٦٧ الحظر الجزئي على إرسال السلاح ، والذي انطبق على خمسين طائرة ميراج كانت إسرائيل قد تعاقدت مع فرنسا على شرائها . بالرغم من أن فرنسا برزت الحظر بأنه يرجع إلى الخوف من تدهور الأوضاع في المنطقة ، فإن ديجول فيما يبدو كان يريد وسيلة للضغط على إسرائيل تغير بها فرنسا عن دورها المستقبلي في المنطقة ، والذي كان يهدده اندلاع حرب جديدة تزيد من نفوذ القطبين فيها . فقد سعت إلى عقد صفقات سلاح مع بعض الدول العربية ، وأعلنت فرنسا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في بيان رسمي وحين كانت تتفاوض مع العراق حول صفقة سلاح ضخمة - أنها لا تجد سبباً ليدعوها إلى بيع السلاح للدول العربية لأسباب مالية واقتصادية هامة ، وأنها حفاظاً على مصالحها التقليدية في المنطقة ، لن تظل حبيسة العلاقات المنفردة مع إسرائيل . وبالفعل تمت صفقة بيع طائرات ميراج للعراق في ١١ أبريل سنة ١٩٦٨ . كذلك كانت

العراق وليبيا والجزائر ومصر ، وأن الصناعات البتروكيماوية الفرنسية تمثل ٤٠ - ٤٥ في المائة من إجمالي الإنتاج الصناعي الفرنسي . وظل ميزان المدفوعات الفرنسي مصاباً بالخلل لصالح الدول العربية ، فقد بلغ متوسط العجز التجاري الفرنسي مع الدول العربية ٥٤١٤ مليون جنيه استرليني « ١٩٦٥ - ١٩٧٠ » وبصفة خاصة نجد أن الدول الثلاث الأساسية الموردة للبترول لفرنسا ، وهي الجزائر وليبيا والعراق - تمسّص ٥٢ في المائة من صادرات فرنسا إلى المنطقة ، وتستورد منها فرنسا ٦١ في المائة من إجمالي وارداتها من المنطقة . وبصفة عامة نجد أن سنة ١٩٧١ زادت فيها صادرات فرنسا إلى المنطقة بنسبة ٢٥ في المائة عنها في سنة ١٩٧٠ ، ولكن في نفس الوقت ، زادت وارداتها منها بنحو ٥ في المائة ، أي كان هناك استمرار للخلل في صالح الدول العربية .

— ولهذا استمرت فرنسا في محاولة الحصول على عقود بترولية جديدة من الجزائر وليبيا والعراق . فعقب زيارة صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقي لفرنسا في يونيو سنة ١٩٧٢ لاجراء مباحثات تتعلق بالبترول العراقي بعد تأميمه ، صدر بيان مشترك يتضمن موافقة العراق على أن يبيع لفرنسا ٢٣٧٥ في المائة من مجموع انتاج البترول المستخرج من حقول كركوك خلال السنوات العشر التالية ، وذلك بالسعر الذي كان قائماً قبل تأميم شركة بترول العراق . كما تعهدت فرنسا بزيادة القروض المقدمة للعراق لتشجيع المشروعات الفرنسية على مواصلة عملها في العراق . كذلك وقعت في فبراير سنة ١٩٧٣ شركة البترول العراقية مع شركة البترول الفرنسية ، عقداً طويل الأجل ، تحصل فرنسا بمقتضاه على كميات من البترول العراقي الخام تعادل الكميات التي كانت تحصل عليها قبل تأميم البترول العراقي في يونيو سنة ١٩٧٢ . وجدير بالذكر هنا ، أن العراق لم يؤمّن نصيب فرنسا في شركة البترول العراقية مكافأة لها على موقفها المؤيد للقضية العربية ، وبهذا جنت فرنسا إحدى الثمار الاقتصادية لموقفها السياسي . كذلك ساندت فرنسا مطالب الحكومة الليبية في موقفها من الشركات البترولية العاملة بها ، حتى يتم تأميمها . ولكن أين دول الخليج من ذلك التحرك ؟

فرنسيا تجري مشاورات مماثلة مع السعودية والكويت اللتين فضلتا السلاح الانجليو سباكسوني .

— وفي يناير سنة ١٩٦٩ ، فرضت فرنسا الحظر الكلي على ارسال السلاح لاسرائيل . وبرزت قرارها بخادثة الهجوم الاسرائيلي على مطار ليزوت . وقد اثار هذا القرار ردود فعل عديدة داخل فرنسا وخارجها ، في حين استمرت الحكومة الفرنسية في عقد صفقات السلاح مع اهم الدول العربية التي تورد البترول لها فقد اصدرت فرنسا بيانا في ٩ يناير سنة ١٩٦٩ تعترف فيه بتوريد ٥ طائرة ميراج لليبيا .

هذا وقد كانت فرنسا — امام الاعتراضات الاسرائيلية واعتراضات بعض القطاعات الفرنسية — تبرر بيع الأسلحة مع استمرار قرار الحظر — بالفرقة بين دول المواجهة العربية مصر وسوريا والاردن والتي لم تعتد معها صفقات سلاح ، وتلك التي لا تنخرط مباشرة في القتال ، وبان تلك الصفقات انما تتبع من ضرورات سياسية ترتبط بمسؤوليات الدول الحبري ، وتدخل في نطاق اهداف سياستها في غرب البحر المتوسط . والتي تهدف الى جعله بخيرة سلام ، والحيولة دون تحوالة الى ميدان جديدة للحرب الباردة . ومن الواضح ان البترول والسلاح ، خانا يرتبطان معا في نظر فرنسا ، التي سمحت للاعتبارات السياسية بان تتراجع امام الحاجات الاقتصادية . ولذا لم تكن تعبا بالاحتجاجات الاسرائيلية ، وان حرصت مع ذلك على التخفيف من حدة التوتر مع اسرائيل ، وذلك بالاتفاق على رد ما دفع ، من شن طائرات الميراج الخمسين التي وقع عليها الحظر . وهو الاتفاق الذي لم يكن له اي رد فعل ايجابي من الناحية السياسية او العسكرية .

— وكانت فرنسا وهي تتحرك في هذا المجال . وهي تعد واحدة من خمس دول كبرى تحتكر ٩٥ في المائة من تجارة السلاح في العالم — تواجه منافسة هذه الدول الاخرى في منطقة الشرق الاوسط ، التي تعد منطقة الصراعات الحالية « امتصت » المنطقة ٣٣ في المائة من تجارة السلاح العالمية في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٩ . وكانت دول المنطقة قد بدأت تبحث عن تنويع مصادرها سلاحها ، في الوقت الذي استمر فيه التنافس بين

الدول المصدرة للسلاح على غزو كل منها لاسواق الدول الاخرى . وكان لفرنسا — على ضوء مواقفها السياسية من القضية العربية — جاذبية لدى الدول العربية ، الامر الذي برز بصورة واضحة بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، والذي جاء بأبعاد أضفت طابعا جديدا على هذه العلاقات العسكرية ، التي امتدت الى معظم الدول العربية تقريبا ، البترولية منها وغير البترولية ، والتي لم تقتصر على بيع السلاح ، ولكن المساعدة في تصنيعه .

جـ — البعد الاوربي في حركة فرنسا تجاه المنطقة العربية : ارادت فرنسا في تحركها هذا ، ان تشرك رفاقها الاوروبيين وتدفعهم ليتخذوا دورا جماعيا في مواجهة اهم ازمات المنطقة العربية . فلتقد وجدت فرنسا — على ضوء القيود التي برزت حول امكانية تأثيرها المستقل على اسلوب تسوية الازمة — ان نفوذها في المنطقة اضحي يتوقف على قدرتها على التأثير على علاقات القطبين بتلك المنطقة . وكانت اداتها الممكنة ، هي الجماعة الاوربية التي تسعى فرنسا لابرار دورها المستقل عن وصاية الحليف الامريكي ، وكانت الفرصة مع أزمة الشرق الاوسط . ومن ناحية اخرى ، لم يكن امام فرنسا — وهي تحاول ان تضع أسس سياسة اوروبية مشتركة تتحدى السياسة الامريكية — الا ان تحقق الاتفاق بينها وبين شركائها الاوروبيين ، حول كيفية الحركة في منطقة من اهم المناطق بالنسبة لاوروبا ، الا وهي الوطن العربي بتروته البترولية ، واتفاقه الاقتصادية ذات الدلالة بالنسبة للاقتصاديات الاوربية . والمقصود بتحديد سياسة اوروبية مشتركة هو : تحديد الدور الاوربي بالمقارنة بدور القوى الاخرى الموجودة في الشرق الاوسط ، حتى يمكن التوصل الى اتفاق يقبله اطراف الصراع في المنطقة . وكانت البداية مع اجتماع وزراء خارجية الدول الست في نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ولاول مرة في إطار التعاون السياسي الاوربي لمناقشة مؤتمر الامن الاوربي وسياسة اوروبا تجاه الشرق الاوسط . قدمت اللجنة السياسية مشروعا الى وزراء الخارجية الذين وافقوا عليه في مايو سنة ١٩٧١ . وكان ذلك التقرير « السري » مستندا وعاكسا للآراء الفرنسية حول الازمة : عودة اسرائيل الى حدود

ولكن لم يمنع هذا فرنسا من اتخاذ مواقفها المستقلة والمتفئة مع خط سياستها العامة في المنطقة ، فكانت الدبلوماسية الفرنسية في الأمم المتحدة وغيرها ، تؤكد على المبادئ التي تراها فرنسا أساسا للتسوية الشاملة . ولكن بدأت السياسة الفرنسية تنظر بإيجابية إلى الجهود الأمريكية والتي شهدت تحولا منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، فقد أشار يومبيدو في مؤتمر صحفي في ٣ يناير سنة ١٩٧٤ - إلى أن التكتيك المتبع - والقائم على فرض وقف القتال ، ثم البدء في التفاوض - يمكن أن يقود إلى بعض النتائج . كذلك لم تعارض فرنسا اتفاقية الفصل الأولى على جبهة سيناء والجولان . واشتار الرئيس ديستان - الذي كان عند توليه الرئاسة قد أكد للرئيس السادات أن فرنسا في عهده ستواصل اتباع السياسة التي اتبعتها الرئيسان ديغول وبومبيدو تجاه مصر والبلاد العربية - إلى اتفاقية الفصل الثانية على جبهة سيناء ، بأنها تحرك شجاع تريد به مصر تجسيد نتائج إنجازها العسكري في أكتوبر سنة ١٩٧٣ . واستمرت فرنسا - مع ديستان - في تشجيع الحركة في المنطقة نحو السلام . ومع اقرار ديستان في لقائه مع الرئيس الأمريكي موردي في ديسمبر سنة ١٩٧٤ بما أسماه « مجهودات لافته للنظر قامت بها الدبلوماسية الأمريكية لإقرار السلام في المنطقة » ، فإنه استمر على تأكيد دور فرنسا وشركائها الأوروبيين في مسألة الضمانات الدولية للتسوية المرتقبة .

ذلك الموقف الفرنسي ، على ضوء أمسياتك الولايات المتحدة بزماء مفاوضات التسوية ، لم يمنع فرنسا من اتخاذ موقف إيجابي ومتميز - بالمقارنة بشركائها الأوروبيين والولايات المتحدة - في أهم جوانب النزاع ، وهي الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

فقد اعترفت فرنسا بحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن . فهي لم تعد تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية لاجئين ، وإنما على أنها ظاهرة إنسانية وسياسية ، تنهش في إرادة الوجود والكرامة للشعب يطالب بحق الحصول على وطن . هذا وفي ٢١ أكتوبر سنة

ما قبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة ، مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود توضع تحت سيطرة قوات الأمم المتحدة ، تدويل إداري للقدس ، إعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة أو التعويض ، صلاحية سريان هذه الاتفاقيات لمدة ٥ سنوات ، ضمانات القوى الكبرى . وكان رد فعل إسرائيل عنيفا ، واتهمت الدول الأوروبية بالانصياع لخط سياسة فرنسا العربية وأنها ليس لها حق التدخل في محاولات تسوية النزاع . وعلى العكس من ذلك ، كان رد فعل العواصم العربية . وجاء موقف موسكو والولايات المتحدة متحفظا ، وتجمدت المناقشات حول السياسة الأوروبية المشتركة في مواجهة الأزمة ، حتى اندلعت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، التي فرضت بإبعادها الجديدة تحركا أوروبا جديدا في المنطقة .

ثانيا : أبعاد العلاقة منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وحتى الآن :

١ - البعد السياسي : هل كانت فرنسا ، بالنظر إلى علاقات صداقتها مع العرب التي توطدت مع ديغول ، بقادرة على لعب دور مميز في تلك المرحلة الجديدة من الصراع ؟ كان الرئيس بومبيدو ، في هذه الناحية أكثر واقعية من الجنرال ديغول ، الذي حاول بطرق عديدة أن يثبت لفرنسا دورا مميزا على قدم المساواة مع دور القطبين قبل وأثناء وبعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ . فلقد كان ماثلا أمام بومبيدو ، عداء القوتين العظميين وإسرائيل لكل تدخل فرنسي في الموضوع ، ورفض قبول أية مبادرة فرنسية ولقد برزت أثناء محاولات إيقاف القتال ، والتوصل إلى تسوية ، القيود التي تواجه محاولة فرنسا إبراز دورها المستقل ، إذ جاء قرار ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ نتيجة لاتصالات القطبين بالدرجة الأولى . كذلك فشلت فرنسا في إشراك قوات الدول الأربع الكبار في قوات السلام التي تكونت وذهبت إلى المنطقة ، وأيضا استبعدت وبريطانيا من حضور أول مرحلة في مؤتمر جنيف ، كذلك لم تتفاوض الولايات المتحدة مع فرنسا وباقي شركائها الأوروبيين ، في موضوع التعبئة العسامة الذي أعلنه لمواجهة الإنذار السوفيتي .

١٩٧٣ ، وذلك راجع بالطبع الى زيادة اسعار البترول الذي كان قد انخفض متوسط ثمن ما تستورده منه فرنسا في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٣ . نسبة ٣٠ في المائة . ولقد انعكس خلل ميزان طاقة هذا على الميزان التجاري ، اذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات الفرنسي ١٦ مليار فرنك سنة ١٩٧٤ ، بعد أن كان هناك فائض يقدر بسبعة مليارات فرنك سنة ١٩٧٣ . وأشار الوزير الفرنسي الى ان اعادة توازن ميزان المدفوعات يقتضي : الاقتصاد في استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها ، اعادة التوظيف الصناعي للتركيز على قطاع المعدل التي مازال الطلب عليها قويا من جانب دول العالم الثالث . وبالطبع ليس مجالنا تلك الجزئيات المتعلقة بكيفية تطوير الهيكل الاقتصادي الفرنسي ، ليتلاءم مع الظروف الجديدة ، ولكن نهتم بميدان آخر للحركة الفرنسية ، تحاول - فرنسا من خلاله مواجهة المشكلة ، وهو يدخل في صميم اطار العلاقات التجارية والاقتصادية الفرنسية - العربية .

كان على فرنسا ان تتحرك على النحو الذي يدعم من قدرتها على الحصول على البترول ، بأفضل شروط ممكنة ، وفي نفس الوقت ، تحسين وتنمية هيكل علاقاتها التجارية مع الدول العربية ، بل والذهاب أبعد من مجرد التصدير ، والدخول في مجال انشاء المشروعات الاقتصادية في الدول العربية . فلقد أبدت فرنسا استعدادها - كما ذكر بيير مسمير في باريس في ٨ مارس سنة ١٩٧٤ - لمساعدة الدول العربية المنتجة للبترول ، على استغلال امكانياتها المالية لتحقيق اهداف التنمية بها . ولكن : اتضح اثناء أزمة البترول في خريف سنة ١٩٧٣ تأييد شركات الكارتل العالمي - بمساندة من الولايات المتحدة - للارتفاع الكبير في اسعار البترول ، الامر الذي كان يضر باقتصاديات أوروبا ، التي عجزت عن انتعاش سياسة جماعية في مواجهة تلك المشكلة الحيوية . وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه الدعوة الى حوار عربي - أوروبي ، لجسأت بعض الدول الاوربية - وعلى رأسها فرنسا - الى الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع الدول المنتجة « وبصفة خاصة السعودية وايران » . وبعبارة أخرى ، فان فرنسا - في مواجهة محاولات

١٩٧٥ سمحت فرنسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بفتح مكتب لها في باريس . للاستعلامات والاتصالات ، ولم تنترد فرنسا أيضا في الموافقة على اشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية المقبلة . ويتضح أن ذلك الموقف الفرنسي نابع من رؤية فرنسا للعلاقة الوثيقة بين امكانية التوصل الى تسوية شاملة ، وحل المشكلة الفلسطينية التي لن تنتهي بدون اشراك الفلسطينيين في مفاوضاتها . ومن هنا كان موقف فرنسا من الازمة اللبنانية ، يعكس هذه النظرة : فقد حملت بعثة كوف دي مورتيل افكارا محددة ، منها ضرورة مراعاة وضع الفلسطينيين ، فالمطروح ليس طردهم من لبنان ، ولكن التوصل الى صيغة تحدد وضعهم في ظل شروط مقبولة للجميع ومن هنا كان أيضا اهتمام فرنسا بالاتصالات بقيادة المقاومة ، في الوقت الذي تجري فيه المشاورات لعقد مؤتمر جنيف ، والذي يمثل اشراك الفلسطينيين فيه احدى عقبات انعقاده .

ب - البعدان الاقتصادي والعسكري : تأثرت العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين فرنسا والدول العربية ، بأبعاد أزمة الطاقة ، التي ثارت بعد استخدام البترول كسلاح في الجولة الاخيرة من الصراع العربي الاسرائيلي . ويكفي القول ان ارتفاع سعر البترول وقرارات الحظر ، حدثت في اطار اقتصادي دولي يتسم بالارتفاع العام لاسعار المواد الخام وتدهور النظام المالي العالمي منذ سنة ١٩٧١ بعد أزمة الدولار ، الامر الذي أثر بصورة عامة على معظم الدول المستهلكة ، وظهرت الاختلالات في اقتصادياتها .

البعد الاقتصادي : تأثرت فرنسا بالازمة بصورة أكبر من باقي الدول الصناعية . ووفقا لتحليل وزير الصناعة الفرنسي ميشيل دورنانو في دراسة نشرت له في مجلة الدفاع الوطني الفرنسية في أبريل سنة ١٩٧٥ كانت الصورة كالآتي : يغطي البترول ٦٦ في المائة من احتياجات فرنسا من الطاقة ، تستورد منه ٧٥ في المائة ، في حين انها لا تستطيع تطوير موارد طاقتها الداخلية بصورة تخفف من اعتمادها على البترول . ولقد بلغت قيمة واردات فرنسا من البترول سنة ١٩٧٤ أكثر من ٤٥ مليار فرنك ، بزيادة ٣٠ مليار فرنك عن سنة

وجغرافية وديمقراطية ، فثمة دول قادرة على القيام بعملية تنمية كاملة ومتوازنة مثل مصر - إذا استطاعت التغلب على مشاكل التمويل ، وكذلك العراق والجزائر - دول تقوم في الواقع بعملية تنمية ظاهرية ، ليست في حقيقتها إلا عملية إعادة توزيع للدخول « الكويت ، الامارات ، السعودية بدرجة أقل » . وهناك أيضا عوامل سياسية تحكم نمط التنمية : فسياسة مصر الحالية التي تهدف الى الدخول في مرحلة تنمية أكثر انفتاحا على الخارج ، تتوقف بالدرجة الاولى على امكانيات اقرار السلام في المنطقة ، وبالتالي فان اية محاولة لحل المشاكل العربية لا تأخذ في الاعتبار مشاكل مصر ، لن يكون مصيرها الا الفشل . وكان لا بد لهذه المحددات الطبيعية والسياسية ، ان تؤثر على اختيار فرنسا لاسلوب التعامل مع كل من هذه الأنماط ، مع مراعاة تأثيره على الاقتصاد الفرنسي .

ومن هذه الاعتبارات ، كان اتجاه فرنسا لتدعيم علاقاتها مع مصر - على ضوء دورها الجديد في المنطقة بعد حرب سنة ١٩٧٣ - كخلفية للانطلاق في هذه المنطقة . وكانت زيارة الرئيس السادات لفرنسا في يناير سنة ١٩٧٥ ، وزيارة الرئيس ديستان لمصر في ديسمبر سنة ١٩٧٥ علامتين كبيرتين على هذا الطريق الذي سارت فيه العلاقات المصرية الفرنسية بصفة خاصة ، والعلاقات العربية الفرنسية بصفة عامة . ولقد سبق هاتين الزيارتين ، تطور ايجابي في العلاقات الثنائية ، أسفر عن تبادل الزيارات بين وزيرى خارجية الدولتين - خلال عام سنة ١٩٧٤ - واقامة اللجنة المشتركة الفرنسية المصرية للتعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بين مصر وفرنسا . فقد تجلت نتائج اعمالها في العروض التي تقدمت بها الشركات والمؤسسات الصناعية الفرنسية للاسهام في خطة التنمية المصرية في المجالات المختلفة . وتوالت الوفود الرسمية الفرنسية على مصر برئاسة نوربير سيجار وزير التجارة الخارجية الفرنسى في ١٧ يناير سنة ١٩٧٥ ، وبرئاسة ريمون بار رئيس الوزراء الفرنسى الذي خلف جاك شيراك وكانت تلك أول رحلة يقوم بها للخارج عقب توليه منصبه ، وأخيرا برئاسة لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧ .

السيطرة الامريكية على مصير أوروبا في مسألة الطاقة ، وجدت أن الحل الذى يحتفظ مصالحها واستقلالها ، يكمن في الاتفاقات الثنائية . ولقد أعلن بيير مسمير رئيس الوزراء الفرنسى في ٧ يناير سنة ١٩٧٤ ، أن أحوال العالم - الذى دخل مرحلة اقتصادية جديدة نتيجة لحرب أكتوبر - لن تعود الى ما كانت عليه من قبل ، وأن الوسيلة الوحيدة لإعادة الاستقرار الى الاسواق ، هي عقد اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة . وكانت أولى نتائج هذا التحرك ، هي اعلان فرنسا رسميا في ٩ يناير سنة ١٩٧٤ توقيع اتفاق مع المملكة العربية السعودية مدته ثلاث سنوات ، تحصل فرنسا بهتفضاه على ٢٧ مليون طن من البترول الخام ، وأن هذا الاتفاق الصغير خطوة في سبيل عقد صفقة أضخم . ولعل لزيارة ديستان للسعودية - في مطلع سنة ١٩٧٧ - وقد قارب العقد الصغير على الانتهاء - دلالة في هذا الصدد . وهكذا وصل التحرك الفرنسى الذى كان مقصورا حتى سنة ١٩٧٣ على العراق وليبيا والجزائر بدرجة اساسية ، الى مجال ذي أفاق جديدة . ومن جهة اخرى فقد كانت تتمثل أمام فرنسا ، صورة للمنطقة ذات بعدين واضحين أثرا على اختيار محاور حركتها الاقتصادية في المنطقة : السياسات البترولية للدول المنتجة ، وسياسات التنمية الوطنية في الدول العربية بصفة عامة . فعن البعد الاول : نجد أن الدول المنتجة ، تختلف حول مدى الاسراع في انتاج البترول ، وحول مستويات الاسعار . وفي الواقع يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد : اتجاه العراق المؤيد لزيادة الانتاج ورفع السعر لتحقيق دخول كبيرة ، تغطي نفقات برامج التنمية الطموحة الموضوعة ، اتجاه الكويت المؤيد لرفع الاسعار ، مع الدعوة لتجميد مستوى الانتاج أو زيادة صغيرة ، اتجاه السعودية والامارات الرافض للارتفاع المستمر في الاسعار ، والمؤيد لزيادة الانتاج . وقد برز ذلك الخلاف واضحا في آخر اجتماعات منظمة الاوبك في نهاية عام ١٩٧٦ . ولعل هذا التغير يفسر لنا اتجاه فرنسا نحو السعودية الآن ، في الوقت الذى يتزايد فيه استهلاكها من البترول ، والذي مع ارتفاع اسعاره ، تتزايد متاعب ميزان مدفوعاتها . أما عن البعد الثانى ، أى سياسات التنمية الوطنية ، فهناك أنماط مختلفة منها ، تحدد عوامل طبيعية

لجنة التعاون المشتركة بين البلدين . وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بدأت في بغداد المباحثات الرسمية بين العراق وفرنسا لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين . وكانت زيارة ديستان للجزائر في أبريل سنة ١٩٧٥ تعبيراً عن ذلك الاهتمام المتميز بالعلاقات مع هذه الدولة التي تربطها علاقات متميزة بفرنسا « الجزائر هي الشريك التجاري السادس لفرنسا : ٢٥ في المائة من واردات الجزائر من فرنسا ، ٢٢ في المائة من واردات فرنسا من الجزائر » ، ومحاولة لإعادة العلاقات بينهما إلى مسارها الطبيعي ، بعد تلك الأزمة التي مرت بها بسبب مفاوضات البترول .

وبصفة عامة - وكما ذكر جنك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي السابق ، في حديث نشر له في جريدة الاهرام في ١٤ يولية سنة ١٩٧٦ - فان حجم التجارة الخارجية الفرنسية - العربية وصل سنة ١٩٧٥ الى ٦ مليارات فرنك ، بعد ان كان ١٨ مليار فرنك سنة ١٩٧٠ ، وبلغ معدل الزيادة في المبيعات الفرنسية للدول العربية ٥ في المائة في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، هذا وتعد فرنسا أهمية كبيرة على صادراتها من المعدات الى المنطقة ، لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها مع الدول العربية ، التي وصلت طلباتها على المعدات الفرنسية الى ٥٢ مليار فرنك سنة ١٩٧٤ ، بعد ان كانت ٢٢ مليار فرنك سنة ١٩٧٣ . وبصفة خاصة ، نلاحظ تزايد التعامل التجاري بين فرنسا ودول الشرق العربي .

فمثلاً زادت مشتريات العراق من فرنسا من ٦ مليون فرنك الى ٣٧٦ مليون فرنك في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، وكذلك السعودية زادت مشترياتها من ٨١ مليون فرنك الى ٢٥٩ مليون فرنك عن نفس المدة . وصلت مشتريات الكويت الى ١٩٣ مليون فرنك سنة ١٩٧٥ ، بعد ان كانت ٧٠ مليون فرنك سنة ١٩٧٠ . هذه الأرقام ذات دلالة هامة ، إذ ان الشرق العربي لم يعرف في تاريخه الحديث ذلك النفوذ الاقتصادي الفرنسي ، وكان الميدان متروكاً للولايات المتحدة وبريطانيا فقط . وهكذا كانت حرب سنة ١٩٧٣ بعواقبها ، نقطة تحول في تاريخ العلاقات الفرنسية بدول الشرق والمغرب العربي على السواء .

وقد اهتمت جميع هذه الوفود بدراسة سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين . وهكذا بدأت فرنسا ذلك الدور الذي تأخرت فيه بالمقارنة بمنافسيها . مخبرتها كبيرة ، وجاذبيتها لخصر أكبر ، وبصفة خاصة في ظل متاعلاته من مسعوبات مع الاتحاد السوفييتي ، في الوقت الذي لم تقبل فيه الاستثمارات الأمريكية بالصورة المرغوبة .

هذا ولقد حرصت فرنسا على تدعيم علاقاتها بباقي الدول العربية ، فهي تسعى الى اقامة التوازن بين كل شركائهما في المشرق والمغرب العربي . ومن هنا كانت دلالات الاتفاقات والمباحثات الاقتصادية بين فرنسا وعديد من الدول العربية الاخرى ، وبصفة خاصة البترولية . فمثلاً في ١٣ فبراير سنة ١٩٧٤ ، وصل الى فرنسا عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي لاجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية ، تشمل التطورات الاخيرة في الموقف في الشرق الاوسط ، وامكانية قيام فرنسا بتنفيذ مشروعات بتروكيميائية في ليبيا . وقد تقرر تشكيل لجان اقتصادية مشتركة ليبية فرنسية ، لدراسة اوجه التعاون بين البلدين ، على اثر اجتماع جلود مع ديستان وزير المالية الفرنسي في ذلك الوقت . وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وصل الى الكويت وفد فرنسي من ٣٠ شخصاً يمثلون أكبر المؤسسات الصناعية والشركات الفرنسية ، لاجراء اتصالات من اجل تنمية التعاون بين البلدين . وفي ٣ يولية سنة ١٩٧٥ ، وصل الى باريس الشيخ زايد بن سلطان حاكم دولة الامارات العربية ، في زيارة رسمية لفرنسا لاجراء محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان حول أزمة الشرق الاوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين . وفي ٤ يولية سنة ١٩٧٥ تم توقيع اتفاق تعاون ثقافي وفني بين فرنسا ودولة الامارات العربية ، يتناول البتروكيميائيات واسالة الغاز وصناعة الاسمدة والنقل البحري للبترول . كذلك تناولت مباحثات الامير الصباح السخالم الصباح امير دولة الكويت في باريس في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ ، كيفية تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، وتم اتفاق شامل بينهما في هذا الصدد . وفي اول نوفمبر سنة ١٩٧٥ صرح جان سوفانيانج وزير الخارجية الفرنسية الذي وصله الى جدة ، بأنه سيفتح مع وزير الخارجية السعودي ، أعمال

الشرق الاوسط ، وأعلن أندريه روبن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية ، أن بيع الأسلحة سوف يستأنف بعد بحث كل حالة .

٢ - بلغت مبيعات السلاح في العالم سنة ١٩٧٤ نحو ١٨ مليار دولار ، بزيادة تقدر بنحو ٥٥٠ في المائة بالنسبة لعام سنة ١٩٦٤ . وكان نصيب فرنسا من هذا الإجمالي ٩ في المائة . ولقد ارتفعت الطلبات على السلاح الفرنسي سنة ١٩٧٤ إلى ١٩٧ مليار فرنك ، أي ضعف ماكانت عليه سنة ١٩٧٣ « ٩٥٠ مليارات فرنك » ، تتوزع على الوجه التالي : ٨٧ في المائة لدول السوق الأوروبية ، ٢١ في المائة لدول منطقة الفرنك ، ٢ في المائة للولايات المتحدة ، ٨ في المائة في المائة للعالم ، والتي منها عديد من الدول العربية ذات الموارد المالية الضخمة النابعة من دخولها البترولية . فقد بلغت قيمة عقود التسليح بين فرنسا والدول العربية سنة ١٩٧٤ : ٣ مليارات دولار ، دفعت منها السعودية وحدها ٨٧٠ مليون دولار . هذا ولقد بلغت الطلبات على السلاح الفرنسي في النصف الأول من سنة ١٩٧٥ حوالي ١٠٢٧٥ مليار فرنك ، أي بزيادة ٢٦ في المائة عن الفترة المقابلة سنة ١٩٧٤ . ولقد مثلت صادرات فرنسا من الأسلحة سنة ١٩٧٤ نحو ٢٥ في المائة من إجمالي صادراتها .

٢ - ومن أهم صفقات السلاح الفرنسية في المنطقة العربية بعد سنة ١٩٧٣ : الاتفاقية الخاصة بصفقة السلاح التي عقدها الرئيس المصري السادات مع الرئيس الفرنسي أثناء زيارته لمصر في ديسمبر سنة ١٩٧٥ والتي سبقتها اتصالات أثناء زيارة الرئيس السادات لفرنسا في بداية نفس العام . فقد كانت أوائل الأسئلة التي طرحت على الرئيس السادات في مؤتمره الصحفي في باريس في ٢٩ يناير ١٩٧٥ تدور حول الميراث . ولعل هذا يعكس اهتمام الرأي العام الفرنسي بمسيرة الوجود الفرنسي في الشرق ، وهل هو فقط في صورة بائع سلاح ؟ ولهذه الصفقة مغزى خاص ، فهي تعبر من جانب فرنسا - كما نشرت جريدة لوند اليومية في ٢١ يناير سنة ١٩٧٥ - عن رغبتها في الوقوف إلى جانب العرب ، وبصفة خاصة الأكثر اعتدالا من قاداتهم . وأعقبت هذه الصفقة ، صور أخرى

البعد العسكري : عرفت المنطقة العربية بعد حرب سنة ١٩٧٣ تطورا ملحوظا في علاقاتها الاقتصادية بالدول الغربية . وكان يمكن أن يؤثر ذلك التطور بفعالية على مستقبل المنطقة ، لو لم تكن أدوات الحرب تمثل جزءا كبيرا من صادرات الدول الغربية لدول المنطقة . فقد امتصت الدول العربية في الشرق الاوسط والخليج العربي ، جزءا هاما من تجارة المعدات الحربية . وهذا راجع بالطبع إلى الرغبة في تعويض الأسلحة المستهلكة في الحرب . وتجد الدول الصناعية فرصة مربحة في هذا ، لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها الذي أصابه الخلل بسبب الواردات البترولية . هذا التسابق على التسليح والمنافسة على بيع السلاح ، له من الآثار على العلاقات الأوروبية ، والأوروبية الاطلمنية ، مثل ما له من آثار مباشرة على أمن دول المنطقة المستوردة للسلاح . ويمثل الشرق الاوسط ، منذ زمن بعيد ، حقلها هاما للمنافسة الشديدة بين صناعات السلاح العالية ، ولكن ازداد الاتجاه مع تزايد الثروات البترولية ، وضرورة التصدير الملحة التي تواجهها الاقتصاديات الغربية . ولسنا الآن بصدد تحليل خطورة هذا الوضع على المنطقة وآثاره السلبية على اقتصادياتها ، وإن كان هناك المبرر السياسي الأول ، وهو استمرار المواجهة مع العدو الاسرائيلي ، الذي يلقي الدعم العسكري من الولايات المتحدة ، ولكن التساؤل الأساسي - على ضوء الابعاد الجديدة في المنطقة بعد حرب أكتوبر - هو : ما هو نصيب فرنسا من عملية تسليح المنطقة ؟ وما هي دوافع فرنسا ؟ وما هي الأسباب التي تسهل لفرنسا حركتها ، وما الذي يعوقها ؟ .

١ - أول ما يجب الإشارة إليه ، هو الغاء فرنسا للحظر الذي كانت قد فرضته على إرسال السلاح لدول المواجهة . ففي ٢٤ يناير سنة ١٩٧٤ ، أعلن ميشيل جالي وزير الدفاع الفرنسي ، أن فرنسا لن تضع أي حظر على بيع الأسلحة إلى العالم العربي ، لأن مثل هذا الحظر يدفع الدول العربية إلى الاتجاه إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، للحصول على حاجتها من الأسلحة . وفي ٢٨ يولية سنة ١٩٧٤ ، قررت الحكومة الفرنسية ، رفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى

١ - أضحت الصادرات العسكرية - نتيجة ارتفاع ثمن البترول وتزايد تكاليف الأبحاث العسكرية - ضرورة اقتصادية لمعظم الدول الصناعية . ولذا بدأ الاتجاه إلى البيع التجاري لهذه المعدات ، إلى جانب ما يقدم منها للحلفاء والعملاء في شكل مساعدات . ولقد برز ذلك التبرير على لسان M. d'Aillières أثناء مناقشة مشروع قانون الميزانية الفرنسية في الجمعية الوطنية سنة ١٩٧٤ . وترى فرنسا في توريد السلاح ، ضرورة ملحة للمحافظة على المستوى التنافسي لصناعاتها ، فالمتصدير الذي يؤدي إلى انتعاش الصناعات العسكرية ، يقود أيضا إلى انتعاش الصناعات الأخرى المرتبطة بها ، الأمر الذي يساعد على المحافظة على مستوى التشغيل في ذلك القطاع ذي المستوى التكنولوجي المرتفع . ويكون بالطبع الدافع للتصدير أكبر ، إذا كان المشتري من تلك الدول التي تعاني معها فرنسا من خلل في ميزان مدفوعاتها لصالحها ، وعلى رأس هذه الدول بالطبع الدول البترولية .

ب - وإلى جانب تنوع الدوافع السياسية ، فلا يمكن إنكار أن صادرات فرنسا من السلاح تحكم بقاء وحياء صناعة السلاح الفرنسي ، ومن ثم قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة . فلقد أشار جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي « السابق » إلى ضرورة وجود قدرة وطنية للبحث وإنتاج الأسلحة الحديثة ، ولهذا وضعت فرنسا قيودا شديدة على التعاون مع صناعات السلاح في الدول الحليفة والصديقة لها . ومن ناحية أخرى فإن مبيعات السلاح الفرنسي للدول العربية ، تدخل في إطار سياسة فرنسا في البحر المتوسط ، والتي تعكس مغزى خاصا منذ بداية الحوار بين الشمال والجنوب . كذلك فإن غلق الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العسكرية الفرنسية ، دفعها إلى التركيز على مناطق جغرافية أخرى .

ج - قبل سنة ١٩٧٣ كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الموردين الأساسيين للسلاح في المنطقة ، ولم تكن الدول الأخرى تلعب إلا دورا ثانويا . ولكن بعد سنة ١٩٧٣ فقد الاتحاد السوفييتي نفوذه في مصر ، في الوقت الذي بدأت

من التعاون العسكري ، لعل أهمها زيارة أيفون بورج وزير الدفاع الفرنسي في أواخر عام ١٩٧٦ . هذا فضلا عن الاتفاق بين الدولتين على مساعدة فرنسا لمصر في إنشاء صناعة عسكرية ، تمكّنها من إنتاج وسائل دفاعها . وكان هذا هو جوهر فكرة إنشاء هيئة التصنيع العربية التي تستند إلى دعائم ثلاث « تمويل عربي - خبرة فرنسية - هيكل وكوادر مصرية » .

ولم تقتصر تجارة السلاح الفرنسي على مصر - تلك التي فتحت الباب أمامها إلغاء قرار الحظر - ولكن كان لابد أن تمتد إلى الدول البترولية أيضا . ففي نهاية سنة ١٩٧٣ باغت فرنسا لابی ظبی ١٨ طائرة ميراج ٣ بالإضافة إلى ١٤ ميراج ٥ . وفي ٢ فبراير سنة ١٩٧٤ ، أعلن وزير الدفاع الكويتي ، أن هناك مفاوضات جارية مع بعثة عسكرية فرنسية موجودة في الكويت ، بشأن توقيع صفقة سلاح . كذلك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ أعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي ، أنه قد تم توقيع عقد مع الحكومة الفرنسية ، لشراء أسلحة من فرنسا . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٧٥ ، أعلن عبد الرحمن العتيقي وزير المالية الكويتي في باريس ، أنه تم الاتفاق خلال زيارة أمير الكويت لفرنسا ، على شراء أسلحة فرنسية للكويت ، وأنه قد تم وضع اتفاق شامل بين الدولتين لتقرير التعاون الاقتصادي بينهما . وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وصل إلى باريس سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي ، يرافقه وفد عسكري سعودي في زيارة لفرنسا لأجراء مباحثات حول التعاون العسكري بين البلدين . وأخيرا تأتي مباحثات الرئيس السوداني جعفر النميري مع الرئيس ديستان في باريس ، حول عقد صفقة سلاح فرنسية ، تكتسب مغزاهما على ضوء التهديدات التي تواجهها السودان من الجنوب .

وإذا بحثنا عن الدوافع الفرنسية للحركة في هذا المجال ، فهناك إلى جانب الدوافع التقليدية التي تلتخص في البحث عن مكاسب اقتصادية ونفوذ سياسي ، دوافع أخرى ارتبطت بظروف ما بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي ثلاثة :

مفاعلات نووية لمصر ودول أخرى هي إيران ، وباكستان ، وكوريا الجنوبية ، واليابان . ذلك الهجوم الذي أعقبه وعد نيكسون لكل من إسرائيل ومصر ، باعطاءهما مفاعلا ذريا . وذلك القرار الأمريكى ، لا يمكن النظر اليه الا فى اطار رغبة الولايات المتحدة فى قطع الطريق امام فرنسا والمانيا اللتين ابديتا استعدادهما لتلبية مطالب دول المنطقة من هذا النوع من المعدات . وهكذا فإن حركة فرنسا فى هذا المجال فى المنطقة ، تواجه المعارضة الأمريكية التى ترفض فرنسا حججها والتى مفادها قصور اجراءات الرقابة اللازمة على استخدام دول المنطقة لهذه الادوات . وهذا الرفض الفرنسى ، الذى لا يعنى الرغبة فى التسابق اللامحدود الذى قد يؤدي الى انتشار الاسلحة الذرية ، بقدر ما ينطلق من رفض الاطار الحالى للرقابة وحظر انتشار الاسلحة النووية « لم توقع فرنسا اتفاقيتى الحظر فى ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ » والدعوة الى وسائل جديدة . فقد أشار سوفانيارج فى الامم المتحدة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ الى أن فرنسا تهتم بضمان عدم انتشار الاسلحة الذرية ، ولكن بوسائل أكثر قوة من تلك التى تطبق الان . وفى نفس الوقت ، تحاول فرنسا التخلص من قيود الاعتماد على الولايات المتحدة ، التى تزود اوريا بعنصر اليورانيوم المنشط اللازم للصناعات الذرية ، وذلك بتنويع مصادر حصولها على هذا العنصر الهام ، حتى تستطيع ، كما قال ميشيل دبريه فى هذا الصدد ، أن يلبي الطلب المحلى الفرنسى والاوربى ، وتستجيب لطلبات عملائها الآخرين . فالى أين سستندى الوعود الفرنسية والأمريكية بتزويد مصر أو غيرها من الدول العربية - اذا طلبت - بالمفاعلات النووية ؟

ان موضوع تجارة السلاح - التقليدى والمتطور ذو البعد الذرى - لا يرتبط فقط بأمن دول المنطقة التى تستطيع تنويع مصادر سلاحها ، ولكن يرتبط أيضا بأمن الدول المتورطة فى المنطقة بصورة غير مباشرة مثل فرنسا . فإن هجوم الدول الاوربية فى المنطقة ، لا يعادل تحدى الدول البترولية لها . ان سريان دورة الفوانض البترولية عن طريق شراء الاسلحة ، وتطوير استخدام الطاقة الذرية سلميا ،

فيه مصر وغيرها من دول المنطقة ، تعمل على تخفيض تبعيتها للدولتين العظميين ، وذلك بتنويع مصادر سلاحها ، بل وخلق صناعات محلية ، بمساعدة تمويل الدول البترولية ، والمساعدة الفنية من جانب الدول الصناعية .

ولعل هذه الاسباب ، توضح لنا حقيقة الفارق بين موقف فرنسا من حظر ارسال السلاح الى دول المواجهة ، واصرارها على موقفها ، بالرغم من الهجوم عليه ، استنادا الى عديد من الحجج السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وبين رفعها الحظر عقب اندلاع حرب سنة ١٩٧٣ ، وما أدخلته من ابعاد جديدة .

وتتسم الان عملية بيع السلاح فى المنطقة بطابع خاص وهو أنها ترتبط - فى بعد منها - بتطوير الطاقة الكهرو - نووية ، وبيع المفاعلات النووية ، الامر الذى يفرض مشاكل أمن خاصة ، وعواقب خطيرة على الصراع فى الشرق الاوسط ، بصفة خاصة . وقد أظهرت حرب أكتوبر مخاطر اعتماد الاقتصاديات الاوربية الكامل على بترول المنطقة ، وضرورة التركيز على البحث عن مصادر طاقة بديلة ولاسيما الطاقة الذرية . فما هو الموقف الفرنسى من ذلك الاتجاه الجديد ؟ وما مدى قدرتها على نقله الى دول المنطقة العربية ؟

أعلنت فرنسا سنة ١٩٧٤ عن برنامج انشاء المراكز الذرية للطاقة . وترجع جذور هذا التحرك ، الى بداية الستينات ولكن آثار حرب أكتوبر على سياسة الطاقة ، زادت الدفع نحو ذلك الاتجاه ، وأبرزت جدواه امام فرنسا ، وللدول الغربية بصفة عامة ، التى كان بعضها محجما عن الدخول فى ذلك الطريق . بل ان نفس الدول المصدرة للبترول ، بدأت تبحث عن سبل امتلاك المفاعلات النووية ، استعدادا لفترة ما بعد البترول . وامام تزايد الطلب على هذه الاجهزة ، دخلت الدول المنتجة لها - ومنها فرنسا - فى منافسة ظهرت غالبا فى صورة المواجهة بين الشركات الأمريكية والاوربية . وظهرت بعض الخلافات الهامة النابعة من خضوع استراتيجيا الشركات للاعتبارات السياسية . ومن هنا كان الهجوم الأمريكى على السياسة الفرنسية ، التى وافقت على بيع

العسكري المصري والسوري ، قضم التعاضد السلمي في المنطقة والقائم منذ سنة ١٩٧٠ .

خلقنا مخاطر جديدة يجب تطويقها ، اذا كانت هناك رغبة في تفادي صراعات جديدة .

وبادر بومبيدو - في مؤتمر صحفي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ - بالدعوة الى تحرك اوروبي في مواجهة الازمة . وفي ٦ نوفمبر وفي بروكسل ، وعن اجتماع وزراء خارجية الدول التسع ، صدر أول تعبير جماعي اوروبي حول المشكلة التي يختلفون عليها . وهي الوثيقة التي استند اليها البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الاوربي ، الذي عقد في كوبنهاجن في نوفمبر سنة ١٩٧٣ والذي استوصى قرار ٢٤٢ و اضاف اليه مبدأ احترام حقوق الشعب الفلسطيني ، الذي أشير اليه في قرار الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ . ولقد أبرز ذلك المؤتمر ، بغداً جديداً في الموقف الاوربي ، يركز على مفهوم التوازن - الذي يريده الاوربيون - بين متطلبات السيادة وبين متطلبات الامن ، أي التوازن بين الضغط على اسرائيل من أجل الجلاء عن الاراضي المحتلة ، وبين مطالبة الدول العربية بالاعتراف بوجود وامن اسرائيل . وفي أحد ملاحق البيان ، دعت الدول التسع ، الى افتتاح حوار مباشر بينهم وبين منتجي البترول . وقد قامت فرنسا بالدور الاول في الدعوة الى ذلك الحوار ، فلقد صرحت الدوائر المختصة في باريس في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، أن ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسي ، اقترح على المجلس الوزاري للسوق الاوربية ، فكرة عقد مؤتمر للدول العربية ودول السوق ، لدراسة امكانيات التعاون الاقتصادي بين تلك الدول المتقاربة جغرافياً ، والتي تمتلك بعضها القدرات التكنولوجية ، ويملك بعضها الآخر الامكانيات المالية والرغبة في التنمية .

وبغض النظر عن مراحل تطور الحوار العربي - الاوربي ، والتي كان آخرها اجتماع اللجنة العامة له في تونس في فبراير سنة ١٩٧٧ . وبغض النظر عما يحرزه من تقدم في المجالين التكنولوجي والفني ، فمن الواضح - انطلاقاً من بعده السياسي - أن الدول التسع لا تنظر اليه كأداة للنزول بثقلها للتأثير على تسوية الصراع في المنطقة . ولعل أبلغ دلالة على رفض الجماعة الاوربية التدخل السياسي الفعال في الازمة ، ما

ولكن هل هذا التعاون والتبادل على كافة المستويات ، وسيلة لمواجهة مطالب مباشرة : مواجهة عجز ميزان المدفوعات الفرنسي ، تقديم متطلبات التنمية للدول العربية ؟ أم أنه يمكن أن يصبح نواة اتفاق أكبر عربي - اوروبي ، يكون ذا بعد استراتيجي ؟ يمثل منصراً هاما في عملية إعادة تنظيم العلاقات الدولية « وما هو وضع ذلك التفكير في السياسة الفرنسية في المنطقة ؟ وهنا ننقل الى آخر محاور الحركة الفرنسية في المنطقة العربية أي من خلال المجموعة الاوربية .

ج - البعد الاوربي في حركة فرنسا اتجاه المنطقة العربية بعد سنة ١٩٧٣ : كان لابد لفرنسا - بعد تلك القيود التي فرضت على حرية حركة دبلوماسيتها أثناء اندلاع الحرب وبعدها مباشرة - أن لا بد أن تبحث عن مجال حركة جديدة ، تثبت من خلاله نفوذها في المنطقة ، الذي أخذ يتزايد على صعيد العلاقات الثنائية الاقتصادية والعسكرية . ولذا اتجهت من جديد الى احياء الدعوة الى صياغة سياسة اوروبية مشتركة في المنطقة . فكيف جاءت المبادرة الفرنسية « وكيف تطورت ؟ وما هو وضعها في اطار السياسات الدولية ، وبصفة خاصة على ضوء سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ؟

١ - تطور المبادرة الفرنسية واستجابة شركائها الاوربيين : لم تتمكن الجماعة الاوربية - أثناء حرب أكتوبر - من اتخاذ موقف موحد ، ولكن تحت ضغط ممثلي فرنسا وبريطانيا ، أصدر مجلس الوزراء الاوربي نداء للمتحاربين ، يدعوهم لوقف إطلاق النار ، والتفاوض على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وكانت تكمن وراء هذا التحرك الضعيف ، صعوبة التوفيق - في هذه المرحلة المبكرة من الازمة - بين سياسات مختلف الدول التسع التي كان يظهر تباينها من البيانات المتناقضة الصادرة عنها ، وبصفة خاصة بين وزيرى خارجية فرنسا وهولندا . فلقد أعلن ميشيل جوبير ، أن محاولة استعادة الارض المحتلة ليست عدواناً ، في حين أعلنت هولندا ، أن التحرك

التسوية ، والاقتضار فقط على ابداء استعداد الدول التسع ، الاشتراك في ضمانات التسوية بعد اقرارها .

وفي الوقت الذي تنضج فيه تلك الصورة الجماعية ، تحرص فرنسا - في تلك الفترة - التي تشهد مناورات الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف - على تأكيد دورها . فلقد قام وزير خارجيتها ، بجولة في عدد من العواصم العربية ، زار خلالها بيروت ودمشق وعمان ومصر ، وذلك لبحث تطورات الازمة ، ودور فرنسا على ضوء نتائج البحوث التي اجراها السكرتير العام للامم المتحدة ووزير الخارجية الألماني ووزير الخارجية الأمريكي الجديد . ويتضح من تصريحات الوزير الفرنسي ، أن الشيء الوحيد الذي استطاعت - وتستطيع - فرنسا القيام به ، هو تحديد المبادئ التي نعتقد انها يمكن ان تكون أساسا للتسوية ، تاركة التفاصيل للأطراف المعنية .

وتأتي زيارة الرئيس السادات لفرنسا في اول ابريل سنة ١٩٧٧ ، وهو في طريقه للقاء الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر ، كمؤشر جديد على الدور الذي تحرص مصر على ان تقوم به فرنسا في تحريث الموقف في تلك الفترة الهامة من الصراع مع اسرائيل . فمصر - كما صرح بذلك الرئيس السادات - تتوقع من فرنسا ، والمجموعة الاوربية ايضا ، العمل على ازالة العقائق التي تعترض طريق التسوية ، والمشاركة بفعالية في الاعداد لمؤتمر جنيف ، قبل ان تبدأ في مرحلته التالية ، لاجل مسئولياتها في معالجة الضمانات الدوائية للتسوية . هذا وتكتسب هذه الزيارة معنى آخر ، على ضوء زيارة وزير الخارجية الفرنسي لاسرائيل والتي انتهت في اول ابريل الماضي . فلقد صرح المستولون بأن العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، بدأت مرحلة جديدة مع هذه الزيارة ، مع فترة الركود والخلاف التي عرفتتها منذ أحداث سنة ١٩٦٧ ، وان كان الرئيس السادات ، قد صرح بأن مصر لا تنظر بقلق الى تحسن العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، فما لا شك فيه انه يبرز التساؤل التالي : الى أي حد تستطيع فرنسا - في إطار علاقاتها الجديدة مع اسرائيل - الضغط عليها بما يحقق مصالح القضية العربية ؟ وما هو مقدار

حدث في اجتماعات اللجنة العابة للحوار العربي الاوربي في تونس اخيرا ، فلقد انتقد البيان العربي منطلق التوازن الذي تتذرع به الدول الاوربية ، عند تحديد مواقفها من صياغة أو التصويت على القرارات الخاصة بالشرق الاوسط ، واتهم المجموعة بأنها لم تتحرك لتنفيذ المبادئ التي اعترفت بها ، وبصفة خاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي المحتلة ، وضرورة الانسحاب من الاراضي المحتلة ، في نفس الوقت الذي تتطور فيه علاقات المجموعة مع اسرائيل ، تطورا ايجابيا ، في حين تظل اسرائيل على موقفها السلبي من المبادئ التي اعترفت بها المجموعة ، كأساس للتسوية الازمة . ولم يلق الموقف الاوربي - المعلن في هذه الاجتماعات - جديدا على رغبة الدول التسع في التحرك أكثر الى الامام في مواجهة الازمة على الصعيد السياسي . فما زالت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الا اذا كانت في شكل حكومة منفى ، أو دولة . ومع ذلك ، اقربت بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن ذاته في إطار تسوية بالمفاوضات . وأخيرا يأتي بيان مجلس وزراء دول السوق ، الذي اعد في يناير ١٩٧٧ وتاجل نشره انتظارا لم تسفر نتائج زيارات وزراء خارجية الدول الاوربية للمنطقة وانفرد بنشره الاهرام ، يأتي ذلك البيان مینص على ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الاراضي المستعمر منذ نزاع سنة ١٩٦٧ ، وأنه ينبغي على اسرائيل ، ان تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وأنه لا يمكن حل النزاع دون ان تترجم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في التعبير الفعلي ، عن شخصيته الوطنية الى واقع اقليمي . كما أيد البيان قرار الجمعية العامة الصادر في ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، والقاضي بوجوب اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات واقعية وبناءة . وأشار البيان الى استعداد الدول التسع للاشتراك في الضمانات الدولية . هذا موقف اوروبي أكثر ايجابية - بالمقارنة ببيان كوبنهاجن في ديسمبر سنة ١٩٧٢ - بالنسبة لاهم جوانب النزاع المتارة حاليا : حق الشعب الفلسطيني في وطن ، وحقه في الاشتراك في مفاوضات التسوية . انه موقف اوروبي أكثر ايجابية ، وان كان ما زال حبيس تقرير المبادئ ، فقط ، دون اقدام على تحديد اساليب المشاركة الحركية الاوربية الفعالة في مراحل

لعب دور مستقل ، وبين وضعهم كحليف يعتمد عليها . ولقد جاءت الدعوة الأمريكية لتكوين كارتل للمستهلكين ، كرد فعل لرفض الولايات المتحدة لاسلوب الاتفاقات الثنائية المباشرة ، بين بعض الدول الأوروبية والدول المنتجة ، والذي كان انتشاره يهدد المصالح الأمريكية ، لأنه يضعف من سيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق العالمية للبترول . وطالب نيكسون في ١٠ يناير ١٩٧٤ ، بعد الاجتماع لوزراء خارجية الدول الأربع وكندا واليابان في واشنطن لبحث المشكلة . فكيف كان رد فعل فرنسا ؟ أعلنت فرنسا رسميا في ٧ يناير ١٩٧٤ رفضها للمقترحات الأمريكية .

وفي ١٦ يناير ١٩٧٤ أكد بيير مسمير أن فرنسا ستتجاهل نداءات واشنطن ، وأنها ستستمر في السعي لعقد اتفاقات منفصلة مع الدول المنتجة للبترول . وفي اجتماع واشنطن ، قبلت الدول المجتمعة - الا فرنسا - المقترحات الأمريكية ، واعلمن ميشيغل جوبير في ٢١ فبراير ١٩٧٤ أن فرنسا لم تشترك في اجتماعات لجنة التنسيق التي شكلها مؤتمر الدول المستهلكة للبترول الذي عقد في واشنطن واستمرت فرنسا في حركتها المستقلة فصعدت حدة المواجهة مع الولايات المتحدة حين جعلت أوروبا في بداية مارس ١٩٧٤ توافق على فكرتها في عقد مؤتمر عربي أوروبي الذي أثار الولايات المتحدة التي كانت ترفض فكرة الحوار العربي الأوروبي وجعلها تهدد بسحب القوات الأمريكية من أوروبا كذلك دوامت فرنسا على التباحث مع الدول البترولية في المنطقة العربية ، حول عقد مؤتمر للدول المنتجة والمستهلكة والنامية وهكذا وضع أنه خلف هذه المعركة - التي لم تكن أزمة الطاقة إلا احد مبرراتها - توجد تلك الرغبة الأمريكية في التمسك بزعامة العالم الغربي وسير الأحداث في المنطقة العربية تلك الرغبة التي تحاول فرنسا بثانها بأساليبها الخاصة ، وعلى النهج الذي يسير خط سياستها الدولية المستقلة .

وبعد استعراض ذلك الإطار العام للعلاقات العربية - الفرنسية لا تبقى إلا الإشارة إلى بعض الملاحظات التالية .

تمسك فرنسا بموقفها من القضية ، وبصفة خاصة طريقته التسوية المشكلة الفلسطينية ؟ ذلك لأن آلون كان قد صرح عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي لاسرائيل - وبدون تكذيب من فرنسا - أن فرنسا لا تصر على فكرة إنشاء دولة فلسطينية ، وأن موافقتها على إقامة وطن لا يعنى موافقتها على إقامة دولة فلسطينية . ولقد أعرب الرئيس السادات - في حديث صحفي نشر في جريدة لموند الفرنسية في ٤ أبريل - عن أن موقف الرئيس ديسان تجاه الفلسطينيين لم يتغير . وهكذا نتساءل هل ستشهد الفترة القادمة تطورا في المواقف الفرنسية والأوروبية الجماعية ؟ هل سيقدر لفرنسا أن تشارك بإيجابية أكثر في هذه المرحلة ، وبعد انعقاد مؤتمر جنيف المرتقب ؟ وكيف ؟

ب - تأثير العلاقات الاطلنطية الأوروبية على التحرك الأوربي في المنطقة ورد فعل فرنسا :

أبرزت أزمة أكتوبر سنة ١٩٧٣ من جديد ، وبعمق ، الخلاف بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة حول حقيقة العلاقات الاطلنطية الأوروبية . فلقد برز - على ضوء تطور أزمة الطاقة ومحاولة أوروبا التحرك لمواجهة - تصور أمريكي جديد للعلاقات الاطلنطية ، كان لابد أن يؤثر على الحوار العربي - الأوربي . أي بعبارة أخرى ، بدأ رد فعل الولايات المتحدة للتحرك الأوربي ينقل العلاقات العربية الأوروبية بصفة عامة ، والعلاقات العربية الفرنسية بصفة خاصة . فكيف تحركت الولايات المتحدة ؟ وما هو رد فعل فرنسا ، أمام ازدياد محاولات أوروبا لاثبات حرية حركتها رفض تسهيل ارسال السلاح لاسرائيل ، عبر موانئها أثناء حرب أكتوبر - اعلان بدء الحوار العربي الأوربي رغم معارضة الولايات المتحدة - لقد ازداد التشدد الأمريكي ، للحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على مجريات الأحداث في المنطقة . وهكذا بدأت تتضح لدى الولايات المتحدة ، الرابطة بين العلاقات الاطلنطية الأوروبية وأزمة الطاقة ، والتي كانت تتعامل مع كل منهما على حدة حتى سنة ١٩٧٣ . ولذا تحركت الولايات المتحدة في اتجاهين : الدعوة إلى تكوين كارتل للمستهلكي البترول ، ومطالبة الدول الأوروبية بإشراكها في اتخاذ القرارات الأوروبية الهامة ، كما هدبت بسحب قواتها من أوروبا . وكانت الولايات المتحدة تهدف إلى اظهار التناقض بين رغبة الأوروبيين في

العربية ، وأدراكها أنها نتاج مخطط شيوعي في القارة السوداء ، يهدف إلى تطوير المنطقة العربية من الجنوب بقدر ما يهدف إلى تدعيم مناطق نفوذه في أفريقيا .

« ب » تدخلت فرنسا في الأحداث عن طريق مساعداتها للمغرب في تحريكها لمساعدة زائير في مقاومة الغزو الذي تعرضت له ، وذلك بوضع وسائل النقل الجوية الفرنسية تحت تصرف المغرب ، لنقل وسائل مساعداتها لزائير . وبدون النظر إلى ردود الفعل المقيده أو المراضية لهذا التحرك ، الفرنسي المغربي وبخلاف النظر عن تعدد تفسيراته يجدر الإشارة إلى مغزاه بـسببته للمصالح الفرنسية في أفريقيا : فهذه أحداث انجولا التي ظهرت نفوذاً شيوعياً في المنطقة ، والدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، تضغط على فرنسا لتأمينها ضد مخاطر المد الشيوعي وسنستعرض الفرصة لبعث الطمأنينة في نفوس هذه الدول ، وتأخير وقوف فرنسا إلى جانبها مع أحداث زائير ، تلك الدولة التي تعد أكبر الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، من حيث المساحة والموارد ، وثانيها من حيث عدد السكان . ولقد عبر ديستيان عن ذلك بقوله في ١٢ أبريل أن مساعدة فرنسا لزائير مرس من لدول الأفريقية التي تخشى عواقب المساعدات التي يحصل عليها أعداؤهم من الدول الشرقية ، ومؤثر تضامن بين أفريقيا وأوروبا التي لا تستطيع إهمال ما يحدث في قلب القارة السوداء وكان ذلك التحرك الفرنسي فرصة أظهرت التقارب بين الرؤية العربية والرؤية الفرنسية لتحقيق القوى المحركة للتوترات في أفريقيا الآن ، وضرورة التحرك لمواجهة ، حفاظاً على المصالح العربية والفرنسية ، لا سيما وأن نيسنان ، أعلن أنه لم ينفذ قرار مساعدة زائير ، إلا بعد الحصول على مساندة مصر والدول الأفريقية المعتدلة .

وهكذا يتلاقى مبدأ التضامن العربي الأفريقي والتضامن الأفريقي الفرنسي من وجهتي النظر العربية والفرنسية ومع ذلك لا يجب إغفال الأثر السلبي لهذا التحرك الفرنسي على العلاقات مع بعض الدول العربية وبصفة خاصة الجزائر ، التي اقتصر تعليقها على الموقف ، على مدى تأثيره على الوضع في أنجولا .

١ - إن اتجاه فرنسا إلى العالم العربي ، أحد أبعاد ثلاثة لسياساتها الدولية المستقلة التي درجت عليها ، وبدأ انطلاقاتها الجنرال ديغول منذ سنة ١٩٥٨ فقد كانت فرنسا تتحرك في ثلاثة مجالات : الاتجاه نحو المعسكر الشرقي ، تدعيم الحركة الأوروبية في مواجهة التسلسل الأمريكي ، التعاون مع دول العالم الثالث . وهذا البعد الأخير يتفرع إلى ثلاثة اتجاهات ، تدعيم العلاقات مع الدول الناطقة بالفرنسية ، الدعوة لجعل البحر المتوسط بحيرة سلام يجمع بين الدول الواقعة على شاطئيه نوع من التعاون الاقتصادي تستفيد منه فرنسا - بالطبع - لوخسها المتميز بين دول تلك المنطقة ، وتجد فيه أوروبا فرصة الإفلات من قبضة التحكم الأمريكي - السوفيتي ذلك لأنها ستجد في دول حوض البحر المتوسط شركاء غير هؤلاء الذين في الشرق أو في أمريكا اللاتينية ، والذين يقعون بالفعل تحت سيطرة القوتين الأعظم . والاتجاه الثالث هو التعاون مع الدول العربية . هذا واتجاه فرنسا إلى الدول العربية - فضلاً عن أنه يتفق مع الحقائق التاريخية والجغرافية ، فإنه يدعم من نفوذها في تلك المنطقة ، التي كانت دائماً بموقعها ومواردها وسكانها ، تجذبها لكونها الباب المفتوح نحو القارة السوداء . وهذا يقودنا إلى الإشارة للارتباط بين البعد الأفريقي والبعد العربي في السياسة الفرنسية . فمع تزايد التقارب العربي الأفريقي ، وتوطيد العلاقات العربية الفرنسية في نفس الوقت الذي تحتفظ به فرنسا بعلاقات مميزة مع بعض الدول الأفريقية ، كان لابد أن تظهر دلالات عن التفاعل العربي - الأفريقي - الفرنسي . وكانت أحداث زائير الأخيرة فرصة أظهرت بعض هذه الدلالات :

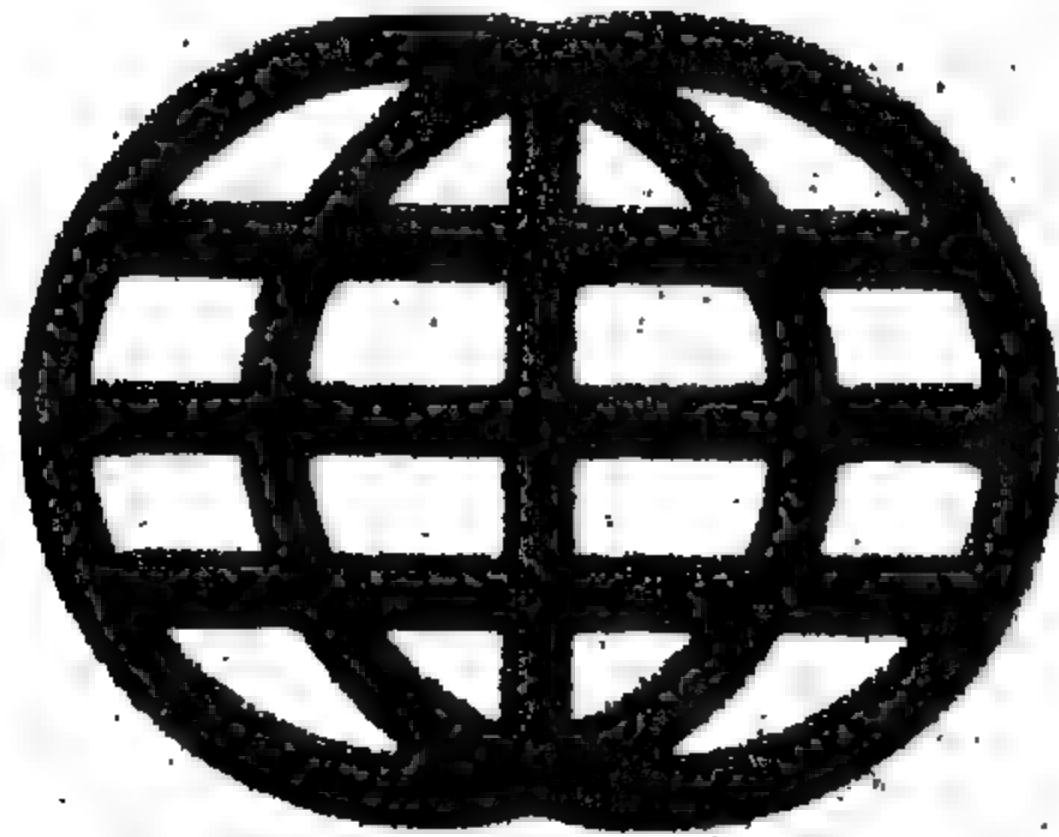
« أ » فهي تؤثر مع غيرها من التوترات التي تشهدها القارة الأفريقية الآن على استقرار وأمن المنطقة العربية ، وبصفة خاصة مصر والسودان والذي كان نجاح غزو زائير سيفسح إحكام الحصار المعادي حولهما . وبدون الدخول في تفصيل حقيقة علاقات القوى الدولية والإقليمية وراء هذه الأحداث ، فإن شجب الدول العربية لها ، إلى حد إعلان مصر والسودان تقديمهما المساعدة لحكومة الرئيس موبوتو ، أنها تشير إلى مدى الاهتمام بتأثير هذه الأحداث على المنطقة

الاقتصادية والتكنولوجية ، التي توازي قوة الولايات المتحدة ، وإن كانت أضعف منها سياسيا ، والتي يمكن أن تتبنى منطلقا جديدا للتنمية المنطقية العربية ، يراعى احتياجات دولها ومصالحها وقدراتها في نفس الوقت . هذا ويقع على عاتق فرنسا دور كبير في هذا المجال . فليتها أن تقنع شركاءها بأنه لا يوجب ترك الميدان للولايات المتحدة بمفردها .

٤ - إن حركة فرنسا ومكانتها لدى دول المنطقة العربية ، لا تتأثر فقط بتدهور أو تحسن العلاقات ولكن أيضا باستراتيجية وحركة القطبين في المنطقة . إن أهم ما يجب أن نتعامل وتتكيف معه فرنسا في المنطقة - إذا أرادت المحافظة على أية صورة من نفوذها - هو الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة . فإن حجم ونوعية النتائج التي حققتها فرنسا على صعيد علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية لا يجب قياسه فقط بالجهد الفرنسي والارادة الفرنسية ، ولكن أيضا في ضوء حقيقة ومدى الهجوم الأمريكي المضاد . كذلك على فرنسا أن تواجه الاختلافات بين الدول العربية حول القضايا الأساسية في المنطقة . ويبقى أخيرا العامل الفرنسي : ففرنسا ليست هي فقط الرؤساء ديغول وبومبيدو وديستان ولكن هناك وزن وتأثير القوى السياسية الأخرى وموقفها من السياسة الفرنسية في العالم العربي .

٢ - كان موقف فرنسا من الصراع العربي الإسرائيلي هو الذي قاد إلى تطور العلاقات العربية الفرنسية ، هذا في الوقت الذي كانت تبحث فيه دول المنطقة عن شركاء آخرين لتخفيف مسيطرة القوتين الأعظم . فلم تكن الدول العربية تريد من فرنسا إلا إرادتها السياسية ، واستطاعت فرنسا بالتحرك السياسي أولا ، أن تحقق لنفسها الكثير على صعيد العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع تلك الدول . ولكن تجدر الإشارة ، إلى أن ذلك التحرك السياسي ، لم يخدم فرنسا في مجال بحثها عن دور سياسي فعال في مواجهة القوتين الأعظم . فلقد وضع منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الآن ، أن فرنسا - بمفردها - لا تستطيع أن تلعب دورا أساسيا في تحديد طريقة الوصول ، وشكل التسوية الشاملة للصراع ، ولكنها يمكن فقط أن تؤثر وتشارك في خطة تطبيق هذه التسوية كما في موضوع الضمانات الدولية مثلا .

٣ - ولهذا كان اتجاه فرنسا إلى أوروبا الجماعية رغم ما وضع من حدود الدور الذي يمكن أن تقوم به أيضا على الصعيد السياسي بصفة خاصة . وفي الواقع فإن أمام العرب وأوروبا - نظرا للمصالح المشتركة التي تربط بينهما - ضرورة الاختيار إما بين الاستمرار الجدي في التقارب بينهما ، وإما استمرار الخضوع للولايات المتحدة . إن أوروبا تستطيع أن تخلق لنفسها في الوطن العربي موقفا جديدا ، تركز فيه على قوتها





الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين

جهاد عبد الملك عودة

المحلية والبلدية التي جرت في أواخر السنة الماضية ، بثلاثي المقاعد ، وعلى هذا تكون للمستقلين الاغلبية في البرلمان . ذلك ان لهم بمقتضى دستور ١٩٧٠ ، ثلث مقاعد البرلمان بالتعيين . ولهم هذه النتائج وتقديرها ، لابد أولا من ايضاح محددات العملية السياسية في المملكة المغربية ، ثم بيان اجراءات العملية الانتخابية التي تمت في اطارها ، ليقودنا ذلك الى احتمالات المستقبل المغربي .

محددات العملية السياسية :

أولا - من حيث الخبرة الانتخابية : شتجع القصر النشاط الحزبي ، لكي يتخذ من تنافس الأحزاب نوعا من التوازن في القوى ، حتى يستطيع أن يمسك مقاليد الأمور بيده . وقد حاول محمد الخامس ، أن يعتمد عن الصراعات الحزبية ، مكتفيا بتلك القوى الاجتماعية المتمثلة في الأسرة الكبيرة التقليدية التي تساند عرشه . ولا شك ان الملك الحسن ، اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتماعية ، الا أنه كان ذا تأثير في اتجاهات الصراع بين الأحزاب . وتؤكد الانتخابات البرلمانية الاولى ، نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان ، ومع ذلك لم يتحمل الملك استمرار المعارضة ، فبعد قيام المظاهرات الضخمة في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ ، أوقفت الحياة النيابية خمس سنوات ، وحينما فكر في إعادة العمل



في المغرب في السباسب من أكتوبر الماضي أول انتخابات طويلة الأمد ، انتهت بإعلان نتائج انتخاب البرلمان في الرابع من يونيو ٧٧ ، وتأتي أهميته هذه الانتخابات ، من أنها أول انتخابات لبرلمان المغرب منذ سبع سنوات ، فقد أغلق الملك البرلمان السابق عام ١٩٧٠ ، حينما كان عرشه في ذروة عدم الأمن . كما أنها تمت في ظل دستور ١٩٧٠ الذي رفضه أكبر حزبين «حزب الاستقلال - وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» واتهمت نتائجه بالتزوير . وأخيرا ، فقد جرت في ظل تصور جديد للملك عن الديمقراطية ، ذلك التصور الذي يتمثل في قوله : « أن الديمقراطية للشعب ومن الشعب » ، أمر أصبح باليا في القرن العشرين . فقد أصبحت الديمقراطية حكم الشعب وللشعب ، من خلال نخبة مختارة من صفوف الشعب . وعندما أقول النخبة ، لا أقصد الرجل اللامع الذي يحيا في خيالات نظرية لا تجد مجالا للتطبيق ، بل أقصد الرجل الواقعي ، الذي يتكيف على صورة بلاده ، ولديه صورة اجمالية لجقائق بلاده . هذا الرجل النخبة ، هو الذي يجب أن يشكل اطار الديمقراطية » .

وقد أسفرت النتائج الرسمية لانتخابات التشريعية المغربية ، عن فوز ما يطلق عليهم « بالمستقلين » الذين يقودهم أحمد عثمان رئيس الوزراء . كما فاز المستقلون في انتخابات المجالس

بالنظام الدستوري ، قرر وضع دستور جديد يعد في أكثر مواده دستورا محافظا .

ثانيا - البيئة الانتخابية: تتكون البيئة الانتخابية المغربية من ١ - الملك ٢ - الأحزاب ٣ - الواقع الاقتصادي الاجتماعي .

فبالنسبة للملك كان عليه ، بعد أحداث « صخيرات » ، أن يقيم توازنات جديدة ، وذلك استجابة للمتغيرات التي حدثت في المستوى السياسية داخل البلاد . فشرع في العمل في بناء هذه التوازنات ، التي تقوم على التحالف مع النخبة الذكوقراطية والبيروقراطية في إطار السعي لتحقيق « الاماني القومية للشعب المغربي » . وبما سيتحقق التأييد الشعبي بجانب تلك ، التأييد الذي اعتاد الحصول عليه من زعماء النقابات والأحزاب والقبائل والعشائر ، فادى ذلك الى ثلاثة أحداث : التعبئة الشعبية الهائلة في تلك المسيرة المسماة بالخضراء ، « لتحطيم الحديد المصطنعة بين المغرب وامتداداته الصحراوية » . وذلك لتحقيق وحدة الأمة العربية والإسلامية تحت راية القرآن « واعادة الحياة النيابية » بالاعلان عن الانتخابات العامة ، لتشكيل البرلمان في صورة جديدة . واستخدام الجيش في تدعيم مركزه الدولي أما من ناحية الأحزاب فيمكن أن نفهم وضعها في المغرب في ضوء حقيقتين :

أ - إذا كان في المشرق ، يفصل نحو قرن كامل ما بين الإصلاحية الإسلامية ، وبين عهد الثورية ، إلا أنه في المغرب ، فإن الأمر يختلف فقد تعاصر مثلا علال الفاسي « سليل الثورة السلفية » مع قادة الحركة الشيوعية .

ب - في عهد النضال ضد الاستعمار ، كانت الخلافات الطبقية ، والقضايا الاجتماعية ، تتوارى خلف القضية الوطنية الكبرى . ومن هنا استمد حزب الاستقلال قوته ، إلا أنه غدا من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال ، مما أدى الى تكوين أحزاب جديدة على حساب الحزب الأم « الاستقلال » .

ويوجد في المغرب عشية الانتخابات ، تسعة

أحزاب أكبرها حزب الاستقلال « المعتدل » ، بزعامة محمد بوضيعة ، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية « اليساري » بزعامة عبد الرحيم بوعبيد ، وحزب الحركة الشعبية « القبلي الحكومي » بزعامة المحجوبي احردان .

وأخيرا تنهج السياسية الاقتصادية الحكومية في المملكة المغربية ، نهج الاقتصاد الحر ، وتشجيع القطاع الخاص ، الذي يسيطر منذ الستينات على حوالي ٦٠ في المائة من الأعمال ، كما أنها سعت الى المعونات الأمريكية ، وذلك لتحقيق توازن مع المعونات الفرنسية . وقد كشفت إدارة الحكومة للإملاك الزراعية المؤممة ، النقاب عن استيلاء بعض الموظفين والإعيان على تلك الأراضي . هذا وقد انخفضت القيمة الإنتاجية للهكتار ، لسوء الإدارة ، من ١٢٠٠ درهم في الماضي ، الى ١١٠ درهم مما أدى الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين ورجال الشرطة ، الأمر الذي ينتذر باحتمالات ثورية بين طبقات الفلاحين ، وهي ظاهرة نادرة في الوطن العربي . أما من حيث خطط التنمية الاقتصادية فإن المملكة المغربية ، بصفتها عامة ، لم تحقق من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى « ١٩٦٠ - ١٩٦٤ » والخطة الثلاثية « ١٩٦٥ - ١٩٦٧ » سوى تقدم متواضع ، وذلك فيما يتعلق بالإنتاج أو مستوى المعيشة أو التشغيل على السواء . وعموما ، فإن معدل النمو الذي سجله المغرب خلال الفترة بين « ١٩٦٠ - ١٩٦٧ » بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ، لم يتجاوز ٣ في المائة سنويا ، غير أنه انخفض بعد ذلك بالنسبة لخطة الخمسية « ١٩٦٨ - ١٩٧٢ » ويرجع ذلك لعدة عوامل ، منها أزمة النظام الرأسمالي ، وتصدير الأزمة الى بلدان العالم الثالث ، فتأثرت الدول الأكثر ارتباطا بالاقتصاد الرأسمالي . وأيضا ، يقدر اسهام البنك الدولي في استثمارات الخطة بنحو ٤ في المائة على شكل قروض ، ولقد كان لازمة الدولار أثرها ، فامتد هذا الأثر بالنسبة لخطة « ١٩٧٣ - ١٩٧٧ » إذ يبلغ اسهام البنك الدولي ٤٢ في المائة من مجمل استثمارات الخطة البالغ قدرها ٢٦٢٩٣ مليون درهم مغربي ، مما دفع المغرب الى رفع سعر طن الفوسفات من ١٤ دولارا للطن في نوفمبر ١٩٧٣ الى ٦٥ دولارا للطن في يناير ١٩٧٥ ، فكان لذلك أثره في اعلان

أعضاء البرلمان ، الذى يبلغ عدد مقاعده وفق الدستور ٢٦٤ مقعدا . ويتم بعد ذلك انتخاب الثلثين الباقين من المقاعد بالطريق المباشر السرى . وللملك حق حل المجلس ، وهذا الحق احتفظ به فى دستور ١٩٧٠ . ولكن نتائج الانتخابات البلدية لم تحمل البهجة للأحزاب السياسية إذ أن ثلثي المقاعد ، فاز بها من يطلقون على أنفسهم بالمستقلين ، الذين شكلوا كتلا ، تردد بأنه بقيادة أحمد العلوى ، ولكن الأحداث أوضحت أنه بقيادة أحمد عثمان رئيس الوزراء . وقد اعتبرت هذه النتيجة صدمة للأحزاب الكبيرة فى المغرب ، مما دفعها كالعادة الى الاتهام بتزوير النتائج ، وإعلانها عن عزمها على مقاطعة الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية . ولكنها بعد ذلك ، قبلت عرضا من الملك ، بدخولها الوزارة ، كوزراء دولة ، على أن تضمها لجنة للإشراف على الانتخابات البرلمانية . ولكن أيضا نتاج الانتخابات البرلمانية لم تحمل البهجة لها . فقد حصل المستقلون على ٨١ مقعدا ، وحزب الاستقلال على ٤٥ مقعدا ، والحركة الشعبية على ٢٩ مقعدا ، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على ١٦ مقعدا . كما حصل حزب التقدم والاشتراكية « الشيوعى » بزعامة على باطه على مقعد واحد ، وهكذا صعد الى الشرعية البرلمانية . وهذه أهم النتائج ، بجانب انهيار الأحزاب الكبيرة وحصول المستقلين على الأغلبية .

مسئيل وتحدياته :

ظل التساؤل قائما حول مدى استمرار الأسباب الموضوعية التى أدت الى فشل التجسريين البرلمانيتين السابقتين ، والمتمثلة فى سلطات الملك الواسعة التى أكدها دستور ١٩٧٠ ، مع اصرار الأحزاب على رقابة تصرفات الملك ، وذلك من خلال البرلمان . ولكن هذه المعادلة الصعبة ، قد أسقط أحد حديها وضعد المستقلون لتكشف النقاب بطريق غير مباشر عن تلك القسوى الاجتماعية والسياسية الجديدة المتنامية الأخذة فى التبلور فى الشارع المغربى . هذا فى الوقت الذى يحاول الملك فيه أن يغير قواعد اللعبة ، دون أخذ هذه القوى فى الاعتبار .

ويصبح التساؤل ما هى هذه القوى ، وماذا ستكون حركتها فى المستقبل ، فى ضوء إمكانيات الواقع وخبرات العالم الثالث ؟ ■

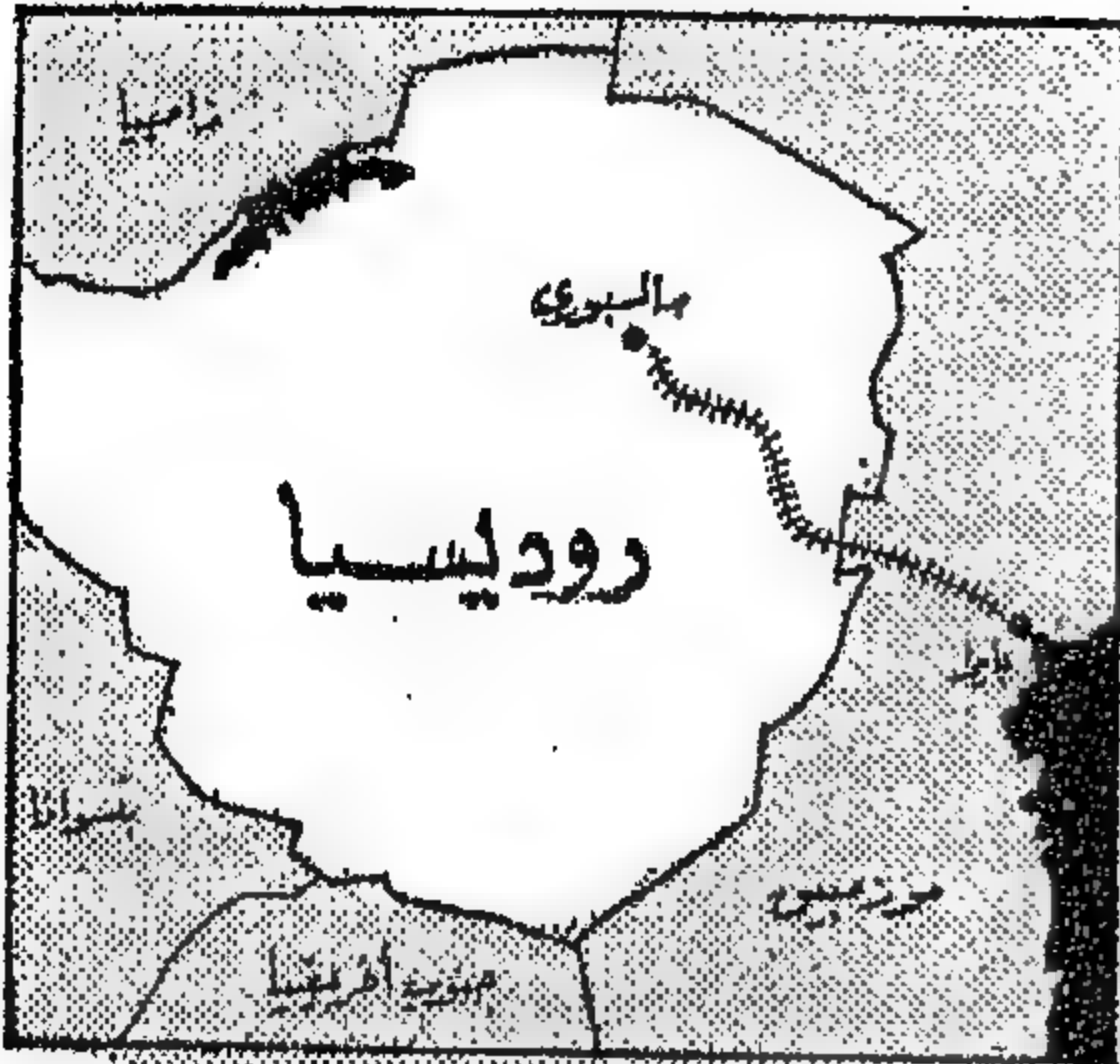
الحكومة فى يونيو ١٩٧٥ زيادة استثمارات الخطة الى ٢٩٧٧٧ مليون درهم مغربى . قد أعلن أن هذه الاستثمارات سوف توجه الى الصناعة والتدريب . ولكن سعر طن الفوسفات انخفض فى نهاية ١٩٧٥ الى ٥٨ دولارا للطن ، وتشير التقارير الى سعى الملك الى أنعاش الاقتصاد المغربى ، واعتبار الخطة « ١٩٧٢ - ١٩٧٧ » بداية الطريق . ويظل التساؤل قائما حول أسلوب توزيع الثروة القومية .

وفى إطار هذه المحددات العملية السياسية فى المغرب ، تتم الانتخابات لتشكيل البرلمان .

العملية الانتخابية :

بدأت أولى مراحل التجربة الديمقراطية الجديدة ، بتعديل قانون المجالس الجماعية ، وهى عبارة عن الجماعات المحلية وهيئاتها ، والمجالس الحرفية والمهنية والعلاجية وغيرها ، وذلك فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ . وقد نص القانون الجديد ، على توسيع اختصاصات المجالس البلدية والقروية واستقلالها ، وخاصة عن نفوذ وزارة الداخلية ، وأصبح لهذه المجالس ، أن تضع خطط التنمية فى مناطقها ، وتنشئ الصناديق الخاصة لإغاثة الجماعات المحتاجة ، كما تشرف على التكوين والصحة والشرطة . الخ . بعد أن كانت مركزية الإشراف فى الرباط . والسلطة الوحيدة التى تملك حل هذه المجالس ، هى المجلس الوزارى الذى يرأسه الملك .

وفى الحقيقة ، تعتبر العملية الانتخابية فى المغرب وفق دستور ١٩٧٠ والقوانين واللوائح المفسرة له ، عملية معقدة ، فهو يقسم مجالس البلديات الى ثلاثة أنواع : مجالس كبيرة ، ومتوسطة ، وصغيرة ، يتم انتخابها من ٨٢ منطقة ، منها ١٦ منطقة فى الصحراء ، كما أن عدد الأصوات اللازمة لكل مقعد ، تختلف من منطقة لأخرى ، فالرباط مثلا ، يخصص مقعد واحد لكل ١٦ ألف ناخب ، ومدينة « الشاوان » فى الشمال ، مقعد واحد لكل ٢٠ ألف ناخب ، و « فكيك » فى الشرق ، مقعد واحد لكل ألف نسمة . وتبلغ عدد مقاعد المجالس المحلية ١٢٣٦٢ مقعدا . وبعد انتخاب المجالس المحلية ، وانتخاب رؤساء هذه المجالس البلدية والقروية ، يعين الملك منهم ثلث



الموقف الأمريكي من مشكلة روديسيا

محمد عيسى الشرقاوي

الكروم من روديسيا . وقد قدر ما استوردته الولايات المتحدة من كروم روديسيا خلال عام ١٩٧٦ بحوالى ٢٥ مليون دولار .

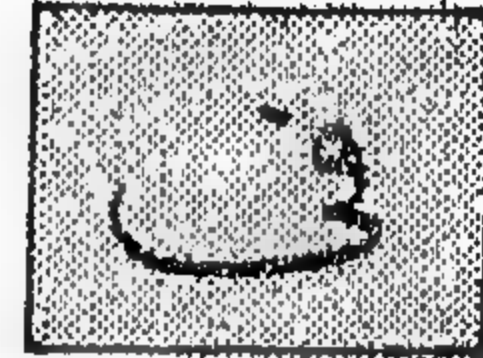
وهنا ، تجدر الإشارة الى أن المدافعين عن صدور القرار ذكروا أن الولايات المتحدة لم تعد ، في الوقت الحاضر ، في حاجة الى استيراد الكروم من روديسيا ، نظرا لأن لديها مخزونا استراتيجيا من الكروم حوالى ٤ ملايين طن . كما أن في وسع واشنطن الحصول على ما تحتاج اليه من الكروم من بلاد أخرى مثل تركيا وجنوب أفريقيا والاتحاد السوفيتي والبرازيل والفلبين .

ثانيهما : أكد السناتور ديك كلارك ، الذي تبني القرار الجديد ، أن إعادة فرض الحظر على استيراد الكروم من روديسيا يعنى أن الولايات المتحدة تؤيد التوصل الى اقرار حكم الاغلبية الافريقية في روديسيا ، وأنها لن تمنح أية مساعدات أو تأييدا للجهود التي يبذلها ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا لمنع التوصل الى هذا الحكم .

وكان سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكية قد أوضح ، في شهادة أدلى بها أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي ، في ١٠ فبراير الماضى ، المبررات السياسية لاصدار هذا القرار . . بقوله :

« ١ » ان إعادة حظر استيراد الكروم من روديسيا من شأنه المساهمة في عدم تفجر الموقف

اطار التحرك الأمريكى الجديد في اتجاه القارة الافريقية عامة ، ولايجاد حل سلمي للمشكلة الروديسية خاصة



وافق مجلس الشيوخ الأمريكى في ١٥ مارس الماضى ، باغلبية ٦٦ صوتا ضد ٢٦ ، على قرار يقضى باعادة فرض الحظر على استيراد معدن الكروم من روديسيا ، وحظر استيراد المنتجات الصناعية من أى بلد تستخدم الكروم الروديسى في منتجاتها هذه . وكان مجلس النواب الأمريكى قد وافق على القرار نفسه ، في اليوم السابق ، باغلبية ٢٥٠ صوتا ضد ١٤٦ .

وقد بادرت المصادر الرسمية الأمريكية الى الإشارة الى أن القرار الأمريكى ، الذى ساندته الرئيس كارتر ينطوى على معنيين هامين :

أولهما : أن القرار يؤكد امتثال الحكومة الأمريكية لقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر استيراد الكروم من روديسيا والصادر عام ١٩٦٦ . والواقع ان الولايات المتحدة كانت قد وافقت على هذا القرار حين صدوره . ثم أصدر الرئيس الأمريكى الأسبق ليندون جونسون أمرا عام ١٩٦٨ بتأكيد حظر استيراد الكروم من روديسيا . غير أن السناتور هارى بايرون تزعّم حملة داخل الكونجرس للمطالبة باستيراد الكروم من روديسيا نظرا لأهميته الحيوية للصناعة العسكرية الأمريكية .

وكان أن وافق الكونجرس عام ١٩٧١ على ما سُمى « بتعديل بايرون » الذى يقضى باستيراد

« ١ » تعاضم قوة ثوار زيمبابوي : تؤكد المصادر الرسمية الافريقية أن ثوار زيمبابوي يبيع عددهم ١٦ ألف مقاتل . وأنهم مزودون بأحدث الاسلحة السوفيتية والصينية . وتشير المصادر الغربية الى أن ثوار زيمبابوي لديهم صواريخ سام - ٧ . وأنهم مدربون عليها تدريباً جيداً . وسوف يستخدمونها لشل فعالية سلاح الطيران الجوي الروديسي . وتضيف هذه المصادر أن قوات من جيش شعب زيمبابوي يمارسون عمليات الثورة وحرب التحرير على ثلثي أراضي روديسيا .

« ١ » حسب صحيفه « دوبرمر » البريطانية أن عادة قوات روديسيا حذروا في وثيقة سرية من أن النظام الروديسي لن يستطيع الصمود أمام ثوار زيمبابوي المرودين بالاسلحة السوفيتية والصينية دون عون خارجي . وتضيف الصحيفة أن هذه الوسيعة توجد في حوزة محادثات حذومه جنوب أفريقيا .

وفي الوقت نفسه ، ذكرت صحيفة « التايمز » البريطانية في ٣ مارس ١٩٧٦ أن جيش روديسيا النظامي « ٤ آلاف من البيض والسود » غير مدرب على خوض حرب طويلة . وخاصة إذا استخدم المهاجمون أسلحة حديثة متطورة مثل الاسلحة السوفيتية التي استخدمت في أنجولا .

قائدا : مساندة دول المواجهة الافريقية لثوار زيمبابوي : يتصاعد دعم ومساندة دول المواجهة الافريقية الخمس « تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وأنجولا وبتسوانا » لثوار زيمبابوي في نضالهم المشروع من أجل تحرير بلادهم . وبين خان رؤساء دول المواجهة قد بدأوا أولى اجتماعاتهم في فبراير ١٩٧٦ ، في موزمبيق ، حيث اتفقوا على استراتيجية جديدة لتحرير روديسيا ودعم ثوار زيمبابوي حتى النصر . فان هؤلاء الرؤساء قد استمروا في عقد اجتماعات من حين الى آخر لتأكيد مايبدهم المطلق للتوار .

وهنا يتعين الإشارة الى حقيقة هامة وهي أن رؤساء دول المواجهة الافريقية ضد روديسيا يؤمنون أساساً بضرورة تصعيد النضال المسلح ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء باعتباره الطريق الوحيد لتحرير زيمبابوي . ولذلك فهم لا

في أفريقيا الجنوبية . ذلك أن القرار يعني إشارة واضحة لايان سميث بأن الولايات المتحدة تؤيد حكم الاغلبية الافريقية .

« ب » أن روديسيا هي أكثر المناطق خطورة في أفريقيا الجنوبية . والوضع فيها يثير احتمال نشوب حرب لا يمكن استبعاد أن تتدخل فيها « قوى غير افريقية » . ولذلك يتعين علينا أن نبعد خطر الكارثة عن روديسيا . ومن ثم . فنحن نعتقد أن تغيير الوضع في روديسيا أمر ضروري بسل وحتمي . وأن التحدي الذي يواجهه هو أن يتم هذا التغيير بسرعة وبطريقة سلمية ومنظمة . ومن الضروري إجراء مفاوضات لنقل السلطة للأغلبية الافريقية في روديسيا .

الموقف في روديسيا

واسباب القرار الأمريكي

وايا كانت المبررات السياسية والاقتصادية التي أعلنها السياسيون الأمريكيون بشأن إصدار هذا القرار ، فمما لا شك فيه أن تطورات الأحداث في أفريقيا الجنوبية عامة ، وروديسيا خاصة ، هي التي أملت إصدار هذا القرار في محاولة من جانب الولايات المتحدة لاحتواء تصاعد حركة النضال المسلح ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا ولضمان مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في جنوب القارة على ضوء صراعها العالمي مع الاتحاد السوفيتي ويتضح ذلك من الحقائق التالية :

أولاً : احتمالات انفجار الموقف في روديسيا : يؤكد السياسيون والمراقبون الأمريكيون أن الموقف في روديسيا يسير في اتجاه انفجار حرب شاملة بين قوات التحرير الوطنية في روديسيا وبين قوات حكومة « الاستعمار الاستيطاني العنصري » برئاسة ايان سميث إذا لم يتم التوصل ، بالطرق الدبلوماسية نقل السلطة للأغلبية الافريقية .

ويشير المراقبون الغربيون أنفسهم الى أن ثوار زيمبابوي « روديسيا » من المحتمل أن ينتصروا في النهاية على القوات العنصرية لعدة اعتبارات أهمها :

تايمز « البريطانية في ٥ فبراير الماضي ان السببين الرئيسيين لذلك هما : « أ » تصاعد حرب العصابات ضد روديسيا « ب » اعلان الرئيس سامورا ماشيل رئيس موزمبيق اغلاق الحدود بين موزمبيق وروديسيا في ٣ مارس ١٩٧٦ .

والواقع ان قرار الرئيس ماشيل هذا يعتبر ضربة قاصمة لاقتصاد روديسيا . فقد وصفت الصحف البريطانية هذا القرار بأنه بمثابة دق المسمار الاخير في نعش حكم الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا . وذلك نظرا لان ٨٠ في المائة من صادرات وواردات روديسيا كانت تمر عبر موزمبيق .

وبغضلا عن ذلك ، فان صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية قد اشارت في ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ الى تزايد هجرة البيض من روديسيا الى الخارج . وأكدت ان عدد المهاجرين يبلغ ٥ الاف مهاجر ابيض سنويا . وأن أغلبهم من العاملين في مجالات الادارة والمهنيين .

وتضيف « الفاينانشيال تايمز » في ٢٥ مارس الماضي « ١٩٧٧ » ان نظام ايان سميث سينهار بين عشية وضحاها اذا كفت حكومة جنوب افريقيا عن تقديم العون له .

ولذلك ، فان المصادر الغربية تشير الى ان الوضع الاقتصادي المتدهور في روديسيا كان أحد الاسباب الاساسية التي ضغطت بها هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا السابق لاقناع ايان سميث بقبول مبدأ التفاوض من اجل اقرار حكم الاغلبية الافريقية في روديسيا ، وذلك خلال الجولة التي قام بها كيسنجر في افريقيا الجنوبية في سبتمبر ١٩٧٦ .

وتشير هذه الحقائق السالفة مجتمعة الى ان حكم الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا من المحتم ان ينهار تحت وطأة تصاعد النضال الوطني المسلح وان مساله بقاء هذا الحكم مساله وقت .

وانراكا من الولايات المتحدة لهذه الحقائق ومدلولاتها ، فانها تحركت عقب الحرب الانجولية ،

يطلقون آمالا كبارا على امكان تحقيق حكم الاغلبية الابوية عن طريق ممارسة الدبلوماسية الامريكية والغربية ، ولا الجهود السياسية التي يبذلها المبعوثون الامريكيون والغربيون في جولاتهم « الموكية » بين دول افريقيا الجنوبية في محاولة للتوصل الى حل دبلوماسي لمشكلة روديسيا . وليس أدل على موقف دول المواجهة الافريقية هذا من الاتي :

« أ » في الوقت الذي كان فيه مؤتمر جنيف الخاص بحل الازمة الروديسية منعقدا في ديسمبر ١٩٧٦ اصدر رؤساء دول المواجهة الافريقية بيانا اكدوا فيه ان الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير زيمبابوي .

« ب » اعين كيث كاوندرا رئيس زامبيا واحد اقرب دول المواجهة الافريقية ، قبل قيام ديفيد اوين وزير خارجيه بريطانيا بجولته الافريقية في ١ ابريل الماضي لاجاد حل لمشكلة روديسيا ، ان المهمة الملغاة على عاتق دول المواجهة هي استمرار النضال المسلح في روديسيا وزامبيا « جنوب غرب افريقيا » وضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وهاجم كاوندرا ، في حديث نشرته صحيفة « ايسير » البريطانية في اول ابريل الماضي ، بريسديا والدول العربية ، حمايتها في وضع حد لنظم اقلية البيضاء في روديسيا وزامبيا وجنوب افريقيا . وقال انه اذا كانت الدول العربية تتسرع الان بالقلق من انتشار النفوذ الشيوعي في افريقيا الجنوبية من اللوم يقع عليها نظرا لوقوفها الى جانب العنصريين .

« ج » عقد رؤساء دول المواجهة الافريقية اجتماعا في العاصمة الانجولية ، لواندا ، في ١٩ ابريل الماضي اكدوا فيه مواصلة دعمهم العسكري لحركات التحرير في زيمبابوي « روديسيا » وزامبيا وجنوب افريقيا . وقد جاء اجتماعهم هذا في اعقاب جولة ديفيد اوين لافريقيا الجنوبية وافتراج عقد مؤتمر دستوري لحل مشكلة روديسيا وقرار حكم الاغلبية الافريقية في عام ١٩٧٨ .

ثالثا : تدهور الوضع الاقتصادي في روديسيا : تشير التقارير الغربية الى ان اقتصاد روديسيا يتدهور . وذكرت صحيفة « الفاينانشيال

انطلاقاً من نفس الأسباب ، واستهدافاً لذات الأغراض .

وفد بدا هنري كيسنجر هذا التحرك بجولتين هامتين قام بهما في أفريقيا الجنوبية ، الأولى في أبريل والثانية في سبتمبر ١٩٧٦ . وأوضح كيسنجر خلال جولته الأولى في بيان رسمي القاه في لوساكا عاصمة زامبيا ، في ٢٧ أبريل ١٩٦٧ ، الموقف الأمريكي من حل أزمة روديسيا . ويجري فيها إلى أبرز معالم هذا الموقف كما أعلنها كيسنجر :

« ١ » « ان موقف الولايات المتحدة بالنسبة لروديسيا واضح . ولها قال الرئيس الأمريكي فورد » ان الولايات المتحدة كرست جهودها لتأخير حكم الاعبية في روديسيا . اننا لم نعترف بحكم الاقلية الروديسية . وتلتزم الولايات المتحدة بتصويتها لصالح قرارات مجلس الأمن . عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ التي فرضت عقوبات اقتصادية ضد النظام الروديسي غير الشرعي . وفي بداية هذا العام « ١٩٧٦ » أيدنا قرار مجلس الأمن بحظر عقوبات ضد روديسيا . وفي مارس هذا العام « ١٩٧٦ » اشتركنا مع آخرين في تأييد موقف مؤيد بقيق لقرارها الخاص بتنفيذ هذه العقوبات . رغم تكلفتها الاقتصادية الكبيرة علينا .

« ٢ » « على نظام سالزبورى ألا يتوقع مساعدة الولايات المتحدة له دبلوماسياً أو مادياً في أية مرحلة من مراحل صراعه مع الدول الأفريقية أو مع حركات التحرير الأفريقية . وعلى العكس فيستقبل بالمعارضة القاسية حتى يتم التوصل إلى تسوية لمشكله روديسيا عن طريق المفاوضات .

« ٣ » « ان الولايات المتحدة ستتخذ خطوات للوفاء الكامل بالتزامها في ظل القانون الدولي في فرض عقوبات اقتصادية ضد روديسيا . وسيوافق الكونجرس هذا العام على إلغاء « قانون بيرد » الذي ينص على استيراد الكروم من روديسيا للولايات المتحدة . وهو قانون يتناقض مع عقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا وإلى جانب ذلك سنتصل بالدول الصناعية الأخرى لضمان أكبر التزام دولي لهذه العقوبات .

وقد واصل كيسنجر تحركه من أجل التوصل إلى اقرار حكم الاغلبية الافريقية في روديسيا عن

وتصاعد النضال المسلح ضد روديسيا مع بروز دور جيش شعب زيمبابوي ، إلى طرح شعار التوصل إلى حكم الاغلبية الافريقية بالطرق الدبلوماسية وليس بالحرب .

ومن الواضح ، حتى الآن أن الباعث الحقيقي وراء هذا التحرك الدبلوماسي الأمريكي هو ادراك المسئولين الأمريكيين « في عهد الرئيسين فورد وكارتر على السواء » أن تصاعد النضال المسلح ضد حكم الاقلية العنصرية في روديسيا يشكل في النهاية تهديداً مباشراً للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة لسببين هامين هما :

أولاً : ان تصاعد النضال المسلح في روديسيا خاصة وأفريقيا الجنوبية عامة سيجرف في تياره الثوري القيادات الوطنية المعتدلة ويبرز قيادات أكثر صلابة وثورية بحيث ترفض تماماً التعاون مع الغرب والولايات المتحدة .

ثانيهما : يؤدي تصاعد النضال المسلح ، في التصور الأمريكي ، إلى احتمالات تزايد التدخل السوفيتي في أفريقيا الجنوبية وذلك على غرار ما حدث في أنجولا .

وتؤكد المصادر الأمريكية والغربية أن الولايات المتحدة لا تريد ان « ينحدر » في روديسيا ما حدث في أنجولا ، وذلك عندما أيد السوفييت حكومة أنجولا الشعبية ، وشاركت القوات الكوبية في الصراع المسلح إلى جانب القوات الحكومية ضد القوات الانجولية الموالية للغرب .

التحرك الأمريكي في

اتجاه روديسيا

وعند هذا الحد ، يشير الدارسون للقضايا الافريقية إلى ان التحرك الأمريكي الجديد في اتجاه اقرار حكم الاغلبية الافريقية في روديسيا بالطرق الدبلوماسية قد بدأت بوادره عقب الحرب الانجولية . . أي في ظل حكومة الرئيس الأمريكي السابق فورد . ولذلك فإن سياسة الرئيس كارتر تجاه روديسيا هي تحرك نشط في نفس الاتجاه ،

تصريحاته خلال الجولة ما سبق أن أعلنه كيسنجنج
في بيان لوسلكا . فقد قال :

« ١ » ان الولايات المتحدة تؤيد حكم الاغلبية
الافريقية في روديسيا

٢ - ان واشنطن ستعيد فرض الحظر على
استيراد الكروم من روديسيا .

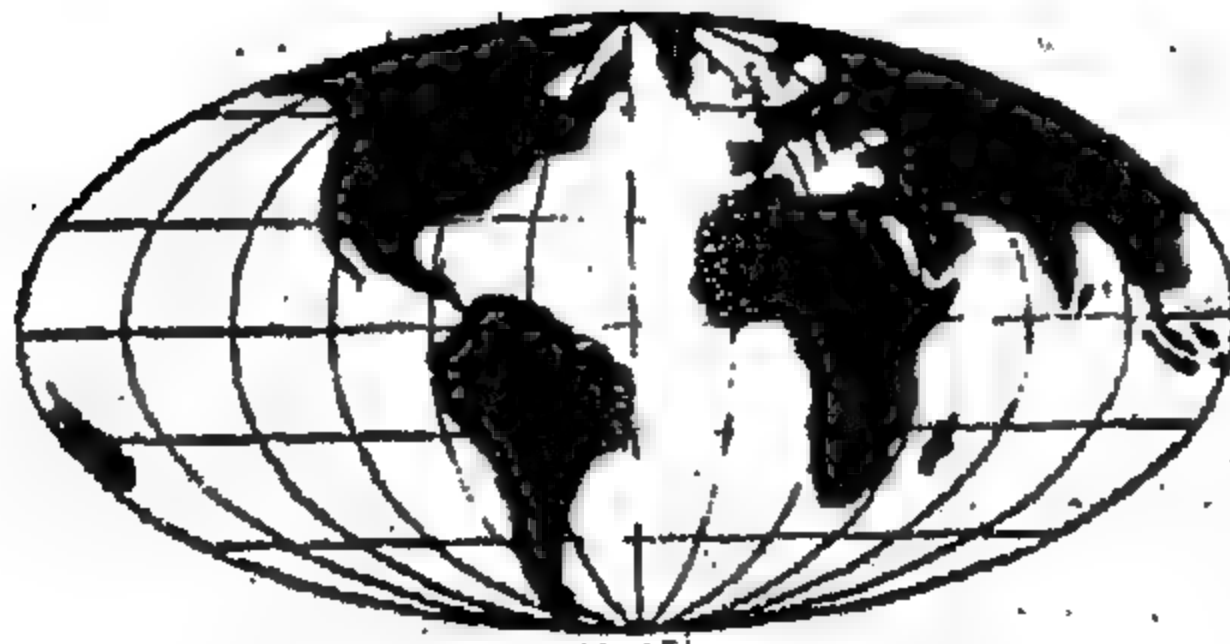
ثم اعلنت الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة
الى جانب بريطانيا في المؤتمر الدستوري الذي
اقترحه ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا لحل
مشكلة روديسيا

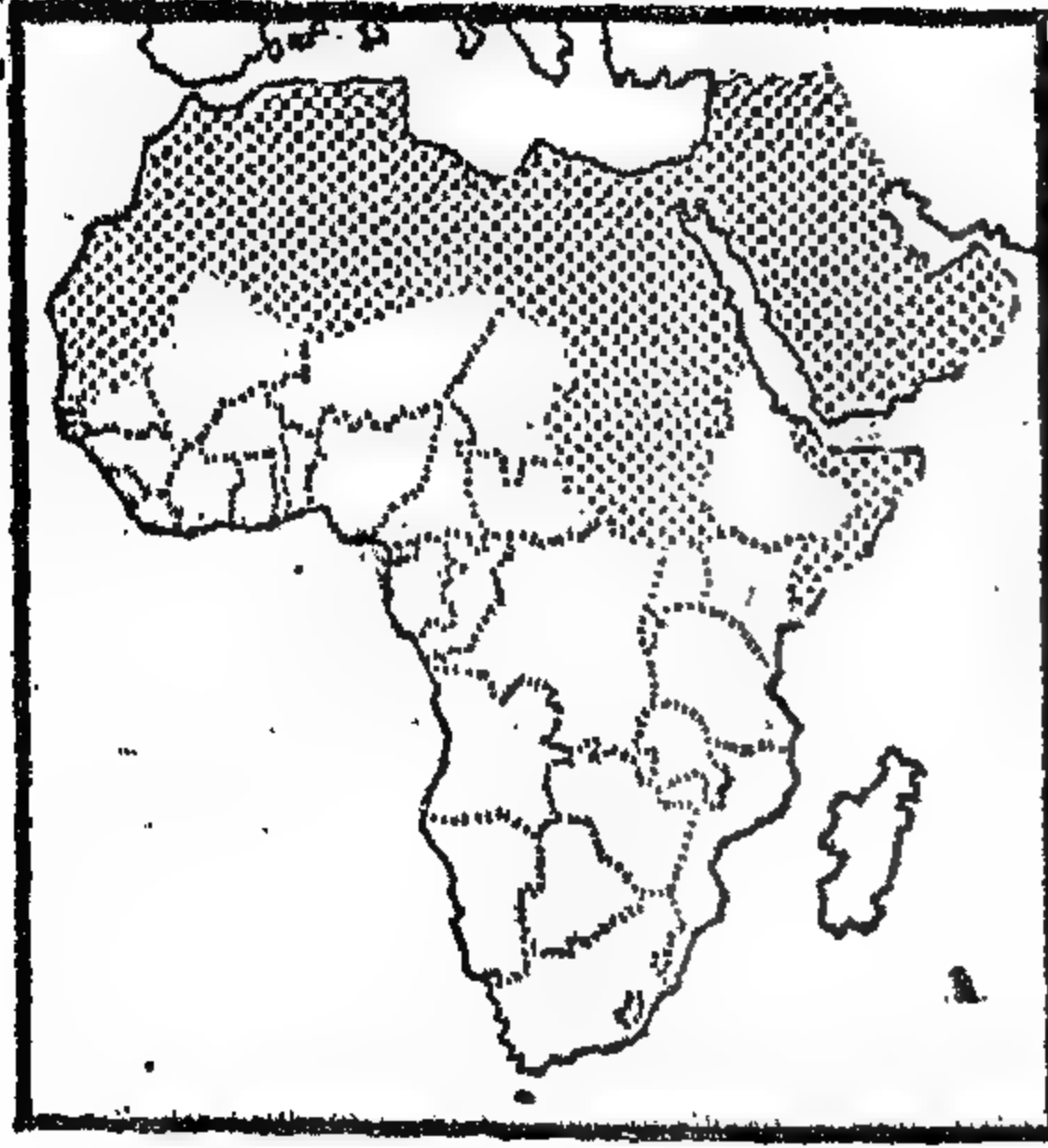
والواقع انه أيا كانت الجهود الدبلوماسية التي
ستبذلها الولايات المتحدة في اتجاه إيجاد حل
سلمي للمشكلة الروديسية ، فان هذه الجهود تتبع
أساسا من ادراك واشنطن الخاص لمصالحها
الاستراتيجية والاقتصادية في أفريقيا الجنوبية
ومن صراعها الدولي مع الاتحاد السوفيتي . وهذا
ما يتعين أن يدركه بوضوح ثوار زيمبابوي وهم
يخوضون نضالهم المشرف من أجل تحرير بلادهم
من حكم الاقلية العنصرية البيضاء . ■

طريق التفاوض وليس الحرب خلال الجولة الثانية
التي قام بها في أفريقيا الجنوبية في سبتمبر
الماضي . فقد مهد خلال هذه الجولة لعقد مؤتمر
جنيف الخاص بحل المشكلة الروديسية . وأقنع
ايان سميث بضرورة الاشتراك في التفاوض مع
الزعماء الافريقيين حول نقل السلطة للاغلبية
الافريقية

ثم انعقد بالفعل مؤتمر جنيف برئاسة أيفور
ريتسارد المندوب البريطاني في الأمم المتحدة .
غير أن المؤتمر فشل في التوصل الى أي اتفاق
نتيجة احتدام الآراء ونصارعها بين ممثلي الاقلية
العنصرية البيضاء وبين الزعماء الوطنيين حول
شروط نقل السلطة للاغلبية الافريقية .

ولكن الدبلوماسية الامريكية واصلت تحركاتها في
اتجاه حل مشكلة روديسيا فور تولي الرئيس جيمي
كارتر السلطة في ٢٠ يناير الماضي . فقد قام أندرو
يوج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة في بداية
فبراير بحملته بجولة استطلاعية في عدد من الدول
الافريقية لإيجاد حل للآزمة . وأكديونج في





البيان التنظيمي للافرو عربية

أحمد يوسف القرعي

المنظمة تفتقر الى ميثاق دستوري مكتوب ، يحدد هويتها ، ولائحة داخلية تنظم أعمالها .

ايدولوجيا .. ثمة تماثل كبير بين الفيارات الايدولوجية المكونة لكل من الافرو عربية والافرو آسيوية ، وفي مقدمتها التحرير ، التنمية ، اللا انحيازية ، وان كانت الافرو عربية أكثر نضجا في مفاهيمها ومبادئها وأهدافها ، بحكم خبرة الممارسة ، ومؤثرات المتغيرات الدولية .

واذا كانت قرارات مؤتمر باندونج « ١٩٥٥ » ومبادئه العشرة ، وكذا الاعمال التحضيرية لمؤتمر الجزائر الذي كان من المقرر عقده عام ١٩٦٥ تشكل مادة البحث عن هوية الافرو آسيوية ، فان وثائق المنظمين العربية والافريقية ومؤتمر القمة الافريقي العربي الاول « ٧ - ٩ مارس ١٩٧٧ » تشكل مادة البحث عن هوية الافرو عربية .

وثائق الافرو عربية :

ثمة أربع وثائق أساسية للافرو عربية ، صدرت عن مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول ، هي :
١ - اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقي
العربي . ٢ - اعلان التعاون الاقتصادي والمالي الافريقي العربي . ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقي العربي . ٤ - اعلان السياسي . ولقد حظيت كل من الوثيقة الاولى

تعبير عن تجمع دول منطقتين اقليميتين « منظمة الوحدة الافريقية : جامعة الدول العربية » ، على غرار ما اصطلح



على تسميته بالافرو آسيوية كحركة تضم دول قارتين من العالم الثالث ، وان كان بين الافرو عربية وبين الافرو آسيوية ، قليل من التشابه والاتساق ، وكثير من التباين والاختلاف .

تاريخيا .. ثمة عقدان من الزمان بين ظهور الافرو آسيوية في الخمسينيات « بداية العصر الذهبي لمكافحة الاستعمار والعنصرية ، العصر الساخن للحرب الباردة » وبين تبلور الافرو عربية في السبعينات « عصر الاستقلال السياسي ، سواء المأخوذ أو الممنوح ، وبناء الدولة القومية في العالم الثالث في مناخ الوفاق الدولي المتعثر » .

تنظيميا .. الافرو آسيوية حركة تجمع وليدة مؤتمر عقد مرة واحدة في باندونج « أبريل ١٩٥٥ » واقتتد بعدها صفى الدوام والارادة الذاتية ، اللهم الا موقفا جماعيا متبايناً للمجموعة الافرو آسيوية في المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وتجمعاً شعبياً حمل نفس الاسم ، تمثل في منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية . أما الافرو عربية ، فهي اشبه ماتكون بمنظمة عليا ، تجمع دول المنظمين العربية والافريقية ، لديها وثائق التعاون والاجهزة المشتركة ، ما يعبر عن ارادة عربية افريقية ذاتية ، وان كانت هذه

اعلان داكار ، وبعض المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب المجموعتين الافريقية والعربية ، فى نضالهما المشترك من أجل التحرير والتنمية .

الهيكل التنظيمى للافرو عربية :

الهيكل التنظيمى للافرو عربية - وفقا لما جاء بالوثيقة الثالثة - لا يختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية أو الإقليمية عامة ، إلا أن الافرو عربية ليست منظمة إقليمية بالمعنى القانونى للمصطلح ، كما لم يرد بالوثائق الأربع اسما لاية منظمة عليا جديدة تضم دول المنطقتين العربية والافريقية ، ولم يناقش موضوع انشاء مثل هذه المنظمة فى مضابط اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية الاول أو الثانى ، أو مؤتمر القمة الاول ، على اعتبار أن الامر مجرد تعاون بين منطقتين منفصلتين ، لدى كل منهما ميثاقها ولائحتها الداخلية .

ورغم هذا ، فقد تردد على لسان بعض رؤساء الوفود مثل هذه الفكرة ، وقال عنها وزير خارجية غينيا : « المنظمة الافريقية العربية التى نطمح فى انشائها » . وعندما أثار كثير من الوفود ، أمر افتقار المؤتمر الى وجود لائحته الداخلية ، أدلى وزير خارجية السنغال برأى شخصى قال فيه ، « اذا كان علينا الآن أن نضع لائحته الداخلية ، فربما كان علينا أيضا أن نفكر فى وضع ميثاق ، وفى اقامة مقر رسمى » . . . واعطى الوزير السنغالى تصوره للمنظمة الجديدة بقوله : « اننا سوف نكون منظمة تشسبه الى حد ما منظمة دول عدم الانحياز ، أى لا يوجد مقر رسمى أو لائحة داخلية أو ميثاق ، ولكن الاجتماعات منظمة » . وهناك دول تستضيف هذه اجتماعات » .

ولم يكن رأى الوزير السنغالى سوى مجرد اجتهاد شخصى ، لم يحظ بموافقة المؤتمر الوزارى ، بل أن ممثل يمين ، بادر بالرد عليه قائلا : « اننا لم نفكر إطلاقا فى انشاء منظمة عليا ، ولم نفكر إطلاقا فى وضع ميثاق لاية منظمة عربية افريقية ، وأنه من أجل تجنب الارتجال ،

والرابعة بتوقيع الملوك والرؤساء ، أما الوثيقة الثانية والثالثة ، فهى بمثابة قرارات تنظيمية للمؤتمر . ولقد تضمنت الوثائق الأربع ، أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد الافرو عربية ، أو أكبر وأضخم مجموعة اقليمية فى عالمنا المعاصر « ٦٠ دولة - ٣٤٥ الف كم مربع - ٤٠٠ مليون نسمة » .

والوثيقة الاولى - اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى - تعرف حاليا باسم اعلان داكار ، وكان المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الاول المنعقد بداكار فى ابريل ١٩٧٦ قد أقر هذه الوثيقة ، واصدرها مؤتمر القمة بالقاهرة . وتفنن هذه الوثيقة استراتيجية التعاون الافريقى العربى ، والمبادئ التى تحكمه ، وتبرز الامكانيات والياديين المختلفه للتعاون فى كافة المجالات السياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والمالية والتجارية ، والتربية والثقافية ، والاعلامية والاجتماعية .

والوثيقة الثانية - اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى - ترسم خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى . وقد حددت ترتيبات هذا التعاون فى عشر نقاط واضحة ، تبدو من صياغتها أنها التزامات بتقديم الاسهامات المالية والاستثمارات من طرف واحد « العربى » تجسدها الطسرف الاخر « الافريقى » .

والوثيقة الثالثة - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى - هى أساسا وثيقة تنظيمية ، أسبغت على التعاون الافريقى العربى شكله التنظيمى ، وحددت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات الافريقية العربية المشتركة ، وتكوين وصلاحيات سير العمل فيها بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون ، كما وردت فى اعلان وبرنامج التعاون الافريقى العربى « الوثيقة الاولى » .

أما الوثيقة الرابعة - الاعلان السياسى - فهى تعرف حاليا باسم « اعلان القاهرة السياسى » ، والوثيقة تجسد الافكار التى تم التعبير عنها فى

البنيان التنظيمي للأفرو عربية

مؤتمر القمة الإفريقي العربي

التكوين : مأوك ورؤساء الدول والوزراء أو مندوبهم
الانعقاد : مرة كل ٣ سنوات (الدورة الأولى : ٧-٩ مايو ١٩٧٧)
الصلاحية : تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون الإفريقي العربي .
الموافقة : على توصيات مجلس الوزراء المشترك .

محكمة افريقية عربية

التكوين : لم يتقرر كيفية تشكيلها .
الصلاحية : تقديم التفسير القانوني للدلائل
والقرارات وفرضه أي نزاع .

مجلس الوزراء المشترك

التكوين : وزراء خارجية الدول الإفريقية والعربية .
الانعقاد : مرة كل ١٨ شهرا . وتقرر اللجنة الدائمة عقد الدورة غير العادية .
(عقدت الدورة الأولى بواغلام - لبريل ١٩٧٦ والدورة الثانية بالقاهرة مارس ١٩٧٧)
الصلاحية : التطوير في إطار التهمة والإشراف على تنفيذ قراراته .

اللجنة الدائمة

التكوين : ١٢ وزيراً عربياً ١٢ وزيراً إفريقياً ، أميناً للمنظمتين
الانعقاد : دورياً في مايو/أغسطس (عقدت الدورة الأولى في يافانغ / مايو / يونيو ١٩٧٧)
الصلاحية : التنفيذ - المتابعة - المراجعة - التوصية .

لجنة التنسيق

التكوين : رئيساً أجرياً من الدول الإفريقية ، أميناً للمنظمتين
الانعقاد : قبل اجتماع اللجنة الدائمة (عقدت الدورة الأولى في يافانغ)
الصلاحية : تنسيق عمل مجموعات العمل والملائمة لتفويض وتنفيذ القرارات
الصادرة واتخاذ القرارات المماثلة ذات الطابع العملي والإداري .

الصندوق الخاص

إدارة : أمين المنظمتين بإشراف لجنة التنسيق .
المويل : فاصلة بين المنظمتين فضلا عن
الاسهماء الطوعية
ميزانية ١٩٧٨/٧٧ = ٤٤٨٦٩٨ دولاراً .

مجموعات العمل والجان المتخصصة

التكوين : عدد متساو من الخبراء والباحثين
وتشكلت حاليا مجموعة عمل للتعاون المالي .
الصلاحية : تقديم اقتراحات وتوصيات متخصصة .
لاختيار وتنفيذ المشروعات .

وضع لائحة داخلية ، قد يؤدي بنا الى ان نتخيل
انشاء منظمة عليا .
وهكذا صدرت الوثائق الاربعة لمؤتمر القاهرة ،
ولم يرد بها اسم أو تسمية لاية منظمة عليا
جديدة ، تضم دول المنظمتين العربية والإفريقية .
هذا في الوقت الذي حددت فيه الوثيقة الثالثة ،
الهيئات العاملة للأفرو عربية ، والتي تقوم على

من المهم ان نضع لوائح تنظيمية . وهذه اللوائح
قد تكون لوائح نهائية ودائمة أو وقتية ، تنطبق
على كل اجتماع ، وعلى ذلك يمكننا ان نضع
لوائح في إطار تنظيم أعمالنا . . . وهذه اللوائح
لن تغير بطبيعة المنظمات التي نعمل في
إطارها . . . واننا لانهم اطلاقا ، اننا بمجرد

٢ - مجلس الوزراء المشترك :

ان مجلس الوزراء الافريقى العربى المشترك ، شأنه شأن مؤتمر القمة - لم يحظ بشئ فى الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثمانية عشر شهرا ، وان للجنة الدائمة ان تقترح عند الاقتضاء ، عقد اجتماع غير عابدى للمجلس . ويبدو ان ما درجت عليه الدورتان الاولى « بذاكار - ابريل ١٩٧٧ » والثانية « بالقاهرة - مارس ١٩٧٧ » هو ما سوف يسلكه المجلس فى دوراته القادمة واختصاصات المجلس تنحصر اساسا فى التحضير لمؤتمر القمة ، والاشراف على تنفيذ قراراته . ويتم اتخاذ القرارات بالاجماع ، مع تسجيل أية تحفظات فى مضابط الجلسات .

٣ - اللجنة الدائمة :

ان تكوين وصلاحيات اللجنة الدائمة ، تشير الى كونها عصب العمل الافريقى العربى المشترك . وتتشكل من أربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثني عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الافريقية ، واثنى عشر عن طريق جامعة الدول العربية او ممثليهم ، على ان يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ، ومن امين عام المنظمة الافريقية وامين عام الجامعة العربية . ويكون رئيس كل من مجموعة الاثنى عشر الافريقية والعربية ، هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة . وتعقد اللجنة اجتماعها عاديا مرتين كل عام بمقر المنظمين العربية والافريقية بالتناوب ، او خارج مقر المنظمين ، فى حالة توجيه الدعوة لهما من احدي الدول الاعضاء . وتقوم اللجنة بتنفيذ اعمال التعاون الافريقى العربى ومتابعة تطوراتها فى مختلف المجالات ، وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية ، متوخية فى ذلك قرارات مؤتمر القمة ، وتتخذ اللجنة القرارات اللازمة فى هذا الشأن .

وفى الدورة الاولى للجنة الدائمة ، المعقودة فى ياوندى عاصمة الكاميرون يومى ٣٠ و ٣١ مايو الماضى ، تم اقرار النظام الداخلى للجنة .

التركيب الثلاثى ، مثل غيرها من المنظمات ، مع بعض الاختلافات . فهناك مؤتمر قمة ، او لجنة وزراء ، ولجنة دائمة ، الى جانب محكمة افريقية عربية ، او لجنة للتوفيق والتحكيم ، ولجنة التنسيق ، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة ، والصندوق الخاص . ومن الاهمية التعرف على تكوين وصلاحيات ووسير العمل فى كل هذه الهيئات والاجهزة .

١ - مؤتمر القمة الافريقى العربى :

لم يرد بشأن مؤتمر القمة الافريقى العربى فى الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثلاث سنوات ، وهى تماثل الفترة الزمنية بين دورات انعقاد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز . ورغم هذا التقصير فى التعريف بماهية مؤتمر القمة فى الوثيقة الثالثة ، فانه يمكن القول ان المؤتمر يعتبر الهيئة العليا للامرو عربية ، وان دور الرؤساء - كما قال امين عام منظمة الوحدة الافريقية - يتمثل فى تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون . ومؤتمر القمة - كما جرى أعماله بالقاهرة - يتجنب مناقشة أية قضايا خلافية بين اعضائه ، على اعتبار ان التعاون هو الهدف الاستراتيجى المنشود ، وان مناقشة مثل هذه القضايا ، يكون فى اطار كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وفى غياب النص على مكان اجتماع المؤتمر فى دوراته القادمة ، فان الامر يتعلق اذن بدعوة دولة عضو او اكثر لاستضافة المؤتمر . ولقد تساءل وزير خارجية موريشيوس « اين مقر هذا المؤتمر ؟ نحن نعرف العقبات والصعاب التى تنشأ اذا لم تطلب دولة استضافة المؤتمر . . . ما الذى سيحدث عندئذ ؟ وبناء على الدعوة التى وجهها كل من الرئيس الاوغندى عيى امين والرئيس السودانى جعفر نميرى ، فمن المقرر عقد الدورة القادمة ، اما فى كمبالا واما فى الخرطوم عام ١٩٧٩ . اما بشأن نظام العمل بالمؤتمر فليست هناك نية حتى الان ، لوضع لائحة داخلية . ويعنى هذا ان قرارات المؤتمر تكون بالاجماع ، مع تسجيل أية تحفظات عليها فى مضابط الجلسات .

ولكل مجموعة عمل ، ان تتقدم بأى اقتراح ملائم ، ضمن اختصاصاتها ، الى الرئيسين ، وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات ، مع أخذ التعليقات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار . وتقدم مثل هذه الاقتراحات والتوصيات الى اللجنة الدائمة ، عن طريق لجنة التنسيق ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها . ولكل مجموعة عمل ، بعد التشاور مع الرئيسين ، ان تقرر انشاء لجان متخصصة ، وتحديد صلاحياتها واسلوب عملها ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحيات .

وفى اجتماعات الدورة الاولى للجنة الدائمة ، تقرر انشاء مجموعة العمل للتعاون المسالى ، والموافقة على انشاء مجموعات اخرى فى حدود ثلاث مجموعات فى السنة المالية الحالية « اول يونيو ٧٧ - ٢١ مايو ١٩٧٨ » . وتم تفويض الاميين العاملين للمنظمتين العربية والافريقية ، فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشكيل هذه اللجان ، ومباشرة عملها فى اقرب وقت ممكن .

٦ - محكمة افريقية عربية :

نصت الوثيقة الثالثة ، على انشاء محكمة افريقية عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم ، لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى . ولغرض اى نزاع قد ينشأ ويتم الاتفاق على قيام مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها ، خلال اجتماع للخبراء ، يعقد تحت اشراف المنظمين العربية والافريقية .

٧ - الصندوق الخاص :

تحت بند وسائل العمل ، نصت الوثيقة الثالثة على انشاء صندوق خاص لضمان تسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى . ويمول هذا الصندوق ، عن طريق اسهام كل من المنظمين بنسبة ٥٠ فى المائة فيه ، تحسب بالنظام من الميزنات العادية للمنظمة الافريقية والجامعة العربية . ويمكن تقديم الاسهامات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص . وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية هذا الصندوق ، السدى يكون خاضعا لاداره الاميين العاملين للمنظمة الافريقية والجامعة العربية ، تحت اشراف

ويقع فى ٢٢ مادة . وهو اول نظام داخلى يوضع لاحد الاجهزة العاملة الافريقية العربية المشتركة . وقد نصت المادة ٢٣ على ان تتخذ القرارات فى شئون التعاون الافريقى العربى بالموافقة العامة ، وذلك غيبسا عدا الشئون الاجتماعية وشئون الصندوق الخاص ، فتتخذ فيها القرارات بالاغلبية المطلقة .

٤ - لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية اخرى . وتقوم لجنة التنسيق ، ضمن حدود هذه الصلاحيات ، بمعالجة الامور ذات الطابع العملى والادارى فحسب ، والتى تتطلب قرارات عاجلة . وتقدم لجنة التنسيق تقريرا عن سير اعمالها الى اللجنة الدائمة .

وتتألف لجنة التنسيق من رئيس كل من لجنة الاثنى عشر العربية والافريقية ، والامين العام لكل من المنظمين الافريقية والعربية واذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا وكذا الرئيسيين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية .

وقد عقدت لجنة التنسيق اجتماعها الاول فى ٢٩ مايو الماضى فى ياوندى « الكاميرون » اى قبيل اجتماع الدورة الاولى للجنة الدائمة .

٥ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

قضت الوثيقة الثالثة بانشاء مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى ميادين التعاون المختلفة التى نصت عليها الوثيقة الاولى . ويجوز للجنة الدائمة ، انشاء مجموعات عمل اخرى .

وتتألف كل مجموعة عمل ، من عدد متساو - بقدر الامكان - من خبراء واهصائيين - من الجانبين . وعلى كل جانب - بقدر الامكان - ضمان استمرار مده خدمة أعضاء المجموعة . ويعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعة عمل ، ويقوم بابلاغ الاختيار الى الجانب الاخر ، وتعين كل مجموعة عمل مقررا .

تقارير وتعليقات

الدورة الاولى للجنة الدائمة فى ياوندى ، على مستوى السفراء ، ولم يحضرها سوى ثلاثة وزراء فقط « من مصر ، بنسوانا ، الكامبيرون » من بين ٢٤ وزيرا عربيا وأفريقيا .

- مدى التخلص من ظاهرة الإجراءات الإدارية فى تسخير أعمال التعاون الإفريقي العربى ، لاسيما فى أساليب تطبيق هذا التعاون ، ومنها الوفاء بالاسهامات المالية ، ومرور فترة زمنية قد تطول بين اعلان النية فى الاسهام المالى ، وبين اجراءات ادراج قيمة هذا الاسهام فى ميزانية الدول المساهمة ، وبين اجراءات التسديد الفعلى للقيمة ، وتحويلها الى الدولة او الجهة المختصة . وكذلك اساليب دراسة الجدوى ، وتمويل المشروعات الإفريقية وتحديد أولويات تنفيذ هذه المشروعات ، وقد بلغت حوالى ١٥ مشروعا ، منها ما تمت دراسته ، ومنها ما نجم عن الاتصالات الثنائية ، ومنها ما هو مجرد فكرة . ولقد كانت مثل هذه النقاط محل مخاوف وشكوك عدد من الدول الإفريقية فى اجتماع الدورة الاولى للجنة الدائمة .

- ضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الإفريقية والعربية . وقد عبر الرئيس كاوندا عن هذه القضية بقوله : « اننا نفتقد الثقة فى بعضنا بعضا ، ان زامبيا لا تزال تشتري كاخاو غانا من لندن ، ويترول السعودية من نيويورك ، كما ان الدول العربية ، لا تزال تشتري الطبق الإفريقى والشاي والنحاس الإفريقى من أسواق أوروبا . ان الدول الإفريقية تعتمد على أسواق المال فى أوروبا وأمريكا ، للحصول على قروض تمول بها تنميتها » . ولا شك ان دعم هذه العلاقات التجارية الضعيفة ، يأتى عن طريق معاملة تفضيلية متبادلة ، وتشجيع الاستثمارات عن طريق المشاركة فى مشروعات عربية إفريقية مشتركة ، ووضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الإفريقية ، وتشجيع التعاون الفنى .

وختاماً . . فان مثل هذه التحديات المحلية ، ليست مستعصية الحل ، أو المواجهة ، لو ان الدول الإفريقية والعربية ، أدركت خطورة التحديات الخارجية التى تترتب بها .

ومستقبلية لجنة التنسيق ، التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة .

وقد أقرت اللجنة الدائمة فى دورتها الاولى « ياوندى - ٢٠ مايو - ١ يونيو الماضى » ميزانية الصندوق الخاص للسنة المالية « ١ يونيو - ١٦٧٧ - ٢١ مايو ١٩٧٨ » . وبلغت ٤٤٨٦٩٨ دولاراً ، تتحملها المنظمتان العربية والإفريقية ماصلة .

مستقبل الأمور العربية :

ان امكانات الأمور العربية ومصالحها العليا المتبدلة ، نفوق بدرجة كبيرة الامكانات والمصالح التى واكبت حركة الافرواسيوية ، ولقد منح مؤتمر القاهرة للافروعربية ، الإرادة الذاتية المشتركة ، واتاح لها مقومات الاستمرارية ، بإقرار بنىان تنظيمى أشبه ما يكون ببنىان أية منظمة دولية أو اقليمية . وهذا البنىان يشكل فى الواقع ، بداية طيبة لدمج المنظمين العربيه والأفريقية فى منظمة عليا واحدة ، اذا شاعت الاطراف المعنية ، ولو قامت لاصبحت اكبر منظمة دولية اقليمية بعد الأمم المتحدة .

ويبدو ان الإفريقيين والعرب ، من واقع الممارسة . يعلنون عبء انشاء منظمة عليا كهذه . والتساؤل المطروح : هل هذا البنىان التنظيمى القائم حالياً ، سيجقق ازدهار التعاون الإفريقى العربى ، أم يقلب الى مجرد واجهه شكلية ، تتستر وراءها تحديات عديدة ومتنوعة ، تواجه الافروعربية ، وفى مقدمتها :

- قضايا الخلافات السياسية المحلية العربية ، أو الإفريقية ، أو العربية الإفريقية ، ورغم تجسب مؤتمر القمة مناقشة مثل هذه القضايا المحلية ، الا ان هذه القضايا تترك بصماتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على درجة تقدم هذا التعاون الإفريقى العربى .

- مدى المحافظة على مستوى التمثيل فى مؤتمرات ولجان الافروعربية . وعلى سبيل المثال ، فقد كان مستوى التمثيل الغالب فى



الدور الحاسم للمناورة الميدانية

في الحروب العربية الاسرائيلية الأربعة

اللواء حسن البدرى

هنا تصوير للمناورة أهمية قصوى يتوقف عليها النصر أو الهزيمة ، كما يصبح للزمان والمكان والعمل الايجابى القول الفصل فى نتائج المعايير أو العمليات التعبوية أو الحروب .

والصراع العربى الاسرائيلى حائل بالدروس المستفادة والخبرات المستخلصة من اتصال الجانبين المتضادين المتعلقة بالمناورة بصفة تكوينها ثمرة المبادأة والمرونة . ولعل عقيدة اسرائيل فى نقل القتال الى أرض العرب مجرد تسمية أخرى للمبادأة - الحفاظ عليها أو انتزاعها - ذلك لان نقل القتال الى أرض « العدو » يتطلب ابتداء التحلى بالروح الهجومية والعمل التعرضى ، اذ يستحيل على القسائد مهما كان وضعية التكتيكى أو التعبوى أو الاستراتيجى أن ينقل القتال الى أرض غريبة بغير الهجوم ، وفى نفس الوقت يتوقف نجاحه فى ذلك على درجة استعداد - أو اجبار - هذا الخصم للتفريط فى المبادأة والقبول بالتحول للدفاع ، أو حتى الانسحاب المنظم أو التقهقر المشوب بالفوضى .

واذا تركنا الارقام تتحدث فسوف يتبين لنا انه من بين ٢٨٥ يوم قتال نشط على امتداد الجولات العربية الاسرائيلية الاربع ، تمتع العرب بالمبادأة نحو ١٥٧ يوما - أى بنسبة ٥٥ فى المائة من جملة أيام القتال هذه ، على حين انتزعتها اسرائيل منهم واحتفظت بها ١٢٨ يوما أى بنسبة ٤٥ فى المائة .

والمرونة وجهان لعملة نقدية هى العمل التعرضى الذى يؤتى ثماره فى شكل المناورة التى تحسم الامر فى أرض المعركة أو مسرح العمليات ، وتحقق الهدف المنشود . .

وسواء أكانت المناورة بالقوات أم بالسليمان فغرضها الاسمى دائما وتحت كل الظروف هو وضع الخصم - أو استدراجه - فى موقف سىء يفرض عليه الهزيمة ، أو رفض المعركة والانسحاب .

وعلى مدى التاريخ كانت مهارة القائد فى اجراء المناورة السريعة الحاسمة هى سبيله الى المجد والخلود ، ووسيلته الى قهر عدوه ، حتى ولو كان أكثر منه عدة وعتادا .

وقد تفرض الظروف الطبوغرافية للمسرح ان يتقاتل الخصوم طبقا لاساليب العمل من خطوط خارجية مقابل خطوط داخلية ، مثلما كان الوضع بين نابليون والحلف الذى جمع أعداءه فى نهاية الصراع تحت قيادة الدوق الحديدي آرثر ولنجتون ، أو على غرار موقف الفيلد مارشال أروين روميل قائد جيش البانز ، ضد خصومه البريطانيين والامريكيين فى المرحلة الختامية من الحرب فى شمال أفريقيا ، أو على نحو ما تواجهه اسرائيل من جبهات عربية تلتف حولها فى مسرح الشرق الاوسط من كل اتجاه .

المبادأة

ولعل مرد ذلك بالدرجة الاولى يرجع الى أن أعماق المناورات وقواها الدافعة كانت على الجانب الاسرائيلي أكبر وأشد منها على الجانب العربي . أما السبب فقد يعود الى تلك القيود والعوامل السياسية التي تفرض على الانشطة العسكرية أول الامر أو آخره جمودا وسلبية ضارة .

لقد بدأت الجيوش النظامية للعرب القتال في مسرح فلسطين بأن انتزعت المباداة من الهاجاناه وعصابات الأرجون وشتيرن ونيلى صباح يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ثم راحت على امتداد ٢٧ يوما حافلا بالهجوم تمارس المناورات التكتيكية والتعبوية التي ألقت فيها القيادة المصرية بقوات محدودة ووفرت لها قوة دافعة ضعيفة .

وفي غياب التعاون الاستراتيجي أو حتى مجرد التنسيق بين جيوشهم الخمسة ، ضاعت على العرب فرصة العمل من خطوط خارجية بشن الهجوم المتزامن من كافة الجبهات العربية الأربع ، رغم الحاج العوامل الطبوغرافية والضرورات العسكرية لاتباع هذا الأسلوب الذي لم يكن يستقيم للعرب بدونه النصر .

وعندما توقفت النيران ضحى الثامن من يونيو ١٩٤٨ تسربت المباداة من أيدي العرب ، وظلت وقفنا على اسرائيل ربع قرن أو يزيد ، حتى انتزعتها سوريا ومصر مرة أخرى عصر السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .

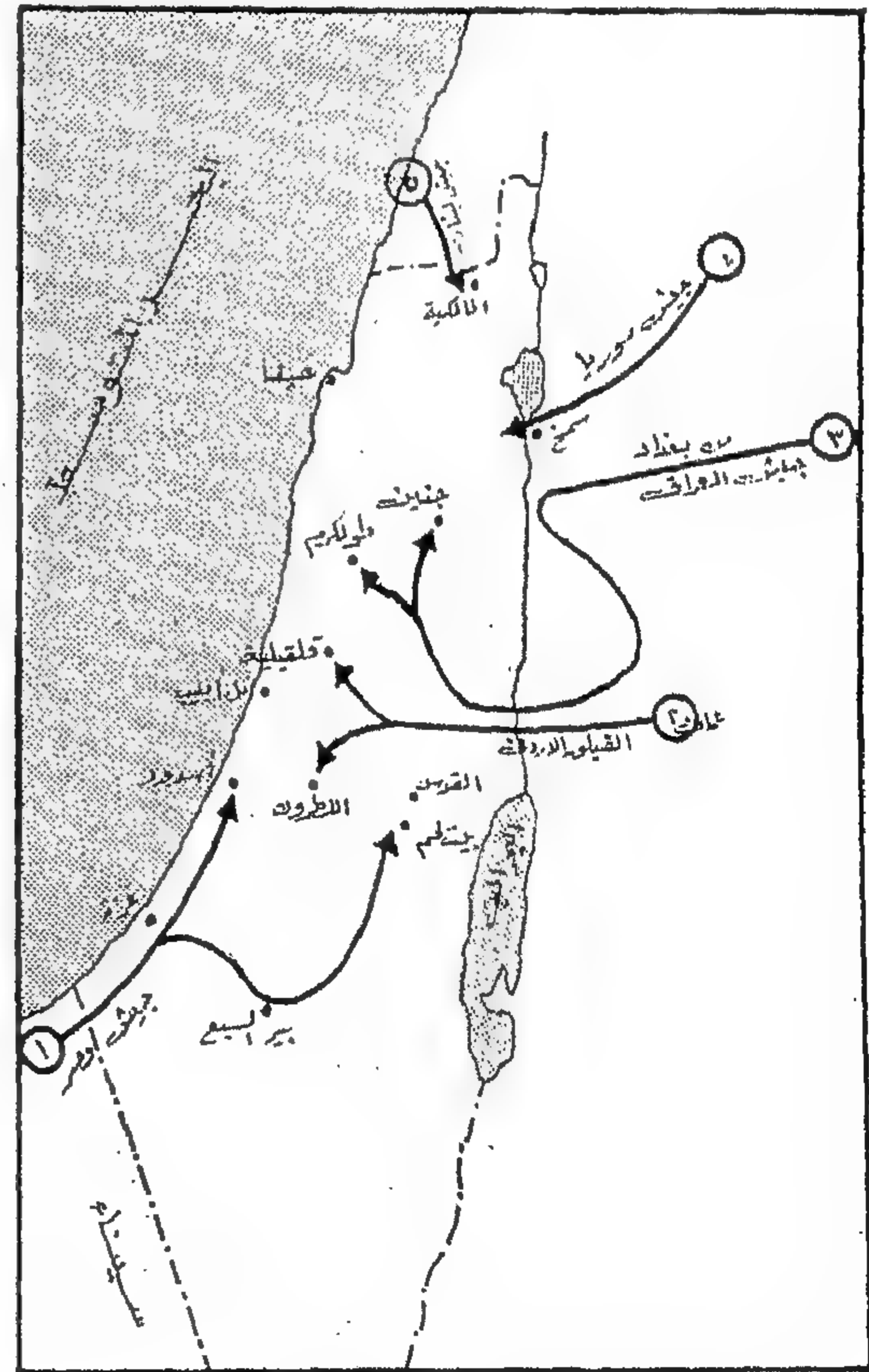
وفي هذه الجولة الرابعة، أحسن العرب العمل من خطوط خارجية فوقعوا القيادة الاسرائيلية التي اعماها الصلف والغرور في مأزق اختيار أحد حلين كلاهما مر ، فاما أن تبدأ بحشد قواها الرئيسية امام اقوى الجبهتين - مصر - أو أخطر الجبهتين - سوريا ، وزاد من خطر المأزق أن كلاهما كانت تقع عند الطرف الخارجي تماما للمسرح .

وبفضل ميزة العمل من خطوط خارجية ، بالإضافة الى مزايا المباداة والمفاجأة ، حقق العرب ما كان خبراء العالم العسكريون يدرجونه ضمن المستحيلات .

ولعدة اعتبارات كانت المناورات هذه المرة محدودة للغاية ، وكانت قواها الدافعة قصيرة النفس ، كما كان الهجوم بالمواجهة أغلب الوقت فلم تظهر الحرب حركات الالتفاف الجسورة . أو التطويق المثيرة للاعجاب ، وان أضاف العرب من مناورات البعد الرابع الناجحة أرصدة تعبوية

فاذا ما استعرضنا حجم الانجاز المكاني الذي حققته المباداة لكل طرف فسوف نجد أن جيوش العرب قد حررت نحو ٤٠٠٠ كيلو متر مربع من أرضهم المغتصبة ، مقابل ٨٥ ألف كيلو متر مربع ابتلعها اسرائيل أو انسأفتها طبقا لشريعة الغاب التي استنها داغيد بن جوريون بقوله . . « حيث يقف جنود اسرائيل تكون حدودها » .

ولعل السمة البارزة في هذه المقارنة الزمانية المكانيه ذلك التناسب العكسي بين مساحة الانجاز ومساحته . فبينما لم تتجاوز المباداة الاسرائيلية زمانا نسبة ٥ في المائة ، فانها حققت لها انجازا مكانيا تجاوزت نسبته ٩٥ في المائة من جملة الأرض التي تبادلها الخصوم .



المناورات العربية في الجولة الأولى
(١٥ مايو - ١١ يونيو ١٩٤٨)

وحدي ، ووصل جيش مصر الى مسافة ٣٠ كيلو متر من عاصمة الدولة الوليدة ، وجيشا الاردن والعراق الى مسافة ٩ - ١٢ كيلو متر شرقها وشمال شرقها ايمن قادتها وعلى رأسهم يعقوب دوري أول رئيس للاركان الاحياء لاسرائيل ولا أمن لها الا بالتزاع المباداة من العرب ، وعدم التفريط فيها بعد ذلك لاي سبب كان .

وكان الدرس الثاني في ترتيب الاهميات هو حتمية الالتزام بأسلوب العمل من خطوط داخلية للانقضاض على الجبهات العربية الواحدة تلو الأخرى لايقاع الهزيمة فيها بالتتابع .

أما الدرس الثالث فكان الالتزام بالمباداة والمناورة الواسعة - حركات الالتفاف والتطويق والحجز في أعماق المسرح - وتنمية القوة الدامعة للهجوم بحيث لا تتوقف أو تهدأ الا بعد أن تحقق الهدف المرسوم .

لهذا اندفع أيجال آلون قائد الجبهة الوسطى بالهواء يفتاح صباح ٩ يوليو ١٩٤٨ « اليوم التالي على انتهاء الهدنة الأولى » ليثني هجومه الكبير ضد اللطرون « العملية بن توف الأولى » حيث كان قد اكتشف ثغرة واسعة بين جيش العراق شمال مجدل يابه والفيلق الاردني جنوب اللطرون .

وبمثل ما عثر آلون على ثغرة اللطرون في الجولة الأولى فاستغلها في دق هذا الاسفين الخطير بين الجيشين ، عثر عساف، سمحوني قائد المنطقة العسكرية الجنوبية على ثغرة الضيعة في نهاية شهر أكتوبر ١٩٤٦ ليدق اسفينه داخل دفاعات أبو عجيبة التي صدته بعنف في هجماته السابقة ، ثم عثر ابراهيم يوفيه على ثغرة الازارق في عصر الخاتمين من يونيو ١٩٦٧ ، وأرييل شارون على ثغرة الدفرزوار في منتصف أكتوبر ١٩٧٣ لينفذ منها الى أرض « العدو » ، ويمارس المناورة الواسعة لتطويق الجيش الثالث من الخلف ويصل الى مياه خليج السويس عند الأدبية .

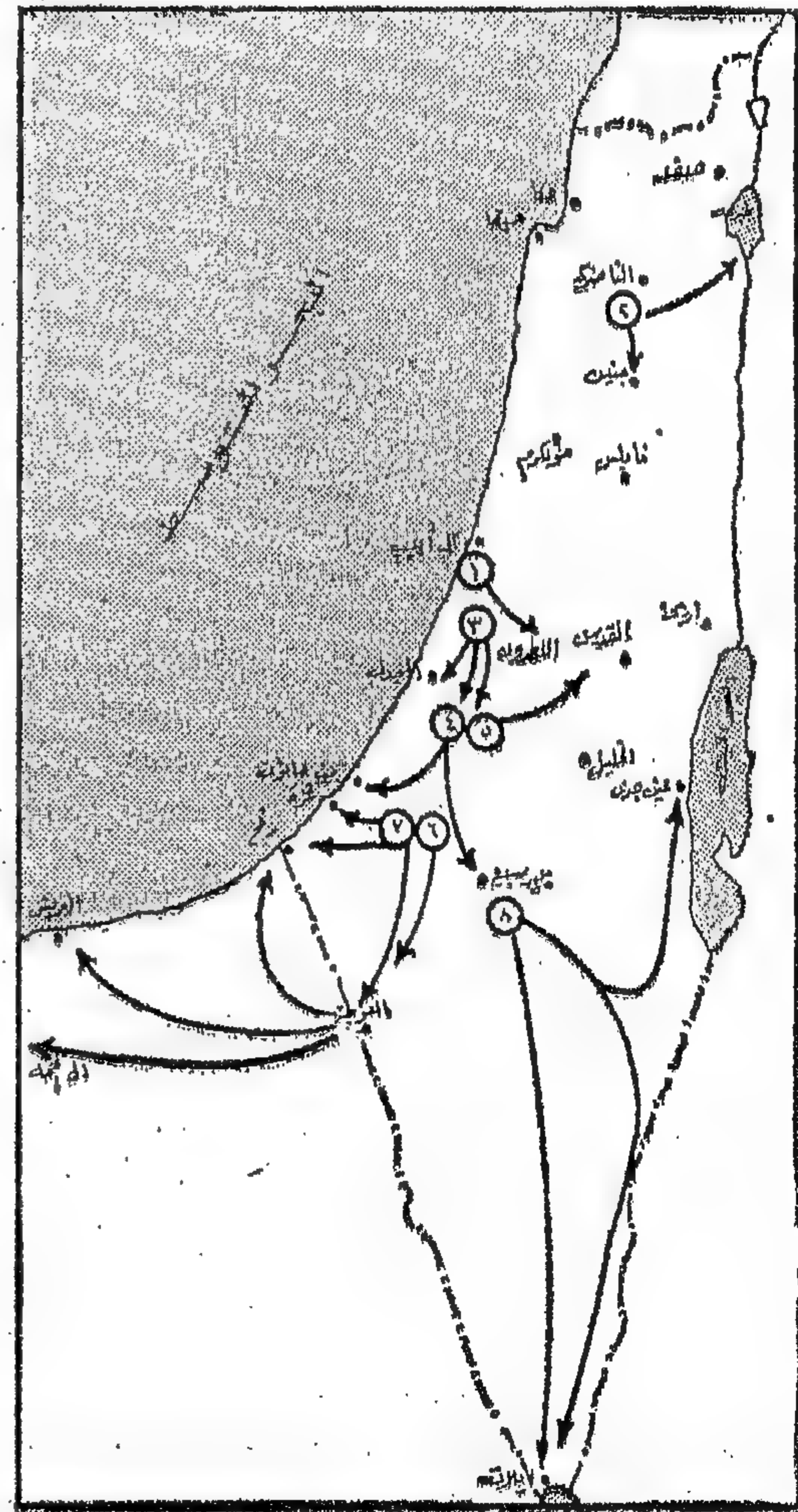
وتعددت صور المناورة للالتفاف والتطويق في الجولة الأولى ، إذ لم يكد آلون يبلغ هدفه حتى أعادت الأركان العامة الاسرائيلية الحشد أمام جبهة مصر تطبيقا لأسلوب العمل من خطوط داخلية ، ثم أطلقت قواتها خلال ثغرة كراتيالنشن عملية « الموت للفراة » « مافيت لابلوش » وتدق اسفينها المعهود في الدفاعات المصرية حتى بلدة العسلوج الواقعة في قلب النقب فتهز الإنران

وتكتيكية الى حصيلة الاقتحام الجوي الراسي وابداء المظليين .

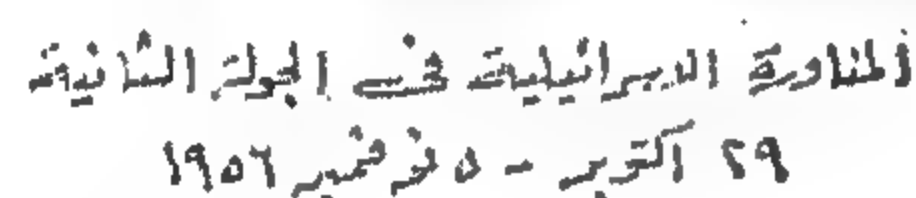
هكذا يبدو سجل العرب من المناورة في مسرح الشرق الأوسط على امتداد ربع قرن ، أما سجل اسرائيل فيجسوى ملامح مختلفة جدرة بالتأمل والتحليل .

كانت الهدنة الأولى في الجولة الأولى فرصة اغلقتها القيادة العسكرية الاسرائيلية لتغيير العقيدة العسكرية والتطبيقات الميدانية لقواتها التي تحولت في نهاية مايو ١٩٤٨ الى جيش الدفاع الاسرائيلي .

وبعد أن أحرق العرب بتل أبيب من كل صوب



القيادة الإسرائيلية في الجولة الأولى
(٨ يوليو ١٩٤٨ - ١٣ مارس ١٩٤٩)



وقبل أن تتوقف نيران الجولة الأولى كان في
جمعية إسرائيل مناورتين واسعتين نحو الغرب
والجنوب وصلت بالأولى منهما « حوريب » حتى
مشارف الحمة والعريش مع مطلع عام ١٩٤٩
وبالثانية « عوفداه » إلى قمة خليج العقبة في
منتصف مارس ١٩٤٩ لتجعل منه منصة الانطلاق
جنوبا وشرقا حيث أسواق افريقيا السوداء
والشرق الأقصى وخاماته العديدة وعلى رأسها
البترو.

وكان مسرح فلسطين بسماته الطبوغرافية
ووضع القوات العربية على محيطه الخارجى دون

بذلك التدريج، المقبولة للحسمير العمالي لتتدخل
بريطانيا وفرنسا حفاظا على أمن القناة .

وتجد ملاحظة ان الأركان العامة الاسرائيلية بعد
ان كانت تحتاج الى عدة اسابيع لتنقل الجهد
الرئيسي من اتجاه آخر في نفس الجبهة الواحدة ،
أصبحت قادرة على ذلك في بحر بضعة أيام فحسب
اذ تنقل العقيد عساف سمحوني قائد المنطقة
العسكرية الجنوبية بجهد الرئيس من الاتجاه
الشمالي الجنوبي « لكونتلا - ميتلا » يومي ٢٩
و ٣٠ أكتوبر ، الى الاتجاه الأوسط « أبو عجيله »
الاسماعيلية « يومي ٣١ أكتوبر و ١ نوفمبر ، ثم
الاتجاه الشمالي « رفح - القنطرة » يومي « ١ و ٢
نوفمبر » ثم الاتجاه التكتيكي الشط - الغور -
يومي ٢ و ٣ نوفمبر ، ثم الاتجاه التكتيكي
« ايسلات - شرم الشيخ » يومي ٤ و ٥
نوفمبر ١٩٥٦ .

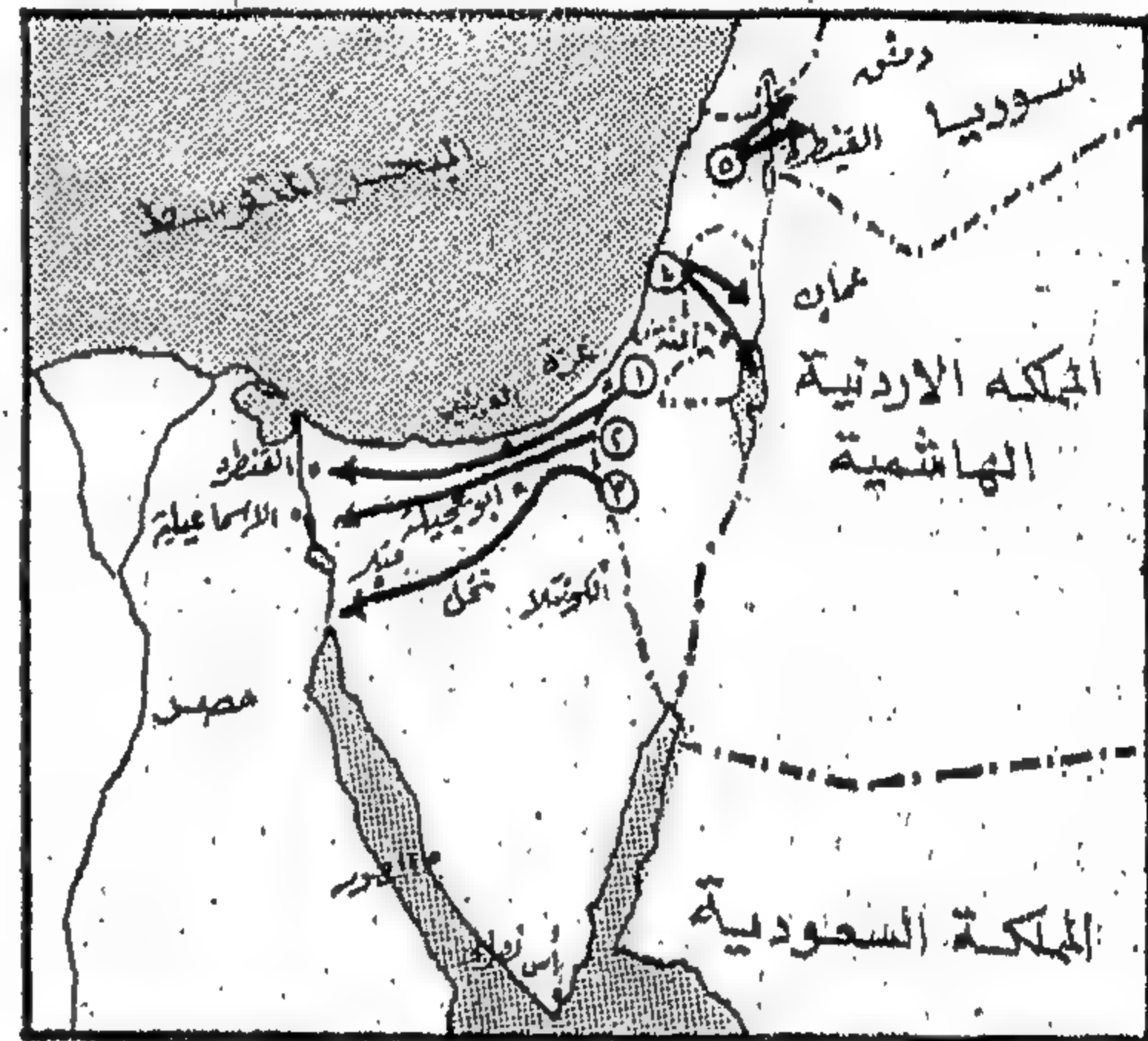
وكانت اغلب هذه المناورات واسعة المدى عالية
الوثيرة شديدة القوة الدافعة بالقدر الذي امكنها
من حسم المواقف القتالية وتحقيق المهام الموضوعه
في التوقعات المحددة لها بوجه عام .

وتبر ١١ سنة قبل ان يقع العدوان الاسرائيلي
الثالث صيف عام ١٩٦٧ لتعود به الأركان العامة
الى ممارسة العمل من خطوط داخلية ضد كافة
الجبهات العربية المحيطة باسرائيل فتبدأ بأقوى
الجبهات « سيناء » ثم نقلوها بأخطار الجبهات
« الأردن » وتنتهيها ضد اعدى الجبهات
« سوريا » .

هكذا انتقل الجهد الرئيسي للهجوم الاسرائيلي
بفضل المناورة الواسعة من الجبهة المصرية يوم ٧
يونيو - بعد ان كان يبلغ هدفه - الى الجبهة
الأردنية التي تركها يوم ٩ يونيو لينقض
على الجولان التي انتهى فيها العدوان يوم ١٢
يونيو ١٩٦٧ .

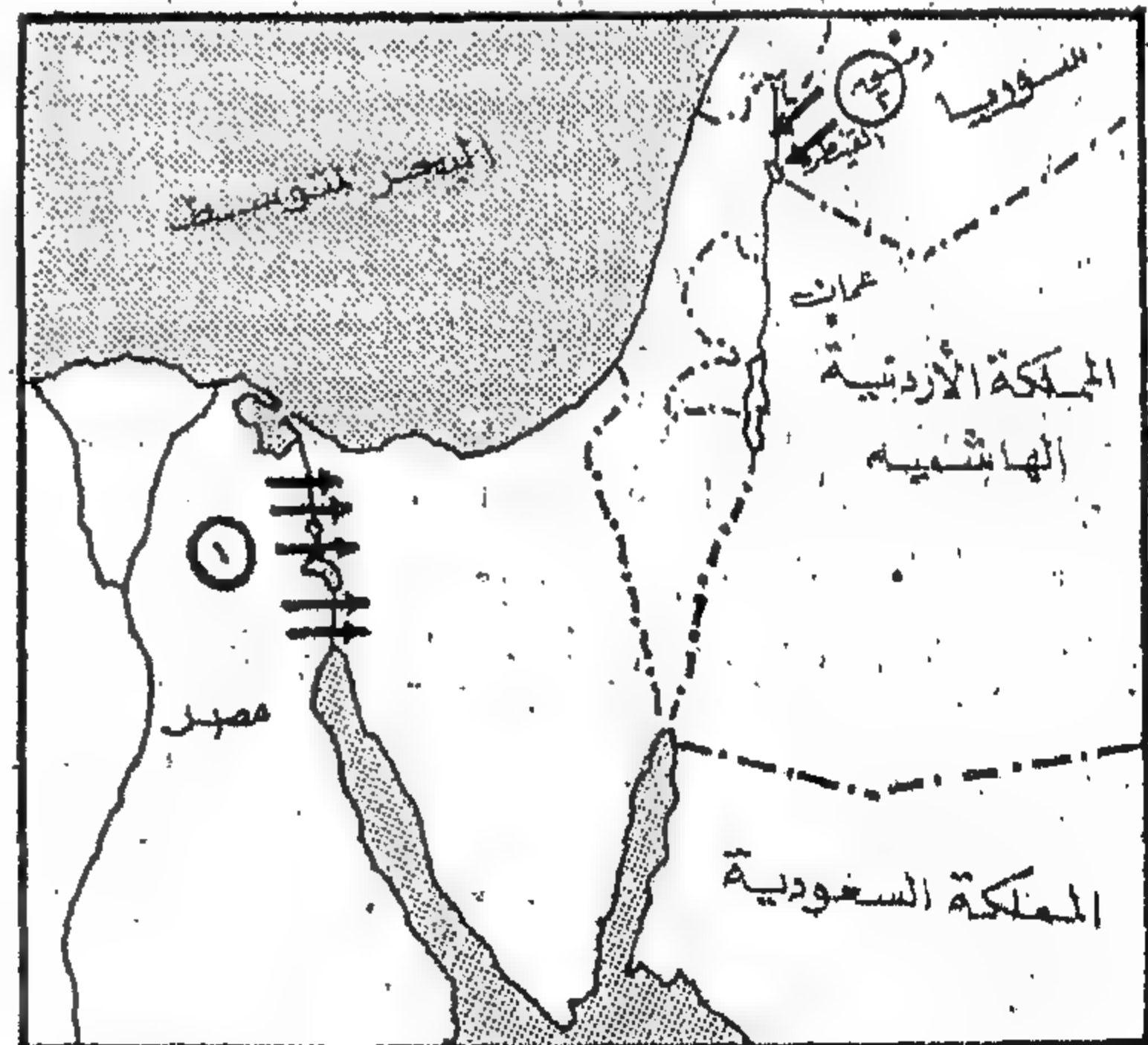
وداخل الجبهة الواحدة قبل العدو نفس الامر
عندما راح ينقل ثقل الهجوم من اتجاه تعبوي الى
الآخر على غرار ما فعله في جبهة سيناء في الجولة
الثانية . فبعد ان اطلق اسرائيل طال العدوان من
عقائه صباح الخامس من يونيو ضد رفح في أقصى
الشمال نقله ابراهام يوفيه فجر يوم ٦ يونيو الى
بئر لحفن في الوسط ثم نقله ارييل شارون فجر
يوم ٧ يونيو الى نخل - ميتلا في الجنوب . ونفس

استفردت بمصر وحشدت ضدها قوتها الرئيسية
والقوة الانجلو فرنسية ، واستهلكت الحرب بمنورة
واسعة المدى عميقة الهدف بدأها ارييل شارون
باللواء ٢٠٢ مظلات من عين الحصب جنوب البحر
الميت مرورا بالكونتلا والنخل ونخل حتى المدخل
الشرقي لميتلا حيث كان قد القى بكتيبة المظلات
رقم ٨١٠ في الساعة الخامسة عصر ٢٩ أكتوبر
١٩٥٦ ليخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة
السويس تعرض الملاحة الدولية فيها للخطر فيوفر



الغارة الإسرائيلية في الجولة الثالثة

٥ - ١١ يونيو سنة ١٩٦٧



الغارة العربية في الجولة الرابعة

٦ - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣

طيران اسرائيل في الاولى عن ملاحقة تشكيلات البرية على هذه المسافة البعيدة من مطارات اسرائيل القليلة وبفضل غابة الصواريخ المصرية المهلكة في الثانية .

وفي الجولة الرابعة اخذت المناورة الاسرائيلية اسلوب الاقتراب غير المباشر على جبهة القناة بعد ان اخذت درسا قاسيا يوم ٨ اكتوبر الذي نجل سجل اسرائيل تحت اسم « الاثنين الاسود » عندما اتبع شهيد جونين قائد جبهة سيناء اسلوب الاقتراب المباشر فوقع في مصيدة الصواريخ والمدفعية المضادة للدبابات المصرية التي كان اللواء سعد مأمون واللواء عبد المنعم واصل قد نصبوا بها شركا مدبرا للمدركات الاسرائيلية فوق ارض قتل أعداها مسببا للتعطيل عليها يد اسرائيل المصفاة .

اما على جبهة الجولان فقد اخذت المناورة شكلا مباشرا منذ البداية حتى الختام ، اذ راحت القوات الاسرائيلية البرية تقترب من سمسم على طريق دمشق حتى جلت الهدنة ، وربما يكون مرد ذلك الى ان قوات العراق والاردن كانت تقفل في وجه اسرائيل فرصة الالتفاف على جانب الفرق السورية الخسنة او تطويتها من الجنوب الشرقي .

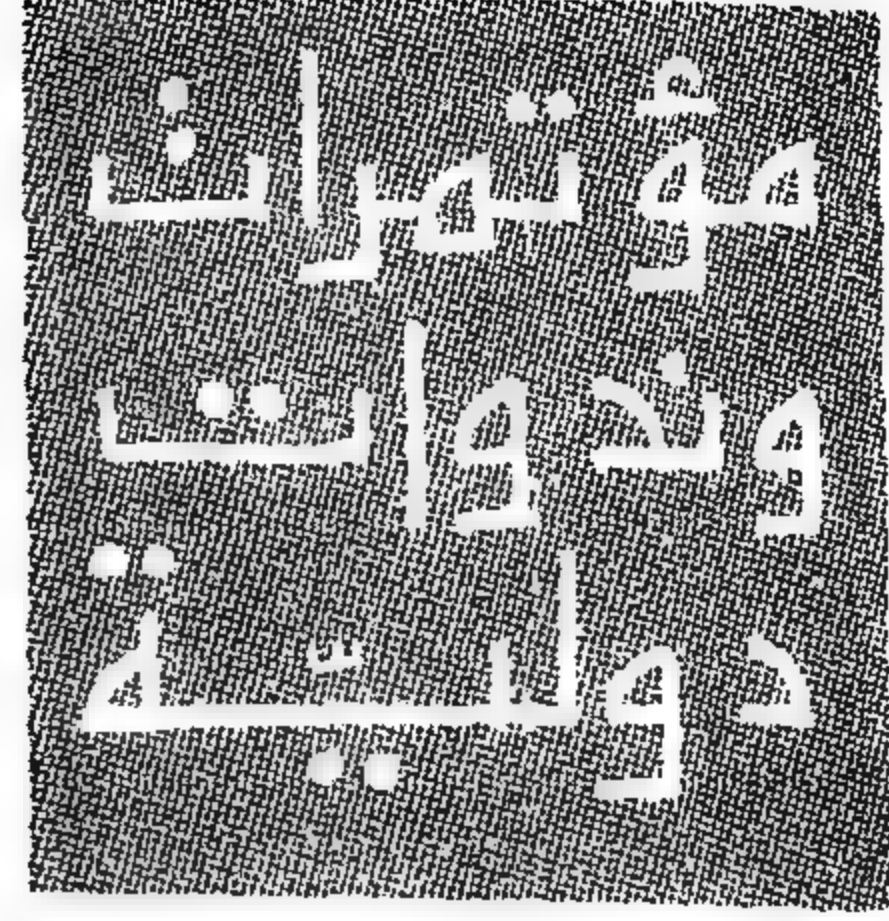
تبقى حقيقة هامة هي ان كلتا المناورتين الاسرائيليتين على جبهتي سيناء والجولان تستحقان الدراسة الفاحصة بما عزز الدروس المستفادة منها ويدعم الخبرة المكتسبة من الصراع العربي الاسرائيلي التي يتصدرها ذلك الدور الحاسم للمناورة التي ما قتنت تتسع مكانا ومحتوى بقدر ما تضيق زمانا حتى أصبحت سبيل اسرائيل الاكيد لنقل القتال الى ارض العدو . بصفة كون ذلك الركيزة الأساسية للعقيدة العسكرية التوسعية التي تعتنقها المؤسسة الصهيونية ولا يلوح أنها سوف ترضى عنها بديلا ■

الاسلوب راح هوذي ناركيس ينقل ثقل الهجوم في الضفة الغربية للاردن من جنين الى القدس ثم الى اريحا شرقا والخليل جنوبا ، كما تنقل دافيد اليغازر بين شمال وجنوب الجولان .

كانت الهزيمة البيمة هذه المرة بقدر ما كانت غير قابلة للتبرير ، ووعي العرب الدرس فاصموا على مجابهة اسرائيل بما ليس في حساباتها . وراحت مصر وسوريا تنسق الجهود لممارسة العمل من خطوط خارجية لأول مرة في سجل صراعها مع الصهيونية ، وعندما اقتحمت جيوشهما القناة والجولان في أقصى جنوب وشمال المسرح اوتعت الاركان العامة منذ اللحظة الاولى في مأزق العمر ، وفرضت على الصراع شكلا جديدا كان ابعد الامور عن تصور اسرائيل ، واليه يعود الفضل في تلك الانجازات الطيبة التي حققها الجندود العرب البواسل في المرحلة الافتتاحية من الجولة الرابعة .

ولما نقلت اسرائيل القتال الى ارض « العدو » في منتصف شهر اكتوبر ١٩٧٣ ، ونفذت الويتها المدرعة والميكانيكية والمظلات السبع من خلال ثغرة الدفرزوار الى مؤخرة الجيش الثالث الميداني ، ضاع وقت ثمين اتاح لهذه المناورة التي كانت في جوهرها مقاومة ان تبلغ هدفها عند قمة خليج السويس قرب الادبية يوم ٢٨ اكتوبر يمثل ما اتاح موقف مشابه في منتصف مارس ١٩٤٩ لقوات اسرائيل ان تبلغ قمة خليج العقبة على نحو ما سلف ذكره . وكانت المناورتان اطول واعبق حركات التطوير التي مارسها الاركان العامة الاسرائيلية من حيث الزمان والمكان ، واكثرها جسارة من حيث الهدف وقد تمت كلاهما على اجناب ومؤخرات قوات معادية مارالت متماسكة تملك قدرا هائلا من الكفاءة القتالية بالاضافة الى ان حركتي التطويق لم تكونا تتمتعان - كما كان العهد دائما - بالسيطرة او التفوق الجوي بسبب تصور

- ① مؤتمر اللجنة الدولية للقانونيين
② مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني



[١] مؤتمر اللجنة الدولية للقانونيين

فبراير - ١٩ - ٢٢ أبريل ١٩٧٧

د. بطرس بطرس غالي

في الولايات المتحدة وأخرى في كندا ، وثالثة في السنغال ، ورابعة في نيوزيلندا ، وخامسة في كينيا ، وسادسة في سريلانكا ، الخ . وكانت اللجنة القومية المساوية هي التي وجهت الدعوة للجنة الدولية للقانونيين ، لكي تنعقد في فيينا بمناسبة مرور ٢٥ سنة على قيامها .

وإذا كان النشاط الاصلى للجنة الدولية للقانونيين ، يدور حول تنمية حقوق الانسان وحمايتها ، ودراسة حالات انتهاك حقوق الانسان ، الا ان اللجنة تمارس هذا النشاط في صور مختلفة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : عقد المؤتمرات والندوات الدولية ، لدراسة بعض القضايا الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الانسان . وقد عقدت اللجنة مؤتمرات متعددة في اتينا ونيودلهي ولاجوس وريودي جانيرو وداكار وستراسبورج ودار السلام . . . الخ .

ثانياً : اشتراك اللجنة في اعمال الهيئات العاملة التابعة للأمم المتحدة ، والمهتمة بقضايا حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وتقديم المقترحات لهذه الهيئات .

ثالثاً : اجراء الدراسات والتحقيقات عن قضايا حقوق الانسان ، وحالات خرق حقوق الانسان من قبل بعض الدول . وهذه التقارير والدراسات يظهر بعضها في المجلة التي تصدرها اللجنة ويصدر بعضها الاخر في المؤلفات المتعددة التي تنشرها او في التقارير التي ترسلها الى الهيئات الدولية والهيئات الوطنية المهتمة بقضايا حقوق الانسان . ومن امثلة القضايا التي عولجت : الاوضاع في شيلي وجنوب افريقيا وايران وارجواي وبنجلاديش واليونان في عهد الجفرالات ، واوغندا .

رابعا - نشر البيئات والاحتجاجات في الصحافة الدولية والاذاعات والتلفزيون ، تستذكر فيها مواقف

أنشئت اللجنة الدولية للقانونيين سنة ١٩٥٢ ، حينما كانت الحرب الباردة على أشدها ، وكان هدف اللجنة الاول ، الدفاع عن مبدأ سيادة القانون ، واجراء الدراسات المتعلقة بهذا المبدأ وسرعان ما تطورت اللجنة ، لتصبح جهازا دوليا غير حكومي له مكانته ، يعقد المؤتمرات الدولية ، ويجري الدراسات والتحقيقات عن سياسات الدول التي تخالف سيادة القانون ، وتنتهك حقوق الانسان والحريات الأساسية .

وكان مقر اللجنة الدولية للقانونيين في لاهاي بهولند ، ثم انتقل الى جنيف . وللجنة أمين عام ، وهو عادة يكون من الشخصيات الدولية القانونية ، وله مكانته . ومن أمناء اللجنة ، جان فلافيان لاليف ، المحامي السويسري الذائع الصيت ، وسيان ماكبريد ، وزير خارجية ايرلندا السابق ، والحاصل على جائزة نوبل للسلام . أما الامين العام الحالي ، فهو نيل ماكديرموند ، الوزير البريطاني السابق .

وتتكون اللجنة حاليا من سبعة وثلاثين عضوا ، يمثلون جميع بلاد العالم : سبعة أعضاء من افريقيا ، وسبعة من امريكا اللاتينية ، وسبعة من آسيا ، وأحد عشر من أوروبا ، وثلاثة من أمريكا الشمالية ، وواحد من اسرائيل ، وواحد من نيوزيلندا . ونذكر من الشخصيات البارزة في هذه اللجنة الفونس بوني ، رئيس المحكمة العليا في ساحل العاج ، وروبرتو كونسبسيون ، رئيس المحكمة العليا في الفلبين ، والياس القاضي النيجيري بمحكمة العدل الدولية ، وفيرناندو فورنيه ، وزير خارجية كوستاريكا السابق ، ولورد جاردنر ، وزير العدل السابق في انجلترا ، وماسوتوش يوكوتا ، رئيس المحكمة العليا في اليابان . . . الخ .

وللجنة فروع تسمى اللجان القومية ، منها لجنة قومية

بعض الدول ، ومخالفاتها لحقوق الانسان داخلها .
خامسا - اتصالات مباشرة مع الحكومات المعنية ،
ومطالبتها باعادة النظر في بعض الحالات الخارقة لحقوق
الانسان .

سادسا - ارسال مندوبين عن اللجنة ، يراقبون بعض
القضايا السياسية الخطيرة التي يخشى خروجها عن
قواعد سيادة القانون .

هذه بعض اوجه نشاط اللجنة الدولية للقانونيين ، وان
كان هذا التقرير لا يهدف الى تقويم اعمالها على مدى ربع
القرن الذي مضى ، بقدر ما يهدف الى تحليل المؤتمر الذي
انعقد في فيينا فيما بين ١٩ و ٢٢ ابريل سنة ١٩٧٧ بمناسبة
مرور ربع قرن على انشاء هذه اللجنة .

واذا كانت الجلسة الاولى للمؤتمر خصصت لتقديم
أعمال اللجنة ، فإن المؤتمر خصص الايام الباقية لمعالجة
مجموعة من القضايا ، افردت لكل منها لجنة فرعية .

اما اللجنة الفرعية الاولى فقد اقتصرت بالاجراءات
الدولية التي يجب أن تتبع لحماية حقوق الانسان من
الناحية العملية ، وقد قدمت ثلاثة تقارير خاصة بحماية
حقوق الانسان من الناحية التطبيقية ، والتحقيق في خرق
حقوق الانسان ، والاجراءات المتبعة لعقد جلسات استماع
في حالة خرق حقوق الانسان .

اما اللجنة الفرعية الثانية ، فقد اقتصرت بحقوق
الانسان في الدول النامية ، وناقشت أربعة موضوعات :
اولها حقوق الانسان وسيادة القانون في ظل نظام الحزب
الواحد . وقد استندت الى قرارات ومضابط مؤتمر علمي
انعقد في مدينة دار السلام لمناقشة هذا الموضوع ،
وأصدرت اللجنة بيانا جاء فيه أنه لا تعارض جذري بين
مبدأ سيادة القانون وقيام الحزب الواحد . وثاني
الموضوعات كان تقريراً قدمه القاضي السنغالي عبد الله
ديوب ، الذي بين التعديلات الدستورية التي أجريت في

السنغال ، من أجل السماح بقيام ثلاثة أحزاب . وقد
اختلف أعضاء اللجنة على تقديم مبدأ قصر الأحزاب على
عدد معين ، فرأى بعضهم أن هذا القصر يخالف حقوق
الانسان ، بينما رأى بعضهم الآخر ، أنه نوع من التقدم
بالقياس الى النظام القائم على حزب واحد . كما ناقشت
اللجنة ثالثاً دور القضاء في ظل الاحكام العرفية ، ورابعاً
دور الانظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية ، وتأثيرها
على سيادة القانون وحقوق الانسان .
وقد انتخب كاتب هذا التقرير ، رئيساً لهذه اللجنة ،
كما انتخب الدكتور توفور جوج من بربادوس ،
والاستاذ بجامعة ها ، مقرراً لها .

اما اللجنة الثالثة فقد اقتصرت بحماية الاقليات وحقوق
الانسان في الاقليات ، فناقشت ثلاثة موضوعات اولها
وضع الاقليات في اطار ميثاق الامم المتحدة ، وثاني
الموضوعات كان التدابير الدستورية التي يمكن اتخاذها
لحماية الاقليات ، وثالث الموضوعات كان حماية الاقليات
في كندا .

وكان أعضاء المؤتمر موضع حفاوة من السلطات
الرسمية النمساوية وأتيحت لهم فرصة مقابلة رئيس
الجمهورية الذي ناقش أعمال اللجنة واطلع على
برامجها ، وأثنى على الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية
للقانونيين ، في سبيل حماية حقوق الانسان .

وهناك ملاحظة ختامية ، وهي أنه ليس لاية دولة عربية
من الدول العشرين ، أية لجنة قومية ترتبط باللجنة
الدولية للقانونيين .

لقد أن الاوان للدول العربية وجامعة الدول العربية ،
أن تهتم بقضايا حقوق الانسان في العالم العربي ، بعد أن
جعلت اهتمامها مقصوراً على انتهاك حقوق الانسان في
فلسطين المحتلة والاراضي العربية المحتلة من قبل
اسرائيل .

[٢] مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني

تريير [٤ ، ٥ مايو - ١٩٧٧]

د . بطرس بطرس غالي

للدسات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالفكر
الماركسي . وقد ألقى مدير المركز كلمة ترحيب بالوفود
الاجنبية ، التي انتقلت بعد ذلك الى قاعة الاحتفالات
الكبرى في المدينة ، حيث ألقى ويلي برانت ، رئيس
الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، والرئيس المنتخب
للاشتراكية الدولية ، محاضرة طويلة استغرقت أكثر من
ساعة ونصف ، عن علاقة الاشتراكية بالحرية . وتلت
هذه الجلسة الصباحية ، جلسة مساءية بدأت في الساعة
الثالثة ، لتنتهي في السابعة والنصف ، في شكل دائرة
مستديرة ، حيث لم يجلس حول المائدة الا عدد محدود من

بدأ مؤتمر تريير للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، بحفل
تعارف اقيم للوفود الاجنبية . ومن الجدير بالملاحظة ،
بادئ ذي بدء ، أنه لم يوجد من بين الدول العربية ، الا
ممثل مصر ، ومن بين الدول الافريقية ، الا ممثلين أحدهما
للسنغال ، وثانيهما لمصر ، وان كان لجمهورية زائير
مراقب في المؤتمر . اما باقي الوفود ، فكانت وافدة من
دول أوروبا الغربية ، أو من بعض دول أمريكا اللاتينية .

وفي اليوم التالي ، بدأ المؤتمر بزيارة المنزل الذي ولد
فيه كارل ماركس ، والذي تحول الى متحف ومركز

سبيل هذا التعاون بين الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والاشتراكية الديمقراطية غير الأوروبية على النطاق النظرى والتطبيقي . ومن هذه الصعوبات ، عدم تحمس الرأى العام الأوروبي الاشتراكي والتقدمى لتلك الدعوة . ومن هذه الصعوبات أيضا ، الازمة الاقتصادية التى تمر بها أوروبا حاليا ، ومن هذه الصعوبات ثالثا ، ارتباط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لمثل هذا التعاون، ومن هذه الصعوبات رابعا ، تقسيم دول العالم الثالث الى مجموعتين : مجموعة الدول المتخلفة الغنية ، نتيجة لرفع سعر البترول ، ومجموعة الدول المتخلفة الفقيرة التى ليست لها مواد اولية تستطيع أن تستفيد من رفع سعرها . ولا شك أن هذا التقسيم سوف يعرقل العلاقات المنشودة بين الاشتراكية الأوروبية واشتراكية دول العالم الثالث .

وقد أثارت كلمتى دهشة بعض المشتركين فى الندوة ، وتأيد بعض المفكرين الآخرين . وطلب ويلي برانت الكلمة ليرد - على ممثل مصر - قائلا انه لا يمكن انكار الطابع الأوروبي للاشتراكية الديمقراطية ، ولكن هناك ارادة قوية من قبلها للتعاون مع الحركات الاشتراكية الاخرى . وهذا يتطلب البحث معا عن جوانب جديدة للتضامن .

واستمرت المناقشات فى موضوعات أخرى ، ومن الجدير بالملاحظات أن نذكر الكلمة التى القاها الرئيس ليبولد سنجور ، وأوضح فيها العلاقة بين الفكر الماركسي والحرية . وكانت كلمة اكااديمية علمية حظيت بتأييد المشتركين فى الندوة .

وختاماً ، ينبغي الا نغفل أن مصر كانت الدولة الوحيدة الممثلة فى هذا المؤتمر الحزبى ، على الرغم من وجود أحزاب اشتراكية ديمقراطية فى لبنان والمغرب وتونس . كما تجب الملاحظة ، أن ممثل الحزب الاشتراكي الاسرائيلى لم يكن موجوداً ، وأن الوفود الاجنبية لم تقتصر على الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، بل وجد ممثل من فنزويلا وآخر من جواتيمالا ، كما ان التيار الاشتراكي فى الولايات المتحدة . كان ممثلاً عن طريق كارل جيرشمان ، والبروفيسور ميكائيل هارينجتون .

وشمة ملاحظة اخيرة، وهى اهمية اشتراك دول العالم الثالثى المؤتمرات الدولية غير الحكومية ، سواء كانت مؤتمرات حزبية او علمية او نقابية او دينية لان رسم السياسات الدولية وكذلك التأثير على الرأى العام يتم فى هذه المؤتمرات أكثر مما يتم فى المؤتمرات الحكومية داخل اطار الأمم المتحدة ، او داخل اطار المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها ■

ممثلى الاحزاب الاجنبية والقيادات الحزبية الالمانية . أما باقى المدعوين ، من مراقبين وصحفيين ، فقد جلسوا فى مكان آخر ، يتتبعون المناقشة بصفتهم مستمعين .

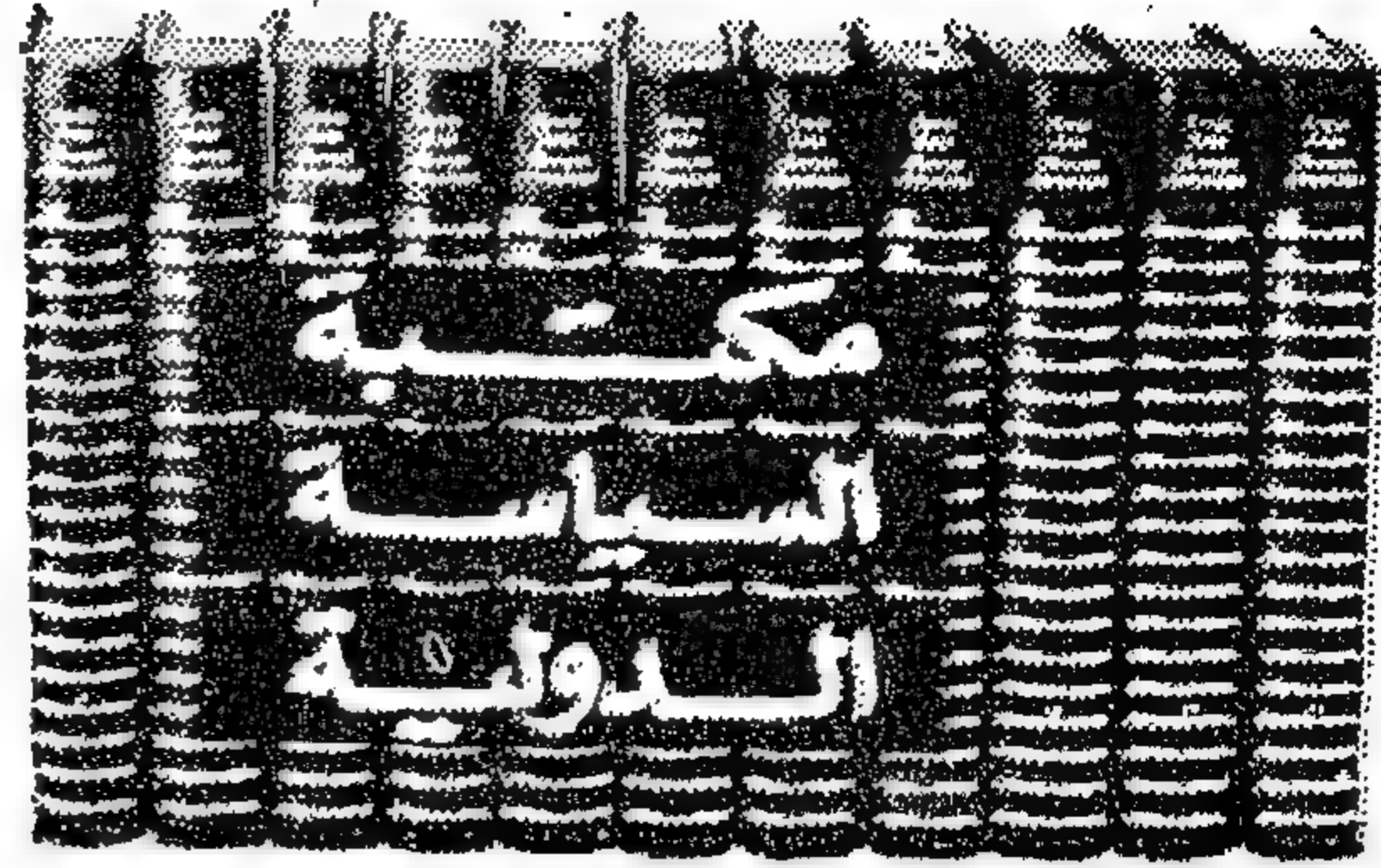
وقد بدأت المناقشة بكلمة القاها ويلي برانت ، ثم كلمة أخرى القاها نيتينو كراكسى زعيم الحزب الاشتراكي الايطالى ، ثم كلمة البروفيسور هورست ايمكى عن الحوار بين الاشتراكية والديمقراطية والشيوعية الأوروبية (الأوروبية شيوعية) . واقترح البروفيسور ايمكى باعتباره رئيس الجلسة ، أن تدور المناقشة بالترتيب فى ثلاثة موضوعات : موضوع خاص بالتطور التاريخى للاشتراكية ، وموضوع خاص بعلاقة الانسان بالاشتراكية ، وموضوع خاص بتنوع التجارب الاشتراكية فى أوروبا وخارج أوروبا .

وطلبت الكلمة على أساس أنها لا تدخل فى أى موضوع من الموضوعات الثلاثة التى وضعها رئيس الجلسة كأطار للمناقشة ، وان كانت متعلقة بها . وقد تضمنت كلمتى النقاط التالية :

اولاً : المحاضرة التى القاها ويلي برانت فى الصباح، ثم الكلمة التى القاها بعد الظهر ، والبحث الذى قدمه البروفيسور هورست ايمكى ، كانت تتسم كلها بسمة واحدة مشتركة ، وهى انها تعبر عن النزعة الأوروبية الضيقة للاشتراكية خاصة ، وللفضايا السياسية عامة ، وكأن دول العالم الثالث لا وجود لها ، وان كان ذلك مفهوماً ومقبولاً فى القرن الماضى ، عندما ظهر الفكر الاشتراكي الحديث وتبلورت الماركسية ، لان دول العالم الثالث ، لم يكن لها وجود لا على الصعيد الفكرى ولا على الصعيد السياسى ، فقد أصبح ذلك غير مفهوم اليوم .

ثانياً : تلك الظاهرة خطيرة للغاية ، لان الحركتين السياسيتين اللتين تعاديان الاشتراكية الديمقراطية ، واقصد الرأسمالية والشيوعية الدولية ، إذ نشأتا فى أوروبا وكانتا فى بداية امرهما محدودتى النطاق ، فسرعان ما تحولتا الى حركتين عالميتين ، لكل منهما استراتيجية عالمية ، ونشاط عالمى ، وأهداف عالمية . فحينما اطالب الاشتراكية الديمقراطية بأن تخرج من نطاقها الأوروبي المحدود ، للتعاون مع الحركات الاشتراكية الديمقراطية غير الأوروبية وتتفاعل معها ، فاننى اطالب بذلك ، ليس فحسب لمصالح دول العالم الثالث ، ولكن أيضاً لمصالح الاشتراكية الديمقراطية .

ثالثاً : لا يمكن ان نغفل من الصعوبات التى ستعترض



ماريو شواريس والثورة البرتغالية

يروى شواريس ٢ من خلال هذا الحوار الشيق قصة الثورة التي بدأت بانقلاب فجر يوم ٢٤ أبريل عام ١٩٧٤ ، وقد قامت بهذا الانقلاب مجموعة من العسكريين ، أطلقت على نفسها اسم «حركة القوات المسلحة» ووضعت بذلك نهاية لحكم فاش دكتاتوري رزحت تحت عبثة البلاد ، وذاقت أهواله على مدى نصف قرن من الزمان .

ويغطي هذا الحديث الذي يقع في ٢٢٧ صفحة أهم الأحداث المثيرة التي عاشتها البرتغال خلال العامين اللذين أعقبا الثورة ويتعرض لتفاصيل الصراعات المريرة والتطاحن الدامي بين القوى السياسية المختلفة ، في محاولاتهم للاستيلاء على الحكم ، كما يلقي الضوء على أهم الشخصيات التي لعبت دورا رئيسيا في صنع الأحداث خلال هذه الفترة المحمومة من تاريخ البلاد .

ويعتبر هذا الكتاب ، بمثابة رحلة عبر أهم أفكار ماريو شواريس وفلسفته السياسية والحزبية ، فتصحبنا دومينيك بوشان لنجوب آفاق فكر هذا الزعيم الاشتراكي ، ونقف منه على آرائه وتصوراته بالنسبة لمستقبل هذا البلد ، الذي كاد

— MARIO SOARES

— PORTUGAL: QUELLE REVOLUTION

— PARIS, 1976.

هذا الكتاب عن النمط التقليدي ، ويتميز بالجدة والطرافة ، فهو عبارة عن لقاء وحديث بين «دومينيك

يخرج

بوشان» الصحفية الفرنسية و «ماريو شواريس» أبرز شخصية سياسية في البرتغال وزعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي ، الذي قفل عائدا من منفاه ، بعد قيام الثورة البرتغالية ، ليلعب دورا رائدا في إعادة الحياة الديمقراطية إلى بلاده . ومن الواضح أن هذا اللقاء تم قبل أن يصبح شواريس رئيسا للوزارة في يولييه الماضي .

حياة الاستقرار ، فعندما كانوا يدقون بابي في الفجر ، لم أكن أدري وقتها ، إذا كان الطارق هو اللبان ، أم أناس أقل منه طيبة وبراءة واعتقد أن ذلك لا يتطابق مطلقا مع المفهوم التقليدي للإنسان البورجوازي » .

نزل شوارييس إلى معترك الحياة السياسية في سن مبكرة ، وانضم إلى الحزب الشيوعي ، وناضل طويلا ضد الحكم النازي في بلاده ولكنه لم يقتنع بحياة الاختفاء والكفاح سرا ، كما كان يريد له كثير من أعضاء الحزب ، فهذا نمط من الحياة لا يوافقه وفضل أن يعمل علنا وفي إطار الشرعية مع احتمال تعرضه للاعتقال في أية لحظة وقد ترك الحزب الشيوعي بسبب اختلاف عقليته من العقيدة السائدة في الحزب واستغل بالمحامية بعد تخرجه وتولى الدفاع في قضايا سياسية هامة ، وكان لا يتناول أجدا ، بل كان يقوم أحيانا بدفع النفقات في هذه القضايا . وقد اعتقل وزج به في السجن مرات عديدة ثم نفى خارج البلاد حيث عاش في فرنسا لمدة خمسة أعوام عمل خلالها بالتدريس في جامعة فانس وماريو شوارييس هو الزعيم السياسي الوحيد في البرتغال ، الذي يعيش حياة خالية من أي إجراء من إجراءات الأمن فيقود سيارته بنفسه وينتزه في الشوارع دون حرس ويعترف أنه لم يحمل في حياته سلاحا ، بل ولا يعرف كيف يستخدمه .

وكان شوارييس يتحدث دائما في منفاه ، عن حتمية قيام الثورة البرتغالية خاصة بعد التمرد الذي حدث في كالداس داريبا ولكن أحسدا لم يكن يعره انتباها . فقد كان هذا الاحتمال يبدو بعيدا لطول ما اعتادت البرتغال عليه من حياة الانسحاق والخضوع وقد علم شوارييس بنبا الثورة وهو في بون ، فقرر العودة قورا إلى البرتغال واستقل القطار لتعذر وجود أماكن بالطائرة ودخل البلاد دخول المنتصرين فكانت الجماهير تستقبله في كل محطة يقف فيها القطار ، هاتفة بحياة الثورة وسقوط الفاشية كما احتشدت جموع من الطلبة تهتف باسمه وبحياة الديمقراطية ويعترف شوارييس أنه لم يكن ينتظر مثل هذا الاستقبال وقد استطاع أثناء الرحلة ، أن يقرأ برنامج حركة القوات المسلحة الذي أعلنت فيه إعادة الجريبات المدنية والديموقراطية ، والعمل من أجل إقرار السلام في المستعمرات البرتغالية الأفريقية ، وتبني

صراع السلطة أن يقذف به إلى أتون حرب أهلية شاملة .

وقد استطاعت دومينيك بوشان ، أن تدير دفعة الحديث بذكاء شديد ، بحيث طرقت جميع الموضوعات التي تحيط بها علامات الاستفهام ، والتي يهم القارئ أن يلم بها . وتميزت أسئلتها بصراحة وجراحة بلغت في بعض الأحيان حد الهجوم العنيف وقد كان الفضل لرنة التحدي والاحتداد التي اصطبغت بها أسئلة بوشان ، وأيضا لشخصية شوارييس المنطلقة الجذابة في أن القارئ لم يشعر قط بالملل ، على الرغم من استمرار الكتاب ، منذ بدايته إلى نهايته ، على نمط ووتيرة واحدة ، أي إثارة السؤال ، والإجابة عنه .

تحاول دومينيك بوشان في الفصول الأولى أن تعطي القارئ صورة دقيقة وكاملة لبطل هذا الكتاب ، فتطره بسيل من الأسئلة الشخصية المباشرة التي تنصب أساسا على حياته الخاصة ، وتبدأ خطوط شخصية ماريو شوارييس تتحدد وتتلصص بالأمحها تدريجا من خلال إجاباته ، إلى أن تكتمل في صورتها النهائية فنجد أمامنا إنسانا حساسا رقيق الحاشية يتميز بالصدق وعدم التعقيد ، ويكشف عن أعماق نفس إنسانية بالغة النضج وبالغة البساطة في نفس الوقت فهذا الثوري الاشتراكي ينحدر من أسرة بورجوازية ثرية ، نعم بطفولة هائلة لم تعرف معنى الحرمان ، ولم يتعرض طوال حياته لأية صعوبة مالية حقيقية نروق له ممارسة العادات التي قد يسميها بعضهم « بورجوازية » فهو عاشق للحياة ومتعبها شرط ألا يشكل ذلك هدفا نهائيا في حد ذاته لم يتنكر ماريو شوارييس في يوم من الأيام لطبقته ، لما يفعل كثير من المثقفين الذين يشعرون بعقدة الذنب ، لأنهم لم يولدوا فقراء بل لم يؤرق لحظة ، هذا الاتهام الذي طالما اتهم به خلال فترة منفاه في فرنسا : « بورجوازي » ويعلق على ذلك قوله : « إذا كانت البورجوازية هي أن ينتمي لإنسان إلى أسرة ثرية وأن تتيسر له سبل العيش يفتات التعليم فأنا في هذه الحالة بورجوازي علا ، أما إذا كانت البورجوازية هي أن يضع الإنسان وضعه الاجتماعي المستقر فوق كل اعتبار آخر وأن لا يخاطر بشيء من شأنه أن يسيء في هذا الوضع ، فأنا إذن لا أنتسب إلى لبورجوازية على الإطلاق فقد كانت حيلاتي ، ومازالت سلسلة من المخاطر ، ولم أعرف يوما

شواريس الى غياب اية اشارة عن الوجود الشرعى للاجانب فوضع نصب عينيه العمل على فرض هذا الوجود منذ البداية .

ويتكلم شواريس عن الجنرال انطونيو سبينولا رئيس الاركان السابق الذى وضعه مجلس الثورة على رأس الحكم ونصبه رئيسا لجمهورية البرتغال وكانت السلطات قد اقبلته بعد صدور كتابه « البرتغال والمستقبل » الذى أعلن فيه صراحة ، ان سياسة القمع التى تنتهجها البرتغال فى افريقيا لن تجدى ، وانه لابد من ايجاد حل سياسى ، يقضى بمنح المستعمرات البرتغالية الحكم الذاتى ومن الغريب ان سبينولا ، كان من المنادين باستمرار الوجود البرتغالى فى افريقيا ، حتى لو أدى الامر الى الحرب وعمليات الارهاب . وقد اعتبر بعد اقالته بطلا قوميا ، وكان شواريس يرى ان سبينولا يملك كل مقومات القائد الحربى المثالى ، ويجسد على الرغم من ماضيه الاستعماري المرحلة الانتقالية من الفاشية الى الديموقراطية لذلك حاول الاتصال به عدة مرات من منفاه ليتباحث معه فى امر انقاذ البلاد . وقد قام الرئيس سنجور بدور الوسيط لتدبير لقاءهما على حدود غينيا والسنغال ، ولكن هذا اللقاء لم يتم ، بسبب مقتل أميلكار كابرال ، والشك فى ان سبينولا له يد فى مقتله . وقد قبل ماريو شواريس منصب وزير الخارجية ، حينما طلب منه سبينولا ذلك . فقد كانت الثورة البرتغالية بحاجة الى الاعتراف الدولى ، وشواريس خير من يقوم بهذه المهمة ، لانه من علاقات طيبة بالاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى أوروبا والعالم اجمع ثم ما لبثت بوادر الخلاف ان دبّت بين الاثنين عندما أثرت مشكلة المستعمرات البرتغالية فقد تمسك سبينولا بالتمييز بين الحكم الذاتى والاستقلال بينما كان رأى شواريس انه لا مناص من منح المستعمرات استقلالها . ولكنه فضل عدم المواجهة المباشرة وبدأ بالتفاوض مع حركات التحرير ، اعتمادا على ان تتغلب ديناميكية الامور على الحلول الوسط ، التى يريد سبينولا فرضها وقد كان شواريس يملك فى يده جميع الاوراق الرابحة لاجراء البرتغال من الخية الافريقية فائناء منفاه عمل على توثيق صلاته بكثير من زعماء حركات التحرر ، وخلق ارضية طيبة للتفاهم .

وعندما وجهت اليه دومينيك بوشان اتهام بيع موزمبيق وغينيا الى الاتحاد السوفيتى اعترف انه

اسهم فعلا فى اقامة نظام الحزب الواحد ، ولكن هل توجد أنظمة أخرى فى افريقيا ؟ لقد قام شواريس بعملية انتهاء الاستعمار فى ظل ظروف صعبة ، فقد رفض الجنود الاستمرار فى الحرب بعد أربعة عشر عاما من الحروب الخاسرة . ولم تكن هناك حلول أخرى ازاء هذا الموقف المتدهور اما انجولا فقد كان الموقف فيها اكثر تعقيدا . ونظرا للخلافات بين حركات التحرير الثلاث ومن ورائها القوى العظمى كان الامل الوحيد هو الجمع بين زعماء هذه الحركات والتوصل الى اتفاق . ولم تكن البرتغال تستطيع الانحياز تجاه حركة دون الاخرى والا ادى ذلك الى اسوأ العواقب ويوضح شواريس انه قد تصبر بدافع من الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية من أجل مساعدة الدولة الجديدة لتنمية ثرواتها لصالح الطرفين وليس استغلال الخلافات الموجودة من أجل الدفاع ، بصورة أفضل عن المصالح البرتغالية ، كما يدعى بعضهم .

ويتعرف القارئ على أهم آراء ماريو شواريس واتجاهاته فيما يتعلق بقضايا كثيرة من خلال دفاعه عن نفسه ضد الاتهامات التى توجهها اليه دومينيك بوشان ، والتى تتلخص فى اعتباره رجل الغرب ، وستار المصالح الغربية والضمان لاستمرار البرتغال فى حلف الاطلنطى وعدم تغير ميزان القوى فى حوض البحر المتوسط فيقول زعيم الحزب الاشتراكي ، بان سبينولا قد كلفه فى بادىء الامر بتهدة الغرب المذهول بماله من علاقات طيبة تستطيع ان تفتح ابواب العالم امام الثورة البرتغالية وقد تصرف طبقا لذلك ، واضعا المصلحة الوطنية فوق أى اعتبار آخر . وليس فى هذا مايشكل عجبا ، فمصير البرتغال مرتبط اساسا بمصير أوروبا وهى الحقيقة التى يرفض الاعتراف بها الحزب الشيوعى ، فالشيوعيون مقتنعون بإمكانية قيام ثورة اشتراكية فى الطرف الاقصى من القارة العجوز مع تجاهل الضغوط السياسية الاوروبية والجيرة المباشرة مع اسبانيا ودون اخذ معطيات الموقف الدولى فى الاعتبار ، ويعتبر شواريس ان هذا منطق أعمى فلكى نمشى بخطى ثابتة نحو الاشتراكية ودون ان نعرض الشعب لتضحيات عديمة الجدوى لابد أولا ان نتكيف مع تطور اليسار فى فرنسا وايطاليا ، وخاصة اسبانيا فالبرتغال بلد غربى يستمد هويته من أوروبا الحضارة الثقافية العادات والتقاليد التطلعات كل

مشاكل الانسان . ولا يمكن القول بأن الثورة هي أن ندفع ببلاد الى البرؤس والشفاء . فمثلاً ألمانيا ، هذه الدولة البائسة المعزولة عن العالم ، هل استفادت من ثورتها ؟ فكى نسير قدما نحسب المساواة والتوزيع العادل للخيرات ، لابد أن ننتج الثروة ، ولا نستطيع أن ننتج دون أن نعمل ، وأهم شيء هو تنظيم العمل بطريقة تكفل تغيير نمط الحياة . وقد تفهمت أحزاب شيوعية كثيرة فى أوروبا ، هذه الحقيقة ، ويرون حالياً أن التقدم التدريجى فى الظروف المعيشية للعمال ، هو أكثر السبل ضمانا للوصول الى الاشتراكية السلمية .

أما عن دور الجيش فى الثورة البرتغالية ، فيقول الزعيم الاشتراكى انه كان مقتنعاً تماماً بأن الجيش وحده هو القادر على قلب نظام الحكم الفاشى ، على عكس الشيوعيين الذين لم يقبلوا بأية فرضية أخرى غير الثورة الشعبية . ان الحكومة الشعبية هامة بدون شك ، لمقاومة الفاشية ، ولكنها لم تكن تستطيع ، فى مثل ظروف البرتغال ، أن تقوم بالثورة دون أن يقضى الجيش أولاً على نظام الحكم . أن البرتغال تدين بحريتها للجيش ، ولكن هذا لا يعنى أن يتولى الجيش حكم البلاد . فالديمقراطية الحققة ، هى أن يظل كل فى مكانه ، ومكان الجيش داخل ثكناته . وقد انهارت « حركة القوات المسلحة » تماماً منذ اللحظة التى اراد لها بعضهم ان تتحول الى أداة مباشرة للسلطة . ونستطيع القول أن الحركة لم تخلق شيئاً جديداً على الصعيد السياسى أو الايديولوجى ، أما الافكار والاتجاهات التى كانت تتصارع داخلها ، فانها كانت تأتىها من الخارج .

تشير دومينيك بوشان بعد ذلك ، مشكلة صراع الأحزاب فى البرتغال ، وخاصة ذلك العداء الدامى الذى استحكم بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى ، بعد أن انهارت واجهة الوحدة بينهما فى اوائل أيام الثورة . ويقول شواريس ان الحزب الشيوعى لم ينتظر طويلاً لى يسفر عن وجهه الحقيقى . فهو حزب يخاف الديمقراطية ويفزع منها ، ويعيش فى حالة تأمر مستمر ، للاستيلاء على السلطة . وقد عاد الفارو كونهال سكرتين عام الحزب الشيوعى الى البرتغال بعد ثلاثة عشر عاماً من المنفى ، ليطالب بالسماح لحزبه بمزاولة نشاطه ، أسوة بالأحزاب الأخرى . ويرى شواريس ان الفارو كونهال ، هو السبب المباشر

شيء وهناك مجتمع أوروبى مشترك قد ولد ويعيش ولابد له أن ينمو ويتسع ، وأن يتقدم نحو اشتراكية متميزة عن بقية الاشتراكيات بفضل حفاظها على حرية الفرد ، وتمسكها بتقاليدھا الانسانية هذه هى الحركة التاريخية التى يجب أن تنضم اليها البرتغال ان البرتغال لا يمكن أن تنفصل عن العالم الذى تنتمى اليه تاريخياً ومصالحه . ولا أحد يشك اليوم فى حتمية بقائها داخل حلف الاطلنطى وقد وقع شواريس عام ١٩٤٩ بياناً ضد حلف الاطلنطى سجن بسببه ولم يكن يدرك وقتها خطورة وضع كل الميزات فى يد الجانب الشيوعى ، وترك الغرب بلا دفاع أن دول حلف وارسو وحتى موسكو ، تفهم حالياً هذه المبادئ الاساسية .

ان الاشتراكيين البرتغاليين ، ليسوا مكلفين كما يدعى الشيوعيون ، بالدفاع عن المصالح الرأسمالية ، وانما هم انصار اشتراكية ديمقراطية تتجاوب مع نوعية المشاكل البرتغالية ، وتتلاءم مع الحقائق القومية . ان الاشتراكية الديمقراطية المشتقة من الماركسية ، هى فى الواقع التربة التى أنتجت جميع الثوريين فى بداية هذا القرن . أما التطورات التى حدثت فيما بعد ، فما هى سوى استجابة لتنوع واختلاف الظروف القومية . ان كل فرع من فروع الاسرة ، قد اتبع طريقه الخاص ، فاذا تخطينا الملامح الخاصة بكل منها ، نجد أن هذه الفروع يربطها جميعاً رباط وثيق ، فهى تضرب بجذورها فى طبقة واحدة ، هى الطبقة العاملة . فمثلاً هل كان من الممكن أن يتولى الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالماني الحكم اذا لم تعطه طبقة العمال ثققتها وصوتها ؟ لقد أصبحت ألمانيا اليوم ، أكثر بلدان أوروبا تقدماً ورخاء ، بعد أن كانت حطاما عقب الحرب العالمية الثانية . وكان الفضل للحزب الديمقراطى الاشتراكى فى هذا التحول الضخم والسلمى فى نفس الوقت . وقد يقول بعضهم ان ما أنجزه هذا الحزب ، قد دعمه ايضا الرأسمالية وان هذا ما يتنافى مع دور الحزب العمالى . ولكننا نقول ان الدور الرئيسى للحزب العمالى انما هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ، وبالتالي يجب أن نتساءل هل السياسة المتبعة تعود بالفائدة على العمال ام لا ؟ كيف يمكننا تجاهل أن الحزب الديمقراطى الاشتراكى الالماني ، قد أفاد هذه الطبقة المعدومة وحسن مستوى معيشتها ، الى درجة مذهلة . ان الثورة ليست شيئاً ميتافيزيقياً ، بل هى وسيلة لحل

لظاهرة الرفض للحزب الشيوعي . فهذا الزعيم الشيوعي الذي طالما بهره في سنوات شبابه ، غدا رجلا محطبا من الداخل ، غامضا متباعدا ، ذا ذكاء ومنطق باردتين ، يلغيان أي احساس عاطفي . لذلك لم يستطع أن يفهم الشعب البرتغالي ، ولا المواطن العميقة التي تحركه ، فأراد أن يفرض عليه خططا لا تتفق وطبيعته ، وازدادت الهوة التي تفصل بينهما اتساعا يوما بعد يوم .

ولقد أراد كونهال وأعوانه ، فرض مفاهيمهم الخاصة على تنظيم الحياة النقابية . وثار الاشتراكيون ضد فكرة النقابة الموحدة ، لأن ذلك معناه تحكم البيروقراطية في العمال . وهذا لا يعنى أن الاشتراكيين من دعاة الانقسام ، ولكنهم يعتبرون أن وحدة الطبقة العاملة ، لابد أن تنبع أساسا من ارادة حرة ، لا أن تبلى من فوق . ثم ماذا يمنع أن تكون هناك نقابات متعددة لتمثيلهم ، إذا كان هذا هو ما يفضلونه ؟ وقد فتحت جماهير غفيرة أعينها لأول مرة ، على حقيقة الاوضاع وقت انعقاد اللقاء الموسع للحزب الاشتراكي ، واحتجت على فكرة توحيد النقابات .

وقد استطاع الحزب الشيوعي ، أن يتغلغل داخل « حركة القوات المسلحة » ويسيطر عليها لصالح مخططاته ، بل لقد دفع بهذه الحركة الى اتخاذ مواقف كثيرة ، كانت نتائجها وبالا على البلاد . واسهم فاسكو جونزاليس رئيس الوزراء وقتها بانحيازه الاعى الى الجانب الشيوعي ، في خلق حالة من عدم التوازن الخطير في القوى السياسية ، وكان سببا مباشرا في التمزق الذي حدث فيما بعد « لحركة القوات المسلحة » .

وامتدت سيطرة الحزب الشيوعي الى وسائل الاعلام ، وخاصة الصحافة . فما كادت هذه الاخيرة تنيق من حالة السبات التي تردت فيها نتيجة لنصف قرن من حكم الحديد والنار ، حتى انقض الشيوعيون عليها ، متنبهين الى حقيقة أساسية الا وهي أهمية السيطرة على الصحافة لصالح الحزب في هذا الربع الاخير من القرن . وهناك اعتقاد راسخ بين الشيوعيين ، أن الليندى قد خسر المعركة بسبب حرية القام التي تركها لخصومه .

وبعد صراع مرير تعرضت له البلاد ، تمكنت القوى اليسارية داخل حركة القوات المسلحة ، من

عزل الجنرال سبينولا ، وتعيين الجنرال كوستا جوميز رئيس الاركان خلفا له . وبذلك سقط آخر معقل للمحافظين . وقد فر سبينولا الى اسبانيا عقب احباط محاولة الانقلاب التي قام بها بعض الضباط يوم ١١ مارس ، والتي اتهم هو بتدبيرها . ويروى شواريس بعض الحقائق عن هذا الانقلاب الغامض ، فيؤكد انه لم يتعد محاولة قام بها بعض الضباط ، للحد قليلا من سرعة المدالثوري ، وليس كما وصفه الشيوعيون ، مؤامرة كبرى ضد الثورة . فقد قامت طائرتان من طراز قديم بقصف ثكنة للقوات المسلحة تقع على بعد ثلاثة كيلو مترات من مطار لشبونه ، وبعد ساعتين ، كان كل شيء منتهيا . ويبدو أن هذا الانقلاب كان فضا نصب لسبينولا ليلوذ بالفرار ، ويختفى نهائيا عن مسرح الاحداث . وقد بالغ الشيوعيون فيما حدث ، وصرخوا بأعلى صوته « مؤامرة كبرى » توطئة لاتهام الاشتراكيين بالانغماس في هذه المؤامرة . ويقول شواريس انهم اتهموه على صفحات جرائدهم بالاتصال بسبينولا عدة مرات قبل يوم ١١ مارس . وقامت اللجنة التي تشكلت عقب الانقلاب بالتحقيق معه ، ولكن الجبل تمخض فولد فارا على حد قوله . وقد تكشف رغبة ضباط « حركة القوات المسلحة » من ذوي الميل اليسارية ، ومن ورائهم الحزب الشيوعي في الانفراد بالسلطة المطلقة في البلاد ، فاتخذوا من الانقلاب الفاشل ذريعة لتشكيل مجلس ثوري أعلى ، وتزويده بكل السلطات التشريعية . وقد أصبح هذا المجلس بين عشية وضحاها . البرلمان غير القابل للعزل « لحركة القوات المسلحة » توطئه لان يصبح فيما بعد للدولة كلها . . ولم لا ؟ وقد كان هذا المجلس هو الذي اصدر الموجة الاولى من التأميمات التي كانت لها أوخم العواقب على اقتصاد البلاد ، لسبب التسرع وعدم الدراسة الكافية . ويعترف الزعيم الاشتراكي أنه وحزبه قد أحنيا رأسهما للمصافة ، فقد كان الفريق الآخر ، يملك القوة ليفرض ارادته ، لذلك قبل الاشتراكيون باقامة المجلس الجديد وحل القديم حتى لا يحرقوا جميع الجسور ، فقد كانوا بحاجة الى اجراء الانتخابات في ميعادها ، وكسب هذه الانتخابات ، لكي يتغير الوضع ويثقل ميزان القوة لصالحهم وقد كان الفضل لهذه المرونة التي يتحلى بها الحزب الاشتراكي ، في أن البلد لم يبتعد عن طريق الديمقراطية ، فالسياسة كما يقول ماريو شواريس ، هي فن استخدام ما هو متاح

بالعنف البالغ . وقد شن الحزب الشيوعي حرباً شعواء لا ترحم ، كل شيء فيها مباح للوصول إلى الحكم ، وعمل على أحكام قبضته أكثر فأكثر على البلاد .

وبدأت نذر الصيف المشتعل الذي عاشته البرتغال عام ١٩٧٥ تتجمع تدريجاً ابتداء من يوم ١٠ يولييه ، وهو اليوم الذي هدد فيه الوزراء الاشتراكيون بالانسحاب من الائتلاف الحكومي ، احتجاجاً على استيلاء الحزب الشيوعي على جريدتهم « رينوبليكا » ، واعتراضاً على الإجراءات التي يزمع مجلس الثورة اتخاذها ، توطئة لأقامة دكتاتورية البروليتاريا . وقد كان رد الفعل ، ان اكتفى مجلس الثورة بتسجيل الاستقالات ، وتكليف رئيس الوزراء البحث عن وزراء جدد من المستقلين . ويعترف شواريس أن هذا الموقف من جانب أشخاص مسئولين عن مصير شعب ودولة ، قد أدهشه كثيراً ، فقد كان يتوقع ان تهتز الحكومة ، وتسارع بترضية الاشتراكيين ، لا ان تتصرف بمثل هذا الاستهتار . وقد أعلن الحزب الشعبي الديمقراطي ، الذي يمثل يسار الوسط ، وهو ثاني أكبر الأحزاب في الائتلاف الحاكم ، أنه سينسحب بدوره من الحكومة ، إذا لم يجب إلى مطالبه ، وأهمها إيجاد حل لمحاولات الشيوعيين المستمرة لاغتصاب السلطة ، وأجراء انتخابات حرة في الاتحادات النقابية والمجالس المحلية التي يسيطر عليها الشيوعيون ، واتخاذ إجراءات عاجلة ومحدودة لإنقاذ اقتصاد البلاد الموشك على الانهيار .

وقد أدى الموقف المتدهور إلى تعميق احساس القلق والتوتر لدى الشعب البرتغالي . ولأول مرة منذ قيام الثورة ، تتحرك الكنيسة والشعب الكاثوليكي أزاء هذا الخطر الذي يهدد البلاد . فقد قام خمسة عشر كاثوليكيًا بمظاهرة ضخمة في مدينة أفيرو يطالبون بحرية الكنيسة ، واسترداد الإذاعة الكاثوليكية التي استولى عليها الشيوعيون . ويؤكد شواريس أن موقف الكنيسة إلى هذه اللحظة قد تميز بسعة الانقي والتفهم العميق للتغيرات التي تحدث وقد ظلت الكنيسة منذ بداية الثورة بعيدة عن الصراعات ، تنحاشي الرد على أي هجوم يوجه إليها . ولم يفهم الشيوعيون حقيقة بديهية ، وهي أن مصلحة الثورة تكمن بالدرجة الأولى ، في إقامة علاقات طيبة مع

وقد التزمت « حركة القوات المسلحة » بوعداً ، وجرت الانتخابات في الموعد المحدد لها ، أي بعد عام من قيام الثورة .

ويروى شواريس ذكرياته عن هذا اليوم المشهود في تاريخ البرتغال . فقد تدفقت أفواج من البشر من جميع أنحاء البلاد ، وانتظم الجميع في صفوف لا نهايه لها أمام صناديق الانتخاب ، لينتاروا من يمثلونهم في الجمعية الوطنية ، ويمارسوا هذا الحق الذي حرّموا منه ثمانية وأربعين عاماً ، حتى العجائز والمسنين لم يتخلف منهم أحد عن الإدلاء بصوته ، فكانوا يلقون ببطاقات الانتخاب في الصناديق بأيدي مرتعشة ملهوفة ، بل كان من بينهم مرضى جاءوا محمولين في عربات أسعاف .

وقد حاول الشيوعيون بشتى الطرق ، تأجيل الانتخابات بحجة أن الشعب البرتغالي لم يبلغ بعد الدرجة الكافية من النضج السياسي ، لكي يمارس حق الانتخابات ، ويختار مصيره . ولكن الشعب أثبت العكس ، فلم يستطع نظام سالازار مكائتاتو الفاشي ان يحظى بأية شعبية أو ان يستميل الشعب إلى جانبه ، على الرغم من الاعلام الموجه . وكذلك فان رفض هذا الشعب للدعاية الشيوعية ، يشكل دليلاً اضافياً على هذا الوعي .

وجاءت نتيجة الانتخابات مذهلة بالنسبة للعسكريين ، وضربة قاصمة للشيوعيين . فقد أثبت الشعب البرتغالي أنه مصمم على إقامة المؤسسات الديمقراطية ، وأنه يرفض الوصاية ، أيًا كان نوعها .

ولكن فريق كونهال لم يستجب للهزيمة ويلقى بسلاحه ، بل استحل كل السبل ليستولى على السلطة ، فقام بتنظيم سلسلة الفضائح والاضطرابات . وكان لابد أن يتصدى الحزب الاشتراكي لهذه المحاولات ، فقد قاس الشعب طويلاً من الحكم الدكتاتوري ، ولا يمكن السماح لدكتاتورية أخرى بأن تستعيد نفس الشعب من جديد .

ويروى شواريس ذكرياته عن بداية التمزيق الفعلي للثورة . فقد ازدادت أزمة الصراع على السلطة استفحالا ، واكتسبت أبعاداً خطيرة ، واتسمت المواجهات بين القوى السياسية المختلفة

لشبهونة ، بعد أربع وعشرين ساعة من المغامرة الفاشلة في بورتو .

وقد طالب الحزب الاشتراكي رسميا بإقالة فاسكو جونز الفيس ، ولكن مجلس الثورة أعلن تأييده لرئيس الوزراء ووضع مرة أخرى على رأس الحكومة الخامسة المؤقتة . ويتساءل شواريس لماذا لم يحاولوا تجنب البرتغال هذه التجربة المريعة ، التي دفعت بها إلى حافة الحرب الأهلية وعرضت الثورة البرتغالية لأوخم العواقب . فقد أصبحت البلاد كسفينة في اليم تتقاذفها الرياح لتلقى بها في النهاية إلى مصير محتوم . ولم يتبينه الشيوعيون وحلفاؤهم وهم في نشوة الانتصار إلى هبة الديموقراطية في الجيش ، التي زعزعت « كيان حركة القوات المسلحة » ، وحطمت تلك الواجهة التي طالما احتفى جونز الفيس وراء ما ينسونه بشرعيتها الثورية . فقد حرر تسعة من الضباط المسؤولين من ذوى السبعة الطيبة ، وثيقة أدانوا فيها الحكومة اليسارية للجنرال جونز الفيس ، وطالبوها بالاستقالة ، ووقع الوثيقة ٨٠ في المائة من ضباط الجيش . وقد بلغ من عنف هذه الصدمة ، أن سلم الحزب الشيوعي أخيرا ، بضرورة تنحية رئيس الوزراء ، وطالب بتفاوض الأحزاب مع الجيش من أجل التوصل إلى حل للزمة . وقد ساعد أوتلو كارفالو أحد الأعضاء الثلاثة في المجلس العسكري الحاكم ، والمغروف بميله اليسارية ، في إضعاف الجناح الموالي للشيوعية داخل الجيش فقد أرسل خطابا إلى جونز الفيس ، ينصحه فيه بأن يذهب ليستريح ويتأمل . وقد نشرت ريوبليكا جريدة الاشتراكيين نص هذه الرسالة . وأمام كل هذه الضغوط ، أصدر الجنرال كوستا جوميز رئيس الجمهورية ، قرارا بتعيين جونز الفيس رئيسا لأركان القوات المسلحة ، وأن يخلفه في رئاسة الحكومة الأدميرال بينهيرو دي أزفيدو . ويقول شواريس أنه ناقش أمر تعيين جونز الفيس في هذا المنصب الخطير مع الرئيس جوميز ، ولكن هذا الأخير لم يستطع أن يحسم الأمور فهو شخصية مترددة إلى حد كبير ، يفضل دائما أنصاف الحلول وقد انقذ جيش البرتغال الموقف بأن رفض رسميا رئيس الأركان ، بسبب ميوله الشيوعية ، وذلك عقب اجتماع عاصف استمر أربع عشرة ساعة .

وقد أراد رئيس الوزراء الجديد ، أن يجعل من

المؤسسة التي تحكم ضمائر ملايين من البرتغاليين ، وقد هبت الكنيسة تدافع عن نفسها عندما شعرت بتهديد مباشر لمصالحها ، بل وليانها ذاته ، فقد حرموها من أذاعتها ، وهاجموها في قطاع تعليمها الخاص . وقد يقول بعض الأشخاص أن الكنيسة أسهمت بسلبيتها في استشراء الظلم تحت ظل الحكم الفاشي ، ولكن ليس هذا بهمبر لارتكابها نفس الخطأ ، وسكوتها على الظلم وكبت الحريات في ظل هذا العهد أيضا . وأنصافا للحق ، نذكر أنه كان من بين رجال الكنيسة من رفض هذه السلبية وكافح جنباً إلى جنب مع العمال والوطنيين . وقد أجرى ماريو شواريس بنفسه حوارا صريحا مع المسؤولين من رجال الكنيسة ، اقتناعا منه برغبة هؤلاء في تطوير الكنيسة تطورا تقدما ، يتفق ومتطلبات المرحلة الجديدة التي يوافقون عليها ويباركونها ، وتقديرا منه لايمان الشعب ومعتقداته . وقد أسىء فهم هذه الخطوة التي أقدم عليها زعيم الحزب الاشتراكي من جانب بعض أعضاء الحزب الذين وقعوا في أحابيل الدعاية الشيوعية ، ولكن سرعان ما انتشعت الغمة وتم إرساء أسس التعاون بين الكنيسة والحزب الاشتراكي .

وقد اجتاحت البلاد موجات من العنف المتصاعد ضد الشيوعيين ، فأحرقت مكاتبهم في كل مكان وقامت المظاهرات تهتف مطالبة بعودة الديموقراطية ، وستوط جونز الفيس حليف الشيوعية . واستقال وزراء الحزب الديموقراطي تضامنا مع الوزراء الاشتراكيين . ورد الشيوعيون على ذلك ، بأن شنوا حملة شعواء في الصحف والأذاعة والتليفزيون ، ووجهوا النداءات وأصدروا البيانات بالتصدي لأعداء الشعب وعملاء الفاشية ، وهي نفس الشعارات التي ترددت في ١١ مارس مع الفارق أن أعداء الشعب هذه المرة ، هم أعضاء الحزب الاشتراكي . وروجت الإشاعات حول إضراب شامل ضد الاشتراكيين في بورتو ، وأغلق جميع الطرق المؤدية إلى هذه المدينة التي كان مقررا أن يعقد فيها الاجتماع الموسع للحزب الاشتراكي ، وهو ما ثبت عكسه تماما ، فقد وصل الزعيم الاشتراكي وأعضاء الحزب دون أية صعوبة إلى مقر الاجتماع ، وسط جماهير غفيرة من المؤيدين ، ونجح الاجتماع نجاحا باهرا . ومنى الشيوعيون بهزيمة ساحقة ، ولكنهم لم يستوعبوا الدرس بل حاولوا معاودة الكرة في

واليساريين ، ولم يغت الييمين استغلال فرص هذه الاضطرابات الشاملة .

وقد ظهر تنظيم داخل الجيش أطلق على نفسه «الجنود المتحدون سينتصرون» ، وأعلن هذا التنظيم أن هدفه هو منع الجيش البرتغالي من الاضرار بالثورة مثلما حدث في شيلي . ويعتقد شواريس على ذلك بقوله : كان من الممكن أن يكون لظهور هذه الحركة معنى في أبريل عام ١٩٧٤ ، عندما كان الجميع لا يعلم حقيقة مؤلاء الضباط ، أما بعد ثمانية عشر شهرا من قيام الثورة فهذا عمل جنوني واجرامي بل ومن المعروف أن القائمين بهذه الحركة الجديدة ، هم من اليساريين الذين لم يكنوا طوال هذه الشهور عن تملق حركة القوات المسلحة والاشادة بدورها الثوري . وفجأة حينما يفقد الحزب الشيوعي السيطرة على مراكز السلطة في الجيش ، يصبح هذا الجيش عدوا للشعب وأداة ضد الثورة . ان ادخال الصراع الطبقي الى تكتلات الجيش هو في الواقع لعبة خطيرة وخيصة العواقب ، فمن يضمن بعد ذلك أن لا يتمرد الجنود على قادتهم ، ويرفضوا اطاعة الاوامر ؟ وهذا ما حدث بالفعل ، فقد قام خمسون من الضباط القدامى المقعدين ، بمحاصرة مجلس الوزراء ، واحتفظوا بالوزراء اسرى داخل المجلس ، ولم يعيروا الاوامر الصادرة اليهم من القيادات العليا أي اهتمام . ولم يتخذ الوزراء سوى تدخل فرقة الفدائيين بقيادة جيم نيقس . وكان ضمن المحاولات اليائسة التي قام بها الشيوعيون من أجل اثارة الفلايل داخل البلاد ، أن حاولوا الاستيلاء على مقاطعة الجارف الجنوبية ، واستطاعوا بمساعدة وحدة من الجيش ، احتلال قصر المحافظ . ولكن الاشتراكيين قاموا بجمع اهالي فارو عاصمة المقاطعة وتمكنوا من استعادة القصر وطرد المقتصبين . وقد كان لهذه الواقعة رد فعل عنيف لدى الشعب البرتغالي ، الذي بلغ غضبه حد الانفجار . فقد تبين له بوضوح لا تقبل الشك تصميم الحزب الشيوعي واصراراه على الوصول الى الحكم بأي ثمن .

وردا على ملحوظة ساخرة اثارها دومينيك بوشان حول استعداد الاشتراكيين الدائم للتحالف مع اليمين أو الوسط لمقاومة الشيوعية . يقول شواريس ، ان الاشتراكيين قد كولووا جبهة مشتركة من جميع العناصر من أقصى اليسار الى أقصى

الاشتراكيين العمود الفقري لحكومته ، ولكن الزعيم الاشتراكي واجهته صعوبات حقيقية ، حينما اراد اعادة تشكيل الائتلاف الوزاري . فقد قرر الشيوعيون الا يجعلوا منها مهمة سهلة ، فطالبوا باستبعاد الحزب الديموقراطي ، ورفضوا مناقشة أي شيء بحضور أعضائه . واصر الديموقراطيون بدورهم ، على طرد الحزب الشيوعي من الحكومة ، أو على الأقل ، أن يشارك فيها طبقا للنسبة التي حصل عليها في الانتخابات . وقد كان هدف الحزبين هو الضغط على الحزب الاشتراكي واحراجيه . فالحزب الشيوعي يريد أن يدفع به الى احضان الديموقراطيين ، ليتهمه باليمينية . ومن المعروف أن الحزب الديموقراطي قد زاد انحرافه تجاه اليمين ، بعد عودة زعيمه ساكارنيرو من مرضه . أما الحزب الديموقراطي ، فقد وجد فضالته المنشودة في تحالفه مع الاشتراكيين . وكان الرئيس جوميز قد اقترح ، بعد عودته من موسكو حيث حصل على ضمانات كما يقول - أن يتحالف الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، فهذه هي الطريقة الوحيدة لاستتباب الأمن ، واستقرار الحكم . ولكن الزعيم الاشتراكي رفض هذا الاقتراح ، رفضا باتا . فاذا كانت موسكو قد اعطت الضمانات فإن الحزب الشيوعي البرتغالي لم يعط شيئا . ويقول شواريس لو كنا قبلنا بهذا الاقتراح ، لما ساهمنا الشعب على ذلك ابدا ، ولأدى هذا التحالف الى تهيئة الجو امام اليمين ، لكي يصل الى السلطة . ان وجود حزب اشتراكي مستقل ومتحكم في سياسته ، هو أمر ضروري من أجل اقرار الديموقراطية السياسية في البرتغال . وقد اتخذ الحزب الاشتراكي موقفا حاسما ازاء هذه الظروف ، وهدد بتأليف الوزارة من المدنيين المستقلين والعسكريين الديموقراطيين . وأدى هذا التهديد الى انصياع الجميع ، وتالفت اخيرا الوزارة السادسة واشتركت فيها الاحزاب الرئيسية حسب النسب التي انعكست في الانتخابات السابقة ، وهو ما يعد انتصارا للحزب الاشتراكي . واشتملت الحكومة على أربعة وزراء اشتراكيين ، واثنين من الديموقراطيين ، ووزير واحد شيوعي . وقد بدأت الحكومة الجديدة تعمل من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية العاجلة ، واستطاعت أن تحصل على قروض من الخارج . الا أن الحزب الشيوعي عاود اشعال الفتنة مرة اخرى فقامت الممارك بين انصار الحكومة

الييمين ، للنضال ضد سالازار وكاتيانو ، وهم على استعداد لان يلجأوا الى نفس الاسلوب لمحاربة الفاشية الاجتماعية والدكتاتورية الشيوعية .

وعندما فقد الحزب الشيوعي تأثيره على رجل الشارع ، عمد الى تحريك فئة عمالية من اكثر الفئات جهلا واقلها وعيا ، وهى فئة عمال البناء . وتم تحريض هذه الفئة على مطالب لا يمكن تحقيقها ، فقامت بايعاز من الشيوعيين بمحاصرة قصر ساوبنتو . ويحتوى هذا القصر على الجمعية التأسيسية ومقر رئيس الوزراء . وقد استمر هذا الحصار ستة وثلاثين ساعة عومل خلالها رئيس الوزراء وأعضاء الجمعية أسوأ معاملة «فيما عدا اليساريين منهم بالطبع» وأقر رئيس الجمهورية نفسه بالعجز امام هذا الموقف ، فالبوليس ضعيف ، والحرس القومى مجرد من السلاح ، والبوليس الحربى تحت سيطرة الشيوعيين . والوحدة الاخرى لا تريد ان تحرك ساكنا . وبعد ساعات من المفاوضات والضغوط ، أعلن رئيس الوزراء ان المتولين قبلوا المطالب المتعلقة بالاجور مع ادخل بعض التعديلات عليها . وبذلك امكن وضع نهاية لهذه المهزلة .

ويقول شواريس ان هذا الموقف يعيد الى الازهان موقفا مشابها وقعت أحداثه منذ سنوات طويلة ، فعندما تصبح لشبونة مشلولة ، والجمعية محاصرة ، ورئيس الوزراء سجيناً ، ورئيس الدولة عاجزاً ، كيف لا نفكر فى الايام التى عاشتها براج عام ١٩١٧ ؟ ولكن الوقت قد تغير ، وما كان من الممكن ان يحدث فى الماضى اصبح من العسير تكراره فى هذا العصر .

وكان امل الحزب الشيوعى ان تستقيل الوزارة اثر واقعة ساوبنتو ، ولكن الوزارة قررت بايحاء من زعيم الحزب الاشتراكى ، ان تضرب فقط عن العمل الى ان تدخل السلطات اللازمة لادارة البلاد . وقد كان هذا القرار بمثابة صدمة غير متوقعة للشيوعيين ، فقاموا بحملاتهم المحمومة للمطالبة باستقاط الحكومة . ورد الاشتراكيون على ذلك ، بتنظيم مظاهرات التأييد والتجمعات الشعبية .

ويتدرج الحديث الى محاولة الانقلاب التى قامت بها بعض قوات المظلات يوم ٢٥ نوفمبر فى الساعة

السابعة صباحاً ، واحتلت اربع قواعد جوية فى مونسانتو بالقرب من لشبونة ، والقت القبض على الجنرال بينهو فرير رئيس الاركان الجوى ، وسيطرت على مقر قيادة المنطقة الجوية الاولى . ويؤكد شواريس ان هذه المؤامرة قد دبستها العناصر اليسارية فى الجيش لقلب النظام ، والاستيلاء على السلطة . وكان من الممكن ان يسيطر المتمردون على العاصمة ، خاصة وان الرئيس جوميز ، قد انتظر الى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، ليعلن حالة الطوارئ ويصدر اوامره بسحق التمرد . ويتساءل شواريس لماذا استغرق اصدار هذا الامر تسع ساعات لهل كان الرئيس جوميز ، كعادته دائماً يحاول تحاشي المواجهة المباشرة ويبحث عن حلول وسط يفيد منها الشيوعيون ؟ ما من احد يستطيع الاجابة عن هذا التساؤل سوى جوميز ذاته . وما يعنيننا هنا ، انه قد اصدر الامر قبل غوات الاوان .

ويقول شواريس ، لو كان هذا الانقلاب قد نجح ، لعاشت البرتغال اهلك ايام ناريتها ، ولداستها اقدام الطغاة الجدد العطشى للانتقام والسيطرة . ومن يدري ، لعل مخطط خونيهال واعوانه ، لم يكن الاستيلاء الفورى على السلطة ، وانما استقاط الحكومة واضعاف الحزب الاشتراكى داخل الجمعية الوطنية ، والسيطرة مرة اخرى على المناصب القيادية التى فقدوها ، كمرحلة تمهيدية للهجمة الاخيرة التى كانوا يخططون للقيام بها فى شهر يناير . ان هذا الانقلاب الفاشل قد انقذ الثورة البرتغالية ، فقد قضى نهائياً على روح المغامرة الانتخابية للييسار المتطرف ، وكان تحذيراً فى نفس الوقت ، لقوى اليمين ، وخسرت الديمقراطية من هذه التجربة قوية منتصرة .

وقد تم استبعاد العناصر اليسارية من المناصب الحساسة فى الجيش . وجرت مناقشات سياسية واسعة بين مجلس الثورة وقادة الاحزاب ، ابتغاء تحديد دور القوات المسلحة فى الحياة السياسية ، وتم الاتفاق على تنفيذ الميثاق ، وبمقتضاه يكف الجيش عن الاشتراك فى حكم البلاد ، ويصبح دوره هو الدفاع عن الوطن ، وحماية استقلال البلاد ، وضمان احترام المؤسسات الديمقراطية .

ويشيد ماريو شواريس بالدور القيادى للحزب الاشتراكى البرتغالى ، فى ارساء دعائم

لشبهونه ، لانهارت الديمقراطية في اسبانيا ،
ولتضاءلت الفرص أمام القوى التقدمية في أوروبا
كلها . ■

سوسن حسين

الديموقراطية في البلاد ، فبفضل كفاح هذا الحزب
وحزبه ، أمكن انقاذ لا البرتغال فحسب ، وإنما
اليسار الأوروبي كله . فلو ان القوى الشيوعية قد
تمكنت من تكرار مأساة براج مرة أخرى في

المفاوضات الأمريكية مع كوبا

هو ما يعنى به الكتاب الذى تعرض له هنا ، وهو
موضوع تخصص فيه مؤلفه الذى يشغل منصب
مدير دراسات أمريكا اللاتينية بمركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون
الامريكية .

وتسهيلا لعرض هذا الكتاب ، يجمل أن نقسم
العلاقات الأمريكية الكوبية من ١٩٥٩ - ١٩٧٥
بوجه عام ، الى مرحلتين هما مرحلة المواجهة
الكوبية الأمريكية أو الضغط الأمريكى ، ومرحلة
الميل الى التفاوض . ويضع الكاتب تحفظا أوليا
مؤداه أن تجربة العلاقات الأمريكية الكوبية
السابقة على قيام الثورة الكوبية ، لا تفيد في
تفسير العلاقات التى نشأت بعد الثورة . أما عن
تفسير هذه العلاقات ، فقد بذل الباحثون كثيرا من
الجهد في هذا الصدد ، وظهرت ثلاث نظريات فى
هذا السبيل . فتأخذ النظرية الاولى بالمنهج
الماركسى ، وتؤيدها هانانا ، وتفترض أن الولايات
المتحدة هي السبب فى تعثر هذه العلاقات ، لأنها
سعت الى معاداة الثورة الكوبية . أما النظرية
الثانية ، فتحمل كلا من كوبا والولايات المتحدة وزر
هذا التعثر . وأما النظرية الثالثة ، فتفترض خطأ
الطرفين ، لكنه خطأ يرجع الى التناقضات
الموضوعية القائمة بينهما ، والتى لا يمكن حلها
بسهولة .

والواقع أنه مهما تعددت الاجتهادات
والتفسيرات فى صدد العلاقات الأمريكية الكوبية ،
فإن هناك حقيقة أساسية تكمن فى كونها جارتين ،
يتعين عليهما العثور على صيغة مناسبة
لعلاقاتهما ، مهما كانت الاختلافات والتناقضات .

— ROGER W. FORTAINE

— ON NEGOTIATING WITH CUBA

— U.S.A., DECEMBER 1975

الخامس من يونيو ١٩٧٧ اتفق
الجانبان الأمريكى والسكوبى
على استئناف علاقاتهما
الدبلوماسية المقطوعة منذ عام
١٩٦١ . والكتاب الذى تعرض له هنا يقدم قصة
الفترة السابقة مباشرة على استئناف العلاقات
الدبلوماسية وهى أخطر فترات هذه العلاقات
وأدنىها والواقع أن العلاقات الأمريكية الكوبية
تعد مثالا فريدا فى العلاقات الدولية . فكوبا تقع
فى النطاق الجغرافى المباشر للامن القومى
الامريكى ، ولذلك أصبحت منذ ثورتها فى مطلع
عام ١٩٥٩ مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة
لاعتبارين : أولهما مناوأة الثورة الكوبية للولايات
المتحدة ومصالحها وانصارها فى أمريكا اللاتينية
وغيرها ، وثانيهما تحالفها مع الاتحاد السوفيتى .

ولقد تعذر على واضعى السياسة الأمريكية ، ان
يهتدوا الى أنسب السبل للتعامل مع الثورة الكوبية
منذ قيامها ، فلجأوا فى أغلب الأحيان الى
الضغط ، وفى أقل الأحيان الى المهادنة
والتفاوض . ومن هذه الأحيان القليلة ، انجاه ظهر
منذ عام ١٩٧٤ بوضوح ، لكنه يسير ببطء شديد ،

فى

مرحلة الضغط الأمريكي على كوبا .

جديا تجاه كوبا ، فضلا عن شيوع عدد من المفاهيم الخاطئة لدى صانعي السياسة الأمريكية بصدده حقيقة الاوضاع والقوى في كوبا .

فقد فشلت سياسة الصبر والتفهم من الجانب الأمريكي ، في وقف تصرفات كاسترو التي بدأت بالاصلاح الزراعى ، وتأميم المصالح الأمريكية ، كما لم يفلح الحزم معه منذ أوائل عام ١٩٦٠ . وتمثلت سياسة الحزم التي زادت العلاقات تفاقما ، في توجيه أعمال انتقامية ضد كاسترو ، مثل قرار ايزنهاور في مارس ١٩٦٠ بتدريب المنفيين الكوبيين ، وهو ما انتهى بمغامرة خليج الخنازير . وقد أفاد هذا الحزم في دعم مركز كاسترو في الداخل ، كما مكنه من دعم اضافى لعلاقته بالكتلة السوفيتية .

غير أنه بعد أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ ، وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٤ ، اتجهت السياسة الأمريكية الى الضغط والحصر الاقتصادى ، وذلك بعد بحث عدد من السياسات البديلة ، فقد رُئى حينئذ أن الاتجاه الى التفاوض مع نظام كاسترو ، لا يمكن أن يتحقق الا بتوفر عاملين هما : انتهاء اعتماده العسكرى والاقتصادى والسياسى على الاتحاد السوفيتى ، ووقفه لاعمال التخريب فى أمريكا اللاتينية . والى أن يتوفر هذان العاملان ، قررت الولايات المتحدة ، اجراءين مؤقتين : أولهما ، تحصين دول أمريكا اللاتينية ضد التخريب الكوبى ، وذلك بتحسين قدرات كل منها على ذلك فى المدى القصير ، وتحصينها ، على المدى الطويل ، ضد « عدوى الشيوعية » ، عن طريق الاصلاحات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . وثانيهما ، استخدام جميع الوسائل ، عدا الحرب ، للتقليل أو الحد من قدرة كوبا على دفع قضية الشيوعية فى أمريكا اللاتينية بالندعاية والتخريب .

وقد استهدفت سياسة الحصر الاقتصادى التي فرضتها الولايات المتحدة ، تقليل امكانية ورغبة النظام الكوبى فى تضدير التخريب والعنف الى الدول الأمريكية الاخرى ، واطهار نظام كاسترو امام الشعب الكوبى ، على أنه لا يخدم مصالحه ، ورفع الثمن الذى يتعين على الاتحاد السوفيتى أن يدفعه لقاء محاولته تنصيب أحد المؤمنين بعقيدته فى منطقة الكاريبي .

بدأت هذه المرحلة بعد قيام ثورة كاسترو . ويرى الكاتب أن تكوين كاسترو السياسى والايدىولوجى ، ورغبته فى التخلص من ماضى الاستعمار الأمريكى لبلاده ، هى التى حركت وأملت أحداث هذه المرحلة . وكان السفراء الأمريكيون الذين أرسلوا الى هافانا فى بداية هذه المرحلة ، مدركين هذا المناخ النفسى ، وقد حاولوا ، بكل الوسائل ، تعديل هذه الصورة لدى كاسترو ، وإقامة علاقة مشاركة ناضجة بين كوبا والولايات المتحدة .

غير أن كاسترو أعلن ، بلا مسوغ منهُوم فيمـا يرى الكاتب ، فى أول ديسمبر ١٩٦١ تحوله الى الماركسية على النمط السوفيتى ، رغم أن نشأته السياسية والايدىولوجية كانت مناوئة للشيوعية . ويرجع سبب عدا الكوبيين ، وبينهم كاسترو ، للشيوعية ، الى معارضتهم للحزب الاشتراكى الشعبى وكان حزبا يؤيد الحزب الشيوعى السوفيتى الذى تعاون مع باتسفا ، دكتاتور كوبا السابق ، فى الأربعينات ، كما أن ذلك الحزب رفض الموافقة على مبدأ النضال المسلح ضد هذا الدكتاتور ، عندما تسلم الحكم مرة أخرى فى مارس ١٩٥٢ .

ويرى الكاتب أنه لا يكفى تفسير اتجاه كاسترو الى الماركسية اللينينية ، بحاجته الى العون الاقتصادى أو العسكرى السوفيتى ، إذ أمكن لعبد الناصر وسوكرانو ، الحصول على هذا العون ، دون ضرورة لانتهاج هذا الخط . ولكن حال هذين الزعيمين مختلف ، إذ لا تجاورهما أو تهددهما دولة عظمى . ولذلك كان يهم كاسترو ، أكثر من أى شئ آخر ، أن ينتزع تعهدا سوفيتيا بالدفاع عن الجزيرة ، وهذا يقتضى اعتناق المذهب الشيوعى .

أما عن الجانب الأمريكى خلال هذه المرحلة ، فقد لوحظ تخطيط السياسة الأمريكية تجاه كاسترو فى البداية ، وتوج هذا التخطيط والارتباك بعملية خليج الخنازير ، التى بلغ فشلها درجة تجمدت معها السياسة الأمريكية لأكثر من عام من ذهول هذا الفشل . ويفسر فشل وضعف السياسة الأمريكية فى هذه الحقبة بعاملين هما : أن السياسة الأمريكـية كانوا قد بدأوا يهتمون توجيه سياستهم

وعلى طريق التحضير للسياسة الجديدة ، اقترحت بعثة الكونجرس التي زارت كوبا في أكتوبر ١٩٧٤ اتخاذ بعض الاجراءات ، من بينها الغاء قيود سفر وتنقل الدبلوماسيين الكوبيين في الأمم المتحدة ، أملاً في حث الجانب الكوبي على سياسة المعاملة بالمثل ، لتهيئة مسرح التفاوض .

ثم ابرز استفتاء للرأي العام أجراه معهد هاريس ، تأييد أغلبية الرأي العام الأمريكي للاتجاه الجديد ، على أساس أن الخلافات ستسوى من خلال المفاوضات ، وأن الوفاق مع السوفييت ، يجعل السياسة التقليدية تجاه كوبا متناقضة ، فضلاً عن أن تحسين العلاقات مع كوبا سيؤدي إلى خفض ثمن السكر .

ونتيجة لما سبق ، بدأت كل من كوبا والولايات المتحدة ، ترسل اشارات تحمل رغبة في تحسين العلاقات . ولكن الكاتب يعيب على الولايات المتحدة ، غموض وتعقيد اشاراتها ، لانها يجب أن تأخذ في اعتبارها مواقف عدة طوائف ، وهي بعض أعضاء الكونجرس ، والمنفيين الكوبيين ، والولايات المتحدة ، ودول أمريكا اللاتينية المعادية لكاسترو ، ثم كوبا ، والاتحاد السوفييتي .

وتحذر الاشارة الى أن كوبا تخضع شرطاً أولاً لبدء التفاوض ، وهو رفع الحصر الاقتصادي الأمريكي عنها ، وكل خطوة على هذا الطريق ، تقرب الطرفين من نقطة البدء في التفاوض . إلا أن الولايات المتحدة ، تصر على عدم رفع هذا الحصر ، ما لم تبادر منظمة الدول الأمريكية برفع جزاءاتها عن كوبا ، وهو ما حدث بالفعل عام ١٩٧٥ . ولا يخفى أن الموقفين الكوبي والأمريكي قد وصل إلى هذا الحد ، بعد تطور كبير طرأ عليهما ابتداء من أقصى التشدد وذلك بمقارنتهما عامي ١٩٧٢ مثلاً و ١٩٧٤ . ويلاحظ الكاتب - وهذا صحيح إلى حد ما - أن الدين الذي اتسم به الموقف الكوبي ، جاء في أعقاب زيارة بريجنيف لهافانا في يناير ١٩٧٤ ، مما يظهر دور السوفييت في هذا الشأن .

أهداف الأطراف الثلاثة من التفاوض :

أهداف الاتحاد السوفييتي .

أن المصلحة السوفييتية في العلاقات الأمريكية الكوبية ، تعد بعداً ثالثاً وأساسياً . فلا شك أن

وبعد مضي عشر سنوات على سياسة الحصر الاقتصادي ضد كوبا بغير فعالية تذكر ، انقلب أشد المؤيدين لها عام ١٩٦٤ إلى أبليغ المعارضين عام ١٩٧٤ . فما الذي أدى إلى هذا التحول الجوهري ؟

مرحلة الاتجاه نحو التفاوض عام ١٩٧٤

تحول الرأي العام الأمريكي تماماً عام ١٩٧٤ ، إزاء سياسة الحصر الأمريكي ضد كوبا . وظهر ذلك بتأثير من الصحافة والكتاب والسياسيين ، وخاصة بعد سياسة الوفاق في عهد نيكسون . فقد حثت الصحافة الأمريكية على بدء التفاوض مع كوبا منذ منتصف عام ١٩٧٤ ، بعد خروج نيكسون من السلطة ، وإن كانت الموجة الأولى للنقد السياسية التقليدية تجاه كوبا قد ظهرت في الصحف منذ نوفمبر ١٩٧٢ .

ويستند المنادون بالتفاوض ، إلى تغير الظروف التي عملت فيها السياسة القديمة ، وعدم حماس الدول الأمريكية إلى عزل كوبا ، بل ورغبتهم في تحسين علاقاتهم معها ، والوفاق مع الدول الشيوعية الكبرى الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ، وتوقف كاسترو عن تصدير الثورة ، خاصة بعد فشل جيفارا في بوليفيا عام ١٩٦٧ ، كما أن كوبا لم تعد قاعدة سوفيتية ضد أمريكا مادام هناك وفاق سوفييتي - أمريكي ، فضلاً عن ظهور قيادة أمريكية جديدة تعبر عن هذه التحولات ، وهي إدارة فورد ، الذي لم يتخذ موقفاً مسبقاً من كاسترو . علاوة على أن قاعدة جوانتانامو في كوبا ، لم يعد لها نفس الاعتبار الذي كان لها في الماضي من ناحية الأمن الأمريكي ، وانعكست كل هذه الظروف بعد ذلك بشهور ، حينما انعقد مؤتمر منظمة الدول الأمريكية في كيتو في نوفمبر ١٩٧٤ ، ونوقشت فيه مسألة رفع الجزاءات عن كوبا ، لكنه فشل في اتخاذ قرار ، رغم حياد الولايات المتحدة في هذا الشأن .

ولم تنكر الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة ، أن السياسة الجديدة تعد اعترافاً مرا بنجاح نظام كاسترو ، وأن ثمنها باهظ على الصعيدين السياسي والايدولوجي ، سواء في مواجهة بعض الأمريكيين والكوبيين في الولايات المتحدة ، أو إزاء النظم التقليدية في أمريكا اللاتينية .

كوبا تشترط لبدء المفاوضات ، أن يسبق ذلك تسليمها قاعدة جوانتانامو ، ورفع الحظر عنها .

الاهداف الامريكية :

الهدف الامريكي البعيد ، هو اسقاط النظام الماركسي اللينيني في كوبا ، دون اللجوء الى الحرب او التخريب ، او حتى الحظر . ولكن هذا الهدف وجهت له استفادات عدة ، منها أنه هدف بالوقديم ، وأنه هدف غير واقعي ، فضلا عن أنه غير منطقي .

ونظرا لعدم امكانية تحقيق هذا الهدف البعيد في الحال ، فإن الكاتب يقترح تحديد اهداف قصيرة المدى تمهد له ، وأولها قصم عرى الرابطة القائمة بين كوبا وموسكو . ويتحقق ذلك بالعمل على انهاء الوجود العسكري السوفييتي في منطقة الكاريبي ، وذلك بإقناع كوبا بأن امريكا لن تفكر في غزوها ، وإذا فكرت فلن يستطيع السوفييت منعها من ذلك ؟ ومن ناحية أخرى ، ينصح الكاتب بأن تبادر الولايات المتحدة بتسليم قاعدة جوانتانامو لكوبا ، ارضاء لنزعتها القومية ، مع إلزامها في معاهدة تبرم في هذا الغرض ، بعدم تمكين السوفييت من الاستفادة منها . ويرى الكاتب ان يتم التمهيد للمفاوضات بعدة مبادرات من الجانب الامريكي . فبعد رفع الجزاءات المفروضة على كوبا من قبل منظمة الدول الامريكية ، يجب ان تبحث الولايات المتحدة عن كوبا ، دون التمسك بمقابل كوبى مماثل ومكافئ ، ويتطلب ذلك مرونة في تطبيق بعض الحواجز الامريكية بصدد التجارة وغيرها ، كما يصح بمحاولة التغلغل في جوانب العلاقات الكوبية ، مثل المنح والقروض والمعونات وغيرها ، ودكت لكى يتسنى اجتياز « سقار السكر » الذى تفرضه كوبا حول نفسها .

ثم يفصل الكاتب المسائل الحيوية التى يجب ان تشملها المفاوضات ، وإبرزها المسجونون السياسيون ، والممتلكات الامريكية الخاصة في كوبا ، والبرنامج النووي الكوبى ، كما يقترح ما يجب عمله حيال كل منها .

ويقترح من ناحية أخرى ، مراحل تهيئة مسرح التفاوض خلال فترة اختبار متبادل للنوايا ، وما يجب على الامريكيين عمله خلال هذه الفترة . ثم

الولايات المتحدة ، تأمل في المدى البعيد ، فى تحطم الصداقة الحوية السوفييتية التى نوثقت بعد عام ١٩٦٨ ، أى بعد تأييد كوبا للفزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا ، وتحمس كاسترو بشكل أبرز من ذى قبل للنمط السوفييتي فى الادارة والتنظيم . وهذه نقطة حار الكتاب فى تفسيرها ، ولا زالت سرا لم يهتدوا الى تفسير مقبول له .

ومن ناحية أخرى ، يحرص الاتحاد السوفييتي على الإبقاء على الصداقة الوثيقة مع كوبا ، ويعمل على ذلك بوسائل ثلاث هى : دفع كوبا الى مزيد من الاعتماد على السوفييت ، خاصة فى المجال الاقتصادى والمالى والنجاري ، وحثها على الاخذ الكامل بالنمط السوفييتي وتربية كوادر تدين بالفكر لموسكو وترتبط بها ، ثم دعم نظام الحكم فى كوبا ، واضفاء الشرعية عليه فى المجال الداخلى والدولى . مع ملاحظة ان الاتحاد السوفييتي لا يملك وسيلة مباشرة لحمل كوبا على الاستمرار فى ولائها لموسكو ، اذا ما رجعت عن هذا الخط .

ولا يخفى ما لكوبا من أهمية بالنسبة لموسكو فى المجال الاستراتيجي ، سواء فى اتخاذها قاعدة للغواصات المزودة بالصواريخ النووية ، واستخدامها فى التجسس .

غير ان الاتحاد السوفييتي يأمل فى اختفاء كاسترو من على المسرح السياسى فى كوبا ، لأنه يحتفظ بعدد من التحفظات تجاه بعض السياسات السوفييتية ، مثل التعايش السلمى ، وسياسة الوفاق .

أهداف كوبا :

لا ترى مانعا من التفاوض مع الولايات المتحدة ، خاصة بعد أن تغيرت معطيات الاحوال فى امريكا اللاتينية ، واصبحت دولها تناوى الاسيستعمار الامريكي ، وبذلك لم تعد كوبا بحاجة الى نفس الجهد الذى كانت تبذله للعمل فى حرب العصابات ضد بعض النظم المؤيدة للولايات المتحدة داخل امريكا اللاتينية .

وتعمل كوبا على الاندماج فى مجتمع امريكا اللاتينية ، وذلك باتباع طريقين : دعم علاقاتها الثنائية مع الدول الامريكية ، وخلق مجتمع امريكي لاتيني جديد ، تستبعد منه الولايات المتحدة . ولكن

فى المائة من عتاد من أصل أمريكى . ولكن هذه المؤشرات افسدها - مؤقتا - تدخل كوبا فى انجولا فى ١ - ١١ ١٩٧٥ ، ومناذاتها باستقلال بورتوريكو وقد صحت توقعات الكاتب واتفق بالفعل على استئناف العلاقات .

والواقع ان الكتاب تحليل ممتع ، اشبه بالتقرير الذى ينتهى بتوصيات محددة ، منه الى العرض الاكاديمى الذى يميل الى الاستطراد النظرى الفلسفى ، والبسط المريح للمعلومات والتحليلات ، مما يجعل عرض فكرته اكثر عسرا .

ولعل أكثر ما يتسم به هذا الكتاب ، هو دقة التحليل ، ووضوح العرض ، وغزارة المعلومات ، ومنطقية الأدلة ، مما يضيف عليه أهمية تتناسب مع أهمية الموضوع وحيويته . ■

د . عبد الله الأشعل

تبدأ المفاوضات بالاتفاق على إنشاء مكاتب للتجارة والنقل ، والاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية ، لكن يرى ان التفاوض لن يبدأ قبل عام ١٩٧٧ ، أى بعد الانتخابات الأمريكية . ويخلص الكاتب فى النهاية ، الى أنه مهما كان الشكل الذى ستتخذه العلاقات الأمريكية الكوبية خلال العقد المقبل ، فإنها لن تخلو من وقوع تطورات مأساوية مثيرة .

ويجدر أن نضيف أن المبادرات الأمريكية والكوبية أحيانا قد استمرت بعد ظهور هذا الكتاب كما توقع المؤلف من ذلك اطلاق الولايات المتحدة لسراح سفينة صيد كوبية فى ٢٢ - ٨ ١٩٧٥ ضبطت فى المياه الإقليمية الأمريكية ، وتقرير وزارة التجارة الأمريكية فى ١٣ - ١٠ ١٩٧٥ الذى يهيب بالحكومة الأمريكية أن تعيد علاقاتها التجارية مع كوبا ، وفى ٢٣ - ١١ ١٩٧٥ وافقت الولايات المتحدة ان تبيع الدول الغربية سلعا الى كوبا تحوى أكثر من ٢٠

لمجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية

الاجلبية العظمى للدراسات الصادرة من العالم الغربى عن هذه المنطقة .

ويحتوى الكتاب أقساما ستة هى بالترتيب : السياسيات فى شبه الجزيرة - شمال اليمن - جنوب اليمن - عمان - الخليج - خاتمه ، وذلك بالإضافة الى خمسة ملاحق ، تضم معلومات أساسية عن دول الخليج ، وثائق مترجمة بالموضوع وبيانات عن كيفية الحصول على مزيد من المعلومات حول الموضوع .

ويضم القسم الأول مقدمة وفصلين ، أما مقدمته ، فتتناول « الحركة الثورية فى شبه الجزيرة » ، فتركز على الناصرية باعتبارها الاتجاه المعادى للإمبريالية السائدة فى المنطقة بعد ١٩٤٥ ، فضلا عن إنجازاتها الداخلية ، ويرى المؤلف أن الناصرية حدودها سواء فى

— Fred Halliday,

— Arabia without Sultans,

— Penguin Books, 1975.

هذا الكتاب أهميته من عاملين :

أولهما أنه دراسة علمية لاوضع

الجزيرة العربية ، تمتد زمنيا

حتى أوائل السبعينات ، وثانيهما

ان منهاجه الماركسى جعل معالجته تختلف جذريا عن

يكتسب

الداخل ، « فلم تكن مصالحها متناقضة مع مصالح ملاك الأرض والبورجوازية السكيزية ، فهي لم تحطم سلطتهم وانما أدمجتهم في النظام الجديد » ، كما أن مبادراتها الخارجية كانت تبصر « عندما تملى المصالح الطبقية للنظام ذلك ، لم يحدث عن أزمة الناصرية في الستينات ، خاصة بعد هزيمه ١٩٦٧ التي أدت الى اتجاه يميني عام في العالم العربي ، عجلت به وفاة عبد الناصر ، وان كانت قد سببت أيضا راديكالية يسارية عامة مفصله عن الناصرية . وهو ينتهي بان اية حركة تورية ناجحة في الدول العربية ، سيكون عليها ان تنفصل عن الميراث الناصري ، وذن ندرجا ، نظرا لضعف الاحزاب الشيوعية العربية ، وهو ما يرى فيما يبدو ، أنه ينطبق على الحركة البورية في شبه الجزيرة ، فهي تصر على قياده برويتارية ، ولا تستخدم الانقلابات العسكرية اساسا وانما حرب الشعب الطويلة ، ولا تعتق مفهوم الوحدة العربية اللابطقية ، وانما نصامن العمال والفلاحين العرب وغير العرب . وهو يفسر هذه الحركة ، بالاصطدام المفاجيء لطبقة العاملة التي تكونت في ظرف سنوات قليلة ، بالانكار القومية ، والاستقلال الراسمالي ، والنقل الفوري لاثار هذه الصدمة الى القرى التي افلقت من التنمية الراسمالية المبسرة » بالنظر الى الاصول الفلاحية او البدوية لغالبية العمال . ويتحدث بعد ذلك عن التطور العام لهذه الحركة ، فيرى أن الخمسينات كانت فترة كبت ، بينما شهدت الستينات نكسات للثورة المضادة ، تمثلت في انقلاب اليمين الشمالي ، والحركات التورية في جنوب اليمن وعمان .

ويقدم الفصل الاول « المجتمع والتاريخ في شبه الجزيرة » نظرة عامة الى المنطقة ، ثم يتناول السير الذي أحدثه دخول النظام الراسمالي العالمي اليها في أربع مراحل : الاولى في النصف الاخير من القرن ١٨ وكان التأثير تجاريا فقط ، والثانية تبدأ مع بداية القرن ١٩ ويستمر الى نهاية الحرب الثانية ، وتتميز بانهيار بريطانيا على مناطق في الجزيرة ، مع عدم تغيير تسبب في الابنية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هاتين المرحلتين ، كانت الجزيرة هامشية بالنسبة لمصالح الراسمالية . وتبدأ المرحلة الثالثة بعد ١٩٤٥ وحتى نهاية الستينات ، بظهور صناعة

البترول في الخليج ، والتوسع في ميناء عدن ، وفيها أحدثت العلاقات الراسمالية تأثيرا رئيسيا على شبه الجزيرة . وبدأت المرحلة الرابعة مع بداية السبعينات ، وفيها حول النمو في صناعة البترول ، البنية الاقتصادية والسياسية للجزيرة ، فقد اكتسبت الطبقات المحلية الحاكمة ، أهمية اقتصادية وسياسية جوهريه في النظام الراسمالي العالمي .

وفي الفصل الثاني بعنوان « المملكة العربية السعودية : الثراء والقمع » يتحدث المؤلف عن الاهمية الحالية للسعودية ، سواء لوضعها المسيطر داخل الجزيرة ، او لوضعها الدولي عموما ، بسبب ثروتها البترولية ، ثم يشير الى العمليات التاريخية التي انتهت باعلان المملكة العربية السعودية في ١٩٣٢ التي يرى ان دورها القمعي قد انتهى بتجميع القبائل ، بتحديث أصبحت بعد ذلك مفارقة تاريخية ، تحتاج دعما كافي تتمكن من البقاء ، وهو الدور الذي لعبه البترول ، كما لعبته الامبريالية الامريكية ، سواء بالتدخل السياسي ، بالتحالف مع بعض العناصر المستتيرة في الاسرة المالكة ، لدفع عناصر أكثر استنارة للحكم ، او بتعزيز القوة العسكرية السعودية بالتعاون مع بريطانيا خاصة بعد ثورة اليمن الشماليه ، وما أدت اليه من خطر نصري مباشر ، وبعد انسحاب القوات المصرية ، أصبحت السعودية هي القوة المهيمنة في الجزيرة ، مما أدى الى مواصلة عملية بناء قوتها العسكرية ثم يتحدث المؤلف عن البنية الاقتصادية ، التي يحتل فيها البترول الدور المسيطر ، وعن جهود التوزيع الاقتصادي ابتداء من ١٩٦١ ، وعن الاوضاع السياسية الداخلية ، فيصنف المعارضة بأنها : اما من داخل الاسرة المالكة ، وهذه بدورها اما محافظه تعارض الحد الأدنى من التحديث الذي تم ، واما اصلاحية ترغب في مزيد من التغييرات السياسية ، أو من خارج الاسرة المالكة ، وهذه بدورها تتكون اما من المتعلمين في الخارج ، الذين أرادوا تحدي الوضع الاوتوقراطي للأسرة الحاكمة ، أو من الطبقة العاملة في مناطق إنتاج البترول . ورغم عدم تمكن أي من هذه القوى من اسقاط النظام ، فانها عكست جميعها توترات لم يتمكن من السيطرة عليها الا بالقمع المستمر . ويشير المؤلف هنا الى أثر ثورة اليمن في ١٩٦٢ في

الجنوب ، ولان مطالبات الامام احمد كانت « اسرية » اكثر منها وطنية . كذلك يشير المؤلف الى علاقات الامامة المتقطعة مع الاتحاد السوفيتي ، بسبب عدائهما المشترك لبريطانيا . وفي الفصل الرابع بعنوان « الحرب الاهلية وابورة المضادة » يتناول ثورة سبتمبر ، فيحلل القوى التي نفذتها ويقيم الدور المصري فيها ، بأنه كان كبيرا ، وان لم يحن السبب الحاسم لها ، تم بتحدث عن الاستجابة الحماسية للجمهورية في المدن والمناطق الشاسعة ، وبعض الاراضي الزيدية ، وان واجهت متاعب سنواء من التناقضات بين مؤيديها ، او من عدم وجود تنظيم جماهيري ، وهو يصنف « سبتمبر » كثورة ، باعتبار انها ادخلت الرأسمالية في شمال اليمن ، وقضت على الحكام الذين حكموها حتى ذلك الوقت ، وان كانت الجمهورية قد تطورت في اتجاه مختلف جذريا عن التحول الشعبي الى الاشتراكية ، وهو تحول يرى المؤلف انه كان ممكن الحدوث ، رغم صعوبته ، لو وجدت القيادة السليمة . ثم يخل « التدخل الناصري » ، فيرى انه حى الثورة من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل الشمالية ، بدعم من الاعداء الخارجيين للثورة ، وادى الى شن الكفاح في جنوب اليمن ابتداء من ١٩٦٣ ، لكنه يرى في الوقت نفسه ، أن هذا التدخل أسهم في تردى الجمهورية يمينا ، بتسلطه على مقدرات اليمن وبيروقراطيته ، واعتماده الشديد على القبائل الجمهورية ، مما قوى المؤسسة القبلية .

وفي بحثه للحرب الاهلية في اليمن ، يقسمها الى ثلاث مراحل : الاولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٥ وتتميز باشتداد القتال ، وبسعى كلا الجانبين لنصر الكمال والثانية من ١٩٦٥ - ١٩٦٧ . وهي فترة تجمد عسكري ، ينعكس في محاولة التفاوض بين عبد الناصر والسعوديين ، ونمو الجمهوريين المنشقين « القوة الثالثة » ، وتنتهى بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وانسحاب المصريين وسقوط السلال . والثالثة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠ وقد شهدت محاولة الانقضاض الملكية الاخيرة على الجمهورية ، التي تم القضاء عليها أساسا بتسليح الشعب ، وجسر الامدادات السوفيتي عبر مصر ، وبعد ذلك نجح حسن العمري في سحق اليسار مع بداية ١٩٦٩ « يشبه مسلك العمري هنا مسلك شيانج كاي شيك في الصين »

تشجيع المعارضة ، ورغم « استسلام الناصرية للسعودية » في ١٩٦٧ فقد استمرت المعارضة ، وان كانت تواجه صعابا ، تتمثل في وحشية وفعالية جهاز القمع ، وتفرق المراكز السكانية ، والجهل .

ويبحث المؤلف السياسة الخارجية السعودية ، فيصفها بأنها عدوانية تدخلية ، تستخدم الدين أساسا عقديا لها ، ويرى أن الخطر الناصري قد حسم اختيارها مع الغرب ، ويتحدث عن تزايد الدور السعودي العربي بعد هزيمة مصر في ١٩٦٧ وخروج بريطانيا من شبه الجزيرة في نهاية الستينات ، وعن موقف السعودية من إسرائيل ، الذي يشكل موضوع الخلاف الرئيسي بين السعودية والغرب

وينتهي الفصل بحديث عن « التناقضات المحتملة » التي قد تواجهها علاقة الامبريالية بالسعودية ، وتتمثل سواء في احتمالات الصدام مع الانظمة الاخرى الموالية للغرب في المنطقة كإيران « يستبعدا لعدم وجود مصلحة للطرفين » ، أو في تناقضات داخل النظام السعودي « وهنا ينفي احتمال بروز جناح راديكالي معادى للاستعمار داخل الاسرة المالكة ، أو احتمال صراع داخلها يضعف النظام ككل ، لكنه لاينفي امكانية استيلاء الجيش على السلطة ، وان أكد صعوبة ذلك بالنظر الى ان الاسرة المالكة أفضل تنظيما ، وأغنى من مثيلاتها « السابقة » في مصر والعراق وليبيا ، فضلا عن سيطرتها على القوات المسلحة .

ويضم القسم الثاني عن « شمال اليمن » الفصول من الثالث الى الخامس .

أما الفصل الثالث ، فيتناول « الامامة وبتناقضاتها » ، وهو يقدم نظرة عامة الى تطور اليمن ، وصولا الى حكم أسرة حميد الدين ، وما مرضته على البلاد من استغلال اقتصادي ، وقمع سياسي ، وعزلة عن العالم الخارجى ، مما أدى الى تفجر المعارضة ، في المحاولات المعروفة بظلمة سنواء بحكم الاسرة أو الامامة عموما . كذلك يشير الى العلاقات الدولية لليمن الامامية مركزا على صدامها مع السعودية في الثلاثينات ، ومع الامبريالية البريطانية وان لم تكن قادرة على مهاجمتها نظرا للازمات الداخلية للنظام الامامي ، وافتقارها لتأييد جماهير

الامر الذي مهد للاتفاق النهائي مع الملكيين عام ١٩٧٠.

ويخصص المؤلف الفصل الخامس للحديث عن «دولة الثورة المضادة» ، فيتحدث سواء عن معانيها في الداخل «نظام سياسي قبلي ذو سلطه مركزية ضعيفة لا يعرف الاحزاب السياسية - اقتصاد متدهور على الرغم من تغيرات ما بعد الثورة ، وذلك بسبب المطالبات المالية لشيوخ العيس ، واضرار الحرب ، وسنوات الجفاف ، ورعيه القوى الاجنبية في قمع اية امكانية لتنمية جديده» . وكذلك معانيها في المجال الخارجي «تبعيه للسعودية - القيام بدور قاعده للعمى ضد الحكومه الثورية في عدن - ازدهار للعلاقات مع الغرب وايران - تدهور العلاقات مع البلاد الشيوعيه» . لاحظ ان الكاتب لا يصلح زمنا الى حكم الحمدي . ومع تلك فهو يؤكد الاهمية الاستراتيجية للثورة اليمنية ، لاثرها على الحركة الثورية في شبه الجزيرة ككل ، واضعافها الحرسى للناصريه في منتصف الستينات ، مما شجع على بروز تنظيمات سياسية أكثر راديكالية .

ويندرس القسم الثالث «لجنوب اليمن» في ثلاثة فصول من السادس الى الثامن ، يتخذت الاول منها عن «جنوب اليمن تحت الحكم البريطانى» ، فيركز على السياسة البريطانية في عدم تطوير المناطق الداخلية فيما وراء عدن كى تكون منطقة قبلية عازلة لحماية الميناء ، مما أوجد تطورا غير متواز ، فضلا عن الاقتصاد البشوة لعدن نفسها ، لاعتمده البالغ على الخارج ، وكذلك السياسة البريطانية في التغلغل في المناطق الداخلية ، عن طريق معاهدات الحماية ، ومع ذلك فهو يؤكد على شكليه التفرقة بين حكم مباشر تخضع له عدن ، وغير مباشر تخضع له المناطق الداخلية ، وهى تفرقة انتفت على اية حال ، بتوحيد عدن سنة ١٩٦٢ مع محميات الداخل في اتحاد الجنوب العربى «الذى انشئ في ١٩٥٩» لاختضاع عدن الثورية للنفوذ المحافظ للمحميات .

وفي الفصل السابع «حركة التحرير من ١٩٥٣ - ١٩٦٧» يتحدث عن تاريخ معارضة البريطانيين ، ويتتبع تطور هذه المعارضة ، من معارضة قبلية الى معارضة تجار ومثقفين ، الى

معارضة بروليتارية في عدن منذ منتصف الخمسينات ، مع بروز قوة عمال عدن ، وتصاعد المد القومى من مصر ، وبدء حرب الجزائر ، وثورة اليمن ١٩٦٢ فيما بعد ، الى أول معارضة وطنية منتظمة ، بادرت بها الجبهة القومية ابتداء من ١٩٦٢ ، وهى المعارضة التى انتهت بانسحاب البريطانيين في نوفمبر ١٩٦٧ ونشأة جمهورية جنوب اليمن الشعبية ، تحت حكم الجبهة القومية . لتمثل الحسمالة الوحيدة في تاريخ الاستعمار البريطانى ، التى تم فيها الانسحاب في ظروف مثل هذا النضال المسلح .

ويتناول الفصل الثامن «جمهورية اليمن الديمقرطيه الشعبية» يعرض للمصاعب التى واجهتها من كل اتجاه ، سواء من الداخل فى الناحيه الاقتصادية «اغلاق القناه - البطالة الناتجة عن الجلاء عن القاعدة - عدم وفاء البريطانيين بالتزاماتهم بالمساعدة» ، أو السياسية «الانقسام القبلى والسياسى داخل جهران الدولة ، بل والانقسام داخل الجبهة نفسها» . أو من الخارج «محاولات اعداء الجبهة ، سواء من خصومها السياسيين المحليين أو السعوديه أو عمان أو الجناح اليميني في جمهورية اليمن الشماليه ، بمشاركة بريطانيا فى تاوريات المتحدة» . تم يتناول التطور السياسى الداخلى بدولة الوليدة ، ويشير الى بناء مؤسسات الدولة ، ويعرض بالتفصيل للصراع بين القيادة الرسمية للجبهة القومية «قحطبن الشعبى ومجموعته» ، وبين الجناح اليسارى للجبهة من جانب ، والصراع بين هذه القيادة نفسها وبين انصار الجهد البائد المدعومين باعداء الجمهوريه فى الخارج من جانب آخر ، وهو الصراع الذى انتهى بحركه يوليو ١٩٦٩ التصحيحية ، التى تولت بعدها عناصر ممثله لسياسات يسار الجبهة ، والتى زادت سيطرة الجبهة بعدها على الدولة ، كما حدثت بعدها تحولات داخلية «فى الموقف من البورجوازية الصغيرة» - وخارجية «فى وقف الهجمات على الانظمة العربيه البورجوازية الصغيرة» ، ومن الممكن للنظر الى ذلك ، على أنه يعكس نظرة أكثر واقعية لقدرات الثورة ، لكن الأكثر خطورة فى رأى المؤلف ، هو تردد القيادة فى بناء التنظيمات الجماهيرية التى دعى اليها اليسار عندما كان فى المعارضة . تم يتحدث عن الثورة الاجتماعية فى الريف ، سواء على

غير أن المعارضة الشعبية لم تتوقف ، خاصة في ظل التضخم الشديد وظروف العمل السيئة .

ويتحدث الفصل العاشر عن « حرب العصابات في ظفار » . وبعد نظرة عامة ، يتحدث عن بداية النضال المسلح ضد الحكم العماني ، تحت وطأة احتكاك آلاف الظفاريين المهاجرين إلى الخليج للعمل بالحركات السياسية الوطنية كالحرارة الناصرية ، وحدثت الثورة في اليمن الشمالية والجنوبية . ويقسم تطور هذا النضال إلى ثلاث مراحل : الأولى « ١٩٦٥ - ١٩٦٧ » وتميزت بتركز القتال في الاقليم الاوسط من ظفار . وقد اتخذ القتال اساسا شكل اعمال صغيرة على نمط اضرب واهرب . والثانية « ١٩٦٧ - ١٩٧٠ » وفيها حرر الثوار القطاعات الغربية والشرقية من ظفار ، ودفعوا جيش السلطان إلى منطقة ساحلية صغيرة حول صلالة . وفي المرحلة الثالثة التي تبدأ بعام ١٩٧٠ سعد رجال الفصائل نضالهم في وجه الهجوم المضاد الذي وجه لهم . وتتميز هذه المرحلة ، بالتدخل الإيراني المباشر في ديسمبر ١٩٧٣ في صف قابوس استغلالا لوضع المنطقة العربية ، وانعكاسا لسياسة طهران التوسعية ، ومفهومها للامن في الخليج . وتدريب الجنود على اعمال قد تنشا في الريف الإيراني . ويلاحظ أن المؤلف قد دعم تحليله في هذا الفصل والذي يليه ، بزيارتين لظفار في فبراير ١٩٧٠ وأبريل ١٩٧٣ .

ويتناول الفصل الحادي عشر « الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي » ، فيتحدث عن التحول الايديولوجي لحركة العصابات في ظفار من ١٩٦٥ فصاعدا ، ففي ١٩٦٥ كانت ايديولوجيتها تقوم على « انفصالية ظفارية وناصرية جزئية » ، ثم أدت هزيمة ١٩٦٧ وانتصار الثورة في جنوب اليمن « والتي أدت لزيادة التركيز البريطاني على الخليج والضغط داخل الجبهة لتغيير القيادات السياسية التي لم تثبت كفاءة في السنتين الماضيتين - أدى ذلك كله إلى تغيير ايديولوجي ، تمثل في الانشقاق عن الناصرية ، وتبنى الاشتراكية العلمية والنظر إلى نضال الجبهة ، كجزء من النضال في الخليج ككل . ومن هنا تغيير المؤتمر الثاني للجنة في سبتمبر ١٩٦٨ لاسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج

الابنية القبلية ، أو على نظم الانتاج المستغلبة ويشير إلى اجراءات التقشف الصارمة التي اتبعتها الحكومة ، مما ساعد على تخفيض العجز في الميزانية والتجارة الخارجية ، وكذلك اجراءات اذها السيطرة الاجنبية على اقتصاد البلاد . وكذلك إلى جهود التنمية . التي يحد منها ولا شك غياب أي عنصر ثراء كالبتروول .

وبالنسبة للعلاقات الخارجية لجمهورية اليمن الجنوبية ، ويشير إلى الطابع اليساري المتطرف لها ، وإلى عقبات الوحدة مع اليمن الشمالية ، وهي أساسا اختلاف النظامين الاجتماعيين فيهما .

ويتحدث القسم الرابع الذي يضم الفصول من التاسع إلى الحادي عشر عن عمان ، فيتناول الفصل التاسع « سلطنة عمان » كمستعمرة بريطانية مؤكدا على الاهمية الاستراتيجية لها ، ومركزا على تخلف اقتصادها وعزلتها والطابع القبلي الحاد لمجتمعها ، وتاريخها ، وصولا إلى السيطرة البريطانية الفعلية القائمة عليها ، بغض النظر عن دعاوى الاستقلال الشكلية . ويتحدث عن حكم سعيد بن تيمور « ١٩٣٢ - ١٩٧٠ » الذي أوصل البلاد إلى حالة من التخلف لا مثيل لها ، ويكفي أن نشير إلى أنه قرر قبل خلعها مباشرة ، اغلاق المدارس الابتدائية الثلاث الوحيدة في البلاد ، لأنها أصبحت « أوكارا للشيعوية » . هذا فضلا عن الارهاب الشديد ، والعزلة المطلقة اللذين فرضهما على البلاد . ثم يتحدث عن الانتفاضات المعادية للبريطانيين الذين نجحوا عموما في مواجهتها ، إلا أنه كان واضحا ، على الرغم من ذلك ، أن حكم سعيد بن تيمور ، لا يمكن أن يستمر سواء لتناقضاته الداخلية « وبالذات بدء الثورة في ظفار ١٩٦٥ » أو للتغيرات الإقليمية من حوله ، ولذلك دفعها الخوف على مصالحها من حدوث تغيير لا تستطيع السيطرة عليه ، إلى التخلص من سعيد بن تيمور في ١٩٧٠ . وتنصيب ابنه قابوس محله ، الذي قام بعدة خطوات سياسية لتحقيق الاستقرار وليس الديمقراطية ، واقتصادية لامتنعاص السخط الجماهيري في إطار المصالح الرأسمالية الأجنبية ، وعسكرية للقضاء على الثورة في ظفار ، ودبلوماسية لانهاء العزلة وبصفة خاصة توثيق العلاقات مع حكام ايران والاردن والسعودية ، الذين ساندوه ضد ثوار ظفار .

العربي المحتل . ويرى المؤلف أن هذا التطور من الداخل «أي نتيجته الإزمية داخل الجبهة» ، ودخل حركته انقوميته العربية عموما ، وليس عن طريق الحرب الشيوعية دربت كوارثها في إطار الحركه الشيوعية الدولية « يميز الحركه التوريه في عمان عنها في الصين وفيتنام مثلا ، وهو يلج الى ان الجبهة ، قد حدثت من جاذبيتها السياسي . بإصرارها على قبول اعضائها لبرنامجيه اللينيه ، وهو ما لم يحدث مثلا في جبهة تحرير فيتنام ، وربما يفسر هذا ، تخفيف إصرار على الماركسيه اللينيه في المؤتمر الثالث ١٩٧٠ .

ثم يتحدث عن النضال الاجتماعي للجبهة النابع من ايمانها بتساوي اهمية العمل الاجتماعي مع الاعمال العسكريه للثورة ، فيتركز على العمل من أجل تحرير الجماهير ، وتحرير البرد ، ونقويض المؤسسة القبلية .

وبالنسبة لعلاقات الجبهة بالدول ، يتحدث عن تدهور علاقاتها بمصر بعد ١٩٦٧ ، وبالسعودية بعد ان ادركت الطابع التوري لها ، وتحسن علاقاتها بليبيا منذ ١٩٧٣ ، وبالعراق الذي قدم دعما سياسيا ودعائيا . أما المؤيد الاساسي لها ، فهو جمهوريه اليمن الديمقراطية والدول الشيوعيه .

ويتناول القسم الخامس «الخليج» ، وهو يضم ابعصون من التادى عشر التي الرابع عشر .

أما الفصل الثاني عشر ، فعنوانه «البترول واستعد» ويساور فيه الاهمية الخاصه بصحيج شركات البترول . مما يؤكد التصميم الامبريالي على الحفاظ على السيطرة عليه ، ثم يتحدث عن البنيه الاحتكاريه لصناعه البترول في الخليج «هيمنة» للشركات الامريكيه ، وعلاقه تنافس مع بعض الشركات ، ولكن مع انسجام نسبي . وعلى الرغم من بدء الصدام مع القوى الوصيه منذ ازمه تأميم بترول ايران في ١٩٥١ ، ومع شركات منافسه ابتداء من ايني في ١٩٥٧ ، لم يحدث تغييرات اساسيه في هذه البنيه ، ولكن التغيير الرئيسي الذي حدث ، تمثل في نظام جديد للمشاركة مع الحكومات المحليه ، وفي هذا السياق ، يتناول التطورات المرتبطه بحرب الكويت ١٩٧٣ التي يرى أنها عجلت بهذه التطورات ولم تسببها . وهو يرى أن هذه التطورات ، مثلت

انتقاله هائلة في الثروة ، وعكست انتقاله موازية في القوة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المنتجة ، وهو يعارض تقويم هذا التطورات ، سواء بأنها هزيمة للامبرياليه ، أو بأنها لم تغير شيئا في وضع بلاد الخليج . فالواقع أنها مثلت تغيرات جوهريه في تخصيص الفائض من بيع البترول ومنتجاته في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وتضمنت دورا سياسيا جديدا للدول المنتجة . ونحن هذا لم يكن تغيرا معاديا للامبرياليه ، وإنما تغيير أحدث استقرارا في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق : تأمين امدادات البترول - عوده البقود الجديدة الى الغرب لشراء سلع استهلاكية واسلحه وفي صورة رؤوس أموال - مساعدة بلاد الخليج لنظم الموالية للغرب وبناء قوة عسكرية لسحق أي تهديد ثوري .

ثم يتحدث عن تكوين البترول لقطاع معزول نسبيا في اقتصادات البلاد ، فقد أتى رأس المال من الخارج حتى السبعينات ، بل لقد استوردت العمل أيضا . وعموما فإن طبيعة صناعه البترول ذات رأس المال الكثيف ، التي جعلت بروليتاريا البترول قليلة العدد ، فضلا عن قلة عمل الصناعه ، والانقسامات العرقية بينهم ، وغياب تقاليد نقابية ، كلها امور جعلت العمال اقدر تعرضا للقمع والسيطرة . خاصة بالنظر الى تعاون شركات البترول مع النظم في هذا الصدد .

ويتحدث الفصل الثالث عشر بعنوان «دول الصحيج الصغيره» عن تاريخ السيطرة البريطانيه على الخليج حتى الانسحاب «الرسمي» في نهايه ١٩٧١ . ثم يخصص الحديث عن الكويت ، فيحدث عن تطور البترول فيها ، وأوضاعها السياسيه تحت حكم اسره الصباح : السيطرة الجارمه ، وتخصيص بعض الاموال لرفاهية الكويتيين ، ثم يعرض للتطورات التي انتهت بفتح الكويت الاستقلال في ١٩٦١ والازمة اللاحقه مع العراق ، ويتناول المعارضه البرلمانيه والمعارضه غير المنظمه في موقع آخر ، وبعض انجازاتها ، وان كان واضحا أنه لا يراها واديكالية ، ويشير كذلك الى أوضاع العماله المهاجرة ، التي يزيد عددها على الكويتيين الاصليين ، منتهيا الى اعتبار الاختلاف الرئيسي في الكويت - على الرغم من وجود اختلافات طبقية في المجتمع الكويتي - اصلي - بين

الكويتيين ككل ، والبروليتاريا المهاجرة ، وينهى حديثه عن الكويت ، بالتأكيد على اعتمادها على البترول رغم محاولات التنويع ، واعتمادها على المساعدات الاقتصادية كأداة رئيسية لسياساتها الخارجية ، خاصة العربية .

ثم يتحدث عن البحرين ، فيشير الى أهميتها الخاصة في استراتيجية شرقى السويس ، والى استخدام الولايات المتحدة للتسهيلات البحرية فيها ، ثم يقدم فكرة عامة عن جغرافيتها وتاريخها واقتصادها التقليدي ، الذى انقذه اكتشاف البترول ، وإن كان عدم ضخامة انتاج ودخل البترول ، قد أدى الى تنويع حقيقى فى الستينات . ويشير الى وجود تسهيلات رفاهية كما فى الكويت ، رغم الفقر النسبى للبحرين ، والى وجود طبقة عاملة صغيرة مناضلة ، نتيجة لانتشار التعليم والتنمية الأخرى المرتبطة بالبترول ، وفى إطار حركة القومية العربية ، والى القمع الشديد الذى ووجهت به كل القوى المعارضة .

ثم يتحدث عن التعزيز العسكرى لبريطانيا فى الخليج بعد انسحابها من عدن فى ١٩٦٧ ، وأعلان بريطانيا على الرغم من ذلك قسى يناير ١٩٦٨ قرار سحب قواتها من شرقى السويس قبل نهاية ١٩٧١ بسبب المضاعف الاقتصادية ، والخطوات التى قام بها البريطانيون لترتيب الاوضاع فى المنطقة قبل الانسحاب الرسمى - تسوية مشكلة مطالبة ايران بالبحرين ، مما يمكن ايران من لعب دور اكبر فى الخليج ، بعد تحسين علاقاتها بالدول العربية - انشاء اتحاد الامارات العربية ، احتلال ايران للجزر العربية الثلاث فى مدخل الخليج - ونجاح هذه الترتيبات حتى الآن بسبب ضعف المعارضة المحلية - توليفة برامج الرفاهية والقمع - التعاون السعودى الايرانى - خروج مصر من المنطقة بعد ١٩٦٧ وهو ينتهى باستبعاد حدوث استيلاء ثورى ناجح على السلطة فى المنطقة ، وإن كان نجاح الثورة فى عمان ، قد يجعل هذا أكثر امكانا ، كذلك فإن حدوث تغيير فى ايران والسعودية سيكون هائلا .

ويتناول الفصل الرابع عشر « ايران » لدورها الهام فى شبه الجزيرة والاقليم ككل فيعطى فكرة عامة عن تطور ايران تسلحه الى تساعد المد

والقسم السادس الختامى ، هو الفصل الخامس عشر ، وعنوانه « الاستراتيجية

وتبرير ذلك بالدور المسيطر لايوان مردود ، فثمة دور أكثر سيطرة للولايات المتحدة ، ولكن التعرض له جاء في سياق التعرض لأوضاع المنطقة عموماً ، وليس بأفراد فصل لها أو لبريطانيا أو لغيرهما ، ونفس الأمر طبقه المؤلف على دور الناصرية في المنطقة . كذلك فإن انعدام التوازن الشديد في معالجة أوضاع بعض الكيانات السياسية ، معيب في بعض الأحيان ، ويكفي أن نشير إلى أن عمان تحتل قسماً من أقسام الكتاب الستة يشغل ١٣٠ صفحة من ٥٢٧ صفحة ، هي كل صفحات الكتاب ذات القطع الصغير ، بينما كل ما كتب عن الكويت ، بصفة خاصة يقل عن عشر صفحات ، وقد يبرر هذا حماس المؤلف للحركة الثورية في عمان . وقد كانت الدراسة عن عمان ممتعة حقاً ، ولكنها تفصيلية ويمكن اختصارها .

أما منهج الكتاب ، فليس معقولا في رأي أن نقوم منطلقاته ، إذ تظل هذه مسائل تتعلق بقضايا كل إنسان ، وليست موضوعاً للحسم في سطور قليلة ، وقد يكون الأكثر منطقية ، أن يقوم الكتاب في إطار هذه المنطلقات . وهنا فإن المرء لا يقرّد في الإشادة بنجاح المؤلف في تطبيق منهجه الماركسي في دراسة هذا الموضوع المعقد ، ولست أدري هل أبالغ إذا قلت أن هذا العمل يذكر ببعض الأعمال الريادية التي تم فيها تطبيق مقولات الفكر الماركسي على مجتمعات محددة . ولا شك أنه مما يثير الإعجاب بصفة خاصة في هذا الكتاب ، أن مؤلفه لم يستسلم لبعض الأحكام العامة الجاهزة التي قد يتبادر إلى ذهن الكثيرين ، أن تبني الفكر الماركسي يقتضي ترديده ، ويحتمى أن يشير إلى تحليله للعلاقات بين الرأسمالية العالمية ، والطبقات الحاكمة في بلاد البترول ، أو إلى انتقاده للطابع غير الديمقراطي لمسيرة الجبهة القومية في اليمن الجنوبية ، أو إلى رؤيته الواقعية على الرغم من حماسه الشديد للثورة في ظفار أو غيرها للصعاب الشديدة التي تكتنف مسيرة هذه الثورة ، أو إلى تأكيد على المنجزات التقدمية لثورة سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن ، على الرغم من خسرتها على انتكاسها ، وهكذا . نحن باختصار أمم محاولة قد يصيب صاحبها وقد يخطئ ، قد نتفق معها وقد نخالف ، ولكنها بالتأكيد محاولة علمية جادة ، وليست منشوراً دعائياً ، وهي

الامبريالية والثورة في الخليج » ، وهو يبدأ بالتأكيد على الفرض العام الذي يحاول المؤلف إثباته في الكتاب ، بأنه ليس صحيحاً أن التحول العالمي بعد الحرب الثانية ، لم يتضمن تغييراً في علاقته الامبريالية بالمناطق التي كانت خاضعة لبرسدهم . أو أنه نصن هزيمة للرأسمالية ، فالصحيح أن الامبريالية اتخذت شكلاً جديداً ، فقد امتدت الرأسمالية عالمياً ، واستطاعت دمج شركاء صغاراً جدداً في النظام ، وانطبق هذا على الدول في الجزيرة العربية ، وكنت القاعده الاقتصادية لهذا التحول هي البترول . كما كان الدور العسكري لدول البترول القوية في المنطقة ، ليس علاقته المشاركة الجديدة . وفي هذا السياق ، يتحدث عن دور الدول الشيوعية ، فيقول أن الاتحاد السوفييتي يتميز بقدرته على أن يلعب دوراً في المنطقة ، بينما تتميز الصين بالتأثير القوي لنظريات ماو على الحركات الثورية في المنطقة . وبينما لعب الاتحاد السوفييتي دوراً محدداً ولكنه محدود معساداً للامبريالية في المنطقة ، فإن الصين بنظرتها إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كدولتين امبرياليتين ، انتهت إلى التناقض مع الحركات الثورية في المنطقة - على الرغم من الدعم الذي قدمته لها - في مواقفها من نظم في المنطقة ، خصم الشاه مثلاً . وقد أدى التناقض بين الاتحاد السوفييتي والصين ، بالإضافة إلى انفراج علاقات كل منهما على حدة مع الامبريالية ، إلى الاضرار بالحركة الثورية .

وبالنسبة لمستقبل الثورة في الخليج ، يشير إلى الآثار غير المواتية للمناخ الدولي منذ نهاية الحرب الفيتنامية ، وإلى أن أهمية الخليج للامبريالية ، تؤكد أن شعوب المنطقة لن تنتصر إلا بعد نضال صعب وطويل ، لن تعتمد فيه على قواها الذاتية فقط ، بل على شروط أخرى خارجية ، مثل الموقف داخل البلاد الامبريالية ، ودور الدول الشيوعية ، وقوة التضامن المعادي للامبريالية .

ولا شك أن المؤلف ، رغم اتساع نطاق موضوعه ، قد نجح في أن يجمع بين التعميم في التحليل ، والتخصيص في تناول مجتمعات وأوضاع محددة بدرجة كبيرة من الدقة ، وإن كنا نأخذ عليه ، أفراد فصل مستقل لدراسة إيران ، فالكتاب عن الجزيرة العربية وليس الخليج ،

العربية ، قد قام بترجمة الفصول العشرة الاولى من الكتاب ، تحت عنوان « المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية » ونشرتها دار الوطن للنشر والطباعة بالكويت ، فاضاف بهذا خدمة جديدة الي الثقافة العربية ، وان كنت غير مقتنع بالافتصار على الفصول العشرة الاولى ، فالكتاب كل متكامل ، والفصول ١١ - ١٢ تتعلق مباشرة باوضاع المنطقة العربية ، كما ان الفصل ١٥ خلاصة عامة للكتاب . وبهذا لا يبقى سوى الفصل ١٤ عن ايران . وما يزيد من قيمة الترجمة المشار اليها ، ان د . الرميحي قام بالتعليق على جزئيات كثيرة للغاية في هوامش الترجمة ، بالتصحيح او التعديل او التعميق ، مضيفا في كل الاحوال ، اللمسة المحلية والقومية الى هذا العمل الجاد ، وان كانت الامانة تقتضي الاشارة الى وجود اخطاء طفيفة في الترجمة ، نتمنى تفاديها في الطباعات اللاحقة ■

أحمد يوسف أحمد

بالتأكيد مرجع أساسي لكل من يبحث عن نظرة غير محافظة الى أوضاع المنطقة .

وثمة مجموعة من الملاحظات التفصيلية ، من المتوقع ان تختلف فيها وجهات النظر ، وقصدت ذكر أهم الموضوعات المرتبطة بها في هذا العرض من وجهة نظر المؤلف ، بما يتيح لكل قارئ ، أن يكون حكمه على النحو الذي يراه سليما . ولا اعتقد ان الاتفاق او الاختلاف مع مؤلفها بهذا الصدد ، يؤثر في قيمة الكتاب .

وتبقى ملاحظة اخيرة قد تبدو غريبة وشكلية ، وهي أنني كنت أود أن يأتي غلاف الكتاب مغايرا لما جاء عليه ، ففي الواقع انه لا يعكس باية حال ، المعاني التي كافح المؤلف طيلة ما يزيد على الخمسمائة صفحة ، في أن ينقلها الى قارئه .

وأخيرا فانه من حسن حظ القارئ العربي ، أن يكون الدكتور محمد الرميحي رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت ، ورئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة

المؤلفات العربية السياسية

ورغم هذه الصعوبات ، فان المؤلف يخوض مغامرة البحث من خلال منهج قانوني ، وان كان ذلك لم يمنعه ، في احيان كثيرة ، من تغليب اعتبارات السياسة على اعتبارات القانون ، معتمدا بصورة رئيسية ، على التعامل مع الظاهرة موضع البحث وهي « النزاعات » من خلال دراسة الحالات Case Studies بالرصد التاريخي لاحداث هذه النزاعات ، وهي الصفة الغالبة على الكتاب . مستخلصا دور الجامعة في كل منها ، سواء بمجرد الاهتمام او العلم او التحرك نحو الحل أو حل النزاع بالفعل .

والكتاب يتكون من ثلاثة عشر فصلا ، ينصرف أحد عشر منها الى تناول أحد عشر نزاعا غربيا . هذه النزاعات يتم تناولها تاريخيا على الوجه التالي : أزمة اليمن (١٩٤٨) وهي الازمة الناشئة بين جماعتين من الاسرة الحاكمة اليمنية ، النزاع بين سوريا ولبنان (١٩٤٩) فتيحة دخول قوات سورية فسي الاراضي

د . بطرس بطرس غالي — الجامعة

العربية وتسمية المنازعات المحلية —

معهد البحوث والدراسات العربية —

القاهرة — ١٩٧٧ ■■

يأتي كتاب د . بطرس بطرس غالي « الجامعة العربية وتسمية المنازعات المحلية » ، ليملأ مكانا شاغرا في المكتبة العربية حول هذا الموضوع الهام . والحقيقة ان الموضوع يكتنفه الكثير من الصعوبات التي عدها المؤلف في مقدمة كتابه ، وفي طليعتها كثرة وتناقض الجاهة العربية ، مع شريان طبع السرية عليها في نفس الوقت ، فضلا عن المناخ العام الذي يسوده الاحساس بخيبة الامل تجاه الجامعة .

اللبنانية ، أزمة الضفة الغربية نتيجة قيام الملكة الاردنية بضم الضفة (١٩٥٠) ، النزاع المصري السوداني حول الحدود بين البلدين (١٩٥٨) ، النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان نتيجة اتهام الاخيرة للاولى بالتدخل في شئونها الداخلية (١٩٥٨) ، النزاع بين الكويت والعراق اثر اعلان الاخيرة عن نيتها في ضم الاولى (١٩٦١) ، النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا بعد انفصال الاخيرة عن الاولى بعد ثلاث سنوات من الوحدة بينهما (١٩٦١) ، الحرب الاهلية في اليمن بين الملكيين والجمهوريين (١٩٦٢) ، حرب الحدود بين المغرب والجزائر (١٩٦٣) ، أزمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية (١٩٧٢) ، النزاع الجزائري المغربي الموريتاني حول الصحراء المغربية (١٩٧٦) .

ويسبق عرض هذه النزاعات والتعرف على دور الجامعة العربية فيها ، فصل تحت عنوان « في تسوية المنازعات الاقليمية » ، يؤصل فيه المؤلف القواعد القانونية التي تضمنها كل من ميثاق الجامعة العربية والامم المتحدة ، لحل المنازعات بين الدول الاعضاء ، ويرصد القصور في ميثاق الجامعة ، نتيجة ان تسوية المنازعات العربية اختيارية محضة ، ومرتهنة بموافقة الدول الاطراف في النزاع ، او عدم موافقتها على ذلك ، فضلا ان مشروع انشاء محكمة عدل عربية ، لم يتوفر له النجاح حتى الان . ويقود ذلك الى تغليب اساليب الدبلوماسية السرية في تسوية المنازعات . يعد ذلك يحاول الكاتب استخلاص قواعد عامة لدراسات المنازعات وهي : طبيعة النزاع محل البحث ، موقف اطراف النزاع ، موقف الدول غير الاطراف في النزاع ، قدرة كل من المنظمة الدولية والمنظمة الاقليمية على تسوية النزاع . وبالنسبة للنقطة الاخيرة ، يضع الكاتب معيار وجود دولة رئيسية في المنظمة الاقليمية ، لتحديد مما اذا كانت الدول المعنية بالنزاع ، تلجأ للمنظمة الاقليمية او المنظمة الدولية . ففي حالة الزعامة المطلقة لاحدى الدول على منظمة اقليمية ، فان الدول تلجأ الى المنظمة الاقليمية ، وهي تفعل نفس الشيء في حالة عدم وجود مثل هذه الدولة الرئيسية ، بيد انها تفضل ان تلجأ الى المنظمة الدولية ، في حالة وجود دولة كبرى ولكن هيمنتها ليست مطلقة على المنظمة الاقليمية .

بعد هذا الفصل الاول ، ينتقل الكاتب لتناول النزاعات العربية ، الواحد تلو الآخر ، مناقشا دور الجامعة في فضه . وهذه النزاعات يمكن تقسيمها وفقا لمعيارين : الاول نوع تحرك الجامعة لفض هذه النزاعات ، والثاني مدى نجاح الجامعة أو فشلها في مهمتها . وبالنسبة للمعيار الاول ، يمكن ان نجد نوعا من النزاعات ، لم يكن للجامعة أي دور في فضها ، ولم يزد

تحركها في الاهتمام بالمشكلة ، كما ان تحركها لا يندرج تحت أي وصف أو سمة لفض النزاعات الدولية ، مثل المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو القضاء الدولي . وتندرج تحت هذا الوصف ، أزمة اليمن ، وهي الأزمة التي لم يتعد دور الجامعة فيها ، تحديد ممثل اليمن في الجامعة العربية ، وهو شيء آخر غير التعرض لصلب النزاع بين طرفي النزاع . والنزاع المصري السوداني حول الحدود ، وهو النزاع الذي لم تقم فيه الجامعة بأي دور ، لان كل ما حدث ، هو أن طرفي النزاع قاما باطلاع الجامعة بموقفيهما . والنزاع المغربي الجزائري الذي لم يتعد فيه دور الجامعة الاعلان عن الرغبة في الوساطة . النوع الثاني من النزاعات استخدمت فيه الجامعة وسائل فض المنازعات المنوه عنها سابقا باستخدام اسلوب التحكيم الدولي في النزاع السوري اللبناني ، والوساطة في أزمة الضفة الغربية وأزمة الجمهورية العربية ولبنان ، وان كانت هذه وساطة جاءت من خلال كواليس الامم المتحدة ، واختلطت الوساطة والتوفيق في حالة الحرب الاهلية في اليمن . أما المساعي الحميدة ، فاستخدمت فيما يتعلق بالنزاع المصري السوري ، وخلال المرحلة الاولى من الحرب الاهلية اليمنية وقبل بدء دبلوماسية القمة العربية ، والنزاع المغربي الجزائري والنوع الثالث استخدمت فيه الجامعة اساليب تتعدى الاساليب التقليدية لفض المنازعات ، حيث اقتسرن الوساطة باستخدام جهاز عسكري وسياسي لفضه . وهذا نذكر حالتي النزاع العراقي الكويتي ، والنزاع بين اليمن الشمالي والجنوبي .

واذا انتقلنا الى المعيار الثاني ، لوجدنا ان الصيغة الغالبة هي عدم نجاح الجامعة في مهمة فض المنازعات ، وأن عددا من النزاعات التي تم حلها ، لم يكن بفضل الجامعة ، ولكن بفضل الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو تغير الظروف التي أدت الى الأزمة ذاتها . واذا عددنا الازمات التي نجحت الجامعة في فضها ، لوجدناها ثلاثا وهي : النزاع السوري اللبناني ، والكويتي العراقي ، والنزاع بين اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي .

وفي الفصل الاخير ، يحاول الكاتب تقويم دور الجامعة في تسوية المنازعات العربية ، بعد دراسته السابقة لاحد عشر نزاعا . ومنذ البداية ، يتحفظ بأن عددا من النزاعات العربية ، تم فضها عن طريق الدبلوماسية السرية ، ومن ثم فليس معلوما الخبرات التي تكونت نتيجتها ، ثم يقسم تاريخ الجامعة الى ثلاث مراحل تاريخية سادت فيها نسبة النجاح أو الفشل . فأكثر الفترات نجاحا ، هي الفترة ما بين ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ حيث تحقق توازن في القوى داخل الجامعة ، وانتمت

ومن ثم يستهدف تحديد مساهمة الدول العربية من هذه الزاوية ، واستعراض قضاياها واتجاهاتها خلال هذا عرض : مجدى حماد

الصقت بالعرب لمجرد أنهم استخدموا قوتهم :
 وأول هذه الجرائم ، هي أنهم طلبوا ثمنا عادلا لثروتهم الطبيعية الهامة ، والوحيدة فى غالبية الحالات . بينما هم لم يفعلوا سوى ما فعلته الدول المتقدمة لعدة قرون ، وأن يتحدد الثمن وفقا لقوانين العرض والطلب .

وثالثها أنهم تمكنوا بالقوة العسكرية من إسقاط أسطورة « إسرائيل التى لا تزوم » خلال زلزال أكتوبر . . . بينهما هم يدافعون عن حق تقر به الشرعية الدولية .

وثالثها أنهم استخدموا قوتهم البترولية لحماية مصالحهم ودفع قضيتهم القومية ، وإجبار الدول الغربية على أن ترى ما رفضت أن تراه طوال عدة سنوات :
 عدة ومعقولة المطالب العربية من أجل السلام .

ويرى المؤلف أن الحد الأدنى لما يطالب به العرب يتمثل فى شرطين جوهريين . انسحاب إسرائيل الى حدود ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة لفلسطينيين .
 ولكن لم يصبح فى مقدور العرب بعد ، إجبار إسرائيل على قبولهما . ويضيف المؤلف أن الولايات المتحدة لا تساعد إسرائيل فقط على اتخاذ هذا الموقف ، وإنما تساعد أيضا على بناء قمرساته نووية سرية ولذلك يخصص جزءا لمناقشة هذه القضية .

أما بالنسبة للعرب ففى رأيه أنهم لم ينجحوا فى الحصول على أهدافهم الاستراتيجية المعلنة ، وأن كانت محاولاتهم قد لقيت بعض النجاح ومن مظاهر ذلك ،
 • العزلة الدولية الكاملة تقريبا لإسرائيل ، ومن هذه الناحية تخصص قسما لمناقشة « محور البأس : تل أبيب - بريقوريا » .

• توظيف الدخول البترولية فى تشييد قاعدة صناعية حقيقية ، وبناء صناعة عسكرية عربية .

• الإدراك العربى المتزايد بضرورة الاعتماد على القوة الذاتية لانتزاع المكان الملائم تحت الشمس .

وأخيرا ، يخصص المؤلف قسما لاستعراض الصداقة العربية - الهندية . التى جرى تشييدها فى الخمسينات والستينات ، وتوضيح أهميتها وعناصر قوتها واحتمالاتها باعتبارها نموذجا للعلاقات بين دول العالم الثالث .

خصص المؤلف أول مقاليتين لاستعراض « دور العرب فى السبعينات واستخدامهم لسلح البترول من أجل التنمية والقضية الوطنية » .

ونقطة البدء لديه أن « القوة العربية » قد أصبحت إحدى مدخلات العلاقات الدولية فى السبعينات . وأساس ذلك أن النظام الدولى الذى بدأ فى التفكك منذ فترة ، أصيب بضربات جادة خلال هذا العقد : موجات التضخم والركود ، أزمات النقد . حتى جاءت أزمة الطاقة ٧٣ - ١٩٧٤ . وقد اقترن ذلك باستخدام العرب لقوتهم العسكرية فى أكتوبر ثم بعدها القوة البترولية . وهكذا ساهموا فى تحريك قوى التغيير لبناء نظام دولى جديد

جميع الدول العربية الى الفكر السياسى الغربى ، كذلك كانت الفترة الاخيرة من ١٩٦٧ حتى الان ، حيث سادها الاتجاه المعتدل فى السياسة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ .
 أما الفترة ما بين ١٩٥٥ الى ١٩٦٧ فتعتبر فترة الركود فى تاريخ الجامعة ، نتيجة النزاعات الايديولوجية والاجتماعية بين النظم العربية . ثم يحاول الكاتب رصد خصائص النزاعات العربية ، فيصفها بالشمولية ، لأن جوهر النزاع - سواء حول الحدود أو أزمة داخلية - لا يلبث أن يحتد ليشمل جوانب اجتماعية وايدىولوجية واقتصادية ، ولا تلبث معظم هذه النزاعات أن تصبح نزاعات دولية ، سواء نتيجة للجوء الاطراف المعنية للتنظيم الدولى ، أو لتورط قوى خارجية فيها . أخيرا فإن هذه النزاعات ، نادرا ما تتحول الى مجابهات عسكرية بين الدول ، فيما عدا حالات قليلة .

وفى النهاية ، يعرض الكاتب للأجهزة الفنية الجماعية المكلفة ، بتسوية المنازعات ، ويبدو متشائما حين يعبر عن عدم ظنه ، من أن انشاء محكمة عدل عربية ، يمكن أن يقوى هذه الأجهزة ، نظرا لعدم اطمئنان الدول العربية لقواعد القانون الدولى العام ، فضلا عن أن أزمة القضاء الدولى ، ليست مقصورة على النطاق العربى فحسب ، بل هى ظاهرة على النطاق العالمى أيضا .

يبقى فى النهاية أن الكتاب يعد إحدى المحاولات الجادة لتناول ذلك الموضوع الهام ، وهو ما يفتح الباب لدراسات أخرى تتعرض لديناميكيات عمل لجان الوساطة أو التحكيم ، أو كيفية القيام بالمساعى الحميدة بين الاطراف ، وخاصة تلك التى نجحت فى تصفية الصراع أو التخفيف منه ، وذلك بالطبع اذا توفرت الوثائق اللازمة لذلك واذا اقتنع الدبلوماسيون العرب بوجهة نظر الكاتب ، من ضرورة كتابة مذكراتهم حول القضايا التى اشتركوا فى حلها .

عبد المنعم سعيد

■ جلال الرشيدى - العرب فى

السبعينات - نيودلهى - ١٩٧٧ ■■

ينطلق مؤلف هذا الكتاب من فرضية أساسية محورها أن النظام الدولى الذى تكامل فى أعقاب الحرب العالمية الثانية يتعرض لتغييرات عميقة ، خاصة فى السبعينات . وأن الدول العربية تلعب دورا هاما فى هذه العملية ، حتى ليصل المؤلف الى تسمية العقد كله بأنه « عقد العرب » .

أكثر عدلا ، فضلا عن إزالة أسباب الصراع في الشرق الأوسط وتكريس مواردهم من أجل التنمية .
ولهذا حدد دور العرب في ذاهيتين :

أولاهما : التغير الضخم الذي حدث في موازين القوى في المنطقة والشواهد هنا متعددة : سقوط فرضية السيادة العسكرية الإسرائيلية ، أجبار أمريكا على مراعاة صداقة العرب ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ادانة الصهيونية في الأمم المتحدة ، احباط مبدأ التدخل الغربي في ميادين منابع البترول والأزمة اللبنانية .

ثانيتهما : المساهمة الضخمة في الحوار بين الشمال والجنوب من أجل بناء نظام اقتصادي عالمي جديد ، والذي بدأ بمبادرة من الأوبك التي مثلت تحديا جديا لسيادة الاقتصادية الغربية .

ومن ناحيه أخرى ، استعرض المؤلف « القوة البترولية العربية » التي خضعت لأكبر قدر من التشويه والتحريف وسوء الفهم والحساسية ، نتيجة لحرص الدول الكبرى على خلق اعتقاد عالمي بأن العرب هم سبب الأزمة النفطية . . . ومن ثم استهدف المؤلف وضع « أزمة البترول » في إطارها الموضوعي ، وبالتالي فقد استعرض بداية الأزمة قبل حرب أكتوبر ، ومازق الدول البترولية العربية ، والموقف الاستغلالي لشركات البترول الدولية ، كما يحلل نشأة الأوبك وأهدافها واتجاهات السيطرة الوطنية على البترول كالمشاركة والتأميم .

ويختتم المؤلف هذا الجزء بملخص « لقصة البترول يوضح دور العرب الضخم في السبعينات : انتزاع سعر أكثر عدلا للبترول ، تأكيد السيادة القومية فوق الثروة ، التقريب بين أسعار المواد الأولية والمواد المصنوعة ، حوار الشمال والجنوب ، استخدام البترول في القضيتين الاقتصادية والقومية ، مد المساعدة للعالم الثالث .

ويخصص المؤلف المقتلئين الثانيين لاستعراض دور العرب في العالم الثالث . ومن هذه الناحية يرى أن الثروة البترولية قد ارتبطت بأحاساس عربي عميق بالمسؤولية الدولية خاصة تجاه العالم الثالث . ولذلك يحدد المؤلف ٣ ميادين أساسية لاستغلال تلك الثروة :
١ - التنمية الاقتصادية على اتساع الوطن العربي كله قبل ضياع الفرصة المتاحة .
٢ - الدفاع الوطني والإقليمي .
٣ - بناء نظام اقتصادي عالمي جديد ويشمل مساعدة لبلدان العالم الثالث .

ويتناول المؤلف العلاقات العربية - الهندية كنموذج لعلاقات المتبادلة بين دول العالم الثالث ، ويضيف هنا أن تحرير البترول وارتفاع أسعاره ترتب عليهما إعادة توزيع الثروة لصالح العالم الثالث ككل . . . وبالتالي نشأ نمط جديد من حيث الحجم والتركيب والاتجاه للتجارة

كان له معنى سياسيا في الخمسينات والستينات . حماية الدولية . وهكذا فإن مفهوم تضامن العالم الثالث الذي الاستقلال ، قد اكتسب مضمونا جديدا حيث أصبح الآن أداة فعالة للتنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي تحت شعار « الاعتماد الجماعي على النفس » . ثم يعتمد المؤلف الى تفسير هذا المفهوم وكيفية تمويله بفوائض البترول نظريا وعمليا ، ويلحق ذلك مجموعة من الإحصاءات حول العلاقات الاقتصادية العربية الهندية .

وتتناول المقالة الخامسة موضوع « تصورات العالم عن العرب في السبعينات ، وأساسها أن الشخصية القومية تتخذ كأساس للسياسة الخارجية . وهكذا كان من المنطقي أن تؤثر التصورات الغربية لأشخصية العربية باعتبارها مزيج من التخلف والفساد . . الخ ، على قرارات السياسة الخارجية تجاه العرب .

ويرى المؤلف أن الصدمات فقط هي التي تغير الصورة التقليدية للشعوب الضعيفة ، وأن أداء العرب في حرب أكتوبر مصحوبا باستخدام سلاح البترول كان خير صدمة . . ثم جاءت الدخول البترولية لتجبر وسائل الاعلام الغربية على تغيير نظرتها للعرب .

ويركز المؤلف بصفة خاصة على التصورات الأمريكية ، ويرى أن البعض ما يزال متمسكا بالالتزام الأمريكي التقليدي تجاه إسرائيل ، وأن كان هذا الالتزام قد بدأ يتآكل الآن بتأثير الإدراك الأمريكي بالمصلحة القومية ، فليست المسألة مجرد طرد السوفيت وإنما أيضا استمرار تدفق النفط والنقد الى الغرب . . . ومن هنا بدأ اتجاه « التوازن » . ومع ذلك فعلى العرب أن يدركوا مخاطر هذا التوازن لأنه يستهدف أساسا تثبيت الوضع القائم لصالح إسرائيل كأساس استراتيجي مع صداقة جزئية مع العرب

ويضيف المؤلف أنه بينما التصورات الأمريكية للعرب ولإسرائيل في بوتقة الصهر الآن ، فإن تصورات أكثر وضوحا بدأت تبلور في أوروبا الغربية واليابان ، يعتبر الحوار العربي الأوروبي أحد شواهدا في السبعينات .
- ويخصص المؤلف الجزء الأخير من الكتاب لتحليل الجانب الإسرائيلي « خمسة مقالات

فيجمل في المقالة الأولى منها « إسرائيل بين أمريكا والعرب » ، ويرى أن الفرص التي تضيع اليوم قد لا تتكرر غدا بالنسبة لعملية صنع السلام في الشرق الأوسط ، فهل تغتنم أمريكا وإسرائيل الفرص المتاحة الآن ؟

فقد توقفت سياسة الخطوة خطوة ، كما أنها كانت محل نقد من الجانب المؤيد لإسرائيل « التضحية بإسرائيل مقابل ثروة العرب » ومن الجانب المؤيد للعرب « التركيز على أطراف وليس جواهر الصراع ،

كما يشير الى أن كثير من اليهود الأمريكيين قد عارضوا في الثلاثينات والاربعينات فكرة الدولة الصهيونية في فلسطين لاعتبارات عنصرية واخلاقية ، ولهذا تركز الحركة الصهيونية واسرائيل على يهود الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية .

ثم يحلل المؤلف علاقة الفكرة الصهيونية بالحرب باعتبارها تمثل « الحل النهائي » للأمراض النفسية للعقل اليهودي ، وتأثير حرب أكتوبر على هذه الاسطورة .. ويضيف أنه ليس هناك رغم تلك الحرب تغيير جوهري في النظرة الصهيونية للحرب باعتبارها الحل النهائي للصراع ، وأن التغييرات كلها جزئية : مجرد استجابة تكتيكية لموقف دولي مختلف .

ويتناول في المقالة الرابعة « القوة النووية في اسرائيل باعتبارها تحد مطلق للعرب » ويبدأ تحليله بتعقيب واستعراض طريقة « تسريب » اخبار السلاح النووي في اسرائيل ويؤكد على خبراتها المؤكدة في هذا المجال .

ثم يضيف عدة حقائق : أولها - اعتراف قادة اسرائيل بتحول ميزان القوى لصالح العرب في الاجل الطويل فضلا عن تحولات معينة في الموقف الأمريكي .. ثانيها - أن امريكا تتولى اخبار الكرملين بحقائق التطور النووي في اسرائيل حتى تسليح مصر نوويا وهكذا تضمن أن أي استجابة لهجوم نووي اسرائيلي ستأتي من القاهرة وليس من موسكو .

وبعد ذلك يحلل المؤلف الاسباب التي دعت اسرائيل الى فرض « السرية » على سلاحها النووي وفي مقدمتها أهمية الرادع السيكلوجي تجاه العرب ، والمساومة مع امريكا وأوروبا الغربية ، ويخلص الى أن الطريق الوحيد بعد أكتوبر لضمان أقوى تأييد امريكي وايضا للدفاع بالنسبة لاسرائيل هو بناء رادع نووي مستقل .

ويستعرض المؤلف في المقالة الاخيرة « العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا » ويخلص الى أن الدولتين قد تحالفتا لحماية وجودهما ذاته ولتشكيل أكثر محاور السبعينات بأسا . ويعمد الى تفضيل ذلك من ناحيتين :

أولهما - ناحية العلاقات التاريخية - الايديولوجية ، حيث يتابع تطور العلاقة بين الحركة الصهيونية واتحاد جنوب افريقيا مع بداية ق ٢٠ ليوضح أن « محور اليأس » هذا يستتر خلفه اشتراك في الاهداف الاستراتيجية للدولتين ينبع من التشابه الايديولوجي للصهيونية والابارتيد .

ثانيهما - ناحية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدولتين التي بلغت أوجها باتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي التي عقدت بينهما أثناء زيارة فورستر لثقل أبيب « أبريل ١٩٧٦ » وفي الختام يضيف المؤلف : لقد وعى العالم مؤخرا حقيقة قوة العرب : « وقربا سيمى قوة القومية الافريقية » ■

مجدي حماد

وهناك انشقاق في اسرائيل حول الفلسطينيين ومنظمتهم ، ولكن لا ينبغي التعويل عليه ، لأنه لا يتصور قيام حكومة من « الحمائم » بدون تعاون ومساندة « الصقور » ، ويخلص من تحليل اتجاهات الاحزاب الاسرائيلية لعناصر التسوية الى القول بأن المؤسسة السياسية في اسرائيل لم تقترب بعد من مجرد قبول المطلبين الاساسيين للتسوية .

والهم أن ديناميات الصراع هي التي ستخرج بين مختلف احتمالات الحرب والسلام خاصة :

- القوة النسبية والضعف النسبي للعرب واسرائيل .

- المناورات التنافسية بين امريكا والاتحاد السوفيتي .

ويضيف المؤلف أن الرئيس الأمريكي القادم « لم يكن كارتر قد انتخب بعد » قد يتجنب اتخاذ قرارات حاسمة وهو ما تؤكدُه الخبرة السابقة ، وأن القوة العسكرية لاسرائيل لم تخف مظاهر ضعفها التي تتفاقم مع الزمن ويحلل هذه المظاهر .. وأن العرب في رأيه سيحتلون مكانهم تحت الشمس . ولكن ليس هناك تحليل للموقف السوفيتي .

ويتناول في المقالة الثانية « اسرائيل بعدد حرب أكتوبر » حيث يؤكد أن تلك الحرب قد أحدثت « زلزالا » حقيقيا لاسس الدولة الصهيونية . لقد نظر الصهاينة دائما الى الحرب باعتبارها « الحل الاخير » لمشكلتهم .. ولكن العرب اثبتوا أن جهاز الحرب الصهيوني يمكن هزيمته ، وأن الحرب باهظة التكاليف بالنسبة لاسرائيل ، وأن اسرائيل لم تعد تادرة على الحرب الخاطفة مرة ثانية . ورغم ذلك فهي تعد لحرب أخرى ، ويضيف أن تلك الحرب ستكون مكلفة لاسرائيل ولاصدقاتها وحلفائها لان ميدانها سيكون في « داخل » وفي « خارج » اسرائيل معا .

ثم يحلل المؤلف ثلاثة أبعاد أساسية لتأثير حرب أكتوبر على الدولة الصهيونية :

أولا - العزلة الدبلوماسية عن المجتمع الدولي .

ثانيها - الاقتراب من حافة الافلاس الاقتصادي .

ثالثها - الانشقاق بين صفوف الصفوة الحاكمة .

وتستعرض المقالة الثالثة « اسرائيل والعقيدة الصهيونية » ، حيث يناقش المؤلف الوجه العنصري الاستيطاني لاسرائيل في إطار مناقشة التطور الديموجرافي في فلسطين منذ وعد بلفور . ويرى أن اسرائيل بدأت حياتها كدولة استيطانية عام ١٩٤٨ يحميها السلاح والمال من الصهيونية والامبريالية العالمية ، وأنها اختارت طريقان لضمان بقائها : أولها - سياسة الطرد - الاخضاع تجاه العرب ، ثانيها - سياسة الهجرة - الارض تجاه اليهود ، وأن العرب هم الضحية الأولى للعنصرية بينما اليهود الشرقيين هم الضحية الثانية .

الامتيازات . تنبع أساسا من القانون البترولي الذي وضع في ظل الحكم الملكي ، والذي يشكل بدوره ثمرة لسلسلة من الصفقات والعمليات التجارية ، على الرغم من إحاطته بجميع المظاهر التشريعية التي تصحب عادة إصدار القوانين . وقد أدت اتفاقيات البترول المبرمة بين الدولة والشركات المتعاقدة ، إلى الانتقال الفعلي لامتيازات الدولة وحقوقها إلى هذه الشركات ، التي أصبحت تتمتع بسلطة شبه مطلقة ، واستحوذت على جميع عوامل السيطرة المالية على مدى خمسة عشر عاما .

أما الجزء الثاني من الرسالة ، فيبحث في تطور امتيازات الدولة ، وفي كيفية تطبيقها . ويرى الكاتب أن ليبيا تشكل تجربة فريدة في نوعها ، فهي الدولة المنتجة المهمة الوحيدة التي تم وضع سياسيتها البترولية في ظل نظامين سياسيين متناقضين تماما : نظام الملكية الادريسية ، ولطالما مثل هذا النظام ، الاتجاه المحافظ داخل الدول المنتجة ، ونظام الجمهورية القذافية الذي يعتبر المحرض الاول لتفجير المطالب الأخيرة للدول البترولية ، والحرك للأحداث التي أدت إلى محاولة تجميع هذه الدول في فلك واحد . ويستعرض الباحث مراحل المحاولة التي قام بها النظام الجمهوري ابتغاء السيطرة تدريجا على الانتاج ، والتزود بالاساليب التنظيمية والقانونية التي تكلل لليبيا الانتقال من دولة ذات دخل إلى دولة منتجة فعلا وليس اسما . وقد كان ذلك عن طريق تغيير الملامح الرئيسية لامتيازات الدولة في قانون البترول الليبي ، وإعادة تشكيل النظام الضريبي ، ووضع صيغ جديدة لعلاقات دولية بشركاتها ، بحيث تتفق ومتطلبات التنمية . وهنا برز لأول مرة ، الدور الاقتصادي للدولة ولكن هذا التطور الذي عرفته امتيازات الدولة لم يرقم على مبدأ الرخص القاطع للأبنية القانونية القائمة ، بل قام على أساس إدخال بعض التعديلات على هذه البنية ، واستكمال بعض أحكامها . ومن هنا أوجه النقص وعدم الكفاية في هذا القانون . والواقع أن الهيئات الليبية ، عدلت على الاستفادة من الظروف السياسية والاقتصادية الدولية ، ولكنها لم ترق بعد إلى المستوى الذي يقتضيه الاشتراك الفعلي في إدارة العمليات البترولية .

ونضيف أن هذه الرسالة لم تقتصر على النموذج الليبي فقط ، بل تعدته إلى دراسات تكميلية مقارنة ، للتعرف على أوجه التناقض والتماثل بين القانون البترولي الليبي ، والقوانين البترولية في البلدان المنتجة الأخرى . كما تضمنت الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم توقيعها أخيرا .

ويتضح أن الهدف النهائي للباحث ، ليس هو إصدار الحكم على قانون البترول الليبي ، ومدى التوافق والتباعد بين النصوص وتطبيقها ، بل أنه يهدف ، عن طريق عرض تطور هذا القانون وإظهار ما يحتويه من جوانب سلبية وإيجابية إلى طرح ضيق للتعاون البناء بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، خاصة وأنه قد ظهر

■ عبد الرزاق سليمان - امتيازات الدولة في القانون البترولي الوضعي الليبي نموذج لتأثير الإطار السياسي على نظام الاستثمار - رسالة دكتوراه دولة في القانون - جامعة السوربون - باريس - ١٩٧٦ ، غير منشورة ■

يشكل موضوع هذه الرسالة شيئا جديدا في مجال البحث ، فهي دراسة تنصب أساسا على الجانب القانوني من التجربة البترولية الليبية ، وتلقى الضوء على الحقائق المتعلقة بصناعة النفط في ذلك البلد خلال ربع قرن من الزمان تقريبا ، وذلك عن طريق دراسة المؤسسات القانونية ، وتطور امتيازات الدولة وحقوقها في قانون البترول الليبي .

وقد عاصر الكاتب - بحكم عمله في إحدى شركات البترول - التطورات التي مرت بها ليبيا منذ اكتشاف أول حقل بترولي كبير عام ١٩٥٩ ، وشاهد كيف ضربت هذه الدولة الرزق القياسي في التنقيب والاكتشافات البترولية ، حتى أنها احتلت عام ١٩٥٩ المكانة الخامسة بين الدول المنتجة ، وبرزت إلى احتلال المكانة الأولى بين الدول المصدرة . وأصبحت تلك الدولة المندمة على درجة من الثراء ، مكنتها من أن تسهم في اصلاح الميزان التجاري البريطاني عن طريق شرائها الاسلحة بكميات هائلة .

لا أن هذا التطور الخارق في الثروة لم يواكبه تطور الدولة ذاتها ، بل لقد توصل الاقتصاديون ، بعد دراسات مستفيضة ، إلى حقيقة أن ليبيا تجمع كل خصائص الدولة المتخلفة اقتصاديا . وكان هذا التناقض هو الدافع وراء اختيار الكاتب موضوع رسالته ، فقد أراد أن يبحث في الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة من خلال دراسة النصوص القانونية ومقارنتها بالتطبيق العملي ، وتجميع عناصر العلاقات التي نظمت وشجعت على تطور مثل هذا الموقف .

ومما لا شك فيه ، أن هذه الرسالة هي دراسة قانونية ، ولكنها لم تستطع أن تنفصل عن أطوارها السياسية والاقتصادية . ومن هنا اتخذت عنوانها الفرعي « نموذج لتأثير الإطار السياسي على نظام الاستثمار » .

وتشتمل هذه الرسالة على جزئين ، الجزء الاول عبارة عن عمل نووي بالدرجة الاولى ، يجتوي على العديد من الاحالات المرجعية التي قد تجد من افتراء القارئ ، ولكنها تزوده بنقاط استدلال لكل ما يثار من موضوعات . ويقوم الكاتب في هذا الجزء الاول من الرسالة ، بمحاولة لاستخلاص وتعريف أسس امتيازات الدولة وحقوقها في قانون البترول الليبي ، والكشف عن جوانبها المتخلفة . فيجد أن المسوغات القانونية التي قامت عليها هذه

أولاهما - أن المبادئ التي تحكم العلاقات بين المنظمات والدول الأعضاء بها واحدة .. خاصة مبادئ :

- احترام السيادة والمساواة ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات .

ثانيتهما - أن أحكام العضوية فيهما تتضمن « عضوية أصلية » و « عضوية لاحقة » .. وأن كان هناك « شرط مميز » للعضوية في كل منهما ينصرف إلى الصفة « العربية » ، ففي الجامعة والى الصفة « الأفريقية » في المنظمة .

كذلك يجوز لاية دولة أن تنسحب من أي منهما بعد سنة من تبليغ رغبتها .. كما نص ميثاق الجامعة العربية على جواز الانسحاب بسبب عدم قبول تعديل في الميثاق بمجرد تنفيذه ، وعلى عقوبة الفصل .

ثالثتهما - أن هناك تشابها من حيث الوظيفة ومن حيث التدرج في الصفات للهيئات العاملة في كل من المنظمين .. فهناك مستوى القمة للرؤساء يليه مستوى وزراء الخارجية ثم اللجان المتخصصة ، والامانة العامة .. وهنا تتميز المنظمة الأفريقية بوجود جهاز لغض المنازعات سلميا لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

رابعتهما - أن كلا منهما تتمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية الدولية ، سواء تلك التي تتعلق بممثلي الدول الأعضاء وموظفي الامانة العامة أو التي تتعلق بكل من المنظمين من حيث مبادئها وملفاتها .

خامستها أن تحليل طبيعة كل من المنظمين يوضح أن أنهما منظمتان إقليميتان طبقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ونصوص مواد أرقام « ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ » .. وأن كانت « الشخصية القانونية الدولية » لكل منهما ما تزال محل منازعة سواء على المستوى الفقهي أو الواقعي .

أما « الباب الثاني » فيتناول « الرابطة التطبيقية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية » ونقطة البدء لدى المؤلف ، أن دور منظمة الوحدة الأفريقية « في النزاع العربي الإسرائيلي هو بداية تكوين الرابطة الفعلية » التي نشأت بين المنظمين .. وأن « حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ هي نقطة الانطلاق لهذه الرابطة » ومن هنا يمكن التمييز بين مرحلتين :

أولاهما - مرحلة الارتباط والتقارب ، وهي فترة ما قبل حرب أكتوبر وقد استعرض المؤلف موقف الجامعة العربية من القضايا والدول الأفريقية ، والموقف الأفريقي من القضية العربية .. مع بيان تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأفريقية .

ثانيتهما - مرحلة الانطلاق إذ يشرح المؤلف آثار حرب أكتوبر من دعم الرابطة بين المنظمين ، سواء من الناحية السياسية - ممثلة في تأييد الدول الأفريقية للحق العربي واعتبارها قضية فلسطين قضية عربية أفريقية ، وقيامها بقطع العلاقات مع إسرائيل - من ناحية ، وفي موقف الجامعة العربية في دعم التعاون العربي الأفريقي وتأييد حركات التحرر وفرض الحظر البترولي على جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال .

جليا من خلال هذه الدراسة ، الطابع الجدلي للأجراءات التشريعية والإجراءات التعاقدية ، فليس لأحد من الطرفين مصلحة في قطيعة نهائية .

سوسن حسين

■ د . يحيى رجب - الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين القانونية والسياسية - دراسة قانونية سياسية - دار الفكر العربي - القاهرة ■

تعددت في الآونة الأخيرة ، المؤلفات والرسائل الجامعية التي تعنى بتحليل العلاقات المتبادلة والالتزامية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية . والكتاب الذي تعرض له ، يركز على تحليل هذه العلاقات من الناحيتين القانونية والسياسية معا . وينطلق مؤلفه من فرضية أساسية تدور حول اشتراك دول كل من المنظمين « من حيث التطور التاريخي » وأن هناك بالتالي « عدة أسباب تدعو إلى إنشاء رابطة » بينهما . وبناء على هذه الفرضية ، بدأت الدراسة بمقدمة طويلة ذات شقين :

أولهما - تحت عنوان « تمهيد تاريخي » استعرض فيه المؤلف التطور التاريخي الذي أدى إلى إنشاء كل من المنظمين : فعرض من ناحية لانقسام العرب منذ أواخر الخلافة الأموية ، وخضوعهم للاستعمار العثماني ثم الأوربي .. وبداية تبلور الوعي العربي .. ثم مرحلة الاستقلال ودور بريطانيا في تشجيع فكرة الجامعة العربية ، حتى تم التوقيع على ميثاقها في مارس ١٩٤٥ . كما عرض من ناحية أخرى ، لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة والمنظمات الأفريقية الإقليمية وشبه القارية ، وصولا إلى مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لمنظمة الوحدة في مايو ١٩٦٣ .

ثانيتهما - تحت عنوان « باب تمهيدى » حول « الأسباب التي تدعو إلى إنشاء رابطة بين المنظمين » فيستعرض المؤلف : الأهداف المشتركة لكل منهما ، ودور الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والدينية لمجموعة الدول العربية والأفريقية .. فضلا عن أهمية العلاقات الثنائية بين بعضها بعضا .. ودور التساند العربي الأفريقي في الأمم المتحدة وفي إطار العمل المشترك في مجال التنمية . وبعد هذه المقدمة يقسم المؤلف عمله دراسة إلى ثلاثة أبواب :

فيعقد في « الباب الأول » منها ، مقارنة بين أحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ويخرج من هذه المقارنة بعدة حقائق :

أو من الناحية الاقتصادية - ممثلة في دور الجامعة العربية في تدعيم ومساعدة الدول الأفريقية اقتصاديا عن طريق مؤسسات مالية وفنية فضلا عن مساعدتها بتروليا .

ويختتم المؤلف هذا الباب ، باستعراض خطوات «الاعداد لعقد أول مؤتمر قمة عربي أفريقي» تأكيدا وتأكيدا لهذا التعاون المطرد بين الجانبين . . . خاصة مراحل مناقشة واعداد مشروع اعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربي الأفريقي « حتى تم إقراره في أول لقاء بين المنظمين على مستوى وزراء الخارجية في داكار (أبريل ١٩٧٦)

ويستعرض في « الباب الثالث » ماسماه المؤلف « الرابطة التصورية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية » ويستند المؤلف في تصويره إلى فصل تمهيدى « حول » تنظيم العلاقات بين المنظمات الدولية عامة ، ووسائل الاتصال بين بعضها بعضا « وذلك بهدف « الاسترشاد بهذه القواعد التنظيمية عند تصورنا للهيكل التنظيمى للرابطة بين المنظمين في شتى المجالات » .

ويبدأ المؤلف تصويره للرابطة المقترحة بالمجال الاقتصادي، انطلاقا من أن أوروبا قد بدأت « بتكوين الوحدة الاقتصادية قبل التفكير في الوحدة السياسية » وحتى تكون هذه التجربة مثالا يحتذى عند تكوين رابطة اقتصادية بين المنظمين بهدف تدعيم التعاون بينهما . كما يستعرض المؤلف محددات هذا التعاون وخاصة تشابه هيكل الاقتصاد العربى والأفريقى . . . وعناصر الثروة

الاقتصادية الأفريقية . . . وفوائض الاموال العربية ويصل المؤلف باستعراضه لتصورات المصرف العربى الدولى للهيكل التنظيمى الاقتصادى ، ولدور المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى تشجيع التعاون الاقليمى - الى اقتراح هيكل تنظيمى اقتصادى يقوم على أساسين : التدعيم والتنسيق . ثم يخرج - على استعراض الرابطة التصورية التى يجب أن تكون بين المنظمين فى شتى المجالات الأخرى : السياسية والاجتماعية الثقافية والاعلامية التنظيمية .

وتقنيا للتصورات السابقة يقترح المؤلف ضرورة إبرام اتفاقيات تعاون بين المنظمين نتناول أمور التنظيم الاساسى للتعاون المشترك ، ويستعرض فى هذا الشأن مشروع اتفاقية التعاون التى أعدتها جامعة الدول العربية لعرضها على مؤتمر القمة المقترح .

وفى الخاتمة « يرى المؤلف أن هذا التعاون الذى يتدعم بفعل عوامل متداخلة ينبغى أن يضع فى اعتباره عدة متطلبات هامة :

أولها - إزالة سوء الفهم الذى صاحب هذه العلاقة وصورها على أنها مكافئة للافارقة على قطع علاقاتهم بإسرائيل .

ثانيها - أن تكون هذه الرابطة وسيلة لتأمين وتنمية الدول الأفريقية والعربية فى آن واحد

ثالثها - أن يكون التعاون العربى الأفريقى جزءا لا يتجزأ من التعاون الاقتصادى العالمى .

رابعها - أن يتم هذا التعاون على أساس من التنسيق مع الحوار العربى الاوروبى .

مجدى حماد





من مصلحة الجماعة الدولية والسلام والامن
العالمى . ومن وجهة نظر رومانيا ، فان الاوضاع
العالمية ، بما فيها من مشاكل اقتصادية والتطلع
الى القضاء على التخلف ، قد دخلت مرحلة
حاسمة . ومع تزايد اتساع الهوة بين الدول
المتقدمة والدول الاخرى ، وتزايد حدة مشاكل
الطاقة والمواد الأولية ، ومع أزمة الطعام العالمية
التي أصبحت مزمنة وشاملة مناطق شاسعة من
العالمى . ومن وجهة نظر رومانيا ، فان الاوضاع
المنظمة . ومع الفوضى التي تسود تقلبات الاسعار
فى الاسواق الدولية ، ومع تدهور النظام
النقدى ، بينما يواجه التعاون الاقتصادى الدولى
صعوبات عديدة ومفتعلة ، منها الحواجز التي
فرضيتها نظم التبادل التمييزية ، مما يشكل نظاما
فى المعاملات غير عادل ، ترى رومانيا أن جميع
المظاهر السلبية ترجع الى السياسة الامبريالية
والاستعمارية الجديدة ، التي تفرضها بعض الدول
على الشعوب ، بهدف ضمان استغلال مواردها
الطبيعية ، والاثراء والنمو على حساب هذه
الشعوب . »

وترى رومانيا ، ضرورة وضع حد لهذا الوضع
الذى يعوق التقدم الاقتصادى العام للانسانية ،
ويتمثل الحل فى اقامة نظام اقتصادى دولى
جديد ، يتضمن الظروف الملائمة لتحقيق تنمية
جميع الشعوب ، واقرار مناخ يسوده التفاهم
والتعاون المثمر لكل دولة ولكل شعب فيكون ذلك
خطوة ايجابية فى طريق السلام والرخاء العام
العالمى .

وقد اعتمد الحزب الشيوعى الرومانى ، خلال
المؤتمر الحادى عشر ، برنامجا جاء فيه أن

ROUMANIA

عدد : سبتمبر ١٩٧٥

المقال : موقف رومانيا من اقامة نظام اقتصادى
دولى جديد

الكاتب : رئيس الوفد الرومانى بالامم المتحدة

فى الوقت الذى يجرى فيه الحوار بين الشمال
والجنوب . يكتسب هذا المقال أهمية ، لانه يتناول
موقف رومانيا من أهم قضايا هذا العصر ، وهى
المطالبة باقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وفى
الواقع ان هذا المقال ، هو نص لخطاب القاه
رئيس الوفد الرومانى أمام الجمعية العامة
التابعة للامم المتحدة .

ويبدأ المقال بابرار المشاكل الخطيرة والمعقدة
التي أصبحت تلزم الوضع الاقتصادى العالمى .
والعلاقات الاقتصادية بين الدول . وهى مشاكل
تستوجب إيجاد الحلول الفعلية لها ، لما فى ذلك

« الفوارق الاقتصادية والازمة الاقتصادية والنقدية » - اذا حدثت فى أية دولة ، فانه لابد أن تكون لها انعكاسات على جميع الدول الاخرى . لهذا يجب بذل الجهود لاقامة نظام اقتصادى دولى قائم على مبادئ المساواة والعدالة ، وضمان التنمية المتناسقة لجميع شعوب العالم . وبالتالي ، أن المطلب الاساسى بالنسبة للمستقبل ، سيكون ضرورة القضاء على تقسيم العالم الى دول فقيرة ودول غنية » .

وهنا لابد من احلال علاقات جديدة قائمة على احترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ، وعلى المساواة التامة فى الحقوق ، وعلى عدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وعلى ضمان المصلحة المتبادلة ، واحترام حرية كل شعب فى اقرار نظام اجتماعى ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية . ومثل هذه العلاقات الجديدة ، تتطلب بصفة خاصة ، احترام حق كل شعب فى ان يتصرف فى موارده الخاصة ، وفى ان يختار كيفية استغلال هذه الموارد وفى ان يجنى ثمار هذا العمل وفقا لمصالحه وتطلعاته الخاصة ، وكذا وفقا لمتطلبات التعاون الدولى .

وفى الوقت الذى يزداد الترابط الاقتصادى بين الدول ، لم يعد مسكنا لاية دولة ، أن تعزل نفسها عن الحركة الاقتصادية العالمية . فلابد لجميع الدول ، مهما كان نظامها الاجتماعى واستعداد اراضيها وامكانياتها الاقتصادية ، أن تشارك بجهد نشط فى ايجاد تسوية لاهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه العالم .

وترى رومانيا بصفتها دولة نامية اشتراكية ، ضرورة اتخاذ عسدد من الاجراءات السريعة العملية والفعالة والمتعددة الاطراف ، لافساح الطريق أمام نظام اقتصادى دولى جديد . كما تسجل ارتيساحها ازاء اهتمام الدول الاخرى بالمشاكل التى تعوق اقامة مثل هذا النظام ، وهى مستعدة لمناقشة العديد من الخطوات العملية بروح بناءة ، كما تكرر مساندتها للمقترحات والاجراءات التى نصت عليها التوصيات التى اعتمدتها الجمعية العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فى هذا الشأن .

أولا - أن النظام الاقتصادى الدولى المنشود ، يستهدف أساسا القضاء على آثار التخلف ، وعلى الفوارق الشاسعة فى المستويات الاقتصادية بين الدول . ومنذ فترة طويلة ، كانت هذه المشكلة مدرجة ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة ، التى اعتمدت فى هذا الشأن ، العديد من القرارات والبيانات ، ومع ذلك فسان الاجراءات العملية لم تتخذ حتى الآن ، مما أدى الى زيادة الفوارق الاقتصادية الى حد أصبحت فيه تهدد التنمية الاقتصادية العالمية . كما اخذت الاسواق المالية خط التدهور المستمر ، وقامت أزمة اقتصادية ، انعكست أيضا على الدول الصناعية المتقدمة . كل هذا أوجد الخطر الذى يهدد العالم بعدم الاستقرار السياسى وبالتأزم الدولى ، وكذا السلام العالمى . وترى رومانيا ، أن على كل دولة ، وكذا الجماعة الدولية ، أن تهتم جديا بالقضاء على هذه الفوارق ، وذلك من خلال برامج خاصة ، وخطوات معينة ، تعالج أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتقسم الدول النامية الى أربع فئات : دول لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ٢٠٠ دولار ، ودول لا يتعدى هذا النصيب ٥٠٠ دولار ، ودول يصل الى ألف دولار ، وأخيرا دول يتراوح هذا النصيب من ١٠٠٠ و ١٥٠٠ دولار . ولابد أن تكون لدول الفئة الاولى الاولوية فى الحصول على دعم ، ولكن دون أن ينقص هذا الدعم بالنسبة للفئات الاخرى . والهدف هنا هو القضاء على تقسيم العالم الى دول متقدمة ، ودول متخلفة ، والحصول على تعادل نسبى فى مستويات التنمية الاقتصادية . كل هذا مع مراعاة الظروف التاريخية والجغرافية والمناخية لكل دولة .

والمطلب الاول يقتل فى اتخاذ اجراءات لزيادة القدرة الانتاجية ، مع التركيز على اقامة صناعات وطنية قوية ، وعلى تنمية زراعية متناسقة ، وكذا تنمية وسائل النقل وسائر السبل الاقتصادية الاخرى .

وتؤكد رومانيا ، من خلال تجربتها الخاصة ، أن تنمية القدرة الانتاجية ، يجب أن تعتمد أولا على جهود كل شعب ، مع تعبئة كافة امكانياته

المادية والبشرية . وعلى كل دولة ، أن تخصص بشكل منظم ، وعلى المدى الطويل ، حوالى ٢٥ الى ٣٠ فى المائة من دخلها القومى لصالح التنمية ، وخاصة لتحقيق أهدافها الاقتصادية .

أما التعاون الدولى ، فإنه يقوم بدور هام ، يرتكز على أسس المساواة فى الحقوق ، وفى المصالح المتبادلة ، وعلى القدرة على مواصلة هذه الجهود لهذا لا بد من منح الدول الأكثر تطلعا دعما ملموسا ، سواء كان ماديا أو ماليا أو فنيا أو تجاريا ، على أن يخصص هذا الدعم للتنمية . وترى رومانيا أن منح هذا الدعم ، قائم على مبدأ طبيعى يتوافق مع المصالح المباشرة لجميع الدول ، ومع قضية التقدم العالمى . فلا بد من إقامة جسور أفضل للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، لكى تضمن الدول النامية ، الحصول على الغذاء ، وعلى قاعدة صناعية تتيح لها استغلال مواردها الطبيعية ، مع إقامة وتنمية صناعات تحويلية هامة . كل هذا مع مراعاة بناء شبكة مواصلات ، تتيح لهذه الدول ، استغلال ونقل المواد الأولية ، وتحديث البنية الاقتصادية .

ثانيا - أن أية تسوية لمشكلة المواد الأولية والطاقة ، تتطلب تعاونا دوليا واسعا لاجساد التسوية الأكثر فعالية ، والعمل على تنمية الموارد الأولية ، وتلك التى تنتج الطاقة ، مع استغلال هذه الموارد استغلالا رشيدا دون اسراف . كل هذا مع مراعاة ممارسة كل شعب لحقه الطبيعى فى السيطرة على ثرواته ، وعلى كافة أوجه النشاط ، فى مجالات البحث والتنقيب والتنمية .

ويتطلب اكتشاف واستغلال موارد أخرى للطاقة ، برامج قائمة على تعاون دولى أوسع ، ليتم تطبيق المعرفة المكتسبة فى هذا المجال من بعض الدول المتقدمة . ويمكن عقد اتفاقيات مناسبة ، لضمان تنمية القدرات الانتاجية للدول النامية . على أساس أن مثل هذا العمل يحقق التقدم العام للإنسانية .

ويستوجب مزيد الترابط بين الدول ، إقرار إجراءات مميزة ، تستهدف إقامة علاقات عادلة بين أسعار المواد الأولية ، وأسعار المنتجات الصناعية ، مع مراعاة تكاليف الانتاج ، والقيمة

للسلع المنتجة بالنسبة الى الاسواق . كذلك لا بد من خلق الظروف التى ستساعد على تحقيق مزيد من الاستقرار فى الاسعار . ويمكن إقامة مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة ، ويمكن أن تشترك فيها جميع الدول ، على أن تتناول هذه المجموعة ، المبادئ والإجراءات التى ستتتيح القضاء على التقلبات فى الاسعار الناتجة عن المضاربات . ووضع حد للتقلبات المفتعلة فى الاسعار . وضمان استقرارها على مدى سنوات عديدة مقبلة .

ولا بد من دراسة مشكلة المواد الخام والطاقة ، ولكن دون الالتزام بالاطرار الضيق المحدود ، الذى اختصت به بعض الدول ، بل من خلال مشاركة جميع الدول على قدم المساواة ، للاتفاق على إجراءات ذات مزايا متبادلة ، تضمن وصول جميع الدول الى هذه المواد اللازمة لتنميتها ، والقضاء على التخلف ، وضمان تقدم جميع الشعوب .

ثالثا - كذلك يجب القيام بعمل حازم لتسوية مشكلة الطعام ، ولتنشيط الانتاج الزراعى ، فما زالت توجد فى العالم ، مناطق زراعية شاسعة غير مستغلة . فإذا استعين بالامكانيات الهائلة التى أدى اليها التقدم السريع الذى طرأ على العلوم والتكنولوجيا ، وبصفة خاصة فى مجال الميكنة ، واستعمال الكيماويات فى الزراعة والرى خاصة ، فإن ذلك سيجتبع التوسع فى الانتاج الزراعى فى الدول النامية ، من خلال تعاون دولى ، وذلك عن طريق وضع برامج شاملة .

وفى مجال تنشيط الانتاج الزراعى فى الدول المختلفة ، لا بد من ضمان دعم متعدد الاطراف لهذه الدول ، مع مراعاة الحفاظ على علاقات مناسبة بين أسعار المنتجات الزراعية ، وأسعار المواد الأولية ، وايضا أسعار المنتجات الصناعية .

ولواجهة الكوارث الطبيعية ، تقترح رومانيا تخزين احتياطي للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية - وخاصة الحبوب - بحيث تسهم فى هذا جميع الدول ، وفى مقدمتها الدول الصناعية ، للالتجاء اليه عند الضرورة . ويمكن

المساواة التامة في الحقوق والمزايا المتبادلة . وهذا يعنى الحد من الاجراءات التقييدية التي تؤثر على حرية تنمية التجارة الدولية وتقتصر رومانيا ، بذل جهود في مجال الاتفاقيات التجارية الثنائية ، والمفاوضات المتعددة الاطراف ، والقرارات التي تتخذ من مختلف الاجهزة الدولية لتنشيط التجارة الحرة ، والتعاون بين الدول دون حواجز مفتعلة او رسوم تفضيلية ، لكي تقوم العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي الدولي المطلوب اقامته ، على ان تلتزم قبل دولة ما ، في الشئون الداخلية لدولة اخرى . ان هذا المنهاج قد يساعد على تنمية وتحسين الصادرات الاتية من الدول النامية ، وعلى تنشيط التجارة الدولية ، ودفع كل دولة الى المشاركة المثمرة في التقسيم الدولي للعمل .

سابعاً - يتطلب النظام الاقتصادي الدولي

الجديد ، كشرط اساسي ، تنمية العلاقات المالية على اساس مستقرة ، واقامة نظام نقدي جديد أكثر انصافاً ، ومؤدياً الى دعم العمليات الوطنية ، مع تحديد معدلات للتبادل حقيقية نابذة عن معايير اقتصادية ، وخلق الظروف المناسبة للاستقرار النقدي . وهذا يتطلب تعاوناً بين جميع الدول ، من خلال اجهزتها المتخصصة ، تناولاً جديداً للمشاكل النقدية من قبل الاجهزة المالية الدولية ، مع تنظيم القروض لتنمية التجارة العالمية .

ثامناً - وترى رومانيا ، أن الامم المتحدة ، يقع على عاتقها دور بالغ الاهمية في ايجاد تسوية لاهم المشاكل التي تواجهها الجماعة الدولية . فعلى هذه المنظمة ، تحديد معايير دقيقة للنظام الاقتصادي الدولي المطلوب اقامته على ان تلتزم به جميع الدول الاعضاء في المنظمة . كما أنه على هذه المنظمة ، أن تضع برامج عمل خاصة بتطبيق هذه المعايير . لهذا لابد من انشاء جهاز خاص تابع للامم المتحدة ، يحق لجميع الدول ان تكون عضواً فيه ، وتكون له السلطة في ادارة كيفية تطبيق هذه المعايير ، وكذلك تلك البرامج . كذلك تقترح رومانيا ، انشاء صندوق للتنمية تديره الامم المتحدة ، لبذل المعونة للدول الفقيرة ، بادئاً بتلك التي لا يتعدى فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠٠ دولار . وسيمول هذا

أن تتولى وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة ، ادارة هذا الاحتياطي المخزون - مثل منظمة الاغذية والزراعة - كما يمكن للدول المحتاجة في بعض الحالات المعينة ، ان تحصل على كميات منه بشروط تجارية ، مما قد يقضي على المضاربة في الاسعار في الاسواق .

رابعاً - وتتطلب التنمية الاقتصادية لجميع الدول ، حصول هذه الاخيرة ، دون تمييز ، على آخر ما توصلت اليه العلوم والتكنولوجيا العصرية ، وهو الشرط المسبق للتقدم المتعدد الاطراف لصالح كل دولة متخلفة . وهو تقدم قائم على تنمية الموارد ، وعلى علاقات دولية فعالة ذات مزايا متبادلة للجميع ، مع التركيز على تنمية وتنشيط البحث في جميع الدول النامية .

خامساً - تحتم اهمية تدريب الكوادر الوطنية التي تتطلبها التنمية ، في أنها تقوم بدور حاسم في عملية القضاء على التخلف ، وكذلك التوسع في التعليم ، ورفعته على كافة المستويات ، وعلى اساس ديموقراطية ، لكي يتم استيعاب العلوم العصرية والثقافة في صفوف الشباب ، مع مراعاة تنظيم التعليم على اساس علمية ، وربطه بالمشاكل العملية التي تواجهها كل دولة . ولهذا يجب على الدول المتقدمة ، أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول النامية في مجالات التدريب ، وتكوين الكوادر المتخصصة في الصناعة والزراعة والانشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال التوسع في المنح لهذه الدول ، وانتهاج وسائل أخرى مناسبة .

لهذا ترى رومانيا ، بالاضافة الى التعاون في هذا المجال القائم بين الدول على نحو ثنائي انشاء صندوق خاص للمنح تتولى اليونسكو ادارته ، وتسهم فيه اساساً الدول المتقدمة ، مع ترك الخيار للدول النامية ، في اختيار المجال الذي ترغب في اكتساب مزيد من الخبرة فيه ، عند توزيع المنح الدراسية .

سادساً - يتطلب أيضاً اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ضرورة دعم العلاقات التجارية الدولية ، وكذا التعاون الاقتصادي على اساس



عدد : أبريل ١٩٧٧

المقال : التعليم ضد التنمية
بقلم : بنوا فرهاجين

يريد الكاتب أن يثبت ، من خلال هذا المقال ، وتحت هذا العنوان الغريب ، خطأ المعادلة المتعارف عليها عالميا : التعليم : تنمية اقتصادية سريعة ، ويؤكد أن هذه المعادلة لا يمكن تطبيقها على جميع الدول ، وفي كل الأزمان ، فإذا قمنا بمقارنة للعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في مجتمعات وأزمنة مختلفة ، فسيتجلى لنا طابع الصدف لهذه المقولة ، فهناك دول حققت تنمية اقتصادية سريعة ، دون أن تتبع نظام تعليم شامل ، مثل دول أوروبا حتى عام ١٩١٤ ، واليابان في عشرينيات ١٨٨٠ و ١٩١٠ ، وهناك دول أخرى طبقت نظم تعليمية موسعة ، ومع ذلك لم يبلغ معدل التنمية الاقتصادية فيها مستوى مستوى منخفض جدا ، خاصة إذا ما قيس بنموها الديموجرافي ، مثل الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦٠ .

ومما لا شك فيه ، أن هناك متغيرات أخرى غير التعليم ، تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، يذكر الكاتب منها ثلاثة أثرت تأثيرا بالغيا في الاقتصاد الأفريقي ، ولم تعرفها التنمية الاقتصادية في العالم الغربي : أولا المضار التي ترتبت على سيطرة الاقتصاديات المتقدمة على الدول الأفريقية ، وما أثارته هذه السيطرة من معوقات في سبيل انطلاق الاقتصاد الوطني . ثانيا : تأثير البورجوازية الوطنية الأفريقية بالسياسة الإدارية

الصندوق باستثمارات جميع الدول ، وفي مقدمتها الدول المتقدمة ، وذلك حتى يمكن إعادة توجيه استغلال جزء من الموارد الهائلة التي يمتصها التسليح ، ولهذا تقترح رومانيا ، أن تخفض جميع الدول ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة مع الأخذ بالنفقات العسكرية لعام ١٩٧٥ كقاعدة ، على أن يوضع نصف هذه المبالغ تحت تصرف صندوق التنمية دون قيد أو شرط .

وسيخدم الصندوق الدول التي تخصص ٢٥ في المائة من دخلها القومي للتنمية ، وذلك على أساس برامج تغطي فترة تمتد من ١٠ إلى ١٥ سنة ، ويحق للدول المستفيدة ، أن تحدد بنفسها الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن يمولها الصندوق ، كما يمكنها أن تحصل على هذه المبالغ ، حيث تجد شروطا تجارية ومالية أفضل بالنسبة لها .

وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الالتزام بالراجعة الدورية ، للتأكد من تخصيص المبالغ الموزعة للتنمية فقط ، وليس للاستهلاك .

ويتسم موقف رومانيا بصفة عامة ، فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بالاهتمام بالمشاكل الاقتصادية العالمية ، وهي ترى من واجب كل دولة ، وكذا الجماعة الدولية ، تناول هذه المشاكل من منطلق الإدراك بالمسؤولية التي تراعى المصالح الحيوية لجميع الشعوب ، مستهدفة في ذلك ، الرخاء والسعادة ودعم السلام والتعاون الدولي .

وستبقى رومانيا ملتزمة أزاء الأنشطة التي تستهدف تنمية التعاون المتعدد الأطراف بين الدول النامية ، وبين الدول التي تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة . ومثل هذا الالتزام ، يعبر عن التضامن بين الدول في الكفاح لتحرير الاقتصاد ، ودعم علاقات ديموقراطية جديدة في الحياة الدولية ، وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي الوقت نفسه ، ستعمل جمهورية رومانيا الاشتراكية ، مع جميع الدول الأخرى في العالم ، داخل الأمم المتحدة ، أو على الصعيد الثنائي ، لصالح إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبناء عالم أفضل أكثر عدالة .

وسكان مدن ؟ تعتبر من العوامل الأساسية في عملية التخلف .

ثم يتحدث المؤلف عن اللبس الآخر المتعلق بمفهوم التعليم ، ويتساءل ما هي فائدة هذا التعليم ، إذا كان الهدف من ورائه ، هو تحويل الإنسان الحر الى انسان غير منتج ، او الى ترسي في آلة ؟ ان التعليم يقوم بوظيفتين اقتصاديتين رئيسيتين في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فهو يوفر من جهة ، احتياطيا دائما من الايدي العاملة ، عن طريق اقتلاع الفلاحين وتحويلهم الى أدوات طيبة لخدمة الآلة ، ويعمل من جهة أخرى ، على ترسيخ القيم التي تساعد على استمرار النظام القائم .

وسيقوم الكاتب ، على ضوء ما سبق ذكره ، بتحليل السياسة التعليمية في أفريقيا ، ودراسة نتائجها دراسة نقدية .

عقد انتشار التعليم من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠

تميز عام ١٩٦٠ باستقلال دول أفريقية كثيرة ، من ضمنها زائير . وقد كان أول ما واجهته هذه الدول من تحديات ، هو تكوين كوادر وطنية تحل محل الادارة الاستعمارية ، وتخريج خبراء وفنيين وطنيين على جميع المستويات ، ليضطلعوا بمهمة التنمية الاقتصادية والفنية في الدول المستقلة . وما كان نظام التعليم الذي أقامته القوى الاستعمارية ليفي بهذين الغرضين . وقد تم التفكير ، منذ ذلك الوقت ، في وضع سياسة لتطوير التعليم تطويرا سريعا في أفريقيا ، وانعقد مؤتمر أديس ابابا من ١٥ الى ٢٠ مايو ١٩٦١ ، لبلورة خطة تعليمية شاملة على المدى القريب والبعيد . وأصدر المؤتمر توصياته بشأن التوسع الكمي في التعليم ، الى جانب تحسين مستواه . ولكن برنامج المؤتمر لم تصدق توقعاته على المدى البعيد ، بسبب ما واجهته بعض الدول الافريقية من صعاب في تنفيذ الخطة التعليمية خلال ذلك العقد ، وأيضا بسبب تضاعف عدد السكان الذي أدى الى زيادة طلبات الالتحاق بالمدارس على المستويين الابتدائي والثانوي .

ويذكر الكاتب أن فكرة وجود صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية التعليم ، تركز على قاعدة أيديولوجية قوية : نظرية المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقف في طريق التنمية .

للدول الغربية ، وما أدت اليه هذه التبعية ، من عرقلة تطور الاقتصاديات القومية . وأخيرا التدخل المستمر والمزاييد للمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، بحجة مساعدتها ، علما بأن هذا التدخل لا يستهدف في الواقع ، سوى خدمة مصالح الدول المتقدمة وتعزيزها . وقد أدت برامج هذه المنظمات ، في كثير من الأحيان ، الى تخريب المجتمعات المعنية وتقويض أركانها . ويكفي أن نتذكر حملات محو الأمية الضخمة ، وما نتج عنها من مآزق اقتصادية ، وتبديد للطاقات البشرية ، وهدم للثقافات الوطنية .

وعندما يعترض المؤلف على مقولة التعليم : التنمية ، ويواجهها بفرضية أخرى شديدة الغرابة : التعليم ضد التنمية ، فإنه يسعى من وراء ذلك ، أولا الى توضيح الغموض الذي يكتنف مفهوم التعليم ومفهوم التنمية . فقد استخدمت الدول المتقدمة ومنظماتها الدولية ، مفهوم « التنمية الاقتصادية » تماما ، مثلما استخدمت القوى الاستعمارية مفهوم « الحضارة » في وقت ما . ويؤمن الكاتب بوجود أيديولوجية محددة ، تختفي وراء مصطلح « التنمية الاقتصادية » ومصطلح « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » الذي ظهر حديثا ، ويؤكد أن التضامن الدولي ، وتصدير الخبرات والتكنولوجيا الى الدول النامية ، ما هو إلا ستار لتدعيم الاستغلال الامبريالي الذي يشكل نقطة الارتكاز ومحور الدائرة في النظام الاقتصادي العالمي . أما عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فتدور جميعها في أفك هذا المحور ، وتعمل بخدمته . وقد قام كثير من الاقتصاديين بتحليل قضية التخلف تحليلا مستفيضا ، وإبراز تكاملها التام مع النظريات الغربية للتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المختلفة . فما دام لم يتم القضاء نهائيا على سيطرة الرأسمالية الغربية المركزية ، فإن النظام الاقتصادي العالمي ، سيظل يعمل بنفس الطريقة التي تخدم مصالح الدول الثرية ، وتضر باقتصاديات البلدان النامية . ان ما يطلق عليه اسم تنمية في هذه البلدان ، أي في التوسع في استخراج البترول والنحاس وإنشاء الطرق من البواني واليه من أجل التصدير ، ما هو في الواقع سوى عملية وهمية . بل ان النتائج المترتبة على مثل هذا النوع من التنمية ، كانهخفاض الانتاج الزراعي والمهني وتحويل الفلاحين الى عمال

توضح لنا حدود المنهج التحليلي المستخدم . فقد انطلق كومب من فرضية إمكان عزل مؤسسة انسانية عن سياقها الاجتماعي الشامل ، ودراستها في نفس الوقت دراسة ذات قيمة ، وقام بعقد مقارنة بين مداخل نظام التعليم ومخارجه ، أى مقارنة الوسائل والامكانيات التى يتزود بها نظام التعليم بناتجه النهائى ، فوجد أن النتيجة سيئة للغاية ، فمقدار الناتج النهائى ، أى كمية الحائزين على الشهادات ، تفوق كثيرا وسائل وامكانيات هذا النظام .

نظام التعليم والسياق الاجتماعى

ينتقد الكاتب هذا النوع من التحليل لسببين : أولا تداخل المداخل والمخارج ، فلا يمكن فصلهما تماما كما فعل كومب . ثانيا لا ينبغي عزل نظام التعليم عن السياق الاجتماعى الشامل ، لأن الصلة بين التعليم والانتاج والايديولوجية ، هى صلة وثيقة ومتشابكة . وتكمن أسباب هذه الازمة ، فى التناقض الاساسى بين الاحتياجات الموضوعية للانتاج من عمال وفنيين وباحثين ، وبين الاحتياجات الذاتية التى يسهم النظام الرأسمالى فى خلقها ، وجميعها لا تتجاوب مع أية أهداف انتاجية .

ويفسر المؤلف ظاهرة التكاليف على التعليم بنسبة تفوق احتياجات وامكانيات النظام الاقتصادى ، تفسيراً ايديولوجيا واقتصاديا . فعلى المستوى الايديولوجى ، يستخدم التعليم كتعويض لعدم المساواة الملازم للنظام الرأسمالى ، كما أن نشر التعليم وتعميقه ، يشكل راحة للضمير المجتمع البورجوازي . أما على المستوى الاقتصادى ، فتفسر ازمة التعليم ، على أنها نوع من أنواع الافراط فى الانتاج المرتبط بالنظام الاقتصادى الرأسمالى . وقد كان من الطبيعى ، بعد أن تفشت البطالة بين الجامعيين وفقدت الشهادات قيمتها ، أن يحدث تحول وميل الى الاتجاه نحو الوظائف المنتجة التى تغل ربحا . ولكن هذه الظاهرة لم تحدث ، بسبب الخلل الموجود فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . فالطريقة التى يعمل بها هذا النظام حاليا ، والتى تنحصر فى الاستهلاك والوفرة والذى القصير ، تتناقض مع معادته الاساسية ، أى الندرة وتكدس رؤوس الاموال وعدم المساواة .

فقد بات واضحا ، بعد زوال العائق الاكبر أى الاستعمار ، أن التفاوت فى التنمية الاقتصادية العالمية ، وتختلف الدول الافريقية ، لابد أن يفسر على أساس المعوقات التى تثيرها المجتمعات التقليدية فى وجه ظروف التنمية الحديثة .

ويرى الكاتب أن هذه المقولة أو المعادلة : تعليم : تنمية . تقوم بناية من وجهة النظر الايديولوجية ، بجهتين أساسيتين : أولا : تأكيد تميز النموذج الغربى للتنمية وضرورته . فقد كان من الصعب التمييز فى نظام مختلف عن النظام الغربى ، قبل أن تاتى التجربة الصينية وتزعزع صحة وصلاحيه هذا النموذج . ثانيا : اخفاء الحقائق الموضوعية للتخلف ، وطمس معالم اللعنة الرأسمالية التى تهدف الى جعل التنمية حكرا على الدول الاقوى فقط . تلك الدول التى تضع النظم والنماذج « للتنمية التخلف » وتعميق الهوة بين الاغنياء والفقراء . فالهدف النهائى للنظام الاقتصادى الراهن ، هو الاستحواذ والاستئثار ، وليس الخلق أو التنمية . وفى هذه الحالة ، يصبح الربح والاستغلال ، هما القاعدتان الأساسيتان فى هذا النظام ، أما التنمية فليست الا حادثا عرضيا .

وقد لاقت الايديولوجية التعليمية نجاحا باهرا فى العالم فى الخمسينات ، وفى افريقيا ابتداء من الستينات . فقد بدا للأفراد والجماعات الوطنية ، على حد سواء ، أن الرقى والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بالتعليم والشهادات . وتحتوى هذه الفكرة على جانب ضئيل من الصحة على المستوى الفردى ، نظرا لأن الجماعة هى التى تتحمل أعباء هذا التطور .

ويتحدث المؤلف عن كتاب ف . هـ . كومب «الازمة العالمية للتعليم» الذى أثار ضجة ودويا عالميين عام ١٩٦٧ ، وأدى الى إعادة النظر فى السياسة التربوية المتبعة حتى ذلك الحين ، واعتبر كمقدمة لاحداث عام ١٩٦٨ التى زعزعت أسس النظم التعليمية العالمية . وقد استخدم هذا الكتاب كوثيقة أساسية فى المؤتمر الدولى الذى عقد عام ١٩٦٧ فى الولايات المتحدة ، للبحث فى أزمة التعليم فى العالم . ويقول الكاتب أن كومب قد علل هذه الازمة ، باشتداد الطلب على التعليم بشكل فجائى ، ونقص الامكانيات ، وجمود نظم التعليم ، بل وجمود الهيئة الاجتماعية ذاتها . وكلها أسباب

اختار الكاتب بعض هذه الدراسات والمقترحات لعرضها في هذا المقال .

إعادة النظر في المعادلة تعليم يساوي تنمية :

تناولت هذه الدراسات ، العلاقة بين التنمية التعليمية والتنمية الشاملة ، وقد اتفقت جميعها ، على الرغم من اتجاهاتها المختلفة ، حول الأهمية البالغة لازمة التعليم ، والحاجة الملحة لإيجاد حلول لها . وفيما يلي العرض الذي قدمه الكاتب لما اختاره من هذه الدراسات .

ندوة فيلاسربلوني : نظمتها مؤسسة فورد وروكفلر عام ١٩٧٢ ، لتقويم ما تحقق من نتائج في مجال التعليم خلال العشرين عاما الماضية ، ووضع خطط مستقبلية على ضوء هذا التقويم . وقد اهتم كاتب المقال بثلاثة أبحاث قدمت أثناء الندوة ، وتميزت بالجدة والموضوعية .

دراسة كوردوزا : التي يثبت فيها أن التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ، تعمق من ظاهرة عدم المساواة ، نظرا لأن مجموعة صغيرة هي التي تستفيد من هذا النمو الاقتصادي . ويتحدث عن القطاع الرأسمالي الحديث ، الذي يتجه حاليا إلى خلق نوع من « الاستعمار » الداخلي ، وتشجيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ، وبين الريف والمدينة . ويؤكد كوردوزا ، أن التعليم في البلدان النامية ، يلعب دورا رئيسيا في تعميق هذا التفاوت الاجتماعي .

دراسة ميلر : حول دلالة التنمية وأثارها على التعليم . ويهاجم ميلر في هذه الدراسة ، السياسات الاقتصادية التي تحاول خلق فرص العمل بأي ثمن ، مدعية زيادة قيمة الموارد البشرية ، ويؤكد أن كثيرا من هذه الوظائف الجديدة غير منتجة ، وتسمح لشاغليها بالاستفادة من التقسيم الاجتماعي للانتاج الجماعي . ويقترح ميلر نموذجا للتنمية الشاملة ، وليس فقط التنمية الاقتصادية ، يطالب بإحلال نظام تعليم لا مركزي ، تتنوع وحداته الأساسية بالاستقلال الذاتي ، محل النظام المتبع الذي يؤدي إلى سلم وظيفي ثابت . ومن رأيه أن يتجه هذا النظام الجديد إلى الريف ، حيث تأخذ المجتمعات الريفية مسؤولية مصيرها وتطورها ، وبذلك تصبح الوظيفة التعليمية مندمجة ومتكاملة مع وظائف

ويرى الكاتب أن تلوث البيئة وتبديد الموارد الطبيعية بواسطة التطور التكنولوجي ، يقابله من وجهة نظر الانتاج الرأسمالي ، تلوث الموارد البشرية بواسطة التعليم . فعالم الاجتماع العاطل الذي تنتجه الجامعة ، يصبح نظيرا في خطورته للنفاية المشعة التي تنتجها الصناعة الذرية .

أن أزمة التعليم ، قد بلغت ذروتها في أفريقيا . وهذا ما يستلزم لنا بفهم أعمق للتناقضات الأساسية بين الأوضاع السائدة ، والأهداف التي فرضها الاقتصاد الرأسمالي . فقد بدت المدرسة ، وكأنها الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة التطور الاجتماعي في الدول الأفريقية . وعم الوهم على الصعيد القومي ، بأن التنمية الاقتصادية وتنمية التعليم ، مترادفان . وقد أدت قدرة رؤوس الأموال الوطنية ، وضيق الأسواق ، واستتثار الاقتصاديات المسيطرة بالفوائض ، إلى الحد من نشأة بورجوازية اقتصادية وطنية ، وبالتالي أصبح التفاوت شديدا بين انتشار التعليم والركود الاقتصادي . وقد تنبّهت البورجوازية الوطنية أخيرا إلى أن « المدرسة » تتناقض تماما مع مصالحها الخاصة ، ويشكل استنزافها للدخل القومي ، تهديدا لمستقبل التنمية الاقتصادية .

وقد اجتمع وزراء التعليم الأفارقة في نيروبي عام ١٩٦٨ لدراسة ظاهرة التشيع الناشئة عن انتشار التعليم في أفريقيا ، وأبدوا أسفهم على الأهداف التي تحددت عام ١٩٦١ ، ولم يتحقق أي منها على الصعيد الكمي والكيفي . هذا في الوقت الذي خصصت فيه معظم الدول الأفريقية من ٢ في المائة إلى ٢٥ في المائة من موارد ميزانياتها للبرامج التعليمية . وعزا الوزراء الأفرقة هذا الفشل إلى ثلاثة أسباب : ١ - تضاعف عدد السكان بصورة غير متوقعة . ٢ - النمو البطيء للدخل القومي وانكماش المعونات . ٣ - نقص العائد الداخلي للتعليم ، والاستخدام السيء لموارده .

ويذكر الكاتب أن المؤتمر وضع توصيات مختلفة للتعويض بالسياسة التعليمية ، ولكنه لم يتعمق في دراسة أسباب الأزمة ، أو يأت بجديد في هذا الصدد . ولذلك كان علينا أن ننظر السنتين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ حتى نشهد إعادة تقويم حقيقية وجذرية لنظام التعليم في العالم عامة ، وأفريقيا خاصة ، ونستمع إلى تطلعات متعمقة اللازمة ، ومقترحات ثورية هزت أركان النظام القائم . وقد

المقال هنا ، عن جدوى هذه التوصيات التي تخرج عن السياق الاجتماعي والسياسي ؟ وأين مكان الصراعات الطبقية ، وتفاوت التنمية ، وسيطرة الامبريالية في هذه المفاهيم المثالية ؟ هل نستطيع أن نتجاهل الظروف الموضوعية الحالية التي تجعل من « المدرسة » أداة طبقية ؟ أو أن نتجاهل أن التكنولوجيا هي سلاح لخدمة الاقوياء والاغنياء ؟ كأن الأجدر بهؤلاء الحكماء المنادين بفكرة « المدينة الثقافية » أن يفكروا أولا في الوسائل الضرورية لتغيير بنية المدينة السياسية الحالية القائمة على الظلم وعدم المساواة . ويقول الكاتب أن أهمية هذا التقرير ، تكمن فقط في التشخيص السليم لموقف التعليم في العالم عامة ، والعالم الثالث خاصة . فقد أوضح التقرير ، كيف اندفعت الدول المستقلة تناضل ضد الجهل ، وفي صورتها ان مجرد انتزاعها لاداة التفوق التقني من أيدي المستعمرين ، سيكمل لها الحرية الدائمة والنمو الحقيقي ، دون ان تنبذ الى ان هذه النماذج التي أخذتها عن الدول المتقدمة ، لا تتفق مع احتياجاتها ومشاكلها . وقد ترتب على ذلك ، ان استثمارات هذه الدول في التعليم ، أصبحت لا تتناسب مع امكانياتها المالية ، وفأدت أعداد الخريجين قدرات اقتصادها على الاستيعاب مما أدى الى عجز في الدخل وتسبب في أضرار نفسية واجتماعية بالغة ، هددت توازن المجتمع ذاته .

ماذا يفعل التعليم في أفريقيا : وخلاصة هذه الدراسة التي كتبها د . ناجمان ، أن التعليم يتدهور عاما بعد عام على جميع المستويات ، مستندا في حكمه هذا ، الى مشاهداته في مجالين : الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها ، ومع ذلك لم تتحرر من المحاكاة والتقليد ، والتجربة التعليمية الجديدة التي قامت بتنفيذها اليونسكو في زائير . وقد جاءت النتيجة في الحالتين مخيبة للامل . فلم تستطع الدول الافريقية ، مواجهة هذا التحدي المزدوج : تكوين الكوادر من أجل التنمية الاقتصادية ، والاستجابة الى التطلعات الثقافية لدى جميع السكان . ولم تتمكن من الفصل بين هذين الهدفين على الصعيدين الكمي والكمي . ويرى الكاتب أن ناجمان ، على غرار الحكماء الذين نادوا باقامة « المدينة الثقافية » ، لم يبحث في أسباب الركود النسبي للاقتصاد في بلدان العالم الثالث ، كما أنه لم يتعرض كذلك للآثار والبصمات

اجتماعية أخرى ، في اطار سياسة للتنمية الشاملة .

دراسة زيروبو حول التعليم والتنمية ، التي يؤكد فيها أن التعليم ، بوضعه الحالي ، هو عامل من عوامل التخلف ، وأن الحل الوحيد هو تغيير الهياكل التعليمية القائمة تغييرا جذريا ، وفي اقرب وقت ، قبل أن تؤدي « المدرسة » الى هدم أسس المجتمع وضياح فرص التنمية الاقتصادية الى الأبد . ثم يضع زيروبو الخطبوط العريضة « للمدرسة الخالفة » التي تتفق مع ظروف وتطلعات البلدان النامية .

ويرى المؤلف أنه على الرغم من وضوح الفكر ، والدقة التي تميز بها المشتركون في ندوة فيلاسربلوني ، إلا ان احدا منهم لم يتعرض لسؤال على جانب خبير من الاهمية ، وهو : الا يجدر بنا أولا ، أن نقوم بتغيير النظام الاقتصادي وعلاقات الانتاج ، قبل ان نفكر في إقامة نظام جديد للتعليم ؟ فمبادم أن التعليم تابع تبعية مطلقة للنظام الاقتصادي ، فبماذا تجدي إذن كل هذه الافكار البراقة للإصلاح التربوي ؟

تعلم الوجود : نشر تحت هذا العنوان ، تقرير اللجنة الدولية للتنمية التي تكونت بناء على طلب اليونسكو في فبراير عام ١٩٧١ ، تحت اشراف وزير التعليم الفرنسي السابق ادجار فور . وقد كان هدف هذه اللجنة ، طرح تصورات لاستراتيجية تعليمية دولية ، تصلح نقطة انطلاق لسلسلة من الدراسات والقرارات على المستوى القومي ، وتسهم في توجيه التعاون الدولي في مجال التعليم . ويتلخص هذا التقرير في فكرة واحدة : « المدينة الثقافية » أي تحويل المجتمع كله الى مدينة ثقافية ، تزدهر فيها قدرات الانسان ، وتبرز الامكانيات الخلاقة لجماهير الشعب ، وحيث لا يكون التعليم حكرا على مجتمعات متميزة ، ولا أن تقوم به مؤسسات تربوية تقليدية . وتقوم فكرة « المدينة الثقافية » على مفاهيم مثالية للعلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية ، مثل وجود مجتمع دولي ، وتضامن بين الشعوب والحكومات ، يتخطى جميع الخلافات . ومفهوم أن التعليم هو مفتاح الديمقراطية وأن هدف التنمية هو ازدهار وتحرير الانسانية . ويتساءل كاتب

التي تركتها السيطرة الاقتصادية الامبريالية على
تنظيم وسياسات التعليم .

مؤتمر لومي : عقد في مايو ١٩٧٢ ، واكتسب
دلالة سياسية هامة ، رغم أنه لم يضم سوى الدول
الناطقة باللغة الفرنسية . وقد توصل المؤتمر الى
نتيجة اخفاق السياسة التعليمية الوطنية اخفاقا
تاميا على الصعيدين الكمى والكيفى . فنسبة الامية
فى ازدياد مطرد ، على الرغم من التوسع المستمر
فى انشاء المدارس ، وذلك نظرا للتضاعف الهائل
فى عدد الاطفال . كما أن البطالة تفشت بشكل حاد
بين المتعلمين ، ومن وجد من بينهم عمالا ، ليس
بافضل حالا من الآخرين . فعالبا ما يكون هذا
العمل وظيفة مكتبية غير منتجة ، تؤدى تكاليفها
الى المضاعفة من سلبيات التعليم . وقد جاءت
قرارات المؤتمر صريحة واضحة بشأن ضرورة
التوقف عن انشاء المدارس ، واكتساب الشباب
التكوين اللازم ، من خلال العمل لا المدرسة ، وبذل
الجهود فى سبيل ربط التعليم بالوظيفة المنتجة ،
واتاحة استثمار البالغ التى ستتوفر نتيجة لتلك
السياسة ، فى شكل اعتمادات تسمح للشباب
باقامة المشروعات المهنية والزراعية . ولا يجوز
لاحد من الشباب البالغ ، استكمال دراساته العليا
الا اذا اظهر مواهب خاصة فى هذا الصدد .

وقد أجمعت الدراسات المختلفة التى قدمت الى
هذا المؤتمر ، على وجوب القيام بثورة فى النظام
التعليمى ، الذى أصبح بضغط أكثر فأكثر على
ميزانية ، تتميز مواردها أصلا بالركود .
وأصبحت « المدرسة » تشكل تهديدا لمصالح الطبقة
الحاكمة على مختلف المستويات سواء عن طريق
استنزافها للموارد العامة ، أو تزويد المجتمع
بشخص غير منتج ، أو خلق طبقة من
الطفيليات تثقل كاهل ميزانية الدولة . ومن المنطقى
الآن ، أن يفكر الحكام فى تحويل المدرسة الى أداة
للانتاج ، وأن يشارك الطلبة فى أسرع وقت فى
العملية الانتاجية « فالمدرسة » بوضعها الحالى ،
تبدو وكأنها تعيق للقوى المنتجة ، وتهديد لمصالح
المجتمع الرأسمالى .

وبعد هذا العرض النقدي للدراسات التى
تناولت أزمة التعليم والتنمية ، يتحدث الكاتب عن
أسباب فشل السياسة التعليمية ، فيقول ان عملية
التوسع فى انشاء المدارس والجامعات التى عرفها
العالم فى السنوات ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ جاءت

نتيجة لعوامل وايدولوجيات مختلفة ومتناقضة فى
أغلب الاوقات . فقد اهتم النظام الرأسمالى
والعالم الغربى داخليا وخارجيا اثر ارتقاء القوى
الديموقراطية بعد حرب ١٩٤٠ - ١٩٤٥ وفتحت
أبواب المدارس والجامعات على مصراعيها ، أمام
الشعب . ولكن هذه العملية تمت فى اطار المفاهيم
التقليدية « للمدرسة » القديمة التى تسعى أساسا
الى الحفاظ على البنيات الاجتماعية القائمة
واستمرارها ، وتخريج الكوادر الفنية الضرورية
لنمو النظام الصناعى . وقد ظهر جليا هذا
التناقض بين الانتشار الكمى واستمرارية البنيات
المدرسية القديمة فى عام ١٩٦٨ . وفشلت جميع
محاولات الاصلاح التى بذلت منذ ذلك الوقت ،
وكان لابد لها أن تفشل ، فالمدرسة مرتبطة ارتباطا
وثيقا بجوهر النظام الاقتصادى وبالبنيات
الاجتماعية الغربية ، ولا يمكن تغييرها تغييرا
جذريا ، دون أن يؤدى ذلك الى هدم النظام من
أساسه . ان السياسة التعليمية الوحيدة التى
تتفق واستمرار النظام الاقتصادى الاجتماعى
الحالى ، هى الحد من تنمية التعليم وانتشاره .
ولكن الكاتب يرى أن حل المشكلة على المدى
البعيد ، يستلزم تغيير النماذج الحالية للتنمية ،
والنظم الاقتصادية المرتبطة بها .

التعليم ضد التنمية

ويتحدث الكاتب عن النماذج الحالية للتنمية ،
مشيرا الى أن ما اتفق على تسميته بالتنمية ، لم
يكن فى يوم من الايام هدفا من أهداف النظم
الرأسمالية ، ولم يأت كنتيجة ضرورية لها . فالقوة
المحركة للنظام الاقتصادى الرأسمالى ، هى الربح
والاستحواذ على مصادر هذا الربح من سلطة
سياسية واقتصادية وأجهزة ايدولوجية الخ . .
أما تكديس رأس المال الناتج عن الربح ومصدر
الربح فى المستقبل ، فليس سوى ظاهرة لا ارادية
لهذا النظام . فاذا قمنا بالجمع بين اجمالى تكديس
رأس المال والتنمية وادماجهما ، فان العلاقة بينهما
قد تصبح ايجابية ، كما حدث فى العالم الرأسمالى
الغربى لفترة طويلة . وقد أدى تطور الاقتصاد فى
هذا العالم الرأسمالى ، والى الظروف التالية :
١ - أقصى أنواع الاستغلال لطبقات العمال
والفلاحين ، وزيادة الهوة بين دخول طبقة وفقر
طبقة أخرى .

٢ - الاستغلال الامبريالى ، واستغلال الاستعمار

التنمية تغييرا جذريا . والسؤال المهم الذى يفرض نفسه . هو كيفية تحويل نظام التعليم الحالى الى قوة واعية ، تستطيع ان تدمر النظام الاقتصادى القائم على السيطرة والاستغلال . لن يتأتى ذلك عن طريق التخفيف من حدة هذه التناقضات المذكورة ، بل على العكس ، عن طريق دفعها دفعا لتبلغ ذروتها على الصعيد الكمى ، وفى نفس الوقت ، اتاحة فرص التوعية بين المعلمين بمضار هذه التناقضات ، وتتكون هذه الاستراتيجية المقترحة من ثلاث نقاط :

١ - الزيادة المستمرة فى أعداد المعلمين على جميع المستويات ، وهذا يعنى تطبيق مبدأ حق التعليم للجميع ، دون قيد أو شرط ، وتطوير البنيات التعليمية ، بحيث تتمتع بهرونة كافية لاستقبال أكبر عدد من الطلبة .

٢ - اطلاع الطالب على حقائق التخلف والتبعية وتحليل أسبابهما ، وتاصيل التعليم فى القيم وظروف الحياة ، واحتياجات الجماهير الريفية والمدنية ، وتبادل المعرفة العلمية معها .

٣ - تطوير الفكر النظرى والنقدى ، حول دور التعليم الإيجابى والسلبى ، فى تنمية الدولة ، وعلاقاته الجدية مع المجتمع ككل ، وما يؤدى اليه ذلك ، من إعادة النظر فى التعليم المستورد ، كوسيلة لنقل الامبريالية الثقافية والتكنولوجية .

ان التساؤل حول نمط التعليم الذى يتفق مع النظام الاقتصادى والاجتماعى الحالى ، هو تساؤل غير مجد ما دام أن هذا النظام لن يستمر .

والتساؤل حول نمط التعليم الذى يتفق مع نموذج جديد للتنمية ، لا يمكن الاجابة عنه ، نظرا لان الملامح الرئيسية لهذا النموذج الجديد ، ما زالت مجهولة .

ان السؤال الوحيد الذى يستحق أن يثار هو : كيف نغير نظام التعليم الحالى ونحول له الى قوة ثورية واعية وقادرة على تدمير النظام الاقتصادى الذى يدفع بالدول النامية الى مزيد من التخلف ؟ ان التعليم يجب أن يلعب دورا فى النضال ضد الامبريالية الاقتصادية والتكنولوجيا والتبعية الثقافية ، وان يضع نهاية للبنيات الاجتماعية والسياسية الموجودة . ويؤكد الكاتب أن أهم شيء الآن ، هو الانطلاق من قصور النظام الحالى ومتناقضاته ، لوضع استراتيجية للتغيير لا للإصلاح . ■

الجديد للمجتمعات الواقعة تحت سيطرة الدول القوية .

٣ - استنزاف وحشى للموارد ، وتلوث البيئة الحيوانية والبشرية .

٤ - تحويل المجتمع كله الى مجتمع استهلاكي .

٥ - وضع الايديولوجيات واقامة البنيات الفوقية السياسية والاجتماعية ، التى تبرر وتعمل على استمرار الاوضاع المذكورة . وقد لعبت المدرسة هذا الدور بالذات .

ان كل هذه الظروف ، عوامل ضرورية لاستمرار النظام الرأسمالى ، ولابد أولا ، اذا أردنا تغيير هذا النظام ، من التصدى لهذه العوامل ، منطلقين من التناقضات الخاصة بكل منها .

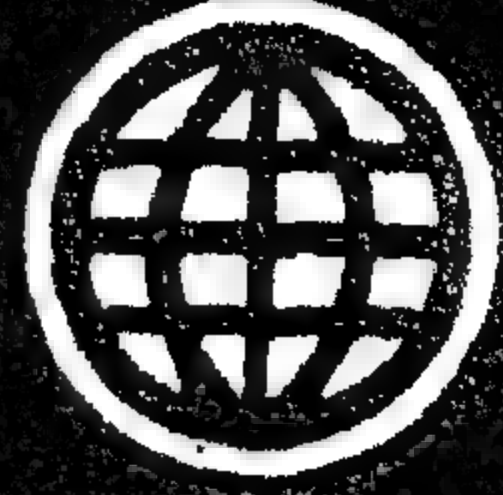
ويذكر الكاتب أن التنمية الرأسمالية فى الدول التابعة ، تخضع لنفس الظروف ، ولكن النتيجة تختلف . فعليه تكس رأس المال فى الغرب أدت الى تنمية شاملة ، وأسهمت اقتصاديات الدول الخاضعة فى هذه التنمية على حساب استنزاف مواردها وتدميرها داخليا . ان ما يبدو كتهمية فى هذه الدول ، من موانئ ومواصلات الخ . ليس فى الواقع سوى خدعة تخفى وراءها بنية تحتية تستهدف استنزاف الموارد الطبيعية والثروات .

ويختتم الكاتب مقالته ، بسالحيث عن الاستراتيجية التعليمية التى يجب أن تطبق من أجل تغيير النظام الاقتصادى ونماذج التنمية تغييرا جذريا . ويقول ان الدرس الحقيقى الذى نستخلصه من كل ماتقدم ، هو أن استمرار العلاقات الرأسمالية ، يتناقض تماما مع التطور الحالى فى مجال التعليم . وبلا شك فيه . أن هناك تناقضات أكثر جوهرية ، كالتناقضات الاقتصادية مثلا ، ولكن التناقضات فى مجال التعليم ، تشكل أهمية كبرى فى ظل الظروف العالمية الراهنة ، وذلك لسببين : أولا بالنسبة للعالم الرأسمالى وتوابعه تكشف هذه التناقضات عن قصور هذا النظام القائم على قانون الربح والنخبة وسيطرة الاقوى . أما بالنسبة للدول الاشتراكية ، فتوضح أن التوسع فى التعليم على جميع المستويات ، يعتبر الوسيلة أو الشرط الاساسى لتحويل نظام ما زال بيروقراطيا ومتسلطا ، الى نظام ديمقراطى يقوم على الإدارة الذاتية .

ويؤكد المؤلف أن التوسع الكمى فى التعليم ، هو الوسيلة المتاحة لتغيير النظام الاقتصادى ، ونماذج

مارس ١٩٧٧
أبريل ١٩٧٧
مايو ١٩٧٧

شهريات



□ مارس ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي :

١٩ : أعلنت اللجنة التحضيرية لرجال الدين المسلمين والمسحيين في ختام اجتماعاتها التي استمرت ٣ أيام في موسكو ، تأييدها للشعب العربي في تحرير أراضيهما والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

٢١ : اتهم ليونيد بريجنيف السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي حكومة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي من خلال حملة وائسطن لدفاع عن حقوق الانسان . وأعلن بريجنيف أنه لا يمكن تنمية العلاقات الطبيعية بين موسكو وواشنطن إذا استمرت الولايات المتحدة في مساندة المنشقين السوفيت وعناصر المعارضة في الدول الاشتراكية الأخرى .

٢١ : قدم ليونيد بريجنيف السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي ، خطة منفصلة لقرار السلام في الشرق الأوسط تدعو إلى انسحاب إسرائيل على مراحل ووضع جدول للإنسان بحيث يتم على مدى عدة أشهر من الأراضي العربية كما تقضي بإقامة مناطق منزوعة السلاح على طول الحدود في المستقبل .

٢٦ : وصل إلى موسكو سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي في أول زيارة للاتحاد السوفيتي يقوم بها مسئول أمريكي منذ تولي الرئيس كارتر السلطة .

٢٧ : تناولت المباحثات بين سيروس فانس

وزير الخارجية الأمريكي وأندرية جروميكو وزير الخارجية السوفيتي عددا من المسائل الدولية من بينها الحد من تجارة الأسلحة التقليدية والحد من التجارب النووية وتخفيض التوات في وسط أوروبا ووسائل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والوضع في الشرق الأوسط وفي جنوب أفريقيا .

أنظر أيضا تونس ٢٠ - الصين ١٩ - فلسطين ٣٠ - الولايات المتحدة ٢١

اثيوبيا :

١٠ : أمرت الحكومة الاثيوبية جميع سفرائها في الخارج بالعودة إلى أديس أبابا للتشاور وذلك بعد أن قدم سفير اثيوبيا في مصر استقالته من منصبه وطلب حق اللجوء السياسي للولايات المتحدة احتجاجا على عمليات الاضطهاد والقتل والارهاب التي يمارسها المجلس العسكري الحاكم . كما أعلن ٦ سفراء اثيوبيين خرون تخليهم من مناصبهم .

١٢ : أذاعت وكالة الأنباء الاثيوبية أن عناصر مناهضة للحكم القائم قامت بتدمير مؤامرة ضد الحكومة في إقليم بيجدير بشمال اثيوبيا وأعلنت الوكالة أن قوات الجيش والليشيا الشعبية اشبكت مع هذه العناصر مما أسفر عن مقتل ٢٦٨ شخصا واصابة ١٣٢ آخرين : ٢٤ : أعلنت جبهة تحرير اريتريا أن قواتها استولت على « نفقة » عاصمة إقليم الساحل المجاور للسودان ، وأن ذلك معناه انتهاء

أي وجود اثيوبي عسكري في المنطقة .

٢٦ : اجتمع الكولونيل منجيسنو هين ميريام رئيس المجلس العسكري الاثيوبي الحاكم مع سفراء كل من مصر والصومال والسودان في اثيوبيا وأبلغهم ضرورة تدعيم العلاقات بين بلادهم وبين اثيوبيا

الأردن :

١٢ : انتخب ابراهيم بكر عضو المجلس الوطني الفلسطيني نائبا للمهاجرين الأردنيين .

١٦ : وصل إلى عمان اللواء عبد الرحمن خليفات رئيس الوزراء السوري لأجراء مباحثات مع المسؤولين حول تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط وخطوات التكامل والتنسيق بين البلدين وذلك في إطار اللجنة السورية الأردنية .

٢٠ : وصل وفد برلماني كندي إلى عمان في زيارة رسمية للأردن تستغرق عدة أيام ، وذلك في إطار جولة استطلاعية يقوم بها الوفد في الشرق الأوسط .

٢٠ : اجتمع عدنان أبو عودة وزير الاعلام الأردني في عمان باللجنة الثلاثية المكلفة من منظمة الصحة العالمية بالتحقيق حول وضع العرب في الأراضي العربية المحتلة .

٢٤ : بدأت في عمان المباحثات الرسمية بين الملك حسين ملك الأردن والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا الذي وصل إلى عمان في زيارة رسمية لمدة ٣ أيام لأجراء محادثات حول تطورات الوضع في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

في اسلام آباد فوز حزب الشعب
برعاية ذو الفقار علي بوتو
بأغلبية ساحقة في الجمعية
التشريعية . وذلك في أول
انتخابات تتم في ظل الحكومة
المدنية التي يرأسها ذو الفقار علي
بوتو منذ ١٩٧٢ .

١١ : دخلت دبابات الجيش الباكستاني
مدينة كراتشي لمنع تزايد أعمال
العنف التي توجهها أحزاب
المعارضة بعد ظهور نتائج
الانتخابات العامة .

١٤ : قبض على المفتي محمود رئيس حزب
التحالف الوطني الباكستاني
وزعيم المعارضة في بشهاور
شمال غرب باكستان عندما كان
يقود مظاهرة تطالب باستقالة
الحكومة وأجراء انتخابات عامة
جديدة .

١٩ : انتشرت المظاهرات العنيفة في
كراتشي و٩ مدن رئيسية على
أثر اعتقال مارشال الجو أصغر
خان وهو من أبرز زعماء ائتلاف
المعارضة المكون من ٩ أحزاب

٢٠ : فرضت حكومة باكستان الأحكام
العرفية وحظر التجول في الأحياء
الصناعية لمدينة كراتشي بعد أن
اتسعت المظاهرات الدموية التي
قامت بها قوى المعارضة .

٢٢ : تعثرت جهود ذو الفقار علي بوتو
من أجل إنهاء موجة العنف
السياسي في البلاد ، وذلك بعد
أن رفض زعماء المعارضة
المفاوضات معه واتجهوا إلى
تجديد مطالبهم باستقالته

٢٦ : أضربت معظم المدن الرئيسية في
لدعوة الاضراب العام التي وجهتها
أحزاب المعارضة احتجاجا على
باكستان بالشلل الكامل نتيجة
القاء القبض على زعمائها .

٢٦ : انتخبت الحكومة برئاسة ذو الفقار
علي بوتو الجمعية التشريعية
الجديدة رغم اتهامات أحزاب
المعارضة بعدم دستورتها بسبب
ما وصفته بعمليات التزوير
الواسعة التي قامت بها السلطات
الحكومية أثناء الانتخابات .

٣٠ : أجرى ذو الفقار علي بوتو رئيس
الوزراء الباكستاني تعديلا وزاريا
كبيرا خرج بمقتضاه ٥ من الوزراء
في الحكومة السابقة وتم توسيع

بانشاء صندوق مشترك لتثبيت
أسعار المواد الأولية .

٣١ : وصل إلى بون سيروس فانس وزير
الخارجية الأمريكي لإجراء محادثات
مع وزير خارجية ألمانيا الغربية
حول المسائل التي تهم البلدين
انظر أيضا فلسطين ١٧ -
الولايات المتحدة ١٤ -

أوغندا :

١ : أعلن متحدث عسكري أوغندي أن
الرعايا الأمريكيين المقيمين في
أوغندا لهم الحرية الكاملة في
التحرك الداخلي أو خارج البلاد
كما أعرب المتحدث عن رغبة
أوغندا في تحسين علاقاتها مع
الولايات المتحدة الأميركية .

إيران :

١١ : أكدت إيران وبنجلاديش اقتناعهما
بضرورة التوصل إلى تسوية
سلمية لمشكلة الشرق الأوسط
وحل النزاع العربي الإسرائيلي
وفقا لقرار ٢٤٢ صادر من
مجلس الأمن جاء ذلك في البيان
المشترك الصادر عقب الزيارة
الرسمية التي قام بها رئيس وزراء
بنجلاديش لإيران .

١٢ : وصل إلى طهران مدوح سالم
رئيس الوزراء المصري في زيارة
رسمية لإيران لإجراء محادثات
مع المسؤولين الإيرانيين حول
مشكلة الشرق الأوسط والعلاقات
الاقتصادية بين البلدين ومستقبل
المشروعات الصناعية المشتركة .

١٤ : استدعت الحكومة الإيرانية
سفيرها في ليبيا بسبب تدخل
العقيد القذافي في الشؤون
الداخلية الإيرانية .

إيطاليا :

١١ : توترت العلاقات بين حكومة الأقلية
الإيطالية والحزب الشيوعي
الإيطالي بعد القرار الذي اتخذته
البرلمان الإيطالي بإحالة اثنين من
وزراء الدفاع السابقين إلى
المحاكمة بتهمة تورطهم في فضيحة
رشاوى لوكهيد

انظر أيضا إسبانيا ٣

باكستان :

٨ : أكدت النتائج النهائية التي أعلنت

انظر أيضا فرنسا ١٤ -
فلسطين ٢ - الولايات المتحدة ١٢

إسبانيا :

٢ : وصل جورج مارشيه زعيم الحزب
الشيوعي الفرنسي إلى مدريد
وسط إجراءات أمن مشددة
تهيدا لأول اجتماع بين زعماء
الأحزاب الشيوعية الغربية في
إسبانيا منذ الحرب الأهلية
الإسبانية بهدف تدعيم العلاقات
بين الأحزاب الشيوعية الغربية
ومساعدة الحزب الشيوعي
الإسباني على كسب الشرعية .
٢ : أكد زعماء الأحزاب الشيوعية في
إسبانيا وفرنسا وإيطاليا في
البيان المشترك الصادر في أعقاب
اجتماعهم في مدريد ، حق
الأحزاب الشيوعية في الاستقلال
من موسكو وفي عدم التدخل في
شؤونها .

٥ : بدأت الحكومة الإسبانية اتخاذ
خطوات جديدة على طريق
الديمقراطية حيث وعدت في بيان
لها بالانحراج عن جميع المعتقلين
السياسيين تريبا كما أشارت
إلى احتمالات الاعتراف بالحزب
الشيوعي الإسباني في المستقبل
القريب .

٩ : أعلنت وزارة الخارجية الإسبانية
أنه تم الاعتراف من جانب
حكومة إسبانيا بتمثيل منظمة
التحرير الفلسطينية في مدريد .
٢٧ : أعلن وزير خارجية إسبانيا أن
بلادها لم تعترف بإسرائيل قبل
أن يتم إقرار العدل في الشرق
الأوسط .

انظر أيضا : الأردن ٢٤ -
جمهورية مصر العربية ١٩

ألمانيا الغربية :

١ : أعلن وزير داخلية ألمانيا الغربية أنه
قد صرح لسلطات الأمن الألمانية
بالتصنت على المكالمات التليفونية
للعالم النووي كلاوس فروب في
أوائل ١٩٧٦ بسبب اتصالاته
الريبة مع الجماعات الإرهابية
الدولية .

٤ : أكدت حكومة ألمانيا الغربية
معارضتها لاقتراح مؤتمر الأمم
المتحدة للتجارة والتنمية الخاص

الوزراء النيدروالبيية بحيث زاد
عدد الوزراء من ١٨ إلى ٢٢. وتوزعوا

بلجيكا :

٤ : احتدمت الأزمة السياسية في بلجيكا عندما طرد الملك بودوان بناء على طلب رئيس الوزراء وزيرين في الحكومة الائتلافية . وذلك في الوقت الذي استمرت فيه اضطرابات عمال النقل بتأييد من نقابات العمال التابعة للحزب الاشتراكي والحزب المسيحي الاجتماعي .

٩ : أعلن القصر الملكي في بلجيكا أن الملك بودوان قد أصدر قراراً بحل البرلمان وأجراء انتخابات عامة في ١٧ أبريل ١٩٧٧ قبل عام بأكمله من الموعد المقرر لها في ١٩٧٨ .

انظر أيضا جمهورية مصر العربية ٢٢

بنجلاديش :

١١ : جاء في بيان رسمي صدر في دكا أن دورية عسكرية تابعة لبنجلاديش أطلقت النار على مجموعة من المتمردين بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية مع الهند انظر أيضا إيران ١١

تايلاند :

٢٦ : فشلت محاولة انقلاب عسكري في تايلاند . وأعلنت الحكومة التايلاندية موافقتها على السماح لقادة الانقلاب بمغادرة البلاد مقابل الانسحاب عن اثنين من القادة العسكريين الذين كانوا قد اختجزوهم .

٢٨ : أعلنت الحكومة التايلاندية أن قادة الانقلاب الناشئ سيحاكمون بتهمة الخيانة والقتل العمد وإشاعة الفوضى والاضطراب في البلاد .

تركيا :

١٦ : أعلنت الحكومة التركية أنها سوف تعيد في تنفيذ خطتها الخاصة بإجراء مشاورات بحرية وجوية في

منطقة يحرابية وذلك على الرغم من اعتراض اليونان .

انظر أيضا العراق ٤ - الكويت ٦ - المملكة السعودية ٢٣ الولايات المتحدة ٢

تونس :

١٩ : ترز اتحاد المهندسين التونسيين القيام باضراب لاجل غير مسمى حتى يتم اطلاق سراح محمد بلجاج عمروامين عام الاتحاد والذي اتى القبض عليه بتهمة توزيع منشورات بتوقيع حركة الوحدة الشعبية السرية .

٢٠ : أجرى الاميرال سيرجي جوشكوف نائب وزير الدفاع السوفيتي والقائد العام للقوات البحرية السوفيتية ، محادثات مع المسؤولين التونسيين .

٢١ : أعلن حبيب الشطى وزير الخارجية التونسية فشل المهمة التي قام بها لدى العقيد القذافي لاييجاد حل للخلاف القائم بين الدولتين منذ سنوات حول تحديد الرصيف الثاري بينهما .

الجزائر :

٥ : بدأ أول مجلس وطني جزائري [برلمان] أعماله واختير رباح بيطاط رئيسا له .

٢٠ : غادر الرئيس الجزائري هواري بومدين الجزائر إلى نيابى عاصمة النيجر لخصور مؤتمر القمة الذي يعقد هناك ويحضره كل من رؤساء الجزائر ومالى والنيجر وتشاد وليبيا .

٣١ : وصل إلى الجزائر الرئيس الكوبي فيدل كاسترو في زيارة رسمية في نهاية جولته بأفريقيا حيث زار ليبيا ثم الصومال وتنزانيا وموزمبيق وأنجولا .

الجمهورية العربية اليمنية :

٩ : وصل إلى صنعاء ٦ خبراء زراعيين يابانيين في بعثة تستغرق ثلاثة أسابيع لأجراء دراسة شاملة على الأراضي الزراعية ولزيادة الحاصلات في اليمن .

٢٢ : بدأت في تعز اجتماعات رؤساء الدول العربية المظلة على البحر

الاحمر وششارك فيها رؤساء السودان والصومال واليمن الشمالية واليمن الجنوبية .

٢٣ : أكد البيان المشترك الذي صدر في ختام المؤتمر الرباعي الذي ضم رؤساء السودان والصومال واليمن الشمالية واليمن الجنوبية أهمية التضامن العربي لمواجهة السياسة الاسرائيلية العدوانية والقوى الصهيونية التي تساندتها . كما أشار البيان إلى ضرورة الحفاظ على السلام في منطقة البحر الاحمر واستثمار موارده .

جمهورية مصر العربية :

٢ : حصلت الجامعات المصرية على مبلغ ٣٠٠ المليون دولار قدمته دولة قطر مقابل ما تحصل عليه من اعارات للاستاذة المصريين .

٣ : بدأت في القاهرة اجتماعات وزراء خارجية ٦٠ دولة عربية وأفريقية وممثلي ٦ حركات تحرير أفريقية يمثلون أكثر من ٥٠٠ مليون من الشعوب العربية والأفريقية للاعداد لعقد أول مؤتمر قمة عربي أفريقي في القاهرة .

٥ : وصل إلى القاهرة دانييل روكنلر رئيس مجلس إدارة بنسك تشيزمانهاتن وأعلن تقديم بعض التعديلات الخاصة بشروط طرح قرض لمصر في السوق الدولية قيمته ٢٥٠ مليون دولار بضممان هيئة الخليج لتبني مصر .

٥ : تم في القاهرة توقيع اتفاق مصري أمريكي بشأن مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الذي وافق الكونجرس على تقديمه إلى مصر بصفة عاجلة في شكل قرض سلمي .

٧ : بدأ في القاهرة أول مؤتمر قمة أفريقي عربي .

٩ : وقع ملوك ورؤساء ومبعوثو ٦٠ دولة أفريقية وعربية « ميثاق القاهرة » من أجل تأكيد وتدعيم وتنمية أسس التعاون السياسي والاقتصادي والمالي بين القارة الأفريقية والعالم العربي .

١١ : أعلنت وزارة الداخلية المصرية أنها أحبطت مخططا جديدا لمخابرات القذافي كان يستهدف القيام بعدة تجنيدات خلال فترة انعقاد مؤتمر

السلفادور :

- ١ : أعلنت الاحكام العرفية في السلفادور لمدة ٢٠ يوما وذلك على اثر المساعدات الدامية بين البوليس والمتظاهرين الذين خرجوا احتجاجا على نتائج انتخابات الرئاسة في البلاد .
- ١٧ : أعلن الرئيس ارنورو أرماندو مولينا رئيس السلفادور أن بلاده تعرض قبول أية مساعدات عسكرية أمريكية جديدة حيث أنها ترى أن التحقيق الذي أجرته الولايات المتحدة حول مسؤولية حقوق الإنسان بعد انتهاكا لسيادتها .

السودان :

- ٥ : بدأ فريق من المهندسين الأمريكيين في تنفيذ مشروع المخطط الأرضية للاستثمار الصناعية لخدمات المواصلات السلكية واللاسلكية في السودان .
- ٦ : وافق الرئيس نهيري على ادخال تعديل على قانون العقوبات السودانية ينص بتفويض يد السارق ورد ماسوق لصاحبه رغم تنفيذ العقوبة وذلك طبقا للشريعة الإسلامية .
- انظر أيضا : اثيوبيا ٢٦ - الجمهورية العربية اليمنية ٢٢ - عمان ١٥ - ١٩

سوريا :

- ٢٨ : بدأت المحادثات الرسمية بين فلاديمير زوكوليس نائب الرئيس الأمريكي السابق وكبار المسؤولين السوريين حول آخر الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط .
- انظر أيضا : الأردن ١٦ - ليبيا ٢٤ - الولايات المتحدة ١٢

شميلي :

- ١٢ : أصدرت الحكومة العسكرية في شميلي أمرا بحل جميع الأحزاب السياسية ووقف نشاط كل التجمعات ذات الطابع السياسي كما فرضت قيودا على وسائل الاعلام .

الروديسية الحاكمة انهم سيدلون بأموالهم ضد مقترحات سميت بتغيير نسبة توزيع الاراضي لصالح الافريقيين .

- ١٠ : أجرى ايان سميث رئيس وزراء حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا تعديلا وزاريا تم بمقتضاه توزيع مسئوليات وزارة الدفاع على أربعة وزراء رئيسيين .

انظر أيضا : الولايات المتحدة

١٦

رومانيا :

- ٥ : أعلنت رومانيا حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد عقب الزلزال المدمر الذي تعرضت له بوخارست والاقليم الجنوبية في رومانيا مما أدى الى مقتل الآلاف .
- انظر أيضا الصين ١٥ - ١٦

زائير :

- ١٧ : بدأت شحنات المساعدات العسكرية التي قرر الرئيس الأمريكي كارتر ارسالها الى زائير في الوصول الى كينشاسا ، وذلك بعد أن طلب رئيس زائير مساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا لمواجهة محاولة غزو خارجية لزائير .

- ١٨ : اذاعت وكالة انباء زائير أن جيش زائير يحتشد الآن لشن هجوم واسع النطاق ضد المرتزقة الذين استولوا على أربع مدن في اقليم كاتانجا الذي ينتج ٧٠٪ من النحاس في العالم .

- ٢٠ : أعلن رئيس زائير أن قوات بلاده استطاعت استعادة مدينة كاساجي الاستوائية من أيدي « القوات المتمردة » .

زامبيا :

- ٢٨ : أعلن متحدث رسمي باسم حكومة زامبيا أن رئيس الوزراء الكوبي فيديل كاسترو قد ألغى الزيارة التي كان يزمع القيام بها لزامبيا خلال جولته الحالية في دول افريقيا وذلك حتى لا تتم زيارة كاسترو في وقت واحد مع زيارة الرئيس السنغافيتي نيكولا بوجورني .

القمة الافريقي العربي الاول في القاهرة .

- ١٩ : وصل الى القاهرة الملك خوان

كارلوس ملك اسبانيا في اول زيارة رسمية يقوم بها ملك اسباني لمصر : وذلك لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول الموقف الدولي وقضية الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

- ٢٠ : بدأ الدكتور عبد المنعم القيسوني

نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية جولته الى الدول العربية والتي بزور خلالها السعودية والكويت وقطر والامارات وذلك في إطار الخطة التي تهدف الى تهيئة الظروف الملائمة لدعم الاقتصاد المصري .

- ٢٣ : حصلت مصر على ترخيص طويل

الاجل من الحكومة البلجيكية : قدره ٤ ملايين دولار .

- ٢٥ : أعلن الرئيس السادات ان

الولايات المتحدة التي تمسك بيدها ٩٩٪ من اوراق اللعبة في الشرق الاوسط : في وسعها اذا أرادت اقرار السلام في الشرق الاوسط خلال شهر عن طريق مؤتمر جنيف .

- ٢٦ : أصدرت السلطات المصرية

قرارا بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع السلطات الليبية : وذلك بمنع الليبيين الذين يصلون الى مطارات القاهرة وموانئها من دخول البلاد واعادتهم الى ليبيا .

- ٢٦ : قدم الخبير الاقتصادي الألماني موار

تصوره للمساعدة التي يمكن أن تقدم لمصر لحل مشاكلها الاقتصادية وذلك على أساس « مشروع مارشال متطور » حيث يقدم جزء منه كمعونات دون مقابل ، وجزءا آخر في شكل قروض على المدى المتوسط والطويل .

- ٢٩ : تم في القاهرة توقيع بروتوكول

التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي للعام الحالي ويبلغ حجمه ٤٠٠ مليون جنيه ، بزيادة ٥٥ مليون على حجم العام الماضي .

- انظر أيضا : اثيوبيا ٢٦ -

إيران ١٢ - ليبيا ٢٤ - السعودية

٢٣ - الولايات المتحدة الأمريكية

٢٢ - ١

روديسيا :

- ٣ : أعلن ١٢ من أعضاء الجبهة

- ١٥ : قررت الصين منح رومانيا مساعدات في شكل أدوية و ١٥٠ ألف جنيه استرليني للمساهمة في إزالة الخسائر الناجمة عن كارثة الزلزال في رومانيا .
- ١٦ : اتهمت الصين الاتحاد السوفيتي بأنه يتزعم عملية غزو زائير عن طريق المرتزقة .
- ١٧ : ادّاع راديو بكين أن الصين تتعرض لأمواج موجهة قتل منذ ١٩٤٩ .
- ٢١ : دعت قيادات الصين إلى عقد مؤتمر عاجل لبحث أزمة الجفاف التي انسدت بحصول القمح في شمال الصين .

العراق :

- ٤ : وصل إلى بغداد وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي لأجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين تتناول العلاقات الثنائية بين البلدين في النواحي الصناعية والفنية .
- ٣٥ : أصدر مجلس الثورة العراقي قرارا بالسماح لجميع المواطنين العرب بالالتحاق بالوظائف العامة للدولة .

انظر أيضا ليبيا ٢٤

عمان :

- ١٥ : وصل الرئيس السوداني نيمري إلى عمان في زيارة تستغرق ٣ أيام يجري خلالها مباحثات حول تنسيق المواقف العربية تجاه مسألة الأمن في البحر الأحمر .
- ١٩ : صدر البيان المشترك عن زيارة الرئيس نيمري لسلطنة عمان مؤكدا ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر الرياض والقاهرة وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بفتح مؤتمر جنيف لحل مشكلة الشرق الأوسط .

الفلبين :

- ٢٦ : وقع الرئيس الفلبيني فوردinand ماركوس قرارا بمنح الحكم الذاتي إلى ١٣ مقاطعة في جنوب الفلبين وإنشاء حكومة اقليمية مؤقتة وذلك لانهاء ثورة المسلمين في الجنوب .

فرنسا :

- ١٤ : قررت فرنسا منح الأردن قرضا قيمته ٢٥٠ مليون فرنك [حوالي ٣٣ مليون جنيه استرليني] ويسدد على ٢٥ سنة بفائدة ٢.٥٪ ويخصص لمشروعات استخراج الفوسفات في ميناء عقبة بالأردن .
- ١٤ : أحرز تحالف اليسار الفرنسي أكبر انتصار انتخابي له منذ الحرب العالمية الثانية في الجولة الأولى من الانتخابات البلدية في فرنسا .
- ٢٠ : فازت القائمة التي يتصدرها جاك شيراك، رئيس وزراء فرنسا السابق ومؤسس التجمع الديجولي في الجولة الثانية من انتخابات البلدية في باريس .
- ٢١ : أظهرت نتائج الجولة الثانية في انتخابات المجالس البلدية الفرنسية نتائج حاسمة لصالح اليسار الرئيسي المكون من التحالف الاشتراكي الشيوعي بزعماء فرانسوا ميتران على الائتلاف الحكومي برئاسة الرئيس الفرنسي ديستان .
- ٢٥ : تم انتخاب الزعيم الفرنسي الديجولي جاك شيراك عمدة لباريس .
- ٣٠ : انتهى ريمون بار من تشكيل الوزارة الفرنسية الجديدة والتي تتكون من ١٥ وزيرا .
- انظر أيضا اسبانيا ٢ - ٣ ، فلسطين ٢٠

فلسطين :

- ٢ : دعا خالد الحسن مضمون اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى سرمة اتنام المصالحة الأردنية الفلسطينية .
- ٢ : قامت إسرائيل بتخفيض عملتها بنسبة ٢٪ وذلك للمرة ١٨ منذ يونيو ١٩٧٥ .
- ٢ : اتسع نطاق الانتفاضة الشعبية والظواهرات ضد الاحتلال الاسرائيلي داخل الأراضي العربية المحتلة .
- ١١ : أعلن اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل أن رأي الرئيس الأمريكي كارتر حول الحدود النهائية لإسرائيل ينذر بوقوع صدام دبلوماسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

- ١٧ : وصل إلى القدس هانز ديترينش جينشر وزير خارجية المانية الغربية في زيارة رسمية لمدة ٣ أيام لأجراء محادثات مع المسؤولين الاسرائيليين حول مشكلة الشرق الأوسط .
- ١٨ : أعلن في تل أبيب عن تشكيل حزب اسرائيلي جديد يضم الشخصيات الاسرائيلية التي تطالب بأجراء حوار مع الفلسطينيين في إطار مايسمى « بالمجلس الاسرائيلي الفلسطيني » .
- ٢٢ : أدى احزاب عمال الموانئ والشحن الاسرائيليين إلى إغلاق كل موانئ إسرائيل وذلك لأول مرة في تاريخ إسرائيل .
- ٢٨ : أعلن موشي ديسان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق انسحابه من الحملة الانتخابية لحزب العمل الاسرائيلي الحاكم بسبب معارضته لسياسة الحزب فيما يتعلق بالنزاع عن الأراضي وبالذات بالنسبة للضفة الغربية لنهر الأردن .
- ٣٠ : وصل إلى تل أبيب لوى دي جيرنجو وزير الخارجية الفرنسي في زيارة رسمية لإسرائيل تستغرق ثلاثة أيام .
- ٣٠ : ادّاع راديو إسرائيل أن شالوم كليمان حاكم طائفة اليهود الشرقيين قد تلقى دعوة رسمية لزيارة الاتحاد السوفيتي .
- انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي ١٩ - ٢١ - الأردن ١٢ - اسبانيا ٩ - ٢٧ - لبنان ٩ - المملكة السعودية ١٤ - الولايات المتحدة [٢٢-٦]

كوبا :

- ٤ : أعلن وزير التجارة الكوبي أنه إذا رفعت الولايات المتحدة الخطر التجاري الذي تفرضه على كوبا منذ ١٧ عاماً فإن كوبا سوف تشتري من الولايات المتحدة عددا كبيرا من السلع ابتداء من المواد الغذائية حتى المعدات الثقيلة .
- ١٦ : جددت كل من كوبا والصومال تأييدهما للتحرير الكامل للأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره جاء ذلك في البيان الكوبي الصومالي المشترك

صلاحيات الامن فيها الى السلطات اللبنانية .

١٢ : خففت السلطات اللبنانية على الرقابة المفروضة على مختلف وسائل الاعلام .

١٥ : اجتمع الرئيس اللبناني سركيس مع عدد من الزعماء اليساريين ومع زعيم طائفة الشيعة المسلمين في لبنان ، من أجل بحث الأوضاع المتدهورة في البلاد .

١٦ : اغتيل كمال جنبلاط زعيم التوى الوطنية اللبنانية ورئيس الحزب الاشتراكي التقدمي عندما اطلق عليه مجهولون نيران الدافع الرشاشة بالقرب من قرية دير القمر بسطط رأسه كليل تسعون رئيس حزب الوطنيين الاحرار .

٢٣ : عقدت اللجنة الرباعية العربية اجتماعاً برئاسة الرئيس سركيس لبحث الوضع في جنوب لبنان والوسائل العملية لتنفيذ اتفاق القاهرة المبرم في ١٩٦٩ لتنظيم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

٢٨ : قرر مجلس الوزراء اللبناني تعيين العقيد فيكتور خوري قائداً للجيش اللبناني وبدأ القائد الجديد على الفور في بناء نواة للجيش اللبناني الجديد .

٣٠ : خلت حدة التوتر في بيروت وعادت الحياة الطبيعية الى الاحياء اشرقية في بيروت بعد القرار الذي اتخذته حزب الوطنيين الاحرار بوقف الاضراب الى أجل غير مسمى وهو الاضراب الذي نظم احتجاجاً على تعيين قائد عام جديد للجيش اللبناني .

انظر أيضاً : المملكة العربية السعودية ١ - ليبيا ٢٤ -

ليبيا :

٢ : أعلن رسمياً تغيير الاسم الرسمي لليبيا بحيث يصبح « الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية » وأعلن عهد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا في بيان رسمي أن المؤتمر الشعبي العام الذي أنهى أعماله في مدينة سبها قرر اقامة سلطة شعبية مباشرة في ليبيا لتحل محل التنظيم السياسي القائم .

٢٤ : أعلنت السلطات الليبية عدم

والاقتصادي بين البلدين .
٨ : وصل الى الكويت وفد من العلماء المسلمين اليوغوسلافي لاجراء

مباحثات حول توثيق التعاون بين رجال الدين في البلدين لنشر الدين الاسلامي في يوغوسلافيا .
٢٢ : اتفق وزراء المالية والاتصالات السلطانية والاسلانية في دول الخليج على انشاء مجلس اعلى للطيران المدني لدول الخليج العربي عن طريق دمج الشركتين القائمتين حالياً وهما طيران الخليج والخطوط الجوية الكويتية .

أعلن الأمين العام للصندوق الكويتي للبناء الاقتصادي أن الصندوق قد قدم ٩٢ قرصاً بلغت قيمتها الاجمالية ٣٣٠ مليون دينار كويتي [مليار دولار] وزعت على ١٤ دولة عربية و ٨٠ ول آسيوية و ٧ دول افريقية . وذلك منذ انشاء الصندوق في ١٩٦١ .

انظر أيضاً : جمهورية مصر العربية ٢٠ -

لبنان :

١ : استقبل مؤاد بطرس وزير خارجية لبنان ، السفير السوفيتي في بيروت حيث بحثا فكرة استدعاء قوة سلام دولية للمرابط في منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية .

٥ : أعلن راديو بيروت أن لبنان قد أبلغ الـ الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الامن بوقفه في المشاركة في مؤتمر جنيف الخاص ببحث مشكلة الشرق الاوسط .

٧ : تزايدت حدة الاشتباكات في جنوب لبنان بين القوات اللبنانية التي تساندونها المدفعية الاسرائيلية وبين القوات الفلسطينية والتقدمية .

٨ : وجه المجلس الشعبي الاسلامي الاعلى في لبنان نداء الى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في القاهرة لاجاد صيغة ملائمة لاعادة الامن الى الاراضي اللبنانية .

٩ : أعلن متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في بيروت ، بأن المنظمات الفلسطينية التي كانت تسيطر على بلدة النبطية في جنوب لبنان قررت تسليم

الذي صدر في مقديشيو عقب الزيارة الرسمية التي قام بها الى الصومال بيدل كاسترو .

انظر أيضاً : الجزائر ٣١ - زامبيا ٢٨ -

كوريا الجنوبية :

١ : وصل وزير الصناعة والكهرباء السعودي الى سيول في زيارة رسمية لكوريا الجنوبية لمدة ايام لاجراء محادثات مع المسؤولين الكوريين حول زيادة التعاون التجاري بين البلدين .

الكونجو الشعبية (برازافيل) :

١٩ : لقي ماريان نجواي رئيس الكونجو الشعبية مصرعه في خلال حوادث عنف وقعت في برازافيل .

٢٠ : اتهمت اللجنة العسكرية التي شكلها الحزب الحاكم في الكونجو الشعبية ، انصار « الفونس ماسيما ديبا » رئيس الكونجو السابق باغتيال ماريان نجواي .

٢٣ : اعترف الرئيس الكونجولي السابق الفونس ماسيما ديبا بأنه المسئول عن المحاولة الفاشلة لقلب نظام الحكم التي انتهت بمصرع ماريان نجواي .

٢٥ : أعلنت اللجنة العسكرية في الكونجو أنه تم تنفيذ حكم الاعدام في الرئيس السابق الفونس ماسيما ديبا .

٢٨ : أصدرت محكمة عسكرية في الكونجو حكمها بالاشغال الشاقة المؤبدة على باسكال ليسوبا رئيس الوزراء السابق بعد اتهامه بالاشتراك مع الرئيس السابق ماسيما بتدبير محاولة الانقلاب الفاشل الذي اودى بحياة الرئيس

نجاوي .

الكويت :

٦ : قرر مجلس الوزراء الكويتي مساهمة الكويت في الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية بمبلغ ٤٠ مليون دولار .

٦ : وصل الى الكويت وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي في زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع المسؤولين حول العلاقات الثنائية ووسائل تنمية التعاون الصناعي

التسليم للمصريين والعراقيين
والسوريين واللبنانيين بمساعدة
الطائرات القادمة عليها وتحويلهم
من نفس الطائرات كل الى بلده
— انظر ايضا تونس ٣١
الجزائر ٢٠ مصر ١١ — ٢٦

المملكة العربية السعودية :

- ١ : قررت السعودية منح لبنان ٥٠ مليون ليرة لبنانية لمساعدة الحكومة اللبنانية في تنفيذ برنامج اغاثة المهاجرين .
- ١٤ : قرر صندوق التضامن الاسلامي في السعودية تخصيص ٥٠ مليون دولار لمواجهة محاولات اسرائيل لتحويل القدس وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .
- ١٥ : قررت السعودية وقيادتها علاقات دبلوماسية بينها على مستوى السفارة .

٢٣ : وصل الى الرياض وزير خارجية تركيا لاجراء مباحثات مع المسؤولين السعوديين حول آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط وسبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين

٢٣ : أعلن الدكتور القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصاد عقب اجتماعه مع الامير فهد بن عبدالعزيز ولي عهد السعودية ، أنه قد تم التوصل الى اتفاق جماعي بين دول الخليج العربي على تقديم ١٥٠٠ مليون دولار تمدا لدعم اقتصاد مصر .

انظر : ايضا جمهورية مصر ٢٠ — كوريا الجنوبية ٩ —

المملكة المتحدة :

- ٤ : أعلن دافيد أوين وزير خارجية بريطانيا تأييد بلاده لحملة الرئيس كارتر من أجل حقوق الانسان ورفضها الاتهام السوفييتي للحملة بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لموسكو .
- ١٥ : احتلت أزمة مشكلة الشرق الاوسط جانبا كبيرا في مناقشة السياسة الخارجية في مجلس العموم البريطاني .
- ٢٣ : فازت حكومة العمال البريطانية في الاقتراع الذي جرى في مجلس العموم على الثقة بها بأغلبية ٣٢٢ ضد ٢٤٦ وقد حصلت الحكومة

على اصوات حزب الاحرار وهي التي مكنتها من تحقيق هذا الفوز

٢٤ : أعلن جيمس كالاغان رئيس الوزراء البريطاني ، في مجلس العموم ، أن حزب العمال قد وافق على أن يجرى مشاورات مع حزب الاحرار في جميع المسائل السياسية وذلك حتى آخر الدورة الحالية للبرلمان كما اتفق الحزبان على انشاء لجنة استشارية مشتركة بينهما ، والتعاون بينهما في تقرير نظام انتخابات البرلمان الاوروبي .

٣٠ : قدم دينيس هيلي وزير الخزانة البريطانية الميزانية الجديدة لمجلس العموم . وقد تضمنت الميزانية بعض الاعفاءات على ضرائب الدخل .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٩

النمسا :

٣١ : بدأت في فيينا الجولة الجديدة من المفاوضات بين الطرفين التركية واليونانية في قبرص ، برئاسة كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة .

الهند :

- ٢٢ : قدمت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وزعيمة حزب المؤتمر استقالتها وذلك اثر الهزيمة التي منى بها حزب المؤتمر في الانتخابات العامة والتي تمكنت فيها احزاب المعارضة بقيادة ائتلاف حزب جاناتا المحافظ من الفوز بالأغلبية المطلقة في البرلمان الهندي وبعد أن ظلت أنديرا غاندي رئيسة للوزراء لمدة ١١ عاما
- ٢٤ : تم تكليف مورارجي ديساي زعيم حزب جاناتا المعارضة بتشكيل أول حكومة هندية لايشترك فيها حزب المؤتمر منذ استقلال الهند في ١٩٤٧ .
- ٢٧ : وافق جاجينان رام زعيم حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية على الانضمام الى الحكومة الهندية الجديدة برئاسة مورارجي ديساي بعد مفاوضات ٣ أيام وعقدت بمحادثات انشاق في صفوف حزب جاناتا الحاكم .
- ٢٨ : أعلن بنساجاجي رئيس جمهورية الهند بالنيابة في اجتماع مشترك

لمجلس الشيوخ والنواب أن حكومة ديساي ستلتزم قوانين الطوارئ وقوانين الرقابة على الصحف التي فرضت في هذه أنديرا غاندي وظلت سارية لمدة ١٦ شهرا .

انظر ايضا : بنجلاديش ١١ —

هولندا :

٢٢ : قدم جوب دين أوفيل رئيس وزراء هولندا استقالته الى ملكة هولندا بسبب حدوث انقسام في الائتلاف الوزاري الذي يرأسه منذ عام ١٩٧٣ ، حول استصدار مشروع قانون للاصلاح الزراعي .

الولايات المتحدة الأمريكية :

- ١ : وصل الى واشنطن الدكتور القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في زيارة للولايات المتحدة تستغرق ٦ أيام يجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الأمريكيين والبنك الدولي وصندوق النقد .
- ٢ : دعا الجنرال الكسندر هيج القائد العام لقوات حلف الاطلسي في أوروبا الولايات المتحدة الى استئناف علاقاتها العسكرية العادية مع تركيا واليونان حتى يمكن تدعيم دفاعات الطرف الجنوبي من الحلف .
- ٢ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي أن برنامج المساعدات الأمريكية لدول الشرق الاوسط يؤيد بصفة مباشرة دبلوماسية السلام في المنطقة .
- ٣ : وافق مجلس النواب الأمريكي على نظام صارم للسلوك يطبق على جميع أعضائه من أجل استعادة ثقة الجمهور في أعضاء هذا المجلس التشريعي .
- ٣ : انتهت بنجاح سلسلة التجارب الأولية للمحرك الفضائي وهو ملتحم بأحد طائرات البوينج من طراز ٧٠٧ في قاعدة إدواردز الجوية .
- ٥ : أعلن الرئيس كارتر أن بلاده مستعدة لأن تتخذ خطوات بتفورها لخفض انتشار الأسلحة في العالم .
- ٦ : وصل الى واشنطن استحقاق

رايين رئيس وزراء اسرائيل في زيارة رسمية تستغرق ٦ ايام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس كارتر ووزراء الخارجية والدفاع والخزانة .

١٧ : أكد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية أن تعبير الحدود التي يمكن الدفاع عنها بالنسبة لاسرائيل هو تعبير ليست له دلالة جغرافية .

١٨ : أعلن الرئيس الامريكي كارتر أنه سيتعين على اسرائيل أن تتسحب من معظم الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، لكن التسوية السلمية يجب أن تبدأ بضممان بقاء اسرائيل .

١٩ : وصل الى واشنطن جيمس كلاهان رئيس وزراء بريطانيا لاجراء محادثات مع الرئيس كارتر حول الصندوق المشترك لدعم المنتجات الاولى التي تصدرها الدول النامية ، وقضية روديسيا وقضية منج الاستقلال لثامبيا .

١١-٩ : وقعت في واشنطن سلسلة من حوادث العنف كان طرفها الاساسيان جهاعات المسلمين السود والمنظمات المسيحية في امريكا . وتركزت هذه الحوادث على المركز الاسلامي في واشنطن والمقر الدولي لمنظمة بناي بريشا ودار بلدين واشنطن . وبعد ٣٩ ساعة استسلم المسلمون اتباع المذهب الخلفى الذين قاموا بعمليات الهجوم المسلح على الاماكن الثلاثة واطلق سراح جميع الرهائن .

١٢ : أعلن سفراء مصر وسوريا والاردن أنهم تلقوا تأكيدات من سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية بأنه لم يحدث أى تغيير في السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط .

١٤ : بدأت المحادثات الرسمية بين هانز ديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا الغربية والرئيس الامريكي حول المسائل التي تهم البلدين .

١٦ : وافق الكونجرس الامريكي بمجلسيه على مشروع قانون يمنع استيراد معدن الكروم من روديسيا الى الولايات المتحدة .

١٧ : أعلن الرئيس كارتر في اجتماع جماهيري عام أنه من الضروري أن يكون للشعب الفلسطيني وطن قومي وأن المشكلة الفلسطينية هي مركز التسوية النهائية لازمة الشرق الاوسط .

٢٢ : اختتم الرئيس الامريكي كارتر وتاكوي فوكسودا رئيس وزراء اليابان محادثاتهما في واشنطن وصدر بيان مشترك جاء فيه أن الجانبين اتفقا على أن تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في المحيط الهادى ودعا البيان الى فرض حظر على التجارب النووية في جميع المناطق . ودعا الرئيس كارتر في البيان المشترك الى حصول اليابان على متعدد دائم في مجلس الامن .

٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن عمليات التفتيش من البترول التي تقوم بها اسرائيل في المياه الاقليمية المصرية تخالف القانون الدولي كما أنها تعرق المساعي المبذولة للتوصل الى تسوية دائمة في منطقة الشرق الاوسط .

٢٣ : أجرى البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية اتصالا عاجلا مع السفارة المصرية في واشنطن لابلغها رسميا نفي التصريحات التي نسبها اسحاق راين رئيس وزراء اسرائيل الي بريزنسكي مستشار الرئيس كارتر لشئون الامن القومي ، حول خطة تسوية امريكية في منطقة الشرق الاوسط تتضمن موافقة الحكومة الامريكية على امتداد حدود اسرائيل لمسافة تزيد على ٥٠ كيلوا مترا في صحراء سيناء ، وأن تحتفظ بجزء كبير من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان .

٢٤ : أعلن البيت الابيض ان الرئيس كارتر وافق على العرض الذي

تقدمت به فيتنام لاسمسة ثلاثاء المفاوضات مع الولايات المتحدة في باريس من أجل اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

٢٦ : اقترحت الحكومة الامريكية برنامج معونة قيمته ٢٠٠ مليون دولار توزع في اطار الجهود الدولية لمعاونة دول الساحل الافريقي التي تعاني من الجفاف .

٢١ : أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في البيان المشترك الصادر عن محادثات سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي في موسكو أنه تم الاتفاق على مواصلة المباحثات بين الجانبين بهدف الاتفاق على عقد مؤتمر جنيف والوصل الى اتفاقية جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية « سولت » .

٢١ : وافقت اللجنة الفرعية للمعونات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي على تخصيص ١٧٥ مليار للمساعدات الخارجية . ودعمت الحكومة الامريكية الى محاولة اعطاء هذا المبلغ للدول التي لاتمارس انتهاك حقوق الانسان .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٢١ - ٢٩ - اثيوبيا ١٠ - ألمانيا الغربية ٣١ - اوغندا ١ مصر ٥ - ٢٥ زائير ٧ السلفادور ١٧ سوريا ٢٨ فلسطين ١١ المملكة المتحدة

اليابان :

١٧ : أعلنت وزارة المالية اليابانية أن اليابان سجلت فائضا في ميزان مدفوعاتها قدره ٤٦٠ مليون دولار خلال الشهر الماضي .

٢٨ : أعلنت وزارة التجارة والصناعة في اليابان أن العلماء اليابانيون قد استخرجوا عنصر اليورانيوم من البحر بطريقة تيسر إنتاجه على نطاق تجارى .

انظر ايضا الولايات المتحدة ٢٢ -

□ أبريل ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي :

١ : شن اندريه جروميكو وزير خارجية

الاتحاد السوفيتي ٤ في اول مؤتمر صحفي يعقده منذ عشرين عاما في موسكو ، هجوما شديدا

اللهجة على « الدبلوماسية المفتوحة » التي تنتهجها حكومة الرئيس كارتر .

- ١٠ : رفض الاتحاد السوفيتي منح تأشيرة دخول إلى سوريا من قبل أحد كبار مساعدي تايكو فوكودا رئيس وزراء اليابان لزيارة موسكو ، بهدف إجراء مباحثات تتعلق بالنزاع حول حقوق الصيد بين البلدين .
- ١١ : اجتماع اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وجررت بينهما مناقشة مفصلة حول الموقف في الشرق الأوسط .
- ١٨ - ١٩ : أجرى الرئيس السوري حافظ الأسد ، مباحثات رسمية في الكرملين مع ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي ، حول مشكلة الشرق الأوسط .
- ٢٢ : صدر بيان مشترك عن المباحثات السورية السوفيتية ، أكد فيه البلدان خزمتهما المستمرة على عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط .
- ٢٦ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية ، انه تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على استئناف مفاوضات سالتيه في جنيف يوم ١٤ مايو ١٩٧٧ .
- لنظر أيضا : تونس ١٩ - فلسطين ٢٦ - الكويت ٢٠ - الهند ٢٦ - ٢٧ : الولايات المتحدة ١٢ .
- أثيوبيا :**
- ٣ : أعلن اندريس غيثان ممثل جبهة التحرير الأريترية في القاهرة ، ان الثوار يستطرون على كل ريف اريتريا وأهم مدنها ، وأنهم يحاصرون القوات الاثيوبية في اسمره .
- ١٥ : دعا مانجستو ماريا رئيس الدولة الاثيوبية ، إلى الاستعداد لحرب طويلة الاجل ضد تخوضها اثيوبيا ضد السودان والصومال ، وتمتد آثارها إلى كل شرق إفريقيا .
- ١٥ : أعلن أحمد ناصر رئيس المجلس الثوري لاريتريا ، واللجنة التنفيذية لقوات التحرير الأريترية ، ان قوات التحرير تتجه نحو اسمره عاصمة الاقليم ، بعد أن حرزت ٩٥ ٪ من أراضي المنطقة من السيطرة الاثيوبية .
- ١٨ : اتهم عثمان سبي رئيس اللجنة التنفيذية لجبهة ثوار اريتريا ، اسرائيل بـ « وبعضى الدول الشيوعية » بأنها تقوم بتسليح وتدريب ٢٠ ألف جندي اثيوبي لمحاربة ثوار اريتريا .
- ٢٢ : أعلنت جبهة التحرير الأريترية ، ان الثوار الاريتريين استولوا على مدينة « سستتر » في اريتريا ، وأنشروا ١٠٠ جندي من القوات الاثيوبية .
- ٢٣ : اتخذ المجلس العسكري الحاكم في اثيوبيا ، قرارا باغلاق مؤسسات امريكية وابعد العاملين بها ، عن الأراضي الاثيوبية خلال ٤ أيام .
- ٢٤ : قررت الحكومة الاثيوبية ، اغلاق جميع القنصليات الاجنبية في اسمره .

الأردن

- ٢ : أكد الملك حسين ملك الأردن من جديد ، تأييده لاشتراك وفد مستقل من منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط .
- ٥ : أكد الملك حسين ملك الأردن ، انه سيحترم أي قرار يتخذه الفلسطينيون بإنشاء دولة فلسطينية على أراضيهم ، بعد ان يتم استعداداتها .
- ١٢ : أعلن مكتب جيش تحرير فلسطين في عمان ، ان الحكومة الأردنية خففت القيود المفروضة على مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية في عمان .
- ١٥ : استقبل الملك حسين ملك الأردن ، حسين بن مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذي نقل اليه رسالة من الرئيس السادات من تفاصيل زيارته السادات الأخيرة إلى كل من واشنطن وبيون وباريس .
- انظر أيضا : المملكة المتحدة ١٧ - هولندا ٥ - الولايات المتحدة ٢٥ - ٢٦ .
- أسبانيا :**
- ٢ : أعلنت الحكومة الأسبانية ، موافقتها على قانون بالغاء حزب الدولة « الحركة القومية » وتخفيف عقوبة الرقابة على على الصحف ، وذلك بالغاء حق
- ٩ : قررت الحكومة الأسبانية ، منح الشرعية للحزب الشيوعي الأسباني الذي كان ممنوعا من ممارسة نشاطه منذ نهاية الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٩ .
- ١٢ : استقال عبد الرحيم خان سفير باكستان في مدريد من منصبه ، احتجاجا على الأسلوب الذي واجهت به الحكومة الباكستانية المظاهرات الأخيرة .
- ١٤ : نجح ادولفو سواريز رئيس الوزراء الأسباني ، في مواجهة أزمة سياسية يتعرض لها منذ توليه السلطة ، وذلك بعد أن أصدر المجلس الأعلى لضباط الجيش الأسباني ، بيانا أكد فيه قبوله قرار رئيس الوزراء ، بإعلان شرعية عمل الحزب الشيوعي الأسباني ، لاستيعاب تتعلق بالأهداف الوطنية ، وللحفاظ على النظام والامن ، وذلك على الرغم من معارضة اقتناعهم ورضائهم عن قرار سواريز .
- ١٥ : اجتاحت أسبانيا موجة عارمة من حوادث العنف والإضرابات والمظاهرات ، بينها كان ادولفو سواريز رئيس الوزراء الأسباني ، يبحث مع أعضاء حكومته ، الأزمة السياسية التي أثارها قراره بإعلان شرعية الحزب الشيوعي .
- ١٦ : أعلنت الحكومة الأسبانية ، تحديد يوم ١٥ يونيو ١٩٧٧ موعدا لأجراء أول انتخابات ديمقراطية تشهدها أسبانيا ، منذ ٤٠ عاما كاملة .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٣٠ -

المانيا الاتحادية :

- ٧ : لقي المدعى العام الألماني ، سيغفريد بوباك ، مصرعه . وقد اتهم مكتب المدعى العام عصابة بادر ماينهوف بارتكاب الحادث .
- انظر أيضا : جنوب افريقيا ١ - المملكة المغربية ١ -
- أندونيسيا :**
- ٣ : أعلن الرئيس الاندونيسي سوهارتو ،

المهالية البولندية الذين يسهبون
من العناصر المشتقة في بولندا

بيرو :

١٠ : وصل الى ليما عاصمة بيرو ،
ثلاثة سجنين لبنوك عربييه في
أطار جوله يقومون بها ، بهدف
انشاء بنك لاتيني مشترك بين
الدول العربييه ودول امريكا
اللاتينية ، براسمال مبدئي قدره
بانه مليون دولار

تشاد :

١ : اجملت القوات الموالية للرئيس
فيلكس مالوم رئيس تشاد ،
هجوما قامت به قوات عسكرية
متبردة على مقر الرئاسة
٤ : تم تنفيذ الاعدام رميا بالرصاص
ضد ٤ من اعضاء جبهة التحرير
الوطنية [لروينا] اتهموا
بالاشتراك في محاولة لاغتيال
الرئيس التشادي الجنرال فيليكس
مالوم ، والتامر ضد الحكم
في ابريل ١٩٧٦

تونس :

١٢ : قدمت ١٦٨ شخصية من مختلف
الطوائف التونسية ، التماسا
الى الرئيس بورقيبة ، لاعلان
العمو العمام عن المعتقلين
السياسيين ، واقامة مسرح
للديمقراطية الحقيقية في تونس .
١٩ : وصل الى تونس بلاديير تريبلوف
وزير العدل في الاتحاد السوفييتي ،
في زيارة رسمية تستغرق ٥ ايام ،
تلبية لدعوة صلاح الدين بالي وزير
العدل التونسي .
انظر ايضا : الكويت ١ -

تنزانيا :

١١ : وافقت الجبهة الوطنية الاثريقية
الروديسية ، التي يرأسها روبرت
موجابي من حيث المبدأ ، على
عقد مؤتمر دستوري بحلول
مشكلة روديسيا ، بناء على
اقتراح بريطانيا ، على ان يضم
المؤتمر ومدين فقط هما الوفد
البريطاني ووفد الجبهة الوطنية
١٩ : اعلنت وكالة الانباء الرسمية في
تنزانيا « شيباتا » ، ان الحكومة
التنزانية امرت باغلاق حدودها
البرية مع كينيا اغلاقا دائما .

عاية في البلاد ، نزولا على
رغبة احزاب المعارضة .

٢٠ : اعلن فرض حظر التجول في
مدينة كراتشي ، بعد المصادمات
العنيفة التي دامت يومين بين
انصار ذو الفقار على بوتو
رئيس الوزراء ، والجساعات
الموالية لحزب التحالف الوطني
المعارض . وقد نزلت قوات
الجيش الى شوارع المدينة .
٢١ : اعلنت الحكومة الباكستانية ،
الاحكام العرفية في ثلاث مدن
كبرى هي كراتشي ولاهور وحيدر
آباد ، بمسند المظاهرات
والاضطرابات العنيفة التي حدثت
فيها .

٢٤ : بدأت الحكومة الباكستانية ،
موجة اعتقالات جديدة ،
شملت معظم زعماء حزب التحالف
الوطني المعارض ، ومن بينهم
نوايا زادا نصر الله خان الرئيس
الحالي للتحالف

انظر ايضا : اسبانيا ١٢ -

البرازيل :

٢ : اعلن الرئيس البرازيلي ارنستو
جيسيل ، قرارا بتعطيل البرلمان
الاتحادي في البرازيل لاجل غير
مسمى ، وذلك بعد ان اقترح
حزب المعارضة ضد مشروعات
الاصلاح الدستوري والقضائي ،
التي تقدمت بها الحكومة للبرلمان
الاتحادي .

البرتغال :

١٧ : قررت البرتغال واسرائيل ، إعادة
العلاقات الدبلوماسية بينهما على
مستوى السفراء .

انظر ايضا : زانير ٢ -

بنجلاديش :

٢١ : استقال محمد مسليم رئيس
بنجلاديش لاسباب صحية ، وادى
الجنرال زيور رحمن رئيس اركان
حرب القوات المسلحة ، اليمين
الدستورية خلفا له في هذا
المنصب

بولندا :

٢٤ : ألقت السلطات البولندية القبض
على ٦ من اعضاء لجنة الدفاع

ان بلادهم سيتواصل تأييدها للعرب
والفلسطينيين في نضالهم ضد
اسرائيل .

ايران :

١١ : دعا شهاب ايران ، في رسالة
وجهها الى مؤتمر نقل التكنولوجيا
النووية الذي بدأ امس في
بيرسبوليس مايران ان تكون
منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية
من الاسلحة النووية ، وانه يتعين
تعميم سياسة تطوير الطاقة
النووية الى جانب الاستخدام
الامثل لمصادر الطاقة البترولية .

ايطاليا :

٢٢ : اعلنت بعض نقابات العمال في
ايطاليا ، تضامنها مع رجال
البوليس احتجاجا على مظاهرات
الطلبة ، واستخدامهم العنف ضد
جنود وضباط الامن .

باكستان :

٩ : حدثت مظاهرات احتجاج في
مدينة لاهور ، نظمتها احزاب
المعارضة السياسية ، بمناسبة
افتتاح الجلسة الاولى للبرلمان
الاقليمي ، الذي فاز به
حزب الشعب الذي يتزعمه
ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء
١٤ : اعلنت المصادر المصرية في
كراتشي ، ان الاضطرابات
والمظاهرات السياسية التي سادت
باكستان خلال الشهر السابق ،
قد احدثت خسائر بالانتمسداد
الوطني بلغت اكثر من ٢٠٠ مليون
دولار .

١٦ : حذر ذو الفقار علي بوتو رئيس
وزراء باكستان ، احزاب
المعارضة ، من انه لن يتراجع في
دعوة الجيش الى التدخل في
الاحداث الجارية في البلاد لاعادة
الامن والنظام ، اذا اقتضى
الامر .

١٧ : اعلن في لاهور ، ان ذو الفقار
علي بوتو رئيس وزراء باكستان ،
طرد ساردار شوكت جيات احد
الاعضاء البارزين في البرلمان من
حزب الشعب الحاكم ، وذلك بعد
ان دعا ساردار شوكت مع ٧
من زملائه ، الى اجراء انتخابات

الجزائر : انظر ايضا : ١٧ -

٢٢ : اعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين ، تعيين ١٢ وزيرا جديدا في اول تعديل وزارى رئيسى يجرى فى الجزائر خلال اكثر من ١٠ سنوات .

٢٣ : عقد الرئيس الجزائري هواري بومدين ، اجتماعا مع حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية ، تناول قضايا الشرق الاوسط ، والتطورات الاخيرة فى زائير واثيوبيا والسودان وامن البحر الاحمر والعلاقات العربية

جمهورية مصر العربية :

٣ : بلغ تعداد سكان مصر يوم ٢٢ نوفمبر الماضى ٢٨ مليوناً و ٢٢٨ ألفاً و ١٨٠ نسمة .

٧ : وصل الى القاهرة ، وفد بريتانى تجارى يمثل المجلس التجارى للشرق الاوسط ، لاجراء مباحثات رسمية مع الحكومة الاقتصادية المصرية .

١٣ : استقضى الرئيس السادات ، أحمد بن سوادة رئيس الديوان الملكى المغربى الذى سلمه رسالة من الملك الحسن ملك المغرب ، تتعلق بالشؤون العربية والافريقية .

٢٤ : وقعت الحكومة المصرية ، مع المنظمة الدولية للاغذية والزراعة بالامم المتحدة ، اتفاقية لتنفيذ ٢٠ مشروعات فى قطاع الزراعة ، لتمويل حدوث حماية الشسرة الحيوانية .

٢٤ : وصل الى القاهرة ، ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا ، لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين المصريين ، حول الموقف الاوروبى من أزمة الشرق الاوسط ، والخطوات المقبلة لتحقيق السلام فى المنطقة ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٥ : بدأ اجتماعات بين رجال اعمال بريطانيين ، يمثلون عشرا من كبريات الشركات ، وبين المسئولين فى قطاعات الانتاج والاقتصاد بمصر .

٢٧ : وقعت فى القاهرة اتفاقية ترضى قيمته ١٢٠ مليون دولار ، تقدمه النرويج لمصر .

انظر ايضا : الاردن ١٥ -

الجزائر ٢٢ - الفاتيكان ٩ -
فرنسا ٢ - الملكة المتحدة ٢٠ -
الولايات المتحدة الامريكية ٢٠ -

جنوب افريقيا :

١٠ : تلقى جون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، مذكرة دبلوماسية مشتركة من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وكندا والولايات المتحدة ، لاطلاق حرية الانتخابات فى جنوب غرب افريقيا [وناميبيا] واجرائها تحت اشراف الامم المتحدة .

١٦ : اعلن جون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، استبعاداه للتدخل عن بعض اجراءات التمييز العنصرى ، بشرط ضمان حقوق الاقلية البيضاء ، فى السيطرة على مقدراتهم الخاصة والاشراف على الامن والنظام العام فى جنوب افريقيا .

٢٧ : بدأ ممثلو الدول الغربية الخمس ، محادثات مع المسئولين فى حكومة الاقلية العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا حول مستقبل ناميبيا .

٣٠ : تمكن ممثلو الدول الغربية الخمس ، بعد مباحثات استمرت ٣ ايام حول مستقبل ناميبيا ، من الضغط على حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، لقبول حل ونسب ، بشأن وضع خطة مبدئية لاستقلال الاقليم واجراء انتخابات حرة تشترك فيها منظمة سوابو ، واشترك الوطنيون الانارقة والاقلية البيضاء فى هذه الانتخابات على قدم المساواة .

دولة الامارات العربية

١٩ : وصل الى ابو ظبى ، محمد مجبوب المنوف العام لمقاطعة اسرائيل ، فى زيارة لدولة الامارات تستغرق عدة ايام ، فى اطار جولة له فى عدد من دول المنطقة ، للاطلاع على سير العمل فى مكاتب المقاطعة فيها .

انظر ايضا : فرنسا ٢٩ - روديسيا :

١٩ : حصل ايان سميث رئيس وزراء

النظام العنصرى فى روديسيا ، على تفويض من حزب الجبهة الروديسية الحاكم ، بالاستمرار فى المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية سلمية للامم المتحدة بين الزائير والجنوب الابيض .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [١٤ - ٢١]

زائير :

٢ : اعلن القائد العام للقوات المسلحة فى زائير ، ان قوات كوبا وسوفييتية وبرتغالية تشترك فى القتال الدائر فى اقليم شيبابا جنوبى زائير المحتل بحشد من اساييع .

٧ : اعلن المتحدث رسمى فى زائير ، ان الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، قرر ارسال كتيبة عسكرية الى زائير ، لمساعدة حكومة الرئيس موبوتو رئيس زائير ، فى مواجهة غزو القوات الاجنبية لاقليم شيبابا .

٩ : وصلت الى كشماسا ، اول دفعة من القوات المغربية لمساعدة حكومة موبوتو .

١٣ : اتهم الرئيس موبوتو رسميا الاتحاد السوفييتى ، بمساعدة الغزو الذى يتعرض له زائير .

١٤ : اعلن المتحدث رسمى زائيرى ، ان القوات المسلحة لزائير ، اخذت زمام المبادرة فى القتال ، وان الاشتباكات تدور حاليا فى منطقة كولوزى بوسط اقليم شيبابا .

١٧ : اذاعت وكالة اتباء زائير ، ان القوات المغربية تشترك فى القتال بالفعل ، مع قوات حكومة زائير ، وانها بدأت هجوما شاملا ضد الغزاة فى اقليم شيبابا .

٢٢ : استعادت القوات الزائيرية والمغربية المشتركة ، مدينتي كايانجا بالقرب من حدود انجولا ، واوقفت زحف الغزاة نحو كولوزى الغنية بالنحاس .

٢٥ : اعلن المتحدث رسمى باسم حكومة زائير ، ان القوات الزائيرية والمغربية المشتركة ، استولت على مدينة موتشاشا التى كانت مقر قيادة الغزو لاقليم شيبابا .

انظر ايضا : السودان ١١ - فرنسا [١٠ - ١١] - الملكة

بين دولة الامارات وفرنسا ،
تقوم الدولة بمتنفسها بتقديم
الخبرة الفنية والاجهزة والمعدات
اللازمة لبناء القوات المسلحة
بدولة الامارات .

انظر ايضا : جنوب افريقيا
١ - السنغال ٢٠ -

الفلسطين :

١٢ : أعلن الرئيس الفلبيني فرديناند
ماركوس ، أن زعماء المسلمين
في الفلبين ، قبلوا أخيرا
الانسحاب من حكومتهم الانتقالية في
الجنوب لانتهاء الاضطرابات التي
دامت ٤ سنوات .

١٧ : توجه ٤ ملايين ناخب مسلم
ومسيحي ، الى صناديق الاقتراع
في ١٣ اقليما جنوبية - الفلبين ،
للادلاء بأصواتهم في الانتخابات
على منح الحكم الذاتي لهذه
الاقاليم ، وانهاء الثورة فيها .

فلسطين :

٥ : اثار المسيرة التي نظمتها
حركة « جوش امونيم »
الاسرائيلية للاستيطان بالقوة ،
والمعارضة للتخلي عن الاراضي
التي ضمتها اسرائيل خلال
الحرب ، ردود فعل عنيفة من
جانب العرب داخل الضفة
الغربية .

٧ : استقال استحق راين رئيس
الوزارة الاسرائيلية من زعامة
حزب العمل الحاكم ، بسبب
اكتشاف التفسيرية المالية
لزواجه .

١٠ : اختارت اللجنة المركزية لحزب
العمل الاسرائيلي ، شيمون
بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي
كمرشح لرئاسة الحكومة
الاسرائيلية القادمة .

١١ : وافق المكتب السياسي لحزب
المابام الاسرائيلي ، على استمرار
الائتلاف مع حزب العمل ، بشرط
اغادة تقديم علاقة حزب المابام
بحزب العمل ، والحصول على
تأييد من حزب العمل ، لعدم
انشاء مزيد من المستوطنات في
الضفة الغربية المحتلة .

١٢ : وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي ،
على قرار اهارون باراك المدعى
العام ، بأن يستمر استحق راين
في منصبه كرئيس للوزراء ، حتى

الاولى ، في صلوات كنيسة
القديس بطرس امام البابا بولس ،
وذلك تلبية لطلب السفير المصري
لدى الفاتيكان .

فرنسا :

٢ : وصل الى باريس ، الرئيس
السادات لاجراء محادثات رسمية
مع الرئيس الفرنسي ديفستان حول
ازمة الشرق الاوسط ، والعلاقات
الثنائية بين مصر وفرنسا .

١٠ : أعلن في باريس ، ان الحكومة
الفرنسية وافقت على وضع
طائرات نقل فرنسية تحت تصرف
زائير والمغرب ، تلبية لطلب
المساعدة التي تقدمت بها الدولتان
للقصدي للغزو الاجنبي لزائير .

١١ : أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية ،
بيانا أكدت فيه ان فرنسا لم
تعقد أية اتفاقيات دفاعية مع
زائير او المغرب ، ولكنها كانت
قد عقدت اتفاقية تعاون فني
عسكري مع زائير في ١٩٧٤ .

١٨ : وصل الى باريس ، ايجال آلون
وزير الخارجية الاسرائيلية ، في
زيارة رسمية بداها باجتماع مع
وزير الخارجية الفرنسي ، تناول
التطورات الاخيرة لازمة الشرق
الوسط ، واحتمالات التوسيع
تجاه مؤتمر جنيف ، والموقف في
افريقيا ، والعلاقات بين البلدين .

٢٥ : وصل الى باريس ، يان فان دونج
رئيس وزراء فيتنام ، في اول
زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء
فيتنام لدول غربية منذ انتهاء
الحرب .

٢٦ : قدم ريمون بار رئيس وزراء فرنسا
« مشروع انتاذ اقتصادي » الى
البرلمان ، ويهدف المشروع الى
خفض نسبة التضخم في فرنسا ،
ومعالجة مشكلة البطالة ، واجراء
اصلاحات اجتماعية .

٢٩ : وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية
على برنامج ريمون بار رئيس
الوزراء لمكافحة التضخم والبطالة
في فرنسا .

٢٩ : استقبل الرئيس ديفستان ، الشيخ
خليفة بن زايد القائد الاعلى
للقوات المسلحة وولى عهد دولة
الامارات العربية المتحدة .

كما تم في وزارة الدفاع الفرنسية ،
توقيع اتفاقية للتعاون العسكري

المغربية ١٩ - الولايات المتحدة ١٢

السنغال

٢٠ : وصل الى دكار ، الرئيس
الفرنسي ديفستان ، لحضور
اجتماعات مؤتمر القمة الفرنسي
الافريقي الرابع ، الذي تشترك
فيه ١٨ دولة افريقية متحدة
بالفرنسية ، ووند من اقليم غار
وغيسى وفرنسا .

٢٢ : أكد البيان الختامي لمؤتمر القمة
الافريقي الفرنسي على اعطاء
الاولوية المطلقة لمنع التدخلات
الاجنبية في القارة الافريقية .

السودان :

٩ : أعلنت وكالة الانباء السودانية ،
ان الولايات المتحدة وافقت على
ان تباع الى السودان طائرات
نقل حربية من طراز « سي -
١٣٠ » .

١١ : بعث الرئيس السوداني جعفر
نميري ، برسالة الى الرئيس
الزائيري موبوتو ، عرض فيها
عليه مساعدة السودان « لسحق
الغزاة الذين تحاربهم القوات
الحكومية في منطقة شابا » .

٢٠ : انتخب الرئيس جعفر نميري ،
رئيسا لجمهورية السودان
الديمقراطية للفترة الثانية .

انظر ايضا : المملكة المتحدة
١٩ - الولايات المتحدة [٥ -
[١٥ -

الصومال :

٥ : وصل الى مقديشيو ، الامير سيفود
الفصل وزير الخارجية الصومالي ،
في زيارة رسمية للصومال ،
لتبحث العلاقات الثنائية بين
البلدين .

الصين :

٧ : وصلت الى بكين ، مارجريت
تاتشر زعيمة حزب المحافظين
البريطاني ، في زيارة رسمية
تستغرق اسبوعا تلبية لدعوة من
الحكومة الصينية .

الفاتيكان :

٩ : استخدمت اللغة العربية ، للمرة

اجراء الانتخابات في ١٧ مايو

١٩٧٧ .

١٢ : اعست وخاله الاتباء الاسرائيلية في القدس ، ان ١٥٠٠ من المهاجرين اليهود وصلوا الى اسرائيل في مارس الماضي ، وان ٥٠٠ منهم جاءوا من الاتحاد السوفييتي .

١٢ : بدا بحارة السفن التجارية الاسرائيلية ، اضرابا لاجن غير مسمى . للمطالبة بزيادة الاجور

١٤ : اصغر شيمون بيريز المرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، كتابا اقترح فيه اقامة خط مراقبة وردع على نهر الاردن ، يحل محل الوجود الفعلي للقوات الاسرائيلية على نهر الاردن .

١٧ : اعن اسحق رابين ، في اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي ، ان حكومة الرئيس كارتر حددت لنفسها تحقيق تسوية شاملة سلمية في الشرق الاوسط خلال فترة يتراوح بين ٤ و ٨ سنوات .

٢٢ : سسم شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي ، مهام منصب رئيس الوزراء بصفته مؤقتة .

٢٢ : اعن راديو اسرائيل ، ان السلطات تتولى التحقيق في احتفال انتهاك وزير خارجيته اسرائيل السابق ايليا اييلان لقوانين النقد الاجنبي .

٢٣ : اعن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، انه يعتقد انه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط بدون الاخذ في الاعتبار ، حق الفلسطينيين في ان يكون لهم وطن موحد .

٢٦ : اداع راديو اسرائيل ، ان الاتحاد السوفييتي قدم لاسرائيل ، وللمره الاولى منذ ١٠ سنوات ، عرضا لاستئناف العلاقات التجارية بينهما

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي

٦ - انيوبيا ١٨ - الاردن ٢ -

١٢ - ١ - فرنسا ١٨ - كندا

٢٩ - لبنان ٢ - ٧ -

الولايات المتحدة ٦ - ٢٦ -

قطر

٢١ : وصل الى الدوحة ، الرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز ، في زيارة رسمية لقطر ، في اطار جولته في دول الخليج ، التي تستهدف تقوية العلاقات بين دول

منظمة الاوبك ، وبحث الخلافات الحالية بين اعضاء المنظمة حول اسعار البترول .

كندا

٢٩ : اعلن وزير التجارة الكندي ، رفضه لاي قانون اتحادي يلزم الشركات الكندية بعدم احترام المقاطعة العربية لاسرائيل .

انظر ايضا : جنوب افريقيا

كوسو

٢٨ : تم في هانانا ، توقيع اول اتفاقية بين الولايات المتحدة وكوسو منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتتعلق هذه الاتفاقية بحقوق الصيد ، وتحديد المياه الاطمية لكل دولة .

انظر ايضا : زانير ٢ - المملكة المغربية ١٩ - الولايات المتحدة الامريكية ٢٦ -

الكونجو برازافيل

٤ : قررت اللجنة العسكرية لحزب العمل في الكونجو برازافيل ، تعيين يومى اويانجو وزير الدفاع السابق رئيسا للدولة - خلفا للرئيس ماريان نجواي الذي اغتيل في مارس الماضي .

الكويت

١ : وصل الى الكويت ، الحبيب بورقيبة الابن ، مدير بنك تونس للتنمية ، في زيارة رسمية يوقع خلالها اتفاقا مع المسؤولين الكويتيين ، يقضى بمنح تونس قرضا قيمته ٧ ملايين دينار كويتي .

٢ : اكد وزير الدفاع الكويتي ، شراء بلاده لاسلحة سوفيتية حديثة .

٥ : وافقت الكويت والسعودية ، على تأجيل المطالبة بوضعها في البنك المركزي المصري ، والتي يصل حجمها الى اكثر من ٧٩٧ مليون جنيه ، وذلك ليتسنى لمصر استئجار استخدام هذه الودائع في دعم موقوفها الخيري والاقتصادي .

١٧ : اعلن متحدث رسمي كويتي ، ان الكويت قدمت مليون دولار لمنظمة الوحدة الافريقية ، لتمويل نضال حركات التحرر الافريقية ، وذلك

تنفيذا لتمهيدات الكويت في مؤتمر القمة العربي الافريقي الذي عقد في القاهرة في مارس الماضي .

٢٤ : اعلن عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتي ، ان بلاده قررت مساعدة كنفاج شعب اريتريا ، وان الكويت ترسل بالفعل مساعدات غذائية وطبية لشعب اريتريا .

٢٤ : عقد في الكويت ، اجتماع بين وفد غراتي يضم وزراء الخارجية والتجارة والمواصلات والزراعة ، وبين المسؤولين الكويتيين ، حيث بحثوا مشكلة الحدود بين البلدين بدأت المحادثات الرسمية بين امير الكويت ، والرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز ، حول تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ، والمشكلات البترولية .

٢٥ : صدر بيان مشترك ، عن زيارة الرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز للكويت ، اكد فيه البلدان ان السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، يجب ان يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

لبنان

٢ : تنجرت الاشتباكات العنيفة في جنوب لبنان ، بعد ان قامت القوات اليمينية بهجوم واسع ، بهدف الاستيلاء على كل المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية الاسرائيلية .

٣ : اعلن سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، في اول تقرير له عن الموقف في لبنان ، ان تسوية النزاع في الشرق الاوسط ، يمكن ان ينعج حدا نهائيا للمشكلة اللبنانية ، وليسكن يجب على اللبنانيين ايجاد صيغة للتعايش ، حتى يتم التوصل الى هذه التسوية .

٤ : شنت القوات الفلسطينية في جنوب لبنان ، هجوما مضادا على قرية الخبية قرب حدود اسرائيل

٦ : عقد زعماء التحالف اليميني في لبنان [فرنجية وشيمون والجميسل] اجتماعا طارئا استعرضوا فيه تدهور موقفا

المملكة المغربية :

١٩ : وصل إلى الرباط ، وزير اقتصاد ألمانيا الغربية ، في زيارة للمغرب .
٢٠ : تجرى خلالها مباحثات حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين .
٢١ : أعلن الملك الحسن الثاني ملك المغرب : أن أدلة أدلة على اشتراك القوات الكوبية في الحرب الدائرة بأقليم شبا في زير .

٢٢ : قرر المؤتمر العربي الثالث للثروة المعدنية : في جالطة الخنامية بالرباط : إنشاء المنظمة العربية للثروة المعدنية على أن يكون مقرها الرباط .
٢٣ : انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ - زير [٢٥-٧]
فرنسيا ١٠ - [١١]

موزمبيق :

١٧ : أعلنت وكالة أنباء موزمبيق ، أن زعماء دول المواجهة الإفريقية الخمس [أنجولا - بوتسوانا - موزمبيق - تانزانيا - زامبيا] قد اجتمعوا في لواندا لمناقشة كيفية تصعيد حرب الثوار ضد نظام الحكم المنحصر في روديسيا

الليبية :

٢ : رفض الوفد القبرصي التركي والوفد القبرصي اليوناني : مقترحات بعضهم بضمها في المفاوضات بينهما في فيينا ، تحت اشراف كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة وذلك فيما يتعلق بالتدخلات التي ينبغي ادخالها على الدستور القبرصي ، وحول المسائل الإقليمية الخاصة بإنشاء الدولة القبرصية في الجزيرة .
٧ : أعلن البيان المشترك عن المفاوضات القبرصية في فيينا ، أنه لم يتحقق أي تقدم في سبيل التوصل إلى تسوية لازمة القبرصية .

المملكة المتحدة :

٧ : قررت الحكومة الهندية الجديدة ،

يمثله وجود عدد كبير من الأيدي العاملة المصرية في ليبيا .

المملكة العربية السعودية :

٢٥ : وصل إلى الرياض ، الرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز ، في زيارة رسمية للسعودية ، لاجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين حول كيفية إزالة الخلاف بين الدول المنتجة للبترول بشأن اسعار البترول الخام .
٣٠ : وصل إلى الرياض عبد الجليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري ، في إطار الجولة التي يقوم بها في منطقة الخليج ، لإطلاع المسؤولين في دول المنطقة ، على نتائج زيارة الرئيس الأسد لموسكو ، ونتائج مباحثات خدام في واشنطن .
انظر أيضا : الكويت ٥ - الولايات المتحدة ٢٦ -

المملكة المتحدة :

١٧ : وصل إلى لندن ، الملك حسين ملك الأردن ، في زيارة لبريطانيا تستغرق أسبوعا ، يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين البريطانيين حول الوضع في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .
١٩ : أجرى وزير الخارجية البريطاني دافيد لوين محادثات مع منصور خالد وزير الخارجية السوداني الذي وصل إلى لندن في زيارة رسمية ، وذلك حول الموقف في الشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهندي .

٢٨ : بدأ الخبراء والمسؤولون من ٦٥ دولة أعضاء في النادي النووي اجتماعاتهم السرية لبحث الاجراءات اللازمة اتخاذها لمنع انتشار الأسلحة النووية .

٣٠ : وافق عدد من الشركات البريطانية على تكوين عدد من الشركات المشتركة في مصر ، للاسهام في مشروعات خطة التنمية .

انظر أيضا : تنزانيا - مصر [٢٥-٧] - جنوب أفريقيا ١٠ - الصين ٧ - الولايات المتحدة ١٤ -

قواتهم في المعارك الدائرة في جنوب لبنان .

٧ : استولت القوات المشتركة الفلسطينية والوطنية اللبنانية ، على أحد المواقع الحصينة للقوات اللبنانية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية .

٢٤ : ضاعفت قوات الردع العربية ، دورياتها في بيروت ، بسبب التوتر الشديد الذي يسودها .

١٧ : اختتمت اللجنة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أول اجتماع لها في بيروت ، حيث بحثت التطورات العربية والدولية والموقف في جنوب لبنان .

١٨ : واصل الرئيس اللبناني إلياس سركيس ، مشاوراته مع مختلف الفئات لاستكمال خطوات تنفيذ حل مشكلة جنوب لبنان التي ظهرت بوادرها من خلال الهدوء النسبي في المنطقة .

٢٢ : تفجر القتال من جديد في جنوب لبنان بين القوات الوطنية والفلسطينية والقوات اللبنانية .

٢٤ : اندلع قتال عنيف بين قوات الردع العربية ، وعناصر جبهة الرض الفلسطينية في بيروت في الوقت الذي ساد فيه الهدوء النسبي جنوب لبنان .

٢٨ : أكد صلاح سليمان وزير داخلية لبنان ، تمسك بلاده بوجود قوات الردع العربية فيها .

ليبيا :

٣ : تم في طرابلس اعدام ٢٢ ليبيا من مختلف الرتب العسكرية ، بتهمة الاشتراك في حركة اغسطس ١٩٧٥ .

١٠ : أرسل الرئيس الليبي القذافي ، رسالتين لحكومة الرئيس الأمريكي كارتر ، يؤكد فيها رغبة ليبيا في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

٢٧ : أصدر الرئيس القذافي ، تعليمات بجمع الأسلحة والذخائر التي تحتفظ بها القبائل المختلفة في ليبيا ، خشية استخدامها ضده عقب عمليات الاعدام التي حدثت في ليبيا .

٢٨ : طلبت الحكومة الليبية ، عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث ما يسببه بالخطر الكبير الذي

تشكيل لجنة خامسة تفسطع
بالتحقيق حول مناسد الحكم ،
والانحرافات التي ارتكبت أثناء
حالة الطوارئ التي فرضتها
أنديرا غاندي .

٨ : قدمت حكومة حزب المؤتمر في ولاية
جوجارات غربي الهند ، استقالتها
بعد أن فقدت أغليتها في مجلس
الولاية .

١٦ : أجرى اندريه جروميكو وزير
الخارجية السوفيتي ، محادثات
في نيودلهي ، مع مسوارجي
ديساي رئيس وزراء الهند ، حول
تدعيم العلاقات الهندية السوفيتية
٢٧ : تم توقيع اتفاقية سوفييتية هندية ،
لتنفيذ بتقديم قرض ائتماني
سوفييتي للهند قيمته ٢٥٠ مليون
روبل [حوالي ١٥٠ مليون
استرليني] .

هولندا :

٥ : قررت هولندا منح الاردن معونة
تقدر قيمتها ب ٢٢٥ مليون دولار
لتحويل بعض مشاريع التنمية في
وادي نهر الاردن .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : وصل الرئيس المصري السادات
الى واشنطن في زيارة رسمية
لولايات المتحدة ، لاجراء
مباحثات مع الرئيس كارتر حول
أزمة الشرق الاوسط .
٥ : أعلن الرئيس السادات أنه طلب
رسميا شراء مقاتلات أمريكية
من طراز ف-١٠٥ ، وبعض المعدات
الحربية الأخرى .

٥ : وصل الى واشنطن ، منصور
خالد مساعد رئيس الجمهورية
ووزير الخارجية السوداني ،
لإجراء محادثات مع المسؤولين
الأمريكيين ، حول أزمة الشرق
الاطوسط والقارة الأفريقية .

أعلن الرئيس السادات ، في
مؤتمر صحفي عقده في واشنطن
في ختام محادثاته مع الرئيس
الأمريكي كارتر أنه تم الاتفاق على
وجوب بدء الأعداد لمؤتمر جنيف
من الآن وأن سيروس فانس وزير
الخارجية الأمريكية سيشارك

مجموعة عمل تتولى هذا الأعداد
بالفعل .

٦ : أكدت الولايات المتحدة ، مرة
أخرى ، في المحادثات التي
أجراها الرئيس السادات مع
المسؤولين الأمريكيين ، حق مصر
في التخليع عن البترول في كل
الساحل الشرقي لخليج السويس
وأنها أصرت على معارضتها
لعمليات الحفر التي تقوم بها
إسرائيل في جزء من هذا الساحل
باعتبارها غير قانونية .

٨ : أعلن المتحدث باسم وزارة
الخارجية الأمريكية أن استقالة
اسحق رابين رئيس الوزراء
الإسرائيلي ، لن تؤثر على محاولات
إقرار السلام في الشرق الأوسط
١٢ : أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت
إمداد زائير بمساعدات عسكرية
قيمتها ١٢ مليون دولار : دون أن
يتضمن ذلك إرسال أسلحة أو
ذخيرة .

١٢ : حذرت الولايات المتحدة الاتحاد
السوفييتي ، من استمرار سفن
الصيد السوفييتي في انتهاك
مناطق الصيد الأمريكية بالقرب
من شواطئ نيوانجلند .

١٤ : أعلنت الولايات المتحدة ، من
رغبتها في الاشتراك الى جانب
بريطانيا ، في الاشراف على
مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا عند
استئنافه مستقبلا .

١٥ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية
أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر
قد وافق على بيع ٦ طائرات نقل
أمريكية من طراز سي - ١٣٠
للسودان .

٢٠ : طالب الرئيس الأمريكي كارتر من
الكونجرس منح سلطات استثنائية
لتمكينه من تنفيذ برنامج الخاص
بالحد من استهلاك الطاقة في
الولايات المتحدة .

٢٠ : وافق مجلس النواب الأمريكي ،
على تشريع يقضي بعدم شرعية
خمسوع المواطنين الأمريكيين
للإطاعة العربية لإسرائيل .

٢١ : استقبل سيروس فانس وزير
الخارجية الأمريكية ، الاستقف
بيل موزوروا زعيم المجلس الوطني
الأمريقي في روديسيا ، والذي
عرض على فانس برنامج استفتاء
يتيح لشعب روديسيا ، فرصة

اختيار الحكومة الانتقالية التي
سنتولى تسليم السلطة للأغلبية
الوطنية .

٢٤ : قدمت الولايات المتحدة احتجاجا
رسميا الى حكومة اثيوبيا ، على
القرار الذي اتخذته المجلس
العسكري الحاكم بإغلاق
مؤسسات أمريكية في اثيوبيا ،
وأبعاد العاملين بها عن الأراضي
الاثيوبية خلال ٤ أيام .

٢٥ : بحث الرئيس الأمريكي كارتر ،
مع الملك حسين ملك الاردن ،
الأساليب الممكنة لحضور
الفلسطينيين مؤتمر جنيف .

٢٦ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية
عن وصول تيرنس تودمان الى
كوبا ، وهو أول دبلوماسي
أمريكي يصل الى الجزيرة منذ
١٦ عاما ، وذلك لاستئناف
المحادثات الأمريكية - الكوبية
حول حقوق الصيد وحدود المياه
الاطيحية بين البلدين .

٢٦ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن
الولايات المتحدة تعتزم ، بيع
صنقات أسلحة لكل من الاردن
والسعودية وإسرائيل .

٢٨ : قدم الرئيس كارتر الى الكونجرس ،
مقترحاته بشأن حظر تصدير
الوقود النووي الى الدول غير
النسوية ، التي قامت بتجارب
للتجوير النووي ، أو خررت
الضمانات التي وضعتها لجنة
الطاقة الذرية الدولية التابعة
للأمم المتحدة في فيينا ، لمنع
انتشار الأسلحة النووية .

٣٠ : أعلن أدولفو سواريز ، رئيس
وزراء أسبانيا ، أثر انتهاء
مباحثاته مع الرئيس كارتر ، أنه
وجد استجابة لدى الرئيس كارتر ،
تجاه احتياجات أسبانيا من الوقود
النووي .

٣٠ : أعلن سيروس فانس وزير
الخارجية الأمريكية ، أن الولايات
المتحدة تعتزم استخدام المعونة
الاقتصادية للخارج ، كوسيلة
لإحياء حقوق الإنسان في العالم .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتي
١ - ٢٦ - اثيوبيا ٢٣ - جنوب
أفريقيا ١٠ - السودان ٩ - كوبا
٢٨ - ليبيا ١٠ - اليونان ٤ -

اليونان :

٤ : إن انهم حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم في اليونان ، والذي يتزعمه رئيس وزراء اليونان

□ مايو ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي :

٤ : إنهم الاتحاد السوفيتي السعودي بأنها أصبحت أداة لبعض القوى الامبريالية لفرض سيطرتها على البحر الأحمر .

٧ : وقع الرئيس الاثيوبي منجستو هيلي ماريام « اعلانا لمصالحات الصداقة والتعاون » بين بلاده والاتحاد السوفيتي وذلك في نهاية زيارته لموسكو والتي استغرقت اربعة ايام . كما تم ابرام بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني واتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين .

٢٤ : اذاع راديو موسكو بياناً رسمياً جاء فيه « اعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، الرفيق نيكولاي بودجنري مسن واجباته بوصفه عضواً في المكتب السياسي للحزب »

٢٧ : وافقت هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى على مشروع الدستور الجديد في الاتحاد السوفيتي . كما تم انتخاب موريس باستوكوف رئيساً لمنظمة الكومسومول للشباب السوفيتي

٣٠ : وصل الى موسكو الرئيس البلغاري تيودور جيفكوف ، السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري على رأس وفد يمثل الحزب والحكومة في زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي لاجراء مباحثات حول الامور التي تهم البلدين .

٣٠ : هاجم ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي

الولايات المتحدة لانها اتخضعت موثقاً غير بناء تجاه مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٣١ : قرر الاتحاد السوفيتي استدعاء سفيره في الخرطوم احتجاجاً

كونستانتين كارامانليس ، أول مؤتمر له ، وتعهد بأن تظل اليونان خليفة مخصصة للولايات المتحدة ولحلف الاطلنطي ، وأن يعمل على أن تصبح البلاد جزءاً من اوروبا المتحدة .

على القرار الذي اتخذته الحكومة السودانية بتخفيض عدد اعضاء البعثة الدبلوماسية السوفيتية في الخرطوم الى النصف .
انظر ايضا : السودان ٧ - ١٩
- سويسرا ١٨ - ٢١ - الكويت
٨ - المملكة المغربية ٩ - الهند
٢٣ - الولايات المتحدة ٢٣ -

اثيوبيا :

١٧ : اذاع راديو اثيوبيا ان ١٨٣ شخصاً من المعادين للنظام قد قتلوا في الاسبوع السابق بواسطة الميليشيا الشعبية في اقليم شوا بوسط اثيوبيا . وبذلك يكون قد تم تصفية ما يقرب من ٧٠٠ شخص من المعادين للنظام في بداية مايو الحالي .

٢٨ : قررت الحكومة العسكرية الاثيوبية اغلاق مكاتب المحققين العسكريين في سفارات كل من مصر والولايات المتحدة وبريطانيا . واهملت العاملين في هذه المكاتب ٧ ايام لمفاداة البلاد . كما صدرت الاوامر بتخفيض عسدد موظفي السفارة الامريكية الى النصف وتخفيض عدد جنود البحرية الامريكية الذين يتولون حراسة السفارة بمقدار الثلثين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٧ - السودان ١ - ١٢ - الصومال ١٦ - الولايات المتحدة ٢٤

اسبانيا :

٢٤ : قرر السفراء العرب في مدريد ، بالاجماع مقاطعة اي احتفال رسمي يقام للجنرال فرانكو ائذ زيارته رئيس البرتغال اثنى مساء زيارته

٧٠١

١٦ : أعلن في بيان رسمي أن متاوره للطيران والبحرية للقوات اليونانية ، قد بدأت المنطقة الوسطى لجسر ايجسه ، بين جزيرتي سيكروسي و ليسبوسى .

الرسمية لاسبانيا ، وذلك احتجاجاً على اعتراف البرتغال بإسرائيل واقامة دبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارة

المانيا الغربية :

٥ : توفي في بون لود فيج ابرهارد مستشار ألمانيا الاتحادية السابق وصانع المعجزة الاقتصادية الألمانية

انجولا :

٢٧ : قامت مجموعة معارضة لحكم الرئيس الانجولي اوجستينو نيتو بحركة تمرد للإطاحة بحكومته غير ان قوات حكومة انجولا بمساعدة القوات الكوبية تمكنت من قمع حركة التمرد . واعلن الرئيس الانجولي ان هؤلاء المتمردين سيقتلون لحساسة شعبية .

اندونيسيا :

٢٣ : أعلن محمد سادلى وزير الثروات المعدنية في اندونيسيا ان الدول الـ ١١ الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول والتي كانت قد قررت زيادة جديدة في اسعار البترول الخام بنسبة ٥% خلال النصف الثاني من العام الحالي . عادت فترت الغاء هذا القرار وتجميد اسعارها حتى نهاية عام ١٩٧٧ .

ايران :

٩ : وصل الى طهران الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس

دولة الامارات العربية المتحدة وحكام دبي في زيارة رسمية لايوان بجري خلالها محادثات مع رئيس وزراء ايران حول السعر المزدوج للبترول داخل منظمة الدول المصدرة للبترول [الاوبك]

١٢ : تعرض مقر البعثة التجارية الاسرائيلية في طهران لهجوم قامت به مجموعة مسلحة .

١٥ : غادر شيرويس غانيس وزير الخارجية الاميركي طهران عائدا الى واشنطن بعد زيارة استغرقت يومين اشترك خلالها في مؤتمر الحلف المركزي ، كما اجري محادثات مع شاه ايران والمسؤولين الايرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر ايضا : السودان ٢٢ -

ايرلندا :

٢٥ : اصدر باتريك هيلري رئيس جمهورية ايرلندا قرارا رسميا يحل البرلمان الايرلندي واجراء الانتخابات الجديدة يوم ١٦ يونيو ١٩٧٧ . بناء على طلب ليام كوسيجريف رئيس الوزراء وزعيم حزب « فاين جايل » .

ايطاليا :

٢١ : نجح الحزب الراديكالي في ايطاليا في ان يجمع مايزيد على نصف مليون توقيع من المواطنين على وثيقة استفتاء تطالب بالغاء الاتفاق بين الفاتيكان والدولة الإيطالية لعام ١٩٢٩ والغاء العديد من القوانين الكنسية الاخرى .

باكستان :

١ : اعلن اصغر خان ماريشال الجو المتقاعد واحد زعماء المعارضة في باكستان ان الازمة السياسية الحالية لن تنتهي الا اذا قدم ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء استقالته واجريت انتخابات جديدة .

٧ : نشبت المظاهرات السياسية في ٦ مدن كبرى في باكستان استجابة لنداء المعارضة بالقيام بمظاهرات هامة احتجاجا على فوز ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء في

انتخابات مازس السابق والذي اتهمته المعارضة بتزويرها وطالبته بالاستقالة .

١١ : اعلن ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني استعداده لاجراء مناقشة مباشرة مع زعماء التحالف الوطني الباكستاني المعارضة للتوصل الى تسوية للازمة السياسية .

١٥ : استدعت الحكومة الباكستانية قوات الجيش للسيطرة على الاشتباكات بين انصار المعارضة وقوات الامن في مدينة مولتان الصناعية في وسط البنجاب .

١٦ : وصل الى اسلام آباد الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي في محاولة للوساطة بين الحكومة والمعارضة وبذلك تكون الكويت هي رابع دولة عربية اسلامية تتوسط في هذا الصراع بعد السعودية ودولة الامارات العربية وليبيا .

١٩ : اجتمع ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان مع مولانا مفتي محمود زعيم المعارضة للتوصل الى حل للازمة السياسية في البلاد .

٢٦ : اعلن سردار عيد التيوم احد زعماء التحالف الوطني الباكستاني ان الحوار بين زعماء المعارضة وذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء سوف يبدأ في محاولة انهاء حالة التوتر القائمة في البلاد . وجاء ذلك عقب زيارة ميموث منظمة التحرير الفلسطينية لاسلام آباد في اطار مساعي البلاد العربية لحل الازمة الباكستانية .

البرتغال :

١٩ : انتقدت الصحف البرتغالية تسرع الحكومة في اتخاذ قرارها بشأن اقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع اسرائيل .

٣١ : اعلن الاتحاد البرتغالي لاصدقاء الدول العربية ان القرار الذي اتخذته لشبونة مؤخرا بتاقمة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة مع اسرائيل يعتبر قرارا سلبيا .

بنجلاديش :

٣١ : حصل الجنرال ضياء الرحمن رئيس

جمهورية بنجلاديش على ٩٨٨٧ في الاستفتاء الذي اجراه بخصوص قانون الاحكام العرفية والبرنامج المكون من ١٩ نقطة للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يزعم تنفيذه في البلاد

بولندا :

٥ : وصل الى وارسو ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور اجتماعات مجلس السلام العالي المنعقد في العاصمة البولندية .

١١ : اعلنت لجنة الدفاع العمالية التي شكلها المنشقون عن بولندا في اقطاب الاشتراكية العمالية في الصيف الماضي ، انها ستوسع دائرة نشاطها بحيث تشمل مواجهة جميع اشكال انتهاكات حقوق الانسان في البلاد .

تركيا :

١ : لقي ٣٩ شخصا مصرعهم واصيب عدة مئات في استانبول ، عندما تحول احتفال كبير بعيد العمال الى معركة دامية بالرصاص بين المجموعات اليسارية المتطرفة والبوليس .

تونس :

٢٩ : قدمت الحكومة التونسية مذكرة رسمية الى جامعة الدول العربية تتضمن وجهة النظر التونسية في الوضع المتنازع الان بينها وبين ليبيا نتيجة انتهاك السلطات الليبية للمجال البحري التونسي ووجود حفر بترول تابع لاحدى الشركات الامريكية العاملة في ليبيا تجرسه الوحدات البحرية الليبية في خليج قابس المتنازع عليه بين البلدين خساراً بذلك السيادة التونسية .

٣١ : اعلنت وزارة الخارجية التونسية في بيان رسمي ان تونس سوف تدافع عن حقوقها بكافة الوسائل ازاء قضية الحفر الذي يعمل لاحتلال ليبيا في اجرفها القاري .

الجزائر :

- ١٦ : وقعت الجزائر اتفاقيتين مع البنك الدولي تحصل بمقتضاها على قرض قيمته ٩٠ مليون دولار ، لاقامة مشروعات طرق جديدة ومشروع انشاء ١٥ معبدا فنيا جديدا .
- ٣٠ : اكد الرئيس الامريكى جيمى كارتر التزام الولايات المتحدة بمواصلة البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . جاء ذلك فى برقية بعث بها الرئيس الامريكى الى الرئيس الجزائرى هواري بومدين .

جمهورية مصر العربية :

- ٢ : اعلنت الهيئة العامة المصرية للبترول انها قد وقعت خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٤٢ اتفاقية للتنقيب عن البترول مع الشركات العالمية وان اعمال التنقيب تشمل مناطق الصحراء الغربية والشرقية وخليج السويس والدلتا وساحل البحر الابيض والاحمر .
- ٢ : قررت مصر ايجاد بعثة طبية للمساعدة فى علاج الجرحى والمصابين فى زلزال كبا ارسلت ٥٠ من الطيارين والفنيين الى كينشاسا لمساعدة القوات الجوية الزائيرية على نقل المزن والفخائر
- ٥ : تم فى وزارة المالية المصرية التوقيع على اتفاقية قرض هيئة الخليج للتنمية فى مصر ، والذي تبلغ قيمته ١٤٧٥ مليون دولار
- ٦ : وصل الى القاهرة الدكتور كرايسكى مستشار النمسا فى زيارة رسمية لمصر لمدة يوم واحد لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول آخر تطورات الوضع فى الشرق الاوسط والموقف الدولى .
- ١١ : وصل الى القاهرة الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو فى زيارة رسمية لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول تطورات أزمة الشرق الاوسط وترتيبات انعقاد مؤتمر جنيف وبحث مسلمات السلام والدور الرومانى فى هذا المجال .
- ١٥ : حصلت مصر على موافقة البنك الدولي للانشاء والتعبير على

- منحها ٤ قروض قيمتها ٢٨٤ مليون دولار لتمويل مشروعات الصرف وكهربية الريف وتوسيع قنصاة السويس وبعض السوارى الصناعية .
- ١٦ : وصل الى القاهرة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان فى زياره رسمية لمصر تستغرق ٣ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع العربى بصفة عامة واوضاع الخليج وتأمين سلامة البحر الاحمر .
- ١٧ : وصل الى القاهرة عبد الحميد مختار البكوش رئيس وزراء ليبيا السابق كلاجئ سياسى فى مصر
- ١٨ : حصلت وزارة المالية المصرية على حصة دولة الامارات العربية من قرض هيئة الخليج للتنمية المصرية وتبلغ ٧٨ مليون دولار
- ١٩ : اعلنت مصر استنكارها للتهديدات التنافرة التى يمارسها نظام الحكم المنصرى فى روديسيا ضد زامبيا ، واكدت مساندتها الثابتة لزامبيا .
- ١٩ : وصل الرئيس السودانى جعفر نميرى الى الاسكندرية فى زياره لمصر تستغرق يومين لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول المسائل التى تهم البلدين .
- ٢٣ : تلقى الرئيس السادات رسالة من الرئيس الامريكى كارتر يؤكد فيها التزام الولايات المتحدة بموقفها من تحقيق السلام فى الشرق الاوسط وبضرورة عقد مؤتمر جنيف هذا العام بغض النظر عن اية تغييرات فى قيادات اسرائيل
- ٢٤ : استقبل الرئيس السادات وليد جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكى التقدمى فى لبنان .
- ٢٥ : اكد الفريق اول عبد الفتاح الجبى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية انه ليست لمصر حشود عسكرية على حدودها مع ليبيا وليست هناك اى نوايا عدوانية نحو الشعب الليبى الشقيق
- ٢٧ : اجتمع الرئيس السادات مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للبحث فى تطورات الموقف العربى والدولى ونتائج الجهود المصرية بشأن الاعداد لعقد مؤتمر جنيف فى اسرع وقت ممكن .
- ٢٨ : تم فى القاهرة التوقيع النهائى على الاتفاقية التى عقدها الهيئة المصرية

٧٠٢

- العامه للبترول مع شركة جولف اويل الامريكى للبحث عن البترول فى مساحة ٢٤٠٠ كيلو متر مربع فى منطقة القنطرة غرب سيناء .
- ٢٩ : صرح المتحدث العسكرى المصرى ان المراد القوات الجوية المصرية من الطيارين والفنيين الذين سبق ايقادهم الى زائير للاسهام فى تشغيل سلاحها الجوى قد عادوا جميعا الى ارض الوطن بعد ان انتهت مهمتهم هناك .
- ٣١ : تم الاتفاق بين مصر والسودان على منح اعفاءات جبركية تشمل ٨٠ سلعة وذلك فى اطار التكامل السياسى والاقتصادى بين البلدين
- انظر ايضا : اثيوبيا ٢٨ - رومانيا ٢٦ - زائير ٢ - سوريا ٤ - فرنسا ١٢ - الولايات المتحدة ٢ -

جنوب افريقيا :

- ٢١ : وصل الى جوهانسبرج اندرو يونج المندوب الامريكى فى الامم المتحدة وحث فى كلمته الناسا على وصوله رجال الاعمال فى جنوب افريقيا على العمل على اتمام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا من خلال الاسواق .
- انظر ايضا : سويسرا ٢٣ - النمسا ١٨ - الولايات المتحدة ٢٠ -

روديسيا :

- ٩ : لقي ٢٩ مواطنا افريقيا مصرهم كما امين ٢٠ شخصا آخرين خلال اشتباك وقع بين القوات الروديسية العنصرية ورجال حزب التحرير الوطنيين .
- ١٢ : اعلن منحدرت باسم الجبهة الوطنية افريقية فى زيمبابوى رفض الجبهة للمبادرة الامريكى البريطانية بشأن روديسيا .
- ٢٨ : عقد الفريق الدبلوماسى الامريكى البريطانى الذى يقوم بجولة فى بعض الدول الافريقية لبحث سبل اقرار حكم الاغلبية الوطنية فى روديسيا اجتماعا مع المنظمات المعارضة من اليسار والوطنيين الذين يمارسون حكومة الاقلية العنصرية
- انظر ايضا : مصر - زامبيا

١٦ - ساحل العاج ٩ - الولايات المتحدة ٩ -

رومانيا :

- ٧ : اصدر مجلس الدولة في رومانيا عفوا عاما عن حوالى ١٩ الف سجين بتمسكهم بالعيد الثوى لاستقلال البلاد .
- ٢٦ : اشادت اللجنة السياسية للحزب الشيوعى في رومانيا بتمسك الزيادة التى قام بها الرئيس نيكولاى شاوشيسكو لهدت اللجنة الى استمرار بذل الجهد لتعزيز التعاون والصداقة بين الشعبين المصرى والرومانى .
- انظر ايضا : مصر ١١ -

زامبيا :

- ١٦ : اعلن الرئيس كينيث كاوندرا رئيس زامبيا حالة الحرب مع روديسيا واغلاق المجال الجوى لزامبيا معها وذلك بعد تهديدات حكومة ايان سميث العنصرية في روديسيا بانها ستهاجم قواعد الفدائيين الوطنيين في زامبيا .
- ٢٧ : اجتمع في لوساكا وزراء دفاع دول المواجهة الافريقية التى تؤيد شعب زيمبابوى ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء .
- انظر ايضا : مصر ١٩ -

زائير :

- ٢ : اعلنت زائير وقف علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا الشرقية وطلبت من الدبلوماسيين الالمان مغادرة زائير خلال ٤٨ ساعة .
- كما استدعت بعتها الدبلوماسية في المانيا الشرقية .
- ٢ : بدأت سلطات زائير فى اشراك الطيارين والفنيين المحصرين فى القتال الدائر فى اقليم شابا ضد قوات الغزو .
- ٧ : اعلنت زائير ان قواتها تعززها القوات المغربية .
- ٢٥ : اعلن راديو زائير ان العنبرامير المقدمة من القوات الزائيرية والمغربية دخلت مدينة ديلولو على

- الحدود الزائيرية الانجولية .
- ٢٦ : استردت قوات زائير الحكومية مدينة كابينجا آخر مدن اقليم شابا ، فيها وصف بأنه النهاية الرسمية لحرب شابا التى بدأت فى ٨ مارس الماضى .
- انظر ايضا : مصر ٢ - ٢٩ -
- ساحل العاج ٩ - المملكة المغربية ٢٢ - الولايات المتحدة ٢٤ -

ساحل العاج :

- ٩ : عقد رؤساء ٢٥ من البعثات الدبلوماسية الامريكية فى افريقيا و ١٢ من كبار المسؤولين من وزارة الخارجية الامريكية اجتماعا فى ابيدجان لدراسة عدة موضوعات افريقية منها التحرك نحو حكم الاغلبية فى روديسيا ونامبيا والموقف فى زائير ومساعداة التنمية الامريكية لمختلف الدول الافريقية .

السودان :

- ١ : اعلن الرئيس السودانى جعفر نميرى ان ليبيا اقامت جسرا جويا بين طرابلس واديس ابابا من اجل ارسال اسلحة لليبيا الى اثيوبيا للقتال ضد السودان .
- ٢ : دعا الرئيس نميرى الشعب السودانى الى تعبئة صفوفه وتعبئة طاقاته لمواجهة اي تهديد عسكري اثيوبى محتمل .
- ٧ : هاجم الرئيس السودانى جعفر نميرى الاتحاد السوفييتى واتهمه بالعمل على تطويق مصر عبر السودان ، وتطويق السودان عن طريق حدوده الشرقية والغربية .
- ١٠ : اعلنت وكالة الانباء السودانية ان ٤٧ من العسكريين الاثيوبيين قد لجأوا الى الاراضى السودانية بكامل عتادهم الحربى وذلك اثر مهاجمة قوات جبهة التحرير الاربترية لمعسكرهم الواقع على مسافة قريبة من الحدود الشرقية للسودان .
- ١٢ : اتهم السودان نظام الحكم الاثيوبى بشن حرب ابادقوى اريتريا ووجه نداء الى العالم لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هذه الحرب الوحشية .
- ١٨ : انتهت السودان غنود الخبراء

- العسكريين السوفييت فى القوات المسلحة السودانية كما قررت اغلاق مكتب الخبراء العسكريين السوفييت الملحق بالسفارة السوفييتية .
- ١٩ : طلب السودان من الاتحاديات السوفييتى خفض عدد الدبلوماسيين بالسفارة السوفييتية فى الخرطوم الى النصف .
- ٢٢ : وصل الى الخرطوم عباس على خلعتيرى وزير الخارجية الايرانى فى جولة تستغرق اسبوعا يزور خلالها السودان والجمهورية لاجراء مباحثات مع المسؤولين فى البلدين حول المشكلات الافريقية والامن فى البحر الاحمر والعلاقات الثنائية .
- ٢٢ : وصل الى الخرطوم اندرو يونج مندوب الولايات المتحدة فى الاسم المتحدة فى نطاق الجولة التى يقوم بها حاليا فى افريقيا ، وذلك لاجراء محادثات عن الوضع فى افريقيا وتطور العلاقات الثنائية بين السودان والولايات المتحدة .
- انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٢١ - مصر ١٩ - ٢١ - سوريا ١٠ - فرنسا ١٧ - قطر ١٢ -

سوريا :

- ٤ : شجب المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى السورى فى بيان أصدره « محسنوات السلطات المصرية الرائية الى اتخاذ عمليات عسكرية ضد ليبيا » .
- ١٠ : بحث عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العربى الاشتراكي السورى مع وفد يمثل اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين فى السودان الوضع العربى الراهن واهمية التضامن العربى .
- ٢٤ : قررت سوريا مد فترة عمل قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة فى مرتفعات الجولان لمدة ستة اشهر اخرى .
- انظر ايضا : سوريا ٩ -
- النمسا ٣ -

سويسرا :

- ٩ : اجتمع فى جنيف الرئيس السورى

حافظ الاسم مع الرئيس الأمريكى كارتر حيث يبحث تطورات الموقف فى الشرق الاوسط والاعتماد لعقد مؤتمر جنيف .

١٨ : بدأت فى جنيف المباحثات الامريكية السوفيتية على مستوى وزيرى خارجية البلدين وتتناول مشكله الشرق اوسط والتوصل الى اتفاق ثان للحد من الاسلحة الاستراتيجية [سولت - ١٢]

١٩ : أكدت الحكومتان الامريكيسية والسوفيتية فى البيان الصادر عن محادثات وزيرى خارجية البلدين فى جنيف ، ضرورة الاستمرار فى بذل الجهود المشتركة بين البلدين من اجل عقد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الاوسط فى خريف العام الحالى .

٢٢ : وصل الى جنيف موريسر رئيس وزراء جنوب افريقيا لى زياره قصيرة لاجراء محادثات مع فيلكس بوانيه رئيس ساحل العاج ، واعلن عند وصوله ان الضغوط الامريكية لاجبار بلاده على تغيير سياستها فيما يختص بالتفوتة العنصرية لن تنجح

٢٦ : وافق مؤتمر حقوق الانسان فى جنيف على معاملة رجال حرب العصابات المدنيين والعسكريين الذين يقيمون فى الاسر معاملة الاسرى فى الحرب لامعساملة المجرمين او الخارجين على القانون

الصومال

١٦ : حذر الرئيس الصومالى محمد سياد بري بأن بلاده على استعداد للدخول فى حرب مع اثيوبيا اذا ماقررت الحكومة الاثيوبية شن هجوم على اقليم جيبوتى ، بعد حصوله على الاستقلال ، وان الصومال مستعد لتلبية نداء الشعب فى جيبوتى فى هذا الشأن

العراق

٢١ : بدأت فى بغداد المباحثات العراقية التشيكية بين الرئيس احمد حسن البكر والرئيس التشيكوسلوفاكى جوستاف هوذاك حول المسائل التى تهم البلدين وازمة الشرق الاوسط .

فرنسا

٦ : توصلت فرنسا الى طريقة جديدة تؤدى الى انتاج اليورانيوم الغنى بضعف الكفاءة لتغذية محطات القوى النووية لتوليد الكهرباء دون امكان استخدامه فى صناعة الاسلحة النووية .

٩ : اظهرت النتائج النهائية للاستفتاء على الاستقلال فى المستعمرة الفرنسية جيبوتى اختيار ٩٨٧ فى المائة من السكان الاستقلال . ١٠ : وصل الى باريس ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل للاجتماع مع لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى

١٢ : اعلنت ١٢ دولة و ١١ مؤسسة دولية عربية فى الجلسة الختامية للجمعية الاستشارية الدولية المنعقدة فى باريس ان دولها ومجالس ادارتها سوف تزيد من العنام التضام مع مساعداتها الاقتصادية والمالية والفنية لمصر .

١٣ : بدأت فى باريس المحادثات الاقتصادية بين مصر وفرنسا باجتماعات عقدها نائب رئيس الوزراء الفرنسى ووزراء المالية والصناعة والاقتصاد الفرنسيون . ١٦ : وصل الى باريس الرئيس السودانى جعفر نميرى لى اول زيارة رسمية لفرنسا تستغرق ثلاثة ايام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الفرنسى ديستان .

١٧ : اجرى الرئيس نميرى مباحثات مع وزير الخارجية الفرنسى حول ازمة الشرق الاوسط والوضع فى افريقيا كما بحث مع وزير التعاون الفرنسى مجالات التعاون الاقتصادى بين السودان وفرنسا .

٢٤ : اصيب النشاط الاقتصادى فى فرنسا بشلل تام بسبب اضراب اكثر من خمسة ملايين عامل لمدة ٢٤ ساعة فى جميع انحاء فرنسا والجزر التابعة لها فى الكاريبي والمحيط الهندى احتجاجا على برنامج ريمون بار رئيس الوزراء الفرنسى لمكافحة التضخم وارتفاع نسبة البطالة .

٣٠ : تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافى والفنى بين فرنسا واسبانيا واليمن الديمقراطية

٣١ : اكسد الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان والامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية ضرورة التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط . جاء ذلك فى البيان المشترك الصادر عن المباحثات التى جرت بين الرئيس الفرنسى ديستان والامير فهد فى باريس انظر ايضا : الكويت ٨ - المملكة المغربية ٢٨ -

الفلبين

١ : توقفت المفاوضات الجارية بين حكومة الفلبين وجبهة تحرير مورو الممثلة للمسلمين ومثلى المؤتمر الاسلامى فى الفلبين لانهاء الخلاف بين المسلمين والسلطات الفلبينية

فلسطين

١ : اعلن متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة رفضت المطالب الليتانية بتحديد عدد المسلحين الفلبينيين بنسبة ٧ لكل الف من المدنيين الفلسطينيين . ٤ : وصل الى تل ابيب انكار جور جيش رئيس وزراء الدانمرك لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية الاسرائيلى . واعلن عند وصوله انه يجب ايجاد حل لتمكين الشعب الفلسطينى من التعبير عن هويته . ٤ : عمت موجة من الاضطرابات والاحتجاجات فى مدن الضفة الغربية على تصرفات قوات الاحتلال الاسرائيلى ضد الاهالى وسياسة الاستيطان اليهودى فى الاراضى العربية .

٥ : اعلن متحدث باسم الجيش الاسرائيلى ان السلطات الاسرائيلية ألقت القبض على ٨ مجموعات فدائية تمارس نشاطها فى الضفة الغربية المحتلة .

١٥ : فرضت السلطات الاسرائيلية حظرا التجول فى مدينة نابلس بالضفة الغربية على اثر تمساع الاضطرابات فيها .

١٦ : اعلن حزب العمل هزيمته فى الانتخابات العامة حيث فازت كتلة ليكود باكثر عدد من المقاعد لأول مرة منذ قيام اسرائيل

١٨ : أعلن مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود اليمينية عتياً فوز حربه في الانتخابات أنه يقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كافة الأحزاب الصهيونية المختلفة للدولة بما في ذلك حزب العمل : ١٨ : قررت منظمة التحرير الفلسطينية استئناف الحوار الأردني الفلسطيني .

٢١ : أعلن مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود اليمينية والمرشح لرئاسة الوزارة الإسرائيلية أنه يسمى إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية عن طريق اتئاع الولايات المتحدة بحاجة إسرائيل إلى الاستيلاء نهائياً على الضفة الغربية .

٢١ : أعلن متحدث عسكري باسم الجيش الإسرائيلي بأن قوات الأمن الإسرائيلية قد قبضت على ٧٩ عربياً في الضفة المحتلة لنهر الأردن بتهمة الانتماء إلى منظمات المقاومة .

٢٥ : استأنف زعماء كتلة ليكود مشاوراتهم الخاصة بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة مع زعماء الحزب القومي الديني .

وأعلن في تل أبيب أن موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق قد قبل العرض الذي قدمه إليه مؤخراً مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود بأن يتولى منصب وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية الجديدة .

٢٦ : أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً ببيع السلاح العسكري من السلاح الجوي الإسرائيلي بالاشرف على إدارة أبراج المراقبة في المطارات الدولية لإسرائيل وذلك بعد أن فشلت في إنهاء الحراب الفتيين المدنيين العاملين بالمطارات .

٢٦ : توقفت المفاوضات من أجل تشكيل ائتلاف بين كتلة ليكود والحركة الديمقراطية من أجل التغيير بعد أن أعلن مناحم بيجين ترشيحه

٢٧ : أعلن متحدث باسم كتلة ليكود أن مناحم بيجين قرر إعادة النظر في قراره باختيار موسى ديان وزيراً للخارجية في الحكومة الإسرائيلية الجديدة وذلك بسبب العاصمة التي أثارها اختيار ديان داخل صفوف الرأي العام ومختلف

الأحزاب السياسية في إسرائيل : ٣٠ : أعلن رسمياً في تل أبيب أن الجنرال ارييل شارون نائب آخر عن حزب العمال الإسرائيلي قد انضم لكتلة ليكود . وبذلك أصبحت كتلة ليكود تضم ٤٥ نائباً مقابل ٣٢ لحزب العمل . انظر أيضاً : إسبانيا ٢٤ - البرتغال ١٩ - ٢١ - بولندا ٥ - مصر ٢٧ - فرنسا ١٠ - لبنان ٥ - ٢٨ - النمسا ٧ - الولايات المتحدة ١٢ - ٢٧ -

هنزويلا :

٢١ : دعا الرئيس الفنزويلي كارلوس اندريز بيريز إلى تنفيذ خطة متكاملة لتنمية العالم الثالث على غرار مشروع مارشال . وأعلن أنه قدم الخطوط العريضة لهذه الخطة إلى الدول المصدرة للبترول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال جولته الأخيرة لسدول الخليج وأكدوا أنهم قد وافقوا على هذه المبادرة .

قطر :

١٣ : وصل إلى الدوحة الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السوداني على رأس وفد رسمي في زيارة رسمية لقطر . تستغرق يومين وتتناول مباحثات مع المسؤولين القطريين حول دعم التعاون بين البلدين واستعراض القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين العربي والدولي

الكويت :

٨ : أغلقت الحكومة الكويتية انهما حصلت على أربع طائرات مقاتلة قاذفة أمريكية من طراز سكاي هوك وأربع طائرات فرنسية من طراز ميراج وذلك ضمن اتفاقية لشراء معدات حربية من بعض الدول الأوروبية منها فرنسا وبرانيا والاتحاد السوفيتي .

انظر أيضاً : باكستان ١٦ - ماليزيا ١٣ -

كوريا الجنوبية :

٢٥ : أعلن الرئيس بارك شيونج رئيس كوريا الجنوبية أنه يقبل انسحاب

القوات البرية الأمريكية من بلاده كحقيقة واقعة وسياسة مرسومة من قبل حكومة الرئيس كارتر وجاء في البيان الصادر عن اجتماع الرئيس شيونج مع مبعوثي الرئيس كارتر وهما فيليب حبيب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية والجنرال جورج براون رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية ، أن الرئيس السكوري طلب ربط موضوع الانسحاب بتأمين القدرات الدفاعية والعسكرية لكوريا الجنوبية من أجل الحفاظ على الميزان العسكري في شسبه الجزيرة الكورية .

لبنان :

٥ : أعلن بيان رسمي في كل من بيروت وبراج أعلن فيه أنه قد عقدت مباحثات بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الحزب الشيوعي الإسرائيلي راجح في براج يومى ٣ و ٤ مايو الحالى . ويعتبر هذا اللقاء الأول من نوعه .

٦ : تفجر القتال بين القوات الوطنية والفلسطينية وبين القوات اليمينية التي تدعمها المدفعة الإسرائيلية في جنوب لبنان بعد اسبوع من الهدوء النسبي .

٩ : أعلن الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان أن التمسك قائم بين لبنان والمقاومة الفلسطينية وأن هناك خطة لبنانية مطبق عليها بين الجانبين .

٢٧ : استمر القتال العنيف في جنوب لبنان لليوم الرابع على التوالي بين قوات المقاومة الفلسطينية والقوات اليمينية .

٢٨ : أعلنت جبهة القوى الانتمالية اللبنانية أنها تعتبر اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ الذي ينظم العلاقات بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لاغياً ودعت الحكومة اللبنانية إلى طلب عقد جلسة خاصة لجامعة الدول العربية لبحث ما أسبته انتهاء الوجود غير الشرعي للفلسطينيين في لبنان .

انظر أيضاً : مصر ٢٤ - فلسطين ١ -

ماليزيا :

١٢ : تلقى السلطان يحيى بئراً ملك ماليزيا رسالة من أمير الكويت حملها اليه الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية الكويتية الذي وصل الى كوالا لامبور في زيارة تستغرق ٣ ايام واجرى الوزير مباحثات مع داتول حسين رئيس وزراء ماليزيا حول التعاون الاقتصادي بين البلدين .

المملكة العربية السعودية :

١١ : أعلن الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ان استخدام اسلحة البترول سلاح يمكن استيعاده في حالة تجهد المناوشات الخاصة بحل أزمة الشرق الاوسط .

١١ : اجتمع الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي مع الجنرال كارلوس بيرينولوز وزير خارجية الفلبين الذي يزور السعودية حالياً ، ودار التباحث حول وجهة نظر حكومة الفلبين ازاء مشكلة المسلمين هناك .

١٢ : وصل الى جدة ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا في زيارة رسمية للسعودية لاجراء مباحثات مع المسؤولين السعوديين حول العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات مشكلة الشرق الاوسط . وأعلن منذ وصوله ان بلاده توافق على قيام وطن للفلسطينيين كجزء من أي تسوية لهذه الأزمة .

١٦ : وصل الى الرياض وزير النقل الاردني في زيارة رسمية للسعودية لاجراء مباحثات مع صندوق التنمية السعودي للحصول على قرض قيمته ٢٦١ مليون دولار لتمويل مشروعات الكهرباء والمياه والمواصلات في الاردن وتوسيع ميناء العقبة الاردني .

١٩ : أعلنت شركة بترول ارامكو ان الخسائر التي نجمت عن الحريق الذي شب في خط بترول ابقيق، قدرت بحوالي ١٠٠ مليون دولار . انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٤ - فرنسا ٣١ - الولايات المتحدة ٤ - ٢٣ -

المملكة المتحدة :

٦ : جتق حزب المحافظين البريطانى فوزا ساحقا في انتخابات المجالس البلدية .

٨ : أعلنت الدول الغربية السبع المشتركة في مؤتمر التمسع الاقتصادي بلندن اتفاقها على ضرورة استخدام الطاقة النووية من اجل تغطية التمسع العالمى في الوقود ، على ان يراعى الحد من انتشار الاسلحة النووية .

٢٥ : وصل الى لندن اندرو يونج المندوب الامريكى ليبحث تطورات الموقف في افريقيا الجنوبية والمبادرة البريطانية الامريكية الجديدة لحل مشكلة روديسيا .

٢٨ : اتخذت السلطات البريطانية اجراءات امن مشددة لمنع الرئيس الاوغندى عيسى امين من دخول الاراضى البريطانية اذا ما قرر حضور مؤتمر الكومنولث المزمع عقده في لندن يوم ٨ يوليو سنة ١٩٧٧ .

انظر ايضا : اثيوبيا ٢٨ - روديسيا ١٣ - الكويت ٨ - الولايات المتحدة ٦ - ٨ -

المملكة المغربية :

٩ : أعلن الملك الحسن الثانى ملك المغرب ان السياسة السوفيتية في افريقيا تهدف الى الاستيلاء على مصادر الثروة الطبيعية الافريقية وبذلك يكتسب اهمية وتطويق اوربا الغربية ومن ثم تحييدها .

٢٠ : أعلن المتحدث باسم السفارة الاميركية في الرباط ان الولايات المتحدة قد قررت التخلي عن آخر التسهيلات العسكرية التي كانت تقدم للبحرية الاميركية في المغرب في مجال دعم عمليات الارسل وذلك في محطات القنيطرة وسيدى يحيى وسيدى بوقنادل .

٢٢ : أعلنت حكومة المغرب ان مهمة القوات المغربية التي تقايل في زائير مع القوات الزائيرية ضد المتمردين في اقليم شسابا قد انتهت .

٢٨ : قررت حكومة المغرب طرد ٧ من المدرسين الفرنسيين بتهمة تورطهم

٧٠٧

في انشطة سياسية غير مشروعة . وصدر بيان رسمى يشير الى ان المدرسين السبعة ينتهون لشبكة تعمل على تهديد امن وسلامة المغرب .

موزمبيق :

١٧ : أعلن اندروينج رئيس الوفد الامريكى في الامم المتحدة بعد وصوله الى مدينة مابوتو عاصمة موزمبيق للاشتراك في أعمال المؤتمر الخاص بتأييد نضال شعوب روديسيا وناميبيا الذى تشرف عليه الامم المتحدة ان بلاده سوف تعمل على تحقيق التحول السلمى الى حكم الاغلبية الوطنية في روديسيا واستقلال اقليم ناميبيا عن جنوب افريقيا .

النمسا :

٧ : أعلن برونو كرايسكى المستشار النمساوى ، عقب وصوله من زيارته الرسمية لمصر ، انه توجد فرصة طيبة لاستئناف مؤتمر جنيف ولكن بشرط اشتراك فلسطينيين فيه .

١٨ : اجتمع في فيينا والترموندل نائب الرئيس الامريكى كارتر وجون فورستر رئيس حكومة جنوب افريقيا العنصرية . وذلك لاجراء مباحثات حول الموقف في جنوب القارة الافريقية من جميع جوانبه .

٢٠ : استقال وزير دفاع النمسا في اعتصاب ما أعلنه المستشار النمساوى برونو كرايسكى من ان الوزير لم يقدم للحكومة التفاصيل الكاملة لصفقة الاسلحة التي سلمتها النمسا الى سوريا في ديسمبر الماضى .

انظر ايضا : مصر ٦ -

الهند :

٦ : انتخب براهما ناندان ريدى وزير الداخلية الهندى السابق رئيسا لحزب المؤتمر الهندى الذى تحول الى مقاعد المعارضة .

٢٣ : بدأ ايفان يافلونسكى نائب وزير الدفاع السوفيتى زيارة رسمية للهند تستهدف تأكيد الروابط العسكرية المستقلة بين الاتحاد

السوفيتي والحكومة الهندية الجديدة .

هولندا :

- ٢٦ : فاز حزب العمال الهولندي برئاسة جوب دين بول رئيس الوزراء في الانتخابات العامة بالاغلبية النسبية من مقاعد البرلمان .
- ٢٧ : طلب المسلحون الملقبون بالذين يحتجزون ٦٠ شخصاً كرهائن في شمال هولندا لليوم التاسع على التوالي من السلطات الهولندية بدء عملية وساطة لانتهاء احتجاز الرهائن .

الولايات المتحدة الاميركية :

- ١ : أعلن الرئيس كارتر أنه على اتمال منظم بكل من الرئيسين السابقين نيكسون وفورد .
- ٢ : أكد مدير وكالة المخابرات الاميركية المركزية ان الامكانيات البترولية لمصر أكبر مما كان يعتقد أنه قائم من قبل وأكد أن مصر مستقبل كبير في مجال الاحتياطيات البترولية .
- ٣ : وافقت الولايات المتحدة على إلغاء معارضتها لانضمام فيتنام للامم المتحدة .
- ٤ : بدأت في واشنطن اجتماعات اللجنة السعودية الاميركية المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين .
- ٥ : وافقت لجنة الثواتر المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي على قانون يخصص مبلغ ٣٥٨٩ مليار دولار لشراء الاسلحة واجراء التجارب العسكرية .
- ٦ : توصلت الولايات المتحدة وبريطانيا الى اتفاق تام حول الخطة الاميركية البريطانية المشتركة للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة روديسيا وهي الخطة التي تقضي بوضع دستور نهائي لروديسيا تحت حكم الاغلبية باسم فيمبابوي .
- ٧ : حذرت وزارة الخارجية الاميركية من تزايد العمليات الارهابية الدولية وهددت أربع دول من بينها ليبيا بتقديم مساعدات كبيرة للارهابيين لتنفيذ عملياتهم .
- ٨ : أعلن الرئيس الاميركي كارتر أن مؤتمر القمة الاقتصادي المنعقد

في لندن قد وافق على انشاء لجنة مشتركة من خبراء الدول السبع المشتركة في المؤتمر I الولايات المتحدة ، بريطانيا وكندا واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا تختص بدراسة مشكلة الطاقة النووية ومخاطر انتشار المواد المتفجرة ووصولها الى الدول النامية .

١١ : أعلنت الولايات المتحدة انها مستعدة لتنفيذ اتفاق ملاحديومستوك لعام ١٩٧٤ بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الرغم من انها تنفل التوصل الى اتفاق أكثر شمولية .

١٢ : أكد الرئيس كارتر أنه لن يكون هناك أمل معقول في التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط بدون اقسامة وطن قومي للفلسطينيين .

٢٠ : أعلن والتر مونديل نائب الرئيس الاميركي كارتر بأنه واجه اختلافاً جوهرياً وعميقاً مع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا حول مبدأ المشاركة السياسية الكاملة للوطنيين في جنوب أفريقيا .

٢٣ : أعلن ريجنيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر للامن القومي ان الصراعات الايديولوجية التي كانت تباعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين في الخمسينيات قد أصبحت أقل أهمية وتزايد الآن الحاجة الى التعاون بين الدول العظمى .

٢٢ : وصل الى واشنطن الامير محمد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية لاجراء مباحثات حول أزمة الشرق الاوسط مع الرئيس الاميركي كارتر وكبار المسؤولين الاميركيين .

٢٤ : وافق مجلس النواب الاميركي على قانون المساعدات الخارجية وقيمه ٣٢ مليار دولار للسنة المالية التالية .

٢٤ : وافقت لجنة الاعتمادات الخاصة بالمعونة العسكرية التابعة لمجلس النواب الاميركي على تقديم عون عسكري قيمته ١٥ مليون دولار الى زائير ، ووقف المساعدات العسكرية تماماً لحكومة اثيوپيا بسبب خرقها لحقوق الانسان في بلادها .

٢٥ : أعلن في واشنطن ان قوة بحرية

اميركية قد دخلت المحيط الهندي على الرغم من اعلان الرئيس كارتر أن هذه المنطقة متروعة السلاح .

٢٦ : أعلن الرئيس الاميركي كارتر انه يعتقد ان تسوية مشكلة الشرق الاوسط يجب أن تتضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في الضفة الغربية لنهر الاردن سواء كان هذا الانسحاب جزئياً أو كلياً .

٢٧ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية أن الرئيس الاميركي كارتر عندما تحدث عن انشاء وطن قومي للفلسطينيين وتعويض اللاجئين فإنه كان يشير الى «السجل التاريخي» الذي تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في سنة ١٩٤٨ . والاول نص على الاعتراف بدولة عربية ودولة يهودية في فلسطين . والثاني أثر حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو اختصار تعويض ممتلكاتهم التي فقدوها .

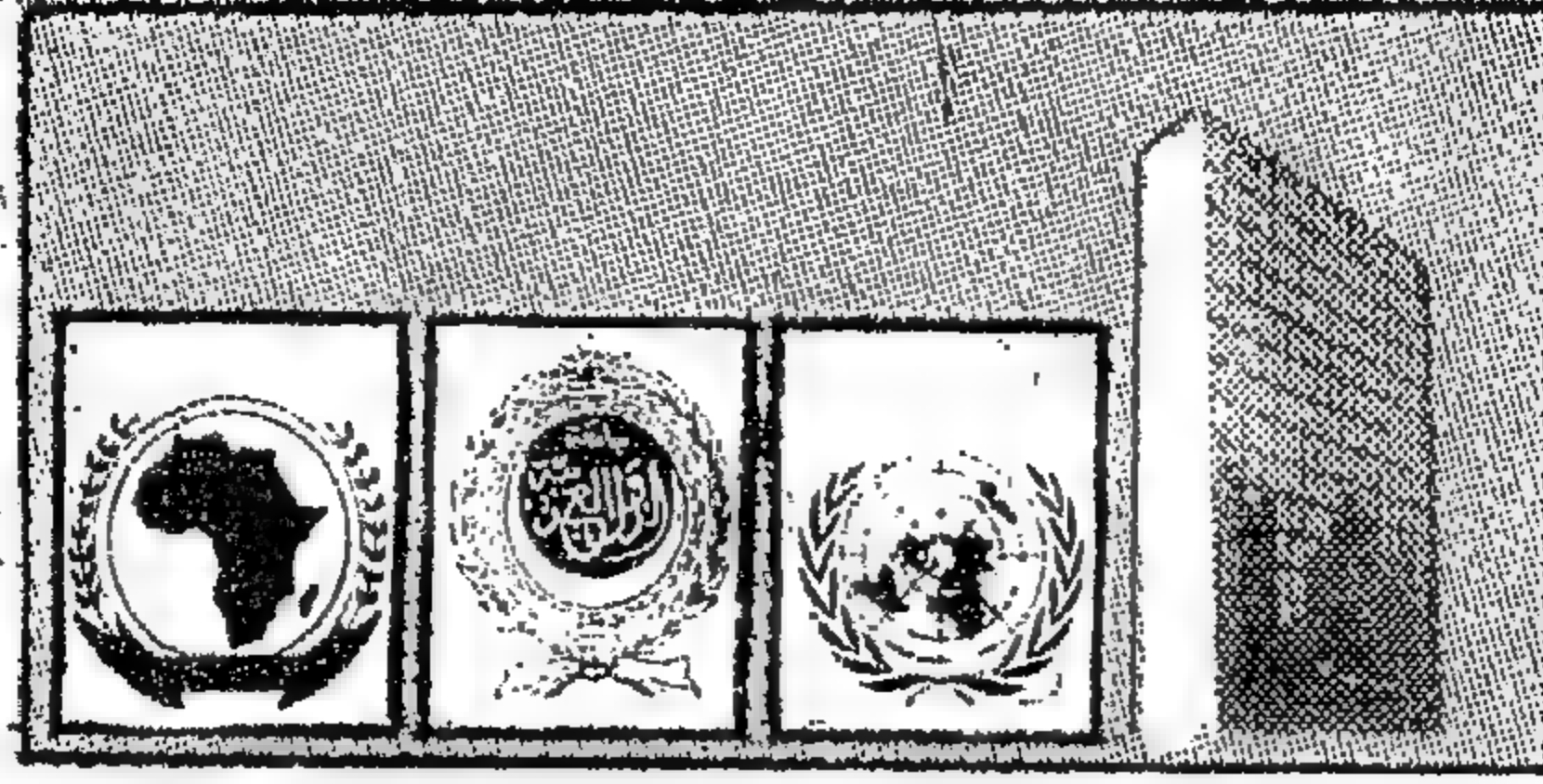
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي
٢٠ : انيوبيا ٢٨ - ايران ١٥ - الجزائر ٢٠ - مصر ٢٣ - ٢٨ جنوب افريقيا ٢١ - روديسيا ١٢ - ساحل العاج ٩ - السودان ٢٢ - سويسرا ١٨ - ٢١ كوريا الجنوبية ٢٥ - بريطانيا ٨ - ٢٥ - موزمبيق ١٧ - النمسا ١٨ - اليابان ٢٥ - ٢٨ -

اليابان :

٢٠ : قررت شركة اكسون للبترول خفض شحناتها الى اليابان من البترول العربي خلال شهر مايو الحالي بنسبة ٣٠٪ نتيجة للحريق الذي شتب في حقنل « ابيتيق » السعودي .

٢٥ : دعا مايثيل بلوفثال وزير الخزانة الاميركية ، في الجلسة الختامية للمؤتمر النقدي الدولي الذي أنهى أعماله في طوكيو ، دول العالم الصناعية المتقدمة الى الحد من استهلاك الطاقة والبحث عن بدائل جديدة وذلك في محاولة لوقف تدفق الفائض الضخم لرؤوس الاموال على دول منظمة الاوبك .

الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المشارك
الدولية

الأمم المتحدة

مجلس الامن

يوم ١٦ يناير الماضي ، ودعت التوصية للسكربتير العام للأمم المتحدة ، الى تقديم المساعدة الفنية اللازمة ، لمواجهة خسائر « بنين » نتيجة لهذا العدوان . كما دعت التوصية الصادرة من مجلس الامن ، كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الى تقديم المعونات المادية الضرورية لدولة بنين .

وفي ١٤ أبريل ، قدمت الدول الأفريقية الاعضاء في الامم المتحدة الى مجلس الامن ، مشروع قرار يدين بشدة العدوان المسلح الذي تعرضت له دولة بنين . وقد أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد مندوب مصر في الامم المتحدة ، أن استخدام المرتزقة أصبح ظاهرة تثير القلق ، وأعرب عن أمله في أن تقوم الامم المتحدة ، باتخاذ اجراءات فعالة ضد المرتزقة ، كما ناشد جميع الدول ، التعاون في العمل ، على ألا تتكرر مأساة بنين .

وفي ٢٥ مايو ، طلب زهدي الطرزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن ، اتخاذ اجراءات فعالة ومؤدية الى وضع حد للاعمال الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين العرب ، وانهاء الاحتلال غير الشرعي والمستمر للأراضي العربية . وأعرب الممثل الفلسطيني في رسالة بعث بها الى رئيس الامن ، عن احتجاج المنظمة على الحادث الذي وقع يوم ٣ مايو ، وفتحت فيه القوات الاسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين بمدينة قبضية في الضفة الغربية .

وقدمت مجموعة دول عدم الانحياز الى مجلس الامن ، مشروع بيان من خمس نقاط أساسية هي : الاعراب عن « القلق العميق ازاء عدم احراز تقدم في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط ، والدعوة الى استئناف مؤتمر جنيف فوراً ، بمشاركة كافة الاطراف المعنية ، بهدف التوصل الى تحقيق تسوية دائمة ، على أن تشمل هذه التسوية ، اقامة وطن قسومي مستقل للشعب الفلسطيني . كما لاستمرار اسرائيل في اتسامة بالانصياع للمواثيق الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة ، وإعلان الاسف لاستمرار اسرائيل في اقامة المستوطنات على هذه المناطق .

واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات مجلس الامن بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وذلك بموافقة ١٠ اصوات ضد صوت واحد ، هو مندوب الولايات المتحدة ، وامتناع مندوبي فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا عن التصويت .

وفي أول أبريل ، قرر مجلس الامن ، تأجيل مناقشاته الخاصة بكل من مشكلة الشرق الاوسط ومشاكل افريقيا الجنوبية .

وفي ٦ ابريل ، أقر مجلس الامن تقرير « اللجنة الخاصة ببنين » الذي اقترح فيه مندوب كل من بنين وموريشيوس وليبيا والهند وبناما ، اصدار توصية تستنكر بشدة عملية الاعتداء المسلح الذي تعرضت له بنين

في يوم ٢١ مارس ، عقد مجلس الامن اجتماعاً خاصاً لمناقشة قضية التمييز العنصري . في افريقيا الجنوبية . وقد قدمت المجموعة العربية الاعضاء بالامم المتحدة ، « بياناً سياسياً » ركزت فيه على « اعلان القاهرة » الذي كانت قد أصدرته الدول العربية والافريقية في اجتماع القمة الافريقي العربي الذي عقد في القاهرة يوم ٧ مارس . وكانت المجموعة الافريقية الاعضاء بالمنظمة ، قد تقدمت بطلب عقد اجتماع خاص لبحث موضوع التفرقة العنصرية في افريقيا الجنوبية ، بهدف اتخاذ قرار بحظر إرسال الأسلحة الى هذه المنطقة ، وذلك في مناسبة اليوم العالمي لمناهضة التفرقة العنصرية ، والذي يوافق الذكرى السابعة عشرة للمظاهرات التي وقعت في مدينة شارينيل في جنوب افريقيا ، والتي أدت الى مصرع واصابة عدد كبير من الوطنيين .

وبناء على مبادرة المندوب الأمريكي في الامم المتحدة ، أندرو يونج ، قدمت الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، مشروع توصية يوم ٢٣ مارس ، يدعو الى « اعلان خاص » بافريقيا الجنوبية ، يستنكر التفرقة العنصرية ، ويؤكد مبدأ حكم الاغلبية في كل المنطقة .

وفي الفترة ما بين ٢٥ مارس و ٢٩ مارس . اجتمع مجلس الامن ، بناء على طلب جمهورية مصر العربية ، لاستئناف مناقشاته الخاصة بالموقف في الشرق الاوسط .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الثانية والستين في الفترة ما بين ١٢ أبريل و ١٢ مايو . واشتمل جدول أعمال المجلس على موضوعات المرأة والعنصرية وحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية .

اللجنة الاقتصادية لاوروپا : في يوم ٧ أبريل ، ذكرت اللجنة الاقتصادية لاوربنا التابعة للأمم المتحدة ، في تقرير لها تحول الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ودول اوروپا الشرقية ، أن خطط التنمية الاقتصادية التي وضعتها هذه الدول حتى عام ١٩٨٠ ، تنطوي على تغيرات جوهرية في اختياراتها الاستراتيجية للتنمية في المستقبل ، يؤدي إلى تغيير في هيكلها الاقتصادي . وذكر التقرير أن هذه الدول ، تعاني من نقص حاد في الإيدي العاملة ، وأنه على الرغم من أن هذه الدول قد نجحت في تجاهل أوضاع الركود الاقتصادي والتقلبات النقدية العنيفة التي سادت الدول الغربية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٥ ، إلا أنها لم تعد قادرة على استيعاب الارتفاعات المستمرة في الاسعار وشدة الضغوط التضخمية ، التي صاحبت الركود الاقتصادي والارتفاع المستمر في أسعار الوقود .

وبدأت اللجنة الاقتصادية لاوربنا دورتها الثانية والثلاثين يوم ١٩ أبريل ، واستمرت حتى يوم ٢٩ أبريل ، حيث تناولت مسائل الأمن والتعاون في القارة الأوروبية . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في يوم ٢٥ أبريل ، وافقت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ، بالإجماع ، على طلب منظمة التحرير الفلسطينية ، الحصول على العضوية الكاملة في اللجنة ، بدلا من وضعها السابق كمراقب . كما وافقت اللجنة على إدراج طلب مصر لعضوية اللجنة ، لبحثه في الدورة التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعقد اجتماعاته في جنيف في شهر يونيو .

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : اجتمعت في كينشاسا من ٢٢ فبراير

الى ٣ مارس ، واتخذت نحو ٤٠ قرارا ، يتركز على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به اللجنة في استحداث نظم جديدة اقتصادية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .

اللاجان الخاصة

لجنة حقوق الانسان : اثناء الدورة ٢٣ للجنة حقوق الانسان ، التي اجتمعت في جنيف في الفترة ما بين ٧ فبراير الى ١١ مارس الماضي ، حدثت مواجهة عنيفة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، حول قضية « المنشقين السوفيت » ، وذلك بعد أن اقترح المندوب الأمريكي في اللجنة ، إرسال برفقة لزعماء الكرملين ، لطلب ايضاحات حول اعتقال أعضاء جماعات الدفاع أن حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي . وقد هاجم المندوب السوفيتي في لجنة حقوق الانسان هذا الاقتراح ، ووصفه بأنه « عودة إلى الحرب الباردة » ويمثل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي .

وفي يوم ٢١ مارس ، اجتمعت لأول مرة ، لجنة حقوق الانسان الفرعية والمختصة بالاشراق على تطبيق الاجراءات التي اتخذتها الحكومات ، فيما يتعلق بالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وذكر برادي تايسون نائب رئيس الوفد الأمريكي اجتماع لجنة حقوق الانسان « أننا يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا ، ومع شعبنا ، وأن نعترف بأسفنا للدور الذي لعبه بعض المسؤولين الحكوميين والوكالات الأمريكية والشركات الخاصة ، في الانقلاب الذي وقع في شيلي عام ١٩٧٣ » .

لجنة تصفية الاستعمار : في يوم ١٥ مارس أصدرت لجنة تصفية الاستعمار ، باجماع الاصوات ، توصية بأن يصدر مجلس الأمن قرارا يقضي بفرض حظر اجباري على إرسال أسلحة لجنوب افريقيا ، بسبب رفضها الجلاء عن جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) ، على الرغم من القرار السابق الذي اتخذته مجلس الأمن ، بجلاء جنوب غرب افريقيا عن ناميبيا ، وأجراء انتخابات عامة حرة في المنطقة ، تحت اشراف الأمم المتحدة . وطلبت الدول الأعضاء في

لجنة تصفية الاستعمار ٢٤ دولة ، بأن يعقد مجلس الأمن جلسة خاصة يوم ٢١ مارس التالي ، لمناقشة سياسة حكومة جنوب افريقيا القائمة على العزل العنصري والتفرقة العنصرية ، ورفضها منح الاستقلال لجنوب غرب افريقيا .

وفي ٢٥ مارس ، تم اجتماع مشترك بين لجنة تصفية الاستعمار والمجلس الخاص بناميبيا ، من أجل اقرار استحداثات المؤتمر الخاص بشعوب زيمبابوي وناميبيا ، والذي عقد في الفترة ما بين ١٦ و ٢١ مايو في ماپوتو عاصمة موزمبيق .

وفي ١٩ أبريل ، استأنفت لجنة تصفية الاستعمار مناقشتها بشأن قضية روديسيا .

لجنة مناهضة التفرقة العنصرية : في يوم ١٩ مارس ، اتهم ليسي هاريمان رئيس لجنة مناهضة التفرقة العنصرية اسرائيل ، بأنها تمد حكومة جنوب افريقيا العنصرية بالاسلحة والمعدات العسكرية ، كما اتهم كلا من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وايطاليا وفرنسا ، بعد الالتزام بقرار مجلس الأمن الخاص بفرض حظر اختياري على إرسال أسلحة لجنوب افريقيا ، وقال أن فرنسا تمد حكومة بريتوريا بغواصات وطائرات مقاتلة متطورة .

وفي ٢٢ مارس ، اقرت اللجنة الفرعية التحضيرية التابعة للجنة مناهضة التمييز العنصري ، جدول أعمال المؤتمر العالمي للكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري والمزعم عقده في الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ في جنيف ، أو في نيويورك ، على أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التالية ، بالتصديق على جدول الأعمال المذكور .

وفي ٢٥ مارس أوصت اللجنة الفرعية التحضيرية التابعة للجنة مناهضة التمييز العنصري ، بأن يعقد المؤتمر العالمي للكفاح ضد العنصرية والتمييز في افريقيا ، وإذا لم يتيسر ذلك ، يعقد في جنيف . وهذا في الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ .

لجنة الابرتهاد : في يوم ٧ مارس ، اجتمعت في نيويورك اللجنة الخاصة للابرتهاد ، لدراسة

السكرتير العام للأمم المتحدة في قبرص ، يوم ٤ مارس ، مع تاسوس بابا ديلوس المفوض القبرصي اليوناني ، بهدف الاعداد للمؤتمر الذي يعقد بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص في ٣١ مارس في فيينا تحت اشراف الأمم المتحدة .

تلقي السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ٤ مارس ، مذكرة رسمية لبنانية برغبة الحكومة اللبنانية في الاشتراك في مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط بدون شروط مسبقة ، على ان يتم ذلك وفقا لمضمون مذكرتها في الدول الاربع الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتي تضمنت ثلاثة بنود ، يشير الاول منها الى رغبة لبنان في الاشتراك في مؤتمر جنيف ، على ان توجه دعوة رسمية اليه دون قيد أو شرط ويؤكد البند الثاني ان ما يهم لبنان من مؤتمر جنيف ، هو الموضوع الرئيسي الذي ينبغي للمؤتمر من اجله ، وهو القضية الفلسطينية ومصير الفلسطينيين . ويوضح البند الثالث ان لبنان يرى ان من حقه ان يوقع اية اتفاقية سلام قد تبرم في مؤتمر جنيف ، اسوة بالدول المعنية الاخرى .

تلقي السكرتير العام يوم ١١ مارس ، رسالة من مندوب زائر في الأمم المتحدة يعلن فيها ان جمهورية زائر تتعرض « لعدوان وحشي نشنه بعض طوابير المرتزقة الذين تمولهم انجولا » .

ترأس السكرتير العام العام لسلام المتحدة ، في الفترة ما بين ٢١ مارس و ٧ ابريل ، جولة المباحثات السادسة خلال عامين ، بين الطائفتين القبرصية واليونانية والتركية ، بهدف التوصل الى حل للخلاف بينهما حول تقسيم الجزيرة . وقدم المفاوض اليوناني بعض الاقتراحات الاقليمية لحل المشكلة بينما قدم المفاوض التركي ، بعض المظاهر الدستورية للمشكلة . ولم تسفر هذه الجولة عن اية نتائج ايجابية .

ترأس السكرتير العام في باريس ، في الفترة ما بين ٥ ابريل و ٧ ابريل ، اللجنة الادارية للتنسيق بين مختلف أجهزة وبرامج هيئة الأمم المتحدة .

الحكومات تسلك رسميا مسلكا بنضوى تحت بند « رهاب الدولي » . انتهت لجنة مكافحة الارهاب دورتها يوم ٢٥ مارس ، دون ان تصدر اية توصيات . وقدمت تقريرها الى الجمعية العامة .

لجنة ميثاق الأمم المتحدة ، اجتمعت لجنة ميثاق الأمم المتحدة في نيويورك ، في الفترة ما بين ١٤ فبراير و ١١ مارس ، وانتهت اجتماعها دون اصدار توصيات الى الجمعية العامة .

لجنة حفظ السلام : افتتحت اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام ، دورتها الاولى لهذا العام في نيويورك يوم ١٤ فبراير الماضي . مؤتمر الأمم المتحدة للمياه : في ١١ مارس ، وافق مؤتمر المياه التابع للأمم المتحدة ، بأغلبية ٥٥ صوتا ضد سبعة أصوات ، على قرار بادانة اسرائيل والانظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا ، لاستغلال المصادر المائية للشعوب الواقعة تحت سيطرتها ، وسياساتها العنصرية ، ومنها فلسطين وزيمبابوي وناميبيا .

كما أكد القرار الذي تقدمت به ٣٥ دولة عربية وافريقية واسيوية ودول من أمريكا الجنوبية ، الحق الثابت للشعوب في الكفاح من أجل استعادة سيطرتها الفعلية على مصادرها الطبيعية .

السكرتير العام

تلقي السكرتير العام لسلام المتحدة ، يوم اول مارس ، رسالة من اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، يطالب فيها بضرورة اتخاذ توصيات وقرارات خاصة بالاجراءات العاجلة في مجال نزع السلاح ، وذلك اثناء الدورة غير العادية المزمع عقدها للجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل تسداس قضايا نزع السلاح .

اجتمع السكرتير العام لسلام المتحدة يوم ٢ مارس ، مع مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة ، وبحث معه الموقت في الشرق الاوسط ، على ضوء التقرير الذي قدمه كورت فالدهايم لمجلس الامن ، بعد جولته في عواصم المنطقة .

اجتمع بيريز كويلار ممثل

تقريدين صادرين من اللجان الفرعية التابعة لها : الاول خاص بتطبيق قرارات الأمم المتحدة حول التعاون مع افريقيا الجنوبية ، والثاني يتعلق بالالتماسات المقدمة من اهالي جنوب افريقيا الى لجنة الابرتهايد .

قام رئيس لجنة الابرتهايد ، في الفترة ما بين ١٤ و ٢٣ ابريل بزيارة كل من السويد والدانمرك والنرويج وفلندا ، بدعوة من حكومات الدول الاربع ، أجرى خلالها مشاورات مع المسؤولين حول العمل الدولي لمكافحة الابرتهايد .

لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني : في ١٥ ابريل ، قررت لجنة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، ارسال عدة رسائل الى كل من الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن ، والى اسرائيل للتعرف على مواقفها بشأن مسألة حقوق الشعب الفلسطيني .

وفي ١٣ مايو تدرت لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، توجيه رسالة الى الرئيس العالي لمجلس الامن ، لضمان اعضاء « بداية بناءة » على المناقشات التي سيجريها المجلس حول هذه المشكلة في شهر يونيو ، وتطالب الرسالة بالتاكيد على الاسس القانونية والادبية لتوصيات اللجنة الخاصة باعداد جدول زمني لانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، واقامة كيان فلسطيني مستقل .

لجنة العقوبات ضد روديسيا : اوصت لجنة العقوبات ضد روديسيا في اجتماعها يوم ١٨ مارس ، بتوسيع نطاق هذه العقوبات ، لتشمل رؤوس الاموال التي تصدرها روديسيا الى الخارج كما اشادت اللجنة بقصرار الولايات المتحدة الامريكية باستبعاد الكروم الوارد من روديسيا ، عن الاسواق الامريكية .

لجنة مكافحة الارهاب الدولي : انعقدت لجنة مكافحة الارهاب الدولي في نيويورك ، في الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ مارس ، وقدمت الجزائر ، بتأييد من يوغوسلافيا وتونس ، مشروع توصية ، ينادي بضرورة التعق في تفهم اسباب ودوافع الارهاب الدولي ، وأن بعض

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية :

اجتمع في جنيف ، في الفترة ما بين أول و٤ مارس ، مجلس إدارة مكتب العمل الدولي واتخذ عدة قرارات تتعلق بالميزانية وجدول الأعمال الخاصين بمنظمة العمل الدولية ، وتستهدف تدعيم دور هذه المنظمة في الحملة العالمية للكفاح ضد الفقر والبطالة ولتحسين العلاقات المهنية والعمالية السارية في الدول الأعضاء . وقرر مجلس الإدارة كذلك ، ان يتوقف مكتب العمل الدولي عن استطلاع أحوال العمال في المناطق التي تحتلها إسرائيل ، والذي كان قد بدأ فيه بالفعل ، بناء على قرار صدر عام ١٩٧٤

كما تدارس المجلس ، مجموعة من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق النقابية في كل من أوروغواي والهند وبوليفيا وشيلي والارجنتين . وتعرض هذه النشاطات كلها لمكتب العمل الدولي ، على منظمة العمل الدولية في دور انعقادها في يونيو

قدم مكتب العمل الدولي الى قوميسار الأمم المتحدة لشئون ناميبيا ، تقريراً عن سياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة أفريقيا اداريا وتشريعيا ودستوريا ، ضد العمال الافارقة في ناميبيا .

اجتمع في جنيف في الفترة ما بين ٨ و١٦ مارس ممثلوا الدول التسع عشرة الاعضاء في منظمة العمل الدولية ، مع ممثلي المنظمات النقابية في المنظمة ، وتناقشوا في موضوع شروط العمل والعمالة المتعلقة بمراكز البريد والمواصلات اللاسلكية ، وقرروا ضرورة الموافقة المسيقة للعمال في تلك القطاعات ، على أية تغييرات غنية يزعم اجراؤها فيها . في يوم ٧ أبريل قدمت اللجنة الاستشارية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية والخاصة بالعلاقات بين المشروعات متعددة الجنسية ، وبالسيااسة الاجتماعية ، مشروع « إعلان مبادئ » خاص

بكافة المظاهر الاجتماعية لانشطة الشركات متعددة الجنسية ، بما فيها انتشاء فرص العمالة في البلاد الاخذة في النمو . على ان يعرض هذا المشروع لاقاراره من جانب مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ، ليكون جزءاً من قانون الأمم المتحدة الخاص بالشركات متعددة الجنسية المزمع اعلانه في ١٩٧٨ .

اليونسكو

— عقدت ندوة في باريس في الفترة ما بين ٩ و ١١ مارس ، جمعت بين كبار العاملين والمسؤولين عن جامعة الأمم المتحدة ، وجامعات كل من بلجيكا وفرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال ، وذلك بهدف اقامة اتصال مباشر بين هؤلاء المسؤولين الجامعيين ، وبين مديري برامج الأبحاث العلمية والتكنولوجية العملية بحيث يشترك هؤلاء في نشاطات جامعة الأمم المتحدة .

وجدير بالذكر أن جامعة الأمم المتحدة ، يشرف عليها كل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة « اليونسكو » .

في أعقاب الزلزال الذي تعرضت له رومانيا يوم ٤ مارس ، وبناء على طلب الحكومة الرومانية ، قرر المدير العام لليونسكو ايضاً بعثة دولية مكونة من خبراء مكلفين بدراسة الاجراءات اللازم اتخاذها لاصلاح الدمار الحادث في البلاد ، ثم تقديم توصياتهم بشأن مشروعات المساعدة متوسطة الاجل والممكنة بالنسبة لظروف رومانيا .

اشترك ممثلوا الصحافة في القارات الخمس (مديرو وكالات انباء ، رؤساء تحرير صحف ، مديرو اذاعات وتليفزيون) في ندوة دولية عقدت في فلورنسا في الفترة ما بين ١٨ و ٢٠ أبريل ، حول موضوع حرية الاتصال الاعلامي ، ونظمتها منظمة اليونسكو . وجرى النقاش في الندوة حول وسائل تحسين الاتصال

الاعلامى ونقل الانباء بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة الصناعية . وقد اكدت الندوة لأول مرة ، لى ضرورة معالجة انعكاس توازن الاعلام في العالم . واتسار البيان الختامي للندوة ، الى اهمية المشكلة على ضرورة معالجة انعدام توازن مجال الاعلام من أجل التفهم الدولي ، والاثر الثقافي للانسان .

قررت حكومة الولايات المتحدة الامريكية تقديم مبلغ مليون دولار الى الحملة الدولية التي تشرف عليها اليونسكو ، من أجل انقاذ آثار فيلة في وادي النيل . وقد صدر هذا القرار في شهر ابريل ، خلال اجتماع في أسوان للجنة التابعة لليونسكو والخاصة بانقاذ آثار النوبة . وهكذا يرتفع مقدار ما دفعته الجماعة الدولية لتمويل هذه الحملة المذكورة ، الى ما يزيد على ١٢٣٧٥ مليون دولار حتى الان .

اصبحت جمهورية كومور يوم ٢٢ مارس الدولة الثانية والاربعين بعد المائة ، في عضوية اليونسكو . افتتح المجلس التنفيذي لليونسكو يوم ٢٥ أبريل ، دورته لفصل الربيع ، والتي استمرت حتى يوم ١٣ مايو .

منظمة الصحة العالمية

في اطار المشروع العالمي للسيطرة النوعية على المياه الساحلية في منطقة البحر المتوسط ، والذي اقامته منظمة الصحة العالمية في يونيو ١٩٧٦ ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة ، عقد اجتماعان للخبراء : أولهما في روفيني بيوغوسلافيا في الفترة ما بين ٢٣ و ٢٥ فبراير ، لدراسة الاجراءات اللازمة لاستمرار الاشراف على المياه الساحلية ، والثاني في اثينا في الفترة ما بين أول و٤ مارس ، بغرض تحديد المعايير الصحية الخاصة بالشواطئ والسواحل . تم في أول مارس في جنيف ، اجتماع مشترك من خبراء كل من

النامية ، واقترح زبادة المبالغ المخصصة لمعونة التنمية عن معدلها الحالي ، وهو ٧٪ في المائة من اجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة ، الى ٣ في المائة على الاقل .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في يوم ٢١ فبراير ، دخل الى طور النفاذ ، اتفاق الضمانات المبرم في ٥ ابريل سنة ١٩٧٢ بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والجماعة الاوروبية للطاقة الذرية . ويمقتضى هذا الاتفاق ، ينبغي منع تحول استخدامات الطاقة النووية ، من الأغراض السلمية الى الأغراض العسكرية التدميرية ، وذلك بالنسبة للدول السبع الموقعة على الاتفاق ، وهي : بلجيكا والدانمرك وايرلندا ، وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا والمانيا الغربية .

عقدت ندوة في فيينا في الفترة من ٧ الى ١١ مارس ، حضرها ١١٠ ممثلين لثمانية وعشرين دولة تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من أجل تدارس أساليب استخدام التكنولوجيا النووية في عمليات استخراج وتصنيع الموارد المعدنية .

منظمة الطيران المدني الدولية

انتهت منظمة الطيران المدني الدولية ، دراسة دامت عامين ، حول مدى إمكانية اسهام الطيران المدني في التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة ، وخلصت هذه الدراسة الى ان الطيران المدني ، يمكنه أن يضاعف من تدفق العملات الأجنبية في العديد من البلاد الأفريقية ، وأنه يمكن أن يوفر مئات الآلاف من فرص العمالة والتشغيل في البلاد النامية .

صندوق النقد الدولي

أعلن صندوق النقد الدولي يوم ٣ مارس عن بيع ٥٢٤٠٠ أوقية من الذهب في المزاد العلني ، وبلغ متوسط السعر للذهب ١٤٦٠٥١ دولار للأوقية ، وذلك لرفع المبلغ المخصص للدول الفقيرة . وقد حقق هذا البيع ، وهو السابع في سلسلة

قرر مجلس إدارة برنامج الغذاء العالمي ، تقديم معونة غذائية عاجلة الى السنغال وموزمبيق ، تصل قيمتها الى ١٥٢١٠٠٠ دولار ، كما تحصل رومانيا على معونة غذائية قيمتها ٢٩٩٨٠٠٠ دولار ، لالاسر المنكوبة بسبب الزلزال .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

استأنفت يوم ٧ مارس في فيينا ، أعمال اللجنة الدولية المكلفة بتحضير مشروع النظام الأساسي ، لتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة اقتصادية ، تطبيقاً لقرار مؤتمر ليما في مارس سنة ١٩٧٥ .

أبرم اتفاق تنسيقي في فيينا يوم ٢٢ فبراير ، بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الانديز للتنمية (التي تضم في عضويتها بوليفيا وشيلي وبيرو وكولومبيا واكوادور وفنزويلا) .

في يوم ٢٠ أبريل ، قدمت اللجنة الدولية المكلفة بتحضير مشروع النظام الأساسي ، لتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ، تقريرها الى السكرتير العام للأمم المتحدة .

اجتمع في بغداد في الفترة ما بين ٥ و ١٠ مارس ، ممثلو عشر دول عربية ، وبعض المراقبين المندوبين عن منظمات دولية واجهزة وطنية لدراسة مشكلات الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا وذلك تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الصناعية للبلاد العربية ، والمنظمة العالمية للملكية الأدبية . وصدرت في الاجتماع توصية خاصة بالاجراءات الكفيلة بالحد من هجرة العقول العربية الى البلاد المتقدمة الصناعية .

أبرم يوم ٣١ مارس ، اتفاق تنسيقي بين الأمم المتحدة التي يمثلها كورت فالدهايم السكرتير العام ، وبين سيجفارد ايكلند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ، وعبد الرحمن خان المدير التنفيذي لمنظمة التنمية الصناعية .

دعا عبد الرحمن خان المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الى تنفيذ مشروع مارشال جديد بالنسبة للدول

بمنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، لتدارس ظروف تلوث الأغذية في مختلف أنحاء العالم

احتفلت منظمة الصحة العالمية في ٧ ابريل ، باليوم العالمي للصحة ، وشعاره هذا العام « التطعيم هو حماية أطفالنا »

في ١٦ مايو ، أدانت لجنة الجمعية السنوية لمنظمة الصحة العالمية ، اسرائيل ، بسبب سياستها في الاراضي العربية المحتلة ، كما هددت بفرض عقوبة على اسرائيل تتمثل في سحب حق الاقتراع من الوفد الاسرائيلي في الجمعية . وقد وافق على هذه الادانة ٦٦ وفداً من الجمعية ، وعارضها ٢٢ .

في ٢٠ مايو ، أدان المؤتمر الثلاثون لمنظمة الصحة العالمية ، التصرفات العدوانية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي المحتلة وأعلن ان المنظمة غير راضية عن الاحوال الصحية للسكان العرب هناك .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

اجتمع يوم ١٥ مارس في روما مؤتمر خبراء منظمة الأغذية والزراعة ، حيث تقرر تقديم معونات تصل الى ٦ ملايين دولار الى ١٨ دولة نامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وذلك في عام ١٩٧٨ ، من أجل تسميد الاراضي الزراعية .

في يوم ١٦ مارس ، أعلن إدوارد صاووما مدير عام المنظمة ، تقديم معونة غذائية من قبل برنامج الغذاء العالمي ، الى كل من سكان المناطق الداخلية في اتجولا ، وفي موريتانيا .

اجتمعت لجنة الامن الغذائي العالمي في روما ، بين ١٢ و ١٩ ابريل ، واعرب إدوارد صاووما المدير العام للمنظمة ، عن قلقه بشأن ببطء المفاوضات الدولية الخاصة بمخاربة الجوع وسوء التغذية في العالم .

اجتمعت لجنة الزراعة في روما بين ٢٠ و ٢٨ ابريل ، وتدارست الوسائل الكفيلة بتحسين المحاصيل الزراعية ، كما وتوعاه وتنميسة الاستثمارات الزراعية .

المبيعات التي بدأت في يونيو الماضي ،
أرباحها بلغت ٥٥ مليون دولار .
أعلن صندوق النقد الدولي ، في
آخر تقرير له ، أن صادرات الدول
المنتجة للبترول ، قد زادت بنسبة ٢٠
في المائة تقريبا ، إذ وصلت قيمتها
إلى ١٢٠ مليار دولار ، مقابل
١٠٩٣ مليار في عام ١٩٧٥ . وأعلن
الصندوق ، أن أكبر الزيادات كانت
من نصيب السعودية ٣٥ مليار
دولار بدلا من ٢٧٦ مليار دولار ، ثم
إيران ٢٣٤ مليار دولار ، بدلا من
١٩٩ مليار دولار .

في ٥ أبريل ، بدأت في روما ،
اجتماعات اللجنة التمهيدية لصندوق
النقد الدولي للتنمية الزراعية ، لبحث
عدد من الموضوعات الخاصة بنشاط
الصندوق الذي يبلغ رأسماله مليار
دولار ، واختيار مقر دائم لها . وقد
اقترحت إيران ، أن تكون طهران مقرا
دائما للصندوق .

اجتمعت في باريس يوم ١٦
أبريل ، مجموعة « الدول العشر
الغنية » وقررت وضع مبلغ ٣٣٧٥
مليون دولار تحت تصرف الصندوق ،
لغرض تمويل قرض خاص بإيطاليا .
كما اجتمعت مجموعة « الدول الأربع
عشرة » الغامية ، وطالبت بمضاعفة
الحصص المقررة من الدول الغنية
لصندوق النقد الدولي (أي زيادتها
بنسبة ١٠٠ في المائة) بينما اقترحت
مجموعة الدول العشر ، زيادة تلك
الحصص بنسبة ٢٥ في المائة إلى ٥٠
في المائة بحسب .

أبرمت حكومة بنما في ٢٦
أبريل ، اتفاقا مع صندوق النقد
الدولي ، تشتري بنما بمقتضاها من
الصندوق ، خلال الاثنى عشر شهرا
التالية ، مبلغ ١١٢٥ مليون دولار ،
لمواجهة مشكلات اقتصادها
الداخلي .

أصبحت جمهورية غينيا بيساو يوم
٢٤ مارس ، عضوا في صندوق النقد
الدولي ، وتبلغ حصتها ٣٠٠٠٠٠ ٣٢٠
دولار .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

في ٢٤ فبراير ، قدم البنك قرضا
إلى باكستان ، قيمته ٦٠ مليون
دولار ، لبناء شبكة طرق نهرية . كما
قدم البنك في نفس اليوم ، إلى
يوغوسلافيا قرضا قيمته ٥٠ مليون
دولار ، مدته ١٥ سنة ، بفائدة ٨٥
في المائة سنويا .

٢ - مارس ، قدم البنك قرضا
لاندونيسيا قيمته ١٢ مليون دولار ،
لتحسين المستوى الغذائي فيها . كما
قدم البنك قرضا للفلبين قيمته ٢٥
مليون دولار ، لأغراض التدريب
الفني للعاملين في القطاع الزراعي .
في ١٠ مارس ، قدم البنك قرضا
لسوازيلاند قيمته ٤ ملايين دولار ،
لأغراض تنمية الريف . وفي ١٧
مارس ، قدم البنك قرضا للجزائر
قيمته ٤٨٥ مليون دولار ، لتمويل
مشروع تعليمي فيها . وفي نفس
اليوم ، قدم البنك قرضا إلى الدول
التالية :

ماليزيا (٣٥ مليون دولار) ،
تركيا (٧٠ مليون دولار) ،
يوغوسلافيا (٥٦ مليون دولار) .
في ٢٤ مارس ، قدم البنك قرضا
إلى الأرجنتين (١٠٥ ملايين دولار ،
لتحسين شبكة الطرق البرية) ،
والى ساحل العاج (٢٠ مليون دولار
للقطاع الزراعي) ، وإلى المغرب
(٤٥ مليون دولار ، لتمويل مشروع
صناعي لإنتاج الاسمنت) .
في ٤ أبريل ، قدم البنك قرضا إلى
تايلاند قيمته ٢٨ مليون دولار ،
لأغراض الزراعة .

في ٧ أبريل ، قدم البنك قرضا
إلى كل من بناما (٢٣٥ مليون
دولار) ، والفلبين (٣٦٥ مليون
دولار) ، وتنزانيا (٢٣ مليون
دولار) .

في ١٤ أبريل ، قدم البنك قرضا
إلى كل من بوليفيا (١٥ مليون
دولار) ، والكاميرون (٢٥ مليون
دولار) ، وكوريا الجنوبية (٦٧
مليون دولار) ، ونيكاراجوا (٢٢
مليون دولار) ، وباكستان (٥٥
مليون دولار) ، وبيرو (٢٥ مليون
دولار) .

في ٢١ أبريل ، قدم البنك قرضا
إلى كل من البرازيل (٦٤ مليون
دولار) ، والسنتغال (٦ مليون
دولار) .

في ٢٤ أبريل ، تقرر تجديد خدمة
رودرت مكنمارا رئيس البنك الدولي
للإنشاء والتعمير ، لمدة ٥ سنوات
أخرى .

المنظمات الإقليمية

الكلمة التي القاها د . محمد القوا
رئيس البعثة . وبعد اقشة التقرير
اتخذ المجلس قرارا بأن يعهد إلى
الأمين العام بتشكيل وفد من الجامعة
العربية للمشاركة باسم الجامعة في
مراقبة عمليات الاستفتاء والانتخابات
في إقليم جيبوتي . كما أوصى المجلس
كذلك بتقديم الدعم للاقليم بعد
استقلاله وذلك في المجالات المختلفة .

مجلس الوحدة الاقتصادية

- في ١٤ مارس عقد المجلس

- في ١٨ أبريل عقد مجلس
الجامعة اجتماعا طارئا لبحث موضوع
استقلال الساحل الصومالي
(جيبوتي) واتفق على ارسال وفد
من الامانة العامة يسافر في اقرب
وقت ويقدم تقريره إلى مجلس
الجامعة .

- في ٢ مايو عقد مجلس الجامعة
اجتماعا طارئا لبحث تقرير وفد
الامانة العامة لتقصي الحقائق في
جيبوتي . وقد استمع المجلس إلى

العالم العربي

مجلس جامعة الدول العربية

- عقد المجلس في الفترة ما بين
٢٦ مارس و ٢٠ مارس دورته
السابعة والستين وأصدر قراراته
للموضوعات المدرجة بجدول أعماله
ومن بينها : شؤون المقاطعة والشئون
الادارية والمالية وتجديد مدة قوات
الامن العربية في لبنان .

اللجنة العربية الدولية للتدفق الاعلامي : في ١٩ أبريل عقدت اللجنة العربية الدولية للتدفق الاعلامي اجتماعها في مقر الجامعة العربية وذلك لبحث وسائل وسبل تيسير الاتصالات للعمل على سهولة تدفق المعلومات والبرامج الاعلامية في المجالات المختلفة في وسائل الاعلام العربية ونقل تكنولوجيا الاعلام ما بين الدول العربية وما بين الدول الاخرى وذلك في اطار اعداد دراسة وتحليل وتجميع هذه المعلومات لاصدار اطلوس عربي .

لجنة خبراء دراسة برامج واساليب تدريب المعلمين العرب : عقدت في الفترة ما بين ٢٠ أبريل و ٢٦ أبريل اجتماعات خبراء دراسة برامج واساليب تدريب المعلمين العرب . واصدروا عدة توصيات اهمها الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اقامة مركز عربي لاعداد وتدريب المعلمين يقوم باعداد القيادات التدريبية اللازمة للبلاد العربية .

لجنة المقاطعة العربية لاسرائيل : في يوم ٢٠ أبريل اجتمعت اللجنة المشكلة من خبراء من سوريا والسعودية والعراق وفلسطين ، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم ٢٥٥٤ في ٢٩ مارس سنة ١٩٧٧ بشأن وضع استراتيجية جديدة للمقاطعة العربية لاسرائيل ، وذلك لدراسة وتقييم احكام المقاطعة والتي مضى عليها وقت طويل واقتراح الوسائل لتطويرها ووضع مشروع استراتيجية جديدة لها تكفل تحقيق جميع اهدافها لضرورة تنشي مع الأوضاع الاقتصادية العربية .

لجنة خبراء تقديم الحوار العربي الاوربي : في ٥ مايو انتهت لجنة خبراء تقييم الحوار العربي الاوربي من اعمالها واوصت بتشكيل لجنة موسعة تضم رؤساء ومقرري اللجان ورؤساء المجموعات المتخصصة وممثلي الامانة العامة والمنظمات المتخصصة لتقييم مسار الحوار . كما اُحال موضوع التمويل والاعتماد الاضافي المطلوب لوحدة الحوار الى مجلس الجامعة .

لجنة استراتيجية المقاطعة : في ٥ مايو اجتمعت لجنة استراتيجية

عربي لمنشآت الشباب والرياضة بصورتها النهائية واوصت بان يعرض على المؤتمر الخامس لوزراء الشباب والرياضة العرب القادم في بغداد في يوليو القادم سنة ١٩٧٧ .

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب : في يوم ٢٣ مارس عقد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب حيث نوقش دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر أثناء الاشتباكات في لبنان كما نوقش موضوع الاغاثة العربية ومشاكله ووزراء الصحة العرب الاسراع في تشكيل لجان محلية للاغاثة تمهيداً لتشكيل لجنة عامة للاغاثة العربية .

اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء : عقدت اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء اجتماعاتها في الفترة ما بين ٢ أبريل و ٦ أبريل واصدرت توصياتها المتضمنة تشكيل لجنة فرعية مصغرة من خبراء خمس دول عربية للنظر في ازالة الازدواجية والتضارب في العمل الاحصائي العربي على ان ترفع تقريرها الى اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء في اجتماعها القادم الاستثنائي المقرر عقده خلال الفترة من ٢٠ يوليو الى ٤ أغسطس سنة ١٩٧٧ .

لجنة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية : عقد الاجتماع المشتركة للجنة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في نطاق الحوار العربي الاوربي في الفترة ما بين ١٢ ، ١٤ ابريل وانتهى بعد ان اتم مناقشة المشاريع الخاصة بنواحي الوقاية من الاشعاعات النووية وفي مجال الابحاث البيولوجية والاشعاعية الطبية واثار الاشعاع وتلوث البيئة وقياس الجرعات الاشعاعية .

- وفي ١٩ أبريل عقدت لجنة خبراء تقييم الحوار العربي الاوربي أولى جلساتها وقدم الدكتور حسين خالاف استعراضاً لمراحل الحوار العربي الاوربي وللأطار التنظيمي والاجراءات التي تحكمه والاجهزة المكونة له . كما ناقش الخبراء مفهوم الحوار والاطار التنظيمي وعلاقة النواحي السياسية والنواحي الفنية والاقتصاد . وأسلوب عمل اللجان والمجموعات المتخصصة واتفق على وضع استراتيجية عربية شاملة للحوار العربي الاوربي .

الاقتصادي للجامعة العربية دورة استثنائية حضرها وزراء المال والاقتصاد العرب وقد وافق الوزراء على تطوير المجلس الاقتصادي ودعم فاعليته في ضوء المتغيرات العربية والدولية وذلك عن طريق تعديل بعض المواد من نظامه الداخلي بالشكل التالي :

- أن ينعقد المجلس في دورتين عاديتين في فبراير وسبتمبر من كل عام ويجوز أن ينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب دولتين من الدول الاعضاء .

- أن يتخذ المجلس القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض الاقتصادية بالتعاون مع مجلس الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة .

- أن يكون للمجلس جهاز فني دائم متخصص له اعتمادات مالية خاصة يقرها مجلس الجامعة . وللمجلس أن يؤلف لجاناً فنية دائمة أو مؤقتة لمساعدته في أداء أعماله .

الامانة العامة

- في ١٥ مارس بحثت اللجنة الدائمة للشئون المالية والادارية البنود الخاصة بأوضاع المكتب الرئيسي للمقاطعة من الناحيتين الادارية والمالية وتصفية حسابات قوات الامن العربية في لبنان وتقرير هيئة الرقابة المالية عن أعمالها في دورتها السادسة بشأن مراجعة حسابات المنظمات العربية المتخصصة .

اللجنة الفرعية لتوحيد التشريعات : في ١٧ مارس بدأت اللجنة الفرعية لتوحيد التشريعات في مراجعة وصياغة المذكرة التي اعدتها الدكتور ابريس العلوي عضو اللجنة عن مصادر الالتزام لجنة وضع مشروع النظام الاساسي للصندوق العربي لانشطة الشباب والرياضة .

- في يومي ٢٠ مارس و ٢١ مارس اجتمعت في مقر الامانة العامة للجامعة العربية اللجنة الوزارية المختصة بوضع مشروع النظام الاساسي للصندوق العربي للانشطة ومنشآت الشباب والرياضة وأقرت مشروعاً لإنشاء مجلس لوزراء الشباب والرياضة وإنشاء صندوق

المقاطعة واتفقت على أن يقدم الأعضاء أبحاثاً حول المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية لمقاطعة إسرائيل ومدى ايجابية وسلبية أحكام مبادئ قانون المقاطعة في المرحلة السابقة ووسائل دعمها في المرحلة المقبلة وتقرر أن تجتمع اللجنة يوم السبت ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٧.

لجنة اعداد ميثاق الشرف الاعلامي ، في ٢٢ مايو انتهت لجنة اعداد ميثاق الشرف الاعلامي من مناقشة المشروع واقتره وقررت تقديم مشروع الميثاق الى اللجنة الدائمة للاعلام العربي ومجلس وزراء الاعلام العرب باقراره . وقررت اللجنة كذلك أن تصدر تنفيذا للميثاق اتفاقية تحتوي الضمانات والحصانات والقواعد التي يتعين على الدول الاعضاء مراعاتها كما تتضمن الاجراءات والقيود التي تتبع في حالة انتهاك مبادئ الشرف الاعلامي .

الاولى العربية :

- في يوم ٢٩ أبريل اجتمع المكتب التنفيذي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول وتدارس عدة موضوعات اهمها مشروع اقامة صناعة البروتين من البتروول في الدول العربية واقامة معهد البتروول العربي للتدريب ويحث موضوع بدائل الطاقة واستعراض برنامج عمل المنظمة للسنوات الخمس القادمة .

الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

- في ٢٥ مارس قرر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعها بالدار البيضاء ، الاشتراك بمبلغ ٢٠ مليون دولار في تمويل اقامة جهاز حجز اليكتروني بين شركات الخطوط الجوية العربية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

عقد بالقاهرة فيما بين ٧ و ٩ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول ، وكان قد سبقه مؤتمر

وزراء الخارجية الذي وضع جداول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية . واشترك في المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وافريقية الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير . وصدرت عن المؤتمر أربع وثائق أساسية هي : ١ - اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقي العربي ، ٢ - اعلان التعاون الاقتصادي والمالي الافريقي العربي ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقي العربي ، اعلان السياسي ويسمى اعلان القاهرة .

وفي هذا المؤتمر ، قررت الدول العربية المصدرة للبتروول ، تقديم معونة مالية قدرها ١٥ مليار دولار ، لاغراض التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، منها ١٨٠ مليون دولار للبنك العربي للتنمية افريقيا و ٣٧ مليون دولار للصندوق الافريقي للتنمية .

كذلك قرر مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول ، تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلاد العربية والبلاد الافريقية ، واتخاذ اجراءات المعاملة التجارية التفضيلية بين المجموعتين من الدول ، في حدود الامكان ، . واتفق الجانبان أيضا ، على تدعيم التعاون بينهما في مجال البحث والتنقيب المعدني والبترولي .

في يوم ١١ مارس ، بدأت منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، الاجراءات التنفيذية لتحويل قرارات مؤتمر القمة الانريقي العربي الاول الى خطط عمل متكاملة . وقد تم في اجتماع عقد بالقاهرة ، بين سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، والامين العام لجامعة الدول العربية ، الاتفاق على تكوين الاجهزة المشتركة التي تضمنها اعلان القاهرة للتعاون العربي

الافريقي ، والتي تتابع تنفيذ قرارات المؤتمر .

أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في ختام جلساته في لومبي يوم ٢٢ مارس ، قرارا يدين فيه التحالف السياسي والعسكري والاقتصادي بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وطالب القرار ، الدول الاعضاء في منظمة الوحدة ، بالعمل على عزل اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا على مستوى القارة كلها .

في ٢٨ مارس ، عقدت منظمة الوحدة الافريقية ندوة « دائرة مستديرة » في أكرا ، حول موضوع جيبوتي ، حضرها ممثلو جميع الاحزاب والحركات الوطنية في الاقليم الفرنسي لساحل عفار وعيسى ، برئاسة وزير خارجية غانا روجر فيللي ، وحضرها كذلك مندوبون عن ثمانى دول أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وهي : مصر وغينيا وليبيريا وموزمبيق والسنغال وتنزانيا وأوغندا وزائير .

في ١٤ أبريل ، أعلنت سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية ، أن العقيد القذافي قدم شكوى الى المنظمة بشأن النزاع القائم بينه وبين مصر .

في ١٦ أبريل ، أصدرت منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ، بيانا حذرت فيه من وجود « خطر كبير في أن تدول الازمة في زائير ، بحيث يصبح من المستحيل أن تجد أفريقيا حلا أفريقيا للنزاع القائم الان في زائير » .

وأعلنت المنظمة في اول رد فعل لها منذ بساء غزو إقليم « شابا » « كاتانجا سابقا في زائير . إن سكرتير عام المنظمة يقوم بزيارة لواندا ، ليطلع على حقائق الاوضاع الجارية في منطقة المبارك .

التنمية الخاصة بيننا
بيننا

في الفترة ما بين ٢١ أبريل و٢٢
أبريل ، عقدت الدورة السنوية لمجلس
محافظي البنك الاسيوي للتنمية ، في
مانيللا .

الحلف المركزي :

احتلت منظمة الحلف المركزي يوم
٢٤ فبراير ، بالذكرى الثانية
والعشرين لانشائها ومما يذكر ، أن
الحلف المركزي قد حل محل حلف
بغداد المنشأ في سنة ١٩٥٥ .

اجتمع في اسلام آباد ، في النقرة
ما بين ١٩ و ٢١ مارس ، خبراء
اللجنة الاقتصادية لمنظمة الحلف
المركزي ، وقرروا أن أولويات
البرنامج الاقتصادي للمنظمة لعامي
١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، هي الزراعة
للصناعات الزراعية والتنمية
الصناعية والتكنولوجية وتنمية الموارد
المعدنية والرعاية الصحية للمناطق
الريفية .

أجلت الدورة الرابعة والعشرون
للمجلس الوزاري لمنظمة الحلف
المركزي ، والتي كان مزمعا عقدها في
طهران يومي ٢٤ و ٢٥ أبريل ، إلى ١٤
و ١٥ مايو التاليين ، وذلك بناء على
طلب سيروس فانس وزير الخارجية
الامريكية .

القارة الاوربية

الجماعة الاقتصادية الاوربية :

في يوم ٢ مارس ، أصدرت لجنة
السوق الاوربية المشتركة ، قرارا يحدد
الاول من نوعه في تاريخ هذه المنظمة
الاوربية . فلقد تقررت منع تصدير
فائض الزبد الاوربي الى الاتحاد
السوفييتي وبعض دول الكتلة الشرقية

العام السابق للمنظمة ، والذي اكمل
مدة السنوات الثلاث في تولى هذا
النصب .

القارة الاسيوية

اتحاد دول جنوب شرقي آسيا :

اجتمع وزراء خارجية الدول
الاعضاء في اتحاد جنوب شرقي آسيا
في مانيللا يوم ٢٤ فبراير ، حيث تم
التوقيع على اتفاقيتين للتعاون في
مجال التجارة والملاحة ، بهدف توثيق
العلاقات الاقتصادية بين البلاد
المعنية ، وهي ماليزيا واندونيسيا
وسنغافورة وتايلاند والفلبين . وجاء
في اتفاقية التجارة ، اخذ بنظام
التفضيلات الجمركية بين الدول
المعنية ، بينما اهتمت اتفاقية
الملاحة ، بتوفير ضمانات الامن في
مضيق مالقة والحد من مرور ناقلات
البترول الضخمة فيه ، من أجل
الاغراض الصحية ، وعدم تلوث
البيئة . كما نصت اتفاقية الملاحة ،
على أن التحسينات المطلوبة في ظروف
الملاحة في المنطقة ، يجب أن تسهم
في تمويلها الدول الكبرى الأكثر
استفادة من مياه جنوب شرقي آسيا ،
وهي ، الولايات المتحدة ، والاتحاد
السوفييتي ، واليابان ، والمملكة
المتحدة .

٢٠٥

البنك الاسيوي للتنمية :

في ١٠ فبراير ، قدم البنك
الاسيوي للتنمية قرضا الى
جمهورية بورما قيمته ٢٥٠ مليون
دولار ، كما قدم يوم ١٥ فبراير قرضا
الى نيبال قيمته ٦ ملايين دولار لتمويل
مشروعات زراعية فيها .

في ٢٩ مارس ، قدم البنك قرضا
الى ماليزيا قيمته ١٠ ملايين دولار
 لتمويل الرحلة الثانية من برنامج

منظمة الاوكام :

عقد في داكار يوم ٢٢ أبريل
الماضي ، اجتماع استثنائي لرؤساء
الدول الاعضاء في منظمة الاوكام ،
تقرر في ختامه ، أن تقتصر هذه
المنظمة على الانشطة الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية فيما بين
اعضائها من الدول ، وان تترك
المسائل ذات الطابع السياسي ، لمنظمة
الوحدة الافريقية ، ولهيئة الامم
المتحدة .

البنك العربي للتنمية الاقتصادية لافريقيا :

اجتمع مجلس ادارة البنك العربي
للتنمية الاقتصادية لافريقيا في داكار
يوم ١٧ مارس ، ووافق على منح
قرض لكل من غانا « ١٠ ملايين
دولار ، لاقامة سد كمونج لتوليد
الكهرباء » والسنغال « ٧.٢ » ملايين
دولار ، لاصلاح ميناء داكار » ،
ومالي « ٥ » ملايين دولار ، لبرنامج
تنمية زراعية .

جماعة شرق افريقيا

في ٣ فبراير ، قررت كينيا
الانسحاب من الشركات الجوية التي
كانت مشتركة بين الدول الثلاث
الاعضاء في الجماعة « كينيا - أوغندا -
تنزانيا » ، وذلك بسبب المشكلات
المالية التي حاول مجلس المواصلات
لشرق افريقيا في اجتماعه بنairobi في
٢٠ يناير الماضي أن يحلها . هذا وقد
أدت تلك التطورات ، الى نزاع بين
كينيا من جانب ، وتنزانيا وأوغندا
من جانب آخر ، واعتبر رئيس
تنزانيا ، أن رئيس كينيا مسئول عن
تفكك المنظمة ، ولذلك عمد الى اغلاق
الحدود بين البلدين يوم ٣ فبراير .
تولى « باولسو سييالو » من
اوغندا منصب السكرتير العام
لجماعة شرق افريقيا ، وذلك خلفا
لادوين متي « من تنزانيا » السكرتير

حلف الاطلنطي

في ٢٥ مارس ، بدأت غنى بروكسل ، اجتماعات وزراء دفاع دول حلف الاطلنطي ، برئاسة هارولد براون ، وزير الدفاع الامريكى الجديد ، لبحث تزويد حلف الاطلنطي بسبعة وعشرين طائرة « بوينج ٧٠٧ » ، تمثل أنظمة رادار طائرة ومتطورة للرصد والاذار من اى هجوم جوى ، يتم بواسطة طائرات تطير على ارتفاع منخفض ، الى حد لا يمكن لاجهزة الرادار الارضية رصدها .

وتقرر أن توزع اعباء تكاليف الرادار الطائر ، بحيث يتدفع بريطانيا ١٨ فى المائة من تكاليفه ، وكندا ٨ فى المائة ، ويساقى دول الحلف ، باستثناء فرنسا واليونان ٢١ فى المائة وأعلن هارولد براون ، أن واشنطن ستتحمل ثلث تكاليف الرادار الطائر ، والتي تبلغ ٢٥ مليار دولار . وقد بدأت حكومة بون ، فى بحث طلب وزراء دفاع حلف الاطلنطي ، فى أن تحصل ألمانيا الغربية ثلث تكاليف الرادار الطائر ، اسوة بالولايات المتحدة فى ١٠ مايو ، بدأت سلسلة من المناورات لحلف الاطلنطي فى البحر المتوسط ، بين جزيرتى صقلية وسردينيا ، اشترك فيها اساطيل دول حلف الاطلنطي وقواتها الجوية والبرية ، مع بعض الوحدات الامريكية ، وقد قامت القوات المتحالفة خلال هذه المناورات ، بصد هجوم وهمى على الجبهة الجنوبية لحلف الاطلنطي .

فى ١ مايو ، افتتح فى لانكستر هاوس بلندن ، مؤتمر القمة لدول حلف الاطلنطي ، الذى حضره رئيس دولة واحد ، هو الرئيس الامريكى جيمى كارتر و ١٢ رئيس حكومة ، بدعوة من كارتر ، لتدعيم القوة العسكرية لدول الحلف ، فى مواجهة تزايد القوة العسكرية السوفيتية فى شرقى أوروبا .

فى ١١ مايو ، أعلن جوزيف لانز السكرتير العام لحلف الاطلنطي ، فى ختام أعمال المؤتمر الوزارى للحلف الذى عقد فى لندن ، أن الدول الاعضاء وافقت بدون تحفظ ، على المقترحات التى تقدم بها الرئيس

بيانا مشتركا ايدوا فيه مبدأ وحدة الاراضى وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية خاصة فى مسألة زائير ، كما اذاتوا أية محاولات اجنبية ، تستهدف اقامة منطقة نفوذ فى افريقيا . كذلك أعلن وزراء الخارجية التسعة ، تأييدهم لحق شعوب ناميبيا وروديسيا فى تقرير المصير والاستقلال ، كما اذاتوا نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، وجميع أشكال التفرقة العنصرية . جاء ذلك فى البيان الختامى الصادر عن اجتماعات وزراء الخارجية التسعة .

فى ١٩ أبريل ، أعلن وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة ، فى أعقاب المؤتمر الذى عقده فى لندن ، أنهم سوف يسعون الى الحصول على تأييد الحكومة الامريكية ، فى موقفها من الحملة الخاصة بحقوق الانسان فى كل من الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية . وأعلن وزراء الخارجية التسعة ، عن عزمهم على مواصلة الضغوط الحالية على كل من موسكو وبغية الكتلة الاشتراكية ، لصالح عناصر الانشقاق والليبرالية فى هذه الدول .

وطالب وزراء خارجية السوق ، بأن تصر دول حلف الاطلنطي ، على بحث المسائل الاقتصادية والسياسية من جانب ، والمسائل الانسانية من جانب آخر ، أثناء المناقشات التى ستجرى بين ممثلى الكتلة الاشتراكية ودول العالم الغربى فى مؤتمر يلجراد يوم ١٥ يونيو .

فى ٢١ مايو ، بدأ وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة ، اجتماعهم فى لندن ، للبحث - فى سرية بالغة - مسألة انضمام البرتغال واليونان واسبانيا الى السوق والعواقب المترتبة على هذه الخطوة .

فى يوم ٨ مارس ، طالبت الدول الصغيرة فى السوق الاوربية المشتركة ، وهى : بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا والدانمرك وايرلندا ، بالتمثيل المشترك لهذه جميعا فى مؤتمر القمة للدول الغربية ، الذى عقد فى لندن يومى ٧ و ٨ مايو التاليين .

فى يوم ١٤ مارس ، اجتمع فى بروكسل ، وزراء مالية الدول الاوربية التسع الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة ، واتفقوا على الخطوط العريضة للسياسة المشتركة بينهم فى مجال القروض الخارجية .

فى يوم ١٩ مارس ، تاجلت المفاوضات بين السوق الاوربية المشتركة والاتحاد السوفيتى ، لابرام اتفاقية طويلة الاجل ، بشأن حقوق الصيد فى المياه الدولية المشتركة بين الجانبين .

فى ٢٠ مارس ، وافقت السوق الاوربية المشتركة ، على تقديم قرض لمصر قدره ٢٠٤ ملايين دولار ، بفائدة واحد فى المائة ، تسدد على أربعين عاما ، تخصص لمشروعات التنمية فى مصر ، على أن يخصص جزء منه لاقامة عدد من مشروعات الكهرباء والطاقة غير التقليدية فى مصر .

فى يوم ٢٥ مارس وحتى ٢٨ مارس ، انعقدت فى روما ، اجتماعات رؤساء حكومات دول السوق الاوربية المشتركة ، لبحث الاصدار لمؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى المزمع عقده فى ٧ و ٨ مايو ، وطريقة اشتراك السوق فيه . وقد توفقت خلال هذه الاجتماعات ، عدد من المشاكل الاقتصادية والنقدية فى إطار الأزمة الاقتصادية العالمية .

فى ١٨ أبريل ، أصدر وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة ، المجتمعون فى لندن ،

القسرة الأمريكية

منظمة الدول الأمريكية

عقد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، دورته العادية يوم ٢ مارس، حيث عرض عليه تقرير أعدته اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، دار حول مضمون واحد، هو أن حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، تعاني من تهديدات خطيرة، من جراء أعمال التمييز البوليسية والاعتقالات بغير محاكمة، والاختفاء المريب للأفراد، وطالبت اللجنة، بضرورة إشراف المجلس الدائم للمنظمة، على تطبيق الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان، واقترحت أن اللجنة، في تقريرها، الإجراءات التالية لحماية حقوق الإنسان:

- ١ - احكام سيطرة السلطات الحكومية على تصرفات قوات الأمن، منعا لحالات «اختفاء» الأفراد.
- ٢ - الحظر التام لكل أنواع التعذيب المذموم، مهما كانت التهمة الملقاة على عاتق السجين أو المعتقل.
- ٣ - ضرورة توفير وسائل العناية الصحية في السجون والمعتقلات.
- ٤ - وضع ضوابط قوية لحماية أرواح وممتلكات رجال القانون.
- ٥ - التطبيق الدقيق للاتفاقيات للجوء السياسي المعروفة.

- ٦ - إنهاء أساليب سحب جوازات السفر من الأفراد، أو رفض منح تجديد الإقامة، لأسباب سياسية أو غيرها، مما لا يدخل في نطاق مبادئ القانون العام.

اجتمعت في واشنطن، في الفترة من ٧ مارس إلى ١٢ مارس، مجموعة الخبراء التابعة للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والمكلفة بوضع البرنامج الإقليمي للتنمية، ونشر ونقل التكنولوجيا. تلقت اللجنة الدائمة للمنظمة الأمريكية، يوم ٤ مارس، مذكرة رسمية من الحكومة المصرية، بطلب الحضور كمراقب دائم في اجتماعات أجهزة منظمة الدول الأمريكية، وأذا قبل هذا الطلب، أصبح مصر أول

الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، لرئاسة جمعية الدول التسع، وكذلك بتوجيه اللوم من قبل البرلمان الأوروبي، إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لأنها لم تقم باستشارة جمعية الدول التسع، قبل إصدار قرار حظر تصدير فائض الزيت المنتج في دول السوق، إلى الكتلية الشيوعية.

وفي نهاية دورته، أصدر البرلمان الأوروبي، بياناً أوضح فيه، خطورة العجز المطرد في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية الغربية الأخرى.

في ٢٣ مارس، لم يتمكن البرلمان الأوروبي من التوصل إلى قرار بشأن رفع أسعار السلع الزراعية الأوروبية.

في ٢١ أبريل، تعرضت الحكومة البريطانية لهجوم شديد من جانب الدول الأوروبية الغربية الأخرى، نظراً لاتهامها بعدم احترام القواعد التي تضعها السوق الأوروبية المشتركة، بصدد أسعار السلع الزراعية المنتجة في بلاد السوق الأوروبية، عامة.

الكوميكون

طلب مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) من الجماعة الاقتصادية الأوروبية، البدء في المفاوضات الثنائية أو الجماعية، لتحضير مؤتمر بلجراد المزمع عقده للأمن والتعاون الأوروبي. وقد جاء هذا الطلب، في رسالة بعث بها يوم ١٨ أبريل، رئيس اللجنة التنفيذية للكوميكون، إلى نايفد أوين وزير خارجية بريطانيا، ورئيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الدورة الحالية.

البنك الأوروبي للاستثمار

قرر المجلس الدائم لصندوق ٢٢ مارس، تقديم قرض للدانمرك قيمته ٥٥ مليون كرون دانمركي، مدته ١٢ سنة، بفائدة قدرها ٨ في المائة، وذلك لتمويل بعض مشروعات إنتاج الكهرباء. كما قرر البنك أيضاً في أول أبريل، تقديم قرض لإيطاليا، قيمته ٦٢ مليار ليرة إيطالية، لتمويل مشروعات صناعية في جنوب إيطاليا.

الأمريكي جيمس كارتر، لتعزيز حلف الأطلسي. كما جذرت دول الحلف في البيان الختامي للمؤتمر، من النمو المطرد في الامكانيات الهجومية للقوات المسلحة لدول الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو. وقال البيان أنه في ظل الظروف الحالية، هناك حاجة ماسة لتوفير قوة عسكرية غربية بالمعدل الكافي للدفاع المشترك، ووافق المجلس الوزاري للحلف على الدعوة التي وجهها الرئيس كارتر لعقد مؤتمر قمة لدول الحلف في واشنطن في غضون عام.

مجلس أوربسا

في ١٥ مارس، نظم مجلس أوربسا، ندوة «مائدة مستديرة» في ستراسبورج، لمناقشة موضوع التشغيل الكامل كحق اجتماعي شامل، ومدى ملاءمته مع ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة في العالم.

في ١٦ مارس، قررت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، إحالة عدد من الدعاوى الفردية ضد الحكومات، إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوربسا، دورتها الربيعية في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٩ أبريل في ستراسبورج. وفي يوم ٢٧ أبريل، اجتمع في ستراسبورج، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس أوربسا، لتدارس التقدم المتحقق في مجال التعاون الأوروبي، وتنفيذ المبادئ المتفق عليها في مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوربسا، وأبعاد المؤتمر القادم في بلجراد.

اتحاد غرب أوربسا، نظم اتحاد غرب أوربسا في باريس، يومي ٣ و ٤ مارس، ندوة حول موضوع تحديد السياسة الأوروبية في مجال التسليح. وقد اشترك في الندوة، أكثر من مائتي شخصية أوروبية.

البرلمان الأوروبي

انتهت يوم ١٩ مارس في ستراسبورج، الدورة الأولى للبرلمان الأوروبي لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨. وقد تميزت هذه الدورة، بانتخاب اميليو كولومبو من زعامات الحزب

دولة عربية ، يكون لها حق حضور اجتماعات المنظمة ، بصفة مراقب دائم .

عقد المجلس الأمريكى والاجتماعى ، دورته الثانية عشرة على واشتطن فى الفترة ما بين ١٢ و ١٨ أبريل . لاصدار توصياته وعرضها على الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكىة . وكانت أهم نتائج هذه الدورة ما يلى :

١ - قرار يتضمن خطة خاصة بزيادة إمكانيات التصدير ، ومضاعفة مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية . ٢ - الموافقة على خطة عمل اقليمية تتعلق بالعقد العالمى للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) ٣ - مطالبة الحكومة الامريكىة بأن تشتمع كل من الاكوادور وفنزويلا ، بنفس مزايا نظام التفضيلات المعمم فى أمريكا الجنوبية ، بالنسبة للأسواق فى الولايات المتحدة الامريكىة .

البنك الأمريكى للتنمية

فى ١٧ مارس ، قدم البنك الأمريكى للتنمية ، قرضا قيمته ٢٤ مليون دولار الى حكومة بناما ، مدته عشرون عاما ، بفائدة ٨.٣٥ فى المائة سنويا ، لتمويل مشروع سياحى . وفى ٢٤ مارس ، قدم البنك قرضا قيمته ٣٢ مليون دولار ، الى الأرجنتين مدته ٦ سنوات ، بفائدة ٢.٢٥ فى المائة سنويا ، لتمويل مشروع لتصنيع الورق . وفى نفس اليوم قدم البنك قرضا الى سلفادور قيمته ٧.٤ مليون دولار ، لمدة ٤٠

عاما ، بفائدة ١ فى المائة سنويا ، لتمويل مشروع لتقنية المياه فى بعض المناطق المتخلفة من البلاد .

النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية

عقدت الدورة العادية الثانية للنظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية فى كاراكاس د فى الفترة ما بين ٢٢ مارس و ٢٤ مارس . وقرن مجلس المنظمة انشاء ثلاث لجان عمل فى مجال الزراعة والتغذية ، الاولى فى بيونس ايرس ، وتختص بالفواكه والبقول . والثانية فى ليما ، وتختص بمنتجات الصيد . والثالثة فى مونتفيدو ، وتختص باللحوم ومنتجات الالبان . كذلك اتخذ المجلس عدة قرارات تتعلق بتنسيق سياسات الدول الامريكىة اللاتينية ، وفى علاقاتها مع الدول الأخرى ، وفى المحافل الدولية .

اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة احتفلت اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد يوم ٢٨ فبراير ، بالذكرى السادسة عشرة فى مونتفيدو ، للتوقيع على المعاهدة المنشئة للاتحاد . وفى هذه المناسبة قامت اللجنة باستعراض شامل وتحليل نقدي لتطور التنمية الاقتصادية الإقليمية فى المنطقة الامريكىة اللاتينية .

مجموعة الانديز

فى الفترة ما بين ٧ مارس و ١٦ مارس ، عقدت فى ليما ، الدورة العادية للجنة الاستشارية الاقتصادية

والاجتماعية ، وهو الجهاز الذى أنشأته اتفاقية قرطاجنا . المديرية بين ممثلى أصحاب العمل والعمال فى البلاد الخمسة المكونة لمجموعة الانديز . وقد أصدرت هذه الدورة ، عدة توصيات بشأن مشروع الانديز للتقنية التكنولوجية فى مجال انتاج السلع الغذائية . وبشأن البرنامج الخاص لمساعدة بوليفيا ، وبشأن البرامج القطاعية للتنمية فى صناعات السيارات والبتروكيماويات والصليب والكهرباء . كما تقرر انشاء الجهاز القضائى والقانونى لمجموعة الانديز .

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

عقد وزراء زراعة الدول الاعضاء فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، اجتماعا فى ماناجوا يومى ٢٠ و ٢١ فبراير ، بالاشتراك مع محافظى البنوك المركزية فى تلك الدول ، وذلك لمواجهة أفة زراعية بدأت تجتاح محصول البن فى تلك البلاد . وقد انشئ صندوق خاص لتمويل هذه الحملة يصل رأسماله الى ٢٥ مليون دولار .

ومما يذكر ، ان صادرات البن تمثل مصدرا ضخما للدخل بالنسبة لبلاد أمريكا الوسطى . وفى عام ١٩٧٥ اى قبل الارتفاع الراهن فى الاسعار العالمية ، بلغت قيمة صادرات البن من هذه المنطقة الى شتى أنحاء العالم ١٥٠٠ مليون دولار سنويا .

منظمات أخرى

صندوق التضامن الإسلامى

قرر المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامى فى اجتماعه بآبو ظبى ، يوم ١٥ مارس ، تخصيص مبلغ مليون ونصف مليون دولار للقدس العربية ، لمقاومة عمليات التهويد ، واستيلاء العدو الصهيونى على الاراضى العربية هناك . كما قرر المجلس ، رصد مبلغ مليون ونصف مليون دولار ، لتنشيط ودعم

الجمعيات الإسلامية فى مختلف أنحاء العالم .

الابوك

اجتمع وزراء مالية الدول الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول ، يوم ٢٨ فبراير ، يوم اول مارس فى فيينا ، وقرروا توزيع حوالى نصف الموارد المالية للصندوق الخاص للمنظمة ، ويبلغ قيمته ١.٦ مليار

دولار ، على النحو التالى ١٤٢.٣ مليون دولار تخصص لمشروعات التصنيع فى ثمان وثلاثين دولة ، فى شكل قروض لمدة عشرين عاما دون فوائد . ويشمل هذا المبلغ دولة كورمور وغينيا الاستوائية وجزر مالديف وساو تومي وسيشل بالإضافة الى ثلاث وثلاثين دولة أخرى . ويخصص مبلغ ١٩٢.٦ مليون دولار لاعادة التوازن فى ميزان المدفوعات لاثنتين وأربعين دولة .

المسلحة (حروب التحرير على سبيل المثال) .

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، أن الحكومة الكومورية قد استقبلت في الأسابيع الأولى لهذا العام ، ١٦ ألف من أبناء البلاد العائدين من مدغشقر وأفيسا بمساعدة اللجنة ، تمكنت من إعادة توطينهم في مناطقهم الأصلية ، داخل دولة كومور .

قام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بزيارة الأرض المحتلة في فلسطين ، لاستطلاع أحوال المعتقلين العرب المضربين عن الطعام منذ ديسمبر الماضي ، والمسجونين في سجن عسقلان . وقام المندوبون بإجراء مقابلات مع السلطات الاسرائيلية ، دأرت حول الاجراءات الانسانية الواجب اتباعها ، صحيا وعائليا ونفسيا ، تجاه هؤلاء المعتقلين العرب .

المصري ، انه تم تخصيص ٨٢ ملايين دولار من موارد الصندوق ، لبنك التنمية الصناعية المصري ، وذلك لاقراضها للحرفيين والصناعات الصغيرة . ويتم الاقراض لهذه المشروعات الصغيرة بالعملة الاجنبية .

الصليب الاحمر

في ١٤ مارس ، افتتحت في جنيف ، الدورة الرابعة للمؤتمر الدبلوماسي الخاص بتدعيم وتطوير القانون الدولي الانساني المطبق في الصراعات المسلحة ، أي قانون الحرب . وتستمر هذه الدورة حتى بداية يونيو التالي ، وتختتم بتوقيع بروتوكولين ، يضافا الى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . والهدف من هذه الدورة ، اعادة تكييف القواعد الانسانية لقانون الحرب ، تبعسا للشكال الحديثة في الصراعات

وأخيرا يخصص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

وأعلن مؤتمر وزراء مالية الاوبك ، تأييدهم لترشيح السعودية لرئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وأن يكون مقر هذا الصندوق في ايران .

اجتمع خبراء منظمة الدول المصدرة للبترول في فيينا ، في الفترة ما بين ١٢ ابريل و١٨ ابريل ، بهدف وضع نظام جديد لمسايسة شركات البترول بين جميع الدول الاعضاء في المنظمة . وقد تدارس الخبراء ، الاثار الاقتصادية لتطبيق نظام السعر المزدوج للبترول منذ اول يناير الماضي . وكذلك مختلف الاساليب الفنية التي تسمح بالعودة الى نظام السعر الموحد .

في ٢٩ ابريل ، ابلغ الصندوق التابع للاوبك ، وزير الاقتصاد



النشاط الدبلوماسي

٢٥ سبتمبر عيد استقلال
جواتيمالا •

١٤ سبتمبر عيد استقلال
كوستاريكا •

١٥ سبتمبر عيد استقلال
هندوراس •

١٥ سبتمبر عيد استقلال
نيكاراجوا •

١٥ سبتمبر عيد استقلال
السلفادور •

١٦ سبتمبر عيد استقلال
المكسيك •

١٨ سبتمبر عيد استقلال شيلي •

٢٢ سبتمبر ذكرى استقلال مالي

٢٣ سبتمبر العيد الوطني للملكة
العربية السعودية •

٢٤ سبتمبر عيد استقلال غينيا
بيساو •

٢٦ سبتمبر عيد الثورة في
الجمهورية العربية اليمنية •

٣٠ سبتمبر عيد استقلال
بوتسوانا •

أهم الأحداث الدوليّة

٧ - عقد في القاهرة ما بين يومي ٧

و ٩ مارس سنة ١٩٧٧ ، أول مؤتمر
قمة أفريقي عربي اشترك فيه ممثلو ٦٠

دولة عربية وأفريقية الى جانب ٦
حركات أفريقية للتحرير •

٨ - عقد في لندن في يومي ٧ و ٨

مايو سنة ١٩٧٧ مؤتمر قمة للدول
الصناعية الغربية الكبرى وهي

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا
والمانيا الغربية واليابان • وترأس
وفد الولايات المتحدة الرئيس الأمريكي
جيمي كارتر •

أول أغسطس عيد الاتحاد
السويسري •

٢ أغسطس عيد استقلال جاميكا •

٣ أغسطس عيد استقلال النيجر •

٥ أغسطس عيد استقلال فولتا
العليا •

٦ أغسطس عيد استقلال بوليفيا •

٩ أغسطس العيد الوطني
لبنغافورة •

١٠ أغسطس العيد الوطني
لاكوادور •

١٤ أغسطس العيد القومي للكونغو
الشعبية •

١٧ أغسطس عيد استقلال
اندونيسيا •

١٧ أغسطس العيد الوطني
للجايون •

٢٣ أغسطس عيد تحرير رومانيا

٢٥ أغسطس عيد استقلال
أورجواي •

٣١ أغسطس يوم استقلال
ماليزيا •

٣١ أغسطس العيد الوطني
لترينيداد وتوباغو •

١ سبتمبر عيد الثورة الليبية •

١ سبتمبر عيد استقلال قطر •

٢ أغسطس عيد استقلال فيتنام
الشمالية •

٢ سبتمبر عيد استقلال
سوازيلاند •

٧ سبتمبر عيد استقلال البرازيل •

٨ سبتمبر العيد الوطني لمالطة •

٩ سبتمبر عيد الثورة الاشتراكية
في بلغاريا •

٩ سبتمبر ذكرى انشاء الجمهورية
الديمقراطية الكورية •

١٢ سبتمبر عيد ثورة الشعب في
اثيوبيا •

السلوك الدبلوماسي في مصر

تم في يوم ٥ مارس سنة ١٩٧٧
الاحتفال بتقديم أربعة سفراء جدد
أوراق اعتمادهم الى الرئيس محمد
انور السادات والسفراء هم حسب
أولوية تقديم أوراق الاعتماد :
ميروسلاف سولك سفيراً
لنشيكو سلوفاكيا • صدرة شريف
محمد الامين سفيراً لجزر الرأس
الاخضر ، مصطفى سيزيه سفيراً
للسنغال ، جولي ميا سفيراً
لجايون •

الأعياد الرسمية القاهرة

١ يوليو ١٩٧٧ العيد الوطني
لكند •

١ يوليو ١٩٧٧ عيد استقلال
وواندا •

٤ يوليو عيد استقلال الولايات
المتحدة الأمريكية •

٥ يوليو عيد استقلال فنزويلا •

١١ يوليو عيد الثورة الشعبية في
منغوليا •

١٤ يوليو العيد الوطني لفرنسا •

١٤ يوليو عيد الثورة العراقية •

١٧ يوليو عيد الجمهورية في
أفغانستان •

١٨ يوليو ذكرى الحركة الوطنية
لعام ١٩٣٦ في اسبانيا •

٢٠ يوليو يوم استقلال كولومبيا •

٢١ يوليو العيد الوطني لبلجيكا •

٢٢ يوليو عيد تحرير بولندا •

٢٦ يوليو العيد الوطني في
ليبيريا •

٢٨ يوليو عيد استقلال بيرو •



السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية في السادس من مارس الماضي ندوة تناولت موضوع « السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط » . وقد كان ضيف الندوة د. ح هرويتز استاذ الحكومات ، ومدير معهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا ، بالولايات المتحدة ، وشارك في المناقشة وفقالتةريب الهجائي الاستاذ ابراهيم كروان الباحث بالمركز ، والدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المركز ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، والدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، والدكتور عمرو محى الدين ، رئيس وحدة البحوث الاقتصادية بالمركز ، والدكتور على الدين هلال رئيس وحدة النظم السياسية بالمركز ، والدكتور نزيه نصيف الايوبى الخبير بالمركز .

د . هرويتز : اود ان ابدأ حديثى بالاشارة الى حقيقة لا شك انكم جميعا تعلمونها وهى انه لا وجود لوجهة نظر أمريكية واحدة سواء ازاء الشرق الأوسط . او اية قضية اخرى ، فنحن نعيش فى مجتمع مفتوح تتعدد فيه الآراء وتتوسع وحتى داخل صحيفة واحدة مثالا هناك أكثر من رأى واحد تبدو فى الافتتاحيات والمقالات ، وتلك مسألة هامة لفهم عملية صنع القرارات والسياسات داخل الحكومة فيما يتعلق بالشئون الخارجية . وكما ان هناك اتجاهات متعددة لدى الرأى العام بصدد أى قضية ، فان الحكومة تشهد أيضا نفس التعدد فى الاتجاهات ، وفيها يتعلق بصنع السياسة الخارجية يقرر الدستور أن الرئيس مسئول عن ادارة السياسة الخارجية ، ولكنه أضاف ان عقد المعاهدات واعلان الحرب يجب ان يتما بالتشاور مع مجلس الشيوخ وبعد الحصول على موافقته ، وهذا يعنى ان للمجلس تلقائيا دور فى تشكيل أى نوع من العلاقات الرسمية .

يوم ، لذا تعد قضية الطاقة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لنا .
وحيثما قدم الرئيس اقتراحا بصدده ما يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة الخاصة بمسألة الطاقة ، ظل الكونجرس عاجزا عن اتخاذ قرار خلال عامي ٧٥ - ١٩٧٦ ونتيجة لذلك فليس هناك بصدده هذه القضية سياسة أمريكية بخلافه وذات خيال تطلبها وتستدعيها حدة الأزمة .

لكن هذا أردت أن أدعوكم لتوخي الحذر عند إطلاق الأحكام حول مسألة صنع السياسة الأمريكية للسعي نحو السلام في الشرق الأوسط ، وهنا أريد أن أقول شيئا ، كثيرا ما نستخدم مصطلح صنع السلام في حين أننا لم نصنع سلاما بعد ، أننا ما زلنا نبحث عن السلام ونسعى إليه . واعتقد أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح ، وأنا نستطيع أن نصنع السلام ولكني أود أن أشير مجددا إلى أن لدينا عملية معقدة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية ، وأيضا كان ما يقرره ، الرئيس في مجال السعي نحو السلام ، فلابد له من الحصول على موافقة الكونجرس ودعمه عبر مراحل مختلفة ، وأنا لا أقصد بطبيعة الحال أن أقول هنا أن الكونجرس لا يريد السلام .

والآن لنتساءل عن معالم الموقف الذي نحن بصدده اليوم على الجانب الأمريكي ، ما هي ملامح هذا الموقف ؟ هنا لدينا موقف شهد تغيرا في الإدارة ، وفي الحزب الذي يحكم ، ولذا فإن الأطراف في هذه المنطقة يحاولون الحكم على الإدارة الجديدة ، وقد بدأ الاهتمام بهذا لديهم حتى من قبل أن تتسلم الإدارة الجديدة السلطة ، وشارت التساؤلات عن كارتر ، والرجل الذي وقع عليه اختياره ليكون وزير الخارجية سيروش فانس . ولقد أتى فانس إلى المنطقة ، وهذا يشير إلى الأولوية الكبرى التي تعطيها الإدارة الجديدة لمشكلة الشرق الأوسط . الآن هذا لا

الدائمة بين الولايات المتحدة وأية دولة أخرى ، أي أن الكونجرس يقوم بوظيفة ضابطة . فهو يسمح للرئيس أحيانا بالمضي فيما اراده ، وفي أحيان أخرى يعترض عليه ويضع العقبات في طريقه ، وهناك أمثلة عديدة على ذلك .

ورمينا إلى الحرب العالمية الثانية وجد هناك ميلا ليهام أحد أشهر محليينا السياسيين ومؤرخينا بالوثائق الامبراطورية Imperial presidency . بعدني اتجاه الرئيس لتحمل مسئولية نسبه مطلقا في إدارة السياسة الخارجية ، وقد وصل هذا الاتجاه إلى قمته أثناء حرب فيتنام . فقد كانت فكرة الحرب غير معلقة ، بينما كان دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان والمانيا وإيطاليا بشكل معلن ، ولم يكن هناك أدنى شك حول سلامة الإجراءات ومطروعتها ، أما بالنسبة لحرب فيتنام فقد كان الأمر على خلاف ذلك . وقبل هذا كان أحد العوامل التي أدت إلى ازدياد دور الكونجرس وإيجابيته ، ففي مواجهة نسعى الرئيس للاحتفاظ برؤس المبادأة الإيجابية لجاء الكونجرس إلى محاولة ضابطة هذا أحيانا تعويقة ، وهذا بشكل أحد أطراف الموضوع الذي نتناوله اليوم .

وقبل تنسأل هذا الموضوع بالتحصيل ، أود أن أقدم الآن مثالا بأغنييه سياسية Congressional activism . حتى ندرك كيف تسيير العملية الخاصة بصنع القرار ، وهذا المثال الخاص بالشرق الأوسط ، وإن كان لا يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي مباشرة ففي ديسمبر ١٩٧١ ، عقدت حكومة الولايات المتحدة إتفاقية تنفيذية مع أمير

البحرين لأحصل على تسهيلات بحرية كانت تجعل عليها إنشاء سيطرة بريطانيا على هذا الأرخبيل في الخليج . وقد كان هذا النوع من الاتفاقيات بمثابة حسيغة جرى الانتهاء إليها تسهيل دون الرئيس وقدرته على المبادأة ، واستخدمت كأداة لتحقيق هذا الغرض أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، إلا أن الكونجرس بدأ ينظر بشك لهذه الاتفاقيات كمظهر لزيادة سطوة الرئيس ، ولذا فعندما أحال الرئيس نيكسون هذه الاتفاقية مع البحرين للكونجرس لم يجد تفهما من جانبه ، رغم أن حالة الاتفاقية لم يكن بغرض الموافقة عليها ولكن للحصول على موافقة على تكوين قوة الشرق الأوسط التي كانت ستستخدم هذه التسهيلات في البحرين ، وهي قوة صغيرة من حيث العدد والعدة ، إلا أنها كانت تستهدف أن توضح لأمارات الخليج أن الولايات المتحدة سيبستمر في وجودها واهتمامها بالمنطقة بعد انسحاب البريطانيين . ولم تكن تكلفتها السنوية لتجاوز ١٥ مليون دولار . وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لمساهمة حجم الاعتمادات المالية الأمريكية للأغراض العسكرية ، ولم تكن الاتفاقية تترتب التزامات بدخول الحرب إلى جانب أمير البحرين ، على سبيل المثال ، كل ما تضمنته هو مجرد تسهيلات ، ورغم هذا رفض الكونجرس ولم يكن الرقصر موجهها لفكرة وجود قوة بحرية في الخليج بل ضد عقد هذا النوع من الاتفاقيات بدون أجزاء مشاورات مسبقة مع الكونجرس .

وهناك مثال آخر له صلة بالشرق الأوسط ، وهو الخاص بقضية الطاقة ، فمن المعروف أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم . حيث أنها تستهلك نحو ثلث إجمالي ما يستهلك من الطاقة كل

المساعدات للسعودية خلال السنوات الماضية ، وفي الستينات أثناء حرب اليمن . حينما كانت مصر أو الجمهورية العربية المتحدة - كما كانت تسمى حينئذ - مشتركة في هذه الحرب ، وكان هناك تخوف في السعودية من أن تمتد الحرب لتشمل السعودية أيضا ، لذا فقد دعمنا السعودية لمواجهة ما اعتبره السعوديون اتجاهات عدوانية من جانب الجمهورية العربية المتحدة . وبذا أوضحنا أين كنا نقف خلال تلك الأيام . كذلك يمكن القول أننا قد طورنا علاقة خاصة مع الأردن .

وأعتقد أننا نشهد الآن تطور علاقة خاصة مع مصر . وكان الرئيس اينزهاور قد حاول العمل في هذا الاتجاه ، حين كان يضغط على بريطانيا للتوصل الى تسوية مع مصر . في مطلع الخمسينات ، الا أن المشكلة ثمّلت حينئذ في أن حركته كانت مقيدة بموافقة الكونجرس . ومثال المناوئات الانجليزية المصرية . قدمنا وعدا بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر بمجرد توصيلها الى تسوية مع بريطانيا ، وظاننا نضغط على بريطانيا لتحرك صوب هذا ، وبرزت المشكلة حينما قرر الكونجرس أنه لكي تقدم مساعدات عسكرية لدولة اجنبية هناك وسيلتان لذلك . فإذا كانت المساعدات ستقدم كهدية ، فلا بد أن يكون لدى الدولة المتلقية للمساعدة بوثة عسكرية امريكية ، وفي غير هذه الحالات يجب أن يدفع الثمن لهذا وبالدولار . وقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر قبول البوثة العسكرية واعتبرها على حد قوله نوعا من الإمبريالية ، ومن ناحية أخرى لم يكن باستطاعة مصر الدفع فقامت والدولار . لذا لم تتطوّر علاقة خاصة بين مصر والولايات المتحدة حينئذ ، ولكن هناك إمكانية متزايدة

رحلته ؟ كان معه هارولد سوندرز الذي رافق كيسنجر في كل رحلاته المكوكية الى الشرق الأوسط ، وكان برنقته أيضا الفريد اثريتون الذي سوف يبقى في منصبه حتى تمر مرحلة الانتقال ورافقه أيضا كواندت الذي عمل نائبا لسوندرز . هناك بالتأكيد عناصر للاستمرار . ولكن من المهم معرفة أين ستكون عناصر الاستمرار . وأين ستكون سمات التغيير ؟

وفي تقديري أن الرئيس الجديد ينوي أن يرسى أسس هويته ومصداقيته الخاصة والدلة على هذا عديدة ، مثلا كان الرئيس فورد قد تعهد في قمة الحملة الانتخابية باعطاء إسرائيل قنابل ارتجائية ، ولكن كارتز أوضح خلال وجود فانس في القاهرة - ولا أعتقد أن هذا كان مجرد مصادفة - أن الولايات المتحدة لن تبيع هذه القنابل أو تعطيلها لاسرائيل كما أنه عثف اسرائيل قبل ذلك بعدة أسابيع بشأن مسألة التفتيح عن البترول عند ساحل سيناء ، وبذا أوضح أنه لن يعطى لاسرائيل كل ما تريده كما يقول بعض العرب . ان ما يفعله كارتز هو التعبير عن السياسة الامريكية كما كانت خلال سنوات عديدة ، برغم تغير الاسلوب والاولويات أحيانا ، هناك من يرى أن الولايات المتحدة تؤيد اسرائيل تماما ولا يمكن تغيير ذلك . حسنا صحيح أن الولايات المتحدة تؤيد اسرائيل دون شك ولكني أعتقد أن ما لم يدركه كثيرون هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد طورت علاقة خاصة مع اسرائيل ، فإنها قد طورت علاقة خاصة مع عدة دول عربية في نفس الوقت ، والمثال الواضح على ذلك هو العلاقات بين أمريكا والمملكة العربية السعودية ، ومن يقول بغير هذا لم يدرس تطور ومضمون هذه العلاقة ، فقد قدمنا انواعا متعددة من

يجيب في حد ذاته على السؤال الاساسي : ما الذي يمثلته كارتز ، وما الذي يمثلته فانس ؟

بادئ ذي بدء فإن فانس ليس هو كيسنجر ، والاختلاف بينهما ليس مجردا لاختلاف في الاسم ، ولكنه ينصب على الاسلوب ، لأن فانس لن ينشغل بعمل « دبلوماسية مكوك » في المنطقة ، وان كان يتعين على المرء ان يكون حذرا لاتنى التذكر الآن ان أول لقاء لي مع كيسنجر حدث في نوفمبر ١٩٥٦ ، حين دعاني لكتابة الجزء الخاص بالشرق الأوسط من تقرير كان يعدده لخصم روكفلر ، وحينئذ سألته : « ما رأيك في مستر دالاس ط ؟ » فاطرق كيسنجر برهة ثم قال أعتقد أنه سيسافر كثيرا جدا . وربما كان فانس يقول نفس الشيء عن كيسنجر الآن ولكن من يدري . أعتقد ان فانس يفضل حتى الآن البقاء في واشنطن ، وأداة السياسة من هناك وهو ادراى ممتاز . وهو أيضا دبلوماسي جيد له خبرات ممتازة في هذا المجال . فقد ساعد تركيا واليونان على التوصل الى تسوية استمرت سبعة أعوام وكانت رحلته المكوكية ناجحة .

وبصدد الشرق الأوسط أعتقد ان فانس يحتاج ولا شك للاتصال المباشر بالاطراف المعنية بالازمة والاسام بعائلها وقضاياها المعقدة ، وفيما يتعلق بهذا أعتقد أنه عاد من رحلته الى المنطقة راضيا تماما ، وقد شعر انه قد عبر عن اهتمام الولايات المتحدة بالازمة وعرف المفاوضين الرئيسيين على كل جانب ، وتحدث مع رؤساء الدول مباشرة ، وأدرك المسائل الموضوعية والاجرائية ، أما عن أسلوبه فسوف يكون كما أسلفت مختلفا عن سابقه ، فسوف يعتمد بدرجة اكبر على وزارة الخارجية ، ولكن سوف تكون هناك استمرارية أيضا . ولنتساءل من كان معه في

الآن لتطوير علاقة خاصة بين الولايات المتحدة ومصر ، وأنا نتحرك في هذا الاتجاه ، والأدلة على ذلك عديدة فمنذ شهرين حدثت لديكم مشاكل وقد سارع الرئيس كارتير الى تقديم المساعدة لمصر من رصيد الاغاثة في الطوارئ ، وارسلنا كميات من القمح لأغراض إنسانية ، وهو أمر كنا نمنعه بالذمة لدولة تعاني من زلزال ، وإن كانت له أبعاد سياسية في هذه الحالة ، إذا هناك إمكانية الآن للوصول الى علاقة خاصة ومع كل مرحلة من هذه العلاقة تزداد إمكانية الوصول الى أقصى درجات لاسيما وإن العلاقة الخاصة تحتاج الى نية حسنة وفهم متبادل بين الطرفين .

ولنتقل الآن الى أزمة الشرق الأوسط التي تعامل معها الدبلوماسية الأمريكية ولنتساءل ما الذي يفعله الرئيس السادات ؟ أنه يقول ويكرر دائما أنه يريد السلام وهو سياسي ماهر جدا ، وبني تقديرى بعد الرئيس السادات عنصرا أساسيا في الدبلوماسية الرامية للتوصل الى تسوية ، وقد كان كذلك منذ ١٩٧٢ ، أنه يلتقي بوزراء خارجية الدول الغربية ، ويقبل الدعوات للتوجه الى أوروبا ، ويظهر في التلفزيون في الدول الكبرى ، ويستجيب لمطالب المراسلين والصحفيين للالتقاء به ويقابلهم بحفاوة ، ويحاول أن يكون صورة لمصر كطرف سلمى في هذا النزاع ، إذ هو يريد السلام وي طرح المسألة باعتبار أن الطرف الآخر هو الذي لا يريده .

ولكن ما الذي يقوله الطرف الآخر أنه يقول إذا كان الرئيس السادات يريد السلام حقا فلماذا لا يخبر أعضاء الكونجرس والدبلوماسيين الذين يزورون القاهرة ، أنه مستعد للقاء رابين ، والتفاوض معه ، أنه يتحدث عن السلام ونحن نتحدث عن السلام ولكن

المعنى المقصود مختلف فحين يتحدث الرئيس السادات عن السلام ، فإنه يتحدث - من وجهة نظر الاسرائيليين - عن إنهاء الحسب والعداوة والاسرائيليون يقولون ليس هذا هو السلام كما نراه هذا مجرد نهاية للحرب أما نحن فنريد السلام بمعنى تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وحرية الحركة عبر الحدود بين اسرائيل والدول العربية . ولكن الرئيس السادات يقول ان هذا يمكن ان يأتي في مرحلة لاحقة ، وحتى نصل الى هذه المرحلة الاولى لابد على الطرف الآخر من الانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧ . ولكن الطرف يقول لماذا نتنازل عن هذه الاراضى الآن وقبل ان تبدأ عملية التفاوض ، فإذا كان الرئيس السادات يرى أنه لابد من الانتظار جيلا آخر حتى نصل الى السلام ، فعليه أن ينتظر جيلا حتى يستعيد الاراضى التي فى حوزتنا الآن .

تلك نماذج للأسئلة والمسائل التي تثار والتي تكشف - كما اعتقد - عن وجود فجوة واسعة بين مواقف الطرفين ، وهنا تبدو أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة ، ولكن بهذا الصدد أنا مقتنع تماما بأن أسلوب فايس لن يكون مختلفا عن أسلوب كيسنجر ، لا اعتقد ان الولايات المتحدة سوف تقدم أية مقترحات . لقد قال الرئيس السادات مرارا وتكرارا لأصححافة والتلفزيون ان الولايات المتحدة تملك ٩٩ فى المائة من أوراق اللعبة فى أيديها وأنا نستطيع تحقيق السلام خلال شهر من الزمن . وليس أكثر من ذلك ، إذا مارست الولايات المتحدة نفوذها ، حسنا ليس هذا ما يشعرون به فى واشنطن ، اذهم لا يمتلكون مثل هذا التفاوض ، هسيج أنهم أكثر تفاؤلا عما كانوا من قبل ، الا أنهم لا يعتقدون انه بالمستطاع ممارسة ضغط امريكى على اسرائيل

على النحو الذى تشير اليه تصريحات الرئيس السادات . ان الولايات المتحدة تستطيع ان تمارس ضغطا على اسرائيل فى مسائل هامشية عن طريق ارجاء تزويدها ببعض المساعدات الا أنها لا تستطيع ان تملى شيئا على اسرائيل ، مثلما لا تستطيع ان تملى شيئا على مصر ، وكما ذكرت من قبل لابد لجماعة معقدة التركيب فى واشنطن أن تتفق على شروط الاملاء ، فإذا لم يوافق الكونجرس مثلا ، فلن تتوفر الاموال ، وحين لا تتوفر الاعتمادات المالية ، فلن تسير العملية قدما ، وبذا تقيد حرية حركة الرئيس بدرجة كبيرة .

والمسألة الهامة الآن هي كيف تخرج من هذا الموقف الصعب ، وكيف يمكن سد الهوة التي لا تزال واسعة بين الاطراف بشكل واضح . . .

اننا نستطيع ان نحقق تقدما كبيرا للامام اذا ما كان الطرفان على استعداد لان يقولوا اننا نريد السلام ، ايا كان تعريفه ، حتى لو كان بمعنى انتهاء حالة الحرب .

د . نزيه نصيف الايوبى : لعل أكثر ما يثير المراء هو اصرار اسرائيل على ضرورة تحقيق العلاقات الطبيعية مع العرب سواء دبلوماسيا أو اقتصاديا . على ان هذا الاصرار انما يقوى الشك عند العرب فى بقاء النزعات الاستعمارية عند اسرائيل ورغبتها فى نشر مظاهر سيطرتها المختلفة على الدول العربية . أما ما ذكر بشأن المقاطعة ، فان ما يعنى بها من النظرة العربية هو التجارة مع اسرائيل وليس الشركات التي يشارك اليهود فى ادارتها وتذكر أن هناك شركات أمريكية ليس فى ادارتها يهود ولكنها داخلية فى المقاطعة .

د . بطرس بطرس غالى : أعتقد أنه قد أصبح لدينا عشرة أسئلة . الاجابة عليها متروكة للدكتور هرويتز .

نحاول أن نجتمع كل الأطراف مع بعضها لكن هناك محددات تعوق عملنا والمبدأ الذي نلتزم به حكومتى هو أنها لا تود إعطاء مقابيل ارتجاج أو أى أسلحة بقدر ما تريد أن تعطى السلام ، أنتى اعتقد أن ذلك نوع من النظام الواضح الذى نلتزم به الولايات المتحدة مع الجميع .

ان كارتر يأخذ قراراته على أساس من المبدأ ، أنتى اعتقد أنك لو كتبت تسال عن الرغبة الحقيقية للولايات المتحدة فأنى أقول لك بكل تأكيد هو أن تجتمع الأطراف حول مساعدة المفاوضات ، وهناك سيقول المؤتمرون ماذا يريدون وماذا لا يريدون ونستطيع أن نقيم رأينا حينئذ على ما توصلوا اليه ، إذا ما كنتم تاملون فى أى شيء آخر فلن تتحقق هذه الامال لانه ليس لدى الولايات المتحدة صيغة جاهزة Blue Print

أو رأى جزئى تفرضه على الادراف المعنية .

د . بطرس : هل يمكنى سؤال آخر يرتبط بسابقه ، ما تعليقك على مشروع ايزنهاور ؟

هرويتز : ايزنهاور لم يكن فى وقت يلح فيه موضوع التفاوض ، وقد كان كل ما عليه أن يوقف الحرب ، هذه ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان زعيما ذا شعبية ما تعطيه حرية فى الحركة ، بالإضافة الى أنه كان جنرالا ناجحا وكان يمثل صورة والديه ، باختصار لقد كان رجلا للسوء برغم أنه اشترك فى الحرب ، كما أنه لم يكن قد أصبح بعد قوة عظمى ، ومع ذلك فإن ما عمله فى هذا الوقت لم يكن موافقا عليه من حكومتكم هنا ، كما كانت هناك اعتراضات عليه من واشنطن ، واعتقد أنه لو كان فى موقف كالذى نحن فيه الآن فلم يكن ليتم طرح شيئا يختلف عما اقترحه الآن .

صحيحة وهى مازالت لدينا الآن فى واشنطن لكننا حقيقة لا نملك ثقة إسرائيل بالكامل ولا حتى ثقة الناس الذين يمكنهم أن يضبطوا على الكونجرس كى يقف فى مواجهة مباشرة مع إسرائيل ، هكذا لا نجد الحكومة فى أيديها ما تفعله الا بالاعتراف لكن تلك لا تصل فى قوتها الى شيء اللهم الا الى دفع إسرائيل للتفاوض على شروط أو اهداف بسيطة محدودة المدى ، أما ما هو أكثر من ذلك فعلى الحكومة الاسرائيلية أن تسعى لاختلافات يقية الأحزاب وأن تدافع عن ذلك إبان فترة الانتخابات

ويمكننا أن نتبين ضبوطا على سبيل المثال مثل وعود الولايات المتحدة أن تعطى إسرائيل مساعدات لسد العجز فى ميزانيتها ، وفى هذا الصدد فقد وعدنا فوردي بـ ٥٠ مليون دولار ، وحينما جاء كارتر زاد المبلغ الى ٢٨٠ مليون دولار ، ومع ذلك فلم يكن هناك رد فعل مريح فى إسرائيل نتيجة رفضه بيع قنابل الارتجاج لها .

ويعتقد مستر كارتر بقوة فى وجوب وضع قيود أو محددات على إسرائيل ، لكنه من السهل أكثر على كارتر أن يقوم رابين والمساعدات بالقاء والاتفاق على الموضوعات المختلفة ، المائتان يعانيان من عجز الميزانية ومن الركود الاقتصادى ، والمائتان فى موقف صعب لا يمكن الخروج منه الا بالسلام ، ومن الممكن للولايات المتحدة أن تقول لمستر رابين انها لن تعطيه مساعدة مالية كافية فى السنوات الخمس القادمة الا اذا حدث تقدم فى الموقف ، لكنها ليست الطريقة التى تسعى لها الولايات المتحدة لكسب الثقة .

ان الطريقة المثلى ان يقول كارتر لرابين « الا تتوقع ان كل ما تطلبه يمكن ان تأخذه اذا أردت - انذا

د . هرويتز : لقد كنت فى كلمتى اتحدث من موقع المواطن الأمريكى وليس شبيبا آخر ، أحاول أن أعرض وجهة النظر الأمريكية فى الموضوع .

بالنسبة لما اثير حول معالم النظرة الأمريكية أقول أنه ليس هناك مشروعا جاهزا فى هذا الشأن وانما الامر متروك لمجرى المباحثات والتفاوض بين الأطراف . واعتقد أنه ليس من الصحيح فرض نظرة مسبقة للسلام على الأطراف لأنه حينئذ سيصبح سلبيا « منخازا » وإن يكون سلبا نهائيا . ان السلام الدائم سيأتي من خلال التفاوض .

وربما كان هناك بعض الدبلوماسيين الكفاء الذين يمكنهم عمل مبادرات فى المساعدات بغير الرجوع الى دولهم ، لكننى اشك كثيرا فى نجاح اجراء كهذا ، اذ اعتقد أنهم فى الولايات المتحدة يقولون اننا نساند ما تتفق عليه كافة الادراف ولن تكون لدينا تحفظات حينئذ . والآن سوف أشرح بعض الامور الضرورية فى مجرى حديثى ، أنتى اعتقد انكم تودون معرفة رؤية الولايات المتحدة ، وأنكم تودون لو أنها قالت لإسرائيل لا مزيد من المساعدات الاقتصادية الا اذا سرتم على هذا الطريق أو على الأقل وضعت اقدامكم عليه .

أنتى أستطيع ان أتصور ما يراه الرئيس وحكومته ، أن هناك اجسايا بالرغبة فى دفع إسرائيل الى خط ، وإلى أشياء كثيرة من أجل التسوية ، كما أن الرئيس وحكومته يرغبون فى خلق تسوية جديدة وحقائق جديدة فى المنطقة ، تلك أمور دائما ما تقال ، لكن هناك شيئا لا توافق عليه حكومة الولايات المتحدة ، فحينما قال المستر روجرز فى الإدارة الأمريكية السابقة اننا نريد ان تعود إسرائيل الى حدود سنة ١٩٦٧ كان يعبر عن وجهة نظر

أريد منكم أن تفهموا أنه ليس مني قوة عظمى أن تكون لديها القدرة على إصدار أوامر للطرف ، فإذا ما كان لديها هذه القدرة فذلك يعني أن هذه الأطراف لم تعد مستقلة .

ولقد ساندنا جانب الاستقلال بوضوح ، وكان موقفنا دائما هو أن نرى كافة الدول مستقلة وأديمت تايمة لأي قوة . ولقد اتخذنا هذا الموقف - كما تذكرون - فيما يتعلق بمفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا حين كانت بريطانيا تعتبر علاقتها بمصر ذات طابع خاص - كان موقفنا حينئذ هو دفع الموقف نحو استقلال مصر ، وجنبا قامت بحرب السويس وحققنا مباشرة ضد بريطانيا ، واعتقد أن موقفنا دائما كان واضحا في هذا الصدد .

والآن نرى أن هناك كثيرا من الأمور الواقعية التي تسدح بمصر وإسرائيل على التفاوض وربما كان ذلك يجعل مصر تحت الأطراف الأخرى على اتخاذ نفس الموقف ، لأن مصر وإسرائيل يشتركان في مشاكل اقتصادية عديدة ، كما أنهما مرتبطتان ببعضهما في عديد من الأمور أحدهما الضغوط السكانية ، وذلك قد يكون مصدرا للقوة بقدر ما يكون مصدرا للضعف ، ولست متأكدا من نتائج هذه الأمور في المواقف العديدة التي ستقابلهما في المستقبل ، وأن كانت النتائج معروفة على الأقل في العشر سنوات القادمة .

إنني أمل أن يكون عام ١٩٧٧ هو عام القرار على حد تعبير رئيسكم ، لكنني أرى أن علينا انتظار عامين قبل أن يتحقق هذا القرار decision ويختير بعض الناس أن هذا العام ليس عام القرار ولكنه عام العلاقات ، ونحنما نسعى الأطراف المعنية لهذا النوع من العلاقات ، فإذا نجحت فسنكون قد نجحنا بنسب

المقدار - هذا هو شعورنا ، واعتقد أن هذا الرأي يحمله الكثيرون مثلي من الأمريكيين خاصة من يعملون في مجالات السياسة أو الذين يحاولون تفهم الموقف .

كما نتحدث منذ برهة عما يقوله رئيسكم من استعداداته لإنهاء حالة الحرب ، أنني أشعر بأنه صادق فيما يقول ، وقد أكسبه ذلك شعبية في وطني وفي المنطقة الأمريكية بين الشعوب المتحالفة معنا ، ولقد استطاع أن يكسب تأييد العالم في رحلته حريف سنة ١٩٧٥ خاصة بعد اتفاقية السلام الثانية ، ويبدو لي مؤكدا أن الولايات المتحدة تعتبره على صواب ، أنني اعتقد أن الولايات المتحدة ترغب في اتخاذ مبادرات - لكنني اعتقد أنكم تتشعرون هنا أهمية الاتصالات مع إسرائيل بشكل أكثر تقاربا .

حينما يقول السادات أنه يرغب في إنهاء حالة الحرب ، فإن الإسرائيليين يقولون نفس الشيء ، فهل سيكون ثمن السلام هنا أقل مما يدفعه الطرف الآخر ؟ أنه يقول أن على إسرائيل أن تعيد لنا حدود سنة ١٩٦٧ والإسرائيليون يقولون أننا لن نعود إلى حدود سنة ٦٧ إلا إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السلام ، لكن السلام الكامل الذي يرغبون فيه لا بد أن يشمل علاقات دبلوماسية وعلاقات تجارية وكل ما تقولون عنه هذا أنه امبريالية جديدة .

وتلك مخاوف حقيقية لدى الاقتصاديين هنا ، وهم يحق اذكاء هي اعتراضاتهم ، لكنني من ناحية أخرى أستطيع أن أفهم أن هذا الموضوع من الممكن أن يتحول إلى عائق للسلام ، ولقد قدم رئيسكم شيئا إلى جهود السلام بمجرد أن أعلن عام ١٩٧٥ أنه يرحب بدولة علمانية ، وبذلك زادت التحساسات الدينية

خاصة أن سوريا قد وافقت على هذا الأمر .

لكنني أستطيع أن أقول بوجود حواجز سيكلوجية ، وذلك هو اعتيادي ، فإذا ما كان لي أن أقس تصريحات فانس ، فإني أقول أن المفاوضات ستكون بلغتين مختلفتين ، فإني أعني بذلك فيما يخص المفاوضات في مؤتمر جنيف ولا أحاول أن أعص تصورى أيعد من ذلك ، فيما أشبه بأنها ستكون مفاوضات بلغتين مختلفتين ، سيترك كل طرف بمفهوم مختلف عن السلام - ولا أقول بتعدد اللغات ، أن يحل كل طرف - أراء معارضية مثل جورج حبش على طرف أو مناجم بيحين على الطرف الآخر ، أنهم قوى لا يمكن ضبطها ، فهم يقولون لا مفاوضات ولا تفاوض ولا حراك ، لكنني أعني باللغات المختلفة في المؤتمر ما يتعلق برؤسا شريك الرئاسة الاتحاد السوفيتي ، أو ما سيحدث في لجان العمل التي سينضم إليها الأطراف المتفاوضة ، فإني أرى الأسد سيترك بلغة أخرى ، وهذا أمر آخر يخص اللجان الخماسية بمناقشة موضوعات معينة مثل إلغاء المقاطعة أو حرية مرور السفن في قناة السويس أو عن الحدود المشتركة - فإني يتحدد بعد من ستضمه هذه اللجان - هل ستضم خبراء متخصصين من كل الدول أم من الدول المعنية فقط - إنني لا أستطيع أن أتصور أن هناك طرفا آخر يمكنه الاشتراك في لجنة تنسيق موضوع مرور السفن في قناة السويس غير مصر وإسرائيل ، أو مثلا فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية والتي لا أتصور أن يشترك في لجاتها دبلوماسيون ويعبرون عن نوايا الرؤساء بخصوص مساحات السلام .

وفي ظل هذا المناخ تفتت الولايات المتحدة الآن تقوم بوظيفة الاتصال بين الجانبين ، تستمع إلى الطرفين ،

فالإسرائيليين ليسوا مستعدين لقبول هذا الدور ، وهناك الاعتقاد السائد في المنطقة بأن أمريكا هي القادرة على الحل وليس الاتحاد السوفيتي . بالإضافة أن علاقات السوفييت الحالية بإطراف المنطقة ليست كما كانت منذ سنوات .

إلى جانب ما ذكرته بشأن المشكلات الاجرائية لعقد مؤتمر جنيف وتصور الأطراف للسلام ، والدور السوفيتي في جنيف ، هناك موضوع آخر يجب أن يتخذ في الاعتبار هو تنوع « الأمجة » واختلاف درجتها . فالموقف الأمريكي يتسم بالتفاؤل ولكن ليس بنفس الدرجة التي يتصوره بها الرئيس السادات ، وإذا كان التفاؤل موجودا نسبيا على الجانب العربي ، فإن التشاؤم هو سمة الموقف الإسرائيلي .

د . بطرس بطرس غالي : شكرا . د . هرويتز على هذا العرض الشيق ، والآن نفتح الباب للمناقشة . د . علي الدين هلال : اتفق مع د . هرويتز على أن المسائل الاجرائية لابد أن تحظى بقدر كبير من الاهتمام والعناية ، ولكن من وجهة نظري فإن الموضوع الرئيسي ذو طبيعة مادية أو ملموسة . أنه تستأجل أساسي عما إذا كانت كل الأطراف حقا راغبة في السلام أم لا ؟ وأنا أستاذ من موقع المحلل والباحث السياسي بالدرجة الاولى . هل إسرائيل حقا لديها قرار استراتيجي يصعد السلام أم لا ؟

إذا حاولنا استقراء النظرة الإسرائيلية على ضوء ما تطرحه مصادر الأمن القومي ، لنتبين إلى أنه ليس هناك ما يدفعها في الوقت الحالي للدخول في محادثات . م . وفي مقالة «شاهان» السياسية الخارجية ديسمبر ١٩٧٤ ، ورد قول راين : « أنا اعتمد على الزمن . »

بالسلام ذاته . فالرئيس السادات عندما يعلن أن مهمة السلام يعنى إنهاء حالة الحرب ، تريد إسرائيل بأنها تريد ما هو بناء وموضوعيا أكثر من ذلك أي حدود أمنية ومفتوحة ، علاقات دبلوماسية . وإنني أتصور أن اتفاق الأطراف على معنى السلام وإقراره هو أمر جوهري للتوصل إلى تسوية ، وأما المسائل الثانوية بجانب ذلك فإنها يمكن أن تحل عبر الزمن . ولا شك أن هناك مشاكل قد تكون وظيفية ، أو جغرافية ولكن هذا يمكن التغلب عليه بتخصيص مجموعات تتولى كل منها إحدى هذه المشاكل .

وبالتطوع فإن المقاطعة ليست بعيدة عن مجمل هذه المشاكل وإن كنت أتصور أنها تحظى بمرتبة ثانوية على أنه للتغلب عليها يكون من المفيد إزالة سوء الفهم المرتبط بها على الجانب العربي وعلى الجانب الإسرائيلي . فهناك نوعين من المقاطعة : مقاطعة أساسية والآخرى ثانوية . فاما عن الاولى فتعني رفض التعامل تجاريا مع بعض الأطراف بدرجة جذرية مثل المقاطعة الأمريكية لايضامات الكويتية . أما الثانوية فتعني رفض التعامل مع شركات تتاجر في بضائع للطرف الآخر مع عدم عداء مثل المقاطعة العربية لبعض الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل ، وسوء الفهم هنا راجع إلى المبالغة في العلاقة بين هذه الشركات وإسرائيل واعتقد أنه لا يجوز المقاطعة لأن هناك بعض اليهود العاهلين في شركة أمريكية مثلا .

وإذا اشتغلت إلى الدون السوفيتي في الأزمة فاستطيع القول أن الاتحاد السوفيتي كما هو معروف لتجميع أحد الأطراف الرئيسية في محادثات جنيف ، كما أنه من أكثر المتحمسين لعقده نظرا لأنه يتلاءم مع وجهة النظر التي طرحتها منذ بداية الأزمة . على الرغم من ذلك فإننا أتصور أن دورهم في جنيف سيواجه بالكثير من العقبات

وتحاول أن تضع أيديها على تفاصيل موقف كل طرف والتغيرات التي تطرأ عليه حقيقة ، ثم تنقل هذا إلى الطرف الآخر .

أعتقد أن هناك اتفاقا عاما على عقد مؤتمر جنيف ، واستطيع القول أن فانس خرج بهذا التصور ولكنه يرى أن إعلان الموقف الأمريكي سيحتاج لعدة خطوات أولها أنه سيرفض على الرئيس كارتر جعل تصورات الأطراف التي نقلت إليه وثانيها الآراء التي سيقدمها الخبراء والمتخصصون من الفريق الذي يعمل مع الرئيس إلى جانب وزارة الخارجية ،

وثالثها البحوث التي سيجريها الرئيس كارتر بنفسه مع قيادات المنطقة في أمريكا وأوروبا .

وأتصور أن الرئيس كارتر سيقول للأطراف التي سيجتمع بها ، أنكم تريدون جنيف ولكن قبل ذلك هناك أجزاء يجب أن تحسمها المناقشات الكثيرة حول الموضوع والتي يمكن أن تطرح داخل جنيف على سبيل المثال ما يصر عليه الرئيس السادات من ضرورة حل المشكلة الفلسطينية كعنصر جوهري في التسوية ولكن إذا سلمنا بذلك ، فمن هم الفلسطينيون الذين يحضرون مؤتمر جنيف ، وماذا عن التشدد الإسرائيلي ورفضهم للصيغة الفلسطينية وما يقولونه بضرورة تغيير القيادات الفلسطينية كخطوة اولية . وربما كانت كلمات الرئيس السادات حول إمكانية إقامة علاقة بين الاردنيين والفلسطينيين تساعد على تخفيف حدة التشدد الإسرائيلي ولكن الاسرائيليين لازالوا يتساءلون أي قيادة لمنظمة التحرير هذه التي يمكن أن تحضر البحوث في جنيف ؟

ويغض النظر من إمكانية التوصل إلى حل للمشاكل الاجرائية المتعلقة بجنيف ، فاني أعتقد أن هناك موضوعا أساسيا يجب توضيح تصور الأطراف تجاهه ألا وهو المقصود

بقطعة أخرى نوب البناجيد عليها هي
 عدم الفصل بين القضية
 الفلسطينية والصراع العربي
 الإسرائيلي. حقا - لدينا مستويين
 للصراع في المنطقة ، الأول مستوى
 الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي
 والثاني الصراع العربي الإسرائيلي
 أن الأول له الأولوية فليس هناك من
 حل للصراع العربي الإسرائيلي إلا
 بحل المشكلة الفلسطينية أولا . أود
 القول أننا ينبغي علينا أن ننظر
 للمسألة كحقيقة شاملة نقطة شاملة
 وهي في الحقيقة تساؤل عن زاوية
 أنفها . حقيقة أن هيرزوين وفاسي
 حقيقة الزعينة الأمريكية في دفع قرار
 التسوية السلمية لقد استنطاع
 اليهود في ١٩٥٦ أن يفرض على
 إسرائيل الانسحاب لأنه كان يريد ذلك
 فعلا ، واعتقد أنه إذا ارادت القيادة
 الأمريكية الحالية أن تنجح إسرائيل
 تتراجع عن تشديدها فسيستفعل ذلك
 حتما . أضيف إلى هذه النقطة عدم
 اقتناعي بأن أمريكا - هي - بحدود
 وسيط بين التأكيد لها تصورها
 ورويتها للسلام ، ولهذا اتساءل ما هي
 هذه الرؤية ؟

د. بطرس بطرس غالي : اعتقد ان
تعليق د. علي الدين حوي حوالى
سببه استفسارات ، ولذا اقترح علي
من يأخذ الكلمة ان يضيف جديدا

عليها الي ان يجاوب د • هبروتز
عليها اجمالا •

• سعد الدين ابراهيم : سأبدأ من حيث انتهى د. على الدين. وأتساءل بدورتي ما هي الرؤية الامريكية للسلام في الشرق الأوسط ؟ لقد قدم الرئيس السادات كثيرا من التنازلات على أمل ان تنشط الولايات المتحدة نحو اقرار الحل السلمي . ولكن عندما يرى المرء ان جانبا من الحل الإسلامي يحتاج الى ما يقرب من أربع سنوات بعد اجر مؤتمر في جنيف فاني اشعر بالتشاؤم وليس بالتفاؤل ، بل ان هذا الاحساس هو ما تسببه لنا السياسة الامريكية بعد ان تولي كارتر الساحة

وفي الحقيقة فإن معظم التنازلات التي قدمها الرئيس السادات بعد ١٩٧٣ ، كانت مطروحة على ساحة العمل السياسي قبل ذلك التاريخ فكان هناك الحديث عن اتفاق للسلام ، ونهاية الحرب ، وضع قوات دولية بين المتحاربين ، الخ . رغم كل ذلك فالسياسة الأمريكية يبدو أنها لا تأخذ الموقف بأهمية أكبر . فمختصون منستر فانس الى المنطقة - بعد كل الجهد الذي بذله كيسنجر - يعطى الانطباع بان أمريكا لم تكون موقفا متكاملا عن مشاكل المنطقة وبالتالي أن أمريكا غير مهتمة باقرار السلام .

في عصر محيي الدين : الى
ملاحظتين اولهما اني لا اقبل الدور
النسبي الذي يبدو عليه السياسة
الامريكية فهي دولة عظمى ولها
استراتيجيتها في المنطقة ما اقبله
هو انه في الوقت الحالي ليس هناك ما
يدفع الولايات المتحدة لتكوين نظرة
حول اقرار السلام في الشرق الاوسط
وان كان هذا لا ينبغي ان لامريكا
ادواتها التي تستطيع ان تتحرك بها
يكفي القول ان كيسنجر طلب من
اسرائيل قبول وقف اطلاق النار
مستخدماً سلاح المعونة العسكرية
لها . وثانها اعتقادي بأن اسرائيل

ستطرح على المجتمعين في جنيف أنها
غير مستعدة في الوقت الراهن أن
تدخل في تسوية سلمية. فهستأخر
مبتروك لعنصر الزمن .

د • بطرس بطرس غالي : أودان
اشير الى نقطة لم تثار حتى الان في
المناقشة • ان الاحساس العام في
اسرائيل هو الانتظار والاستعداد الى
عامل الزمن عليها فقط ان تنتظر
عشر سنوات بعدها ستكون في موقف
افضل • ولكن في نهاية السنوات
العشر القادمة سيرتفع عدد السكان
المصريين بعشرة ملايين آخرين ،
وسيزداد عدد الفلسطينيين في
اسرائيل كثيرا ، ولهذا فان تقصر
الانفجار السكاني على قدر كبير من
الاهمية وسيؤثر بشدة على الاحداث
في السنوات القادمة •

إذا كنا نتحدث عن كم كبير من اللجان فإن عدد أعضائها سيكُون أصغر ، لكنها لن تستغرق وقتًا طويلا - اننى أمل أن أكون مخطئا ، أمل أن ما أقوله غير صحيح وأن يصبح الموقف أسهل من ذلك فنتسبء الأطراف سيوافقوننى على كل شيء مع استبعاد هذه الحواجز السيكلوجية على أن تكون أداة تلك الحواجز من مهام أجيال قادمة كما يقول رئيسكم . واننى أختلف مع اننى أعتقد أن هناك وقتا مطلوبا كى يمان تحقيق شيء فى الأمر ويبدو لى وراء على ذلك انفسا ينبغى أن تكون واقعيتين ، فالولايات المتحدة - وليس مستعدة لتقديم صيغة متكاملة Blue Print لكن كل منا يمكنها القيام به هى أن تجمع الأطراف سويا وتقوم بدور الوسيط وتتبنى ما تنفق عليه كافة الأطراف وتصيغه فى شكل معادلة ينفق عليها الجميع - وما يبدو لى بالغ الأهمية أيضا هو ما تقوم به الولايات المتحدة من اتخاذات والخطوات المؤدية لمؤتمر ومن إدارة جلسات المؤتمر - أكثر ما يكون

ياخذ في اعتباره الاطراف الاخرى ،
ويبدو لي ان اسرائيل تساوى بين
حركة المقاطعة وبين التسوية فيما
يتعلق بالاراضي المحتلة .

والان اذا ما نظرنا الى الطرف
الاخر فسوف نرى ان الحكومة هناك لا
تلقى مساندة كبيرة فيما يتعلق بخلق
حقائق جديدة أو تسوية جديدة ، ولقد
واجهت الحكومة الحالية ضغوطا
كبيرة من جانب الجماعات الدينية
التي استوطنت بالقرب من نابلس منذ
نحو عام ، وهي لا ترغب في أي تغير
في الوضع بين اسرائيل وبين الدول
العربية . هكذا فان لدى حكومة
اسرائيل مشاكل في كافة النواحي .
د . نزيه : اننا لا نريد تسوية
على أساس ديني ، لكننا نريد تسوية
على أساس استراتيجي .

هرويتز : اننا لا نقول ذلك ، بل
اقول انهم فقط جماعات دينية تقم
بحول نابلس ولا ترغب هذه الجماعات
في السماح للحكومة باجراء أي
تسوية ، ان ذلك هو السبب من ذكر
هذا المثال .

وانتم هنا لديكم انتفاضة ، ولذلك
يجب ان تكونوا واقعيين بدرجة كافية
- وعناصر الانتفاضة لديكم انكم
تعطون أفكارا قابلة للنقاش - ولكن
باعتبارها مبادئ عامة على الجميع
ان يتباحث على أساسه لكن المهم ان
يوافق الطرف الاخر على اعتبارها
كذلك .

ابراهيم كروان : بالطبع لا أدري
الدفاع عن السياسة السوفيتية لاني
اعلم انه من الصعوبة بمكان ان نلهم
السياسة السوفيتية أو ان نشرح
سياساتهم ازاء مصر خاصة في هذه
الايام لكنني اود ان اعلق على ما قلته
من ان الاتحاد السوفيتي يسعى
للسلام كما يراه هو ، ان ذلك الامر
يتعلق ايضا بالولايات المتحدة ،
فموقفها مبنى على مصالحها الخاصة

التغيرات ستكون نتيجة اسرائيل أو
نتيجة الحرب اللبنانية ، كما أني
اشك ان هذه التغيرات ناتجة من
ضغوط سورية ، انما ستكون ناتجة
من تركيب المجلس الوطني والذي شمل
عددا كبيرا من ذوي الولاء للسوريين
أكثر من أي وقت مضى ، وذلك ليس
خطيرا على النتائج النهائية فلن نجد
في المفاوضات مثلا وجوها صديقة
للاسرائيليين بينهم .

كذلك فنحن ليس بيدنا ضغوطا
مباشرة على اسرائيل ، كذلك بنفس
المقدار لا يمكن تصور أن الحرب
اللبنانية قد كان سببها ضغوط
اسرائيلية بقدر ما كانت نتيجة مشاكل
وأوضاع داخلية .

هكذا فقد أجرينا ضغوطا قوية من
أجل نوع من التقدم الذي حدث في
موقف اسرائيل لكن في الوقت ذاته
فان هذا العامل الضاغط لا يمكن
استخدامه بشكل متواصل وشامل لكن
علينا أن نستخدمه بشكل انتقائي ،
حيث ان استخدام أسلوب
الضغط بشكل متواصل سوف يسبب
مشاكل بالقطع ، ودعوني أن أوضح
حقيقة معينة قبل أن أعود الى حديثي
الاساسي عن الضغوط على اسرائيل ،
انكم تتحدثون عن المقاطعة ، فحين
يبحث لكم مكتب المقاطعة العربية باسم
شركة تتعامل مع اسرائيل فأنكم
تقاطعونها على الفور ، لكن المقاطعة
العربية حقيقة انتقائية جدا ، فلا
يمكن لوم السوريين على عدم
مساندتهم الكاملة لحركة المقاطعة ،
لانه حتى من يساندون هذه الحركة
ياخذون مصالح بلادهم في الحسبان ،
خذ مثلا موضوع شراء الاسلحة
ان شركة اوروبية تبيع صواريخ
لاسرائيل لا يمكن ان تتعرض
لهذه المقاطعة ، بل سيتجاهل هذا
الموضوع تماما من يريد منها هذا
السلح ، انكم تواجهون هنا مشاكل
من هذا النوع لا تخطئها العين
العادية ، ويبدو لي انه حتى فيما
يتعلق بالتسوية فان على كل طرف أن

عليه تأثيرها اذا ما اصدورت صيغة
متكاملة أو أي شيء آخر .

د . نزيه : اود ان اثير نقطتين أو
ثلاث ذكرتني بها اجاباقتك ، احدهما
يختص بالحركة ، لا يوجد لاوليات
المتحدة موقف واضح كما يبدو لي .

هرويتز : دعني أوضح لك ، لم
أقل أنه ليس لنا موقف واضح لقد قلت
اننا نرغب في اذكاء السلام
والاستقرار في المنطقة ، اننا جادون
في ذلك ونثق فيما تقوله حكومتكم
ورئيسكم ، وهو مخلص فيما يقول به
من أن السلام هو انهاء حالة الحرب ،
لكنني مثلا لا اثق فيما يقوله الاتحاد
السوفيتي اذا ما ادعى أنه يسعى
للسلام ، اعتقد انه يريد السلام كما
يتصوره .

د . نزيه : انني افترض انه بعيدا
عن هذه الرغبة المخلصة في السلام لا
توجد مواقف واضحة بخصوص كل
من الاطراف المشتركة في المفاوضات
مثل الموقف من منظمة التحرير أو
الدولة الفلسطينية أو عن الانسحاب
من الاراضي العربية المحتلة .

هرويتز : هل نتحدث الان عن
الاجراءات ؟

د . نزيه : لا انني اسأل عن
موقف الولايات المتحدة من أمور
اساسية .

هرويتز : حسنا ، فيما يختص
باشتراك منظمة التحرير فليس لدينا
مانع اذا ما وافقت الدول العربية ،
ويمكن لواشنطن أن تقبل أي أمر آخر
تذكره الان اذا ما وافقت عليه كل
الاطراف ، ان الطريق الى حل كل هذه
الامور هو مباحثات بهدف السلام
الكامل ، ان الولايات المتحدة
على استعداد لقبول أي شيء
تيسر عنه المحادثات بين الاطراف
بخصوص مشاكلها المعلقة ، ان
تخميني هو أن موقف منظمة التحرير
سوف يبدي بعض دلائل التغير في
الاسابيع المقبلة ، اني اشك أن هذه

بؤى المنطقة ، ويمكن تفسير الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بعد سنة ٧٣ على ضوء المصالح الأمريكية في المنطقة سواء من حيث تأمين ضيق البترول إليها أو لضمان أمن إسرائيل ، وكذا لاستبعاد وجود الاتحاد السوفيتي في المنطقة أو على الأقل تقليل دوره بها بقدر الامكان انها ليست فقط مسألة الاتحاد السوفيتي بقدر ما هي موقف قسوة عظمى اخرى ، ايضا لدى عدد من التحفظات البسيطة على ما ذكرته بخصوصية الخطة الحكومية الاسرائيلية لدى قيام بعض الإجراءات بعملية استيطانية ، ان ما اقامه على وجه التاكيد ان مجلس الوزراء اجتمع لعشر ساعات متواصلة وبعدها أصدر قراراته بتحريك هؤلاء الناس لمئات قليلة من الامتار حيث يسبح لهم هناك بتأسيس مستوطنات - وان هذا التحريك لم يحدث حقيقة .

هرويتز : اود ان اعبر عن موافقتي على ما قلته بخصوصية مصالح القوى العظمى في المنطقة وعلى ان للولايات المتحدة مصالح كبيرة هنا ، وحينما يسعى الاتحاد السوفيتي لكسب اصدقاء من بين الدول العربية يكون ذلك من بين الدول التقدمية ، وحينما تسعى الولايات المتحدة لكسب اصدقاء في المنطقة فان ذلك يكون من بين الدول المعتدلة ، وهذا يستخدم كل طرف اصدقاءه في المنطقة ، واطن ان علينا ان نعرف ان هؤلاء الاصدقاء يخدمون نفس الاهداف التي تسعى اليها القوى العظمى - وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فانه مستعد لتعاون ليس مع الدول التي ترغب في التعاون معه ولكن ايضا مع الدول العربية الاخرى ، ذات السياسات التقدمية والتي قد تخدم أغراضه .

أما هنا فنحن نرغب في الاعتدال ، وحينما نذكرت عن الاتحاد السوفيتي

ما ذكرته من قبل ، فافتي لم أكن افكر كامريكي ، لكن افكر كدارس سياسة ينظر الى الامور بطريقة اكااديمية . ومن الممكن ان تؤدي هذه النظرة الى نتائج غير صحيحة ، ومع ذلك فانني أعرف بدرجة كافية أسلوب الوساطة وادرك انه اذا ما كان وسيط ياجح مستعدا للقيام بدور ما ومستعدا لدفع قضية السلام قدما للامام ، فانني بهذه الاوصاف أرى في الولايات المتحدة خير مرشح لهذا الدور .

والاتحاد السوفيتي له رؤياه وله تصوره الكامل عن الأزمه ، وذلك اقتراض ايضا في العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة ، والان - في نظر عالم السياسة مرة أخرى - فانه يبدو أمامي نظرتان متعارضتان للسلام تحملهما القوتان العظميان ، وسأحاول ان أجتهد في تفسير الإجراءات التي تقترحها الدولتان ، ان أي إجراء محدد تعرضه الدولتان قد يؤدي الى دفع أو اجبار الاطراف المعنية الى السير في اتجاه قد لا يرغبونه ، ومن الأفضل لو تركنا هذه الاطراف ، اننا ندفع الاطراف الى مائدة المفاوضات - لكننا نرغب في علاقات طيبة ونستطيع ان نقدم مساندة مادية وخدمات اذا ما أردتم ذلك ، ويمكن ان نزود الاطراف المعنية اثشاء المفاوضات بدبلوماسيين مختارين اذا ما أردت - انمسا لا نحاول اطلاقا ان نفرض أحكامنا ، بل اننا نحاول ان نوضح اننا نخشى ان نكون قد تبيننا وجهة نظرهم في السلام ، ونخشى ان تؤسس التسوية على البترول العربي نعمنا ذكرت في حديثك - فاذا ما كنت راضيا من شروطك للسلام فلابد ان ترخي في الآن ذاته بأن تعطى الولايات المتحدة لاسرائيل ٢٠ بليون دولار كل عام .

ان ما أريد ان أقوله ان الاطراف لا تسعى لسلام حقيقي بقدر ما تحاول

دفع الولايات المتحدة الى ان تحقق رؤيتهم الخاصة ، ان ذلك شيء غير مريح لدى الشعب الأمريكي ، وهناك ضغوطا في الولايات المتحدة نحو تقليص اهتماماتها وتورطها في المشاكل فيما وراء البحار .

اعسود : ثانية الى مناقشتي السابقة ، وقد لا تكون مناقشة سارة على أي حال - ودعوني قبل الاسترسال فيها ان أعرف الشخص المتفائل والشخص المتشائم الشخص المتشائم هو الذي يقول ان ما امامنا الان هو كل ما يستطيع استخدامه من وسائل وهو يتعرض بذلك لضياح وسيلة اخرى قد تكون أفضل للشخص المتفائل هو الذي يقول ان ما امامنا الان هو واحد مما نستطيع استخدامه من وسائل ودعنا نجرب وسيلة اخرى - وهنا يقول المتشائم انما موافق .

أما عن موقفي فانني أجمع بين التفاؤل والتشائم ، انني أشعر اذا فعلنا الكثير فمذ أربع سنوات لم اكن اعتقد في أي امكانية للسلام فحين زاراسماعيل فهمي واشنطن في ذلك الحين وأجرى محادثات مع كيسنجر لم أكن اتوقع أي تقدم اما اليوم وللوهلة الاولى بدأت أشعر اننا أحرزنا تقدما هنا وان التحرك لم يتوقف نهائيا ، صحيح انه توجد عوامل للتباطؤ كما يحدث دائما ، لكنني اعتقد انه بعد زيارة مستر فانس واقتراحه لبعض التوقيعات التي تساعد الاطراف المعنية على التقدم واستطيع ان أقول ان هذه الاقتراحات ليست خارج قدراتهم .

د . بطرس : شكرا للبروفيسور هوريتز على صراحته في النقاش حيث كان حديثه مفيدا لكل أعضاء مركز الدراسات السياسية ، وباسم المركز أشكرك على هذه المعلومات التي استغرقت حوالي ساعتين

السياسة الدولية

حوار حول الحوار العربي الأوروبي

- [١] تقديم الملف ٢٢٢
- [٢] الخلفية التاريخية للحوار ٢٢٣
- [٣] الخلفية الفكرية للحوار ٢٢٦
- [٤] الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني ٢٢٨
- [٥] العقبة الإسرائيلية في انجاح الحوار ٢٣٣
- [٦] الرؤية الفرنسية للحوار ٢٣٨
- [٧] الرؤية الإيطالية للحوار ٢٤٠
- [٨] الحوار اقتصاديا ٢٤٣
- [٩] الحوار إعلاميا ٢٤٦
- [١٠] موقف أفريقيا من الحوار ٢٤٨
- [١١] نظرة مستقبلية عن الحوار ٢٥١
- [١٢] يوميات الحوار ٢٥٧
- [١٣] ندوة مصرية فرنسية حول الحوار ٢٦٣

حوار حول الحوار العربي الأوربي



[١] تقديم الملف

د. بطرس بطرس غالي

منذ ثلاث سنوات ، وفي عدد أول يوليو ١٩٧٤ ، افردت مجلة « السياسة الدولية » قسما خاصا من الحوار العربي الأوربي . وكانت مجلة « السياسة الدولية » سباقة في هذا الموضوع ، بل كانت أول مجلة متخصصة ، أوردت مجموعة دراسات باقلم عربية وأوربية ، لمعالجة الحوار العربي الأوربي ، وتحليل أبعاده السياسية والاقتصادية .

وبعد مرور ثلاث سنوات على صدور هذا القسم الخاص ، رأت المجلة أن تعود مرة أخرى لمعالجة هذا الموضوع الخطير . وقد شجعها على ذلك ، عقد ثلاثة اجتماعات علمية في الأشهر الماضية ، تناول كلها موضوع الحوار العربي الأوربي .

وقد انعقد أول اجتماع في القاهرة في فبراير الماضي ، حيث اجتمع خبراء كل من المركز الفرنسي في جامعة اكس مارسيليا بفرنسا ، والمركز الفرنسي للدراسات القانونية والاجتماعية بالقاهرة : ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة ، ومركز التنمية الصناعية لدول العربية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،

لمناقشة الحوار العربي الأوربي من جوانبه المتعددة . واعقبت هذا المؤتمر العلمي ، ندوة علمية اشتركت فيها نخبة من الاقتصاديين الفرنسيين والعرب ، وانفردت المجلة بنشر أهم ما دار في هذه الندوة .

اما الاجتماع العلمي الثاني ، فقد انعقد في مدينة فلورنسا في ايطاليا في شهر مارس الماضي . وقد اشتركت فيه نخبة من القيادات الفكرية والحزبية الاوربية ، ونخبة من القيادات السياسية العربية . وقد اختارت مجلة « السياسة الدولية » أبرز التقارير التي قدمت في هذا المؤتمر ، وترجمتها من الايطالية والفرنسية الى العربية ، لتكون في متناول القارئ العربي .

وكان الاجتماع العلمي الثالث ، في صورة حلقة دراسية نظمها معهد الدراسات والبحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية ، في شهر مايو واشترك فيها خبراء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

والمساهمون في هذا القسم الخاص وفقا للترتيب الهجائي للاسماء السادة والاساتذة : اسماعيل خليل سفير تونس ببروكسل ، د. السيد عليوة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رينالدو أوسولا وزير التجارة الايطالي ، وعبد المنعم سعيد الباحث بمركز الدراسات السياسية ، فيرجينيو رونبوني نائب رئيس مجلس النواب الايطالي ، د. محمد ربيع الاستاذ الفلسطيني بجامعة جورج تاون ، محمد سيد أحمد الكاتب الصحفي بالاهرام ، مصطفى المصري وزير الاعلام التونسي ، مورييس دي كوف دي مورفيل الوزير الفرنسي السابق ، نبيهة الاصفهاني سكرتيرة تحرير السياسة الدولية .

إن مجلة « السياسة الدولية » ، وهي تشكر الهيئات العلمية المختلفة التي أشرفت على اصدار هذه الابحاث ، والعلماء والخبراء الاوربيين والعرب الذين وضعوا هذه الابحاث ، فانها تأمل أن يستمر الحوار على صفحاتها ، لان المزيد من الحوار حول الحوار ، سوف يوضح الاهداف الحقيقية للتضامن الاوربي العربي ، ويكشف أبعاده وأهميته .

كذلك فإن مجلة « السياسة الدولية » تؤمن بالحوار العربي الأوربي ، لانه صورة من صور سياسة الانفتاح على العالم الخارجي ، ومبادرة دبلوماسية من اجل تخفيف تسلط القطبية الثنائية على العلاقات بين الشعوب والامم . وفي هذا وذاك ، دافع لامة العربية أن تلعب دورا جديدا على الصعيد الدولي ، يتمشى مع خلفيتها الحضارية ، وقدراتها المالية ، وتطلعاتها السياسية والدبلوماسية .

• أن أوروبا شبه غائبة عن المسرح الدولي ، فلا وجود سياسي لها .

لهذا فإن في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أجمعت أوروبا على إصدار بيان مشترك ، نص في جوهره ، على ما جاء في قرارات مجلس الأمن حول الانسحاب الاسرائيلي عن الاراضي المحتلة ، والاعتراف بالحقوق القانونية للفلسطينيين . وكان هذا الاعلان ، بمثابة تخطي أوروبا ، لأول مرة ، عن سكوتها ، وتأكيد رغبتها في الاسهام في تسوية صراع له اهميته في نظرها .

وكان رد الفعل العربي ، الاقتراح الذي ذيع عن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر (نوفمبر ١٩٧٣) حول انشاء حوار عربي اوروبي ، لأن أوروبا « تربطها بالدول العربية عبر البحر المتوسط ، علاقات حضارية ، ومصالح حيوية ، لا يمكن تنميتها الا في نطاق تعاون قائم على الثقة والمصالح المتبادلة » .

وفي ديسمبر ١٩٧٣ ، في ظل الازمة البترولية ، انعقد في كوينهاجن مؤتمر للقمة لدول الجماعة . وقد أسفر عن بيان جاء فيه ، أن المتطلبات الخاصة بالسيادة والمستلزمات الخاصة بالامن . يمكن ان تتوافر على نحو مرض ، عن طريق عقد اتفاقيات سلام . تتضمن فيما بين أمور أخرى ، ضمانات وقرارات منزوعة السلاح .

أما فيما يتعلق بازمة الطاقة ، فقد جاء في البيان تأكيد « للاهمية التي يوليها رؤساء الدول والحكومات لاجراء مفاوضات مع الدول المنتجة للبترول ، للبحث عن كيفية وضع نظام شامل للتعاون المتوسع لصالح التنمية الاقتصادية والصناعية والاستثمارات الصناعية والامداد الثابت بالطاقة بأسعار معقولة للدول الاعضاء » .

وهنا بدت فكرة إقامة تعامل عربي اوروبي . تقوم الطاقة فيه بدور همزة الوصل .

وقد رد الجانب العربي على هذا الموقف الاوروبي باقتراح التعجيل بعقد مؤتمر للقمة عربي اوروبي قبل ١٠ مارس . ولكن البعض الآخر ، كانوا يعلمون صعوبة إقامة مثل هذا التعاون ، وما يمكن أن يثيره من تدخلات اجنبية . مثلاً في ٤ - ٥ مارس ١٩٧٤ عند عقد مؤتمر لوزراء دول السوق في بون (ألمانيا الفيدرالية) لبحث التعاون السياسي من خلال اعتماد تفويض للرئيس شيل لكي يتولى الاتصالات الاولى بالدول العربية ، ثارت مشكلة « التشاور المسبق » و « على كافة المستويات مع الولايات المتحدة » وقد أدى الامر الى نقاش حاد ، أبرز مدى انقسام الدول الاعضاء في الجماعة ، من حيث موقفها ازاء الزعامة الامريكية .

وفي ١ - ٢ أبريل ١٩٧٤ عند عقد الدورة الوزارية للجماعة الاوربية ، كشفت عن مواجهة صريحة بين النظرية الاستقلالية الفرنسية ، التي ترى ان التشاور مع الولايات المتحدة ، لا يجب أن يتم الا بعد أن يصل الحوار مع العرب الى نتائج ملموسة ، وبين النظريات الاخرى التي تصر ، بأى ثمن على وضع الحوار والتشاور الامريكي على نفس المستوى . وتفضل اجراء منساورات مع الزعيم الامريكي طوال مدة الاتصالات التي تجرى مع العرب ، حتى يمكنها تقاوى أى تعارض مع المبادرات الامريكية .

حوار حول الحوار العربي الاوروبي



[٢] الخلفية التاريخية للحوار

السفير اسماعيل خليل

١ - جذور الحوار العربي الاوروبي :
قبل ٦ أكتوبر ، كان اهتمام أوروبا الجماعة بمشاكل وتطلعات العالم العربي لا يكاد يذكر ، اذا قورن بحرصها الشديد على المصالح التي تربطها باسرائيل ومراعاتها لحساسيات هذه الاخيرة . لهذا لم تكن للصراع العربي الاسرائيلي ، سوى مكانة ثانوية ضمن اهتمامات أوروبا الجماعة . ومن ثم فمئذ ١٩٦٩ لم تخرج المحاولات الاوروبية للتعبير عن موقف موحد من هذا الصراع ، عن كونها مجرد تمرين فكري .

بل حتى الوثيقة السرية التي اعتمدها أوروبا الجماعة في بون في عام ١٩٧١ - والتي تنصت منها فيما بعد بعض الدول تحت ضغط من اسرائيل - لم تتضمن أجماعاً ما من قبل دول الجماعة ، حول موقف موحد من الصراع العربي الاسرائيلي . وبالرغم من كافة النداءات العربية على أثر حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ لاجداث تقارب عربي ، فإن أوروبا لم تلتفت الى هذه النداءات . الى أن كان رد الفعل العربي ، بالالتجاء الى سلاح البترول .

وهنا فقط فاقت أوروبا اقتصاديا وسياسيا ، لتواجه كابوساً مكوناً من ثلاث حقائق :
- أن سلاح البترول العربي أصبح قوة ضاربة خطيرة .
- أن أوروبا تحصل على نصف امداداتها البترولية من العالم العربي .

ولكن عندما تولى جيسكار ديستان رئاسة الجمهورية ، وحل سوفانيارخ محل جويير ، توصل وزير الخارجية الجديد ، الى صيغة وسط ، تراعى الحساسيات الألمانية ، وذلك ما سماه ؟ بتشاور برجماتيكى بين اصدقاء دون تحديد اطار معين له .

وقضت المجموعة الأوروبية ٦ شهور منذ مؤتمر كوبنهاجن ، للتغلب على انقساماتها ، وللتوصل الى قرار بالشروع فى الحوار ، الى أن وافق الوزراء الأوروبيون فى ٤ مارس ١٩٧٤ على مذكرة تصف المراحل التى

ستؤدى الى مؤتمر عربى اوروبى . وقد فوض رئيس المجلس فى اجراء الاتصالات الاستطلاعية مع الحكومات العربية ، للتعرف على صيغة التعاون الذى تنشده هذه الاخيرة ، فى مجالات عديدة ، مثل الصناعة والزراعة والطاقة والمواد الأولية والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتعاون المالى وتدريب الكوادر الخ . ويلاحظ أن البترول والسياسة ، قد اقصيا عن مجال التعاون . لهذا عندما جرى أول لقاء فى باريس ، بين رئيس المجلس الاوروبى والامين العام للجامعة العربية والوزير الكويتى للشئون الخارجية ، كان أهم ما اصطدمت به المحادثات التى جرت ، هو غياب الجانب السياسى فى التناول الاوروبى للحوار . فكان أن اعتمد أول لقاء عربى للسفراء العرب فى ١٢ - ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ وثيقة عمل ، تضمنت الاهداف التى يئنسدها العرب من وراء الحوار . وهى ترد على المقترحات الاوروبية التى اتجهت الى قصر مجال التعاون مع العرب ، على الصفقات التجارية البحتة ، التى تؤدى الى التوسع فى بيع سلع تجهيزية ، مقابل البترول والغازات . وقد اوضحت الوثيقة مغزى الحوار ، وابعاده السياسية من وجهة النظر العربية ، على اساس ان اى تعاون مثمر ، يمكن ان يقوم بين الجانبين ، يفترض كشرط مسبق ، اقرار السلام والامن فى الشرق الاوسط . وبالتالي على اوروبا ان تتولى مسؤولياتها ، باسهام نشط فى البحث عن قسوة عادلة للصراع العربى الاسرائيلى ، وبمشاركة ايجابية فى فتح عهد السلم والاستقرار فى المنطقة . وقد تعمد الجانب العربى ، عدم تحديد موعد للاجتماع المقبل مع اللجنة العامة التابعة للجماعة الاوروبية ، الا بعد الحصول على رد هذه الاخيرة حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا الاجتماع .

ومع ذلك ، لم يحدد الجانب الاوروبى موقفه ازاء المشاركة الفلسطينية فى الحوار ، الا بعد انعقاد الدورة الـ ٢١ للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، التى تناولت المشكلة الفلسطينية . ويلاحظ ان موقف اوروبا خلال هذه الدورة ، قد اتسم بالتحفظ والتردد .

ثم فى نهاية عام ١٩٧٤ اقترح سوفانيارخ ، خلال زيارة رسمية للقاهرة ، ان « يبدأ الحوار بعقد اجتماع لمجموعات عمل تتولى مناقشة مشروعات محددة فى نطاق وفدين موحدتين اوروبى عربى : على أن يتضمن هذا الاخير ، ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية . وجرى فى ١١ - ١٥ يناير ١٩٧٥ لقاءات فى القاهرة بين وزير الخارجية الايرلندى ، والامين العام المساعد للجنة بروكسيل من جهة ، والسيد محمود رياض من جهة

اخرى . وطرح مره اخرى هذا الاقتراح ، الذى تقبله الجانب العربى بتحفظات . فما كان من الجانب الاوروبى الا أن تقدم بصيغة وسط ، وهى عقد اجتماع عام على مستوى « الخبراء ! » على أن لا يقتصر نشاط هؤلاء على المسائل الفنية أو التى تتعلق بالقطاعات الاقتصادية ، وهو ما سمي فيما بعد « بالحل الوسط الذى اعتمد فى دبلن ! » ، لأنه فى ١٣ نوفمبر ، عقد فى هذه البلدة ، اجتماع لوزراء الجماعة ، أسفر عن تكرير لهذا الاقتراح . وكان موقف الجانب العربى ، أن أيد هذا الحل الوسط ، إذ رأى فيه قبول أوروبا التمثيل الفلسطينى كطرف كامل فى الحوار .

٢ - تطور الحوار العربى الاوروبى :

انعقدت حتى الآن ، فى نطاق الحوار العربى الاوروبى ٣ اجتماعات على مستوى الخبراء ، واجتماعان على مستوى اللجنة العامة . اجتماعات الخبراء :

١ - الاجتماع الاول (القاهرة - يونيو ١٩٧٥) : سجل هذا الاجتماع ، التباين الاساسى فى موقف كل من الوفدين . كان الجانب الاوروبى يركز على الطابع الفنى والاقتصادى ، بينما كان الآخر يركز على الجانب السياسى للحوار ، الذى ولد أساسا فى اطار سياسى . وقد اعتمد الاجتماع مذكرة مشتركة ، يمكن اعتبارها ميثاقا للحوار ، إذ تحدد الاهداف والمبادئ ومجالات التعاون . بين الطرفين .

٢ - الاجتماع الثانى (روما - يوليو ١٩٧٥) : بحث هذا الاجتماع ، كيفية تشكيل ٧ مجموعات عمل ، كلفت دراسة كافة جوانب الحوار فى المجالات الاتية : التصنيع - البنيات - التنمية - الزراعة - التنمية الريفية - التعاون المالى - التجارة - التعاون العلمى والفنى - العلاقات الثقافية والاجتماعية - ومشاكل العمالة .

٣ - الاجتماع الثالث (أبو ظبى - نوفمبر ١٩٧٥) : أسفر عن اعتماد وثيقة عمل مشترك ، تحدد المنجزات فى مجالات التصنيع وبنيات التنمية والزراعة والتنمية الريفية والتعاون العلمى ، مع التنويه بالصعوبات التى اعترضت الطريق فى مجالات التعاون المالى والتجارة ونقل التكنولوجيا ومشاكل العمالة العربية فى دول الجماعة الاوروبية .

اجتماعات اللجنة العامة للحوار :

١ - الاجتماع الاول - (لوكسمبرج - مايو ١٩٧٦) : لأول مرة ورد فى جدول أعمال هذا الاجتماع ، بند اول تحت عنوان « المسائل السياسية ! » . وقد جرى تبادل فى الاراء السياسية ، أدى الى اعلان عربى : يسجل النقاط الايجابية والسلبية التى تضمنها الخطاب الاوروبى وعلان اوروبى ، تضمن تفسيرات اضافية لموقف دول الجماعة ، ولكن دون الاجابة على التساؤلات العربية . اما فى مجال التعاون ، فقد اعتمدت اللجنة : (١) التوصيات التى أسفرت عنها اجتماعات الخبراء (٢) اجندة لاجتماعات المجموعات المتخصصة السبع (٣) قائمه للمشروعات المقترحة من الجانب العربى ، فى اطار التعاون المنشود .

الاعمال العرب والاوروبيين وتيسير المشاركة العربية في الاسواق والمعارض التجارية الاوروبية . واخيرا ، يمكن أن يقوم المركز ، بدور بنك للمعلومات عن الحياة الاقتصادية في أوروبا والعالم العربي .
وفي مجال ضمان وتشجيع الاستثمارات : تم اعتماد فكرة ابرام اتفاقية متعددة الاطراف ، بعد أن كانت الاستثمارات الاوروبية هي وحدها التي تتمتع بهذه الضمانات في العالم العربي .

وفي مجال العملة العربية في أوروبا ، وافق الجانب الاوروبي ، على بيان يمنح هذه العملة ضمانات من حيث مستوى الحياة ، وفرص عمل أفضل ، في دول الجماعة الاوروبية .

٣ - مستقبل الحوار العربي الاوروبي :

ولد الحوار في ظروف عصيبة (أزمة الطاقة ٥٥) ، ولكنه اليوم أصبح حقيقة ، لأنه قائم على تكامل طبيعي ، يلبي متطلبات تاريخية وجيوبوليتيكية واقتصادية وثقافية . أنه حوار بين حضارتين عالميتين . لهذا فلا بد أن يتخطى الصعوبات التي تعترض طريقه ، لكي يقيم تعاوناً شاملاً ومتوازناً ، يكون خطوة ايجابية في طريق وفاق قائم على الوفاء بين شاطئ البحر المتوسط ، وعلى تضامن وثيق نابع عن مصلحة مشتركة .

وحتى تتحقق تطلعات الدول العربية من هذا الحوار ، وينشأ تعاون مميز ، كما يأمله الجانب العربي ، فلا بد أن توافق أوروبا ، على اتفاق ملزم وشامل مع العالم العربي . وهذا التعاون يفترض تسوية أزمة الشرق الاوسط ، وفتح عهد جديد للسلام والاستقرار في المنطقة . لهذا على أوروبا أن لا تقصر نشاطها على مجالات غير سياسية ، بل عليها أن تثبت وجودها في تحركات السلام التي بدت في المنطقة .

ويلاحظ أن الموقف الاوروبي ، قد طرأ عليه تطور منذ اعلان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، بعد أن اعترف بشرعية القضية الفلسطينية ، وبالحدود النصرية للشعب الفلسطيني ، وبحقوق القومية في كيان قومي ، واخيراً بالتعبير الفعلي عن هذا الكيان ، في شكل قاعدة اقليمية .

ان العرب يأملون ، في ان يتأكد هذا التطور . فلا يمكن ان تبقى أوروبا الجماعة متجاهلة منظمه التحرير الفلسطينية ، في حين أن هذه الاخيرة ، تتمتع بعضوية كاملة في الجامعة العربية ، أي انها طرف في الحوار ، ثم ان الاغلبية داخل الجماعة الدولية الممثلة في الأمم المتحدة ، قد اعترفت بالمنظمة ، وبتمثيلها للشعب الفلسطيني .

ومن جهة أخرى ، فإن أوروبا الجماعة ، لا يمكن ان يقتصر موقفها على الاعلان بالمبادئ والمواقف ، دون ترجمة هذه الاخيرة الى وقائع .

وقد يحتاج العالم العربي ، الى مساندة سياسية اوروبية ، ولكنه مع ذلك ، لن يجعل من الحوار وسيلة ضغط للحصول على هذه المساندة ، لان الحوار هو قبل كل شيء ، منبر لتبادل الطرفان وجهات النظر على كافة المسائل التي تهمها . لهذا جاء الاقتراح العربي ، بوضع

أما فيما يخص التعاون المالي ونقل التكنولوجيا والتجارة ، فقد ساد الانطباع ، بأن الجانب الاوروبي لا يرى أن يبدى تنازلات في هذه المجالات ، قبل أن يطلع على الدوايا العربية من حيث التمويل ، اذ انه يرى ان علي الجانب العربي ، أن يتكفل بالجزء الاكبر من تمويل الأنشطة والمشروعات التي تدخل في نطاق الحوار .
وقد تضمن البيان الختامي ، تأكيد الجانب الاوروبي ، بنمسه بالسلام والامن والعدل ، وفقاً لما نصت عليه مبادئ وميثاق الأمم المتحدة ، كما اقر بأن التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية ، يتطلب الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، الذي يشكل عاملاً حاسماً في تحقيق السلام العادل والدائم . وقد أكد الجانب الاوروبي عزمه على بذل كافة الجهود للاسهام في تحقيق هذا الهدف .

٢ - الاجتماع الثاني - (تونس - فبراير ١٩٧٧) : كان التقدم الكبير الذي حققه هذا الاجتماع ، ممثلاً في مشروع اللجنة العامة للمرة الاولى ، في حوار سياسي . أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد تنشط الحاضرون في تحديد الاطار العام للتعاون المنشود . وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، تقرر صياغة ميثاق عربي - اوروبي ، يحدد اجراءات نقل التكنولوجيا الاوروبية الى العالم العربي ، على أن يتولى مركز عربي اوروبي مهمة هذا النقل .

وقد نص البيان الختامي على الآتي :

- قلق الجانبين البالغ ، حول ما يتعلق بأمن الشرق الاوسط ، وانعكاساته على أمن أوروبا ، وأمن العالم ، ومصالحتهما في ضرورة اقرار السلام العادل والدائم في المنطقة .

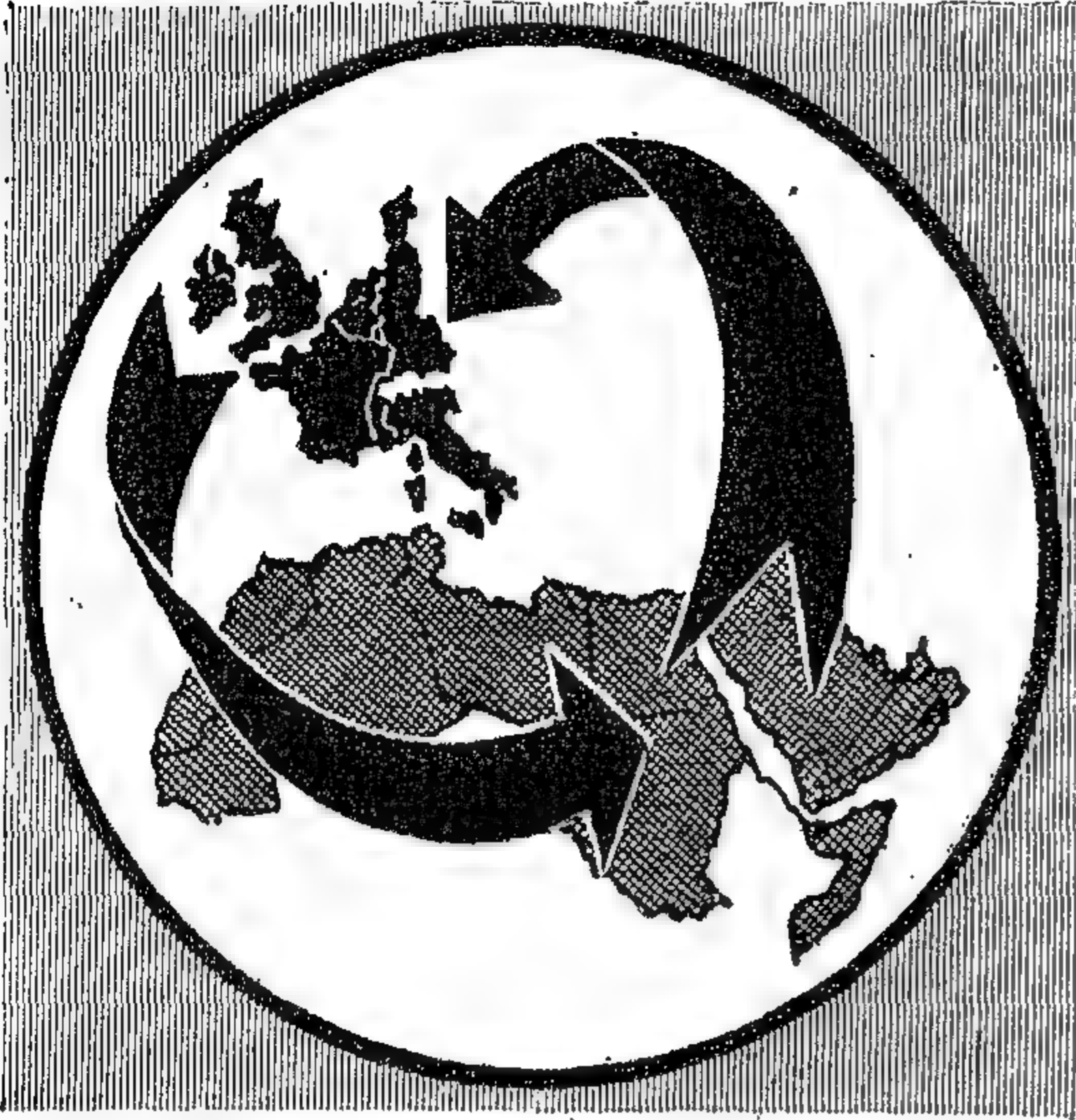
- اعلان الجانبين ، ان الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، هو أساس التسوية في الشرق الاوسط ، وهو العامل الاساسي لقرار السلام العادل والدائم .

- اعلان الجانب الاوروبي ، عن ايمانه بالمبادئ التي نص عليها اعلان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ والتي تشكل أسس التسوية في الشرق الاوسط ، وضرورة الأخذ بها ككل ، وأن أية تسوية ، لا يمكن أن تتم دون أن تترجم في الواقع ، حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن كيانه القومي .

- اعرب الجانب الاوروبي ، عن قلقه ازاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية منذ ١٩٦٧ وقراره سريان معاهدة جنيف الرابعة (على الأراضي المحتلة ، ومعارضته للسياسة الاسرائيلية القائمة على التوسع في انشاء مستعمرات على هذه الأراضي ، لما يشكل ذلك من عراقيل توضع في طريق السلام . واخيراً معارضته لكل مبادرة من طرف واحد ، تستهدف تغيير وضع القدس .

وفي مجال التجارة ، اقترح الجانب العربي ، ابرام اتفاقية شاملة ، على اساس نظام تفضيلي بين المنطقتين ، وانشاء مركز للتعاون التجاري ، مهمته المعاونة على تكوين (الكوادر العربية في مجالات التسويق ودراسة الاسواق وتسهيل العلاقات بين رجال

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٣] الخلفية الفكرية للحوار

محمد سيد أحمد

نشأ اهتمام جديد لبذاء علاقات عبر البحر المتوسط ، يطلق عليها في الوقت الراهن اسم « الحوار العربي الأوروبي » ولتبرير هذا الاهتمام الجديد ، أثير العديد من الأفكار القيمة ، من بينها التاريخ والجغرافيا ، والروابط الحضارية ، وأوجه التقارب الثقافي ، والتراث الديني ، والجغرافيا السياسية ، والاستراتيجية ، والتكامل العالمي المتعاضد ، وزيادة الاهتمام بالبحر . ولكن مما لا شك فيه ، أن أحد العوامل ذات التأثير الحاسم في هذا الشأن ، كان نشوء ظاهرة لم يسبق لها مثيل هي : البترودولارات .

لا أحد يستطيع الان ، أن ينسازع العرب حقهم في الحصول على أسعار ملائمة لبترولهم . وقد أصبحت الهوة المتزايدة بين أسعار المنتجات التامة الصنع ، وأسعار المواد الخام - بما فيها البترول - عاملا كبيرا من عوامل الاضطراب ، ليس بالنسبة للبلدان النامية فحسب ، بل بالنسبة للعالم الصناعي أيضا . ذلك أنه نظرا لأسعار البترول الشديدة الانخفاض ، كانت الدول الصناعية تبذل الطاقة ، وأهملت البحث عن مصادر للطاقة بديلة تتناسب والاحتياجات المتزايدة لها - إلا أن ما ينازع فيه الغرب ، هي قدرة منتج البترول العرب ، على أن يجعلوا من احتياطات بترولهم القابلة للنفاذ ، رصيدا عربيا حقيقيا يكرس للاحتياجات العربية .

جهاز دائم للتشاور السياسي ، يغطي كافة المسائل المشتركة ، وهو ما اقترحه مؤتمر تونس . أما فيما يتعلق بالتعاون ، فإن أوروبا الجماعة ، أصبحت مدركة أنه ليست لديها فقط مصالح في العالم العربي ، بل مسؤوليات أيضا مثل : فتح أسواق السوق المشتركة للمنتجات العربية ، وحصول العرب على التكنولوجيا الأوروبية ، وضمان وتنشيط الاستثمارات في أوروبا والعالم العربي ، وضمان ظروف حياة أفضل للعمالة العربية في دول الجماعة .

وهناك أمل اليوم ، في أن أوروبا الجماعة ، بعد أن استرجعت نشاطها على أثر الأزمة التي عانت منها ، ستكون أكثر قدرة على تحمل مسؤولياتها : أزاء تحقيق الأهداف الأساسية لمثل هذا التعاون .

وتشكل الدول العربية اليوم ، العميل الأول التجاري لأوروبا الجماعة : قبل الولايات المتحدة . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ارتفعت الصادرات الأوروبية إلى العالم العربي ، بمعدل أربعة أضعاف ما كانت عليه ، وأصبحت تمثل في ١٩٧٥ : ١٣ في المائة من مجموع صادرات السوق المشتركة . كذلك زادت الاستثمارات العربية - وخاصة الدول البترولية - في أوروبا الغربية ، ومنها دول الجماعة ، لكي تصل خلال العامين الأخيرين إلى ٦٥ مليار من الدولارات . ولا شك أن مثل هذا الاسهام العربي في الاقتصاد الأوروبي ، سيكتسب صفات جديدة وأبعادا عديدة ، كلما نما التعاون العربي الأوروبي .

أما واردات العالم العربي من دول الجماعة ، فهي تمثل في ١٩٧٤ حوالي ٤٩ في المائة من مجموع وارداته ، أي أكثر من ضعف وارداته من الولايات المتحدة واليابان مجتمعين . ثم إن النمو الاقتصادي العربي ، سيضاعف من حجم الواردات السلعية والخدمات القادمة من السوق المشتركة وبما أن العالم العربي ، سوق واسعة للمنتجات الأوروبية فإنه يحتاج إلى التكنولوجيا الأوروبية . أما أوروبا من جهتها ، فلا يمكنها الاستغناء عن المواد الأولية التي تأتيها من العالم العربي ، وكذا عن موارده المالية الضخمة .

كل هذا يعني أن تنمية العالم العربي تتوقف بقدر كبير على رخاء أوروبا ، والعكس صحيح أيضا والحوار العربي الأوروبي ، هو مبادرة طموحة وصعبة ومجتهدة ، لأنه حوار بين مجموعتين من الدول كل منهما تختلف عن الأخرى وهو بذلك يشكل تحديا على أعلى مستوى سياسي ، ولكن الجماعة الأوروبية في حد ذاتها لم تكن في نظر موقعي معاهدة روما في ١٩٥٧ تشكل تحديا أيضا للمستقبل ؟ ومع ذلك فإنها اليوم تشكل حقيقة لا يمكن إنكارها .

وقد قبلت الجماعة الأوروبية التحدي ، عندما وقعت اتفاقيات لومبي الأخيرة . ولا شك أنها اليوم قادرة على وضع نموذج جديد لعلاقاتها مع العالم العربي ، وبذلك قد تفسح الطريق أمام نظام اقتصادي جديد ، أكثر عدالة ، وأكثر اتزاناً ، وأيضا قد تسهم بذلك في دعم الأمن والسلام في العالم .

أن كثيرا من الاقطار العربية الاكثر تقدما ، تعاني اليوم من مصاعب اقتصادية هائلة ، بسبب النزاع العربي الاسرائيلي . ويمكن مقارنة هذا الوضع ، بوضع أوروبا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مخربة تماما . غير أنها بفضل المعونة الأمريكية ، استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها . وبينما استعادت أوروبا قوتها ، فإن الولايات المتحدة لم تصب بالفقر ، واستفاد كلا الطرفين فهل يمكن التوصل الى صيغة مماثلة للتعاون العربي الاوروبي ، بحيث تتطور الاقتصاديات العربية دون الاضرار بأوروبا ؟ هل يمكن للبترودولارات ان تلعب بالنسبة للعالم العربي ، دورا مماثلا لما تلعبه اليورودولارات (أى الدولارات الأوروبية) بالنسبة لأوروبا ؟

ان المكونات الأساسية للصيغة ، تتلخص في التكنولوجيا مقابل رأس المال : فالعرب يحتاجون التكنولوجيا الأوروبية تماما كما يحتاج الأوروبيون المال العربي . فكيف يمكن مزج هذه المكونات على أفضل نحو لما فيه فائدة الطرفين ؟ ما هي أفضل صيغة ؟ - هل هي العملية الجارية الآن لإعادة تدوير البترودولارات حيث يشتري المال العربي الاسهم والقارات في أوروبا ، أو يستوعب في الشركات والمصانع الأوروبية ؟ - هل هي استنفاد المال العربي سي شراء الاسلحة المتقدمة الباهظة الثمن ، بما يتجاوز احتياجات الامن العربي ، بل وبما هو ليس مطلوباً في احوال كثيرة لتلبية هذه الاحتياجات ؟

- هل هي اقامة مشروعات مشتركة تجمع بين التكنولوجيا الأوروبية ورأس المال العربي في الاجزاء الفقيرة من افريقيا وآسيا . (ان مثل هذه المشروعات - ذات الصيغة الاستعمارية الجديدة الواضحة - تبحث الآن بالنسبة لمصر) ؟

- هل هي تصدير صناعات غير دينامية ، تساعد على تلويث البيئة بالعالم العربي ، كبديل لاستيراد المواد الخام والأيدي العاملة المهاجرة الرخيصة ؟ من الواضح ان كل هذه الصيغ ، لن تعود بالفائدة الا على طرف واحد فقط . ومع ذلك ، فإن إعادة توزيع الصناعات الأوروبية ، يمكن أن يفيد التطور العربي ، بشرط أن تكون هذه الصناعات دينامية ، وقادرة على توليد حركة شاملة في الاقتصاد العربي . ان التكنولوجيا التي يحتاجها العرب ، ليست فقط في الخبرة المتجسدة في المعدات والماكينات ، بل أيضا ، في طرق التفكير ، التي تمكنهم من الا ينتجوا سلعا استهلاكية فقيرة ، بل أيضا وسائل انتاج . ان ما يحتاجه العرب ليس فقط شراء التكنولوجيا الأوروبية كما هي ، بل انهم يحتاجون الى هضمها .

ولكن في البحث عن أية صيغة من المهم أن نتذكر أنه اذا كانت أوروبا لا تستطيع الاستغناء عن البترول العربي ، فإن التكنولوجيا التي يحتاجها العرب ، لا تقتصر على أوروبا - أو على الغرب - وحده ■

وكثيرا ما اشير الى ان منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، تستطيع الاستفادة من تلاقق سنوات لمجموعة ظروف كلها ذات طبيعة خارجية . فآزمة الطاقة وحرب أكتوبر ، والانفراج الدولي ، كان ينظر اليها جميعا على انها أحداث عارضة ، لم تخلقها اقطار الاوبك فيسبب الانفراج الدولي ، وكذلك بسبب تردى الانفراج في الشرق الاوسط ، وبلوغ التوتر ذروته وقت أن اندلعت حرب أكتوبر ، لم يستطع مستهلكو البترول في الغرب الصناعي - وبالذات الولايات المتحدة - ان يتدخلوا عسكريا أو بوسيلة أخرى للإبقاء على أسعار البترول داخل اطار الحدود التي تستطيع الاقتصاديات الأوروبية ، التي ابتليت بالتضخم والاضطرابات النقدية ، أن تحتملها .

وكان من شأن هذه الحالة من الأمور ، أن اوجدت علاقة عبر البحر المتوسط ، ذات طبيعة لم يسبق لها نظير . فانتقل أموال أسطورية من مستهلكي البترول الأوروبي ، الى منتجي البترول العربي ، لم يكن يتم على مضض فحسب ، وإنما وضع نصب عينيه أيضا ، ان يجعل هذه التحويلات اسمية أكثر منها واقعية . وتردد في هذا الصدد ، زعم يقول ان مستقبل هذه الاموال - وهم ينتمون الى العالم المتخلف - يفتقرون الى البناء التحتي (التجهيزات الأساسية) القادر على استيعاب الاموال التي يملكونها . وهكذا اعتبرت بلادين من البترودولارات امكانية « عائمة » متاحة ، يمكن الاستفادة منها . وهذا هو كل ما يمني ما هو معنى « إعادة تدوير البترودولارات » وهو أيضا قضية أساسية في الجوار العربي الأوروبي .

صحيح ان المجموعة الأوروبية تلاحظ بارتياح ، أن تراكم الثروة البترولية العربية ، وان كان يؤثر تأثيرا سلبيا من الناحية الاقتصادية في أوروبا ، يمكن ان يكون مفيدا من الناحية السياسية . فهو قد ادخل حافزا جبارا للاستقرار الاجتماعي والاعتدال السياسي في العالم العربي . وهذا يمكن ان يساهم في النهاية على التغلب على كثير من العقبات ، التي لا تزال قائمة في سبيل تسوية النزاع العربي الاسرائيلي . وقد تحدثت المملكة العربية السعودية علنا ، قرار الاوبك برفع أسعار البترول بنسبة ١٠ في المائة في اجتماع الدوحة الاخير ، بهدف عدم الاضرار بالاقتصاديات الأوروبية ، وتفاذي ما يترتب عليها من آثار اجتماعية وسياسية ، رغم حقيقة أن الاوبك قررت رفع الاسعار بنسبة ١٠ في المائة مسايرة للتضخم العالمي المتزايد .

ومن المؤكد أن السلام والاستقرار يهتمان كل من العرب والأوروبيين بقدر متساو . ولكن لكي يتحقق السلام الحقيقي والاستقرار الحقيقي ، لا بد من الاستجابة لمطالبات جوهرية . فالسلام والاستقرار لن يتحققا على أساس معايير تناقش التطلعات والحقوق العربية الأساسية . والا فإن الشعوب العربية ، لن ترى في انتقال البترودولارات الى العالم العربي ، الا وسيلة غريبة لإعادة العالم العربي مرة أخرى الى المدار الغربي ، أكثر منه سلاح عربي أشاد به زعماءها أشادة كبيرة .

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٤] الموقف الأوروبي من

حقوق الشعب الفلسطيني

عبد المنعم سعيد

إن الحوار العربي الأوروبي الذي بدأ في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأخذ شكله الرسمي بدءاً من يونيو ١٩٧٥ ، يدور بين طرفين : الطرف العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية بدولها العشرين ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تضم تسع دول أوروبية .

الحوار العربي الأوروبي إذن يدور بين منظمتين دوليتين ، وهو ما يعني أن المواقف المتخذة في الحوار : هو تعبير عن الحد الأدنى الذي تتفق عليه الدول الأعضاء ، وإن كان ذلك لا يعني أن مواقف هذه الدول قرارية ، يمكن أن يؤثر بدرجة أو بأخرى على مواقف المنظمة ككل . وفي هذا العرض ، فإننا سنهتم - بشكل أساسي - بمواقف الجماعة الأوروبية من القضية الفلسطينية : من خلال الحوار على أساس أن موقف الجانب العربي قريب من أذهان القارئ العربي من خلال تصريحات الزعماء العرب المختلفة ، وبيانات مؤتمر القمة العربية .

ولذلك فإننا سنعنى بالإجابة عن ثلاثة أسئلة :
أ - إلى أي مدى توجد سياسة خارجية مشتركة لدول الجماعة الأوروبية ؟

ب - كيف طبقت هذه السياسة على القضية الفلسطينية ؟

ج - ما هو موقع القضية الفلسطينية من مجرى الحوار العربي الأوروبي ؟

أ - السياسة الخارجية للجماعة الأوروبية :
كان الأباء المؤسسون لحركة التوحيد الأوروبي : يحلمون بأوروبا موحدة (الولايات المتحدة الأوروبية يمكن أن يكون لها دور في الشؤون الدولية * ولكن ، نتيجة عوامل سياسية وتاريخية عديدة ، فإن أوروبا الغربية اضطرت إلى اتباع الطريق الاقتصادي لتحقيق وحدتها السياسية ، التي تكفل سياسة خارجية مشتركة للدول الأعضاء * وقد ظل موضوع السياسة الخارجية المشتركة ، موضوعاً غير قابل للإنجاز حتى اجتمع رؤساء الدول والحكومات المؤسسة للجماعة في أول ديسمبر ١٩٦٩ في لاهاي ، حيث اتفقوا على تفويض وزراء الخارجية لدراسة أفضل الطرق لتحقيق التقدم في موضوع التوحيد السياسي ، من خلال إطار توسيع الجماعة * .

أعد وزراء الخارجية تقريراً حول الموضوع ، تمت مناقشته والتصديق عليه من قبل اجتماع رؤساء الدول والحكومات الست في بروكسل في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٠ . وقد عكس هذا التقرير ، الاعتقاد في أن التقدم تجاه عمل موحد في حقل السياسة الخارجية ، يمكن أن يشجع تطور المجموعة ، وإن يساعد الأوروبيين على الإدراك بشكل أكبر لمسئولياتهم المشتركة * وتحدث التقرير عن موضوعين :

١ - التأكيد على ضرورة الاستشارات المنتظمة : وتبادل المعلومات ، وتحسين التفاهم المتبادل فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية في العلاقات الدولية .

٢ - تقوية التضامن بين الحكومات ، بتشجيع التنسيق بين الآراء ، وتوحيد المواقف وحيث تظهر الرغبة والامكانية لعمل مشترك .

وبعد قبول كل من بريطانيا وإيرلندا والدنمارك في الجماعة الأوروبية ، فإن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة الأوروبية الموسعة ، تقابلوا لأول مرة في ١٩ أكتوبر ١٩٧٢ في باريس ، بناءً على دعوة رئيس الجمهورية الفرنسية : واتفقوا على إعلان احتوت مقدمته على أنه « يجب على أوروبا أن تكون قادرة على أن توجد لها مكانة أصيلة تتكافأ مع مواردها الانسانية والثقافية والمادية * أنها يجب أن تؤكد بحزم على آرائها في العلاقات الدولية : بما يتناسب مع رسالتها في العالم من أجل التقدم والسلام والتعاون ! » . وتضمنت المادة

وعقب الاجتماع ، وفى ١٤ مايو ، صرح موريس شومان وزير الخارجية الفرنسى ورئيس دورة الانعقاد الوزارى للمجموعة « انه بعد الاتفاق على ما جاء فى التقرير ، فان المجتمعين سوف يستمرون فى مناقشة موضوعات الشرق الاوسط : اخذين فى الاعتبار الروابط التاريخية ، والمصالح المشتركة بين الدول العربية والجماعة الاوربية . ان وجهة نظر الجماعة الاوربية هي ان اقامة سلام عادل فى الشرق الاوسط : يمثل أهمية عظمى لاوروبا ، التى تشجع كل الجهود التى يمكن ان تقود الى السلام ، وخاصة المفاوضات التى يجريها جورنار بارنج » .

لقد ظل هذا التقرير سريا بصورة مطلقة : ولم يعرف عنه الا بن خلال موريس شومان ، وعندما قام الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة ، بتسليم التقرير الى يوثانت السكرتير العام للمنظمة الدولية . وعلى أى الاحوال ، فان التقرير لم يكن ليعنى أى شئ سوى الحماس الفرنسى لحياة دور فى الشرق الاوسط . فبلجيكا وحدها هي التى أعلنت تأييدها لما جاء فى التقرير : بينما اتخذت الدول الاخرى موقفا متحفظا . ومن جانب آخر ، فان القضية الفلسطينية شغلت آخر القضايا فى سلم الاهتمام الاوربى ، ولم يتعد هذا الاهتمام ، النظر الى القضية كقضية لاجئين وليست قضية شعب له حق تقرير المصير .

وفى النهاية ، فان عديدا من الاسباب قادت الى نسيان ما جاء فى التقرير ، مثل المعارضة الامريكية للمبادرة الفرنسية ، عندما أعلنت الولايات المتحدة : ان التقرير لا يأخذ فى الاعتبار ، مبادرة روجرز فى الشرق الاوسط . ومن جانب آخر ، فان وزير خارجية المانيا الغربية والتر شيل أعلن ابان زيارته لاسرائيل فى بداية يوليو ١٩٧١ أن ما يسمى بوثيقة الدول الست . لم يتم الموافقة عليها ، كما انها لا تمثل أى التزام للدول الاوربية !

أخيرا فان الظروف فى الشرق الاوسط ، والركود الذى طرأ على الازمة فيه ، عكست نفسها على لقاء قمة باريس السالف الذكر ، حيث استبعدت أزمة الشرق الاوسط من جدول اعمال المؤتمر ، وكنتيجة ايضا لعدم الاتفاق بين الدول الاعضاء . ووضح ذلك قبيل الاجتماع ، وعندما اقترحت بريطانيا رسميا ، وضع الازمة فى جدول اعمال المؤتمر ، ولكن ألمانيا الغربية وهولندا ، عارضتا هذا الاقتراح ، بحجة ان الاجتماع مقصور على مناقشة القضايا الاوربية . ومنذ ذلك الوقت ، فان الجماعة ظلت صامتا فيما يتعلق بالشرق الاوسط : حتى نشبت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

لقد كانت الحرب بمثابة صدمة لدول الجماعة ، خاصة

« ١٤ » من الاعلان ، أن رؤساء الدول والحكومات ، وافقوا على ان التعاون السياسى بين الدول الاعضاء فى شئون السياسة الخارجية ، قد بدأ فعليا ، ويجب ان يتحسن فى المستقبل . كما وافقوا على أن الاستشارات يجب ان تتكثف على كل المستويات : وان وزراء الخارجية عليهم فى المستقبل ، أن يتقابلوا اربع مرات فى العام بدلا من مرتين من اجل هذا الغرض . واعتبروا ان الهدف من تعاونهم ، هو التعامل مع مشكلات مصالحهم الحيوية : وان يكونوا - كلما كان ذلك ممكنا - مواقف مشتركة طويلة ومتوسط المدى !

ب - السياسة الخارجية للجماعة تجاه الشرق الاوسط

نخلص مما سبق ، الى ان تكوين سياسة خارجية للجماعة ، لا تزال فى مراحلها التحضيرية ، وانها لا تتعدى درجات متصاعدة من التنسيق وتبادل المعلومات : وهو ما يجعلها أضعف حلقات الجماعات وأكثرها وهنا . وتمشيا مع ذلك ، كان الاهتمام الاوربى بأزمة الشرق الاوسط . فتتم مناقشة الازمة لأول مرة فى اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة المنعقد فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ . وعلى الرغم من ان مناقشات الاجتماعات وما دار فيها كان سرا ، فان التعليقات والتصريحات التى لحقت الاجتماع ، اشارت الى أن فرنسا حاولت دفع شركائها من اجل سياسة مشتركة تجاه الازمة . وكان هدف هذه السياسة ، الاتفاق على عدد من المبادئ التى يمكن أن تساعد فى ايجاد تسوية فى الشرق الاوسط . تعتمد على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

ولتحقيق هذا الغرض ، عقدت اربعة اجتماعات فى باريس فى يناير ١٩٧١ على مستوى رؤساء ادارات الشئون السياسية فى وزارات خارجية الدول الاعضاء ، بهدف ايجاد وجهة نظر مشتركة تجاه الازمة . وقد اسفرت هذه الاجتماعات ، عن وضع تقرير لعرضه على اجتماع وزراء الخارجية الستة فى باريس فى ١٣ مايو ١٩٧١ . وتضمن هذا التقرير النقاط التالية :

- ١ - انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ مع تغيرات طفيفة فى حدود ١٩٦٧ من خلال اتفاق بين الاطراف المعنية .
- ٢ - ضرورة ايجاد مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود .
- ٣ - وضع مدينة القدس تحت الادارة الدولية .
- ٤ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

نتيجة تأثيرات استخدام سلاح البترول بأساليب مختلفة ، كالمقاطعة وخفض الانتاج ورفع الاسعار . مما أدى الى عديد من التأثيرات الهامة على هذه الدول ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - ان معاملة الدول بمستويات مختلفة ، أدى الى تصدع المجموعة الاوروبية ، نتيجة الانقسام الذى ساد فيها ، لمواجهة تأثيرات استخدام سلاح البترول . فقد عومت الدول الاوروبية وفق ثلاثة مستويات : اولها المقاطعة : وتعنى حرمان الدولة من جميع احتياجاتها سواء من البترول الخام او المكرر : وحظيت بهذا المستوى هولندا . وثانيها الدول المفضلة . وهى التى تحصل على احتياجاتها من البترول ، عومت وفق ذلك كل من فرنسا وبريطانيا . وثالثها الدول المحايدة وهى التى تحصل على احتياجاتها البترولية وفقا لمعدلات شهر سبتمبر ١٩٧٣ مقتطعا منها نسبة التخفيض المقررة ، وطبق ذلك على باقى الدول التسع .

٢ - ان استخدام سلاح البترول : أدى الى تأثيرات تضخمية على الاقتصاد الاوروبى ، مما زاد من الازمة الاقتصادية التى تواجهها هذه الدول .

٣ - ان رفع اسعار البترول أدى الى ما يسمى بنقل الثروة من المجتمعات الصناعية المتقدمة - ومنها أوروبا الغربية - الى الدول المنتجة للبترول ، ومنها عدد من الدول العربية .

٤ - ان الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الطاقة ، أدت الى عديد من الصعوبات والازمات السياسية والاجتماعية داخل دول الجماعة .

٥ - ان استخدام سلاح البترول فى حرب ١٩٧٣ جعل له قدرة على توجيه ضغوط سياسية على الدول الغربية ، واصبح استخدام هذا السلاح ، واردا فى حالة نشوب صراع جديد فى الشرق الاوسط .

٦ - ان العالم العربى بعد الحرب ، تغيرت صورته بحيث تزاوجت امكانياته الاقتصادية الغنية صناعيا وزراعيًا ، بقدرة مالية قادرة على استغلال هذه الامكانيات .

ازاء هذه التأثيرات على دول الجماعة ، فقد اختارت مواجهتها من خلال تحركين : اولهما ، ضمان امدادات الطاقة فى حالات الازمات الجديدة فى صراع الشرق الاوسط ، من خلال نظام جديد لاقتسام الموارد البترولية فى حالات الازمة ، والتحول الى مصادر جديدة للطاقة : من خلال الوكالة الدولية للطاقة : التى اشتركت فيها ثمانى دول من دول الجماعة فيما عدا فرنسا فى أول

الامر ، والتى عادت مرة اخرى بعد اجتماع الرئيس الأمريكى فورد والرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى جزر المارتينيك فى ديسمبر ١٩٧٤ ، الى قبول التنسيق مع مواقف الدول المستهلكة للطاقة ، والتى تجمعها الوكالة .

وثانيهما ، التحرك نحو العالم العربى ، لتلافى الآثار الاخرى لاستخدام سلاح البترول ، وفى مقدمته نقل الثروة ، بحيث تتم اعادة تدوير رموس الاموال العربية مرة اخرى الى السوق الاوروبية ، سواء باستيراد السلع والبضائع ، والخدمات ، وبمشاركة الجانب الاوروبى فى المشروعات العربية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية .

وكان يديهما لدى دول الجماعة ، ان الولوج الى العالم العربى ، لابد ان يبدأ بازمة الشرق الاوسط ، ومن ثم أصدرت دول المجموعة التسع ، ومن خلال اجتماعات وزراء خارجية المجموعة للتعاون السياسى : بيانها الشهير فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ . ولا شك ان هناك عددا من نقاط التقدم التى حققها البيان ، بالنظر الى الموقف السابق لدول الجماعة . فالبيان يمثل أولا ، اول موقف على تتخذه الجماعة ازاء الشرق الاوسط ، خاصة وأنه تضمن نية دول الجماعة فى تقديم مقترحات بصدد اجراءات السلام فى الشرق الاوسط . وثانيا : فان البيان تحدث عن رفض ضم الاراضى بالقوة : وطالب اسرائيل بوضع نهاية لاحتلالها للاراضى العربية . وثالثا ، فان البيان ذكر ان الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، يجب ان توضع فى الحسبان عند اقامة سلام عادل ودائم . وهو ما يعتبر تقدما فى فهم قضية الشعب الفلسطينى ، عنها فى وجهة النظر الاوروبية المشار اليها آنفا ، والتى كانت تنظر الى مشكلة الشعب الفلسطينى كمسكلة لاجئين .

ولكن ظل الاعتراف بهذه الحقوق غامضا ودون تحديد لمعناها . بالإضافة الى ذلك ، فان البيان تحدث عن الروابط التى تربط بين الجماعة وبلدان « جنوب وشرق البحر المتوسط » وهو ما يعنى ان الجماعة تضع كلا من الدول العربية واسرائيل فى سلة واحدة : فى اطار ما يسمى بالنهج المتوسطى الشامل للجماعة ، والذي يقوم على اساس « متوازن » !

لقد ظل اعلان نوفمبر يمثل الموقف الرسمى للجماعة الاوروبية من القضية الفلسطينية حتى الان ، ودون تطور ملموس من خلال مراحل الحوار العربى الاوروبى المختلفة . ولكن هذا الموقف ، كان أحد الاسباب التى دعت مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر المنعقد فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ الى مبادلة الجماعة الاوروبية موقفها المتقدم نسبيا ، حين دعا الى حوار مع دول الجماعة ، تصاعد

فى تخطى هذه العقبة ، عندما قام وزراء خارجية الجماعة فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى بـ ١٣ فبراير ١٩٧٥ ، عندما قدم اقتراح مؤداه تشكيل وفدين للحوار ، احدهما عربى والاخر اوروبى دون تحديد جنسيات المشتركين فى الحوار : وقبل الجانب العربى هذه الصيغة بتأييد من منظمة التحرير نفسها ، مما أزال واحدة من أهم العقبات التى واجهت الحوار .

ومنذ الاجتماع الاول للحوار الذى عقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٥ فان الجانب العربى أعلن عن نيته فى تسييس الحوار ! ، وأن جوهر العلاقة السياسية بين الطرفين ، هو تحديد المواقف فيما يتعلق بمشكلة الفلسطينية ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتحرير الاراضى العربية المحتلة . كما علق على الاتفاقية التى عقدها المجموعة مع اسرائيل فى مايو ١٩٧٥ والتي لا تتسق مع المبادئ المعبر عنها فى بيان الدول التسع فى نوفمبر ١٩٧٣ « لان اسرائيل لم تنسحب من الاراضى العربية المحتلة : ولم تحترم ايا من حقوق شعب فلسطين » .

وقد نجح رئيس الوفد الاوروبى تماما ، النقاط التى اشارها الجانب العربى ، مكثفيا بالاشارة الى « ان الابعاد السياسية للحوار ، هى فى جوهرها محاولة اعادة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التى تؤثر على انطلقين المتجاورين ، والرغبة فى ازالة سوء التفاهم الذى ادى الى مصاعب فى الماضى : والعزم على اقامة قواعد للتعاون المقبل : يشمل مجموعة واسعة من النشاطات لصالح الجانبين » .

وفى اجتماعات روما فى يوليو ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من أن الاجتماع كان على مستوى الخبراء ، فقد طرحت فيه القضية الفلسطينية بالحاح . وكان ذلك نتيجة مباشرة للبيان الذى أصدره البرلمان الاوروبى فى ١٠ يوليو ١٩٧٥ ، والذي كان استجابة لحدى العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بالقدس . وقد احتوى هذا البيان على أن « البرلمان الاوروبى قلق للغاية ، بسبب أعمال العنف التى حدثت فى القدس ، والتي تبثها منظمة التحرير الفلسطينية . وهو يدين كل التجاء الى العنف لحل المشاكل السياسية ، ويحذر من أخطار أعمال الارهاب وانتكاساتها على السلام العالمى ، وعلى جو العلاقات الاوربية . وحتى يتسنى المحافظة على هذه العلاقات : يدعو مجلس الوزراء والهيئة الاوربية الى التعبير عن هذا الشعور فى اطار الحوار العربى وكانت استجابة الامانة العامة لجامعة الدول العربية فورية ببيان البرلمان الاوروبى ، فاعلنت رفضها لقرارات

السعى اليه خلال اجتماع عدد من وزراء الخارجية العرب برلمانهم الاوربيين فى كوينهاجن فى منتصف ديسمبر ١٩٧٣ ، عند انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى الجماعة . وقد أعاد هذا المؤتمر التأكيد مرة اخرى ، على ما جاء فى بيان نوفمبر ، مع اضافة خطوة ايجابية اخرى ، وهى أن الجماعة الاوربية ، ولاول مرة ، وضعت الامن العربى والامن الاسرائيلى على نفس الدرجة من الاهتمام .

ج - قضية فلسطين واجتماعات الحوار العربى الاوروبى شغلت القضية الفلسطينية : موقعا هاما خلال المراحل التحضيرية للحوار ، وكانت قلب الاهتمام العربى خلال اجتماعات الحوار المختلفة ، سواء على صعيد اللجنة العامة ، او اجتماعات الخبراء بين الطرفين . فمنذ البداية ، اصر الجانب العربى على أن يكون للفلسطينيين مقعد فى جلسات الحوار ، ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية . وكان هذا التمثيل - من وجهة نظر الجانب العربى - يمثل الترجمة الفعلية للاعتراف الاوروبى بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة . ولكن الجانب الاوروبى

رفض هذا المنطق ، مما ادى الى ركود المفاوضات التحضيرية للحوار خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٤ ، خاصة وأن موقف الجماعة الفعلى تجاه القضية الفلسطينية ، بدا مغايرا لموقفها المعلن فى بيان نوفمبر . فعند التصويت على دعوة منظمة التحرير للمشاركة فى أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بصدد القضية الفلسطينية ، والتي عضدها المجتمع الدولى باغلبية ١٠٥ اصوات ، فان فرنسا وايطاليا وأيرلندا فقط ايدت القرار وامتنعت باقى الدول عن التصويت ، ثم تراجعت الدول الثلاث بعد ذلك ، وامتنعت عن التصويت مع باقى دول الجماعة على القرار الخاص بمنح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير الذى ايدته ٨٩ دولة فى المجتمع الدولى . ولم تكثف دول الجماعة بالامتناع عن التصويت ، بل قامت بمعارضة القرار الخاص بمنح المنظمة صفة المراقب لأعمال الجمعية العامة والمؤيد من قبل ٩٥ دولة ، ولم يمتنع عن التصويت سوى فرنسا . واصبح التساؤل المطروح هو : اذا لم تكن حقوق الشعب الفلسطينى تعنى حق تقرير المصير ، فماذا تعنى إذن ؟ وعكس التصويت فى المنظمة الدولية ليس فقط أنه لا يوجد تغيير جوهري فى موقف الجماعة الاوربية : ولكنه عكس ايضا الانقسام بين دول الجماعة حول القضية .

لقد أصبحت القضية الفلسطينية ، وتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطينى ، هى القضية التى كادت تفوض الحوار قبل بدايته . ولكن الجانب الاوروبى : نجح

اعلان نوفمبر : فاكتفى باستعادة ما ورد في البيان من حديث حول الحقوق المشروعة للفلسطينيين * وفي الخطاب الافتتاحي لرئيس الوفد الاوربي ، اعلن ان الدول التسع تعتقد ان مفهوم الحقوق المشروعة له بعد سياسي : وان هذه الحقوق المشروعة تعنى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ان يعبر عن هويته الوطنية * .

وفي اجتماعات اللجنة العامة للحوار في تونس في ١٠ - ١٢ فبراير ١٩٧٧ ركز رئيس الجانب العربي : على حاجة الاوربيين لتولى مسئولياتهم تجاه الشرق الاوسط * وانتقد سياسة الجماعة الاوربية تجاه اسرائيل : خاصة فيما يتعلق بتوقيع بروتوكولين للتعاون المالي والتجاري قبل يومين من اجتماع تونس * اما الجانب الاوربي - وكالعادة : فقد تجنب ان يلقى على نفسه مسئوليات جديدة ، مكثفيا بترديد ما ورد في بيان الدول التسع : العبارات الواردة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ * وفي البيان النهائي الصادر في الاجتماعات : اعرب الجانب الاوربي ، عن وجهة نظره في ان حل الصراع في الشرق الاوسط ، سوف يكون ممكنا فقط في حالة ما اذا اعطى الشعب الفلسطيني تعبيراً مؤثراً عن هويته الوطنية : وترجم ذلك الى حقيقة واقعية * .

نخلص مما سبق الى عدد من النتائج التي اسفر عنها الحوار خلال سنتين فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية :

- ان الجانب العربي ، اعتبر القضية الفلسطينية ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني : هو جوهر التحرك السياسي العربي خلال الحوار * .

- ان التقدم الذي حدث في الموقف الاوربي لا يزال متواضعا للغاية * فرغم ان الجانب الاوربي أصبح اكثر تفهما للقضية الوطنية للشعب الفلسطيني : بحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية لاجئين : الا ان هذا الفهم لم يتقدم لكي يشمل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير : وحقه في اقامة دولته الخاصة : فضلا عن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، وهو الاعتراف الذي حصلت عليه المنظمة من قبل كثير الدول والمنظمات في المجتمع الدولي ، وفي مقدمتها الامم المتحدة * .

- ان العلاقات بين دول الجماعة واسرائيل لم تتحسن : بل انها تزايدت من خلال الاتفاقية التي وقعت في مايو ١٩٧٥ . قبيل انعقاد الجولة الاولى للحوار :

البرلمان في لقاء بين السكرتير العام المساعد للجامعة العربية : والسفير الايطالي بالقاهرة ، حيث اخبره ان الامانة العامة ، كانت تتوقع من البرلمان الاوربي ، ان يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، وأن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي التزمت بها دول المجموعة في بيان نوفمبر : لا ان يتخذ موقفا يعكس انحيازا كاملا لاسرائيل * وسائله في النهاية عما اذا كان البرلمان الاوربي سوف يثير بطريقة أوربا أو بأخرى هذا الموضوع في الاجتماع الثاني للحوار العربي الاوربي أولا ؟

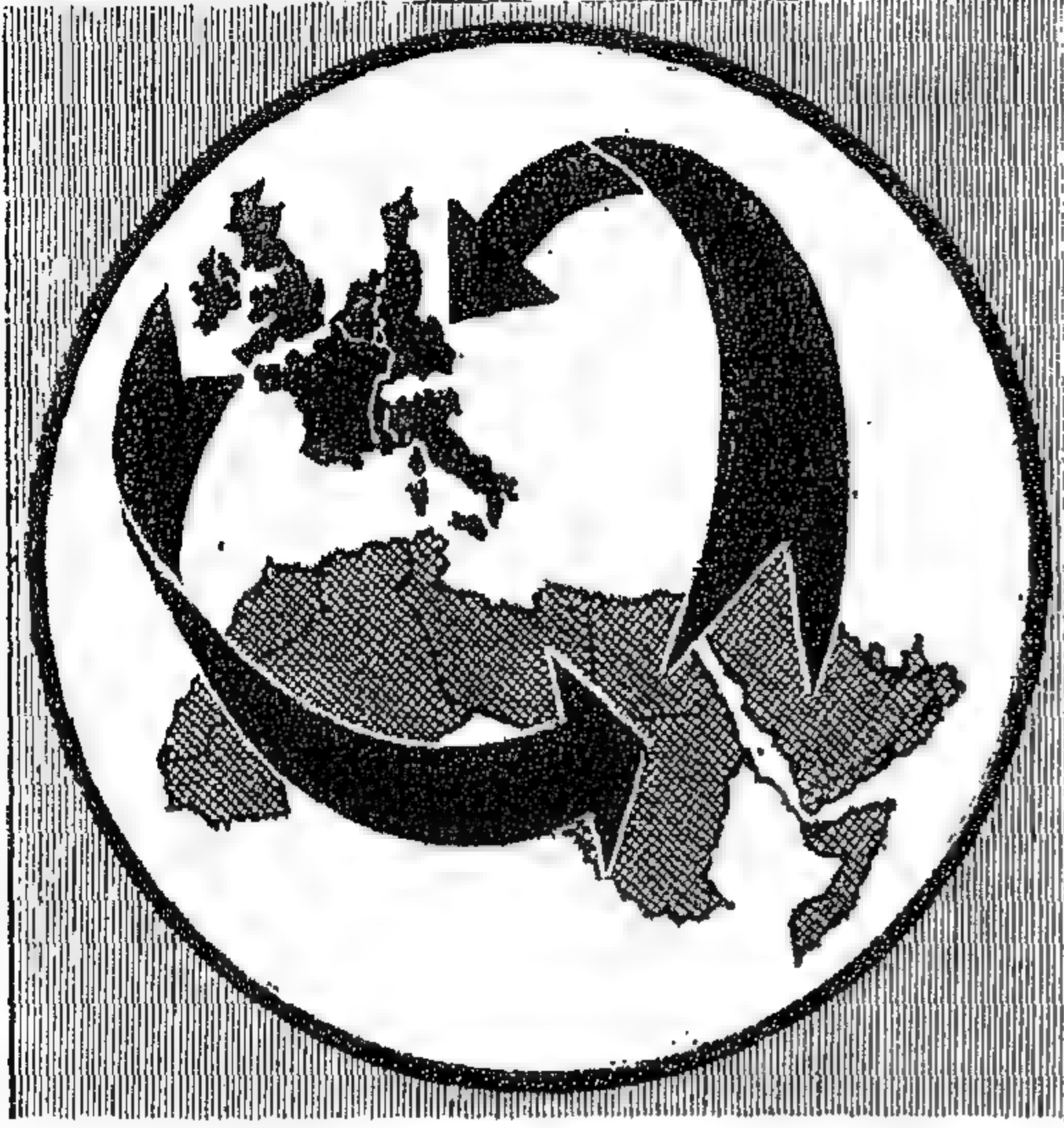
وتضمن رد السفير الايطالي ، استمرازا لسياسة الدول التسع المذكورة في اعلان نوفمبر : وأن قرارات البرلمان الاوربي ليست ملزمة للجماعة : وان القرارات لن تذكر بأية طريقة للدول العربية * .

ولقد تركت هذه المحادثة بصماتها على اجتماع روما : وركز على انتقادها الجانب العربي ، وكان واضحا ان قرارات البرلمان الاوربي تعيد الى الازهان : الدعايات التي تحاول تصوير منظمة التحرير كمظلمة ارامية غير مسئولة ، وهي النغمة التي طائنا عزفت عليها أجهزة الدعاية الغربية * .

وفي اجتماعات أبو ظبي على مستوى الخبراء وايضا ، حاول الجانب العربي طرح القضية الفلسطينية مرة أخرى ، ولكن الجانب الاوربي ، اعلن ضرورة تأجيل ذلك حتى اجتماعات اللجنة العامة * التي يجب ان تعقد في القريب العاجل * واخيرا عقدت اللجنة العامة في مايو ١٩٧٦ في لوكسمبرج ، حيث اتفق طرفا الحوار على دراسة القضايا السياسية على ضوء اعلان نوفمبر ١٩٧٦ * وركز الجانب العربي على التناقضات فيما بين المبادئ المذكورة من الاعلان ، وموقف الجماعة تجاه اسرائيل ، ان قامت بتوقيع اتفاقية تجارية معها ، وبدأت المباحثات لتوقيع بروتوكولين للتعاون التجاري والمالي * . كذلك اصر الجانب العربي ، على ان يتضمن البيان النهائي للمؤتمر « أن العرب يؤكدون مرة أخرى ، ان التوصل الى سلام دائم في الشرق الاوسط ، لن يتم التوصل اليه دون شرطين : أولهما ، الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة * وثانيهما ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وحقوقهم في المشاركة ، ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية : في كل الجهود الدولية من اجل السلام في الشرق الاوسط : * .

الا ان الجانب الاوربي : لم يتقدم خطوة أخرى بعد

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٥] العقبة الاسرائيلية

في انجاح الحوار

د. السيد عليوه

لا شك ان موقف اسرائيل من الحوار العربي الاوربي - سواء بالمعارضة أو التأييد - يشكل عقبة أمام نجاح الحوار ، بالمفهوم الذي يحقق اهداف كل من الطرفين المتحاورين . ان معارضة اسرائيل من شأنها تعويق الحوار ، وذلك بما تضعه من عراقيل ، وما تصطنعه من مشاكل ، تنعكس على نمو العلاقات العربية الاوربية .

ولكن اذا كان هذا منطقيا بالنسبة للمعارضة ، فكيف يكون تأييدها عقبة للحوار ؟ ليس في ذلك غرابة ، لان اسرائيل حين تؤيد الحوار ، أو تباركه ، أو تسكت عنه ، فانما هي تسعى لاستثماره ، لتحقيق مآربها الاقتصادية والسياسية ، التي يمكن بدورها ان تحرف الحوار عن اهدافه الصحيحة ، أو على الاقل ، تسفر عن سوء توزيع عائد الحوار بين اطراف هذه العلاقة الثلاثية (العرب -

ويروتوكولي التعاون التجاري والمالي الموقعين قبل يومين من الجولة الخامسة للحوار في تونس . ولعل ابلغ تعبير عن الموقف الاوربي من طرفي صراع الشرق الاوسط ، هو ما حددته رئيس الهيئة الاوربية في تقريره عن السياسة المتوسطة للمجموعة الاوربية عام ١٩٧٦ حين رحب بالنمو الذي حدث في علاقات دول الجماعة بكلا الطرفين : في اطار ما اسماه بالسياسة المتوازنة « للمجموعة في المنطقة » وهي التي تظهر أن المجموعة لا تريد التورط في النزاعات المحلية ، وان سياستها هي تشجيع التعاون الاقليمي حتى الذي يبدو مستحيلا في لحظة معاصرة . ان واجب اوربا هو تشجيع التفاهم والسلام .

واذا حاولنا رصد الاسباب التي أثرت الى تواضع موقف الجماعة الاوربية تجاه المسألة الفلسطينية : وخاصة خلال الحوار العربي الاوربي : نجدها كما يلي :

- مجموعة اسباب نفسية ، تعود جوهريا الى عقدة الاوربي وداخل أحزابه وتنظيماته النقابية ، بتأثير من جرائم النازية تجاه اليهود ، والتي لا تزال اسرائيل تحاول تنفيذها بالحاح في العقلية الاوربية خلال وسائل متعددة . وقد انعكس ذلك على العلاقة الاستثنائية بين الجماعة واسرائيل منذ نشأتها .

- مجموعة اسباب تعود الى الجماعة الاوربية وتكوينها ذاته . فالجماعة لا تزال جسدا اقتصاديا أكثر منها تعبيرا سياسيا . وهو ما يظهر من وهن قدرة المجموعة على صنع سياسة خارجية مشتركة كما ذكرنا من قبل . وقد انعكس ذلك ، في عدم اتفاق الدول الاعضاء حول السياسة الخارجية بشكل عام ، وازمة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية بشكل خاص .

- تحفظات الولايات المتحدة تجاه الحوار اقتصاديا وسياسيا . فالجماعة الاوربية غير قادرة على تجاوز وجهة النظر الامريكية بخطوات واسعة ، خاصة وان الولايات المتحدة ترغب في ان تكون لها اليد الطولى في ادارة صراع الشرق الاوسط . ولذلك ابتلعت دول الجماعة ما وعدت به في بيان نوفمبر ، من احتفاظها بحق تقديم مقترحات فيما يتعلق بترتيبات السلام في الشرق الاوسط .

يبقى في النهاية ان احراز تقدم في موقف الجماعة الاوربية ، يتوقف على القدرة العربية على الضغط والاقناع بمرونة ومهارة معا : واستخدام كافة الاوراق العربية الاقتصادية والسياسية بكفاءة . وقيل كل شيء ، اقناع المجتمعات الاوربية بالقضية الفلسطينية : بحيث تتحول عقدة الذنب تجاه اليهود : الى عقدة ذنب تجاه الفلسطينيين الذين تحملوا وزن الخطايا الاوربية .

أوروبا - إسرائيل) بحيث تصير إسرائيل أكبر الرابحين ، في حين لا يبقى للعرب إلا الخسائر .

والمواقع العملي ، فضلا عن الخبرة التاريخية للدبلوماسية الصهيونية ، يشير الى براعة ومرونة التحرك الإسرائيلي ، بحيث يسير في الاتجاهين . بالمعارضة والتأييد في نفس الوقت ، وذلك باتباع مجموعة من السياسات التي تتكامل مع بعضها بعضا ، بحيث تؤدي في النهاية ، الى تأمين الاهداف الإسرائيلية .

ونظرا لتعدد الظاهرة موضوع البحث ، من حيث تداخل علاقاتها (الصراع والعداء والصداقة والتحالف والحوار) وتعدد أطرافها (العرب - أوروبا - إسرائيل) وتدرج مستوياتها (الثنائية والجماعية) ، فإننا سنسلك الضوء على العلاقات الأوروبية الإسرائيلية من منظور الحوار العربي الأوربي . وهكذا تأتي معالجة الموضوع في أربع نقاط ، الأولى تركز على طبيعة هذه العلاقات ، والثانية تتناول موقف إسرائيل من الحوار العربي الأوربي ، وتعالج الثالثة الاثر المرتقب لتأسيس الحوار على الموقف الإسرائيلي ، أما النقطة الرابعة ، فتناقش فرضية احتمال وجود اهداف خفية لإسرائيل من وراء الحوار .

أولا : تلاحم العلاقات الأوروبية الإسرائيلية

يلاحظ لأول وهلة ، أن هذه العلاقات ذات طبيعة مزدوجة : فهي تاريخية من ناحية ، واقتصادية من ناحية أخرى .

أ - العلاقة الفكرية والحركية بين إسرائيل وأوروبا الغربية .

يبين من تتبع تطور العلاقة الفكرية والحركية بين المشروع الصهيوني الاستيطاني وأوروبا الغربية ، أنها ذات عمق تاريخي : لا ينتظر لها أن تتأثر بالحوار العربي الأوربي في المدى القصير أو المتوسط .

كما أن دعم أوروبا للوجود الإسرائيلي إبان الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٧ قد يفيد الجانب العربي في جهوده من أجل السعي لتحرير الوجدان الأوربي من عقدة معاداة السامية والتكفير عنها .

تتبقى مسألة الحضور المكثف لإسرائيل في أوروبا الغربية ، وهو أصلا نابع من اهتمامها بتلك المنطقة لعوامل عديدة ، منها اعتبارات الأمن ، وتوريد السلاح ، ومواجهة الحصار الاقتصادي والتزود بالتأييد السياسي والمعنوي في مواجهة العزلة التي يفرضها عليها العرب . وفي هذا الصدد ، يمكن القول أن هذا الوجود

الإسرائيلي - الصهيوني ، من شأنه أن يحد من فاعلية الوجود العربي النامي في أوروبا الغربية ، والناجم عن الحوار عن طريق الاتصالات الدبلوماسية ، والجمالات الاعلامية ، والعمال العرب هناك ، فضلا عن المبادلات التجارية .

ب - العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسوق المشتركة .

وتثير معالجة هذه الزاوية عدة أسئلة واستفسارات ، من بينها هل ستحل السوق مشكلة المقاطعة العربية لإسرائيل ؟ وهل ستأتي لها بالسلام الاقتصادي مع العرب ؟

ويمكن القول بشيء من الحذر ، أن الاجابة على هذه الاسئلة ، ستكون بالإيجاب لصالح إسرائيل مادام أن الطابع الاقتصادي هو الغالب على مسار الحوار العربي - الأوربي . واستمرار هذا الطابع يستمد قوته من ثلاثة عوامل هي : التقاليد الاقتصادية في الوحدة الأوروبية ، وازمة ١٩٧٣ الطاحنة ، والعقلية الأوروبية الاقتصادية النفعية .

صفوة القول أن التعامل الثلاثي - العربي الأوربي الإسرائيلي - داخل إطار السوق المشتركة ، يكشف عن حقيقتين هامتين :

الأولى - أن الجماعة الأوروبية ، تكاد تجسد نفسها كجماعة اقتصادية ، رغم الضغط المتزايد عليها - داخليا وخارجيا - لكي تتصرف كقوة سياسية لحماية مصالحها .

والحقيقة الثانية ، أن نفس الجماعة ، تلعب دورا سياسيا لصالح غيرها - ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية - في منطقة حوض البحر المتوسط . فمن الثابت أن تصعيد المؤازرة المادية التي وجهتها تلك المجموعة : بتعزيز من الولايات المتحدة في الاونة الاخيرة انما جاء تطويقا لاحداث البرتغال شمالا ، وأنجولا وأفريقيا جنوبا . ومعنى هذا أن أوروبا تتصدى حاليا لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الغربية في حوض البحر المتوسط ، وخاصة في مناطق مداخله الغربية والشرقية . وبالطبع من بينها إسرائيل .

ثانيا : موقف إسرائيل من الحوار العربي الأوربي

يمكن القول أن موقف إسرائيل إزاء الحوار العربي : يتحدد بمتغيرين :

الأول : اهداف إسرائيل الثابتة في عالم متغير . والثاني ، سلوك الدبلوماسية الصهيونية في مواجهة الاثار المرتقبة للتعاون العربي - الأوربي على امنها

اجراءات المقاطعة العربية الاقتصادية لها ، مع التركيز عليها في الجانب الامريكى من الاطلنطى ، بسبب توازن مقومات النجاح هناك : بهدف ان ينتقل صداها عاجلا او آجلا الى الجانب الاوربى من الاطلنطى . انظر على سبيل المثال ، قائمة الشركات التى قرر مكتب مقاطعة اسرائيل بالجامعة العربية في اوائل ابريل ١٩٧٦ رفع الحظر عنها ، نجد اغلبها شركات اوربية . فقد كان فى مقدمتها شركة الخطوط الجوية الرومانية ، وشركة « فيليبس » الهولندية للادوات الكهربائية ، وشركة « اسكا » اليابانية للمنسوجات ، وشركة « سىكا » السويسرية لانتاج مواد البناء ، ومجموعة شركات « ليلاند » البريطانية للسيارات وفروعها ، وشركة اسكندنافيان فولكلور للمسجاد ، كما أعلن مكتب المقاطعة ، وقف التحقيق مع شركة الطيران الفرنسية « إير فرانس » لثبوت عدم تعاملها مع اسرائيل .

٢ - استثمار اسرائيل لمواقف الدولتين العظميين :

نجذ اسرائيل ، كدأبها دائما ، فى الاستعانة بالقوى العظمى لتحقيق اهدافها ، وادراكا منها لمعارضة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بدرجات متفاوتة للحوار العربى الاوربى ، نجدها قد جاهدت كثيرا ، للعمل من خلال هذين الموقفين ، ضد نجاح الحوار .

ومن خلال هذه التناقضات ، لعبت السياسة الاسرائيلية لعبتها المفضلة ، بمحاولة تحجيم أى نفوذ متنام للعالم العربى - مثلما تم عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ . واستخدام سلاح النفط - قد ينجم عنه مزيد من الالتحام بين أوروبا والعرب فاستطاعت من خلال امريكا ، ان تضغط على الدول الاوربية - شريكة العرب فى الحوار - كي تمتنع عن التصويت لصالح قرار اداة الصهيونية الذى اصدرة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٥ .

هذا فضلا عن استخدام قضية المقاطعة العربية كما سبق القول . أما الموقف السوفييتى من الحوار - رغم انه غير واضح ، فان كل ما يمكن قوله هو ، انه اذا نجح الحوار نجاحا حقيقيا ، فان قوة أوروبا الغربية ستزداد ، وان السياسة السوفييتية ترمى الى اضعاف هذه القوة ، صيانة لنفوذها فى أوروبا عامة : وأوروبا الشرقية خاصة . وهذا معناه ، ان الاتحاد السوفييتى لا يستريح الى نجاح الحوار العربى الاوربى .

وقد استغلت اسرائيل هذا الموقف السوفييتى ، اما بالضغط عليه بطريقة غير مباشرة (أى عن طريق الولايات

ومصالحها . هذا ، وتتلخص اهم اهدافها الاستراتيجية فى : تحقيق الغاية القومية ، أى اعادة تكوين دولة اسرائيل القديمة بأوضاعها التاريخية ، تأكيد الوجود الاسرائيلى وامنه ، حماية القاعدة الاقتصادية وانماؤها ، حماية القاعدة البشرية وتوسيعها ، التوسع ومجال المناورة ، منع العرب من القتال ، منع العرب من الوحدة ، منع حرب التحرير الشعبية ، تحقيق توازن القوى من وجهة النظر الاسرائيلية ، عقد الصلح وازرام السلام « الاسرائيلى » .

واسرائيل فى هذا ، لا تنتظر النتائج التى سوف تتمخض عنها اتصالات الحوار ، وانما تبادر الى انتهاج سياسة نشطة وقائية تأخذ فى حساباتها اجهاض فرص النجاح . وترجيح احتمالات الفشل .

ومن ثم نجدها تتحرك ، بهدف تأمين مخططاتها الاقتصادية فى المنطقة ، على محورين رئيسيين ، هما خلق رأى عام اوربى معاد للتعاون مع العرب ، واستثمار مواقف الدولتين العظميين من الحوار .

١ - خلق رأى عام اوربى معاد للتعاون العربى الاوربى وذلك من خلال :

أ - الدعاية وتشويه العرب ، بهدف تثبيت الصورة النمطية التقليدية فى الذهن الاوربى عن العرب .

ب - المبالغة فى حملات الكراهية والتحريض ضد العرب ، عند استخدام سلاح الدعاية فى حرب البترول .

ج - تعبئة المنظمات غير الرسمية الاوربية وتحريضها ضد العرب : مثل ما حدث حين اصدر البرلمان الاوربى فى يوليو ١٩٧٥ قرارا يدين فيه احدى العمليات الفدائية بالقدس ، ويدعو مجلس الوزراء واللجنة الاوربية الى التعبير عن هذا الشعور ، فى اطار الحوار العربى الاوربى .

د - استغلال أزمة لبنان ، فى محاولة لتشويه صورة العالم العربى .

و - الضغط على عقدة معاداة السامية لدى الاوربيين ، لجنى ثمار تحولهم فى الاتجاه المضاد : تكفيرا عن هذه العقدة واللجوء بين حين وآخر ، الى افتعال حوادث (مثل رسم الصليب المعقوف على الجدران أو القاء المتفجرات على المعابد اليهودية لتؤنب الضمير الاوربى ، كلما بدا ان المسألة بدأت حداثها تخبو وتندثر .

هـ - اشارة ضجّة اعلامية بين اونة وأخرى ، ضد

العرب يشتركون معها في دائرة واحدة ، أى بالتمهيد لحوار عربي - أوروبي - اسرائيلي *

صفوة القول ان الاصرار العربي على تسييس الحوار ، يعنى شيئين : مطالبة اوريا بالقيام بدور الطرف الثالث في حل الصراع العربي الاسرائيلي مما يشكل ضغطا ادبيا عليها ، لتتخذ موقفا أكثر ايجابية ويعنى أيضا تفويت الفرصة على اسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية من وراء الحوار مالم تقدم تنازلات عسكرية وسياسية في المقابل *

رابعاً : هل للصهيونية اهداف خفية من وراء الحوار العربي الاوربي ؟

في كتاب لشمعون بيريز صدر عام ١٩٧٠ عنوانه « مقلع داود » ، ينادى فيه بفكرة مؤداها ان تنمية العلاقات الاوربية العربية من ناحية ، والعلاقات الاوربية الاسرائيلية من ناحية اخرى ، من شأنه ان يضع العرب والاسرائيليين في دائرة اتصال واحدة كما وردت مثل هذه الافكار في مقالة سابقة له بعنوان يوم قريب ويوم بعيد في مجلة الازمة الحديثة الفرنسية عام ١٩٦٧ *

ومثل هذه الافكار ، عن توسط قوة ثالثة ، تجعلنا نفترض وجود أهداف خفية لاسرائيل تسعى الى تحقيقها ، وذلك من خلال كون الصهيونية (بارتباطاتها الاوربية) احد المتغيرات الدفينة من أجل تشجيع الحوار العربي الاوربي *

وعلى الرغم من أنه لم تتوفر بعد المواقف او التصريحات الاسرائيلية التي تعبر بشكل صريح ومباشر عن معارضة اسرائيل للحوار العربي الاوربي ، فانها عمدت الى انتهاز الواقعة ، التي تعنى مجازاة الواقع في سبيل ترويضه ، مع مزج ذلك بالغموض والمخادعة والتحويل ، وهو الاسلوب الذي درجت عليه الدبلوماسية الصهيونية وعلى ذلك فلاحظ وجود تحرك اسرائيلي مكثف تجاه اوريا ايان السنتين الماضيتين * والخط الذي يجمع بين كل هذه التحركات ، هو محاولة اسرائيل كسر طوق العزلة الذي احاط بها * والشواهد على هذه المحاولة عديدة ، فهناك جولة ألون في باريس وبون وبروكسل ، وزيارته لرومانيا وزيارة اسحق رابين لمانيا الغربية خلا عام ١٩٧٦ *

وبالطبع لنا ان نتصور ، ان الدبلوماسية الصهيونية ، نخطط للاستفادة بالحوار العربي الاوربي - في حسالة

المتحدة الامريكية) لزيادة معدلات هجرة اليهود منه الى اسرائيل ، مما يشكل ضغطا على العرب ، كي يقللوا من ارتمائهم في احضان اوريا * واما بالاستفادة من سياسة الاتحاد السوفيتي الراهنة في العالم العربي ، والتي تؤدي مع عوامل اخرى ، الى زيادة انقسامه وتشرذمه ، الامر الذي يضعف العرب في كفة الحوار *

ثالثاً : اثر تسييس الحوار العربي الاوربي على الموقف الاسرائيلي :

تسييس الحوار ، يعنى من وجهة النظر العربية ، ان يتسع التعامل والتنسيق والتعاون الاقتصادي ، لينعكس على المواقف السياسية والاستراتيجية الخاصة بالعلاقات الدولية ، وفي مقدمتها الموقف من الصراع العربي الاسرائيلي ، اى أن العرب يتطلعون الى ان تلعب الجماعة الاوربية ، دور الطرف الثالث في حل الصراع *

لقد اتضح لنا مما سبق مدى تشابك العلاقات الاوربية الاسرائيلية تاريخيا واقتصاديا ومستقبليا ، الامر الذي يشير الى امكانية ان تلعب اوريا الدور الثانوي للطرف الثالث - اى بعد القوتين العظميين - لانها متورطة في الصراع ولو بطريق غير مباشر : بسبب تآثر مصالحها الاقتصادية في المنطقة بدورات العنف الدورية (٤٨ - ٥٦ - ٦٧ - ١٩٧٣) التي يمر بها الصراع ، بالإضافة الى تورطها الدبلوماسي والسياسي ، وكذا ما تقوم به من امداد جزئي لاطراف النزاع بالسلاح *

ومن جهة اخرى : فان تأمل سلوك اسرائيل الراعي الى تامين مصالحها الاقتصادية ، يجعلها تلتقي مع الاتجاه الاوربي في الاهتمام بالشئون الاقتصادية فحسب * ففي الوقت الذي كنا نجد الموقف العربي خلال المساومة الاقتصادية يعتريه كثير من الضعف والتفكك ، بسبب الاختلاف السياسي والاقتصادي ذاتيا (بفعل درجات التطور لكل دولة) ودوليا وموضوعيا * الامر الذي غلب المساومات الثنائية ، التي يلجأ اليها او يفضلها الجانب الاوربي : والتي من خلالها استطاع احرار مكاسب تفوق ما تحقق للعالم العربي * في هذا الوقت ، نجد الجانب الاسرائيلي ، يسعى بنشاط لتوقيع الاتفاقية التجارية غير المحدودة الاجل في ١١ مايو ١٩٧٥ مع الجماعة الاوربية ، وقبل شهر واحد من موعد افتتاح الحوار العربي الاوربي على الصعيد الفني * ومن اهم مكاسب اسرائيل في هذا الصدد ، ان الرسوم على صادراتها الصناعية لدول السوق التوسع ، سوف تزال في موعد اقصاه يوليو القادم (١٩٧٧) *

اى كان اسرائيل قد حققت خطوة هامة في سبيل جعل

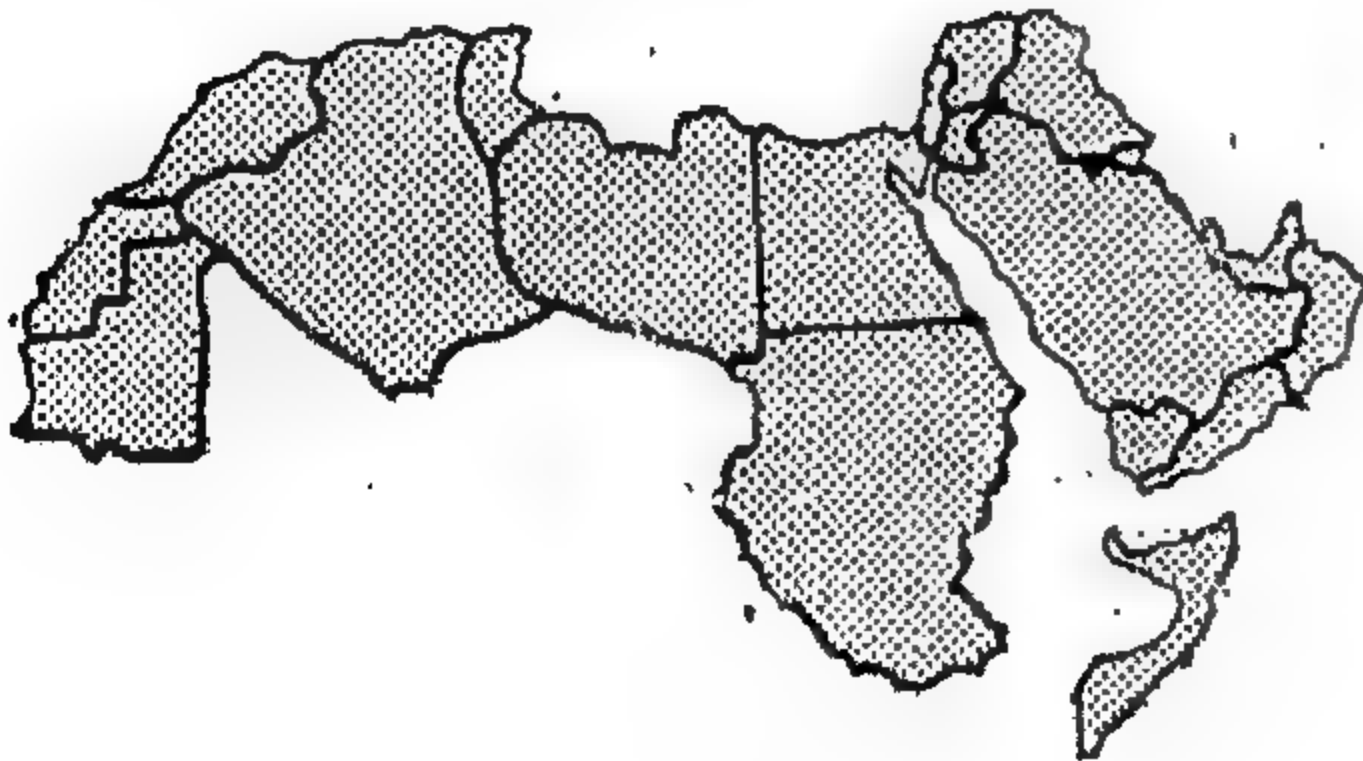
في ضوء ما سبق ، نجد أن هناك أكثر من علامة استفهام ، لآلت قائمة بصدد عدة مسائل تتعلق بالحوار العربي الاوربي ومستقبل اسرائيل • ومصدر ذلك ، اختلاف معنى أو مفهوم « السلام » الذي تعنيه مختلف الاطراف الاصلية أو الثالثة • فهناك من يرى أن السلام هو تحطيم نظام الحرب ، وهناك من يرى أنه « تحقيق العدل ، ومن ثم غياب القتال » في حين أن هناك من يرى أن « السلام إنهاء حالة الحرب » ، أو اتخاذ مجموعة من السياسات التي تؤدي الى تبادل السلع والخدمات والمعلومات والافراد بين الفرقاء ومن هذه التساؤلات ما يلي :

١ - اذا تباطأت اجراءات التسكين المراهنة ، فهل يمكن أن تقوم الجماعة الاوربية بدور أكثر فعالية في القيام بمبادرة للسلام ؟

٢ - هل يتفق الحوار مع السياسة الاسرائيلية التقليدية ، والتي أساسها عدم تدعيم فكرة السلام في المنطقة ، أي الحفاظ على حالة التوتر المرسوم ؟

٣ - اذا افترضنا احتمال قبول أوروبا بالمطلب العربي بتأسيس الحوار ، فهل يفتقر أن تلعب الجماعة الاوربية دورا ملموسا في المرحلة الاولى من صنع السلام ؟ وخاصة اذا عرفنا أنها - أي الجماعة الاوربية - تشغل موقعا ثانويا في تسلسل القوى داخل دائرة « الطرف الثالث » ، حيث تعوزها الدوافع اللازمة لممارسة الضغوط على الاطراف المعنية ، فضلا عن أنها تعيش في حماية المظلة النووية الامريكية ؟

خاتمة المطاف ، ان الاجابة عن هذه التساؤلات ، وتقليب الامر من كافة الوجوه ، يساعدنا في وضع عدة بدائل للحركة تسهم في تقدير احتمالات نجاح الحوار العربي الاوربي • وهذا بدوره يفيدنا في انتهاز دبلوماسية عربية وقائية ، تتلافى الآثار المضادة للجانب الاسرائيلي ، في سعيه واتصالاته مع القيادات الاوربية •



نجاحه - كأداة لتحقيق أهدافها في التسوية • ولكن ينبغي أن نميز هنا بين مرحلتين من مراحل صنع السلام : بين العرب واسرائيل •

المرحلة الاولى : وتشمل احتواء سلوك العنف والسيطرة عليه ، بغرض تخفيض التوتر ، أي مرحلة التهدئة أو التسكين •

المرحلة الثانية : وتنطوي على اجراءات خلق الابنية ، وتعديل السلوك ، بما يسمح بنمو حالة التفاعل السلمي بين الطرفين ، أي مرحلة التسوية أو الحل •

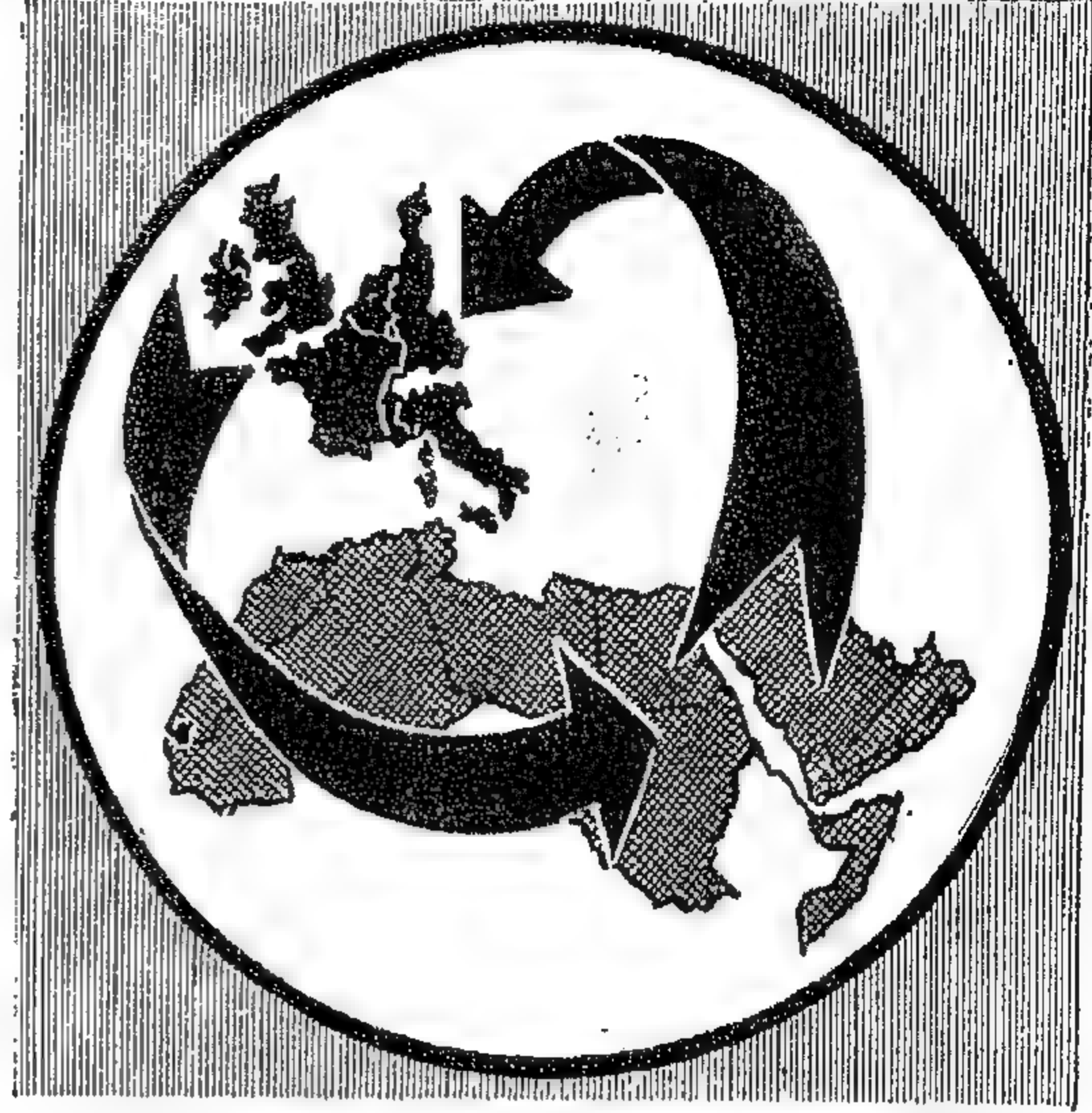
وبالنسبة للمرحلة الاولى ، يتعذر على أوروبا ، أن تلعب دورا مؤثرا • وتفسير ذلك يكمن في تحليل طبيعه الصراع العربي الاسرائيلي • فما دام أن هذا الصراع قد استمر بخصائصه الثلاث ، أي باعتباره صراعا مصيريا ، واقليميا ، ودوليا ، فإن استبعاد العنصر الدولي : لا يعنى استئصال كل عوامل التفجر فالطابع الاقليمي يعنى الذاتية ، والمصرية تعنى الديمومة • أي أن دور الضغط الدولي ، سيظل محدود الاثر في تحقيق تسوية شاملة ونهائية ، بل أن القوتين العظميين ، هما المؤهلتان فقط للدور الدولي في مرحلة التهدئة •

ويبدو ان الاسرائيليين قد ادركوا هذا ، وذلك منذ ان انطبع في اذهان القادة العسكريين هناك منذ حرب يونيه ١٩٦٧ ، ان مفتاح الحرب في المنطقة ، اضحى في يد السوفييت ، وان مفتاح السلام في يد الولايات المتحدة الامريكية •

ليس هذا فحسب ، بل اننا نستطيع ان نعرف الى أي مدى يتصاغر ويتضاءل دور أوروبا في مرحلة التهدئة ، حتى يكاد يتلاشى • والدليل على ذلك ، أن ثلاثة من اهم الاثلة التي طرحها العرب على الجانب الاوربي ، لآلت معلقة في الهواء • متى تضغط أوروبا على اسرائيل من أجل ابرام تسوية سلمية ؟ ماهو موقف أوروبا من الاضطهاد والعنف ، الذي تنزله السلطات الاسرائيلية بالسكان العرب في الاراضي المحتلة ؟ وما هو موقف أوروبا من الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية ؟ بل اننا نستطيع ايضا ان نتساءل متى تتخلص أوروبا من الضغوط الصهيونية عليها ، والتي وصلت الى درجة منعها من نشر رأى دول السوق المشتركة في النزاع العربي الاسرائيلي ، كما حدث في فبراير الماضي ١٩٧٧ ؟

ولكن هذا لم يمنع اسرائيل من التمهيد للاستفادة بالحوار العربي الاوربي في المرحلة الثانية - مرحلة التسوية أو الحل - وذلك من خلال قنوات المصالح والارتباطات التي سوف ينشؤها الحوار بين الاطراف الثلاثة •

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٦] الرؤية الفرنسية للحوار

موريس كوفادي مورفيل

لدى سؤال مسبق : ما هو الحوار العربي الأوروبي ؟

ان موضوع « التقلبات التي نتجت عن الحوار العربي الأوروبي » الذي تناوله « مودلنج » في تقريره ، هو عنوان يكفي في حد ذاته : ليؤكد بأن هناك مشاكل : كما هناك حدود للحوار .

وانني أتساءل : هل جرى في الواقع حوار عربي أوروبي ، منذ أن بذلت أول محاولة لذلك وطوال هذه الاعوام ؟

ثم من هم الاطراف المعنيون بالحوار ؟ وماهي مشاكل الحوار ؟

١ - بالنسبة للجانب الأوروبي ، فإن الاطراف المعنية هي : الجماعة الاقتصادية .

٢ - بالنسبة للجانب العربي ، فإن الاطراف المعنية هي : الجامعة العربية .

وهذا يعني ان الطرفين متساويان . والاثنان يشكلان

كيانين يتضمنان خفية ام علنا ، خلافاً عديمة بين أعضاء كل منهما .

فان الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي : السوق المشتركة : بالإضافة الى تعاون سياسي .

- أما السوق المشتركة ، فهي واقع كتب له البقاء ، عندما قامت الازمة العالمية . ومع ذلك ، فقد انتقدت هذا المظهر المنتصر ، الذي كان لها منذ عشر سنوات مضت . بل ان بعض أعضائها غارقة اليوم في صعوبات خطيرة . ولكن مع هذا كله ، فإن السوق باقية كطرف هام .

- أما التعاون السياسي ، فهو شيء غير ملموس ، ولم يفلح المجلس الأوروبي في إخفاء عدم وجوده . اذ ان الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ، تفتقد الهدف الموحد في تحديد معالم سياسة مشتركة ، وممارسة مثل هذه السياسة . وهي لا ترغب في أية سياسة أخرى غير تلك التي تتبع الولايات المتحدة . وعلى أية حال ، فإنها حريصة على أن لا تعارض هذه الأخيرة .

أما الجامعة العربية ، فإن الدول العربية الأعضاء فيها ، لا تدعي بأن لديها سياسة مشتركة ، وان كانت تلج في التأكيد على وجود وحدة للأمة العربية . ففي المنطقة الممتدة من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي ، أو المحيط الهندي ، نجد حوالي عشرين دولة ، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى ، من حيث وضعها ومصالحها وسياساتها . فقد نجد أولاً منطقة المغرب ، ثم الدول التي تواجه اسرائيل ، وأخيراً الدول المنقمة للبترول .

كل هذا يجعل من الحوار أمراً عسيراً ، نظراً لعدم وجود فعلي لطرفين محددين بالقدر الكافي . بل ان ما يمكن أن نوجده ، هو أشبه بنوع من المحادثة العامة الجارية ، حيث يتاح لكل من الجانبين ، إبداء وجهات نظر وآراء متنوعة للغاية . وهذا بالذات ، هو الذي يضفي أهمية حقيقية على الحوار ، ولكن مع الأسف ، فإن هذا الأمر لم يشرع فيه بعد .

٢ - مشاكل البحر المتوسط

ماهي الأمور التي يجب أن تناقش على المستوى السياسي بين العرب والأوروبيين ؟ أي بمعنى آخر ، تلك الأمور التي تتعلق بالسلام والأمن ؟ أما الجانب الاقتصادي ، فسنعود إليه فيما بعد .

هناك مجموعتان : المشاكل النوعية ، والمشاكل العامة .

١ - المشاكل النوعية : نجد في المنطقة صراعين جاريين : الأول هو الصراع العربي الاسرائيلي ، والثاني هو الصراع التركي اليوناني . وهذا الصراع الأخير ، لا مجال للكلام عنه فيما يتعلق بالحوار العربي الأوروبي ، لانه لا الاثراك ولا اليونانيون سيقبلون هذا ، كما أنه أمر لا فائدة منه .

دائماً تتدخل اما لغرض نفوذها عليه ، واما لكي تتصارع فيه . وهو أمر باق اليوم .

فبالنسبة لروسيا ، تحاول ايجاك منفذ للبحر الابيض والدفاع عن حدودها الجنوبية ، وتنظيم عملية التوسع نحو العالم العربي والمحيط الهندي .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، تحاول فرض رقابة على الجانب الجنوبي الأوروبي المواجه لروسيا ، والدفاع عن اسرائيل ، وإقرار علاقات مع العرب ، ومراقبة الدول المنتجة للبترول ، ومنافذ هذه الأخيرة ، وطرق تصريف النفط .

لهذا فان فكرة « التحييد » (أي انسحاب الاسطولين الأمريكي والسوفييتي في آن واحد) ليست فكرة واقعية ، لان الدول الكبرى ترغب دائماً في وضع حرية البحار تحت اشرافها .

واذن ما هو الذي يمكن ان يقوم به الأوروبيون والعرب لتأكيد وجودهم ؟ انها نفس المشكلة التي تطرقنا لها ، فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي .

٣ - ماهي امكانيات التحرك العربي الأوروبي ؟

يجب ان نتسم في تحركنا بالواقعية ، وهو أمر قد يؤدي بنا الى وضع أهداف متواضعة ، ولكن هذا لا يعني ان نكون سلبيين .

وما هو مستحيل التحقيق هو : إبرام اتفاقيات بين المجموعتين العربية والأوروبية ، وكذلك استخلاص تحركات مشتركة من جانب أو آخر ، لسبب وهو أن هذه التكتلات لا وجود لها في الواقع .

وهناك مثل واضح على ذلك للأسف : الحرب الأهلية في لبنان . انها لم تثر أي رد فعل في أوروبا ، ولو لتعبر هذه الأخيرة عن تعاطفها ، أو لتقديم مساعدة انسانية . بل انه حتى هذه اللحظة ، لم يفكر احد في بذل معونة مشتركة لصالح إعادة بناء لبنان .

الممكن هو :

على المستوى السياسي : بذل المحاولة رغما عن كل شيء ، لفتح حوار عربي أوروبي ، ولكن دون تطلعات زائدة وذلك لان الحوار بين الاصدقاء ، أمر مرغوب فيه دائماً ، ولانه أمر يمكن ان يستفيد منه كل من الجانبين ، من حيث الاستعلام عن الجانب الآخر ، وزيادة معرفته به ، والحث على اتخاذ موقف .

وعلى المستوى الاقتصادي : هناك كثير يمكن عمله ، من حيث تنمية العلاقات (وهو الجانب الذي سيدتناوله المسيو أوسولا) في مجال التجارة والتنمية . ان الامن لا يتعلق بالبترول ، لان بعض الدول العربية فقط ، هي التي تنتج البترول . ومن جهة أخرى ، فان مشكلة النفط

أما الصراع الأول ، فانه يهم العالم بأكمله ، لانه يطرح قضية السلام : في الشرق الاوسط ، وأيضاً في العالم ، طالما كان خطر المواجهة الامريكية السوفيتية ماثلاً .

ان هذا الصراع اذن ، هو موضوع رئيسي للمناقشة . ولكن هل يمكن ان يتم ذلك بين المجموعتين الأوروبية والعربية ؟ هذا هو السؤال الحقيقي . فاذا كان الرد بالإيجابية ، فان النتائج ستكون دون شك عظيمة .

وحتى يتم ذلك ، لابد من شرط مسبق : ان يكون الأوروبيون متفقين فيما بينهم ، وأن يكون العرب أيضاً متفقين فيما بينهم . وهذا يعني وجود ارادة من الجانب الأوروبي في التحرك في شكل قوى حقيقية . وهو أمر يمكن ان تصل اليه أوروبا - وذلك بمجرد ان يتم الاتفاق بين الجميع على ذلك .

وهذا يعني أيضاً ، وجود ارادة من الجانب العربي في التعاون ، بمجرد ان يحصل على ضمان بموضوعية الموقف الأوروبي ، وخلق هذا الأخير من المصلحة .

ولكن هذا الشرط مع الاسف الشديد ، غير متوافر لدى الجانبين .

فبقدر ما لدى الأوروبيين من وجهات نظر مشتركة ، الا انه لا توجد لديهم آراء مشتركة . فاذا اتفقوا على شيء ، أسرعوا واشتغلوا بطلب منهم الاكتفاء بذلك ، وهو ما حدث منذ وقت قريب .

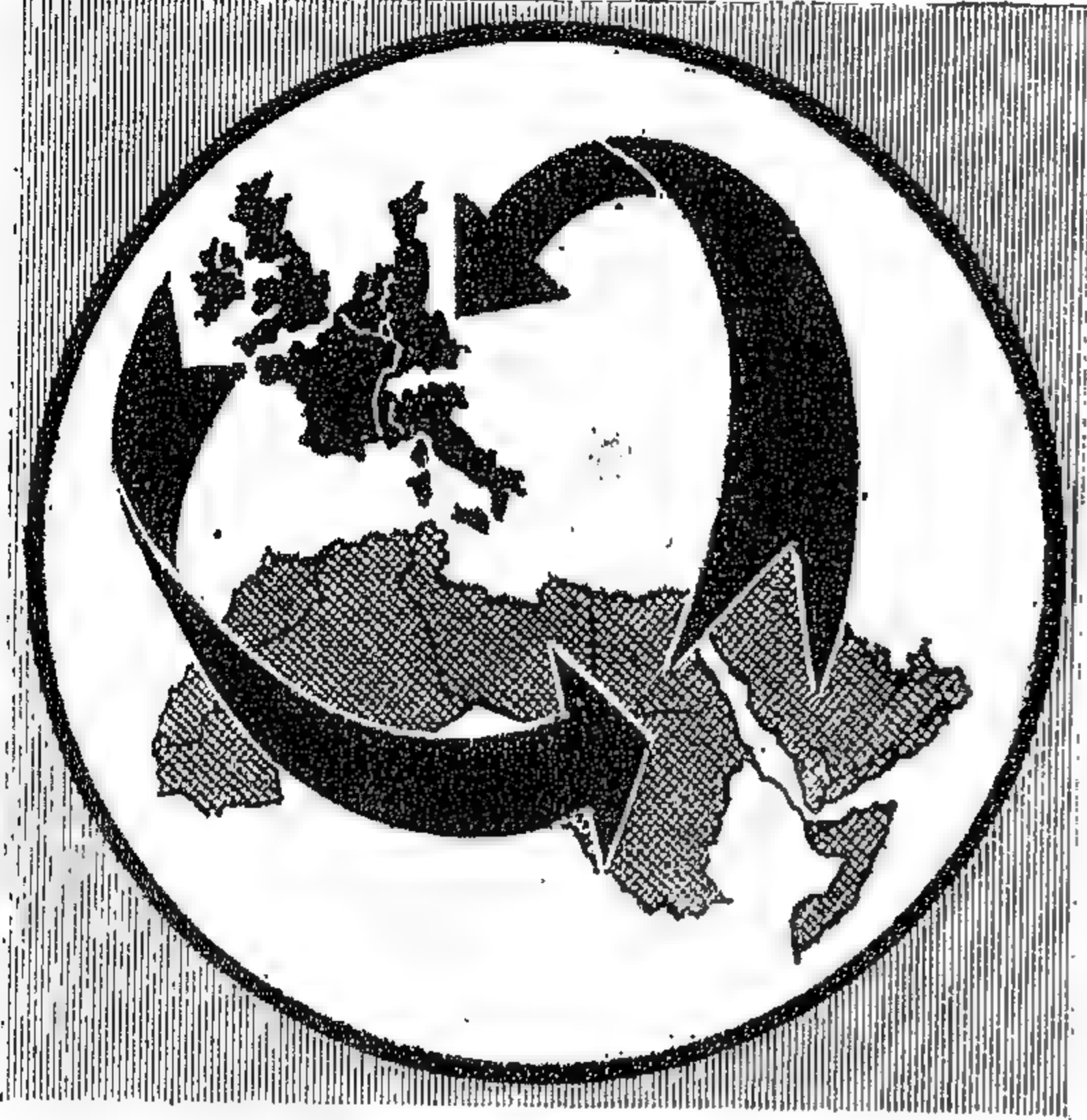
أما العرب ، فان النزاعات تفرق بينهم : بين سوريا ومصر حول سياسة الخطوات الصغيرة ، وبين سوريا والعراق على نحو دائم ، وبين مصر وليبيا . الخ . ثم ان المشكلة الفلسطينية قد احدثت انقسامات في الصفوف العربية ، بما في ذلك الفلسطينيين أنفسهم .

وخلاصة القول ، ان أي عمل جماعي من قبل أوروبا ، هو أكثر من مجرد فكر لا أساس له في الواقع .

ان المشاكل السياسية العامة في منطقة البحر المتوسط ، تتعلق بالطبع بالامن والسلام في المنطقة ، بصرف النظر عن كافة الصراعات النوعية ، التي يمكن ان تظل تشكل تهديدا لهذا السلام ، ولهذا الامن . وبمعنى آخر ، فان الموضوع يتعلق أساساً بالتوازن العام في منطقة كانت دائماً ذات أهمية رئيسية ، سواء كانت تلك هي وجهة النظر السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية . وهو موضوع لا يثير فقط اهتمام الدول التي تطل على هذا البحر ، بل أيضاً الدول الكبرى خارج المنطقة : كالأوروبيين بالطبع ، وفي الاتحاد السوفييتي ، ومثل الولايات المتحدة .

كان هذا هو الوضع دائماً . فان الدول الكبرى - كانت تنتمي الى البحر المتوسط ام لا تنتمي اليه - وكانت

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٧] الرؤية الإيطالية للحوار

فيرجنيو رونيوني

إن هدفنا هو تقديم بعض الأفكار والمقترحات لصالح دعم التعاون بين أوروبا والعالم العربي . وهذه الأفكار والمقترحات ، لم تنضج أو لم تجد لها مكانة في نطاق معقم : بل داخل إطار ، هو في الواقع غني بالعروض والاضواء والظلال معا .

لهذا فأننا خلال هذا الاجتماع ، سنجد كثيرا من الأسباب المقنعة ، لكي نركز الاضواء قبل كل شيء ، على ما أصبح عليه الحوار العربي الأوروبي ، وخاصة من وجهة النظر الدبلوماسية كيف بدأ هذا الحوار بعد الاجتماع الأخير للجنة العامة الذي انعقد في تونس .

إن الهدف واضح : مواجهة المواقف المختلفة التي اتخذتها الدول ، والسياسات المختلفة السارية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، مع محاولة استخلاص أهم الاسس التي يمكن أن تؤدي إلى وضع سياسة مشتركة ، تضمن مواصلة الحوار . وأخيرا استخلاص ما يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا التطور . لهذا السبب ، اجتمعنا هنا في فلورانس ، للاستماع إلى التقارير الهامة التي ستقدم حول هذه المسائل ومناقشتها . والملاحظ أن أصحاب هذه التقارير ، يتكلمون عن أنفسهم ، ولكنهم مع

مشكلة عالمية . أن الامن يتعلق بالسيادلات العادية ، وبمعضونة الدول الأقل حظا لصالح التنمية ، وذلك إذا تضافرت القدرات الفنية والصناعية التي تملكها أوروبا مع رؤوس أموال الدول المنتجة للبترول .

والتحرك لتحقيق هذين الهدفين : هدف سياسي يستوجب مجهودا يتسم بشيء من الأكاديمية ، وهدف اقتصادي سيؤدي إلى تحرك ملموس وديناميكي ، سيشجع لنا انجاز الكثير ، وخاصة في تقويم ما تحتوي عليه هذه المنطقة من امكانيات وقدرات ، يمكن أن تؤدي إلى التضامن بين العالم الاوروبي والعالم العربي .

والاساس هو ، العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية والدول العربية . فإذا نظرنا أبعد من المصالحات الجماعية ، وهذه الوقائع الحقيقية حاليا ، وهي وقائع غنية بالقدرات ، وناخرة بالامكانيات .

فإن التاريخ والتقاليد (إيطاليا ، بريطانيا ، فرنسا) يسمحان بالتعمق على المستويات - الاقتصادية والتنمية بالترابط مع الجماعة - الثقافية والتعليم والتكنيكيات السياسية .

وانني أركز هنا على الجانب السياسي ، إذ أنه الموضوع الذي أتناوله هنا ، ولأنه لا توجد امكانيات عملية في هذا المجال للاتصالات الجماعية ، التي يمكن أن تؤدي إلى تحرك بمعنى الكلمة وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل التي هي المشكلة الرئيسية اليوم .

فأنني أجد دولا مثل فرنسا ، لديها امكانيات في اتخاذ موقف ، وفي اسماع صوتها ، وأخيرا في خدمة هذه القضية .

فمنذ سنوات ، حرصت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على أن يحتكرا وحدهما مهمة ايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي . كل هذا بالطبع خارج الدول المعنية بهذا الصراع ، على نحو مباشر وقد كانت الجهود التي بذلتها هاتان الدولتان ، منذ اقرار مؤتمر جنيف ، ذات فائدة ما بالكافي ، ولكنها مع ذلك ، وحتى هذه اللحظة ، لم تكن حاسمة ، كما ثبت ذلك ما دام أنه ما زال كل شيء لم يتغير .

فبالنسبة للأوروبيين ، لا توجد أسباب ما تمنعهم من القيام بدور بناء - وإن كانوا لا يقومون بمد المتحاربين بالسلاح - ولكنهم على الأقل ، ليست لديهم الامكانيات في أن تكون لهم أغراض خفية .

وإن التحركات الفردية ، لا تتعارض مطلقا مع التسلسل الموازي لحوار جماعي عربي أوروبي . وفي الواقع ، هناك تكامل بين الاثنين . بل إن هذه التحركات ، يمكنها أن تضيف قوعا من الحقيقة السياسية للحوار ، لأن هذا الحوار في المرحلة الحالية ، لا يمكن أن يكون ملموسا أو ايجابيا ، إلا في المجال الاقتصادي ، ولكن هذا المجال وحده ليس بالشيء القليل .

اللجان المخصصة ، كما يجب على نحو خاص ، التحسينات التي تحققت ، وخاصة في المجالات الزراعية . أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى ، وهي ذات حساسية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية ، وإمام

الصعوبات التي بدت في تلبية المطالب العربية ، فإن البيان الختامي . اعتمد حلولاً وسطاً ، خاصة تلك التي لا تلزم الأطراف . وأخيراً فإن موضوع تمويل الدراسات لصالح مشروعات من المقدر أن تتحقق في نطاق الحوار العربي يضع ١٥ مليون دولار تحت التصرف ، كما ينص على اللجنة التي ستشرف على استعمال هذا المبلغ ، وكذا المبلغ الذي ستخصصه الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

أذن فإن البيان حد من الخلافات التي بدت ، وركز على النتائج الملموسة التي تحققت . وهذا قد أشار إلى أن الحوار قد خطا خطوة جديدة . وهو تقدير سليم ، إذا تذكرنا الصعوبات الحقيقية التي واجهت الحوار بين دول السوق المشتركة والعالم العربي .

وبالرغم من كل هذا الحرص الدبلوماسي ، وهذه الصيغ التي تضمنها البيان ، فأنني أرى مظهراً إيجابياً : وهن اثبات إيمان الجانبين ، بضرورة تنمية المرحلة الراهنة التي وصل إليها الحوار . وبعد مؤتمر تونس .

فإن التحرك سيمضي ويتم داخل إطار أوسع ، وهو الحوار بين الشمال والجنوب ، وبالرغم من أنه حتى اليوم ، لم يقسن تحديد تاريخ الدعوة إلى مؤتمر لوزراء الخارجية ، وبالرغم أيضاً من أنه لا يوجد اتفاق حول إقامة جهاز قادر على إجراء مشاور مستمرة ، بشأن المسائل السياسية بين دول السوق المشتركة ودول الجماعة العربية .

وان الإرادة في المضي إلى الامام ، والادراك بقيادة التحرك من جانب الطرفين كانت أقوى من الصعوبات التي أثرت ، كما بدأ ذلك في مؤتمر تونس . كل هذا حقيقي ، ولكن مع ذلك ، من الضروري دراسة العراقيل - لأنها موجودة بالفعل ، كما أنها متعددة الأنواع - بهدوء ، وأجراء تحليل صارم ودقيق لها .

إن مثل هذه الأمور ، يمكن أن تتحقق بسهولة في هذا الاجتماع . لهذا فأنني اتساءل ما هي الفرص المتاحة أمامنا ؟

من الملاحظ أن الزاوية المختلفة التي كانت لدى كل من الطرفين في تصورهما للحوار ، وهذا التنوع قد جعل أحداً يقول بأنه لا يوجد حوار ، بل مونولوج مزدوج . فإن الأصدقاء العرب ، يركزون على الجوانب السياسية ، وبالتالي فهم يرون أهم النقاط في الاتي ،

- ١ - وجود دائم وأكثر فعالية ، وتوحيد لإرادة أوروبية في تسوية الأزمة العربية الإسرائيلية .
- ٢ - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل للشعب الفلسطيني داخل دائرة اعتبار أوسع . وهو الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
- ٣ - مشاركة دول البحر المتوسط العربية في مؤتمر الأمن والتعاون المقبل ، الذي سيعقد في العاصمة اليوغوسلافية .

ذلك يمثلون مستوى عالياً جداً من الثقافة الفنية والسياسية ، كما أنهم عناصر بارزة شاركت في وضع السياسات الاقتصادية والسياسية داخل السوق المشتركة .

إن المناقشة داخل هذه الصالة مفتوحة وصريحة وهي تجمع ، بالإضافة إلى الشخصيات التي ذكرناها ، ما يقابلهم في العالم العربي من مندوبين وسياسيين واقتصاديين ورجال ثقافة . وأذا نود وناهل في ذلك . مواجهة غنية بالمضمون ، بين مواقف ما زالت متباينة وملينة بالنزاعات . لهذا فإن النقاش سيجري في نطاق الحوار الواسع ، والمجتهد بين الجماعة الأوروبية والعالم العربي . فإذا نجحنا في الوصول إلى هدفنا هذا ، فإن تحرك هذا الاجتماع ، هو الذي سيعطينا الإثبات على ذلك في النهاية .

وسأفتح هذا اللقاء ، بأن أوضح الوضع الحالي الذي أصبح عليه الحوار العربي الأوروبي ، وكما استخلص من لقاء تونس الأخير . فالمعروف أن البيان الختامي للقاء تونس ، لم يعكس على نحو كامل ، الأفكار العديدة ، واللمحظات المختلفة التي مرت بها المناقشة ، التي جرت بين ممثلي ٩ دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية و ٢١ دولة عضواً في الجماعة العربية .

وفي الواقع ، فإن الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر تونس ، قلط الأسباب الحاضرة ، وأيضاً الهجومية التي بدت من خلال المناقشة ، خاصة ما جرى في اليوم الأول ، عندما عبرت الأطراف عن موقفها العام . وان البيان الختامي ، قد نص على مدى ارتياح الحاضرين ، للكيفية الإيجابية التي تناولت المحادثات ، وكذا التقاء بعض الآراء ، الذي تحقق بين الأطراف المعنية ، وذلك فيما يتعلق بتقويم مشكلة الشرق الأوسط . وحول هذا الموضوع بالذات ، فإن مواقف الدول التسع التابعة للجماعة المعروفة جيداً ، وهي تنطلق من بيان نوفمبر ١٩٧٣ ، قد طرأت عليها تطورات مرحلية ، وهي قد اتحدت نسبياً حول ثلاثة بنود :

أولاً - انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ .

ثانياً - الاعتراف بالحقوق المشروع للشعب العربي الفلسطيني ، في إقامة دولة مستقلة .

ثالثاً - ضمان الأمن لجميع الدول ، بما فيها دولة إسرائيل .

أما فيما يخص الاقتراح العربي بتشكيل لجنة دائمة للتشاور السياسي العربي الأوروبي ، فإن البيان قد اكتفى بالنص على أن الدول التسع ، ستدرس هذا الاقتراح بعناية ولم يذكر شيئاً حول الطلب المقدم من الجانب العربي ، بأن تعلن الدول التسع ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ولا حول الطلب العربي ، في أن يكون ممثلاً عند عقد المؤتمر المقبل للأمن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في بلجراد . وفيما يتعلق بأوجه التعاون الفني والاقتصادي والثقافي ، فإن البيان يذكر ، العمل الذي قامت به

وبالطبع ، هناك مسائل معقدة دقيقة ، قد لا تتفق عليها فيما بينها دول الجماعة الأوروبية . كما قد لا تتفق عليها مع الدول العربية . ولكن هناك أيضا مواضيع سياسية أساسية ، يمكن مناقشتها ، ولهذا فإننا نطرحها مرة أخرى على الحاضرين .

فمن وجهة نظرنا ، فإن أهمية المسائل السياسية ، واختلاف الآراء حولها ، لا يجب أن تغطي على مسائل أخرى خاصة بالتعاون الاقتصادي . أننا نعرف جيدا ، ما هو مضمون هذا التعاون . فإننا الأوروبيون ، نطالب من الدول المنتجة للبترول ، وهي الدول العربية ، أن تضمن لنا امداداتنا البترولية ، وأن تضع حدا لارتفاع الاسعار . ولكن من جهة أخرى ، علينا أن نجد التسويات العادلة للمشاكل التي ركزت عليها الدول العربية : مثل نقل التكنولوجيات ، وحماية الاستثمارات العربية في أوروبا ضد مخاطر التضخم والتغيرات وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية ، وحسن معاملة العملة العربية داخل الجماعة الأوروبية .

هذه المسائل الدقيقة والمعقدة ، هي التي علينا أن نناقشها خلال هذا الاجتماع ، لما لها من أهمية ، تنعكس على تنمية التعاون الاقتصادي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول العربية ، والتي تتوقف عليها التغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى تطور ايجابي داخل الإطار السياسي ، والثقة المتبادلة والتضامن .

وفيما يخصنا نحن - وأقصد هنا الجمعيات التي نظمت هذا الاجتماع ، والتي تمثل جميع القوى السياسية والديموقراطية والدستورية في بلادنا - فإننا نود أن نركز على الضرورة ، في أن تتخطى الجماعة الأوروبية والدول العربية ، المرحلة الحالية

والتي تميزت بالصفقات التجارية ، لكي تتجه إلى مرحلة أكثر مغزى ، وهي تتعلق بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ، الذي نصت عليه المعاهدات المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ودول المغرب والشرق . هذا العبور ، هو في نظري الشرط الأساسي لصالح التقاء سياسي أوسع وأعلى لصالح السلام والأمن في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط لهذا إذا أردنا التوسع في نظام الأمن والتعاون في أوروبا والبحر المتوسط ، ولصالح السلام في منطقة البحر المتوسط ، فإنه من الضروري تنمية التعاون الاقتصادي ، وتقارب ثقافتين قديمتين . أننا لا نحلم بجماعة البحر المتوسط على شكل خرافة تعكس ما كان في العصور القديمة والعصور الوسطى ، بل أننا نأمل في أن يقو البحر المتوسط بدور الجسر بين العرب والأفارقة والجماعة الأوروبية . أننا نود أن نناقش خلال هذا الاجتماع ، هذه الموضوعات ، بروح متحررة وصريحة ، دون التقيد بالرساميات والحرص الدبلوماسي

والحقيقة أن الحوار العربي الأوروبي ، بكل ما هو به من محن ونتائج ، هو أحد العناصر الأساسية للسلام في منطقة البحر المتوسط ، وبالتالي لسلام العالم بأكمله . ولكن هناك المزيد : أن الحوار العربي الأوروبي ، هو بمثابة مثل يوضح لنا على نحو طريف ، مدى أهمية الحوار الأوسع بين الشمال والجنوب ، على أساس أنه أداة لسياسات واقتصاديات جديدة ، وأكثر توازنا في العالم ، كما أنه يتيح فهم أهمية التزامنا في هذا الاتجاه

هل يمكن أن تتولى أوروبا مسئوليات خاصة ، بتنمية الحوار العربي الأوروبي ، الذي يحتل مكانا في إطار أوسع على هذا النحو

هذا هو السؤال الأخير الذي يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع . وهو سؤال يرتكز على ثلاثة تقارير ، تقدم بها الجانب الأوروبي

أن العرب يمكنهم أن يبدأوا في التطلع إلى أوروبا ، على أنها مثلكم ، أقل تمسكا بشروطها عن القوتين العظميين . ولكن ماهي هذه الشروط ؟ وما هو الجهد المشترك الأوروبي الذي سيتيح لنا التوصل إلى ذلك وإلى دعمه ؟

فيما يتعلق بإيطاليا ، هناك شعور بأنها دولة تنتمي إلى البحر المتوسط ، وهي تواجه بالتالي مسئوليات ، كما أنها تسعى إلى الوحدة الأوروبية ، وتعمل على بنائها

والواقع أن الوحدة الأوروبية ، يمكن أن تتم على مستوى المؤسسات ، ولكنها لن تكتسب النفس والشرعية الحقيقية ، إلا إذا فتحت أمامها آفاق واسعة للممارسة أرائها في أن تحكم نفسها سياسيا ولا شك أن هذا الخط الهام للغاية ، السياسي والاقتصادي والتجاري ، يتجه إلى العالم العربي . وهنا يمكن القول أن هذا الخط لن يكتب له البقاء ، إلا إذا وضعت سياسة أوروبية مشتركة .

وانني أعرف جيدا أن هذا الرأي سيثير تحركا غير مريح ، وأنه على المدى القصير والمتوسط ، فإن العلاقات بين دول أعضاء في الجماعة الأوروبية ، ودول عربية لا تفقد قيمتها . ولكن مثل هذه الاتفاقيات ، يجب أن تبرز لصالح سياسة مشتركة أراها الوحيدة التي يجب أن تعتمد ، لأنها تفرض أيضا وحدة سياسية مماثلة في العالم العربي

وأخيرا ، سأضيف إلى هذه الكلمة ، أننا نأمل ، في أن يجري النقاش في جو من الهدوء النفسي ، وأن يلتزم بالبحث الموضوعي والصداقة . وفي هذا اللقاء ، فإننا نتوقع من العرب والأوروبيين على السواء اسهاما في الأفكار والتجارب ، التي يمكن أن نستفيد منها في تنمية الحوار العربي الأوروبي ■

الآخري ، فقد رأت نفسها تطرح فائضها الهائل على الأسواق النقدية والمالية في الغرب ، وتحاول الدفاع عن قوتها الشرائية . كل هذا في فترة يواجه فيها العالم الصناعي أزمة التضخم المتزايد . والملاحظ أن هذه الدول ، التي تملك فائضا هائلا ، لم تحول هذا الفائض إلى الدول التي تشكو من عجز في ميزانياتها ، بل أودعته المصارف ، وخاصة الأمريكية منها ، مما أدى إلى إثارة مشكلة السيولة النقدية . كما أصبحت بنيت نظام القروض الدولية مهددة أيضا .

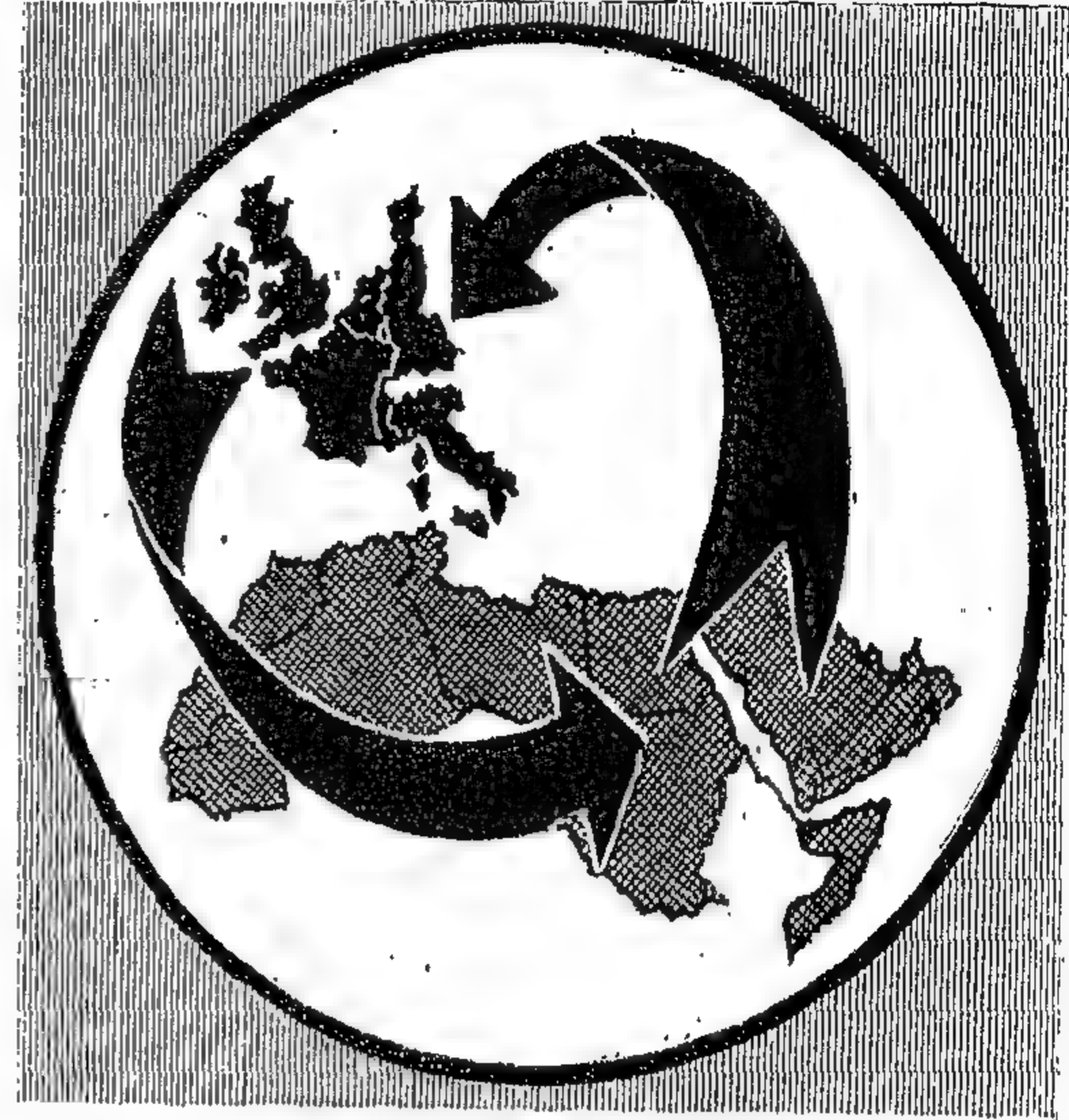
أما على المستوى السياسي ، فإن هذا السيل الضخم والمرتل من الثراء القادم من الدول المنتجة للبترول ، قد تبع منه لدى هذه الدول ، شعور متزايد بضرورة الحفاظ على الأنظمة الديمقراطية ، وخاصة الثروات الاقتصادية التي تراكمت في الدول الغربية ولاسيما الأوروبية .

وهكذا أصبح العالم العربي ، العميل الأول للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بل قبل الولايات المتحدة . وأصبحت صادرات دول الجماعة الأوروبية إلى العالم العربي ، تمثل نسبة ١٣ في المائة من مجموع صادراتها . ومن جهة أخرى ، فإن ٧٠ في المائة من مجموع البترول الذي تحتاجه دول الجماعة هذه ، يأتيها من الدول العربية . ويزيد الحجم الإجمالي للتجارة بين الدول العربية ودول الجماعة عن ٥٠ بليون دولار . مع ذلك ، نجد عدم توازن في التبادل التجاري العربي الأوروبي إذ أن ٦٠ في المائة من صادرات الجماعة تتجه إلى العالم العربي . ومع ذلك كله ، نجد أمامنا دلالة : فإن كل دولة عضو في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، تفرض نسبة معينة من الرسوم الجمركية على وارداتها ، قد تصل إلى ٩٠ في المائة للمانيا الفيدرالية ، بينما لا تتعدى ٥٠ في المائة بالنسبة لفرنسا وإيطاليا . وكانت النتيجة ، أن هناك عجزا تجاريا لدى السوق المشتركة في تعاملها مع العالم العربي ، يصل إلى حوالي ١٢ بليون دولار ، تختص إيطاليا وحدها فيه بمبلغ ٤ بلايين دولار .

هذا العجز يعطى فكرة عن ذراع المشاكل التي تقدرها أزمة الطاقة . فبالرغم من أن إيطاليا قد نجحت طوال الثلاثين سنة الماضية في زيادة حصتها من التجارة العالمية - وهذه الحصة في الزيادة - فإن ميزان المدفوعات الإيطالي ، قد سجل عجزا كبيرا ، وخاصة في تعاملها مع الدول العربية . وعلى المدى القصير ، يمكن القول بأن حساباتنا مع الخارج ، تتطلب منا بذل جهد أوفى لتنميتها . ولكن مع ذلك لا يمكننا بالطبع ، ضغط الطلاب الداخلي على المدى الطويل ، لأن أهم وظيفة للنظام الاقتصادي ، هي توفير واثمان العمل لسلاحيات الجديدة . وهذا شرط لا بد منه للحفاظ على السلام الاجتماعي . لا بد إذن من المضاعفة السريعة للاستثمارات داخل إيطاليا . ثم أنه من الضروري ، بالنسبة لإيطاليا وللعظم الدول الصناعية الأخرى ، الالتجاء من جديد إلى عملية التراكم الداخلي ، وإلى أحداث الظروف الكفيلة بتنشيط الاستثمارات في الخارج في نفس الوقت .

فإذا أردنا الخروج من الأزمة الاقتصادية ، لا بد لنا من

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٧] الحوار . . اقتصاديا

رينالدو أوسولا

خلال ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الأخيرة ، شهد العالم أكبر ثورة سياسية واقتصادية عرفها منذ بداية القرن العشرين ، يمكن أن تقارن بالثورة الصناعية التي جرت في القرن الماضي ، فإن الزيادات المتواصلة التي طرأت على أسعار النفط على نحو مركز ، وخلال فترة قصيرة جدا - بضعة شهور - إلى حد بلغت هذه الزيادة معه أضعاف سعرها الأصلي - كل هذا كانت له آثار هائلة وعميقة . فقد اهتزت من جرائها الأسس التي قام عليها الاقتصاد الصناعي ، وفي نفس الوقت ، اكتسبت الدول المنتجة للبترول ، وخاصة الدول العربية ، نفوذا سياسيا واقتصاديا ، يمكن القول بأنه أعاد للعرب المجد القديم . ومع ذلك فإن هذه الدول ، لم تتحد حول كيفية الانتفاع الأفضل من هذا النفوذ ، سواء كان ذلك لصالحها ، أو لصالح الدول النامية عامة .

ففي عام ١٩٧٤ ، بلغ الفائض ١١٠ بلايين دولار . ويلاحظ أن القدرة على استعمال الفائض البترولي ، تختلف من دولة إلى أخرى . فبالنسبة للدول التي لديها كثافة سكانية مرتفعة ، اتاح لها هذا الفائض ، القدرة على وضع خطط ضخمة للتنمية . وقد بلغ بها الطموح في هذا الاتجاه ، إلى أن تراجع هذه الخطط فيما بعد . أما بالنسبة للدول

زيادة صادراتنا • وهنا نجد أن إحدى الأسواق الطبيعية لمنتجاتنا ، ممثلة دون شك ، في الدول العربية •

وهناك قطاعات يمكن أن تسهم فيها إيطاليا على نحو هام ، وذلك لصالح تنمية العالم العربي • وحتى تلك التي تختص بالبنيات التحتية المدنية ، وإنشاء المصانع البتروكيمياوية والصناعات الكهريائية والنووية وعمليات تحلية مياه البحر ، وأخيرا التعاون الزراعي • ففي كافة هذه المجالات ، نجد أن المستوى التكنولوجي الإيطالي ، يتوافق مع مستوى التنمية في الدول العربية • وعلى سبيل المثال ، فإن إيطاليا هي المصدر الأول لليبيا والخامس للعربية السعودية •

أذن في المجال الصناعي ، يمكن القول بأن التعاون الإيطالي العربي يجري على نحو مرض ولكن الأمر يختلف بالنسبة للقطاع المالي • فإن عدد المكاتب التي تمثل المؤسسات المصرفية العربية الإيطالية في الدول العربية ، مازال محدودا للغاية ، وكذلك الحال بالنسبة لصفقاتنا المالية كما أن ودائع الأورو دولار في مصارفنا ، لا تتعدى المليون إلا بقليل ، وهي تمثل جزءا هزليا للغاية من العملات الأوروبية المودعة بالمصارف الإيطالية • وخلال الفترة الأخيرة فقط ، أبدت شركة « فيات » اهتماما بإبرام عقد استثمار مشترك مع ليبيا • وتجرى العمليات على نحو ايجابي لسببين ، لا علاقة لهما بمدى الفائدة التي ستؤدي إليها هذه المشاركة على ميزان مدفوعات الدولة التي سيستثمر فيها رأس المال ؛ فأننا نجد تدفقا ماليا يذهب إلى استثمارات إضافية ، وليس عن طريق ضم شركات موجودة ، وهي استثمارات تضاعف من عوامل الترابط بين المصالح المشتركة ، وبالتالي فهي تمثل عاملا لا بأس به للاستقرار ، لاقتصاديات الجماعة عامة •

وفي بداية شهر إبريل الماضي ، خلال زيارة قمت بها إلى كراكاس (فنزويلا) ، عقد اتفاق نقدي إيطالي فنزويلي ، لفتح حساب قرض مقايضته لصالح بنك إيطاليا • كذلك تقرر خلال زيارة الرئيس بيسريز ، مضاعفة ودائع البنك المركزي وصندوق الاستثمارات في فنزويلا ، في البنك التجاري الإيطالي ، بمعدل ثلاث مرات ، حتى تصل هذه الودائع إلى ٤٠٠ مليون دولار • أذن أحبط هذا النوع من الودائع ، لأن إبداعات فنزويلا ، تشكل بادرة هامة من قبل إحدى الدول البترولية الكبرى ، لمساعدة إيطاليا على التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها في الوقت الحالي • ولهذا فمن مصلحة إيطاليا ، العمل على إبرام اتفاقيات مماثلة مع الدول البترولية الأخرى •

وتدخل العلاقات التي تعمل إيطاليا على تنميتها مع العالم العربي - الاقتصادية والسياسية على حد سواء - ضمن تلك التي تتطلع إلى أنشائها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع دول الجماعة العربية • وقبل أن تناول هذه العلاقات ، أود أن أشير إلى إمكانية امتدادها إلى دول الجماعة الـ ١٢ بعد انضمام اليونان والبرتغال وأسبانيا • وفي أغسطس الماضي ، قمت بزيارة

للشبهوة ، وفي مارس مدريد ، وفي مايو لاثينا ، وكنت دائما أركز على اهتمام الحكومة الإيطالية بالتوسع في عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية • وقد لا يكون من السهل تحقيق ذلك ، خاصة بالنسبة لدول مثل إيطاليا وفرنسا ، نظرا لتشابه زراعتها الحالية ، مع زراعات هذه الدول الجديدة في العضوية • ولكن على أية حال ، يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل ، وخاصة إذا كان التكامل يجري على نحو تدريجي • وانتي مقتنع بأن جماعة أوروبية تضم ١٢ دولة بدلا من ٩ فهو أمر في النهاية لمصلحة إيطاليا ، وكذلك للدول الأوروبية عامة ، بل والعالم العربي أيضا ، لأن انتقال ثقل الجماعة الأوروبية إلى جنوب القارة ، بفضل عضوية هذه الدول الثلاث ، يجعلها دون شك أكثر الدول اهتماما بالدول المطلة على البحر المتوسط ، وبالتالي ستعمل هذه الجماعة على القيام بدور أكثر فعالية في مناطق أخرى من العالم ، مثل أمريكا اللاتينية التي تربطها بإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ، علاقات قديمة ، قد تدعم من خلال عمل مشترك •

وخلال هذه السنوات الأخيرة ، طرأت تغيرات كبيرة على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والعالم العربي • وتشير الاتفاقيات المشتركة مع دول المغرب ، ثم دول المشرق إلى الطريق الذي يجب أن نمضي فيه ، لكي تصبح منطقة البحر المتوسط متكاملة اقتصاديا • ومن الممكن خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة على الواردات الزراعية ، وبنسبة ٨٠ إلى ١٠٠ في المائة على المنتجات الصناعية • ثم إن سياسة البحر المتوسط ، التي وضعتها الجماعة الأوروبية ، تشجع تنمية هذه العلاقات من وجهة النظر المالية : ٤٠٠ مليون دولار في المغرب و ٣٤٠ مليون دولار في المشرق • ثم نلاحظ أن عشر دول من مجموع الواحد والعشرين دولة الأعضاء في الجماعة العربية ، تربطها بدول الجماعة الأوروبية ، اتفاقيات هامة • وهذه الدول العشر ، تمثل ٧ في المائة من مجموع سكان العالم العربي • كما أن نصف المنتجات الأوروبية ، يتوقف إنتاجه على العالم العربي • ومع كل هذا ، يمكن أيضا زيادة هذا الحجم في المستقبل •

إن الاهتمام المشترك الأوروبي العربي ، ضرورة استقرار البحر المتوسط ، يستوجب جهدا مشتركا ، سواء كان ذلك في المجال المالي ، أو المجال الاقتصادي ، وذلك لصالح موازين مدفوعات الدول المعنية التي تعاني من صعوبات خطيرة في حساباتها مع الخارج • وبمعنى آخر ، فإن التعاون الأوروبي العربي ، لمساعدة الدول العربية الأكثر تضررا على الانطلاق في التنمية ، هو أمر لمصلحة الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة العربية • وكذلك الحال بالنسبة للتعاون القائم على تكيف الفائض الناتج من البترول ، بالقدرات التكنولوجية والإنتاجية التي تملكها دول الجماعة الأوروبية •

ويستوجب القرار الأخير ، إنشاء صندوق نقدي عربي ، لتمويل جزء من هذا العجز لدى الدول الفقيرة ، بالفائض الذي لدى الدول الغنية ، وادماج نشاط هذا

المشتركة . هذا النوع من التعاون الذي اتخذ خلال الفترة الاخيرة ، الصورة المعروفة « بالمصانع التي تسلم بمقاتليها » ، يمكن ان ينمى اذا توافرت ضمانات للمستثمرين . وهنا تكسب المفاوضات الجارية في نطاق الحوار للحماية المتبادلة لضمان الاستثمارات ، ضد المخاطر غير التجارية ، أهمية جديدة .

وتتطلب التنمية لصناعية في العالم العربي ، تنمية مالية متوازنة . وفجد هنا بؤار جديدة تشير الى امكانية الاستفادة من الاسواق المالية العربية المتمركزة في منطقة الخليج الغنية . وحتى هذه الساعة ، اتسم درو الدول العربية في عملية اعادة توظيف البترول دولارات بالسلبية . ولكن الكويت مثلا ، أصبحت اليوم أهم مركز لانطلاق الاستثمارات ، كما أن المستثمرين العرب ، اكتسبوا الكثير من الدقة والحكمة : فن توجيه استثماراتهم . على نحو يضمن لهم الحصول على أكبر فائدة ممكنة .

وعلى أية حال ، لا يمكن أن تخطى العلاقات التجارية والمالية الأوروبية العربية ، أسس النظام الاقتصادي العالمي . وان العالم العربي اليوم ، يستهدف الحفاظ على الثروة السياسية والاقتصادية في الغرب ، اذ يراها أكثر توافقا مع ثرواته . ولكن لا بد من أن نبحث هنا ، عما اذا كان من مصلحة الدول العربية ، الاسهام في التسهيلات البترولية الجديدة ، بمقدار ١٥ بليون دولار ، كما وضع المشروع المدير العام لصندوق النقد الدولي الذي سينظر فيه اللجنة الوسيطة في واشنطن في ٢٨ أبريل . ان المدير العام يرى ، أن مثل هذا القرار ، يجب أن يأتي من الولايات المتحدة ، ومن الدول الاخرى التي تقوم بمنح القروض ، وخاصة ألمانيا الفيدرالية واليابان ودول الاوبك . ان المبالغ المجموعة ، يجب ان تكون مرتبطة بالشروط التسهيلية للسلفيات ، وهذه الاخيرة مرتبطة بدورها ، بالوضع السياسي والاقتصادي والمالي . ولكن أهم الدول العربية ، متقدمة في الالتزام بهذه الشروط ، خاصة وأن هذه القروض التي تمتحها ، تبدو أكثر ضمانا من حيث الامان ، والحفاظ على القوة الشرائية ، عندما لا تكون مرتبطة بالاسواق النقدية والمالية .

وسيوكد تزايد حجم التجارة العالمية : المبررات لصالح نظام يتضمن أرقاما ، أقرب من تلك التي يراها الصندوق مناسبة ، والتي ستجعل من اليسير ، اعادة النظر في القيمة النقدية التي لدى الدول العربية .

ويجب على المدى الطويل ، أن تقرر الدول العربية الصندوق مناسبة ، والتي ستجعل من اليسير ، اعادة نظرياتها . ومن هذه ، الرأي الذي يقول به المدير العام لصندوق النقد الدولي من أن اصدارا جديدا من حقوق السحب الخاصة ، يتوافق مع العمل على زيادة السيولة النقدية الدولية ، وبصفة خاصة لصالح الدول الفقيرة ، ومع اعادة اصدار عملة دولية لصالح الجميع . وعلى أية حال ، فان عملة دولية مثل حقوق السحب الخاصة ، لهي دون شك ، أكثر استقرارا بالنسبة للقوة الشرائية عن العملات الفردية الهامشية الاخرى . فضلا عن أن اصدارها ، والانسراف عليها ، لا يتوقف على السيادة النقدية الوطنية ، بل على قرار جماعي . وهنا يكمن الامل في تضاعف الاسهام العربي ، في مثل هذا القرار الجماعي ■

الصندوق الجديد ، مع الانشطة المتعددة التي تقوم بها مختلف صناديق التنمية العربية ، التي تتعامل على أسس ثنائية ، لما سيؤدي اليه ، من تنسيق للجهد العربي لصالح تنمية الدول العربية الأكثر تخلفا .

وقد تقدمت الجامعة العربية ، في نطاق الحوار العربي الاوروبي ، بقائمة تضم أهم المشروعات الزراعية - وخاصة في السودان : ومشاريع زراعة البطاطس في العراق ، ومختلف منتجات الزراعة في الصومال - التي وضعت وفقا لمشاركة مالية من جانب السعودية ، في اعداد دراسات الجدوى . وهناك قطاعات أخرى أبرزت ملامح تعاون مجسد ومتحد ومتزايد ، منها : البتروكيماويات والتعدين وتحلية مياه البحر . وبصفة خاصة ، لابد من قيام تعاون أوروبي عربي ، لصالح اعادة بناء لبنان الذي دمرته الحرب الاهلية الطويلة مستوى حياة مناسب لسكانه ، نظرا لما يحمله هذا البلد ساورتي انطباع بأن لبنان قادر على استعادة نشاطه خلال فترة قصيرة ، وأن يصبح عذرا هاما داخل الاقتصادات العربية . لذلك الامر بالنسبة لمصر ، فقد وافقت إيطاليا خلال هذه الايام ، على منح هذا البلد ، قرضا ماليا قدره ٤٠٠ مليون دولار ، لان الوضع الاقتصادي المصري ، يتطلب جهدا مشتركا ، لضمان مستوى حياة مناسب لسكانه ، نظرا لما يحمله هذا البلد من مكانة ، خاصة في قلب منطقة الشرق الاوسط .

ومن الضروري أيضا ، أن يكون لنا تصور عام وشامل عن التنمية العربية والاوروبية ، حتى نتفادى مشاكل ناجمة عن اعادة البنيات . وهو أمر يمكن أن يؤدي الى صعوبات ومشاكل اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها . وتحدد الاتفاقيات المبرمة من قيمة الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعية الأوروبية المصدرة الى الدول العربية . وهذا أمر لا شك يعود بالفائدة على المدى الطويل . أما على المدى القصير ، فانه يمكن أن يشكل عوامل لخلافات أو تازمات بالنسبة لقطاعات معينة . على سبيل المثال ، ان تنمية البتروكيماويات ، قد خصص لها العرب استثمارات ضخمة ، ولكنها ستشكل في المستقبل تنافسا لهذا النوع من الصناعات في أوروبا . كذلك أذكر مشاكل ذات صبغة خطيرة بالنسبة لإيطاليا ، حيث يوجد منذ فترة ، فائض هائل في القدرات الانتاجية ، وبصفة خاصة في الصناعات المتطورة . وهذه الاخيرة ، كانت تعتمد على الاسواق العربية لاستيعاب انتاجها . ولكن مع قيام منافسة عربية ، فان هذه الصناعات ، لن تستفيد من الاستثمارات التي خضعت لقيامها . وبالتالي ، علينا أن نقسم القطاعات الى مجموعة يمكن أن ينشأ تعاون فيها لصالح الجانبين ، وأخرى يجب الاستثمارات فيها .

ولكي تضمن أكبر قدر من الفعالية في عملية تنشيط حركة التصنيع في العالم العربي ، لابد من تشجيع نوع من الصفقات المسمى « بالمناورة المشتركة » ، بين الشركات الأوروبية والشركات العربية ، لان هذا النوع من التعامل ، له فائدة ، مثل الاستثمارات العربية في أوروبا . فهو يربط الشركات بالدول ، من خلال علاقات متداخلة ذات قدرة كبيرة على دعم الاستقرار في المنطقة

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٩] الحوار .. اعلاميا

مصطفى المصمودي

هذا اللقاء قد جاء في ايانة المناسب ، بينما تجتهد البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط ، لاقامة جسور يرتكز عليها تعاون ، يتلائم أكثر من ذي قبل مع تاريخ العلاقات بين أوروبا والعالم العربي ، بما تخلله من فترات صفاء في بعض الاحيان ومن توترات واحداث في أغلب العهود .

ان الفتوحات الاسلامية من جهة ، والغزوات الصليبية من جهة أخرى ، قد جعلت الأوروبيين والعرب في نزاع مستمر عبر القرون الخوالي ، ومرد ذلك بدون شك ، الى جهل كل من الجانبين للآخر .

أما اليوم ، فإن النظرة الى العلاقات بين المجموعتين كسبت مزيدا من الواقعية والتبصر ولئن تم الشروع في الحوار الأوروبي العربي قائما ذلك بفضل ارادة سياسية دفعت الجانبين تدريجا الى هذا الاتجاه وان ابطأ هذا الحوار حتى اليوم في تحقيق انطلاقته ، وفي افساح المجال لتعاون أوسع نطاقا ، فإن مرد ذلك الى بعض الترددات التي بدت من الجانب الأوروبي والتي لا نجد لها سببا الا مخلفات سوء الظن الناشئة عن نقص في التعرف لذوايا الجانب العربي وحقيقة واقعة وعلاوة على ذلك ، فإن الجانب الأوروبي مازال مصرا على اعتبار الحوار

مقصورا على الميدان الاقتصادي ومتجاهلا الاتجاهات السياسية في الدرجة الثانية أن لم أقل أنه يتعمد تجاهلها .

ومع ذلك فإن ضرورة عدم التفريق بين السياسة والاقتصاد لم يبق تأكدها في حاجة الى التذليل في عصرنا هذا . ومن الواضح أنه لا سبيل للانماء بدون سلم ، ولا يمكن التعاون بدون استقرار . ومامن احد الا ويعلم أن المجموعة العربية تتألم من داء يسهم كل تعاون مع أوروبا ومامن أحد في العالم الا ويعلم كذلك ، أن الدواء لذلك الداء ، لا يكون الا سياسيا صرفا . والعرب مقتنعون بأنه يتعين على أربا أن تضطلع بدورها لفرض هذه المشكلة السياسية . فتفتح السبيل بذلك في وجه تعاون تنفسح آفاقه ويعم خيره .

ولطالما بذلت الجهود لاقتناع الجانب الأوروبي بأن الوضع على ما هو عليه في الشرق الأوسط لا يهم العرب فقط بل كذلك أوروبا لا سيما والبحر المتوسط يتصل بالعديد من بلدانها وفوق ذلك فإن أزمة الطاقة قد اتاحت للدول الأوروبية أن تلمس مرة أخرى الأهمية البالغة التي يكتسبها ذلك الوضع السياسي .

ومهما كانت الحال فانه ينبغي الاعتراف بأن أوروبا قد خطت بالرغم من الترددات - خطوات تلقاها الجانب العربي بارتياح لم يحاول اخفائه ، وأن هناك تقدما ذا بال ، تم تسجيله في مجال التعاون الاقتصادي .

ومع ذلك - وهنا أصل الى الموضوع الذي أعترزم طرقة - فإن هذا التطور في العلاقات بين المجموعتين لم يشد أزره من الجانب الأوروبي جهد اعلامي وثق كان من الواجب بذل هذا الجهد بصورة تجعل الرأي العام الأوروبي ملما بحقيقة جوهر العلاقات الجديدة بين عالمين كان كل منهما معرضا عن الآخر . وكان هذا المنعرج التاريخي جديرا بأن يتناوله الشرح وحتى التبسيط حتى يعيه كل أوروبي ومن ورائه الرأي العام الدولي بأسره . وكان لابد من بذل المزيد من الجهد للتعريف بواقع خصوم الامس ، الذين أصبحوا اليوم أطرافا في مجال التعاون ، وبمشاكلهم ، وايجاد ذلك التلاقح المنسود بين شعوب جانبي البحر المتوسط ومن وراء العلاقات السياسية أو الاقتصادية اقامة علاقات بين البشر .

الا أنه - من سوء الحظ - لا يمكن الا ان نأسف للنقص في مجال نقل الاعلام ، ان لم نقل لما يكتنفه من تقصير . ويتحتم أيضا أن نأسف كذلك ، للوضع الذي نحن عليه ، والذي فرض علينا الاقتصار على القيام بدور المستهلكين للانباء والثقافات الاجنبية .

ونحن نعتقد فيما يخصنا على الأقل ، أن الداء الذي يشكو منه الاعلام في العالم المعاصر ، يتمثل في أن البلدان المتقدمة لا تعرف الا القليل وفي أغلب الاحيان ، بصورة مشوهة مما هم عليه الذين دونها تقديما . فالمعلومات التي تنقل اليها عن بلداننا لا تتناول الا الاضرابات والازمات والاضطرابات الى غير ذلك من

السياسة والاقتصاد على قبره نهائيا) فان ذلك قد يقضى بإقتل على الحوار العربي الأوروبي ونحن ندرك جميعا بالوسائل التبليغ من تأثير كبير ، وهو ما يبرر هذه الخشية .

على أنه لا بد من الاعتراف بوجود بوادر مشجعة ، تدعو الى مزيد من التفاؤل خيرا بالمستقبل فقد استقر حوار جديد بين العرب والأوروبيين منذ شهر نوفمبر ١٩٧٦ في مستوى وكالات الأنباء .

وتونس فخورة بأن اختيرت لاحتضان هذا الاجتماع الاول وكانت الغاية من هذا الاجتماع الذي ضم مندوبين عن بلدان أوروبا الشرقية منها والغربية جلسوا مع المندوبين العرب حول مائدة واحدة وضع العلامات الاولى على طريق اقرار نظامي اعلامي دولي جديد .

وقد فضلت الندوة في النهاية ، الى فتح افاق جديدة في مجال التعاون والتفاهم وليس اذل على ذلك من تلك الروح البناءة التي سادت الاشغال والقرارات والاختيارات المشتركة التي كانت ثمرتها ولا يسعني في هذا السياق الا أن أشير الى اختيار مندوب وكالة « وفا » الفلسطينية بالاجماع مقرا عاما للندوة ، في الوقت الذي كان فيه الحوار العربي الأوروبي بين السياسة ضالا في منعرجات شكلية عقيمة ، تتعلق بالصيغة التمثيلية التي يتعين اضفاؤها على وقد منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد يتعين كذلك اقرار الحوار بين مؤسسات الصحافة المكتوبة (تبادل نشر صفحات خاصة متعلقة ببلدانها وتبادل الوثائق والصور ...)

كما يتعين احكام تنظيم التعاون بين المؤسسات الموجودة التي تجمع شمل الاذاعات والتليفزيونات الأوروبية (الاتحاد الأوروبي للاذاعات) من جهة والاذاعات والتليفزيونات العربية (اتحاد اذاعات الدول العربية) من جهة أخرى .

واود في هذا المجال ، ان استحث بوجه خاص مؤسسة مثل الأوروفيدون « على بذل مزيد من الاهتمام ، الى الاخبار التي تعرض عليها من قبل البلدان العربية ، وخاصة عندما تكون هذه البلدان أعضاء نشيطين أو أعضاء مشاركين في هذه المؤسسة ويدهي أن مفعول الاعلام السمعى البصرى لا يضاهية اى اعلام آخر . لانه يتجه في نفس الوقت الى مئات الملايين من العرب والأوروبيين .

وفي هذا السياق ، لا يمكن الاكتفاء على التأكيد بأن القارئ أو السامع أو المشاهد الأوروبي ، يعرض عن أنباء العالم العربي ذلك أن تغيير هذا الموقف رهين بارادة وسائل الاعلام . والدليل على ذلك هو العناية المتزايدة التي يوليها القارئ اليوم للأنباء الاقتصادية التي كانت قبل عشرين عاما ، مقصورة على بعض التفسيرات المختصة .

المشاكل التي نعتبرها ثانوية والتي ليست في الواقع الا مظهر من مظاهر الرقي والانماء فهذه الأنباء لا توضع في اطارها الحقيقي أما عن جهل واما عن سوء ذية ، فتعطي بذلك صورة عذرا ، مشوهة أقطع تنسويه . أما جهودنا ونتائج سعيها على درب النمو ، فقد قيل انها « لا تهم القارئ الغربي »

وسبق أن أكدت في بداية الاسبوع ، في هذه المدينة بالذات ، بمناسبة ملتقى جلول الاعلام نظمته « اليونسكو » أن الوضع الحالي يشكو خلافا واضحا من حيث التوازن في تبادل الأنباء كما وكيفا بين العالم المتقدم والبلدان النامية . ففي الوقت الذي تتجاوز فيه نسبة البرامج الاذاعية والتليفزيونية المستوردة من البلدان المصنعة نسبة ٨٠ في المائة من مجموع البرامج ، في بعض البلدان النامية ، لا يخصص في البلدان المتقدمة الا مكانا متواضعا جدا للبرامج الواردة من بلداننا . وحتى الاخبار التي تهم ملايين المهاجرين من العالم الثالث ، أولئك الذين جاءوا لتقديم خدماتهم للمجتمعات المصنعة ، لا يخصص لها المكان الذي هي به جديرة في وسائل الاعلام لدى تلك البلدان .

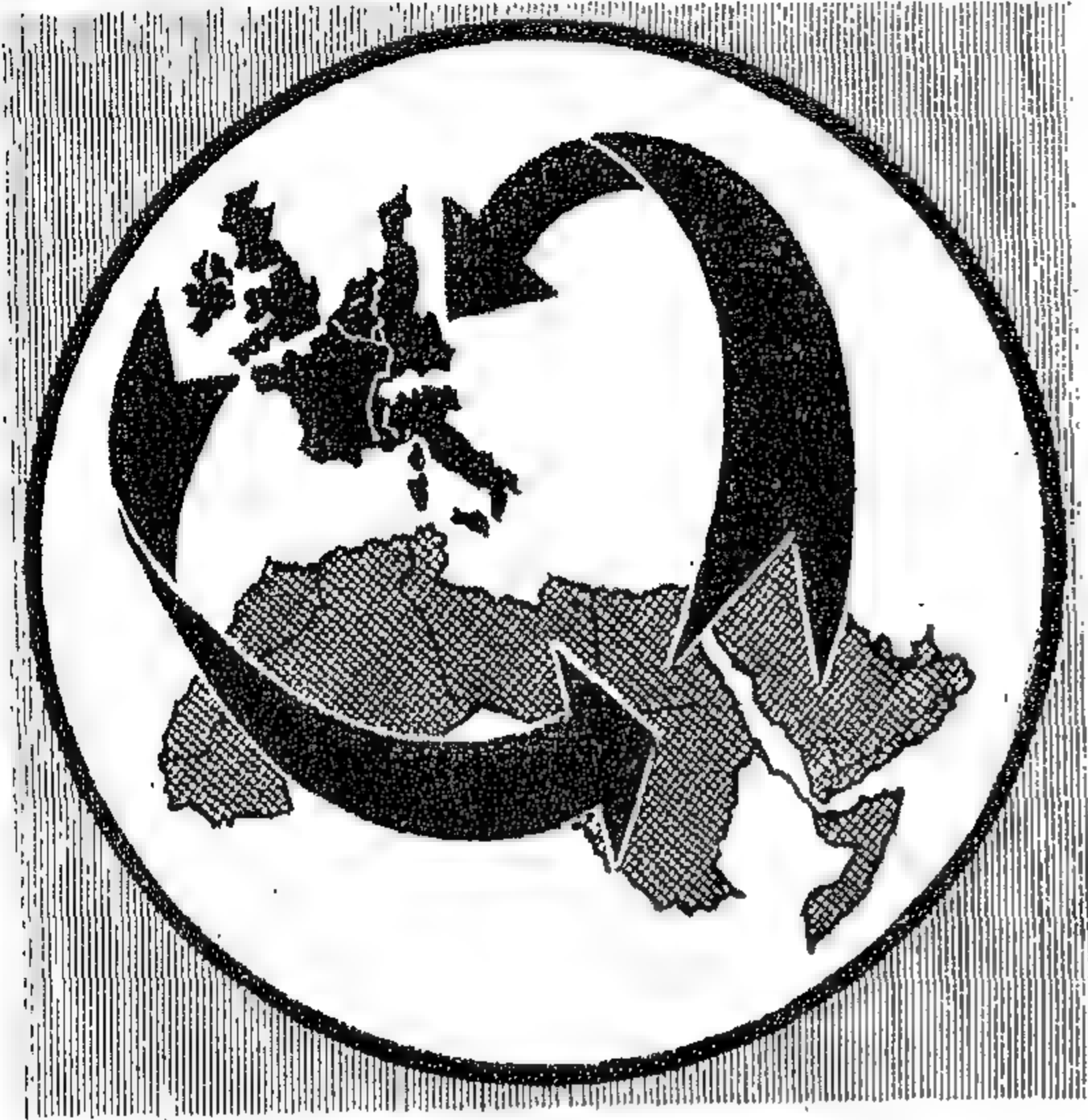
وهذا الخلل يبدو أكثر جلاء في مستوى تبادل الاخبار بين وكالات الأنباء . ذلك أن وكالات الأنباء العالمية تزود مختلف وسائل الاعلام في بلداننا بما يقارب ٧٥ في المائة من جملة الاخبار التي تستغلها هذه الأجهزة الاعلامية في حين أن نسبة ما لا يكاد يبلغ ٢٥ في المائة فقط من الاخبار التي تنبئها هذه الوكالات الكبيرة ، بهم الاحداث اليومية في بلدان العالم الثالث والحال ان هذه البلدان تمثل ثلثي البشرية .

وتجدر الإشارة الى ان الاجتماع الاخير الذي عقدته اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي في فبراير الماضي بتونس لم يلق رغم أهميته أية عناية من طرف الصحافة الغربية بل ان الوسائل الاعلامية القليلة التي نشرت أو اذاعة تعليقات قبل انعقاد الاجتماع لم تتردد في التعبير عن شكوك لا تخلو من مناهضة ، وهو ما لم يكن ليعكس حقيقة التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأوروبيين .

مثال آخر لا بأس بايراده أيضا ، وهو حديث عهد ويتعلق باجتماع وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد في دلهي الجديدة ، فقد لخصت وكالة أوروبية كبرى نتائج اشغال الاجتماع في عبارة مقتضبة وهي « الكابة والتشاؤم » وفي اليوم نفسه ، علقت وكالة أنباء عربية في برقية لها عن النتائج ذاتها ، فتحدثت عن « الواقعية والاعتدال » وانى أترك لكم مجال استخلاص الاستنتاجات التي تفرض نفسها في هذا المقام ، بالرجوع الى اللوائح التي صودق عليها في أعقاب الاجتماع .

وإذا ما لم يظفر هذا الاعلام بالتوازن ولم يكتسب الموضوعية والصفاء وما لم يتخلص من ماضٍ مثقل بالريب والتحجر في مواقف العداء (وهو ماضٍ أزعم رجال

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[١٠] موقف أفريقيا من الحوار

نبذة الاصفهاني

يتوافق مع الحوار العربي الأوروبي ، تحركا آخران جريا هذه المرة بين كل من طرفي الحوار وأفريقيا . ففي الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر كوبنهاجن (١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٣) الذي كان نقطة انطلاق الحوار العرب الأوروبي ، كان العالم النامي ، يشهد مولد حوار آخر فريد في نوعه بين الافارقة والعرب .

وقد بدأ التقارب العربي الافريقي يتبلور منذ بداية عام ١٩٧٣ ، في شكل فوة تضامن على الصعيد السياسي ، ان بادرت بعض الدول الافريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وطوال هذا العام ، سيبدأ الجانب العربي جهودا متزايدة لاقامة علاقات دبلوماسية بين العالم العربي وأفريقيا . ومن العوامل التي ساعدته في ذلك : انتماء ثمانى دول عربية الى منظمة الوحدة الافريقية . لهذا ما كانت تتدلع حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى شرعت معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء ، في قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية التي وجدت نفسها في نهاية الحرب ، لا علاقة لها بأفريقيا ، الا مع النظم العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا . ولم تشذ عن هذه القاعدة ، سوى ملاوى وليسوتو . وهنا نشأت فكرة الحوار العربي الافريقي ، لدعم وتكريس هذا التضامن الجديد ، الذي قام به العالم العربي وأفريقيا . وخلال

٧٦.

وهكذا فاننا نشهد بواكر اتفاق اعلام موضوعي ، يتنقل في حرية وتوازن - وذلك هو العزم المشترك الذي يحدو رجال الاعلام الاوروبيين والعرب وتلك هي ارادة المجموعة الدولية بأسرها ، كما تشهد بذلك الملائحة التي صودق عليها في نايروبي من قبل الجمعية العامة التاسعة عشرة لليونسكو التي لم تقف عند حد الموافقة على ذلك الهدف ، بل أعلنت أيضا عزمها على الاسهام في ادراكه .

ومما لا جدال فيه . انه استقر منذ العزم - من جانب وآخر - على تجاوز خلافاتنا الماضية واتخاذ اجراءات جديدة تيسر اجراء حوار حضارى حقيقى ، كفيل بتحقيق من يدمن التقارب بين شعوبنا واشراكها في ادراك أهدافنا المشتركة في مجال التعاون والتفهم والتضامن والتقدم والسلم وهذه الفاظ نضفى عليها جميع معانيها بكل صدق واخلاص .

ولئن كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية ، تستطيع أن تضطلع بدور هام من أجل تجسيم هذه الارادة ، فان دور وسائل الاعلام يبقى بصورة جوهرية دورا طلائعيا . وعليه يتوقف نجاح الحوار أو فشله .

وبتمثل هذا الدور في اثارة الراى العام ، بشأن حقيقة مشاكل الاطراف وشواغلهم ونواياهم ، وهو يمثل كذلك وفي تصحيح بعض الاحكام المسبقة ورفع مظاهر الالتباس وسوء الفهم ، وتهيئة الشعوب ، حتى تدرك ادراكا أفضل حقيقة الاوضاع فتستطيع متابعة عمل القادة عن كثب ، ان لم تستطع مراقبته وعلى وسائل الاعلام أن تحرص على كسب تأييد الشعوب لكل عمل يرمى الى توفير الشروط الملائمة للتعاون والتقارب ، وعلى هذه الوسائل أيضا ، أن تضع تحت تصرف رجل السياسة ، جميع المعطيات الموضوعية الكفيلة بتيسير الحوار لا بعرقلة كما أنه من واجب رجل السياسة من جهته : أن يذير سبيل الصحفي الذي يضطلع بدور تبليغ الجماهير حتى تستطيع هذه الجماهير مساندة العمل الذي ينجزه .

ان هذه التفاعلات بين وسائل الاعلام والقادة والجماهير تشكل حركية لاشك فيها ، تيسر ضمان النجاح لعملنا ، شريطة أن تسون كل مساعيها عناصر الصفاء والموضوعية والصدق ونبذ الخلفيات هذا مانطالب به اصدقاءنا الاوروبيين وخاصة وسائلهم الاعلامية ■



جزر موريشيوس التي حصلت على استقلالها - قد واجهت صعوبات في التصديق عليها من الجانب الأوروبي ، وأصبح من الواضح ، أنها لن تكون ذات فعالية في احياء علاقات أوروبية أفريقية مثمرة . لهذا فانه منذ يوليو دأبت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على إعادة النظر مرة أخرى في علاقاتها بأفريقيا ، خاصة وأن انضمام بريطانيا الى السوق الأوروبية ، وبحكم العلاقات الخاصة لهذه الدولة الأخيرة بدول الكومنولث ، قد أدخل تنوعا في علاقات السوق المشتركة بالدول الأفريقية وغيرها أيضا . ففي يناير ١٩٧٢ ، اعتمدت دول السوق ، برونوكولا الحق بمعاهدة روما ، بنص لأول مرة ، على إقامة علاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الكومنولث . والمعروف أن هذه الأخيرة ، تشمل المقارات النامية (أفريقيا وآسيا والكاريبى) وقد أسفرت هذه الجهود في فبراير ١٩٧٥ ، عن توقيع مفاوضات « لومى » التي تشكل آخر تنازلات وافقت عليها أوروبا الجماعة ، لصالح إقامة علاقات جديدة مع أفريقيا وسنتناولها بالبحث فيما بعد .

اذن يمكن القول ، ان نهاية عام ١٩٧٣ شهدت تحركا في ثلاثة اتجاهات : أوروبا - أفريقيا وعربيا أفريقيا ، وعربيا أوروبيا . فكان من الطبيعي ، أن تقوم فكرة إقامة تعاون ثلاثى أوروبى - عربى - افريقى .

وقد نبعت هذه الفكرة لدى الجانبين الأوروبي والعربى ، وأن كانت تتفق في تصور كل منهما ، من أولوية تنمية أفريقيا . الا ان كل جانب كانت لديه حوافز مختلفة .

- كان الجانب الأوروبي ، يرى في المشاركة العربية - وهي مالية أساسا - لصالح التنمية الأفريقية ، وسيلة لالقاء الجزء الأكبر من العبء المالى الذى كان يقع عليه في الماضي ازاء التخلف الأفريقى ، مكثفيا بالتركيز على المعونة الفنية . وهو في ذلك يوفق بأنه سيكون أول من سيحظى ثمار هذه المشاركة .

- أما الجانب العربى ، فكان تطلعه الى أفريقيا ، نابعا في بداية الامر ، من منطلق سياسى ، وهو القضاء على الوجود الصهيونى في القارة . لهذا بعد أن أصاب الهدف ، أصبح تحركه يقوده الى الرغبة في الحفاظ على هذا الكسب السياسى . ولم يلتفت الجانب العربى الى التنمية الأفريقية الا مؤخرا ، عندما أدرك ان القارة زاحرة بالموارد الطبيعية والبشرية ، وأنه يمكن أن يجنى الاستثمار العربى بعض فوائده ولكن مع ذلك ، يبقى العالم الصناعى هو مركز تطلع الاستثمارات العربية ، حيث تضمن البنى الاقتصادية المتقدمة عبر أجيال ، من الرأسماليين ، عائدا وغيرا للاستثمار .

كانت هذه الحوافز المتباينة ، يحملها نبي ثنائيات الحوار العربى الأوروبى . فبالنسبة للتعاون بين العرب وأوروبا الجماعة ، يمكن القول بأنه على مستوى المنظمين الاقليميين (الجماعة العربية ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية) كان التحرك يتسم بالبطء الشديد ، وكان كلا من الطرفين ، يأخذ من الاقتراب من الآخر أكثر من

السنوات التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت الجهود التي بذلت من قبل العرب والافارقة لايجاد قاعدة تعاون (اقتصادى ومالى) مثمر بين المنظمين الاقليميين - وهما الجامعة العربية ومنظمة الدول الأفريقية - تحاول تخطي الكثير من الصعوبات ، التي كانت تقف في طريق مثل هذا التعاون . ولهذا اتسمت بالبطء الشديد .

كان الجانب العربى - وبصفة أدق الدول العربية - يركز بين يديه الفائض البترولى الهائل ، الذى تحقق له : نتيجة الزيادات المتوالية التي قررتة هذه الدول لسعر البترول الذى تنتجه . قد أبدى منذ البداية ، استعدادا مدعما بالعمل ، لمعاونة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، على تخفيف العجز في ميزانياتها الذى تزايد نتيجة لرفع اسعار البترول ، وذلك بإنشاء صندوق خاص عربى للفروض لأفريقيا (يناير ١٩٧٤) الذى وضع ٢٠٠ مليون دولار تحت تصرف الدول الأفريقية ، لتمويل وارداتها البترولية ، ولتذمة مواردها البترولية الخاصة . بالإضافة الى ذلك ، نصت قرارات مؤتمر القمة السادس العربى الذى عقد في الجزائر (٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣) على إنشاء مصرف عربى للتنمية الاقتصادية لأفريقيا ، برأسمال قدره ٢٣١ مليون دولار ، اكدت فيه ١٨ دولة عربية . وأخيرا في ٥ ديسمبر ١٩٧٣ ، أنشأ الجانب العربى ، صندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية ، برأسمال قدره ١٥ مليون دولار . وكان من المفروض أن هذه المؤسسات المالية العربية الثلاث ، ستشكل الاساس الذى سييسر بناء تعاون مثمر ينشده الطرفان . ولكن صعوبة الاتصالات داخل المنظمين الاقليميين ، أعاق العمل الذى كان من المفروض ان تؤديه . فكانت النتيجة ، أن أولى اتفاقيات الصندوق الخاص المبصرة بين الأمين العام للجامعة العربية والدول الأفريقية ، لم توقع الا في ١٣ أكتوبر ١٩٧٤ . أما المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، فانه لم يقرر أى تمويل لمشاريع أفريقية قبل ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ . وأخيرا فان رأسمال الصندوق العربى للمعونة الفنية العربية الأفريقية ، بقى مجمدا حتى عهد قريب جدا .

ومع ذلك كله ، فان الجانب العربى ، بذل مجهودا كبيرا لصالح أفريقيا . ويمكن تقدير المعونة العربية منذ نهاية ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٦ بحوالى بليونين من الدولارات . وبالتالي عندما تقرر عقد أول مؤتمر عربى افريقى في القاهرة (٧ - ٩ مارس ١٩٧٧) ، تحركت الامال الأفريقية ، وتقدم الجانب الأفريقى بطلب معونة قدرها ٤ بلايين دولار . وقد أقر المؤتمر ١٩٤٥٧ مليون دولار لصالح التنمية الأفريقية ، وأن كان الجزء الاعظم من هذا المبلغ (١٢٢٠ مليون) سيتم من خلال صناديق التنمية العربية القومية . وهذا يعنى أن المعونة المالية لأفريقيا ، ستبذل أساسا على المستوى الثنائى .

أما الجانب الأوروبى ، فكان من ناحيته ، يعمل جاهدا منذ بداية عام ١٩٧٣ على ايجاد علاقات أكثر فعالية مع أفريقيا ، من تلك التي كانت موجودة قبل ذلك التاريخ ، والتي كانت تمر بمرحلة حرجة . فان معاهدات ياوندى ، التي وقعتها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ ١٩٦٩ مع ١٨ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية ، ثم ضمت اليها

اللازم . فقد كان التحرك الاقليمي ، يفرض على الجانبين تناول موضوع التعاون على شكل اجمالي وشامل ، متضمنا الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا . بقدر ما كانت أوروبا تتهرب من التزامها ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، ومن تناول مشكلة البترول الحساسة للغاية ، كانت الدول العربية من ناحيتها ، مدركة أهمية الدور الذي تقوم به اعانة الاقتصاد الاوروبي ، الذي يواجه أزمة التضخم ، وأزمة النقد معا . لهذا كانت تعمل جاهدة على ادراج المسائل السياسية ، ضمن الحوار العربي الاوروبي .

ولكن من جهة أخرى ، كانت العلاقات الثنائية بين دول الجماعة الاوروبية والدول العربية ، تشهد تموا ودعما متزايدا خلال هذه السنوات الاخيرة الأربع . والتعليل الاساسي لذلك ، هو التسابق المحموم الذي قام بين الدول الاوروبية بشأن الاستثمارات العربية ، وهو تسابق لابد انه سيشكل في المستقبل : ان لم يكن قد بدأ في ذلك - حاجزا أمام التعاون العربي الاوروبي على الصعيد الاقليمي .

في مثل هذا الإطار الذي تما بداخله الحوار العربي الاوروبي ، يمكن التساؤل : ما هو موقف أفريقيا من الحوار ؟

ان الجانب الافريقي ، كان حريصا على تتبع التقارب الذي نشأ بين الدول العربية ودول الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وكان أبرز ما بدا له من هذا التقارب ، التزايد المطرد في العلاقات الثنائية العربية الاوروبية . فأخذ ينظر اليه من منطلق ينتقد فيه ، اندفاع العرب الى إعادة توظيف البترودولارات في الدل الصناعية الاوروبية الكبرى ، والولايات المتحدة أيضا . وقد كتب ا . س . شيبوي في كتابه « الدولارات العربية لأفريقيا »

على المدى القصير ، فإن على معظم الدول الأوروبية أن تعتمد على إعادة توظيف الدولارات العربية ، لكي تبقى على اقتصادياتها . وذلك على نحو مؤقت . وهذا يعني الاقتراض من الدول العربية ، والوفاء على فترات قصيرة . أما على المدى الطويل ، فإن الحل من وجهة نظر أوروبا ، يتمثل في زيادة حجم تجارتها مع دول الشرق الاوسط . فإن الوسيلة الوحيدة ، لدفع ثمن البترول العربي ، ستكون عن طريق بيع مزيد من السلع والخدمات للدول العربية المصدرة للنفط .

أي أنه من وجهة نظر الكاتب الافريقي ، فإن اندفاع العرب الى إعادة استثمار الجزء الأكبر من العائد البترولي في أوروبا ، سيؤدي الى إمكان ترابط الاقتصاديات العربية بالاقتصادية الاوروبية . على نحو يكون الجانب الاوروبي فيه ، هو الذي سيجني الثمار ، لأن عملية خلق احتياجات جديدة في الدول العربية البترولية ، سيجعل من الدول الاوروبية . العميل الاول . وهذا يعني أن الحوار العربي الاوروبي ، ما هو سوى وسيلة لتطويع الثراء العربي الجديد لصالح أوروبا الجماعة .

أما الدول الثمانية الافريقية ، فأنها تعاني أساسا من عدم القدرة على الاقتراض من الأسواق الدولية ، كما أنها تفتقر الى احتياطي كاف من العملة الاجنبية وبالتالي فإنها أكثر احتياجا لرؤوس الاموال . لكي تحقق برامج التنمية التي وضعتها لنفسها ، ولكنها غير قادرة على تنفيذها ، خاصة منذ أن انتقل التضخم العالمي الى أفريقيا في بداية عام ١٩٧١ ، وبعدها طرأت الزيادات المتوالية في أسعار البترول ، فأطاحت بأخر آمال الحكومات الافريقية ، في السيطرة على تنميتها . لهذا نجد هذه الكلمات للكاتب الافريقي :

« ان الفائض المتراكم لدى دول منظمة الاوبك ، قد اعيد توظيفه في العواصم الاوروبية ، في حين ان احتياج أفريقيا السوداء الى هذا الفائض ، لا يمكن أن يبالغ في التركيز عليه . ان أفريقيا ما زالت تأمل في أن يغير الفكر الغربي اتجاهه لصالحها . »

وبصفة عامة ، فإن وجهة نظر أفريقيا من الحوار العربي الاوروبي ، تتلخص في الموقف الذي اتخذته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية : فإن أفريقيا جنوب الصحراء ، التي تضم الدول الأكثر بترولية في العالم ، حيث ٢٥ دولة من ٣٥ لا يصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوي ١٥٠ دولارا ، وحيث ٢٦ دولة لا تملك موارد فائضا عن تصدير مواد أولية ، يمكن أن تصفها بأنها ذات أهمية « استراتجية » (الفوسفات واليورانيوم والالمنيوم) . فإن أفريقيا منذ أن برز الثراء العربي الجديد في شمال القارة ، تقف شاهدة اليوم ، أمام أكبر عملية انتقال ثراء عرفها التاريخ من الشرق الاوسط الى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة . وأن منظمة الوحدة الافريقية ، تؤمن بأن إعادة توظيف العائد البترولي ، يجب أن يتم لفائدة جميع أعضاء الجماعة الدولية . وهذا يعني ان العملية لا يجب أن تتم خلال اتفاقيات ثنائية قائمة على المعاملات التفضيلية التي لن تؤدي سوى الى زيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ان الحل السليم ، لا يمكن أن يوجد سوى من خلال عمل دولي منسق . وبمعنى آخر ، لابد أن تشارك دول العالم الثالث ، في صنع القرارات الخاصة بذلك .

أما موقف الجانب العربي ، فإنه يذيع من ارتقاء الدول البترولية العربية ، معارج الأسواق الدولية ، في شكل قوة جديدة ، وبالتالي فإنه يتسم بالحرص على الحفاظ على المكانة التي اكتسبتها ، وبالمعمل على تدعيمها . وهذا المنطلق الفكري ، هو جوهر ما أعلنه الجانب العربي خلال عقد مؤتمر الوزراء العرب والإفارقة في القاهرة ، من أنه يفضل « ضمان المستقبل » عن طريق الاستثمار في الدول المتقدمة ، حيث « الفوائد مرتفعة » . وحيث لا يدخل « المال تحت بند المعونة أو الصداقة » . ثم ان المعونة التي منحها العرب لأفريقيا ، لا تمثل سوى اسهام عربي في برامج أخرى لصالح مشاريع تنمية ، ولكنها ليست واجبا يقع بالكامل على عاتق الجانب العربي .

ومن خلال هذين المنطلقين العربي والافريقي ، يمكن أن

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[١١] نظرة مستقبلية عن الحوار

د. محمد ربيع

يعتبر الحوار العربي الأوروبي ، إحدى النتائج الجانبيه لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ولأزمه الطاقة العالمية التي رافقته .

ان دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بسبب كونها الشريك التجاري الأكبر للدول العربية ، كانت أول من أدرك أهمية الأبعاد السياسية لحرب أكتوبر وفداحة النتائج الاقتصادية لحظر تصدير النفط العربي . ففي بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أعلنت تلك الدول ، عن عزمها على القيام بدور سياسي واقتصادي على أساس المساعدة في البحث عن حل سياسي للصراع والإسهام في تنمية العالم العربي . ولما كان العرب جادون في سعيهم من أجل تحقيق السلام ، فقد رحبوا بالمبادرة الجديدة وتجاوبوا مع دعوة المبادرة الأوروبية لرعاية مصالح المجموعة الخاصة في المنطقة العربية ، والسعي العربي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بمثابة الإبريق للشريين لتجربة الحوار العربي الأوروبي .

وسنحاول في هذا التقرير تحديد أهداف الحوار ، وتحديد أهم المشاكل السياسية وغير السياسية ، التي

تستخلص بعض النتائج التي تحدث موقف الجانبين من الحوار العربي الأوروبي .

— ان العرب يرون في الحوار ، وسيلة لدعم النظام الاقتصادي الدولي ، الذي أتاح لهم اكتساب ثقل جديد في الأسواق الدولية . فلا يجب أن تغفل أن البترول دولارات ، هي قبل أي شيء ، آخر ورقة نقدية صادرة عن هذا النظام ، الذي لابد من حمايته لضمان الثراء الجديد . ومن هذا المنطلق ، لا عجب أن نجد الدول العربية المصدرة للبترول ، التي ليست لديها كثافة سكانية عالية ، غير مهتمة بالقدر الكافي بإقامة حوار عربي أوروبي على الصعيد الإقليمي ، مكثفة في ذلك بالعلاقات الثنائية . هذا في حين أن الدول العربية الأخرى ، هي التي تطالب بهذا الحوار ، خاصة وأن عددا منها يعد من دول المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي . أما الجزائر ، وهي دولة بترولية كبرى ذات كثافة سكانية مرتفعة ، تلزمها بالاندفاع في برامج وخطط تنمية جريئة ، فهي التي تطالب بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

— أما الإفارقة ، فانهم ينظرون الى الحوار العربي الأوروبي ، من منطلق الفقر والقلق على المستقبل . وهم يلوحون في وجه طرفي الحوار بأهم سلاح لديهم ، وهو امتلاكهم المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة الأوروبية والأمريكية على السواء . وفي نطاق العلاقات الأوروبية الإفريقية التي أدت الى معاهدات «لومي» ، كان أهم ما ارتاح له الجانب الإفريقي ، هو عدم تطبيق مبدأ التبادل في المعاملات التفضيلية ، وذلك لصالح الدول الإفريقية ودول الكاريبي ودول الباسيفيكي ، وان كان هذا بالنسبة لعدد محدود من السلع (١٨ سلعة) . كما تضمنت المعاهدات ، اتفاقية حول التعاون المالي والفني ، على أن يتم ذلك وفقا للاحتياجات الحقيقية لدول الجانب النامي . ولكن بالرغم من كل الحماس الذي أثارته معاهدات لومي في صفوف الزعماء الإفارقة عند التوقيع ، فان هذا الحماس قد بدأ يخبو ، عندما شرع في تطبيقها . وكانت المشكلة المطروحة تختص بالسكر ، فقد ساد الانشقاق في صندوق دول الجماعة ، إذ بادرت ألمانيا الفيدرالية بالأفراد بموقف اتسم بعدم الالتزام بالمعاهدات .

وفي النهاية ، يمكن القول ، بأن التعاون الثلاثي الأوروبي العربي الإفريقي الذي طرحت فكرته عند نشأة الحوارين العربي الإفريقي والعربي الأوروبي ، لابد أن يعكس مصالح الأطراف الثلاثة ، لكي يكون مثمرا . فبالإضافة الى ضرورة أحداث تغيرات جذرية على صعيد المؤسسات الإقليمية الثلاث ، يجب أن يحمل أيضا بذور المستقبل ، الذي تتطلع اليه الجماعة الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، أكثر انصافا للشعوب الفقيرة .

ويأتى هنا التساؤل : هل هذا هو الوضع المأموس في الحوارين العربي الأوروبي والعربي الإفريقي ، أم نشهد اليوم خطا جديدا يفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟

تعوق تقدمه ، وتحد من امكانياته كما أننا سنحاول استكشاف امكانيات تطويره الى أداة فعالة للتعاون العربي الاوروبى قادرة على الاسهام ايجابيا فى تحقيق السلام والاستقرار والتقدم الذى تشتهل اليه شعوب المنطقتين .

اهداف الحوار

ان التبادل التجارى ، والتفاعل الثقافى والسياسى بين أوروبا والعالم العربى ، قديم قدم للتاريخ نفسه . اذ بينهما لعبت المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية ، الدور الاول فى اقامة علاقات اوروبية عربية مشتركة ، فقد غلب على العلاقات القديمة ، طابع الحملات العسكرية والسيطرة السياسية . الا أن زوال الاستعمار الاوروبى من البلاد العربية فى الستينات من هذا القرن ، فتح المجال واسعا لتحسين العلاقات العربية الاوروبية واقامتها على أساس اشتراك المصالح وتبادل المنافع .

ان هدف الحوار العربى الاوروبى ، هنا جاء فى بيان القاهرة الذى صدر عن اول لقاءات الحوار العامة ، هو اقامة علاقات خاصة بين المجموعة العربية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية . وتشمل تلك العلاقات التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية . . . الخ ، وهى تعاون من المؤكد أن يعود بالفوائد على كلا الطرفين فانه على حين يتوقع أن تعود فائدة العرب من انتهاء الصراع فى الشرق الاوسط كبيرة ومباشرة ، فان لأوروبا مصلحة كبيرة فى انتهاء ذلك الصراع ، وبشكل خاص من وجهة النظر الامنية ، اذ بينما ستسهم ظروف السلام فى تأمين استمرار تدفق البترول العربى الى دول المجموعة فانها من المنتظر أن تحد من اتساع نفوذ الاتحاد السوفيتى فى المنطقة العربية .

ان دول المجموعة الاوروبية ، تملك من المعارف الفنية والخبرات والاسواق ما يحتاجه العرب لتنمية بلادهم ، كما يملك العرب من الموارد المالية والبشرية والاسواق والنفط وغريد من مصادر الثروة الطبيعية ، ذاتها تحتاجه أوروبا لتأمين استمرار تقدمها الاقتصادى . لذلك فان حاجة دول المجموعة الاوروبية للنفط والمال العربى ، تقابلها حاجة عربية للمعرفة الفنية والخبرة الادارية الاوروبية . ولما كانت صادرات المنطقتين العربية والاوروبية مختلفة عن بعضها بعضا فان فتح الاسواق بشكل متبادل أمام منتجات الطرفين ، من المؤكد أن يعود على شعوب المنطقتين بالفوائد الكثيرة ، المباشرة وغير المباشرة .

ان الطبيعة المعقدة والطموحة لاهداف الحوار ، كانت سببا فى خلق العديد من المشاكل الفنية والادارية وسوء الفهم . فقد اتجه العرب الى التركيز على الجوانب السياسية للحوار فى حين اتجه الاوروبيون الى التركيز على جوانبه الاقتصادية والتقنية وكذلك حاول العرب تحديد مفاهيم الصداقة وارساء أسس ومبادئ التعاون بشكل عام فى حين حاول الاوروبيون حصر مجالات الحوار وأبعاده ، وقصر التعاون على مشاريع ومجالات معينة .

ولما كانت الصعوبات الاقتصادية التى خلقتها اقرار العربى ، بخفض انتاج النفط ، وحظر تصديره الى بعض الدول فى سنة ١٩٧٣ ، هى الدافع الذى قاد الاوروبيين الى محاولة ادخال البعد السياسى فى علاقاتهم مع العرب ، فان الاهتمام الاوروبى بالجوانب السياسية للحوار ، لا يزيد عن كونه محاولة اوروبية لاقامة علاقات طبيعية مع البلاد العربية . أما الاهتمام العربى بالابعاد السياسية للحوار فينبع أساسا من رغبتهم فى التوصل الى حل شامل ينهى النزاع فى الشرق الاوسط ، ويحقق السلام لشعوب المنطقة العربية . ولذلك كان التجاوب العربى مع المبادرة الاوروبية ، ايجابيا ومباشرا ، لاعتقادهم أن الدعوة للتعاون ، لابد أن تسهم فى حل المشاكل السياسية والاقتصادية على حد سواء .

ان خلق الاجواء الملائمة لتحقيق التنمية فى العالم العربى ، والقادرة على تمكين شعب فلسطين من استعادة حقوقه المقتضية بالطرق السلمية هى الاهداف الرئيسية . التى يسعى العرب الى تحقيقها من خلال الحوار . كما ان تأمين استمرار حصول دول المجموعة الاوروبية على احتياجاتها النفطية من البترول العربى بأسعار معقولة واعادة تدوير فوائض الاموال العربية ، من خلال مؤسساتها المالية والاستثمارية ، هى أهداف الحوار الرئيسية بالنسبة للجانب الاوروبى . الا أنه على الرغم من أهمية تلك الاهداف وحيويتها ، فانه لا يمكن لها أن تتحقق أو تتطور ، الا اذا أحيطت باطار من الثقة ، وقامت على أساس تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية بين كلا الطرفين .

الصعوبات التى تواجه الحوار

يعتبر تركيز العرب على الابعاد السياسية للحوار ، أهم المشاكل التى واجهت الاوروبيين فى تعاملهم مع الجانب العربى ، كما ان اتجاه الاوروبيين الى التقليل من أهمية الجوانب السياسية ، لزال أهم أسباب خيبة الأمل العربية فى تعاملهم مع الجانب الاوروبى . وبسبب فشل الجانبين فى التوصل الى تفاهم عام حول أهمية السلبية لمختلف جوانب الحوار وابعاده ، أخذت العديد من المشاكل والصعوبات تبرز على كافة المستويات ، مما أدى الى اعاقه تقدم الحوار .

ان الحوار العربى الاوروبى ، كتجربة فريدة فى العلاقات الدولية ، كان من الطبيعى أن يطرح مشاكل ادارية وفنية غير عادية . اذ على الرغم من ضخامة المشاكل السياسية ، فان المشاكل الاقتصادية والفنية والمالية والادارية ، ذات أهمية كبيرة أيضا . وقد أسهمت فى اعاقه أعمال لجان العمل المختلفة الا أنه على الرغم من تعدد المشاكل وتعقدها ، فانه بالإمكان اعاده تحجيم معظمها ، من خلال اعادة تحديد مواقف المجموعتين من جوانب الحوار ومختلف القضايا التى تطرحها .

١ - الصعوبات السياسية

يعتبر استمرار الوجود الصهيونى فى فلسطين ، من

الحوار . فان وعى المنظمة لاهمية الحوار ، وامكانيات اسهامه في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في العالم وجعلها تقبل المشاركة على أساس الاعتراف الضمني بوجودها ، بدلا من الاعتراف القانوني بتمثيلها للشعب الفلسطيني . وعندما اخذت العلاقات العربية الاوروبية في التدهور ، نتيجة لاتفاقية هايف الاوروبية الاسرائيلية ، استطاع الوجود الفلسطيني ، أن يتحمل القسط الاكبر من مسؤولية صياغة الموقف العربي المشترك تجاه دول المجموعة ، وأن يسهم في تخفيف حدة التوتر ، الذي كان يقتضي على جانبي الحوار . ولولا المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات الحوار التحضيرية التي عقدها الجانب العربي في شهر مايو سنة ١٩٧٥ لندرس موضوع اتفاقية المجموعة الاوروبية مع الكيان الصهيوني ، لما استطاعت فكرة الحوار أن تجد طريقها الى حين التطبيق فقد امتاز الموقف الفلسطيني بمقالاته كما قام بدور أساسي في تدعيم الموقف السياسي للجانب العربي .

ان اهتمام الاوروبيين بمصالحهم الاقتصادية في البلاد العربية لم يقابله وعى مماثل بمسؤولياتهم السياسية تجاه تلك المنطقة ان المصالح الحيوية لكلا الجانبين لا يمكن أن تتطور أو تنمو ، إلا من خلال تحقيق تعاون سياسي بينهما ، على أساس من تقابل المصالح والمنافع .

٢ - الصعوبات التنظيمية

أن الصعوبات التنظيمية التي تعوق سير الحوار ، كثيرة ومتنوعة وهي تبدو أكثر وضوحا على الجانب العربي . وهي مشاكل تجد جذورها في طبيعة تركيب اللجنة العامة للحوار ، وكيفية قيامها بالاعمال المنوطة بها .

ان اللجنة العامة ، كأعلى جهاز في الحوار ، تعتبر مسؤولة عن توجيه اعمال اللجان الاخرى ، ومراقبة اعمالها ، وادخال مآثره مناسبا من تعديلات وفقا لاهداف المنشورة وفي الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة العامة في ديسمبر ١٩٧٦ وفي مايو سنة ١٩٧٦ ، وفي تونس في فبراير سنة ١٩٧٧ ، أثبتت تلك اللجنة أنها تملك القدرة على ادخال بعض التعديلات على اعمال الحوار ، الا أنها في الوقت ذاته ، أثبتت فشلها في توجيه لجان العمل الاخرى ، وفي حل أي من المشاكل التي تعاني منها . وبينما نجحت اللجنة العامة في ادخال الجانب السياسي ضمن جوانب الحوار ، فانها فشلت في تعميق التفاعل بين المشانكين على كلا الجانبين إذ ان أسلوب تبادل وجهات النظر الذي تبنته اللجنة العامة خلال اجتماعاتها ، أدى في الحقيقة الى ايقاف التفاعل الفكري بين الخبراء العرب والاوروبيين ، والى ان تستبدل بأسلوب الحوار الجماعي أسلوب المحاوراة الفردية « مونولوج » فقد أصبحت وجهات النظر ، يتم تبادلها من خلال بيان يلقيه ممثل عن كل فريق .

ان أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الحوار في الوقت الحاضر ، تعود أسبابها الى طبيعة تركيب اللجنة العامة ، وكيفية معالجتها لقضايا الحوار ، خلال اجتماعات القصيرة :

أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي . كما استوعب اجزاء كبيرة من مواردهم المحدودة لبناء قسوته الدفاعية « وخاصة الدول العربية غير النفطية » كل هذا على حساب التنمية فعلى سبيل المثال ان ثمن طائرة حربية مقاتلة يكفي لبناء عدد من المدارس واستيعاب مايزيد على ٢٥ ألف طفل كما أن ثمن دبابة حديثة ، يكفي لبناء مساكن تستطيع ايواء ألف أسرة عربية على الأقل .

واذا كانت حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب قد أضفحت الى أعباء المجتمع العربي الكثيرة ، أعباء مالية وبشرية اضافية ، فان سياسة اسرائيل التوسعية ، لازالت تشكل أهم الاخطار التي تتهدد أمن واستقرار الدول العربية ، وسلامة أراضيها . ولذلك تعتبر دعوة العرب الى السلام والاستقرار ، ذات أسباب سياسية واقتصادية وامنية وانسانية في وقت واحد ، مما يجعل العرب يرون في انتهاء الصراع في الشرق الاوسط ، شرطا أساسيا لتحقيق امكانيات التنمية العربية وقضية حيوية تحتل مكان الصدارة بين غيرها من القضايا الداخلية والخارجية .

ان رغبة دول المجموعة الاوروبية في الاسهام في حل النزاع في الشرق الاوسط ، كما جاءت في بيان ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، لازالت تتركزها كل مقومات المواقف السياسية الفعالة . فان هذه الدول لم تتخذ أية اجراءات تؤكد اصرارها على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بحل ذلك النزاع ، كما أنها لم تحاول تقديم أية مقترحات جديدة ، من شأنها أن تضيق الفجوة بين المرفقاء المتصاردين وعلى الرغم من اصرار اسرائيل على رفض الانصياع لقرارات هيئة الامم المتحدة ، وعلى مخالفة المبادئ الاربعة التي أعلنتها بيان نوفمبر الاوروبي فان من قبل دول المجموعة لا زال مستمرا .

ان استمرار الدول الاوروبية في اتخاذ مثل هذه المواقف ، يشكل عمليا ، انتهاكا للمبادئ السياسية والانسانية التي تدعى تلك الدول الوقوف الى جانبها والدفاع عنها .

ان فشل دول المجموعة الاوروبية في التوصل الى اتفاق سياسي مع العرب ، يعود أيضا الى ما يسود علاقات تلك الدول مع بعضها بعضا من مشاكل وما يسيطر على المجتمعات الاوروبية من أفكار ومواقف معادية للعرب . كما أن تردد الاوروبيين في تعميق تعاونهم السياسي مع العرب ، يعود الى تركيز اهتماماتهم بالقضايا الامنية واحساسهم بالارتباط الوثيق باسرائيل .

ان اعتراض الاوروبيين على تمثيل الفلسطينيين بوفد مستقل في الحوار ، وقيامهم بتوقيع اتفاقية تجارية مع اسرائيل في شهر مايو سنة ١٩٧٥ كانا من أولى الصعاب التي واجهت الحوار منذ بدايته ، وكادت أن تقضى عليه . الا أن عدم رضا منظمة التحرير الفلسطينية عن الصيغة الجماعية التي تم التوصل اليها بين الجانبين العربي والاوروبي من أجل التغلب على مشكلة التمثيل الفلسطيني . لم يمنعها من المشاركة الفعالة في مداوات

١ - ان انعقاد تلك اللجنة على مستوى دبلوماسي وجعلها تفقد الخبرة والمعرفة الفنية اللازمة لتدارس قضايا الحوار ذات الطبيعة غير السياسية .

٢ - ان كونها لجنة سفراء يمكنها من القيام بدور استشاري ، ولكن يسلبها القدرة على اتخاذ أية قرارات هامة ملزمة لاي من دول المجموعتين .

٣ - ان قصر فترة اجتماعاتها ، يجعلها غير قادرة - حتى ولو توفرت لديها الامكانيات الفنية - على دراسة أية قضية من القضايا التي تطرح للنقاش .

ولذلك لم تستطع لجان العمل المختلفة ، ان تحل ايا من المشاكل المتعلقة من خلال اللجنة العامة ، مما أدى الى شعور معظم المتحمسين للحوار على كلا الجانبين بخيبة أمل كبيرة . والتمكين للجنة العامة من القيام بمسؤولياتها في توجيه لجان العمل ، وقيادة الحوار ، وتطوير أجهزته المختلفة ، وخلق الاجواء المناسبة لقيام فاعل فكري خلاق بين الخبراء العرب والاوربيين ، فإنه يتعين ادخال بعض التعديلات على طبيعة تركيبها واسلوب عملها . وربما تكون الاقتراحات التالية ، من أهم التعديلات المطروحة اذيلها :

١ - اعتماد اللجنة على مستوى الوزراء ٢ - ضرورة حضور جميع أعضاء لجان العمل ، اجتماعات اللجنة العامة ٣ - تمديد فترة اجتماعاتها الى خمسة أيام عمل على الأقل ، على أن يخصص يومان منها لعقد مؤتمر عام لجميع المشاركين ، تتم من خلاله مناقشة وتقديم أعمال الحوار بوجه عام . وبينما سيكون من حق كل المشاركين الادلاء بأرائهم ، فإن وجهات نظرهم ، لن تكون بالضرورة ملزمة لاي وفد أو فريق أو معبرة عن موقفه الرسمي . ٤ - انشاء جهاز سكرتارية عامة للحوار ، يكون له مكتبان أحدهما في القاهرة والآخر في بروكسل وذلك لتحسين وسائل الاتصال وزيادة درجة التنسيق على كافة المستويات .

٣ - صعوبات أخرى

وتتعدى أيضا الصعوبات التي تواجه أعمال الحوار ، الى الجوانب الأخرى ، حيث تواجه وبدرجات متفاوتة ، أعمال لجان وأجهزة الحوار المختلفة . ومن أهم تلك الصعوبات ، ما يواجه أعمال لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي وأعمال لجنة التجارة ، حيث يعارض الاوربيون فكرتي دراسة شروط انتقال التكنولوجيا الى البلاد العربية ، وتوقيع اتفاقية تجارية تفضيلية شاملة معها .

ويقود انتقاد الاوربيين الرغبة في التوصل الى تفاهم عام مع العرب حول المبادئ الأساسية ، والقواعد العامة التي تحكم انتقال التكنولوجيا من أوروبا الى البلاد العربية - في تقديرنا - الى ثلاثة أسباب أساسية : ١ - التخوف من أن اتفاقا كهذا ، من الممكن أن يشكل سابقة تشجع دولا نامية أخرى على المطالب باتفاقيات مماثلة

ب - الاعتقاد بأن العرب ليسوا على استعداد لدفع ثمن مقبول للمعرفة الفنية التي يرغبون في الحصول عليها ج - التخوف من احتمالات المنافسة العربية .

ان تصدى الكثير من أجهزة ومنظمات هيئة الامم المتحدة ، وحوار الشمال والجنوب لمشكلة انتقال التكنولوجيا من الدول الفينة الى الدول الفقيرة ، يبرز على دول المجموعة الاوروبية أن تواجه هذه المشكلة أجلا أو عاجلا . ومادامت تلك الدول قد دخلت حوارا شاملا مع البلاد العربية ، فإن من مصلحتها أن تعالج هذه المشكلة من خلال اطار الحوار ، وفي وقت يبرئ فيه شركاؤها استعدادهم لدفع ثمن المعرفة الفنية التي سيحصلون عليها ، وهم قادرون على ذلك .

أما التخوف من امكانيات المنافسة العربية فهو في الواقع احساس لا مبرر له . إذ على الرغم من احتمال قيام الصناعات العربية بمنافسة الصناعات الاوروبية ، فإن تخلف العالم العربي ، يجعل تلك الامكانيات احتمالا لا تتوفر له امكانيات التحقق في المستقبل المنظور .

ان العالم العربي الذي يملك من الامكانيات والموارد المادية والبشرية ما يؤهله لان يكون من أغنى بقاع العالم ، يعتبر في الوقت الحاضر ، من أكثر بقاع العالم تخلفا .

- ان حوالي ٧٥ في المائة من سكان العالم العربي لازالوا أميين .

- ان حوالي ٥٠ في المائة من الاطفال العرب في سن الدراسة « ١٥ سنة » لازالوا خارج المدارس .

- ان حوالي نصف سكانه ، لازالوا يعانون من سوء التغذية ، وسوء الخدمات الصحية ، حيث تبلغ نسبة الاطباء الى السكان ، طبيب واحد لكل ٣٥٠٠ شخص على الأقل .

- ان أكثر من ثلثي سكانه ، لازالوا يعيشون في بيوت غير صحية ، ولا تليق بحياة الانسان .

- ان حوالي ١٠ في المائة على الأقل من قوة العمل العربية ، هاجرت الى الخارج .

- ان معظم موارد الطبيعة والمالية والبشرية لازالت غير مستغلة الى حد كبير .

ان الفجوة الى تفصل العالم العربي عن أوروبا - كما توضح الارقام والحقائق المذكورة أعلاه - تجعل تخوف الاوربيين من امكانيات المنافسة العربية ، في أي وقت من الاوقات في المستقبل القريب ، مجرد وهم ليس له ما يبرره بالإضافة الى عدم واقعية التخوف الاوربي من احتمالات المنافسة العربية ، ثم ان أية مساعدة تقدمها دول المجموعة لتنمية العالم العربي ، سوف تعود على صناعاتها بالفائدة كما سنحاول شرحه فيما بعد .

أما موضوع عقد اتفاقية تجارية تفضيلية بين المجموعة والدول العربية فقد كان أحد الأمور التي لازالت تشغل بال العرب منذ بدء الحوار . ولازال يقابل باصرار من دول

عالم متغير تسوده المشاكل والتحديات ، ان لكلا الطرفين العربي والاوروبي مصالح حيوية ، اقتصادية وسياسية ، في منطقة الطرف الاخر ، وهي مصالح بحاجة الى رعاية مستمرة . ويمثل الحوار بالنسبة لتلك المصالح ، فرصة للنمو والتطور واكتساب الشرعية ومن أجل الدخول في المفاوضات وعمليات الاخذ والعطاء ، وهي عمليات لا يمكن اقامة علاقات عربية اوروبية متممة بدونها ، فانه يجب على كل طرف ، أن يعلن وبشكل واضح ، عن احتياجاته وتطلعاته وأولويات العمل لديه ، كما أن عليه أن يحدد مواقفه من كافة القضايا التي ستطرح على بساط المفاوضات .

ان الجانب العربي ، الذي نجح في تحديد موقفه من القضايا السياسية ، فشل حتى الآن في تحديد مطالبه الاقتصادية وأولويات العمل لديه . كما أن الجانب الاوروبي ، الذي نجح في تحديد موقف واضح من جوانب الحوار الاقتصادية في هذه المرحلة ، فشل حتى الآن في تحديد موقفه السياسي . ونتيجة لذلك ، فشل الطرفان في العمل سوياً ، من أجل تحديد علاقة الجوانب السياسية بالجوانب الاقتصادية للحوار ، وتحديد حجم وأسلوب المقايضة بينهما .

ان الخلافات الداخلية بين دول المجموعة تعتبر السبب الرئيسي في عدم تمكن الحوار ، من تحقيق أى تقدم ملموس في المجال السياسي ، إذ أن المجموعة الأوروبية في تشكيل موقفها السياسي تجاه قضايا الشرق الأوسط ، تتجه الى تبني موقف الدولة الأكثر محايدة لإسرائيل . وهذا من شأنه أن يشكل غطاء تستتر من تحته الدول الأوروبية المناوئة للعرب ، وحجاباً يخفى مواقف الدول الأوروبية الأكثر واقعية واعتدالاً .

ان قيام دولة المجموعة بدور فعال في البحث عن حل سلمي شامل للقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، من شأنه ان يخدم قضية التعاون العربي الاوروبي ، وأن يسهم بشكل ايجابي مباشر ، في إعادة بناء قوة أوروبا ومكانتها الدولية . فعلى الرغم من أهمية المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية الأوروبية في العالم العربي ، فإن دول المجموعة لم تحاول حتى الآن ، تحمل مسؤولياتها في العمل على استقرار وتنمية تلك المنطقة . ان اقتناع معظم دول المجموعة ، بأن مستقبلها السياسي يعتمد على استمرار احتفاظها بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، جعلها تخضع للنفوذ الأمريكي ، وتتاثر بدرجة كبيرة ، بما تمارسه عليها الحكومة الأمريكية من ضغوط . وبناء على تعليمات أمريكا . ونزولاً على رغباتها ، تحاول دول المجموعة ، ان تعزل نفسها عن قضايا الشرق الأوسط السياسية ، كما تمتنع عن محاولات الاستفادة الجادة من الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتزايد في منطقة الخليج العربي . ان تبني مثل هذه المواقف ، يقود اليوم الى حرمان دول المجموعة من استغلال الفرص التي يوفرها الحوار ، كما أنه من المتوقع أن يعمق الخلافات بين تلك الدول ، عندما تتجه بعضها الى محاولة مقارنة

المجموعة الأوروبية على رفض فكرة الاتفاقات الشاملة ، بحجة أن الاختلافات الواضحة بين الدول العربية ومصالحها الاقتصادية ، تفرض أسلوب عمل ، يعالج قضايا المخالفة بشكل الفردي أن موقف المجموعة الأوروبية هذا ، يتسجم في الواقع مع سياستها تجاه الدول الأفريقية « اتفاقية لومبي » وتجاه الدول المطلة على البحر المتوسط حيث بلغ عدد الدول التي شملت تلك الاتفاقات عشر دول .

ان الدور العربي الذي تستورده دول المجموعة ، والذي يمثل ٩٠ في المائة من الصادرات العربية الى ذلك الدول : لا يخضع للتعريف الجمركية . كما أن حوالي ٥٠ في المائة من الصادرات العربية الاخرى لدول المجموعة ، أصبحت بشكل أو بآخر ، معفاة من الجمارك ، وذلك لأنها تأتي من الدول العربية التي وقعت اتفاقات تفضيلية مع المجموعة الأوروبية . ولذلك تبلغ نسبة الصادرات العربية الى دول المجموعة الخاضعة للجمارك حوالي ٥ في المائة فقط وهذه نسبة ضئيلة لا تشكل إلا حوالي ١ في المائة من واردات المجموعة الكلية .

ويبدو مما تقدم ، أن عدم رغبة دول المجموعة الأوروبية في عقد اتفاقية تفضيلية مع البلاد العربية ، ليس له ما يبرره من النواحي الاقتصادية . ولما كان عقد مثل هذه الاتفاقية من المتوقع أن ينعكس ايجابياً على جو الحوار فإن رغبة دول المجموعة دراسة الرغبة العربية وأخذها بعين الاعتبار يتوافق مع المنطق أن هذه الحقائق على الرغم من أهميتها في مقدورها أن تغير الموقف الأوروبي اذا خضعت المضغوط الخارجية على دول المجموعة أو زالت .

مستقبل الحوار

يشكل الحوار العربي الاوروبي في الوقت الحاضر نموذجاً لمحاولات الصداقة التي يحاول كل جانب أن يقيمها مع الجانب الآخر وتعبيراً عن الرغبة المشتركة في توسيع دائرة بين المجموعة الأوروبية والمجموعة العربية لأنه في الواقع تجربة في العلاقات الدولية ، لم يسبق لها مثيل من حيث أنها ترمي الى اقامة علاقات خاصة بين مجموعتين مختلفتين من الدول ، على أساس اقامة مؤسسات مشتركة من أجل تحقيق التعاون المنشود . وعلى الرغم من عدم أهمية الانجازات التي تحققت حتى الآن ، فإن خلق أى مشاكل لعاقبة مجرى الحوار ، من المؤكد أن تفهم ، خاصة من قبل الجانب العربي على أنها تردد أوروبي في اقامة علاقات تعاون مع العالم العربي ، على أساس المصلحة المتبادلة . كما أن أية محاولة تجري لتعطيل الحوار ، من المؤكد أن تترجم على أنها البرهان الحقيقي ، على عدم رغبة الاوروبيين في اسهام في وجود التنمية في البلاد العربية بوجه خاص ، وفي بلاد العالم النامي بوجه عام .

ان مستقبل الحوار ، وبالتالي مستقبل العلاقات العربية الأوروبية يعتمد الى درجة كبيرة ، على قدرة كل طرف على تفهم احتياجات وتطلعات الطرف الآخر ، في

أهمية مصالحها القومية ، بأهمية الاحتفاظ بعلاقاتها الحالية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كان الانخراط الكلى فى المشاكل لدول الشرق الأوسط ، وهو ما كانت تفعله معظم دول المجموعة خلال فترة الاستعمار ، يعتبر عملاً خطراً وغير مقبول ، فإن الانعزال الكلى عن تلك المشاكل ، يعتبر أكثر خطورة ، وعملاً غير مسؤول . أن الوجود السياسى لأوروبا فى منطقة الشرق الأوسط ، يجب أن يكون متناسبة مع مصالحها الاقتصادية للاستقرار العالمى فإن إقامة تعاون اقتصادى وثيق مع العالم العربى يعتبر ضماناً فى تلك المنطقة . وإذا كان احتفاظ أوروبا بعلاقات قوية مع أمريكا ، يعتبر ضماناً لاستعادة الاقتصاد العالمى لنشاطه وحيويته ، فإن تردد الأوروبيين المستمر فى التحرر من النفوذ الأمريكى لابد أن يفسر على أنه محاولة أوروبية لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية فى البلاد العربية ، دون إعطاء وجهة النظر العربية ، ماتستحقه من أهمية وعناية .

أن استمرار حالة الجمود السياسى فى منطقة الشرق الأوسط ، من المتوقع أن تقضى الى عودة القتال ، ووقوع حرب جديدة ، وعلى الأرجح قبل أن تستطيع أوروبا التغلب على مشاكلها الاقتصادية . ومادام العرب يشعرون بفتوق إسرائيل العسكرى عليهم ، فإنه من المؤكد ، أن يتجهوا الى استخدام سلاح النفط . ولما كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب فى الفترة ما بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤م لم يحقق أهدافه السياسية ، فإن أى حظر جديد ، من المتوقع أن يكون كلياً . وإذا كان الحظر السابق قد تسبب - كما تشير الدراسات المختلفة - فى خسارة الاقتصاد الأمريكى ، بما يعادل ما بين ٣٠ - ٦٠ مليار دولار فى الناتج القومى ، فإن أى حظر جديد ، من المتوقع أن يكون ذا عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد العالمى بوجه عام .

أن اعتماد دول المجموعة الأوروبية على بتترول العرب ، الذى يمددهم بحوالى ٧٠ فى المائة من احتياجاتهم من النفط ، سوف يجعلهم أول من سيتأثر سلبياً بانخفاض الإنتاج النفط العربى أو توقفه . وإذا كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب قبل أكثر من ثلاثة سنوات ، قد تسبب فى معظم المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها أوروبا فى الوقت الحاضر ، فإن حظراً كلياً أو شبه كلى ، من المؤكد أن يؤدى الى شل الاقتصاد الأوروبى وتكبيل حركته .

أن نجاح أمريكا فى حل النزاع فى الشرق الأوسط ، وهو احتمال ضعيف جداً من الممكن أن يجعل عملية إعادة بناء الجسور الأمريكية مع العالم العربى ، مقدمة لطرح أمريكا كبديل للمجموعة فى تعاملها مع العرب . ولذلك من المؤكد أن تكون فى إقامة السلام المنشود خاصة إذا سبق الأمريكيون دول المجموعة فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

أنه لمن سوء حظ الأوروبيين أنهم يقللون من إمكانيات مساهمتهم فى حل المشاكل الاقتصادية والسياسية التى

تواجه المجتمع الدولى . أن نجاح الأوروبيين فى تجنب الالتزامات والمشاكل التى ستترافق تجدد القتال فى الشرق الأوسط ، واستغلال الفرص التى يوفرها الحوار العربى الأوروبى ، يفرض عليهم القيام بدور ريادى فى عملية البحث عن حل سلمى عادل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى . ولذلك يعتبر توقيع اتفاق سياسى مع العرب ، الضمانة الوحيدة لتجنب مخاطر الحظر النفطى ، وسبيل أوروبا الوحيد لتوطيد مكانتها ومصالحها فى المنطقة العربية .

أن المصالح الأمريكية والأوروبية فى المنطقة العربية ، تبدو متناقضة فبينما يتنافس الجانبان فى الوقت الحاضر على الاسواق العربية ، فإن من المتوقع أن تتسع دائرة التنافس فى المستقبل القريب ، لتشمل البترول العربى وغيره من المواد الأولية ، خاصة إذا ما قرر العرب استغلال مواردهم الطبيعية غير القابلة للتجديد بطريقة أكثر معقولة تأخذ القضايا الامنية ومصالح الاجيال القادمة فى الحسبان وتشير آخر دراسة لجهاز المخابرات الأمريكية حول الطاقة ، الى أن معدل الاستهلاك العالمى من النفط ، من المتوقع أن يزيد على طاقة الإنتاج العالمى فى سنة ١٩٨٥ . كما تشير تقديرات شركات النفط العالمية الى أن معدل الاستهلاك العالمى فى سنة ١٩٨٥ ، من المتوقع أن يبلغ حوالى ٦٥ - ٦٧ مليون برميل من النفط فى اليوم . أما معدل الإنتاج ، فإنه ليس من المتوقع أن يزيد على ٦٦ مليون برميل فى اليوم .

أن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول الغرب الصناعية ، قامت على أساس أن الموارد الطبيعية متوفرة وغير قابلة للنضوب . ولذلك بينما يستطيع النظام الاقتصادى الحديث ، أن يتعامل مع المشاكل التى تثيرها قضايا التطور التكنولوجى ، فإنه لا يستطيع التكيف مع مشاكل النقص فى الموارد الطبيعية . ولما كانت الموارد الطبيعية المتوفرة محدودة ، وهى قابلة للنضوب ، فإن إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، يلعب التعاون بين منطقة وأخرى دوراً أساسياً فيه ، يشكل ضماناً لتجنب الكثير من المشاكل الاقتصادية ذات الأبعاد الدولية .

لقد ساد الاعتقاد فى الغرب ، بأن الاعتماد المتبادل بين الدول يوجد بشكل أساسى بين الدول الصناعية الغنية بعضها ببعض . ولذلك لازل الأوروبيون والأمريكيون يعتقدون أن انتعاش الاقتصاد فى منطقة أحد الطرفين ، من المؤكد أن يساهم فى انتعاش اقتصاديات الطرف الآخر وفى تمكينه من التغلب على مشاكله المختلفة إلا أن تجربة الاقتصاد العالمى منذ بداية السبعينات من هذا القرن ، تشير الى أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول يوجد بشكل أساسى بين الدول الغنية والدول الفقيرة . إذ بالإضافة الى فشل أسواق الدول الصناعية مجتمعة فى استيعاب منتجات تلك الدول من السلع والخدمات ، فإنها فشلت فى تحقيق معدل نمو اقتصادى مستقر ودائم . ولذلك تبدو الدول الصناعية بحاجة ماسة الى أسواق

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[١٢] يوميات الحوار

٧ أكتوبر ١٩٧٣

أعلنت الدول العربية المصدرة للبترول في الكويت ، عن استخدام سلاح البترول في خدمة الصراع مع العدو الإسرائيلي ، وذلك بتخفيض الإنتاج بنسبة ٥ في المائة شهريا ، بدءا من إنتاج شهر سبتمبر لعام ١٩٧٣ ، حتى يتم انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ويحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة ، وبالنسبة للدول الأوروبية ، فقد تمت معاملتها على أساس ثلاثة مستويات :

الدول المفضلة ، وهي فرنسا وبريطانيا ، وهي تحصل على احتياجاتها البترولية من الدول المصدرة ، وثمة دولة واحدة تمت مقاطعتها بشكل كامل ، بحيث لا يصلها أي من البترول العربي الخام أو المكرر وهي هولندا ، أما باقي دول أوروبا الغربية ، فقد عوملت معاملة الدول المحايدة ، وهي التي تحصل على احتياجاتها في تسعين سبتمبر ، مستقطعا منها نسبة التخفيض .

٤ نوفمبر ١٩٧٣

اجتمع وزراء بترول الدول العربية المصدرة للبترول في

لتصريف منتجاتها الصناعية ، ومصادر للمواد الخام لتشغيل المصانع لديها ، ولما كان العرب يملكون في الوقت الحاضر أسرع الأسواق توسعا في العالم ، وأكبر مصدر للطاقة ، فانهم يمسكون بأحد أهم مفاتيح الانتعاش الاقتصادي الذي تتطلع اليه مختلف دول العالم وشعوبه . ولذلك فان الالتزام الأوروبي بتنمية العالم العربي ، هو في نفس الوقت التزام بالعمل من أجل استعادة الاقتصاد العالمي لنشاطه وحيويته .

وفي ضوء الاعتماد الطبيعي المتبادل بين دول المجموعة الأوروبية والدول العربية يبدو عدم نجاح الحوار العربي الأوروبي في تسجيل أي تقدم ملموس حتى الآن ، أمرا مخيبا للآمال ، إذ بينما زادت صادرات المجموعة الأوروبية إلى البلاد العربية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ بمقدار ثلاث مرات حيث ارتفعت إلى ٣١٤ في المائة ، زادت واردات المجموعة من البلاد العربية إلى حوالي الضعف ، حيث ارتفعت إلى ١٩١ في المائة وتشكل صادرات المجموعة إلى البلاد العربية حوالي ١٣ في المائة من مجموع صادراتها للخارج كما تشكل وارداتها من البلاد العربية حوالي ٢٠ في المائة من مجموع وارداتها من الخارج ، وبذلك أصبحت المجموعة العربية أكبر شريك تجاري للمجموعة الأوروبية .

وبينما تحصل دول المجموعة على ٧٠ في المائة من احتياجاتها النفطية من الدول العربية ، فان الاستثمارات العربية لدول النفط في دول الغرب الصناعية ، تجاوزت في السنوات الأخيرة ٥٦ مليارا من الدولارات ، وبينما تستورد البلاد العربية حوالي ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الخارج من دول المجموعة ، تصدر إلى تلك الدول حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات العربية ، وهو أكثر من ضعف مجموع الصادرات العربية إلى أمريكا واليابان ودول المجموعة الاشتراكية مجتمعة .

إن وعى أوروبا الغربية لأهمية مصالحها الأمنية في المنطقة العربية ، من المتوقع أن يدفعها إلى القيام بدور أكثر فعالية في عمليات البحث عن السلام في الشرق الأوسط . كما أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول المجموعة الأوروبية والمجموعة العربية ، من المؤكد أن يقود الطرفين إلى تعميق درجة التعاون فيما بينهما ، وكلما زادت درجة التنافس بين الدول الصناعية ، من أجل تأمين الأسواق لمنتجاتها كلما شعرت أوروبا بمزيد من الضغط لتقديم تنازلات للبلاد العربية .

إن المنافع المتبادلة التي سيحصل عليها الجانبان من تعاونهما ، وزيادة درجة التفاهم والصداقة فيما بينهما ، من المؤكد أن تخدم كأساس لبناء صرح العلاقات العربية الأوروبية الخاصة التي يهدف إليها الحوار ولأن الوحدة التي يتطلع إليها الجانبان تتحقق اليوم ببطء شديد ، ولكن بثبات من خلال مداولات ومواقف الحوار ، فان الثقة في حدوث تقدم مرتقب كبيرة فعلى الرغم من أن الصورة تبدو معتممة في المدى القريب ، فإن مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في المدى البعيد ، يبدو جيدة وحافلة بالآمال ■

الكويت ، وقرروا رفع نسبة تخفيض الانتاج الى ٢٥ في المائة مع اضافة نسبة ٥ في المائة من الانتاج في الشهور التالية ، بدءا من شهر ديسمبر ، مع استثناء الدول الأوروبية واليابان من نسبة التخفيض في شهر ديسمبر ، كاستجابة لمواقف هذه الدول المتوازنة تجاه أزمة الشرق الاوسط .

٤ نوفمبر ١٩٧٣

اجتمع وزراء بترول الدول العربية المصدرة للبترول في الكويت ، وقرروا رفع نسبة تخفيض الانتاج الى ٢٥ في المائة مع اضافة نسبة ٥ في المائة من الانتاج في الشهور التالية ، بدءا من شهر ديسمبر ، مع استثناء الدول الأوروبية واليابان من نسبة التخفيض في شهر ديسمبر ، كاستجابة لمواقف هذه الدول المتوازنة تجاه أزمة الشرق الاوسط .

٦ نوفمبر ١٩٧٣

قام وزراء خارجية الدول التسعة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، باصدار اعلان عن الوضع في الشرق الاوسط ، بمبادرة من فرنسا وبريطانيا ، وتأييد من ايطاليا ، وقد تضمن الاعلان عددا من المبادئ خاصة بالشرق الاوسط ، منها عدم جواز ضم الاراضي بالقوة ، وحاجة اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي التي احتلتها واحتفظت بها منذ صراع ١٩٦٧ ، واحترام السيادة وتكامل الاراضي . والاستقلال لكل دول المنطقة ، مع حقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، والاعتراف بأن الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، عند اقامة سلام عادل ونهائي ، والدعوة الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وأن التسوية موضع التطبيق ، يجب أن تكون موضع ضمانات دولية ، ووجود قوات دولية ، وأنشاء مناطق منزوعة السلاح ، وأن تحتفظ المجموعة لنفسها بحق تقديم مقترحات في هذا الصدد .

٢٦ نوفمبر ١٩٧٣

تضمن البيان النهائي لمؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر ، أن العرب يتطلعون « بمزيد من العناية لبؤابر التفهم لمواقفنا التي بدأت تبدو في دول أوروبا الغربية » كما أوضح ؟ أن أوروبا الغربية ، تتصل بالشعوب العربية عبر البحر المتوسط لصلات تجارية متينة ، ومصالح حيوية متداخلة ، لا يمكن أن تنمو الا في اطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة . وطالبت قرارات المؤتمر ، دول المجموعة الأوروبية ، بتطوير موقفها السياسي ، الذي بداته ببيانها يوم ١١-١٢-١٩٧٣ ووقف مساعدتها العسكرية والاقتصادية لاسرائيل ، وبالسعي كي ترفع هذه الدول الحظر الذي فرضته على تصدير الاسلحة الى البلاد العربية ، وأن تقوم هذه الدول بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ، لكف عن مساعدة العدو .

٤ ديسمبر ١٩٧٣

اعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الهولندية ، أن الاعلان الصادر عن المجموعة الأوروبية في ٦ نوفمبر ، يعني أنه على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وأن الوجود الاسرائيلي في الاراضي المحتلة غير شرعي .

١٠ ديسمبر ١٩٧٣

قام وفد من الوزراء العرب ، بزيارة كوبنهاجن ، بمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأوروبية ، حيث تباحثوا مع رئيس الهيئة الأوروبية ، ووزير الخارجية الدانمركي ، وعدد من وزراء خارجية الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية . وقد أخبر أولي - رئيس الهيئة الأوروبية - الوزراء العرب ، أن الهيئة سوف تعرض على مؤتمر القمة الأوروبي ، مشروعا للمناقشة من أجل التعاون المالي والتكنولوجي والاقتصادي بين المجموعة الأوروبية والدول العربية .

١٥ ديسمبر ١٩٧٣

تضمن الاعلان الصادر عن مؤتمر قمة كوبنهاجن ، اعادة التأكيد على موقف دول المجموعة الموحد تجاه قضية الشرق الاوسط ، والذي تجسد في اعلان ٦ نوفمبر . وأضاف الاعلان أن الاحداث الاخيرة في المنطقة ، تدعو الى ضرورة توفير الامن لكل دول المنطقة ، سواء كانت اسرائيل أو جيرانها العرب ، وأر ذلك الامن يمكن أن يقوم فقط بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه ، أخذ في الاعتبار ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وأن رؤساء الدول والحكومات مقتنعون بأن متطلبات السيادة والامن ، يمكن أن تتقابل في اتفاقية سلام تشمل ، مع ترتيبات أخرى ، ضمانات دولية ، وأنشاء مناطق منزوعة السلاح .

١٥ يناير ١٩٧٤

دعا الرئيس الأمريكي نيكسون ، وزراء خارجية الدول الأوروبية الرئيسية الى اجتماع في شهر فبراير ، يعقد في واشنطن ، لمناقشة مشاكل أزمة الطاقة والتنسيق بين مواقف الدول المستهلكة للبترول . وقد لبت دول المجموعة الأوروبية الدعوة ، بينما اشترطت فرنسا ، استبعاد اعطاء تجمع الدول المستهلكة صفة المؤسسات . وأعلن ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسي ، أنه « بينما ستحضر فرنسا المؤتمر ، فإنها سوف تعارض أنشاء نقابة للدول الغنية » .

٧ فبراير ١٩٧٤

حققت اللجنة السياسية لدول المجموعة الأوروبية (تتكون من رؤساء ادارات الشؤون السياسية بوزارات الخارجية للدول التسع الاعضاء) اجتماعات - وضعت فيها مجموعة من الاجراءات للسير في الحوار العربي الأوروبي .

الجانبان على أن يكون موعد انعقادها قبل انعقاد مؤتمر القمة الأوروبية ، الذي كان محددًا له موعد لا يتجاوز منتصف شهر ديسمبر ١٩٧٤ .

٢٨ أكتوبر ١٩٧٤

نص قرار مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط ، على أن يبدأ الحوار العربي الأوروبي في إطار المبادئ التي تضمنها بيان القمة العربي السادس الموجه إلى أوروبا الغربية ، كما تضمن ضرورة وجود خطة عربية موحدة للحوار ، واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى تعاون ملموس في الميادين السياسية والثقافية لصالح الطرفين .

١٢ نوفمبر ١٩٧٤

عقد اجتماع تحضيرى عربى فى القاهرة ، لبحث ورقة العمل التي قدمها الجانب الأوروبي لصياغة موقف عربى واحد ازاء الحوار . وقد توصل هذا الاجتماع الى وضع ورقة عمل تضمنت بحث الجوانب السياسية والاقتصادية والفنية والتنظيمية .

٢٦ نوفمبر ١٩٧٤

الغى الاجتماع المقرر عقده بين الجانبين العربى والاوروبى فى باريس - لمناقشة أوراق العمل من الجانبين العربى والاوروبى - نظرا لان الجانب الاوروبى ، اثار موضوع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى الاجتماعات . وقد جمد الحوار نتيجة اصرار الجانب العربى على تمثيل المنظمة .

٢٨ يناير ١٩٧٥

أوقدت حكومة أيرلندا - بصفة أيرلندا الرئيسية الدورية للمجموعة الأوروبية من أول يناير ١٩٧٥ - وكيل وزارة الخارجية الأيرلندية ، يرافقه كلاوس ماير سكرتير عام مساعد الهيئة الأوروبية ، إلى القاهرة حيث اجتمع مع الأمين العام وسفير لبنان ممثل الجانب العربى . وأكد الوفد الاوروبى فى هذا الاجتماع ، اهتمام المجموعة الأوروبية بالحوار ، ورغبة الجانب الاوروبى فى التعاون مع الجانب العربى ، واتفق الجانبان على استمرار الاتصالات بينهما .

أعقب ذلك تقديم الجانب الاوروبى ، بمذكرة عن طريق سفير أيرلندا بالقاهرة ، تضمنت بعض الافكار الأوروبية حول الخطوط العريضة للمجالات التي سيشملها الحوار . وطلب من الجانب العربى التعرف على وجهة نظره فى هذه الاقتراحات ، وأن تقدم الدول العربية البيانات الخاصة بأولويات احتياجاتها فى هذه المجالات .

١١ فبراير ١٩٧٥

توصل وزراء خارجية الدول التسع فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى بدبلن ، الى اقتراح يستهدف كسر

١١ فبراير ١٩٧٤

عقد مؤتمر الطاقة فى واشنطن ، حيث عرضت خطة أمريكية لاقتسام واردات البترول بين الدول المستهلكة ، فى حالات الحظر البترولى الجديدة ، واستخدام أساليب توفير الطاقة ، والتحول الى مصادر جديدة للطاقة . واتفق - على الرغم من المعارضة الفرنسية - على انشاء لجنة للتنسيق بصدد قضايا الطاقة .

٤ مارس ١٩٧٤

قرر المجلس الوزارى للمجموعة الأوروبية ، الموافقة على مبدأ الحوار العربى الاوروبى ، وتحفظت بريطانيا لعدم وجود حكومة لها آنذاك .

١ - ٤ ابريل ١٩٧٤

دعت بريطانيا فى مجلس وزراء خارجية الدول التسع ، الى ضرورة الالتزام بمبدأ المشاورات المسبقة بين أطراف الكتلة الغربية فى كل ما يتصل بموضوعات ذات أهمية كبرى ، بما فيها الحوار العربى الاوروبى . وقد اعتبرت بريطانيا أن رسم سياسة خارجية مشتركة لدول المجموعة ، مرتبط بمبدأ تحديد العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة ، وأن التشاور الأمريكى من الشروط المسبقة له .

٢١ - ٢٢ ابريل ١٩٧٤

توصلت دول المجموعة ، فى اجتماع غير رسمى عقد فى غمشتش بألمانيا ، الى احرار بعض التقدم فى توحيد وجهة نظرها ، عبر عنه قيام مندوب ألماني بمقابلة أمين عام جامعة الدول العربية فى القاهرة خلال الاسبوع الاخير من مايو .

١٠ - ١١ يونيو ١٩٧٤

قرر وزراء خارجية الدول الأوروبية ، فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى ، مفاتحة الجانب العربى بموضوع الحوار . وكلف مجلس المجموعة رئاسته الدورية ، بتسليم العواصم العربية « مفكرة » تتضمن المفهوم الاوروبى للحوار .

٣١ يوليو ١٩٧٤

تم أول لقاء رسمى فى باريس بين سوفانيارج وزير خارجية فرنسا وفرانيسكو أورثولى رئيس الهيئة الأوروبية من جهة ، وبين الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت والسيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية من جهة اخرى ، بحثت فيه فكرة الحوار ، وطرح فيه تصور لكيفية العمل .

٢٠ أكتوبر ١٩٧٤

تمت اتصالات فى القاهرة ، بين الجانب العربى والجانب الاوروبى ، لبحث ترتيبات عقد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار العربى الاوروبى فى باريس . وقدم الجانب الاوروبى ورقة عمل تتناول الجوانب التنظيمية والاجرائية للجنة العامة واللجان المنبثقة عنها . واتفق

الامين العام ، بشأن الاتفاقية التي أبرمتها دول السوق مع اسرائيل . كما توصلوا الى اعداد ورقة عمل تقدم لذلك الاجتماع .

٢٤ مايو ١٩٧٥

ارسل الرئيس الدورى للمجموعة الاوروبية ، مذكرة الى الامين العام للجامعة العربية بشأن الاتفاقية التي وقعت بين المجموعة واسرائيل . وقد تضمنت المذكرة ، تمسك المجموعة ببيانها الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وأن الغرض من الاتفاقية ، هو أن تحل محل اتفاقية عام ١٩٧٠ والتي حلت بدورها محل اتفاقية عام ١٩٦٤ ، وأن الاتفاقية لا تشمل أيا من الاراضى التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧

٣١ مايو ١٩٧٥

أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية ، تعميما للدول الاعضاء ، ابلغتهم فيه أن الامين العام ، تلقى من الرئيس الدورى للمجموعة ، مذكرة ردا على التساؤلات العربية حول اتفاقية المجموعة مع اسرائيل ، وأن الامين العام اعتبرها ردا مرضيا على هذه التساؤلات ، وأن الاجتماع المشترك سيعقد في موعده يوم ١٠ يونيو ١٩٧٥

٨ يونيو ١٩٧٥

عقد بالقاهرة اجتماع للخبراء العرب ، لتنسيق وجهات النظر العربية ، والنظر في المذكرة الاوروبية ، ورسم أسلوب عمل الجانب العربى فى الاجتماع المشترك .

١٠ - ١٤ يونيو ١٩٧٥

افتتح رسميا بالقاهرة ، الحوار العربى الاوروبى على الصعيد الفنى ، وضم الاجتماع ١٤٠ خبيرا عربيا وأوروبيا . وقد أعرب الجانب العربى فى الحوار ، عن رغبته فى تسييس الحوار . وأشار رئيس الوفد العربى الى أن اتفاقية المجموعة الاوروبية مع اسرائيل ، لا تتفق مع المبادئ التى اعلنتها دول المجموعة فى نوفمبر ١٩٧٣ ، حيث أن اسرائيل لم تنسحب من الاراضى العربية المحتلة ، ولم تحترم أيا من حقوق الشعب الفلسطينى . أما الجانب الاوروبى ، رغم اعترافه بالابعاد السياسية للحوار ، فقد ركز على الجوانب الاقتصادية والفنية . وتوصل اجتماع القاهرة الى مذكرة مشتركة ، أثبتت الافكار العامة المتعلقة بالحوار ، وحددت مطلقه وهدفه ومجالاته وأسسها . ثم انتقلت الى الحديث عن « أهداف الحوار » فى مجالات التصنيع وهياكل البنية الأساسية فى الزراعة والتنمية الريفية والتعاون المالى والتجارة والتعاون العلمى والثقفى ، وفى مجالات الثقافة والعمل والموضوعات الاجتماعية . وقد شكلت لجنة عمل مؤقتة ، مكونة من ٣٠ عضوا ، لدراسة المشروعات الاقتصادية المشتركة المقدمة من الجانبين

١٠ يوليو ١٩٧٥

أصدر البرلمان الاوروبى ، بيانا بالعملية العسكرية

الجمود فى مسار الحوار . ويتلخص هذا الاقتراح ، فى أن يتم الحوار على الصعيد الفنى ، لمبحث المسائل والموضوعات التى سيتمثلها التعاون بين الجانبين ويعقد الاجتماع بين وفد عربى وآخر أوروبى ، دون تحديد لجنسيات المشتركين فى الحوار .

٢٦ ابريل ١٩٧٥ .

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية ، وقرر قبول الاقتراح الاوروبى ، وفوض الامين العام للجامعة ، فى اجراء اتصالات مع الجانب الاوروبى ، لعقد الاجتماع المشترك للخبراء من الجانبين فى النصف الاول من يونيو ١٩٧٥ ، بمقر الجامعة . وطلب فيه الى الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن تبادرا بتعيين خبراء على مستوى عال ، لتمثيل الجانب العربى فى هذا الاجتماع . كما طلب الى الامين العام ، أن يدعو الى اجتماع يحضره الخبراء العرب ، يسبق الاجتماع العربى الاوروبى بغرض صياغة موقف عربى موحد فى الاجتماع المشترك للخبراء .

١١ مايو ١٩٧٥

وقعت المجموعة الاوروبية اتفاقية تجارية مع اسرائيل ، يتم بمقتضاها انشاء منطقة تجارة حرة مع اسرائيل فى السلع المصنعة ، بحيث يتم إلغاء التعريفات الجمركية بين الطرفين ، خلال جدول زمنى ينتهى عام ١٩٨٩ ، مع اعطاء معاملة تفضيلية لقوائم أوسع للسلع الاسرائيلية الزراعية منها . فى اتفاقية عام ١٩٧٠ . وقد اعتبرت هذه الاتفاقية ، الخطوة الاولى فى تطبيق السياسة المتوسطة الشاملة التى قررتها دول المجموعة فى ١٩٧٢ .

١٦ مايو ١٩٧٥

قدم السفير العرب فى بروكسل ، مذكرة الى الهيئة الاوروبية ، تتعلق باتفاقية المجموعة الاوروبية مع اسرائيل . وقد تضمنت المذكرة أن الاتفاقية جاءت فى وقت غير مناسب ، وأن المجموعة كانت تستطيع الانتظار حتى تسوية الامور فى الشرق الاوسط قبل الاتفاق مع اسرائيل ، أو كان يجب أن تنتهز الفرصة لتوجه اسرائيل لوقف سياستها العدوانية والتوسعية والجلاء عن الاراضى المحتلة ، وأن المجموعة يمكنها - لو أرادت - أن تحسن استغلال الحجج الاقتصادية ، وتوجهها لخدمة الاغراض السياسية ، كما فعلت باتفاقياتها التجارية مع الحكم العسكرى فى اليونان وتساءلت المذكرة عما اذا كانت الاتفاقية سوف تشمل الثروات الطبيعية المستخرجة من الاراضى العربية المحتلة والتى تستغلها اسرائيل .

٢٠ مايو ١٩٧٥

انعقد اجتماع الخبراء العرب بمقر الجامعة العربية ، وتوصل المجتمعون بعد أربعة أيام ، الى الموافقة على عقد الاجتماع العربى الاوروبى فى موعده المحدد ، اذا ما وصلت ايضا حات موافقة من الجانب الاوروبى ، يقبلها

لاغراض الحوار ، وكذلك بالمشروعات التي ترى وجوب تدارسها مع الجانب الاوروبى : وعلى أن يراعى فى تشكيل الوفود العربية فى اجتماعات الخبراء ، عنصر الاستمرار

٢٠ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥

عقد الاجتماع الثالث للحوار العربى الاوروبى فى أبو ظبى على مستوى الخبراء ، حيث تحقق بعض التقدم فى اللجان الفنية الخاصة بالصناعة والزراعة وهياكل البنية الاساسية وتشكيل اللجان الفرعية للجان العمل الاساسية السبع . والقى على عاتق اللجان الفرعية ، ان تقوم بابداء توصيات بالاولويات والمشروعات والاحتياجات المطلوب من الحوار انجازها . كما قرر المجتمعون ، ان تجتمع اللجنة العامة للحوار فى اسرع وقت ممكن ، وهى اللجنة المخولة بمناقشة القضايا السياسية للحوار .

١٧ ديسمبر ١٩٧٥

اجتمع كلوس مايير السكرتير العام المساعد للهيئة الاوروبية ، بالسيد - محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، للتفاوض حول اجتماع اللجنة للحوار التى اقترح ان تعقد فى شهر مارس ١٩٧٦ فى لوكسمبرج ، على ان تعقد هذه اللجنة على مستوى رئيسى الوفدين العربى والاوروبى ، مع أعضاء ممثلين لكلا الجانبين .

٢٣ فبراير ١٩٧٦

قرر مجلس وزراء خارجية المجموعة الاوروبية المنعقد فى لوكسمبرج ، أن تقدم المجموعة الاوروبية عشرة ملايين وحدة حسابية (الوحدة الحسابية تساوى ١٢٠ دولار أمريكى) لاغراض دراسة المشروعات المقترحة من الجانب العربى فى اجتماعات أبو ظبى . واتفق الطرفان على تقديم قدر مناسب من التمويل ، لدراسة المشروعات المشتركة بين الطرفين .

١٠ - ١١ مارس ١٩٧٦

اجتمع الامين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض ، مع وفد يمثل المجموعة الاوروبية لبحث مشروع جدول اعمال انعقاد اللجنة العامة للحوار المقرر عقدها فى لوكسمبرج فى شهر مايو ١٩٧٦ .

١٨ - ٢١ مايو ١٩٧٦

عقدت اللجنة العامة للحوار فى لوكسمبرج . وقد خصصت الجانب الاول من مناقشاتها للتداول فى القضايا السياسية ، وهى فى جوهرها مشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية . وقد ركز الجانب العربى على ان هناك تناقضا بين اعلان الدول التسع فى نوفمبر ، ومواقفها تجاه اسرائيل ، ومنها التوقيع على اتفاقية فضيلية جديدة مع اسرائيل وبدء المحادثات لتوقيع بروتوكول مالى . أما الجانب الاوروبى ، فأعاد التأكيد على بيان الدول التسع ، وذكر ان مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، له ابعاد سياسية ، وان هذه الحقوق تعنى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن هويته الوطنية .

التي قامت بها الثورة الفلسطينية فى القدس ، جاء فيها أن البرلمان الاوروبى ، ينظر بقلق عميق ، تجاه أحداث العنف فى القدس ، والتي ايدتها منظمة التحرير الفلسطينية . وازاء ذلك ، فإن البرلمان يعلن رفضه لاستخدام العنف فى حل المشكلات السياسية ، ويحذر من اخطار عمليات الارهاب ، وانعكاساتها على السلام الدولى ، ومناخ العلاقات العربية الاوروبية ، ويدعو الهيئة الاوروبية ، أن تعبر عن هذا الشعور فى اطار الحوار العربى الاوروبى .

١٥ يوليو ١٩٧٥

قام وفد يمثل السفراء العرب فى بروكسل ، مكون من سفراء العراق والصومال والجزائر ، بمقابلة رئيس الهيئة الاوروبية ، واعربوا له عن دهشتهم من بيان البرلمان الاوروبى ، الذى يخالف تماما محتوى قرار الدول التسع فى نوفمبر ١٩٧٣ ، والذى يجعل من منظمة التحرير معتديا بدلا من معتدى عليه . فأبلغهم رئيس الهيئة ، أن الهيئة الاوروبية تقوم فقط بتسجيل قرارات البرلمان الاوروبى وأنه لم تكن لديها أية نية لطرح هذه المسألة فى اجتماع روما

١٧ يوليو ١٩٧٥

اعلنت الجامعة العربية ، رفضها بيان البرلمان الاوروبى خلال اجتماع الامين العام المساعد ، للجامعة بالسفير الايطالى بالقاهرة ، وممثل المجموعة الاوروبية واذا اخبره أن الامانة العامة للجامعة ، كانت تتوقع أن يطالب البرلمان الاوروبى اسرائيل بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، وأن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، التى التزمت بها المجموعة الاوروبية فى بيان الدول التسع الصادر فى نوفمبر ١٩٧٣ لا أن تتخذ موقفا يشكل تحيزا كاملا لاسرائيل وسأله عما اذا كان بيان البرلمان الاوروبى سوف يناقش بطريقة أو بأخرى خلال اللقاء الثانى للحوار العربى الاوروبى فى روما أم لا ؟ وجاء رد السفير الايطالى ، باستمرار سياسة الدول التسع المؤسسة على بيان نوفمبر ، وأن قرارات البرلمان الاوروبى ليست ملزمة للمجموعة الاوروبية وأن هذا البيان ، لن يذكر بأى طريقة للدول العربية .

٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٧٥

انعقد الاجتماع الثانى للحوار العربى الاوروبى على مستوى الخبراء فى روما ، وحدث تطور ملموس فى المجالات الفنية المختلفة . وطالب رئيس الوفد العربى بضرورة تسييس الحوار ، وأنه مالم تتم هذه الخطوة ، فإن أى تطور فى المجال الفنى ، سيكون مجرد تطور هش .

٢٠ أكتوبر ١٩٧٥

أوصى مجلس جامعة الدول العربية ، بضرورة استمرار الحوار ، والموافقة على عقد اجتماع الخبراء العرب والاوروبين فى نوفمبر ١٩٧٥ ، فى دولة الامارات العربية المتحدة ، وعقد اجتماع عربى موسع للخبراء العرب ، قبل اجتماعات الحوار ، لوضع خطة موحدة للجانب العربى ، على أن تقوم الدول العربية بموافاة الامانة العامة بالبيانات والاحصاءات والمشروعات المطلوبة

١٥ يناير ١٩٧٧

اجتمع مجلس الجامعة العربية ، واستعرض موضوع الحوار العربي الأوربي ، ووضع النقاط الأساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ، ومنها : مطالبة دول المجموعة الاوربية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل ، لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط : والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والامتناع عن مساعدة اسرائيل .

١٠ - ١٢ فبراير ١٩٧٧

عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الاوربي ، اجتماعاتها في تونس . وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات ، جاء فيه أن أي حل للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط . وفيما يخص الجانب الاقتصادي ، أصر الجانب الاوربي على رفض مناقشة أي نظام تفضيلي شامل مع الدول العربية ، وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية عربية أوربية متعددة الاطراف ، لحماية الاستثمارات . كذلك تم الاتفاق ، من حيث المبدأ ، على انشاء مركز أدبي عربي لنقل التكنولوجيا . وأبان الاجتماعات ، أعلن الجانب العربي ، عن استعدادة لتقديم ١٥ مليون دولار لتمويل الدراسات التمهيدية الخاصة بالمشروعات المشتركة .

٢١ فبراير ١٩٧٧

اجتمع مجلس وزراء الخارجية للمجموعة الاوربية ، واتخذ بيانا لا يزال سريا وغير منشور ، يصدد الشرق الاوسط ، انتظارا للزيارات المقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول الاعضاء لدول المنطقة . وتضمن التأكيد على بيان الدول التسع في نوفمبر ١٩٧٣ ، والاعتراف بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين . وأكدت دول المجموعة ، على أن ممارسة حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن شخصيته الوطنية ، يمكن أن يشتمل على أساس اقليمي في إطار التسوية التي يتم التفاوض بشأنها .

٩ مايو ١٩٧٧

تقرر أن يعقد مجلس الجامعة العربية جلسة خاصة بدعوة من السيد محمود رياض الأمين العام ، لمواجهة المشكلات التي تعترض مشروعات التعاون في الحوار العربي الاوربي . ويناقش المجلس تقريرا من اللجنة العربية لتقويم أعمال الحوار ، لدراسة أفضل وسائل التغلب على العقبات التي ظهرت بصورة واضحة في اجتماعات رؤساء المجموعات المتخصصة في الجانب العربي . وأهم مشكلة هي عملية تمويل الدراسات التي تتطلب ١٥ مليون دولار .

في اجتماعات لجنة الزراعة والتنمية الريفية بالقاهرة ، تقرر اختيار أربعة مشروعات تؤدي إلى الأمن الغذائي الشامل ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وهي : مشروع تنمية وادي جوبا بالصومال ، وتنمية انتاج البطاطس بالعراق ، والتنمية الريفية المتكاملة لاقليم دارخور بالسودان ، وتنمية انتاج اللحم بالسودان أيضا .

٩ ديسمبر ١٩٧٦

عقد اجتماع تمهيدي : قبيل انعقاد اللجنة العامة للحوار للمرة الثانية ، ومتابعة أعمال لجان العمل في مدينة لاهاي . وقد قدم الجانب الاوربي ، مذكرة إلى الجانب العربي ، تتضمن رؤية الجانب الاوربي لكيفية العمل في اجتماع اللجنة العامة المقرر عقده في تونس . وأشارت المذكرة إلى النقاط المختلفة في جدول الأعمال : تبادل المعلومات حول الموقف الاقتصادي للطرفين - تمويل المشروعات - نقل التكنولوجيا - حماية الاستثمارات - الشروط العامة للمقاولات - التجارة والتعاون الثقافي والمسائل الاجتماعية . وبالنسبة لتمويل نشاط الحوار ، وبالذات الدراسات التمهيدية للمشروعات ، فإن المجموعة الاوربية ذكرت أن موقفها هو رفض تمويل هذه المشروعات أو الدراسات : لأن سلطات المجموعة قدمت خلال السنوات الخمس الماضية ، ما مقداره ٨٣٠ وحدة حسابية لتسع دول عربية . ونظرا للموقف الاقتصادي والمالي لدول المجموعة ، فإنه لم يعد يمكنه اعطاء المزيد .

١٨ ديسمبر ١٩٧٦

تمت جولة أخرى من المحادثات التمهيدية بشأن الحوار العربي الاوربي . وقد جرت المحادثات بين الأمين العام السيد محمود رياض ، ووفد من المجموعة الاوربية برئاسة وكيل وزارة الخارجية الإيطالية ورئيس الدورة الحالية لمجلس المجموعة .

٥ يناير ١٩٧٧

وجه السيد حبيب الشطي وزير خارجية تونس ، والرئيس الدوري لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة إلى اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة ، يعقد في القاهرة ، لبحث وضع الحوار العربي الاوربي ، قبل اجتماع اللجنة العامة للحوار في مدينة تونس وقد أرسلت الأمانة العامة للجامعة ، الدعوة إلى جميع الدول الاعضاء ، متضمنة مشروع جدول الأعمال .

٨ - ٩ يناير ١٩٧٧

قامت بعثة ممثلة للمجموعة الاوربية ، مكونة من مستر فابر (بريطانيا) الذي يمثل رئاسة المجلس الوزاري للمجموعة ، ومستر كلوس ماير السكرتير العام المساعد للهيئة الاوربية ، بإجراء مباحثات بالقاهرة مع السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية ، للتخضير . لاجتماع تونس المقرر عقده من ١٠ - ١٢ فبراير ١٩٧٧ . وتعتبر مسألة تمويل الدراسات التمهيدية لمشروعات الحوار ، وخاصة في مجال الزراعة أهم النقاط في جدول أعمال المباحثات .

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[١٣] ندوة مصرية فرنسية

حول الحوار

في ١٤ - ١٥ فبراير ١٩٧٧ ، انعقدت ندوة تناولت موضوع : الافاق الجديدة للتعاون الاقتصادي الاقليمي بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول العربية . وكان مركز التوثيق للدراسات القانونية والاجتماعية الفرنسي ، قد اشرف على اعداد هذه الندوة ، بالتعاون مع المعهد القومي للتخطيط الذي خصص لها قاعة المحاضرات . وقد ضمت العديد من المثقفين العرب والفرنسيين . ومثل الجانب الاوروبي : الدكتور العميد كلود البير كوليار مدير الاتحاد للدراسات الدولية الاوروبية والمقارنة بجامعة باريس ، الاستاذ رينيه من الادارة العامة للشئون الخارجية التابعة للجامعة الاقتصادية الاوروبية ، الاستاذ الدكتور جاك بورينيه : استاذ اقتصاد دولي بجامعة أركس - مارسيليا وكان يمثل الجانب العربي : د . ابراهيم حلمي عبد الرحمن مستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، د . اسماعيل صبرى عبد الله مدير المعهد القومي للتخطيط ، د . عياد محمد العزبي مدير مركز التنمية الصناعية للدول العربية والمكلف بالحوار العربي الاوروبي ، د . عبد النور بمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، د . بطرس بطرس غالى رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، د . القونس عزيز بالمعهد القومي للتخطيط .

وقد تولى مركز التوثيق الفرنسي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية تلخيص ورقات العمل خلال الندوة وذلك بتخصيص عدد من النشرة الدورية للمركز لهذه الندوة (عدد رقم ٦ - ابريل ١٩٧٧) بينما قامت مجلة السياسة الدولية بنشر ما جرى من نقاش خلال الجلسة الختامية للندوة .

د . اسماعيل صبرى عبد الله - قبل ان تبدأ مناقشة موضوع هذه الندوة ، أود أن أقدم لكم الدكتور عبد الرحمن واننى أوجه اليه الشكر
لحضوره هذه الندوة رغم انشغاله فى مسئوليات عديدة ومرهقة . وقد لا تعلمون أن د . عبد الرحمن كان أحد مؤسسى « اليونيدو » وهو يعمل حانيا

مستشارا لرئيس الوزراء وذلك بعد ان أمضى فترة كان فيها وزيرا للتخطيط . وهو أيضا عضو فى مجلس ادارة معهد التخطيط . وأثنا

نأمل أن تضع خلال هذا العام أهم الخطوط لما يمكن أن يكون نموذجاً للتنمية في الدول العربية . ويجدر بي أن أشير هنا إلى الاهتمام البالغ الذي أبدته جميع الدول العربية بهذا المشروع الذي نعمل على تحقيقه من خلال مؤسساتها العالمية المختلفة . ومن جهة أخرى يرجع الفضل الكبير في عقد هذه الندوة إلى مسير « جاك بورينيه » فقد كان من أشد المتحمسين لها كما بذل جهوداً كبيرة للاتصال بالأشخاص . لهذا كله سأعطي له حق الكلمة .

جاك بورينيه - أشكر سيدي الرئيس وأن كنت أود أن أشير إلى أن هذه الاتصالات التي ذكرها لم تأخذ مني جهداً كبيراً بل كانت بالقسية لي مصدراً للمتعة إذ أدت إلى إقامة علاقات جديدة .

وفي الواقع أنه في نهاية هذين اليومين اللذين أمضيناهما في المناقشات لابد لي أن أعترف بأنه قد أصبح لدى حصيلة وفيرة من المعلومات والأفكار الجديدة . ولهذا أود أن أطرحها على السادة المشتركين في هذه الندوة في شكل اطار للمرحلة النهائية من تبادل الآراء التي جرت بيننا .

فقد بدت لي فكرة أساسية وهي أن يمكن فتح ثغرة في الحوار العربي الأوربي قد تؤدي إلى شق الطريق أمام مجموعة المفاوضات التي شرعت فيها الدول الصناعية مع دول العالم الثالث . فقد بدأنا من منطلق وجهات نظر متباينة سواء كان ذلك من خلال سياسة الجماعة الاقتصادية الأوربية فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط أو من خلال استراتيجيات التصنيع التي وضعتها الدول العربية بل وإيضاً من خلال تحرك الحوار العربي الأوربي . وقد أخذنا نفكر في كيفية إحياء الشروط التي ستهيء الظروف على نحو مباشر أو على مدى قصير لأحداث هذه الثغرة . لهذا لم نكتب

بمحاولة استقراء مستقبلية حول كيفية تحسين ظروف المفاوضات الجارية حالياً .

لهذا لكم أود أن أطرح على هذه المائدة المستديرة خمس مجموعات من الأفكار التي أراها من وجهة نظري كفيلة بتجريك الوضع الراهن إلى الأفضل .

سأذكر أولاً الإرادة السياسية . وأنني أضعها في آن واحد كنقطة بداية وكشرط مسبق وضروري لأي حوار عربي أوربي مثمر . وما أعنيه هنا من الإرادة السياسية هو أن هذه الأخيرة لا يجب أن يقتصر دورها على فتح حوار أو الحفاظ عليه وذلك من عقد اجتماعات دورية للجنة العامة واللجان المنفرعة عنها بل يجب أن يكون لهذه الإرادة السياسية مظاهر جديدة .

ويأتي ثانياً ضرورة تنمية المبادلات التجارية وغيرها بين الجماعة الاقتصادية الأوربية والدول العربية وهذا ليس فقط من حيث زيادة حجم هذه المبادلات بل أيضاً من حيث أحداث تغيرات في بنية هذه المبادلات التي لا يجب أن تقتصر على نقل مواد أولية من جنوب البحر المتوسط إلى شماله وعلى استيعاب جنوب هذا البحر للمنتجات الصناعية القادمة من الشمال . لهذا لابد أن نتناول هنا موضوع التقسيم الدولي الجديد للعمل وعلى العموم هذه فكرة جاء ذكرها مراراً خلال هذه الندوة . ربما كان يجدر بنا أن نرى ماهي الصيغات والأنماط داخل هذا التقسيم الدولي للعمل التي يجب علينا الأخذ بها في نطاق العلاقات العربية الأوربية وهو كما تعلمون نطاق مميز . له خصوصياته . أما من جهتي فأبني لا اعتقد أنه يمكن الأخذ بالتقسيم الدولي للعمل كنموذج موحد لأننا نجد مثلاً داخل الجماعات الأوربية عوامل اقتصادية مميزة لكل دولة كما نجد أيضاً عوامل اقتصادية داخل الدول

العربية نابعة عن بنيات تختلف من دولة إلى أخرى . والسؤال الذي أطرحه هنا هو هل يمكننا ، انطلاقاً من تجاربنا المشتركة وتحليلاتنا وآراءنا أن نقدم نموذجاً واحداً لتقسيم العمل الدولي وذلك في نطاق العلاقات العربية الأوربية ؟

أما الاقتراح الثالث فهو يتعلق بموضوع التكيف بالتكنولوجيا . والمعروف أن جميع الدراسات الحالية التي تختص بالتنمية المرتبطة بالتكنولوجيا . ومع ذلك فأبني متدهش لأن أحداً منا لم يذكر عملية « نقل التكنولوجيا » وفي الواقع أن هذا الاغفال يثير ارتياحاً . لأن هذا اللفظ غير محدد ، فهو لا يحدد الظروف الاقتصادية في شكل سوق أو رخصة أو براءة يمكن من خلالها أن يتم هذا النقل للمعلومات التكنولوجية . ولكن الجميع هنا قد أشاروا إلى ضرورة تكيف هذا النقل للمعلومات التكنولوجية بالمناخ الذي يتلقاها وطبيعة الأنشطة الممارسة في كل دولة والمستوى الفني لكل صناعة وطنية ولكل قطاع اقتصادي وكذا إلى ضرورة تكيف عملية الانتقال هذه بصفات متطورة تسمح للدولة التي تتلقاها بالتعمق في تكنولوجيات أكثر تطوراً وأكثر حداثة يمكن أن يتم إدماجها ضمن حركة التنمية الوطنية دون تحمل تكاليف باهظة قد تثقل أحياناً على كاهل هذه الدول .

أما الفكرة الرابعة فهي تتعلق بالملايسات التي أحاطت بالاستثمار الدولي . وأنني اعتقد بأن أي تنمية اقتصادية سريعة في شمال وجنوب البحر المتوسط تتطلب إعادة النظر الشاملة لكافة الميكانيزمات الخاصة بالاستثمار الدولي . ولا عجب هنا أن أحد النتائج الملموسة التي توصلت إليها اللجنة العامة العربية الإفريقية قد ركزت على موضوع الاستثمارات . والواقع أن الظروف العامة للاستثمار لم تعد تنحصر في عملية نقل النموذج التقليدي

أهمية لهذا السؤال تستوجب أن يطرح على حدة .

د . اسماعيل هنيدي
سأضيف نقطة سابقة كانت تتلزم المناقشات التي جرت أمس وهي أن التنمية العاجلة والتكامل العربي في شكل جماعة اقتصادية عربية لا يلغى تعاوننا أكثر تعمق مع أوروبا بل على العكس فإن مثل هذا التطور يمكن أن يؤدي إلى تنمية المبادلات والتي سيتم صورة من التعاون أكثر ارتكازاً على هذا المبدأ الخاص بالتبادل والتعاون المتوازن وهو الذي نادت به الجماعة كضرورة . في مثل هذا الإطار فإن الاتفاقيات الثنائية لا يجب أن تحث الدول الأوروبية والعربية على التفاوض عن أهمية المفاوضات الشاملة بين المجموعتين من الدول والتي هي متكاملة على نحو موضوعي فهي تشكل حالتين من التكامل الإقليمي أي قيمتها كما أن هذا التكامل الإقليمي يمكن أن يشجع إلى التحرك نحو تقسيم دولي جديد للعمل . ومن وجهة نظري هذه فأنا أرى أن نظرية الميزة المقارنة التي وضعها ريكاردو ليست خاطئة ولكن على شرط أن يجري التبادل بين دولتين ذات نفس المستوى من التنمية أو على الأقل متقارب ولكن إذا كان أحد الطرفين متقدماً جداً والآخر متخلفاً جداً فهذا لا مجال لهذه الميزة المقارنة . لأن المزايا في هذه الحالة ستؤول إلى جانب واحد دون الآخر .

والآن سأعطى الكلمة للضيفين .
د . بطرس بطرس غالي الذي سيتركلم عن الجوانب السياسية للحوار العربي الأوروبي وهي الجوانب التي أشار إليها مضيور بوريتيه عند ذكره الأهمية السياسية .

د . بطرس بطرس غالي . * أشكر سيدي الرئيس . وطالما أن مضيور بوريتيه قد أبدى ضمن ملاحظاته

النموذج على صعيد منطقة البحر المتوسط . مما قد يشكل حافزاً إيجابياً بالنسبة للدول العضوة على بذل مجهود مماثل للتجديد والتكيف في مجالات التعاون والعلاقات الاقتصادية التي أقامت مع الدول العربية على الصعيد الثقافي . وإذا كان هذا الحافز غير مباشر لا يمكن تمييزه وقياسه على نحو مباشر إلا أنني أعتقد أنه يقوم بدور هام .

أما الدور الأكثر مباشرة الذي يمكن أن تقوم وفقاً لتأملات الموارد فهو يتعلق بالفاعلية الاقتصادية على مستوى القطاعات الصناعية وكذا على مستوى تكيف الإنتاج وعلى مستوى كيفية الوصول إلى الأسواق والمشتريات الصناعية المشتركة التي يمكن أن تقوم وفقاً لتكاملات الموارد والاحتياجات والاستراتيجيات بين بعض الدول العربية وبعض الأعوان الاقتصادية في أوروبا الغربية . وأخيراً ، أن دور الحافز هذا ، الذي يجب أن يتسم بالمرونة الشديدة حتى يمكن التكيف بكل ظرف وبكل وقت ، هذا الدور المتطور لن يلبح عن أية عقيدة أو أي نموذج متحجر بل عليه أن يتسم بالمرونة الشديدة وبالقدرة العالية على التكيف . هذا هو الدور المميز الذي يمكن أن تقوم به الجماعة الاقتصادية الأوروبية على مستويات مختلفة وذلك في نطاق سياسة البحر المتوسط وفي نطاق الحوار العربي الأوروبي . هذه هي بعض الاتجاهات المستخلصة مما قيل في هذه الندوة والتي أطرحها عليكم للمناقشة .

د . عبد القور - أود أن أضيف نقطة واحدة التي الملاحظات الخمس التي ابتدأها مضيور بوريتيه . وهي تتعلق بعقوبة ما يسمى بإعادة الاندماج الصناعي وقد ذكرها مضيور بوريتيه ضمن مزاياه الخاص بالتقسيم الدولي الجديد للعمل . ولكنني مع ذلك أرى

للاستثمار في الدول الصناعية إلى الدول النامية بل أصبحت تتعلق بالسبل المتبادل من الاستثمارات التي تتجه من الشمال والجنوب سواء إلى الدول الصناعية في أوروبا . وهذا يطرح مسألة تأمين هذه الاستثمارات وكذا مراقبتها والسلطة التي يتولاها المستثمرون الأجانب والسلطات الاقتصادية أو العوامل الاقتصادية في الدول التي تستثمر فيها . كل هذا لا بد أن يحدد بشروط تتوافق مع الوضع الخاص الذي عليه عالم البحر المتوسط والدول العربية .

وأخيراً ان الاقتراح الخامس يتعلق بدور الحافز الذي يجب أن تقوم به الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي قادرة على القيام بهذا الدور . داخل هذا النموذج من التنمية العربية الأوروبية . وقد قيل هنا أن الوسائل المالية للتعاون الاقتصادي ربما قد تكون لها قيمة القدوة أكثر مما لها مغزى مباشر مرتبط بحجم المبالغ الموضوعة تحت التصرف لمدة أربع أو خمس سنوات في دولة أو في أخرى أنني أؤيد هذه الفكرة لأنها حقيقة . ففي نظري أن دور الحافز هذا يمكن أن يمارس على مستويات متعددة . أولاً على مستوى الدول وأحياناً على نحو أقل وضوحاً . وهنا سأجرب مقارنة بين دور التعاون المتحدد الأطراف تحت لواء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبين تطور التعاون الثقافي الذي تختص به كل دولة عضوة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ليس من السهل تبين مثل هذا التحرك الذي يستوجب الرجوع إلى الماضي التاريخي وكذا الوصول على الوثائق اللازمة عن التبادل الغير مباشر . وهنا أعتقد أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي تحدد مبادئ جماعية خاصة بالمعونة للتنمية إنما يمكنها أن تحدد أيضاً نموذجاً للتعاون والتنمية على الصعيد الإقليمي مع محاولة تكيف هذا

فاننى أيضا سأطرح خمس افكار •
والواقع اننى كنت قد قررت في بداية
هذه الندوة ان اقوم بتلخيص اهم
ما جاء فى الورقات المقدمة خلال هذه
الندوة • ولكن بعد ان استمعت الى
الكلمة التى القاها صديقى د. اسماعيل
صبرى عبد الله وهى كلمة تحدد مكان
الحوار العربى الاوروبى داخل حوار
أكبر بين الشمال والجنوب مع ابراز
المميزات الخاصة بالحوار العربى
الاوروبى وكذلك امام الكلمة التى القاها
الاستاذ جاك بورينيه والتى اوضحت
لنا الكيفية التى توصلت بها الجماعة
الاوروبية من خلال البحث عن سياسة
للبحر المتوسط الى الاهتمام بصفة
خاصة بالعالم العربى بعد حرب أكتوبر
١٩٧٣ وأخيرا امام الكلمة التى القاها
العميد كوليار والتى قدمت تحليلا حول
الاتفاقية المبرمة فى ١٨ يناير ١٩٧٧
بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية
وجمهورية مصر العربية •

• والملاحظ ان الاتفاقية لم تحرك
أى اهتمام لدى الرأى العام
المصرى • وأخيرا امام الكلمة التى
القاها د. محمد العزبى والتى
أوضحت بصراحه وجهة النظر العربية
كما يراها الرأى العام العربى بل
ورجل الشارع ، فاننى أرى الآن انه
لا جدوى فى اجراء مثل هذا الملخص
الذى كان مطلوباً منى • وسأشير
أيضا الى الكلمة التى القاها الاستاذ
« الفونس عزيز » الذى أعطانا من
خلال الارقام صورة دقيقة وواقعية عن
العلاقات الاقتصادية بين مصر
والجماعة الاقتصادية الاوروبية •

وسأكتفى اذن بسؤال رجوع الى
الملاحظات الخمس التى أود طرحها
على الحاضرين الملاحظة الاولى أراها
أساسية وهى : لماذا هذا الحوار ؟
وما هو الهدف منه ؟ انه السؤال الذى
طرحه علينا صباح امس السيد عزيز
البندارى • ومع ذلك لم يحصل فى

نظري على اجابة واضحة • لماذا
الحوار العربى الاوروبى ؟ واننى
أذكر هنا الندوة التى عقدت منذ
عامين أو ثلاثة فى أبو ظبى وكنت أحد
المشاركين فيها وكنت قد توليت الدفاع
عن الحوار العربى الاوروبى • فقد
سألنى شاب من مواطنى أبو ظبى :
لماذا الاصرار على اجراء حوار مع
أوروبا ؟ ولماذا لا يجرى حوار مع
اليابان مثلا أو الولايات المتحدة ؟
الواقع ان هذا التساؤل مازال يطرح
من قبل الرأى العام الدولى والرأى
العام المحلى • هنا وطالما لم نجد له
اجابة واضحة ، فان الحوار العربى
الاوروبى سيفتقد ما اسميه بالحافز
الحرك والمعبى له والذى يمكن ان
يدعم تحرك الحكومات المعنية به •
سبقى الحوار العربى الاوروبى
مقتضرا على مناقشات أكاديمية
محصورة داخل مجسوعات من
المختصين دون أن يثير أى اهتمام فى
صفوف الرأى العام • والدليل على
ذلك كله ان الاتفاقية التى وقعتها
حكومة مصر مع الجماعة الاقتصادية
الاوروبية قد سكنت عنها الصحافة
ولم تشر اليها فى أى افتتاحية أو
حتى مقالة •

وقد حاولت من جانبى أن أزد على
هذا السؤال على هذا النحو : اننا
نقيم حوارا مع أوروبا للحد من
السيطرة الأمريكية لان نفوذ الولايات
المتحدة يشمل العالم وبصفة خاصة
العالم الثالث وبالتالي ان لدول العالم
الثالث مصلحة فى العمل على الحد
من هذا النفوذ • والحقيقة ان الامر
ليس بهذه السهولة والدليل على ذلك
الارقام التى تضمنتها ورقة الاستاذ
الفونس عزيز • حقا انه من العسير
جدا ، اقامة حوار بين مصر
والجماعة الاقتصادية الاوروبية •
وكما أدلى بذلك صديقى
د. اسماعيل صبرى عبدالله فانه
مهما كانت أهمية هذه الاتفاقية المبرمة
فانها لن تعنى شيئا إذا استحالت

تنفيذها • اذن حتى فى حالة توافر
الارادة السياسية لدى دول ما يسمى
بشمال وجنوب البحر المتوسط فان
هذا لا يكفى لكى ينشأ حوار مجدى اذ
لا بد من توافر ما اسميه بالحافز
المعبى للطاقت والمثير للحماسة
الجهادية وهو الكفيل بان يعطى بمثل
هذا الحوار المنشود المبرر • وفى
رأى أن هذا الحافز مازال مفقودا
حتى هذه الساعة • وأذكر هنا ما
أشار اليه البعض من انتماء الجانبين
الى البحر المتوسط وإلى حضارة هذا
البحر وإلى الفكر الذى ينبع عن هذه
الحضارة • وقد أشار البعض أيضا
الى غصن الزيتون • وقد يقول لنا
« اندريه سيجفريد » ان هذا الانتماء
يمثل أحد القواسم المشتركة التى
يمكن ان تشكل البنية التحتية لحوار
العربى الاوروبى • ولكنى سأرد على
هذا القول بأنه حتى هذه اللحظة ان
الحوار يفتقر الى حافز معبى •
وطالما نتكلم عن المقارنة فان الحوار
العربى الاوروبى مثلا يتضمن حافزا
معبى بالرغم من كافة الصعوبات
التي تعترض طريقه وهى : تجمع
الشعوب البروليتارية وتجمع الشعوب
الملونة على هذه الرقعة من الارض
وهو تجمع يستهدف اقامة جبهة
مشتركة لمواجهة شعوب أخرى
استقرت حياتها فى الرخاء • اذن ان
الملاحظة الاولى لدى من أننا حتى هذه
اللحظة لم نجب على هذا السؤال :
لماذا هذا الحوار ؟

أما الملاحظة الثانية فهى انه طوال
هذه المناقشة لم يأت فى أية لحظة أى
ذكر للاتحاد السوفيتى • واننى
أتساءل • ماهو موقف الاتحاد
السوفيتى من هذا الحوار ؟ يجب أن
لا يغيب عن بالنا أن الاتحاد السوفيتى
هو أحد العمالقة فى العالم
المعاصر • وهو يقوم بدور هام للغاية
هنا فى مصر وكذا فى سائر دول
العالم العربى • وهنا هل يؤيد
الاتحاد السوفيتى هذا الحوار أم

بعض الافارقة من معارضة شديدة لمثل هذا التعاون الذي يرون أن الحوار العربي الافريقي لا يجب أن يمر من أوروبا بل يجب أن يكون حواراً مباشراً بين دول متخلفة تنتمي الى جماعة واحدة اننى لا أعرف بعد الحل المناسب لهذه المشكلة ولكن على أى حال كان يجب أن تثار هذه المسألة خلال هذه الندوة ثم ماهى العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الحوارات الثلاثة « وهل هناك احتمالات ماقام تعاون ثلاثى بين العالم العربى وافريقيا وبين العالم العربى وأوروبا وبين أوروبا وافريقيا ؟ وماهى التناقضات القائمة بين الحوار العربى الافريقى والحوار العربى الاوروبى ؟ فى رأى أن هناك تنافس بينهما »

وأخيراً أن الملاحظة الخامسة تختص بمفهوم الجماعة العربية ومن خلال الاسئلة العديدة التى أبدأها أصدقائنا الفرنسيون تبين أن هذا التساؤل : كيف يمكن تصور الجماعة العربية ؟ ومع ذلك أن جميع الاجوبة التى أولى بها الحاضرون كانت فى نظرى غير وافية وغير محددة . قيل ان هذه الجماعة فى طريقها الى التكوين وأننا نعد الاستراتيجيات المشتركة التى تستهدف تنمية هذه الجماعة ومع ذلك أود أن أشير الى بعض الملامح الهامة المميزة لهذه الجماعة . أولاً نجد فى العالم العربى اليوم مايمكن أن نصفه بالسوق المشتركة للعقول العربية وهى تشمل المثقفين والفنيين والتكنولوجيا والعرب الذين ينتقلون فى مختلف أنحاء العالم العربى من أساتذة سوربيين يعملون فى الرباط وأساقذة مصريين يعملون فى الكويت وأطباء مصريين فى العربية السعودية ومهندسين مصريين فى العراق ومهندسين عراقيين فى دول الخليج . أن هذه الجماعة من العقول هى فى نظرى أحد العناصر الأساسية لهذه الجماعة العربية المنشودة ان هذه الجماعة من العقول هى فى نظرى أول خطوة لما سيكون

الشروط لتحقيق التصنيع جنوب أوروبا

(ايطاليا - اليونان - اسبانيا) - البرتغال) وبالتالي سيكون من العسير جدا ادماج هذا الجزء الفقير من القارة داخل الجماعة الاوروبية . وهنا اتساءل : ماهو موقف الولايات المتحدة من فكرة انتقال الصناعة الالمانية الى مرحلة ما بعد الصناعية ؟ هل ستحصل المانيا على هذه الموافقة ؟ ثم ما هو موقف الولايات المتحدة من الحوار العربى الاوروبى ؟

أرى أن بعض المعلقين فى هذه الندوة قد ذكروا الشركات المتعددة الجنسية وخطة كيسنجر ومع ذلك أرى انه لم يجر تحليلاً شاملاً لما هو أساسى وهو سياسة الولايات المتحدة وتصورها للحوار العربى الاوروبى .

والملاحظة الرابعة هى : اننا قد تكلمنا عن الحوار العربى الاوروبى وكأنه يجرى داخل غرفة مغلقة ، كما لو كان لا يوجد سوى أوروبا الجماعة والعالم العربى . ولكن وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أمر لا يمكن اغفاله ثم ان العالم العربى قد شرع منذ سنتين فى شيء أكثر أهمية فى نظرى وأعنى به الحوار العربى الافريقى . ففى مارس سيعقد فى القاهرة أول مؤتمر للقمة العربى الافريقى ليسجل هذا التقارب الذى جرى بين افريقيا والعالم العربى ولكن افريقيا على علاقة وثيقة بأوروبا وتربط بين الاثنين مايسمى باتفاقيات لومى . إذن نحن امام حوار عربى افريقى وحوار عربى أوروبى وحوار أوروبى افريقى كيف يكون تصورنا لتشابك هذه الحوارات الثلاثة ؟ لقد جاء ذكر مايسمى بالتعاون الثلاثى الذى يمكن أن ينشأ على البترودولات العربية والبعيد الافريقى والتكنيك الاوروبى . ولكننى أذكر هنا ماأبداه

يعارضه ؟ ام يقف منه موقف عدم المبالاة هذا السؤال لم يناقشه احد وهو سؤال أساسى فى نظرى .

ثم لننتقل الى دول أوروبا الشرقية . عندما نذكر الحوار العربى الاوروبى فإننا نقصد دول أوروبا داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ولكن أوروبا فى تصور دى جول هى أوروبا التى تمتد من المحيط الاطلسى الى جبال الأورال . وبالتالي ما هو موقف الدول العربية من الدول الاشتراكية وكذا العكس . ثم ما هو موقف الدول الاشتراكية الاوروبية من الجماعة الاقتصادية الاوروبية انما نشهد منذ فترة تقارباً بين الكومينكون وبين السوق المشتركة . ماذا سيكون تأثير هذا التقارب على الحوار العربى الاوروبى ؟ هذا الموضوع لم يدرس أيضاً بالقدر الكافى .

الملاحظة الثالثة تختص بالموقف الأمريكى من الحوار العربى الاوروبى . اننا لم نتناول أيضاً هذا الموقف بالقدر الكافى . فقد اكتفى د . اسماعيل صبرى عبدالله بالتقوية بخطة كيسنجر وجعلها الرد على هذا التساؤل . ولكننى أرى أن الموقف الأمريكى يحتل مكانة أساسية فى الحوار العربى الاوروبى لان تأثير الولايات المتحدة على الدول العضوة فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية تأثير لا يمكن الاستهانة به وخاصة على المانيا الفيدرالية التى تشكل محورا أساسيا للتصنيع فى أوروبا . وسأقول انه طالما لم تنتقل المانيا الفيدرالية من مرحلة الصناعات الكلاسيكية الى مرحلة الصناعات ما بعد المرحلة الصناعية . واعنى هنا الحاسبات الالكترونية والبحث العلمى والطائرات . فانه من المستبعد أن يحدث انتقال للصناعات الاوروبية الى جنوب القارة ولا أذكر هنا العالم العربى لان هذا الانتقال لالمانيا الفيدرالية قد أصبح اليوم إحدى

فى المستقبل الجماعة العربية •
واننى هنا قد أغفلت أيضا العلاقات
التي تقام بين جماعات عربية مختلفة
نتيجة التزاوج أو العلاقات الثقافية أو
وجود الطلبة العرب فى مختلف
الجامعات بالعالم العربى ولكن أعتقد
أن الجماعة العربية الآن هى بصفة
خاصة ما اسميه السوق المشتركة
للعقول العربية •

د • كوليان • سأطرح أربع ذناب
أولا أن الحوار هو قبل كل شيء
استدار عقلى وبالتالي لماذا هذا
الحوار أو لماذا هذه العلاقات ؟ اننى
أراها فكرة سياسية جديدة أى أنها
فكرة تستهدف التغيير •• يجب
أحداث تغيير فى الأمر موضع التحليل
الآن هذه الأمور هى التى تتغير بينما
يبقى التحليل كما هو • وإذا نظرنا
الى المجموع السياسى سنجد أن القرن
العشرين وخاصة النصف الثانى منه
أو بالأخص الخمسينات يحمل فى
ثنايا التاريخ الإنسانى عنصرا مهما
للاغاية وهو عودة الأمة العربية الى
الظهور على المسرح الدولى ، فى
شكل دول متعددة وإذا تذكرنا ما كانت
عليه الأمة العربية عشية الحرب
العالمية الاولى سنجد أنه باستثناء
مصر التى كان وضعها مازال غير
واضح نظرا لعدم استكمالها سيادتها
فانه يمكن القول بأنه لم تكن توجد
دول عربية بمعنى الكلمة •

ولكن غداة الحرب العالمية الاولى
حدث ما اسميه انقطاع هام فى مسيرة
التاريخ وهو ظهور البترول • فأتى
ذلك الى التحام عدة ظواهر : الوعى
العربى بالبعث من جديد وتأكيد النفوذ
الناجم عن البترول وأخيرا النفوذ
المالى • هذه هى فى نظرى النقاط
الاساسية كل هذا حدث بالنسبة لماضى
ليس بالبعيد لهذا علينا أن نعيد
اعتباره على نحو واقعى وبعيدا عن
العلاقات الوثيقة التى وجدت دائما
بين أوروبا والدول العربية واننى أذكر
ياسيدى الوزير ما قلتم عن صقلية فى

عهد هاوندستوفن وعن الهدايا التى
كان يتبادلها امبراطور الغرب الاكبر
شارلمان مع هارون الرشيد إذن هذه
العلاقات قديمة بل ان هناك استمرارية
فى هذه العلاقات تخطت كافة
التغيرات التى طرأت الملحوظة الثانية
هى : أنه لابد لنا أن نلم بال نوعية
الخاصة لهذه العلاقات القائمة بين
أوروبا الغربية من جهة والعالم العربى
من جهة أخرى ، وأن نضع هذه
النوعية فى إطارها العام لأن هذه
العلاقات بين الجماعة الاقتصادية
الاوربية والعالم العربى تدخل ضمن
إطار أوسع وهو الحوار بين الشمال
والجنوب • ولكن الحوار بين الشمال
والجنوب كما أشرت أمس قد أغفل
جزءا هاما من العالم وهو العالم
الاشتراكى وإذا وضعنا الحوار داخل
النظام الاقتصادى الدولى الجديد أى
داخل إطار البيان الذى صدر عن
الولايات المتحدة فى مايو ١٩٧٤ والتى
ترجع المبادرة به الى فرنسا من جهة
والى الرئيس الجزائرى هوارى
بومدين من جهة أخرى فانه يمكن
القول أن لدينا أيضا ميثاقا عن
الحقوق والواجبات الاقتصادية
للدول • ومن جهة أخرى أن
السياسات داخل الجماعة الاقتصادية
الاوربية تختلف من دولة الى أخرى
كما قال د • بطرس غالى والواقع أن
جميع الدول العضوة فى الجماعة
الاوربية لم تصوت لصالح البيان
الامريكى ولكن مع ذلك أن دولة مثل
ألمانيا الفيدرالية قد صوتت ضد البيان
بينما اكتفت فرنسا بالامتناع عن
التصويت هذا يعنى أن فرنسا وإن
كانت لم تنضم الى البيان إلا أنه من
الأرجح أنها لم تعارضه أيضا • على
أى حال لا يمكننا عزل العلاقات القائمة
بين أوروبا الغربية والدول العربية
فإذا تمكنا من فصلها نظرا لما تتسم به
من طابع خاص إلا أنها مع ذلك وفى
يعنى أن النوعيات الخاصة فى حد
ذاتها مازالت تدخل ضمن إطار عام •

أما الملحوظة الثالثة فهى خاصة

باطروحة المجموعات أو الكيانات وفى
الحوار العربى الاوروبى كان من
الطبع أن نبدأ بالدول الاقرب منا
لعدة أسباب لهذا أخذنا الحافة التى
تطل على البحر المتوسط لأننا أننا
نمط الحياة خاص بالبحر المتوسط
وبالملاحظ هنا أن العلاقات الاوروبية
العربية قد تطورت على مراحل بدأت
بعض الدول أولا دول المغرب ثم دول
المشرق ولكن كان هذا جزء فقط من
العالم العربى أما تحركنا تجاه إفريقيا
فكان على عكس ذلك متسهما
بالجماعية فان اتفاقيات ياوندى - ١
كانت تشمل ١٨ دولة إفريقية فى آن
واحد ثم أضافت اتفاقيات ياوندى - ٢
الى هذه المجموعة جزر موريشيوس
وأخيرا نجد أن اتفاقيات لومى قد
شملت ٤٦ دولة منها نيجيريا التى تقف
فى طليعة الدول ACP ومع ذلك فان
الدول ACP لا تشكل كيانا موحدا
ولكنها مع ذلك قد تمكنت من التكلم
بصوت واحد •

لهذا أن مايشير دهشتى هو الطريقة
الجزئية التى سار عليها الحوار
العربى الاوروبى حقا أن سياسة
الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول
العضوة فيها لم تكن دائما موحدة
وهو ما أشار اليه د • بطرس غالى
وعلى عكس ذلك نجد الدول العربية
مكتلة داخل جماعة سياسية مضى
على مولدها ٣٠ عاما وهى جماعة
معترف بها دوليا كمنظمة اقليمية ان
لفظ الجماعة العربية جميل إذن توجد
علاقات بين الدول كما توجد أيضا
علاقات بين الكتلات والجماعات
والكيانات ويراهنى الأمل فى أن
يؤدى التقارب العربى الاوروبى الى
افساح الطريق أمام التوحيدات الداخلية
وهنا أرى أنه لا توجد صراعات مميزة
بل خلافات فقط •

وأخيرا سأتناول مبدأ التضامن
فبدخل الحوار العربى الاوروبى

حسب الامم المتحدة أو خارج هذه المنظمة . والواقع أن هذا الموقف لا يقتصر على الحوار نفسه بل يمكن القول بأنه موقف عام .

مسيدي جاك بورينيه - انى ارى ضرورة الأخذ بالاعتبار الجوانب السياسية من الحوار ، ولكن مع الأسف أن ضيق الوقت لم يتيح لنا ذلك . لهذا فاننى اقترح عقد دورة جديدة لهذه الندوة ، انطلاقا عما قيل خلال هذه الدورة الاولى . على أن يحدد تاريخها فيما بعد . أما من حيث المكان فانى أعتقد بأن جامعة ايكس - مارسيليا قى ايكس بروفانس سترحب بمثل هذه المشاركة .

أما فيما يتعلق بالخطوط العريضة التى ستناقشها هذه الدورة القادمة فاننى اراها كالاتى :

١- ألامناقشة تطور الحوار العربى الاوروبى فى نطاق العلاقات الدولية .
ثانيا يذل مجهود . وهو أمر عسير لغاية . لاجاد كيفية الوصول الى طريق لتنمية الحوار العربى الاوروبى . هذه مسئولية فى نظرى لا يمكن أن نتجاهلها . وثالثا اشراك ما اسميه بالعاملين الاقتصاديين . أى أن تضم الدورات القادمة رؤساء المؤسسات وممثلى النقابات وممثلى بعض قطاعات الرأى العام . وبالطبع الصحافة الاقتصادية والدولية .
يجب أن تشارك فى اعمالنا جميع هذه المراكز صانعة القرار . وعندئذ قد يقتصر دورنا نحن على عملية التنظيم والتنشيط لكى نتيح لجميع هذه القطاعات أن تعبر عن آرائها وأن يزداد وعيها بأهمية الحوار .

د . اسماعيل صبرى عبد الله - قد يبدو لأول وهلة أن هناك تناقض فى أن يجرى هذا الحوار فى شكل تفاوض بين جانبين فى حين أن أى حوار يجب أن يشمل جميع القطاعات التى ذكرها مسيو بورينيه ولكننى أود أن أعطى اجابة شخصية على هذا السؤال المطروح : لماذا الحوار العربى الاوروبى اننى مقتنع من

لانه لا توجد ارادة سياسية كافية بالاضافة الى عقبتين أساسيتين تقفان فى طريق التعبير عن هذه الارادة السياسية الاولى ان أوروبا المشكلة داخل الجماعة تحيا فى ظل شعور بالاستقرار وتحت المظلة النسوية الامريكية أما نحن العرب فاننا لسم نحتم بعد تحت مظلة نووية امريكية واذا كان الشعور بالامن هو بالنسبة لأوروبا أساس حياتها فاننا على عكس ذلك يمكننا أن نحتمى بمظلة نووية لدولة كبرى أخرى هل سأذكرها ؟

أما العقبة الثانية فهى من النوع السياسى وهى تتمثل فى المشكلة الاسرائيلية وهى مشكلة نجد أن أوروبا هى إحدى جذورها لانها مشكلة اوروبية بحثة تخلصت منها أوروبا بنقلها الى الشرق الاوسط : بعد أن فشلت فى تسويتها عبر القرون . اذن حتى هذه الساعة فانه مازال لأوروبا ضلعا فى هذه المشكلة التى الهيت المنطقة العربية باكملها وبالطبع أن أهم دور تقوم به اليوم الولايات المتحدة ولكنه على أى حال أنها مشكلة تتعلق بامننا نحن لاننا لا نحيا الآن فى امن كما ليس لدينا مظلة نووية امريكية أو غيرها وهذا أمر ينعكس على الوضع السياسى ولا عجب انه حتى لم يعقد مؤتمر للقمة عربى اوروبى لانه اذا تم ذلك فان هذه المشاكل ستثار حتما ومع ذلك اننى أعتقد أن هناك العديد من الجوانب المواتية التى تسمح بالتطلع الى مستقبل يحتوى على مزيد من التضامن لصالح الجانبين .

كذلك لدى ملحوظة تتعلق بالجانب الاقتصادى . ان موقف الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى ازاء الحوار العربى الاوروبى بل وازاء اقرار نظام اقتصادى دولى جديد هو موقف يتسم بالسلبية . فيما يتعلق بالاثنتين فان موقف هذه المجموعة حتى هذه اللحظة لم يكن لا موقف المعارض ولا المؤيد بل انها قد وضعت نفسها على الهامش سواء كان ذلك على

وانطلاقا من الاتفاقية المبرمة بين مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية يمكن القول بانه يوجد تضامن يجمع بين بلدينا وكذا الدول العضوة فى الجماعة الاوروبية وأيضا الدول التى تنتمى الى الامة العربية . وهذا فى نظرى هو الجانب الانسانى من الحوار اننا نمثل قيم الاساسية للحضارة الانسانية وهى قيم قد تختلف ولكننا نوافق بينها .

د . عبد الرحمن - ارى أن فكرة عقد حوارات تزداد رواجاً وانتشاراً فى عالمنا المعاصر انها فى الواقع ظاهرة هذا العصر لهذا اذا طرح السؤال : لماذا الحوار العربى الاوروبى فاننى سأجيب قائلا : ولما لا ؟

فقد ولدت فكرة الحوار العربى الاوروبى فى كوينهاجن عندما تولى الممثلون العرب طرحها امام الجماعة الاوروبية المنعقدة فى دورتها ويمكن القول بأن الظروف التى أحاطت بها كانت خاصة :

كانت هناك أزمة بترولية وكان الاوروبيون على ما اعتقد فى هذا الوقت لا يعملون الى أى مدى ستذهب بهم هذه الازمة وبالتالي كانوا يشعرون بموقفهم الضعيف وهم يتطلعون الى المستقبل بقلق . وهكذا ولد الحوار وكل ولادة كان حادثا سعيدا بصرف النظر عن الظروف التى أحيطت بها . ولكن كل هذا لا يعنى أن على الحوار أن ينمو بعد ذلك فى حدود هذه الظروف الخاصة ان لدينا وليد ولابد أن نعتنى به حتى ينمو ويكبر !

ثم اننى ارى أن الارادة السياسية وهى النقطة التى أثارها مسيو بورينيه مهمة جدا . كما ألاحظ أن هذه الارادة السياسية لم تكن حاضرة بالقدر الكافى حتى الآن . واننى لا أعتقد أن هناك امكانية فى عقد مؤتمر للقمة بين الرؤساء العرب والرؤساء الاوروبيين لان هذا مستحيل لماذا ؟

تستهدف الاندماج - داخل المجموعة العالمية - لهذا يجب أن نبحث مع هذه الدول ماهو المفهوم الذي لديها عن المستقبل فيما يتعلق بإدراجها داخل النظام الاقتصادي العالمي وخاصة أن هذه الدول قد تأثرت من أزمة التضخم العالمية دون أن تشارك في النظام نفسه .

أما على مستوانا نحن الذين لا نملك صناعة القرار في هذا المجال ، فإنه ليس أمامنا سوى عقد ندوات وحلقات دراسية . أما على مستوى رؤساء المؤسسات ، فإنني أعتقد أن المفهوم لديهم لن يتعدى أفقهم وعلى مدة خمس سنوات على الأكثر . لهذا أراه ضيق للغاية .

ولكن على مستوى الرأي العام انى أرى هنا دورا هاما يمكن أن تقوم به النقابات واتحادات المستهلكين . وأخيرا هناك المستوى الذى أشار إليه د . عبد الرحمن وهو الدراسات الاستطلاعية . على أى حال ان الدول العربية تملك من رؤوس الاموال والباحثين ما يكفيها لكى تتولى مثل هذه الدراسات لكى تكشف لنا المستقبل الذى يمكن أن يودى اليه هذا التعاون القائم بينا

وفى النهاية أوجه الشكر الى جميع المشتركين فى هذه الندوة وكذا المنظمين الذين تضافروا لى تهيئة هذا اللقاء المثمر بينا .

تطلع الى تخطى اطار العلاقات بين الدول والى الوصول الى مستوى العلاقات بين مجموعات من الدول ، وهو اطار يمكن أن يكون أكثر صلاحية للجميع فبالنسبة لجماعة الاقتصادية الأوروبية فإن العلاقات التى اقامتها مع اليابان أو مع الدول الشرقية قد أدرجت ضمن السياسة العامة للسوق المشتركة . إذن ان الدول العربية ما هى سوى إضافة جديدة لمثل هذا النوع من العلاقات التى يجب أن تنمى .

وهنا يجب أن نميز بين المستويات المختلفة فإنه لا يمكن أن نلغى فى يوم وليلة جميع الاتفاقيات الثنائية التى أبرمت فى الماضى . بل يجب أولا ادخالها ضمن اطار موجد . وإذا اخترنا مثلا الاتفاقية المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجمهورية مصر العربية فإننا قد اجمعنا فى النهاية على ضرورة تصنيع مصر داخل اطار تصنيع الدول العربية . وكذلك هناك مستوى الحوار بين الشمال والجنوب وهنا نجد ضرورة فى أحداث تغيير فى البنيات من حيث أنماط التنمية فى الدول المختلفة وبمفرد القدر أحداث تغيير فى البنيات من حيث أنماط الاستهلاك لدى الدول المتقدمة وكذا فى عملية اندماج الدول الاشتراكية داخل المجموعة الاقتصادية العالمية .

والملاحظ أنه حتى هذه الساعة لا نجد للدول الاشتراكية سياسة

وجهة نظرى كمربى وكمواطن ينتمى الى العالم الثالث بمصلحة دول العالم الثالث فى تنمية وتنويع علاقاتها الاقتصادية الدولية . وفى حالة عدم توافر هذا العمل المنسق أو اذا كانت الحركة التى تتحكم فى الاسواق هى وحدها التى تقوم بدورها فإننى أتوقع أن يحدث نوعان من الاستقطاب وهو أمر لا أراه فى مصلحة الدول النامية . أما الحوار العربى الاوروبى فإنه فى رأى لا يقتصر على تنمية التعاون بين الدول العربية طالما أن الهدف على الصعيد الاقليمى هو التكامل الاقتصادى . ومن جهة أخرى أن هذا الحوار لا ينفصل عن الحوار العربى الافريقى أو عن التحرك الذى تقوم به مجموعة الـ ٧٧ . وهو تحرك لدينا الأمل فى أن يودى الى ما أسميه بالاعتماد على النفس الجاعى وأخيرا ان الحوار العربى الاوروبى لا ينفصل عن العلاقات مع الدول الاشتراكية أو مع اليابان أو مع الولايات المتحدة . بل ان هذا التنوع فى العلاقات مرغوب فى حد ذاته لأنه حين ضمنا للحصول على استقلال اقتصادى نسبي .

أما أوروبا فإن من مصلحتها إجراء حوار مع العرب لأن هذا الحوار سيجلب لها الاحتفاظ بمكانتها التى لا تقل أهميتها عن تلك التى لدى العملاقين الكبار . بل أن مثل هذا الاهتمام من قبل أوروبا قد يثير فى بلادنا نوعا من التعاطف لأن أوروبا والعرب سواء يتطلعون الى الاستقلال . ومن جهة أخرى هناك



الفكر العسكري

مجلة فصلية تعالج القضايا الاستراتيجية وشؤونها المختلفة
تصدر عن كلية القيادة والاركان في الجمهورية العربية السورية

يشارك في تحريرها بالاضافة الى هيئة التحرير مجموعة من كبار الكتاب العرب
وأساتذة الجامعات والمفكرين العسكريين

تقع في نحو ٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تحوي بحوثاً استراتيجية وعملية
عسكرية وبحوثاً فكرية اقتصادية وسياسية ، وبحوثاً في العلوم العامة والبحوث
العملية والسيبرنتيك ، والانفورماتيك ، والادارة ، والاقتصاد الى جانب
الابواب الثابتة وهي : * الاستراتيجية * من خبرات الحروب * العلوم
* كاتب وكتاب * وقائد وحرب وملفات كاملة عن حروب وقضايا هامة .

الاشتراك : ○ الاشتراك السنوي في ج . ع . س ٢٥ ل . س
○ الاشتراك السنوي في البلاد العربية ٥٠ ل . س او ١٤ دولارا امريكيا
او ما يعادلها
○ الاشتراك السنوي خارج البلاد العربية ١٤ دولارا امريكيا او ما يعادلها
قيمة العدد في سوريا ٤ ل . س . في لبنان والبلاد العربية ٤ ل . ل

العنوان : مجلة الفكر العسكري - دمشق - القابون .
المراسلات البريدية والبرقية : مجلة الفكر العسكري - ص . ب ٤٢٥٩ - دمشق .
الهاتف : ٥٥٣٨٤٦ دمشق .

مجلة دولاب الخابج ولجزيرة العربية

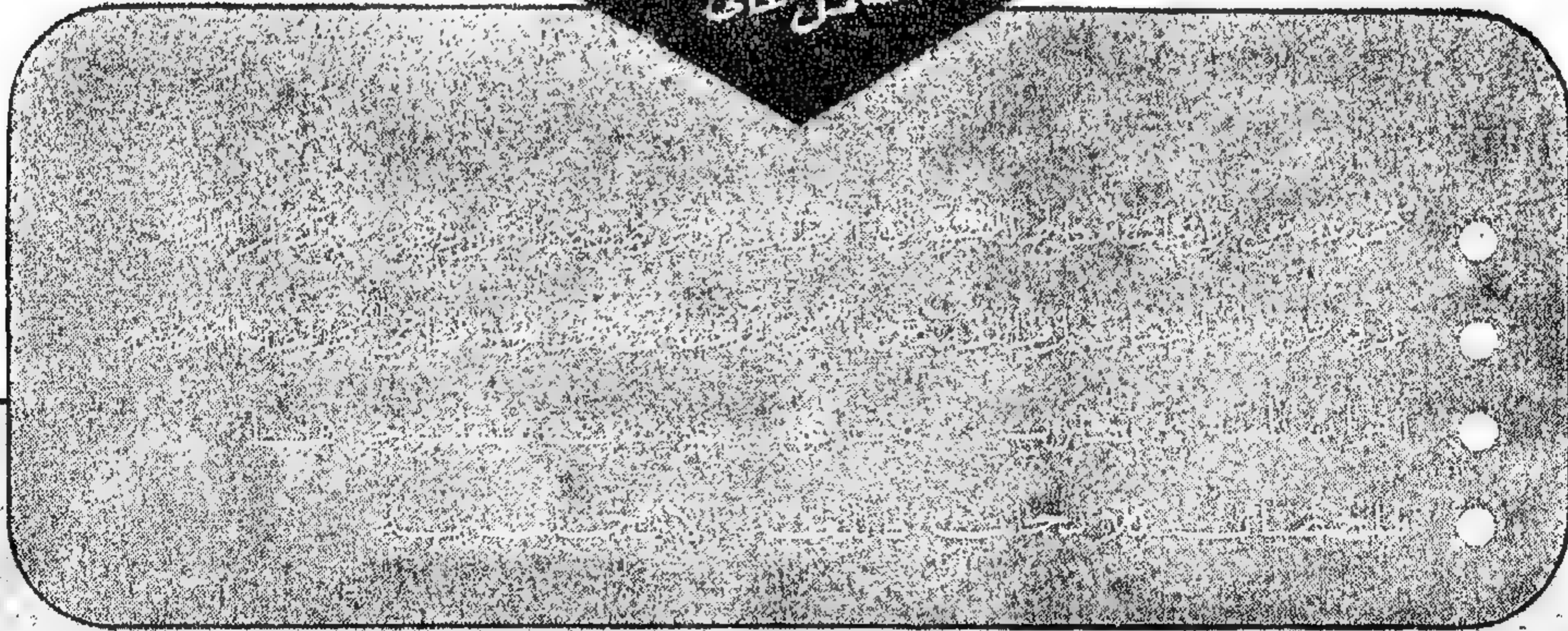


رئيس التحرير الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الأول في كانون ثاني "يناير" ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيري نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ
توزع في ٣٧ بلداً في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا

يحتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير
تشتل على



ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناراً كويتياً في الكويت / ٩,٥٠٠ دينار في البلاد العربية ،

١٥ دولار أميركياً في الخارج ، بالبريد الجوي

- للشركات والمؤسسات والرواثر الرسمية : ١٢ ديناراً في الكويت / ٤٠ دولار أميركياً في الخارج

العنوان : جامعة الكويت / لويج موب ١٧٠٧٢ هاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٢٠

جميع المراسلات قومه باسم رئيس التحرير

لشؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور أنيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الأول في مارس ١٩٧١

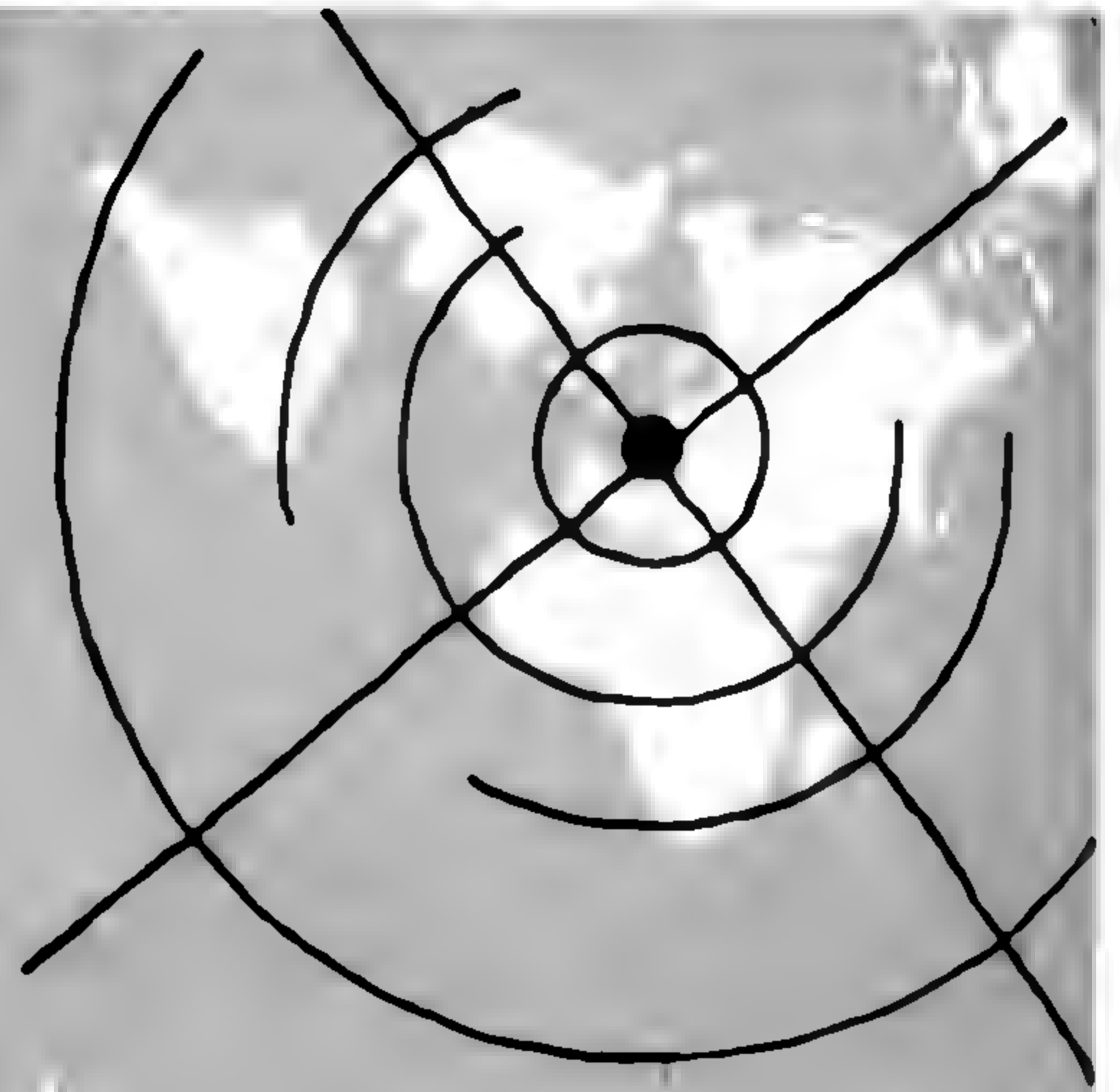
٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثاً في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية وإسرائيل ، الى جانب الأبواب الشهرية الثابتة التي تسجل الأحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلساً في الكويت والعراق ،
٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في أوروبا وأفريقيا ، ٩٠ ل.ل. في أمريكا وأستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السدات) ، رأس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرابحات ، بيروت .

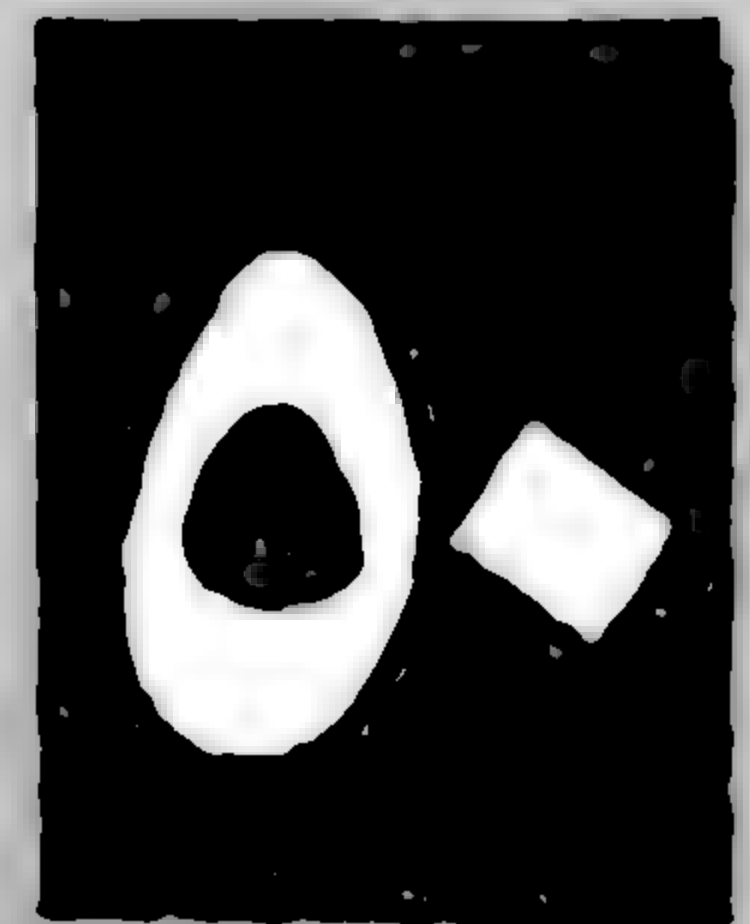
الإدارة والتحرير والامتلاكات :
مؤسسة الأهرام - شى الجلاء - القاهرة
تمن المند في مصر والدول العربية

مصر	٢٠٠	مليم مصري	السعودية	٤	ريال سعودي
المغرب	٤	درهم مغربي	الكويت	٤٠٠	فلس كويتي
الجزائر	٤	دينار جزائري	البحرين	٤٠٠	فلس بحريني
تونس	٤٠٠	مليم تونسي	قطر	٤	ريال قطري
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبي	الإمارات	٤	درهم إماراتي
السودان	٢٠٠	مليم سوداني	اليمن	٤٠٠	فلس يمني
سوريا	٤٠٠	قرش سوري	اليمن (د)	٨	شطن
لبنان	٤٠٠	قرش لبناني	عمان	٤٠٠	بقة
الأردن	٤٠٠	فلس أردني	البحرين	٤٠٠	فلس بحريني

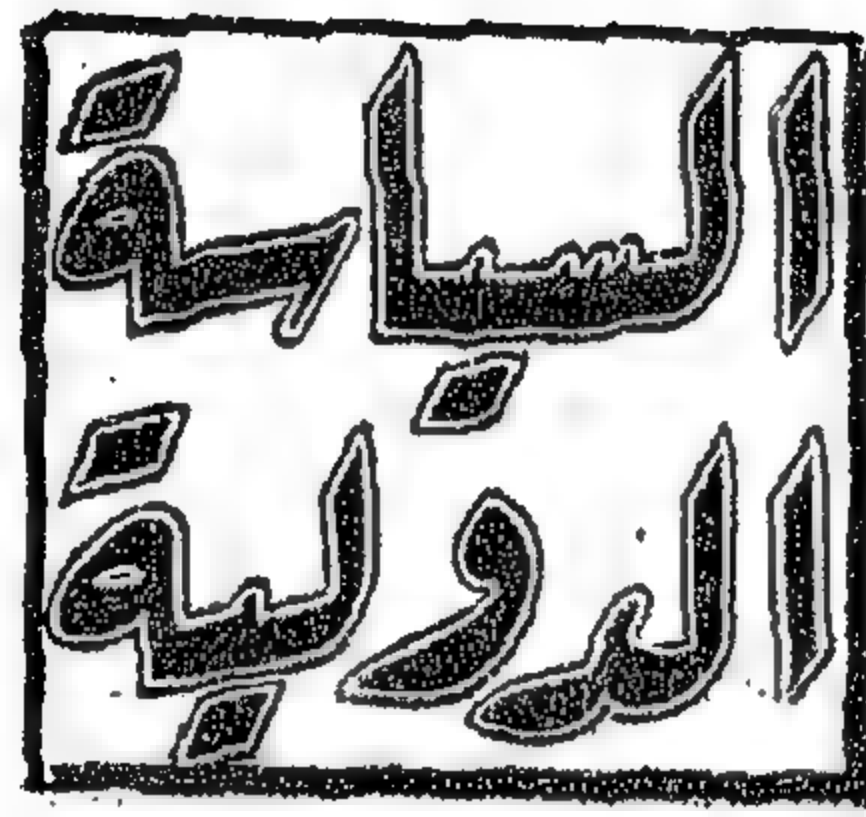


السياسة الدولية

- المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي
- محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية
- الأوروشوعية والتوازن الدولي الجديد [تاسم]
- الثورة الإريتريّة وحق تقرير المصير
- الانقلاب العسكري في الباكستان
- المنافس الثقافي في منطقة الخليج العربي



أكتوبر
١٩٧٧



العدد [٥٠]
أكتوبر ١٩٧٧

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٥٠ - أكتوبر ١٩٧٧

السنة الثالثة عشرة

رئيس مجلس الإدارة:

يوسف السباعي

رئيس التحرير:

د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير:

د. عبد الملك عوده

سكرتير التحرير:

محمد يوسف القرعي

نبيلة الأصغراني

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٥٠ ر.م.)
- للبلدان العربية (٣٠٠ ر.م.)
- للبلدان الأمريكية أو ما يعادلها (٣٠٠ ر.م.)
- للبلدان الأجنبية (٣٠٠ ر.م.)
- للبلدان الأمريكية أو ما يعادلها (٣٠٠ ر.م.)
- للبلدان الأجنبية (٣٠٠ ر.م.)
- للبلدان الأمريكية أو ما يعادلها (٣٠٠ ر.م.)

التمن ٣٠ قرشاً

- الافتتاحية: العدد الخمسون ٤
- الدراسات:

- المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي هاني خلافي ٦
- إدارة سياسة مصر الخارجية ١٩٣٦ - ١٩٤٢ د. يونان لبيب رزق ٢٢
- محددات الصراع الدولي في إفريقيا مجدي حماد ٣٢

- الأوروشيوعية والتوازن الدولي الجديد (قسم خاص) ٤٧

- تقديم د. بطرس بطرس غالي ٤٨
- الأوروشيوعية في أوروبا الشمالية وحيد محمد عبد الجيد ٥٠
- سياسة الاتحاد السوفيتي عبدالعاطي محمد ٥٦
- موقف الولايات المتحدة نبيهه الأصغراني ٦١
- موقف نول الكتلة الشرقية محمد السيد سعيد ٦٦
- قضايا نظرية وراء المفهوم محمد سيد أحمد ٧٤
- قاموس الأحزاب الشيوعية الأوروبية خيرى عزيز ٨١
- وثائق خاصة بالأوروشيوعية ٩٦

□ التقارير:

- العلاقات بين العربيه والأفريقيانية د. عبد الملك عودة ١١٩
- الثورة الأريتريية وحق تقرير المصير حلمى شعراوي ١٢٨
- الترنسكاي بعد عام من الاستقلال د. سسلوى لبيب ١٤٨
- التغيرات الدستورية في الاتحاد السوفيتي خيرى عزيز ١٥١
- الانقلاب العسكري في الباكستان هالة سعودي ١٥٨
- الحرب الباردة في الجبهة الاقتصادية نزيهة الأندلسي ١٦٣
- التنافس الثقافي في الخليج العربي د. صلاح العقاد ١٦٩
- رحلة فانوس في الشرق الأوسط أسامة الغزالي حرب ١٧١
- الحركة الديمقراطية للتفسيير (دش) أمل الشمساني ١٨٠
- المواجهة العسكرية الصومالية الأنثيوبية مجدي حماد ١٨٤
- الصراع الثقافي للتكامل السوداني المصري أحمد يوسف القرعي ١٨٧

□ في الاستراتيجية العسكرية:

- الكم والكيف في الصراع العربي الاسرائيلي - اللواء حسن البدرى ١٩١
- الانفراج الدولي ومشاكل الحد من الأسلحة الاستراتيجية - وحيد عبد المجيد ١٩٦

□ مؤتمرات وندوات دولية:

- مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث - د. صلاح العقاد ٢٠٢
- الندوة الدولية عن المشكلة القبرصية - محمد عيسى الشراوى ٢٠٤

- مكتبة السياسة الدولية: ٢٠٧

- مجلات السياسة الدولية: ٢١٨

- شهريات الأحداث السياسية: ٢٢٧

- المنظمات الدولية: ٢٤٨

- ندوة السياسة الدولية: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ٢٦١

- وثائق دولية: بيان المجلس الأوروبي للدول التسع حول أزمة الشرق الأوسط ٢٦٧



العدد الخمسون

هذا العدد الذي بين يديك أيها القارئ الكريم ، هو العدد الخمسون من مجلة « السياسة الدولية » ، وقد صدر عددها الأول في يوليو ١٩٦٥ ، وجاء في افتتاحيته أن هذه المجلة المتخصصة ، يراد لها أن تكون صدق صوت العالم الثالث في ميدان السياسة الدولية ، وأن تكون سجلا لأعمال وأراء المجموعة الأفريقية الآسيوية عامة ، والمجموعة العربية خاصة ، وكشافا موضحا لابتدولوجية العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي ، إيماننا منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الأرض ، سوف تكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى ، الذى سوف يكون بدوره عاملا من عوامل تحقيق السلام العالمى .

ونستطيع أن نقول بتون مبالغة ، إن المجلة أوفت بعهدتها ، فبين العدد الأول الصادر في أول يوليو ١٩٦٥ ، والعدد الخمسين الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ قدمت المجلة نحو ١٥,٠٠٠ ألف « خمسة عشر ألفا » صفحة من الثقافة السياسية الدولية العلمية الرصينة متضمنة تحليلا وتأصيلا لأهم القضايا الدولية التى انفجرت في العالم ، مع التركيز على قضايا العالم الثالث من هزيمة يونيو ١٩٦٧ الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، الى المجتاهيات الهندية الباكستانية ، الى المعارك الدامية في فيتنام الى حروب التحرير في أفريقيا لذلك يمكننا القول مرة أخرى دون مبالغة ، إن الخمسين عددا التى صدرت من هذه المجلة ، تعتبر موسوعة سياسية فريدة من نوعها في العالم العربى ، لا يستطيع أن يستغنى عنها أى باحث مهتم بالشئون الدولية ، أو أى خبير يعمل في الحقل الدبلوماسى أو الاعلامى .

وتقدم مجلة « السياسة الدولية » في هذا العدد الخمسينى ، ملفا خاصا عن



الأوروشيوعية ، يتضمن دراسة عن الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، وما بينها من سمات وسياسات وتحديات مشتركة . وعلى الرغم من أن مجلة « السياسة الدولية » قد اهتمت في دراساتها وتقاريرها بالعالم الشيوعي والتيارات الفكرية التي تحركه ، وأفردت قسما خاصا عن الثورة الثقافية في الصين ، ودراسات متعمقة عن السياسة السوفيتية والنظم الاشتراكية في يوغوسلافيا ودول أوروبا الشرقية ، فإن اهتماماتها بالأيديولوجية الماركسية ، وتأثيرها على العلاقات الدولية ، ولاتزال في حاجة إلى مزيد من التأكيد والعناية ، لأن اهتمامنا بما يجري من تغيرات وتحولات في الفكر الماركسي ، يجب أن لا يقل عن اهتمامنا بما يجري من تغيرات وتحولات في الفكر الليبرالي الغربي ، لو أردنا أن نعزز أيديولوجية عدم الانحياز التي اخترناها لبلادنا .

إن هذه الدراسات العلمية الموضوعية عن الماركسية وتطورها ، تستطيع وحدها أن تعمق إيماننا برفض الحل الماركسي ، ورفض الحل الليبرالي ، وتجعلنا نختار استراتيجية وسيطة لا انحيازية ، هي وحدها التي تستطيع أن تخرج بلادنا من الجهل والتخلف والتجزئة مما ورثناه من العهد الاستعماري ، ولم نتخلص منه بعد .

إننا أمة وسط ، وسمة الوسطية هذه ، تتطلب منا الاهتمام والمتابعة الدقيقة الآمنة لكل ما يجري في الطرفين في أقصى اليمين وفي أقصى اليسار ، حتى نستطيع أن نحافظ على وسطيتنا على الصعيد الأيديولوجي ، والاقليمي ، والدولي .

رئيس التحرير

المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي

هاني محمد خلاف

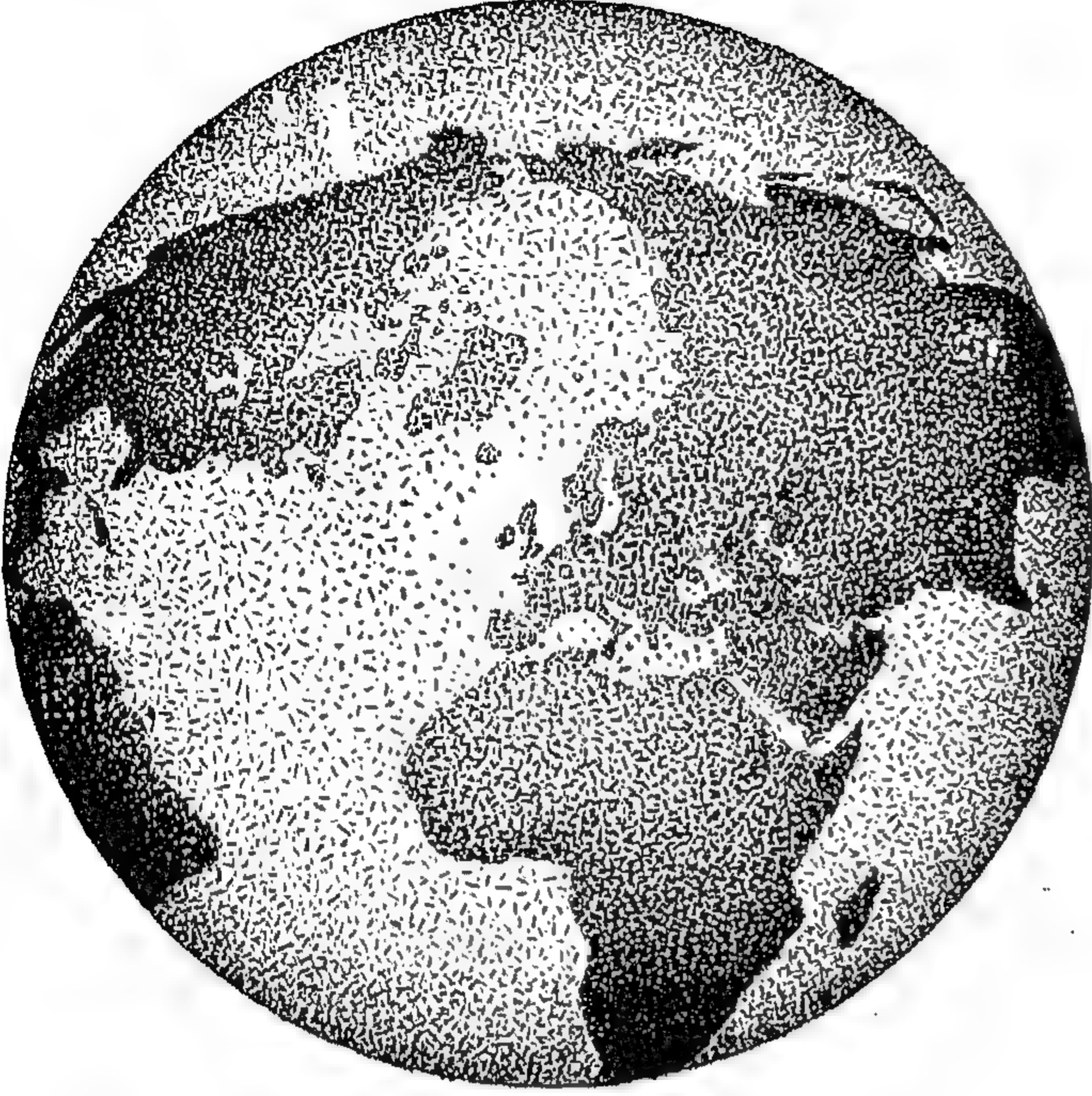
دبلوماسي مصري بالوفد الدائم لدى الأمم المتحدة

الحياة الفكرية في معظم أوروبا وأمريكا منذ الستينات وهي «المستقبلية» أو «علم المستقبل» أو الاستطلاعية. وقد بدأت مسيرة هذا العلم، ببعض الارهاصات الأدبية التي غمرت بها أسواق الكتاب الأوروبي في أوائل الخمسينات، حول رؤية المستقبل بخيالات فنية، مبعثها الذهول مما حققته وما يمكن أن تحققه الآلات والتكنولوجيا الحديثة من أثر في رفاهية الناس، وتغيير أنماط حياتهم، وهو ما قد سمي في الأدب العلمي «بخيالات العلم Science Fiction ومن أشهر المؤلفات في هذا المجال، المؤلف الإنجليزي (هورر جانيبة للمستقبل)، والمؤلف الفرنسي (اختراع المستقبل)، والمؤلف الإنجليزي (في الطريق إلى عام ٢٠٠٠). ثم زادت المنتوجات في هذا الميدان مع الستينات، فظهر لدينا إنتاج هيرمان كاهن (عام ٢٠٠٠)، ومؤلف فلختايم (الصراع من أجل المستقبل)، وكتاب جيمس مارتن وأديان نورمان عن (مجتمع العقل الإلكتروني).
الا أن هناك نوعا آخر من الكتابات المستقبلية، ليس للخيال ولا للاماني ولا للرؤية الشخصية دور فيها،

كثيرون في نقد العقل العربي، ولا أحسب أن أحدا من الناقدين قد أعطى «افتقاد الوعي بالمستقبل» لدى الفكر العربي، ما يستحق من الدرس. وليس بمستبعد أن يكون افتقاد الناقدين لرؤية «مستقبل النقد» سببا كافيا لهذا التقصير.

إن من سمات العقل العربي - ولا نقول من عيوبه - التيه بالتاريخ، وتغليب السوابق في الأحكام، وقياس كل مستحدث بما هو حادث.

وإذا صح ذلك في عموم الأحوال، فليس يعني هذا أن حياة العرب الفكرية قد خلت تماما من بعض الومضات المستنائة في الفكر المستقبلي ككتابات أبي العلاء المعري، وزياد الحريزي، وتوفيق الحكيم، وقاسم الخطاط وقلائل آخرين. ويبقى من الملحوظ أن مثل هذه الومضات الاستثنائية في الفكر العربي، لم تتجاوز - على عظمتها وخصوبتها - حدود الخيالات الفنية إلى ما دون ذلك من مجالات البحث العقلي العملي.
يجيء هذا تقدمه للحديث عن أشهر ظاهرة تسود



الاستكشاف المستقبلي ، خاصة ونحن نعيش حركة الاعداد القومي الدائرة الآن في ارجاء البلاد ، لوضع اساسيات اعادة تعمير وطننا حضاريا ، ووضعه على ابواب القرن الحادي والعشرين .

والمحاولة التي اقدمها هنا تدخل الى المكتبة العربية بعض الشيء عن المستقبل والرؤية المستقبلية وهي بعد ليست سوى ورقة عمل : ترصد النقاط ذات الصلة ليبدأ بها الباحثون والعاملون في خدمة المستقبل .

في ضرورة الرؤية المستقبلية بالنسبة للعرب :

بعيدا عن « الموضات الثقافية » ... وبغير ما تشددق بالفاظ وتعابير العلم الحديث ... واستقلالاً عن أية رغبة في الظهور الشكلي بمظهر العصرانية التكنولوجية ، يمكن القول ، في اطمئنان ان الظروف الحالية القائمة في العالم العربي والمحيط به ، تفرض عليه ضرورة التسليح السريع والحكيم بمناهج دقيقة في رؤية المستقبل ، واعداد العدة له بأسباب التحصين واسباب التحكم .

وانما تقوم على اساس من الحسابات العلمية المضبوطة ، المقصود بها خدمة مجتمع ما في فترة ما . فهي ان ذاك نوع من رصد المستقبل ، تمهيدا لاتخاذ السياسات او الاجراءات المناسبة للسكان والزمان . ومثال ذلك دراسة مؤسسة راند الامريكية عن (مستقبل اقتصاديات الشرق الاوسط) التي صدرت عام ١٩٧٠ ومؤلف (الشرق الاوسط سنة ٢٠٠٠) الذي اخرجته الرابطة الاسرائيلية للعمل من اجل السلام في عام ١٩٧١ ، ومؤلف ألفين توفلر (صدمة المستقبل) الذي يرصد فيه عام ١٩٧١ مشاكل المجتمع الامريكي عام ٢٠٢٥ ، وكذلك مؤلفه (التعليم من اجل المستقبل) الذي خرج الى السوق الامريكية كأحدث دراسة لنظريات واساليب التعليم في مستقبل الحياة الامريكية . وقد سبق ذلك في عام ١٩٦٨ ظهور المؤلف الشهير (امريكا في رحاب عام ١٩٨٢) الذي نشرته ديلاكورث في نيويورك . وليس يعني لنا في الشرق العربي ان تكثر لدينا الاسهامات في النوع الاول من رؤى المستقبل . وانما الذي يهم ، بل تلح خطورته وضرورته ، ان يكون لدينا ولو بعض من النوع الثاني ، الا وهو دراسات

وإذا كان الوعي بالمستقبل يعتبر ضرورة هامة تقتن في البلاد المتقدمة بأسباب تقدمها ، فإنه بالنسبة للعرب ، يعتبر ضرورة حتمية وحيوية ، يقتن ضعفهم - وقد يكون فناؤهم - بانعدامها . ومرد ذلك الى عدد من الاسباب :

أولها : تكاثر القوى الدولية ذات المصالح الحيوية في منطقة الشرق الاوسط ، وتخطيط كل منها للحصول على أكبر قدر ممكن من النفوذ والمصلحة في هذه المنطقة من العالم خلال الفترة القادمة . ولعل ما نطالعه خلال هذه الحقبة في المؤلفات والصحف والدوريات ، يعطينا دلالة نسبية تشير الى سائر ما خفى من افكار ومخططات ، او على الأقل تطلعات كثير من القوى الدولية للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط ، او التحكم فيها وفي ثرواتها .

في الادب الامريكي والسياسة الامريكية ، تصريحات وتلميحات عن التدخل العسكري لتأمين العالم العربي بالبترو . (تراجع تصريحات هنري كيسنجر في مجلة Business Week عدد/يناير/١٩٧٥ - وخطاب الرئيس فورد في افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨/٩/١٩٧٤ - وكلمة السفير جون سكالى امام الجمعية العامة في مناقشة موضوع تعزيز دور الأمم المتحدة - كما تراجع دراسة البروفيسور tucker المنشورة في الدورية الشهرية commentary عدد يناير ١٩٧٥) .

وفي الادب السياسى الاسرائيلى ، يمكن ملاحظة تكرار نغمة التركيز على ثلاثة محاور استراتيجية تطوق الشرق العربى ، وتستطيع حصاره وهى (طهران) و (اديس ابابا) و (تل ابيب) ولا يقل ما في هذا التصور من احتمالية واردة عما فيه من خطورة بالغة . فاختيار «طهران» و «اديس ابابا» للقيام بدور زاويتي المثلث ، اختيار دقيق يناسب ما قد يكون لدى كل منهما من طموحات توسعية ، ومواقف تقليدية خاصة تجاه العرب ، وارتباطات مصلحة وتنظيمية مع اعداء العرب في الغرب .

والمتتبع لحركة ايران السياسية في الداخل والخارج ، يستطيع ان يلحظ تقدما شاملا ثابت الخطى في اتجاه تكوين قوة مركزية في الشرق الاوسط ، وقد يكون صحيحا ان مساعدة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لها في تصعيد قوتها ، واحد من عناصر خطة محاصرة العرب او تقييد وثبتهم المتوقعة في اواخر هذا القرن . وقد تنبه القادة العرب في الفترة الاخيرة الى هذا المخطط ، وسارعوا الى اجهاضه ، عن طريق فتح ابواب

الحوار ، وتدعيم العلاقات مع ايران . كما يمكن ملاحظة شيوع فكرة (السوق المشتركة لمنطقة البحر المتوسط) في كل من المؤلفات الاسرائيلية والايطالية . فقد جاء في مؤلف (الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠) الذى اصدرته الرابطة الاسرائيلية للعمل من اجل السلام في تل ابيب عام ١٩٧١ - وهى مؤسسة مرتبطة تمويلا بوزارة الاعلام الاسرائيلية - ان من المشروعات المتوقعة ظهورها في بداية القرن الحادى والعشرين (سوق البحر المتوسط المشتركة) التى تحوز فيها اسرائيل نصيب الاسد من تجارة وتصنيع الحمضيات ، والبتروكيماويات ، ومراكز الطب المتقدمة ، ومعظم المعامل النووية المركزية ، واكثر الجامعات والمعاهد العلمية ، وموانئ الطيران والشحن ، ومناطق تجارة الترانزيت ، ومواقع السياحة الدولية .

وليس يخفى ما بهذا التخطيط من محاولات لسرقة الدور الطبيعى الموكل الى العالم العربى مستقبلا بحكم موقعه الجغرافى ، وامكانياته البشرية الطبيعية ، وقوته الاقتصادية المرتقبة .

وعلى الجانب الاوروبى ، يستطيع المراقب ان يلمس تنافسا متصاعدا بين الاطراف الرئيسية لاوروبا الغربية (فرنسا وانجلترا والمانيا) في التقرب الى العالم العربى ، والافادة من امكانياته الاقتصادية والبتروية ، دعنا ندقق النظر مثلا في تصريح ميشيل دوبريه رئيس الوزراء الفرنسى السابق امام لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الفرنسية ، حين قال مفسرا لهفة انجلترا على الدخول عضوا بالسوق الاوروبية المشتركة ، ودافعا الهجوم الامريكى المتواصل ضد سياسته التقاربية مع العرب « ان اشد ما يثير قلق هؤلاء الانجلو ساكسون المنافقين ، اننا الان نأخذ اسواقهم ، ونستعيد نفوذنا في منطقة كبيرة كانوا هم يتطلعون اليها في لهفة » .

وعلى أقصى الطرف الشرقى من آسيا ، تقبع هناك قوة ضخمة تعمل وتخطط - في صمت - لغزو الأسواق ، وتجنيد الامكانيات العربية في خدمة اقتصادها : ألا وهى « اليابان » .

ونظرة فاحصة الى « خطة الحكومة اليابانية لمستقبل البلاد » التى نشرت في طوكيو اواخر عام ١٩٧٣ - وترجمتها الدوائر الامريكية في أقل من ثلاث ساعات الى الانجليزية - يتضح أن العالم العربى يتخذ موقفا ذا بال في افكار ومخططات اليابان ، وذلك من ناحية أسواق التصريف والاستهلاك ، ومن ناحية التأمين الاستراتيجى والسياسى ، ومن ناحية الحركات الدعائية والاعلامية . وليس يغنى المقروء عن المشاهد والملاحظ

المتقدمة في بعض المشاكل ، إلا أنه يبقى هناك إختلاف ضروري في طرائق المعالجة ، يتناسب مع مستويات العلم والتنظيم والمسئولية والرفاهة المادية في كل منها .

العالم العربي - على وجه التخصيص - وهو موضوع اهتمامنا - يواجه في هذه الآونة من المشاكل ، مما يمثل مشاكل الانتقال من القرن التاسع عشر الى القرن الحادي والعشرين ، بدون المرور بمشكلات القرن العشرين .

هجرة السكان من الريف الى المدينة مثلا ، تحتاج الى دراسات عميقة ، ومعالجات مختلفة في كل من الأقطار العربية . وثورة الشباب مثلا ، لا تعبر عن نفس ما تعبر عنه ثورات الشباب في العالم المتقدم . وصراع الأجيال هنا ليس هو صراع الأجيال هناك . ومراجعة الأديان عندنا ، تنبثق من دوافع ، وتهدف الى أغراض ليست هي دوافع ولا أغراض مراجعة المسيحية في أوروبا وأمريكا . والانفجار السكاني في العالم العربي ، لا بد من التحكم فيه ، بما يلائم كلا من المصالح العامة والتقاليد العامة .

هذه بعض مشكلات المجتمع العربي التي يتوقف على مواجهتها - الى جانب أمور أخرى - مستقبل العالم العربي ، وموقفه من العالم في الحقبة القادمة . هي كلها مشكلات لها أثرها المزدوج . إما الاضعاف أو التقوية ، وإما التوسع أو الانكماش . التطور أو السكون . الانفتاح أو الانغلاق ..

ثالثا : تسليح أعداء العرب المباشرين بأجهزة ومناهج متقدمة في رصد المستقبل ومحاولة التحكم فيه . ولا يكاد يختلف إثنان حول وجوب إبطال الخصم لمفعول سلاح غريمه . وسلاح غريم العرب هنا العلم المنظم ، ومراكز البحث والدرس .

في إسرائيل مثلا ، جامعة يتخصص قسم فيها للدراسات المستقبلية المتصلة بالاقتصاد ونظم التعليم ، وقواعد التنشئة الاجتماعية ، وعلوم النفس . وفيها إدارة حكومية لاستطلاع تطور الأسلحة في العالم ، وتقديم المقترحات المناسبة لتطوير المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بما يناسب الظروف الحالية والمتوقعة . وفيها أيضا جمعيات ومراكز لبحث أوضاع الشرق الأوسط المستقبلية . وفي وزارة الخارجية الاسرائيلية ، قسم للتخطيط السياسي والاستراتيجي العام ، وقسم آخر لتتبع تطورات القوى الدولية ورصد خططها ، وذلك بالإضافة الى أجهزة التخاطر والاستطلاع ، وتقدير المواقف التابعة للجيش الاسرائيلي .

عيانا ، فما هي ذى أسواق الخليج العربي والسعودية ، يتصاعد غزوها منذ سنوات بالبضائع اليابانية (سيارات - ساعات - أدوات كهربائية) . يضاف الى ذلك الشركات المشتركة بين اليابان ودويلات الخليج لصيد وتصنيع المنتجات البحرية (الأسماك - اللؤلؤ - الاسفنج) . ثم شركات الكشف البترولي بين اليابان وكل من السعودية والكويت والامارات العربية ومصر . وأخيرا تصريحات الحكومة اليابانية في صالح القضية العربية - الفلسطينية ، وتقاربها بصفة عامة - تحذوها المصلحة - مع العالم العربي .

يبقى أخيرا تنبيه هام ، الى أن دولة عظمى كالصين الشعبية لم تستطع بعد التوصل الى فهم موقوفها مستقبلا من العالم العربي ، فكل المتوافر لدينا حتى الآن ، كلمات عامة في تأييد الحق العربي ، والنضال العربي ضد الاستعمار الصهيوني . ولم يتيسر أمام الباحثين حتى الآن ، أى مصدر يمكن أن يفيد بالخطط الصينية تجاه العالم العربي في القرن الحادي والعشرين . وقد يكون ذلك مصدر دفع للعرب - سياسة وعلماء وباحثين - الى تكثيف الجهود في إستطلاع النوايا الصينية ، والوقوف على اتجاهات التطور الداخلى بها ، أملا في التوصل الى نتائج قد تفيد في فهم وتوقع حركتها الخارجية مستقبلا .

وأرجو ألا يفهم هذا الجزء الخاص بالقوى الدولية المحيطة ، على أنه إستعداد للعرب ضدها ، أو أنه نوع من مرض التوهم الدائم بوجود « مخطط عالمي مضاد » ، فذلك ليس صحيحا وإنما الصحيح والواقعي ، أن تكون لكل دولة تطلعاتها نحو القوة ، ولو كان ذلك على حساب غيرها . وعلى العرب أن يتقبلوا هذه الحقيقة دون تشنج ، وأن يعملوا بما تقضى به من حيلة .

ثانى الأسباب الموجبة لتزود العرب بمناهج الرؤية المستقبلية ، هو دخول العالم العربي الى مرحلة إحترام المشاكل الاجتماعية ذات الأثر البالغ في توجيه مستقبل الأمم .

تواجه المجتمعات السياسية دائما مشاكل اجتماعية ، بل يكاد لا يخلو أى مجتمع - حتى ولو كان متقدما ، من مشاكل وعوائق اجتماعية ، تعرقل مسيرته ، وتسبب لشعبه وحكامه قلقا مؤرقا وشغلا شاعلا . إلا أن مشاكل مرحلة النمو تختلف في النوع والدرجة ، عن مشاكل المجتمع المتقدم ذى المؤسسات والأنظمة الاتباعية المتعارف عليها .

وقد تشترك المجتمعات الآخذة في النمو مع المجتمعات

فالمدقق منا في تطور التاريخ ، يستطيع أن يلحظ تزايد معدل سرعة اقتراب عالم الغد من حياتنا . وقد يستطيع أى منا أن يدير ظهره ، أو يعيش متفرجا على هامش ظلال المستقبل الذى يصنعه المتقدمون . وقد يستطيع أيضا أن يشارك بنفسه في بناء هذا المستقبل - ليس فقط مستقبل الفرد ذاته أو أسرته أو أصدقائه ، بل مستقبل العالم الأرحب ... عالم القرارات الجماعية ، والنضال في مجال المجتمع والدول والكواكب . ألا أن شيئا واحدا يبقى لاختيار لنا فيه ، وهو أنه مهما كان موقفنا ومشاركتنا في صناعة المستقبل ، فإن أحدا منا لن يكون بمنأى عن أن يمسه هذا المستقبل .

والعرب ليسوا استثناء من القاعدة . بل هم - بحكم موقعهم المنظور لهم - في مقدمة من ستمسهم تغييرات المستقبل في الأشياء والأنظمة والمبادئ .

سيكون على مهندسى الاتصال ، النظر في الطرق المتحركة ، وغربات الهواء ، والوقود النووى للسيارات .

وسوف تواجه الأسرة العربية نماذج وبدائل لنمط الحياة لابد من التفكير فيها : التحكم في الأجنة ، والزواج المؤقت ، والبيوت المتنقلة .

وسوف يجد الساسة أنفسهم أمام امكانيات جديدة ومشاكل من نوع جديد : الديمقراطية المباشرة باستخدام استفتاء الكمبيوتر ، المخابرات الصناعية ، المحاكم الاليكترونية ، استعمار الكواكب ، أسبوع العمل لثلاثة أيام .

وسوف يجد العلماء لأنفسهم مجالات ابداع جديدة : المزارع البحرية ، التحكم في الطقس ، الرى بالتقشير ، الاستخدام الاقتصادى للطاقة الشمسية كوقود .

أفلا تحتاج هذه الأمور جميعا إلى تهيئة الأذهان ، وترتيب الأوضاع والعلاقات ، وهى بعد مهمة ليست هينة ، ويزيد من صعوبتها أنها محتومة علينا في فترة لم نفرغ فيها بعد من حل مشكلات الحياة الأساسية .

ولكن من يدري ؛ لعل في هذه الأنماط الجديدة الحل الناجح لتلك المشكلات !

موقع «المستقبلية» في بنيان المعرفة

برغم اخفاق البروفسور الشهير «نيومان» في التوصل إلى تعريف كامل لماهية (العلم) ، وبرغم التجاؤف بالاستقصاء في ذلك ، الى اثنى عشر عالما من علماء

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤسسات متخصصة في رصد وإستكشاف المستقبل بالنسبة للأوضاع الداخلية والتحركات السياسية الخارجية . (مؤسسة راند) (معهد M. I. T.) (وكالة المخابرات المركزية) (أقسام الحصر الآلى للشخصيات والأحزاب والقوى المؤثرة داخل مختلف دول العالم القائمة في وزارة الخارجية الأمريكية) (مركز دراسة احتمالات التحرك العسكرى التابع للبتاجون - وبه ٣٣ حاسبا اليكترونيا) (جمعية مستقبل العالم ومقرها واشنطن) (مركز أبحاث تخطيط التعليم ومقره في سيراكيوز - نيويورك) يضاف الى ذلك إدخال أكثر من ١٨ ولاية أمريكية ، مناهج ومقررات المستقبلية في دراساتها الجامعية ، الى جانب إدخالها هذه المقررات في المستوى التعليمى ما دون الجامعى .

وتكفى نظرة واحدة الى نشاط « جمعية مستقبل العالم » المتمركزة في واشنطن ، لتعطينا صورة واضحة عن إهتمامات الأمريكيين بالمستقبل . فهذه الجمعية تصدر أكثر من ست دوريات أبرزها « التعليم في الغد » ، « القيم الانسانية في المستقبل » « الاتصال في الغد » و « أنماط الحياة في المستقبل » . هذا الى جانب مجلة « المستقبل » التى تصدر كل شهرين ، حافلة بأحدث الدراسات الخاصة بمشاكل الغذاء في المستقبل ، ومشاكل البيئة ، وبدائل الحياة المتاحة للأمريكيين وللعالم في المستقبل . وقد تأسست هذه الجمعية عام ١٩٦٦ ، وينتظم في عضويتها ١٦,٠٠٠ عضو من أكثر من ثمانين دولة ، معظمهم في أوروبا وكندا والولايات المتحدة واليابان . وتقوم الجمعية ، الى جانب نشاط النشر والتوزيع ، ببعض النشاطات المحلية الخاصة بفروعها الموزعة على أنحاء الولايات المتحدة ، وبرامج تعليمية عامة ومتخصصة ، ومؤتمر ضخم لبحث موضوعات معينة .

وفوق الدوريات العامة ، بلغ عدد المؤلفات الأمريكية التى صدرت عن هذه الجمعية - وفق احصاء توفلر الوارد في كتابه (التعليم من أجل الغد) - أكثر من ٢٠٥٠ مؤلفا ، ويوجه توفلر النظر إلى أن هذا الحصر يغطى فقط فترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٣ .

رابع الدواعى التى تجعل من اللازم على العالم العربى ، الأخذ بمناهج الاستكشاف المستقبلى ، وإدخال أدواته وأساليبه إلى الحياة العربية ، هو ضرورة تمهيد الجماهير فكريا وتعليميا وتنظيميا للتعامل مع قيم وأدوات وأنظمة المستقبل .

ثانية، تقوم على اعتبار انساني هام، هو التجرد من الذات الحالية، والبحث في حياة القادمين حلاً لمشاكلهم.

يقول أوسيب فلختايم المسمى «بأبي المستقبلية»: «أن المستقبل هو البعد الذي فيه سنكون بالضرورة. ولكنه أيضاً الذي سيكون فيه أطفالنا وأفكارنا، وتنشأ فيه حياة ملايين غيرنا. أن الموت مشكلة كل فرد منا، لكن موت الانسانية كلها لأشك هو المشكلة الأكثر رعباً وإيلاماً». ويستطرد فلختايم في فلسفته قائلاً: «الفرد يموت. حسناً. لكن لماذا لا يحيا آخرون بطريقة أكثر انسانية؟» (١).

وقد يرى بعضهم أن «المستقبلية كفلسفة» لا تصدر عن اعتبارات تقدمية وانسانية، وإنما تصدر عن انانية الانسان، وحرصه الشديد على ضمان استمرار نوعه وتراثه وحضارته في مواجهة الجهول الذي ينتظره.. أو في مواجهة ما يعتقد أنه موجود من كائنات أخرى ذات حضارات متنافسة.

ولست أدري - حتى إذا صح هذا التكيف لفلسفة المستقبلية - لماذا لا تعتبر فلسفة انسانية؟

«والمستقبلية كفلسفة» لها عدة محاور تركيز تبحث فيها وحولها. وأبرز هذه المحاور فكرة الزمن، والاكتمال، وقسرة العلم على التغيير الشامل، والصدفة، والمفاجأة، ودور كل من القوة الالهية والارادة البشرية في تحريك التاريخ، وموقع الانسان والأرض من النظام الكوني، والمسئولية الأخلاقية والانسانية المتوارثة بين الاجيال (صراع الاجيال)، واتجاه التاريخ: هل هو تراجع أم تقدمي، أم تكراري أم ثابت؟، والرؤى المختلفة لفكرة البعث، والخلود، وتطور احتياجات الانسان، ومعنى الرفاهة ومشاكلها.. إلخ.

المستقبلية كمنهاج

أما المستقبلية كمنهاج، فهي في الواقع الاضافة الحقيقية التي يمكن أن تكون علامة من أكثر علامات المعرفة اشعاعاً في القرن العشرين. وقيمة هذا المنهاج فيما يقدمه من تيسير لعمليات استطلاع المستقبل، في عالم تزداد فيه أهمية الزمن كعامل من عوامل الاستقرار

المنهاج، فانه يمكننا اعتماد ما انتهى اليه هؤلاء وغيرهم من بعض الأساسيات المتفق عليها في توصيف شروط البنيان العلمي على النحو التالي:

- ١ - موضوع للمعرفة واضح وقابل للتحديد.
- ٢ - منهجية ذاتية، أي مسالك للبحث والتحقيق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة.
- ٣ - أطوار ثبات بعض العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر الظاهرة، مما يمكن أن يفيد في اكتشاف قوانين عامة تحكمها.

وأخذ في الاعتبار، انتفاء هذه الشروط عن موضوع (المستقبلية)، لذلك نبادر في البداية إلى تقرير حقيقة أساسية - لا يكاد يخفيها دارسو المستقبلية أنفسهم - وهي أنها لا تمثل علماً مستقلاً. فموضوع المعرفة فيها غير محدود، ولا هو قابل للتجديد، لأنها تقوم مرة حول مسائل اجتماعية، وتقوم أخرى حول مسائل طبيعية. قد يكون موضوع الرصد المستقبلي مثلاً (مشكلة السكان)، وقد يكون (التحرك السياسي)، وقد يكون (القوة الاقتصادية)، وقد يكون (طبيعة المناخ) ... إلخ.

وبديهي أن شرط وجود علاقات مطردة الثبات بين وحدات الظاهرة، يعتبر شرطاً غير ذي موضوع، لأن فكرة (الظاهرة) من الأصل غير واردة.

ولكن هل ينتقض هذا من القيمة الايجابية والعلمية للمستقبلية؟

بالطبع لا. ذلك لأن المجال العرفي لا يقتصر فقط على العلم، وإنما يشمل الى جانب ذلك أموراً أخرى: «كالفلسفة»، و«المنطق»، و«المنهاج».

و«المستقبلية» - وإن لم تكن علماً - إلا أنها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة، أو منهاجاً للبحث، وهي بالفعل كذلك.

«المستقبلية كفلسفة»:

المستقبلية كفلسفة، تعتبر فكرة تقدمية انسانية، لأنها من ناحية أولى تدور حول رؤية الأشياء والظواهر والأنظمة دائماً في حركة إلى الأمام، ولأنها من ناحية

(١) من حوار أجرى معه ونشر في الفيجارو الفرنسية يوم ١٨/مايو/١٩٧٤ وسوف نورد ترجمة كاملة لهذا الحوار في القسم الأخير من هذا الكتاب

أو القلق الفردي والجماعي ، وكعنصر من عناصر التقدير والتخطيط والتشريع .

ماهى اذن خصائص المنهاجية المستقبلية ؟ وماهى شروطها ؟ وماهى أدواتها ؟ تشترك المستقبلية مع غيرها من مناهج التحليل فى العلوم الانسانية فى مواجهة مشكلة عدم الاستقلال ، أى الحاجة إلى استعارة أدوات ومسالك غيرها من العلوم المستقرة .

علم السياسة (٢) مثلا ، مازال يستعير مناهج التاريخ مع بعض أدوات التحليل الاحصائية والرياضية والقانونية .

وعلم الاتصال الانسانى (٣) مثلا ، مازال يعتمد على القواعد والاساليب ، بل وحتى المسميات الواردة فى التحليل الفيزيائى والكهربائى .

وعلم الاجتماع - برغم كونه اكثر العلوم الاجتماعية تقدما من ناحية البناء العلمى والمنهاجى المستقل - مازال يضطر فى بعض الأحيان ، إلى استعارة بعض أدوات التحليل الاكثيبيكية ، والاحصائية .

وهكذا نرى أن عدم توافر منهاجية مستقلة للدراسات المستقبلية ، أمر طبيعى تفرضه حداثة هذا الميدان ، بل تفرضه أيضا طبيعته الخاصة التى تتعامل فى بعض أجزائها مع عوامل غير منظورة أو مجرد احتمالات .

وبرغم ذلك ، فإنه يمكننا تبين الملامح العامة للمنهاجية المطلوبة فى الدراسات المستقبلية ، وذلك على النحو التالى :

أولا : التمييز بين عملية (قياس المستقبل) وكل من (الحديث) و (التنبؤ) .
« الحديث » هو الشعور التلقائى بالمستقبل بدون اجراء أية عمليات عقلية أو قياسية مقصودة . وهو مقدرة طبيعية تولد مع بعض الأفراد ، ولا توهب لكل الأفراد . وهى لذلك قوة لا يمكن اكتسابها من العدم ، وإن كان يمكن تدريبها وصفقلها وتنميتها مع اتساع الخبرة ومرور الوقت .

و « الحديث » لذلك لا يعتبر أداة علمية يمكن الاعتماد عليها فى قياس المستقبل ، لأنه لا يمكن التحكم فيها ، ولا يمكن صناعتها ، ولا يمكن توفيرها دائما وفى كل موقع .

أما « التنبؤ » فهى عملية أعلى درجة من « الحديث » فى رؤية المستقبل ، وتزيد درجة القصد والاجتهاد فيها عن الحديث الطبيعى . والشرط الاساسى فى عملية التنبؤ الصحيح ، أن يكون العلم بقوانين حركة الظاهرة متوافرا - وهو ما يمثل الاختلاف الاساسى عن منهاج (الرصد المستقبلى) الذى لا يشترط له علم كامل بالقوانين العامة للحركة ، بقدر ما يشترط توافر اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحقائق الحالية ، ومعدلات تطورها التلقائى ، وخطط تغييرها صناعيا ، مع أفق يتسع لتصور بعض العوامل غير المنظورة وقت الرصد ، والتى يحتمل ظهورها فى الفترة موضع القياس .

ثانيا : ضرورة اختلاف معايير وأدوات استقراء المستقبل وفق المدة الزمنية الفاصلة بينه وبين الحاضر .

وفى هذا ينصح باللجوء إلى التقسيم الثلاثى التالى ، وهو بعد ليس تقسيما حاسما أو نهائيا .
المستقبل المنظور (الامد القصير) : ويقدر عادة فى مجالات رصد التطورات المادية فى حدود خمس عشرة سنة ، وفى مجالات رصد التطورات الانسانية والاجتماعية فى حدود خمسة وعشرين سنة .
المستقبل المتوسط : ويتراوح فى الأولى بين ١٥ - ٣٠ سنة ويتراوح فى الثانية بين ٢٥ - ٥٠ سنة .
المستقبل البعيد : ويطلق هذا التعبير على فترة لا تقل فى العادة عن نصف قرن .

ويعتقد أن اكثر أدوات الاستقراء المستقبلى فائدة بالنسبة للمدى الأول (المتطور) ، هى الاحصاء المجرى ، بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ما هى عليه ، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية كثيرة . وقد يفيد أيضا أسلوب تحليل المضمون فى تبين النوايا الارادية للأشخاص مستقبلا .

بينما تكون أنسب وسائل القياس فى المدى المتوسط ، هى استخدام نظرية الاحتمالات (خاصة فى مجالات البحث الاجتماعية) . أما المادية فيمكن استمرار

(٢) يرى البعض أن علم السياسة قد استقل أخيرا بأدوات ومسالك خاصة به انظر د. حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى - مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٧١ .

(٣) يشمل هذا العلم الحديث : نظريات الاعلام ، والرأى العام ، والحرب النفسية ، وغسيل المخ

أكبر قدر ممكن من العوامل غير المنظورة أنيا ، وفي توقع المفاجآت المرتبطة بمستقبل المسألة موضع الرصد ، مما يؤدي إلى مزيد من الدقة والسداد في نتائج الدراسة .

ويمكن في حالات استحالة حصر جميع المفاجآت المحتملة (ويحدث ذلك عادة في الأبحاث المستقبلية المتصلة بعدد كبير من التغيرات ، كتصور دور الأمم المتحدة مثلا - أو في الأبحاث المتصلة بالمستقبل البعيد - ما فوق ٧٥ سنة) .. يمكن أن يعوض عن ذلك بمحاولة حصر أنواع المفاجآت المحتملة وليس تفاصيلها .

أما في الحالات التي لا تحتمل بطبيعتها تقديرا لعواملها التي قد تستجد مستقبلا ، فيمكن أن يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية ، وهو ما برع فيه كل من « روبرت داهسال » صاحب الفتح الأكبر في التحليل الرياضي للسياسة ^(٥) ، ومانيكور أولسن الذي استخدم في مؤلفه (منطق الحركة الجماعية) ما أسماه « بالرياضة غير الرقمية » ^(٦) .

وأخيرا يمكن توجيه النظر إلى التقابل القائم بين فكرة (احتمال التطور الذي يحدث بغير مقدمات) في المنهاجية المستقبلية ، وفكرة (المشيئة الإلهية الحرة) في الرؤية الدينية ، وفكرة (الصدقة) في فلسفة التاريخ . فالثلاثة تشترك في الطبيعة التحكمية غير الخاضعة للقياس أو الاستقراء ، وأن كانت كل منها لها حدودها الخاصة ومجالات تأثيرها .

رابعاً : التمييز بين التطور الطبيعي وخطط التطوير الصناعي :

ذكرنا فيما سبق ، أن من عناصر المنهاجية المستقبلية ، ضرورة توافر أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحقائق الحالية ، ومعدلات تطورها الطبيعي ، وخطط تطويرها صناعياً . والتمييز بين ما يسمى بالتطور الطبيعي والتطور الصناعي ، أمر مهم في كل أنواع الدراسات المستقبلية لكن أهميته تزداد وضوحاً في مجال الدراسات المتصلة « بالاقتصاد » إذ تستطيع فيه

استخدام الوسائل الإحصائية المستخدمة في المدى القصير ، مع شرط الأخذ في الاعتبار ، ما قد يستجد من عوامل وعناصر ليس لها وقت التحليل مقدمات .

وأما رصد المستقبل البعيد ، فلا بد له من الجمع بين مختلف الأدوات السابقة (الإحصائية والرياضية ، مع استبعاد أداة تحليل المضمون هنا ، إلا إذا كان الهدف منها اكتشاف الطابع القومي العام لشعب من الشعوب ، أو النفسية الجماعية لفئة من الفئات ، تمهيدا لأنشال ما يتوصل إليه من نتائج ضمن عناصر قياس اتجاهات المستقبل البعيد بالنسبة لهم . ويجزى تحليل المضمون في هذه الحالة على الوثائق التاريخية ، والتراث الشعبي المكتوب والمتداول) .

ورصد المستقبل البعيد ، لا بد فيه من إعمال شرط توقع المفاجأة ، أو ظهور عناصر جديدة .

ثالثاً : فكرة العوامل المستجدة وعنصر المفاجأة كتب الكاتب الأمريكي هيرمان كاهن عام ١٩٦٧ في تقديم مؤلفه (عام ٢٠٠٠) يقول : « ستكون مفاجأة ، لو أنه في أي من الثلاثة والثلاثين عاما القادمة ، لم يحدث في العالم عديد من المفاجآت السياسية والتكنولوجية ، وقد يكون أكبر مفاجأة يمكن أن تحدث » ^(٤) .

وإذا كان هيرمان كاهن قد حدد المدة موضع الحكم بثلاثة وثلاثين عاما فقط ، فذلك لا يعني وجود حدود زمنية لاحتمال المفاجأة . ذلك أن ذكره لهذه المدة ، ليس يعني أكثر من أنه جاء في سياق كتاب صدر عام ١٩٦٧ ويتحدث عن عام ٢٠٠٠ ، وليس من أهدافه وضع قواعد عامة لمنهاج الرصد المستقبلي .

والمقصود النهائي ، أن فكرة احتمال المفاجآت ، فكرة أساسية لا بد أن يأخذ بها أصحاب الدراسات المستقبلية . والأصح أن يتسع مدلولها ليشمل كل التطورات المحتملة حدوثها بغير مقدمات ، أو العوامل غير المنظورة عياناً وقت البحث .

وكلما اتسع أفق التصور العام وأفق التصور الفني الخاص بموضوع معين ، كلما ساعد ذلك في استيعاب

Kahn, Herman. The year 2000, 1967. p. 47, 26

(٤)

Dahl, Robert. Poli-Mathematical Analysis, 1969

(٥)

Olson, Mancur. The logic of Collective Action, P Harvard Univ. Press. 1971

(٦)

القرارات البشرية (الافتعالية أو الصناعية) أن تغير مساره الطبيعي الأوتوماتيكي .

خذ مثلا دراسة تدور حول (حالة الغذاء في سنة ٢٠٢٥) (في العالم أو في منطقة معينة) . في مثل هذه الدراسة يواجه الباحث المستقبلي العديد من المتغيرات ، منها على سبيل المثال : مساحة الأرض المزروعة نسبة المخصص من هذه المساحة لزراعة المواد الغذائية ، مساحة الأرض القابلة للزراعة ، مياه الري ، حجم السكان ، الأسمدة والمخصبات والآلات الزراعية ، الثروة الحيوانية (كما ونوعا) ، حجم الدخل القومي وحجم الدخل الفردي ، درجة استيعاب طرق الزراعة الحديثة ، السياسة الحالية للتعاون الدولي

هذه المتغيرات المكونة لموضوع « الغذاء » - وهناك عشرات أخرى إلى جانبها - يمكن أن يبحث وضعها عام ٢٠٢٥ من خلال افتراضين :

الأول : ثبات معدل تطورها الطبيعي الحالي طوال الفترة التي تغطيها الدراسة ، أي أنه إذا كان معدل التوسع في استصلاح الأراضي حاليا يساوي ٥٪ ، فإن هذا المعدل يستمر سنويا بنفس قيمته حتى سنة ٢٠٢٤ . أو أنه إذا كان معدل التزايد السكاني يساوي ٣٪ ، فسوف يكون هو نفس معدل عام ٢٠٢٤ .

الثاني : افتراض حدوث تغيير افتعالي في معدلات التطور . وهذا يكون إما وفقا لخطة حكومية لتحديد النسل ، وإما لتصنيع الغذاء ، وإما برنامج للتعليم والارشاد الزراعي ، وإما خطة لتغيير طريقة توزيع الدخل ، وإما سياسة تعاون دولي جديدة .

وهنا أيضا يلزم التعرف على ماهية هذه الخطط والبرامج والسياسات ، وإمكانات نجاحها ، وحدود تأثيرها في معدل التطور الطبيعي ، وذلك حتى يمكن استخلاص نتيجة أخرى تتفق مع هذا الغرض .

ويجدر بنا هنا تكرار الإشارة إلى ما للتطورات المفاجئة والعناصر غير المتطورة من وزن وتأثير ينبغي أخذهما في الاعتبار .

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات في عملية التمييز بين التطور الطبيعي والتطور الافتعالي نوردها فيما يلي :

١ - أن هناك بعضا من المتغيرات لا تسمح بطبيعتها - على الأقل في المستقبل الغريب ولا المستقبل المتوسط - بأن يدخل إليها تطوير افتعالي ، وبعضا آخر

من المتغيرات لا يمكن أن يترك لتطوره الطبيعي بدون التدخل والتحكم فيه . ومثال النوع الأول (حدود العمر) و (فترة الحمل للانسان والحيوان) و (غريزة التناسل) و (حاجة الانسان إلى الطعام والاكسجين) . ومثال النوع الثاني (حجم السكان) ، (ومصادر الطاقة) و (الصحة العامة) و (انتشار السلاح النووي) و (تآكل الشواطئ) ، (انقراض أنواع من الحياة)

٢ - إن هناك تشابكا وتداخلا يلزم التنبه إليهما في تأثيرات كل من التطور الطبيعي والتطور الافتعالي . فكل منهما يمكن أن يكون سببا ، ويكون نتيجة للآخر . وعلى القائمين بالدراسات المستقبلية ، التفطن إلى هذا التأثير والتأثير المتبادل الذي يمكن أن يؤدي في كثير من الحالات إلى أحداث دوائر مفرغة ، قد تكون تراجعية فتسمى الدوائر المعيبة ، وقد تكون تصاعدية ، فتسمى الدوائر المعجلة .

مستقبل « المستقبلية »

الآن ، وبعد أن تعرفنا على الآفاق الرحبة والقيمة العلمية والمنهجية التي تقدمها الدراسات المستقبلية ، قد يجدر بنا أن نبحث مستقبل « المستقبلية ذاتها » القيود والعوائق أمامها ، وإمكانات تطورها وتوظيفها في العالم بصفة عامة ، وفي بلادنا على وجه الخصوص .

أولا : القيود والعوائق :

يمكن تقسيم هذه القيود والعوائق إلى مجموعتين :

الأولى : تتجه أصلا إلى رفض فكرة إستطلاع المستقبل في ذاتها ، وهي تنتشر عادة في دول العالم الثالث . ومن هذه العوائق ، نظريات بعض الدينيين الحرفيين في تكفير الباحثين في أمور المستقبل ، ونظريات بعض رجال الأمن ودعاة القوميات المنغلقة ، في أثر الكشف المستقبلي على سلامة الأمن القومي للدول ، ثم أخيرا دفع بعض البسطاء برفاهة هذا الميدان ، وعدم مناسبة الأخذ به في وقت - كما يقولون - « نحن أحوج فيه إلى بحث مشاكل اليوم » .

والمجموعة الثانية : من العوائق لا تتصل بأصل الفكرة ، وإنما بتنظيمها وسير العمل بها . كعدم وجود تقاليد علمية راسخة للدراسات المستقبلية ، وإنعدام الجهود الجماعية فيها ، ومحاولات إقصاء أساليب تكنولوجية ضيقة في مناهجها ، وتأثر علمائها الصاليين بالأيديولوجيات السائدة في مجتمعاتهم ، وإقتصار العمل في مجالاتها على فئات سنية معينة .

وفيما يلي تفصيل لهذه العوائق ، ودفع ما يستحق الدفع منها .

— قصة النبي يوسف ومعاني التخطيط للمستقبل .
— فكرة المتغيرات في الآية القرآنية « وتلك الأيام نداولها بين الناس » .

— الاستفادة بضرورة إستحضار المدى الطويل عند التخطيط في الدنيا ، وذلك من الحديث النبوي الشريف (إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً) .

— دعوة الله الدائمة الى « التدبير » و « التدبير » ، والأخذ بأسباب الحذر والاحتياط ، وأولها « العلم » و « الحساب » و « تقدير القوى » و « النظر الشامل » .

— الاستفادة بفداحة ما يمكن أن يصيب قوماً أسقطوا « المستقبل » من حسابهم ، وذلك من الآية (فالיום ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا) — سورة الأعراف ٥١ .

يبقى بعد ذلك إستدراك هام ، وهو أن ما إنتهينا اليه الآن ، لا ينبغي أن يدخل في عداد المحاولات السخيفة التي يعتنق أصحابها إستخراج أوجه سبق القرآن لكل مستحدث في العلم ، وأوجه إتفاقه مع كل جديد في الظواهر والمناهج . فذلك أولا موقف مرفوض من حيث المبدأ ، ثم هو بعد هذا غير وارد هنا ، حيث أننا وضعنا من البداية موضع الدفع والدفاع ، وأرغمنا مكرهين على ورود ذلك الميدان .

(٢) الكشف عن المستقبل وسلامة الأمن القومي

يدفع بعض رجال الأمن التقليديين في بعض البلاد الصغيرة ، بضرورة تقييد نطاق بحوث المستقبل الخاصة ببلادهم ، نظرا لما في ذلك من خطورة على أمنها القومي وسلامتها . ويسوق هؤلاء تدليلا على صحة دعواهم ، قولا مفاده أن الكشف عن معدلات وإتجاهات الحركة العامة لبلادهم ، يمكن أن يمد أعداءهم بما يسمى في لغة المخابرات « بدوال التعبئة » وهو ما يساعد في رسم وتخطيط الحركة المضادة أو المعطلة لحركتهم . ويرد على هذا الرأي بالدفع التالية :

أولا : إن ما تسميه كتب المخابرات الانجليزية « بدوال التعبئة » لا يقتصر مصدره على بحوث المستقبل ، وإنما قد تستسقى بعض هذه الدالات ، من مجرد أخبار ضئيلة متناثرة في الجرائد اليومية ، عن تغير سعر إحدى السلع ، أو فرض ضريبة جديدة ، أو إفتتاح مصنع جديد في مكان ما .
ثانيا : إن عملية الحصول على مجرد المعلومات ،

(١) العوائق أمام الأخذ بالفكرة أصلا :

(١) « المستقبل » بين الرؤية الدينية وقواعد الضبط العلمي :

يرى بعض الدينين ، أن علم المستقبل يتعارض مع منهج الدين في ترك الأمر كله لله « عالم الغيب والشهادة » ، وأن عمليات تقدير المستقبل ، ومحاولات « التخطيط » و « البرنمة » تعد تدخلا في الوظيفة الالهية التي ينفرد بها الرب دون غيره ، « وما كان الله ليطالعكم على الغيب » .

وأغلب الظن أن الحساسية المتولدة لدى هؤلاء الدينين الحرفيين من إصطلاح (علم المستقبل) ، إنما ترجع الى الخلط بين هذا الاصطلاح وبين تعبير (العلم بالمستقبل) . والفارق بين الاثنين يستحق التأمل .

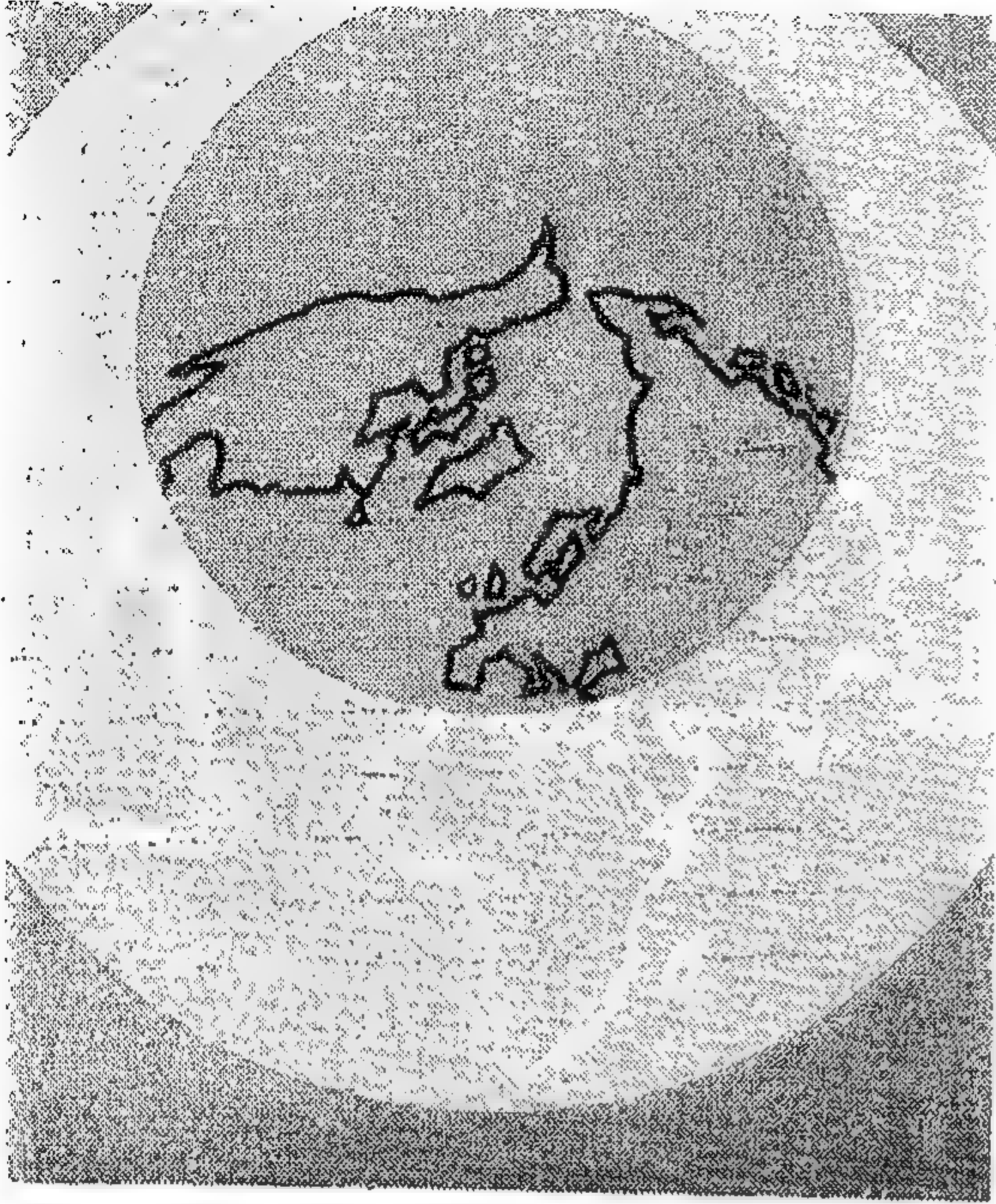
ففى حين يفيد (العلم بالمستقبل) معنى إستلاب البشر لاحدى خصوصيات الذات الالهية وتعليمهم عليها ، يفيد إصطلاح (علم المستقبل) بأن هناك مجموعة من القواعد المنهجية المتعلقة « بالتوقيت » ، يلزم إحترامها ومراعاتها عند التعرض لعمليات تغيير الواقع الحاضر . « علم المستقبل » إذن منهج برامجتى محوره الوعي بالزمن ، وهدفه هو ضبط عمليات التغير ، سواء الاجتماعى أو السياسى ، بقواعد وحدود تدخل فى الاعتبار ما ستؤول اليه الحال بعد فترة محسوبة من الزمن .

« علم المستقبل » إذن عملية منهجية أكثر منها حقيقة موضوعية ، ولذلك فهو يختلف عن « العلم بالمستقبل » الذى هو معرفة موضوعية بحقائق المستقبل — كاملة — الامر الذى تنفرد به « الذات العلية » .

وفوق ذلك ، فإن من قواعد « علم المستقبل » — كما أوضحنا فيما سبق — الاعتراف بوجود عناصر غير منظورة حاضرا ، أو عناصر محتملة الظهور بغير مقدمات ، وهو أمر يرضى حتى الدينين الحرفيين ، إن كانت لا ترضيهم الجوانب الأخرى من هذا العلم .

والواقع أن « علم المستقبل » أو « الوعي بالزمن القادم » فى عمليات التغيير « مسألة تسمح بها وثائق الاسلام الأساسية وروحه ، بل إن فى هذه الأصول الاسلامية ما يقضى بضرورة أعمال هذا الوعي وإحترامه .

ونسوق فيما يلى بعضا مما تعرضت له الأصول الاسلامية من « قواعد الوعي بالزمن القادم » ، والأخذ بفكرة « الظروف المتغيرة » كعنصر من عناصر التقدير والتشريع .



أصبحت في ذاتها - ومع تقدم أدوات الرصد والتجسس وتعقيد عمليات التخابر - عملية سهلة نسبياً . وأصعب وأهم من الحصول على المعلومات ، تحليلها وتوظيفها حركياً .

ثالثاً : إن هناك farkاً بين بحوث المستقبل وخطط العمل في المستقبل . فبينما تقتصر الأولى على مجرد رصد ما ستؤول إليه الحال بعد فترة من الزمن - وفي أغلبها - بافتراض عدم دخول عناصر جديدة ، تضع الثانية إتجاهات الحركة ، والقرارات والنسب والتفاصيل الخاصة بالتوقيت وتوزيع العمل ... الخ .

وفي هذه البلاد ، حيث لم تعتمد بعد بحوث المستقبل منهجاً تعمل به الحكومات ، يصبح الاقتراب منها أمراً مبرراً لا حرج فيه .

رابعاً وأخيراً : وحتى بافتراض تسليمنا بحجة حفظ الأمن الوطني ، كأحد دواعي تقييد الباحثين والعلماء في الأخذ ببحوث المستقبل ، فإنه يظل هناك تساؤل في مكانه : لم لا تقوم أجهزة الأمن القومي بنفسها باعتماد هذه المنهجية المستقبلية ، وإدخالها ضمن برامج عملها لتفسير المواقف ، وإعداد الخطط المضادة .

(٣) الدفع بما يسمى

«رفاهية البحث في المستقبل»

قد تدفع بعض الآراء في البلاد النامية ، بعدم ملائمة البحث في أمور المستقبل ، باعتبار أنه ضرب من الرفاهية الفكرية التي إن كانت تناسب بعض المجتمعات المتقدمة ، فهي لا تناسب مرحلة البحث عن حلول لمشكلات الحياة اليومية التي تمر بها في هذه الآونة مجتمعات العالم الثالث .

وتفوت على أصحاب هذا الدفع بعض الحقائق ، لا بد من تسجيلها هنا :

أولاً : إن ما يقال لها (المجتمعات المتقدمة) لم تبلغ في الواقع مرحلة تقدمها إلا من خلال خطط للمستقبل ، وضعتها شعوبها أو قياداتها في وضوح ، وعملت على تحقيقها بمسالك وأساليب علمية وتنظيمية دقيقة .

صحيح أن الدراسات المستقبلية بالمعنى الاصطلاحي الحالي ، لم تكن قائمة في مراحل نمو المجتمعات المتقدمة . وصحيح أن كثيراً من أسباب التقدم في هذه المجتمعات ، كانت غير إنسانية أو غير عائلية (بالنسبة لغيرها) ... إلا أنه تبقى الحقيقة الساطعة ، بأن قسماً كبيراً من إنجازات التطور والتقدم في هذه المجتمعات ، إنما يعود إلى توافر رؤية واضحة للمستقبل ولو القريب . ولعل تفكير ونستون تشرشل وإنشغاله ببحث مستقبل بريطانيا

وإعادة بنائها فيما بعد الحرب العالمية الثانية - والحرب لم تضع بعد أوزارها - يعد مثلاً مقنعاً . ثانياً : إن ما يقال له (المشاكل اليومية التي تواجهها الجماهير) ليس حكراً على بلاد العالم النامي فحسب . فلكل مجتمع مشاكله اليومية . بل قد تكون أكثر المشاكل اليومية عنداً وتعقيداً ، هي التي تواجهها في هذه اللحظة البلاد التي يقال لها (متقدمة) . ومشاكل البطالة التي وصلت نسبتها ٨٪ ، والتضخم الذي بلغ ١٢٪ وإنتشار الإجرام والمخدرات ، لم تمنع المجتمع الأمريكي من البحث في الأخطار القادمة للتلوث ، ودراسة إمكانيات إستغلال قاع المحيط في إنشاء مزارع بحرية ، والبحث في إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بطرق اقتصادية ، وإستكشاف الفضاء الخارجي بالرحلات المتكررة . والانخفاض النسبي لمستوى الدخل الفردي في الاتحاد السوفييتي (النقدي والعيني) بالقياس إلى نظيره في بلاد أوروبا الغربية ، أو إنشغال الاتحاد السوفييتي ببناء نفسه من الداخل ، لم يمنع دارسيه وعلمائه من البحث في حياة الفضاء والأقمار الصناعية ودراسة مشاكل المجتمعات في المستقبل . وملخص القول ، إن لكل مرحلة زمنية مشاكلها اليومية التي تعاني منها الجماهير . ولكل مرحلة من مراحل التقدم مشاكلها الخاصة بها . والكياسة في أن تسبق الرؤية التجربة ، ويسبق السيف العزل .

Fiction وبين الدراسات المستقبلية العملية . ومثال هذا الخلط كتاب أدريان نورمان وجيمس مسارتين (المجتمع الكومبيوترى) . فعلى الرغم من المقدمة التأصيلية الممتازة التى تنصدر الكتاب ، وتدور حول فكرة المستقبل ، وعلى الرغم من الدقة العلمية والمنهجية التى تميز القسم الثالث والآخر منه ، والذى يتناول فيه المؤلفان الخطوات والاجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة الاخطار المتوقعة مع شيوع الحاسب الالىكترونى ، الا ان القسمين الاول والثانى فى الكتاب ، يقدمان تصورات غير واقعية لانسان هذا المجتمع القادم ، ونظمه وعاداته الاجتماعية والسياسية ، بما يشعر قارئ الكتاب ، وكأنه يطالع رواية عن مملكة القزود ، او السوبرمان او كأنه يشاهد حلقة من الحقات التليفزيونية السانجة عن حياة القضاء (٨)

المشكلة الثالثة : التلون العقائدى :

هناك بعد ذلك قيد آخر ، وهو ان دراساتنا عن المستقبل ما تزال تصدر ملونة بالايديولوجيات والعقائد النابعة من مكان معين . ففى بلاد الشرق ، يقدم المستقبل عادة على انه مستقبل الماركسية اللينينية . وفى الغرب (كما يقول هيرمان كان) يصور المستقبل عادة على انه مستقبل المجتمعات ذات النظام الاقتصادى الحر على الطريقة الامريكية .

ويبقى بعد ثالث للمشكلة ، وهو ان بلاد العالم الثالث التى لم تعرف بعد الدراسات المستقبلية ، سوف يكون عليها عبئان كبيران : أولهما استيعاب فكرة المستقبلية وأهميتها ومناهجها ، وثانيهما هو التخلص من النظرة الشوفينية الضيقة التى تتميز بها حياة الدول خصوصا فى الفترة التى تعقب الاستقلال الوطنى ، وذلك حتى يسهم علماءها من جانبهم فى اثراء « المستقبلية » فكرا ومنهجيا ، دراسة وتدرسا .

المشكلة الرابعة : محدودية انتشار

المستقبلية لدى بعض الفئات :

واخيرا تواجهنا صعوبة اخرى ، الا وهى اقتصر العمل فى ابحاث المستقبل حتى الان على رجال الاجيال الكبيرة ، وعدم دخول عنصر الشباب ، وعنصر المرأة الى

(ب) : عوائق الانتظام فى السير

المشكلة الاولى : عدم وجود تقاليد عامة

من احد الوجوه السلبية للمستقبلية الحالية ، انها تتطور بطريقة اجتهدية ، ومتقطعة . وبرغم ان بعض المؤتمرات واللقاءات الاخيرة فى كيوتو ، وأوسلو ، وبوخارست ، قد اتاحت قدرا كبيرا من الاتصال بين علماء المستقبلية وباحثيها ، وبرغم قيام معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

UNITAR بتفريغ فريق من اعضائه فى الونة الاخيرة لدراسة المستقبلية كمنهج ، واجراء بعض الابحاث التطبيقية فيها ، الا ان المشكلة الاساسية تظل فى عدم التوصل بعد الى نظرية عامة للمستقبلية ، يمكن القياس عليها والاحتكام اليها .

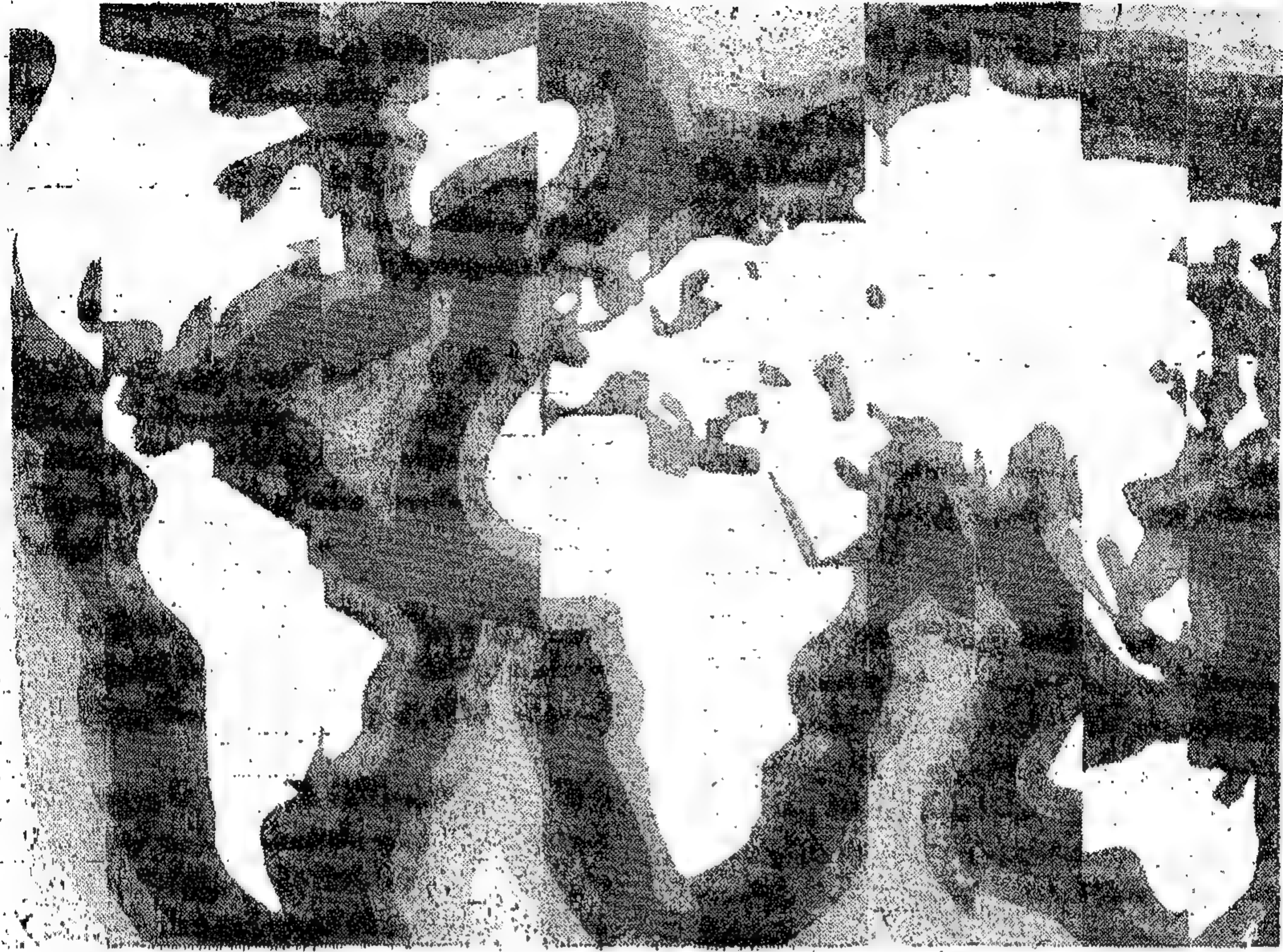
ولعل الفكرة التى يدعو اليها فلختايم من ضرورة التوصل الى فلسفة للمستقبل ، كمرحلة ثالثة واساسية من مراحل تطوير المستقبلية ، تلقى من الاهتمام ما تستحقه .

ان فلختايم يرى ان تحديد فلسفة للمستقبل ، هو الذى يتيح للمستقبلية مكانا محددًا ، جنبًا الى جنب مع « العلم » بمعناه الدقيق . وهذه النظرة الفلسفية فى رأيه ، ينبغى ان « تشمل فى وحدة جديدة ، توليفة عامة تحدد فنون وسياسات واقتصاديات ونظريات تعليم المستقبل » . وهو يرى ان هذه الفلسفة « ينبغى ايضا الا تقتصر فقط على وجهات النظر الصائبة عن التقاليد والافكار الاوروبية ، بل لابد ان تتجاوز هذه النماذج المحددة ، لتأخذ فى الاعتبار الاراء والاضاع الموجودة فى العالم كله » (٧)

المشكلة الثانية : محاولات الاقتحام من الخارج :

ويقصد بذلك محاولة تقليد « العلم الطبيعى » ، او دراسة المستقبل بطريقة « انشاء المصانع » . والواقع ان الابحاث المستقبلية الحالية ، ما تزال تتم من خلال نظرة تكنولوجية ضيقة ، او انها تتم بطريقة رجال الاعمال . ويزيد من صعوبة المشكلة ، الخلط الذى يتم عند بعض كتاب المستقبلية بين الخيالات الفنية العلمية Science

(٧) من حوان اجراه معه الصحفى الفرنسى Frédéric de Towarnicki ونشر فى صحيفة الفيجارو - القسم الادبى - السبت ١٨/مايو/١٩٧٤



عامية للمستقبل ، بمعنى تحديد « فلسفة للمستقبل ». وهذه الخطوة - كما يقول - « هي التي تتيح للمستقبلية مكانا محددا جنبها الى جنب مع « العلم » بمعناه الدقيق .

والواقع ان هذه الرؤية لخطة تطوير فكرة المستقبلية - على بقائها وواقعيتها - انما تتجه - وبرغم علمنا بخبرص فلختايم على ضرورة تضافر جهسود الشرق والغرب والشمال والجنوب على دراسة المستقبل - الى المجتمعات المتقدمة التي تتميز التقاليد الاجتماعية ، ونماذج الاحالة الفكرية والمستويات المادية والتنظيمية فيها ، بقدر كبير من التحرر والاستقلال عن الموروثات والقيم الاتباعية الاوتوماتيكية ، والتي تقبل لذلك فكرة البحث في المستقبل ، وتقبل بالتالي مناقشة خطط تطويرها ونشرها - وهو ما لا يمثل المشكلة الحقيقية التي تواجه الفكرة في البلاد النامية والعالم الشرقي . وعلى هذا ، واذا كنا نستطيع ادعاء شيء مسن الاسهام ، فاننا نقدم في السطور القادمة بعضا من خطط العمل والبرامج التي نقترح انخالها الى البلاد النامية ، تمهيدا لنشر فكرة المستقبلية وتدعيمها وتوظيفها لخدمة هذه البلاد في المقام الاول ، ثم لخدمة المستقبل العام للانسان على وجه العموم .

الان في هذا الميدان . وهذه واحدة من الصعوبات التي يصعب تفسيرها منطقيا ، فالمنطق الطبيعي ان يكون الشباب هم اول المهتمين بحياة القيد التي لهم فيها ولاولادهم نصيب اكبر ، مما لا يانهم او لاجدادهم . ان متوسط عمر رجال المستقبلية الحاليين هو ٥٥ عاما . ويعتقد ان استمرار هذا المتوسط على ما هو عليه ، لا ينبىء عن مستقبل طيب للمستقبلية .

ثانيا : امكانيات ومجالات تطوير الدراسات المستقبلية

يرى بعض رواد المستقبلية امثال توفلر وفلختايم ، انه لكي تنتشر فكرة المستقبلية وتتطور في العالم ، لابد من العمل على ثلاثة محاور : اولها : وهو - في رأيهم - اكثر بساطة ، يتصل بالمدى المحدود (الامد المتطور) . وهو كبح الجماح وتهدة السرعة ، وهي خطوة في الواقع مفيدة لكنها غير كافية .

ثانيتها : دراسة البرامج التخطيطية في الامد القصير (التوزيع ، التمويل ، التنسيق ، الاتصال) ، وهي ايضا غير كافية .

ثالثا : وهي الخطوة الاكثر اهمية - في رأي فلختايم - وهذه هي التوصل الى « نظرة اجتماعية وثقافية

الآلية واليدوية التي تجعل الفرد مفيدا لنفسه ولأخواته ، وتجعله قادرا على المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية بغير العقد التقليدية المعروفة (كالترفع عن مزاوله العمل اليدوى) ، ثم تنمية المهارات التعبيرية التي تعطى معنى لحياة الفرد الانسانية ، وتربية النزعة إلى الضحك والابتسام على ومع العالم الذى تكاد تختفى منه روح البسمة بسبب شيوع روح القتل والتدمير ، وانتقالها من ميادين الحرب الى عقر دار كل فرد (من خلال وسائل الاعلام) .

« وتعليم المستقبل » يتضمن ان الطالب سوف يبدأ في استشعار وقبول كل من مزايا وقيود الحرية . وهو يتضمن أيضا - في المقام الأخير - ما يؤكد المساواة بين الأفراد ، واتاحة الفرصة للجميع للتأثير والتأثر والتعبير والاستقبال والاتصال الحر بين الناس .

هذه الاهداف والأساليب التعليمية من الأهمية - من حيث دورها التأسيسي والتوجيهى - بحيث لا ينبغي تأجيلها إلى مرحلة التعليم الجامعى . بل قد يمكن بطريقة مناسبة ، أن يفكر المرء في ادخال بعض هذه النظم والأساليب إلى المدارس الابتدائية ، بل ودور الحضارة .

محتوى التعليم :

كيف يمكن أن نترجم إلى خطط وأفعال ، القول السابق بضرورة أن تستخدم المعاهد التعليمية أسلوب الاستقصاء وروح البحث في عملية التعليم ؟ كيف سنغير (المحتوى) و (المناخ) المرتبط والمحيط بموقف التعليم - والتعليم حتى نحقق التطور المنشود ؟

قد يرى بعضهم أنه مادامت المدارس العربية حتى هذه اللحظة مستمرة على نظامها التقليدى ، ومقرراتها المعتادة ، فإنه يلزم أن يتم التطوير بعكس كل الممارسات الحالية : أى أن ننقل :

- من التعليم الجماعى الى التعليم الفردى .
- من العلوم والمقررات الدراسية الى المقررات الدراسية المتداخلة والمرتبطة المنعزلة .
- من الاستيعاب السلبي للأجابة الى البحث الايجابى عن الاجابات .
- من البرامج اليومية الثابتة الى الجداول المرنة .
- من التدريب على المهارات والمعارف الشكلية الى خلق قدرات التقدير والتذوق والاختيار ، التى تثير الرغبة فى التعرف والتعلم .

وهذه الاقتراحات تتوجه أساسا الى العناصر المحورية الاتية التى تثبت من الدراسات الاجتماعية والسياسية والنفسية انها تشكل عصب التغيير الرئيسى فى الانظمة والقيم والعادات فى نظام التعليم ونظام الاعلام .

[١] المستقبلية .. ونظام التعليم :

انقسمت الآراء منذ زمن بعيد ، حول ماهية اهداف التعليم . وفى تعبیر بسيط ، كان الاختلاف يقوم بين اصحاب الدوافع المحافظة الذين يرون ان التعليم ينبغى ان يعكس ويحافظ على الاوضاع القائمة ، وبين هؤلاء الذين يؤمنون بان المدارس والجامعات ، عليها ان تكون فى الموقع الاول من جبهة التغيير الاجتماعى . وبين هذين الطرفين ، كانت هناك ولا شك مئات الآراء والمواقف . وعندما نقول بفكرة « التعليم من اجل المستقبل » ، نكون بذلك قد دخلنا الى صفوف هؤلاء المنادين بضرورة ان يكون التعليم عاملا للتغيير الاجتماعى . ومن خلال وجهة النظر هذه ، نقوم الان باكتشاف بعض الطرق المحتملة لتطوير التعليم فى بلادنا والبلاد النامية ، بما يحقق صالح المدرسة والشباب ، وذلك من خلال تدريس المستقبل .

وبالنسبة لتلاميذ التعليم الاعدادى والثانوى ، فان منهج تقديم المستقبل يمكن ان يكون به معدان : (ا) الصورة التى تقدم للطالب عن شكل العالم فى المستقبل . (ويتضمن ذلك الرؤية الذاتية التى يتصورها الشباب لنفسه بالقياس الى وضعه الحالى) .

(ب) تصور « المحتوى » و « الظروف التعليمية » او « المناخ » الذى يرجى ان يحدث تغييرا فى سلوك الشباب ، وهو التغيير الذى يناسب بالضرورة تصورهم الذاتى عن انفسهم فى المستقبل .

الطرق التعليمية لتقديم صورة المستقبل :

ويستلزم تصوير عالم المستقبل فى صورة واقعية وانسانية ، غدا من اساليب التعليم الجديدة التى طبقت منذ سنوات طويلة فى مدارس ومعاهد كل البلاد المتقدمة ، وأدخلتها بعض مدارس البلاد النامية كتجارب استطلاعية منذ سنوات قليلة . ومن هذه الأساليب : التخضير وعدم التلقين ، والاستخدام المكثف للأسئلة كطريقة التدريس ، وتنمية العقلية المتفتحة لدى الطالب ، وهو أمر يتواءم مع إثارة التساؤلات . وتتضمن الأساليب الجديدة أيضا ، فهم معنى الواجب تجاه المجتمع (كواحد من المجتمعات الدولية ذات الحضارة المحترمة على ما بينها من اختلاف) ، وتنمية المهارات

أما التعليم الجامعي فمن المناسب أن تدخل إليه مقررات كاملة في « المستقبلية » .

مناخ « التعليم للمستقبل »

يبقى لنا الآن بعد بيان « أهداف » و « محتوى » و « طرق » تعليم المستقبل ، أن نبحث الظروف المحيطة التي ينبغي توفيرها لنظام « التعليم من أجل المستقبل » والتي يطلق عليها الأستاذ « هارولد شين » (مناخ التعليم المستقبلي)^(٩) .

ومن بين هذه الظروف المحيطة نستطيع أن نعدد على سبيل المثال لا الحصر :

- نظام للمشاركة بين الطلبة وإدارة المعهد .
- خلق قنوات اتصال دائمة بين المعهد ومؤسسات المجتمع البارزة .
- مساعدة إدارة المعهد للطلبة في تحقيق ذواتهم (تشجيع عمليات النشر والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت الغلة) .
- نظام دائم لتجديد معلومات المدرس وطرق التدريس الجديدة .
- نظام للتزاور بين المدارس المختلفة (كسرا لحواجز السن ، والجنس ، والمكان) .
- الاستفادة بالطالب كمصدر معرفة للمدرس ولإدارة المعهد . (في حدود معقولة) .
- نظام دائم وكريم لمساعدة الطلاب غير القادرين ماديا ، على مزاولة النشاط المدرسي والاجتماعي بحجمه الضروري .

[٢] المستقبلية ونظام الاعلام

الاعلام جهاز آخر من أجهزة التعبئة للمستقبل ، واعداد الناس ذهنيا وموضوعيا للتعامل مع مفاهيم وأنظمة الحياة المستقبلية . ولسنا هنا في موضع الحاجة للتدليل على أهمية وسائط الاعلام في البلاد النامية ، على وجه الخصوص ، وأهميتها في تيسير عملية التنمية القومية ، وتيسير التفاهم الدولي عبر الحدود . إن الذي يعنينا الآن — وبدون الدخول في مقدمات — وتمهيدات — هو كيفية تطويع جهاز الاعلام في البلاد

— في التوجيه والمبادرة من المدرس الى مبادرة الطالب والتخطيط الجماعي .

— من الاجابات المحفوظة الى الوعي بالمشاكل والفهم العام .

— من التركيز على الكتب المدرسية الى استخدام أنوات عديدة إلى جانب الكتب .

— من الامتلاك السلبي للمعلومات الى استثارة الذكاء وتنشيط العقل .

إلا أن العمل بطريقة الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، أو التحول بزاوية ١٨٠ درجة ، يعتبر من ناحية أولى تبسيطا مخلا لأوضاع معقدة بطبيعتها ، ومن ناحية أخرى تحقيقا لنجاح زائف لا يؤتي الثمار المرجوة في عملية « التعليم من أجل المستقبل » .

إن ما نحتاج اليه — إلى جانب كثير من التغييرات الجذرية — هو فهم جديد للمقررات المناسبة ، ولخصائص المناخ النفسي والعاطفي والاجتماعي المناسب للتعليم ؛ وذلك بالإضافة إلى فهم طبيعته الظروف التنظيمية ، والامكانيات المادية ، والمصالح الشخصية القائمة على العملية التعليمية في بلاد العالم النامي .

لذلك فقد يكون من الضروري ، عدم النقل الأصم عن تجارب البلاد المتقدمة في التعليم ، ومحاولة تطويع الافكار الجديدة ، بما يتناسب مع أوضاعنا في الشرق .

إن التجارب الأمريكية في التعليم مثلا ، قد نجحت في ادخال مقررات خاصة بالمستقبلية الى المدارس الاعدادية والثانوية . فهل يكون اخالها إلى مدارس هذه المرحلة في الشرق شرطا لازما ؟

نحن نرى الاكتفاء — في هذه المرحلة الحالية — بأن تبقى المقررات الدراسية في مرحلتى التعليم الاعدادي والثانوي على ما هي عليه ، بشرط أن تتغير فقط أساليب تدريسها ، أى أن يعمل فيها بالطرق التعليمية التي سبق لنا تقديمها ، مع ادخال بعض التغييرات في الظروف المحيطة بعملية التعليم ، على نحو ماسنين بعد قليل في حديثنا عن (المناخ المحيط) .

بالولايات المتحدة بعنوان « المنبه المبكر »
الاسبوعي والتي تغطي أخبار ودراسات
مستقبل المال والتجارة والتعليم والتخطيط
وسائل الاتصال وغيره .

ج - أبحاث قياس الرأي العام ودرجات الاستجابة
الشعبية ، يمكن أن نولى عناية أكبر ، بحيث
توظف نتائجها في استطلاع نوايا واتجاهات
وامكانيات التجاوب الجماهيري مع المواد
والانظمة الجديدة .

د - استخدام أسلوب تحليل المضمون في متابعة
الصحف وأبواب الاعلام الأجنبية ، لما أثبتته
التجارب من أهمية يتسم بها - سواء في نوعه
الكمي أو نوعه الكيفي - في رصد بعض أفكار
ونوايا الأطراف الأجنبية .

ويعتمد

فهذه - كما قلت - ورقة عمل ، أرجو أن تكون كما
أملت « فاتحة شهية » لمزيد من الدرس لموضوع
المستقبلية .

الأخذة في النمو لفكرة الوعي بالمستقبل ، أو بتعبير آخر
ماهية التغييرات والبرامج الإضافية التي نقترحها على
الجهاز الاعلامي العربي ، مما يخدم هذا الوعي
المستقبلي وتنميته وشحذه وتوظيفه .

وهنا نورد ما أمكننا حصره من مجالات وبرامج يمكن
تطويرها أو استحداثها .

أ - البرامج الاخبارية ، ينبغي أن تخصص فيها
نسبة محترمة لأخبار الغد ، وتوقعات التطورات
السياسية والاقتصادية ، بحيث لا تقتصر - كما
هو جار الآن - على سرد مجرد لوقائع وأحداث
الأمس أو الصباح المبكر .

ب - الدوريات والمجلات المتخصصة ، يمكنها أن
تدخل في أبوابها الثابتة بابا مخصصا للمستقبل
الخاص بالموضوع الذي تنور حوله المجلة .
ويمكن أن تختص إحدى المجلات أصلا ، بأخبار
الغد ، على نحو المجلة الفصلية التي تصدر عن
بنك تشيز مانهاتن بالولايات المتحدة بعنوان
« احتمالات الاقتصاد في الشرق الأوسط » أو
النشرة الاسبوعية التي تصدر في فلوريدا



إدارة سياسة مصر الخارجية (١٩٣٦ - ١٩٤٢)

دكتور يونان لبیب رزق

استاذ مساعد التاريخ الحديث
كلية البنات جامعة عين شمس

أعيد

نتج عن هذه الاعادة تغييران ، أولهما : أضياب شكل التمثيل الدبلوماسي في مصر ، إذ تحول الدبلوماسيون الأجانب في القاهرة من « وكلاء » أو « قائمين بالأعمال » ، إلى « مبعوثين فوق العادة » أو « وزراء مفوضين » (٢) . وجاء التغيير الثاني ، بأن أخذت مصر في تأسيس تمثيل دبلوماسي لها خارج البلاد ، وقد بدأت التبادل الدبلوماسي مع بريطانيا بالطبع (٣) ، غير أن

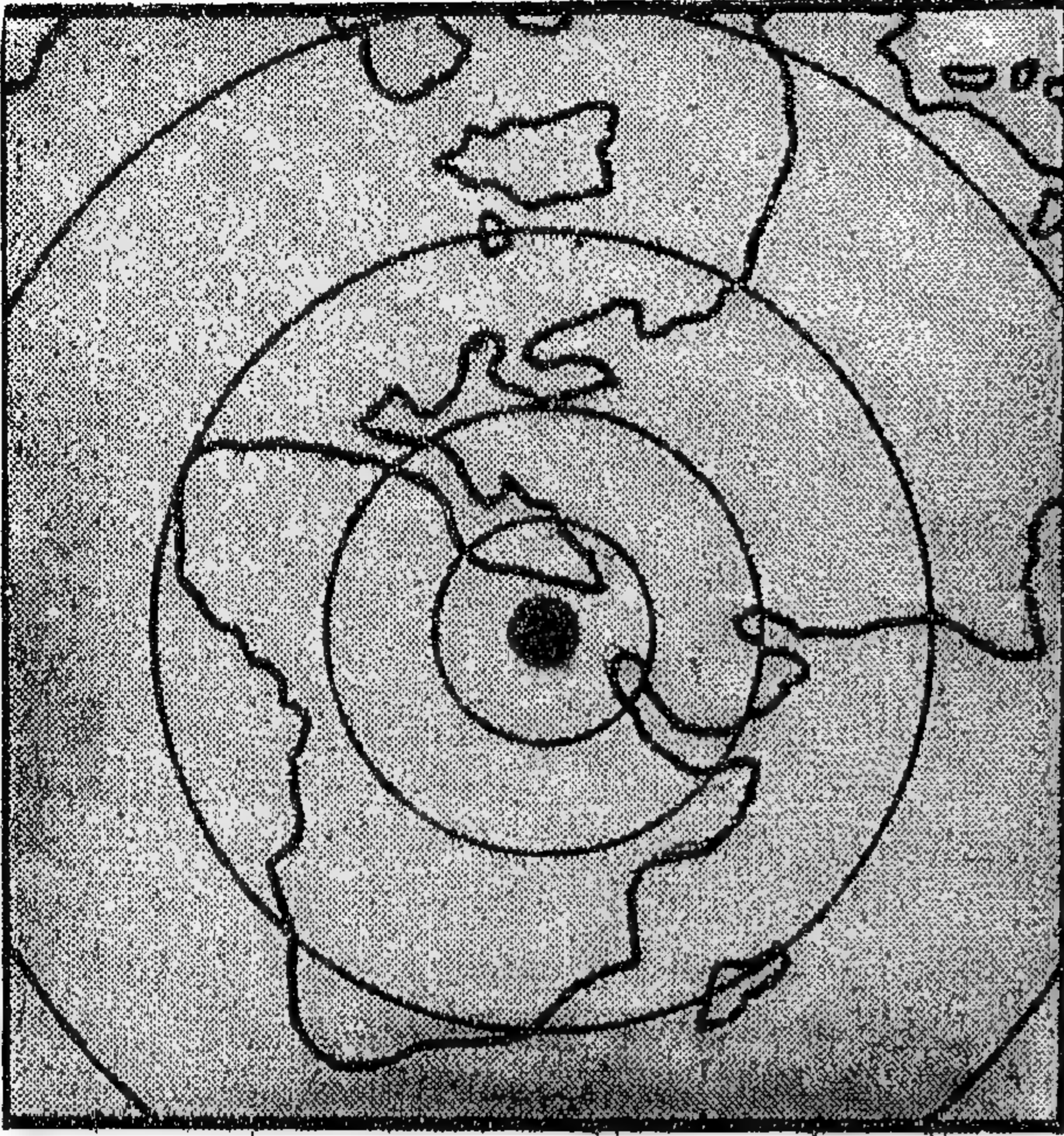
حق مصر في إدارة شئونها الخارجية ، بعد إنتهاء الحماية البريطانية على البلاد في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

وكان من أهم مظاهر إستمتاع مصر بهذا الحق ، إعادة وزارة الخارجية المصرية الى الوجود ، والتي كان قد تم إلغاؤها عند إعلان الحماية عام ١٩١٤ (١) . وقد

(١) انظر للكاتب بحثه بعنوان : وزارة الخارجية المصرية بين الإلغاء والإعادة ١٩١٤ - ١٩٢٢ المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ٢٣ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) كان بمصر آنذاك ، ممثلون دبلوماسيون لحدى عشرة دولة هي : فرنسا واليونان وإيطاليا والولايات المتحدة وهولندا وفارس واسبانيا والدانيمارك وبلجيكا والسويد والمانيا ، أما بريطانيا ، فقد كان يمثلها مندوب سام ، ولم يكن ممثلاً دبلوماسياً فحسب بل كان حاكم البلاد الفعلي ، بقيت روسيا : وقد استمر في تمثيلها القنصل الروسي سميرنوف ، ممثل روسيا القيصرية ، وذلك لعدم الاعتراف من جانب بريطانيا أو من جانب مصر ، بالنظام الجديد في روسيا بعد ثورة ١٩١٧ . غير أن التمثيل الدبلوماسي الروسي توقف ١٩٢٣ بعد أن تعذر على القنصل القديم استمرار الاتفاق على بعثته ، خاصة بعد أن توقفت مصر عن تقديم المعونة المالية التي كانت تمد بها تلك البعثة .

(٣) أول وزير مفوض مصري في لندن ، كان عزيز عزت باشا .



بعثت بها إلى مختلف الحكومات التي لها تمثيل دبلوماسي في القاهرة، تحذرها فيها من أن تمس علاقاتها بمصر، أيا من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وقد أرسلت حكومة لندن تلك المذكرة بعد أسبوعين فقط من صدور التصريح المذكور^(٥)، وقد أسسمى المسؤولون الانجليز السياسة التي تقررت بمقتضى تلك المذكرة «مبدأ مسونرو البريطانياني في مصر»^(٦). وهذا المبدأ يعنى باختصار، أنه بالرغم من إعلان الاستقلال المصري في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، فإن الجانب البريطاني قد فرض نوعاً من

البعثات الدبلوماسية المصرية، أخذت مع الوقت في الانتشار في سائر الدول الأجنبية^(٧). بيد أنه مع تلك التغييرات الشكلية والكمية، والتي استمرت في التراكم على امتداد السنوات التالية، تطرح قضية التغيير النوعي نفسها في تساؤل مجدد، وهو: هل تمت ترجمة التوسع في تبادل التمثيل السياسي المصري مع الخارج، إلى إستماع مصر بإدارة سياساتها الخارجية يوماً تدخل من الجانب البريطاني؟ والاجابة على هذا التساؤل - تقدمت بها الحكومة البريطانية من خلال وثيقة مشهورة على شكل مذكرة،

(٤) في أغسطس ١٩٢٢ تم تأسيس هيئات دبلوماسية مصرية في فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة. وفي فبراير ١٩٢٥ أمدت التمثيل الدبلوماسي المصري إلى كل من ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وتشيكوسلوفاكيا واليونان وتركيا، ثم استمر ينمو بهم ذلك.

(٥) F. O. 407/192 No. 120 Curzon to His Majesty representatives at Washington, Copenhagen, Madrid, Athens, Rome, Rio de Janiro, Lisbon, Be lgrade, Berne and Tokyo tel. NO. 6 march 15, 1922.

(٦) د. يونس لبيب رزق: وزارة الخارجية المصرية بين الانهاء والإعادة ص ٢٨٤ - ص ٢٨٦.

الوصاية على حق مصر في إدارة سياساتها الخارجية ، وهي وصاية مفروض أن تتم ، ما استمرت التحفظات التي تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ ، وفي قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في لندن ، تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

وبتوقيع المعاهدة ، سقطت التحفظات التي كان قيد تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ، وسقط معها بالتالي تطبيق مبدأ مونرو البريطاني على علاقات مصر الخارجية .

وكان مفهوما أن إدارة مصر لسياساتها الخارجية ، قد دخلت في مرحلة جديدة ، فالمعاهدة من ناحية ، أعطت لوزارة الخارجية المصرية ، الحق في رفع درجة هيئاتها الدبلوماسية الى مرتبة السفارة ، كما سمحت للدول الأخرى برفع درجة هيئاتها الدبلوماسية في القاهرة الى نفس المرتبة ، ثم إنها من ناحية أخرى ، وضعت التمثيل الدبلوماسي البريطاني في القاهرة ، في نفس درجة التمثيل الدبلوماسي المصري في لندن ، وهي درجة السفارة . وهي من ناحية ثالثة ، تضمنت الاتفاق على دخول مصر الى عصبة الأمم ، بكل ما يترتب على ذلك من تمتع بصلاحيات التمثيل في المنظمة العالمية ، وهو ما تحقق لمصر فعلا بعد أقل من عام من عقد المعاهدة ، حين نالت عضوية العصبة (٧) .

وبالرغم من كل ذلك ، فقد تضمنت المادة الخامسة من المعاهدة ، ما نصه : « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ، بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية مسوقفا يتعارض مع المخالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الدولية » . وكانت هذه المادة بمثابة قيد وصاية جديد فرضه الجانب البريطاني على حق مصر في إدارة سياساتها الخارجية .

وقبل التصدي لمتابعة الاستخدام البريطاني لهذا القيد الجديد ، ينبغي تسجيل عدد من الملاحظات :

١ - إختلف هذا القيد عن مبدأ مونرو البريطاني الذي طبق من قبل ، في أنه بينما استخدم البريطانيون هذه المادة من معاهدة ١٩٣٦ لمنع مصر من ممارسة أية صلاحيات في علاقاتها الخارجية يرونها تتعارض مع مصالحهم ، أو بدفعها لاتخاذ قرار سياسية يتلاءم مع تلك المصالح ، فإنهم في ظل السياسة السابقة ، منعوا الدول الأخرى من إقامة أية علاقات سياسية مع مصر ، لا ترضى عنها حكومة لندن ، أي أن الصورة كانت عكسية (٨) .

٢ - تنبه المصريون للقيد الذي وضعته المادة المذكورة على حق مصر في إدارة شئونها الخارجية .

فقد جاء في تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب المصري عن مشروع المعاهدة ، قول اللجنة إن « لمصر مطلق الحرية في علاقاتها مع الدول الأجنبية ، وليس هناك من قيود إلا تلك التي تقتضيها المادة الخامسة من المعاهدة ، فقد نصت على ألا يتخذ كل من الطرفين ، في علاقاته بالبلاد الأجنبية ، موقفا يتعارض مع المخالفة ولا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة » .

وتضمن تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ عن نفس الموضوع ، ملاحظة شبيهة ، فقد جاء فيه ما نصه : « لقد أصبحت مصر طليقة في علاقاتها مع الدول الأجنبية بلا قيد إلا ما جاء في المادة الخامسة من المعاهدة ، بالألا يتخذ كل من » (٩) .

غير أن اللجنتين بالرغم من هذا التنبيه ، أو التنبيه ، قللتا من خطورة القيد أو بررتاه ، فباللجنة الأولى أضافت « بأنه قيد يستلزمه التحالف بين الطرفين » ، واللجنة الثانية عقيبت بأن « هذا طبيعي ومن مستلزمات التحالف بين حليفتين صديقتين ، يقصد منه توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما » .

٣ - تميز تنفيذ القيد الأول بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٦ بدرجة من الثبات ، مما بدا في مواقف للحكومة البريطانية ، كان أولهما عام ١٩٢٤ بعد حادثة البردار والانتذار البريطاني للحكومة المصرية ، فعندما تردد الحديث عن نية مصر الالتجاء الى عصبة الأمم ، بغتت الحكومة البريطانية الى سكرتير العصبة ، تذكر الدول أنه ليس لمصر « أن تطالب بتدخل عصبة الأمم في تسوية الأمور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » (١٠) .

الموقف الثاني ، كان بعد ذلك بأربع سنوات ، حين اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ، وضع ميثاق ضد الحرب (كيلوج) تضمن الجواب البريطاني على الاقتراح في ١٩ مايو ١٩٢٨ . التحفظ بالنسبة لمصر (١١) . وفي الموقفين ، إستجابات الأطراف المعنية (عصبة الأمم ثم الولايات المتحدة) للمطلب البريطاني دون أي متاعب ، ويمكن أن يعزى الثبات في تنفيذ مبدأ مونرو البريطاني على مصر الى سببين ، أولهما ، مكانة بريطانيا الدولية ، خلال تلك الحقبة بكل ما ترتب عليها من قدرة على فرض سياساتها ، وثانيهما ، أن الطرف الذي مارست من خلاله وصايتها على العلاقات

(٧) د . يونان لبيب رزق : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الأمم - السياسة الدولية - العدد ٤٢ يناير ١٩٧٦ .
(٨) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى من ٣٥ .
(٩) المصدر السابق ص ١٢٧ .
(١٠) المصدر السابق ص ٤١ .
(١١) نفس المصدر ونفس الصفحة .

وقد صحت تصاعد المخاطر على هذا النحو على الحدود الغربية، أن معاهدة ١٩٣٦ تركت لمصر عبء الدفاع عن أراضيها بقوات عسكرية محدودة، هي الجيش المصرى الذى ظل البريطانىون حريصين على تحديد حجمه، ودرجة تسليحه، ونوعيته.

وكان من الطبيعى، أن يفتاب المصريون القلق الشديد إزاء هذا الموقف، وقد إمتلأت الصحافة المصرية خلال النصف الثانى من عام ١٩٣٧ بمظاهر هذا القلق ففى أواخر يولييه، نشرت صحيفة «الايفننج ستاندارد» اللندنية أخبارا مؤداها أن الايطاليين جمعوا ما يزيد على ثلاثة آلاف عربة مدرعة على حدود مصر الغربية.

والتقطت الصحف المصرية الخبر، ودارت حوله تعليقات واسعة عن واجبات الحكومة للتنبيه للخطر المحقق بالأراضى المصرية. وزاد من هذا القلق، ما علمته المصادر المصرية المسئولة فى أوائل أكتوبر، من أن الايطاليين قد أقامو مطارا حربيا كبيرا قرب حدود مصر الغربية (١٢). وأخذت صحف الحكومة الوفدية فى التحذير من عدم الركون إلى التأكيدات الايطالية عن حسن العلاقات بمصر. وقالت صحيفة «المصرى» إن الواجب يقتضى على الحكومة المصرية اليقظة، واتخاذ كل الاجراءات الدفاعية اللازمة لتأمين مصر. أما صحف المعارضة وعلى رأسها «البلاغ» التى كانت قد انشقت عن الوفد وقتذاك، وأصبحت من أشد ناقديه، فقد تعجبت من أن النحاس لا يتعرض للقضايا الوطنية الهامة، مثل قضية الدفاع عن مصر، بدلا من الاتهامات التى لا يمل من كيلها للمعارضة، وعيرت صحيفة المعارضة رئيس الحكومة، بأنه لا ينقطع عن الحديث عن جهوده من أجل تحقيق الاستقلال «ولا يتعرض أبدا للاجراءات المقروضة أن يتخذها للحفاظ على هذا الاستقلال»

بيد أن أهم المقالات التى تعرضت لهذه القضية، كان المقال الذى نشرته مجلة المصور (١٣) وقد جاء فيه أن أخطر ما يشغل بال السلطات المصرية مسألة الدفاع عن حدود مصر الغربية، ضد الخطر الايطالى الجاثم فى إيطاليا، وأنه بالنظر للنفقات الهائلة وعدم كفاية الوقت لاتمام الاجراءات الدفاعية المطلوبة فإن النحاس باشا يبحث فى إمكان تأمين البلاد بوسائل أخرى منها «عقد ميثاق عدم اعتداء» مع إيطاليا.

وقد مست المصور بهذا قضية هامة، كانت تشغل فعلا الحكومة المصرية وقتذاك، قضية عقد «ميثاق عدم اعتداء» مع حكومة موسوليني، والتى كانت أولى اختبارات أثر معاهدة ١٩٣٦ على صلاحيات مصر على إدارة سياساتها الخارجية.

الخارجية المصرية، كان الطرف الخارجى، وهو طرف غير مستعد للدخول فى صراعات مع بريطانيا، لتتمتع مصر بحقها فى إدارة شئونها الخارجية.

وقد اختلف الوضع بالنسبة لتنفيذ القيد الثانى فى الفترة التى أعقبت إبرام معاهدة ١٩٣٦، فبريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية وفى خلالها، كانت غير بريطانية قبل ذلك، إذ تعرضت على إمتداد هذه الفترة، لتحديات سياسية وعسكرية دولية ومحلية، مما جعل بالإمكان، أن تتصدى لها بعض العناصر المصرية فى محاولتها فرض وصايتها على سياسة مصر الخارجية. ويمكن القول إن القدرة الانجليزية على الإبقاء على هذه الوصاية، قد تآكلت تماما بعد إنتهاء الحرب ١٩٤٥.

ومن ناحية أخرى، فإن البريطانيين واجهوا فى محاولتهم فرض تلك الوصاية على الجانب المصرى مواجهة مباشرة، بكل ما ميز هذا الجانب من ضعف أحيانا، ومن قوة أحيانا أخرى، ثم من تهاون فى وقت، ومن تشدد فى وقت آخر. وقد أضفى ذلك على قضية إدارة مصر لسياساتها الخارجية خلال تلك الحقبة، شكلا حركيا، إفتقدته قبل عقد المعاهدة.

وتبين المحاولات البريطانية لاستمرار وصايتها على علاقات مصر الخارجية، والموقف المصرى برفض هذه الوصاية أحيانا والاذعان لها أحيانا أخرى، أنه يمكن أن يتم من خلال أكثر من قضية على إمتداد الفترة موضع الدراسة، هى على تواليها الزمنى: قضية العلاقات المصرية - الايطالية قبيل الحرب، ثم قضية دخول مصر الحرب فى صف بريطانيا فى الحرب، وقضية قطع العلاقات مع حكومة فيشى ١٩٤٢، ثم أخيرا قضية الاعتراف بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٣.

أولا: قضية العلاقات المصرية - الايطالية قبيل الحرب:

تعددت الأسباب التى جعلت من هذه العلاقات، أهم ما واجهته مصر فى ميدان سياساتها الخارجية بعد عقد المعاهدة، وبالتالى أهم ما كان يمكن أن تجرب فيه أثر المعاهدة فى الصلاحيات التى تقررت لها فى هذا الميدان. كان أهم هذه الأسباب، ما ترتب على السياسة النشطة لحكومة موسوليني فى ليبيا، من فرض حكم قوى مباشر على شتى أنحائها، والقضاء على أى مظهر من مظاهر المقاومة الوطنية، ثم ما تبع ذلك من تجميع القوات، وتكليس السلاح على الحدود المصرية، الى درجة بدت معها خطورة التهديدات الايطالية للأراضى المصرية.

(١٢) المقطم فى ٨ أكتوبر ١٩٣٧.

(١٣) المصور فى ٨ أكتوبر ١٩٣٧.

وقد بدأ الحوار المصري - الانجليزي حول هذه القضية في أواخر أغسطس عام ١٩٣٧ ، ففى ٢٥ من هذا الشهر ، أرسل رئيس الوزراء المصري أمين عثمان الى دار السفارة البريطانية ، يقترح على المسئولين فيها ، عقد ميثاق عدم اعتداء إيطالى - مصرى ، ويطلب رأى الدولة الحليفة .

كان رأى النحاس باشا الذى تم إبلاغه للمسئولين البريطانيين ، أن المعاهدة المصرية - الانجليزية لا تمنع عقد مثل هذا الميثاق ، ثم أن الأخبار كانت قد وصلت إلى القاهرة وقتذاك ، عن الاتجاه الى تسوية العلاقات البريطانية - الإيطالية من خلال المفاوضات . يضاف الى كل ذلك ما أشار اليه النحاس ، من أن مثل هذا الأجراء ، سييطل دعايات خصوم الوفد ، بأنه قد صار العوبة في أيدي الانجليز بعد المعاهدة (١٤)

ولا يمر وقت طويل قبل أن يصل الرد البريطانى ، وكان بمثابة تأكيد للوضع السابق باستمرار الوصاية على الادارة الخارجية للشئون المصرية .

وقد جاء هذا الرد على شكل ثلاث نقاط كان نصها :
(١) انه لن يكون مناسباً إذا دخلت الحكومة المصرية في معادلات سياسية مع إيطاليا ، قبل أو أثناء معادلات انجلترا معها ، إذ سيكون الأمر دقيقاً جداً ، إذا ما أسفرت المعادلات المصرية - الإيطالية عن اتفاق ، ووصلت المعادلات الانجليزية ، الإيطالية الى طريق مسدود .

(٢) ضرورة دراسة مسودات أى ميثاق ترفض مصر في عقده مع أى طرف ، حتى لا تتناقض مع التزاماتها كحليف للمملكة المتحدة .

(٣) أهمية أن تقوم الحكومة المصرية ، بإبلاغ الحكومة البريطانية ، بأية مقترحات تنوى تقديمها للجانب الإيطالى مقدماً (١٥)

ويتضح من القيود التى وضعها المستر إيدن في رده على الاقتراح المصرى بإجراء مفاوضات لعقد ميثاق عدم اعتداء مع إيطاليا ، أن معاهدة الصداقة والتحالف لم تؤثر كثيراً على هذا الموقف ، فقبل المعاهدة فرضت بريطانيا وصايتها على العلاقات الخارجية المصرية ، مدعية أنها تفعل ذلك حتى لا تتعارض هذه العلاقات مع تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد المعاهدة ، تفرض بريطانيا وصايتها ، متذرة هذه المرة بعدم التعارض مع معاهدة التحالف .

والأمر الغريب ، أن الرد المصرى يحياى هذا الموقف البريطانى كأنه بالسلبي ، والأمر الأكثر غرابة ، أن يصدر

هذا الرد من النحاس باشا رئيس الحكومة والزعيم الوطنى الأول ورئيس أكبر حزب مصرى . فقد تعهد النحاس في لقاء له مع القائم بأعمال السفير البريطانى في القاهرة في ٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ بما يأتى :

(١) عدم اتخاذه أية خطوة قبل أن تبلغ الحكومة البريطانية مصر ، أنها في موقف تتوقع معه نجاح محادثات مع إيطاليا .

(٢) التحرك في إطار الاتصال المستمر مع بريطانيا ، وأنه إذا انعقدت أية محادثات مع إيطاليا ، فسوف تتم استشارة الجانب البريطانى أولاً ، لبحث أية تناقضات يمكن أن تنشأ مع التزامات مصر نحو حليفتها .

(٣) طلب في مقابل ذلك ، أن تقوم الحكومة البريطانية بإبلاغه بتطور المفاوضات بينهما وبين الحكومة الإيطالية ، حيث أنها تؤثر في مصر تأثيراً حيوياً . (١٦)

ولا تفسير لاستجابة النحاس الكاملة للمطالب البريطانية ، سوى حدة الصراع الذى كان ناشئاً آنذاك بين الحكومة وبين خصومها السياسيين وعلى رأسهم القصر ، وهو صراع أدى بكل جانب من الجانبين ، إلى السعى لاجتذاب الانجليز إلى صفه ، وكان ذلك ، لسوء الحظ ، على حساب المصلحة الوطنية العليا .

توقف كل نشاط حصول قضية العلاقات المصرية - الإيطالية وموقف بريطانيا منها لخصومة شسهور ، انشغل المصريون خلالها بأمورهم الداخلية ، فبعد أقلت الوزارة النحاسية ، وأعقبها تشكيل وزارة ائتلافية معانية للوفد برئاسة محمد محمود ، وتم حيل مجلس النواب الوفدى ، وجرى الاستعداد لانتخابات جديدة ، وبذلت الحكومة كل جهد لحرمان الوفد من أى وجود فعال داخل البرلمان الجديد ، وتم الانتهاء من تلك الانتخابات في ١٢ أبريل .

وبعد أربعة أيام فقط ، وصلت الى مصر الأخبار عن الاتفاقية الانجليزية - الإيطالية بشأن الحبشة وقناة السويس والبحر المتوسط ، وكان لتلك الأخبار ردود فعل واسعة .

فمن ناحية ، شلت الصحافة الوفدية حملة واسعة على الحكومة القائمة ، ونعت عليها بعدم مشيركة مصر في مباحثات تجرى حصول قناة السويس ويس وبصورة ثانياً والحدود السودانية - الليبية ، ثم أسسوا من كل ذلك ،

F. O. 407/221 (11) NO. 96 MR. KELLY to Viscount Halifax August 26/1937 Tel. NO. 478. (١٤)

F. O. 407/221 (11) NO. 97 Eden to Kelly, sept. 6, 1937 tel. NO. 391. (١٥)

F. O. 407/221 (11) NO. 98 Kelly to Eden, Sept. 8, 1937 Tel. NO. 491. (١٦)

بوضع الأقباط في الحبشة (٢٢). أسوأ من ذلك، أن الجانب البريطاني يقترح في لقاء بين أمين عثمان والسفير البريطاني في ٥ نوفمبر عام ١٩٣٨ أن تتبنى الحكومة المصرية، نصا يضع البريطانيون صيغته، تعترف مصر من خلاله بالسيادة الإيطالية على الحبشة، وتعرب عن رغبتها بأن ينظر الجانب الإيطالي بعين الاعتبار للعلاقة الطويلة بين الكنيسة القبطية وتلك البلاد.

ويصل التآكل في موقف وزارة محمد محمود إلى منتهاه، عندما تقرر الحكومة البريطانية اغفال الموضوع كلية (٢٣) فتستجيب القاهرة، بأن قدم وزير الخارجية المصرية إلى الوزير المفوض الإيطالي في القاهرة في ٢٢ نوفمبر مذكرة تتضمن الاعتراف بالسيادة الإيطالية على اثيوبيا، دون أي مقابل، سوى الاعراب عن اقتناع مصر بأن «العلاقات الودية بين مصر وإيطاليا، هي ضمان كاف للتوصل لحل المسائل المعلقة بين البلدين» ولا يملك السفير البريطاني سوى أن يثني على هذا الموقف ويصفه بالحكمة (٢٤). وهل أحكم، في رأي بريطانيا، من أن تقبل حكومة مصرية هذه الوصاية الكاملة من جانب المسئولين البريطانيين، في أمر من أخطر أمور إدارتها الخارجية؟

وكانت قضية العلاقات المصرية - الإيطالية، أولى القضايا التي وضعت تحت الاختبار صلاحيات مصر في إدارة سياساتها الخارجية في ظل معاهدة ١٩٣٦، وقد ثبت فيها، ان الموقف لم يكن أفضل مما كان في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ثانياً: قضية انضمام بريطانيا لمصر في الحرب الثانية:
تباهى السياسيون المصريون، خلال الحرب الثانية، بالإنجازة التي قاموا بها تجاه بريطانيا، بعدم الانضمام إليها إلا قرب نهاية الحرب. وقد رأوا أن هذه السياسة التي تبناها جميعاً، واحداً تلو الآخر (على ماهر - حسن صبري - حسين سري - مصطفى النحاس)، والتي أسموها بسياسة «تجنب مصر ويلات الحرب» إنما تعبر عن أن بلادهم، قد تمكنت أخيراً من الامساك بزمام إدارة سياساتها الخارجية

النظر إلى مصر في تلك الاتفاقية وكأنها مستعمرة انجليزية (١٧).

ومن ناحية أخرى، قدم نواب المعارضة في مجلس النواب، استجواباً للحكومة يلومونها فيه على غياب مصر عن تلك المفاوضات، وعلى أن الاعتراف بالسيادة الإيطالية من جانب إنجلترا على اثيوبيا، كان يجب أن يتم في مقابل الاعتراف بالمصالح الدينية لمصر في تلك البلاد (١٨).

وفي هذا الجو، تقدمت الحكومة المصرية بطلب للمشاركة في توقيع البروتوكول مع كل من بريطانيا وإيطاليا، كما أعربت عن رغبتها في عقد اتفاقية «حسن نوايا» ثلاثية، وطالبت بتأكيدات محددة بشأن التصريحات الانجليزية - الإيطالية الخاصة بقناة السويس وبحيرة تانا (١٩).

غير أنه من الواضح، أن المطالب المصرية لم تلق في هذه المناسبة أية عناية تذكر من الجانب البريطاني.

للمرة الثالثة، تطرح قضية العلاقات المصرية - الإيطالية للبحث بين القاهرة ولندن في أواخر ١٩٣٨. وقد حدث هذا الطرح، نتيجة لزيادة التوتر العالمي، خاصة خلال أزمة ميونيخ، ثم ما تقرر من وضع الاتفاقية الانجليزية - الإيطالية موضع التطبيق.

ففى أول نوفمبر، أعرب رئيس الوزراء المصري للسفارة البريطانية، عن رغبة حكومته في التفاوض مع إيطاليا قبل وضع الاتفاقية الانجليزية - الإيطالية موضع التطبيق (٢٠).

ومرة أخرى تحدد الحكومة البريطانية موقفها من الطلب المصري، وهو كما جاء في نص البرقية المرسلة من الخارجية في لندن، إلى السفير الانجليزي في القاهرة «الضغط على رئيس الوزراء المصري، وإفهامه استخالة عقد اتفاق حسن نوايا أو ميثاق عدم اعتداء مع إيطاليا في تلك الفترة القصيرة، وتذكيره بالخاطر الجسيمة التي يمكن أن تترتب على ذلك» (٢١).

وتدعن حكومة محمد محمود لوجهة النظر البريطانية، ويأخذ المطلب المصري في هذه القضية في التآكل، من ميثاق عدم اعتداء، إلى اتفاقية حسن نوايا، إلى اعتراف متبادل بين مصر وإيطاليا.. الأولى تعترف بالسيادة الإيطالية على اثيوبيا مقابل اعتراف الثانية

(١٧) انظر المصري، والوفد المصري ١٧، ١٨، ١٩، أبريل ١٩٣٨.

(١٨) مجلس النواب - الهيئة النيابية السابقة - مجموعة مضابط دور الانعقاد العاشر الأول - المجلد الأول.

F. O. 407/222 (1) No. 61 Earl of perth to Halifax, Aprvil 29, 1938 Desp.No. 422 (١٩) Conf.

F. O. 407/222 (11) No. 59 Lawpson to Halifax, Nov.1, 1938 Tel. No. 571 (٢٠)

F. O. 407/222 (11) No. 60 Halifax to lampson Nov.3, 1938 Tel. No. 554 (٢١)

F. O. 407/222 (11) No. 61 lampson to Halifax, Nov.5, 1938 Tel. No.585 (٢٢)

F. O. 407/222 (11) No.63 Halifax to lampson, Nov.8,1938 Tel.No..568 (٢٣)

F. O. 407/222 (11) No. 64 Bateman to Halifax,Nov. 14, 1938 Tel.NO..604. (٢٤)

بيديها ، إلى الحد الذي مكنها من أن تتخذ هذا الموقف الدولي المخالف للموقف البريطاني ، وفي قضية على هذه الدرجة القصوى من الأهمية .

بيد أن الوثائق السرية التي سمحت السلطات البريطانية للباحثين بالاطلاع عليها خلال السنوات الأخيرة ، أكدت أن كثيرا من أسباب هذا التفاخر لا محل له ، وأن هذا الموقف المصري ، قد تم بموافقة بريطانيا ، إن لم يكن بمباركتها !

وتقسم هذه الوثائق الموقف البريطاني من دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ، إلى مرحلتين ..

المرحلة الأولى ، حين أرادت بريطانيا إدخال مصر الحرب مع بدايتها في سبتمبر ١٩٣٩ ، ولم تستطع الحكومة المصرية أن ترفض ، واتخذت قرارها في هذا الشأن . غير أن على ماهر رئيس الوزراء ، وهو من أشهر الساسة المراوغين في التاريخ المصري ، نجح في إيقاف تنفيذ القرار لبعض الوقت .

المرحلة الثانية ، تبدأ مع ما تبينه الجانب البريطاني ، خلال فترة التسوية الذي عمده إليه على ماهر ، أن اشتراك مصر بكل جهدها دون أن تدخل الحرب بخولا مباشرا ، سيؤدي إلى تحقيق المصلحة البريطانية كاملة ، خاصة على المدى البعيد ، ودعا ذلك المسئولين البريطانيين في القاهرة ولندن ، إلى أن يكونوا أحرص على عدم ادخال مصر الحرب ، أكثر من حرص المسئولين المصريين أنفسهم ، والذين تباهاو بعد ذلك كثيرا بهذا الموقف ، وتصوروا أنهم صانعوه ، وأنهم أصحاب القرار في إدارة شئونهم الخارجية !

تبدأ المرحلة الأولى صباح ٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، ففي الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم ، وبعد ٤٨ ساعة فقط من إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا ، تقدم السفير الإنجليزي في القاهرة لرئيس الوزراء المصري ، بمذكرة يحثه فيها على أن تحذو مصر حذو حليفها بإعلان الحرب على ألمانيا (٢٥) .

ويأخذ المراءوغ الكبير على ماهر ، رئيس الوزراء المصري وقتذاك ، في استخدام أساليبه للمراوغة ، فمرة يطالب بالانتظار إلى أن يعود الزعمايا المصريون الذين كانوا في ألمانيا وقت قيام الحرب ، ومرة أخرى بالمطالبة بالتريث ، إلى أن يتم التجاء بعض السفن التجارية المصرية التي كانت تجوب البحار إلى مسلاجيء آمنة (٢٦) ، ومرة ومرة .. !

غير أن حبل المراوغة عمره قصير ، فقد اضطر على ماهر بعد ثلاثة أيام فقط من المطلب البريطاني ، إلى عقد مجلس الوزراء في مساء ٧ سبتمبر . وفي الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم ، اتخذت الحكومة المصرية قرارها « بإعلان حالة الحرب على ألمانيا » وأن كانت قد طلبت خطابا رسميا من الجانب البريطاني ، يسجل فيه هذه الرغبة استكمالا للشكل (٢٧) .

إن فقد قبلت مصر الدخول في حرب ليست لها أية مصلحة فيها ، استجابة للرغبة البريطانية وحدها ، وأن فليس صحيحا أن الموقف المصري في هذه القضية ظل خاضعا لهذه الرغبة . وإذا كان قد حدث بعد ذلك أن نجح المصريون في الرجوع عن قرار ٧ سبتمبر ، فإن الفضل في ذلك يعود إلى مراوغة على ماهر ، ثم إلى موافقة الحكومة البريطانية .

المراوغة بدأت في أعقاب اتخاذ مجلس الوزراء قراره ، فقد طلبت الحكومة المصرية خطابا رسميا من الجانب البريطاني ، يسجل فيه رغبته في اشتراك مصر في الحرب ، وقد أكد على ماهر للسفير البريطاني في القاهرة ، أن هذا الطلب مجرد إجراء شكلي .

غير أن هذا الإجراء الشكلي ، أخذ في التحول إلى سلسلة من التسويات ، ففي فترة انتظار الخطاب ، ادعى رئيس الوزراء المصري ، أن وكيل الخارجية البريطانية قد اقتنع بمزية بقاء مصر بولة غير متصاربة Non belligerent ، وأنه أبلغ اقتناعه هذا للسفير المصري في لندن ، حسن باشا ثبات (٢٨) .

وما أن فند لامبسون هذا الادعاء ، حتى كانت الحكومة المصرية قد خرجت بحجة أخرى ، على شكل مذكرة قانونية ، أعدها عبد الحميد بدوي باشا ، ملخصها أن مصر كانت على استعداد لدخول الحرب إذا خاضتها إيطاليا ، على اعتبار أن ذلك سيعرضها للغزو ، بحكم الوجود الإيطالي في ليبيا . أما وأن حكومة روما لم تدخل الحرب بعد ، فإن إعلان مصر لحالة الحرب ، سيكون بمثابة إعلان لحرب هجومية ، وهي خطوة لا يمكن الاقدام عليها ، دستوريا ، إلا بموافقة البرلمان (٢٩) .

وقد تمسك على ماهر بفتوى عبد الحميد بدوي ، وظل يردد في كل لقاء مع لامبسون ، إلى الحد الذي دفع الأخير في أحد هذه اللقاءات ، إلى أن يصبح في رئيس

F. O. 407/223 No. 9 Lampson to Halifax, Sept. 4, 1939 Tel. No. 527 (٢٥)

F. O. 407/223 No. 15 Lampson to Halifax, Sept. 8, 1939 Tel. No. 557 (٢٦)

Tbid (٢٧)

F. O. 407/223 No. 16 lampson to Halifax, Sept. 8, 1939 Tel. No. 562 (٢٨)

F. O. 407/223 No. 18 lampson to Halifax, Sept. 10, 1939 Tel. No. 575 (٢٩)

وعلى المستوى السياسى ، فقد عبر السفير البريطانى فى القاهرة عن هذا الرأى ، فى برقية هامة بعث بها إلى حكومته ، قبل أن ينتهى عام عزل على ماهر .
كان نص هذه البرقية :

« بعد التشاور مع القائد العام للشرق الأوسط ، ففيما يلي أراؤنا المشتركة :

« يبدو لنا أن الموقف الحالى ليس أنسب الأوقات ، من وجهة نظر محلية للضغط « على الحكومة المصرية لإعلان الحرب . ومن الواضح أن رئيس الوزراء الحالى وحكومته ، على « استعداد للقيام بأى شئ ممكن للمعاونة فى الأعمال العسكرية ، فهم مستعدون مثلا لإرسال « قوة مصرية متحركة ، كذا سفن مصرية لنقل الأسرى الإيطاليين .

٢ - ولا يرى كلانا أنه بالإمكان كسب أى ميزة من إعلان مصر للحرب ، إذ أن « مثل هذا الإعلان ، فى وقت أمكن فيه طرد الغزاة من الأراضى المصرية ، لن يكون له « تأثير طيب كبير فى أى مكان ، بل إنها يمكن أن تثير الملاحظات ، والتي ستكون جرحا لكرامة « المصرى ، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى الهجوم الجوى على البلاد .

٣ - من ثم فنحن نوصى بعدم الضغط على الحكومة المصرية ، فى الوقت الحاضر ، لإعلان الحرب ، « اللهم إلا إذا رغبت هى من جانبها ، وبارادتها الحرة ، فى ذلك ، فلن يكون من الحكمة السياسية « منعها .

٤ - من الزاوية السياسية ، أستطيع أن أضيف ، أنه إذا ما أعلنت مصر الحرب ، فسوف « تشعر أن من حقها الحصول على عضوية مؤتمر الصلح ، وطرح ادعاءاتها (على حد نص البرقية) « أمامه . ويمكن أن تكون ادعاءات مربكة لنا . ذلك أن هناك اعتقادا عاما ، أن مصر سوف تطلب « فى نهاية الحرب ، تغييرات جزئية للمعاهدة ، وأن المشاركة المصرية فى الحرب ، سوف تدعم مثل « هذه المطالبة ، وهناك أيضا تلك الاحتمال المربك بادعاءات مصرية إقليمية فى ليبيا (٣٥) » .

أما على المستوى العسكرى ، فقد تضمنت برقية أخرى من نفس المصدر ، رأى المسئولين العسكريين البريطانيين فى الشرق الأوسط ، وكان متفقا مع الرأى الآخر . جاء فى هذه البرقية ..

« بعد مزيد من التشاور مع القائد العام وقيادة القوات الجوية لمنطقة الشرق الأوسط ، أجمع كلاهما على أن كلا من الجيش المصرى والقوات الجوية المصرية ، لن

الوزراء المصرى ، بأن تلك الفتوى « ليست قـرأنا منزلا » (٣٠) !

واستمرت عمليات المزاوغة بين السلطات البريطانية فى القاهرة ، وبين الحكومة المصرية ، حتى لم يجد البريطانيون فى النهاية بدا من الاطاحة بعلى ماهر ، وهو ما حدث فى أعقاب دخول إيطاليا الحرب ، واستمرار الرجل على أسلوبه ، مما دفع لامبسون إلى أن يكتب إلى حكومته « إن على ماهر غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه ، فهو بالرغم من وعوده المتكررة ، قد فشل تماما فى إرشاد الرأى العام إلى الاتجاه السليم . وفى اعتقادى أنه لم تتوفر لديه النية على ذلك فى أى وقت ، ولم يبق فى طاقتى أن يظل فى منصبه أكثر من ذلك (٣١) » .

وتبع ذلك أن تقدم السفير البريطانى بانذار إلى الملك فاروق ، بخلعه عن العرش فى ٢٢ يونيه ١٩٤٠ ، إن لم يستجب للرغبة البريطانية بإخراج على ماهر من الوزارة (٣٢) ، ولم يكن هناك مناص من ذهاب المزاوغ الكبير من طريق بريطانيا وتركه للحكم . ولنا هنا أن نسجل ملاحظتين :

أولاهما : أن ما جرى بعد ذلك بأقل من عامين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن جديدا ، والفرق الوحيد أنه قد استخدمت فى المرة الثانية القوات البريطانية ، أما فى المرة الأولى ، فقد تم التهديد باستخدامها .

الثانية : إن قضية دخول مصر الحرب ، هى بالدرجة الأولى إحدى القضايا السياسية الخارجية . وكان معنى أن تضغط بريطانيا فى هذه القضية ، إلى حد توجيه إنذار وطرد وزارة ، أن الوصاية البريطانية على إدارة مصر لشئونها الخارجية ، لا زالت قائمة ، وقوية (١) وبالرغم من هذا التدخل الذى أطاح بحكومة على ماهر ، فإن مراوغات الرجل كانت قد أتاحت الفرصة للحكومة البريطانية ، لإعادة النظر فى موقفها ، واتخذت بدورها قرارا . ومن الغريب أن هذا القرار ، قد اتفق مع الموقف الذى تمسكت به الحكومة المصرية ، وإن اختلفت أسباب كل طرف (١)

أما القرار الذى توصلت إليه الحكومة البريطانية ، والذى اتفق أخيرا مع موقف الحكومة المصرية .

ففى أعقاب عزل أحمد ماهر ، جرت مشاورات مكثفة بين المسئولين البريطانيين على المستوى السياسى ، أو على المستوى العسكرى . وقد أجمع هؤلاء ، على أن الموقف الأمثل لمصر فى الحرب ، أن تبقى كما هى فلا تشارك فيها .

تتمكن من أن تسهم بدور كبير في الدفاع عن البلاد، إذا ما أعلنت مصر الحرب، وأرى أنهما على حق».

وقد أضاف القائد العام للقوات الجوية أنه «ليس من سبب يدعو إلى الاعتقاد بضعف القدرة الهجومية للطيران الإيطالي، فالإيطاليون لا زالوا يملكون مائتي قاذفة في ليبيا، قادرة على أن تصل إلى القاهرة، إذا رغبوا في ذلك، كما أن مقاتلاتهم في الصحراء الغربية، تتفوق على مقاتلاتنا بنسبة ١: ٤» (٣٧).

وأعربت قيادة الاسطول البريطاني في البحر المتوسط، عن نفس الرأي، فقد جاء في تقرير بعثت به هذه القيادة أن «من الأفضل أن تبقى مصر بعيدا عن الحرب، فهناك عدد من المسائل الحرجة لم تتفجر حتى الآن، بسبب حالة الحياد التي التزمت بها مصر حتى الآن، أهمها عدم قصف قواعدنا البحرية، كذا قناة السويس والموانئ التي يتجمع فيها رجالنا، وتتكدس فيها مخازننا» (٣٨).

وعلى ضوء هذا الإجماع، جاء قرار الحكومة البريطانية في النهاية، الذي عبر عنه المستر آيتين بنفسه وقال فيه «أوافق على أنه في كل الأحوال فليس من سبب للضغط على الحكومة المصرية للدخول في الحرب في الوقت الحاضر» (٣٩).

ويؤكد هذا الموقف البريطاني، أن أخطر قرار اتخذته مصر خلال الحرب العالمية الثانية، بعدم خوضها، مخالفة في ذلك، وضع حليفها الكبرى، لم ينبثق من إرادة مصرية، بقدر ما انبثق من موافقة انجليزية (١). وتبقى بعد ذلك قضية أخيرة من قضايا علاقات مصر الخارجية في ظل معاهدة ١٩٣٦.

ثالثا: قضية قطع علاقات مصر بحكومة فيشي:

في اجتماع مجلس الوزراء في ٥ يناير ١٩٤٢ برئاسة بيري باشا (الذي خلف على ماهر) فوجيء أعضاء رئيس المجلس بعرض عليهم اتخاذ القرار، بأن تقطع مصر علاقاتها بحكومة فيشي. ويعبر الدكتور هيكل الذي كان يشغل منصب وزير المعارف في هذه الوزارة عن المفاجأة، فيقول ولم يكن أحد منا يتوقع أن يعرض

يومئذ هذا الموضوع»، ولكنه يفسر المفاجأة فيقول «وان كنا نعلم أن إنجلترا أصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية» (٣٧).

وهذا الانطباع الذي عبر عنه هيكل باشا من كون إنجلترا هي التي طلبت من وزارة سرى باشا قطع علاقاتها مع حكومة فيشي، لم يلبث أن تحول من انطباع إلى حقيقة علمية، بعد ما كشفتها الوثائق السرية البريطانية التي نشرت خلال السنوات الأخيرة (٣٨). ويفسر الدكتور هيكل أسباب الطلب البريطاني فيقول أنه «قد بقي بعض الفرنسيين في مصر وفي غير مصر، يؤيدون المارشال بيتان وحكومة فيشي. هؤلاء كانوا موضع رغبة من السلطات البريطانية، وكانت الرغبة تبلغ في شأن بعضهم مبلغ الاهتمام» (٣٩).

على أي الأحوال، ومهما كانت الأسباب، فقد أمر الجانب البريطاني مصر، باتخاذ قرار يمس أخص شئونها الخارجية، وصعد سرى باشا للأمر البريطاني.

وقد يكون الوقف معقولا أو مقبولا عند هذا الحد، غير أن ما جرى بعد ذلك أكد أن البريطانيين لا يتهاونون في مثل هذه المسائل، كما أكد أنهم كانوا على استعداد للذهاب بعيدا في طريق إملاء سياسة مصر الخارجية على وزرائها.

ذلك أن الملك فاروق، كان عند اتخاذ هذا القرار، متغيبا في رحلة في البحر الأحمر، وعند عودته فوجيء به، فثارت ثائرتة، فهو من ناحية اعتبر اتخاذ القرار في غيابه، ودين مشورته، نوعا من انتهاك حقوقه الدستورية، أو كما قال أحمد حسنين رئيس الديوان لوزير المعارف «إن الملك لم يستشر في هذا القرار الذي وافق عليه مجلس الوزراء. والوزراء والسفراء في البلاد الأجنبية، يمثلون الملك، فلا يجوز التصرف في أموره قبل عرض الأمر عليه» (٤٠).

وهو من ناحية أخرى، قد عز عليه استبعاد المسيو جان بوتس ممثل حكومة فيشي وصاحب العلاقات الوثيقة مع دوائر القصر بهذا الشكل (٤١).

وتفجر الموقف، وكانت الضحية «صليب سامي باشا» وزير الخارجية الذي تقول التقارير البريطانية إن الملك قد أنبه أشد التنبيه لأنه لم يعترض على طلب

(٣٤) F. O. 371/24634 lampson to Eden, Dec. 14, 1940 Tel. No. 1739

(٣٥) F. O. 371/24634 Admiral A.B. Cunningham, British Naval Commander-in-Chief, Mediterranean Station to Sir Miles lampson Dec. 14, 1940 Most Secret.

(٣٦) F. O. 371/24634 Eden to lampson Dec. 18, 1940 Tel. No. 1555

(٣٧) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ١١٢

(٣٨) انظر: الملف السري الكامل لحدث ٤ فبراير - الأهرام في ٢٧/٤/١٩٧٣

(٣٩) محمد حسين هيكل: المصدر السابق ص ٢١٨

(٤٠) المصدر السابق ص ٢٢

(٤١) الملف السري الكامل لحدث ٤ فبراير الأهرام ٥/٥/٧٣

والمعلوم أن الأزمة قد تطورت بعد ذلك ، حتى وصلت إلى حادثة ٤ فبراير . غير أن ما يهمنا في هذه الأزمة ، هو أن بريطانيا كانت مستعدة لأن تذهب إلى أقصى الحدود ، في طريق إملاء السياسة الخارجية المصرية . يمكن القول إن أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشي ، كانت آخر الأزمات التي ألمت بسياسة مصر الخارجية بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وكان وراء ذلك أكثر من سبب : الأول : أن حادثة ٤ فبراير ، قد أنهت ، ولو لفترة ، تلك التناقضات الحادة التي شهدتها الفترة السابقة ، خاصة بين القصر والانجليز . وقد إستتبع تلك الحادثة ، فترة هدوء نسبي ، هدأت فيها حدة الصراع ، خاصة حول قضايا العلاقات الخارجية ، إذ إتفق تماما موقف حكومة الوفد التي جاءت بعد هذه الحادثة ، مع الموقف البريطاني .

الثاني : أن النجاح العسكري البريطاني خلال حصار مصر عام ١٩٤٢ في صد تقدم قوات المحور على الحدود الغربية ، ثم تقدم الحلفاء بعد ذلك في مطاردة تلك القوات ، قد جعل البريطانيين أكثر تسامحا فيما يتصل بعلاقات مصر الخارجية ، ثم ما يتصل من هذه العلاقات بتطورات الحرب .

الثالث : أنه مع نهاية الحرب ، ومع تضعف النظام الاستعماري القديم ، ومع زيادة حركة المد الوطني في العالم الثالث ، لم تعد القضية بالنسبة للعلاقات المصرية - البريطانية ، قضية مبن يدين السياسية الخارجية لمصر ، بقدر ما أصبحت قضية الوجود البريطاني فيها .. مجرد الوجود !

رئيس الوزراء وهو الوزير المسئول ، ولم يكف أمام صليب سامي الذي تصفه الوثائق البريطانية بأنه « لا حول له ولا قوة » سوى أن يقدم استقالته ، ويعتكف في بيته . (٤٢)

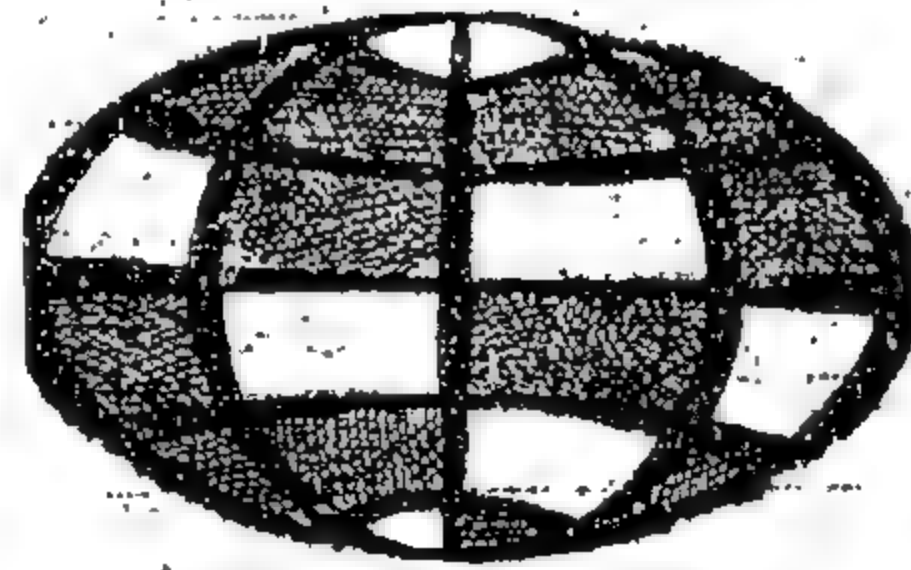
وعند هذا الحد ، نترك البرقية التي أرسلها السير مايلز لامبسون إلى لندن في ٢١ يناير ١٩٤٢ تروى ما حدث ..

« ١ - بلغني تقرير من أحد المصادر في نهاية الأسبوع ، بأنه نظرا لتأنيب « جاء من الملك فاروق لوزير الخارجية ، بسبب قطع العلاقات مع فيشي ، فقد قدم « وزير الخارجية استقالته ، ومن الأرجح قبول الاستقالة رغم معارضة زملائه « في الوزارة » .

« ٢ - طلبت محادثة عاجلة مع رئيس الوزراء بعد ظهر اليوم ، وأبلغته « بالتقرير ، وأكدت خطورته إذا كان صحيحا ، وكنت أأمل أن أبلغكم أنه قائم على أسس واهية » .

« ٣ - سعى رئيس الوزراء لأن يعرف ماذا ستكون النتيجة ، لو كان التقرير « صحيحا ، فسقطت أن استتبرج ، فيما خلا ما قلته من أنه بمثابة عملية طرد « لوزير خارجية مصري من جانب مليكة ، لأنه أمثل بولاء لطلب من حليف « لصاحب الجلالة شكل لأسباب حربية مشروعة تماما . وفي وسع دولته « أن يستخلص ما يشاء أن يستخلصه من نتائج قد تأتي ، ويجب أن تأتي في رأيي في أعقاب مثل هذا التدخل غير المحتمل من الملك » . (٤٣)

واستشعارا من سرى بخطورة الموقف ، قرر أن يطلب من القصر ، إما العسبول عن قبول استقالة وزير الخارجية ، أو بالأحرى إقالته ، وإما قبول استقالة الوزارة بأكملها .



محددات الصراع الدولى في القارة الإفريقية

مجدى حماد

باحث الشؤون الإفريقية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . حاصل على ماجستير في العلوم السياسية بامتياز في موضوع « المؤسسة العسكرية في إفريقيا » . ويقوم حاليا بإعداد رسالة الدكتوراه . سافر الشهر الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من حكومتها لقضاء ثلاثة شهور في إحدى الجامعات الأمريكية .

العام ، وما يشهده من توازنات معينة بين القوى ، فضلا عن محصلة الصراع الأساسى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، ستفرض تأثيرا هاما على تطور البلدان الإفريقية المستقلة لفترة من الزمن قد تطول . بل ويمكن القول أن مستقبل دول القارة ، سيتوقف الى حد كبير على محصلة هذا الصراع ، وعلى قدرة أى من النظامين الاجتماعيين العالميين - الاشتراكى والرأسمالى - في التأثير بدرجة أكبر أو أكثر حسما على تطور دول القارة الاقتصادية والاجتماعى . وفى نفس الوقت ، ومع تطور الدول الإفريقية وتقدمها ، سينمو بشكل ثابت تأثيرها على التطور العالمى .

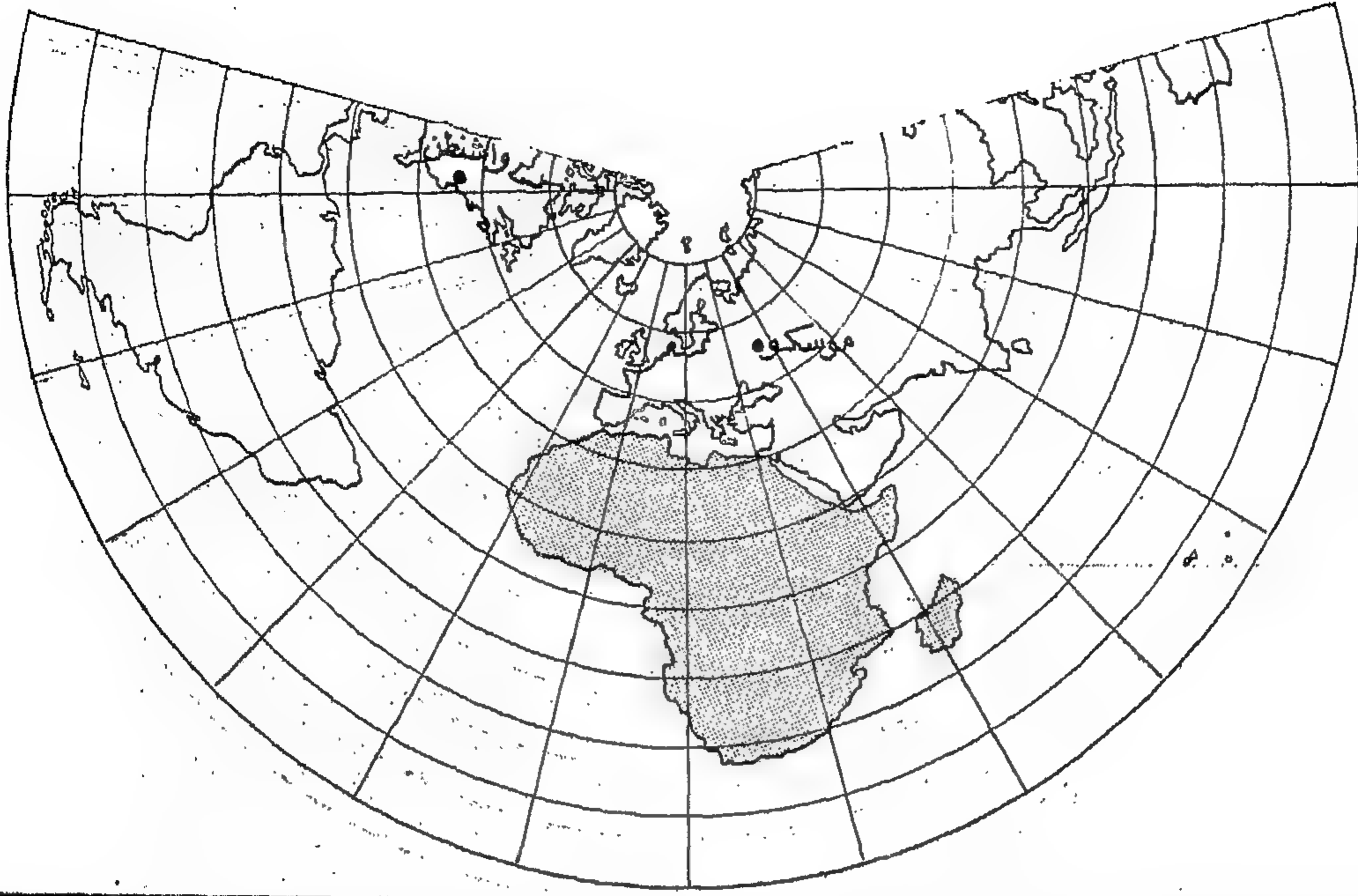
وإن تدرك الدول الكبرى هذه الأهمية المتزايدة لإفريقيا ، فإنها تحاول بوسائل متعددة ، سياسية وإقتصادية وعسكرية وأيدىولوجية ، أن تقنع أو توجه أو تكره عددا من دول القارة لتسير في هذا الطريق أو ذاك ،

رصد حركة الصراع في إفريقيا ، وعلى أفريقيا ، أن التطورات تتصاعد بمعدل سريع في الفترة الأخيرة ، بصورة جعلت القارة

تعود مرة أخرى الى بؤرة الاهتمام العالمى ، حتى لتكاد تستقطب الاهتمام ، دون مناطق التفجر الأخرى في العالم .

وفى البداية ، ينبغى التأكيد ، وربما المبالغة في التأكيد ، على أهمية دور « العوامل الداخلية » فيما تشهده دول ومناطق القارة من صراعات ومنازعات ، وأن تناول « العوامل الخارجية » بالتحليل ، لا يتضمن أكثر من منهاج أو منظور محدد للدراسة ، نظرا لبروز دور هذه العوامل الخارجية في الفترة الحالية .

ومن هذه الزاوية ، يمكن القول إن الوضع الدولى



أولهما - التناقض الرئيسي ، وثانيهما -
التناقضات الثانوية .

٥ - إن هناك مجموعة متعددة من الأدوات التي تعتمد
الدول الكبرى الى إستخدامها ، وكذلك من
المسالك التي تلجأ تلك الدول للتسلل من خلالها ،
لتحقيق مصالحها في القارة .

١ - خبرة التدخل الأجنبي في أفريقيا

مع انهيار الامبراطوريات الاستعمارية في أفريقيا ،
التي قامت على أساس من مؤتمر برلين الشهير
(١٨٨٤ - ١٨٨٥) والذي إنتهى الى « التقسيم الأول »
للقارة ، ومع حصول غالبية دولها على الاستقلال
السياسي ، خاصة مع مطلع الستينيات - بدأ الصراع
الاستعماري الجديد من أجل « التقسيم الثاني » للقارة
الافريقية ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع

مع هذه القوة أو تلك . وإذا حاولنا أن نبحث عن
محددات الصراع بين هذه القوى المختلفة في أفريقيا
وحول أفريقيا ، لأمكن أن ندرج المحددات التالية :

١ - إن خبرة التدخل الأجنبي في شئون القارة منذ
مطلع الستينيات ، تكشف عن أن المتغير الأجنبي ،
يحتل مكانة جوهرية في تحريك التطورات في
العديد من دول القارة .

٢ - إن محور الصراعات بين القوى الكبرى ، يوشك أن
ينتقل الى أفريقيا لاعتبارات بعضها ذاتي ،
وبعضها الآخر موضوعي .

٣ - إن الصراع بين القوى الدولية المختلفة على المسرح
الافريقي ، يرتبط ويدور حول مصالح أساسية ،
اقتصادية وإستراتيجية وأيديولوجية .

٤ - إن الصراعات التي تدور في أفريقيا ، تستمد
طاقاتها المحركة من نوعين من التناقضات :

البولى ذات طبيعة مختلفة ، وأنوات وأساليب متغيرة . ولقد ترتب على ذلك ، أن أصبحت القارة في حالة « فوضى شاملة » لا مثيل لها .

حقاً لقد شهدت دول أفريقية عديدة ، منذ إستقلالها أيضاً ، طائفة هائلة ومتنوعة من الصراعات والمنازعات ، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسى ، أحد الأمراض المتوطنة في القارة . وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية ، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية التي تغذيها الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسى ، فضلاً عن تعدد الاتجاهات الانفصالية ، وتكاثر التوترات العنصرية الإقليمية . ومن المقرر أن هذه الصراعات والمنازعات ، تجد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية ، في طبيعة البنية الاقتصادية - الاجتماعية ، والاطسار التاريخى لمعركة الاستقلال ، فضلاً عن الاختيارات الأساسية للسلطات الحاكمة في الدول الأفريقية .

ومع ذلك ، يكشف تحليل العوامل المستترة خلف عديد من الصراعات والمنازعات ، عن أن « المتغير الأجنبى » يحتل مكانة جوهرية في تحريك أحداث الدول والقارة الأفريقية بصفة عامة . بل إن المكانة الجوهرية التي يحتلها هذا المتغير في الصراعات الأفريقية الأساسية - على المستويين الداخلى والإقليمى - تثير تساؤلاً مبدئياً ، قبل تحليل هذه الصراعات ، حول طبيعة وحقيقة ما يسمى بالصراعات « الداخلية » في أفريقيا ، وهل هي حقاً داخلية ؟

فعلى سبيل المثال ، كان تغير السياسة البلجيكية ، هو العامل الأساسى وراء إنهاء محاولة الانفصال بأفليم .

كانتجا التى قادها موريس تشومبى واستمرت لمدة ٣٠ شهراً بالكونغو كنشاسا (زائير) فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٣ . فلقد أدى تغير الحكومة في بروكسل ، الى وقف سبيل المساعدات المالية والعسكرية التى القسوات الانفصالية ، بل فرض على قيادتها ضغوط واضحة من أجل التسوية (١) . كذلك لولا المساعدات العسكرية السوفيتية ، وبصفة خاصة مركبات النقل والقتال ، لما كان في مقدور القوات الكونغولية المركزية ، أن تحول دون انفصال إقليم آخر ، عندما تصب كالونجى من نفسها ملكاً على جنوب كاساي في نفس الفترة .

وفضلاً عما تقدم ، هناك من يرى أنه بدون الدور الحاسم للمخابرات المركزية الأمريكية ، لما كان في مقدور الجيش ، أن يستولى على السلطة في الكونغو كنشاسا منذ عام ١٩٦٥ ، وأن يضع حداً للصراع المتشظى على السلطة والحروب الأهلية المتتالية في البلاد ، منذ إستقلالها عام ١٩٦٠ (٢) . وأن نشاط هذه المخابرات يأتالى ، وطبقاً لما أعلن بشكل أو بآخر من وثائقها ، يعتبر عاملاً أساسياً في استمرار النظام السياسى الذى إستند منذ ذلك الوقت على سلطة الجيش . كذلك كانت المساعدات العسكرية البريطانية في غمار الحرب الأهلية في نيجيريا ، وراء تضاعف حجم القوات المسلحة القيدالية التى إثنى عشر ضعفاً ، بين بداية الحرب ونهايتها (١٩٦٧ - ١٩٦٩) . بينما كان دور الجهود الحربى السوفيتى ، من خبراء عسكريين وطيارين ، وقاذفات ومعدات حربية ، كان حاسماً في تحقيق النصر النهائى على القوات الانفصالية . ومن ناحية أخرى ، لولا المساعدات العسكرية الفرنسية ، وأسراب الطائرات المقاتلة من اتحاد جنوب أفريقيا ، لما تمكنت قوات « بياfra » الانفصالية ، من الاستمرار في

* تمثل هذه البرانية فصلاً من كتاب يعده المؤلف حول « صراع القوى الكبرى في إفريقيا » . ينتظر صدوره في شهر نوفمبر القادم .

(١) Crawford Young, «The Politics of Separatism: Katanga, 1960-1963», in Gwen Carter, ed., Politics in Africa: Seven Cases (New York: Harcourt, Brace and World Inc., 1960), P.189.

وانظر بخصوص تمويل الصراعات الإقليمية في إفريقيا بصفة عامة :

Yashpal Tandon, «The Internationalization of the Civil War», in Ali Mazrui & Hasu Patel, eds., Africa in World Affairs (New York: The Third Press, 1965), PP. 63-78.

Andrew Tully, The CIA: The Inside Story (New York: Morrow, 1972), PP. 22-32. (٢)

المنظمات ، أو حتى بحركات التحرير ، ولكن الاهتمام بالقارة على المستوى الكلي ، هو الأساس في حسابات الصراع أو الوفاق . أما القوى الأخرى فهي مهمة أيضا بأفريقيا ، ولكن ليس على نفس المستوى ، وإنما هي تركز ، في غياب مثل تلك الاستراتيجية العالمية ، على دول ومناطق أفريقية بعينها ، وتكون أكثر فعالية في تحركاتها ، وما يتحقق لها من مصالح ونفوذ وقدره على التأثير في بعض المراحل أو المستويات أو الدول ، مما لموسكو أو لواشنطن .

وتبرز فرنسا ، بصفة خاصة ، في مقدمة تلك القوى ، من حيث إهتمامات السياسة الخارجية ، وإتجاهات المصالح والعلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تحتل علاقاتها بمجموعة الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) أهمية خاصة من هذه النواحي . وتوضح الإحصاءات أن فرنسا تنفق أعلى نسبة من المساعدات الأجنبية بالنسبة إلى الدخل القومي ، مقارنة بأية دولة في العالم ، وأن معظم هذه المساعدات ، يخصص لدول مجموعة الفرانكوفون .

كذلك فإن الصين تولى أيضا أهمية خاصة لأفريقيا ، ويمكن إكتشاف هذه الأهمية ، بشكل مبدي ، من برنامج المساعدات المخصص للقارة (دول وحركات تحرير) والذي يتجاوز ما تخصصه الصين من مساعدات حتى لقارة آسيا^(٥) .

ومع مطلع عام ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي في القارة الأفريقية ، تميزت بسمات خاصة ، من حيث السلوك الأجنبي ، ودرجات الاهتمام الدولي بالقارة ، كما إنتهت إلى تغيرات أساسية في توازنات القوى . والمهم أن التطورات التي تتابعت منذ ذلك الحين ، قد أكدت مدى تبعية الصراعات الأفريقية للمتغير الأجنبي . ويكفي أن نشير بصفة خاصة ، إلى

المقاومة طوال سنوات ثلاث^(٦) كذلك كانت المساعدات العسكرية الفرنسية ، ذات أثر حاسم في مواجهة نشاط الثوار الوافد عبر حدود الكاميرون حتى منتصف الستينات ، حيث حصلت لها قوة فرنسية قوامها ١٠٠٠ جندي ، ٢٠٠ ضابط ، فضلا عن مساعدة عسكرية مباشرة بلغت قيمتها ٧ ملايين دولار سنويا . ونفس الترتيبات تقريبا حصلت عليها تشاد فيما بين ١٩٦٨ - ١٩٧١ لمساعدتها على صد نشاط الثوار المسلمين الوافد عبر حدودها مع ليبيا^(٧) .

ومن ناحية أخرى ، تكشف خبرة الدور الجوهري الذي تمارسه القوى الأجنبية في قارة أفريقيا - كنظام دولي فرعي - عن حقيقتين هامتين :

أولاهما - إن أفريقيا لم تحتل إلا مرتبة منخفضة نسبيا في قائمة أولويات الدولتين العظميين : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، حتى موقعة الاستقلال في أنجولا (١٩٧٥ - ١٩٧٦) ، بما إرتبط بها من تغيير أساسي في الخريطة السياسية والاستراتيجية لتوازنات القوى في القارة .

ثانيتهما - إن القارة الأفريقية ، إحتلت مرتبة عالية جدا في قائمة أولويات وحركة القوى العظمى من الدرجة الثانية ، وبصفة خاصة فرنسا ، والصين ، وبريطانيا .

وقد يفسر ذلك طبيعة التطور السياسي والاجتماعي في الدول الأفريقية ، فضلا عن إتجاهات علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وموارث المرحلة الاستعمارية ، كما يمكن أن يفسر أيضا ، بأن لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية « إستراتيجية عالمية » ، وفي إطار هذه الاستراتيجية الكلية ، تدخل القارة الأفريقية كوحدة واحدة متكاملة . وقد تكون هناك درجات متفاوتة من الاهتمام بالقارة أو ببعض الدول أو

Charles Murray, « Nigeria and Biafra », in Steven Spiegel & Kenneth Waltz, eds., Conflict in World Politics (Cambridge: Winthrop Publishers, Inc., 1971).

وانظر أيضا بخصوص دور المتغير الأجنبي في الحرب الأهلية في نيجيريا : نازلي معوض أحمد ، الحركة الانفصالية في نيجيريا : قضية بيافرا ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤) ، ص ٢٧٣ - ٤١٥ .

Helen Kitchen, ed., A Handbook of African Affairs (New York: Frederick A. Praeger, 1974), P P 191-192 (٤)

وأيضا

« Chad/Libya », Africa Report, Vol. 18 (Jan.-Feb., 1973), P.B.
James Lawler, « Conflict Avoidance in Africa », Peace Research Review, Vol. V11, no. 1 (June, 1976), P. 95. (٥)

منطقة أفريقيا الجنوبية، حيث توضح هذه المنطقة قبل غيزها، ضخامة تأثير الدور الأجنبي في شئون القارة. وليس أدل على ذلك، من النتائج الجوهرية التي ترتبت على سقوط الحكم الدكتاتوري في البرتغال، وبصفة خاصة تصفية الإمبراطورية البرتغالية في أفريقيا. فحتى عام ١٩٧٤ كان إتحاد جنوب أفريقيا، يشكل نظاما محكما للغاية، لاستمرار سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد السلطة وموارد الثروة معا، إذ كان الاتحاد يمثل ما يشبه «منطقة القلب»، بينما تحيط به روديسيا وأنجولا وموزمبيق كحصون خارجية - من ناحية، في الوقت الذي تشكل فيه بيسوانا وناميبيا وسوازيلاند منطقة سوداء عازلة ولكنها في نطاق السيطرة العنصرية - من ناحية أخرى.

ولكن مع إستقلال موزمبيق (١٩٧٥) سقط أحد الحصون في أيدي فريليمو، التي كانت تسبب المتاعب لروديسيا حتى قبل الاستقلال. وهكذا أصبحت الحدود الشرقية والطويلة لروديسيا، «معرضة» تماما بالمعنى العسكري.

كذلك فإن أنجولا، التي كانت تمثل الحصن الغربى للقلعة البيضاء، تحكمها الآن «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا»، وأصبحت على نحو مفاجئ، مركز الثورة اليسارية والكفاح المسلح في القارة كلها، والتي توجد فوق أراضيها، بالإضافة إلى ذلك، القوة الكوبية، التي تمثل عنصرا كان يصعب توقعه، والآن يصعب توقع اتجاهاته.

٢- انتقال محور الصراعات الدولية إلى إفريقيا

لقد جاءت «موقعة أنجولا» في منتصف السبعينات، لتكون بمثابة تنويع لهذه المرحلة المتميزة من مراحل التطور السياسى في إفريقيا. وهى مرحلة تستمر فيها الصراعات والمنازعات الاجتماعية والسياسية، على مستوى الدول وعلى مستوى القارة، غير أنها ستتخذ شكلا جديدا، وبصفة خاصة من ناحية تأثير الدور الأجنبى. ويكفى أن نتطلع إلى منطقة القرن الأفريقى، باعتبارها من أكثر مناطق القارة إختزاناً لطاقت وإحتمالات الصراع الإقليمى والإيدولوجى والتحررى. ففي عام ١٩٦٩ كان السودان واقعا تحت حكم مجموعة من الضباط، على تحالف مع اليسار الماركسى وتساندهم موسكو، وفي هذا الوقت، ساندت إمبراطورية إثيوبيا، الخاضعة للتوجيه الأمريكى، رجال انيانيا في جنوب السودان، مما أدى إلى زعزعة النظام الحاكم في الخرطوم. فتخلص الرئيس السودانى

من جلفائه اليساريين، بعد محاولة الانقلاب العسكرى عام ١٩٧١ واتجه نحو الغرب، وجاء الإمبراطور هيلاسلاسى بنفسه في عام ١٩٧٢ يحضر المصالحة بين الجنوب والشمال في السودان. وفي عام ١٩٧٧ تقع إثيوبيا تحت حكم مجموعة من الضباط الذين يعلنون الاشتراكية العلمية والماركسية صراحة، وتقف موسكو من خلفهم بالتأييد والتدعيم. وهنا بدأ السودان في تأييد ثوار إريتريا الذين حققوا مؤخرا نجاحا ملموسا، وخاصة في المنطقة القريبة من الحدود السودانية. وقد أسهم ذلك في زعزعة نظام الحكم العسكرى في إثيوبيا، الذى لا يبدو قويا على أية حال. ويزداد وضوح الصورة، إذا ما لاحظنا موقف دولة مثل ليبيا تساند نظام أنيس أبابا الحالى، بعد أن كانت تمول بالسلاح ثوار إريتريا. خاصة وأن ليبيا متهمه أيضا بتشجيع المعارضة الشيوعية ضد الرئيس السودانى، بعد أن لعبت دورا هاما في سحق الشيوعيين السودانيين في عام ١٩٧١.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن الحرب الباردة ستشتمل القارة الإفريقية في مواقع متعددة، غير أنها ستكون في هذه المرة «حربا باردة ساخنة» خلافا لما شهدته القارة إبان أزمة الكونغو في الستينات. والانتهاى إلى هذا التصور، يستند إلى عدة مؤشرات:

أولها - إن موقعة أنجولا، تعتبر أحد المتغيرات الأصلية في التطورات المعاصرة في قارة أفريقيا، ستتستمر نتائجها في التأثير على تلك التطورات لفترة ممتدة. وأساس ذلك، أن هذه الموقعة قد إرتبطت - من ناحية أولى - بانتصار ساحق للاتحاد السوفيتى، وهزيمة ساحقة للولايات المتحدة وللغرب وللصين أيضا، كما أنها قد إقترنت - من ناحية ثانية - بدخول كوبا إلى الميدان الأفريقى لأول مرة، بأيدولوجيتها وتجربتها الخاصة وقواتها المسلحة، بينما كانت جزءا من نظام أمريكا اللاتينية. وأخيرا، فقد شهدت دخول جنوب إفريقيا بقواتها المسلحة النظامية، على نحو مفاجئ، في صراع عسكرى سافر ضد إحدى دول القارة، بينما لم تكن داخلية ضمن القارة، في أى تصور أو حساب إستراتيجى سابق.

ثانيها - إن الانهيار المفاجئ للإمبراطورية البرتغالية في إفريقيا عام ١٩٧٤، ترك «فراغ قوة» في منطقة إفريقيا الجنوبية ذات الأهمية المباشرة في حسابات الصراع في هذه المرحلة. وقد شرعت الدول الكبرى في التحرك نحو هذه المنطقة، وقد أصبحت روديسيا بصفة خاصة محورا للحركة، بعد نجاح التدعيم السوفيتى الكوبى للحركة الشغبية لتحرير أنجولا - فلقد أصبح من الواضح، أن إعادة التفكير في مبدأ المفاوضات كأساس لتسوية قضية إستقلال روديسيا، وهى المحاولة السابعة الأساسية منذ عام ١٩٦٥، قد جاءت من قبل

القرن الأفريقي، أو إلى أحداث زائير، وما سبقها من هجوم المرتزقة على بنين، ثم إغتيال رئيس الكونغو برازافيل.

٣ - الصراع يدور حول مصالح جوهريّة

إن طائفة الصراعات التي تكاثرت في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية، سواء بين الدول الأجنبية الكبرى وبعضها بعضاً، أو بينها وبين عدد من دول القارة، إنما تدور حول مصالح جوهريّة مادية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والأيدولوجية، ذات التأثير الهام في توازنات القوى الحالية والمستقبلية بشكل عام.. فمن الناحية المبدئية، تعتبر القارة الأفريقية، أحد مسارح الصراع الأيدولوجي على المستوى العالمي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، خاصة وأن غالبية دول القارة، تعتبر من الدول حديثة الاستقلال، التي لم تستقر بعد على منهاج محدد للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما زالت الغالبية العظمى منها مترددة، منذ بداية مرحلة الاستقلال في الستينات وحتى الآن، ما بين هذا النظام أو ذاك، فضلاً عما سمي في بعض النماذج بفكرة « الطريق الثالث ».

ومن ناحية أخرى، ترقد في باطن الأرض الأفريقية، مجموعة هامة وضيخة من المعادن الاستراتيجية، كما أن بها الكثير من المواد الخام ومصائد الطاقة، بالإضافة إلى مجموعة هامة من الاستثمارات الاقتصادية والرأسمالية واسعة النطاق، والتي تدفؤ أرباح باهظة (٧) - ومن هذه الناحية، يمكن تحديد حجم المصالح المادية الملموسة، وسياسات الدول الأجنبية المتصارعة من أجل تحقيق هذه المصالح، ذلك أنه طالما تستمد تلك السياسات دوافعها من نفس المصالح، فقد كان الصراع حتمياً فيما بينها.

وتوضح الإحصاءات أن (٢٠٪) من إجمالى الاستثمارات الأجنبية البريطانية، تتمركز في أفريقيا، وأن (١٢٪) من التجارة الخارجية لبريطانيا مع دول أفريقية، وأن (٢٧٪) من أرباحها من عملياتها فيما وراء البحار مصدره أفريقيا. كذلك لا ينبغي أن نغفل، أن صراع الإمبريالية البريطانية، للمحافظة على مركزها، له أيضاً أبعاد سياسية، فقد أصبحت غالبية المستعمرات البريطانية السابقة في أفريقيا « شركاء » في الكومنولث البريطانى.. ويعتبر هذا التطور

عوامل أجنبية ليس لها إلا إرتباطات جزئية مباشرة بالقضية الرئيسية في ذلك الصراع، وأن الطريق إلى مؤتمر جنيف، الذى شهد تلك المحاولة الفاشلة، قد بدأ في أنجولا، نظراً لأن البديل المطروح في روديسيا، تراوح بين التسوية السلمية عن طريق المفاوضات، أو حرب شعبية مخططة، مع احتمال حيل على الطريقة الأنجولية (٦). وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة كيسنجر، كما بدأت بعض دول القارة تفكر في قبولها، وفي نفس الوقت بدأ ظهور تأثيرات الإطار الدولى، والصراعات السوفييتية - الصينية - الأمريكية على حركات التحرير في المنطقة.

ثالثها - إن محور الصراعات الدولية يوشك أن ينتقل إلى قارة أفريقيا والشرق الأوسط، حيث يوجد البترول وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المعادن الاستراتيجية.. وتفسير ذلك، أن الصراعات العالمية تتركز في هذه المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية، وبالتالي فإن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية، والتي تتحكم أيضاً في طرق الملاحة الدولية، يمكنه أن يلعب دوراً أساسياً في صياغة جانب هام من التطورات السياسية في العالم.

ويضاعف من أهمية هذا الاعتبار، الانسحاب الأمريكى من منطقة جنوب شرقى آسيا، بعد نتائج حروب التحرير الوطنية في لاوس وكمبوديا وفيتنام، فضلاً عن ضرورات سياسة الوفاق وتطبيقاتها في القارة الأوروبية، بعد مؤتمر هلسنكى للشرق والغرب. مع الأخذ في الاعتبار، أن أمريكا اللاتينية، لا تزال قارة مغلقة على النفوذ الأمريكى. وقد إتضح ذلك، بشكل حاسم، في غمار أزمة الصواريخ في كوبا في بداية الستينات، كما تأكد في سياق ما إنتهت إليه تجربة الرئيس السابق اليندى في تشيلى مع بداية السبعينات. وربما يفسر ذلك جزئياً، التوجه الكوبى إلى أفريقيا، والذى أدى إلى آثار بعيدة المدى بالنسبة للتطورات والصراعات في القارة، فضلاً عن دوره الواضح في حساب العلاقات الأمريكية - الكوبية.

وهكذا بدأت تتعدد دوائر الحرب الباردة - الساخنة في أنحاء عديدة من القارة، وأخذت تتعمق ظاهرة الاستقطاب الدولى، وأصبحت غالبية الصراعات الأفريقية، تعكس على نحو أو آخر، صراع القوى المستتر بين موسكو وواشنطن وبكين وباريس. وأية قراءة لخريطة الصراعات الأفريقية، مع بداية هذا العام، تؤكد هذا الاتجاه بغير عناء. ولننظر إلى منطقة

(٦) Eliane Windrich, « Rodenia : The road from Luanda to Geneva », The World Today, Vol. 33, no 3 (March, 1977), P. 101.

(٧) انظر الجدول رقم (١) حيث يوضح الاحتياطى من المواد الخام الأساسية في أفريقيا والذى الزمنى المتوقع لاستمرارية تلك الاحتياطى.

جدول رقم (١)

أرقام أولية لتوقع استمرارية بعض موارد المواد الخام في أفريقيا (١)

المعدن	السنوات	المعدن	السنوات
البتروك	٣٠	الفوسفات	١٢٥
الفحم	١٠٠	التيتانيوم	١٧٠٠
النحاس	٣٠٠	الجزائيت	١٨٦
الحديد	٥٧٠	البوكسيت	١٠٠٠
المتجنيز	٨٠	الكروم	٥٠٠
النحاس	١٠٠	الكوبالت	٧٠
النوبيوم	٧٦٠	اليورانيوم	٤٠
القصدير	٤٠	الرصاص	١٥
الزنك	٢٥	الليثيوم	٤١
البريليوم	٥٢	الاستروس	٣٤
التتاليوم	١١٣	الانتيمون	٢٥

(١) المصدر: قام بتجميع وحساب التدبير The Institute of Africa, USSR Academy of Science

والكوبالت . ومما يتراوح بين (٢٥٪ - ٥٠٪) من وارداتها من الأنثيمون ، والكروم ، والمتجنيز ، فضلا عن كميات أساسية من المطاط ، والذهب ، واليورانيوم ، والبتروك . كذلك فإن العوائد المرتفعة التي تدرها الاستثمارات في دول أفريقيا ، تجذب إليها رأس المال الأمريكي الخاص . فمع عام ١٩٧٠ قدر حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في أفريقيا بحوالي ٣ مليارات دولار . وينبغي أن يوضع في الاعتبار ، أن الإحصاءات الرسمية لا تظهر حقيقة وحجم الاستثمار الأمريكي غير المباشر (من خلال مشاركة الولايات المتحدة في الشركات الأوروبية) . وتقدر العوائد التي تحصل عليها بعض الاحتكارات الأمريكية من إستثماراتها تلك ، بحوالي (٤٠٪) أي حوالي مليار دولار سنويا .

ومن الناحية الثانية ، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ، عن طريق مد نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في أفريقيا ، أن تحد من وجود وتأثير الدول الاستعمارية الأم في النظام العام للعلاقات الدولية . وينبع هذا الاتجاه ، من تبني الولايات المتحدة لفكرة « زعامة العالم » ، ومن الاعتقاد بأن النفوذ السياسي الأمريكي ، يمكنه وحده حماية الدول الصغرى من « الاختراق الشيوعي » .

وبالإضافة إلى ما تقدم تسعى كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان ، لتحقيق أهداف اقتصادية ، بصفة أساسية ، في أنحاء معينة من القارة ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ، إنعزالها عن المشكلات السياسية . فألمانيا الغربية ذات الدور المستتر والمتزايد في القارة ، تسعى لتعويض النقص في المواد الخام داخلها ، فضلا عن خلق سوق دائمة لمنتجاتها في دول أفريقية ، وتبرز بوجه خاص علاقاتها الهامة مع اتحاد جنوب أفريقيا . وعلى الرغم من أن دور إيطاليا في أفريقيا ليس دورا أساسيا ، إلا أن مجموعة من دول القارة ، تستقبل حوالي (٨٤٪) من إجمالي صادرات رأس المال الإيطالي للعالم الثالث . كذلك تعمل الشركات الإيطالية في أسواق شمال أفريقيا ، لمنافسة الشركات الفرنسية والألمانية الغربية ، وحتى الأمريكية . أما اليابان ، فقد تصاعدت تجارتها مع دول أفريقية معينة خلال السنوات القليلة الماضية بشكل واضح ، وتركز إستثماراتها بصفة خاصة في المناجم والمصانع .

ومعنى ما تقدم ، أن الدول الرأسمالية الغربية ، تركز جهودها مجتمعة في محاولة إستبقاء دول أفريقية في فلك نمط الإنتاج الرأسمالي ، بالإضافة إلى أنها تحاول أن تبقى تلك الدول ، تحت سيطرة إحدى الدول الرأسمالية

ضروريا الاحتفاظ بريطانيا بما يسمى « الهيبة الدولية » كقوة عظمى لها مصالح أساسية فيما وراء البحار (٨) . أما حجم المصالح الفرنسية ، فيعتبر أضخم من حجم المصالح البريطانية في أفريقيا . ذلك أن (٣٢٪) من إجمالي الاستثمار الخاص الفرنسي في الخارج ، يتمركز في دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، كذلك فإن الحاجة لحماية مصالح رأس المال الفرنسي ، في غمار عملية التنافس بين الدول الرأسمالية وبعضها بعضا في أفريقيا ، كان عاملا هاما وراء قرار فرنسا ، ربط مستعمراتها السابقة معا بسلسلة من إتفاقيات التعاون ، فضلا عن تأمين عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة .

كذلك يمكن التمييز بخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بين المصالح ذات الصيغة الاقتصادية ، والمصالح ذات الصيغة السياسية والاستراتيجية . فمن الناحية الأولى ، نجد أن المواد الخام الأفريقية ، لها أهمية خاصة لدى الاحتكارات الأمريكية . فالولايات المتحدة تحصل من دول أفريقية تقريبا على (١٠٠٪) من وارداتها من النحاس ومعادن الليثيوم ، والبريليوم ،

(٥) اعتمادنا في استخلاص هذه الإحصاءات وما يليها على المرجع التالي :

E.A Tarabrin, The New Scramble for Africa (Moscow : Progress Publishers, 1974), PP: 17-19.

الأمريكي، ونفس خط جنوب أفريقيا أيضا، في أحداث أنجولا ثم زائير. ثانيهما - إن موسكو لها وجود قسوى الآن في منطقة أفريقيا الجنوبية، التي تعتبر ميدان معركة القارة كلها في المرحلة القائمة، من أجل تصفية نظم الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا، خاصة مع علاقاتها وإرتباطاتها المتعددة مع «دول المواجهة» - سموزمبيق، أنجولا، بوتسوانا، تنزانيا، زامبيا - وبالتالي لن تكون هناك تسوية حقيقية لمشكلات النظم العنصرية في هذه المنطقة، لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

٤ - التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية

مع بداية الستينات بدأت الدول الأفريقية المستقلة، والتي حصلت على استقلالها فيما بعد، تخطي أولى خطواتها على طريق عملية تاريخية معقدة، تتصل بضرورة إعادة تحديد ملامحها وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية. ولقد إقتضى ذلك، أن يبدأ عدد منها مباشرة في الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي، ومحاولة تجاوز مصيدة التخلف. وفي الواقع، فإن الكفاح من أجل التحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، يحمل طابعا معقدا ومتناقضا للغاية، وهو يمر بشكل مباشر مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، ويرتبط أوثق الارتباط بالمسألة الأساسية للدول الأفريقية الحديثة وهي: طريق تطورها. ويمكن القول إن إختيار الطريق والمناهج الملائم للتطور والتنمية، لا يجد فقط مستقبل هذه البلدان نفسها، وإنما يجد أيضا ميزان القوى في المجال الدولي. ولذلك فإن هذه المسألة، هي التي تحدد الاتجاه الرئيسي، والمضمون الأساسي للصراع في دول القارة الأفريقية. وبهذا المعنى، قد تبدو كثير من القضايا الأفريقية وكأنها قضايا إقليمية أو خاصة، لما لها من صفة جبرافية، ولكنها في مفهومها الحقيقي، قضية عالمية، تمثل جزءا لا يتجزأ من صراع عالمي، يجري بين مجموعتين من القوى، تعمل إحداهما على تثبيت الأوضاع القائمة، بينما تعتمد ثانيتهما على تحطيم هذه الأوضاع، وبناء نظام عالمي جديد، ويبدو تحالف القوى على مستوى الدول، وعلى مستوى القارة، وعلى مستوى العالم^(١)، وينبغي الاعتراف بدانية، بأن حل هذه المشكلة التي تجد الدول الأفريقية نفسها واقعة في إسارها، يتوقف أولا وقبل كل شيء، على الظروف الداخلية، وعلى الكيفية التي ستتشكل بها الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كل بلد أفريقي على حدة، وعلى توزيع

الصناعية المتقدمة، وإن كان هناك هامش للتنافس فيما بينها، حول أية بولة تكون لها السيطرة. وعلى ذلك فهي تستهدف من سياستها الأفريقية، إستمرار تدفق موارد الدول الأفريقية إلى العالم الرأسمالي المتقدم، وإستنزاف مصادر ثرواتها وإمكاناتها، لتغذية المزيد من تقدم ذلك العالم. ولذلك فهي تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية المتطرفة عن ميراث المرحلة الاستعمارية، مع إبتكار أدوات وأشكال جديدة لهذه الظاهرة، مثل الشركات متعددة الجنسية، ونظام المشاركة، بل وأحيانا التأميم. والمسألة بطبيعة الحال، ليست جدلا حول الصياغات والأدوات، ولكنها تعكس المحاولات الدائبة لتجهيل وتجميل السياسة الاستعمارية، وإضعاف يقظة الحركات الوطنية واتجاهات الاستقلال الاقتصادي، تجاه الخطر المتزايد الذي يمثله الاستعمار الجديد. وبالإضافة إلى ما تقدم، تسعى الدول الغربية الكبرى، بجانب ضمان مناطق النفوذ السابقة في دائرة المعسكر الغربي، إلى تأمين دول أفريقية ضد ما يسمى «الخطر الشيوعي». ولذلك تشهد السبعينات، تصورا جديدا للعلاقة مع دول القارة، يحاول أن يتجنب أشكال التدخل السافر والسيطرة الاستعمارية التقليدية الذي مارسه الدول الغربية الكبرى، تجاه حركة التحرر الوطني في مناطق متعددة من القارة طوال الستينات وأوائل السبعينات، خاصة وأن هذا المنهج قد ثبت كره فعل مباشر له، موجه من التيارات القومية المعادية للغرب، في أرجاء عديدة من القارة. ولعل أبرز النماذج التي توضح هذا الاتجاه الغربي الجديد، هو علاقة فرنسا بالكونغو برازافيل، وعلاقة شركة بترول الخليج الأمريكية بأنجولا. أما الاتحاد السوفييتي، فإنه يتخذ من أفريقيا ميدانا لمواجهة مع القوى الأجنبية عن القارة، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، ولهذا تستهدف سياسته الأفريقية، جانبها هاما من دوافعها، من الاعتبارات الأيديولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن الاتحاد السوفييتي، يعني في هذه المرحلة، بأن يفرض حصارا حول طسوق البترول، وكميات الموارد الأولية الضخمة والاستراتيجية التي تحصل عليها الدول الغربية من أفريقيا، مما يتيح له قدرة أكبر على الضغط والمواجهة. وفهنا عن ذلك، تريد موسكو أن تبلغ ريتسالتين هامتين: إن موسكو وليست بكين، هي الصديق الحقيقي لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث، خاصة وأن الصين قد إتخذت من الناحية الفعلية نفس الخط

(١) د. عبد الملك عوده، سنوات الحسم في أفريقيا (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٩)، ص ١٢٩.

٣ - هناك تنقضات بين السوق الأوروبية المشتركة، والولايات المتحدة التي تتقوض دعائم مركزها في أفريقيا، تحسنت تأثير التوسيع في الروابط «الأفروأوروبية»، والتي تعتبر أكبر عائق أمام رأس المال الاحتكاري الأمريكي.

٤ - هناك تناقض بين أعضاء مجموعة السوق الأوروبية المشتركة أنفسهم، وبصفة خاصة بين المصالح الفرنسية والمصالح الألمانية الغربية والمصالح البريطانية في أنحاء عديدة من القارة.

٥ - هناك تناقض بين اليابان، التي تحاول الحصول على مراكز ثابتة في أفريقيا، يمكنها أن تستوعب جانباً من آثار النمو الاقتصادي السريع في اليابان، وبين دول أوروبا الغربية.

إن تلك التصفيات تعتبر تحكيمياً إلى حد ما، نظراً لأن هذه التناقضات تعتبر متداخلة إلى حد بعيد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطورها المتتابع يتضمن تحولات بين الدول الرأسمالية، وبصفة خاصة خضوعاً لاعتبارات الوحدة في المصالح الأساسية، ومن أجل محاربة قوى التحرر الوطني. فالدول الرأسمالية، متحدة في مجهوداتها لاستيقاظ الدول الأفريقية، في فلك نمط الانتاج الرأسمالي، وبالتالي تحت نفوذ الدول الغربية. ولكن أية دولة بالتحديد؟ هذا هو السؤال الذي يفتح باب التنافس فيما بينها.

ثانياً - في إطار المجموعة الاشتراكية، هناك طائفة أخرى من التناقضات، التي تترك آثاراً بالغة على قوى واتجاهات حركة التحرر الوطني في أفريقيا. وهناك بصفة خاصة التأثيرات السلبية للصراع الصيني السوفيتي، الذي بدأ يتبلور في اتجاهين كلاهما في غير صالح معركة الاستقلال الاقتصادي والسياسي في أفريقيا: أولهما - أنه أينما يقف الاتحاد السوفيتي، في أحد الصراعات الأفريقية، تقف الصين في الجانب الآخر، حتى في حركات التحرير الوطنية. ولقد اتضح ذلك، بصفة خاصة، في الأحداث الأخيرة في أنجولا وزائير، وثانيهما - أن الصين تتعقب الاتحاد السوفيتي في كل الدول والأحزاب والحركات الوطنية التي يساعدها، بخلق أجنحة أيديولوجية مضادة للخط السوفيتي حيث يدب الصراع بين تلك الأجنحة، وكما

القوى وتطور الصراع الاجتماعي. ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل تأثير السياسة الخارجية على اتجاهات حل هذا التناقض، ذلك أن الصراعات الأفريقية في إطارها العام هي تعبير في جزء منها أساسي، عن التناقض الرئيسي في عالم اليوم، وبالتالي، فإن الوضع الدولي العام، يؤثر على تطور البلدان الأفريقية تأثيراً كبيراً، وبصفة خاصة محصلة الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين: الاشتراكي والرأسمالي، وأيهما سينجح في القيام بالدور الحاسم في تشكيل أو التأثير على التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك البلدان (١٠).

ومع ذلك، فإن وضوح قسّمات هذا التناقض الرئيسي، ووضوح القوى التي تنتمي إلى قطبي التناقض والصراع على المستويات القارية والعالمية من الناحية النظرية، إلا أن مجريات وتطورات عدد من الصراعات الأفريقية، قد إنطوت على علاقات وتفاعلات لا تتفق مع هذا الخط النظري العام. ولاشك أن أوضح الأمثلة على ذلك، هو انعكاس الصراع الصيني السوفيتي على الصراعات الأفريقية - من ناحية، والتنافس الفرنسي (الديجولي بصفة خاصة) تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى. ومعنى ذلك، أن وضوح التناقض وتحديد القوى، لم يمنع من بروز، ما يمكن تسميته بالتناقضات الثانوية التي تؤثر بغير شك على إمكانيات ومراحل حل التناقض الرئيسي. ولنقدم بعض الأمثلة على أنماط التناقض في إطار كل من قطبي الصراع:

أولاً - في إطار المجموعة الرأسمالية، برزت طائفة من التناقضات بين الدول الرأسمالية وبعضها بعضاً، وخاصة بين الدول التي كانت تستعمر أفريقيا، والدول التي لم تكن لها مستعمرات بالقارة. ومن أمثلة ذلك (١١):

١ - هناك تناقضات اقتصادية بين مصالح بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في القارة - من ناحية، ومصالح الدول الأخرى صاحبة رأس المال الاحتكاري (الولايات المتحدة، ألمانيا الغربية، اليابان) - من ناحية أخرى.

٢ - هناك تناقضات بين الولايات المتحدة، التي توجه سياستها في التدخل، بصفة أساسية، الاعتبارات العسكرية والسياسية، ودول أوروبا الغربية واليابان التي تتركز مصالحها بصفة أساسية، في الميدان الاقتصادي.

(١٠) أحمد اسكندروف: أفريقيا - السياسة والاقتصاد والأيديولوجية (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٣)، ص ١٢٨ - ١٦٠.

(١١) E.A. Tarabrin, op. cit., PP. 16-17.

(قبل عزله) وكاسترو في عدد من العواصم الأفريقية وفي نفس الوقت، تشير فعلا إلى أن القوى الاشتراكية تعطي درجة من الأولوية للقارة، أعلى من القوى الرأسمالية. ولكن ذلك كان مجرد تداعي منطقي، وخطوة حتمية بعد النجاح السوفيتي / الكوبي في أنجولا، لأن من الطبيعي أن يتابع قادة موسكو وهافانا مبادراتهم في القارة، خاصة بعد فشل مبادرة كيسنجر بخصوص مشكلات أفريقيا الجنوبية. وبناء على ذلك، قد يكون من الخطأ أو عدم الدقة، أن نفترض دائما أن السوفييت والكوبيين، يتجهون بالضرورة إلى التمسك بين سياساتهم في أفريقيا. إن كاسترو يركز على أن يلعب دور الزعامة في العالم الثالث الخاص به^(١٤)، كما أنه يسعى من ناحية أخرى إلى تسوية الحسابات القديمة وتصحيح العلاقات الكوبية الأمريكية.

٥ - أدوات ونماذج التدخل الأجنبي:

تؤكد التطورات الجارية باستمرار، أنه لم يعد من الممكن وضع خط فاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدول المعاصرة. فالسياسة الخارجية، كالسياسة الداخلية، كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية، وكل منهما يعتبر امتدادا للآخر. والسياسة الخارجية، هي انعكاس حقيقي لما تنجح به السياسة الداخلية من قيم ومصالح وأهداف. كذلك فقد أصبحت السياسة الداخلية، هي الأخرى،

اتضح ذلك أيضا في أنجولا وزائير، يتضح أيضا في زيمبابوي - حركتي زانو وزابو^(١٢). وعلى سبيل المثال، هناك افتراض قد يبدو مقبولا، وهو أن الاتحاد السوفيتي قرر مساعدة «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» كرد فعل، جزئيا، للمساعدة الصينية المتزايدة «للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا»، ويضاعف من ذلك أصلا، أن «الحركة الشعبية» تعتبر حزبا ماركسيا حديثا، لا يعتمد على الأساس القبلي، وهو ما يعتبر عاملا جذابا للسوفييت. وفضلا عن ذلك، فقد حققت الصين بعض النجاحات الدبلوماسية في أفريقيا في السنوات الأخيرة، خاصة في تنزانيا وموزمبيق، وهو ما لا يمكن الترحيب به في موسكو كثيرا. وفي سياق تلك الأحداث أيضا، استيكتانت واشنطن، التي ما تزال تحت تأثير موقعة فيتنام، إلى عدم مواجهة موسكو، وهكذا فإن المساعدة السوفيتية قد تزايدت في أنجولا دون خشية مواجهة بين الشرق والغرب، وفي نفس الوقت، إلى الحد الكافي لضمان انتصار قوات «الحركة الشعبية». كذلك فإن تدخل قوات جنوب أفريقيا ضدها جعل الموقف السوفيتي أكثر قبولا^(١٣)، خاصة وأن الموقف الأمريكي، ولاسيما على المستوى السياسي، كان مؤيدا «للجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطني» مع جنوب أفريقيا والصين. كذلك ليس من الملائم دائما، افتراض أن سياسة موسكو وسياسة هافانا على وفاق مستقر، وأنهما على اتجاه واحد. إن الجولة التي قام بها كل من بوجورني

(١٢) انظر بخصوص النشاط والصراع الصيني - السوفيتي في إفريقيا:

— Warren Weinstein, Chinese and Soviet Aid to Africa (New York: Praeger, 1975).

— George Yu, China's Africa Policy: a study of Tanzania (New York: Praeger, 1975).

— C.A. Stevens, The Soviet Union and Black Africa (London: Macmillan, 1976).

— David Morison, «The Soviet Union's Year in Africa», Africa Contemporary Record 1974-1975, PP-A 80-90.

Christopher Stevens, «The Soviet Union and Angola», African Affairs, Vol. 75, no. 299 (April, 1976), P. 146. (١٣)

Colin Legum, «The Gorshkov Strategy», The Observer, (Sunday, 20 March 1977), P. 13. (١٤)

وانظر أيضا بخصوص الدور الكوبي في أنجولا:

Gregory F. Trevorton, «Cuba after Angola», The World Today, Vol. 33, no. 1 (January 1977), PP. 17-27.

وانظر بخصوص التوترات في العلاقات الكوبية - السوفيتية:

— K.S. Karol, Guerrillas in Power: The Course of The Cuban Revolution London. Jonathan Cape, 1971).

— Edward Gonzalez, Cuba under Castro: The Limits of Charisma (Boston: Houghton-Mifflin, 1974).

ميداناً لتأثير السياسة الخارجية، حيث أصبحت محاولة تشكيل أو إعادة تشكيل أو على الأقل التأثير في مقومات الموقف لداخلى لاحدى الدول، بحيث يعود ذلك فيعكس نفسه في سياسة خارجية متوافقة لمصالح الدولة التي خرجت تلك المحاولة، هي إحدى خصائص السلوك الدولى المعاصر، خاصة في علاقات الدول الكبرى بالدول الصغيرة المتخلفة، ولقد ضاعف فيضاً الأبعاد الايديولوجية في محيط العلاقات الدولية، من هذه الحقيقة، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

وتصنف هذه الخاصية، بصفة خاصة، على التطور السياسى المعاصر في قارة أفريقيا، حيث يكتسب هذا التطور قواه المحركة من مصانع أجنبية عن القارة في كثير من الأحيان، يسلك قنوات لم يشترك في شئها، ويتحرك وفق قوانين لم يتدخل في وضعها، ولا تعبر في غالب الاحوال عن مصالحه، مما يرد إلى موارد مرحلة الاستعمار التقليدى - من ناحية، وظاهرة الاستعمار الجديد - من ناحية أخرى.

لقد بدأ التطور السياسى المعاصر في داخل إطار من العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية، لم ترسمه أو تشترك فيه دول القارة، إنما أقلمت دول أوروبا الاستعمارية، في تحطيم المقاومة الأفريقية لغزوها، مما أعطاهما حرية رسم الأطوار العالمى للعلاقات الدولية، سياسية كانت أو اقتصادية. وفي داخل هذا الإطار، وبالذات الإطار الاقتصادى، عاشت دول أفريقيا، وتعرضت لكل الأفعال وردود الأفعال، مما ترك أثراً ونتائج تراكمت في أشكال متتالية. وقد أدى هذا إلى تشكيل وصياغة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المستعمرات الأفريقية. وفي داخل هذه الأوضاع، طوال المرحلة الاستعمارية حتى الاستقلال، نمت وتطورت أصول التطور السياسى في دول القارة فيما بعد الاستقلال. ولقد تعرض هذا التطور الأفريقى إلى ضغط نوعين من القوى التي تعمل على تشكيله وتوجيهه:

أولهما - متطلبات الأطار العالمى القائم، الذي يسمح بنوع من التطور في داخله ووفق أحكامه وأوضاعه الرئيسية، القياضية بنوام علاقة التبعية للاقتصاد الأوروبى الرأسمالى، ومعنى ذلك، أن هناك فئات وطبقات اجتماعية كانت موجودة فعلاً، قد تأقلمت مع النظام الاقتصادى والسياسى القائم، وأن فئات وطبقات اجتماعية جديدة، قد ارتبطت بهذا الأطار القائم فعلاً، ورأت مصالحها ومستقبل بلدها فيه.

ثانيهما - متطلبات فئات وطبقات اجتماعية جديدة أخرى، ترى أن التقدم لا يحدث إلا إذا تم كسر وتحطيم هذا الأطار العالمى، وكل ما ترتب عليه، وأن يستبدل به إطار جديد في العلاقات الدولية والسياسة والاقتصادية، وما يتلاءم معها من أوضاع داخلية (١٥).

ومن هنا ينبغى تقويم الصراعات التي تفجرت وتكاثرت فوق صفحة أفريقيا في الأونة الأخيرة، بهذا المنظور العالمى، وما ينطوى عليه من تناقض أساسى، وما يفرضه هذا التناقض من صراع بين تحالف يعمل من أجل تغيير الوضع الراهن داخلياً وخارجياً على مستوى الدول، وعلى مستوى القارة، وعلى مستوى العالم في ناحية، وتحالف يعمل من أجل تثبيت الوضع الراهن داخلياً وخارجياً، على نفس هذه المستويات في الناحية الأخرى. ذلك أن هذه الصراعات التي تفجرت في مناطق متعددة من القارة، تمت داخل إطار عالمى متخذ، واستمدت مصادر الطاقة المحركة في كثير من الحالات، من قوى أجنبية إقليمية وعالمية، باعتبارها مجرد حلقة في حلقات الصراع الاجتماعى، وقد اتسمت رقعة، وامتد ميدانها، ليشمل العالم بأسره.

وبهذا المعنى فقد استطاعت الدول الكبرى، من خلال أدوات ومساكن متعددة، أن تخلق لها مصانع محلية، للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية في محيط الدول المتخلفة بصفة عامة، والدول الأفريقية حديثة الاستقلال بصفة خاصة، حيث تتعدد المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الاستعمارية القديمة والجديدة. ويمكن القول إن اختيار إحدى هذه الأدوات - وغالباً ما يتم اختيار مجموعة منها - إنما يتحدد وفقاً للأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة، فضلاً عن ميزان القوى بين الأطراف الدولية المتنافسة، ومستوى المصالح الاستراتيجية في المنطقة ككل. وفي ضوء خبرة الصراعات الأفريقية، ونماذج السلوك الدولى في القارة، في المرحلة الواقعة بين بداية الستينات، وحصول غالبية دولها على الاستقلال حتى الآن، يمكن التمييز بين سبع أدوات أساسية (١٦) تلجأ إليها الدول الكبرى إلى استخدام مجموعات منها وفق هذه المحددات: أولاً - استخدام المورقة، وثانيها - تشكيل أو تدعيم الأحزاب العميلة، وثالثها - تغذية سباق التسلح، ورابعها - تحريك الأقليات القومية والقبلية، وخامسها - المساعدات الاقتصادية والمالية، وسادسها - تحريض الدول المجاورة وإثارة صراعات الحدود، وسابعها - التسيير وراء الانقلابات العسكرية.

(١٥) د. عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٦) انظر د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ إصدار)، ص ٢٢ وما بعدها، وأيضاً:

والتي اغتيل رئيسها ماريان نجواي في غمار المحاولة الانقلابية الفاشلة .

ويفسر استخدام المرتزقة ، برغبة الدول الاستعمارية في إحكام أو استعادة سيطرتها على ثروات المستعمرات السابقة . ولكن في ضوء خبرات حروب التحرير الوطنية من السويس الى فيتنام الى انجولا ، فضلاً عن ضرورات التوازن النووي وسياسة الوفاق ، فهي لا تريد أن تخوض هذه المعركة بقواتها المسلحة ، أو باشكال التدخل المباشر والمكشوف ، ولذلك فهي تلجأ إلى استخدام الأدوات غير الرسمية في التعامل الدولي ، ومن بينها المرتزقة ، دون أن تتعرض للأوضاع الدولية بالصدام (١٧) .

ب - الأحزاب العميلة :

أصبح خلق الأحزاب التي تعمل من أجل مصالح إحدى الدول الأجنبية ، من الأدوات الخفية الهامة ، التي تتسلل من خلالها تلك الدولة ، لتوجيه مجريات الشؤون المحلية في بعض دول القارة .

وفي واقع الأمر ، فإن الدول الكبرى ، تلجأ ليس فقط إلى إنشاء أحزاب سياسية جديدة مرتبطة بها وبمصلحتها ، وإنما قد تعيد إلى الحياة حزباً قديماً ، ويتولى القيادة في جميع الحالات ، مجموعة من « حلفائها » التي يجري الإعداد لتسليمها مقاليد السلطة في البلاد ، سواء عبر الطريق اللبني ، أو في أعقاب انقلاب عسكري . ولقد جمع نظام الدكتور بوسيا في غانا ما بعد نكروما ، بين هذين الأسلوبين ، فقد تم عزل الرئيس نكروما بواسطة انقلاب عسكري ، تولى قيادته تمهيد الطريق من أجل قيام حكومة برلمانية مختصة بانتخاباً مباشراً ، وهو ما تم بعد سنوات ثلاث من استيلاء الجيش على السلطة ، حيث تراجع الضباط إلى ثكناتهم مرة ثانية .

وفي معظم الحالات ، تستند هذه الأحزاب العميلة ، إلى التركيب القبلي للمجتمع في غالبية دول القارة . وهكذا يفصح سلوك غالبية هذه الأحزاب ، وكأنها « قبائل » صارت أحزاباً ، فالوزراء ، ورؤساء المصالح ، والسفراء ، والمحافظون ، إنما يتم اختيارهم من بين أفراد قبيلة زعيم الحزب ، حتى لقد يتم اختيارهم من بين أفراد أسرته رأساً في بعض الأحيان . وتؤدي سيطرة هذه القبيلة على الحكم ، إلى تشجيع الاتجاهات الانفصالية والاقليمية ، وهكذا تعم حالات عدم

وفيما يلي فكرة موجزة عن كل من هذه الأدوات وكيفية استخدامها من قبل الدول الكبرى .

أ - المرتزقة :

يمكن التسليم ، بأدى ندى بدء ، بأن استخدام المرتزقة في الصراعات الأفريقية ، ليس بالظاهرة الجديدة . ولعل أشهر الأدوار التي قام بها المرتزقة الأجانب في السنوات الأخيرة ، شهادتها أرض الجزائر ، خلال حرب التحرير ، ممثلة في الفرقة الأجنبية ، وأعقب ذلك تفجر الحرب الأهلية في الكونغو (زائير) ، حيث التجأت الحكومة المركزية آنذاك إلى استخدام المرتزقة على نطاق واسع لقمع الثوار . كما عمد موريس تشومبي إلى استخدامهم ، في محاولة للانفصال باقليم كاتنجيا (شبابا) عن البلاد (١٩٦٠ - ١٩٦٥) . كذلك تعرضت نيجيريا لنفس هذه التجربة ، في غمار الحرب الأهلية التي شهادتها فيما بين (١٩٦٧ - ١٩٦٩) عندما قاد الجنرال أوجوكو محاولة للانفصال باقليم بيافرا ، مستعيناً في ذلك الوقت بقوات من المرتزقة الأجانب . كما تعددت محاولات استخدام المرتزقة في جنوب السودان ، حتى سجلت حرب التحرير الوطنية في أنجولا - في منتصف السبعينات - عودة المرتزقة مرة أخرى إلى أفريقيا .

ولكن يبدو أن القوى التي تنظم هؤلاء المرتزقة وتحركهم وتستخدمهم من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها في دول القارة ، لم تعد تقنع بمجرد « زعزعة الاستقرار » في إحدى تلك الدول ، أو بمحاولة « اقتطاع » أحد الأقاليم الغنية في دولة أخرى ، وإنما هي توسع من دائرة ومضمون حركتها ، لتشمل إسقاط حكومات بأكملها ، ومحاربة اتجاهات سياسية وايدولوجية يعينها . لقد كانت غينيا بالذات ، مسرحاً لعمليات من هذا النوع أكثر من مرة ، خاصة منذ مطلع السبعينات ، مبع تبلور وتدعيم عمليات الاستقلال السياسي والاقتصادي بها ، وثباتها كأحد المراكز الثورية المحدودة في القارة ، بعد موجة الانكسار التي أصابت مراكز ثورية عديدة ، من جراء نشاط القوى المتحالفة من أجل تثبيت الأوضاع الراهنة من القارة ومن خارجها . كذلك تعرضت جمهورية بنين (داهومي) إلى محاولة من نفس النوع في شهر يناير ١٩٧٧ ، بعد تدعيم الاتجاهات اليسارية في صفوف السلطة الحاكمة ، واتجاهها المتزايد لتوطيد علاقاتها مع كتلة الدول الاشتراكية . ثم من بعدها الكونغو برازافيل ذات الاتجاه الماركسي اللينيني ،

(١٧) . انظر بخصوص دور المرتزقة في إفريقيا :

— Mohamed Omar Bes her, The Mercenaries and Africa (Khartum: Khartum University Press, 1972).

— «Mercenary Trial in Africa», Africa, no. 60, (August, 1976), PP. 12-18.

موارد القارة، أو إمكانية توريد السلاح إلى بعض دول القارة، من أجل صيانة استقلالها، بالإضافة إلى مساعدة حركات التحرير الوطني الأفريقية.

وقد ارتبط ذلك، سواء كرد فعل مضاد أو كمحرك أصلي، باتجاه عدد من الدول الاستعمارية، إلى تدعيم ما تبقى لها من مواطن النفوذ، عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية، بصفة خاصة.

وهكذا بدأ تفاقم «المتغيرات الأفريقية» - ممثلة في المواريث التاريخية والصراعات الاجتماعية والإقليمية والايديولوجية أحيانا، مع «المتغيرات العالمية» - ممثلة في صراع القوى الكبرى والحرب الباردة ثم الوفاق الدولي، وفرض ذلك على مجموعة من دول القارة، أن تدور في حلقة مفرغة من سباق التسلح. وإذا نظرنا إلى أكثر الأقاليم توترا في القارة - وهي بصفة خاصة منطقة القرن الأفريقي ومنطقة إفريقيا الجنوبية - لوجدنا أنها أكثر مناطق القارة تكديسا للسلاح^(١٨).

د - الأقليات القومية والقبلية :

يعتبر تشجيع وحث الأقليات القومية والقبلية على التكتل والانفصال، من أهم الأدوات التي تعتمد الدول الكبرى إلى استخدامها، بحيث أصبحت هذه الأقليات إحدى الأدوات الفعالة لحق الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلي، بل وأصبحت في بعض الأحيان، أدنابا تدافع عن التدخل الأجنبي، ومن نماذج استخدام هذه الأداة، ما يتعرض له السودان في الإقليم الجنوبي، وما تعرضت له كل من زائير (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ونيجيريا (١٩٦٧ - ١٩٦٩)، وما يمكن أن يتعرض له أنجولا بخصوص إقليم كابيندا الغنى بالثروة البترولية.

وينبغي تقويم استخدامات هذه الأداة، في ضوء ما تشهده النظم السياسية لغالبية دول القارة، من تدهور مستوى وأداء المؤسسات السياسية القائمة فيها. فلقد أصاب عددا كبيرا من الدول الأفريقية، فساد خطير في مؤسساتها وأجهزتها، مما جعلها عرضة للانقلابات الناجمة عن السخط على الأوضاع الفاسدة، وظهور الفئات المتميزة والاستغلالية. وبالتالي تكتسب هذه المشكلة، أبعادا خطيرة في البلدان الأفريقية التي تعاني أصلا من وجود أقليات ونزعات انفصالية دينية أو قومية أو قبلية. فان عجز المؤسسات والأجهزة الناتج عن

الاستقرار السياسي، وصراع القوى المحلية، وربما اقتتالها، وهذا هو المناخ الملائم لجمالية المصالح الأجنبية. ومن ناحية أخرى، فان الأحزاب التي حاول قادتها تجسيد القومية فعلا، وحث الوعي القومي ك مطلب لا بد منه للتقدم، فضلا عن تبني الاتجاهات اليسارية، فقد جرى التنديد بها وبقيادتها، من قبل القيادات التقليدية والاستعمار معا، كما جرى اتهامهم بالقيام بدعاية ليست أفريقية أصيلة.

ج - سباق التسلح :

تشهد مناطق متعددة في القارة منذ فترة، درجة معينة من نزعات سباق التسلح. وفي الحقيقة، فان سباق التسلح في القارة بصفة عامة، إنما يرتبط من حيث النشأة والمصدر، بالمواريث التاريخية الاستعمارية لدولها من أكثر من ناحية.

فالدول الاستعمارية، لم تورث الدول الأفريقية يوم استقلالها، قوات مسلحة كاملة التكوين والتشكيل والتسليح، وإنما انطوى الأمر على قوات شبه عسكرية، تم تشكيلها من بين أبناء المستعمرة، لاستخدامها في الأمن الداخلي، وتحت قيادة ضباط من الدولة الاستعمارية أي مجرد «طور جتيني» مشوه لتلك القوات المسلحة، وبمجرد إعلان الاستقلال، كانت كل دولة أفريقية تبادر إلى بناء أجهزة ومؤسسات الدولة، وكانت الجيوش في مقدمة تلك الأجهزة، باعتبارها أداة السيادة، ورمز الاستقلال. وكانت تلك النظرة هي أولى محدثات شراء السلاح.

كذلك تركت الدول الاستعمارية من ورائها، بؤر صراع وتوتر بين الدول الأفريقية وبعضها بعضا، وبصفة خاصة، ما ترتب على التقسيم التعسفي للقارة من مشكلات الحدود، وتفجر عدد من الصراعات الإقليمية والحركات الانفصالية، وهو ما ارتبط بالتالي بالمزيد من شحنات السلاح، وصنقات الأجهزة والمعدات العسكرية.

وفضلا عن ذلك، بدأت آثار الصراع الدولي والحزب الباردة، تطرح نفسها في أنحاء عديدة من القارة، وبدأت دول أفريقية عديدة، في بناء شبكة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وهو ما يعنى إمكانية حمل السلاح في وجه استمرار الاطماع الاستعمارية في

(١٨) انظر بخصوص سباق التسلح في إفريقيا: —

— The Arms Trade With the Third World (London: Penguin Books Ltd., 1975), PP. 230-258.

— «Who Arms Africa», Africa, no 60 (August, 1976), PP. 24-30.

الأجهزة، كما توضح عملياتها، مقيدة باحتياجات وسياسات الدائن، كذلك فإن كليهما يركز على «الاستقرار» وليس «التنمية». ومن هنا فقد أظهرت سياسات المساعدة، تحيزاً ضد السياسات الرأسمالية لبعض الدول الأفريقية. وهكذا يمكن تصور «العقاب» - حتى ولو لم يسم بذلك - الذي يقع على الدول التي تتضمن سياساتها الخارجية، صراعاً مع السياسة الخارجية للدائن الأساسي. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول التي لا تستطيع أن تهىء «مناخاً من الثقة» للاستثمار الأجنبي - بما في ذلك سياساتها الداخلية والخارجية وسياسات مثل الوحدة الأفريقية أو تصفية العنصرية أو العلاقات مع الكتلة الاشتراكية - لا يمكنها أن تتوقع مساعدة من الدول التي تعترض على هذه السياسات، والعلاقات الداخلية والخارجية.

و- تحريك الدول الأفريقية :

تلجأ بعض الدول الكبرى أحياناً، إلى تحريك وتحريك دولة أو مجموعة من الدول المجاورة لدولة أفريقية معينة، لتوجيه الأوضاع الداخلية فيها وجهة ما، سواء بأبواب المنشقين عنها، وتدريبهم، ودفعهم من جديد في محاولات انقلابية، أو بأعداد معسكرات للثوار على الحدود، أو برفع مطالب إقليمية معينة. وتعتبر صراعات الحدود، بصفة خاصة، من أوسع مداخل التدخل الأجنبي في شئون القارة.

فلقد سبقت الإشارة إلى ظاهرة تغير الأدوار الدولية وراء صراعات الحدود في منطقة القرن الأفريقي. فبعد استيلاء الرئيس نميري على السلطة في السودان، وتدعيم علاقاته مع الاتحاد السوفييتي، عمدت إثيوبيا المستندة إلى التأييد والتدعيم الأمريكي، إلى تشجيع رجال إثيوبيا على الانفصال بإقليم جنوب السودان. وبمجرد قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتي سارع الامبراطور الاثيوبي بنفسه، ليحضر مؤتمر المصالحة بين شمال السودان وجنوبه. وفي هذه المرحلة، حيث السودان أكثر ارتباطاً بالغرب، وإثيوبيا أكثر ارتباطاً بالاتحاد السوفييتي، تتحرش القوات الاثيوبية بجنوب السودان، بينما يساعد النظام السوداني، ثوان إريتريا، ويشجعهم على الانفصال.

كذلك فإن فرنسا - التي كانت تستعمر إقليم جيبوتي (عفار وعيسى) حتى شهر يونيو الماضي - كانت تتعاون مع نظام الامبراطور هيلاسلاسي في إثيوبيا ومن بعده مع النظام العسكري، إلى ما قبل سيطرة مانجستو على السلطة، ومع الأقلية ذات الأصول الاثيوبية في جيبوتي (عفار)، ضد الصومال الذي يتبنى الاتجاه الاشتراكي، والذي منح الاتحاد السوفييتي تسهيلات

الفساد الداخلي، ينعكس في أخطر صوره، على عدم القدرة على مواجهة هذه الانقسامات بسلطة مركزية قوية، وفي أحوال أخرى تلجأ السلطات الحاكمة، إلى أسلوب القسر والقمع والاعتماد على القوى الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى تصعيد التطرف لدى الحركات الانفصالية أو التحررية، حتى وإن خمدت تحت الضغط لبعض الوقت. ومن أمثلة ذلك، جنوب السودان، وشمال تشاد.

هـ - المعونات الاقتصادية والمالية :

تعتبر المساعدات الأجنبية بالنسبة لغالبية دول القارة، في غاية الضرورة، ليس فقط لمواجهة تطلعات التنمية، وإنما لمجرد مواجهة متطلبات الحفاظ على مستويات المعيشة القائمة.

وعلى أقل تقدير، تعتمد الدول المتخلفة عموماً، والدول الأفريقية بصفة خاصة، على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، من البلاد المتقدمة، في تمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومي. ومعنى ذلك، أن توقف انسياب هذه المدخرات الأجنبية، يؤدي إلى انخفاض واضح في مستوى الاستثمار والاستهلاك، فضلاً عن اطراد العجز في ميزان المدفوعات. وتفصح خبرة التدفقات الرأسمالية، عن أن الدول الرأسمالية المتقدمة، كانت تستفيد هي نفسها من المساعدات والاستثمارات التي كانت تقدمها أو تقوم بها «لمعاونة» البلدان المتخلفة؛ فمن ناحية أولى، كانت الغاية الرئيسية منها، هي تهديد الطريق لمشروعات رأس المال الخاص. وهكذا لم تحصل كل مسن غينيا (كوناكري) والكاميرون، على قروض من شركات الألومنيوم العالمية، إلا عندما وافقت الأولى على مد خطوط حديدية بين المناجم والميناء، وعندما وضع بخصوص الثانية، أن خطوط السكك الحديدية المطلوب لها القرض، سوف تمر بمستودعات البوكسيت. ومن ناحية ثانية، أصبح أحد المحركات الهامة لرأس المال الدولي الغربي، هو الخوف من أن تتقدم دول المجموعة الاشتراكية، ملء الفراغ بعد تجربة السد العالي في مصر، ومن ناحية ثالثة، فقد فرضت ظروف سريان القروض في الدول الأفريقية، اللجوء إلى الاقتراض لتسديد فوائد القروض، وهو ما يعنى أنها وصلت إلى مرحلة تؤدي فيها القروض فقط، إلى نمو حجم مديونيتها دون أية منفعة حقيقية تعود عليها، كما يعنى في نفس الوقت، أنها أصبحت تحت رحمة الدائنين.

ويضاف إلى ذلك، دور أجهزة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الخساسة لتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنها تفترض صفة الحياد في المعاملات الاقتصادية الدولية. فهذه

أفريقية موالية لها ، ضد الانقلابات العسكرية فيها . بل وعندما عزل رئيس الجابون الأسبق (الرئيس مبا عام ١٩٦٤) قامت القوات المسلحة الفرنسية ، بإعادته في خلال ٢٤ ساعة فقط . وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار ، أن تدخل الجيش الفرنسي في الجابون ، جاء في أعقاب تدخل القوات المسلحة البريطانية أيضا في كل من تنزانيا وأوغندا وكينيا في نفس العام ، ضد محاولات التمرد العسكري التي شملت هذه البلدان الثلاثة ، وتمكنت من قمعها ، وتثبيت السلطات المدنية الحاكمة فيها . وهكذا يكون التدخل الفرنسي في حقيقته ، محاولة لتأكيد الهيبة الفرنسية في مواجهة الهيبة البريطانية - من جانب ، والمحافظة على الثروات المعدنية في الجابون - من جانب آخر .

كذلك يعتبر الدور الفرنسي ، عاملا أساسيا في إسقاط الرئيس ديوري في النيجر ، فعندما إعترضت على سياساته الخاصة بمنح امتيازات اليورانيوم لمصالح غير فرنسية ، اعتبرته « رئيسا غير مرغوب فيه » ، وسقط بانقلاب عسكري . فضلا عن ذلك ، فإن الوجود الفرنسي القوي في السنغال وساحل العاج ، قد يساعد على تفسير مناعة هذه البلدان ضد الانقلابات العسكرية .

وقضلا عما تقدم ، فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، يعتبر دورا أساسيا وراء إسقاط الرئيس نكروما في غانا ، وهو ما اعتبر أضخم عملية انقلابية في القارة كلها .

هذه هي محددات الصراع الدولي في قارة أفريقيا ، وهي تمثل ، كما تقدم ، الإطار العام للصراعات التي تكاثرت في القارة ، ابتداء من منتصف السبعينات وحتى الآن ، ولمرحلة لاحقة أيضا . مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الدراسة ، قد عنت بالتركيز أساسا على متغيرات البيئة الدولية الأجنبية ، وانعكاساتها على تلك الصراعات . ولا يغنى ذلك ، بطبيعة الحال - استكمالاً لمكونات ذلك الإطار - عن ضرورة تحديد مجموعة الأسباب التي فرضت حالة عدم الاستقرار السياسي في أنحاء عديدة من القارة ، فضلا عن أهمية تحليل هذه الصراعات ، من خلال الأطراف المكونة لها - المحلية والاقليمية والعالمية - على أن يستهدف ذلك كله ، بناء مجموعة من الاحتمالات المرتبطة بالاتجاه العام للتطورات المتلاحقة ، والتي قد تكون متباعدة في قارة أفريقيا . □

الأصول الصومالية في الاقليم (عيسى) . كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وراء تدعيم القوات المسلحة الكينية ، التي تشبكت مع الصومال أيضا في نزاع على الحدود . ولكن مع التطورات المعاصرة ، بدأت هذه الأدوار تتغير ، فقد عادت فرنسا إلى الاعتراف بحق الأغلبية في السلطة في جيبوتي ، وبدأت في تدعيم علاقاتها مع الصومال ، بدلا من إثيوبيا ، وكذلك إتجهت الولايات المتحدة مؤخرا ، حتى إلى تزويد الصومال بالسلاح على مستوى القرار السياسي ، فهدأت جبهة الصومال - كينيا ، واشتعلت جبهة الصومال - إثيوبيا .

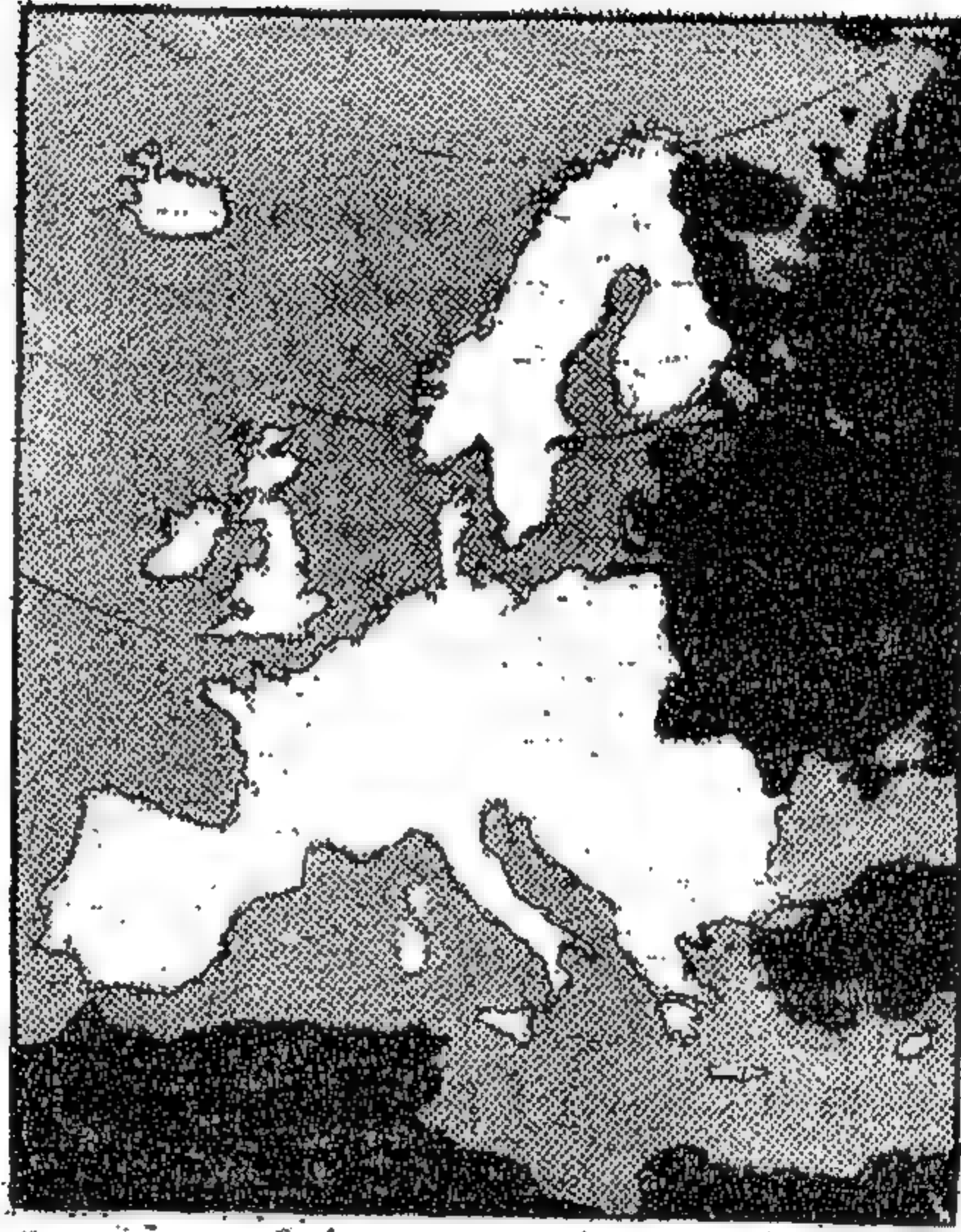
٣ - الانقلابات العسكرية :

يعتبر التستر وراء الانقلابات العسكرية ، من أكثر الأدوات حسما لتوجيه الأوضاع الداخلية في إحدى الدول وجهة معينة . ولذلك توضح التطورات التي شهدتها دول القارة ، منذ مرحلة الاستقلال ، أن الدول الاستعمارية القديمة والجديدة ، تلقى بكل ثقلها وراء خلق وتدعيم الروابط والعلاقات مع الجيوش الأفريقية التي تمتلك القاعلية المادية ، بحكم احتكارها للسلاح ، وفي ظروف تخلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وضعف عناصر الوحدة الوطنية . وتستخدم تلك الدول ، برامج المعونة الحربية ، والخبراء العسكريين ، وفرق التدريب ، لخلق علاقات وثيقة ببعض قادة القوات المسلحة ، خاصة أولئك الذين عملوا تحت إمرة الجيوش والسلطات الاستعمارية ، حتى إن بعضهم خاض حروبا إستعمارية ، واكتسب خصائص العسكرية الغربية ، وحاز على ثقة ضباطها قبل الاستقلال ، حتى إذا حان وقت العمل ، جرى استخدام هؤلاء ، بإثارة دوافعهم حتى الوصولية أحيانا ، لتحقيق مصالح الفئات المحلية والقوى الأجنبية . ولا يمكن ألا نرى مثلا العلاقة بين الانقلابات العسكرية في بعض بلدان أفريقيا ، والنشاط التخريبي هناك للدول الغربية الكبرى التي تعول التعويل الأكبر على الجيش ، بحيث تصل في نهاية الامر ، إلى تحويل القوات المسلحة الوطنية ، إلى ما يشبه فرقة أجنبية من نوع خاص ، مهمتها إحتلال أراضي أوطانها نفسها .

وفي الواقع ، تعتبر احتمالات التحريك أو التأييد الأجنبي للانقلابات العسكرية ، إحدى المتغيرات الأساسية في تحديد امكانيات نجاح أو فشل الانقلابات . فعلى سبيل المثال ، تدخلت فرنسا ما لا يقل عن (١٢) مرة فيما بين ١٩٦٠-١٩٦٣ لتدعيم حكومات

السياسة الدولية

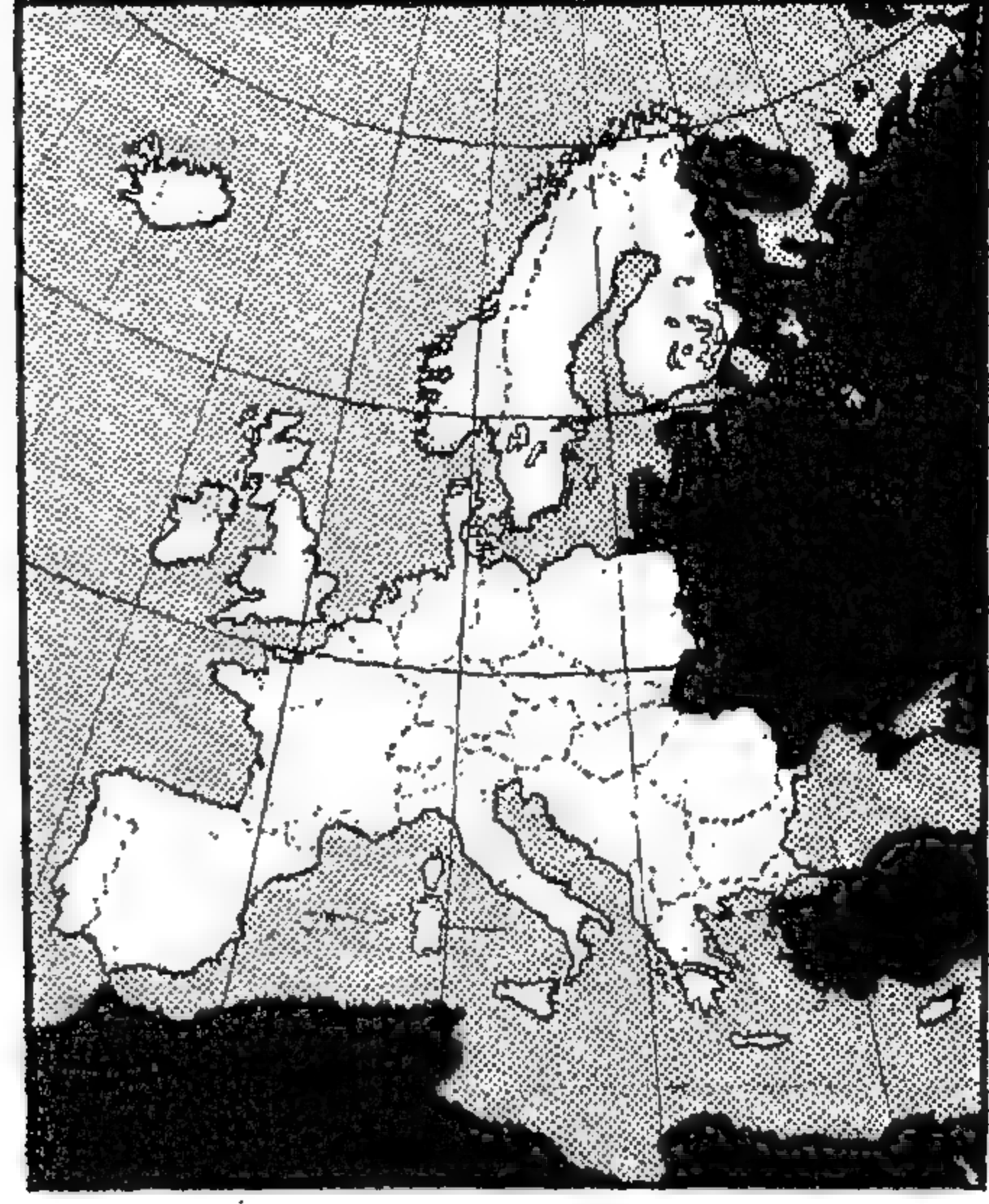
الأوروشيووعية والتوازن الدولي الجديد



- (١) تقديم
- (٢) الأوروشيووعية في أوروبا الشمالية
- (٣) سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه الشيووعية الأوروبية
- (٤) موقف الولايات المتحدة من الشيووعية الأوروبية
- (٥) دول الكتلة الشرقية وظاهرة الشيووعية الأوروبية ..
- (٦) قضايا نظرية تقف وراء مفهوم الشيووعية الأوروبية
- (٧) قاموس الأحزاب الشيووعية الأوروبية
- (٨) يوميات الأحزاب الشيووعية الأوروبية
- (٩) وثائق حول «الأوروشيووعية»

إعداد:

د. بطرس بطرس غالي
نبيهة الأصفهسانى
محمد سعيد أحمد
خيمري عزيز
سليم حسين حسين
محمد السيد سعيد
عبد العاطى محمد
وحيد عبد المجيد



[١] تقديـم

د. بطرس بطرس غالى

سوف يستشف القارئ من هذا القسم الخاص الذى تقدمه مجلة السياسة الدولية عن «الأوروشيووعية»، أن الأحزاب الشيوعية في أوروبا، سواء كانت أحزاب أوروبا الشرقية الخاضعة للمعسكر السوفييتي، أو أحزاب أوروبا الغربية الخاضعة للمعسكر الأمريكى، أو أحزاب الدول الأوروبية التى لم ترتبط بأحد المعسكرين، تحاول لظروف مختلفة، وبخطوط متباينة، أن تستقل عن القيادة السياسية للحزب الشيوعى السوفييتي، أو تقلل من سلطانه على الحركة الشيوعية الدولية (الاممية البروليتارية)، وأن تسلك مسلكا مستقلا.

فهل ستنجح هذه الأحزاب الشيوعية في مسيرتها نحو الحكم الذاتى، كما نجح الحزب الشيوعى اليوغوسلافى مثلا؟ وماذا ستكون سياسة الاتحاد السوفييتي - حارس الاممية البروليتارية - تجاه هذا التمرد الجديد، الذى حدث بين صفوف الحركة الشيوعية الدولية؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من «الأوروشيووعية» التى تهدد دول أوروبا الغربية، وتهدد تبعها لذلك أركان حلف الأطلسي والوجود العسكرى والاقتصادى الأمريكى في أوروبا؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من «الأوروشيووعية» في دول أوروبا الشرقية؟ وما مكانة الوفاق الدولى من هذه الحركة التى تشكل خطرا على التوازن الأمريكى السوفييتي في أوروبا من أجل إقامة توازن جديد لم تتضح بعد أبعاده بدقة؟ وما أثار «الأوروشيووعية» على السلام والأمن الدوليين في أوروبا وخارجها؟

يحاول هذا الملف، أن يجيب عن بعض هذه الاسئلة، أو أن يقدم المادة العلمية التى قد تساعد القارئ العربى على، أن يحدد لنفسه رأيا خاصا عن «الأوروشيووعية».

وقد وضعت هذا الملف، هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية، بالاشتراك مع بعض الباحثين من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وقسم الى ثمانية أجزاء وضع الجزء الأول منه الأستاذ وحيد محمد عبد المجيد الباحث في المركز، ويتناول تعريف «الأوروشيووعية» في أوروبا الشمالية، ووضع الجزء الثانى الأستاذ عبد العاطى محمد الباحث في المركز، وتعرض فيه لسياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الشيوعية الأوروبية، وكتبت الجزء الثالث السيدة نبيه الأصفهاني، سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية، وتعرضت فيه لموقف الولايات المتحدة من الشيوعية الأوروبية، وكتب الجزء الرابع الأستاذ محمد السيد سعيد الباحث في المركز، وتصدى

فيه لظاهرة «الأوروشيووعية» في دول الكتلة الشرقية؛ ووضع الكاتب السياسى محمد سيد أحمد دراسة نظرية فقهية عن هذه الظاهرة الجديدة في الجزء السادس، أما الجزء السابع من الملف، فيتضمن تعريفاً لأهم الأحزاب الشيوعية، وقد وضع هذا الدليل الأستاذ خيرى عزيز الباحث بالمركز، واستند فيه إلى أحدث المراجع التى كتبت في هذا المجال. وتنتهز مجلة السياسة الدولية الفرصة لتقديم الشكر للهيئات الأجنبية التى زودتها بالمعلومات اللازمة، لتقديم هذا الدليل. وإذا كانت قد وقعت بعض الأخطاء في هذه المعلومات التى استند إليها الدليل المذكور، فالمجلة تتحمل وحدها مسئولية هذه الأخطاء. أما الجزء الثامن من الملف، فيختص بمتابعة التطور التاريخى لهذه الحركة الجديدة منذ تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى مثل هذه المجلة للطبع. وبالنسبة للجزء التاسع والأخير من الملف، فيتضمن مجموعة وثائق رسمية اخترناها من بين عشرات وعشرات الوثائق الرسمية المتعلقة بالحركة الشيوعية الأوروبية، وبسبب ضيق الجزء المخصص لهذا الملف، لم نستطع نشر جميع الوثائق. وهناك وثيقتان يوغوسلافيتان أوربناهما في الملف، باعتبار أن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى، كان أول حزب تمرد على قيادة الحزب الشيوعى السوفييتى. ثم هناك وثيقة البانية، وهناك بيان مؤتمر القمة للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية الذى انعقد في برلين الشرقية العام الماضى، وكانت ثمة محاولة للتوفيق بين التيارات المتباينة التى هدت الحركة الشيوعية الأوروبية بالانشقاق. وهناك أيضاً ثلاث وثائق حديثة، تبين آخر الآراء عن «الأوروشيووعية»، وهى بيان مشترك من ثلاثة أحزاب شيوعية أوروبية هى: الحزب الشيوعى الأسبانى، والفرنسى والإيطالى، ثم رأى وزير خارجية الولايات المتحدة السابق هنرى كيسنجر عن الشيوعية الأوروبية، ثم رأى شبه رسمى للاتحاد السوفييتى عن «الأوروشيووعية»، نشر في مجلة العصر الحديث، وكان له وقع شديد على الصعيد الدولى.

إننا نعرف أن اختيار هذا العدد المحدود من الوثائق، لن يرضى الخبير في الشؤون الشيوعية، الذى يطمح في مزيد من الوثائق، كما أنه لن يرضى القارئ العادى، الذى يفضل التحليلات السياسية على الوثائق الرسمية، ولكننا باختيار هذا العدد المحدود من الوثائق، حاولنا أن نقدم مجرد نماذج، حتى يكتمل الملف.

وثمة ملاحظة أخيرة، تتجلى في السؤال التالى: ما هو موقف العالم العربى من هذه الحركة الجديدة؟ هل سيكون موقف الفتور واللامبالاة، المستمد من موقف الحياد الذى قد يصونه من مضاعفات ونتائج هذا الصراع الأيديولوجى الجديد، أو المستمد من تحليل أكثر فطرة، يتلخص في العبارة التى تقول «هذا الصراع ليس لنا فيه ناقة ولا جمل».

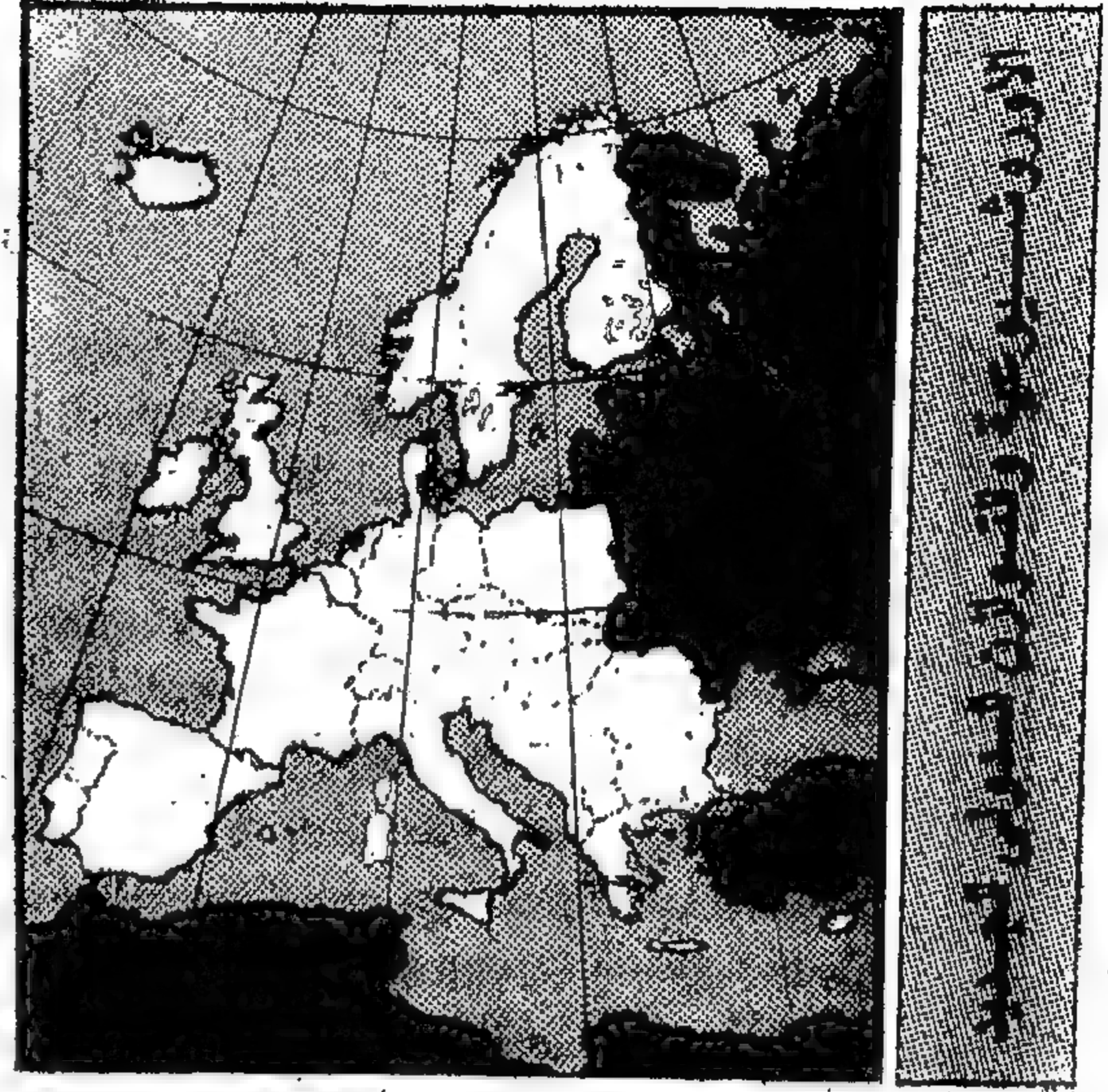
إن مقتضيات الفلسفة اللانحيائية، تمنعنا من اتخاذ هذا الموقف السلبى، وتجعلنا نقول دون تردد، إننا ندرى «بالأوروشيووعية»، ونقبل التوازن الدولى الجديد الذى سيتبلور من نحو هذه الحركة، ليس لأن هذا التوازن سيضعف الأممية البروليتارية أكثر مما هى ضعيفة، أو لأن هذا التوازن قد يقوى المعسكر الأمريكى أكثر مما قوى، ولكن لأنه في ظل هذا التوازن الجديد، سوف تزدهر التعددية على الصعيد الدولى. وكلما تعددت مراكز القوى في العالم، كلما ابتعدنا عن سيطرة أحد العملاقين أو كليهما على العلاقات الدولية، واقتربنا من ديمقراطية العلاقات الدولية التى هى الهدف الأول للفلسفة اللانحيائية التى نؤمن بها، ونجاهد من أجلها. ولاغربة أن أنصار المعسكر الأمريكى، وأنصار المعسكر السوفييتى، لا يرتاحون إلى «الأوروشيووعية»، وإن كانت دوافع عدم ارتياحهم، تختلف اختلافاً جذرياً، إلا أنه مؤشر جيد، يؤكد لنا أن «الأوروشيووعية» يجب أن تنال اهتمامنا ومتابعتنا. وهذا من الأسباب التى جعلتنا نقدم هذا الملف لقارئ المجلة.

خصائص الشيوعية الجديدة في أوروبا الغربية

أول ما يسترعى الانتباه بصدد هذه الظاهرة ، أنها لا تمثل كلاً واحداً متجانساً وإنما هي - كأي ظاهرة مركبة - تجمع بين ما هو عام (General) ، وما هو خاص (Particular) ، غير أن (العامة) في ظاهرة الشيوعية الجديدة ، يتجسد في عدد من الخصائص الهامة ، التي تتميز عن الخصائص التقليدية المعروفة للشيوعية القديمة ، والتي يمكن معها القول ، بأن ثمة ظاهرة قد تكونت بالفعل ، أو على الأقل في طور التكوين ، والمثل الأساسي لتحديد خصائص الشيوعية الجديدة ، كما برزت في أفكار وممارسات عدد من الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، هو ملاحظة أن هذه الظاهرة ، تعبر عن نوع من الأقلية والتكيف مع طبيعة الحياة ، في بيئة تشهد مناخاً يختلف عن ذلك الذي تبلورت في ظله المفاهيم الكلاسيكية للشيوعية القديمة . فالشيوعية في غرب أوروبا ، تواجه بيئة صناعية بالغة التطور من حيث التنظيم الاقتصادي ، وثقافة ديمقراطية ليبرالية من حيث نسق القيم السائد ، فضلاً عن تنظيم إجتماعي ، يتيح للمواطن درجة متقدمة من الحقوق الإنسانية والاجتماعية ، وهي على هذا النحو ، بيئة تنفي بعض أهم الأسس التي استمدت منها الشيوعية القديمة مزعتها (الثورية) ، فمما عامل يملك أكثر من أغلاله بكثير ، ويستحوذ على غير قليل من الكماليات ، والدولة ليست مجرد جهاز للضغط الاجتماعي والسيادة الطبقية ، وحق المشاركة السياسية مكفول للجميع ، في ظل ثقافة ديمقراطية راسخة ، لا يمكن معها القول بوجود أي نوع من (دكتاتورية البروليتاريا) ، والشعور بالأمن يشيع في مظاهر الحياة اليومية ، مما لا يشرك مجالاً للتصور أي قدر من الاضطهاد السياسي ، كذلك الذي راه ماركس في ألمانيا بسمارك ، أو شياذه لينين في روسيا القيصرية .

ولا ريب أن التكيف مع هذا المناخ الذي جفف منابع الثورة له مقتضيات : بعضها سالب يتعلق ببند كل ما يتعارض معه من مفاهيم الشيوعية التقليدية ، وبعضها موجب يتصل باكتساب وتطوير مفاهيم جديدة قسادة على التعامل مع هذه البيئة ، ومن ثم جاءت الشيوعية الجديدة ، بمثابة الترجمة الاصلاحية الأوروبية لنظرية حجر الزاوية فيها ، طابعها الراديكالي :

- فالشيوعية الجديدة ، تؤمن بالالتصال البرلماني السلمي الى الاشتراكية ، وتتخلى عن فكرة الانتقال الثوري العنيف المعتمد على الطليعة العمالية الديناميكية ، بحيث أصبح العامل الحاسم ، هو صناديق الانتحسينات ، وليس العنف الثوري . ويمتد ذلك الى التعهد باحترام الحريات السياسية والمدنية والفردية وحقوق الانسان والاقرار بالنظام الحزبي ، ومسا يعنيه



[٢] الأوروشيووعية في أوروبا الرأسمالية

وحيد محمد عبد المجيد

ربما لم تشهد الحركة الشيوعية العالمية ، منذ أن نشر مؤسسها كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، البيان الشيوعي الشهير في عام ١٨٤٨ ، إنشقاقاً أحدث مثل هذا الدوى ، وأثار ذلك القدر من الجدل ، الذي إرتبط بظاهرة الشيوعية الجديدة . ويعود ذلك الى أن السخمة العامة للخلافات والمراجعات التي وقعت من قبل ، لم تنطرق الى جوهر التعاليم الماركسية . أما اليوم ، فلحن إزاء ظاهرة يذهب معظم المراقبين الى أنها تمس لا ضفاف النظرية الماركسية ، وإنما القلب منها ، بما أقدمت عليه من مراجعة لبعض المفاهيم الأساسية التي استقرت في المعجم الشيوعي ، منذ ما يزيد على قرن من الزمان . على الأقل بالنسبة للأحزاب الشيوعية الثلاثة الكبرى في إيطاليا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، التي واجت غمار التجربة الجديدة ، والتي تضم في عضويتها ، الأغلبية الساحقة من الشيوعيين في أوروبا الرأسمالية . فالحزبان الايطالي والفرنسي وحدهما ، يستقطبان أكثر من ٩٠ ٪ من مجموع الشيوعيين .

فتقوم على المركزية الشاملة والمطلقة في بناء السياسة العامة، بحيث تكون ملزمة، وقضمن تحقيق السيطرة للحزب الشيوعي، مع إهتمام بالتنمية الاقتصادية على حساب التنمية السياسية.

— الاعتراف بحق الاضراب للعمال في البيان الصادر عن مؤتمر مدريد للأحزاب الشيوعية في إيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا في ٢، ٣ مارس الماضي، وهو المؤتمر الذي عده المراقبون، إمتداداً لمؤتمر برلين في أواخر يونيو من العام الماضي، وتأكيداً على الطريق الخاص لهذه الأحزاب واستقلالها عن موسكو. والواقع أن فكرة إحترام حق الاضراب، تعتبر تطورا بالغ الأهمية، أقدمت عليه الشيوعية الجديدة. فالفكرة السائدة لدى دوائر الشيوعية القديمة، أن إلغاء التناقض بين موقفى العامل ورب العمل في المجتمع الاشتراكي، يترتب حجب حق الاضراب عن العمال، بإعتباره أداة للصراع الطبقي. ولاشك أن هذا التطور، سترتبط به نظرة جديدة الى وظيفة النقابة في المجتمع الاشتراكي. فالشيوعية القديمة — وكإمتداد لتصورها لفكرة الاضراب — وضعت إطاراً جديداً للتنظيم النقابي، يختلف عن دلالة التقليدية في العالم الرأسمالي. فلم تعد النقابة أداة لحماية مصالح العامل والدفاع عنه والسعي للارتقاء بمستواه، وإنما أضحت أداة لتنظيم أوقات الفراغ، بحيث لا تؤدي أى نشاط يخرج عن الاطار الاجتماعي العادي الذي تحدده القرارات الحزبية، وبما يجعلها لا تتجاوز صياغة جديدة لمفهوم الجمعية الثقافية، مع إرتباطها في العهد الستاليني، بأدوات الضبط والاشراف البوليسى. وتتصل بذلك مطالبة البيان الصادر عن مؤتمر مدريد، بتنفيذ مقررات مؤتمر هلسنكي للأمن الأوروبي، وبوجه خاص للبنود المتعلقة بإحترام حقوق الانسان. وفضلاً عن ذلك، كانت بنود البيان تأكيداً على ما يعد اليوم خصائص عامة للشيوعية الجديدة التي تنتهجها هذه الأحزاب، مما يجعل من هذا البيان وثيقة من أهم وثائق الاتجاه الجديد في الحركة الشيوعية، ولاسيما أنه صدر في وقت يثور الحديث حول نزوع الإدارة الأمريكية، الى عدم التشدد في قضية مشاركة الشيوعيين في حكومات غرب أوروبا، بل وأشهرت البيرالد تريبيون — قبيل مؤتمر مدريد مباشرة — في عدتها الصادر يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٧، الى أن ثمة إتصالات قد حدثت بين مسئولين أمريكيين وقيادة الحزب الشيوعي الإيطالي.

— الشيوعية الجديدة، بهذا المعنى، تقبل تعدد التصورات، لا داخل المجتمع السياسي فحسب، وإنما أيضاً في النماذج الاشتراكية على المستوى الدولي، على عكس الشيوعية التقليدية التي تقوم على أسس

من إحتمال تناوب الأحزاب الحكم من خلال دورات سياسية، أى أن الشيوعية الجديدة تحل التعددية Pluralism محل الشمولية Tatalitarianism، في الوقت الذي تحتفظ بفكرة المركزية الديمقراطية في بناء الحزب الشيوعي نفسه.

— الشيوعية الجديدة، تعتقد في أن الانتقال البرلماني الى الاشتراكية، لا يمكن أن يتحقق إلا إعتقاداً على تحالف واسع من اليسار، وليس على الحزب الشيوعي فحسب، ويكون هذا التحالف ممثلاً لمجموع العاملين في المجتمع بالمعنى العريض، وليس للطبقة وحدها، ويقود هذا الى التخلي عن فكرة ديكتاتورية البروليتاريا، التي تعد ركناً أساسياً في النظرية الشيوعية التقليدية.

— الشيوعية الجديدة، تعترف بقاعدة حق الأغلبية في الحكم وحق الأقلية في المعارضة، وتتنازل عن إحتكار الحزب الشيوعي للحياة السياسية، وترجع عن فكرة الإجماع في الشيوعية التقليدية، والتي أكدتها تقرير مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي في مارس ١٩٢٧ بأنه (لا مجال في ديكتاتورية البروليتاريا لغير الإجماع السياسي الذي تبلوره وحدة المذهب ووحدة الحزب).

— الشيوعية الجديدة، تصر على إستقلال الأحزاب الشيوعية وخاصة عن موسكو، وأن يكون التعامل بينها على قدم المساواة، ودون أى تدخل في الشؤون الداخلية لكل حزب، حتى أن بعض المراقبين، أطلق على أحزاب الشيوعية الجديدة في مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية الأوروبية، اسم الجبهة الاستقلالية Autonomist 'Front'. فإذا كانت الشيوعية القديمة تجعل الولاء الأعلى للحزب الأم — أى لموسكو — فالشيوعية الجديدة، تنقل هذا الولاء الى المجتمع الوطني، أو كما عبر الأسباني كاريلو، الى مجموع الناخبين. ويمتد ذلك الى إنتقاد السوفييت، وخاصة فيما يتعلق بتقييد الحريات وإضطهاد المنشقين وقمع حرية الفكر والمبادرات الجماهيرية، أى أن موقفها يقوم على تغليب (القومية) على (الأممية)، على عكس موقف الشيوعية التقليدية التي لم تتأثر بقيم الحضارة الليبرالية.

— ويقود ذلك الى إضطراب الشيوعية الجديدة، لقبول مفاهيم جديدة، بصدد وضع الجهاز الإداري ودوره، لأن التسليم بفكرة التعدد والمشاركة السياسية الواسعة والحرية، يؤدي الى قبول (اللامركزية) في صيغ السياسة العامة، على أسس إشتراك عدة مؤسسات وهيئات مختلفة في هذه العملية، مع حق المواطن في الانتماء الى هذه المؤسسات بمحض إختياره، وممارسة دور أو آخر من أدوار المشاركة. أما الشيوعية القديمة،

جماعية التصور، أى أن التصور يجب أن يكون واحداً غير متعدد. وقد ذهب بعض مفكرى الشيوعية الجديدة، إلى اعتبار أن « هذا التصور اللاهوتي للعالم وللتطور التاريخي ولل فكر البشرى، هو المسئول عن مصاكم التفثيش والعدوان على الديمقراطية فى الحزب والدولة السوفيتية ».

— ومع ذلك، يجدر التنويه إلى أن الشيوعية الجديدة، تظل — كمما تعبر الأحزاب التى تنعكس الظاهرة — ماركسية لينينية، حيث تطالب بتأميم للصناعة على نطاق واسع، وتتبنى برامج فى الأجور والأسعار والضرائب، والاقتصاد بوجه عام، تنحاز إلى صف الطبقة العاملة، كمما تؤيد السياسة الخارجية السوفيتية، فضلاً عن أنها تؤمن بالنسق الفلسفى للماركسية فى المادية الجدلية، المادية التاريخية، والصراع الطبقي.

والواقع أن تساؤلات تنور فى هذا المجال، حول ما إذا كان مجموع الخصائص التى تميز الشيوعية الجديدة، تسمح لها بالبقاء فى دائرة الماركسية اللينينية بالفعل؟ وعلى وجه الخصوص، قبول أسس التنظيم السياسى الليبرالى، والخروج على القواعد العسامة للأمم البروليتارية، ويضاعف من أهمية هذه التساؤلات، أن الأدب الماركسى التقليدى، يعتبر أن صلب النظرية الشيوعية يقوم على إيضاح أن الصراع الطبقي فى التاريخ، يؤدي بالضرورة إلى (دكتاتورية البروليتاريا)، وأن التجديد الذى جاء به كارل ماركس، يعتمد على هذه النقطة بالذات فى قوله (لقد إكتشف كثير من علماء الاجتماع البورجوازيين مفهوم الصراع الطبقي قبلى، وكل ما جئت به، هو أنى أظهرت أن هذا الصراع يقود إلى دكتاتورية الطبقة العاملة)، وكان لينين كثير السخرية من فكرة (إرادة الأغلبية) ويعتبر أنها (نهج تحريفى من مفاهيم بورجوازية ليبرالية). وثمة رأى آخر يتصور أن ظاهرة الشيوعية الجديدة، هى أقرب إلى الماركسية وأبعد عن اللينينية، بإعتبار أن كارل ماركس كان شيوعياً أوروبياً، أو هو (الشيوعى الأوروبى الأول The first Eurocommunist)، وأنه لم يتحدث عن دكتاتورية البروليتاريا إلا بشكل عام، عندما أوضح إرتباطها بمفهوم القيمة الفائضة فى كتابه (رأس المال)، وفى سياق يقصد منه أن يبين المسار الذى يأخذه رأس المال، كى يفضى فى النهاية إلى المجتمع الاشتراكى الذى تقوده الطبقة العاملة. بينما لينين — وفقاً لهذا الرأى — هو الذى صاغ نظرية دكتاتورية البروليتاريا بشكلها السياسى، متأثراً بالتجربة الروسية الأوتوقراطية، فوصف دكتاتورية البروليتاريا بأنها (حارس النظام الاشتراكى ضد عواصف الطبقات المنهارة). ومع ذلك، فلم يحن الوقت

بعد، للوصول إلى تقويمات يقينية وشاملة للاتجاه الحقيقى للشيوعية الجديدة فى غرب أوروبا: هل تعبر حقاً عن إتجاه جديد له مقوماته الفكرية والحركية المتكاملة، أم هى نوع من البراجماتية السياسية، تنظر إلى الأفكار المجردة، بمعيار قيمتها العملية المباشرة للوصول إلى الغاية، أو أنها مجرد مهارة ميكيا فيلية للوصول إلى الحكم، من نمط شسبيه بتعهد الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية، بالتعاون مع الأحزاب الأخرى — إبان وصولها إلى الحكم بعد الحرب العالمية الثانية — وهو ما ترجم فى صورة إدماج هذه الأحزاب قهراً فى جبهات شعبية بقيادة الحزب الشيوعى.

التمايزات الداخلية للشيوعية الجديدة

الحديث عن خصائص عامة للظاهرة، لاينفى ماتحوية من تمايزات فى داخلها، كنتيجة لخصوصية وضع كل حزب، غير أنه يلاحظ أن الجاناب الأكبر من هذه التمايزات، بالنسبة لأحزاب الشيوعية الجديدة، يندرج تحت إطار (الكم) أو التمايز فى الدرجة، وليس فى إطار (الكيف) أو التباين النوعى، الذى يوجد بين أحزاب الشيوعية الجديدة — الايطالى والفرنسى والأسباني أساساً — وبين بقية الأحزاب الصغيرة التى تنتشر على خريطة غرب أوروبا، دون أن تشغل منها مكاناً ذا أهمية. فمعظم هذه الأحزاب الصغيرة، لاتزال على ولائها التقليدى لموسكو، وتقديرها الخاص للأمم البروليتاريا، وتنهج نهج الحزب الشيوعى البرتغالى وزعيمة (الفار وكونهال). وأهم هذه الأحزاب، الحزب الشيوعى الدنماركى بزعامة (كلو جيسبرن) والحزب الشيوعى اليسارى فى السويد ويقوده (لارذارنز)، وحزب العمل التقدمى فى قبرص بقيادة (كرلشسيوس بنياس)، والحزب الشيوعى اليونانى بزعامة (كلوراكس). وثمة أحزاب أخرى بدأت تأخذ موقفاً وسطاً مثل الحزب الشيوعى الهولندى الذى أعلن زعيمه (فرانز موهير) فى مؤتمر برلين فى ٢٩، ٣٠ يونيو ١٩٧٦ [إننا لانزال على ولائنا للاتحاد السوفيتى، ولكننا نشعر بأن الوقت قد مضى لأن يلعب أى حزب دوراً قيادياً]، وبعض أحزاب ثمرت على وصاية موسكو، ولكنها تتمسك بمفاهيم الشيوعية التقليدية، وخاصة دكتاتورية البروليتاريا.

وعلى ذلك فدراسة التمايزات الداخلية للظاهرة الشيوعية الجديدة فى غرب أوروبا، تنصب على الأحزاب الثلاثة الرئيسية. وأول ما نلاحظه أن الحزب الشيوعى الأسباني، على عكس الحزبين الآخرين، ظل حزباً سرياً Underground لما يقرب من الأربعين عاماً، منذ الغاءه إبان الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٩

معارضة قوية في قيادة الحزب نفسها ، يمثلها المفكر المعروف (لوى ألتوسر) الذى اشتهر بالجملة التى سبق أن قادهما ضد (روجيه جاروديه) عندما أبدى بعض آراء جديدة ، وانتهى الأمر بطرد جاروديه من المكتب السياسى للحزب ، وكذلك تلميذه (بالييار) الذى أصدر كتيباً جديداً ، يحذر من مخاطر الابتعاد عن شعار دكتاتورية البروليتاريا . أما الحزب الشيوعى الايطالى ، فترى فيه الدوائر الغربية حزبا إصلاحيا بالفعل ، وأن له تاريخاً طويلاً . وإن اتسم بالحذر - فى التجديد فى المفاهيم الشيوعية بتأثير من قائده الأول (أنطونيو جىرامشى) الذى يعد من الشخصيات الكبرى فى التجديد فى المفاهيم الشيوعية ، وهو أول من أعطى للمثقفين دوراً متعاضداً فى التطور نحو الاشتراكية ، مما نجم عنه أن الحزب يتغلغل الآن بشكل ملحوظ فى أوساط المثقفين الايطاليين ، وإن كانت هذه الدوائر تقف منه موقف الحذر ، لما حققه من نجاح سياسى فى الانتخابات الاقليمية والعامة من خلال الصيغة التى يتبناها (التسوية التاريخية) ، أى أنه ينتقل تدريجياً من المعارضة إلى المشاركة فى الحكم ، فضلاً عن أن قطاعات واسعة من أعضائه - شأنه فى ذلك شأن الحزب الفرنسى - لاتزال أكثر يسارية .

— وكذلك تتمايز هذه الأحزاب ، فى أسلوب حركتها السياسية ، فيما يتعلق بطبيعة (التحالفات) التى تعقدتها ، فالحزب الشيوعى الايطالى ، يدافع عن فكرة الحل الوسط التاريخى ، التى تجد جذورها التاريخية فى صيغة (الكتلة التاريخية) التى بدأ جىرامشى فى تأصيلها ، كتعبير عن تحالف يسارى واسع ، واستمرت مطروحة فى عهد رئاسة (بالميروتولياتى) للحزب ، وهو صاحب فكرة التنوع فى إطار الشيوعية العالمية ، ثم تبلورت أكثر من يد (لويجى لونجو) الذى اقترح فى ١٩٦٤ تشكيل حزب اشتراكى متحد مع كل الاتجاهات اليسارية ، حتى جاء (برلنجوير) ليطورها إلى فكرة التسوية التاريخية ، التى تستند إلى أنه فى دولة الفاتيكان ، يستحيل تصور قيام حكم بدون الكاثوليك ، كما يتعذر حل مشاكل إيطاليا الاقتصادية دون مشاركة الشيوعيين . والحل لهذه المعضلة ، يكمن فى تسوية تاريخية بين التيارات الرئيسية الثلاثة فى إيطاليا : المسيحية ، الشيوعية ، الاشتراكية . أما الحزب الشيوعى الفرنسى الذى تكون إثر انشقاق فى الحزب الاشتراكى ١٩٢١ ، فقد عمل منذ بداية الثلاثينات ، على تكوين جبهة ديمقراطية واسعة ، تقف فى وجه تقدم الفاشية ، حتى كون الجبهة الشعبية مع الحزب الاشتراكى والراдикаليين اليساريين التى انهضت سريعاً لتعاضد نفوذ الاتجاه الرفض للشيوعية فى الحزب الاشتراكى . وظل الحزب الشيوعى يحاول إعادة الجبهة

وحتى اعيد تسجيله مرة أخرى فى ٩ إبريل الماضى ، وطوال هذه الفترة ، كان يعمل فى إطار غير شرعى ، ويعتمد على التستر وراء منظمات اجتماعية أو علمية ، كنتيجة للظروف الخاصة لاسبانيا تحت حكم الجنرال فرانكو .

ولكن هذه الوضعية الخاصة ، لم تحل دون اشتراك الحزب الشيوعى الاسبانى مع الحزبين الايطالى والفرنسى ، فى سمة هامة ، وهى ان كلا من هذه الأحزاب وصل إلى السلطة فى مرحلة سابقة ، من خلال جبهة أو ائتلاف ، ولدة قصيرة من الزمن . ففي أوائل عام ١٩٣٦ وصلت الجبهة الشعبية فى فرنسا إلى الحكم ، وكانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين والراдикаليين اليساريين واستمرت حتى نهاية ١٩٣٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية ، شارك الحزب كذلك فى حكومة ديجول ، غير أنه سرعان ما خرج منها مع قدوم رياح الحرب الباردة ، وانحيازه إلى جانب موسكو . كما انتصرت الجبهة الشعبية فى اسبانيا التى شارك فيها الحزب الشيوعى فى الانتخابات التشريعية فى فبراير ١٩٣٦ لتتشب الحرب الأهلية فى ١٧ يوليو من نفس العام . أما الحزب الشيوعى الايطالى ، فقد اشترك فى حكومة ١٤ يوليو ١٩٤٦ الائتلافية بأربعة وزراء ، ولكنها لم تستمر أكثر من عشرة شهور .

وهذه الأحزاب الثلاثة ، تتمايز بوضوح من حيث درجة إصلاحياتها وإيمانها بالحريات السياسية والفردية ، فتعتبر الدوائر الغربية ، أن الحزب الاسبانى هو أكثرها (صدقاً) ، وأن زعيمه كاريللو هو أكثر الزعماء الشيوعيين اعتدالاً ، وقد بلغ من اعتداله أن ينزع - فى حفل اقيم فى السفارة البرتغالية بباريس أوائل ١٩٧٦ - إلى تناول نخسب الزعيم الاشتراكى البرتغالى (سواريز) ، الذى كان على عداوة مع الشيوعيين فى البرتغال . ويعبر كاريللو عن ذلك بقوله [إذا كنا معتدلين ، فذلك لأنه الطريق الوحيد أمام اسبانيا اليوم ، فلن تكون هناك عاصفة تنطلق من قصر الشتاء ، ولا مسيرة كبرى ولا حرب عصابات فى الجبال على طريقة كاسترو] .

وعلى عكس ذلك ، تتراب الدوائر الغربية فى حقيقة اتجاهات الحزب الشيوعى الفرنسى ، لما عرف عن هذا الحزب تاريخياً ، من تشدد فى المسائل المذهبية ، حتى عندما تبنى شعارات الديمقراطية المتقدمة ، المجتمع الحر ، تجمع القوى العاملة فى فرنسا منذ أواخر العقد الماضى . يضاف إلى ذلك ، أن قطاعات غير محدودة من قواعد الحزب ، لم تظهر ارتياحاً لاتجاه الحزب الأخير ، وبالذات التخلي عن دكتاتورية البروليتاريا ، بل وتوجد

من جديد ، حتى إثمرت جهوده عام ١٩٧٢ عندما اتفق مع الحزب الاشتراكي بقيادة ميتران ، ومع الراديكاليين اليساريين على ورقة عمل مشتركة ، أطلق عليها اسم برنامج اليسار المشترك ، كما يبذل الحزب جهودا يائسة للتعاون مع الكاثوليك ، منذ أن أطلق زعيمه السابق «موريس توريز» شعار (اليد المبسوطة في اتجاه المؤمنين) .

أما الحزب الشيوعي الأسباني ، فمنذ هزيمته خلال الحرب الأهلية - ولمدة طويلة - وهو يقف وحيدا لرفض الاشتراكيين وغيرهم التعاون معه ، لتحجزه العقائدي ، وانتهاجه أساليب العنف ، واعتماده الكامل على موسكو ، إلا أنه منذ منتصف الستينات ، بدأ الحزب بقيادة «كاريلو» يتجه إلى الاعتدال والاستقامة ، ومع قرب رحيل فرانكو تبني فكرة (المعارضة الديمقراطية) التي تجمع كل الأحزاب والقوى المطالبة بالاصلاحات الديمقراطية .

— ومن جانب آخر ، لا تتمتع هذه الأحزاب بنفوذ سياسي متساو في بلادها ، فبينما يعد الحزب الإيطالي من أحزاب الحجم الكبير ، إذ يضم ١,٧ مليون عضو ، لا يزيد أعضاء الحزب الفرنسي على ٢٦٠ ألفا ، أما الحزب الأسباني فيصعب تقدير حجمه لظروف السرية التي ظلت تغلفه لفترة طويلة ، وإن كان من المعروف أنه مؤتمره الأخير ، اتخذ قرارا بالعمل على زيادة عضويته إلى ٣٠٠ ألف في الفترة المقبلة . ومن حيث التمثيل البرلماني ، يحوز الحزب الإيطالي ٢٢٧ مقعدا من أصل ٦٣٠ بنسبة ٣٤,٤٪ ، بينما يملك الحزب الفرنسي ٧٣ مقعدا ، من أصل ٤٩٠ أي بنسبة ١٥٪ ، وكذلك يتفوق الحزب الإيطالي في سيطرته على الإدارة المحلية لسبعة من مقاطعات إيطاليا العشرين . وأهم من ذلك ، فالحزب الإيطالي يتميز بأنه الحزب الشيوعي الوحيد في غرب أوروبا الذي ينتمي إليه رئيس المجلس النيابي .

— ورغم أن هذه الأحزاب الثلاثة ، تعلن عن عدم نيتها الانسحاب من التنظيمات الإقليمية الأوروبية (حلف الأطلنطي ، السوق الأوروبية المشتركة) إذا ما وصلت إلى الحكم ، إلا أن هذا الموقف العام يخفي تمايزات هامة ، فالحزب الفرنسي لا يزال متمسك بسياسة خارجية أكثر يسارية ، وزعيمه جورج مارشيه يشن هجوما عنيفا على حلف الأطلنطي ، ويعبر عن عداوة صار للولايات المتحدة ، ويهاجم تعاون السوفييت مع حكومة ديستان ومع بون ، ويفسر الانفراج الدولي على أنه خوف الدول الرأسمالية من مواجهة الاشتراكية .

أما الحزب الإيطالي فإنه أكثرها اعتدالا في هذه

الناحية ، بحيث يرى « برانجوير » أن تحول دولة من كتلة إلى أخرى ، أو من حلف لآخر ، من شأنه أن يسبب زيادة أوجه الاختلال في التوازن الدولي ، ويقول « سأطالب داخل حلف الأطلنطي ، ودون المساس بهذا الحلف ، بحق إيطاليا في تقرير مصيرها بصورة ذاتية ومستقلة »

— وثمة تمايز آخر يبدو واضحا بين الحزبين الأسباني والإيطالي بالذات ، حول صيغة التعاون بين الأحزاب الشيوعية الغربية ، فالحزب الأسباني يعمل على تطوير فكرة إستراتيجية شيوعية إقليمية في غرب أوروبا في شكل تحالف بين هذه الأحزاب ، بهدف إلى إقامة مجموعة من الدول الأوروبية الاشتراكية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، بينما نفى ممثل الحزب الإيطالي في الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر برلين ، أية نية لإقامة مركز شيوعي في غرب أوروبا .

حدود الشيوعية الجديدة في غرب أوروبا

من الأمور الجديدة بالانتباه في تطور الحركة الشيوعية في أوروبا ، ذلك العدد الهائل من الاتجاهات والمنظمات والروافد التي تتداخل - أحيانا - فيما بينها من حيث الأسماء التي تنتحلها ، مما قد يسبب بعض المشاكل لدى التعرف على كل منها بشكل متميز . وتعد هذه الوضعية ، إحدى نتائج الأزمة التي تشهدها الماركسية في غرب أوروبا ، والتي عبر عنها روجيه جارودي في صياغة أدبية بقوله « غدت الماركسية كأنها حسناء الغابة النائمة لمدة تقرب من ربع قرن من الزمان » ، بينما ردها المفكر الإيطالي لوتشيو ليتيني إلى أن « الاشتراكية قد حوصرت وأوقفت تقدمها في العالم الصناعي » . ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تمييز ظاهرة الشيوعية الجديدة عن هذه (الشيوعيات) المتعددة . وهذه المعالجة تنصب على التيارات المنظمة في إطار سياسي ، وليس على الاتجاهات الفردية التي يمثلها مفكرون مستقلون أو منشقون عن الأحزاب الشيوعية أو المنظمات الأخرى ، لأن هذه ظاهرة أخرى لا تقل أهمية وخطورة ، وتعود إلى فترة طويلة ماضية . ومن أبرز أعلامها اليوم جيارودي ، تيلهايم ، روبنسون ، دوب ، هويسباوم وآخرون .

أما التيارات الشيوعية المنظمة ، والتي ينبغي وضع الحدود الفاصلة بينها وبين الظاهرة موضع البحث ، فهي عديدة ويمكن رصد أهمها على النحو التالي : — اليسار الجديد New left وهو تيار يضم مجموعات متباينة ، ربما لا يجمع بينها سوى موقفها العدائي من الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي من الأحزاب

الايطالي في أن الخط الفاصل بينه وبين الاشتراكيين .
أنهم يعتبرون الديمقراطية البرلمانية بالمفهوم الليبرالي ،
نموذج أبدي ينبغي ألا يهتريه أي تغيير ، بينما ترى
الشيوعية الجديدة ضرورة تطهير المؤسسات
الديمقراطية ، بالترابط مع حل المشكلات الاجتماعية
لتجاوز النظام الرأسمالي . وهذا يقود إلى توسيع
الديمقراطية ، وإلى تفوية وإلى تفوية دور الطبقة
العاملة ، لتصبح أساس كتلة اجتماعية جديدة ، أي القوة
الحاكمة للمجتمع ، وهو ما ترفضه الديمقراطية
الاشتراكية [١٢]



الشيوعية الأوروبية التي كانت جميعها حتى وقت
قريب ترتبط بموسكو . وأهم هذه المجموعات :
الماويون [أنصار صاووتسي تونج وتجربة الصين] ،
والترتسكيون [أنصار ليون تروتسكي الذي اغتاله
ستالين في ١٩٤٠] ، والجيفاريون [أنصار أرنيستو
جيفارا الثائر الكوبي] .

— شيوعية المجالس Council Communism
وتقوم على فكرة [دكتاتورية المجالس العمالية
الشيوعية] ، وتتركز في فرنسا بالذات ، وتحدد اتجاهها
في أن « النظرية الثورية لم تنشأ في رموس المثقفين ، ولا
من عبقرية الزعماء البروقراطيين ، فهي لا تشكل علما
منفصلا عن الحركة البروليتارية ، ولا أيديولوجيا ثورية
جاهزة ، كما هو الحال في الأيديولوجيات الكاوتسكية
اللينينية التي تعبر عن مصالح الفئات البروقراطية
الطامحة للوصول إلى السلطة ، على أكتاف الطبقة
العاملة . ولهذا تسعى شيوعية المجالس إلى المصالح
العليا للبروليتاريا المستقلة عن القومية ، بالاستيلاء على
السلطة عبر مجالس المصانع والمزارع والأحياء ،
وتجهيز الدولة وجميع أجهزتها » . والشعار الدلائل
هو « السلطة الأممية المطلقة لمجالس العمال » .

— اليسارية الحديثة New leftism وهي أكثر هذه
الاتجاهات حداثة ، وأحيانا يصعب تمييزها عن الاتجاه
اليساري ، غير أن اليسارية الحديثة تنفرد بموقف مسن
فلسفة كارل ماركس باعتبارها [أيديولوجيا
بورجوازية] ، وتسمى اليسارية الحديثة إلى (إنجاز
بدل راديكالي للماركسية اللينينية) وينصب نقدها
للماركسية ، في أنها تفقد إلى نظام من رأسمالية الدولة ،
وتتبنى فكرة أقرب إلى الديمقراطية المباشرة التي تقوم
على الحركة المستقلة للتدوين العمال في المصانع
والمجالس المشكلة فيها ، وترفض أي شكل مسن
المستويات الوسيطة في أبنية اتخاذ القرار .

— هذا غير المنظمات الفوضوية التقليدية ، التي تعتمد
على عمليات التخريب بشكل أساسي ، وتتبع إستراتيجية
الثور ، وبعضها تبني العنف المسلح ، وتعود بجسورها
الفكرية إلى (شتيرن ، برودون ، باكونين) والفكرة
المحورية لديها إنكار أي سلطان للدولة ، لأنها في حد
ذاتها مصدر الشر ، وأنه بإزالة الدولة ، تنطلق حريات
الأفراد المطلقة في الابداع والخير .

— وواضح أن الفارق ضخم بين ظاهرة الشيوعية
الجديدة التي تمثل (الإصلاحية) وتوسع على يمين
الشيوعية التقليدية ، وبين كل هذه التيارات التي تمثل
أقصى الراديكالية وتقع على يسار الشيوعية القديمة .
غير أنه تجدر ملاحظة أن إصلاحية الشيوعية الجديدة ،
لا تنتقل بها إلى دائرة (الاشتراكية الديمقراطية) إذ
يظل التمايز واضحا بينهما ، ويحدده الحزب الشيوعي

ورفض فكرة مركزية القيادة في الحركة الشيوعية العالمية، والمقصود بصفة مباشرة الاتحاد السوفيتي الذي يعد الأب الروحي للحركة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة داخل الحركة الشيوعية العالمية، نشاطا سوفيتيا ملحوظا، سواء على المستوى النظري أو العملي، بحثا عن السياسات الملائمة لتجنب الانشقاق داخل الحركة الشيوعية العالمية، واقترابا من اتجاهات الأحزاب الشيوعية الأوروبية، في محاولة للتعرف على ما تطرحه من آراء، وما تتخذه من مواقف إزاء الأحداث السياسية في بلادها، وعلى الجانب الآخر، كانت علامات الامتعاض من الوصاية السوفيتية ترتفع من السنة زعماء هذه الأحزاب، تارة مستترة ومعتدلة اللهجة، وتارة سافرة وصاخبة، مشفوعة برويتها الجديدة لفهم الماركسية الليتية والطرق التي يتحقق بها الاشتراكية في بلادها.

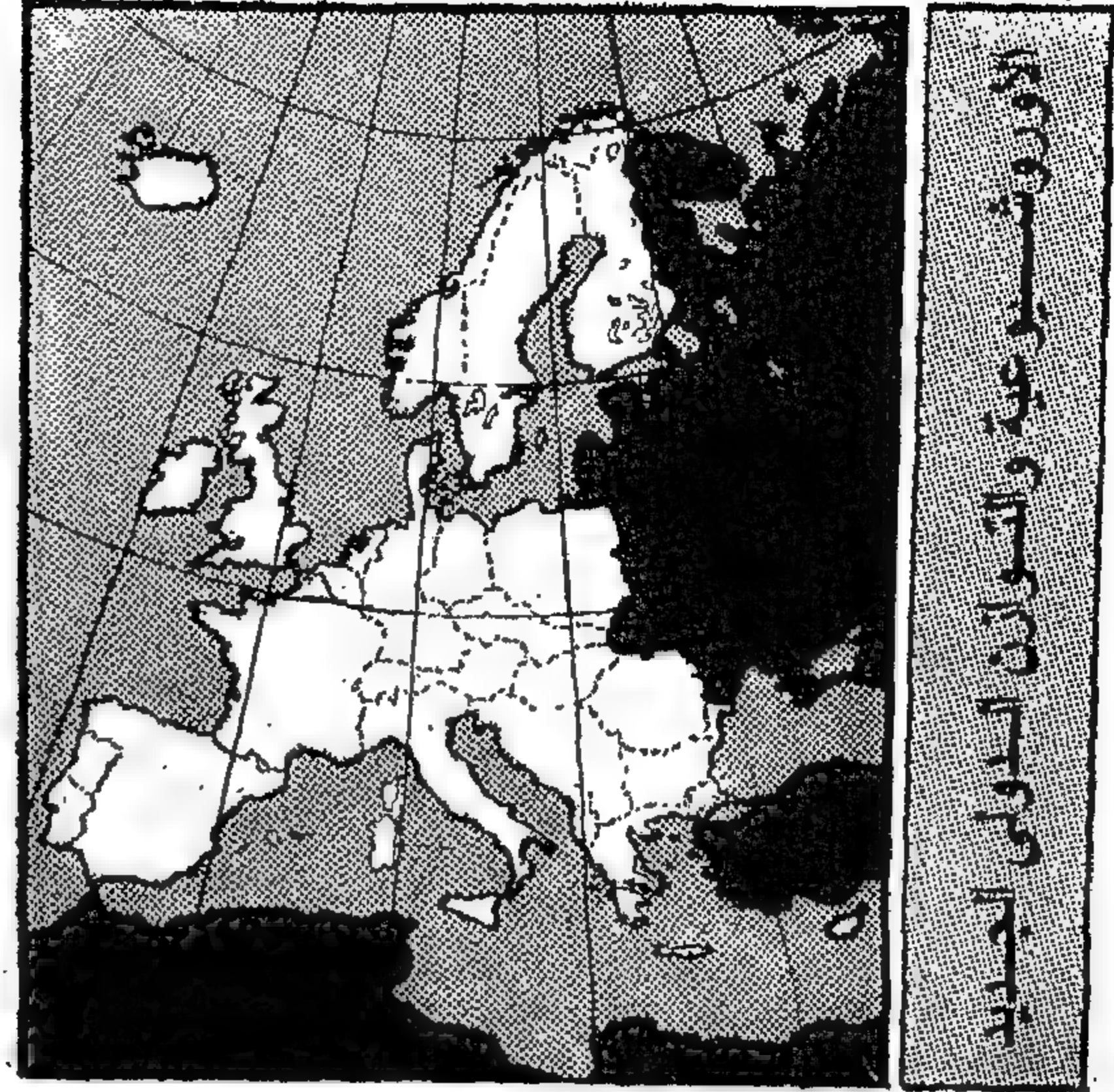
١- موقف الأحزاب الشيوعية

الأوروبية من الدور السوفيتي

تتجه الأحزاب الشيوعية الأوروبية، وبالأذات التي ليس لها ولاء معزوف للسوفيت، مثل أحزاب يوغوسلافيا ورومانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا، إلى نقد السياسات السوفيتية، فيما يسمى بمركز التوجيه داخل الحركة الشيوعية العالمية. وترى أن فكرة كهذه، يجب أن تأخذ معنى جديدا، وبالتحديد انتقاء وجود قيادة واحدة للحركة، والاهتمام أساسا بأسلوب اللقاءات الدورية العالمية للأحزاب الشيوعية، حيث المراجعة والنقاش المتبادل والتصحيح، في إطار «التضامن»، وليس الانصياع لقيادة بعينها.

١- الموقف ما قبل برلين ١٩٧٦. وفيه كان الانتقاد للسياسة السوفيتية، محققا وغير مباشر. وكان يطرح فكرة وحدة الحركة الشيوعية، من خلال تعدد المراكز، بشكل خفي ومستتر، وعلى المستوى النظري فقط. لقد وقف حليتميزا زعيم الحزب الشيوعي في كولومبيا أمام المجتمعين في مؤتمر الأحزاب الشيوعية في ١٩٦٩ بتشيكوسلوفاكيا ليقول «بالطبع لا يمكن أن يكون هناك مركز واحد لقيادة الأحزاب الشيوعية، ولكن هذا لا يعني تفرقة وتجزئة الحركة الشيوعية، إنما نقط الإيمان بأن التضامن والتنسيق يكونان من خلال اللقاءات الدورية».

هذه الإشارة الخفيفة إلى دور الاتحاد السوفيتي في توجيه الحركة الشيوعية، سوف تجد عبارات أشد قسوة في عام ١٩٧٦ قبل انعقاد مؤتمر برلين بشهور قليلة، لعل أبرزها كلمة جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي أمام المؤتمر الثاني والعشرين لحزبه في فبراير ١٩٧٦ والتي جاء فيها قوله «إننا لا نقبل أن تتلخ القذوة الشيوعية بالأخطاء والسياسات غير



[٣] سياسة الاتحاد

السوفيتي تجاه

الشيوعية الأوروبية

عبد العاطي محمد

من الصعب القول، إن الجدل الحالي داخل الحركة الشيوعية العالمية، وليد أحداث السنتين الأخيرتين فقط، فجذوره تمتد إلى بداية الستينات، عندما إحتدم الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وما ترتب عليه من تعدد الولاءات داخل الكتلة الشيوعية. ويعتبر انعقاد مؤتمر برلين يومي ٢٨، ٢٩ يونيو ١٩٧٦ علامة فاصلة بين مرحلتين، فيما يتعلق بتطور الحركة الشيوعية وموقع الاتحاد السوفيتي منها. فالأوضاع ما قبل ذلك التاريخ، كانت تعكس خلاقات حول مشاكل العلاقات الدولية بالدرجة الأولى، وانحصرت بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وأوروبا الشرقية بصفة أساسية، ولم تصل إلى حد الانقسام الخطير حول جوهر العقيدة الماركسية. وأما مناقشات مؤتمر برلين، فقد دفعت بقوة، إلى حلبة الصراع، بفارس كان في الظل، هو شيوعي أوروبا الغربية، وبأفكار جديدة تمثل تحديا للحركة الشيوعية في الوقت المعاصر، دارت حول الديمقراطية، وتعدد الطرق نحو الاشتراكية،

بدأ الهجوم قويا ، على لسان سانيناجو كاريللو زعيم الحزب الشيوعي الأسباني ، الذي قال « كنا ننظر الى موسكو على أنها الأرض التي خرجت منها أحلامنا ، وأنها روما الحركة الشيوعية ، وتحديثنا عن تاريخ ثورة أكتوبر الاشتراكية على أنه الكرسي ماس الخاص بنا .. ولكن تلك كانت فترة طفولتنا ، واليوم أصبحنا في مرحلة البلوغ . » وكانت كلمات برلينجوير زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي ، تعبر عن الرؤية الجديدة لشيوعي أوروبا الغربية ، خاصة حول ما يتعلق بمركزية التوجيه في الحركة الشيوعية ، وقد جاء فيها « لا يوجد مركز دولي للشيوعية ، ولم يعد من الممكن أن يوجد لا على التضامن العالمي ، ولا على النطاق الأوروبي .. إن الواقع الراهن للحركة العمالية العالمية ، والعلاقات بين الأحزاب الشيوعية ، تقتضي التخلي عن أساليب عفا عليها الزمن ، وعلينا أن نسلم بأن تطوير تعاليم الماركسية ، لم يواكب التحولات العظمى في واقع عالمنا المعاصر ، ومازلنا نتشبه بقوانين مصبوبة ، وبمعارك كلامية ، يجري فيها تبادل الاتهامات بالانتهازية بكل مخالف في الاجتهاد .. والحقيقة التي ينبغي التسليم بها ، أنه لم يعد يوجد حزب قائد ولا دولة قائدة » .

وإذا كانت كلمات كاريللو وبرلينجوير تكشف عن رفض استمرار قيادة السوفييت للحركة الشيوعية العالمية ، وترفع شعار تعدد المراكز في إطار التضامن ، فمن الواضح أن الاتجاه بين شيوعي أوروبا ، هو عدم التمسك ، على الأقل في الفترة الحالية ، بصفة معينة لتوجيه الحركة الشيوعية العالمية ، حتى إن كلمات بعضهم ، تثير الشك في قبولهم فكرة اللقاءات الدورية ، بدلا من أحادية القيادة ، فها هو جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي يذكر في ٢ يولييه ١٩٧٦ « في محادثاتنا ، أكدنا على الفكرة القائلة بأن مؤتمرات قادمة كهذه ، لن تتلاءم مع إحتياجاتنا المتجددة » . وفي تعليق لزعيم الحزب الشيوعي البريطاني على أعمال مؤتمر برلين ، جاء قوله « إن المؤتمرات أشارت إلى أن بعض الوسائل المستخدمة الآن في الحركة الشيوعية العالمية ، لا تفي بالغرض » .

موضوع آخر من الموضوعات التي كشفت عنها مناقشات برلين ، ويمثل تحديا آخر للنموذج السوفييتي ، هو إعلان بعض الأحزاب ، اتخاذ مواقف جديدة فيما يتعلق بالسير نحو الاشتراكية ، هي من حيث الارثوذكسية الماركسية ، تعد انحرافا خطيرا . هكذا أكد جورج مارشيه ، على أن سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي ، تقوم على التحالف مع الاشتراكية ، ومع كل القوى التي يمكن أن تتفق على حد أدنى من البرامج . وأكد كاريللو من زاوية أخرى ، على التحالف مع الليبرالية المسيحية ومع الاشتراكية الديمقراطية ، وأعلن بيرلنجوير تمسكه بحرية الصحافة وحرية المعارضة من

المنطقية .. إن سياسة حزبنا تصنع في باريس وليس في موسكو .. »

والترجمة النظرية لهذه المواقف العملية الراضية للدور السوفييتي ، هو الخلاف حول ما يسمى بالعالمية ، أو وحدة الحركة الشيوعية ، وما يسمى بالاستقلالية في الطريق إلى تحقيق الاشتراكية . وللتبسيط نقول العقيدة الماركسية الليتية ، بضرورة خضوع الأحزاب الشيوعية لخط عام عالمي في مواجهة الحركة الرأسمالية ، التي هي بدورها تخضع لخط عام عالمي خاص بها . ولكن الأحزاب الشيوعية الأوروبية اعتقدت أن هذا الخط العام ، أو هذه العالمية ، هي مرادف للسيطرة السوفييتية على قيادة الحركة الشيوعية وفرض أسلوبها على غيرها من الأحزاب الشيوعية الأخرى .

هكذا إنفتح الباب لهجوم آخر على النموذج السوفييتي ، باعتباره النمط التقليدي للحركة الشيوعية ، هو سعي الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، لأن تنتهج طريقا مستقلا بها في الصراع مع الرأسمالية ، ينبع من واقعها ، ووفق ظروفها ومشاكلها . وكانت أبرز مظاهره ، إعلان الحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمره الثاني والعشرين ، تخليه عن مبدأ « ديكتاتورية البروليتاريا » وطرحه فكرة أخرى متطورة عن نفس المبدأ ، هي أن البروليتاريا تعدلت وجوهر « طبقة عاملة عريضة » تتمسك بالاشتراكية العلمية . وبالطبع فإن الحديث عن طبقة عاملة عريضة ، إنما يعنى التحالف مع طبقات أخرى لا تعادى الاشتراكية . ولكنها لم تكن مدرجة في الفقه الماركسي كنصير للطبقة العاملة .

ولم تكن أعين السوفييت بعيدة عن سلوكيات الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، وبالذات في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، هذه السلوكيات التي عبرت عن تمسك بالأساليب الديمقراطية على النمط الغربي ، مثل حرية الصحافة ، والاقرار بالمعارضة ، والعمل من خلال البرلمان ، وفي مجملها وسائل للتعبير عن الحرية كما عبر عنها الفكر الرأسمالي الغربي . وربما ذلك هو ما دفع زعيم الحزب الشيوعي البريطاني في يناير ١٩٧٦ إلى مهاجمة السياسة السوفييتية بخصوص طريقة معاملة المنشقين عن النظام السوفييتي من الأدباء والعلماء ، وكذلك طريقة معاملة الأقليات وقوله « إن الانشقاق في حد ذاته ، مظهر للديمقراطية » .

ب - الموقف في مؤتمر برلين وما تلاه : وفيه ارتفعت حدة الانتقادات للسياسة السوفييتية ، وأخذت شكلا أكثر صراحة ووضوحا ، خاصة وأن إنعقاد المؤتمر ، جاء في ظروف تعاظم قوة الحزب الشيوعي الإيطالي ، والسماح النسبي للحزب الشيوعي الأسباني بالمشاركة في الحياة السياسية في أسبانيا ، وصعود نجم الحزب الشيوعي الفرنسي .

الاشتراكية ، وإعتبار الحوار والتعاون بين الشيوعية وكل القوى الديمقراطية والمحبة للسلام ، أمراً ضرورياً ، والاقرار بأن كل من يختلف مع سياسة الأحزاب الشيوعية ، ليس شرطاً أن يكون معادياً للشيوعية .

٢ - رد الفعل السوفييتي

يحاول السوفييت الإيحاء بأن هذه التيارات الجديدة ، لا تشكل خطراً على الدور السوفييتي ، ولا على الحركة الشيوعية ككل ، وإنما هي تطور طبيعي للتفاعلات والمشاكل داخل الواقع الشيوعي . ورغم ما يبدو في وثيقة برلين الأخيرة من تنازل من جانب السوفييت ، والاقرار بتغيير موضوعي في الحركة الشيوعية ، إلا أن السوفييت ، ظلوا محافظين على نعمتين هما : ضرورة التمسك بالوحدة والعالية ، مع الحرية الاستقلالية للأحزاب الشيوعية في الطريق إلى الاشتراكية . وقد حاول السوفييت أن يترجموا ذلك الموقف نظرياً وعملياً في أن واحد .

١ - من الناحية النظرية : يقول السوفييت إن لينين ركز بشدة على الحاجة إلى وحدة عالمية للشيوعيين في العالم لحماية تضامنهم ، ولكنه في نفس الوقت ، لم ينكر الحقيقة القائلة بأن هذه الوحدة يجب أن تأخذ في اعتبارها ، الظروف التي تعمل فيها الأحزاب الشيوعية ، وأن إستراتيجية مشتركة شيوعية ، يمكن أن تستعمل بنجاح وبفاعلية فقط ، إذا أخذت في اعتبارها الأحوال الخاصة لكل بلد . ويستشهدون بمقولة لينين « إن عدم الاهتمام بالتميزات الوطنية ، ربما يؤثر بالسلب على حرية نضال الطبقة العاملة . وإن النجاح في تحقيق الأهداف العالمية البروليتارية ، يعتمد على كيفية أقلمة الغايات العالمية ، مع الظروف المحلية لكل دولة شيوعية » وعلى ضوء ذلك ، يمكن إجمال المبادئ الأساسية التي يجب أن يعمل من خلالها أي حزب شيوعي داخل الحركة الشيوعية العالمية ، في الآتي : ١ - إن العلاقة بين الأحزاب الشيوعية ، يجب أن تأخذ في اعتبارها جوهر الحركة الشيوعية كحركة عالمية ، والتي تعني وحدة الأحزاب الشيوعية في نضالها المشترك ، أي يجب أن تحشد البروليتاريا العالمية ٢ - أن تأخذ العلاقة في اعتبارها ، مصالح الأحزاب الشيوعية المختلفة ، والظروف التي تعمل فيها ، وتؤمن لكل منهم الأحوال التي تتحقق من خلالها الأهداف الخاصة بهم ٣ - ضرورة تحقق التلاحم والتوفيق والاتساق بين الغايات العالمية والغايات الوطنية .

وعلى رغم ما يبدو من تأكيد على أهمية عامل النسل الخصوصية والاستقلالية للأحزاب الشيوعية داخل الحركة الأشمل ، فإن ذلك لا يعني التضحية بالقوانين العامة للاشتراكية . قد تتجلى هذه القوانين في أشكال مختلفة على حد قول ليونيد برجنيف في خسطابه أمام

جانب الأحزاب غير الاشتراكية ، وبحق الاضراب .. والواقع أن الظروف التي تعميل فيها الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، تفرض الاستقلالية بالنسبة لها داخل الحركة الشيوعية ، وتضع أولويات معينة لكل حزب ، يصعب عليه تخطينها وتجاوزها ، إلى أولويات أخرى تهم الحركة الشيوعية ككل بالدرجة الأولى ، كما تختلف هذه الظروف من حزب لآخر ، تبعاً لتاريخه السياسي في بلده . فالحزب الشيوعي الإيطالي ، يعتبر من أقوى الأحزاب في إيطاليا ، حيث تبلغ عضويته ١,٧٣٨,٧٠١ (حتى مايو ١٩٧٦) ويتحكم في ستة أقاليم هامة هي إميليا ، توسكاني ، إمبريا ، ليجيريا ، بدمنت ، ولازو ويمثل ٢٢٨ مقعداً من ٦٣٠ هو العدد الكلي لمقاعد البرلمان الإيطالي . هذا في حين أن الحزب الشيوعي البريطاني ، ليس له إلا ٢٨,١٥١,٩ عضواً وغير ممثل في البرلمان ، كما أن الحزب الشيوعي الإسباني ، قدرت عضويته عام ١٩٧٥ بحوالي ٢٥ ألف فرد ، وينتظر أن تصل إلى ٣٠ ألف فرد في العام الحالي . وبالطبع فإن قدرات كل حزب تتحكم في تأثيره على مجريات الأحداث السياسية في بلاده وتحدد القدر الذي يتنازل به أمام أية ضغوط .

وبصفة عامة ، يركز الشيوعيون الأوروبيون موقفهم الانتقادي للدور السوفييتي ، في أن المركزية الشديدة التي يسير عليها النظام السوفييتي ، ربما تكون قد لاءمت سنوات الحكم السوفييتي في السنوات الأولى للثورة البلشفية . ولكن هذا لا يبرر أن يظل هذا الأسلوب شيئاً سرمدياً . ومن ناحية أخرى ، يقولون إن القادة السوفييت عليهم أن يدركوا أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية دون مخاطر ، ويميزون بين المستوى الذي وصل إليه المواطنون السوفييت من تقدم إقتصادي وفني وعلمي ، وبين اتجاهات قاداتهم التي هي في نظيرهم ، اتجاهات جامدة تخشى التطور ، وتتصف بعدم المرونة . ومن ناحية ثالثة ، يرون أن المجتمعات الشيوعية ، تواجه أزمات نفسية غير متوازن ، ولا تعيش نفس المستوى المادي ، ومن ثم لا يفهمون اعتراض السوفييت على تعاملهم مع أوروبا الغربية ، التي تغيرت مجتمعاتها وظروفها أيضاً عما كانت عليه الحال ، وقت قيام الثورة البلشفية الأم . ومن ناحية رابعة ، وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، يعتقدون أن الأنظمة الشيوعية حققت مستوى مادياً متقدماً ، رغم الفوارق النسبية بينها ، إلا أن ذلك لم يواكب بتقدم متوازن على المستوى السياسي ، والتحرر الفكري ، والاقرار بالحقوق المدنية للمواطنين . الخ ولهذا يطالبون السوفييت بالسماح بوجود المعارضة السياسية .

لكل ذلك ، جاءت وثيقة مؤتمر برلين ، معبرة عن هذه الاتجاهات الجديدة ، فنصت على إعطاء الحق الكامل لكل شعب في حرية إختيار طريق تطوره من أجل

النظام الاشتراكي، لم يحم الاشتراكية فحسب، بل العالم كله من خطر اندلاع حرب عالمية جديدة. وقد كانت تلك لفظة تحمل تحذيرا مستترا لمن تراودهم فكرة الانشقاق عن الخط السوفييتي، في قيادة الحركة الشيوعية، فمظاهر الاستقلالية تضعف من سيطرة السوفييت على توجيه حركة الأحزاب. وهذا من شأنه تهديد التوازن الدولي الذي يلعبون فيه دورا رئيسيا، ويتحملون فيه تبعات مشاكل معظم أجزاء العالم الشيوعي. وربما كان ذلك، هو التبرير الذي استخدمه السوفييت في غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ والذي اعتبروه تحركا استثنائيا، وقع لحماية النظام الاشتراكي من الخطر الاستعماري الرأسمالي، ولإعادة قوة شيوعية هامة، إلى حظيرة الوحدة الشيوعية مرة أخرى.

ولكن في مؤتمر برلين، وجد بريجنيف نفسه في موقف الدفاع، وحاول أن يبعد عن بلاده شبهة السيطرة على الحركة الشيوعية، بل أيضا شبهة معاداة الديمقراطية. ولم يكن في جعبته إلا السلاح التقليدي، وهو التحذير من خطر الامبريالية، ومحاولة العالم الرأسمالي تحطيم وحدة العالم الشيوعي. بدأ بريجنيف بأن طرح سؤالاً: إن بعضهم يتساءل أحيانا، هل الأممية البروليتارية مازالت قائمة، أم أنها أصبحت شيئا غير مفيد؟ وهل هناك حاجة للمزيد من توحيد الشيوعية في العالم، وذلك يخلق مركزا تنظيميا موحدا؟ وأجاب: إنها تصورات غريبة، وليس هناك من أحد يطرح هذا السؤال. إن كل حزب، في أي بلد، هو وحده الذي يملك حق رسم سياسته باستقلالية تامة. وأضاف بريجنيف «ولكن في نفس الوقت، وفي مواجهة التنسيق الذي يقوم بين القوى الامبريالية المعادية، محتاجون للتشاور والمناقشات الرفاقية».

٣ - مستقبل الدور السوفييتي

ويتناول فریقان من المعلقين والمحليلين السياسيين: الأول يقول بأن التيارات الحالية في الحركة الشيوعية، والتي تتزعّمها بصفة أساسية الأحزاب الشيوعية الأوروبية، سوف تضر بمركز الاتحاد السوفييتي داخل الحركة، وستزعزع الثقة في النموذج السوفييتي. والثاني، يرى العكس، ويقول إنها في صالح الاتحاد السوفييتي، أو على أقل تقدير لن تمس الهيبة السوفييتية كثيرا.

١ - حجج الفريق الأول، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

١ - إن نمو الأحزاب الشيوعية الأوروبية، بأرائها الحالية، سوف يضيف من إحكام قبضة السوفييت على مجرى الحركة الشيوعية، وسيضعهم دائما في موقف حرج ومنتقد. والخطر الأكبر سيأتي من الحزب الشيوعي الإيطالي، لأنه أقوى الأحزاب الشيوعية

المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في مارس ١٩٧١، ولكنها ثابتة في كل البلدان الاشتراكية. وظلت نقطة الخلاف، هي تعيين الحدود التي يقف عندها الخاص والعام في الحركة الشيوعية، لأن الأمر كان في النهاية، رهن الظروف المادية المتغيرة، إلى الحد الذي جعل الحزب الشيوعي الإيطالي، يقبل ما أسماه «بالمساومة التاريخية»، وفسرها بأن بلاده تعاني من انحطاط وتآكل إجتماعي وإقتصادي داخلي شديدين، وأنه من الصعب على قوة سياسية بعينها وبمفردها، أن تقوم بعملية التغيير. ومن ثم فإن التعجيل بالثورة الشيوعية، أمر سابق لأوانه، والطريق الصحيح هو التحالف مع القوى العاملة العريضة، وبالأسلوب الديمقراطي، حتى تتحقق الثورة باقتناع الإيطاليين بها.

ب - من الناحية العملية: وإذا كان السوفييت قد أقروا، من الناحية النظرية، مبدأ التجدد في الفكر الشيوعي، لاضفاء الحيوية والاستمرارية والقوة عليه، فإن الأقرار ظل على مستوى الاعلان المبدئي فقط، ومن ثم حرصوا من حين لآخر، على تحذير الشيوعية الأوروبية من خطر الانزلاق في التحريفية، والابتعاد عن الثورية.

لقد إهتم السوفييت بتخفيف غلواء الرفض الصناد من شيوعية أوروبا بصدد الدور الذي يلعبونه في قيادة الحركة الشيوعية منذ وقت غير قليل. قالوا بأن الفترة من ١٩١٩ - ١٩٤٣ شهدت وحدة الأحزاب الشيوعية، تحت قيادة الكومنترن، وبعد الحرب العالمية الثانية، تغير شكل العلاقة بين الأحزاب الشيوعية، وتم حل الكومنترن مبكرا قبل عام ١٩٤٣، وتركز الاتجاه حول إحلال التعاون والتنسيق الشيوعي، من خلال المؤتمرات العالمية. وقالوا أيضا إنه حتى تحت إشراف الكومنترن، كانت الأحزاب الشيوعية تحظى ببعض إستقلاليتها، فلجنته التنفيذية، كانت تصدر قرارات إشرافية في المسائل ذات المغزى العالمي بالدرجة الأولى، وأما ما دون ذلك، فقد ترك تقديره للأحزاب الشيوعية، تتصرف فيه باستقلاليتها وسيادتها.

وفي مؤتمر ١٩٦٩، ذهب بريجنيف إلى نفس المعنى بقوله «إن الحزب البروليتاري يحصل على قوته من قدرته على إستعمال كل الفرص الداخلية للنضال لمصلحة شعبية وتقدم بلاده، وفي نفس الوقت، لمصلحة القضية العالمية المشتركة للثورة والاشتراكية».

ولكن الأقرار السوفييتي باستقلالية الأحزاب الشيوعية، كما هو واضح، مقرون بصفة دائمة، بالإشارة إلى أهمية مبدأ العالمية، حتى إن بريجنيف في مارس ١٩٧١، لم يفته أن يعيد التأكيد على هذه النقطة بشكل أكثر صراحة، مشيرا إلى أن مبدأ العالمية في

واردة في الفقه الماركسي . هكذا يعترف بيرلنجوير مثلاً بأهمية بقاء إيطاليا في حلف الأطلسي ، ويفسر ذلك بأن الهدف ليس الانتماء لحلف معين ، بقدر التخلص من فكرة الأحلاف ذاتها . وهذا يقتضى مرحلة طويلة من العمل السياسي ، تجعل إيطاليا تتخلص في النهاية من إرتباطها بأي حلف من الأحلاف . كما تعد مسألة الديمقراطية ، مسألة حيوية بالنسبة لهذه الأحزاب ، فجورج مارشيه يقول « إن الاشتراكية التي نريدها في فرنسا ، ديمقراطية شكلا وموضوعا .. إننا نعني بالديمقراطية ، ليس فقط القضاء على الاستغلال ، بل أيضا ضمان وتطوير وتوسيع كل الأشكال الديمقراطية ، التي كسبتها الجماهير . والتحول الديمقراطي والاشتراكية ، لا يمكن أن توجد إلا من خلال حركة الأغلبية .. أغلبية بأوسع المعاني ... » كما يبرر كاريلو التحالف مع المسيحيين بقوله « لقد نمونا في ظل الفاشية الأسبانية ، وعبر طريق بدأه قبلنا المسيحيون الذين قذف بهم أيضا إلى الأسود والسجون ، ولكنهم ظلوا على عقيدتهم وأفكارهم ، إلى اللحظة التي حطموا فيها العزلة الاجتماعية » .

ب - حجج الفريق الثاني القائلة بأن الحركة في صالح السوفييت يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ - إن شيوعية أوروبا لا تزال مجرد مشروع ، وتحتاج إلى نقاط أساسية للتوحيد . فرفض التبعية لحزب واحد فقط ، والاعتراف بجميع الحريات ، والموافقة على تعدد الأحزاب ، وإحلال إستراتيجية التعاون محل إستراتيجية الهيمنة ، قد تكون له أهمية بالنسبة لتقاليد المجتمعات الغربية ، ولكن أي حزب شيوعي في النهاية ، يحتاج إلى رابطة دولية ، ومضطر إلى التنسيق مع الأحزاب الشيوعية الأخرى . بل لابد أن يؤخذ في الاعتبار أيضا ، تنوع الاتجاهات الأيديولوجية ، وإنقسامها بين شيوعية أوروبا ، فهناك التروتسكيون ، والمائويون أيضا ، وهذا التعدد الفكري ، يعرقل من قوة الأحزاب الشيوعية الأوروبية .

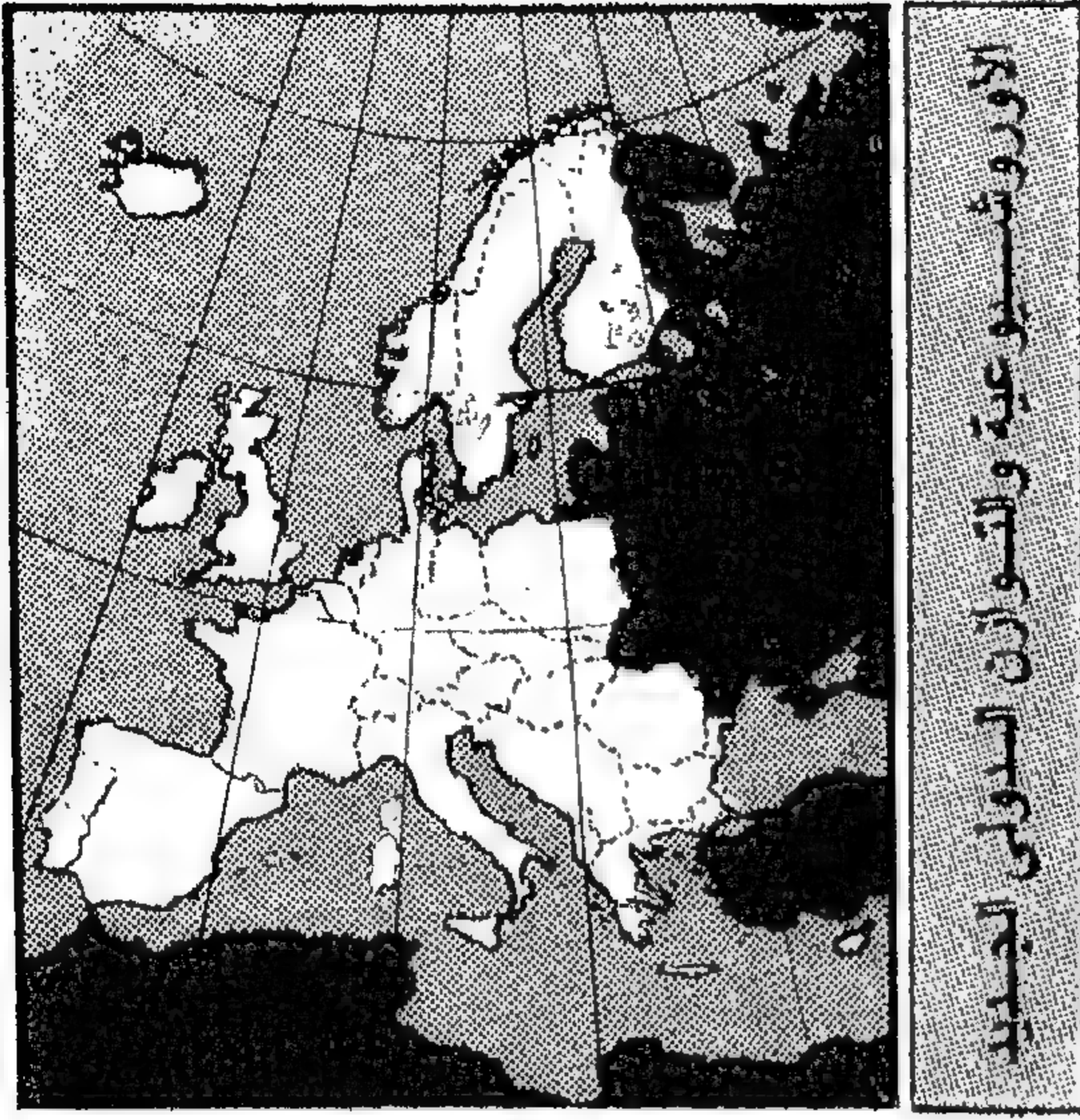
٢ - إن شيوعية أوروبا ، يمكن أن تكون حصان طرواده للسوفييت ، ومصدرا لأرباك النظام الرأسمالي العالمي . فقد علق المراقبون السياسيون على كلمة لبيرلنجوير التي قال فيها إنه رغم النكبات التي عانى منها الإيطاليون في السنوات الأخيرة ، إلا أن إيطاليا تتمتع بمستويات مادية وفكرية أعلى بكثير من المستويات في المجتمعات الشيوعية ، علقوا بأن ذلك ينفي إدعاء الحزب الشيوعي الإيطالي ، بأن التنازلات التي قدمها للحكومة المسيحية الديمقراطية ، إنما هي من أجل محاربة إرتفاع الأسعار ، ومعالجة التضخم الاقتصادي ، وبأن هدف الحزب الحقيقي إذن ، هو إحباط عزيمة أوروبا عامة ، وشل قدرتها على مقاومة التهديد السوفييتي . يؤكد هذا تعليق لأحد الخبراء

الأوروبية . فمن المعروف أنه سواء ظل الحزب الشيوعي الإيطالي خارج الحكومة أو دخل في تحالف مع أحزاب أخرى حاكمة ، فإن الهجوم على الاتحاد السوفييتي سيظل مستمرا . فالسوفييت يعتقدون أنه عندما يكون خصومهم واقعين في مشاكل عديدة ، يتجهون دائما إلى مهاجمة الاتحاد السوفييتي ويرجعون المشاكل إلى تحركاته غير المباشرة ، وعليه إذا دخل الحزب الشيوعي الإيطالي في تحالف مع الحكومة ، وحاول فرض سياسات لا يرضى عنها الجمهور الإيطالي ، فإن النقمة على السوفييت ستزداد في الواقع الإيطالي ذاته . وإذا ظل خارج الحكومة ، وأعلن عن نفس السياسات ، فإنه سيحرص على إنتقاد السوفييت ، وإظهار عدم الولاء لهم ، أو السير في ركابهم ، كسبيل للشعبية ، أو محافظة على المبدأ .

من زاوية أخرى ، فإن الانتصار المتزايد للحزب الشيوعي الإيطالي ، لن يرضى الاتحاد السوفييتي كدولة كبرى ، لأن الولايات المتحدة ، لا ترغب في دخول حزب شيوعي حكومة غربية ، خاصة في واحدة من أخطر دول حلف الأطلسي ، لأن هذا من شأنه التأثير على الوفاق الدولي ، وعلى بناء النظام الرأسمالي الغربي ذاته . وعلى ذلك ، فإن أي إنتصار للحزب الشيوعي الإيطالي ، معناه إفساد للسياسات السوفييتية على المستوى الدولي ، وسيزداد ذلك الخطر ، لو أدى إنتصاره إلى إغراء أحزاب شيوعية أوروبية أخرى ، على السير في نفس الطريق . وهذا متوقع .

٣ - إن مناقشات برلين ، كشفت عن إقتناع قوى بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، بضرورة التمسك على الواقع الدولي ، الذي فرض على أوروبا منذ مؤتمر يالطا ١٩٤٥ ، والذي قسمها بين غرب وشرق . وأحد مظاهر هذا التمسك ، أن تتذوق الأحزاب الشيوعية الغربية ، طعم القوة ، مثلما فعل أقرانهم في أوروبا الشرقية ، ولكن بعيدا عن المظلة السوفييتية ، خاصة وأن أحداث تشيكوسلوفاكيا ليست بعيدة عنهم ، حتى إن بيرلنجوير قال في تعليق على أعمال المؤتمر « ليس هناك شيء في المؤتمر يمكن أن يمنع السوفييت من تكرار عمل تشيكوسلوفاكيا أخرى إذا أرادوا ذلك » . ترتبط بذلك رغبة هذه الأحزاب القوية ، في تخليص أوروبا من أي وجود عسكري حتى ولو كان سوفييتيا . وهذا واضح من كلمة كاريلو « إننا نطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية ، وكذلك القواعد العسكرية من أي بلد سواء ، كان رأسماليا أم اشتراكيا ، كما نطالب بإلغاء الأحلاف العسكرية ، وضمان الحريات الانسانية لأوسع معانيها ... » .

٣ - إن واقع الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، سوف يبعدها كثيرا عن الخطر السوفييتي ، لأنه يفرض ظروفها معينة ، تجعل هذه الأحزاب تنكفأ على حلها بطرق ليست



[٤] موقف الولايات المتحدة من الشيوعية الأوروبية

نبذة الاصفهاني

أهم ما يلاحظ على إهتمام الولايات المتحدة بظاهرة الشيوعية الأوروبية، هو أنه نبع في بداية الأمر، عن اعتبارات براجماتيكية بحتة، أي أنه انصب أساساً على النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها تطور هذه الظاهرة. فطوال الفترة التي كانت خلالها الأحزاب الشيوعية في بعض دول أوروبا الغربية، تجتهد في إقناع الاتحاد السوفيتي، بوصفه متزعماً الحركة الشيوعية الدولية، بسلامة موقفها المميز وسياساتها المستقلة، كانت واشنطن ترى في كافة هذه المحاولات، ما يدعم الأوضاع التي كانت لها اليد العليا في إقرارها في أوروبا الغربية إبان الحرب العالمية الثانية. فقد كان أي حدث في مدى تبعية الأحزاب الشيوعية في الدول المنتمية إلى الكتلة الغربية الأوروبية، تنظر له القيادة الأمريكية على أنه يزيد من بلورة الخط الفاصل الذي يقسم أوروبا إلى كتلتين متصارعتين، في عهد الحسب الباردة ثم متنافستين في عهد الوفاق الدولي.

السوفييت بعد مؤتمر برلين قال فيه « لا يوجد هناك أمامنا بديل عن مقررات الكرملين لعام ١٩٦٩، الرامية لعدم التخلي عن سياسة التقشف - في الاتحاد السوفييتي، عن طريق إعادة التكوين الداخلي لكل المجتمع .. ولكننا نستطيع الإبقاء على هذا التكوين الداخلي، عن طريق زيادة المساوىء في الدول الغربية .. ».

ومن يدفعون بأن التيارات الحالية في صالح السوفييت يرون أن هؤلاء أنفسهم، يقرون بأن شكل العلاقة بين الأحزاب الشيوعية سيتغير في المستقبل، ولكن إنتصار الثورة الاشتراكية على مستوى واسع بالتدريج، سوف يؤدي إلى وحدة الأحزاب الشيوعية أكثر وأكثر، وبالتالي سيؤدي إلى قيام الحزب الشيوعي العالمي.

٣- إن بعض السوفييت خرجوا من مؤتمر برلين، بأهم شيء بالنسبة لهم الآن، وهو إقرار الأحزاب الشيوعية لقرارات هلسنكي ١٩٧٥، والتي كانوا قد بذلوا جهداً كبيراً لخروجها إلى النور، لأنها تحقق مبادئ الوفاق الدولي، وتؤكد إستراتيجية مبدأ التعايش السلمي. ورغم أن القرارات في حد ذاتها، تحقق مصالح الأحزاب الشيوعية الأوروبية، إلا أن قيمتها الأساسية، في إستمرار حسن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وقد حاول بريجنيف في جولاته قبل إنعقاد مؤتمر برلين، وفي إطار الحملة التي قادها السوفييت لعقد المؤتمر، أن يؤكد في تصريحاته بأن الوفاق العالمي يقتضي وجود وفاق شيوعي، وأن الخلافات داخل الحركة الشيوعية، يجب ألا تتعدى حدود الخلافات في أسرة واحدة، أو أن تؤثر على طبيعة الوفاق الدولي.

وفي ضوء حجج كلا الفريقين، فإن الرأي الراجح، هو أن الاتحاد السوفييتي سيكسب دولياً، ولكنه سيخسر إيديولوجياً، بمعنى أنه غير مهتم بوحدة العالم الشيوعي على المستوى النظري، وإنما مهتم بالدرجة الأولى، بدوره في العلاقات الدولية، وخاصة علاقاته بأوروبا والولايات المتحدة. والتيارات الحالية في الحركة الشيوعية، ربما تنزعزع الرؤية في النموذج السوفييتي كنمط تقليدي نحو الاشتراكية، وقد تؤثر على حركة الاتحاد السوفييتي كدولة، أو على علاقاته الخارجية، ولكن تأثيرها سيبطل محدوداً على وضعه الدولي، لأن العلاقات بين اردولتين العظميين، في ظل الوفاق الدولي، لن تسمح بتغير جوهري في الانظمة الثانوية، يهدد النظام العام القائم في العلاقات الدولية. □

وطوال الستينات ، كان كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، يتحرك في اتجاه الآخر ، من منطلق هذا الخط الفاصل - الذي كان يوصف بالخط الساخن في عصر الحرب الباردة - حتى لاحت في الأفق بوادر التقارب بين الدولتين العظميين ، فكان من أهم أسس هذا التقارب « إقرار وتكريس الوضع الراهن في أوروبا » أي الانقسام الذي جرى إبان الحرب العالمية الثانية . وكان من المعروف أن الجانب السوفيتي لم يكن أقل حرصا من الجانب الأمريكي على إقرار هذا الانقسام ، بل كان يسعى بصبر وأناة ، إلى إضفاء الشرعية الدولية عليه ، على نحو يجعل من المستحيل في المستقبل إعادة النظر فيه . ومما كان يضاعف من تمسك الاتحاد السوفيتي بهذا الانقسام ، ما كان يراه من ضرورة الإبقاء على تقسيم ألمانيا إلى دولتين . وكان الحجة السوفيتية في ذلك المطلب ، هي تفادي قيام دولة ألمانية قوية يمكن أن تتورط في حرب عالمية أخرى . أما الجانب الأمريكي ، فكان قد دأب على إحتواء « الخط الشيوعي » القادم من الشرق . وحتى عندما لاحت بوادر الوفاق الدولي ، واتفقت القوتان العظميان على إقامة تعاون بين الكتلتين ، كانت هناك مراعاة شديدة من كل من الجانبين بصدور عدم الاخلال بالوضع الاقليمي الراهن في القارة . كان التعاون إذن مسموحا في ظل تنمية القوتين العظميين ، ولكن بقي أي تدخل بين الكتلتين ، يمكن أن يؤدي إلى تعديل ما في الخط الفاصل بينهما مرفوضا من الاثنين على السواء .

ولكن هذا التشكيل الذي أقام عليه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة صرحا من التعاون بينهما ، أصبح مهددا عندما شرعت بعض الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية ، في التقارب إلى الأحزاب الأخرى في هذه الدول . وكانت حجة هذه الأحزاب الشيوعية ، أن التطور الذي طرأ على الرأسمالية ، بفضل الانطلاقة التكنولوجية الهائلة التي عرفتتها أوروبا الغربية وبدعم من الدولار الأمريكي والتي أتاحت لها إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب ، أن هذا التطور أصبح يفترض صورة من النضال الثوري ، تختلف جوهريا عما اعتادت أن تؤمن به هذه الأحزاب في الماضي . فقد أدركت هذه الأحزاب الشيوعية ، أن الهدف الثوري الذي تعمل له ، لن يتحقق عن طريق العنف الذي به ستحصل النخبة العمالية الممثلة في الحزب الشيوعي إلى الحكم ، لاقرار ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا ، وفقا لتعاليم الثورة البلشفية . ورأت هذه الأحزاب الشيوعية ، أن الطريق الثوري الوحيد الممهد امامها في ظل النظم الرأسمالية المتطورة ، يتمثل في التحالف مع الأحزاب التقدمية للوصول إلى الحكم ، من خلال ما يسمى بالشرعية البرلمانية . والجدير بالذكر ، أن هذا الوعي الجديد في

صفوف الأحزاب الشيوعية ، في دول أوروبا الغربية ، لم يأت على نحو سهل ، ولكن ما كان يظهر علنا لأول مرة في صفوف الحزب الشيوعي الإيطالي ، في شكل « الخل الوسط التاريخي » الذي انتهجه هذا الحزب منذ عام ، انطلقت الموجة إلى أحزاب شيوعية أخرى لها ثقل هام في بلدانها . فإن الحزب الشيوعي الفرنسي ، كان قد شرع في التحالف مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقد أسفر هذا التحالف عن برنامج مشترك ، وكان من أهم الوثائق الانتخابية التي أتاحت للتحالف الاشتراكي الشيوعي ، خوض انتخابات الرئاسة الأخيرة . وقد خرجت فرنسا من هذه الانتخابات ، بفوز جيسكار ديستان الجمهوري المستقل على فرانسوا ميتران الاشتراكي ، ولكن الفرق في الأصوات كان ضئيلا . وهذا يعني أن فرنسا منقسمة إلى جزء من الناخبين يرغب في الاستقرار ، وجزء آخر يعمل على التغيير . وهذا فقط لاح خطر الشيوعية الأوروبية في الأفق الأمريكي ، وتوالي الأحداث بسرعة . ففي إسبانيا ، ما كان الحزب الشيوعي يحصل على شرعية وجوده التي أفقدها طوال عهد فرانكو ، حتى بادر سانتياجو كارييلو بإعلان استقلال حزبه عن الفلك السوفيتي ، وانتهج طريق الشيوعية الجديدة ، التي أرسى قواعدها زميلاه الفرنسي والإيطالي ، فاصدر كتابا تحت عنوان « الشيوعية الأوروبية والدولة » متعوضا في ذلك لهجوم عنيف من قبل الاتحاد السوفيتي . ولم يمض سوى وقت قصير حتى تم لقاء في مدريد بين الأحزاب الشيوعية الثلاثة (الفرنسي - الإيطالي - الإسباني) سجل بذلك إستقلال الأحزاب الثلاثة عن الخط السوفيتي كما وضع إستراتيجية مشتركة للتحرك في اتجاه الحكم ، في ظل الشرعية البرلمانية .

وكان لابد أن يؤدي التواكب السريع في الأحداث ، إلى طرح تساؤلات عديدة على صانعي السياسة في واشنطن . كيف يمكن اعتبار ظاهرة الشيوعية الأوروبية الجديدة ؟ وكيف يكون التعامل معها ؟ إن الادانة السوفيتية للأحزاب التي تمررت على الخط السوفيتي ، وسلكت طريق الشيوعية الأوروبية ، تزداد عنفا كلما مر الوقت . ولكن هل هذا يعني أن كل ما هو سئ بالنسبة لموسكو ، لابد أن يكون صالحا بالنسبة لواشنطن ؟

إن عملية إستخلاص موقف الولايات المتحدة من ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، يستوجب بادئ الأمر ، ملاحظة هامة ، وهي أن تطور هذه الظاهرة ، قد عاصر التغيير الذي طرأ على الرئاسة الأمريكية . وهذا يعني أن الموقف الأمريكي ، قد يعكس في بعض جوانبه ، الخطوط الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا ، ولكنه في الوقت نفسه ، لأنه يحمل في ثناياه بضمة شخصيتين ينتمى كل منهما إلى فترة الرئاسة .

وأخيرا فإن للكونجرس الأمريكي أيضا كلمة ورأى في السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي في موقف الولايات المتحدة من الشيوعية الأوروبية الجديدة.

موقف د. هنري كيسنجر من الشيوعية الأوروبية:

يتسم موقف كيسنجر من الشيوعية الأوروبية، بالشك والارتباك الشديد. ويرجع ذلك إلى استقرار بنود سياسة الوفاق بين الشرق والغرب، في ذهن وزير الخارجية السابق، وميل هذا الأخير إلى التركيز الشديد على التقارب على القمة، من منطلق زعامة مطلقة.

إن كيسنجر يؤمن إيمانا راسخا، بضرورة الحفاظ على النفوذ الأمريكي ودعمه في أوروبا الغربية، مع التسليم فقط بالخط الفاصل بين الكتلتين، ومثل هذا المفهوم لسياسة الوفاق، يعطى الأولوية القصوى للتعامل على القمة بين واشنطن وموسكو. وبالتالي، فإن أشد ما يخشاه كيسنجر، هو أي تغيير يمكن أن يطرأ على النظم السياسية في أية دولة من دول الكتلة الغربية الأوروبية، وهو أمر يمكن أن يتأتى، في نظره، إذا نجح أحد الأحزاب الشيوعية، في أن يشارك في الحكم في إحدى هذه الدول، لما سيؤدي إليه ذلك من تغيرات جذرية في العلاقات التي اقيمت بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية، وهذه الأخيرة، تشكل في ذهنه، المنطلق الوحيد الذي سيؤدي إلى سياسة الوفاق بين الشرق والغرب. لهذا يرى كيسنجر، ضرورة تثبيت هذا المنطلق، لكي تنجح سياسة الوفاق، أي الإبقاء على انقسام أوروبا إلى كتلتين، مع وجود واستقرار نفوذ أمريكي (اقتصادي ومالي وسياسي) في النصف الغربي من القارة، ولنفس هذا السبب، كان كيسنجر يتغاضى دائما عن كافة البؤر الاستقلالية التي أبدتها بعض الدول الغربية، التي نجحت في إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب، مثل فرنسا التي كانت تمثل دائما عقبة أمام هذا التطلع الأمريكي، في التعامل مع الكتلة الشرقية، من منطلق الزعامة الأمريكية للعالم الحر.

والجدير بالذكر، هو تفسير كيسنجر لظاهرة الشيوعية الأوروبية: فهو يرجعها أساسا، إلى عوامل اقتصادية ومالية. إنه يلاحظ على دول أوروبا الغربية «بؤر الانهيار التي بدت على اقتصادياتها، مع هبوط في إنتاج السلع والخدمات، وكذا انهيار أصاب نظمها المالية». وهذه كلها في نظره، عوامل ناتجة من التضخم العالمي، ولكنها مع ذلك «تهدد بتآكل الأنظمة السياسية الراهنة، وبتدهور في شرعية الحكومات الديمقراطية». ويرى كيسنجر، أن هذا الوضع هو الذي مهد الفرضية

فالأول هو د. هنري كيسنجر الذي كان وزيرا للخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ثم جيرالد فورد، من أول صانعي السياسة الأوروبية التي تقوده الولايات المتحدة. أما الثاني، فهو د. برنارد سكسكي الذي بوصف اليوم، بأنه المستششار الأول المسموع لدى الرئيس الحالي جيمي كارتر.

الخطوط الثابتة في الموقف الأمريكي

إن أهم خط ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية، تابع عن الدور الذي تريد أن تقوم به الولايات المتحدة في العالم عامة، وإزاء حلفائها الأوروبيين خاصة. وقد قاد هذا الدور الولايات المتحدة إلى طريق سياسة الوفاق منذ سنوات. ويمكن القول بأن سياسة الوفاق، مازالت تعد اليوم أولى الأولويات في نظر المسؤولين الأمريكيين. ومن أهم بنود هذه السياسة كما قلنا، الحفاظ على الخط الفاصل بين الكتلتين الأوروبيتين الذي يعد أساس الاتفاق بين الدولتين العظميين. فإن أي إخلال بهذا الخط، يمكن أن يطيح بكافة الجهود التي بذلت في الماضي. وهذا يعني تمثل الخطر النووي على العالم. ومن هنا تأتي أهمية مصادقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سبالت) التي تجرى على القمة بين الكتلتين. ومن المفروض أن المضي في هذه المصادقات وغيرها، كفيل بإقرار الوفاق الدولي الذي يلزمه ثبات الأرضية التي يجرى فوقها، وتؤدي أي تغيير محلي، كفيل بأحداث خلل في اللعبة التجارية على القمة، وخاصة إذا كان هذا التغيير، يجرى في الجانب الذي تتكلم باسمه الولايات المتحدة، والذي نسميه بالعالم الحر.

يمكن القول إذن، أن اهتمام الولايات المتحدة بظاهرة الشيوعية الأوروبية، تابع من خط ثابت في سياستها الخارجية، أدى إلى صياغة صورة من الزعامة الأمريكية على العالم الحر. وهو بطبيعة الحال، قد خلق الشعور بالقلق، إزاء التطورات المتلاحقة التي اجتاحت أهم الأحزاب الشيوعية في بعض دول أوروبا الغربية، وبالأدوات تلك التي تحتل مكانة داخل الحلف الدفاعي الغربي (ناتو) الذي وضعته الولايات المتحدة لصعد تيار الشيوعية في أوروبا.

ومع ذلك فإن هذا الشعور بالقلق، قد تأثر من التغيير الذي طرأ في الرئاسة الأمريكية. ويمكن القول بأن هناك مشغولات تعكس موقف صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وتعمل بصماتهم الشخصية. فإن موقف د. هنري كيسنجر في عهد الرئاسة السابقة والآن من الشيوعية الأوروبية، يختلف في بعض جوانبه عن موقف «رينسف برنارد سكسكي» في عهد الرئاسة الحالية.

الذى يهدد كيانه . أما الولايات المتحدة ، فإن عليها كدولة عظمى ، تقع عليها مسئولية إقرار وتشجيع ودعم الحرية السياسية في جميع أنحاء العالم . وفي هذه النقطة بالذات ، تلتقى آراء كيسنجر ، بموقف بعض رؤساء الدول التى بدت فيها ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، مثل جيسكار ديستان .

وأخيرا يتناول كيسنجر التحالف الأوروبى الأمريكى من زاوية الشيوعية الأوروبية ، فيرى أن وصول الشيوعيين إلى السلطة ، يعنى في حد ذاته ، حدوث تغيير جسيم في السياسات الأوروبية ، وبالتالي لابد أن ينعكس هذا الأمر على جوهر علاقات أمريكا بحلفائها الأوروبيين .

وفي النهاية ، فإن هذا الموقف المتشدد الذى يتخذه كيسنجر من الشيوعية الأوروبية ، لا يمكن أن نصفه بأنه موقف شخصى ، بل إن العديد من المسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية يؤيدونه ، وهم يوالون التحذيرات للحكومة الحالية ، إذ يرون أن هذه الأخيرة ، من سياق سياسة كارتر المبتكرة ، تبدو أقل تنبها للخطر الذى تشكله الشيوعية الأوروبية ، على العالم الحر .

موقف ربيذيف بريزنسكى من الشيوعية الأوروبية :
يمكن أن نصف التحرك الأمريكى تجاه أوروبا ، خلال الفترة ما بين تولى جيمى كارتر الرئاسة (أول نوفمبر ١٩٧٦) ، حتى منتصف هذا العام بأنه كان يمثل عملية استطلاع المسئولين الجدد للأوضاع الأوروبية والجدير بالذكر أن هذه المرحلة ، أسفرت عن اكتشافات ثلاثة : أولا مدى الضعف والتآكل الذى أصاب معظم الحكومات الغربية الأوروبية . ثانيا ، عدم رضا الجماهير عن هذه الحكومات . وثالثا ، الغلق العميق الذى تبديته النخبة المثقفة الأوروبية إزاء المستقبل . ومع ذلك يمكن القول أيضا ، بأن تيار الشيوعية الأوروبية الصاعد ، أثار مشاعر متباينة في صفوف الحكومة الأمريكية الجديدة . فإن إدارة جيمى كارتر ، وإن كانت تأسف لوصول أى حزب شيوعى إلى السلطة ، إلا أنه هناك في الوقت نفسه ، اعتقاد سائد بأنه إن كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية قد تطورت إلى تنظيمات ديمقراطية ، وأبدت الرغبة في المشاركة في انتخابات حرة ، فإن مثل هذا التطور ، يمكن أن يؤدي إلى تآكل سيطرة السوفيت على الشرق الأوروبى ، بل قد ينال من الحزب الشيوعى السوفيتى أيضا . ومن جهة أخرى فإن الشوط الكبير الذى عبره الحزب الشيوعى الأستبانى عند حصوله على شرعية وجودة الذى بدأ من خلال تصريحات سانتيما جوكاريللو ، يمكن أن يشكل ، مع مرور الوقت ، ظاهرة إيجابية في حد ذاتها .

والمعروف أن لدى الرئيس كارتر الذى يؤمن بالدور الدولى الذى يقع على عاتق الولايات المتحدة . فكرة

أمام بعض الأحزاب الشيوعية ، لكى تنفذ إلى القاعدة الجماهيرية ، ومنها إلى المؤسسات الديمقراطية (البرلمانات) .

أما الحل في تصور كيسنجر ، فإنه يتمثل في شكل مزيد من الدعم والحقن الاقتصادى والمالى الأمريكى ، لاعانة الحكومات الديمقراطية على تخطى الأزمات التى تمر بها . ولهذا لا يفتأ كيسنجر يناشد رجال الأعمال الأمريكيين ، بالتحرك في اتجاه أوروبا ، كما يطالبهم بضرورة تنسيق جهودهم مع مسئوليات السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك في تعاملهم مع دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء ، وهو بذلك يأمل في أن يتأكد مفعول هذا الحقن الاقتصادى والمالى والتجارى ، خلال فترة قصيرة ، قبل أن يفلت زمام الأمور .

ويحذر أيضا كيسنجر بشدة ، مما أبدته بعض الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، من نزعات استقلالية تجاه الزعامة الشيوعية ، إذ يرى هذا التحرك مجرد تكتيك بدأ وقت الحملات الانتخابية ، لا هدف له سوى الوصول إلى الحكم . أما فيما يتعلق بالتغيير الذى طرأ على موقف هذه الأحزاب من الحكومات والمؤسسات الديمقراطية ، فهو يقف منه موقف المتشكك ، إذ لا يصدق أن هذه الأحزاب التى قامت وتحركت طوال حياتها الماضية ، من منطلق الايمان بضرورة استيلاء أقلية تمثل طبقة الطبقة العاملة على الحكم ، لكى تفرص آراءها وقدراتها على باقى الشعب ، يمكنها أن تنقلب فجأة إلى الدعوة إلى « العمل داخل تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، مع الالتزام بكافة الضمانات الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية على السواء » . كيف يمكن أن تتحول هذه الأحزاب ، في يوم وليلة ، من تنظيمات شمولية إلى أخرى ديمقراطية ؟ إن هذه الأحزاب ، تبرر هذا التحول ، بحجة انتهاجها طريقا قوميا للشيوعية ، وفقا لظروفها المحلية المميزة . ولكن كيسنجر يرى أن مثل هذا القول ليس بالجديد ، فغداة الحرب العالمية الثانية ، كم من زعيم لدولة شيوعية ، أدلى بتصريحات مماثلة قبل أن يستولى الحزب الشيوعى على الحكم عند إجراء عملية تقسيم أوروبا . ولكن عندما تم ذلك ، تغاضى الحزب الحساكم عن كافة الالتزامات ، التى تفرضها الديمقراطية ، واحتفظ بالسلطة . إن الأحزاب الشيوعية الغربية ، قد لجأت إلى نفس التكتيك ، لا لهدف سوى الاستيلاء على الحكم ، وهى أيضا ستتخلى عنه ، إذا تم لها ذلك .

ومن منطلق هذا التصور المتشكك للغاية في نوايا الأحزاب الشيوعية ، يناشد كيسنجر الحكومات الديمقراطية الأوروبية عدم التوانى في درء هذا الخطر

تبرم لتبادل السلع من جهة أخرى كل هذه المؤثرات ستؤدي حتما إلى دعم الدور الاقتصادي لجميع دول العالم . وهو بذلك ينبذ التحرك الذي كان يقوم لينسحب . من منطلق اتساع العالم بين الدولتين العظميين .

وأخيرا فإن برزنزسكى يتطلع ، إلى أن تسترجع الولايات المتحدة ، دورها كقائد معنوى للرأى العالمى ، وهو الدور الذى كانت تقوم به عندما حصلت على استقلالها منذ قرنين مضيا وبالتالي ، فإن حجر زاوية علاقاتها بالدول الأخرى ، يجب أن يكون موقف هذه الأخيرة من حقوق الانسان ، وليس كيفية إدارة إقتصادياتها أو إنتقاءها الأيديولوجى السياسى . وهذه الأفكار التى يؤمن بها برزنزسكى ، والتى تبدو واضحة فى تصريحات كارتر ، منذ حملته الانتخابية ، تؤكد منطلقا جديدا . ذا صبغة أخلاقية يود الرئيس الأمريكى الجديد ، أن يضيفه على السياسة الخارجية الأمريكية .

موقف الكونجرس الأمريكى

من الشيوعية الأوروبية .

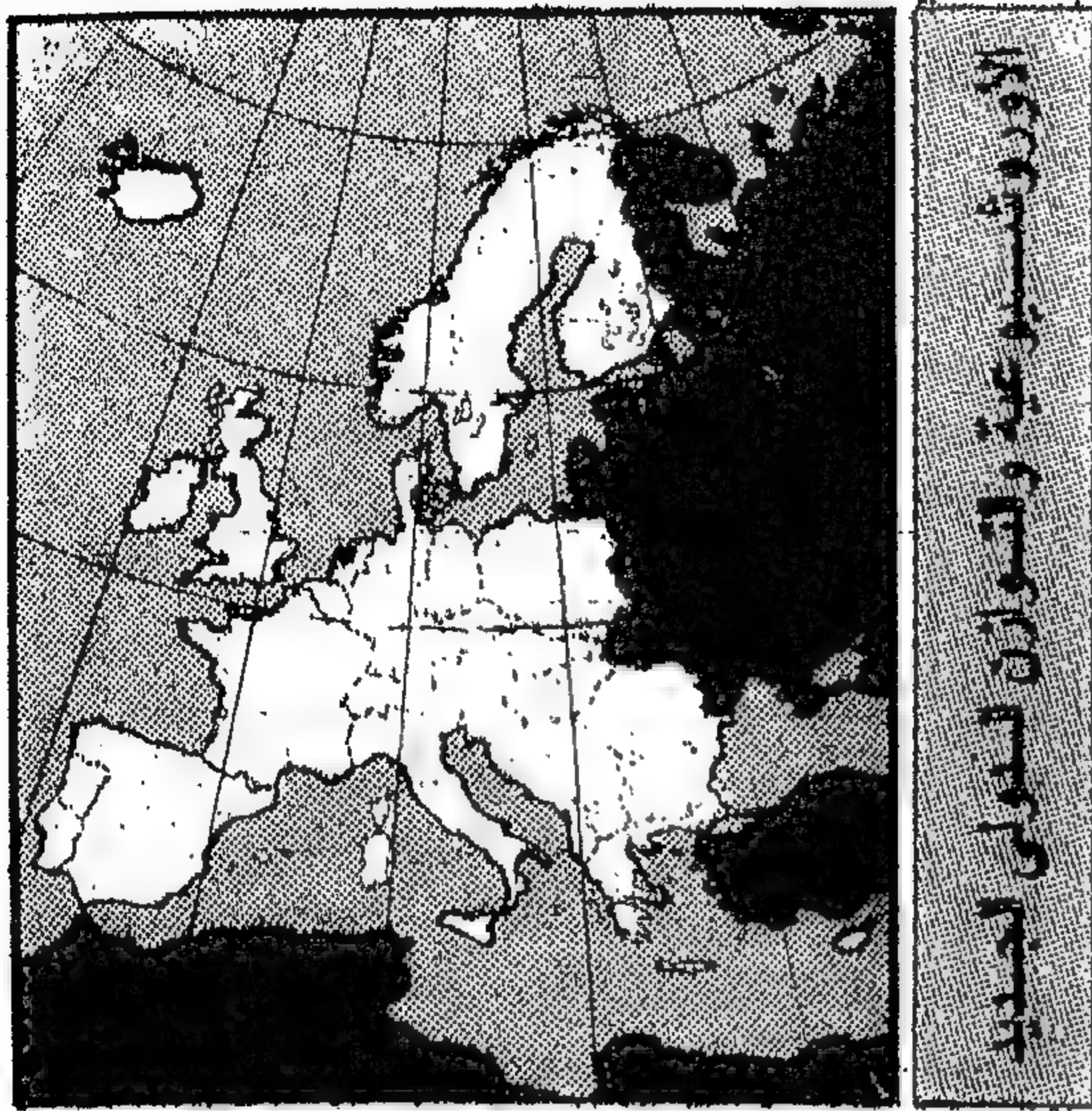
بقى أن نعرف كيفية الممارسة الأمريكية الحالية ، لتحديد موقف واشنطن من الشيوعية الأوروبية . وهنا لا بد من دراسة تفاعلات التصريحات والتحركات النابعة عن البيت الأبيض ، مع المؤسسة التى لا يمكن إغفال دورها فى الحياة السياسية الأمريكية ، وهى الكونجرس ، الذى يمثل الرأى العام الأمريكى . والجدير بالذكر ، أن معظم التحليلات والمناقشات التى جرت فى الأوساط الثغافية فى أوروبا حول النجاح الذى حققته الشيوعية الأوروبية ، قد إقتصرت على ردود فعل الرئيس الأمريكى الجديد ، ووزير خارجيته ، وكذا تحذيرات كيسنجر ، دون أن تتناول تلك التى قد تتبع عن الكونجرس والرأى العام الأمريكى . ولا يمكن تجاهل نفوذ الكونجرس ، خاصة بعد أن إزداد قوة ، على أثر قضية واترجيت ، فى غمار الصراع القائم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة ، فإن الكفة حاليا راجحة لصالح الأولى ، وقد بدأ الرئيس كارتر يكتشفها .

ويقول بعضهم إن الكونجرس يمتلك سلطة غير خلاقة ، بل أقرب إلى السلبية . فهو يفتقر إلى الرؤية المستقبلية الصحيحة ، ولكنه أداة فعالة لعرقلة سير كل ما هو جديد . ويتضمن الكونجرس العديد من الأعضاء الذين يعارضون بشدة ، أى تعامل مع حكومات غربية ذات نفوذ شيوعى داخل حلف شمال الأطلسى . فهؤلاء الأعضاء يرون أن أى إشترك للأحزاب الشيوعية الأوروبية فى حكومات دول أعضاء فى الحلف الدفاعى الغربى ، سوف يؤدي إلى خلل فى التوازن الاستراتيجى ، الذى قام عليه الحلف المذكور ، وذلك لأن

مميزة للغاية عن ترتيب الأولويات . فبالنسبة لة ، تأتي أوروبا واليابان فى المقدمة ، كما أن أسلوبية فى ممارسة السياسة الخارجية شخصى جدا . وأخيرا يرى العديد من المعلقين ، أن كارتر كثيرا ما يأخذ بآراء مستشاره فى البيت الأبيض ، وهو زبينييف برزنزسكى الارستقراطى البولندى الأصل ، والمعروف أن آراء برزنزسكى الأوروبية ، قد تكونت فى عصر الحرب الباردة ، التى شكلت موقفة من الاتحاد السوفيتى ، وإن كان قد طرأ شىء من الليونة على موقفة من هذه الدولة . وإن ما يميز هذا الموقف ، هو الايمان الراسخ بتفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى . فهو يرى أن المجتمع السوفيتى ، غير فعال ، وغير خلاق ، أنه متخضم بالبروقراطية ، وبالتالي لا يمكن وصف الاتحاد السوفيتى ، بأنه منافس حقيقى للولايات المتحدة ، فيما يتعلق بتلبية تطلعات الجماهير ، وتحسين نوعية حياتها . بل حتى القوى العسكرية السوفيتية ، وإن كانت هائلة ، إلا أنها لن يمكنها فى حالة قيام مواجهة ، منافسة القوى الأمريكية . ومن منطلق هذه الثقة ، يؤمن برزنزسكى بأن بلاده يتحتم عليها ، بعد أن انتصرت فى المعركة التكنولوجية ، العمل على انتزاع ما يسميه « بالمبادرة الأيديولوجية » من الاتحاد السوفيتى . فهو يرى أن الولايات المتحدة ، بالرغم من كل ما تتسم به من نواح ضعيفة ، فإنها ما زالت تشكل « أفضل وضع اجتماعى » فى العالم ، وإن كان مع ذلك ، لا يمكن الأخذ به ، كنموذج يطبق فى دول أخرى . ولكنها قد ضلت الطريق ، خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، نتيجة تورطها فى حرب فيتنام ، وتعرضها لآزمات داخلية مثل واترجيت . كل هذا أطاح بثقة الولايات المتحدة فى نفسها ، ولكنها اليوم ، لديها ثقة جديدة ، تتيح لها خوض منافسة مع الاتحاد السوفيتى ، وعلى أرض هذا الأخير ، ويعنى هنا العامل الأيديولوجى . ومن هنا يأتى التركيز على حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ، وفى أماكن أخرى من العالم . والهدف هنا هو انتزاع المبادرة الأيديولوجية من السوفيت ، وهذا مايسمى بـ « برزنزسكى » بالالتزام السلمى .

ولكنه مع ذلك يرى ، أن مثل هذا التنافس الأيديولوجى ، لا يحتم ، بل لا يجب أن يمنع الدولتين العظميين من التعاون وإقرار الوفاق بينهما ، والتعامل فى مجالات أخرى ذات مصالح متبادلة .

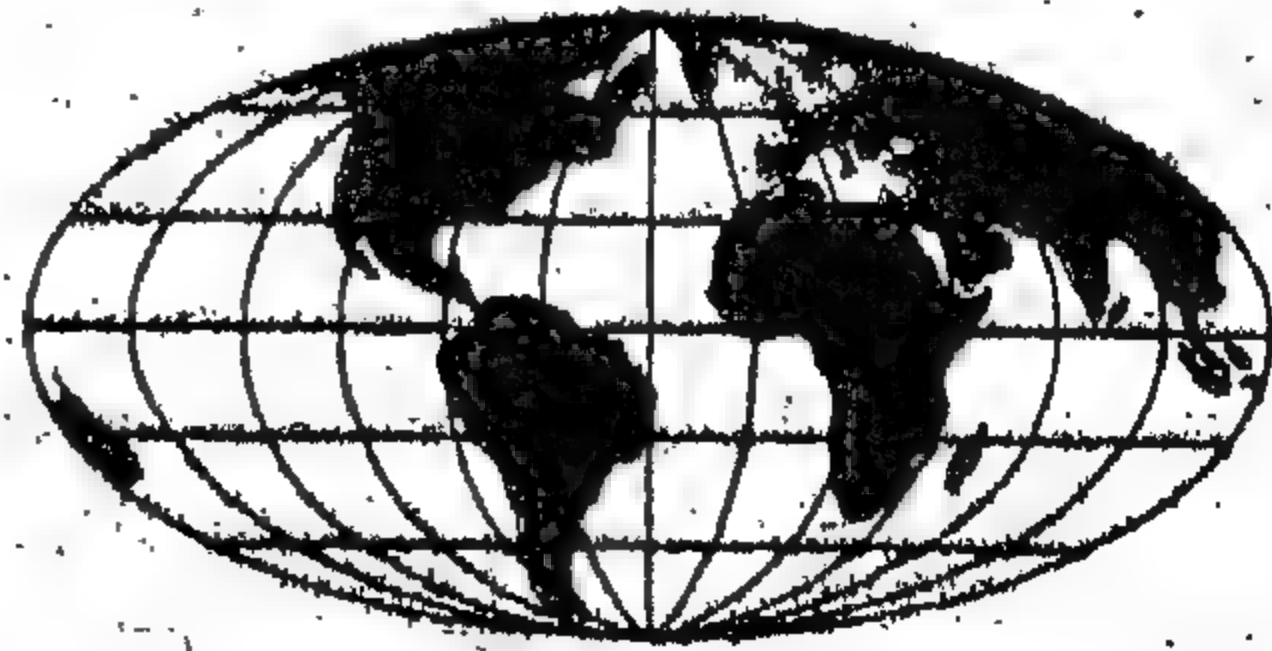
هذا التطور الناجم عن ثقة ، يدفع برزنزسكى إلى اتخاذ خطوات جزئية . فهو مثلا لا يخشى التطورات التى تجرى فى أساس النظام الرأسمالى لأنه يؤمن بأن التشابك المتبادل والمتزايد فى المجال الاقتصادى ، بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة ، والنقص فى المواد الأولية مع تزايد نفوذ الكارتيلات والاتفاقات التى



هذه الأحزاب، عندما تصل إلى الحكم، لن تتوانى عن التخلي عن استقلاليتها عن موسكو، بالرغم من كلفة التصريحات التي أبداها زعماء هذه الأحزاب وخاصة الأمريكي برانشيسوير، الذي لم يكتف بالتأكيد على رغبة حزبه في بقاء إيطاليا عضوا في الحلف، ولكنه أبدى أيضا، مخاوفه من أن يمتد نفوذ الشيوعية، إلى يوغسلافيا بعد وفاة تيتو. وختم كلامه قائلا: «كيف يمكننا التعامل معهم كجيران لنا؟».

ويستأهل آخرون: ماذا سيكون موقف هذه الأحزاب، إذا قامت مواجهة بين الحلفين (حلف الأطلسي وحلف وارسو)؟ هل ستتقف بجانب اليسار؟ كل هذه التساؤلات التي تجري داخل الكونجرس، قد انعكست على تحرك إدارة كارتر في اتجاه أوروبا، إذ خلعت عليه شيئا من التردد والذبذبة. فبينما نجد الرئيس الأمريكي يبدي قلقه لتدهور الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الغربية، فإنه يقر في نفس الوقت، بأنه غير متأكد من أن الشيوعيين سيفضلون البقاء داخل الحلف عندما يصلون إلى الحكم.

ثم إن التآزم المتصاعد بين موسكو والأحزاب الشيوعية الغربية أدى إلى تعقيد المشكلة أمام صناعي السياسة الأمريكية. كما أن الشيوعيين الأوروبيين، مثل ستيبانو كاريلو وبلنجوير وغيرهم، هم في نهاية الأمر، يعارضون الأنظمة الغربية، بنفس القدر الذي يعارضون به الدكتاتورية السوفيتية. ترى هل سيقلج التحرك الأيديولوجي الأمريكي في درء هذا الخطر؟ والخلاصة أن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر، تواجه اليوم أوروبا سياسية جديدة، لم يألها المسؤولون الأمريكيون، سواء كان هؤلاء ينتمون إلى الحكومة السابقة، أو إلى الحكومة الحالية، أو إلى الكونجرس العفد. والملاحظ أن تصاعد الشيوعية الأوروبية في جنوب القارة، ليس هو التجديد الوحيد الذي طرأ على أوروبا: ففي الشمال أيضا، يشاهد تطور آخر في الاشتراكية الديمقراطية. كل هذا يتطلب تجديدا شاملا في الرؤية الأمريكية التقليدية للأوضاع الأوروبية. وقد خطت حكومة كارتر الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، ولكن هل تكفي هذه الخطوة؟



[٥] دول الكتلة الشرقية

وظاهرة الأوراشيوعية

محمد السيد سعيد

مثلما تخلقنت ظاهرة الشيوعية الأوروبية نتيجة تحولات وتناقضات متعقدة في الأرضية الاجتماعية والسياسية في أوروبا الغربية، وفي العلاقات داخل الحركة الشيوعية، وفي السياسة العالمية، فإن موقف الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية حيالها، تحسكه أيضا عدة اعتبارات، بعضها أيديولوجي، والآخر يتمثل في جملة من الاعتبارات الداخلية الخاصة بكل حزب. وثمة طائفة ثالثة من الاعتبارات، تتعلق بمسئوليات الصراع العالمي.

وينبغي التأكيد على هذا المدخل الموضوعي، قبل التطرق إلى دراسة هذا الموقف، لأن بعض الدعايات الغربية، وقد فطنت إلى أهمية تعميق التصديق والشقاق داخل الحركة الشيوعية، إنما تؤدي وظيفة سياسية، إذ تقدم تضورا مسطحا حول أوروبا الشرقية، كفساد من التوابع تدور حول الفلك الشيوعي، ولا يقدم هذا التصور فهما عميقا للاعتبارات المتشابكة التي تتدخل في تحديد موقف الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية من ظاهرة «الشيوعية الأوروبية».

كقاعدة عامة ، فإن الحزب السوفييتي قد أخذ منذ المؤتمر العشرين ، يؤكد على امكانية وصول الشيوعيين للحكم ، عن طريق الأساليب البرلمانية الليبرالية ، وعدم حتمية الثورة العنيفة ، وضرورة الكفاح من أجل السلام والتعايش السلمي بين الشعوب ذات الأنظمة المختلفة ، ولكنها لم تزل تتمسك بمبادئ الأممية والتضامن بين الأحزاب الشيوعية في العالم .

وهنا يمكن التمييز بين الأحزاب الأكثر تشدداً من الناحية الأيديولوجية ، وتلك الأقل تشدداً من زاوية الاقترب من المبادئ الماركسية التقليدية وهذا التمييز مرن نسبياً ، لأن عليه أن يرضى التغيرات في القيادات الرئيسية للأحزاب الشيوعية الحاكمة ومسوقها السياسية من فترة لأخرى . ويؤدي هذا التمييز إلى مواقف مختلفة من سياسات « الشيوعية الأوروبية » ومبادئها العامة . فالأحزاب المتشددة في بلغاريا وألمانيا الديمقراطية ، وبدرجة أقل في المجر وبولندا ، تميل إلى الهجوم على الظاهرة ، بما تنطوى عليه من تدهور للروابط بين الأحزاب الشيوعية في العالم ، وإضعاف للأممية والتضامن البروليتاري ، وتتمسك بأشكال جديدة لهذا التضامن ، وتختلف مع بعض ما يذهب إليه قادة الشيوعية الأوروبية من الناحية الموضوعية . أما الأحزاب الأقل تشدداً في يوغوسلافيا ورومانيا ، فبأنها ترحب بالظاهرة في مجملها ، وتتفق مع تفسير حقوق الأحزاب في الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل ، وانتهاج الطرق الخاصة ، تفسيراً واسعاً يؤدي إلى قصر الأممية والتضامن على معاني أدبية ومعنوية ، وتؤكد حق الأحزاب الغربية في اختيار سياساتها بما يتلاءم معها ، وإن كانت لا تعتبر أن ما يتلاءم مع تلك الأحزاب ، يصلح للتطبيق في بلادها .

٢ - اعتبارات السياسة الداخلية : وتؤثر هذه الاعتبارات ، نتيجة لما تثيره مفاهيم الشيوعية الأوروبية حول العلاقات بين الأحزاب الشيوعية المختلفة ، وهو ما يضم أيضاً علاقة الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفييتي ، ونتيجة لما تنطوى عليه بعض مقولات الشيوعية الأوروبية ، من تضمينات هامة على صعيد السياسة الداخلية لكل من الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية .. إذ تتضمن الملامح المشتركة للنظرية السياسية للأحزاب الشيوعية الغربية ، إسقاط مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، كشكل للحكم في المجتمع الاشتراكي وأساس له ، فأكدت الأحزاب الإيطالية والفرنسية والأسبانية (والبرتغالية) على أن مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لم يعد ضرورياً ، ومثله مثل الثورة الجذرية ، يمكن الاستغناء عنه وتغادى نتائجها ، وأن أساس مشروعية السلطة الاشتراكية ، لم يعد هو

(١١) اعتبارات موقف الأحزاب الحاكمة من الشيوعية الأوروبية

١ - كانت الاعتبارات الأيديولوجية - ولا تزال - أحد العوامل الهامة التي ترسم على أساسها سياسة الأحزاب الشيوعية من مختلف القضايا ، بما في ذلك علاقاتها بعضها ببعض .. وتذكرنا ظاهرة الشيوعية الأوروبية بحركة مشابهة ، برزت على ساحة الحركة الثورية في نهاية القرن التاسع عشر ، وهي حركة التحريفيين . فقد طرح قادة التحريفيين في تلك الفترة ، مقولات مشابهة لتلك التي تنادي بها الأحزاب الشيوعية الغربية اليوم . وهي أنه لا بد من تجديد الماركسية باقرار حق الانتقاد ، لأن الماركسية لم تزل تحفظ بأفكار عفا عليها الزمن ، واستبدلت التحريفية مفاهيم الثورة ودكتاتورية البروليتاريا ، بعدم حتمية الثورة ، وضرورة العمل في إطار النظم البرلمانية الليبرالية القائمة ، أو التي يمكن الكفاح من أجل تحقيقها وتطويرها ، وأن هدف « الاشتراكية الديمقراطية » هو العمل على تحقيق تحسينات هامة في الظروف الاقتصادية « للشعب العامل » . وحقوقه السياسية . وكان لتلك المقولات انعكاساتها على تنظيم العلاقات بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، التي كانت ماركسية عندئذ فاعتبرت أن الولاء للقومية أكثر أهمية من روابط التضامن الأممي » .

ولكن على حين انبثقت في مواجهة تلك الحركة التحريفية قوة ثورية بقيادة لينين وحزب البلاشفة ، دافعت عن المبادئ الماركسية الثورية في جوهرها التقى ، وعملت على شق الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، فظهرت الأحزاب الشيوعية إلى الوجود منذ عشرينات هذا القرن في أوروبا كلها تقريباً ، وانضمت إلى الدولية الثالثة ، في مواجهة الأممية الثانية التي حافظ عليها قادة الاشتراكية الديمقراطية . وعلى حين كانت الأحزاب الشيوعية بقيادة لينين ، تقف في مواجهة حركة التحريفيين عند خط الدفاع عن مبادئ الماركسية القومية (المبادئ الأساسية) ، فإن التطورات الأيديولوجية في الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية ، بما في ذلك الحزب الشيوعي السوفييتي ، قد جلبت منظوراً مختلفاً لرؤية المقولات « الجديدة » للشيوعية الأوروبية . ولذلك فسوف نجد ملامح اتفاق عديدة بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب أوروبا الغربية ، فيما يتعلق بمضمون السياسات التي تطرحها هذه الأخيرة . فعلى حين كان لينين يؤكد على استحالة الوفاق الطبقي وحتمية الحزب بين الدول الإمبريالية ، والطابع الدكتاتوري للنظم السياسية الليبرالية ، وممن ثم حتمية الثورة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، وعدم امكانية الانتقال السلمي للاشتراكية

دكتاتورية البروليتاريا ، وانما رضا أغلبية الشعب ، محسوبا بعدد الأصوات التي تنالها الأحزاب في الانتخابات الدورية ، وذلك في إطار الليبرالية البرلمانية ، وأن الأحزاب الشيوعية قد أصبحت تمثل «سلطة الكادحين» عموما ، أي البروليتاريا المنظمة والطبقة الفلاحية الضيقة ، والكادحون الذهنيون ، وكذلك اعتبر منظرو الشيوعية الأوروبية ، أنه لابد من تحقيق الانسجام بين الشيوعية والديموقراطية الدستورية ، والحفاظ على الحقوق والحريات الديمقراطية التي حصلت عليها جماهير الشعب ، في ظل النظم الليبرالية ، والعمل على ازدهارها وتوسيعها . والحفاظ على أساس الليبرالية ممثلة في التعددية السياسية Pluralism . ولا شك أن هذه المقولات التي يطرحها زعماء شيوعيون خارج الحكم ، تعطي انطباعات وانعكاسات سلبية حول صحة استمرار دكتاتورية البروليتاريا والحزب الشيوعي ، كأساس للحكم والسلطة في بلاد أوروبا الشرقية ، بما يعنيه ذلك من اقتران ضغوط قوية لتجولات هامة في بناء السلطة في تلك البلاد . وتركز الدعاية الغربية على هذا الجانب في نظرية «الشيوعية الأوروبية» للهجوم على الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وإثارة الشعب ضدها ، خاصة وقد زودتها الأحزاب الغربية بأداة مأخوذة من نفس الأسس الأيديولوجية ، للتأكيد على أهمية التعددية السياسية ، والحفاظ على الحقوق الليبرالية لجميع السكان .. الخ ، ولذلك يشعر السوفييت والأحزاب الشيوعية المتشددة في أوروبا الشرقية ، بمزارة شديدة ، خاصة وأن الخلاف النظري والسياسي بين الأحزاب الغربية والأحزاب الحاكمة ، قد توافق مع الحملة التي تشنها الدعاية الغربية باسم «حقوق الإنسان» ، ويشك السوفييت والأوروبيون الشرقيون ، أن الأحزاب الغربية تدفع بالهجوم عليهم ، ثمن الحصول على مزيد من الأصوات الانتخابية في بلادها ، وينقسمون بصفة خاصة على سننجاو كاريلو زعيم الحزب الشيوعي الأسباني ، الذي يعتبر أنشط قادة الأحزاب الغربية ، في الهجوم على الأحزاب الحاكمة ، وخاصة السوفييتي والتشيكي ، على أن هناك اعتبارا آخر ، يخص الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وخاصة تلك التي تواجه متاعب سياسية في بلادها ، وهي الاعتبارات التي تتصل بالعلاقات التنظيمية بين الأحزاب الشيوعية ، وخاصة مبادئ عدم وجود مركز قيادي للحركة الشيوعية ، وحق الأحزاب في رسم سياساتها واتخاذ قراراتها ، بناء على الظروف الخاصة ببلادها ، فلا شك أن الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية عامسة ، وفي البلاد التي تواجه متاعب وصراعات سياسية مع القوى اليمينية خاصة ، تشعر بضرورة حصولها على درجة عالية من الاستقلال عن موسكو ، في إدارة سياستها الداخلية . ولا

شك أن انعكاسات إصدار الأحزاب الغربية على رسم سياساتها الداخلية بصفة مستقلة تماما عن موسكو ، قد أثرت بقوة على جميع أحزاب أوروبا الشرقية ، وخاصة في اللحظات التي تواجه فيها تلك الأحزاب اضطرابات وصراعات داخلية قوية ، لأن السوفييت يميلون للتدخل بحزم لوقف وتصفية التيارات المعادية للشيوعية في تلك البلاد ، في اللحظات التي تشعر فيها بإمكانية تحول الصراع والاضطرابات الداخلية إلى انقلاب يميني (١٩٥٦ المجر وبولندا ، ١٩٦٨ تشيكوسلوفاكيا .. الخ) على حين ينزعون إلى مراقبة الأوضاع والسماح للأحزاب الشيوعية الحاكمة ، بمعالجة الأمور في لحظات الاستقرار النسبي . وهنا يمكن التمييز بين الدول التي تقبل مبدأ بريجنيف ، وتلك التي ترفضه ويتلخص هذا المبدأ في حق الاتحاد السوفييتي في التدخل بكل الوسائل ، لمنع وتصفية المواقف التي قد يترتب عليها انقلاب معاد للشيوعية في بلاد أوروبا الشرقية ، فعلى سبيل المثال ، نصت معاهدة الصداقة بين ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفييتي ١٩٧١ صراحة على هذا المبدأ ، على حين تقبله بلاد أخرى ضمنا . على أنه يمكن الافتراض بأن غالبية أحزاب أوروبا الشرقية ، تقبل على المبدأ على مضض ، وتميل للتصرف حيال القوى المعادية للشيوعية ، وخاصة ما يسمى «بحركة المنشقين» بطريقها الخاصة . فبالمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، تطبق أسلوب محاصرة أفكار المنشقين (وغالبيتهم قادتهم من اليهود المتأثرين بالصهيونية) دون اتخاذ إجراءات بوليسية ضدهم . ورغم ذلك ، فقد أضحي انتقاد الأحزاب الغربية لممارسات الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية ، أحد العوامل التي تدفع تلك الأخيرة للهجوم المضاد على الشيوعية الأوروبية . فعندما انعقد مؤتمر القمة الشيوعي بمسريد - إبريل ١٩٧٧ - سعى كاريلو للحصول على أدانة لسياسة الأحزاب السوفييتية والتشكيكية نحو المنشقين ، على حين قاوم مارسليه وبرلينجوير المحاولة هذه فأصدر كاريلو بيانه الخاص الذين يدين «الإرهاب في أوروبا الشرقية» . وكانت هذه هي المناسبة التي رد فيها السوفييت والتشكيكيين والبلغاريين ، بأن كاريلو قد أصبح «العوبة في أيدي القوى الأمبريالية» .

٣ - مقتضيات الصراع العالمي : في فترة الحرب الباردة ، أقيمت الاستراتيجية الغربية على شن الهجوم على الشيوعية ، ممثلة في الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية ، وفي المعارضة في أوروبا الغربية بكل الوسائل الممكنة . وإرتكزت سياسة والاس على محاولة إسقاط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية فيما أسماه «سياسة التحرير» ، وفي نفس الوقت ، إضعاف الأحزاب

درجة أقل بولندا والمجر . والموقف الثاني ، ويجمع يوغوسلافيا ورومانيا . وبميز الموقف السوفييتي بين ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، فيما تنادى به من سياسات ، وبين المبادئ الخاصة بالعلاقات بين الأحزاب الشيوعية ، وخاصة حق كل حزب شيوعي في اختيار ورسم طريقة الخاص إلى الاشتراكية ، وفقا للظروف النوعية الخاصة في بلاده ، بما يتضمنه ذلك من رفض التدخل في شئونه الداخلية .

وقد عبر فاديم زاجلادين النائب الأول لسكرتير قسم الشئون الدولية التابع للجنة المركزية للحزب السوفييتي والمستول عن العلاقات الخارجية مع الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة ، في مقال له بالبرافدا تحت عنوان « الأممية ، شعار الشيوعيين » ويتلخص مقال زاجلادين في قوله « إن الاتحاد السوفييتي قد عارض دائما فرض تجربته الخاصة على الشعوب الأخرى .. ولكن .. إن الاعتراف من جانب واحد بالاستقلال والسيادة والمساواة وعدم التدخل فقط ، وبدون ربط بالتضامن والتأييد المتبادلين ، قسود يؤدي إلى تدمير الأممية البروليتارية ، وكذلك القضاء على إمكانيات وقوى كل حزب على حده » . وهكذا يعترف السوفييت بحق الأحزاب الشيوعية الغربية في اختيار طريقها الخاص إلى الاشتراكية ، وبالسيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل حزب ، ولكنهم يختلفون على المدى الذي تذهب إليه الأحزاب الغربية في تفسير تلك المبادئ ، بما يؤدي إلى تهافت الروابط السياسية والتنظيمية بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان ، تلك الروابط الممثلة في « مبادئ » الأممية الشيوعية .

ويرفض السوفييت لفظ الشيوعية الأوروبية ، نتيجة لذلك . ففي مقال حديث نشرته « العصور الحديثة » يونيو ١٩٧٧ كرس للرد على كتاب كاريلو « الشيوعية الأوروبية والدولة » يؤكد المنظمون السوفييت على التمييز بين التطوير الخلاق للماركسية اللينينية والرفض التحصيلي لأفكارها الأساسية . واعتبرت الافتتاحية أن لفظ « الشيوعية الأوروبية » هو الوجه الآخر للعداء السوفييتي ، وأنه « ينظر إليه في الغرب ، كأداة لشق الشيوعية إلى عصابات متناحرة » . وفي مواجهة اتهام كاريلو للقيادة السوفيتية ، بأنها تحتفظ « بنفس بناء السلطة الستاليني ، والذي فشل في مواجهة المشكلات الاقتصادية وأشيع الحقوق الإنسانية المختلفة » ، أكد السوفييت أن « الشيوعية الأوروبية ترتبط بتصعيد العداء للسوفييت » . ويبدو أنهم يرون أن في مصطلح الشيوعية الأوروبية روح الهجوم على النموذج الذي اتسم به شرح كاريلو لهذا المصطلح . وهذا التمييز بين هذه الأحزاب المختلفة ، في اختيار

الشيوعية الغربية ، والحيلولة دون وصولها أو اشتراكها في سلطه . على أن تلك السياسة لم تنجح في تحقيق إنقلابات يمينية في أوروبا الشرقية ، وأدت في نفس الوقت ، إلى تدعيم الروابط بين الأحزاب الشيوعية في طرف أوروبا . وعندما بدأت تباشر الوفاق ، كانت صياغة كيسنجر للصراع العالمي ، هو الاعتراف « بنفسود السوفييت » في أوروبا الشرقية ، والأوضاع التي ترتبت على نتائج الحرب الثانية ، مسع التركيز على منع ومصادرة إمكانيات وصول الأحزاب الشيوعية إلى السلطه في أوروبا الغربية ، على أن صيغة بريجنسكي (مستشار الرئيس الأمريكي الجديد كارتر للأمن القومي) تتحدد في مبادرة الغرب بالتشجيع والعمل على فصل أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفييتي ، وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية هناك ، وفي نفس الوقت تشجيع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، على الاستقلال عن موسكو ، بل وإثارة صراعات كبرى بينهما ، والعمل على إستئناس الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية .

ومن هنا يتضح أن ثمة علاقات وثيقة في الاستراتيجية الغربية بين كل من أوروبا الشرقية والغربية . ولذلك فإن الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية ، تشعر بالخطر من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، وتشكك في أن الأحزاب الغربية كلها بدأت تسقط فريسة الاستراتيجية الغربية . وعلى حين تدرك الأهمية المتزايدة للتنسيق مع تلك الأحزاب ذات التأثير الهائل في بلادها لاقترار السلم ، ونظام للأمن الجماعي في أوروبا ، ولذلك فإنها لا تريد أن يتطور الصراع إلى شقاق وتصعد داخل الحركة الشيوعية ، في الوقت التي تشعر فيه بالخطر من الجهود الغربية الرامية إلى تغيير نظم الحكم عندها . ويطور السوفييت من ناحيتهم إستراتيجية دفاعية تقوم على الدفاع عن النظم الاشتراكية في تلك البلاد بكل الوسائل ، (مبدأ بريجنيف) ، وتشجيع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية على التحالف مع « القوى الديمقراطية والمعادية للإمبريالية » ، للوصول إلى الحكم هناك من أجل إفساد الاستراتيجية الأمريكية ، ومن ثم نجد أن هناك اعتبارات متعارضة في تحديد موقف السوفييت والأوروبيين الشرقيين من ظاهرة الشيوعية الأوروبية .

(ب) الموقف من ظاهرة الشيوعية الأوروبية - الأبعاد الشكلية والتنظيمية

يمكن أن نرصد موقفين مختلفين للأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ، من الأبعاد الشكلية والتنظيمية في « ظاهرة الشيوعية الأوروبية » . الموقف الأول ، ويجمع الاتحاد السوفييتي والماديا الديمقراطية وبلغاريا ، وإلى

طرقها الخاصة، بصفة مستقلة، إلى الاشتراكية والتغيرات الاجتماعية، وبين « الشيوعية الأوروبية » كمصطلح بما يتضمنه من روح الهجوم على سياسات الأحزاب الحاكمة يمتد أيضا إلى الأحزاب الشيوعية في ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر، ويتخذ شكل الهجوم على مصطلح الشيوعية الأوروبية والاضرار على التضامن الأممي، في حدود الاستقلال، ومبدأ عدم التدخل، فيقول جنانوى كادار زعيم الحزب الشيوعى المجرى « إن كل حركة شيوعية أوروبية، ينبغي أن تختار الطريق الذى تبتغى اتخاذه »، وأن « من واجب كل حزب، أن يخدم تراث شعبه وخصائص البلد والمجتمع الخاص به، فالظروف التى يعمل فيها كل حزب من الأحزاب تختلف تماما »، ولكن موقف الحزب المجرى سليم تماما من مصطلح الشيوعية الأوروبية، فقد أكد أحد كبار منظمى الحزب فى جريدته الرسمية، أن « لفظ الشيوعية الأوروبية قد ابتكرته الدعاية البرجوازية للمبالغة فى التعارضات، وإثارة الخلاف بين الأحزاب »، ثم حذر الشيوعيين الأوروبيين الغربيين « أن إفتراض أن البيانات المعادية للسوفييت، يمكنها فى النهاية أن تدعم نفوذ الحزب الشيوعى على طبقته العاملة، هو خطأ خطير ».

وأكد ممثل المكتب السياسى للحزب التشيكى قناستيل بيلاك للصحفيين فى براغ « إن الشيوعية الأوروبية هى ابتكار برجوازى، إذ يساعد القوى الامبريالية ». أما الزعيم البلغارى تودور جيفكوف، فقد اتهم « الشيوعية الأوروبية هى شكل جديد للعدا للسوفييت ». وقد عبرت بلغاريا عن مسوقها قبل مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية ببرلين ١٩٧٦ فى المؤتمر الحادى عشر للحزب، فجاء فى تقرير اللجنة المركزية « ترسم كل من الأحزاب الحقيقية بصفة فردية، سياستها الاستراتيجية والتكتيكية، بالنظر إلى الظروف النوعية للتوصل إلى أهداف الثورة على الصعيد القومى، وفى نفس الوقت، فاته فى الاطار الراهن، ينبغى أن تنمو المسئولية الاممية لكل حزب نحو الهدف الشيوعى المشترك، إن ضمان نجاح كل حزب شيوعى والحركة الشيوعية العالمية كلها، يكمن فى وحدتنا التى نشأت وتدعمت مع الاتصالات الطبقية ». وأكد إيريك هونيك على ضرورة وضع خطة مشتركة للأحزاب الشيوعية، تتأقلم مع الظروف القومية، وتحافظ على وحدتها فى نفس الوقت. ويمكن أن نلمح درجات متفاوتة فى شدة الموقف من « الشيوعية الأوروبية »، واتساع تفسير عدم التدخل والاستقلال والسيادة لكل حزب شيوعى، وقوة التماسك بالمبادئ الاممية. فألمانيا وبلغاريا، هما أكثر الأحزاب إقتربا من السياسة السوفييتية، ويميلان لأنانه شديده لانطلاق الشيوعية الأوروبية، وتمسك حازم بالاممية

والتضامن، على حين أن بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، تنزع لتفسير أوسع لمبادئ استقلال الأحزاب، مع التمسك بالاممية. وقد حاولت المجر القيام بوساطة بين كاريلو والسوفييت للتخفيف من حدة الخلافات والاتهامات المتبادلة.

أما الموقف الثانى، ويجمع كلا من يوغوسلافيا ورومانيا، فإنه يقبل ظاهرة « الشيوعية الأوروبية » ويرحب بانعكاساتها السلبية على الاممية، والملاقات بين الأحزاب الشيوعية تنظيما وسياسيا، ويعتبر زعماء رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف، أنه لا حدود على حق كل حزب فى إختيار الطريق الذى يراه مناسباً للتحويل الاجتماعى، وعلى حقه فى رفضه التدخل فى شئونه الداخلية، وفى الاستقلال والسيادة والمساواة بين الأحزاب، ويهاجمون الاتحاد السوفييتى فى الخطابات والمقالات والمؤتمرات، ويرفضون حق الحزب السوفييتى فى إنتقاد سياسات حزب آخر، حتى لو كان يختلف معه بشدة. وقد عبر أحد المتطرفين اليوغوسلاف عن هذا الموقف بقوله « إننا لا نذافع عن قرارات الحزب الايطالى والفرنسى والأسبانى، بقبول النظم السياسية الليبرالية، وإنما حقهم فى إتخاذ قراراتهم بصفة مستقلة عن موسكو ».

وقد انتقل الصراع حول تحديد هذه المفاهيم إلى أول مؤتمر للأحزاب العمالية والشيوعية عقد بعد غزو تشيكوسلوفاكيا فى يونيو ١٩٦٩. وقد جاء البيان الختامى، بمثابة حل وسط يميل لصالح مفاهيم الأحزاب الأوروبية الغربية، فأكد التقرير « أن المشتركين فى المؤتمر يعيدون التأكيد على وجهة نظرهم المشتركة فى أن العلاقات الأخوية بين الأحزاب، إنما تقوم على مبادئ الاممية البروليتارية والتضامن والدعم المتبادل والاحترام والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. إن الاحترام الحازم لتلك المبادئ، هو شرط لاغنى عنه لتدعيم التعاون الرخائى بين الأحزاب الأخوية، ولتقوية وحدة الحركة الشيوعية، فالمشورة الثنائية، واللقاءات الاقليمية، والمؤتمرات الدولية، هى الأشكال الطبيعية لهذا التعاون، والموجه على أساس المبادئ المقبولة فى الحركة الشيوعية. وهذه المبادئ وتلك الأشكال، تتيح للأحزاب الشيوعية كل فرصة، لتوجيه جهودها فى النضال من أجل الأهداف المشتركة، فى ظل ظروف اختلفت فى العملية الثورية العالمية، وكل الأحزاب ذات حقوق متساوية، وحيث لا يوجد مركز قيادى للحركة الشيوعية العالمية، فإن التنسيق الاختيارى لأعمال الأحزاب من أجل تنفيذ المهام المطروحة أمامها بفعالية يتخذ أهمية متزايدة ».

ويمكن أن نلاحظ أن التقرير الختامى قد استلزم هدفا

والاختيار الحر للطرق المختلفة للكفاح من أجل إل التغير الاجتماعي ورفض مبدأ بريجنيف . علما أن التوتر الذي نشأ في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشرقية المتشددة والأحزاب الشيوعية الغربية ، لم ينعكس في البيان الختامي الذي لم يتعرض سوى لعدد محدود من القضايا الخاصة بمشكلات الأمن الأوروبي بعد مؤتمر هلسنكي . فجاء بالوثيقة الختامية « وبهذه الروح سيعمل على تنمية تعاونها وتضامنها الأممي والرفاعي والاختياري ، على أساس الأفسكار العظمية لماركس وإنجلز ولينين ، مع الالتزام الصارم بالمساواة والسيادة ... وأن نضال كل حزب من أجل الاشتراكية في بلده ومسئوليته تكون أمام الطبقة العاملة والشعب في بلاده ، وهو أمر يرتبط بالتضامن المتبادل بين الشعوب العامل في كل البلدان ، وكل الحركات التقدمية والشعوب في نضالها من أجل الديمقراطية والاشتراكية والسلام في جميع أنحاء العالم » .

وبلاحظ أن الوثيقة في هذه الفقرة المختصرة ، قد انتشرت لأفكار الشيوعية الأوروبية ، فأكدت من جديد على الطبيعة الاختيارية وغير الإلزامية للتضامن الأممي بين الأحزاب ، كما لم تفعل مثل البيان الختامي للمؤتمر المنعقد في موسكو ١٩٦٩ عندما حددت أشكالاً معينة للتضامن بين الأحزاب ، باعتبارها أشكالاً طبيعية ، ومن ثم تعتبر الوثيقة الأولى أكثر تفصيلاً وتحديداً لحقوق وواجبات كل حزب شيوعي تجاه الأحزاب الأخرى على قدم المساواة ، على حين أن الوثيقة الثانية ، فقد ذهبت إلى مسافة أبعد في التأكيد على الاستقلال والسيادة لكل حزب ، وهو ما حرصت الأحزاب الشيوعية الغربية على إقراره .

أما المفاهيم المتعلقة بالتضامن وواجبات الأحزاب الشيوعية والتزاماتها نحو الأممية ، فقد جاءت مختصرة ومبتورة وغير محددة ، وقد أدت الخلافات حول معنى الأممية والتضامن ، وما يليق من مسئوليات وواجبات ، إلى جذب الأشكال المحددة التي ذكرها البيان الأول للعلاقات التضامنية بين الأحزاب الشيوعية . وتهرب هذا البيان من القضايا الخلافية في تلك القضية ، فالأحزاب السوفيتية والبلغارية والألمانية ، وهي الأكثر تشبهاً في تعريف الأممية وواجبات التضامن بروابط تنظيمية معينة ، كالمشورة واللقاءات الدورية في مؤتمرات الإقليمية ودولية والمساعدة المتبادلة ، ويقلوها في التشدد في هذه المفاهيم ، الأحزاب التشيكية والمجرية والبولندية . فأكد بريجنيف على الضرورة الحاسمة للأممية قسائلاً أممياً ممثلي الأحزاب في المؤتمر « إن بعضهم يثير الشكوك حول جعل الأممية البيروقراطية سائت قائمة ؟ أم أنها أصبحت شيئاً غير مفيد ؟ ويرتبط هذا السؤال

بالغا في الضيافة ، ليتفادى الانحراف عن صيغة التوفيق التي وافقت عليها الأحزاب الشيوعية والعمالية ، التي اجتمعت بموسكو في هذا المؤتمر . ويلاحظ الغاء أيضاً أن الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والأحزاب « المعتدلة » في أوروبا الشرقية ، قد أحرزت نجاحاً ملموساً ، في التأكيد على مبادئ الاستقلال ، وعدم التدخل والسيادة ، والحق في الأفراد برسم السياسات الوطنية ، وفقاً للشروط النوعية الخاصة بكل بلد على حده وبعدم وجود مركز قيادي للحركة الشيوعية العالمية ، وفي تحديد أشكال التضامن الأممي بالاسم والتحديد ، على حين أعاد السوفييت والأحزاب المتشددة في أوروبا الشرقية ، التأكيد على مبادئ الأممية ، والالتزام كل حزب أمام الطبقات العاملة والشعوب في العالم ، إلى جانب طبقتها العاملة ، وإن كانت الأشكال المحددة للتضامن الأممي ، قد انتزعت من السوفييت أدوات وحقوق عديدة ، كما يفهم ضمناً أن الوثيقة قد رفضت أن تفسس أي شرعية أيديولوجية على مبدأ بريجنيف ، بل وأصرت الأحزاب الغربية ، على أن أشكال التضامن المذكورة في البيان الختامي ، وإن كانت تشمل المساواة الثنائية ، فإنها تنقسم بالطابع الطوعي ، ورفضت الموافقة على أي طابع ملزم ، سواء للأشكال المحددة للتضامن ، أو للتضامن نفسه ، فاستخدمت مصطلحات مثل « التنسيق الطوعي » « وعبارة » تلك الأشكال تعطى الفرصة « ولم يستخدم تعبير كلفرض أو تلزمه بواجب . وهكذا نجحت الأحزاب الغربية في أن تجعل الأممية مبدأ معنوياً بصفة أساسية ، ورغم هذا الحل الوسط ، فقد كان المؤتمر حلقة نقاش عميق وعنيف بين السوفييت والأحزاب الشرقية المتشددة من ناحية وبين الأحزاب الشيوعية الغربية و « المعتدلة » في أوروبا الشرقية من ناحية أخرى . ويلاحظ أن يوغوسلافيا وألبانيا لم تحضرا هذا المؤتمر ، كما أن رومانيا وكوبا قد تعطلتا على البيان الختامي ، واتهمت الأولى الاتحاد السوفيتي ، بمحاولة فرض وصايته على الحركة الشيوعية ، وتفسير الاختلاف بين أي حزب ، على أنه عمل عدائي موجه نحو السوفييت ، على حين تحفظت الثانية على البيان « لأنه لم ينبذ بطسريقة حسنة الصلة الاصلاحية البرجوازية كأداة للامبريالية ، للحفاظ على هيمنتها على العالم الثالث » .

وعندما انعقد مؤتمر برلين ١٩٧٦ للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ، كانت ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، قد تبلورت واتخذت هيئة متميزة . وصاحب هذه العملية ، نزاع الهجوم على جوساف من السياسات الداخلية والخارجية للأحزاب الشيوعية الحساسة ، وخسارة الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ، ولذلك أعادت تلك الأحزاب التأكيد على مبادئ المساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل حزب ، واحترام الحقوق

بسؤال آخر .. هل هناك حاجة الى المزيد من توحيد الشيوعيين في العالم ، وذلك بخلق مركز تنظيمي موجه ؟ .. أنها تصورات غريبة.. فليس هناك من أحد يطرح هذا السؤال ، فكل حزب في أي بلد ، هو وحده الذي يملك حق رسم سياسته باستقلالية تامة » . وأضاف بريجنيف « ولكن في نفس الوقت ، في مواجهة التنسيق الذي يقوم بين القوى الامبريالية المعادية ، فإننا نحتاج أيضا ، الى التشاور والمناقشات الرفاقية ، وهناك مجال للتعاون فيما بيننا يستحق الانتباه ، وهو توحيد جهودنا من أجل تعميق الخبرة الثورية النظرية »

وتقدم جيفكون سكرتير الحزب البلغاري لبلورة مفهوم يجمع بين الأممية والوطنية « إن الأممية وحدة جالية بين مسئولية كل حزب إزاء الطبقة العاملة والشعب العامل في بلدة ، وبين مسئوليته وواجباته إزاء قضية الشيوعية المشتركة .. إن مبادئ المساواة والحقوق المتساوية للأغراض تنطبق أيضا على الالتزامات الأممية - إننا نتفق جميعاً على أن اختلاف الأشكال في الحركات الثورية العالمية ، يتطلب بالضرورة أخذ الظروف القومية في الاعتبار ، عن وضع السياسة والتكتيك ، ولكن الملامح الخاصة لا تلغى الأسس الجوهرية للماركسية » .

وذلك على حين أن الأحزاب الأوروبية الغربية ، قد استهدفت تفريغ فكرة التضامن الأممي من مضمونها التنظيمي ، وخاصة المشورة الثنائية واللقاءات الدورية ، فقال كاريلو « إن الشيوعيين الآن لا يحتاجون الى مركز موجه ، ولا يخضعون لأي تنظيم عالمي ولكن ما يوحدنا هو الرياض المشترك القائم على نظريات الاشتراكية العلمية » وأكد كل من جورج مارشيه وأنريكو برلينجوير على نفس المعنى ..

وتعاطفت مع وجهة النظر هذه ، كل من رومانيا ويوغسلافيا ، فأكد شاوشيكو أن « القومية كانت ولا زالت تلعب دورا هاما في حياة المجتمع ، ولذلك فنحن نقول إن فكرة الأممية تعنى في الوقت الحاضر الاسهام النشط في الاستقرار الديمقراطي ، بما يتمشى مع مصالح الشعوب ، ومع دعم التضامن مع كل القوى التقدمية والمعادية للامبريالية ، أخذين في الاعتبار ، ضمان مصالح كل بلد » ، ومن ثم فلم يتفاد هذا الاتجاه التسليم بأية صورة عملية أو تنظيمية لهذه الأممية ، وإنما وسع من تصوره لها لتشمل القوى « الديمقراطية والمعادية للامبريالية » من غير الأحزاب الشيوعية ، وهو ماتعارضه الدول الاشتراكية المتشددة .

٢ - الموقف من سياسات الشيوعية الأوروبية :

تتميز الشيوعية الأوروبية ، بفكرة رئيسية ، تتمثل في

إحترام التراث والنظام الليبرالي في البلاد الأوروبية الغربية ، بما يتضمنه ذلك من اعتبار أن ثمة حقوقا وحریات ديموقراطية معترفا بها كحقوق إنسانية (أي لصيقة بكل شخص وبجميع السكان ينبغي إحترامها ، والعمل على توسيعها وازدهارها ، والوصول الى الحكم لا عن طريق الثورة وإنما إنتهاج الأساليب البرلمانية الانتخابية في الوصول الى السلطة ، والحفاظ على النظام الدستوري الليبرالي المتعدد الأحزاب في تلك البلاد ، بما يعنى إسقاط شعار ديكتاتورية البروليتارية ، وتأخذ هذه الفكرة الجوهرية أشكالا ، وتستعين بأساليب متنوعة تختلف بين الأحزاب الشيوعية في البلاد الأوروبية ، على أن أساليبها تنطوى على صيغة مشتركة ، وهى مبدأ التحالف . وقد كانت صيغة التحالف القديمة ، هى التحالف بين الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية اليسارية والأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية التى تتفق معة على برنامج مشترك للحد الأدنى ، وأصبحت الصيغة الجديدة للتحالف منذ ١٩٦٧ تستند الى الحوار مع القوى الدينية « الكاثوليكية بصفة خاصة » وتحول طرح فكرة الحوار الماركسي الكاثوليكي الى صيغة للتحالف بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا ، على حين إقتصرت التحالف في فرنسا مع الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وبعض القوى المسيحية الكاثوليكية ، ويتسع مفهوم التحالف في أسبانيا الى جميع القوى الديمقراطية والليبرالية المعادية للفاشية الفرانكوية .. إلخ .

والآن ماهو موقف الأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية من هذه السياسات ؟

في الواقع أن الأحزاب الشيوعية هناك ، تقبل جوهر الفكرة ، بل يمكن القول إن منشأ تلك الأفكار هو التطورات الأيديولوجية التى اعقبت المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي . ويمكن إيجاز الملامح الجوهرية لتلك التطورات ، في أن رسوخ الاشتراكية قد أدى الى توازن جديد للقوى ، ولم تعد الحرب بين المعسكرين الاشتراكي والامبريالي حتمية ، ومن ثم فقد أصبحت هناك في ظل هذا التوازن الدولي الجديد ، إمكانية لتدعيم السلام من ناحية ، ووصول الأحزاب الشيوعية والثورية إلى السلطة في البلاد الرأسمالية المتقدمة بالأساليب السلمية والبرلمانية من ناحية أخرى . بل إن التطبيق العملي لسياسة التعايش السلمي ، وتطور الحرب الباردة ، قد أبرز الأهمية السياسية للتنسيق بين الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية والثورية في البلاد الرأسمالية ، وخاصة الأوروبية الغربية ، واتخذ

الحصول على مكاسب قومية مؤقتة، وأن الاهتمامات الانتخابية لبعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية، قد تنتهي بها إلى فقدان طابعها الثوري.

ومن ناحية أخرى، فإن تطرف الشروح الأوروبية لتلك المقولات، قد أدى إلى بروز مجالات عديدة للتصادم والاختلافات بين الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية، والأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية. فعلى حين أكد كل من انريكو برلينجوير وسـقياجو كاريللو، أن حزبيهما لا يعارضان استمرار بلديهما في عضوية حلف الأطلسي (ولم يزل الحزب بالفرنسيالفرنسي يعارض الحلف ويطالب بتصفيته)، صدم السوفييت وشنوا هجوما واسعا على قادة الحزبين، وخاصة سـقياجو كاريللو، لأن موافق مؤتمرات مؤتمرات الأحزاب الشيوعية والعمالية، كانت دائما تركز الهجوم على حلف الأطلسي، وتعرض تصفية تلقائية لحلف وارسو في حالة قبول الغرب حل حلف الأطلسي، كحلقة جديدة من إقرار السلام والاستقرار والأمن الجماعي في أوروبا ككل.

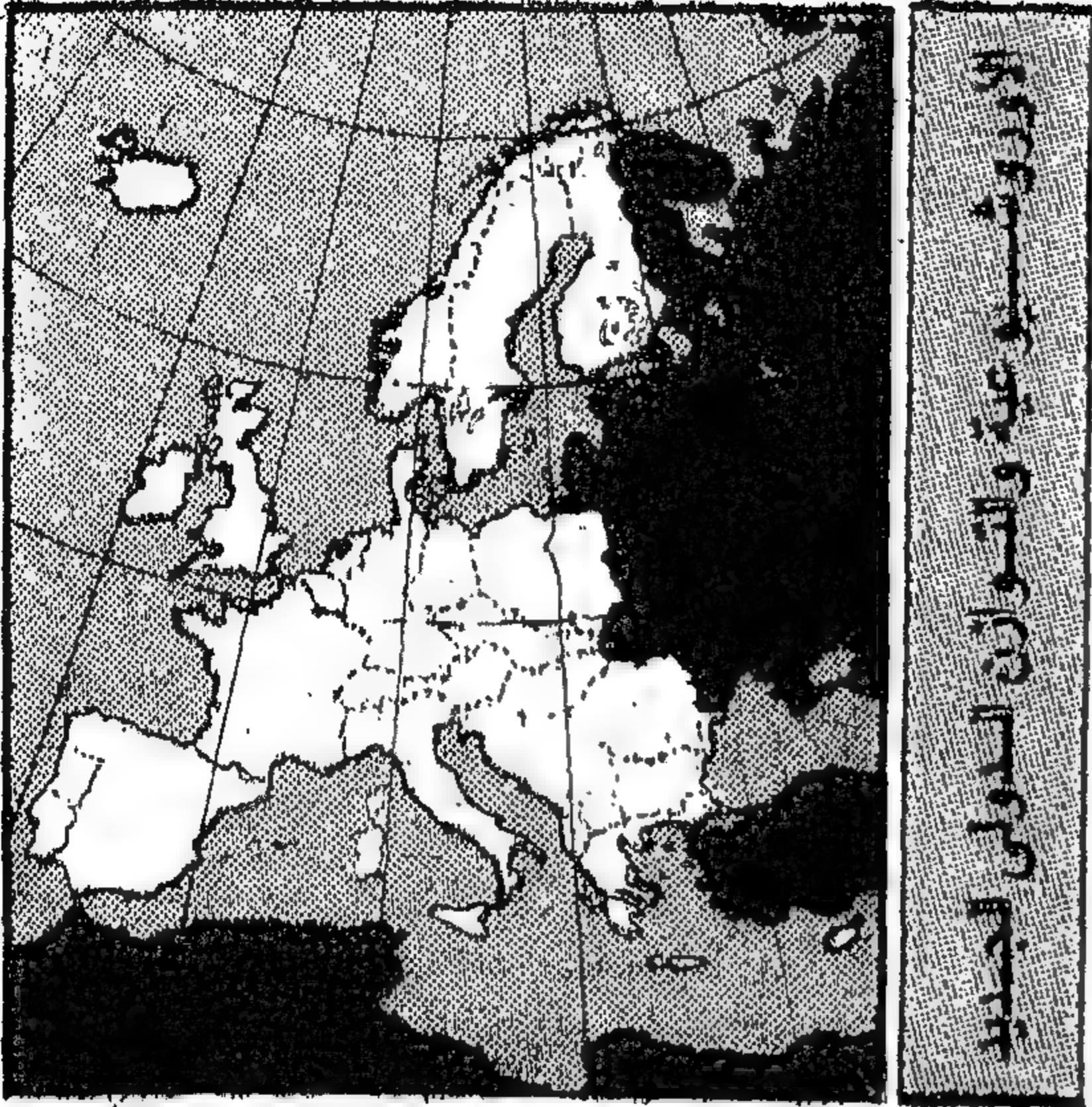
ومن الطبيعي أن اختلاف بقية الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، سواء التي تميل إلى تحالف وثيق مع السوفييت، أو تلك التي تبتعد عمدا عنهم، سوف يكون أكثر اتساعا مع سياسة الحزبين الإيطالي والأسباني، في الاستمرار في عضوية حلف الأطلسي، نتيجة محاوفهم الأمنية من ناحية، ورغبتهم في إنهاء الالتزام بحلف وارسو. بالتالي لدى التصفية المتبادلة للأحلاف في أوروبا، وابتكار نظام جديد للأمن الجماعي في أوروبا من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد، أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في ١٩٦٩ على التمييز بين الأهداف العاجلة وتلك البعيدة المدى في مضمون السياسات التي تطرحها الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية. فالشيوعيون «الذين يعترفون بالاهمية الحاسمة لوحدة الطبقة العاملة، هي في صالح التعاون مع الاشتراكيين والاشيـستراكيةوالاشتراكيين الديمقراطيين لإنشاء نظام ديمقراطي متقدم اليوم، ولبناء مجتمع اشتراكي في المستقبل»، أذ يستهدف النظام الديمقراطي المتقدم الذي يهدف الشيوعيون الغربيون إلى تحقيقه بالتحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى، تصفية القوى الطفيلية في الرأسمالية الاحتكارية، ويمثلها السياسيون دعاة الحرب، ويتم الانتقال إلى الاشتراكية عبر الوعي الجماهيري، فتقول نفس الوثيقة «إن التغيرات الديمقراطية الجزئية التي ينبغي تحقيقها في النضال ضد الاحتكارات وأهميتها الاقتصادية وقوتها السياسية، سوف تفرس بين الجماهير الواسعة، الوعي بالحاجة إلى الاشتراكية» ويقول البيان حول التحالف مع القوى الكاثوليكية

شكل الاحاح على محاولة تلك الأحزاب الوصول إلى السلطة في بلادها، عن طريق «التحالف مع كل القوى المعادية للرأسمالية الاحتكارية والامبريالية والمحبة للسلام». ولذلك نجد أن الأعمال النظرية والقرارات والبيانات السياسية لقيادات الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، قد أخذت تنصح الأحزاب الغربية بأن تسعى للوصول إلى الحكم، عن طريق ائتلافات عريضة مع الأحزاب غير الشيوعية «وذلك باستخدام أساليب ديناميكية مرنة»، وتتضمن مقولة إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وليس من طريق الثورة، وإنما بالتحالف مع القوى الديمقراطية، اسقاطا ضمنا لشعار ديكتاتورية البروليتاريه، بل إن استخدام هذا المصطلح، قد بدأ يقل كثيرا في بلاد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي نفسه، وبدأ يبرز مصطلح جديد هو «دولة كل الشعب». على أن هذه المقولات الجديدة، كانت تتمسك مع ذلك بأن الهدف النهائي هو الحكم الشيوعي لا الاصلح الذي يسعى إلى أن تستبدل بالثورة مجموعة من الاصلاحات، ومن ثم فقد كانت تحمل تمييزا ضمنا بيد الهدف الحقيقي المتمثل في الوصول إلى السلطة عن طريق الائتلاف، والتحالف مع الأحزاب الديمقراطية، لتطبيق سياسات التغيير الاجتماعي، ومقاومة الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية، وفرض سياسة التعايش السلمي بين الشعوب بهدم الاحلاف الغربية العدوانية وخاصة حلف الأطلسي.

على أنه منذ برزت فكرة الشيوعية الأوروبية، وبدأت الأحزاب الغربية في التمسك باستقلالها التام في رسم سياستها الداخلية، وأخذت هذه الافكار تتخذ طابعا استراتيجيا وليس تكتيكيا، أخذ التحفظ بالتأكيد على الهدف النهائي للحكم الشيوعي في الخفوت لصالح تلك الافكار، ولكن مع التركيز على أن هذه السياسات، يمكن أن تصلح فقط لدول أوروبا الغربية. ومن هذا الصدد، تتفق جميع أحزاب أوروبا الشرقية، على رفض إمكانية تطبيق هذه السياسات، وخاصة فكرة التعددية السياسية، ويشمل ذلك يوغسلافيا ورومانيا. فيؤكد الكتاب اليوغسلافيون «أننا لانتفق مع سياسات كاريللو، ولا نريد أو نحتاج إلى تعددية من النموذج الغربي، لأن لدينا تعددية حقيقية في نظامنا للإدارة الذاتية، ولكن أسبانيا بلد مختلف، وفي موقف مختلف، ويجب أن تجد حركتها العمالية طريقها الخاص إلى الاشتراكية».

وقد تفاقم الخلاف نتيجة اشتراك الأحزاب الشيوعية الغربية في الحملة الغربية الضخمة «لحقوق الإنسان» في البلاد الاشتراكية. ويتهمة الاتحاد السوفيت تلك الأحزاب، بأنها تضحي بالتضامن من الأممي لصالح



[٦] قضايا نظرية تقف وراء مفهوم الشيوعية الأوروبية

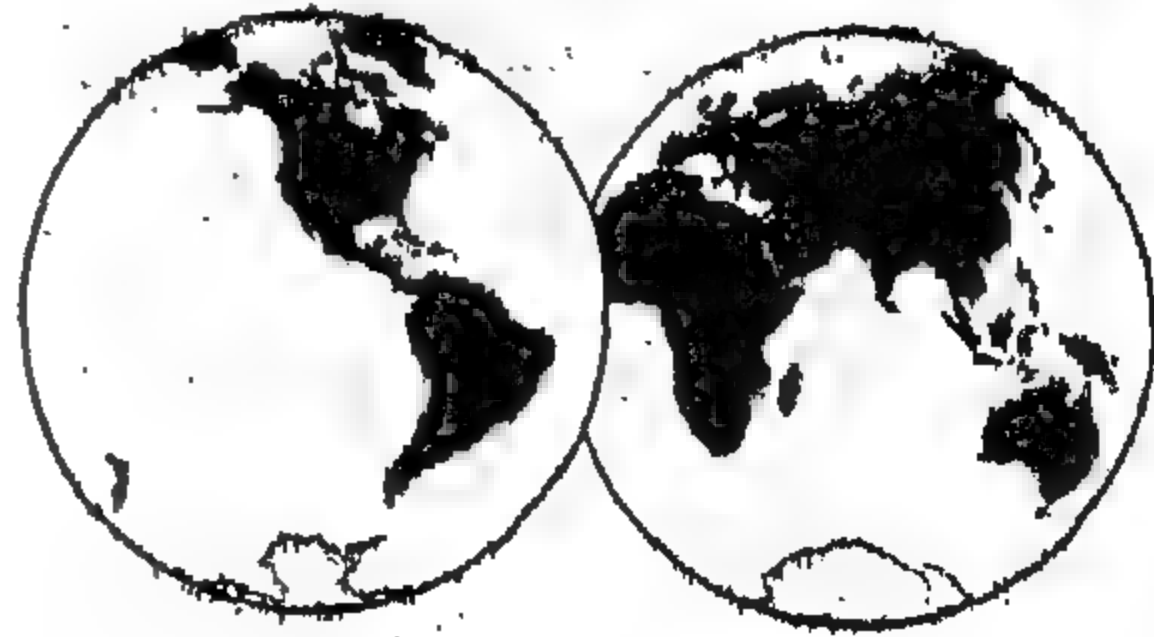
محمد سيد احمد

إن تعبير «الشيوعية الأوروبية» Eurocommunism ليس بالتعبير الدقيق، وليس هو تعبيراً أطلقته الأحزاب الشيوعية الأوروبية نفسها، بل هو تعبير اختارته البرجوازية وصحافتها، لتعريف به ظواهر جديدة أصبحت تميز سياسات هذه الأحزاب، ولم تر بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية غضاضة في أن تسلم بأن العبارة معني، وليس هناك ما يدعو إلى لفظه ابتداءً. ولو رأينا أن نؤكد أن التعبير ليس دقيقاً، فلم يكن ذلك لجرد أنه صدر من جهة ليست جهة الاختصاص، بل أيضاً لأن التعبير ينطوي على مفهوم جغرافي، يدحضه الواقع بوضوح. فليس صحيحاً أن كافة الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا، تنتمي إلى الظاهرة المسماة الآن «بالشيوعية الأوروبية»، وليس صحيحاً أن هذه الظاهرة قصر على أحزاب شيوعية في غرب أوروبا، فليس الحزب الشيوعي البرتغالي مثلاً، حزباً ينتمي إلى هذه الظاهرة، والبرتغال في غرب أوروبا. وفي اليونان

الديمقراطية «إن التعاون الإيجابي والعمل المشترك بين الشيوعيين والجمهاهير الواسعة للكاتوليك والمؤمنين بالعقائد الأخرى، يتوزع في بعض البلدان، فالحوار حول موضوعات مثل الحزب والسياسات، الرأسمالية والاشتراكية، الاستعمار الجديد وتشكيلات البلاد النامية، قد أصبح على درجة كبيرة من الأهمية، وعملهم المشترك ضد الامبريالية ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية على درجة بالغة من الالحاح»، وفي نفس الوقت، طالبت الوثيقة بتصفية كل من حلف الأطلنطس ووارسو، والاتفاق على نظام جماعي للأمن في أوروبا، يحل محل التحالف العسكرية.

وأشارت الوثيقة إلى أن الأحزاب لم تنجح في حل بعض مسائل الخلاف بينها حول موضوعات معينة، على أنه من الواضح أنه قد تم التوصل إلى صيغة للاتفاق على حلول وسطى في عدد آخر من المسائل الموضوعية.

وقد أعاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ببرلين ١٩٧٦، التأكيد على هذه المسائل المتفق عليها، وعلى أن هدف النضال في أوروبا الغربية، هو تحويلات ديمقراطية متقدمة، وتصفية الاحتكارات وليس الرأسمالية نفسها، بما يستلزمه ذلك من تحالف مع الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية والديمقراطية والقوى الكاثوليكية والدينية الأخرى للوصول إلى السلطة بالطرق البرلمانية، فأكثرت الوثيقة الختامية، أن «النضال الذي تخوضه الأحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية الأخرى في البلدان الرأسمالية في قارتنا، تخوضه من أجل القضاء على مختلف الأنظمة الفاشية، ومن أجل تطوير الديمقراطية وتنميتها، ومن أجل العمل من أجل السلام، ومن المخاطر المتعاظمة التي تمثلها لشماعات الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات على سيادة واستقلال كل بلد على حدة»، وأن الطبقة العاملة وكل الشعب العامل في أوروبا الرأسمالية، يناضل من أجل التوصل إلى مخرج ديمقراطي للارزمة يتفق ومصالح الجماهير الشعبية، ويفتح الطريق أمام التوصل الاشتراكي للمجتمع».



لدارس شتى تنتسب إلى « الاشتراكية الديمقراطية » في أوروبا - هو أن الدولة كفت عن أن تمثل مصالح طبقية ، هذه المصالح الطبقية ، هي في مجتمعات الغرب المتطورة مصالح أكثر شرائح الرأسمالية فيها تطورا وإنسلاخا من المجتمع الوطني ، بما في ذلك أغلب شرائح الطبقة الرأسمالية ذاتها . غير أن الدولة الحديثة بأجهزتها ومؤسساتها المتعددة والمتشعبة ، لم تعد خاضعة لسيطرة وضغوط الهيئات « فوق الوطنية » ذات النفوذ الاقتصادي المهيمن فقط . ذلك أن هيئات ومؤسسات شعبية عديدة ومختلفة ، أصبح لها هي الأخرى في المجتمع وزن عظيم الشأن ، مثل النقابات والاتحادات والأحزاب . والأحزاب بوجه عام لم تعد أحزاب نخبة ، بل هي أحزاب تجمع في صفوفها الغالبية الكبيرة من المواطنين . وكما ينطبق ذلك على الأحزاب المؤيدة لسياسة الدولة ، ينطبق ذلك أيضا على أحزاب المعارضة ، بل والأحزاب الثورية . وتنتسب إلى هذا الفريق الأخير ، الأحزاب الشيوعية . وهذا مؤشر على أن الوعي الاجتماعي والطبقي ، قد شمل المجتمع بأسره بكل طبقاته ، وأن السياسة لم تعد تشغل الصفوة فقط ، والمواطن لم تعد صفة تمارسها وتعي معناها وأبعادها وتمسك بصلاحياتها وحقوقها قلة فقط . ولوسائل الإعلام والدعاية العصرية - وبالذات التليفزيون والإذاعة إلى جانب الصحافة - تأثيرها الضخم في تعميم ظاهرة الوعي ، كما أن التقاليد الليبرالية التي ترسخت في المجتمعات الغربية ، وأصبحت من خواص « الديمقراطية الغربية » ، أثرها العظيم في صون حق الرأي المخالف في التعبير أسوة بالرأي الرسمي . ومن هنا لم يعد دقيقا أن توصف « الديمقراطية الغربية » كما هي مطبقة الآن في هذه المجتمعات ، بأنها مجرد التعبير عن « دكتاتورية رأس المال » ، وفق ما هو منصوص عليه في كلاسسيكات الماركسية ، وفي البراميج التقليدية للأحزاب الشيوعية . بل أصبحت لهذه الديمقراطية خواص ينبغي الالتفات إليها ، وهي خواص من شأنها أن تزداد بروزا مع التخفيف من حدة التوتر الدولي ، وانتشار ظاهرة الانفراج الدولي ، إذ لم يعد ممكنا التذرع بالاستقطاب الدولي السابق ، لتبرير كبت وإدانة ألوان معينة من الفكر ، كالفكر الشيوعي مثلا ، بدعوى أنه فكر « عميل » ، أو فكر جوهره هو الولاء لدولة أجنبية ، أو لكتلة دولية معادية .

الدولة ..

هل هي فقط أداة قمع ؟

ويتبين مما سبق ، أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، لم يعد من الجائز النظر إليها كأداة قمع وكبت فقط - فهذه صفة جوهرية من صفاتها - ولكنها لم تعد

حزبان شيوعيان . أحدهما قد يطبق عليه هذا الوصف ، والآخر لا يجوز تطبيقه عليه بتاتا . وهكذا بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية . أما عن وجود بلدان خارج أوروبا بها أحزاب شيوعية يمكن إدراجها تحت هذه التسمية ، فإن أبرز مثل على ذلك ، هو اليابان . وبعبارة أخرى ، فإن القاسم المشترك الذي يجمع عددا من الأحزاب الشيوعية ، يمكن تمييزها عن بقية الحركة الشيوعية العالمية ، وسُميت « بالشيوعية الأوروبية » ، ليس هو بالقاسم المشترك الجغرافي ، بل نوعية البلدان التي تنتمي إليها هذه الأحزاب . وهذه البلدان تجمعها جميعا صفة أنها دول رأسمالية ، ودول رأسمالية متطورة ، ودول رأسمالية بها أحزاب شيوعية قوية .

هذا من حيث مصطلح « الشيوعية الأوروبية » ، أما فيما يتعلق بالظاهرة التي تعبر عنها ، فيجدر بنا - بادئ ذي بدء - أن نقرر أنه ليست هناك ظاهرة واحدة ، مقررة الخواص ، تجمع كل الأحزاب الشيوعية المنسوبة إلى « الشيوعية الأوروبية » ، بصورة محددة ، وبشكل جامع مانع . هناك مجموعة سمات متشابهة . وهناك أيضا مجموعة ظروف موضوعية ، اكتسبت هذه الأحزاب هذه السمات المتشابهة . وفهم الظاهرة مستحيل ما لم يسبق التعرض لها بحث هذه الظروف الموضوعية . ومواجهة هذه الظروف بالطروح التقليدية للأحزاب الشيوعية ، وتقدير ما استلزمته هذه الظروف من تكييف تعاليم الماركسية ، لكي تناسب الواقع الموضوعي الجديد . وهنا تبرز عدة قضايا هامة جاذبة للانتباه ، تصلح مدخلا لا غنى عنه لفهم ظاهرة « الشيوعية الأوروبية » .

الديمقراطية الغربية .. هل هي فقط دكتاتورية رأس المال ؟

من أبرز ما يميز خط « الشيوعية الأوروبية » ، انطلاقه من افتراض يبدو في ظاهرة مخالفا لأحد مفترضات الماركسية اللينينية . وهذا المفترض هو أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة المعاصرة ، تخضع للدكتاتورية الطبقية لطبقة الرأسمالية الاحتكارية ، أو بعبارة أدق ، رأسمالية الدولة الاحتكارية ، أو أن الدولة هي في التحليل الأخير ، دولة « الشركات المتعددة الجنسيات » MULTINATIONAL CORPORATIONS ، مما يكسب هذه المجتمعات صفة « دكتاتورية رأس المال » في أكثر صورها العصرية تطورا ، أي صورة خضوع الدولة في هذه المجتمعات ، لرأس المال المالي الدولي في أكثر صوره رقيا وتداخلا . وليس افتراض « الشيوعية الأوروبية » - خلافا

تحولات ، وتخلصها من مغبة ارتكاب اضطواء جسيمة تسيء إلى الفرص المتاحة أمامها لانجاز تحولات اجتماعية وهيكلية أساسية ، نتيجة التمسك بقسالب نظرية عفا عليها الزمن ، وتجاوزتها الأحداث .

الحريات « البرجوازية » .. هل هي فقط حريات صورية ؟

والسمة الاولى التي ينبغي استخلاصها من سياق الاعتراف بهذه التحولات الهامة في كيان الرأسمالية المتطورة المعاصرة ، وفي كيان الدولة الرأسمالية ، خاصة في المجتمعات التي للأحزاب الشيوعية والثورية فيها وجود مؤثر ، هي أن « الديمقراطية الغربية » لم يعد يجوز النظر اليها على أنها « ديمقراطية صورية » ، وأن الحريات المتوافرة لشبتي المواطنين فيها ماهي الا حريات شكلية . فقد كان لتعاليم ماركس ، ابتداء من منتصف القرن الماضي ، الفضل في تنبيه الطبقات المستغلة ، إلى أن الحريات في المجتمعات الرأسمالية ، ماهي في النهاية إلا إطلاق حرية بيع قوة العمل ، كي تتاح للرأسمالي حرية ممارسة عملية الاستغلال . ولكن قصر « الحرية البرجوازية » على هذه « الحرية » فقط ، إنما يذم في ظروف الرأسمالية الحديثة وتطوراتها المعاصرة عن « انحراف اقتصادي » ECONOMIST يقصر النظر إلى قضية الحريات على ما يتعلق « بالبناء التحتي » الاقتصادي فقط ، ويغفل « البناء الفوقي » المتعلق بانتشار الوعي ، وتعاضل شأن الأيديولوجية ، أي الإدراك الواعي للمصالح الطبقية . فبقدر أن أصبح متاحاً للطبقات العاملة والشعبية ، الفرصة للاستفادة فعلاً وغملاً من حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والاحتجاج ، فإن هذه الحريات « البرجوازية » لم تعد حريات تخدم البرجوازية وحدها ، بل أصبح على الطبقات العاملة والشعبية أن تتاضل من أجلها ، وأن تدافع عنها ضد اتجاهات برزت لدى قطاعات هامة من البرجوازية ، تسعى إلى إلغائها أو التضييق منها . وكانت هذه المعركة هي سمة بارزة في النضال ضد الفاشية ، وكان للطبقات الشعبية الدور الأساسي في خوض هذه المعركة وممارستها بتضحيات هائلة . فقد أصبح النضال من أجل ما يسمى « بالحريات البرجوازية » جزءاً أصيلاً من تراث الشعوب الأوروبية ، يعبر عن مصالحها أكثر مما يعبر عن مصالح البرجوازية ذاتها . ولم يعد جائزاً ولا متصوراً ، أن تعمل هذه الشعوب وطبقاتها العاملة من أجل مجتمع اشتراكي ، وهو مجتمع تتوخاه ، أرقى من المجتمع الرأسمالي الذي تعيش فيه الآن ، وينطوي هذا المجتمع الاشتراكي على حريات أقل من تلك التي تتمتع بها الآن .

صفتها الوحيدة . ولو كانت الدولة هي الجيش والمحاكم والبوليس والسجون وأجهزة قمع طبقة لطبقية ، لتكفل للأولى السيطرة على الأخرى ، وعلى هذا الأساس تجرى الدولة الرأسمالية ممارسة عملية الاستغلال الرأسمالي ، فإن الدولة هي أيضاً في المجتمعات الرأسمالية المتطورة البرلمان ، وليست الطبقة الرأسمالية وحدها هي المهيمنة على هذه السلطة التشريعية ، بل يشتركها في هذه السلطة نواب لهم صوته المؤثر في تقرير مصائر التشريع ، ويمثلون شرائح مختلفة من المجتمع ، بما في ذلك الطبقة العاملة والطبقات المستغلة عموماً ، وقد وصل تمثيل هذه الطبقات في عديد من مجتمعات الغرب ، إلى تمثيل جسيم قريب من ال ٥٠٪ .

والدولة في هذه المجتمعات ، لم يعد شأنها كما كان شأنها في شباب الرأسمالية ، لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية ، إذ تتركها للعمل الحر ، بل أصبحت الدولة الرأسمالية في مسيرتها الاحتكارية ، وفي مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ملزمة بأن تخطط ، وأن ترسم ، وأن يكون لها قطاع عام هام . فالدولة امتدت وتشعبت لكي تجرى داخل إطارها ممارسة قسسط وفير من النشاط الاقتصادي ، وبهذا المعنى تداخلت الدولة مع « البناء التحتي » ، الاقتصادي ، للمجتمع ومن الخطأ قصر دلالة هذا التحول على أنه يعني فقط احتواء الدولة لجزء هام من البناء التحتي ، بل يحمل أيضاً معنى أن أصبحت الدولة حلبة للصراعات التي تجرى في « البناء الفوقي » ، للمجتمع ، مجال صراع الأفسكار ، وصراع الأيديولوجيات ، وصراع الطبقات . ومرة أخرى لا يعني ذلك أن الدولة فقدت صفتها الطبقية ، أو أنها أصبحت جهة محايدة ، أو وعاء عديم الصفة الطبقية ، يجرى داخلها الصراع بين طبقات اجتماعية متصارعة ، فهي مازالت دولة البرجوازية ، دولة الطبقة الرأسمالية ، دولة النظام الرأسمالي . ولكن الطبقة الرأسمالية لم تعد تقرر وحدها تطبيق سياسات النظام الرأسمالي ، بل إن هيمنة أكثر فئات الرأسمالية قوة وانسلاخاً عن المجتمع وارتباطاً بقوى خارجية ، المنتسبة إلى الاحتكارات الدولية تحرم قطاعات واسعة أخرى من الطبقة الرأسمالية ذاتها من إدارة شئون المجتمع بحقوق متكافئة ، وفي مقابل ذلك ، أصبح للوعي الاجتماعي شأنه في حرمان أعلى شرائح الطبقة الرأسمالية من أن تدبر المجتمع بسلطة مطلقة ، وأن يكون لغير الطبقة الرأسمالية وجودها المؤثر في مجالات عديدة ، اتسع اليها كيان « الدولة » .

هذه كلها ظواهر جديدة ، نضجت بالتدريج ، ووجدت الأحزاب الشيوعية في المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، ضرورة أن ترسم لها استراتيجيات تواكب مآلئها من

الموضوعي للمجتمعات الرأسمالية المتطورة ، وهي ليست بالطروح التي تعبر عن ظواهر فردية أو عارضة ، أو عن رأى هذا القطب أو ذاك في الحركة الشيوعية بدول الغرب المتقدم ، ولذلك فهي ليست طروحا مسن المسكن طرحها جانبا وتجاهلها واستبعادها عن دائرة الحوار - داخل إطار الحركة الشيوعية العالمية قبل أن يكون ذلك خسارحها - بدعوى أنها تعبر عن آراء انتهازية أو تحريفية ، فيفسا تفسيريط في المبادئ وخروج عليها ، واعتبار الملف مغلقا والموضوع غير وارد ، استنادا إلى مثل هذه الدعاوى ،

والواقع أن التسليم بمبدأ التعدد يثير قضايا لا شك خطيرة ، ذلك أن التعدد يعنى أن الحزب الشيوعي هو أحد الأحزاب الذي يبنى الاشتراكية ، وليس هو وحده الحزب الذي يتولى هذه المهمة ، أو ليست الطبقة العاملة التي ينطلق الحزب الشيوعي من فرضية أنه وحده الذي يمثلها تمثيلا ثوريا ، هي بدورها الطبقة الوحيدة التي تبنى الاشتراكية .

التعدد في ظل الاشتراكية وبكتاتورية البروليتاريا

ويصطدم هذا المفهوم مع مفهوم ماركسي أساسي ، هو أن صراع الطبقات هو في جوهره ، وفي تحليله الأخير ، صراع بين البرجسوازية والبروليتاريا ، وكمسما أن البرجوازية تمارس دكتاتوريتها في ظل السلطة الرأسمالية ، فلا بد للبروليتاريا أن تمارس دكتاتوريتها في ظل السلطة الاشتراكية . وما « الديمقراطية البرجسوازية » الا صورة مسن صور دكتاتورية البرجوازية ، كما أن الديمقراطية الاشتراكية ، ما هي الا صورة من صور دكتاتورية البروليتاريا .

و « الشيوعية الأوروبية » تطرح هذا الطرح على أنه صحيح وغير صحيح في آن واحد ، أي أنه صحيح إذا أرجعنا الأمور إلى أصولها و « تحليلها الأخير » ، غير أن قصر الطرح على « الأصول » و « التحليل الأخير » ، في ظروف تطور الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، أمر ينطوي على مضاطر جسيمة ، ويعرض فبرص النضال السياسي للطبقة العاملة واستراتيجية العمل الثوري ، لأضرار بالغة .

فإن مفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » يرتبط في أذهان الجماهير بصور الدكتاتورية التي عانت منها عملا ، وبالذات تجارب الفاشية . وكل دكتاتورية تثير النفور والامتناع ، خاصة إذا مسا ووجهت بمسا أصيحت الجماهير تتمتع به من حرية سياسية لا تحتل الإنكار في ظل الممارسات العصرية « للديموقراطية الغربية » ، والتي تركز على « حقوق الإنسان » و « صيانة جزريات المواطن » ، و « حقوق المواطنة » ، وليس ممسا يساعده الجماهير على تقبل دكتاتورية بروليتارية كبديل عن

الاشتراكية تتويج وليس نقضا للحريات الديمقراطية

ومن هنا أصبحت الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا تؤكد أن الموقف من الحريات البرجوازية ، هو الدفاع عنها ، والذهاب بها إلى نهاية المطاف ، وهذا تعبير استخدمه جورج سارشييه ، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في يوليو ١٩٧٦ . قسال « إننا ندافع عن الحريات الديمقراطية . ندافع عنها حتى نهاية المطاف .. أي حتى الاشتراكية . » . ولهذه العبارة دلالة هامة ، فإنها لا تطرح الديمقراطية في مساو جهة الاشتراكية ، وترفض الاشتراكية التي تهدر الحريات الديمقراطية ، التي تحققت من خلال ممارسة النضالات الشعبية في ظل الرأسمالية ، وتعتبر الاشتراكية تتويجا للديمقراطية البرجوازية ، أي امتدادا لها ، ونقلة كيفية تتجاوزها في آن واحد وتزيدها دعما ورسوخا . أي تحمل هذه العبارة معنى أن الحريات الديمقراطية التي تحققت في ظل الرأسمالية ، لا ينبغي التهوين من شأنها ، أبدا ، وهي مكاسب للشعب دور حاسم في ترسيخها . ومع افتراض أن البرجوازية قد أقرتها في دساتيرها من الوجهة الصورية والشكلية فقط ، فسان النضالات الشعبية هي التي أكسبتها مضمونا ومحتوى ، وهي التي حمتها ضد انتهاكات البرجوازية لها ، وتراجع فئات منها عنها . وقد برزت الانتكاسات على الحريات البرجوازية في النظم الفاشية ، التي أطلقتها أكثر فئات البرجوازية تعصبا ورجعية وعدوانية . ومن هنا كان واجب الطبقة العاملة ، إكساب الحريات البرجسوازية مضمونا ، وترسيخ دعائمها على نحو يتعذر معه التراجع عنها أبدا .

ومعنى ذلك أن الاشتراكية التي تطرحها « الشيوعية الأوروبية » هي اشتراكية تكون قد احتوت ومضمت كل مكاسب الديمقراطية البرجوازية ، وذهبت بها إلى أبعد . ومعنى ذلك ، تمسكها بصفة التعدد ، وبحق الرأي المعارض في التعبير ، أي أن تجرى محاربة الآراء الخاطئة بالطرق السياسية ، (بطريق الحوار والإقناع والإقناع) ، لا بالطرق الإدارية (أي بأساليب القهر الإدارية والبوليسية) . ولا شك في أن هذا يطرح نماذج للاشتراكية تختلف في أكثر من خاصية ، عن النماذج القائمة للمجتمعات الاشتراكية الآن . وقد سببت هذه الطروح جدلا واسعا داخل إطار الحركة الشيوعية العالمية . وهو جدل ينتظر أن يتعظم شأنه لا العكس خلال السنوات القادمة . غير أنه إذا صبح أن هذه الطروح ، إذا ما اختلفت مع الصياغات المقررة ، والتي تم الاسترشاد بها لبناء المجتمعات الاشتراكية القائمة الآن على تنوعها ، فإنها أيضا طروح نبعت من الواقع

دكتاتورية البرجوازية، ما تتناقله الصحافة البرجوازية عن انتهاكات للشرعية الاشتراكية في مجتمعات أوروبا الشرقية، وهي انتهاكات غير وارد إغفالها، بعد أن طرحتها الدول الاشتراكية كقضية مطلوب علاجها ابتداء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وخطاب خروشوف السري الشهير فيه. وتعاضل شأن هذه القضية في أوروبا، بعد أن قرر الاتحاد السوفياتي إبعاد عدد من أبرز «المنشقين» فيه، وبعد أن جعل الرئيس الأمريكي كارتر قضية «حقوق الإنسان» - أي مجموعة القضايا المطروحة في الباب الثالث من اتفاقات هلسنكي للأمن الأوروبي - مسألة جوهرية في مواجهة الغرب أيديولوجيا مع العالم الشيوعي، في ظل عصر الانفراج الدولي.

ومما يؤكد أن مصطلح «دكتاتورية البروليتاريا» لم يعد في غرب أوروبا مستساغاً، أن الحزب الشيوعي البرتغالي الذي يعارض طروح «الشيوعية الأوروبية»، وينظر إليه على أنه حزب شديد «الستالينية»، قد قرر حذف «دكتاتورية البروليتاريا» من برنامجه، استناداً إلى أن شعب البرتغال الذي عانى الأمرين في ظل دكتاتورية سلازار الفاشية، لا يستسيغ أن يكون البديل للدكتاتورية السلازارية، نظام حكم آخر ينتسب هو الآخر إلى شكل من أشكال الدكتاتورية.

العنف المعاصر ليس عنفا ماديا فقط

والواقع أن النظرة القائمة على إرجاع المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية، على أنها مواجهة تقتض من جانب الشيوعيين فرض دكتاتورية البروليتاريا، كشرط لا غنى عنه من أجل تحطيم دكتاتورية البرجوازية، إنما هي نظرة كانت تناسب حقبة تاريخية، ظل العنف فيها يمارس فقط في صورتها المادية، بدولة جوهرها هو ما تستحوذ عليه من أجهزة قمع، وأجهزة تجمي أمن الطبقة الحاكمة، الطبقة البرجوازية: البوليس والسجون والمحاكم لحماية أمن البرجوازية داخليا، والجيش لحماية أمنها ضد أعداء دولة البرجوازية في الخارج. ولم يعد العنف في عصرنا، وخاصة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة، يمارس فقط بالأساليب المادية.

صحيح أن العنف خارج نطاق المؤسسات، قد اتسع وانتشر في المجتمعات الغربية، كما لم يسبق له مثيل. فهناك العنف الذي تلجأ إليه مجموعات متطرفة من أقصى اليسار، وهناك أيضا عنف المجموعات المتطرفة في أقصى اليمين، غير أن تعاضل اللجوء إلى العنف المادي - خارج المؤسسات والشرعية وحتى داخلها - صاحبه أيضا تعاضل اللجوء إلى أشكال من العنف المعنوي، كوسيلة لاجهاض واحتواء العنف المادي «المنفرد»، وأصبحت ممارستها ممكنة بفضل

المكتشفات التكنولوجية والعلمية العصرية. ومن أشكالها البارزة، ما يعرف بأساليب «غسيل الأمخاخ»، والسيطرة على العقول، والتحكم في انفعالات الجماهير وتحركاتها، وهذه الأشكال المبتكرة من ممارسة العنف بصورة مستترة، تطرح في مجتمعات الغرب المتطورة قضية «ثقافيه» و «حضاريه» و «أخلاقيه» - أي قضية تمت إلى «البناء العلوي» للمجتمع، لا إلى «بنائه التحتي» الهيكلي والاقتصادي فقط. ولا يجوز أن تنفرد البرجوازية بالاستحواذ على هذه الساحة - ساحة ممارسة العنف بصورة مبتكرة مستترة - وتظل القوى الثورية تتمسك بشعاراتها التقليدية التي من شأنها في ظل هذه الظروف، أن تعميها عن الموقع الذي ينبغي عليها أن توجه إليه ضربتها.

انسلاخ دولة الاحتكارات عن

تمثيل «كل» البرجوازية

وربما كان أهم من هذا كله، هو التغيير في الهياكل والأوضاع الطبقيّة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة، وانتقال السلطة - والدولة - إلى تمثيل فئات اجتماعية على قمة المجتمع، هي بسبيلها إلى أن تنكمش باستمرار، وأن ترداء إنسلاخا عن المجتمع بصفه مستمره. فلم تعد الرأسمالية بكل فئاتها في السلطة، بل إن قطاعات البرجوازية الأدنى، يجرى لفظها منها خلال عملية يتأكد بها احتكار قطاعات البرجوازية العليا لها، وكلما استمرت هذه العملية، كلما زادت القطاعات المستولية على السلطة انسلاخا عن المجتمع ككل، وأرتباطا بمصالح رأسمالية دولية أجنبية، مصالح تغاير، بل ومن شأنها أن تصطدم مع المصالح الوطنية لشبتي طبقات المجتمع، بما في ذلك فئات عريضة من الطبقة البرجوازية نفسها.

وهكذا يتوافر للطبقة العاملة أن تبني تحالفات عريضة لا تقتصر على البرجوازية الصغيرة فحسب، بل تمتد لتشمل فئات من البرجوازية نفسها، تتوخى تأكيد المصالح المشتركة في مواجهة الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، المهددة للمصالح القومية ككل.

هذا شكل من أشكال توسع جبهة القوى، التي تسعى الطبقة العاملة إلى إخراجها من سيطرة الرأسمالية الدولية الاحتكارية بارتباطاتها الدولية المخالفة للمصالح القومية. غير أن هناك صورا أخرى لتوسع هذه الجبهة، منها على سبيل المثال، أن التكنولوجيا العصرية قد قلصت من شأن «العامل» بمعناه التقليدي أي «العامل البدوي» لتعاضل من شأن أجراء آخرين، جوهر عملهم هو العمل الذهني لا العضلي. وهذه الفئات الجديدة، أصبحت تنتسب إلى الطبقة العاملة بمقدار ما أصبح موقعهم من العملية الإنتاجية هو موقع

للميطرة الاحتكارات الدولية على المجتمع، وتحسينها في مضائق وتوسيع جبهة التغيير والثورة على هذا النهج، فيتعارض مع شعار «دكتاتورية البروليتاريا» الذي من شأنه قصر السلطة البديلة على البروليتاريا، بدلا من توسيعها إلى كافة القوى الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك قطاعات واسعة من البرجوازية.

وبقدر اتساع جبهة التغيير والثورة إلى طبقات متعددة، بما في ذلك فئات متعددة تنسب إلى طبقة البرجوازية، فلا بد أن يلتزم هذه الجبهة بمبدأ التعميد، وبالصراع الديمقراطي الحر في تصفية الخلافات داخلها، ومعركة الأفكار أي الصراع الأيديولوجي، لن تقتصر على صراع حصول الاختيارات الاقتصادية في إعادة صياغة المجتمع الجديد، بل لا بد أن تشمل لتشمل حقل الثقافة، وحقل الأيديولوجية، وحقل الأدب والفن، وكافة مجالات «البناء العلوي»، فضلا عن «البناء التحتي» الاقتصادي والهيكل.

كذلك ليس البديل لدولة «رأسمالية الدولة الاحتكارية» هو الاشتراكية، بل هو شكل من أشكال «الديمقراطية المتقدمة» (على حد تعبير الحزب الشيوعي الفرنسي)، أو شكل من أشكال «الحل الوسط التاريخي» (على حد تعبير الحزب الشيوعي الإيطالي) وهذه التسميات على اختلافها، المعبرة عن ظروف توجيه مختلفة في كل مجتمع أوروبي على حدة، تمثل فكرة مشتركة، هي أن البديل عبارة عن مرحلة انتقالية، والغاية عبارة عن شكل من أشكال الاشتراكية، يناسب التراث الحضاري والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الرأسمالية المتطورة، وهذا الشكل من أشكال الاشتراكية، سوف يختلف كثيرا عن كل انماط المجتمع الاشتراكي التي تمتد أقامتها إلى اليوم.

لهذه الأسباب، قررت الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان حذف «دكتاتورية البروليتاريا» من برامجها، وهذا الحذف ليس لأغراض تكتيكية فقط، إنه ليس حذفاً لأرضاء الحلفاء في المرحلة الانتقالية ثم إعادة فرضها بصورة أو أخرى في المرحلة التالية، مرحلة تجاوز المرحلة الانتقالية إلى مرحلة بناء الاشتراكية، ذلك أن هذه المرحلة الانتقالية بالقوى الاجتماعية المشاركة في إنجازها، هي التي سوف تقرر صيغة المجتمع الاشتراكي التالي لها وليس صورة هذا المجتمع المنشود، صورة مقررة سلفاً، أو صورة محددة بمقتضى ما تم إقراره في مجتمعات اشتراكية أخرى. لهذه الأسباب، كانت الظاهرة المسماة «بالشيوعية الأوروبية» ظاهرة جديدة بجذب الانتباه فهي تطوير جديد لتطبيق الماركسية في أرض مولدها الأصلي الأرض

المستغل، الذي لا يملك مستوى أن يبيع «قسوة عمله الذهنية»، وبمقدار اقتصاده صنفته السابقة كأحد المستغلين من فائض القيمة ولو بصورة غير مباشرة. فالمهندسي في شركة كبرى، على سبيل المثال، كان في الماضي يتقاضى أجراً يجرى تقديره وفق معايير مغايرة تماماً لتلك التي يجرى بها تقدير العامل اليدوي. وهذا التقدير الخاص للعمل الذهني، لم يكن يعكس فقط «تسويهاً نفسانياً مغسولاً» فحسب، بمعنى أن «الانتلجنتريا» هي جزء من الطبقة البرجوازية المهيمنة، وأن العمل الذهني ينتسب إلى مجال العمل الرفيع المنظور إليه نظراً لتقدير خلافاً للعمل اليدوي، بل كانت مميزات العساملين الذهنيين المرتفعة، تعبيراً عن مشاركتهم في اقتسام فائض القيمة، أما الآن وقد تعمقت ظاهرة الاستعانة بالعمل الذهني في عمليات الإنتاج، خاصة بعد انتشار ثورة «الآتوماتن»، فلم يعد ممكناً تقدير عمل الذهنيين تقديراً متميزاً. ومع تحسين أجور العاملين عموماً بفضل نضال الاتحادات النقابية، أصبحت مرتبات العساملين الذهنيين لا تختلف نوعياً في مستواها عما يتقاضاه العساملون بوجه عام. وهذا التحول الذي من شأنه تغيير التركيب العضوي للطبقات العاملة وانتفاخ صفوف الطبقة العاملة بنوعيات جديدة من العاملين، أثبت أصلاً من روافد اجتماعية تختلف عن الروافد الاجتماعية التقليدية للبروليتاريا، وأصبح التمييز السابق لكلمة «البروليتاريا» في حاجة إلى إعادة نظرة وأصبحت تتسع لفئات التسميات أصلاً للعلاقات الواسطة، وبفكرات تتأثر بانتمائها الأصلي إلى طبقات غير بروليتارية. وكل ذلك يطرح الحاجة إلى رسم استراتيجيات جديدة لحشد القوى المعادية لميطرة الاحتكار، تختلف كثيراً عن الاستراتيجيات التقليدية.

ليس البديل دكتاتورية البروليتاريا

في ضوء هذه المعطيات، لم يعد ممكناً بناء الاستراتيجية الثورية لبناء الاشتراكية على إحلال دكتاتورية محل دكتاتورية، واستبدال دكتاتورية البرجوازية بدكتاتورية البروليتاريا، ذلك أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة العصرية، لم تعد دولتها تمثل «فقط» دكتاتورية البرجوازية، والبديل لها لا يمكن أن يكون «فقط» دكتاتورية البروليتاريا.

فيقدر انسلاخ السلطة الاحتكارية المهيمنة عن تمثيل مختلف القوى الوطنية في المجتمع، بما في ذلك قطاعات واسعة من الرأسمالية، بنفس القدر ينبغي على حزب الطبقة العاملة، أن يبني استراتيجيته على كسب كل هذه القوى الوطنية، وحشدتها معاً في جبهة القوى المناصرة للتغيير والثورة، أما جبهة القوى المعارضة

الاوروبية العريقة - وباجتهادات تستهدف اقلمة تعاليم الماركسية للتحويلات العصرية بتعقيدها البالغة

واجتهادات « الشيوعية الاوروبية » متعددة المنابع وليست هي انجاز قطب شيوعي واحد ، او حزب شيوعي واحد ، أو بلد واحد بغرب أوروبا ، انما هي مجموعة اجتهادات في دور التكوين والتطوير الى الان ، ذات الملامح والخواص المختلفة لو انتقلنا من بلد اوروبي الى آخر . ولها مع ذلك سمات مشتركة ، بقدر ما بقدر ما للمجتمعات الغربية المتطورة من سمات مشتركة . الامر الذي يقطع بان للظاهرة جذورها الموضوعية التي تتعدى اجتهادات الافراد وفكر المنظرين .

ولسنا هنا بصدد مناقشة كافة الدواعي التي فرضت ضرورة الاقدام على هذه الاجتهادات ، ولا نحن بصدد مناقشة كل ما من شأنه ان تثيره هذه الاجتهادات من اصداء وردود افعال داخل الحركة الشيوعية العالمية وخارجها . وحسبنا ان نشير ، الى ان بعضهم يحاول ابراز الملامح المشتركة بين هذه الشيوعية الجديدة في غرب أوروبا ، والتعاليم التقليدية للاشتراكية الديمقراطية social * democracy . وهنا مرة اخرى ينبغي التحذير من التبسيطات المخلة . ذلك انه اذا صح ان لظاهرة « الشيوعية الاوروبية » أوجه شبه مع تعاليم الاشتراكية الديمقراطية ، وان هناك ما يوحي بتقارب بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية في جنوب القارة الاوروبية ، فعليتنا ايضا ان ننتبه الى ان البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي أنبتت « الشيوعية الاوروبية » تختلف جذريا عن تلك التي أفرزت الاشتراكية الديمقراطية . لقد نشأت الاشتراكية الديمقراطية في ظل أوج سيطرة الرأسمالية الاستعمارية ، وفي مواجهة مع الفكر الاشتراكي الجديد الذي ولدته اقامة أول دولة اشتراكية في روسيا . وكانت الحركة الثورية وقتذاك مازالت تحركها « احزاب طليعة » ، احزاب « نخبة » ، لم تكن قد بلغت النضج الذي حققته الان ، بامتزاجها العميق باوسع الجماهير ، وبتصاعد الجماهير الى حد الوعي الاجتماعي الشامل ، المتمثل في ممارسة المواطنة بكل حقوقها وصلاحياتها مبكرا كان جرامشي ، الزعيم الاول للحزب الشيوعي الايطالي قد تنبأ بهذه التطورات ، وخالف تصوراته الكثير مما كان دائرا في الاجتهاد التقليدي للفكر الشيوعي وقتذاك ، وهو محبوس في سجون موسولينى والان فقط ، تنبه الفكر الثوري الاوروبي للاهمية التاريخية لتعاليم جرامشي ، كأحد الرواد العباقرة في طرح القضايا التي لا بد ان يثيرها التحول الى الاشتراكية في مجتمعات أوروبا المتطورة .

ان « الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية » عبرت

(وقت ان تميزت عن الشيوعية) عن رفض لانحياز الحركة الثورية في غرب أوروبا بحسب الى جانب التجربة الاشتراكية الوليدة في الاتحاد السوفيتي . وفي ذلك اسهمت بدور جسيم في دعم مواقع الاستعمار العالمي ضده . اما « الشيوعية الاوروبية » فهي تعبر اليوم عن رفض لقصر ابعاد الحركة الثورية في غرب أوروبا . على مجرد مسايرة ما سبقت اقامته من تجارب اشتراكية ، دون ما تقدير كاف للامكانيات المتاحة امام هذه الحركة في ظل عصر لم يعد الاستعمار العالمي فيه قادرا على ان يستبد وحده بمصائر الشعوب ، واصبح استمرار انقسام العالم الى كتل متناقضة متضادة ، خطرا يهدد لا مستقبل الحركة الثورية فحسب ، بل مستقبل وجود البشرية فوق سطح كوكبنا ■



وفي عام ١٩٦٥ طردت من الحزب مجموعة - كلودان سانشيز ذات الاتجاه المائل للحزب الشيوعي الايطالي - ولكن بعد ذلك بفترة قليلة ، أيدت قيادة كاريو مواقف الحزب الشيوعي الايطالي ، ورنيت صدى بعض آراء روجيه جارودي .

وفي ديسمبر ١٩٦٧ ، إحتجت مجلة « موندو اوبريرو » التابعة للحزب على نشر مقال في صحيفة « اوفيسينا » السوفييتية ، قدم فيه إعلان الأمير دون جوان كارلوس ، « كبديل للنظام الفرانكوي » . ولكن في أبريل ١٩٦٩ اشجار الحزب الشيوعي الأسباني ، إلى أنه يمكن أن يقبل قيام نظام ملكي يتولى فيه العرش دون جوان دي بوربون ، بشرط أن يقبل الملك إجراء انتخابات حرة . واقترح الحزب عقد « ميثاق للحرية » يضم كل القوى المعادية للفرانكوية « من اليمين واليسار » .

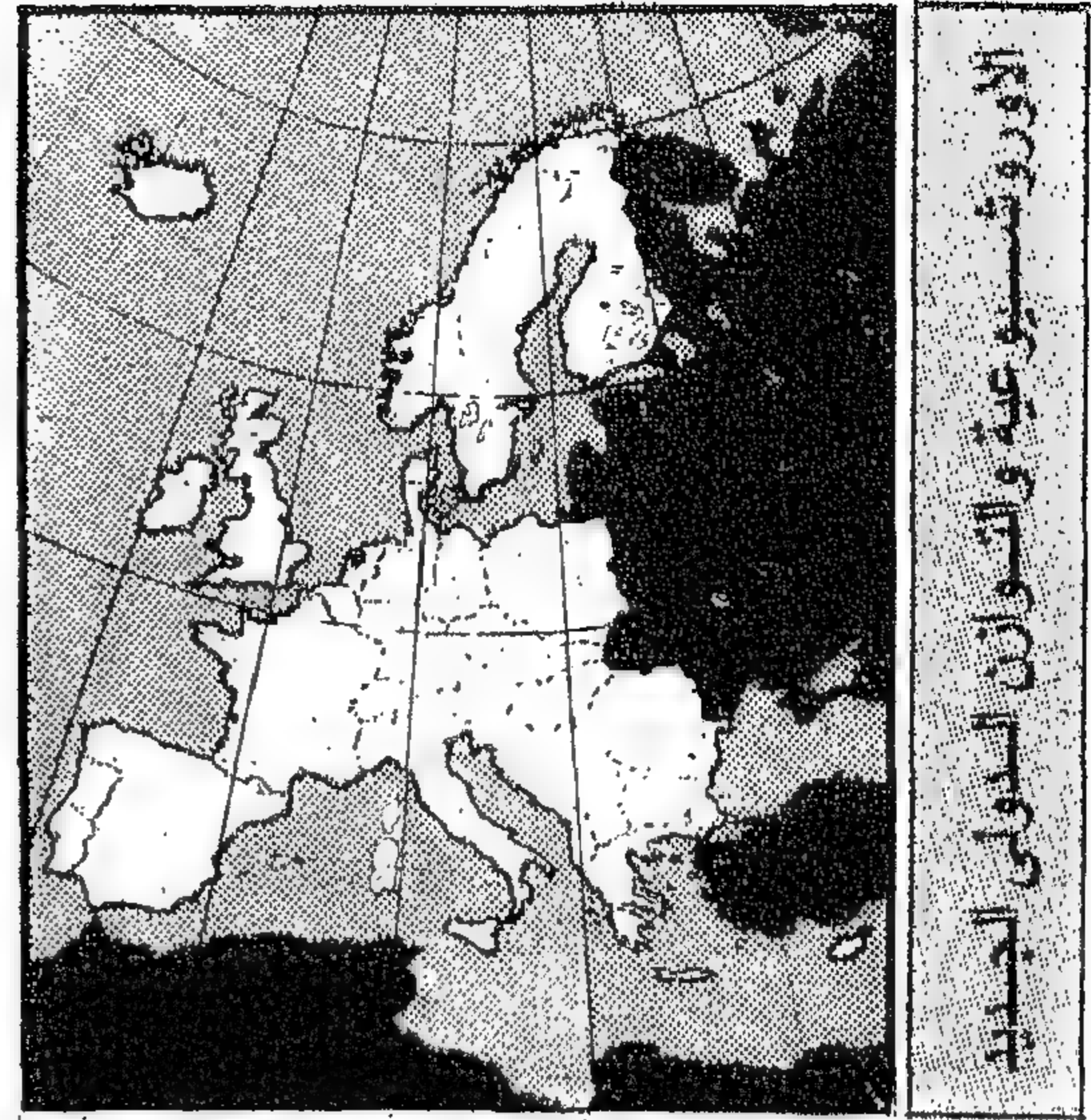
وأول خلاف ملموس مع موسكو ، حدث بشأن دخول قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا ، وهو ما شجبه الحزب الأسباني بشدة ، كما فعل الحزب الشيوعي الايطالي . ومع تحفظ الحزب الأسباني على عدد من نقاط مؤتمر موسكو في يونيو ١٩٦٩ إلا أنه وقع بيبانه الختامي . وفي مارس ١٩٧٠ ، أعربت قيادة الحزب الشيوعي الأسباني عن قلقها إزاء الاتصالات التي أجرتها الحكومة السوفييتية مع وزير الخارجية الأسبانية ، واعتجت على تزويد اسبانيا بالفحم . وفي أغسطس ، إنقذ الحزب الشيوعي الأسباني على صفحات « موندو اوبريرو » بشدة ، إبعاد دويتشيك .

والواقع أن سانتياجو كاريو سكرتير الحزب الشيوعي الأسباني ، قد يكون أكثر الزعماء الشيوعيين اعتدالا في أوروبا . وقد أشارت صحيفة (نيوزويك) الأمريكية في عددها الصادر في ٢٢ سبتمبر الماضي ، إلى أنه صدم الشيوعيين الفرنسيين ، عندما دعا مؤخرا في حفل استقبال في السفارة البرتغالية في باريس ، إلى تناول نخب الزعيم الاشتراكي البرتغالي « ماريو سواريش » وفسر كاريو موقفه بقوله : « إذا كنا معتدلين ، فذلك لأنه الطريق الوحيد أمام اسبانيا اليوم » ، فلن تكون هناك في اسبانيا عاصفة تنطلق من قصر الشتاء (إشارة إلى كيفية اندلاع الثورة الروسية) ، و « مسيرة كبرى » (إشارة إلى الثورة الصينية) ولا حرب عصابات في الجبال على طريقة كاسترو .

ويرى كاريو صورة اسبانيا المقبلة في ديمقراطية من الطراز الغربي ، كما يرى أن إمكانية قيام حكم ديمقراطي في اسبانيا ، مرتبهة بنجاح القوى الديمقراطية المشتركة في إنشاء وحدة فيما بينها .

كما يقدم سانتياجو كاريو مفهوما للكفاح من أجل الاشتراكية ، قريبا للغاية من مفهوم الايطاليين ، ويقوم على أساس « مقربة الدولة الرأسمالية ، والتأثير على كافة قطاعات المجتمع ، وتحويل « الجهاز الايديولوجي » للرأسمال ضده ، وباحتصار الاستيلاء على السلطة بكل « قوى العمل والثقافة » .

وهناك وجهات نظر تقول بأن السوفييت قد يعتمدون على الباسيوناريا (رئيسة الحزب الأسباني) لدفع المعارضة ضد كاريو قنما إلى الأمام في مؤتمر الحزب الأسباني الذي يعقد هذا الشهر (أكتوبر ١٩٧٧) وقد شن السوفييت حملة على كاريو في مقال بمجلة « نوفي فريميا » (العصر الحديث) ، يعكس رأى قيادة الكرملين في مفاهيم كاريو . ففسى تحليله لكتاب كاريو « الشيوعية الأوروبية والدولة » ، قال محرر مجلة « العصر الحديث » السوفييتية : « إن تفسير كاريو يستجيب فحسب لمصالح الامبريالية وقوى العدوان والرجعية . وتطبيقه يؤدي إلى انشقاق الحركة الشيوعية العالمية ، الهدف الذي تسعى إليه القوى الامبريالية منذ عشرات السنين » .



[٧] قاموس الأحزاب الشيوعية الأوروبية

خيرى عزيز

(١) أسبانيا

الحزب الشيوعي الأسباني

رئيسة الحزب : دولوريس ايباروري (ولدت ١٨٩٥) سكرتير عام الحزب : سانتياجو كاريو (ولد ١٩١٥) عدد اعضاء الحزب : حوالي ٢٠,٠٠٠ عضو وضعه الانتخابي : حصل الحزب على ٢٩,٥٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ١٥ يونيو ١٩٧٧ . تأسس الحزب الشيوعي الأسباني سنة ١٩٢٠ ، وكان نشاطه محظورا وغير قانوني ابتداء من ١٩٣٩ وحتى هذا العام (١٩٧٧) ، حيث منح حق العمل الشرعي . ومنذ عام ١٩٣٩ وقادة الحزب في المنفى ، وخاصة رئيسه دولوريس ايباروري (لباسيوناريا) والتي تولت منصب سكرتير عام الحزب من ١٩٤٢ - إلى ١٩٦٠ والتي لم تغادر موسكو ، فمن الناحية العملية ، منذ ذلك التاريخ . إلا أنه منذ سنة ١٩٦٠ ، أعاد الحزب الشيوعي الأسباني تشكيل شبكاته ، وركز جهوده على تحقيق أوسع « وحدة وطنية » ضد الفرانكوية . وابتداء من عام ١٩٦٤ ، طور نشاطه داخل « اللجان العمالية » التي نشأت تلقائيا بعد الاضرابات الكبيرة التي وقعت في اشتوريا ، ومنطقة الباسك ، وقطالونية ، وفي مناجم الأندلس .

وقد شجب قادة الحزب الشيوعي الأسباني بالاجتماع لقريباً هذا المقال، ومن بين الـ ١٨٠ كاتباً حزبياً الذين حضروا اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأسباني الذي عقد في ٢٥ و ٢٦ يونيو ١٩٧٧، امتنع عضو واحد عن التصويت لصالح كاريو.

وجدير بالذكر، أن كاريو كان قد جسد وجهات نظره في اجتماع للأحزاب الشيوعية ببرلين في يونيو ١٩٧٦، عندما قال أمام كل القادة الشيوعيين الأوروبيين: «خلال سنوات عتسما كانت أحلامنا في بداية التحقيق، كانت موسكو «روسا» كنا نتحدث عن ثورة أكتوبر الاشتراكية المستسلمة (الثورة الروسية) كما لو كانت «كريسماس» - لقد كانت تلك فترة طفولتنا، أما اليوم فقد بلغنا سن الرشد. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه برلينجوير سكرتير عام الحزب الشيوعي الإيطالي وجورج مارشيه سكرتير الحزب الشيوعي الفرنسي. وبالنسبة لنقد السوفييت في الحزب الأسباني ولقادة كاريو، قال الأخير: «لو جاء الهجوم السوفييتي على حزبنا (الحزب الشيوعي الأسباني) قبل الانتخابات بأسبوع، لأنضممت إلينا أصوات أكثر، وكسبنا مقاعد أكثر في البرلمان الأسباني». تلك أن الهجوم السوفييتي، كان في هذه الحالة، يؤكد استقلالية الحزب الأسباني جفاً عن موسكو.

(٢) ألبانيا

حزب العمل الألباني

السكرتير الأول: اندر خوجا (ولد ١٩٠٨)
رئيس الوزراء: محمد شيبور
عدد أعضاء الحزب: حوالي ١٠٠,٥٠٠ عضو (أكثر من ٤٪ من عدد السكان)
عدد أعضاء المكتب السياسي: ١٧ عضواً
عدد أعضاء اللجنة المركزية: حوالي ٢٠٠ عضو
توزيع أعضاء الحزب: ٣٧,٥٪ عمال، ٢٩٪ فلاحيون، تعاونيون، ٢١٪ من موظفي المكاتب والمثقفين ورجال الجيش، ٢٧٪ من النساء.

تأسس حزب العمل الألباني في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ تحت اسم «الحزب الشيوعي الألباني» وظل بالاسم الأخير حتى عام ١٩٤٨، وكان عدد أعضائه حينذاك ٢٠٠ عضو، وقد قياد الحزب، حزب التحرير الوطني وتعمير البلاد. وقام الحزب الألباني بعملية تطهير للثروتسكيين، ومن أتهموا بالثروتسكية في سنة ١٩٤٢، ولم يعقد المؤتمر الأول للحزب إلا في سنة ١٩٤٣ وانتخب أول لجنة مركزية، وأصبح الحزب، الذي قياد بمساعدة الأنصار اليوغوسلاف، المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، على السلطة في نهاية سنة ١٩٤٤.

وقد عقد المؤتمر الأول في سنة ١٩٤٨ في جنو أجريت فيه عملية تطهير جديدة، ومنذ الاستيلاء على السلطة، لم يكف قادة الحزب الشيوعي الألباني عن الامراب عن التهديدات التي يرون أنهم يتعرضون لها، نتيجة لمطامح تيتو، وقد مارسوا الأخير عليهم ومنايا كانت غير محتملة من جانبهم، وعندما أدان الكومنفورم تيتو في سنة ١٩٤٨ اتخذ الصراع ضد «التيتويين» في الحزب الألباني، طابعا عنيفا بصورة خاصة (إعدام كوتشي دجودجي) وجزت عملية تطهير أخرى في سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ عندما جازت القيادة تجديد لبطاقات العضوية «لاستبعاد العناصر المعادية التي تسببت خداعاً داخل صفوف الحزب».

وقام حزب العمل الألباني ابتداء من سنة ١٩٥٦، بالتشديد «بعبادة شخصية ستالين» وانتقد إعادة النظر ومراجعة الاستراتيجية العالمية للأحزاب الشيوعية. وبدأ صراع الحزب مع موسكو بمافرا ابتداء من سنة ١٩٦٠ وخاصة في سنة ١٩٦١، عندما أصبح حزب العمل الألباني، ممثلاً للخط الصيني في العالم الاشتراكي الأوروبي، ولم تشترك البانيا في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (في أكتوبر سنة ١٩٦١) حيث عقد بها خروشوف في ذلك المؤتمر. وفي ديسمبر سنة ١٩٦١، استدعت موسكو ممثلها الدبلوماسيين في تيرانا. ومنذ ذلك الوقت، لم تترك الهجمات على خروشوف وخطائه، ولا التشديد بشئ وحطه و «تسفيره الذاتي». وأصبحت تيرانا مركزاً لنشاط الشيوعيين المؤيدين للخط الصيني في البلاد الرأسمالية الأوروبية، وبعض عناصر في الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، التي تدافع عن هذا الخط.

وقد حمل حزب العمل الألباني بضعدة، على التدخل في تشيكوسلوفاكيا، وأنهم في نفس الوقت، قيادة دوبتشيك بالاستسلام أمام موسكو. وبعد هذا التدخل، انسحبت البانيا رسمياً من حلف وارسو، الذي ظلت نظرياً عضواً فيه، حتى بعد القطيعة بينها وبين الاتحاد السوفييتي. ومنذ ذلك الوقت، قلقت شيبييا الهجمات على يوغوسلافيا الشيوعية، حتى يوليو سنة ١٩٦٩، عندما كتبت صحف تيرانا «باضطهاد» السلطات اليوغوسلافية للأقلية الألبانية، وجدير بالذكر، أن حزب العمل الألباني، لم يتشارك في المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية، الذي عقد في موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩، كما أن الحزب الشيوعي الإيطالي، يحظر بانتقادات متوالية من جانب حزب العمل الألباني وقيادته.

ومن أبرز التطورات في التوجه الألباني عامة، ما تردد مؤخراً، من انتقاد صحيفة «ريزي» أيوبوليت «لفهم» «العوامل الثلاثة» المفصل لدى الرئيس سارو، وما صرح به مصدر مسؤول في بلجراد، من أن الحكومة الألبانية، أخطرت الخبراء الصينيين الذين يعملون في البانيا، بأن وجودهم في البلاد لم يعد مفيداً، وهو أمر لا تأخذ التوائر السوفييتية بثقة كبيرة، حيث تجري إقامة مشجاريك كبري بمساعدة الصين، وخاصة إقامة مصنع للفضة والصلب، ومعمل لتكرير البترول، كما أعلنت وكالة تاينج في يوليو الماضي، في برقية لها من بكين، أن أغلب الطلبة الألبان الذين يواصلون دراستهم في الصين، بدأوا يعودون إلى بلادهم.

(٣) البرتغال

الحزب الشيوعي البرتغالي

سكرتير عام الحزب: الفارو كوينال
عدد أعضاء الحزب: حوالي ٥٠,٠٠٠
وضعه الانتخابي: حصل الحزب على ١٤,٧٪ من أصوات الناخبين.

تأسس الحزب الشيوعي البرتغالي سنة ١٩٢١، ومنذ سنة ١٩٢٦، ونشاطه غير مشروع، حتى نال حيق الوجود العلني مؤخراً، بعد الإطاحة بنظام سالازار على أيدي «حركة القوات المسلحة». وقد تعرض الحزب منذ ١٩٢٦ وحتى الإطاحة بنظام سالازار، للمصع بوليسي وأودع كثير من مناضليه وقبائته السجن والمنا، وظل هذا الحزب مؤيداً لمواقف موسكو، وسهل ذلك أن الحزب الشيوعي السوفييتي أقر أن نظرية «الطريق السلمي إلى الاشتراكية سليمة بالنسبة لكافة البلدان

الديموقراطية». وأكد الحزب السويدي خطة كنصير للتعبير السياسي.

وقد أعزب الحزب الشيوعي السويدي، بصورة أكثر قوة، عن رغبته في الحياد بين مختلف اتجاهات الحركة الشيوعية. ولم يشارك في الاجتماع التحضيري في بودابست في فبراير سنة ١٩٦٨، ولا في اجتماع نوفمبر سنة ١٩٦٨، كذلك مع مؤتمر عام ١٩٦٩ في موسكو، لم يمثله سوى «مراقب». كما أنه ندد بالتدخل في تشيكوسلوفاكيا، وانتقد مندوبه في مؤتمر يونيو ١٩٦٩ بشدة، الثغرات في الوثيقة الختامية للمؤتمر، واتخذ موقفاً مع استقلالية الأحزاب الشيوعية.

وقد أثار القرار الذي اتخذته المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السويدي في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩، والذي طالب فيه «بالانسحاب الفوري للقوات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا»، احتجاجات شديدة من جانب الوفدين السوفيتيين والتشيكيوسلوفاكي. وأظهر المؤتمر انقسام الحزب بين ثلاثة اتجاهات: أنصار موسكو، وأنصار الاستقلالية، و«الشبان الشيوعيين» بزعامة أندرس كارلسبرج، الذي انتقد الجموعتين السابقتين، لاشاعتها البيروقراطية في الحزب، وأظهر هؤلاء الشبان تعاطفهم مع الماوية.

(٦) ألمانيا الديمقراطية

حزب الوحدة الاشتراكي الألماني (الحزب الشيوعي في ألمانيا الديمقراطية)

السكرتير العام: أريك هوينكر

عدد الأعضاء: حوالي ١,٩١٤,٣٨٢ عضواً
توزيع أعضاء الحزب: ٥٦,١٪ عمال، ٥,٢٪ مشوارعون
تعاونيون، ٢٠,٠٪ مثقفون ومهنيون، ١٧,٥٪ موظفون، ٧,٢٪ فئات أخرى.

المكتب السياسي: يتألف من ١٩ عضواً كاملي العضوية، ٩ إعتناء احتياطي.

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب: تتألف من ١٢ عضواً.

تأسس الحزب الشيوعي في ألمانيا في سنة ١٩٨٨. حصول نواة

شكلتها مجموعة «سبارتاكوس» التي تزعمتها روزا لوكسمبورج

وكارل ليبكنخت، التي جرى إغتيالها بعد ذلك بوقت قصير. كان الحزب

الشيوعي الألماني، يمثل بالنسبة للشيوعيين الروس، القوة الثورية

الرئيسية في الغرب. ولذا فإن زبود أفعال تطوّر الحزب الشيوعي

السوفيتي. كان لها صداها الواضح على الحزب الألماني. وقد

فشلت محاولتان عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ لقيادة «انتفاضة ثورية».

وحل محل براندلا وثالهيمر في العالم التالي، أركادي ماسيلوف،

دروث فيشر، اللذان خلفهما سنة ١٩٢٥ «أرنست تيلمان» م. م.

وعندما وصل النازي إلى الحكم في سنة ١٩٣٣، أصبح الحزب

غير شرعي، وتعرض أعضاؤه وكوادره للقمع. كما تعرض عدد

آخر من كوادره للإبادة. نتيجة عمليات التصفية التي جبرت في

الاتحاد السوفيتي بين القمادة الأجانب الذين لجأوا إليه. عند

إجرتهم معاهدة عدم الاعتداء بين هتلر وستالين، ثم التحري بين

ألمانيا والاتحاد السوفيتي، على إجراء تحولات سريعة ولكن

صعبة في نفس الوقت. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية،

وقد عاد فيلهلم بييك، وخاصة فالتر أولبريشنر، اللذان توليا

الرئاسة، ولكنها غير قابلة للتطبيق في البرتغال، بسبب النظام الذي يحكم البلاد حينذاك.

وقد انضم الحزب الشيوعي البرتغالي إلى تنظيمات المعارضة اليسارية الأخرى في «جبهة التحرير الوطني» وأيد

في انتخابات أكتوبر ١٩٦٩ «اللجان الانتخابية الديمقراطية».

وقد أعلن الحزب البرتغالي في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ موافقته

الثامة على التدخل في تشيكوسلوفاكيا، وصوت بلا تحفظ على

بيان مؤتمر موسكو في يونيو ١٩٦٩.

وقد لعب الحزب البرتغالي دوراً ملموساً فيما بعد قيام حركة

القوات المسلحة، وساند بصفة خاصة، الحكومة التقدمية

بزعامة جونسالفيش، ولكنه أبعد تحت ضغط ضغوط اليمين

والحزب الاشتراكي بزعامة ماريو سواريش.

(٤) الدانمرك

الحزب الشيوعي الدانمركي

رئيس الحزب: كنود يسبرسين (ولد عام ١٩٢٦).

عدد أعضاء الحزب: حوالي ١٣٠٠ عضو

وضعه الانتخابي: لم يحصل على أي مقعد في البرلمان منذ ١٩٦٠

(وفي ١٩٥٧ كانت لديه ستة مقاعد).

تأسس الحزب الشيوعي الدانمركي سنة ١٩١٩. وقد بدأت أزمة

هذا الحزب مع أحداث المجر سنة ١٩٥٦، عندما حصل سكرتيره

العام (منذ ١٩٢٢) أكسيل لارسن بشدة على التدخل السوفيتي.

وترك الحزب سنة ١٩٥٨ وأسس في العام التالي «الحزب

الاشتراكي الشعبي الدانمركي» وقد حصل محله في قيادة الحزب

الأخير، سيجورد أويمان وهو أيضاً قائد سابق في الحزب الشيوعي

الدانمركي.

وفي الصراع بين موسيكو ويكين، اتخذ الحزب الشيوعي

الدانمركي، منذ البداية، خطاً مناصراً للسوفيت، ولكن مع بعض

التحفظ. وكان من أوائل الأحزاب الغربية، التي تقدمت التدخل في

تشيكوسلوفاكيا، ولكن بعد زيارة لموسكو في سبتمبر سنة ١٩٦٨

قام بها يسبرسين زعيم الحزب، خفف من موقفه بهذا الصدد.

وقع الحزب قرار، مؤتمر موسكو عام ١٩٦٩.

(٥) السويد

الحزب الشيوعي السويدي

رئيس الحزب: كارل هنريك هرماتسون (ولد عام ١٩١٧)

نائب رئيس الحزب: لارس فيرنر

عدد أعضاء الحزب: حوالي ٢٥,٠٠٠ عضو

وضعه الانتخابي: شهد الحزب الشيوعي السويدي، تراجعاً في

وضعه الانتخابي في عام ١٩٦٨، إذ فقد نصف الأصوات التي

حصل عليها في عام ١٩٦٦. وللحزب ثلاثة مقاعد في مجلس

النواب، ومقعد في مجلس الشيوخ.

تأسس الحزب الشيوعي السويدي في سنة ١٩٢١. وكان يسمى

منذ ١٩٦٧ «حزب اليسار - الشيوعيين». وقد تبني الحزب الخط

الخرقوني، بل وتجاوز التجديد الذي كانت تريده موسكو. وفي

عام ١٩٦٣، عادت لوائح الحزب، واستتبعت مبدأ «المركزية

قيادة الحزب من المهجر في الاتحاد السوفييتي ، إلى برلين ، حتى قبل انتهاء القتال ، وبدأ في تنظيم ما سيصبح فيما بعد منطقة الاحتلال السوفييتية ، وبعد ذلك بأربعة أعوام ، ولدت جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتم تأسيس حزب شيوعي جديد .

وفي سنة ١٩٤٦ ، في المنطقة السوفييتية من برلين ، تم دمج الحزب الشيوعي وجناح من الحزب الاشتراكي الديمقراطي يقوده أوتو جروثول ، الذي أصبح مشاركا في رئاسة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني ، وبعد ذلك رئيسا للوزراء . وقد رفضت أغلب عناصر الحزب الاشتراكي الألماني عدة عمليات تطهير (في ١٩٤٨ ١٩٤٩) ثم عقب قضية سلانسكي . واتسم الحزب الشيوعي الديمقراطي في ألمانيا ، بموقفه العقائدي الأرثوذكسي ، وبمعارضته للمراجعة ، مع أنه يؤيد موسكو ضد بكين . وقد اقترب أولبريشن بعد سنة ١٩٥٩ من جومولكا ، وعمل من أجل تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري وثيق بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، « المثلث الشمالي » الموجه ضد بون . ومنذ ربيع سنة ١٩٦٨ ، طالب الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية ، بالتدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ، وجعل من نفسه بطل مبدأ « السيادة المحدودة » الذي رفضه بشدة الشيوعيون اليوغوسلاف والرومانيون ، والإيطاليون .

وقد افتخر الشيوعيون في ألمانيا الشرقية ، بنجاحاتهم الاقتصادية التي جعلت من ألمانيا الشرقية ، الدولة الصناعية الخامسة في أوروبا . وينصب جهدهم الرئيسي ، على اكتساب وضع دولي ، بصفتهم الدولة الألمانية الثانية (التي اعترفت بها القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٩) . وكان ذلك موضع الحادثات الصعبة التي جرت في بون في اللقاء التاريخي « بين فيلي شتوف رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية ، والمستشار الألماني الغربي فيلي برانت في أيرفورت في ١٩ مارس ١٩٧٠ » .

(٧) ألمانيا الغربية

الحزب الشيوعي الألماني (حزب ألمانيا الشيوعي - سابقا)

الرئيس : مانفرد كايلاك

السكرتير العام : كورت باخمان

عدد الأعضاء الحزب : حوالي ٢٠ ألف عضو

تأسس « الحزب الشيوعي الألماني » في جمهورية ألمانيا الاتحادية ابتداء من عام ١٩٤٩ ، وتولى قيادته ماكس رايمان ، ولكنه اعتبر غير شرعي في ١٧ أغسطس ١٩٥٦ بقرار من المحكمة الاتحادية ، فلجأ الحزب إلى العمل السري . وفي أكتوبر سنة ١٩٦٧ طلب رفع الحظر عنه . وسمح لرئيس الحزب رايمان في أكتوبر ١٩٦٨ بالعودة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ومثل الحزب الشيوعي الألماني في اجتماع موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ . ولكن الحظر على نشاط الحزب لم يُلغ .

وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ نشأ حزب شيوعي (جديد) باسم « الحزب الشيوعي الألماني » . وعقد مؤتمره الأول في أسن في ١٢ و ١٣ أبريل ١٩٦٩ . وأصدر نداء دعا فيه إلى التعاون مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

وفي برلين الغربية ، نشأت منظمة شيوعية على غرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وأطلقت على نفسها في فبراير سنة ١٩٦٩ . اسم « الحزب الاشتراكي الموحد في برلين الغربية » طبقا لوجهة النظر الشيوعية القسائمة على اعتبار برلين الشرقية كيانا سياسيا مستقلا ، وفي ذلك الوقت ، كان في الحزب الشيوعي في برلين

الغربية يضم ٢٧,٩٠٠ عضو . واشترك سكرتيه العام جيرهارد دانييلوس في المؤتمر العالمي بموسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

ويصدر الحزب مجلة فاهرهايت . وفي الواقع فسان الشيوعيين يمثلون جزءا من المعارضة خارج البرلمان . تلك المعارضة غير المتجانسة ، والتي تتألف ، بالإضافة إلى المجموعات المعارضة للسلط ، والمجموعات شسبه الفوضوية مثل « حركة الطلاب الاشتراكيين لأقصى اليسار » التي يقزعمها رودى دوتشكه ، من مختلف المجموعات الاشتراكية اليسارية ، والماركسية الجديدة ، والمتطرفين الليبراليين ... الخ . التي شنت في أبريل سنة ١٩٦٨ الحملة على صحف شيرينجر ، ثم قامت بعدة حملات من أجل نزع السلاح ، والاصلاح الجامعي ، وذلك من خلال اضرابات وعمليات احتلال للمقرات .

(٨) المجر

حزب العمال الاشتراكي المجرى (الحزب الشيوعي المجرى)

السكرتير الأول للحزب : يانوش كادار

عدد الأعضاء : حوالي ٧٥٤,٣٥٣ عضوا

توزيع أعضاء الحزب : ٤٥,٥ ٪ عمال وفلاحو المزارع التعاونية - عاملون ومتقاعدون ، ٤٠ ٪ مثقفون عاملون ومتقاعدون ، ٦,١ ٪ مشرفون مباشرين على الانتاج ، ٨,٤ ٪ فئات أخرى ، ٢٦,٥ ٪ من أعضاء الحزب/نساء .

اللجنة السياسية (وهي بمثابة المكتب السياسي في المجر) : تتألف من ١٥ عضوا

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب : تتألف من سبعة أعضاء .

اللجنة المركزية للحزب : تتألف من ١٢٥ عضوا .

تأسس الحزب الشيوعي المجرى (حزب العمال الاشتراكي المجرى) سنة ١٩١٨ ، ومؤسسه هو بيلاكون ، استخدم هو ورفاقه التكتيكات اللينينية لاضعاف الجمهورية الديمقراطية المجرية لكونت ميشيل طارولي وفي ٢١ مارس سنة ١٩١٩ ، وصل الشيوعيون - وكان أغلب قانتهم في السجن - إلى السلطة ، إثر موجة من الاحتجاج الوطني على انذار الوفاق ، وتمزيق أوصال البلاد . وقد اندمج الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وأعلنا جمهورية المجالس ، وشكلا الجيش الأحمر ، لطرد القوات التشيكوسلوفاكية ، والعربية والرومانية ، ودعيا روسيا إلى مساندتهما . الا أنه في داخل « الحزب الاشتراكي المجرى » الناشء عن الاندماج ، ظهرت خلافات ، الا أن بيلاكون ، تسبب بسياسته الزراعية الأرثوذكسية (التأميم وليس تقسيم وتوزيع الملكيات الكبيرة) وباجراءاته الاشتراكية المبالغ فيها ، في فقد عطف الطبقات المتوسطة والفلاحين . وانتهت الحكومة التي رأسها ، بأن فقدت ثقة البروليتاريا أيضا ، وتراجعت أمام تفوق الجيوش المعادية ، وأفسخت مكانها لحكومة من النصابيين ، حلت محلها حكومة الاميرال هورتى . وساد الارهاب الأبيض ، وأعدم ٥٠٠٠ من الشيوعيين والاشتراكيين ، والديموقراطيين ، وسجن ٧٥ ألفا ، وماجر ١٠٠ ألف (وكان « الارهاب الأحمر » قد أدى إلى وقع بضع مئات من الضحايا) . وحتى سبتمبر سنة ١٩٤٤ عندما دخلت القوات السوفييتية ، كان الحزب الشيوعي المجرى غير شرعي ، ويتعرض للقمع من حكومات اليمين ، وأقصى اليمين ، أو الفاشيين ، الذين كانوا يتولون حكم البلاد على التوالي . ومن ناحية أخرى ، فقد تحملت القيادة في المنفى قسوة الضربات

(٩) النرويج

الحزب الشيوعي النرويجي

رئيس الحزب : رايدار لارسن .
عدد أعضاء الحزب : حوالي ٥٠٠٠ عضو .
وضعه الانتخابي : حصل في انتخابات عام ١٩٦٥ على ١,٥ % من الأصوات . وليس له أي ممثل في البرلمان .
تأسس الحزب الشيوعي النرويجي في سنة ١٩٢٣ . وبعد أن لعب الشيوعيون النرويجيون دورا هاما نسبيا في التنظيمات العمالية بالبلاد ، كان عليهم منذ فترة طويلة ، أن يتراجعوا أمام النفوذ السائد للاشتراكيين الديمقراطيين (حزب العمال) في الحركة النقابية ، كما يناهضهم اليسار حزب الشعب الاشتراكي . ولذا لهم لا يمثلون قوة انتخابية ذات شأن .
وفي الصراع الصيني السوفيتي ، يتخذ الحزب الشيوعي النرويجي موقفا « محايدا » (وقد تركت مجموعة مؤيدة للاتحاد السوفيتي بزعامة جوبيرجين فوجت المدير السابق لصحيفة فريديتي ، صفوف الحزب ، في سنة ١٩٦٧) .
وفي سنة ١٩٦٨ ، في اجتماع بودابست ، كان لوفد الحزب الشيوعي النرويجي ، صفة المراقب ، وقد خرج مندوب هندا الحزب - مثلما فعل مندوبا الحزب الشيوعي البريطاني ، والحزب الشيوعي في جزيرة ريونيون ، في مؤتمر موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ ، بأنه لم يقوض في حق التوقيع على البيان الختامي لمؤتمر موسكو .

(١٠) النمسا

الحزب الشيوعي النمساوي

رئيس الحزب : خرائز موهري (ولد سنة ١٩٢٤)
سكرتير الحزب : ايرون شارف وهانز كالت .
عدد أعضاء الحزب : حوالي ٢٥,٠٠٠ عضو ، ٥٠ % منهم أكثر من ٥٠ عاما (وكان عدد أعضاء الحزب ٣٣ الفا في ١٩٦٩ ، وأكثر من ١٠٠ الف في الخمسينات)
وضعه الانتخابي : حصل في عام ١٩٥٣ على ٥,٢٨ % من الأصوات ، وله ٤ نواب في البرلمان ، ولم يحصل على مقعد جديد منذ ١٩٥٩ .
تأسس الحزب الشيوعي النمساوي عام ١٩١٨ ، وانتمت الحركة الشيوعية النمساوية ، بسلسلة متلاحقة من الفشل في الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٣٤ . وتعرضت التنظيمات العمالية الشيوعية والاشتراكية اليسارية ، لقمع دموي بعد ضم النمسا إلى ألمانيا عام ١٩٣٨ .
ومنذ استعادة استقلال البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يلعب الحزب سوى دور هامشي .
إلا أن دوره في الحركة الشيوعية العالمية أكثر أهمية وبصفة خاصة منذ أن أفسح فريق القادة القدامى الملتفين حوالي يوهان كوبلينج مكانة لعناصر أكثر شبابا . وقد تزعزعت صفوف الحزب إثر أحداث المجر عام ١٩٥٦ ، وبصورة أكبر نتيجة التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، وذلك بسبب العلاقات التقليدية بين الحزبين والنشاط الذي أثاره ما يسمى « بربيع براغ » ، وفي أغسطس عام ١٩٦٨ أنشأت اللجنة المركزية التدخل في تشيكوسلوفاكيا .

الناشئة عن عمليات التطهير الستالينية التي وجهت ضد « البولشفيك القسدامي » ، وأعدم بيلاكون رميا بالرصاص سنة ١٩٣٩ ، بعد أن أبعد من قيادة الحزب ، وأدين بتهمة « الحلقية اليسارية » . ومعه اختفى ١٩ من قوميساري الشعب السابقين في كومونة سنة ١٩١٩ .

وفي سنة ١٩٤٣ وبعد حل الكومنترن ، قرر شيوعيو الداخل ، بقيادة لاسلو رايك ، وهو مناضل قديم في الفرقة الدولية في إسبانيا ، أن يخلوا الحزب الشيوعي ، الذي وجه له البوليس ضربات قاصمة ، وأن يتجمعوا في « حزب السلام » . ولم توافق قيادة راكوزي (الموسكوفية) على القرار ، وأعيد تشكيل الحزب في سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، واقترب من الاشتراكيين الديمقراطيين ، واشترك في جبهة المقاومة المجرية .

وفي أول انتخابات حرة بعد التحرير ، أصبح الحزب الشيوعي في المجر ، بعد حزب الملك الصغار ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، هو الحزب الثالث في البلاد من ناحية الأهمية ، وفي يونيو سنة ١٩٤٨ ، وبالإشتراك مع بعض قادة الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، تم الاندماج بين الحزبين الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي لينشأ الحزب الجديد الذي يحمل اسم « حزب العمال الاشتراكي المجرى » وفي أغسطس من العام التالي ، أعلنت « الجمهورية الشعبية » .

وقد قامت مجموعة راكوزي الستالينية ، بتوجيه القمع ليس ضد منافسيهم في الأحزاب الأخرى (الفلاحين والاشتراكيين الديمقراطيين .. الخ) وإنما ضد معارضيهم العلنيين أو المستترين في الحزب الشيوعي نفسه ، واتهم لاسلو رايك أحد القادة السابقين للداخل ، بالتبعية وأعدم سنة ١٩٤٩ . كذلك سجن يانوش كادار مع عدد كبير آخر . وفي سنة ١٩٥٣ قبلت مجموعة راكوزي ، بإيعاز من موسكو ، امري ناجي المنفى السابق الأخر في موسكو ، ولكن الذي لم تجر تصفيته عمليات التطهير الستالينية ، ليتولى رئاسة الحكومة ، وإعادة تنظيم اقتصاد البلاد . ونجح الستالينيون في أن يستبعدوا مرة أخرى في سنة ١٩٥٥ امري ناجي الذي طرد من الحزب . ولكن راكوزي اضطر في يوليو سنة ١٩٥٦ إلى أن يترك مكانه كزعيم للحزب ، إلى ارنو جيرو أحد قادة فريق موسكو أيضا . ومنذ الفترة السابقة على سقوط راكوزي ، اضطرت المجموعة الستالينية ، لأن تقبل بداية تصفية الستالينية التي بدأت برد اعتبار رايك ، والذين أميتوا في الفترة من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ . وقد عجلت أحداث بولندا ، وعودة جومولكا إلى السلطة ، من تطور الوضع في المجر . وفي ٢٣ أكتوبر ، بدأت حركة تمرد ، سلمت السلطة إلى امري ناجي ، واستبعدت الستالينية من الحكومة . وفي تلك الفترة ، عاودت الأحزاب القديمة الظهور . وتدخل الاتحاد السوفيتي ضد التمرد مرثين بصورة مسلحة في ٢٣ أكتوبر وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وشكلت « حكومة ثورية للفلاحين » تحت قيادة يانوش كادار ، (وقد أعدم امري ناجي بعد ذلك بعامين) .

وقد قام كادار وفريقه الحاكم بإشاعة الحريات مع النظام ، ومنح الشعب عددا من التنازلات المادية . وفي سنة ١٩٦٨ قام بإجراء إصلاح اقتصادي نحو اللامركزية . وبوجه عام ، يعد الحزب الشيوعي المجرى ، من أوثق حلفاء الاتحاد السوفيتي في جهوده من أجل إعادة توحيد الحركة الشيوعية العالمية . ولذا لم تكن من قبيل المصادفة ، أن اختيرت بودابست في ١٩٦٨ مقسرا للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الجديد للأحزاب الشيوعية والعمالية . كذلك فقد وافق الحزب الشيوعي المجرى ، على التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، مع بعض التكتم الذي تفرضه ظروف المجر الخاصة . وكان المجرىون بمثابة المتحدثين باسم السوفييت ، في تقديم سنة ١٩٦٩ الاتجاهات القومية للشيوعيين الرومانيين .

منذ ١٩٣٧، وأدين «بالخمسود والخلقية» (السيستالينية) واعتبر مسئولاً عن «الأخطاء» التي وقعت في المدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩. وأدت أزمة ثانية أكثر أهمية، إلى انقسام القيادة والحزب كله ابتداء من عام ١٩٦٥، وتفجرت الأزمة بصورة سافرة في الاجتماع الموسع في فبراير سنة ١٩٦٨، الذي نظمته كوليانيس في غياب ممثلي شيوعيين الداخل، وطرد هذا الاجتماع الموسع، المجموعة المعارضة التي تزعمها بارتساليديس، وزوجرافوس، وديميتريو، وقرر أن يحل «مكتب الداخل للجنة المركزية» الذي كان يسيطر عليه الآخرون.

وقام اجتماع موسع آخر، نظمته كوليانيس بعد لقاء مع موسوسلوف في موسكو في يناير سنة ١٩٦٩، باستبعاد بريلاكيس، وراكوبولوس من زعماء /أيذا/ (اليسار الديمقراطي المتحد) لاتهامها «بالانتهازية اليمينية»، وقد أقر هذا الاجتماع الموسع، التدخل في تشيكوسلوفاكيا (الذي لم يوافق عليه العديد من شيوعيين الداخل). وتعتمد مجموعة كوليانيس، بصفة خاصة، على المنفيين اليونانيين في أوروبا الشرقية، ولكن كثيراً من شيوعيين الداخل، الذين كانوا في السجن مثل مانوليس جليزوس، أو مطلقى الزواج، وجزءاً من المنفيين في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وأوروبا الغربية، يعارضون كوليانيس، وانتهى بهم الأمر إلى أنهم أنشأوا في ربيع عام ١٩٦٩ حزباً شيوعياً، وطردوا القادة القدامى.

وقد نشرت صحيفة «لونيثا» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإيطالي، دون أن تخفى تعاطفها في ١٠ مايو ١٩٦٩ بياناً «للمستقلين». إلا أن البرافدا السوفيتية، قامت في ٤ يونيو ١٩٦٩ بنشر بيان مضاد أصدرته مجموعة كوليانيس، المجموعة الوحيدة التي تعترف بها موسكو، والتي وقعت البيان الختامي لمؤتمر موسكو في عام ١٩٦٩. وفي ديسمبر من نفس العام، أغلقت السلطات التشيكوسلوفاكية، مكاتب منظمات حوالي ١٠ آلاف لاجيء شيوعي يوناني في تشيكوسلوفاكيا، لم تتضمن أغلبيتهم مع ما يسمى «بربيع براغ»، والفيت صحيفة المنفيين، وجمعت أموالهم. وصدر بيان للجنة المركزية لحزب الداخل، احتججت فيه على هذه الإجراءات ونشرت صحيفة «لونيثا» في روما، ولكن صحيفة «لومانيته» في باريس، التزمت إزاءه الضمت، إلا أنه بالرغم من مناصرة موسكو لقيادة كوليانيس، إلا أن وفوداً من حزب «أيذا» دعيت إلى مؤتمرات الحزب الشيوعي الإيطالي والروماني، واليوغوسلافي، والسويدي، وفي بداية يناير سنة ١٩٧١ التقى وفد من الحزب الشيوعي الإسباني برئاسة كاديو بوقد من حزب «أيذا» برئاسة دراسوبولوس «المطرو».

وفي ٢٥ مارس ١٩٧٠، ندد المؤلف الموسيقي ميكيس ثيودوراكيس بمجموعة كوليانيس «المنشقة»، وبعد إطلاق سراحه، وصف في تصريحات أدلى بها لصحيفة «لوموند» الفرنسية (٣٠ أبريل سنة ١٩٧٠) موقف الحزب السوفييتي والاحزاب الشيوعية الأخرى، بأنه خطأ كبير، «يؤدي من الناحية العملية، إلى إنكار القادة الحقيقيين للحزب الشيوعي اليوناني، الذين أثبتوا وجودهم على أرض النضال منذ ربع قرن وخاصة منذ انقلاب ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧. إلا أن شيوعيين الداخل تنفذوا لتعليمات كوليانيس التي أذاعها راديو «صوت الجزيرة» يحاولون أن يضمنوا سيطرة «الجهة الوطنية» التي أنشئت في ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧، واشترك فيها ممثلو حزب «أيذا» وأنصار الوسط، وذلك بإنشاء أجهزة موازية، تستهدف دعم قيادة الجهة. هذا وقد ألقت السكرتارية العامة للحزب الشيوعي اليوناني (في الداخل) إلى خرلامبوس دراكوپولوس.

وفي المؤتمر العشرين للحزب، الذي عقد في بداية يناير سنة ١٩٦٩، كانت المواجهة حية بين الأنصار التقليديين لموسكو (وهم بصفة عامة من قدامى المناضلين في القواعد) وأنصار الخط المستقل (من الكوادر والقادة بصفة خاصة) وقد أدى تجديد اللجنة المركزية، إلى وقوع عدة حواشي، إذ لم تتم إعادة انتخاب الفيلسوف أرستى فيشر أحد خصوم الخط السوفييتي والذي انتقد الكرملين لبرنامجته «شيوعية المدرعات»، ودعم أنصار الاتحاد السوفييتي سيطرتهم على جهاز الحزب الشيوعي النمساوي. إلا أن ٢٧ من أعضاء اللجنة المركزية، لم يوافقوا على هذا القرار، الذي أعقبه استقالات عديدة. ومن ثم قررت اللجنة المركزية حل حركة الشباب الشيوعي، لكي يستبدل بها تنظيم أكثر التزاماً بالنظام والحزب.

وأكد المؤتمر الحادي والعشرون للحزب، الذي عقد في فيينا في ٢٨ مايو سنة ١٩٧٠ مناصرة المواقف السوفييتية. وخفض عدد أعضاء اللجنة المركزية من ٨٧ إلى ٦٤ عضواً. واستبعد فرانز ماريك تلميذ أرست فيشر، وكذلك إيجون كويتشنيك رئيس القسم النقابي الشيوعي، وجوزيف لاوشر رئيس قسم فيينا في الحزب الشيوعي النمساوي. وكلف المؤتمر لجنة تحقيق دراسة طرد ماريك من الحزب، وتقديم دراسة إلى اللجنة المركزية، تتضمن مشروع قرار يطالب بإلغاء إدارة التدخل في تشيكوسلوفاكيا.

(١١) اليونان

الحزب الشيوعي اليوناني

سكرتير عام الحزب: في الداخل خرلامبوس دراكوپولوس (ولد سنة ١٩٠٩).

عدد أعضاء الحزب: حوالي ٢٠ ألف عضو.

تأسس الحزب الشيوعي اليوناني عام ١٩١٨، وأصبح وجوده غير قانوني ابتداء من ١٩٣٥، وعملياً بصورة متواصلة. وقد كفل الدور الهام الذي لعبه الشيوعيون اليونانيون، في مقاومة ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وضعا قويا في البلاد سنة ١٩٤٤. وإزاء الأعمال المعادية التي قامت بها القوى المعادية للشيوعية آنذاك، بمساعدة البريطانيين، فقد رد الحزب الشيوعي اليوناني -بعضاً- بتوجه على ذلك، بمقاومة هذه القوى. ولم تنته الحرب الأهلية إلا في عام ١٩٤٩، عندما سحق «الجيش الديمقراطي» الذي يقوده الحزب الشيوعي عن طريق التدخل الأنجلو-أمريكي. وأصبح الحزب الشيوعي غير شرعي مرة أخرى. وأعيد عدد كبير من مناضليه أو قتلوا.

وقام ممثلين من ناحية أخرى باعتقال، بل «وتصفية» عدد من الأعضاء «المناضلين ليوغسلافيا» من الفريق الذي شُكل حول الجنرال ماركوس «الحكومة اليونانية الحرة» والذين لجأوا إلى الاتحاد السوفييتي أو البلاد الاشتراكية الأخرى.

وبابتداء من عام ١٩٥١، عمل الحزب الشيوعي اليوناني من داخل حزب «أيذا» (اليسار الديمقراطي المتحد) الذي أصبح قوة برلمانية هامة. وفي عام ١٩٥٨ قرر الحزب تصفية جهاز السري وتعرض حزب /أيذا/ (اليسار الديمقراطي المتحد) للقمع بعد أن وصل الكولونيلات إلى السلطة في ١٩٦٧، وتم نفى مناضليه بالجملة.

وحدث بالذكر، أن أزمة خطيرة وقعت في قيادة الحزب الشيوعي اليوناني سنة ١٩٥٦، إذ تم إبعاد زاكارياس سكرتير عام الحزب

(١٥) إيطاليا

الحزب الشيوعي الإيطالي

رئيس الحزب : لويجي لوتجر
سكرتير الحزب : تريكو برلينجوير
عدد أعضاء الحزب : حوالي ٢ مليون عضو
وضعه الانتخابي : هو الحزب الثاني في إيطاليا بعد الحزب الديمقراطي المسيحي

وقد حصل الحزب الشيوعي في الانتخابات الأخيرة (١٩٧٦) على ٣٤٪ من أصوات الناخبين (مقابل ٢٨٪ في الانتخابات السابقة (١٩٧٢) ، وزادت المقاعد التي حصل عليها في مجلس النواب إلى ٢٢٨ مقعداً (بعد أن كان لديه ١٧٩ مقعداً فقط) وفي مجلس الشيوخ إلى ١١٦ مقعداً (بعد أن كان لديه ٩٥ مقعداً فقط) . وصوت لقوائم الحزب ١٢ مليون ناخباً عام ١٩٧٦ ، بعد أن كانوا ٩ ملايين (عام ١٩٧٢) .

وفي نفس الوقت ، حصل الحزب الديمقراطي المسيحي على ٣٩٪ من الأصوات ، وهي نفس النسبة التي حصل عليها في الانتخابات الماضية ، ولكن انخفض عدد مقاعد الديمقراطيين المسيحيين في مجلس النواب (من ٢٦٦ مقعداً إلى ٢٦٣) ، وظل عدد أعضائه كما هو في مجلس الشيوخ (١٣٥ عضواً) . كذلك فسلال مسرة (في ١٩٧٦) أصبح شيوعي رئيساً لمجلس النواب الإيطالي ، كما تقرر تسليم رئاسة خمسة من أبرز اللجان البرلمانية للشيوعيين . أما الحزب الاشتراكي ، فحصل على ١٠٪ من أصوات الناخبين و ٥٧ مقعداً في مجلس النواب من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددهم ٩٢٠ مقعداً .

المكتب السياسي : يتألف من تسعة أعضاء .
تأسس الحزب الشيوعي الإيطالي سنة ١٩٢١ ، وتسمى منذ تأسيسه « الحزب الشيوعي الإيطالي » . وعلى عكس الحزب الشيوعي الفرنسي الذي قسم منذ البداية أغلب عناصر الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابق ، فإن الحزب الشيوعي الإيطالي لم يضم في بداية تأسيسه سوى الأقلية اليسارية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي (التي تزعها بورليجا ، وجنزامشي ، وسيلوني وناسكا) .

وخلال المقاومة ضد النظام الفاشي ، حيث لعب الحزب الشيوعي دوراً على أكبر جانب من الأهمية ، أصبح الحزب الشيوعي الإيطالي بعد الحزب أحد القوتين السياسيتين الرئيسيتين في البلاد ، إلى جانب الحزب الديمقراطي المسيحي . ومنذ الناحية الجديدة ، يعد الحزب الإيطالي أهم حزب شيوعي في العالم غير الشيوعي ، وقد اشترك هذا الحزب في أول حكومة ائتلافية بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد جسد بالمير وتولياتي سكرتير عام الحزب . الخط المن للحزب الإيطالي ، وذلك منذ سنة ١٩٢٦ وإلى ١٩٤٧ ، أبعد الوزراء الشيوعيين من الحكومة الإيطالية . وبذل الحزب جهوده في الفترة التالية ، ليحصل دون تصدع التنافس القائمة على تحالفه مع الاشتراكيين ، برئاسة بيترو تيني وخاصة مع الكاثوليك ،

ومع أن الحزب الشيوعي الإيطالي ، اتخذ سواء في عهد جمرامشي أو تولياتي ، خطاً أكثر استقلالية تجاه موسكو عن أغلب الأحزاب الشيوعية الأخرى ، إلا أنه أكد ذلك ابتداء من ١٩٥٦ . فقد اتخذ تولياتي وجود مركز واحد للتحركة الشيوعية العالمية ، وأصبح الحزب الشيوعي الإيطالي ، يتجهز اتجاهها في الحركة الشيوعية يتسم بمواقفه الإصلاحية الواضحة ، والحيولة دون الغزلة في داخل البلاد . وإذا كانت أحداث ١٩٥٦ في المجر ، قد سببت ردود الفعل

(١٢) أيرلندا

حزب العمال الأيرلندي
(الحزب الشيوعي الأيرلندي)

رئيس اللجنة التنفيذية : مايكل أوريوردان (ولد عام ١٩١٧)
عدد أعضاء الحزب : حوالي مائة عضو

تأسس الحزب الشيوعي الأيرلندي سنة ١٩٢٢ في أيرلندا كلها ، بما فيها أيرلندا الشمالية . وكان يدعى حتى عام ١٩٦٢ « الرابطة العمالية الأيرلندية » . ثم أطلق عليه اسم حزب العمال الأيرلندي . وقد وافق وفده على البيان الختامي للمؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٣) أيرلندا الشمالية

الحزب الشيوعي في أيرلندا

الشمالية

رئيس الحزب : أندرو بار
سكرتير عام الحزب : ميو مور
عدد أعضاء الحزب : حوالي مائة عضو
تأسس الحزب الشيوعي في أيرلندا الشمالية سنة ١٩٥١ ، واتجاهه مناضراً للاتحاد السوفيتي ، وقد انسحق على البيان الختامي للمؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٤) أيسلندا

التحالف الشعبي

(الحزب الشيوعي الأيسلندي)

رئيس الحزب : اينار أولجايرسون (ولد عام ١٩٠٢)
عدد أعضاء الحزب : حوالي ألف عضو
وضعه الانتخابي : في عام ١٩٦٧ حصل على ١٧,٦٪ من الأصوات ، وله ١٠ نواب في البرلمان من ٩٠ نائباً .
تأسس الحزب الشيوعي الأيسلندي سنة ١٩٢٠ ، وفي سنة ١٩٢٨ ، أصبح اسمه « الحزب الاشتراكي الأيسلندي الموحد بعد اندماج الحزب الشيوعي ، والجناح اليساري من الحزب الاشتراكي ، وأصبح اسمه في سنة ١٩٦٨ « التحالف الشعبي » . ويلعب الحزب دوراً هاماً نسبياً ، وقد اشترك في الحكومة حتى سنة ١٩٥٨ .
ولم يمثل في مؤتمرات موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ . واستتكر التدخل في تشيكوسلوفاكيا .

متباينة داخل الأحزاب الشيوعية الأوروبية، إلا أن مسرونة القيادة الشيوعية الإيطالية، حدث من تأثيرها، وخاصة بين المثقفين. وقد وجه الحزب الاشتراكي الإيطالي بزعامة بيتروتيتي، ضربة للحزب الشيوعي، وذلك بفصم وحدة العمل التي كانت تربطه مع الحزب الشيوعي. ولكن الحزب الاشتراكي الإيطالي، عانى من آثار ذلك بعد عدة سنوات، بالانشقاق الذي حدث في عام ١٩٦٤ وأدى إلى انفصال الجناح اليساري للحزب. وقد شكل هذا الجناح «الحزب الاشتراكي الإيطالي للوحدة البروليتارية» الذي أقام تحالفا وثيقا مع الحزب الشيوعي.

إلا أن الاشتراكيين والشيوعيين، يواصلون التعاون داخل «الاتحاد العام للعمال الإيطاليين». أهم اتحاد نقابي في البلاد. وعندما مات تولياتي خلال رحلة للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤، تبين أنه دعا في «وصيته» إلى ضرورة مواصلة الخط المستقل الذي وضع بصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٥٦.

وقد عارض الحزب الشيوعي الإيطالي، عقد مؤتمر دولي للأحزاب الشيوعية لادانة الصينيين، ولم يكن موقفه هذا نابعا من تعاطفه مع مواقف بكين، وإنما من حرصه على معارضة إعادة تشكيل تنظيم مركزي تقوده موسكو. ولقد اشترك الحزب الإيطالي في كل الاجتماعات التحضيرية من أجل عقد مؤتمر عالمي جديد، ولكنه أصر على الخط «التوليائي» القائم على «الوحدة على أساس استقلال كافة الأحزاب» ومن بين كافة الأحزاب الشيوعية في العالم، فيما عدا الحزب اليوغوسلافي - استنكر الحزب الشيوعي الإيطالي بشدة، التدخل في تشيكوسلوفاكيا.

وفي المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الذي عقد في فبراير ١٩٦٩ في بولونيا، أكد الحزب الشيوعي الإيطالي على لسان كارلو جالوتري المسئول عن العلاقات الدولية باللجنة المركزية، هذه السياسة المستقلة، التي أدت في عام ١٩٦٩ إلى جدل حاد بين صحيفتي «الاونيتا» الشيوعية الإيطالية و«البرافدا» السوفييتية.

وقد أكد لويجي لونجو على أن الشيوعيين الإيطاليين «لا يرغبون في استلهاام الأنظمة القائمة في البلاد الاشتراكية الأخرى» وإنما اتباع «خط إيطالي» للتطور.

ويرى عديد من المراقبين السياسيين الأوروبيين، أن الحزب الشيوعي الإيطالي يمزاجه بين «الخط الثوري» و«الخط الاشتراكي الديمقراطي» أظهر كثيرا من القسرة على التصور والمهارة، ولكن لا يزال عليه أن يفتح خصومه وشركاءه المختلفين، بأن اشتراكه في الحكومة، لن يعنى توقف «الانتعاش الاقتصادي» ولن يكون مقدمة عملية تؤدي إلى قيام نظام شمولي.

وقد اتفق الحزب الشيوعي مؤخرا، وكذلك الحزب الاشتراكي مع الحزب الديمقراطي المسيحي، على بعض النقاط السياسية الحكومية مثل:

- الكفاح ضد تزايد معدلات الجريمة، بتوسيع سلطات البوليس في استجوابه المشتبه فيهم، واحتجازهم بدون اتهام محدد لمدة ٤٨ ساعة.

- مكافحة التضخم الذي وصلت نسبته إلى ١٩٪ - تقديم العون المالي للبلديات.

ولا يدعو الحزب الشيوعي الإيطالي، إلى خروج إيطاليا من المجموعة الأوروبية أو من حلف الأطلسي أو من نمط الديمقراطية الغربية أو نظام تعدد الأحزاب، بل تعديت تأكيدات الحزب الشيوعي الإيطالي، بأنه متمسك بعدم خروج إيطاليا من الحلف الدولي الذي تنتمي إليه، وإن إيطاليا عليها أن تدعم روابطها داخل إطار المجموعة الأوروبية.

وقد أكد أنريكو برلينجوير سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي في مؤتمر الأحزاب الشيوعية ببرلين الشرقية، منطلقات استراتيجية للشيوعية الإيطالية، تميز تمايزا واضحا عن موقف موسكو.

وجدير بالذكر بالنسبة للانتخابات النيابية الإيطالية الأخيرة، أن كثيرين قدموا أنفسهم للانتخابات، على قوائم الحزب الشيوعي، دون أن يمتوا إلى الفكر الماركسي بصفة، مجرد إدراكهم، أن هذا الحزب لديه برامج عملية، تساعد على حل المشكلات الإيطالية المتفاقمة. واستطاع الحزب الشيوعي الإيطالي، على هذا النحو، أن يجتذب إلى قوائمته، شخصيات كنسية ومسيحية مرموقة.

فالواقع أن الشيوعيين الإيطاليين، يرون أن «الانفتاح» على العالم الخارجي، وعلى أوروبا بالذات، هو تنشيط لتعاملات إيطاليا الخارجية وليس تعميقا لاختلال الميزان التجاري الإيطالي. ويقرر الحزب الشيوعي الإيطالي حقيقة هامة، إذ يرى «أن إيطاليا حتى تتمكن من الخروج من أزمتها، لا ينبغي أن يحكمها الحزب الشيوعي منفردا، أو الحزب الديمقراطي المسيحي منفردا، بل لابد من ائتلاف وطني يضم كل أحزاب إيطاليا الكبرى، المتمثلة لمكونات واقع إيطاليا المعاصر، وهذه المكونات هي: المسيحية ممثلة في الحزب الديمقراطي المسيحي، والشيوعية ممثلة في الحزب الشيوعي، والاشتراكية ممثلة في الحزب الاشتراكي» وهذا الخط الذي يتبناه الحزب الشيوعي الإيطالي، هو الذي اشتهر باسم «الحل الوسط التاريخي».

وعلى هذا النحو، يطرح الحزب الشيوعي الإيطالي، رؤية واستراتيجية للشيوعية الإيطالية قد تصلح منطلقا للشيوعية في غرب أوروبا، تقوم على مقدمات تختلف كثيرا عما هو مألوف بصورة، عند الحديث عن الاستراتيجية الشيوعية.

فخط الحزب الشيوعي الإيطالي يقوم، من حيث التحالفات، على تقيض فكرة «ديكتاتورية البروليتاريا» وليس معنى ذلك التخلي عن مبدأ أن تكون الطبقة العاملة هي الطبقة المسؤولة تاريخيا قبل غيرها عن قيادة التحول إلى الاشتراكية وفق العقيدة الماركسية، وإنما المقصود هو نقاش أن يكون شعار «ديكتاتورية البروليتاريا» سببا في عزل الطبقة العاملة، وحرمانها من تأييد قوى طبقية واجتماعية عديدة، تتطلع إلى التغيير، وتناضل من أجله، وإن تفاوتت أهدافها الاجتماعية، ولكنها تتفق في ادانة أسلوب الحكم الرأسماني، بمفارساته التي استقرت، وتعرض المجتمع الإيطالي لأزمة مزمنة تزداد ثقاما.

وليست الضربة الرئيسية في استراتيجية الحزب الشيوعي الإيطالي موجهة الآن إلى «الرأسمالية»، ولا حتى إلى «الرأسمالية الاحتكارية»، بل يبدو الحزب الشيوعي الإيطالي، وكأنما لا يطرح بديلا هو الاشتراكية أو الشيوعية، وإنما يبرز بصفته الحزب القائل على الاسهام في انقاذ إيطاليا من الاخطار التي تهدد كيانها، داخل إطار الرأسمالية، وداخل إطار السوق الأوروبية المشتركة، وداخل إطار خطط الاندماج الأوروبي الغربي. ويستهدف الحزب الشيوعي الإيطالي ما يسميه «ديمقراطية» الحكم ونزع السلطة، ما يسميه أكثر أطراف الاحتكارية الإيطالية فسادا، وتوسيع المشاركة الجماهيرية والديمقراطية.

ويرى أنريكو برلينجوير سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي، من ناحية أخرى، أن إيطاليا ينبغي أن تكون صديقة لأمريكا، وصديقة للسوفييتية معا، والاستخدام كمخبط قسط في مخططات أجنبية ودولية، ليس لإيطاليا أية مصلحة فيها!! ويرى أنه منذ حلول الانفراج، لم يعد يخدم قضية السلام أن تنسلخ دولة من كتلة لتتضمن إلى كتلة أخرى، بل على كل دولة - أيا كان موقعها - أن تناضل من أجل دعم السلام العالمي من الموقع الذي وجدت فيه أصلا. كما يرى برلينجوير أنه لم يعد للخروج من الأحلاف حل إلا الخروج منها جماعيا بإقامة نظام دولي يحقق الأمن المتبادل، ويزيل الحاجة إلى وجود الأحلاف أصلا، ولا يتحقق ذلك بتصرفات فردية من قبل دول تتحرك منفردة.

ولكن في مقابل تسليم الحزب الشيوعي الإيطالي بهذه الحقيقة، فهو يؤكد «أن عدم خروج إيطاليا من حلف الأطلسي، كشرط

قوة انتخابية، كما لم يكن له ممثلون في البرلمان منذ سنة ١٩٥٠. وقد شهد الحزب في سنة ١٩٥٦ أزمة خطيرة أثارها التدخل السوفييتي في المجر، وفقد بهذه المناسبة، عديداً من المناضلين (وخاصة في مجالي الصحافة والجامعات). ومنذ ذلك الوقت، يتخذ الحزب الشيوعي البريطاني اتجاه الاتحاد السوفييتي، موقفاً أكثر تحفظاً، وقد دعم هذا الاتجاه، أنه يركز نشاطه على تجميع العناصر المخبة للسلام (في الكفاح ضد الأسلحة الذرية) الخ.

وقد استنكر الحزب التدخل في تشيكوسلوفاكيا، وأكد هذه الأدانة بعد ذلك بعام، حين قال: إن محاولات حل المشاكل السياسية عن طريق القوة المسلحة، لا يؤدي إلا إلى خلق مشاكل أخرى. (مؤرخ سنار ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٩). ول المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو (عام ١٩٦٩) أعلن مندوبه أنه لم يفوز في توقيع البيان الختامي للمؤتمر. وجدير بالذكر، أنه وقع مؤخراً (١ يوليو سنة ١٩٧٧) انشقاق في الحزب الشيوعي البريطاني، وذلك في الاجتماع الذي عقده الحزب لمناقشة مشروع البرنامج الجديد الذي أطلق عليه اسم الطريق البريطاني إلى الاشتراكية وأدى ذلك إلى انشقاق حوالي ٥٠٠ عضو من الحزب، يعارضون هذا الاتجاه، ويهدف تكوين مجموعة خاصة بهم، إذ اعتبر المنشقون هذا البرنامج اتجاهاً نحو الديمقراطية الاشتراكية، لا نحو الشيوعية. وقد حدث هذا الانقسام أيضاً بسبب الاتجاه المتزايد داخل الحزب، نحو تأكيد الخط المستقل للحزب البريطاني.

(١٧) بلجيكا

الحزب الشيوعي البلجيكي

سكرتير الحزب: مارك ديمو (ولد سنة ١٩٢٢). عدد أعضاء الحزب: حوالي ٢٠,٠٠٠ عضو. وضعه الانتخابي: ٣,٣٠٪ من أصوات الناخبين في (١٩٦٨) و ٥ نواب شيوعيين من ٢١٢ نائباً. تأسس الحزب الشيوعي البلجيكي سنة ١٩٢١. ولعب دوراً محدوداً نسبياً في الحياة السياسية لبلاده. ولم يكن تمثيلاً في البرلمان هاما فقط. وقد وقع - دون أي تحفظ - قرار المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في موسكو في يونيو ١٩٦٩.

(١٨) بلغاريا

الحزب الشيوعي البلغاري

سكرتير عام الحزب: تودور جيفكوف (ولد سنة ١٩١٢). عدد أعضاء الحزب: حوالي ٨٠٠,٠٠٠ عضو. سكرتارية الحزب: ٥ أعضاء. عهد أعضاء المكتب السياسي: ٦١ عضواً، و ٧ أعضاء احتياطيين. تأسس الحزب الشيوعي البلغاري سنة ١٩١٩، كامتداد للحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي يعود الفضل في تأسيسه إلى ديميتر بلجوف في أغسطس سنة ١٨٩١، الذي وضع الأسس لانشاء حزب ماركسي في بلغاريا خلال عام ١٩٠٣. طردت من الحزب المجموعة التي تسمى «أوبشودنيلسي» التي اتهمت بأنها تخشى

لمشاركته في الوزارة، لا يعني قط قبوله أي تنازل من شأنه النيل من الاستقلال الوطني، أو الانتقاص من السيادة الوطنية... وبهذا الصدد، ينتقد الحزب الإيطالي تدخلات الدول الأجنبية وتحذيرها وتهديدها من اشتراك الشيوعيين في الحكم. وبهذا الصدد أيضاً، يرى أنه «ليس لأحد خارج إيطاليا، أن يقرر من هي القوى في إيطاليا التي من حقها أن تشارك في سلطة الدولة» تلك القوى التي يرى الحزب أنها تتمثل في التيار الكاثوليكي، والتيار الشيوعي، والتيار الاشتراكي.

ويقوم شعار «الحل الوسط التاريخي» الذي يتبناه الحزب، على فكرة مشاركة التيارات الثلاثة معا في تحمل مسئوليات الحكم، وتحمل مسئولية إخراج إيطاليا من أزمتها.

ويرى الحزب الشيوعي الإيطالي، أنه إذا كان قد ترقب على استبعاد الشيوعيين، تفاقم أزمات إيطاليا المزمنة، فإن هذه الأزمات، لن تحل باستبعاد التيار الكاثوليكي، بل من شأن ذلك تعريض المجتمع الإيطالي لحرب أهلية، وسوف يكون اليمين الفاشستي والاتجاهات المغامرة وغير المسئولة، هي أكثر القوى قدرة على استثمارها لصالحها.

وعلى هذا النحو، يقوم منطق الحزب الشيوعي الإيطالي، على تقييد منطقي الرخص. كذلك فهو حريص على تأكيد حرية الأحزاب الشيوعية في الاجتهاد، وفي تحديد خطها الوطني، وطريقها المستقل إلى الاشتراكية. وهو حريص على أن يؤكد أن خطط المجتمعات الأوروبية إلى الاشتراكية، يفترض تعميق الديمقراطية وتوسيع نطاقها، والتسليم بمبدأ تعدد المنطلقات والمقائد والأحزاب، وعدم حجر هذا التعدد، بدعوى السيادة لعقيدة محددة، أو لمبدأ محدد. ولا شك أن منطق الحزب الشيوعي الإيطالي خصوصاً عيديون، وله نقاده، حتى داخل صفوف الحركة الشيوعية العالمية. بل ويرى بعضهم، أن في خط الحزب الإيطالي، ما هو خروج على الشيوعية الأوروبية أصلاً.

ولكن مؤتمر برلين الأخير ١٩٧٦ للأحزاب الشيوعية أقر قبول هذه الأحزاب لوجهة الخط الإيطالي، وكان لانتصارات الحزب جماهيرياً في الانتخابات الأخيرة، ما دعا بريجنيف وغيره من قادة الأحزاب الشيوعية الأوروبية - شرقاً وغرباً - إلى تهنئة الحزب الإيطالي على إنجازاته.

والواقع أن اجتهادات الحزب الإيطالي، ليست تعبيراً عن تحول مفاجيء في خطه الأيديولوجي، بل ثمرة عملية انفتاح طوييلة وممتدة، تعود بجذورها لا إلى الميروتولياتي سكرتير عام الحزب الراحل فحسب، وإنما أيضاً إلى مؤسس الحزب في العشرينات انطونيو جرامشي، كما ترجع إلى خبرات إيطاليا التي عاشت منذ تأسيس الحزب الشيوعي عشرين عاماً في ظل القاشية، وثلاثين عاماً في ظل حكم الديمقراطية المسيحية، والتي يبدو أن لخبراتها دلالات على صعيد يتعدى حدود إيطاليا، إلى غرب أوروبا كله.

(١٦) بريطانيا

الحزب الشيوعي البريطاني

سكرتير عام الحزب: جون جولان (ولد في ١٩١١). عدد أعضاء الحزب: حوالي ٣٥ ألف عضو. تأسس الحزب الشيوعي البريطاني سنة ١٩٢٠. ولم يستطع الحزب البريطاني أن تكون له جذور قوية وسط النقابات (فيما عدا نقابات عمال الكهرباء وبعض النقابات الأخرى). ولا أن يصبح

جيفكوف ، هو الذي استنكر بشدة ، مصروف الحزب الشيوعي الصربي في المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والجمالية المنعقد في موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٩) بولندا

حزب العمال البولندي الموحد (الحزب الشيوعي البولندي)

السكرتير الأول للحزب : اندرارد جيريك
عدد الأعضاء : حوالي ٢,٤٣٧,٠٠٠ عضو
توزيع أعضاء الحزب : ٤٠٪ عمال ، ١٠٪ فلاحون ، ٢٥٪ أكاديميون ذو مهارة عالية في مختلف المصنوعات (فنيون ، أكاديميون ، ومهندسون ، واقتصاديون) ، ٢٥٪ فتيات أخرى .
المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب : يتألف من ١٤ عضواً كاملي العضوية و ٣ أعضاء احتياطيين
سكرتارية اللجنة المركزية : تتألف من ١٠ أعضاء كاملي العضوية و ٥ أعضاء احتياطيين .

تأسس الحزب الشيوعي البولندي سنة ١٩١٨ . وأصبح اسمه من سنة ١٩٤٨ «حزب العمال البولندي الموحد» وحتى ١٩٢٥ كان اسمه «حزب العمال الشيوعي البولندي» . وبعد الحزب الشيوعي البولندي من المشاركين في تأسيس الاممية الشيوعية التي ساريس داخلها فلوردا مؤيداً وكان سكرتيره العام لشيشينسكي - لنسكي عضواً في هيئة رئاسة الكومنترن . قد صيغت انتقاريه ، الذكريات المؤلة التي اثارها في البلاد القفال ضاع السوفييت داخل أراضي بولندا سنة ١٩٢٥ . كما صيغ قيام نظام يميني في البلاد . وكان اغلب قادة الحزب في الخارج ، في الاتحاد السوفييتي ، وفرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا .

وقد أعلن الكومنترن في سنة ١٩٣٨ حيل الحزب الشيوعي البولندي . بينب مختلف الاتجاهات «اليمينية» و «اليسارية» . وقد دعى عدد من قيادة الحزب إلى الاتحاد السوفييتي مثل لينسكي ، و «اليساري» والقادة السياسيين لفرقة «دمبروفسكي» . ربح رايشان ، الخ الا انه تمت تصفيته في الاتحاد السوفييتي ابتداء من سنة ١٩٣٧ .

وفي سنة ١٩٤٤ أعيد تشكيل الحزب وتحت اسم «حزب العمال البولندي» . وسيطر الحزب الشيوعي على المواقف الشيوعية في الائتلاف الحكومي ، الذي تشكل في عام ١٩٤٥ ، الذي ضم بصورة خاصة حزب الفلاحين . وقد فر زعيم هذا الحزب من بولندا سنة ١٩٤٨ بعد عدة أشهر من الانتخابات التي أجريت . وفي سنة ١٩٤٨ تم اندماج حزب العمال والحزب الاشتراكي . وقد استبعد جومولكا بينب مواقفه «اليمينية» في سنة ١٩٤٩ من منصب السكرتير العام الذي كان يحتله منذ ١٩٤٣ وحل محله بيبوت . وأصبحت للبوليس السياسي أهمية متزايدة ، وتولى قيادة الجيش السوفييتي . البولندي الأصل ، مارشال روكوسوفسكي .

وفي ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٩ وقع تمجيد في بوزنان وإضراب . ولكن الحركة اتسعت وانشئت مجالس عمالية وطالب بخصوم القيادة الستالينية ، برد اعتبار جومولكا وأصدقائه وعودتهم إلى السلطة . وفي ١٩-٢١ أكتوبر أصبح جومولكا من جديد ، سكرتيراً عاماً للحزب .

واستبعدت القيادة الجديدة ، عدداً من الستالينيين ، وإشاعة الحزب في الحياق الثقافية ، وبذلك جهودها لتحقيق بعض المطالب

التي كانت تحريفية (شادي بالتعاون مع البرجوازية وثقت ضد كفاح البولنديين الطيفي) . وقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي ، أول أحزاب الاممية الثانية الذي انفصل عنها وأدانها وظل في صفوف اليسار .

تمت قيادة الحزب سنة ١٩٠٤ . تشكلت المنظمة الثقافية الموحدة للعمال ، وهي «الاتحاد العام لنقابات العمال» الذي تولى قيادته جيفكوف . الذي أصبح زعيم الحزب في المستقبل . ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ، كان الحزب يرسل ممثليه إلى البرلمان . وفي عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٢ تكونت أول الكونغرسات في بلغاريا ، التي كانت تحت حكم الاسر المالكة في البلطستان . وفي عام ١٩١٨ ، وثقت تأثير الثورة الروسية ، شنت انتفاضة الجنود التي أعلنت قيام جمهورية بلغاريا ، ولكنها سرعان ما انحلت . وفي مايو سنة ١٩١٩ انعقد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الاشتراكي الديمقراطي العمال البولندي ، الذي تغير اسم الحزب إلى «الحزب الشيوعي البولندي» . وأصبح ذلك المؤتمر هو المؤتمر الأول له . وفي يونيو سنة ١٩٢٢ وقع في بلغاريا انقلاب فاشلي ، واستطاعت الحكومة الشرقية للحزب الفلاحي ، واتحاد الفلاحين البلغار الشعبي بقيادة الكومنتر ستانولسكي . وفي نهاية الخمسك الفاشلي ، نظم الحزب الشيوعي انتفاضة سبتمبر سنة ١٩٢٣ . أول انتفاضة معادية للفاشية في العالم ، إلا انها فشلت في النهاية ، وأصبح كفاح الحزب بعد الهزيمة شاقاً وعسيراً ، فعمل أكثر من عشرين عاماً بشكل سري . وقتل العشرات في أعضاء الحزب ، وأودع الآلاف منهم السجن .

وقد تم جيفكوف ديمتريوف السكرتير العام للحزب البولندي . تقربوا في المؤتمر التاسع للاممية الشيوعية ، الذي عقد في موسكو عام ١٩٣٥ ، حول «الجبهة الشعبية الموحدة» لتوحيد جميع القوى المعادية للفاشية .

وعندما أعلن القيصر بوريس والحكومة البلغارية الفاشلية في الأول من مارس سنة ١٩٤١ رسمياً ، انضمام بلغاريا إلى المعسكر الفاشلي ، نادى الحزب بهذا العمل المشين ، باعتباره «كارثة وطنية جديدة» . وبعد الهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٤١ بدأ الحزب يكون فصائل مسلحة في المدن والقرى . للمقاومة ضد الهتلريين وعلاهم البلغار وانقطاع الحزب البولندي في سنة ١٩٤٢ في جبهة وطنية واحدة . قد ضمت الجبهة معظم الحزب الشيوعي ، واتحاد الفلاحين ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والحزب «الحلقة» السياسي ، وشخصيات سياسية مستقلة .

ومع انتصارات الجيش السوفييتي في الحرب ، ازدادت المقاومة في داخل بلغاريا . حتى تمكنت الجبهة الوطنية في سبتمبر سنة ١٩٤٤ من الاستيلاء على السلطة ، وبدأ التحويل الاشتراكي لبلغاريا ، وتم اقرار دستور «الجمهورية الشعبية» في ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وبعد ذلك بعام ، اندمج الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحزب الشيوعي البولندي . وقد اتسم الكفاح ضد التتوية بقضية ترايكو وكوستوف ، وأعدم الأخير في سنة ١٩٥٠ . وفي سنة ١٩٥٠ أيضاً ، خلف تشيرفينكوف ، ديميتروف ، في منصب سكرتير عام الحزب . ثم حل تودور جيفكوف محل تشيرفينكوف في سنة ١٩٥٤ .

ومن الأحداث الهامة في حياة الحزب الشيوعي البولندي ، الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب عام ١٩٥٦ ، الذي أدين الأخطاء المرتكبة ، بسبب الروح الفردية في أساليب القيادة . وجدير بالذكر ، أن الحزب الشيوعي البولندي ، من كل الأحزاب الشيوعية الحياكية ، هو الأكثر اخلاصاً على الدوام للخط السوفييتي ، فقد أيد بصورة واضحة ، التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، الذي أسهم في بلغاريا بصورة رمزية ، كما أن ممثلها تودور

قيادة الحزب ورئاسته. وانتخب الجنرال سفوبودا في أبريل سنة ١٩٦٨ رئيسا للجمهورية محل نوفوتنى.

ولكن قادة موسكو، الذين لم يتخذوا حتى ذلك الوقت، موقفاً صريحاً ضد هذه التغيرات، إنتقلوا إلى الهجوم المضاد، ابتداءً من تلك اللحظة واستنكروا التطورات التي تحدث، باعتبارها معادية للاشتراكية. وأرسلت الدول الاشتراكية الخمس (أي ميا عدا رومانيا ويوغوسلافيا واليابان) «خطاباً» بعد اجتماع درسدن في مارس، و«خطاب تحذير» من الخمسة من باريس في ١٤ يوليو، وتم لقاء سوفيتى - تشيكوسلوفاكى في أول أغسطس «لقاء براتسلافا»، ثم لقاء آخر، اشترك فيه ممثلو الدول الخمسة، وممثلو الحزب التشيكوسلوفاكى في ٤ أغسطس، وفي ليلة ٢ و ٣ أغسطس قامت الحكومات الخمس (الاتحاد السوفيتى وبولندا، وتلغاريا، والمجر، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية) بإدخال قواتها إلى تشيكوسلوفاكى. وفي اليوم التالى عقد «مؤتمر سرى للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى» وصدق على تحويل يناير، وطرد من القيادة، العناصر الأكثر موالاة للسوفيت، وقبض على بونتشيك، وسوف يقر في موسكو بالتدخل ووضع برنامج موضع التساؤل، والغيت قرارات المؤتمر السرى.

وفي أول سبتمبر، شكلت لجنة مركزية جديدة، تتألف من العناصر التي تحيد دعم العلاقات مع كتلة دول شرق أوروبا المتعاونة مع الاتحاد السوفيتى. وقد تدعم هذا الخط في الاجتماع الكامل في نوفمبر، حيث أنشئ جهاز جديد هو: اللجنة التنفيذية، وتتألف بصفة خاصة من جوستاف هوساك سكرتير الحزب السلوفاكى حينذاك.

وفي أبريل سنة ١٩٦٩، أجبر التحالف بين جوستاف هوساك، ولوبومير شتروجال، بونتشيك على تقديم استقالته. وحل محله هوساك، وأبعد سمركوفسكى، وعدد آخر من الرئاسة. وفي المؤتمر العالى للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في يونيو ١٩٦٩، قبل هوساك بصورة ضمنية، مبررات التدخل وانضم إلى المؤمنين بمبدأ بريجنف عن السيادة المحدودة. وفي نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٩ ترك بونتشيك هيئة الرئاسة ومنصبه كرئيس للمجلس الاتحادي، وعين في ديسمبر سفيراً في أنقرة، واستدعى في مايو سنة ١٩٧٠، وفي يونيو من نفس العام عندما رفض أن يقدم نقداً ذاتياً، طرد من الحزب.

(٢١) رومانيا

الحزب الشيوعى الرومانى

سكرتير عام الحزب: (نيكولاى شاوشيفسكو) (ولد سنة ١٩١٨)

عدد أعضاء الحزب: (حوالى) ٢٠٠.٠٠٠ عضو.

سكرتارية اللجنة المركزية: من سبعة أعضاء.

اللجنة التنفيذية للجنة المركزية: ٢١ عضواً.

الرئاسة الدائمة للجنة المركزية:

(المكتب السياسى الرومانى) تسعة أعضاء.

تأسس الحزب الشيوعى الرومانى سنة ١٩٢١ وظل يعمل متراً من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٤٤. وقد ضعفت فعاليته نسبياً بسبب تكوينه العرقى (من مجريين، ويهود، وأوكرانيين الخ) وفنغاضته لفكرة «رومانيا الكبرى» وهو موقف أملاه الكومنتريون.

وقد أعلنت «الجمهورية الشعبية» الرومانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بعد نزل الملك ميشكيل عن العرش، بعد أن كان

المادية للشعب، إلا أن الحزب الشيوعى البولندى، الذى كان يبدى حينذاك استقلالية كبيرة تجاه الحزب السوفيتى، بدأ تدريجاً يقترب من الحزب السوفيتى. وسرعان ما فقدت المجالس العمالية أية سلطة. ودفع ضغط العناصر الوطنية في الحزب، التي تجمعت حول «الانصار» (المقاتلين الشيوعيين القدامى في المقاومة الداخلية، والذى يترغمهم الجنرال موتشار) دفع جومولكا إلى التقارب مع موسكو.

وحذير بالذكر، أنه في صيف ١٩٦٨ أيد جومولكا دون تحفظ، التدخل في تشيكوسلوفاكى. وقد سجل المؤتمر الخامس للحزب في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ضعفاً نسبياً لمواقف انصار جومولكا إلى أهمية متشددة متأخرة للسوفيت. وقد خلفه في قيادة الحزب انوارد جيريك الذى يتبع سياسة الصداقة مع موسكو.

(٢٠) تشيكوسلوفاكى

الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى

السكرتير الاول: جوستاف هوساك (ولد سنة ١٩١٣).

عدد أعضاء الحزب: (حوالى) ٢٠٠.٠٠٠ عضو.

رئاسة اللجنة المركزية: من ١٧ عضواً.

سكرتيرو اللجنة المركزية: ٦ أعضاء.

الحزب الشيوعى السلوفاكى: السكرتير الاول جوزيف لينارت. تأسس الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى سنة ١٩٢١ (مع وجود استقلالية ما للحزب الشيوعى السلوفاكى).

وقد اصطدم الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى منذ تأسيسه، بصعوبة تجددت بقوة في عام ١٩٦٨ الأولى وجود شعبين، السلوفاكى والتشيكي. كذلك فإن الوجود القوي للاشتراكية الديمقراطية في بوهيميا ومورافيا، حد من إمكانيات نموه هناك. وعندما تشكلت سلوفاكى في دولة سنة ١٩٣٩ واعترف بها الاتحاد السوفيتى في حين كانت بوهيميا - مورافيا محمية ألمانية، نشأ حزب شيوعى سلوفاكى. وقد تميزت نشاطاته بشدة عن الشيوعيين التشيك حتى عام ١٩٤٣. وقد اتحد الفرعان التشيكي والسلوفاكى مرة أخرى في سنة ١٩٤٤.

وقد حرر الجيش السوفيتى تشيكوسلوفاكى، ولكنه لم يبق فيها طويلاً كان الأمر في البلاد الأخرى التي أصبحت ديموقراطيات شعبية. وفي فبراير سنة ١٩٤٨، استولى الحزب الشيوعى على السلطة. وفي يونيو من نفس العام، انضم الحزب الاشتراكى الديموقراطى، إلى صفوف الحزب الشيوعى، وتم الاندماج بينهما.

وحققت الستالينية تقدماً سريعاً، واتسمت بصفة خاصة، بعدد كبير من القضايا، منها قضية السكرتير العام رودولف سيلانسكى وفلابو كليمينتيس الذين أعيدوا في عام ١٩٥٢. وفي سلوفاكى، فإن عديداً من القادة منهم هوساك، أدينوا بتهمة «النزعة القومية البورجوازية». وظل انطونين نوفوتنى الذى خلف كليمينت جوتفالد على رأس الحزب في عام ١٩٥٢ لمدة طويلة مخلصاً للضغط الستالينى، في حين بدأت تصفية الستالينية في الاتحاد السوفيتى وبعد بدء تصفية الستالينية في سنة ١٩٦٢، وتحسنت وضغط الاحتياجات الاقتصادية، وضغط السلوفاكى الذين يعارضون سياسة نوفوتنى المركزية، وضغط المثقفين، تزعمت سلطة القادة الستالينيين. وفي يناير سنة ١٩٦٨ فقد نوفوتنى منصبه كسكرتير أول للحزب، وحل محله الكسندر دونتشيك (سلوفاكى) ووضع برنامج لاشاعة الديمقراطية، استبعد تدريجاً انصار نوفوتنى من

الشيوعيون، يعجزهم الجيش الأحمر، قد استولوا على اعنه السلطة، قبل ذلك بعدة أشهر.

وفي فبراير سنة ١٩٤٨ تحقق الاندماج بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي واتخذ الحزب اسم حزب العمال الروماني (وقام الشيوعيون الذين لم يكونوا في سنة ١٩٤٤ سوى بضعة آلاف، بعملية تجنيد سريعة واسعة. وفي سنة ١٩٥٢ استبعدت أنا بوكرو وعدد آخر من المسئولين (أغلبهم من اليهود والمجريين). وتولت مجموعة جيورجيو ديغ السلطة، وواصلت سياسة إبعاد معارضيه، وخاصة باتراسكانو الشيوعي ذي النزعة القومية الذي قبض عليه في سنة ١٩٤٨ وأعدم في سنة ١٩٥٤. (وسوف يرد إليه الرئيس شاوشيكو اعتباره في عام ١٩٦٨). وسوف تقوم قيادة الحزب الشيوعي الروماني بعد ذلك «بتصفية ترويس رومانيا» دون أن تقوم مع ذلك بتصفية الستالينية. وبدأت بوخارست تدريجاً، تتخذ مواقف متباعدة عن موسكو، في مجال العلاقات بين الدول. وانتهزت رومانيا فرصة المتاعب التي نشأت للاتحاد السوفيتي بسبب موقف الصين، لتعارض بشدة مشروعات التكامل الاقتصادي «لمجلس التعاون الاقتصادي المتبادل» (الكوميكون) الخاص بدول شرق أوروبا (سنة ١٩٦٢) وبعد ذلك بفترة قليلة، كتف اللغة الروسية عن أن تكون إجبارية في المدارس. وزاد شاوشيكو، الذي خلف جيورجيو ديغ الذي تولى في سنة ١٩٦٥ من سرعة هذا التطور، وحيد الاتجاه لدعم الاستقلال الوطني. وبذل جهده في المجال الدبلوماسي، لتحقيق استقلالية أكبر لسياسة بلاده. وفي ١٩٦٧-١٩٦٨ اتسم هذا التطور، بصفة خاصة، باستئناف العلاقات مع ألمانيا الاتحادية، ومواصلة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. في حين قاطعتها كل الدول «المعسكر الاشتراكي» بما فيها يوغوسلافيا.

ويعكس موقف الحزب الشيوعي الروماني من المشاكل التي تقسم الحركة الشيوعية العالمية، نفس الرغبة في الاستقلال. وقد حافظت رومانيا على علاقاتها مع بكين وتيرانا، وأكدت استقلالها بشدة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمرات العالمية، كمؤتمر بودابست في فبراير سنة ١٩٦٨، حق كل حزب في أن يحدد خطه. وخلال أزمة تشيكوسلوفاكيا، قام شاوشيكو بزيارة طافرة لبراج قبل التدخل بعدة أيام. وعندما حدث التدخل، استنكره شاوشيكو، ولكنه تجنب بخذر، أن يدفع الموقف إلى تدخل القوات السوفيتية في رومانيا. ووقع شاوشيكو (مع بعض التحفظات) الوثائق المرحلة للمؤتمر موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩، ولكنه بعد ذلك بعدة أسابيع، ومع الاعلان عن زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لرومانيا، أظهر شاوشيسكو مرة أخرى، كيف يحقق التوازن، وأكد رغبته في استكشاف كل الامكانيات التي تتضمنها اللعبة السياسية ذات القطبين العالميين الأعظم، أو التي غيرت، بفضل تحول الصين الخلية السياسية العالمية، متعددة الاقطاب.

(٢٢) سان مارينو

الحزب الشيوعي في سان مارينو

سكرتير عام الحزب: ١. جاسبينوني. عدد أعضاء الحزب: حوالي ١٠٠٠ عضو. وضعه الانتخابي: للحزب ١٤ نائباً من ٦٠ نائباً «في المجلس العام الكبير» وله برنامج مشترك مع الحزب الاشتراكي. وفي انتخابات ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٩ حصل الحزب على ٧٦٪ من الأصوات، مقابل ٢٤٪ في سنة ١٩٦٤. تأسس الحزب الشيوعي في سان مارينو سنة ١٩٢١. وفي مؤتمر

موسكو (يونيو سنة ١٩٦٩) ندد وفد الحزب الشيوعي في سان مارينو «بالفشتين» الصينيين، وأعلن «أن الاتحاد السوفيتي هي القوة الأساسية للجبهة المعادية للامبريالية»، ولكنه لم يرقع - مظلماً فعل الحزب الشيوعي الايطالي، والحزب الشيوعي الاسترالي - سوى الفصل الثالث من البيان الختامي، الذي خصص للكفاح ضد الامبريالية.

(٢٣) سويسرا

حزب العمل السويسري

سكرتير الحزب: جان فنسان (جنيف)، واندريه ميريه (لوزان) وجاكوب ليشلايتر (زيوريخ). عدد أعضاء الحزب: حوالي ٥٠٠٠ عضو. وضعه الانتخابي: ٥ مقاعد من ٢٠٣ في المجلس الوطني.

تأسس الحزب الشيوعي السويسري في سنة ١٩٢١، وحظر نشاطه في سنة ١٩٤٠، وأعيد تشكيله في سنة ١٩٤٤ تحت اسم «حزب العمل السويسري» باندماج الحزب الشيوعي القديم واليسار الاشتراكي. وقد تعرض لهزة شديدة، نتيجة للصراع الصيني - السوفيتي. وبالنسبة للمشكلة التشيكوسلوفاكية، إتخذ حزب العمل السويسري، منذ البداية موقفاً مماثلاً لموقف الحزب الشيوعي الايطالي، وطالب بانسحاب القوات السوفيتية، إلا أن مثله في المؤتمر العالمي للحزب الشيوعية والعمالية في يونيو عام ١٩٦٩ - مع إبداء تحفظاته - وقع الوثيقة النهائية للمؤتمر. وفي سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٦٩، عانى الحزب من أزمة جديدة أدت إلى طرد أو إلى إستقالة عدد من أعضائه منهم النظري كونراد هارنر.

(٢٤) فرنسا

الحزب الشيوعي الفرنسي

السكرتير العام: جورج مارشيه. عدد أعضاء الحزب: حوالي ٤٥٠,٠٠٠ عضواً، ويتألف قبوادة من خلايا يتراوح عدد أعضائها بين ١٢ و ١٥ عضواً في المتوسط، وربع الخلايا، في المؤسسات، ومنظمة في أماكن العمل. وضعه الانتخابي: حصل على ٢١٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الأخيرة. المكتب السياسي: يتألف من حوالي عشرين عضواً أساسيين وعضوين احتياطيين. أعضاء اللجنة المركزية: حوالي مائة عضو أصلي واحتياطي. سكرتارية الحزب: تتألف من ٥ أعضاء. تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي في ديسمبر سنة ١٩٢٠ في المؤتمر الاشتراكي بتور. واتسمت الفترة التي امتدت حتى ١٩٣١، باستمرار الصراع بين الاتجاهات التي لم تكن سوى انعكاس للخلافات داخل الدولية الشيوعية (روسيمير، وسوفارين والتروتسكيين)، ولكن عدداً من الصراعات الأخرى، كان راجعاً لمشكلات شخصية أو لاعتبارات فسرسيية بحتة. وفي ١٩٣٤ استطاعت مجموعة «موريس توريز» (السكرتير العام منذ يوليو

انشئت كمذبر للحوار بين الشيوعيين ، ومختلف تيارات اليسار والاصلاحيين والمتطرفين .

وفي المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية في يونيو ١٩٦٩ ، اتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي - على عكس الحزب الشيوعي الايطالي - موقفا مؤيدا بصورة شبيهة تامة للحزب الشيوعي السوفييتي ، ووقع وثيقة المؤتمر بلا تحفظ . وفي انتخابات رئاسة الجمهورية التي اعقبت استقالة ديغول ، بعد فشل المرشح الواحد لليسار ، قدم الحزب الشيوعي الفرنسي مرشحه الخاص جاك دوكلو الذي قام بحملة اتسمت بالتألق والفعالية ، وسلبهم في انتخاب جورج بومبيدو ضد آلان بومير مرشح الوسط الذي ايدته الاشتراكيون .

وقد أكد مؤتمر فبراير ١٩٧٠ الاتجاه الحزبي المحافظ للحزب . ووجد روجيه جارودي المتحدث باسم التجديد « على الطريقة الايطالية أو التشيكية » نفسه معزولا ، ولم تجر إعادة انتخابه في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي . وقد عين هذا المؤتمر جورج مارشيه كمساعد وخليفه لغالديك روشيه المريض ، وتمت المعروف ان مارشيه يشتهر « بالتشدد » . وفي مايو ١٩٧٠ طرد جيارودي من الحزب لموقفه الخارج على النظام ، و « للعناد » السوفييتي الذي ظهر في كتبه الأخيرة .

وواصل الحزب الشيوعي الفرنسي ادانة من ناحية المبدأ التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، الذي وافق عليه عدد كبير من أعضاء الحزب الذين يتخذون موقف الولا غير المشروط للاتحاد السوفييتي . ولكنه ايد عملية « إعادة الأوضاع الطبيعية » التي قامت بها جموعة « هوساك - بيلاك - اندرا » . وكان لقضية جارودي امتداداتها في يوليو ١٩٧٠ ، باعاده شارل تيون الزعيم السابق في المقاومة الذي نحى جانبا في ١٩٥٢ ، وكذلك اندريه مارتى ، وذلك في اطار تطهير عناصر سابقة من المقاومة الفرنسية ، ومن الفرقة الدولية التي حاربت في اسبانيا .

وقد نشر الحزب الشيوعي في اكتوبر ١٩٧١ « برنامج حكومة ديمقراطية للوحدة الشعبية » . وحث احزاب اليسار الاخرى على الاتفاق حوله بأسرع ما يمكن . ويسيطر الحزب على تحركات مفتوحة لغير الشيوعيين ، ولكن الاخيرين يمسكون بزمامها مثل حركة السلام ، واتحاد النساء الفرنسيات ، والاتحاد العام للعامل أهم اتحاد نقابي في فرنسا .

وجدير بالذكر انه اذا كان الشيوعيون الفرنسيون قليلي العدد في القاعدة النقابية (حوالي واحد شيوعي من كل عشرة نقابيين) الا انهم يستحوزون على اغلب مراكز المسئولية ، على المستويات الوسيطة ، وعلى المستوى القومي . وجدير بالذكر أن بنوا خراشون هو رئيس الاتحاد العام للعامل ، وجورج سيجي سكرتيره العام .

وترجع المرونة الأقل التي اتسم بها الحزب الفرنسي بالمقارنة مع الحزب الشيوعي الايطالي الى أن نواته تشككت من المخضرمين الذين تركت الستالينية بصماتها عليهم . كما أن المثقفين المحتجين مثل روجيه جارودي ، وارانجون فكان لهما مكانة أوسع خارج الحزب عن داخله ، باستثناء الأوساط الثقافية لا ينفصلون .

ويتسم الحزب الشيوعي الفرنسي عن كل الأحزاب الفرنسية بأن وضعه الانتخابي عامة يعد أكثر استقرارا . فهو يحصل في العادة على نسبة أصوات تتراوح بين ٢٠ ، و ٢٢ ٪ ويتراوح عدد الناخبين الذين يؤيدون الحزب عادة بين ٤ و ٥ ملايين ناخبا أكثر من نصفهم ينحدرون من اسرات عمالية .

(١٩٣٠) ان تتولى مقاليد الجهاز الحزبي . وفي ١٩٣٤ غير الحزب خطة من اجل الكفاح ضد الفاشية . وفي ١٩٣٦ ايد حكومة الجبهة الشعبية التي شكلها ليون بلوم (في يونيو ١٩٣٦) دون ان يشترك الحزب الشيوعي فيها .

وقد كان فشل الجبهة الشعبية ، فشلا للحزب الشيوعي ، خاصة وقد أضير بشدة في ١٩٣٩ من عقد معاهدة عدم الاعتداء بين المانيا هتلرية والاتحاد السوفييتي .

وقد حظر نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية . واشترك الحزب بصورة فعالة في المقاومة ضد الاحتلال النازي . وفقد الكثير من أعضائه ولكنه أصبح في ١٩٤٤ إحدى القوى السياسية الرئيسية في فرنسا . واشترك في الحكم مع الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين وذلك لأول مرة تحت رئاسة الجنرال ديغول . ولكن ديغول رفض اعطاء الحزب إحدى الوزارات الثلاثة التي كان يطالب بها وهي الداخلية والجزيرة والخارجية ، وكان سكرتيره العام موريس توزير حينذاك وزيرا للدولة .

ولكن الاشتراكي رامادييه استبعد وزرائه من الحكومة في مايو ١٩٤٧ في جو الحرب الباردة بين الغرب والشرق . وفي نفس ذلك الوقت ، تشكل الاتحاد العام للعامل مرة أخرى ، وحصل الشيوعيون على الأغلبية فيه ، واحتفظوا بقيادته ، وترك الجنرال ديغول الحكم في يناير ١٩٤٦ ، وانتقل الحزب الشيوعي الى المعارضة وظل وضعه يتسم بالعزلة حتى سنة ١٩٦٢ عندما اشترك في الجهود المبذولة لتكوين اتحاد اليسار منذ ١٩٦٢ .

وخلال السنوات التالية ، اتسم خط الحزب ، بالاخلاص لموسكو ، وبالدفاع عن شعار « الاستقلال الوطني » الفرنسي . وفي ١٩٤٨ كان الحزب الشيوعي الفرنسي في مقدمة الاحزاب التي شنت الحملة على تيتو والتي اشاعت عبادة شخصية ستالين ، كذلك ففي ١٩٥٦ تقبل الحزب نقد الستالينية بكثير من التحفظ .

وقد اثارت أحداث ١٩٥٦ في بولندا والمجر ، اضطرابا في الدوائر الثقافية للحزب ، ولكن كتلة الحزب الاساسية وقيادته ، ظلا مرتبطين وثيقا ، من الناحية الايديولوجية بالاتحاد السوفييتي .

وقد غير الحزب الشيوعي الفرنسي خطه السياسي الداخلي بعض الشيء مع تولي الجنرال ديغول السلطة في ١٩٥٨ . وشيئا فشيئا بدأ الحزب يخرج من عزلته ، وخاصة بعد انتهاء حرب الجزائر ، وتولى فالريك روشيه بعد « موريس توزير » (الذي توفى سنة ١٩٦٤) . وفي انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ ، ايد الحزب الشيوعي ترشيح فرانسوا ميتران .

ومع اتخاذه بعض مواقف التميز عن الاتحاد السوفييتي ، ظل الحزب الشيوعي الفرنسي في الصراع الصيني - السوفييتي ، وفي ادانته لبعض الانحرافات اليسارية الاخرى ، وفي الاعداد لمؤتمر عالمي جديد أحد المؤيدين الرئيسيين للحزب السوفييتي .

وخلال أزمة مايو - يونيو ١٩٦٨ بذل الحزب الشيوعي الفرنسي جهودا لدفع انتفاضة الشباب ، والاضراب العام للعامل نحو حل برلماني ، وندد بشدة « باليساريين المتطرفين » الذين يدعون الى حل ثوري . وفقد الحزب عددا من الأصوات في الانتخابات ، ونفذوا كبرا بين الشباب وخاصة الطلبة الذين اشناروا الى انه اضباع فرصة القيام بثورة في حين انتقدتهم الحزب على اتجاهاهم « المغامر » .

وأعرب الحزب الشيوعي الفرنسي عن « نقده » ثم « اسفه » لغضرو تشيكوسلوفاكيا ، واذا كان قد أشاد في آخر الامر « بالاتفاق » الذي تم بين موسكو والحكومة التشيكوسلوفاكية .

وفي إبريل ١٩٦٩ ، طرد الحزب الشيوعي الفرنسي بول توارو نائب رئيس التحرير الأسبق لمجلة « الديمقراطية الجديدة » ، لأنه انشأ وادار دون اتفاق مع قيادة الحزب مجلة « سياسة اليوم » التي

(٢٥) فنلندا

الحزب الشيوعي الفنلندي

رئيس الحزب : أرت سارينين (ولد في ١٩١٣)
نائب الرئيس : إركي سالوما ، وتيستر سينيزالو
السكرتير العام : ارثو التو (ولد في ١٩٢٩)
عدد أعضاء الحزب : حوالي ٦٠ ألف عضو

وضيعة الانتخابي : خرج الحزب من انتخابات ١٩٦٦ وقد حصل على ٤٦ مقعداً من ٢٠٠ مقعد في البرلمان . وفي الانتخابات البلدية سنة ١٩٦٨ : سجل تراجعا واضحا . إذ حصل على ١٧,٢٪ من الأصوات ، بدلا من ٢١,٢٪ في ١٩٦٦ ، وتأكد ذلك الوضع في الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٠ . إذ حصل الحزب على ٣٦ مقعدا ، وانخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب من ٢٢٪ في ١٩٦٦ إلى ١٩٪ في سنة ١٩٧٠ . إلا أن الحكومة الجديدة التي شكلت بعد ذلك كانت تضم ٣ وزراء شيوعيين .

تأسس الحزب الشيوعي الفنلندي سنة ١٩١٨ . وظل من عام ١٩١٨ (حيث سقطت الثورة) حتى عام ١٩٤٤ حزبا غير شرعي . وفي عام ١٩٤٤ عين ١ كوسينين رئيسا لجمهورية كاريلو الفنلندية التي تضم الأراضي التي تخلت عنها فنلندا للاتحاد السوفيتي ، وأصبح حتى وفاته في ١٩٦٤ ، عضوا في قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي . وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ ، لم يتجس الحزب في تولي السلطة على طريقة «ضربة براغ» التي حدثت في نفس العام . وتولى الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بمسؤوليتها السلطة . واشترك الحزب في الانتخابات كعضو في «اتحاد الشعب الديمقراطي» (الذي تأسس عام ١٩٤٤) . ومنذ انتخابات عام ١٩٦٦ وهو يمثل في الحكومة ، إلا أن العناصر الستالينية في الحزب (وخاصة مجموعة توركن) واصلت إبداء مقاومة جادة للتحديد برنامج الحزب ، على الرغم من أن ممثلهم الرئيسي أ. القونين أبعاد من القيادة منذ عام ١٩٦٩ .

وقد وضع مؤتمر الحزب في أبريل سنة ١٩٦٩ برنامجا جديدا ، يحدد فيه الوصول إلى السلطة بالوسائل الدستورية البرلمانية ، والتعاون مع الاشتراكيين الديمقراطيين . إلا أن الجناح «الارثوذكسي» الذي يقوده ايمو القونين وتيستر سينيزالو وضع نتائج المؤتمر محل تساؤل ، وهدد بالانشقاق مما لم يعقد مؤتمر طارئ . يقدم ترشيح لطالبه . وقد عقد في فبراير سنة ١٩٧٠ عشية الانتخابات العامة ، وتدخل المؤتمر إلى حل وسط بحصول «الارثوذكس» على ١٩ مقعدا من مقاعد اللجنة المركزية البالغ عددها ٣٥ مقعدا . وظل سارينين رئيسا ، ولكن سينيزالو عين نائبا للرئيس . إلى جانب سالوما وهو من انصار سارينين . وبالرغم من هذا التمزق ، كان للحزب نفوذ معين في النقابات العمالية ، وكان ٥,٢٪ من العمال النقابيين يعتبرون اشتراكيين (ديمقراطيين) وحوالي ٣٣٪ منهم شيوعيين أو متعاطفين مع الشيوعيين .

سوقه اتخذ الحزب الشيوعي الفنلندي ، موقفا متريدا بشأن مشكلة تشيكوسلوفاكيا . ومثلما فعل الحزب الشيوعي النمساوي ، استنكر التدخل . إلا أنه اعترف في آخر الأمر ، بالاتفاق السوفييتي - التشيكوسلوفاكي . بشأن مبراطبة القوات السوفييتية باعتباره اتفاقا «إيجابيا» . ووقع الحزب الفنلندي البيان الختامي لمؤتمر موسكو في ١٩٦٠ . ولكن المجموعة المتشددة تطالب بالفاء قرار أغسطس سنة ١٩٦٨ الذي يندد بالتدخل في تشيكوسلوفاكيا .

(٢٦) قبرص

الحزب التقدمي للشعب العامل

(الحزب الشيوعي القبرصي)

السكرتير العام : ايزيتاس بابايوانو
عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٢ ألف عضو
وضيعة الانتخابي : للحزب تسعة نواب ، من ٣٥ منذ إنتخابات يوليو ١٩٧٠ وكان له في البرلمان الأسبق خمسة نواب . تأسس الحزب الشيوعي القبرصي منذ ١٩٤١ . وكان يطلق عليه منذ ١٩٤٨ «الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص وإختصاره «أكيل» . وقد حصل هذا الحزب مقابل مواقفه التي تنقسم بالتضامن مع حكومة الأسقف مكارتيوس و«جبهته الوطنية» ، على مسوقف متسامح من جانب حزب الأغلبية في قبرص . وقد عقد إتفاقات انتخابية أتاحت له إرسال عدد من نوابه إلى البرلمان (أقل مما كان يمكن أن يتحده له التوزيع النسبي للمقاعد لأنه حصل على ١٩,٦٠ مثلا على ٤,٢٪ من أصوات القبارصة اليونانيين وعلى ٥ مقاعد فقط من ٣٥ مقعدا .

من مشاكل هذا الحزب أنه يتعين عليه أن يضع في الاعتبار رأي الحركة الشيوعية العالمية وخصوصا الاتجاه السوفييتي الذي يعارض «الأيوريس» (ارتباط قبرص باليونان) . في نفس الوقت الذي يتشكل فيه قاعدة العضوية في الحزب من القبارصة اليونانيين .

وقد وقف «الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص» (الحزب الشيوعي القبرصي) بوضوح مع الجانب السوفييتي في الصراع مع بكين ، وندد «بالنشاط والانقسام» لقيادة الحزب الشيوعي الصيني منذ سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢٧) لوكسمبرج

الحزب الشيوعي في لوكسمبرج

رئيس الحزب : دومينيك أورباني (ولد عام ١٩٠٣) .

عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٠٠٠ عضو
وضيعة الانتخابي : يعد الحزب الشيوعي في لوكسمبرج ، مع الحزب الشيوعي الإيطالي ، والحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الشيوعي الفنلندي ، أحد أربعة أحزاب شيوعية أوروبية . حصلت على أكثر من ١٥٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة . وفي ديسمبر سنة ١٩٦٨ صوت إلى جانب الحزب في الانتخابات ٤٠٢,٦١٠ ناخبين ، بعد أن صوت له في الانتخابات السابقة ٣٣٠,٩٠٠ ناخب . والحزب ست نواب في البرلمان (من ٥٦ نائبا) أحدهم أورباني .

تأسس الحزب الشيوعي في لوكسمبرج سنة ١٩٢١ . ويعتد إلى جانب الحزب الشيوعي في ألمانيا الغربية ، والحزب الشيوعي اليوناني في المنفى ، من أحزاب الشيوعية النادرة في أوروبا الغربية . وهو الحزب الشيوعي الشرعي الوحيد ، الذي أيد رسميا التدخل في تشيكوسلوفاكيا . كذلك فقد صوت هذا الحزب بلا تحفظ على قرار مؤتمر موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

الحزب الشيوعي الهولندي

رئيس الحزب : هينك ج . هويكسترا
عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٢,٠٠٠ عضو
وضعه الانتخابي حصل في سنة ١٩٦٧ على ٣,١٪ من الأصوات
٥ مقاعد في البرلمان (من ١٥٠ مقعداً)

تأسس الحزب الشيوعي الهولندي سنة ١٩١٨ . وقد تشكل من
مجموعات اليسار الأمسي ، غير الكثيرة عددياً ، ولكن التي تنقسم
بنشاطها الشديد . وشهد الحزب الشيوعي الهولندي أزمة خطيرة
للفأية بعد وقت قليل من تأسيسه ، عندما نددت الأممية الشيوعية ،
بما فيها لينين نفسه ، بالانحراف الحزب الهولندي « اليساري » .
واستمر الحزب حتى الحزب العمالية الثانية ، ومنذ ذلك الحين ،
أصبح متميزاً بشخصية زعيمه بول دي جمرات ، الذي لم يكف منذ
١٩٥٦ ومبر عديد من التحولات ، وسلسلة من الأزمات ، عن توفير
مكانة خاصة للحزب داخل الحركة الشيوعية .
وفي سنة ١٩٥٨ ، ترك دي فاجنار أحد أعضاء القيادة الحزبية ،
صفوف الحزب ، للرئيس حزب العمال الاشتراكي . وقد حصل هذا
الحزب نفسه في سنة ١٩٦٥ ليندمج في الحزب الاشتراكي لصين
السلام .

وقد أجبرت المعارضة داخل الحزب ، جروت ، الذي انتخب رئيساً
في سنة ١٩٦٢ ، على إقتسام القيادة مع هويكسترا . ج ولفند
وفي عام ١٩٦٣ ، اتخذ جروت شخصياً موقفاً حازماً للفأية ضد
يكون ، دون أن يؤيد مع ذلك موسكو بضمير غير مشروط . ومنذ
ذلك الوقت فصاعداً ، فإن خطه هو الذي سيجتبه أكثر فأكثر نحو
الاستقلالية ، فهو ينتقد جوانب عديدة للسياسة الشيوعية ،
والأيولوجية الحركة الشيوعية .

وفي عام ١٩٦٥ رفض الحزب الشيوعي الهولندي ، توقيع بيان
أحزاب أوروبا الغربية . وفي عام ١٩٦٧ ، اتخذ جروت تدخل الحزب
الشيوعي في الشؤون الداخلية لخصريه ، وتند بالتدخل في
تشيكوسلوفاكيا ، ورفض الاشتراك في مؤتمر موسكو في يونيو
١٩٦٩ . وقد وضع الحزب برنامج عمل يتسم بالاعتال .

وهدير بالذكر ، أنه بعد أن سيطر الحزب الشيوعي الهولندي على
إحدى النقابات ، أنه قوت في عام ١٩٥٨ حلها ، ودعوة أعضائها إلى
الالتحاق باتحاد النقابات الرئيسي الخاص لسيطرة الحزب
الاشتراكي .

(٢٩) يوغوسلافيا

رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف

السكرتير العام : جوزيب بروز تيتو (ولد سنة ١٨٩٢)
عدد أعضاء الرابطة : حوالي ١٢,٠٠٠,٠٠٠ عضو
مكتب الرئاسة (أعلى سلطة تنفيذية) : يتألف من ١٥ عضواً ،
تأسس الحزب الشيوعي اليوغوسلافي سنة ١٩١٩ ، وظل غير
شرعي في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٤ . وأصبح استيعه في سنة
١٩٥٢ « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف »
والواقع أن الشيوعيين اليوغوسلاف ، بالرغم من قلة عددهم ، أو
إقتسامهم إزاء المشاكل القومية ، وبسبب الهيكل الاجتماعي للبلاد ،
لعبوا دوراً هاماً داخل الأممية الشيوعية ، وخاصة خلال الحزب
الاشتراكية ويتخذون المقامة المستقلة ضد المحتلين الايطاليين
والألمان ، وبكفاحه ضد الملكيين (الذين تزعمهم غيغاسيلوفيتش) .

خلق الحزب الشيوعي اليوغوسلافي خلال الحرب ، الظروف الملائمة
للاستيلاء على السلطة ، دون مساعدة الاتحاد السوفيتي . وفي
المناطق التي سيطر عليها ، جرى هذا الاستيلاء على السلطة ،
ابتداء من سنة ١٩٤٢ تحت إشراف جبهة التحرير الشعبية المعادية
للفأية ، التي تولى الحزب قيادتها . وأعلنت « الجمهورية
الشعبية » في نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

ومنذ تشكيل « الكومفورم » (١٩٤٧) ، اتخذ الحزب الشيوعي
اليوغوسلافي مداخله مواقف « يسارية » ، وانتقد بحساسة حساسة ،
الحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي ، لأنهما لم يكافحيا من أجل
الاستيلاء على السلطة في نهائية الحزب . ولكن في العمام التالي ،
استلكر ستالين من خلال الكومفورم « السياسة القومية » للحزب
الشيوعي اليوغوسلافي ، ورفض تيتو قبول هذه الانتقادات ، ووقعت
القطيعة بصنورة نهائية في يونيو سنة ١٩٤٨ . وقسم بوليس
رايكوفيتش بتصفية أنصار الكومفورم ، وشنت حملة ضد « تيتو »
و « التيتوية » في كل أوروبا الشرقية ، وداخل الحركة الشيوعية
العالمية .

ولم تتم المصالحة بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ، إلا مع
زيارة خروشوف وبولجسلافي ليجراد في سنة ١٩٥٥ ، ولكن
المصالحة بين الحزبين ، كانت هسسية ، بسبب الخلافات
الأيولوجية . وبعد هبوط الجدل ، ندد مؤتمر ال ٨١ حزبا شيوعيا
في نوفمبر سنة ١٩٦٠ بجوانب الخط اليوغوسلافي ووصفه
« بالانتهائية اللبونية » . وتغيير اسم الحزب الذي أصبح « رابطة
الشيوعيين اليوغوسلاف » في سنة ١٩٥٢ ، كان يرمز إلى مفهوم
لقيادة البلاد بواسطة الحزب ، يختلف عن مفهوم الحزب الشيوعي
السوفيتي ، وعن مفهوم كل الحركة الشيوعية . وفي الواقع ، وعلى
الرغم من أن « الرابطة » لم تتخل بأية حال ، عن نظام الحزب
الواحد ، إلا أنها بذلت جهودها لاتباع نوع من اللامركزية في
السلطة الإدارية (دور البلديات) والاقتصادية (التسيير الذاتي
للمؤسسات) ، والعمل بحيث يصبح لغير الشيوعيين ، إمكانية
المشاركة الحقيقية في إطار التحالف الاشتراكي .

والواقع أن المسئولين اليوغوسلاف ، وخاصة تيتو وكاربيللي ،
ذكروا مرات عديدة ، أن الماركسية اللينينية هي العقيدة الرسمية
للدولة اليوغوسلافية . وإذا كان يسمح أحياناً « بتفسيرات » مختلفة
وعلى سبيل المثال لفلاسفة مجلة « براكسيس » ، فإنه لا يسمح بها
إذا كانت تؤدي إلى معارضة سياسية الرابطة (سجن جيلاس
وميهيلوف) . ولم تشهد قيادة رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ،
أزمات خطيرة ضريضة ، إلا مع قضية جيلاس (سنة ١٩٥٣)
ومشكلة رانكوفيتش (أكثر خطورة ١٩٦٦) . وقد قسم المارشال

تيتو بمهارة ، يتهمة المظاهرات الطلابية التي قامت في يونيو سنة
١٩٦٨ ، والتي دفعت الحزب للاضطلاع أكثر بدوره الاجتماعي ،
بذلك فإن التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، قد دعم وحدة البلاد التي
تهددت بسبب تزايد النشاط القومي بين القوميات المكونة للاتحاد
اليوغوسلافي ، وخاصة في مقدونيا . وحقق المؤتمر التاسع للرابطة
(من ١٠ إلى ١٥ مارس سنة ١٩٦٩) في بلجراد ، تقدماً جديداً على
طريق التشكيل الفيدرالي للحزب ، وأكد رغبة الشيوعيين
اليوغوسلاف في مواصلة طريق الاستقلال الخاص بتجربتهم القائمة
على اشتراكية التسيير الذاتي ، المنفحة غير البيروقراطية .
ووقعت القيادة اليوغوسلافية أي اشتراك في المؤتمر العالمي
للحزب الشيوعي الذي عقد في موسكو ، ومع تجنب الجدل مع
الكرملين ، حاولت دعم الوضع الدولي للبلاد ، بفضل توطيد علاقاتها
مع الدول « غير المتحيزة » والغرب ، إلا أن تزايد حدة الاتهامات
الانفصالية وخاصة في كرواتيا ، دفعت رئاسة الرابطة في أبريل
سنة ١٩٧٠ إلى إدانة « النزعة القومية » . وفي نفس الوقت إدانة
إتجاه « التوحيد الشامل » للجمهريات ، دون مراعاة
خصائصها .

تتو بشدة ، التدخل العسكري من خمس دول إشتراكية في تشيكوسلوفاكيا ، واعتبر هذا العمل تهديدا لاستقلال دولة ذات سيادة ، وخروجاً على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

٥ - ١٧ يونيو ١٩٦٩

مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية بموسكو ، يصدر وثيقة بعنوان (مهام المرحلة الزاهنة في النضال ضد الامبريالية ووحدة حركة الأحزاب الشيوعية العالمية وكل القوى المعادية للامبريالية) . ويلاحظ أن هذه الوثيقة ، لم تنص على دور خاص للحزب الشيوعي السوفييتي ، وإنما قررت أن لكل الأحزاب حقوقاً متساوية ، وأنه لا يوجد مركز موجه داخل الحركة الشيوعية العالمية ، وأن التنسيق الاختياري له أهمية متزايدة . وكان هذا تطوراً بالقياس إلى مؤتمر عام ١٩٥٧ الذي اعتبر الاتحاد السوفييتي على رأس الحركة الشيوعية ، كقائد للعسكر الاشتراكي ، وعن مؤتمر ١٩٦٠ الذي وصف الاتحاد السوفييتي بأنه طليعة الحركة الشيوعية العالمية . ورغم أن مؤتمر ١٩٦٩ حضرته وفود من ٧٥ حزباً ، إلا أن خمسة من الأحزاب الحاكمة قد تغيبت ، وهي : أحزاب الصين ، كوريا الشمالية ، فيتنام الشمالية ، البانيا ، يوغوسلافيا . كما أرسل الحزبان الحاكمان في رومانيا وكوبا ، ممثلين عنهما فقط ، وعبرا عن وجهات نظر مختلفة بصدد التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ، وبعض مظاهر أخرى في السياسة السوفييتية ، وإن كان لم يشر إلى ذلك في الوثيقة الختامية .

اغسطس ١٩٦٩

إنعقاد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروماني ، الذي عبر عن عدد من نقاط الخلاف مع الاتحاد السوفييتي . وفي التقرير الذي قدمه نيكولاي شاوشيسكو إلى المؤتمر ، أكد على حقيقة أن الأحزاب العمالية والشيوعية تتحرك في ظروف قومية ، إجتماعية ، تاريخية مختلفة ، وأن المستوى المختلف لتطور القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية يقود إلى إختلاف في تناول القضايا من بلد إلى آخر . وأشار إلى أن فهم هذه الحقيقة ، يعني إستقلال كل حزب في وضع سياسته ، إستراتيجيته وتكتيكاته .

أكتوبر ١٩٧٠

قام نيكولاي شاوشيسكو السكرتير العام للحزب الشيوعي الروماني ، بزيارة إلى الولايات المتحدة ، لمدة ١٥ يوماً ، وكان ذلك - بالإضافة إلى التقارب المتزايد مع الصين والبانيا - تعبيراً عن الاتجاه الجديد المستقل للحزب الشيوعي الروماني .

٣٠ مارس - ١٩ أبريل ١٩٧١

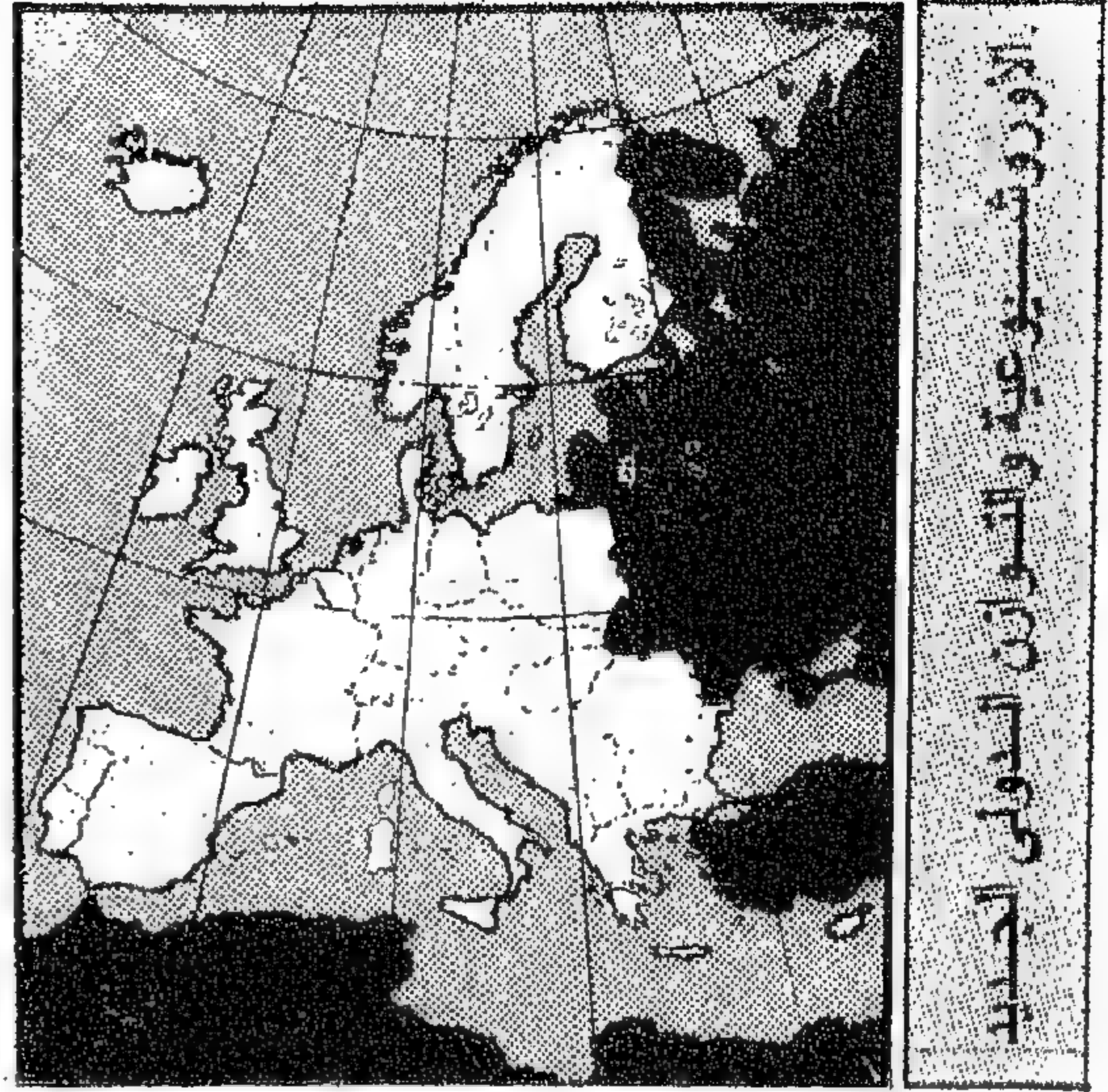
إنعقاد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي حضرته وفود من جميع الأحزاب الشيوعية عدا الصين والبانيا . وقد شهد هذا المؤتمر ، صمود الخلافات الكامنة إلى السطح ، فأعادت كل من رومانيا ويوغوسلافيا إنتقاد التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ، والتأكيد على مبادئ السيادة ، الإستقلال ، وعدم التدخل ، والطرق المختلفة إلى الاشتراكية .

١ - ٧ نوفمبر ١٩٧١

إنعقاد المؤتمر السادس لحزب العمال الألباني ، الذي منح تأييداً كاملاً للصين وللزعيم ماوتسي تونغ ، واعتبر أن إنتصار الثورة الصينية ، مصدر إلهام لكل الحركة الثورية في العالم . وفي المقابل ، شن المؤتمر هجوماً عنيفاً على الاتحاد السوفييتي ، مستخدماً المصطلحات المتداولة في الصين ، عند وصف السوفييت مثل « التحريفية » و « الامبريالية الاشتراكية » . واعتبر أن التحالف الأمريكي السوفييتي هو أكبر قوة مضادة للثورة ولنضال الشعوب من أجل الحرية والاشتراكية .

١٩٧٢ =

إنعقاد المؤتمر القومي الروماني ، وهو يختلف عن مؤتمرات



[٨] يوميات الأحزاب الشيوعية الأوروبية (١٩٤٨ - ١٩٧٧)

يونيو ١٩٤٨

طرد يوغوسلافيا من عضوية الكومنفرم ، على أثر الخلافات التي وقعت بين اليوغوسلاف والسوفييت ، ومنذ ذلك الوقت ، والعلاقات اليوغوسلافية - السوفييتية تتسم بالعداية حتى ١٩٥٥ - ١٩٥٦ عندما حاول خروشوف رآب المسدع . ولكن إتجاه يوغوسلافيا إلى تبني سياسة عدم الانحياز ، كان مصدراً جديدا لعدم الاتفاق منذ ١٩٦١ . وضاعف من ذلك موقف يوغوسلافيا المعارض للغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ ، ومع ١٩٦٩ كانت هناك مخاوف يوغوسلافية من غزو سوفييتي لأراضيها .

ديسمبر ١٩٦٤

إنعقاد المؤتمر الثامن لأربعة الشيوعيين اليوغوسلاف . وفي تقريره إلى المؤتمر ، أكد جوزيف بروز تيتو ، على أن الدور الذي تلعبه سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية ، قد تعاضد خلال الفترة الماضية من الحزب الباردة ، إذ وقفت هذه السياسة جانبا دون الانقسام الكامل للعالم ، كما أشار إلى أن العلاقات داخل الحركة الشيوعية العالمية ، أخذت في الاتجاه نحو الديمقراطية ، والتغلب على المعتقدية الستالينية ، والتخلي عن بقايا تفكير الاممية الثالثة .

١١ - ١٥ مارس ١٩٦٩

إنعقاد المؤتمر التاسع لأربعة الشيوعيين اليوغوسلاف ، الذي قاطعه الاتحاد السوفييتي ، وكل دول أوروبا الشرقية عدا رومانيا . وقد أكد هذا المؤتمر ، وجود عديد من القضايا الخلافية مع الاتحاد السوفييتي سواء على المستوى الداخلي ، حيث النموذج اليوغوسلافي للاشتراكية ، يختلف بشكل ملحوظ عن النموذج السوفييتي . أو على مستوى السياسة الخارجية ، حيث عارض

٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٧٦

مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في برلين الشرقية - الذي حضرته وفود ٢٩ حزبا - يؤكد على إستقلال الأحزاب الشيوعية في تحديد سياستها ، ورفض المركز الموجه والمساواة بين جميع الأحزاب .
وجدير بالذكر ، أن معظم المل إعتبروا هذا المؤتمر بمثابة وثيقة ميلاد « الشيوعية الجديدة » .

٥ يوليو ١٩٧٦

إنتخاب رئيس مجلس النواب الإيطالي من الحزب الشيوعي « بيترو أنجرا » ، وتعد هذه هي المرة الأولى ، التي يفوز فيها الحزب الشيوعي الإيطالي بهذا المنصب منذ عام ١٩٤٧-١٩٤٨ عندما تولاها « أومبرتو تراسيني » .

٧ يوليو ١٩٧٦

المؤتمر الثالث عشر الاستثنائي للحزب الشيوعي الياباني ، يصدر وثيقة باسم « بيان الحرية والديمقراطية » ، يقبر فيها الحريات السياسية المدنية ، وحرية الفكر والفلسفة والعقيدة الدينية وحرية النشاط الثقافي والفني لكل فرد ، مع تعديل جزئي للبرنامج واللائحة شمل حذف عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » والاكتفاء بعبارة « سلطة الطبقة العاملة » .

٨ سبتمبر ١٩٧٦

دار حوار حاد بين الحزبين الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا وإيطاليا حول الفوز السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ ، فقد شن الحزب الشيوعي الإيطالي هجوما على هذا التدخل ، بينما دافع عنه الحزب التشيكي .

٨ سبتمبر ١٩٧٦

نشرت « يونيتا » صحيفة الحزب الشيوعي الإيطالي ، أن تشيكوسلوفاكيا يجب ألا تحاول الادعاء بأنها تسير في طريق ديمقراطي اشتراكي ، مادام أن إنسانا مثل « ميلان هوبل » - أحد المقربين من « دويتشيك » سابقا - لا يزالون مضطهدين .

منتصف فبراير ١٩٧٧

الحزب الشيوعي الفرنسي ، يتخذ موقفا متشددا من رؤية خليفة الحزب الاشتراكي لمسألة التأميم ، معتبرا إياها « رأسمالية جديدة » ، وذلك تعليقا على حديث أدلى به « جاك أتالي » المستشار الاقتصادي « فرانسوا ميتران » ، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى جريدة « لي زيكر » في ١٠ فبراير قال فيه « إن الغاية من التأميم ، ليست تخفيض ثروات المساهمين ، ولا تخفيف الفروق بين الفرنسيين ، لأن هذه مهمة النظام الضريبي » . وتأكدت هذه الفكرة في المؤتمر الذي عقده الحزب الاشتراكي يومي ١٢ ، ١٣ فبراير حول « السياسة الصناعية في فرنسا » .

٢٢ فبراير ١٩٧٧

أشارت « الهيرالد تريبيون » إلى الخطأ الأمريكي الجديد يصعد الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، وأكدت وجود إتصالات بين مسئولين أمريكيين ، وقيادة الحزب الشيوعي الإيطالي ، في إطار تطور يعني عدم التشدد في قضية مشاركة الأحزاب الشيوعية في بعض حكومات أوروبا الغربية .

٣ مارس ١٩٧٧

مؤتمر مدريد للأحزاب الشيوعية في فرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا - الذي إعتبره المراقبون امتدادا لمؤتمر برلين يونيو ١٩٧٦ وتأكيذا لنتائجه - يصدر بيانا يتضمن - بالإضافة إلى تأكيد المواقف السابقة للأحزاب الثلاثة - الأقوال بحق الاضراب للعامل ، والمطالبة بتنفيذ مقررات مؤتمر هلسنكي ، وخاصة المتعلقة باحترام حقوق الانسان .

الحزب ، في أنه لا تقدم فيه عادة خطة خمسية جديدة ، ولا تجرى فيه إنتخابات للمناصب الحزبية العليا .

وفي خطابه في المؤتمر ، حافظ شاوشيسكو على إستمرار المبادئ العامة التي أقرها المؤتمر العاشر للحزب ، رغم ما إتسم به حديثه من عدم الحدة عند عرض بعض القضايا الخلافية مع الاتحاد السوفيتي .

مايو ١٩٧٤

إنعقاد المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف . وفي تقريره إلى المؤتمر ، أعاد تيتو التأكيد بشدة على سياسة عدم الانحياز . وكانت يوغوسلافيا قد شاركت قبل ذلك مباشرة في مؤتمر الجزائر لبلول عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ . وأشار تيتو إلى أن هذه السياسة ، تلعب دورا متزايدا الأهمية في العلاقات الدولية ، حيث يقفها ثلثا أعضاء هيئة الأمم المتحدة . وعمل تيتو على تبني موقف مستقل تجاه النزاع الصيني - السوفيتي ، كما أكد على الطرق المختلفة إلى الاشتراكية .

نوفمبر ١٩٧٤

إنعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الروماني ، الذي أكد على المبادئ التي أقرها المؤتمر السابق ، وأولى أهمية خاصة لسياسة الانفراج الدولي ، وأكد شاوشيسكو في تقريره إلى المؤتمر ، على التطور في الروابط السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي والولايات المتحدة .

يناير ١٩٧٦

الأحزاب الاشتراكية والجناح اليساري من الكاثوليك في إسبانيا ، تطالب بشرعية الحزب الشيوعي الأسباني ، لأنه ثبت أنه تحت قيادة زعيمه الحالي - « كاريلو » - يعارض موسكو في قضايا عديدة ، وأثبت ولاءه للديمقراطية .

٤ - ٨ فبراير ١٩٧٦

إنعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي الفرنسي الذي إفتتحه « جورج مارسليه » ، زعيم الحزب ، بهجوم على الاتحاد السوفيتي بسبب ما يمارسه من قمع للحريات . وهو المؤتمر الذي تمخض عنه نقد لمفهوم (دكتاتورية البروليتاريا) وإلغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب .

٢٥ فبراير ١٩٧٦

جنر فلاديمير شيريبيتسكي ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي في خطابه أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ، من فكرة « القومية » وغيرها من « الأفكار الغربية » الأخرى التي تنتشر حاليا بين الحركات الشيوعية .

٢٧ فبراير ١٩٧٦

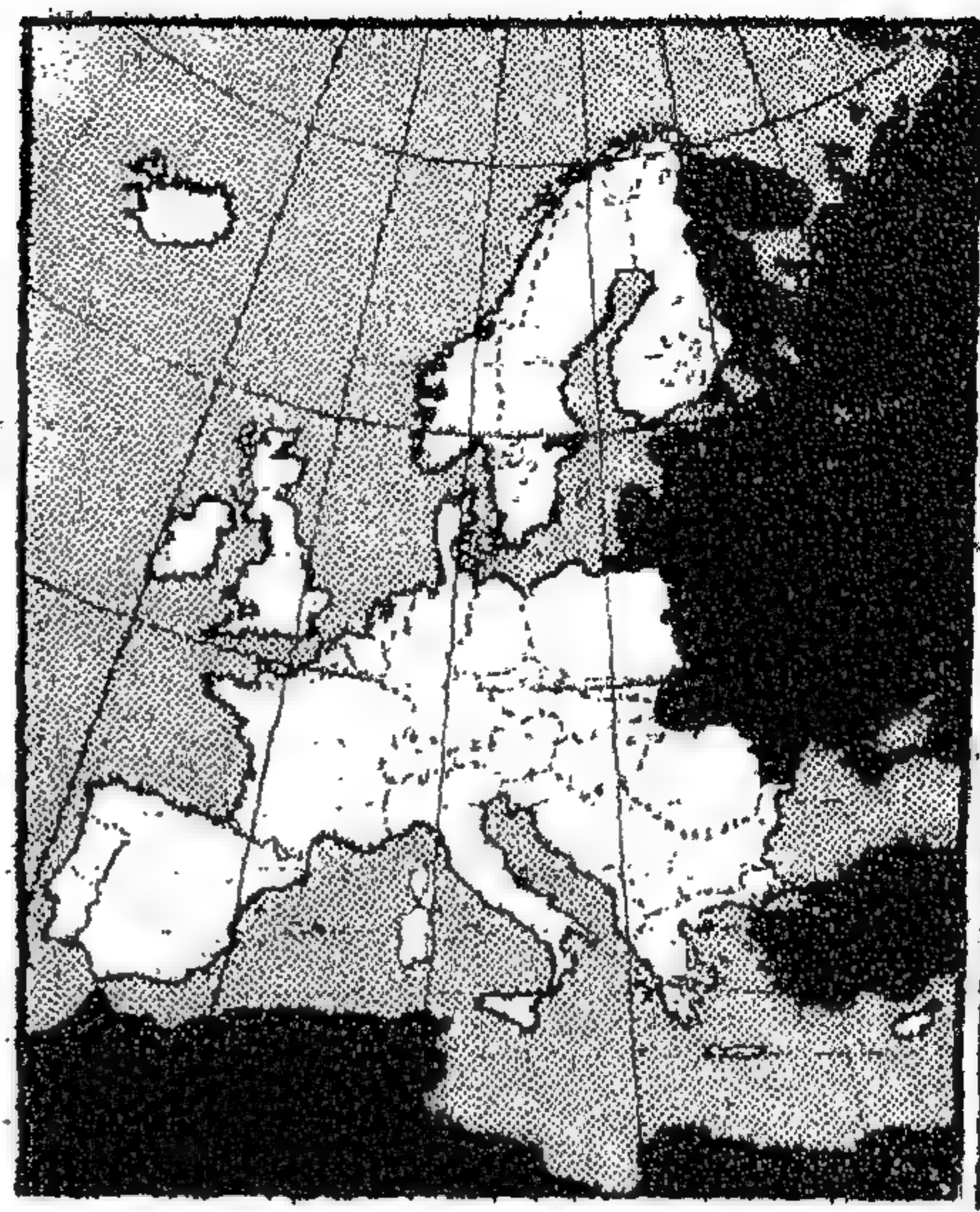
أعلن جورج مارسليه سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي ، أنه لم يحضر إجتماعات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي لوجود خلافات في وجهات النظر بين الحزبين ، وخاصة حول موضوعات الديمقراطية الاشتراكية .

٢٨ فبراير ١٩٧٦

أعلن أنريكو برلنجوير زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي ، في خطابه أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد بموسكو ، أن الحزب الشيوعي الإيطالي ، سيضع سياسته الخاصة ، بصرف النظر عما تقوله موسكو .

٩ يونيو ١٩٧٦

أعلن زعيما الحزب الشيوعي الإيطالي ورابطة الشيوعيين اليوغوسلاف في ختام مباحثاتهما في روما ، حصول الأعداء لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ، عن ضرورة أن تكون لجميع الأحزاب الشيوعية ، حرية البحث عن أساليب جديدة تؤدي إلى المجتمع الاشتراكي ، وضرورة منح الاستقلال لكل حزب شيوعي .



[٩] وثائق خاصة بالأوروشيووعية

وثيقة (١)

تقرير الرئيس تيتو إلى المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف (٧ ديسمبر ١٩٦٤)

التطور في الحركة العمالية العالمية

طرات خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات بالغة الأهمية على الحركة العمالية العالمية، استهدفت مزيداً من الديمقراطية داخل الحركات والأحزاب المستقلة، كما اتجهت إلى القضاء بصوترة تدريجية، على العقبات التي تثيرتها التقيدة الستالينية. هذه العقبات التي حالت دون أن تتفك الحركة العمالية من الجملة بطريقة مستقلة داخل كل دولة من أجل حشد وتعبئة الجماهير للنضال في سبيل إقامة علاقات اجتماعية جديدة أكثر عدالة. لقد أصبحت الاشتراكية اليوم شكلاً من أشكال تطور المجتمع المعاصر، ومظهراً من مظاهر التقدم الاجتماعي بشكل عام. وعندما أدركت القاذية العظمى داخل الحركة العمالية العالمية هذه الحقيقة، سارعت إلى تبني نظريات جديدة للصراع، وتخلت عن تلك التي كانت تتلاءم مع عصر العالمية الثالثة وعهد التخطيط الرأسمالي. لقد ازداد اقتناعها من جهة بالاشتراكية كعملية تحدث على نطاق عالمي، وعملت بالتالي على تطوير أنشطتها على أساس التعاون الموسع بين الحركات والقوى التقدمية، التي تتخذ لنفسها أشكالاً كثيرة ومتباينة، وتستفيد من جهة أخرى، في كفاحها الذاتي، من الصنيع الجديدة بعد أن سبقت بأن لكل دولة وسائلها الخاصة في الاتصال بالجماهير، وبالقوى التقدمية على مستوى متطور.

وقد تخلصت الحركة العمالية العالمية تدريجياً من المناهج اللاديموقراطية التي كانت تستخدم لتحقيق وحدة العمل، وكانت هذه المناهج تتناسب تمامًا مع عهد ستالين والكميندوزم. ويستحق هذا الاتجاه الجديد للحركة العمالية العالمية أن يطلق عليه اتجاه تاريخي.

إنه لمن الخطأ بمكان، اعتبار الصراع الذي تدور رحاه بحسباً في الحركة العمالية كحدث داخلي، مادام أن هذا الصراع لم ينشعب فقط نتيجة التغيرات الداخلية للحركة، أو نتيجة الصراع بين الاقتصاد السوفيتي والصين، وإنما لجسم استراتيجي الاختلاف في طريقة إدراك التغيرات العميقة التي تجرى في العالم اليوم، وإيضاً بسبب المناهج المختلفة المتبعة، ابتغاء إيجاد حلول للتناقضات الحادة التي تهيئ العالم، وتهدد بالصراع الشماسل، وقد اتسح اختلاف وجهات النظر وتناقضها داخل الحركة العمالية العالمية فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية القصوى في عصرنا هذا، مثل قضية الحرب والسلام، ومشكلة التعايش بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة، والتي أصبح حلها أمراً ضرورياً إذا أراد العالم أن يتجنب كارثة جديدة.

وقد أدت الخصومة كتعبير عن هذه المواقف المتناقضة، وهي خصومة لا يمكن إخفاؤها أو علاجها بالطريق التقليدية والجلول الوسط، كما ظهر استقطاب جديد داخل الحركة العمالية العالمية، كتعبير في المقام الأول، عن التناقضات السياسية القاذية.

التناقض بين الاتجاهات الجديدة نحو الاشتراكية في الدول التي حصلت حديثاً على استقلالها، وبين معايير هذه الاتجاهات العقائدية والبيروقراطية ذات الألفى الضيق.

التناقض بين الرأي القائل بإمكانية إزهاش الاشتراكية في المستقبل في ظل السلام والتعايش السلمى وبين الرأي القائل بأن القوة وحدهم الحرب على القوى الرأسمالية، هي السبيل الوحيد أمام الاشتراكية لتحرر نضراً شاملاً.

التناقض بين وجهات النظر التي تنادي بضرورة تمتع الأحزاب الشيوعية والحركات الاشتراكية بأكثر قدر من الحرية والاستقلال الذاتي، وبين محاولات الأبقاء على أبعاد الوحدة والتعاون القديمة المثقلة بنماذج السيطرة وعدم المساواة.

فمن خلال المواجهة بين المواقف والسياسات المخالفة داخل الحركة العمالية العالمية، وتصفية السياسات مسع قيادة الحزب الشيوعى الصينى، ومواقفهم الثورية الزائلة، يزداد الاعتقاد بأن إمكانية التغلب على الصراع عن طريق الحلول الوسط، ومعالجة الاتجاهات المتناقضة بصورة مضطربة، ماهى إلا أوهم مجردة...

إن يما هو الشكل طبقاً لتصورنا الذى يجب أن تكون عليه العلاقات بين الأحزاب الشيوعية؟ إن مفهوم ستالين القديم لزمامة الحركة الثورية العالمية، مثله في ذلك مثل المفهوم الجديد لماوتس تونج، يتعارض تماماً مع المسؤوليات السياسية والأدبية لكل حزب أمام شعبه، ومع كفاح هذا الحزب واحتياجاته الخاصة.

إن ما يدفع الأحزاب والدول اليوم إلى المطالبة بالحرية والعمل المستقل، ليس فقط الولاء لفكر معين، أو مبادئ ما، وإنما الحاجة إلى حرية العمل المستقل في هذا العصر طبقاً لظروف كل دولة، فلا يوجد هناك تناقض بين العالمية والاختلافات الناجمة عن الظروف الداخلية الخاصة، التي يتحتم على كل حزب أن يعمل على أساسها، فالعالمية لا تبدأ حيث تنتهى الحصرية والاستقلال الذاتي، إن الوحدة الثورية الحقيقية والتضامن الاشتراكي، لا بد أن يقوم على أساس هذه المصالح والرؤى المشتركة التي تنشأ عن استقلال كل حزب ومسؤوليته الكاملة، إن الحركة العمالية العالمية تحتاج اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى هذه الوحدة التي لا تحاول إخفاء الاختلافات، وإنما على العكس، تعترف بها، وعلى أية الأحوال، لم تعرف الحركة العمالية العالمية يوماً الوحدة الشماسل، وهذه حقيقة يعجزها تاريخ الحركة ذاته خاصة الظروف الحالية التي تمر بها.

إن المناقشة والجدل البناء بين الأحزاب، وكذلك اختلاف وجهات النظر لن يضرب بالحركة العمالية العالمية، بل على العكس، يشكل ذلك أمراً حيورياً وضرورياً بالنسبة للحركة، ومن الممكن أن تصبح هذه المناقشات والانتقادات مثمرة ومفيدة لقضية الوحدة والتعاون.

نطاقها ، وأسسها راسخة لدعم النضالات الثورية والتحريرية الجماهير ... »

« ... إن دور جمهورية الصين الشعبية - القلعة القوية للثورة والاشتراكية - يشكل أهمية خاصة بالنسبة لنفسه ولدعم الحركة الثورية في العالم .

إن إنتصار الثورة البروليتارية الثقافية العظيمة ، التي بدأها وأرشدها الرفيق الماركسي اللينيني العظيم ماوتسي تونج ، تشكل إنتصارا ومصدرا للأمال للحركة الثورية في العالم كله . وقد اضبط الامبرياليون والتحريريون ، الذين حاولوا من خلال عملياتهم إجهاض الثورة الصينية ، لقد بقيت الصين ماوتسي - تونج حمراء ، وخرجت من قلب الثورة الثقافية ، أقوى مائة مرة ، عدوا عنيدا للامبريالية والتحريرية ، وصديقا عظيما للجماهير ، تدعم نضالها بقوة .

إن التضليل الذي مارسه التحريفيون الجدد على النمط الخروتشوفي ، والذين تشببوا في إلخاق ضرر فادح بالحركة الثورية ، لم تمثل سوى مزايا مؤقتة للنظام الرأسمالي بشكل عام ، غير أن هذا الخداع لم يكن قادرا على إنقاذ الرأسمالية من الأزمات الشاملة التي غرقت فيها ، كما لم يكن قادرا على تغيير مجرى التاريخ ، أو تغيير التطور نحو الثورة وإنتصار الاشتراكية ... »

« ... ومنذ تولي التحريفيين الجدد السلطة في الاتحاد السوفييتي ودول اشتراكية أخرى ، فإن حزبنا قد تطور الموقف بشكل صحيح ، وأشار إلى أن الجبهة الثانية ، قد بدأت لمواجهة الاشتراكية الشيوعية في العالم .

واليوم .. نرى جميعا تحول الاتحاد السوفييتي التحريفي ، إلى دولة شوفينية وإستعمارية جديدة ، إن السياسة الخارجية للنظام التحريفي السوفييتي ، لا تختلف عن السياسة التي كانت تتبعها روسيا القديمة ، حيث أنها تتشكل من نفس النزعات التوسعية ، وتتجه نحو نفس الأهداف ، التي تتمثل في تحقيق إستقلال وإستعباد الجماهير .

وفي الوقت الذي تزداد فيه التناقضات داخل الاتحاد السوفييتي سواء ، وتزداد فيه النزعات والصدمات بين المعسكر التحريفي . وأخيرا في الوقت الذي تصبح فيه المنافسة بين هذا المعسكر وبين سنده وحليفه الإستعمار الأمريكي ، أكثر حدة ، فإن المفامرات العسكرية تصبح أكثر فاكثرا ، الشكل الأساسي لحركة التحريفيين السوفييت .

إن العدوان البربري على تشيكوسلوفاكيا ، لم يكن من قبيل الصدفة ، كما لم يكن جزءا من موقف إستثنائي بلا أي مستقبل . لقد كان بشكل مجرد ، تجسيدا لسياسة شوفينية وعدوانية ، إتخذت شكل خط رسمي . ويمثل بداية عدوان هائل ، يوجه نحو الحرية والإستقلال لعدد من الدول والشعوب .

إنها حقيقة مؤكدة ، أنه في الوقت الذي كان يتم فيه غزو تشيكوسلوفاكيا علنا ، كان يجري دعم الاحتلال الصامت ، الذي تتعرض له بولندا والمانيا الديمقراطية والمجر وبلغاريا ومنغوليا . لقد تحولت هذه الدول إلى أقاليم « مقاطعات » عسكرية لامبراطورية موسكو ، حيث لا يكتفى الجنرالات السوفييت بحفظ النظام فقط ، وإنما أيضا يصنعون السياسات ، بل ويصدرون القوانين .

إن السمات الحديدية للسياسة الشوفينية ، التي تظهر في كل الجهود التي يمارسها التحريفيون ، السوفييت لتحقيق سيطرتهم على الشعوب ، تتمثل في سعيها نحو تقنين نظري لهذه السياسة ، وتسميتها باسم البروليتاريا أو حتى باسم اللينينية .

لقد خرج بريجنيف بنظرية غير المعروفة ، التي تحمل إسم السيادة المحدودة . ويحاول دعاته المتحمسون ، إقناع العالم بأن الاتحاد السوفييتي ، لم يرسل مدمراته إلى براغ ، ولكنه أرسل مساعدة دولية ، لا على سبيل الضغط ، وإنما لدعم المجموعة

إن هي التسميت بالموضوعية والاخلاص ، وخلت من عناصر التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وفوق كل ذلك ، إذا كانت تقوم أيضا على أساس المساواة التامة ، ولا تهدف إلى فرض الرأي الخاص على المجموع .

إن مبدأ المساواة والإستقلال ، ليس مثلا أعلى . تسبى إلى بلوغه الأحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية فحسب ، فالإنسانية جمعاء تجارب اليوم من أجل هذا الهدف ، بما في ذلك الدول الجديدة التي حطمت حديثا أغلال العبودية والسيطرة الأجنبية . ويكفى أن نعيد إلى الأذهان الثورة الجزائرية ، والجهود التي يبذلها حاليا الزعماء الجزائريون لارساء أسس التنمية الاجتماعية الاشتراكية في بلادهم . وهذه هي الحال في كثير من دول آسيا وإفريقيا .

إن الحركة العمالية العالمية ، ستفقد كثيرا من هيبتها إذا لم تقدم أفضل الأمثلة على احترامها لهذا المبدأ ، وذلك من خلال ممارستها لعلاقاتها على المستوى الكلي . وهنا يرجع جزء كبير من الفضل إلى مؤتمر الحزب الشيوعي السوفييتي ، الذي أعلن مبادئه لأنماط العلاقات الستالينية السائدة بين الدول الاشتراكية والأحزاب الشيوعية ، والتي تسميت كما هو معروف - في الأضرار السياسية والأدبية الجسيمة التي لحقت بالحركة العمالية العالمية .

وقد قطعت رابطة الشيوعيين اليوغسلافية ، طريق النضال الوعر لتحقيق الاشتراكية في بلادها ، ودافعت داخل الحركة العمالية العالمية عن العلاقات القائمة على المساواة . وقد كانت رابطة الشيوعيين اليوغسلافية دائما جزءا عضويا في الحركة ، بغض النظر عن المحاولات التي بذلت في الماضي ، لعزلها وطردها ودفعها بالتالي إلى الوقوف ضد الحركة الثورية العالمية .

وكان كفاح هذه الرابطة من أجل تحقيق تعاون شامل على مستوى عالمي ، سببا في أن القيادة الصينية اعتبرتها عائقا في سبيل نشاطها ، كما أزعتها السياسة التي انتهجتها الرابطة ، في كثير من الدول النامية ، خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتي دعمت مفاهيم العلاقات الدولية تلك المفاهيم التي كشفت عن أطماع القادة الصينيين . وهذا يفسر السبب في إسراف الحزب الشيوعي الصيني في الهجوم على سياسة يوغسلافيا ، على الرغم من كونها دولة صغيرة نسبيا ، تقع على بعد آلاف الكيلومترات من الصين □

وثيقة (٢)

الموقف الدولي والسياسة الخارجية لجمهورية البانيا الشعبية

مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية لحزب العمل الباني إلى المؤتمر السادس للحزب .

« ... إن الامبريالية والتحريرية ، قد أثارتا ضسدهما كراهية الجماهير ، التي ترى في السياسة الأمريكية ، والسياسة التحريفية السوفييتية ، خطرا على حريتها وإستقلالها ، إن الجماهير تريد الحرية ، ولذلك فهي ضد التدخل الوحشي للامبرياليين والتحريريين ، كما أنها تدين سياستهم التي تسعى نحو فرض السيطرة والابتزاز ويستطيع المرء في أي مكان ، أن يلمس كيف تنمو وتقوى المشاعر المضادة للولايات المتحدة ، تماما كما هي الحال بالنسبة للإستعمار الاشتراكي السوفييتي .

إن الصين الشعبية العظيمة والبانيا ، اللتين تلتزمان دوما بالخط الماركسي اللينيني ، ويتبنيان الاشتراكية ، إنما يشكلان عنصرا هاما في الحركة الثورية ، ومصدرا للأمل والحث على إتساع

الاشتراكية ، وليس بهدف إستغلالها ، وإنما للأسراع بتحقيق تكاملها الاشتراكي .

إن نظرية السيادة المحدودة ، هي نظرية الشوفينية ، وتوسع القوة العظمى ، النظرية التي إعتد عليها الأمبرياليون السوفييت الجدد ، في محاولتهم القضاء على كل سيادة لشعوبهم ، وخسرق حق السيادة .. للتدخل إبنما ووقتما يريدون أنه يجب عليهم ذلك .. ونظرية السيادة المحدودة ، يخالون تقنين (أو إضفاء صفة الشرعية) حق الأكثر قوة في القضاء على الضعفاء ، وحق الأكبر في إبتلاع الصغير .. إنها نظرية تحاول تبرير العدوان الأمبريالي . إن التحريفيين السوفييت «الدولية البروليتارية» تحمل نفس المحتوى الرجعي ، الذي يقضى بأن يكون كل نضال أو حركة ثورية تابعة لمصالح وسياسات الاتحاد السوفييتي .

إن تحول التحريفيين السوفييت إلى إستعمار إشتراكي ، وتكثيف سياستها التوسعية ونشاطها ، قد ألقى بمهام جديدة على القوى الثورية والمعادية للأمبريالية .

إن الحلف السوفييتي - الأمريكي ، بعد أكبر قوة مضادة للثورة ، ومبارضة لنضال الشعوب من أجل الحرية والاشتراكية . إن المناهج الاستعمارية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، تصبح أكثر تقارباً ، وتميل إلى أن تصبح واحدة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ولتحقيق أهدافها في فرض النفوذ والسيطرة ، فإن القوتين العظميين تحتاج كل منهما للآخرى ، كما أنهما ينسقان خططهما ونشاطاتهما الحاكمة .

إن أهدافهما الاستراتيجية ، موجهة نحو تحطيم الاشتراكية وتبويق الثورة ، وإرساء سيطرتهم في العالم كله . إن رأس الحربة في هذا الحلف ، موجه ضد جمهورية الصين الشعبية ، التي تمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق خططهم المضادة للثورة .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، بيدلان أقصى جهدهما - بالرغم من أن هذا حلم خيالي - لتطويق الصين وعزلها ، ليكونا قادرين يوماً ما على إجهاض الثورة وتحطيم جمهورية الصين الشعبية . وبالرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد إنتهت منذ عشرين عاماً ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، مازالا يحتفظان بقواتهما في بلاد عديدة . إن الدولتين العظميين ، قد إعتبرا بمنطوق نفوذهما وإتفقا عليها باعتبارها حقيقة واقعة □

وثيقة (٣)

**مقطعات من تقرير الرئيس تيتو
إلى المؤتمر التاسع للجنة المركزية
لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين
في ١١ مارس ١٩٦٩**

إن يوغوسلافيا كدولة اشتراكية ، قد علقت دائماً أهمية كبرى على التعاون مع بقية الدول الاشتراكية ، باعتبار أن هذا التعاون ، يخدم مصالح الدول جميعها ، ويعمل على تدعيم السلام ، وتحقيق التضامن الدولي ، ونشر الاشتراكية في العالم . وينبغي التأكيد على حقيقة أن الفضل في الانجازات والنتائج الملموسة التي تحققت في هذا المجال ، إنما يرجع إلى إقامة هذا التعاون على أساس مبدأ احترام سيادة واستقلال الدول الأخرى ، ومعاملتها على قدم المساواة ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وعلى أساس المبادئ المنصوص عليها في بيان بلجراد وموسكو عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ،

وأيضا المبادئ التي وردت في كثير من الوثائق التي وقعناها مع الدول الاشتراكية الأخرى .

وقد كان للتدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا ، الذي قامت به خمس دول اشتراكية ، أثر سلبي على تطور هذا التعاون ، فساد الركود مجال العلاقات السياسية والحزبية ، بسبب الموقف الذي اتخذناه إزاء هذا التدخل ، واستغل الاتحاد السوفييتي وكثير من الدول الاشتراكية الأخرى موقفنا هذا ، في شن حملة هجوم وانتقاد واسعة النطاق ضد أسلوب الحكم والنظام الاشتراكي في يوغوسلافيا . وقد كانت مثل هذه التصرفات دائماً من المؤثرات السلبية في مجال علاقاتنا .

ولقد أكدنا وجهة نظرنا بشأن هذا التدخل في العديد من المناسبات . إن هذا التصرف الذي انتهك حرية دولة ذات سيادة ، وتعارض مع مبادئ القانون الدولي ، كان بمثابة لطمة عنيفة في وجه الحرية والسلام والتقدم ، وذلك بالإضافة إلى أن هذا العمل ، قد صدر عن دول اشتراكية ، بحجة حماية الاشتراكية .

وقد ظهر في نفس الوقت تقريباً ، في بعض دول أوروبا الشرقية ، مذهب «السيادة الجماعية المشتركة» (وهي سيادة محدودة أساساً) . وهذا المذهب الذي قدم كنوع من التعاون على مستوى أرقى بين الدول الاشتراكية ، يلغى في الواقع استقلال هذه الدول ، ويحاول إضفاء الشرعية على حق أية دولة ، أو عدة دول ، في أن تفرض إرادتها ، تبعاً لتقويمها الشخصي ، على الدول الاشتراكية الأخرى ، حتى لو كان ذلك عن طريق التدخل المسلح .

ونحن نرفض رفضاً قاطعاً هذا المفهوم ، الذي يتناقض مع حق كل شعب في الحرية والاستقلال ، ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي ، ويتنافى مع مصلحة الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية . إننا نريد في هذه المناسبة ، أن نؤكد أن يوغوسلافيا ، بالرغم من الخلافات القائمة في وجهات النظر ، تؤيد محاولات التغلب على الصعاب الناتجة عن هذا الموقف ، وتسعى إلى تحسين العلاقات مع جميع الدول الاشتراكية ، مادام في ذلك خدمة للسلام والاشتراكية ، ومصلحة لشعوبنا جميعاً . كما أن الوقت والتطبيق ، سيكونان خير حكم على صحة أية سياسة خاضة .

إن يوغوسلافيا - باعتبارها دولة اشتراكية - ستعمل على تدعيم التعاون القائم على التفاهم بين جميع الدول ، على أساس مبادئ الحرية والمساواة ، واحترام سيادة وسلامة أراضي الدول جميعاً . كما ستواصل ، تأكيداً لهذه المبادئ ، جربها بثبات ضد سياسة القوة والسيطرة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، اقتناعاً منها بأن نضالها في هذا الاتجاه ، إنما هو دفاع عن حريتها واستقلالها الذاتي . فنحن لا نقبل أن تفرض قيود على حريتنا ، مهما كانت الحجج والأسباب التي تساق لتبرير فرض هذه القيود .

إن يوغوسلافيا ستشارك بفعالية ، في جميع الأنشطة التي ستقوم بها دول عدم الانحياز . ويعكس الاتجاه الذي نلتزم به في سياسة عدم الانحياز ، مفهومنا لهذه السياسة ، أي أنها سياسة استقلال ، وتجاوز للانقسامات في العالم ، ودعوة إلى إقامة العلاقات الدولية ، على أساس ديمقراطية ، فذلك من شأنه تحقيق أنسب الظروف أمام التقدم الاجتماعي ، إن هذا الاتجاه يعبر تعبيراً كاملاً عن مصالح الحكم الذاتي في يوغوسلافيا ومجتمعها الاشتراكي ، كما أنه يكفل الأساس المثلى للتعاون القائم على المساواة بين جميع الدول .

وقد اكتسبت سياستنا في الآونة الأخيرة ، قوة على الصعيد الدولي ، وازدادت مكانة بلادنا واحترامها ، بسبب تطورها الثوري المستقر القائم على وحدة شعبنا ، وحققنا في أن تتبع طريقها الخاص في التطور □

وقد خلق كل هذا الظروف لتطوير العلاقات الجديدة والتعاون بين الدول ، ولتفادي تقسيم القارة الى كتل عسكرية متعارضة ، ولتحقيق نزع السلاح .

ان حقيقة انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى في هلسنكى تعكس باقى ما يمكن من الوضوح التحولات التى شهدتها القارة نتيجة انتصار الشعوب في الحرب ضد الفاشية ، وازهار ارادتها في الحياة والتعاون في ظل السلام والامن وبناء مستقبلها بما يتلاءم وطموحها المشروع . لقد وضع هذا المؤتمر ذو الهمية التاريخية ، وثبت مبادئ علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وهى : المساواة واحترام حقوق السيادة وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعدم انتهاك الحدود ، وتكامل اراضى الدول ، والتسوية السلمية للخلافات ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية بما في ذلك حرية الفكر والرأى والدين أو المعتقد ، والمساواة في الحقوق ، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتعاون بين الدول ، والتنفيذ الامين للالتزامات في ظل القانون الدولى .

لقد أكد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى إمكانية والفوائد الجديدة لتناول المشاكل الدولية المعقدة وتسويتها بمساهمة سائر البلدان المعنية على اساس المساواة التامة ، وفتح افق جديدة لمواصلة تدعيم السلام ، والامن ولتطوير العلاقات والتعاون بين سائر بلدان أوروبا تطويرا مثيرا . وسيكون لهذا الأمر نتائج ايجابية لكل شعوب العالم .

ان لهابية الاتفاقيات التى تم التوصل اليها في هلسنكى تتوقف الى حد حاسم على مدى ثبات وثقة والتزام كل الدول المشتركة بالمبادئ العشرة التى اقترتها ، وتنفيذها لكل بنود الوثيقة الختامية التى تشكل كلا واحدا . وكلما اصبحت الدول المشتركة بصورة أكثر ثباتا بذل جهودها نحو ارساء الامن الاوروبى وتطوير التعاون المتكافئ بروح الاتفاقيات التى اقترت في المؤتمر كلما ازداد مفعولها . وهذا شرط ضرورى لكي يقبض الانفراج عملية مستمرة تزداد باستمرار حيويتها وشمولها . ان تحقيق هذا الهدف كما يدل على ذلك ما تجمع من تجارب ، يقتضى ان تبذل الأحزاب الشيوعية والعمالية وسائر القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والرأى العام العريض والجماهير الشعبية في القارة بأسرها ، مزيدا من الجهود الفعالة .

لقد وصل النضال الديمقراطى والمعادى للفاشية : للطبقة العاملة والجماهير الشعبية في أوروبا الغربية الى مستوى جديد ، فقد انهار النظام الفاشى في البرتغال ، ويجرى في هذا البلد نضال من أجل أحداث تحولات ديمقراطية واجتماعية عميقة ، وسيستطع الديكتاتورية الفاشية في اليونان . وفي اسبانيا يحاول النظام الملكى ، وريث آخر حصن للفاشية في أوروبا ، مواصلة الممراتنكية رغم المعارضة المتنامية والمثالفة من كل القوى الديمقراطية والمناهضة للفاشية . واتسعت في أوروبا الرأسمالية كلها حركة الشعب العامل والقوى التقدمية التى تسعى بين أجل تحقيق التحولات الديمقراطية في كافة مجسمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويجنى المشتركون في المؤتمر ، الانتصارات التاريخية للشعب الفيتنامى ، وانتصارات شعوب لاوس وكمبوديا على المعتدين الامبرياليين والرجعية المحلية . إن هذه الانتصارات ذات الدلالة الدولية ، ثل على أنه ليست ثمة قوى بقسادة على قهر إرادة الشعوب وتطلعها الى الحرية والاستقلال . ويعتبر انتهاء الحروب البرتغالية الاستعمارية وفيل شعوب غينيا - بيساى وسورمبيق وسان تومى وجزر الرأس الأخضر وأنجولا استقلالاتها الوطنى ، مما يقرب موعد انهيار الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا ، وكذلك نضال كل حركات التحرر الاخرى من أجل تصفية الاستعمار نهائيا ، يعتبر جزءا هاما في قضية السلام والامن .

وثيقة (٤)

مؤتمر قمة الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية

انعقد في برلين عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الفترة بين ٢٩ - ٣٠ يونيو ١٩٧٩ مؤتمر حضره ٢٩ حزبا من الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ، واشترك في المؤتمر كثيرون من أمناء ورؤساء ونواب رؤساء والاعضاء القياديين لهذه الأحزاب . وحضرته وفود الأحزاب الشيوعية والعمالية في بلجيكا وبلغساريا والدانيمرك وألمانيا الغربية وألمانيا الديمقراطية وفنلندا وفرنسا واليونان وبريطانيا وايرلندا وإيطاليا ويوغوسلافيا ولوكسمبورج والنرويج والنمسا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسان مارينو والسويد وسويسرا والاتحاد السوفيتى واسبانيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا والمجر وبرلين الغربية وقبرص .

وقد صدرت عن المؤتمر الوثيقة التالية :

ولقد تبادل ممثلو هذه الأحزاب وجهات النظر حول مجموعة محدودة من المسائل المتعلقة بالنضال من أجل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى في أوروبا . وأن كل حزب من الأحزاب التى شاركت في الاجتماع على استعداد للعمل على تحقيق هذه الاهداف .

ويؤكد المشتركون في الاجتماع أنهم مصممون باصرار على الاستمرار في شن النضال المتواصل لتحقيق اهداف السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ، مما يتماشى مع المصالح العامة للطبقة العاملة ، والقوى الديمقراطية والجماهير الشعبية في كافة البلدان . وذلك على أساس الخط السياسى الذى يسير عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما ، والذى يتماشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخصائص القومية السائدة في كل بلد من البلاد المعنية .

وهي تعلن بوضوح تام أن سياسة التعايش السلمى والتعاون الفعال بين الدول بغض النظر عن نظامها الاجتماعى ، والانفراج الدولى ، يتماشى مع مصالح كل شعب ومع تقدم البشرية كلها على السواء . وهي لا تعنى إطلاقا أن تغسل الحبال السياسية والاجتماعية الراهنة كما هي في هذا البلد أو ذاك ، بل على العكس من ذلك تماما ، تخلق أفضل الظروف لتطوير نضال الطبقة العاملة وسائر القوى الديمقراطية ، وتؤكد الحق الكامل لكل شعب في حرية اختيار طريق تطوره والسير في هذا الطريق ، وللنضال ضد تسلط الاحتكارات ، ومن أجل الاشتراكية .

ويلاحظ المشتركون في المؤتمر أن التفجيرات الايجابية السياسية التى حدثت في الوضع الدولى ، هي نتيجة التغير الذى جنى في ميزان القوى لصالح قضية السلام ، والديمقراطية ، والتحرير الوطنى ، والاستقلال ، والاشتراكية ، ونتيجة للنضال المكثف الذى شنته الجماهير الثفنية والقوى السياسية والاجتماعية العريضة . وقد أدى هذا الى عملية الانتقال من سياسة قسوامها التوتر والمجابهة الى انتهاز طريق الانفراج واعادة العلاقات الى طبيعتها وإلى التطوير الشامل للعلاقات الجديدة والتعاون بين الدول والشعوب .

على هذا الأساس ظهر وضع جديد في أوروبا . فالمشاكل الهامة التى كانت تسمم الجو الدولى ، بما فيها بعض المشاكل التى ظلت لوقت طويلة منذ الحرب العالمية الثانية ، حلت عن طريق المفاوضات ، كما جرى عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات واللوائح وغيرها من الاتفاقيات بين الدول بروح التعايش السلمى .

ويعد فشل الحصار الامبريالي ضد كوبا ، والاعتراف الدولي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتحسين عدد كبير من البلدان علاقاتها معا ، تقوية للامن الدولي ، وتثبيتا لمواقع الاشتراكية . وكل هذا نتيجة نضال طويل خاضته كل القوى الديمقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية .

ويفضل تطور الدول الاشتراكية ونموها الاقتصادي الناجمين من طبيعة المجتمع الاشتراكي الذي يخدم جماهير الشغيلة ، ويفضل سياسيتها الخارجية الرامية الى ترسيخ التعايش السلمي والتي تؤثر بصورة متزايدة في العلاقات الدولية ، تلعب هذه الدول دورا عظيما في قضية تفادي نشوب حرب عالمية جديدة ، وفي تعزيز الامن الدولي ، والاستمرار في تطوير عملية الانفراج .

ولقد أصبحت الشعوب التي نالت حريتها واستقلالها قوة دولية مؤثرة ، إذ تعد اليوم حركة الدول غير المنحازة التي تشارك فيها معظم البلدان النامية : أحد أهم العوامل في السياسة العالمية . وهي تسهم بقسط فعال في النضال من أجل السلام والامن والانفراج والتعاون على أسس متساوية ، ومن أجل إقامة نظام عادل للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وفي النضال ضد الامبريالية والاستعمار بشكلية القديم والجديد وسائر أشكال السيطرة والاستغلال .

ويتسع في البلاد الرأسمالية نشاط الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية والسياسية الواسعة المناهضة من أجل السلام والتعاون بين الشعوب ، والتي تمثل عاملا هاما في النضال من أجل تقوية الانفراج .

وفي هذه البلدان يتطور بقوة متزايدة نضال الطبقة العاملة - القوى الرئيسية في التطور الاجتماعي - والمعبرة عن مصالح كافة الجماهير الكادحة ومصالح التقدم الاجتماعي والمصالح الوطنية العامة - ويتطور كذلك نضال بقية القوى الديمقراطية المناهضة للاحتكارات . وهذا النضال موجه ضد أسس سيطرة رأس المال الاحتكاري . وتتضح لقطاعات أوسع من المجتمع ، الضرورة التاريخية لأن يحل محل المجتمع الرأسمالي ، مجتمع اشتراكي يبنى وفق ارادة كل شعب من الشعوب .

وفي الدول المحايدة ، هناك جهود متنامية تقوم بها جماهير الشعب لتزيد من فعالية استخدام وضع الحياد لصالح السلام وترسيخ الامن في قارتنا .

ولقد ساعد - وما يزال - نضال كل القوى التقدمية المعادية للامبريالية والاستعمارية على تحسين المناخ السياسي في العالم وفي أوروبا .

ان كل هذه العوامل لها أهمية حاسمة في تطبيق سياسة التعايش السلمي ، ومن أجل تنمية التعاون النشط بين كل الدول ، على أساس أنها البديل الوحيد للحرب النووية العالمية .

ويفتح كل هذا فرصا جديدة لنضال الشعوب الناجح من أجل مواصلة تغيير العلاقات الدولية في أوروبا بروح الانفراج ومن أجل الديمقراطية والتقدم . ويساعد كل هذا على اعطاء دفعة اكبر للإقطار الاشتراكية على التطور الاجتماعي .

ويقدر المشتركون في المؤتمر التقدم الذي أحرز في مجال الانفراج . وهم يؤكدون - بالإضافة الى ذلك - أنه ليس ثمة ما يضمن السلام العالمي بعد ، وأن الانفراج لم يعد متينا بعد . وأن ثمة عقبات خطيرة ما تزال تعترض طريق التعاون والامن الدائمين .

أن حشد قوات مسلحة ضخمة في القارة الأوروبية ، تمتلك أخطر قدرات الدمار ، واستمرار سباق التسلح بشكل متزايد ، وتراكم المزيد من احتياطي السلاح بما فيه وسائل الإبادة الجماعية ، وبقاء القواعد العسكرية والقوات المسلحة الأجنبية داخل أراضي بعض الدول ، والضغط الامبريالي . والتدخل في الشؤون الداخلية ، كلها تعد مصادر خطر مباشر على السلام والامن والتعاون بين الدول ،

وعقبات على طريق تحقيق طموح الشعوب الأوروبية نحو الاستقلال والتقدم .

وتظل سياسة الامبريالية والاستعمار الجديد وسائر أشكال القهر والاستغلال تشكل الخطر الرئيسي على السلام والاستقلال والمساواة بين الشعوب . وفي نفس الوقت يشكل التطور الاقتصادي غير المتساوي والعلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة مصدرا للتوتر والصدامات ، ويعد عقبة خطيرة في الطريق نحو الاستقلال والتقدم الاجتماعي .

لقد ضعفت مواقع الامبريالية ، التي لم تغير طبيعتها ، نتيجة التغيرات في توازن القوى . ويتجسد هذا في حقيقة « أنها لم تعد قادرة على تحويل المنجزات التاريخية للاشتراكية ، ولا على إيقاف تحرك القوى التقدمية الى الامام ، أو كبح حركة استقلال الشعوب وتحررها » .

أن المضاعف التي تعاني منها الامبريالية ، هي نتيجة لاستمرار تعمق الازمة العامة للنظام الرأسمالي التي شملت كل مجالات الحياة في المجتمع الرأسمالي ، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية على السواء ، وهي تظهر في مختلف البلاد بأشكال وأبعاد متباينة ، أن مثل هذه السمات الانتاجية يترافق قصورها ، وأن البطالة يعاني منها الملايين من الشغيلة ، كل هذا يبرز بشكل حاد ، ويعكس في كل مكان ، النتائج الثقيلة التي خلفتها الازمة على ظروف عمل ومعيشة الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والفئات المتوسطة من السكان ، تلك الازمة التي تنهك بشكل خاص الشباب والنساء وكذلك العمال الاجانب ، كما تواكبها ظواهر الانحلال الخلقي والتدهور الذي يعكس طابعها السياسي .

وتؤدي الازمة الى تناقضات عميقة في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وهي تنعكس على وجه خاص في الصناعات التجارية الحادة وفي المنافسة التي لا ترحم بين المجموعات الاحتكارية لمختلف البلاد ، بما في ذلك احتكارات دول الشرق الاوربية المشتركة ، وفي التناقضات بين الاحتكارات الرأسمالية وبين الدول النامية .

وان كل ذلك يثبت ان البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالي تصبح متناقضة أكثر وأكثر من احتياجات الجماهير العاملة والشعبية ، ومع احتياجات التقدم الاجتماعي والتطور الديمقراطي والسياسي .

وتتناقض الطبقة العاملة وكل الشعب العامل في أوروبا الرأسمالية من أجل التوصل الى مخرج ديمقراطي للازمة يتفق ومصالح الجماهير الشعبية ويفتح الطريق أمام التحول الاشتراكي للمجتمع .

وتحول الدوائر الرجعية لرأس المال الكبير التوصل الى مخرج من هذا الموقف بفرض قيود على الحقوق الديمقراطية والاجتماعية للجماهير الشعبية وبإلقاء تبعات الازمة على كاهل هذه الجماهير . وتحاول نفس القوى بالإضافة الى ذلك - أعاقا سياسة الانفراج والتعاون النشط ، ونسف نتائج مؤتمر هلسنكي ، وأن تخلق في العلاقات الدولية جوا من التوتر والمواجهة ، وتستأثر هناك قوى معينة تعمل من أجل العودة الى سياسة الحرب الباردة التي آتت الى شق القارة الى كتلات متعارضة ، أما الأحزاب الشيوعية وغيرها من القوى السياسية الأخرى المحبة للسلام فقد تاضلت ولا تزال تناضل ضد هذه السياسة .

ومن الضروري إنهاء سباق التسلح والبدء في عملية تخفيض التسلح والقوات المسلحة ، إذ تترك المصروفات المتزايدة التي تنفق على التسلح ، آثار ثقيلة على كاهل الشعب العامل والجماهير الشعبية . ولو أنفقت هذه المصروفات الضخمة على رفع مستوى حياة الشعب وعلى التخلي عن الاقتصاد على تقديم المساعدة والدعم للبلدان النامية ، وعلى حماية البيئة ، لأفاد ذلك بدرجة كبيرة تقدم البشرية بأسرها .

مما يوحدنا ، وتعمل على إزالة جو عدم الثقة والخذر والشك الذي قد يعوق تعاونها .

وتعتبر ان من واجبتها لغت إنشابة كل القوى الشعبية الى الخير الذي تلججه المناهضة العدوانية للشيوعية بتطويع حركة السلام والتقدم . على ان الاحزاب الشيوعية لا تعتبر ان كل من يختلف مع سياستها او يقف موقفا انتقاديا من نشاطها معاديا للشيوعية . ان معاداة الشيوعية كانت وستظل سلاحا للقوى الامبريالية والرجعية في نضالها لا ضد الشيوعية وحدهم وإنما ضد القوى الديمقراطية الأخرى وضد الحزبات الديمقراطية . وتبين هذه القوى الجماعات ضد الاحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية ، بإذنة بالاحتجاج السوفييتي ، وضد قوى الاشتراكية والتقدم ، وهي حملات تجري بهدف التشهير بسياسة الشيوعيين ومثلهم والانتقاص منها في عيون الجماهير الشعبية ، وعدم السماح بوحدة الحركة العمالية ، وتعاون القوى الشعبية والديموقراطية .

ان عزل اتجاهات معاداة الشيوعية والانتصار عليهما ، امر في مصلحة المساعي التي تبذلها القوى الشعبية من أجل التنمية الديمقراطية وستعمل الاحزاب الشيوعية والعمالية بطريقة تصبغ فيها سياساتهم ومثلهم عن العدالة والتقدم - وهم أبطالها - أكثر قوة لتطوير الوحدة العريضة للشعب والعمل والجماهير الشعبية . ويرحب المشتركون في المؤتمر بالتحججات التي تحققت في تطوير التعاون بين الاحزاب الشيوعية ، والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية سواء تلك التي تم التوصل اليها في عدد من البلدان أو على المستوى الدولي . وهم يعتبرون ان المصالح الأساسية للطبقة العاملة ، وكل الشعب العامل : تتطلب قسطن العقبات التي تقف في التعاون والتي تعقد الوضع أمام الشيوعية ضد رايين المال الاحتكاري وضد القوى الرجعية والمحافظة .

وتؤكد الاحزاب الشيوعية والعمالية التي إنشركت في المؤتمر ، من جديد انها ترفض أي سياسة أو وجهة نظر تعنى في جوهرها خضوع الطبقة العاملة للنظام الرأسمالي . وتؤكد تصميمها على العمل بإصرار على دعم أحزابها وتوسيع علاقاتها مع الطبقة العاملة ومع كل الشعب العامل وهي تركز في نفس الوقت - مرة أخرى - على استعدادها في المشاركة للتعاون على أساس المساواة مع كل القوى القوى الديمقراطية . وخاصة مع الاحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية في النضال من أجل السلام والديمقراطية وتقديم المجتمع .

ان النضال الذي تخوضه الاحزاب الشيوعية والقسوي الديمقراطية الأخرى في البلدان الرأسمالية في قارتنا ، تخوضه من أجل القضاء على كل مخططات الانظمة الفاشية ومن أجل تطوير الديمقراطية وتنميتها ، ومن أجل السلام وضد كل المخططات المتعاطلة التي تمثلها نشاطات الاحتكارات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات ، على سيادة واستقلال كل بلد على حدة .

وتركز الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر على وجود مصالح مشتركة للشعب العامل ، وعلى أن عملهم المشترك إنما يلعب دورا حاسما في الدفاع الفعال عن حقوقهم . لهذا فهي تعتبر ان على كل الشيوعية بغض النظر عن وجهات نظرهم السياسية والدينية ، وتوحيد جهودهم في النضال من أجل مصالحهم الحيوية .

ويتصاعد تأثير الطبقة العاملة بفضل توحيد جهود تنظيماتها النقابية قويا ودوليا . وسيعمل الشيوعيون - بكل السبل - على تأييد اتجاه الوحدة والعمل المستقل الذي يتنامى في التنظيمات النقابية نفسها .

وتلعب قوى عريضة كاثوليكية وأعضاء في جماعات دينية أخرى ومؤمنون بالديانات الأخرى ، دورا هاما من أجل حق الشيوعية في الديمقراطية والسلام . وتعي الاحزاب الشيوعية والعمالية ، ضرورة الحوار والعمل المشترك مع هذه القوى ، الامر الذي يعتبر جزءا

وتناضل من أجل هذه الأهداف البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان المحبة للسلام والاحزاب الشيوعية والعمالية ، والقسوي الديمقراطية والتقدمية في أوروبا . ويعتبر التغلب على مقاومة الدوائر الرجعية في البلدان الأعضاء في حلف الاطلنطي وغيرها من القوى المحافظة ، قضية ملحة وحيوية لا يمكن إرجاؤها ، تخص كل شعوب القارة .

وبقدر ماتقف الاحزاب المشتركة في المؤتمر مع التغلب على شق أوروبا الى كتلتين ومع انتهاز سياسة نزع السلاح ، فإنها تقف ضد أي أعمال تتناقض مع هذا الموقف .

وهناك علاقة متبادلة وثيقة بين النضال من أجل السلام والانفراج الأمن وإنشاج عبادي التعايش السلمي في الحياة والعمل على دعم الثقة المتبادلة بين الشعوب والدول ، والنضال من أجل تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية جديدة للشعب العامل ومن أجل التقدم الاجتماعي .

وتعتبر الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر ، أنه يمكن الوصول الى هذه الأهداف بصورة أسرع بقصد مساندتهم فعالية الجهود التي تبغى الى القضاء على كافة الاتجاهات التي تشمل طابعا رجعيا أو فاشيا ، وإلى وقف مسباق التسلح ونزع السلاح والحد من سلطنة الاحتكارات وتجاوزها قويا ودوليا .

وهي تعتبر النضال من أجل الانفراج مشراكة هامة في خلق ظروف بولية تساعد على التقدم الاجتماعي . وتعتقد ان التأكيد الأكثر اكتمالا على مبادئ التعايش السلمي وبالذات بالنسبة لأوروبا - على المبادئ التي تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي : امر يخلق ظروفا تمهيدية مواتية للاستقلال الكامل للبلدان ونموها المستقل ، ويساعد نضال الشعوب من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويخلق ظروفا أكثر ملاءمة للنضال من أجل تحقيق تحولات ديموقراطية واشتراكية في البلدان الرأسمالية . كما يخلق ظروفا أكثر مواءمة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان الاشتراكية ولإستفادة اكمل من الإمكانيات التي تخلقها الاشتراكية .

ونتيجة لكل هذه العوامل ، ينمو طموح الشعوب نحو السلام العادل . وتعمق في الوقت نفسه المثل الاشتراكية في وعي قطاعات متزايدة من الجماهير .

وقد لعبت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الأوروبية ، مع غيرها من القوى الديمقراطية والمحبة للسلام ، دورا حاسما في المبادرات السياسية التي جعلت التحول الى الانفراج امرا ممكنا . ودعمت التعاون والأمن في أوروبا . وليسوف تعمل الاحزاب المشتركة في المؤتمر بفعالية ونشاط من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا .

وبهذه الروح سيعمل على تنمية تعاونها وتضامنها الاممي والرفاعي والاختياري على أساس الافكار العظيمة لماركس وإنجلز ولينين مع الالتزام الصارم بالمساواة والسيادة المستقلة لكل التحولات الاجتماعية ذات الطبيعة التقدمية ومن أجل الاشتراكية . وأن نضال كل حزب من أجل الاشتراكية ، في بلدة ومسئولية أمام الطبقة العاملة وشعب بلاده ، امر يرتبط بالتضامن المتبادل بين الشعب العامل في كل البلدان وكل الحركات التقدمية والشعوب في نضالها من أجل الحرية وتقوية استقلالها ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية والسلام في جميع انحاء العالم .

وتعي الاحزاب الشيوعية والعمالية ان أوروبا التقدم والسلام ويمكن أن تولد الانتيحة لجهود كثيرة في مجالات مختلفة ، ونتيجة للتقارب والفهم المتبادل بين أوسع قطاعات القوى السياسية والاجتماعية .

وهي تعتبر ان الحوار والتعاون بين الشيوعيين وكل القسوي الديمقراطية والمحبة للسلام الأخرى امر ضروري . وتطلق في ذلك

لا يتجزأ من النضال من أجل سيادة الروح الديمقراطية في اتجاه التقدم الاجتماعي في أوروبا .

وتتوجه الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر إلى النساء اللاتي تزداد مشاركتهن في العمل المهني واللائي يتسع فضلهن الاجتماعي والسياسي اليومي ، ببدء ليزدن من الاسهام في القضية المشتركة لكل قوى السلام والتقدم الاجتماعي ، كشرط مسبق وأولى على أن قضية المساواة وتحرير المرأة هي قضية ملحة بقدر ما هي واقعية .

ويؤيد المشتركون في المؤتمر سعي الشباب الذي يملك في يده مستقبل قارتنا ، إلى المشاركة ببطاقة متزايدة في النضال من أجل أوروبا التي تمضي نحو المستقبل الاشتراكي .

وتتوجه الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر ، ببدء إلى العمال والوظفين إلى الفلاحين والمزارعين ، وإلى الفئات المتوسطة وإلى أعضاء المهن العلمية والتكنولوجية وإلى العاملين في حقل الثقافة ، وإلى كل كل الأحزاب السياسية ، وإلى كل التنظيمات والجمعيات الجماهيرية . وإلى كل الناس بالتقدم ومستقبل آمن لأوروبا ، تتوجه إليهم جميعاً بالنداء لكي يشاركوا مشاركة نشطة في التوصل إلى الأهداف التالية :

من أجل تعميق عملية الانفراج

باتخاذ إجراءات فعالة لنزع السلاح وتقوية الأمن في أوروبا يدعو المشتركون في المؤتمر إلى المراجعة الصارمة والتنفيذ الكامل للمبادئ والاتفاقيات التي تتضمنها الوثيقة النهائية لاجتماع الأمن والتعاون في أوروبا ، وجميع المعاهدات والاتفاقيات التي تخدم قضية السلام والأمن . ولا بد من أجل ضمان استمرار الانفراج وتقويته وتوسيعه من مساندة وتدعيم إقرارات التي اتخذت في هلسنكي . بنضال الجماهير الشعبية في سبيل تنفيذها بالكامل ، وفي سبيل لجم وإزاحة القوى الرجعية التي ترفض نتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . تلك القوى التي تحاول نسف مسار الانفراج وأمن الشعوب .

ويقف المشتركون في المؤتمر ، إلى جانب الأعمال النشطة للجماهير الشعبية وجميع القوى المحبة للسلام ، بتضامنها ومن خلال مظاهرات التعاون لتدراً بصزم جميع محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ولتحدى أي عمل فيه تطاول على الحق الأكيد لكل شعب في أن يتصرف في مصيره بحرية وسيادة .

ويحتم تدعيم الانفراج وتعميقه ، اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل نزع السلاح ، وإحلال أمن فعال في أوروبا وذلك من خلال جهد تبذله جميع البلدان ، وذلك بهدف التغلب على تقسيم أوروبا إلى أحلاف عسكرية . وفي وسع أوروبا أن يتعين عليها أن تصبح مثالا يضع الانفراج في الميدان العسكري موضع التنفيذ العملي .

أن العمل الجماهيري الذي تقوم به الطبقة العاملة ، والشعب العامل وكل شعوب قارتنا ، له أهمية حاسمة في إنجاز هذه الأهداف .

وتدعوا الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية باصرار ، إلى بذل الجهود النشطة من أجل :

- وقف سباق التسلح بجميع أنواع الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية .

- الاسراع بمحادثات نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة ، والقيام بإجراءات فعالة لتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت إشراف دولي صارم .

- إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب القوات والأسلحة الأجنبية من الأراضي الأجنبية ، وتسريح هذه القوات .

- التخفيض المنتظم للميزانيات العسكرية لجميع الدول ، وبالدرجة الأولى ، تلك الدول التي تملك أسلحة نووية ، وكذلك الدول الأخرى التي تملك قدرة عسكرية كبيرة .

● ولا بد من القضاء الفوري على خطر الحرب النووية ، التي يعتبر شنها أكبر جريمة ضد البشرية .

وهذا يتطلب :

- تعهد جميع الدول بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ، وعدم اللجوء إلى القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية مهما كانت الظروف .

- إنهاء سباق الأسلحة النووية بما في ذلك وسائل نقلها ومنع كل تجارب الأسلحة النووية في جميع المجالات .

- اتخاذ الإجراءات الفعالة لإخراج الأسلحة النووية من أراضي الدول الأجنبية ومنع انتشارها . وإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي كخطوات على طريق نزع السلاح الشامل الكامل .

- تخفيض الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، واعتبار إنتاجها أمراً غير مشروع ، ووقفه ، وكذلك إتلاف جميع أنواع الأسلحة النووية .

ولا بد أن تعطى جميع الدول التي ترغب في ذلك ، إمكانية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، على أساس المساواة وبدون تمييز .

ولا بد من مواصلة العمل على :

- تصديق جميع الدول على معاهدة حظر وإتلاف الأسلحة الجذومية .

- عقد معاهدة بأسرع وقت لحظر وإتلاف الأسلحة الكيميائية ووسائل الأيابة الشاملة الأخرى ، وكذلك عقد معاهدة لحظر التأثير على البيئة والمناخ لأغراض عسكرية .

- حظر إعداد وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الإبادة الشاملة وأنظمة جديدة من هذه الأسلحة .

- وضع إجراءات تمنع ظهور صدمات مسلحة بالصدفة وتحولها إلى أزمات دولية .

- رفض أي عرض للقوة موجه ضد الدول الأخرى أو أي شعب كان .

ويقف المشتركون في المؤتمر إلى جانب عقد لقاءات ومؤتمرات دولية مكرسة لقضايا نزع السلاح ، مع تأمين الظروف من أجل إشراك جميع الدول فيها على قدم المساواة . ويريدون أن من المرجح فية ، الاستفادة من إمكانيات الأمم المتحدة على نطاق أوسع ، لتحقيق هذه الأهداف .

وهم يقفون إلى جانب تحويل مختلف مناطق أوروبا والعالم إلى مناطق سلام وتعاون بدون قوات وقواعد عسكرية أجنبية .

وانطلاقاً من الترابط الوثيق بين الأمن الأوروبي الشامل وضمان الأمن في منطقة البحر المتوسط ، تقف الأحزاب المشتركة في المؤتمر ضد استمرار تكديس الأسلحة في هذه المنطقة ، وإلى جانب استبعاد السفن المزودة بالأسلحة النووية من البحر الأبيض المتوسط ، وإزالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية ، وأنسحاب جميع الأساطيل والقوات الأجنبية من أجل التغلب على تقسيم أوروبا إلى أحلاف عسكرية ، مما سيساعد على تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحر سلام .

وهي تدعو إلى :

- المراجعة الصارمة لجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة التي تستهدف الحد من سباق التسلح وإيقافه .

- تخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، ولا سيما في تلك المناطق حيث المجابهة العسكرية خطرة بشكل خاص ، وكذلك في المناطق الأخرى من القارة لعقد إتفاقيات تشترك فيها جميع الدول المعنية ولا تلحق ضرراً بأمن أي بلد من البلدان .

- منع إنشاء أحلاف عسكرية أو كتل عسكرية .

أن الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا سوف تقف بحزم ضد

مستهدفة التوصل في جو من الحرية والمساواة الى تسوية تتجاوب مع مصالح السكان اليونانيين والأتراك في قبرص . ويعرب المشتركون في المؤتمر ، عن تضامنهم مع النضال الذي يخوضه الشيوعيون وجميع القوى الديمقراطية في اليونان بغد الأطاحة بالديكتاتورية ، في سبيل التطوير والتجديد الديمقراطي الثابتين للبلاد ، وفي سبيل إستقلالها الوطني . ويعرب المشتركون في المؤتمر عن تضامنهم مع النضال العادل للقوى الديمقراطية في إيرلندا الشمالية من أجل ضمان تحقيق الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية . ويقف المشتركون في المؤتمر بحزم الى جانب علنية الحزب الشيوعي التركي ، ويعلمون تضامنهم مع القوى الديمقراطية في هذا البلد .

ويقف المشتركون في المؤتمر ضد أية تفرقة وملاحقة للشيوعيين والقوى التقدمية الأخرى ، وضد القانون المعادي للديمقراطية الذي يغلق بعض المهن في وجه الشيوعيين والديمقراطيين الآخرين في جمهورية ألمانيا الفيدرالية .

ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، ومن أجل صيانة السلام والعلاقات الدولية القائمة ، على الثقة المتبادلة والتعاون الودي ، لابد من القضاء على الفاشية ودرء إتياعاتها بشكل مكشوف أو مموه . والنضال ضد تنظيم ونشاط المنظمات والجماعات الارهابية الفاشية والفاشية الجديدة ، وكذلك ضد الدعاية والأعمال العنصرية التي تستهدف شق الطبقة العاملة والقوى التقدمية الأخرى . ولهذا لابد من الوقوف ضد جميع محاولات الضغط والتدخل من الخارج في أي مكان وبأي شكل . ومن الضروري اليوم ، أكثر من أي وقت آخر ، تشديد النضال دفاعاً عن الحريات الديمقراطية ، ومن أجل تطويرها ، وذلك لقطع الطريق على الاتجاه المتنامي لرأس المال الاحتكاري ، في انجسوء أي أساليب التكنيل والتسلط التي تهدد منجزات الشعوب الأوروبية في سيرها على طريق السلام والتقدم الاجتماعي .

ويدعو المشتركون في المؤتمر الى تشديد الأعمال الجماهيرية التي تهدف الى دعم نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

٣- من أجل تطوير التعاون الذي يعود بالنفع المتبادلة ومن أجل تفاهم أفضل بين الشعوب ويعتبر المشتركون في الاجتماع أن تطوير التعاون الشامل مختلف مجالات نشاط البشرية يساعد على توطيد سلام الشعوب وأمنها وعلى إثراء الشخصية الفردية بروح مثل السلام والديمقراطية والانسانية .

وينحصر الشرط الذي لابد منه لذلك في إحترام حق شعب كل بلد ، في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني . دون ما تدخل من الخارج ، وفي المحافظة على قيمه التاريخية والثقافية وإثرائها ، ويدعو المشتركون في المؤتمر قبل كل شيء - الطبقة العاملة والفلاحين والشغفنيين والهنديين وجميع الشغيلة الى الوقوف من أجل تعميق الجوهر الديمقراطي لهذا التعاون ، ومن أجل الاسهام الحيوي والنشط لمنظماتهم فيه . لذا فإن المشتركين في الاجتماع يدعون الجميع الى العمل من أجل :

- تطوير وتوسيع نطاق التعاون بين الدول على أساس أوروبي شامل ، طبقاً للمبادئ والاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي .

- تطوير التعاون الاقتصادي بين جميع الدول الأوروبية ، بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، على أساس التكافؤ والمساواة في الحقوق ، وإحترام السيادة الوطنية لكل دولة ، وتبادل المنفعة ، الأمر الذي يتطلب وضع نظام الدولة الأكثر رعاية ،

اية اعمال موجهة الى تشديد سباق التسلح وتقوية المجابهة العسكرية .

ولابد عند حل قضايا نزع السلاح والامن التي تمثل مصلحة حيوية لجميع دول العالم وشعوبه ، من مراعاة مصالح أمن جميع البلدان وضمان مساهمة متكافئة لجميع الدول .

أن المشتركين في المؤتمر المقتنعين بأن التغلب على تقسيم أوروبا الى احلاف سيكون مساهمة جوهرية في تحقيق السلام والامن الوطنيين في تارتنا وفي العالم أجمع ، يقفون الى جانب الغاء حلف الاطلنطي ومعاهدة وارسو في وقت واحد ، وإلغاء منظماتها العسكرية كخطوة أولى . وهم يقفون الى جانب أي خطوات ملموسة تؤدي تحقيقها الى تحقيق هذا الهدف .

ويؤي المشتركون في المؤتمر ان من الضرورة الملحة وقف ومنع الدعوى الى الحروب العدوانية أو أي شكل من أشكال التهديد بالقوة أو اللجوء اليها .

ولابد كذلك من ضمان اطلاع الرأي العام وشعوب جميع البلدان بشكل واسع ومنظم على مجرى المحادثات : وعلى الاجراءات المتخذة لوقف سباق التسلح ونزع السلاح .

لقد ظهر في اسبانيا وضع جديد : فالنضال القوي المتلاحم الذي يتطور بشكل مفتوح أكثر فأكثر في البلاد ، يبشر بنهاية قريبة لآخر نظام فاشي في أوروبا .

إن الملكية التي تحكم اسبانيا في الوقت الحالي ، هي استمرار للفرانكوية ، وهي ترفض إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين والاعتراف بالحقوق السياسية والنقابية ، وتقمع القوى التي تعمل بنشاط مترائد من أجل مقترطة البلاد بشكل كامل وحقيقي . ويطالب المشتركون في المؤتمر بالوقوف الفوري للارهاب ، والعفو الفوري عن جميع المسجونين والمهاجرين السياسيين .

وهم يرفضون أية محاولة للاستمرار في السياسة الفرانكوية بأي شكل . ويدعون القوى الديمقراطية والتقدمية في أوروبا الى تشديد تضامنهم الفعال والملموس مع جميع القوى المناهضة للفاشية في اسبانيا في نضالها من أجل الديمقراطية والحرية . ذلك أن اسبانيا الديمقراطية والمتحررة من جميع المخلفات الفاشية ، ضرورة حيوية للامن والتقدم في أوروبا .

وتعرب الأحزاب الشيوعية والعمالية عن تضامنهم مع الشيوعيين الاسبان ، وتحث عملية الوحدة المتنامية للمعارضة الديمقراطية والحركة الديمقراطية والمعادية للفاشية في اسبانيا ، وتشكل الوحدة والتعاون بين هذه القوى ، المقدمة الانسانية لأن تؤدي نضال الجماهير الشعبية في أقرب وقت الى قيام اسبانيا الحرة والديمقراطية .

ويحیی المشتركون في المؤتمر التطور التقدمي للبرتغال الجديدة التي تحررت من الفاشية في ٢٥ أبريل ١٩٧٤ . وهم يساندون كل خطوة في إتجاه وحدة العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين وحركة القوات المسلحة وجميع القوى الديمقراطية التي وضعت أمامها الهدف المثبت الآن في الدستور ، وهو بناء برتغال ديموقراطية مستقلة تنهج الى الاشتراكية . وهم إذ يقربون عن تضامنهم مع الشيوعيين وجميع الديمقراطيين البرتغاليين الذين يدافعون عن الحرية والتقدم ، ضد خطر الرجعية والفاشية ، يقفون بحزم ضد أي تدخل أجنبي في شؤون شعب البرتغال ..

ويعرب المشتركون في المؤتمر عن تضامنهم مع شعب قبرص ، وهم يطالبون بالتنفيذ الفوري لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، والتي تنص على إحترام إستقلال جمهورية قبرص غير المنحازة وسيادتها ووحدة أراضيها ، وإنسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص فسورا ، ودون قيد أو شرط ، ودعوة جميع اللاجئين الى تيارهم دون إبطاء في ظروف تضمن أمنهم . وكذلك حل القضية القبرصية عن طريق المفاوضات العقلانية والبناءة بين الطائفتين القبرصيتين ، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ،

والقضاء على التمييزية وفرض القيود على التجارة التي تعوق تطوير تجارة أوروبا كلها. وهذا من شأنه أن يمشي مع مصالح نضال الشعب العامل ضد آثار الأزمات. ومصالح الشعوب الاقتصادية لبلدان أوروبا على حد سواء.

تطوير التعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والإعلام، وتطوير الصلات بين الناس بهدف تبادل المعرفة بشكل أفضل، وتدعيم الثقة، وأمن تبادل التقارب بين البلدان والشعوب الأوروبية، والآثار الروحية لحياة الناس مع الاحترام الكامل للحقوق المتكافئة لكل شعب وكل فرد، وضراعة السيادة ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد.

المراعاة الدقيقة والتصديق من قبل جميع الدول الأوروبية على الوثائق الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، ويتمشى هذا مع مصالح نضال الطبقة العاملة وجميع الكادحين في سبيل إقامة الحقوق الاجتماعية والسياسية الواقعية، بما في ذلك النضال من أجل حق الحصول على العمل والتعليم والمساكن والخدمات الاجتماعية اللازمة، والمعمونة الكافية أثناء المرض والعجز والشيخوخة. ومن أجل تحقيق مساواة المرأة، والإسهام الفعلي للشعب العامل في حل القضايا الاجتماعية وإنقاذ القرار بواسطة الرأي العام.

توفير نفس الظروف ونفس الأجر للعمال الأجانب، شأنهم في ذلك شأن زملائهم من مواطني البلد الذي يعملون به. أن الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للعمال الأجانب وأسرهم يجب أن تقوم على مبادئ المساواة والتكافؤ مع المواطنين من البلد الذي يقيمون فيه. ويجب ضمان تمتعهم بنفس الحقوق المدنية التي يتمتعون بها في وطنهم.

التحقيق الكامل والدقيق في الواقع مسبقاً قبل جميع الدول، لمبادئ الوثيقة الختامية لؤتمر هلسنكي التي تتعلق بالاقليات القومية.

تنشيط وتوسيع التضامن والمساندة للنضال ضد سياسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، تلك السياسة التي تؤثر بصورة سلبية على ظروف عمل ومعيشة الشعب العامل والتي تنتهك بفظاظة المصالح القومية للشعوب وسيادة الدول.

توسيع نطاق العلاقات بين المدن المتاخمة، وبين الجماعات الإنتاجية، وكذلك بين المؤسسات العلمية والثقافية، ومن أجل توسيع نطاق تبادل الوفود من مختلف المنظمات والاتحادات وفي سبيل تطوير السياحة.

أن تخدم وسائل الإعلام الجماهيرية، محافظة على موضوعيتها، عملية تبادل المعرفة في جميع الأنحاء، وأن تشر الأفكار والمبادئ التي تساعد على إيجاد أفضل تقاسم، وتعميق جو الثقة والتعاون بين الشعوب.

تنشيط تبادل القيم الثقافية والفنية، الأمر الذي يخدم تأكيد مثل العدالة والحرية، والأخوة، والصداقة بين الشعوب.

ويتوجه المجتمعون بندايمهم إلى الشخصيات العلمية والثقافية والفنية للعمل على توسيع نطاق التعاون في هذا المجال، وللنضال ضد خطر الحرب، وفي سبيل تخفيف التوتر في أنحاء العالم الأخرى، ومن أجل نضال الشعوب ضد الاستعمار الجديد وجميع ألوان الظلم القوي. وتؤكد الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا على الأهمية الكبرى للالتزامات التي حملتها على عاتقها الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي تنص على تطوير علاقاتها مع جميع البلدان الأخرى بروح المبادئ التي تم الاتفاق عليها في هلسنكي.

من أجل الاستقلال والأمن والتعاون والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للعالم كله. أن الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر، وعلى ثقة من أن النضال في سبيل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في

أوروبا، يساعد بشكل هائل على حسم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم كله، ذلك الحسم الذي يتطلب إسهاماً متكافئاً من جميع البلدان، ونهية التغيرات الإيجابية التي تحدث في قارتنا. الظروف المناسبة للنضال التحرري للشعوب، والنضال ضد خطر الحرب، والانفراج في مناطق أخرى من عالمنا، ونضال الشعوب ضد الاستعمار الجديد وكل أشكال القهر القوي، وتؤكد الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا على الأهمية الكبيرة لالتزام الدول التي اشتركت في مؤتمر القساق والأمن الأوروبي لتطوير علاقاتها مع كل البلدان بروح المبادئ التي إتفق عليها في هلسنكي.

وفي نفس الوقت، فإن النضال الذي تشنه شعوب البلدان المستقلة حديثاً ضد الامبريالية، وأي شكل من أشكال السيطرة والاستغلال ومن أجل وضع نظام اقتصادي دولي جديد يتمشى مع مصالح الشعوب، وينطوي على أهمية كبرى بالنسبة للتجولات النفسية في العالم، ومساندة قوية في نضال الشعوب الأوروبية من أجل السلام والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي.

ويؤيد المشتركون في المؤتمر: - القضاء على أثر الحرب عن طريق المفاوضات، والتفويض الدقيق للاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وخصوصاً من أجل التسوية الشاملة والعدالة للنزاع في الشرق الأوسط التي تضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاستقلال الوطني وأمن وسلامة أراضي جميع الدول في هذه المنطقة، والتي تؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولته الوطنية المستقلة، ويقف المشتركون في الاجتماع ضد كل الوان التدخل في شؤون شعوب الشرق الأوسط.

- استمرار تأييد شعوب فيتنام ولاوس وكامبوديا في جهودها من أجل إزالة الأضرار التي خلفتها لهم الحرب العدوانية وفي نضالها في سبيل التطوير السلمي والديمقراطي لبلادها.

- تأييد حكومة وشعب جمهورية أنجولا الشعبية وجهودها الرامية إلى تبعيم الاستقلال الوطني والتطور على طريق التقدم.

- إطلاق سراح جميع الوطنيين والديمقراطيين الشيوعيين الذين يرزجون تحت وطأة الظلم - التأييد الشامل لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نضالها من أجل توحيد شطري كوريا بشكل سلمي ديمقراطي بدون أي تدخل من الخارج.

- تأييد النضال العسائي للامبريالية، الذي تخوضه الشعوب العمالية وشعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وزيمبابوي، وجميع المناهضين ضد الاستعمار والعنصرية وتأييد جميع ضحايا العدوان.

- التنفيذ الدقيق لقرارات الإسم المتخذة الخاصة بمقاطعة التجارة مع الأنظمة العنصرية، وقيام جميع الدول بقطع علاقاتها مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا. وفي المقام الأول وقف صفقات السلاح معها، وفقاً تاماً.

أن تحويل العلاقات الدولية إلى المسار الديمقراطي وتطوير التعاون الدولي على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة بين الشعوب، تعد أهدافاً هامة في النضال من أجل أسرة دولية متحدة من الأمم المتحدة والاستعمار الجديد، يمكن فيها التغلب على عدم التكافؤ الجاد بين البلدان المتطورة والبلدان النامية التي تقسم على أساس الاستقلال التام لكل أمة وإسهامها الفعال في حسم قضايا البشرية.

ويكتسب التعاون الدولي الواسع النطاق ضرورة أكثر لتوفير السلام، والتسوية العادلة للنزاعات الدولية وتوطيد الأمن، وتحقيق خطوات عملية في نزع السلاح.

أن هذا التعاون ضرورة لكي يمكن دفع قضية إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة جديدة إلى الأمام، وهذا من شأنه أن يساعد أيضاً على حسم المشاكل والقضايا المعقدة والرئيسية، مثل مشكلة

من ناضل وبذل حياته في سبيل هذا النصر . ان الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في اجتماع برلين ، على ثقة من ان تحقيق الاهداف العظيمة التي وضعتها في لقائها يتمشى مع مصالح جميع الشعوب ويعد اسهاما هاما في قضية السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية في العالم بأسرة .
(نقلا عن النص الانجليزي الكامل المترجم عن البرافسدا - اول يولية ١٩٧٦)

وثيقة (٥)

البيان الصادر عن الاحزاب الشيوعية الأسبانية والفرنسية والإيطالية مدريد (٢ - ٣ مارس ١٩٧٧)

« في يومى ٢ ، ٣ مارس ١٩٧٧ ، جرى لقاء في مدريد ، بين الزملاء سانتيا جوكاريللو الأمين العام للحزب الشيوعي الأسباني ، وإنريكو بيرلجير الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي ، وجورج مارشيه الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي .
« وإن جورج مارشيه ، وإنريكو بيرلجير ، بتبليتهم دعوة سانتيا جوكاريللو ، قد أرادا تكرار تأكيدهما للحزب الشيوعي الأسباني ، ولجميع القوى الديمقراطية في أسبانيا ، عن تضامن الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين ، للنشاط الذي يقومون به لصالح الديمقراطية ، ولبناء أسبانيا حرة .
« من هذا المنطلق الفكري ، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الشيوعي الإيطالي ، يعبران عن إيمانهما بقدرة الشعب الأسباني ، على التوصل إلى تشييد تام للديمقراطية ، التي أحسد معانيها الأساسية اليوم ، حصول الحزب الشيوعي وكافة الأحزاب الديمقراطية على الشرعية ، وهذا المعيار شرط لا بد منه ، لاقامة انتخابات حرة بالمعنى الحقيقي وإن الحزبين ليعبران عن تضامنتهما مع جميع الذين يعملون في أسبانيا ، لاطلاق سراح المسجونين السياسيين ، بهدف التغلب على الاستفزازات والجرائم الفاشية ، التي تستهدف إعاقة المسيرة نحو الديمقراطية . وإن نهاية الدكتاتورية الفرانكية ، بعد إنهيار الفاشية في البرتغال وفي اليونان ، إنما تمثل تحولا هاما وإيجابيا في الأوضاع الأوروبية .
« وإن التقدم الديمقراطي الذي حدث في أسبانيا ، يكتسب أهمية خاصة في نظر الشعبين الفرنسي والإيطالي .

« فإن الدول الثلاث ، تواجه حاليا أزمة هي في أن واحد اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية . وهذه الأزمة تبرز ضرورة إيجاد حلول جديدة لتنمية المجتمع . وبالرغم من تنوع الظروف التي توجد في كل من الدول الثلاث ، فإن الشيوعيين الإيطاليين والفرنسيين والأسبانيين يؤكدون ، لضمان بديل إيجابي للأزمة ، والتغلب على الاتجاهات الرجعية ، ضرورة تحقيق اتفاق على أوسع مدى ممكن ، بين القوى السياسية والاجتماعية التي لديها الاستعداد على الاسهام في سياسة التقدم الجديد . وهذه السياسة تتطلب وجود العاملين وأحزابهم ، ضمن القيادة التي تشرف على الحياة السياسية . وفي الوقت الذي يدافعون فيه كل يوم عن المصالح المباشرة للعمال ، فإن الشيوعيين يقترحون بزمج لاصلاح ديمقراطي ذات مضمون .

« وإن أزمة النظام الرأسمالي ، تنادي بقوة لم تسبق لها مثيل ، بضرورة تنمية الديمقراطية والتقدم إلى الامام ، في طريق الاشتراكية .

الجوع في العالم ، والامية ، وحماية البيئة ، وتلوث الهواء الجوي والبحار ، واستغلال مصادر جديدة للطاقة ، وتلاقي الكوارث الطبيعية ، ومنع أكثر الامراض خطورة وعلاجها .

ويتطلب ذلك القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتوفير الظروف اللازمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان ، وعلى رأسها الدول الاقل تقدما ، وتنظيم تعاون دولي واسع النطاق من شأنه ان يدعم الجهود الذاتية لشعوب البلدان النامية الرامية الى القضاء على التفرقة بينها وبين البلدان المتطورة ، كما يتطلب توفير الحق المطلق لكل شعب في التصرف بسيادة في ثرواته الطبيعية ، ووضع عملية استقلال العلم والتكنولوجيا المعاصرين في متناول جميع الدول ، واقامة تناسب عادل بين اسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية من جانب واسعار المنتجات الصناعية من جانب آخر ، والتطوير الواسع النطاق للعلاقات التجارية بدون أية تفرقة او أية حواجز مصنعة ، وبمقدور الدول الأوروبية الاسهام بمقدار له وزن في انجاز هذه الاهداف .

ان البلدان الاشتراكية ودول حركة عدم الانحياز والقوى الثورية والتقدمية في البلدان النامية والحركة العمالية والديمقراطية ، تناضل جميعا من اجل تأكيد علاقات سياسية واقتصادية دولية جديدة على اساس العدل والمساواة وتسهم بنصيبها ايضا اوسع الدوائر السياسية والاقتصادية في البلدان الرأسمالية في تحقيق مطالب عصرنا هذا . وتخدم مثل هذه العلاقات قضية السلام والانفراج والتقدم الاجتماعي في العالم بأسرة ، ومتطابق تماما مع مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعوب في أوروبا .

ويعلق المشتركون في اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا أهمية كبرى على دور منظمة الأمم المتحدة في حسم المشاكل والقضايا الدولية بالمشراكة المتكافئة من جانب جميع الدول فيها . وايضا على دورها في تطوير التعاون والتفاهم بين الدول ، وفي توطيد الامن وضمان السلام الوطيد في العالم بأسرة .

ويدعو المشتركون في الاجتماع كل الشعب العامل والقوى الديمقراطية والمحبة للسلام في أوروبا الى بذل جهود وانشطة جديدة من اجل تدعيم التضامن مع جميع شعوب العالم التي تدافع عن حريتها واستقلالها .

وسيصبح ذلك اهم عامل في تدعيم المساواة الوطنية والاجتماعات لهذه الشعوب ، كما وانه يعد اسهاما هاما في قضية السلام والامن والتقدم الاجتماعي في العالم اجمع .

ومن رأى المشتركين في الاجتماع ، ان انجاز الاهداف التي نادوا بها ، يعنى تقدما ملموسا على طريق تحويل أوروبا الى قارة للسلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعي .

ويؤكدون إصرارهم وعزمهم على استغلال الامكانيات التي اتيحت نتيجة الانفراج من اجل تحقيق نتائج ملموسة تستجيب لمصالح الشعب العامل ، مثلما تتمشى مع المصالح القومية لكل شعب ، ومع مصالح التقدم للبشرية بأسرها .
وتدعو الاحزاب الشيوعية والعمالية الممثلة في الاجتماع ، الى اجراء حوار بناء مع جميع القوى الديمقراطية مع المحافظة التامة على شخصية واستقلالية كل هذه القوى بهدف تحقيق تعاون مثمر في النضال من اجل السلام والامن والتقدم الاجتماعي ، وهي تتوجه بنداؤها الى الطبقة العاملة والفلاحين والفئات المتوسطة وممثلي العلوم والثقافة والى النساء والشباب ، والى جميع الاحزاب والقوى التقدمية والديمقراطية والمحبة للسلام ، والى المنظمات الجماهيرية الديمقراطية ، بمضاعفة الجهود من اجل مستقبل مزدهر يسوده السلام بجميع الامم والشعوب في قارتنا .

لقد إنقضى أكثر من ثلاثة عقود منذ الانتصار العظيم على الفاشية وإن تحويل أوروبا الى قارة للسلام الوطيد لهو افضل نكرى لكل

وقد شكلت هذه الوحدات وهذا الترابط ، الركيزة الأساسية لسياستنا الخارجية في ظل جميع الحكومات ، ابتداء من حكومة الرئيس ترومان ، إلى حكومة الرئيس كارتر . وكان أول حلف دائم للأمن في تاريخ أمريكا زمن السلم ، هو ذلك الذي عقده مجموعة دول الأطلنطي الديمقراطية ، وأعقبته بعد ذلك بمعاهدة الأمن مع اليابان . وقد أخذت صورة التعاون بين الديمقراطيات الصناعية منذ ذلك الوقت ، تتسع وتتطور من الدفاع الجماعي ، إلى العمل المشترك في مجالات سياسة الطاقة ، والاتصال الاقتصادي ، والنظام الاقتصادي الدولي ، والعلاقات مع الدول الشيوعية ودول العالم الثالث . إن هذا الترابط لا يركز فقط على اعتبارات مادية كالثروة والقوة ، وإنما يقسم أيضا على أسس أخلاقية ، وعلى القناعة المشتركة بأن قوام أي حكم يتعلل في رضساء الحكوميين وقبولهم به ، وأن لكل فرد يتمتع بحقوق ثابتة ، وله الحق في ممارسة حرياته الدستورية .

ومما يدعو إلى السخرية ، أنه في اللحظة التي أصبحت فيها الديمقراطيات الصناعية ، أكثر ترابطا وتماسكا في مسواحيته التهديدات الخارجية ، وفي الوقت الذي استطاعت فيه جهوسنا المشتركة ، أن تغطي مجالات أوسع من التعاون ، وبذلك الجهود الجبارة والخلاقة من أجل تطوير الوحدة وتنميتها ، تصبغ هذه الوحدة مهددة بخاطر داخل هو : التمسس المتزايد للأحزاب الشيوعية ، واختتمال وصلها إلى الحكم في بعض دول غرب أوروبا .

ففي إيطاليا ، وخلال الانتخابات البرلمانية التي تمت في يونيو عام ١٩٧٦ ، حصل الحزب الشيوعي على ٣٤٪ من الأصوات ، مسدعا بذلك وضعة كثنائي أكبر حزب في الدولة ، والمنافس القوي للحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم إيطاليا طوال فترة ما بعد الحرب . وإن زيادة عدد الشيوعيين منذ انتخابات عام ١٩٧٢ ، كان أولا على حساب الجماعات الاشتراكية الديمقراطية ، كما أنه جزء لا يتجزأ من الاستقطاب الخطير والمتنامي للسياسات الإيطالية . وقد استطاع الشيوعيون فعلا ، أن يفرضوا إرانتهم على برامسيح الحكومة في البرلمان الإيطالي .

وفي فرنسا ، أثناء انتخابات الرئاسة في أبريل عام ١٩٧٤ ، كانت نسبة فوز الائتلاف بين الحزبين الشيوعي والاشتراكي في الاقتراع النهائي حوالي ١٪ . فإذا استطاع هذا الائتلاف الحصول على أغلبية في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في مارس ١٩٧٨ ، فقد يصل الزعماء الشيوعيون إلى المناصب الوزارية الهامة . بالإضافة إلى ذلك ، قد يحدث في ظروف الأزمات الدستورية ، فسدستور الجمهورية الخامسة لم يواجه بعد تجربة رئيس جمهورية ورئيس وزراء من أحزاب مختلفة .

وفي أسبانيا والبرتغال ، حيث اتخذت خطوات مشجعة في اتجاه الديمقراطية ، قامت الأحزاب الشيوعية بشن هرب قاسية ومنظمة من أجل تدعيم نفوذها ، وهو نفوذ قوي أساسا في هذه الدول . إن البرتغال هي عضو في حلف الأطلنطي ، كما أن أسبانيا تشكل أهمية استراتيجية كبيرة ، وترتبط بالولايات المتحدة بمسوجب معاهدات خاصة ، وسيؤدي اشتراك الشيوعيين في حكومة كل من الدولتين ، إلى نتائج قد تصبح وبالا على الأمن الغربي .

إن هذه التحديات الشيوعية يرتبط بعضها ببعض ، فليس هناك شك ، في أن استيلاء الشيوعيين على السلطة أو على جزء من السلطة في دولة ، سيحدث تأثيرا نفسيا كبيرا في بقية الدول ، عن طريق إظهار الحزب الشيوعي بمظهر محترم ، أو عن طريق الأيحاء بأن حركة التاريخ في أوروبا ، تسير في اتجاه الشيوعية .

« إن الشيوعيين في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، لديهم العزم على التحرك لصالح بناء مجتمع جديد داخل تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، وذلك باحترام وضمان وتنمية كافة الحسريات الجماعية والفردية : حرية الفكر والتعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، وحرية التظاهر ، وحرية المرور للأفراد داخل بلادهم وخارجها ، والحرية النقابية ، وإستقلال النقابات ، وحقوق الأضراب ، وعدم المساس بالحياة الخاصة للفرد ، واحترام الاقتراع العام ، وإمكانية التناوب الديمقراطي للأغلبية ، وحرية النقابة ، وحرية التعبير لكافة التيارات المتنوعة والآراء الفلسفية والثقافية والفنية . وإن هذه الإرادة في تحقيق الاشتراكية في ظل الديمقراطية والحرية ، هي التي تهم المفاهيم التي سيضعها كل من الأحزاب الثلاثة باستقلال تام . »

« إن الأحزاب الثلاثة ، لديها العزم أيضا على تنمية التضامن الدولي في المستقبل ، والصداقة على أساس إستقلال كل حزب ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل ، واحترام الاختيار الحر للطرق والحلول المبتكرة لصالح بناء مجتمعات اشتراكية ، تتوافق مع ظروف كل دولة على حدها .

« وإن هذا اللقاء الذي جرى في مدريد ، أتاح أيضا الفرصة للشيوعيين الأسبان والإيطاليين والفرنسيين ، لإعادة تأكيد الأهمية الأساسية التي يولونها لخطوات جديدة إلى الامام ، في طريق الوفاق والتعايش السلمي ، ولتحقيق تقدم حقيقي ، في الحد من الأسلحة ، وللتطبيق الكامل من كافة الدول ، لجميع نصوص البيان الختامي لمؤتمر هلسنكي ، ولصالح عقد لقاء إيجسبي في بلغراد ، والعمل على تخطي تقسيم أوروبا إلى كتل عسكرية متعادلة ، وعلى إقرار علاقات جديدة بين الدول المقدمة والدول النامية ، والتوصل إلى نظام إقتصادي دولي جديد .

« بهذا المعنى تتطلع الأحزاب الثلاثة إلى حلول أوروبا سلمية وديمقراطية ومستقلة ، خالية من القواعد العسكرية ، ومن سباق التسليح ، وإلى إقرار البحر المتوسط ، على نحو يكون بجزا للسلام وللتعاون بين الدول التي تشارك في شواطئه .

« إن أسبانيا الحرة ، التي يكافح في سبيلها الشيوعيين ، وكذا كافة القرى الديمقراطية الأسبانية ، ستكون بالنسبة لأوروبا ، عاملا هاما للديمقراطية والتقدم والسلام . ولتحقيق هذه الأهداف ، من الضروري ومن الممكن ، بالرغم من تنوع الأفكار والتقاليد ، أن يقلب الحوار والبحث عن نقاط الالتقاء والاتفاق الموحد بين الشيوعيين والاشتراكيين والقوى المسيحية ، وبين كافة القوى الديمقراطية . وخلال هذه السنوات ، فإن قضية الحرية في أسبانيا ، كانت مجالا لتحرك الشيوعيين ومن العاصمة الأسبانية التي دخلت في طريق النهضة الديمقراطية ، فسان الشيوعيين في الدول الثلاث ، يناشدون كافة القوى التي تعمل لصالح الديمقراطية والتقدم بالاتحاد . » □

وثيقة (٦)

محاضرة ألقاها د. هنري كيسنجر

بعنوان : « الأحزاب الشيوعية

في أوروبا الغربية : تحسدي

للغرب » . بمعهد سميثسونيان .

(٩ يونيو ١٩٧٧)

كان الترابط بين الديمقراطيات الصناعية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ، هو حصن السلام ، والوسيلة إلى الرخاء الاقتصادي الشامل على مدى ثلاثين عاما .

الشيوعية إخلاصا لستالين ، بالتخلي عن المفهوم الشيوعي لكتاتورية البروليتاريا ، كما حدث في مؤتمر الحزب الذي عقد في فبراير عام ١٩٧٦ ، وذلك دون أن ينبري صموت واحد مسن بين ١٧٠٠ صوت بالمعارضة . هذا في الوقت الذي كانت فيه جميع المؤتمرات السابقة للحزب ، قد أقرت دكتاتورية البروليتاريا وببفس الاجتماع ، أي ١٧٠٠ صوت لا شيء . لماذا لم يلتزم صوت واحد على الأقل ، بوجهة النظر السابقة ؟ وقد قيل الكثير حول دلالة هذا التغيير ، كمؤشر لاستقلال الحزب . والآن اتضح ان الدستور السوفييتي الجديد الذي يجري وضعه منذ سنوات ، قد أسقط هو الآخر هذه العبارة !

إن المبدأ الأساسي الذي قسامت عليه الأحزاب الشيوعية منذ وجودها ، هو استيلاء الأقلية ، التي تمثل طبقة الطبقة العاملة ، على السلطة ، وقرضها آراءها على بقية الشعب . وقد كان هذا الزدراء للأساليب الديمقراطية ، سواء عبرت عنه الكلمة التقليدية « دكتاتورية البروليتاريا » ، أو غلف بفلسف أنيق مثل « سيادة الطبقة العاملة » ، هو بالتجسيد ما يفرق تاريخيا بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية . وإنني لأجد صعوبة كبرى في الاعتقاد ، أن الأحزاب الشيوعية قد تصبح فجأة اشتراكية ديمقراطية ، بعد عشرات السنين من تحقيق هذه الاشتراكية الديمقراطية ، ومعاملتها كعدو للود في جميع الدول الشيوعية بالذات .

وسواء استقلوا أم لم يستقلوا عن موسكو ، فإن الشيوعيين يمثلون فلسفة تقف بطبيعتها ومكوناتها بعيدا عن إسطار العمل « البروجوازي » . وبعبارة أخرى ، تاريخ الدستور الغربي . إن الشيوعية حركة تعتمك إلى تقاليد مختلفة ، وتستخدم كلمات كثيرة مضللة . وقد أعلنت أخيرا الأحزاب الشيوعية الفرنسية والأسبانية والإيطالية ، عزمها على العمل ضمن تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، واحترام الضمانات الدستورية ، وتوسيع قاعدة الحريات الحرة والجماعية وتعهده إيزيكو برانجر وجورج مارشيه ، أن يخلصا للحرية القومية والتعددية السياسية ، وكان ذلك في مؤتمر الأحزاب الشيوعية في برلين الشرقية في يونيو عام ١٩٧٦ .

ولكن هل نثق في هذه التصريحات ؟ إن مارشيه قد ذكر المجر وبولندا وألمانيا الشرقية ، كنول تتبع نظام حزبي متعدد . وقد ظلت الشيوعية الفرنسية حتى عام ١٩٧٢ تردد أنه لا عودة من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي . ومنذ بضعة أسابيع ، قد صدر الشيوعيون الفرنسيون ، البرنامج الاقتصادي للحزبين الشيوعيين والاشتراكيين بما يزيد على مائة بليون من الدولارات ، وهو ما أشار سخط حلفائهم الاشتراكيين ، ويطالب البرنامج الشيوعي بتغيير المجتمع تغييرا جذريا . إن الشيوعيين بطبيعتهم معتقداتهم ، سيتمكنون من إحداث التغييرات الرئيسية التي ستتيح لهم فرص السيطرة الدائمة .

وقضلا عن ذلك ، هل تشكل جميع هذه التصريحات ، حول الطريق القومي إلى الشيوعية ، والإخلاص لبيادي الديمقراطية ، شيئا جديدا بالفعل ؟ دعوني أقرا عليكم بعض فقرات أنقلها عن الزعماء الشيوعيين الأوروبيين .

— أولا : « إننا نعلم جيدا ، نحن الماركسيين ، أن النقطة الحاسمة هي كالاتي : إن كل دولة ستضطلع بعملية تحولها إلى الاشتراكية ، وليس عن طريق خطة مرسومة ، أو نقل التجربة السوفيتية بحذافيرها ، وإنما ستتبع كل دولة طريقها الخاص ، وفقا لظروفها التاريخية والقومية والاجتماعية والثقافية » .

هذا جزء من خطاب جورجى نيميتروف ، زعيم الحزب الشيوعي المجرى في فبراير عام ١٩٤٦ .

— ثانيا : « نحن نعتبر أن منهج فرض النظام السوفييتي على (دولتنا) هو منهج خاطئ ، ما دام أنه لا يتجاوب مع الظروف

إن معظم أسباب هذه الظاهرة ، يتعلق بالظروف الداخلية لكل دولة ، ولذلك يجب أن يأتي الرد على هذه التحديات من زعماء أوروبا ، والناخبين ، والمؤمنين بأن الديمقراطية تستحق كل هذا العناء . إن أمريكا لا تستطيع أن تقوم بعملية الاختيار بالنسبة لهذه الدول ، أو أن تقرر هي نتائج انتخاباتهم حرة .

ولكن لا بد أن تعترف أمريكا بدلالة ما سيحدث . يجب أن لا نخدع أنفسنا بشأن معنى استيلاء الزعماء الشيوعيين على السلطة التنفيذية ، وتأثير ذلك على الأسس المنطقية للسياسة الخارجية الأمريكية . ولا يجب أن نربك شعبنا ، أو شعوب الدول الحليفة التي تثق في صحة حكمنا على خطورة هذا التهديد ، وذلك ينبغي أن لا نضعف من عزيمتها بقولنا إنه لا مفر من انتصار الشيوعية ، فهذه فكرة خاطئة ، ولا أن تصور أيضا انتصار الشيوعية وكأنه ظاهرة عفوية ومرحلة لا تشكل أهمية على الإطلاق . إن القرار النهائي سيصنعه الناخبون في أوروبا ، ولكن قد يمانون وتعادى معهم في التفكير المتفائل ، إن لم تكن جميعا نعلم أن :

— وصول الشيوعيين إلى الحكم في دولة حليفة ، سيشكل تغيرا هائلا في السياسات الأوروبية .

— سيؤدي ذلك إلى تغيير أساسي في بنية عالم ما بعد الحرب كما عرفناه ، كما سيؤثر تأثيرا بالغا في علاقات أمريكا بأكثر حلفائها أهمية .

— إمكانات الأمن والتقدم ستشوه بالنسبة لجميع الأمم الحرة .

الأحزاب الشيوعية والديمقراطيات الغربية :

إن هؤلاء الذين ينظرون إلى هذه التوقعات بعين أقل تشاؤما ، يدعون دائما أن الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، هي أحزاب مستقلة عن موسكو ، وأنه قد تم « ديمقراطيتها » واستيعابها فعلا ، وبناء عليه ، فإنها لا تشكل قضية دولية في السياق الغربي الشرقي الواسع .

إنها حقيقة واقعة فعلا ، أن الاتجاهات المتباعدة والمتعددة المراكز في العالم الشيوعي ، أصبحت ظاهرة من أكثر الظواهر إثارة للدهشة في عصرنا هذا ، كما أن المعركة شبه المقدسة حول مأساة عقيدة حقيقية ، وما هو مجرد بدعة ، قد ساعدت على تفاقم هذه الانقسامات . وتتضح هذه الحقيقة من خلال واقعة استخدام الاتحاد السوفييتي للقوات العسكرية بعد الحرب ضد دول شيوعية أخرى ، كما حدث في برلين الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا والحدود الصينية السوفييتية . وقد يكون الصراع الصيني السوفييتي في الواقع ، هو أكثر الصراعات الدولية الحالية عمقا ، وأكثرها شمولاً على عناصر التفجر . إن أي مراقب جاد لا يمكنه المجادلة في أن الأحزاب الشيوعية في أوروبا ، قد اظهرت بين الحين والحين ، بعض الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي .

ولكن هذا لا يكفي مطلقا لعلاج القضية ، فالمهم أن نتساءل ، مستقلون بأي معنى ؟ وما هي القضايا التي استقلوا بشأنها ؟ ثم ما هي النتائج الموضوعية لسياساتهم وبرامجهم بالنسبة للغرب ؟

ونحن محقون في كثير من الشكوك التي تساورنا ، بشأن أسامة بعض التصريحات ذات النزعة الاستقلالية التي تصدرها هذه الأحزاب الشيوعية ، والتي تتطابق تماما مع مصالحها الشخصية في الانتخابات ، فالمرء لا يحتاج إلى قسار كبير من الفطنة ، لكي يدهشة قرار الحزب الشيوعي الفرنسي ، وهو ربما أكثر الأحزاب

الخالية للتطور بل من رأينا أن مصالح الشعوب الملحة في الوقت الراهن ، تتطلب منها مختلفا أي منهج إقامة نظم ديموقراطية غير فاشية ، وجمهورية ديموقراطية برلمانية ، يتمتع فيها الشعب بالحرية ، وبجميع الحقوق الديمقراطية كاملة .

هذه الفقرة من بيان الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية الذي صدر في يولييه ١٩٤٥ .

ثالثا : « إن المهمة القومية الكبرى التي تواجه الدولة ، لا يمكن حلها ، سواء عن طريق الحزب الشيوعي أو أي حزب آخر بمفرده . ويؤكد الحزب الشيوعي أنه لا يحتكر السلطة ، ولا يحتاج إلى احتكارها ، ليعمل وسط الجماهير من أجل بناء الأمة الجديدة . إن الحزب الشيوعي ، لا يوافق على فكرة نظام الحزب الواحد . فلندع بقية الأحزاب تعمل وتنظم هي الأخرى . »

كان هذا التصريح لارنوجيرو ، زعيم الحزب الشيوعي المجري في نوفمبر ١٩٤٤ .

رابعا : « هناك تقسيم وظيفي داخل دولتنا ، وتقوم سلطة الدولة على الديمقراطية البرلمانية . إن نكتاتورية البروليتاريا أو نكتاتورية أي حزب ، ليست شيئا جوهريا . وتستطيع امتنا أن تسير قدما ، وهي تتقدم فعلا ، متبعة طريقها الخاص . »

هذه فقرة من خطاب فلاديسلاف جومولكا زعيم الحزب الشيوعي البولندي في يناير عام ١٩٤٦ .

خامسا : « إن الحزب الشيوعي ، يحاول أن يصل إلى الاشتراكية ، ولكننا نرى أن النظام السوفييتي ليس هو الطريق الوحيد إليها إن ائتلاف الشيوعيين مع أحزاب أخرى ، ليس فعلا إنتهازيا ، أو ائتلافا مؤقتا ومحدودا ، وإنما هو تعبير عن جميع الأطوار التي مر بها الشعب العامل نحن نسعى حاليا إلى تأكيد أن مناهجنا البرلمانية الديمقراطية الجديدة سيتم التعبير عنها في القانون الدستوري . إذا أردتم رأي الشيوعيين ، فإنا لا أمك سوى القول إنهم سيصبحون الحراس الأمانة على الدستور الجديد . »

أبلى بهذا التصريح كليمنت جوتوالد ، زعيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في يناير عام ١٩٤٧ .

سادسا : « يتكلم مارشيه « عن اشتراكية تتلاءم مع لون فرنسا . ولكن في عام ١٩٣٨ وصف جورج أورويل إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي ، بأنها « تمتلئ في ركاب العلم الثلاثي الملون » .

وباختصار ، نجد أن ما يقوله اليوم زعماء الأحزاب الشيوعية الغربية بشأن رغبتهم في الأخذ بالأساليب الديمقراطية ، لا يختلف في دلالته عما صرح به زعماء الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية بنفس الموضوع في الأربعينات ، وقبل أن يستولوا على السلطة . التي لم يتخلوا عنها منذ ذلك الوقت .

ومن المؤكد أن الأحزاب الشيوعية ، تريد بلوغ الحكم بالطرق الديمقراطية ، ولكن هل سيسمحون للعملية الديمقراطية أن تسير في اتجاه مضاد ، لما يطلقون عليه الطريق الحتمى « للتطور التاريخي » ؟ هل سيفقون على المؤسسات الصحفية والأحزاب والشركات التي تمثل تهديدا رئيسيا لسلطتهم ؟ هل سيحافظون على الحريات التي قد تتحول إلى أداة لهزيمتهم في المستقبل ؟ لم يسبق أن فعل ذلك أي حزب شيوعي حكم بمفرده . إن الأغلبية الساحقة للأحزاب الديمقراطية التي دخلت في ائتلافات مع الشيوعيين الأوروبيين ، ليس لها وجود حالي في الوزارات أو البرلمانات ، بل هي قابعة بالاحرى في فهارس كتب التاريخ .

وقد ترك الحزب الشيوعي الإيطالي الحكومة تتابع هزيمته المذكورة على يد المسيحيين الديمقراطيين في عام ١٩٤٨ . ولكن الموقف اليوم تغير تغيرا كبيرا . فقد كان الشيوعيون يشككون في عام ١٩٤٨ هزبا صغيرا لا يملك سوى قدر ضئيل من القوة الإقليمية

وداخل المجالس البلدية . وكان عليه أن يكافح ضد الحزب المسيحي الديموقراطي ، وهو حزب أكثر شباهيا وتماثلا ، وضد الحزب الاشتراكي القوي ، والتحالف الغربي الحازم الذي أثارته مغامرات ستالين في اليونان وتشيكوسلوفاكيا . أما اليوم فيشترك الشيوعيون الإيطاليون في إدارة معظم المدن الكبرى والأقاليم ، ويملكون قوة نقابية جبارة ، ويتمتعون بتأييد الثقافة الشعبية والمثقفين . وقد عملوا على إضعاف قوة الاشتراكيين ، فأصبحت لا تمثل سوى جزء مما كانت عليه قبل ذلك بثلاثة عقود .

وقد تم إستبعاد الشيوعيين الفرنسيين أيضا من الحكم عام ١٩٤٧ ، عقب إستبداد الحزب الباردة . ولكن التمرد الشعبي ضد الشيوعيين في تلك الوقت ، وكما حدث في إيطاليا في العام التالي ، تم في إطار غرب متجدد ، ومبرك تمام الانراك لما يحق به من أخطار داخلية وخارجية . هذا بخلاف ما يحدث الآن . فهناك أناس كثيرون على جانبي المحيط ، انساقوا وتركوا أنفسهم يقتنعون بأن الشيوعية الأوروبية ، ما هي إلا ديموقراطية ذات واجهة لينينية . ولا يمكننا أن نعلم على وجه القطع ، ما إذا كان قد طرأ فعلا تغير على الوسائل والأهداف التقليدية لهذه الأحزاب ، ولكننا نجد أن إدارة هذه الأحزاب وتنظيماتها الداخلية ، تنطق بعكس ذلك . إن الأساس الذي تقوم عليه البنية الداخلية لجميع الأحزاب الشيوعية الأوروبية كان دائما مبدأ لينين الصارم « المركزية الديمقراطية » ، وليس التعددية الديمقراطية . وهذا المذهب ذو طابع انضباطي قاس ، يبعد عن الحوار الحر المفتوح . إنه نظام عقائدي « خطط للحزب » . نظام سلطة وطاعة وإلغاء للمعارضة وتطهير للمثقفين . وهناك نماذج عديدة لحالات استخدام العنف حدثت أخيرا ، ومحاولات فرض الرقابة على الصحف والإذاعات ، وبذل الجهود من أجل السيطرة على نشاط الجامعات ، وهذا لا يبعث على التفاؤل مطلقا .

إن الوهم بشأن طبيعة الأحزاب الشيوعية ، ما زال سائدا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . أما في دول أوروبا الشرقية ، فقد وضحت الرؤية على مدى سنين طويلة من الملل والفراغ الثقافي ونقص الكفاءات والبيروقراطية الحمقاء . وانصرفت دول كانت تقود القوى الصناعية ، إلى حالة من الركود التام ، وضالة الشأن كما وقفت دول عريقة في التقاليد الديمقراطية تشاهد انهيار الحريات المدنية وازممارسات الديمقراطية . إن دول الغرب ستقامر بمستقبلها ، إن هي أغضت أعينها عن هذه الحقيقة . إن المجتمعات التي حاولت تجنب عملية الاختيار الصعبة ، وأفترضت التصورات الطمئنة بشأن المستقبل ، لم يكسبها هذا الموقف المتحفظ شيئا ، وإنما عجل بسقوطها .

الأحزاب الشيوعية وحلف الأطلنطي :

وقد يثار هذا التساؤل أحيانا : إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تتعامل مع الحكومات الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وحتى كوبا وفيتنام ، فلماذا لا تقبل نحن الأحزاب الشيوعية التي تسعى إلى السلطة في أوروبا الغربية ، ونتعلم كيف نتعامل معها ؟ اليس الاتحاد السوفييتي قلقا بشأن إمكانية إقامة نظم شيوعية جديدة ، قد لا يستطيع السيطرة عليها ؟

إن هذه التساؤلات تفتقد النقطة الأساسية . فهناك اختلاف جثري بين إدارة صراع بين خصوم ومحاولة الإبقاء على تحالف بين أصدقاء ، خاصة عندما تكون إمكانيات إقامة علاقات مستقرة بين الشرق والغرب ، تعتمد أساسا على تماسك التحالف الغربي . وحتى إذا أثارت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية مشاكل بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، واتضح صعوبة التعامل معها على عكس أحزاب أوروبا الشرقية المتمثلة تماما ، فإنها ستثير مشاكل أكبر بكثير بالنسبة للغرب . إن القضية الأساسية ليست هي إلى أية درجة سيصبح

الكبرى، مهما بلغت درجة استقلالها عن موسكو، فهى لا يمكن أن تكون بعيدة عن الهيمنة الداخلية.

وإنه لمن المحتم، أن تثار خلافات في السياسة الخارجية بين أوروبا والائتلاف السوفيتي، وبين حكومات الدول الأوروبية التي يشترك فيها الشيوعيون وحكومات الدول الأخرى، إذا وصلت الأحزاب الشيوعية إلى السلطة في أوروبا الغربية.

في فبراير عام ١٩٧٦، أعلن برلنجر الزعيم الشيوعي الإيطالي بتصريح في حديث له مع أحد مراسلي جريدة التايمز اللندنية قال فيه: «إن السياسة السوفيتية للسلام، تعمل لصالح الانسيابية بوجه عام». وقد اتهمت صحيفة الحزب، في العام الماضي، حلف الأطلنطي، ووصفته بأنه أداة من الأدوات الرئيسية التي تسيطر بها الولايات المتحدة على سياسات واقتصاديات دول غرب أوروبا، وحثت على ضرورة إعادة النظر في العلاقات بين هذه الدول والدولتين العظيمتين. وقد سئل أحد الأعضاء البارزين في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في حديث أجرى معه أخيراً في إذاعة أوروبا الحرة: لو أن الحزبين الشيوعيين الإيطالي والفرنسي، كانا في موقع السلطة، ماذا كنتم تفعلون في مسألة وقبول أزمة دولية خطيرة بين الاتحاد السوفيتي والغرب؟ وقد أجاب العضو: «سنختار الجانب السوفيتي بالطبع». وهنكذا يتضمن أن «مساعدة» حلف الأطلنطي التي تدعيمها الأحزاب الشيوعية، ليست سوى عملية تكتيكية، تقوم على تحريف سياسة الانسراج الدولي، ومادة ما تكون مصحوبة باستبعاد تهديد الاتحاد السوفيتي لدول غرب أوروبا، كشيء لا يمكن تصوره. ولم يبد حزب شيوعي أوروبي واحد رغبته في الانضمام إلى التحالف الغربي، من أجل محاولة التوسع السوفيتي. وفي الواقع، كيف تنضم أحزاب لينينية، من اقتناع، إلى تحالف عسكري هدفه الأساسي كان دائماً، وسيظل دائماً، مقاومة السيطرة السوفيتية؟

وبالتأكيد لقد وقعت خلافات بين هذه الأحزاب وبين الاتحاد السوفيتي، ولكن كانت جميعها تتعلق بموضوع العلاقات داخل الحركة الشيوعية، ونادراً، إن لم يكن مطلقاً، ما تشعبت هذه الخلافات من الموقف السوفيتي تجاه قضية بوليا وقد ربح الحزب الشيوعي الإيطالي بتدخل الكويين في أنجولا، وأطلق عليهم «المدافع عن الحرية»، وأدان إنقاذ الأسرائيليين للرهائن في جنين، باعتباره «انتهاكاً فاضحاً لسيادة أوغندا القومية»، كما صفق للسياسة السوفيتية في أفريقيا، وأدان جهود أمريكا الدبلوماسية في جنوب أفريقيا، واعتبرها مسيولة «لانتقاص الاستعمار الجديد، وإنقاذ مصالح الامبريالية الاستراتيجية الحربية».

ومن المتوقع، في أحسن الأحوال، أن تقود الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، سياساتها الأساسية في اتجاه متقارب مع سياسات مايسمى بكتلة عدم الانحياز، وفي اتجاه مضاد للسياسة الغربية. إن يوغوسلافيا التي ضربت مثلاً في استقلالها عن موسكو في كل مايتعلق بقضايا أوروبا الشرقية، اتخذت موقفاً معانياً للغرب والولايات المتحدة في معظم القضايا الدولية التي تخرج عن نطاق أوروبا الشرقية. فلماذا نتوقع أن تحصل لنا الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، من الصداقة أكثر مما تحمله لنا أكثر الدول استقلالاً في أوروبا الشرقية، والتي دخلت منذ ثلاثة أعقاب، في خلافات علنية مع موسكو، وحاولت الحكومة والكرملين سراراً تقويض أركانها.

إن هذا الدور القوي الذي لعبه حلفاؤنا في الدفاع عن المصالح الغربية في مناطق عديدة من المعمورة - مثل الأعمال الشجاعة التي قام بها الرئيس جيسكار في زائير - لا يمكن أن تتوقع مثله من جانب بوليا يشترك في حكمها الشيوعيون. بل من المؤكد أن هذا التطابق في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، في كل مايتعلق بالشرق الأوسط وجنوب أفريقيا،

الشيوعيون الأوروبيون مستقلين، وإنما إلى أية درجة، سيكونون شيوعيين. إن دينامية الأحزاب الشيوعية وبرامجهم التي يتم انتخابهم على أساسها، تؤمن بأن سياساتهم الخارجية والداخلية، لا تتفق مطلقاً مع الأهداف المشتركة لحلف الأطلنطي. إن هذا التضامن بين الديموقراطيات الصناعية العظيمة، حافظ على الأمن الشامل على مدى ثلاثين عاماً، كما تشكلت الديمقراطية الجماعية في أوروبا الغربية، الدرع الواقعي الذي احتمت خلفه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، لتطوير مؤسسات الوحدة الغربية، والنظام الاقتصادي العالمي المتكامل. إن الخطر سيخيق بكل هذه العلاقات، إذا توصل الشيوعيون إلى السلطة في الحكومات الحليفة.

وخصوصاً: - سيتم التحالف بالارتباك والتشوش في نظر الشعب الأمريكي. لقد تعهد ألوقسون على معاهدة حلف الأطلنطي عام ١٩٤٩ بأن «يعملوا على المحافظة على الحرية والفرات والحضارة المشتركة لشيوعهم، التي قامت على أساس مبادئ الديموقراطية والحرية الغربية وحكم القانون». فإذا دخل الشيوعيون الحكومات في الدول الحليفة، فسيتكون النتيجة أن يفقد التعهد بالمحافظة على الثوابت العسكرية في أوروبا. أسسه الأخلاقية التي ارتكز عليها على مدى أجيال، وسيصبح الشعب الأمريكي، مطالباً بالالتزام بمعاهدات التحالف على أساس افتراضين مشكوك في أمرهما تماماً، وهما: وجود ثيار شيوعي جديد سينتشر من موسكو في الوقت المناسب، وقدره الغرب على استخدام هذه الانقسامات الجديدة لصالحه.

إن كلا هذين الافتراضين مفتوح للمناقشة ولم يسبق أن تمسبت أية سياسة غربية عن قصد، في إثارة انقسام هام داخل الشيوعية. في الواقع كانت الخلافات بين الاتحاد السوفيتي وبين يوغوسلافيا والصين، قد بدأت، وازدادت تفاقمًا لشيهور طويلة، بل وسنظن، قبل أن ينتهي الغرب لهذه الخلافات.

وحتى إذا حدثت قبلاً مثل هذه الانقسامات - وهو شيء سيحتاج سنين طويلة كي يلحق - فلن يؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة الخط الذي يواجه العلاقات بين الدول الحليفة، وإلى أن يتم هذا فعلاً سيصبح من العسير إصلاح الضرر الذي لحق ببنية حلف الأطلنطي، كما ستتغير طبيعة العلاقات بين دول الحلف تفرراً تاماً، حتى لو قسرت الولايات المتحدة، لأسباب شخصية، أن تساند الشيوعية المفتوحة. إن الولايات المتحدة لا يمكن أن لا تكثر باسناد السيادة السوفيتية إلى أوروبا الغربية، وفي نفس الوقت، لن تستطيع إبقاء قوتها الرابطة بصفة دائمة في أوروبا، من أجل الدفاع عن حكومات شيوعية ضد حكومات شيوعية أخرى. إن هذا الوجود العسكري، لا يمكن تبريره إلا على أساس فسخ، وهو: الحفاظ على التوازن، ومثل هذا التبرير يتناقض مع التسايد الأمريكية، والاحساس الأمريكي العام.

ولست هذه توصية خاصة لاتباع سياسة مرغوب فيها، وإنما هذا حكم يستند إلى حقيقة واقعة. إن اشتراك الأحزاب الشيوعية في الحكومات الغربية سيقوض، مع مرور الوقت، الأسس السياسية والأخلاقية للوجود الحالي لقواتنا في أوروبا. كما سيؤثر تأثيراً بالغ الضرر، على ترايط الحلفاء بوجه عام. فالتحالف الغربي استمر متضامناً، نظراً للمشاورات التي يجريها الحلفاء عن قرب، والتي ترتكز على الأهداف والفلسفات المتوافقة. ولقد عمل الرئيس «جول» على إبقاء فرنسا مستقلة عن الولايات المتحدة، ولكنه في وقت الأزمات الكبرى مثل أزمة برلين أو التوتر بين السوفييتية في كوبا، وقف يحزم إلى جانب حلفائه. ومن المتوقع أن تتصرف الحكومات الشيوعية في غرب أوروبا بنفس الطريقة، وتبرهن على معتقداتها الشيوعية في القضايا الدولية.

والعلاقات مع العالم الثالث ، وبرلين والرقابة على الأسلحة ، والأمن الأوروبي ، سيئات كل تدريجيا ويتلاشى . وبالعكس ، من المحتمل أن تظهر معارضة نشطة خاصة في المناطق ذات النفوذ السياسي والثقافة الأوروبية التقليدية . كما ستظهر سريعا ، الانقسامات في جهونا المشتركة من أجل تحسين مستوى الاقتصاد العالمي ، والحث على التقدم في العالم المتطور والنامي على السواء ، في هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي مؤتمر باريس للاقتصاد والتعاون العالمي ، وفي مؤتمرات القمة ، كيف يمكن أن تستمر وحدة الأطلنطي ، في ظل مثل هذه الظروف ، حتى فيما يتعلق بقضية الأمن ؟

وستضعف وحدة حلف الأطلنطي وقوته العسكرية بشكل خطير . إن الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، تقسم خدماتها لحلف الأطلنطي شقاه . وفي الواقع من العسير تصور كيف ستستمر البنية الحالية لهذا الحلف ، بكل ما تتضمنه هذه البنية من تبادل للمعلومات والمعارف الرقيقة ، وخطط حربية ومشاورات سياسية متكاملة ، إذا ما استولى الشيوعيون على جزء مهم من السلطة . إن اشتراك الأحزاب الشيوعية في حكومات أوروبا الغربية ، سيحدث تغييرا جوهريا في أعمال حلف الأطلنطي ، كما حدث لفترة مؤقتة مع البرتغال ، التي انسحبت من المناقشات داخل المنظمة ، عندما كان مستقبلها السياسي مازال موضع شك . ومن المستبعد أن تغطي هذه الأحزاب أولوية في ميزانياتها للدفاع في حلف الأطلنطي . بل من المؤكد ، أن الأحزاب الشيوعية ستستخدم قوتها للقضاء على جهود الدفاع المشتركة في أوروبا الغربية ، كما ستعمل حتما على تحطيم إرادتنا ، حتى تدفع ثمن بقاء القوات الأمريكية في أوروبا . وغلاوة على ذلك ، سينقلب حلف الأطلنطي إلى حلف الماني أمريكي كبير ، إذا اشترك الشيوعيون بشكل فردي ذي مغزى في حكومات دول أوروبا الغربية الكبرى ، وسيستخدم هذا الشبح في دول أوروبية غربية أخرى ، للقضاء على ما تبقى من التضامن الأطلنطي . وهكذا يضعف حلف الأطلنطي ، في حين يواصل الاتحاد السوفييتي تنمية علاقاته وقوته الاستراتيجية ، وإحكام قبضته على حلف وارسو ، ويصبح بذلك توازن القوى بين الشرق والغرب مهددا بالخطر . كما ستفقد الدول ، حليفتها كانت أم محايدة ، حريتها تدريجيا ، وينفس القدر الذي سيزيد فيه الخوف من القوة السوفييتية . وأخيرا ستحدث تحولات ضخمة ضلنا ، وإن يكون ذلك بسبب أن الأغلبية قد اختارت بإرادتها هذا الطريق ، وإنما لأن الخلل في التوازن الكلي ، لم يترك لهم بديلا آخر .

وسيمت القضاء على التقدم المأمول في اتجاه الوحدة الأوروبية . وقد عارض الحزب الشيوعي الإيطالي والفرنسي ، إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ، واعتبرها مؤامرة للاحتكار الرأسمالي . وعارضت هذه الأحزاب باصرار ، وحتى وقت قريب ، أي تقدم في اتجاه الوحدة الأوروبية . ولكنهم اضطروا أخيرا إلى قبول المجموعة الأوروبية كأمر واقع من أمور الحياة . ويقولون الآن إنهم يسعون إلى جعلها أكثر «ديموقراطية» ، وتغييرها بوساطة «سلسلة من العمليات المبكرة في مجال المؤسسات ومجال التوجيه العام» ، على حد تعبير برانجر . ومن الممكن الاعتماد عليهم في إعادة توجيه السوق المشتركة شطر إقامة علاقات أكثر توطدا مع اقتصاديات أوروبا الشرقية ، وشطر أكثر مطالب العالم الثالث تطرفا ، لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ونخلص إلى أنهم لن يقوموا بتشجيع الوحدة السياسية الأوروبية على تدعيم التعاون مع الولايات المتحدة ، ولن يحتوها على ذلك ، فإن فعلوا ، فسيكون لتشجيع اتجاهات القوة الثالثة . ومع مرور الوقت ، إما ستعطل الدول التي يشترك الشيوعيون في حكمها ، على اجتذاب الحكومات الأخرى تجاهها ، وإما سيتعرض المجتمع الأوروبي إلى تصدعات عميقة بين دول الأطلنطي التقليدية ، وبين « اليسار الجديد » .

وستكون النتيجة مدمرة في الحالتين ، بالنسبة للوحدة الأوروبية وتضامن الأطلنطي .

وهكذا وطبقا لاية فرضية من الفرضيات ، سيكون لاشتراك الشيوعيين في الحكومة ، أثر عميق على البنية الدولية كما تطورت في فترة ما بعد الحرب . ولا يمكن أن نقف من ذلك موقف اللامبالاة ، أو أن نخدع أنفسنا بالظن ، أن استيلاء الشيوعيين على جزء مهم من السلطة في أوروبا الغربية ، لن يحطم تماما العلاقات بين دول حلف الأطلنطي .

الاستجابة الأمريكية :

إن موقف الولايات المتحدة ، تجاه مثل هذه التطورات ، هو بالضرورة موقف معتدل . إن الدور الحاسم يجنب أن تقوم به الحكومات الأوروبية ، كما أن القرار النهائي ، لابد أن يتخذه الناخبون الأوروبيون ، ولا نستطيع نحن أن نحل محل الاثنين .

إن الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، لا تجد فرصتها في قوتها الذاتية . وإنما في انقسام وفساد خصومها وعدم تنظيمهم ، ونجح فقط في الوقت الذي يبدو فيه النظام الديموقراطي ، غير قادر على حل المشاكل الاجتماعية اليومية ، وعندما يكون المركز غير قادر على السيطرة ، وتصبح المجتمعات مستقطبة . إن العنف يدفع بالكثير من اليائسين إلى مساندة الشيوعية ، كما يحدث في إيطاليا المسوقة الآن ، اقتناعا منهم بأنه لا بد من حلول عنيفة ، لوضع حد لحالة الحصار التي أمنت إلى الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى .

إن الأسباب الأساسية وراء مكاسب الشيوعية ، هي أسباب عميقة ، وليس من السهل علاجها . وقد عصت خيبة الأمل في الحكومات الديموقراطية والزعماء الديموقراطيين ، في كثير من الدول الأوروبية . ففي عصر السلم ، وفي عالم البيروقراطية والانتاج الضخم ، لا توجد أزمات خطيرة ، أو فرص للقيام بأعمال بطولية . وقد انكشف في زمن نسبي ، زيف السلطة ، دون أن يوضع مكانها شيء كمبدأ تنظيم المجتمع . وقد خيبت البيروقراطية الجردة ، ظنون المواطن في مدى استجابة حكومته لمطالبه ، وجعلت مهمة المسؤولين المنتخبين في نفس الوقت مهمة صعبة . إن كثيرا من الدول الديموقراطية لا تقدم للشباب ما يثير خياله ، كما أن الكبار فقدوا إيمانهم بقيمتهم . فكتيرا ما يستنفذ الزعماء الديموقراطيون جهودهم في الفوز بالوظائف والاهتفاظ بها ، فيفقدون بالتالي القدرة على إثبات قوة معتقداتهم وثقتهم في فلسفتهم ، أمام خصومهم الراديكاليين .

إن النجاح الذي حققته المجتمعات الغربية في المحافظة على مستوى من الرخاء ، لم تكن لنظم به حتى منذ أربعين عاما ، قد أسهم أحيانا في توغك هذه المجتمعات . إن المثقفين يحكمون على المجتمعات بالمانية ، إذا كانت مزدهرة ، وبالنظم إن هي أخفقت في تحقيق الرخاء . إن الصعوبات الاقتصادية التي تفاقمت خلال السنوات الأربع الماضية ، من ركود اقتصادي وتضخم لم يسبق له مثيل على مدى جيل بأكمله ، بسبب الارتفاع الفاحش في أسعار البترول ، قد أدت إلى يأس هؤلاء الذين خابت آمالهم في تطوير اقتصادهم وتقدمه . إن تدخل الاقتصاديات وتربطها ، يتسبب في تسرب التضخم والركود الاقتصادي عبر الحدود القومية ، مضاعفا بذلك الاحساس بالعجز الفردي .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل هذه الصعاب ، مازالت القوى الديموقراطية في الغرب ، تملك أن تعطي أو لاتعطي فرص النجاح للأحزاب الشيوعية ، وتملك القدرة على تصحيح مسار اقتصادها ، والقضاء على التضخم .

إن لديها أيضا رأس المال الثقافي ، والموارد التي تمكنها من دخول مرحلة جديدة من الخلق والابداع . إن مناهضة الشيوعية لا تكفي ، ولا بد أن تكون هناك استجابة للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية

وإذا كانت مسئولية الولايات المتحدة، هي تشجيع الحرية السياسية في كل دول العالم، فمن واجبنا، بالتأكيد، أن لا نترك مجالاً للشك في معتقداتنا بشأن قضية على هذا الجانب من الأهمية بالنسبة لمستقبل التحالف الغربي، وبالتالي بالنسبة لمستقبل الديمقراطية. إن حقوق الإنسان، ليست شيئاً مجرداً يتعلق فقط بالإجراءات القانونية، وينفصل عن القضايا الأساسية للهيكل السياسي الجيوبولوتيكي. ولا يمكننا أن نتجاهل النكسة التي ستصيب الحريات في أوروبا، إذا تمكنت الاقليات الشيوعية من السيطرة بشكل حاسم، على السياسات الأوروبية. ولا يجب أن ننسى أيضاً، عن تأثير ذلك على الحرية في جميع أرجاء العالم، إذا انحرف ميزان القوى الدولي، في اتجاه مضاد للغرب.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة لابد أن تدير سياساتها بالنسبة لحلفائها، بحيث تعمل على تقوية الحكومات الديمقراطية المعتدلة والمتطورة في دول أوروبا الغربية. ويجب كذلك أن نتجنب المجاهرة بالمطالب والمواقف، التي مهما بلغت قيمتها الجوهرية، إلا أنها تزيد من حدة الانقسامات الداخلية في الدول الغربية، وتزيد من احساس عجز الحكومات الأوروبية. وفي نفس الوقت، تستطيع الولايات المتحدة، أن تسهم في احساس الانجاز، بتعاونها القوي، واشتراكها في الجهود التي تبذل لحل المشاكل العامة في مجالات الدبلوماسية والطاقة والرقابة على الأسلحة، ونمو الاقتصاد. وقد كان هذا هو الهدف من مؤتمرات القمة التي عقدت مع الزعماء الغربيين والتي بدأها الرئيس فوردي في رامبوييه وبيروت وريكو، وواصلها بنجاح الرئيس كارتر في لندن.

إن وحدة الديمقراطيات وتعاونها، يشكل شيئاً جوهرياً بالنسبة لما تفعله أمريكا في العالم. فالوحدة الغربية لا تدافع فقط عن سلامتنا، وإنما هي تدافع أيضاً عن أسلوب حياتنا، وعن القيم الأخلاقية الأساسية في حضارتنا. وهنا بالذات، لا يمكننا أن نكون محايدين. إن تعزيز هذه المبادئ، يستحق نفس التضحية، ونفس الالتزامات، التي ألهمت أكثر مراحل الدبلوماسية الأمريكية ابداً.

إن مجتمعات الشرق الراكدة التي أشرت إليها، تخدم غرضين: فهي تحمل لنا تحذيراً، وتعطينا أملاً في نفس الوقت. فهذه المجتمعات تذكرنا بأن حيوية الغرب السياسية والثقافية، أكثر من رخائه المادي، هي موضع جسد العالم كله. فرياح التغيير تهب أساساً من الغرب. إن رجال ونساء أوروبا الغربية، مدركون تماماً أن الغرب - على الرغم من شوكه وارتياكه الديني - هو طليعة التطور العصري، والمصدر الحيوي للعلم والثقافات العصرية، وحامي حمى العقل الانساني الحر. إن الدول النامية التي تتوق إلى التقدم، تنجس أيضاً إلى الغرب لا إلى الشرق، لتحصل منه على المساعدات والتأييد ولكي تعرف حدود ما يمكن أن ينجزه الإنسان عندما يتطلع إلى التقدم. إن ما نملكه من تقنية وإبداع وقسوة اقتصادية لا تضاهيها قوة اقتصادية أخرى، ناهيك عن نظرية بيروقراطية للحمية التاريخية، كل هذا يشكل القوى التي ستصنع المستقبل، هذا إذا عبأنا طاقات شعوبنا الحرة.

ليس هذا وقت الاستسلام أو الانعاز، ولكنه وقت التصميم والامل والثقة. إن قوة الرجال والنساء الأحرار، وقوة الامم الحرة التي تعمل معاً، وهي واثقة من قوتها وقدرتها لا يمكن أن يقف أمامها أي نظام شمولي، أو حركة سلطوية. إن روح الحرية لن تسحق أبداً، ولكن من الممكن أن تضع الحرية تدريجاً، وهذا الخطر يهدد أوروبا الغربية اليوم، وستكون لهذا التهديد آثار ليس فقط على أوروبا، وإنما على المجتمع الديمقراطي والعالم أجمع.

المشروعة للدول. ويجب وضع حد للظلم، هذا الظلم الذي تستمر منه القوى المناهضة للديمقراطية قوتها الجاذبة. إن الديمقراطيات تستطيع أن تغلب على هذه التحديات، وأن تفتح عهداً جديداً من التقدم الجديد المثير.

إنه لا مبرر حيوي في هذه العملية، أن تشجع الولايات المتحدة المواقف التي تنم عن العزم والافتناع. ويجب، بادئ ذي بدء، أن نعترف صراحة بالمشاكل التي ستواجهنا، إذا استولى الشيوعيون على السلطة في أوروبا الغربية، وأن نفهم القرارات العملية التي سيتختم عليها اتخاذها نتيجة لهذا الوضع. ويجب أن نتحاشى وجهات النظر التي تسمى إلى الهروب من الاختيارات الصعبة، وذلك عن طريق التخمينات المتفائلة بشأن ما يمكن أن يحدث. لابد أن نضع برنامجاً لتشجيع القوى المعتدلة والمتطورة في هذه المرحلة الحرجة، وتجفيف شملها في حالة ما إذا انتصر حزب شيوعي.

ثانياً، يجب أن نتحاشى الإيحاء بأننا نعتبر أن نجاح الشيوعيين أمر نهائي فندخل في علاقات معهم مجرد التأخر أو لفت النظر، أو في مشاورات مع زعمائهم، أو ندلى بتصريحات مبهمه. إن نجاح الشيوعيين ليس أمراً نهائياً. وقد يسهم في هذا النجاح، تردد الولايات المتحدة أو موقفها الغامض. إن الأحزاب الشيوعية مثقلة بالضعف والاضغوط الداخلية، ويصعبها عيب أساسي وهو: أن الأحزاب التي لا تتحدث عن القيم الانسانية التي ألهمت شعوب الغرب لأجيال طويلة لا يمكن أن تجتذب الأغلبية في الدول الغربية، إلا في وقت الأزمات التي لا تحل. ولم يحدث مطلقاً في دولة غربية أن فاز حزب شيوعي بطريقة شرعية بأقصر من ثلث الأصوات تقريباً. إن أكثر أسلحتهم قوة، هو الخوف وعدم الثقة وتثبيط العزيمة، ومصدر قوتهم ينبع من أسطورة حتمية إستيلانهم على السلطة. وبناء عليه، فإننا لا نسدى جيلاً لاصدقائنا في أوروبا، عندما نؤيد القول بأن وصول الشيوعيين وحلفائهم إلى الحكم، إن يغير كثيراً أو حتى قليلاً من مواقفنا وسياساتنا. وإننا هنا لا ندلي بتصريح رسمي، فذلك يعتمد على أحكام تكتيكية، من الصعب أن تصدر عن شخص خارج هذا المجال بل أني أتكلم عن موقف الولايات المتحدة الواضح الصريح.

وقد اعترض بعضهم قائلًا أن سياسة كهذه، قد تأتي بغير المطلوب، وتشجع على اعتراض الشيوعيين على الأصوات. ولكنني اعتقد أن العكس هو الصحيح فليما يتعلق بالتوازن، اعتبر أنه من الأهمية بمكان، احاطة أوروبا علماً بمصالح الولايات المتحدة واهتماماتها. إن كثيراً من الناخبين في الدول الحليفة، يدركون قيمة صداقة الولايات المتحدة ويقفرون الأمن الذي يوفره لهم خلف الاطمئنان. ويجب علينا أن لا نتجاهلهم، أو نثبط من عزيمتهم، أو نتخلى عنهم. إن المكاسب التي سجلتها الأحزاب الشيوعية تدريجاً، خلال السنوات الماضية، ما هي إلا مكاسب هامشية وسط ناخبين لم يسبق لهم انتخاب الشيوعيين من قبل، ولم يدفعهم إلى ذلك أي شعور مضاد لأمريكا، وإنما اقتنعوا بسبب أو لآخر، أن الشيوعيين أصبحوا مقبولين ولا غنى عنهم.

وليس هناك دليل على أن الناخبين قد أعطوا أصواتهم للشيوعيين تأثراً بالموقف الأمريكي، على العكس، قد يكون الخطر الحقيقي في الاتجاه الآخر. وقد يخدع كثير من خصوم الأحزاب الشيوعية التقليديين بالأصوات وتقتضى الأوضاع والمواقف الغامضة في هذه الدولة، أن تغير من معارضتنا التقليدية. الشيء الغريب أننا نضعف العناصر المعتدلة، التي قد توجد داخل الحركة الشيوعية، بأصرارنا وتلفنا على الضمانات الشفهية.

الأحزاب الشيوعية والجمالية لبعضها بعضا خلال الحرب الباردة ، والأعمال المشتركة لتأييد هيتلر ، والنضال الحازم المشترك الذي يشنه الشيوعيون في جزئي القارة من أجل إفراج الثور والتمسك بين كل دول أوروبا ، والحملات الواسعة في أنحاء العالم للتضامن مع ضحايا الامبريالية والرجعية .

غير أنه لا بد من ملاحظة ، أنه كلما زاد اهتزاز الواقع السياسية لاحتكاك رؤوس الأموال ، وكلما زاد نفوذ الأحزاب الشيوعية والجمالية ، زاد مكر ودهاء أعمال أعداء الشيوعية التي تستهدف تفتيت وحدة القوى المناهضة للامبريالية وتمزيق الحركة الشيوعية وتلويثها .

إن استراتيجية الانشقاق الامبريالية ، تقابل بطبيعة الحال ، بصدد قوى من جانب الأحزاب الشيوعية .. ومن الأشياء ذات الأهمية الكبيرة في هذا الصدد ، مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والجمالية في أوروبا ، الذي أكتسب أفكاره واستنتاجاته ، إخلاص الشيوعيين لمبادئ التضامن الأممي .

غير أنه مما يؤسف له ، أن وجهات نظري تتناقض تماما مع تلك المبادئ ، ردها حتى أعضاء من الحركة الشيوعية .. ومن أمثلة ذلك تلك التصريحات العلنية التي أدلى بها سسنتياجو كاريللو سكرتير عام الحزب الشيوعي الأسباني ، ولا سيما كتابه « الشيوعية الأوروبية والدولة » الذي ظهر في أبريل من هذا العام .

ومن الممكن تصنيف المشاكل التي عولجت في كتاب كاريللو إلى مجموعتين : الأولى تتعلق باستراتيجية وتكتيكات الشيوعيين في أوروبا الغربية .

ولا شك أن هناك مشاكل هامة حقا وحيوية ، مسبوقة وأجسب الشيوعيين المباشر أن يدورسوها بنقضية .. وإذا راعينا أن هذه المشكلات معقدة ومتعددة الجوانب ، ولها تضمينات نظرية وعملية ، فإن تبادل الآراء حول هذه المسائل بين ممثلي الأحزاب الشيوعية المختلفة ، ذو أهمية كبرى بلا جدال . بيد أنها موضوع في حد ذاتها ، ولن نتناولها بالبحث في المقال الحالي .

والمجموعة الثانية من المشكلات تتعلق بالموقف الدولي الراهن ، وخصائص الدول الاشتراكية وسياساتها ، ووحدة وتماسك الحركة الشيوعية ، وهذه المسائل تمس مصالح كل الأحزاب الشيوعية بالفعل ، بما فيها الحزب الشيوعي السوفييتي ، وبالتالي فإننا نعتبر أن من حقنا وإجبنا أن نذكر وجهات نظري حول هذه المسائل :

أولاً بشأن « الشيوعية الأوروبية » :

في البداية ، يجب أن يلاحظ أن كاريللو قد مر بتحول صارخ ومذهل حقا في مسألة الشيوعية الأوروبية ، كما في المسائل العديدة الأخرى ، فمنذ عام واحد فقط - وفي مؤتمر برلين - قال إنه لا يوجد شيء يسمى « الشيوعية الأوروبية » .. في حين أنه اليوم لا يعلن أنه هو نفسه شيوعي أوروبي فقط ، بل وأنه أشبه برسول لهذه الفكرة الجديدة ، ويشرع في صياغة مبادئها الأساسية أمام العالم بأسره .. ولابد من القول بأنه يجعل فهمه « للشيوعية الأوروبية » واضحا تماما .

والتحليل الموضوعي لما يقوله كاريللو في كتابه حول هذا

نحن نعتز بالحرية واستواجه الفطر ، لقد وجد مارشال الجمهور من أجل القضاء عليه ، وبدأ عهدا من الإنجازات من أجل شعوبنا . أن أوروبا الغربية ، أقرب شركائنا ، ومهد معظم حضاراتنا ، عزيزة علينا إلى الدرجة التي لا يمكن معها أن نتصرف بطريقة مغايرة .

وثيقة (٧)

مقال مجلة « العصر الحديث » السوفيتية ردا على كتاب « الشيوعية الأوروبية والدولة » لسسنتياجو كاريللو الأمين العام للحزب الشيوعي الأسباني

إن عصرنا عصر تغير اجتماعي خطير .. وعملية التحول الاجتماعي للمجتمع البشري تتحرك قسما ، ومزيد من الدول والشعوب والمجموعات الاجتماعية ، ترفع رايات الاشتراكية والديمقراطية والتحرير الوطني .

والقوة الدافعة لهذا التحول التاريخي الذي يحدث اليوم ، من البوضوح بحيث يراها الجميع .. إنها الدول الاشتراكية ، والطبقة العاملة الدولية ، والمناهضون من أجل التحرر الوطني والاجتماعي ، ومن بينهم الاشتراكيون في حركة عدم الانحياز في آسيا ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة للنضال الناجح من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية ، تحالف القوى الثورية الأساسية الثلاث ، والحركة الشيوعية الدولية هي تجسيد هذا التحالف ويوجه الحركة ..

ومن الواضح أنه ، كلما زادت وحدة وتماسك هذه الحركة كلما زادت فعاليتها كعامل يجمع معها كل القوى الثورية المناهضة للامبريالية .. ويؤكد ليونيد بريجنيف ، أن « الشيوعيين في كل الدول يستنتجون من مجموع خبرة الصراع الطبقي ، أن أكثر الشروط المسبقة أهمية في حل المشكلات المعسيرة المتعددة الأشكال التي تواجهنا ، هو دعم التعاون الكفاحي ، والوحدة ، والتعاون النشط بين كل الأحزاب الشيوعية في العالم .. ولن نستطيع الشيوعية العالمية أن تبلغ أهدافها العظيمة ، إلا بالعمل كحركة نواة واحدة .

ومن الأمور الأساسية لذلك ، الوحدة بين الأحزاب الشيوعية التي حققت بالفعل الإحاطة بالنظام الرأسمالي ، والتي تزعمت بناء المجتمع الجديد ، وبين الأحزاب الشيوعية التي تعمل في العالم غير الاشتراكي ، وهذا التحالف المتين والتعاون بين هاتين المجموعتين من الأحزاب ، قوة ضخمة في الدفاع عن مصالح العمال والسلام والتقدم ، ظهرت أهميتها أكثر من مرة طوال الستين عاما الماضية .

وينعكس ذلك بوضوح على التطورات الأوروبية ، فالتغيرات الهامة التي حدثت في قارتنا ، هي النتيجة المباشرة للتعاون بين الشيوعيين في الأجزاء الشرقية والغربية من أوروبا ، ويكفى أن نذكر وحدة الجهاد لشيوعيين أوروبا في النضال ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، والتأييد النشط الفعال الذي قدمته

كل شيء اقتصاديا واجتماعيا .. فبريطانيا شيء ، وألمانيا شيء آخر ، واليونان شيء ، والنرويج شيء مختلف تماما .. والخلاف أكبر من ذلك بين تقاليدها التاريخية وعاداتها .. الخ . ومن ثم فإنه رغم كل التشابه في بعض الأساليب الأساسية الهامة للنضال من أجل الاشتراكية فإن استراتيجية أحزاب أوروبا الغربية المختلفة ، تتباين في اتجاهاتها الكثيرة .

ثالثا : إن فكرة « الشيوعية الأوروبية » تبدو خاطئة أيضا ، لأنها تكفل أساسا لانتراض أن الحديث لا يدور — كما نؤكد بحق في وثائق عديدة للأحزاب الشيوعية — عن بعض السمات المعينة لاستراتيجية الأحزاب الشيوعية لبعض الدول ، بل عن شيوعية ما خصاصة ، بيد أنه ليست هناك غير شيوعية واحدة .. إذا تحدثنا عن الشيوعية العلمية الحقيقية التي وضع أسسها ماركس وإنجلز ولينين ، والتي تتقيد بمبادئها الحركة الشيوعية في الوقت الحالي .

غير أن هناك تفسيراً آخر واسع الانتشار « للشيوعية الأوروبية » .. أعطى لها منذ البداية بوساطة المتحدثين باسم العالم الرأسمالي .. وعلى سبيل المثال فقد أوضحت مجلة « أوروبا » الإيطالية في مقال بعددها الصادر في ٢٥ أبريل ١٩٧٦ أن « الشيوعية الأوروبية » هي أولا إداة من أجل (تعدد الشيوعية) أي لتقسيم الشيوعية إلى أجزاء منفصلة يعارض بعضها بعضا . وثانيا : أنها اتجاه سياسي يتفق (لهذه الأسباب بالذات) مع مصالح « الاستقرار السياسي الدولي » — أي الإبقاء على الوضع السياسي الراهن الذي يتمشى مع أهداف الامبريالية أهداف الولايات المتحدة .

ولقد شرح الأيديولوجيون البورجوازيون في دول مختلفة أكثر من مرة ، ما يقصدونه من « الشيوعية الأوروبية » وعند التحليل النهائي لكل هذه التفسيرات ، نجد أنه يمكن إيجازها في شيء بسيط جدا .. أن ما يريرونه هو أن تتوقف الأحزاب الشيوعية والعمالية في غرب أوروبا ، عن أن تكون أحزابا شيوعية ، وأن تقف ضد الشيوعية العلمية التي أسسها ماركس وإنجلز ولينين . والاهم من ذلك ، أنها يجب أن تقطع كل روابطها مع الأحزاب الشيوعية والعمالية في الدول الاشتراكية في أوروبا وتدخل في مواجهة معها . وينبغي أن تذكر أن نفس الخط تقريبا يتبناه المتحدثون باسم عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية .. وعلى سبيل المثال ، فإن برونو كرايسكي رئيس الحزب الاشتراكي النمساوي ، وهو يضطرب في اجتماع لحزبه في العام الماضي في البياخ ، عرض آراءه عما يجب أن تكون عليه « الأحزاب الشيوعية الأوروبية » وكان من رأيه ، أن هذه الأحزاب يجب أن تنفذ فكرة الثورة الاشتراكية وسلطة الطبقة العمالية ، وتتخلى عن الأممية البروليتارية ، وقبل كل شيء عن الصداقة والتضامن مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى .

لقد قال فيرينس فارناني بحق في مقالته الذي كتبه منذ وقت غير بعيد في صحيفة تيساباندشاج المجرية ، أن جعل الشيوعية الأوروبية موضوعا للصراع السياسي ، هو بوضوح مناورة تستهدف تحويل الانظار عن النضال ضد الاحتكارات ، وتصوير بعض الأحزاب الشيوعية لغرب أوروبا التي يطلقون عليها « شيوعية أوروبية » على أنها معادية للسوفييت . وإشارة جدل بين الأحزاب الشقيقة ، وبصفة خاصة بين تلك التي تتولى السلطة ، وتلك التي لا تزال تناضل لكسب السلطة .

وقد يبدو عند قراءة كتاب كاريلو لأول وهلة ، أن الحديث يدور عن الخلافات بين استراتيجيات وتكتيكات الأحزاب الشيوعية للدول المختلفة ، وهو يعالج آراء واسعة الانتشار نوعا حول بعض سمات معينة لاستراتيجية الأحزاب الشيوعية في الدول المتقدمة .. الخ . وفي رأي كاريلو فإن « الشيوعية الأوروبية » هي فكرة استراتيجية مستقلة ، يؤكد أنها صالحة للتطبيق على « أي دولة متقدمة » رغم أنها تقوم أساسا على التجربة الأوروبية .

الموضوع ، يؤدي إلى نتيجة لا مفر منها ، وهي أنه يستخدم التعبير (أو التصور) ويدافع عنه للأغراض التالية :

أولا : من أجل معارضة الأحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية الأوروبية للأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية .

ثانيا : من أجل الحط من شأن الاشتراكية القائمة ، أي البلدان التي انشأت المجتمع الجديد فعلا ، وبالدرجة الأولى الاتحاد السوفييتي .

ثالثا : من أجل نبذ كل النتائج التي اشتراك الشيوعيون في أوروبا في الوصول إليها ، والأهداف التي وضعوها لأنفسهم في النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل ، ومن أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، وهو يضع برنامجا مختلفا تماما عن هذه النتائج والأهداف ، وهو برنامج لا يؤدي أساسا إلى ادامة انقسام أوروبا إلى كتل عسكرية متعارضة فحسب ، بل يؤدي ، فضلا عن ذلك ، إلى دعم حلف الاطلسنطي العدواني .. ومن البديهي بكل تأكيد أن هذا الأسلوب لا يتفق مع مصالح السلام ولا مصالح الاشتراكية .

— ٢ —

ولكن قبل أن نمضي في مناقشة أفكار كاريلو ، قد يكون من المناسب أن نتحدث بإيجاز عن تعبير « الشيوعية الأوروبية » ذاته وتفسيراته المختلفة ، لقد برز هذا التعبير منذ عهد قريب نسبيا ، وصاغه أصلا واضعو النظريات السياسية البورجوازيون ، ومنذ ذلك الحين أخذ ينتشر في شكل أو آخر وفقا لمن يستخدمه والتفسير الذي يضعه له ..

ويستخدم ممثلو القوى اليسارية ، بما فيهم الأحزاب الشيوعية ، أجد تفسيرات لهذا التعبير . يشير البعض — كقاعدة — إلى أن هذا الاصطلاح ليس شيوعيا ، وأنه لم يكن من تفكير الشيوعيين ، ويستخدمه للإشارة إلى الملامح المشتركة التي تتميز بها الاستراتيجية الراهنة للأحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهي استراتيجية نضال هذه الأحزاب من أجل الديمقراطية والاشتراكية .

وصحيح أن استراتيجية عدد من أحزاب أوروبا الغربية — وعلى نطاق أوسع — أحزاب الدول الرأسمالية التي بلغت مستوى رفيعا من النمو الاجتماعي — الاقتصادي — لديها فعلا أسس مشتركة ، وتلك حقيقة معروفة على نطاق واسع ومعترف بها منذ وقت بعيد .. ومنذ عهد لينين ، والحزب الشيوعي السوفييتي يؤكد دائما أهمية وضع في الاعتبار ، عند وضع استراتيجية النضال الثوري ، الظروف المعينة التي يعمل فيها الشيوعيون . من الطبيعي أن الأحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، مثلها مثل الأحزاب الشيوعية الأخرى ، تسعى لأن تضع في الحسبان ، البيئة الوطنية والتاريخية في دولها ، ولكن حتى هذا التفسير يمكن أن يعترض عليه على أساس الحجج التالية :

أولا : أن الدول الرأسمالية المتقدمة ليست أوروبية فقط ، فهي تشمل الولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، وأستراليا ، مما يعني أن « الشيوعية الأوروبية » من وجهة النظر هذه فكرة ضيقة جدا . ثانيا : أن جعل كل الأحزاب الشيوعية « أسسنا المنسبط الواحد » — حتى ولو كانت أوروبية غربية فقط — هو تبسيط مبالغ فيه للوضع الحقيقي للأمور .. وفي الحقيقة ، فإن دول أوروبا الغربية ليست متماثلة قطعا — فيما يتعلق بالظروف الطبيعية فقط ، بل وقبل

ولكن هذه هي البداية فقط وفيما بعد، نجد أن الكتاب يضرب على نغمة مختلفة تماما عندما يمضي كاريللو للدفاع عن تفسير « الشيوعية الأوروبية » يتفق بالضبط مع المعنى الذي يعطيه لها الامبرياليون من مفهوم الشيوعية .

وأعجب « اكتشاف » لكاريللو، هو أن الشيوعية الأوروبية يمكن أن تمارس « تأثيرا حساسا » على إنشاء « أوروبا متحدة » تستطيع أن تقوم « بدور مستقل في عالم متوازن، ينقسم الآن إلى تجمعات اقليمية » ويتضح فيها بعد أن الحديث يدور لا عن أوروبا، بل عن غرب أوروبا فقط .

إن فكرة « الشيوعية الأوروبية » كما يراها كاريللو وفقا لما جاء في كتابه، هي فكرة طرح دول أوروبا الغربية جانبها، باعتبارها « قوة » معارضة أساسا للدول الاشتراكية .

وقد يعترض المؤلف بأنه لم يقل شيئا من هذا القبيل في أي مكان من كتابه، وهذا صحيح، فإن كاريللو - لكيلا يبدو نصيرا مباشرا للسياسة الاطلنطية وخصما للاشتراكية - يتحدث فعلا عن الاشتراكية، بل يدعو أحيانا إلى بناء الاشتراكية في دول غرب أوروبا، ولكن هل يتمشى هذا مع بعض اقواله الأخرى، عندما يتحدث مثلا عن « مرحلة محددة لتنظيم الدفاع على المستوى الأوروبي » ؟ أن كل انسان يعرف ماذا تتضمنه عبارة « تنظيم الدفاع على المستوى الأوروبي » .. أنها تعني ممارسة السياسة الامبريالية لتسليح غرب أوروبا ضد الاشتراكية العالمية، سياسة التحالف بين الرجعية الأوروبية والأمريكية .. من الواضح بكل تأكيد، أن آراء من هذا النوع بعيدة جدا عن فكرة بناء الاشتراكية .

وسيمكن من المناسب هنا أن نذكر، أنه منذ وقت قصير، كان كاريللو يؤيد دخول اسبانيا حلف شمال الاطلنطي، تلك الكتلة العدوانية البالغة الخطورة، والتي هدفها الاساسي الاعداد لحرب ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وليس هناك ذكر في الكتاب لهذا الموقف الأكثر من عجيب، ولكن ما فيه يكفى تماما، أن من الواضح مما جاء فيه، أن فكرة المؤلف الاساسية هي « توحيد » أوروبا الغربية على الاسس المعادية للسوفييت، فلا عجب أن كانت تجسورات كاريللو التي من هذا النوع، تلقى استحسانا من جانب خبراء الدعاية والايديولوجية البورجوازيين .

ولفكرة إنشاء « أوروبا موحدة » .. أوروبا « المستقلة عن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » زاوية أخرى أيضا .. فهي من حيث جوهر الامر فكرة انشقاق القوى الديمقراطية والحركة الشيوعية في القارة إلى جزئين، وهي انشقاق سيهول الحركات الديمقراطية والشيوعية في غرب أوروبا، إلى طريق « ثالث » أو « بسيط » مشكوك فيه إلى حد كبير، في طريق ما بين الرأسمالية والاشتراكية : ولا بد أن يلاحظ المرء، أن هذا يذكرنا بالافكار التي ردها زعماء الدولية الاشتراكية في جنيف في نوفمبر الماضي .

ولا بد من القول، بأن فكرة تقسيم الحركة الشيوعية الأوروبية، وفكرة تمزيقها .. فكرة عزيزة جدا على قلب كاريللو بالتأكيد .. وعلى أية حال ففانه يعرضها ويؤيدها بتثبيت جدير بقضية افضل .. وفي ديسمبر ١٩٧٥ قال في حديثه لصحفي من جريدة لاستامبا الايطالية إنه « لا يمكن أن يكون هناك خط مشترك بين الاحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية، والاحزاب في دول أوروبا الشرقية .. »

ونحن (من هم ؟ الناشر) نفكر في إعادة النظر في مبادئه الاممية، حتى نجعلها تقوم على اساس تنسيق اعمالنا مع اعمال القوى الأخرى للحركة العمالية في أوروبا الغربية .. وقد يحتفظ باتصالات وعلاقات تعاون مع احزاب دول أوروبا الشرقية، ولكن الغرب يجب أن يأتي أولا .. »

ولا حاجة للقول، بأنه ليس فقط من حق الاحزاب الشيوعية في غرب أوروبا، بل ومن واجبها الواضح أيضا، أن تنسق اعمالها، على الاقل لأن الرأسماليين في غرب أوروبا يشنون منذ وقت طويل هجوما على الحركة العمالية في جبهة متعددة اساسا ولكن الشيء غير الواضح هو : لماذا يكون من الضروري نيل التعاون مع الاحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية من أجل اجراء مثل هذا التنسيق في العمل، والاكثر من ذلك « إعادة النظر في مبادئه الاممية ؟ وعلى أية حال فقد تطور حتى اليوم ولسنوات عديدة، تعاون ناجح بين الاحزاب الشيوعية في الجزء الغربي من القارة، إلى جانب التعاون بين كل الشيوعيين الأوروبيين .

ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن تفسير كاريللو « الشيوعية الأوروبية » لا يتفق إلا مع مصالح الامبريالية وقسوى العسكرون والرجعية، ولو طبق عمليا لكانت له عواقب سلبية خطيرة، سيحس بوطأتها الكاملة بصفة خاصة، الشيوعيون في الدول الرأسمالية - وبينها بطبيعة الحال اسبانيا - وأخيرا سيؤدي هذا إلى انقسام في الحركة الشيوعية الدولية، وهو نفس الهدف الذي تنوق إليه القوى الرجعية الامبريالية منذ سنوات عديدة .

إن « الشيوعية الأوروبية » في تفسيرات كاريللو، ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاداته المتصاعدة للسوفييت، وفي وصف سياسة الاتحاد السوفييتي ونشاط الحزب الشيوعي السوفييتي، تحدث في الوقت الأخير عن بلاديا وحزينا، بتعبيرات لا يسوز حتى لأكثر الكتاب رجعية غالبا، استخداما، وفي هذا الصدد أيضا من كاريللو « بتحول » مذهب في السنوات الأخيرة .

فقد كان هناك حين من الزمن، اتخذ فيه مواقف تضامن مع حزب لينين، وأول دولة اشتراكية في العالم، وكانت نغمة تصريحاته مختلفة تماما .. ففي تقرير للمؤتمر السادس للحزب الشيوعي الاسباني في يناير ١٩٦٠ قال : « إننا نسيّرشد بالمبادئ التي وضعها ماركس وإنجلز ولينين واستوعبناها من تجارب النضال، واحتدنا فيها حتى الحزب الشيوعي العظيم للاتحاد السوفييتي » .

وقال في أغسطس ١٩٦٥ في المؤتمر السابع للحزب : إن أمثا دعامة للشعوب في حركتها نحو التحرر، تعتبر الاتحاد السوفييتي الذي ولد أثناء ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى .

وفي سبتمبر ١٩٧٠، أعلن في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني بكامل هيئتها، « أنه من المستحيل تصور اشتراكيين يعتبرون الاتحاد السوفييتي، بل والشكل السوفييتي للاشتراكية عدوا لهم » .

ولعله من المناسب في هذا الصدد، أن نذكر البيان الذي صدر عقب المباحثات التي أجريت في موسكو في أكتوبر ١٩٧٤ بين وفد من الحزب الشيوعي الاسباني برئاسة ستيبانو كاريللو، ووفد من الحزب الشيوعي السوفييتي، وقد جاء في البيان : « لقد أعرب وفد الحزب الشيوعي الاسباني عن ارتياحه العميق إلى منجزات الاتحاد السوفييتي، ورجع بنفس هيبة الاتحاد السوفييتي في الساحة العالمية، ويؤيد الحزب الشيوعي الاسباني، السياسة السوفيتية للسلام والتعاون السلمي بين الدول، ومساعدة الشعوب التي تناضل ضد الامبريالية ومن أجل الاستقلال الوطني . وهو يقدر تقديرا عاليا دور الحزب الشيوعي السوفييتي في تنفيذ تلك السياسة، ومساهمته الهامة لتطوير العملية الثورية العالمية » .

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل : هل كل التصريحات الحالية التي

وكيف يمكن أن يصنف المرء قبول كاريلو البالغ السنين ، بأن الاتحاد السوفييتي هو « القوة العظمى » التي يوجه إليها النور في سياق التسليح ، وأنه يسمي وراء أهداف دولة عظمى .. لا يمكن وصف ذلك إلا بأنه عداء الشيوعيات . وأي شخص آخر يمكن أن يهمل المزاعم والقرائن ، بأن الاتحاد السوفييتي يستلزم الفصل الطبقي والاممية ، كإداة تشهيق مثل تلك الأهداف بالشمس ؟

إن سجل السنوات الستين يجمعها التي مرت على وجود الدولة السوفييتية ، يكتب بحروف حاسمة أمثال تلك المزاعم ، فلم يحدث قبل أن كل هذه الترددات ، أن امتدت الحركات الشيوعية السوفييتية ، أو زعامة الحزب ، ذرة الاتحاد السوفييتي وراء أهداف إنسانية تضي بقضية السلام والاشتراكية ، أو بالمصالح الوطنية لدول أخرى .. لم يحدث قط في كل هذا الوقت ، أن تهريب الاتصاف السوفييتي من التزاماته الاممية .. وفي هذا الصدد يوجد الدليل البالغ الاهمية الذي اسمعه للعالم كله زعماء دول مثل فيتنام ولاوس ، وكوبا وأنجولا ، وزعماء حركات التحرير الوطنية في أفريقيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ، والوطنيين في شمالي أوروبا ، وأفريقيا ، وفخلاً عن ذلك هناك الشهادة التي يعطيها الوطنيون الإسبان والشيوعيون الإسبان الذين تعلموا من تجربتهم الخاصة ، معنى إخلاص الاتحاد السوفييتي لمبدأ الاممية .

والسؤال الذي يثور هنا بطبيعة الحال هو : لماذا اتخذ ستياجو كاريلو مثل هذا الموقف حيال الاشتراكية وحيال الاتحاد السوفييتي ؟ وأين تكمن جذور ذلك ؟ لعل الرد على هذا السؤال سيكون ممكناً وضعه بصورة أدق في الوقت المناسب ، ولكن هناك بعض الجوانب التي أوضحها كاريلو بنفسه فعلاً ..

لقد أوردنا فيما سبق ما يقوله عن عزمه على « إعادة النظر في مبادئ الاممية » فضلاً عن أنه أعلن مراراً أن الاممية « من بتايا الماضي » بل لقد مضى في فبراير ١٩٧٦ إلى أبعد من ذلك ، عندما أعلن أنه « بعيد النظر في النظرية الماركسية - اللينينية » .. وهو فصل غريب إلى حد ما بالنسبة لشيوعي ، ولكن كاريلو نفسه القوي الضوء على الموضوع في يوليو من العام الماضي ، عندما سألته صحفي أمريكي لماذا يسمي نفسه شيوعياً رغم أنه هذه ، فأجاب كاريلو بلا تردد : « أنه مجرد اسم » .

ولا يستطيع شخص سليم التفكير وهو يقرأ تصريحاً كهذا (وهو مما لم ينكره كاريلو على قسدر علمنا) أن يفسره إلا بأنه تنكر للماركسية - اللينينية ، وللمبادئ نفسها ، وللتعاليم الثورية الشيوعية العلمية .

وسعياً وراء تبرير موقفه البغيض بصورة ما ، فإن كاريلو يكرس صفحات عديدة من كتابه في محاولة خرقاً نوعاً ما ، لإثبات أن كون المرء تحريفاً هو معروف له . ولكن يتمكن من الخروج بهذه النتيجة الملية بالتناقض ، كان عليه أن يجعل الأمر يبدو ، وكان ماركس وإنجلز ولينين كانوا أيضاً تحريفيين ، والظاهر أن كاريلو يفترض أن كتابه سوف يقرؤه أشخاص سانجون ، لا يمكنهم التمييز بين التطور الخلاق للماركسية - اللينينية ، وبين التنكر التحريفي لمبادئها الجوهرية والاساسية .

فلنتذكره يعتقد ذلك ، غير أن الأرجح أن قراءه سوف يرون حقيقة أفكاره وطبيعته .

وإذا كان كاريلو يعتبر لقب الشيوعي السامي « مجرد اسم » فهذا شأنه الخاص ، ولكن الأمر لا يعتبر كذلك ، عندما يبدأ في حض كل شيوعي أوروبي لكي يحذوا حذوه ..

بدلي بها كاريلو تعني أنه يتنصل الآن رسمياً وكلها مما أقره ولحقه الحزب الشيوعي الإسباني الذي كان يرأسه ، رسمياً وكلها منذ أكثر من عامين بقليل ؟ إن أي مسراق غير متحيز مسروق يتحرر بوضوح ، أن كاريلو قد أعاد النظر في الكثير من التقييمات التي قام بها حزبه منذ وقت قريب فقط .

الحقيقة هي أنه خلال عام ١٩٧٦ أعلن كاريلو مراراً ، أن الحزب الشيوعي الإسباني « ليست له أية صلة بالاتحاد السوفييتي كدولة ، أو سياسياً ، وفي مصديك أدنى به لولاية اليونانية برين الأمريكية في يناير من هذا العام ، أنصاف كاريلو ، وهو مصنف في قبوله قائلًا « أننا لسنا متحمسين » مع السياسة الحالية للاتحاد السوفييتي .. وهذا انحراف تام عما قاله منذ عهد قريب فقط !

هذه الآراء بالضبط هي التي طورها في كتابه « الشيوعية الأوروبية والدولة » فكيف وصف الاتحاد السوفييتي فيه ؟ .. إن من رأيه أن ما تم إنجازه في الاتحاد السوفييتي ، لا يتفق مع أفكار الماركسية - اللينينية ، ويؤمن كاريلو أن ثورة أكتوبر أنهت دولة مع أنها ليست دولة بورجوازية فأنها في نفس الوقت لا يمكن اعتبارها دولة ديمقراطية عمال ، حيث البروليتاريا المنهكة هي الطبقة الحاكمة .

إن هذا يقال عن دولة تعتبر الطبقة العاملة فيها هي القوة الرئيسية في المجتمع ، حيث تسيطر مع الفلاحين والمثقفين على مجموع السلطة .. هذا يقال عن بلد أكثر من نصف العاملين في الإدارة الحكومية فيه أشخاص ينتمون مباشرة للطبقة العاملة ، عن دولة زعامتها السياسية يمارسها الحزب الشيوعي السوفييتي ، الحزب الذي أنشأته الطبقة العاملة ليعكس وجهات نظرها ومصالحها ، ويقود البلاد نحو الشيوعية .. بلد كل خطوتها تخضع لمصالح الشعب العامل ، وفي مقدمته الطبقة العاملة .. بلد يضع كل نشاطه لخدمة مصالح الإنسان العامل .

فهل ستاتياجو كاريلو لا يدرك كل ذلك ؟ أنه بطبيعة الحال يعرف كل هذا جيداً ، كما يعرفه الآلاف من الشيوعيين الإسبان الذين يعيشون في الاتحاد السوفييتي ، الذين قاتلوا مع الشعب السوفييتي ضد الهتلرية ، ثم اشتركوا معه طوال العقود من السنين في بناء مجتمع شيوعي .

أما فيما يتعلق بتوصيات كاريلو « للرفاق السوفييت » من أجل تحويل الدولة السوفييتية ، فلابد من ملاحظة أولاً ، أنه يناقض نفسه عندما يحدث في الواقع على إضعاف الاتحاد السوفييتي - وهو القوة - أخطر هو نفسه للاعتراف في فقرات سابقة من كتابه - التي لعبت دوراً هاماً جداً في مكافحة الامبريالية وفي تغيير ميزان القوى العالمي .. وثانياً أن مثل تلك التوصيات لا يمكن وصفها إلا بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لحزب آخر ، ولا سيما أنها مصحوبة بتقييمات ليست خاطئة فحسب ، بل ومهينة أيضاً للشعب السوفييتي .

كلاً .. إن كاريلو لا ينتقد الاشتراكية وبلادنا ، لأنه لا يعرف الأمور جيداً ، بل إنها بالأحرى مسألة عداء متعدد للسوفييت ، وهو ما يتضح بصفة خاصة من آخر تصريحاته العلنية - وهو حديث لمجلة دير شبيجل الألمانية الغربية - لم يكتف فيه بانكار حق دولتنا في أن تسمى دولة اشتراكية ديموقراطية ، بل ويعطى فعالاً « بتغييرها » ويدعو للنضال ضد نظام الحكم القائم فيها .. وواضح تماماً أن هذه الأقوال تنم عن عداء عميق نحو بلادنا .

والتقدم الاجتماعى ، وإذ تدرك القوى الامبريالية ذلك ، فانها تفعل كل ما فى وسعها لوقف التقدم المطرد لقوى الديمقراطية والاشتراكية . بيد انه فى تلك المرحلة من التطور التاريخى أيضا ، تنتظر هزيمة أعداء الاشتراكية والشيوعية .

ولا حاجة بنا للقول ، بأن أية انتصارات فى الصراع الطبقي ، لا تحدث من تلقاء ذاتها ، وهذا ينطبق على هذه الحالة أيضا .. أن النصر سوف يتم فى الصراع ضد حملة الانقسام البورجوازيين ، وأولئك الذين يحاولون دس الافكار الانقسامية فى الحركة الشيوعية ، وهذا النصر سوف يأتى بكل تأكيد ، إذ ان الشيوعيين فى أوروبا الذين مروا بالعديد من التجارب القاسية فى الماضى ، سوف يتمكنون من مواجهة آخر المحاولات لاجداث الانشقاق فى صفوفهم .

إن الأحزاب الشيوعية فى قارتنا ، سوف تحقق بنجاح ، أهدافها المشتركة فى النضال ضد الامبريالية ، ومن أجل أوروبا يسود فيها السلام والتقدم الاجتماعى ، وذلك بتعاونها الوثيق مع بعضها بعضا ، وتطويرا للتضامن الاممى فى الوقت الذى تمتنع فيه عن التدخل فى شئون بعضها بعضا الداخلية ، وإحترام كل منها للآخر بصدق ، مع التطبيق الخلاق للماركسية - اللينينية ، وإبتكار طرق ووسائل جديدة للحصول الثورى ، تتفق مع عصرنا ، وتضع فى حساباتها السمات القومية المحددة ■

عدد مقاعد الأحزاب الشيوعية الغربية فى البرلمان :

سنة الانتخابات	الدولة	إجمالي عدد مقاعد البرلمان	عدد مقاعد الحزب
١٩٧٦	إيطاليا	٦٣٠	٢٢٧
١٩٧٣	فرنسا	٤٩٠	٧٣
١٩٧٤	بريطانيا	٦٣٥	-
١٩٧٤	إيسلندا	٠٦٠	١١
١٩٧٣	أيرلندا	١٤٤	-
١٩٧٢	هولندا	١٥٠	٧
١٩٧٥	سويسرا	٢٠٠	٤
١٩٧٤	لوكسمبرج	٠٥٩	٥
١٩٧٥	البرتغال	٢٤٧	٣٠
١٩٧٥	فنلندا	٢٠٠	٤٠
١٩٧٦	السويد	٣٥٠	١٧
١٩٧٣	الدنمارك	١٧٩	٦
١٩٧٦	ألمانيا الاتحادية	٤٩٠	-
١٩٧٥	برلين الغربية	١٤٠	-
١٩٧٥	النمسا	١٨٣	-
١٩٧٤	اليونان	٣٠٠	٨
١٩٧٦	قبرص	٠٣٥	٩
١٩٧٧	إسبانيا	٣٥٠	١٩

ومما يجدر ذكره ، أن الدعايات البورجوازية ، تقوم بالدعاية لأراء كاريللو على نطاق واسع . وفى مرات غير قليلة ، قيل إن الافكار التى قدمها أخيرا كان دافعها رغبة فى كسب « الاحترام » بأى ثمن فى عيون البورجوازيين الأسبان ، وإقناعهم بقبوله كواحد « منهم » ، وانه لا يشكل أى خطر على سيطرتهم وإمتهاناتهم ، غير أن الحياة قد أظهرت مرة بعد أخرى - كما أشير فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى - « أن التنازل للانتهازية قد يسفر أحيانا عن فائدة مؤقتة ، ولكنه فى النهاية سيكون ضارا بالحزب » .

إن التنازل لمواقف الاممية ، والتخلي عن المبادئ ، واتخاذ مواقف غير ودية حيال أول دولة اشتراكية فى العالم ، من أجل مزايا تكتيكية مؤقتة ، هو بمثابة تقديم خدمة ممتازة للعدو الطبقي ، الذى يعمل بنشاط لتنسيق أعماله المعادية للسوفييت على نطاق دولى .

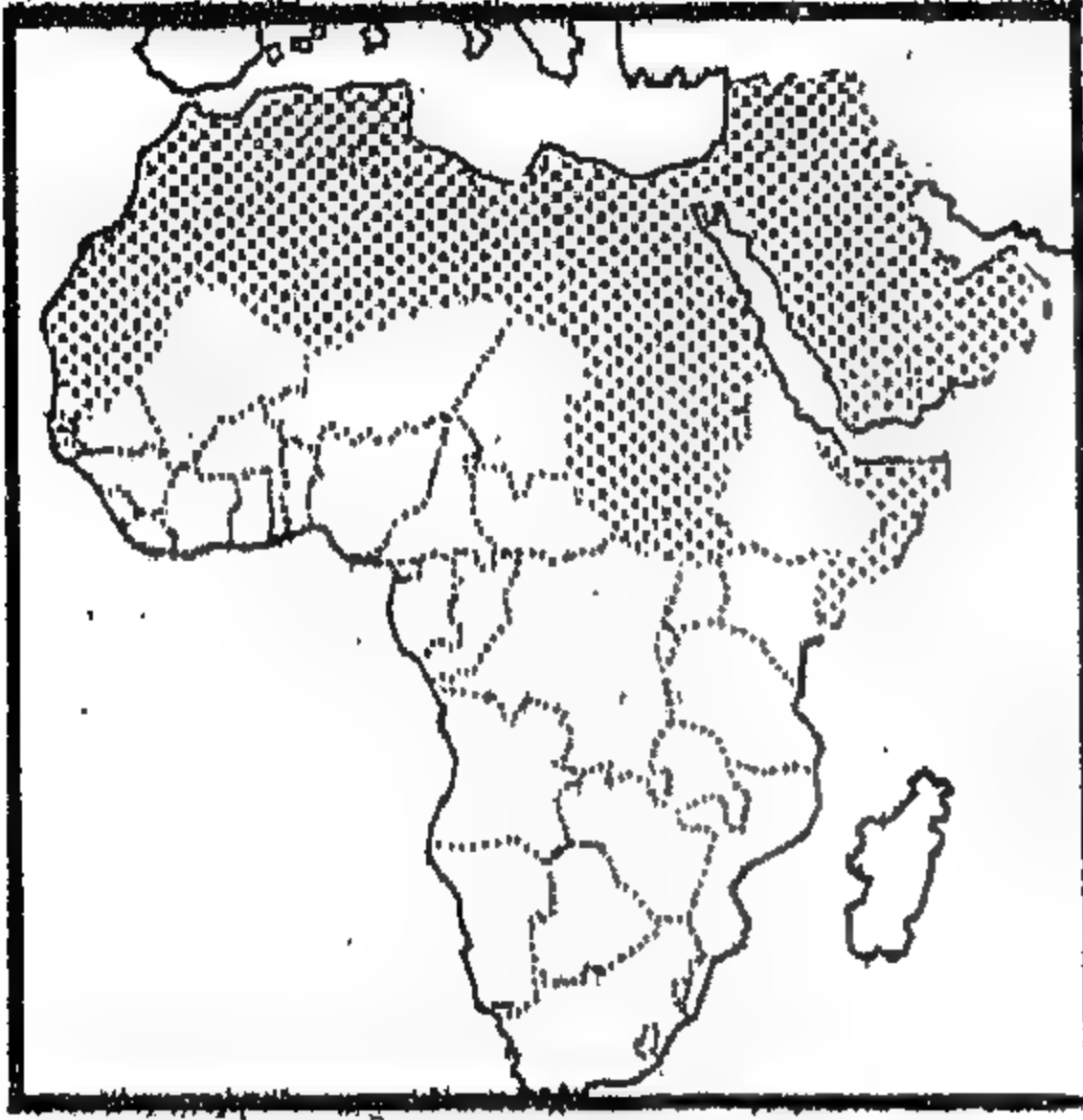
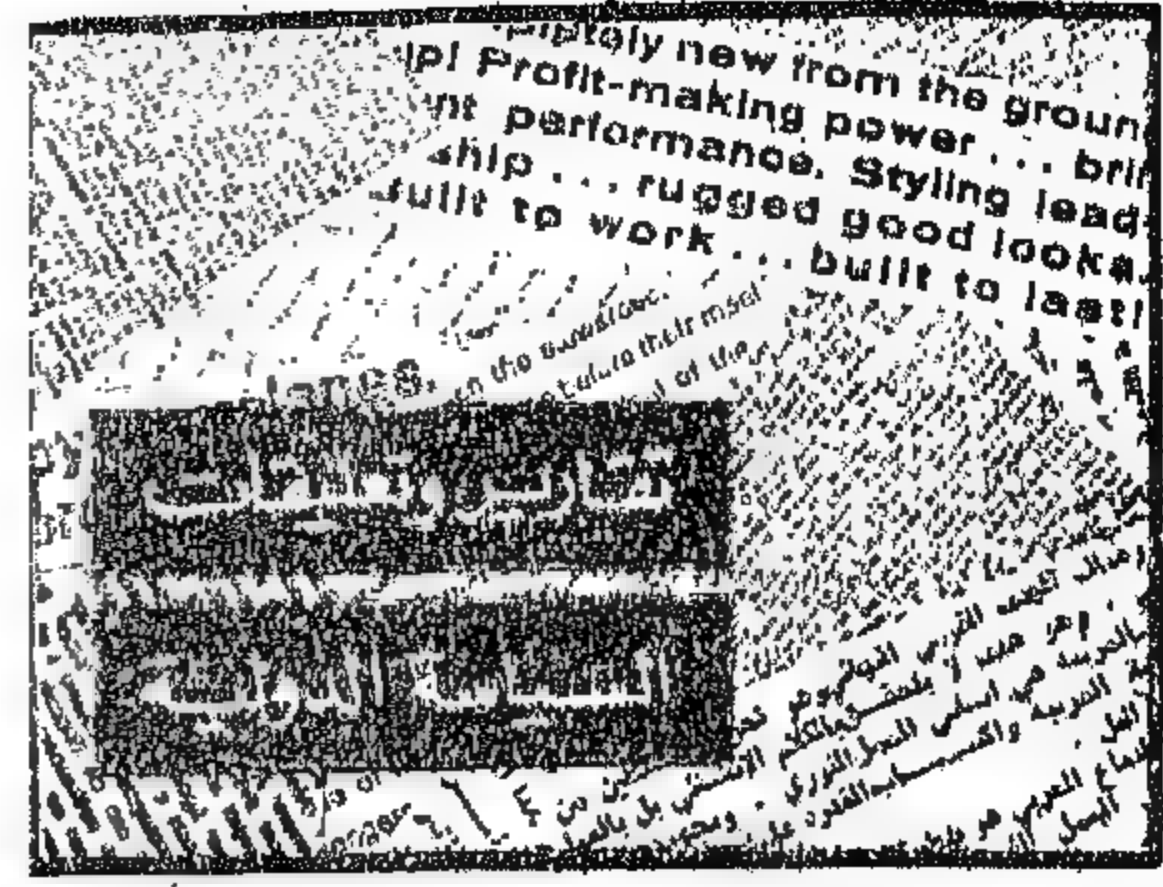
فمن الذى يكسب من ذلك ؟ .. إن ستنياجو كاريللو يحسن صنعنا لو أنه فكر فى هذا السؤال ، واضعا فى ذهنه التحذير الخطير الذى واجهه لينين فى عام ١٩٠٤ فى كتابه الكلاسيكى « خطوة للأمام وخطوتان للوراء » حيث أشار إلى أن أعداء الحركة العمالية ، يرحبون دائما بكل ميل نحو الانتهازية ، ولو كان ذلك طفيفا ومؤقتا ، وكتب يقول : « قل لى من هو الذى يمدحك وأقول لك لماذا أنت مخطئ » .

وتعطى الصحافة البورجوازية لتصريحات كاريللو مساحات كبيرة ، وهو ما يظهر مرة أخرى أية مصالح تخدمها هذه الأقوال !

لقد ارتبط الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الأسبانى منذ سنوات عديدة ، بروابط من الصداقة والتضامن ، وتبادل التأييد والمساعدة ، وسوف تظل ذكرى أولئك الذين أقنوا صداقة حزبنا وشعبنا بالدم الذى سفكه على حقول استوريا وفى خنادق ستالنجراد ، عزيزة لدى الشعب السوفيتى ولدى رفقاءنا الأسبان ، وهو ما نثق فيه .

واليوم أيضا يقف الشعب السوفيتى والحزب الشيوعى السوفيتى مواقف التضامن مع النضال الذى يخوضه الشيوعيون ، وكل قوى اليسار فى إسبانيا ، من أجل الإصلاحات الديمقراطية فى تلك البلاد ، ومن أجل حقوق ومصالح شعبها . اليوم أيضا يتمسك الحزب الشيوعى السوفيتى ، بأن أيسر طريق للعلاقات بين حزبنا هو طريق الصداقة والتعاون والكفاح المشترك .. غير أن معاداة كاريللو الخرقاء للسوفييت ، تسبب بوضوح ضررا جسيما لهذه العلاقات ، ومسئولية ذلك تقع كلها على عاتقه .

ولقد حققت الحركة الشيوعية العالمية ، ومن بينها الحركة الشيوعية فى القارة الأوروبية ، الكثير فى السنوات الأخيرة ، وسوف تتمكن من المواقع التى بلغت الآن ، أن تدفع فى ثقة إلى الامام نحو انتصارات جديدة فى النضال من أجل السلام ، والأمن والتعاون ،



العلاقات بين العروبة والافريقية

د. عبد الملك عوده

جميع الدول فيما عدا فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا . وفي الأمم المتحدة إزداد عدد الدول العربية المستقلة من ٦ دول إلى ٢٠ دولة وإزداد عدد الدول الافريقية المستقلة من ٢ إلى ٣٩ دولة ، وأصبح للمجموعة العربية الافريقية ٦١ عضوا .

وتغيرت أيضا مفاهيم العمل المشترك ومضمون العلاقات فبعد أن كانت القضية الأولى هي الاستقلال وتصفية الاستعمار وحقوق تقرير المصير ، أصبحت الأولوية الآن لقضايا التنمية وتصفية التبعية وقضايا الاستقلال الثقافي والحضاري وهذا بدوره أدى إلى تغير ملموس في أنوار العمل فقد بدأت الحقبة الحديثة بالتركيز على المستوى الثنائي في التعامل بين الجانبين ، ونشهد في ختام هذه الحقبة ظهور المستويات الجماعية بجوار المستويات الثنائية في التعامل والتبادل . ومن هنا نقول أن دور جامعة الدول العربية نما ووضع تقني اليد للعمل في هذا الميدان منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٤٥ ، كما أن دور منظمة الوحدة الافريقية أخذ في الظهور منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ .

صاحب كل هذا وأثر فيه وتأثر به تطورات وأحداث العالَم منذ أكتوبر ١٩٧٣ ففسد برز وتأكد الدور

الحديثة من العلاقات العربية الافريقية بدأت عقب توقيع ميثاق الأمم المتحدة وبدا الاهتمام بقضايا تصفية الاستعمار الإيطالي

ل الصومال وإريتريا وليبيا ، وقضية التفرقة العنصرية ضد الهنود والباكستانيين في جنوب أفريقيا ، واتخذت هذه العلاقات طابعها وتاريخها المعين عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وإرتباط الثورة العربية ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي بحركة التحرير الوطني التي سادت آسيا وإفريقيا عامة في أعقاب مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ☆

لقد عاشت هذه الحقبة الحديثة من العلاقات في مناخ عالمي متغير شهد في بداياتها تصاعد الحرب الباردة ومشروعات الأحلاف وإحتراز الامبراطوريات الاستعمارية ، واتصف في نهايتها بأوضاع الانفراج الدولي والازمة الاقتصادية وتغير مراكز القوى الدولية .

وخلال هذه الفترة إنتقل أسلوب التعامل في العلاقات العربية الافريقية من أيدي الثوار وحركات الاستقلال والكفاح ضد الاستعمار إلى أيدي قيادات الدول المستقلة ، وشهدت المنطقة العربية والافريقية إستغلال

التي هذا البحث في موسم محاضرات الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٦ يوليو ١٩٧٧ بالقاهرة .

الاقتصادي والسياسي للدول العربية البترولية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ، وحديث أيضا تغير عميق في طبيعة وتركيب العلاقات والصراعات الدولية نراه في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ودور الصين الشعبية ، وسياسة السوق الأوروبية المشتركة وبالذات تجاه إفريقيا والدول المنتسبة لهذه السوق .. الخ .

ملامح الحاضر ونتائجه :

تشهد العلاقات العربية الافريقية في ختام هذه الفترة الحديثة تغليباً للشكل الاقتصادي في التعامل منذ حرب أكتوبر العظيمة . ويكفي أن نتذكر قرارات وأعمال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية لتعرف ما ترتب على هذا من إنشاء المؤسسات المالية والانمائية والصناديق القومية والوطنية والشركات المتنوعة التي تعمل في ميدان التعاون العربي الافريقي . والمفترض أن كل هذا النشاط يتم في إطار إعلان وبرنامج للعمل للتعاون العربي الافريقي الذي أعلنه مؤتمر القمة الافريقي العربي الأول بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ .

إن العلاقات المتبادلة تتصف بتراكم الخبرات والممارسة والارتباطات والمعلومات المتوافرة لدى الجانبين على المستويات الثنائية والجماعية . وإن كان من الواضح أن خبرات وإرتباطات المستويات الثنائية بوجه عام أكثر تنوعاً من خبرات المستويات الجماعية ، وأيضاً نجد أن خبرات المستويات الثنائية تتصف بعدم التوازن نتيجة لأنوار ولنشاط هذه الدول فرادى في ميدان العلاقات المتبادلة .

إن الصراع المستمر والتناقض بين أولويات الأهداف والمصالح لم يحسم بعد بين عمل ونشاط كل من المستويات الثنائية والمستويات الجماعية ، وأن جهود التنسيق النظرية لم تصل بعد إلى صيغة عملية مريحة وفعالة ، وهذه إحدى نتائج التمسك بمفاهيم الدولة القومية والسيادة .

حتى أنه أحياناً يبدو التعاون كأنه حاصل جمع إرادات سياسية للدول العربية والدول الافريقية ، أو لجزء منها . والمعروف أن حاصل جمع الارادات السياسية إنما هو موقف سياسي غير مؤسسي تنتابه أحياناً عوارض وأمراض عدم الاستقرار والاضغوط

الدولية وحسابات المصالح الوطنية والتغير في أولوياتها . وهذا أمر معروف وبالذات بين دول كل مجموعة من جانبي التعاون العربي الافريقي . تغيرت بالنمو أو بالتراجع على درجات متفاوتة مكونات وأولويات العلاقات العربية الافريقية حتى أن ما يبدو أمامنا الآن هو خليط نعجز أحياناً عن رد مكوناته إلى أصولها أو فحص حاضرها لترتيب أولوياتها . وإذا أدخلنا في الاعتبار أن عدداً من الدول العربية والدول الافريقية يتصرف أحياناً كثيرة على مستويات ثنائية - يمكن أن نقدر تعقد الصورة . أن الوثائق الرسمية المنشورة في ميدان العلاقات العربية الافريقية عامة توضح الانتقال والاهتمام من ميدان التعاون السياسي إلى مياثين أخرى للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية .

كما أن صياغات عدد كبير من هذه الوثائق يوضح الانتقال من مناخ الأفكار والسياسات الراديكالية والثورية إلى مناخ الأفكار والسياسات المحافظة ، وأن الاهتمام الأول بين قيادات الدول والحكومات لم يصبح قضايا التحرر والتغير وإنما هو قضايا الاستقرار والمحافظة على الأمر الواقع والراهن .

إن الارتباط بين العلاقات العربية والافريقية وبين إقامة نظام إقتصادي دولي جديد أمر مطلوب ومرغوب وتشير الوثائق إلى ضرورته ، ولكن حتى الآن لم تتحول الأماني والرغبات إلى واقع ملموس أو قائم . وترجع القضية إلى أن الدول النامية عامة ليست هي الأطراف الفعالة فقط وإنما هناك دور وتأثير للدول الصناعية الغنية . وهذا واضح فيما يسمى بحوار الشمال والجنوب ، وأن قضية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد سوف تأخذ زمناً طويلاً قادمًا .

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لكل من الدول العربية والدول الافريقية توضح إتجاه ومؤشرات التصدير والاستيراد نحو الدول الصناعية والغنية حتى الآن . وأن الانتاج الأساسي في كل هذه الدول العربية والافريقية وهو المواد الأولية يجد أسواقه في الدول الصناعية والغنية .

وأعتقد أن ما تحدث عنه كل من الأستاذ الدكتور سيد جاب الله والأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في هذا الموسم الثقافي للمحاضرات بشأن أرقام وإحصاءات الأوضاع الاقتصادية للدول العربية - يبعث على القلق وهو ينطبق بصورة أكبر وأعمق على جميع الدول الافريقية .

الإشارة إلى البحوث التي ألغها كل من د . سيد جاب الله ، د . إسماعيل صبري عبد الله ، د . محمد محمود الإمام في موسم المحاضرات عام ١٩٧٧ الذي نظمته الأمانة العامة للجامعة .

إن أول قضية يجب أن ينشغل بها العرب هي تحديد أهداف العلاقات العربية الافريقية والاتفاق عليها، ثم رسم إستراتيجية وسياسات التنفيذ والمتابعة والتقييم على المستوى الثنائي والجماعى العربى .

أولاً - قضايا الأمن القومى :

إجمال الأهداف العربية من دعم وتقوية العلاقات العربية الافريقية هو التالى :

أ - ما ورد بأغلب الوثائق الثنائية المنشورة الصادرة عن الدول العربية وتصريحات قياداتها من الالتزام بنصوص الميثاق الدولية والاقليمية والأخذ باعتبارات الصداقة والأخوة وحسن الجوار واحترام سيادة الدول وإستقلالها، والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمسك بسياسة التعايش السلمى والدعم الشامل لحركات التحرير .

ب - ما عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية والمثل على هذا ما ورد بقرار مؤتمر القمة العربى الذى إنعقد بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ من أن العرب سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول الافريقية والآسيوية على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى، ويأملون أن تقدم هذه الدول خالص التأييد والعون للعرب فى نضالهم العادل .

ج - ما قرره مؤتمر القمة العربى المنعقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ من أن أهداف المرحلة الحالية للنضال العربى المشترك هي :

- التحرير الكامل لجميع الأراضى العربية المحتلة فى عنوان يونية ١٩٦٧ .
- تحرير مدينة القدس العربية وسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .
- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

د - ما عبرت عنه وثائق مؤتمر القمة العربى الافريقى الأول بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ من أن التعاون العربى الافريقى هو جزء من العمل المشترك للبلاد النامية لاقامة نظام إقتصادى بولى جديد والتعاون الإقتصادى والسياسى من أجل التنمية الإقتصادية والتقدم الاجتماعى .

إن مؤسسات التعاون الإقتصادى والتمويل الأوروبية والأمريكية تنشط بصورة واضحة وبشكل يجعل مؤسسات التعاون والتمويل العربية تنمو نمواً بسيطاً، وفى كثير من الأحيان تتحول العلاقة بين الطرفين إلى منافسة قاتلة، ولهذا فهناك مخاطر مرئية من أن يتحول التعاون العربى الافريقى إلى مجالات هامشية أو مجالات تابعة فى داخل الإطار العام للوضع الإقتصادى الافريقى العام .

كل هذا التعاون العربى الافريقى سواء فى صورة الاعلان أو فى صورة الممارسة، يتعرض لضغوط السياسات الدولية وصراع القوى فى المنطقة العربية وفى المنطقة الافريقية . ويصاحب هذه الضغوط السياسية والاقتصادية حملات إعلامية تثير الشكوك والتكؤ عند الجانبين، الأمر الذى يخلق فجوة التصديق وعدم الاحساس بالجدية . أضف إلى هذا تراكمات الآثار والنتائج المترتبة على إنتشار عقلية وذهنية التخلف، وغياب الأسلوب العلمى للتحليل والدراسة والمتابعة والتنبؤ، وإنعدام وجود أيديولوجية أو عقيدة للتنمية والتغيير فى داخل الأغلبية الساحقة من هذه المجتمعات والدول، وأخيراً إنجذاب عدد من هذه الدول بالرضا أو بالاكراه إلى الاحتماء بدول كبرى وقوى أجنبية والسير طبقاً لسياساتها وأهدافها فى المنطقتين العربية الافريقية .

قضايا المستقبل :

هذا هو الحاضر فى إختصار شديد... ومظهره يدل على الوجود والانجاز، وعند الكثير منا يؤكد النجاح ويثير الاطمئنان .

ولكن القضية الأساسية هي كيف نرى المستقبل؟ إن القضية الأولى فى المستقبل ليست إستمرار العلاقات العربية الافريقية، إنما هي أهداف هذه العلاقات ومستواها .

ومعنى هذا طرح علامة إستفهام كبرى : ماذا يريد العرب من هذه العلاقات ؟

وبذلك نعود إلى نقطة المركز فى السياسة العربية على مستوياتها الثنائية وعلى مستواها الجماعى، ونعود إلى القرار السياسى الذى يرسمه صانع القرار فى كل دولة عربية أو يتفق عليه رؤساء وملوك الدول العربية فى مؤتمرات القمة العربية .

المحاضرون من قبلي في هذا الموسم الثقافي ، إذ أن مكونات الأمن القومي العربي لا تشمل الأبعاد السياسية الداخلية والإقليمية العالمية فقط ، إنما تمتد إلى إستراتيجية التنمية وأيديولوجية التنظيم الاجتماعي وإستقرار مؤسسات النظم السياسية ، والبعيد الجيوبوليتيكي وقضايا الغذاء وإمكانات الإنتاج ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية وشكل وحجم وتسليح القوات العسكرية المتوافرة للدفاع عن أبعاد وأوضاع هذا الأمن القومي العربي ... الخ .

ثانياً - قضايا الصراع الدولي المعاصر :

في المستقبل المرئي سوف تستمر سياسة الانفراج الدولي بين القوتين الأعظم ، ومجالها المركد حتى الآن هو قارة أوروبا ، أما قارتا إفريقيا وآسيا بما فيهما المنطقة العربية فسوف يستمر التنافس فيهما بكل الوسائل وبدون أن يصل هذا التنافس إلى وضع المجابهة المسلحة الدموية بين القوتين الأعظم ، هذه هي قوانين اللعبة الدولية التي نراها حالياً على المسرح والتي تسمح لعدد من القوى الكبرى والمتوسطة أن تتدخل لتحقيق أهدافها أو تقوم بأدوار وبشرط ألا ينكسر هذا الإطار المتفق عليه ويدخل في ثانياً هذا الإطار أهداف وأبعاد التجمعات والمنظما الثنائية والجزئية التي إنتشرت حالياً في المنطقة العربية والإفريقية .

هذا هو المناخ وهذه هي الأوضاع التي تعيش فيها العلاقات العربية الإفريقية والتي يجب أن تنمو فيها تحقيقاً للأهداف العربية المرسومة والمبتغاه . وفي داخل هذا الإطار تستطيع كل دولة عربية أو دولة إفريقية أن تقوم بدور أو تؤدي مهمة . وكذلك فإن القيادات الثورية لحركات التحرر الوطني لمكافحة النظم العنصرية في فلسطين وزيمبابوي وزامبيا وجنوب إفريقيا - عليها أن تأخذ هذا في إعتبارها عنف رسم تصوراتها وإستراتيجيتها وسياساتها إما بالقبول أو بالرفض .

ويزيد من ثقل هذا المناخ وإعطائه على الأنفاس نتائج الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة وتصدير الأزمة إلى البلاد النامية والتدهور المستمر في أسعار المواد الخام المصدرة ، وإرتفاع أسعار المواد المصنعة المستوردة ، وفشل مفاوضات الحوار بين الشمال والجنوب ، ويصاحب تعقد الأوضاع الاقتصادية في داخل هذه المجتمعات عامة ظهور الآثار الاجتماعية والفكرية

ومن هذا الأجمال تبدو أمامنا ثلاث مجموعات من الأهداف أولها روح العصر والالتزام بالمواثيق الدولية والإقليمية وثانيها قضية فلسطين وثالثها قضايا التنمية الاقتصادية والتنقسم الاجتماعى . وفحص هذه المجموعات من الأهداف يثير قضايا وأبعاد تفسير كل جزئياتها ومكوناتها ، وهذا له إرتباط بالعقائد السياسية والاقتصادية التي تسود الوطن العربي وتثير خلافات بين أبنائه وقياداته ، وأيضا تثير قضايا ترتيب أولويات وأهمية الأهداف في المستقبل في ضوء الحركة والمتغيرات السياسية التي تحيط به ، مثل الافتراض المطروح بإمكانيات تسوية سياسية قريبة لقضية فلسطين ، ومثل القول المطروح بأن قضايا التنمية والتنظيم الاجتماعى هي جزء من عقيدة سياسية شاملة تعتنقها الدولة وترسم خططها على أساسها ، وأن هذه العقائد السياسية متنوعة وتثير إختلافا عميقا بين الدول على الجانبين العربى والإفريقى من هذه العلاقات .

ولكن الأهم من هذا كله هو علاقة هذه الأهداف بالأمن القومى العربى ؟

إن الوطن العربى في آسيا وإفريقيا يمتد على شواطئ المحيط الهندى والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الأطلسى وتقوم فيه ٢٠ دولة مستقلة ، وتعتبر بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطينى ، ونواجه قضية مصيرية هي الهجمة الصهيونية ودولة إسرائيل .

من الراجح عندى أن كل دولة لها سياساتها وأهدافها الخاصة بالأمن القومى الوطنى وهي تعيد حسابات أولوياتها والجزء المتحرك المتغير في هذا الأمن القومى الوطنى مع المتغيرات التي تطرأ في المنطقة وفي العالم . وأنه حتى الآن لم يحسب الأمن القومى العربى حساباً علمياً ترضى به وتتفق عليه الدول العربية ومنظمة تحرير فلسطين . إلا إذا قلنا أن الأمن القومى العربى هو حاصل جمع ما لا يتناقض أو يتعارض من حسابات كل الدول العربية .

لهذا أعتقد أن حساب الأمن القومى العربى تعبيرا عن سياسة وإستراتيجية عربية شاملة هو أمر أساسى لتسيير وتخطيط مراحل العلاقات العربية الإفريقية في معناها الشامل تحقيقاً للأهداف المبتغاه من هذه العلاقات .

وأعود للإشارة إلى الحقائق المفزعة التي عرضها

من التحديد الجغرافي أساسا للعضوية إذ تضم المنظمة الدول المستقلة في قارة إفريقيا ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة.

وتوضيح هذه النقطة المبدئية ضروري لمناقشة عدد من القضايا مثل: إيقاف المخاوف المنتشرة والتصدي لمحاولات إستغلالها بأن الجامعة العربية سوف تتوسع تدريجيا لتحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. إيقاف محاولات الخلط بين جامعة الدول العربية وبين تجمع ومؤتمرات الدول الإسلامية.

ليس من المستهدف أن يحل التعاون العربي الإفريقي محل التعاون القائم بين الدول العربية في ظل الجامعة أو محل التعاون القائم بين الدول الإفريقية في ظل المنظمة. إنما المتصور أن ينمو التعاون الإقليمي تحت مظلة كل منظمة فهو يمثل الدورة الدموية لاستمرار حياتها وفعاليتها، ويتم الانتقاء والتنسيق لدور ونشاط التعاون العربي الإفريقي.

للجامعة العربية تنظيم عسكري يختص بقضايا الأمن الجماعي العربي وتنظم هذه العلاقات العسكرية معاهدة الدفاع المشترك منذ عام ١٩٥٠ والبروتوكولات الإضافية للمعاهدة، بينما أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية لجنة للدفاع تختص بتنسيق التعاون الإفريقي في المجال العسكري، وأنشأت لجنة التحرير لتقديم المساعدات إلى حركات التحرير المناضلة من أجل الاستقلال وتنسيق المعونات المنوعة المقدمة لهذه الحركات.

وتحديد صفة العروبة هام جدا عند صناعة القرار الخاص بمتطلبات وإبعاد الأمن الجماعي العربي، وأيضا حتى لا يحل الأمن الجماعي العربي محل الأمن الجماعي الإفريقي الذي لم يتحقق بعد.

واستطرادا من هذا الأجمال نقول أن للعرب قضايا أمن تمتد إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي. وهذا يمس قارة إفريقيا أيضا. فإذا كانت فكرة التنسيق والتعاون واردة في هذا المجال، فاعتقد أن صانع القرار العربي على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعة عليه أن يبحث ويدرس أيضا الأوضاع العسكرية المترتبة على نشاط ودور حلف الأطلس وسياسة القوتين الأعظم، وبعض الدول الكبرى التي تمارس دورا عسكريا مباشرا أو غير مباشر في المنطقتين العربية والإفريقية - وتوضيح هذا بالأمثلة على النحو التالي:

المترتبة على تدهور مستويات الدخل الفردي والقومي وسوء توزيع هذا الدخل، وغياب التوافق والتفاهم الاجتماعي عن هذه المجتمعات قاطبة وانتشار العزل الاجتماعية التي لا يراها كثير من قيادات هذه البلاد المتخلفة.

ويصبح السؤال الهام أين وضع التعاون العربي الإفريقي ودوره؟ وأين وضع الحوار العربي الأوربي ودوره، وما هي العلاقة بينهما؟ وما هو الدور الذي يجب أن تؤديه السياسة العربية طبقا لارادتها الحرة؟ وما هو الوضع الذي تحاول القوى الكبرى والعظمى أن تدفع وتجرف هذا النشاط العربي إليه خدمة لمصالح قوى عظمى وتحقيقا لأهدافها؟

من الواضح أن هناك تفكيرا أجنبيا منظما ومخططا لاهدار الثروات العربية المتراكمة من إنتاج للبترول العربي ومنع استثمار هذه الأموال والثروات في إنماء بلادها والبلاد الصديقة، وتحويل مجراها إلى مسارات هامشية أو مظهرية لا تجدى ولا تنفع في الزمن القصير والطويل بعد لحظة إنفاقها الظرفي، ومن بين هذه المسارات محاولة إستغلال هذه الأموال العربية في أداء دور الوكالة لصالح بعض الدول الصناعية والغنية بالعمل في المنطقة العربية والمنطقة الإفريقية. وهذا يجعلنا نعود مرة ثانية للتأكيد على أن رسم إستراتيجية عربية شاملة في داخل المنطقة العربية هو الطريق والأداة لرسم إستراتيجية للعلاقات العربية الإفريقية نعرف بواسطتها لماذا نذهب؟ وإلى أي مدى؟ وبالذات أين نتوقف ونراجع؟

ثالثا: قضايا تحديد أبعاد العروبة والإفريقية:

إن أسس ومكونات الجامعة العربية والانتماء العربي واضحة وتختلف عن أسس ومكونات منظمة الوحدة الإفريقية وما نسميه بالشعور بالافريقية، ومع ذلك تعايشت المنظمتان وعملتتا معا على أساس وجود دول عربية أعضاء بالجامعة العربية في المنطقة الشمالية من إفريقيا.

ولكن إعلان عدد من الدول الموجودة في قارة إفريقيا أخيرا عن رغبتها في الانضمام لجامعة الدول العربية، يثير من جديد وجوب تحديد صفة العروبة أو مقوماتها ومكوناتها بوضوح إذ أن ميثاق الجامعة يقول « لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة » بينما إتخذ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية صياغة أخرى تتخذ

الامتداد من العلاقات السياسية الى التعاون الاقتصادي والى التعاون الاجتماعى والثقافى والتربوى والاعلامى والعلمى والفنى .

إن هذه الآمال والمطامح مشروعة ومطلوبة . وتحديد نقطة البدء نحو المستقبل أساسية ، ولهذا يجب رصد الواقع الحاضر وحساب التغيرات فى المستقبل . ويوضح ما نقول إختيار عدد من القضايا :

١ - تدل الاحصاءات الموثوق بها أن التبادل التجارى والصناعى بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الافريقية أمر شبه منعدم حالياً . وهذا مشرب على طبيعته ونوع إنتاج المواد الأولية وإتجاهات التجارة الدولية والأسواق ، ولا يستطيع التعاون العربى الافريقى أن ينتظر حتى تتم عمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول ، وعليه أن يبحث عن مجالات عمل ونشاط للتغيير الجذرى فى الواقع الحاضر وفى إتجاهات المستقبل وتكون لصالحه .

٢ - القرب المكانى بين العرب والافارقة أمر توضحه الخريطة الجغرافية الحالية وتشير اليه دراسات العصور الوسطى قبل الحسك الاستعمارى الأوروبى ، ولكن بعد الاستقلال ورسم الحدود السياسية نكتشف اليوم أن هذا القرب الجغرافى فقد معناه فى ضوء التقدم التكنولوجى المعاصر . وتقول الأرقام أن مساحة القسم العربى الآسيوى تبلغ ٣,٨ مليون كيلومترا مربعا ، وأن مساحة القسم العربى الافريقى تبلغ ١٠,٢ مليون كيلومترا مربعا ، وأن ما تبقى من قارة إفريقيا بدون القسم الجنوبى حيث تقوم النظم العنصرية الاستعمارية تبلغ مساحته ١٧,٥ مليون كيلومترا مربعا . وأن طول المسافة من العراق الى ليسوتو حوالى ٧٥٠٠ كيلومترا وأن طول المسافة من جامبيا الى سلطنة عمان حوالى ٧٦٠٠ كيلومترا .

فإذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة المبادلات الدولية المعاصرة ووسائل النقل والمواصلات الحديثة ، سوف نجد أن نجاح التعاون العربى الافريقى يجب أن يتركز على شبكة جديدة من خطوط الطيران وأساطيل النقل البحرى والطرق البرية

□ المظلة العسكرية لحلف شمال الأطلسى تغطى مياه البحر المتوسط بعد إنضمام تركيا واليونان اليه ، وتغطى مياه شواطئ الأطلسى شمال مدار السرطان .

□ وافق مجلس حلف شمال الأطلسى فى نوفمبر ١٩٧٢ على تكليف القيادة العسكرية للحلف بمسؤوليات التخطيط للحماية والاستطلاع والترتيبات العسكرية فى المنطقة الواقعة جنوب مدار السرطان بالمحيط الأطلسى وفى المحيط الهندى .

□ تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدة عسكرية فى جزيرة بيبجوجارسيا فى المحيط الهندى .

□ يتمتع الاتحاد السوفيتى بمزايا وتسهيلات عسكرية فى عدد من موانئ الدول الافريقية والجزر المجاورة فى المحيط الهندى ، كما يقوم ببيع أسلحة متطورة الى عدد من الدول الافريقية .

□ قبل إعلان إستقلال جيبوتى كانت لفرنسا قاعدة عسكرية وبحرية هناك ، كما تحتفظ حالياً بقاعدة عسكرية وبحرية فى جزيرة ريونيون فى المحيط الهندى .

□ يتم تعاون عسكري نووى وبيع الأسلحة المتطورة بين فرنسا والمانيا الغربية من جانب وحكومة جنوب إفريقيا من جانب آخر .

وأخيرا فإن إثارة قضايا الأمن العربى فى البحر الأحمر يجب أن يسبقه تنظيم القوة العربية الذاتية خاصة وأن العرب فى صراع مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وأن إسرائيل تستغل وجود ميناء إيلات على خليج العقبة وتحاول إقناع الرأى العام الافريقى بأنها إحدى الدول المظلة على البحر الأحمر .

رابعاً - قضايا الاتصال والتبادل :

إن أحدث وثائق العلاقات العربية الافريقية التى ترسم الحاضر وتشير قضايا المستقبل هى الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى الافريقى التى صدرت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ . ومراجعتها تدل على

أيضا دور الاسطول السوفيتى فى مياه البحر الابيض المتوسط والتسهيلات العسكرية التى يتمتع بها فى عدد من موانئ السواحل الافريقى الشمالى .

٤ - إذا أخذنا في الاعتبار حقائق التشويه والتخريب الذي قام به الحكم الاستعماري السابق في هذه المجتمعات في ميادين اللغة والثقافة والحضارة والموراث التاريخي، يجب أن نهتم أشد الاهتمام بالعلاقات العربية الإفريقية على مستوى النخبة والجماهير، والمؤشرات التي يجب إستعمالها في الدراسة والتخطيط عديدة من بينها ثمن تذكرة الطائرة، وثمن جهاز الراديو والتلفزيون، ومدى القدرة على قراءة الصحف والكلمة المطبوعة، ومسارات الأخبار وتوزيع وكالات الأنباء لها... الخ

وقيمة هذا واضحة إذا أراد الجانب العربي أن يكسب معركة الاعلام والاتصال وأن يجعل الصورة العربية والوجود العربي حقيقة في حياة المواطن الإفريقي أينما كان، وليس هذا بدعا... فالدول تتصارع حول نشر ثقافتها ولغاتها وإنتاجها الفكري، وحتى الآن نستخدم مصطلحات فرانكفون وأنجلوفون... الخ للدلالة على أوضاع وتقسيمات إفريقيا.

خامسا - قضايا المصالح المشتركة:

يتضح من الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الإفريقي إتجاه الارادات السياسية للدول العربية والإفريقية الملتزمة بالتعاون إلى إرساء العلاقات العربية الإفريقية على أساس من المصالح المشتركة الدائمة والمرحلة، وأعتقد أن الهدف من هذا هو نقل أساس هذه العلاقات المتباعدة من شكل وأوضاع التعاون الظرفي أو المواقف الطارئة إلى أساس دائم للمستقبل. ولعله كان في تصور هذه القيادات أن الكفاح ضد الاستعمار وتصفيته قد حقق أهدافه أو كاد فيما عدا قضايا فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا، ومع إيمانهم وتصميمهم على تصفية هذه النظم العنصرية وأن حكم التاريخ والتقسيم يقف بجانبهم، فسوف يأتي اليوم عاجلا أو آجلا فتقوم الحكومات الوطنية في هذه البلدان الأربعة بعد إنهيار النظم العنصرية الاستعمارية.

ومن هنا نجد أن الموقعين على الإعلان يلتزمون بالكفاح المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورها، وما صدر عن أحكام ومقررات في ميثاق الجزائر، وإعلان ليما، ومؤتمرات دول عدم الانحياز،

عابرة القارة في جميع الاتجاهات والمواصلات السلوكية والالاسلوكية إذ أن الخريطة الحالية في القارة صنعها الاستعمار الأوروبي قبل الاستقلال لخدمة إتجاهات التبادل والاتصال بين إفريقيا والدول الصناعية الغنية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، ولهذا يتوجب على العرب أن ينشغلوا بهذا الموضوع في قضايا المستقبل.

٣ - الاتصال بمعناه الاعلامي والثقافي والحضاري يعاني أيضا مشكلة مشابهة، فلقد تم التفاهم والتماقد بين قيادات الدول والحكومات على الجانبين، ولكن حتى تستمر هذه المواقف يجب أن تمتد الآثار الفكرية والواقعية إلى قطاعين هامين في حياة كل مجتمع وهما النخبة والجماهير العريضة. وهذا مطلب أساسي وهام في دول تتصف في مرحلة حياتها الحالية بعدم الاستقرار السياسي لأسباب داخلية وخارجية، وإن كثيرا منها تظهر فيها قيادات جديدة متتالية نتيجة أسباب غير طبيعية.

ويدعم هذا القول مراجعة سريعة لخطوط الطيران الإفريقية والعربية حتى بعد الاستقلال. فممازالت تبدأ وتنتهي بالعالم الغنى المتقدم، وتدل إحصاءات أعداد المسافرين وثمن تذكرة الطيران وكميات المواد المنقولة على أن التبادل العربي الإفريقي مازال هامشيا. ومثل هذا تبادل الكلمة المكتوبة والمطبوعة وتبادل المعلومات والبيانات. كما نجد حتى الآن أنه لم تتم مراجعة الكتب المدرسية التي تربي شباب اليوم وقيادات المستقبل، ولا نعرف ما هي الصورة أو الشخصية التي ترسمها في ذهن الطفل الإفريقي عن العربي وبالعكس التي ترسمها في ذهن الطفل العربي عن الإفريقي.

وفي هذا المقام نشير إلى أن أساليب ومستويات هذا التبادل والاتصال أساسية، إذ من المحتمل - وهو قائم فعلا - أن المستويات الثنائية والمستويات الجماعية تعمل كل منها بدون أن تعرف ماذا يعمل الآخرون، وأحيانا ينقل بعض الأطراف قضايا الخاصة ومشاكله الذاتية أو الإقليمية بشكل يشوه صورة ومجهودات بعض أطراف مجموعته أمام أطراف المجموعة الأخرى. وهذه مأساة قائمة في داخل العلاقات العربية الإفريقية - وأعتقد أنه لا سبيل إلى إستئصالها في الزمن القصير.

فإذا كان هذا واضحا في العالم العربي وإفريقيا ، فمعناه أن أغلبية التعصب لم تكن جميع أنواع المبادلات والاتصالات سوف تتم على المستويات الثنائية ، وأما المستويات الجماعية فلن تكون لها أولوية في المستقبل المرئي أيضا .

وهذا معناه أيضا أن ملامح كثيرة من التسيب وعدم الضبط وعدم الاستقرار والتذبذب مثل حركة البندول سوف تظهر وتشكل نسبيًا العلاقات الدولية بشكل عام في إفريقيا والعالم العربي - وأن قسما منها - صغيرا أو كبيرا - سوف تمتد آثاره لتصيب مسارات ومضمون العلاقات العربية الإفريقية .

وسوف يزيد من هذه المخاوف والهواجس أن أعدادا من الدول العربية والإفريقية تعتنق عقائد سياسية وإقتصادية متنوعة ، وأن هذه العقائد لها دور أساسي في تحديد مصالح الدولة وسياساتها الخارجية وأصدقائها وأعدائها . وأن أصحابها ومعتنقيها يعبرون عن أنفسهم ومصالحهم ومواقفهم بلغة ومصطلحات فكرية واحدة .

الخشية هنا - وهي واردة - أن الصراع بين القوتين الأعظم والدول الكبرى ذات المصالح الاستعمارية - يجعلها تعمل جاهدة وبطرق متنوعة على التدخل لافساد جو العلاقات العربية الإفريقية ، وتؤلب أعدادا من الدول ضد بعضها بعضا ، وتدفع البعض من هذه الدول إلى معارك تستنزف طاقاتها وتعطل تقدمها - خاصة أن بعض الدول العظمى والكبرى أصبحت لا تتدخل بطريق مباشر سافر وإنما تتدخل بطرق غير مباشرة ، حتى أن بعض الدارسين للأوضاع الإفريقية يقول أن أكبر قوى التأثير في القارة هي السوق العالمية ووزارات خارجية الدول العظمى ورجال أجهزتها السرية .

وعلى الرغم من كل ذلك ، يظل عملا عظيما ورائدة ما تم من إرساء العلاقات العربية الإفريقية على أساس المصالح المشتركة الدائمة وأن التعاون العربي الإفريقي هو جزء ولا يتجزأ من توجه العالم الثالث عامة نحو إنشاء نظام إقتصادي دولي جديد .

في خاتمة هذا التقرير ليس تشاؤما أو إحباطا ما عرضته من أفكار وتصورات حول قضايا المستقبل ، بل أراه نوعا من واقعية المتفائلين المؤمنين بالعلاقات العربية الإفريقية .. وأنا منهم .

إن مرور ربع قرن في حياة العلاقات العربية الإفريقية

وأحكام تصفية الاستعمار التي أصدرها مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور ، وإعلان برنامج العمل لإنشاء نظام إقتصادي دولي جديد ، وإعلان دكاك بشأن المواد الأولية والتنمية .

وخيرا ما فعل الزعماء والقادة الموقعون على الإعلان ، فقد تم إرتباط العلاقات العربية الإفريقية بشبكة العلاقات المتبادلة بين الدول الفقيرة في العالم الثالث ، وجعلوا التعاون العربي الإفريقي جزءا لا يتجزأ من خطوات إنشاء نظام إقتصادي دولي جديد ، وهذا في نظرنا - الأساس الواقعي لإرساء العلاقات العربية الإفريقية على أساس دائم يربط بين هذه الدول العربية والدول الإفريقية .

وبهذا تخلص العرب من كل الاتهامات التي قد توجه إليهم من الدوائر الاستعمارية والاسرائيلية والعميلة بأن دورهم في التعاون العربي الإفريقي يتبع من نظرة جزئية أو إنعزالية أو يستهدف أغراضا إنتهازية أو أنهم يشتركون بأموالهم الأصوات المؤيدة لقضية فلسطين حتى يجدوا لها حلا .

ومع هذه الحكمة .. تظل المخاوف والهواجس قائمة حين ينتقل هذا الإعلان من حيز الصياغة إلى حيز التنفيذ والممارسة . وليست المخاوف أو الهواجس هنا نظريات أو تصورات ، إنما هي شواهد ودوال تأتي من طبيعة أوضاع الدول العربية والدول الإفريقية الأطراف في هذه العلاقات . وأعني بالذات طبيعة السياسة الخارجية لكل دولة طرف في هذه العلاقات .

إن رسم السياسة الخارجية لأي دولة وممارستها إنما يعبر عن المصالح القومية للدولة ، وتحديد المصالح القومية وترتيب أولوياتها تقوم به الفئات والقوى الاجتماعية صاحبة السيطرة على جهاز الدولة والحكومة . ومهما كانت الاختلافات بين الدول فإن في مقدمة هذه المصالح حق الوجود والبقاء للدولة والأمن والتنمية وأنواع المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية ... الخ . وفي ضوء الفكر السائد في المنطقة العربية والمنطقة الإفريقية وفي ضوء المصالح الداخلية والخارجية والصراع العالمي المعاصر فإن مشروعات إقامة دول كبرى إتحادية أو موحدة تضم كل منطقة ، غير ممكنة التنفيذ في الحاضر ولا أمل لها في المستقبل المرئي ، ومعنى هذا أن الشكل والكيان المتوقع إستمراره والتعامل معه هو الدولة الصغيرة المستقلة ذات السيادة .

« لقد جئنا الى هنا بغير انانية ، وحتى المشكلة التي نعتبرها من أخطر مشاكلنا وهي مشكلة إسرائيل - لن نلجأ للمناقشة في هذا الاجتماع . مؤمنين بأن تقديم العمل الافريقي الحر سوف يكشف الحقيقة يوماً بعد يوم بالتجربة ، ويعريها من كل زيف أمام الضمير الافريقي . »

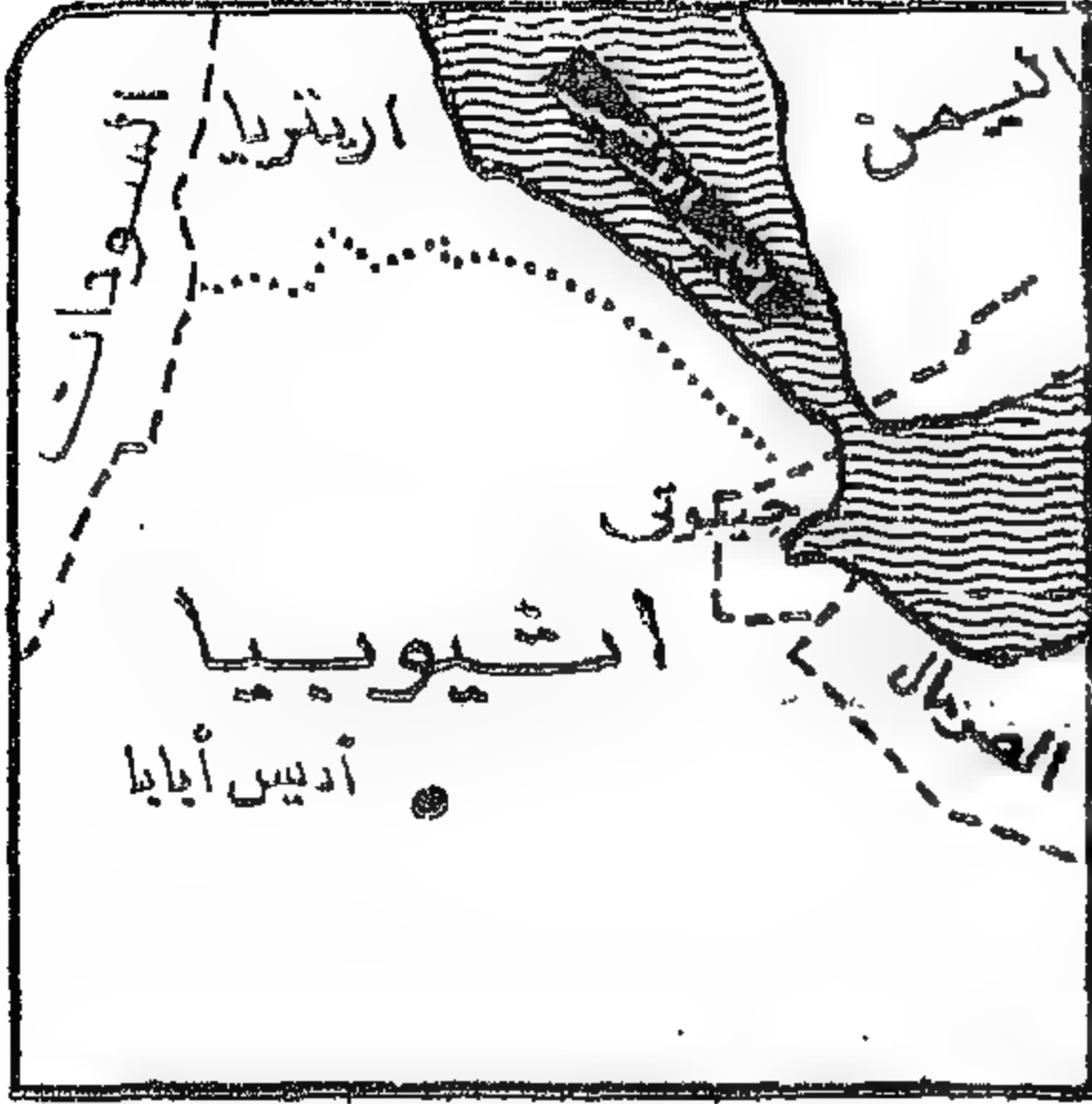
« هكذا جئنا الى هنا بغير تحفظات وبغير مطالب ، أننا نؤمن بأن العمل المشترك سوف يزيل حاجتنا الى أي تحفظات ، ونؤمن بأن نجاح هذا العمل المشترك سوف يعنى بكل مطالبنا . »

المتباعدة قد حقق مسن تراكمات النجاح في الممارسة والانجاز ، ما يزيد بكثير عن جوانب القصور والتقصير .

والدليل عندى هو ما حدث عام ١٩٧٣ حين قسطنط الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل - إلى اراء علامة مضيئة على طريق طويل وشاق .

وإذا تذكرنا تاريخ العلاقات العربية الافريقية نجد أن بداية هذا الطريق في إشارة الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمؤتمر القمة الافريقي الأول في أنيس أبابا عام ١٩٦٣ :





الثورة الاريتيرية وحق تقرير المصير

حلمى شعراوى

يتعرض

تناول القضية الاريتيرية على مختلف المستويات، على الصعيد العربى، لعديد من الاساليب المثيرة للبلبل، والتي

تعكس صورة صحيحة لواقع الثورة الاريتيرية من جهة، بل وتؤدى أحيانا كثيرة، إلى عرقلة مسيرة الثورة نفسها من جهة أخرى، بسبب الصعاب التي يضعها هذا التناول أمام اتصال الفصائل الثورية الاريتيرية بقوى العالم الخارجى، وذلك في فترة تجتاز الثورة فيها ألق مراحلها، وتقف منظماتها الثورية على مشارف إنجاز أهدافها.

مام عجز إمكانات الثورة الاريتيرية، عن ان تصل إلى جميع الأطراف، وأن ترد كل هذه المفاهيم المضللة، فإن معظم الاقلام العربية، بدورها، لاتساعد الثورة على تجاوز هذه العقبات.

إن المعنيين بالقضايا الافريقية والحاصبين على قضية الوحدة، والثورة الافريقية بوجه خاص، لابد أن يتناولوا القضية الاريتيرية بحساسية شديدة، ليزيلوا من حولها سوء الفهم، ويطرحوها على الافريقيين والعرب، وفق متطلبات حركة التحرر الوطنى الافريقية والعربية، وحركة التضامن العربى الافريقى المتصاعدة على السواء.

إن تناول إريتريا «كجزء عضوى» من العالم العربى، أو الاسلامى، لاخدم الثورة الاريتيرية في شيء، لأن الواقع الاريتيرى لا يقول بذلك من جهة، كما أن ما يثيره هذا القول من حساسيات تاريخية على الجانب الافريقى تجاه العرب، يخلق مواقف مضادة للثورة الاريتيرية في الساحة الدولية كما أن وضع المسألة وكأنها اختيار عربى بين الثورة الاريتيرية «ونقيضتها» الثورة الاثيوبية، لاخدم الموقف في شرق افريقيا كله، ولا الاستراتيجية العربية الحقيقية في جنوب البحر الاحمر وافريقيا عامة. فإن كان من مصلحة العرب نجاح الثورة الاريتيرية في

تحقيق أهدافها الوطنية، فإنه من مصلحة الشعوب العربية والافريقية على السواء، أن ينجز الشعب الاثيوبى ثورته التاريخية، حتى يسهم في تخليص المنطقة من القوى الامبريالية التي كانت «اثيوبيا الامبراطورية» أحد ركائزها الحيوية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن قطاعات واسعة من الرأى العام المثقف العربى والافريقى، مازالت تصر على فهم القضية الاريتيرية فقط، في إطار قضايا «القوميات»، أو «الاقليات القومية»، أو المشكلات الاقليمية التي تزدهم بها ساحة دول العالم الثالث. ومن ثم تصنيف الثورة الاريتيرية، كحركة انفصالية تشفق من تأييدها معظم شعوب العالم في هذا العصر، أو ترى أن أى تغيير اجتماعى في «الوطن الام» كفيل بحلها. إن هذا الفهم - إلى جانب أنه يتجاهل كثيرا من الحقائق التاريخية التي مرت بها إريتريا - فإنه - وهذا هو الأهم في نظرى - يتجاهل بالاساس واقع الثورة الاريتيرية نفسه وانجازاتها الاجتماعية على مدى ١٧ عاما على الأقل. وفي نفس الوقت، فإن هذا التناول يبالغ بالمقابل في فهم الواقع الاثيوبى الذى فرغ الامبرطور حركته السياسية في نفس الفترة تفريفا عانى منه هذا الواقع لفترة طويلة - في ظل صمت غير مفهوم من كل هذه القوى - بل ومما يثير الدهشة أحيانا، أن قوى كثيرة تعاملت مع الثورة الاريتيرية كحركة تحرر وطنية، إلا أنها تعود بسرعة لتسحب هذا الفهم، وتعامل الثوار الاريتيريين كالفصاليين، انتفضوا فجأة ليعوقوا المد الثورى في اثيوبيا!

لكل ذلك فإننا نعالج في هذا البحث «القضية الاريتيرية» كثورة تحرر وطنى ديمقراطى، لعبت دورها في اسقاط نظام امبرطورى جمع بين خصائص دولة الاقطاع والاستعمار الجديد، وتواصل مسيرتها لتحقيق أهدافها الاستقلالية. إن الدارس لقضية الشعب الاريتيرى، لايسعه إلا

ولقد شهدت الأراضي الارتيرية تنوعا بشريا اجتماعيا هائلا، تكونت من خلاله الممالك والمجموعات القبلية، والتي بقيت آثارها حتى الآن، ففي مناطق «مدر بحرى» أى البلاد المطلة على البحر الاحمر، وادى الجاش وبركة والمرتفعات وسياحل الدناكل، حدثت العديد من التحركات والهجرات البشرية ذات الطابع المختلفة من الفنج النيليين القادمين من أعالي النيل ومشرق أفريقيا (شرق اريتريا)، إلى البجة الحاميين القادمين من جنوب مصر وبطانة السودان، ومن السبتيين الساميين من جنوب الجزيرة العربية، إلى الرشايدة العرب في شمال البلاد.

ومن الملفت أن هذا التركيب، تكونت من خلاله ممالك تاريخية، أقامت تحالفات دولية معروفة مع الامبراطوريات التاريخية (الرومان - اليونان - الفرس - العثمانيون) وكانت معظم هذه الممالك، تحاول في مراحل التاريخ المختلفة، مد نفوذها على كل الساحة الارتيرية تقريبا. ولعل الموقع الاستراتيجي لاريتريا، منذ وقت متقدم في التاريخ، على مداخل البحر الاحمر وفي مخرجه الى المحيط الهندي، قد جعل لاريتريا هذا الواقع التاريخي والاجتماعي المتميز. ويلفت النظر هنا، أن إثيوبيا نفسها، التي لم تحمل هذا الاسم الا منذ بضعة قرون، لم تشهد هذا التنوع العريض، إذ بقيت حبيسة المرتفعات، وأسيرة الصراعات القبلية الضيقة. وتغيير مكونات إثيوبيا البشرية والاجتماعية، هي الأكثر التصاقا بالاصول السامية العربية، حيث تنتمي في معظمها الحبشات «والاجعازيان» المهاجرين اليها من جنوب الجزيرة العربية، مكونين جزءا أساسيا من مكونات مملكة أكسوم التي يعتبرها الاثيوبيون أساس مملكتهم التاريخية.

٢- حددت الصراعات الدولية أيضا، لفترة طويلة، طبيعة تكوين «الاقليم الارتيري» حتى أعلن مستعمرة إيطالية بهذا الاسم سنة ١٨٩٠. ولابد أن يكون ماثلا في الانهاس، أن هذه الصراعات التي شاهدها التاريخ الطويل حول المنطقة، كانت مكثفة على مساحة تعرف الآن بارتيريا، بينما كانت الحبشة (إثيوبيا) تتمتع بوجودها المستقل طوال هذه الفترة، ففي العصور القديمة، أمن تحتمس الثالث الطريق لاسطوله في البحر الاحمر، بإنشاء «أوليس» على الساحل الارتيري، متصارعا مع الفنيقيين على المنطقة، ثم صارع الاسكندر الأكبر الفرس، وواصل الرومان نفس الصراع، بالتحالف مع مملكة أكسوم مع الاثيوبيين ضد العثمانيين غزاة اليمن، بهدف تطهير المحيط الهندي والبحر الاحمر من وجود الأتراك، وأدت هزيمة السلطان الغوري في المحيط الهندي سنة ١٥٠٩ إلى

أن يعالجها كمسألة استعمارية تكونت عناصرها في عصر التكالب الاستعماري الأول، ثم أهدرت القوى الاستعمارية حق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال في عصر «تصفية الاستعمار» بعد الحرب العالمية الثانية. وكان رد الفعل الطبيعي للشعب الارتيري، مساوما ومماثلا لما شهدته ساحة التحرير الوطني العالمية في هذه الفترة، بدءا من النضال السياسي، ووصولاً إلى إعلان الكفاح المسلح، وتبني جبهة الوطنية برنامج ثورة التحرير الوطني الديمقراطي. ومن خلال ذلك، لقيت الثورة الارتيرية اعتراف العديد من قوى التحرير الوطني في العالم، على غير ماهو شائع من أنها ظلت حبيسة العالم العربي، والرؤى العربية الخاصة.

وأملاً أن يكشف هذا البحث عن بعض جوانب العلاقات الدولية للثورة الارتيرية، والتي حجبها الغوض الاعلامية العربية حول القضية في المنطقة وخارجها، مما أثار إزاءها كل هذا التحفظ، في ضوء متطلبات الطرح الموضوعي للقضية، وفي حدود المساحة المتاحة للدراسة، فإنه لابد من معالجة هذه النقاط:

- ١- الظروف المحلية والدولية التي أسهمت في تكوين «المجتمع الارتيري» وحددت الهوية الارتيرية.
- ٢- مالمذى قدمته الثورة الارتيرية باعتبارها استجابة موضوعية معاصرة لمطامح الشعب الارتيرية، وما الذى تختلف حوله فصائل الثورة الارتيرية.
- ٣- المواجهة الاثيوبية للثورة الارتيرية.
- ٤- العلاقات الخارجية للثورة الارتيرية - أ- في المنطقة العربية - ب- في افريقيا والعالم الثالث - ج- مع الدول الاشتراكية وإزاء استراتيجية الدول الغربية.
- ٥- مصير القضية إزاء الصراعات القائمة حولها.

ظروف تكوين المجتمع الارتيري اجتماعيا ودوليا:

١- لا تختلف ظروف تكوين المجتمع الارتيري كثيرا عن تكوين معظم «الوحدات الوطنية» الافريقية، خاصة قبل أن تهاجم القوى الاستعمارية أفريقيا منذ القرن الخامس عشر. فمنذ ذلك التاريخ، تعرضت كثيرا من الأبنية السياسية التقليدية في افريقيا للغزو الرأسمالي، الذى فتت بعض ممالكها، أو جمع بعض قبائلها وفقا لحركة التنافس الاستعماري، وليس مرورا بتطورها القومي الطبيعي.

متعدد القوى السياسية في إريتريا ، وبالتالي فهو متعدد المطامح والاتجاهات ، كانوا يواجهون مجتمعاً أوتوقراطياً مركزى السلطة في إثيوبيا . ومن هنا كان طرح فكرة ضم إريتريا لإثيوبيا عسيراً منذ البداية ، وكانت المنشورات البريطانية للشعب الإريتري فترة الحرب ، تداعب فكرة الاستقلال للإريتريين منذ عام ١٩٤٠ ، كما يروى زعماء هذه الفترة أنفسهم .

— لم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت سنة ١٩٤٣ ، بينما الحركة السياسية في إريتريا تتبلور في شكل سياسى هدفه الاستقلال ، هو « محبر فقري هجر » أى « جمعية » « حب الوطن » ثم تنشطر بسبب سياسة التفرقة البريطانية إلى « الرابطة الإسلامية » (ذات صلة بالانجليز ثم الايطاليين) ، والحزب الاتحادي (ذو صلة بالاثيوبيين) وبينهما تجمعات فرعية عديدة ، مثل الحزب التقدمى الحر ، وإريتريا الجديدة ، والمخاربيين القدامى ، وحزب المثقفين ، والحزب الوطنى ، وإريتريا المستقلة ، وهى التى تجمعت في الكتلة الاستقلالية ، ثم الجبهة الديمقراطية في مواجهة الكتلة الاتحادية .

— وعندما عالت الأمم المتحدة وضغ المستعمرات الايطالية ليبيا والصومال وإريتريا — كان من رأى الولايات المتحدة ، ضمها لإثيوبيا ، بينما أيد الانجليز فكرة تقسيمها بين إثيوبيا والسودان ، ليتمكنوا السيطرة على الجزء الشرقى وأجزاء من ساحل البحر الأحمر ، وأيد السوفييت وعدد من دول العالم الثالث فكرة استقلالها . وفي هذه الظروف ، اشستت الحركة السياسية في إريتريا ، وكانت الشخصية الإريترية تتبلور بشكل بارز ، صعدت من صراعات الدول الغربية نحوها . ولم تكن البرجسوازية الإريترية التى تكونت دائماً عن طريق القطاعات الوسيطة ، تقدر القسوة الحقيقية للحركة الشعبية أو تتبنى مطالبها الجذرية ، ولذا رأيت ان بلورة « الكيان الإريتري » يمكن تحقيقها ، بالتعاون مع أى من هذه القوى الكبرى التى تتحرك من حولها .

لكن هذه المحاولات جميعاً ، ورغم فشل الحركة الوطنية لطبقتهما تلك في تحقيق الاستقلال في فترة الصراع الدولى حولها بين ١٩٤٧ — ١٩٥٢ استطاعت ان تنجز لإريتريا ما يلى :

١ — طرح قضية استقلالها على الساحة الدولية فترة تصفية الاستعمار ، مثل بقية المستعمرات في العالم ، وكما خيبت قوى الحلفاء آمال شعوب مستعمراتها في أنحاء العالم ، فقد امتد ذلك لإريتريا ، حين ضربت قضية استقلالها ، بضمها لإثيوبيا ، ونتيجة نفس المناورة الدولية .

ب — الاعتراف « بالهوية الإريترية » حتى من خلال

اقتسام الامبراطوريتين للنقود ، فانفرد البرتغاليون بالمحيط ، والعثمانيون بالبحر الأحمر ، حيث استقروا في عصب سنة ١٥٥٧ . وعندما أصبحت تركيا بمثل الرجل المريض في القرن التاسع عشر ، استعانت بقوة شابة هي حكم أسرة محمد على في مصر ، فأقام في المنطقة حكماً مصرياً ، بادئاً من مصر ، ومقيماً العلاقات مع المناطق الداخلية ، إلا أن ضعف مصر بعد ذلك ، لم يمكن لها الاستمرار ، وراحت بريطانيا تدير مصالحها في مصر والبحر الأحمر والسودان وشرق أفريقيا على السواء ، وفق خطة استعمارية واحدة ، مستعملة نفوذها الاستثمارى في مصر ، أن إدارة السواحل ، كانت تعنى إدارة موحدة للأقاليم الداخلية التابعة لها ، إلا أن قبائل الداخل ، كانت ترتبط بهذه العملية ، أيضاً ، بالتعامل أو المقاومة ، كما أن هذه التصارعات الطويلة ، تعنى أيضاً أن إريتريا لم تكن في يد الاثيوبيين طوال هذا الوقت .

٣ — اقتضت الخطة البريطانية ، أن تتخالف مع إيطاليا في مدخل البحر الأحمر ، نظير تأمين السودان ، وجزء من الصومال ، والمشاركة في خطط مواجهة النفوذ الفرنسى في المنطقة ، فأعلنت إيطاليا إريتريا مستعمرة بالحدود الزاينة ، وبهذا الاسم سنة ١٨٩٠ وأخضعت قبائلها وعمالها لسيطرتها العسكرية ، إذ لم يتجسج في ذلك ملوك إثيوبيا ، وأدخلت الإدارة الحديثة والبوليس ، كما نقلت إليها جنسية إيطالية كبيرة من الحرفيين والتجاربيين ، وعندما سيطر النظام الفاشستى في إيطاليا ، أخذ في تطوير إريتريا ، ليكون منها قاعدة انطلاق لمناقشاته الاستعمارية في المنطقة ، فنشأت صناعات وشبكة طرق وأعدت الموانئ والسكك الحديدية ، ارتبطت بها استثمارات أوروبية متنوعة ، ونشأت حولها فئات اجتماعية إريترية وبسيطة وعاملة ، أصبحت ذات ثقل في المجتمع الإريتري ، ونجسوزت في نفس الوقت ، الواقع القبلى والطائفى نسبياً .

لذلك فإن بريطانيا عندما احتلت إريتريا سنة ١٩٤١ لضرب قوة المحور في البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، واجهت في إريتريا قوى اجتماعية متطورة (البرجوازية التجارية — الحركة العمالية — الفنيون والاداريون) وقد اقتضى ذلك سياسات خاصة لمواجهةها ، وقنات هذه السياسات على أساس العودة للتقسيم الطائفى والقبلى للبلاد ، متعاونة في ذلك مع النظام الامبراطورى الاقسطاعى المتخلف في إثيوبيا من جهة ، وخضوعها لتوجيهات الولايات المتحدة ومصالحها مع هذا النظام من جهة أخرى .

وتشكل هذه النقطة الأخيرة نقطة الانطلاق في المشكلة الإريترية بعد ذلك :

— لأنه بينما أصبح على الحلفاء التعامل مع مجتمع

بدأ بمعطيات العصر الاستعماري، واتسق مع منجزات عصر التحرر الوطني، من خلال «كيان سياسي» أكدته أحداث ما بعد الحرب الثانية على النحو الذي رأينا. لذلك فانه من الخطأ معالجة القضية الاريتيرية، من خلال الحاجة التاريخية وحدها، أو التشبيه بهذه الحالة، أو تلك في الواقع الافريقي والعربي، وإنما الذي يجب أن نقف أمامه بموضوعية، هو النظر الى معطيات الحركة السياسية الحديثة وحركة الثورة الاريتيرية، من حيث انجازها لتكوين «الشخصية الاريتيرية». كما أنه مما يفيد في تأكيد موضوعية القضية الاريتيرية، النظر اليها في مواجهة ذلك الكيان الامبراطوري القائم على الغزو والضم من يو هامش، إلى مثليك، إلى هيلاسلاسي، بمضمون إقطاعي، وواقع اقتصادي متخلف، لم يتح لحركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في إثيوبيا لتشكّل مركز حوار وحدوي ديمقراطي، يمكن أن يدخل مبكراً جلد «الثورة» في هذه المنطقة، استعداداً لسقوط الامبراطور.

وبعودة قليلة الى الوراء قبل قيام الثورة المسلحة عام ١٩٦١، فانه يمكننا أن نتابع كيف تعاملت القوى الاجتماعية الاريتيرية المختلفة مع قضية الاستقلال، حتى وصل بعضها الى قرار الثورة، فالبرجوازية الاريتيرية التي مثلت الشخصية الوطنية مبكراً، قبلت أن تفوض التطور الاريتيري لبعض الوقت، في ظل الاتحاد مع إثيوبيا، على أن تضمن لها صيغة الاتحاد الفيدرالي بقاءها على قمة الهرم الاجتماعي في إريتريا، وهو موقف له أصوله القديمة، حينما قبلت «الوطنية الاريتيرية» أن تتعامل مع الانجليز، أو مع إيطاليا، أو تعامل أجنحة منها مع إثيوبيا، مبادات تضمن نفس المصالح.

وقد لا يدعش القارئ أن يعرف - نقلاً عن شخصية اريتيرية - أن الانجليز هم الذين يسروا لمجموعة من قادة التجار المسلمين وأعيانهم، ظروف انعقاد المؤتمر الشعبي التأسيسي «لرابطة الاسلامية» في ديسمبر ١٩٤٦، وكان ذلك على أثر احتجاج هذه المجموعة الاسلامية، على حضور وزير خارجية إثيوبيا أحد اجتماعات جمعية «حب الوطن» (ذات الأهداف الاستقلالية). واتفاق مع مجموعة شخصيات مسيحية داخلها لتحويلها الى «الحزب الاتحادي» أو «الانضمام» لصالح إثيوبيا.

لعل هذه التوجهات على قمة الحركة السياسية، أن تكشف ابعاد صيرف القيادات للاهداف الشعبية ورغم الدور السياسي النشط لهذه القيادات، حتى عقد أول برلمان للبلاد سنة ١٩٥٢، فانها قبلت بالتسليم في قضية الاستقلال الكامل، عندما ضمنت البقاء على قمة

قرار ضمها لإثيوبيا الصادر عن الأمم المتحدة برقم ٥/١/٣٩٠ في ٢ ديسمبر ١٩٥٠، حيث ينص على أن «إريتريا» وحدة تتمتع بالحكم الذاتي في اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا، مع الاحترام الكامل للمؤسسات والتقاليد والأديان واللغات»

وفي هذا الإطار، يمنحها حياة دستورية كاملة، حيث تستغل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وشؤونها الداخلية، وتكون مع الامبراطورية، مجلس إمبراطوري بالتساوي، وتنتخب جمعيتها الوطنية رئيس مجلسها التنفيذي، وترفع علمها على أرضها، وتتخذ العربية والتجينية لغتين رسميتين لها.

ج - اشترك ممثل الأمم المتحدة في وضع دستورها على الأسس الديمقراطية الليبرالية الغربية في فترة الانتقال بين ١٩٥٠/١٩٥٢، ومن خلاله دخلت ستة أحزاب سياسية الانتخابات في مارس ١٩٥٢، وحصلت فيها الكتلة الاستقلالية (باسم الجبهة الديمقراطية بقيادة الرابطة الاسلامية) بعد قبولها قرار الأمم المتحدة) على الأغلبية (٣٦ مقعداً من ٦٨ مقعداً).

بقراءة كل «أشكال السيادة» هذه، والقائمة على مفهوم وواقع عصري بالغ الوضوح، يمكننا تصور الموقف الاثيوبي من هذا الوضع، حين يسلمه له «المجتمع الدولي» وهو يعيش في ظل دستور امبراطوري تيوقراطي، يقوم على سلطة «البلاط والكنيسة»، لذا فانه لم يكن متوقفاً بأية حال، أن يتطور هذا «الاتحاد الفيدرالي» إلا بالسلب، وإلا أن تترك فترة الاتحاد تراثاً هائلاً من التناقضات بين المجتمعين. وحتى يتجنب الامبراطور الصراع المتوقع نتيجة لهذا الواقع، سارع بحل الأحزاب السياسية واتحاد العمال (١٩٥٣) والغاء اللغات الوطنية، ثم إنزال العلم الاريتيري (١٩٥٨)، ثم إلغاء الحكومة الاريتيرية سنة ١٩٦٠، بل وأعلن إلغاء الفيدرالية نفسها، بكل منطلقاتها الدستورية سنة ١٩٦٢، وإعلان الاقليم «إدارة اريتيرية» دون أية مؤسسات وانطلاقاً من ذلك، أقر الامبراطور نظاماً عسكرياً لحكم الاقليم، يقوم على حرق القرى، أو تسليح عصابات «للشفتا» ضد المناطق الخصبة لانتزاع ثرواتها، ثم توصل في مرحلة إلى تسليح بعض القرى والقبائل لتصفية بعضها من الداخل.

مقدمات الثورة الاريتيرية

ليست بداية الثورة الاريتيرية، هي تلك الانفجاسة العفوية التي أطلقت رصاصتها الاولى في أول سبتمبر ١٩٦١، بعد فشل كل المحاولات السياسية مع النظام الامبراطوري، لكنها تطور ديناميكي لتكوين تراكمي،

المجتمع بشروط الديمقراطية الليبرالية التي كفلها دستور الأمم المتحدة لايتريا .

لقد كانت الفئات البيروقراطية المسيحية ترى ، أن «سوق العمل» سوف يمتد امامها في اريتريا ليشمل إثيوبيا ، إدارة وجيشا ، يحميها جهاز الكنيسة الدينى في اريتريا وإثيوبيا على السواء . وكانت البرجوازية التجارية الاسلامية ، ترى أن «سوق التجارة» يمتد عبر حدود آمنة من إثيوبيا الى السودان ، تحت رعاية الادارة الامبراطورية المتخلفة التي تقف على رأسها فئة ذات تركيب اقطاعى عسكرى ، لا تشغلها التجارة ، ولا تشكل منافسا لها ، وكان ذلك عقب حوالى عشر سنوات من الادارة البريطانية (١٩٤١ - ١٩٥٢) والحرب العالمية التى دمرت هيكل الاقتصاد اريتري ، على نحو ما تشهد بذلك تقارير تريكاسكيس « القوميسير » السياسى لبريطانيا فى الاقليم طوال تلك الفترة ، ان يصف تدهور أوضاع العمال والمهنيين والمتقنين وفقراء الفلاحين ، وتوقف الاستثمار والمشروعات التى كانت تقوم بها ايطاليا للتوسع فى اريتريا الأمر الذى يمكن أن نفهم منه ، مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل إدارة الاثيوبية ، ومن ثم يمكن تصور ما وصلت اليه بعدها ، مما وسع دائرة الاحتجاج الشعبى على تلك الادارات الأجنبية .

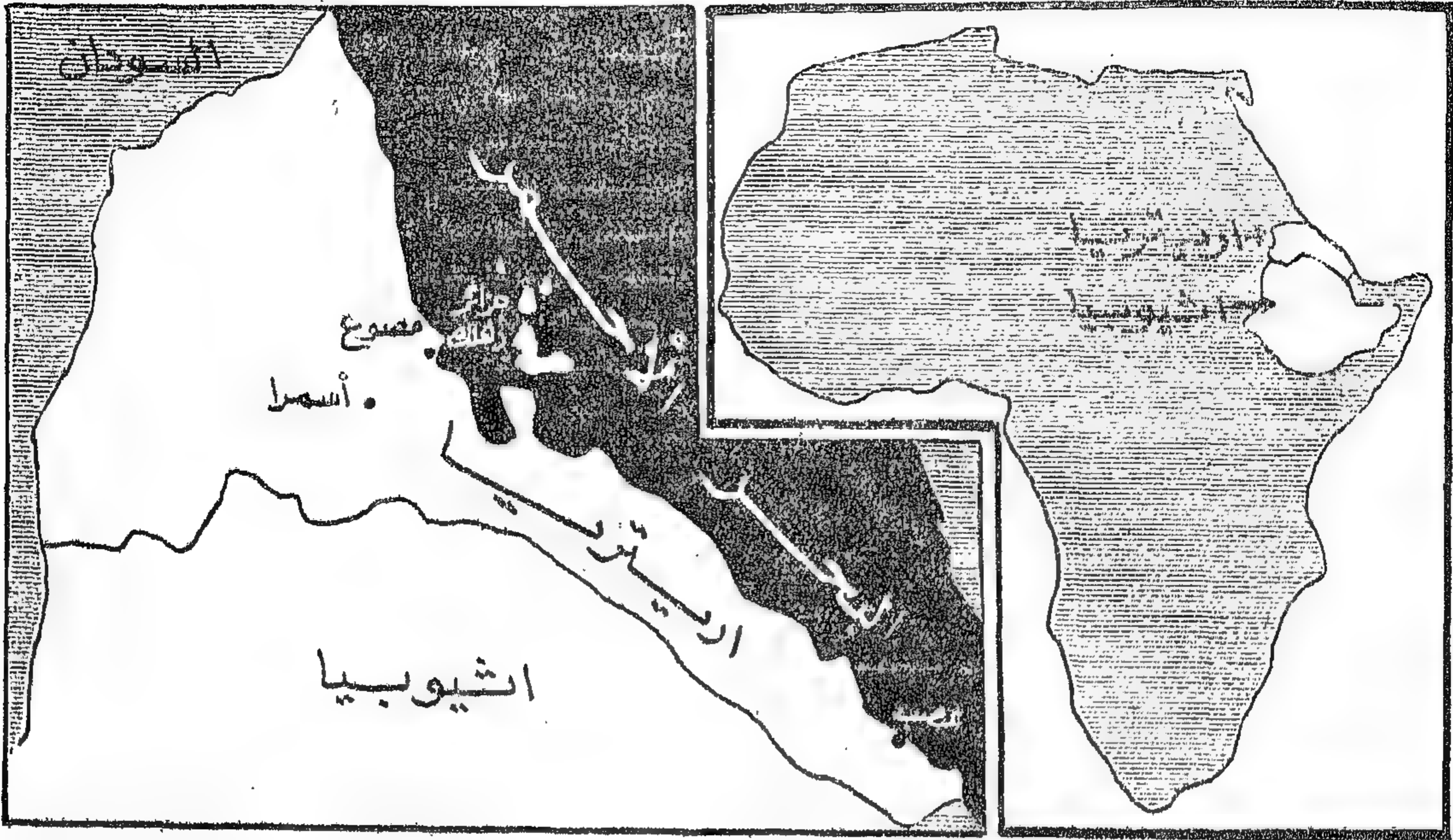
لم تكن كل العناصر البرجوازية قد استسلمت للأوضاع الجديدة بعد تنفيذ قرار الفيدرالية ، إنما بقيت هناك العناصر الوطنية الليبرالية الشريفة ، التى حاولت أمام ما رأتها من إجراءات تعسفية للامبراطور ضد صيغة الاتحاد ، أن يلجأ الى معاودة الاتصال بالأمم المتحدة طلبا لتدخلها ، ولكن المظلمة لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ وفد برئاسة محمد قاصى بالخروج سنة ١٩٥٧ لعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة فى نيويورك ، اعتقلت السلطات اعضاء الوفد عند عودتهم . ثم أعقب ذلك قيام عدد من الشخصيات السياسية ، وفى مقدمتها إدريس محمد آدم ، وابراهيم سلطان ، وولد أب ، ولد ماريام ، بالهروب من اريتريا لعرض القضية على الرأى العام العالمى أوائل عام ١٩٥٩ ، حيث حصلوا على حق اللجوء السياسى بالقاهرة .

ورغم الشعبية التى توفرت لهؤلاء الزعماء ، والثقة فى اخلاصهم فى طرح القضية ، إلا أن الشعب اريتيرى ، كان قد فقد الثقة فى أن يؤدى هذا الأسلوب الى نتيجة . لقد أحس بخيانة طبقته لمطالبه ، خاصة وقد راحت وفود رجال الأعمال فى أسمرة ، تفاوض الادارة الاثيوبية أوائل ١٩٥٨ على إصدار قوانين جديدة للأجور ، تضر بمستوى معيشة الطبقة العاملة ، فسانفجرت فى مارس

١٩٥٨ الاضرابات العمالية الواسعة فى أسمرة ومصوع ، مطالبة بمراجعة هذه القوانين المجحفة ، ولم تكن هذه الاضرابات ، الأولى من نوعها لنفس الفرض . ولا يمكن أن نغفل أن ذلك قد طرح لدى الجماهير ، إمكانيات العمل الثورى ، وان لم تكن هناك أية ثقافة سياسية منظمة طوال فترة عمل الأضراب التقليدية ، وقد كانت قطاعات كبيرة تحمل مشاكلها عن طريق الهجرة الجماعية للسودان ، أو هجرة الأيدي العاملة إلى السعودية والكويت واليمن ، ورحيل مئات الشباب بحثا عن التعليم فى مصر والمشرق العربى .

ومع ذلك ، فقد كانت الظروف الخارجية حول اريتريا ، تتيح لهذه القوى الشعبية أن تتطلع الى الثورة ، من أجل تحريرها الوطنى - الديمقراطى ، كانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، تصعد موقفها المعادى للاستعمار ، وكانت قد أقرت بحق تقرير المصير للشعب السودانى - المجاور لايتريا - فحصل على استقلاله أول يناير سنة ١٩٥٦ وكانت الثورة الجزائرية ، تلهب نفوس الشباب العربى من حولها ، بل وفى العالم الثالث كله ، وكانت الصومال - شريكة اريتريا فى الادارة الاستعمارية الايطالية من قبل ، يؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ ، كل هذه العوامل دعمت قوة الرفض اريتيرى للإجراءات التعسفية الاثيوبية ، وللأساليب السياسية البرجوازية فى مسواحتها ، ووضعت شعب اريتريا ، وجها لوجه ، أمام مطلب الثورة ومضمونها الشامل .

ولقد حاولت بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة ، أن تلعب دورا وسطا فى هذا الشأن ، فراححت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان - متأثرة بالثقافة اليسارية المطروحة فى أرض الواقع السودانى الليبرالى - راحت تعمل على تنظيم حركة معارضة فى اريتريا ، باسم « حركة تحرير اريتريا » عام ١٩٥٨ بقيادة محمد سعيد فاود ، ومحمد صالح محمود ، وقسام تنظيما للعمل السرى ، على أساس خلايا سباعية ، تضم بعض الموظفين والعمال والجند اريتريين فى السودان ، كما انتشرت بين رجال الادارة والبوليس ، وبعض قطاعات الشباب والعمال فى العاصمة والمدن اريتيرية ، إلا أنها انتهجت طريق العمل السياسى السلمى طويل المدى ، ولم يتعد أسلوبها المطروح للتغيير ، الأساليب الانقلابية ، عن طريق النفوذ السرى إلى رجال الادارة والجيش . كما تأثرت ثقافتها السياسية ، بالتعقيدات القائمة فى الواقع اريتيرى حول وضع المسيحيين والمسلمين وخصائص الافريقية والعروبة ... الخ مما لم يتح لهذه الحركة أن تشكل الاستجابة الصحيحة لمطالبات الشعب اريتيرى ، رغم



الاعتبارات الإسلامية على الرأي العام في مصر ، والمنطقة العربية تجاه القضية الإريترية ، ووجود معظم أبناء إريتريا في الأزهر ، وندرة وجود المسيحيين الإريترين بينهم في القاهرة ، فقد كانوا على وعي بهذه النقطة ، مشيرون إلى أنه ليس صدفة أن معظم الشبان الأحد عشر كانوا من طلاب أو خريجي الجامعات المصرية . . وليس الأزهر - كما لم يحضر من السياسيين القدامى إلا أدريس محمد آدم ، رئيس البرلمان الإريترى السابق وأكثر الزعماء . شبابا وليبرالية في ذلك الوقت ، حيث استبعد هؤلاء الشبان ، منذ البداية ، إبراهيم سلطان سكرتير عام الرابطة الإسلامية ، وأن لم ينجحوا في التأثير على الموقف المتروك لولد أب ولد مسريم الذي ارتبط . كان له تحفظاته منذ البداية على قيادة أدريس محمد آدم .

حاولت المجموعة الأولى من مؤسسي الجبهة ، أن تتغلب أيضا على الاعتبارات الإقليمية ، بتمثيل أبناء الأقاليم المختلفة في المجموعة التأسيسية إزاء أغلبية أبناء مديريات الغرب . ورغم أن التوجه الحاكم في نشأة الجبهة هذه ، هو التغلب على نقص التنظيم السياسي ، وغياب الدليل النظري للثورة ، إلا أن أول دستور للجبهة وأوجه نشاطاتها الأولى ، لم تستطع إلا أن تظل هيبسنة رد الفعل العفوي لفشل « العمل السياسي السلمي » الذي استوعب القضية لحوالي عشر سنوات خلت . لذا ينص البيان الأول - الدستور بقوة ، على استبعاد « الطريق السلمية واعتناق منطلق الثورة » ، كما أنه يتجاوز المطالبة بمراجعة قرارات الأمم المتحدة ، وخسرق

أنها كانت إضافة فعلية في تاريخ الحركة الوطنية الإريترية ، التي كانت تفتقد لفكرات التنظيم . وقد ظلت « حركة تحرير إريتريا » تنحصر تدريجا مع قيام جبهة تحرير إريتريا ، حتى انضمت آخر عناصرها إلى أحد أجنحة الجبهة سنة ١٩٧٠ :

قيام جبهة تحرير إريتريا :

مع تصاعد إرهابات الثورة الإريترية بالداخل ، ومحاولة السلطات الإثيوبية التعامل مع بعض عناصر الصفوة السياسية من جه ، ونشاط الكنيسة مع الصفوة الثقافية خاصة من أبناء المرتفعات وأسمره من جهة أخرى ، وإغراء سوق العمل والتجارة للقطاعات الأخرى من المتعلمين والتجار ، أصبح تطلع جماهير إريتريا نحو أبنائها في العالم الخارجى ، للتعبير عن أشواقها للثورة ، متسقا مع حقائق الموقف ، وكانت العناصر الطليعية في هذا الصدد ، تعيش في الدول المجاورة وبلاد الشرق الأوسط ، حيث يجدون فرص العمل أو التعليم ، وكانت أكثر الأعداد من هذه العناصر في مصر والسودان .

كان طليعيا إذن ، أن يجتمع أحد عشر شابا بالقاهرة في السابع من يوليو ١٩٦٠ ليتفقوا على تأسيس « جبهة تحرير إريتريا » . ورغم ما يتردد كثيرا عن التوجهات الإسلامية التي حكمت العناصر المؤسسية للجبهة ، أو تأثير الشخصيات السياسية الإسلامية القديمة عليها ، إلا أنه بمراجعة لهذه النقطة مع بعض من حضروا الاجتماع التأسيسي ، أشار معظمهم إلى أنه رغم سيادة

قامت الجبهة بتعبئة الاريتريين بالخارج حول نفس الهدف ، وجمع التبرعات منهم ، لشراء البنادق الاولى مع حملة إعلامية عن بدء الثورة ، تركزت في الدول الصديقة بالشرق الاوسط ، واستجابت لها أساسا بعض الدول الاسلامية (السعودية وباكستان) ، والعربية (سوريا والعراق ومصر والصومال) ، كل من وجهة نظره . وقد قاد هذه المرحلة المجلس الأعلى للثورة الأول - دون اتمام التنظيم الهيكلي للجبهة - بقيادة ادريس محمد آدم .

٢ - مرحلة الثورة المسلحة الشاملة ١٩٦٥/١٩٦٩
وهي المرحلة التي شهدت انتقال الثورة من حرب العصابات المحدودة ، إلى اناء الجماهير الواسعة للكفاح المسلح ، ونجاح الجبهة في تعبئة العناصر العمالية والثقافة في الخارج وتأثرت الجبهة في تنظيم استراتيجية القتال ، بالتجربة الجزائرية في تقسيم « الولايات » ، مع وجود « القيادة الثورية » العسكرية قرب حدود إريتريا - في كسلا - وقسمت إريتريا في ضوء ذلك إلى خمس مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة ، وإن كان النضال المسلح قد اتخذ أبعاد أوسع في هذه المرحلة ، بانتماء مناطق المرتفعات (ذات الأغلبية المسيحية إلى المعركة) ، إلا أن هذا التقسيم ، كما تكشف عنه الأمور بعد ذلك ، قد كرس بعض الجوانب الاقليمية والطائفية في تنظيم الجبهة .

وقد حاولت القيادات الشابة الجديدة في الكفاح المسلح الاريتري ، تجاوز هذه السلبات ، بالدعوة إلى اقامة قيادة عسكرية عامة موحدة للجبهة . لكن الروح الاقليمية والطائفية ، تعود للتأثير على هذا الاتجاه نفسه بالسلب ، فنجد ان ثمة اجتماعات جانبية للمنطقة الاولى والثانية وأخرى للمنطقة الثالثة والرابعة والخامسة (مؤتمر عنسبا للقيادة الثلاثية) ، حتى انعقد مؤتمر « ادونجا » العسكري سنة ١٩٦٩ للقيادات الخمس . ورغم ان مؤتمر « ادونجا » نفسه قد استغرقته النشاطات والانقسامات العسكرية ، مع جهد اقل لتعميق الدليل النظري الثوري للحركة ، إلا أن ادونجا تبقى في النهاية رمزا لبدء تحكم قيادات الداخل في مصير الثورة ، ورمز الوحدة الوطنية بين قوى الثورة الطائفية والاقليمية والاجتماعية على السواء ، وإن لم تقض على الصراعات نهائيا .

وفي هذه الفترة ، بدأت الثورة الاريتيرية تؤكد وجودها على الساحة الدولية ، بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التقدمية على نحو مأسس عند دراسة علاقاتها الخارجية (الحصول على اسلحة من الصين وسوريا والعراق) ، بما يخرجها من إطار

الامبراطور للصيغة الفيدرالية ، الى تحديد الهدف « بتحقيق الاستقلال ، وإقامة « الجمهورية الاريتيرية الديمقراطية » . ثم يعود تحت بند الوسائل لينص على « العنصر السرى الثوري العنيف » وتوعية الشعب الاريتري بذلك ، تحت « قيادة موحدة » . أصبح « العنف الثوري » إذن هو اداة الشخصية الاريتيرية الجديدة ، ولذا أصبح « المجلس الأعلى للثورة » هو الجهاز الحاكم ، والأجهزة التنفيذية الأخرى أدوات ثانوية . كما طرحت فكرة التشكيلات الخماسية أو السباعية أساسا قاعديا للتنظيم ، وإن سيطر عليها المفهوم العسكري لفترة طويلة في تاريخ الجبهة .

ومع انطلاقة الرصاصة الاولى في إريتريا في أول سبتمبر ١٩٦١ ، تكشف بعض الحقائق الأخرى في الواقع الاريتري ، ظلت تؤثر فيه حتى أوائل السبعينات تقريبا . فالعمل العسكري يتقدم العمل التنظيمي السياسي ، والكوادر العسكرية تحتل المقدمة لفترة طويلة ، سواء كانت من اتباع حامد ادريس عواتي صاحب الطلقة الاولى وقائد الشفقتا المضادة للشفقتا الاثيوبية (فرق الهجوم على القرى للسلب والنهب والارهاب) ، أو من الجند الاريتريين في الجيش السوداني من بقايا « أورطة العرب الشرقية » أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهم من لا تتجاوز ثقافتهم العسكرية أو السياسية رتبة صف الضباط . وكان النموذج الثوري ، هو ثورة الجزائر وعملياتها العسكرية المتصاعدة ضد فرنسا ، والتي تلهب خيال الشباب في المنطقة ، والحماس الوطني كما تلهب ممارسات ثورة يوليو في مصر الغنية بالثقافة السياسية المعادية للاستعمار ، والفقيرة في تجربة التنظيم الثوري الذي يمكن ان تستفيد منها فئات الاريتريين في مصر .

إذن فنحن أمام تنظيم وطني للثورة ، يعتمد على الحركة العنصرية للجماهير ضد الوجود الأجنبي الاثيوبي ، مع توجه لتحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة الثورة ، دون خبرة محدودة في تنظيم العنف الثوري وبرامجه الاجتماعية ، وخاصة للكوادر الطليعية المثقفة سياسيا . ورغبت في العمل الوطني الشامل ، لم تتبن الجبهة أسلوب تحرير المناطق تدريجا إن كان ذلك قد تحقق تلقائيا ، لكن على المستوى الوطني العام .

وفي ضوء الملاحظات العامة هذه ، يمكننا ان نقسم المراحل التي تجاوزتها الثورة الاريتيرية على النحو التالي :

١ - مرحلة التعبئة العضوية من ١٩٦١/١٩٦٥
وهي مرحلة إثارة المشاعر الوطنية الموحدة - انطلاق الرصاصات الاولى ، وإعلانا للعنف الثوري في اتجاه إريتريا ، مع تركيز واضح في المنطقة الغربية .

١٩٦٩ بقيادة عثمان سري ، أو مؤتمر قوات التحرير العسكري في سيدوجا عيلا بدنكاليا في يونيو ١٩٧٠ بقيادة رمضان واسياسي وسبي نفسه . ومن قبل ذلك ، صدرت وثيقة اسياسي افورتى ورفساقه المسيحيين ، باسم « نضالنا وأهدافه » تكشف عن اتجاه ثالث وخاص داخل قوات التحرير الشعبية - والذي يتابع وثائق كل هذه الاجتماعات على جانب قوات « الشعبية » ، لا بد أن يتحفظ على أى تصنيف أفقى لأجنحة الجبهة على نحو ما أثرنا .

والذي يهمنا في هذه المرحلة ، هو أن الثورة الاريترية قد تجسدت وسط جماهيرها رغم هذه الانقسامات ، وحصلت في هذه الفترة على مساعدات خارجية كبيرة ، من ثورة مايو في السودان (١٩٦٩/١٩٧٠) ، وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا ، واعترفت بها منظمة التضامن الافريقي الاسيوى ، وتوفرت لها كواثر عسكرية مدربة على أعلى مستوى في بعض البلاد العربية والاشتراكية وبدأ التثقيف السياسي والايديولوجى بين التنظيمات الجماهيرية في اريتريا (داخل جناحى الجبهة) كما أسهمت الحركة الطلائية الاريترية في هذه الفترة بجهد ملحوظ .

٤ - مرحلة التناقضات والتحديات ١٩٧١/١٩٧٥ :

دخلت فصائل الثورة الاريترية السبعينات وهى مهياة - رغم التنوع التنظيمى الين على سياساتها - لانجاز أهداف الثورة الاريترية ، ووضعت كل فصيلة برامجها ومؤسساتها التى تحقق أهدافها . ولا بد للدارس هنا أيضا ، ان يقدر لثورات العالم الثالث ، الصعوبات الناشئة عن موروثها التاريخى من الصراعات القبلية والطائفية والاقليمية ، وممن ثم لاتصبح الثورة الاريترية شذوذا في هذا السباق ولكن الذى يطالع البرنامج السياسى ، ومنطلقات جبهة التحرير الاريترية الصادرة عن مؤتمرها الأول اكتوبر / نوفمبر ١٩٧١ ، أو الثانى مايو ١٩٧٥ ، أو بيان قوات التحرير الشعبية التأسيسى ١٩٧٠ ، ثم برنامجها للتحرير الوطنى الديمقراطى ١٩٧٢ ، لا يجد فيها انعكاسا مباشرا لحجم الانقسام الواقع في الساحة الاريترية ، فهى برامج وطنية ديمقراطية ، قد نتعرض للامحها بعد قليل ، تبشر بإمكانيات للمستقبل ، أكثر مما تعكس ماضى الصراعات المر في اريتريا .

لقد بلغت هذه الصراعات حد القطيعة الكاملة بين جناحى الثورة ، ليصبحا في الواقع تنظيمين في الساحة ، وهنا يتمسك المجلس الثورى لجبهة تحرير اريتريا بقرارات مؤتمرات الجبهة ، عن أن الساحة لاتحتمل سوى تنظيم واحد ، يحدد الحوار الديمقراطى داخله ،

التوجهات الدينية ، أو الانحسار في عالم الشرق الأوسط وحده .

٣ - مرحلة تجسيد الثورة ١٩٦٩/١٩٧١ :

حيث أصبح التوجه الرئيسى ، هو تكريس نهج حرب التحرير الشعبية ذات القواعد الثابتة ، والتى لاتقتصر على أعمال حرب العصابات ، فسان الثورة الاريترية أصبحت أمام مفترق طرق رئيسى لاختيار منهج الثورة الثابت من جهة ، وتأكيد طبيعة القيادة التى تتفق وهذا النهج من جهة أخرى . وبقدر ما أصبح هذا الاتجاه داخل الثورة ، هو تجسيدها الحقيقى على الأرض الاريترية ، بقدر ما أخذت الانقسامات تتجدد وتشتد ، استعدادا للمؤتمر الوطنى العام الذى اقترح اجتماع « أودنجا » عقده في اقرب وقت . وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من المجلس الأعلى للثورة ، الذى يقودها من الخارج ، واختارت قيادة عامة من الميدان ، تأكيدا لفكرة الوحدة ، والاعداد للمؤتمر العام المقترح . وكانت المنطقتان الاولى والثانية - غرب اريتريا ذات نفوذ أكبر داخل القيادة العامة ، وفي المقابل ، كانت هناك « القيادة الثلاثية » التى احتفظت بنفسها - رغم وجود القيادة العامة ، حتى انشقت باسم « قوات التحرير الشعبية » .

ولا أتفق هنا مع الذين يرون أن الصراع الديمقراطى كان أفقيا بين القوتين ، كما ينمو بعض الباحثين ، ليجعلوا القيادة العامة على يمين الثورة ، وقسوات التحرير الشعبية على يسارها ، فقد اتيح لى قدر وافر من الاتصال بعناصر الثورة الاريترية ، لا بد ان تتوصل الى أن الصراع كان رأسيا داخل جناحى الجبهة بين الوطنيين من جهة ، والديمقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، ومازال الصراع كذلك حتى الآن .

وقد أدت هذه الصراعات الى تعطيل المؤتمر الوطنى العام حتى آخر سنة ١٩٧١ ، وهى فترة تبلورت فيها الانقسامات على نحو لا يتسق مع كثير من الادعاءات المطروحة لتحقيق وحدة الثورة وتقديمها الثورى في نفس الوقت .

● فالقيادة العامة تمسكت بمقررات « أدوجا » ، واللجنة التحضيرية المشكلة عن طريقه للمؤتمر الوطنى العام ، متجاهلة متطلبات الحوار مع القيادة الثلاثية ، التى أصبحت وجودها باسم قوات التحرير الشعبية حقيقة واقعة ، بسبب خلافات ليست جوهرية في النهاية ، بدليل ما توصل اليه مؤتمر معسكر عواقى في فبراير ١٩٧١ تحت إشراف القيادة العامة نفسها .

وكانت القيادة الثلاثية ، أو قوات التحرير الشعبية ، تركز الانشقاق من خلال مؤتمرات محدودة لأجنحتها ، سواء أمانتها العامة التى عقدت في عمان في نوفمبر

الجبهة عامة ، وإلى قوات التحرير الشعبية المتحالفة معها على وجه الخصوص ، حيث كانت عناصرها الثورية «تضمّن» لغة راديكالية مختلفة تماما بقيادة عناصر الداخل (رمضان / اسياى) حتى انشقت عليها مؤخرا .

٥ - مرحلة المواجهة المصيرية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ :

تواجه الثورة الارتيرية مصيرها الحقيقى فى هذه الفترة . فنحن أمام محاولات مجهدة من جانب بعض عناصر الثورة أو أصدقائها ، لحسم الخلاف داخليا ، مع أمل فى أن يحسم الخلاف لعصب الثورة الحقيقى ، وتوجهاتها الثورية الأصيلية . ولكن الحوار الديمقراطى ، لم يؤد إلا لمزيد من الانقسام . فقد راحت بعض قيادات قوات التحرير الشعبية ، تتحاور مع المجلس الثورى فى مارس ١٩٧٦ بالخرطوم ، بهدف تحقيق الوحدة ، وتشكل وفد مشترك بالفعل من أحمد ناصر وعثمان سبى ، ليقوم بجولة فى الدول الصديقة ، ولكن قيادات قوات التحرير الشعبية بالداخل ، اعتبرت أن الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، واسقطت البعثة الخارجية كلها من حسابات الثورة ، وقرر الفيصل الراديكالى إعلان نفسه جبهة مستقلة باسم الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا بقيادة رمضان محمد نور واسياى أفورقى . وقد أوقف هذا الانشقاق الجديد ، أى حوار على الساحة الارتيرية منذ ذلك الحين ، واحتاج الأمر لمرور عام كامل ، حتى عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها فى يناير ١٩٧٧ ، وحددت برنامجها ، كما عقدت قوات التحرير الشعبية بقيادة سبى ، مؤتمرها فى مارس ١٩٧٧ وحددت برنامجها .

وفى هذه الفترة ، يضغط النظام الجديد فى اثيوبيا طرحه القضية كمشكلة قومية داخلية ، وتزايد الصراع الدولى حول إثيوبيا نفسها ، فيتعقد الموقف أمام الثورة الارتيرية ، التى ترفض الطرح الاثيوبى رفضا مطلقا . ويتناقض السياسات العربية كذلك تجاه إرتيريا - وهى حلفها الأساسى حتى الآن - فانها تعرض الثورة الارتيرية لمأزق بالغ الخطورة .

ومع ذلك ، وفى هذه الفترة ، حققت الثورة إنجازات تقدمية هامة فالمجلس الثورى يضاعف من عمليات بناء الميليشيا الشعبية ، ويدعم المنظمات الجماهيرية ، ثم يدفع بقواته لتحل «تسينى» بمشروعاتها الزراعية الغنية ، وتكسر معسكر «على قدر» الحصين فى غرب إرتيريا ، والجبهة الشعبية تتقدم إلى «نقفة» فى مديرية الساحل ، ثم إلى كرن . وسط البلاد . وهنا تتحرك قوات التحرير الشعبية «كقوة ثالثة» تحاول أن تكون فى الساحة ببما لديها من ثروة فى السلاح ، فتكثف هجماتها قرب أغوردات (غرب) وان كانت هذه المنطقة هى منطقة نفوذ تقليدية لجبهة تحرير إرتيريا .

أبعاد الصراع الاجتماعى القائم ، وحين لا تقبل قوات التحرير الشعبية هذه المقولة ، تشهد الساحة الارتيرية اقتتالا وطنيا دمويا ، تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، التى قصد بها قوات التحرير الشعبية مما كان له بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ أثر بالغ على فكرة الوحدة الوطنية نفسها حتى الآن .

كانت «قوات التحرير الشعبية» ، بما فيها العناصر الديمقراطية ، تتمسك بموقفها الرافض للمجلس الثورى ، إلى حد القبول بالتحالف الكامل مع البعثة الخارجية بقيادة عثمان سبى وعناصرها فى الداخل ، رغم كل توصيفها اليميني لديها ، مفسرة ذلك بالحاجة إلى المساعدات المادية من الخارج ، والاستفادة من اتصالات سبى الواسعة . أما فى الداخل فقد طرحت فكرة الوحدة الوطنية فى ظل الجبهة المتحدة لجمع شتات الساحة الارتيرية . ولعل هذه التناقضات البالغة بين قوى الثورة الارتيرية ، هى التى أثرت على قدرتها فى مواجهة التحدى التاريخى لها ، بسقوط الامبرطور هيل سلاسى فى سبتمبر ١٩٧٤ ، دون قدرة على حسم الموقف ساعتها ، مما اضطر جناح الثورة ، إلى أن يغامر فى هجوم مشترك على أسمره أوائل ١٩٧٥ ، وأن يحقق للثورة بعض الأهداف الاعلامية والعسكرية ، فانه لم يحقق كل أبعاده ، وبات على الثورة بعد ذلك أن تبقى جسما صلبا فى المناطق الريفية المحررة ، يواجه تحدى النظام الجديد له فى اثيوبيا . ولأن الثورة أصبحت فى إرتيريا ، كما سبق القول ، فانها شهدت لدى مختلف الفصائل ، إنجازات أهم من العمل العسكرى وحده . لقد كان للتأثير المتزايد للعناصر الديمقراطية الثورية فى هذه الفترة ، نتائج ايجابية ملموسة ، فقد تأسست على الجانبين ، مدارس الكوادر ذات المناهج الثورية العلمية ، كما اتجهت فصائل الثورة للعناية بالتنظيمات الجماهيرية ، فنجح المجلس الثورى فى إقامة اتحاد عام ديمقراطى لعمال إرتيريا ، وكذا الاتحاد النسائى ، ويشعر حاليا فى إقامة اتحاد الفلاحين ، وفى نفس الوقت ، تبدى القوات الشعبية ، اهتماما بهذه التنظيمات فى إطارها السياسى الداخلى ، وكذلك أصبحت ثمة إدارة ثورية بالمناطق المحررة ، تعكس البرامج الاجتماعية المطروحة .

ورغم إنجازات الثورة فى هذه الفترة على صعيد الجماهير الارتيرية ، وحرب التحرير الشعبية الشاملة ، إلا أن الصراعات الداخلية ، أثرت كثيرا على علاقتها الخارجية ، فقد حاولت «البعثة الخارجية» لقوات التحرير الشعبية بقيادة سبى ، محاصرة المجلس الثورى بجهازها الاعلامى الضخم ، وبقدرتها على الحديث «بلغات سياسية» متعددة بتعدد العواصم العربية والاسلامية التى تعاونها ، مما أساء كثيرا لتنظيم

إريتريا . وقد نجحت خلال عام ١٩٧٧ في تحرير مدينة نسيني في أقصى الغرب ، وهي ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة . وهي تركز على بناء الوحدة الوطنية ، وتقر التجريبية والعربية ، باعتبارهما لغتان رسميتان لإريتريا . وتركز الجبهة في تحليلها السياسي ، على عدائها للاستعمار الاثيوبي . وكانت تعي جيدا علاقة النظام الامبراطوري بالامبريالية الأمريكية ، كما تقدر الجبهة ، الخطوات الاجتماعية التقدمية التي يقوم بها النظام الحالي ، لكنها بتهمه بالفاشستية في موقفه من القوميات وقضية إريتريا ، وتسمى العمال والفلاحين « القوى الأساسية للثورة » ، وتقيم اللجان الشعبية في المناطق المحررة من ممثلي الفلاحين والمليشيا والمجلس الثوري والمنظمات الجماهيرية ، وتبين برنامجها الاقتصادي للدولة الإريترية المستقبلية ، خط التطور اللارأسمالي ، بعد إزالة هيكل الدولة القديم . وترى الجبهة أنها الممثل الوحيد للثورة ، مع استعداد للحوار مع الفصائل الأخرى (الجبهة الشعبية وقوات التحرير) لتحقيق الاندماج ، إذ ترى أن التناقضات ثانوية بين القوى الثائرة في الساحة . وتلقى الجبهة تأييدا متزايدا من العمال والطلاب الإريترين في المنطقة العربية ، رغم النشاطات المعادية لخطها بينهم من « القوات الشعبية » . وتقيم علاقاتها الخارجية كحركة تحرير وطنية ، ذات صلة عضوية وحضارية وثقافية وتاريخية وسياسية بالأمة العربية ، تأكيداً للنضال المشترك معها ضد الامبريالية والصهيونية . وعلى ذلك ، فإنها « تزيد التحامها مع الدول العربية والأفريقية التقدمية » ، وتلتزم قيادتها جيدا بهذا الخط حتى الآن ، رغم كل التطورات المعاكسة لذلك من حولها . وتعمل الجبهة من منتصف الستينات ، على الاقتراب من الدول الاشتراكية ، وتضع دعم الصلة مع المنظومة الاشتراكية والديمقراطية في العالم ، من أهدافها الرئيسية .

واجهت الجبهة ، لفترة ، ضغط التيار الاسلامي والعروبي ، نتيجة مزايدات أطراف أخرى في الساحة ، ولكن التطور الذي شهدته في السبعينات ، نتيجة تنشيط تنظيماتها في منطقة المرتفعات وبين الشباب الإريترى الثوري الذي عبر إليها من السحره وأديس أبابا في السنوات الأخيرة ، قد وازن مختلف التيارات ، كما أن زخم التنشيط السياسي الثوري يعمق التيار الديمقراطي داخلها بشكل واضح ، ويجعل لهذا التيار ثقله الحقيقي ، بعد أن كان « صفويا » لفترة طويلة من قبل .

وبسقوط أغردات (غرب) وسراي (المرتفعات) في يد قوات الجبهة في منتصف ١٩٧٧ فإنها تصبح في مركز قوة لا يستهان به .

الملاحح الرئيسية لفصائل الثورة الإريترية عام ١٩٧٧ لابد - بدءا - من التأكيد على نقاط الاتفاق ، حتى نأتى إلى نقاط الاختلاف بين هذه الفصائل . ولابد من الاعتراف هنا ، أن الاتفاق تام حول : أن مطلب الاستقلال الكامل مطلب أساسي ، وأن المواجهة مع إثيوبيا مواجهة مع استعمار اجنبي - ليست مجرد صراع من أجل حقوق قومية تنشد الثورة نيلها ، وأن حرب التحرير الشعبية ، هي الاسلوب الوحيد للتحرير الشامل ، وأن اختلفوا في صيغة متطلباتها الاجتماعية ، وأن الوحدة الوطنية على الساحة الإريترية ، مطلب جماهيري ملح ، ينبغي أن يعمل له الجميع ، وأن اختلفت وسائل تحقيقها .

ولابد - ثانيا - من القول إن القوة الأساسية للثورة الإريترية الآن ، هي جبهة تحرير إريتريا بقيادة المجلس الثوري والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، وانهما يعترفان لبعضهما بعضا بهذا الوضع . أما قوات التحرير الشعبية ، فإنها في وضع القوة الثالثة التي تجرى الحوار من حولها داخل الجبهات الأخرى لتحديد وضعها في مشروع الوحدة الوطنية .

ولابد - ثالثا - من تفهم الخلاف من خلال طرح هذه الفصائل لأرائها ، ومن خلال ممارساتها أيضا إزاء القضايا المختلفة ، حتى نستخلص تلقائيا نقاط الخلاف . وفي هذا الطرح ، لابد أن نقرأ جيدا توجهاتهم الاجتماعية وبرنامجهم للأراضي المحررة ، وفكرهم عن شكل الدولة المقبل ، والرأي في شكل الوحدة الوطنية وطبيعة العلاقات الخارجية للتنظيم بالكتل الدولية .

ولنقترب في ضوء ذلك من الفصائل الثلاث للثورة :

١ - جبهة تحرير إريتريا - المجلس الثوري :

جسم الثورة الرئيسي وجبهتها الوطنية الشعبية العريضة ، حيث تمثل استمرارية الجبهة التي نشأت منذ ١٩٦٠ يقود مجلسها الثوري حاليا أحمد محمد ناصر (٣٠ سنة) ونائبه ابراهيم توتيل . وقد شكل المجلس الثوري المنتخب بعد المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٧٥ والمكون من ٤١ عضوا ، لجنته التنفيذية من ٩ أعضاء ، من العناصر الوطنية والديمقراطية . وتتمتع الجبهة باستقرار ملحوظ ، وتقاليد ديمقراطية استقرت من خلال عقد مؤتمريها في ١٩٧١ - ١٩٧٥ . ونشأ في ظلها اتحاد العمال الإريترى والاتحاد النسائي والطلابي .

وتولى أهمية كبيرة حاليا لتنشيط المنظمات الجماهيرية ، وتكوين المليشيا الشعبية ، وتعتمد أسلوب التحرر الشامل ، ولذا تنتشر قواها في معظم أنحاء

الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا :

تكونت عبر مجموعة من الانشقاقات داخل جبهة تحرير إريتريا منذ عام ١٩٦٩ ، وحملت اسم «قوات التحرير الشعبية» منذ عام ١٩٧٠ ، حيث كانت تضم مجموعة المسيحيين اليساريين ، بقيادته اسياسي افورقي ، ومجموعه عويل الوطنية المنشقة عن القيادة العامة سنة ١٩٦٩ ، والمجموعات العروبية والاسلامية التابعة للبعثة الخارجية بقيادة عثمان سبي ، فضلاً عن بقايا «حركة تحرير إريتريا» التي أعلنت قيادتها الانضمام إلى قوات التحرير ، باتفاق مع عثمان سبي سنة ١٩٧٠ .

ونتيجة اختلاف النهج السياسي والفكري بين هذه القوى ، انفصلت القوة الأساسية فيها من العناصر المسيحية والاسلامية الديمقراطية ، عن جماعات عويل والبعثة الخارجية سنة ١٩٧٦ ، وأعلنت قيام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، بعد عقد مؤتمر عام في يناير ١٩٧٧ ، نظم أجهزة الجبهة الجديدة بقيادة رمضان محمد نور واسياسي افورقي . وقد انتخب مؤتمرها الأول لجنة مركزية من ٣٧ عضواً ، ومكتباً سياسياً من ١١ عضواً ، انتخب الأمين العام (رمضان محمد نور) والأمين المساعد (اسياسي افورقي) . وتبرر الجبهة الشعبية تحالفاتها السابقة مع ما أسماهم مؤتمرها الأخير «ممثلين الاتجاه الرجعي اللاتوني» . يقصد بالبعثة الخارجية ، ممن كانوا يتولون تمثيلها الخارجي كله ، ويحتلون نصف مقاعد مجلس قيادتها في الداخل تقريباً لمدة ست سنوات ، بأنه كان بهدف الحصول على المساعدات الخارجية ، والخروج من حصار جبهة تحرير إريتريا وإجراءاتها التصفوية ضدهم .

ويتفق برنامجها مع جبهة التحرير ، في العداء للنظام الاثيوبي والامبريالية ، وتنزع الى إقامة حكم ديمقراطي شعبي ، يمثل مصالح الجماهير من العمال والفلاحين والقوى الديمقراطية . وتؤكد الجبهة الشعبية على احترام القوميات التسعة القائمة في إريتريا ثقافياً ولغوياً ، ولا تتفق مع جبهة التحرير في إقرار اللغة العربية والتجريدية وحدهما كلغتين رسميتين لإريتريا . وتنهج أسلوب حرب التحرير الشعبية التدريجية ليمكّنها إقامة قواعد ثابتة للعمل الاجتماعي المكثف . وقد اتاح لها ذلك ، التركيز في مديرية الساحل الشمالية وبعض مناطق المرتفعات ، واسقاط نفقه في الساحل وكن في الوسط . وتوجد بين التنظيمات الجماهيرية والسياسية ، أعداد لا حصر لها سلطة شعبية ديمقراطية في المناطق المحررة أو إريتريا المستقلة . وهي تفصل هنا بين السلطة السياسية الشعبية والتنظيم الاقتصادي ، إذ ينمي برنامجها على السماح للإريتريين غير المعادين

للتحرر الوطني ، بامتلاك الشركات والمصانع الصغيرة . وتركز الجبهة على أهمية الوحدة الوطنية ، ولكن من خلال الحوار مع «جبهة التحرير» فقط ، وليس القوات الشعبية ، وفي إطار «الجبهة المتحدة» التي تمهد للوحدة الاندماجية ، وهو ما يجعل جبهة التحرير متحفظة على هذه «المرحلة الانتقالية» ما دام أنه لا تناقض في الهدف النهائي .

وتلقى الجبهة الشعبية تأييداً مكثفاً في عدن والكويت ، كما تؤيدها مجموعات كبيرة من الطلبة الإريتريين في أوروبا الغربية ، خاصة ممن يحملون اسم مجموعة «إريتريا للتحرير» . أما برنامجها ، فيعتبر النضال الإريتري «جزءاً لا يتجزأ» من نضال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الامبريالية والعنصرية ، دون تحديد لاية دائرة معينة بذاتها ، وتحاول الجبهة على هذا الأساس ، أن تقدم نفسها باعتبارها القوة التقدمية الوحيدة على الساحة التي يمكنها اللقاء بالقوى التقدمية الأفريقية والعربية . وقد كانت إشارات النظام الاثيوبي عن لقائه مع «فصائل ثورية في إريتريا» لحل المسألة القومية ، أن تعني اتجاهه للتفاهم مع الجبهة الشعبية حول حل سلمي للمشكلة ، إلا أن مؤتمرها الأخير رفض الطرح الاثيوبي تماماً .

قوات التحرير الشعبية :

كان ذلك هو الاسم الذي يجمع القوى المتنوعة خارج جبهة إريتريا حتى أوائل سنة ١٩٧٦ . إلا أنه بانفصال قوى أساسية منها لتكوين الجبهة الشعبية ، بقيت مجموعة عويل العسكرية القديمة ، وعناصر عروبية واسلامية أخرى تحت قيادة «البعثة الخارجية» ، أو الامانة العامة القديمة بزعامة عثمان صالح سبي ، ومحمد سعيد ناود . وإذا لم تكن قوات التحرير الشعبية تقوم على هيكل هرمي مركزي أساساً ، اعتماداً على حركة القيادات الداخلية والخارجية غير الموحدة في خطها الفكري أو الاعلامي أو السياسي الخارجي ، فقد واجهت «قوات التحرير الشعبية» اضطراباً شديداً بهذا الانقسام ، حتى استطاعت عقد مؤتمر تنظيمي لها قرب حدود السودان شمال إريتريا في مارس ١٩٧٧ . وقد اختار المؤتمر مجلساً مركزياً من ٢٧ عضواً ، ولجنة تنفيذية من ٩ أعضاء ، برئاسة عثمان صالح سبي ، وتبني قيادة قوات التحرير نهج الحصول على أكبر مساعدات خارجية من «جميع الأصدقاء» لمقاومة إثيوبيا ، وهو نهج يجعل سلوكها الداخلي عسكرياً فقط إلى حد كبير . ولعل ذلك أيضاً هو سبب قيام برنامجها الاجتماعي على أساس «توفير الخدمات» للمناطق

عناصرها بشدة على عثمان سبى في مؤتمر مارس ١٩٧٧ ابتغاء الوحدة الفورية . وكان سبى احيانا يرى في نموذج منظمة التحرير الفلسطينية مثلا يمكن تطبيقه في ارتيريا ، ولكن جبهة تحرير ارتيريا ترى ان الساحة مؤهلة لوحدة تنظيمية ، وان النضال الديمقراطي ، هو الكفيل بحسم الموقف ، وتصفية الخلافات القيادية نفسها .

وقد بدأت المباحثات الجادة بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية من اجل التنسيق العسكري في مايو الماضي ، على أن يعودا لمناقشة بقايا القضايا السياسية في اعقاب ذلك مباشرة . ورغم ان الجبهة الشعبية كانت تستبعد امكانية اى حوار مع قوات التحرير ، الا انها عادت فارتأت امكان ذلك ، على ان تقوم جبهة التحرير وحدها ، بالحوار مع هذه « القوة الثالثة » على النحو الذى تراه . ولعل كل ذلك يؤكد سابق قولنا بأن التمايز الفكرى ليس افقيا بين قوى الثورة ، ولكنه داخل كل قوة على حدة ، مما يجعل الوحدة الوطنية الديمقراطية ، طريقها الاكيد . وتقوم سوريا والسودان وعدن بجهد في هذا الصدد ، سوف تكشف الايام القليلة عن نتائجها .

الموقف الاثيوبى من الثورة الارتيرية :

لا تخفى الاهمية الاستراتيجية لموقع ارتيريا بالنسبة لاثيوبيا ، التى تبقى بدون ارتيريا اقليما داخليا محاصرا تماما ، وخاصة من الناحية الاقتصادية ، مع وجود التيارات الدينية التى حكمت الامبراطورية والنظم المجاورة على السواء لاطول فترة في التاريخ الحديث . فقد بدت اثيوبيا - من الناحية الحضارية ايضا - « جزيرة مسيحية وسط بحر اسلامى » . من هنا اصبح مطلبها استراتيجيا تاريخيا لاثيوبيا ، ان يتوفر لها منفذ الى البحر الاحمر .

ولم تخف المذكرات الاثيوبية للجان الامم المتحدة وجميعها العمومية بعد الحرب العالمية الثانية ، فزع اثيوبيا من استقلال ارتيريا ، مما جعلها تتحدث عن تبعية ارتيريا والصومال للامبراطورية تاريخيا ، مطالبة بهما معا ، للاسهام على الاقل ، كما تحدثت عن أمنها الذى هدد اكثر من مرة عن طريق ارتيريا . وقد جعل ذلك بعض الدول التى ايدت استقلال ارتيريا ، تشترط ضرورة توفير ممر لاثيوبيا الى ميناء عصب الارتيرى ، والمنفذ الحيوى لاقتصاديات اثيوبيا .

وعندما أقرت الامم المتحدة صيغة الفيدرالية بين ارتيريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ ، اعتبر الامبراطور قبوله هذه « الصيغة » تنازلا عن حقوقه التاريخية في ضم

المحررة أو اللاجئيين الارتيريين ، باقامة الجمعيات التعاونية ، لأن « التعاون هو شعار اليوم » كما جاء بنص قرارات وتوصيات مؤتمرها الاول .

ويرى عثمان سبى ، أن العداء لاثيوبيا في إريتريا ، عداء رئيسى يقتضى مهاجمة الدول الاشتراكية وكوبا التى تساعده . وقد كتب بذلك للدول العربية الاسلامية جميعا ، كما كتب بذلك للرئيس كارتر ، وقام بزيارة إيران مؤخرا ، لتنظيم مواجهة هذا الخطر . وهو يقيم علاقات وثيقة مع السعودية ، ودول الخليج التى ترى أهمية مساعداتها المادية للثورة ، لمواجهة مأزقها الحالى . وهو يرفع شعار الوحدة الاندماجية الفورية مع كل القوى في الساحة ، ولكن الحملات الطائفية والايديولوجية التى تثيرها قوات التحرير الشعبية ، تعرقل اتفاق جبهة التحرير والجبهة الشعبية ، على طبيعة الحوار ، معه بهدف كسب قواعده ومن المثير أن بعض الدول العربية ذات الصلة الحيوية بالثورة الارتيرية ، أصبحت تضع « الوحدة الفورية » هذه مع قوات التحرير الشعبية ، في مقدمة تعاملاتها مع الجبهات الأخرى ، إذ أصبحت « قوات التحرير » هى الصوت المسموع حاليا والذى يتحدث عن عروبة إريتريا ، كما يتحدث في عواصم أخرى عن اسلامها . ويوجه كثير من اللوم للبعثة الخارجية لأنها ، وهى ذات الامكانيات الكبيرة ماديا واعلاميا وذات الاتجاهات الخاصة أيضا ، تتحدث دائما باعتبارها البعثة الخارجية لجبهة تحرير إريتريا ، حيث لا تنتبه وسائل الاعلام لأهمية الإشارة الى قوات « التحرير الشعبية » ، وهو ما يحدث أكبر اضطراب لاعلام جبهة التحرير نفسها ، وعلاقاتها الخارجية ، مما اضطرت معه الجبهة ، الى أن تصدر عدة بيانات تنص بتمثيل عثمان سبى لها ، خاصة عندما بدأت حملته على الدول الاشتراكية ، باعتباره « رئيس البعثة الخارجية » للجبهة - قوات التحرير الشعبية . ولعل وجود بعض العناصر الليبرالية والراييكالية القديمة التى تعمل مع عثمان سبى ، أن يوقف هذا الاتجاه ، ويجعل من قوات التحرير ، بامكانياتها الكبيرة السابقة ، دعما للثورة لا عيبا عليها .

وحدة الثورة الارتيرية :

الحوار دائر ونشط في الساحة الارتيرية من اجل الوحدة ، اذ يتحدث عنها الجميع ، ولكن برؤى مختلفة كما رأينا . الا أن الجبهة الشعبية التى كانت تضع « الجبهة المتحدة » هى الاساس ، قد عادت واعتبرتها فقط خطوة ضرورية لتصفية آثار الماضي ، في طريق وحدة اندماجية . أما قوات التحرير الشعبية ، فقد ضغطت

ارتيريا تماما ، ولذا ظل يتصرف بشكل مضاد لها ، حتى
الغنى الشكل الفيدرالى كلية سنة ١٩٦٢ .

والواقع ان النظام الامبراطورى لم تكن تقلقه من
« الفيدرالية » تناقضها مع الحقوق التاريخية فقط ، أو
الاستراتيجية الاقتصادية ، وعوامل الامن السابق
اثارتها ، لان ذلك كله قد توفر - عمليا - اثناء الاتحاد
الفيدرالى ، وانما كان هناك ما هو اكثر اقلاقا للنظام
الامبراطورى ، وهو الفسارق فى التقدم السياسى
والاجتماعى فى ارتيريا والتقاليد الديمقراطية الليبرالية
التي تكتسبها الحياة السياسية الارتيرية مقسارنة
بالنظام السياسى للامبراطورية الذى يقوم على السلطة
الدينية ، والنمط الاقطاعى . ورغم الغناء الامبراطور
لهذه التقاليد فى ارتيريا ، فقد كان معدل التطور الثورى
فيها ، يتقدم كثيرا ما شهده الواقع الاثيوبى للأسباب
السابق ذكرها . ولعل هذا الوضع المتخلف فى اثيوبيا ،
أهل لان تكون هى نفسها اكبر قواعد الاستعمار الجديد
فى القارة بعد الحرب الثانية ، مما جعل التناقض الرئيسى
للثورة الارتيرية ليس فقط النظام الاقطاعى ، ولكن مع
احدى دول الاستعمار الجديد الذى تعسانى منه افريقيا
كلها . وليس مصادفة ان تكون احدى اكبر القواعد
الامريكية فى العالم فى أسمرة ، وان تكون اكبر نسبة من
المساعدات الامريكية لافريقيا مخصصة لاثيوبيا طوال
حكم الامبراطور .

ولقد ساعدت الظروف التاريخية التى جعلت اثيوبيا
من اوائل الدول المستقلة بالقارة ، وكذلك توفر
الامكانيات الديمائية ، فى ان ينجح الامبراطور فى
محاصرة الثورة الارتيرية على صعيد العالم الثالث وعدم
الانحياز ، بل والدول الاشتراكية نفسها ، وأسهم وجود
الاجلبية فى منظمة الوحدة لنظم مماثلة ، فى محاصرة مثل
هذه القضايا . وقد ادى ذلك الى مضاعفة قوة قبضة
النظام الاثيوبى ضد القوميات الخاضعة له ، مما عمق
التناقضات معها ، كما عمق ابعاد المقاومة التى أزهقت
الجيش الاثيوبى ، وهو من اقوى الجيوش الافريقية ،
ووصل بالموقف الداخلى الى الانفجار اكثر من مرة ،
حتى سقط الامبراطور نفسه ضريح نظامه .

ورث النظام الجديد فى اثيوبيا منذ سيطرة الجيش على
الموقف فى سبتمبر ١٩٧٤ ، تركيبة اجتماعية وسياسية
معقدة تماما ، ولا اتفق مع القائلين بأنها شبيهة بكل
موروثات الدول الافريقية الاخرى عند الاستقلال ، فثمة
تنظيمات سياسية أو ادارة مجيدة ، أو قهر استعماري
مباشر ، بحكم الموقف فى معظم الدول الاخرى ، خلافا
للواقع الاثيوبى الذى حكمته قومية مركزية معينة .

تتناقض مع العديد من القوميات الاخرى المقهورة . لذلك
واجه النظام الجديد هذا الانفجار فى انحاء اثيوبيا . ومع
ذلك فقد ادى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
بالنظام ، إلى أن يبدأ بالاصلاحات الاجتماعية ، كمقدمة
لحل قضايا القوميات ، خلافا لمعظم الثورات التاريخية .
وقد ساعد على رفض هذا الاتجاه فى الحال ، افتقار
الواقع الاثيوبى إلى تنظيمات سياسية ثورية ذات
جنود ، وذات علاقات سابقة بهذه القوميات ، ولم تعد
ارتيريا وحدها تدريجا - هى المنطقة الثائرة .

وقد اصدر النظام الجديد اعلانه السياسى الأول فى ٢٠
ديسمبر ١٩٧٤ ، متحدثا إلى جانب البرنامج الاجتماعى
- عن « الحل السلمى » لمشاكل القوميات ، عن طريق
توفير « الاستقلال الذاتى الادارى » للقوميات والثقافات
المتنوعة . ثم تكرر هذا الطرح فى برنامج الثورة الوطنية
الديمقراطية للمجلس العسكرى فى ٢٠ أبريل ١٩٧٦ ، ثم
عاد وخص ارتيريا ببرنامج خاص من تسع نقاط ففى
مايو ١٩٧٦ ، اعترف فيه بحقوق تقرير المصير
للقوميات ، عن طريق توفير « الحكم الذاتى الاقليمى »
كما ذكر أنه سوف ينظر بالنسبة للاقليم الارتيرى فى
« اعادة تقسيمه وفقا لحقائق التاريخ » . وتفصل
القوميات فيه « ثم ابدى استعدادا للالتقاء مع الفصائل
الثورية » التى ستقبل ذلك البرنامج لحل القضية .

وقد بدا هذا البرنامج أقل من طموحات الارتيريين
كثيرا ، بل واستفزازيا فى كثير من جوانبه . ولابد أن
يلاحظ القارئ ، أن الوثيقة الاولى صدرت تحت شعار
اثيوبيا تيكديم أى اثيوبيا أولا ، وصاحبيتها ممارسات
وطنية هسوفيتية ، بلغت حد تكرار نفس ادعاءات
الامبراطور التاريخية التقليدية ، والحديث عن الفيدرالية
كقرار « فرض على اثيوبيا » . ورغم أنه لم يكن متوقعا
ان ينجح أى طرح اجتماعى اثيوبى فى اثناء الارتيريين
عن مطلب الاستقلال الكامل الا أنه مما صعب فرض
الحوار كذلك ، التناول الاثيوبى لواقع القضية الارتيرية
من خلال ترديد مقولات غير موضوعية ، بالنسبة للثورة
الارتيرية وذلك على النحو الاتى :

أ - أن فى ارتيريا قوميات متعددة سيعاد تقسيمها داخل
اثيوبيا ، متجاهلين حركة الواقع السياسى الارتيرى
فترة التحرر الوطنى كلها .

ب - إن ما يسمى بالثوار الارتيريين ، ليسوا الا جماعات
انفصالية « تستعمل أداة فى يد الدول العربية الرجعية » .
وهو يتجاهل بذلك النضال الطويل لجبهة تحرير ارتيريا
ضد « الرجعية الاثيوبية » والمساعدات التى حصل عليها
النظام الاثيوبى نفسه من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٤

إن قوى المعارضة اليسارية في اثيوبيا تقدم اعترافا بحق اريتريا في الاستقلال ، مما خلق تعاوننا وثيقا مع الثورة الارتيرية ، واليمين المعارض بأخذ موقف « اليمين » ويخلق ذلك تناقضا غريبا آخر على المساحة الاثيوبية .

العلاقات الدولية للثورة اريتيرية :

بخروج القضية اريتيرية من دائرة الأمم المتحدة ، مع آخر تقرير لندوب الهيئة الدولية في اريتريا عام ١٩٥٢ عند انتهاء مهمته هناك ، وفشل الوفد السياسي اريتيري في إعادة طرحها على المنظمة ، سنة ١٩٥٧ ، بل واعتقاله فور عودته ، خرجت القضية من إطارها الدولي الرسمي ، بل وسقطت مع هذا الخروج صيغة « العمل السياسي السلمي » كله ، وراح الوطنيون يبحثون عن الدعم « المادي » من الدوائر ذات الاهتمام الاستراتيجي بالقضية .

وقد سبقت الإشارة إلى أن موقع اريتريا على مدخل البحر الأحمر والمحيط الهندي على السواء ، بساحل يبلغ ألف كيلو متر تقريبا ، جعلها دائما ضمن خطط الهجوم الاستعماري على المنطقة العربية ، وكذا خطط الدفاع الوطني عنها . وفي التاريخ الحديث ، كان الأمر كذلك مع البرتغاليين والأتراك ، كما كان كذلك مع « الدولة الوطنية » في مصر في عهد محمد علي ، وأصبح كذلك في عصر القوى الاستعمارية الغربية ، طوال القرن العشرين . ولا يمكن أن نغفل وجود إسرائيل كأداة للاستعمار الغربي لتأمين قناة السويس والبتترول ، عن الاهتمام الأمريكي بالوجود العسكري في إثيوبيا ، وحرص إسرائيل عن تطوير علاقاتها هناك مع الامبراطور ، فتشرف على الأمن ، وتسيطر على الجزر ، وتقوم بالتدريب العسكري ... الخ . ، كما أن الوجود الأمريكي في قاعدة كانيو ستيشن والظهران ، لا ينفصل في إطار الاستراتيجية الغربية . عن خطة وجود فرنسا في جيبوتي ، والوجود المشترك لأمريكا وبريطانيا في ديبجو حارسيا ، والوجود البريطاني في عمان ، الخ . وهي كلها دائرة الاستراتيجية الغربية للبحر الأحمر والشرق الأوسط ، ومن هنا يصبح الوضع في اريتريا ذا أهمية بالغة بالنسبة لهذه القوى ، لعل ذلك هو ما يجعلنا نقول ، بأن اريتريا كانت دائما « شأنا شرق أوسطيا » سواء في اتجاه احتوائها ، أو في اتجاه تحريرها ، ويظل على الثورة اريتيرية عبء الخروج من هذا الإطار ، لتطرح نفسها كحركة تحرر وطني ، وإن بقيت ذات صلة عضوية بحركة التحرر الوطني العربية ، فإن عليها أن تتحرك كذلك ، كجزء من حركة التحرر في العالم الثالث ، بكل

وسنة ١٩٧٥ لمواجهة « الثوار المتطرفين » في اريتريا . وقد قررت الولايات المتحدة تقديم صفقات سلاح للنظام الجديد ، عندما كانت تثق به ، بلغت حوالي ٧٠ مليون دولار ، ونقل عن المسؤولين الأمريكيين في ٥ فبراير ١٩٧٥ أنهم يخشون من أن تأتي الثورة اريتيرية بالشيعوية إلى المنطقة .

جـ - رفض النظام الاثيوبي مبادرة للحوار غير المشروط ، طرحتها القيادة السودانية مبكرا ، قبل أن تسود العلاقات بينهما . وقد قبلته مبدئيا فصائل الثورة اريتيرية ، لكن الاثيوبيين - مع صمتهم عن المبادرة - راحوا يتحدثون عن اتصالات خاصة مع بعض « العناصر الثورية » بهدف شق وحدة الجبهة ، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك ، بزيادة التشدد على كل الجبهات .

وكان الملفت لمن يتابعون الأمور ، أنه كلما إتجه النظام الاثيوبي يسارا ، كلما اشتد ثقله في « المنهج القومي » ، خصوصا على سمعته الداخليه من تهمة تفتيت الامبراطورية ، أو إغراقا في تصورات ، عن « عمالة الثورة الارتيرية » للرجعية العالمية . ويباعد ذلك تماما بين النظام وأصحاب قضايا القوميات كما أنه لا يتفق مع منطق الفكر الاشتراكي العلمي ، الذي يعلن عن تمسكه به . وقد أدى ذلك بالثورة الاثيوبية ، إلى الانتقال لمرحلة تنظيم حملات شعبية مضادة « للتبديد في الاقليم الارتيري » باسم المسيرات الحمراء أو غير ذلك ، وهي سياسة تغير موضوعية أيضا في مجتمع متعدد القوميات كما أنها ترتبط في الذهن الارتيري ، بفترة تسليح الامبراطور لبعض القري والبلدان المضادة للثورة ، أو نظام الشنتا في العصر الاتطاعي الموغل في تخلفه .

وقد كانت الوثائق الأولى للثورة الاثيوبية ، تتحدث عن إمكان إقامة تجمع كوندراي في القرن الأفريقي ، يمكن أن يضم الصومال ، بل والسودان ، بهدف حل المشكلات القومية ولكن تصميم الصومال وريتريا على تأكيد مبدأ الاستقلال أولا لهذه القوميات ، لضمان حقوقهم مستقبلا ، جعل النظام الاثيوبي يتراجع عن طرح الفكرة في الوثائق التالية . ثم جرى الحديث بعد زيارة الرئيس كاسترو للصومال وإثيوبيا وعين أوائل ١٩٧٧ ، عن تجمع تقدمي في مدخل البحر الأحمر ، تشمل في إطاره أيضا قضية القوميات . ويبدو أن الموقف الصومالي مرة أخرى ، فضلا عن تجاهل الحبل للثورة اريتيرية ، جعله غير قابل للتنفيذ ، بل وتحول الموقف إلى قتال على كل الجبهات ضد النظام الاثيوبي خلال صيف ١٩٧٧ ، مما جعل التناقضات كلها اليوم في شبكة القوى الثورية .

اختلاف نظم الحكم الصومالية من شر ماركى لمحمد غجال لزياد برى . وذلك بسبب القوميات الصومالية داخل إثيوبيا . والصومال متعاطف معظم الوقت مع جناح عثمان سبى .

— واليمن بشطريه : يحكم مصالح التجار اليمنيين موقف صنعاء مع الامبراطور من مثل ، وضد ماسجستو حاليا . أما عدن ، فيحكمها ، إلى جانب فكرها الثورى ، أمنها الخاص على باب المندب ، ضد احتمالات الوجود الاسرائيلى ، فضلا عن التهديد الأمريكى الذى يقف خلف اسرائيل ، وبسبب تأمينها من هذا الحظر فكريا وماديا في الوقت الحالى ، فانها تحاول الموازنة بين موقفها من الثورة الاريترية والاثيوبية على السواء . وعدن أكثر ميلا للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا .

إريتريا على المستوى العربى :

لم تعالجها الجامعة العربية « كمسألة قومية » منذ البداية ، بل تعاملت معها باعتبار الجامعة « منظمة دولية » ، وليسست تجسيد الالتزامات القومية . ورغم أن ذلك قد حرم الاريتريين من بعض المساعدات إلا أنه خفف عنهم عبء « الالتزام العربى » بالقضية الاريترية . ولكن أعلنت أن ذلك لم يكن بسبب نظرة موضوعية من الجامعة على هذا النحو . فقرر مجلس الجامعة في ١٧/٣/١٩٤٩ عن تأييد حق تقرير المصير لإريتريا على ضوء ما يظهر من الحقائق في الأمم المتحدة » ، إنما كان يعنى انتظار دراسة التأثيرات الغالبة في دوائر الأمم المتحدة . أما قرار وزراء الاعلام العرب في ١٦/٢/١٩٧٥ لضرورة « ممارسة الحكومات العربية للضغط على إثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريتري » ، قائما كان يعبر عن ضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدول صاحبة النفوذ حاليا في الجامعة ، وذات السياسات الخاصة تجاه النظام الاثيوبى . ومع قوة هذا القرار ، فإن تضاعف دور الجامعة في تنسيق عملية التعاون العربى الأفريقى ، سوف تحد بالضرورة من دورها في القضية ، رغم استمرار السياسات « الوطنية » الخاصة في غير هذا الاتجاه . لذلك تظل معالجات القضية برؤية عربية قومية ، هى أبرز تناول للقضية على المستوى العربى حتى الآن .

فسوريا والعراق ، تلتزمان بتأييد القضية منذ سنة ١٩٦٣ تقريبا على هذا الاساس ، وتقديمان مساعدات مادية ملموسة في هذا الصدد . ويوجد جهاز الاعلام الخارجى الأساسى لجبهة تحرير إريتريا في دمشق ، كما تخرج عدد كبير من العسكريين الاريتريين في الكليات الحربية في البلدين . ويتطور الموقف السورى بشكل

الاعتبارات التى تحكم علاقاتها الخارجية . وليس هذا الموقف مثاليا « يمكن تجاوزه ، ولكن بقاءها في شئون الشرق الأوسط ، قد اخضعها لسياسات « وطنية محلية » بالغة الخطورة ، رغم الأضرار العنيفة التى تبدو فيها هذه السياسات . فدولة كالسعودية ، حينما تعاملت مع القضية الاريترية منذ الستينات ، لم تتعامل معها كثورة وطنية أو اسلامية ، وإنما من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة ، فاقتربت من الاريتريين في ظل الفكرة الاسلامية لبعض الوقت ، ولكنها عندما واجهت تهديدا يساريا من عدن ، « ونفوذ شيوعيا » تبعها لذلك في تقديرها ، وثقت علاقاتها باثيوبيا الامبراطورية ، وتحفظت عمليا على الاتجاهات اليسارية في الثورة الاريترية ، بل وكفت عن أية صلة بها . ولم تعد الرؤية الاسلامية نشطة في السياسة السعودية تجاه إريتريا الا مؤخرا ، لاعتبارات استراتيجية « وطنية » مرة أخرى ، بالنسبة للنظام الاثيوبى . ولعل ارتباط حركة التحرر الوطنى العربية العضوى ، بقضية فلسطين ، وبالتالي بالغذاء للاستعمار والاستعمار الجديد ، هو الذى أكسب الثورة الاريترية تأييدا متصاعدا منذ الستينات ، من جانب الدول العربية ذات التوجه التقدمى بالنسبة للقضية الفلسطينية ، مثل مصر وسوريا والعراق واليمن الشعبية والفلسطينيين ، الى جانب التأييد الخاص من جانب السودان والصومال . ولكن ذلك كله في النهاية ، قد أبقي المسألة في إطار « مفهوم الشرق الأوسط » ، مما أضفى على القضية الاريترية ، أعباء على الساحة الدولية ، كان يمكن أن تتجاوزها في ظروف أخرى . ومع ذلك ، فكثيرا ما استطاعت الثورة الاريترية ، أن تخرج من هذا الاسار ، وكان لذلك أكبر الأثر في توجهاتها الفكرية .

القضية على المستوى الاقليمى :

والمقصود هنا علاقات الجوار ، والاعتبارات التى تحكمها خاصة مع السودان والصومال واليمن بشطرين . وهى اعتبارات « وطنية » بالضرورة — فالسودان تحكمه مشكلة الجنوب تارة ، فيوقف مساعداته للثورة الاريترية — بعد ١٩٧٢ — ثم تحكمه خلافاته مع النظام الاثيوبى الجديد ، فيفتح الحدود للاريتريين . ويتم هذا التأييد المرحلى ، رغم تأييد التنظيمات السياسية السودانية جميعا — بدرجات مختلفة ، وطول الوقت — للثورة الاريترية .

— والصومال تطرد مساعداته للثورة الاريترية ، منذ قامت جمعية الصداقة الصومالية الاريترية سنة ١٩٦١ ، كأول وجود لجبهة تحرير إريتريا بالخارج ، رغم

الارتيرية، وإن كان التصريح الرسمي الأساسي تجاه ارتيريا، هو الذي صدر عن الرئيس السادات في مايو ١٩٧٦ عن حق ارتيريا في الحكم الذاتي، وكان بادرة تناول مصر للقضية الارتيرية رسمياً. إلا أن الأحداث بعد ذلك، دفعت الدبلوماسية المصرية لأبعد من ذلك إلى جانب الثورة الارتيرية.

أما الجزائر، فقد كانت تتحفظ أيضاً بسبب دبلوماسيتها الأفريقية من جهة، وصلها إلى التعامل مع الحركة الثورية الاثيوبية نفسها من جهة أخرى. كما أنها كانت بعيدة عن التعاملات العربية القومية مع هذه القضية، ورغم وجود تمثيل للجبهة - غير رسمي - في الجزائر، مما زال تحفظها العام قائماً. ولعل حرصها على طرح قضية تقرير المصير بالنسبة «للصحراء العربية» يجعلها أكثر ميلاً للتعامل مع الارتيريين، إلا أن تأييد النظم اليسارية الأفريقية، بما فيها اثيوبيا للموقف الجزائري في هذه القضية، يفرض عليها التحفظ.

موقف دول العالم الثالث :

ليست قضية ارتيريا وحدها، التي عانت من عزلتها على الساحة الأفريقية كقضية تحرر وطني، وحصرتها في العالم العربي، كشأن شرق أوسطي. بل إن قضية فلسطين، والصراع العربي الاسرائيلي، وقضية احتلال الأراضي المصرية عام ١٩٦٧ كلها عانت هذه العزلة لبعض الوقت. ذلك أن ميراثا استعماريا طويلا، جعل كلمة «العروبة» معنى متناقضا تناقضا حسييا ومعنويا مع «الأفريقية» ومترتباً فقط بالاسلام، ومن ثم بمخاوف بعيدة خلفتها الدوائر الاستعمارية، ويذكر الجميع كيف وقفت الدول الأفريقية سنة ١٩٦٧ موقفاً سلبياً من العدوان الاسرائيلي على مصر، لأنه ليس مسألة أفريقية، ناهيك عن معالجة قضية فلسطين. فإذا ما أصبحت الدعاية الاثيوبية لوقت طويل، ومن ورائها أجهزة الدعاية الغربية، في أن تصور «المسألة الارتيرية» كمسألة عربية فقط، فإننا يمكن أن نتوقع مايعتني ذلك بالنسبة للقضية، إلى أن يدرك الثوريون الإفريقيون أهمية التخلص من هذا التراث الاستعماري، المعادي لكل مايتصل بالعرب في القارة. ومن سوء الحظ، أن الحركة الشعبية الأفريقية الجامعة التي كانت مؤهلة لأن تدرك مثل هذه الحقائق، قد حجبتها التنظيمات الحكومية منذ توقف انعقاد مؤتمرات الشعوب الأفريقية بعد اجتماع القاهرة ١٩٦١، وكان ذلك قبل أن تطرح القضية الارتيرية طرحاً سياسياً عن

مترابيد مع فهم حركة الثورة الارتيرية كحركة تحرر وطني، وتلعجب الدبلوماسية السورية دوراً بارزاً في محاولات التوفيق بين أجنحة الثورة. أما في العراق، فإن تأثير القيادة القومية لحزب البعث على العلاقات مع حركات التحرر الوطني، يتبقى القضية في إطار كون ارتيريا جزءاً من الوطن العربي، وهو ما لا يلقى ترحيباً كبيراً على الساحة الارتيرية. وقد استفادت قوات التحرر الشعبية كثيراً من هذه المعالجة، دون أن يقيم عثمان سبي مخاطرها داخل الساحة.

أما المعالجة الليبية، فقد بدأت في عهد السنوسي، تتناول القضية كمسألة دينية إسلامية، ثم تطورت إلى الاعتبار القومي والاسلامي معاً، في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩. ورغم المساعدات الكبيرة التي حصلت عليها قوات التحرير الشعبية منذ قيامها سنة ١٩٧٠ من ليبيا، وإسهام الرئيس القذافي بطرح القضية في أدبيات نفسها في اجتماعات القمة الأفريقية سنة ١٩٧٣، إلا أن الاعتبار الاسلامي، أصبح يأخذ صيغة جديدة، بعد تصور نجاح تجربة الفلبين، حيث أصبحت ليبيا ترى إمكان مساعدة كل مسلمي اثيوبيا الذين يشكلون الأغلبية هناك، بالتعاون مع الحكم الاثيوبي، ولكن المشكلة، تأتي من صعوبة أخذ ثوار ارتيريا بهذا التصور، رغم تجديد دعوته لهم لهذا الحل في المؤتمر الاسلامي الأخير بطرابلس، ودعوته لاحمد ناصر ورمضان محمد نور في يوليو ١٩٧٧ للمناقشة حول هذا الطرح.

ويجمع الموقف الفلسطيني بين الاعتبار العربي القومي، وبين اعتبار الثورة الارتيرية كثورة تحرر وطني، تتخذ موقفاً ثورياً من الامبريالية والصهيونية التي تواجهها الثورة الفلسطينية، وفي هذا الاطار، تقدم منظمة التحرير، وفتح خاصة، مساعدات كبيرة لجبهة تحرير ارتيريا، كان ينفرد بها سببي لبعض الوقت، عن طريق صلاته الوثيقة بدوائر فتح.

يبقى الموقف المصري والجزائري. وقد كانت مصر تلزم بدبلوماسيتها الأفريقية أساساً، نحو عدم التدخل في الشؤون الداخلية بما في ذلك اثيوبيا. ورغم المساعدات غير المباشرة للثورة الارتيرية طوال الستينات خاصة في الجبال الثقبان، ورغم معسركة مصر ضد القوى الاستعمارية في مدخل البحر الاحمر، إلى جانب ثوار الجنوب العربي، ومتطلبات ذلك من التعامل مع الوضع في اثيوبيا، إلا أنها ظلت متحفظة تجاه القضية الارتيرية. لكن دبلوماسية مصر الجديدة تجاه البحر الاحمر، بالتنسيق مع بعض دوله، أثرت على الموقف تجاه النظام الاثيوبي، وبالتالي في الموقف من القضية

القضية الارتيرية في إطار هذا التنظيم، مثل محاولة ليبيا سنة ١٩٧٣ أو تونس ١٩٧٥، أو بعض متاشدات من الرئيس عيدي أمين لحكام اثيوبيا ودوائر المنظمة، أو جولة بعض الشخصيات الارتيرية في السنغال، وبعض دول التعبير الفرنسى، فاننا لا نتوقع لها الكثير، ولا يبقى إلا أن تقوم تنظيمات الثورة الارتيرية بتوصيل صوتها بشكل فعال لمجموعة الدول الثورية، وتنظيماتها الجماهيرية، لتحيد دراسة موقفها، وطرح الامر كله من جديد. وفي هذا الاطار، فان ثمة ردود فعل ايجابية لها مظاهرها المحدودة في غينيا والكونغو برازافيل.

كما ان ثمة خبرات في تاريخ القضية لمحاولة طرحها على تنظيمات ذات طابع شعبى وراديكالى، تمثل قبولا ايجابيا للثورة الارتيرية، ومن ذلك:

— أن منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث مثلا، وان لم تدع جبهة تحرير ارتيريا في مؤتمرها الاول الذى تم عقده بكوبا عام ١٩٦٦، الا انها دعت ممثليها للمؤتمر الثقافى العالمى الذى نظمته السكرتارية في هافانا في يناير ١٩٦٨، وافردت مجلتها (تريكو ننتال) تحقيقا عن ثورة ارتيريا، وحديثا مع ممثلى الجبهة في ١٤ صفحة وعدد يناير/ابريل ١٩٦٨. وعادت ففعلت ذلك في يونيو ١٩٦٩.

— دعا المجلس التنفيذى لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية، ممثلى جبهة تحرير ارتيريا، لالقاء خطاب امامه في اجتماعه التاسع بطرابلس في نوفمبر ١٩٧٠، طالب المجلس على اثره الامم المتحدة، بمراجعة مسألة الاتحاد، على ضوء مصالح شعب ارتيريا. وبعد ذلك اعترف المؤتمر الرابع للمنظمة، بعضوية لجنة التضامن لجبهة تحرير ارتيريا في المنظمة كعضو كامل، في اجتماع المؤتمر بالقاهرة في يناير ١٩٧٢، وان كان النظام الاثيوبى الجديد، قد اقترب مؤخرا بقوة من المنظمة، ورشح ممثل اثيوبيا فيها، ودعا الاجتماع باديس ابابا، حول جنوب افريقيا، لمصادرة وجود ارتيريا فيها. الا ان ذلك لا ينفى ان الحركة الشعبية، على مستوى العالم الثالث، هى التى مازالت مؤهلة للاستماع لصوت الثورة الارتيرية، والاعتراف بشرعيتها، كلما تم الطرح المناسب في ساحات العالم الثالث الشعبية، على نطاق واسع. وان وثائق القوى الثورية الارتيرية، لغنية بالتأكيد على أهمية التلاحم مع قوى التحرر الوطنى، وثورتها العالمية. ولعل ذلك كان مصدر قبول اتحاد الطلاب العالمى (براغ) لعضوية جبهة اتحاد الطلاب الارتيرى فيها.

موقف الدول الاشتراكية:

كان موقف الدول الاشتراكية واضحا تماما، عندما عرضت قضية ارتيريا - المستعمرة الايطالية - على الامم

طريق جهاز ثوراتها. لقد كان ممثلو التنظيمات الجماهيرية الذين اجتمعوا في اكرا عام ١٩٥٨ على وعى بأهمية حق تقرير المصير، والمشاكل التى خلقها الاستعمار لون من وراء تخطيط الحدود والمشاريع الاتحادية... الخ. ورغم الاتجاه الوحوى للاجتماع، فقد أكد على أهمية الافتراض القوى الاستعمارية مسألة الاتحادات الفيدرالية ضد رغبات الشعوب، والا صارت أدوات في يد القوى الاستعمارية... إلخ.

وقد كانت «المشكلة الاتحادية» خاصة بشرق افريقيا في ذلك الوقت، وعندما حاولت الصومال نفسها طرح موضوعاتها، كانت أحداث الاستعمار الابيض والاستعمار الاسود، قد بدأت مثيرة للحساسية، واستفادت اثيوبيا من ذلك.

لم تكن ارتيريا قضية وحيدة على الساحة الافريقية، عندما طرح الشعب الارتيرى مسألة إعادة النظر في الاتحاد، وتكاد تكون ارتيريا المشكلة الدولية الافريقية الوحيدة، التى لم يجر بشأنها استفتاء عام للتعرف على رغبات شعبه.

لذلك فان صدور القرار رقم ١٦ عن اول اجتماع لرؤساء منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤، باحترام الحدود القائمة وعدم المساس بها تحت اى ظروف، وسريان ذلك مسرى القداسة، مرتبطا بقضية التدخل في الشئون الداخلية، لا يفسره الا طبيعة التردى في الحركة الثورية الافريقية منذ قيام منظمة الوحدة، وسيطرة ما سُمى «بالاتجاه المعتدل» لشيوخ مجموعة منروفيا على المنظمة، وعلى رأسهم الامبراطور هيلاسلاسى، بتأثيره الروحى الخاص، الذى استفاد منه كثيرا في ضرب الحركة الثورية في بلاده نفسها، فلم يبق لتتظيم شعبى ثورى او ديمقراطى قائمة على يده، فضلا عن ان يسمح لشعب ارتيريا أو ثورتها بالتعبير عن نفسها.

والملفت للنظر، ان ممثلى النظام الاثيوبى الجديد، حاولوا اقرار مبدأ مشابه في اجتماع القمة العربى الافريقى بالقاهرة - مارس ١٩٧٧ بمحاولة ادخالها ضمن نص اعلان القاهرة السياسى الصادر عن الاجتماع، مدينا الحركات الانفصالية ومساعدتها ولكن المحاولة لم تنجح، اذ اقتصر تأكيد اعلان برنامج العمل (فقرة ١٣) على «احترام وحدة الاراضى والاستقلال السياسى».

لذلك فانه عندما تحاول بعض الدول، لاعتبارات خاصة، وليس في اطار تحول أساسى في المنظمة، ان تثير

بالنسبة لكوبا: استقبلت كوبا - كما سبقنا الإشارة - أحد أعضاء المجلس الأعلى لجبهة تحرير إرتيريا في يناير ١٩٦٨، من خلال دعوته للمؤتمر الثقافي العالمي لدول القارات الثلاث. وقدمت قضية إرتيريا في أجهزة الاعلام الثورية، تقديمًا طيبًا. ثم قامت بتأكيد موقفها، بقبول تدريب عدد من الشبان الإرتيريين تدريبًا عسكريًا عام ١٩٦٨، وعادوا بعد ذلك إلى الميدان، وبعضهم في مواقع قيادية معروفة. وذلك وفق رواية بعض قادة الجبهة.

وبناء على هذه العلاقة الوثيقة بين كوبا والجبهة، اتخذ المؤتمر الأول لجبهة تحرير إرتيريا ١٩٧١ قرارًا بإيفاد أحد الشخصيات القيادية القديمة ممثلًا له في كوبا. وإن كان لم يتم فتح مكتب رسمي في كوبا، فإننا يرجع ذلك - وفق الرواية الإرتيرية - إلى محاولة كوبا تجنب أثر الانقسام الذي وقع في الجبهة ١٩٧٠، وليس بسبب موقفها من القضية. ولذا راقب الإرتيريون بعناية، ذلك التقارب الكوبي الإثيوبي الجديد، في ضوء فهم كوبا للقضية الإرتيرية، وفي نفس الوقت، فإنهم لم يتوقعوا نتيجة إيجابية من إثارتها لقضية الوساطة.

وقد كان طرح الرئيس كاسترو الذي كشف عنه الرئيس فرثياد لصحيفة الأهرام في مايو ١٩٧٧، بتكوين تجمع تقدمي في هذه المنطقة، يستوعب القوميات النازرة، هو آخر التصورات الكوبية، لكن التطورات التي أعقبت ذلك في الصومال وإرتيريا على السواء، تعني فشل المشروع.

بالنسبة للصين الشعبية وكوريا:

كانت من أوائل الدول الاشتراكية التي تعاطفت مع الثورة، ووجهت الصين الدعوة لادريس أدم رئيس الجبهة، وبعض أعضاء المجلس الأعلى لزيارة الصين سنة ١٩٦٦. وتم ذلك بالفعل، بل وأعقبه وفد على مستوى عال آخر سنة ١٩٦٧، ونقلت بعض الأسلحة إلى الثورة الإرتيرية منذ ذلك الحين، ودرّب عدد من الكوادر تدريبًا عسكريًا بها. وكان كشف بعض أسلحتها لإرتيريا في موانئ السعودية سنة ١٩٦٧ بسبب انحراف بعض القوارب الصغيرة في البحر الأحمر، في اتجاه السعودية، أحد أسباب انقطاع التعاون السعودي المحدود مع الجبهة، خاصة مع شكوكها في الاتجاهات اليسارية لبعض قياداتها. وقد زار وفد آخر جمهورية كوريا لحضور أحد مؤتمراتها

المتحدة ١٩٤٨/١٩٥٠. فقد أيدت الدول الاشتراكية التي شاركت في المناقشات، أو في تقديم المقترحات (الاتحاد السوفييتي - بولندا - تشيكوسلوفاكيا) مبدأ استقلال إرتيريا أو الصياغات التي تدور حول ذلك، مثل «الوصاية الجماعية» لبعض الوقت، يعقبها الحصول على الاستقلال، مع ضمان مصر لإثيوبيا عن طريق عصب.. وقدم الاتحاد السوفييتي نفسه مشروعًا رئيسيًا للجنة السياسية، يطالب بمنح الاستقلال فورًا لإرتيريا، وانسحاب القوات البريطانية، وحصل هذا المشروع على ٣٦ صوتًا ضد ٨ وامتناع ١٤ عن التصويت.

ويتفق ذلك بالطبع، مع السياسة المعلنة للدول الاشتراكية، بشأن موقفها إلى جانب دول التحرير الوطني، في نضالها ضد الاستعمار، ومعركتها ضد سيطرة قوة جديدة متصاعدة مثل الولايات المتحدة. كما أن التراث النظري للاشتراكية العلمية، والتراث العملي لمجموعة الدول الاشتراكية، عدم قبول فكرة حق تقرير المصير للمجموعات القومية، ولكن مع تصاعد دور الامبراطور هيلاسلاسي في أفريقيا، بدأت الدبلوماسية الإفريقية لمعظم دول العالم، وخاصة الكبرى منها، تضع ثقل الامبراطور الإفريقي في الاعتبار، مما فرض تحفظًا تلقائيًا على العلاقة مع الثورة الإرتيرية. ومع ذلك فإنه بالنسبة للاتحاد السوفييتي، فإن وجود ممثلي الحزب الشيوعي السوفييتي في حركة التضامن الإفريقي الآسيوي، وحركة تضامن القارات الثلاث، إلى حوار ممثلي الثورة الإرتيرية، لم يكن يخلو من معنى. وتبدأ المشكلة بالنسبة لإرتيريا، تتخذ بعدًا جديدًا، عندما يدعم الاتحاد السوفييتي علاقاته مع النظام الإثيوبي الجديد (١٩٧٦/١٩٧٧) على أساس اتجاهاته اليسارية المعلنة - والواعدة - من وجهة النظر السوفييتية، بأن تقدم حلولًا «عادلة» لعدد من القضايا المطروحة أمامه، وخاصة قضية القوميات. وهنا ينعكس هذا الموقف على تحفظ السوفييت مرة أخرى تجاه التعامل مع الثورة الإرتيرية، بل ووضعها ضمن القضايا التي يستفيد منها أعداء إثيوبيا الجديدة، على نحو ما جاء في خطاب بوجورني عند استقباله لمانجستو في موسكو في مايو ١٩٧٧، وإن كان قد طالبه بوضع حل ديمقراطي لجميع القوميات في إثيوبيا. وإن كان النظام السوفييتي، قد تحفظ على هذا النحو، لأنه دولة كبرى، فإن ذلك لم يحل دون اتصال الثورة الإرتيرية في فترات مختلفة، بدول اشتراكية عبرت عند اتصالها، عن منطلق اشتراكي أساسًا، وذلك مثل كوبا والصين الشعبية.. الخ.

الشعبية سنة ١٩٦٨ وبقيت شسها هناك ، يحصل في اقليمها . إلا أن مسامرة الامبراطور هيلاسملاسي بزيارة الصين (١٩٧٠) ومحاصرة القومية الارتيرية في الدول الاشتراكية أيضا ، بنفس الأسلوب الذي اتبع مع الدول الأفريقية ، قد أوقف العلاقة القائمة بين الثورة الارتيرية وهذه الدول ، وزاد النظام الاثيوبي الجديد الموقف تعقيدا .

ولا بد للمراقب هنا من أن يربط بين تطورات علاقة الثورة الارتيرية بالدول الاشتراكية ، وبين الموقف الثابت لفصائل الثورة الارتيرية من معسكر الاشتراكية . وقد جاءت قرارات المؤتمر الأول والثاني ، وبرنامج جبهة تحرير إريتريا (١٩٧٥/١٩٧١) مؤكدة للفهم الثوري لهذه العلاقة ، وكذا فعلت قرارات وبرنامج الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا (١٩٧٧) . ففسى وثائق جبهة تحرير إريتريا « أنهى تأكيد على أهمية تنمية وتوطيد علاقات الثورة الارتيرية مع المنظومة الاشتراكية بحسبانها رأس الحربة ، في مواجهة الامبريالية ... كما تنص وثائق الجبهة الشعبية ، على خلق العلاقات الوثيقة مع القوى التقدمية والثورية ، وخاصة مع البلدان الاشتراكية ...

الدول الغربية :

لا تحكم المصالح المباشرة بالمعنى الاقتصادي ، وحيدة سياسة الدول الغربية تجاه إثيوبيا والمسألة الارتيرية بالخاص ، إذ يتعلق الأمر بالاستراتيجيات المستقبلية ، أكثر من أي اعتبار آخر . إن إثيوبيا أو إريتريا ، ليست مصدرا لثروة حيوية ، وإنما كلاهما مسوق جيوبوليتيكي بالغ الأهمية ، في وقت أصبحت فيه البحار والمحيطات تحفل بالقواعد العسكرية المتحركة ، ومن هنا تكتسب الدول المطلة عليها أهمية خاصة . والتحرك تجاه إثيوبيا وإريتريا ، اتخذ مبكرا نمط الاستعمار الجديد ، حيث بعثت القوى الاستعمارية التقليدية منها ، منذ انتهى دور إيطاليا وبريطانيا بالخروج من إريتريا والسودان على التوالي .

وقد راهنت الولايات المتحدة ، منذ وقت مبكر ، على بقائها في إثيوبيا ، فأيدت ضم إريتريا إليها ، دعما لنفوذ الامبراطور ، وترضية له وبغرض توسيع نطاق وجودها العسكري على مساحة أكبر في الأراضي الارتيرية الاستراتيجية .

ويلاحظ القارئ لاتفاقية استخدام المنشآت الدفاعية داخل الامبراطورية الاثيوبية ... والموقعة بواشنطن في ٢٢ مايو ١٩٥٣ ، أي بعد قيام الاتحاد رسميا ببضعة شهور ، أنها تقول في نياتها : إنه بالنظر للعلاقات الوطنية بين الحكومتين ، الى وجود عدد من المنشآت .

العسكرية الأمريكية داخل الامبراطورية الاثيوبية . فان : مادة (١) : تمنح الحكومة الامبراطورية للولايات المتحدة ، حق الايتمرار في شغل واستخدام المنشآت والمنشآت ، التي تديرها حاليا حكومة الولايات المتحدة داخل الامبراطورية ، ويتفاوض الطرفان حول تحويل أو توسيع أو إلغاء بعض هذه المنشآت أو المنشآت أو تشغيل منشآت إضافية ، عند تدعو إليها الضرورة ... ومعنى ذلك أن المعاهدة قد وقعت تأكيداً على قيام قبل ١٩٥٣ ، وإنه قصد بالمعاهدة ، تحقيق الامتداد الأمريكي على أرض إريتريا رسميا ، خوفاً من الاحتجاج الشعبي أو الدولي على خرق قواعد الاتهام .

إن القلق الشديد الذي يبدو بحالها من تغير وضع إثيوبيا في القرن الأفريقي ، يفسر مدى الاستمرار الذي كانت تتمتع به الاستراتيجية الغربية من قبل ، فقد كانت هناك الولايات المتحدة في إثيوبيا ، وفرنسا في جيبوتي وملاشاش ، وبريطانيا في عسبان ، وتشترك بريطانيا والولايات المتحدة في قاعدة ديججو جناريسيا بالمحيط الهندي ، كما كانت الولايات المتحدة في الظهران ، وأراء وجود إسرائيل في مركز القوة بالشرق الأوسط ، فضلاً عن علاقاتها القومية بإثيوبيا ، كما تقدم « اللوجستون الأمريكي » بالضرورة فانه من المتصور ، كيف يكون كل شيء آمناً ، بالنسبة للمصالح الغربية ، وقد حال نفوذ الدول الموالية للغرب في الشرق الأوسط ، دون إمكانية تغيير هذه الأوضاع . أما الصورة أخذه في التغيير ، بعد استقلال عدن ، وأبعاد ملاشاش للقاعدة الفرنسية ، بل والمطاطر التي تواجهها فرنسا في جيبوتي من قبل الصومال ، رغم الصداقة الفرنسية العسرية ، وضغط الرأي العام العربي لأبعاد بريطانيا وإيران من عسبان ، كل ذلك جعل الموقف الاثيوبي الجديد من المنشآت الأمريكية في إثيوبيا وإريتريا ، نتيجة تغير النظام السياسي والاجتماعي ، يمثل ضربة بمقتل للاستراتيجية الغربية خاصة ، وإن المادة ٢٥ من المعاهدة الأمريكية الاثيوبية ، كانت تشير إلى أن مدة المعاهدة ٢٥ سنة ، أي أنها تنتهي سنة ١٩٧٨ ، الأمر الذي استغياه منه الحكم الاثيوبي ، بطلب إخلاء القاعدة ونقل معسكر التسليح الى الاتجاه السوفيتي ، ومن هنا يحاول الغرب أن يغير طبيعة مواقفه من إريتريا ، كما يظهرها مع الصومال ، منتهزا أية فرصة للنفاذ للمنطقة بشكل أو بآخر ، تساعد بعض الاتجاهات في السياسة الارتيرية على التفكير في هذا الاتجاه (اتصالات زعماء القسوات الشعبية بدوائر السوق المشتركة والراسلات المتبادلة مع الدوائر الأمريكية) . كما تعمل هذه الدوائر الغربية ، على الاستفادة إلى أبعد الحدود ، من التناقضات القائمة

جو يخشى معه سيطرة العقليّة العسكرية مرة أخرى على الثورة، مضحين بالانجاز الاجتماعي الذي يجب أن يرتبط بذلك.

٤- إن إريتريا سوف تظل عنصرا هاما في إستراتيجية أمن البحر الأحمر وإقتصادياته، وكذلك بالنسبة لتأمين حركة التحرر الوطني العربية ضد الصهيونية والاستعمار، ما بقيت القضية الفلسطينية دون توصّل لحلها التاريخي، ومعنى ذلك، أن الشعوب العربية لابد أن تكون شديدة الاهتمام بالقضية الإريترية، وبإسهام ثورة إريتريا مع القوى الوطنية العربية في تأمين ظهيرها من جميع التدخلات الأجنبية ولاشك أن الأمن في هذه المنطقة من العالم، لن يكون حقيقيا إلا عندما توجد مجموعة دول متحررة تماما من أي نفوذ أجنبي فيها، وإريتريا مثل كل دول المنطقة، جزء من هذه المقولة.

٥- إن إريتريا المستقلة المتحررة، سوف يكون لها دور بارز في المنطقة بالضرورة، باعتبار موقعها الاستراتيجي عند إحدى نقاط الالتقاء بين الشعوب العربية والأفريقية من الناحية الاجتماعية والالتقاء بين إستراتيجيات البحر الأحمر والمحيط الهندي كذلك، وإذا كانت القضية تشكل الآن نوعا من مصادر التوتر في علاقات التضامن العربية الإفريقية، فإنها يمكن أن تشكل دفعا حقيقيا لهذا التضامن الاجتماعي والاستراتيجي في المستقبل القريب بحكم ما تسفر عنه من تغيرات في القرن.

إن فهما تقديميا للعلاقات الإقليمية في المنطقة لابد وأن يطرح نفسه في أقرب وقت ولكن تفاقم العلاقات بين الثورة الصومالية والنظام الاثيوبي يعرقل التقدم في هذا الاتجاه. وتأتي المشكلة من أن ثورة ذات جذور في الصومال تطالب نظاما جديدا في إثيوبيا أن يملك الشجاعة وهو في مرحلة الصياغة لنفسه للاعتراف بحقوق « القوميات » في الاستقلال بأمل أن يؤدي قيام مجموعة « وحدات » وطنية تقدمية إلى تخطيط جديد في المنطقة يتجنبون فيه تدخلات القوى الخارجية جميعا. ولكن عدم حل التناقضات بين « الوطني » و « القومي » و « الاممي » في المنطقة نتيجة الموروثات التاريخية الثقيلة - وليست التدخلات الأجنبية وحدها - أصبح بالغ التأثير أمام هذا المطلب الصومالي والذي نتوقعه أن تؤدي تدخلات إفريقية أو غير إفريقية مخصصة إلى إخراج التناقضات من معسكر التقدم في إفريقيا دون خسائر كبيرة، وعندها يصبح قرن إفريقيا المتحرر إحدى بؤر الإشعاع الهامة في الثورة الإفريقية بموقعه الاستراتيجي على المحيط الهندي والبحر الأحمر على السواء.

في المنطقة محليا، فتعمل على تحويل قضية أمن البحر الأحمر المثارة حاليا من كونها قضية « إقليمية » و « وطنية » أو قضية تنمية مشتركة، تستطيع الثورة الإريترية الاستفادة من ظروفها، إلى قضية صراع دولي، تقوم فيها دولة ذات نفوذ، مثل السعودية، بدور بارز، بلغ تأثيره المتعاضم، إلى حد تحويل الموقف الصومالي نفسه عن تحالفاته التقليدية، نتيجة « الاعتبار القومي » التي لا تقدرها جيدا معظم الأطراف المعنية بقضايا الثورة حتى الآن.

ليست لهذا البحث خاتمة، فالصراع دائر على أشده من داخل الثورة الإريترية ومن حولها، ولا تبدو ثمة نتائج سريعة لهذا الصراع، ولكن هناك عدة نقاط، لابد من أن تكون واضحة لمن يتابع القضية عن كثب، ولأصدقاء الثورة الإريترية والأثيوبية على وجه الخصوص.

١- إن الصراع بين الثورة الإريترية وإثيوبيا، لا يبدو حتى الآن أنه سينتهي، إلا من خلال المعارك العسكرية. ولكن النظام الاثيوبي لابد أن يعي أنه أمام حركة تحرير تخضع لقوانين تاريخية، لا تقول بإمكان إستسلامها، ومن ثم فإن الاستمرار في القتال، يشكل خطرا أكبر على النظام الاثيوبي أولا، مثلما كان كذلك على نظام الامبراطور.

٢- إن استمرار القتال، يمكن أن يضعف الثورة الإريترية في مازق الاختيار بين التحالفات الخارجية، وتحاول بعض الأجنحة في الثورة، أن تطبق مبدأ عدو صديقي تطبيقا مطلقا، وتنسى أن ثمة نظاما ذا توجيهات تقدمية معادية للاستعمار في النهاية في إثيوبيا ومعنى ذلك أن إستمرارية الثورة الإريترية، لا تعني بالضرورة التحالف مع الشيطان، فقد تكون بعض هذه التحالفات خطرا على مستقبل الثورة الإريترية نفسها، وهي من القوى الثورية بقاعدتها وكوادرها أساسا. والثورة لا تبني مضمونها وإنجازاتها مقابل « السلاح » وحده.

٣- إن قواعد الثورة الإريترية في الأجنحة الثلاثة، مؤهلة للوحدة الوطنية، ولا تستطيع قوة بعينها أن تزعم الآن تمثيلها وحدها للخط الثوري، وإنما المستقبل للنضال الديمقراطي داخل هيكل « جبهوي » ومعنى ذلك أن القيادات الحالية، سوف نفسها أمام حتمية الاستجابة لمطالب جماهيرها في الوحدة، وأن النضال الديمقراطي الداخلي، سوف يفرز نتائجه دعما للقيادات الديمقراطية بالضرورة. أما إذا إستمر التعتن على مستوى تنظيمات الثورة، فسوف تتعرض الساحة للاقتتال مرة أخرى، خاصة مع مرحلة التقدم الحالية نحو المدن الرئيسية، وسعي كل فيصّل لتأكيد وجوده، في



الترانسكاي بعد عام من الاستقلال

د . سلوى محمد لبيب

أما باقى مناطق «البانتوستان» ، فقد عارضت هذا الاستقلال ، على أساس أن استقلال «البانتوستان» سوف يحرم الافارقة من ممارسة حقوقهم في جمهورية جنوب افريقيا ، وأنه سيقصر وجودهم على جزء صغير وفقر من جنوب افريقيا . كما أن زعماء «البانتوستان» يؤكدون أن الاوطان هذه لايمكنها الاعتماد على نفسها ، والقيام كدولة مستقلة . فهى بطبيعتها تكوينها الاقتصادي ، من حيث تزايد هجرة العمالة وقلة الاستثمارات ، وانعدام الموارد الطبيعية ، سوف تبقى معتمدة تماما على جمهورية جنوب افريقيا ، وأن الاستقلال يهاو الا مظهرة سياسية لمواجهة الراى العام العالى ، وللسيطرة على الأوضاع التى تهدد بالانفجار في داخل جنوب افريقيا نفسها .

أما في داخل «الترانسكاي» فقد استغادت طبقات معينة من الاستقلال يمكن اجمالها في الاتى :

١ - رؤساء القبائل التقليديون :

في فترة ما قبل الاستعمار ، كانت السلطة المركزية السياسية مركزة في رؤساء القبائل من «الأكسهدزا» ، لكن بعد الاستعمار ، حدثت سليلة هؤلاء الرؤساء من قبل الادارة البيضاء ، خسوفا من مساومتهم الحسك الجديد ، ولحد من نفوذهم ، وأن ظل الرؤساء محتفظين ببعض المسئوليات الثانوية ذات الطابع الادارى والقضائى ، وفي عام ١٩٤٨ ، بعد أن وصل الحزب الوطنى الى الحكم ، سعت الحكومة الى زيادة اعتمادها على الرؤساء التقليديين ، كوسيلة لتطبيق سياسة الابارتهايد ، واعتبرت رؤساء القبائل الممثلين الطبيعيين للبانتو ، واصدرت قانون «سلطات البانتو» الذى يخول

حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ ، عن استقلال «الترانسكاي» كدولة افريقية جديدة . والترانسكاي هي أكبر مناطق «البانتوستان» العشر التى اعلنت حكومة بريتوريا عزلها في مسايو ١٩٦٣ . وتبلغ مساحة الترانسكاي ٤١ ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، منهم ١,٥ مليون من قبائل «الأكسهدزا» ، والباقي من القبائل المختلفة ، التى تبلغ ١٢ قبيلة وتبلغ نسبة اهالى الترانسكاي الذين يقطنون في مناطق متفرقة من جمهورية جنوب افريقيا ٤٣,٧٪ من عدد السكان وتعتمد الترانسكاي اقتصاديا على جمهورية جنوب افريقيا ، لأن ثلثي الدخل القومى يأتى من حكومة بريتوريا ، والثلث الباقي من الزراعة والرعى ، إذ لا توجد صناعات أو مواد خام ذات أهمية اقتصادية . فقد بلغت ميزانية الترانسكاي في عام ١٩٧٥ حوالي ١٣١,٧ مليون دولار ، منها ٩١,٥ مليون دولار قيمة مساعدة من جمهورية جنوب افريقيا .

أعلنت

وقد قبول استقلال الترانسكاي برود فعل خسارة داخلية ، فقد أعلنت الدول الافريقية عن عدم اعترافها بهذا الاستقلال ، وأنه وجه جديد من سياسة الابارتهايد التى تمسارستها حكومة جمهورية جنوب افريقيا . وشاركت معظم دول العالم ، الدول الافريقية في هذا الاتجاه . كما أن المجتمع الدولى ، ممثلا في الأمم المتحدة رفض مثل هذا الاستقلال ، إذ أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٧١ عدم اعترافها «بالبانتوستان» أصيلا ، وبسياسة التطوير المنفصل ، بأنها انتهاك لحقوق الانسان . وعلى هذا فلم تعترف أية دولة من الدول حتى الان «بالترانسكاي» كدولة مستقلة .

في الوقت نفسه أصبحت معتمدة في بقائها في الحكم ، على تأييد رؤساء القبائل وهم بالتالي صنيعة حكومة بريتوريا .

٢ - الموظفون المدنيون :

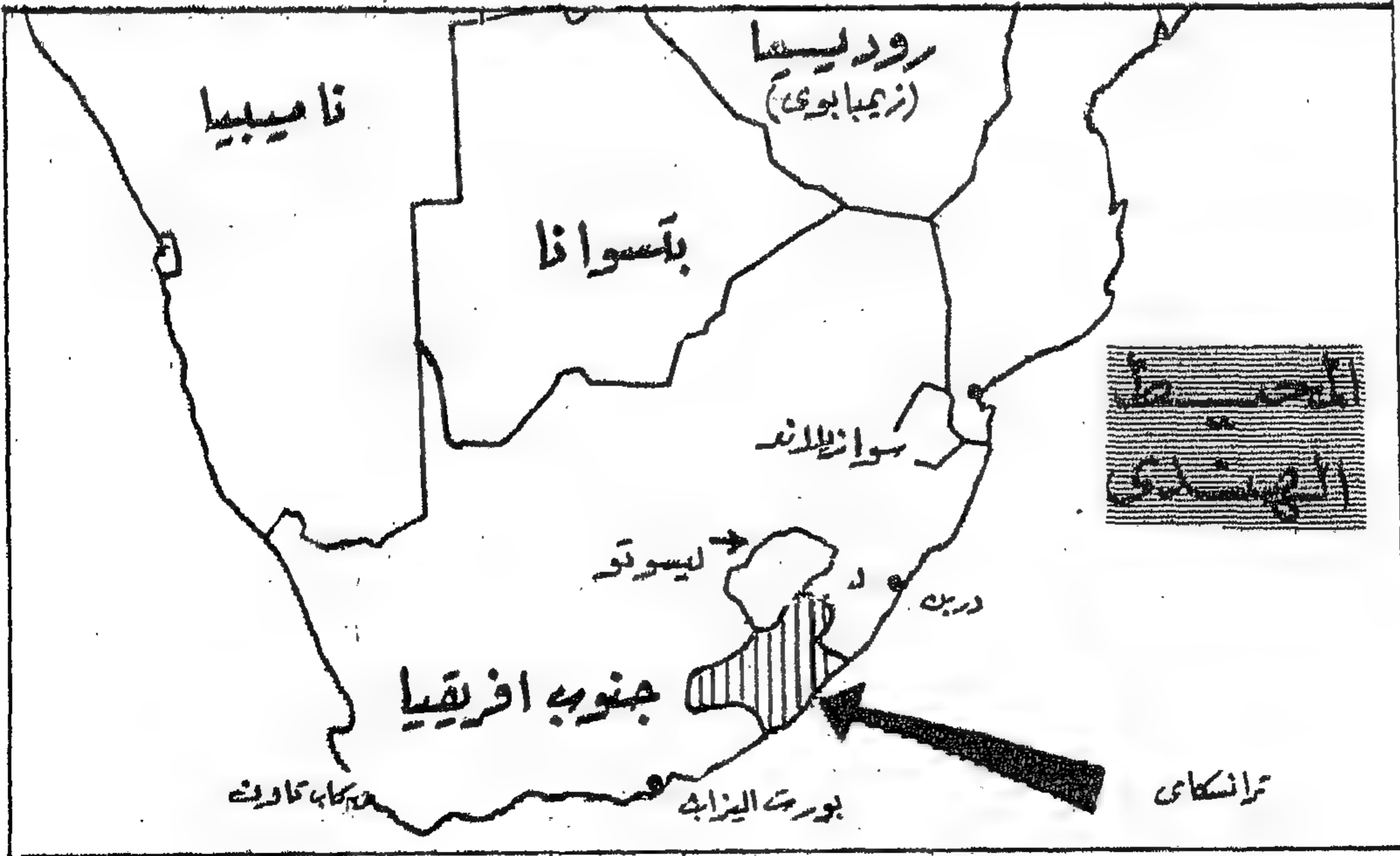
يشارك الموظفون المدنيون مع رؤساء القبائل ، في أنهم يتلقون رواتبهم من الحكومة . ويعتبر هذا أمرا هاما في منطقة تقل فيها الوظائف كثيرا . « فالترانسكاي » تعتبر مصدرة للقوى العاملة لجمهورية جنوب أفريقيا ، هذا إلى أن مستوى الدخل منخفض إلى حد كبير ، فهو ١٢٠ راندا للرجل ، وأقل من ذلك للمرأة ، وعلى ذلك فالموظف الحكومي ، له مركز مالي مميز ، وقد بلغ عدد الموظفين المدنيين في وظائف الحكومة المختلفة ٧ آلاف موظف في عام ١٩٧٥ ، ثم تزايدت الوظائف العامة بسرعة عقب الاستقلال ، إذ أصبح عدد الوزارات ثمانى عشرة ، بعد أن كانت سبعة فقط قبل الاستقلال . كما أن التوسع الكبير في « أدمانتا » العاصمة ، فتح مجالات واسعة للعمالة في الوظائف المدنية .

٣ - رجال الأعمال والتجار :

ظهرت طبقة جديدة من التجار ورجال الأعمال الافارقة ، بعد تطبيق سياسة التطور الفصل والحكم

رؤساء القبائل سلطات معينة في مناطقهم وأصبحوا معينين من قبل حكومة بريتوريا . وفي عام ١٩٥٩ أنشئ نظام إدارى جديد في الترانسكاي ، يقبوم أساسا على زيادة سلطة رؤساء القبائل . وعند تكوين أول جمعية تشريعية في الترانسكاي في عام ١٩٦٣ كان لهؤلاء الرؤساء ٤٥ مقعدا يعينون بها بحكم مناصبهم . وقد لعب الرؤساء دورا هاما في اختيار أول رئيس ووزارة للترانسكاي ، كما أصبح لهم ٧٥ مقعدا في برلمان الترانسكاي بعد الاستقلال .

وقد زاد نفوذ الرؤساء بعد الاستقلال بعد أن زادت الرابطة بينهم وبين الحزب الحاكم ، مما دفع « ماتانزيمبا » إلى محاولة شراء رضا هؤلاء الرؤساء . ففي عام ١٩٦٣ كان راتب رئيس القبيلة ٤٨ راندا سنويا ، فأصبح الآن ١٠٠٠ راندا ، إلى جانب علاوة تتراوح بين ٣٦٠ ، ١٠٨٠ راندا حسب نسبة دافعى الضرائب في الدوائر الادارية المختلفة . كما زاد عدد الرؤساء زيادة كبيرة . فمع أن هناك شروطا محددة لكي يصبح الشخص رئيس قبيلة يتلقى راتبا من الحكومة ، ويتمتع بسلطات واسعة ، إلا أن هذه الشروط منطاعة إلى حد كبير . فبينما كان هناك ثلاثون رئيسا في عام ١٩٥٦ أصبح عددهم أربعة وستين في عام ١٩٦٣ وأصبحوا الآن بعد الاستقلال مائة واحد وعشرين . أى أن حكومة الترانسكاي تشتري التأييد لنفسها ، ولكنها



استفادت كثيرا من استقلال «الترانسكاي» هذا الى جانب ان الغرفة التجارية التي انشئت في عام ١٩٧٢ والتي تقوم بتنظيم الاستثمارات وحماية مصالح المشروعات التجارية الافريقية، تخضع هي الاخرى لحكومة بريتوريا، اذ تتلقى الهيئات التسع المتفرعة تحتها، رأسملها من حكومة جنوب افريقيا ايضا، ومنها البنك الافريقي لجنوب افريقيا، وشركة التأمين القومية «للترانسكاي».

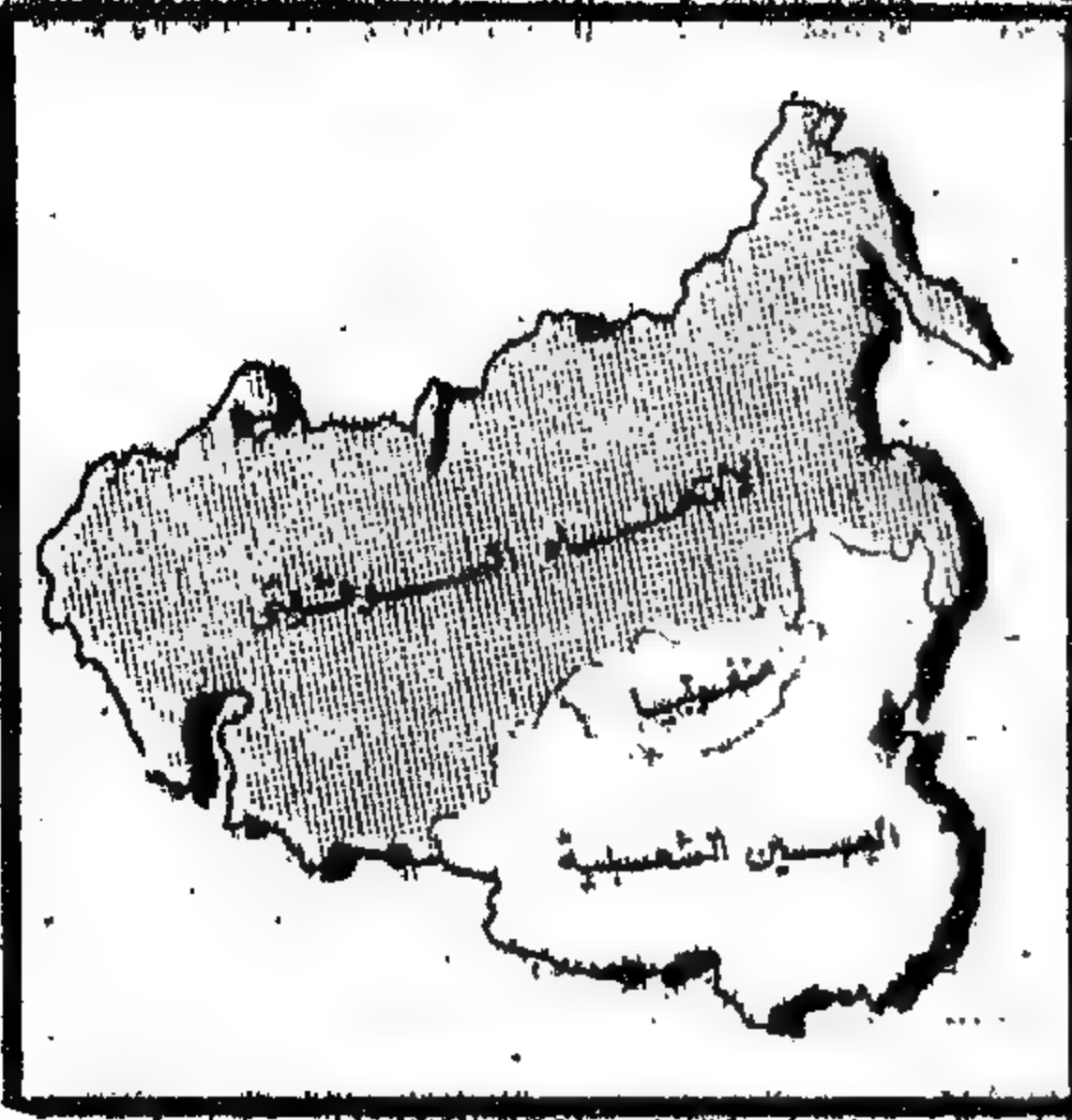
٤ - رأس المال الاجنبي :

أوصت لجنة «توملنسون» في عام ١٩٥٥ بالسماح لرؤوس الاموال الاجنبية بالعمل في الاوطان الافريقية «البانتوستان» كخطوة لتقدمها نحو الحكم الذاتي والكفاية الذاتية، لكن حكومة جنوب افريقيا رفضت هذا المبدأ. ولم يسمح لرؤوس الاموال الاجنبية بالعمل في تلك المناطق، الا في عام ١٩٦٨ وبمقدود محددة المدة، وبشروط معقدة. وعندما أصبحت لحكومة «الترانسكاي» سلطات اوسع في عام ١٩٧٤، بدأت في السماح باقامة المشروعات الاجنبية بها. هذا الى جانب ان حكومة بريتوريا، بدأت في اقامة الصناعات في مناطق الحدود «للبانتوستان»، وبدأت في دعوة رؤوس الاموال الاجنبية للعمل في «الترانسكاي». وقد دعا «ماتانزيمبا» في ابريل ١٩٧٦ المستثمرين الاجانب للعمل في «الترانسكاي» واعلن ان حكومته تحترم النظام الرأسمالي، وانها لن تسمح بالتعامل مع الدول الشيوعية. كما اعلن تحريم الاتحادات التجارية والعمالية في «الترانسكاي» وذلك كعامل من عوامل الاغراء للمستثمر الاجنبي كذلك قدمت «هيئة تنمية الترانسكاي» كثيرا من التنازلات والضمانات، بما فيها انشاء المناطق السكنية، والمشروعات الصناعية، وضمان العمالة الرخيصة، كحافز من الاستثمار الخارجي. وقد اعلنت الهيئة عن زيادة الاستثمارات الاجنبية زيادة كبيرة بعد استقلال «الترانسكاي» وذكرت مشروعات تقدمت بها المانيا الغربية وايطاليا وجمهورية جنوب افريقيا وفرنسا والارجنتين، كما اشارت الى احتمالات التعامل مع مجموعة السوق الاوروبية المشتركة.

ومما لا شك فيه، ان استقلال «الترانسكاي» قد خلق مناخا افضل للاستثمارات الاجنبية، ولكن لا يمكن الحكم الان على مدى اقبال رؤوس الاموال الاجنبية بالمغامرة في هذه المنطقة، التي لم تلق قبولا او اعتراف من المجتمع الدولي حتى الان ■

الذاتي في «الترانسكاي» فقد وضع قانون «١١» الصادر في عام ١٩٦٢ من الشروط، ما يحمي به التجار ورجال الاعمال البيض، من منافسة السود، حين نص على عدم السماح باقامة اي مشروع تجاري اسود في حدود ٥ أميال من اي مشروع يديره رجل اعمال من البيض. وفي عام ١٩٦٣ كان رجال الاعمال والتجار البيض قد ضمنوا احتكارهم التجارة والاستثمار في الترانسكاي. ولكن بدأت حكومة بريتوريا بالتدريج، بعد ان طبقت سياسة التطور المنفصل، واصبح «للترانسكاي» حكومة محلية، بدأت في السماح بنمو طبقة متوسطة من التجار ورجال الاعمال، حتى وان كانت على حساب الاحتكاريين البيض المحليين، وان كان هذا قد اقتصر على المشروعات ذات رأس المال الصغير، ولم تتعددها الى المشروعات الرئيسية. فقد سمحت حكومة «الترانسكاي» بعد موافقة حكومة بريتوريا في عام ١٩٦٤، بإلغاء حدود الخمسة أميال لاقامة المشروعات السوداء وان ظلت اقامة اي مشروع افريقي تحتاج الى تصريح خاص من الحكومة. وقد عللت الحكومة ذلك، بأن التصاريح لحماية الافارقة من منافسة المشروعات البيضاء القوية. وان كان الواقع ان الحكومة استخدمت هذا الحق كسلاح تكافئ به من يؤيدها، وتعاقب به المعارض لسياستها.

وفي عام ١٩٦٥ انشئت «هيئة تنمية الاكسهدزا» للقيام بشراء المشروعات التي يديرها البيض في الترانسكاي، وتدريب الافارقة من الاكسهدزا على ادارة هذه المشروعات. كما انها تقدم القروض لرجال الاعمال الافارقة، ممن يرغبون في شراء هذه المشروعات من ملاكها البيض، او من الهيئة نفسها. وقد قامت الهيئة فعلا بشراء ٥٦٢ مشروعا من اصحابه البيض في السنوات العشر الاولى من انشائها، وسلمتها للافارقة. وبلغت قيمة القروض التي منحتها لهم ٦٦٦٦٦٦٦ راند في عام ١٩٧٥. وقد قسمت الهيئة فيما بعد الى منطمتين منفصلتين احدهما «للترانسكاي» والاخرى «كلسيسكاي»، وهو موطن آخر يضم قبائل «الاكسهدزا» ايضا. والتكوين الجديد يعطي سلطة اكبر للهيئة في «الترانسكاي» فقد اصبح مجلس ادارة الهيئة مكونا من خمسة من الافارقة، وخمسة من البيض، تعينهم حكومة جنوب افريقيا. ومن الخمسة الافارقة ثلاثة من اعضاء البرلمان في «الترانسكاي»، اي ان حكومة «الترانسكاي» تسيطر ايضا على طبقة رجال الاعمال الجديدة، بسيطرتها على الهيئة التي تقدم القروض والخبرة لانشاء المشروعات المختلفة، مما يضمن لها ولاء الطبقة الجديدة التي



التغييرات الدستورية في الاتحاد السوفيتي

خيرى عزيز

قيادة جماعية، أخذ في الاتحاد السوفيتي سمة الظاهرة التاريخية المتوالية تقريبا. فهيئة الأركان العليا للثورة الروسية عام ١٩١٧، أبرزت قيادة جماعية من ثلاث شخصيات كبرى بزعامسة لينين، تمثلت في: لينين، تروتسكي - ستالين، وكان تروتسكي هو الشخصنة الثانية في هذا الثلاثي «كمؤسس الجيش الأحمر» و «عقل الثورة السوفيتية العسكرية» على حد تعبير لينين. ولكن ستالين بدأ يجمع سلطات متزايدة من خلال عمله داخل الحزب، وخاصة بعد مترضى لينين، ونجح في تولي منصب السكرتير العام للحزب في حياة لينين نفسه، بعد أن جمع في يديه سلطات واسعة.

وبعد وفاة لينين سنة ١٩٢٤، تقهر الجراح على أشده بين ستالين وتروتسكي، ولجأ ستالين الذي لم تكن هيئته ومكانته ونفوذه على النطاق القومي حينذاك، تضارعا مكانة ومنزلة تروتسكي، إلى عقد الائتلافات الجماعية المؤقتة داخل المكتب السياسي لتصفية خصومه حتى أصبح في عام ١٩٢٩ هو: «لينين اليوم» على حسب الشعار الذي أطلق عليه حينذاك. وهكذا استقرت الائتلافات الستالينية المؤقتة الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ حيث انفرد بعدها ستالين بالسلطة.

وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣، برزت في القمة السوفيتية، ستة شخصيات قيادية كبرى في فترة الانتقال من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ هي: مالينكوف، بولجانين، مولوتوف، كاجانوفيتش، بيريا، خروشوف. لكن بيريا أعدم بتهمة الخيانة، وتركزت السلطة مرة أخرى في يدي خروشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب ١٩٥٦، الذي انتقدت فيه عبادة شخصية ستالين، والذي أطاح بعده خروشوف ببولجانين، ومولوتوف، ومالينكوف، وكاجانوفيتش.

المفارقة التي تسبغت النظير، أن يكون انتقال الاتحاد السوفيتي بموجب مشروع الدستور الجديد، من «دولة ديكتاتورية البروليتاريا» إلى «دولة كل الشعب»، مصحوبا في نفس الوقت، بدرجة أكبر من المركزية، في قيادة الحزب والدولة، فقد جُمع الرئيس ليونيد بريجنيف، إلى جانب زعامته للحزب الشيوعي، رئاسة الدولة السوفيتية، بعد إقصاء نيكولاي بودجيورني رئيس مجلس السوفيت الأعلى، ورئيس الاتحاد السوفيتي.

وعلى هذا النحو، حدث تمركز مزدوج في السلطة السوفيتية العليا، فأصبح الثلاثي الحاكم، ثنائيا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، أصبح ليونيد بريجنيف، يتمتع في هذا الثنائي، بسلطات ونفوذ أكبر مما كان يتمتع به، في وجود الثلاثي السابق.

وليس ثمة شك، أن ظاهرة «الديمقراطية الأوسع» في القاعدة بموجب الدستور الجديد، والمركزية الأشد في القمة، تحتاج إلى تفسير، فهل هي تعبير عن تطورين متناقضين لا يستقيمان، أم عن تطورين متممين مكملين لبعضهما بعضا، ومتسقين؟ ذلك ما يجهد المراقبون السياسيون وإخصائيو الشؤون السوفيتية أنفسهم في تحليله، ومحاولة تفهمه، وذلك من خلال القدر الضئيل من المؤشرات، التي يمكن التوصل إليها عبر قنوات الكرملين السميكة، وعبر تحليل أدق التفصيلات التي تنشرها الصحف ووسائل الإعلام السوفيتية.

ظاهرة تاريخية متوالية:

وعلى أية حال، فإن الميل إلى تركيز السلطة بعيد كل

إلغاء للملكية الخاصة للمصانع والمعامل والأراضي، وبإطائها، وإقرار المساواة في الحقوق والواجبات بين الكادحين، بغض النظر عن القومية والعرق، وحدد بنية هيئات السلطة السوفياتية المركزية والمحلية، وأقر شعار الدولة (المنجل والمطرقة) كرمز لتحالف العمال والفلاحين، وكفل هذا الدستور الأول، لجميع الكادحين، الحق في الاشتراك في تصريف شئون الدولة، لكنه حرم الرأسماليين والملاك من الحقوق الانتخابية، كما برز الحزب الشيوعي، باعتباره القوة القائدة لدولة ديكتاتورية البروليتاريا.

دستور ١٩٢٤ : وكان ستالين أيضا، هو مهندس الإصلاح الدستوري الذي استهدف تنظيم علاقات روسيا بالجمهوريات الفيدرالية الأخرى، والذي انعكس في دستور ١٩٢٤. وقد أقر هذا الدستور في المؤتمر الثاني لسوفييتات عموم الاتحاد السوفياتي في يناير ١٩٢٤، وفيه استبدلت بفيدرالية الجمهوريات السوفياتية، دولة اتحادية واحدة تضم أربع جمهوريات هي: جمهورية روسيا، جمهورية أوكرانيا، وجمهورية بيلوروسيا، وجمهورية ما وراء القوقاز.

وقد نص هذا الدستور، على اختصاصات وصلاحيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، واختصاصات وصلاحيات الجمهوريات المتحدة، وبموجبه، أصبحت الشئون العسكرية، والسياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، والنقل والمواصلات، من اختصاص الحكومة المركزية في موسكو وحدها. وأصبحت الشئون المالية والاقتصادية، وشئون الغذاء، والعمل، مفتشيات العمال والفلاحين، غير خاضعة للحكومة المركزية، ولكنها تخضع لقدر من التنسيق يوجه من موسكو. أما الشئون المحلية، والعدل، والتربية والتعليم، والزراعة، فأصبحت تتولاها حكومات الجمهوريات في استقلال تام. ومنح الدستور للجمهوريات أيضا، حق الخروج من الاتحاد. وحدد تركيب وصلاحيات الهيئات العليا لسلطة الدولة في الاتحاد المركزي، وفي الجمهوريات، والعلاقات المتبادلة بينها، على أن تكون سلطة السيادة في يد «مؤتمر السوفييتات لعموم الاتحاد»، وتكون في يد اللجنة التنفيذية المركزية في فترات ما بين انعقاد المؤتمر وهي اللجنة التي تتألف من مجلس أعلى، ومجلس قوميات، يتساوى فيه عدد ممثلي كل مجموعة عرقية. وبصفة عامة، أعطى هذا الدستور للجمهوريات، قدرا كبيرا من الحكم الذاتي، وإن كان أعطى المركز في موسكو، حق الاشراف على البوليس السياسي في الجمهوريات.

باعتبارهم «ستالينيين»، وفي عام ١٩٦٤ أطاحت الترويكاج الجديدة (بريجينيف - بوجورني - كوسيجين) بخروشوف، ليبدأ طور جديد من الاتجاه نحو التركيز في القيادة السوفياتية العليا.

إلا أنه بغض النظر عن الجوانب الصراعية التي أدت إلى تنحية بوجورني، فإن الرئيس بريجنيف، لا يخلق بدعا جديدا بين القيادات الشيوعية، باتجاهه للجمع بين زعامة الحزب الشيوعي، ورئاسة الدولة، فقد أقدم على ذلك من قبله، الرئيس نيكولاي شوشيفسكو في رومانيا، وجوزيب بروز تيتو في يوغوسلافيا، وجوستاف هوساك في تشيكوسلوفاكيا، وثودور جيفكوف في بلغاريا، إن لم نقل أيضا الرئيس هوا كوفنج في الصين، الذي قد يكون أكبر رجل يجمع في يديه سلطات داخل المعسكر الشيوعي الآن، بل وأكثر من الرئيس ماو نفسه، إذ يتولى، رئاسة الحزب، ورئاسة الحكومة، (منصبى ماوتسى تونغ وشواين لاي معا) ورئاسة اللجنة العسكرية للجنة المركزية، وهي أعلى سلطة عسكرية، أي أنه بالمعادل السوفياتي، يجمع سلطات بريجنيف، وكوسيجين، وأوستينوف وزير الدفاع معا.

ستالين : «أبو الدساتير السوفياتية الثلاثة» :

ولعله من المفارقات التاريخية المثيرة حقا، أن يكون جوزيف ستالين، الرجل الذي انتهكت في عهده الشرعية الاشتراكية، بصورة قاسية، هو أبو الدساتير السوفياتية الثلاثة التي صدرت في الاتحاد السوفياتي في أعوام ١٩١٨، ١٩٢٤، ١٩٣٦. وربما يكون ذلك، دون شك، مظهرا من المظاهر المأسوية التي أحاطت بتطور الاتحاد السوفياتي، وهو يسلك دروبا لم يجتزمها أحد من قبل، في سبيل بناء مجتمعه الجديد. وعلى أية حال، فإنه بغض النظر عن الانتهاكات التي ارتكبت في عهد ستالين، فلقد كانت هذه الدساتير تعكس، موضوعيا، التطورات التي أنجزت وتحققت للشعب في روسيا، التي استلمها ستالين، وهي تستخدم المحراث الخشبي، وتركها مزودة بالمحطات الذرية.

دستور ١٩١٨ : ولقد كان ستالين، في الحقيقة، هو الذي وضع مسودة أول دستور سوفياتي، وهو الدستور الذي أقره مؤتمر السوفييتات الخامس في يوليو ١٩١٨. ولقد ثبت هذا الدستور، قانونيا وتشريعيا، النتائج الرئيسية لثورة أكتوبر، والسلطة السوفياتية كشكل لديكتاتورية البروليتاريا، بما أقدمت عليه من

نشوء أحزاب أخرى غير الحزب الشيوعي . وبهذا الصدد قال ستالين حينذاك : « إن حرية العمل لعدة أحزاب ، لا يمكن أن تمنح الا في مجتمع مكون من عدة طبقات متناحرة ، تكون متعارضة ، ومتناقضة في مصالحها .. ان الوضع في الاتحاد السوفيتي ، لا يسمح الا بوجود حزب واحد فقط . »

وعلى وجه العموم ، فلقد كان اقرار دستور ١٩٣٦ الذي سيظل معسولا به حتى التصديق النهائي على الدستور الجديد في أكتوبر الحالي ، رمزا لدخول الاتحاد السوفيتي الاشتراكية ، وبدء عملية تحول دولة ديكتاتورية بروتارييا ، الى دولة الشعب كله .

اقصاء بودجورنى والدستور الجديد :

أما فيما يتعلق باقصاء الرئيس السابق نيكولاى بودجورنى ، والذي يعد أول تحول كبير في قيادة الكرملين منذ ١٢ عاما ، فإنه لا يرجع فحسب إلى الخلاف بين بريجنيف وبودجورنى حول الدستور الجديد ، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى أقدم عهدا كذلك .

ذلك أن الصورة التي ظهر بها بودجورنى في العالم ، باعتباره يتولى منصبا شرفيا أكثر منه تنفيذيا ، ليست هي الصورة التي كان يريدها لنفسه ، ولمسار حياته السياسية في الحزب والدولة السوفيتية ، فمن الحقائق غير المعروفة على نطاق واسع ، خارج الاتحاد السوفيتي ، أن الصراع كان مستعرا بين بريجنيف وبودجورنى في النصف الثاني من فترة حكم خروشوف ، على منصب الرجل الثاني في الحزب ، وهو الذي يتولى سكرتارية اللجنة المركزية لشئون التنظيم . فسان بودجورنى في هذا الصراع ودخل بريجنيف الجراج الذهبى بانتخابه رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى (البرلمان السوفيتي) في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ . إلا أنه بعد إقصاء خروشوف في أكتوبر ١٩٦٤ ، انتخب بريجنيف سكرتيرا أول للجنة المركزية للحزب ، ودارت الدائرة على بودجورنى ، وكان عليه هو هذه المرة أن يدخل (الجراج الذهبى) بانتخابه رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى ، وهو المنصب الذي ظل فيه حتى إقصائه . ليس ذلك فحسب ، بل وأعفى في سنة ١٩٦٥ من عضوية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، على أساس تفرغه لمهام رئاسة مجلس السوفيت الأعلى .

والواقع أن عاملا أساسيا من عوامل تفاقم مشكلة بودجورنى داخل القيادة السوفيتية ، يتمثل في معارضته

وقد عكس دستور ١٩٢٤ ، السمات المميزة لتلك الفترة ، التي اتبع فيها ما يسمى « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » ، عندما أرغمت ضرورة انعاش الحياة الاقتصادية ، الحكم السوفيتي ، على السماح بحرية التجارة الخاصة ، وبالامتيازات الأجنبية ، وبعض النواحي الأخرى لمشاريع الأعمال الخاصة .

وجدير بالذكر ، أنه في هذه الفترة ، بذل ستالين الجيورجى الأصل ، والمكتب السياسى ، جهدا خاصا مع الجيورجيين ، لينضموا إلى جمهورية ما وراء القوقاز . أما الأوكرانيون ، فعارضوا نية موسكو ، إدارة شئونهم الخارجية نيابة عنهم ، ورفضوا إلغاء مفوضية (وزارة) الشئون الخارجية في أوكرانيا .

دستور ١٩٣٦ : أما دستور ١٩٣٦ الذي صدر في أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، فقد تقرر تسميته ب « دستور ستالين » ، وسماه السوفيت « الدستور الأكثر ديمقراطية في العالم » . وقد أسهم في وضعه ، بصورة رئيسية كل من بوخارين ، وراديك . وبموجبه ، تحولت سوفيتيات (برلمانات) نواب العمال والفلاحين والجنود ، الى سوفيتيات نواب الشغيلة ، الامر الذي عني تحولها من هيئات للتمثل الطبقي ، الى هيئات توحد الشغيلة جميعا . وكان هذا التحول يعكس التركيب الطبقي الجديد للمجتمع ، إذ اختفى الملاك والراسماليون ، وأصبح المجتمع يتشكل من طبقتين صديقتين هما العمال والفلاحين ، وكذلك من المثقفين الثوريين ، والغيت في الدستور الجديد ، كافة القيود التي كانت مفروضة بالنسبة للحق الانتخابي ، والتب اتسمت بالتحيز الصريح للطبقة العاملة الصناعية ، باعتبارها قد فقدت مغزاها ، وبذلك منح كل المواطنين ، حقا متساويا في الاقتراع ، واستبدل الانتخاب المباشر ، بالانتخاب غير المباشر ، والتصويت العلني بالتصويت السري . وبموجب دستور ١٩٣٦ ، شكل مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي ، والسوفيتيات العليا للجمهوريات الاتحادية ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي والسوفيتيات المحلية لنواب الشغيلة .

وقد أصر ستالين على أن يضمن الدستور ، حق الجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد السوفيتي ، في الانفصال عنه متى نشأت ذلك . وجدير بالذكر ، أنه عارض منح سلطات أكبر لرئيس الدولة ، بدلا من منحها لهيئة رئاسة السوفيت الأعلى المتعددة الاعضاء ، وحذر مستمعيه من أن رئيسا واحدا قد يتحول الى ديكتاتور ، ولا يجوز بالتالي أن تترك في لدستور ثغرة ، يمكن لديكتاتور النفاذ منها ، وفي نفس الوقت ، حرم الدستور

بودجورنى ، أنه كان يتولى مسئوليات دبلوماسية هامة ، بوصفه عضواً في المكتب السياسى ، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وأفريقيا ، وهى المجالات التى عانى فيها الاتحاد السوفيتى من أخفاقات ملموسة ، خاصة بعد جولة بودجورنى الأفريقية ، التى وصفها بأنها سلسلة من الخطوات المتعثرة ، وبعد فشل التحلة فى زائير ، التى أحدثت انعكاسات سلبية على نفوذ موسكو فى أفريقيا كلها تقريباً ، لا سيما بعد تراجعته ، بصورة واضحة ، فى مصر والسودان .

إلا أنه من الصعب فى الحقيقة ، الجزم بأن سياسة الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا والشرق الأوسط ، كانت سياسة شخصية لينكولاى بودجورنى ، لأن استلوب « إقطاع » سياسة الاتحاد السوفيتى فى قسارات بأسرها ، لهذا أو ذاك من الزعماء السوفيت ، استلوب غريب على عمل القيادة السوفيتية ، والأرجح هو أن بودجورنى ، كان ينفذ السياسة العنصرية للقيادة السوفيتية العنصرية ، وإن كان يلقي عليها بطمس لاله الشخصية ، التى كانت سلبية غالباً ، فالملاحظ مثلاً فيما يتعلق بتطبيقات السياسة السوفيتية إزاء مصر ، أنه فى حين كانت انطباعات الرئيس السادات التى أوردها فى مذكراته ، تدور سلبية للغاية بالنسبة لنيكولاى بودجورنى ، إلا أنها كانت تتسم بالتقدير والدفع تجاه مواقف الرئيس ليونيد بريجنيف ، الأمر الذى يعكس ، بالضرورة ، تبايناً فى تناول ومعالجة كل منهما للقضايا والمشاكل المصرية السوفيتية الرئيسية .

وليس ثمة شك أيضاً ، فى أن عاملاً هاماً من العوامل التى أدت إلى تنحية بودجورنى ، يتمثل فى تصديره ، وخاصة منذ ١٩٧٢ ، المعارضة فى المكتب السياسى ، ضد إصدار الدستور السوفيتى الجديد ، مما أدى إلى تعثر مشروعه لمدة خمس سنوات ، بعد أن كان بريجنيف قد أعلن أن مسودة الدستور ستنتشر فى ١٩٧٢ خلال المؤتمر الموسع للحزب ، وأنهما سيمتعرض للمناقشة العلنية ، وستطرح على الناس فى استفتاء شعبى ، ولكن بعضهم فى المكتب السياسى ، أبدوا معارضة متصلبة ، وفى مقدمتهم بودجورنى ، على أساس أن المناقشة الشعبية الواسعة ، والاستفتاء ، قد يشجعان المنشقين فى الداخل ، ويخلقان مناخاً إيجابياً لهم ، وأن أى تراخ فى الداخل ، قد يفتح ثغرات فى المجتمع السوفيتى ، لا يمكن معرفة ما سينفذ منها . وقد أدى ذلك الصراع ، مع أسباب أخرى ، إلى اقضاء بيوتر شيليسيت ، وفورونوف ، المعروفين بمعارضتهما لبريجنيف من المكتب السياسى ،

لسياحة الانفراج الدولى كما يطبقها بريجنيف ، والتى تعد حصر الزاوية فى سياسته الخارجية . إذ قنند بودجورنى الجناح المتشدد فى المكتب السياسى الذى يرفض تقديم أية تنازلات فى مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وانعكست نتائج هذا الموقف المتصلب على سير الأحداث الأمريكية السوفيتية بهذا الصدد .

ليس ذلك بحسب ، بل إن بودجورنى - كما أشار عدد من خبراء الشؤون السوفيتية - اقترح اتباع سياسة أعنف مع الولايات المتحدة ، تتمثل فى احراجها على امتداد قواعد أحلافها العسكرية مثل تركيا ، وإيطاليا ، وألمانيا وحتى قبرص ، فى وقت ازداد فيه تأكيد الغرب لمفهوم الانفراج ، باعتباره (وحدة لا تتجزأ) فى كافة المناطق ، فإما أن يكون كاملاً وإما لا يكون .

كذلك فقد احتج بودجورنى - حسبما تؤكد عدد من المصادر الأوروبية المطلعة - على تخفيض ميزانية الدفاع السوفيتية بمسبة قيمته ٢٣ مليار دولار ، فى توظيفات الخطة العاشرة لثى تزيد على ٦٢١ مليار روبل ، منها ١٧٠ ملياراً للزراعة فقط ، واعتبر بودجورنى اقتطاع هذا الرقم ، مساومة مع الغرب لصالح سياسة الانفراج الدولى ، كسياسة ممتدة لليونيد بريجنيف .

ومن هنا تكون رؤية بودجورنى للسياسة الخارجية السوفيتية ، رؤية تنطوى على تكلفة ومشقة أكبر بالنسبة للشعب السوفيتى ، من رؤية بريجنيف لها . تلك الرؤية التى تحاول أن تطلو السياسة الخارجية السوفيتية ، لخدمة أهداف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوفيتى ، الذى يدخل أكثر فأكثر عصر الاستهلاك المتزايد . ومن هنا فإن سياسة الانفراج ، كما يراها بريجنيف ، وبما تنطوى عليه من تهديئة عالية ، وتخفيض فى الميزانيات العسكرية ، لا تحقق فحسب أهداف ما يسميه بريجنيف بسياسة السلام السوفيتية ، وإنما هى تستجيب أيضاً للاحتياجات الواقعية للمستهلك السوفيتى ، الذى يزداد اتصاله وافتاحه على الغرب ، وعلى الكثير من الحقائق فى العالم . ومن هنا يكون التركيز فى القيادة السوفيتية ، يخدم مصالح أكثر ديمقراطية ، لأنه تركيز لقوة واقعية ومعتدلة ومرنة بهذا الصدد .

وبالاهتمام إلى ذلك ، يرى بعض خبراء الشؤون السوفيتية ، أنه من الأسباب التى أدت إلى عزل

والواقع أن ما أثار ضرورة إصدار دستور سوفياتي جديد هو أن الدستور المعمول به حالياً، قد صدر في ١٩٣٦، عندما كان الاتحاد السوفياتي دولة اشتراكية وحيدة، مطوقة بالحصار الرأسمالي من كل جانب. ولذا فإن الظروف والأفكار والأوضاع التي حكمت المشرع السوفياتي في ١٩٣٦، لم تعد متناسبة مع الظروف الواقعية الراهنة، إذ أصبح المعسكر الاشتراكي نظاماً عالمياً، ونشأت محل المستعمرات السابقة، عشرات من الدول النامية الغنية، وتغير الوضع الدولي للاتحاد السوفياتي، ووجه العالم الاجتماعي - السياسي، وتغير توازن القوى على المسرح الدولي تغيراً تاماً.

وفي داخل الاتحاد السوفياتي، حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، وتغير الوجه الاجتماعي للمجتمع، وأصبحت الطبقة العاملة، تشكل اليوم ثلثي سكان البلاد، أي عشرات الملايين من الناس المثقفين، المتعلمين تكتيكياً، الذين يقترب عملهم أكثر فأكثر، من عمل العاملين المهندسين التكتيكيين، كذلك فإن عضو المزرعة الجماعية اليوم، ولد أصلاً في هذه المزرعة، وتكونت سيكولوجيته على أساس اشتراكي، كذلك غدت فئة المثقفين اشتراكية حقاً. وفي كلمة، فإن القاسم المشترك لكل هذه التحولات، هو: التجانس الاجتماعي للمجتمع السوفياتي.

وعلى هذا النحو، نجد أنه مع بناء الاشتراكية المتقدمة، وانتقال كل فئات السكان إلى المواقع الفكرية السياسية للطبقة العاملة، تحولت الدولة السوفياتية التي نشأت كديكتاتورية للبروليتاريا، إلى « دولة الشعب كله ». وفي هذه الظروف فإن الدولة لا تعمل باسم طبقة ما تحل وضعا سائداً، ولا تعبر عن مصالح شطر من المجتمع، وإنما تعمل باسم كافة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تشكل المجتمع، نظراً لاختفاء التناقضات الطبقة، ونظراً للوحدة الاجتماعية - السياسية - الأيديولوجية، التي تشمل المجتمع بأسره. ويتضمن مشروع الدستور الجديد ١٧٣ مادة، مقابل ١٤٦ مادة في الدستور المعمول به حالياً (دستور ١٩٣٦) وقد احتفظ مشروع الدستور الجديد، بموضوعات مبدئية كثيرة من دستور ١٩٣٦، لأنها مازالت تتفق وجوه النظام.

ونص « دستور بريجنيف » الجديد، على تجديد مجلس السوفيات الأعلى كل ٥ سنوات، وليس كل ٤ كما كان الأمر في دستور ١٩٣٦، وتجديد المجالس المحلية كل سنتين ونصف، كما نص على إجراء استفتاءات في الموضوعات التي تتعلق بالصالح الوطني.

في ١٩٧٣، ثم شليبين أبرز المرشحين لخلافة بريجنيف حينذاك. وبدأ اتجاه بريجنيف بالنسبة للدستور، يلقي المزيد من التأييد علناً، وبدأت ترسم معالم الصورة التي يريدها لنفسه: بطل إصدار دستور سوفياتي جديد، يوسع الحريات الديمقراطية، ويزيد حقوق ومكاسب المواطنين.

ومن ناحية أخرى، أشار الخبراء الأمريكيون، إلى أن بودجورنى، كان قد بدأ مؤخراً في توجيه انتقادات للسياسة الاقتصادية الداخلية لبريجنيف، واتهمه بالاختناق في التغلب على الاختناقات التي يواجهها الاقتصاد، وانخفاض مستوى الانتاج الصناعي حسبما أشاروا.

وعلى أية حال، كان هناك عامل آخر وراء تنحية بودجورنى، هو أن بقاءه أصبح حجر عثرة أمام فعالية القيادة السوفياتية العليا. فقد لوحظ أن تقسيم السلطة بين زعيم الحزب ورئيس الدولة، يعطل إجراءات وسير العمل على مستوى القمة. وخبرة زيارة نيكسون لوسكو في سنة ١٩٧٢، واضحة بهذا الصدد، فقد كان الذي يستقبله، كرئيس دولة، هو بودجورنى، بينما المفاوضات الحقيقية، تجري مع بريجنيف زعيم الحزب، وفي نفس الوقت، كان توقيع الاتفاقات في يد بودجورنى، باعتباره رئيس الدولة، مقابل للرئيس نيكسون، وتعدد مثل ذلك الوضع منذ ذلك التاريخ.

ومن ناحية أكثر أهمية، أصبح بقاء بودجورنى، تهديداً لكل سياسة الانفراج السوفياتية، وذلك إذا أراد استخدام حقه في أن يوقع أولاً يوقع الاتفاقات المعقودة. ومن هنا، استقرت في ذهن بريجنيف، ضرورة الجمع بين المنصبين، بعد أن أصبح هذا التقسيم غير متناسب مع نبض العصر، ولا مع احتياجات السياسة السوفياتية العليا، كما يراها هو.

دستور بريجنيف:

« دستور الاشتراكية المتطورة »

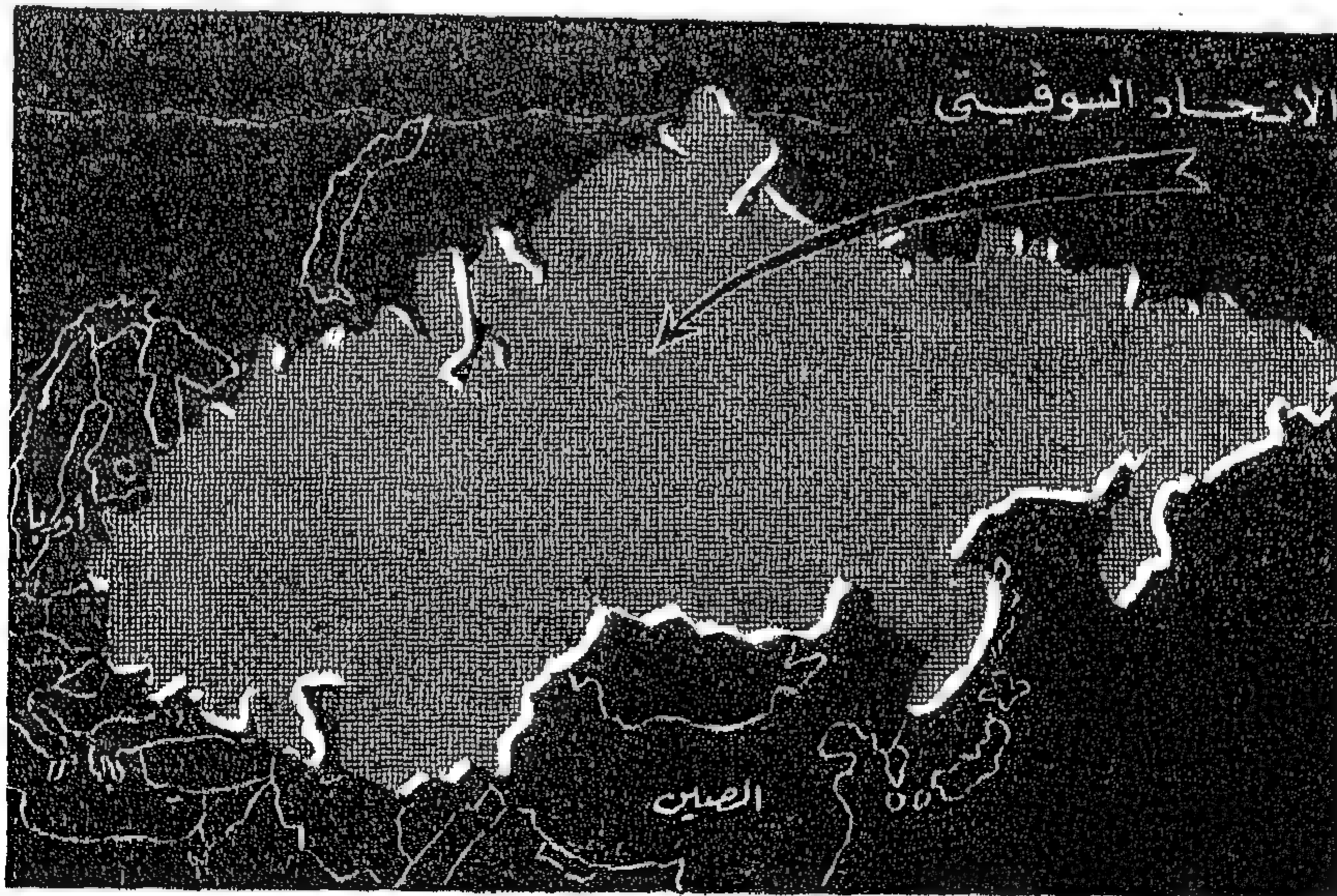
ولقد درس المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب السوفياتي، مشروع الدستور الجديد، الذي أعدته اللجنة الدستورية، التي تولى بريجنيف رئاستها، والتي تتألف من ٧٥ عضواً، وصدق عليه بصورة أولية. ولا مجال للشك لدى اخصائيي الشؤون السوفياتية، في أن الدستور الجديد، سيقر في أكتوبر الحالي، بعد المناقشة الواسعة من جانب الشعب لمواده وبنوده، وأنه قد تجري تعديلات طفيفة عليه.

وهو مظهر جديد للمشاركة الشعبية المباشرة في إدارة الشؤون العامة، وليس بالوساطة. كما نص على تخفيض سن الترشيح إلى مجلس السوفييت الأعلى من ٢٣ سنة في الدستور الحالي، إلى ١٨ سنة، وبالنسبة إلى مجالس السوفييتات العليا للجمهوريات من ٢١ سنة في الدستور الحالي، إلى ١٨ سنة في الدستور الجديد.

وأكد مشروع الدستور الجديد بالطبع، على الدور القائد والموجه للحزب الشيوعي، واقترح تسمية « مجالس السوفييتات، بمجالس سوفييتيات نواب الشعب، والاتجاه الرئيسي لما هو جديد في الدستور، هو تعميق وتوسيع الديمقراطية، وضمان المشاركة الاعراض للسكان في إدارة كافة شؤون المجتمع، واعطاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، صفة قانونية دستورية ودعم الدور الموكل إلى مجالس السوفييتات في حل أهم قضايا المجتمع، وزيادة رقابة السوفييتات على الهيئات التنفيذية والإدارية وعلى نشاط التنظيمات والشخصيات المسؤولة.

وإذا كان الدستور السابق قد كفّل حق العمل، فإن الدستور الجديد، يكمله بحق اختيار المهنة، ونوع العمل الذي يتفق ومواهب المواطن وقدراته، مع وجوب مراعاة هذا الاختيار لاحتياجات المجتمع الاجتماعية. ويثبت الدستور الجديد، حق الإنسان في الحصول على سكن، وبايجار ميسور، وهو ما لم يكن يتضمنه الدستور السابق، عندما كان الاتحاد السوفييتي يبني ٨ ملايين

متر مربع من المساكن في العام، أما الآن، فإنه يبني أكثر من ١٠٠ مليون متر مربع سكني في العام الواحد. وأكد الدستور الجديد، على جميع الحريات المنصوص عليها في الدستور الحالي لحرية الكلمة والصحافة والاجتماع والتظاهر.. وهو ينطلق من أن حقوق وحرريات المواطنين، لا يمكن ولا يجب أن تستغل ضد النظام الاجتماعي، وفيما يضر بمصالح الشعب. وأكد الأساس الهام للاقتصاد، الذي يتمثل في الجمع بين القيادة المركزية المنهجية، وبين الاستقلالية الاقتصادية للمصانع والاتحادات ومبادراتها. وخلافها لما هو وارد في الدستور الساري حالياً، لم يتضمن مشروع الدستور الجديد، سرداً للوزارات والمصالح على مستوى عموم الاتحاد السوفييتي والجمهوريات، على أساس أن تشكيلها يتغير من وقت لآخر. كذلك فلأول مرة، تضمن الدستور الجديد، باباً خاصاً عن السياسة الخارجية، أكد فيه على تبني الدولة السوفييتية سياسة السلام، وتدعيم أمن الشعوب والتعاون الدولي، وتلافي الحروب العدوانية، والتنفيذ الدؤوب لمبادئ التعايش السلمي. كما أشير للمرة الأولى في الدستور، إلى أن الاتحاد السوفييتي جزء لا يتجزأ من المجموعة الاشتراكية العالمية. ولأول مرة، أدخل في الدستور، باب خاص بشأن الدفاع عن الوطن والاشتراكية. وفي عداد صلاحيات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى، روعي تشكيل مجلس للدفاع عن البلاد. وإقرار تشكيله. وبصفة عامة، يتسم الدستور الجديد، بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الأجهزة المنتخبة، أي



كذلك فهناك تطور جديد أيضا في الفصل الخاص بمجلس الوزراء، يتمثل في انشاء هيئة رئاسة لمجلس الوزراء، تضم بالاضافة الى رئيس الوزراء النائب الاول لرئيس هيئة رئاسة السوفييت الاعلى، ونواب رئيس الدولة، ولا يعرف بعد بصورة حاسمة، ما اذا كان ذلك يستهدف زيادة مكانة رئيس الوزراء، أو تشكيل مجلس وزراء متقيد وأكثر (طواعية) بالنسبة لرئاسة الدولة، أو أنه يمثل تركيزا للإشراف على مجلس الوزراء المتسع للغاية، والذي يضم في الاتحاد السوفييتي، أكثر من مائة وزارة.

وبعد ذلك، فثمة وجهة نظر أخرى تقول في ختام الامر، ان الرئيس بريجنيف، يستهدف من تركيز السلطة في يديه، وتدعيم نفوذه، وتوسيع سلطاته بموجب التغييرات الدستورية الجديدة، التمكن بفعالية أكبر، من التغلب على المشاكل الداخلية والخارجية، ونواحي الاخفاق التي ظهرت هنا وهناك والتي ربما تكون قد تركت أثارا ضارة خاصة وهناك جيل سوفييتي جديد، ينتظر أن يلعب دورا أكثر فعالية وحيوية، وأكثر تطابقا مع ايقاع العصر، ومع مستوى التحديات التي يجابهها الاتحاد السوفييتي، وذلك من خلال هياكل وعلاقات، تنبم بقدر أكبر من اللامركزية، وحرية المبادرة.

وعلى أية حال، فمما لا شك فيه، أن الدستور السوفييتي الجديد، يتضمن توسيعا وتعميقا للحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، ويتضمن كذلك عددا من التمسورات الأكثر تقدما عن الدساتير السوفييتية السابقة جميعا. ولقد أقر بتلك الحقائق، حتى خصوم الاتحاد السوفييتي في غرب أوروبا والولايات المتحدة. ولكن العبرة الحقيقية والاساسية بالنسبة للدساتير في كل مكان، لا تتمثل بحسب، في تقديمية وديموقراطية نصوصها، وانما في مدى التزام الهيئات الحاكمة والمواطنين انفسهم، بما تفرضه عليهم من التزامات، وما تكفله لهم من حقوق. وقد اعترف الرئيس بريجنيف نفسه، في تقريره حول مشروع الدستور، بأن بعض السنوات التي انقضت بعد اقرار دستور ١٩٣٦، قد عكرها ظلم غير مشروع، وانتهاك لمبادئ الديمقراطية الاشتراكية. وتم ذلك خلافا لمواد الدستور، ويجب ألا يتكرر مثلها أبدا.

فإذا كان ستالين، قد أعدم ظلما بعض من أسسهم بصورة اساسية في وضع دساتيرهم انفسهم، فإن تقدما كبيرا قد حدث دون شك، لأن الرئيس السابق نيكولاي بوجدورني، الذي عارض بشدة دستور بريجنيف والعديد من جوانب سياسة بريجنيف، لم يصبه من ذلك شيء. وسيواصل العيش آمنا في شقته بموسكو، وتلقى معاش طيب، وامتلاك فيلا ريفية جميلة. ■

السوفييتيات (البرلمانات) وتزايد فعاليتها، واستخدام الامكانيات الضخمة لجيش النواب البالغ عددهم مليونين، والذين يمثلون جميع فئات السكان، وجميع المهن، وكل القوميات في حل أكثر المهام تعقيدا وتنوعا، وممارسة أكثر أشكال الاشراف فعالية، على عمل الاجهزة التنفيذية.

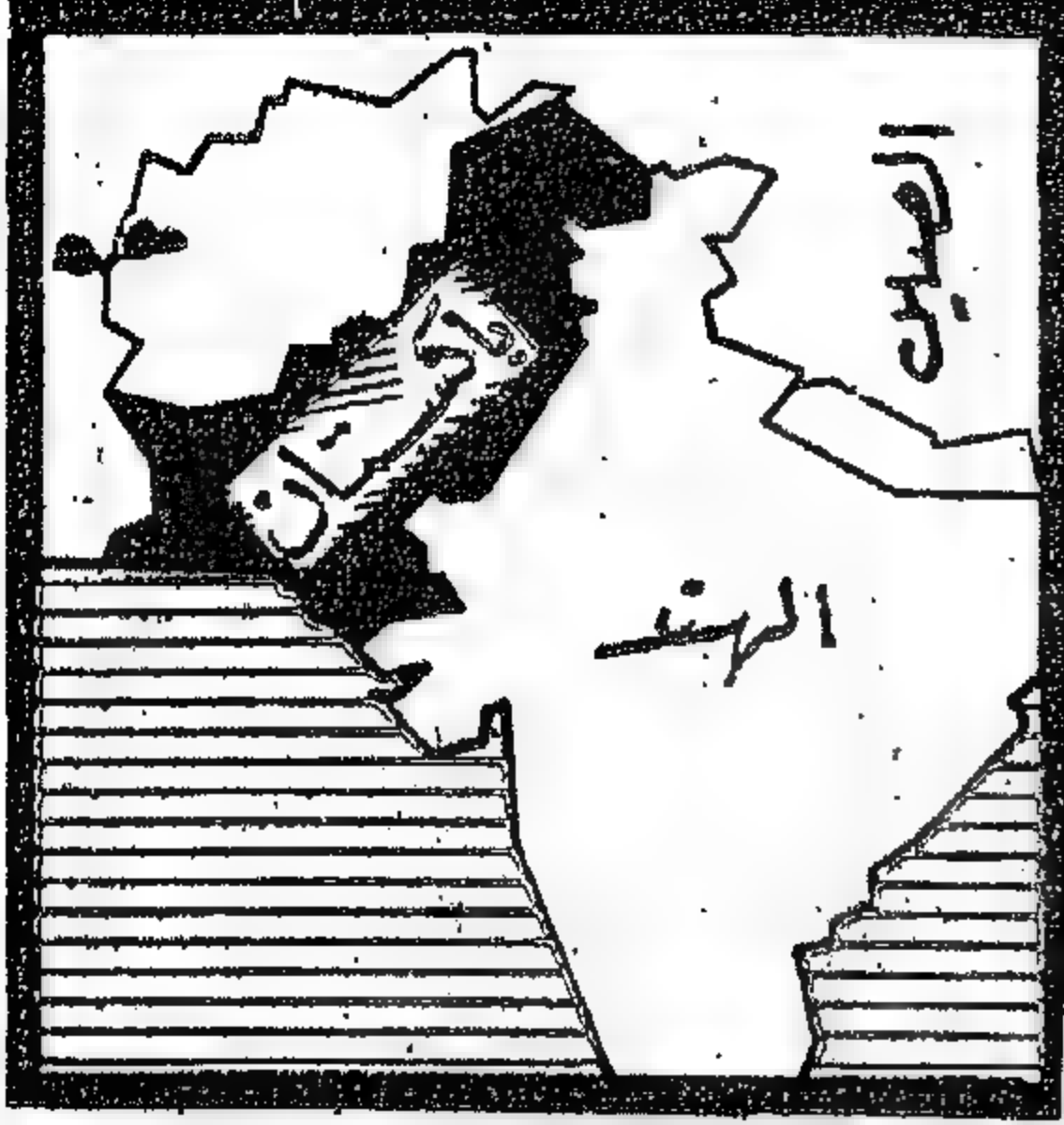
وكفل الدستور الجديد أيضا، تحسين عمل جميع الهيئات المكلفة بتأمين الالتزام الصارم بسيادة القانون، أي النيابة العامة، والمحاكم وهيئات التحكيم، والهيئات الادارية الاخرى، والرقابة الشعبية، كما نص على أن النائب لا ينقطع عن نشاطه الانتاجي.

وجدير بالذكر، أن ٦٧٪ من النواب الحاليين، عمالا وفلاحين و ٥٠٪ من مجموع النواب تقريبا من النساء. والثالث من الشباب الذين لا تتعدى اعمارهم الثلاثين. كما ينص الدستور، على سحب الثقة من النواب، اذا لم يكونوا جديرين بها، وقد سحبت الثقة من أكثر من ٤٠٠ نائب خلال السنوات العشر الاخيرة.

وعلى وجه العموم، فقد تزايد في الدستور الجديد بمقدار الضعف عدد المواد الخاصة بحقوق وحرريات المواطنين، واتسعت ضماناتها بشكل ملموس.

وقد فسر الدستور الجديد، بشكل أرحب، مفهوم حرية الضمير، كحق التدين بأية ديانة، وحق ممارسة الشعائر الدينية، أو عدم الترويج لأي دين. كما أشار الى أن إثارة العداوة والبغضاء بسبب المعتقدات الدينية، أمر محرم. وأكد الضمانات القانونية لسلامة الفرد ووسعها، فلا يمكن - بموجبه - القبض على أي مواطن إلا بقرار من المحكمة، أو بتصديق من النائب العام. كما ضمن سلامة المسكن، وعدم جواز دخول أي مسكن بدون مستند قانوني، وضد إرادة رب المسكن. كذلك ضمن القانون، المحافظة على الحياة الشخصية للمواطن، وعلى سرية المراسلات والمحادثات التليفونية. وجدير بالذكر أن غالبية الفقرات الأساسية في المادة ٢٨ تعد في الحقيقة، تكرارا للصياغات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا. وبذا يكون الاتحاد السوفييتي - واقعا - أول دولة تضمن قانونها الاساسي، أهم بنود هذه الوثيقة العالمية.

وهناك تطور جديد في المادة ١١٨ المخصصة لتشكيل هيئة برئاسة السوفييت الاعلى، ينحى على انشاء منصب نائب أول لرئيس هيئة رئاسة السوفييت الاعلى، الغرض منه في الواقع اتاحة قدر أكبر من التفسير لبريجنيف، باعفائه من مهام استقبال وتوديع الضيوف الاجانب والسفراء ومنح الميداليات والوسمة .. الخ. التي قد تعوقه عن مهامه الأكثر أهمية.



الانقلاب العسكرى فى باكستان

هاله سعودى

وإذا كان فشل محاولات التفاوض بين ذو الفقار على بوتو والمعارضة، بمثابة العامل المباشر الذى دفع إلى تفجر الأزمة وتدخل الجيش، فإن هناك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أسهمت فى تهيئة البلاد للانقلاب العسكرى.

الأوضاع السياسية والاقتصادية فى باكستان:

كان ذو الفقار على بوتو، قد وصل للسلطة فى باكستان، بعد انهيار الحكم العسكرى فيها، على اثر الأحداث التى شهدتها هذه الدولة، عقب انتخابات ١٩٧٠، المتمثلة فى نمو الروح القومية البنجابية، التى أدت إلى قيام حرب أهلية فى باكستان، تطورت إلى حرب دولية فى شبه القارة الهندية وانتهت بهزيمة باكستان وانفصال إقليمها الشرقى، مكونا دولة بنجلاديش. فقد تولى بوتو زعيم حزب الشعب الباكستانى (والذى كان قد حصل على أغلبية مقاعد باكستان الغربية فى الجمعية الوطنية فى انتخابات ١٩٧٠، رئاسة الدولة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ معلنا انتهاء حكم عسكرى، استمر فى باكستان من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١.

وقد كان على بوتو آنذاك، أن يواجه العديد من التحديات والمشاكل المتعاطمة حينئذ. فمن ناحية أولى، كان عليه انقاذ الدولة من حالة الانهيار السياسى والاقتصادى التى شهدتها على اثر الحرب الهندية الباكستانية. فقد ترتب على هذه الحرب، فقدان باكستان لمساحات ضخمة من إقليمها، بالإضافة إلى ٨٠ مليوناً من سكانها، وحرمانها من الجانب الأعظم من طاقتها الاقتصادية. كما أدت الحرب، إلى تدمير

باكستان فى ساعة مبكرة من صباح الخامس من يوليو الماضى، انقلاباً عسكرياً بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق رئيس أركان

شهدت

الجيش الباكستانى، أسفر عن سيطرة الجيش تماماً على البلاد، وحل الجمعية الوطنية، والجمعيات التشريعية الإقليمية، ووقف الأنشطة السياسية فى الدولة، واعتقال ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء وزعيم حزب الشعب الباكستانى، وزعماء أحزاب المعارضة المؤتلفة معاً فى حزب التحالف الوطنى الباكستانى، وقد جاء هذا الانقلاب - الذى يعد المرة الثانية لتدخل العسكرىين فى السلطة فى باكستان منذ قيام هذه الدولة فى ١٩٤٧ - معلناً انتهاء ست سنوات من الحكم المدنى، والعودة إلى الحكم العسكرى الذى شهدته الدولة منذ ١٩٥٨ حتى ١٩٧١، الأمر الذى يثير التساؤلات حول الأسباب والدوافع وراء هذا الانقلاب، وطبيعته، فضلاً عن مستقبل الدور السياسى للعسكرىين فى تلك الدولة.

وقد وقع الانقلاب العسكرى الأخير فى باكستان، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من إعلان فشل المباحثات بين ذو الفقار على بوتو، وزعماء حزب التحالف الوطنى الباكستانى، بشأن إجراء انتخابات جديدة فى البلاد فى أكتوبر القادم. وبذلك وضع حداً للأزمة السياسية المتفاقمة فى باكستان، منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات العامة التى أجريت فى السابغ من مارس الماضى، لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وما ترتب عليها من اضطرابات خطيرة، بسبب رفض المعارضة الانعان لنتائج هذه الانتخابات، متهمه حزب الشعب الباكستانى الحاكم، بالتلاعب فى الانتخابات، وتزويرها لصالحه.

السياسية للهزيمة العسكرية، والتغلب على المهزلة الاقتصادية القائمة. وبدأ بالفعل بإجراء إصلاحات حقيقية في شتى الميادين، ابتداء من الجيش، إلى الإدارة، إلى المصارف، إلى القطاع الزراعي، وذلك في محاولة لتطبيق ما أطلق عليه «الاشتراكية الإسلامية». فألغى القانون العسكري في أبريل عام ١٩٧٢، وذلك قبل أربعة أشهر من التاريخ المحدد لإلغائه، وأدخل دستوراً مؤقتاً، يقوم على أساس قانون حكومة الهند لسنة ١٩٣٥، وقانون استقلال الهند ١٩٤٧، وفي يناير ١٩٧٢، أصدر قانون الإصلاحات الاقتصادية، والذي وفق له، تم تأميم شركات التأمين والبنوك الباكستانية، والتي بلغ عددها ١٥ بنكاً، برأسمال يبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني. كما تم تأميم ٤٠ صناعة أساسية في الدولة. كذلك أعلنت سياسة عمالية جديدة، تهدف إلى زيادة نصيب العمال في الأرباح. وفي مارس عام ١٩٧٢، أعلنت الإصلاحات الزراعية، والتي خفضت الحد الأقصى للملكية الأرضية الزراعية من ٥٠٠ أكر، إلى ١٥٠ أكر من الأراضي المروية، ومن ١,٠٠٠ أكر، إلى ٣٠٠ أكر من الأراضي غير المروية، بحيث تتولى الدولة توزيع الفائض على صغار الفلاحين.

وفي ١٤ أبريل ١٩٧٣، وافقت الجمعية الوطنية على دستور جديد للدولة، وهو الدستور الذي أقام نظاماً برلمانياً فيدرالياً، أصبح فيه رئيس الجمهورية، هو الرئيس الدستوري للدولة، بينما أصبح رئيس الوزراء، هو الرئيس التنفيذي لها. وبصندوق الدستور، تولى بوتو رئاسة الوزارة، بينما تولى فاضل الهى شوري رئاسة الجمهورية. ولجأ بوتو إلى أسلوب الاجتماعات الشعبية، لشرح مبادئ سياسته وقراراته المختلفة.

وفي المجال الخارجي، سعى إلى تدعيم علاقات باكستان بالدول الإسلامية، وعمل على تنشيط دورها في حلف جنوب شرق آسيا، وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع المحافظة على العلاقات القوية مع الصين، بل ولجأ إلى تحسين العلاقات مع الهند، والاعتراف ببنجلاديش في عام ١٩٧٥.

غير أن هذه الإصلاحات، يبدو كما لم تكن كافية لمعالجة كل مشاكل الدولة، فمن ناحية، كانت باكستان لا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية حادة، مثل ندرة الموارد الاقتصادية، والتي مثلت عائقاً أمام تنميتها الاقتصادية، ومشكلة التضخم وارتفاع الأسعار، والبطالة، وارتفاع أسعار الواردات، مما أدى إلى عجز

كل القطاعات الاقتصادية في باكستان، وتدهور معدل النمو الاقتصادي في الدولة، حتى وصل إلى ١,٤٪ بعد أن كان ٦,٧٪ في عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠، وكان هذا المعدل يقل كثيراً عن معدل النمو السكاني، الذي بلغ ٣٪ سنوياً آنذاك، الأمر الذي انتهى بانخفاض الدخل الفردي، كما انخفض معدل النمو الصناعي من ٨,٨٪ عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٢,٥٪ عام ١٩٧١، كما أدت الحرب إلى تآثر المراكز الصناعية الرئيسية في باكستان، بسبب توقف التجارة مع الأقليم الشرقي، الذي كان يشكل أكبر سوق لمنتجات الأقليم الغربي، كما كانت منتجات باكستان الشرقية الزراعية، تمثل عماد صادرات باكستان إلى الخارج، وبالتالي المصدر الرئيسي للعمولات الصعبة، فقد بلغت إيرادات تصدير الجوت الذي كانت تنتجه باكستان الشرقية ٧٥ مليون جنيه استرليني سنوياً. كذلك أدت الحرب، إلى احتيابة الاقتصاد الباكستاني بحالة من التضخم، أجبرت الحكومة على طلب تأجيل سداد أقساط القروض الأجنبية، والتي بلغت ٤ بلايين دولار، هذا بالإضافة إلى التكاليف اليومية للصراع التي كانت تعسفو مليوني دولار.

ومن ناحية ثانية، كان على بوتو، أن يواجه العديد من الأزمات والمشاكل المزمنة، التي ورثها عن النظام العسكري السابق عليه، والتي عجزت النخبة العسكرية عن مواجهتها، ومن ذلك:

١ - مشكلة خلق مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة على معالجة مشاكل الشعب الاجتماعية، واستيعاب مطالب الجماهير في المشاركة السياسية بطريقة سلمية.

٢ - الأزمة التوزيعية التي تمثلت في تركيز الثروة الاقتصادية في يد عدد قليل من السكان، والتفاوت في توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة.. فقد كانت هناك عشرون أسرة باكستانية، تسيطر على ٦٦٪ من كل المشروعات الصناعية و ٩٧٪ من التأمين في الدولة و ٨٠٪ من ودايع البنوك و ٨٠٪ من مجموع القروض الحكومية.

٣ - مشكلة النزاعات الإقليمية، خاصة في كل من إقليم بلوچستان، وإقليم الحدود الشمالية الغربية.

ولقد عمل بوتو على تصحيح أخطاء العسكرية الحاكمة، من خلال تغيير نظام الحكم، وتخفيف الآثار

ميزان مدفوعاتها ، والذي قدر بـ ١,٥ بليون دولار عام ١٩٧٦ .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإصلاحات الزراعية ، لم تحقق نتائج ملموسة ، فيما يتعلق بإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، وبصفة عامة لم تكن هذه السياسات كافية لعلاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ، واشباع التوقعات الكثيرة المتزايدة التي أثارها وعود بوتو الإصلاحية .

ومن ناحية ثالثة ، استمرت أيضا مشكلة النزعات الاقليمية ، والتي بدأت مع تدخل الحكومة الفيدرالية في شئون الاقاليم ، فيما يتعلق بعزل وتعيين حكام الاقاليم والوزارات الاقليمية ، بما يتفق مع مصالح حزب الشعب الباكستاني ، وهو ما كانت تقاومه كل من بلوخيستان واقليم الحدود الشمالية الغربية . كما فشلت الحكومة في مواجهة مطالب زعماء الاقليمين ، من أجل الاستقلال الذاتي ، ولجأت إلى استخدام العنف ، ضد حركة التمرد التي قامت بها قبائل بلوخيستان في ١٩٧٤ ، رغبة في الاستقلال ، وذلك بزعامة حزب عوامي الوطني . وباختصار ، كانت هناك بوادر عدم رضا ضد النظام ، يمكن إثارتها ، وهو ما نجحت فيه المعارضة بعد انتخابات مارس ١٩٧٧ .

انتخابات مارس ١٩٧٧ وتفجر الأزمة :

تعتبر الانتخابات التي عقدت في ٧ مارس الماضي ، شيئا هاما في حياة باكستان السياسية ، لأنها كانت أول انتخابات برلمانية تجرى بعد حرب ١٩٧١ ، وهي في الواقع ثالث انتخابات في تاريخ الدولة الإسلامية القصير .

وقد خاض حزب الشعب الباكستاني بزعامة بوتو ، المعركة الانتخابية ، ضد أحزاب المعارضة المؤتلفة في حزب التحالف الوطني الباكستاني . وكان حزب الشعب الباكستاني ، قد شكله بوتو عام ١٩٦٧ لمعارضة نظام أيوب خان ، وكان حزبا اشتراكيا يدعو إلى بناء نظام جديد ، على أساس خطوط الاشتراكية والديمقراطية والاسلام ، إلا أنه كان يجمع بين العناصر الاشتراكية والعناصر المحافظة والارستقراطية . وقد أدى تمسكه بسياسة العضوية المفتوحة ، إلى احتوائه عناصر غير متجانسة من الأعضاء .

أما حزب التحالف الوطني الباكستاني ، فقد تكون في

١٠ يناير عام ١٩٧٧ بزعامة مولانا معني محمد ، من تسعة من الأحزاب المعارضة ، منها حزب طسريق الاستقلال بزعامة مارشال الجو المتقاعد أصغر خان ، وحزب باكستان الديمقراطي ، وحزب عوامي الوطني ، ورابطة باكستان الإسلامية ، وعدد من الأحزاب الدينية ، مثل جماعة العلماء الإسلامية ، والجماعة الإسلامية ، وجماعة العلماء الباكستانية . وقد وافقت هذه الأحزاب ، على الاشتراك في جبهة متحدة ضد بوتو في الانتخابات . وإلى جانب هذين الحزبين ، كان هناك عدد من الأحزاب والجماعات السياسية الضعيفة القائمة على خطوط طائفية أو إقليمية .

وقد رجح المراقبون السياسيون ، منذ البداية ، فوز حزب الشعب الباكستاني في انتخابات مارس الماضي ، وذلك على أساس اعتبارين .

أولهما : أن حزب التحالف الوطني الباكستاني ، كان تحالفا ضعيفا من أحزاب غير متجانسة ، لا يجمعها إلا العداء لبوتو ، وليست له قيادة قوية ، كما أنه لم يتقدم بأي برنامج واضح ومحدد لمواجهة مشاكل الدولة .

وثانيهما : ضعف فرص المعارضة في الوصول للناخبين ، بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على نشاطها واجتماعاتها ، وسيطرتها على وسائل الاتصال الجماهيرية .

ومع ذلك ، فقد استطاعت المعارضة ، إثارة الجماهير ، وذلك بتركيزها على الجوانب السلبية لنظام بوتو ، وعلى وجه التحديد ، ارتفاع الأسعار ، وانخفاض مستوى انتاجية الصناعات المؤممة ، وسوء الإدارة ، وانتشار الفساد بين المسؤولين . ثم كان إعلان نتائج الانتخابات ، وحصول حزب بوتو على أكثر من ثلثي مقاعد الجمعية الوطنية (١٥٥ مقعدا من ٢٠٠ مقعد) ، وحصول حزب التحالف الوطني الباكستاني على ٣٦ مقعدا ، مما أثار المعارضة ، التي اتهمت بوتو بالتلاعب في الانتخابات ، وتزوير نتائجها لصالح حزبه . وتعمقت متاعب بوتو بعد ذلك ، عندما قاطعت المعارضة افتتاح دورة الجمعية الوطنية الجديدة في اسلام آباد ، وقامت بتنظيم المظاهرات في عديد من المدن الباكستانية ، مطالبة باستقالة بوتو من رئاسة الوزارة ، وأجراء انتخابات جديدة . ولجأ بوتو إلى استخدام قوات البوليس لقمع المظاهرات ، كما أعلن الأحكام العرفية ، وحظر التجول في المدن الأساسية ، وقام باعتقال زعماء المعارضة ، وعلى رأسهم مولانا معني محمد زعيم حزب التحالف الوطني الباكستاني ، ومارشال الجو أصغر خان ،

تحديثية قادرة على خلق مؤسسات سياسية مستقرة ، وقادرة على مواجهة مشاكل الدولة وعلاجها .

وقد كان إعتقاد بوتو ، أن الجيش لن يخاطر بالتدخل ضده ، وهو أحد الأوراق الهامة لديه ، منذ أن تولى السلطة في ديسمبر عام ١٩٧١ ، وكان بوتو يحرص دائماً على أن يحول الجيش إلى نفس الدور اللامسياسي الذي كان يتميز به الجيش البريطاني الهندي قبل الاستقلال ، فكثيراً ما ركز على هزيمة الجيش الباكستاني في حرب ١٩٧١ ، واستسلامه المهين في دكا ، كما عمل على إبعاد العناصر المنافسة له من القيادة العسكرية ، وعمل على اختيار العناصر المعتدلة والمؤيدة له ، لشغل المناصب الهامة في الجيش . وكان قائد الانقلاب الجنرال محمد ضياء الحق من هؤلاء ، فقد تمت ترقيته من رتبة بريجاير (عميد) في عام ١٩٧١ إلى رتبة ميجور جنرال (لواء) في عام ١٩٧٢ ، ثم إلى منصب قائد قوات الجيش ، ثم رئيساً للأركان في عام ١٩٧٦ ، كما لجأ بوتو إلى تقوية روابطه مع الجيش ، بتعيين رئيس الجيش المتقاعد والموالي له الجنرال تبكا خان ، وزيراً للدفاع .

ولذلك ففي بداية الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات مارس ، وقف الجيش مؤيداً لبوتو ونظامه ، فقد أصدر قادة الأركان ، بياناً أعربوا فيه عن ولائهم لبوتو وللسلطة الشرعية القائمة ، عندما اعترضت المعارضة على شرعية إعلان حالة الطوارئ .

ويمكن هنا تفسير هذا التغير في موقف الجيش من النظام ، وقيامه بانقلاب ٥ يولية ، بناء على اعتبارين :

الأول : دعوة بوتو ، قوات الجيش ، لمواجهة الموقف المتفجر في البلاد ، وتأييد نظامه ، وكانت لهذا الأجراء ، نتيجة السلبية بالنسبة لبوتو ، إذ وجد الجيش نفسه ، وكان يتم تجنيد معظم عناصره من إقليم البنجاب ، مضطراً لمواجهة المتظاهرين من سكان نفس الإقليم ، مما أثار عداً ضباط الجيش ، وخاصة صغار الضباط ، لهذه المهمة .

الثاني : أن ضباط الجيش الذين كانوا قد فقدوا هيبته بعد هزيمة ١٩٧١ ، وجدوا أنفسهم متورطين في تأييد حكومة بدأت تفقد شعبيتها ، وشعروا بخطر الموقف ، وخطورة جر البلاد إلى حرب أهلية ، خاصة بعد أن توسع بوتو في إصدار تراخيص السلاح لمؤيدي حزبه ، ولذلك بدأت حركة من الرفض في داخل الجيش ،

ونواب زاده نصر الله خان ، والبيجوم ناسيم والى خان . ومع فشل قوات البوليس في مواجهة الموقف المتفجر ، ثم استدعاء الجيش لقمع الاضطرابات ، وفرض القانون العسكري ، في كل من لاهور وكراشي وحيدر آباد . وفي تلك الأثناء ، بدأت محاولات التوصل إلى اتفاق بين المعارضة ، والجمهورية الوطنية ، على مطالب المعارضة بشأن حل الجمعية الوطنية ، إجراء انتخابات جديدة ، ورفع حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ووقف الرقابة على الصحافة ، غير أنه لم يوافق على شرط استقالته هو قبل إجراء الانتخابات الجديدة ، وهو ما أضرت عليه المعارضة ، فانتهى الأمر بفشل المفاوضات ، وفشلت مساعي الوساطة التي بذلتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ، في الوصول إلى حل للأزمة بين بوتو والمعارضة .

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أنه بصرف النظر عن قضية التلاعب في الانتخابات وتزوير نتائجها ، وهو الموضوع الذي أثارته المعارضة ، فإن مسئولية الفشل في التوصل لتسوية للأزمة المتفجرة - والتي كلفت الدولة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار - تقع على عاتق كل من بوتو والمعارضة ، وموقفهما المتعنت في المفاوضات ، وعدم إحترامهما قواعد وتقاليد اللعبة السياسية البرلمانية . فقد لجأ بوتو إلى رفض المعارضة ، وضيق الخناق على نشاطها ، مما أعطاها الفرصة لأن تظهر بحجم أكبر من حقيقتها ، ودفعها إلى اللجوء إلى الوسائل غير الشرعية ، للحصول على مطالبها ، معتقدة أن الاخفاق في الانتخابات ، يجيز لها الانسحاب من اللعبة الديمقراطية واستخدام الوسائل غير الشرعية ، غير آبهة بالآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك .

ويبدو أن هذا الموقف المتشدد من جانب بوتو ، كان يرجع إلى رغبته في التمسك بالسلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إلى خوفه من أن يمثل استسلامه لمطالب المعارضة ، سابقة خطيرة في الحياة السياسية الباكستانية .

موقف الجيش بين تأييد بوتو

والاستيلاء على السلطة

لم يكن الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في ٥ يوليو الماضي ، هو أول مرة يتدخل فيها الجيش للاستيلاء على السلطة في باكستان . فقد سبق أن شهدت هذه الدولة ، حكماً عسكرياً استمر من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ ، فشلت خلالها النخبة العسكرية في أن تكون قوة

الحكم المدني بأسرع ما يمكن ، مؤكدا أن الجيش ليست له أية وظائف سياسية ، وأنه سيحتفظ بالسلطة إلى حين إجراء انتخابات جديدة في أكتوبر ، يشترك فيها كل من بوتو وزعماء المعارضة ، ويتم بعدها نقل السلطة إلى حكومة مدنية ، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى صدق نوايا الجيش ، وهقدان وعودته بوعوده بشيخان إعادة السلطة لحكومة مدنية ، فيرى الكثيرون أن الجنرال محمد ضياء الحق ، مثل غيره من القادة العسكريين الذين تورطوا في السياسة ، سواء في باكستان أو غيرها من دول العالم الثالث ، قد يستسلم لأغراض السلطة ، وقد يجد أن إخراج الجيش من السلطة ، أصعب بكثير من تدخله فيها ، وإن كانت الخبرة السابقة للعسكريين في باكستان ، والمثثلة في فشلهم في الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ ، قد تمنعهم من القيام بهذه المخاطرة .

وبالنسبة للانتخابات الجديدة المنتظر إجرائها في أكتوبر ، فمن الصعب التنبؤ بنتائجها ، وإن كان يمكن القول بأنها لن تخرج في أغلب الأحوال ، عن أحد ثلاثة احتمالات :

١ - فوز حزب بوتو في الانتخابات ، ولكن بأغلبية ليست ميالفا فيها ، مثلما كانت الحال في انتخابات مارس الماضي ، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار نظام بوتو وسياسته في باكستان ، هذا وإن بعضهم لا يقبل ذلك الاحتمال ، على أساس أن الأزمة السابقة أدت إلى تفكك حزب الشعب الباكستاني ، وفقدان شعبيته ، بل ويؤكدون أن بوتو قد يقاطع الانتخابات فعلا ، في محاولة لإعادة تنظيم حزبه .

٢ - فوز حزب التحالف الوطني الباكستاني في الانتخابات ، الأمر الذي يهتد بصعوبة استمراره في السلطة ، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة ، نظرا لكونه تحالفا يضم عناصر غير متجانسة بدون برنامج واضح ومحدد ، وبذلك تصبح الدولة مهددة مرة أخرى بعدم استقرار ، ويصبح المجال مفتوحا مرة ثانية لتدخل الجيش .

٣ - وقد تسفر الانتخابات عن نتائج غير حاسمة ، أي قد لا تؤدي إلى نصر حاسم لأي من الحزبين ، وبالتالي تكون هناك أيضا احتمالات للاضطرابات ، وتدخل الجيش مرة أخرى .

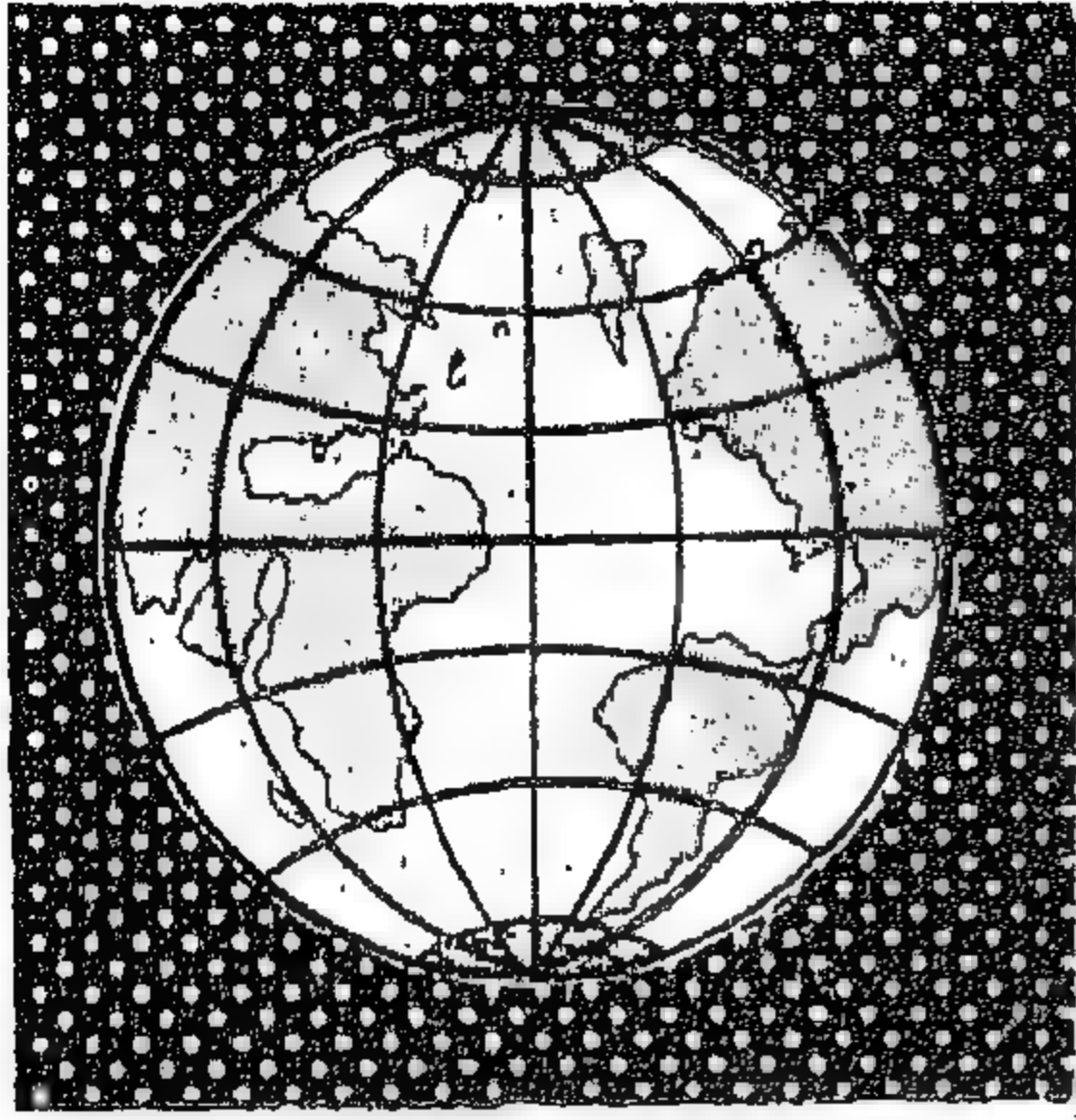
والخلاصة التي يمكن التوصل إليها في هذا الشأن ، هي أن الجيش في باكستان ، مدعو لأن يقوم بدور الرقيب على اللعبة السياسية لفترة قصيرة تكون غير قصيرة □

وظفت بعض القيادات ، ترفض اتباع أوامر الحكومة لإطلاق النار على المتظاهرين ، واستقال أربعة من الضباط برتبة بريجادير من الجيش ، وبدأ كبار الضباط يخشون من احتمالات التمرد في داخل الجيش نفسه ، ولذلك عندما فشلت المفاوضات ، وازدادت حدة العنف السياسي ، اضطرت الجيش للتدخل ، لمنع نشوب حرب أهلية في البلاد ، بسبب الفراغ السياسي الموجود فيها ، خاصة وأن بوتو كان قد بدأ يواجه المثالب في داخل حزبه ، وبدأ يفقد بعض العناصر المؤيدة له . فقد استقال السكرتير العام لحزبه ، وكان أقرب المقربين إليه ، وهو مباشر حسين ، كما استقال اثنان من وزراء الحزب في البنجاب ، فضلا عن استقالة ساردار أحمد علي عضو الجمعية الوطنية ، وستة آخرين من أعضاء حزب الشعب ، من داخل وخارج الجمعية الوطنية ، وكذلك المناوئمة لجنر عبد الرحيم خسان سفير باكستان في اليونان ، فضلا عن سفير باكستان في كل من اليونان ومصر .

الانقلاب واحتمالات المستقبل :

شهدت باكستان بعد الانقلاب الأخير - والذي لم يستغرق تنفيذه أكثر من بضع ساعات وبعض من الوحدات العسكرية - مشهدا لم تشهده منذ مارس الماضي .

وقد أعلن الجنرال محمد ضياء الحق - الذي أصبح حاكما عسكريا على إثر الانقلاب - في بيانه الأمامي ، حل الجمعية الوطنية ، والجمعيات التشريعية الإقليمية ، ووقف كافة الأنشطة السياسية ، مع تشكيل حكومة رباعية عسكرية مؤقتة ، تتألف من رئاسة هيئة الأركان ، وقادة الأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية ، تحت رئاسة الجنرال ضياء الحق شخصيا ، منسق قوى السكرتير العام لوزارة الدفاع ، تنسيق أعمال إدارات الحكومة المختلفة ، مع تولي رؤساء المصاكم العليا في الأقاليم ، مناصب الحكام الإقليميين ، بالإضافة إلى قيامهم بفهام الحكام العسكريين الإقليميين في نفس الوقت ، ورغم ذلك ، لم يتم إلغاء الدستور ، مثلما فعلت النظم العسكرية السابقة في باكستان ، في عهد كل من أيوب خان ويحيى خان ، ولكن تم تعطيل بعض أجزاء الدستور واستبدلت بها القوانين العسكرية كما استمر رئيس الدولة فاضل الهسي شوري في منصبه ، وقد أوضح الجنرال محمد ضياء الحق ، أن تدخل الجيش ، كان ضروريا لوضع حد لموجة العنف السياسي ، التي أدت إلى مصرع أكثر من ٣٥٠ شخصا ، وإصابة آلاف آخرين ، على أن أهم ما أعلنه ضياء الحق ، هو عودة



الحرب الباردة في الجبهة الاقتصادية

نزيرة الأندى

إذا

كانت السبعينات ، قد شهدت بزوغ وتطور الوفاق السياسى بين الشرق والغرب على الصعيدين الثنائى والجماعى ، فإن هذه السنوات نفسها ، كانت مسرحا للمواجهة الحادة واندلاع الحرب الباردة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف (التالى تهبنا)

وإذا أخذنا فى الاعتبار ، النتائج الهزيلة التى تمخض عنها مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب ، نجد أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، ستكون القضية الأساسية ، ومحور الصراع على مدى السنوات القادمة . وسيكون لهذا الوضع نتيجة طبيعية لتراخى إدارة الدول الصناعية فى نطاق التفهم والالتزام ، والتباين بين الرغبات الطموحة والقدرات المحدودة للدول النامية ، بالإضافة إلى الهيكل الراهن للنظام الاقتصادى الدولى .

وقد أثبتت التطورات الأخيرة فى الحوار بين الدول النامية والمتقدمة ، وعلى الرغم من بعض الانجاز النسبى فى هذا الصدد ، الطبيعة المتشابكة لهذه القضية ، والتى ستلقى بظلالها على العلاقات الاقتصادية الدولية خلال السنوات القليلة القادمة .

فقد أوصى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى فى جلسته الختامية ، التى عقدت فى باريس ، باستئناف الحوار بين الجانبين ، فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتجمعات والمنظمات الاقتصادية التابعة للمنظمة الدولية ، مثال الانكتاد والجات ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ... الخ .

وهذه التوصية فى حد ذاتها ، تثير التساؤل والدهشة معا إزاء موقف الدول المتقدمة فى مطالب الدول النامية ، وجدية الحوار ، إذ أن الدول المتقدمة ذاتها ، هى التى رفضت الحوار فى إطار مثل هذه التجمعات الدولية متعددة الأطراف ، وكان تحليلها لهذا الموقف ، ينصرف إلى قوة الضغط السياسى الذى تمارسه الدول النامية فى هذه اللقاءات والمناقشات التى تتخللها ... وإذا كانت الدول المتقدمة قد رفضت الالتزام بتحقيق مطالب الدول النامية فى إطار محدود لا يتجاوز ٢٩ دولة ، فهل ستصاع إلى هذه المطالب فى إطار دولى واسع النطاق لاتثق فيه مقدما ؟

يبدو للوهلة الاولى ، أن مشكلة « الطاقة » هى التى أدت إلى فتح الحوار ، وهى التى عجلت بانتهائه وضائلة انجازاته فى « مؤتمر باريس » ، إلا أن التعمق فى الرؤية ، يوضح أن حق الدولة فى ممارسة سيطرتها على مواردها ثرواتها الطبيعية ، هو أساس الاختلاف فى وجهتى نظر الطرفين . فبينما ترى الدول النامية ، ممثلة فى تلك المصدرة للبترول ، أن تحديد الأسعار الخاصة بثرواتها الطبيعية وكيفية استغلالها لأرصدها المالية إنما هو حق مطلق لها ، نجد أن الدول المتقدمة ، تريد أن تفرض رأيها فى هذا الصدد ، بحجة المحافظة على الاقتصاد الدولى ، وانتشاله من الركود والتضخم ، إلا أنها تنسى هذه الحجة ، إزاء مطالبة الدول النامية بربط أسعار صادراتها من المواد الأولية والسلع الأساسية ، بأسعار السلع المصنعة كما أنها تعارض فى مطالب الدول النامية بالنسبة للثروات الطبيعية فى قانون البحار .

وقد تم تأجيل انعقاد الجلسة الختامية لمؤتمر باريس منذ ديسمبر ١٩٧٦ ، حتى مايو ١٩٧٧ لاعطاء حكومة الرئيس « جيمى كارتر » فرصة لبحث مطالب الدول

الموازن التجارية وموازن المدفوعات الخاصة بالعالم الثالث ، وبالتالي تأكل احتياطياتها من الأرصدة الأجنبية ، وزيادة ديونه الخارجية .

وسنركز في هذا المجال ، على جانب مديونية الدول النامية إلى العالم الخارجى ، باعتبارها الترجمة المالية لمشاكل هذه الدول ، كما أنها تشكل نقطة الخلاف الأساسية بين الجانبين إذ تطالب الدول النامية ، بإلغاء الديون الرسمية للدول الأكثر فقرا بين صفوفها ، أو إلغاء أقساط تلك الديون ، مع إعادة جدولة الديون التجارية على مدى خمسة وعشرين عاما على الأقل ، بينما رفضت الدول المتقدمة هذه المطالب بصورة حاسمة ، خلال الجلسة الختامية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي

وستتضح لنا من واقع استعراض أرقام المديونية الخارجية لهذه الدول النامية ، والنسبة المئوية لتوزيعها بين مساعدات رسمية وقروض تجارية عدة ، ملاحظات أساسية نجعلها فيما يلى :

أولا : التفاوت بين القدرات والالتزامات المالية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، في نطاق المساعدات الرسمية .

ثانيا : التغير غير الموات في هيكل تدفق رؤوس الأموال من جانب الدول المتقدمة (رسمية أو مصادر تجارية) إلى الدول النامية .

ثالثا : النزوع تجاه تفضيل المساعدات الثنائية ، وما يرتبط بذلك من ترجيح العوامل الأيدولوجية أو الاستراتيجية والسياسية ، بينما الاعتبارات الموضوعية والحاجة الفعلية تنهقر إلى الوراء .

رابعا : تزايد نسبة استهزام البنوك التجارية في تمويل الدول النامية يعنى في ظاهره ، توفير مصادر تمويله ، وفي حقيقته ، زيادة العبء الذى تتجمله موازين مدفوعات هذه الدول النامية من ناحية ، وزيادة الفائدة التى تجنيها هذه البنوك التجارية العاملة في الدول المتقدمة من ناحية أخرى .

خامسا : وإذا انتقلنا إلى سوق السندات المالية ، التى تطرح في أسواق الدول المتقدمة ، نجد أن الدول الصناعية ذاتها ، تستقطب الجزء الأكبر منها ... كما أن نصيب الدول النامية ، على ضآلته ، يذهب شطر كبير منه إلى دولة مثل إسرائيل ، وسنوضح هذه النقاط الخمس بالتفصيل فيما يلى :

فطبقا للأرقام المعلنة مؤخرا من جانب صندوق النقد الدولي ، وصل إجمالي دين الدول النامية في عام ١٩٧٥ إلى ١٧٤,١ مليار دولار ، بزيادة قدرها ١٤٥ في المائة

النامية ، وتفهم وجهة نظرها ، كما أن منظمة الأوبك ، جددت شهر يوليو لقرار الزيادة الثانية في أسعار النفط الخام ، انتظارا للنتائج التى سيتمخض عنها الحوار بين الجانبين . فماذا قدمت الولايات المتحدة التى تعتبر مركز الثقل في الاقتصاد الدولى ماليا ونقديا ، وهل يستطيع الرئيس « كارتر » التحرك بسهولة أمام قيود واشتراطات الكونجرس الأمريكى ؟ لقد أثبتت تجربة الأشهر الماضية ، أن الرغبة في العطاء ، والقدره على التحرك محدودة للغاية ، ولهذا سيشهد السنوات القادمة ، ارتفاع سخونة المواجهة بين الذين لا يملكون ، وقمة الذين يملكون .

استمرار غياب الدول الاشتراكية المتقدمة عن هذه اللقاءات الدولية والمفاوضات ، أمر غير مقبول ، وهو يعوق الجهود التى تبذل في إطار المنظمات الاقتصادية ، كما أنه يضع هذه الدول في موضع المتراخى في تحمل تبعات مسئولياتها ، إذا كانت في جانب الدول المتقدمة ، أو المخللة لجبهة الدول النامية ، إذا كانت تنتمى إليها .

وبالنسبة للصندوق المشترك الذى اتفق على تكوينه برأسمال قدره مليار دولار ، فلا شك أنه خطوة إيجابية من جانب السوق الأوروبية المشتركة ، وفي مقدمتها ألمانيا الاتحادية ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ليسهم كل منهما بمبلغ ٣٧٥ مليون دولار إلا أنه لا يعدو كونه مسكنا وحلا جزئيا لمشاكل الدول النامية ومطالبها المحددة ، التى تحتاج إلى حلول جذرية طويلة الأمد بالدرجة الأولى .

الترجمة المالية لمعان العالم الثالث :

عندما تثار مشاكل الدول النامية ، ومعاناة العالم الثالث خلال السنوات القليلة الماضية ، تطرح على الفور ثلاثة نقاط أساسية :

أولها ، المواد الأولية ، والسلع الأساسية التى تصدرها هذا الدول ، وتعانى من تقلبات في أسعارها من سنة لآخرى ، بالإضافة إلى تدهور شروط التجارة في غير صالحها ، نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع المصنعة .

ثانيها ، الزيادة الضخمة في أسعار الطاقة ، والتى أدت إلى زيادة عبء العجز في موازين مدفوعات هذه الدول بصفة عامة .

ثالثها ، مشكلة نقل التكنولوجيا اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، من جانب الدول المتقدمة صناعيا .

وقد تبلورت هذه المشاكل الثلاث ، وفي ظل تزايد معدلات النمو السكانى لهذه الدول من جانب ، ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية من جانب آخر ، إلى زيادة العجز في

الاعتبار، أسواق السنوات الأجنبية، بمسا فيهما الأوروبية، كمصدر من مصادر التمويل، فقد تضاعف نصيب الدول النامية من السندات الأوروبية والأجنبية، من ١٢ في المائة عام ١٩٧٣، إلى ٦,٨ في المائة عام ١٩٧٤، ثم إلى ٣,٨ في المائة عام ١٩٧٥.

وجدير بالملاحظة، أن السندات الإسرائيلية تحتل نسبة مرتفعة من السندات الأجنبية، فقد أصدرت مساهمة ٤٦٨ مليوناً في عام ١٩٧١، ارتفعت إلى ٥٦٠ في عام ١٩٧٤، وإن كانت قد انخفضت إلى ٢٢٣ مليون في عام ١٩٧٥. وتبدو أهمية هذه الأرقام، إذا عرفنا أن استنزالها من نصيب الدول النامية من إجمالي السندات الأجنبية المصدرة يؤدي إلى تقلص نصيب الأخيرة من ١٤,١ إلى ٥,٣ في المائة عام ١٩٧٣، ومن ٩,٥ إلى ٢,٣ في المائة في العام التالي، ثم من ٤,٧ إلى ٢,٧ في المائة في العام الثالث (١٩٧٥).

الغذاء... مشكلة المستقبل.

أصبح توفير الغذاء اليومي - ولو في نطاق الحد الأدنى - للفرد في الدول النامية، مشكلة، على الحكومات أن تأخذها في الاعتبار بكافة عواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة، والتي تزيد من أعبائها في نطاق التنمية، وتوفير مصادر التمويل.

فبينما تزايد نصيب الفرد من انتاج المحاصيل الغذائية في الدول المتقدمة من ٥١٠ إلى ٥٩٠ كيلو جراماً سنوياً، خلال الفترة من متوسط (١٩٦١ - ١٩٦٥) إلى عام ١٩٧٤، نجده قد ارتفع من ١٤٣ إلى ١٤٧ كيلو جراماً خلال نفس الفترات المقارنة بالنسبة للدول النامية. وهذا يعني أن الفجوة أخذت في التزايد، بين الفرد في الجانبين، فقد كان معادل نصيب الفرد في الدول المتقدمة، إلى الدول النامية يبلغ ٣,٥ في منتصف الستينيات، فارتفع إلى ٤ في عام ١٩٧٤.

وقد ارتبطت بهذا التطور غير المواتي، ظاهرة تجول الدول النامية الزراعية أساساً، من مرحلة الفائض في الانتاج، إلى مرحلة العجز، وبالتالي الاستيراد من الدول المتقدمة الصناعية أساساً!

فعلى سبيل المثال، كان فائض الانتاج من الحبوب الغذائية في أمريكا اللاتينية، يبلغ ٩ ملايين طن خلال النصف الأخير من الثلاثينيات من القرن الحالي، فتحوّلت خلال عام ١٩٧٦ إلى مستورد (٣ ملايين طن). كما أن قارتي آسيا وأفريقيا، كان لديهما فائض للتصدير يبلغ ٣ ملايين طن خلال منتصف الثلاثينيات،

عن مستواها عام ١٩٧٠. وطبقاً لأخير الإحصاءات المتاحة من صندوق النقد الدولي، فقد ارتفع إجمالي مديونية ٨٤ دولة نامية خلال هذه الفترة بمقدار ١٠٣ بلايين دولار.

ولا تقتصر الطفرة الضخمة في إجمالي ديون الدول النامية، على مدى السنوات الست الماضية، ولكنها تتضح أيضاً من عام لآخر. فتجد أن إجمالي ديون ٨٤ دولة نامية على مدى السنوات من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٤، أي خلال ثلاث سنوات، تضاعف من ٧٢,٥٩ مليار دولار خلال السنة الأولى، إلى ١٥١,٤٠ خلال السنة الأخيرة ((بما فيها غير المنفق))، كما أنها زادت بما يقرب من ثلاثة أمثال خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥.

ويلاحظ أن هذا التزايد، كان في غير صالح القروض الحكومية والمصادر الدولية، وهو ما يشكل بدوره عبئاً على الدول النامية، فخلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥، تقلصت نسبة التحويل من المصادر الدولية للاقتراض من ٧٠,٦ في المائة (عام ١٩٧٠)، إلى ٦٤,٦ في المائة (عام ١٩٧٤)، ثم ٣٨,٦ في المائة من إجمالي ديون هذه الدول خلال عام ١٩٧٥. ونفس الوضع بالنسبة للاقتراض من مصادر التمويل الحكومية، فقد كانت ٧٠,٦ من الإجمالي فغى عام ١٩٧٠، فتقلصت إلى ٦٥,٦ في المائة عام ١٩٧٤، ثم ٣٦,٢ في المائة عام ١٩٧٥.

وعلى النقيض من الاتجاه السابق، كانت تطورات الاقتراض من المصادر الخاصة، فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي ديون الدول النامية إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٧٥، بينما كانت لا تتجاوز ٢١ في المائة عام ١٩٧٠.

- وفي ظل هذه المؤشرات، كان من الطبيعي أن يتزايد العبء الذي تتحمله الدول النامية، وهي بصدد الحصول على مصادر تمويلها من الخارج ومن المصادر التجارية بصفة خاصة. فقد ارتفع المعادل الزمني لخدمة هذه الديون بصورة واضحة، إذ كان لا يتجاوز ٤٨ في عام ١٩٦٩ بالنسبة للقروض التي تسدد على خمس سنوات، فارتفع إلى ٥٢ عام ١٩٧٤. وبالنسبة للقروض التي تسدد على عشر سنوات من ٤٨ إلى ٩٠ في المائة عام ١٩٧٤ بصفة عامة. وتبدو الصورة أكثر صعوبة، إذا أخذنا في الاعتبار، القروض المقدمة من مصادر خاصة، وتسدد خلال خمس أو عشر سنوات، فقد ارتفعت من ٧٥ إلى ٧٩ بالنسبة للأولى، ومن ١٠٦ إلى ١٢٤ بالنسبة للثانية.

- ويبدو وضع الدول النامية أكثر مرارة، إذا أخذنا في

ولا شك ان النتائج المحددة التى تمخض عنها « مؤتمر باريس » للحوار بين الشمال والجنوب ، تدعم هذا الاتجاه وترفعه إلى مرتبة الضرورة .

وقد عقد بالفعل خلال شهر سبتمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر التعاون الاقتصادي بين الدول النامية بالعاصمة المكسيكية ، لجهود مجموعة ال ٧٧ . كما أن مؤتمر القمة لعدم الانحياز الذى عقد فى أغسطس من نفس العام ، أصدر « الاعلان الاقتصادي لدول عدم الانحياز » وأعقب ذلك مؤتمر وزراء الخارجية ، الذى عقد فى العاصمة الهندية خلال شهر أبريل ١٩٧٧ ، بالاضافة الى القرارات والتوصيات الصادرة عن التجمعات والمؤتمرات الأخرى فى نطاق الدول النامية .

وإذا جاز لنا أن نقسم المراحل التى مرت بها محاولات الدول النامية ، من أجل إيجاد منافذ التعاون وأساليبه فيما بينها ، نجدها تنقسم إلى مرحلتين : أولاها خلال الستينيات ، والثانية فى النصف الثانى من السبعينات ، وقد كانت بداية المرحلتين تمثل انتعاشا وتفاؤلا ، وما بينهما ركود وسكون .

— فقد شهدت فترة أواخر الخمسينيات والستينيات ، قيام مجموعة من المنظمات الاقتصادية الإقليمية ، أو بين الدول ذات الاتجاه السياسى الواحد ، مثال ذلك وجهة دول عدم الانحياز . ولقد كان قيام مثل هذه المجموعات ، بمثابة رد فعل لقيام السوق الأوروبية المشتركة ، وما أنجزته من نجاح على مدى السنوات الماضية .

— فنجد أن قارة أمريكا اللاتينية ، شهدت مجموعة من الاتفاقيات خلال هذه الفترة ، مثل معاهدة « مونتفيدو » عام ١٩٦٠ ، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين إحدى عشرة دولة ، ثم اتفاقية « التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى » خلال نفس العام . وقامت مجموعة الكاريبي بدورها بتوقيع اتفاقية فى عام ١٩٦٥ لإنشاء منطقة تجارة حرة خاصة بها ، وتلتها مجموعة « انديانا » فى عام ١٩٦٩ .

— أما القارة الأفريقية ، فقد ارتبطت بالنسبة لها المجموعات الاقتصادية بتاريخ الاستقلال ، فتمت إقامة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ، واتحاد وسط إفريقيا للشئون الاقتصادية ، ثم اللجنة الاستشارية لدول المغرب ومجموعة شرق إفريقيا . وتم أيضا تشكيل المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (رواندا ، بورندى ، زائير) .

تحول إلى عجز تتم مواجهته بالاستيراد ، ويقدر بنحو ٥٧ مليون طن خلال عام ١٩٧٦ .

وفى نفس الوقت ، نجد أن الدول الصناعية المتقدمة ، زادت من كفايتها الانتاجية خلال نفس الفترة ، وأصبحت مصدرا أساسيا للمحاصيل الغذائية تتحكم فى السوق العالمية من حيث الأسعار والعرض . فقد ارتفع مقدار صادرات أمريكا الشمالية بما يعادل ١٩ مثلا ، وبالنسبة لأستراليا ونيوزلندا بنسبة ٤ أمثال وهنا موضع المفارقة من تعريف الدول النامية بأن معظمها دول زراعية ، يعمل حوالى ثلثى سكانها فى القطاع الزراعى !

فإذا كانت الدول النامية محاصرة بين مشاكل التنمية ومتطلباتها من ناحية ، وبين الاحتياجات الأساسية من المحاصيل الغذائية من ناحية أخرى ، بالاضافة إلى الظروف الرامنة التى تجتازها تجارتها فى الموارد الأولية ، والسلع الأساسية من ناحية ثالثة ، فانه يجوز بنا أن نتساءل ، ماذا فعلت الدول النامية للنهوض من عثرتها ، وماذا قدمت الدول المتقدمة ، لتخفف عن كاهلها ميزات سنوات استعمارها ... أو متطلبات الالتزام بمسئولياتها وواجبات تبوئها صدارة النظام الاقتصادى العالمى !

البداية ... بالذات !

وحتى تكون الدول النامية موضوعية .. وحتى لا تترك المجال أمام الدول المتقدمة لتطعنها فى كفاءتها ، وتتهمها بالتراخى فى تحمل مسئولياتها ، إزاء حاضرها ومستقبلها ، كان يجب على الأولى أن تركز على تدعيم التعاون الاقتصادى فيما بينها ، بالاضافة إلى توسيع نطاق الامتيازات الجمركية ، لتشجيع التجارة فيما بينها .

فيلاحظ من تتبع أرقام التجارة الخارجية ، أن نصيب المعاملات فيما بين الدول النامية لا يتجاوز ٦ فى المائة من إجمالى التجارة الدولية (مع استبعاد الدول مركزية التخطيط فى شرق أوروبا وآسيا) . إذا استبعدنا الواردات ، والصادرات البترولية من جانب دول منظمة الأوبك ، نجد أن هذه النسبة تنقلص إلى ٢,٥ فى المائة .

ولهذا حرصت كافة المؤتمرات الدولية أو الخاصة بالدول النامية ، أو مجموعة عدم الانحياز ، على الإشارة إلى حتمية التعاون الاقتصادى ، وزيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها .

الاقتصادي بين دولها، وتم توقيع اتفاقية «بانكوك» في ٢٩ يوليو ١٩٧٥ تحسب إشراف لجنة الأميم المتحددة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، لتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الموقعة بنسبة ٣٥ في المائة في المتوسط بالإضافة إلى إجراءات تشجيع الصادرات والواردات فيما بينها، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي في يونيو ١٩٧٦.

وسارت في نفس المنهج القارة الأفريقية، فوافق مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في ديسمبر ١٩٧٦، على إقامة مجموعة اقتصادية تضم الدول الأعضاء فيها، على مدى ٢٥ عاما. كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، توسعت لتشمل جميع الدول (١٥ دولة) الواقعة في هذه المنطقة الجغرافية طبقا لاتفاقية لاجوس الموقعة في ٢٨ فبراير ١٩٧٥، ولم تعد أهدافها مقصورة على تخفيض الرسوم الجمركية، وإنما امتدت إلى تشكيل صندوق لتعويض الدول التي تعاني من تدهور في عائداتها التصديرية.

ومع أهمية ما تمثله هذه الجهود في نطاق وثائق التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين دول العالم الثالث، إلا أن الأمر سرتعن بالتنفيذ الفعلي، والالتزام الجدي، أكثر من توقيع معاهدات واتفاقيات على اوراق...

الشمال... والسوق الأوروبية.
أوضح «سيروس فحاش» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «أنه لا يمكن للدول الراسخالية أن تقتصر على القلق بالنسبة لرفاهيتها الاقتصادية، أو علاقاتها مع الشرق، مسقطه من اعتبارها أكثر من نصف سكان العالم، إذ أن حل مشاكل الأولى، يقتضى بالضرورة الوعي بارتباط هذه المشاكل، بمشاكل الدول النامية».

وقد حدد الوزير الأمريكي في خطابه الذي القاه في يونيو ٧٧ أمام المنظمة الاقتصادية، أنه يتعين على الدول المتقدمة، أن تأخذ في اعتبارها تقاطعين أساسيين:

أولا: أن المبادئ والقيم السياسية والاقتصادية والاشيائية الخاصة بالدول المتقدمة، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التطورات الزاهنة في الدول النامية.

ثانيا: أن العلاقات بين الشمال والجنوب، يجب ألا

تند على صعيد الدول العربية، كان إنشاء السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ طبقا لقرار مجلس الوحدة المتخذ في هذا الصدد.

وبالنسبة للقارة الآسيوية، فيلاحظ أن حركة التعاون أو التكامل الاقتصادي بالنسبة لها، لم تكن واضحة إبان هذه المرحلة من مراحل تطور التعاون فيما بين الدول النامية ذاتها.

وعلى صعيد العلاقات بين الدول ذات الاتجاهات السياسية الواحدة، فقد قامت كل من مصر والهند ونيوزيلاندا بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي فيما بينها في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٧، منع الإشارة إلى ترك المجال مفتوحا أمام مجموعة ال ٧٧ للانضمام إلى هذه الاتفاقية.

وإذا تناولنا هذه المحاولات بصيغة عامسة، نجد أن الدفعة القوية التي صاحبت مولدها، سرعان ما تبخرت وتعثرت جهودها، سواء لاغتيارات اقتصادية، أو نتيجة لخلافات سياسية إلا أن فترة السبعينيات شهدت إستعادة انتعاشها، وكانت هذه المرحلة الثانية في تطورها.

أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بوضوح الجسفة الجماعية للتصديق على صعيد الدول النامية ككل، إلى جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فنجد أنه في ٢٦ نوفمبر ١٩٧١، أقرت منظمة الجسات «بروتوكولا» خاصة بالمساومات التجارية بين الدول النامية، تم توقيعها بانيء ذي بدء من جانب ١٦ دولة، ودخل حيز التنفيذ الفعلي في ١٨ فبراير ١٩٧٣، وارتفع عدد دوله إلى ٢٣ دولة.

ونظرا لدور هذا البروتوكول في تخفيض الحواجز الجمركية أمام التجارة، فيما بين هذه الدول، فقد ارتفعت قيمة التجارة بينها من ٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧٣، إلى ١٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٧٥. كما أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والوسطى التحقت جميعا في النظام الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية، الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٧٥ (بإستثناء جزر البهاما)، والذي يستهدف إقامة تكامل صناعي، وتنشيط صادرات المجموعة من المواد الأولية، والتوسع في تصدير السلع المصنعة.

وقد تبلور إحساس القارة الآسيوية، بأهمية التنسيق

تعنى ان مكاسب أحد الطرفين ، تشكل خسائر بالنسبة للطرف الآخر ، نظرا لحتمية التعاون بين الجانبين ، وتنمية وسائله ومؤسساته على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

ولا شك أن هذه التصريحات من الجانب الأمريكى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار منطق القوة والتهديد الذى استخدمه « كيسنجر » وزير الخارجية الأسبق ، لبدت لنا احتمالات التعاون مواتية . ولكن لماذا فشل مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب فى إقرار إنجازات يعتد بها ؟ ... وعلى الرغم من المرونة التى طرأت على موقف كل من « يون » و « واشنطن » ؟

الواقع ... وكما سبق الإيضاح ... فإن الحلول التى تقدمها الدول المتقدمة ، لا زال يغلب عليها الطابع الجزئى ، وإن كانت تستبعد المواجهة الحاسمة . فقد وافقت هذه الدول خلال « مؤتمر باريس » على تكوين « الصندوق المشترك » الذى طالب به مؤتمر التجارة والتنمية الرابع ، الذى عقد فى العاصمة الكينية خلال شهر مايو ١٩٧٦ ، بالإضافة إلى مليار دولار لأقراض الدول النامية الأكثر معاناه (وافقت الدول الأربع عشرة الغنية مؤخرا ، على تخصيص ١٠ مليارات دولار لمساعدة الدول النامية الفقيرة)

ولكن مشكلة الربط بين أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية وأسعار السلع المصنعة ، لا زالت بعيدة عن أى تحقيق ، وكذلك بالنسبة لمشكلة الديون ، وإذا كانت الأخيرة ستخف حدتها فى ظل المبالغ المخصصة مؤخرا ، ولكنها أيضا فترة ازدهار مؤقتة فى الالتزامات ، لأن الالتزام الأبقى والأكثر ضمانا ، ممثل فى نسبة ٠,٧ فى المائة ، التى ينبغى على الدول المتقدمة الالتزام بها فى نطاق المساعدات الرسمية التى تقدمها وكالة التنمية الدولية . فخلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ ، كان المخصص من جانب الولايات المتحدة لا يتجاوز ٠,٢٥ فى المائة من اجمالى ناتجها القومى ، وبالنسبة لألمانيا الاتحادية ٠,٢٩ فى المائة ، أما اليابان فنسبتها ٠,٢٤ فى المائة . وهذا يعنى أن دولة مثل السويد ، تتحمل ثلاثة أمثال نسبة الولايات المتحدة ، وكذلك الحال بالنسبة لليابان التى تقدم مثلى ما تقدمه « يون » ... !

وحتى يتم التسليم من جانب الشمال بمطالب الجنوب الضرورية ، فلا شك أن النموذج الذى احتذته اتفاقية « لومى » الموقع بين السوق الأوروبية المشتركة و ٢٥ دولة أفريقية من منطقة الكاريبى والباسفيك من المفيد

بمكان ، أن يصاغ مثله بالنسبة للدول النامية . وقد أشارت الى هذا المطلب ، الدول النامية المشتركة فى مؤتمر الكومونولث الذى عقد فى العاصمة البريطانية خلال شهر يونيو ١٩٧٧ . فهذه المعاهدة تشمل ٢٥ سلعة أساسية تعادل ٧٤ فى المائة من اجمالى صادرات المواد الأولية من جانب الدول النامية . كما ارتبطت باتفاقية « لومى » تخصيص مبلغ ٤ بلايين دولار ، لبرنامج المساعدات من جانب السوق الأوروبية ، منها مبلغ ٤٥٠ مليون لتمويل صندوق تحقيق الاستقرار فى عائدات هذه الدول النامية من صادراتها الأساسية ، وذلك حتى عام ١٩٨٠ .

وقد وضعت بروكسل شروطا أساسية ، حتى تستطيع الدول المعنية ، الاستفادة من هذه التسهيلات . فيجب أن تمثل صادرات السلعة الأساسية ٧,٥ فى المائة من اجمالى صادراتها ، وبالنسبة للدول المحصورة بالأرض دون سواحل تطل عليها ، فتتخفص النسبة إلى ٢,٥ فى المائة . كما يجب أن تثبت هذه الدولة ، أن عائداتها من تصدير السلعة الأساسية إلى السوق الأوروبية ، انخفضت بنسبة ٧,٥ فى المائة عن المتوسط خلال السنوات الأربع الماضية (على أن تكون ٢,٥ فى المائة فقط بالنسبة للدول الفقيرة من هذه الدول النامية) .

وستكون هذه التسهيلات ، فى صورة قرض بدون فائدة ، على أن تعفى الدول الفقيرة جدا من عبء سدادها ، وقد شهد عام ١٩٧٥ التنفيذ الفعلى لهذه الالتزامات ... ومع ضالة المبلغ المخصص من جانب السويد ، وهو ٤٥٠ مليون دولار ، على مدى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ ، إلا أنه يعد خطوة بداية يمكن التوسع فيها على نطاق دولى ، ومن خلال المساعدات والاسهامات الرسمية من جانب الدول المتقدمة ، وليس فى صورة تبرعات وقتية .

وفى نفس الوقت ، على الدول النامية أن تتلاقى بقدر الامكان ، إثارة أية انقسامات بين صفوفها ، والتى كانت تلقى بظلالها خلال مؤتمر باريس الأخير ، بالنسبة لرفع أسعار الطاقة ، وكذلك إلغاء مديونية الدول النامية .

« وبعد » فإن العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة ، لا زالت امامها فترة طويلة حتى تتحدد معالمها ، وتوضع أسسها القائمة على العدالة والموضوعية . ولا شك أن فترات من المواجهة الحادة الساخنة ... أو الحرب الباردة ... ستلقى بظلالها على العلاقات بين الطرفين . □



التنافس الثقافي في الخليج العربي

د. صلاح العقاد

وتقوم الآن في المنطقة العربية من الخليج أربع جامعات، دون أن نأخذ في الاعتبار الجامعات السعودية الست، إذ أن هذه الجامعات، تتوزع ما بين جدة والرياض ومكة والمدينة. ولا يختص بالمنطقة الشرقية، سوى كلية جامعية في الظهران، كرسيت للدراسات البترولية.

وهذه الجامعات حسب ترتيب اقدميتها هي: جامعة البصرة، والكويت، وفي قطر تأسست كلية تربوية سنة ١٩٧٣ ضمت معظم فروع الآداب والعلوم، ثم صدر في يونيو ١٩٧٧ قرار بإنشاء الجامعة القطرية، دون أن يحدد الكليات التي ستتكون منها الجامعة الجديدة. كذلك اتخذت الاستعدادات لافتتاح جامعة الامارات العربية المتحدة خلال العام الجامعي ١٩٧٧-١٩٧٨ على أن يكون مقر هذه الجامعة هو وأحة « العين » في اماره أبو ظبي، ومن المفروض أن تضم هذه الجامعة أربع كليات: الآداب، والعلوم، والتربية، والاقتصاد والعلوم السياسية.

وتكاد تلك الجامعات، باستثناء البصرة، أن تعتمد اعتمادا كليا على هيئة تدريس وافدة من مصر والعراق وسوريا. ورغم ذلك، فإن هذه الجامعات تتوسع في المواد الاختيارية، مما يتطلب عدد أكبر من الأساتذة المتخصصين في مختلف الفروع. وبصكم الاعتراف بالنادية الهائلة، تجد هذه الجامعات حاجتها من الأساتذة، بل تحتفظ لديها بكفاءات ممتازة من أساتذة الجامعات العربية.

وقد يجزنا هذا إلى إثارة قضية تفسير بعض الجامعات العربية العريقة من أساتذتها، ولكننا لا نريد الخوض في هذا الموضوع، لأنه متعدد الوجوه، فقد تكون هناك مصالح قومية أو اقتصادية، تحتل الأولوية على قضية التفريغ.

نلاحظ

لدى دول الخليج، نزعة غريزية لاثبات كياناتها الاقليمية، وتشهد هذه النزعة خاصة عند الدول المنتجة للبترول، إذا كانت صغيرة المساحة أو قليلة السكان. ومن بين مظاهر تأكيد الذات التي نريد التوقف عندها في هذه اللحظة السريعة، التسابق على انشاء الجامعات ومراكز الابحاث. وقد تكون هناك دوافع أخرى تتجاوز تأكيد الذات، إلى تحقيق الطموح لمركز قيادي في منطقة الخليج. وينطبق هذا على النشاط الثقافي الذي يبذله العراق في هذا المجال.

فمن أقدم الجامعات التي استهدفت استقطاب شباب الخليج، جامعة البصرة التي جرى التفكير في بداية الامر في تسميتها بجامعة الخليج. وفي ذلك الحين، كانت العلاقات العراقية الكويتية تمر بأزمة، فرأت حكومة الكويت أن تقابل هذا النشاط الجامعي العراقي، بتأسيس جامعة خاصة بها في سنة ١٩٦٦.

وليس المقصود بإبراز الجانب التنافسي، هو الانكار على تلك الدول حقها في بذل الجهود لتأسيس كليات جامعية أو مراكز أبحاث علمية، وإنما نريد باثبات هذه الدوافع الكامنة، القول أنه قد حدث تسرع أحيانا في تأسيس جامعات دون استعداد كاف، بحيث لم تؤد دائما الاهداف المرجوة منها بصورة كاملة. بل إننا لا ننكر أن التنافس في مجال الابحاث العلمية، قد أثرى الدراسات الخاصة بالخليج، ولا سيما في مجال الابحاث التاريخية. وهنا أيضا نسجل حقيقة تؤكد ما ذهبنا إليه، من وجود نزعة اثبات الذات من وراء هذا النشاط الثقافي، وهي أن الدراسات التاريخية تستخدم في كثير من الأحيان، لتأكيد الشخصية الوطنية لدى اقساليم لم تتخذ شكل الدولة الحديثة، إلا منذ وقت قريب.

البحار والزراعة والثروة الحيوانية في منطقة الخليج .
وقد عيّد المركز ندوتين ، خصصت الأولى منهما
لامكانات دول الخليج الاقتصادية ، وطُرِحت فيها قضايا
هامة تتعلق باستثمار رؤوس الأموال العربية ، أمما
الندوة الثانية ، فسُكِرست لدراسيات الأدب والفلسفة في
الخليج ، هذا علاوة على الدراسات التاريخية ، وتلعب
كل ما كتب أو قُدم مسبقاً وبمسائل جامعية تتعلق بهذه
المنطقة .

وفي أبو ظبي ، تأسس مركز لتجميع الوثائق التاريخية
الخاصة بالخليج ، وقد صور الالف الوثائق المحفوظة في
لندن ، ثم إتبع نشاطه ، فقام بتصوير وثائق فلسطين
المحفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت ، بعد
أن تعرض المركز لحالة التدمير .

وتسعى حكومة قطر ، لكي تدلى بدلوها في هذا المجال .
فقامت بنشر وترجمة موسوعات انجليزية ، كانت قد
جمعتها الهند بشأن أحوال الخليج في القرن الخامس
عشر . وفي مارس ١٩٧٧ عقد في الدوحة مؤتمر كبير
لدراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، وعلى أثر ذلك ،
قررت حكومة قطر إنشاء مركز لهذا النوع من
الدراسات ، وهي تسابق دولة الإمارات في جمع الوثائق
الانجليزية ، وأضافت الى هذا العمل ، الاهتمام بالوثائق
العثمانية المتعلقة بالخليج . كما كونت لجنة لكتابة تاريخ
قطر ، وماتزال هذه اللجنة في طور تجميع الوثائق
وترتيبها .

وكانت الكويت قد سبقت الى التفكير في تكوين لجنة
لكتابة تاريخ شرق الجزيرة العربية ، وثوقت عند إصدار
مجلد واحد عن تاريخ الكويت ، ثم تشكلت مجموعة من
الشباب الكويتي المثقف ، وكرسيت جهودها لإصدار
مجلة على مستوى رفيع ، وهي مجلة متخصصة في
دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وتسلط المجلة
الأضواء ، بصفة خاصة ، على الدراسات الاجتماعية ،
ودراسة مشكلات البيئة والمجتمع .

ولاشك أن تعدد مراكز الأبحاث ، قد يؤدي الى نوع من
التداخل والتكرار ، ولكنه في نفس الوقت ، يبعث حيوية
في إنهاض الثقافة والدراسات البيئية والمحلية المتعلقة
بمنطقة الخليج ، وقد مكنت ثروة النفط ، هذه المراكز من
نشر وتوزيع أبحاثها على نطاق واسع ، لأنها لا
تستهدف الربح ، ومع ذلك فلكي تكون هذه الجهود مثمرة
بصورة أفضل ، فلا بد لتوافر نوع من التنسيق
والعاون ، يوازي عنصر التنافس القائم بينها في أغلب
الأحوال .

وإذا كانت جامعات الخليج تستطيع التغلب على
مشكلة تكوين هيئات التدريس ، فإن أمامها مشكلة
أخرى أكثر تعقيداً ، وهي إيجاد المناخ العلمي المناسب
لدراسة جامعية على مستوى معقول ، فالأجواء الغالب
لدى شباب الخليج المتعلم تعليماً ثانوياً ، هو الانشغال
بالتجارة والأعمال ، لأنها تدرك عائداً أسرع بجهود أقل
وباب الأعمال مفتوح بلا حدود أمام هؤلاء الشباب ،
ولذلك تبدل دول الخليج كل الأغراءات ، وتقدم شتى
لتيسيلات أمام الطلبة ، حتى تغريهم بالالتحاق
بالجامعة ، فهم يتقاضون مرتبات عالية ، ويتمشون
بتسهيلات كثيرة للحصول على المسكن والأدوات
والكتب ، وليس هذا أمراً منتقداً في حد ذاته ، ولكن مما
يؤخذ على هذا الأسلوب ، هو أنه يوحى للطالب بأنه
مفضل على الدولة ، بالتحاقه بالجامعة ، وهذا لا يساهم
على تقبل الطالب لدراسة جادة ، وقد ثبت أن المعوثين
الى الجامعات المصرية أو الأوروبية ، يحققون نتائج
أفضل من حيث تكوين شخصيتهم العلمية ، فبالطالب في
هذه البلاد ، يلتزم بنفس البرامج الموضوعة للدراسة
الجامعية ، ولا يحامل معاملة خاصة ، وخلاصة القول إنه
قد حدث تسرع في إنشاء الجامعات ، ولإغلاقنا أنه
كان من الأفضل ، انتظار تكوين الإطارات الوطنية
تكويناً فعلياً ، ثم التعاون بين هذه الإطارات وبين
الجامعات العربية الأخرى ، لتكوين الجامعات
الخليجية .

ومن جهة أخرى ، فإن المنطقة لا تتحمل تكرار نفس
الكليات ، ومن هنا كان ينبغي التنسيق ، بحيث
يتخصص كل جامعة في مجموعة من الدراسات ، يدل
على ذلك أن بعض الأقسام في كلية تربية قطر ، أو في
جامعة الكويت ، تخرج طالباً أو طالبين في السنة .

ويحتجز لهذا الطلاب عدد كبير من الأسمات ، الذين قد
يستفيد منهم في جهات أخرى بصورة أفضل .

وعلى العكس من أوجه النقد العديدة التي يمكن
توجيهها الى التوسع في إنشاء الجامعات ، نرى أن
التنافس على تكوين مراكز البحث وإبراز أواحيس
نشاطها ، هو أمر مفيد لأنها تلهي الدراسات المتعلقة
بالخليج .

ومن بين مراكز الأبحاث الهامة المتخصصة ، مركز
دراسات الخليج بالبصرة ، وهو مصدر مجلة سنوية ،
تتناول مختلف فروع المعرفة ، ولا تقتصر على الدراسات
النظرية ، فهو قد نشر كثيراً من الأبحاث الخاصة بعلوم



رحلة فانس في الشرق الأوسط

أسامة الغزالي حرب

وبهذه الصفة ، مثلت جولة فانس مرحلة متقدمة من جهود الرئيس كارتر تجاه حل الأزمة : بدأها منذ توليه الحكم في يناير الماضي ، وإعلانه عن نواياه للعمل على إيجاد الطرق الكفيلة باقرار سلام حقيقي في الشرق الأوسط ، ثم تبعت هذا جولة فانس الأولى ، التي قام بها إلى المنطقة في شهر فبراير الماضي . وبعد ذلك ، وعلى فترات متقاربة ، زار الولايات المتحدة كل من الرئيس السادات ، والرئيس حافظ الأسد ، والملك حسين ، والأمير فهد .. كما زارها في يوليو الماضي عقب فوزه في الانتخابات مناحيم بييجن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد . إزاء ذلك كله ، لم يكن من الغريب أن اضيفت على تلك الجولة أهمية خاصة .. ليس فقط « لأهميتها » في سياق الموقف الأمريكي بصفة عامة ، وإنما أيضا لخصوصيتها ، كتعبير عن طبيعة الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر بالذات : فقد أتى فانس وهو يعلم - كما قال افريل هاريمان - « أن الرئيس الأمريكي هو المسئول عن سياسة أمريكا الخارجية ، وأن مسئولية وزير الخارجية ، هي تطبيق السياسة الخارجية التي يرسمها الرئيس » . ومن ناحية ثانية ، أتت جهود كارتر في إطار ما أعلن عن اقتناعه بأن « النظرة الشاملة » تستطيع أن تحقق نجاحا أكبر في حل نزاع الشرق الأوسط ، أكثر من طريقة الخطوة خطوة ، التي اتبعها هنري كيسنجر وزير الخارجية السابق . وأخيرا .. كان من الصعب عزل هذه الجهود عن الحديث المستمر لكارتر ، عن .. « إضفاء الطابع الأخلاقي » .. على السياسة الأمريكية ، والتي وجدت تعبيرها الرئيسي ، في حملته عن « حقوق الإنسان » ، مما أثار

الفترة من أول إلى ١١ أغسطس ١٩٧٧ ، وفي إطار المساعي التي تبذلها السياسة الأمريكية للتوصل إلى حل للنزاع العربي



الإسرائيلي ، قام سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بجولة في منطقة الشرق الأوسط ، زار خلالها كلا من مصر وسوريا والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وإسرائيل . ولقد اكتسبت هذه الجولة لوزير الخارجية الأمريكي أهمية خاصة ، يمكن أن تجعل منها مرحلة متميزة ضمن الجهود الأمريكية المتعلقة بتسوية أزمة الشرق الأوسط ... مرحلة ثالثة ترتبط باسم فانس ، بعد المرحلة الأولى التي ارتبطت باسم روجرز (مبادرة روجرز) ، والمرحلة الثانية التي ارتبطت باسم كيسنجر (اتفاقيات فك الاشتباك) . وفي حين أن مبادرة روجرز جاءت مع تصاعد الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمصرية عبر قناة السويس في حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ ، وأن جهود كيسنجر لفك الاشتباك بين القوات المصرية والسورية والقوات الإسرائيلية عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ... جاءت نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ... فإن جولة سايروس فانس أتت في إطار جهود مكثفة تسعى إلى البحث عن حل سياسي للأزمة ، يتجنب - هذه المرة - نشوب مواجهة مسلحة . كذلك مثلت هذه الجولة - أكثر من أي جهد سابق - اختبارا حاسما لفعالية الدور الأمريكي في حل الأزمة ، في وقت أجمعت فيه الأطراف - انطلاقا من تصورات ورؤى مختلفة - على تهيئة الظروف لذلك الدور .

بالتالى التساؤل عن « اخلاقية السياسة الأمريكية ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط » .

في هذا الاطار ، قام سايروس فانس بجولته الصيفية في المنطقة ، متنقلا بين بلدان ستة ، ليس في حركة مكوكية مثل سلفة كيسنجر ، وإنما بالأحرى في حركة لولبية ضسافت دائرتها الثانية عن الاولى ، وبدأت كلهسيا بالاسكندرية ، وانتهت إليها .

اهداف الرحلة :

ربما كان من الاقرب للتصور ، أن يبدأ تقويم واقعة سياسية مثل جولة فانس ، بتحديد الاهداف التي كانت تتوخاها ، ثم التطورات التي مرت بها ، للوصول إلى النتائج التي أسفرت عنها ، بالقياس إلى أهدافها الاولى . وإذا كان الشيء الاول الذي يضطدم به الباحث هنا ، هو الطبيعة السرية للمقترحات التي حملها فانس في جولته ، إلا أن ذلك لم يمنع من التكهن بملامحها العامة . فلقد ذكر كارتر في أكثر من مناسبة ، أن مهمة وزير خارجيته مناقضة تماما لمهام الخطوة خطوة ، وأنها مهمة تقرب من الحل الشامل ، وقالت وكالات الأنباء ، إن مصدر الصعوبة في مهمة فانس ، هي أنه يسعى إلى إيجاد مزيد من المرونة في مواقف الجانبين العربى والاسرائيلى . وفي حديث إلى التليفزيون في ٣٠ يوليو ١٩٧٧ ، قال كارتر .. « إن الهدف من جولته فانس ، هو إيجاد إطار يمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، من توجيه الدعوة لاستئناف مؤتمر جنيف في الخريف القادم » .

أما عن النقاط التفصيلية ، فقد ذكرت مقترحات عديدة باعتبارها مقترحات حملها فانس ، مثل :

— الانسحاب الاسرائيلى إلى حدود يتم الاتفاق عليها بين الأطراف .

— ضرورة التمثيل الفلسطينى في مؤتمر جنيف ، على أن يتم ذلك بعد أن تعلن المنظمة اعترافها بإسرائيل .

— عودة العلاقات الطبيعية بين العرب وإسرائيل فوراً ، وبمجرد الاتفاق على ذلك .. وأن تقوم العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الجانبين .

— إجراء استفتاء بين سكان الضفة الغربية لتحديد مستقبلهم .

— وضع قوات للأمم المتحدة جنوب لبنان .

ولا شك أن قطاعات من الرأى العام العربى ، نظرت إلى مهمة فانس على أنها سوف تؤذن بالتحرك إلى جنيف ، خاصة وأنها أتت في أعقاب سلسلة اتصالات جرت بين كارتر وزعماء المنطقة ، وأن تلك الاتصالات تخللتها تصريحات وتحليلات جعلت انعقاد مؤتمر جنيف خلال شهر اكتوبر ١٩٧٧ بمثابة تحصيل الحاصل . فمناهم بيجن اقترح عقد مؤتمر جنيف في العاشر من ذلك الشهر ، ووافق الرئيس السادات على الموعد ، كما أن الرئيس كارتر نفسه ادلى بتصريحات قبل ثلاثة أسابيع من المهمة ، قال فيها إن انعقاد مؤتمر جنيف سيتم حتماً في اكتوبر .

وعلى اختلاف مع هذا التفاؤل ، نظرت قطاعات أخرى في العالم العربى بشك إلى مهمة فانس ، فرأت منظمة التحرير الفلسطينية ، أن فانس حضر إلى المنطقة ، حاملاً معه مقترحات بيجن لحل الأزمة ، وقالت صحيفة « فلسطين الثورة » حينها .. « من كان ينتظر المعجزة على يد الرئيس كارتر ، عليه أن يدرك الآن ، أن هذه المعجزة هي قدرة كارتر وشجاعته النادرة فعلاً في إرسال وزير خارجيته إلى عواصم الشرق الأوسط ، وهو يحمل مشروع بيجن » . وبنفس الدرجة من التهكم ، قالت صحيفة « البعث » السورية ، إن الخطوة التي حملها فانس ، تشكل تغيراً في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة « إذ أنها تسد الطريق أمام اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام .. وتدعو إلى استبدال من تطلق عليهم الفلسطينيون المعتدلين بالمنظمة .. » . أما الاسرائيليون ، فقد تصدثوا عن « دهشتهم » من تصريحات فانس التي ادلى بها قبل رحلته ، والتي جاء فيها ، أنه يحمل مقترحات تتعلق بجوهر المشكلة ، وقواعد تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، وليس فقط عن الاجراءات الكفيلة بتهيئة الفرصة لاستئناف مؤتمر جنيف .. وبناء عليه ، أعلن الاسرائيليون أنه إذا جاء فانس بأفكار حول جوهر المشكلة ، فسوف يحظى بالاستماع له دون شك ، إلا أن هذه الافكار ، لن تناقش معه ، وأن إسرائيل ترى أن مهمة وزير الخارجية الأمريكى ، يجب أن تقتصر على إزالة العوائق التي تحول دون عقد مؤتمر جنيف . ولذلك فإن إسرائيل لن تناقش معه الموضوعات المتعلقة بجوهر النزاع ... لأن

المفاوضات الحقيقية حول النزاع ، لا يمكن أن تجري إلا بين إسرائيل والعرب في جنيف .. »
مواقف متباينة :

في وسط هذا الجو بين التفاؤل والتشكك ، والدهشة المصطنعة .. ، وصل سايروس فانس إلى المنطقة ، بادئاً جولته بالاسكندرية . ولقد ظهر جلياً من مجمل وقائع هذه الجولة ، ومنذ بدايتها في الاسكندرية ، أن أهم مسألتين دار حولهما البحث أثناءها .. تشكلاً في اقتراح تشكيل مجموعة العمل أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٧ ، واقتراح قبول منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والتعهدات الممكنة إدخالها عليه . إلا أن ذلك لا يمنع - قبل مناقشة هاتين المسألتين - من إعطاء لمحة سريعة عن مواقف الأطراف المختلفة ، التي التقى بها فانس في جولته بالمنطقة ، بصفة عامة .

في الاسكندرية ، قدم فانس نقاط المشروع الذي يحمله ، والذي أعلنت المصادر الرسمية أن أهم تلك النقاط كانت :

— وجوب التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية حول الحدود التي قد تنسحب إليها إسرائيل .

— وجوب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ، قبل أن يسمح لها بحضور مؤتمر جنيف .

— وجوب موافقة العرب ، على أن يشمل الحل تبادل العلاقات الاقتصادية والتجارية .

وقد أعلن أن مصر قد اعترضت على المشروع الأمريكي ، موضحة أنه لا يتفق مع تصريحات كارتر ، والالتزامات الأمريكية السابقة ، وتقدم الجانب المصري بورقة مضادة تتضمن بدائل لما ورد في الورقة الأمريكية ، بحيث نص المشروع المصري على :

١ - الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

٢ - التمثيل الفلسطيني الكامل في جنيف .

٣ - إنهاء حالة الحرب ، هي الخطة الوحيدة التي تعقب الانسحاب ، على أن يتم بعد ذلك اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى عودة العلاقات الطبيعية ، بشرط تنفيذ كل ما ورد في قرار مجلس الأمن .

٤ - أن تكون المناطق المتزوعة السلاح على جسراني

الحدود وليس على جانب واحد .. بالإضافة إلى الضمانات الدولية الأخرى التي يجب أن تكون لكل الأطراف .

وبعد انتهاء جولة المباحثات الأولى مع فانس ، أرسلت الحكومة المصرية إلى القادة العرب تبلغهم أن المبادئ الأساسية التي حددتها لتحقيق السلام في المنطقة ، تدور حول أربع نقاط أساسية :

١ - إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

٢ - احترام وتحقيق الحقوق الوطنية الأصلية للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة به . وقد أضيف إلى هذا البند ، « حق الشعب الفلسطيني في العودة » بعد المباحثات التي أجرتها اللجنة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات مع الرئيس السادات وأعضاء الجانب المصري ، وتم إبلاغ الوفد الأمريكي بذلك بالإضافة .

٣ - حق كل دولة من دول المنطقة في العيش بسلام ، داخل حدود مضمونة دولياً عن طريق :

أ - تدابير يتم الاتفاق عليها لتحقيق إجراءات أمن مناسبة للحدود الدولية .

ب - الضمانات الدولية السياسية اللازمة لذلك .

٤ - ستعهد كل دول المنطقة ، بمباشرة علاقاتها طبقاً لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة عدم اللجوء لاستخدام القوة ، وحل الخلافات القائمة بالوسائل السلمية .

وإلى جانب هذه المقترحات ، طرح الجانب المصري اقتراحه بتشكيل « مجموعة عمل » من وزراء خارجية الدول المعنية ، تتولى استئناف الاتصالات أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ١٩٧٧ ، تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف .

استغرقت زيارة فانس للاسكندرية أول وثاني أيلول شهر أغسطس ، ثم سافر في نفس يوم ٢ أغسطس إلى لبنان ، حيث قضى هناك ست ساعات . وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده فانس بعد انتهاء زيارته منع المسؤولين اللبنانيين ، أوضح أنه بحث مشكلة قوات الأمم المتحدة مع السلطات اللبنانية ، وقال إنه من الواضح ، أن الحكومة اللبنانية « يجب أن تقرر في هذه

المسألة موقفها ، وما تراه ضروريا في ظل الظروف الحالية ، وعلى الحكومة اللبنانية ان تخبرنا بموقفها في هذا الصدد »

وأعلن فانس أنه تقرر منح لبنان مائة مليون دولار ، منها مساعدات مادية قدرها ٢٥ مليون دولار للتعمير ، و٧٥ مليون مساعدات عسكرية للسنوات الثلاث القادمة ، كما تحدث من امكانيات تقديم ٤٢ مليون دولار كمساعدات اقتصادية بعد موافقة الكونجرس . أما بالنسبة للخوض في القضايا التفصيلية المتعلقة بنزاع الشرق الأوسط ، فيمكن أن يفهم من رد الرئيس اللبناني على سؤال عن موقف لبنان ، من قيام علاقات اقتصادية وعلاقات تبادل مع إسرائيل بعد تحقيق التسوية ، حيث أوضح « أن مشاكل لبنان ومشاغله الكثيرة والخطيرة الآن ، تمنعه حتى من مجرد التفكير بمثل هذه القضايا » .

وفي سوريا قضى فانس يومى ٤، ٣ أغسطس ، وكان أهم ما اسفرت عنه زيارة فانس ، هو رفض السوريين لفكرة مجموعة العمل ، واعرابهم ، كما قال الرئيس الأسد في المؤتمر الصحفى الذى عقد في نهاية زيارة فانس ، عن .. أن التنازل عن أى شئ في الجولان أمر لم ولن تفكر فيه سوريا إطلاقا .. كما أوضح الأسد « أن امكانيات عقد جنيف ليست سيئة ، وليست أيضا جيدة ، .. وهناك مصاعب يجب أن تحل ، وهى ليست مستعصية على الحل ، اذا وجدت رغبة حقيقية في السلام » ويبدو أنه نظر إلى الموقف السوري المعلن (خاصة عن مجموعة العمل) على أنه موقف أبعد احتمالات جنيف ، بدليل قول كارتير في مؤتمر صحفى يوم ٥ أغسطس .. « إننى اعتقد أنه من الخطأ تعليق أهمية كبيرة على المعلومات التى نشرتها الصحف حول مباحثات فانس في دمشق ... » .

وفي عمان ، كان الملك حسين قد حذر - قبل بدء جولة فانس - في حديثه لصحيفة « النهار » اللبنانية ، من أن إسرائيل قد تشن حربا مفاجئة في الشرق الأوسط ، للتخلص من الضغوط الأمريكية والسوفيتية الرامية إلى إيجاد تسوية للارمة .

إلا أنه بدا أن درجة الاتفاق في مباحثات فانس يومى ٦ ، ٥ أغسطس في الأردن كانت كبيرة ، ولذلك لم يكن

غريبا أن وصف فانس اجتماعاته مع حسين ، بأنها كانت بناءة ، وأن حسين قدم اقتراحات إيجابية كثيرة ، في كيفية معالجة القضايا ، خاصة فيما يتعلق بموضوع الكيان الفلسطينى . وصرح مصدر رسمى أردنى إبان الزيارة ، بأن الأردن يؤيد حضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف ، ويعتبر أن الأصل والمهم هو الاعتراف بالشعب الفلسطينى ، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية .. وأنه .. « ليس المهم أسلوب وشكل مشاركة الاطراف العربية في جنيف » .. كما قيل إن الأردن تصر على أن تعرب إسرائيل عن استعدادها للجلاء عن الضفة الغربية لنهر الأردن قبل انعقاد مؤتمر جنيف .

وعقب هذه الجولة في دول المواجهة العربية ، سافر فانس الى السعودية ، وسط تكهنات اعتبرت محادثاته هناك محادثات « حاسمة » نظرا لوزن السعودية المتزايد في التوجه العربى لأمريكا . وقد شمل اللقاء الذى تم بين الملك خالد وفانس ، والاجتماع الذى عقد مع الأمير فهد ، البحث في نتائج الجولة التى قام بها الوزير الأمريكى في مصر وسوريا ولبنان والأردن ، وتركزت المباحثات ، بشكل خاص ، على المشكلة الفلسطينية ، ولذلك كله لم يكن من الغريب أن اذيع من السعودية - عقب انتهاء مباحثات فانس مع المسئولين السعوديين يومى ٧ ، ٨ أغسطس - البيان الذى أدلى به المتحدث باسم فانس ، الذى أعلن فيه أن الولايات المتحدة ستؤيد اشتراك المنظمة في مباحثات السلام ، اذا ما قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذى يعترف بحق إسرائيل في الوجود . ولقد اضحى واضحا أن السعودية لعبت دور الوسيط ، لاجداث اتصال أمريكى فلسطينى حول هذه المسألة ، الأمر الذى يدعمه سفر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الطائف مرتين خلال اربع وعشرين ساعة فقط .

ولقد دأب المرافقون لفانس ، على تأكيد أنهم ظلوا على اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاطراف العربية الأخرى ، كما أن ياسر عرفات ، سبق فانس أو تبعه إلى كل عاصمة عربية زارها ماعدا عمان . ولقد حدث أن أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بيانات في اليوم التالى لوصول فانس إلى المنطقه ، ذكرت فيه أنها عقدت اجتماعا لمدة يومين برئاسة ياسر عرفات ،

مورديخاي هيسور رئيس الأركان الاسرائيلى ، والجيش الى رفائيل إيتان قائد القطاع الشمالى (سوريا ولبنان) . لم يكن غريباً إذن ، أن اتخذت إسرائيل في المباحثات مع فانس أقصى المواقف تطرفاً ، وأعلنت بوضوح أنه حتى لو قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ بدون أي تعديل ، واعترف الفلسطينيون بإسرائيل ، فسيبان إسرائيل لا يمكنها أن توافق على اشتراكهم في مباحثات جنيف ، وأعلن موشى ديان عقب المباحثات مع فانس ، أن إسرائيل ترغب في التفاوض مع كل دولة عربية على حدة ، ولذلك فهي ترفض التفاوض مع وفد عربى واحد ، وأن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وأن إسرائيل ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة تضم الضفة وغزة في كيان واحد ، وأن إسرائيل ستذهب إلى جنيف ، على أساس أن كل شيء سيخضع للتفاوض ، ولكن من منطلق عدم الانسحاب من الضفة أو قطاع غزة ، وأنه لا تريد دولة فلسطينية في هذه المناطق أو أنها لن تقبل وجود قوات أجنبية في الضفة أو القطاع ، حتى ولو كانت قوات أردنية .

أما عن العلاقات مع أمريكا ، فقد قال ديان : سنجتهد بالسعادة إذا حظينا بالتأييد الأمريكى لكل مواقفنا ، ولكن إذا لم نحصل على هذا التأييد ، فسنأخذ سنقاتل للدفاع عن مواقفنا .. وإذا كانت هناك خلافات مع الأمريكيين .. فإننا سنتولى أمورنا بأنفسنا . ولقد كانت هذه إشارة إلى الخلاف في وجهات النظر مع الأمريكيين ، الذى عبر عنه فانس في مؤتمره الصحفى يوم ١٠ أغسطس في ختام مباحثاته في إسرائيل قائلاً : « إنه في الوقت الذى أبدى فيه العرب قسوراً كبيراً ومشجعاً من القهم لايجاد صيغة مناسبة لاتصرار التسليم ، فإن مباحثاتى في إسرائيل ، لم تساعد على الإطلاق على التقريب بين وجهات النظر ، حيث رفض الاسرائيليون تقديم أى تنازلات مشيئة .. » ، وكان واضحاً أيضاً أن الخلاف الاساسى مع الولايات المتحدة ، كان حول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية : فإسرائيل رفضت ذلك تماماً ، والولايات المتحدة تحدثت عن إمكانية ذلك ، إذا وافقت المنظمة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ومن ناحية أخرى ، فإن السكان في الأراضي المحتلة ،

لا يستعزاض الظروف التى تمر بها القضية الفلسطينية . وذكر البيان أن اللجنة اتفقت على عدد من الأمور من بينها :

١- الاجترار على تمثيل المنظمة التحرير على قسود المباداة مع بقية الاطراف المعنية ، في الجهود المبذولة على الصعيدين العربى والدولى ، بخصوص مشكلة فلسطين والشرق الاوسط .

٢- أن التسوية العادلة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التسليم الفلسطينى الممثل في المنظمة التحرير الفلسطينية .

٣- الدعوة إلى عقد اجتماع عربى على مستوى عال ، لاتخاذ موقف عربى موحد ، إزاء الوضع الراهن .

وقد اجتمع ياسر عرفات مع الملك خالد والأمير فهد ، كما أكد مصدر فلسطينى مسئول ، أن المقابلة قد توصلت إلى « اتفاق مكتوب » مع سوريا بشأن موقف مسوود يتقله الرئيس الاسيد إلى فانس ، وفي يوم ٣ أغسطس ، وصل السيد ياسر عرفات إلى القاهرة ، على رأس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، للاجتماع بالرئيس السادات ، كما عقدت اللجنة الفلسطينية المصرية العليا المشتركة اجتماعها الذى اقر الجانب الفلسطينى في نهجياته ورؤية العمل المصرية ، وطالب باضافة فقرة جديدة عن حق العودة إلى البند الثانى منها ، بحيث الضمى البند ينص على « حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، وبناء الدولة الفلسطينية ، وحققهم في العودة » .

وقبل وصول فانس إلى إسرائيل في ٩ أغسطس ، كرر المسئولون الاسرائيليون ما سبق أن أكدوه ، من إصرار الحكومة الاسرائيلية على أن ما سوف يحدث مع فانس ، هو فقط المسائل الاجرائية ، بمعنى التركيز على انعقاد مؤتمر جنيف ، وليس المسائل التى ستنفذ قرار بشأنها ، وأما إذا لذلك ، استعد للقاء فانس فريق المباحثات الذى يضم أكثر رجال إسرائيل تشدداً وعطرية ، حيث تكون إلى جانب بيغن .. من موشى ديان وزير الخارجية ، وعزراويزمان وزير الدفاع ، وسيمحنا إيلخ وزير المالية ، وشيسسلوهورج وزير الداخلية ، وأربيل شبارون وزير الزراعة ، إلى جانب دعوة بعض الشخصيات الأخرى لعضو الاجتماعات مثل الجلال

الاعداد لمؤتمر جنيف ، حتى يكون الاجتماع في جنيف مثمرا مفيدا ، ويؤدي إلى تحقيق السلام ، والوصول إلى تسوية .

وفي تفسير بعض المراقبين لهذا الاقتراح ، رأوا أنه أمام التناقض الذي بدا في الأفكار والمقترحات ، أدرك الجانب المصري ، أن مهمة فانس تقف في طريق مسدود ، وأن احتمالات فشلها تترك أثارا سلبية على مساعي السلام في الشرق الأوسط . إزاء هذه الحقيقة - التي كان من شأنها إضعاف الاعتماد على الدور الأمريكي في تحقيق التسوية - ثم الاتفاق المصري الأمريكي ، على وجوب إيجاد مخرج يخفف من وقع تعثر مهمة الوزير الأمريكي . فإذا كان هذا التعثر يعنى استطرادا عدم امكانية عقد مؤتمر جنيف خلال شهر أكتوبر ، فإنه يفترض الاحتفاظ بزخم التحرك سعيا وراء التسوية ومن هنا طرحت فكرة مجموعة العمل ، ولم تكن صحيفة لورور الفرنسية بعيدة عن ذلك التفسير ، عندما وصفت الاقتراح بقولها : « إن السادات القى بطوق النجاة لفانس » .

على أن بعض الدول العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نظرت إلى الاقتراح من زوايا أخرى ، خوفا من أن يؤدي الأخذ به إلى عدم انعقاد مؤتمر جنيف ، أو استبعاد الفلسطينيين ، أو تجاهل الدور السوفييتي . وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس السوري حافظ الأسد يوم ٤ أغسطس قال : « إن من الممكن النظر إلى مجموعة العمل كمنافس لجنيف ، ولا اعتقد أن احدا منا يرغب في النظر إليها من هذه الزاوية ، وذلك بالإضافة إلى أن فشل اجتماع هذه المجموعة ، سيترتب عليه نفس ما يترتب على فشل مؤتمر جنيف ، وعلى هذا فاني أرى أن نتوجه إلى جنيف بعد الاعداد له . » وعندما سئل الرئيس الأسد : هل نفهم أنكم ترفضون كليا فكرة مجموعة العمل ، أجاب : « إن الأمر ليس رفض أو قبول هذه الفكرة التي لم نر لها لأول وهلة منافع ، والبديل القائم حاليا ، هو الاتصالات المستمرة بين المعنيين : وقد يكون الاخوة في مصر الذين اقترحوا تشكيل هذه المجموعة ، قد رأوا منافع لها ، لم نرها نحن حتى الآن » .

وبالذات في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن ، لم يكونوا غائبين عن تطورات الاحداث . ففى يوم ٢ أغسطس ، عقد في رام الله اجتماع حضره عدد وزعماء الضفة الغربية المحتلة ، لبحث احتمال عقد اجتماع مع فانس خلال زيارته لاسرائيل . ولم يسفر الاجتماع عن التوصل لاتفاق في هذا الشأن ، باعتبار أن بعضهم رأى أن الأفضل إبلاغ فانس بموقف عمدة الضفة الغربية ، بينما رأى بعضهم الآخر ، أن هذا الموقف قد يعطى انطباعا بأن منظمة التحرير ليست الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . وبعد ذلك ... نشرت الصحف الاسرائيلية ما أسمته بوثائق قدمها بعض الوجوه في الضفة إلى سايروس فانس ، خلال جولته .. وتحدثت جيروزايم بوست عن وثيقة صاغها أحد محامي رام الله المشهورين (عزيز شحادة) تدعو إلى الاعتراف المتبادل بحقوق الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي في المنطقة التي تسقى فلسطين . وقدم خمسة أشخاص من عرب الضفة المحتلة هذه الوثيقة إلى فانس ، خلال حفلة أقامها موشى ديان له . وقدمت وثيقة ثانية رفعها رؤساء عدة بلديات في الضفة الغربية إلى فانس ، بواسطة القنصلية الامريكية في القدس . وجاء في الوثيقة القصيرة التي نشرتها الصحف العربية في القدس المحتلة ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الناطق الوحيد باسم الفلسطينيين . ووفقا لصحيفة هآرتس ، قدم الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل السابق ، وثيقة ثالثة إلى فانس جاء فيها قوله إن الطريق الأقصر للتسوية هو الذي يربطنا بعمان .

اقتراح مجموعة العمل :

في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس السادات والوزير فانس يوم ٢ أغسطس ١٩٧٧ ، وعقب انتهاء المباحثات بين الجانبين المصري والامريكي ، أعلن الرئيس السادات اقتراحه بتشكيل « مجموعة عمل » من وزراء خارجية الدول المعنية ، تتولى استئناف المشاورات للتصوير لعقد مؤتمر جنيف ، وذلك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ١٩٧٧ . وقال الرئيس انه سبق أن اقترح هذه المجموعات خلال زيارته للولايات المتحدة في شهر ابريل الماضي ، وقال إن الحكمة من هذه المجموعات ، هي

إي. بي. سي. الأمريكية، قال الرئيس السادات إن مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع إسرائيل، وترفض التفاوض المباشر، وأن مهمة مجموعة العمل، هي إجراء الاتصالات مع كافة الأطراف، بما فيها الاتحاد السوفيتي، للاعداد الجيد لجنيف.. كما رأى الرئيس السادات أن الذهاب مباشرة الى جنيف، هو الذي سيتسبب في استبعاد الفلسطينيين، وأن محادثات نيويورك تستهدف الاتفاق على تسليحهم في جنيف، قبل الوصول اليها بدونهم..

على أن الواقع أن فكرة مجموعة العمل انتهت بسرعة، مع الرفض السوري لها، واستقبلت بها فكرة إجراء مباحثات ثنائية بين الأطراف المعنية في نيويورك في سبتمبر القادم، مع اجتماعات الأمم المتحدة. والحقيقة أن الاقتراح بعقد مجموعة العمل، بالرغم من أنه بدا وكأنه يعطى دفعة طفيفة للمباحثات، إلا أنه في جوهره، لم يتعد في ضوء المعطيات الحالية - مجرد وسيلة إجرائية لاعطاء الانطباع بأن مساعي السلام غير جامدة، وأن هناك تحركا باتجاه ما.. « والاجتماعات من أي مستوى، ومن أي نوع، وسواء تمت في جنيف أو في نيويورك لاتفيد في شيء، ما لم يكن هناك اتفاق مسبق على البنود الأساسية. وفي غياب مثل هذا الاتفاق، تضر الاجتماعات أكثر مما تفيد، وربما أدت إلى كارثة، على حد التعبير الذي أورثته الديلي تلغراف اللندنية.

الاعتراف الفلسطيني بقرار ٢٤٢ :

بعد انتهاء محادثات نمايروز فانس مع المسؤولين السعوديين في ٨ أغسطس ١٩٧٧، أعلن المتحدث باسم فانس، أن الولايات المتحدة تخلت عن مطالبتها منظمة التحرير، بتعديل ميثاقها الوطني الذي يدعو إلى تمير إسرائيل كدولة يهودية، وقال إن بلاده ستؤيد اشتراك المنظمة في مباحثات السلام، إذا مسأقلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعترف بحق إسرائيل في الوجود. وقال إن فانس يرى أن قبول منظمة التحرير لهذا القرار، سيحقق نفس الغرض الذي يؤدي إليه تعديل ميثاقها، وأنه لن تكون مسطالبة بتغييره. وقال المتحدث.. « إن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، أبلغ فانس أنه سيكون هناك إعلان قريب عن تغير في موقف المنظمة من القرار رقم ٢٤٢، وأن ما علمه فانس خلال محادثاته في الطائف حول هذه النقطة، هو أكثر الدلائل التي تلقها أمريكا وضوحا وتحديدا حول إعلان المنظمة المنتظر..». وتوقع المسؤولون بالخارجية الأمريكية، أن يصدر هذا الإعلان خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، وأضافت المصادر

وأعلنت منظمة التحرير، أن اقتراح مجموعة العمل يشبه ما حدث في يناير ١٩٧٥ حينما اقترحت الولايات المتحدة رسميا، أن تستبدل بالدعوة لعقد مؤتمر جنيف، دعوة إلى عقد مؤتمر تحضيرى لاتشترك فيه المنظمة. وقد رفض جروميكو الاقتراح في اليوم نفسه، وقال إنه ينظر إلى الفكرة، باعتبارها محاولة للتهرب من الدعوة لعقد المؤتمر الرسمي.

وبذلك، فلم يكن غريبا أيضا، أن عارض السوفيت فكرة « مجموعة العمل ». وجاء في تعليق لوكالة تاس.. « إن ظهور اقتراح تشكيل مجموعة العمل، يشهد في الواقع على المحاولة لتنحية منظمة التحرير الفلسطينية عن التسوية في الشرق الأوسط، والاستعاضة عن مؤتمر جنيف نفسه بهيئة أخرى تمت رعاية الولايات المتحدة، لا يشترك فيها الاتحاد السوفيتي أيضا.

على أن الأردن كان له موقف آخر من الاقتراح.. وفي عبارات حذرة، أوضحت المصادر القريبة من الوفد الأردني في المباحثات مع فانس أن الملك حسين.. « على استعداد للابقاء على كافة السبل مفتوحة أمام التوصل إلى اقرار السلام في المنطقة، وأنه سيوافق على فكرة مجموعة العمل، إذا مسا وافقت عليها دول المواجهة العربية الأخرى..».

ولاشك أن إسرائيل قبلت اقتراح مجموعة العمل، لأنه.. في حالة العمل به.. يبعد المقاومة عن عضوية لجنة تتألف من وزراء الخارجية فقط، ولذلك وصف بيجن الاقتراح بأنه.. « حركة أيجسابية بدت عن السادات ونحن نرحب بها..» وأنه.. «تطور بناء جدا في الموقف المصري». وأعلن بيجن موافقته على اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في الشرق الأوسط في سبتمبر بمدينة نيويورك، من أجل الاعداد لمؤتمر جنيف. ونكرت مصادر إسرائيلية، أن فانس « قد يكرس كل جهوده في جولاته لعقد مثل هذا الاجتماع وتحديد موعده ومكانه وجدول أعماله، وكذلك تصديق ما إذا كانت المباحثات ستتم مباشرة أو من خلال وسيط».

أزاء هذه التفسيرات، سعت الحكومة المصرية إلى إعطاء مزيد من التفسير لفكرة مجموعة العمل، فصرح المسؤولون المصريون، بأن مجموعة العمل ليست بديلا عن مؤتمر جنيف، وأن مهمتها هي الحفاظ على استمرار المشاورات بين وزير الخارجية الأمريكي ووزراء الخارجية العرب في جانب..، ووزير الخارجية الأمريكي والإسرائيلي في جانب آخر. وأنه ليس هناك أي اجتماع مشترك بين العرب وإسرائيل، وأن سايروس فانس لم يتقدم بدعوة لجميع الأطراف بعقد اجتماع يضم العرب وإسرائيل، وفي حديثه مع محطة

وبغض النظر عن الموقف الأمريكي تجاه المنظمة وأضاف دايان إن إسرائيل مصممة على رفض وجود المنظمة ، كطرف يشترك في مفاوضات جنيف الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط .

والحقيقة أن الاسرائيليين سبق أن ردوا نفس تلك الكلام ، عندما طرح الرئيس كارتر الفكرة نفسها تقريبا في حديث لمجلة تايم قبل بدء رحلة فانس ، ورد الاسرائيليون على كلام كارتر حول اعتراف المنظمة بإسرائيل وبقراي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، فوصفوا هذا الأمر بأنه .. «يصعب حدوثه عمليا ، فضلا عن أنه غير كاف ، وأنه ينبغي على المنظمة أن تعدل ميثاقها الذي ينص على تصفية إسرائيل كدولة يهودية ، فضلا عن أن ييجين يرفض نون شك ، التفاوض مع الزعماء الفلسطينيين ، أيا كانت التنازلات التي يقدمونها فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل ، لأن المفاوضات لن تدور إلا حول إقامة كيان فلسطيني ، وهو ما يرفضه ييجين رفضا قاطعا .» وبعبارة أخرى .. يطلب من الفلسطينيين ليس فقط أن يعترفوا بوجود إسرائيل وإنما أيضا أن ينكروا وجودهم أنفسهم !

على أنه من المهم هنا ، أن نلاحظ أن الحكومة المصرية سارت قدما في اتجاه العمل على تعديل القرار ، وبدأت في إجراء اتصالاتها مع الفلسطينيين ، للتعرف على الصيغة التي تقرها المنظمة بالنسبة للقرار ، بحيث يتم بذلك التمهيد لحوار مباشر بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية ، مما يمثل اعترافا من أمريكا بالمنظمة ، ويسهم - بالتالي - في تعميق الفجوة بين الموقفين الأمريكي والإسرائيلي . وتقدمت مصر بعدة صياغات للحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة التحرير ، وقامت بإبلاغها لفانس والفلسطينيين في وقت واحد . وإذا كان المجلس الوطني الفلسطيني قد أعلن في اجتماعه يوم ٢٦ أغسطس رفضه القرار ٢٤٢ ، إلا أنه ترك الباب مفتوحا للاستجابة لأي تغييرات محتملة ..

المنجزات والآثار :

عقب الاجتماع الذي عقده كارتر مع وزير خارجية في ١٤ أغسطس ١٩٧٧ للاطلاع على نتائج جولة هذا الأخير ، صدر بيان عن البيت الأبيض الأمريكي جاء فيه ... «تم إحراز تقدم في بعض المجالات ، وبخاصة في إعادة التأكيد ، أن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصائرين عن مجلس الأمن الدولي يشكلان أساسا للمفاوضات ، وكذلك في الاقتراح من مفهوم مشترك للالتزامات المتبادلة التي يفرضها السلم ، رغما من أن الكثير في هذا

أنها تلقت تقارير من حكومات مصر وسوريا والأردن حول استعداد المنظمة لقبول قرار الأمم المتحدة ، بعد إجراء تعديلات معينة . وفي نفس اليوم ، أعلن الرئيس كارتر في مؤتمر صحفي ، أنه تلقى معلومات غير مباشرة ، بأن الفلسطينيين قد يوافقون على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يعترف بحق إسرائيل في الوجود بشكل دائم في سلام وفي حدود آمنة ، إذا ما تغير وصفهم في القرار كمجرد لاجئين .

ولقد أعلنت منظمة التحرير بوضوح ، أن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مرتين بإجراء تعديلات جوهرية فيه . وكما جاء في مقال افتتاحي لوكالة الأنباء الفلسطينية ، فإن هذا التعديل ينبغي أن يحقق انسجاما مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة القرار رقم ٢٢٣٦ الذي اعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وعلى رأسها حقه في العودة ، وحقه في تقرير مصيره .. وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة . هذه المعاملة الفلسطينية التي تقترح تعديل القرار ٢٤٢ نقلت إلى فانس أثناء وجوده في الاسكندرية ، لكن فانس (وكما صرح بذلك أحد الزعماء الفلسطينيين) رفض هذه المعاملة رفضا مطلقا ، وأشار إلى أن الولايات المتحدة ، ستلجأ إلى الفيتو لمنع تعديل القرار ، في حالة تقديم مشروع بذلك إلى الأمم المتحدة . وطالب بإصدار بيان يشير بوضوح إلى قبول المنظمة للقرار .

على أن الأمريكيين حاولوا أن يطرحوا بدائل لفكرة تعديل القرار ، فنكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية ، أن الاقتراح الأمريكي ينص على قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار كما هو .. مقابل أن تصدر الولايات المتحدة تصريحا رسميا ، يؤكد أن الإشارة إلى الفلسطينيين في هذا القرار ، لا تتعلق فقط بحقوق لاجئين ، بل يجب أن يفهم على أنه يشير إلى شخصية فلسطينية لها الحق في أن يكون لها وطن . وجاء على لسان زهير محسن ، أحد قادة المنظمة ، أن فانس أبلغ الزعماء العرب ، بأن مطالبة الفلسطينيين بجعل القرار يشمل الاعتراف بحقهم في العودة إلى أراضيهم ، وإقامة دولة فلسطينية ، يمكن أن يضمن في بيان للمنظمة على شكل تحفظ .

على إن رفض إسرائيل لهذه الفكرة جاء قاطعا متطرسا . وفي تصريح لموشي ديان عقب انتهاء جلسة المباحثات الأولى مع فانس ، أعلن أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض مع منظمة التحرير ، حتى لو أعلنت المنظمة ، قبولها القرار ٢٤٢ دون أي تعديل ،

جيمس رستون في النيويورك تايمز - الى افهام اسرائيل ، انه لا يسع أمريكا تمويل وتسليح سياسة بيجين التي ستؤدي الى الحرب في المنطقة ، والى الاضرار بالتالي بالمصالح الامريكية فيها . إن اسرائيل تملك الآن - وكما قالت الواشنطن بوست - من القوة العسكرية ما يشجعها على شن حرب تستمر لعدة اسابيع ، دون الحاجة الى مساعدات ، وهي ليست قلقة الآن على امنها لسنوات طويلة مقبلة ، وهناك ثلاثة مليارات من المساعدات العسكرية في الطريق اليها . وسوف تتسلم اسرائيل من هذا السلاح الأمريكي ، ما قيمته عشرة مليارات دولار ، مع نهاية العقد . وهناك ، بالإضافة الى ذلك نظرية يتحدث عنها حمائم إسرائيل ، تقول إن بيجين لا يرغب في الذهاب الى جنيف إطلاقاً ، وأنه يظهر التعقل علناً ويضع الشروط القاسية سرا ، ليلقى اللوم على عدم الانعقاد على عاتق الغرب ، ومن ثم سيكون حراً ، مدعوماً بالوسائل العسكرية التي يتسلمها من الأمريكيين ، في تطبيق مشاريعه التوسعية في الأراضي المحتلة .

ومن الناحية الثانية ، برزت خلال جولة فانس القضية الفلسطينية ، باعتبارها جوهر النزاع ، الأمر الذي جعل صحيفة هارتس الاسرائيلية تدعى .. « إن فانس لم يحقق أي تقدم في جولته ، لأنه جعل القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية في مباحثاته . وقالت إن الأمور ما زالت كما هي عليه ، أو أقل مما كانت قبل جولة فانس ، وأنه كان من المحتمل أن يحقق فانس بعض التقدم ، لو أنه لم يركز على القضية الفلسطينية بطريقة لم يفرق فيها بين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية » على أن هذا لا يعنى على الإطلاق ، أن الأمريكيين قد استوعبوا هذا الجانب بحجمه الحقيقي ، وعندما تحدث كارتر عن الفلسطينيين بمناسبة مرور نصف عام على توليه الرئاسة ، كان حذراً ... فطالب زعماء اسرائيل بالموافقة على قرارات الأمم المتحدة التي تتضمن « تقديم تعويضات للفلسطينيين » ، وأن هذا هو السبيل الوحيد إذا كان الزعماء الاسرائيليون مخلصين حقيقة للتوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط . « إن هناك أعداد ضخمة من الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك منازلهم ، ويرغبون الآن في معاملة منصفة لحالتهم .. »

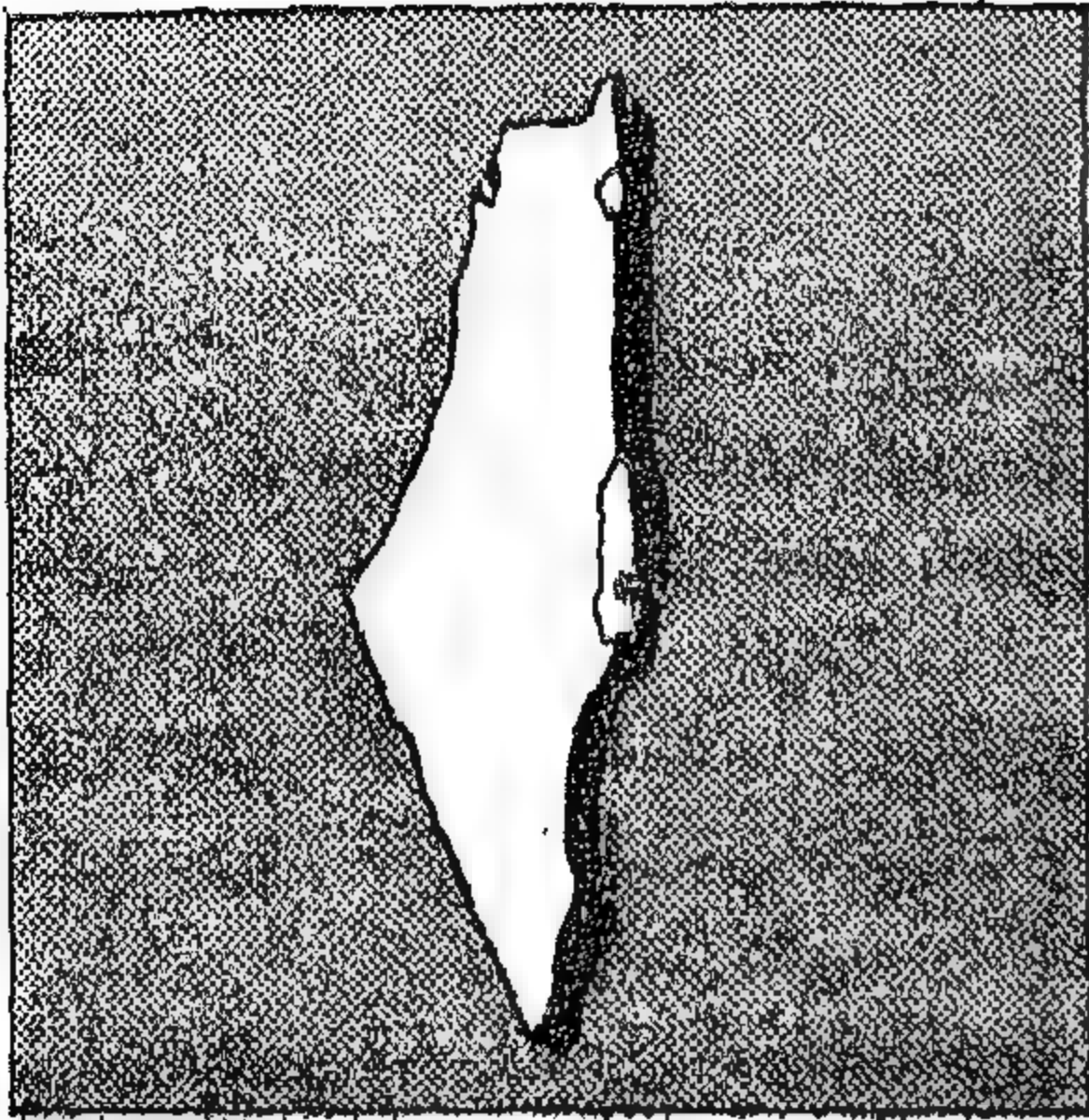
وعلى أية حال ، يظل من الثابت أن جولة فانس ، بنتائجها الشديدة التواضع ، قد كشفت عن عمق الاختلاف في المواقف ، ووضعت كافة الاطراف امام اختبارات حاسمة ، بين الحل أو اللاهل ، وبين الحرب أو السلام □

الشأن ، ما يزال ينتظر التحقيق . إن خلافات كثيرة ما زالت قائمة بين العرب والاسرائيليين ، ليس فقط حول كيفية تمثيل وجهة نظر الفلسطينيين على أفضل وجه في المفاوضات ، بل أيضاً حول تحديد الحدود الآمنة المعترف بها وطبيعة التسوية الفلسطينية .

هذا التقويم لجولة فانس ، وبالرغم من تواضعه الشديد ، يبدو أكثر تفاؤلاً من تعليقات وتحليلات كثيرة ، ذهبت الى الحكم بالاخفاق على جولة فانس ، استناداً الى أن فانس غادر الشرق الأوسط دون أن يحقق هدفة الرئيسي من الذهاب اليه ، لأن هذا الهدف كان ايجاد قاعدة اتفاق مشترك ، على اساسها يستطيع العرب والاسرائيليون التوجه الى جنيف ، لاستئناف مفاوضات السلام . وعلقت صحيفة ديفيلت الالمانية الغربية على الجولة قائلة إنه من الخطأ القول بأن فانس لم يحقق شيئاً خلال جولته في الشرق الأوسط . فقد وضع فانس أن الهوة القائمة بين الاطراف المعنية ، أصبحت أكثر وضوحاً وأكبر خطراً بصورة ملموسة . وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية ، أن الانطباع السائد ، وبصفة عامة من المرحلة الأخيرة من الجولة ، هو ضرورة إعادة بذل الجهود من جديد ، وأنه ليس من المرجح - إن لم يكن من المستحيل - إمكان عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام الحالي . وعلى هذا المنوال ، جاءت الغالبية الساحقة من التحليلات العالمية لنتائج جولة فانس ، بحيث بدا أن النتيجة الايجابية الوحيدة التي أسفرت عنها الجولة ، هي تلك المتعلقة بالمباحثات التي اتفق على أن تجرى في شهر سبتمبر ، باعتبارها الأمل الوحيد للبقاء على حالة الدفع للجهود الأمريكية .

فإذا كانت جولة فانس قد أخفقت في تحقيق الاهداف التي كانت تتوخاها ، إلا أن تلك الحقيقة نفسها ، أوضحت - أكثر من أي وقت مضى - شدة التصلب والتعنت الاسرائيلي ، وامكانيات اتساع الخلاف مع الولايات المتحدة من ناحية ، ثم أهمية حل المشكلة الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها مسائل جوهرية في حل النزاع - من ناحية أخرى .

فمن الناحية الأولى ، وكما قالت صحيفة التايمز اللندنية ، فإن هناك الآن هوة تفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة . وأنه « لم يحدث أن اختلفت مواقف الولايات المتحدة وإسرائيل مثلما هي عليه الآن ، سواء بالنسبة لشروط التوصل الى تسوية ممكنة للنزاع في الشرق الأوسط . أو بالنسبة للإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض . إزاء ذلك ، سيكون على حكومة كارتر ، أن تحدد موقفها بين أن تدع الخلاف بينها وبين حكومة بيجين بالاحل عملي ، أو أن تعتمد كما سبق واقتراح



الحركة الديمقراطية للتغيير (د ا ش)

أمل الشاذلي

وجاء في مقدمة برنامجها السياسي ، أن السبب الأساسي لقيامها ، هو التدهور الأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، والرغبة الحقيقية في احياء وتجديد قيم المجتمع الاسرائيلي ، كي يستطيع أن يواجه التحديات الداخلية والخارجية .

ويمكن تفسير ظهور هذه الحركة وصعودها السريع بعاملين أساسيين :

— العامل الأول : هو تضاعف ظروف عديدة في إسرائيل ، على تحطيم شعبية حزب العمل وفقدانه بالتالي عددا كبيرا من مقاعده لصالح د ا ش . فقد بدأ رصد تدهور حزب العمل منذ ما قبل الكنيست الثامن ، حين بدأ يؤخذ عليه فقيدانه فكرة الاجتماعي ومبادئه المثالية ، وتحوله إلى مجرد أداة للوصول إلى السلطة . كما اتهم بأنه فقد واقعيته السياسية ، وأنه جر إسرائيل لوضع من الخداع الذاتي والانفصال عن الواقع ، قساده إلى صدمة حرب ١٩٧٣ . كذلك اتهمت الحركة بتجاهل مطالب وتمثيل الطبقات الدنيا ، وتكريس قيم المجتمع الاستهلاكي . كما أدى طبول بقائنها في الحكم ، إلى انتشار الفساد بين زعمائها ، وتكرار فضائحهم ، مما أفرغ قيمة الريادة والتطوعية في حركة العمل من مضمونها . بالإضافة إلى ذلك ، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، التي زادت وطأتها خلال السنوات الأخيرة من حكم المعراخ ، إلى كشف عجز الحكومة عن علاج هذه المشاكل ، وإزدياد اقتناع الجماهير بضرورة تغيير سياسي .

— العامل الثاني ، يرجع إلى ما تمتعت به د ا ش من صفات جانبية للناخبين ، تمثلت بشكل أساسي في طبيعة وخلفية شخصياتها القيادية من ناحية ، ومسرونة شعاراتها وانسجامها مع الشعور السائد لدى جماهير الناخبين من ناحية أخرى . فبالإضافة الأساسية على قائمة د ا ش ، هي احتواؤها على عدد كبير من الأسماء

ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (د ا ش) على المسرح السياسي في إسرائيل ، هو الحدث الرئيسي في إنتخابات الكنيست



التاسع . وهو يكتسب هذه الأهمية من عاملين : أولاً — أنه كان المحدد الرئيسي للنتائج المفاجئة التي انتوت إليها الانتخابات بهزيمة المعراخ وخسروجه من الحكم — لأول مرة في تاريخ إسرائيل — ونال ليكود من مقاعد المعارضة إلى موضع الحكم .. ذلك أن هذه الحركة في جانبها الأكبر ، جاءت نتيجة انشقاق المعراخ ، وبالتالي إنتزاع عدد من مقاعده ومسؤليه ، بل وكوادره الهامة .

ثانياً — أنه يمثل ظاهرة جديدة في توزيع القوة النسبية للأحزاب الاسرائيلية ، إذ نشأت لأول مرة كتلة وسيطة ذات ثقل نسبي بين ما يسمى بالجناح العمالي المتمثل بالمعراخ ، ومن قبله الماباي ، وما يسمى بالجناح اليميني المتمثل في ليكود ، وقبلها جحشال وحيروت . وهما الجناحان اللذان ظللا يقتسمان القوة والأصوات الرئيسية في إسرائيل طوال تاريخها ، لا يشتركهما سوى أحزاب صغيرة مصنوعة التأثير (بأسستثناء الأحزاب الدينية والتي لها وضع خاص ، يسمح لها بالتحالف مع أي اتجاه ، بديل مشاركته في الحكم مع المعراخ وليكود على حد سواء)

نشأة وصعود د ا ش :

أعلن تشكيل الحركة في ١٩٧٧/١/١٣ باندماج كل من الحركة الديمقراطية التي شكلها ييجال يابدين في نوفمبر ١٩٧٦ وحركة شينوي أو التغيير التي كونها امنون روبنشتين في أعقاب حرب ١٩٧٣ ، ثم انضم إليهما فيما بعد عضوا المركز الحر في الكنيست .

والاقتصادي. ويمكن إبراز أهم عناصر هذا الجزء فيما يلي :

حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها التضخم، عن طريق تقليل الانفاق الحكومي، وضغط عند الوزارات، وزيادة الصادرات، مع الاهتمام بالزراعة والصناعة، بالإضافة الى انشاء وزارة للرخاء الاجتماعي، والسعي للمساواة بين الافراد والمناطق والاهتمام بالتعليم، وربطه بقيم التوارة...

تكريس القانون والنظام، وضمان الحريات الأساسية للفرد، وضمان حرية الديانة لجميع ساكني البلاد، ومحاولة إشراك السكان غير اليهود في مختلف مجالات الدولة، والقيام بنشاط تعليمي وإعلامي مكثف، لخلق جو من الرضا والتسامح.

العمل على تعديل نظام الكنيست وأسلوبه في العمل، بالإضافة إلى تعديل نظام الانتخابات، بتقسيم إسرائيل لعدة مناطق انتخابية، بدلا من اعتبارها دائرة واحدة، والمطالبة بتعديل نظام الأحزاب وأسلوب عملها، إلى جانب تعديل نظام الحكومة، بما يزيد صلاحيات رئيس الوزراء، ويقلل تدخل الحكومة في الخدمات المحلية.

التركيز على زيادة معدلات الهجرة إلى إسرائيل، وتوثيق علاقات إسرائيل مع يهود العالم.

أما الجزء الثاني من البرنامج السياسي للحركة، فمخصص لمبحث قضايا «السلام وأمن الدولة» وأهم مايتضمنه :

يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية، هو السعي من أجل السلام الدائم، بما يضمن كيان وأمن واستقلال إسرائيل.

لشعب إسرائيل حق تاريخي في أرض إسرائيل، وأحد أهم أهدافها أهمية خاصة لأمنها. ومع هذا، ومن أجل السلام والحفاظ على الطابع اليهودي والديموقراطي لدولة إسرائيل، ستكون مستعدة لحل إقليمي، مع ضمان أمنها، وذلك كجزء من اتفاقية سلام فعلى يقود إلى علاقات طبيعية بين إسرائيل وجاراتها.

تتطلع إسرائيل للسلام، ولكن يجب أن يفيع ذلك من رغبة صادقة للطرفين. وستقوم إسرائيل بمبادرات لتسهيل عملية السلام، ولكنها لن تقدم خريطة نهائية لحُدودها، الا في المرحلة النهائية لمباحثات السلام. ويجب أن تضمن هذه الاتفاقية أمن إسرائيل، وحُدود هذا الأمن من الشرق هي الأردن، مع ضم بعض الأراضي من الضفة الغربية.

القدس هي عاصمة إسرائيل، وسوف تضمن فيها حرية العبادة والحرور في المساكن المقدسة لجميع الطوائف.

اللامعة من المهنيين والمفكرين وأصحاب الشهرة في مجالات العمل السياسي والعسكري والحكومي بالإضافة إلى تباين مواقفهم السياسية حول كثير من القضايا، بشكل يغطي مساحة واسعة من المواقف السياسية، يجمع بينها الرغبة في التغيير. وهو ما علق عليه يادين قائلا «إن ما يجمع هؤلاء الناس، هو أنهم جميعا مستعدون للعمل من أجل إخراج البلاد من الهوة التي تردت فيها».

وبالقاء نظرة سريعة على أسماء أبرز كوادر الحركة، نجد على رأسهم ييجال يادين وأمنون روبنشتين. الأول جنرال سابق في الجيش وكان رئيسا لأركانه لعدة سنوات، وأحد أشهر أساتذة وعلماء الآثار في إسرائيل، وعضو لجنة اجراءات التي قسامت بالتحقيق في تفجير حرب أكتوبر. أما الثاني د. أمنون روبنشتين، فهو أستاذ جامعي مشهور، وعميد سابق لكلية الحقوق، وله مؤلفات في عدة مجالات.

وبالإضافة إلى ذلك، تضم القائمة تشكيلة من الاتجاهات المختلفة، منها ما يمثل أقصى المتشددين، ومنها ما يحسب على العناصر المعتدلة، وتغطي كافة الفئات، فمنها عسكريون ومديرو مخابرات وضباط شرطة، بالإضافة إلى علماء وأساتذة جامعيين، إلى جانب أبناء الطوائف الشرقية وسكان المستعمرات الجماعية. ومن بين هؤلاء عند كبير من أهم كوادر حزب العمل السابقة، مثل إسرائيل كاتس وشموئيل توليدانو.

وبالإضافة للعنصر الجانبي في شخصيات قائمة دأش، فإن الشعارات التي طرحتها وتقدمت بها، لاقت استجابة لدى الجماهير، التي استبد بها اليأس، من جراء تفاقم مشكلاتها الداخلية، وهو ما ينقلنا إلى البرنامج السياسي للحركة.

البرنامج السياسي لدأش :

وقد تقدمت الحركة لبرنامج قوامه الأساسي التركيز على القضايا الداخلية واعطاؤه الأولوية في الاهتمام، مع اتخاذ موقف أقل تطرفا من ليكود بالنسبة للقضايا الأمن والسلام. وينقسم البرنامج إلى جزئين أساسيين :

الجزء الأول، مخصص للشئون الداخلية، وتضع فيه الحركة الخطوط الأساسية للحلول التي تطرحها للمشكلات اليومية التي يعاني منها سكان إسرائيل، والتغييرات التي ترغب في إحداثها في النظام السياسي

داش وحكومة بيجين :

فور إعلان نتيجة الانتخابات، بدأت المشاورات لتشكيل الائتلاف الحكومي الجديد، وطرح في البداية فكرة تشكيل حكومة اتحاد وطني، رفضها المعراخ، فانهضت المفاوضات بين ليكود وكل من داش والمجموعة الدينية وتم الاتفاق مع الأخيرة بسهولة، إذ لم تكن هناك مسائل جوهرية يختلف عليها بينما اصطدمت المفاوضات مع داش بعدة عقبات، كان أولها إعلان بيجين اختياره موشى ديان وزيرا للخارجية. فقد أوقفت الحركة المفاوضات احتجاجا، واشترطت لاستئنافها أن يعلن بيجين أن كل ما يتعلق بالحكومة، بما في ذلك المناصب الوزارية، مازالت مطروحة للمفاوضات مرة أخرى، ولكنها عادت فاصطدمت بعدة عقبات، تتعلق بسياسة الحكومة الخارجية والأمنية والاستيطانية، فقد طالبت داش أن تتضمن الخطط الرئيسية للحكومة، تقديم تنازلات إقليمية مقابل سلام حقيقي مع الدول العربية، والمطالبة بأن يكون لداش حق النقص بالنسبة إلى عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة.

وقد كانت ضرورة موافقة المبدال على أي بنود يتفق عليها، أحد العناصر التي أسهمت في وضع العراقيل أمام التوصل إلى حل. وكان الخلاف الأساسي الذي فجر المفاوضات، هو موضوع تعديل قانون الانتخاب، وشمل الخلاف عدة نقاط، كان أهمها تقسيم فائض الأصوات، وعدد الدوائر الانتخابية الذي طالبت داش بجعله عشرين دائرة، بينما اقترح ليكود ست عشرة. وأصر المبدال على ألا يتجاوز ست دوائر. وقد دفع هذا التشدد من قبل المبدال، مجلس داش إلى التصويت على عدم الانضمام إلى الائتلاف، فأيد ذلك ٦١ عضوا، وعارضه ٨ وامتنع عن التصويت ١٠. وجاء في قرار المجلس، أن الائتلاف الذي يشمل ليكود والمبدال والأجودات، لم يخلق الظروف المواتية للحركة، لكي تنضم إلى الحكومة، وتتجزأ الإصلاحات التي تعهدت بها للناخبين.

احتمالات المستقبل

كان انضمام الحركة الديمقراطية للتغيير إلى صفوف المعارضة، آخر مفاجآت المعركة الانتخابية الإسرائيلية الأخيرة وقد كان مفاجأة بالأخص لداش نفسها، التي بنت كل خططها على حتمية مشاركتها في السلطة، أيا كان الحزب الفائز في الانتخابات، وأن أي حزب لن

إن قيام دولة فلسطينية مستقلة غربي الأردن، يهدد أمن إسرائيل ووجودها. ومن أجل ذلك، يجب معارضتها. إن جارة إسرائيل من الشرق، يجب أن تكون دولة واحدة عاصمتها شرق الأردن، وسكانها هم الذين يحددون اسمها ونظام حكمها. وفي إطارها يمكن أيضا حل مشكلة الكيان الفلسطيني، في نطاق حق تقرير المصير لجميع مواطنيها.

سيكون الاعتبار الأمني بمثابة المبدأ الموجه في تحديد أولويات أماكن الاستيطان، وستعطى الأولوية للجهود الاستيطانية في وادي الأردن.

داش والحركة الانتخابية :

ركزت داش جهودها في الدعاية الانتخابية، على عدة عناصر، أهمها: القول بأولوية حل المشكلات الداخلية على قضايا الصراع الخارجي، بالإضافة إلى تركيز الضوء على الفساد والتقصير في حكومة المعراخ وقياداته، وحتمية حدوث تغيير كبير تعجز عنه الأبنية الحالية، ولا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق هذه الحركة الجديدة. هذا بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من عناصر جانبية في الشخصيات القيادية والبرنامج السياسي. وقد أسفرت المعركة الانتخابية عن نجاح كبير لهذه الحركة، وضعها في المركز الثالث بعد ليكود والمعراخ، فقد حصلت على ٢٠٢,٢٦٥ صوتا، ضمنت لها السيطرة على خمسة عشر مقعدا في الكنيست.

ويلاحظ أن الجمهور الأساسي لداش، يأتي من بين الأوساط ذات الرقاهية النسبية، حيث تتزايد نسبتهم بين سكان المدن، وخاصة من ذوي الأصل الأوروبي بينهم. كما يؤكد هذا ما لوحظ بالنسبة لتوزيع الأصوات التي خسرها المعراخ، إذ لوحظ انتقال ذوي الأصول الأوروبية بتأييدهم إلى داش، بينما توزعت مجمل أصوات اليهود الشرقيين على ليكود والأحزاب الدينية. وفور إعلان النتيجة، عاد يادين لتأكيد الشروط السبعة التي وضعتها الحركة كبديل للانتخابات، للمشاركة في أي ائتلاف حكومي وهي: تقليص عدد وزارات الحكومة - انتهاج خطة اقتصادية فعالة لكبح التضخم المالي - الالتزام بالحفاظ على اتفاقات الأجور نصا وروحا - وضع خطة عمل عاجلة لمعالجة شئون الفئات المحرومة - تغيير طريقة الانتخابات إلى انتخابات مطلقة شخصية نسبية - سن قوري لقانون الأحزاب - سياسة خارجية وأمنية لا تتعارض مع برنامج داش في هذا الشأن.

الأوسط ، لا يكمن في عقد مؤتمر جنيف ، وإنما في نشوب حرب جديدة . كذلك فإن بعض المعلقين الاسرائيليين ، قد توقع سرعة سقوط حكومة بيجين ، بأغلبتها الضئيلة في مواجهة أول أزمة تقابلها ، مؤكدا أهمية مشاركة داش لتكوين أي حكومة مستقرة .

- أما الاحتمال الرابع والأخير ، فهو ان يؤدي الوضع الحالي الى انشقاق الحركة وتحللها ، فقد ترك فشل المفاوضات آثار واضحة على تماسك الحركة ، وكشف النقاب عن صراعات خفية داخلها ، خاصة بين قيادات حركة شينوى السابقة ، وبين أنصار يابين . ففور إعلان فشل المفاوضات ، نشبت أزمة عنيفة نتيجة الانتقادات القاسية التي وجهها منير زوريع إلى امنون روبينشتين ومنير عميت ، منهما إياهما بتخريب المفاوضات ، والتأمر على زعامة يابين ، مما أثار ردود فعل سيئة لدى أنصارهما ، وأغلبهم من أعضاء شينوى السابقين ، ودفعهم للمطالبة باستقالة زوريع ، وطرح فكرة حل اللجنة القيادية ، والمطالبة بإجراء انتخابات جديدة .

وقد أصبحت الحركة الآن يتنازعها تياران قسويان ، يطالب الأول ومعظمة من أنصار يابين ، باستئناف المفاوضات مع الحكومة ، بينما يحاول الثاني ، وهم أنصار شينوى ، الحيلولة دون ذلك . وهناك خوف كبير ان تؤدي هذه الأزمة الى تفجير الحركة وانشقاقها ، وهو أمر معتاد الحدوث بالنسبة للحياة الحزبية في إسرائيل ، حيث تقوم تحالفات قبيل كل معركة انتخابية ، ولكنها لا تستمر طويلا بعدها ، خاصة إذا ما واجهها الفشل في الوصول إلى الحكم □

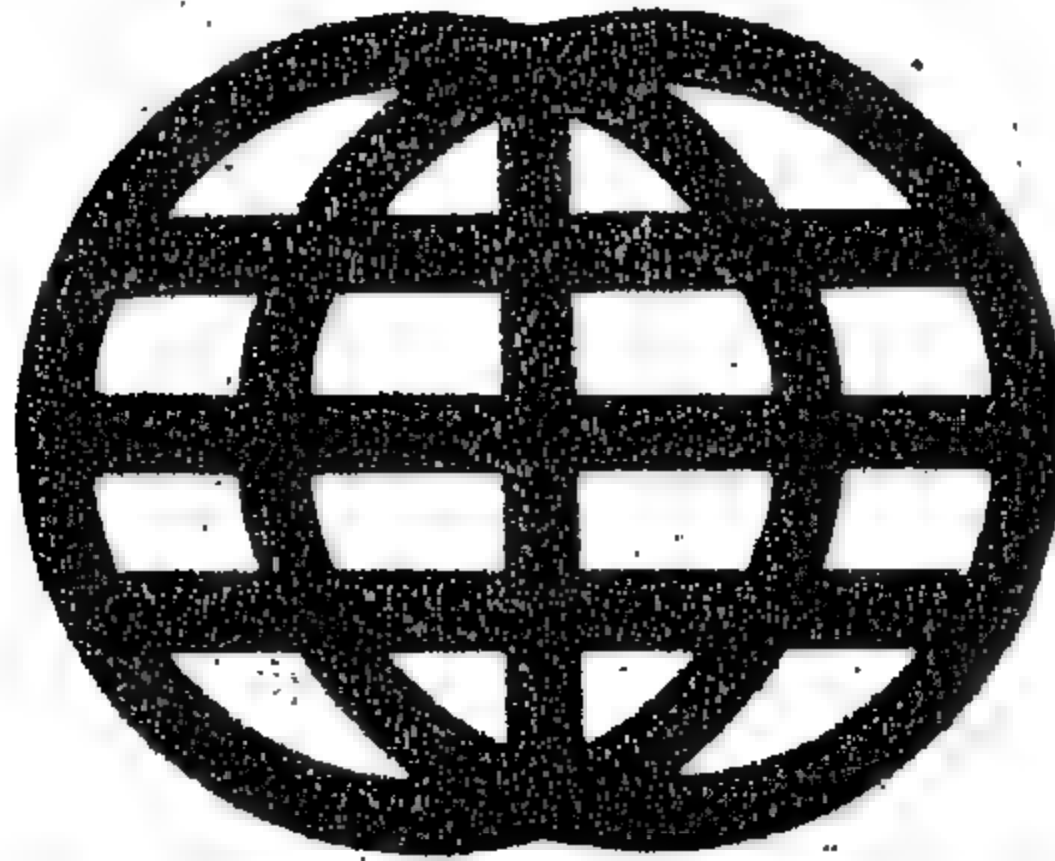
يمكن من تشكيل حكومة بدونها ، بل إن يابين كان يطمح في لحظة ما ، في أنه سوف يكون رئيسا لهذه الحكومة .

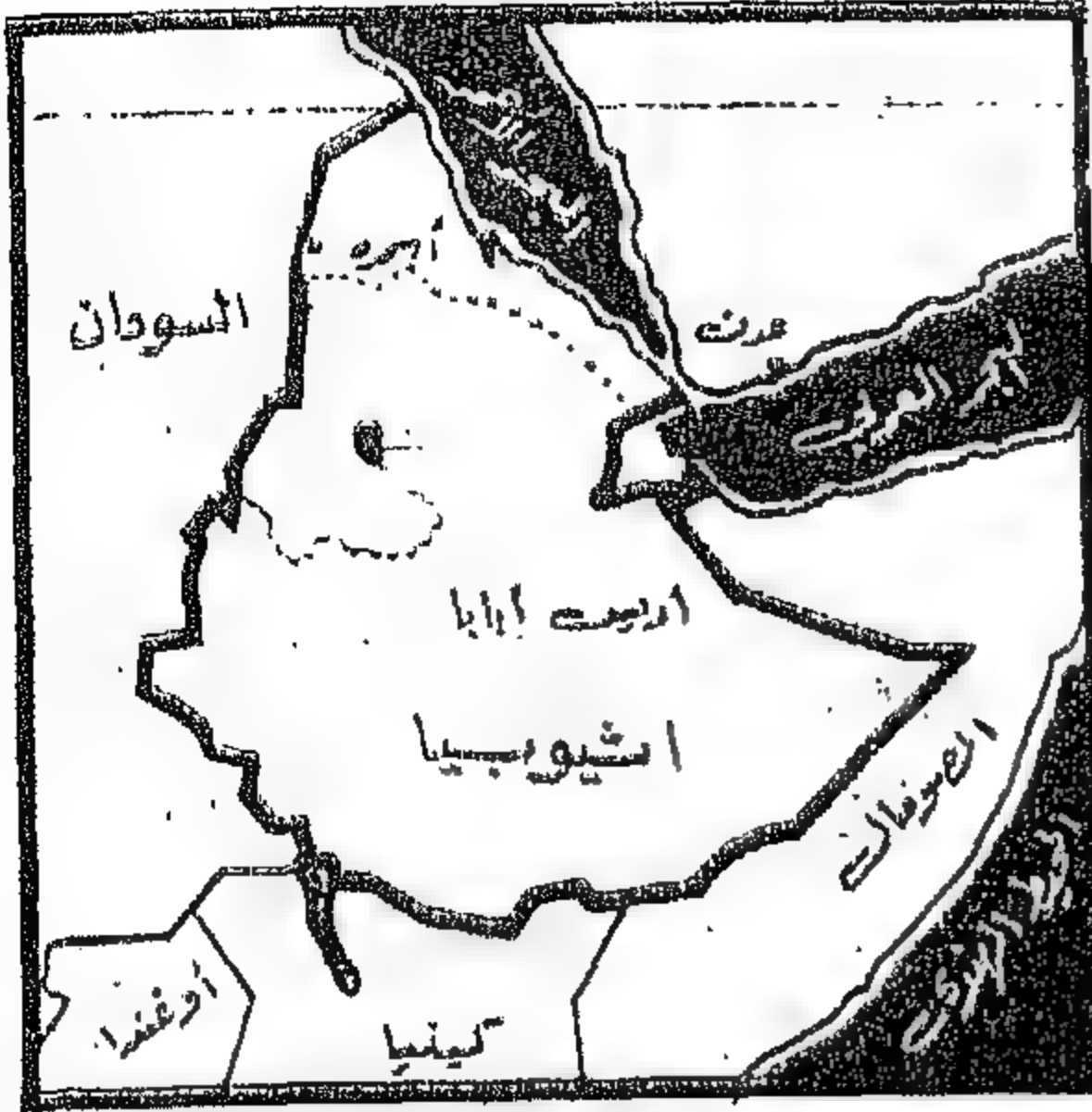
ولاشك ان هذا الموقف الجديد ، يطرح عدة احتمالات لمسار الحركة الديمقراطية للتغيير ومستقبلها :

- الاحتمال الأول : البقاء في المعارضة ، مع محاولة ممارسة دور قوي ومتميز فيها . وهو اتجاه تؤيده بعض عناصر الحركة ، وهو ما عبر عنه يابين في تعليقه على فشل المفاوضات مع ليكود قائلًا : « سوف تكون داش معرضة جديدة بالثقة ، تتقدم ما يستحق النقد ، وتدين ما يستحق الإدانة ، وتشيد بما هو ايجابي ومفيد ، ولن تدخل في ائتلاف مع المعارض » .

- الاحتمال الثاني : هو السعى لاستئناف المفاوضات مرة أخرى ، ومحاولة تذليل العقبات التي تحول دون دخول داش الحكومة . وهي الخطوة التي ينادي بها أنصار يابين في الحركة ، والذين يشعرون أن قطع المفاوضات كان خطأ يمكن ان يترك آثارا سلبية على مستقبل الحركة .

- الاحتمال الثالث : هو بقاء داش في المعارضة مؤقتا ، وانتظارا لحدوث ظروف مواتية ، تتيح للحركة ممارسة الدور الذي تريد . فقد أشارت بعض المصادر ، الى تصريح ليابين يقول فيه تعقيبا على قرار داش بعدم دخول الائتلاف « إنه بالرغم من ذلك ، فإن اللحظة الحاسمة لوجودي وتأثيري في مجلس الوزراء قد اقتربت » . وتربط المصادر هذه التصريحات ، بالتوقعات الاسرائيلية التي تشير الى أن التقدم المأمول في الشرق





المواجهة العسكرية على الحدود الصومالية الاثيوبية

مجدي حماد

مشاعر قومية جازفة ، لا تعترف بمبدأ الأبقاء على الأوضاع الإقليمية القائمة على ما هي عليه ، وتطالب بضرورة استعادة أقاليم « الصومال الكبير »

ثانيا : الأطراف المحلية :

وبناء على ذلك فقد استمرت « الحروب الكلامية » أساسا بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم أوجادين طوال الستة عشر عاما الماضية ، كما بلغ التوتر في بعض الحالات درجة من الخطورة استدعت إعلان حالات التعبئة الجزئية أو الكلية هنا أو هناك ، ولكن الأمر لم يتطور أبدا إلى مرحلة الاشتباك العسكري الشامل أو الحرب النظامية بين القوات المسلحة للبلدين . خاصة إذا وضع في الاعتبار أن مجلس قيادة الثورة الصومالي برئاسة الجنرال سياد بري ، قد أصدر بيانا بمجرد توليه السلطة (١٩٦٩) ، أكد فيه حق الصوماليين في تقرير مصيرهم القومي ، والتزام النظام الصومالي الجديد باتمام الوحدة الصومالية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية .

وفي غمار هذه المرحلة الممتدة من النزاع ، قسام بالدور المباشر في الكفاح المسلح ، ثوار « جبهة التحرير الصومالي الغربي » داخل إقليم أوجادين ذاته ، حيث قاموا بمجموعة من عمليات القتال المتناثرة والمتباعدة . ولقد كشفت العمليات العسكرية الشاملة التي شنها ثوار « الجبهة » طوال شهري يوليو وأغسطس ١٩٧٧ ، عن حقيقة وحجم ما تراكم من نتائج عملياتهم المتوالية ضد حكومات أنيس أبابا المتعاقبة ، وليس أدل على ذلك ، بعد بيانات القتال ، من التجاء حكومة أنيس أبابا الحالية إلى إعلان التعبئة العامة وتشكيل ما أسمته « كتائب الفلاحين » كميليشا شعبية . وقد اقترب الموقف العسكري في إقليم أوجادين ، بما يعبر عنه من تطور في التوازنات السياسية ، من حد إعلان الحرب النظامية

إمبراطورية هيلاسلاسي السابقة ، مهددة الآن بالتفكك ، وهي عملية تتضمن ، على أية حال ، نوعا من التصحيح اللازم ، لتراكمات المواريث الاستعمارية

أصبحت

في هذا الجزء من مناطق القارة الأفريقية . ففي هذه الفترة ، نجد أن أكثر معركتين ساخنتين في العالم ، تدور رحاهما داخل الحدود الاثيوبية الحالية : أولاها - في إقليم إريتريا ، حيث تقترب الحرب الدائرة فيها منذ وقت طويل ضد حكومات أنيس أبابا المتعاقبة ، من نهايتها الحاسمة ، بانتصار عسكري للثوار الإريتريين . وثانيتهما - في إقليم أوجادين ، حيث شن ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربي » هجوما شاملا ضد القوات الاثيوبية المزهقة ، وهو ما أدى إلى تصعيد التوتر على الحدود الصومالية - الاثيوبية ، حيث تطالب الصومال ، منذ استقلالها ، باستعادة هذا الإقليم .

أولا : أصول النزاع

ويمكن القول ، إن نزاع الحدود بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم أوجادين ، هو نزاع تاريخي قديم ، يرجع إلى عهود ما قبل إنشاء جمهورية الصومال المستقلة في أوائل أعوام الستينات . وبالإضافة إلى ذلك ، يجد أصوله في نزاعات الحدود العديدة ، التي ثارت بين القوى الاستعمارية الأوروبية - من جانب ، وإمبراطورية إثيوبيا - من جانب آخر ، والتي اقتطعت أوصال إقليمها الساحلية . وهي المواريث التي كان على الدول الأفريقية أن تواجهها في مناطق متعددة من القارة ، في مرحلة ما بعد الاستعمار وحصولها على الاستقلال .

فعندما أعلن استقلال الصومال في أول يوليو ١٩٦٠ ، كان مكونا من إقليمين : الصومال البريطاني ، والصومال تحت الوصاية الإيطالية . ونشأت الدولة الجديدة مثقلة بمشكلة الحدود التاريخية ، واجتاحتها

الاثيوبية تعترف ببعض الهزائم ، إلا أن بيانات جميع الاطراف تؤكد على أن هناك قتال عنيف في المدن الهامة وبصفة خاصة في ثلاث مدن وهي هرر بيرداوا ، جيجيجا . وفضلا عن ذلك ، فإن أحد المؤشرات التي دلت على مدى صعوبة موقف القوات المسلحة الاثيوبية في مواجهة ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربي » ، تمثل في الطلب التي تقدمت به حكومة أبيس أبابا لمنظمة الوحدة الافريقية للتدخل ضد ما أسمته « العدوان الصارخ » الذي تشنه عليها الصومال ، حيث أضافت الحكومة الاثيوبية أن القوات المسلحة النظامية لجمهورية الصومال قد بدأت عملياتها رسميا في ٢٣ يوليو الماضي بغزو الاراضي الاثيوبية بقوات مؤلفة من الدبابات وغيرها من الاسلحة الثقيلة ، فضلا عن غطائها الجوي .

ولقد طار وزيرى خارجية البلدين إلى اجتماع عقبته « لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تحت رعاية الرئيس عمر بونجو في الجابون . ولكن وفد الصومال انسحب من هذا الاجتماع ، نظرا لأن اللجنة رفضت أن تستمع إلى ممثلى « جبهة تحرير الصومال الغربي » . فضلا عن أن الوفد قد أصر على انكار أن القوات المسلحة الصومالية قد إشتربت في العمليات العسكرية الدائرة في إقليم أوجادين وعلى أن ثوار « جبهة التحرير » يحاربون هناك بمفردهم .

ومع ذلك ، يمكن القول أن اثيوبيا ، استطاعت أن تستدر تأييد مجموعة من الدول وأن تلقى أذانا صاغية ، وذلك عندما ركزت حملتها الاعلامية على أساس أن الصومال تستخدم القوة لتغيير حدود وطنية قائمة . وهو ما يمثل خرقا صريحا لواحد من أكثر مبادئ منظمة الوحدة الافريقية تقديسا . وإن كانت الصومال تدفع ذلك ، بأنها لم توافق أصلا على هذا المبدأ منذ البداية .

ثالثا : الأدوار الدولية :

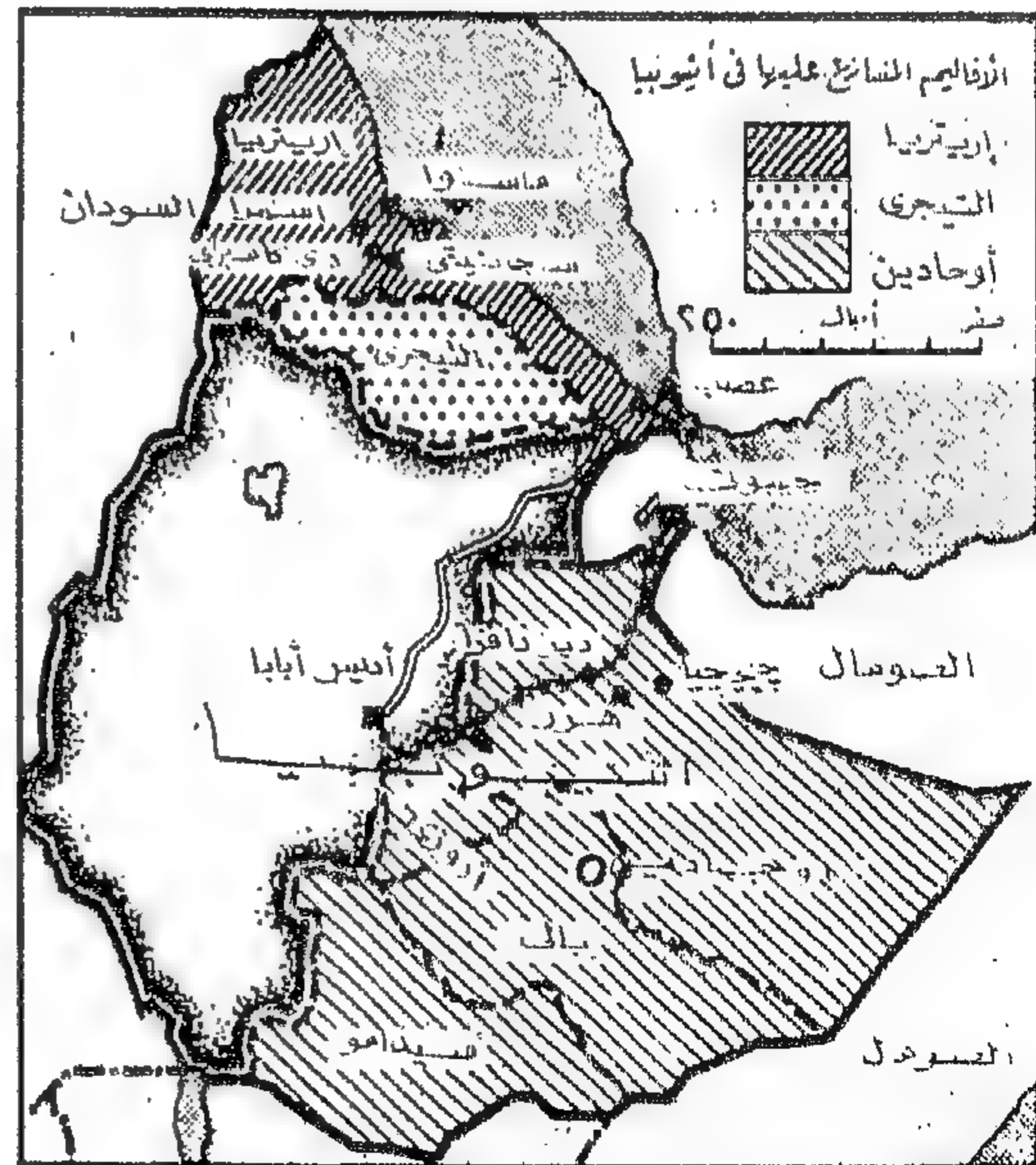
ومن ناحية أخرى ، ينبغي تحليل ذلك التفجر الذي شهنته منطقة أوجادين ، وذلك التوتر الذى تصاعد على الحدود الصومالية - الاثيوبية ، في ضوء الاطار العام لصراعات القوى الكبرى في منطقة القرن الافريقى ككل ، وعلى الحدود المتبادلة بين الدولتين بشكل خاص . ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما تشهده المنطقة من تغير الأدوار الدولية التى سادت فترة طويلة سابقة ، حتى حدوث الانقلاب العسكرى في إثيوبيا (١٩٧٤) .

فقد كان الاتحاد السوفيتى من أكثر القوى الأجنبية تأثيرا في المنطقة لعدة سنوات مضت . ولكن ابتداء من

بين كل من الصومال وإثيوبيا ، حيث بات من الواضح ، كما أعلن العديد من المراقبين ، كما لو أن الصومال على طريق استعادة ما يشير اليه النجم الثالث : إقليم أوجادين التابع لإثيوبيا .

فقد أعلنت إذاعة مقديشيو - في آخر بياناتها وقتئذ - مثل هذا العناد للطبع - أن ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربي » قد انتهوا من تحرير (٩٠ ٪) من إقليم أوجادين ، وأن القتال العنيف يدور في بقية المناطق بين الثوار والقوات الاثيوبية . كما أعلنت إذاعة الصومال في حملتها ، أن الثوار قاموا بقطع خط السكة الحديد الذى يصل عاصمة إثيوبيا بميناء جيبوتى على البحر الأحمر ، وأن أعداد القتلى والأسرى من القوات الاثيوبية بلغ ٢٣ ألف رجل . وفضلا عن ذلك فقد اتهمت جنود اثيوبيا بحرق القرى والمزارع ، وإعدام مئات من المدنيين في أثناء انسحابهم .

كذلك فقد أعلن السيد عبدالله حسان محمود ، زعيم « جبهة تحرير الصومال الغربي » ، إن المعركة التى تدور رحاها في إقليم أوجادين ، سيتحقق النصر النهائى فيها مع نهاية هذا العام . كما أعلنت بيانات « جبهة التحرير » أنها أنهت من تحرير ١١٥ مدينة ، وأنها تسيطر على (٨٥ ٪) من مساحة الاقليم كله ، وأن عدد القتلى والأسرى من الجنود الاثيوبيين يبلغ عدة آلاف . ويمكن القول أن هناك مبالغاة بلا شك في هذه الأرقام التى تعلنها الاطراف المتحاربة ، ومع أن البيانات



المصدر : مجلّة الأطوار وميسف - ١٣ أغسطس ١٩٧٧

الارتباط بالسوفييت هو أفضل طريقة لاستعادة حدود الإمبراطورية التي تفككت أوصالها. أما بالنسبة للصومال، فإنه ليس من المحتمل أن تضع أية حكومة صومالية ثقتها مرة ثانية في دولة اتجهت، على نحو مفاجئ، إلى مساعدة أكثر الدول عداء لها. ومن المؤشرات المبشئة على ذلك «بالون الاختبار» الذي أطلقته الصومال، عبر إذاعة كينيا، التي أذاعت بيانا نسبته إلى الحكومة الصومالية، يعلن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصومال والاتحاد السوفيتي، نظرا لنور الأخير في تسليح إثيوبيا وفي معارك أوجادين. ورغم النفي الرسمي الصومالي لذلك البيان، إلا أن فشل الزيارة التي قام بها الرئيس محمد سياد بري للاتحاد السوفيتي في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر كانت مؤشرا ثانيا على حقيقة التدهور في العلاقات المتبادلة بين الدولتين.

وأخيرا، توضح أصول هذا النزاع التاريخية والسياسية، بالإضافة إلى أطرافه المحلية والإقليمية والعالمية، أنه ليس من المتوقع أن يسترد درجة من درجات الهدوء على الأقل في الأجل القصير، ولا أن تتحقق له تسوية سلمية مرضية.

ويضعف من تأكيد هذه الاحتمالات، أن كل من إثيوبيا والصومال لديه قوات مسلحة حديثة وقوية، وأن هذه القوات المسلحة فضلا عن ذلك، هي التي تتولى ممارسة السلطة وإدارة عملية التوجيه السياسي للمجتمع. وبجانب هذه العناصر، فإن الصومال من ناحيتها لا تستطيع التنازل عن مطالبها القومية والتاريخية التي رفعتها منذ استقلالها، خاصة في ضوء انتصارات «جبهة تحرير الصومال الغربي»، وذلك كله في ضوء الظروف الداخلية المعقدة التي تمر بها إثيوبيا. أما حكومة أبيس أبابا، فهي لا تستطيع أن تواجه شعبها باحتمالات فقدان إقليم حافظ عليها الإمبراطور السابق، خاصة إذا وضع في الاعتبار أن فقدان إقليم أوجادين بالإضافة إلى إقليم أريتريا - وهو احتمال وارد - يعني أنها ستفقد حوالي (٧٠٪) من إقليم الإمبراطورية، يضم ٣٥٪ من سكانها، فضلا عن أنها ستتحول إلى إقليم برى تحاصره الأرض من كل اتجاه بغير أية منافذ على البحر.

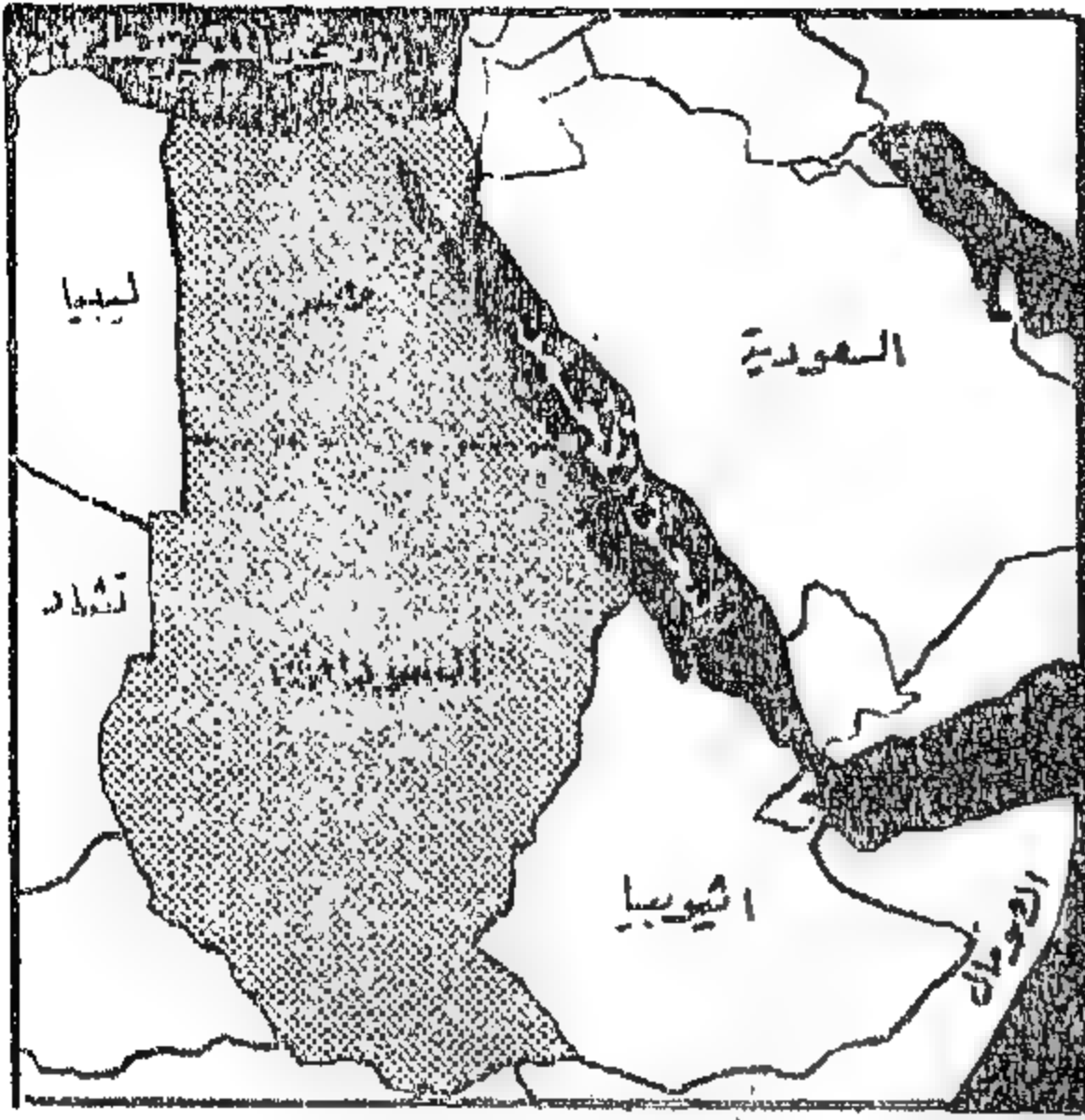
وحتى لو أمكن حسم هذا النزاع لصالح الصومال واستعادة الإقليم، فإننا نعتقد أنه سيتحول، خاصة في ضوء الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي والاسـتقطاب الدولي فيه - إلى «الزاس ولورين أفريقي» .. وهكذا تتواتر احتمالات الصراع □

عام ١٩٧٤، بدأ في مواجهة المتاعب والاحساس بالعزلة. فعلى مدار ما يزيد على عشر سنوات، قام الاتحاد السوفيتي بتدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة الصومالية حتى أصبحت واحدة من أقوى وأحدث القوات المسلحة في القارة. وفي مقابل ذلك حصل السوفييت على تسهيلات بحرية في ميناء بربرة الصومالي الواقع على خليج عدن، أي في مدخل البحر الأحمر. ولكن بعد الانقلاب العسكري في إثيوبيا بدأ السوفييت في تحسين علاقاتهم مع حكامها الجدد، حتى تحقق لهم مركزا قويا فيها بعد وصول الكولونيل مانجستو إلى السلطة في مطلع هذا العام. وهكذا بدأ التوتر في العلاقات السوفيتية - الصومالية، وتصاعد التوتر بصفة خاصة بعد تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية إلى أبيس أبابا.

وفي نفس الفترة تقريبا، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية مركزها القوي في إثيوبيا بعد طردها الدبلوماسية والعسكرية. ولكنها سارعت من الناحية الأخرى إلى تحسين علاقاتها مع الصومال، سواء بالطريق المباشر أو عن طريق دول المنطقة، ولهذا تقوم الولايات المتحدة، وفرنسا، بتزويد الصومال حاليا بقائمة من طلبات السلاح في محاولة لانتزاعه من دائرة العلاقات الوثيقة مع السوفييت.

وفي ضوء ذلك كله، وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق حقيقي، يتمثل في كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده في كل من إثيوبيا والصومال. وهو موقف شبيه بمأزق حلف الأطلسي تجاه كل من تركيا واليونان. وفي ضوء السلوك السوفيتي في المنطقة، يبدو أن الاتحاد السوفيتي يقامر بأن في وسعه، على أفضل الاحتمالات، توسيع نطاق علاقاته ووجوده في إثيوبيا بدون فقد مركزه في الصومال، وأنه سيكون قادرا، على أسوأ الاحتمالات، على مساندة إثيوبيا في قمع ثورة إريتريا. وفي كلا الحالتين سيكون دخوله البحر الأحمر تعويضا كافيا، شريطة أن يظل موطئ قدم السوفييت في عدن بالمحيط الهندي على حاله دون أن يمس.

حقا استأنفت موسكو مؤخرا إعادة تزويد الصومال بالامدادات العسكرية بعد توقف لفترة، ولكن الجسر الجوي الذي يحمل المعدات والخبراء إلى إثيوبيا في تزايد أيضا. إن السوفييت يحاولون إقامة علاقات جيدة ووثيقة مع نظامين العداء بينهما مطلق ومصري، وهو ما يمكن أن ينتهي إلى فقدان النظامين معا. فإذا ما سقط الكولونيل مانجستو بانقلاب عسكري، وهو احتمال على درجة عالية من التوقع، أو إذا ما هزمت قواته المسلحة، فإن من يأتي بعده، قد لا يعتبر أن



الصرح الثقافي للتكامل السوداني المصري

أحمد يوسف القرعي

الحديث ، تعرضت فيها العروبة - لغة وثقافة - لمحنة خطيرة . الأولى : حقبة العصر العثماني (فيما بين القرنين ١٦ ، ١٩) . والحقبة الثانية هي النصف الأول من القرن العشرين تحت الحكم الثنائي البريطاني المصري . أسماو البريطاني فعلا ، فيما بين ١٨٩٩ - ١٩٥٣ . وفي كلتا الحقتين تصدت مصر لتحميل مسئولياتها التاريخية تجاه الثقافة العربية في السودان ، باستقبال السودانيي للدراسة سواء بالأزهر الشريف منذ القرن ١٦ ، أو في مدارس الزراعة والألسن في القرن ١٩ أو بإدخال التعليم الحديث في السودان بفتح مدارس ابتدائية مصرية منذ عام ١٨٥٣ ، ومدارس ثانوية منذ عام ١٩٤٤ ، وبعدها توالى إنشاء المدارس المصرية حتى اقتضى الأمر إنشاء إدارة عامة للتعليم المصري في السودان عام ١٩٤٨ صارت تعرف الآن باسم البعثة التعليمية المصرية . وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تعاضل دور التعليم المصري بتكثيف التعليم العام وافتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ورغم ما تم من دعم وتطوير للعلاقات الثقافية والتعليمية بين البلدين بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ ، إلا أن ما تحقق خلال تجربة التكامل السوداني المصري منذ عام ١٩٧٤ يعد طفرة في حياة البلدين .

خطوات نحو التكامل الثقافي :

سجلت تجربة التكامل عددا من الخطوات في شئون التعليم والبحث العلمي والتعاون الفني ، حتى أن الاتفاق الثقافي المبرم بين البلدين عام ١٩٦٩ لم يعد يستوعب كل مجالات التكامل المتشعبة والمتجددة . ومن بين ثمانى لجان فنية مشتركة لتجربة التكامل ، هناك لجنتان معنيتان بالتكامل التعليمي والثقافي والفني أولاهما هي اللجنة الفنية المشتركة للأشئون الدينية والثقافية والاعلام والشباب والسياحة ، وثانيتها هي

إطار تجربة التكامل السوداني المصري ، تبرز أهمية الصرح الثقافي للتكامل ، بأصالته التاريخية والحضارية ، وبعمق التأثير والتأثر الفكري المتبادل بين البلدين . وللحقيقة فإن لتجربة التكامل في الميدان الثقافي ، أفقا عريضة تتراوح ابتداء من النواحي التعليمية والتربوية المحضة ، حتى تكاد تتلامس مع النواحي التكنولوجية والاقتصادية البحتة . ومعنى هذا أن التكامل الثقافي في مفهومه الواسع يشمل مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة والتعاون الفني .

وكان منهاج التنسيق السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان والموقع بالاسكندرية (من جانب الرئيسين السادات ونميرى) في ١١ فبراير ١٩٧٤ ، قد أشار في ديباجته الى أن الثقافة مع عوامل أخرى (التاريخ - العقيدة - المصلحة) هي التي تضاعفت طوال قرون متعاقبة ففسجت الوشائج التي تربط الشعبين المصري والسوداني . ومن ثم نص المنهاج على تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين في المجال الثقافي مع المجالات الرئيسية الأخرى (السياسية والاقتصادية والعسكرية) ، عن طريق إقامة مؤسسات تضمن استمرار التعاون . وفي تشكيل اللجنة السياسية العليا للتكامل اختير وزراء التعليم والثقافة في البلدين ضمن اللجنة ، كما نص المنهاج على تشكيل لجنة فنية مشتركة للثقافة مع اللجان الفنية الأخرى . وفي البيان المشترك الصادر في المنهاج أشارت الفقرة قبل الأخيرة الى تعزيز التبادل الثقافي والفني ، واتفق على زيادة مطردة في عدد البعثات الدراسية والتدريبية التي تقدمها مصر الى السودان .

ولايضاح ابعاد التكامل الثقافي وقضاياها ، من الاهمية أولا الإشارة الى الجذور التاريخية للتكامل الثقافي بين البلدين ، خاصة خلال حقبتين من تاريخ السودان

والمعارض والأفلام السينمائية وبرامج الأذاعة والتلفزيون بما يشكل قاعدة ثقافية عريضة للتكامل ويعمق الوعي الشعبى .

وتكثيفا للتكامل الثقافى يجرى تنفيذ البرنامج التنفيذى فى المجالين الثقافى والأعلامى لعامى ١٩٧٨/٧٧ ، والموقع فى نوفمبر ١٩٧٦ . وجاء البرنامج أساسا تنفيذا للاتفاق الثنائى بين البلدين والموقع فى نوفمبر ١٩٦٩ . وفى مجال الثقافة نظم البرنامج شئون التدريب ، تبادل الخبرة ، تقديم المنح التعليمية والتدريبية وأقامة المعارض والمهرجانات الفنية المشتركة أو بالتبادل وكذلك تشجيع الانتاج المشترك فى مجال السينما . كما نظم البرنامج التكامل الأعلامى ، والشئون المالية للخبراء والموفدين بين البلدين . ونص البرنامج على أن يتولى وزير الأعلام والثقافة فى البلدين متابعة تنفيذ هذا الاتفاق ، وتحديد الجدول الزمنى لاجراءات تنفيذ بنوده . فضلا عن هذا تم أيضا توقيع اتفاق التدريب وإعارة الخبراء والمنح الدراسية الثقافية بين البلدين .

فى مجال التعليم والبحث العلمى : أكدت اللجنة ضرورة استنباط النظم التعليمية الملائمة وربطها بالبيئة والمجتمع وإبراز وظيفة التعليم فى إحداث التغيير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية والاهتمام بابعاده الثلاثة وهى :

(١) البعد التاريخى : بما يعبر عنه من أصالة واحترام الذات وللثقافة القومية والقيم الروحية والدينية مما يجعله أساسا فكريا يقوم عليه بناء الحاضر وتطلعات المستقبل .

(٢) البعد الحاضر : وما يعبر عنه من معاصرة لعالم اليوم بانجازاته العلمية الضخمة وتغييراته المستمرة فى جميع جوانب الحياة .

(٣) البعد المستقبلى : الذى يعد المواطن لمواجهة تحديات المستقبل وبعد الأمة ولحق خطة تنمية شاملة تمكنها من بناء مجتمع جديد ، يتمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وإنطلاقا من التوافق التام بين ظروف البلدين وبين أهدافهما وإستراتيجيتهما تجاه قضايا التعليم ، أكدت اللجنة الوزارية العليا على ضرورة استمرار الحوار بين المؤسسات التعليمية وإشاعته وتبادل التجارب ونقل الخبرة وتعدد مجالات اللقاء لاستعراض ومناقشة البحوث والمناهج وطرق إعداد المعلم ، إلى ذلك من القضايا التربوية التى تستهدف ربط التعليم بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الكوادر اللازمة لها .

كما تقرر إتخاذ بعض الخطوات نحو توحيد المناهج الدراسية فى عدد من المقررات والتنسيق فى تحديد مراحل

اللجنة الفنية المشتركة للتعليم والبحث العلمى . وتختص كل لجنة بوضع أسس وإستراتيجية وبرامج التعاون المشترك ، وحصر مجالاته وإقتراح خطة المشروعات الانتاجية والخدمية فى هذا الصدد ووضع برامج العلاقات بين المؤسسات المتشابهة وتوحيد النظم فى كل من البلدين قدر الامكان .

ويجوز لكل لجنة تشكيل مجموعات عمل فنية لدراسة الموضوعات المتنوعة وتجتمع اللجنة فى السودان ومصر دوريا كل ثلاثة شهور على الأقل كما نصت اللائحة الداخلية للجنة الوزارية العليا على أن اللجنة لم تعقد سوى ثلاث دورات حتى الآن ، الأولى بالخرطوم فى ديسمبر ١٩٧٤ والثانية بالقاهرة فى مارس ١٩٧٦ والثالثة بالخرطوم فى مارس ١٩٧٧ . وترفع كل لجنة تقريرها للجنة الوزارية العليا عن طريق وزيرى شئون السودان ومصر .

ويمكن رصد الخطوات التى أتخذت لتحقيق التكامل الثقافى من خلال قرارات وتوجيهات اللجنة الوزارية العليا ومن اختصاصاتها وضع منهاج عمل تفصيلى لخطط التكامل فى كافة المجالات ، وإقرار أسس اختيار مشروعات التكامل ، وإقرار تنفيذ المشروعات المشتركة وإنشاء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الامكانيات الفنية والإدارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات الى حيز التنفيذ فى كل من البلدين .

ولقد أكدت اللجنة الوزارية العليا فى اجتماعاتها الأربعة السابقة (الاسكندرية فى أغسطس ١٩٧٤ ، الخرطوم فى يوليو ١٩٧٥ ، القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٦ ، الخرطوم فى مايو ١٩٧٧) أهمية دور التعليم والثقافة والتعاون الفنى فى إحداث التغيير الاجتماعى والتنمية الشاملة ، باعتبار أن الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها وأن التكامل فى هذه الميادين هو ركيزة أساسية للتكامل بمفهومه السامى .

فى مجال الثقافة والتعاون الفنى : تقديرا للصلات الوثيقة بين الشعبين بشريا وحضاريا وثقافيا عبر التاريخ ودعما لهذه العلاقات وتنمية لها إلى المستوى الذى يتطلع إليه الشعبان فقد وافقت اللجنة الوزارية العليا فى اجتماعاتها الأربعة السابقة على عدد من القرارات فى مقدمتها : إنشاء مركز ثقافى مصرى بالخرطوم ومركز ثقافى سودانى بالقاهرة ، يعملان على تقديم الحياة الثقافية للبلدين ، مشروع إنشاء مركز دراسات لحضارة مصر والسودان ، دفع الأنشطة الثقافية بما يمكن أن يؤدى إلى تحقيق مزيد من الوحدة الفكرية بين الشعبين وذلك عن طريق زيادة حركة تبادل الوفود الثقافية والفنية والأعمال الفكرية والمطبوعات

التعليم العام ما بين إبتدائية وإعدادية وثانوية ، هذا كما شكلت البعثة قسما خاصا للخدمات المسائية ويتولى إدارة البعثة رئيس بدرجة مدير عام ومعه جهاز فنى وإدارى قوامه نحو ٥٣٠ عضوا من المصريين والسودانيين ، تتحمل الحكومة المصرية مرتباتهم وبدلاتهم . كما تقوم البعثة بالانفاق على متطلبات الخدمات بجميع المدارس ونفـع الاعانات للجمعيات الخيرية والوطنية وبلغت ميزانية البعثة ١,١٠٩,٦٧٥ جنيها عام ١٩٧٧/٧٦ . وتقدم حكومة السودان منحة سنوية دعما للبعثة بلغت هذا العام ٥٠ ألف جنيه سودانى .

وفى جامعة القاهرة فرع الخرطوم هناك نحو ١١ ألف طالب وطالبة منهم ٩٥٪ من الطلاب السودانيين والباقي من الجاليات العربية بالسودان مقابل ٦٨٨٨ طالبا عام ١٩٧١/٧٠ .

ومن الظواهر الجديرة بالاشارة والتي اكدت تجربة التكامل الاتجاه إلى زيادة نسبة التعليم الفنى بالسودان خدمة لخطة التنمية سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعى . وقد بادرت البعثة التعليمية المصرية إلى تطبيق قرارات اللجنة المصرية السودانية المشتركة للتعليم الفنى وافتتحت مدرسة صناعية فى كردفان تتركز الدراسة فيها على صناعات مواد البناء ، وفصلين للتعليم التجارى فى مدرسة جمال عبدالناصر الثانوية بالخرطوم يزداد عندها فيما بعد إلى ستة فصول . وعلى مستوى التعليم الجامعى ، شهدت تجربة التكامل انشاء أول كلية عملية فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٧٥/٧٤ ويتم هذا العام (١٩٧٨/٧٧) تخريج أول دفعة من هذه الكلية ومن المقرر ان تكون هذه الكلية منطلقا إلى انشاء مزيد من الكليات العملية المرتبطة بها ، بما يخدم التنظيم الجديد للتعليم العالى فى السودان وأسبقيات تلبية لاحتياجات خطط التنمية وربط التعليم بالبيئة وتأكيد دوره الديناميكي فى عملية التغيير الاجتماعى .

وفى مجال التدريب ، يسير التدريب فى المجالات الواردة فى البرنامج الثقافى والاعلامى حسب الخطة الموضوعية ، ويوجد نحو ٨٠٠ دارس سودانى بالقاهرة يتلقون برامج تدريبية فى مختلف التخصصات ، ابتداء من تصنيع القطن إلى السكك الحديدية إلى الصناعات المختلفة . وإذا كان ثمة شروط معينة لابد من توافرها فى البعثات التدريبية فإن حكومتى البلدين تتجاوز مثل هذه الشروط فى حالة عدم توافرها عند أبناء الجنوب ، وهناك نحو ١٠٠ - ١٥٠ فرصة تدريبية متاحة لهم خاصة فى مجال تدريب المعلمين والعاملين فى المجالات المختلفة .

الدراسة المختلفة وتوحيد مسمياتها ونظم تقويمها ، واستكمال التخصصات الملحة بالنسبة للمعلمين المصريين ندبا أو أعارة مع توفير سبل الاستقرار لهم ، دعم البعثة التعليمية المصرية بالسودان ، وتطوير جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وتكثيف التعاون بين الجامعات المصرية والسودانية والقيام ببحوث علمية مشتركة فى إطار التعليم الجامعى بما يخدم مشروعات التكامل وخطط التنمية فى البلدين .

ودعما للتكامل العلمى تم توقيع البروتوكول الجديد فى مجال البحث العلمى المعتمد فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ وأختبرت البحوث العلمية بما يخدم مجالات التكامل ومجالات التنمية فى البلدين فى إطار الخطط القصيرة المدى والطويلة المدى اللازمة لتنفيذ هذه البحوث وفى مقدمتها ابحاث مكافحة بودة اللوز الأمريكية وأبحاث الاسماك والأرز ، ودراسة المقننات المائية ، واكتثار البذور ، ومشروع بيئى فى بحيرة ناهر وبحيرة النوبة ، وتصدير الخضر والفاكهة ، والزحف الصحراوى ، وابحاث مواد البناء والحراريات وعلوم البحار والطاقة الشمسية ، والبلهارسيا ، والنباتات الطبية ، وابحاث البساتين ، المخلفات الزراعية .

إنجازات واكبت تجربة التكامل

فى إطار تجربة التكامل شهدت السنوات الثلاث الأخيرة أكبر دفعة للتعاون الثقافى والتعليمى والفنى بين البلدين ، وفى مصر الآن نحو ٥ آلاف طالب وطالبة من السودان فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية يدرسون فى مختلف التخصصات مقابل نحو ١٥٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٧٣ . كما يوجد ٤٠٠ دارس سودانى ملتحقون بأقسام الدراسات العليا فى الجامعات المصرية . هذا بالإضافة إلى تخصيص ٢٠٠ منحة لطلاب الميريات الجنوبية فى السودان مع تجاوز الشروط الموضوعية للمنفح مثل المستويات التعليمية وذلك تحقيقا لتكافؤ الفرص بين أبناء السودان جميعا ومراعاة لظروف المخطط الاستعماري فى الجنوب قبل الاستقلال وقبيل الوحدة الوطنية التى تحققت منذ عام ١٩٧٢ . وقد عاد أخيرا ٤٣ طالبا من أبناء الجنوب أتموا تعليمهم بالقاهرة .

كما استوعبت مدارس البعثة التعليمية المصرية فى العام الدراسى الماضى (١٩٧٧/٧٦) ٨٤٢٠ طالبا سودانيا مقابل ٥٠٤ طالب عام ١٩٧٥/٧٤ ينتظمون فى ١٦ مدرسة مصرية بالسودان بها ٢٢٩ فصلا (٥٢ للابتدائية ، ٤٨ للإعدادية ، ١٢٩ للثانوية) كما تشرف البعثة على ١٢ مدرسة خاصة مجانية معانة لمراحل

الزنجى . وحسبما لهذه القضية يقول الاستاذ جمال محمد احمد الفكر السودانى المعروف « ان الحديث عن هذا الانتماء كان يمكن الاستغناء عنه ، نحن أفارقة ، نحن عرب ، نحن زنج .. لأننا في أول الأمر وآخره ، نحن سودانيون . ولايعنى هذا أن تكون في السودان أمزجة مختلفة »

والحقيقة أن السودان يجمع العروبة والافريقية بصورة مزدوجة وتعايشية ، ولا ضرر من هذا التنوع الثقافى السودانى في اطار تجربة التكامل السودانى المصرى أو تجربة الوحدة العربية عموما . ولتأكيد هذا نشير إلى عدد من الحقائق ، في مقدمتها أن الصورة التى تم بها التعايش الثقافى بين العروبة والافريقية تشير إلى التسامح العرقى والاعتراف بالتنوع الثقافى في اطار وحدة التراب السودانى والوحدة الوطنية السودانية . وأن الشقاق الذى تطور بين الشمال والجنوب كان من فعل القوى الاستعمارية التى وقفت في وجه هذا التعايش وليس بسبب رفض الجنوب للثقافة العربية والاسلامية . والدلائل تؤكد أن الجنوب السودانى منذ وقت مبكر قد أبدى تقبلا لبعض نواحي الثقافة العربية الاسلامية وبادرت القوى الاستعمارية لواء هذا الاتجاه على مر العصور .

ومما يبعث على الاطمئنان أن تيار الفكر الافريقى في السودان تيار ناطق بالعربية يقوده أساسا مفكرون سودانيون من الشمال مولدا وللعروبة انتماء . وإن محاولات الفيتورى والطيب صالح وصلاح احمد ابراهيم وشيرين في الشعر والرسم والقصة القصيرة تبرز فيها الخصائص القومية بشكل حاد .

وفضلا عن هذا فإن تيار الفكر الافريقى في السودان لايتعارض مع وجود لغة عربية وفكر عربى وروابط أخرى عديدة ومختلفة بالوطن العربى ، انما يحدث التناقض لو كانت لغة أخرى تشترك مع العربية في التأثير وهو ما لا وجود له ، رغم أن السودان يزخر بنحو ١٢٠ لغة غير عربية ويرتفع عدد المتكلمين ببعضها إلى مايقارب المليون نسمة . ولقد أحضرت الحكومة السودانية منذ أوائل الخمسينات بضرورة تعليم اللغة العربية لسكان المناطق التى تتحدث بلغات أخرى على أسس علمية سليمة وجاء إنشاء معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الخرطوم (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) عام ١٩٧٤ خطوة ايجابية في هذا الصدد .

وأخيرا فإن هذا التنوع الثقافى يتيح للسودان دورا ملموسا في التعاون العربى الافريقى ولاعجب أن يكون السودان بحق جسر العروبة في قلب افريقيا .

وعلى سبيل المثال يبدأ في أول يناير القادم البرنامج الجديد لتدريب معلمى جنوب السودان على التدريس باللغة العربية لعدد ٥٠ معلما ولمدة عام اسوة بالتبع مع المدرسين الذى يجرى تدريبهم حاليا وعددهم ٤٧ مدرسا . ويتحمل اعتماد التكامل المدرج بموازنة وزارة شئون السودان بالقاهرة بتكاليف اقامة المتدربين . كما وافقت وزارة التربية والتعليم المصرية أخيرا على اعارة ٣٣ من مدرسى اللغة العربية والعلوم والرياضيات للعمل في الجنوب على أن تتحمل حكومة السودان بتكاليف مرتبات المدرسين المعارين .

قضايا التكامل الثقافى :

وفي ختام العرض السريع للخطوات والانجازات التى تمت في اطار التكامل الثقافى بين مصر والسودان ، من الأهمية الاشارة إلى عدد من القضايا الرئيسية للتكامل لن تحسمها وزارات البلدين أو لجانها الوزارية وإنما بمشاركة وإجتهادات المثقفين في البلدين أيضا .

وإذا كان تبادل المعرفة يشكل حجر الزاوية في تلاحم الشعبين المصرى والسودانى فيمكن القول من واقع اللقاء والحوار مع نخبة من المثقفين السودانين أن ثمة اختلالا في تبادل المعرفة بين البلدين ، فبينما المواطن أو المثقف السودانى على دراية تامة بالصحف والكتب والأفلام المصرية أو حركة الثقافة المصرية بصفة عامة ، نجد أن المواطن أو المثقف المصرى غافل أو متغافل عن الحركة الثقافية السودانية رغم ازدهارها . وقد يكون هناك قصور من جانب شركات التوزيع أو التسويق السودانية في توصيل الكتب والمجلات السودانية إلى القارئ المصرى وقد يكون هناك تقصير من جانب الجامعات المصرية والسودانية في تبادل الابحاث والمؤلفات الجامعية ، إلا أن هذا يشكل تحديا أو عائقا في تبادل المعرفة بين المثقفين في البلدين ، رغم ما هو معروف عن وجود صداقات ليست قليلة بين مثقفى البلدين .

ومن هنا تنبع أهمية عقد ندوات دورية مستمرة بالقاهرة والخرطوم على التناوب تضم نخبة من المثقفين المصريين والسودانيين ، ويجرى خلالها الحوار صريحا حول القضايا الثقافية وحول تجربة التكامل ودور المثقفين في دفعها ودعمها .

وفي اطار تجربة التكامل الثقافى ولقاء المثقفين في البلدين يمكن إثارة قضية لا تزال تشغل بال الكثير من المثقفين السودانين وهى قضية الانتماء ، فالبعض يتحدث عن الانتماء العربى ، وبعضهم يتحدث عن الانتماء الافريقى ، والبعض الآخر يتحدث عن الانتماء

(١) الكم والكيف في الصراع العربي الاسرائيلي ..

(٢) الانفراج الدولي ومشاكل الحد من الاسلحة الاستراتيجية



[١] الكم والكيف في الصراع العربي الاسرائيلي

اللواء حسن البدرى

والكيفى - دان له النصر ، وامتان هذا النصر بقله الجهد والتكلفة اللازمة لاجرازه ، في تناسب عكسى مع قدر هذا التفوق .

كان هذا واحدا من اهم دروس الصرب العالمية الثانية ، الذى وعت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قيمته ، فوضعت على رأس قائمة الضرورات الحتمية ، قبل دفع الامور المرة تلو الاخرى إلى حافة الحرب ، بعد أن رسمت خططها مبكرا لابتلاع فلسطين ، واكبر قدر مما يحاورها من ارض العرب ، في فترة الفراغ وعدم الاستقرار التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ثم فيما أعقب ذلك من جولات مع العرب .

وظلت الفكرة الصهيونية تعمل على دفع جيشها باكماله لاغتصاب كل ما تحده رؤاسته من الارض ، بعد أن صك منظرها الأول دافيد بن حوريوت عقيدتها العدوانية التوسعية التى تنادى بأن : « حدود اسرائيل تكون حيث يقف جنودها » .

لقد كان الشعور السائد محليا ودوليا في مستهل الجسولة الاولى (١٩٤٧ - ١٩٤٩) أن التفوق الكمى - وربما النوعى - في جانب العرب ، إذا تجاوز تعدادهم ٤٠ مليون نسمة في الوطن العربى الكبير ، مقابل نصف مليون صهيونى ، هم كل تعداد اليهود في فلسطين عام ١٩٤٧ ، وبينما كانت الدول العربية تمتلك مؤسسات دستورية قائمة ومستقرة ، كان الظن السائد أن الوكالة اليهودية تقتقر إليها ، وخاصة في المؤسسة العسكرية النظامية ذات الكيان الراسخ ، والنظريات المعتمدة .

إلا أن ذلك كان يجانى الواقع تماما ، إذ كان التفوق

التفوق العددي على الخصم ، سواء في حجم التشكيلات المقاتلة على جبهة القتال ، أو مقدار الاسلحة والمعدات المعبأة للحرب ، غاية تنشدنها الاطراف المتضادة ، ومطمح يرجوه المحنكون من القادة وأجهزة التعبئة ، قبل خوض المعارك والعمليات الحربية .

والتاريخ العسكرى ملئ بالمواقف التى تردى القادة أو أحجموا تحت ظروفها المعاكسة ، عن التورط في القتال ، خشية النقص العددي الذى وجدوا أنفسهم يعانون منه ، بالمقارنة بالعدو .

وما الانسحاب - إذا أحسن تخطيطه وتديره - إلا وسيلة هؤلاء إلى استدراج خصمهم الأكثر عددا ، إلى موقف أفضل لحسم المعركة معه ، بعد إجبارة على إطالة خطوط مواصلاته ، بما يضعف حجم قواته الامامية ، ومن ثم انتزاع التفوق العددي منه ، توطئة لدحرة .

وبالمثل فإن العمل من خطوط داخلية ، بقوات أقل عددا من الخصم ، أو الخصوم الذين يحتشدون حول الحافة الخارجية لمسرح الحرب ، ثم الانقضاض عليهم من قلب هذا المسرح لهزيمتهم الواحد تلو الآخر ، كثيرا ما كان وسيلة القسائد الجريء إلى النصر ، رغم افتقاره الى التفوق العددي .

ومن ناحية أخرى فإن التاريخ العسكرى حافل في نفس الوقت ، بالمعارك والحروب التى خسرها الجانب الأكثر عددا ، ولكنه الأضعف نوعا ، سواء في معدن ومعنويات جنوده ، أو خواص اسلحته ومعدراته ، أو جدوى أساليب قتاله ، أو سجايا قائده ورؤسائه .

فإذا ما اجتمعت لجيش كلتا الميزتين - التفوق الكمى

غمار الحرب العالمية الثانية في مسارح شمال أفريقيا أو
الروسيا أو غرب أوروبا أو الباسفيك ، للمساعدة في
إقامة الدولة بالقوة .

ونتيجة لذلك ، جاءت المقارنة العددية في منتصف مايو
١٩٤٨ - عندما تحول الكفاح المسلح فجأة الى حرب
نظامية - على النحو الموضح بالجدول (١)

وبعد أن صححت فترة القتال الاولى التي دارت في
مسرح فلسطين لمدة أربعة أسابيع ، فكرة العرب عن
أبعاد المهمة التي تواجههم ، زادوا من قدر قواتهم في
المسرح ، حتى بلغت أضخم حجم وصلت إليه في الجولة
الاولى ، وذلك عند نهاية الهدنة الاولى التي خرققتها
الأركان الاسرائيلية عامدة يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ .

إلا أن التعبئة الصهيونية على امتداد العالم أجمع ،
كانت اخصب في ثمارها كما وكيفما ، وعلى ذلك جاءت
المقارنة العددية ، هذه المرة ايضا في صالح اسرائيل على
النحو الموضح بالجدول (٢)

وتجدر ملاحظة أن قوات العرب غير النظامية التي
اشتركت في الجولة الاولى (جيشا الجهاد المقدس ،
والانقاذ) كانت بدورها أقل عددا وعدة من قوات
إسرائيل غير النظامية ، التي تشكلت من جماهير اليهود

الكفى = في عدد المقاتلين ومقدار الاسلحة والمعدات =
في جانب إسرائيل ، كما كان جيشها قائما بصورة أو
أخرى منذ عام ١٩٠٧ . وقد سبقت له المشاركة الميدانية
في الحربين العالميتين اللتين استفاد منهما كثيرا في
مجالات التنظيم والتدريب والتخطيط والسيطرة
والقيادة ، على حين لم تمتلك أغلب الدول العربية جيوشا
نظامية ذات إرادة حرة ، إلا قبيل الجولة العربية
الاسرائيلية الاولى ، أو حتى بعدها ، كما كانت جميعا
بعيدة العهد بالحرب ، إذ اقتصر أوجه نشاطها
العسكري على الاحتفالات الوطنية والمراسم الحكومية .
وعلى سبيل المثال ، كانت آخر حرب خاضها جيش مصر
هي حملة استرجاع السودان في نهاية القرن التاسع
عشر .

وكان وجه الخطر الحقيقي ، أن هذا الشعور العربي
الزائف بالتفوق العددي ، قد ولد حالة من الاسترخاء
واللامبالاة بالعدو ، هي بغير شك إحدى العوامل التي
دفعت بالعرب الى الاستهانة بالمهمة والتهوين من شأن
الخصوم ، بمثل ما دفعت الصهاينة إلى عكس ذلك على
خط مستقيم .

فعلى حين اكتفى رؤساء الحكومات العربية في مؤتمر
عالية بلبنان في أكتوبر ١٩٤٧ بحشد جزء ضئيل من
بعض جيوشهم قرب حدود فلسطين ، مع

اعتماد مبلغ مليون جنيه لتنشيط الحزب غير النظامية ،
التي لم يكونوا بالقطع يملكون أسبابها ، أصرت الوكالة
اليهودية ، على إعلان التعبئة العامة وتنشيط حركة
التطوع بين شباب الدياسبورا ، وخاصة ممن خاضوا

جدول (١) مقارنة القوات المتضادة في الجولة الاولى (١٥ مايو ١٩٤٨)

القوات	المقارنة				القوات العربية				بيان
	الاسرائيلية	اسرائيل	العرب	الاجمالي	لبنان	سوريا	العراق	مصر والسعودية والسودان واليمن	
٣٢	٢,٣	١	١٤	١	٢	٤	٤	٣	كتائب مشاه افراد
٦٧٠٠٠	٤,٤	١	١٤٩٢٦	١٠٠٠	١٨٧٦	٢٥٠٠	٤٥٥٠	٥٠٠٠	

جدول (٢) مقارنة القوات المتضادة في الجولة الاولى (٩ يونيو ١٩٤٨)

القوات	المقارنة				القوات العربية				بيان
	الاسرائيلية	إسرائيل	العرب	الاجمالي	لبنان	سوريا	العراق	مصر والسعودية والسودان واليمن	
٤٢	١,٧	١	٢٤	١	٣	٦	٥	٩	كتائب مشاه افراد
١٠٦٠٠٠	٣,٤	١	٣١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	

وعن الكيف العربي يتحدث التقرير الرسمي للجيش المصري عن هذه الجولة فيقول... «بدراسة ما كانت عليه حالة جيوش العرب من ضعف عام، نتيجة تدخل الاستعمار في تسيير نفقة الحكم في الأقطار العربية لوقت قريب، بالإضافة إلى الافتقار إلى التصنيع، والاعتماد في معظم النواحي الاقتصادية على الدول الاستعمارية التي كان ههما الأول إضعافنا، ضمانا لبقاء سيطرتها، مما دعانا إلى الاعتراف بأن قرار دخول فلسطين بقواتنا النظامية، كان والحالة هذه، مغامرة أملت عليها السياسة على جيوشنا، دون استعداد كاف يقوم على معلومات صحيحة.

«ولم تفتح لقواتنا فرصة التدريب المشترك تحت قيادة موحدة، إذ لم تتجاوز مستوى تدريب السرية في بعض الكتيبات القتالية، والفصيلة في البعض الآخر، نظرا لظروف الأمن الداخلي والطوارئ والخدمات العامة، التي كانت تستنزف قدراتنا وتعتصر جهودنا.

ودخل بعض جنودنا أرض القتال، ولم يسبق لهم التدريب على أي نوع من الأسلحة أو المعدات». كانت تلك حقيقة الأمور عن الكم والكيف بين العرب وإسرائيل في الجولة الأولى. ورغم ذلك، نجحت الدعاية الصهيونية في بث أسطورة داود (إسرائيل)، وجالوت (العرب)، على زعم أن داود الصغير الهزيل المنفرد، قد قاتل مرة أخرى جالوت العملاق المدجج بالسلاح والدروع فهزمه. ولكن الحقيقة أن إسرائيل في الجولة الأولى، كانت هي جالوت.

وتمر سنوات ثمان، قبل أن تصطدم جيوش العرب وإسرائيل مرة ثانية في مسرح الشرق الأوسط، ولكن إسرائيل جاءت هذه المرة، بقوات من خارج المسرح، في أحط تواطئ أدانته الضمير العالمي في العصر الحديث.

وتركز التطور الذي دخل على جيوش العرب، في نجاح الجهود لتسليحها من إحدى الترسانات الكبرى (الكتلة الشرقية)، وفي إلغاء البديل النقدي للتجنيد الإجباري، الذي كان يحصر فئة المجندين في الأميين المعسمين، الذين ليسوا نداً لمتطلبات الحرب العصرية من تكنولوجيا رفيعة وعلم واسع. إلا أن خفض مدة التجنيد من خمس إلى ثلاث سنوات، وكذا انغماس بعض القادة والرئاسات في أمور السياسة، وما ترتب على ذلك من انتفاضات وانهيارات، قد أهدرت قسما كبيرا مما حققه هذا التطور من مزايا.

المنتشرة في طول البلاد وعرضها داخل المدن والقرى والأحياء السكنية، التي تم اختيارها بالدرجة الأولى لمزاياها الطبوغرافية من وجهة النظر العسكرية، إذ كانت تتحكم فيما حولها من أراض وطرق ومدقات، كما كانت توفر مواقع قتال مثالية للدفاع والهجوم. وكانت هذه المستعمرات العسكرية، تبلغ وقتئذ ٢٩٧ مستعمرة، سبق انتخاب موقع كل واحدة منها بمهارة. كما تجدر بالملاحظة، أن الامكانيات العربية كانت أعظم مما تمخص عنه الجهد العسكري العربي في النهاية. هذا بينما أعلنت الصهيونية حالة الحرب في فلسطين، ثم فرضت التعبئة العامة بين يهود العالم، وجندت كل قادر على حمل السلاح من الرجال والنساء وأصحاب المهن المختلفة، فبلغ مجموع محاربي إسرائيل في الجولة الأولى ١٥٪ من جملة تعداد سكان فلسطين من اليهود، مقابل ٢٥٪ من محاربي العرب، من جملة تعدادهم في الوطن العربي الكبير.

وحصرت إسرائيل كل انشطتها في الحروب ومقتضياتها في الميادين والمصانع والخدمات الأخرى، وفرضت نظم البطاقات والمواد المراقبة على كافة مواد الاعاشة ومطالب الحياة. واخذت نحو ٧٥٪ من دخول الموظفين، وفرضت الضرائب الإضافية على الثروات، على حين أن العرب لم يكادوا يفعلون شيئا من هذا، بل فعلوا نقيضه تماما، إذ ألغوا الهيئة العربية العليا، وحلوا جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، وصادروا أسلحتهم، وطاردوا ضباطهم وجنودهم.

واهملت الجيوش العربية أمر الجاهلين الفلسطينيين - أصحاب القضية وضحياتها - فلم توجه أعمالهم الحربية للاستفادة بمعلوماتهم عن الأرض والخصم - وهي كثيرة - بمثل ما استفاد بهم الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، لتقويض دعائم الامبراطورية العثمانية.

هذا عن الكم، أما عن الكيف الصهيوني، فيتحدث المناضل السعودي محمد طارق الأفريقي الذي أبلى في الكفاح خير البلاء، فيقول...

«ليس اليهود الذين حاربونا في فلسطين، هم اليهود الذين يعرفهم العرب بالذلة والمسكنة، بل هم من الشعوب الأوروبية والأمريكية المشبعين بالروح القومية، ومعظمهم عصابة جهود كونتها منذ أعوام عديدة، بفكرة تأسيس دولة يهودية في أرض الميعاد، ولذلك رايناهم يحاربون حرب المستعمرات رجلا ونساء، شبانا وشابات».

مصر في الجولة الثانية خريف ١٩٥٦ ، التي كان نور إسرائيل فيها ، كراكب الدراجة الذي يصعد التل ممسكا بالعربة التي تصعد أمامه . وهو التشبيه الذي قدمه موشى نيهان نفسه في كتابه يوميات معركة سيناء . وبهذا كانت إسرائيل في هذه الجولة أيضا هي جالوت .

وبفضل هذا النظام المحكم للاستدعاء والتعبئة ، ونتيجة للتواطؤ الثلاثي الذي عقده دافيد بن جوريون في فيلا كويلاي قرب باريس ، مع كل من حكومتى فرنسا وبريطانيا جاءت مقارنة القوات المتضادة في مستهل الجولة الثانية خريف عام ١٩٥٦ التي اشتهرت باسم «حرب العنوان الثلاثي على مصر» على النحو الموضح بالجول (٣) .

وعلى هذا القدر العظيم ، كان تفوق قوات التواطؤ الثلاثي على مصر في الجولة الثانية خريف ١٩٥٦ ، التي كان نور إسرائيل فيها ، كراكب الدراجة الذي يصعد التل ممسكا بالعربة التي تصعد أمامه . وهو التشبيه الذي قدمه موشى نيهان نفسه في كتابه يوميات معركة سيناء . وبهذا كانت إسرائيل في هذه الجولة أيضا هي جالوت .

وعلى الطرف المضاد ، وضع إيجال يادين ثاني رؤساء الأركان العامة ، القواعد التفصيلية لجيش الدفاع الاسرائيلي الذي نادى بأن جنوده هم عموم شعب إسرائيل ، بحيث يقضى كل مواطن منهم إجازة ١١ شهرا كل عام ، وبهذا حول الدولة إلى مجتمع اسبرطى ، وكيان فاشى .

واتخذ يادين نظام التعبئة السويسرى ، نموذجا لبناء قواته المسلحة ، وبهذا تحول الاعتماد بالدرجة الاولى ، على احتياطى الخط الاول من المقاتلين ، وهم الذين يتنون فترة التجنيد الاجبارى ، ثم يدرجون في قوائم جيش الاحتياطى ، ويجزى استدعاؤهم للتدريب والمناورات على فترات محددة ، ضمانا لاستمرار كفاءتهم العسكرية ، ورفع مستواهم القتالى مع مضى الزمن .

وبفضل هذا النظام المحكم للاستدعاء والتعبئة ، ونتيجة للتواطؤ الثلاثي الذي عقده دافيد بن جوريون في فيلا كويلاي قرب باريس ، مع كل من حكومتى فرنسا وبريطانيا جاءت مقارنة القوات المتضادة في مستهل الجولة الثانية خريف عام ١٩٥٦ التي اشتهرت باسم «حرب العنوان الثلاثي على مصر» على النحو الموضح بالجول (٣) .

جول (٣) مقارنة القوات المتضادة في الجولة الثانية (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)

بيان	القوات المصرية	المقارنة		قوات التواطؤ الثلاثي		
		مصر	الثلاثي	الاجمالي	بريطانيا	فرنسا
قوات برية						
الوية	١٢	١	٣,٣	٣٨	١٢	٥
بوابات	٣٠٠	١	٢,٥	٧٥٠	٤٠٠	١٠٠
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣,٢	٢٥١٠	١٣٠٠	٢٢٠
قوات بحرية						
بارجة	-	-	١	١	-	١
حاملة طائرات	-	-	٧	٧	٥	٢
طراد	-	-	٨	٨	٦	٢
دمرة	٢	١	١٠	٢٠	١٤	٤
فرقاطة	٧	١	٣	٢٠	٧	٨
غواصة	-	-	٩	٩	٧	٢
لنش طوربيد	٢٤	١	٠,٩	٢٢	-	-
سفن مساعدة	٤٠	١	٣,٤	١٣٤	٩٤	١٤
قوات جوية						
سرب مقاتلات	٧	١	٤	٢٨	١٠	٩
سرب مقاتلات قاذفة	١	١	٢٥	٢٥	١٥	٣
سرب قاذفات	٢	١	١١,٥	٢٣	١٩	٤
سرب نقل جوى	٣	٢	٩	١٩	٧	٩
سرب استطلاع	-	-	٩,٥	٩,٥	٣,٥	٣
سرب حوامات اقتحام	-	-	٢	٢	٢	-
سرب إمداد جوى واتصال	١	١	٥	٥	١	٢

مسار حديثنا ، وننام وهي ملء عقولنا ، حتى صارت الخطة تجري في دماغنا ، وتسكن في شفاف قلوبنا .
ووصل حجم القوات المسلحة الاسرائيلية في مستهل الجولة الثالثة صيف عام ١٩٦٧ الى القدر التالي :
٣٢ لواء من مختلف الأنواع ، منها ٢٢ لواء مشاه وميكانيكي و٣ ألوية مظلات ، و٧ ألوية مدرعة ، ١٠ كتيبة دبابات مستقلة ، ١٥٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ مدفع وهاون ، ٢١ سربا تضم ٣٧٦ طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة ، ٥٤ طائرة نقل ومواصلات ، ٥١ حوامه ، ٦١ مطارا وأرض هبوط ، منتشرة في كافة أنحاء اسرائيل .
أما القوات البحرية الاسرائيلية ، فلم يطرأ عليها تغيير يذكر ، سوى إضافة ثلاث غواصات الى أسطولها البحري .

وبهذا كانت اسرائيل في هذه الجولة أيضا ، وللمرة الثالثة ، هي جالت .

وتجدر ملاحظة ، أن نسبة الزيادة في القوات البرية الاسرائيلية بين الجولتين ، قد نامزت ١٥٠٪ ، وفي القوات الجوية نحو ٤٥٠٪ ، وفي المطارات وأراضى الهبوط ٣٥٠٪ تقريبا .

هذا وقد تساوى معدل نمو القوات البرية ، على الجبهات الاسرائيلية الثلاث تقريبا ، بينما امتصت جبهة مصر ، أكثر من نصف حجم القوات البرية الاسرائيلية .
وكانت نسب الفتح التعبوي للقوات البرية الاسرائيلية على جبهات القتال الثلاث على النحو الموضح بالجدول (٤)

ولا يقلل من جدوى المقارنة بين هذين الجدولين ، الدفع بأن جولة ١٩٥٦ تركزت ضد جبهة مصر ، فقد

وتمر ١١ سنة ، قبل أن تصدم جيوش العرب واسرائيل مرة ثالثة في مسرح الشرق الأوسط ، ولكن اسرائيل جاءت هذه المرة بتفوق عددي ونوعي كبير ، وبنظرية مطورة للعمل من خطوط داخلية ضد جبهات العرب فرادى - الواحدة تلو الأخرى - وبأسلوب اليد العليا (القوات الجوية التي تحقق السيادة الجوية الكاملة في سماء المسرح لحظة اشتعال الحرب) ، والقبضة الفولانية (القوات المدرعة) التي تهز الاتزان الاستراتيجي للخصم بسرعة الاندفاع في العمق والمؤخرة ، لحجز قواته عن قلب دولة ، عند هيئة استراتيجية مناسبة مثل خط المضائق الغربية في سيناء ، ومجرى نهر الأردن في الضفة الغربية ، وجلياميد الصخور البركانية في الجولان .

ولما كان التواطؤ الذي أدانته الضمير العالي الحر ، هو الصخرة التي تحطم عليها عدوان ١٩٥٦ ، فقد عزمته القيادة السياسية العسكرية الاسرائيلية ، أن تشن العدوان التالي بين تواطؤ سافر ، وبالإمكانات الصهيونية الخالصة .

لهذا استلزم الأمر ١١ سنة ، ينمو فيها حجم قواتها المسلحة نموه الطبيعي ، بفضل نظم القوات الاحتياطية وقوانين الاستدعاء والتعبئة القومية . وقد استغلت الأركان العامة الاسرائيلية هذه الفترة الطويلة ، في تحسين خطط الهجوم ، واتقان مهام القتال ، الأمر الذي نوه عنه مردخاي هود ، قائد القوات الجوية الاسرائيلية إبان الجولة الثالثة بقوله ... « لقد وضعنا الخطة ، ودرسناها ، وطورناها ، وتدريبنا عليها ، وكنا نأكل وهي

جدول (٤)

بيان	الإجمالي	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة سوريا		الاحتياطي العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاه وميكانيكي	٢٢	١٠	٤٥٪	٥	٢٣٪	٤	١٨٪	٣	١٤٪
لواء مظلات	٣	٢	٦٧٪	١	٣٣٪	-	-	-	-
لواء مدرع	٧	٤	٥٧٪	٢	٢٨٪	١	١٥٪	-	-
كتيبة دبابات مستقلة	١٠	٤	٤٠٪	٥	٥٠٪	١	١٠٪	-	-

على حين كانت في الجولة الثانية كالآتي :

بيان	الإجمالي	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة سوريا		الاحتياطي العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاه وميكانيكي	١٥	٧	٤٧٪	٣	٢٠٪	٢	١٣٪	٣	٢٠٪
لواء مظلات	١	١	١٠٠٪	-	-	-	-	-	-
لواء مدرع	٣	٣	١٠٠٪	-	-	-	-	-	-
كتيبة دبابات مستقلة	٤	-	-	١	٢٥٪	١	٢٥٪	٢	٥٠٪

ثالثاً: جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٢٥ سنة، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من جولة واحدة (١٩٦٧)، وما لا يقل عن ٥ مناورات سنوية كبرى.

وفي المقابل، أوقفت الجيوش العربية نقل جنودها إلى خدمة الاحتياط، وفتحت أبواب التجنيد على مصاريحها لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، وركزت أهداف برامج التدريب، ورفع الكفاءة القتالية، على إتقان كل مقاتل لواجبه المحدد له، في خطة تحرير الأرض، وإستعادة الحقوق.

وعندما اشتعلت نيران الجولة الرابعة خريف عام ١٩٧٣، جاءت مقارنة القوات المتضادة هذه المرة، قريبة من التكافؤ كما وكيفا، وبهذا دخلت مع العوامل الأخرى التي سببت نقطة التحول في مسار هذا الصراع، والتي يتصدرها تحسن نوعية المقاتل العربي، بتجنيد ذوي المؤهلات العالية، ورفع مستوى التدريب على القتال، والالتزام بالإيجابية والقتال والتعرض، لانتزاع المبادأة من العدو، والعمل من خطوط خارجية على كلا طرفي المسرح، لمباغطة العدو من أكثر من جبهة قتال في وقت واحد، وكلها كانت عوامل ذات تأثير كبير ومباشر على تغيير مسار الصراع لمصلحة العرب، بل وجعلت الوقت يقف إلى جانبهم، بالنسبة لاحتمالات الحلول العسكرية في المستقبل.

كانت الأركان العامة الإسرائيلية، لا تنفسي أو تستبعد احتمالات تحرك الجبهتين الآخرين، وظلت تعمل لهما حساباً جاداً، نتيجة إنشاء القيادة المشتركة العربية التي كانت تتولى أمورهما.

وتظهر المقارنة بين الجدولين أيضاً، أن العوامل التي تحكم تقدير الفتح التعبوي للقوات المسلحة الإسرائيلية على جبهات القتال الثلاث، هي:

١- حجم وأهمية الاتجاهات التعبوية والتكتيكية في كل جبهة.

٢- طبيعة الأرض وطبوغرافية كل مسرح عمليات.

٣- المهارة النوعية لمستوى الكفاءة القتالية على كل جبهة.

وفي هذا المجال

، نلاحظ أن أغلب جنود إسرائيل الذين خاضوا غمار الجولة الرابعة، صيف عام ١٩٦٧ (نحو مليون مقاتل) كانت تتوفر لهم خبرة قتالية مكتسبة من الجولات السابقة، ومن الإغارات والاعتداءات، ومن المناورات والتدريبات السنوية، على النحو التالي:

أولاً: جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٤٥ سنة، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من ثلاث جولات سابقة (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧) ومن عدة إغارات واعتداءات، ومما لا يقل عن ٢٠ مناورة سنوية كبرى.

ثانياً: جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٢٥ سنة، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من جولتين (١٩٥٦ و ١٩٦٧) وما لا يقل عن ١٠ مناورات سنوية كبرى.

[٢] الانفراج ومشاكل الحد من الأسلحة الاستراتيجية

وحيد محمد عبد المجيد

صيغة تسمح بوضع حد لسباق التسلح الذي يعد من أكثر المشاكل تعقيداً في العلاقات الدولية المعاصرة، والذي وصف بأنه السباق الذي لا يفوز فيه أحد.

ومنذ أن فجر الاتحاد السوفييتي قنبلة الأولى في أغسطس ١٩٤٩ مغلنا عن سباق كان يجري في الخفاء بين أعظم قوتين في العالم لصناعة الأسلحة النووية، بات واضحاً أن مستقبل السلام يرتبط أكثر من أي شيء آخر، بإمكانية وضع حد لهذا السباق، والسيطرة على مختلف الأبواب التي تساعد على ممارسة العنف المادي

العالم منذ أوائل الستينات، سعياً حثيثاً لصياغة أسس جديدة للعلاقات بين الكتلتين المتصارعتين، فحواها الانتقال

يشهد

من الحرب الباردة إلى التعايش السلمي، وإحلال الحوار محل المواجهة، وهو ما اصطلح على تسميته فيما بعد بسياسة الانفراج أو (الوفساق) الدولي. ومنذ تلك الوقت، وتلك المساعي تشق طريقها الصعب وسط مخاطر وأنواء شتية، للتوصل إلى

بعد ذلك أمر الاشراف على تنفيذ اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . كما تكونت لجنة ال ١٨ دولة في ١٩٦٢ لمتابعة التطورات الخطيرة في السلاح النووي ، ونشأ عنها مؤتمر نزع السلاح في ١٩٦٩ .

وفضلا عن ذلك ، لم تكد تخلو دورة واحدة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نداء موجه للحد من التسليح . كما أعلنت المنظمة الدولية ، العهد الثامن من هذا القرن ١٩٧٠ - ١٩٨٠ عقد نزع السلاح ، ولم يكن من قبيل المصادفة ، أن تعلن العهد نفسه عقد التنمية الثانية ، فقد أصبح واضحا أكثر من أى وقت مضى ، أن صورة العالم يمكن أن تتغير كثيرا ، إذا ما وجهت القوى المادية والبشرية التى تستهلك فى سباق التسليح نحو أغراض اقتصادية واجتماعية ، ذلك أن ما ينفق سنويا على التسليح يعادل تقريبا مجموع الدخل القومى لدول العالم الثالث مجتمعة .

ومع ذلك ، فقد بدأ مع بداية هذا العقد ، أن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات ، وما بذل من جهود ، لم يفلح فى وضع حد أو إبطاء عجلة سباق التسليح . غير أن بداية المحادثات بين الدولتين العظميين ، بغرض التوصل إلى اتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ، قد أعطت بارقة أمل ، إذ أخذت أبصار العالم تتعلق بهذه المفاوضات .

محادثات (سولت) بين التقدم والركود :

يمكن القول بأن الاساس الذى قسامت عليه هذه المحادثات هو :

- إن فكرة نزع السلاح الكامل الشامل ليس لها الا نصيب ضئيل من الواقعية فى عالمنا كما هو اليوم . وقد أدى ذلك إلى ظهور مدارس جديدة بين المفكرين الاستراتيجيين ترتبط بفكرة (الحد من التسليح) ، بمعنى أى اجراء واقعى يهدف إلى خفض احتمالات الحرب ، أو تحديد أثارها إذا نشبت .

- ودون الانتقاص من أهمية الأسلحة التى فى متناول دول النابى النووى ، فإن الترسانات الضخمة حقا تقع فى أيدي الدولتين العظميين ، فإذا ما وصلت إلى تفاهم حول ما ينبغي عمله للسيطرة على السلاح النووى ، لأصبح من الممكن توقع نتائج طيبة فى مفاوضات أكثر اتساعا ،

وقد تمخضت هذه المحادثات عن توقيع المعاهدة الأمريكية - السوفيتية فى مايو ١٩٧٢ حول الحد من النظم المضادة الصاروخية ، بحيث يمكن لكل من

فى العلاقات الدولية ، فكان من الطبيعى أن تنال هذه المشكلة اهتماما خاصا فى مرحلة الانفراج الدولى . وبمعنى آخر ، فرغم تعدد جوانب سياسة الانفراج الدولى ، وشمولها مظاهر سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية شتى ، إلا أن الانفراج العسكرى يقع فى القلب من هذه السياسة ، بما يملكه من إمكانيات الصعود أو الهبوط بها من ضلال تخفيف أو زيادة حدة التوتر الدولى .

وتجدر الإشارة ، إلى أن الجذور الأولى لهذه الجهود ، تعود إلى السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، حيث ارتبطت بالسعى إلى الحد من احتمالات نشوب حرب جديدة تهدد بفناء البشرية ، بعد أن تضاعفت القدرة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل ، وبلغت نظم التسليح درجة من التطور غير مسبوقة . ورغم ذلك فإن أولى نتائج هذه الجهود ، جاءت مواكبة لبداية انحسار موجة الحرب الباردة وانفراج التوتر الدولى .

جذور الانفراج العسكرى قبل محادثات (سولت) :

يمكن اعتبار أن السيطرة على السلاح النووى ، انتاجا وانتشارا ، هو المجال الرئيسى لتحقيق الانفراج العسكرى . وكانت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه ، توقيع اتفاقية موسكو للحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية فى أغسطس ١٩٦٣ التى تحظر التجارب النووية فى الفضاء وتخت الماء وفوق سطح الأرض ، دون أن يمتد هذا الحظر إلى ما تحت الأرض . وقد تلتها مجموعة اتفاقيات تتصل بالموضوع من أهمها :

- اتفاقية تحديد أنشطة الدول فى ارتياد الفضاء الخارجى واستغلاله فى ١٩٦٧ ، بهدف جعل الأجرام السماوية مناطق منزوعة السلاح .

- اتفاقية حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية فى ١٩٦٧ ، وإن كانت هذه الاتفاقية قد أبرمت خارج محادثات الحد من التسليح ، وبناء على طلب دول أمريكا اللاتينية نفسها بمبادرة من المكسيك .

- اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٦٨ ، وقد وقعت عليها - حتى أوائل ١٩٧٧ : ١٠٩ دول .

- اتفاقية عدم الاكثار من الأسلحة النووية فى ١٩٧٠ .

- اتفاقية حظر وضع قواعد الأسلحة النووية فى قاع البحار والمحيطات فى ١٩٧١ .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت - فى أول اجتماع لها فى ١٩٤٦ - لجنة الطاقة الذرية ، وفى ١٩٥٧ أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية - كاحدى الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة - والتى تمهد إليها

معا ، ومعروف أن الاتفاق على تحديد (كم) الأسلحة أسهل بكثير من الاتفاق على تحديد نوعها . ومن هنا نبعت إحدى أهم الصعاب التي لم تنزل تعوق إقرار اتفاق (سولت ٢) . ولتدخل التفاوض يطبع نظيرة المراقبين بصفة عامة ، خاصة مع توقيع الاتفاقية الأمريكية السوفيتية الخاصة بالتفجيرات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية في مايو ١٩٧٦ ، التي جاءت لتسد الثغرة التي اشتملت عليها اتفاقية حظر الجزئي على إجراء التفجيرات النووية في عام ١٩٦٣ ، كما أدخلت عنصرا جديدا هاما ، هو حق التفتيش للطرفين في مكان التفجير ، بعد أن كان الاتحاد السوفيتي يرفض فكرة التفتيش الخارجي على نشاطه النووي ويعدده (تجسسا مرخصا به) .

إلا أنه مع بداية ١٩٧٧ ، وإعلان الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كارتر ، بدأت المواجهة حول قضية حقوق الإنسان ، ومدى تنفيذ الاتحاد السوفيتي للمجموعة الثالثة من ميثاق هلسنكي ، وكان لهذه المواجهة أثر كبير في توتر العلاقات بين الدولتين . وفي هذا المناخ ، بدأت محادثات وزير الخارجية الأمريكي في موسكو ، في محاولة للتوصل إلى اتفاق (سولت ٢) في أواخر مارس الماضي ، ويمكن القول بأن مناخ التوتر الذي أفرزه الخلاف حول قضية حقوق الإنسان ، قد قرض نفسه على المحادثات ، وحال دون تسوية بعض المشاكل الفنية التي اعترضت التوصل إلى الاتفاق . وكانت المشكلة الرئيسية هي المتعلقة بنوعية الأسلحة التي يقبل الطرفان تحييدها . وتتبع هذه المشكلة ، من عدم التشابه في الأسلحة التي يمتلكها الطرفان ، وتحدد الخلاف حول الصاروخ الأمريكي (كروزر) الذي يحمل قنبلة تزيد قوتها ثلاثة أضعاف على قوة قنبلة هيروشيما ، وبين القاذفة السوفيتية (باكفاير) التي لا تملك الولايات المتحدة معادلا لها الآن ، وحتى يتم إنتاج القاذفة الجديدة (ب-١) . فبينما يعتبر الطرف الأمريكي هذين السلاحين متعالمين ، يرفض السوفييت اعتبار القاذفة (باكفاير) سلاحا استراتيجيا ، وبالتالي لا يجب معادلتها بالصاروخ الاستراتيجي (كروزر) . وعلى ذلك رفض السوفييت الاقتراح الأمريكي الأول ، كما أصروا على رفض الاقتراح الثاني (المحدود) الذي أريد به إجراء تسوية بعدم إدراج الصاروخ والقاذفة في الاتفاق . وأعلن السوفييت أن هدف الاقتراحين هو الحصول على مزايا من جانب واحد للولايات المتحدة ضارة بأمن الاتحاد السوفيتي وحلفائه . وفي المقابل ، أصر الرئيس كارتر في مؤتمره الصحفي يوم ٣٠ مارس ، على أن الاقتراح الأمريكي هو تخفيض عائل ، متوازن وجوهري لسباق التسلح ، ووصل الخلاف إلى مداه في اليوم

الطرفين إقامتها في منطقتين فقط ، وهو ما عرف باتفاق (سولت ١) .. وقد أضيف إليه في ١٩٧٤ البروتوكول الملحق حول خفض عدد المناطق المسموح بإقامة أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ فيها إلى واحدة فقط في كلا البلدين . والواقع أن إبرام هذه المعاهدة ، قد منع سباق التسلح من ولوج جولة كانت ستكلف الطرفين آلاف الملايين من الدولارات ، رغم أن الإجراءات للحد من الأسلحة الهجومية (من أكتوبر ١٩٧٢ إلى أكتوبر ١٩٧٧) ، وفيها يتعهد الطرفان بعدم إقامة منشآت ثابتة إضافية على الأرض لإطلاق الصواريخ العابرة للقارات ، كما وضعت حدودا لانتشار منشآت الإطلاق الموجودة في الغواصات ، وكذلك بالنسبة لآخر أنواع الغواصات . واتفق على أن تجتمع في جنيف بانتظام ، اللجنة المشتركة التي تأسست لتسهيل تحقيق أهداف ومواد المعاهدة حول الدفاع المضاد للصواريخ والاتفاقية المؤقتة .

وكانت هذه النتائج مثارا لمزيد من الأمل في تحقيق تقدم أكثر بصدد الحد من التسلح النووي . وقد أعقب ذلك توقيع اتفاقية أمريكية - سوفيتية في واشنطن في سبتمبر ١٩٧٣ حول إجراءات تخفيض مخاطرة اندلاع حرب نووية ، واتفاقية أخرى حول تحسين خط الاتصال المباشر بين البلدين . ورغم أن هاتين الاتفاقيتين عقدتا خارج نطاق محادثات (سولت) ، إلا أن الآثار المترتبة عليها لها أهمية لا تخفى بشأن إزالة بعض العوائق من الطريق . ولكن من ناحية أخرى ، فإن الاختفاق الذي تصانفه محادثات فيينا الخاصة بتخفيض التسلح في وسط أوروبا ، والتي بدأت في أكتوبر ١٩٧٣ يلقي بظلاله الباهتة على التقدم في محادثات (سولت) . فهذه المحادثات تكتسب أهمية خاصة باعتبار أوروبا الترسانة القوية للأسلحة الحديثة والنووية ، ومن ثم فإن تخفيض التسلح في هذه المنطقة الهامة استراتيجيا ، سيكون إنجازا ضخما على طريق الانفراج العسكري . ورغم مرور حوالي أربع سنوات على بدء محادثات فيينا ، فلم يتم بعد التوصل إلى اتفاق .

ولاشك أن هذا الركود في محادثات فيينا ينعكس على مسار محادثات (سولت) ورغم ذلك فقد حققت قمة فيلادلفوستوك في نوفمبر ١٩٧٤ قدرا من النجاح ، حيث صيغ مشروع اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية شاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة للفترة من أكتوبر ١٩٧٧ - تاريخ انتهاء الاتفاقية المؤقتة - حتى نهاية ١٩٨٥ . وكان الجديد في هذا المشروع ، أنه بينما وضعت الاتفاقية الأولى حدودا (كمية) ، فإن هذا المشروع وضع قيودا (كمية ونوعية)

من استخدام عبارة (رفض المزايا لجانب واحد) . ولم تكد تمضى ايام قليلة على محادثات جنيف ، حتى اعلن بريجنيف في حديث تلفزيونى في ٣٠ مايو أن محادثات (سولت) لم تحقق أى تقدم ، وأن موقف الولايات المتحدة هو موقف غير بناء .

— إن الطرف الأمريكى ، على ما يبدو ، لم يكن يعلق آمالا كثيرة على هذه المحادثات ، ففي الوقت الذى رحل فيه فانس إلى جنيف ، كان وزير الدفاع هارولد براون يطير إلى بروكسل لحضور اجتماع الهيئات العسكرية للناتو الذى تقررت فيه زيادة سنوية في الاعتمادات العسكرية متوسطها ٣٪ في المدة من ١٩٧٩ — ١٩٨٤ .

المشكلات التى تواجه اتفاق (سولت ٢) :

أول ما يسترعى انتباه المهتم بتطورات الانفراج العسكرى ، أن كلا من الطرفين الأمريكى والسوفييتى لا يكف عن التأكيد على ضرورة العمل من أجل نزع السلاح ، والتوصل الى اتفاقية جديدة قبل انتهاء أجل الاتفاق المؤقت في أكتوبر الحالى . ولذا فالتساؤل الذى يثار في هذا الصدد هو : لماذا لا يترجم ذلك الى صيغ عملية تسود علاقات التعاقد وفقا للقانون الدولى ؟

والواقع أن هذا التساؤل يثير قضية المشكلات التى تعترض مفاوضات (سولت) ، ويمكن أن نذكر منها التالى :

أولا : أن أسلحة الجانبين غير متشابهة ، فكل جانب له طراز من الأسلحة لا يوجد عند الآخر . وقد سبق أن رأينا أن هذه هى المشكلة الرئيسية الآن ، فيما يتعلق بالصواريخ (كروزر) والقاذفة (باكفاير) . وكذلك الحال بالنسبة للصواريخ السوفييتى (س.س - ٩) ، وحاملات الطائرات النووية الأمريكية الضخمة . كذلك فالاتحاد السوفييتى يملك عددا أكبر من الصواريخ الاستراتيجية المقامة على قواعد أرضية ، بينما تملك الولايات المتحدة عددا أكبر من الصواريخ المقامة على قواعد بحرية .

ثانيا : المشكلات الجغرافية ، فحلفاء الاتحاد السوفييتى يشغلون نفس الكتلة الأرضية التى يشغلها ، بينما حلفاء الولايات المتحدة تفصلهم عنها المحيطات . وبالتالي فقوات كل من الطرفين مكلفة القيام بواجبات استراتيجية مختلفة .

ثالثا : أنه لم يتم التوصل الى تعريف واحد لماهية السلاح الاستراتيجى ، فمثلا حالة الطائرات الأمريكية في قواعد اراضى دول (الناتو) او التى تعمل من حاملات في مياه قريبة من الاتحاد السوفييتى ، فمن وجهة النظر السوفييتية ، تعتبر هذه الطائرات تهديدا للامن السوفييتى ، وتوضع في عداد الأسلحة الاستراتيجية .

الآخر لزيارة فانس حيث كانت المواجهة الحقيقية في غرفة بريجنيف بالكرملين . في ظل توتر حاد ، حتى إن جروميكو حاول أن يقوم بدور المهدىء . وبينما توقع فانس أن تستمر الجلسة لمدة ساعتين على الأقل ، فإن الأمر لم يحتمل أكثر من ٥٥ دقيقة ، لتنتهى أكثر الجولات حرجا في تاريخ محادثات (سولت) . ورغم أنه قد تم الاتفاق على استئناف المحادثات في جنيف ، فقد تناول المعلقون نتائج هذه الجولة بكثير من التشاؤم ، حتى أن (تايم) الأمريكية طرحت تساؤلات — في ١١ أبريل ١٩٧٧ مثل هل مات الانفراج وهل هذه نهاية محادثات (سولت) ؟ — وذهب المعلقون السوفييت الى الربط بين حملة حقوق الانسان التى عبوها أساس فشل المحادثات ، وبين خطاب تشرشل الشهير في مدينة (فولتون ميسورى) في أبريل ١٩٤٦ الذى كان ايزانا ببدء الحرب الباردة ، وهو الخطاب الذى قال فيه تشرشل — بحضور الرئيس ترومان — [لقد نزل ستار حديدى عبر القارة يبدأ من ستيتين في البلطيق حتى تريستا في الادرياتيک] .

وفي ظل حملة إعلامية متباعدة ، استؤنفت المحادثات بين فانس وجروميكو في جنيف (١٨ — ٢٠ مايو) لمحاولة التغلب على العقبات والاعداد لاتفاق (سولت ٢) . ويمكن القول بأن هذه المحادثات كانت خطوة متقدمة نسبيا بعد لقاء موسكو ، فقد أعلن البيان المشترك أنه قد تم احراز تقدم واضح بشأن وضع الاطار الأساسى لاستمرار المفاوضات للتوصل الى اتفاق جديد في المستقبل القريب . وأعلن فانس في مؤتمره الصحفى ، أن الاتفاق الجديد (سولت ٢) الذى ستسعى الدولتان الى توقيعه ستركز نصوصه حول عدد الصواريخ والقاذفات التى سيسمح بها لكلتا الدولتين ، وتحديد المدى الخاص بهذه الأسلحة ، وسيختص البروتوكول الملحق بتسوية المسائل المتعلقة بالصواريخ (كروزر) والقاذفة (باكفاير) . وخارج نطاق محادثات (سولت) . تم التوقيع على اتفاقية بشأن حظر استخدام وسائل التأثير في البيئة لتحقيق أغراض عسكرية ، وكان فالدهيم متفائلا للغاية ، حين علق بأن هذا الاتفاق يعد تعهدا بالعمل على زيادة التقدم نحو الهدف النهائى ، وهو نزع السلاح . كما وقعت اتفاقية أخرى بشأن التعاون في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية . ولكن يجب التنويه بان التقدم النسبى الذى شهدته محادثات جنيف ، ترد عليه ملاحظات عدة تقلل من قيمته الفعلية ، ومن ذلك :

— أن الطرف السوفييتى لم يزل على تشدده بصدد نوعية السلاح الاستراتيجى الذى سيتم تحديده ، ويكثر

أما من وجهة النظر الأمريكية، فهي جزء من الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة. وكذلك حالة الصواريخ السوفيتية المقامة على قواعد أرضية ومصوبة نحو غرب أوروبا.

رابعاً: أن نظرة كل من الطرفين لتوازن القوى تنتهى بوجود نوع من الخل لصالح الطرف الآخر.

— فمن وجهة النظر الأمريكية، هناك تفوق لجيوش (وارسو) في وسط أوروبا، كما تنتظر بقلق إلى تطوير الاتحاد السوفيتي لصواريخ (ميرف) المتعددة الرؤوس، فضلاً عن القاذفة (باكفاير). ولذا تصر الولايات المتحدة — على عكس السوفيت — على أن مشروع فيلادلفوستوك الذي توصل إليه بريجنيف وفورد لم يعد صالحاً الآن.

— ومن وجهة النظر السوفيتية فإن التوازن العسكري يميل لصالح الدول الغربية، وإن هناك تجاوزات أمريكية مثل تنمية الصواريخ الجديدة العابرة للقارات (م-أكس)، التجارب السرية لصاروخ (توماجاتك) المنجح وأسلحة الأزار، الإسراع في تصميم القاذفة (ب-١) ١٠.

خامساً: تأتي المشكلات ذات الطابع السياسي لتضاعف من صعوبة التوصل إلى اتفاق جديد. وأهم هذه المشكلات، الخلاف حول قضية حقوق الإنسان. وتكمن خطورة هذا النوع من المشكلات، في ارتباطه المباشر بذلك الميراث من أزمة الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومن المعروف أن الرغبة في إجراء المفاوضة لا تكفي وحدها، إذا لم تستند الثقة المتبادلة، والشعور بضرورة التوفيق بين خلافات الأنظمة أو الأطراف التي تنوى إجراء المفاوضة. الخلل الرئيسي في نمط مفاوضات (سولت)

في حقيقة الأمر، فإن تلك المشكلات لم تكن لتتصف بهذا القدر من الحدة، لو لم تتخذ محادثات (سولت) ذلك النمط الذي جعلها تتسم بكل المعالم التي تميز مباراة فيما بين الدولتين الأعظم من جانب، أو بينهما وبين الدول الأقل من جانب آخر.

أ- محادثات (سولت) كمباراة ثنائية بين الدولتين الأعظم:

هذا النمط من المفاوضات يقود، لدى استخدام نظرية المباريات game theory إلى عدد من القواعد الجامدة التي يصعب الفكك منها، في مقدمتها أن أية نقطة يفقدها طرف يكسبها الطرف الآخر، وبالتالي فلا أحد يسمح بالتخلي عن أية ميزة عسكرية أو سلاح جديد، ما لم يشعر يقيناً، بأن الطرف الآخر قد تخلى عن ميزة أو سلاح على ذات الدرجة من الأهمية، حتى لا يكون قد أضاف نقطة إلى رصيد خصمه. معنى ذلك أن مجال الرؤية لكل منهما ينحصر في مصالحه مقابل مصالح

الطرف الآخر. وفي قضية مثل الحد من التسليح، يصعب الوصول إلى إنجازات حقيقية، ما لم يتسع مجال الرؤية ليشمل المصالح الأوسع للجماعة البشرية، بحيث يكون أمن طرف ما جزءاً لا يتجزأ من أمن العالم كله، بحيث تلعب هذه المصالح الأوسع، الدور الرئيسي في تحديد قواعد اللعبة في (مباراة) نزع السلاح.

ب- محادثات (سولت) كمباراة بين الدولتين الأعظم والدول الأقل:

يلاحظ أن التنازلات التي قدمتها الدول الأقل — أو معظمها — والمتعلقة بالتعهد بعدم دخول سباق التسليح النووي (الحظر الأفقي لانتشار الأسلحة النووية) ومغزى ذلك لم تقابله تنازلات مماثلة من القطبين بالنسبة لرصيدهما النووي (الحظر الرأسي لانتشار الأسلحة النووية). ومغزى ذلك أن هذه النقطة التي فقدتها الدول الأقل، قد فازت بها الدولتان الأعظم وترجمة ذلك تأكيد انقسام العالم إلى قوى عظمى ودول أخرى، وتأكيد احتكار تلك القوى لأسلحة الدمار الشامل. وفوق ذلك، فإن احتكار هذا النوع من التكنولوجيا، يفيض بالضرورة في مجالات أخرى من التكنولوجيا الحديثة. ويمكن الإشارة بوجه خاص إلى احتكار السيطرة على المناطق التي لا يمكن اكتشافها إلا بوسائل التكنولوجيا التي ترعرت في أحضان الأبحاث العسكرية مثل أعماق البحار والفضاء. ولعل هذا النوع من عدم التكافؤ، هو الذي دفع عدداً من الدول التي تملك القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لإنتاج هذه الأسلحة، إلى عدم التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتخاذ موقف الناقد لها. والسؤال الذي يثار هنا، هل يسهل تصور أن تنزل الدولتان العظميان عن هذا الامتياز خاصة إذا ما كان ثمة بديل متاح لتجنب الحرب الشاملة، وهو التركيز على حفظ التوازن؟ الواقع أن تحليل السلوك التفاوضي للدولتين، كما وضع في محادثات (سولت)، يقود إلى أن غاية كل منهما هي الوصول إلى اتفاق محدود مطلق فيما بينهما وإصالحهما فحسب. وبهذا المعنى يمكن القول بأن الدولتين لا تسعىان نحو تحقيق تقدم حقيقي في الحد من التسليح، بقدر ما تهدفان إلى تحقيق وحفظ نوع من التوازن فيما بينهما.

وماذا عن المستقبل:

يمكن القول بأن محادثات (سولت) قد سجلت مرحلة من الركود بعد جولة جديف، رغم استمرار المشاورات وذلك كنتيجة طبيعية لنمط المباراة الذي إتخذته المفاوضات منذ البداية. وربما كان المنطق الواضح لذلك هو تضائل فرص عقد لقاء قمة قريب بين الرئيسين كارتر وبريجنيف، وقد تم التراجع عن فكرة اللقاء على

تفتته ، ومجرد إستمرارها في جنيف ، يكفل ضمانه هامة
تحصول دون المزيد من التدهور ، كما أن الدولتين
الأعظم - مع بريطانيا - يجرون مشاورات حول الحظر
الشامل للتجارب النووية ، ويتبادل الآراء حول الحد من
التسلح في المحيط الهندي مستمر . وكذلك أكد البيان
الصادر عن ممثلي الدولتين في مؤتمر دارثموت الحادي
عشر في لاتفيا السوفيتية (٩ - ١٣ يوليو) ضرورة
التوصل في أسرع وقت ممكن إلى إتفاق (سولت ٢) ،
وأن توجه المحادثات بعد ذلك إلى إستمرار الحد من
وتخفيض التسلح الاستراتيجي . فضلا عن ذلك ، فقد
تقرر عقد مؤتمر عن الانتشار النووي في واشنطن في
خريف هذا العام ، تشترك فيه - بالإضافة إلى الدولتين
الأعظم عدد من الدول النووية والتي لديها تكنولوجيا
قادرة على صنع السلاح النووي في إطار ما يسميه
الرئيس كارتر (الحلف من أجل البقاء) ومن المعروف
أنه قد تقرر عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم
المتحدة حول نزع السلاح في مايو - يونيو ١٩٧٨ ، على
أن تكون خطوة تمهيدية لدعوة مؤتمر عالمي لنزع السلاح
قد شكلت لجنة خاصة من ٥٤ دولة للأعداد لها .

إن الدلالة الحقيقية لهذه الجهود ، أن البديل الوحيد
لطريق الحد من التسلح ، هو المخاطرة بمستقبل الجماعة
البشرية كلها ، فالتطور في صناعة الأسلحة الحديثة
يسير بمعدلات بالغة السرعة . فبينما ظل إستخدام
القوس والسهم لآلاف السنوات ، والأسلحة النارية لعدة
قرون ، والطائرة والدبابات لعدة عقود ... فإن متوسط
عمر الصواريخ الحديثة لا يتجاوز ٥ - ٧ سنوات ، وهو
متوسط يقل بمضي الوقت . ومنذ نصف قرن مضى ، كان
الفاصل الزمني بين حدوث الاكتشاف التكنولوجي وبين
إنتشاره هو ثلاثون عاما ، والآن إنكشف هذا الفاصل
إلى تسع سنوات فحسب . ويزيد من خطورة هذا
التطور ، ما يشير إليه الدكتور هربرت يوك في كتابه
(سباق إلى النسيان) من أن السلطة التي بمقدورها أن
تحدد أن يوم النهاية حان أو لم يحن بعد ، أخذت تنتقل
من رجال الدولة إلى فنيين على مستوى أقل حتى
تحوّل أخيرا إلى الحاسبات الالكترونية .

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن جهود الحد من
التسلح ، يجب أن تشمل كذلك الأسلحة التقليدية التي
بلغت قوتها التدميرية درجة خطيرة ، خاصة وأن كل
الحروب قد جرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
باستخدام الأسلحة التقليدية .

إن كل العقوبات التي تعترض طريق الحد من التسلح ،
لا ينبغي أن تصرف الإنسان عن حلمه في عالم يسوده
السلام والأمن .. حلم عالم خال من الأسلحة . □

مراحل ، فبعد أن كان مقررا أن يعقد في خريف هذا العام
وجدد له شهر سبتمبر بصورة مبدئية ، بدأ الحديث عن
إمكان عقد هذا اللقاء ، ولكن ليس قبل نهاية العام
الحالي . ثم لم يلبث كارتر أن أعلن إستبعاده لعقد اللقاء
هذا العام ، بعد أن وضح أن بريجنيف لا يريد عقد
الاجتماع ، ما لم يكن تتويجا لاتفاق جديد (سولت ٢)
يتم توقيع وثيقة خلال هذا اللقاء ولذلك لم يجد الطرفان
مفرا من تأجيل اجتماع فانس وجروميكو - الجولة
الثالثة - الذي كان مقررا له يوم ٨ سبتمبر بسبب
إستمرار وجود خلافات أساسية بين الجانبين . وفي
مناخ الركود ، يتجه كل طرف عادة إلى إتخاذ موقف
المتشدد ، وإستخدام مختلف وسائل الضغط على الطرف
الأخر ، مما جعل هذه الفترة من أكثر الفترات برودة في
علاقات القطبين منذ بداية عصر الانفراج .
ومن مظاهر ذلك :

— إصرار الرئيس كارتر على المضي في طرح قضائية
حقوق الإنسان ، وإعلان عزمه على إثارتها أثناء المؤتمر
الثاني للأمن والتعاون الأوربي ، في الوقت الذي يصر
الاتحاد السوفيتي على إعتبار هذا المسلك تدخلا في
الشؤون الداخلية السوفيتية ، ومؤدى ذلك مضاعفة أزمة
عدم الثقة التي تكتنف العلاقات بين الدولتين ويلاحظ أن
الخط البياني لهذه الأزمة في تصاعد منذ بداية هذا
العام ، فمثلا كانت (تايم) الأمريكية في ١١ أبريل تفسر
فشل محادثات فانس في موسكو ، بأن السوفيت لديهم
تقليد أن يختبروا كل إدارة أمريكية جديدة ، غير أنها
إتجهت في ٢٣ مايو إلى تأكيد أن السوفيت يشكون أكثر
من العادة في إدارة الرئيس كارتر .

— إستمرار إنتاج وتطوير أسلحة جديدة ، فقد عقد
وزراء دفاع (الناتو) إجتماعا في أوتاوا في ٨ ، ٩ يونيو
الماضي ، للتشاور حول وسائل تدعيم القوة النووية
الضاربة للحلف في مواجهة تطوير الاتحاد السوفيتي
لأسلحته النووية ، وخاصة الصواريخ الجديدة ، من
طراز (س . س - ٢٠) كما تأكد إتجاه الولايات
المتحدة إلى الإستمرار في إنتاج قنبلة (نيوترون)
والصواريخ (كروز) ، وحذر الاتحاد السوفيتي من أن
هذا الإتجاه يؤدي إلى فتح جولة جديدة في سباق التسلح
لأن الصواريخ الأخير من المنظور السوفيتي هو العقبة
الأساسية في طريق التوصل إلى إتفاق .

وقد أدت هذه التطورات بالتشائمين من المراقبين ،
إلى الاعتقاد في ضرورة التسليم بما يشير إليه علماء
الأنثروبولوجيا ، من أن الإنسان بدأ حياته على الأرض
بالقتال من أجل تأمين نفسه وأن روح القتال تطورت
معه حتى بات القتال لعبته المفضلة ولكن المتنافلين يرون
أن الموقف ليس قائما إلى درجة تدعو إلى التسليم بذلك ،
فمحادثات (سولت) - رغم ما يعترضها من ركود - لم

(١) مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث

(٢) الندوة الدولية للمحلفين عن المشكلة القبرصية



(١) مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث

د. صلاح العقاد

مثل تلك الدراسة الشاملة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية لهيئة التحكيم الدولية، بشأن النزاع على الحدود بينها وبين إمارتي أبو ظبي ومسقط، وهما حينذاك ما تزالان خاضعتين للحماية البريطانية.

وليس معنى ذلك، أن الأبحاث التاريخية فرغت من أي مضمون وطني، وليس هناك، في رأينا، تعارض بين الموضوعية وبين إبراز بعض الجوانب الوطنية في التاريخ. وفيما يخص موضوع شبه الجزيرة، على سبيل المثال، إتجهت بعض الأبحاث إلى إبراز دور العرب في تحرير الخليج من الاستعمار البرتغالي، فقد كان هذا الجانب مهماً، إما بسبب عدم توفر المصادر وإما بسبب عدم إدراك أهمية هذا الدور في بناء الشخصية العربية بمنطقة الخليج.

ولهذا كان من بين توصيات مؤتمر النوحه، العمل من أجل التنقيب عن الوثائق البرتغالية المتعلقة بالخليج، سواء تلك المحفوظة في لشبونة، أم في جوا عاصمة الامبراطورية البرتغالية في الهند، وورد في التوصيات إمكان الاستفادة من العلماء المغاربة، الذين أتاحت لهم الظروف الجغرافية والتاريخية، إتقان اللغة البرتغالية. ولا شك أن الاطلاع على هذه الوثائق، سيكون فتحاً جديداً بالنسبة للدراسات التاريخية، إذ أن معظم الذين إشتغلوا بتاريخ الخليج، إقتصروا على مراجعة الوثائق البريطانية.

لقد خصصت ندوة الرياض بأكملها لموضوع المصادر الأصلية لشبه الجزيرة العربية. وهذه المصادر متنوعة، منها ما هو على شكل وثائق رسمية، ومنها ما هو على شكل رحلات قام بها الأوروبيون في القرنين الماضيين، ومنها تلك المؤلفات الهامة التي كتبها مؤرخون عرب وطبع بعضها، في حين لم يزل الكثير منها مخطوطاً، وهناك حاجة إلى إنتقاء بعض هذه المخطوطات لنشرها، إذا تأكدت قيمتها العلمية. ولعل أهم ما يستلفت النظر، سواء في ندوة الرياض أو تلك التي عقدتها جامعة عين شمس، توجيه الانتظار إلى أهمية دور الوثائق العثمانية. وقد اتفق في ذلك المؤرخون العرب والأتراك الذين إشتراكوا في الندوات الثلاث، وقد دل إشتراكهم على زوال تلك الحساسية، التي كانت تقوم بين العرب والترك، كلما ذكر العهد العثماني. وقد إرتبط هذا العهد في

حظي تاريخ العرب الحديث، خلال النصف الأول من هذا العام، باهتمام كبير في ثلاثة أقطار عربية مختلفة، هي: مصر والسعودية وقطر.. فقد رتبت ثلاث ندوات علمية لموضوعات متفرعة في هذا المجال.. وكانت حسب ترتيبها الزمني مؤتمر تاريخ شرقي الجزيرة العربية، وقد عقد في النوحه خلال شهر مارس سنة ١٩٧٧، وتلاه مؤتمر مصادر تاريخ شبه الجزيرة العربية بالرياض الذي عقد في أبريل سنة ١٩٧٧. ثم خصصت جامعة عين شمس، ندوة لموضوع وثائق تاريخ العرب الحديث. وتم عقد هذه الندوات الثلاث على مستوى عربي، كما دعى إليها مؤرخون أجانب من الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية.

وربما لم يكن هذا التتابع في عقد الندوات، نتيجة ترتيب مسبق، بل جاء وليد الصيغة. ومع ذلك فإنها قد أبرزت جميعاً تطورات هامية في النظرة العربية للتاريخ.. أولا توجيه إهتمام خاص بالتوثيق، والبحث عن المصادر الأصلية، لتكون الأساس الذي تبني عليه الدراسات التاريخية. والتطور الثاني، يتمثل في تغلب النظرة الموضوعية للتاريخ، بعد أن كان من الشائع إخضاع البحث التاريخي لخدمة أغراض إعلامية، أو المساعدة في الدفاع عن قضايا سياسية.

وقد لوحظ أن المسئولين عن مؤتمر تاريخ شرقي شبه الجزيرة العربية بالنوحه، حرصوا على تجنب التورط في القضايا السياسية، سواء من جهة الذين أعدوا المؤتمر من الناحية العلمية، أي اتحاد المؤرخين العرب في بغداد، أو الجهات القطرية المختصة التي تولت الجانب الإداري والمالي.

هذا، مع العلم بأن موضوع شرق شبه الجزيرة، كان في الماضي يفرى بإثارة قضايا سياسية حساسة، مثل تسمية الخليج، أو إثبات حق دولة من الدول الناشئة حديثاً، في شرقي شبه الجزيرة العربية، في منطقة من مناطق الحدود المتنازع عليها بين الجيران العرب. والحق إن الإهتمام بالتاريخ في بعض الدول العربية، كان قد بدأ في الماضي، على شكل كتابة سير لزمعلاء الدول، أو تقسيم دراسات لهيئات التحكيم، التي تنظر في قضايا خلافات الحدود،

وتبين أن جامعة القاهرة ، تحتفظ بمجموعة هامة من هذه الوثائق ، تخص تاريخ الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ . واتفق أعضاء الندوة ، على ضرورة العناية بهذه المجموعة ، وترجمتها الى اللغة العربية ، أسوة بما تم بشأن كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء الحملة .

ولما كانت جامعات المغرب العربي ممثلة في ندوة جامعة عين شمس ، فقد كان من الطبيعي أن تجري دراسات حول مجموعات من الوثائق الفرنسية الغزيرة المتعلقة بتاريخ شمال أفريقيا ، كما طرح للمناقشة ، موضوع هام أثار جدلا سياسيا بين فرنسا والجزائر بعد الاستقلال . ذلك هو حق ملكية الوثائق الجزائرية . فقد نقل الفرنسيون ، عند خروجهم من البلاد ، أهم المجموعات الوثائقية ابتداء من العصر العثماني ، وحتى نهاية عهد السيادة الفرنسية سنة ١٩٦٢ وأودعت هذه الوثائق جامعة Ex-en-Provence ، حيث شرع الباحثون الفرنسيون في استغلالها ، ونشر أبحاث قيمة من خلالها . وحينما طالبت الحكومة الجزائرية باستردادها ، وافقت السلطات الفرنسية - « على مضيض » - على إعادة المجموعات المتعلقة بالعصر العثماني ، وأمرت على الاحتفاظ ببقية الوثائق ، بحجة أنها تخص عهد السيادة الفرنسية ، وبالتالي فهي جزء من التراث الوطني . وما زالت المفاوضات جارية بين البلدين . وهناك احتمال بأن تحل هذه المشكلة ، عن طريق السماح بتصوير الوثائق الجزائرية ، حتى يتسنى للجزائر الاحتفاظ بنسخة منها .

وقد لوحظ أن فرنسا أكثر تحفظا من بريطانيا في السماح بالاطلاع على وثائقها . فالوثائق المطروحة للجمهور ، لا تتعدى سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة للوثائق المحلية المتعلقة بالاستعمارات ، فإن الدول الحديثة التي نشأت في أفريقيا ، تشجع الباحثين على الاطلاع عليها ، الى آخر ما وصل إليه عهد الادارة الفرنسية ، سواء اكان عام ١٩٥٦ بالنسبة لتونس والمغرب ، أم عام ١٩٦٠ بالنسبة لدول غرب ووسط أفريقيا . وفي جميع الأحوال ، فإن هذه الوثائق مازالت بحاجة إلى ترتيب وتصنيف .

ومهما بلغت أهمية الوثائق الأجنبية ، فهي لا تعنى إطلاقا التقليل من شأن السجلات المحلية . وفي معظم العواصم العربية ، بل في بعض المدن الاقليمية الهامة ، توجد دور للمحفوظات ، وهي تتفاوت من حيث التنظيم وحجم السجلات المودعة فيها . كما تختلف مواقف الحكومات العربية ، من حيث إتاحة الفرص أمام الباحثين للاطلاع على هذه الوثائق الوطنية .

ومن أولى الدول العربية التي إهتمت بتنظيم وثائقها « مصر » وبهذه المناسبة ، أشاد بعض أعضاء ندوة جامعة عين شمس ، بالعمل الضخم الذي تم في العشرينات من هذا القرن ، حينما ترجمت الوثائق التركية إلى العربية ، وصنفت تصنيفا جيدا . غير أن مجموعة الوثائق المنظمة تتوقف عند عام ١٨٧٩ . ثم قام مركز تاريخ مصر المعاصر ، منذ عهد قريب ، بتجميع وثائق الحركة العربية . في حين أن وزارة الخارجية المصرية ، مازالت ترضن بوثائقها على الباحثين . وربما يرجع ذلك ، إلى أنها مازالت بحاجة إلى ترتيب وتنظيم ، هذا مع العلم بأن هذه الوثائق تلقى أضواء هامة على تاريخ مصر المعاصر .

ولا شك أن وثائق مصر المعاصرة ، سواء كانت من محفوظات الخارجية أم الحربية ، أم رئاسة مجلس الوزراء ، ثم رئاسة الجمهورية بعد سنة ١٩٥٢ ، كلها مصادر أساسية لخدمة مشروع كتابة تاريخ الثورة . وعندما أثير هذا الموضوع في ندوة جامعة عين شمس ، تطرقت المناقشات الى الأسلوب الذي اتبعته لجنة كتابة تاريخ الثورة ، من استنطاق بعض المسئولين وتسجيل أحاديثهم على شرائط مسجلة . وقد نلت المناقشات على أنه ينبغي الاكتفاء بمثل هذه التسجيلات الصوتية ، بل لا بد أن تسجل كتابة

ذهن بعضهم ، بصورة الحركات الاستعمارية الأوروبية . وطبقا للاتجاه الموضوعي الجديد الذي يراود له أن يسود الدراسات التاريخية ، فلا بد من إعادة تقويم الحكم العثماني ، على ضوء دراسة هذه الوثائق .

وقد أجمعت الأبحاث ، على أن دور المحفوظات التركية تضم ثروة زاخرة من الوثائق التي تلقى الأضواء على تاريخ العرب الحديث ، على امتداد أربعة قرون . وتشمل معظم أجزاء الوطن العربي ، من الجزائر غربا ، حتى الخليج شرقا . وتبين أنه حتى بالنسبة للولايات التي كان الحكم العثماني فيها ضعيفا مثل تونس والجزائر ، فإن الوثائق المتعلقة بهذا الحكم ، ليست من القلة ، خلافا لما أظهره بعض المؤرخين الفرنسيين الذين إهتموا بتاريخ شمال إفريقيا الحديث . وقد خرج المؤتمرون في الندوات الثلاث ، بانطباع ، هو ضرورة الاهتمام بتعلم اللغة التركية ، أو على الأصح اللسان العثماني ، وهي اللغة التي كتبت بها الوثائق المشار إليها ، والتي تختلف عن اللغة الحديثة .

والحق أن الوثائق العثمانية لا تغطي فقط التاريخ السياسي للولايات العربية أثناء تبعيتها للباب العالي ، بل إنها تكشف أيضا جوانب عديدة من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . فقد خصصت بعض الأبحاث مثالا لدراسة ميزانية اليمن ، من خلال المحفوظات العثمانية .

ويمكن بطبيعة الحال ، تطبيق مثل هذه الدراسات على الولايات الأخرى .

وإذا كان مؤتمر الديوحة وندوة الرياض ، قد كرس كل منهما لأقليم محدد من أقاليم الوطن العربي ، فإن ندوة جامعة عين شمس ، شملت أبحاثا تتعلق بوثائق الوطن العربي ، بامتداده من الخليج إلى المحيط . وإهتم كثير من الباحثين بالكشف عن مجموعات معينة من الوثائق البريطانية ، فمنها المجموعة التي تخص الاحتلال البريطاني لمصر ، ومجموعات أخرى تتعلق بفترة الحرب العالمية الثانية . ونخلص من هذه الأبحاث ، إلى ضخامة حجم الوثائق البريطانية ، فضلا عن حسن ترتيبها ، وإمكان الاطلاع عليها . يفارق ثلاثين سنة فقط عن الوقت الحاضر . ففي نهاية ١٩٧٧ تكون وثائق سنة ١٩٤٧ قد أعيت للاطلاع عليها أمام الباحثين الذين يفدون من شتى أنحاء العالم .

وبما أن الامبراطورية البريطانية كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، من أكبر إمبراطوريات العالم إتساعا ، فمن الطبيعي أن تكون إهتمامات بريطانيا متشعبة ، ولا تكاد تترك قطرا معروفا ، دون أن يكون لها فيه تمثيل دبلوماسي ، أو على الأقل وكلاء تجاريون .

وقد إعتاد الدبلوماسيون البريطانيون ، أن يكتبوا تقارير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الاقطار التي لهم فيها نفوذ ، وهكذا كانت السفارة البريطانية في القاهرة ، تقدم أثناء الحرب ، تقارير أسبوعية عما يجري في مصر من تطورات إقتصادية وسياسية وأحيانا يجري تصنيف هذه المراسلات والتقارير ، حسب الموضوعات التي تتناولها ، فنجد مجموعة تحمل رقما معيناً تتعلق بالحركة الشيوعية في مصر ، أثناء الحرب العالمية الثانية . وهكذا ، مما ييسر إجراء الدراسات التاريخية ، من خلال الوثائق البريطانية .

على أنه قد أثير حوار هام في ندوة القاهرة ، حول ما اذا كانت الوثائق البريطانية التي تطرح للجمهور ، تعتبر كاملة ، فلا تنزع منها بعض الوثائق التي تجرح أشخاصا مازالوا أحياء .

واتجه الرأي إلى احتمال أن الحكومة البريطانية قد تعمد الى سحب مثل هذه الوثائق من المجموعة المطروحة للتداول . ولذلك فإن من دراسة الوثائق ، وإستنباط الحقائق منها ، ومقارنتها بغيرها من المعلومات ، يحتاج الى تدريب خاص .

كذلك جرى تقويم للوثائق الفرنسية المتعلقة بالعالم العربي ،

ويوقع عليها أصحابها . وبعد هذا لا بد من تخصيص هذه الأقاليم ، ومقارنتها بالوثائق المكتوبة ، إن وجدت .

وفي الندوة المشار إليها ، تحدث ممثلو الجاسمات العربية ، كل حين دور الوثائق الوطنية الموجودة في بلاده : المغرب والسودان والعراق وسوريا ، وطرح بعض الموضوعات كنموذج على ما قد تفيد به الوثائق الوطنية ، من كشف معلومات هامة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر .

ومن هذه الأحاديث ، يتبين أن ظروف كل قطر عربي . هي التي تحدد معالجته للقضية الوثائق الرسمية ، وطرحها للإطلاع عليها أمام الباحثين . فقيام ثورة سنة ١٩٥٨ في العراق ، هي التي أتاحت الكشف عن وثائق البلاط الملكي . والقول العربية التي إستقلت في وقت متأخر نسبيا ، لم تجد تأسيسا حين فتح ملفات العهد الاستعماري . فصار الوثائق المركزية بالخرطوم ، تحتوي على مجموعة قيمة من السجلات تصل إلى سنة ١٩٥٦ ، وتضيف معلومات جديدة بالنسبة للوثائق المصرية المتعلقة بالسودان . كذلك فإن دول الخليج ، استخدمت ثروتها لإنشاء دور وثائق ، وتمكنت من

تصوير كميات هائلة من الوثائق البريطانية ، نظرا لأن وثائقها المحلية محدودة . بل أن دولة الامارات ، عرضت أن تقوم بتصوير وثائق فلسطين المحفوظة في مركز الأبحاث الفلسطينية في بيروت . وذلك بعد أن تعرض هذا المركز لحسابات التهريب أثناء الحرب الأهلية في لبنان . ويبدو أن المركز المذكور ، بذل جهودا طيبة للحصول على أوراق متناثرة تتعلق بالقضية الفلسطينية ، مثل أوراق اللجنة العربية العليا ، ومذكرات بعض القادة الفلسطينيين . ولا شك أن جمع هذه الأوراق وإيداعها مسكنا بعيدا عن التقلبات ، يؤدي خدمة مشكورة لجانب هام من تاريخ العرب المعاصر .

وأخيرا . فإذا كانت هذه المؤتمرات المتوالية ، تعتبر دفعة لبعض الدراسات التاريخية في الوطن العربي ، وتنبئها إلى المصافاة على وثائقه الرسمية ، فإن الآمال معقودة على هيئة جديدة أنشئت باسم « المركز الاقليمي للوثائق العربية » ومقرها في بغداد - وما زالت هذه الهيئة في مرحلة التكوين ، وهي بحاجة إلى مساندة فنية ومالية من جامعة الدول العربية ، لكي تقوم بأداء دورها على خير وجه . □

(٢) الندوة الدولية عن المشكلة القبرصية

محمد عيسى الشرقاوي

الراهنه ، ليست نزاعا بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين - كما تحاول ان تصور ذلك الحكومة التركية - وإنما هي أساسا مشكلة العنوان التركي ضد استقلال وسيادة جمهورية قبرص ، ومشكلة احتلال غير شرعي لجزء كبير من أراضي الجزيرة (٤٠ ٪ من أراضي قبرص) .

وقال كريستوفيدس ، ان قرارات الامم المتحدة بشأن المشكلة القبرصية ، تقدم حلا عادلا ودائما لها غير ان حكومة انقرة لا تمثل لهذه القرارات . وذكر ان المفاوضات الطائفية بين ممثلي القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، لم تسفر عن أي تقدم بسبب تعنت الجانب التركي .

وأشار الى أن جوا من التفاوض قد لاح (مؤقتا) : في الاتفاق بشأن حل المشكلة في فبراير الماضي ، وذلك عقب الاجتماع الثاني الذي عقد بين الرئيس مكاريوس ورؤوف سنكتاش زعيم القبارصة الاتراك ، وحضره كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة . فقد تم في هذا الاجتماع ، الاتفاق على مجموعة من الخطوط العريضة التي اعتبرت آنذاك كسرا لجمود المباحثات الطائفية ، وكان أبرز هذه الخطوط : ١ - الاتفاق على أن الهدف الأساسي هو اقامة دولة فيدرالية مستقلة وغير منحازة (وأن تكون من طائفتين) .

٢ - كفالة مبادئ أساسية ، هي حق التنقل والحركة وحرية الإقامة وحق الملكية .

٣ - أن يناقش الطرفان مساحة كل اقليم منهما ، في ضوء الحياة الاقتصادية والانتاجية .

شهدت العاصمة القبرصية نيقوسيا ، في الفترة من ١٨ الى ٢٠ يوليو الماضي ، ندوة دولية للصحفيين عن المشكلة القبرصية ، وقد نظم الندوة اتحاد الصحفيين القبارصة ، واشترك فيها أكثر من مائة صحفي من ٤٢ دولة بينهم مصر .

وقد انقسمت الندوة الى ٦ جلسات : صباحية ومساءنية . وتحدث في كل جلسة أحد المسئولين القبارصة أو المتخصصين في المشكلة ، وذلك في محاولة جادة ومدرسة لتقييم أكبر قدر من المعلومات والحقائق عن المشكلة للصحفيين المشاركين في الندوة . وقد جرت الندوة على النحو التالي :

في الجلسة الافتتاحية ، القى فيفيس ايانو نقيب الصحفيين القبارصة ، كلمة رحب فيها بالصحفيين ، ثم أوضح أن الشعب القبرصي ، تعرض منذ ثلاث سنوات لعسوان امبريالي ، تم تنفيذه على مرحلتين ، أولاها : الانقلاب العسكري الذي يبرته الحكومة العسكرية في اليونان ضد الرئيس مكاريوس ، وثانيتهما : الجزو التركي للجزيرة .

وأكد أن هذا العنوان كان يستهدف تمهيدية جمهورية قبرص المستقلة وغير المنحازة . وأضاف أن الشعب القبرصي يناضل الآن من أجل تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بحل المشكلة القبرصية . وتلقى هذه القرارات باحترام استقلال ووحدة أراضي وسيادة جمهورية قبرص ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية وعودة اللاجئين الى منازلهم .

ثم تحدث جون كريستوفيدس وزير خارجية قبرص ، فقدم عرضا شاملا لأبعاد المشكلة . وأكد أن المشكلة القبرصية ، في مرحلتها

ويضيف كريستو فيدس أن المباحثات التي جرت في فيينا بعد ذلك ، بين ممثلي الطائفتين ، كشفت عن أن القبارصة الاتراك يهدفون إلى إقامة دولتين منفصلتين تربطهما علاقة فضفاضة واسعة . ومعنى آخر ، أن المقترحات التركية استهدفت إقامة دولة كونفيدرالية ، وكان من الطبيعي أن تفشل المباحثات .

وأخيرا أكد وزير خارجية قبرص ، أنه يتعين إيجاد حيل عادلة للمشكلة ، ضمن إطار الأمم المتحدة .

وفي الجلسة الثانية ، تحدث الصحفي البريطاني كريستوفر هتشنز عن « المشكلة القبرصية تشكل تهديدا للسلام في منطقة شرقى البحر المتوسط وأوروبا عامة » . واستهل حديثه بأن المشكلة تثير توترا متصاعدا بين اليونان وتركيا ، مما يشكل خطرا بالغا في شرقى البحر المتوسط وأوروبا .

ثم يكشف هتشنز عن حقيقتين هامتين :

أولهما : أنه ينمو في قبرص الآن ، نوع من « القومية القبرصية » بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين على السواء . ويؤكد أن الاينوزيسمى - وهى الدعوة إلى وحدة قبرص واليونان - قد ماتت . وأشار إلى أن هذا الشعور القومى ، ينمو بين القبارصة الاتراك ، بسبب ما يتعرضون له من قهر واستغلال ، على أيدي جيش الاحتلال التركى .

ثانيتهما : الملح إلى أن بريطانيا قد شاركت بعدم التدخل في قبرص ، عقب الانقلاب العسكرى ضد مكاريوس ، في تنفيذ المخطط الخاص بالأطاحة بمكاريوس . ومما يذكر أن بريطانيا واليونان وتركيا ، فى الدول الثلاث الضامنة لاستقلال قبرص ، ولفى لاتفاقتين زيورخ ولندن عام ١٩٥٩ .

وفي الجلسة الثالثة ، تحدث البكوس ميخاليدس المتحدث البرلمانى باسم الحزب الديمقراطى (الحزب الذى يرأسه سيبوريوس كيبيريانوس رئيس مجلس النواب الذى تولى منصب رئيس الجمهورية القسرية عقب وفاة مكاريوس بمقتضى الدستور) .

وقد ركز ميخاليدس أن المشكلة القبرصية ليست مشكلة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، نظرا لأن الطائفتين ضحايا لعنوان واحد هو : العنوان التركى .

وأشار إلى أن الاحتلال التركى حول ٢٠٠ ألف قبرصى يونانى إلى لاجئين ، وأن الفى أسرة تعيش في حزن بالغ لانها « فقدت » أفرادا منها . وأن تركيا أرسلت ٣٠٠ ألف « مستوطن » إلى الاراضى التى يحتلها الجيش التركى (من ٢٠ ألف إلى ٤٠ ألف جندي) .

ويؤكد ميخاليدس أن الشعب القبرصى على استعداد لإيجاد حل للمشكلة على أساس إقامة دولة فيدرالية مستقلة ، يعيش فيها الجميع في ظل فرص متكافئة .

ويحرب عن ترخيص حربه بأية مبادرات للإسهام في التوصل إلى حل للمشكلة ، بشرط أن تكون ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحل المشكلة القبرصية .

ثم تحدث أركياس بابا يوانو سكرتير عام الحزب التقدمى للشعب العامل (الحزب الشيوعى) ، فأشار إلى أن تركيا لا ترفض بحسب تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ، وإنما تتخذ إجراءات لاستيطان الاراضى القبرصية المحتلة .

ونكر أن الامبريالية الامريكىة وأكثر البوائى رجعية في حلف الاطلنطى ، هى التى دبرت العدوان ضد الشعب القبرصى . وهو العدوان الذى تمثل في الانقلاب العسكرى ثم الغزو التركى .

وقال بابا يوانو أن المخابرات المركزية الامريكىة انقضت على الملايين الدولارات في قبرص منذ استقلالها (١٩٦٠) للنشاط التخريبى ، والاعداد للعنوان على الجزيرة .

وأشار إلى أن المشكلة القبرصية ، يمكن بل ويجب أن تحل سلميا ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة . وأحرب عن تأييده لفكرة عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بالمشكلة القبرصية .

لماذا العنوان على قبرص ؟

وفي الجلسة الرابعة ، وتحدث ا . بتساليديس وزير المالية القبرصى ، عن اقتصاديات البلاد ، وخاصة المشكلات التى تعاني منها الجزيرة منذ الغزو التركى . وأوضح أن الغزو التركى أضر باقتصاد قبرص أبلغ الضرر ، نظرا لأن الجزء الذى يحتله الجيش التركى ، يمثل ٢٠ ٪ من الموارد الاقتصادية في قبرص . كما أن الانتاج الزراعى في هذه المناطق ، بلغ ٦٤ ٪ من إنتاج الجزيرة عام ١٩٧٢ . وكان يعمل في المناطق المحتلة ٣٥ ٪ من الأيدي العاملة ، وتنتج ٢٦ ٪ من إجمالى الانتاج الصناعى . كما أن السياحة في هذا الجزء ، كانت تشكل ٦١ ٪ من الدخل السياحى .

ولذلك كله ، بلغت نسبة البطالة ٣٥ ٪ عقب الغزو هذا فضلا عن المشاكل الاقتصادية (والانسانية) التى عانت منها البلاد ، بسبب مشكلة اللاجئين .

ثم أثار الوزير القبرصى إلى الجهود الشاقة التى بذلتها الحكومة القبرصية لمواجهة الآثار الاقتصادية التى نجمت عن الغزو التركى للبلاد ، وخاصة خطة الطوارئ الاقتصادية (١٩٧٥ - ١٩٧٦) وكيف أمكن بها إنعاش الاقتصاد .

وركز بتساليديس على قضية هامة للغاية ، وهى إن تقسيم قبرص يشكل خطرا دائما على مستقبلها الاقتصادى ، وأنه يعرض القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، على السواء ، لمعاناة ومناعب اقتصادية شديدة ولذلك فهو يؤكد أن حل المشاكل الاقتصادية لقبرص ، يمكن في الاقتصاد الموحد ، وبدون هيمنة أى أمل في تطور وتنمية الاقتصاد القبرصى .

ضمن مناطق نفوذها ، نظرا لقرب الجزيرة من البترول العربي وقناة السويس .

واكد ليساريديس أن الغالبية الساحقة للشعب القبرصي ، بغض النظر عن أصولها العرقية ، يؤيدون الدولة القبرصية المستقلة غير المنحازة .

وأعرب ليساريديس عن تأييده لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، لحل المشكلة القبرصية طبقا لقرارات المنظمة الدولية .

ثم تحدث بأسوس بابا نوبولوس ممثل الجانب القبرصي اليوناني في المحادثات الطائفية ، فقدم عرضا للجهود التي بذلت من أجل إيجاد حل للمشكلة . ولكنه أكد أن المفاوضات لم تحرز أى تقدم منذ عام ١٩٧٤ وذلك بسبب تعنت الجانب التركي .

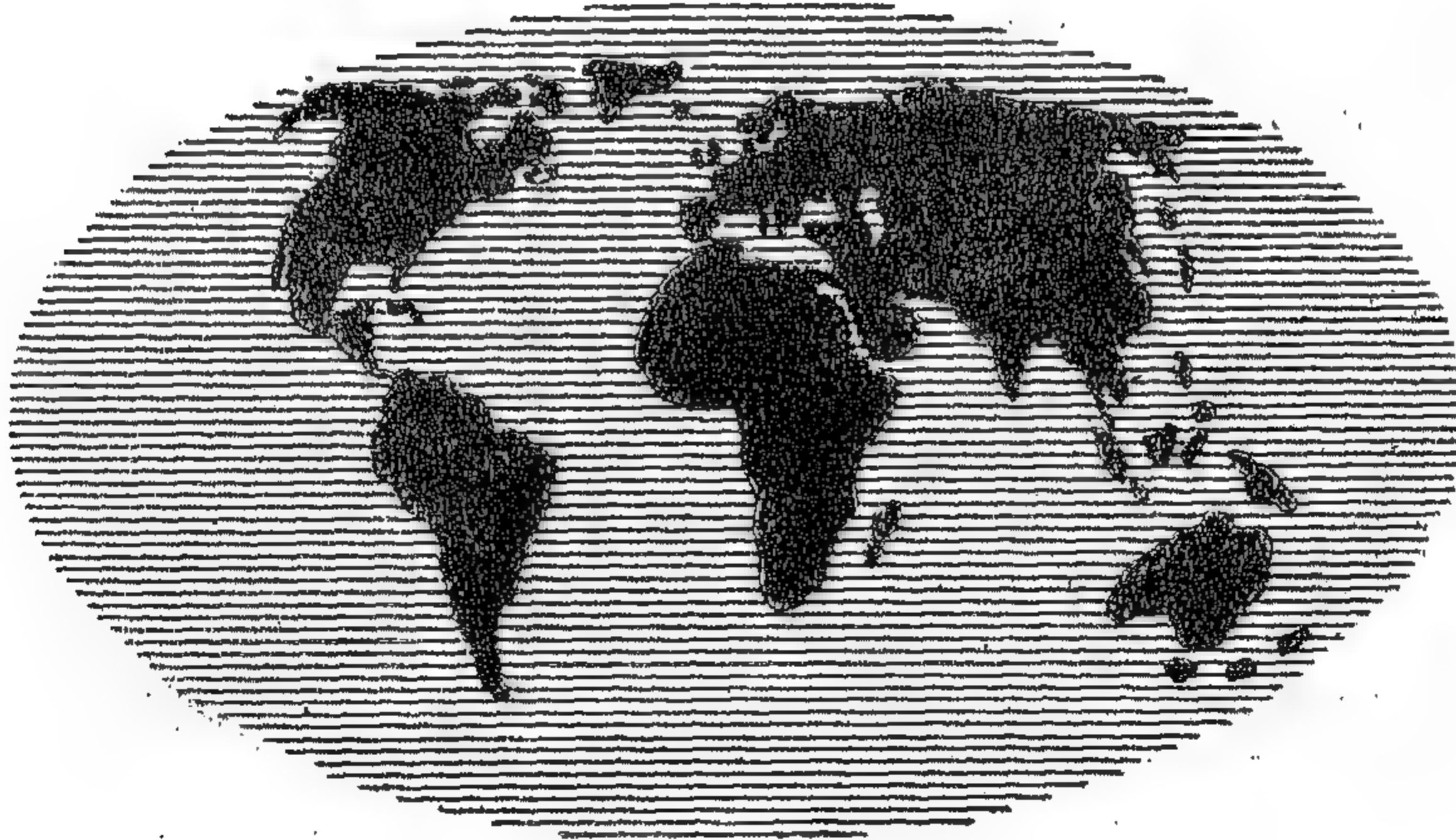
هذا وقد خصص اليوم الثالث للندوة (٢٠ يوليو ١٩٧٧) لزيارة مخيمات اللاجئين في سستافروس وكوكينتر ، ثم زيارة قصر الرئاسة الذي تعرض للقصف أثناء الانقلاب العسكري ضد مكاريوس . وفي المساء ، اشترك الصحفيون في الاحتفالات التي اقيمت في قلب العاصمة نيقوسيا ، في الذكر الذكرى الثالثة للشرى التركي . واستحقوا مع الشعب القبرصي لآخر خطاب القاه الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس ، ودعافية إلى ضرورة الاستمرار في النضال إلى أن تحرر قبرص كلها .

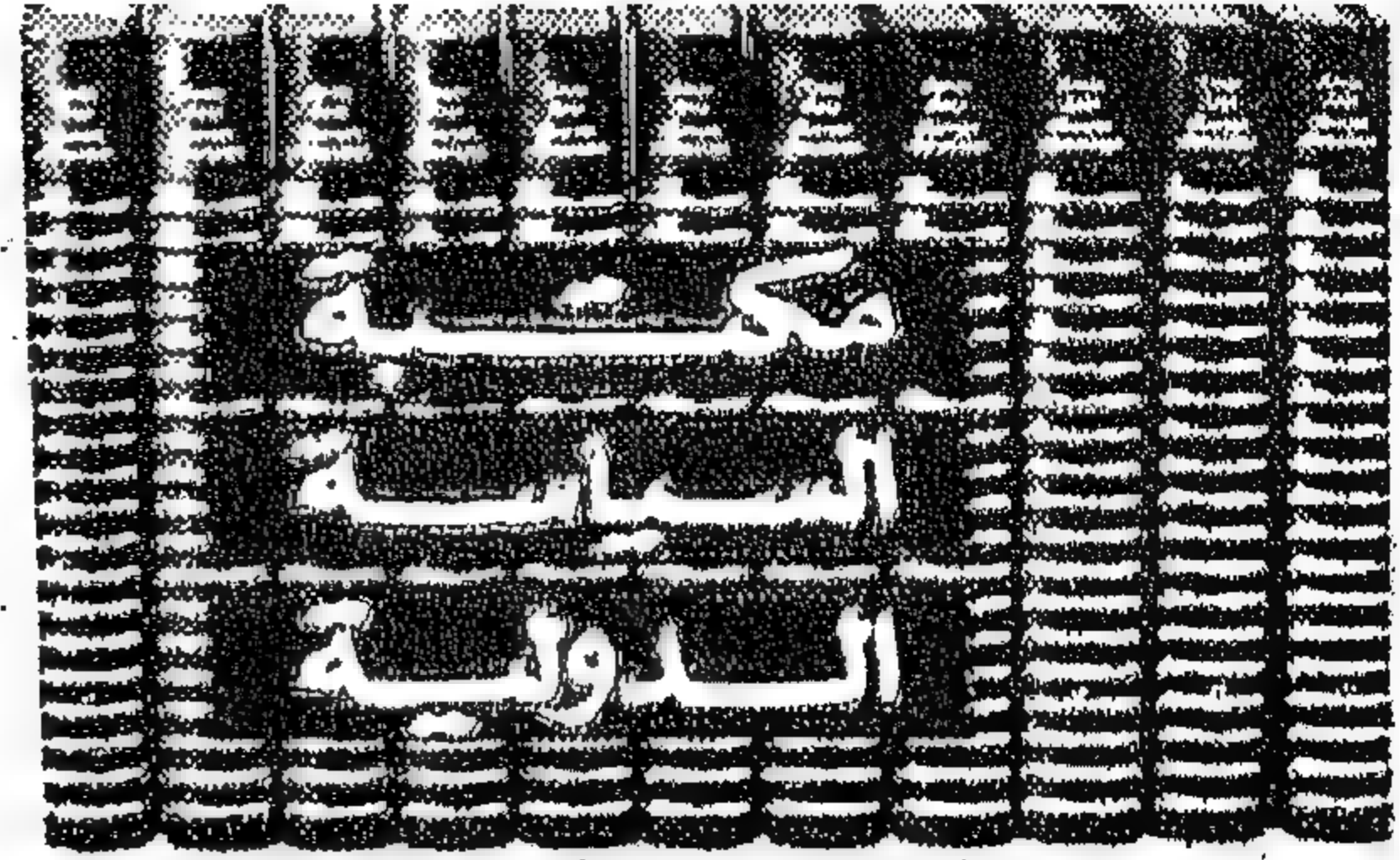
كما تحدث كلافكوس كليريديس زعيم حزب التجمع الديمقراطي (حزب يميني) ، فركز في حديثه على المفاوضات الطائفية ، نظرا لأنه كان ممثل القبارصة اليونانيين في هذه المفاوضات فترة من الوقت .

ونفى كليريديس مكان يريده القبارصة الاتراك ، من أنهم كانوا يتعرضون لقهر سياسي . وأشار إلى أنه أثناء مفاوضات مع رؤوف نيكناش زعيم القبارصة الاتراك ، اعترف هذا الأخير أمام ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ، بأن الاتراك القبارصة لم يتعرضوا لأي قهر سياسي . ولكن نيكناش رغم أنهم كانوا يتعرضون لقهر اقتصادي .

وكان رد كليريديس على هذا الرغم الأخير ، أن ٢٠٪ من الميزانية القبرصية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ كانت تخصص للقبارصة الاتراك ، بالرغم من أنهم لم يسهموا في هذه الميزانية . وفي الجلسة السادسة ، تحدث الدكتور فاسوس ليساريديس زعيم الحزب الاشتراكي (وهو مستشار الرئيس مكاريوس وطبيبة الخاص) . وطرح ليساريديس في مستهل حديثه سؤالاً هاماً هو : ماهي الأزمة القبرصية من وجهة نظرنا ؟

وكانت إجابته هي أن الأزمة القبرصية ، ليست نزاعاً بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، ولكنها في الواقع تعد نزاعاً بين دوائر معينة حاولت ، وما تزال تحاول ، وضع قبرص





الدفاع عن أوروبا الغربية

هاتين المشكلتين ، يتم من زوايا مختلفة تماما عن التصورات التقليدية القديمة . وفي هذا الخصوص كتبت دراسات وبحوث وتحليلات لا حصر لها .

والكتاب الذى نحن بصدد عرضه ، يتعرض بدوره لمشكلة الدفاع عن أوروبا الغربية ، وذلك من خلال بعض التحليلات المتعمقة والملتعة ، التى قام بها عدد من أقدس أساتذة العلاقات الدولية فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا جاء هذا الكتاب بحق ، وثيقة أكاديمية بارزة فى موضوعها .

والفصل الأول من الكتاب ، الذى جاء تحت عنوان « مبدأ نيكسون وأوروبا » كتبه لورنس مارتن استاذ دراسات الحرب فى كوينز كوليغ بجامعة لندن .

ويبدأ مارتن تحليله بقوله إن الأمن الأوروبى فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، إرتكز فى أساسه على ضمانات الحماية الأمريكية ، وعلى عكس ما هو شائع ، فإن المقصود بهذه الحماية ، لم يكن مجرد الدفاع عن أوروبا الغربية بالأسلحة النووية الأمريكية وحدها ، وإنما كان باستخدام قوة الردع الأطلنطية الضاربة كلها ، من نووية وتقليدية ، ضد أية محاولة لتهديد أمنها أو لتغيير الواقع الإقليمى فيها بالقوة المسلحة ، وهو الالتزام الذى بلورته وحدته وأكدت عليه معاهدة حلف شمال الأطلنطى .

ثم يقول المؤلف إنه فى سياق التطورات التالية على قيام الناتو ، ومع تدعيم القدرات النووية للاتحاد السوفىيتى ، وأيضا مع تعاظم إمكانات القوة التقليدية لمجموعة دول حلف وارسو ، وهى القوة التى لم تستطع دول أوروبا الغربية أن تعادلها على النحو الذى كان

— JOHN C. GARNETT
— THE DEFENCE OF WESTERN EUROPE
— MACMILLAN, 1974.

منذ

نهاية الحرب العالمية الماضية ، ومشكلة الدفاع عن أمن منطقة غرب أوروبا ، تحتل حيزا واسعا من إهتمام خبراء الاستراتيجية

الدولية . ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية الخاصة التى تمثلها هذه المنطقة ، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز توازن القوى العالمى .

وكان ذلك هو السبب الرئيسى وراء موافقة الولايات المتحدة على تأسيس حلف الأطلنطى ، بالاشتراك مع مجموعة دول أوروبا الغربية ، وذلك بقصد تكتيل إمكانات الدفاع عن العالم الغربى ، وتنسيقها على النحو الذى يمكنه من مواجهة تهديدات القوة الديناميكية المتزايدة للاتحاد السوفىيتى بالفاعلية المطلوبة ، إلا أن بروز العديد من المتغيرات الدولية وبخاصة منذ الستينات ، والتى وصلت بالعلاقات الغربية السوفىيتية من مرحلة التقارب إلى مرحلة الانفراج ، ثم أخيرا إلى مرحلة الوفاق الدولى ، قد إنعكس بصورة مباشرة على العديد من المفاهيم الغربية الأساسية ، حول مشكلتى الأمن الأوروبى والأمن الغربى عموما ، حتى لقد أصبح تناول

إلتزاماتها العسكرية تجاه دول الحلف الأوروبية . وقد عبر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ، عن بوادر التحول في إتجاه الولايات المتحدة من هذه المشكلة ، عندما قال : « إن الغاية من إحتفاظنا بكل القدرة النووية الرادعة ، هي الحيلولة دون وقوعنا نحن أو وقوع حلفائنا تحت الضغط أو الإكراه » ، ثم يستطرد الى القول « إنه من واجبى أن أصرح ، أنه لا أنا ولا أى من الرؤساء الآخرين الذين سيخلفوننى ، يجب أن نحصر أنفسنا داخل دائرة الانتقام بوسيلة التدمير الجماعى والعشوائى لأعدائنا من المدنيين ، لأن ثمة إختيارات بديلة ومتنوعة يتعين علينا التفكير فيها ، والترجيح من بينها ، حسب ما تقتضيه الظروف والمواقف .. الخ » .

ويقول المؤلف إن هذا الاتجاه الرسمى ، كان يعنى في حقيقة الأمر ، إقتناعا متزايدا من جانب الولايات المتحدة ، بضرورة العمل على تخفيض مستوى وجودها العسكرى في أوربا ، إتساقا مع المفهوم الذى إنبنى عليه ما يعرف بمبدأ نيكسون (تقليص الوجود العسكرى الأمريكى المباشر خارج الولايات المتحدة ، ونقل هذه المسئولية الى الحلفاء المعنيين) ، وهذا الاحتمال إن تحقق ، وهو مطروح بدرجة كبيرة ، فإنه سينتج بالتبعية اثرين هامين : أولهما أنه سيؤدى الى إضعاف إستراتيجية الناتو العسكرية وإفقادها جانبا مهما لها الآن من فاعلية رادعة ، وثانيهما أنه قد ينسف ثقة الأوروبيين تماما في جدية ضمانات الحماية النووية الأمريكية لهم ، وهو الشعور الذى يساعد على إدراكهم للحقيقة الاستراتيجية المستقرة الآن ، والتي تقول بأن القوتين العظميين ، مفتوحتان بنفس الدرجة من التهديد أمام بعضهما بعضا ، وهو بالضبط ما يدفع الولايات المتحدة الى تخصيص أولوية مطلقة لأمنها القومى في كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجى والسياسى ، حتى وإن كان الثمن النهائى هو التضحية بأمن ومصالح حلفائها الأوروبيين .

ويخلص المؤلف من تحليله الى القول ، بأنه على الرغم من أنه لا يمكن الجزم بنوع التغيير الذى سينتاب إستراتيجية الناتو في المستقبل المرئى ، إذ أن ذلك من الأمور التى يصعب التكهّن بها في العصر النووى ، وعلى الأخص في ظروف تنفيذ سياسات الوفاق الدولى في إطارها الراهن ، إلا أن الشيء الذى بات يلغى قبولا واسعا ومتزايدا ، هو أن كل ما يقال عن مبدأ المشاركة في تحمل أعباء الدفاع عن الأطلنطى بين أمريكا وحلفائها ، أصبح في حقيقته أقرب الى الشعار منه الى الواقع المادى .

ومن ثم ، فإن الشعور بالمسئولية ، أصبح يفرض على أوربا الغربية ، أن تبحث في الكيفية التى تستطيع بها أن تعزز أمنها ، وأن تحمى مصالحها بدرجة أعلى من

متوقعا منها ، كل ذلك جعل من قوة أمريكا النووية الرادعة ، حجر الزاوية في كافة ترتيبات الدفاع الغربى . وقد أدت هذه الحقيقة بالذات ، الى إنغماس القوتين العظميين في تطوير ودعم قدراتها من الأسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات ، حتى تستطيعا أن تواجه بعضهما بعضا بأسلوب التهديد المباشر ، دون الاعتماد كثيرا - كما كان مقدرا في السابق - على حلفائهما في شطرى أوربا . وعلى ذلك ، وكما يقول المؤلف ، فإن أوربا الغربية لم تعد تشكل عائقا ماديا ذا قيمة إستراتيجية مؤثرة في وجه التحدى السوفىيىتى لأمن أمريكا القومى ، كما كان متصورا عند تأسيس الناتو في نهاية الأربعينات .

ومن ذلك المعنى ، يتطرق المؤلف الى القول بأنه منذ تدعمت سياسات الانفراج الدولى بين القوتين العظميين في أواخر الستينات ، إتضحت الحاجة الى إجراء نوع من المراجعة لسياسات الأمن المعمول بها في حلف الأطلنطى ، وذلك بهدف التوصل الى أنسبها ، أو الى أكثرها مقدرة على الاستجابة لهذه المتغيرات الدولية الجديدة ، التى كان من أبرزها وأهمها إطلاقا ، سعى القوتين العظميين الى الاتفاق حول مجموعة من الضوابط المشتركة التى يمكنها ، من خلالها التحكم في سباق الأسلحة الاستراتيجية وتقييده ، وهو السباق الذى كان من المؤكد أن يجرهما إطلاقه أو عدم تقييده الى مزيد من التورط والاستنزاف المادى والتكنولوجى ، فضلا عن إزهاقه النفسى والمعنوى ، وذلك في الوقت الذى كانت فيه معادلة التسليح بينهما قد وصلت الى ما أصبح يعرف بمرحلة التعادل النووى nuclear parity . وبالفعل فإن النتائج التى تمخضت عن هذه المباحثات الثنائية (إتفاقية موسكو للحد من الأسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٧٢ والدخول في المرحلة الثانية من مباحثات سولت) وإن كانت مازال محدودة بشكل عام ، إلا أن انعكاساتها على سياسات الولايات المتحدة العسكرية داخل الناتو كانت واضحة . ومن ذلك مثلا ، أن التهديد الأمريكى باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية ضد الاتحاد السوفىيىتى دفعا عن أمن منطقة أوربا الغربية ، لم يعد على نفس مستواه السابق من الجدية والتصميم والاستعداد لقبول كافة المضاطر الانتحارية المترتبة عليه .

وهذه الحقيقة الأمنية الجوهرية ، التى ربما لم تبرز في كامل أبعادها بعد ، قد حجبها الى حد ما ، ذلك المناخ السياسى المتساهل الذى تولد عن تطبيق سياسات الوفاق الدولى ، وهى السياسات التى تجعل حلفاء أمريكا الأوروبيين غير حساسين للتهديد السوفىيىتى لهم ، بخلاف ما كانت عليه الحال من قبل . كذلك فإنهم في غمرة العلاقات الوفاقية الجديدة ، لا يتصورون أن الولايات المتحدة ستلجأ الى التبديل الجذرى في مضمون

يجب عليها أن تفعله، في ضوء شكوكها الكثيفة حول جدية ضمانات الحماية النووية الأمريكية لها.

ويضيف، إن الأوروبيين لاشك أنهم يعتبرون مسئولين عن هذا المأزق الذي يجدون أنفسهم فيه، فهم لم يقوموا بتعزيز مشاركتهم من القوة التقليدية في الناتو، ليواجهوا بها القوة التقليدية المتزايدة لدول حلف وارسو، وذلك بالرغم من تحذيرات الولايات المتحدة، بأنه بات من الصعب الاحتفاظ بالوضع العسكري القائم في الحلف، إذ أنه لم يعد متلائما مع التغيرات الأساسية التي طرأت على مختلف عناصر قوة الطرف الآخر.

وعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة، أن تخفيض التزام حمايتها لأوروبا الغربية، قد يترك هذه الأخيرة مفتوحة مستقبلا أمام الابتزاز السوفييتي الذي قد ينتهي بفنلندتها (أي تحييدها سياسيا على غرار فنلندا)، إلا أنها تجد نفسها مضطرة، تحت ضغط الحاجة، إلى بلورة علاقات جديدة بينها وبين الاتحاد السوفييتي، وأيضا بسبب الحاجة إلى تقييد سباق الأسلحة الاستراتيجية، إلى سلوك هذا الاتجاه وعدم النكوص عنه.

ويقول ويلكوكس إن هذه الحقائق مجتمعة، دفعت بعض المحللين إلى التساؤل: هل من المعقول أن يأخذ هدف تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، الأولوية على هدف الاحتفاظ بعلاقات أمريكية - أوروبية وثيقة ومستقرة؟ وهو يجيب على ذلك بأنه إذا كانت الحكومة الأمريكية قد دأبت على فض ذلك من جانبها، متذمرة في ذلك بالحجة التقليدية التي تقول بأن لأمن أوروبا الغربية أهمية قصوى بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، إلا أن الحقيقة التي لم تعد موضع شك، هي أنه لا يمكن تصور أن يطرد تقدم سياسات الوفاق بين القوتين العظميين، دون أن يؤثر ذلك سلبا، وبدرجة هامة، على المصالح الأمنية لحلفاء أمريكا الأوروبيين في الناتو.

ثم يستطرد إلى القول بأنه لم يعد يخفى، أن تخفيض مستوى وجود أمريكا العسكرية في أوروبا الغربية، سينتج سلسلة من ردود الفعل الخطيرة، فأولا سينتشر حالة من فراغ في أوروبا، يتعذر تماما على دولها أن تملأه بقوتها الذاتية، نووية كانت أو تقليدية. فالقوة النووية الفرنسية البريطانية، أضعف بكثير جدا من أن تقف أمام الاتحاد السوفييتي في أية حرب نووية تقع في أوروبا، كما أن القوة التقليدية لهذه الدول، أقل أيضا وبصورة ملموسة، من مثيلتها في حلف وارسو. بل الأكثر من ذلك، والأخطر في نفس الوقت، أن انسحاب أمريكا الكامل أو الجزئي من أوروبا الغربية، سيقول أو على أقل تقدير سيضعف الحافز لدى تلك الدول الأوروبية على دعم قوتها العسكرية الذاتية، وقد يدفعها ذلك الوضع، وهو محتمل تماما، إلى إختيار البديل الواقعي

الاستقلال ومن القدرة العسكرية الذاتية، بعيدا عن اعتمادها الحالي شبه الكامل على قوة الثأر الاستراتيجية للولايات المتحدة. وقد يتطلب ذلك إستثمار قوة أوروبا السياسية والاقتصادية وتوظيفها إلى أقصى حد في خدمة أمنها، في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وهو أمر يبدو ممكنا تماما في مناخ الوفاق الذي يستثير الحافز لدى كافة الأطراف، على التعامل بعيدا عن عقد الحرب الباردة وحساسياتها القديمة.

أما المقال الثاني في هذا الكتاب، فقد كتبه وين ويلكوكس الأستاذ الباحث بمعهد دراسات الحرب والسلام التابع لجامعة كولومبيا بنيويورك، وقد اختار له عنوان «مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا».

وهو يبدأ بتحليل أسباب ومصادر التغيير في ظروف العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب، من سياسية وإستراتيجية وتكنولوجية وإقتصادية، وما كان لذلك من نتائج بعيدة المدى على علاقات القوتين العظميين، وعلى علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين، وأيضا على العلاقات الأمريكية الصينية التي دخلت طورا جديدا من التفاهم والتقارب منذ بداية السبعينات، إذ أصبحت تشكل بعدا إستراتيجيا جديدا ومؤثرا من أبعاد عملية التوازن بين القوى النووية الكبرى في العالم.

ويردف ويلكوكس أن علاقات القوى العظمى ببعضها بعضا، وسواء كانت بالتوافق أو بالتضارب، ستظل لها في حساب واضعي الاستراتيجية الأمريكية، الأولوية التي لا تنافس من الناحيتين السياسية والعسكرية. ومن ثم، فإن الجانب الأكبر من قدرات أمريكا الرادعة، قد خصص لحماية أمن الولايات المتحدة والذود عن مصالحها، ضد تحديات القوى العظمى المنافسة. وعليه، فإن تطبيق دبلوماسية الردع الأمريكية في مواجهة أطراف أخرى، أو مناطق أخرى، أو في مواجهة تهديدات أقل يصبح بالمقارنة أمرا ثانويا، ولم يعد يشغل حيزا ذا قيمة في تنفيذ أمريكا لاستراتيجيتها العالمية.

ويؤكد المؤلف أن مشكلة أوروبا الغربية الأمنية، تكمن في أنها لم تعد تمثل مجورا رئيسيا من محساور إستراتيجية الردع النووي المتبادل بين القوتين العظميين، ومن ثم فقد أصبحت أوروبا الغربية فريسة لتقديرات ذاتية خاطئة عن طبيعة أهميتها ومكانتها، في حسابات التوازن الإستراتيجي المعقدة بين هذه القوى العظمى. ومن ناحية ثانية، فإن أمنها أصبح تابعا، بل ومعلقا على ما تتوصل إليه هذه القوى من إتفاقات فيما بينها، تستهدف بها خدمة مصالحها أولا. ويزيد من سوء الوضع أن أوروبا الغربية لم تعد تملك قوة ضغط تمكنها من أن تكون لها أصبع على الزناد العسكري الأمريكي، كما أنها في الوقت نفسه، لم تعمل على تدعيم مقدراتها العسكرية الذاتية، وذلك على عكس ما كان

والأسهل بالنسبة لها ، وهو قبول تحييد نفسها على النمط الفنلندي المعروف .

ويقول إن أعجب ما في الأمر كله ، أنه في الوقت الذي تضاعفت فيه قوة أوروبا الاقتصادية ، وزاد مستوى ثرائها المادي بدرجة هائلة ، أصبحت أكثر اعتمادا على الحماية التي تكفلها لها القوة الأمريكية ، ولم تحاول أوروبا أن تغير من مسلكها غير الطبيعي هذا ، حتى مع إدراكها أن هناك مشكلات اقتصادية وإستراتيجية وسياسية ملحة ، تدفع بالولايات المتحدة إلى ضغط التزاماتها في الناتو . ومثل هذا التخاضل الأوربي الواضح وغير المبرر منطقيا - حيث لا تعوز أوروبا الغربية الامكانيات المادية - يؤدي إلى تدمير علاقات الثقة والتعاون المتبادل بين الطرفين ، ويثير أقوى الشكوك حول مستقبل التحالف ، عندما تتحول أمريكا عنه إلى التركيز على أمنها ومصالحها الذاتية ، في إطار علاقات الوفاق التي تحرص على توثيقها وتطويرها مع الاتحاد السوفييتي .

وقد يؤدي ذلك الوضع بالولايات المتحدة ، كما يقول ويلكوكس ، إلى العمل على خلق إمكانيات جديدة لتوازن القوى في آسيا ، تستطيع من خلالها أن تعادل قوة الاتحاد السوفييتي التقليدية الضخمة في أوروبا ، والتي ثبت من واقع التجربة العملية ، أن دول أوروبا الغربية ، لم تعد قادرة على التصدي لها بالفاعلية المطلوبة . ومن المحتمل أن تتخذ هذه المحاولات الأمريكية ، صورة تقوية العلاقات الأمريكية الصينية ، وتعزيز جهود اليابان الدفاعية ، وتهيئة مناخ أفضل من العلاقات اليابانية الصينية ، وتنفيذ دبلوماسية ديناميكية في آسيا ، تكون موجهة بالدرجة الأولى ، نحو دعم أسس التوازن العالمي في نطاق هذا المفهوم الجديد .

ثم نأتى إلى الفصل الثالث من الكتاب ، ويحمل عنوان « السياسة السوفييتية المستقبلية تجاه أوروبا الغربية » وقد كتبه مالكولم ماكنيتوش الذي يعمل خبيرا في الشؤون السوفييتية بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن .

وهو يبدأ تحليله من فرضية مؤداها ، أن الاتحاد السوفييتي ، لم يجد إطلاقا عن هدفه الرئيسي الذي يتمثل في سعيه إلى تحقيق سيطرة السياسة على أوروبا . ومن هذا المنطلق ، فإنه ينظر إلى وجود أى قوة عظمى أخرى في أوروبا ، أيا ما كانت الحجج التي تتذرع بها في تبرير وجودها ، على أنه نوع من التطفل الذي يتعين التخلص منه ، شريطة أن يتم ذلك بوسائل لا تهدد الأمن السوفييتي على أى نحو غير مرغوب فيه .

على أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يتابع هذا الهدف بكل إلحاح وإصرار ، إلا أنه يدرك تماما أن أوروبا الغربية ، لا يمكن أن تقبل بحال ، أن تتحول إلى منطقة نفوذ سياسى له ، أو أن تكون مجرد قاعدة لمصالحه

الاستراتيجية ، وهو من ناحية أخرى ، لا يستطيع أن يفرض عليها هذا الوضع بالقوة العسكرية ، لأن نتيجة هذه المحاولة ستكون وبالا عليه ، وهذا ما يجعل دبلوماسيته حساسة وحذرة في تعاملها مع مجموعة دول أوروبا الغربية بالذات .

ثم يقول إن ثمة عوامل ومتغيرات عديدة ، دفعت بالاتحاد السوفييتي منذ أواخر الستينات ، إلى أن يبلور لنفسه إستراتيجية أوربية جديدة . ومن بين تلك العوامل ، على سبيل المثال : إستقرار وضع الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى في العالم [وهى المكانة التي أكدها وعززها دخول الولايات المتحدة معه في مباحثات للحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية منذ عام ١٩٦٩] ، وكذلك النمو المذهل في إمكانيات القوة البحرية السوفييتية ، وقوة قيادته السياسية الحاكمة التي إستطاعت أن تجتاز بنجاح ، عددا من الازمات الدولية العنيفة ، مثل حرب الشرق الأوسط (١٩٦٧) ، والازمة التشيكية (١٩٦٨) ، وحرب الحدود السوفييتية الصينية (١٩٦٩) . يضاف إلى ذلك كله ، أن الاتحاد السوفييتي ، كان قد إستطاع أن يضاعف من قوته وقوة حلفائه في حلف وارسو ، بصورة أصبحت تحمل معها خطرا حقيقيا على علاقات التوازن الأوروبية .

ومن هنا ، وفي إطار هذه الاستراتيجية الأوروبية ، يحاول الاتحاد السوفييتي بوسائله الدبلوماسية الخاصة ، أن يضاعف من نفوذه في الأحوال السياسية والاقتصادية لأوروبا الغربية ، والنيل من تماسك الغرب ، وإفقاد شعوب أوروبا الغربية ثقتها في الناتو ، كأداة تقدر على حماية أمنهم والدفاع عن مصالحهم ، ثم الانطلاق من هذه المرحلة إلى مرحلة أكثر تقدما ، وفيها يتم إضعاف دول غرب أوروبا عسكريا ، ودفع الوجود العسكري الأمريكى كلية خارج القارة الأوروبية وخارج البحر المتوسط ، ثم تهيئة الظروف التي تدفع بالولايات المتحدة إلى فض ارتباطها العسكري بدول أوروبا الغربية ، وفي مثل تلك الظروف من التخلخل والضعف ، سيحاول الاتحاد السوفييتي ، أن يهدم علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الجماعة الأوروبية ، ويحيلها إلى علاقات من التناحر والصراع الذي يصادر نهائيا احتمال قيام وحدة إندماجية أوربية ، أو أى شكل من أشكال التكامل السياسى الأوربي مستقبلا وهو ما تلح عليه دول الجماعة كهدف لها في الوقت الراهن .

وقد إقتنع مخططو هذه الاستراتيجية السوفييتية في أوروبا ، أن نقطة البدء التي يمكن أن ينفذوا منها إلى هذه الأهداف القريبة والبعيدة معا ، هى المطالبة بإقامة مؤتمر أوربي عام ، أو لجنة أوربية عامة ، تكون بمثابة الجهاز الذى يضطلع بالمنافسة والتداول في مختلف النواحي السياسية والأمنية التي تعنى أوروبا بشطريها . وفي مثل هذا الجهاز ، يمكن للاتحاد السوفييتي ، أن

وهو يبدأ بالاشارة الى مختلف مظاهر القوة والاستقرار التي طرأت على منطقة أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ويقول إنه فضلا عن تدعيم القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية لهذه الدول، وهو ما أسهم كثيرا في الارتقاء بمستواها الاقتصادي، فإن وجود حلفى الاطلنطي ووارسو في أوروبا، ساعد على توفير درجة عالية نسبيا من الاستقرار العسكري - من خلال تطبيقه مبدأ الردع النووي المتبادل - وهو بالتالي ما سهل على هذه الدول، أن تتفرغ لبناء نفسها بعيدا عن ضغوط الاستنزاف الاقتصادي، التي تتلزم دائما مع التوترات والصراعات المسلحة.

ثم يضيف أن الاتحاد السوفيتي، قد عبر باستمراره عن معارضته لمشاريع التكامل والاندماج - سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية - بين دول أوروبا الغربية، وذلك حتى تبقى هذه الدول ضعيفة ومنقسمة على نفسها، وهو بالتالي ما يتيح له فرصة أكبر في قيادة أوروبا والسيطرة عليها سياسيا. وتختلف الحال مع الولايات المتحدة، التي أيدت باستمرار هدف الوحدة الأوروبية، باعتبار أن هذه الوحدة تشكل ركيزة مهمة من ركائز حفظ التوازن العالمي. وبالطبع فإن أوروبا المتحدة التي تشجع الولايات المتحدة على قيامها، هي التي تظل على تحالفها معها في الناتو، وهي أيضا التي تستطيع بقوتها الموحدة، أن تخفف من أعباء الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية في هذه المنظمة الدفاعية الاطلنطية. على أن ذلك لا يعني، أن تأييد الوحدة الأوروبية، يحظى باتفاق عام في الولايات المتحدة، إذ أن هناك قطاعات من الرأي السياسي، تتصور أنه سيكون من الصعب على أمريكا أن تتحكم في أوروبا موحدة، عنها في ظل أوضاع الاستقلال الحالية.

ويستطرد جارنيت الى القول بأن كل المؤشرات الراهنة، تدل على أن وصول أوروبا الموحدة - بافتراض إمكانية تحقيق هذا - الى مرتبة القوى العظمى، على غرار القوتين العظميين الآخرين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سيكون احتمالا بعيدا. ومن ثم، فإن أوروبا الغربية ستظل لسنوات عديدة قادمة، معتمدة في موضوع حماية أمنها - على القوة الاستراتيجية النووية الرادعة لأمريكا، حتى وإن تحورت مسئوليات الدفاع بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين داخل الناتو بصورة أو أخرى.

وبالمثل، فإنه ليس ثمة ما يدل على أن إتساع حجم العضوية في الجماعة الأوروبية، سيعود تلقائيا وبالضرورة، الى نتائج إستراتيجية ذات قيمة، فقد ينتج عن هذا الاتساع، الاتجاه نحو مزيد من التخصص في الانتاج وتقسيم العمل. إلا أنه فيما يتعلق بأمور الدفاع، فإنه من المستبعد كثيرا، أن تقوم سلطة أوروبية واحدة بأداء هذه المسئولية. ومما يقوى من هذا

يعمل على تكثيف نفوذه وقوة تأثيره فيه، بما يمكنه من دفع هذه المجموعة الواسعة من الدول الأوروبية، في المسار الذي يخدم مصالحه بالدرجة الأولى. ولعل ذلك يفسر تحمسه الشديد لفكرة عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوربي. وهي الفكرة التي ظل يلح عليها ويطالب بتنفيذها، حتى تحققت فعلا.

ولقد سبق ذلك وهياً له بالطبع، إقدام الاتحاد السوفيتي على إبرام سلسلة من المعاهدات مع دول أوروبا الغربية، لكي يطمئنها ويبدد شكوكها ومخاوفها، كما دفع بعض شركائه من دول أوروبا الشرقية، لأن تحذو حذوه [المعاهدة الألمانية السوفيتية، ثم المعاهدة بين دولتي ألمانيا، والمعاهدة الألمانية البولندية، والألمانية التشيكية، والاتفاقية الرباعية حول برلين .. الخ] .

ومن هذا المنطلق، يبدأ الاتحاد السوفيتي يطالب بإجراء مفاوضات ثنائية بينه وبين الولايات المتحدة، للتباحث حول إمكانية التوصل الى إتفاقية للخفض المتبادل والمتوازن للقوات في أوروبا، تكون على غرار إتفاقية الحظر على سباق الأسلحة الاستراتيجية. ولقد كان الدافع الحقيقي من وراء ذلك بالطبع، ليس تصفية التوترات القائمة في القارة الأوروبية، وإنما رغبة الاتحاد السوفيتي، في تصفية الناتو بالتدريج، ودفع الولايات المتحدة خارج أوروبا في الوقت الذي يحتفظ فيه لنفسه بسيطرته العسكرية الكاملة على منطقة أوروبا الشرقية. ويعقب ماكينتوس بقوله إنه على الرغم من كل هذه المحاولات الدبلوماسية الدعوية التي بذلها الاتحاد السوفيتي في أوروبا الغربية، للوصول بمرور الوقت، الى أهدافه النهائية تلك، إلا أن هذه الجهود قد لا تكفل بالنجاح الكامل، لاعتبارات متعددة، لعل أهمها إطلاقا في الوقت الحاضر، أن تطورات النزاع الصيني السوفيتي قد تضطر السوفييت الى نقل الأولوية في إستراتيجيته العالمية من أوروبا الغربية الى مواجهته مع الصين، وهو ما يعني بالتبعية، أن قوة الدفع التي تحرك إستراتيجيته الأوروبية ستقل، وقد يقابل هذا على الناحية الأخرى، إدراك مجموعة دول أوروبا الغربية، أنه لا بديل أمامها سوى توثيق علاقات التضامن فيما بينها، على اعتبار أن ذلك وحده، ولا شيء سواه، سيكون العائق أمام محاولة الاتحاد السوفيتي إخماد صقوفها، وإجهاض قوتها السياسية، والتحول بها من قوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية عالمية لها قيمتها ووزنها، الى قاعدة لنفوذه ومصالحه. وفي كل الأحوال، فإن ذلك يعني تقليل فرص هذه الاستراتيجية السوفيتية الأوروبية في إنجاز ما تخطط له.

وفي فصل آخر من فصول هذا الكتاب، يتحدث جون جارنيت استنادا للعلاقات الدولية بجامعة ويلز في بريطانيا عن الأمن الأوربي والجماعة الأوروبية الموسعة.

الصناعات ، والاحتفاظ بها في مواجهة تطور التكنولوجيا العسكرية ، وما يترتب على ذلك من استنزاف لمزيد من الموارد المالية والاقتصادية والعلمية .. الخ ،

وهنا يطرح بعضهم فكرة التعاون بين هذه الدول الأوروبية في ميدان إنتاج الأسلحة ، وذلك على سبيل الحل العملي لهذه المشكلة الحادة ، ويقولون إن ذلك يكون عن طريق إقامة وكالة أوروبية مسئولة عن التخطيط لسياسات إنتاج الأسلحة ، وتوزيع الأدوار الانتاجية على هذه الدول بحسب كفاءتها التخصصية في إنتاج أنواع معينة منها ، وهكذا . إلا أن المؤلف يحلل الصعوبات العديدة الكامنة في هذا الحل المقترح ، بل وينتهي إلى القول بأن عملية التخطيط لإنتاج أسلحة على هذا المستوى الأوربي العام ، وبكل تفاصيلها الفنية الدقيقة ، تعتبر أمرا معقدا للغاية ، فضلا عن أنه سيصطدم بمعارضة الحكومات الأوروبية ، التي قد ترى أنه من الأفضل لاقتصادياتها الوطنية ، أن تعيد توجيه مواردها وطاقتها المادية والتكنولوجية ، إلى الإنتاج المدني ، وليس لإنتاج أسلحة تعلم مقدما أنها تبلى وتفقد قيمتها بسرعة فاقت كل تصور .

وبعد ، فهذا عرض لكتاب جون جارنيت عن الدفاع عن أوروبا الغربية ، وللحق فإن هذا الكتاب ، وكما قلنا في البداية ، قد حلل الجوانب الرئيسية لهذه المشكلة بدرجة عالية من المهارة والاقتدار . ومن هنا فإنه يكتسب قيمته الخاصة كمراجع أساسي لا غنى عنه حول هذا الموضوع . □

د . إسماعيل صبرى مقلد

الاعتقاد ، أن الدول الأوروبية ما تزال تنظر إلى مسئولية الدفاع ، على أنها من صميم أعمال السيادة الوطنية . وعلى ذلك ، فإنه سيكون من غير الواقعي في شيء ، أن تخرج الولايات المتحدة من أوروبا ، أو أن تخرج أوروبا الموحدة من حلف الأطلسي ، لتبدأ مسئولية الدفاع عن نفسها - بكل ما يقتضيه هذا الدفاع من إمكانات نووية وتقليدية أوروبية هائلة - من نقطة الصفر تقريبا . وإذا كانت دول السوق الأوروبية المشتركة ، قد استطاعت أن تثبت نفسها إقتصاديا بعد فترة قاربت عقدين كاملين من الزمان ، فهل يعقل ، والحال هذه ، أن تجازف في موضوع الأمن - على إلحاحه وخطورته - على أمل أن تصل إلى نتيجة غير مؤكدة بعد عشرات السنين ؟ وماذا ستكون عليه قوة الأطراف الأخرى حينئذ ؟ إنها لا بد أن تكون شيئا يخرج تماما من حيز المقارنة .

والنتيجة الأخيرة ، كما يقول جارنيت ، هي أنه حتى لو سلمنا من جانبنا باطراد النمو في نزعة التكامل والاندماج لدى دول أوروبا الغربية ، إلا أن ذلك لن يكون بديلا بحال لقوة أمريكا العسكرية في القارة الأوروبية ، إذ أن هذه القوة كانت وستظل الركيزة الأساسية في أي نظام فعال للدفاع عن أمن أوروبا الغربية وإستقلالها . وتحت عنوان « مستقبل التعاون الأوربي في أمور التسليح » يحاول هيو جرير ، مساعد وكيل وزارة الدفاع البريطانية ، أن يناقش بعضا من جوانب تلك المشكلة الحساسة ، التي إستحوذت في السنوات الأخيرة على إهتمام مجموعة كبيرة من المحللين العسكريين في الغرب . وهو يقول إن أس المشكلة ، يكمن في النفقات الخيالية التي يتكبدها إنشاء صناعات حربية متطورة الآن ، ومن هنا تنشأ صعوبة تمويل مثل هذه

المؤلفات العربية السياسية

أفريقية ، هي قضية أفريقية ، هي قضية نظام الحزب الواحد في أفريقية بين النظرية والتطبيق .

وقد قسمت الكتاب الذي يتسم بعمق التبويب ، وعمق التحليل إلى ثلاثة أبواب ، إنقسمت بدورها إلى فصول . فخصصت الباب الأول للتعريف بنظام الحزب الواحد في أفريقيا ، وشرح أسباب إنتشار هذا الحزب الواحد .

أما الباب الثاني ، فيعالج خصائص نظام الحزب الواحد في أفريقيا ، موضحا هيكله التنظيمي ، وعلاقته بالسلطات المختلفة بالتنظيمات الجماهيرية ، والتقايات العمالية ، ومنظمات الشباب ، وتنظيمات النساء ، كما تخصص فصلا في هذا الباب ، لموقف الحزب الواحد من المعارضة ، شارحة الأساليب التي يستخدمها للقضاء عليها .

أما الباب الثالث والآخر ، فعنوانه « التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد » . وقد قسمت هذه التحديات إلى نوعين : منها

□ □ د . حورية توفيق مجاهد :

نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق . مكتبة الأنجلو ،

القاهرة ١٩٧٧ □ □

إهتمت د . حورية توفيق مجاهد ، بالدراسات السياسية الأفريقية منذ زمن طويل ، فكانت رسالتها لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية عن قضية افريقية ، ثم كانت رسالتها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، عن قضية أفريقية ، لذلك فليس غريبا أن يكون كتابها الجديد ، عن قضية

تتبعها بنفسه المؤلف . ولكن لا علاقة وثيقة بين هذه الصور ، إلا التسلسل التاريخي ، وانطباعات المؤلف الشخصية ، التي كانت نتيجة لمعايشة المؤلف لهذه الأحداث . فهناك صورة ليأرنج عند وصوله لمطار القاهرة ، وحديث معه في عيد رأس السنة في قبرص ، وقصة الجاسوس الصيني الذي هرب إلى مصر ، وموقف ديجول من أزمة الشرق الأوسط ، وقصة تحطيم الحفار الاسرائيلي لاستخراج البترول في ميناء أبيجسان ، ومسابقات بين القيادات ، ومحادثات أسوان ، وزيارات إلى موسكو .

وهذا التثقل السريع من قصة إلى قصة ، ومن صورة إلى صورة ، يذكرنا بالفن السينمائي ، أكثر مما يذكرنا بالتأليف السياسي . وإذا كان هذا الأسلوب الصحفي ، يجعل الكتاب سهل القراءة ، فإنه من ناحية أخرى ، لا يمكن القارئ من ربط تلك الأحداث المتسلسلة بعضها ببعض ، ويصعب عليه الوصول إلى أصول القضية ، أو رسم أبعادها ، ولا نعرف ما إذا كان هذا المنهج الذي اتبعه الأستاذ حمدي فؤاد ، يرجع إلى المحظورات التي تحيط بتلك الفترة الدقيقة من تاريخنا الدبلوماسي ، أم ترجع إلى رغبته في جعل الكتاب سهل القراءة على القارئ ، أم يرجع إلى طبيعته كصحفي ، تخصص في تسجيل الأحداث ، أم ترجع إلى أن الدبلوماسية المصرية غير مترابطة الأطوار ، فيصعب على المرء لم أطرافها ، أو تجميع حلقاتها ، أو أن المؤلف رفض أن يقدم لنا إستنتاجاته وتعليقاته صريحة . لذلك لو طلب مني تصنيف هذا الكتاب ، لوجدت نفسي في حيرة ؛ فهو كتاب صحفي من حيث أسلوب عرض مائه ، ومن حيث اهتمامه بالتفاصيل ، ألوان الطائفة ، ذكر أسماء الفنادق ، عبارات المجاملة التي جاءت على السنة القيادات ، ولكنه من ناحية أخرى ، كتاب علمي جاف ، يورد أهم الوثائق الدبلوماسية ومحاضرات الجلسات المتعلقة بتلك الفترة الحرجة من تاريخنا الدبلوماسي . وإذا كنت كئافد ، أحرار في تحديد طبيعة الكتاب ، فأنني كقارئ ، لا أتردد في أن أقول إنني قرأت الكتاب بشغف وإعجاب من الغلاف للغلاف ، وهذا أحسن ثناء يقال عن كتاب .

ب . ب . غ

□□ اللواء حسن البدرى : الحرب في أرض السلام ، الأولى ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، القاهرة ، دار الوطن العربي ، ١٩٧٦ □□

إذا كانت الدراسات العسكرية لا تزال قليلة في الوطن العربي ، إنه كثيرا ما يغلب عليها الطابع الفني الجاف ، مما يجعلها صعبة القراءة لغير العسكريين ، أو يغلب عليها الطابع الاعلامي ، مما يفقدها جديتها ، ويجعلها غير مستساغة للمثقفين - فسان فرع التاريخ العسكري المصري محفوظ ، إذا صادف من إهتم بتدوينه والعناية به ، ومنهم اللواء حسن البدرى ، الذي اتجهنا بكتابة الجديد « الحرب في أرض السلام » ، الذي يتعرض للجولة العربية الاسرائيلية الأولى فيما بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ .

ففي هذا الكتاب الكبير المزدان بالخرائط والصور ، يشرح لنا الخلفية التاريخية للصراع ، لينتقل بنا إلى مراحل الحرب العربية الاسرائيلية وسناتها فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى خمسة أبواب ، قسمت بدورها إلى فصول ، فجعل عنوان الباب الأول جذور القضية ، حيث تعرض فيه لخلفية الصراع ، وجغرافية المسرح الذي دار عليه ذلك الصراع ،

التحديات الداخلية ، كالتنافس والصراع بين الصفوة الحاكمة وفشل الحزب في جلب الدماء الجديدة ، ومنها التحديات الخارجية ، مثل موقف الزعامة التقليدية والصفوة القديمة ورجسال الدين والمتكلمين من الحزب الواحد .

والتحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد ، تنقلنا إلى أهم قضية ، وهي علاقة الحزب الواحد بالديمقراطية . فهناك رأي سائد بين بعض الباحثين الغربيين ، يقول إن عدم وجود حزب معارض ، يجعل نظام الحزب الواحد نظاما تسلطيا غير ديمقراطي . وقد نشرت دراسات حديثة ، تؤكد أن التعددية الحزبية ، لم تعبر بالضرورة عن الديمقراطية وعن احترام سيادة القانون . فقد يوجد نظام تسلطي في ظل تعدد الأحزاب ، كما أنه يوجد نظام ديمقراطي في ظل نظام الحزب الواحد ، إذا ظهرت المعارضة داخل هذا الحزب الواحد . وإذا احترم هذا الحزب الواحد سيادة القانون ، وإذا استطاعت الجماهير ، أن تشارك في الحياة السياسية داخل الحزب الواحد . وقد عالجت الكاتبة هذه القضية الخطيرة في خمس صفحات ، وكنا نرجو أن توليها مزيدا من الاهتمام والتحليل .

وأملنا أن الدكتور حورية مجاهد ، تقدم لنا كتابا جديدة في القضايا السياسية الأفريقية ، لتعمل على تدعيم التضامن العربي الأفريقي ، الذي هو في أشد الحاجة إلى مثل هذه الدراسات الأكاديمية ، لأننا كما قلنا في أكثر من مناسبة ، لو كان التضامن العربي الأفريقي مقصورا على تقديم الدولارات البترولية إلى الدول الأفريقية ، لانهار هذا التضامن وفقد قيمته ، أما إذا لازمت المساعدات العربية الأفريقية دراسات لمساعدة الوطن العربي ، في فهم الواقع الأفريقي ، ومساعدة الدول الأفريقية في فهم الواقع العربي ، فإن هذه الدراسات ، من شأنها أن تعمق التضامن وتجعله أكثر ثباتا ورسوخا . ودراسة الدكتور حورية مجاهد ، واحدة من هذه الدراسات العلمية المطلوبة .

د . بطرس بطرس غالي

□□ حمدي فؤاد : الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل ، بيروت ، دار القضايا ، ١٩٧٧ □□

علينا أن نهنيء الأستاذ حمدي فؤاد تهنئة حارة على كتابه الجديد ، الذي يعالج موضوع الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل ، منذ تاريخ موافقة مجلس الأمن على القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، حتى إبرام اتفاق فك الاشتباك الثاني عام ١٩٧٥ ، وذلك لأن الكتب التي تعالج قضايا المعاصرة ، تعد على أصابع اليد الواحدة ، وليس من المنتظر أن تتغير الأوضاع في السنوات القادمة ، ولا نعرف إذا كان ذلك يرجع إلى حداثة عهدنا في ميدان العمل الدبلوماسي ، أو إلى جو السرية والكتمان الذي يلزم عملنا في ذلك الميدان ، أو إلى أن المسئولين عن الدبلوماسية المصرية ، لم يألوا كتابة مذكراتهم ، كما يفعل ذلك نظرائهم في أوروبا وأمريكا . وكتاب الأستاذ حمدي فؤاد المحرر الدبلوماسي للأهرام ، يبدأ بالهزيمة التي أصيبت بها مصر في يونيو ١٩٦٧ ، ويتتبع أهم الأحداث الدبلوماسية التي وقعت حتى إبرام اتفاق فك الاشتباك الثاني في سنة ١٩٧٥ ، التي سماها المؤلف تارة اتفاقية الاسكندرية وتارة أخرى اتفاقية الممورة ، إشارة إلى المكان الذي وقعت فيه هذه الاتفاقية .

والذي يفرض نفسه ، أن الكتاب في حقيقة أمره ، مجموعة صور سريعة لأهم الأحداث الدبلوماسية التي وقعت في تلك الفترة ، والتي

ويتتبع مراحل الحرب، وينهى هذا الباب بتبيان عشر سمات اتسمت بها الحرب الأولى، منها ضعف معلومات العرب عن إسرائيل، وإملاك إسرائيل لنظرية إملاك وأسلوب عمل، بخلاف العرب، وجعل السمة العاشرة لهذه الحرب، ضعف مؤازرة العالم الاسلامي لقضية العرب في مواجهة دعم الصهيونية العالمية لاسرائيل.

أما الباب الثاني من الكتاب، فعنوانه الاطراف المتصارعة، وقد قسمت إلى ثلاثة فصول، تكلم فيها عن قوات وأهداف وخطط العرب، ثم قوات وأهداف وخطط إسرائيل، وجعل الطرف الثالث مقارنة بين الطرفين المتصارعين، من حيث قواتهما، وطور الأسلحة والمعدات، وينهى هذا الباب بإظهار أن قوات إسرائيل، كانت أقوى من حيث الكم والكيف من قوات العرب مجتمعة، ورغم ذلك نجحت الدعاية الصهيونية، في أن تثبت أسطورة داود وجالوت، داود الصغير الهزيل المنفرد، الذي يقاتل جالوت العملاق المنهزم بالسلاح والدروع فيهزمه.

وأما الباب الثالث، فعنوانه «فترة الحرب غير المعلنة» وقسمها إلى مرحلتين، وخصص لكل منها فصلا، والمرحلة الأولى تبدأ في أول ديسمبر ١٩٤٧، وتنتهي في ٣١ مارس ١٩٤٨، وتبدأ المرحلة الثانية في أول أبريل ١٩٤٨، وتنتهي في ١٤ مايو ١٩٤٨. وبالنسبة للباب الرابع، فقد أسماه «فترة الحرب المعلنة» وقسمها أيضا إلى مرحلتين: مدة القتال الأولى من ١٥ مايو إلى ١١ يونيو ١٩٤٨، ومعارك الأيام العشرة والتي تشمل الفترة بين ٨ يوليو ١٩٤٨ و ١٣ مارس ١٩٤٩.

وجعل عنوان الباب الخامس والآخر «قبضة الريح» وقسمه بدوره إلى فصلين، عنوان الأول «نقطة التصل» وتشمل الفترة بين ١٩ يوليو و ٣١ أكتوبر ١٩٤٨، والفصل الثاني خاص بالهزيمة، ويغطي الفترة بين منتصف نوفمبر ١٩٤٨ ومنتصف مارس ١٩٤٩، ويجعل عنوانه «بداية النهاية والنهاية».

هذا ولم يتعرض المؤلف إلى إتفاقية رودس بالتحليل والدراسة، على الرغم من أنها جزء لا يتجزأ من هذه الجولة الأولى. ولعل حجة المؤلف أنه كتاب يصف الحرب وصف المؤرخ العسكري، وليس وصف المؤرخ السياسي. ويستند الكتاب إلى المراجع الأصلية، سواء كانت وثائق وزارة الخارجية المصرية، أو وثائق جامعة الدول العربية، أو المراجع العبرية المختلفة.

ولا شك في أن الكتاب بأسلوب عرض الحقائق والمعلومات، وبتراخي الخرائط المفصلة، وأصالة وقيمة مراجعه، يعتبر موسوعة عسكرية تاريخية عن الجولة الأولى التي دارت بيننا وبين العدو الصهيوني.

ب. ب. غ

□□ على الدين هلال : السياسة
والحكم في مصر
(١٩٢٣ - ١٩٥٢) القاهرة،

□□ ١٩٧٧

إن الكتب التي تتعرض للسياسة والحكم في مصر نادرة، وخاصة إذا كانت مكتوبة بأقلام عربية، بل إننا لا نبالي إذا قلنا إن أهم هذه

الكتب، وضعها كتاب أجنبي، ونشرت في الخارج، وتفسر ذلك واضح، ففي فترة الأحزاب السياسية، كان من العسير أن يتعرض أي ناقد لدراسة موضوعية عن دور الملك والقصر في السياسة المصرية، وفي الحقبة الناصرية، كان من الصعب أن يتعرض أي ناقد، لدراسة موضوعية عن دور مجلس الثورة، ثم عن دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية. لذلك إتجه أساتذة العلوم السياسية في السنوات الماضية، إلى دراسة القضايا الدولية، أو الانظمة السياسية الأوروبية أو الأفريقية، بدلا من التعرض للواقع السياسي المصري. وكل ذلك يجعلنا مدينين للدكتور على الدين هلال، بالكتاب الذي وضعه عن السياسة والحكم في مصر في العهد البرلماني فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢.

ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدى عن تطور نظام الحكم في مصر فيما بين ١٨٠٣ و ١٩٢٣، وكنا نفضل أن يكون الفصل التمهيدي، منصبا على الوضع الجيوبوليتيكي لمصر، وسمات المجتمع المصري المحصور في وادي النيل. وهناك دراسات أكاديمية أصيلة، كتبت في هذا الموضوع، وكان في مقدور المؤلف، أن يعرف بها، ويأخذ بما جاء فيها أو يرفضه، حتى يستطيع القارئ أن يلم بالأطوار التاريخية والجغرافية للتجربة السياسية المصرية المعاصرة.

وعرض لنا في الفصل الأول من الكتاب، الاطار الدستوري للتجربة الديمقراطية البرلمانية. ويغلب على هذا الفصل الطابع الوصفى التاريخي، أكثر من الطابع التحليلي. ثم ينتقل بنا إلى دراسة النظام الحزبي في مصر، فيخصص مبحثا للوفد، وآخر لأحزاب الأقلية، وثالثا لأحزاب الرفض السياسي والاجتماعي، مثل حركة مصر الفتاة، وحركة الاخوان المسلمين، والتنظيمات الماركسية. ويتسم هذا الفصل بالوضوح والايجاز، وتسلسل الأفكار.

أما الفصل الثالث والآخر، فهو تقويم للتجربة الديمقراطية البرلمانية في مصر، لينتقل منها إلى مدخل الثورة، الذي يرجو أن تكون موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب.

والكتاب وضع أصلا للطلبة، لذلك فإنه يتضمن كثيرا من التبسيط، ومجموعة من الملاحق خاصة بتطور الهيئات النيابية والبرلمانية في مصر، وتطور الوزارات المصرية، وغير ذلك من البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية.

وإذا كان لنا مأخذ، فهو أن المؤلف لم يعرض بشكل كاف، بعض القضايا السياسية الكبرى التي هزت البلاد في تلك الحقبة التاريخية، فلم يتعرض للخلاف بين التيار الاسلامي الذي تبلور عندما انعقد المؤتمر الاسلامي الأول في مصر، والتيار القومي الذي دافع عنه الوفد. كما أنه لم يتعرض للمواجهة بين التيار القومي المصري، والتيار العربي عقب قيام جامعة الدول العربية. ونرى من ذلك، أن الموقف يركز تحليلاته على التنظيمات السياسية، أكثر مما يركز تحليلاته على الأفكار السياسية والتيارات الايديولوجية التي سيطرت على تلك الحقبة من الحياة السياسية المصرية.

إن هذه الملاحظات لا تقلل من الأصالة العلمية التي يتسم بها هذا الكتاب الجامعي، الذي كنا في أشد الحاجة إليه، ومازلنا في انتظار الجزء الثاني منه، ليكمل به الجزء الأول ويدعمه، وبذلك يصبح الجزان المرجع الاساسي عن نظام الحكم لمصر في النصف الأول من القرن العشرين

ب. ب. غ

للمنظمات الدولية الاقليمية ، فيبدأ بدراسة التنظيم الدولي الاوروبى ، ثم التنظيم الدولى الأمريكى ، ثم التنظيم الدولى الافريقى ، ثم التنظيم الدولى العربى . وكنا نقضل ترتيبا تاريخيا لمعالجة هذه التنظيمات الاقليمية ، فيبدأ بالتنظيم الأمريكى الذى هو اقدمها ، ثم التنظيم العربى الذى قام قبل التنظيم الاوروبى ، لينتهى بالتنظيم الافريقى .

على ان هذه الملاحظات الشكلية أو الموضوعية ، لا تقلل من قيمة الجهد الكبير الذى بذله د . جعفر عبد السلام ، لاخراج هذا الكتاب الضخم ، الذى يجعل منه أحد الفقهاء الجدد في ميدان القانون الدولى والمنظمات الدولية ، معززا بذلك المدرسة المصرية في هذا الفرع من المعرفة □

ب . ب . ع

□□ الدكتور يحيى الشيمى : تحریم الحروب في العلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٦ □□

هذه دراسة جادة وضعها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في القانون . وقد قسمها إلى ثلاثة اقسام ، تعرض في القسم الاول منها للحروب في ١٧٨ صفحة ، فخصص فصلا لتعريف حالة الحرب ، وفصلا لتعريف وسائل الاكراه كالحجز للسفن والحصار البحرى ، وخصص فصلا ثالثا للعنوان . ثم يتكلم عن النظريات المختلفة التى تناولت طبيعة الحروب ، والدوافع المؤدية للحروب ، كما يتحدث عن الحرب المحلية المحدودة . وفي هذا القسم الاول من الرسالة ، استطاع المؤلف ان يعرض أهم النظريات والآراء التى تناولت هذا الموضوع الواسع ، المتشعب الجوانب .

وخصص القسم الثانى من الرسالة ، للجهود الدولية التى بذلت لنيل الحروب ، فتكلم عن هذه الجهود في عصر الاغريق ، وفي ظل الامبراطورية الرومانية القديمة ، وشرح السلام المسيحى ، كما أوضح الحركة السلمية في الاسلام ، لينتهى بتحليل الحركة السلمية في العصر الحديث .

وينتقل بعد ذلك إلى فترة التنظيم الدولى ، فيعرض للجهود التى بذلت في اطار عصبة الامم .

وهذا القسم الثانى من الرسالة ، هو تجميع لمعلومات موجودة في مؤلفات القانون الدولى والعلاقات الدولية ، أكثر مما هو تاصيل للحركة الدولية ، التى حاولت نيل الحروب ولا سيما الحركة الفقهية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتى لم يشر إليها المؤلف .

أما القسم الثالث والاخير من الرسالة ، فهو دراسة فقهية لمبدأ تحریم الحرب في ظل ميثاق الأمم المتحدة ، ومدى نجاح هذه المنظمة في إقرار هذا المبدأ .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلها المؤلف ، والثقافة السياسية والقانونية الواسعة التى يتمتع بها والتى تتضح من المراجع الكثيرة التى إستند إليها في كتابة رسالته ، وعلى الرغم من

□□ الدكتور جعفر عبد السلام : المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٥ ، ٩٢٠ صفحة □□

هذا كتاب جديد عن المنظمات الدولية ، يقس في أكثر من ٧٥٠ صفحة . وقد أهده إلى د . جعفر عبد السلام ، ووفته بنشر تعليق عليه ، إلا أن ظروفًا حالت دون نشر التعليق الا مؤخرًا ، على الرغم من اننى أقرا يشغف كل ما يصدر عن المنظمات الدولية ، وهو الفرع الجديد في مادة القانون الدولى والعلاقات الدولية . ويرجع هذا الاهتمام ، إلى اننى وضعت أول كتاب باللغة العربية عن المنظمات الدولية ١٩٥٦ ، ولم أجده حتى اليوم ، لذلك أجد نفسى مهتما بكل جديد عن تلك المنظمات . وهذا يساعده على إدراك أمرين : أولهما مدى التطور الكبير في هذا العلم الجديد وفي مناهج بحثه ، وثانيهما مدى الصعوبة التى تواجه الباحث في محاولته مسابقة هذا التطور الهائل .

وأستطيع أن أقول ، بادئ ذي بدء ، إن كتاب الدكتور جعفر عبد السلام ، يتميز بثلاث مميزات تفرض نفسها على القارئ :

١ - يستند الكتاب إلى أحدث المراجع ، التى تصدت لدراسة المنظمات الدولية ، وإن كان المؤلف يستند إلى الفقه الفرنسى ، أكثر مما يستند إلى الفقه الانجلي-ساكسونى .

٢ - لم يهمل الكتاب الفقه العربى عامة ، والفقه المصرى خاصة ، كما فعل بعض المؤلفين العرب ، بل أشار المؤلف في كل مناسبة ، إلى الدراسات التى وضعها سالفوه .

٣ - أشار الكتاب ، كل ما أمكن ، إلى المراجع السوفيتية وبعض المراجع الهندية ، مؤكداً بذلك اهتمامه بأراء فقهاء العالم الشيوعى ، وأراء فقهاء العالم الثالث .

وإذا كنا بدأنا بذكر المحاسن الثلاثة التى يتصف بها الكتاب ، فيجب أن نشير أيضا إلى بعض العيوب ، وفى مقدمتها الأخطاء المطبعية التى لازمت أغلبية المراجع ، التى كتبت باللغات الأجنبية ، فقليلها يذكر اسم المؤلف أو عنوان الكتاب دون تحريف . ولو اقتصر هذا العيب على الأخطاء المطبعية لهان الأمر ، فهناك أخطاء متعلقة بالمعلومات الخاصة بهذه المراجع ، كأن يذكر الطبعة القديمة ، رغم الاختلاف الجذرى بينها وبين الطبعة الجديدة التى صدرت ، فضلا عن نقص البيانات الببليوجرافية الأساسية ، التى يصعب الاستدلال بدونها على المرجع .

وقد اتبع الدكتور جعفر عبد السلام ، المنهج التقليدى في معالجة المنظمات الدولية ، فخصص بابا تمهيديا لدراسة نشأة المنظمات الدولية وطبيعتها وتأثيرها على العلاقات الدولية ، ثم خصص الجزء الأول من الكتاب الذى يشغل أكثر من مائتى صفحة ، لدراسة الأصول العامة للمنظمات الدولية . أما الجزء الثانى ، فيتناول موضوع المنظمات الدولية العالمية ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، مثل منظمة الطيران المدنى الدولى ، واليونسكو ، وهيئة العمل الدولى . ويخصص الجزء الثالث

□□ كمال عجورى - مؤتمرات القمة للدول العربية (١٩٦٣ - ١٩٠٤) متخصصة في قانون التعاون الدورى - باريس - □□ ١٩٧٧

— KAMAL AJJOURI
— LES CONFERENCES AU SOMMET
DES ETATS ARABES (1963-1974)
— THESE DE DOCTORAT, PARIS-1977

تقع هذه الرسالة التى لم تنشر بعد في ٢٧٠ صفحة، وتتناول مؤتمرات القمة العربية التى اجتمعت فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤. وقد انعقدت جميع هذه المؤتمرات في إطار جامعة الدول العربية، هذا على الرغم من غياب نص صريح في الاحكام التأسيسية لميثاق الجامعة، يلزم باتخاذ مثل هذا الاجراء بصورة دورية. وقد كانت لقاءات القمة بين الدول العربية شيئاً نادر الحدوث قبل عام ١٩٦٤، ثم تطورت هذه البنية، واكتسبت أهمية كبرى. ويؤكد الكاتب ان ذلك ليس من قبيل الصدفة وحدها، فهذه الملامح الجديدة، تتجارب مع التغيرات التى طرأت على الجامعة العربية ذاتها، فالتغير الكمي داخل الجامعة، قد صاحبه أيضا تغير كيفي، وادى الصراع الايديولوجي والاجتماعي بين نظم الدول الاعضاء من جهة، والصراع العربي الاسرائيلي من جهة اخرى الى فشل الجامعة في تحقيق وظيفتها واهدافها، فجاءت مؤتمرات القمة، كبديل وظيفي لدورها، وكتعويض عن حالة الركود التى اصابتها. ويقول الكاتب ان الاساليب التى تستخدمها القوتان العظميان لتحقيق اهدافها السياسية في المنطقة، هي اساس الخلافات داخل النظام السياسي العربي، فتجد الدول العربية نفسها داخل هذا التنافس بسبب وضعها الاستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية، وتنتج عن ذلك الهوية العميقة التى تفصل بين الدول المنحازة للاتحاد السوفيتي، وتلك التى تخضع تقليديا للسيطرة الغربية. ويشير الكاتب الى وجود نوعين من القوة في العالم العربي قوة طبيعية تمتلكها الدول البترولية، والقوة الثانية التى تمتلكها الدول ذات التعداد السكاني الكبير، والتأثير الايديولوجي القوي. وهكذا تصبح لقاءات القمة العربية، محاولة او اداة للتكامل السياسي بين هاتين القوتين كما تشكل هذه المؤتمرات أهمية كبرى على صعيد العلاقات الدولية، لكونها وسيلة التعبير عن السياسة الخارجية للدول العربية.

ويتعرض الكاتب أيضا في الجزء الأول من هذه الدراسة، للسمات العامة لدبلوماسية مؤتمرات القمة، ويبحث في دلالة مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر، اللذين يشكلان العنصرين الاساسيين في هذه الدبلوماسية. ويقسم الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ الى جزئين يتجاوب كل منهما مع مرحلة تاريخية معينة. المرحلة الاولى وتتميز بالسيطرة المصرية، فقد قامت مصر الناصرية، بتوجيه الدعوه لجميع المؤتمرات تقريبا التى انعقدت في ذلك الوقت، بهدف فرض خطها الاستراتيجي على الصراع العربي الاسرائيلي، وتأكيد سيادتها على العالم العربي. والمرحلة الثانية هي تلك التى أعقب حرب ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤، وتتميز بخدمة هدفين اساسيين: الأول العمل لصالح السياسة الخارجية المصرية بعد

ثقافته العسكرية، فان المنهج القانوني التقليدي، يغلب على تحليلاته، مما يجعله يهمل الجوانب الأخرى في دراسة ظاهرة الحرب.. ومما يؤكد ذلك، أنه لم يشر، ولو مرة واحدة، إلى دراسات المدرسة الجديدة، التى جعلت من دراسة الحرب، علما جديدا قائما بذاته، له قواعده واصوله ويسمى بوليمولوجي.

وثمة ملاحظة شكلية أخيرة، وهي ان الكتاب يخلو من أية إشارة إلى ناشره أو طابعه، كذلك يخلو من اسم الجامعة والكلية التى نوقشت فيها هذه الرسالة. وهذا من شأنه، ان يجعل أمر الحصول على هذا الكتاب القيم، صعبا على باحث يبغي الحصول عليه.

ب . ب . غ

□□ هدى جمال عبد الناصر الديمقراطية الليبرالية رسالة ماجستير في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٧٧ □□

بدأت الباحثة بدراسة أكاديمية عن مفهوم الديمقراطية الليبرالية، مشيرة إلى المشاكل التى تعترض ممارستها، ول مقدمتها عن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ويؤخذ على هذا الباب الأول، جانبته الأكاديمية النظرية الذى يغلب على الجانب التطبيقي، ولم يأخذ في الاعتبار، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التى اتبعت النظام الديمقراطي الليبرالي.

أما الباب الثاني، فيعالج قضية التكنولوجيا، وذلك بتقديم تعريف لها، وتحليل للامح المجتمع التكنولوجي، وتأثيره على القيم الاجتماعية.

ويربط الباب الثالث والآخر ما جاء في البابين الأولين، إذ يناقش الممارسة الديمقراطية الليبرالية في إطار التكنولوجيا الحديثة، مشيرة إلى اتساع دور الدولة في النظام الاقتصادي، وتعدد العلاقات البيروقراطية في الجهاز الإداري، وأثر التقدم التكنولوجي على الدعاية السياسية، وعلى الحريات الفردية.

وإذا كان تأثير التكنولوجيا على النظم السياسية عامة، والنظم الديمقراطية خاصة، موضع دراسات عديدة، ومؤلفات كثيرة، فإن هذا الموضوع لم يعالج في بلادنا بعد، ولا أظن أننا مضطرين، إذا قلنا إن هذه الرسالة الجامعية من أولى الرسائل التى تناولت بالعربية هذا الموضوع الجديد. لذلك فلا غرابة أن تقع في هذه الباكورة بعض المآخذ في طريقة معالجتها، ومن أهمها أن الدراسة افترضت، أن هناك ديمقراطية ليبرالية واحدة، ناسية أن الديمقراطية الليبرالية كالزى، يختلف باختلاف الافراد الذين يرتدونه.

إن هذا المآخذ وغيره من المآخذ الشكلية، لا تقلل من قيمة هذه الرسالة الجامعية، ولا من الثقافة السياسية العميقة، التى كانت لازمة لإخراج مثل هذه الرسالة.

ب . ب . غ

ويخلص الكاتب إلى أن مؤتمرات القمة العربية، أدت إلى نوع من التلاحم والتجانس داخل النظام السياسي العربي فقد لعبت دوراً هاماً في تحسين العلاقات بين دول هذا النظام، متجاهلة الخلافات السياسية والايديولوجية، واختفى العداء المتحكم بين دول المنطقة، وأصبح مجرد تنافس قد يتطور في يوم ما إلى علاقة تحالف، إذا استلزم توازن النظام مثل هذا الاجراء.

كما ساعدت مؤتمرات القمة على إيجاد نوع من التضامن بين الدول العربية ذات النظم السياسية المختلفة. ويعطينا الصراع العربي الاسرائيلي نماذج لهذا التضامن على الصعيد السياسي والمالي. وقد ترقب على مقاطعة سوريا لمؤتمر الخرطوم عام ١٩٧٣، حرمانها من المساعدات المالية التي قدمتها الدول البترولية.

وأخيراً، عملت مؤتمرات القمة على ضمان استمرار النظم السياسية القائمة واحترامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة من الدول العربية.

أما بالنسبة للصراع مع إسرائيل، فقد عملت هذه المؤتمرات على ثلاثة مستويات:

أولاً: استطاعت في اول مؤتمر عام ١٩٦٤ أن تتجنب نشوب حرب مع إسرائيل بسبب المياه الأردنية.

ثانياً: قدمت هذه المؤتمرات مساعدات مالية هائلة لدول المواجهة وهكذا قامت بعملية توزيع للمسئوليات بين الدول العربية فالدول التي تقوم بتقديم الدعم المالي، ليس عليها أن تسهم بجزء كبير في النشاط العسكري ضد إسرائيل.

وأخيراً توصلت هذه المؤتمرات إلى عزل إسرائيل عن المسرح الدولي، عن طريق ربط الصراع العربي الاسرائيلي بمشكلة البترول.

ويتساءل الكاتب إذا كانت الدول العربية توصلت إلى إجماع كلمتها، وتوحيد موقفها في مؤتمر الرباط ١٩٧٤، فيما يتعلق باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً رسمياً للشعب الفلسطيني، فلماذا إذن لا تستطيع هذه الدول نفسها، اتخاذ موقف محدد بشأن الصراع العربي الاسرائيلي؟ ويرجع الكاتب غياب مثل هذا الموقف الموحد، إلى عمق الخلافات القومية بين دول المنطقة، وإلى درجة معينة من التبعية للقوى العظمى، داخل المجموعة الإقليمية. والرسالة بوجه عام، يغلب عليها الطابع التسجيلي.

سوسن حسين

الهزيمة، كما حدث في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ والرباط ١٩٦٩، والثاني تحول السياسة المصرية بعد موت عبد الناصر لصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

ويتناول الجزء الثاني من هذه الدراسة، المشكلة الفلسطينية وموقف الدول العربية منها. وإذا كانت هذه المشكلة قد أدت إلى تحالف الدول العربية إلا أنها كانت أيضاً سبباً في الانقسامات والخلافات بين دول هذه المنطقة. ويرجع الكاتب ذلك إلى طمسوح الدول التي تنظر إلى هذه المشكلة من زاوية مصالحها الخاصة، فمثلاً رأت الأردن أن مستقبل فلسطين هو داخل وحدة تضم سوريا ولبنان والأردن (مشروع سوريا الكبرى)، في حين عارضت مصر والسعودية هذا الحل، خوفاً من السيطرة الهاشمية، وطالبتا بأن تكون فلسطين دولة مستقلة.

وقد قام الكاتب بتحليل دقيق للمشكلة الفلسطينية قبل مؤتمرات القمة العربية، وكيف اتسمت هذه المشكلة بإغفال العنصر الفلسطيني في ذلك الوقت، ثم عملت دبلوماسية القمة على إنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك لخدمة أهداف السياسة المصرية التي تمثلت في تجميع الدول العربية حول منظمة التحرير الفلسطينية، واستبعاد احتمالات الحرب مع إسرائيل بسبب المياه الأردنية، وزعامة مصر للعالم العربي، والقضاء على سيطرة حزب البعث السوري والعراقي. وذلك يفسر تنسيق العمل بين الأردن ومصر، فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، وعداء سوريا للكيان الفلسطيني الجديد.

وقد أدى انقلاب موازين القوى بعد حرب يونيو ١٩٦٧ إلى إتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين ليفرضوا إرادتهم، كقوة جديدة داخل الدول المهزومة، وقاموا برفض الحلول السياسية، واتخذوا لأنفسهم استراتيجية تعتمد على النضال المسلح من أجل التحرير، إلا أن هذه الاستراتيجية، لم تكن جزءاً من استراتيجية هذه الدول ولذلك لم تثر الاجراءات التي اتخذها الملك حسين ضد الفلسطينيين في سبتمبر ١٩٧٠ أي ردود افعال جديدة من جانب الدول العربية. ويقول الكاتب إن الدول العربية تتمنى في قراءه نفسها، إضعاف حركات المقاومة الفلسطينية، ولكنها في نفس الوقت، لا تريد تصفيتاً نهائياً، أي تريد توظيف المشكلة الفلسطينية لخدمة مصالحه وأهدافها.

ويتعرض الكاتب أيضاً للانقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية. فقد سعى المعتدلون إلى التحالف مع الدول العربية التي تنادى بالحل السياسي للمشكلة في حين سارع المتشددون إلى الانضمام للدول الرافضة، مثل العراق وليبيا.





ويضيف المؤلف أنه مما لا شك فيه أن هناك ، إلى جانب الإعجاب ، مصلحة للولايات المتحدة في إسرائيل وشعورا خاصا بالمسؤولية تجاهها . فقد كانت أمريكا هي أول دولة تعترف بالدغولة الناشئة ، وتقدم لها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة من ميزانيتها الوطنية . ولكن المشكلة لا تكمن حاليا في كيفية اسهام الولايات المتحدة في تأمين بقاء إسرائيل واستمرار رخائها ، فهذا أمر واقع الآن . ولكن المشكلة هي كيف تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها ، ليس فقط تجاه إسرائيل وتجاه نفسها ، وإنما أيضا تجاه دول العالم كله ، التي قد تتعرض مصالحها للخطر ، إذا ما اندلعت حرب جديدة في المنطقة . ولم يجر حتى الآن حوار جاد ومتحضر حول هذا الموضوع ، على الرغم من أهميته القصوى . فالتزام الأمريكيين العاطفي تجاه إسرائيل ، سيثير ردود أفعال عنيفة ، قد تذهب إلى حد اتهام الولايات المتحدة في بحثها الجاد علان السلام ، بخدمة المصالح العربية أو شركات البترول ، بل قد تنتهم بمعاداة السامية . ولو سيطر الخوف من مثل هذه الاتهامات على حكومة الرئيس كارتر ، كما حدث للحكومات الأمريكية الأخرى على مدى عشرين عاما مضت ، فلن يتحقق السلام في المنطقة . ويرى الكاتب أنه لا بد من الجدية التامة في استخدام نفوذ أمريكا السياسي ، لازالة كل العقبات التي تقف في سبيل انعقاد مؤتمر جنيف ، وأهمها مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . فربما ننجح في التوصل إلى جلوس العرب والاسرائيليين في الخريف القادم على مائدة أو موائد خضراء في جنيف ، بحضور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كرئيسين للمؤتمر . ولكن إذا لم تتصرف الولايات المتحدة بالوضوح اللكافي ، وسعت تحت ضغوط سياستها الداخلية إلى مجرد التوصل إلى حل وسط غير محدد ، فإن هذا المؤتمر سيكون مقبلة لكارثة كبرى .

ويقول المؤلف إن المواقف الرسمية لكل من الجانب العربي والاسرائيلي ، لم يطرأ عليها تغير يذكر . فما

FOREIGN AFFAIRS

— مجلة فورين آفيرز
— كيف ننفذ إسرائيل رغم انفها
— بقلم: جورج و. بول

يسحمل هذا المقال ، وجهة نظر أمريكية تتسم بالجرأة والموضوعية ، قد يهم القارئ العربي أن يلم بها . وقد تعرض كاتب المقال ، بالتحليل ، لمختلف جوانب أزمة الشرق الأوسط ، وطرح تصورات هامة لما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة من دور ايجابي في حل هذا النزاع القائم ، الذي يهدد السلام ، ليس فقط في إسرائيل والدول العربية ، وإنما في العالم أجمع .

ويبدأ جورج بول مقاله ، بالتحدث عن أسباب انخياز معظم الأمريكيين إلى جانب إسرائيل ، فيقول إن ذلك يرجع إلى احساس التعاطف الشديد الذي تثيره في نفوسهم ، رغبة شعب مشرد في أن يجد له وطنا . كما أن القصص التي تروى عن بطولة الشعب اليهودي وشجاعته ، تحرك عواطف حتى أولئك الذين لا ينحدرون من أصل يهودي . فاذا أضفنا إلى ذلك مأساة اضهاد اليهود وحرقتهم ، لأصبح تاريخ إسرائيل سلسلة متصلة من الشجاعة والتضحية التي تبعث على انبهار الأمريكيين .

ويشير الكاتب إلى ضرورة وجود أربعة شروط مسبقة ، لكي تنجح عملية التفاوض ، لا تتوافر أى منها بالنسبة لنزاع الشرق الأوسط أولاً : شعور أطراف النزاع بالرغبة الحقيقية في التوصل إلى حل . وللأسف ليست هناك رغبة متفق عليها لتحقيق السلام لدى أى من الجانبين العربى أو الاسرائيلى . ثانياً : اقتناع الطرفين بأن تقديم تنازلات لا يعنى مجرد ميزة للطرف الآخر ، وإنما يحقق فائدة للجانبين . ومثل هذا الامتناع لا يتوفر لدى الاسرائيليين أو جيرانهم العرب ، فالشعب فى كل من مصر واسرائيل ، ينظر إلى اتفاقية سينا ، على أنها كارثة أحاقبت ببلاده . ثالثاً : تمتع زعماء الدول المتفاوضة بالقوة السياسية الكافية ، ليتمكنوا من تقديم التنازلات اللازمة لتحقيق التسوية . وقد سبق أن أوضح الكاتب غياب هذا العنصر . رابعاً : أن تبدأ الأطراف عملية التفاوض من مواقف متقاربة ، بقدر كاف . ولكن مواقف الأطراف هنا متباعدة جداً ، وبصورة تجعل من المستحيل عليها أن تجد بمفردها الطريق إلى حل وسيت ، فى إطار التسوية الشاملة .

ويقوم الكاتب بعملية مقارنة لتقدير النفقات الباهظة التى ستتحملها الولايات المتحدة فى سبيل التسوية الشاملة ، وذلك على ضوء مئات الملايين من الدولارات التى تكبدتها للتوصل إلى اتفاقية سينا . ويقول إن المكاسب الحقيقية للدول العربية وإسرائيل ، يجب أن تنبع أساساً من المزايا التى سيحققها السلام ، مثل التخلص من النفقات الهائلة التى تستلزمها حالة الحرب ، وتحويل كل الموارد والطاقت من الأغراض العسكرية إلى أغراض التنمية وتطووير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى جميع دول المنطقة .

ويحذر الكاتب من المناورات التكتيكية ، مثل اتفاقية سينا ، ومن التسويات الفرعية التى لا تمس المشاكل الجوهرية . ولابد من تغيير أسلوب المعالجة تغييراً جذرياً ، فمحاولة التوصل إلى السلام ، عن طريق التنازلات البسيطة أو الخطوات القصيرة ، قد أصبحت عملية غير مجدية ، فلن يقبل الفلسطينيون بأقل من إقامة دولة فلسطينية تشغل الضفة الغربية كلها وقطاع غزة ، ولا يمكن أيضاً تجاهل مشكلة القدس إلى الأبد ، وإصرار الأطراف على أن مواقفهم بشأن هذه المدينة لا تقبل للمفاوضة ، فليس هناك شئ غير قابل للتفاوض ، إذا ما تزايدت الأخطار كما هو الحال الآن فى الشرق الأوسط .

إن المساومات الدبلوماسية التقليدية لن تجدى ، نظراً لتعقيد المشكلة الذى يتجلى فى إصرار الاسرائيليين على

زالت الدول العربية تطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ ، دون أن تقدم لها الضمانات والتأكيدات المطلوبة . كما أن اسرائيل ، ما زالت مصرة على الاحتفاظ بأجزاء من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ ، كضرورة حتمية لضمان أمنها .

ويؤكد جورج بول ، أن انهيار مؤتمر جنيف ، يندرج بشروط كثيرة . فقد تولى مراة الفشل ، إلى قلب أنظمة الحكم فى دول المواجهة ، وأن يستبدل بالزعماء الحاليين ، آخرون ديماجوجيون يدعون من جديد إلى تدمير اسرائيل ، لتحويل الانتباه عن الظروف السيئة المتفشية داخليا . ومما لا شك فيه ، أن هؤلاء القادة الجدد ، سيثور غضبهم ضد الولايات المتحدة ، وسيحملونها تبعة هذا الفشل ، كما سيلجأون مرة أخرى إلى الاعتماد على الاتحاد السوفيتى . وستضطرب السعودية إلى اتخاذ سياسة أكثر تشدداً تجاه اسرائيل وأصدقائها . فقد أوضح اليماني ، أن استمرار بلاده فى فرض قيود على ارتفاع أسعار البترول ، مرتتهن باستمرار الولايات المتحدة فى محاولاتها التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل . ومعنى هذا ، أن فشل مؤتمر جنيف ، لن يؤدي فقط إلى إرتفاع سعر البترول ، وإنما إلى استخدام سلاح البترول بصورة مباشرة ومدمرة . ولذلك لا يجب الاستهانة بهذا المؤتمر ، أو دفع أطراف النزاع فيه ، إلى وضع لا يمكن معه تجنب الحرب . ويؤكد الكاتب أن غياب مبادرة أمريكية حاسمة ، سيتسبب فى حالة من التذمر ، قد تصل بالموقف إلى حد الانفجار ، وتكون النتيجة أن تسعى دول المواجهة العربية ، وربما تنضم إليها السعودية ، إلى بناء قواتها العسكرية لتعاود الهجوم على اسرائيل ، التى قد يدفعها ذكاؤها إلى أن تبادر هى باشعال الحرب . ومما لا شك فيه ، أن العرب يستطيعون إلحاق أضرار بالغة باسرائيل ، حتى لو خسروا الحرب ، فلن تتحمل دولة قليلة السكان مثل اسرائيل ، أن تفقد بضعة آلاف من أبنائها ، خاصة وأن العرب قد اتقنوا فنون حرب الاستنزاف ، وهنا يقوى احتمال تدخل القوى العظمى فى الحرب هذه المرة .

إن ما يضاف طابع المأساة على هذه الأزمة ، هو وقوع رؤساء الحكومات فى جميع العواصم المعنية فى المنطقة ، أسرى قوى سياسية محلية ، وعدم تمتعهم بقدر كاف من حرية العمل واتخاذ القرارات ، وبالتالي لن يكون باستطاعتهم وحدهم ، التوصل إلى حل للنزاع . لذلك يجب أن تقوم الولايات المتحدة ، بمساعدة جميع الأطراف ، ليجدوا طريقهم من خلال الحوار ، حتى يصلوا إلى نقطة التقاء . وهى عملية شاقة ومحفوفة بمخاطر من الكراهية والخلافات الدينية والمصالح المتعارضة والآراء المتصلبة .

ما قبل ١٩٦٧ ، مقابل استعادة الضفة الغربية . أما عن نظام الحكم في الدولة الفلسطينية ، فذلك أمر متروك تقريره للعرب فيما بينهم . وقد يساعد وجود رابطة رسمية تربط بين الأردن ودولة فلسطين ، على قيام حكومة مسئولة في هذه الدولة .

أما فيما يتعلق بالقدس ، فيقول الكاتب إنه لا بد من أن تتقدم الولايات المتحدة بمقترحات محددة بشأنها ، في إطار التسوية الشاملة المقترحة ، وأن لا تترك هذه المشكلة للأطراف المعنية وحدها . وهناك حلول عديدة كالتحويل أو التقسيم أو الإدارة المشتركة . وسيكون على الولايات المتحدة ، أن تراقب تطورات الموقف ، عندما يبدأ مؤتمر جنيف ، لتحديد التوقيت المناسب للقيام بتحريكها الدبلوماسي .

ولا يميل الكاتب الى ما يؤكد بعضهم ، من أن التسوية لا بد أن تنفذ على مراحل ، من خلال جدول زمني يستمر سنوات فذلك سيعطى الفرصة للجماعات المنشقة ، لاعاقة التسوية ، عن طريق أعمال ارهابية ، تعيقها أعمال انتقامية ، تندهور على اثرها العلاقات بين الجانبين . ولهذا يجب أن يواجه الجانبان ، منذ البداية ، جميع ماتتضمنه التسوية .

ويضرب الكاتب مثلا على امكانية التصرف الحاسم الفعال بأزمة قناة السويس منذ عشرين عاما ، عندما أصر الرئيس ايزنهاور ، على الرغم من المعارضة الشديدة التي لقيها في الكونجرس ، على أن تنسحب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في سيناء ، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وهدد باتخاذ كافة الاجراءات لالغاء المساعدات التي تحصل عليها الدولة الناشئة من الولايات المتحدة . وقد أذعن إسرائيل وسحبت قواتها . ولا شك أنها حصلت في مقابل ذلك ، على ضمانات من الولايات المتحدة بشأن حرية المرور في خليج العقبة . وقد أثبتت أزمة مايو عام ١٩٦٧ ضعف هذه الضمانات ، ولذلك يقترح الكاتب أن يكون لإسرائيل وجود خاص بها في شرم الشيخ .

ويتعرض المؤلف للوضع الاقتصادي في إسرائيل ، فيقول إن إسرائيل تعتمد حالياً على المساعدات الأمريكية ، أكثر من أي وقت مضى ، ويتضح ذلك من أن الناتج القومي الاجمالي لإسرائيل ، لا يزيد إلا قليلا على ميزانيتها . ولم يسبق أن قدمت دولة كبرى مثل هذا القدر من العون الهائل الى دولة صغرى . ولذلك فسانه على الأمريكيين ، أن يقرروا إلى متى يستمرون في تقديم المساعدات لإسرائيل ، لتتمكن من دعم سياستها التي تعوق تحقيق السلام ، وتزيد من احتمالات قيام حرب في

الحصول أولا على اعتراف الدول العربية بها ، وعلى التزام عربي كامل بالمحافظة على السلام في المنطقة ، وتمسك العرب في الوقت نفسه بعدم إعطاء أية ضمانات قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . ولذلك لا بد أن تقوم الولايات المتحدة ، بوضع وتحديد شروط الاتفاق ، وربطها بالمبادئ الدولية الثابتة ، وأن توضح للدول العربية استعدادها لبذل قصارى نفوذها لاقرار السلام ، في مقابل اعتراف هذه الدول بإسرائيل كدولة ذات سيادة ، وأن تعمل على إقناع إسرائيل ، في نفس الوقت ، بأن الوضع الراهن ، أكثر خطورة على أمنها من التنازلات التي ستقدمها للتوصل الى السلام . ومن رأى المؤلف ، أن الرئيس كارتر لا بد أن يأخذ بزمام المبادرة السياسية من أيدي الجماعات المحلية القوية المؤيدة لإسرائيل . وأن تكون الولايات المتحدة على استعداد لتقبل اللقاء اللوم عليها من كل جانب . فمسئولية هذه الدولة الكبرى ، هي عمل كل ما يلزم لمنع وقوع حرب جديدة في المشرق الأوسط . وليس هناك بديل آخر لمساعدة الدول أطراف النزاع ، على الخروج من هذا الوضع المتجمد ، فذلك أمر ضروري ، إذا إريد إنقاذ العالم من كارثة ستكون آثارها غير محدودة جغرافيا .

ويقترح المؤلف ، أن تصر الولايات المتحدة على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ الذي تأكد بالقرار ٣٣٨ ، وأن تترجم مبادئها إلى خطة شاملة للتسوية ، وأن تقسم الدول الكبرى المؤيدة للخطة المقترحة ، مع الأمل في أن ينضم اليها الاتحاد السوفيتي ، بتقديم الضمانات إلى الجانبين ، بعدم انتهاك الحدود التي يتم تحديدها في التسوية النهائية . ويرى أن تلتزم الدول العربية باحترام حرية الملاحة في الممرات المائية لجميع دول المنطقة ، وتقبل نزع السلاح في المناطق العازلة ، ووضع قوات محايدة في هذه المناطق . كما أن على الدول العربية أيضا ، ألا تشجع عمليات الارهاب ضد إسرائيل ، لتقضي بذلك على خوفها من قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية . ويقول الكاتب إنه من الواضح أن الدول العربية ، لن تعطى هذه الضمانات إلا إذا تأكدت من قبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية ، ومن استردادها لأراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ ، ولهذا يجب الاصرار على الانسحاب الكامل لإسرائيل ، تمسكا بمبدأ عدم ضم الأراضي بالقوة ، ولكن هذا لا ينفى التفاوض بشأن تعديلات طفيفة في الحدود .

ويوضح الكاتب أنه على الرغم من وجود عناصر تقاوم أية تسوية في الجانبين ، إلا أن هناك دلائل مشجعة تلوح في الأفق ، فالفلسطينيون يتجهون حالياً الى قبول تقسيم فلسطين ، والاعتراف بسيادة إسرائيل داخل حدود

على إسرائيل، هل ستتدخل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية إلى جانب إسرائيل المهددة بالدمار؟ هل ستلجأ إسرائيل إلى است دام الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها؟ نأتى الى الاحتمال الثالث، وهو أن تنتهى الحرب دون أن يتحقق النصر لاي من الجانبين. مما لا شك فيه، أن الدول العربية المنتجة للبتترول، ستفرض الحظر على بترولها، وستعانى الدول الصناعية الكبرى هذه المرة من خسائر هائلة، بسبب اعتمادها المتزايد على البترول العربى. وقد أصبحت البلاد العربية المنتجة، أكثر قدرة الآن على استخدام سلاح البترول، فهى تكافئ بعض الدول على سياستها المؤيدة للعرب، وتعاقب بعضها الآخر على انحيازه لاسرائيل. ويقول الكاتب إن هذه السياسة، من شأنها إضعاف التضامن بين دول الغرب، ولذلك لايجب أن تشجع الولايات المتحدة أى موقف قد يؤدي إلى الحرب.

ويؤكد جورج بول، أن افتراض إسرائيل امكانية استمرارها في الاحتفاظ بالأراضي العربية، وقبول العرب الأمر الواقع، إنما هو افتراض وهمى تماماً، مثله مثل افتراض استمرار دافعى الضرائب الأمريكيين في تقديم المساعدات لاسرائيل عاماً بعد عام إلى مالا نهاية. ولا يمكن تجاهل حقيقة أن الاسرائيليين يعتقدون اعتقاداً راسخاً، أن بلادهم لا يمكن أن تتمتع بالامن، ما لم يحتفظوا بأجزاء كبيرة من الأراضي التي احتلوها في ١٩٦٧، فذلك يهيئ لهم فرصة الدفاع في العمق، إلى جانب ميزة الانذار المبكر. كما أن خوف إسرائيل على أمنها من قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، له ما يبرره، فتاريخها حافل بالاضطهاد، وتستشهد إسرائيل، لتعزيز مخاوفها، بالبيانات والتصريحات الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبأمثلة من الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها العرب ضد الاسرائيليين. ولكن تغيب عن اسرائيل حقيقة هامة، وهى أن رغبة الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وهى نفس الرغبة التي كانت لدى اليهود أنفسهم، وفعلوا في سبيل تحقيقها المستحيل. ومادام الفلسطينيون سيظلون محرومين من العودة الى هذا الجزء من أرض فلسطين القديمة المتمثل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الارهاب والأعمال الإرهابية ستستمر، ولا مفر من ذلك فهذا هو رد الفعل الطبيعي لاحتلال شعب لأرض شعب آخر. ويقول الكاتب إن حكومة إسرائيل، لا تستطيع مجابهة الحقائق الواقعية لموقفها، فمهانة الاسرائيليين على مدى سنين طويلة من الاضطهاد، وشوقهم لأن تكون لهم دولة، يفسر هذه الرغبة العنيدة في المحافظة على دولتهم، وزيادة حجمها. كما أن تجاربهم السابقة من خداع الحكومات لهم، قد جعلتهم يشكون في

المنطقة، بكل ما يتضمنه ذلك من مخاطر، ليس فقط بالنسبة لاسرائيل، وإنما بالنسبة للولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى في غرب أوروبا واليابان؟ ويتساءل الكاتب إلى متى سيتحمل اقتصاد إسرائيل - حتى مع استمرار الدعم الأمريكى - كل هذه الأعباء العسكرية، وتلبية الأغراض الدفاعية. إن الوقت ليس في صالح إسرائيل. فمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الاسرائيلي، قد انخفض ليبلغ حوالى ٣ في المائة فقط سنوياً. كما أن العجز في الميزان التجارى الاسرائيلي، بلغ أكثر من ٣ مليار دولار عام ١٩٧٦. ويضع جورج بول إسرائيل في حجمها الحقيقي الحالى، فلم تعد هذه الدولة أرض الأحلام، ومحط الآمال، كما كانت الحال فيما مضى، إذ أصبحت دولة محاصرة مشكوك في مستقبلها كدولة عسكرية، وتفتقر إلى الامن الاقتصادي، هذا مادفع بكثير من جيل الصابرا إلى مغادرة إسرائيل. وقد ثبت في العام الماضى، أن عدد النازحين منها قد زاد على عدد المهاجرين إليها، على الرغم من الجهود الجبارة التي تبذل لتشجيع الهجرة. بل لم يصل إلى إسرائيل من يهود الاتحاد السوفيتي الذين سمح لهم بمغادرة البلاد، سوى ٤٠ في المائة فقط من مجموع عددهم، واتجه الباقون الى دول غربية أخرى.

ويقول الكاتب إن هذا الوضع المتدهور، لم يؤثر على الدبلوماسية الاسرائيلية أو يجعلها تحيد عن اتجاهاتها الراهنة. ولذلك فإن الرأى القائل بأن الولايات المتحدة ليس لها الحق في أن تفرض على إسرائيل رؤيتها للتسوية، وأن الاسرائيليين هم وحدهم القادرون على تقرير ما يرونه ضروريا لضمان أمن بلادهم، هو رأى خاطئ. يقوم على افتراض أن الصراع العربى الاسرائيلي، لايعنى سوى الأطراف المشتركة فيه مباشرة، وأن منطقة الصراع، هى منطقة معزولة عن العالم، لا تؤثر فيه أو تتأثر به. إن العكس هو الصحيح، فلو أن حرباً نشبت في الشرق الأوسط، لانهار السلام في العالم كله. ويدل المؤلف على ذلك، بأثارة سلسلة من التساؤلات حول النتائج المحتملة لاندلاع مثل هذه الحرب. فلو افترضنا أن إسرائيل انتصرت وتقدمت بقواتها تجاه دمشق مثلاً، هل سيبتلع الاتحاد السوفيتي نفس الإهانة مرة أخرى، وسيكت على هزيمة حلفائه في المنطقة؟ أم أنه سيتصرف بطريقة مختلفة، ويرسل بقوات من المظلات إلى سوريا؟ ماذا سيكون تصرف الولايات المتحدة إزاء هذا التدخل الذى يعرض أمن الغرب كله للخطر، ويؤدي إلى السيطرة السوفيتية على البترول العربى؟ هل ستلجأ إلى استخدام القوة، مع ما قد يؤدي إليه هذا الموقف من صراعات مريرة داخل البلاد؟ وفي حالة انتصار العرب

جيرانهم العرب ، ويفضلون اتخاذ قراراتهم مستقلين عن الآخرين .

ويعلق الكاتب على تساؤل أحد أصدقائه من مؤيدي إسرائيل ، عما إذا كانت إسرائيل قد أصابها جنون العظمة ، فيقول أيا كان تعاطفنا مع «جنون العظمة الاسرائيلي» ، فالهم هو إلى أي مدى نسمح لهذا الجنون بأن يحدد السياسة الأمريكية . وبمعنى آخر ، هل نستمر في تدعيم سياسة تتوافق مع الأفكار الاسرائيلية ، ولكنها لا تتفق من وجهة نظرنا مع مصالح إسرائيل والولايات المتحدة ، بل وتهدد السلام في العالم ؟ من الواضح أنه ليس هناك تطابق كامل بين المصالح القومية للولايات المتحدة والمصالح الاسرائيلية ، وهناك مواقف تختلف فيها بالضرورة السياسات الأمريكية عن سياسات إسرائيل ، فهذه الأخيرة قوة ليست لها مصالح إقليمية ، وتقتصر اهتمامها على مصالحها المحدودة ، ولاتملك قوة التأثير على الأحداث التي تقع خارج الشرق الأوسط ، وبالتالي فهي لاتشعر بمسئوليتها عن الأصداء التي تحدثها سياستها في العالم . وهذا ما يختلف تماما عن موقف أمريكا ومسئوليتها أمام العالم .

ويستعرض المؤلف محاولات التسوية التي حدثت بعد حرب ١٩٦٧ ، فقد قام الاتحاد السوفييتي في نهاية عام ١٩٦٨ بمبادرة تقوم على أساس تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ طبقا لجدول زمني . وجرت محادثات بين واشنطن وموسكو في هذا الشأن ، ولكن موسكو انسحبت من المحادثات إثر تصعيد الهجوم الجوي الاسرائيلي على الضفة الغربية للقناة . أما بالنسبة لمبادرة روجرز ، فيرجع الكاتب أسباب فشلها ، إلى إحساس إسرائيل بقدرتها على فرض إرادتها ، وتأكيدها لقوتها العسكرية في أعقاب تفوقها الجوي على الضفة الغربية للقناة . كما أن تدهور الموقف في الجانب المصري ، دفع بالمصريين إلى رفض المفاوضة وهم في هذا الموقف الضعيف . يجب إذن أن تقوم الولايات المتحدة بوضع خطة موضوعية لتسوية النزاع ، وأن تحصل على موافقة حلفائها (بريطانيا وفرنسا) وأيضا على موافقة الاتحاد السوفييتي على هذه الخطة قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، حتى لا يتصرف مع الدول العربية المتشددة ، بطريقة تؤدي إلى عرقلة التسوية ، فيمدهم بكميات من الأسلحة ، تجعلهم يتصورون إمكانية الحل العسكري اللازمة . ولكن الكاتب يعتقد أن الاتحاد السوفييتي ليست له مصلحة حاليا في إحباط اقتراح للسلام ، يقوم على أساس القرار رقم ٢٤٢ .

ويخلص الكاتب إلى أنه قد حان الوقت ، لكي تتدخل الولايات المتحدة لتتخذ إسرائيل من نفسها ، وتمنع حربا ستكون لها أوحش العواقب على سياستها الخارجية والداخلية ، وكذلك على اقتصاديات الدول الكبرى غير الشيوعية . فقد تغير الموقف تماما بعد مرور ثماني سنوات ، واستعاد العرب ثقتهم بأنفسهم بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كما ظهر جليا مدى فعالية سلاح البترول . ويبدو واضحا أن ميزان القوى في الشرق الأوسط ، سيتحول لصالح الجانب العربي ، بسبب التزايد المطرد في قوتهم الاقتصادية ومواردهم المالية منذ ١٩٦٩ . ومن المؤكد أن إسرائيل ستفقد على المدى الطويل ، الأرض التي تقف عليها ، فتفوقها العسكري الحالي ، ما هو إلا تفوق مؤقت نظرا لتدفق الأسلحة الأمريكية المتطورة عليها .

إن على الرئيس كارتر ، أن يكون مستعدا لمواجهة معارضة سياسية قوية ، ويتصرف بمنتهى الحزم كما فعل أيزنهاور عام ١٩٥٧ ، وهو أمر ليس بالسهل في الوقت الذي يزداد فيه النفوذ السياسي لمؤيدي إسرائيل في واشنطن . ويكفي أن نتذكر خطاب الاستنكار الذي وجهه واحد وسبعون عضوا من مجلس الشيوخ إلى الرئيس فورد ، عقب قرار الأمم المتحدة بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في ديسمبر ١٩٧٤ . وأيضا مذكرة الاحتجاج التي طالب فيها سبعة وسبعون عضوا من الشيوخ ، بالتلبية الفورية لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية ، ويتأكد الولايات المتحدة لوقوفها بصلاية إلى جانب إسرائيل ، وكان ذلك إثر إعلان كيسنجر ، إعادة تقييم السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، بسبب ما أسماه بعناد إسرائيل . وقد أضعف هذا الانحياز الشديد موقف كيسنجر ، وربما كان سببا في زيادة حجم المعونة التي دفعتها الولايات المتحدة لإسرائيل ، حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سيناء .

ويؤكد جورج بول إن الرئيس كارتر يجتاز حاليا امتحانا قاسيا لدى شجاعته السياسية ، وقدرته على حسم الأمور . فلو أن الولايات المتحدة سمحت لإسرائيل ، بالتمادي في عنادها وتمسكها بمواقع مابعد ١٩٦٧ ، وسكتت على رفضها إقامة دولة فلسطينية ، والتفاوض بشأن القدس ، فمعنى ذلك ليس فقط تعرض إسرائيل للخطر ، وإنما أيضا الولايات المتحدة وبقية الدول . إن الموافقة على مثل هذه السياسة ، ليعتبر سلوكا مسئولا من جانب قوة عظمى □

الوقت ، بدأ التفكير في وضع خطة لتعديل النظام الانتخابي . وقد طرأ عنصران جديدان على الموقف ، عجلًا بتنفيذ هذه الخطة : ثورة أرباب المهن والصناعيين ضد السياسة الاقتصادية للحكومة ، والخلاف الدبلوماسي الذي نشب بين الولايات المتحدة والبرازيل ، حول شراء هذه الأخيرة محطات نووية من ألمانيا ، وإصرار الولايات المتحدة على احترام حقوق الإنسان في دول أمريكا اللاتينية .

ويتحدث الكاتب عن الموقف الاقتصادي المتدهور في البرازيل ، وديونها الخارجية التي بلغت ثلاثين مليارات من الدولارات ، كما أن التضخم واختلال الميزان التجاري ، قد بلغا معدلات قياسية ، واستفحلت المشاكل الاقتصادية ، فلم يعد ممكنا حلها بالطرق التقليدية المعتادة ، أي ضغط المراتب ، وحشد الدخول لصالح القطاعات المؤممة ، والمشروعات الأجنبية ، مع ما يتضمنه ذلك من الأضرار بالمشروعات البرازيلية الصغيرة والمتوسطة . وقد اضطرت الحكومة أخيرا إلى وضع برنامج للحد من التضخم إصلاح العجز في الميزان التجاري ، وطالبت الجماعات المهنية مرات عديدة ، بتحرير النظام من القيود . ويعلق الكاتب على ذلك بقوله إن العواطف التحررية لدى الطبقة الحاكمة مازالت ضعيفة . فهذه الطبقة تفكر في نوع من « الديمقراطية بدون الشعب » ، حيث تكون للصفوة فقط ، حرية أكبر في القول والفعل . وقد أقيل وزير الصناعة في بداية العام ، عندما شدد من هجومه على السياسة الاقتصادية للنظام .

والغريب أن الخلافات بين الولايات المتحدة والبرازيل ، قد أفسحت المجال مرة أخرى أمام الحكومة العسكرية للمناورة . فقد ثار البرازيليون على تدخل الولايات المتحدة ، واستخدامها حق الفيتو ضد الاتفاق المنبر بين بون وبرازيليا ، بشأن بناء مصانع البلوتونيوم ، واعتبروا هذا التصرف حلقة جديدة في سلسلة الضغوط التي تمارسها الحكومة الأمريكية على السياسة البرازيلية منذ الحرب العالمية الثانية . قد هاجمت المعارضة بلا شك هذا الاتفاق ، بسبب استبعاد العلماء البرازيليين ، وقبول الحكومة بعض البنود التي تضر بالمصلحة الوطنية . هذا إلى جانب السرية التامة التي تمت في إطارها المفاوضات . ولكن هذا لا يمنع من أن البرازيل تملك وحدها الحق المطلق في حسم هذا الموضوع ، دون تدخل من قوة عظمى . ويشير الكاتب إلى الأهمية التي يشكلها تطوير البحث النووي في البرازيل ، لعدم كفاية احتياطاتها من البترول . وقد تسببت الولايات المتحدة أيضا في إفشال المشروع البرازيلي لشراء المصانع النووية من ألمانيا عام ١٩٥٤ ،

LE MONDE diplomatique

— مجلة ليموند ديبلوماتيك — المشاكل التي تواجه نظام الحكم العسكري في البرازيل .

يسخر الكاتب في هذا المقال ، من الادعاءات المستمرة لنظام الحكم العسكري في البرازيل ، بشأن إقامة ديمقراطية حقيقية في البلاد ، فيقول إنه بعد مضي ثلاثة عشر عاما على الانقلاب الذي قام به كاستلو برنلو ، عام ١٩٦٤ من أجل « تخلص الديمقراطية من التحريف الذي يشوهها ويخفي معالمها » ، أصدرت الحكومة العسكرية في برازيليا ، قرارها التكميلي رقم ١٠٢ الذي يقضى بتعطيل البرلمان إلى أجل غير مسمى ، وتخويل رئيس الجمهورية جميع السلطات . وقد قام الجنرال أرنستو جيزيل رئيس الجمهورية ، مدعما بهذه الصلاحيات الجديدة ، باتخاذ سلسلة من الاجراءات ، لوضع نظام انتخابي من أغرب الأنظمة التي عرفها تاريخ الدستور البرازيلي .

وكما هي الحال دائما في التعديلات التي يدخلها العسكريون عادة على نظام الانتخاب ، استهدفت هذه الاجراءات ، سد الثغرات التي تنفذ منها المعارضة داخل نظام السلطة . ويتساءل الكاتب لماذا لم تلغ الحكومة ببساطة متناهية الانتخابات من أساسها ؟ في اعتقاده أنها لم تتخذ مثل هذا الاجراء الجذري ، لحاجتها في الوقت الحاضر إلى الحفاظ على الواجهة الدستورية للنظام ، ورغبتها في عدم انقطاع الصلة نهائيا بين البيروقراطية العسكرية ، والواقع الفعلي للبلاد . ومما لا شك فيه ، أن هذه الأزمة لم تنفجر بلا مقدمات ، فقد أكدت انتخابات البلدية في ديسمبر الماضي ، أن قاعدة حزب المعارضة ، (الحركة الديمقراطية البرازيلية) قد اتسعت وعمقت من جذورها . ودوت في الحال صيحات غاضبة ، تطالب باتخاذ اجراءات فعالة ، لمنع المعارضة من إحراز أي تقدم في الانتخابات القادمة . ومنذ ذلك

وفسخ العقد بعد أن كان البنك البرازيلي قد بدأ فعلا في تحويل أول دفعة من نفقات المشروع .

تعسر المفاوضات حول القروض :

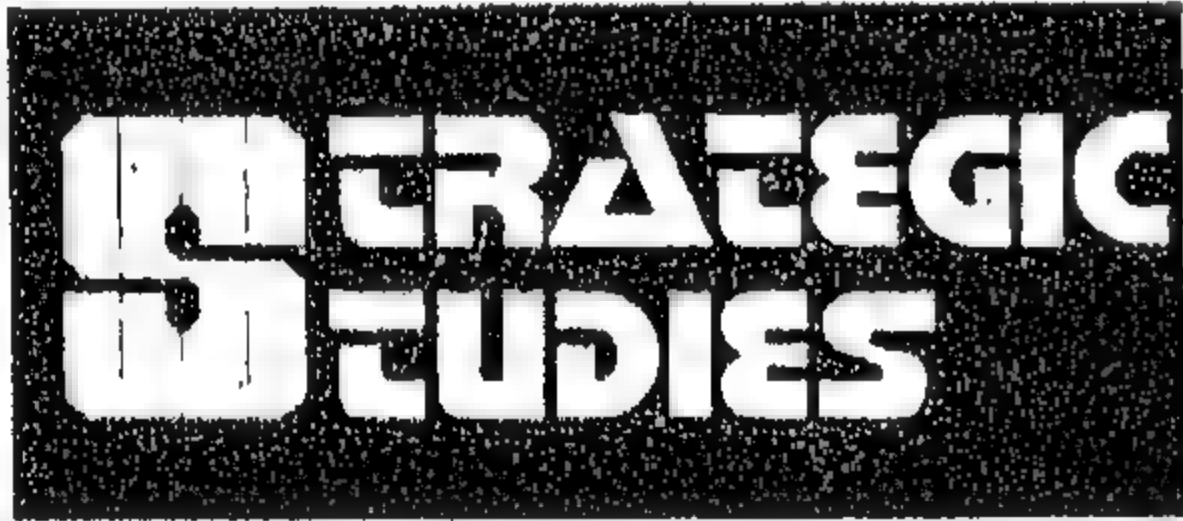
يتحدث الكاتب عن التوتر الذي يسود العلاقات بين الولايات المتحدة والبرازيل ، فيقول إن الموقف الأمريكي بشأن احترام حقوق الانسان لم يستطع أن يحطم جدار الشك الذي يحيط بالتدخلات الأمريكية في السياسة البرازيلية ، خاصة بعد أن اثبتت وثائق ليندون جونسون ، تورط الولايات المتحدة في انقلاب عام ١٩٦٤ . وقد انتهزت الحكومة البرازيلية هذه الفرصة ، وكشفت عن الاتفاق العسكري المبرم بين البرازيل والولايات المتحدة عام ١٩٥٢ . فلم تعد الجنرالات الحاكمة بحاجة إلى هذا الاتفاق ، بعد أن تطورت صناعة الاسلحة في البرازيل ، وتنوعت مصادرها من الأجهزة الحربية ، وأصبح في مقدورها الحصول على جميع الامتيازات التي كانت تحصل عليها بموجب هذا الاتفاق . ولكن الولايات المتحدة ، لم تعر هذا الحدث اهتماما كبيرا ، فما زال الجيش البرازيلي جزءا من تشكيل الدفاع الأمريكي ، بمقتضى المعاهدة التي وقعت في ريو دو جانيرو عام ١٩٤٧ .

وقد شعرت الحكومة البرازيلية بالوضع الخطير الذي سينجم بالضرورة عن الضغوط الأمريكية من جهة ، والضغوط الداخلية للحركة الديمقراطية من جهة أخرى ، فسارعت بتفجير الموقف ، عن طريق ضرب المعارضة في الداخل ، ووجدت ضالتها المنشودة في وثيقة بعنوان « بيان رجال البنوك » نشرتها الصحافة البرازيلية ، ردا على البيانات التي أدلى بها المهنيون في هجومهم على النظام . وتؤكد هذه الوثيقة بعد التحليل الدقيق لانتخابات ديسمبر الماضي - أن الحكومة قد خسرت الانتخابات ، وإنها ستخسر مرة أخرى ، إذا لم تعدل من قواعد اللعبة السياسية ، وأنه في حالة فوز المعارضة ، قد يهب جزء من الجيش لنصرتها ، وبذلك يكون الوقت قد فات للسيطرة على الموقف . والمعروف أن القطاع المصرفي ، هو أكثر القطاعات التي استفادت من هذا الحكم الاستبدادي ، منذ أن استتب عام ١٩٦٤ ، فقد حققت البنوك البرازيلية وفروعا في الخارج ، أرباحا طائلة خلال هذه السنوات الأخيرة . وهذا يفسر رغبتها في أن يتخذ النظام موقفا متشددا ، ويحكم قبضته أكثر على البلاد .

ويؤكد الكاتب أن التعديل في النظام الانتخابي ، هو مقدمة لتعديلات سياسية أخرى واسعة النطاق ،

تستهدف الحدم من الحريات الديمقراطية ، وإدخال بنود أخرى على قانوني الصحافة والأمن القومي ، بحيث يصبحان أكثر صراحة . ومن المنتظر أن تكتمل مراحل هذه الأزمة السياسية على الصعيد الخارجي ، عندما تتضح حدود السياسة التي يزمع الرئيس كارتر اتخاذها ، دفاعا عن حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية . ففي الوقت الذي توجه فيه وزير المالية البرازيلي إلى نيويورك ، ليحصل من المؤسسات الدولية على ما يحتاجه بلاده من قروض كان الكونجرس قد وافق على القانون الذي يقضي بمنع المساعدات عن الدول اللاتينية ، التي تنتهك حقوق الانسان . ولكن ما لبث أن استثنى من هذا القانون ، المشروعات ذات الأهمية الاجتماعية التي يقوم بتمويلها البنك الدولي . إلا أن تدهور الاقتصاد البرازيلي ، دفع بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى إظهار تحفظهما بشأن القروض المطلوبة ، فقررا أن يسيطرا أولا على هذا الاقتصاد قبل أن يوافقا على أي شيء .

ويتساءل الكاتب ، ترى لو تأجلت هذه القروض الدولية التي تحتاجها البرازيل ، هل سيبحث وزير المالية عن أسباب هذا التأجيل في انتهاك النظام العسكري لحقوق الانسان في سجون البرازيل ، أم في ارتفاع أسعار الخضروات في أسواق ريو وساو باولو ؟



- مجلة الدراسات الاستراتيجية
- باكستان ، بنجلاديش والدول الكبرى
- بقلم : لورانس زيرنج

يبدأ الكاتب مقالته بالحديث عن محاولات الولايات المتحدة المستمرة على مدى حقبتين ، للاحتفاظ بقوتها السياسية والعسكرية في شبه القارة الهندية الباكستانية ، دون أن تنحاز إلى أي من طرفي النزاع الدائر بين أهم دولتين في المنطقة . وقد كانت الولايات المتحدة تعتبر أن سياستها في باكستان مستقلة تماما

حظت ايران ودول الخليج العربي الفارسي بالنصيب الاكبر من هذا الاهتمام ، واستجابت ، باستثناء العراق ، إلى جميع مبادرات باكستان السياسية والاقتصادية .

أما بنجلاديش ، فلم يكن الاستقلال بالنسبة لها بداية عصر رخاء وازدهار ، ولم تستطع ان تبني نفسها دون المساعدات التي تأتيها من الخارج ، والتي يقع الجزء الاكبر منها على عاتق الولايات المتحدة .

ويرى الكاتب ان توقعات الهند بالنسبة لنتائج أزمة بنجلاديش لم تصدق ، وانها قد دفعت ثمنها باهظا لانتصارها . فقد ظنت ان تمزيق باكستان سيزيدها قوة ، فتصبح بالتالي الدولة الكبرى في شبه القارة والمتحدة بلسان دول العالم الثالث ، وان بنجلاديش لن تكون سوى دولة تابعة لها . ولكنها لم تبلغ هذه الاهداف ، فقد تدهورت علاقاتها مع بنجلاديش بعد موت مجيب الرحمن ، وزاد تدريجيا شعور العداء للهند داخل الدولة الحديثة ، في حين تحسنت علاقات هذه الأخيرة بباكستان ، ولعب الاسلام كديانة مشتركة ، دورا قويا في التقريب بين الدولتين ، وادى هذا الانفتاح الجديد على باكستان إلى ادخال الصينيين إلى بنجلاديش وتبادل السفراء في بداية عام ١٩٧٦ . وباختصار أصبحت بنجلاديش ، رغم هشاشتها كدولة ، تشكل تحديا للهند لم يكن موجودا من قبل .

ويوضح الكاتب ان المشكلة الرئيسية التي تواجه الاتحاد السوفيتي في جنوب آسيا هي الصين وليست الولايات المتحدة . ان الصين تريد ابعاد النفوذ السوفيتي عن هذه المنطقة ، فجنوب آسيا مرتبط بأمن الصين ومصالحها في جنوب شرق آسيا . اما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فهذه المنطقة تتصل اتصالا وثيقا باهتماماته في الشرق الاوسط ، ويستطيع عن طريق السيطرة على جنوب آسيا ان يوازن الزيادة المضطربة في قوة الخليج الفارسي ، وخاصة ايران . اما التهديد الذي تشكله الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي فلا ينبع من الوجود الامريكى على اراضى جنوب آسيا ، وانما من قرارها بأن تصبح قوة كبرى في المحيط الهندي . ويخشى السوفييت السياسة الحربية التي سيفرضها الامريكيون على المحيط الهندي ، كما يخشون ايضا امتداد العمليات التي تقوم بها الغوصات الامريكية في المحيط الهندي وقرب الخليج الفارسي إلى

عن سياستها في الهند . وكافحت طويلا لى تحتفظ بصداقة الهند ، فأغرقتها بكميات هائلة من المواد الغذائية والمعونات الاقتصادية والفنية . ويشير الكاتب إلى ان اهتمام الولايات المتحدة بباكستان انما يرجع إلى فشلها في اقناع الهند بعدم جدوى سياسة عدم الانحياز ، ورغبتها في ان تجعل من الدولة الباكستانية قوة حربية جبارة نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة . الا ان انفجار أزمة بنجلاديش قد اظهر جليا انحياز الولايات المتحدة الى جانب باكستان ضد الهند . وكانت النتائج التي اسفرت عنها تلك الأزمة بسبب في اعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها في المنطقة . خاصة بعد ان ذهبت ادراج الرياح احلامها في ان تصبح باكستان خط الدفاع الاول في شبه القارة ، وان تتعد الهند عن السيطرة السوفيتية .

ويقول الكاتب ان العلاقات والتحالفات بين القوى الكبرى والصغرى قد اعيدت صياغتها في السبعينات ، وبالذات في جنوب آسيا . ووضحت رغبة الولايات المتحدة في التخلص من الحرب في الهند الصينية وتحسين علاقاتها مع الصين . وقد لعبت باكستان دورا هاما في ترتيب زيارة كيسنجر لبيكين . وكان ذلك دافعا للولايات المتحدة بعدم ادانة الحكومة الباكستانية لتصرفاتها في باكستان الشرقية ، بل لقد صرحت ان الحرب الاهلية في باكستان ماهى سوى مشكلة داخلية . وينبغي ان يحلها الباكستانيون بمفردهم .

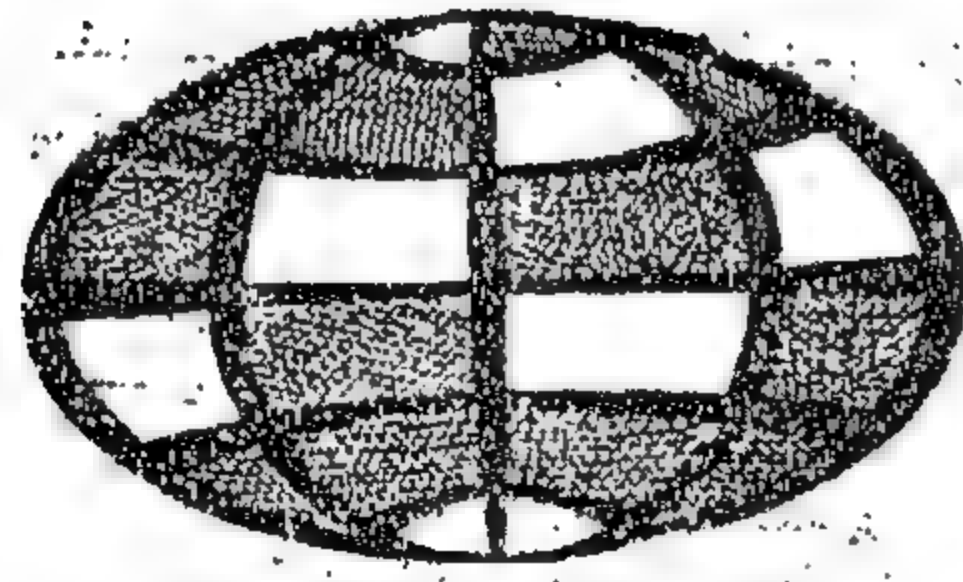
ويشير الكاتب إلى محاولات الولايات المتحدة والصين التصدي لتقسيم باكستان ، وذلك يرجع لاسباب خاصة تتعلق بهما . وقد أدرك الاتحاد السوفيتي والهند التواطؤ الموجود بين هاتين الدولتين وباكستان ، كما ان الولايات المتحدة والصين بدورهما . قد اقتنعتا ، بعد المعاهدة الهندية السوفيتية في اغسطس ١٩٧١ ، بان الصراع في بنجلاديش تمتد جزوره إلى ما بعد حدود الدولة الباكستانية ، وتأكدتا من اصرار الهند والاتحاد السوفيتي على تمزيق اوصال هذه الدولة . ولم تكن الهند لتجرؤ على الدخول بجيوشها الى باكستان الشرقية لولا تأكدها من وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانبها وتصدية لاي اجراء قد يتخذ ضدها في مجلس الامن .

ولم يغير ذو الفقار على بوتو كثيرا من سياسة بلاده الخارجية ، وانما أيقن ان مصلحة باكستان تكمن في الاتجاه إلى جنوب غرب آسيا والشرق الاوسط . وقد

اسيا الوسطى السوفيتية . وما زالت هناك قساعة
انجليزية امريكية مشتركة في جزيرة ديبجو جارسيا في
المحيط الهندي ، وقاعدة عسكرية امريكية ايضا في
اثيوبيا ، كما تعمل ايران على تطوير قواعدها في المحيط
الهندي التي قد تستخدمها البحرية الامريكية او القوات
الجوية الامريكية .

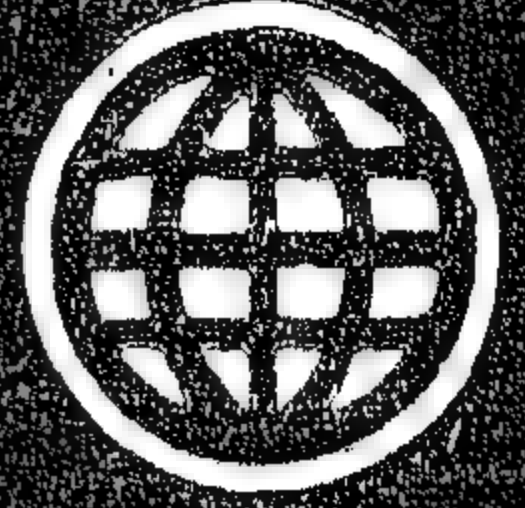
ومن رأي الكاتب ان الولايات المتحدة لاتستطيع ان
تبني سياستها في جنوب اسيا على افتراض ان الصين
ستظل تلعب فقط دور العنصر المتحيز لتعادل القوى في
المنطقة ، او ان تتصور ان الهند وباكستان وبنجلاديش
ستحل خلافاتها بعيدا عن تدخل الدول الكبرى . ان
جنوب اسيا لايمكن تجاهله وكذلك باكستان وبنجلاديش
واذا كانت هذه المنطقة تشكل جزءا من مجال اوسع
بالنسبة للصين والاتحاد السوفيتي ، فهي كذلك ايضا
بالنسبة للولايات المتحدة . فجنوب اسيا مرتبط ارتباطا
وثيقا بمصالح الدفاع الامريكية . فاذا كانت ايران
والسعودية والخليج الفارسي عموما ذات أهمية حيوية

بالنسبة لسياسة الدفاع الامريكية ، فان باكستان هي
مفتاح نجاح هذه السياسة ، وسيساعد استقرارها على
قيام ايران بدور القوة الساحلية الكبرى في الخليج
الفارسي . ان هناك ترابط بين الوجود الامريكي في
البحر الابيض المتوسط واستمرار نفوذ الولايات المتحدة
في الشرق الاوسط الذي ينظر إلى باكستان كامتداد
خارجي له . وتتمتع باكستان بعلاقات طيبة مع
السعودية ودول الخليج العربي ، وقد تتوصل إلى ضم
هذه الدول الى ايران في تنظيمات مشتركة للدفاع
والتعاون الاقتصادي . ويقول الكاتب ان مثل هذا النوع
من التعاون قد يؤدي إلى استقرار الاوضاع في هذه
المنطقة المضطربة ، ويسهل ادارة السياسة الخارجية مع
الدول الكبرى والهند . وسيتجه اهتمام باكستان إلى
الشرق الاوسط ، فتخف بالتالي حدة الشكوى التي
تساور الهند بشأن مطامع الباكستانيين في بنجلاديش
ويتماسك قليلا القطاع الشمالي الشرقي من شبه
القارة □



يونيو ١٩٧٧
يوليو ١٩٧٧
أغسطس ١٩٧٧

شهرات



١٩٧٧

يونيو

الاتحاد السوفيتي

٤ : أعطى الدستور السوفيتي الجديد الذي أعلن رسمياً في موسكو، مزيداً من الدعم للحزب الشيوعي السوفيتي وسكرتيه العام وعلاقاته بسلطات الدولة الأخرى، فقد نص على أن الحزب هو القوة الموجهة في البلاد، وهو العنصر المركزي للنظام السياسي ولكافة الهيئات التابعة للدولة ولجميع المنظمات الاجتماعية.

٥ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي، أن الدستور الجديد، يجب أن يزيد من قوة القانون والنظام، في الوقت الذي ساد فيه القمع وانتهكت مبادئ الديمقراطية في ظل الدستور الحالي.

٥ : وصل إلى موسكو، لوى دي جيرنجو وزير الخارجية الفرنسية، لأجراء محادثات مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية، حول اجتماع القمة المزمع عقده في باريس بين الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي.

٧ : صدر بيان مشترك في كل من موسكو والقاهرة، يعلن عن زيارة رسمية لجريها إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر للاتحاد السوفيتي. ويشمل جدول المباحثات التي تستمر يومى ٩ و ١٠ يونيو الموضوعات التالية: الموقف الدولي بكل تطورات، الموقف في الشرق الأوسط وقيام الدولتين العظميين بالدعوة لعقد مؤتمر جنيف وإشتراك الفلسطينيين فيه، العلاقات الثنائية بين البلدين والموضوعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويتناول جدول الأعمال أيضاً بحث الوضع في القارة الأفريقية.

٨ : وصل إلى موسكو، وزير الخارجية المصري، لأجراء محادثات رسمية مع أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي حول قضية الشرق الأوسط.

وانعقاد مؤتمر جنيف والعلاقات بين البلدين.

١١ : صدر بيان مشترك من المحادثات التي أجراها وزيراً خارجية مصر والاتحاد السوفيتي في موسكو، وأكد البيان على اهتمام الطرفين بإتخاذ الإجراءات الهادفة إلى التغلب على الصعوبات القائمة في العلاقات بين البلدين، لتطوير التعاون المصري السوفيتي في مختلف المجالات لصالح الشعبين.

١٦ : إنتخب ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي بالإجماع رئيساً للدولة، مع احتفاله بمنصبه كسكرتير للحزب، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد السوفيتي.

انظر أيضاً: السودان (٤ - ٢١) سويسرا (٢٠) فرنسا (٢٠ - ٢٢) ليبيا (٤) المملكة المتحدة (١٦) الولايات المتحدة (٢٩) يوغوسلافيا (٢٣).

إثيوبيا

١٠ : أعلنت جبهة تحرير أورومو، إحدى الحركات المعارضة للنظام الإثيوبي، في بيان أصنرته، مسئوليتها عن قطع خط السكة الحديد الاستراتيجية الذي يربط بين أديس أبابا وجيبوتي.

١٩ : وصل إلى أديس أبابا، وفد من ستة من كبار المسؤولين الليبيين، في زيارة وصفت بأنها «زيارة عمل»، تجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الليبيين.

٢٢ : احتلت قوات تحرير إريتريا، مطار مدينة بارينتو الاستراتيجية بالقرب من الحدود السودانية.

٢٥ : أعلن إسياس إفروريس الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، أن الحكومة العسكرية في إثيوبيا، قامت بحشد نحو ٢٥ ألفاً من القوات النظامية في منطقة «أواش» في الأجزاء الشرقية من إثيوبيا، لتحقيق أطماعها في احتلال جيبوتي، ولواجهة الصومال عسكرياً.

٢٥ : قام الجنرال منجستو ميرويام رئيس

المجلس العسكري الحاكم في إثيوبيا، بإستعراض قوات ميليشيا الفلاحين، التي يعد لأرسالها في مسيرة مسلحة إلى إقليم إريتريا لمقاومة ثورته من أجل الاستقلال. انظر أيضاً: السودان ١ - ١١ - كينيا ٩

الأردن

٣ : صدق الملك حسين ملك الأردن، على إتفاق تم إبرامه مع سوريا، بشأن إستغلال مياه نهر اليرموك والأردن اللذين يمران عبر الحدود بين البلدين، وبمقتضى هذا الاتفاق، سيتم بناء سد على نهر اليرموك، يسمح يرى أراضي وأدى نهر الأردن، وتزويد البلدين بالكهرباء.

٢٢ : أعلن في عمان، أن مصر بدران قدم للفلسطينيين ورقة تتضمن تصور الأردن لشكل العلاقات الأردنية الفلسطينية المستقبلية، في إطار مشروع المملكة العربية المتحدة الذي إقترحه الأردن عام ١٩٧٢.

٢٩ : أجرى الملك حسين، مشاورات مطولة مع عدد من الشخصيات الفلسطينية المقيمة في عمان، والشخصيات الأردنية، لتشكيل وزارة جديدة في الأردن.

انظر أيضاً: الولايات المتحدة الأمريكية ١٦

أسبانيا

٣ : أكدت أسبانيا والسعودية في بيان مشترك صدر في الرياض ومدريد، بعد إنتهاء زيارة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية لأسبانيا، أن أى حل لمشكلة الشرق الأوسط، يجب أن يعترف بالحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، وفي وطن قومي له.

١٥ : توجه أكثر من ٨٠٪ من الناخبين الأسبان، الذين يبلغ عددهم ٢٣ مليون ناخب، إلى صناديق الاقتراع، لانتخاب برلمان جديد، يضم مجلسين للنواب

والشيوخ ، في أول إنتخابات حرة تجرى في أسبانيا منذ ٤١ عاما .

١٧ : أظهرت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في أسبانيا ، فوز تحالف الوسط الديمقراطي ، بزعامة ألفو سواريز رئيس الوزراء بـ ١٦٨ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٥٠ بزيادة ٩ مقاعد فقط عن النسبة المطلوبة للفوز بالأغلبية . وبذلك أصبحت أسبانيا مقسمة الى : وسط بزعامة سواريز ، ويسار بزعامة فيليب جونزاليز ، الذي قاده حزب العمال الاشتراكي في المعركة الانتخابية والتي خرج منها ليصبح ثاني قوة سياسية في أسبانيا ، بحصوله على ١١٦ مقعدا .

٢٠ : دعا ممثلو إقليم الباسك المنتخبين في مجلس النواب والشيوخ الأسباني ، الى ضرورة منح الحكم الذاتي لإقليم الباسك ، والاعتراف رسميا بلغة الاقليم ، والافراج فورا عن كل المعتقلين السياسيين ، وعودة المثفيين في الخارج من مواطني الباسك . وقد جاء ذلك في بيان أخذ صحيفة إنذار ، أرسله ممثلو الباسك الى الملك الأسباني خوان كارلوس وأولفو سواريز . وهددوا فيه بالاستمرار في النضال والقتال ، الى حين يتحقق مطلبهم في الحصول على دولة مستقلة داخل اتحاد فيدرالي أسباني .

ألمانيا الاتحادية

١٨ : أعلن هيلموت شميت مستشار ألمانيا الاتحادية ، أن حكومة بلاده سوف تفرض حظرا مؤقتا على تصدير مقاعلات لاعادة تصنيع الطاقة الذرية لنول العالم المختلفة ، وذلك في أعقاب المشاورات التي جرت بين شميت وبين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان لمدة يومين في بون .

أوغندا

٢٤ : أعلن رانديو كمبالا ، أن الرئيس عيدي أمين ، قد عاد لاستئناف نشاطه من جديد ، بعد الأنباء التي ترددت طوال الأسبوع السابق حول إختفائه .

انظر أيضا : أيرلندا ٧ - المملكة المتحدة ١٦

أيرلندا

٧ : أعلنت الحكومة الأيرلندية ، أنها رفضت التصريح للطائرة التي تقل الرئيس الأوغندي عيدي أمين بالهبوط في مطار دبلن ، وهو في طريقه لحضور مؤتمر الكومنولث في لندن .

١٨ : فاز حزب « فيانا فيل » المعارض في أيرلندا في الانتخابات العامة ، وحصل على ٧٥ مقعدا من مقاعد البرلمان ، التي يبلغ عددها ١٤٨ مقعدا . ويقوم جاك لينش زعيم الحزب ، بتشكيل الوزارة الجديدة ، بعد هزيمة الائتلاف الحكومي الذي تزعمه رئيس الوزراء السابق ليام كونسجراف الذي هزم في الانتخابات .

باكستان

٢ : أصدرت المحكمة العليا في باكستان ، حكما يقضي بأن الأحكام العرفية التي أعلنها ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء في باكستان منذ ستة أسابيع ، غير شرعية طبقا للدستور الحالي .

٣ : أعلنت الحكومة الباكستانية ، إطلاق سراح الغالبية العظمى من ممثلي المعارضة المسجونين ، كما أعلنت الكف عن إلغاء القبض ، ورفع الرقابة ، ودفعت تعويضات الى أسر قتلى وجرحى الأحداث الأخيرة .

٧ : بدأ ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني ، الجولة الثالثة للمباحثات مع أحزاب المعارضة ، حول الأزمة السياسية الباكستانية ، التي بدأت منذ ثلاثة أشهر ، بسبب ما تزعمه المعارضة من أن بوتو قد تلاعب بالانتخابات .

انظر أيضا : دولة الامارات ٢٠ - السعودية ١٨ - الولايات المتحدة ٤

البرتغال

٢٠ : أكد المؤتمر العالمي ضد العنصرية والاستعمار في أفريقيا الجنوبية ، الذي استمر ٤ أيام في لشبونة ، والذي إشتراك فيه ممثلو ٧٠ دولة و ٢٠ منظمة ، في البيان الختامي ، شرعية النضال المسلح الذي تقوم به الشعوب الافريقية للوصول الى السلطة في جنوب أفريقيا وناميبيا وروديسيا . ودعا العالم الى زيادة مساندته للحركات الوطنية في أفريقيا الجنوبية .

تركيا

٧ : أعلن في أنقرة ، فوز حزب الشعب الجمهوري المعارض بزعامة بولنت ايجيفيت بالأغلبية النسبية لمقاعد مجلس النواب والشيوخ في الانتخابات التركية .

١٤ : كلف فخرى كورتورك رئيس جمهورية تركيا ، بولنت ايجيفيت رئيس حزب الشعب الجمهوري تشكيل الوزارة الجديدة خلفا لحكومة سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة الاجتماعي ، الذي هزم في الانتخابات العامة .

٢٦ : أعلن بولنت ايجيفيت رئيس وزراء تركيا ، بأنه على استعداد لاجراء مباحثات مع ممثلين كراماتليس رئيس وزراء اليونان ، حول مشكلة قبرص ومشكلة بحر إيجه .

تشاد

٣٠ : إتهم الرئيس فيليكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، الجماهيرية الليبية بإحتلال جزء من شمال تشاد ، وأعلن أن المباحثات بين البلدين قد منيت بالفشل .

تونس

٨ : بدأت المباحثات الرسمية بين الحبيب الشطي وزير خارجية تونس ، وعلى عبد السلام تريكي وزير خارجية ليبيا ، حول إيجاد حل للنزاع بين البلدين ، بشأن منطقة الرصيف القاري في خليج قابس . وحضر المباحثات الأمين العام للجامعة العربية .

١٠ : تم الاتفاق بين ليبيا وتونس ، على عرض النزاع بينهما حول تحديد الرصيف القاري على محكمة العدل الدولية في لاهاي .

١٣ : بدأت في تونس ، محاكمة ٣٣ شخصا من أنصار أحمد بن صالح وزير الاقتصاد والتخطيط السابق ، بتهمة التآمر ضد أمن الدولة ، والانتماء الى منظمة سرية إسمها « حركة الاتحاد الشعبي » .

انظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٣

الجمهورية العربية اليمنية

٢٠ : بدأت المباحثات الرسمية في صنعاء ، بين طه محيي الدين معروف نائب رئيس الجمهورية العراقي ، والمسئولين اليمنيين ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وخاصة دور العراق في دعم خطة التنمية في اليمن ، بالإضافة الى مختلف الأوضاع العربية الراهنة .

انظر جمهورية مصر العربية ١٩

جمهورية مصر العربية

١٢ : وصل الى القاهرة ، الرئيس نياسينجي ايانينا رئيس جمهورية توغو ، لاجراء مباحثات رسمية مع الرئيس السادات ، حول ترتيبات إنعقاد مؤتمر القمة الافريقي ، والتطورات في الشرق الأوسط ، والعلاقات بين البلدين .

١٩ : حصلت الحكومة المصرية على قرض من الولايات المتحدة قدره ٤٠ مليون دولار ، لتطوير إنتاجها من عربات سكك الحديد ، وتوريد ٣٠٠ عربة ركاب جديدة من الولايات المتحدة .

١٩ : أكد البيان المشترك الذي صدر في كل من القاهرة وصنعاء ، حول المباحثات التي جرت بين رئيس الوزراء المصري ورئيس الوزراء اليمني ، إتفاق الجانبين ، على تزويد اليمن بإحتياجاته من الخبراء والعمال المصريين من مختلف التخصصات والمستويات ، وعلى إسهم شركات الإنشاءات المصرية في تنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية في اليمن ، وعلى تنمية وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين .

٢١ : طلبت الحكومة المصرية رسميا ، من وزير الدولة الايطالي للشئون الخارجية السنيور لوسيانو رادي ، أثناء زيارته لمصر ، أن تصدر دول السوق الأوروبية التسع ، بيانا سياسيا يحدد موقفها من إستئناف

إلى السودان، لإجراء محادثات مع المسؤولين في الحكومة السودانية، حول إمداد السودان بمساعداً فنية جوية.

٢١: عاد إلى الخرطوم، الدبلوماسيون السودانيون الخمسة، الذين كانت السلطات السودانية قد أبلغت السفير السوداني بقرار إبعادهم.

٢١: كشفت سلطات الأمن السودانية، عن تنظيم شيوعي سرى جديد في مدينة بورسودان، وألقت القبض على ١٥ شخصاً من أعضاء التنظيم.

١٣: أمر الرئيس نميري بالحد من عدد أعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الخرطوم، وتنظيم تحركاتهم داخل السودان.

انظر أيضاً: الصين ٩

سوريا

١٠: طلبت سوريا إسهام المركز المصري للاستشعار من البعد، في استكشاف ودراسة الثروات الطبيعية في الأراضي السورية.

١٥: أعلن عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا، أن بلاده تؤيد التفسير اللبناني لاتفاقية القاهرة، وترى أن الإصلاح السياسي في لبنان، يجب أن يقوم على أساس الوثيقة الدستورية التي أعلنت في ١٩٧٦/١/٢٢.

٢٢: إستقبل الرئيس السوري حافظ الأسد، جوف ويتلام رئيس الوزراء الأسترالي، وناقشا أزمة الشرق الأوسط، والعلاقات الثنائية بين البلدين.

انظر أيضاً: فرنسا ٣٠ - لبنان ٨ - يوغوسلافيا ٩

السويد

٤١: أعلن معهد أبحاث السلام العالمي في ستوكهولم، أن الاتفاق العسكري لدول الشرق الأوسط، قد بلغ ٥٢ في المائة من إجمالي الاتفاق العسكري لدول العالم الثالث «باعتثناء الصين».

سويسرا

٢٠: كشفت وزارة العدل السويسرية، عن قضية تخريب جديدة، تورط فيها أحد المواطنين السويسريين لحساب الدبلوماسيين السوفييت العاملين في مقر الأمم المتحدة بجنيف.

بين الشيخ زايد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، ونوالفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان، حول حلول الأزمة السياسية في باكستان، ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

٢٤: وصل الرئيس الصومالي محمد سياد بري إلى أبو ظبي، ليجتمع مع قادة الخليج العربي، المشاكل التي تواجه الأمن في البحر الأحمر، على ضوء حصول جيبوتي على إستقلالها.

روديسيا

٢: أعلنت حكومة الأقلية العنصرية في روديسيا، أن قواتها قد بدأت في الانسحاب من مدينة ماباي في موزمبيق، التي دخلتها منذ ٥ أيام، بعد أن «أنهت مهمتها».

انظر أيضاً: البرتغال ٢٠ - موزمبيق (١ - ٢٦).

زائير

٨: غادرت كينشاسا، آخر دفعة من القوات المغربية التي اشتركت مؤخراً مع جيش زائير في قمع التمرد الانفصالي في إقليم شسابا بجنوب البلاد.

انظر أيضاً: المملكة المغربية ١٤

السودان

١: حذر الرئيس السوداني جعفر نميري، من الاستمرار في دعم إثيوبيا بالأسلحة والمعدات العسكرية، مما يهدد بتفجير الحرب بين إثيوبيا والصومال.

٤: أعلن منصور خالد وزير خارجية السودان، أن الحكومة السودانية لن تستدعي سفيرها في موسكو، وقال أن الاتحاد السوفيتي قد استدعى سفيره في السودان، ولكنه لم يسحبه، وأكد «أننا لا نرى سبباً لأن نرد على استدعاء السفير السوفيتي».

٥: بدأت رحلة الرئيس نميري إلى الصين، في زيارة رسمية تستغرق أسبوعاً، بدعوة من الرئيس الصيني، وبصحبة وفد على مستوى عال يضم ٦ من الوزراء السودانيين.

١١: طالبت السودان بنقل مقر منظمة الوحدة الإفريقية من أبيس أبابا إلى عاصمة افريقية.

١٢: وصل وفد من القوات الجوية الأمريكية

المفاوضات في مؤتمر جنيف، ومن التسوية النهائية لشكلة الشرق الأوسط.

٢٢: أصدر الرئيس السادات، قراراً جمهورياً يقضي بالاذن للدكتور صلاح حسامد وزير المالية، بضممان البنك المركزي في اقتراض مبلغ الف و ٤٧٥ مليون جنيه من هيئة الخليج للتنمية في مصر.

٢٤: تلقت الحكومة المصرية، هدية جديدة صينية من قطع الفيار العربية.

٢٤: أعلنت مصر، إقرارها رسمياً بدولة جيبوتي وقد إعلان إستقلالها.

انظر أيضاً: الاتحاد السوفيتي (٧ - ١١) سوريا ١٠ - فرنسا ٨ - الولايات المتحدة ١٤ - اليونان ٢٨

جنوب أفريقيا

١٦: تعرض جان داوت مفوض حكومة جنوب أفريقيا العنصرية في إقليم ناميبيا، لمحاولة اغتيال قام بها بعض أعضاء من منظمة سابر.

٢٢: أعلن بيك بوتما وزير خارجية حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا، أن بلاده لا يمكن أن تقبل منح حق التصويت للمواطنين الأفريقيين تبعاً لمبدأ رجل واحد صوت واحد، وقال أن إصرار الولايات المتحدة على هذا الأمر، قد يؤدي إلى تدهور سريع في العلاقات بين البلدين.

٢٣: اندلعت موجة جديدة من المظاهرات في مدينة سويتو بجنوب أفريقيا، احتجاجاً على اعتقال زعماء الطلبة الأفريقيين، وأسلوب التعليم في مدارس الأفريقيين.

انظر أيضاً: البرتغال ٢٠

جيبوتي

٢٤: اتخذ مجلس النواب قراراً إجماعياً بانتخاب حسن جلوليد أوبتيديون رئيساً لجمهورية جيبوتي.

٢٧: أعلن استقلال جمهورية جيبوتي، آخر المستعمرات الفرنسية، بعد ١١٥ سنة من الاستعمار لتصبح العضو رقم ١٤٨ في الأمم المتحدة. والعضو رقم ٤٩ بمنظمة الوحدة الإفريقية.

٢٧: طلبت جيبوتي رسمياً الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

انظر أيضاً: جمهورية مصر العربية ٢٤

دولة الامارات العربية المتحدة

٧: أكد مائع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية، أن بلاده والسعودية، تبدلان جهوداً مكثفة في الوقت الحالي، للعودة إلى نظام السعر الموحد للبترول.

٢٠: بدأت في أبو ظبي، المباحثات الرسمية

سيشيل

٥-٦ : وقع انقلاب في جزر سيشيل ، أطاح بحكومة جيمس مانشام ، وعين قيادة الانقلاب ، فرانس رينيه رئيس حزب الشعب في سيشيل رئيسا للوزارة .

العراق

٤ : استقبل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، وليد جنبلات رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني ، وأكد الرئيس العراقي من جديد ، مساندة العراق للنضال الذي تقوم به الحركة الوطنية التقدمية اللبنانية ضد القوى الانعزالية ، من أجل المحافظة على عروبة لبنان ، والدفع عن الثورة الفلسطينية .

٢٨ - ٢٦ : أجرى ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، مباحثات مع صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقية ، ومع الرئيس أحمد حسن البكر ، حول النزاع الاسرائيلي العربي ، وتدعيم العلاقات الثنائية الفرنسية - العراقية .

٢٧ : وصل إلهاد ، الشيخ سعد العبدلله وزير الداخلية والدفاع الكويتي ، في زيارة لكويت لمدة ٣ أيام ، لاجراء مباحثات ، تتناول مشكلة الحدود بين البلدين ، ومحاولة التوصل الى اتفاق نهائي ، لتخفيف المناطق المتنازع عليها ، والاتفاق على كيفية التنقيب واستغلال البترول في المناطق المشتركة بينهما .

الصين

٩ : وقعت الصين والسودان ، اتفاقية للتعاون والفني بينهما ، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السوداني ، عبد الرحمن عبدالله وزير الصناعة ، وعن الجانب الصيني ، شين موهوا وزير العلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٤ - السودان ٥

الفاثيان

٩ : استقبل البابا يولس السادس ، يانوس كادار سكرتير أول اللجنة

المركزية للحزب الشيوعي المجري ، وبذلك يصبح كادار أول زعيم حزب شيوعي يستقبله البابا .

فرنسا

٢ : أصدر مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (الحوار بين الشمال والجنوب) الذي انعقد في باريس بياناً عن أعماله ، أعلن فيه ان المؤتمر قد بحث بشكل واسع مختلف القضايا الاقتصادية ، في مجالات الطاقة والتنمية والمواد الأولية بين الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية ، في العالم الثالث ، دون ان يتم الاتفاق على المشاكل السياسية التي عرضت على المؤتمر .

٣ : انتهت في باريس ، الجولة الثانية للمفاوضات الأمريكية الفيتنامية ، لإعادة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها ، وأعلن رئيسا الوفدين ، انه ما زالت امامهما بعض خلافات تتعلق التسوية ، وتتعلق بصفة خاصة بإسهام الولايات المتحدة في تعويض فيتنام عن أضرار الحرب .

٨ : وصل إلى باريس ، حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية في زيارة لفرنسا تستغرق ٥ أيام ، يلتقى خلالها بالرئيس الفرنسي ديستان ، لاجراء مباحثات حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط ، وتطوير العلاقات بين مصر وفرنسا .

١٣ : أعلن المتحدث الرسمي باسم قصر الاليزية ، ان موقف فرنسا من النزاع العربي الاسرائيلي ، يتركز على ضرورة الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، في إقامة وطن له ، وحق دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود امنية .

٢٠ : بدأت في باريس ، المحادثات الرسمية بين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ، والرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف ، الذي وصل في زيارة رسمية لمدة ٣ أيام إلى باريس . وتعد هذه أول رحلة يقوم بها بوصفها رئيسا للاتحاد السوفيتي . وتتناول المحادثات الوفاق الدولي ، والتعاون السياسي بين البلدين .

٢٢ : أكدت فرنسا والاتحاد السوفيتي ، أن تحقيق السلام الدائم والغالب في الشرق الاوسط ، يجب أن يقوم على انسحاب اسرائيل من الاراضي

العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، في إقامة وطن له ، وحق شعوب المنطقة في الوجود المستقل داخل حدود امنية ومعترف بها .

٢٢ : انتهت زيارة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف لفرنسا ، دون التوصل إلى أي اتفاق منع الرئيس الفرنسي ديستان ، حول قضية الوفاق ، وصدر إعلان مشترك ، حول التعاون الفرنسي السوفيتي ، وقضية الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وبيان آخر منفصل حول الوفاق

٣٠ : وصل إلى باريس ، عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء السوري ووزير الخارجية ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ، والمسؤولين الفرنسيين ، حول احتمالات تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٥ - ٧) ألمانيا الاتحادية ١٨ - العراق ٢٥

فلسطين

٣ : عاد مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود إلى تأكيد أصراره على اختيار موسى ديان وزيرا للخارجية في الوزارة الاسرائيلية الجديدة ، ولكنه تعهد بالاسند إليه مسئوليات جمهورية في الشؤون المتعلقة بأمن إسرائيل .

٥ : امتد الاضراب العام الى جميع مدن وقرى الضفة الغربية لنهر الاردن ، احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي ، وذلك في ذكرى مرور عشر سنوات على عدوان إسرائيل ضد الدول العربية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

٧ : كلف ابراهيم كاتزير رئيس دولة إسرائيل ، مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود ، بتشكيل الحكومة الجديدة . وأعلن بيجين أنه سيبدأ جهودا جديدة لتشكيل حكومة ائتلافية ، يشترك فيها حزب العمل .

١٣ : قرر حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، الذي يتزعمه إيجال يادين في إسرائيل ، إنهاء المفاوضات التي كانت تجري بينه وبين حزب ليكود ، بشأن الاشتراك في الائتلاف الوزاري الجديد ، وأعلن انسحابه منها ، لأن كتلة ليكود أظهرت عدم رغبتها في تعديل موقفها ، وقبول حل وسط ، من أجل وصول إلى سلام مع العرب .

السوري، إلى بيروت، في زيارة قصيرة لأجراء مباحثات مع الرئيس اللبناني إلياس سركيس، تتركز حول الأزمة في جنوب لبنان، وتنفيذ إتفاقية القاهرة التي تنظم الوجود الفلسطيني في لبنان، ومسائل الأمن.

١٤ - ١٨: استمرت الاشتباكات في جنوب لبنان، بين القوات الانعزالية المدعومة بالقوات الاسرائيلية، وبين القوات الفلسطينية والوطنية.

المملكة العربية السعودية

١٤: أذيع تقرير رسمي في الرياض، جاء فيه أن السعودية وافقت خلال السنوات الثلاث الماضية، على تقديم مساعدات مالية قيمتها ١,٤ مليار ريال سعودي (حوالي ١٠ مليارات من الدولارات) إلى ٣٤ دولة في العالم الثالث، وإلى مؤسسات مالية دولية وإقليمية.

١٧: أعلن أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي، أن بلاده مستعدة لرفع أسعار بترولها بنسبة ٥% في بداية الشهر القادم، إذا ضمن ذلك توحيد الأسعار في منظمة الدول المصدرة للبترول.

١٨: استقبل الملك خالد عامل السعودية، ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان، الذي وصل إلى الرياض، في زيارة للسعودية تستغرق يومًا واحدًا، في نطاق جولته في عدد من الدول العربية وإيران.

٧: انظر أيضا: إسبانيا ٢ - دولة الإمارات

المملكة المتحدة

١٤: أعلنت الحكومة البريطانية، عن طرح ١٧% من أسهم شركة بريتش بتروليم للبيع، والتي يقدر ثمنها الإجمالي بحوالي ٥٦٠ مليون جنيه إسترليني (٩٥٢ مليون دولار)، فيما يعد أضخم عملية مشاركة في أسهم الشركات الخاصة والعامة في تاريخ بريطانيا.

١٦: قررت الحكومة البريطانية، إغلاق قسم رعاية المصالح البريطانية في أوغندا الملحق بالسفارة الفرنسية، كما طلبت من السفارة السعودية التي

كوستاريكا

٤: أعلن جونز لوفانيو وزير خارجية كوستاريكا، أن بلاده لا تؤيد مطالب إسرائيل بضم الأراضي العربية المحتلة. وقال أن مشكلة الشرق الأوسط، تكمن في انتخاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين.

الكويت

١: أصدر الشيخ جابر الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام الكويتي، قرارا بتمطيل مجلة الرسالة الكويتية، لمدة ثلاثة أشهر، بسبب تعرضها لعدد من الدول العربية.

٨ - ١٠: قام دوريز حكمت وزير الطاقة الايرانية بزيارة رسمية للكويت، أجرى خلالها مباحثات حول التعاون بين البلدين في مجال الطاقة. وقرر الجانبان، تبادل الخبراء والفنيين لبحث المشاريع المشتركة لانتاج الكهرباء. انظر أيضا: العراق ٢٧

كينيا

٤: أصدرت حكومة كينيا، قرارا بمنع شركات الخطوط الجوية من نقل الركاب، على الخط الجوي الموصل بين نيروبي ودار السلام.

٩: أعلنت وكالة أنباء كينيا، أن مئات من الاثيوبيين يفرون إلى كينيا، بعد إتهار النظام والقانون في إثيوبيا.

لبنان

٥: أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أن القوات الاسرائيلية قصفت بالمدافع مدينة النبطية في جنوب لبنان، في النكري العاشرة لحرب ١٩٦٧.

٨: وصل عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٥: أعلنت كتلة ليكود، أنها ستترك ثلاث وزارات لمدة شهرين أو ثلاثة شهور، على أمل أن يشغلها أشخاص من حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير.

١٩: وقع متناخم بينجين، اتفاق تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب القومي الديني وحزب اجودات.

٢٠: أعلن متناخم بينجين رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديدة، أن احتمال ضم الأراضي العربية المحتلة التي اسرائيل ما زال قائما، وذلك في حالة فشل المفاوضات مع الدول العربية.

٢٢: شب حريق هائل في مستودع للبترول الخام في ميناء عسقلان الاسرائيلي على شاطئ البحر المتوسط، مما أدى إلى احتراق ما يزيد على ٣٠٠٠ طن من الزيت.

٢٦: أعلن بينجين رئيس وزراء اسرائيل، أن أول قرار يتخذه، هو تشكيل مجلس محدود من ٧ أعضاء يتولون شئون الأمن.

٢٧: لقي ابا إيبان وزير الخارجية الاسرائيلي الأسبق هزيمة في حزب العمل الاسرائيلي، بعد أن فقد عضويته في لجنة الأمن والشئون الخارجية - أكبر لجان البرلمان الاسرائيلي.

٢٨: بدأت الحكومة الاسرائيلية، في تنفيذ مخطط استيطاني واسع ومنظم في الأراضي العربية المحتلة. ويشمل هذا المخطط ٢٩ مستوطنة جديدة، وذلك ضمن برنامج حج كتلة ليكود، الذي يسعى إلى إنشاء ١٢٠ مستوطنة جديدة في الأراضي العربية المحتلة.

٣٠: اجتمع متناخم بينجين رئيس الوزراء الاسرائيلي، مع إينجال يادين رئيس الحركة الديمقراطية من أجل التغيير، لبحث إمكانية استئناف المفاوضات بين الجانبين، حول انضمام الحركة إلى الائتلاف الوزاري الحاكم.

انظر أيضا: الأردن ٢٢ - فرنسا (١٣ - ٢٢) - كوستاريكا ٤ - لبنان (٥٠ - ١٩) الهند ٢٣ - الولايات المتحدة (١٤ - ٢٨) - يوغوسلافيا ٢٥

فنزويلا

٢٤: أعلن فالتين هيرنانديز وزير البترول الفنزويلي، أن توحيد سعر البترول في منظمة الدول المصدرة للبترول، أصبح وشيكا.

انظر أيضا: الولايات المتحدة ٢٧

ترعى مصالح أوغندا في لندن ، إغلاق قسم المصالح الاوغندية .

١٦ : أعلن جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا ، أن محادثات سوف تجرى قريبا بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، للتوصل الى معاهدة لفرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية لأغراض عسكرية .

٢٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ، أن بريطانيا والولايات المتحدة ، تعدان خطة من أجل تشكيل قوة دولية لحفظ السلام في روديسيا ، تتشكل جزئيا من قوات الدول التابعة للكومنولث ، لتجلب نشوب حرب أهلية خلال الفترة الانتقالية التي تسبق نقل السلطة الى الأغلبية الوطنية في روديسيا .

٢٧ : قررت الحكومة البريطانية إلغاء الدعوة الى إجراء إنتخابات عامة قبل إنتهاء فترة حكمها في عام ١٩٧٩ بعد أن إستطاعت الحكومة ، أن تتغلب الى حد كبير ، على مشكلة التضخم .

المملكة المغربية

٤ : أعلنت النتائج النهائية الرسمية للانتخابات التشريعية في المغرب ، وقد حصل المستقلون على ٨١ مقعدا ، وحزب الاستقلال على ٤٥ مقعدا ، والحركة الشعبية على ٢٩ مقعدا ، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية على ١٦ مقعدا .

١٤ : وصل الى الرباط ، الرئيس موبوتو رئيس زائير ، في زيارة رسمية للمغرب تستغرق ٤ أيام ، لإجراء مباحثات مع الملك الحسن .

١٦ : إستقبل الملك الحسن الثاني ملك المغرب ، إسمان سيك وزير الخارجية السنغالي ، الذي سلمه رسالة شخصية من الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور ، تدور حول المبادرة التي كلف بها رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ، الرئيس سنجور ، من أجل أن تعود المغرب لأخذ مكانها في منظمة الوحدة الإفريقية ، قبل مؤتمر القمة الإفريقي في ليبرافيل .

١٩ - ٢٢ : أجرى وفد صومالي رسمي ، برئاسة الكولونيل عبد الرزاق أبو بكر عضو اللجنة المركزية للحزب الصومالي ، محادثات مع أحمد العراقي وزير الخارجية المغربي ، تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ، والموقف الحالي في الصومال .

انظر أيضا : زائير ٨

موريتانيا

٨ : قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع كوريا الشمالية ، وذلك بعد إعراف حكومة بيونج يانج بجمهورية الصحراء في مارس الماضي .

موزمبيق

١ : أعلن متحدث رسمي باسم وزارة الدفاع في موزمبيق ، أن معارك عنيفة تدور بين قوات موزمبيق ، وقوات روديسيا التي تحتل مدينة ماباي على بعد ٨٠ كيلومترا داخل موزمبيق .

١٨ : أعلن رئيس موزمبيق سامورا ماشيل ، في بيان رسمي ، إتهامه لروديسيا بشن حرب على موزمبيق ، أدت الى تدمير مدينتي ماباني وإسبونجيرا ، على نطاق واسع لم يسبق له مثيل .

٢٦ : وصل الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا الى موزمبيق ، في زيارة مفاجئة ، للتباحث في المسائل المتعلقة بالأوضاع في روديسيا .

انظر أيضا : روديسيا ٢

الهند

٩ : أصدر أحد قضاة نيودلهي ، أمرا بالقبض على سانجاي غاندي ابن أنديرا غاندي ، ومعه ستة أشخاص آخرين ، من بينهم رئيس وزراء ولاية أوتاد براديش السابق ، بتهمة التزوير والاختلاس .

١٠ : بدأ في الهند ، التصويت على إختيار أعضاء المجالس النيابية الجديدة في ١٠ ولايات رئيسية ، فيما يعد أول إختيار لشعبية حزب جاناتا الحاكم ، بزعامة موراغي ديساي ، منذ فاز في الانتخابات العامة في مارس الماضي .

٢٣ : أكدت وزارة الخارجية الهندية ، أنه لا يمكن حل أزمة الشرق الأوسط ، إلا على أساس إنسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة .

الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الحكومة قد حاولت عبثا ، إنشاء شركة ريدينج ساتس الأمريكية عن القيام بعمليات إستكشاف البترول في المياه المتنازع عليها بين ليبيا وتونس .

٣ : أعلنت كل من الولايات المتحدة وكوبا ، تبادل الدبلوماسيين فيما بينهما ، بعد ١٦ عاما من قطع العلاقات الدبلوماسية ، والتوتر العنيف بين البلدين .

٤ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الولايات المتحدة ، رفضت طلبا من باكستان لشراء ١١٠ قاذفات من طراز ١ - ٧ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار .

١١ : وافق مجلس النواب ، على مشروع قانون تنظيم موقف المؤسسات الأمريكية من المقاطعة العربية لإسرائيل .

١٣ : إشتربت الولايات المتحدة ، في تصريح رسمي ، أن تتوقف ليبيا عن دعمها للأرهابيين ، وأن تبدي إستعدادها للتعاون من أجل تحقيق تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط ، كأساس لإعادة العلاقات الى طبيعتها .

١٤ : وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأمريكي ، على تقديم مساعدات لمصر قدرها ٧٥٠ مليون دولار ، وذلك في إطار برنامج المساعدات الخارجية للسنة المالية الجديدة ١٩٧٨ ، كما يتضمن البرنامج ، تقديم ٧٨٥ مليون دولار مساعدات دفاعية لإسرائيل و ٩٣ مليون دولار للاردن و ٩٠ مليون دولار لسوريا .

١٦ : أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس الأمريكي ، إعتزامها بيع معدات عسكرية تقدر قيمتها ب ١٣ مليون دولار للاردن .

١٧ : توفي عالم الصواريخ الأمريكي الألماني الأصل فيرنفون براون ، الذي قاد البشرية نحو إستكشاف الفضاء الخارجي ، وصمم رحلات الفضاء الأمريكية .

٢٣ : رفضت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي ، وقف إنتاج قنبلة « النيوترون » ، وهي قنبلة خطيرة ، تقتل البشر دون أن تلحق أضرارا بالمنشآت أو المباني .

٢٧ : طالبت حكومة الرئيس كارتر ، إسرائيل ، بالانسحاب من الأراضي العربية التي إحتلتها في عام ١٩٦٧ ، كما ناشدت الدول العربية ، السعي الى تحقيق سلام دائم .

٢٧ - ٢٩ : أجرى الرئيس الفنزويلي كارلوس بيريز ، مباحثات في واشنطن مع الرئيس الأمريكي كارتر ، حول إعفاء فنزويلا من القانون الذي صدر مؤخرا في

ممثلو دول حلف وارسو، والاتحاد السوفيتي، وممثلو دول حلف الاطلنطي، والولايات المتحدة، وكندا.

٢٣: حذر الاتحاد السوفيتي، الدول الغربية، من إنهاء مؤتمر بلجراد للأمن الاوروبي، إذا لم يعقد على أساس المقترحات السوفيتية.

٢٥: رفضت الحكومة اليوغوسلافية، منح تأشيرات دخول الى مسؤولين إسرائيليين بوزارة الخارجية الاسرائيلية لدخول يوغوسلافيا ليحضروا الجلسة التحضيرية لمؤتمر الأمن الاوروبي كمرافقين.

اليونان

٢٨: بدأت في أثينا، جلسات المؤتمر الدولي لحماية البحر المتوسط من التلوث، وتشترك فيه مصر مع ١٧ دولة أخرى.

يوغوسلافيا

٩: استقبل الرئيس اليوغسلافي تيتو، رئيس الوزراء السوري عبد الرحمن خليفاروي، وتبادل الجانبان الآراء حول مشكلة الشرق الاوسط، ووسائل تعزيز أنشطة دول عدم الانحياز. وقد اطلع عبد الرحمن خليفاروي، الرئيس تيتو، على نتائج المباحثات التي أجراها الرئيس السوري حافظ الأسد، مع الرئيس الأمريكي جيمس كارتر مؤخرا، بشأن التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط.

١٥: بدأت في بلجراد، اجتماعات المؤتمر التمهيدي للدول الـ ٣٥ الموقعة على اتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥، لوضع جدول الأعمال الخاص بإجراء مراجعة شاملة للاتفاقية، وكيفية تنفيذ بنودها، ويشترك في المؤتمر،

الولايات المتحدة، والذي تقررت بموجبه زيادة الرسوم الجمركية على واردات أمريكا البترولية من دول الأوبك.

٢٨: أعلن الفريد إيثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الاوسط، أن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا بنصيب عادل في تسوية مشكلة الشرق الاوسط، وأن مستقبل مدينة القدس، يجب أن يكون جزءا من عملية التفاوض.

٢٩: كشفت أقمار التجسس الصناعية الأمريكية، محطة سوفيتية ضخمة للتجارب النووية، يعتقد أنها تنتج أشعة لتدمير الصواريخ العابرة للقارات، وتحييد تأثيرها في أية حرب عالمية نووية قادمة.

انظر أيضا: فرنسا ٣ - المملكة المتحدة ٢٧-١٦

١٩٧٧

يوليو

الاتحاد السوفيتي

١: وصل الى موسكو، اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى، لاستكمال المبادئات العسكرية الجارية بين البلدين منذ أبريل الماضى، وتتناول صفقة أسلحة سوفيتية كبيرة لسوريا.

٣: جدد الاتحاد السوفيتي هجومه على قرار الرئيس الأمريكى جيمى كارتر، بالاستمرار في إنتاج صاروخ «كروز» الذى يمثل نقطة الخلاف في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

٨: أكد الرئيس السوفيتي بريجنيف، تمسك بلاده بالاتجاه السلمى والواقعى للسياسة الخارجية السوفيتية في علاقاتها بدول العالم المختلفة.

٩: أصدر الاتحاد السوفيتي، تحذيرا من أن إنتاج قنبلة النيترون التى قامت

الولايات المتحدة بإجراء التجارب عليها مؤخرا، سوف يؤدي بالبلدين الى الدخول مرة ثانية ومن جديد، في جولة خطيرة من سباق التسلح، والى تقليل فرص التوصل الى عقد إتفاقية سولت الثانية، للحد من الأسلحة النووية والاستراتيجية.

١٢: إنهمت وكالة تاس السوفيتية الصحفى الأمريكى روبرت توث، بجمع معلومات سرية عن الاتحاد السوفيتي، لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. انظر أيضا: السودان ٢٨ - الولايات المتحدة الأمريكية (١٢ - ٣١)

اثيوبيا

١: استمرت المعارك في مدينة بيجي الاثيوبية الواقعة في إقليم أولجسا الغربية، بين قوات الحكومة وبين رجال المقاومة من أعضاء حركة الاتحاد الديمقراطي الاثيوبى

المناهضة للحكومة العسكرية في اديس أبابا. استولت قوات تحرير شعب اريتريا على مدينة داجامهارى جنوب أسمرة التى تضم معسكرا لتدريب رجال العصابات الاثيوبيين.

١٠: أعلن المتحدث باسم جبهة تحرير اريتريا، أن الثوار قد استولوا على مدينة كرين الاستراتيجية في إقليم اريتريا بعد قتال استمر خمسة أيام. ١٥: أعلنت جبهة تحرير اريتريا، أن معارك ضارية تدور الآن حول أسمرة عاصمة إقليم اريتريا، بين القوات الاثيوبية والثوار اريتريين.

٢٨: امتدت المعارك العنيفة بين جبهة تحرير غرب الصومال والقوات الاثيوبية في إقليم اوجسانين، الى معظم مناطق شرق اثيوبيا، في الوقت الذى أعلنت فيه الجبهة، أنها حررت حوالي ٦٠٪ من أراضي الاقليم.

انظر أيضا: السودان ٧ - الصومال ٢٨ - ٢٩

إسبانيا

٤ : تم تشكيل الحكومة الإسبانية الجديدة برئاسة أدولفو سواريز، وتتضمن أعضاء من تحالف الوسط الديمقراطي، وخبراء اقتصاديين. وهي أول وزارة ديمقراطية منتخبة في إسبانيا منذ حوالي أربعين عاماً.

١٢ : قررت الحكومة الإسبانية في أول اجتماع تعقده، خفض قيمة البيزيتا بنسبة ٢٤٪ لمواجهة الضغط الذي تتعرض له العملة الإسبانية في الأسواق العالمية. كما اتخذت الحكومة الإسبانية إجراءات أخرى لإصلاح نظام الضرائب، بهدف إنعاش الاقتصاد الإسباني خلال عامين.

ألمانيا الغربية

١ : أعلن المتحدث باسم حكومة ألمانيا الغربية، أن مشكلة الشرق الأوسط سوف تتصدر المباحثات التي سيجريها هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في واشنطن.

انظر أيضاً: سوريا ١١

أنجولا

١٥ - أعلنت وزارة الدفاع الإنجولية أن قسوات جنوب إفريقيا أسقطت طائرة نقل سوفيتية من طراز أنتيتوف على الحدود بين أنجولا وجنوب أفريقيا.

أوغندا

٢ : أعلنت إذاعة كمبالا، تصريحاً لمتحدث عسكري جاء فيه أن البريطانيين في أوغندا أصبحوا يتمتعون بحرية التزل، بعد أن ألغى الرئيس عيدي أمين الإجراءات التي كانت تبتد خرية الرعايا البريطانيين في البلاد.

إيران

٩ : إنتهت المباحثات المشتركة بين عزت إبراهيم الدوري عضو مجلس قيادة الثورة العراقي، وعباس علي خلمبزي وزير الخارجية الإيراني، في طهران، بابرار ٦ إتفاقيات تشمل

التعاون التجاري والثقافي والسياسي

والزراعي، والتنسيق بين وزارتي الداخلية العراقية والإيرانية، ومد شبكة خطوط حديدية بين إيران والعراق.

٢٤ : أعلنت شركة البترول الإيرانية الوطنية، أن طاقة معيامل تكرير البترول في إيران، ستشترقع الى مليون و ٢٢٥ ألف برميل يوميا، عندما يتم تشغيل معيامل تكرير أصفهان وتبريز.

٢٨ : وافقت إيران على تأجيل مصادرة لقروض قيمته ١٠٠ مليون دولار، تقديراً للظروف الاقتصادية لمصر.

انظر أيضاً: الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦

إيطاليا

١٦ : صوت الشيوعيون والمسيحيون الديمقراطيون في مجلس النواب الإيطالي معاً، لصالح مشروع قانون يتعلق بالسياسات الاقتصادية وسياسات القانون والنظام، كانت قد تقدمت به لجنة مشتركة من الأحزاب الستة الرئيسية في إيطاليا. وفاز القانون بأغلبية ٤٤٢ صوتاً في البرلمان.

انظر أيضاً: الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦

باكستان

٤ : إتهم ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان، المعارضة الباكستانية، بالتراجع عن الاتفاقية المؤقتة التي توصلت اليها الحكومة مع المعارضة، لإنهاء الأزمة الباكستانية، وإجراء انتخابات جديدة.

٥ : لإنهاء الأزمة الباكستانية، وإجراء انتخابات جديدة.

٥ : وقع إنقلاب عسكري في باكستان، يزعمه الجنرال محمد ضياء الحق رئيس أركان الجيش الباكستاني، تم خلاله إعتقال ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء والزعماء السياسيين وزعماء حزب التحالف الوطني الباكستاني المعارض.

٧ : أعلن الجنرال محمد ضياء الحق، أنه سينقل السلطة في البلاد الى حكومة مدنية خلال ٩٠ يوماً، وأصدر أوامره للمسؤولين المدنيين، بإعطاء أولوية

للتخطيط لانتخابات أكتوبر سنة ١٩٧٧.

٨ : طالب زعماء التحالف الوطني الباكستاني، قيادة الانقلاب العسكري في باكستان، بتقديم ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق الى المحاكمة، بدلاً من الإفراج عنه، كما وعدت سلطات الانقلاب، وذلك بتهمة ارتكاب جرائم في حق المجتمع والدولة.

٩ : أكد الجنرال محمد ضياء الحق القائد العسكري الباكستاني، رفضه لدعوة زعماء التحالف المعارض، الى محاكمة ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق.

١٠ : أصدر قادة الانقلاب العسكري في باكستان، مجموعة من القرارات للسيطرة على البلاد، في محاولة للقضاء على ما وصفه محمد ضياء الحق قائد الانقلاب، باحتمال نشوب حرب أهلية.

٢٨ : أفرجت الحكومة العسكرية في باكستان عن ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق، وعن ١٥ من الزعماء السياسيين الآخرين.

باربادوس

٩ : أكد متحدث باسم وزارة الخارجية في باربادوس، أن إسرائيل تقوم بامسداد جسواتيمالا بالأسلحة والمعدات العسكرية، في الوقت الذي تهديد فيه جسواتيمالا بغسزو بيليز، أخيراً المستعمرات البريطانية في أمريكا الوسطى.

بنسبها

٣٠ : أعلن رومولو ايسكويار ممثل بنما في المفاوضات الجارية حول قناة بنما، أنه تم التوصل الى مشروع معاهدة بين الولايات المتحدة وبينما، تقضى بأن تتوقف أمريكا عن التدخل للدفاع عن القناة، اعتباراً من عام ٢٠٠٠ إلا في حالة هجوم دولة أخرى عليه.

تركيا

٣ : فشلت حكومة بولنت إيجيفيت الاشتراكية الديمقراطية، في الحصول على ثقة الجمعية الوطنية التركية، بعد ١٢ يوماً فقط من تشكيل الحكومة الجديدة، مما يستوجب تقديم إستقالتها.

٤ : كلف الرئيس التركي فخرى كورتوك،

ومنتظمة الأوبك، على أن يقدم صندوق المنظمة قرضا خاصا قدره ١٤,٥ مليون دولار، لتمويل مشروعات إنشاء مدينة ١٠ رمضان. انظر أيضا: إيران ٢٨ - توجو ٧ - الجابون (١-٢) - فرنسا ٢٤ - تنزانيا ٣١ -

جنوب أفريقيا

٢٧: اتخذت لجنة تضم ١٠ من الزعماء الوطنيين الأفريقيين في مدينة سويتو، قرارا بإضفاء صفة الحكم الذاتي على المدينة التي يعيش فيها نحو ١,٢ مليون شخص.

٢٩: شهدت المدن الرئيسية في جنوب أفريقيا، مصادمات دامية بين رجال البوليس العنصري، وأكثر من ٢٠ ألفا من الطلبة الوطنيين، الذين خرجوا في مظاهرات شديدة، احتجاجا على السياسة العنصرية التي تنتهجها الحكومة في مجال التعليم. انظر أيضا: أنجولا ٦ -

جيبوتي

١٥: أعلن رسميا في جيبوتي، عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة أحمد بيني، الرئيس السابق للجمعية الوطنية، وتضم الوزارة ١٦ وزيرا، من بينهم عبد الله محمد كاميل وزيرا للخارجية. انظر أيضا: الصومال ٢ -

روديسيا

١: أعلن متحدث عسكري باسم حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا، أن رجال حرب التحرير الوطنية، دمروا فندق فيكتوريا على شلالات فيكتوريا، وأن الذين شنوا هذا الهجوم من داخل الأراضي الروديسية، ينتمون للجبهة الوطنية الأفريقية التي يتزعمها جوشوا نكرومو.

٢: قدم رئيس فروست رئيس جبهة روديسيا الحاكمة، استقالته، واتهم ايان سميث بأنه يجري مفاوضات تتعلق بمستقبل البلاد، دون أن تتوفر لديه نية صادقة للتوصل إلى تسوية للأزمة الروديسية.

٦: أكد ايان سميث رئيس وزراء روديسيا، أنه يرغب بوجنود قوات أمريكية بريطانية لمساعدة حكومته في حربها ضد الثوار الأفريقيين ورمضه

أن مصر سوف تعمل بالتعاون مع كافة دول أفريقيا من أجل القضاء على كافة المرتزقة الذين يهددون أمن هذه القارة.

٢٩: وجه الرئيس عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون، نداء إلى الحركات المعارضة لنظام الحكم الشرعي في تشاد، ناشدتها فيه الاجتماع مع الرئيس فيليكس معلوم رئيس تشاد، لإيجاد الطريق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلام في البلاد.

الجزائر

١٧: تسلمت الجزائر أكبر سفينة لنقل غاز الميثان في العالم، تبلغ حمولتها ١٣٩٥٠٠ متر مكعب، وتقدر تكاليفها بمبلغ ٦٠٠ مليون فرنك.

انظر أيضا: جمهورية مصر العربية ٢٤ -

جمهورية مصر العربية

٩: وصل إلى الاسكندرية، الملك حسين، ملك الأردن، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٢٤ ساعة، لأجراء مباحثات مع الرئيس السادات، حول تطورات قضية الشرق الأوسط، والاعداد لمؤتمر جنيف للسلام.

١٠: تم التوقيع في القاهرة، على اتفاق تحصل مصر بمقتضاه على منحة من الولايات المتحدة الأمريكية مقدارها ١٨ مليون دولار.

١٦: أعلن الرئيس السادات، أن الملكة العربية السعودية، أخذت على نفسها التزامات لتسليم تسليح القوات المسلحة المصرية لمدة خمس سنوات قادمة.

٢١: وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات المصرية المسلحة على الحدود الغربية، والقوات الليبية، استخدمت فيها الطائرات والدبابات وأسلحة الدفاع الجوي، على اثر الاستفزازات ومحاولات التخريب الجديدة التي قام بها النظام الليبي.

٢٤: أصدر الرئيس السادات، قرارا بوقف جميع العمليات العسكرية ضد ليبيا، وذلك فور بدء مصادماته مع الرئيس الجزائري هواري بومدين، الذي وصل فجأة إلى الاسكندرية قادما من ليبيا، بعد أن اجتمع مع العقيد القذافي.

٢٨: تم الاتفاق بين الحكومة المصرية

سليمان ديميريل رئيس الوزراء السابق، تشكيل حكومة جديدة في البلاد.

تشاد

١٣: إشتراك آلاف المواطنين في نجامينا عاصمة تشاد، في مظاهرة للاحتجاج على الاهداف التوسعية لليبيا، التي تحتل بطريقة غير شرعية جزءا من الاقليم الواقع شمال تشاد، وذلك بعد أن أعلن ممثل جبهة تحرير تشاد، أن قوة ليبية قوامها ٤٠٠٠ جندي، ساندت قوة من قبائل التوبو، تتكون من ٣٥٠ فردا، في شن هجوم على ثلاثة مواقع بجبال تيبستي، بهدف وضع منطقة تيبستي كلها تحت السيطرة الفعلية لليبيا.

انظر أيضا: الجابون ٢٩ - فرنسا ١٨ -

تشيكوسلوفاكيا

٣: أجرى عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث السوري، مصادمات رسمية في براج، تناولت العلاقات الثنائية والعلاقات ذات الاهتمام المشترك.

توجو

٧: عقد الرئيس جناسينجي ايلاما رئيس توجو، ثلاثة اجتماعات مع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، ومسح على التريكي وزير الخارجية الليبية، في بداية جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس ايانديما التسوية الخلافات بين مصر وليبيا.

تنزانيا

٣١: أعلن الرئيس التنزاني جوليس نيريري، أنه يؤيد سياسة مصر ضد إسرائيل، أنه يويد تحرك مصر من أجل الحفاظ على الوحدة العربية.

الجابون

١: وصل الرئيس السادات إلى ليرفيل عاصمة الجابون، لحضور اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي الرابع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢: أعلن الرئيس السادات في ليرفيل،

تماما الخطة الأمريكية البريطانية ،
لارسال قوة سلاح من نول الكومنولث
إلى روديسيا .

٨ : بدأ الدبلوماسي البريطاني جون
جسراهام ، والدبلوماسي الأمريكي
ستيفن لو ، محادثاتهما مع المسئولين
في حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في
روديسيا ، بشأن إيجاد حل للمشكلة
الروديسية ، والتوصل إلى اتفاق لنقل
السلطة إلى الأغلبية الأفريقية .

١٠ : انتهت المباحثات بين مبعوثي
الحكومتين البريطانية والأمريكية
والمسئولين في حكومة الأقلية
العنصرية البيضاء في روديسيا ، دون
أن يصدر أى بيان رسمي حول هذه
المباحثات .

١٨ : أعلن إيان سميث رئيس وزراء
روديسيا ، في بيان مفاجئ ، أن
البرلمان الروديسي سيحل ، وأنه سيتم
إجراء انتخابات عامة في يوم ٢١
أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وذلك بعد أن
اتهم بريطانيا بالضغط على نظامه
العنصري ، لقبول تسوية غير عادلة
للمشكلة الروديسية . انفطر أيضا :
زامبيا ٨ - المملكة المتحدة ٢٠ -

رومانيا

١١ : أكد الرئيس الروماني نيقولاى
شاوميسكو ، في كلمة ألقاها في افتتاح
المؤتمر الأول للشعب العامل في
رومانيا ، أن بلاده ترى أن السلام
العائلى والدائم في الشرق الأوسط ،
يجب أن يقوم على أساس انسحاب
القوات الإسرائيلية من الأراضي
العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وإقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة .

زامبيا

٨ : أعلن رئيس زامبيا كينيث كاوندرا ، أنه
لا أمل يعتد به في المشروع البريطاني
الأمريكي ، الذي يهدف إلى تسوية
مشكلة روديسيا ، إزاء إصرار النظام
العنصري في سسالبورى ، على عدم
التسليم بحكم الأغلبية السوداء في
روديسيا .

السودان

٢ : أعلن الرئيس السوداني جعفر نميرى ،
أنه قد تم بالفعل تشكيل لجنة فنية
تضم ممثلين للدول الأربع ، التي
اشتركت في مؤتمر تعز ، للاعداد لمؤتمر

موسع للدول المطلة على البحر الأحمر ،
بهدف تأمينه ، وضمان حياده ، لصالح
الدول المطلة عليه .

٧ : أذاعت وكالة الأنباء السودانية ، أن
القوات الشعبية لتحرير ارتيريا ،
استولت على مدينة كارين الهامة في
اثيوبيا ، وذلك بعد معارك عنيفة .

١٨ : أعلن الرئيس نميرى ، أنه عقد لقاءات
مصالحة مع صادق المهدي رئيس
وزراء السودان الأسبق ، الذي صدر
ضده حكم غيابي بالاعدام في العمام
الماضى ، لنبوره في محاولة القيام
بإنقلاب قاتل في السودان .

٢٨ : اتهم منصور خالد وزير الخارجية
السودانية ، الاتحاد السوفييتى ، بأنه
سهم المناخ في أفريقيا ، بهدف تحطيم
الاستقرار في الوضع السياسى بهذه
القارة .

٢٩ : أعلن الرئيس السوداني نميرى ، عن
اعتزاه العفو عن جميع المنشقين
السودانيين الذين يعيشون في المنفى
وفي داخل البلاد ، وذلك بهدف إعادة
الوحدة الوطنية للسودان . انفطر
أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧ -

سوريا

٩ : استقبل الرئيس السوري حافظ
الأسد ، أبو أياد وأبو ضئال وأبو
مازن ، أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة
التحرير الفلسطينية ، وبحثوا معا
تطورات الموقف في جنوب لبنان .

١١ : أعلن عبد الحليم خدام نائب رئيس
الوزراء ووزير الخارجية السورية ،
أنه تجرى الآن مساع عربية وولية
لتهنة الوضع في لبنان .

١١ : أكد الجانبان السوري والألماني
الغربي ، أن الانسحاب الكامل من
الأراضي العربية المحتلة وحقوق
الشعب الفلسطيني ، هما شرطان
أساسيان لاتقرار السلام في منطقة
الشرق الأوسط ، وذلك في ختام
المباحثات بين حزب البعث العربي ،
وفد الحزب الاشتراكي الديمقراطي
الألماني ، والتي تركزت حول تطورات
الوضع في أزمة الشرق الأوسط .

١٥ : وصل إلى دمشق ، فؤاد بطرس وزير
الخارجية والدفاع اللبناني ، في زيارة
رسمية لسوريا تستغرق يومين لإجراء
مباحثات مع عبد الحليم خدام وزير
الخارجية السوري ، حول إعادة الأمن
والاستقرار إلى لبنان . انفطر أيضا :
الاتحاد السوفييتى ١ - فرنسا ١ -
لبنان ٢٧ - ٢٩

سيرى لانكا

٢٢ : لقي حزب الحرية الذي تتزعمه
سيريمافو بندرانايكا رئيسة الوزراء ،
هزيمة قاسية في الانتخابات العامة ،
فقد حصل على ٤ مقاعد فقط ، من
مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها
١٦٨ مقعدا ، بينما حصل الحزب
الوطنى المتحد المعارض ، بزعامة
جوننيوس جايواردين ، على ١٢٢
مقعدا . وقد أعلن وإيام جوبالاو رئيس
الجمهورية ، تكليف جايواردين تشكيل
الوزارة الجديدة في البلاد .

٢٤ : أعلن جوننيوس جايواردين رئيس
وزارة سيرى لانكا الجديد ، أن بلاده
لن تقيم علاقات دبلوماسية مع
إسرائيل ، وذلك بعد أن قررت الأمم
المتحدة اعتبار الصهيونية شكلا من
أشكال العنصرية .

الصومال

٢ : أعلن الرئيس الصومالى سياد بري
رئيس الصومال ، في الاحتفال بالعيد
القومى الصومالى ، أن مسواطنى
جيبوتى الذين يرغبون في التوجه إلى
الصومال ، لن يحتاجوا منذ الآن
فصاعدا إلى جواز سفر أو تأشيرة
دخول ، كما سيتم اعفاؤهم من كافة
إجراءات الجوازات والهجرة .

٢٨ : أعلنت الصومال أنها أسقطت ثلاث
طائرات نفائة إثيوبية من طراز ف-
١٠٥ ، وطائرة نقل عسكرية من طراز
سى-١٣٠ ، وهى تحلق فوق أراضي
الصومال .

٢٩ : أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربى ،
أن قواتها استولت على ما يقرب من
١٠٠ مدينة وقرية في أقاليم هرر وبييل
وسيدامو المعتدة عبر الجزء الجنوبى
من غرب الصومال ، الذى تسيطر عليه
إثيوبيا . انفطر أيضا : العراق ٢ -
١٧ - اثيوبيا ٢٨ -

الصين

٢٢ : أعلن رسميا في بكين ، رد اعتبار تنج هسسيياو بنج ، وإعادته إلى جميع مناصبه السابقة ، وهسي نائب رئيس الحزب ، ونائب رئيس الوزراء ، ونائب رئيس اللجنة العسكرية ورئيس أركان الجيش .

٢٩ : أكدت الصين ، بعد أيام قليلة من عودة هسيياو بنج رسميا إلى شغل جميع مناصبه ، انفتاحها على الخارج ، وخاصة اهتمامها بالتكنولوجيا الأجنبية اللازمة لتطوير اقتصادها .

العراق

٣ : اختتم هدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ، محادثات مع الشيخ سعد العبد لله وزير الداخلية والدفاع الكويتي ، بشأن مشكلة الحدود الكويتية العراقية .

٣ : استقبل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، عبد الرزاق محمد أبو بكر عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ، الذي سلمه رسالة من الرئيس الصومالي محمد سياد بري ، وتباحث معه حول الأوضاع في المنطقة العربية ، والعلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات .

٤ : استقبل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، على ناصر محمد رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية ، الذي يزور بغداد رسميا ، واستعرض الجانبان الأوضاع في المنطقة العربية ، وتبادلا وجهات النظر بشأنها ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٧ : وصل إلى بغداد ، محمد شيخ عثمان وزير الصناعة الصومالي ، على رأس وفد يمثل بلاده ، في زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين في وزارة البترول العراقية ، حول التعاون بين البلدين في مجال البترول . انظر أيضا : العراق ٩ - الكويت ٢٠ -

غانا

٨ : قام المهنيون في غانا ، باضراب لمطالبة المجلس العسكري الحاكم ، بالاسراع بالاجراءات الخاصة بالعودة إلى الحكم المعنى للبلاد .

فرنسا

١ : وصل إلى باريس ، عبد الطليم خدام وزير خارجية سوريا ، في زيارة رسمية لفرنسا ، لاجراء مباحثات مع وزير خارجية فرنسا ، حول تطورات الموقف في الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٤ : وصل إلى باريس ، إبراهيم الحمدي رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، في زيارة رسمية لفرنسا تستغرق ثلاثة أيام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسي ديستان حول الموقف في البحر الأحمر ، واستقلال جيبوتي ، والأمن في القرن الأفريقي .

٦ : وقعت الحكومة الفرنسية ، مع جمهورية اليمن الشمالية ، اتفاقيات تعاون فني واقتصادي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار ، على مدى السنوات الخمس القادمة .

٧ : أكد الرئيس إبراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالية ، والرئيس الفرنسي ديستان ، ضرورة التوصل إلى تسوية عاجلة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . جاء ذلك في البيان المشترك الذي صدر في نهاية المباحثات التي جرت بين الرئيسين في باريس ، والذي تضمن أيضا ضرورة إنهاء الحكم العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا ، وبقاء منطقة شرق أفريقيا والبحر الأحمر بمنأى عن التدخلات الخارجية على السلام والأمن فيها .

١٨ : أعلن لوي دي جيرينجو وزير خارجية فرنسا ، أن بلاده أمدت تشاد بطائرات لنقل المعدات ، لمعاونة قواتها في مواجهة المتمردين الذين تعاونهم ليبيا داخل إقليم صحراء تبستي في تشاد .

١٠٢١

٢٤ : أعلن عدد كبير من اليهود المصريين المقيمين في فرنسا ، ترحيبهم بقسار الرئيس السادات ، بالسماح لليهود المصريين بالعودة إلى مصر .

٣١ : أطلق البوليس الفرنسي ، القنابل المسيلة للدموع ، لتفريق آلاف المتظاهرين من الشباب ، الذين بدأوا مسيرة احتجاج ضد إقامة أول مفاعل لإنتاج البلوتونيوم على نطاق تجاري في فرنسا .

فلسطين

١ : أعلن إيجال ألون وزير خارجية إسرائيل السابق ، أن التصريحات الأمريكية الأخيرة ، تتعارض مع التأكيدات التي قدمت للولايات المتحدة إلى الحكومة الإسرائيلية السابقة .

٢ : أعلنت وكالة الأنباء الفلسطينية ، أن القوات الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية ، نجحت في استعادة قسرية يارين الواقعة في جنوب شرقي لبنان .

٣ : دعت منظمة التحرير الفلسطينية ، دول المجموعة الأوروبية ، إلى تطوير موقفها نفصليا وعمليا في اتجاه الاعتراف الكامل والصريح ، بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٤ : أعلنت الحكومة الإسرائيلية خفضا جديدا في سعر الليرة بنسبة ٢٪ .

١٢ : أعلن الجنرال مردخاي جور رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي ، أن القوة العسكرية العربية أخذت في الازدياد .

١٢ : تصاعدت الخلافات الدينية بين المجموعة الدينية المتطرفة ، والمجموعات الأخرى في إسرائيل ، بدرجة تهدد الائتلاف الحاكم .

١٧ : أعلن في القدس ، قيام اتحاد الصحفيين العرب الذين يعملون في الأراضي العربية المحتلة ، للدفاع عن مصالحهم ، ومراعاة ظروف العمل الصحفي بالنسبة لهم .

١٧ : أعلن سيمحا إيرلينج وزير المالية الإسرائيلي ، رفع الأسعار بنسبة

٢٥٪ ضمن سلسلة من الاجراءات الاقتصادية القاسية .

١٧ : وقعت في تل أبيب ، معارك عنيفة بين عشرات الآلاف من المتظاهرين العلمانيين واليهود المتدينين ، وبين رجال البوليس الاسرائيلي ، بسبب مطالبة اليهود المتعصبين ، بمنع مرور السيارات في شوارع المدينة ، أثناء عطلة يوم السبت اليهودي .

٢٤ : ابلغ متحدث باسم الصناعات الجوية الاسرائيلية ، حكومة إكوادور رسمياً ، بالغاء صفقة الطائرات من طراز كفير الاسرائيلية المزودة بمحركات أمريكية ، وكان من المقرر أن تشتريها حكومة إكوادور من إسرائيل ، وذلك بسبب معارضة حكومة الولايات المتحدة تنفيذ هذه الصفقة .

٣١ : قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية للمرة الثالثة خلال شهر بنسبة ١,٩٪ ، في إطار البرنامج الاقتصادي الصارم ، الذي يقضى بتخفيض قيمة الليرة بنسبة ٨٪ على مدى أربعة شهور .

انظر أيضاً : باربادوس ٩ - فنزانيا ٢١ - رومانيا ١١ - سوريا ٩ - سيرى لانكا ٢٤ - فيتنام ١٢ - لبنان ٢ - ٥ - المملكة المتحدة ٥ - النمسا ٢ - الولايات المتحدة الأمريكية ٥ - ٢٢ - ٢٨

فيتنام

١٢ : أكدت الحكومة الفيتنامية ، دعم العلاقات الوثيقة التي تربط بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس أن الحل الوحيد لافترار السلام الدائم في الشرق الأوسط ، لا يمكن التوصل إليه إلا باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، لأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . جاء ذلك في البيان الصادر عقب انتهاء الزيارة التي قام بها وفد منظمة التحرير الفلسطينية لهانوي .

كوريا الجنوبية

٤ : دعت كوريا الجنوبية ، كوريا الشمالية ، إلى استئناف الحوار الذي توقف بينهما من أجل إبرام معاهدة عدم اعتداء ، وإقرار سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية .

١٢ : وصل إلى سيول ، مزوان قاسم وزير التكوين الأرنسي ، في زيارة لكوريا الجنوبية تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات مع المسؤولين الكوريين ، حول تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

١٢ : دخلت جمهورية كوريا الجنوبية مرحلة استخدام الذرة من أجل السلام ، بعد أن بدأت في تشغيل أول مفاعل نرى لها .

انظر أيضاً : الولايات المتحدة ٢٠ - ٢٦ -

الكويت

٢٠ : بدأت القوات الكويتية والعراقية ، انسحابها من المنطقة المتنازع عليها ، تنفيذاً للاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الوزارية المشتركة لحل مشكلة النزاع على الحدود بين البلدين . انظر أيضاً العراق ٣ -

لبنان

٢ : شهدت ضواحي بيروت ، اشتباكات مسلحة عنيفة بين الجماعات اليمينية ومنظمات المقاومة الفلسطينية والعناصر اليسارية .

٥ : تكثف تبادل إطلاق النيران بين القوات الانتزالية التي تعززها المدفعية الاسرائيلية ، وبين القوات الفلسطينية والوطنية المشتركة في معاقلةها بالقوى الواقعة على الحدود بالقطاع الشمالي الشرقي من الجنوب اللبناني .

٦ : أعلن الرئيس اللبناني إلياس سركيس ، أن جهوده لحل مشكلة الجنوب لم تسفر عن نتيجة ، وأن حل هذه المشكلة يتوقف على الوفاق العربي .

٢٧ : أعلن صلاح خلف « أبو أياد » عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عقب اجتماعه بالرئيس

اللبناني إلياس سركيس ، أن الاتفاق اللبناني السوري الفلسطيني الأخير ، يضمن السيادة اللبنانية على كل أراضي لبنان ، بما في ذلك المخيمات الفلسطينية .

٢٩ : بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق شتورا ، الذي توصل اليه الجانب اللبناني والسوري والفلسطيني ، وفقاً لاتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ ، التي تنظم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . انظر أيضاً سوريا ١٥ - فلسطين ٢ - الولايات المتحدة ٣ -

المملكة العربية السعودية

٢ : وصل إلى الرياض ، المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية ، في زيارة رسمية للسعودية لمدة ٣ أيام ، لاجراء محادثات مع الملك خالد ، حول التعاون بين البلدين والقضايا العربية الراهنة .

٣ : قررت السعودية ودولة الامارات العربية زيادة أسعار بترولها بنسبة ٥٪ وبذلك تم توحيد أسعار البترول الذي تنتجه الدول الأعضاء في منظمة الأوبك .

٦ : وصل الملك حسين ملك الاردن إلى الرياض ، في زيارة للسعودية لمدة يومين ، وذلك لاجراء مباحثات مع الملك خالد ملك السعودية ، حول تطورات الموقف في الشرق الأوسط ولبنان ، والزيارة المزمعة لسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٦ : وصل إلى جدة ، السناتور الأمريكي جاكوب جافيتش عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ، في إطار جولته التي يقوم بها في منطقة الشرق الأوسط ، يجري خلالها مباحثات حول أزمة الشرق الأوسط ، وفرص استئناف عقد مؤتمر جنيف

٢٨ - ٢٩ : قام الجنرال ضياء الرحمن رئيس بنجسلايش ، بزيارة رسمية للسعودية ، وأجرى خلالها مباحثات مع الملك خالد ، وأكد البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة ، عزم البلدين على إعطاء الأولوية

المحتلة، وأمكن التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية.

الولايات المتحدة الأمريكية

٣: بدأت الحكومة الأمريكية تدرس إمكانية إمداد لبنان بمساعدات عسكرية قيمتها ١٧٥ مليون دولار، من بينها ٧٥ مليون دولار منحة، والباقي قرض، لمعاونتها في إعداد بناء جيشها الذي دمر خلال الحرب الأهلية.

٥: أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، تصميم الولايات المتحدة على استئناف عقد مؤتمر جنيف خلال خريف عام ١٩٧٧، كما نفى المتحدث نفياً قاطعاً، ما تردد حول تفكير أمريكا في إقامة قاعدة بحرية في ميناء حيفا الإسرائيلي.

٨: أعلن في واشنطن، أن كلا من بريطانيا وجواتيمالا، قد اتفقتا على تفضي الضدات المستطع بين البلدين على مستعمرة يلين المعروفة باسم هند راس البريطانية السابقة، هي آخر المستعمرات البريطانية في أمريكا الوسطى، ذلك بعد محادثات استمرت يومين في واشنطن، بين تيد ر لاندر وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، وأدولفو أورانتيز وزير خارجية جواتيمالا.

١٣: بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا، مباحثات سرية بشأن الحظر التام للتجارب النووية، بحيث يمتد الحظر المقترح على التجارب النووية في الجو والبحر، إلى الأرض أيضاً.

١٤: أعلن الرئيس الأمريكي كارتر، أن نيران المدفعية لقوات كوريا الشمالية أسقطت طائرة هليكوبتر عسكرية تابعة للقوات المسلحة الأمريكية من طراز شينوك.

١٤: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي، على إنتاج قنابل النيوترون، التي أكد الرئيس الأمريكي كارتر، أن تطوير إنتاجها سيكلف الخزنة الأمريكية ٤٦ مليون دولار من الآن وحتى عام ١٩٨٠، كما أنها ستقلل من احتمالات الحرب النووية.

١٩: اتفق الرئيس الأمريكي، ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل، على السعي لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط قبل انتهاء عام ١٩٧٧، كما اتفقا على تسوية كل المسائل، من خلال مفاوضات بين أطراف النزاع، بناء على القرارات

٢٠: أعلن ديفيد أوين وزير الخارجية البريطانية، أن المبادرة الأمريكية البريطانية الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا، لم تمت، وأنه يعتزم الاستمرار فيها، على الرغم من قرار سميث بإجراء انتخابات عامة، ورفضه لهذه المبادرة.

٢٢: أعلنت هيئة الطاقة الذرية، والهيئة البريطانية للوقود النووي، عن اختفاء كمية من البلوتونيوم، تصل إلى مائة كيلو جرام، تكفي لصناعة ١٥ قنبلة ذرية.

٢٨: اتخذت الحكومة البريطانية، قراراً مفاجئاً بإلغاء الرطب بين قيمة الجنيه الاسترليني وقيمة الدولار الأمريكي، بسبب الضغوط التي تعرض لها الدولار في معظم الأسواق النقدية الأوروبية.

٢٩: بدأت أزمة سياسية في بريطانيا، بعد أن كشفت صحيفة ديلي اكسبريس البريطانية، عن قيام أجهزة مكافحة التجسس البريطانية، بالتصنت على هارولد ويلسون رئيس الوزراء السابق، من خلال أجهزة اليكترونية وضعت داخل المقر الرسمي لرئيس الوزراء.

أنظر أيضاً: روبيسيا ٦ - ١٨ - الولايات المتحدة ٨ - ١٣

المملكة المغربية

١: أعلن أحمد عثمان رئيس وزراء المغرب، أن بلاده ترفض اقتراح ليبيا بشأن انعقاد مؤتمر القمة العربي في طرابلس.

٤ - ٥: أجرى الرئيس السادات، مباحثات رسمية في الرباط، مع الملك الحسن ملك المغرب، في إطار المشاورات مع الزعماء العرب، بشأن الموقف في الشرق الأوسط، كما تناولت المباحثات، العلاقات الأفريقية، والعلاقات الثنائية بين البلدين.

٢٦: أصدرت كل من المغرب وموريتانيا، بياناً رسمياً، يقرر فيه البلدان، اتخاذ إجراءات مشتركة لصد أي عدوان يهدد استقلالهما الوطني.

النمسا

٢: أعلن المستشار النمساوي برونو كرايشسكي، أنه لا يمكن إقرار السلام في الشرق الأوسط، إلا إذا انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية

٦: وصل الملك حسين ملك الأردن إلى الرياض، في زيارة للسعودية لمدة يومين، وذلك لإجراء مباحثات مع الملك خالد ملك السعودية، حول تطورات الموقف في الشرق الأوسط ولبنان، والزيارة المزمعة لسيروس فسانس وزير الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، والعلاقات الثنائية بين البلدين، المطلقة للتضامن الإسلامي، والتعاون في جميع المسائل المتعلقة باستقلال ووحدة وسلامة أراضي البلدين.

٣١: إستقبل الملك خالد ملك السعودية، الرئيس سسالم ربيع على رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، الذي وصل إلى الرياض في أول زيارة رسمية للسعودية، منذ أن حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها في عام ١٩٦٧. وذلك لإجراء مباحثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين، والموقف في القرن الأفريقي.

أنظر أيضاً: جمهورية مصر العربية ١٦ -

المملكة المتحدة

٥: أعلن فرانك جور، وزير الدولة البريطاني، أمام مجلس العموم، أن الحكومة لاتضمن إستمرار الصادرات البريطانية للعالم العربي، التي تقدر بنحو ٢٥٠٠ مليون جنيه استرليني، إذا ما غيرت بريطانيا سياستها الصالية تجاه المقاطعة العربية لإسرائيل.

١٥: أعلن دينيس هيلي وزير الخزنة البريطانية، أمام مجلس العموم البريطاني، أن الحكومة قد إتفقت مع اتحاد النقابات العمالية، على إنهاء العمل بنظام العقد الاجتماعي المستمر منذ عامين، والذي تقسّر بموجبه، أن يتم الاتفاق بين الحكومة والعمال على ضبط الارتفاع في الأجور. وتقرر العودة إلى نظام المفاوضات الجماعية الحرة على الأجور، على أن يؤخذ في الاعتبار، ضرورة تخفيض معدلات التضخم التي تصل إلى ١٧٪ حالياً إلى النصف، قبل منتصف العام القادم.

زقنى ٢٤٢ و ٣٣٨. الصادقين من مجلس الأمن.

٣٠: اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية، في دراسة أعدتها، أن تقوم الحكومة الأمريكية، ببيع معدات عسكرية وأسلحة تقدر قيمتها بنحو ٨ مليارات من الدولارات إلى كوريا الجنوبية، تعويضاً لها عن انسحاب القوات الأمريكية البرية.

٢١: بدأت الولايات المتحدة، في إقامة مخازن استراتيجية للبتروك تحت الأرض، لاستخدامها في حالة أي خطر بتروك جديد.

٢٢: أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة، ستقدم معونة عسكرية لإسرائيل تقدر قيمتها بنحو ٢٥٠ مليون دولار، منها ١٠٦ ملايين دولار، مخصصة للإنتاج المشترك في إسرائيل والولايات المتحدة، للدبابات الإسرائيلية «شاريوت».

٢٣: أكد الرئيس جيمى كارتر، أنه لن يتراجع عن حملته للدفاع عن حقوق الإنسان، رغم الانتقادات التي تعرض لها ما دام أن الشعب الأمريكى أيده في حملته.

٢٦: وافقت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، على إنشاء قيادة موحدة لتحسين الكفاءة القتالية للقوات الكورية، قبل اتمام انسحاب القوات الأمريكية منها.

٢٦: بدأ الرئيس كارتر، محادثاته مع جوليو اندريوتى رئيس وزراء إيطاليا، حول مشكلة الشرق الأوسط، والعلاقات بين الشرق والغرب، وحلف الأطلسي.

٢٦: أعلن البيت الأبيض الأمريكى، أن الولايات المتحدة، لا تعتزم تأجيل بيع سبعة أجهزة رادار جوية لايران، تبلغ قيمتها ١,٢ مليار دولار، بالرغم مما أبداه الكونجرس من تحفظات على هذه الصفقة.

٢٧: أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن الحكومة الأمريكية مستعدة لبيع معدات عسكرية لمصر وأسلحة دفاعية للسودان.

٢٨: أعلن الرئيس الأمريكى، انتقاده لسياسة إسرائيل في إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي المحتلة، واصفاه «الشرعية عليها».

٢٨: تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق

دفاعى جديد بين الولايات المتحدة واليونان، تقوم الأولى بمقتضاه بتقديم مساعدة عسكرية قدرها ٧٠٠ مليون دولار إلى الثانية لمدة ٤ أعوام، مقابل تسهيلات عسكرية تقدمها اليونان للولايات المتحدة داخل أراضيها.

٣١: أعلن الرئيس الأمريكى كارتر، أن الهدف من جولة سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى في منطقة الشرق الأوسط، هو إيجاد إطار يمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من توجيه الدعوة إلى استئناف مؤتمر جنيف في الخريف.

انظر أيضاً: الاتحاد السوفيتي

٣ - ١٢ - ألمانيا الغربية ١ - بنما ٣٠ - مصر ١٠ - رومانيا ٦ - ١٠ - فلسطين ١ - ٢٤ - المملكة العربية السعودية ٦ -

اليابان

١١: أعلنت وكالة الأنباء اليابانية، أن الحزب الديمقراطي الليبرالى، قد تمكن من الاحتفاظ بالأغلبية الضئيلة في مجلس الشيوخ، في الانتخابات العامة بالبلاد.

أغسطس ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي

٦: أعلنت وكالة أنباء تاس السوفيتية أنها أغلقت مكتبها في صنعاء على أثر ما وصفته الوكالة بأنه «أعمال غير عادية من جانب الحكومة اليمنية».

وكانت الحكومة اليمنية قد طلبت من أحد مراسلى الوكالة مغادرة البلاد.

١٧: بدأت في موسكو الجولة الأولى للمباحثات الرسمية بين الرئيس اليوغسلافى تيتو والرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف حيث بحثا مشكلة الشرق الأوسط والمشكلات الأفريقية والمسائل المتعلقة بمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين والمشكلات الدولية بصفة عامة.

١٩: أكد الرئيس اليوغسلافى تيتو والرئيس

اثيوبيا

٣: عثرفت اثيوبيا بأن قوات جبهة تحرير غربى الصومال أصبحت تسيطر على ٨٥٪ من منطقة صحراء أوجادين.

٦: أعلنت جبهة تحرير ساحل الصومال الغربى أنها تمكنت من الاستيلاء على مدينة مردبيا في اقليم أوجادين بعد قتال عنيف مع القوات الاثيوبية.

١٣: أصدر مكتب جبهة تحرير اريتريا بياناً عسكرياً جاء فيه أن الثوار اريتريين قد تمكنوا من تحرير مدينة عدى حوالا التى تبعد ٧٥ كيلو متراً عن أسمرة.

٢١: أعلنت وكالة الأنباء الاثيوبية أن معسارك عنيفة تدور بين القوات الحكومية وقوات جبهة تحرير ساحل الصومال الغربى للسيطرة على مدينة ديرداوا الاستراتيجية في اقليم أوجادين.

السوفيتي بريجنيف على ضرورة عقد مؤتمر جنيف الخاص بسلام في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن واشترك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر على قدم المساواة ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. جاء ذلك في البيان المشترك الصادر في نهاية المباحثات الرسمية التى جرت بين تيتو وبريجنيف في موسكو.

٣٠: وصل إلى موسكو الرئيس الصومالى محمد سياد بري لاجراء محادثات عاجلة مع الرئيس السوفيتي بريجنيف حول التطورات الحادثة في منطقة القرن الأفريقى. انظر أيضاً: فلسطين ١٩ - الكويت ٩ - المملكة المتحدة ٢٤ - الولايات المتحدة الأمريكية ٦ -

وأعلن فيها أنه قد وضع متفجرات في داخل حرم الجامعة. انظر أيضا: الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠ =

إيطاليا

١٧ بدأت أزمة سياسية جديدة في إيطاليا بعد مطالبة الأحزاب الرئيسية والرأي العام الإيطالي الحكومة بإجراء تحقيق شامل في ملابس حادثة هروب مجرم الحرب الألماني هيربرت كابيلر من المستشفى العسكري الذي كان يعالج به في روما. في أعقاب الشائعات التي تروى حول تورط الحكومة بالاشتراك مع المخابرات الإيطالية والألمانية في تهريب كابيلر. انظر أيضا: المملكة العربية السعودية (٧ - ٨) =

باكستان

٨ اعتقل البوليس الباكستاني عددا من مؤيدي ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان السابق في مقاطعة سانجار أوفين. وصدر بيان رسمي يعلن أن الحكومة العسكرية برئاسة ضياء الحق قد فرضت إجراءات صارمة للقضاء على مظاهر العنف السياسي في البلاد.

البرتغال

٥ أعلن المسئولون في وزارة الخارجية البرتغالية أن البرتغال تنوي الاحتفاظ بعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على الرغم من الضغوط العربية وأن كانت البرتغال لا تنوي إرسال بعثة دبلوماسية إلى تل أبيب في المستقبل القريب.

بورما

٢٩ وافقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الحاكم في بورما على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في رانجوان.

تاييلاند

٢ شنت القوات الكمبودية هجوما على قريتين في تاييلاند وذلك لثاني مرة خلال أسبوعين.

استخراجه وتصديره أربع سنوات كافلة.

ألمانيا الغربية

٢٠ طلب هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية إجراء تحقيق شامل حول أنشطة ما يسمى «بالنازية الجديدة». جاء ذلك بناء على خطاب من فيلي برانت مستشار ألمانيا الغربية السابق وجهه إلى شميت وحذر فيه من عمليات أحياء النازية في صورة الاجتماعات التي يعقدها اليمينيون المتطرفون.

أندونيسيا

٢٧ أعلنت وزارة الخارجية الأندونيسية في بيان رسمي استنكار الحكومة الأندونيسية لقرار إسرائيل الخاص بتطبيق القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن. وأكدت أن هذا الإجراء يعزز الشك في نوايا إسرائيل بشأن ضم هذه الأراضي إليها كما أنه يشكل عقبة في طريق السلام.

إيران

٧ عين جاشيد أموزيجار وزير البترول الإيراني ووزير الداخلية رئيسا للوزراء خلفا لأمين عباس هوفيدا الذي استقال من منصبه بعد أن شغل هذا المنصب لمدة ١٢ عاما متواصلة. ١٧ أعلن شاه إيران الغفر عن ٥٧٢ معتقلا سياسيا وذلك بمناسبة ذكرى الثورة الوطنية في ١١٩ أغسطس. ٢٦ أعلن جاشيد أموزيجار رئيس وزراء إيران الجديد أن حكومته قررت تطبيق سياسة عدم الاعتقاد على عهد البترول وحده. وقد ألقى البرلمان بالاجماع على برنامج الحكومة الجديدة الذي يتضمن التحكم في ارتفاع أسعار الأراضي وتشجيع الاستثمار في الإنتاج والاهتمام بالخدمات الاجتماعية.

أيرلندا الشمالية

١١ وصلت الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا إلى حرم جامعة كورلين بأيرلندا الشمالية متجاملة التحذيرات التي أطلقها الجيش الجمهوري الأيرلندي.

٢٤ أعلن راديو أديس أبابا أن مجهولين تمكنوا من اغتيال مينجستو تراودن أحد أعضاء المجلس العسكري الإداري المؤقت في اثيوبيا. انظر أيضا: جيبوتي ١٢ = دولة الامارات العربية ٢٤ = الصومال (٥ - ٣٠)

الأردن

٥ عقدت في عمان الجلسة الأولى من المناقشات بين الملك حسين وسيزوس فانس وزير الخارجية الأمريكية الذي وصل لزيارة الأردن لمدة يومين في إطار جولته في عدد من دول الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى صيغة لاستئناف مؤتمر السلام في جنيف.

١٢ أكد الملك حسين مساندة الأردن المطلقة والدائمة للشعب الفلسطيني لكي يستطيع ممارسة حقه في تقرير مصيره بدون تدخل خارجي. ١٥ أكد رئيس الديوان الملكي الأردني أن الأردن لن تعقد اتفاقية للسلام مع إسرائيل إلا في إطار التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ٢٦ أكد الملك حسين ملك الأردن ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية في أية خطوة لحل القضية الفلسطينية. انظر أيضا: المملكة العربية السعودية ١٢ = الولايات المتحدة ٥ =

إسبانيا

٢ منحت الحكومة الأسبانية الشرعية للأحزاب السياسية التي تدعو لعودة إسبانيا إلى نظام الحكم الجمهوري والقضاء الملكية وهي حزب العمال الجمهوري الديمقراطي واليمينسان الجمهوري لكثالونيا.

١٨ بدأت قوات البوليس الأسباني حملة واسعة النطاق للبحث عن العناصر المشتبه في قيامها بمحاولة اغتيال الملك خوان كارلوس ورئيس الوزراء الأسباني أدولفو سواريز عن طريق وضع إحدى القنابل البلاستيكية في طريق كانت تسير فيه غربة الملك.

استراليا

١٥ أعلنت الحكومة الاسترالية أنها قررت إعادة استخراج وتصدير اليورانيوم من مناجم هذا الوقود النووي الضخمة وذلك بعد فرض حظر على

٦ : أعلن تانيد كراميشيان رئيس وزراء تايلاند ، لأول مرة رسميا ، عن وقنوع اشتباكات عنيفة بين القوات الكمبودية والفيتنامية في منطقة الحدود بين البلدين . كما اتهم رئيس وزراء تايلاند القوات الكمبودية بشن ٤٠٠ غارة على الأراضي التايلاندية منذ شهر يناير الماضي .

٩ : أعلنت القيادة العليا في تايلاند أن الأمين توردوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا السابق وزوجته قد حدثت اقامتهما في بنوم بنه .

تركيا

١ : فازت حكومة سليمان ديميريل الائتلافية في تركيا بتفقتة الجمعية الوطنية التركية وأقرت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة الذي تضمن تنويع مصادر الأسلحة وزيادة القوة الضاربة للجيش التركي والسعى لإيجاد حل للمشكلة القبرصية .

تشاد

٢٩ : اتهمت حكومة تشاد الحكومة الليبية بأن محاولة تدخلها عسكريا في إقليم أوزو في شمال تشاد ، منى بهدف استخدام اليورانيوم الموجود في المنطقة لصنع القنبلة الذرية . انظر أيضا : السودان ٣٠ -

تنزانيا

١ : أعلن الرئيس التنزاني جوليس نيريري أن إقامة دولة فلسطينية هو الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط .

١٨ : ألغى لوى دى جيرنجو وزير خارجية فرنسا زيارته لتنزانيا بعد أن وصل إليها ضمن جولته لبعض الدول الإفريقية وذلك بسبب المظاهرات المعادية للتسليح الفرنسي لجنوب أفريقيا .

الجزائر

٨ : وصل إلى الجزائر الجنرال راؤول كاسترو وزير القوات المسلحة الكوبية في زيارة رسمية تلبية لدعوة من الرئيس الجزائري هواري بومدين .

١٧ : وصلت إلى الجزائر بعثة علمية تابعة للجنة الدولية لحماية الاستقلال

العلمي للبحر المتوسط بغرض دراسة مشاكل البحر التي تمس الحياة الاقليمية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية

١٢ : وصل سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبية إلى صنعاء حيث أجرى مباحثات مع المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية بشأن تحسين العلاقات الثنائية بين شعري اليمن وحول الموقف الراهن في الوطن العربي والعالم الخارجي .

٢٤ : أكدت اليمن الشمالية والجنوبية استعدادهما للمشاركة إيجابيا في الحفاظ على سلام منطقة البحر الأحمر وحماية المواقع الاستراتيجية الهامة بها على أن تقوم الدول العربية الأخرى بتوفير المساعدات المادية اللازمة لتدعيم القدرة الدفاعية للدولتين . وحذر البيان المشترك الصادر في أعقاب المباحثات التي أجراها محمد صالح مطيع وزير خارجية اليمن الجنوبية مع المسؤولين في اليمن الشمالية من المؤامرات الامبريالية والصهيونية التي تستهدف تجويل البحر الأحمر إلى بؤرة للتوتر والصراع الدولي . انظر أيضا : الاتحاد السوفييتي ٦ -

جمهورية مصر العربية

١ : بدأ الرئيس السادات محادثاته عن تطورات مشكلة الشرق الأوسط مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية فور وصوله إلى الإسكندرية .

٣ : بعث الرئيس السادات برسائل عاجلة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية لإبلاغهم بنتائج مباحثاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، والأسس التي قراها مصر ضرورة لإقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها : إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق الوطنية الأصلية للشعب العربي الفلسطيني وحق كل دولة من دول المنطقة في العيش في سلام ، واحترام كل دول المنطقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخاصة عدم الالتجاء

لاستخدام القوة وحل الخلافات القائمة بالوسائل السلمية .

١١ : حصلت مصر على موافقة البنك الدولي على تقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل المشروعات الخاصة بتوسيع قناة السويس .

١١ : أعلن الرئيس السادات عقب انتهاء جولة مباحثاته مع ستيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية أن مصر ترفض تقديم أية تنازلات إزاء الموقف المتشدد الذي تتخذه إسرائيل .

١٤ : وصل إلى القاهرة حسن جوليدي رئيس جمهورية جيبوتي في أول زيارة يقوم بها لمصر تستغرق ثلاثة أيام ، وبدأ مباحثاته مع الرئيس السادات حول قضايا أمن البحر الأحمر والموقف في أفريقيا والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٦ : أعلن الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أن الموقف المالي والاقتصادي لمصر عام ١٩٧٨ سوف يستمر في تحسن مطرد وأن ثمة مؤشرات ودلائل إيجابية تؤكد أن مصر تسير على طريق إنهاء الأزمة الاقتصادية في موعدها المصدد عام ١٩٨٠ .

٢٠ : وصل إلى الإسكندرية الرئيس السوداني جعفر نميري في زيارة لمصر لعدة أيام .

٢١ : وصل إلى القاهرة إسماعيل علي أبو بكر نائب رئيس جمهورية الصومال في زيارة رسمية لأجراء مباحثات مع حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية حول تطورات الموقف في الصومال .

٢٤ : حصلت مصر على موافقة الحكومة اليابانية على منح قرض قيمته ٢٣ بليون أي ما يوازي ٨٧ مليون دولار للإسهام في تمويل مشروع قناة السويس وتعميقها بفائدة ٣,٥٪ ويسدد القرض على ٢٥ سنة .

٣٠ : تلقى رؤساء مصر والسعودية والسودان واليمن والصومال وأمين الجامعة العربية بيانا أصدره محمد علي الجفسي رئيس حزب رابطة الجنوب العربي أعلن فيه : تأييده للنضال العربي في الصومال الغربي (أوجادين) وفي أرض أريتريا . انظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٥ -

جنوب أفريقيا

٢ : استمرت المظاهرات العنيفة في منطقة

مبينج المفوض الاقليمي السابق بتهمة الاشتراك في تدبير المؤامرة في شهر فبراير الماضي.

دولة الامارات العربية

٢٤: بحث احمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة مع افروكي الامين المساعد للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا آخر تطورات الموقف السياسي والعسكري في اريتريا. انظر ايضا: المملكة العربية السعودية ٢٠ =

السودان

٧: اصدر الرئيس السوداني جعفر نميري امرا مؤقتا بقانون العفو الشامل عن المسجونين السياسيين منذ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩.

١٣: اصدر الرئيس نميري اقرارا بالعفو عن ٢٩ شخصية سياسية تضم أعضاء بارزيفساعية كالصواريخ وأجهزة الرادار وأجهزة الانذار المراكز سائل الذل الجوى من الولايات المتحدة.

٣٠: صل إلى الخرطوم د تشادى على مستوى عال من أجل إجراء مفاوضات هامة مع زعماء الحركات المناهضة لنظام الحكم القائم في تشاد. انظر ايضا: مصر ٢٠ = سوريا ٣ = المملكة السعودية ٢ = اليابان ٢٦ =

سوريا

٣: أعلنت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب السوري حيث حصل حزب البعث الحاكم على ١٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد المجلس البالغة ١٩٥ مقعدا.

٣: وصل إلى دمشق وزيرا الاقتصاد السعودي والسوداني في زيارة لسوريا تستغرق ثلاثة أيام لإجراء مصادقات مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري حول تطوير العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان.

٤: أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد

في روديسيا لبحث المبادرات الخاصة بحل المشكلة الروديسية.

رومانيا

١٥: أعلن الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو أن رومانيا تسعى دائما من أجل إيجاد تسوية لازمة الشرق الأوسط وإلى حل يهدى إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ بالإضافة إلى حل المشكلة الفلسطينية وذلك عن طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٢٥: وصل إلى بوخارست مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل في زيارة رسمية لرومانيا لإجراء مباحثات مع المسؤولين الرومانيين حول تطورات أزمة الشرق الأوسط.

زامبيا

٢: اتهمت زامبيا إسرائيل بتدريب وحدات من الجيش العنصري الروديسي المعروفين باسم الكشافات التي تشن الغارات على موزمبيق.

٢٦: اجتمع زعماء دول المواجهة الافريقية الخمس (تنزانيا - موزمبيق - انجولا - زامبيا - بوتسوانا) في لوزاكا عاصمة زامبيا لتحديد موقفهم من المقترحات البريطانية الامريكية بشأن تسوية الأزمة الروديسية. واشترك في الاجتماع زعيم الجبهة الوطنية الافريقية روبرت موجابي وجوشوا نكومو.

٢٧ - ٢٨: أجريت في لوزاكا مباحثات رسمية بين ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا واندرو يونج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة وزعيمى الجبهة الوطنية الروديسية روبرت موجابي وجوشوا نكومو، حول تسوية الأزمة الروديسية.

زائير

١٨: أعلنت وكالة أنباء زائير أنه قد صدر حكم بالاعدام على مامباسا لاماي قائد المتمردين في إقليم شابا ومونجوا

سويتو والضواحي المحيطة بجوهانسبرج وذلك في أعقاب قرار المقاطعة الشاملة الذي قام به ما يزيد على ١٥٠ ألف من الطلاب السود احتجاجا على مفاسد التعليم العنصرية التي تفرضها سلطات الحكومة في جنوب أفريقيا.

١٥: أعلن بيك يوتا وزير خارجية جنوب أفريقيا عقب عودته إلى بلاده من لندن بعد مصادقاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي وديفيد أوين وزير الخارجية البريطاني - أن حكومته لديها اقتناع متزايد بأن المطالب التي قدمت إليها من الولايات المتحدة وبريطانيا ستؤدي إلى تدمير جنوب أفريقيا.

٢٩: بدأ في بريتوريا ديفيد أوين وزير الخارجية البريطاني واندرو يونج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة مباحثاتهما مع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا حول المبادرة البريطانية الأمريكية الخاصة بمشكلة روديسيا. انظر ايضا: روديسيا ٤ = فرنسا (١٥ - ٢٢) = الولايات المتحدة (٢١ - ٢٣)

جيبوتي

١٢: أعلن في جيبوتي أن عدة مئات من أعضاء جبهة تحرير الصومال على استعداد للانضمام لصفوف جبهة تحرير الصومال الغربي التي تخوض القتال في إقليم أوجادين ضد قوات الحكومة الاثيوبية.

١٩: أعلن احمد ديني احمد رئيس وزراء جيبوتي أن السعودية ستقدم لجمهورية جيبوتي معونة قدرها ١٠ ملايين دولار لاتفاقها في الاستثمارات الانتاجية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها البلاد. انظر ايضا: مصر ١٤ = العراق ٢٢ =

روديسيا

٢: أعلن الزعيم الوطني الافريقي جوشوا نكومو أن روديسيا يتعين تحريرها عن طريق النضال المسلح وأنه يرفض كافة جهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة وبريطانيا.

٤: اجتمع بيك يوتا وزير خارجية جنوب أفريقيا في سالسبورى مع إيان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية العنصرية

عقب انتهاء اجتماعاته مع سبيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية أن سوريا ومصر متفقتان على كل الأمور الأساسية في تحركهما نحو السلام وأن الثقة بين البلدين كاملة.

١٦: أعلن في دمشق أن صندوق التنمية السعودي وافق على تقديم قرض لسوريا بمبلغ ٥٥٠ مليون ريال سعودي لتمويل عدد من المشروعات الإنمائية في سوريا.

١٩: أعلن الرئيس الأسد تحويل كل ممتلكاته إلى الدولة ضمن حملة إصلاح لما وصفته الصحف السورية بالبيروقراطية وانتشار الفساد وعدم الكفاءة في الوظائف الإدارية.

٢٢: طلبت سوريا عقد اجتماعين طارئين لوزراء خارجية الدول الإسلامية ووزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيويورك يومي ٢٦ و ٢٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ لبحث الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

٢٩: أترح الرئيس الأسد، لال مرة، أن يتم تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف عن طريق الجامعة العربية وليس عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية. (انظر أيضا: فلسطين ٣٠ - لبنان ٢٤ - الولايات المتحدة ٥).

السويد

٢٩: أعلن ثورجيرن فيلدين رئيس وزراء السويد تخفيض قيمة العملة السويدية «الكرون» بنسبة ١٠٪ وتجميد الأسعار من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية في البلاد وأهمها التضخم والبطالة.

سيرى لانكا

١٨: فرضت حكومة سيرى لانكا حظر التجول في عدد من المدن شمالي الجزيرة لمواجهة أحداث العنف التي نشبت هناك بسبب الخلافات العنصرية.

٢٠: فرضت الحكومة حظر التجول في العاصمة كولومبو ونزلت قسوات الجيش والبوليس إلى الشوارع الهامة في العاصمة بسبب المظاهرات العنيفة بين الطوائف العنصرية. ٢٧: اتهم روني دي ميل وزير مالية سيرى لانكا حزب الحرية المعارض الذي تزعمه رئيسة الوزراء السابقة

سينريمافو بندرانايكة بتدبير الصدامات الطائفية في البلاد.

الصومال

٥: أعلنت الصومال أن الحرب لن تنتهي في أوجادين وأريتريا قبل أن تستعيد المنطقتان استقلالهما.

٩: عرضت الحكومة الصومالية مساعدتها في بدء مفاوضات للتسوية بين أثيوبيا وثور ساحل الصومال الغربي. وجاء في بيان أصدرته حكومة الصومال بعد أن توقفت جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية أن الحل الوحيد للقضية الصومال الغربي هو السماح لشعب الأقليم بممارسة حريته في تقرير مصيره.

١١: أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربي أن قواتها قد حررت أربع مستوطنات في جنوب غرب إقليم أوجادين.

١٤: أعلنت جبهة تحرير ساحل الصومال الغربي أنها حققت انتصارات في إقليم سيدامو الجنوبي بأثيوبيا.

١٥: أعلن الرئيس الصومالي محمد سياد بري أن أثيوبيا تستعد لغزو الصومال وهدد بأن الصومال سيتدخل في النزاع القائم في أوجادين إذا اشترك جنود أجانب في المعارك في هذا الإقليم.

١٦: حذرت الصومال من تدويل الصراع الدائر في إقليم أوجادين مما يهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة تبدأ من منطقة القرن الأفريقي.

١٨: شنت قوات جبهة تحرير الصومال الغربي هجوما شاملا بالصوماليين والمدافع الهاون على المدينة الرئيسية في إقليم أوجادين وهي مدينة ويرداوا في محاولة لاحتكام سيطرتها على الإقليم.

٣٠: اتهم راديو مقديشيو مينجستو ماريام رئيس المجلس العسكري الحاكم في أثيوبيا بارتكاب مذابح جماعية راح ضحيتها مليون شخص من المدنيين كما ذكر الراديو أن أكثر من مائة ألف شخص من الأثيوبيين قد فروا إلى الدول المجاورة. (انظر أيضا: الاتحاد السوفيتي ٣ - مصر ٢١ - ٣٠)

الصين

٢٠: أعلن راديو بكين أن مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الحادي عشر وأول مؤتمر يعقد منذ وفاة الزعيم ماوتسي تونغ، قد عقد اجتماعاته في الفترة ما

بين ١٢ و ١٨ أغسطس وأنه تم خلاله انتخاب خسواكو فينج رئيسا لمجلس رئاسة الحزب، وتينج هيسياو بينج نائب رئيس الوزراء وبين شيين بينج وزير الدفاع ولي هسيين بنينج ووانج تونج نواها لرئيس المجلس. ٣٠: وصل إلى بكين الرئيس اليوغسلافي تيتو لأجراء مباحثات مع الرئيس هسواكوفينج حول أهم القضايا الدولية. انظر أيضا: الولايات المتحدة ٢٤ -

العراق

٢٢: وصل إلى بغداد الرئيس حسن جويد رئيس جمهورية جيبوتي في زيارة للعراق تستغرق عدة أيام لأجراء مباحثات مع الرئيس العراقي أحمد حسن البكر. حول العلاقات الثنائية بين البلدين.

فرنسا

٦: اجتمع في باريس وزراء مالية ١٤ دولة من الدول المصدرة للبترول والدول الصناعية الغنية لبحث انشاء صندوق خاص تابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بالقروض الميسرة.

١٥: أعلن لوى دى جيرانجو وزير خارجية فرنسا أن حكومته بدأت بالفعل في تطبيق حظر بيع الأسلحة إلى جنوب أفريقيا ولكن الاستثناء الوحيد هو قيامها ببيع سفن بحرية لها بمقتضى عقود موقعة بين الحكومتين.

٢٢: أعلن لوى دى جيرانجو وزير الخارجية الفرنسية بأن فرنسا لديها معلومات تفيد بأن هناك استعدادات تجري في جنوب أفريقيا لتفجير قنبلة نووية. انظر أيضا: قزانيا ١٨ - فلسطين ٣ -

الفلبين

٢٦: هدد الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس باستخدام القوة لقمع المظاهرات العنيفة المعادية لحكومته وباستمرار فرض الأحكام العرفية في البلاد.

فلسطين

- ٢ : ألغت الحكومة الاسرائيلية القيد الذي يقضى بالا تتجاوز جملة التخفيضات الفلسطينية للبيرة الاسرائيلية حدا أقصى قدره ٨٪ في خلال أربعة شهور .
- ٣ : أعلن احتجاج إسرائيلى عنيف على قرار حكومة فرنسا للشركات الفرنسية بالالتزام بالمقاطعة العربية لإسرائيل .
- ٨ : اعترف مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل بأن بطشساريات المدفعية الاسرائيلية فتحت نيرانها على وحدات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان لمساندة القوى اليمينية في القتال الدائر بين الجانبين هناك .
- ٩ : أعلن موسى ديان وزير خارجية إسرائيل اثر انتهاء جولة المباحثات الاولى مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى ولو أعلنت المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون أى تعديل . كما أكد مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل أن المنظمة لا يمكن أن تكون شريكا في أى مفاوضات للسلام .
- ١٠ : ألقى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، في ختام زيارته لإسرائيل اللوم على إسرائيل لانها تضيع العراقيل أمام مهمته لاقرار السلام في الشرق الأوسط .
- ١٣ : أعلن موسى ديان وزير خارجية إسرائيل أن الولايات المتحدة ملتزمة باقترار السلام في الشرق الأوسط وانها قد تدخل في مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف .
- ١٦ : أعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية بدء تنفيذ خطة الحكومة الخاصة بتطبيق القوانين الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن وقطاع غزة .
- ١٩ : تلقى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية رسالة من الزعماء السوفيت تتعلق بتنسيق المواقف الفلسطينية والسوفيتية ازاء التطورات الأخيرة للموقف في الشرق الأوسط .
- ٢٤ : تخطى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل عن خطته بتقديم مشروع قرار للمكثيست ينص على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في أى مباحثات سلام ، وذلك بعد أن فشل في الحصول على موافقة زعماء أحزاب المعارضة .

٢٦ أكد المجلس المركزى لمنظمة التحرير

الفلسطينية أن منظمة التحرير الفلسطينية حريصة على اجراء الحوار مع الولايات المتحدة ولكن بدون تقديم تنازلات أو تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وبدون شروط مسبقة .

٢٧ : أعلن زعيم اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) أن الاتحاد يعارض بشدة السياسة الاقتصادية التي يتبعها مناحم بيجين رئيس الوزراء .

٣٠ : أعدت حكومة بيجين مشروعاً لاقامة ٦ مستوطنات اسرائيلية جديدة في الأرض المحتلة .

٣٠ : أعلن مناحم بيجين رئيس الحكومة الاسرائيلية أن اقتراح الرئيس السوري حافظ الأسد الخاص بقيام الجامعة العربية بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، هو اقتراح غير مقبول اطلاقاً من جانب إسرائيل . انظر أيضاً : الأردن - ١٢ - اندونيسيا ٢٧ - البرتغال ٥ - بورما ٢٩ - تنزانيا ١ - رومانيا ١٥ - ٢٥ - زامبيا ٢ - سوريا ٢٩ - الولايات المتحدة (١٧ - ٥) - اليابان ٢٧ -

قبرص

٣ : توفي الرئيس القبرصى الأسقف مكاريوس إثر اصابته بأزمة قلبية .

١٣ : اختارت الأحزاب الرئيسية في قبرص سيبيروس كبريانو القاسم بأعمال رئيس الجمهورية القبرصى مرشحاً لرئاسة الجمهورية في الانتخابات التي تجرى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٧ لاختيار خليفة للأسقف مكاريوس . انظر أيضاً : تركيا ١ -

كوريا الجنوبية

٢٠ : أصبحت كوريا الجنوبية العضو العشرين في نادي الدول النووية بعد أن أجرت تجربة لأول مصطعة نووية اقامتها شركة وستجهاوس اليكتريك كوربو - ريشن الأمريكية بالقرب من منطقة بوسان .

كوريا الشمالية

٢٤ : وصل الرئيس البوغسلاق تيتو إلى بيونج يانج في زيارة رسمية لكوريا الشمالية لاجراء محادثات مع المسؤولين الكوريين حول المسائل التي تهم البلدين .

الكويت

٩ : أعلنت الحكومة الكويتية أنها قد قررت إيقاف شراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي وعدم توقيع أية اتفاقيات خاصة بالتسليح مع موسكو في الوقت الراهن .

كينيا

١٣ : أكد لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى عند وصوله إلى نيروبي ، أن بلاده سوف تظل على التزامها بقرار فرض الحظر على مبيعات الأسلحة إلى الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا وتطهير العقوبات المفروضة على روديسيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

لبنان

٦ : بدأت اللجان اللبنانية الفلسطينية المشتركة في جمع الأسلحة الثقيلة من المخيمات الفلسطينية استعداداً لسحبها خارج المخيمات تنفيذاً لاتفاق شتورا .

١٦ : تجدد القتال في منطقة جنوب لبنان بين القوات التقدمية الفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية التي تساندها المدفعية الاسرائيلية .

١٨ : عقدت اللجنة الثلاثية اللبنانية السورية الفلسطينية المشتركة اجتماعاً لبحث تفاصيل تطبيق اتفاق شتورا .

٢٢ : حددت حكومة لبنان طلبها للجامعة العربية بأن تستمر قسوات الردع العربية في لبنان ٦ أشهر أخرى تبدأ من أكتوبر القادم .

٢٣ : تمكنت قوات الردع العربية من تطويق القتال الذي اندلع بين الانعزاليين والدروز في منطقة الشوف الجبلية .

٢٤ : اجتمع في شتورا عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورية مع فؤاد بطرس وزير

الخارجية اللبنانية لبحث الوضع الراهن في لبنان وطرق تطبيق المرحلة الثالثة من اتفاق شتورا في جنوب لبنان.

٢٨ : شن الزعماء اليمينيون الانتعازيون في لبنان في بيان أصدره بعد اجتماع لمدة ٣ أيام برئاسة كميل شمعون ، أعنف هجوم لهم على الحكومة اللبنانية وقوات الردع العربية والوجود الفلسطيني في لبنان . انظر أيضا : فلسطين ٨ -

المملكة العربية السعودية

٢ : وصل الرئيس السوداني جعفر نميري إلى السعودية في زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع الملك خالد حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ : وصل إلى الطائف سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي لاجراء محادثات مع الملك خالد حول أزمة الشرق الأوسط واستئناف مؤتمر جنيف .

٨ - ٧ : قام جوليو اندريوتي رئيس وزراء إيطاليا بزيارة رسمية للسعودية أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين السعوديين حول الوضع في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٨ - ٧ : قام جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرج بزيارة رسمية للسعودية أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين السعوديين حول موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من قضية الشرق الأوسط .

١٢ : وصل إلى الطائف مضر بدران رئيس وزراء الأردن في زيارة رسمية للسعودية .

٣٠ : وصل إلى جدة مانع العتيبة وزير البترول بدولة الامارات العربية لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالطائف . انظر أيضا : جيبوتي ١٩ - سوريا ٣ -

المملكة المتحدة

١٢ : اختتمت في لندن المحادثات بين سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ودافيد أوين وزير الخارجية البريطانية وبيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا دون اتفاق على أية

خطط جديدة لحل مشكلة روديسيا بعد أن رفضت حكومة جنوب افريقيا الخطة البريطانية - الأمريكية المشتركة لحل المشكلة .

١٢ : اجتاحت شوارع لندن معارك عنيفة بين المتطرفين اليمينيين والمتطرفين اليساريين ، بسبب تفشي الجرائم بين الملونين .

٢٤ : حذرت موسوعة جينز العسكرية البريطانية من استمرار زيادة القوة البحرية السوفيتية في الوقت الذي تنصرف فيه دول حلف الاطلنطي إلى منازعات لا تنتهي حول النفقات العسكرية .

٣٠ : شهدت لندن واحدة من أسوأ حوادث العنف والمصادمات العنصرية بعد أن قامت عضيات الشبان السود بالهجوم على تجمعات البيض . انظر أيضا : جنوب افريقيا (١٥ - ٢٩) - زامبيا (٢٧ - ٢٨) -

الهند

١٥ : قرر رئيس جمهورية الهند نيلام سانجيفا ريدي التنازل عن ٧٠٪ من راتبه الشهري واخضاع الباقي للضرائب كبقية أفراد الشعب .

٢٣ : ألقى البوليس الهندي القبض على بانس لال وزير الدفاع الهندي السابق بتهمة اختلاس حوالي ٦٠ ألف دولار من الصندوق التابع للجناح الشبابي في حزب المؤتمر .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ : أضرب ما يقرب من ٢٠ ألف عامل من عمال الحديد والصلب في ولايتي مينيسوتا وميتشجان عن العمل مما يهدد بالصاق أضرار بالغة في إنتاج الصلب الأمريكي وذلك بعد توقف المفاوضات بين ممثلي ٢١ من اتحادات العمال و ١٥ شركة للصلب .

٢ : كشفت لجنة التحقيقات التابعة للكونجرس الأمريكي النقاب عن مجموعة من أخطر الوثائق الخاصة بالنشاط السري الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية في مجال التطبيقات الطبية والعلمية وأثارها على العقل الانساني .

٤ : أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قرارا بتعيين جيمس شليزنجر وزيرا

لوزارة الطاقة التي تقرر انشاؤها في الولايات المتحدة لأول مرة .

٥ : أصدر الرئيس كارتر قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية الذي تحصل إسرائيل بمقتضاه على ١٧٨٥ مليون دولار من مجموع المساعدات التي تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية القادمة ١٩٧٨ . وبموجبه تحصل مصر على ٧٥٠ مليون دولار والأردن على ٩٣ مليون دولار وسوريا ٩٠ مليون دولار ولبنان ٢٠ مليون دولار .

٥ : أثار انتباء الرسمية العلنة في الولايات المتحدة حول إختفاء كميات من المواد النووية المشعة من المعامل الذرية الأمريكية ، عاصفة داخل الكونجرس الأمريكي بعد أن طالب عدد من الأعضاء بالتحقيق في التقرير الرسمي الذي أذاعته إدارة أبحاث الطاقة والتنمية .

٥ : أكد الرئيس كارتر موافقته على القرار الذي اتخذه إدارة الطيران المدني الأمريكي برفض طلب شركة العمال الاسرائيلية للطيران بشأن تنظيم رحلات طيران جماعية بين الولايات المتحدة ومطار اتاروت بالقدس .

٥ : أصدر الرئيس كارتر قرارا بوضع كافة أجهزة المخابرات في الولايات المتحدة تحت سلطة ستانفيلد تيرنر مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

٦ : أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن الاقتصاد السوفيتي لا يسير سيرا حسنا وأنه يواجه صعابا خطيرة في المرحلة القادمة .

٨ : أعلن المتحدث الرسمي باسم سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، اثر انتهاء مباحثاته مع الدول العربية واسرائيل ، أن الولايات المتحدة غيرت من موقفها إزاء منظمة التحرير الفلسطينية وأنها تؤيد إشراكها في مباحثات السلام إذا ما أعلنت المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

١١ : أعلنت الولايات المتحدة وبناما أنهما اتفقتا على توقيع معاهدة جديدة بشأن استغلال قناة بناما ، وبمقتضاها تتسلم حكومة بناما القناة والمنطقة المحيطة بها تدريجيا حتى عام ٢٠٠٠ .

١٥ : طالب الرئيس كارتر زعماء إسرائيل بالموافقة على حدود جديدة ترضى الحد الأدنى لمطالب جيرانهم العرب ولقرارات الأمم المتحدة التي تتضمن تقديم تعويضات للفلسطينيين .

١٧ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن

١٠٣١

باسطنبول في ٢ سبتمبر ١٩٧٧ لوضع استراتيجية لزيادة الصادرات اليابانية لدول منطقة الشرق الأوسط .
٢٦ : أعلنت شركة كاواساكي اليابانية للصناعة الثقيلة أنها أبرمت عقدا ببيع ٦ طائرات هليكوبتر ضخمة من طراز كي في ١٧٠ - ٢ إلى السعودية وقيمتها ١٠٠ مليون دولار .
٢٧ : استكرت الحكومة اليابانية رسميا محاولات اسرائيل اصفاء الشرعية على المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة واقامة مستعمرات جديدة .

يوغسلافيا

٥ : أعلن رسميا في بلجراد الاتفاق على جدول أعمال لمؤتمر الأمن الأوربي المقرر عقده في بلجراد في شهر أكتوبر لبحث الوفاق الدولي وحقوق الانسان واستعراض شامل لتطبيق اتفاق هلسنكي الموقع في سنة ١٩٧٥ . انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٧ - ١٩) - الصين ٢٠ - كوريا الشمالية ٢٤ -

بنج نائب رئيس الوزراء الصيني وسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية إجتماعهما بكيين ، قد اكدا ضرورة اعادة العلاقات الطبيعية بين الصين والولايات المتحدة .
٢٨ : قررت الحكومة الأمريكية منح السودان هذا العام مساعدة من الدقيق تقدر قيمتها بأكثر من ١١ مليون دولار .
٣٠ : دعا الرئيس كارتر إلى انهاء العنف في ايرلندا الشمالية واعلن أن بلاده ستدرس إمكانية إنشاء استثمارات هناك إذا تحققت التسوية للمشكلة الأيرلندية . انظر ايضا : الارين ٥ - مصر (١ - ١١) - جنوب افريقيا (١٥ - ٢٩) - السودان ٢٠ - فلسطين (٩ - ١٣) - كوريا الجنوبية ٢٠ - المملكة السعودية ٧ - المملكة المتحدة ١٢ -

اليابان

٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أن ما يزيد عن ١٢٠ من المستولين ورجال الأعمال اليابانيين سوف يجتمعون

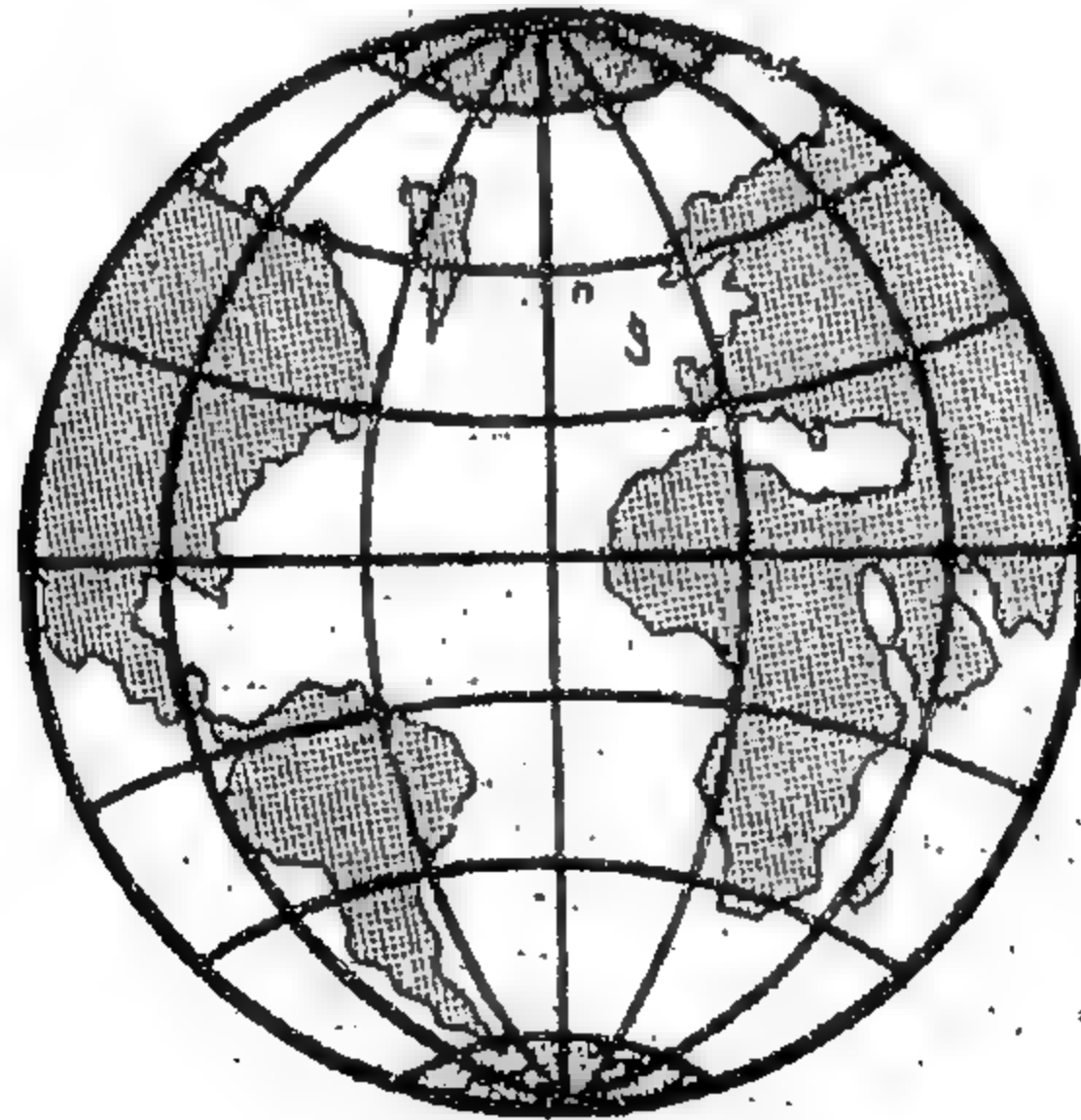
الولايات المتحدة أبلغت الحكومة الاسرائيلية إعترضاتها على قرار إقامة ثلاث مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية لنهر الأردن وعلى تطبيق القوانين الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة .

٢٠ : أطلقت الولايات المتحدة سفينة الأبحاث الفضائية « فويجر - ٢ » في رحلة طولها ٢٢٤٠ مليون كيلو متر تستهدف الوصول إلى أبعد كواكب المجموعة الشمسية وما وراء المجموعة الشمسية .

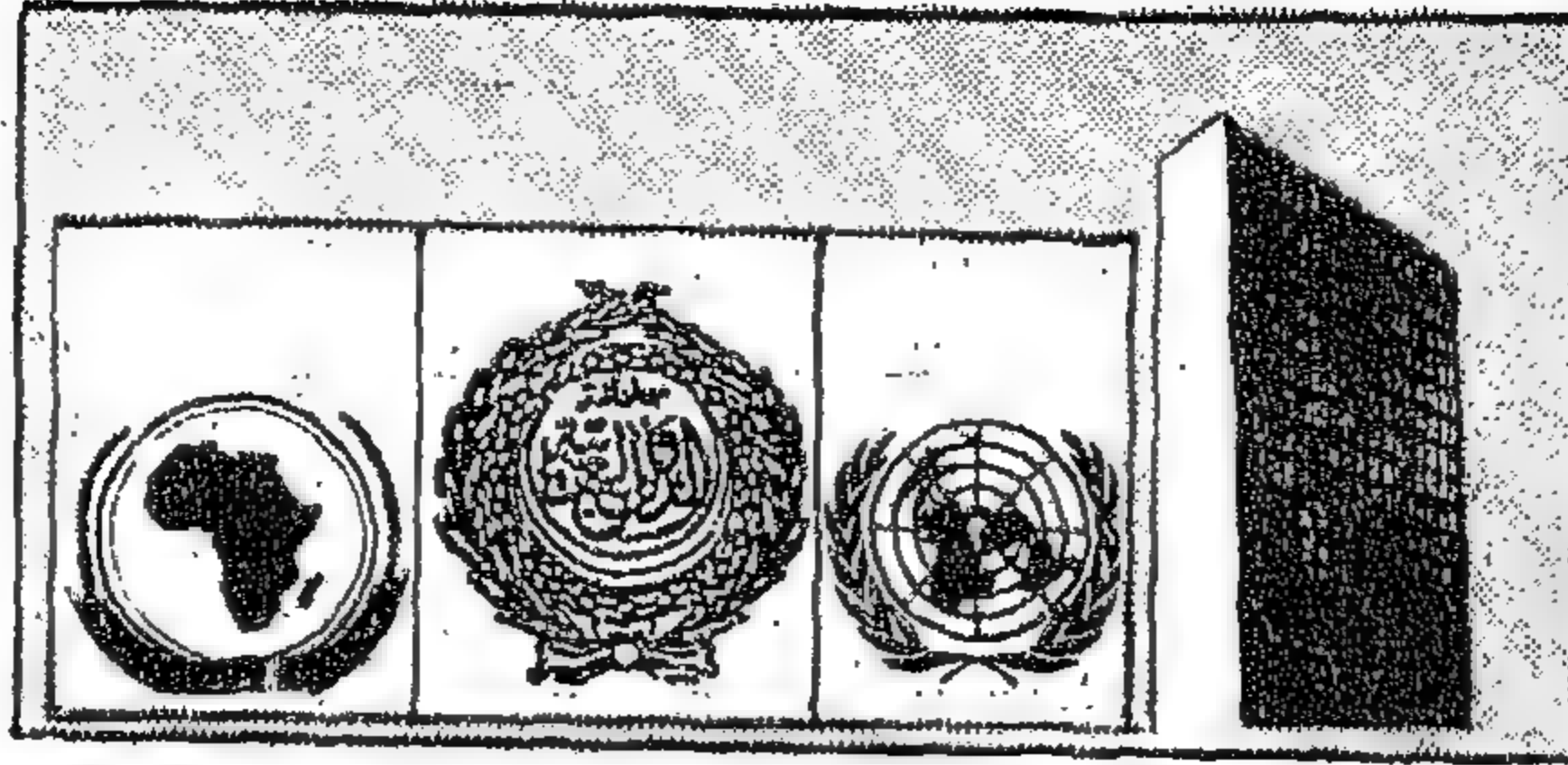
٢١ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة قد بعثت بمذكرة استفسار رسمية إلى حكومة جنوب افريقيا طلبت فيها إيضاح مدى الصحة فيما يتردد عن إعتزامها القيام بتجارب نووية .

٢٣ : أعلن الرئيس كارتر أن حكومة جنوب افريقيا قد أكدت للولايات المتحدة أنها لا تعتزم القيام بأية تفجيرات نووية لأية أغراض .

٢٤ : صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن نتج مسياو



الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



المظمار
الدولية

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

تنفيذا لقرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٧٦، انعقد مؤتمر دولي من أجل مساندة شعوب زيمبابوي وناميبيا، في مابوتو (موزمبيق) في الفترة ما بين ١٦ و ٢١ مايو. واشتركت فيه ٩٢ دولة، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمم المتحدة الخاص بناميبيا، ولجنة تصفية الاستعمار وممثلين عن مختلف حركات التحرير الوطني والمنظمات الدولية. وأصدر المؤتمر «تصريحا» و «برنامج عمل» بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل نصرة حركات التحرير الوطني في زيمبابوي وناميبيا. وعلى رأس تلك الاجراءات، ضرورة فرض حظر اجباري على ارسال الأسلحة الى افريقيا الجنوبية والتأكيد على العقوبات المفروضة على نظام حكم ايان سميث في زيمبابوي، وتقاسيم المساعدات إلى حركات التحرير الوطني، وأخيرا الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية ناميبيا.

وباسم الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن (ألمانيا الغربية - فرنسا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - كندا)، أعلن ويليام ماين نائب الوزير الأمريكي لشؤون المنظمات الدولية، أن تلك الدول لا تؤيد بعض تلك الاجراءات المذكورة خشية الاضرار بمسار المفاوضات الجارية حاليا بشأن مستقبل زيمبابوي وناميبيا. وأكد المسئول الأمريكي أن تلك الدول الغربية الخمس تؤيد مبادئ جساء في الوثيقتين الصادرتين من المؤتمر على وجه العموم. أما فيما يتعلق بالسوق الأوروبية المشتركة فلقد أعلن المندوب البريطاني في المؤتمر نيابة عن الدول الأوروبية الغربية التسع تأييد الأهداف المعلنة في الوثيقتين الصادرتين من

المؤتمر من أجل استقلال الاقليمين وسيادة قاعدة الأغلبية فيهما.

مجلس الأمن :

أصدر مجلس الأمن يوم ٢٧ مايو قرارا بالاجتماع يقضي بحظر تحويل رؤوس الأموال من قبل النظام غير الشرعي في روينسيا، إلى مكاتبه وعملائه في أعضاء العالم. وكانت موريشيوس قد تقدمت بمشروع هذا القرار. كما أصدر المجلس قرارا بالاجتماع في ميعاد غايته ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٧ من أجل تدارس اجراءات جديدة تطبيقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تختص بالعقوبات التي لا تستدعي استخدام القوة المسلحة.

كما وافق مجلس الأمن باجماع أعضائه دون تصويت، يوم ٢٥ مايو على مشروع قرار بتأييد التوصيات الصادرة من بعثة الأمم المتحدة الخاصة ببنوتسوانا وليسوتو. فالبعثة أوصت بتقديم ٥٣ مليون دولار إلى بوتسوانا لأغراض التنمية فيها، كما أوصت بتقديم معونة عالمية إلى ليسوتو قدرها ١١٣ مليون دولار.

اجتمع مجلس الأمن يوم ١٦ يونيو وقرر بالاجتماع مد فترة إنتداب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في منتصف شهر ديسمبر القادم.

اجتمع مجلس الأمن يوم ٢٨ يونيو لدراسة الشكوى المقدمة من موزمبيق ضد النظام الحاكم غير الشرعي في روينسيا. وقرر المجلس بالاجماع، دعوة كل الدول إلى تقديم «مساعدة فورية وهامة» إلى موزمبيق لتمكينها من تقوية نظامها الدفاعي وحماية أمنها. كما أدان المجلس النظام الحاكم في روينسيا لاتخاذ أعمال عدائية ضد موزمبيق، واستنكر سوق جنوب

افريقيا المساند باستمرار للحكم العنصري في روينسيا.

أعلن مجلس الأمن أن إسرائيل قسامت بانتهاك الحدود اللبنانية ١٢ مرة خلال شهر يونيو سنة ١٩٧٧، وأنها قد تدخلت عن طريق الجو والبحر في الاشتباكات المستمرة بين القوات الانعزالية وبين القوات الفلسطينية والوطنية الفلسطينية في جنوب لبنان.

أوصى مجلس الأمن بالاجتماع يوم ٧ يوليو، بقبول جمهورية جيبوتي في عضوية الأمم المتحدة. وكانت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالاشراف على سير الاجراءات في الاستفتاء والانتخابات بجيبوتي قد أعلنت تقريرها يوم ٢٥ يونيو، وقررت فيه سلامة ونزاهة تلك الاجراءات.

في يوم ٢٠ يوليو أوصى مجلس الأمن بقبول جمهورية فينتام الاشتراكية عضوا في الأمم المتحدة على أن تبحث الجمعية العامة للمنظمة التصديق على هذه التوصية في دورة سبتمبر لتصبح فينتام العضو ١٤٩ في الأمم المتحدة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

أنهى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يوم ١٣ مايو دورته العادية والستين والتي كانت قد بدأت يوم ١٢ أبريل. وتضمن جدول أعمال تلك الدورة موضوعات متاهضة العنصرية، وقضايا المرأة، والمشاكل الديمغرافية والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وسكان المخدرات.

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الثالثة والستين في جنيف في الفترة ما بين يومي ٦ يوليو و ٥ أغسطس.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا: انعقدت الدورة الثانية والثلاثين للجنة الاقتصادية

لجنة حقوق الإنسان : قسام السكرتير العام المساعد للشئون السياسية الخاصة بزيارة عمل إلى أوغندا في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٨ أبريل من أجل الحصول على بعض الايضاحات في مجال حقوق الانسان واجراء تنسيق بين الأمم المتحدة والسلطات الاوغندية في هذا المضمار . واستقبله الرئيس عيسى أمين وأجاب على بعض استفساراته .

— أعلن الدكتور أحمد خليفة الأستاذ المصري للقانون الدولي في التقرير الذي تقدم به يوم ١١ أغسطس ، إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن الفضال المسلح سوف يصبح هو الوسيلة الوحيدة الباقية أمام الأغلبية الوطنية في جنوب أفريقيا للحصول على حقوقها بعد فشل الحلول السياسية والسياسية للصراع العنصري في جنوب أفريقيا .

لجنة تصفية الاستعمار : دعيت لجنة تصفية الاستعمار لأول مرة من قبل الحكومة الأمريكية ، إلى إرسال بعثة خاصة قامت بالفعل بزيارة الجزر العذراء الأمريكية في الفترة ما بين ٢٥ أبريل و يوم أول مايو . وانتهت اللجنة يوم ٢ مايو من دراسة مسألة روديسيا ولم تتخذ أى قرار في الموضوع انتظارا لما يسفر عنه مؤتمر مابوتو . كما استأنفت اللجنة الفرعية الخاصة بالأقاليم الصغيرة أعمالها واتخذت قرارات يوم ٢٢ أبريل تتعلق بأقاليم برمودا وجزر سليمان وبزوني وتوكيلاوا . كما تدارست الأوضاع القائمة في الجزر العذراء البريطانية وفي مونتسيريا وفي الجزر التركية وجزر جيلبرت وفي جزر جوام وكيلنج .

— قامت لجنة تصفية الاستعمار طوال شهر يوليو بدراسة تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالأقاليم الصغيرة بشأن جزر المحيط الهادئ . كما نوهت اللجنة في بيان رسمي باستقلال جمهورية جيبوتي . واستأنفت اللجنة مناقشة قضية روديسيا . — اتخذت لجنة تصفية الاستعمار قرارا بالاجتماع يوم ٣ أغسطس ، دعت فيه دول العالم إلى الامتناع عن القيام بأية استثمارات أو عقد اتفاقات تجارية مع نظم الأقليات العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا . وأكدت اللجنة على ضرورة إنهاء المساعدات العسكرية لهذه الأنظمة والتي تستخدم للضغط على الحكومات التحريرية في هذه المناطق . وامتنعت استراليا عن التصويت على القرار .

لجنة الايرتهاید : اجتمعت لأول مرة يوم ٤ مايو اللجنة الخاصة بإنشاء اتفاقية دولية لمحاربة نظام الايرتهاید ، برئاسة ليسلي هاريمان (من نيجيريا) ، الرئيس الحالي للجنة الايرتهاید وشرعت هذه اللجنة في تحضير مشروع تصريح في هذا المجال على

بدراسة مسائل موارد الطاقة العالمية والأوضاع المتعلقة بالمعادن المختلفة في البلاد النامية .

لجنة القانون الدولي : افتتحت لجنة القانون الدولي دورة مدتها ١٢ أسبوعا ، يوم ٩ مايو في جنيف . وذلك لتدارس حالة المسئولية الدولية عن الوقائع الدولية غير المشروعة ، وأحكام امتيازات التفضيل بين الدول في مجالات التبادل التجاري ، ولاعداد الدراسات الفنية الخاصة بموضوع الاستخلاف الدولي .

اللجنة الدائمة لنزع السلاح : افتتحت اللجنة الدائمة للدورات الاستثنائية للجمعية العامة والخاصة بموضوعات نزع السلاح الأعمال التحضيرية لأول دورة لها يوم ٩ مايو ، والمزمع عقدها في شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٧٨ ، بناء على دعوة من الجمعية العامة ، وذلك كما تقر في شهر ديسمبر الماضي .

مجلس الوصاية : اجتمع مجلس الوصاية في الفترة ما بين ٦ و ١٤ يونيو في دورته الرابعة والأربعين وتدارس أوضاع الاقليم تحت الوصاية في جزر المحيط الهادئ حيث تلقى تقريرا عن حالة الاقليم من قبل الدولة القائمة بالوصاية عليه (الولايات المتحدة الأمريكية) وبفيد المجلس بانتهاء اتفاق الوصاية في نهاية عام ١٩٨٠ على الأكثر كما استعرض المجلس خمسة التماسات من أهالى الاقليم .

مؤتمر قانون البحار : انتهت الدورة السادسة للمؤتمر الثالث الخاص بقانون البحار ، والمنعقدة في نيويورك ، يوم ١٥ يوليو حيث تقرر عقد الدورة التالية في جنيف ابتداء من ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ ، وكلف رئيس المؤتمر ، رؤساء اللجان الثلاثة المنفردة عنه باعداد موضوعات التفاوض بين الدول الأعضاء .

مجلس الغذاء العالمي : اجتمع مجلس الغذاء العالمي في دورة وزارية في مانيلا (الفلبين) في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٤ يونيو حيث تناولت المناقشات مسألة زيادة الانتاج الغذائى واقامة نظام دولى لحفظ المواد الغذائية الأساسية وموضوعات المعونات الغذائية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية . وقد عارضت مجموعة الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة مشروع القرار الذى تقدمت به الدول النامية المشتركة في أعمال المؤتمر والذي يقضى بأن تقدم الدول الصناعية الغربية ٨٣٠٠ مليون دولار سنويا للمشروعات الخاصة بالغذاء والزراعة في دول العالم الثالث .

لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في جنيف في الفترة ما بين ١٩ و ٣٠ أبريل . وقرر مندوبو الدول الأربع والثلاثين الأعضاء في اللجنة ، اتخاذ برنامج عمل يساير تماما روح مؤتمر هلسنكى للأمن الأوروبى . وأصدرت اللجنة في هذه الدورة عدة قرارات كان من أهمها القرار الصادر بشأن نوايا الدول الأعضاء بتشجيع التعاون الاقتصادي بين أوروبا الغربية ودول البحر الأبيض المتوسط .

الغربية ودول البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم توصية إلى السوق الأوروبية المشتركة بتوجيه عناية خاصة إلى المشروعات والأنشطة التى تهم البلاد المتوسطية الكائنة في نطاق عمل السوق الأوروبية المشتركة .

كما تناولت هذه الدورة بالدراسة أبعاد المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ومشكلات الطاقة بصفة عامة ، ومسألة تلوث البيئة . وقد اشتركت في أعمال هذه الدورة بالإضافة إلى الدول الأعضاء الأصليين في اللجنة ، استراليا واسرائيل وليختنشتاين ومنغوليا وسبان مازينو والفاتيكان .

— أعدت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ، دراسة تتعلق ببرامج الفحم لدى الدول الأعضاء فيها ، على أثر ارتفاعات الاسعار البترولية منذ عام ١٩٧٣ . واهتمت الدراسة بتبيان دور الفحم في نطاق موارد الطاقة .

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : أنهت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة دورتها الرابعة في عمان يوم ٢٩ أبريل . وتقرر تقديم معونة جديدة إلى لبنان لأغراض إعادة البناء ، والتعمير والتنمية فيها . كما اتخذت اللجنة قرارا ببرنامج العمل الخاص بها وتقديم توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعى بشأن منح العضوية في اللجنة إلى كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعى للأمم المتحدة يوم ٢٢ يوليو على منح عضويته الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على ادخالها في لجنة غرب آسيا . وهذه هى أول مرة تعطى فيها إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة صفة العضوية لمنظمة لا تمثل دولة ذات سيادة . وقد وافق على القرار ٣١ دولة من العالم الثالث واعترضت عليه الولايات المتحدة وامتنعت عن التصويت ١١ دولة عربية بينها ألمانيا الغربية .

اللجان الخاصة

لجنة الموارد الطبيعية : عقدت لجنة الموارد الطبيعية دورتها الخامسة في جنيف في الفترة ما بين ٩ و ٢٠ مايو وقامت

أن يعرض على الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والثلاثين .
- في الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٧ يونيو انعقد المؤتمر الثاني الدولي لنقابات العمال من أجل مناهضة الابرتهاد والذي استهدف تكثيف العمل الدولي ضد نظم التمييز العنصري في شتى أنحاء العالم وخاصة في جنوب القارة الأفريقية .

لجنة القضاة على التجارى الدولي :
اجتمعت لجنة القانون التجارى الدولي في دورتها العاشرة بفيينا في الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٧ يونيو وتدارست خلالها مشروع اتفاقية بشأن المبيعات الدولية للفقارات والأسهم والسندات في حالات عقود البيع الدولية .
لجنة إعادة البناء : اجتمعت اللجنة الخاصة لإعادة البناء للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في نظام الأمم المتحدة في

نيويورك في الفترة ما بين ٢ و ٢٠ مايو ، من أجل أعمال دورتها السادسة . وهذه اللجنة أنشئت بغرض دراسة أساليب زيادة فعاليات المنظمة العالمية في مجالات التعاون الاقتصادي والتنمية .

السكرتير العام :

قدم كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن يوم ٣٠ أبريل حول جولة المباحثات الأخيرة بشأن مسألة قبرص ، والتي جرت تحت اشرافه في فيينا في الفترة ما بين ٢١ مارس و ٧ أبريل . وأوضح تقرير السكرتير العام أن الجانب القبرصى اليونانى في المباحثات قد قدم مقترحات اقليمية محددة بشأن « المجتمع الثنائى » في الجزيرة ، على حين قدم الجانب القبرصى التركى اقتراحاً بشأن المظاهر الدستورية للمشكلة .

- تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ١٨ مايو احتجاجاً رسمياً من قبل وزير خارجية موريتانيا موجهاً ضد الحكومة الجزائرية التي اتهمها بتدبير العيوان يوم أول مايو على مدينة زوايات الموريتانية ، وجاء فيه أن من أهم واجبات الأمم المتحدة أن تحافظ على احترام مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو ، خاصة مبادئ عدم جواز تدخل دولة في شؤون دولة أخرى ، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية لكل الدول .
- قدم مندوبو الأرجنتين والمملكة المتحدة يوم ٨ يونيو إلى السكرتير العام للأمم المتحدة نص البيان المشترك المعلن يوم ٢٦ أبريل وبمقتضاه تقرر الحكومتان إجراء مفاوضات لاحقة فيما بينهما بشأن العلاقات السياسية المستقبلية ، بما فيها مسألة السيادة على جزر فيوكلاند (مالفيناس) .

الوكالات المتخصصة

منظمة اليونسيف

(صندوق الأمم المتحدة للطفولة) :

اجتمع مجلس ادارة صندوق الأمم المتحدة للطفولة في دورته السنوية بمانيللا في الفترة ما بين ٢٣ مايو إلى ٦ يونيو . وتقرر تخصيص قرض يبلغ ١١٣,٦ مليون دولار لتمويل برامج المعونة الخاصة بالطفولة في خمسين دولة مع اعطاء الأولوية لبرامج تحسين الصحة ورفع المستوى الغذائى .

- في ٢٨ أغسطس تم انتخاب فريدياند ليوبولد أويونو ممثل الكاميرون الدائم في الأمم المتحدة رئيساً لمجلس ادارة هيئة الطفولة العالمية التابعة للأمم المتحدة .
وجدير بالذكر أن هذه هي المرة الاولى التي يتولى فيها دبلوماسى افريقى هذا المنصب في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

- نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سالزبورج في الفترة ما بين ٢ و ١٣ مايو مؤتمراً دولياً بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واشترك فيه نحو ألفين من الخبراء المنتمين لحوالى ستين دولة . وهذا المؤتمر يعتبر الخامس من نوعه بعد المؤتمرات الأربع التي نظمتها الأمم المتحدة

بشأن الاستخدام السلمى للطاقة الذرية في أعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٧١ .
وقد سيجفارد ايكلاندا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً إلى المؤتمر ذكر فيه أن الطاقة النووية في عام ٢٠٠٠ سوف توفر ٣٥٪ من الطاقة الكهربائية وسوف تمثل ١٥٪ من الاستهلاك العالمى لمواد الطاقة بصفة عامة ، فيما يؤدى إلى توفير ما يبلغ ١,٥ إلى ٢ مليار طن من البترول كل عام .

- اجتمع مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جنيف يوم ١٤ يونيو وانتخب بالاجماع سيجفارد ايكلاندا مرة ثانية لمنصب المدير العام للوكالة لفترة ٤ سنوات أخرى ابتداء من ديسمبر عام ١٩٧٧ . ويشغل ايكلاندا هذا المنصب منذ عام ١٩٦١ . كما تقرر في الاجتماع تعيين أعضاء مجلس المديرين لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ وتحديد ميزانية ١٩٧٨ بما يبلغ ٤٨٨,٨٧٩ دولار . كما أبرمت اتفاقية بين الوكالة وكل من الأرجنتين وكوريا الديمقراطية بشأن المساعدات العلمية النووية .

- أعلنت وكالة الطاقة الذرية يوم ٢٩ يوليو في تقريرها السنوى أن ١٩٢ مفاعلاً

ذرياً صناعياً قد استخدمت في نهاية عام ١٩٧٦ في ١٦ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة مساهمة في تغطية ١٥٪ على الأقل من الاحتياجات الكهربائية وأضاف التقرير أنه على الرغم من النتائج الايجابية التي تم تحقيقها إلا أن عام ١٩٧٦ اتسم باختلاف الآراء حول مستقبل الطاقة النووية والخوف من انتشار الأسلحة النووية . وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على المحطات من ٥٣ ألف ميجاوات في عام ١٩٧٤ إلى ٣٣ ألف ميجاوات في عام ١٩٧٥ وإلى ١١ ألف ميجاوات فقط في عام ١٩٧٦ .

منظمة العمل الدولية :

- اجتمع في جنيف في أواخر شهر أبريل مائتان وخمسون مندوباً ومسبششاراً ومراقب حكوميين ، وأصحاب أعمال وعمال من ٢٧ دولة ، في الدورة العاشرة للجنة الصناعات الميكانيكية لمنظمة العمل الدولية . وأصدرت اللجنة توصية تنادى بحق العامل في رفض العمل أو الانقضاء عنه دون أن يفقد أجره ، وذلك في حالة ما إذا كان لديه « أسباب قوية للاعتقاد ، من خلال تجربته المهنية ، وفي وجود خطر جسيم على حياته أو على صحته من جراء قيامه بهذا العمل » .

١٠٣٥

تحتلها اسرائيل، وأصدرت قرارا يفرض على السلطات الاسرائيلية أن تسمح للجنة خبراء بالذهاب إلى تلك الاقاليم واجراء اتصال مباشر مع الأهالي المعنيين. وقد اتخذ هذا القرار بموافقة ٦٦ صوتا ومعارضة ٢٣ صوتا منهم الدول الأوروبية التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة وامتناع ١٦ عن التصويت.

— اجتمع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في دورته الستين بجنيف، يومي ٢٣ و ٢٤ مايو. وكان على رأس الموضوعات في جدول أعماله، هو التعاون الفني بين البلاد النامية.

— اجتمعت اللجنة الاستشارية لشئون البحث الطبى التابعة لمنظمة الصحة العالمية في جنيف في الفترة ما بين ١٣ و ١٧ يونيو، وقررت انشاء لجان استشارية اقليمية لشئون البحث الطبى في كل من المناطق الست لأنشطة منظمة الصحة العالمية.

— عقد مؤتمر خاص بمحاربة التلوث في المياه الساحلية في أثينا في الفترة ما بين ٢٧ يونيو وأول يوليو، وذلك في اطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة :

— قررت لجنة السياسات وبرامج المعونة الغذائية التي اجتمعت في روما في الفترة ما بين ١٦ و ٢٧ مايو في مقر فم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقديم معونة غذائية في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبلغ قيمتها ٩٥٠ مليون دولار. كما أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتقديم ١٢٥ ألف طن من الأغذية إلى صندوق الاحتياطى الدولى للطوارئ. والذي أوصت بإنشائه الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنشأ هذا الصندوق برنامج الغذاء العالمى من أجل مواجهة احتياجات البلاد التي تعاني من كوارث طبيعية أو سياسية. وقبل العرض الأمريكى المذكور كان صندوق الاحتياطى الدولى للطوارئ يشمل المعونة الغذائية المقدمة من السويد والنرويج والمانيا الغربية ودول السوق الأوروبية المشتركة وكانت تتكون من ٩٠ ألف طن من البقول و ٦٥٠ ألف طن من الأسماك.

— أعلن انوار صاوما المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن كلا من فيتنام وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبنجلاديش سوف تتلقى معونات غذائية من أجهزة المنظمة، تقدر قيمتها على التوالي، ٤٩٤٥٠٠٠ دولار و ٥١٠٢٠٠٠ دولار و ٣٣٤٩١٠٠ دولار. كما أعلن أن معونات ونجدة غذائية في طريقها إلى تشاد من أجل انقاذ ضحايا الجفاف.

المشكلات التي تعرض عليها وتكون متعلقة بحقوق الانسان. وانتخب المجلس أربعة مستشارين جدد، ينتمون إلى المكسيك واليابان وكوبا وموريشيوس.

ووافق المجلس التنفيذي وقد أصبح عدد أعضائه ٤٥ عضوا على مشروع اتفاق للتعاون مع البنك الاسلامى للتنمية وتم التوقيع على الاتفاق يوم ٥ مايو. كما وافق على مشروع اتفاق مع الكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية والتي كانت اليونسكو قد أنشأتها ثم أصبحت بعد ذلك جهازا له استقلاله الذاتى كما وافق المجلس التنفيذي لليونسكو على القيام بالدعوة إلى عدة اجتماعات هامة مثل المؤتمر الاقليمى لوزراء التربية ووزراء التـخطيط الاقتصادى في البلاد العربية في عام ١٩٧٧، ومؤتمر وزراء الشئون العلمية والتكنولوجية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية في عام ١٩٧٨.

— اجتمع يوم ١٠ مايو في باريس المدير العام لليونسكو امانو امبو، ورئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المناهضة للإبتهاد ليسلى هاريمان، وقررا تدعيم التعاون بين الجهازين ضد العنصرية والإبتهاد.

— نظمت في مقر اليونسكو بباريس في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يونيو، ندوة «مائدة مستديرة» ضمت ثلاثين من الشخصيات العالمية في مجال السياسة والفنون والعلوم، وتدارست التحديات التي تواجه العالم في عام ٢٠٠٠، وعلى رأسها مخاطر التسليح النووى وتلوث البيئة وانحلال الأخلاقيات، مما يمثل تهديدات جسيمة للبشرية وللمجتمع السياسى العالى بصفة عامة في ذلك الحين.

منظمة الصحة العالمية :

— انعقدت الجمعية العالمية للصحة في دورتها الثلاثين في جنيف يوم ٢ مايو تحت رئاسة سيونى تابا وزير الصحة في تونسجا. وامتدت أعمالها نحو ثلاثة أسابيع. واشترك فيها مندوبون عن الدول المائة وأربعين الأعضاء في المنظمة. واتخذت الجمعية العالمية للصحة ٥٤ قرارا من أهمها قرار الجمعية باعتبار الهدف الرئيسى للمنظمة في الأعوام المقبلة هو الوصول بجميع سكان العالم عام ٢٠٠٠ إلى مستوى صحى يمكنهم اجتماعيا واقتصاديا من العيش بصورة منتجة وأقربت الجمعية الميزانية العامة لعام ١٩٧٨ (١٦٥ مليون دولار). وانتخبت الجمعية الدول العشر التى ستقوم بدورها بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي.

وتدارست الجمعية العالمية للصحة في نفس دورتها الثلاثين هذه الظروف الطبية والصحية للأهالى في المناطق العربية التى

تنظم مكتب العمل الدولى في جنيف في الفترة ما بين ٣ و ٦ مايو، ندوة حول صور العمل الجماعى والظروف الزمنية للعمل في البلاد الصناعية.

— أدار مؤتمرا لمنظمة العمل الدولية بجنيف اسرائيل لمسارستها التفشيرة العنصرية ضد السكان العرب وانتهاكها للحقوق والحريات النقابية للعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة. ودعا القرار الذى اتخذته المؤتمر إلى حشد كافة الامكانيات المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية من أجل وضع حد فوري لهذه الانتهاكات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حرية كرامة العمال العرب في الأراضي العربية. وقد رفض المؤتمر بأغلبية ٢١٩ صوتا اقتراحا بتعديل النظام الأساسى الذى يعطى لمجلس ادارة المنظمة سلطة رفض أى مشروع أو قرار يقدم إلى المؤتمر. وقد هدد راي مارشال مندوب الولايات المتحدة لدى المنظمة بالانسحاب من عضويتها قائلا أنها أصبحت أداة سياسية. ومما يذكر أن الولايات المتحدة تساهم بربع ميزانية منظمة العمل الدولية.

وانعقد المؤتمر الدولى السنوى للعمل في الفترة ما بين أول يونيو و ٢٢ يونيو في جنيف وتقرر فيه ميزانية برنامج العمل لسنة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ويبلغ ١٦٩ مليون دولار - قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى يوم ٢٣ يونيو بناء على شكوى مقدمة من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، القيام بزيارة استقصاء لحوال العمال في تشيكوسلوفاكيا وفي بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

اليونسكو :

— انعقدت الدورة الثانية بعد المائة في باريس في الفترة ما بين ٢٥ ابريل و ١٣ مايو، للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وقدم خلالها، المدير العام للمنظمة امانو امبو، إلى المجلس التنفيذي تقريرا بشأن الوضع المالى للمنظمة ودعا الدول الأعضاء إلى الاسراع بدفع الحصص الخاصة بكل منهم. وقد أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها في دفع حصتها في ميزانية اليونسكو لعامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والتي تبلغ نحو ٤٣ مليون دولار. ومما يذكر أن الولايات المتحدة تتحمل ٢٥٪ من ميزانية هذه المنظمة وكانت قد أوقفت دفع حصتها منذ عام ١٩٧٤ على اثر الاجراءات والقرارات المضادة لدولة اسرائيل والتي كانت اليونسكو قد اتخذتها آنذاك.

واهتم المجلس التنفيذي لليونسكو بمسائل حقوق الانسان ودراسة الاساليب الكفيلة بزيادة فعالية المنظمة في معالجة

— أعلن رئيس اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يوم ٢٧ مايو، أن الصندوق سوف يقدم أول قرض له في بداية العام القادم.

— قدم برنامج الغذاء العالمي معونة غذائية قيمتها ١٢٩ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ١٦ دولة. كما قرر البرنامج يوم ٢٦ مايو إرسال معونة غذائية قيمتها ١,١٧٢ مليون دولار إلى ضحايا الجفاف في ولاية أوريسا الهندية. كما قرر تقديم معونة غذائية قيمتها ٧٠٠ ألف دولار لضحايا الجفاف في هايتي، وكذا معونة غذائية قيمتها أكثر من ١,٤ مليون دولار إلى ١٢ ألف لاجئ من روميسيا في زامبيا، على أن يقوم بتوزيعها اتحاد شعب زامباوي بالاشتراك مع حكومة زامبيا.

— اجتمعت لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما يوم ١٨ أبريل إلى ٢٢ أبريل وأعلنت أنه رغم الجهود المبذولة فإن معدل الزيادة في إنتاج البقول في البلاد النامية ما زال أقل من المستوى اللازم.

— وافقت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في اجتماعها بروما يوم ٣ مايو على اقتراح من إدوارد صابوما المدير العام للمنظمة، يقضي بإنشاء صندوق خاص لمحاربة كل صور الخسائر الغذائية، على أن يكون رأسماله المبدئي ٢٢ مليون دولار.

— أبرمت كندا مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يوم ٤ مايو اتفاقاً يقضي بمشاركة الجانبين في إقامة مشروع رأسماله مليون دولار يستهدف مساعدة ١٦ دولة في أفريقيا الغربية من أجل تحسين ثروتها السمكية والبحرية، خاصة وأن هذه الدول المعنية قد مدت النطاق الجغرافي لياهاها الإقليمية، في الفترة الأخيرة، إلى ٢٠٠ ميلاً.

— عقد مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دورته الحادية والسبعين في روما بين يومي ٦ و ١٧ يونيو. وأقر ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وتبلغ ٢٠٦,٨ مليون دولار.

كما تلقى المجلس طلبات عضوية في المنظمة من جانب كل من كوريا الديمقراطية وموزمبيق وساو تومي - برنسيبي، وسيشيل، على أن تعرض هذه الطلبات على المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر سنة ١٩٧٧.

منظمة الطيران المدني الدولية :

— قرر المؤتمر العالمي للنقل الجوي المجتمع في مونتريال في الفترة ما بين ١٣ و

٢٦ أبريل إصدار عدة توصيات بشأن السياسة الخاصة بالنقل الجوي الدولي غير المنتظم. واشترك في المؤتمر ٨٦ دولة قامت بدعوتهم منظمة الطيران المدني الدولي.

— أعلنت منظمة الطيران المدني الدولية تقريرها العام عن الطيران المدني لعام ١٩٧٦ بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة وعددها ١٣٨. وجاء النصف الأخير من التقرير خاصاً بأنشطة المنظمة في ذلك العام المنصرم.

— أعلنت منظمة الطيران المدني الدولية في شهر يونيو عن قرب تنفيذ ستة مشروعات مساعدة فنية قيمتها الاجمالية تصل إلى ١٠ مليون دولار منها أربعة مشروعات يقوم بتمويلها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كل من اليمن الجنوبية والأردن ورومانيا وفنزويلا. كما وافقت المنظمة على تقديم المعونة الفنية اللازمة للجمهورية العربية اليمنية من أجل اصلاح مطار تعز.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

— قرر مجلس التنمية الصناعية المنعقد في فيينا في الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٦ يونيو، إيقاف برنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمدة العامين القادمين. كما قرر المجلس تقديم توصية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في نيودلهي في أكتوبر سنة ١٩٧٩، وتقسيم توصية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بتخصيص نص النظام الأساسي لهذه المنظمة بصفتها مؤسسة متخصصة، وندارس مجلس التنمية الصناعية كذلك طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة الصناعية الى الدول النامية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

— عقد مجلس التجارة والتنمية دورته الثامنة الاستثنائية في الفترة ما بين ٢٥ أبريل إلى ٤ مايو في جنيف وضمت هذه الدورة وفوداً عن ١٥٥ دولة وخصصت لدراسة وتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية، ذلك على أن يقدم المجلس تقريره

الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والثلاثين. كما تقرر تقسيم الى الجمعية العامة « عرض لوجهة نظر » من مصر نيابة عن (مجموعة ال ٧٧) حيث أن الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الدولية للتنمية لم يتم التوصل اليها بعد، وذلك بسبب غياب الارادة السياسية للدول النامية ذاتها. كما قدمت الدول الاشتراكية التسع لشرق أوروبا تصريحاً مشتركاً دعت فيه الى ضرورة وضع حد مستقبلاً لسباق التسلح وضرورة تعميق التفاهات الدولية بين القطبين.

صندوق النقد الدولي :

— وافق صندوق النقد الدولي يوم ٢١ أبريل و ٢٥ أبريل، على التوالي، على تقديم قرض الى مصر قيمته ١٢٥ مليون دولار، والى البرتغال قيمته ٤٢,٤ مليون دولار لأغراض الاصلاح الاقتصادي في البلدين.

— وافق صندوق النقد الدولي يوم ٢٥ مايو على فتح حساب قرض لموريتانيا قيمته ٤,٧١ مليون دولار لمعالجة العجز الشامل في ميزان مدفوعات موريتانيا لعام ١٩٧٧. كما وافق الصندوق يوم ٣ يونيو على فتح حساب قرض لسيراليون قيمته ٩,٠٢ مليون دولار من أجل موازنة العجز في ميزان مدفوعات.

— أعلن صندوق النقد الدولي يوم ٦ يوليو عن العملية الحادية عشر لبيع الذهب حيث قام ببيع ٥٢٤٨٠٠ اوقية بسعر ١٤٠,٢٦ دولار للأوقية.

— في يوم ٣٠ يونيو أصبحت سيشيل العضو الواحد والثلاثين بعد المائة في صندوق النقد الدولي وتبلغ حصتها مليون دولار في رأسمال الصندوق.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

— قدم البنك الدولي في أواخر شهر أبريل قروضاً الى كل من الجزائر (١٢١,٥ مليون دولار) وبوتسوانا (٢٠ مليون دولار) وسوازيلاند (٥ مليون دولار) والبرازيل (٨٢ مليون دولار) وكوستاريكا (١٨ مليون دولار) والسلفادور (٢٧ مليون دولار) والمغرب (٩٦ مليون دولار) وباراجواي (٣٢ مليون دولار) والمكسيك (٤٢ مليون دولار) وبوليفيا (٦٠ مليون دولار) وزامبيا (١٦,٨ مليون دولار) واسبانيا (١٨ مليون دولار) وجواتيمالا (٥٥ مليون دولار) والفلبين (٩٥ مليون

١٠٣٧

الديمقراطية (٨٠ مليون دولار) وجامايكا (١٥ مليون دولار) وكولومبيا (٩٠ مليون دولار) وبناما (٤٢ مليون دولار) وتايلاند (٥٥ مليون دولار) ويوغوسلافيا (٨٠ مليون دولار) واندونيسيا (٣٤,٥ مليون دولار) والهند (٨٠ مليون دولار) ولبنان (٥٠ مليون دولار) وسوازيلاند (٤ مليون دولار) وموريشيوس (٧,٥ مليون دولار) ورومانيا (٧١ مليون دولار) وسوريا (٢٠ مليون دولار) .

ومصر (٤٨ مليون دولار) ونيجيريا (٦٢ مليون دولار) وكوريا الديمقراطية (٧٠ مليون دولار) والاكوادور (١٥,٥ مليون دولار) واليونان (٣٥ مليون دولار) والشركة الوطنية لكهرباء الفلبين (٥٨ مليون دولار) وسوريا (٥٠ مليون دولار) والمكسيك (١٢٠ مليون دولار) والبنك الوطني للأرجنتين (١٠٠ مليون دولار) .

— قدم البنك الدولي في أواخر شهر يونيو وأوائل شهر يوليو قروضا الى كل من كوريا

الدولار) والاكوادور (١٧,٥ مليون دولار) وتونس (٤٢ مليون دولار) وتركيا (٧٤ مليون دولار) .

— قدم البنك الدولي في أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيو قروضا الى كل من اندونيسيا (١١٧ مليون دولار) ورومانيا (٣٨ مليون دولار) وكينيا (٢٠ مليون دولار) وعمان (١٦,٥ مليون دولار) وماليزيا (٦١ مليون دولار) وتونس (٢١ مليون دولار) وكولومبيا (٧٥ مليون دولار) والبرازيل (٣٢ مليون دولار)

المنظمات الإقليمية

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

— في ٢٣ يونيو افتتح الرئيس عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في قصر المؤتمرات بليبرافيل عاصمة الجابون، للاعداد للمؤتمر القمة الافريقي الرابع عشر الذي يبدأ أعماله يوم ٢ يوليو. وقد وجه الرئيس بونجو في خطابه الافتتاحي نداء الى كل من بنين والمغرب لكي يشتركا في مؤتمر ليبرفيل ودعا المغرب الى استعادة عضويتها في منظمة الوحدة الافريقية. كما دعا الرئيس عمر بونجو الى أن تكون افريقيا يقظة تماما ازاء النوايا الحقيقية للدول الكبرى .

وقد حضر محمد رياض وزير الدولة للعلاقات الخارجية في جمهورية مصر العربية افتتاح جلسات المؤتمر ممثلا لمصر في هذه الدورة الهامة من دورات انعقاد منظمة الوحدة الافريقية بعد أن بذلت مصر جهودا ايجسابية من أجل تصفية بعض المشاكل الافريقية القائمة ليتفرغ المؤتمر

البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا

— صدر في شهر مايو التقرير السنوي لأنشطة البنك العربي للتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧٦ وجاء فيه أن البنك قد قدم قروضا الى افريقيا في ذلك العام وصلت قيمتها الى ٦٢ مليون دولار مقابل ٨١,٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥، وأن هذا البنك متألفا مع الصندوق العربي الخاص بمساعدة افريقيا قد قدم خلال عام ١٩٧٦ قروضا قيمتها ٢٠٨,٥ مليون دولار .

— وافق البنك العربي للتنمية في افريقيا على تقديم قروضه الى كل من السنغال (٧,٢ مليون دولار) ومالي (٥ مليون دولار) وذلك لتمويل مشروعات انمائية خاصة بقطاع الموانئ والصيد البحري والتنمية الريفية في كل من البلدين .

— قرر البنك العربي تقديم قروض الى كل من راوندا (٥ مليون دولار) ، وغانا — بساحل العاج — توجو (١٠ مليون دولار) لتمويل مشروع مشترك بين الدول الثلاث (راوندا (١٢ مليون دولار) وغينيا (٤,٨٤ مليون دولار) ، وتنزانيا (١٠ مليون دولار) وموزمبيق (٤٠ ألف دولار) .

العالم العربي

جامعة الدول العربية

قرر مؤتمر المقاطعة العربية لاسرائيل حظر نشاطات الحركة الماسونية المعروفة باسم البنائين وإغلاق جميع مقارها في الدول العربية وكذلك حظر التعاون مع أي حركة ماسونية في جميع دول العالم .

وقد جاء في مقدمة قرار الحظر أنه فضلا عن ثبوت أن زعماء الأوائل لهذه الحركة قد شاركوا في أول مؤتمر صهيوني عقد في مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧ وهو المؤتمر الذي أقر قيام دولة اسرائيل ، فإن الحركة مازالت حتى الآن على صلات وثيقة بدولة اسرائيل .

وفي الدوحة قرر مكتب المقاطعة حظر التعامل مع شركتي ماسوشيتا اليابانية لانتاج الأدوات الكهربائية والالكترونية والتي تحصل منتجاتها إسم ناشيونال وشركة يونيفرسال السويسرية لانتاج الساعات بعد أن أصبحت مملوكة للشركة الامريكية الصهيونية المعروفة باسم بلوسا دوتش .

لبحث القضية الأساسية وهي إنهاء الاحتلال العنصرى لروديسيا وجنوب افريقيا وتامبيا .

وقد انتخب الوزراء الافارقة مارتان بونجو وزير خارجية جابون في رئاسة الدورة الحالية . كما تم انتخاب أعضاء المكتب الجديد لمجلس الوزراء واختيرت مصر مقررا للمجلس . ومن أهم الموضوعات المدرجة في جدول أعمال مجلس وزراء افريقيا ، قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وحظر تجنيد المرتزقة في افريقيا ، والقضية الروديسية وجنوب افريقيا وتامبيا كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة التقرير الخاص بالتعاون الافريقى العربى على ضوء تقرير السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة . كما يناقش موضوع اعتراف المنظمة بعدد من حركات التحرير الافريقية .

— في ٢٨ يونيو ، وافق المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية على مشروع قرار خاص بقضية فلسطين تقدم به وفد مصر يؤكد فيه على شرعية الكفاح المسلح الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إستعادة حقوقه الوطنية المشروعة . وأكد مشروع القرار بأن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من الاراضى العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . كما يطالب الدول الأعضاء بتأكيد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل . كما قدمت السنغال مشروع قرار يتعلق بالأمن في القارة الافريقية وأعمال التدخل . ويدعو المشروع السنغالى كل الدول الافريقية بعدم قبول أى تدخل من جانب القوى الأجنبية في شئونهم الداخلية وعدم السماح باستخدام أراضيهم كقواعد ضد الدول الأجنبية .

— في يوم ٢٩ يونيو أبلغ وزير خارجية تشاد الكولونيل كاموج مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد في ليرفيل بوقوع عدوان عسكري على بلاده من جانب ليبيا التى تحتل جزءا من اراضى تشاد منذ عام ١٩٧٣ وطالب بإدراج موضوع العدوان الليبي على تشاد في جدول أعمال مؤتمر القمة الافريقى .

— انعقد في ليرفيل في الفترة ما بين ٢ و ٥ يوليو ١٩٧٧ مؤتمر القمة الافريقى الرابع عشر . وأصدر القادة الافريقيون عدة قرارات في ختام مؤتمرهم ، أكدوا فيها

تأييدهم الكامل والمطلق لجهود مصر من أجل تحرير أراضيها وطالبوا بالانسحاب إسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة ، كما أعلنوا مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وطالبوا بالاعتراف بحقوقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة . وقد ناشد مؤتمر القمة الافريقى الدول الافريقية أن تشدد مقاطعتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لاسرائيل . وأدان المؤتمر خطط اسرائيل العدوانية وسياساتها التوسعية التى أعلنتها حكومتها الجديدة وكذلك التحالف بين إسرائيل والنظم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا . ووافق المؤتمر على أن يعقد مؤتمر القمة الافريقى الخامس عشر في الخرطوم في العام القادم .

وقد قرر المؤتمر انشاء صندوق مالى لتقديم المساعدة للاجئين الافارقة في دول المواجهة الافريقية وهى موزمبيق وبوتسوانا وزامبيا كما ناشدت المنظمات الانسانية العالمية تقديم مزيد من المعونات لهؤلاء اللاجئين وطالب المؤتمر الدول الافريقية بالاستجابة لطلب جيبوتى ومدها بمساعدات اقتصادية وفنية لتمكين من بناء إقتصادها ودعم إستقلالها السياسى .

وأدان مؤتمر القمة الافريقى كلاما من اليابان وإسرائيل لتعاملهما إقتصاديا وعسكريا وتجاريا ورياضيا مع النظام العنصرى في روديسيا وقرر اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير زيمبابوى .

وأعلن المؤتمر اعترافه بالجهة الوطنية الروديسية التى يتزعمها جوشوا نكومو وروبرت موجابى كممثل وحيد للحركة الوطنية في روديسيا . وتقرر تشكيل لجنة من ٦ دول لبحث فرض حظر بترولى فعال على روديسيا . ودعا المؤتمر الى تقديم الدعم العسكرى والاقتصادى والدبلوماسى لموزمبيق .

وأكد المؤتمر على اعتبار النظام العنصرى غير الشرعى في جنوب افريقيا يمثل خطرا على السلام والأمن الدولى وأدان المؤتمر كافة الدول التى تتعاون مع جنوب افريقيا . وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من السنغال والجزائر ونيجيريا وموزمبيق وجابون للتوفيق بين تشاد وليبيا .

واتفق الرؤساء على عقد دورة إستثنائية لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات للدول الأعضاء في المنطقة في لوساكا خلال شهر

أكتوبر القادم لبحث مشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب . كما وافق المؤتمر على الاقتراح النيجيرى الخاص بتشكيل لجنة وساطة من ٧ أعضاء دائمين وثلاثة آخرين يتم إختيارهم وفقا للموقف السائد للتوسط في حل الخلافات بين الدول الافريقية . وأدان المؤتمر كل محاولات التدخل من جانب القوى الخارجية في شئون القارة الافريقية .

البنك الافريقى للتنمية

وافق البنك الافريقى للتنمية في شهرى ابريل ومايو على تقديم قروض الى كل من موريشيوس (٦ مليون دولار) والبنك التنزانى للاستثمار (٣,٦ مليون دولار) وساحل العاج (٦ مليون دولار) وسوازيلاند (٦ مليون دولار) ومالاوى (٥,٦ مليون دولار) وليبيريا (٤,٣ مليون دولار) وبوروندى (٢,٨ مليون دولار) والسنغال (٨٠٦٢٠٠٠٠٠ فرنك افريقى)

القارة الآسيوية

منظمة جنوب شرق آسيا

— في أول أغسطس بدأت في كوالالمبور إجتماعات وزراء خارجية دول منظمة جنوب شرق آسيا لاعداد جدول أعمال مؤتمر القمة للمنظمة والذي يشترك فيه رؤساء دول وحكومات اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند . وتضمن جدول أعمال مؤتمر القمة بحث علاقات المنظمة مع العالم الخارجى وخاصة المجموعة الأوروبية الاقتصادية والولايات المتحدة وبحث مشكلات الأمن في المنطقة على ضوء سياسة الولايات المتحدة الجديدة في آسيا والتى تتميز بسحب قواتها تدريجيا من كوريا الجنوبية وتطوير العلاقات مع الدول الشيوعية المجاورة مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس . ذلك على أن يعقب مؤتمر القمة إجتماع بين رؤساء دول المنظمة ورؤساء وزراء كل من اليابان واستراليا ونيوزيلندة .

السوق الأوروبية بشأن رفع الأسعار الزراعية بنسبة ٣,٥٪ في المتوسط بحيث ترتفع الأسعار الزراعية بنسبة أعلى في البلاد الأوروبية التي تعاني تدهورا في قيمة النقد بها (فرنسا - أيرلندا - بريطانيا - إيطاليا) وتنخفض نسبة الارتفاع في ألمانيا الفيدرالية، بينما تتمتع الحاصلات الزراعية المنتجة في الدانمرك ودول البلطوكس بمتوسط ٣,٥٪.

- وافق مجلس وزراء خارجية الدول التسع يوم ٣ مايو على تقديم مساعدة خاصة إلى البلاد الأكثر فقرا وقيمتها مليار دولار توزع بين السوق الأوروبية المشتركة (٣٧٥ مليون دولار) والولايات المتحدة (٣٧٥ مليون دولار) والدول الصناعية الأخرى، اليابان والسويد وسويسرا وأستراليا (٢٥٠ مليون دولار). ذلك على أن يقوم الاتحاد الدولي للتنمية وهو من الأجهزة التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير، بتوزيع المعونة بين الدول.

كذلك، قرر مجلس وزراء خارجية الدول التسع تكليف لجنة الممثلين الدائمة (سفراء الدول التسع لدى السوق الأوروبية المشتركة) باعداد الرد على طلب الكوميكون الأخير باستئناف المفاوضات بين المنظمتين الأوروبيتين.

- اجتمعت اللجنة الدائمة للتشغيل التابعة للسوق الأوروبية المشتركة يوم ٥ مايو في بروكسل، ولم يتمكن من التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تعديل النظام الأساسي للصندوق الاجتماعي الأوروبي ولكنها أكدت على ضرورة استيعاب البطالة الحادة في دول السوق بأسرع وقت ممكن (٦ مليون عاطل). واشترك في اللجنة سبعة وزراء عمل وممثلين عن اصحاب الاعمال وعن النقابيين.

- في يوم ١١ مايو حدث تطور في الخلاف بين أيرلندا ولجنة السوق الأوروبية المشتركة، في قطاع الصيد. فلقد تقدمت لجنة السوق الأوروبية إلى المحكمة الأوروبية للعدل في لوكسمبرج بطلب إيقاف مؤقت على الاجراءات التي اتخذتها دبلن من جانب واحد في قطاعات الصيد حيث اقامت حظرا على سفن الصيد التي تزيد عن ٣٣ مترا في الطول وعن ١١٠٠ حصانا في القوة بالنسبة لمنطقة مساحتها ٥٠ ميلا من السواحل الأيرلندية.

- اتفق وزراء خارجية الدول التسع في اجتماعهم يوم ٢٢ مايو في ليدز كاستل

ببانه عن نشاطه لعام ١٩٧٦ أن القروض المقدمة من البنك إلى أعضائه في ذلك العام قد ارتفعت بنسبة ١٧٪ عن القروض في السنة السابقة.

- عقدت ندوة اقليمية في مانيللا ما بين ١٦ و ٢٦ مايو، حول تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في بناء وتطوير وصيانة شبكات الطرق البرية. وكانت الندوة من تنظيم وتحت اشراف كل من البنك الآسيوي للتنمية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية السويدية.

منظمة الحلف المركزي

اجتمع مجلس وزراء منظمة الحلف المركزي في طهران ما بين يومي ١٤ و ١٥ مايو في دورته الرابعة والعشرين. وأعلن في بيان صادر في ختام أعمال المجلس أن فشل التسوية في منطقة الشرق الأوسط يمثل تهديدا للسلام العالمي وناشد المجلس الأطراف المعنية باقرار سلام عاجل ومشرف ودائم لكل منطقة الشرق الأوسط. واشترك في هذا المجلس الوزاري للمنظمة كل من سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي ودافيد أوين وزير الخارجية البريطانية ووزراء خارجية كل من تركيا وإيران وسفير باكستان في طهران. كما أعرب البيان الختامي عن ارتياح منظمة الحلف المركزي للتطورات الايجابية التي طرأت على الموقف في لبنان وقدم التهنئة إلى كافة الدول التي شاركت في التوصل إلى تسوية الازمة اللبنانية. وفيما يتعلق بالمؤتمر المزمع في بلجراد بشأن الأمن والتعاون في أوروبا، أعرب الوزراء عن أملهم في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى مزيد من الوفاق الدولي وأشاروا في هذا الصدد إلى أهمية الأمن في منطقة المنظمة. كما أشاد البيان بالتقدم الذي تم إحرازه بالفعل في مجال مناهضة «التهديدات الانقلابية» بالنسبة لدول المنظمة.

القارة الأوروبية

الجماعة الاقتصادية الأوروبية

- في ٢٦ أبريل اجتمع وزراء زراعة دول السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل وصدقوا على المشروع المقدم من لجنة

- في يومي ٤ و ٥ أغسطس انعقد في كوالالمبور مؤتمر قمة منظمة جنوب شرق آسيا، فيما سمي «باجتماع عمل» يهدف إلى تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة في العشر سنوات القادمة. وألقى زعماء الدول الخمس الأعضاء سنغافورة وتايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين، بيانات حول سياساتهم طالبوا فيها العمل على تقوية العلاقات مع الدول الشيوعية المجاورة بالرغم من إختلاف النظم السياسية ومع الدول الصناعية الكبرى في خارج المنطقة. كما تضمن جدول أعمال المؤتمر بحث تنفيذ خمسة مشروعات كبرى في دول المنطقة والتوصية بتنفيذ سبعة مشروعات صناعية أخرى وبحث تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في المعاملات التجارية بين دول المنطقة.

وقد أكد البيان الختامي لمؤتمر قمة دول منظمة جنوب شرق آسيا أن دول المنظمة ترغب في اقامة علاقات سلمية ومفيدة مع جميع دول المنطقة ومن بينها كمبوديا ولاوس وفيتنام. وأوضح البيان الختامي أن دول المنظمة الخمس قد لاحظت بمزيد من الرضا أن تبادل البعثات الدبلوماسية والزيارات التجارية قد ساعدت على تحسين العلاقات بين دول المنظمة ودول الهند الصينية. وأعرب البيان عن قلق الدول الخمس بالنسبة لقيام الدول الغنية بفرض إجراءات الحماية التجارية ضد منتجات هذه الدول مما يؤثر على مستوى معيشة سكان المنطقة التي تزيد على ١٠٠ مليون نسمة.

ودعا البيان الدول الغنية إلى إتخاذ خطوات فورية لالغاء هذه الإجراءات.

البنك الآسيوي للتنمية

- وافق البنك الآسيوي للتنمية في ١٤ أبريل على تقديم قرض إلى هونغ كونج قيمته ٢٠,٥ مليون دولار لمدة ١٢ عاما وبفائدة قدرها ٨,٧٪ من أجل تمويل مشروع تنمية حضرية يستهدف رفع مستوى معيشة السكان في المناطق المكتظة. كما حصلت بنجلاديش يوم ١٠ مايو على قرض من البنك قيمته ١٥ مليون دولار لتمويل برنامج لتحسين وسائل المواصلات البرية والنهرية.

- اجتمع مجلس محافظي البنك الآسيوي للتنمية في مانيللا في الفترة ما بين ٢١ و ٢٣ أبريل في دورته السنوية العاشرة وأوضح في

بجنوب إنجلترا ، على إيقاف إجراءات توسيع عضوية السوق الأوروبية إلى ١٢ عضواً (اليونان - البرتغال - اسبانيا) . وأجمع الوزراء التسع على أن أية مفاوضات جديده بين السوق والدول الثلاث المذكورة يجب أن يسبقها الخطوات التالية : أولاً : اصلاح عميق للسياسة الزراعية المتوسطية والتي تطالب به فرنسا وإيطاليا على وجه الخصوص ، بحيث لا تتنافس الحاصلات الاسبانية واليونانية والبرتغالية ، الانتاج الزراعي للدول التسع . ثانياً : وضوح الرؤية بشأن الاصلاحات التأسيسية الضرورية لحسن عمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية وقد ضمت ١٢ عضواً ، خاصة وأن هناك المصاعب الجمة في نطاقها بعد أن أصبحت تضم ٩ دولاً بدلاً من ٦ دول .

لم تحرز الجولة الثالثة من المفاوضات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الكوميكون أى تقدم بشأن تجديد اتفاقية الصيد طويلة المدى التي انتهت يوم ٢١ أبريل في بروكسل .

أعلنت لجنة السوق الأوروبية يوم ٢٦ أبريل في لوكسمبرج ، إلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على صادرات الزبد الأوروبية إلى بلاد شرق أوروبا . على أن تتراوح كمية هذه الصادرات بين ١٠ آلاف و ١٥ ألف طن لكل عقد على حدة .

أبرمت السوق الأوروبية مع لبنان يوم ٣ مايو في بروكسل ، « اتفاقاً شاملاً للتعاون التفضيلي » قيمته ٣٠ مليون وحدة حسابية أوروبية .

أعلن البيان المشترك الصادر في ختام أعمال اللجنة البرلمانية المختلطة بين اليونان والسوق الأوروبية المشتركة ، يوم ١٩ مايو في ميثيلان على بحر إيجه ، أن اليونان ينبغي أن تكون عضواً كاملاً في السوق الأوروبية في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن اليونان من المساهمة في شتى صور التنمية الإقليمية في أوروبا .

اجتمع مجلس وزراء البيئة للدول التسع يوم ١٥ يونيو في لوكسمبرج دون اتخاذ قرار محدد بشأن تلوث البيئة بفضل التصنيع . وقرر المجلس تحويل موضوعات النقاش للدراسات تكميلية لدى لجنة الممثلين الدائمين للسوق الأوروبية المشتركة .

اجتمع وزراء التنمية للدول الأوروبية التسع يوم ١٦ يونيو في لوكسمبرج وقرروا وضع اتجاه عام لاستخدام مبلغ ٤٥ مليون

وحدة حساب لمعونة الدول غير المنتسبة إلى السوق الأوروبية ، بحيث يخصص ثلثا هذا المبلغ لبلاد اسيا والثلث الباقي لأمريكا اللاتينية .

اجتمع مجلس وزراء مالية الدول التسع في لوكسمبرج يوم ٢٠ يونيو حيث نوقشت مسألة تعديل حصة المملكة المتحدة في ميزانية السوق الأوروبية .

أصدر وزراء خارجية الدول التسع المجتمعين في لوكسمبرج يوم ٢١ يونيو بياناً يدينون فيه انتهاك حقوق الإنسان الحادث في أوغندا . كما طلب البيان من اللجنة الأوروبية ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستفادة الشعب الاوغندي لا الحكومة الاوغندية بالمساعدات المالية المقدمة إلى أوغندا من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية .

وجه وزراء خارجية الدول التسع يوم ٢١ يونيو دعوة إلى رئيس اللجنة التنفيذية للكوميكون لزيارة بروكسل في شهر سبتمبر لاجراء محادثات استكشافية على مستوى عال مع السوق الأوروبية المشتركة بهدف التوصل إلى ابرام اتفاق فني بين النظامين الأوروبيتين .

في يوم ٢٩ يونيو ، دعت الدول الأوروبية التسع في إعلان خاص عن الشرق الأوسط ، إلى انشاء وطن قومي للشعب الفلسطيني وأوضح البيان أنه لا يمكن التوصل إلى التسوية السلمية في المنطقة إلا إذا تم انشاء الوطن القومي للفلسطينيين . كما أوضح إعلان دول المجموعة الأوروبية أن انسحاب اسرائيل إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ ، شرط أساسي لتحقيق السلام في المنطقة .

أكد البيان أن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا في أية محادثات سلام « بطريقة مسالمة » وأن على إسرائيل أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . كما أكد البيان رفض احتلال الأراضي بالقوة كما دعا إلى احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها .

وقد صدر هذا الإعلان استجابة لطلب رسمي تقدمت به مصر إلى دول السوق الأوروبية لإصدار بيان يحدد موقفها من قضية الشرق الأوسط ومن اجتماع مؤتمر جنيف ومن قضية فلسطين ومن التقدم نحو السلام .

وذكر المسئولون في السوق الأوروبية أن الإعلان يعتبر أهم وأخطر بيان في تاريخ المجموعة الأوروبية وأن الأمر قد استغرق شهرين لأعداده .

توصل مجلس وزراء النقل والمواصلات

في الدول التسع المجتمع في لوكسمبرج يوم ٢٩ يونيو إلى اتفاق بشأن المسألة الرئيسية للتنسيق بين التشريعات الوطنية في الدول التسع في مجال النقل البري .

كلفت اللجنة الدائمة للممثلين لدى السوق الأوروبية ، بناء على اقتراح من ألمانيا الفيدرالية ، بالقيام بدراسة تفصيلية ، في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ، لأحوال النقل والمواصلات في كل من إيرلندا وبريطانيا .

في أول يوليو ، بدأ العمل فعلياً بأحكام الاتحاد الجمركي فيما بين الدول الأوروبية الست الأصلية للسوق الأوروبية ، والدول الثلاث المتضمنة (الدانمرك - إيرلندا - بريطانيا) وذلك بعد إلغاء آخر القيود الجمركية القائمة بين المجموعتين من الدول الأوروبية الأعضاء في السوق . كما تقرر إقامة منطقة تجارة حرة شاسعة تخدم نحو ٣٠٠ مليون مستهلك أوروبي ، وذلك فيما بين دول السوق الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة والذي يضم النمسا وسويسرا والنرويج والسويد وفنلندا والبرتغال وإسبانيا .

توصلت الدول التسع يوم ١٨ يوليو في بروكسل إلى الخطوط العامة للسياسة المشتركة بينها في مجال الصيد . فقررت إقامة مجلس خاص لشئون الصيد يومي ٢٤ و ٢٥ أكتوبر من أجل وضع القواعد الفنية اللازمة .

فشلت المفاوضات بين اليابان والسوق المشتركة يوم ٢٠ يوليو بشأن تصدير المواد الغذائية الأوروبية وذلك بعد أن رفضت اليابان تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة لديها على استيراد تلك المواد .

البنك الأوروبي للاستثمار

وافق البنك الأوروبي للاستثمار في شهرى أبريل ومايو على تقديم ثلاثة قروض إلى عدة أجهزة عاملة في نطاق السوق الأوروبية المشتركة ، منها المجلس الوطني للمياه (٧,٥ مليون استرلينى لتمويل مشروع في شمال شرق إنجلترا) وشركة قتال البروفانس بفرنسا (١٥٠ مليون فرنك فرنسى) الصندوق الوطنى للمواصلات اللاسلكية في باريس (٣٠,٢ مليون فرنك) كما وافق البنك على تقديم قرض قيمته ١٦ مليون وحدة حساب ، يوم ٢٦ أبريل ، إلى البرتغال ، للمساهمة في تمويل مشروع توسيع ميناء ليكوس . وفي إطار اتفاقية

المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية

- اجتمع مجلس المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف في دورته التاسعة والخمسين في يومي ٢٣ و ٢٤ يونيو، وتدارس تقارير المديرين الفنيين لمختلف الأجهزة العاملة في نطاقه، وكذا برنامجها العلمي في المدى الطويل. وتقرر أن تكون ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٨ في حدود ٦١٨,٧ مليون فرنك سويسري.

المقارة الأميركية

منظمة الدول الأميركية

- وافق المجلس الدائم لمنظمة الدول الأميركية يوم ٢٠ أبريل على مشروع مشروع التعديلات على ميثاق بوجوتا لعام ١٩٤٨ والمعدل بموجب بروتوكول بيوش أيرس لعام ١٩٦٧. ويتضمن المشروع إصلاحات تأسيسية في الأجهزة العاملة في نطاق المنظمة، فضلا عن ثلاثة مبادئ جديدة هي: الأمن الاقتصادي الجماعي من أجل التنمية، والتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم انخراط الاعتبارات السياسية في مجالات المساعدة الإنمائية بين الدول الأعضاء في المنظمة. على أن تعرض هذه الإصلاحات على دورة استثنائية للجمعية العامة للمنظمة.

كذلك اعرب جميع أعضاء المجلس الدائم لمنظمة الدول الأميركية عن تأييدهم وثقتهم في السكرتير العام لمنظمة الدول الأميركية. وذلك باستثناء ممثل فنزويلا حيث تعرض السكرتير العام أو ريفيلا لحملة صحفية مضادة لنشاطه في المنظمة.

- في يوم ٢٥ أبريل طلبت السيلفادور وهندوراس من منظمة الدول الأميركية ملء فترة بقاء بعثة المراقبين العسكريين المكلفة بالرقابة على تطبيق اتفاق ٤ يونيو ١٩٧٠ بين البلدين بشأن إقامة منطقة أمن على الحدود بين البلدين، لمدة ثلاثة أشهر إضافية.

- انعقدت الدورة العادية السابعة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأميركية في سانت جورج (جرينادا) في الفترة ما بين

القبرصية. كما اتخذت اللجنة عدة قرارات بشأن تنسيق القطاع السياحي لدى الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

- اجتمعت الدورة العاشرة لمؤتمر وزراء التعليم الأوروبيين في ستراسبورج في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يونيو، وتدارس الوزراء الأوروبيين للدول التسعة عشرة الأعضاء في مجلس أوروبا، بالإضافة إلى وزراء التعليم في فنلندا والفاينكان واسبانيا ويوغسلافيا، مسائل التعاون بين الدول الأوروبية في مجالات التربية والتعليم.

منظمة حلف الأطلسي

- انعقد الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي في لندن في الفترة ما بين ١٠ و ١١ مايو بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ورئيس البرتغال وجميع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في حلف الأطلسي. وصدر بيان ختامي يتناول ثلاثة من اقتراحات الرئيس كارتر: التعاون في مجال (الانتاج الدفاعي) وتطوير التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وتحديد الاتجاهات طويلة المدى للعلاقات بين الشرق والغرب.

واقترح الرئيس الأمريكي أن يعقد الاجتماع التالي للمجلس في واشنطن.

- اجتمعت اللجان التابعة لجمعية شمال الأطلسي في بروكسل في الفترة ما بين ٢٦ و ٢٨ مايو للاعداد للدورة السنوية للجمعية المقرر عقدها في باريس في سبتمبر.

- وفي الفترة ما بين يومي ٨ و ١٠ يونيو عقد وزراء دفاع منظمة حلف الأطلسي جلساتهم في أوتاروا لمناقشة الخطوات التي تستهدف تدعيم القوة النووية الضاربة للحلف وذلك في مواجهة التطور الخطير الذي قسام به الاتحاد السوفيتي في أسلحته النووية. وناقش وزراء الدفاع موضوع صاروخ كروز الأمريكي، كما بحث الوزراء مسألة تزويد القنصات النووية التكتيكية التابعة للولايات المتحدة في غرب أوروبا برؤوس ذرية جديدة. ولم يتخذ اجتماع وزراء الدفاع للدول الأعضاء في حلف الأطلسي قرارا حاسما بشأن مسألة الصاروخ الأمريكي كروز لحين الانتهاء من مفاوضات سولت للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

لومي لعام ١٩٧٥، وافق البنك الأوروبي على تقديم قرضين إلى دولتي مالاوي وكينيا (وحدة الحساب الأوروبية تساوي ١,١٢ دولار أمريكي).

- اجتمع في لوكسمبرج يوم ٢٠ يونيو مجلس محافظي البنك الأوروبي للاستثمار وأعلن في تقريره عن نشاطه لعام ١٩٧٦، أن القروض المقدمة من البنك خلال ذلك العام قد وصلت إلى ١٠٨٦ مليون وحدة حساب بعد أن كانت لا تتجاوز ٩١٧,٥ مليون وحدة حساب عام ١٩٧٥.

- وافق البنك الأوروبي يوم ٢٨ يونيو على تقديم قروض إلى كل من المؤسسة العقارية الإيطالية (٣٨,٨٥ مليار ليرة إيطالية)، وإلى اسكتلندا (٤,١ مليون استرليني). وفي إطار اتفاقية لومي لعام ١٩٧٥، وافق البنك على تقديم قروض إلى كل من توجو (١٥٠٠ مليون فرنك سيفا) الكاميرون (٢,٦٧ مليون وحدة حساب) كينيا (٦,٩٨ مليون وحدة حساب).

مجلس أوروبا

- اجتمع يوم ٢٧ أبريل في ستراسبورج وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وتدارسوا أساليب تطبيق أحكام مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا وابعاد المؤتمر المزمع في بلجراد. ودعوا إلى ضرورة تدعيم وتعميق الوفاق الدولي، كما أشادوا بالخطوات الديمقراطية الفعالة التي اتخذها النظام الحاكم في إسبانيا.

- قامت لجنة حقوق الإنسان الأوروبية في دورتها السابعة والعشرين بعد المائة، في ستراسبورج، ما بين يومي ٩ و ٢٠ مايو، بدراسة مائتي شكوى فردية أرسلت إليها وقررت مواصلة البحث والاستقصاء بشأن ستة شكاوى منها، كما قررت تحويل ١٢ شكوى منها إلى الحكومات المعنية.

- أعلنت لجنة وزراء مجلس أوروبا يوم ٢٦ مايو التوصل إلى اتفاقية أوروبية بشأن المركز القانوني للعمال المهاجرين فيما بين الدول الأعضاء في المجلس على أن تعرض الاتفاقية للتصديق عليها من قبل الدول التسعة عشرة الأعضاء فيه.

- اجتمعت اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في انقزره يوم ٨ يوليو وقسمت توجيه دعوة إلى الرئيس الجديد للبرلمان الإسباني (الكورتيز) إلى إرسال وفد مؤقت من البرلمانيين الإسبان للمشاركة في الدورة المقبلة للجمعية في أكتوبر، كما تدارست تطورات المسألة

الأخيرة ويشير إلى نقص التنسيق في ذلك المجال بين الأهداف والاتجاهات . ويقترح التقرير لاصلاح هذا الوضع اتخاذ عدة اجراءات في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ، تصل تكاليفها إلى ٢١٥ مليون دولار .

الاتحاد الأمريكي اللاتيني للتجارة الحرة

نظمت اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد الأمريكي اللاتيني للتجارة الحرة ، الاجتماع السادس لممثلي البنوك التجارية للدول الاعضاء في هذه المنظمة (١١ دولة) واتصمت اليها جمهورية الدومينيكان ، وذلك في الفترة ما بين ٦ و ١١ يونيو بمونتيفيديو وتدارس الاجتماع ثلاثة مسائل هامة : انشاء اداة للتمويل في المدى المتوسط بشأن الصادرات الاقليمية ، ومشاركة البنوك التجارية في دفع وتطوير الصادرات الى البلاد الاخرى خارج المنطقة ، ثم فتح اسواقا جديدة .

البنك الأمريكي للتنمية

- في شهر مايو قرر البنك الأمريكي للتنمية تقديم اربعة قروض إلى كل من المكسيك (١٥ مليون دولار) وكوستاريكا (١٤,١ مليون دولار) وذلك من أجل مواجعة العجز في موازين مدفوعاتها ولتمويل بعض مشروعات التنمية الصناعية والزراعية في البلدين .

للولايات المتحدة اداء الدول الاميركية اللاتينية .

وانتخب المجلس رئيسا جديدا له هو ممثل بوليفيا لدى المنظمة ابتداء من اول يوليو سنة ١٩٧٧ وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٨ .

السوق المشتركة للكاريبى

اجتمع في جورجيتاون (غيانا) يومى ٤ و ٥ مايو ، مجلس وزراء السوق المشتركة للكاريبى ، واستعرض المظاهر الرئيسية لتطور الاندماج الاقليمى بين دول المنظمة ، التجارة ، والسياسة الجمركية والتجارية والزراعة ، والاجراءات الخاصة بمساعدة البلاد الأقل تقدما في المنطقة . كما اعتمد المجلس ميزانية المنظمة وبرناميج العمل الخاص بها لعام ١٩٧٨ ، كما وافق مبدئيا على مقترحات السكرتارية العامة للمنظمة بشأن ادخال التعديلات التأسيسية والادارية على المنظمة .

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

اجتمعت في جواتيمالا بحضور وزراء الاقتصاد والزراعة لدول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، مجموعة الخبراء المكلفة من قبل مجلس السوق بدراسة مشكلات التعاون الاقليمى ومبادلات المنتجات الزراعية ، واصدرت يوم ٢٥ ابريل تقريرا عنوانه « الاندماج الزراعى » يشمل دراسة للسياسات الزراعية الوطنية في الاعوام

١٤ و ٢١ يونيو . وكانت اهم موضوعات البحث في الدورة هي مشكلة حقوق الانسان في امريكا اللاتينية والمشكلات التجارية في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول امريكا الجنوبية والوسطى والمسألة الكوبية والمفاوضات بشأن قناة بنما ومشروع القانون الخاص بالشركات متعددة الجنسية ، والخلاف بين دول امريكا اللاتينية والولايات المتحدة ، بشأن قانون التجارة الدولية لعام ١٩٧٤ ، وانعاد فنزويلا والاكوادور من نظام التفضيلات المعممة .

وانشاء تلك الدورة وافقت منظمة الدول الاميركية على قبول مصر عضوا مراقبا بها . وقد طالبت مصر اعضاء المنظمة بتأييدها من أجل العمل على استعادة الاراضى العربية المحتلة ومساندة النضال الفلسطيني من أجل ايجاد وطن قومى .

اجتمع المجلس الأمريكى الاقتصادى والاجتماعى في واشنطن في دورته الاستثنائية السابعة عشرة لدراسة اربعة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمنظمة الدول الاميركية في دورتها الاخيرة بجرانادا ، وهي تتعلق أولا ببرناميج العمل الخاص بفترة المزا (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ، وثانيا بالاعمال التحضيرية للدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بحلول التعاون من أجل التنمية ، ثم مسألة تمويل اللجنة الخاصة بالمشورة والمفاوضة ، ومسألة تطبيق قانون التجارة الدولية

منظمات أخرى

المؤتمر الاسلامى

- اجتمع في طرابلس في نهاية شهر مايو المؤتمر الثامن لوزراء خارجية البلاد الاسلامية ، وضم ممثلى ٢٨ دولة من بين الاعضاء الثمانى والاربعة للمؤتمر . وحضر ممثل عن نيجيريا بصفة مراقب وكذا ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، فضلا عن ممثلى ثمانى اتحادات وحركات اسلامية ، منها جبهة مورور الفلبينية . وتناول البيان الختامى الصادر عن المؤتمر اربعة موضوعات رئيسية : هي مسألة الاقليات

الاسلامية في الفلبين وأزمة الشرق الاوسط ، والوجود الفرنسى في جزيرة مايوت بجمهورية كومور وقضية اريتريا .

بنك التسويات الدولية

اعلن بنك التسويات الدولية في تقريره السنوى الصادر في ١٢ يونيو بمسدينة بازل بسويسرا ان اجمالى ماتم بيعه من الذهب في الاسواق العالمية خلال عام ١٩٧٦ بلغ ١٤٠٠ طن أى بزيادة قدرها ٢٥٪ عن المعروض منه خلال عام ١٩٧٥ .

الصليب الاحمر الدولى

انهى المؤتمر الدولى للقوانين الانسانية ، المنعقد تحت اشراف منظمة الصليب الاحمر الدولية ، اعماله في جنيف يوم ١٠ يونيو ، بالتوقيع على بيان رسمى يتضمن الاعتراف مستقبلا بحروب التحرير التى تتضمن كفاح الشعوب ضد حكم الاستعمار الاستيطانى والقوى الاجنبية والنظم العنصرية وبذلك يعامل الأسرى من افراد حركات التحرير كمقاتلين ويتمتعون بحماية القانون الدولى . كما تضمن البيان ادخال تعديلات على اتفاقيات الحرب التى اقرت في جنيف عام

منظمة الاوبك

- بدأ وزراء البترول للدول الاعضاء في منظمة الاوبك اجتماعهم يوم ١٢ يونية في ستوكهولم لبحث سياسة الاسعار والسياسة الانتاجية طويلة الاجل وللتصديق رسميا على توحيد اسعار البترول بعد ان وافقت السعودية ونولة الامارات العربية على رفع اسعار البترول بنسبة ٥٪ وذلك بعد ان قررت بقية دول الاوبك ، فيما عدا ليبيا ، عدم رفع الاسعار بنسبة ٥٪ كما كان مقررا من قبل في اول شهر يونيو .

- قرر وزراء البترول في منظمة الاوبك في نهاية اجتماعاتهم بستوكهولم تشكيل لجنة وزارية فرعية لدراسة مشكلة فروق الاسعار بين دول الاوبك باختلاف انواع البترول الذي تنتجه ، كما قرر المؤتمر الذي استغرق يومين عقب اجتماعهم التالي في كاراكاس في ٢٠ ديسمبر القادم لاتخاذ قرارهم بشأن مستويات الاسعار في عام ١٩٧٨ . وقد طرحت مشكلة الاسعار على نطاق واسع خلال المناقشات ، واصبح واضحا ان هناك انقساما بين دول الاوبك حيث اكدت كل من السعودية ايران وغيتهما في الحفاظ على مستويات الاسعار الحالية خلال عام ١٩٧٨ حتى لا تتسبب دول الاوبك في أحداث اضطراب في الاوضاع الاقتصادية الدولية ، بينما طالبت الجزائر وليبيا بضرورة اجراء تعديل على الاسعار خلال الاجتماع القادم في كاراكاس .

بتمويل اسعار المواد الأولية ينبغي ان يبدأ بخوالي ٣ مليارات دولار وليس مليار واحد كما قرر مؤتمر الخوان بين الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس .

كما يوصى التقرير بان يتعهد البنك الدولي بالمساهمة في الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك وان يقدم صندوق النقد الدولي قروضا للصندوق المشترك . كما اعلن جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا ورئيس المؤتمر انه لا مفر من ان يلجأ الرجال الى السلاح اذا لم يحصلوا على حقوقهم الاساسي في حكم انفسهم . واعرب عن اعتقاده بإمكان التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة روديسيا وان « زيمبابوي » المستقلة سوف تشترك في مؤتمر الكومنولث لعام ١٩٧٩ .

- في ١٥ يونيو اعلن البيان الختامي لمؤتمر قمة دول الكومنولث وفيه يثم زعماء الكومنولث الرئيس الاوغندي عيدي امين بانتهاك حقوق الانسان في اوغندا ، ويعتبر هذا اول اتهام يوجهه الكومنولث لأحد اعضائه .

كما اكد زعماء الكومنولث في البيان تأييدهم الكامل لنضال شعب زيمبابوي وروديسيا وناميبيا وللمطالب العادلة التي ينادي بها المضطهدون في جنوب افريقيا كما اكد مرة أخرى بيان دول الكومنولث انه يجب تدعيم استقلال روديسيا على اساس حكم الاغلبية .

١٩٤٩ لتوفير حماية أفضل للشواطئ والمدنيين غير المشتركين في القتال .

وقد قام ممثلو حوالي ١١٠ دول بالتوقيع على البيان فيما عدا مندوب اسرائيل الذي رفض التوقيع بحجة ان ممثلي بعض الحركات الوطنية بالإضافة إلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعوا على الوثيقة .

الكومنولث

- في يوم ٨ يونيو افتتح جيمس كالاهاان رئيس وزراء بريطانيا مؤتمر قمة الكومنولث الذي اشتركت فيه ٣٣ دولة . وقد دعا كالاهاان دول العالم إلى العمل على تضيق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وقال ان هذا هو أخطر « تحد يواجه عصرنا وقيامتنا » . واصل كالاهاان ان الصراع في افريقيا الجنوبية سيزداد سوءا اذا لم تكف الاقليات الحاكمة عن عرقلة التوصل إلى تسوية سلمية في كل من روديسيا وناميبيا . وقد تصدرت اعمال المؤتمر الازمة في افريقيا الجنوبية والمبادرة البريطانية لمواجهة الموقف في روديسيا وبحث نتائج مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب . وقام زعماء قمة الكومنولث الذين يمثلون ربع سكان العالم بمناقشة تقرير اعده خبراء المؤتمر بعنوان « نحو نظام عالمي دولي » . ويقول خبراء الكومنولث في هذا التقرير ان رأس المال اللازم للصندوق المشترك الخاص



النشاط الدبلوماسي

الاتفاق عليها وأن مجموعة الدول الـ ١٩ تشعر بأن النتائج التي توصل إليها المؤتمر تقل كثيرا عن الأهداف التي كانت الدول النامية تتطلع إليها من أجل الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتكافئ بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ويعيد توزيع الثروة العالمية على أسس أكثر عدالة . كما عبرت الدول المتقدمة من ناحيتها عن أسفها لعدم الوصول إلى الاتفاق مع الدول النامية بالنسبة لبعض القضايا العامة مثل التعاون في مجال الطاقة وموضوع توفير الضمانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية . كما أشار البيان إلى أن أعضاء المؤتمر قد وافقوا على نقل نتائج المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وللأجهزة الدولية المعنية ووافقوا على ضرورة استمرار مناقشة المشاكل في الأمم المتحدة والأجهزة الدولية المناسبة .

- اجتمع في بلجراد في منتصف شهر يونيو المؤتمر التمهيدى للدول الـ ٣٥ الموقعة على اتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥ لوضع جدول الأعمال الخاص بإجراء مراجعة شاملة للاتفاقية وكيفية تنفيذ بنودها . واشترك في هذا المؤتمر الولايات المتحدة وكندا وذلك لوضع جدول أعمال المؤتمر الكامل للأمن والتعاون الأوربي المقرر عقده في الخريف القادم . وقد بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة القاهها ميلوس مينيشتش وزير الخارجية اليوغسلافي وقال فيها أن الوفاق بين الشرق والغرب يعتمد على تطبيق بيان هلسنكي .

٢ ديسمبر : ذكرى انشاء اتحاد الامارات العربية .
٥ ديسمبر : عيد ميلاد ملك تايلاند .
٦ ديسمبر : ذكرى استقلال فنلندا .
٧ ديسمبر : ذكرى استقلال ساحل العاج .
١١ ديسمبر : العيد الوطني لفولتا العليا .
١٢ ديسمبر : يوم استقلال كينيا .
١٦ ديسمبر : العيد الوطني للبحرين .
٢٨ ديسمبر : عيد ميلاد ملك نيبال .

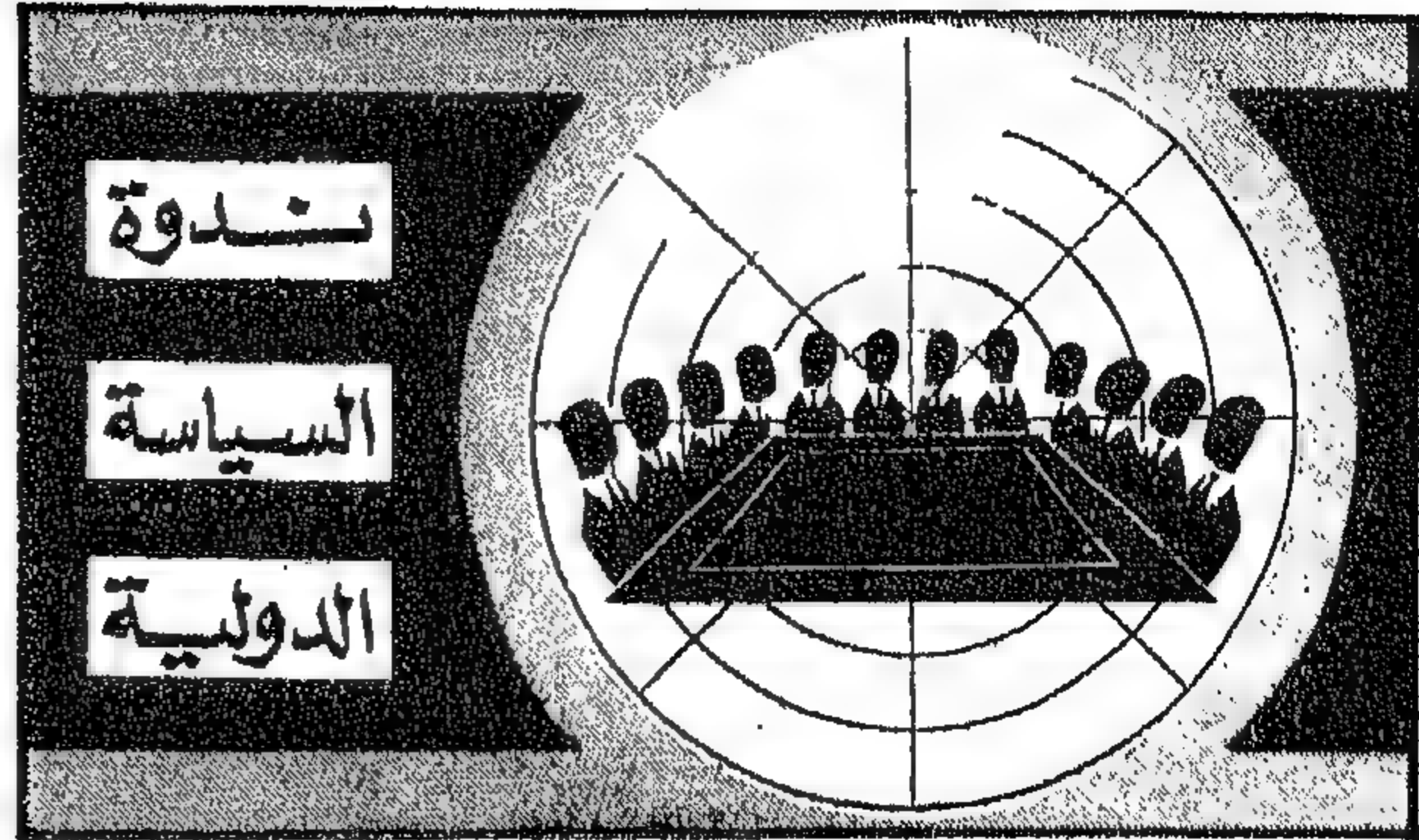
أهم الأحداث الدولية

في أوائل يونيو أصدر مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (الحوار بين الشمال والجنوب) بيانا عن أعماله التي اختتمت في باريس ، أعلن فيه أن المؤتمر قد بحث بشكل واسع مختلف القضايا الاقتصادية في مجالات الطاقة والتنمية والمواد الأولية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية في العالم الثالث دون أن يتم الاتفاق على المشاكل الأساسية التي عرضت على المؤتمر .

وأشار البيان إلى أن المؤتمر قد تمكن رغم ذلك من الوصول إلى عدد من الاتفاقيات فيما يختص بإنشاء الصندوق المشترك للتمويل والمساهمة في البنى الأساسية للدول النامية والتنمية الزراعية والتنمية الصناعية في هذه الدول ، وأعرب البيان عن أسس الدول النامية بالأسف لأن معظم الاقتراحات الخاصة بتغيير هيكل النظام الاقتصادي الدولي وبعض الاقتراحات الأخرى الخاصة بالمشاكل العاجلة لم يتم

الأعياد الرسمية القادمة

أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ : ذكرى قيام جمهورية الصين الشعبية .
أول أكتوبر : يوم استقلال نيجيريا .
أول أكتوبر : يوم استقلال قبرص .
٧ أكتوبر : عيد قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية .
٩ أكتوبر : يوم استقلال أوغندا .
١٢ أكتوبر : عيد استقلال غينيا الاستوائية .
١٤ أكتوبر : عيد الثورة في اليمن الشعبية .
٢١ أكتوبر : عيد الثورة في الصومال .
٢٤ أكتوبر : يوم استقلال زامبيا .
٢٤ أكتوبر : ذكرى انشاء الأمم المتحدة .
٢٦ أكتوبر : العيد الوطني للنمسا .
٢٦ أكتوبر : عيد ميلاد الشاه في إيران .
٢٩ أكتوبر : عيد الجمهورية في تركيا .
أول نوفمبر : العيد الوطني للجزائر .
٣ نوفمبر : عيد استقلال بنما .
٧ نوفمبر : عيد الثورة في الاتحاد السوفيتي .
١٨ نوفمبر : العيد الوطني لعمان .
٢٢ نوفمبر : عيد انتصار غينيا على الاستعمار .
٢٢ نوفمبر : عيد استقلال لبنان .
٢٨ نوفمبر : اعلان الجمهورية في بورندي .
٢٨ نوفمبر : عيد استقلال موريتانيا .
٢٩ نوفمبر : عيد التحرير في البانيا .
٢٩ نوفمبر : اعلان الجمهورية اليوغسلافية .
أول ديسمبر : اعلان جمهورية أفريقيا الوسطى .



السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ندوة عنوانها «السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط» في ٨ مايو ١٩٧٧ عقب محاضرة في الموضوع ألقاها د. زيجلر أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كارلتون بكندا. وحضر الندوة التي أدارها الأستاذ/ السيد ياسين مدير المركز، الأساتذة الآتية أسماؤهم حسب الترتيب الهجائي: د. بطرس بطرس غالي رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأستاذ/ تحسين بشير السفير بوزارة الخارجية المصرية - د. سامي منصور الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأستاذ/ سمير صانق بالأمانة العامة بجامعة الدول العربية - السيدة/ شهيدة الباز سكرتير أول بوزارة الخارجية المصرية - الأستاذ/ عبد الرؤوف الريدي السفير بوزارة الخارجية المصرية - د. علي الدين هلال مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة والخبير بالمركز - د. نزيه نصيف الأيوبي مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة والخبير بالمركز.

وتناولت هذه الأبحاث الدور الذي يقوم به الطرف الثالث في التحكيم والوساطة، وبمثل المساعي الحميدة، ولكنها لم تتناول في الواقع - على نحو مكثف - المسائل الأخرى المعقدة المرتبطة بدور الطرف الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي. والسبب الأساسي هنا، أن الطرف الثالث لم يلعب دوره كنور جباري، كطرف محايد في ذلك الصراع، ولكنها إزاء حالة وجدت فيها لدى الطرف الثالث مصالح ومطامح كبيرة، وبالنسبة للولايات المتحدة بالذات، فقد كان لديها كطرف ثالث، وعلى وجه الخصوص، مسئولية ضخمة في ذلك الصراع، منذ أن لعبت - مع أطراف أخرى في العالم - دورا هاما في تدعيم، بل وفي خلق، دولة إسرائيل داخل منطقة الشرق الأوسط.

تتعلق بموضوعنا، وهي تلك التحولات التي طرأت على وجه النظر الأمريكية، تجاه المشاكل العالمية وتجاه مشكلة الشرق الأوسط، التي يحملها الفريق الجديد الذي يحدد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية.

وإذا كان دور الطرف الثالث في المنازعات، بصفة عامة، قد خضع لدراسات عديدة، فلا شك أن هذا الدور، كان شديد التعقيد بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط بالذات، وهناك أعمال كثيرة عالجت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للصراع في منطقة الشرق الأوسط، وفي مناطق عديدة أخرى من العالم.

الأستاذ السيد ياسين:

سوف يحدثنا الدكتور زيجلر عن السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط، والدكتور زيجلر أستاذ بارز، للعلاقات الدولية، ينتمي لحركة السلام في الولايات المتحدة وكندا، كما يعمل أستاذا للعلاقات الدولية في جامعة كارلتون بكندا. وبعد العرض، سوف يفتح الباب للنقاش.

د. زيجلر:

أرجو في البداية أن أوضح، أنني هنا أريد أن أستمع وأناقش، أكثر من أن أتحدث، خاصة وأننا إزاء تطورات جديدة

الرئيسي في هذه الجهود ، مع فشل مباحثات بكتور يارنج ، ومسع إعادة التسليح المكثف لإسرائيل .

بعد عام ١٩٧٣ حدثت تحولات كبيرة نتيجة الحرب في الشرق الأوسط ، كما ظهرت تناقضات واضحة داخل العالم الصناعي ، وبدأ كيسنجر في تلك الفترة ، نشاطه لحل أزمة الشرق الأوسط . ولدى تقويم نور كيسنجر اعتقد - وقد أبدى في ذلك قاسيا عليه - أنه لم يهتم بالوصول إلى تحقيق حل شامل للأزمة ، واستثمار قوة النفع التي بدأت مع مباحثات بارليف والجمسي تحت رعاية الأمم المتحدة ، ربما لأن استمرار المباحثات على ذلك النحو ، كان يمكن أن يهدد باستبعاد نور الولايات المتحدة ، الأمر الذي لم يكن كيسنجر مستعدا لقبوله . وفي حين كان على كيسنجر ، أن يأخذ في اعتباره ، عدم إهمال الدور السوفيتي في المنطقة ، استنادا إلى معطيات الوفاق ، فقد كان يشعر أيضا - في ظل ظروف ووترجيت ، وبروز مضاطر المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيت - بحاجة أمريكا إلى إظهار قوتها في مواجهة التهديد السوفيت .

كذلك يمكن أن يعزى الاحباط الكبير الذي أصيب به كيسنجر ، إلى تلك التطورات التي حدثت في مفهوم القوة ، والتي تنعكس الآن على الأفكار الاستراتيجية الجديدة لدى السياسة الأمريكية المعاصرة فاستنادا إلى خبرة العقدين الأخيرين من هذا القرن ، حدثت تغيرات حاسمة في مفهوم القوة التي يمكن أن تتمتع بها دولة ما ، ولم يعد من الممكن تقدير تلك القوة ، بناء على جمع مبسط لمعايير الناتج القومي الإجمالي والقوة العسكرية . ولقد اعتمد كيسنجر - وكما بدا ذلك واضحا من الحرب الفيتنامية - على المناورة باستعمال القوة ، وبتصعيد الأزمات ، ولكن حرب فيتنام نفسها فرضت تحفظات هامة على المفهوم التقليدي للقوة ، وأثبتت أن هناك وسائل عديدة للضغط ، دون الاستناد إلى التفوق العسكري ، وظهر ما سمي أحيانا « قوة الضعيف » .

حتى ولو كان قد أوجد نوعا من تجميد الموقف . وبناء على ذلك ، فأننى اعتقد أن ذلك التوازن ، لم يسهم إيجابيا في حل القضايا الجوهرية في ذلك الصراع ، وإن كانت هناك بعض الحجج التي قيلت آنذاك ، وترى أن هذا التجمد في الموقف ، قد أسهم في تكريس الوضع القائم في المنطقة ، وأسهم بالتالى في منع الاتجاهات الانتقامية لدى طرفي الصراع .

وعلى أية حال ، فقد بدأت تتشكل لدى الولايات المتحدة نظرة جديدة للأوضاع العالمية ، في ضوء إنكسار حدة سياسة القطبية الثنائية في العلاقات الدولية ، وظهور الأفكار الجديدة حول وجود خمسة مراكز للقوة في العالم ، وما يسمى بمثلث القوى المركزى المكون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين ، بما يحمله كل ذلك من تأثير على إمكانية تجنب الصدام بين القوى العظمى .

أما الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ ، فقد بدأ كيسنجر في بدايتها (أى الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠) يمارس تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية ، وفي التقليل بالتالى من دور وزارة الخارجية ، ولكن مشكلة الشرق الأوسط حينها لم تكن واردة ضمن جدول أعماله ، ربما لأن المشكلة في ذلك الوقت ، لم يكن فيها ما يبشر بنجاح أية محاولة لحلها .

ولاشك أن الصورة العامة التي كانت ماثلة في ذهن كيسنجر ، قد تأثرت بالأوضاع العالمية عامى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، أى قرب الحرب العالمية الأولى ، حيث تورطت الدول العظمى في الحرب ، بسبب صراعات قومية ذات أهداف إقليمية في البلقان . وتصور كيسنجر أنه إذا كان الشرق الأوسط مثل البلقان ، فلا ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أن يكررا موقف الدول العظمى عام ١٩١٤ في أوروبا ، وينغمسا - بالتالى - في حرب لا يريدانها . وأدى ذلك الشعور ، إلى إجراء الاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء تلك الفترة ، حتى وقع الانسحاب

وينمو ذلك الصراع ، لم يعد ينظر إليه في الولايات المتحدة ، على أنه مجرد صراع إقليمي طارئ ، وإنما أيضا هو صراع ذو جذور تاريخية ، يعود إلى موجة العداء للسامية التي سادت أوروبا خاصة في فرنسا وبروسيا ، والتي كانت سببا أساسيا في خلق الصهيونية السياسية ، ثم كانت أيضا سببا في تولد الشعور بالذنب لدى تلك الدول . وأنه لمن قبيل السخرية الآن ، أن تنغمس كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الصراع الذي نجم في الأساس ، عن أوضاع داخل القارة الأوروبية .

والآن ، فإن الحديث من دور الطرف الثالث في نزاع الشرق الأوسط ، يكتسب بعدا هاما من إقتراب إنعقاد مؤتمر جنيف ، كما تطرح مسائل عديدة للنقاش حول ذلك المؤتمر ، وحول احتمالات تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط . ولقد أسهمت شخصيا بالمشاركة في بعض تلك المناقشات ، وكانت بالنسبة لى - كمال اجتماع - تجربة غنية .

فإذا إنتقلنا إلى مناقشة دور الطرف الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي ، وخاصة الدور الأمريكى والتطورات المتعلقة بذلك الدور منذ عام ١٩٤٥ ، نجد أنه يمكن أن ينقسم إلى مراحل متميزة : ففي الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ لعبت الولايات المتحدة ... دور الصديق لكلا الطرفين في المنطقة . أما في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٨ فقد لعب الطرف الثالث دورا هاما في إحداث توازن القوى الإقليمي ، بما لا يخل بالتوازن العالمى ككل . وبدأت مظاهر الانقسام في المنطقة منذ عهد دالاس ، وإسخال الصراع بين الشرق والغرب إلى المنطقة ، ف لعبت الولايات المتحدة دور الحليف الرئيسى لإسرائيل ، في حين كان الاتحاد السوفيتي ، الحليف الرئيسى لمصر ، وهو الدور الذى تزايد وزنه حتى عام ١٩٦٧ لأسباب عديدة .

وإذا توقفنا عن ذلك التوازن ، وجدنا أنه لم يكن توازنا إقليميا بالمعنى الدقيق ،

معارضة من اليسار الأمريكي ، على أساس أنها تسعى لتكتل « الشمال » المتقدم ، في مواجهة بلدان العالم الثالث .

كذلك فقد حاولت اللجنة أن تقنع الرأي العام الأمريكي ، بأن اللاأخلاقية التي سادت حكم نيكسون وكيسنجر ، يجب أن يخل مظهرها أرساء المبادئ الأخلاقية والمثل العليا ، كما تسعى اللجنة ، إلى الاهتمام بقضية حقوق الإنسان ، كقضية هامة تشغل الرأي العام الأمريكي .

وانتهى برجينسكى أيضا إلى الاعتقاد بأن تغير الأساس الفلسفى لمفهوم القوة ، هو أمر ضرورى لتجاوز العزلة الفلسفية التى تعاني منها الولايات المتحدة ، فهناك بلا شك كجاذبية كبيرة تتمتع بها دول مثل كوبا والصين ، كما أن القيم الاقتصادية التقليدية فى أمريكا حول الفردية وال مشروع الحصر ، تواجه الآن بتحدى قيم جديدة مثل تدخل الدولة ، والجماعية ، والمساواة الاجتماعية ، والرفاهية الاجتماعية . كذلك فإن النظم السياسية فى العالم ، تتخذ تضافيا واجتماعيا عن النموذج الأمريكى ، كما تواجه أمريكا أيضا أنماطا جديدة من العنف ، وهى كلها أمور تعود إلى ضرورة إيجاد ما يمكن أن يسمى « الرأسمالية فى بلد واحد » ، ولكن وجود أكثر من بلد رأسمالى هام ، يستدعى القول بضرورة التعددية وليس الأحادية .

وبنفس الوقت ، يرى برجينسكى ضرورة إعادة تقويم (القيادة الأمريكية للعالم) ورفض فكرة مثلث القوى ، استنادا إلى عاشره عام ١٩٧٦ من ضعف الاقتصاد السوفيتى ، وعجز الصين عن إحراز مزيد من التقدم تجاه مزيد من المساواة مع الاتحاد السوفيتى . وبالتالي فإن النتيجة النهائية تظل هى الاعتقاد بأن أمريكا سوف تظل المجتمع الأول الخلاق فى العالم ، والذي يمثل المصور الأساسى لاستقرار العالم وتقدمه

أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فإن

وهفسرى ، وماسكى .. ولكن صعود كيسنجر خلال يوم برونز ، وانضمت كتاباته فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ على اعتقاد سنياسة كيسنجر ، وتقسيم تصورات ويدائل جديدة لها .

فى تلك الفترة لقب برجينسكى اسم ابواره ، والتي لم يتنبه لها الكثيرون داخل أمريكا وخارجها من خلال « اللجنة الثلاثية ، The Trilateral Com- mission . وكانت المهمة الرئيسية لتلك الجهة ، حتى وضع تصور للسياسة الخارجية ، يختلف عن تصور كيسنجر . فلقد كان تصور كيسنجر يدور حول مايعتقده بوجود مثلث القوة يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، وحول فكرة الوفاق ، ولكن برجينسكى - مثل الكثيرين فى أمريكا ، وتأثرا أيضا بمشاعره كرجل ذى أصل بولندى متشكك فى السوفييت - لم تكن له نفس تلك النظرة إلى الوفاق .

من هنا ، فإن التعرف على أعمال اللجنة الثلاثية ، يعد ضروريا لكشف وفهم السياسة الخارجية الأمريكية الحالية ، خاصة وأن كارتير ، كان على صلة قوية بهذه اللجنة ، فى السنوات الثلاث السابقة على انتخابه ، الأمر الذى يفسر أيضا اختيار العديد من أعضاء تلك اللجنة ، لتولى معظم المناصب الهامة فى عهد كارتير .

كانت اهتمامات اللجنة تدور إلى ما قبل انتخاب كارتير حول التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وردود الفعل التى ترتبت على قرارات جون كرنالى وزير الخزانة الأمريكى عام ١٩٧١ والتي قوبلت بعندم الارتياح من جانب الشركات المتعددة الجنسية والمصالح المصرفية الكبيرة ، لما رآته من تأثير تلك القرارات على الثقة التى يجب أن تسود معاملاتها . وإذا كان برجينسكى واللجنة الثلاثية ، قد دعوا إلى تنسيق السياسة الأمريكية مع سياسات اليابان وأوروبا الغربية تجاه أزمة الطاقة ، فإن هذه السياسة ، لقيت

إن العنصر الهام الذى يفرض نفسه ، فى الوقت الحاضر ، هو القوة الاقتصادية التى تفوق فى تأثيرها ما قد تحدثه القوة العسكرية . وهناك اقترار بأهمية هذا العنصر فى أمريكا الشمالية ، وارتبط فى ذهن المواطن العادى بالصراع العربى الاسرائيلى ، حيث لم يكن لوقوع أزمة الطاقة هناك مثل من قبل ، ونجم عن ذلك كله ، أن ساد الاحساس بتقلص القوة الأمريكية ، وظهرت النزاعات فى أوروبا - خاصة فى ألمانيا وفرنسا - التى تعرضت المظاهر الاقتصادية والعسكرية لهذا التحلل ، ولاشك أنه قد حدثت تغيرات حادة فى السنوات العشر الأخيرة ، نتجت فى جزء كبير منها عن الثروات البترولية الضخمة ، التى أحدثت بدورها اختلالا فى التقسيم التقليدى للعالم ، إلى دول غنية ودول فقيرة ، وظهر ذلك واضحا فى أوضاع بلدان مثل النمسا وسويسرا وإيران ، بل وأيضا .. البرازيل والمكسيك وكوريا .. الخ .

ولا يمكن الحديث عن التطورات المعاصرة فى السياسة الخارجية ، بدون الإشارة إلى شخصية « برجينسكى » والنور الذى يستعنى الآن لأن يلعبه فى السياسة الأمريكية خلفا لكيسنجر . وفى البداية ، لابد أن نلاحظ اختلاف الخلفية التى يستند إليها كل منهما ، ففى حين انصبت اهتمامات كيسنجر على المشاكل العالمية ككل ، كان اهتمام برجينسكى الأول ، يدور حول الاتحاد السوفيتى وأوضاعه الداخلية . ثم تحولت اهتماماته ابتداء من عام ١٩٦٣ إلى اهتمامات جديدة ، تغطى مسائل متعددة فى إفريقيا وأوروبا واليابان ، وعديد من المشاكل التى تواجهها السياسات الأمريكية المعاصرة .

وبلنا استعراض حياة برجينسكى ، على أنه ينتمى - مثل كيسنجر - إلى تلك الجيل من الرجال ، الذين قضوا فترة طويلة فى العمل العلمى ، ثم انتقلوا إلى الحياة العملية ، ليقوموا بانوار هامة فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية .

عمل برجينسكى مع جونسون ،

برجينسكى لم يكن بعيدا عنه ، وله أكثر من إسهام في بحث ودراسة الموقف في الشرق الأوسط . أن برجينسكى يرى أن معالجة القضية ، يجب أن تبدأ بالنظر إليها من خلال محتواها الأوسع . فاهم القضايا العالمية الآن ، هي التضخم ، وضرورة تحقيق الاستقرار النقدي . وأهم القضايا المرتبطة بالتضخم هي أزمة الطاقة ، التي يرى الكثيرون أن حلها بدوره ، مرهون أساسا بحل النزاع العربي الإسرائيلي ، مع رفض فكرة روبرت تكلر للتدخل العسكري في المنطقة ، والسعى أساسا إلى البحث عن العناصر اللازمة لتحقيق حل للأزمة .

ولا بد أيضا من الإشارة إلى حقيقة وجود انقسام كبير في واشنطن الآن ، حول منلول الاستقالة من الخبرة الأمريكية في العالم الثالث . وهذا الأمر يظهر فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، في المعارضة المتنامية للسياسة الإسرائيلية ، وخاصة في الأوساط الجامعية ، والمبادرات للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد بدأ ذلك التعاطف واضحا في الاحتجاجات التي أرسلت إلى الرئيس كارتر ، بسبب منع « صيرى جريس » من الحصول على تأشيرة البترول للولايات المتحدة . وفي نفس الوقت ، يهمني أن أوضح أن الاهتمام الرئيس للولايات المتحدة الآن ، ينصب على السعودية ، ضمانا لتنفيذها نحو البترول

وأخيرا .. فإن المبادرة الأمريكية التي يمكن تقييمها ، هي طرح مجموعة من المقترحات ، وليس ممارسة ضغط عام على إسرائيل . والتقدم الذي يحدث مرتين بأن نتأمل ونسمع ...

الاستاذ / السيد ياسين :

أشكر الاستاذ زيجلر على هذا العرض الممتاز ، وبدأ الآن المناقشة .. الاستاذ تحسين بشير .

السفير تحسين بشير :

أود أن أبدأ من النقطة الأخيرة ، فمن

السهول أن نتحدث عن اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية ، ولكنني اختلف مع ذلك ، فبالنظر إلى مؤسسة الشؤون الخارجية الأمريكية خلال عشرين عاما ، سوف نجد باستمرار اليمين المتطرف واليسار المتطرف وبقية دائما التيار الرئيسي بدون تغيير .. ربما نجد بعض التغيير في الجماعات الصغيرة ، ولكن ذلك لا يعني شيئا كثيرا في الولايات المتحدة ، فهذه الاتجاهات تظل هامة ، خاصة هؤلاء الذين يجعلون للعرب التيار الرئيسي .

زيجلر :

أنا لا اختلف مع أي شيء قلته ، ولذلك فأنني لست متفائلا بشكل كبير ، فيما يتعلق بمؤتمر جنيف ١٩٧٧ ..

تحسين بشير :

أنا أوافق تماما على أنه لا بد أن تنفع في هذا الاتجاه . فهو فاتح جيد للشبهة ..

زيجلر :

أنا لا اختلف مع هذه النقطة بوجود اتجاهات رئيسية ، ولكن فيما يخص التغيير في هذه الاتجاهات ، نجد أن المسؤولين في القاهرة ، قنوه بأكثر مما تم تقريره في أمريكا . وإذا فأنني أشك في وجود مؤيدين كثيرين لوجود مثل هذا التغيير أكثر من هؤلاء الذين يدعون أن شيئا لم يتغير بمصطلحات التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية .

تحسين بشير :

سؤالي هو التالي : ماهي الاتجاهات الجديدة الظاهرة في مؤسسة الشؤون الخارجية ؟ فأننا لا نرى أية مبادرة أمريكية تجاه العالم الثالث ، فكما هو ظاهر ، فإن كيسنجر كان يتصرف بمنطلق مفاهيم القرن التاسع عشر ، وبرجينسكى على نفس المنوال ، والآن لا يوجد أي تعامل جديد ..

زيجلر :

أنني اعتقد عكس ذلك ، فكارتير كان له موقف وسناريو تجاه العالم الثالث ، وكان ذلك واضحا أثناء حملته الانتخابية ، وكان واضحا أنه له وجهة نظر مختلفة ،

تصنيفها عقلية خاصة . هذه العقلية تقدم وتترك بفعل عوامل ثقافية ، وأكثر مما تتحرك من وجهة نظر اقتصادية . فهي يعتقد بوجوب تصديق تاريخي من قبل العالم الثالث ، وفي هذا الصدد ، يستعيد فكريات القرون التي كان الجغرافيين يقومون بها في البحر المتوسط في القرن الثامن عشر ، وما فعله الأتراك في أوروبا في القرن الرابع عشر . هذا الاعتقاد في وجود أنواع من تهديد العالم الثالث ، هو شيء جديد ولم يكن قديما بين المثقفين الأمريكيين من قبل ، أو بين الرأي العام . ولعل وجهة النظر هذه ، تسبب انقسامها شديدا داخل وزارة الخارجية الأمريكية ، كما أن وجهة النظر هذه ، قد ظهرت في الحوار بين الشمال والجنوب .

الاستاذ / سميح صادق :

لدي ثلاثة أسئلة : الأول : لقد تحدثت عن المبادرات المتعددة الأطراف ، ولكنك لم تذكر الاتحاد السوفيتي .

زيجلر :

.. بالتأكيد له دور مركزي ..

الاستاذ / سميح صادق :

السؤال الثاني : لقد تحدثت عن البترول والمملكة العربية السعودية ، ماذا عن القدرة العسكرية العربية واستخدامها في الصراع العربي الإسرائيلي ؟ ثم السؤال الثالث : كيف تفسر الفرض التي لدى الإدارة الأمريكية تجاه التسوية ؟

زيجلر :

السؤال الأول حول الاتحاد السوفيتي ، وأنني اعتقد أنه في التحليل النهائي ، لا يمكن تصور أي نوع من الضمانات اللازمة للتسوية ، دون المشاركة السوفيتية . ولكن في الوقت الراهن ، وبعد انسحابهم من المنطقة ، يريدون أن يلعبوا دورا ، وأنهم في ذلك يأخذون دورهم بشكل كبير . وأنني أرى أن المبادرة الأمريكية إزاء التسوية ، لا تستطيع العمل بدون محاولة السوفيت .

السؤال الثاني : في هذا الصدد ، يمكن الرجوع إلى بنك د . عازار للمعلومات في جامعة شمال كارولينا [بنك عازار للمعلومات يوجد في جامعة شمال كارولينا

ماذا يمكن أن يفعلوه في مشكلة القدس .
والتي عندها تتعارض رغبة الافراد بشكل
حاد .

وبالنسبة للسؤال الثاني حول الاتحاد
السوفييتي ، فانتى لا ارى وجودا لمبادرة
سوفييتية ، ولكن في حالة تحقيق تسوية ،
فلا بد من ضمان سوفييتي في المراحل
التالية لها . لقد حاول كيسنجر ان يبعد
السوفييت الى أقصى حد في المراحل المبكرة
لعقد مؤتمر جنيف ، ولكن التزمست
الاسرائيلي ، سوف يسهم في إحياء الدور
السوفييتي مرة أخرى في المنطقة ، وهذا ما
حدث دائما ، من جانب آخر ، فإن سياسة
السادات القائمة على إعطاء دور للولايات
المتحدة ، لن تكون فعالة نتيجة للموقف
الاسرائيلي ، مما سيمنع الاتحاد
السوفييتي مرة أخرى إلى العمل ، حين
يحاول إحضار منظمة التحرير الفلسطينية
إلى جنيف ، في الوقت الذي لن تنجح فيه
الولايات المتحدة في إحضار المنظمة مع
إسرائيل إلى جنيف ، وهذا سيجعل دور
الاتحاد السوفييتي يزيد .

وحول السؤال الأخير الخاص
بالبترو ، فانتى لا اعتقد أن الغرب يترك
أن موضوع البترول في يد مصر ، فليس
هناك بترول مصري ، ولكن هناك بترول
سعودي وخليجي وجزائري ، كما لا توجد
اضطراب عظيمة حول استخدامه كأداة
ضغط . ولكن رغم ذلك تظل مصر دور
تستطيع أن تلعبه بالنظر إلى الماضي ،
باعتبارها قوة عسكرية وثقافية . هذا
الدور يتبدل في أن مصر تظل مركزا
للأنشطة الدبلوماسية في موضوع
استخدام البترول كسلاح ، نتيجة قدرتها
على التأثير في الدول المنتجة للبترول ،
ولكن القوة الحقيقية لهذا السلاح ، تظل في
يد السعودية ، التي اعتبرها فيما يتعلق
بمؤتمر جنيف ، ليس من دول المواجهة ،
ولكنها تلعب دور الطرف الثالث الذي يؤثر
بمراجعات مستقلة على أطراف الصراع .

من جانب آخر ، فانتى لا ارى البترول
في الوقت الحالي يمكن استخدامه
كسلاح ، ولكنه يبدو كعامل مساعد في
المنطقة ، فالمنطقة أصبحت تعتمد
عليه ، وهذا يعطيه مصيبرا كبيرا جدا
للقدرة ، ومن ثم فهو ليس سلاحا يمكن أن
يقود إلى الحرب ، ولكنه فعليا سوف يقود
إلى عدد من التبعيات على بترول الخليج ،
نتيجة الأموال التي تنفقها هذه المنطقة
للدول غير المنتجة للبترول ، ومنها مصر
وموريا ، وبذلك فإن المسألة لا تعتمد على
ما يقرره السادات ، ولكن على ما يقرره
هؤلاء في الخليج .

السوفييتي في المنطقة ، وقدرته على
الناورة ، فانطلاقا مما يحدث الآن ، نجد
أن كلا من مصر وسوريا والأردن ومنظمة
التحرير - الرسميين فيها على الأقل -
سوف يسبقون مع السعويين والمصريين
في اتجاه الولايات المتحدة ، ولذلك فبان
الاتحاد السوفييتي ، ليس له مجال كبير
للحركة . من جانب آخر ، فإن موقف
الاتحاد السوفييتي في زائير وإثيوبيا ينظر
إليه من جانب النخبة المصرية على أنه
تهديد للأمن المصري ، ولذلك فإنه في حالة
التهديد الاثيوبي للسودان فإن هذه النخبة
تري إرسال فرق مصرية إلى السودان ،
هل يمكن أن يكون هناك دور للسوفييت في
هذا الإطار ؟ كذلك فإنه من الصعوبة
بمكان ، أن يكون هناك دور لكل من أوروبا
أو اليابان ، لذلك فانتى أخشى أنه من
خلال هذه المعطيات ، لا توجد لنا الكثير
من حرية الحركة .

النقطة الثانية ، هي أنتى أقول إنه لا
توجد خيار آخر أمام القيادة المصرية .
حتى هؤلاء الذين ينتقدون سياسة الرئيس
السادات ، يشترطون على نقد تكتيكاته ،
ولكن احدا لم يقدم بديلا في مجال
السياسة الخارجية ، الاختيار الوحيد
المقدم هو التوصل إلى طريق مسدود في
الموقف الراهن . إذا كان ذلك يمكن
اغتباره اختيارا متمسكا .

هناك نقطة أخرى ، تتمثل في وجود
إدراك قاسي هنا في القاهرة ، أريد أن
أختبر رد فعلك تجاهه ، وهو وجود انشقاق
أمريكي سوفييتي ، تتمثل في صدقة حصول
الشرق الأوسط وقبل السوفييت فيها ، أن
يكون للأمريكيين اليد العليا في الموضوع .

في النهاية ، فانتى أشعر أنه يصعب من
وجهة النظر السياسية ، تقرير وزن سلاح
البترول ، مع العلم أنتى لمست متأمرا
بأنهم من القوة العروبية ، ولكن من وجهة
نظر موضوعية ، ليست متأكدا من قوة هذا
السلاح .

زيجلر :

استطيع الاجابة على ذلك بشكل سريع ،
فانتى لا ارى وجود سيناريو أمريكي
للمضيق على إسرائيل ، يمكن أن ينفذها
أو يجبرها على فعل شيء ، كذلك فانتى
أرى سلسلة من الانشغالات الاسرائيلية ،
وهذه سوف تعوق التسوية ، في التحليل
النهائي ، لا يوجد ما يجعلنى أعتقد بقسرة
الأمريكيين على تحقيق رغبتهم في
التسوية ، وأنا لا أستطيع مثلا أن أعرف

بالولايات المتحدة ، ويقوم بتفصيلين
معلومات من دول العالم في ذاكرة عقل
الكثيرة ، ومنه يمكن الحصول على
معلومات قيمة من أي من دول العالم في
الجال العسكري والاقتصادي . الخ -
المصدر [وكذلك الكتاب المسمى :
الاسرائيلي ، وكالة الإحصاءات الأخرى ،
هذه كلها تشير إلى وجود تفوق إسرائيلي
سوف يستمر من ضمنى إلى جميع
سنوات ، ورغم ذلك ، وبالنظر إلى المواقف
العسكري العربي ، فإنه يمكن تصور عدة
سيناريوهات ، يأخذ فيها العرب المبادرة في
حرب هاسمة ، ولكنى لست متأكدا أنهم
يحتاجون لذلك ، وبالنسبة لقوة إسرائيل
على المبادرة ، فإن هناك قيود أمريكية على
ذلك ، لم تكن موجودة من قبل .

سفيح صادق :

كيف يمكن أن تقوم أنتى عدم التوازن
العسكري على مدى خمس سنوات ، وهذا يصعد
ذلك هاملا بهذا الشأن التسوية ؟

زيجلر :

في هذا الصدد ، فانتى سوف أتناول
الموقف الاسرائيلي ، فالاسرائيليون لا
يمكن أن يقدموا تنازلات جوهرية في مجال
التسوية ، مع أنهم يمكن لديهم التسود
بالفارق . وأنا لا أعرف ما إذا كانت وجهة
النظر هذه مقبولة من الجانب المصري أم
لا ، ولكن من الجانب الاسرائيلي فسادهم
يرون أنهم في حالة الانسحاب إلى إقصاء ،
لا بد لهم من التفرق لأن ذلك بالنسبة لهم
أهم من أي شيء من الانسحابات .

بالنسبة للسؤال الثالث الذي يتعلق
بالقوى التي لدى الإدارة الأمريكية تجاه
السعودية ، فسادنى أرى أن هناك
توترات بين السعودية والولايات المتحدة
لشؤون الامن القومي للمصريين ، كانت
مصلحة ضمان الاستقرار الذي هو إدارة
قارن ، وأنكى أرى ما اعتقد أن وزارة
الدفاع الأمريكية ، ليسوا الآن القوي
دعا معهم به ، ومنه وأنى من المتساويات
والجهود التي ينفذها المروءة سياسيين
المصريين ، الذين رأوا أنهم الآن ، مع
ما في مذهبهم ، الذي قد يفتكر
أمر من أجل أن في أن السيادة
الأمريكية .

د . علي الدين هلال :

أعجب أن تشير أولا إلى الموقف

د. علي الدين هلال :

أريد أن أسأل هل معنى ذلك تجميد الموقف ؟ ..

زيجلر :

هذا ما يريده الاسرائيليون ، ولكن لا يريده المصريون على ما اعتقد .

د. علي الدين هلال :

لقد اثرت ذلك لان بعض المثقفين المصريين ، ينتقدون الرئيس السادات ، على أن سياسته يمكن أن تجمد الموقف ..

زيجلر :

اعتقد أن الموقف الحالي ، هو ما يريده الاسرائيليون ، لانهم يعتقدون أن مرور خمس سنوات ، سوف يحل موضوع الطاقة بالنسبة للغرب ، وبعد ذلك سوف يكون كل شيء كما يجب . من وجهة نظرهم ، وهذا ما يؤهلنا إلى طريق مسدود .

الاستاذ/ عبد الرؤوف الريدى :

هل يمكن أن تعلق قليلا على الوفاق كما تطور خلال الفترة الماضية ، فما هو تأثير العلاقة بين القوتين الاعظم خلال فترة كارتر على الشرق الاوسط ؟

زيجلر :

أن هناك مسألة خاصة بإدارة كارتر ، تبدو في اختلاف مفهوم الوفاق بين بريجنسكى وكيسنجر ، فبينما يركز بريجنسكى على شرق أوروبا ، ويعتبرها موضوعه الاساسى - ولا شك أن ذلك سوء حظ كبير بالنسبة للشرق الاوسط - فإن كيسنجر كان يهتم بمناطق اخرى مثل فيتنام والشرق الاوسط . الموقف الآن في ظل إدارة كارتر وبريجنسكى ، ويتأثير من الشركات المتعددة الجنسيات ، يجعل الاهتمام الرئيسى ، هو التجارة مع الاتحاد السوفيتى ، وإذا اخترنا في الاعتبار ،

موضوع البترول ، نجده موضوع اهتمام الروكفلريون ، ولكن هؤلاء يعلمون أن مصدر هذا البترول هو السعودية . ومن هنا فانهم يعتبرون موضوع البترول يتعلق بالعربية السعودية ، التى تدفع لها الولايات المتحدة ٩ بلايين دولار في مقابله . من جانب آخر ، فإن برنامج كارتر حول الطاقة ، يؤدى إلى تقليل الاستهلاك من البترول ، وبالتالي تقليل الاعتماد على السعودية ، هو ما يؤدى إلى انخفاض قابلية البترول للحصول إلى سلاح .

السيدة/ شهيدة الباز :

أريد أن أسأل سؤالا يتعلق بهذه النقطة .. كيف ترى الدور الذى تلعبه السعودية في صراع الشرق الاوسط ؟

زيجلر :

أنتى اعتقد أن السعوديين ، يفضلون عقد مؤتمر جنيف في ظل شروط يمكن أن تكون مقبولة بشكل كبير من مصر ..

السيدة/ شهيدة الباز :

كيف يحل هذا المشكلة ؟

زيجلر :

أن هذه المشكلة طويلة الاجل ، وانها سوف ترجعنا إلى ما يقوله محمد سيد احمد ، من أن المتناقضات الداخلية سوف تظهر ، وهنا سوف تكون القضية الرئيسية التى سوف تشغل بال مجتمع تقليدى مثل السعودية ، من جانب آخر ، سوف تظهر بعض الاحداث التى تمثل مأسى ضخمة مثل تلك التى حدثت في لبنان ويظل ما يمكن أن تفعله السعودية هو الانتظار . ولعل ذلك يمثل مأساة ضخمة ، نظرا للنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك .

د. نزيه نصيف :

أريد أن أسأل عن بعض المعلومات ، لقد قلت لنا عن أفكار بريجنسكى وعن موقف

كارتر منها ، كما ركزت على بريجنسكى هل تعتقد أن له دورا أكثر أهمية من كارتر ؟

زيجلر :

فيما يتعلق بسياسة الشرق الاوسط ، فإنه ليس هناك شك حتى الآن ، في أن تقسيم بريجنسكى (بريجنسكى معهد الدراسات الدولية وبحوث السلام في الولايات المتحدة ، وقد قام بوضع مشروع لحل مشكلة الشرق الاوسط ، واشترك بريجنسكى في عملية صياغة هذا المشروع قبل نجاح كارتر كرئيس للولايات المتحدة ، واختياره بريجنسكى مستشارا لشئون الامن القومى - المحرر) ، هو أساس الرؤية إلى الشرق الاوسط ، وهذا يعطى أهمية لبريجنسكى ..

الاستاذ/ السيد ياسين :

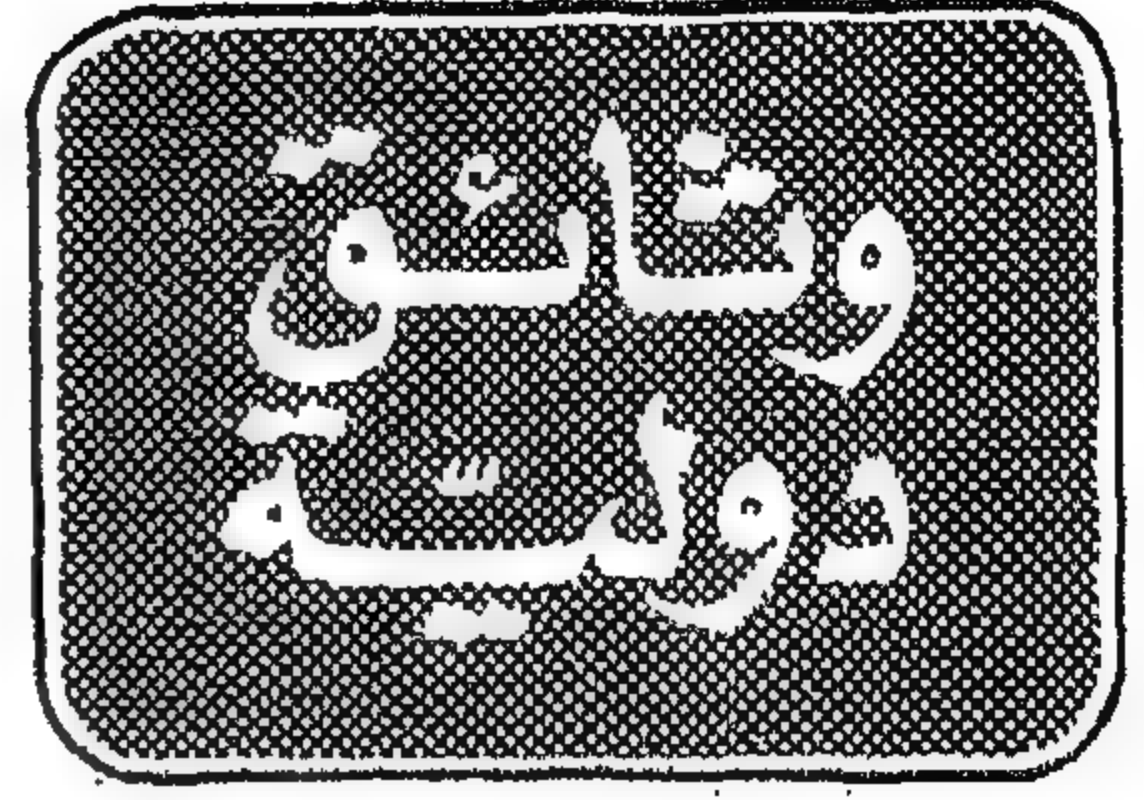
أريد أن أسأل السؤال الأخير حول الاسرائيليين ، هل تعتقد أنهم مهتمون بالتوصل إلى تسوية سلام في الشرق الاوسط ؟

زيجلر :

أنه من الصعب الاجابة على هذا السؤال ، فمن المؤكد أن هناك داخل اسرائيل جماعات سياسية واحزاب تبحث عن القوة المطلقة ، ولكن الذى لا خلاف عليه بين الاطراف المشتركة في الانتخابات المقبلة ، هو أنه لا مفاوضات مع منظمة التحرير ، كما أن عودة الضفة الغربية إلى العرب موضع تساؤل . وبالنسبة للانتخابات ، فإننى لا اعطيها أهمية كبرى ، فما اعتقده أن هناك سلسلة من الانتخابات الاسرائيلية . (عقلت الندوة قبل الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة ، التى فازت فيها كتلة ليكود ، وشكل بعدها مناهم بيجين الوزارة الاسرائيلية - المحرر) .

الاستاذ/ سيد ياسين :

أود أن أشكر الاستاذ زيجلر على هذا العرض الشيق ، وأشكركم ..



بيان المجلس الأوروبي للدول التسع بشأن أزمة الشرق الأوسط (٩ يونيو ١٩٧٧)

١- إن الدول التسع - في هذه المرحلة الحرجة التي يتسم بها الموقف حاليا في الشرق الأوسط - ترحب بجميع الجهود التي تبذل من أجل وضع حد لهذا الصراع المأساوي . وتنسحب بحزم ، الى المصلحة الرئيسية التي تراها ، في الاسراع باجراء مفاوضات مثمرة ، لاقامة سلام دائم وعادل ، وتطالب جميع الاطراف المعنية ، بالاشتراك فورا في مثل هذه المفاوضات وعلى جميع الاطراف - في هذه النقطة بالذات - الامتناع عن الادلاء بأي تصريح ، أو إنتهاج أية سياسة من شأنها عرقلة تقدم السلام .

٢- وقد سبق أن أعربت الدول التسع قبل ذلك مرارا ، عن إقتناعها بأن تسوية السلام في الشرق الأوسط ، لا بد أن تستند الى قرارات مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ . على سبيل المثال البيان الذي أصدرته في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وبيان ٢٨ سبتمبر و ٧ ديسمبر ١٩٧٦ . كما أن هذه التسوية يجب أن تقوم أيضا على أساس :
- رفض الاستيلاء على الاراضى بالقوة .
- ضرورة أن تنهى إسرائيل إحتلالها للاراضى التي إستولت عليها بعد حرب ١٩٦٧ .

٣- إن الاستيلاء على الاراضى بالقوة ، لن يحقق الامن لدول المنطقة ، بل يجب أن يكون هذا الامن قائما على تبادل التعهدات بين كل الاطراف المعنية بالمحافظة على السلام ، وبأتمل إقامة علاقات سلمية حقيقية في المستقبل .

٤- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

٥- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

٦- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

٧- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

٨- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

٩- إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهي على إستعداد ، لأن تعاون في ذلك بالقدر الذي ترضيه الاطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر في إمكانية إسهامها في الضمانات ، وذلك في إطار الأمم المتحدة .

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- نجسب الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تأليف : د. قنرى هنفى (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ — الكتاب الاول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيونى المـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ — الكتاب الاول — جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلى تأليف : عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الاول . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف د. عبدالوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الاول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠) (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) تأليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى) اعداد معهد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان — تقديم : د. على الدين هلال (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثانى . تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٤)
- حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة (١٩٧٤)
- أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية تأليف : د. مصطفى خليل (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٣) تأليف : د. يونان لبيب رزق (١٩٧٥)
- «موسوعة المصطلحات الصهيونية» تأليف : د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٥)
- مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الامريكية — وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لامريكا) تأليف : مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء مصطفى الجبل (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — بقلم د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- الصهيونية والمنصرية — اعداد : احمد يوسف القرعى (١٩٧٧)
- قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- التضامن العربى الافريقى — نبيه الاصفهاني (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)
- البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى (١٩٧٧)

مجلة دولاب الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية العلمية

رئيس التحرير الدكتور محمد الرومي

صدر العدد الأول في كانون ثاني ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيري نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ
توزع في ٣٧ بلداً في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا

يحتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير
تشمل على

- مجموعة من الأبحاث تناول الشؤون المتعلقة للمنطقة بأهم عدد من كبار الكتاب
- عدد من الدراسات لطائفة من أهم الكتب التي بحث في المسائل المتعلقة للمنطقة
- أبحاث تاريخية : تقارير وثائق يوميات سيليو جرافيا
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية

تحت العدد : ٤٠٠ فاسد كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناراً كويتياً في الكويت / ٩,٥٠٠ ديناراً في البلدان العربية،

١٥ دولاراً أميركياً في الخارج بالبريد الجوي

- لشركات والمؤسسات والبرائير الرسمية : ١٢ ديناراً في الكويت / ٤٠ دولاراً أميركياً في الخارج

العنوان : جامعة الكويت / بناية ١٧٠٧٢ هاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٣٠

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

صدر المجلد السنوي الثاني عشر



كبرى المجلات
المتخصصة
في الوطن
العربي

- مرجع عامي للعاملين في الحقل السياسي والدبلوماسي والإعلامي
- تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- المجلد مزود بفهرس تحليلي وفهرس للمعاهدات والاتفاقات الدولية
- ١٠٠٠ صفحة ... الثمن ٢٠٠ قرش
- يطلب من قسم الاشتراكات بمؤسسة الأهرام تساع المجلد
- القاهرة - جمهورية مصر العربية

■ يضم الأعداد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ الصادرة خلال عام ١٩٧٦

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالي

الفكر العسكري

مجلة فصلية تعالج القضايا الاستراتيجية وشؤونها المختلفة
تصدر عن كلية القيادة والاركان في الجمهورية العربية السورية

يشارك في تحريرها بالإضافة الى هيئة التحرير مجموعة من كبار الكتاب العرب
وأساتذة الجامعات والمفكرين العسكريين

تقع في نحو ٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تحوي بحوثاً استراتيجية وعملية
عسكرية وبحوثاً فكرية اقتصادية وسياسية ، وبحوثاً في العلوم العامة والبحوث
العملية والسيبرنتيك ، والانفورماتيك ، والادارة ، والاقتصاد الى جانب
الابواب الثابتة وهي : * الاستراتيجية * من خبرات الحروب * العلوم
* كاتب وكتاب * وقائد وحرب وملفات كاملة عن حروب وقضايا هامة .

- الاشتراك : ○ الاشتراك السنوي في ج . ع . س ٢٥ ل . س
○ الاشتراك السنوي في البلاد العربية ٥٠ ل س أو ١٤ دولارا امريكي
أو ما يعادلها
○ الاشتراك السنوي خارج البلاد العربية ١٤ دولارا امريكي أو ما يعادلها
قيمة العدد في سوريا ٤ ل . س . في لبنان والبلاد العربية ٤ ل . ل

العنوان : مجلة الفكر العسكري - دمشق - القابون .
المراسلات البريدية والبرقية : مجلة الفكر العسكري - ص . ب ٤٢٥٩ - دمشق .
الهاتف : ٥٥٣٨٤٦ دمشق .

1007

STATE OF KUWAIT
Kuwait University
Academic Posts for 1978/1979

Applications are invited for the posts of : professors, assistant professors and lecturers. Contracts commence from 1st September, 1978 for two years renewable for a further period of four years if convenient to both applicant and the University.

Applicant should be :

- a) Holder of ph.D. degree or its equivalent in the respective specialization.
- b) Holder of an academic post at present in an accredited university or research center.

It should be noted that :

- Teaching in Arabic is a must.
- Method of teaching at Kuwait University is based on the credit system.

Field of specialization :

International Law Dept :

Public International Law and International Organizations.

Rank and salary will be determined according to present position, qualification and years of experience.

Monthly total salaries are in the range of :

Lecturer (U.S. Asst. Professor) : K.D. 460-K.D. 550
Asst. professor (U.S. Assoc. professor) : K.D. 575-K.D. 665
Professor : K.D. 665-K.D. 755

(One K.D. is equivalent to U.S. Dollars 3.5. there is no income tax in Kuwait : currency is freely transferable without any restriction).

Candidates are also entitled to the following privileges :

1. Annual return air tickets to the country of citizenship would be provided to the applicant, his wife and three of his children not exceeding the age of twenty.
2. Free furnished accommodation with water and electric supplies.
3. Excess baggage allowance in the vicinity of 30 (thirty only) kilo-grammes for the staff member and 20 (twenty only) kilogrammes for each member of his family shall be incurred by the the University, provided these member accompany him upon his joining the service.
4. The staff member shall be entitled to free sea freight allowance of 400 (four-hundred only) kilogrammes, provided costs of the said freight for the said cargo do not exceed Kuwaiti Dinars 100 only. This is applied at the beginning and end of the contract.
5. Gratuity at the end of service shall be one month's basic salary for each year spent in the service of the University.

Application and Curriculum Vitae forms are obtainable from the nearest Kuwait Embassy. Completed application accompanied by three letters of recommendation, together with a non-retuned copy of the Candidate's publications should be submitted directly to Kuwait University, Department of Administration Affairs, P.O. Box 5969, Kuwait, not later than 31.12.1977. Short terms contract (e.g. sabbatical, visiting, etc.) will also be considered.

الشؤون الفلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشــــــــــــــــاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ،
٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرابحات ، بيروت .

الإدارة والتحرير والاعمال - لانات :
 مؤسسة الاهرام - ش الجلاء - القاهرة
 من العدد في مصر والسودان العربية

مصر	٢٠٠	مليم مصري	المسعودية	٤	ريال سعودي
المغرب	٤	درهم مغربي	الكويت	٤٠٠	فلس كويتي
الجزائر	٤	دينار جزائري	العراق	٤٠٠	فلس عراقي
تونس	٤٠٠	مليم تونسي	قطر	٤	ريال قطري
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبي	الامارات	٤	درهم اماراتي
السودان	٢٠٠	مليم سوداني	اليمن	٤٠٠	فلس يمني
سوريا	٤٠٠	قرش سوري	اليمن (د)	٨	شطن
لبنان	٤٠٠	قرش لبناني	عمان	٤٠٠	بنسه
الأردن	٤٠٠	فلس اردني	البحرين	٤٠٠	فلس بحريني

مطبع الاهرام التجارية